الأشباه والنظائر

في النحو

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

تحقيق

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

الأشباه والنظائر

في النحو

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الأول

تحقيق

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأشباه والنظائر

في النحو

١

الطبعة الأولى
١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

١ = كلمة :

علاقتي بالسيوطي علاقة تليدة ، فقد عرفته من خلال كتابه العظيم الذي يعتبر قرآن النحو ، وهو كتاب : « همع الهوامع » حيث كان لي شرف تحقيقه ، والحياة في محرابه فترة من الزّمن امتدت عشر سنوات ، عايشتُه في فكره ، وصاحبته في قضاياه ، وسهرت الليالي الطويلة في تتبّع شواهده ، وتحرير مسائله ، وإزالة الغموض عن تراكيبه حتى استوى أسلوبه ، واستقام تركيبه ، ووضحت معانيه. والكتاب والحمد لله بأجزائه السبعة يشقّ طريقه إلى المكتبات العربية والإسلامية وغيرها ، ليكون مورداً عذباً للنّاهلين ، وعطاء دائماً للدارسين والباحثين .

وعاودني الحنين مرة أخرى إلى تجديد العلاقة بالسيّوطي ، فرأيت أن أبدأ المسيرة من جديد في كتابه الآخر ، دُرّة كتبه ونجمها المتألّق في سمائها ، وهو كتاب : « الأشباه والنظائر » ، وذلك بتحقيقه ونشره ، وإخراجه في ثوب جديد ، لينضم إلى أخيه «همع الهوامع» في المكتبة العربية ، ويعملا معاً جنباً إلى جنب في خدمة

طلاب العربية ،ودارسي النحو ، وباحثي اللغة ، ورُوّاد الفكر .

والسبّب الـذي حملني على أن أحمل رايـة التحقيق في هذا الكتاب هو السبب الذي حملني على أن أحملها في كتابه السابق ، فالكتاب بحالته الراهنة تكثر فيه الأخطاء المطبعية والتحريفات التي لا تعدّ من كثرتها ، فضلاً عن الكلمات الغامضة ، والنصوص الشعرية التي اختلطت بالنصوص النثـرية ، وبعض التـركيبات التي سقـطت بعض كلماتها، فعزّت على الفهم ، مع أن الكتاب كما سنبين بعد ، يجمع ألواناً من المعرفة لا يستغني عنها أديب، أو طالب نحو ، أو دارس لغة .

لهذا كله صمّم عزمي على أن أجـدّد علاقتي بـالسيّوطي مـرة أخرى في تحقيق هذا الكتاب على الرغم من معرفتي الكاملة بأن هذه العلاقة تفتح لي أبواباً من إدمان السهر، وتجرّ عليَّ متـاعب من عناء التحقيق ، وأشواك الطريق .

وهأنذا أقدم لك أيها القارىء الكتاب كاملاً بأجزائه التسعة .

بعـد أن صفيته من التحـريفات التي تستبـدّ بجمالـه، والأخطاء التي تطغى على جلاله، والغموض الذي أحاط ببعض كلماته.

وأسأل الله لي ولك الإخـلاص في العمل ، والتـوفيق في تحقيق الأمل ، إنه سميع الدعاء .

٢ = السيّوطيّ نسباً ، ونشأةً ، وحياةً ، وثقافةً .

لا أحب أن أطيـل في نسب السيوطيّ ، وبيئتـه ، ونشـأتـه ، وحياته ، وثقافته ، لأنني تناولت السيوطيّ في ظلال هذه الخطوط في مقـدمة الجـزء الأول من كتـاب « همع الهـوامع » ، ولا أودّ أن أكرر نفسي مرة أخرى، لأن الكتـاب بين يدي القـراء ، ويستطيعـون أن يتعـرفوا الكثير من هذه الخطوط بالإضافة إلى ما كتبت عن السيوطي في ضوءعصره،والدراسة النحوية في هذا العصر ، غير أنه قدرت في نفسي ، أنه قد لا يتيسر لبعض القراء قراءة هذه المقدّمة، في « الهمع» مما يترتب عليه جهلهم بالخطوط العريضة لحياة السيـوطيّ .

من أجل ذلك رأيت لـزاماً عـليَّ أن أقدّم لـه ترجمتـه التي قدّمهـا لنفسـه في مقدمـة كتاب: «حسن المحـاضـرة» وبهـذا التقـديم لم يتـرك السّيوطي حياته غامضة من بعده تخضع للاجتهاد والاستنباط.

قال رحمه الله ما نصه في ذكر نسبه : « ترجمة مؤلف هذا الكتاب : عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمدّ بن سابق الدين بن الفخر عثمان ابن ناظر الدين محمد بن سيف الدين ، خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين ، الهمام الخضيري الأسيوطي .

وإنما ذكرت ترجمتي في هذا الكتاب اقتداء بالمحدثين قبلي ، فقلّ أن ألّف أحد منهم تاريخاً إلّا وذكر ترجمته فيه .

ومِمّن وقـع له ذلـك الإمام عبـد الغفار الفـارسيّ في تـاريـخ « نيسابور » ، وياقوت الحمويّ في « معجم الأدباء » ، ولسان الدين ابن الخطيب في « تاريخ غرناطة » ، والحافظ تقيّ الدين الفارسي في « تاريخ مكة » ، والحافظ أبو الفضل بن حجر في « قضاة مصر » ، وأبو شامة في « الرّوضتين » ، وهو أورعهم وأزهدهم ، فأقول :

« أمّا جدّي الأعلى همام الدين ، فكان من أهـل الحقيقـة ، ومن مشايخ الطُّرُق .

« ومَنْ دونه كانوا من أهل الوجاهة والرّيـاسة . منهم من وَلِيَ الحُكْم ببلده ، ومنهم من ولي الحِسْبة بها ، ومنهم من كان تاجراً في صحبة الأمير شيخون ، وبنى مدرسة بأسيوط ، ووقف عليها أوقافاً ، ومنهم من كان متجوّلاً .

« ولا أعرف منهم من خدم العِلم حقّ الخدمة إلّا والدي . . .

« وأما نسبتنا بالخضيري فلا أعلم ما تكون إليه هذه النسبة إلّا (الخضيرية) محلّة ببغداد .

وقد حدثني من أثق به أنه سمع والدي رحمه الله يذكر أن جده الأعلى كان أعجميًّا أو من الشرق .

٣ = مولده :

وقال رحمه الله مؤرخاً لمولده :

« وكان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مُسْتَهَلّ رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة .

وحملت في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجذوب ، رجل كان من كبار الأولياء ، بجوار المشهد النّفِيسيّ [١] ، فبرّك [٢] عليَّ .

٤ = نشأته :

قال : « نشأت يتيماً ، فحفظت القرآن ، ولي دون ثماني سنين ، ثم حفظت « العمدة » و « منهاج الفقه » و « الأصول » ، و « ألفيه ابن مالك » .

٥ = شيوخه : قال :

« وشرعت في الاشتغال بالعلْم من مُستهلّ سنة أربع وستين ، فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ ، وأخذت الفرائض عن العلّامة فرضيّ زمانه الشيخ شهاب الدين . . . الذي كان يقال : إنه بلغ السِّنّ العالية وجاوز المائة بكثير ، والله أعلم بذلك ، قرأت عليه في شرحه على المجموع » .

(١) ضريح السيدة نفيسة في القاهرة .

(٢) أي دعا له بالبركة . وانظر القاموس (برك)

٦ = **حياته العلمية** : قال :

« وأجزت بتدريس العربية ، في مُستهل سنة ست وستين ، وقد أَلَّفت في هـذه السنة ، فكـان أول شيء أَلَّفتُهُ : «شرح الاستعـاذة والبسملة»، وأوقفت عليه شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البُلقيني ؛ فكتب عليه تقريظاً .

ولازمته في الفقه إلى أن مات ، فلازمت ولده ، فقرأت عليه من أول « التـدريب » لوالـده إلى « الوكـالة » . وسمعت عليـه من أول « الحـاوي الصغيـر » إلى « العِـدد » ومن أول « المنهـاج » إلـى « الزّكاة » ، ومن أول « التّنبيه » إلى قريب من باب « الزكاة » ، وقطعة من « الـروضة » من بـاب « القضاء » ، وقـطعـة من تكملة « شـرح المنهـاج » للزركشي ، ومن « إحياء المَـوَات » إلى « الوصـايـا » أو نحوها .

وأجازني بالتـدريس والإفتاء من سنـة ست وسبعين ، وحضر تصديري ، فلما توفي سنة ثمان وسبعين لـزمت شيخ الإسـلام شرف الدين المناوي فقرأت عليه قطعة من « المنهاج » . . . وسمعت دروساً من « شرح البهجة » ومن حاشية عليها ، ومن«تفسير البيضاويّ » .

« ولزمت في الحديث والعـربيّة ، شيخنـا الإمام العـلامة تقيّ الدّين الشّبليّ الحنفيّ ، فواظبته أربع سنين ، وكتب لي تقريظاً على « شرح ألفية ابن مالك » وعلى « جمع الجوامع في العربيّة » تأليفي .

وشهد لي غير مرّة ، بالتقدّم في العلوم بلسانه وبنانه » ، الخ .

« ولزمت شيخنا العلامة أستاذ الوجود محي الدين الكافِيَجيّ أربع عشرة سنة ،فأخذت عنه الفنون من التفسير ، والأصول ، والعربيّة ، والمعاني ، وغير ذلك . وكتب لي إجازة عظيمة » .

« وحضرت عند الشيخ سيف الدين الحنفيّ دروساً في « الكشاف » و « التوضيح » وحاشيته عليه ، وتلخيص المفتاح ، والعَضُد » .

٧= مؤلفاته :

« وشرعت في التصنيف في سنة ست وستين ، وبلغت مؤلفاتي إلى الآن ثلاثمائة كتاب سوى ما غسلته ، ورجعت عنه .

ولما حججت شربت من ماء زمزم لأمور منها : أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البُلقيني ، وفي الحديث رتبة الحافظ ابن حَجَرٍ

٨ = رحلاته :

« وسافرت بحمد الله تعالى الى بلاد الشام ، واليمن ، والهند ، والمغرب والتكرور .

٩ = العلوم التي تبحّر فيها، : قال :

« رُزِقْتُ التبحّر في سبعة علوم : التفسير ، والحديث ،

والفقه ، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والبديع ، على طريقة العرب والبلغاء ، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة » .

١٠ = العلوم التي لم يتبحّر فيها » قال :

« ودون هذه السبعة في المعرفة : أصـول الفقه ، والجـدل ، والتصريف ، ودونها الإنشاء والترسّل ، والفـرائـض ، ودونها القراءات ، ولم آخذها عن شيخ ،ودونها الطبّ .

وأمّا علم الحساب فهو أعسر شيء عليَّ ، وأبعده عن ذهني ، وإذا نظرت في مسألة تتعلق به ، فكأنما أُحاول جبلاً أحمله .

١١= الاجتهاد : قال :

« وقد كملت عندي ، الآن أدوات الاجتهاد بحمد الله تعالى ، أقول ذلك تحدّثاً بنعمة الله تعالى لا فخراً ، وأي شيء في الدنيا حتى يطلب تحصيلها بالفخر ، وقد أزف الرّحيل ، وبدا الشيب ، وذهب أطيب العمر ؟

ولـو شئت أن أكتب في كل مسـألة مصنفـاً بأقـوالهـا ، وأدلّتهـا النّقلِيةّ ، والقياسيّة ، ومداركها ، ونقوضها ، وأجوبتها ، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها لقَدِرْتُ على ذلك من فضل الله ، لا بحولي ولا بقوّتي ، فلا حول ولا قوّة إلّا بالله ، ما شاء الله ، لاقوّة إلا بالله» .

* * *

١٢ = مشايخه في الرّواية :

« وأما مشايخي في الروّاية سماعاً ، وإجازةً فكثير أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه ، وعدّتهم نحو مائة وخمسين ، ولم أكثر من سماع الرّواية لانشغالي بما هو أهمّ وهو قراءة الدّراية »[١] .

* * *

وبعد ، فقد كان السّيوطي موسوعة كبيرة بمؤلفاته الكثيرة ، ومصنفاته العديدة، وما زالت مائدته في عصرنا الحاضر حافلة بألوان شتّى من المعرفة ، نحواً وفقهاً ، حديثاً وأصولاً ، تفسيراً ولغة ، مما يدلّ على عبقريته الفذّة ، وموهبته الخلاّقة .

١٣ = وفاته :

ودّع الدنيا بعد أن ملأها بفكره سنة ١٩١١ هـ في يوم الخميس تاسع شهر جمادي الأولى .

وقد رثاه عبد الباسط بن خليل الحنفي بقصيدة مطلعها :

مات جلال الدين غيث الورى   مجتهد العصر إمام الوجود

٣ = الأشباه والنظائر في النحوّ :

من مميزات السيّوطي في مؤلفاته أنه يعطي القارىء في مقدّماتها

---

(١) انظر ترجمته ، وثبت مصنفاته في حسن المحاضرة ١ / ٣٣٩ ـ ٣٣٤ .

حصيلة موجزة لموضوعاتها ، ومناهجها ، وقصة تأليفها ، ليلقي الضّوء على هذه الموضوعات ، ويفتح الطريق أمام هذه المناهج حتى يسير القـارىء لهذه المؤلفـات في طريق واضـح المعالم، دلائله نـاطقة ، وشواهده صادقة ، وآياته باهرة .

وقبل أن يعرض الموضوع والمنهج يرى أن يشرك القارىء معه في حبّه للعربية وافتتانه بها ، ليتبيّن مدى ما بذل من مجهود باسم هذا الحب ، وما عانى من مشقة باسم هذا الافتتان .

يقول في المقدمة :

« أما بعد فإن الفنون العربية ، على اختلاف أنواعها هي أول فنوني ، ومبتدأ الأخبار التي كان في أحاديثها سَمَرِي وشُجوني ، طـالما أسهرْتُ في تتبّع شواردها عيوني ، وأعملت فيها بدني إعمال المجدّ مابين قلبي وبصري ، ويدي وظنوني » .

والسيّوطيّ : منذ نشأته لم يضيع لحظة واحدة في غير الاعتناء بكُتُب العربيّة ، والسّعي في تحصيل ما دثر منها إلى أن أستوعب معظم فنونها ، وأحاط بمجمل أنواعها فيقول : « ولم أزل من زمن الطّلَب اعتني بكتبها قديماً وحديثاً ، وأسعى في تحصيل ما دثر منها سعياً حثيثاً إلى أن وقفت منها على الجمّ الغفير ، وأحطت بغالب الموجود مطالعـةً وتأمّـلاً بحيث لم يَفُتْنِي منها إلاّ النزر اليسير » .

والسيّوطيّ : بعد هذه الدراسة والاستيعاب تكـونت شخصيته

العلمية فخطا خطوة أخرى في مجالها ، وهي خطوة التأليف ، فكما أخَذ عليه أن يُعطِي ، وكما بنى نفسه عليه أن يبني الآخرين ، فيقول :

«وألفت فيها الكتب المطوّلةَ والمختصرة، وعلقت التعاليق مابين أصول وتذكرة، واعتنيت بأخبار أهلها وتراجمهم ، وإحياء ما دثر من معالمهم ، وما روَوْه أو روُّوه ، وما تفرّد به الواحد منهم من المذاهب والأقوال ، ضعّفه الناس أوَ قَوُّوه وما وقع لهم من نظرائهم ، وفي مجالس خلفائهم وأمرائهم من مناظرات ومحاورات ومجالسات ومذاكرات ، ومدارسات ومسايرات ، وفتاوي ومراسلات ، ومعاياة ومطارحات ، وقواعد ومناظيم ، وضوابط وتقاسيم ، وفوائد وفرائد ، وغرائب وشوارد حتى اجتمع عندي من ذلك جُمَلٌ وَدَوَّنْتُهَا رُزَماً ، لا أبالغ وأقول : وِقْرُ جَمَلٍ .

ولم ينس السّيوطيّ أن يبيّن لنا قصّة تأليفه لهذا الكتاب فيقول :

« وكان ممّا سوّدت من ذلك كتابٌ ظريفٌ لم أسبق إلى مثله ، وديوان منيف لم ينسج ناسج على شَكْلِهِ ، ضمنته القواعد النحوية ذوات الأشباه والنظائر ، وخَرّجتُ عليها الفروع السّائرة سير المَثلِ السّائر .

وأَوْدَعْتُه من الضّوابط والاستثناءات جُملاً عديدة ، ونظمْتُ في سِلَكه من النّوادر الغريبة والألغاز كل فريدة ، ولم يكن انتهى المقصودُ منه لاحتياجه إلى إلحاق ، ولا سوّد بتسطير جميع ما أرصد له من بياض

الأوراق ، فحبسته بضع عشرة سنة وحرم منه الكاتبون والمطالعون ، ثم قدّر الله أني أُصبت بِفَقْده، « فإنّا للهِ وإنّا إليه راجعون » .

فاستخرت الله تعالى في إعادة تأليفه ثانياً ،والعود - إن شاء الله تعالى -أحمد ، وعزمت على تجديده طالباً من الله سبحانه المعونة فهو أجلّ مَن في المهمّات يُقْصد »

وبعد هذا العرض الجذاب لمسيرته العلمية ، من حُبّه للعربيّة ، واهتمامه بالتأليف فيها ، وقصة تأليفه لكتاب : « الأشباه والنظائر » يقدّم للقارىء غرضه من هذا التأليف ، وهدفه من هذا التصنيف ، والسبب الحامل له على أن يسلك هذا السبيل فيما كتب ، فيقول :

« وأعلم أنّ السّبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب آني قصدت أن أسلك بالعربيّة سبيل الفقه فيما صنفه المتأخّرون فيه ، وألفوه من كتب الأشباه والنظائر » .

والسّيوطيّ: بعد هذا العرض يستطرد ليعدّد كتب الأشباه والنظائر في الفقه في إيجاز مبيّناً أن أوّل من فتح هذا الباب هو سلطان العلماء شيخ الإسلام عزّ الدين بن عبد السّلام في«قواعده الكبرى والصغرى» .

على أن السّيوطي لم يفته شرف التأليف في الفقه الإسلامي ، لأنه ألف كتاباً مشهوراً سميّ : « الأشباه والنظائر في الفقه » قبل أن يؤلف الكتاب الآخر : «الأشباه والنظائر في النحو» .

= **موضوعات كتاب الأشباه والنظائر :**

موضوعات هذا الكتاب تناول السّيوطي بعضها بالشرح والتحليل ، مبيناً منهجه الخاصّ في كل موضوع .

قال : « وهذا الكتاب بحمد الله مشتمل على سبعة فنون :

الأول : « فنّ القواعد ، والأصول التي تردّ اليها الجزئيات والفروع » .

ومنهجه فيه بيّنه بقوله : « وهو مرتب على حروف المعجم ، وهو معظم الكتاب ومُهِمُّه » .

وقد اعتنى فيه بالاستقصاء ، والتّتبع ، والتّحقيق ، وأشبع القول فيه .

وأورده في ضمن كل قاعدة ما لأئمة العربيّة فيها من مقال وتحرير ، وتنكيت و وتهذيب ، واعتراض وانتقاد ، وجواب وإيراد .

وطرّزه بما عدّوه من المشكلات من إعراب الآيات القرآنية ، والأحاديث النبّوية ، والأبيات الشعرية ، وتراكيب العلماء في تصانيفهم المرويّة .

ومنّ القواعد والأصول حشاها ـ كما يقول ـ بالفوائد ، ونظَمها في سلك فرائد القلائد .

الثاني : فنّ الضوابط والاستثناءات والتقسيمات :

ومنهجه فيه بيّنه بقوله : « وهو مرتّب على الأبواب ، لاختصاص كل ضابط ببابه .

الثالث : فنّ بناء المسائل بعضها على بعض .

الرابع : فنّ الجمع والفرْق .

الخامس : فنّ الألغاز والأحاجي ، والمطارحات والممتحنات ، وجمعتها كلها في فنّ ، لأنها متقاربة .

السادس : فنّ المناظرات والمجالسات ، والمذاكرات والمراجعات ، والمحاورات، والفتاوي والواقِعَات ، والمراسلات والمكاتبات .

السّابع : فنّ الإفراد والغرائب ، وقد أفردت كل فن بخطبة وتَسْمِيَة ليكون كل فنّ من السّبعة تأليفاً مفرداً ، ومجموع السّبعة هو كتاب : « الأشباه والنظائر » .

هذه هي الموضوعات التي تناولها السيوطيّ في كتابه العظيم ، وهي موضوعات من النادر أن تجدها مجموعة في كتاب ، لأن جمعها على هذا النحو يحتاج إلى عقل مستوعب،وفكر متوثب ، وقدرة عجيبة على الصبر والتحمّل ، وهذا لا نجده متكاملاً إلاّ في السّيوطيّ صاحب الشخصية الفذّة ، والعبقرية النّادرة .

= **منهج السّيوطي في كتاب الأشباه :**

عرضت موضوعات كتاب الأشباه ، وبينت أنّ بعض هذه الموضوعات قام السّيوطي بشرحها وتحليلها ، وبيان منهجه فيها ، وهي مناهج خاصة متعددّة لتعدّد الموضوعات .

أمّا منهجه العام فقد بيّن أنه :

مرتب على أسلوب آخر يعرف من مراجعته . فهو يشبه كتاب القاضي تاج الدين في الفقه ، فإنه جامع لأكثر الأقسام .

أمّا صدره فإنه يشبه كتاب الزّركشِيّ من حيث أن قواعده مرتبة على حروف المعجم .

وأضاف إلى منهجه : علمين وضعهما ليضمّهما الى علوم الأدب الثمانية وهي : اللغة، والنحو ، والتصريف، والعروض ، والقوافي ، وصناعة الشعر ، وأخبار العرب ، وأنسابهم ، والعلمان هما : علم الجدل في النحو ، وعلم أصول النحو وبيّن أنه بهذين العلمين « يعرف القياس وتركيبه ، وأقسامه من قياس العِلّة ، وقياس الشّبه ، وقياس الطّرْد إلى غَير ذلك على حدّ أصول الفقه ، فإن بينهما من المناسبة ما لاخفاء به ، لأن النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول » .

وبعد هذه الجولة التي قمت بها في هذا الكتاب ، أشعر أنّ

القُرّاء له يملأ قلوبهم الإعجاب ، لما ظفر به السيّوطي من هذه المعلومات التي لا يستغني عنهاأديب،أو طالب نحو ، أو دارس لغة ، لأن هذه القطوف تشحذ الذهن ، وتوسع العقل ، وتنمّي الفكر،وتقوّي الإدراك .

وقد أحسّ السيوطيّ بما قدّم من العجائب والغرائب ، والشوارد والنوادر ، فقال عن كتابه في نهاية مقدّمته : « فدونكه مؤّلفاً تشدّ إليه الرحال ، وتتنافس في تحصيله فحول الرجال ، وإلى الله سبحانه الضراعة أن يُيَسّر لي فيه نيّة صحيحة ، وأنَ يَمُنّ فيه بالتوفيق للإخلاص ، ولا يضيّع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقريحة ، فهو الذي لا يخيب راجيه ولا يردّ داعيه .

٤ ـ= تاريخ طبع الأشباه والنظائر :

طبع هذا الكتاب بالهند بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية حيدر آباد الدكن طبعة أولى نفذت ، ولم أستطع الحصول عليها .

أما الطبعة الثانية فهي النسخة التي بيدي والتي أشرت اليها في هامش التحقيق برمز (ط) أي النسخة المطبوعة . وهذه الطبعة بتاريخ سنة ١٣٥٩ هـ ، ١٣٦٠ هـ .

وقد أعتمد ناشر هذه الطبعة على نسخة يمنيّة رمز إليها في الهامش

برمز (ي) إلى جانب اعتماده على الطبعة الأولى التي يشير اليها دائماً بكلمة « الأصل » .

وعلى الرغم من أن هذا الكتاب طبع مرّتين ، فإنه لم يحقق تحقيقاً علميًّا إلى الآن أي قبل أن أقوم بتحقيقه ، وذلك للأمور الآتية :

١ ـ الاعتماد في طبعه على نسخة واحدة مخطوطة .

٢ ـ عدم ضبط الكلمات التي تحتاج الى ضبط .

٣ ـ اختلاط الصيغ بعضها ببعض : فـ « فعال » مثلاً تكتب من غير ضبط مع أنها تحتمل . « فِعال » بكسر الفاء ، أو فُعال بضم الفاء أو فَعّال بتشديد العين مع ضم الفاء ، أو فتحها .

٤ ـ الأخطاء الكثيرة والتحريفات العديدة التي تواجهك في معظم نصوصه .

٥ ـ الكلمات الساقطة من النصوص لا تعدّ لكثرتها ممّا يترتب عليه عدم فهم النص أو الصعوبة في فهمه لعدم وضوحه .

٦ ـ اختلاط الشواهد الشعرية بالنصوص النثرية ، فلا يدري القارىء ما قرأ أهو شعر أم نثر ؟ وبخاصة في أنصاف الأبيات أو أجزائها .

٧ ـ لم يشر في الهامش إلى تخريج الآيات القرآنية التي ورد ذكرها في النص بذكر رقمها وسورها .

٨ ـ قلة استخدامه للفواصل ، مما يترتّب عليه اختلاط المعاني بعضها ببعض .

٩ ـ وعلى الرغم من ضخامة الكتاب فإنه من ألفه إلى يائه لا توجد فيه كلمة واحدة مضبوطة أو بعبارة أخرى ، اختفت حـركات الضبط تماماً في كل سطور الكتاب بل في كلّ كلمة من كلماته . وكيف ينتفـع الناس على اختـلاف مستويـاتهم في اللغة بكتـاب ضـاع ضبطه ، واختلطت صيغه ؟ .

لهذا كنا نتوقع من الذين تخرّجوا في مدرسة التحقيق أن يقومـوا بتحقيق هذا الكتاب وإخراجه إخراجاً علميّاً لما له من قيمة عظيمة ، ومكانة كبيرة في المكتبة العربية .

وشاء القدر العجيب أن تقوم مكتبة الكليّات الأزهرية بمصرَ بعد أن نفذت الطبعة الثانيةَ ـ بطبع هذا الكتاب طبعة ثالثة لاكتساب الربح بغض النظر عن الفائدة العلمية ، والقيم المعترف بها في مجال التحقيق ، فقد أسندت هذا الكتاب إلى رجل ليس معروفاً في عالم التحقيق وهـو المسمّى : طه عبد الرءوف سعد ليضع اسمه عليه متّخذاً صفة المحقق .

وكانت فرحتي شديدة لأن كتـاب الأشباه قـد حقق ، وطويت أوراقي وتركت مخطوطـاتي التي حصلت عليها ، وهيـأت نفسي أن أعيدها إلى مكتبة المخطوطات بجامعة الكويت ، على سبيل الهدية لينتفع بها روّاد المكتبة ، لأن الأشباه قد حقق ، «وقطعت جهيزة قول كل

خطيب»ولا داعي لأن أكرر تحقيق الكتاب مرة أخرى لأنه جهد مكرر ، ومجال التحقيق واسع ، وكتب التحقيق كثيرة تنادي أهل العزم أن يرتادوا محرابها . ويعيشوا في نصوصها ، ويبعثوها من جديد تنبض بالحياة والحركة لِتخْلُدَ على مدى الأزمان . وسرعان ما تبددّت هذه الأحلام من نفسي ، وضاعت الفرحة من قلبي حينما وقعت في يدي النسخة التي ادّعى ناشرها أنها محققة بقلم ذلك المحقق .

رأيت في هذه النسخة المطبوعة عجباً ، كيف يدعي صاحبها أنه قد حققها مع أنه كما سطر بقلمه في مقدمة التحقيق ، أنّه في هذا الكتاب لم يفعل شيئاً غير اعتماده على النسخة المطبوعة طبعة ثانية ، في حيدر آباد ، وهي النسخة التي عرفتها آنفاً ؟ يقول ما نصه : « وكان جل اعتمادي على النسخة الثانية المطبوعة بالهند » وحمدت لهذا المحقق صدق أمانته في هذا القول ، فهو فعلاً لم يدّع أنه اعتمد على مخطوطة أو مخطوطات لهذا الكتاب،لكن الذي لا أحمده هو كتابة « حققه » على غلاف الكتاب إنه ليس تحقيقاً، والأحرى أن يكون مكان حققه : « نشره » حتى يوضع الأمر في نصابه ، لأن كلمة التحقيق كلمة كبيرة تحتاج الى جهد مضاعف لتحقيق الكتاب في ضوء مخطوطاته، بل لا أبالغ إذا قلت في ضوء المكتبة العربية بما حوت من معارف وعلوم ،وإذا أراد القارىء الدليل فها هو ذا بين يديه :

١ ــ كما كانت نسخة الطبعة الثانية خالية من الضبط ، فنسخة الطبعة

الثالثة التي حملت اسم التحقيق خالية من الضبط كذلك ، فليس في الكتاب من ألفه إلى يائه كلمة مضبوطة .

٢ ــ ثانياً : كما اختلط الشعر بالنثر في الطبعة الثانية اختلط أيضاً الشعر بالنثر في هذه الطبعة التي يدعي صاحبها أنها محققة .

٣ ــ اعتمدت الطبعة الثانية على نسخة مخطوطة وهي النسخة اليمنية المشار اليها بـ (ي) كما قدمنا ، واعتمدت الطبعة الثالثة ، أيضاً على الطبعة الثانية في ضوء هذه النسخة المخطوطة التي لم يرها المحقق ولم تلمسها يده بدليل أن اشارات الطبعة الثانية في الهامش الخاصة بالنسخة (ي) هي إشارات الطبعة الثالثة نفسها .

٤ ــ وكما خلت الطبعة الثانية من التعليقات في الهامش بالنسبة للكلمات التي تحتاج إلى شرح أو ضبط أو تخريج كذلك خلت هذه الطبعة الثالثة من كُلّ ذلك اللّهم إلاّ في القليل النادر .

٥ ــ ومن شأن المحقق أن يحاول نسبة الأبيات بعد ضبطها ضبطاً كاملاً بالرجوع إلى مصادرها ، وذكر هذه المصادر في الهامش ، ولكن هذه الطبعة الثالثة التي تحمل اسم التحقيق لم يحدث مرة واحدة أن كتب في هامشها مصدر شاهد واحد من هذه الشواهد العديدة .

٦ ــ ومن شأن المحقق أن يعلقّ على الصيغ ، وأن يضبطها ضبطاً

كاملاً ليميز بين صيغة وصيغة ، ويفرق بين حركة وحركة ، وهذا لم يحدث ولو مرة واحدة في كل صفحات الكتاب .

٧ ـ ومن شأن المحقق أن يجري وراء أنصـاف الأبيات أو أجـزائها ليكمل الأبيات ، ويضع الجزء في بيتـه ، ويشير إلى مصـادره ومراجعه ، وهذا لم يحدث إلاّ في القليل النادر على الرغم من كثرة هذه الأنصاف ، وتعدّد هذه الأجزاء .

٨ ـ ومن شأن المحقق : أنه إذا وجد في الأصل المطبوع خطأ قوّمه وصوبه وهذا لم يحدث بل على العكس جميع الأخطاء ، التي اشتملت عليها الطبعة الثانية وجدت في الطبعة الثالثة بكاملها .

وفي بعض المـرّات حاول أن يصـوّب بعض كلمات النسخـة المطبوعة طبعة ثانية فأفسدها ، لأنها صحيحة ، وهذا ليس افتراء على ذلك الذي يدّعي التحقيق، لأن بين يدي أدلّـة واضحة عـديدة اكتفى بنماذج منها :

من هذه النماذج أخطاء نثرية ، ومن أمثلتها :

(١) في باب « إجراء المتّصل مُجرى المنفصل » ذكر السيـوطي في حذف النون الخفيفة .

ما نصه : « وحذف نون التوكيد وغيرها من علاماته جارٍ عندنا مَجـرى إدغام الملحق في أنـه «نقض الغرض» الـخ ، فـالنّسخـة

المطبوعة طبعة ثانية

وضعت كلمة : « يقضي » مكان : « نقض » وهذا تحريف وقد نقل هذا التحريف بعينه محقق نسخة الطبعة الثالثة .

انظر ص ٢٧ في النسخة (طبعة ثالثـة) ، ٢٦ في النسخة (طبعة ثانية)وهامش ص ٦٤ من هذا الجزء المحقق .

(٢) في صفحة ٣٢ : « وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على « المقرب » وفي النسخة الطبعة الثانية : « المعرب » بالعين ونقلت النسخة (الطبعة الثالثة) هذه الكلمة بعينها من غيـر أن يكلف محققها نفسه في تصويبها ، « والمقـرب » لابن عصفور كتاب مشهور . انظر ص ٣١ في (الطبعة الثانية) ، وهامش رقم (١) ص ٣١ من هذا الجزء المحقق .

(٣) وفي صفحة ١١٠ : « ياء التفعيل » في النسختين معاً ، والصواب تاء التفعيل ، وانظر ص ١١٠ في الطبعة الثانية وهامش رقم ١ في ص ٢٦٦ من هذا الجزء المحقق .

(٤) وفي صفحـة ١١٠ : « أحِلّاقٌ أم قصـار » كتبت « أحلاق » في النسختين معاً : « أحلق » . انظر ص ١١٠ في الـطبعة الثـانية وانـظر تصويب ذلـك في هـذا الجـزء المحقق هـامش رقم ٣ من

صفحة ٢٦٦ ومن هذه النماذج أخطاء في نصوص شعرية ، ومن أمثلتها :

قول الشاعر :

١ ـ زيـادَتنـا نعمـان لا تنسَينّهـا ‏ ‏ ‏ ‏ تق الله فينا والكتاب الذي تتلو

وقد كتبت « زيادتنا » في النسختين « زيارتنا بالـراء ، وهذا تحريف انظر تصويبه في هامش رقم ٤ ص ٥٤ من هذا الجزء المحقق .
وانظر ص ٢٣ من النسخة (الطبعة الثانية) ، ٢٤ من النسخة (الطبعة الثالثة) :

وقول الشاعر :

٢ ـ قصـرت له القبيلة إذ تجهنـا ‏ ‏ ‏ ‏ ومـا ضـاقت بشـدتـه ذراعي

فقـد كتبت كلمة : « قصـرت » بـالفـاء في النسختين ، وهي بالقاف : « انظر ص ١٠٨ في النسخة (الطبعة الثالثة) ، وص ١٠٩ في الطبعة الثانية ، وهامش رقم ٢ ص ٢٥٩ من هذا الجزء المحقق .

٣ ـ وفي صفحة ١٠٩ أيضاً يخطىء صواباً فالشاهد الشعري :

من داره تقسم الأزواد بـينـهم ‏ ‏ ‏ ‏ كأنما أهله منهـا الذي اتّهـلا

« فاتّهلا » بتاء مشدّدة في الطبعة الثانية ، وهذاصواب،وإذا به

يخطئه في النسخة التي يدعي تحقيقها ويكتبها : الذي (انهلا) بالنون بدل التاء وهذا تحريف . انظر ص ١٠٩ ، وانظر تصويب ذلك في هامش رقم ٢ صفحة ٢٦١ من هذا الجزء المحقق .

ونكتفي بهذا القدر من الإشارة إلى هذه الأخطاء والتحريفات التي نقلها برمتها من النسخة (الطبعة الثانية) إلى نسخته المحققة ، كما يدّعي .

وأخيراً ،كنا نتمنى أن يقوم الأخ المحقق بعمل فهرس عام ومفصل لهذا الكتاب ومع ذلك لم يفعل واكتفى بالفهرس القديم الذي مرّ عليه ما يقرب من ٥٠ عاماً ، أي في الزمن الذي طبعت فيه هذه الطبعة الثانية ونقله بنصّه وفصّه في طبعته .

وحتى الآيات القرآنية خرّج بعضها في الهامش مشيراً إلى رقم الآية والسورة وترك بعضها الآخر بدون إشارة . .

من أجل هذا كله فالنسخة في باب التحقيق ساقطة لم تقدّم جديداً ،ولم تحقق فائدة ، وزادت الطين بلة ،فأفسدت كثيراً من صواب النسخة المطبوعة طبعة ثانية .

ولهذا صمّم عزمي على أن أقوم بتحقيق هذا الكتاب ، خدمة للعلم ، وتكريماً للأشباه الذي نحن جميعاً في حاجة إليه ، ولا تستغني عنه المكتبة العربية طوال الدهر ، فما هي الخطوات التي اتبعتها في طريق تحقيقه؟ إليك أيها القارىء بيانها .

٥ ـ مخطوطات الأشباه والنظائر

قلت في المقدّمة : كان من مشروعـاتي العلمية تحقيق هـذا الكتاب والتحقيق لا يؤتي ثماره إلا بالحصول على مخطوطاته ، لأنها الضوء الذي ينير ظلام الطريق .

وقد وفقت ـ والحمد لله ـ إلى حد كبيرَ في الحصول على بعض مخطوطاته المهمة فض رحلتي إلى انجلترا عام ١٩٧٢ استطعت أن أصوّر مخطوطة من هذا الكتاب من مكتبة المتحف البريطاني .

ثم قمت بزيارة مكتبة الظاهرية،فظفرت بتصوير نسخة ثانية منه واتصلت بقسم المخطوطات بجـامعة الكـويت فأسهم رئيس القسم الأستاذ أحمد الخازندار في الحصول على نسخة ثالثة منه من المكتبة الملكية بالمغرب بعد أن بذل أكرمه الله مجهوداً مثمراً في ذلك .

ومن مكتبة الأزهر حصلت على نسختين أخريين من هذا الكتاب فتوفر لديَّ ـ بحمد الله ـ خمس نسخ مختلفة التواريخ ، كتبت بأقلام النساخ في أزمنة متعددة .

وهـا نحن نلقي الضوء على هـذه النسخ في إيجـاز ، ليكون الدارس أو القارىء على بيّنة من أمرها .

١ ــ نسخة مكتبة الأزهر : رقم ٥٥٩٥ (عام)، ٧٧٢(خاصّ)، وتتميـز هذه النسخة بـأنها أقـدم النسخ ، لأنهـا قريبـة الزمن من حيـاة

المؤلف ، فالسيّوطيّ توفي ٩١١ هـ ، وهذه النسخة كتبت سنة ٩٤٣ هـ ، فالفارق الزّمنيّ بين الوفاة والكتابـة لا يتجاوز اثنتين وثلاثين سنة . ولهذا فقد جاء في ختام الورقة الأخيـرة من هذه النسخة أنها نقلت من نسخة نقلت من خط المؤلف ـ رحمه الله .

أمّا الناسخ لهذه النسخة فإنه فيما يبدو ليس من النساخ الذين يتقاضون أجوراً على نسخهم ،لأنه نص في ذيل الورقة الأخيرة بقوله : وكتبها لنفسه بيده الفانية أقل عبيد الله وأضعفهم ، وأحقرهم وأحوجهم إلى رحمة الله ومغفرته عليٍّ بن عليّ بن رمضان العباديّ الأزهريّ غفر الله تعالى له ، ولوالديه . . . . وذلك ثاني عشر رمضان سنة ٩٤٣ هـ .

٢ ـ وتليها في القدم نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ، وتحمل هذه النسخـة رقم ٥٠٥٩٠ . وقـد نقلت من نسخـة نقلت من خط مؤلفها . وكان الفـراغ من كتابتهـا في الثاني والعشرين من شهر المحرّم سنة ٩٦٢ هـ .

٣ ـ نسخة الخزانة الملكية المغـربيّة ، بمـدينة الـرباط تحمـل رقم ٧٨٥ .

وقد حصلت عليها بواسطة الأخ الأستاذ أحمد الخازندار رئيس قسم المخطوطات بالجامعة ـ شكر الله له .

وهذه النسخة نسخت بيد محمود بن عبد الله بن عمر بتـاريخ

أواسط شهر الله جمادي الأولى سنة سبع وتسعين وتسعمائة .

٤ ــ نسخة المتحف البريطاني وتحمل رقم ٧ـ٦٥٢٦ في جزأين .

وقد تمّ نسخها سنة ١٠٨٥ هـ بقلم محمد افندي الزهاوي .

٥ ــ وأحدث نسخة من نسخ الأشباه هي نسخة الأزهر الثانية وتحمل رقم ٦٤٧٠ ، ٩٢٠ خاص .

وقد كتب هذه النسخة بيده الفانية ـ كما يقول الناسخ ـ العبد الفقير إلى رحمة ربه الجوادِ عبدُه : جاد بن يحيى ـ غفر الله ذنوبه وستر عيوبه وذلك في يوم السبت المبارك الخامس والعشرين من شهر الحجة سنة ١٣٠٠ عام ألف وثلاثمائة من الهجرة النبوية .

من عَرْض هذه المخطوطات نتبيّن الأمور الآتية :

١ ــ هذه المخطوطات مندرّجة في زمن نسخها فهي تمثل القرون من القرن التاسع إلى نهاية القرن الثالث عشر .

٢ ــ كتبت جميعها بخط نسخيّ ما عدا نسخة المغرب فقد كتبت بخط مغربّي .

٣ ـ ناسخو هذه النسخ ليسوا مجهولين ، فكل نسخة تحمل في ذيلها اسم ناسخها .

٤ ــ ولا شك أن تدرّج هذا النسخ يدلّ دلالة واضحة على قيمـة هذا

الكتاب فلم يخلو قرن من القرون التي تلت وفاة السّيوطي من ناسخ لهذا الكتاب حتى في نهاية القرن الثالث عشر بعد ظهور المطبعة رأينا من يهتم به وينسخه .

٦ ــ عملي في هذا التحقيق

١ ــ مقابلة الأصل المطبوع طبعة ثانية ، بالنسخ المخطوطة .

٢ ــ إذا كان هناك تعارض بين النسخ لا يفسد المعنى أثبت من هذه النسخ ما أطمئن إليه ، وجعلته في الأصل ، مشيراً إلى ذلك في الهامش .

٣ ــ تصـويب الكلمـات المحـرّفـة ، في الأصـل في ضـوء النسـخ المخطوطة .

٤ ـ قد تتفق النسخ الخمس في هـذا التحريف ، وفي هـذه الحالـة أحاول الرجوع ما أمكن لتصويب التحريف في ضوء الأصول أو المصـادر التي نقـل عنهـا السّيـوطي هـذا النص الـذي يحمـل التحريف .

٥ ــ ضبط الشواهد الشعرية ، وتكملة أنصافها ، ووضع جزئياتها في أبياتها كاملة .

٦ ــ الإشارة في الهامش إلى المراجع والدواوين التي احتوت هـذه الشواهد .

٧ ـ أعمل جاهداً على نسبة الشواهد إلى قائليها .

٨ ـ ضبط الأوزان والصيغ ضبطاً كاملاً يضع كل صيغـة في مكانهـا الصحيح .

٩ ـ الرجوع ما أمكن إلى المراجع والمصادر التي نقل عنها السيوطي نصوصه في الكتاب .

١٠ ـ شرح ما غمض من الألفاظ ، وصعب من التراكيب .

١١ ـ تخريج الآيات القرآنية ، التي ضمّها الكتاب وذلك بذكر أرقامها والإشارة إلى سورها .

١٢ ـالاكتفاء بتراجم الأعلام غير المشهـورة في ضوء كتـاب « بغية الوعاة » .

١٣ ـ شـرح بعض المسـائل النحـويـة التي يصعب على الـدارس فهمها .

١٤ ـ العناية بعلامات الترقيم ، وتوزيع الفقر في البدء والانتهاء .

١٥ ـ ترقيم الشواهد .

١٦ ـ ترقيم صفحات النسخة الأصل المطبوعة .

١٧ ـ فهرسة جميع الأبيات وكتابتها في ذيـل كل جـزء ليسهل على القارىء استخراجها .

١٨ ـ وضع عناوين لضوابط الكتاب وقواعده .

١٩ ـ عند الانتهاء ـ إن شاء الله ـ من إتمام أجزاء هذا الكتاب سأقوم بعمل فهارس فنية ، تشمل الشواهدالقرآنية ،والشعرية ،والنثرية من أمثال وأقوال ، وحكايات كما تشمل محتويات الكتاب بطريقة مفصلة فضلاً عن فهارس للصيغ والألفاظ والأعلام والأماكن والبلدان الخ . . .

وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه بعيداً عن الرياء والفخر وأن يوفقني إلى ما فيه الصواب والرّشاد ، وأن يُجَنِّبني الزّلل في القول والعمل ،إنه سميع الدعاء .

الكويت في ٨ من صفر سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ م .

عبد العالم سالم مكرم

رموز المخطوطات

ط = الطبعة الثانية طبعة حيدر أباد .

ت = مخطوطة المتحف البريطاني .

هـ = مخطوطة الظاهرية بدمشق .

م = مخطوطة المغرب .

وبعد الانتهاء من تحقيق الجزء الأول في ضوء هذه المخطوطات برموزها حصلت من مكتبة الأزهر على مخطوطتين أخريين. ولكثرة المخطوطات تركت الرموز في الأجزاء الباقية اكتفاء بقولي: «وفي النسخ المخطوطة: كذا، إذا اتفقت أكثر النسخ ،وذلك لأن الذي يعنيني فقط هو سلامة النصّ لا اختلاف النسخ .

كتاب الأشباه والنظائر النحوية

في أصول علم العربية

تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة

أبي الفضل عبد الرحمن جلال الدين

ابن العلامة كمال الدين

السيوطي الشافعي

رحمه الله تعالى

ونفعنا به

آمين

علاف نسخة مكتبة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الله المنزه عن الأشباه والنظائر، والحمد لله المتفرد بعلم الكبائر والصغائر، ولا إله إلا الله وحده لا شريك له العالم بما في الضمائر، والله أكبر من أن يحيط به قلب وسمع حديثا ويحاط بإشارة مشير أو عبارة عابر، ولا حول ولا قوة إلا بالله في جميع الوارد والصادر، والصلاة والسلام على رسوله محمد المنسوب إليه مجموع الفضائل والمفاخر، المذكور في كتاب الله بأشرف الأسماء والألقاب والنعوت والمآثر، وعلى آله الطيبين الأماثل، وصحبه النجوم الزواهر، أما بعد

فإن فنون الفقه على اختلاف أنواعها من أول فنوني، ومبتدأ الأخبار التي كان في أحاديثها سمري وشجوني، طالما ما سهرت في تتبع شواردها عيوني، وأعملت فيها بدني وإعمال الجد ما بين قلبي وبصري وبدني، وكنت مولعا منذ زمن الطلب بعتني بكتبها قديما وحديثا، وأسوق في تحصيلها زمنها سوقا حثيثا، إلى أن وقفت منها على الجم الغفير، وحصلت بها بالموجود مطالعة وتأملا بحيث لم يفتني سوى النزر اليسير، ولقيت فيها الكتب المطولة والمختصرة، وعلقت التعاليق ما بين أنواع متذكرة، واعتنيت بأخبار أهلها وتراجمهم، وأحيا ما درس من معالمهم، وما رووه أو رأوه، وما تفرد به الواحد منهم من المذاهب والأقوال الضعيفة التي أو قووه، وما وقع لهم مع نظرائهم وفي مجالس خلفائهم وأمرائهم من مناظرات ومحاورات ومعاتبات ومذاكرات ومدارسات ومنازعات ومراسلات ومعاياة ومحاجاة، وقواعد ومناظيم، وضوابط وتقاسيم، وفوائد وفرائد، وغرائب وشوارد حتى اجتمع عندي من ذلك جملة، ودونتها في أزمان الأيام وأوقات في جملة، وكان مما سودت من ذلك كتابا لطيفا لم يسبق إلى مثله، وديوان منيف لم ينسج ناسج على منواله، جمعت فيه على النحو ما يقدر من الأشباه والنظائر، وجردت فيها الفروع المشتبهة بين المسائل النادرة، وأودعته من الضوابط والتقاسيم والاستثناءات جملا عديدة، وتعرضت فيه لما فيه من النوادر الغريبة والألغاز كل غريبة، ولم يكن انتهى للمقصود منه لاحتياجه إلى الإلحاق، ولا سود فسقط بجميع ما وجد له من الأوراق في فتنة بضع عشرة سنة من جملة الكتب والتعاليق كما قدر الله تعالى أني أصبت بفقده، فإنا لله وإنا إليه راجعون، ثم استخرت الله تعالى في إعادة تأليفه ثانيا والعون من الله تعالى أحمده، وعزمت على تهذيبه طالبا من الله سبحانه المعونة، فهو أجل من يرجى للمهمات ويقصد، واعلم أن الكلام على تأليف هذا الكتاب الأول أن تقصدت أن أسلك بالوصف سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه والعون من كتب الأشباه والنظائر، وقد ذكر الإمام بدر الدين بن الزركشي في قواعده أن الفقه أنواع، أحدها معرفة أحكام الحوادث نصا واستنباطا، وعليه صنف الأصحاب تعاليقهم [illegible] على مختصر المزني، الثاني معرفة الجمع والفرق، ومن أحسن ما صنف فيه كتاب الشيخ أبي محمد الجويني، الثالث بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها في مأخذ واحد، وأحسن شيء فيه كتاب السلسلة للجويني، وقد اختصره الشيخ شمس الدين ابن القماح، وقد يقوى التسلسل في بناء الشيء على الشيء، ولهذا قال الرافعي في مثله: وهذه سلسلة طولها الشيخ، الرابع المطارحات وهي مسائل عويصة يقصد بها تنقيح الأذهان، الخامس المغالطات، السادس الممتحنات، السابع الألغاز، الثامن الحيل وقد صنف فيها أبو بكر الصيرفي وابن سراقة وأبو حاتم القزويني وغيرهم، التاسع معرفة الأفراد وهو معرفة

بياض؟

ما لكل من الاصحاب من الاوجه الغريبة وهذا يعرف من كتب الطبقات ٥ العاشر معرفة الضوابط التي تجمع جموعا والقوا
التي ترد اليها اصولا وفروعا وهذا انفعها واعمها واكملها واتمها ٥ وبه يرتقي الفقيه الى الاستعداد لمراتب الاجتهاد
وهو اصول الفقه على الحقيقة انتهى ٥ وهذه الاقسام اكثرها اجمعت في كتاب الاشباه والنظاير
للقاضي تاج الدين السبكي ولم يجمع في كتاب سواه ٥ واما قواعد الزركشي فليس فيه الا القواعد مرتبة على حروف المعجم
وكتاب الاشباه والنظاير للامام صدر الدين بن الوكيل ويقال انه لم يتمه ٥ وقد قصد السبكي بكتابه تحرير كتاب ابن الوكيل باشارة
والده له في ذلك كما ذكر في خطبته ٥ واول من فتح هذا الباب سلطان العلما شيخ الاسلام عز الدين بن عبد السلام في
قواعده الكبرى والصغرى ٥ والف الامام جمال الدين الاسنوي كتابا في الاشباه والنظاير لكنه مات عنه مسودة وهو
صغير الحجم نحو خمس كراريس مرتب على الابواب ٥ وله كتابان في قسمين من هذا النوع وهما التمهيد في تخريج الفروع
الفقهية على القواعد الاصولية والكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية ٥ وهذان
الكتابان مما تضمنه كتاب القاضي تاج الدين السبكي ٥ والف الامام سراج الدين بن الملقن كتاب الاشباه والنظاير
مرتبا على الابواب وهو فوق كتاب الاسنوي ودون ما قبله ٥ والفت كتاب الاشباه والنظاير مرتبا
على اسلوب اخر يعرف من مراجعته ٥ وهذا الكتاب الذي شرعنا في تحديده في العربية يشبه كتاب القاضي
تاج الدين الذي في الفقه فانه جامع لاكثر الاقسام ٥ وصدره يشبه قواعد الزركشي من حيث ان
قواعده مرتبة على حروف المعجم ٥ وقد قال الكمال ابو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري في كتابه
نزهة الالبا في طبقات الادبا علوم الادب ثمانية ٥ اللغة ٥ والنحو ٥ والتصريف ٥ والعروض
والقوافي ٥ وصنعة الشعر ٥ واخبار العرب وانسابهم ٥ قال والحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما
علم الجدل في النحو ٥ وعلم اصول النحو ٥ فيعرف به القياس وتركيبه واقسامه من قياس العلة وقياس الشبه
وقياس الطرد الى غير ذلك على حد اصول الفقه فان بينهما من المناسبة ما لا يخفى ٥ لان النحو معقول
من منقول كما ان الفقه معقول من منقول ٥ وقال الزركشي في اول قواعده كان بعض المشايخ يقول
العلوم ثلاثة علم نضج وما احترق وهو علم النحو والاصول ٥ وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان
والتفسير ٥ وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث انتهى ٥ وهذا الكتاب بحمد الله تعالى
يشتمل على سبعة فنون ٥ الاول في القواعد والاصول التي ترد اليها الجزئيات والفروع
وهو مرتب على حروف المعجم وهو معظم الكتاب ومهمه ٥ وقد اعتنيت فيه بالاستقصا والتتبع
والتحقيق واستيعاب النقول ٥ واوردت في ضمن كل قاعدة ما للائمة العربية فيها من مقال وتحرير
وتنقيح وتهذيب ٥ واعتراض وانتقاد ٥ وجواب وايراد ٥ وطرزتها بما وقع من المشكل من
اعراب الايات القرانية ٥ والاحاديث النبوية ٥ والابيات الشعرية ٥ وتراجم العلما في تضاعيفها
للرواية ٥ وحشوتها بالفوايد ٥ ونظمت في سلكها فرايد القلايد ٥ الثاني في الضوابط والاستثناءات
والتقسيمات ٥ وهو مرتب على الابواب لاختصاص كل ضابط بابه ٥ وهذا احد الفروق بين الضابطة
والقاعدة ٥ لان القاعدة تجمع فروعا من ابواب شتى ٥ والضابط يجمع فروع باب واحد ٥ وقد تختص
القاعدة بالباب وذلك اذا كانت امرا كليا منطبقا على جزئياته وهو الذي يعبرون عنه بقولهم قاعدة
الباب كذا وهذا انما يذكر في هذا الفن لا في الفن الاول ٥ وقد يدخل في الفن الاول قليل من هذا النوع ولا

عبد

ثمانية

مما

ان رجح اعربه لفظا لا من الفاعل وهو الرفع **الجواب** الوجها عرابه الا من النائب عن الفاعل وهو
بالشغل العين الرفع الذي هو فاعل اسم الفاعل وهو افعل والذي لم [illegible] لانه انما هو تفسير
معنى لا تفسير اعراب وتقريبا للمعنى ليتضح فيه من غير ما لو قوا تقتضيه [illegible] والذي تقتض
الصناعة قطعا انما هو كونه لا من الشغل وان كان في المعنى هو صفة [illegible] على [illegible]
له كالصفة المشبهة والخبر الذي هو نحو الحتى [illegible]
واما كان في المعنى له ونظيره في الصفة مررت على جارية [illegible]
لامراة لا لابيها وخبر عن هند لا عن ابيها وان كان في المعنى انما هو [illegible] الشغل [illegible]
داخل [illegible] الدفع الى [illegible] الرفع [illegible] بالشغل الرفع
الذي كالمبتدا [illegible] وهذا تركيب [illegible] الرفع وهو
[illegible] في ذلك محذور ان من جهة العربية احدهما انه [illegible]
في الرفع حفظا التقدم عليه وهذا امران [illegible] ان [illegible] عنه العامل
والمعمول [illegible] العربية [illegible] العمل
حتى يصح عمله فلا يصح ان نعمل الفاعل فيه في مواضع مخصوصة [illegible] وذلك يعطل باجا
والله سبحانه وتعالى اعلم

كشف اللمه عن الضمه [illegible] الجلال السيوطي عفى الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم سال سائل عن الضمة في ابي جهم بن الحرث ان جهم هل يقرا مجرورا بالكسرة او بالفتحة وذكر ان
قراه بالكسر فرده عليه راد وقال انما يقرا بالفتح لانه غير منصرف فقال الالف واللام توجب جر غير المنصرف
بالكسر فقال لست من هذه انما هي من نفس الكلمة وليست المعرفة والجواب انه يقرا بالكسر لا يجوز الا ذلك
وبيان ذلك مسايل الاولى قال النحاة يجر غير المنصرف بالكسر اذا دخلته ال سوا كانت معرفة كقوله تعالى وانتم
عاكفون في المساجد او موصولة كالاعمى والاصم او للمح كالنعمان او زايدة كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا
الثانية قال النحاة العلم اما مرتجل واما منقول والمنقول اما من اسم عين كاسد وثور وذيب ونعمان واما من مصدر
كفضل وزيد وسعد واما من صفة اسم فاعل كحارث وطالب واسم مفعول كمنصور ومسعود او صفة مشبهة كحسن
وسعيد او صيغة مبالغة كعباس فان لمح فيه الاصل دخلته الاداة وان لم يلمح لم تدخل قال في الالفية وبعض
الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا . . . كالفضل والحرث والنعمان فذكر ذا وحذفه سيان
الثالثة الجهم علم منقول لانه في اللغة اسم للاسد وللرجل الشجاع فان قدر نقله من الاول فهو منقول من اسم
عين كاسد وليث وثور وذيب وان قدر نقله من الثاني فهو منقول من صفة مشبهة كالحسن والحسين فعلى كل تقدير
اللام فيه للمح فاذا اقترنت به جر بالكسر جزما من غير مرية [illegible] لا يعرف في الالفاظ مطلقا اسم غير ... ولا هدى
سبحا الكلمة الا لفظ الجلالة على ارجح القولين فيه وما عداه فلا تخلوا ال فيه من قسم مما قال النحاة اما معرفة او للمح او
موصولة او زايدة فهي طارية عليه قطعا ويوجب جر غير المنصرف جزما والحمد لله رب العالمين

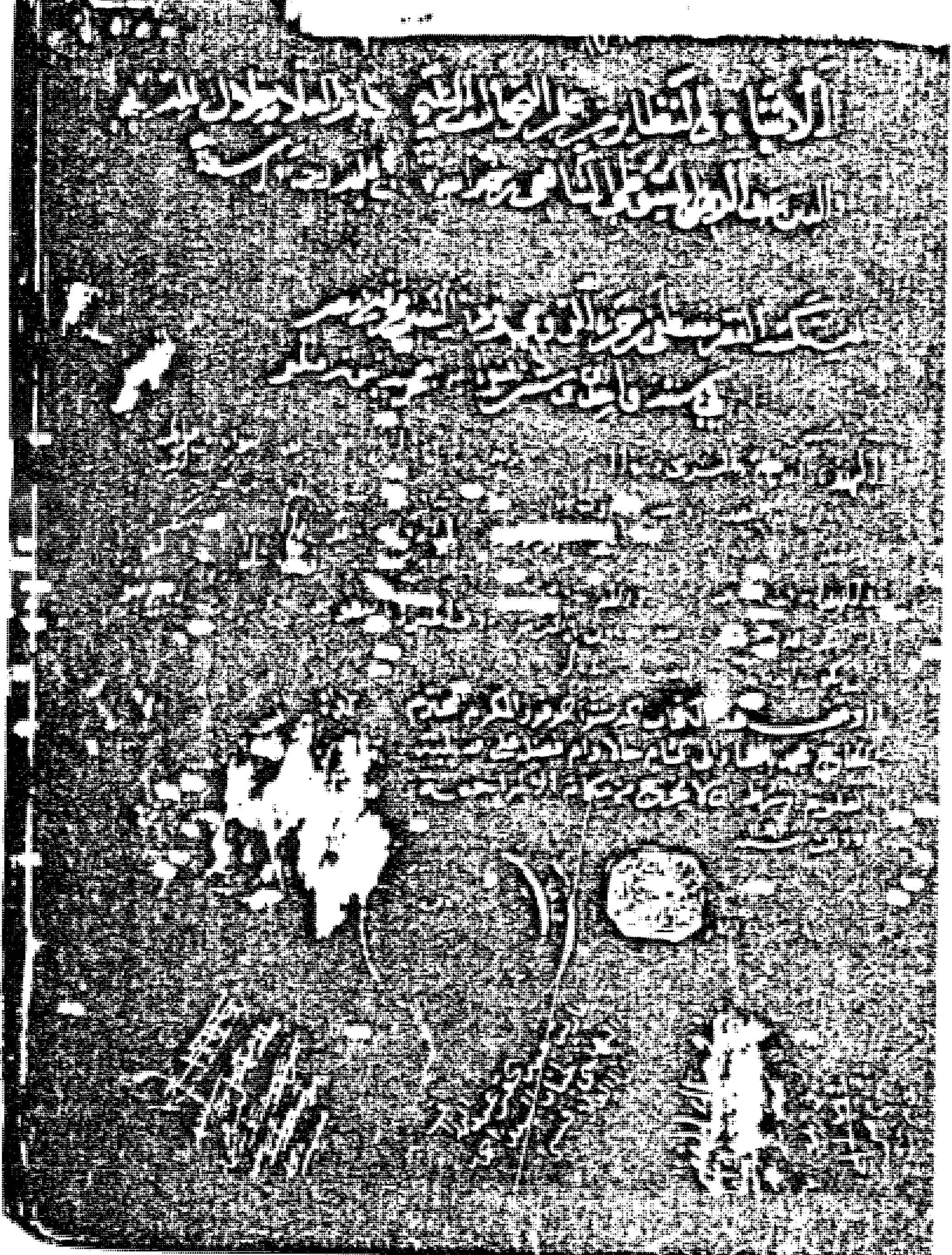
تمت الاشباه والنظاير النحويه ونقلت من نسخة نقلت من خط المولف
رحمه الله تعالى وكتبها لنفسه بنيه الفانيه اقل عبيد الله واضعفهم واحقرهم واحوجهم الى رحمة الله ومغفرته
علي بن علي بن رمضان العبادي الازهري غفر الله تعالى له ولوالديه وللمالك ولجميع المسلمين وذلك ثاني عشر رمضان سنة
٩٦٣

الورقة الأخيرة من نسخة قليجة
المشار إليها برقم ٧٧٢

رقم ١١٠٥٩

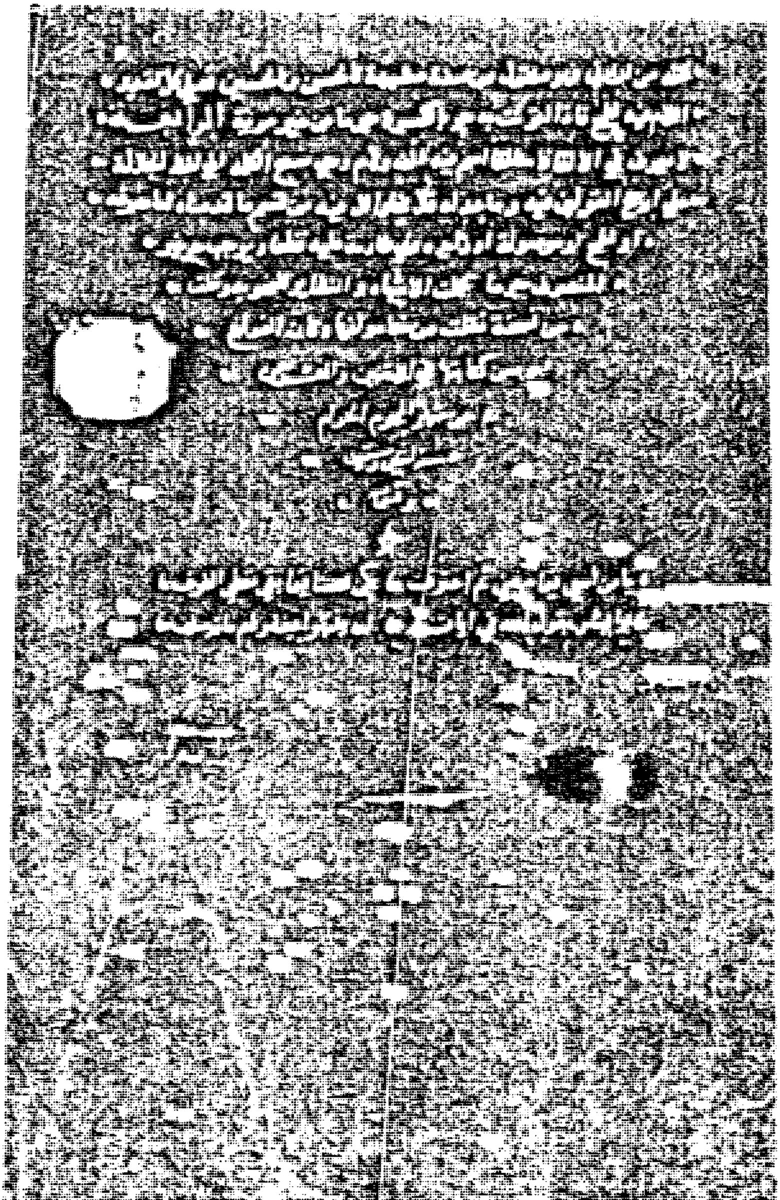
٥٩ من المخطوطات

١٩٦٥/٨/

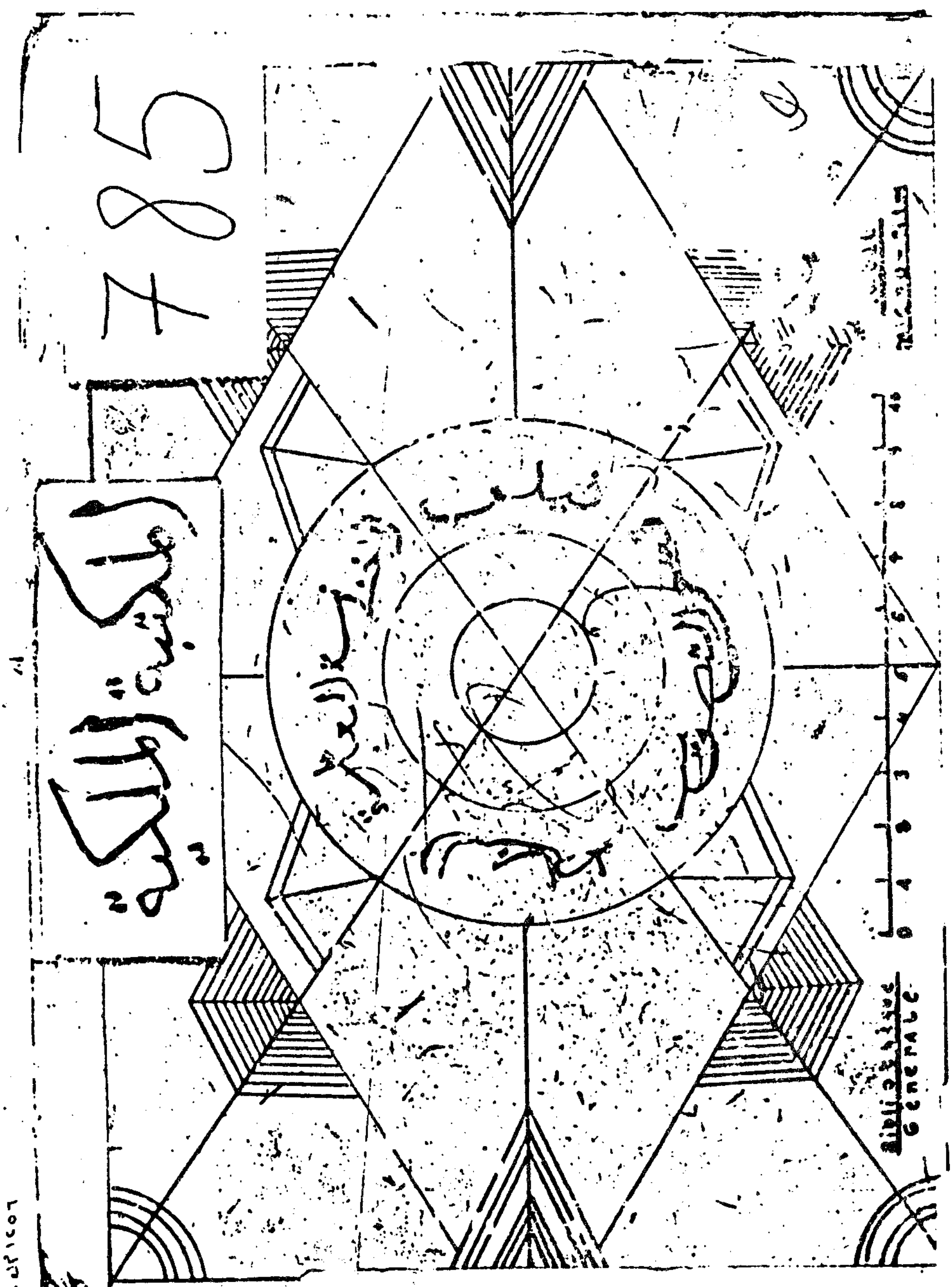


غلاف نسخة الظاهرية

بسم الله الرحمن الرحيم



الورقة الأخيرة من النسخة الظاهرية



بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم

سفر اسم للمنتهى عن ذي الأشباه والنظائر من الجملة المتعلقة بغفران الكبائر والصغائر [illegible]
ومن لا شريك له المتعلق بباب الجمال والله أكرم من يظن أنه سيمنعه من دعاه بالشروط [illegible]
عمله ولا حول ولا قوة إلا بالله في جميع الموارد والمصادر والصلاة والسلام على رسوله محمد
جميع الفضائل والمفاخر ما المذكور [illegible] بالمتقدم [illegible] ودون القلب والنعوت والمكارم
الأماثل وصحبه النجوم الزواهر أما بعد فإن فنون العربية على اختلاف أنواعها
ومن أخبار [illegible] لطالما [illegible] سمري [illegible] طالما أسهرت [illegible] تتبع [illegible] [illegible]
فيما يرى [illegible] الجمال [illegible] ولم أزل من زمن [illegible]
وأسعى أن أحصل ما [illegible] منها [illegible] على الجم الغفير [illegible]
مطالعة وتأملا [illegible] سوى القرآن [illegible] الكتب المطولة والمختصرة [illegible]
ما بين [illegible] واعتنيت [illegible] وتراجمهم وأحببت [illegible] معانيهم [illegible]
وما تفرد به [illegible] منهم من المذاهب والأقوال [illegible] وما وقع لهم مع نظرائهم
[illegible] ومحاورات ومجالس ومذاكرات [illegible] ومراسلات
ومراسلات [illegible] وفوائد [illegible] وتقاسيم [illegible]
شوارد حتى اجتمع [illegible] من ذلك جملة [illegible] بالغ [illegible] جملة [illegible]
كتاب [illegible] مثله [illegible] وديوان [illegible] على شكله [illegible]
[illegible] الأشباه والنظائر [illegible] الفروع [illegible] وأودعته من [illegible]
[illegible] جملا [illegible] من القواعد العربية [illegible]
المقصود منه [illegible] منه [illegible]
فوالله [illegible] إنا لله وإنا إليه راجعون [illegible] الله تعالى [illegible]

725

[illegible]

في العودة إن شاء الله تعالى إلى الجزائر وعزمنا على تحريره طالبا من الله سبحانه المعونة بمواهب منح الهبات يقصر
واعلم أن العلماء لهم تآليف في الكتب والأوائل الفصوص أن اشتغل بالعربية سبل الفقه فيما صنفه
المتأخرون فيه والفتوى كتاب الأشباه والنظائر وفرائد الإمام بدر الدين الزركشي في أول قواعده الفقه
أنواع أحدها معرفة أحكام الحوادث نصا واستنباطا وعليه صنف الأصحاب تعاليقهم المبسوطة
على مختصر المزني الثاني معرفة الجمع والفرق ومن أحسن ما صنف فيه كتاب الشيخ أبي محمد الجويني
الثالث بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها في مأخذ واحد وأحسن شيء فيه كتاب السلسلة
للجويني وقد اختصره الشيخ شمس الدين ابن القماح وقد يقوى التسلسل في بناء الشيء على الشيء ولهذا
قال الرافعي في مثله وهذه سلسلة طويلة الرابع المطارحات وهي مسائل عويصة
يقصد بها تنقيح الأذهان الخامس المغالطات السادس الممتحنات السابع الألغاز
الثامن الحيل وقد صنف فيه أبو بكر الصيرفي وابن سراقة وأبو حاتم القزويني وغيرهم التاسع
معرفة الأفراد وهو معرفة ما لكل من الأصحاب من الأوجه الغريبة وهذا يعرف من كتب الطبقات العاشر
معرفة الضوابط التي تجمع جموعا الحادي عشر معرفة القواعد التي ترد إليها أصولا وفروعا وهذا أنفعها وأعمها
وأكملها وأتمها وبه يرتقي الفقيه إلى الاستعداد لمراتب الاجتهاد وهو أصول الفقه على الحقيقة
انتهى وهذه الأقسام أكثرها اجتمعت في كتاب الأشباه والنظائر للقاضي تاج الدين السبكي
وفي جمع كتاب سواه ونظم قواعد الزركشي فيسر فيه القواعد مرتبة على حروف المعجم وكتاب
الأشباه والنظائر للإمام صدر الدين ابن الوكيل [illegible] وأخذه له في ذلك [illegible] بكثير وقد فصل [illegible]
كتابه [illegible] ابن الوكيل بالحرف [illegible] له في [illegible] في خطبته وأول من فتح هذا الباب
شيخ العلماء شيخ الإسلام عز الدين ابن عبد السلام في قواعده الكبرى والصغرى والعلامة جمال الدين
الإسنوي كتابا في الأشباه والنظائر لكنه مات عنه مسودة [illegible] من نحو خمس كراريس مرتب
على الأبواب وله كتاب في قسم من هذا النوع ومما تمسه تخريج الفروع الفقهية على القواعد
الأصولية والكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية ومن أنفع ما
تضمنه كتاب القاضي تاج الدين السبكي [illegible] والإمام سراج الدين ابن الملقن كتاب الأشباه والنظائر
مرتبا على الأبواب وهو دون كتاب الإسنوي [illegible] ما قبله وأحسن كتاب الأشباه والنظائر مرتبا

افعل المبغض والمبغض عليه مثل الحقيقة والجواب لا يوضحه عن لم تزل لا يجوز ان تقول هذا ابغض الحبيب منه عنده لانه وضع هذا البناء لتفضيل الشيء على نفسه باعتبار وقتين لما ذكر فان ربطت بهذا التركيب وجب الرفع فقلت هذا بصر الحبيب منه عنده فيكون على تقديره اما هذا بصر الحبيب منه عنده والمعنى الحبيب الحبيب منه ولو قلت هذا البعض الحبيب عنده لا قيمة له لانه وانكشف معناها والله اعلم

مسئلة سئلت عن اعراب تركيب وقع في بعض كتب الحنفية وهو نقض الشفعة في الجعل عهدتها الرجل الذي البروا المشار اليه في الجعل هل هو تابع على نحو النصب الجواب الوجه اعرابه حالا من النائب عن الفاعل وهو الشفعة المضاف الرجل الذي هو بدل من النائب او هو حال من الذي ذكره الشارح من كونه حالا منه انما هو بقصد [illegible] وتصحيح المعنى فتصحيح المعنى من غير مراعاة ما تقتضيه الصناعة الاعرابية والذي تقتضيه الصناعة فيها انما هو كونه حالا من الشفعة وان كان بالمعنى هو صفة للاول فهو حال من صفته جارية على غير من هي له كما نبه المشبهة والحبي الذي هو كموديا هي صفة في المعنى لابوها مع انه في اللفظ حال من غير من هو له كقولك مررت بامراة قائما ابوها عمر وابيه كما اذا كان في المعنى لمن هي له الصفة مررت برجل قائم ابوها على ان الضمير في قائما راجع الى امراة ابيها وهو من ينقلا عن ابيها وان كان في المعنى انما هو للاب وتبعيتك للمرأة في اللفظ بالشفعة حال كونها في الجعل عهدتها الرجل الذي احق ولو اعرب حالا من الرجل لكان صفة اللاحق وحينئذ يعد التركيب ينتقض بالشفعة الرجل الذي البر الجعل عهدته فلو كان تركيب مقلت غير ملتبس والحمد لله ان هذا ازال صاحب الرجل وهو ما حل به في الرجل من جهة العربية احترزنا به باعتبار كونه حالا منه صفة اللاحق عنه وباعتبار كونه عاملا فيه امر من جهة التقدم عليه وهذا الامران متنافيان لان اسم الفاعل هنا وهو واقع انما يسوغ عمله الفاعلية والمفعولية كونه حالا كما تقرر في العربية انه انما يعمل في مواضع مخصوصة منها كونه حالا ولا بد ان يكون حالا قبل العامل حتى يصح عمله فلا يصح ان يعمل في الاعلية في مواضع مخصوصة حالا من الفاعل لانه عمل فيما هو حال المثبت فهو يعلو بالحال بالجعل والله اعلم

انتهى الغرض من الحبة المؤلف الشيخ الامام العلامة المجتهد جلال الدين السيوطي الشافعي تغمده الله برحمته واسكنه فسيح جنته ونفعنا بعلومه امين

665

بسم الله الرحمن الرحيم فسأل سائل عن الصفة ولو الجمع من الجملة بالصفة هل يقرأ مجرورا
بالكسرة أو بالفتحة وذكر أنه قرأه بالكسرة فرد عليه أحد وقال الناظر بالفتحة لأنه غير منصرف فقال له
لأنه والألف توجب جر غير المنصرف بالكسرة فقال له ليست هي من الأشياء من نفس الكلمة وليست
إلا للعربية والجواب أنه يقرأ بالكسرة لا يجوز إلا ذلك ويجاز ذلك بمسائل الأولى قال النحاة يجب جر
غير المنصرف بالكسرة إذا دخلته أل سواء كانت معرفة كقوله تعالى وأنتم عاكفون في المساجد أو موصولة
كالأعمى والأصم أو للمح كالنعمان أو زائدة كقول الشاعر رأيت الوليد بن اليزيد مباركا
الثانية قال النحاة العلم إما مرتجل أو منقول والمنقول إلى أقسام من جابر وثور ودب وكذا
وإما مصدر كفضل وزيد وسعد وإما من صفة إما اسم فاعل كحارث وطالب أو اسم مفعول كمنصور ومحمد
أو صفة مشبهة كحسن وسعيد أو صفة مبالغة كعباس فيجوز فيه الأمران دخلته أل ... وإن لم
لم تدخل فالأصل عدم التعريف بعض الأعلام دخلته للمح ما كان ... كالفضل والحارث والنعمان
بذكر أو حذفه سواء الثالثة الصفة على منقول من الصفة لأن اسم الأسد للرجل الشجاع فإن
قبل نقله من الأولى فهو منقول من اسم عين كأسد وليث وثور ودب وإن قبل نقله من الثاني فهو منقول
من صفة مشبهة كالحسن والحسين على كل تقدير إلا فيه للمح ... فتتعين جره بالكسرة لأنه
غير منصرف الرابعة لا يجوز ... اسم فيه الواو ... الكلمة إلى ... الجلالة
على أن ... فلا يخلو الجمع من قسم ... إما معرفة أو للمح أو مع ...
... غير المنصرف ... والله أعلم بالصواب
وإليه المرجع والمآب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين
وعلى آله وصحبه أجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل

بتاريخ أوائل شهر الله جمادى الأولى عام سبع وتسعين وتسعمائة
عرفنا الله خيره ووقانا ضيره على يد كاتبه الراجي عفو مولاه ...
... غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين بجاه النبي المصطفى
اللهم ... الأصيل ... العباس سيدي أحمد ... السيد الأجل الأمين
... عبد الله سيدي محمد ... تغمده الله برحمته ونفعنا
بفضله والحمد لله رب العالمين

BRITISH MUSEUM

DEPARTMENT O.P.B. & I. MSS

CATALOGUE OR 6526 ORDER SCH 6704

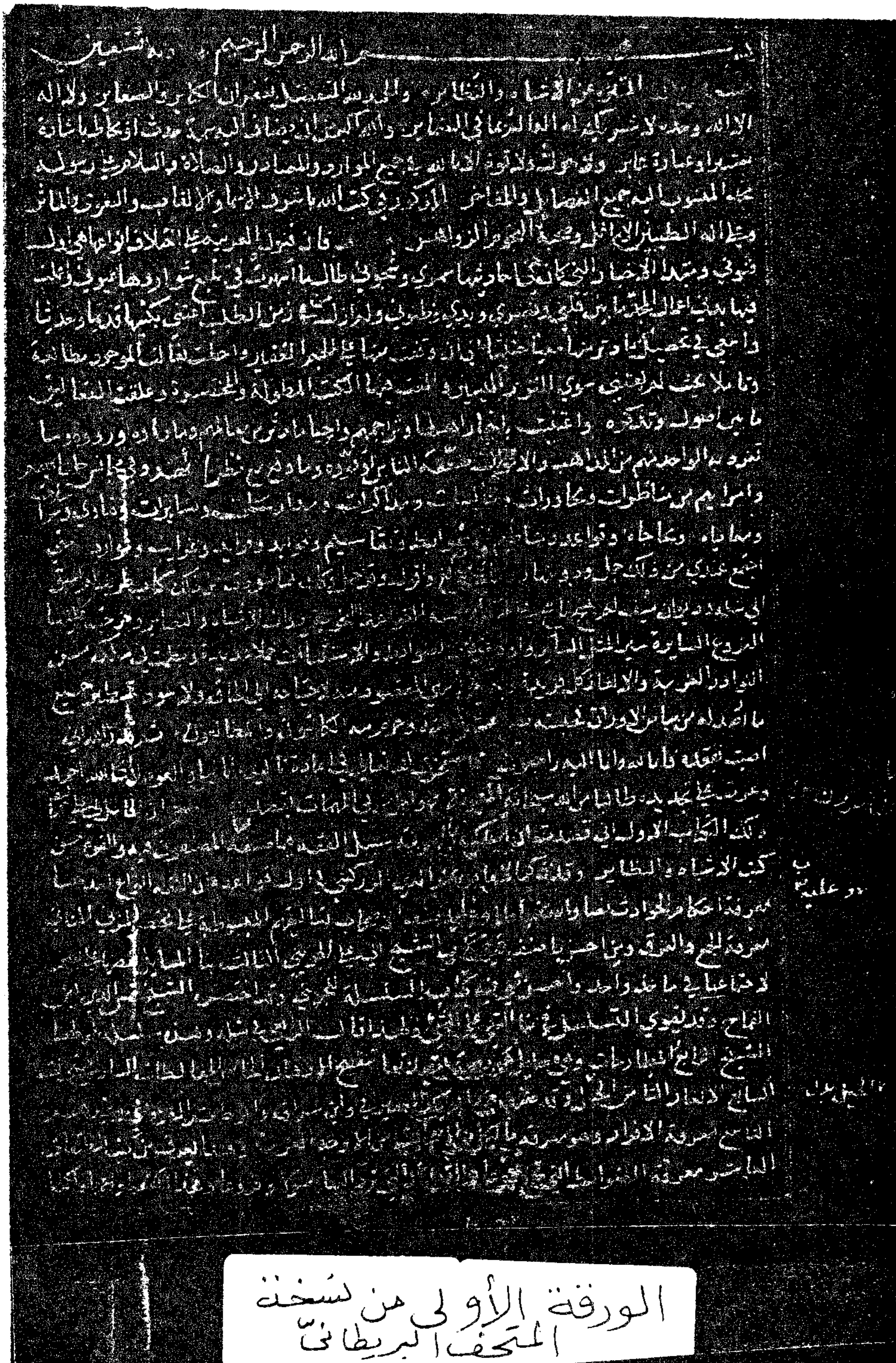
AUTHOR

TITLE JALAL AL-DIN AL-SUYUTI KITAB AL-ASHBAH WAL NAZAIR

PLACE & DATE OF ORIGIN

INCHES CENTIMETRES

BRITISH MUSEUM PHOTOGRAPHIC SERVICE, LONDON



الورقة الأولى من نسخة المتحف البريطاني

[illegible]

[illegible]

والمشاركة [illegible] وكان [illegible]

[illegible]

قبل وجود الشرط وذلك باطل [illegible] والله اعلم

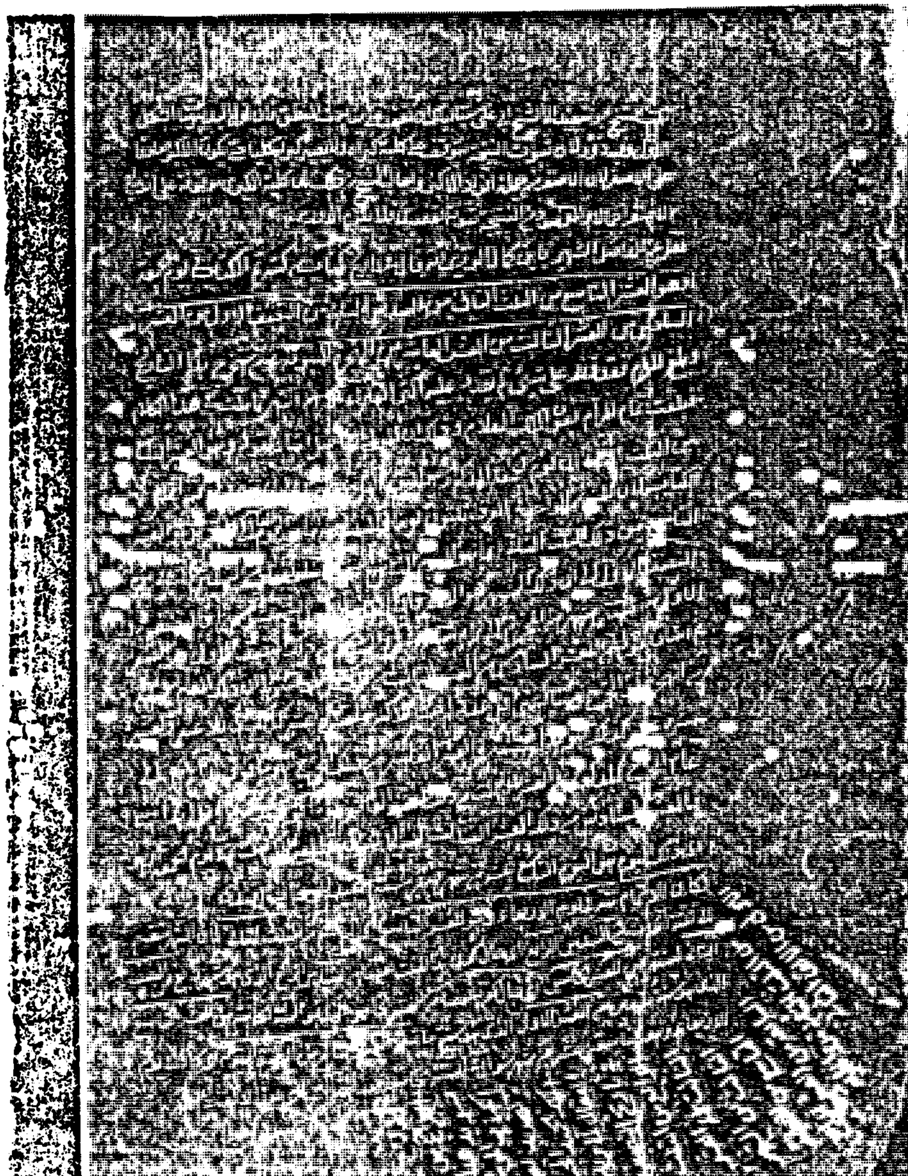
[illegible] تمت [illegible]

قوله شرح الامام

[illegible]



الورقة الأخيرة من نسخة المتحف البريطاني



تاريخ كتابة نسخة المتحف البريطاني

الجزء الاول من كتاب
الاشباه والنظاير
في النحو تاليف
الجلال السيوطي

رضي الله
عنه
امين

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الله المنزه عن الاشباه والنظائر ، والحمد لله المتفضل بغفران
الكبائر والصغائر ، ولا اله الا الله وحده لا شريك له العالم بما في
الضمائر ، والله اكبر من ان يضاف اليه سمة حدث او يحاط باشارة
مشير او عبارة عابر ، ولا حول ولا قوة الا بالله في جميع الموارد والمصادر ،
والصلاة والسلام على رسوله محمد المنسوب اليه مجموع الفضائل و
المفاخر المذكور في كتب الله باشرف الاسماء والالقاب والنعوت
والمآثر ، وعلى آله الطيبين الاماثل وصحبه النجوم الزواهر ، اما بعد
فان فنون العربية على اختلاف انواعها هي اول فنوني ومبتدأ
الاخبار التي كان في احاديثها سمري وشجوني طالما اسهرت في تتبع
شواردها عيوني ، واعملت فيها بدني اعمال الجهد ما بين قلبي
ويدي وبصري وظنوني ، ولم ازل من زمن الطلب اعتني بكتبها
قديما وحديثا ، واسعى في تحصيل ما دثر منها سعيا حثيثا ، الى ان وقفت
منها على الجم الغفير ، واحطت بغالب الموجود مطالعة وتاملا بحيث
لم يفتني سوى النزر اليسير ، والفت فيها الكتب المطولة و
المختصرة ، وعلقت التعاليق ما بين اصول وتذكرة ، واعتنيت
باخبار اهلها وتراجمهم واحياء ما درس من معالمهم وما رووه
وارووه ، وما تفرد به الواحد منهم من المذاهب والاقوال ضعفه
الناس او قووه ، وما وقع لهم مع نظرائهم وفي مجالس خلفائهم و
امرائهم من مناظرات ومحاورات ومجالسات ومذاكرات ومدارسات
ومسايرات وفتاوى ومراسلات ومعاياة ومحاجات وقواعد
ومناظيم وضوابط وتقاسيم وفوائد وفرائد وغرائب وشوارد
حتى اجتمع عندي من ذلك جمل رزما لا ابالغ واقول وقر جمل

الصفحة الأولى من نسخة مكتبة الأزهر

وكان من جملة المسودات من ذلك كتاب ظريف لم اسبق الى مثله وديوان
منيف لم ينسج ناسج على شكله ضمنته القواعد النحوية ذوات الاشباه و
النظائر وخرجت عليها الفروع السائرة سير المثل السائر واودعته
من الضوابط والمستثنيات جملا عديدة ونظمت في سلكه من النوادر
الغريبة والالغاز كل فريدة ولم يكن انتهى المقصد لاحتياجه الى
الحق والمسودات تشطير جميع ما ارصد له من بياض الاوراق فحبسته
بضع عشرة سنة وحرم منه الكاتبون والمطالعون ثم فقد راسا في
اسبيت بفقده فانا لله وانا اليه راجعون فاستخرت الله تعالى
في اعادة تاليفه ثانيا والعود ان شاء الله تعالى احمد وعزمت
على تجديده طالبا من الله سبحانه المعونة فهو اجل من في المهمات
يقصد واعلم ان الحامل لي على تاليف ذلك الكتاب الاول اني قصدت
ان اسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتاخرون فيه والفوه
من كتب الاشباه والنظائر وقد ذكر الامام بدر الدين الزركشي
في اول قواعده ان الفقه انواع احدها معرفة الحوادث نصا و
استنباطا وعليه صنف الاصحاب تعاليقهم المبسوطة على مختصر المزني
الثاني معرفة الجمع والفرق ومن احسن ما صنف فيه كتاب الشيخ
ابي محمد الجويني الثالث بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها في مأخذ
واحد واحسن شيء فيه كتاب السلسلة للجويني وقد اختصره الشيخ
شمس الدين بن القماح وقد يقوى التسلسل في بناء الشيء على الشيء
ولهذا قال الرافعي في مثله وهذه سلسلة طولها الشيخ الرابع
المطارحات وهي مسائل عويصة يقصد بها تنقيح الاذهان الخامس
المغالطات السادس الممتحنات السابع الالغاز الثامن الحيل وقد
صنف فيه وقد صنف فيه ابو بكر الصيرفي وابن سراقة وابو حاتم القزويني

المقصور قلت الفرق بينهما خفة الالف وثقل الياء باب التصريف مسئلة الزايد لو زن بلفظه وزيادة التضعيف توزن بالأصل قال ابو حيان والفرق ان زيادة التضعيف مخالفة لزيادة حروف سألتمونيها من حيث انها عاملة لجميع الحروف ففرقوا بينهما في الوزن وجعلوا حكم المضاعف حكم ما ضوعف منه فضعفوه في الوزن مثله فلو نطقوا في الوزن باحدى دالي قردد لم يتبين من الوزن فكيف زيادتها فلما لم تزد منفردة اصلا لم يجعلوها منفردة في الوزن انتهى النصف الاول من الاشباه والنظاير النحويه ويتلوه النصف الثاني الطراز في الالغاز والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم قد كمل هذه النسخة كتابة بيده الفانية العبد الفقير الى رحمة ربه الجواد عبده جاد ابن يحيى غفر الله ذنوبه وستر عيوبه وذلك في يوم السبت المبارك الخامس والعشرين من شهر الحجة سنة عام الف وثلاثمائة من الهجرة النبويه على صاحبها افضل الصلاة وازكى التحيه

بلغ مقابلة الثاني

الأشباه والنظائر

في النحو

للإمام جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الأول

تحقيق
الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

[خطبة المؤلف]

بســـم الله الرّحمن الرّحيم

وصلّى الله على سيدنا محمّد وآله وصحبه وسلم

سُبْحَان الله المنزّه عن الأشباه والنّظائر ، والحمدُ للهِ المتفضّلِ بِغُفْران الكبائر والصّغائر ، وَلَا إله إلّا الله وَحدَه لا شريكَ لَهُ العالمُ بِما في الضّمائر ، والله أكبر من أن يُضاف إليـه سِمَةُ حَـدَثٍ ، أَو يُحاط بإشارة مشيرٍ ، أَو عِبارة عابر ، ولا حـول ولا قوة إلّا بـالله في جميع الموارِد والمصادِرِ ،

والصّـلاة والسّلام على رَسـولِهِ محمـدٍ المنسوبِ إليـه جُموعُ الفضائلِ والمفاخِر ، المذكور في كتب الله تعـالى بأشـرف الأسماء والألقاب . والنّعوت والمـآثر ، وعلى آلـه الطَّيِّبين الأمـاثل وصَحْبـهِ النّجوم الزّواهِرِ .

أَمّا بعد ـ فإن الفنون العـربيّة على اختـلاف أنَواعِهَـا هي أوَّلُ فُنونِي ، ومُبتدأ الأخبار التي كان في أحاديثها سَمَرِي وشُجوني ، طال ما أَسْهرْتُ في تَتَبُّع شواردِها عُيوني ، وأَعملت فيها بدني إعمال المُجِدّ

ما بين قَلْبِي وَبَصِرِي ويَدِي وَظُنوني .

ولم أزل من زمن الطّلب أعتنى بكُتِبها قديماً وحديثاً ، وأسعى في تحصيل ما دَثَرَ منها سعياً حثيثاً إلى أن وقفت منها على الجَمّ الغَفير ، وأحطت بغالب الموجود مطالعةً وتأمّلًا بحيث لم يَفُتْنِي منها سوى النَّزْر اليسير ، وألفت / فيها الكُتُب المطّولة والمُخْتصرَة ، [٣] وَعَلَّقْتُ التّعاليق ما بين أُصول وَتَذْكِرَة ، وَاعتنْيتُ بِأخبار أهلها وتراجمهم ، وإحياء ما دَثر من معالمهم ، وَمَا رَوَوْهُ أورَوَّوه[١] ، وما تفرّد به الواحدُ منهم من المذاهب والأقوال ضعّفهُ الناسُ أو قَوُّوه، وَما وَقع لهم مع نظائرهم[٢] ، وفي مجالس خلفائهم وأمرائهم من مناظراتٍ ومحاوراتٍ ، ومجالساتٍ ومذاكراتٍ ، ومداراسات ومسايرات ، وفتاوي ومراسلات ، ومُعَاياة[٣] ومحاجاة[٤] ، وقواعدَ ومناظيم ، وضوابِطَ وتَقَاسِيم[٥] ، وَفَوائِد وفرائدِ ، وغرائبِ وشَوارِدِ ،

(١) يقال : روّاه الشعر تروية ، وأرواه أيضاً : حمله على روايته . وفي ت فقط : « وما رأوه » موضع « ما رووه » .

(٢) في ت فقط سقطت كلمة : « لهم » . وفي هـ فقط « من نظرائهم » مكان « مع نظائرهم » .

(٣) في كتب اللغة : المعاياة : أن تأتي بشيء لا يهتدى له .

(٤) في اللسان : «حجا » : حاجيته محاجاة : فاطنته فحجوته . وقال الأزهريّ : حاجيته فحجوته : إذا ألقيت عليه كلمة مُحْجِية ، مخالفة المعنى للفظ .

(٥) وفي ط فقط : « ومطارحات » موضع : « محاجاة » . وفي « م » : ومفاهيم » مكان « وتقاسيم » .

حتى اجتمع عندي من ذلك جُمَلٌ ، ودوّنْتُها رِزَماً[١] ، لَا أبالِغُ وَأَقولِ : وِقْر[٢] جَمَل .

وكانَ مِمَّا سَوّدْتُ من ذلك كتابٌ ظريفٌ[٣] ، لم أُسبَق إلى مثله ، وديوانٌ مُنِيفٌ ، لم يَنْسُج[٤] ناسجٌ على شَكْلِهِ ، ضَمَّنْتُهُ القواعِدَ النّحوية ذواتِ الأشباهِ ، والنَّظائر ، وخرَّجت عليها الفروع السّائرَة سَيْر المثل السّائر .

وأَودعته من الضّوابط والاستثناءات جُمَلاً عديدة ، ونظمت في سِلْكه من النوادر الغريبة والألغاز كُلّ فريدة ، ولم يكن انتهى المقصودُ منه لاحتياجه إلى إلحاق ، ولا سُوّد بتسطير جميع ما أرْصدُهُ له من بياض الأوراق ، فحبَسْتُه بِضْعَ عشرة سنة ، وحُرِم منه الكاتِبون والمطالِعون ، ثُمَّ قَدّر الله أَنّي أُصبت بفقده ، فإنا لله وإنا إليه راجعون ، فاستخرْتُ الله تعالى في إعادة تأليفه ثانياً ، والعْودُ ـ إنْ شاء الله تعالى ـ أَحمدُ ، وعزمت على تجديده طالِباً من الله سبحانه وتعالى المعونةَ فهو أجلّ مَنْ في المُهِمّات يُقْصَد .

---

(١) في اللسان : « رزم » : الرِّزمةُ من الثياب : ما شدّ في ثوب واحد . ورزم الشيء برزِمُهُ ، ويرزُمُهُ ، ورزّمه : جمعه في ثوب .

(٢) الوِقْر بالكسر : الحِمْل . وبالفتح : الثّقل في الأذن . وأكثر ما يستعمل الوقر بالكسر في حمل البغل والحمار ، والوَسْق في حمل البعير .

(٣) في النسخة « هـ » : « كتاب ظريفاً » تحريف واضح .

(٤) نسج الثوب من باب : ضرب ونصر .

واعلم أن السَبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الأول : أَنّي قصدت أَن أَسْلُك بالعربيّة سِبيل الفِقْه فيما صنّفه المتأخرون فيه ، وَالّفوه من كتب الأشباه والنظائر .

وقد ذكر الإمام بدر الـدّين الزّركشيّ (١) في أول قـواعده : أَنَّ الفقه أنواع :

أحدها : معرفة أحكام الحوادث نصًّا واستنباطاً . وعليه صنّف الأصحابُ تعاليقَهم المبسوطة على مختصر المُزْنِي / [٤]

الثّاني : معرفة الجَمْعَ والفَرْق . ومن أحسن ماصُنِّف فيه : كتابُ الشّيخ أبي محمد الجُوَيْنِي (٢) .

الثالث ـ بناءُ المسائل بعضها على بعض لاجْتماعها في مَأْخَذٍ واحـد . وأحسن شَيء فيه كتـاب السّلسلة للجُوَينِيّ . وقـد اختصره الشيخ شمس الدين بن القمّاح ، وقد يَقْوى التَّسلسُلُ في بناء الشّيء على الشّيء ولهذا قال الرافعيّ في (٣) مثله : وهذه سِلْسلة طَـوّلها الشيخ .

---

(١) الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله ، بن بهاء الزركشي. ولد بالقاهرة ٧٤٥هـ. وتـوفـي بمصـر في رجب ٧٩٤ هـ ومن أشهر مؤلفاته كتابه المشهور : « البرهان في علوم القرآن » وقد حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، وكتب له ترجمة وافية .

(٢) في ت فقط : « أبي علي الجويني » مكان « أبي محمد » .

(٣) في ط فقط : « قال الرافعي مثله » بسقوط . « فى » تحريف .

الرابع : المطارحات ، وهي مسائلُ عويصةٌ يُقْصَدُ بها تَنقيح الأذهان .

الخامس : المغالطات .

السادس : المُمْتَحِنَات .

السابع : الألغاز .

الثامن : الحيل .

وقد صنّف فيه أبو بكر الصّيرفيّ وابن سُراقة ، وأبو حاتم القَزْوِيني وغيرُهم .

التاسع : معرفة الإفراد ، وهو معرفة ما لكلٍّ من الأصحاب من الأوجُه الغريبة.وهذا يُعْرف من كتب الطّبقات .

العاشر : معرفة الضّوابط التي تَجْمعُ جُموعاً، والقواعدِ التي تُرَدُّ[1] إليها أصولاً وفروعاً . وهذا أنفعُها وأعمُّها،وأكَمَلُها وَأَتَمّها ، وبه يَرتَقِي الفقيهُ إلى الاستعدادِ لمراتب الاجتهاد ، وهو أصول الفقه على الحقيقة . انتهى .

وهذه الأقسام أكثرها اجتمعت في كتاب (الأشباه والنّظائر) للقاضي تاج الدِّين السُّبكيِّ ، ولم تجتمع في كتابٍ سواه .

---

(١) في ط فقط : « ترد أكثرها » بزيادة : « أكثرها ».

وأما (قواعد الزّركشيّ) فليس فيه إلاّ القَواعد مرتّبةً على حُروف المُعْجم .

وكتاب « الأشباه والنّظائر » للإمام صدر الدِّين بن الوكيل دُونَهما بكثير . وقد قصد السّبكي بكتابه تحريرَ كِتابِ ابن الوكيل بإشارة والده له في ذلك كما ذكره في خُطْبته .

وَأوَّلَ مَن فتح هذا البابَ سلطانُ العلماءِ شيخُ الإسلام عِزُّ الدِّين ابن عبد السّلام في : « قواعده الكبرى» و « الصّغرى » .

وألّف الإمام جمال الدِّين الإسنويّ كتاباً في الأشباه والنظائر لكنه مات عنه مُسَوَّدَةً وهو صغير جدًّا نحو / خمس كراريس،مرتَّبٌ على [٥] الأبواب . وله كتابان في قِسمين من هذا النوّع وهما : « التمهيد في تخريج الفروع الفقهيّة على القواعد الأصوليَّة » ، و « الكوكب الدّريُّ »[١] في تخريج الفروع الفقهيّة على القواعد النّحوية » ، وهذان القِسمان مما تَضَمنَّه كتاب القاضي تاج الدين السّبكيّ .

وألّف الإمامُ سراجُ الدِّين بنُ المُلَقّن كتابَ « الأشباه والنّظائر » مُرتّباً على الأبواب وهو فوق كتاب الإسنويّ ، وَدُونَ مَا قبلَهُ .

وألّفت كِتاب « الأشباهِ والنّظائر » مرتَّباً على أسلوب آخرَ يُعْرف من مراجعته .

---

(١) في ت فقط : « الكواكب الدريّة » .

وهذا الكتابُ الذي شَرَعْنا في تجديده في العربيّةِ يُشْبه كتابَ القاضي تاج الدين الّذي في الفقه ، فإنّه جامعٌ لأكثر الأقسام[١] وَصَدْرُه[٢] يُشْبِهِ كتاب الزّركشي من حيثُ إن قواعدَهُ مُرَتَّبةٌ على حروف المُعْجَم .

وقد قال الكمال أبو البركات[٣] عبد الرحمن بن محمد الأنباريّ في كتابه : « نُزْهة الألبّاء في طبقات الأُدباء » : علوم الأدب ثمانية : اللغة ، والنحو ، والتصريف ، والعروض ، والقوافي ، وَصنْعة الشّعر ، وأخبار العرب ، وأنسابهم .

قال : وألحقنا بالعلوم الثّمانية علمين وضعناهما ، عِلْمَ الجَدَل في النحو ، وعلم أصول النحو ، فيُعْرف به القياسُ وتركيبُه وأقْسامُهُ من قياسِ العِلّة وقِياسِ الشَّبَه ، وقياسِ الطَّرْدِ إلى غير ذلك على حَدّ أصول الفقه ، فإنَّ بينهما من المناسبة ما لاخفاء به ، لأنّ النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول .

وقال الزّركشِيّ في أوّل قواعده ، كان بعض المشايخ يقول : العلوم ثلاثة : عِلْمٌ نَضَج ومااحترق ،وهو علم النّحو والأصول ، وعِلْمٌ

(١) في ت فقط : « لأكثر الأقسام والمذاهب » .

(٢) كلمة « وصدره » سقطت من ت .

(٣) عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد ، الإمام أبو البركات كمال الدين الأنباري النحوّي .

توفي ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة . وفي ت : « عز الدين » مكان « عبد الرحمن » . انظر : البغية ٢/ ٨٦ ، ٨٨ .

لا نَضِجَ ولا احْتَرَقَ ،وهو علم البيان والتّفسير ، وعِلْمٌ نَضَج واحْترق وهو عِلْم الفِقْه والحديث . انتهى .

وهذا الكتاب مشتملٌ ـ بحمد الله ـ على سبعة فنون :

الأوّل : فنّ القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيّات والفروع . وهو مرتّب على حروف المعجم ، وهو معظم الكتاب ومهمّه .

وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتتّبع والتّحقيق ، وأشبعت القول فيه ، وأوردت في ضِمْن كل قاعدةٍ ما لِأئِمَّة العربيّة فيها من مقالٍ وتحرير ، وتنكيت وتهذيب ، واعتراض وانتقاد / وجواب وإيراد . [٦] وطرّزتها بما عدّوه من المشكلات من إعراب الآيات القرآنية ، والأحاديث النّبوية ، والأبيات الشّعرية ، وتراكيب العلماء في تصانيفهم المرويّة ، وحشوتُها بالفوائد ، ونظمت في سِلْكها فرائد(١) القلائد .

الثاني : فن الضّوابط والاستثناءات والتقسيمات : وهو مرتّب على الأبواب ، لاختصاص كلّ ضابط ببابه . وهذا هو أحد الفروق بين الضّابط والقاعدة ، لأن القاعدة تجمع فروعاً من أبوابٍ شتّى ،

---

(١) في ط فقط : « فوائد » بالواو ، تحريف .

وفرائد القلائد : جمع فريد ، وهو الشّذرُ يفصل بين اللؤلؤ والذهب . انظر القاموس .

والضّابط يجمع(١) فروع ضابطٍ واحد .

وقد تختصّ القاعدة بالباب ، وذلك إذا كانت أَمراً كُليًّا منطبقاً على جُزئياته ، وهو الذي يعبرّون عنه بقولهم : قاعدة الباب كذا ، وهذا أيضاً يذكر في هذا الفنّ لا في الفنّ الأول . وقد يدخل في الفنّ الأول قليلٌ من هذا الفن ، وكذا من الفنون بعده،لاقتضاء الحال ذلك .

الثّالث : فنّ بناء المسائل بعضها على بعض : وقد ألّفت فيه قديماً تأليفاً لطيفاً مُسمًّى « بالسّلسلة » كما سمّى الجُوَينِّي تأليفه في الفقْه بذلك . وألّف الزّركشِيّ كتاباً في الأصول كذلك ، وسمّاه « سلاسل الذهب » .

الرّابع : فنّ الجمْع والفرْق ـ .

الخامس : فنّ الألغاز والأحاجي ، والمطارحات والممتحنات ، وجمعتها كلّها في فنٍّ، لأنها متقاربة كما أشار إليه الإسنوي في أول ألغازه .

السادس : فنّ المناظرات والمجالسات،والمذاكرات والمراجعات،والمحاورات والفتاوي ، والواقعات والمراسلات ، والمكاتبات .

السابع : فنّ الإفراد والغرائب ، وقد أفردت كل فنّ بخطبة

(١) في ط : « تجمع » بالتاء ، تحريف .

وَتَسْمية ليكونَ كل فن من السّبعة تأليفاً مفرداً . ومجموع السّبعة هو كتاب : « الأشباه والنظائر » فَـدُونَك[1] مُؤلّفـاً تشدّ إليـه الرحـال ، وتتنافس في تحصيله فحُول الرِّجال . وإلى الله سبحانه الضراعة ، أن يُيَسّر لي فيه نيةً صحيحةً ، وأن يمنّ فيه بالتّوفيق للإخلاص ولا يَضِيع ما بذلْتُهُ فيه من تعب الجَسد والقريحة ، فهو الذي لا يخيبُ راجِيه ولا يردّ داعِيه .

[٧] نشأة النحو

قال أبو القاسم الزّجاجيّ[2] في (أماليه) : حدّثنـا أبو جعفـر محمّد بن رُسْتم الطّبري ، قال : حَدّثنا أبو حاتم السِّجِسْتاني : حدثني يعقوب بن إسحاق الحَضْرَميّ : حدثنا سعيدُ بن مُسْلِم[3] الباهِلّي : حدثنا : أبي عن جَدّي عن أبي الأسود الدؤلي ، قال : دخلت على عليّ بْن أبي طالب رضي الله عنه فرأيته مُطْرِقاً متفكّراً ! فقلت : فِيمَ تُفكّر يا أميـر المؤمنين ؟ قال : إنّي سمعت ببلدكم هـذا لَحْناً ، فأردت أن أصنع كتـاباً في أصـول العربيّـة ، فقلت : إنْ فعلت هذا أَحْيَيْتَنَا ، وَبَقِيَتْ فينا هـذه اللّغة ، ثم أتيتـه بعد ثـلاث ، فألقى إلى

(١) في ط فقط : « فدونكه » .

(٢) هو : عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجيّ ، منسـوب إلى شيخه إبراهيم الزجاج .
توفي بطبـرّية في رجب سنـة تسع وثـلاثين وثلاثمـائة . وقيـل : في ذي الحجّة . منها . وقيل : في رمضان سنة أربعين.وانظر البغية ٢ / ٧٧ .

(٣) في ط فقط : « بن سالم » .

صحيفةً فيها :

بسم الله الرحمن الرحيم : « الكلامُ كُلّهُ = اسمٌ وفعلٌ وحرْفٌ ، فالاسم : ما أنبأ عن المُسمّى ، والفعل : ما أَنْبأ عن حركة المسمّى ، والحرفِ : ما أنبأ عن معنًى ليس باسمٍ ولا فِعْلٍ ، ثم قال : تَتَبَّعْهُ،وزِدْ فيه ما وقع لك .

وَاعلَم يا أبا الأسود أن الأشياء ثلاثة : ظاهرٌ ، ومضمرٌ وشَيءٌ ، ليس بظاهرٍ ولا مضمرٍ ، وإنّما تتفاضَلُ العلماءُ في معرفة ما ليس بظاهرٍ ولا مضمرٍ .

قال أبو الأسود : فجمعت منه أشياء وَعَرَضْتُها عليه ، فكان من ذلك حروفُ النّصب فذكرت منها : إنّ وأنّ وليت ولعلّ وكأن ، ولم أذكر : لكنّ فقال لي : لِمَ تَرَكْتَها ؟ فقلت : لم أحسبْها منها ، فقال : بل هي منها فزِدْها فيها .

قال ابن عساكر في (تاريخه) : كان أبو إسحاق إبراهيم بن عقيل النّحْويّ المعروف بابن المكبِّريّ(١) ، يذكر أن عنده تعليقة أبي الأسود الدُّؤليّ التي ألقاها عليه الإمام عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وكان كثيراً ما يَعِدُ بها أصحاب الحديث إلى أن دفعها إلى الفقيه أبي العبّاس أحمد بن منصور المالكيّ،وكتبها عنه،وسمعها منه في سنةِ

(١) في هـ فقط : « المكتري » بالتاء ، تحريف .

وابن المكبّريّ : هو إبراهيم بن عقيل بن جيش بن محمد أبو إسحاق القرشي . وانظر قصة توثيقه في البغية . ١/٤١٩ .

ستٍ وستين وأربعمائة ، وإذا به قد ركّب عليها إسناداً لا حقيقة له .
وصورته = قال أبو إسحاق إبراهيم بن عقيل : حدّثني أبو طالب عُبيد الله بن أحمد بن نصر بن يعقوب بالبصرة ، حدّثني يحيى بن أبي بكير الكِرْمانيّ : حدّثني إسرائيل عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال : وحدّثني محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عياش عن عمّه عن عبيد الله بن أبي رافع : أنّ أبا الأسود الدؤلي دخل على عليٍّ رضي الله [٨] / عنه،وذكر التّعليقة.فلما وقفتُ على ذلك بيّنت لأبي العبّاس أحمد بن منصور أن يحيى بن بكير الكرماني مات سنة ثمانٍ ومائتين ، فجعل إبراهيم بن عقيل هذا بين نفسِه وبين يحيى بن بكير رجلاً واحداً.وهذه التي سمّاها : « التّعليقة » هي في أوّل « أمالي الزّجاجِيّ » نحوٌ من عشرة أسطر،فجعلها إبراهيم قريباً من عشرة أوراقٍ . انتهى .

حرف الهمزة

فن القواعد والأصول العامّة

وهو الفنّ الأول من كتاب الأشباه والنظائر ولا يحتاج إلى إفراده بخطبة اكتفاء بخطبة الكتاب لقرب العهد بها وهو مسمّى « بالمصاعد العلِيّة في القواعد النحوّية » .

حَرْفُ الهمــزة

[الإتْباع]

(الإتباع) هو أنواع : فمنه إتباع حركةِ آخر الكلمـة المعربـة لحركة أوّل الكلمة بعدها كقراءة من قـرأ : (الحمدِ لله)[1] بكسر الدّالِ إتباعاً لكسر اللاّم .

وإتباع حركة أوّل الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلهـا كقراءة مَنْ

(١) الفاتحة / ٢ . وهي قراءة الحسن ، وزيد بن عليّ ، وفي البحر ١/١٨ : « وهي أغرب ، لأن فيه إتباع حركة معرب لحركة غير إعراب .

قرأ : « الحمدُ لُلّه »[١] بضَمّ اللاّم إتباعاً لحركة الدّال .

وإتباعُ حركةِ الحرف الـذّي قبل آخـر الاسم المعرب لحـركة الإعراب في الآخر وذلك في : « امرىء »و « ابنم » فإنّ الرّاء والنـون يَتْبعان الهمزةَ والميمَ في حركتهما نحو : « إن أمْرُؤٌ هَلَك »[٢] ، « ما كان أبُوكِ امَرَأ سَوْ »[٣] ، « لكلِّ امرِىء مِنْهم »[٤] ، وكذا « ابنم »[٥] ولا ثالث لهما في إتباع العين اللاّم .

وإتباع حركة الفاء اللاّم ، وذلك في : « مَرْءٍ[٦] وَفمٍ » خاصة فإنّ الميم والفاء يَتْبعان حركة الهمزة ، والميم في بعض اللّغـات ، فيقال : هذا مُرْءٌ وفُمٌ ، ورأيت مَرْأً وَفَماً ، ونظرت مِرْءٍ وفِمٍ ،

---

(١) وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة . انظر البحر في الموضع نفسه .
(٢) النساء / ١٧٤ .
(٣) مريم / ٢٨ .
(٤) عبس / ٣٧ .
(٥) في اللسان : « بنو » ويزاد فيه الميم ، فيقال : هذا بَنُمك ، فإذا زيدت فيه الميم أعرب عن مكانين ومنهم : من يعربـه من مكان واحـد ، فيعرب الميم ، لأنهـا صارت آخـر الاسم ، ويدع النـوّن ، مفتـوحـة على كـل حال . . . . وزيادة الميم فيه كما زادوها في : شَدْقَم ، وشَجْعم لنوع من الحيّات .
(٦) في ط فقط: «مرىء» بالياء والهمزة، تحريف.

ولا ثالث لهما .

وإتباع حركة اللام للفاء في المضاعف من المضارع المجزوم ، والأمر إذا لم يُفَكّ الإدغام فيهما في بعض اللغّات فيقال : عَضَّ [1] ولم يَعَضَّ بالفتح ، وفِرِّ ولم يَفِرِّ بالكسر ، وَرُدُّ ولم يَرُدُّ بالضم / [٩]

وإتباع حركة العين للفاء في الجَمْع بالألف والتاء حيثُ وُجِدَ شَرْطُه كَتَمْرٍ ، وتَمَراتٍ بالفتْح ، وَسِدْرةٍ وَسِدِرات بالكسر ، وغُرْفَةٍ وغُرُفات بالضّم .

وإتباع حركة اللام للفاء في البناء على الضّم في : مُنْذُ فإن الذّال ضُمّت إتباعاً لحركة الميم ، ولم يُعتَدّ بالنّون حاجزاً . قال ابن يعيش : «ونظيرهما في ذلك بناء « بَلْهَ » على الفتح إتباعاً لفتحة الباءِ ، ولم يعتد باللاّم حاجزاً لسكونها ، وقولهم :

١ = * لم يَلْدَهُ أبوانِ* [2]

---

(١) ماضيه : عَضَضَ ،وعَضِض كسَمِع وَمَنَع .

(٢) قطعة من بيت لرجل من أزد السّراة أو لعمرو الجنبي نسبة إلى : جنب .
والبيت بتمامه :
ألا ربّ مولودٍ وليس له أب   وذي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أبوان
وانظر همع الهوامع والدرر رقم ١٢٨ ، ١٠٧٠ .
وفي الدرر ١ / ١٧٤ : الأصل ، يَلِدْهُ ، فسكن اللام للضرورة فالتقى ساكنان ، فحرّك الثاني بالفتح ، لأنه أخفّ .

فتح الدَّالِ إتباعاً لفتحة الياء عند سكون اللّام . .

وإتباع حركة الفاء للعين في لغة مَنْ قال في لَدُنْ : لُدُ ، قال ابن يعيش :«من قال : لُدُ بضم الفاء والعين ، فإنه أتبع الضَّم الضَّمّ بعد حذْف اللام» .

وإتباع حركة الميم لحركة الخاء والتاء والغين في قولهم : مِنْخِر(١) ، ومِنْتِن،ومِغِيرة ، وقال ابن يعيش : «منهم من يقول : مُنْتُن بضم التاء إتباعاً لضمة الميم ، ومنهم من يقول : مِنْتِن بكسر الميم إتباعاً لكسرة التاء،إذ النّون لخفائها ، وكونها غُنّة في الخيشوم حاجزٌ غيرُ حصين .

وقالوا : كلّ فِعل على فَعِل بكسر العين ، وعينُهُ حرف حَلْقٍ يجوز فيه كسر الفاء إتباعاً لكسر العين نحو نِعِم وَبِئِس .

ومنه : إتباع حركة فاء كلمة لحركة فاء أخرى لكونها قُرِنتْ معها ، وسكون عين كلمة لسكون عين أخرى أو حركتها لحركتها كذلك . قال ابن دُريد في « الجَمهرة » : تقول: «ما سمعت له جَرْساً(٢) ، إذا أَفْردت ، فإذا قُلْتَ : ما سمعتُ له حِسًّا ولا جِرْساً ، كسرت الجيم على الإتباع .

---

(١) في القاموس : « نَخَرَ يَنْخر ، وَيَنْخُرُ ، بكسر الخاء وضمها .
والمَنْخر بفتح الميم والخاء ، وبكسرهما، وضمهما.

(٢) الجرْس ، بفتح الجيم : صوْتٌ خَفِيّ . وانظر النص في الجمهرة ٢ / ٧٥ .

وقال الفارابي في (ديوان الأدب) : يقال : رِجْسٌ نِجْسٌ[(١)] ، فإذا أفردوا قالوا نَجَسٌ .

ومنه إتباع الكلمة في التنوِين لكلمة أخرى منونة صَحِبَتْها كقوله تعالى : ﴿ وجئتك من سَبَأٍ بنبأٍ يقين ﴾[(٢)] ، ﴿ إنا أَعْتَدْنا للكافرين سَلاسلاً وأغلالاً وسَعِيراً ﴾[(٣)] في قراءة من نوّن الجميع ، وحديث : « أنْفِقِ بلالاً ،ولا تَخْشَى من ذي العرش إقلالاً » .

ومنه : إتباع كلمة لأخرى في فكّ ما استحق الإدغام كحديث : « أيتكن / صاحبة الجَمَل الأدْبَبَ تَنْبحها كلاب الحْوأب[(٤)] » فكّ الأدْبَبَ ، وقياسُهُ الأدبّ إتباعاً لِلْحَوْأب . [١٠]

(١) انظر ديوان الأدب للفارابي ١/١٨٦ و اللسان : « نجس » . وفي الحديث : « أعوذ بك من الرِّجس النَّجس . والرِّجس : العذاب كالرِّجز .
قال الفرّاء : « إذا بدءوا بالرِّجس ، ثم أتبعوه : النجس كسروا الجيم ، وإذا بدءوا بالنجس ولم يذكروا معه الرجس فتحوا الجيم والنّون . . . انظر اللسان .
وفي هامش اللسان تعليق على قوله :« كسروا الجيم » والصواب كسروا النّون . وقد تنّبه صاحب اللسان الى هذا فذكره في مادة « نجس » .

(٢) النّمل / ٢٢ ، وفي النشر ٢ / ٣٣٧ : قرأ أبو عمرو والبزّي بفتح الهمزة من غير تنوين . وقرأ الباقون بالخفض والتنوين .

(٣) الإنسان / ٤ . وقد قرأ بذلك المدنيّان والكسائي ، وأبو بكر، ورويس. انظر النشر ٢ / ٣٩٤ .

(٤) في القاموس : الحوأب : الواسع من الأودية .

ومنه : إتباع كلمة في إبدال الواو فيها همزة بهمزة أخرى كحديث « ارْجِعْن مأزورات ، غير مأجورات »، والأصل : موزورات لأنه من الوِزْر .

وقال أبو عليّ الفارسيّ في : « التذكرة » : لا يصح أن يكون القلبُ فيه من أجل الإتباع ، لأن الأوّل ينبغي أن يجيء على القياس ، والإتباعُ يقع في الثّاني ، وإنما مَأزورات على : « ياجل »(١) ، وقال : « والغدايا » « والعشايا » ، لا دلالة فيه ،لأن « غدايا » في جمع غُدْوة(٢)

---

(١) في هـ ، وط : « يأجل » بالهمزة ، ولعل الصواب : « يا جل » كما في النسختين « ت » ، « م » بدون همزة ، لأن « يا جل » مضارع « وجِل » . والأصل : « وَجِل يَوْجَل » ، ولم تحذف الواو لأنها لم تقع بين ياءٍ وكسرة .

قال ابن عصفور في الممتع ٢ / ٤٣٢ ، : « ومن العرب من يقلب هذه الواو طلباً للتخفيف ، فيقول : « يا جَلُ » .

ومعنى ذلك أن : « مأزورات » قلبت الواو فيها همزة للتخفيف ، وليس للإتباع .

(٢) في اللسان : « غدا » الغداة لا تجمع على غدايا ، ولكنهم كسّروه على ذلك ليطابقوا بين لفظه ولفظ العشايا ، فإذا أفردوه لم يكسّروه . . . ولكن يقال : غداة ، وغدوات ، لا غير . على أن ابن الأعرابيّ قال : غديّة مثل : عَشِيّة لغة في غَدوة كـ « ضَحِيَّة » في ضَحْوة ، فإذا كان كذلك : « فـ «غدية» وغدايا » كـ « عشيّة » و « عشايا » .

وقول السيّوطي : جمع غُدْوة الخ يعني أنه جمع شاذ كشذوذ جمع حرّة على حرائر . وانظر اللسان : « حرر » .

مثل حُرَّة وحرائر ، وكُنَّة وكَنَائِن (١).

ومنه : إتباع كلمة في إبدال واوها بالياء في أخرى كحديث : « لا دريت ولا تليت » ، والأصل : تلوت لأنه من التّلاوة .

ومنه : إتباع ضمير المذّكر ، لضمير المؤنث كحديث ، « اللهم ربّ السّموات السّبع وما أظْللن ، ورب الأرضين وما أقْلَلْنَ ، وربّ الشياطين وما أَضْلَلْن » ، والأصل: أَضلوا بضمير المذكور ، لأن الشياطين من مذكّر مَنْ يعقل ، وإنّما أنث إتباعاً لأظللن ، وأَقْلَلن .

وكذا قوله في حديث المواقيت : « هن لَهُنّ » أصله لهم أي لأهل ذي الحُلَيفة وما ذُكِر معها ، وإنما قيل : « لهُنّ » إتباعاً لقوله : « هُنّ » .

ومنه : إتباع اليزيد للوليد في إدخال اللّام عليه وهو عَلَمٌ في قول الشاعر :

٢ = رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُباركاً (٢) *

---

(١) الكنّة بالفتح : امرأة الابن ، أو الأخ كما في اللسان : « كنن » .

(٢) تمامه قوله :

* شديداً بأعباء الخلافة كاهلُهْ *

وهو لابن ميّادة يمدح الوليد .

من شواهد همع الهوامع والدرر رقم ٢١ ، وشواهد المغني للسيّوطي ١/ ١٦٤ والخزانة ١/ ٣٢٧ ، ٣/ ٢٥٢ ، والإنصاف ١/٣١٧ ، وابن يعيش ١/ ٤٤ ،والعينيّ ١/ ٢١٨ ، ٥٠٩ .

قال ابن جرير : حسُن دخول اللام في « اليزيد » لإتباع « الوليد » .

وقال ابن يعيش في شرح المفصّل : «لمّا كثر إجراء « ابن » صفةً على ما قبله مِن الأعلام إذا كان مضافاً إلى علَم أو ما يجري مَجْرى الأعلام من الكُنَى والألقاب ، فلمّا كان « ابن » لا ينفكّ مِن أن يكون مضافاً إلى أب أو أم ، وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره ، فحذفوا ألف الوصل من «ابن»، لأنه لا ينوي فصله مماقبله، إذا كانت الصفةُ والموصوفُ عندهم مضارِعةً للصّلة [١١] والموصول من وجوه . وحذفوا تنوين الموصوف أيضاً كأنهم جعلوا الاسمين أسْماً واحداً لكثرة الاستعمال ، وأتبعوا حركةَ الاسمِ الأول حركةَ الاسم الثّاني ، ولذلك شبّهه سيبويه بامْرىءٍ وابْنِم في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة، وحركة النّون في ابنمٍ تابعة لحركة الميم ، فإذا قلت : هذا زيدُ بنُ عمرو ، وهندُ بنة عاصم ، فهذا مبتدأ ، وزيد الخبر ، وما بعده نَعْتُه، وضمّة زيدٍ ضمّة إتباع لا ضَمةُ إعراب ، لأنك عقدت الصّفةَ والموصوفَ وجعلْتَهما اسماً واحداً ، أو صارت المعاملة مع الصّفة والموصوف كالصّدْر له ، ولذلك لا يجوز السكوت على الأول .

وكذلك النّصب نقول : رأيت زيدَ بنَ عمروٍ فتفتحُ الدّال إتباعاً لفتحة النون .

وتقول في الجرّ مَرَرْتُ بزيدِ بن عمرو فتكسر الدّال إتباعاً لكسرة

النون من « ابن» .

وقــد ذهب بعضهم : إلى أنّ التنــوين إنمــا سقط لالتـقــاء السّاكنين : سكونُه وسكونُ اليـاء بَعْدَه ، وهــو فاسدٌ، إنما هــو لكثرة استعمال « ابن » .

تَنْبيــــهٌ

قال ابن. جِنّـى في المحتسبِ في قراءة « الحمدِ لِلّه »[١] ، بالإتباع : هذا اللّفظ كثر في كلامهم وشاع استعمالُهُ ، وهم لِمَا كَثُر في استعمالهم أشدّ تغييراً كما جاء عنهم كذلك:لم يَكُ،ولا أدْرِ[٢] ، ولَمْ أُبَلْ ، وأيْش ، تقول : وجا يجي ، وسا يسو بحذف همزتيهما.

فلمـا اطرد هـذا ونحوه لكثـرة استعمالـه أتبعوا أحـد الصّوتين الآخر ، وشبهوهما بالجزء الواحد فصارت « الحمدُ للهُ » كعُنُقٍ وطُنُب » و « الحمدِ لِلّه» كإبل وإطِل[٣] ،إلاّ ان «الحمدُ للهُ»بضم الحرفين أسهل من الحمدِ للهِ بكسرهما من موضعين :

أحدهما : أنه إذا كان إتباعاً فأقيس الإتباع أن يكون الثاني تابعاً

(١) الفاتحة / ٢ .

(٢) في المنصف ٢ / ٢٢٦ : « لا أدر » ، ومثل ذلك في المحتسب .

(٣) الإطِل : الخاصرة .

للأوّل، وذلك أنه جارٍ مَجْرى السّبب والمُسبّب ، وينبغي أن يكون السبب أسبقَ رُتْبةً من المُسَبّب، فتكون ضمة اللاّم تابعة لضمة الدّال ، كما نقول مُدُّ وشُدُّ ، وشَمَّ وفِرِّ ، فتتبع الثاني الأوّل[1] فهذا أقيس من إتباعك الأول للثاني في نحو اقْتُل ، اخْرُج[2] .

والآخر : أن ضَمّة الدّال في « الحمدُ لله » إعراب وكسرة اللاّم في « لِلّه » بناء ، وحركة الإعراب أقوى من حركة البناء، والأوْلى أن يغلّب ـ الأقوى على الأضعف ، لا عكسه .

[١٢] ومثل هذا في إتباع الإعراب / البناء قوله .

٣ = * وقالوا اضْرب السّاقين إمِّك هابِلُ[3] *

كسر الميم لكسر الهمزة . انتهى .

---

(١) في ط : « والأول » بواو العطف ، تحريف .

(٢) في المحتسب : « ادخل » مكان : اخرج .

(٣) من شواهد : سيبويه ٢/ ٢٧٢ ، والخصائص ٢/ ١٤٥ ، ، ٣/ ١٤١ ، وتفسير القرطبي ١/ ١٣٦ ، والشافية ٤/ ١٧٨ ، وهذا الشاهد ليس له تتمة وليس له قائل معروف . قال في الشافية : « وهذا الصراع لم أقف على تتمته ولا قائله .

وقد روي هذا الشاهد بروايات مختلفة ، ففي الأشباه : « وقال » ومثله في الخصائص ، والشافية . وفي سيبويه : « وقالوا » بواو الجماعة .

هذا وقد أجاز سيبويه في الكتاب أن تكسر الميم إتباعاً للهمزة فقد قال : وقالوا أيضاً: « لإمِّك » ثم ذكر الشاهد وقد كتب الشاهد بضم الميم وكسر =

وفي الكشّاف قرأ أبو جعفر : « لِلملائكةُ أسْجُدوا »[١] ، بضمّ التاء للإتباع ، ولا يجوزُ استهلاكُ الحركة الإعرابيّة بحركة الإتباع إلاّ في لغة ضعيفة كقولهم : « الحمدِ لِلّه »[٢] .

فـــائـــدة :

قال إبن إياز[٣] في (شـرح الفصول) : أعلم أنّ العـرب قد اكثرت من الإتباع حتى قد صار ذلك كأنّه أصلٌ يُقاس عَلَيْه ، وإذا كانت

= الهمزة ، والسياق يقتضي أن تكسر الميم إتباعاً لكسرة الهمزة ، ولا أدل على ذلك من قول البغدادي في الشافية: «مثل هذا ما حكاه صاحب الكتاب في قول بعضهم ، ثم ذكر البيت ونصّ على أن الميم كسر لكسرة الهمزة ، وقد روى ابن جني في الخصائص الشاهد في الموضعين السابقين بكسر الهمزة والميم . على أن القرطبي في الموضوع السابق رواه :

* اضرب الساقينُ أُمُّك هابل *

بضم النون لأجل ضم الهمزة ، والميم في رواية القرطبي مضمومة

(١) البقرة / ٣٤ .

(٢) انظر تفسير الكشاف ١ / ٢٧٣ .

(٣) في ط فقط : « ابن أبان » تحريف ، والصواب من النسخ المخطوطة والبغية ١ / ٥٣٢ .

وابن إياز هو : الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين . توفي ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وستمائة .

ومن مؤلفاته : « شرح فصول ابن معط » .

قد زالت حركة الدّال مع قوتها للإتباع ، وذلك ما حكاه الفرّاء من « الحمدِ لِلّه » بكسر الدّال إتباعاً لكسره اللاّم ، وقَلبوا أيضاً ، الياء إلى الواو مع أنّ القياس عكس ذلك ، فقالوا : أنا أُخَوّك يريدون أنا أُخَيّك[1] ، حكاه سيبويه ، كأنّ الإتباع في نحو : مُدُّ وشُدُّ أجوز وأحسن ؛ إذ ليس فيهما نَقْلُ خفيفٍ إلى ثقيل . وأما السّاكن الحاجز فلا يُعتدُّ به لضعفه . انتهى .

فــائــدة

عُدّ من الإتباع حركة الحكاية ، قال أبو حيّان في شرح التسهيل : اختلف الناس في الحركات اللاحقة لـ«أيّ»[2] في الحكاية ، فقيل : هي حركات إعراب نشأت عن عوامله ، وقيل : ليست للإعراب ، وإنما هي إتباع للفظ المتكلّم على الحكاية .

وقال أبو الحكم الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة الخضراويّ[3] في كتابه المسمّى « بالإعراب عن أسرار الحركات في

(١) في ت فقط : أبا أخوك ـ أبا أخيك ، تحريف . ولعل الصواب : أنا أُخُوّك ـ أنا أَخَيُّك في حالة تصغيرها.

(٢) في ط : « اللائي » مكان لـ « أي » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٣) الخضراويّ : هو الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عذرة الأنصاريّ الأوسيّ ، الخضراوي أبو الحكم ، كان حيّاً سنة ٦٤٤ هـ . ومن مؤلفاته : « الإغراب في أسرار الحركات في الإعراب » . وتسميته بالإغراب بالغين في البغية وفي النسخة المخطوطة « ت » انظر البغية ١ / ٥١٠ . وفي بقية النسخ بالعين.

لسان الأعراب » : حركة المحكيّ في حال حكاية الرّفع ، منهم من يقول : إنّها للإعراب ، لأنه لا ضرورة في تكلّف تقدير رفعه مع وجود أخرى ، وإنما قيل به في حالة النّصب والجر للضّرورة .

ومنهم من يقول : إنها لا للبناء ولا للإعراب حملاً لحالة الرفّع على حالة النّصب والجرّ ، قال : وهذا أشبه بمذاهب النّحاة،وأقيس بمذاهب البصر بين ألا تراهم / ردّوا على الكوفيينّ في اعتقادهم الرفّع [١٣] في خبر : إنّ وأخواتها ، وفي اسم كان وأخواتها على ما كان عليه قبل دخول العامل . انتهى .

الاتّســاع

عقد له ابن السّراج باباً في«الأصول»فقال : اعلم أن الاتّساع ضرب من الحذْف إلّا أن الفرْق بينهما» أنك لا تقيم المتوسّع فيه مقام المحذوف،وتعربُهُ بإعرابه ، وفي الحذف تحذف العامل فيه ، وتدعُ ما عمل فيه على حاله في الإعراب ، والاتّساع العامل فيه بحاله ، وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المُضاف أو الظّرَف مقام الاسم ، فالأول نحو : « واسْئلِ القَرْيَة »(١) ، والمعنى : أهلَ القرية ، و « لكِنّ البِرَّ مَنْ آمن »(٢) .

(١) يوسف / ٨٢ .
(٢) البقرة / ١٧٧ .

والثّاني : نحو : « صيد عليه يومان » ، والمعنى : صيد عليه الوَحْشُ في يومين ، « ولد له الولد سِتّون عاماً » والمعنى : وُلِد له الولد سِتّين[١] ، « بل مَكْر اللّيل والنّهارِ »[٢] ، « نهارهُ صائم » ، و « لَيْلُه قائم » :

٤ = يا سارق اللّيلةِ أَهْلَ الدّارِ[٣] *

والمعنى : مكرٌ في الليل صائم في النّهار ، سارقٌ في الليلة .

قال وهذا الاتّساع في كلامهم أكثرُ من أنْ يحاط به .

قال : وتقول : سِرْت فَرْسَخَيْن يومين إن شئت جعلْتَ نَصْبهما على الظرفيّة ، وإن شئت مفعولان[٤] على السّعة ، وعلى ذلك قولك : سِيَر به يومان ، فَتقِيمُ « يومين » مقام الفاعل .

وقال في موضع آخر : إن بابَيْ المفعول له والمفعول معه نُصِبا على الاتساع ، إذ كان من حقهما أنْ لا يفارقَهما حرْفُ الجّر ، ولكنّه حذف فيهما ولم يجر يا مَجْرى الظروف في التّصرّف ، وفي

---

(١) في ط فقط : « لستين » باللام .

(٢) سبأ / ٣٣ .

(٣) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة . وهو من شواهد : سيبويه ١/ ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٩ ، والخزانة ١/ ٤٨٥ ، ٢/ ١٧٢ ، ١٧٩ ، وهمع الهوامع رقم ٧٩٣ .

(٤) في ط: وإن شئت جعلت مفعولان بزيادة: «جعلت»

الإعراب ، وفي إقامتهما مقام الفاعل ،فدلّ تَرْكُ العرب لذلك أنّهما بابان وضِعا في غير موضعهما ، وأن ذلك اتّساع منهم فيهما ، لأن المفعولات كلها تقدّم وتؤخر ، وتقام مقام الفاعل ، وتقع مبتدأً وخبراً . وهٰذا كلّه كلام ابن السراج .

[الاتساع في المصدر]

وأنا أشبع القول في هذا الباب لقلّة مَنْ عقَد له باباً من النّحاة ، فأقول : قال أبو حيّان في شرح التّسهيل : الاتّساع يكون في المصدر المتصرّف / فينصبُ مفعولاً به على التّوسع والمجاز ، ولو لم يصح [١٤] ذلك لما جاز أن يُبْنى لِفعْل ما لم يُسَمّ فاعلهُ حين قلت : ضُرِب ضَرْبٌ شديدٌ ، لأن بناءَه لِفعْل ما لم يُسَمّ فاعلُهُ فرع عن التوسّع فيه بنصبه نَصْب المفعول به ،وتقول : الكرم أكرمتُهُ زيداً، وأنا ضاربُ الضّرب زيداً .

قال في : « البسيط » : وهذا الاتّساع إن كان لفظيًّا جاز اجتماعه مع المفعول الأصليّ، إن كان له مفعول ، وإن كان معنويًّا بأن يُوضَع بدل المفعول به ،فلا يَجْتمع معه ، لأنه كالعوض منه حال التّوسع نحو قولك : ضُرِب الضَّرْب على معنى ضرب الّذي وقع به الضَّربُ ضَرْباً شديداً ، فَوَضَعْت بدلَهَ مَصْدَرَه.

وقيل : يجوز الجمع بينهما على أن يكون المفعول منصوباً

نصب التَّشبيه بالمفعول به .

وإذا كان الاتّساع معنىً فلا يجمع بين المتوسّع فيه والمُطْلق .

وفي « البسيط » أيضاً : المصادرُ يتوسّع فيها فتكون مفعولاً كما يتّسع في الظروف فتكون إذا جرت أخباراً بمنزلة الأسماء الجامدة ، ولا تجري صفة بهذا الاعتبار .

وإذا كان بمعنى فاعل جاز أن يكون صفة(١) ، قال : وإذا تُوسِّع بها ، وكانت عامة على أصلها لم تُثَنّ ولم تُجْمَعْ رَعْياً للمصْدر(٢) وخاصة نحُوَ ضَرْب زيد ، وسَيْر البريدِ، فربّما جازت التّثنية والجمعُ بينهما(٣) . انتهى .

(١) أي اذا كان المصدر بمعنى فاعل جاز أن يكون صفة كالمالح والعافية . وقد جاءت مصادر كثيرة على فاعلة ، تقول : سمعت راغية الإبل ، وثاغية الشاة ، أي سمعت رغاءها وثغاءها . انظر همع الهوامع ٣/ ١٢٩ ، واللسان « عفا » .

(٢) في ط فقط : « المصادر » .

(٣) في الأشموني ٢/ ١١٥ . « واختلف في النّوعيّ ، فالمشهور الجواز نظراً إلى أنواعه ، نحو : سرت سَيْرَي زيد : الحسن والقبيح . وظاهر مذهب سيبويه المنع ، واختاره الشلوبين .
على أن الصّبان يجيز التثنية والجمع حيث علق على الأشموني بقوله : ودليله قوله تعالى : ﴿ وتظنون بالله الظّنونا ﴾ الأحزاب / ١٠ .

[الاتساع في الظرف]

وأمّا الاتّساع في الظرف ، ففيه مسائل :

الأولى : أنه يجوز التّوسع في ظَرْف الزّمان والمكان بشرط كونه متصرّفاً ، فلا يجوز التّوسع فيما لزِم الظرفيّة ، لأن عدَم التّصرف منافٍ للتوّسع ،إذ يلزم من التّوسّع فيه كونُه يُسْنَدُ اليه ، ويضاف إليه ، وذلك ممنوعٌ في عادم التّصرف . وسواءٌ في المتصرّف المُشْتقّ نحو المَشْتى ، والمصيف ، وغيره كاليوم ، والمصدر المنتصب على الظرف كَمقْدَم الحاجّ ، وخفوقِ النجّم ، ومنه : « لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُم »(١) .

ولا يمنع التوسع إضافة الظّرف إلى المظروف المقطوع عن الإضافة المعوّض مما أضيف إليه التنّوين نحو سِيرَ عليه حِيَنئِذٍ .

الثّانية : إذا توسّع في الظّرف جعل مفعولاً به مجازاً، ويسوغ حينئذٍ / إضماره غير مقرون بفي نحو : اليوم سِرْتُهُ ، وكان الأصل عند [١٥] إرادة الظرفيّة سرت فيه ، لأن الظّرف ، على تقدير « في » والإضمار يوجب الرّجوع إلى الأصل .

وقال الخضراويّ : الضّمائر من الزّمان والمكان لم تقعْ في شيء من كلام العرب خبراً للمبتدأ منصوبة كما يقع الظّرف ولم يُسْمع

(١) الأنعام ٩٤ .

نَحْوُ : يوم الخميس سفري إيّاه ، إلا أن يُقْرن بفي ، فدلّ هذا على أن الضمائر لا تَنْتَصِب ظُروفاً ،لأن كلّ ما يَنْتصب ظرْفاً يجوز وقوعُه خبراً ، إذا كان مما يصحّ عملُ الاستقرار فيه . قال : ولم أرَ أحداً نبّه على هذا التّنبيه .

الثالثة : يضاف الى الظّرف المتوسّع فيه المصدْرُ على طريق الفاعليّة . نحوُ « بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ والنّهار »[1] ، وعلى طريق المفعوليَّة ، نحو : « تَرَبُّصُ أربعة أَشْهُرٍ »[2] ، والوصف كذلك نحو :

٥ = * يا سارِقَ اللّيلةِ أَهَلَ الدار [3] *

ويا مسروقَ اللّيلةِ أهل الدّار ، ذكرهما سيبويه .

قال الفارسِيّ : وإذا أضيف إلى الظّرف لم يكن إلاّ اسماً ، وخرج بالإضافة عن أن يكون ظَرْفاً ، لأنّ «في» مقدّرة في الظّرف ، وتقديرها يمنع الاضافة إليه ، كما لا يجوز أن يحال بين المضاف والمضاف إليه بحرف جرّ في نحو : غلامُ لزيدٍ .

وقال الخضراويّ : هذا غيرظاهرلأن المضاف يُقدّر باللاّم وبمِنْ

(١) سبأ / ٣٣ .

(٢) البقرة / ٢٢٦ .

(٣) شطر بيت سبق ذكره رقم ٤ .

ومع ذَلك(١) لم يمنع من الإضافة .

قال : وقولهم : الظّرْف على تقدير « في » إنّما هو تقديرُ معنىً ، وليس المراد أنّها مضمرة ولا مُضَمَّنة ، ولذا لم تَقْتَضِ البناء .

وقال ابن عصفور : ما قاله الفارسيّ ضعيفٌ عندي ، لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجرّ ملفوظاً به وُجِد في باب « لا » والنداء ، فإذا جاز ظاهراً فمُقَدّراً أَوْلى .

قال(٢) : نعم،العِلّة الصحيحة أن يقال : إنّ الظرف إذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفيَّة ، ألا ترى أن وسطاً إذا دخل عليه الخافض صارت اسْماً بدليل التزامهم فَتحَ سِينها ، ووسَط المفتوحة السيّن لا تكون إلّا اسماً .

والسّبب في خرُوج الظروف بالخفض عن الظرفيّة إلى الاسميّة ما ذكره الأخفش في / كتابه : « الكبير »(٣) من أنهم جعلوا الظّرف [١٦] بمنزلة الحرف الذي ليس باسم ، ولا فِعْلٍ لِشَبهه به من حيث كان أكثر

(١) في ط : «ومع وذلك» بزيادة الواو . تحريف .
(٢) القائل : ابن عصفور .
(٣) صاحب الكتاب : هو : سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط ، وهو أحد الأخافش الثلاثة المشهورين . وقد نصّ السّيوطيّ في البغية ١ / ٥٩١ على أن له مؤلفات في النحو اشهرها : معاني القرآن ، وكتابه الكبير . وقد حقق زميلنا الدكتور فائز فارس كتابه « معاني القرآن » وقد طبع بالمطبعة العصرية في الكويت .

الظّروف قد أخرج منها الإعراب ، وأكثرها أيضاً لا تُثَنّى ولا تجمع ولا توصف . قال : فلمّا كانت كذلك كرهوا أن يُدْخِلوا فيها ما يُدْخِلون في الأسماء .

الرابعة : قد يُسْند إلى المتوسّع فيه فاعلاً نحو : « في يوم عاصفٍ »[١] ، « يوماً عَبُوساً قَمْطَريراً »[٢] ، ونائباً عن الفاعل نحو : « وُلِدَ له ستّون عاماً » :

و :

٦ = صيدٍ عليه الليل والنهار *[٣]

ويُرفع خبراً[٤] نحو : الضرْبُ اليومُ ، قال بعضهم : ويؤكّدُ ويُسْتَثنى منه ،ويُبْدل، وإنلم يجز ذلك في الظّرف[٥] ، لأنه زيادة في الكلام غيرُ معتمَدٍ عليها بخلاف المفعول . وتوقّف في إجازته صاحبُ البسيط .

الخامسة : ظاهر كلام ابن مالك جوازُ التوسّع في كلّ ظرف متصرف .

(١) إبراهيم / ١٨ .
(٢) الإنسان / ١٠ .
(٣) قائله مجهور ، وتتمته غير معروفة ، وهو من شواهد همع الهوامع رقم ٧٩٤ .
(٤) ت فقط : « ويرفع خبره » .
(٥) أي غير المتوسّع فيه . وانظر همع الهوامع ٣/ ١٦٨ .

وقال في « البسيط » : ليس التوسّع مطّرداً في كل ظُروف الأمكنة ، كما في الزمّان بل التوسّع في الأمكنة سماعٌ نحو : نحا نحَوك ، وَقَصَد قَصْدَك ، وأقبل قَبْلَكَ ، ولا يجوز في « خَلْفٍ » ، وأخواتِها ، لا تقول : ضَرَبْت خَلْفَك ، فتجعله مضروباً ، وكذا لا يتوسّع فيها ، بجعلها فاعلاً كما في الزّمان ، وإنما كان ذلك ،لأن ظروف الزّمان أشدُّ تمكّناً من ظروف المكان .

السادسة : لا يتوسّع في الظرف إذا كان عامله حرّفاً أو اسماً جامداً بإجماعهم ، لأن التوسّع فيه تشبيه بالمفعول به ، والحرف والجامد لا يعملان في المفعول به .

وهل يتوسّع فيه مع « كان » وأخوتها ؟ قال أبو حيان : ينبني[١] على الخلاف في كان أتعمل في الظرف أم لا ؟ فإن قلنا : لا تعمل فيه فلا توسّع ، وإنْ قلنا : تعمل فيه فالذي يقتضيه النّظر أنه لا يجوز الاتساع معها ، لأنه يكثر المجاز فيها ، لأنها إنّما رفعت المبتدأ ونصبت الخبر تشبيهاً بالفعل المتعدّي إلى واحدٍ فعملت[٢] ، بالتشبيه وهو مجاز ، فإذا نصبت الظّرف اتّساعاً كان مجازاً أيضاً فيكثر المجازُ فيُمْنَع منه .

ونظير ذلك / قولهم : « دخلت في الأمر » ، لا يجوز حذفُ في [١٧]

(١) ط فقط : « يبني » .
(٢) في ط : « فعملنا » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة أي فعملت كان.

لأن هذا الدخول مجاز ، ووصول « دخل » إلى الظروف بغير وساطة « في » مجازٌ فلم يُجْمع عليها مجازان . والّذي نص عليه ابن عصفور جواز الاتّساع معها كسائر الأفعال .

ويجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع المتعدّي إلى واحد بلا خلاف .

وهل يجوز مع المتعدّي إلى اثنين أو ثلاثة؟ خلاف ذهب الجمهور : إلى الجواز ، وصحّح ابن عصفور المَنْعَ ، لأنه لم يُسْمَع معهما كما سُمِع مع الأوَّلَيْنِ ، قالوا : يوم الجمعة صُمْتُه، ، وقال :

٧ = * ويوم شَهِدناهُ سُلَيْماً وعامِراً [١] *

لأنه ليس له أصل يُشبّه به ، لأنه لا يوجد ما يتعدّى إلى ثلاثة بحق الأصل . وباب أعلم وأرى فرعٌ مِن : عَلِم وَرَأى ، والحملِ إنما يكون على الأصول لا على الفروع .

وصحّح ابن مالك الجوازَ مع التعدّي إلى اثنين ، والمنْعَ

(١) لرجل من بني عامر . وتمامه :

* قليل سوى الطعْن النّهال نوافِلُهْ*

وهو من شواهد: سيبويه ١/ ٩٠ ، وابن يعيش ٢/ ٤٦ والمقتضب ٣/ ١٠٥ ، ١١٧ ، ٢٣١ ، وهمع الهوامع رقم ٧٩٠ وفي النسخ « يوماً » بالنصب .

مع المتعدّي إلى ثلاثة : لأنه ليس لنا ما يُشَبَّهُ بِه ، إذ ليس لنا فعل يتعدّى إلى أربعة .

وأجاب الجمهور بأن الاتساع ليس معتمده التّشبيه بدليل جريانه مع اللّازم .

السابعة : إذا تُوسِّع في واحد لم يتوسع فيه نفسه مرة أخرى ، مثال ذلك أن يتوسع فَتُضِيف إليه ، ثم تنصبه نفسه نَصْب المفعول به توسّعاً .

وهل يجوز أن يتوسّع في الفعل أكثر من واحد ، بأن يتوسّع معه في الظرف، ثُمّ يتوسّع في المصدر ؟ إن قلنا : يتوسّع في اللفظ لم يبعد أو في المعنى فيبعد ، لأنه لا يوضع شيئان بدل شيء واحد .

وذهب بعضهم : إلى أنه لا يتوسّع في شيء من الأفعال إلا إذا حذف المفعول الصريح إن كان التوسّع في المعنى ، وإن كان توسُّعاً في اللفظ جاز مطلقاً نحو :

٨ = يا سارَق اللّيلة أهل الدّار[١] *

وسببه أن التوسّع في المعنى يجعل المتوسّع فيه واقعاً به المعنى ، ولا يكون معنىً واحدٌ في محلَّيْن من غير عطف ولا ما يجْري مجْراه / .

[١] سبق ذكره رقم ٤-٥ .

اجْتِماع الأمثال مكروهٌ

ولذلك يفرّ منه إلى القلب أو الحذف أو الفصل ، فمن الأوّل قالوا : في دهْدَهْتُ الحجر : دَهْدَيْتُ قلبوا الهاء الأخيرة ياء كراهة اجتماع الأمثال(١) ، وكذلك قولهم : في حا حازيدٌ : حَيْحَى زيدٌ(٢) قلبوا الألف ياءً لذلك .

وقال الخليل : أصل مهما الشّرطيّة ، ما ما،قلبوا الألف الأولى

(١) في سيبويه ١/ ٣٨٦ : « دَهْدَيْتُ » هي فيما زعم الخليل : دَهْدَهْتُ بمنزلة : دَحْرَجْت ، ولكنه أبدل الياء من الهاء لشبهتها بها ، وأنّها في الخفاء والخفة نحوها ، فأبدلت كما أبدلت من الياء في هذه » .

(٢) وردت هذه الصيغة في الممتع ٢/ ٥٩٠ في باب الرباعي المعتل . ووردت في القاموس في باب الحاء فصل الحاء . ونصه : « حا حَيْتِ حِيحاءً مثل به في كتب التصريف ولم يفسر ،وقال :لأخفش : لا نظيرَ له سوى : عاعيْتُ ، وها هيْت » وقد علق في هامش القاموس على القول بأنها لم تفسّر بما نصّه ، « قوله : ولم يفسر قال شيخنا نقلاً عن ابن جنّي في سرّ الصناعة في مبحث اشتقاق العرب أفعالاً من الأصوات ما نصه : « وهذا من قولهم في زجر الإبل : حا حيت ، وعاعيت وها هيت إذا صِحْت ، فقلت : حا ، وعا ، وها . . . وبه أنها أفعال بُنيت من حكاية أصوات ، وأمثال مشهورة في مصنفات النحو ، فما معنى قوله : لم تفسر « فتأمّل » .

هاء لاستقباح التّكرير .

وقالوا في النّسب إلى نحو شَجٍ ، وَعَمٍ : شَجَوِيّ وعَمَوِيّ بقلب الياء واواً كراهةً لذلك ، وكذا قالوا في نحوْ حيّ : حَيَوِيّ ، وفي نحو تَحِيّة ، تَحوِيّ لذلك .

وهنيهة ، أصلها : هُنَيّة، فأبدلت الهاء من الياء كراهة لاجتماع الأمثال .

والحيوان من مضاعف الياء وأصله : حَيَيان قلبت الياء الثّانيـة واواً ، وإن كانت الواو أثقل منها كراهة اجتماع الأمثال .

وكـذا دينـار ، وديبـاج ، وقِيـراط ، ودَيْمـاس[1] ، وديـوان ، أصلها : دِنّار ودبّاج ، ودِوّان ، قلب أحدٍ حَرْفي التضعيف ياءً لذلك .

ولبّى أصله : لبب قلبت الياء الثانيّة التي هي اللاّم ياءً هرباً من التّضعيف فصار لبّىَ ، ثم أبدلت الياءُ ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلهـا فصار لبّى .

ونحو حمراء وصفراء تقلب منه الهمزة في التثنية واواً .

قال الشّلوبين ، وسببه اجتماع الأمثال فإن هناك ألفين وبينهما همزة،والهمزة قريبة من الألف ، قال : وكان قلبُها واواً أوْلى من قلبها

(١) الدَّيماس ويكسر : الكِـنُّ والحمّام ، جمعـه : ديـاميس، ودماميس. انظر القاموس .

ياءً ، لأن الياء قريبة من الألف ، والواو ليست في القُرْب إليها مثـلها ، والجمع بين الأمثال مكروهٌ عندهم ، فكان قلب الهمزة واواً أذهب في أن لا يجمع بين الأمثالِ من قَلْبها ياءً .

ومن الثّاني[١] : حذْف أحدِ مثلى ظللْتُ ، ومسسْتُ وأَحسسْتُ فقالوا : ظَلْتُ ، وَمَسْتُ وَأَحَسْتُ[٢] .

وحذف إحدى الياءين من سَيّد ، وميّت ، وهيّن ، وليّن .

وقيل : وهو مقيس على الأصحّ . وقال ابن مالك : يُحْفظ ولا يقاس .

وقال الفارسِيّ : يقاس في ذوات الواو دون ذوات الياء .

وحذْفُ الياء المشدّدّة من الاسم المنسوب إليه عند إلحاق ياء النّسب كـراهة اجتمـاع الأمثال ككُـرْسِيّ ، وشـافِعي ، وبُخْتِي[٣] ، ومرميّ إلا في نحو كساء إذا صغر ثم نسب إليه فإنه يقال فيه : كسيّيّ بياءين مشدّدتين ، وستأتي علّته .

---

(١) أي الحذق حيث ذكر في بدء الفصل أن اجتماع الامثال يفر منه إلى القلب أو الحذف .

(٢) وفي الممتع ٢ / ٦٦١ . « وقَدْ شذ العرب في شيء من ذلك ، فحذفوا أحد المثلين تخفيفاً لماّ تعذّر التخفيف بالإدغـام ، والذي يحفظ من ذلـك : أحسْتُ ، وظَلْتُ ومَسْتُ » .

(٣) البُخْتيّ بضم الباء : الإبل الخراسانيّة .

وحذف الياء الأخيرة في تصغير نحو : غطاء/ وكساء ، ورداء ، [١٩] وإداوة[١] ، وغاوية ، ومعاوية ، وأحوى[٢] ، لأنّه يقع في ذلك بعد ياء التّصغير ياء ان فيثقلُ اجتماع الياءات .

وبيانه : أنّ ياء التصغير تقع ثالثة فتُقلب ألفُ المدّ ياءً ، وتعود الهمزة إلى أصلها ، من الياء أو الواو ، وتنقلب ياءً لانكسار مـا قبلها ، فاجتمع ثلاث ياءات : ياء التصغير ، وياء بدل ألف المدّ ، وياء بدل لام الكلمة .

ولفظة : غُطَيِيٌّ ، فتحذف الأخيرة ، لأنها طرفُ،والـطّرَفُ ، محلّ التّغير ، ولأن زيادة الثّقل حصلت بها ، ثم تدغم ياء التّصغير في المنقلبة عن ألف المدّ ، ويقال : غُطَيٌّ[٣] .

وفي إداوة تقع ياء التّصغير بعد الدّال ، فتنقلب الألف ياءً ، وكذا الواوُ بعدها لانكسار ما قبلها ، فتُـدغم ياءُ التّصغيـر في المنقلبة عن الألف ، وتحذف الياء الأخيرة ، ويقال : أُدَيَّة .

ويقال في غاوية ومعاوية : غُوَّية ، وَمُعَيّة .

وفي أحوى : أُحَيّ .ذكره في البسيط .

---

(١) الإداوة بكسر الهمزة : المِـطْهرة . انظر القاموس .

(٢) في القاموس : الحوّة بالضم : سواد الى الخضرة أو حمرة إلى السّواد ، وَحَوِي كرضِيَ فهو أحْوى .

(٣) في ط فقط : « غطبي » تحريف .

ومن ذلك قولهم : لَتَضْرِبُنَّ يا قوم ، وَلَتَضْرِبنّ يـا هند ، فـإن أصله : لتَضْرِبونَنّ، ولتَضْرِبينَنّ فحذفت نون الرّفع لاجتماع الأمثال ، كما حذفت مع نون الوقاية في نحو:«أتحاجوني»كراهة اجتماعهما مع نون الوقاية ..

قال ابن عصفو في « شرح الجمل » : والتُزِم الحذْفُ هنا ، ولم يلتزم في « أتحاجّوني » لأن اجتماعها مع النّون الشديدة ، أثقل من اجتماعها مع نون الوقاية ، لأن النون الشديدة حرفان ، ونون الوقاية حرف ، وحكم النون الخفيفـة حكم النوّن الثقيلة في التـزام حذف علامة الاعراب معها ، لأنها في معناها،ومخفّفة منها . انتهى .

ومن ذلك قال أبـو البقاء في «التبيين» [١] : تصغيـر « ذا » « ذَيّا » ، وأصله : ثلاث ياءات : عين الكلمة،ويـاء التصغير ، ولام الكلمة ، فحذفوا إحداها لثقل الجمع بين ثلاث ياءات والمحذوفـة الأولى ، لأن الثانية للتصغير فلا تحذف ، والثالثة تقع بعدها الألف والألف لا تقع إلا بعد المتحرّكة ، والألف فيها بدل عن المحذوف ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها . / ومن ذلك قولهم في الجمع : [٢٠]

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، وفي البغية ٢/ ٣٩ : ليس في مصنفات أبي البقاء عبد الله بن الحسين محي الـدين العكبري المتـوفي ٥٣٨ هـ ببغـداد كتاب : « التبيين » وإنمـا المذكـور هـو كتـاب « التلقين » ولعله كذلك .

أخون ، وأبون ، ولم يردّ المحذوف كما هو القياس ، فيقال : أخوون وأبـوون . قال الشلوبين : لأنـه كان يؤدّي إلى اجتمـع ضمّات أو كسرات ، فلمّا أدّى إلى ذلـك لم يُردّ ، وأُجْـرِي الجمعُ على حُكْـم المفرد . ولما كان هذا المـانع مفقـوداً في التثّنية رُدَّ فقيـل : أخوان وأبوان .

ومن ذلك قال ابن هشام في تذكرته : الأصل في يا بُنَيّ : يا بُنَيِّي بثـلاث ياءات ، الأولى : يـاء التّصغير ، والثـانيـة : لام الكلمـة ، والثالثة : ياء الإضافة ، فأدغمت ياء التصغير فيما بعدها ، لأن ما أوّل المِثْلَين فيه مُسَكّن فلا بدّ من إدغامه ، وبقيت الثانيـة غير مُـدْغَمٍ فيها ، لأن المشدّد لا يُدّغم ، لأنه واجب الحـركة ، والمُـدْغم واجب السّكون ، فحذفت الثالثة .

ومنهم من بالغ في التّخفيف ، فحذف اليّاء الثانية المتحـرّكة المدْغم فيها ، وقال : يا بُنَيْ بالسّكون ، كما حذفوها في : سيّدوميّت لما قالوا : سَيْد ومَيْت .

ومن ذلك قال ابن النّحاس في التعليقة[1] : إنما لم تدخل اللّام

---

(١) ابن النحاس : هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر ، بهاء الدين بن النّحاس الحلبيّ النّحوي ، المتوفي ٦٩٨ هـ .
ولم يذكر له السّيوطيّ في البغية ١/ ١٣ من المصنّفات شيئاً غير ما أملاه شرحاً لكتاب : « المقرّب » ولعله التعليقة المشار إليها .

في خبر إن إذا كان منفيًّا ، لأن غالب حروف النفي أوّلها لام كـ «لا» ، ولم ، ولما ، ولن » ، فيستثقل اجتماع اللاّمين ـ وطَرْد الحكم يأتي في باقي حروف النّفي .

ومن الثّالث[١] : وجوب إظهار « أن » بعد لام كَيْ ، إذا دخلت على « لا » نحو « لئلا يعلم » حذراً من توالي مِثْلين ، لو قيل : للا يعلم . ووجوب إبقاء اليّاء والواو في النّسب ،[٢] نحو: شديدة ، وضرورة ، فيقال : شَدِيديّ وضَرُورِيّ ، إذ لو حذفت ، كما هو قاعدة فعيلة ، وفعولة ، وقيل : شَدَدِيّ وضَرَرِيّ لا جتمع مْثِلان .

ومن كراهة اجتماع الأمثال حكايتُهم المنسوبَ بـ « مَنْ «دون» أي» خلافاً للأخفش ، لِما يؤدي إليه من اجتماع أربع ياءات فيقال لمن قال : رأيت المكّي[٣] : المنّي[٤] ، وأجاز الأخفش : الأيّيّ .

ومن ذلك قال الشّلوبين في « شرح الجُزولّية »[٥] : إنما قدّرت

(١) أي الفصل المشار إليه بعد القلب أو الحذف حيث ذكر في أول الباب : أن اجتماع الأمثال يفرّ منه إلى القلب ، أو الحذف ، أو الفصل .

(٢) في ط : « إلى نحو» بزيادة « إلى » صوابه من النسخ المخطوطة .

(٣) في ط فقط : تكرار كلمة : المكيّ المكيّ . تحريف .

(٤) في سيبويه ١/ ٤٠٤ : « هذا بابُ مَنْ ، إذا أردت أن يضاف لك مَن تسأل عنه . وذلك قولك : رأيت زيداً ، فتقول : المنّى ، فإذا قال : رأيت زيداً وعمراً ، قلت : المنيّين ، فإذا ذكر ثلاثة قلت : « المنيّين » .

(٥) الجُزوليّة : مقدّمة في النحو لأبي موسى الجُزولّيّ تلميذ العلامة أبي محمد بن بَرّي النحوّي .

=

الضّمة في جاء القاضِي ، وزيد يرمي ،ويغزو ، والكسرة في مررت بالقاضِي لثقلهما في أنفسهما ، وانضاف إلى ثقلهما اجتماع الأمثال وهم يستثقلون اجتماع الأمثال . قال : والأمثال التي اجتمعت هنا هي الحركة التي في الياء والواو ، والحركة التي قبلها . والياء والواو مضارعتان للحركات لأنهما من جنسها ، ألا ترى أنهما يَنْشآن عن إشباع الحركات ، فلما / اجتمعت الأمثال ، خففوا بأن أسقطوا الحركة المستثقلة . [٢١]

قال ويدلّ على صِحّة هذه العلّة ، أنهم إذا سكّنوا ما قبل الواو والياء في نحو : غَزْوٌ ، وظَبْيٌ لم يستثقلوا الضّمّة ، لأنه قد قَلّت الأمثال هناك ، لكون ما قبل الواو والياء ساكناً لا متحرّكاً ، فاحْتملوا ما بقي من الثّقل لقِلّته .

ومن ذلك قال ابن عصفور : لم تدخل النون الخفيفة على الفعل الّذي اتصل به ضمير جمع المؤنّث ، لأنه يؤدي إلى اجتماع المِثْلين ، وهو ثقيل ، فرفضوه لذلك ، ولم يُمْكِنْهم الفصل بينهما بالألف فيقولون : هل تَضْرِبنان ، لأنّ الألف إذا كان بعدها ساكن غير مشدّد حذفت فيلزم أن يقال : هل تَضْرِبْنَنْ ، فتعود إلى مثل ما فررت منه ،

= والجُزوليّة : « هي غاية في الإيجاز مع الاشتمال على كثير من النحو . ولم يسبق إلى مثلها . . . وقد اعترف النحاة بقصور أفهامهم عن إدراك مراده فيها ، لأنها كلها رموز وإشارات .

انظر : وفيات الأعيان ٢ / ١٢٠ طبع بولاق .

لذلك عدلوا عن إلحاق الخفيفة ، وألحقوا الشّديدة وفصلوا بينهما وبين نون الضّمير بالألف كراهية اجتماع الأمثال ، فقالوا : هل تَضْرِبْنانٍّ .

قال ابن فلاح في « المغني »[١] : فإنْ قيل : قد وجد اجتماع الأمثال في نحو زَيْدِيّ من غير استثقال . قلنا ياء النّسب بمنزلة كلمة مستقلّة .

وقال ابن الدّهان[٢] في « الغرة » : إذا كُنّا قد استثقلنا الأمثال في الحروف الصّحاح حتى حذفنا الحركة وأدغمنا ، ومنه ما حَذفنا أحد الحَرْفَيْن ، ومنه ما قَلَبْنا أحد الحروف ، فمثال الأول : « مدّ » وأصله مدَد . ومثال الثّاني : ظَلْت وأصله ظَلِلْتُ ، ومثال الثّالث:

٩ = ❊ تَقَضِّيَ البازي [٣]

(١) ابن فلاح : هو تقيّ الدين منصور بن فلاح اليمنيّ . قال في كشف الظنون متحدثاً عن كتابه المغني : « هو في النحو فرغ من تصنفيه في محرّم سنة ٦٧٢ هـ . وتوفي ابن فلاح سنة ٦٨٠ هـ . انظر كشف الظنون ٢ / نهر ١٧٥١ .

(٢) ابن الدّهان : هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله ، الإمام ناصح الدين ابن الدّهانّ النحوّي . توفي بالموصل ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩ هـ. انظر البغية ١ /٥٨٧ .

(٣) قطعة من بيت من بحر الرجز للعجاج كما نسبه الزمخشري في كشافه ٤/٧٠٧ . وفي ديوان العجاج / ٢٨ جاء الرجز على النحو التالي :

❊ إذا الكرام ابتدروا الباع ابتدرْ ❊ =

وأصله تقضّضَ ، فالأولى أن نستثقلها في الحروف المعتلّة .

فإن اعترض بَزَيْدِيّ واجتماع الأمثال ياءات وكسرات ، فالجواب أنّ ياء النّسب في تقدير الطّرْح كتاء التأنيث .

وَمِنْ كراهة اجتماع المِثْلَيْن فَتْحُ مِنَ[1] الرّجل« والمَ الله »[2] لتوالي الكسرتين ، ولهذا لم يَفْتحوا عَنِ الرّجل .

وفي (شرح المفصّل) للسّخاوي: لا يجوز: « إنّ أنّ زيداً منطلقٌ يُعْجِبُنِي » عند سيبويه ، وذكر أن العرب اجتنبت ذلك كراهة اجتماع اللّفظين المشتبهين . وأجاز ذلك الكوفيّون ، فإن فصلت بشيء جاز ذلك باتّفاق نحوُ ، إنه عندنا أنّ زيداً في الدّار / . [٢٢]

ومن ذلك قال السّيرافيّ : إن قيل : لم وَجب ضم الأول في المُصَغّر؟ قيل : لمّا لم يكن بُدٌّ من تغير المصغّر ليمتاز عن المكَبّر بعلامة تلزم الدّلالة على التّصغير كان الضّم أولى ، لأنهم قد جعلوا الفتح في الجمع من نحو : ضوارب فلم يبق إلا الكسر أو الضّم

=

* داني جناحيه من الطوّر فمرْ *

* تقضّي البازي إذا البازي كَسَرْ *

(١) أي فتح النون من « مِنْ » .

(٢) آل عمران / ٢٥١ ، وفتح الميم ووصل الهمزة قراءة نافع وابن كثير وابن عمرو ، وابن عامر : وفتح الميم لأن الميم ثلاثة أحرف بينهما ياء .

انظر : إتحاف فضلاء البشر / ١٧٠ ، والحجة لابن خالويه / ١٠٥ .

فاختاروا الضّم، لأن الياء علامة التصغير، وإن وقع بعدها حرفٌ ليس حرف الإعراب وجب تحريكُهُ بـالكسْر ، فلو كُسِـر الأول لاجتمعت كسرتان مع الياء فعَدلُوا إلى الضّمة فراراً من اجتماع الأمثال .

* * *

إجراء اللازم مجرى غير اللّازم
واجراء غير اللّازم مجرى اللّازم

عقد لذلك ابن جنيّ باباً في « الخصائص » وقال : من الأول قولُهُ :

١٠ = * الحُمْدُ لِلّهِ العليّ الأَجْلِلِ[1] *

وقوله :

١١ = * تشكو الوَجى من أَظْلَلٍ وأَظلَلِ[2] *

(١) لأبي النجم العِجْليّ ، وتمامه :

* الواسع الفضل الوهوب المجزل *

من شواهد : الخصائص ٣/ ٨٧ ، والممتع ٢/ ٦٤٩ ، والطرائف الأدبيّة / ٥٧ ، والخزانة ١/ ٤٠١ ، والمنصف ١/ ٣٢٩ ، ٢/ ٣٠٢ ، وأوضح المسالك رقم ٥٨٣ ، وهمع الهوامع رقم ١٧٢٩، واللسان « جلل » .

(٢) نسب في الخصائص ١/ ١٦١ للعجّاج ، وبعده :

* من طول إملال وظهر أملل *

وانظر اللسان : « ظلل » وفيه : الأظل : ما تحت منسم البعير .

من شواهد : سيبويه ٢/ ١٦١ ، والنوادر / ٢٣٠ ، والمنصف ١/ ٣٣٩ ، والشافية / ٤٩١ ، وفي الشافية : « وظهر مُمْلل » موضح « أملل » .

وقوله :

١٢ = وإن رأيتَ الحَجِيجَ الرّوادَدِا
قواصراً بالعُمْر أو موادِدا[١]

ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه ، فهذا عندنا على إجراء اللازم مجرى غير اللازم من المنفصل نحو : « جعل لك ، و « ضرب بكر» ، كما شبه غير اللّازم من ذلك باللّازم ، فأدْغم نحو» : «ضربْ بكر »، و« جَعَلْ لَك »،[٢] فهذا مشبه في اللفظ بشدّ ومدّ واستعدّ ونحوه مما لزم فلم يفارق .

ومن ذلك ما حَكَوْه من قول بعضهم : « عوى الكلبُ عَوْية » . وهذا عندي وإن كان لازماً فإنه أُجرى مُجْرى بِنَائِك من باب : طويت فَعِلَة ، وهو قولك : طَوِية ، كقولك امرأة جَوِية وَلَوِية ، من الجَوى واللَّوَىٰ[٣] ، فإن خففت حركة العين فأسكنتها قلت : طَوْية ، وجَوْيَة وَلَوْيَة فَصحَّحت العين ولم تعللها[٤] بالقلب والإدغام لأن الحركة فيها منويّة .

(١) انظر النوادر / ٤٥٧ . وفيه « مراددا » مكان « مواددا » تحريف وانظر الخصائص ١/ ١٦١ ، ٣/ ٨٧ .
(٢) في الخصائص كتبت الكلمتان كلمة واحدة : «ضربَّكْر » و « وَجَعَلَّك » .
(٣) في القاموس : « لوى » ، اللّوي : وجع في المعدة .
(٤) هكذا في ط والنسخ المخطوطة بلا مين ، والأظهر أن تكون بلام مشدّدة . « ولم تعلها » .

وعلى ذلك قالـوا في « فَعِلان » : من قـويت : قَويـان ، فإن أسكنوا صحّحوا العين أيضاً [فقالوا : قَوْيان[١]] ولم يردوا اللام[٢] أيضا وإن زالت الكسرة من قبلها لأنها مـرادة في العيْن ، فلذلك[٣] قالوا : عـوى الكلب عَوْيـة تشبيهاً بـامرأة جَـوْية وَلَـوْية وَقَـوْيان . / [٢٣]

فإن قلت ، فهلاّ قالوا أيضاً على قياس هـذا : طويت الثـوب طوية ، وشويت اللحم شوية .؟

فالجواب[٤] ، أنه لو فعل ذلك لكان قياسُه قياس ما ذكرنا ، وأنه ليست لعَوَى فيه مـرية على طـوى وشوى ، كمـا لـم يكن لجاشم وقاثم[٥] مزيـة يجب لها العَـدْل بهما إلى جُشَم وَقُثَم على : مـالكٍ وحاتمٍ ، إذ لم يقولوا : مُلَك ولا حُتَم .

وعلى أنّ ترك الاستكثار مما فيه إعلال أو استثقال هو القياس .

---

(١) « فقالوا : قويان » سقطت الجملة من النسخ والصواب من الخصائص .
(٢) أي الواو .
(٣) في الخصائص : فكذلك » بالفاء .
(٤) في الخصائص وردت العبارة على النحو التالي :
« رجع الجواب الذي تقدم في أول الكتاب من » الخ .
(٥) في الخصائص : « ولا قاثم » بزيادة : « لا » .
وفي القاموس : قاثم وجاشم : أحياء من مُضَر ، ومن اليمن ومن تغلب ؛ وفي ثقيف ، وهوازن . وَقُثَم : الكثير العطاء .

ومن ذلك قراءة ابن مسعود :﴿ فقُلا له قوْلاً لَيّناً ﴾(١)، وذلك أنه أجرى حركة اللاّم هنا ـ وان كانت لازمة ـ مُجراها إذا كانت غير لازمة في نحو قوله تعالى : ﴿ قل اللَّهُمّ ﴾(٢) و ﴿ قم اللّيل ﴾(٣) وقول الشاعر :

١٣ = زيادَتنا نعمانُ لا تنسيَنّها تق الله فينا والكتابَ الذي تَتْلو(٤)

ويروى : خِف الله . ويروي :

* لا تنسينها تَقِ الله *

ونحو مما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

١٤ = وأطلسَ يَهديه إلى الزّاد أنفُهُ
أَطَافَ بنا واللّيلُ داجِي العساكر

(١) طه / ٤٤ .
(٢) آل عمران / ٢٦ .
(٣) المزمّل / ٢ .
(٤) في ط فقط : « زيارتنا » بالراء ، تحريف .
وانظر الشاهد في النوادر/١٤٦ ، ٢٠٠ . وقد روى في موضع : « لا تحرمننا » ، وفي موضع آخر : « لا تمحونها » وانظر أيضاً الخصائص ٨٦/٢ ، ٨٩/٣ ، والمحتسب ٣٧٢/٢ .
وابن الشجريّ ٢٠٥/١ ، والشافية ٤٩٦/٤ .
وقد نسب هذا الشاهد إلى عبد الله بن همام السلوليّ .

فقلتُ لـعمـرٍو صـاحـبي إذْ رَأْيتُـهُ
ونَحْنُ على خُـوصٍ دِقـاقٍ عـواسِـرِ[١]

أي عوى الذئب فسر أنت ، فلم يحفِل بحركة الراء فيردّ العين ، والتي كانت حذفت لالتقاء السّاكنين ، فكذلك شبّه ابن مسعود حركة اللاّم من قوله تعالى : ﴿ فقلا لا ﴾ وإن كانت لازمة بـالحركـة في التقاء[٢] الساكنين في : « قُل الّلهم » و « قم اللّيل » وحركة الإطلاق الجارية مجرى حركة التقائهما في « سِرِ » .

ومثله قول الضّبِّىّ :

١٥ = في فِتْيَةٍ كلما تجمّعت الـ ـبيـداءُ لم يَهْلَعُوا ولم يَخِمُـوا[٣]

يريد : ولم يَخِيموا ، فلم يحفِل بضمّة الميم ، وأجراها مجرى غير اللازم مما ذكرناه ،وغيره، فلم يُردِدْ العين المحذوفة من «لم يخم».

(١) في ط والنسخ المخطوطة: « ورأيته » مكان : « إذْ رأيته »
وفي ط : « حوض » مكان : « خوص » ، وفي ت : « خوض » والصواب من هـ والخصائص .
وفي هامش الخصائص ٣/ ٨٩ : الأطلس : الذئب. والخوص: الدقاق. والعواسر من النوّق : التي ترفع أذنابها عند السّير من نشاطها .
(٢) في الخصائص : « لالتقاء » .
(٣) لم يخموا : لم يكسلوا ويتثاقلوا عن المعركة ، يقال : وَخُم الطعام : إذا ثقل . انظر اللسان « وخم » .

وإن شئت قلت في هذين : انه اكتفى بالحركة من الحرف كما اكتفى الآخر بها منه في قوله :

١٦= كفّاك كفٌ ما تُلِيق درهَمـا جُوداً وأخرى تعط بالسيّف الدَّمَا [١]

وقول الآخر :

١٧ * . . . بالذي ترُدِان [٢] *

أي : تريدان .

ومن الثاني : وهو إجراء غير اللآزم مُجرى اللآزم قول بعضهم في الأحمر / إذا خففت همزته :لَحْمَر .حكاها أبو عثمان . ومن قال : [٢٤] الَحمـر»قال حـركة الـلاّم غير لازمـة ، إنمـا هي لتخفيف الهمـزة ، والتحقيق لها جائزٌ [٣] فيها ، ونحو ذلك قول الآخر :

١٨ ـ وقْـد كُنْت تُخْفِي حُبّ سمراءَ حِقْبَـةً
فَبُـحْ لاَن منهـا بـالـذي أَنْت بـائِـحُ [٤]

(١) من شواهد : الخصائص ٣/٩٠ ، والمنصف ٢/٧٤ ، وابن الشجـري ٢/٧٢ ، واللسان : « ليق » ومعنى : ما تليق درهماً : أي ما تمسـك . وفي اللسان : ما يليقه بلد : أي ما يمسكه .

(٢) من شواهد الخصائص ٣/٩٠ وليس له تكملة ، وقائله مجهول .

(٣) في ط فقط « جار فيها » تحريف وفي الخصائص والنسخ المخطوطة : « جائز فيها » .

(٤) لعنترة ، وهو من شواهد : الخصائص ٣/٩٠ ، وآبن الشجـري ١/١٤٧=

فأسكن الحاء الّتي كانت محرّكة لالتقاء الساكنين : في بُح الآن ، لما تحرّكت للتخفيف اللّامُ .[١]

وعليه قراءة من قرأه : « قَالُوا لَانَ جِئْتَ بالحقِّ »[٢] فأثبت واو « قالوا » لما تحرّكت لام « لان » والقراءة القوية : « قالُلَان »[٣] ، بإقرار الواو على حذفها ، لأن الحركة عارضة للتخفيف .

وعلى القول الأول قولُ الآخر :

١٩ـ حَدَبْدَبي بَدَبْدَبي منكُم لانْ إنّ بني فزارةَ بنِ ذُبيانْ[٤]

= وفي الديوان / ٢١١ جاء الشاهد على النحو التالي :

تعزَّيْت عن ذكرى سُهيَّة حِقْبَةً فبح عنك منها بالذي أَنت بائح

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

(١) في الخصائص : للتخفيف اللام » . وفي ط والنسخ المخطوطة « لتخفيف » بلام واحدة .

(٢) البقرة/ ٧١ . وفي ط : « الآن » بإثبات الألف ، تحريف.وهذه القراءة نسبت لنافع . انظر البحر المحيط ١ /٢٥٧ . وانظر أيضاً الأشموني ٢ /٢٧٨ ، وابن يعيش ٩/ ١١٦ .

(٣) وقد نسبت هذه القراءة أيضاً لنافع . انظر البحر المحيط ١ /٢٥٧ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١ /٤٥٥ .

(٤) في « ت » مكان : « حدبدبى » : « خذبذبى » . بالخاء والذال ، والباء والذال . وفي « هـ » و « م » : « حذبذبى » بالحاء والذال والباء والذال .

وفي الخصائص : « حدبدبى بدبدبى كلتاهما بالدّال .

وقد نسب هذا الرجز في اللسان : « أين » إلى أبي المنهال . ونسب أيضاً في اللسان : « حدب » إلى سالم بن دارة يهجو مرّ بن رافع الفزاريّ ، وروايته : =

قـد طَرَّقَتْ نـاقتهُم بإنسـان مشيـأً سبحــان ربيّ الــرحمنْ

أسكن ميم[١] « منكم » لمـا تحرّكت لام « لَان » وقـد كـانت مضمومة عند التحقيق في قولـه :«منكُمُ الآن» فاعتَـدّ[٢] حركـة اللاّم بالتخفيف ، وإن لم تكن لازمة .

وينبغي أن تكون قراءة أبي عمرو « وأنه أهلك عادا لُّأولى »[٣] على هذه اللغة ، وهي قولك مُبْتِدئاً : « لولـى » ، لأن الحركة على هذا في اللاّم أثبت منها على قول من قال : الْحَمر ، وإنْ كان حَملُها على هذا أيضاً جائزاً ، لأنّ الإدغام وإن كان بابه أن يكون في المتحرّك فقد أدغم أيضاً في السّاكن فحرّك في : شُدّ ومُدّ وفِرّ يا رجل وعض ، ونحو ذلك .

ومثله ما أنشده أبو زيد :

= * حدبدبي حدبدبي يا صبيان * الخ . وعلى هذه الرّواية فلا شاهـد في البيت .

وفي اللسان : الحدبدبي : لعبة . والتـطريق : أن يخرج بعض الـولد ، ويعسر انفصاله . والمشيّأ : القبيح المنظر . هذا والبيتان ذُكِرا ضِمْن أبيات أربعة . ذكرها البغدادي في الخزانة ١/٢٩٣ . عرضاً .

(١) في ط والنسـخ المخطوطـة : « أسكن ضم ميم منكم » بزيـادة كلمـة : « ضم » والصواب من الخصائص .

(٢) في ط فقط « فأعيد » بالياء ، تحريف .

(٣) النجم / ٥٠ .

٢٠ ـ ألا يــا هـنــدُ هنِـدَ بـني عـمـيــرِ
أرثٌّ لَانَ وَصْــلُكِ أم جــديــدُ [١]

أدغم تنوين « رثّ » في لام « لان » .

ومِمّـا نحن على سَمْته قـول الله عز وجـل : ﴿ لِكِنّا هـو الله رَبّي ﴾ [٢] ، وأصله :«لكن أنا»،فخفّف الهمزة بحذفها وإلقاء حركتها على نون « لكن » فصارت لكننَا ، فأُجْري غير اللازم مُجرى اللاّزم ، فاستثقل التقاء المثلين المتحرّكين ، فأسكن الأول ، وأدغم الثّاني ، فصار : لكنّا ، كما ترى .

وقياس قراءة من قـرأ : « قالُـلان » فحذف الـواو، ولم يَفْحِل بحركة اللام أن يُظْهِر النّونين ، لأن حركة الثانية غير لازمة ، فنقول : لكننَا / بالإظهار ، كما تقول في تخفيف حَوْأَبة[٣] ، وجيأل[٤] ، حَوبَة وجيل ، فيصحّ حرفا اللّين هنا ، ولا يقلبان لمّا كانت حركتهما غير لازمة . [٢٥

(١) من شواهد الخصائص ٩١/٣ .
(٢) الكهف / ٣٨ .
(٣) في القاموس : « الحوْأب » الواسع من الأودية والـدّلاء . وفي « ت » و« هـ » : « خوأبة » بالخاء ، تحريف . وفي ط : « جوأبـة » بالجيم . وفي القاموس : « جوب : الجَوْب : الدلو العظيم .
(٤) جَيْأل : هي الضبع .

ومن ذلك قولهم في تخفيف رؤيا ونؤى : رُويا،ونُوىً ، فيصح الواو هنا ، وإن سكنت قبل الياء مِن قِبَل أن التقدير فيها الهمزة ، كما صحت في ضَوٍ ، ونَوٍ ، تخفيف : ضوء ونوء، لتقديرك الهمزة ، وإرادتك إياه .

وكذلك أيضا صح نحو شيء وفيء ، في تخفيف : شيء ، وفيء كذلك .

وسألت أبا عليّ، فقلت: مَنْ أجرى غير اللازم مُجْرى اللّازم، فقال : لكنّا ، كيف قياس قوله إذا خفّف نحو حَوْأبة وجيأل ؟ أيقلب فيقول[1]:«حابة»،و«جال» أم يقيم على التصحيح[2] ، فيقول : حَوَبَة وَجَيَل ؟ فقال : القلب هنا لا سبيل إليه ، وأومأ إلى أنه أغلظ من الإدغام ، فلا يقدم عليه .

فإن قيل : فقد قلبت العرب الحرف للتّخفيف وذلك قول بعضهم : رُيّا وَرُيّةً في تخفيف رؤيا ورؤية .

قيل : الفرْقُ أنك لمّا صرْتَ إلى لفظ : رُويا ورُوية[3] ، ثم قلبت الواو إلى الياء فصار إلى رُيّا ورُيّة، إنما قلبت حرفاً إلى آخر، كأنه هو ؛ ألا ترى إلى قوة شَبَه الواو بالياء وبعدها عن الألف فكأنّك لمّا

(١) في ط فقط : « أتقلب فتقول » . والصواب : أيقلب فيقول .

(٢) في ط فقط « على الصحيح » ، تحريف .

(٣) في ط فقط : « رُؤْيا » ورُؤْية بالهمزة ، تحريف .

قلبت مقيمٌ على الحرف نفسه ، ولم تقلبه لأن الواو كأنها هي اليـاء نفسها ، وليست ، كذلك الألف ، لبعدها عنهما بالأحكام الكثيرة التي قد أحطنا بها علماً .

قال وما يَجْري من كلّ واحـد ، من الفريقين مجـرى صاحبـه كثيرٌ ، وفيما مضى كفاية » انتهى[١] .

وفي تذكرة جمال الدين بن هشام : قال ابن هشام الخضراوي : أجرت العرب حركات الإعراب ، للزومها على البدل مُجْرى الحركة اللازمة ، لكون حروفها لا تعرى من حركة ، فلذلـك قالـوا : عصا ورحى كما قالوا : قال وباع ، وكذلك قالوا : يخشى ويرضى كما قالوا في الماضي : رمى وغزا . انتهى .

(١) انظر هذا النص كاملاً في الخصائص ٣/٨٧ ، ٩٣

إجراء المتّصل مُجْرى المنفصل
وإجراء المنفصل مُجْرى المتصل

عقد ابن جني في الخصائص باباً لذلك ، قال : فمن الأول ، قولهم : اقْتَتَل القوْمُ ، واشْتَتَمُوا فهذا بيانُه بيانَ :«شِئْت تلك»، و «جعل لك »، إلا أنه أحسن من قوله :

[٢٦] ٢١ = * الحمدُ لله/العليّ الأجْلل[١] *

وبابه ، لأن ذلك إنما يظهر مثله ضرورة ، وإظهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن وعن غير ضرورة .

وكذلك باب قولهم : هم يَضْرِبونني ، وهما يضربانني أُجرى - وإن كان مُتّصلاً - مُجْرى :« يَضْربان نُعْمَ »، و«يشتمان نافعاً ». ووجه الشّبه بينهما أن نون الإعراب هذه لا يلزم أن تكون بعدها نونٌ ، ألا ترى أنك تقول: «يضربان زيداً ويكرمونك » ، ولا تلزم هي أيضاً نحو : لم يضرباني .

(١) سبق ذكره رقم ١٠ .

ومَن أدغم نحو هذا واحتجّ بأن المثلين في كلمة واحدة ، فقال : يضربانِيّ « وقل أتحاجُّونّا[١] » ، فإنه يدغم أيضاً نحو اقتتل ، فتقول : قَتّل.ومنهِم مَنْ يقول: قِتَّل . ومنهم مَن يقول : قِتِّل . ومنهم من يقول : اِقَتَّل فيثبت همزة الوصل مع حركة القاف ، لمّا كانت الحركة عارضة للنقل[٢] أو لالتقاء الساكنين .

ومن الثّاني[٣] قولهم : « ها[٤] الله » أُجْري مُجْرى : دابّة وشابّة .

وكذلك قراءة من قرأ : « فلا تّناجوا[٥] » ، « حتى إذا ادّاركو

---

(١) البقرة / ١٣٩ .
وقراءة الإدغام نسبت إلى زيد بن ثابت ، والحسن ، والأعمش وابن محيصن، والمطوعي .
انظر : إتحاف فضلاء البشر / ١٤٨ ، والبحر ٤١٢/١ ، والجامع لأحكام القرآن ١٤٥/٢ ، والكشاف ٩٨/١ .

(٢) في « ت » و« م » ، « ط » : للثقل بالثاء ، وفي « هـ » والخصائص « للنقل » بالنون .

(٣) في الخصائص : « ومن ضد ذلك » . والمراد بالثاني إجراء المنفصل مجرى المتصل .

(٤) في ط فقط : « هاء الله » بالهمزة ، تحريف .

(٥) المجادلة / ٩ . وفي ط والنسخ المخطوطة : « ولا تناجوا » بالواو العاطفة . تحريف .
وإدغام التاءين في القراءة لابن محيصن . وانظر البحر ٢٣٦/٨ .

فيها »[١] . ومنه عندي قولُ الراجز :

٢٢ = مِنّ أيّ يَوميّ من الموت أَفِرْ أيَومَ لم يُقْدَرَ أم يومَ قُدِرْ[٢]

كذا أنشده أبو زيد : يُقْدَر بفتح الرّاء ، وقال : أراد النّون »[٣] الخفيفة ، فحذفها ، وحَذْفُ نون التوكيد ، وغيرها مِنْ علاماته جارٍ عندنا مجرى إدغام الملحق في أنه نقض[٤] ، الغرض إذ كان التوكيد من مظان الإسهاب والإطناب ، والحذف من مظانّ الاختصار ، والإيجاز .

لكن القول فيه عندي أنه أراد : أيوم لم يقدَرْ أم يوم قدِر ، ثم خفّف همزة أم فحذفها ، وألقى حركتها على راء « يقدر » ، فصار

(١) الأعراف / ٣٨ .
وهذه القراءة نسبت إلى عصمة عن أبي عمرو ، فقد كان يقرأ بإثبات ألف : « إذا » على الجمع بين الساكنين ، وانظر الجامع لأحكام القرآن ٧/٢٠٤ .

(٢) للحارث بن المنذر الحرميّ أو علي بن أبي طالب .
من شواهد النوادر / ١٦٤ . والمحتسب ٢/٣٦٦ ، والخصائص ٣/٩٤ ، والمغنى رقم ٥٠٢ ، ٥٠٥ .
هذا وفي ط والنسخ المخطوطة : « في أي » مكان : « من » .

(٣) في ط : « نون الخفيفة » بحذف أل التعريفيّة .

(٤) في ط : « يقضي » تحريف. وفي ط أيضا اختار المصحّح كلمة : « يقضي » وأشار في الهامش إلى أن الأصل : « نقض » فخطأ صواباً .

تقديره « أيوم لم يقْدَرمْ ، ثم أشبع فتحة الراء فصار تقديره : أيوم لم يُقْدرَامْ ،[1] فحرّك الألف لالتقاء الساكنين ، فانقلبت همزة ، فصار بعد : يُقْدَرَ أم .

وأختار الفتحة إتباعاً لفتحة الرّاء .

ونحوٌ من هذا التّخفيف قولُهم في المرأة والكمأة إذا خففت الهمزة : المراة ، والكماةُ .

وكنت ذاكرت الشيخ أبا عليّ بهذا منذ بضع عشرة سنة ، فقال : هذا إنما يجوز في المنفصل[2] . قلت له : فأنت أبداً تكرّر ذكر إجرائهم المنفصل مجرى المتصل ، فلم يردّ شيئاً .

ومِنْ[3] إجراء المنفصل مجرى المتّصل قولُهُ / : [٢٧]

٢٣ = * وقد بدا هَنْكِ من المئزر[4] *

فشبه هَنُك بِعَضُد فأسكنه ، كما يسكّن نحو ذلك.ومنه :

(١) في الخصائص : مكان : « بعد » : « تقديره ».

(٢) في الخصائص : « المتصل » مكان : « المنفصل » .

(٣) ط فقط : « ومن ذاك إجراء » بزيادة كلمة : « ذاك » .

(٤) للأقيشر الأسديّ . وصدره :

* رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما *

من شواهد : سيبويه ٢/٢٩٧ ، والخزانة ٢/٢٧٩ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ٢٩ .

٢٤ = * فاليوم أشربْ غير مستحقِب[١] *

كأنه شبّه « رَبُغَ »[٢] بِعَضُد ، وكذلك ما أنشده أبو زيد :

٢٥ = * قالت سُلَيمى اشْتَرْ لنا دَقِيقاً[٣] *

هو مشّبَّهٌ بقولهم في عِلم : عَلْم ، لأنّ ترل[٤] بوزنِ عَلِم ، وكذلك ما أنشده أيضاً من قوله :

---

(١) لامرىء القيس . وتمامه :

* إثماً من اللّهِ ولا واغل *

ورواية الديوان ١٤٨ : « فاليوم أُسْقَى » . . وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وهو من شواهد : سيبويه ٢/٢٧٩ ، والنوادر / ١٨٧ ، والخصائص ١/٢٤ ، ٢/٣١٧ ، ٣٤٠، ٣/٩٦ ، والخزانة ٣/٥٣٠ ، والمحتسب ١/١٥ .

(٢) في ط : « رفع » بالفاء ، تحريف .

(٣) رجز لرجل من كندة يقال له : العذافر .

وبعده :

* وهاتِ بُرّ البَخْس أو دَقِيقاً *

والبخْس : أرض تنبت من غير سقي .

وانظر النوادر / ١٧٠ ، والمحتسب ١/٣٦١ ، والشافية ٤/٢٢٦ . والخصائص ٢/٣٤٠ ، ٣/٩٦ ، والمنصف ٢/٣٧ ، واللسان « بخس » .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « ترك » بالكاف .

٢٦ = * واحَذْرَ ولا تكتر كَرِياً أَعْوَجاً * (١)

لأن تَرِكْ بوزن عَلِم .

قلت : وقد خرج على ذلك قراءة ، ، « ألم تَرْ إلى الملأ من بني إسْرائيل »(٢) بسكون الرّاء،ثم قال ابن جنّي : وهذا الباب نحّوٌ مِن الّذي قبلهُ،فيه ما يَحْسُن ويقاس ، وفيه : ما لا يَحْسن ولا يقاس ، ولكلٍّ وجهٌ .

* * *

(١) قائلة مجهول . وبعده :

* عِلْجاً إذا ساق بنا عَفَنْجَجا *

من شواهد : الخصائص ٢ / ٣٤٠ ، ٣ /٩٦ ، والمنصف ٢ /٢٣٧ ، ٣ /٩ ، والشافية ٤ /٢٢٥ . برواية « أهوجا » .

هذا وقد ساق المنصف الشاهد ضمن أربعة أبيات .

والعفنجج : الجافي الأخرق .

(٢) البقرة / ٢٤٦ ، وقد نسبت هذه القراءة إلى أبي عبدالرَّحمٰن السّلميّ . وانظر المحتسب ١ /١٢٨ ، والتصريح ١ /٨٨ .

إجراء الأصلي مجرى الزّائد وإجراء الزّائد مجرى الأصليّ

وقال أبو حيّان : من الأوّل قولهم في النسب الى تحية : « تحويّ بحذف الياء وقلب الثانية واواً .

وأمّا القلب ففِراراً من اجتماع الياءات ، وأمّا الحذف فإن تحيّة أجرتها العرب مجرى رَمِيّة ، ووزن رَميّة : فَعِيلة كصحيفة ، فكما إذا نسبت إلى صحيفة تقول : صَحَفِيّ كذلك إذا نسبت إلى رميّة تقول: رَمَوِيّ ، لأنك تحذف ياء المدّة ، وهي المدغمة في لام الكلمة ، كما حذفتها في صحيفة .

وأمّا تحيةّ فالياء الأولى فيها ليست للمدّة ، إنّما هي عين الكلمة ، والثانية لام الكلمة وأصلها : تحيية ، ثم أدغم ، وأجرى الأصلي مجرى الزائد ، لشبهها لفظاً لا أصلًا ، فقالوا : تَحَوِيّ . قال : ومثل تحيّة : تئيّة [1] ، وهي التمكّث قال : ولا أحفظ لهما

(١) في « ط » و « هـ » : « تئية » بالتاء والهمزة ، وفي « ت » و « م » ، « ثنيّة » بالثاء والنون ، والثنيّة هي : العقبة أو الجبل كما في القاموس . =

ثالثاً . اهـ .

ومنه أيضاً ما أجازه أبو عليّ في تثنية ما همزته أصليّة نحو : قُرّاء وُوُضّاء : قُرّاوان بالقَلْب واواً تشبيهاً لها بالزائدة .

وَغَيْرُهُ يَقِرّها من غير قلب لأنها أصلية فيقول قرّاءان ./ [٢٨]

ومن الثّاني قولهم في تثنية ما همزته منقلبة عن حرف إلحاق نحو عِلْبَاء[1] ، وحِرْباء[2] : علباءان ، بالإقرار تشبيهاً لها بالمنقلبة عن الأصل .

وقول بعض الكوفيّين في تثنية نحو حمراء : حمراءان بإقرار الهمزة من غير تغير ، لأنه لمّا قلبت ألف التأنيث همزة التحقت بالأصليّة فلم تُغيّر . كالأصليّة .

* * *

= ولعلَّ الصواب : تئيّة كما في ط وهـ ، وفي القاموس : « أبى » : يقال : تأيّي بالمكان تَلَبّث عليه وتأنّى . وقد فسّرها السيوطي بقوله : وهي التمكث ، وكذلك فسّرها البغداديّ في الخزانة ٣/٥٢١ عند تعرضه لشرح بيتي سُحيم بن وثيل الرياحيّ وهما :

مررت على وادي السباع ولا أرى كوادي السباع حين يُظْلِم واديا
أقلّ به ركبٌ أتوْه تئيّة وأخوفَ إلاَّ ما وقى الله ساريا

(١) عِلباء البعير : عصب عنقه .

(٢) الحرْباء : دويّبة تستقبل الشمس برأسها .

الاخْتِصـــار

هو جُلّ مقصد العرب وعليه مَبْنى أكثر كلامهم ، ومِنْ ثَمّ وضعوا باب الضّمائر ، لأنه أخصر من الظواهر خصوصاً ، ضمير الغيبة ، فإنه يقوم مقام أسماء كثيرة ، فإنه في قوله تعالى : ﴿ أعدّ الله لهم مَغْفِرةً ﴾[1] قام مقام عشرين ظاهِراً ، ولذا لا يعدل إلى المنفصل مع إمكان المُتّصل .

وباب الحصر بإلاّ وإنما وغيرهما،لأن الجملة فيه تنوب مناب جملتين .

وباب العطف ، لأنّ حروفه وضعت للإغناء عن إعادة العامل ، وباب التثنية والجمع،لأنهما أغنيا عن العطف . وباب النّائب عن الفاعل،لأنه دَلّ على الفاعل بإعطائه حكمه ، أ وعلى المفعول بوضعه ، وباب التنازع ، وباب علمت أنك قائم ، لأنه منحلٌّ لاسم واحد سدّ مسدّ المفعولين ، وباب طرح المفعول اختصاراً على جعل المتعدّي كاللاّزم ، وباب النّداء لأن الحرف فيه نائب مناب أدعو

(١) الأحزاب / ٣٥ .

وأنـادي ، وأداوات الاستفهام والشّـرط فـإن كم مـالـك ؟ يغني عن قولك : أهو عشرون أم ثلاثون؟وهكذا إلى ما لا يتناهى .

والألفاظ الملازمة للعموم كأحد .

وأكثروا من الحذف فتـارة بحرف من الكلمـة كلمَ يكُ ، ولم أُبَلْ ، وتارة للكلمة بأسرها ، وتارة للجملة كلها، وتارة لأكثر من ذلك، ولهذا تجد الحذف كثيراً عند الاستطالة ، كحذف عائد الموصول ، فإنه كثير عند طول الصّلة ، قليل عند عدم الاستطالة .

وحذفت ألف التأنيث إذا كانت رابعة عند النسّب لطول الكلمـة .

وقال ابن يعيش « في شـرح المفصل » : الكنايـة ، التّعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لِضَرْب من الإيجاز والاستحسان .

وقال بن السّراج في الأصول : من الأفعال : ضَـرْبٌ مستعارة للاختصار ، وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة / مفعولون نحو : مات [٢٩] زيد ، ومرض بكر ، وسقط الحائط .

وقال ابن يعيش : المضمرات ، وُضِعت نـائبة عن غيـرها من الأسماء الظّاهرة لِضَرْب من الإيجاز والاختصار ، كما تجيء حروف المعاني نائبة عن غيرها من الأفعال ، فلذلك قلّت حروفها كما قلّت حروف المعاني .

وقال أبو الحسن بن أبي الرّبيع[1] في « شرح الإيضاح » : قولهم ، لِلّه درّك مِنْ رَجُلٍ ، « مِنْ » فيه للتبعيض عند بعضهم ، والتقدير لقد عَظُمْتَ من الرّجال ، فوضع المفرد موضع الجمع ، والنّكرة موضع المعرفة لِلْعلم وطلباً للاختصار .

قال : ونظير هذا قولك : كُلّ رجل يفعل هذا ، الأصل : كل الرّجال يفعل هذا ، فاستخفّوا فوضعوا المفرد موضع الجمع ، والنكرة موضع المعرفة لِفَهْم المعنى وطلباً للاختصار .

وقال أبو البقاء في « اللّباب » وتلميذه الأندلسي في شرح « المفصل » : إنما دخلت إنّ على الكلام للتّوكيد عوضاً من تكرير الجملة وفي ذلك اختصار تامّ مع حصول الغرض من التوكيد ، فإن دخلت اللاّم في خبرها كان آكد ، وصارت إنّ واللاّم عوضاً مِنْ ذِكْر الجملة ثلاث مرّات .

وهكذا أنّ المفتوحة إذ لَوْ لا إرادة التّوكيد لقلت مكان قولك : بلغني أنّ زيداً منطلق : بلغني انطلاقُ زيدٍ . انتهى .

ومن الاختصار تركيب إمّا العاطفة على قول سيبويه من:إنْ

---

(١) ابن أبي الربيع : هو عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله الإمام أبو الحسين بن أبي الربيع القرشيّ الأموي الأشبيليّ . توفي ٦٨٨ هـ .

ومن مصنفاته : شرح الإيضاح . انظر البغية ٢/ ١٢٥ ، ١٢٦ .

الشّرطية ، وما النافية ، لأنها تغني عن إظهار الجمل الشّرطِيّة حذراً من الإطالة . ذكره في (البسيط)(١) .

وتركيب أمّا المفتوحة مِن« أن » المصدرية ، و«ما»المزيدة عِوَضاً من«كان»في نحو : أمّا أنت منطلقاً انطلقت ، وجعل أمّا الشرطية عِوضَاً مِنْ حَرْف الشّرط وفعل الشرط وفاعله في نحو : أمّا زيد فقائم .

وقال ابن إياز في « شرح الفصول » : إنما ضَمّنوا بعض الأسماء معاني الحروف طلباً للاختصار ، ألا ترى أنّك لو لم تأت بـ « مَنْ » وأردت الشّرط على الأناسِيّ لم تقدر أن تفي بالمعنى الذي تفي به « مَنْ » ، لأنك إذا قلت : مَنْ يَقم أقم معه استغرقت ذوي العلم ولو جئت بإن لاحتجت أن تذكر الأسماء إن يَقم زيد وعمرو وبكر ، وتزيد / [٣٠] على ذلك ، ولا تستغرق الجنس ، وكذلك في الاستفهام . انتهى .

ومما وضع للاختصار العدد فإن عشرة ومائة وألفاً قائم مقام دِرْهم ودِرْهم ودرهم إلى أن تأتي بجملة ما عندك مكرّراً هكذا ، ومِنْ ثَمّ قالوا : ثلاث مائة دِرهم ، ولم يقولوا : ثلاث مئات كما هو القياس في تمييز الثّلاثة إلى العشرة : أن يكون جمعاً كثلاثة دراهم ، لأنهم أرادوا الاختصار تخفيفاً لاستطالة الكلام باجتماع ثلاثة أشياء : العدد الأوّل ، والثاني ، والمعدود ، فخفّفوا بالتوحيد مع أمن اللّبْس . هكذا علّله الزّمخشري في « الأحاجي »،وأورد عليه السّخاويّ في شرحه أنهم

(١) البسيط : لركن الدين حسن بن محمد الاسترا باذي المتوفي ٧٧٧ هـ .

قالوا : ثلاثة آلاف درهم ، فلم يخففوا بالتّوحيد مع اجتماع ثلاثة أشياء ، قال : والصوّاب في التوحيد أن المائة لما كانت مؤنثة استغنى فيها بلفظ الإفراد عن الجمع لِثقل التأنيث ، بخلاف « الألْف » .

وقيل : إنما جمعوا في الألف دون المائة لأنّ الألف آخر مراتب العدد ، فحملوا الآخر على الأول كما قالوا : ثلاثة رجال .

ومِمّا بُنِي على الاختصار منع الاستثناءِ من العدد لأن قولك : عندي تسعون أخصر من مائة إلاّ عشرة .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته : باب التصّغير معدولٌ به عنِ الوْصف ، وقال: إنهم استغنوابياء ،وتغيير كلمة عن وصف المُسَمَّى بالصِّغر بعد ذكر اسمه ، ألا ترى أنّ ما لا يوصف لا يجوز تصغيره ، فدلّ ذلك على أن التصغير معدولٌ به عن الوصف .

وقال الأندلسيّ : الغرض من التّصغير وصف الشيء بالصغر على جهة الاختصار .

وقال ابن يعيش في شرح « المفصل » : وصاحب « البسيط » : إنما أتى بالأعلام للاختصار وترك التّطويل بتعداد الصفات ، ألا ترى أنه لولا العَلَم لاحْتَجْتَ إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تُعدِّد صفاته حتى يعرِفه المخاطب فأغني الْعَلَمُ عن ذلك أجمع .

قال صاحب « البسيط » : ولهذا المعنى قال النحاة : الْعَلَمُ

عبارة عن / مجموع صفات . [٣١]

قال صاحب البسيط : فائدة : وضعُ أسماء الأفعال الاختصار والمبالغة .

أمّا الاختصار فإنها بلفظ واحد مع المذكّر والمؤنث والمثنى والمجموع نحو : صه يا زيد ، وصه يا هند وصه يا زيدان ، وصه يا زيدون ، وصه يا هندات .

ولو جئت بمسمّى هذه اللفظة لقلت : اسكت ، واسكتي ، واسكتا ، واسكتوا ، واسكتن .

وأمّا المبالغة فَتُعْلم مِنْ لفظها فإن « هيهات » أبلغ في الدّلالة على البُعْد مِنْ بَعُدَ ، وكذلك باقيها .

ولولا إرادة الاختصار والمبالغة لكانت الأفعال التي هي مسمّاها تغنى عن وَضْعها .

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المُقَرّب[١] كان الأصل أن يوضع لكل مؤنّث لفظ غير لفظ المذكّر ، كما قالوا :

(١) في ط : « المعرب » بالعين ، تحريف صوابه من البغية والنسخ المخطوطة . والمقرّب من مؤلّفات ابن عصفور . وقد حققه الأستاذ أحمد عبد الستار الجواري . وتم طبعه ونشره .
والدليل على أن ابن النحاس علّق عليه قول السيوطي في البغية ١ / ١٤ في ترجمة البهاء بن النحاس : « ولم يصنّف شيئاً إلاّ ما أملاه شرحاً لكتاب « المقرّب » .

عيـر وأتـان ، وجَـدْى وعَنـاق ، وحَمـل ورَخِل[١] ، وحَصَـانٍ[٢] وحَجر[٣] ، إلى غير ذلك ، لكنّهم خافوا أن يكثر عليهم الألفـاظ ، ويطول عليهم الأمر ، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرّقـوا بها بين المذّكر والمؤنث ، تارة في الصّفة كضارب وضاربة ، وتارة في الاسم كـ«امرؤ »و«امرأة»، و «مَرْء»و «مَرْأة»في الحقيقيّ[٤]،وبَلَد وبَلْدة في غيـر الحقيقي ، ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفَرْق بين اللّفظَ والعلامة للتوكيد،وحِرْصاً على البيـان فقالـوا:كَبْش ونعجة ، وجمـل وناقة ، وبلد ومدينة .

وقـال ابن القوّاس في « شـرح ألفية ابن معـطي » : التصغير وصف في المعنى ، وفائدته الاختصار فإذا قلت : رجل احتمل التكبير والتّصغير ، فإن أردت تخصيصه قُلت ، رجل صغير ، فإن أردت مع الاختصار قلت : رُجَيل،وكذلك لا يُصغر الفعل .

وقال ابن النّحاس ، فإن قيل:ما فائدة العدل ؟ فالجواب أن عمر أخصر من عامر .

قال الشّلوبين في (شرح الجُزولية) : الفاعل إذا كان مخاطباً

---

(١) في ط : « وجمل ورجل » . صوابه من النسخ المخطوطة والقامـوس . والحمل : الخروف ، والرَّخِل بالخاء على وزن : كَتِف : الأنثى من أولاد الضأن ، جمع:أرخل ورِخال .

(٢) في القاموس : « حصن » : حَصَانٍ كسحَاب : الدّرّة .

(٣) الحَجر : يقصد به : الحجر الكريم .

(٤) أي المؤنث الحقيقي وليس المجازيّ .

في أمره وجهان :

أحدهما : أن يبني فعل الفاعل بناء مخصوصاً بالأمر وهو بناء أفْعَل وما هو[1] بمعناه نحو : قُمْ واقْعُد .

والثاني : أن يدخل لام الطّلب على فعله المضارع فيقال : لِتَقُمْ وَلِتَقْعُدْ / والأجود الأول ، لأنه أخصر ، فاستغنوا بالأخصر عن غيره ، [٣٢] كما استغنوا بالضّمير المتصل عن الضمير المنفصل في قولك : قُمْتُ ولم يقولوا : قام أنا ، وقمتَ ، ولم يقولوا : قام أنت إلا أنه قد جاء المستغني عنه في الأمر ، ولم يجِيء في الضّمائر في حال السّعة .

وقال في البسيط : لمّا كان الفعل يدّل على المصدر بلفظه ، وعلى الزّمان بصيغته ، وعلى المكان بمعناه اشتق منه اسمٌ للمصدر ولمكان الفعل ولزمانه طلباً للاختصار والإيجاز ، لأنهم لو لم يشتقّوا منه أسماءها للزم الإتيان بالفعل وبلفظ الزّمان والمكان .

وفيه:ذهب بعضهم إلى أن باب مَثْنى وثُلاث ورُباع معدولٌ عن عدد مكرّر طلباً للمبالغة والاختصار .

وقال أيضاً : إنما عدل عن طلب التّعيين بأيّ إلى الهمزة وأم طلباً للاختصار ، لأن قولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ أخصر من قولك : أيّ

---

(١) في ط فقط : « وهو بمعناه » بإسقاط « ما » ، تحريف،صوابه من النسخ المخطوطة .

الرجلين عندك زيد أم عمرو ؟

وقال ابن يعيش : فصل سيبويه بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء فسمّى الأولى رَفْعاً ونصْباً وجرًّا وجزماً ، والثانية ضَماً وفتحاً وكسْراً ، ووقفاً ، للفرْق والإغناء عن أن يقال ضمة حدثت بعاملٍ ونحوه فكان في التسمية « فائدة الإيجاز والاختصار .

❊ ❊ ❊ ❊

اختصـار المختصـر لا يجوز

لأنه إجحاف به ، ومِن ثَمّ لم يجز حذف الحرف قياساً .

قال ابن جنّي في المحتسب : أخبرنا أبو عليّ قال : قال أبو بكر حذف الحرف ليس بقياس،لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضَرْب من الاختصـار ، فلو ذهبت تحـذفهـا لكنت مختِصـراً لهـا هي أيضـاً ، واختصار المختصر إجحاف به ، ومنَ ثمّ أيضاً لم يجز حذف المصدر والحال إذا كان بدلاً من اللفظ بفعلهما،ولا الحال النائبة عن الخبر ، ولا اسم الفعل دون معموله ، لأنه اختصار للفعل .

وفي « شرح التسهيل » لأبي حيّان : لا يجوز حذف « لا » من «لا سيما » لأن حذف الحرف خارجٌ عن القياس ، فلا ينبغي أن يقال لشيء منه إلّا حيثُ سُمِع .

وسبب ذلك أنهم يقولون : حروفُ المعاني إنما وُضعِت بدلاً من الأفعال طلباً/للاختصار، ولذلك أصل وضعها أن تكون على حرْف أو حرفين . وما وُضِع مؤدياً معنى الفعل واختصر في حـروف وضعه لا يناسِبُه الحذْفُ لها . [٣٣]

وقال ابن هشام في « حواشي التسهيل » لا يجوزحذف[١] جواب أمّا لأن شَرْطها حُذِف ، فلو حُذف الجواب أيضاً لكان إجْحافاً بها .

وقال صاحب « البسيط » : القياس يقتضي عَدمُ حذف حروف المعاني وعدمُ زيادتها ، لأنّ وضعها للدّلالة على المعاني ، فإذا حذفت أخلّ حذفها بالمعنى الذي وُضِعت له ، وإذا حُكم بزيادتها نافَى ذلك وَضْعَها للدلالة على المعنى ، ولأنَهم جاءوا بالحروف اختصاراً عن الجُمَل التي تدلّ معانيها عليها ، وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفُهُ ولا الحُكْمُ بزيادته ، فلهذا،مذهب البصريّن المصير إلى التّأويل ما أَمْكَن صيانةً عن الحُكم بالزّيادة أو الحذف .

وقال ابن جنّي في « الخصائص »:تفسير قول أبي بكر : إنها دخلت الكلام لِضَرْب من الاختصار : أنك إذا قلت : ما قام زيد ، فقد أغنت « ما » عن « أنفى » وهي جملة:فعلٌ وفاعلٌ .

وإذا قلت : قام القومُ إلاّ زيداً ، فقد نابت « إلاّ » عن أستثنى .

وإذا قلت : قام زيد وعمرو فقد نابت الواو عن « أعطف » ، وكذا « ليت » نابت عن : « أتمنّى » و « هل » عن أستفهم .

والباء في قولك : « ليس زيد بقائم نابت عن«حقًّا»،و «البتّة»

---

(١) في ط : « لا يجوز جواب » ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

و«غير[١] ذي شَكّ . »

وفي قولك : أمسكت بالحَبْل نابت عن«مباشراً[٢]»،و«ملاصقة يدي له » .

ومِنْ في قولك : أَكَلْتُ من الطّعام ، نابت عن البعض أي أكلت بعض الطعام ، وكذلك بقيّة ما لم نسمّه . فإذا كانت هذه الحروف نوائب عمّا هو أكثر منها من الجُمَلِ وغيرها لم يجز من بعد ذلك أن تنتهك ، ويجحف بها .

قال ولأجل ما ذكرناه من إرادة الاختصار فيها لم يجز أن تعمل في شيء من الفَضلات الظّرف والحال والتميز والاستثناء وغير ذلك وعِلّتُهُ أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضَرْب من الاختصار ، فلو أعملوها لنقضوا ما جمعوه،وتراجعوا عمّا التزموه .

وقال ابن يعيش : حذف الحرف يأباه القياس ، لأن الحروف إنما جِيء بها / اختصاراً أو نائبة عن الأفعال،فما النّافية نائبة عن [٣٤] أنفي ، وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم ، وحروف العطف عن : أعطف ، وحروف النداء نائبة عن أنادي،فإذا أخذت تحذفها كان اختصاراً لمختصر وهو إجحاف إلا أنه ورد حذف حرف النّداء كثيراً لقوّة الدّلالة على المحذوف فصارت[٣] القرائن الدّالة على المحذوف

(١) في ط : « والبتة غير » بإسقاط الواو ، تحريف .

(٢) في ط فقط : « مباشرة » بالتاء .

(٣) في ط : « فصار » .

كالتلفّظ به . وقال أيضاً:ليس الأصل في الحروف الحذف إلّا أن يكون مضاعفاً فيخفف ، نحو : إنْ ولكنْ ورُبَّ .

إذا اجتمع مِثْلان وحُذِف أحدهما فالمحذوف الأول أو الثاني ؟ :

فيه فروع :

أحدها : إذا اجتمع نون الوقاية ونون الرّفع جاز حذف أحدهما تخفيفاً ، نحو : « أتحاجوني » و « تأمروني » ، وهل المحذوف نون الرّفع أو نون الوقاية خلاف .

ذهب سيبويه إلى الأول ورجّحه ابن مالك : لأن نون الرّفع قد تحذف بلا سبب .

كقوله :

٢٧ = * أبيت أسْرِي وتَبِيتي تدلُكِي[١] *

ولم يعهد ذلك في نون الوقاية ، وحذف ما عهد حذفه أولى ، ولأنها نائبة عن الضّمة ، وقد عهد حذفها تخفيفاً في نحوه ، « إن الله يأمُرْكم »[٢] ، و « ما يُشْعِرْكم »[٣] ، في قراءة من سكن،ولأنها حركة ،

---

(١) قائله مجهول ، وبعده :

* وَجْهَك بالعنبر والمِسك الذّكي *

من شواهد : الخصائص ١/٣٨٨ ، والخزانة ٣/٥٢٥ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٠٨ ، والتصريح ١/١١١ ، وحاشية يس ١/٣٣٢ .

(٢) البقرة /٦٧ وغيرها ، وهي قراءة أبي عمرو .

انظر : الإتحاف / ١٣٦ ، والبحر ١/٢٤٩ ، وغيث النفع / ١١٨ .

(٣) الأنعام / ١٠٩ ، وهي أيضاً قراءة أبي عمرو .

وانظر : الإتحاف / ١٣٦ ، والبحر ٤/٢٠١ ، والغيث /٢١٣ .

ونون الوقاية كلمة ، وحذف الجزء أسهل .

وذهب المبرّد والسيّرافِيّ والفارسِيّ وابنِ جنّي وأكثر المتأخرين منهم صاحب البسيط وابن هشام : إلى الثّاني لأنها لا تدلّ على إعراب ، فكانت أولى بالحذْف ، لأنها دخلت لغير عامل ، ونون الرفع دخلت لعامل ، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مُؤثرٍ بلا أثر مع إمكانه ، ولأن الثّقل نشأ من الثّانية فهي أحقّ بالحذف .

الثاني : إذا اجتمع نون الوقاية ونون إن وأن وكأن ولكن ، جاز حذف أحدهما .

وفي المحذوفة قولان : أحدهما نون الوقاية ، وعليه الجُمهور . وقيل : نون إن ، لأن نون الوقاية دخلت للفرق بين إنّني وإنّي ، وما دخل للفرق لا يحذف . ثم اختلف : هل المحذوف الأولى المدغمة ، لأنها ساكنة ، والسّاكن يُسْرِع إلى الحذف أو الثانية المدغم فيها ، لأنها طَرفٌ ؟ على قولين ، صحّح أبو البقاء في اللّباب أولهما/ . [٣٥]

الثالث : إذا اجتمع نون الضّمير ونون الحروف الأربعة المذكورة جاز حذف أحدهما نحو ، إنّا ولكنا . وهل المحذوفة الأولى المدغمة أو الثّانية المدغم فيها ؟ القَوْلان السّابقان .

ولم يجز هنا القول بأن المحذوف نون الضّمير ، لأنها أسم فلا

تُحْذف . ثُمّ رأيت ابن الصائغ[١] قال في تذكرته : في كلام أبي عليّ في « الإغفال »[٢] ما يدلّ على أنّ المحذوف نونُ ضمير النّصب في قولنا : كأنّا،وتاء تَفعل في قولنا:هِيَ تَكَلّم [٣]، قال ذلك على لسان أبي العباس نقلاً عن أبي بكر تقوبةً لمن يذهب في أن المحذوف من « لاه » اللاّم الأصليّة لا لام الإضافة ، كما ذهب إليه سيبويه[٤] . وقال : لأن ما يحذف من المكرّرات إنّما يحذف للاستثقال ، وإنّما يقع

---

(١) ابن الصائغ : هو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن الحسن الزمرّديّ ، الشيخ شمس الدين ، وتوفي في خامس عشر شعبان ٧٧٦ هـ ومن مصنّفاته: (التذكرة)عدّة مجلّدات في النحو .
انظر البغية ١/١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) الإغفال لأبي علي الفارسيّ ، ألّفه ليصلح أخطاء الزجاج في كتابه : « معاني القرآن » . وتضم دار الكتب المصرية ثلاث نسخ من الإغفال .
أ ــ نسخة رقم ٥٢ ـ تفسير .
ب ــ نسخة رقم ٨٧٥ ـ تفسير .
جـ ــ نسخة رقم ٦٩٩ ـ تفسير .
وقد عرّفت هذا الكتاب ، وبيّنت منهجه وطريقة تناوله للمسائل التي أغفلها الزجاج في كتابي : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية من ص ٢٥٦ـ ٢٦٠ .

(٣) في ط فقط : « هل تكلم » . وأصل تكلم : « تتكلّم » بتاءين .

(٤) في سيبويه ١/٣٠٩ : « وكأن الاسم ـ والله أعلم ـ (إلهٌ) فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفاً منها .
ولعلّ المقصود بلام الإضافة لام « أل » في لفظ الجلالة . وانظر لسان العرب : « لوه » .

الاستثقال فيما يتكرّر لا في المبدؤ به الأوّل .

ثم قال عقب ذلك : والذّي رجّحه أبو عليّ أنّ المحذوف من إنّنا ، وكأنّنا إنّما هو النّون الوسطى دُون نون الضّمير ، قال : لأنه عُهِد حَذْفُها دون حذف نون الضّمير .

الرابع : إذا اجتمع نون الوقاية ونون الإناث نحو :

٢٨ = * يسوء الفاليات إذا فَلَيْنِي [١] *

والأصـــل : فلينني فحـذف إحـدى النّــونين ، واختلف في المحذوفة ، فقال المبرّد : هي نون الوقاية ، لأن الأولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف ، ورجّحه ابن جنّي والخضراويّ وأبو حيّان [٢] ، وابن هشام . وفي البسيط أنّه مجمع عليه .

وقال سيبويه : هي نون الإناث واختاره ابن مالك قياساً على : « تأمروني »[٣] وردّه أبو حيّان ، لأنه قياس على مختلف فيه .

الخامس : المضارع المبدؤ بالتاء إذا كان ثانيه ، تاء نحو تتعلم

(١) لعمرو بن معد يكرب الصّحابيّ يخاطب امرأته ، وصدره :
* تراه كالثغام يُعَلُّ مِسْكاً *
وهو من شواهد : سيبويه ٢ / ٥٤ ، والحجة لابن خالويه / ١٨١ ، وشواهد المغنى للبغدادي ٢ /٤٩٨ ، ٩٤٧ « مخطوط » ، والخزانة ٤ /٤٤٥ .

(٢) في ط : « ابن حيّان » ، تحريف .

(٣) في ط فقط بزيادة « ما هو معروف » بعد كلمة : « تأمروني » .

وتتكلّم يجوز الاقتصار فيه على إحدى التاءين ، وهل المحذوف الأول أو الثانية ؟ قولان،أصحّهما الثّاني ، وعليه البصريون ، لأنّ الأولى دالّة على مَعْنى وهي المضارعة .

ورجّحه ابن مالك في شرح الكافية بأنّ الاستثقال في اجتماع المِثْلين إنما يحصُل عند النّطق بثانيهما،فكان هو الأحق بالحذْف ، قال : وقد يفعل ذلك بما صُدّر فيه نونان كقراءة بعضهم : ﴿ ونُزِّلُ الملائكةَ تنزيلاً ﴾(١) قال وفي هذه القراءة دليلٌ على أنّ المحذوف ـ من التَاءين هي الثّانية ، لأنّ المحذوف من النّونين في القراءة / [٣٦] المذكورة إنّما هي الثانية .

ورجّحه الزّنجانِيّ(٢) في « شرح الهادي » بأنّ الثانية هي التي

(١) الفرقان / ٢٥ ، وهي قراءة أبن عمرو ، وابن كثير ، وخارجه ، وابن معاذ ٦٨ انظر البحر المحيط ٦/٤٩٤ ، وتفسير الكشاف ٣/٨٩ ، والمحتسب ٢/١٢٠،وتفسير الفخر الرازي ٢٤/٧٤.

(٢) الزنجانيّ : هو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزبخانيّ

وكتابه : « شرح الهادي » أكثر الجاربُرْدي من النقل عنه في شرح الشافية . وذكر في آخره أنه فرغ منه ببغداد في العشرين من ذي الحجة ٥٦٤ هـ . وانظر البغية ٢/١٢٢ .

تُعَلّ ، فتسكن وتُدغم في « تَذَكّرون »[١] فلمّا لَحِقَها الإعلال دون الأولى لحقها الحذْفُ دون الأولى ، إذ الحذف مثل الإعلال .

السّادس : الفعل المضاعف على وزن : فَعِلَ نحو ظَلّ ، ومَسّ ، وأَحَس ، إذا أسند إلى الضّمير المتحرّك نحو ظَلِلْتُ، ومَسِسْت وأَحْسسْتُ جاز حذف أحد حرفي التضعيف فيقال : ظَلتْ ومَسْت، وأَحَسْت[٢] ، وهل المحذوف الأول وهو العين أو الثاني وهو اللاّم ؟ قولانْ أصَحّهما الأوّل وبه جَزَم في التّسهيل .

وقال أبو عليّ في الإغفال : قد حذف الأول من الحروف المتكرّرة كما حذف من الثّاني[٣] وذلك قولهم ظَلْت ، وَمَسْت، ونحو ذلك .

---

(١) أي أن الأصل : « تتذكرون » .

(٢) يقول ابن عصفور في الممتع ٢ / ٦٦٠ ، ٦٦١ :
« فإن كان الثاني من المثلين ساكناً فالإظهار ، ولا يجوز الإدغام ، لأن ذلك يؤدي إلى اجتماع الساكنين .
وقد شذ العرب في شيء من ذلك ، فحذفوا أحد المِثْلين تخفيفاً لمّا تعذر التخفيف بالإدغام ، والذي يخفظ من ذلك : أَحَسْتُ ، وَظَلْتُ ، ومَسْتُ .
وسبب ذلك أنه لما كره اجتماع المثلين فيها حذف الأول منها تشبيهاً بالمعتل العين ، وذلك أنك قد كنتَ تدغم قبل الإسناد للضمير ، فتقول : أحسّ ، ومسّ، وظل ، والإدغام ضرب من الاعتلال » .

(٣) أي يقال : ظَلت ، ومَسْتُ بفتح الظاء والميم ، وظلِتْ ومِسْتُ بِكسرهما .

فإن قيل : ما الدّليل على أن المحذوف الأول ؟ قيل : قوْل مَن قال : ظِلْت ومِسْتُ،فألقى حركة العين المحذوفة على الفاء كما ألقاها عليها في : خِفْتُ وهِبْت وظِلْتُ .

ولو كان المحذوف اللّام دُونَ العين لتحرّك ما قبل الضّمير .

وكذلك قَلْب الأول من المتكررة نحو : دِينار[١] كما قلب الثاني نحو : تَظَنّيْتُ[٢]، وتَقَضّيْتُ[٣] .

وخْففت الهمزة الأولى ، كما خففت الثّانية نحو : « جاء أشْراطُها »[٤] .

السّابع ـ لا سيّما إذا خففت ياؤها كقوله :

٢٩ = فِهْ بالعقُود وبالأَيْمان لا سِيَما
عَقْدٌ وفاءٌ به مِنْ أَعْظم القُرَبِ [٥]

---

(١) وأصله : « دنّار » بنون مشدّدة ، فأبدلت الياء من النون الأولى هروباً من ثقل التضعيف بدليل قولهم : دنانير ، ودُنَينير في التحقير . انظر الممتع ٣٧١/١ .

(٢) أصله : تَظَنَّنت ، فأبدلت النون ياء هروباً من اجتماع الأمثال .

(٣) أصله : تقضّضْتُ ، بضادين ، فأبدلت الضاد الثانية ياء .
وقالوا أيضاً : تفضّيت من الفضة .
انظر : الممتع ٣٧٣/١ ، ٣٧٤ .

(٤) محمد / ١٨ .

(٥) في ط والنسخ المخطوطة : « في » بدون هاء السكت . وفي ط فقط :

فهل المحذوف الياء الأولى وهي العين أو الثانية وهي اللام ؟

اختار ابن جني:الثّاني،وأبو حيّان:الأول .

قال ابن إياز في « شرح الفصول » : واعلم أنه قد جاء تخفيف سيّ من لا سيّما إلا أنهم لم ينصّوا على المحذوف منها ، هل هو عينها أو لامها ؟

الّذي يقتضيه القياس بأن يكون المحذوف اللاّم ، لأن الحذف إعلال ، والإعلال في اللام شائع كثير ، بخلافه في العَيْن .

وبعضُهمُ يزعم : أنهم حذفوا الياء الأولى لأمرين : أحدهما سكُونها ، والثانية متحرّكة ، والمتحرّك أقوى من السّاكن،فكانت الأولى أولى بالحذف لضَعْفها .

والثاني : أنها زائدة ، والأولى منقلبة عن واو أصليّة،والزائد / [٣٧] أولى من الأصل بالحذف ، ولما حُذِفت الياء الأخيرة لم تُرَدّ الياء إلى أصلها،لإرادة المحذوف . انتهى .

وفي الكلام الأخير نظر .

الثامن ـ باب الأمثلة الخمسة إذا أُكّد بالنّون الشديدة نحو : واللهِ

« عقد وفائه » والتصويب من النسخ المخطوطة ، وكتب الشواهد .
انظر : شواهد العيني علي الأشموني ٢ /١٦٨ ، وشرح شواهد المغني للسيّوطيّ رقم ٤١٣ .

لَتَضْرِبُنّ ، فإنه يجتمع فيه ثلاث نونات : نون الرّفع ، والنون المشددة فتحذف واحدة،وهي نون الرّفع كما جزموا به ، ولم يحكوا فيه خلافاً .

التاسع ـ ذو بمعنى صاحب ، أصله عند الخليل : « ذَوْوٌ »[١] بوزن : « فَعْلٌ »[٢] وعند ابن كَيْسان :«ذَوَوٌ»[٣] بالفتح فحذف إحدى الواوين . قال أبو حيّان:وفي المحذوف قولان : أحدهما : الثّانية ، وهي اللّام ، وعليه أهل الأندلس وهو الظّاهر ، والثاني:الأولى،وهي العين وعليه أهل قُرْطبة .

العاشر : قال الشّمس بن الصائغ في قوله :

٣٠ = أيهـا السَّـائِـلُ عَنْهُـم وَعَنِـي
لستُ مـن قَيْس وَلَا قَـيْسُ مِنِـي[٤]

---

(١) في سيبويه ٢/٣٣ : « وكان الخليل يقول : « هذا ذوٌّ » بفتح الذّال لأن أصله الفتح تقول : « ذوا » [أي في حالة التثنية] ، وتقول : ذوو[أي في حالة الجمع] .

(٢) في الأشموني ١/٧١ : ومذهب الخليل أنّ وزنها فَعْل بالإسكان ولامها واوٌ .
وعند سيبويه وزنها : فَعَلٌ بالتحريك ، ولامها ياء أي « ذَوَيٌ » .

(٣) وفي الأشموني ١/٧٢ : وقال ابن كيسان : تحتمل الوزنين جميعاً .
أي : فَعْلٌ ، وَفَعَلٌ .

(٤) قائله مجهول .
وهو من شواهد : ابن يعيش ٣/١٢٥ . « وقيس » في الموضعين ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، لأنه بمعنى القبيلة .
وعلى هذا البيت تعليق مفيد في هامش آبن يعيش في الموضع المذكور .

الذي ذكروُا أنّ المحذوف من : مِني وعنِي نون الوقاية .
ويحتمل أن تكون باقية،ونون مِنْ،وعَنْ هي المحذوفة إلّا أن يقال : إن الحروف بعيدة عن الحذف مِنْها .

الحادي عشر: « ذا »المشار بها عند البصريّين ثلاثيّة الوضع ، وألفها منقلبة عن ياء عند الأكثرين ، وعن واو عند آخرين ، ولامها عن ياء باتّفاق .

وجزموا بأن المحذوف اللّام ، ولم يحكوا فيه خلافاً ، ثم رأيت الخلاف فيه مَحْكِيًّا في « البسيط » ، قال أكثر النحاة : على أن المحذوف لامه ، لأنها طَرَفٌ فهي أحقّ بالحذّف قياساً على الإعلال ، ولأن حذف اللّام أكثر من حذف العَيْن ، فتعليق الحُكْم بالأعّم أولى .

ومنهم من قال : ألمحذوف عينه والموجود لامه ، لأنَ العَيْن ساكنة،والسّاكن أضعف من المتحرّك،فهو أَحَقّ بالحذف،ولأنه لو كا ن المحذوف لامه لعُدِمت علّة قلب الياءِ أَلَفاً ، لأنّ العين تكون ساكنة فلا توجد فيها علّة القلب ، وأمّا اللّام فمتحرّكة،فإذا حذفت العين وُجدت علَة الإعلال،وهو تحرّك حرف العِلّة وانفتاح ما قبلهُ ./ [٣٨]

الثّاني عشر : قال بدر الدّين بن مالك في قوله تعالى : ﴿ **فأما إنْ كان مِنَ المُقَرّبين فَرَوْحٌ** ﴾[١] . إنّ أصل الفاء داخلة على : إنْ كان ، وأُخِّرَتْ لِلزُوم الفَصْل بين أَمّا والفاء فالتقى فاءان :فاء أمّا ، وفاء

(١) الواقعة / ٨٨ ، ٨٩ .

جواب إنْ،فحذفت الثّانية(١) حَمْلاً على أكثر الحذفين ، نظائر(٢) .

الثالث عشر : إذا صَغّرت كساء قلت : كُسَيّ ، وقد اجتمع فيه ثلاث ياءات : ياء التّصغير ، والياء المنقلبة عن الألف ، والياء المنقلبة عن التي هي لام الكلمة ، فتحذف أحدها .

وهل المحذوف الياء الأخيرة التي هي لام الكلمة أو الياء المنقلبة عن الألف؟قولان ، نصّ سيبويه على الأول،كذا نقله أبو حيّان بعد أن جزم بالثاني .

الرابع عشر : إذا نسبت إلى نحو طيّب وسيّد وميّت حَذَفْت إحدى الياءين : فقلت : طَيْبيّ ، وسَيْدِيّ تخفيفاً . وقد جزموا بأنّ المحذوف الثّانية ، لا الأولى . كذا جزم به ابن مالِك وأبو حيّان في

(١) في الجني الداني / ٥٢٥ : ومذهب سيبويه أن الجواب في ذلك لـ « أمّا » ، لا للشّرط ، وحذف جواب الشرط لدلالة جواب « أمّا » عليه .
ولذلك لزم معنى جواب : « أمّا » عليه .
وذهب الفارسيّ في أحد قوليه : إلى أن الجواب للشرط ، وجواب « أمّا » محذوف .
وذهب الأخفش : إلى أن الفاء وما بعدها جواب لـ « أمّا » . وللشّرط معاً ، والأصل : مهما يكن من شيء ، فإن كان من المقرّبين فروح ، ثم تقدّمت إنْ ، والفعل الذي بعدها فصار التقدير : « فأمّا إن كان من المقربين ففروحٌ ، فالتقى فاءان ، فأغنت إحداهما عن الأخرى ، فصار : « روح » .

(٢) هكذا في ط،والنسخ المخطوطة : ولعلها في نظائر ، بحذف : «في » .

كتبهما .

وعلّله أبو حيّان بأن موجب الحذف توالي الحركات واجتماع الياءات ، فكان حذف المتحرّكة أولى .

وقال الزمخشري في الفائق[١] : « هيْن وليْن مُخَفّفان مِنْ:هَيِّن ولَيِّن والمحذوف من يائيهما الأولى . وقيل : الثّانية .

الخامس عشر : يجوز حذف إحدى الياءين من « أيّ » قال الشاعر :

٣١ = * تَنَظَّرْتُ نَصْراً والسِّماكَيْنِ أَيْهُمَا[٢] *

وقد جزم ابن جنّي في ذا بأن المحذوف الثَّانية ، وهي اللاّم لقلة حذف العَيْن ، قال : ولهذا بقيت الأخرى ساكِنة كما كانت .

السادس عشر : إذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو ﴿ءأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّماء﴾[٣] فإنها ترسم بألف واحدٍ ، وتحذف

---

(١) انظر الفائق ٤/١٢٢ ، ١٢٣ عند قول عمر رضي الله عنه : النساء ثلاث : فهينةٌ لَيْنةٌ عفيفة مسلمة تعين أهلها على العيش ولا تعين العيش على أهلها . . . الخ .

(٢) للفرزدق ، وتمامه :

* عليّ من الغيْث استهلّت مواطِرُهْ *

وفي ط : « نسر » بالسين ، تحريف . وفي ط : « نظرت » بحذف التاء ، تحريف .

وهو من شواهد : المحتسب ١/٤١ ، ١٠٨ ، والمغني رقم ١٢٤،وانظر الديوان ١/٢٨١ . والشاهد من قصيدة يمدح بها نصر بن سيّار .

(٣) المُلْك / ١٦ . وقد رسمت الهمزتان في المصحف على هذه الصورة :=

الأخرى.كذا في خط المصحف .

واختلف في المحذوفة فقيل : الأولى ، وعليه الكسائي ، لأن الأصليَّة : أوْلى بالثبوت .

وقيل : الثَّانية ، وعليه الفـرّاء وثعلب وابن كَيْسان ، لأن بهـا حصل الاستثقال ، ولأنها تُسهّل ، والمُسهّل أولى بالحـذف ، ولأن الأولى حرْفُ مَعْنًى فهي أولى بالثّبوت . / [٣٩]

السابع عشر : إذا وقف على المقصور المنّون نحو : رأيت عصاً وقف عليه بالألف .

قال ابن الخّباز : وكان في التّقدير ألفان : لامُ الكلمة ، والألف التي هي بدلٌ من التّنوين كما في : رأيت زيداً في الـوقف ، قال : وحذفت إحدى الألفين ، لأنه لا يمكن اجتماع ألفين .

وقال : والمحذوفة هي الأولى عند سيبويه ، والباقية التي هي بدل من التّنوين .

قال : وكانت الأولى أوْلى بالحذف ، لأن الطّارئ يزيل حُكْم الثّابت .

= « ءأمنتم » .

وقد اختلف في تسهيل الثانية منهمـا ، وإبدالهـا ، وتحقيقها ، وإدخـال الألف بينهما . انظر هذه القراءات في النشر ٢/٣٦٤ .

قال : فإن كان المقصورغير منوّن نحو : رأيت العصا ، فالألف هي لام الكلمة اتّفاقاً .

وفي « شرح الإيضاح » لأبي الحسن بن أبي الربيع : اختلف النّحويّون في هذه الألف الموجودة في الوقف ، فالظّاهر من كلام سيبويه أنها الألف الأصليّة،وأنّ التنوين ذهب في الوقف في الأحوال الثّلاثة ، في الرّفع والنّصب والجرّ،فرجعت الألف الأصليّة لزوال ما أزالها .

وذهب المازنيّ:إلى أنها بدل من التّنوين لأنّ قبل التنوين فتحة في اللّفظ فصار «عَصَا » في الأحوال الثلاثة بمنزلة زيد في قولك : رأيت زَيْدا .

وذهب أبو عليّ الفارسيّ : إلى أنّها في الرفع والخفض بدل عن الألف الأصليّة لزوال التّنوين وفي النّصب بدلٌ من التّنوين .

الثامن عشر : تحيّة وتئيّة إذا نسبت إليهما قلت : تَحوِيّ وَتَأوِيّ بحذف إحدى الياءين ، وقلب الأخرى واواً .

والياء المحذوفة هي الأولى التي هي عين الكلمة ، والباقية المنقلبة هي الثانية وهي لام الكلمة . جزم به أبو حيّان .

التاسع عشر : باب رَمْيَة ، ينسب إليه : رَمَوِيّ كذلك .

والمحذوف الياء الأولى،وهي الياء المدغمة في لام الكلمة .

جزم به أيضاً .

وكذلك باب مَرْمِىّ إذا قيل فيه : مَرْمَوِيّ ، المحذوف منه الياء الأولى،وهي الزائدة المنقلبة عن واو مفعول ، والباقية المنقلبة هي لام الكلمة.جزموا به .

العشرون : قال صاحب«الترشيح»[١] إذا صغّرت : أسود ، وعُقاباً ، وقضيباً ، وحماراً، قلت : أسَيِّد ، وَعُقَيِّب ، وقُضَيِّب وحُمَيِّر ، بياء مشدّدة مكسورة ، فإذا نسبت إلى هذه حذفت الياء المتحرّكة التي تلي آخر الاسم ، فقلت : أُسَيْدِيّ ، وَقُضَيْبِيّ بياء ساكنة / . [٤٠]

الحادي والعشرون : قال أبو حيّان : إذا صَغّرت : مُبَيْطِر[١] ، ومُسَيْطِر ، ومُهَيمِن أسماء فاعل من : بَيْطَرَ ، وسَيْطَرَ،وهَيْمَنَ : تحذف الياءَ الأولى ، لأنها أولى بالحذف ، وتثبت ياء التصغير .

الثاني والعشرون : إذا اجتمعت همزتان مُتّفقتان في كلمتين نحو : « جاء أَجَلُهم »[٢] « والبَغْضَاء إلى »[٣] ، « أَوْلياءُ أُولَئك »[٤]

(١) الترشيح : لخطاب بن يوسف بن هلال القرطبيّ ، أبو بكر المارديّ . توفي بعد الخمسين والأربعمائة .

(١) البيطرة : معالجة الدّوابّ ، والمبيطر مَن صنعته كذلك .

(٢) الأعراف / ٣٤.

(٣) المائدة / ٦٤ .

(٤) الأحقاف / ٣٢.

جاز حذف أحدهما تخفيفاً . ثم مِنْهم من يقول : المحذوف الأولى لأنها وقعت آخر الكلمة محلّ التغيير .

ومنهم من يقول:المحذوف الثانية ، لأن الاستثقال إنما جاء عندها.حكاه السّيد ركن الدين في شرح الشافية .

الثّالث والعشرون : باب الإفعال والاستفعال مما اعتلّت عينهُ كإقامة واستقامة ، أصلهما : إقْوام ، واسْتقوام ، نقلت حركة الواو فيهما وهي العين إلى الفاء فانقلبت ألفاً لتجانس الفتحة ، فالتقى ألفان ، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين ، ثمّ عوض منها تاء التأنيث .

واختلف النحويون : أيّتهما المحذوفة ؟فذهب الخليل وسيبويه : إلى أن المحذوف ألف إفعال واستفعال ، لأنها الزائدة لقربها من الطّرف ، ولأن الاستثقال بها حصل .

وإليه ذهب ابن مالك . وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف عين الكلمة .

الرابع والعشرون : باب مفعول المعتل العين نحو : مَبِيع ، ومصَون ، أصلهما :مَبْيوُعٌ ومَصْوُون،ففعل بهما ما فعل بإقامة واستقامة من نقل حركة الياء والواو إلى السّاكن قبلهما فالتقى السّاكنان : الأول عين الكلمة ، والثاني واو مفعول الزائدة،فوجب حذف أحدهما

واختلف في أيهما حذف ؟ فذهب الخليل وسيبويه : إلى أن المحذوف واو مفعول لزيادتها ، ولقربها من الطّرف .

وذهب الأخفش : إلى أن المحذوف عين الكلمة،لأن واو مفعول لمعنىً ، ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حذف الأول .

الخامس والعشرون : يستحيى بياءين في لغة الحجاز ، وأمّا تميم فتقول : / يستحي بياء واحدة . [٤١]

قال في (التّسهيل) : فيحذفون إحدى الياءين . قال أبو حيان : إمّا التي هي لام الكلمة وإمّا التي هي عين الكلمة .

أمّا حذف لام الكلمة فلأن الأطراف محلّ التغيير ، فلما حذفت بقي : يَسْتَحِي كحاله مجزوماً ، فنقل حركة الياء التي هي عينٌ إلى الحاء التي هي فاء الكلمة وسكنت الياء .

وأمّا حذف عين الكلمة ، فقيل نقل حركة الياء التي هي عينٌ إلى الحاء فالتقى ساكنان الياء التي هي « عين الكلمة » ، والياء التي هي لام،فحذف الأولى لالتقاء السّاكنين . فعلى التّقدير الأول يكون وزن الكلمة يستفع ، وعلى الثاني يكون وزنها يَسْتَفِل . .

السادس والعشرون : باب صحاري وعذاري فيه لغات : التّشديد وهو الأصل،والتخفيف هروباً من ثقل الجمع مع ثقل التشديد ، ثم الأوْلى بالحذف الياء التي هي بدل من ألف المدّ ، لأنه

قد عهد حذفها ، ولِأنّ الكلمة خماسية ، والمُبْدلة من ألف التأنيث بمنزلة الأصليّ،فَهِي أحق بالثّبوت،وما قبلها أحق بالحذف . قاله في « البسيط » .

السابع والعشرون : قراءة ابن محيصن : « سواءٌ عليهم أَنْذَرْتَهم »[1] بحذف إحدى الهمزتين . قال ابن جنيّ في « المحتسب » : المحذوف الأولى،وهي همزة الاستفهام . قال : فإن قيل : فلعلّ المحذوف الثانية ، قيل : قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام ، وأما حذف همزة « أفعل » في الماضي فبعيد .

الثامن والعشرون : باب جاء وشاء اسم فاعل من : جاءٍ وشاءٍ أصله : جاءِيٌ وشاءِيٌ ، لأن لام الفعل همزة ، فمذهب الخليل : أن الهمزة الأولى هي لام الفعل قُدِّمت إلى موضع العين ، كما قُدّمت في شاكٍ وهارٍ .

ومذهب سيبويه : هي عين الفعل استثقل اجتماع الهمزتين ، فقلبت الأخيرة ياء على حركة ما قبلها ، وهي لام الفعل عنده ، ثم فُعِل به ما فُعِل بقاضٍ ، فوزنه على هذا : فاعل .

وعلى قول الخليل :«فالع»، لأنه مقلوب . وآل هذا إلى أن في

---

(١) البقرة / ٦ . ويشارك ابن محيصن في هذه القراءة : ابن كثير والزّهري . وانظر : الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٨٥ ، وتفسير الفخر الرّازي ١٧٨/١ ، وتفسير الكشاف ١/ ٢٦ ، وانظر حاشية الخضري ٢/ ٦٣ .

المحذوف قولين : قول سيبويه : اللّام ، وقول الخليل : العين .

التاسع والعشرون : نحو :

٣٢ = * يا زيدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ *[١]

و

[٤٢] ٣٣ = * بَيْن ذِرَاعيْ وَجَبْهَةِ/الأَسَدِ *[٢].

وفي المحذوف خلافٌ : قال المبرّد : الأول . وقال سيبويه :

---

(١) قطعة من بيت تمامه :

.... * الذّبَّلِ تـطاول اللّيـلُ عَلَيْـكَ فـانْـزِل *

وهو لعبد الله بن رواحة ، فيما قال النحاس .

وقيل : قاله بعض ولد جرير .

واليعملات : جمع يعملة ، وهي الناقة القوية الحمولة .

والذّبل : جمع ذابل بمعنى الضامر : كرُكّع : جمع راكع .

وقد كتب هذا الشاهد في ط والنسخ المخطوطة في صورة مثال نثري . وهو من شواهد : سيبويه ١/٣١٥ ، والمنصف ٣/١٦ ، وابن يعيش ٢/١٠ ، والخزانة ١/٣٦٢ ، والمغنى رقم ٨٢٨ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥٢ ، والأشموني وحاشية الصبّان ٣/١٥٣ ، والعينيّ هامش الأشموني ٣/١٥٣ ، والهمع والدرر رقم ١٥٥١ .

(٢) كتب الشاهد في ط والنسخ المخطوطة على أنه مثال نثري . وصدره :

* يا من رأى عارضاً أسرّ به *

وقد نسب للفرزدق . وهو من شواهد : سيبويه ١/٩٢ والخزانة ١/٣٦٩، ٢/٢٤٦، والمغنى رقم ٧١٠ ، ١٠٥١ وذراعا الأسد ، وجبهة الأسد : أسماء نجوم .

الثاني . ورجّحه ابن هشام .

وقال ابن النّحاس ، في التّعليقة : قولهم : « قَطع اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قَالها » : أجمعوا على أن هُنا مضافاً إليه محذوفاً مِن أحدهما. واختلفوا : مِنْ أَيِّهما حُذِف ؟ فمذهب سيبويه : حُذِف مِنَ الثّاني وهو أسهل ، لأنه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمر ، وليس فيه أكثر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظّرف . وحَسُن ذلك وشجّعه كون الدّليل يكون مقدماً على المدلول عليه .

ومذهب المبرّد: أن الحذف من الأول وأن « رجل » المضاف إلى « مَنْ » المذكورة « ويد » مضافة إلى : مَنْ قالها أخرى محذوفة . ويلزمه أن يكون قد وضع الظّاهر موضع المضمر إذ الأصل : يد مَنْ قالها ورِجْله . وحَسُن ذلك عنده كون الأول معدوماً في اللفظ فلم يَسْتَنْكره لذلك . انتهى .

الثلاثون : نحوُ زيد وعمرو قائم .

ومذهب سيبويه : أن الحذف فيه مِن الأول مع أن مذهبه في نحو : زيد زيد اليَعْمُلات : أن الحذْفَ من الثّاني .

قال ابن الحاجب [1] : إنما أعْتَرُضَ بالمضاف الثّاني بين

---

(١) ابن الحاجب : هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس . ولد في أواخر سنة ٥٧٠ هـ بإ سنا من بلاد الصعيد ، وتوفي في الإسكندرية في ضحى نهار الخميس سادس عشر من شوال ، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ =

المتضايفين،ليبقى المضاف إليه المذكور في اللّفظ عِوَضاً مِمَّا ذهب .

وأمّا هنا فلو كان قائم خبراً عن الأوّل لوقـع في موضعـه،إذْ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره إذا كان الخبر يحذف بلا عوض ، نَحْوُ :«زيد قائم وعمرو»من غير قُبْح في ذلك . انتهى .

وقيل : أيضاً : كلّ من المبتدأين عامل في الخبر،فالأَوْلى إعمال الثاني لِقُربه .

قال ابن هشام : ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك في مسألة الإضافة . قال : والخلاف إنما هو عند التّردّد ، وإلاّ فلا تردّد في أن الحذف من الأول في قوله :

٣٤ = نحْنُ بِما عِنْدنا وَأنت بما
عِـنْـدك راضٍ والـرّأيُ مُخْـتِـلِفُ[١]

= صالح بن أبي شامة سنة ٦٤٦ .
انظر : الطالع السعيد/١٦ ، وشذرات الذهب ٥/٢٣٤ . وله ترجمة وافية في كتابي : المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة من ص ٥٦ إلى ٩٢ .

(١) نسب إلى قيس بن الخطيم . وفي هامش ديوانه / ١١٥ : ذكر المحقق أن ناسخ الأصل كتب شرحاً في الهامش يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً سبعة ، وهي ليست له ، ومنها هذا الشاهد .
وقد نفاها أيضاً الأغاني ٣/١٩ ، ٢٠ . طبع دار الكتب .
وهو من شواهد : سيبويه ١/٣٨ ، وابن الشجريّ ١/٣١٠ ، والأشموني ٣/١٥٢ ، واللسان : « فجر » .

ومن الثاني قوله :

٣٥ = * فإنّي وَقيّارٌ بها لَغَرِيبُ * [1]

الحادي والثلاثون : « ذات » أصلها : ذَوَيَةٌ ، تحرّكت الواو والياء فقلب كل / منهما ألِفاً فالتقى ألفان فحذف أحدهما . [٤٣]

قال ابن هشام في (تَذْكِرته)[2] : وَيَنْبَغِي أن ينظر هل المحذوف فيها الألف الأولى أو الثانية ؟ فقياس قول سيبويه والخليل في:إقامة واستقامة أن يكون المحذوف الأولى ، وقياسِ قولهما في مثل: مَصُون أن يكون المحذوف الثانية .

الثاني والثلاثون : قولهم : « لاه أبوك » في « لِلّه أبوك » قال الشّلوبين في تعليقه على كتاب سيبويه: مذهبنا أن المحذوف حرف الجرّ واللاّم للتّعريف .

وزعم المبرد : أن المحذوف اللاّم المَعْرِفة،ولام الله الأصلية والمبقاة لام الجرّ ، فُتِحَتْ ردًّا إلى أصلها كما تفتح مع المضمر ، قال :

---

(١) لضابىء بن الحارث البرجُميّ . وصدره :

* فمن يك أمسى بالمدينة رَحْلُهُ *

من شواهد : سيبويه ١/٣٨ ، والمغنى ٢/٩٥ ، والخزانة ٤/٣٢٣،وهمع الهوامع والدّرر رقم ١٦٧٦ ، ١٦٧٧ .

(٢) ذكر السيّوطيّ : أنها في خمسة عشر مجلّداً . انظر : دائرة المعارف الإسلامية ١/٢٩٦ ، والمدرسة النحوية في مصر والشام / ٣٦١ .

وهذا أولى ؛ لأنّ في مذهبكم حَذْفَ الجارّ وإبقاء عمله ، وهو مع ذلك حَرْفُ معنًى ، وأمّا أنا فلم أَحْذِف حَرْفَ المعنى ، بل حذفت ما لا معنى له .

قال الشَّلَوْبين : وهذا المذهب قد وافق في حذف اللام المعرفة ، وبقي التّرجيح بين حَرْف الجرّ وحرف الأصل ، فَزَعَما أنّ المحذوف حرفُ الجرّ ، وَزَعَمَ أنّ المحذوف اللاَّمُ الأصليّة .

ورجّح مَذْهَبُه بأن حرف الجَرّ لِمْعنىً ، وفيه إبقاء عمله . وينبغي أن يترّجح مذهبنا ، لأنه قد ثبت حرف الجرّ محذوفاً ، وعملُهُ مَبْقِيٌّ في نحو : « خيرٍ عافاك اللّهُ »[1].

وفي مذهبه ادّعاءُ فَتْحِ اللاّم ، ونحن نُبْقِي الكلام على ظاهره . وأيضاً ، فإن الذين يفتحون اللاّم الجارَّة قوم بأعيانهم،لا يفعل ذلك غيرهم .

وجميع العرب يقولون : « لاه أبوك » بالفتح فدل على أنها ليست الجارّة ، إذ لو كانت الجارّة لما فتحها إلاّ مَنْ لُغَتُهُ أن يقول : المال لَزَيدٍ وَلَعَمْرٍو،فهذا يؤيّد ما ذهبنا إليه . انتهى .

---

(١) أشار السيّوطيّ في الهمع ٤/ ٢٢٥ إلى هذا المثل بقوله :
تقول العرب : « خيرٍ بالجر لمن قال : كيف أصبحت ؟ بحذف الباء ، وبقاء عملها ، لأن معنى كيف : بأي حال ، فجعلوا معنى الحرف دليلاً ، فلو لفظ به لكانت الدّلالة أقوى ، وجواز الجرّ أولى » .

الثالث والثلاثون : « الآن »[1] أصله : «أوان »[2]، ثُمّ قيل : حُذِفت الألف بعد الواو،وقلبت الواو ألفاً . وقيل : بل حذفت الواو وبقيت الألف بعدها،فوقعت بعد الهمزة . حكاهما في « البسيط » .

---

(١) في ط فقط : « لان » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) وفي ط فقط : « لوان » تحريف،صوابه من النسخ المخطوطة والهمع ٣/ ١٨٤ حيث ذكر أن أصله : « أوان » ، قلبت الواو ألفاً ، ثم حذفت لالتقاء السّاكنين .

وردّ بأن الواو قبل الألف لا تنقلب كالجواد ، والسوّاد .

وقيل : حذفت الألف ، وغيّرت الواو إلى الألف كما قالوا : راح ، ورواح ، استعملوه مرة على فَعَل ، ومرة على فَعَال كزَمَنٍ وزمانٍ .

فصـــل
[في المضاعف]

من نظائر ذلك وهو عكس القاعدة ؛ قال أبو حيّان : اختلف النحوّيون في أيّ الحرّفين من المضاعف هو الزائد ؟ فذهب الخليل : [٤٤] إلى أن الزائد هو الأوّل/ فاللاّم الأولى من « سلّم » هي الزائدة،وكذلك الزّاي الأولى من « بِلّزِ »(١) .

وذهب يونس فيما ذكره الفارسِيّ عنه:إلى أنّ الثاني هو الزّائد .

حجّة الخليل أنّ الْمِثْلَ الأوّل قد وقع موقعاً يكثر فيه أمّهات الزوائد وهي الياء والواو والألف ، ألا ترى أنّها تقع زائدة ساكنة ، ثانيةً نحو : حَوْقل وَصَيْقل ، وكاهل . وثالثة نحو : كتاب وعجوز وقضيب ، فإذا جعلنا الأولى من : سَلّم وبلِز زائدة كانت واقعة موقع هذه الحروف .

وكذلك في قَرْدَد(٢) وما أشبهه مما تحرّك فيه المضاعفان ،

---

(١) بلِزّ : المرأة القصيرة .

(٢) القَرْدد : الوجه ، يقال : جاء بالحديث على قَرْدده أي وجهه .

الأول : هو الزّائد عند الخليل .

وحجة يونس : أنْ الثّاني يقع موقعاً يكثر فيه أمهات الزّوائد ، ألا ترى أن الواو والياء يزاد ان متحرّكتين،نحوُ جَهْوَر[١] وَعِثْيَر[٢] ، وَرابِعين نَحْوُ كَنَهْوَر[٣] ، وعِفْرية[٤] ، فإذا كان الثاني من سلّم وبِلِزّ زائداً كان واقعاً موقع هذين الحرفين .

قال أبو حيّان ولا حجّة فيما أستدلّ بِهِ الخليل ويونس،لأنه ليس فيه أكثر من التأنيس بالإتيان بالنّظير .

وأمّا سيبويه فقد حكم بأنّ الثّاني هو الزائد ، ثم قال بعد ذلك : وكِلا الوجهين صواب ومذهب . فهذا يَدُلّ على احتمال الوجهين .

واختلف في الصّحيح فذهب الفارسِيّ : إلى أن الصحيح مذهب سيبويه،واسْتَدَلّ على ذلك بوجود : « اسحنكَك »[٥] و« اقعنسس »[٦] وشبههما في كلامهم .

---

(١) في القاموس : « جهر » : جَهْور : كجعفر : اسم موضع .
(٢) عِثْيَر : التراب . (القاموس) .
(٣) كَنَهْوَر : « كَسَفَرْجَل » قطع من السحاب كالجبال ، والضخم من الرجال . وانظر القاموس .
(٤) في القاموس : يقال : أسد عِفْر وعِفْرية ، وعِفْريت : شديد .
(٥) اسحنكك الليل : أظلم ، واسحنكك الكلام عليه : تعذر (القاموس) .
(٦) اقعنسس : تَأَخّر (القاموس) .

قال : وذلك أن النّون في افْعَنْلَلٍ من الرّباعي لم توجد قط إلا بين أصلين نحو : احْرَ نْجَم[١] ، فينبغي أن يكون ما ألحق به من الثلاثيّ بين أصلين لئّلا يخالف المُلحَق المُلحق به ، ولا يمكن ذلك إلّا بجعل الأول هو الأصل ، والثّاني هو الزائد .

وإذا ثبت ذلك في هذا حملت سائر المضاعفات عليه .

وذهب ابن عصفور : إلى أن الصّحيح مذهب الخليل بدليلين :

أحدهما : قول العرب في تصغير : « صَمَحْمَح » [٢] : صُمَيْح ، فحذفوا الحاء الأولى ، فثبت أنها الزّائدة ، لأنه لا يجوز حذف الأصليّ ، وإبقاء الزّائد .

والثاني : أنّ العين إذا تضَعَّفَتْ وفصل بينهما حرف فذلك الحرف / لا يكون إلّا زائداً ، ، نحو : « عَثَوْثَل »[٣] ، « عَقَنقَل »[٤] ، ألا ترى أنّ الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان ، فإذا ثبت ذلك تبيّن أن الزائد من الحاءين في صَمَحْمَح هي [٤٥]

---

(١) احرنجم : يقال : احرنجم القوم أو الأبل : اجتمع بعضها على بعض وازدحموا . (القاموس) .

(٢)) في القاموس : « صمح » : الصّمحمح : الرجل الشديد .

(٣) في القاموس : « بمثل » العَثَوْثل : الفَدْم المسترخي .

(٤) في اللسان : « عقل » العقنقل : ما ارتكم من الرّمل ، وتعقل بعضه ببعض . ويجمع : عقنقلات ، وعقاقل .

الأولى ، لأنها بين العينين فلا ينبغي أن تكون أصلاً ، لئلّا يكون في ذلك كَسْرٌ لما استقرّ في كلامهم من أنه لا يجوز الفصل بين العينين إلّا بَحَرْفٍ زائد .

وإذا ثبت أن الزائد من المِثْلَيْن في هذين الموضعين هـو الأول حُمِلَتْ سائرُ المواضع عليهما .

وذهب ابن خروف والشلوبين : إلى التّسوية بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه .

وذهب ابن مالك : إلى تفصيل ، فحكم بزيادة الثّاني والثّالث في « صمَحْمَح » ونحوه ، والثّالث والرّابع في « مَرْمَرِيس »[١] وأنّ الثاني في نحو« اقْعنسس»والأول في نحو علَّم أولى بالزيادة .

قال أبو حيان : وهذا التّفصيل الذي ذكره ليس مذهباً لأحد ، وإنما هو إحداث قول ثالث جَرْياً على عادته .

وفي « البسيط » اختلف في « مُغْدَودِن »[٢] هل الزائد فيه الدّال الأولى أو الثّانية ؟ فَعَلَى الأول يقال في تصغيره: مُغَيْدِن بحذف الواو مع الدال ، لأن الواو وقعت ثالثة ، وعلى الثّاني: مُغَيْدِين بقلبها ياءً ؛ لأنها

(١) في القاموس : « مرس » ، المرمريس : الداهية ،والأملس ،والطويل من الأعناق ، والصلب ، وأرض لا تنبت شيئاً .

(٢) في القاموس : « غدن » : المُغْدَوْدِن من الشجر : الناعم المتثّني ، والشّاب الناعم .

رابعة فلا تحذف .

ومن ذلك أيضاً ، قال أبو حيان : سألني شيخنا بهاء الدين بن النّحاس عن قولهم : هذانِّ بالتشديد ، ما النّون المزيدة ؟ .

قلت : الأولى ، فقال : قال الفارسِيّ في « التّذكـرة » : هي الثانية ، لئلّا يفصل بين ألف التّثنية ونونها ، ولا يفصل بينهما . قلت له : يكثر العمل في ذلك،لأنّا نكون زدنا نوناً متحرّكة،ثم أسكّناالأولى ، وأدغمنا أو زدناها ساكنة ، ثم أسكنا الأولى ،وأدْغَمْنا ،فتحرّكت لأجـل الإدغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين .

وعلى ما ذكرتُهُ نكون زدنا نوناً ساكنةً ، وأدغمنا فقط ، فهذا أولى عندي لقلة العمل ، ثم ظهر لي تقويته أيضاً بأن الألف والنون ليستا متلازمتين فيكره الفصل بينهما ألا ترى إلى انفكاكهـا منها بـالحذف والإضافة ، وتقصير الصّلة . انتهى .

وقال الشّلوْبين : قال بعض النحويين : إنّ النّون الثّانية بدلٌ من اللّام المحذوفة من « ذا » .

[٤٦] ومن ذلك قول زُهَير / :

٣٦ ـ أراني إذا مـا بِتُّ بِتُّ على هـوىً
فَثُمَّ إذا أصبـحـتُ أَصْبـحـتُ غـادِيـا(١)

(١) الشاهد لزهير . ورواية الديوان / ١١٥ : « وأني إذا أصبحت » وعلى ذلك فلا شاهد في البيت .

وقد أنكر السّيوطي في شرحه لشواهد المغنى ص ٨٤ ، نسبة هذا الشاهد=

وقول الآخر :

٣٧ = * فَرَأَيْتُ ما فِيه فَثُمَّ رُزِئْتُه (١) *

قال السّخاويّ في « شرح المُفَصّل » : أحدُ الحَرْفَيْن فيهما زائد : الفاء أو ثم . قال : وزيادة الفاء قد وقعت كثيراً ولم تقع زيادة ثُمَّ إلا نادراً فالقضاء بزيادة الفاء أولى .

وقال صاحب البسيط : زاد الفاء مع ثُمَّ : وقيل ثُمَّ هي الزّائدة دُون الفاء لِحُرْمَة التَّصدُّر .

تنبيـــهٌ

[في باب اقعنسس]

باب اقعنسس ، قال ابن مالك : ثاني المِثْلَين فيه أوْلى بالزّيادة لوقوعه موقع ألف احْرَنْبَيَ (٢) .

= لزهير .

والشاهد من شواهد : ابن الشجريّ ٢/٣٢٦ ، والخزانة ٣/٥٨٨ ، ٤/٢٢١ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٦٠٣ ، والأشموني ٣/٩٥ برواية : « عاديا » بالعين .

(١) لأبي كبير الهذليّ كما في الخزانة ٣/٥٨٨ ، وقد ذكر عرضاً وتكملته

* فلبثْتُ بعدك غير راض مَعْمرِي *

وفي نسخ الأشباه : « زريته » مكان : « رزئته » .

(٢) في الأشموني ٢/٨٨: احْرَنْبَي الديك : إذا انتفش للقتال .

قال أبو حيّان : جهة الأولويَّة أنه لما ألحق احْرَنْبَيَ باحْرَنْجَم ، واحْـرَنْبِي من باب الثّلاثة لم يأتوا بالزّائـد الـذي للإلحاق إلاّ أخيراً وهي الألف وكذلك ما جيء به لـلإلحاق في هـذا النّوع هـو مقابـل لهذه الألف ، والمقابل لها في « اقعنسس » إنما هي السّين الثانية،فلذلك حُكِم عليها بأنها الزائدة،ليجري بـاب الثّـلاثيّ في الإلحـاق مجرىً واحداً ألا ترى أنهما مشتّقان من الحَرْب والقَعْس ، فلذلك كان الأولى أن تكون السّينُ الثانية هي الزائدة .

فَصـــــل

[في مسائل مختلفة]

(١) ـ تاء التأنيث :

ويناظر ، ما نحن فيه مسألة ، قال الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في التعليقة : أجمع النّحاة على ما أن فيه تاء التأنيث يكون في الوصل تاءً، ، وفي الوقف هاءً على اللغة الفُصْحى .

واختلفوا أيّهما بدلٌ من الأخرى ؟ فذهب البصريّون إلى أن التاء هي الأصل، وأنّ الهاء بدلٌ. وذهب الكوفيّون: إلى عكس ذلك .

واستدلّ البصريّون بأن بعض العـرب يقول التّـاء في الوَصْـل والوقْف كقوله :

٣٨ = * اللهُ نَجَّاكَ بَكَفَّيْ مَسْلَمتْ(١) *

ولا كذلك الهاء فعلمنا أنّ التاء هي الأصلّ ، وأن الهاء بدل عنها وبأن / لنا موضعاً قد ثبتت فيه التّاء للتأنيث بالإجماع ، وهو في الفعل [٤٧] نحو : قامت ، وقعدت ، وليس لنا موضعٌ قد ثبتت الهاء فيه،فالمصير إلى أنّ التّاء هي الأصل أولى ، لما يؤدّي قولهم إليه من تكثير الأصول .

واستدّلوا أيضاً بأن التأنيث في الوصل الذي ليس بمحلّ التّغيير، والهاء إنما جاءت في الوقف الذي هو محلّ التغيير ، فالمصير إلى أن ما جاء في محلّ التغيير هو البدل أوْلى من المصير إلى أن البدل ما ليس في محلّ التغيير .

(٢) ـ النكرة والمعرفة :

إذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة تقول : هذا زيد ورجل ـ منطلقين فتنصب،« منطلقين »على الحال تغليباً للمعرفة،ولا يجوز الرّفع ، ذكره الأندلسيّ في « شرح المفصل » .

---

(١) لأبي النّجْم ، وتمامه :

* من بَعْدِما ، وبَعْدِما ، وبعدمَتْ *

من شواهد : الخصائص ٣٠٤/١ ، وابن يعيش ٨٩/٥ ، ٨١/٩ ، والشافية ٢١٨/٤ ؛ والتصريح ٣٤٤/٢ ، والهمع والدرر رقم ١٧٢١ ، ١٨٠١ .

(٣) ـ المذكر والمؤنث :

إذا اجتمع المذكّر والمؤنّث غلب المذّكر ، وبذلك استدلـوا على أنه الأصل والمؤنّث فرْعٌ عليه .

وهذا التّغليب يكون في التّثنية، وفي الجمع، وفي عَوْد الضّمير، وفي الوصْف، وفي العدد .

(٤) ـ اجتماع طالبين :

إذا اجّتمع طالبان رُوعي الأول ، فيه فروع :

إذا اجتمع القَسَمُ والشّرطُ جُعِل الجوابُ للأوّل منهما ، إذا لم يتقدَّمْهما شيء .

ومنها ـ أن العرب راعت المتقدّم في قولهم : عندي ثلاثة ذكور من البطّ،وعندي ثلاث من البطّ ذكور،فأتوا بالتاء مع ثلاثة لمّا تقدّم لفظ ذكور وحذفوها لما تقدّم لفظ البَطّ .

ومنها ـ قال الكوفيّون إذا تنازع عاملان : فالأوْلى إعمـال الأول جَرْياً على هذه القاعدة ، وإذا أمكن أن يكون حرف موجود في الكلمة أصليًّا فيها أو غير أصلي ، فكونُهُ أَصْلِيًّا أو منقلِباً عنه أَوْلى .

ذكر هذه القاعدة الشلوبين في شرح الجُزولّيَة،وبني عليها أنّ الواو والألف والياء في الأسماء السّتَة لامات للكلمة لا زائدة للإشباع .

(٥) ــ اجتماع الواو والياء :

إذا اجتمع الواو والياء غلبت الياء نحو طَوَيْت طَيًّا ، والأصل طَوْياً . ذكره ابن الدّهان في الغُرَّة .

(٦) ــ اجتماع ضميرين ؛

٤٢ - إذا اجتمع ضميران متكلّم ومخاطب غلب المَتَكّلم نحو : قُمْنا .

واذا اجتمع / مخاطب وغائب غلّب المخاطب نحو : قُمْتُما . [٤٨]

(٧) - تمام الفعل بفاعله :

إذا تمّ الفعل بفاعله أشبها حينئذٍ الحرْف ، فلذلك لم يستحقّا الإعراب . ذكره ابن جنّي في « الخاطرِيّات »[١] قال : وَجْهُ شَبه الفِعْل وفاعله بالحرف أنهما جزماً الفعل عند أبي الحسن في نحو قولنا : إن تَقُمْ أَقُمْ ، وأيضاً فإن الفعل بفاعله قد ألغيا كما يلغي الحرف وذلك نحو : زيدٌ ظننت قائمٌ .

(١) عرفه ابن جني نفسه بقوله : « ما أحضرنيه الخاطر من المسائل المنثورة مِمّا أمللته ، أو حصل في آخر تعاليقي عن نفسي،وغير ذلك مما هذه حالته وصورته . انظر مقدمة الخصائص لمحققه ١/ ٦٤ .

(٨) ـ الاشتراك والمجاز :

إذا دار الأمر بين الأشتراك والمجاز فالمجـاز أوْلى ، وَمِنْ ثَمَّ رَجّح أبو حيّان وغيره قولَ البصرّيين : إن اللاّم في نحو : ﴿ **فالتقَطَهُ آلُ فِرْعون لِيكُونَ لهم عدُوًّا** ﴾[١] هي لام السبّب على جهة المجاز ، لا لام أخرى تسمى : الصَّيّرورة أو لام العاقبة ، لأنه إذا تعارض المجاز ووضع الحَرْف لمعنى متجرّد كان المجاز أَوْلى ، لأن الوضع يؤل فيه الحرف إلى الاشتراك ، والمجاز ليس كذلك .

وقـال ابن فـلاح [٢] في « المغني » : اختلف : هل المضـارع مشترك بين الحال والاستقبال أو حقيقة في الحال مجازٌ في الاستقبال ؟ قال : والثّاني أرجح ، لأنه إذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز أوْلى على المختار .

وقال ابن القوّاس في « شرح الدّرة » الكلمة تطلق مجازاً على الجُمـل المركّبة . فإن قيل : هلاّ كـان إطلاقهـا عليهـا حقيقـة فتكـون مشتركة ؟ .

أُجيب بأنه إذا أمكن الحمل على المجاز كان أولى ، وإذا دار الأمر بين الترادف والحذف لا لعلة فادعاء الترادف أولى ، لأن باب الترادف أكثر من باب الحذف لا لعلة ، مثاله ، قولهم : سبط وسبطر ،

---

(١) القصص /٨ .

(٢) سبق الحديث عنه ص ٤٨ .

ودمث ودمثر وهندي وهندكي ، فهذه ألفاظ بمعنى واحد ، وتعارض أمران : أحدهما : أن يكونا أصليّين ، ويصير هذا من الترادف .

والآخر : أن تقول حذفت الراء من سبط ودمث شذوذاً ، إذ لا يمكن أن يدّعي أن الراء زائدة، لأنها ليست من حروف الزيادة فكان ادّعاء الأصالة في كلٍّ من الكلمتين أولى من ادّعاء أن أصلهما واحد ، وأنه حذفت لام الكلمة شذوذاً،وأنهما لفظ واحد/ . [٤٩]

(٩) ــ الاختلال :

إذا دار الاختلال بين أن يكون في اللّفظ أو في المعنى كان في اللّفظ أوّلى . لأن المعنى أعظم حرمةً إذ اللّفظ خَدَم المَعْنى ، وإنما أتى باللّفظ من أجله . ذكره ابن الصائغ في « تذكرته » وبنى عليه تَرْجِيح زيادة « كان » في قوله :

٣٩ =* وجيرانٍ لنا كَانُوا كِرام[1] *

على القول بأنها تامّة ، لأن المعنى حينئذٍ : وُجِدَ فيما مضى ،

(١) للفرزدق ، وصدره :

* فكيف إذا مَرَرْتَ بدار قَوْمٍ *

من شواهد : سيبويه ١/٢٨٩ ، والخزانة ٤/٣٧ ، والمغني رقم ٥٢٨ ، والعيني ٢/٤٢ ، والتصريح ١/١٩٢ ، والأشموني ١/٢٤٠،وانظر ديوانه ٢/٢٩٠ .

وذلك معلوم فتصير الجملة حينئذٍ حشواً لا معنى له .

(١٠) ـ نقل الفعل إلى الاسم :

إذا نقل الفعل إلى الاسم لزمته أحكام الأسماء. ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في « شرح المفصّل » ، ومِنْ ثَمّ قطعت همزة « أُصمت» أسماً للفلاة ، وأصله فعل أمر .

(١١) وقوع « ابن » بين عَلَمين :

إذا وقع ابن بين علمين فله خصائص :

أحدها : أنه يحذف التّنوين، من الأول، لأن العَلَمين مع ابن كشيء واحد نحو: جاء زيدُ بنُ عمروٍ. قال ابن يعيش : وسواء في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله:

٤٠ = ما زلت أغلق أبواباً وأفتحها
حتّى أتيت أبا عَمْرِو بن عمّار[1]

قال فَحَذْفُ التّنوين من أبي عمرو بمنزلة حذفه من « جعفر بن عمار » .

الثاني : يجوز حكاية العلم الموصوف به كقولك لمن قال :

---

(١) للفرزدق يمدح أبا عمرو بن العلاء . انظر مراتب النحويين / ١٥ .

رأيت زيدَ بنَ عمرو : مَنْ زَيدَ بنَ عمرٍو ، لأنهما صارا بمنزلة واحدة .

ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغيره ، بل ولا المتّبع لشيءٍ من التّوابع أصلاً .

الثالث : إذا نُودِي نحو ، يا زيد بن عمرو ، كانت الصّفة منصوبة على كل حال ، وجاز في المنادي وجهان : أحدهما : الضّم على الأصل ، والثّاني : الإتباع فتفتح الدّال من « زيدَ » إتباعاً لفتحة النّون .

قال ابن يعيش : وهو غريب ، لأنّ حق الصّفة أن تتبع الموصوف في الإعراب ، وهنا قد تَبع الموصوفُ الصفة .

والعلَّةَ في ذلك : أنهما جُعِلا لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد ، ولذلك لا يحسن الوقوفُ على الاسم الأوّل،ويبتدأ بالثّاني فيقال : ابن فلان .

الرابع : يحذف ألف ابن في الخط لكثرة الاستعمال ، ولأنه لا ينوي فَصْله مِمّا قبله / [٥٠]

أسبق الأفعال

قال الزّجاجيّ[١] في كتاب « إيضاح علل النحو »[٢] : « اعلم أن أسبق الأفعال في التّقدّم الفِعْلُ المستقبل ، لأن الشّيء لم يكن ثمّ كان، والعَدَمُ سابقٌ، ثم يصيرُ في الحال، ثُمّ يصير ماضياً ، فيخبر عنه بالمضيّ ، فأسبق الأفعال في الرتبة المستقبل ، ثم فعل الحال ثم فِعْل الماضي[٣] .

فإن قيل : هلاّ كان لفعل الحال لفظٌ ينفرد به عن المستقبل لا يُشْرِكه فيه غيره،ليعرف بلفظه أنّه للحال كما كان للماضي لفظ يعرف به أنه ماضٍ ؟ .

فالجواب : قالوا : لما ضارع الفعل المستقبل الأسماء بوقوعه

---

(١) هو أبو القاسم : عبد الرَّحمن بن إسحاق الزجّاجيّ .
توفي سنة ٣٣٧ هـ .
انظر ترجمته في طبقات الزبيدي / ١١٩ ونزهة الألباء / ٣٠٦ .

(٢) الإيضاح في علل النحو حققه زميلنا الدكتور مازن المبارك ،طبع دار النفائس في طبعتين ، والثانية سنة ١٩٧٣ .

(٣) انظر النص في الإيضاح / ٨٥ طبعة ثانية .

موقعها ، وبسائر الوجوه المضارعة المشهورة قوي ، فأعرب ، وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملاً له على شبه الأسماء ، كما أن من الأسماء ما يقع بلفظٍ لمعانٍ كثيرة كالعين ونحوها ، كذلك جُعِل الفِعلُ المستقبلُ بلفظ واحدٍ يقع لمعنيين،ليكون ملحقاً بالأسماء حين ضارعها ، والماضي لم يضارع الأسماء ، فيكون له قوتها فبقي على حاله .

الاستغنـــاء

هو باب واسع، فكثيراً ما استغنت العربُ عن لفْظٍ بلفظ.

من ذلك : استغناؤهم عن تثنية « سواء » بتثنية سيّ ، فقالوا : سِيّان ، ولم يقولوا : سواءان .

وتثنية ضَبُع[١] الّذي هو اسم المؤنّث عن تثْنِية ضِبْعان[٢] الذي هو اسم المذكر فقالوا : ضَبُعان ولم يقولوا ضِبْعانان .

قال أبو حيان : العرَبُ تستغني ببعض الألفاظ عن بعض ، ألا ترى استغناءَهم بِتَرَك وتارك عن ،وذَر، ووإذِر، وبقولهم : رجل آلَي[٣] عن أعجز،وامرأة عجزاء عن أليا[٤] في أشهر اللغات .

---

(١) ضَبُع : بفتح الضاد وضمّ الباء ، وسكـونها : مؤنثـة جمعها : أَضْبـعُ ، وضِباع ، وضُبُع . انظر القاموس .

(٢) بكسر الضّاد كما في القاموس .

(٣) الأَلْية : العجيزة أو مـا ركب العَجُز من شحم ولحم . وجمعـه : أَليات وألايا ، ولا تقل : إلْيةٌ ، ولا ليَّة .
ويقال : كبش أَليان ، ويحرّك ، وألَى ، وآلٍ ، وآلي .
انظر القاموس : « الألية » .

(٤) في ط فقط ألياء بالهمزة . وفي القاموس والنسخ المخطوطة : « ألْيا » .

وقد عقد ابن جِنّي في « الخصائص » باباً في الاستغناء بالشّيء عن الشيء .

قال سيبويه : اعلم أنّ العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المُسْتَغني عنه مُسْقطاً من كلامهم البتّة .

فمن ذلك : استغناؤهم بترَك عن وذَر ، ووَدَع / وبِلَمْحَةٍ عن مَلْمحة، وعليها كُسِّرت ملامح ، وبِشِبْهٍ عن مَشْبَهٍ، وعليه جاء : مشابه، وبليلة عن لَيْلاةٍ ، وعليها جاءت:ليالٍ [1] . [51]

على أن ابن الاعرابي قد أنشد :

٤١= * في كُلّ يومَ ما وكلّ لَيْلاهْ [2] *

وهذا شاذٌ لم يسمع إلّا من هذه الجهة ، وكذلك اسْتَغْنَوْا بَأيْنُق [3] عن أنْ يأتوا به والعين في موضعها ، فألزموه القلب أو

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « ليالي » بالياء ، والأوضح أن تكون ليالٍ كقاضٍ كما جاءت في الخصائص ١/٢٦٧ .

(٢) وردّ هذا الشاهد في الخصائص ١/٢٦٧ على النحو التالي :

في كل يوم ما وكلّ لَيْلاهْ حتى يقولَ كل راءٍ إذ رآه

* يا ويحه من جَمَلٍ ما أشقاه

وورد أيضاً في اللسان : « ليل » .

وانظر : ابن يعيش ٥/٧٣ ، والشافية ٤/١٠٢ ، والهمع والدرر رقم ١٧٧٨ وقد نسب في معجم الشواهد / ٥٥٥ : إلى دُلَم أبو زغيب . .

(٣) في ط : « أنيق » بتقديم النون ، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

الإبدال ، فلم يقولوا : أَنْوُق إلّا في شيء شاذّ . حكاه الفرّاء .

وكذلك اسْتغنوا بِقِسِيٍّ عن قُوُوسٍ فلم يأتِ إلاَّ مَقْلوباً .

ومن ذلك استغناؤهم بجمع القِلّة عن جمع الكثرة نحو ، قولهم : أرْجُل لم يأتوا فيه بجمع الكثرة .

وكذلك « آذان » جمع أُذُن لم يأتوا فيهِ بجمع الكثرة .

وكذلك شسوع[١] لم يأتوا فيه بجمع القِلّة .

وكذلك أيّام لم يستعملوا فيه جمع الكثرة .

وكذلك استغناؤهم بقولهم : ما أجْوَدَ جوابه عمّن هو : «أفعل منه» ، في الجواب .

واستغناؤهم بأشْتَدّ وافتقر عن قولهم : فَقُر وشَدّ وعليه جاء فقير .

ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل مجرّداً عن الزيادة بما استُعمِل منه حاملاً للزيادة وهو صَدْرٌ صالحٌ من اللغة ، كقولهم : حَوْشَب[٢] لم

---

(١) في ط ، وت : « شوع » تحريف ، صوابه من هـ ، م ، والخصائص وفي اللسان : « شسع » : شِسْع النعل : قبالها الذي يشدّ إلى زمامها ، والزمام : السير الذي يعقد فيه الشِّسع .
والجمع : شُسوعٌ ، لا يكسر إلاَّ على هذا البناء .

(٢) في القاموس : « حشب » : الحوشب : الأرنب ، والعجل ، والثعلب

يستعمل منه : حشب عارية من الواو الزائدة : ومثله : كَوْكَبٌ ، لم يستعمل منه كَكَب .

ومنه قولهم: دَوْدَرّى[١] ، لأنا لا نعرف « ددر[٢] » ومثله كثير في ذوات الأربعة .

فمن الأربعة فلَنْقَس[٣] ، وَصَرَنْفَح[٤] ، وَسَمَيْدع[٥] وعمَيْثَل[٦] ، وسَرَوْمَط[٧] ، وجَحْجَبا[٨] ، وقُسْقُبّ[٩] وقُسْحُبّ[١٠] ، وهرشفّ[١١] .

= الذكر ، والضامر ، والمنتفخ الجنبين : (ضِدٌّ) .

(١) في ط و النسخ المخطوطة : دردريّ ، وفي الخصائص : دَوْدَري وفي القاموس « درر » : الدّوْدَريّ كَيهْيَريّ : الذي يذهب ويجيء في غير حاجة .

(٢) في ط : « دردر » تحريف .

(٣) الفَلَنْقَس : هو البخيل الرديء .

(٤) الصّرنْفَح : هو الصياح .

(٥) السّمَيْدع : السّيد الكريم .

(٦) العميثل : النشيط .

(٧) السّروْمط : الجمل الطوبل .

(٨) جحجبا : حيٌّ من الأنصار .

(٩) القسقب : هو الضخم .

(١٠) القسحب: هو الضخم أيضاً .

(١١) الهِرْشفّ : الكبير المهزول ، والعجوز المسنّة .

وانظر في معاني هذه الكلمات ، هامش الخصائص ١ / ٢٦٩ .

ومن ذوات الخمسة : جَعْفَلِيق [١] ، وحَنْبريت [٢] ، ودَرْدَبِيس [٣] وعَضْرَفوط [٤] ، وقِرْطَبُوس [٥] ، وقَرَعْبلانة [٦] ، وفَنْجَليس [٧] .

ومن ذلك استغناؤهم بواحدٍ عن اثن ، وبائنين عن واحِدَيْن ، وبستة عن ثلاثتين وبعشرة عن خمستين ، وبعشرين عن عشرتين ، وما جرى هذا المجْرى .

وأجاز أبو الحسن [٨] : أَظْنَنْت زيداً عمراً عاقلاً ، ونحو ذلك ،

---

(١) الجَعْفَليق كما في القاموس : العظيمة من النساء :
(٢) حنبريت كما في القاموس : ضعيف جدًّا ، وماء حَنْبريت : ماء خالص .
(٣) صيغة دردبيس ورد ذكرها في الممتع ١/٣٠١ ، وفسرت في الهامش بأنها : الدّاهية .
(٤) صيغة عضر فوط : ورد ذكرها في الممتع ١/١٦٥ ، ٢٨٩ ، ٢/٧٣٤ : وهي ذكر العظاء .
(٥) صيغة قِرْطبوس ورد ذكرها في الممتع ١/١٦٤ : وهي الناقة العظيمة الشديدة .
(٦) صيغة قَرَعْبلانة : دويبة عريضة ، وقد ورد ذكرها في الممتع ١/١٦٥ ويذكر آبن عصفور أنها لا تسمع إلّا من كتاب : « العين » فلا ينبغي أن يلتفت إليها .
(٧) فنجليس كما في القاموس : هي الكمرة العظيمة ، وفي ط فقط : « وفنجيلس » بتقديم الياء على اللام ، تحريف .
وانظر الخصائص ١/٢٦٩ .
(٨) أبو الحسن : يحتمل أن يكون : أبا الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن =

وامتنع منه أبو عثمان ، وقال : / استغنت العرب عن ذلك بقولهم: [٥٢] جَعَلْتُهُ يظنُّه عاقلاً . انتهى . كلام ابن جنّي [١] .

وقال الزّمخشريّ في (الأحاجي) : سُرادق وحمام وَبوّان [٢] في الأسماء ، وسَبِحْل [٣] وسِبَطْر[٤] في الصّفات لم يجمعوها إلاّ بالألف والتاء وهي مذّكرات ، وإنما قَصُر جمعُها على ذلك استغناءً به عن التّكسير كما استغنوا بأشياء عن شيئاء[٥] .

ومن ذلك استغناؤهم بـ « إليه » عن « حتاه »[٦] وبـ « مثْله » عن

= مسعدة ، وقد توفي ٢٢١ هـ . انظر البغية ١/٥٩٠ ، ٥٩١ وأن يكون : أبا الحسن الأخفش الصغير : عليّ بن سليمان . وقد توفي ببغداد ٣١٥ هـ . انظر البغية ٢/١٦٨ .

(١) وانظر الخصائص ١/٢٧١ .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « بوّان » وشك مصحح الطبعة الثانية من الأشباه فذكر في الهامش : « كذا في الأصلين » ولعله « إيوان » مع أن إيوان يكسّر فيقال : أواوين كما في القاموس . والصواب : بوّان وهو شعب مشهور سجّله المتنبي في شعره بقوله :

يقول بشِعْب بوّان حِصاني أعن هذا يسار إلي الطّعان

انظر ديوان المتنبي ٤/٣٨٩ .

(٣) السِّبَحْل :كـ « قِمَطْر »الضخم من الضّب ، والبعير ، والسّقاء والجارية . انظر القاموس .

(٤) السِّبَطْر : كَهِزَبْر : الماضي الشهم ، والسّبط الطويل ، والأسد يمتدّ عند الوثبة . انظر القاموس .

(٥) في ط فقط : « أشياء » تحريف .

(٦) في ط فقط : « حثاه » بالثاء ، تحريف ، والصواب : « حتّاه » أي حتّى التي تكون بمعنى إلى .

« كَـهُ »[١]

وقال سيبويـه : وقد يجمعـون الشيءبالتّـاء، ولا يجاوزون بـه استغناءً ، وذكر سِيات[٢] وشِيَات[٣] .

ومن عكس ذلك استغناؤهم بشفاه، وشِياه عن الجمـع بالألف والتّاء .

وقال الشّلوبين ، : استغنوا عن تثنية أجمع وأبصع وأبتع في باب التوكيد بكِلَيْهما ، كما أسْتَغْنَوْا عن جمع امرىء[٤] بقولهم : قوم .

وقال أيضاً : إنّ العرب استغنت عن الجزْم بكيف بالجزم عن غيره ممّا هو في معناه على عادتهم من أنهم يستغنون بالشيء عمّا هو في معناه وكان هذا هُنَا ، ليكون ذلك كالتنبيه على أن الجزم عندهم بالأسماء ليس أصلاً كما فعلوا في الاستغناء بتصغير المفـرد وجمعه بالألف والتّاء في اللاتي فقالوا اللّتَيّا ، واستغنوا بذلك عن اللُّوَيْتِيّا. في تصغيرِ اللاّتي ، لعدم تمكّن التّصغير في الأسماء المبهمة .

---

(١) أي الكاف التي : بمعنى : مثل .

(٢) في القاموس : سِيَةُ القوس بالكسر مخففة : ما عطف من طرفيها جمع : « سِيات » .

(٣) في القاموس : الشّية كعِدة : الشاء .

(٤) في ط فقط : امرء بهمزة مفردة ، تحريف .

وقال أبو حيان : واستغنوا بتصغير عِشيّ عن تصغير : قصر[١] بمعناه .

وبقولهم : في جمع صَبِيّ وغـلام : صِبْية وغِلْمَـة عن أَصْبِيَة وأَغْلِمة .

وبقولهم في صغير ، وصبيح و ، وسمين ، صغار ، وصِباح ، وسِمان ، عن :« صُغَراء » وصُبَحاء ، وسُمَناء .

وبقولهم : في نحو: وليّ وغنيّ : أولياء وأغْنياء عن فُعَلاء .

وبقولهم : حُكَّام ، وحُفّاظٍ جمع حاكمٍ وحافظٍ عن جمع حكيم وحفيظ .

قال أبو حيّان : هذا عندي من باب الاستغناء خلافاً لقول ابن مـالك في « التسهيل » : إنهما جمـع حَكَمٍ وحفيظ[٢] على وجـه النّدور .

قال وكذا قولهم :بَرَرَةٌ، عندي أنه من باب الاستغناء عن جمعَ بَرٍّ بجمع بارّ ؛ إذ قد سمع بارّ ، وبَرَرَةَ ، وليس جمعاً لـ «بَرّ» خلافاً،

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة : « قصر » ، وفي القامـوس : « قصر » كَمَقْعَد ، ومنزِل ، ومَرْحَلةٍ : العشِيُّ . وعلى ذلك فقد تكون الكلمـة : « مقصر » بفتح الصاد أو كسرها .

(٢) في ط فقط « وحفط » تحريف صوابـه من النسخ المخـطوطة والتسهيـل /٢٧٤ .

لما قال في : « التّسهيل »[1] .

وباب الاستغناء في الجموع أكثر من أن يحصى .

وقال ابن يعيش : العلمَ الخاصّ لا تجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف عليه، لاستغنائه بتعريف العلميّة عن تعريف آخر .

[٥٣] وفي « البسيط » باب أفعل فعلاء / وفَعْلان فَعْلى لا تلحقه تاء التأنيث استغناءً بفعلاء أو فَعْلى عن التأنيث بها .

وقال قد يكون الجمع المفرد في التقدير غير مستعمل في اللفظ، فيستغني بجمع المقدّر عن جمع الملفوظ به، كما استغنى بمصدر بعض الأفعال عن مصدر بعضها نحو: أنا أدَعُه تَرْكاً ، وبمطاوع بعض الأفعال عن مطاوع بعض نحو ، أنختُهُ فبرك ، ولم يقولوا : فناخ .

فمِمّا جاء من الجَمْع لمفرد مقدّر : باطل وأباطيل . وقياسُ مفرده : أبطال أو إبْطيل .

وعروَض وأعاريض ، وقياس مفرد: إعريض .

وحديث وأحاديث وقطيع وأقاطيع .

(١) وانظر التسهيل / ٢٧٤ .

الاسم أصل للفعل والحرف

قال الشّلوبين : ولذلك جعل فيه التّنوين دونهما ليدلّ على أنه أصل وأنهما فرعان .

قال : وإنما قُلنا : إن الاسم أصل والفعل والحرف فَرْعان ، لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصْلاً ، ويوجد كلامٌ مفيدٌ كثيرٌ لا يكون فيه فِعْلٌ ولا حَرْفٌ ، فَدَلّ ، ذلك على أصالة الاسم في الكلام ، وفرعيّة الفعل والحرف فيه .

وأيضاً،فإن الاسم ، يخبر به ويخبر عنه ، والفعل لا يكون إلاّ مُخبراً به ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه ، فلمّا كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر عنه ويخبر به دون الفعل والحرف دلّ ذلك على أنه أصل في الكلام دونهما .انتهى .

وقال الزجاجي في كتاب « إيضاح علل النحو » :

باب القول في الاسم والحرف أيهما أسبق في المرتبة والتقديم ؟

قال البصريّون والكوفيّون : الأسماء قبل الأفعال ، والحروف تابعة للأسماء ، وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء ، يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء ، والاسم قبل الفعل ، لأن الفعل منه ، والفاعل سابق لفعله .

وأمّا الحروف فإنما تدخل على الأسماء والأفعال لمعانٍ تَحْدُثُ فيها وإعراب تؤثره . وقد دَلّلنا على أن الأسماء سابقة للإعراب ، والإعراب داخل عليها ، والحروف عوامل في الأسماء والأفعال / مؤثرة فيها المعاني [٥٤] والإعراب فقد[١] وجب أن يكون بعدها .

سؤالٌ يلزم القائلين بهذه المقالة :

يقال لهم : قد أجمعتم على أن العامل قبل المعمول فيه كما أن الفاعل قبل فعله ، وكما أن الحدث سابق لِحَدثه ، وأنتمُ مُقِرّون أن الحروف عوامل في الأسماء والأفعال فقد وجب أن تكون الحروف قبلها جميعاً سابقةلها ، وهذا لازمٌ على أوضاعكم ومعانيكم[٢] .

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « قد » بدون فاء ، تحريف ، صوابه من الإيضاح الذي نقل السيوطي منه هذا النص /٨٣ .

(٢) في الإيضاح : و« مقاييسكم » مكان : « ومعانيكم » .

الجواب : أن يقال : هذه مغالطة ليس تشبه هذا الحدث[١] والمُحْدِث ولا العِلّة والمعلول[٢] ، وذلك أنا نقول : إن الفاعلَ في جِسْمٍ فِعْلاً ما مِنْ حَرَكةٍ وغيرها سابقٌ لِفْعلِهِ ذلك فيه ، لا للجسم ، فنقول : إن الضّارب سابقٌ لِضَرْبِهِ الّذي أوقعه بالمضروب، لا يجب[٣] من ذلك أن يكون المضروب أكبَر سِنًّا من الضّارب .

ونقول أيضاً : إن النّجّار سابق للباب الذي نَجَرَه ، ولا يَجِب من ذلك أن يكون سابقاً للخشب الذي نَجَرَ منه الباب .

وكذلك مِثال هذه الحروف العوامل في الأسماء والأفعال ، وإن لم تكن أجساماً ، فنقول : الحروف سابقة لعملها في هذه الأسماء والأفعال ، الّذي هو الرّفع والنّصب والخفض والجزم ، ولا يجب من

---

(١) انظر النص في الإيضاح / ٨٣ ، ٨٤ .
وفي ط فقط : « الحديث » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والإيضاح .

(٢) في ط فقط ، ولا المعلول .

(٣) في ط فقط : « ولا يجب » بالواو.
هذا وفي ط والنسخ المخطوطة سقطت عبارات من نصّ الزجاجي في الإيضاح /٨٣ ، يتوقّف عليها فهم النص فبعد قوله : « الذي أوقعه بالمضروب » سقطت من نسخ الأشباه العبارة الآتية : « لا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للمضروب موجوداً قبله ، بل يجب أن يكون سابقاً لضربه الذي أوقعه به . وقد يجوز أن يكون المضروب أكبر سنًّا الخ .
وبهذا يستقيم النّصّ .

ذلك أن تكون سابقة للأسماء والأفعال نفْسِها. وهذا شيء بيّن وواضح.
انتهى(١) .

(٤) انظر النص كاملاً في الإيضاح /٨٣ ، ٨٤.

الاسم أخفّ من الصّفة

وذلك أنّ الصّفة: ثقلتْ[١] بالاشتقاق وبالحاجة إلى الموصوف، وتَتحَمّل الضمير، وفرّع على ذلك فروع:

منها: أن الجمع بالألف والتاء تسكّن فيه العين في الصفة كـ «صَعْبَة» وصَعْبات، وَجَذِلة[٢] وجَذْلات وعيشة رَغْدٌ[٣] وعيشات رَغْدات، وَطريقٌ نَهْجٌ، أي واضح وطرُقٌ نَهْجات.

وتحرّك في الاسم كجَفْنة وجَفَنات وهِنْد وهِنِدات، وسِدْرَة، وسِدِرات، وغُرفة وغُرُفات، قال:

٤٢ * لنا الجَفَنات الغُرّ يَلْمَعْن في الضّحى[٤] *

وشذّ تحريك الصّفة في قولهم: شاة لَجِبَة[٥]، وشياه لجبات،

---

(١) في ط فقط: «تقلب» بالباء، تحريف.

(٢) في القاموس: وكرْمَة جَذِلة كفرِحة: نبتت وجَعُدت عيدانها.

(٣) في القاموس: عيشة رَغْدٌ، ورغَدٌ.

(٤) لحسان بن ثابت. ديوانه / ٢٢٢ وتمامه.

* وأسيافنا يَقْطُرن من نَجْدة دَمَا *

(٥) في القاموس: اللّجَبة محرّكة: واللّجِبةُ بكسر الجيم، واللُّجبَة كـ «عِنَبة»: الشاة. =

[٥٥] أي: قليلات / الألبان

وقال أبو عليّ من العرب : مَنْ يُحرِّك لجبة في الإفراد فجاء الجمع على لغته .

وتسكين الاسم ضرورة في قوله :

٤٣ ـ أَبَتْ ذِكَرٌ عَـوَّدْن أَحشـاءَ قَلْبِـهِ
خُفوقاً ورَفْضَاتُ الهَوى في المفاصلِ (١)

قال في « البسيط » : وإنّما فعل ذلك فرْقاً بين الاسم والصّفة .

وخُصّ الاسم بالحركة لخفّته ، وثقل الصّفة :

= قل لبنها،والغزيرة : ضدّ أو خاص بالمِعْزى وجمعه : لِجاب ولَجبات .

(١) الشاهد لذي الرمة . انظر ديوانه / ٥٧٨ .
وهو من شواهد : المقتضب ٢/١٩٢ ، والمحتسب ١/٥٦ ، ٢/٢٧١ ، وابن يعيش ٥/٢٨ ، والخزانة ٣/٤٢٣ . وقد وقع في هذا البيت تحريف . ففي ط ، والنسخ المخطوطة : أبت ذكر من عودن بزيادة : « من » وفي ط ، وت : و« رقصات » بالقاف والصاد ، تحريف صوابه من هـ ، وم ، والمصادر السابقة والديوان .
ورفضات الهوى بالفاء والضّاد المعجمة كما نصّ على ذلك البغدادي في الخزانة ، وهو من قولهم : رَفَضت الإبل تَرْفِض كضَرَب يَضْرِبُ رفُوضاً: إذا تبدّدت في المرعى حيث أَحبّت . وفي رواية ابن يعيش « أتت ذكر » مكان : « أبت ذكر » وقد رفض هذه الرّواية البغدادي في الخزانة حيث قال : « إن في بعض نسخ الشرح أتت بالمثناة على أنه من الإتيان ، ولم أره في نسخ الديوان ، وعندي منه ـ والله الحمد ـ أربع نسخ » .

قال: وبيان الصّفة من أوْجُه:

أحدها : أنّها تناسب الفعل في الاشتقاق .

الثاني : أنها تناسبه في تحمل الضّمير .

الثالث : أنها تناسبه في العمل .

الرابع : أنها تفتقر إلى موصوف تتبعه . فلمّا ثَقُلت من هذه الجهات أشبهت ثِقَل المرّكب،فكان زيادة الحركة للفرْق على الخفيف أولى من زيادتها على الثّقيل .

وقال ابن يعيش في « شرح المفصل » : الفرق بين الاسم والصّفة من حيثُ اللفظ أنّ الاسم غير الصّفة ما كان جِنْساً غير مأخوذ من فعل نحو: رَجُل وفَرَس،وعِلْم وَجَهْل . والصّفة ما كان مأخوذاً من الفعل نحو : اسم الفاعل واسم المفعول كضاربٍ ومضروب ، وما أشْبَهَما من الصّفات الفعلية ، وأحمر وأصفر وما أشبهَهَما من صفات الحِلْيَة ، ومِصْري ومَغْربي ونحوهما من صفات النِّسبة .

قال والفرق بينهما من حيث المعنى : أن الصّفة تدلّ على ذات وصفة نحو أسود مثلاً،فهذه الكلمة تدلّ على شيئين :

أحدهما : الذّات،والآخر:السّواد،إلا أنّ دلالتها على الذّات دلالة اسميّة ، ودلالتها على السّواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو خارج .

وغير الصّفة لا يدّل إلا على شيء واحد وهو ذات المُسمّى .

الاشتقاق

بسطت الكلام عليه فيما يتعلّق باللّغة في « المزهر » ونذكر هنا [٥٦] فوائد متعلّقة بالنحو / .

الأولى : مذهب البصريّن : أن الفعل مشتق من المصدر .

وقال الكوفيون : المصدر مشتقٌّ من الفعل . قال أبو البقاء في «التّبيين »: ولما كان الخلاف واقعاً في اشتقاق أحدهما من الآخر لزم في ذلك بيانُ شيئين :

أحدهما : حد الاشتقاق ، والثاني : أنَّ المشتقَّ فرعٌ على المشتق منه، فأمّا الحدّ، فأقرب عبارة فيه ما ذكر الرّمّانيّ وهو قوله : الاشتقاق: اقتطاع فَرْع من أصل يدور في تصاريفه الأصل، فقد تَضَمّن هذا الحدّ معنى الاشتقاق ، ولزم منه التعرّض للفرع والأصل .

أمّا الفرع والأصل فهما في هذه الصّناعة ، غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهيّة .

فالأصل ههنا : يراد به الحُروف الموضوعة على المعنى وَضْعاً أَوّلياً .

والفرع لفظٌ يوجد فيه تلك الحروف مع نَوْعٍ تغييرٍ ينضمّ إليه معنىً زائد على الأصل .

والمثال في ذلك الضّرْب مثلاً، فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسمّاة ضرْباً، ولا يدّل لفظ الضرّب على أكثر من ذلك، فأمّا ضَرَب وَيَضْرِب وضاربٌ ومضروبٌ ففيها حروفُ الأصل وهي : الضّاد والرّاء ، والباء ، وزيادات لفظيّة لزم من مجموعها الدّلالة على معنى الضّرب ومعنًى آخر .

وقال الزّملكانيّ في « شرح المفصّل » : مأخذ الخلافِ بين البصريّين والكوفيّن في أن المصدر مشتقٌّ من الفعل، وعكسه[1] لخلافُ في حدّ الاشتقاق .

فقال قوم : هو عبارة عن الإتيان بألفاظ يجمعها أصل واحد مع زيادة أحدهما على الآخر في المْعَنى ، نحو قوله تعالى : ﴿ **فأَقِمْ وَجْهك للدّين القيّم** ﴾[2] .

وقوله عليه الصّلاة والسلام : « ذو الوَجْهَين لا يكون عند الله وجيهاً » .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ **وجَنى الجَنَّتَيْن دانٍ** ﴾[3] فشِبْهُ المشتقّ وليس

(١) في ط فقط : « أو عكسه » بـ « أو » تحريف .

(٢) الرّوم / ٤٣ .

(٣) الرّحمن / ٥٤ .

به ، لأن الجني ليس في معنى الاجْتِنان .

وقال بعضهم : الاشتقاق أن تجد بَيْن اللّفظين مُشَاركَةً في المعنى والحروف الأصول مع تغييرٍ ما .

أمَّا المشاركة في المعنى فلأنهم لا يجعلون الوجْد والموجود من باب الاشتقاق .

[٥٧] واما المشاركة في الحروف الأصول،فلأنهم لا يقولون : إن / الكاذب والمائِنَ من أصل واحد .

وأمّا التغيير من وجهٍ فلا بدّ منه وإلاّ لكان هو إيّاه .

- ثم إن التّغيير قد يكون بزيادة ، وقد يكون بنُقْصان ، وقد يكون بتغيير حركة،ولا بدّ من زيادة أحدهما على الآخر في المعنى ، وإلاّ لزم أن تكون المصادر التي هي من أصل واحد بعضها مشتق من بعض نحو : كَلّ بَصرِي كُلولاً وكِلّة[١] وحَسَبْتُ الحِسابَ حَسْباً وُحْسباناً[٢] .

وقدّرتُ الشّيء من التّقدير قَدْراً وقُدْراناً ، وَقَدَرْتُ على الشيّء بمعنى قَوِيتُ عليه قُدْرَةً وقُدْراناً ومَقْدِرةً[٣] فهذا ونحوه متّحد الأصل مع أنه لا ينبغي أن يقال : أحدهما مشتق من الآخر . على أن ذلك بحثٌ لفظيّ آئلٌ إلى مجرّد اصطلاح .

---

(١) في اللسان : « كلل » وقال بعضهم : كلَّ بَصرُهُ كُلولاً، وكلَّ يَكِلُّ كلاًّ وكِلّةً وكُلُولاً »

(٢) وَحِسْباناً وَحِساباً وحِسْبَةً وحِسابةَ بِكسرهن كما في القاموس .

(٣) في القاموس : « مقدرة » مثلثة الدّال .

وأما المشتقّ فهو ما وافق غيره في حروفه الأصول ومعناه الأصليّ . وزاد معنىً من غير جنس معناه .

وقال : وإنما قلت : من غير جنس معناه، لتَخرُج التثنية والجمع ، ويدخل المصغر والمنسوب ، فنسبة المشتقّ إلى المشتق منه نسبة الأخص إلى الأعم نحو : إنسان وحيوان . قال: وهذا إن سلّمهُ الكوفيّون لَزم أن يكون الفعل مشتقًّا من المصدر لموافقته للمصدر في معناه،وزيادته عليه بالدّلالة على الزّمان المخصوص.

الثانية : قال أبو البقاء في « التبيين » : « الدّليل على أن الفعل مشتق من المصدر طرق :

منها : وجود حدّ الاشتقاق في الفعل ، وذلك أن الفعل يدلّ على حدث وزمان مخصوص ، فكان مشتقًّا وفَرْعاً على المصدر كـ «لفظ» ضاربٍ ومضروب .

وتحقيق هذه الطريقة : أن الاشتقاق يراد لتكثير المعاني وهذا المعنى لا يتحقّق إلا في الفرع الذي هو الفعل ، وذلك أن المصدر له معنًى واحد وهو دلالته على الحدث فقط . ولا يدل على الزّمان بلفظه ، والفعل يدل على الحدَث والزّمان المخصوص ، .فهو بمنزلة اللفظ المركّب ، فإنه يدلّ على أكثر ، مما يدلّ عليه المفرد ، ولا تركيب إلا بعد الإفراد ، كما أنه لادلالة على الحدث والزمان والمخصوص إلا بعد الدّلالة على الحدث / وحده . [٥٨]

وقد مثل ذلك بالنّقرة(١) من الفِضّة ، فإنها كالمادّة المجرّدة عن الصورة،فالفضة من حيث هي فِضّة لا صورة لها،فإذة صيغ منها«جامٌ »أو مِرْآة أو قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصـة ، فهي فرع على المادّة المجرّدة .

كذلك الفعل هو دليل الحدَث وغيره ، والمصْدَر دليل الحدث وحده ، فبهذا يتحقّق كون الفعل فرْعاً لهذا الأصل .

طريقة أخرى : وهي أن نقول : الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر تدّل تلك الزيادة على معانٍ زائدة على معنى المصـدر، فكان مشتقّـاً من المصدر، كضـاربٍ ومـضـروبٍ ونحـوهما، ومعلوم أن ما لا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة.

طريقة أخرى : وهي أن المصدر لو كان مشتقّاً من الفعل لأدّى ذلك إلى نقض المعاني الأُوَل وذلك يخـلّ بالأصول .

بيانه : أنّ لفظ الفعل يشتمل على حـروف زائدة ، ومعـان ، زائدة وهي دلالةٌ على الزّمان المخصوص . وعلى الفاعل الواحد ، والجماعة ، والمؤنث ، والحاضر والغائب ، والمَصْدَرُ يذهِب ذلك كله إلا الدّلالة على الحدث وهذا نَقْض للأوضاع الأُول .

والاشتقاقُ ينبغي أن يفيد تشييد الأصول ، وتوسعة المعاني،وهذا

(١) في القاموس : النُّقْرة : القطعة المذابة من الذهب والفضة ، جمعها : نِقار .

عكس اشتقاق المصدر من الفعل .

قال :واحتّج الآخرون بوجهين :

أحدهما : أن المصدر يعتلّ باعتلال الفعل ، والاعتلال حُكْمٌ تسبقُه عِلّتُه ، فإذا كان الاعتلال في الفعل أوّلاً وجب أن يكون أصلاً .

ومثال ذلك قولك : صام صياماً ، وقام قياماً .فالواوُ[١]: في قام أصل اعتلّتْ في الفعل ، فاعتلت في القيام ، وأنت لا تقول : اعتل قام لاعتلال القيام .

والثاني : أن الفعل يعمل في المصدر ، كقولك : ضَرَبْتُهُ ضَرْباً،فـ « ضَرْباً »منصوب بضربت،والعاملُ مؤثِّر في المعمول والمؤثِّر أقوى من المؤَثّر فيه ، والقوة تجعل القوِيّ أصلاً لغيره .

قال والجواب عن الأول : أنه غير دالّ عليه كقولهم ، وذلك أن/ [٥٩] الاعتلال شيء يوجبه التصّريف ، وثقل الحروف ، وباب ذلك الأفعال ، لأن صيغها تختلف لاختلاف معانيها ، فقام أصله : قَوم ، فأبدلت الواو ألفاً لتحرّكها ، فإذا ذكرت المصادر من ذلك كانت العِلّة الموجبة للتغيير قائمة في المصدر، وهو الثِّقل.

وأما الوجه الثاني : فهو في غاية السّقوط .

وبيانه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن العامل والمعمول من قبيل الألفاظ،والاشتقاق من

---

(١) في ط : « قالوا وفي » بالقاف ، تحريف .

قبيل المعاني ، ولا يدلّ أحدها على الآخر اشتقاقاً ،

والثاني : أن المصادر قد تعمل عمل الفعل كقولك : يُعْجِبني ضَرْبُ زيدٍ عمرًا ، ولا يدلّ ذلك على أنه أصل .

الثالث : أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال ، ولا يدلّ ذلك على أنها مشتقّة أصّلاً فضلاً عن أن تكون مشتقّة من الأسماء والأفعال . انتهى .

الثالث : قال السّهيلي : فائدة :

- اشتقاق الفعل من المصدر أن المصدر اسم كسائر الأسماء يخبر عنه كما يخبر عنها كقولك ، أعجبني خروجُ زيدٍ فإذا ذكر المصدر وأخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل مجروراً بالإضافة،والمضاف إليه تابع للمضاف،فإذا أرادوا أن يخبروا عن الاسم الفاعل للمصدر لم يُمْكن الإخبار عنه ،وهو مخفوضٌ ، تابعٌ في اللّفظ لغيره ، وحقّ المخبر عنه أن يكون مرفوعاً مَبْدوءاً به ، فلم يَبْقَ إلا أن يُدْخِلوا عليه حَرْفاً يدلّ على أنه مخبر عنه ، كما تدلّ الحروف على معانٍ في الأسماء ، وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزاً بينه وبين الحَدث في اللّفظ،والحدثُ يستحيل انفصاله عن فاعله كما يستحيلُ انفصال الحركة عن محلّها ، فوجب أن يكون اللفظ غير منفصل لأنه تابع للمعنى ، فلم يبق إلاّ أن يشتقّ من لفظ الحدَث ، يكون كالحرْف في النيابة عنه دالاًّ على معنى في غيره ، ويكون متّصلاً اتصال المضاف

بالمضاف إليه،وهو الفِعْـل المشتقّ من لفظ الحدَث، فإنه يـدلّ على الحدث بالتّضمن ، ويدلّ على الاسم مخبراً عنه لا مضافاً إليه ، إذ يستحيل إضافة لفظ الفعل الى الاسم كاستحالة إضافة الحرف ، لأن المضاف هو الشّيء بعينه ، والفعل ليس هو الشيء بعينه ولا يدلّ على معنى في نفسه ، وإنما يدلّ على معنى في الفاعل وهو كونُهُ مخبـراً عنه .

فإن قلت : كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يـدل على الحـدث ؟/ . [٦٠]

قلنا : إنما يدلّ على الحدث بالتضمّن،والدّال عليه بالمطابقَةَ هو الضّرْب والقَتْل، وَمِن ثَمّ وجب أن لا يضاف، ولا يعرّف بشيء من آلات التعريف،إذْ التّعريف يتعلّق بالشيء بعينه لا بلفْظ يدلّ على معنى في غيره،ومن ثَمّ وجب ألاَّ يُثَنّى ولا يجمع كالحرف ، وأن يُبْنَى كالحَرْف ، وأن يكون عاملاً في الاسم،كالحرف ، وإنّما أعرب المضارع ، لأنه تضمّن معنى الاسم كما أن الاسم إذا تضمّن معنى الحرف بُنِي .

ولما قدّمناه من دلالة الفعل على معنى في الاسم ، وهو كون الاسمِ مُخْبراً عنه وجب أَنْ لاَ يَخْلو عن ذلك الاسمُ مُضْمراً أو مُظْهراً ، بخلاف الحَدَث ، فإنك تذكره ، ولا تذكر الفاعل مُضْمَراً ولا مُظْهراً ، والفعل لابُدّ من ذكر الفاعل بعده ، كما لا بُدّ بعد الحرف من الاسم ، فإذا ثبت المعنى في اشتقـاق الفِعل من المَصْـدر ، وهو كـونـه دالاًّ عـلى معنى في الاسم ، فلا يحتاج في الافعال الثلاثـة إلا إلى صيغة واحـدة ، وتلك

الصيغة هي لفظ الماضي ، لأنه أخفّ وأَشْبَهُ بلفظ الحدَث ، إلاَّ أن تَقوم الدّلالة على اختلاف أحوال المُحْدَث ، فتختلف صيغة الفعل ، ألا ترى كيف لم تختلف صيغتُهُ بعد « ما » الظّرفيّة ، نحو : لا أفعلُهُ ما لاح برق ، وما طار طائر ، لأَنَّهم يريدون الحدَثَ مُخْبراً عنه على الإطلاق من غير تعرّض لزمنٍ ولا حالٍ من أحوال الحدث ، فاقتصروا على صيغة واحدة وهي أخف أبنية الفعل .

وكذلك فعلوا بعد التّسوية نحو : سواءٌ عليَّ أَقُمْت أَمْ قعدت ؟ لأنه أريد التسوية بين القيام والقعود من غير تقييد بوقتٍ ولا حالٍ ، فلذلك لم يحتجْ إلاَّ إلى صيغة واحدة ، وهي صيغة الماضي ، فالحدَث إذاً على ثلاثة أضرب :

ضرب : يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ، وإلى اختلاف أَحوال الحدَث ، فيشتقّ منه الفعل دلالة على كون الفاعل مُخْبراً عنه ، وتختلف أبنيتُهُ دلالةً على اختلاف أحوال الحدَث .

وضَرْبٌ : يحتاج إلى الإخبار عن فاعله على الإطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال ، فيشتقّ منه الفعل ولا تختلفُ أبنيتُهُ . / [٦١]

وضَرْبٌ : لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله،لكن يحتاج إلى ذكره خاصّةً على الإطلاق مضافاً إلى ما بعده نحو : سُبحانَ اللّهِ ، فإنهُ يُنبىء عن العظمة والتّنزيه ، فوقع القَصْدُ إلى ذكره مجرّداً من التَّقيدات بالزّمان أو بالأحوال ، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود

إليه بالذّكر نحوُ إيَّاك ، وَوَيْلَهُ وَوَيْحَهُ ، وهما مَصْدران لم يشتّق منهما فعل حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فاعلها،ولا إلى تخصيصهما بزَمن ، ونصبهما كنصبه،لأنه مقصودٌ إليه .

ومِمّا انتصب لأنه مقصودٌ إليه بالذّكر « زَيداً ضربتُهُ» في قول شيخنا أبي الحسن وغيره من النّحويين،وكذلك زيداً ضربتُ » بلا ضمير لا يجعله معمولاً مقدّماً ، لأَنَّ المعمول لا يتقدّم على عامله ، وهو مَذْهب قويّ ، ولكن لا يبعد عندي قولُ النّحويين : إنه مفعول مقدّم، وإن كان المعمول لا يتقدّم على العامل والفعل كالحرْف ، لأَنَّه عامل في الاسم ،وذلك على معنىً فيه فلا ينبغي للاسم أن يتقدّم على الفعل، كما لا يتقدّم على الحرف ، ولكن الفعل في قولك : ضربت زيداً قد أخذ معموله ، وهو الفاعل ، فمعتمده عليه ومن أجله صيغ .

وأمّا المفعول فلم يُبالوا به ، إذْ ليس إعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل أَلا ترى أنه يحذف والفاعل لا يحذف ، فليس تقديمُه على الفعل العامل فيه بأبعد من حذفه ، وأمّا زيداً ضربْتُه فينتصب بالقصد إليه،كما قال الشيخ. انتهى كلامُ السُّهْيلِيّ[١] .

---

(١) السهيليّ : عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش . . . السّهيلي الخثعميّ الأندلسيّ المالقيّ .

ومن أشهر مؤلفاته : الرّوض الأنف في شرح السيرة ، وشرح الجمل ، لم يتمّ .

=

قال آبن القيّم في[١]«بدائع الفوائد» :وهذا الفصل من أعجب كلامه ولا أعرف أحداً من النحويين سبقه إليـه[٢] .

الرّابعة : قـال آبن يعيش في « شرح المفصـل » : قد يكـون الاسمـان مُشْتَقَّيْنِ من شيء ، والمعنى فيهما واحـدٌ ، وبنـاؤهمـا[٣] مختلف ، فيختصّ أحدُ البناءَيْن شيئاً دون شيء للفرْق ، ألا ترى أنهم قالوا : عِدْل لما يعادل من المتاع ، وعَدِيلُ لما يعادل من الأناسِيّ ، والأصل واحد وهو : « ع د ل » ، والمعنى واحد ، ولكنهم خصّوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الآخـر لِلْفَـرْق . ومثله:بنـاء حَصِينٌ ، وامرأةٌ حَصَانٌ ، والأصل واحد / والمعنى واحد ، وهوالحِرْز ،فالبناء يحرز من [٦٢] يكون فيه،ويلجأ إليه ، والمرأة تحرز فَرْجها .

وكـذلك النّجـوم اختصت بهـذه الأبنيـة التي هي الـدّبَـران ، والسّماك ، والعيُّوق فلا يطلق عليها : الدّابر والعائِق والسّامك ، وإن

= وتوفي ليلة الخميس خامس عشر شوال ٥٨١ هـ . ومن شعـره المشهور قصيدته الرائعة التي مطلعها :

يـا مَن يرى مـا في الضمير وَيَسْمـعُ   أنت المـعـدّ لكـلّ مـا يُـتـوقّـعُ

انظر البغية ٨١/٢ .

(١) آبن القيّم : هو الإمام العلامة شيخ الإسلام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي المشتهر بابن القيم الجوزية ، والمتوفي ٧٥١ هـ .
وكتابه : « بدائع الفوائد » كتاب مشهور ،وقدطبـع ونشر بتصحيح وتعليق إدارة الطباعة المنيرية .

(٢) الضمير في « إليه » راجع إلى كلام السّهيليّ .

(٣) في ط : « وبناءهما » ، تحريف .

كانت بمعناها لِلفرق .

الخامسة : قال آبن يعيش : الفرْق بين العَدْل وبين الاشتقاق الـذي ليس بِعَدْل : أن الاشتقـاق يكون لمعنى آخـر،أُخِذ من الأوّل كضارب من الضّرْب ، فهذا ليس بعَدْل،ولا من الأسباب المانعة من الصّرف ، لأنه اشتقّ من الأصل لمعنى الفاعل ، وهو غير معنى الأصل الذي هو معنى الضّرْب .

والعَدْل : هو أن تريد لفظاً ، ثم تَعْدِل عنه إلى لَفْظ آخر ، فيكون المسموعُ لَفْظاً ، والمراد غيره ، ولا يكون العَدْل في المعنى إنما يكون في اللّفظ ، فلذلك كان سبباً في منع الصّرْف ، لأَنَّه فَرْعُ عن المعدول عنه . انتهى .

وقال الرّمّانيّ : العَدْل ضَرْبٌ من الاشتقاق إلّا أنه مضمّن بتقدير وَضْعِه مَوْضِع المشتقّ منه ، ولذلكَ ثَقُل المعدول ، لأنه مُضَمّن ، ولم يَثْقُل المشتقّ لعدم وقوعه موقع المشتقّ منه . حكاه في « البسيط» .

السادسة : قال في « البسيط » : اختلف في وزن الأسماء الأعجميّة .

فذهب قومٌ: إلىٰ أنها لا تُوزن،لتوقّف الوزْن على معرفة الأصلي والزّائد ، وإنما يعرف ذلك بالاشتقاق ، ولا يتحقّق لها اشتقاق فلا يتحقّق لها وزن كالحروف .

وذهب قومٌ:إلى أنها توزن،ولا يخفى بُعْدُه،لتوقّف الوزن على معرفة الأصليّ والزّائد،ولا يتحقّق ذلك في الأعجميّة .

السابعة : اختلف هل يقدح الاشتقاق في كون العَلَم مُرْتجلاً ؟ فقيل : « لا » لأنَّ غَطَفان[١] من الغَطَف ، وهو سعة العيش . وعِمْران ، وحَمْدان لهما أفعال ، وإنما الذي يَقْدح فيه أن يكون موضوعاً لمسمًّى ، ثم يُنْقَل إلى غيره . قال صاحب « البسيط » : والتحقيق:أن الاشتقاق يقدح في الارتجال ، لأنه حال الاشتقاق لا بدّ وأن يكون اشتقاقه لمعنىً ، فإذا سمّى به كان منقولاً من ذلك اللفظ المشتقّ لذلك المعنى،فلا يكونُ مرتَجلاً .

الثامنة : قال ابن جنّي في « الخاطريات » : لَاتَهُ يَلِيتُه حَقَّه[٢] ، أي انتقصه إيّاه ، / [٦٣] يجوز أن يكون من قولهم : ليت لي كذا ، وذلك أن المُتَمَنِّي للشيء معترف بِنَقْصه عنه ، وحاجتِه إليه .

فإن قلت : كيف يجوز الاشتقاق من الحروف ؟ قيل : وما في ذلك من الإنكار ؟. قد قالوا : أنعم له بكذا ، أي قال له : نَعَمْ ، وسوَّفْتُ الرّجل إذا قلت له : سَوْفَ أفعل ، وسألتك حاجةً فَلَوْ لَيْت لي ، أي قلت لي : لَوْلا ،و « لا لَيْت لي » أي قُلْت لي : لا لا[٣] .

---

(١) غطفان بتحريك الطاء : حيّ من قيس .
(٢) في القاموس : لات الرجل : أخبر بغير ما يسأل عنه . ولات الخبرَ : كتمه .
(٣) « ولا لَيْت لي : أي قلت لي : لا لا » سقطت هذه العبارة من ت .

وقالوا : صَهْصَيْت بالرجل أي قلت له : صَهْ صَهْ،وَدَعْدَعْتَ الغنم أي قلت لها : داعْ داعْ ، وهاهَيْت ، وحاحَيْتَ ، وعَاعَيْت فاشتقوا من الأصوات كما ترى وهي في حكم الحروف ، فكذلك يكون«لاَتَه»أي انتقصه من قولهم :« ليت »:إذا تمنيت ، وذلك دليل النّقص .

فإن قيل : فكان يجب على هذا أن يكون في قولهم : لاَتَه يَلِيتُه معنى التّمنّي ، كما أن في « لاَ لَيْتَ » معنى الرّد : وفي « لَوْلَيْتَ » معنى التّعذّر ، وفي أَنْعمت معنى الإجابة ، قيل : قد يكون في المشتقّ اقتصار على بعض ما في المشتقّ منه،ألا تراهم سمّوا الخِرْقة التي تشير بها النائحة المئلاة[1] : وذلك لأنها لأتالو أن تشير بها ، فمئلاة على هذا مِفْعَلة من :«ألوت»وحده لَفْظاً ، وإن كان المراد بها:أنها لا تألوا أن تشير بها .

وسمّوا الحَرَم : النّالَة ، وذلك أنه لا يُنال مَنْ حَلّهُ ، فهذه فَعْلَة من نال ، وهو بعض : « لا ينال » .

وجاز الاشتقاق من الحروف لأنها ضارعت أصول كلامهم الأول ، إذ كانت جامدة غير مشتقّة كما أن الأوائل كذلك.

(١) في م فقط : « الميلاءة » .

الأصل مطابقه المعنى للفظ

ومن ثَمّ قـال الكوفيّـونَ : إنّ معنى أَفْعِلْ بـه في التَّعَجُّب أمْـرٌ كلفظه .

وأَمَّا البصريّون فقالوا : إنّ معناه : التّعجب لا الأمر،وأجابوا عن القاعدة بأن هذا الأصل قد تُرِك في مواضع عديدة ، فليكن متروكـاً هنا .

قال ابن النّحاّس في التعليقة : وللكوفييّن أن يقولوا : لم يُتْرك هذا الأصل في موضع إلّا لحامل ، فما الّذي حملهم على تركه هنا ؟

ويجاب:بأن الحامل موجود وهـو أن اللفظ إذا احتيج في فهم معناه إلى إعمال فكْر كأن أبلغ وآكد مِمّا إذ لم يكن كذلك ، لأن النَفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى إلى فِكْر وتَعَب،فتكون به أكثر كَلَفاً وضِنّة مِمّا إذا لم تَتْعب في تحصيله .

وباب التّعجب موضع المبالغة فكان في مخالفة المعنى لِلّفظ من / [٦٤] المبالغـة ما لا يَحْصُل باتّفاقهما،فخالفنا لذلك ، وقد ورد الخبر بلفظ

الأمر في قوله تعالى :﴿ فَلْيَمْدُد له الرّحمٰنُ مَدًّا ﴾[١]،وجاء عكس ذلك. انتهى .

ومن المواضع الخارجيّة عن ذلك ورود لفظ الاستفهام بمعنى التّسوية في : « سواءٌ على أَقُمْت أم قَعَدْتَ؟ »،ولفظ النّداء بمعنى الاختصاص في « اللَّهُمَّ اغفر لنا أَيّتها العصابة » .

الأصل أن يكون الأمر كلّه باللّام من حيث كان معنىً من المعاني

والمعاني إنّما الموضوع لها الحروف ، فجاء الأمر ما عدا المخاطب لازِمَ اللام على الأصل ، واستغنى في فعل المخاطب عنها، فحذفت هي وحروف المضارعة،لدلالة الخطاب على المعنى المراد .

وقد يؤتى بها على الأصل كقوله تعالى : ﴿ فبذلكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[٢] فِيمَن قرأها بالتّاء الفوقيّة وفي الحديث « لِتَأْخُذوا مَصَافَّكم »[٣] .

وإتيانه بغير لام هو الكثير.ذكر ذلك ابن النّحاس في التعليقة .

---

(١) مريم / ٧٥ .

(٢) يونس / ٥٨ . وقد نسبت هذه القراءة إلى : ابن عامر ، وعثمان بن عفان، وأبيّ ، وأنس ، والحسن ، والجحدري ، والأعمش .
وانظر الإتحاف / ٢٥٢ ، والبحر ٥ / ١٧٢ ، والطبري ١١/٨٨ ، والجامع للقرطبي ٨/٣٥٤ ، والكشاف ٢/٢٤١ ، والفخر الرازي ١٧/١١٨ والنشر ٢/٢٨٥ .

الأصل في الأفعال التّصرف

ومن التّصرف تقديم المنصوب بها على المرفوع ، واتّصال الضّمائر المختلفة بها .

ذكره أبو البقاء في « التّبيين » ، قال : وقد استثنى منها : نِعْم وَبِئْس وعَسَى وفعل التّعجّب ، فإنّ تقديم المنصوب فيها غير جائز .

إصْلاح اللّفظ

عقد له ابن جنّي باباً في « الخصائص » قال :

اعْلَمْ أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمّةً ، وعليها أدلَّةً ، وإليها موصِّلة ، وعلى المراد بها[1] محصِّلةً عُنِيت بها ، وَأَوْلَيْتُهَا[2] صَدْراً صالِحاً من تَثْقِيفها وإصلاحها .

فمن ذلك قولهم : أَمَّا زيدٌ فمنطلِقٌ ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرَّحت بلفظ الشّرط فيه صِرْتَ إلى أنّك كأنك قلت : مَهْما يكن / [٦٥] من شيءٍ فزيدٌ منطلق ، فتجد الفاء في جواب الشّرط في صدر الجزأين مقدّمة عليها .

وأنت في قولك : أمّا زيد فمنطلق إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين،ولا تقولُ : أمّا فزيدٌ منطلقٌ،كما تقول فيما هو بمعناه : مَهْما يكُنْ من شيء فزيدٌ منطلق .

وإنّما فُعِل ذلك لإصلاح اللّفظ .

(١) في الخصائص ١/٣١٢ : « منها » موضع : « بها » .

(٢) في الخصائص ١/٣١٢ : « عنيت العرب بها فأوْلَتْها » .

ووجْهُ إصلاحه : أن هذه الفاء وإن كانت جواباً ولم تكن عاطفةً فإنما هي على لفظ العاطفة[1] وبصورتها ، فلو قالوا : أَمّا فزيْدٌ منطلق ، كما يقولون : مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مَجْرى فاء العطف بعدها اسم ، وليس قبلها اسم ، وإنّما قبلها في اللّفظ حرْفٌ وهو أمّا ، فتَنكّبوا ذلك لما ذكرنا ووسّطوها بين الجزأين[2] ليكون قبلها اسْمٌ ، وبعدها آخر فتأتِيَ على صورة العاطفة ، فقالوا : أمّا زيد فمنطلق ، كما تأتي عاطفةً بين الاسمين في نحو:قام زيد فعمرو [3] .

ومثله آمتناعُهم أن يقولوا : انتظرتُك وطلوعَ الشّمس أي مع طلوع الشمس ،فينصبوه على أنه مفعول معه ، كما ينصبون نحو:قمتُ وزيداً أي مع زيد .

قال أبو الحسن : وإنما ذلك لأَنَّ الواو التي بمعنى مع لا تستعمل إلاّ في الموضع الذي لو استُعْمِلت فيه عاطفةً لجاز .

ولو قلت : انتظرتُك وطلوعُ الشمس أي انتظرتك[4] وطلوعُ

---

(١) في الخصائص ١/٣١٢ : « فإنها على مذهب لفظ العاطفة » .
(٢) في الخصائص : « بين الحرفين » .
(٣) في الخصائص زيادة بعد قوله : « فعمرو » وهي : « وهذا تفسير أبي علي رحمه الله » . وهو الصواب .
(٤) هكذا في ط ، والنسخ المخطوطة ، وفي الخصائص : « انتظرك » مكان « انتظرتك » وهذا أوضح .

الشمس لم يجز .

أفـلا ترى إلى إجـرائهم الواو غيـر العاطفـة في هـذا مُجْـرى العاطفة ، فكذلك أيضاً تجري الفاء غير العاطفة في نحو : أما زيد فمنطلق مجرى العاطفة ،فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها .

ومن ذلك قولهم في جمع تمرة وبُسْرة ونحو ذلك : تَمَرات وبُسرات ، وكرهوا إقرار التاء تناكُراً لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد ، فحذفت وهي في النّيّة مرادة البتّة ، لا لشيءٍ إلاَّ لإصلاح اللّفظ ،لأنها في المعنى مقدّرة منّوية[١] ، ألا ترى أنّك إذا قلت : تَمَرات لم يعترض شكّ في أن الواحدة منها تَمْرة . وهذا واضح فالعناية إذاً في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ ،إذْ المَعْنى ناطقٌ بالتّاء مقتضٍ لها ، حاكمٌ بموضعها/ . [٦٦]

ومن ذلك قولهم : إنّ زيداً لقائمٌ ، فهذه لام الابتداء ،وموضعها أوّل الجملة وَصَدْرُها لا آخرها وَعَجُزَها ، فتقديرها أوّلُ : لَئِنّ زيداً منطلق ، فلما كُرِه تلاقي حَرْفين لمعنى واحدٍ وهو التّوكيد أُخِّرت اللاّم إلى الخبر فصار : إنّ زيداً لمنطلقٌ، وإنما أخّرت اللام ولم تؤخر إنّ لأوْجُهٍ[٢] :

---

(١) في الخصائص : « منويّة لا غير » بزيادة : « لا غير » .

(٢) العبارة في الخصائص : « فإن قيل : هلاّ أُخِّرت إنّ ، وقدمت اللام ؟. قيل : لفساد ذلك من أوجه » ، والسيوطي نقل العبارة بالمعنى لا باللفظ .

منها : أن اللاْم لو تقدَّمت وتأخَّرتْ«إنّ»لم يجز أن تنصب[١] اسمها الذي من عادتها نصبه[٢] .

ومنها : أنه لو تأخَّرتْ ونُصِب[٣] لأدّى إلى عمل إنّ فيما قبلها ، وإنّ لا تعمل إلاَّ فيما بعدها .

ومن إصلاح اللفظ ، قولهم : كأنّ زيداً عمرٌو .

وأصل الكلام زيد كعمرٍو ، ثم أردوا توكيد الخبر فزادوا فيه « إنَّ » ، فقالوا : إنّ زيداً كعمرو ، ثُمَّ إنّهم بالغوا في توكيد الشَّبَه[٤] فقدّموا حَرْفَهُ إلى أوّل الكلام عنايةً به وإعلاماً أن عهد[٥] الكلام عليه ، فلمّا تقدمت الكافُ وهي جارّة لم يَجُز أن تباشر « إنَّ » لأنها تقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فَتْحُها ، فقالوا : كَأَنّ زيداً عمرو .

ومن ذلك قولهم : لك مالٌ ، وَعَلَيْك دين ، فالمال والدّيْن هنا مبتدآن ومَا قَبْلَهُما خبرٌ عنهما ، إلاَّ أنّك لو رُمْت تقديمها إلى المكان

---

(١) في الخصائص : « تنصب إنّ » وقد سقطت إنّ من ط ، والنسخ المخطوطة .

(٢) سقطت عبارات من نص ابن جني بعد كلمة نصبه ، والسيوطي تصرف في النقل، ولم يراع ألفاظ ابن جني كما قيلت .

(٣) أي اسم إنّ .

(٤) هكذا في ط ، وفي النسخ المخطوطة ، وفي الخصائص ١/٣١٧ : « التشبيه » .

(٥) في الخصائص : « عَقْد » مكان : « عهد » .

المقدّر لهما لم يَجُز لقبح الابتداء بالنّكرة في الواجب ، فلمّا جفا ذلك في اللفظ أخّروا المبتدأ،وقدّموا الخبر ، فكان ذلك سهلاً عليهم وَمُصْلِحاً ما فسد[1] عندهم ، وإنّما كان تأخيرُهُ مستحسَناً من قِبَلِ أنه لمّا تأخّر وقع موقع الخبر ، ومن شَرْط الخبر أن يكون نكرة فلذلك صَلُح به اللّفظ،وإنْ كُنّا قد أحطنا علماً بأنه في المعنى مبتدأ .

فأمّا من رفع الاسم في نحو هذا بالظّرف فقد كُفِي مئونة هذا الاعتذار ، لِأنّه ليس مبتدأ عنده .

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلاّ أن تقع آخراً : نحو أرطى[2] ومِعْزى[3] ، وَحَبَنْطى[4] ، وَسَرَنْدى[5] وذلك أنها إذا وقعت طَرَفاً وقعت مَوْقِعَ حَرْفٍ متحرّك ، / فدلّ ذلك على قُوَّتها عندهم ، [٦٧] وإذا وقعت حَشْواً وقعت موقع السّاكن،فضَعُفَتْ لذلك،فلم تَقْوَ فيعلم بذلك إلحاقُها بما هي على سَمْت مُتَحرّكه ، ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية ، فقلت : حَاتم مُلْحق بجعفر لكانَت مقابِلة لعينه وهي ساكنة ، فاحتاطو لِلّفظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرْف المتحرّك ليكون أقوى لها ،

---

(١) في الخصائص : « لما قد » .

(٢) الأرْطى : شجر نَوْره كَنَوْر الخِلاف تأكلها الإبل .

(٣) المِعْزى : خلاف الضأن من الغنم .

(٤) حَبَنْطى : الحَبَنْطي : الممتلىء غيظاً أو بِطْنة .

(٥) السّرندي : السّريع في أموره والشديد .

وأدلّ على شدّة تمكّنها ، وليُعْلم ثبوتها[١] أيضاً وكون ما هي فيه على وزن أصْلٍ من الأصول أنها للإلحاق به ،وليست كذلك ألف قبعثرى[٢] وضَبَغْطرى[٣]، لأنها وإن كانت طرفاً ومنّونةً، فإن المثال الذي هي فيه لا مَصْعَد للأصول إليه فيلْحَق هذا به ، لأنه لا أصل لناسُدَا سِيًّا ، فإنّما ألف قبعثري قِسْمُ من الألفات الزوائد في أواخر الكلم ثالثٌ ،لا للتأنيث، ولا للإلحاق .

ومن ذلك : أنهم لما أَجْمعوا الزّيادة في آخر بنات الخمسة كما ـ زادوا في آخر بنات الأربعة ـ خَصُّوا بالزّيادة فيه الألف ، استحقاقاً لها ورغبة فيها هناك دون أختيها : الياء والواو . وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا يُنْتَهى إلى آخرها إلاّ وقد مُلَّت ، فلمّا تَحَمّلوا الزيادة في آخرها طَلَبوا أخفّ الثلاث ، وهي الألف ، فخصوها بها ، وجعلوا الواو والياء حَشْواً في نحوَ عَضْرَ فُوط[٤] وَجَعْفَلِيق[٥]،لأنهم لو جاءوا

---

(١) في الخصائص : بعد قوله : تمكنها : « بتنونيها أيضاً » مكان ، « وليعلم ثبوتها أيضاً » .

(٢) القبعثري : الجمل العظيم ، والفصيل المهزول ، والعظيم الشديد .

(٣) الضَّبَغْطَري : الرجل الشديد ، والطويل ، والأحمق ، وكلمة يفزع بها الصبيان ، وما حملته على رأسك ، وجعلت يدك فوقه لئلا يقع ، والضّبعُ أو أنثاها .

وانظر القاموس في هذه الكلمة وما قبلها .

(٤) في القاموس : العَضْرَ فوط : ذكر العظاء أو هو من دواب الجن وركائبهم جمعه : عضارف ، وعضْرَ فوطات .

(٥) وفي القاموس : الجعفليق : العظيمة من النساء .

بهما طَرَفاً وَسُدَا سِيَّيْن مع ثقلهما لظهرت الكُلفة في تجشّمِهما ، وكَدَّت في احتمال النطق بهما . كل ذلك لإصلاح اللفظ .

ومن ذلك :باب الإدغام في المتقارب نحو : وَدٌّ في وتِد . « ومنْ الناس مَن يَقُول »(١) . ومنه جميع باب التقريب نحو : اصطبر ، وإزدان ، وجميع باب المضارعة نحو مصدر(٢) وبابه .

ومن ذلك: تسكينُهم لام الفعل إذا اتّصل بها عَلم الضّمير المرفوع ، نحو :ضَربت: وَضَرَبْنَ، وَضَرَبْنا.

وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مُجْرى جزء من الفعل ، فَكُرِه اجتماع الحركات التي لا توجد في الواحد ، فأسكنوا ماقبل الضمير، «اللاّم» (٣) إصلاحاً للفظ.

ومن ذلك : أنّهم أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النّكرة ولم يَجُز أن يُجْروها عليها لكونها نكرة ، فأصلحوا اللفظ بإدخال الذي لتباشر بلفظ / حرف التّعريف المعرفة ، فقالوا : مررت بزيد [٦٨]

(١) كتبت في الخصائص : « ميّقول » بالإدغام . آية ٨ من سورة البقرة وفيها قراءتان : إدام بغنة ،وإدغام بغير غنة . انظر الحجة لابن خالويه /٦٧ .

(٢) المقصود بالمضارعة : مضارعة الحروف بعضها ببعض ، وقد علق محقق الخصائص ١/ ٣٢٠ على كلمة مصدر بقوله : « في « أ » كتب الحرف « ز » فوق « مصدر وهذا علامة على نطق الصاد قريبة من الزاي تحقيقاً للمضارعة » .

(٣) أي وهو اللام، والمراد: لام الكلمة.

الذي قام أخوه[١]

وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع .

وذكر ابن يعيش في قولهم : سواء على أقمت أمقعدت؟أن سواء مبتدأ ، والفعلان بعده كالخبر ، لأن بهما تمام الكلام وحصول الفائدة ، قال : فكأنهم أرادوا إصلاح اللفظ وتوفيَتُه حقّه .

وقال ابن يعيش : اعلم أن قولَهم : أقائمالزّيدان إنما أفاد نظراً إلى المعنى، إذ المعنى : أيقوم الزيدان ؟ فتّم الكلام ، لأنه فعل وفاعل . وقائم هنا اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى، فلما كان الكلام تامّاً من جهة المعنى أردوا إصلاح اللفظفقالوا :أقائم مبتدأ . والزّيدان يرتفع به ، وقد سدّ مسد الخبر من حيث إن الكلام تم به ، ولم يكن ثَمّ خبرٌ محذوف .

قال : وأمّا قولهم : ضَرْبي زيداً قائماً فهو كلام تامّ باعتبار المعنى إلا أنه لا بدّ من النّظر لِلّفظ وإصلاحه ، لكون المبتدأ فيه بلا خبر ، وذلك أنَّ ضَرْبي مبتدأ ، وهو مصدر مضاف للفاعل وزيداً مفعول به ، وقائماً حال ، وقد سدّ مسدّ خبر المبتدأ ولا يصح أن يكون خبراً فيرتفع ، لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأول، والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم .

---

(١) انتهاء نص ابن جني المنقول من الخصائص ١ /٣٢١ .

ولا يصحّ أن يكون حالاً من زيد لأنه لو كان حالاً منه لكان العامل فيه المصدر الّذي هو «ضَرْبي»، لأنّ العامل في الحال هو العامل في ذي[١] الحال ، ولو كان المصدرُ عاملاً فيه لكان من جملته ، وإذا كان من جُملته لم يصِحّ أن يسدّ مسدّ الخبر ، وإذا كان كذلك كان العامل فيه فعلاً مقدّراً ، فيه ضمير فاعل يعود إلى زيد ، والخبر ظرف زمان مقدّر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل ،والتّقدير:ضَرْبي زيداً إذا كان قائماً ، فإذا هي الخبر .

وقال ابن يعيش أيضاً: إذا قلت: ما أتاني إلّا زيداً إلّا عمرٌو ،فلا بدّ من رفع أحدهما ، ونصب الآخر . ولا يجوز رفعُهما جميعاً ولا نصبهما جميعاً ، وذلك نظراً إلى إصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقّه ، وذلك أنّ المستثنى منه محذوفٌ ، والتقدير : ما أتاني أحدٌ إلّا زيداً إلّا عمرًا ، لكن لمّا حُذِف المستثنى منه بقي الفعلُ مفرّغاً بلا فاعل ، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل في اللّفظ ، فرُفِع أحدُهما، وتعيَّن نصبُ الآخر .

وقال ابن عصفور : زيدت / الباء[٢] في فاعل : أَفْعِلْ به في التعجّب ، ولـزمت حتى صارلفظ[٣]الفاعل كلفظ المجـرور في نحو قولك :أمْرِرْ بزيد إصلاحاً لِلّفظ من جهة أن أفْعْل في هذا الباب لفظه [٦٩]

(١) أي صاحب الحال
(٢) في ط : « الفاء »مكان الباء، تحريف
(٣) في ط فقط: «لفظة» بالتاء.

كلفظ الأمر بغير لام ، والأمر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظّاهر إلّا منصوباً نحو اضْرب زيداً أو مجروراً نحو: امرر بزيدٍ ، فـزادوا الباء ، والتزموا زيادتها حتى تكوَن في اللّفظ بمنزلة أمرربزيد. ذكره في شرح « المقرب »(١) .

قال ابن هشام في تذكرته : هذا باب ما فعلوه بمجرد إصلاح اللفظ في مسائل :

أحدها : قولهم : لِهَنّك قائمٌ ، لأنهم لو قـالوا : لأَنَّـك لكان رجوعاً إلى ما فرّوا منه لكنّهم لما أرادوا الرّجوع إلى الأصـل أبدلـوا الهمزة هاء لإصلاح اللّفظ هذا قول المحققين .

وقال أبو عُبَيد(٢) فيما حكى عنه صاحب الصّحاح : إن الأصل : «لِلّه أنّكَ»، فَحَذَفْت إحدى اللاّمين ، وألف اللّه ، وهمزة أنك .

(١) في ط : « المغرب » بالغين ، تحريف .
والمقرب كتاب في النحو لابن عصفور علي بن مؤمن المتوفي ٦٦٩ هـ وقد حققه الأستاذان :أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري نشر مطبعة العاني ببغداد . وانظر هذا النص المنقول منه في ١/٧٧ .

(٢) أبو عُبَيْد : القاسم بن سلاّم ، وقد كان إمام عصره في كل فن من العلم ، أخذ عن أبي زيد ، وأبي عُبَيـدة ، والأصمعيّ واليزيدي ، وآبن الأعرابي ، والكسائي وغيرهم .
ومن أشهر تصانيفه : الغريب المصنَّف ـ غريب القرآن ـ غريب الحديث ـ معاني القرآن ـ القراءات ـ المذكر والمؤنث ـ الأمثال السائرة ، توفي بمكة سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائتين . من الهجرة .

الثانية : زيادة الباء في فاعل : أَحْسِن ونحوه لئلّا يكون نظير فاعل فعل أمر بغير اللام .

الثالثة : تأخير الفاء في : أما زيد فمنطلق مع أن حقّها أن تكون في أول الجواب إلا أنهم كرهوا صورة معطوف بلا معطوف عليه .

الرابعة : اتّصال الضمير المؤكد للجار والمجرور بكان الزائدة في قوله :

٤٤ = *وجيرانٍ لنا ـ كانوا ـ كرام *[1]

على تقرير ابن جني :

الخامسة : تقديم المعمول في : زيداً فاضرب ، على ما قيل : إن الفاء عاطفة جملة على جملة ، وإنّ الأصل ، تَنَبَّهْ فاضرب زيداً .

السّادسة : زيادة اللام في : «لا أبالك» على الصّحيح ؛ لَئِلّا تدخل « لا » على معرفة .

السّابعة : تأكيد الضمير المرفوع المستتر إذا عطف عليه نحو :

(١) للفرزدق ، وصدره :

* فَكَيْفَ إذا رَأَيْتُ دِيَارَ قَوْمٍ *

من شواهد : سيبويه ١/٢٨٩ ، والخزانة ٤/٣٧ ، والمغنى رقم ٥٢٨ ، والعيني ٢/٤٢ ، والتصريح ١/١٩٢ ، والأشموني ١/٢٤٠ . وانظر ديوانه ٢٩٠ ، وهو من قصيدة يمدح فيها هشام ابن عبد الملك مطلعها :

ألستم عائجين بنا لعنّا ... نرى العرصاتِ أو أثر الخيامِ

[٧٠] « اسْكُن أنت وزوجك »(١) / .

الثامنة : تأكيد المجرور : مررت بك أنت وزيدٍ ،على ما حكاه ابن إياز في « شرح الفصول » .

التاسعة : إدخالهم الفصل في نحو زيدٌ هو العالم .

العاشرة : الفصل بين أن والفعل في نحو « علم أن سيكون »(٢) لئلاّ يليها الفعل في اللّفظ .

وقال أبو حيّان : قال بعض أصحابنا : الذي ظهر بعد البحث أن الأصل في «زيداً فاضرب»: تَنَبّه فاضرِب زيداً ، ثم حذف تَنَبّهْ فصار فاضرِبْ زيداً ، فلما وقعت الفاء صَدْراً قدموا الاسم إصلاحاً للّفظ .

---

(١) البقرة / ٣٥ .
(٢) المزمّل / ٢٠ .

الأصول المرفوضة

منها: جُملة الاستقرار الّذي يتعلّق به الظّرفُ الواقع خبراً .

قال ابن يعيش : حُذف الخبر الّذي هو استقرّ أو مُسْتقِر ، وأُقيم الظرف مقامه ، وصار الظّرفُ هو الخبر والمعاملة معه ، ونُقِل الضّمير الذي كان في الاستقرار إلى الظّرف وصار مُرْتَفِعاً بالظّرف كما كان مُرْتَفِعاً بالاستقرار ، ثم حذف الاستقرار ، وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظّرف .

ومنها : خبر المبتدأ الواقع بعد لولا نحو : لولا زيد لخرج عمرٌو ، تقديره : لولا زيد حاضر .

قال ابن يعيش : ارتبطت الجملتان وصارتا كالجملة الواحدة وحذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعمالُه .

ومنها : قولهم : « اِفْعل هذا إما لا » قال ابن يعيش : ومعناه : أن رجلاً أُمر بأشياء يفعلُها ، فتوقّف في فعلها فقيل له : اِفْعل هذا إن كنت لا تفعل الجميع ، وزادوا على « إنْ » « ما » ، وحذف الفعل ،

واتّصل به وكثر حتى صار الأصـل مهجوراً .

ومنها : قال ابن يعيش : بنو تميم لا يُجِيزون ظهور خبر « لا » البتّة ، ويقولون : هو من الأصول المرفوضة .

وقـال الأستاذ أبـو الحسين بن أبي الـربيـع في « شـرح الإيضاح » / : الإخبار عن « سُبحان اللّه » يصحّ كما يصحّ الإخبار [٧١] عن البراءة من السّوء ، لكن العرب رفضت ذلك كما أن «مذاكير» جمـع لمفرد لم يُنطق به ، وكذلك «لُيَيْلِية» تصغير لشيء لم ينطق به وَ«أُصَيْلان» تصغير لِشَيْءٍ لم يُنْطق بـه ، وإن كان أصله أن ينـطق به ، وكـذلك سُبحانَ اللّه إذا نظرت إلى معناه وجدت الإخبار عنه صحيحاً ، لكن العَرَب رفضت ذلك، وكذلك : «لكَاع» «ولُكَع»، وجميع الأسماء التي لا تُستعمل إلاّ في النّداء إذَا رجعت إلى معانيها وجدت الإخبار ممكناً فيها بدليل الإخبار عّما هي في معناه ، لكن العرب رَفَضَتْ ذلـك .

وقال أيضاً في قـولك : زيـداً اضربـه ضَعُف فيه الـرّفع على الابتداء ، والمختار النصب .

وفيه إشكال من وجه الإسناد ، لأن حقيقة المسند والمسند إليه» ما لا يستقلّ الكلام بأحدهما دون صاحبه ، واضْرِب ونحوه يستقلّ به الكلام وحده ، وَلَا تقْدِرُ هنا أن تُقَـدِّر مفرداً ، تكـون هذه الجملة في موضعه كما قَدّرت في : زيدٌ ضربته .

فإن قلت : فكيف جاء هذا مرفـوعاً وأنت لا تقـدر على مفرد

يُعْطى هذا المعنى ؟

قلت : جاء على تقدير شيء رفض ، ولم ينطق به ، واستغنى عنه بهذا الذي وضع مكانه ، وهذا- وإن كان فيه بُعدٌ -إذا أنت تَدَبْرتَهُ وجدت له نظائر .

ألا ترى أن قام أجمع النحويون على أن أصله : قَوَمَ ، وهذا ما سمع قط فيه ولا في نظيره ، فكذلك «زيداضربه» كأن «اضربهُ» وُضِع موضع مفرد مسند إلى زيد على معنى الأمر ولم يُنْطَق به قط ، ويكون كقام .

وقال أيضاً : مصدر عسى لا يستعمل وان كان الأصل لأنه أصل مرفوض .

الإضافة تَرُدّ الأشياء إلى أصولها

ولذلك أعـربت « أيّ » مع وجـود شبه الحـرف فيها للزومهـا الإضافة، فردتها إلى الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء.

وإذا أضيف ما لا ينصرفُ ردّ إلى أصله من الجرّ . / [٧٢]

الإضمار أسهل من التضمين

لأن التّضمين زيادة بتغيير الوضع، والإضمـار زيادة بغيـر تغيير

(١) في ط : « فردتها دتها » تحريف .

قاله : بدر الدين بن مالك في « تكملة شرح التّسهيل »[١] واسْتَدَلّ به على أن الجزم في نحو:« قُلْ لعبادِي يَقُولُوا الّتي هِيَ أحسنُ »[٢] بإضمار إنْ لا بتضمين لفظ الطلب معنى الشّرط .

الإضمار أحسن من الاشتراك

ولذلك كان قول البصريّين : إنَّ النّصب بعد حتّى بأن مضمرة أرجح من قول الكوفيّين: إنّه بحتى نفسها، وأنها حَرْفُ نصب مع الفعل، وحرف جر مع الاسم.

قال ابن إياز : فإن قيل : يلزم على مذهب البصريّين إضمار النّاصب والإضمار خلاف الأصل ، قلنا : الإضمار مجازٌ، والمجاز أولى من الاشتراك .

الإضمار خلاف الأصل.

ولذلك رُدّ على قول من قال : إن الاسم بعد لولا مرتفع بفعل

(١) ذُكِر في كشف الظنون نهر ٤٠٦ : أن ابن مالك وصل في شرحه للتسهيل إلى باب مصادر الفعل ، ثم كمله ولده : بدر الدين محمد من المصادر إلى آخر الكتاب » .

(٢) الإسراء / ٥٣ . وهي : « وقل » الخ بالواو . ويجوز الاقتباس بدون ذكر حرف العطف.

لازم الإضمار ، فإنه لا دليل على ذلك مع أن الإضمار خلاف الأصل .

وعلى مَنْ قال في قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِم لَيْسَ مصروفاً عنهم ﴾[١] إنَّ يوم ليس منصوباً بمصروف بل بفعلٍ دلّ الكلام عليه ، تقديرُهُ : يلازمهم يوم يأتيهم ، أو يهجم عليهم ، لأنه لا حاجة إليه مع أن الإضمار خلاف القياس .

(١) هود / ٨ .

الإعــــراب

فيه مباحث :

الأول : في حقيقته،قال ابن فلاح « في المغنى » : اختلف في حقيقة الإعراب ، فذهب قوم : إلى أن الإعراب معنًى ، وهو عبارة عن الاختلاف واحتجوا بوجهين:

أحدهما : إضافة الحركات إلى الإعراب والشي لا يضاف إلى/ [٧٣] / نفسه .

والثاني : أن الحركات قد تكون في المبنيّ فلا تكون إعراباً ، وهـذه الحركـة عندهم بمنـزلة قـولهم ، مطيّـةُ حَرْبٍ ، أي صـالحة لِلْحَرْب ، وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف في آخر الكلمة .

وذهب قوم : إلى أن الإعراب عبارة عن الحركات وهو الحق لوجهين :

أحدهما : أن الاختلاف أمر لا يُعْقل إلاَّ بعد التعدّد ، فلو جُعِل الاختلافُ إعراباً لكانت الكلمة في أول أحوالها مبنيَّةً لعدم الاختلاف.

الثاني : أنه يقال : أنواع الإعراب: رفعٌ ونصبٌ وجـرٌّ وجزْمٌ ،

ونوع الجِنس مستلزِمٌ الجِنْسَ .

والجواب عن الإضافة : أنّها من باب إضافة الأعمّ إلى الأخصّ للبيان ، كقولنا : كلّ الدّراهم .

وعن الوجه الثاني : أنه لا يدلّ وجود الحركات في المبنيّ على أنها حركات الإعراب ، لأن الحركة إن حدثت بعامل فهي للإعراب وإلَّا فهي للبناء ، ولذلك خصّصها البصريّون بألقاب غير ألقاب الإعراب .

وقال غيره : في الإعراب مذهبان :

أحدهما : أنه لفظِيٌّ وهو اختيار ابن مالك ، ونسبه إلى المحقّقين . وحدّه في « التّسهيل » بقوله : ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف .

والثاني : أنه معنويّ ، والحركات إنما هي دلائل عليه ، هو ظاهر قول سيبويه واختيار الأعلم وكثير من المتأخرين : وحدّوه بقولهم : تغيير أواخر الكَلِم لاختلاف العوامل الدّاخلة عليها لفظاً وتقديراً .

وجعله ابن إياز قول أكثر أهل العربيّة ، قال ويدلّ عليه وجوه :

منها : أنه يقال حركات الإعراب ، فلو كانت الحركة الإعراب لامتنعت الإضافة ، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه .

ومنها : أن الحركة والحرف يكـونان في المبنيّ ، فلو كـانت الحركة بعض الإعراب لم يكونا فيه / [٧٤]

ومنها : أنه قد تزول الحركة في الوقف مع الحُكْم بالإعراب .

ومنها : أن السكون قد يكون إعراباً .

ومنها: تفسيرهم بالتّغيير والاختلاف، وكل واحدٍ منهما معنىً ، ثُمّ قال : ولقائل أن يقول : لا دلالة في جميع ذلك .

أمّا الأول :فجوابه أن الحركة لما كانت تنقسم إلى حركة إعراب وحركة بناء قيل حركات الإعـراب ، وصحة الإضـافة للتخصيص ، فالحركة عامة والإعراب خاصّ ، ولا شبهة في مغايرة العامّ للخاصّ ، فمسّوغ الإضافة المغايرة ، وهي هنا موجودة .

وأما الثاني :فجوابه أنا لم نقل : إنّ مطلق الحركة يكون إعراباً بل الحادث بالعامل هو الإعراب ، ولا يوجد في المبنيّ شيء من ذلك .

وأما الثالث : فجوابه أن الـوقف عارضِ لا اعتبارَ به ، وإنمـا الاعتبار بحال الوصل ، وأصولهم تقتضي ذلك .

وأما الرابع : فجوابه أن الإعراب هو الحركة أوحذفها،ولهذا قال ابن الحاجب : إنه ما اختلف أواخر المعـرب به ، والاختـلاف تارةً يحصُل بالحركة وتارةً بحذفها ، وإذا لم يكن مرادُهم أن الحركة وَحْدها الإعراب فكيف يرد عليهم النّقض بالسُّكون ؟ .

وأمّا الخامس : فجـوابه أن الإعـراب إنما يفسّـره بالتغييـر أو

الاختلاف مَن كان مذهبُه أنّه معنويّ .

وَمَنْ خالف ذلك فَسّره بغير ذلك ، وتفسير الخَصْم للشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجّة على مخالفه .

وقال ابن مالك في « شرح التسهيل » : الإعراب عند المحقّقين من النّحويّين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبنّياً للمعنى الحادث فيها بالتّركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما . وذلك المجعول قد يتغيّر لتغيّر مدلوله وهو الأكثر كالضّمة والفتحة والكسرة في نحو ضرب زيدٌ غلامَ عمرٍو ، وقد يلزم للزوم مدلوله كرَفْع ، « لاَنْولُكَ أن تفعل »[1]«ولعمْرُك»، وكَنَصْب « سُبحانَ الله »، /و«رُوَيْدَك»، وكجر [٧٥] «الكِلاع»، «وعِرْيط» من «ذي الكلاع »[2] و « أمّ عِرْيط »[3] .

---

(١) في ط فقط : « لا ينبغي لك أن تفعل » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة. والنحويّون يقررون أن « لا » إذا دخلت على معرفة وجب تكرارها . وإذا كان مدخولها في معنى افعل لم تكرر نحو : لا نولك أن تفعل « لأنه ضمن معنى : لا ينبغي لك » انظر الهمع ٢/٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٢) ذو الكلاعِ الأكبر: هو يزيد بن النعمان . والأصغر وهو : سمُيَفع بن ناكور بن عمرو بن يعفر.
وهما من أذواء اليمن . والتكلّع : التحالف والتجمع ، وبه سميّ ذو الكلاع الأصغر ، لأن حمير تكلعوا على يده أي تجمعوا إلا قبيلتين : هوازن ، وحَراز ، فإنهما تكلعتا على ذي الكلاع الأكبر . انظر في ذي الكلاع القاموس .

(٣) أم عِرْيط : هي كنية العقرب كما ذكرها ابن مالك في ألفيّته
* مِنْ ذاك أُمُّ عِرْيط لِلْعَقْرب *

وبهذا الإعراب اللاّزم يُعْلم فساد قول مَنْ جعل الإعراب تغييراً .

وقد اعتذر عن ذلك بوجهين : أحدهما : أَنّ ما لا يلزم وجهاً واحداً من وجوه الإعراب ، فهو صالحٌ للتّغيير،فيصدُقُ عليه : مُتَغيّر ؛ وعلى الوجْه الّذي لازمه :تغيير .

والثاني : أن الإعراب تجدّد في حال التّركيب فهو تغيير باعتباره كونه منتقلاً إليه من السّكون الذي كان قبل التّركيب .

والجواب عن الأول : أن الصالح لمعنىً لم يُوجَدْ بعد لا يُنْسب إليه ذلك المعنى حقيقةً ، حتى يصير قائماً به ، ألا ترى أنّ رجلاً صالح للبناء إذا ركّب مع لا ، وخمسةَ عشرَ صالح للإعراب إذا فُكّ تركيبُه ، ومع ذلك لا يُنْسب إليهما إلا ما هو حاصل في الحال من إعراب رجل ، وبناء خمسة عشر،فكذا لا ينسب تغيير إلى ما لا تغيير له في الحال .

والجواب عن الثاني : أن المبنيّ على الحركة مسبوق بأصالة السكون فهو متغيِّرٌ أيضاً ، وحاله تغير، فلا يصلح أن يُحَدّ بالتغيير الإعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء .

ولا يخلص من هذا القَدْح قولهم : لتغيير العامل ، فإن زيادة ذلك توجب زيادة فساد ، لأن ذلك يستلزم كون الحال المنْتقل عنها حاصلة لعامل تغيّر ثم خَلَفَهُ عاملٌ آخر حال التّركيب، وذلك باطلٌ بيقين ، إذ لا عامل قبل التركيب ، وإذا لم يَصِحّ أن يعبّر عن الإعراب

بالتغيير صحّ التعبير عنه بالمجعول آخراً من حركة وغيرها على الوجه المذكور .

وقال بعضهم : لو كانت الحركات وما يجري مجراها إعراباً لم تُضَفْ إلى الإعراب ، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه .

وهذا قولٌ صادر عمّن لا تأمّل له ، لأن أضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنىً أو تقاربهما واقعة في كلامهم بإجماع .

وأكثر ذلك فيما يقدّر أولها بَعْضاً أو نوعاً ، والثاني : كُلًّا أو جِنْساً ، وكلا التقديرين في حركات الإعراب صالحٌ فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا . انتهى . / [٧٦]

المبحث الثاني
في وجه نقله من اللغة إلى اصْطلاح النّحويين

قال ابن فلاح في « المغنى » : فيه خمسة أوجه :

أحدها : أنه منقول من الإعراب الذي هو البيان . ومنه قوله عليه الصّلاة والسلام « والثّيِّب يُعْرِب عنها لسانُها » أي يُبين . والمعنى على هذا : أن الإعراب يُبَيِّن معنى الكلمة كما يُبَيِّن الإنسان عما في نفسه .

الثاني : أنه مشتقّ من قولهم : عَرِبَتْ معدة الفصيل إذا فَسَدت ، وَأَعْرَبْتها أي أصلحتها . والهمزة للسّلب كما تقول : أَشْكَيْتُ الرّجل إذا أزلت شِكايَتهُ . والمعنى على هذا : أن الإعراب أزال عن الكلام التباسَ معانيه .

الثالث : أنه مشتقٌّ من ذلك، والهمزة للتّعدية لا للسّلب . والمعنى على هذا : أن الكلام كان فاسداً لالتباس المعاني ، فلمّا أُعْرِب فَسد بالتّغيير الذي لحقه وظاهر التّغيير فسادٌ، وإن كان صلاحاً في المعنى .

الرّابع ، أنه منقول من التحبّب ، ومنه «امرأة عروب» إذا كانت متحبّبة إلى زوجها . والمعنى على هذا : أن المتكلّم بالإعراب يتحبّب إلى السامع .

الخامس : أنه منقولٌ من إعراب الرّجل إذا تكلم بالعربيّة ، لأن المتكلّم بغير الإعراب غير متكلّم بالعربيّة ، لأن اللغة الفاسدة ليست من العربيّة . انتهى .

والمعنى على هذا : أنّ المتكلّم بالإعراب موافقٌ للّغة العربيّة .

المبحث الثالث
في الإعراب والكلام أيّهما أسبق ؟

قال الزّجاجي « في إيضاح علل النحو » : فإن قال قائل : أخبروني عن الإعراب والكلام أيّهما أسبق؟ .

قيل له : للأشياء مراتب في التّقديم والتأخير: إمّا بالتفاضل، أو بالاستحقاق ، أوبالطّبع ،أو على حسب ما يوجبه المعقول ، فنقول :

إنَّ الكلام سبيله أن يكون سابقاً للإعراب ، لأنا قد نرى الكلام في حال غير معرَب ولا يختل معناه . ونرى الإعراب يدخُل عليه ويخرج ، ومعناه في ذاته غير معدوم .

مثال ذلك : أنَّ الاسم نحوُ زيد ومحمّد وجعفر ، وما أشبه ذلك مُعْرباً كان أو غير معربٍ لا يزول عنه مَعْنى الاسميّة .

[٧٧] وكذلك الفعل المضارع نحو : يقومُ / ويذهبُ ويركبُ معرباً كان أو غير معرب لا يسقُط عنه مَعْنى الفعليّة .

وإنّما يدخل الإعراب لمعانٍ تَعْتِورُ هذه الأشياء . ومع هذا فقد رأينا الشّيء من الكلام الذي ليس بمعرب قريباً من مُعْرِبه كَثْرةً ، وذلك

أن الأفعال الماضية مبنيّة على الفتح . وفعل الأمر للواحد[١] إذا كان بغير اللّام مبنيٌّ على الوقف نحو ، يا زيدُ اذهبْ واركبْ .

وحروف المعاني مبنيّة كلها . وكثيرٌ من الأسماء بعد هذا مبنيٌّ ، ولم تَسْقُط دلالتها على الاسميّة ولا معانيها عمّا وُضِعَتْ له ، فَعَلِمْنا بذلك أن الأعراب عَرَضٌ داخل في الكلام لمعنى يُوجِدُه ، ويدلّ عليه فالكلام إذاً سابق في الرّتبة[٢] ، والإعراب تابعٌ من توابعه .

فإن قال : فأَخْبِرْني عن الكلام المنطوق به الذي نعرفه الآن بيننا ، أتقولون : إن العرب كانت نطقت به زماناً غيرُ مُعْرَب ، ثم أدْخلت عليه الإعراب ، أم هكذا نَطَقتْ به في أول تَبَلْبُل ألسنتها به ؟

قيل له : بل هكذا نَطَقَت به في أَوّلَ وَهْلَةٍ ، ولم تَنْطق به زماناً غيرَ مُعْرب ثم أُعْرَبَتْهُ .

فإن قال : مِنْ أين حكمتم على ما سبق بعضُه بَعْضاً ، وجعلتم الإعراب الذي لا يُعْقلُ أكثر المعاني إلّا به ثانياً ، وقد علمتم أنها تكلمت به هكذا جملة ؟ .

قيل له : قد عرّفناك أن الأشياء تستحقّ المرتبة والتّقديم والتأخير على ضُروب ، فنحكم لكلّ واحدٍ منها بما يَسْتَحِقّه ، وإن كانت لم

(١) في الإيضاح / ٦٧ : « للمواجه » مكان : « للواحد » .
(٢) في ط فقط : « سابقة المرتبة » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

توجد إلا مجتمعة .

ألا ترى أنا نقول : إنْ السّوادَ عَرَض في الأسود(١) ، والجسم أقدم من العَرض بالطّبع والاستحقاق ، وأن العرَض قد يجوز أن يُتَوهّم زائلاً عن الجسم ، والجسم باقٍ،فنقول : إن الجسم الأسود قبل السّواد ، ونحن لم نَر الجسم خالياً من السّواد الذي هو فيه ، ولا رأينا السّواد قطّ عارياً من الجسم ، بل لا تجوز رؤيتُهُ ، لأن المرئيّات إنما هي الأجسام الملوّنة ، ولا تدرك الألوان خاليةً من ألأجسام ، ولا الأجسام غير ملوّنة .

ولم نُرِدْ بالأسود ههنا جِسْماً سُوِّد(٢) بحضرتنا بل ما شُوهِد كذلك من االأجسام .

وكذلك القول في الأبيض والأحمر وما أشبه ذلك .

ومنها : أنّا نعلم أنّ الذّكرَ في المرتبة مقدّم على الأنثى ، ونحن لم نشاهد العالَم خالِياً من أحدهما ، ثم حدَث بعده الآخر إلا ما وَقَفْنا عليه بالخبر الصّادق مِنْ سَبْق / خَلْق الذكّر الأنثى(٣) في خَلْق آدم [٧٨]

(١) في ت : « الأترى أنّا نقول : إن العرض داخل في الأسود قبل الأسود » وقد سقطت جمل عديدة من هذه النسخة .

وفي « هـ » ، و« م » ، و« ط » : ألا ترى أنا نقول : إن العَرَض داخل في الأسود عرض الأسود » وهي عبارة مضطربة . وقد اخترت عبارة الإيضاح لوضوحها ، ولأن الإيضاح هو الأصل الذي نقل عنه السّيوطيّ .

(٢) في ط فقط : أسود ، والتصويب من النسخ الثلاث والإيضاح .

(٣) في ط ، والنسخ المخطوطة : « من سبق خلق الأنثى في خلق آدم » الخ والتصويب من الإيضاح .

وحواء(١) وأمّا في غيرهما فكذلك إنْ عُلِم بخبرٍ صادق الإخبار بتقدّم(٢) كل واحدٍ منها صاحِبَه ، فكذلك قوله في الكلام والإعراب .

يقول : إن الإعراب ـ في الاستحقاق ـ داخلٌ على الكلام ؛ لِما توجبه مرتبة كلّ واحد منهما في المعقول ، وإن كان لم يوجدا مُفْترقين .

ونظيرُ ذلك أنا نقول : إن الأسماء قبل الأفعال ، لأن الأفعال أحداث الأسماء ، ولم توجد الأسماء زماناً ينطق بها . ثُمّ نطِق بالأفعال بعدها ، بل نطق بهما معاً ، ولكلٍّ حقّه ومرتبتُهُ .

وقد أَجاز بعض النّاس أن تكون العرب نطقتْ أولاً بالكلام غَيْرَ مُعْرب ، ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته ، ثم نقل معرباً، فتكلّم به .

---

(١) في ط : وحوّى « بالقصر » .

(٢) في الإيضاح : « بقدم كل واحد منهما صاحبه » والتحريف في كلمة : «بقدم» .

المبحث الرابع
في أن الإعراب لِمَ دخل في الكلام ؟ .

قال الزّجاجّي في الكتاب المذكور : فإن قالِ قائل : قد ذكرت أن الإعراب داخلٌ عقب[١] الكلام فما الّذي دعا إليه، واحتيج إليه من أجله ؟ .

فالجواب أن يُقال : إنّ الأسماء لما كانت تَعْتَوِرُها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ، ولم تكن في صُوَرِها وأَبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركةً جعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني ، فقالوا : ضرب زيدٌعمراً،فدلُّوا برفع «زيد» على أَنّ الفعل له، وبنصب«عمرو»على أن الفعل واقعٌ به ، وقالوا : ضُرِب زيدٌ، فدلّوا بتغييرأوّل الفعل، ورفع زيد على أنّ الفعل ما لم يُسَمّ فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه .

وقالوا : هذا غلامُ زيدٍ،فدلّوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها،لِيَتّسعوا في

---

(١) في الإيضاح : « داخل في الكلام » انظر ص ٦٩ .

كلامهم ، ويقدّموا الفاعل إذا أرادوا ذلك ،أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ،وتكون الحركات دالة على المعاني .

هذا قول جميع النّحويين إلا أبا عليٍّ قُطْرباً ،فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال ، وقال : لم يعرب الكلام للدّلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض؛ لأنّا[1] قد نجد في كلامهم أسماء متّفقة في الإعراب مختلفة في المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متّفقة المعاني/ . [٧٩]

فمّا اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيداً أخوك . ولعلّ زيداً أخوك ، وكأن زيداً أخوك . اتّفق إعرابه واختلف معناه .

ومما اختلف إعرابه واتّفق معناه قولك : ما زيدٌ قائماً وما زيد بقائم ، اختلف إعرابه واتّفق معناه .

ومثله : ما رأيتُه منذ يومين ، ومنذ يومان ، ولا مالَ عندك ، ولا مالٌ عندك ، وما في الدّار أحداً إلّا زيدٌ ، وما في الدّار أحدٌ إلّا زيداً .

ومثله : إن القوم كُلّهم ذاهبون ، وإنَّ القومَ كُلُهُم ذاهبون .

ومثله : « إن الأمر كُلَّه لله »[2] و«إنّ الأمرَ كُلُّهُ لله» قُرِيء، بالوجهين جميعاً[3] .

---

(١) «لأنّا» وسقط من ط وتصويبه من النسخ المخطوطة والإيضاح.

(٢) آل عمران / ١٥٤ .

(٣) قراءة الرفع : نسبت إلى أبي عمرو ، ويعقوب، واليزيدي . انظر الإتحاف/ ١٨٠ ،والبحر ٣/٨٨ ، والتيسير /٩١،وتفسير الطبري ٧/٣٢٣ ، والجامع للقرطبي ٤/٢٤٢ ، والحجة لابن خالويه / ١١٥ ، والسبعة لابن مجاهد /=

ومثله ليس زيدٌ بجبان ، ولا بخيلاً ، ولا بخيلٍ . ومثل هذا كثير جدًّا مما اتّفق إعرابه واختلف معناه ، وممّا اختلف إعباره واتّفق معناه .

قال : فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرْق بين المعاني لوجب أن يكون لكلّ معنىً إعرابٌ يدلّ عليه ، ولا يزول إلّا بزواله .

قال قطرب : وإنّما أعربت العربُ كلامَها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السّكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسّكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، فكانوا يُبْطِئون عند الإدراج ، فلما وصلوا ،وأمكنهم التّحريك جَعَلْنا[1] التّحريك معاقباً للإسكان لِيعْتدل الكلامُ ،ألا تراهُم بَنَوْا كلامَهُم على متحرِّكٍ وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حَشْو الكلمة ولا في حشو بَيْت ، ولا بين أربعة أحرف متحرّكة ، لأنهم في اجتماع السّاكنين يبطئون[2] ، وفي كثرة الحروف المتحرّكة يَسْتَعْجِلون ، وتذهب الصّلة[3] من كلامهم ، فجعلوا

= ٢١٧ ، وغيث النفع / ١٨٤ ، وتفسير الفخر الرازي ٧٢/٣ ، والنشر ٢٤٢/٢ .

(١) في نسخ الإشباه : « جعلنا » والسياق يقتضي أن يكون : « جعلوا » كما في الإيضاح / ٧٠ .

(٢) في نسخ الأشباه : « في كثرة » بدون الواو ، وعبارة الإيضاح بالواو ، وهي أوضح لأنها تتفق مع سياق الكلام .

(٣) في الإيضاح : « المهلة » مكان : « الصّلة » .وهي في الإيضاح أنسب

الحركةعقب[١] الإسكان .

قيل له : فهلاّ لزِموا حركةً واحدة ، لأنها مجزية لهم ، إذْ كان الغرض إنّما هو حركة تعتقبُ سكوناً ؟ فقال : لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتّساع في الحركات ، ولم يحظروا على المتكّلم الكلاَم إلا بحركة واحدة .

هذا مذهبُ قُطْربٍ واحتجاجه .

وقال المخالفون له ردّا عليه : لو كان كما ذكر لجاز جرّ الفاعل مرّة ، ورفعه أخرى ، ونصبهُ ، وجاز نصبُ المضاف / إليه لأنّ القصد في [٨٠] هذا إنما هو الحركة تعاقِب سكوناً يعتدل به الكلام ، فأيّ حركة أتى بها المتكلّم أجزأته فهو مخيّر في ذلك . وفي هذا فسادٌ للكلام ، وخروجٌ عن أوضاع العرب ، وحِكْمة نَظْم في كلامهم .

واحتجّوا لما ذكره قُطرب من اتّفاق الإعراب ، واختلاف المعاني ، واختلاف الإعراب ، واتفاق المعاني في الأسماء التي تقدّم ذكرها بأن قالوا : إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال ، لأنه يذكر بعدها اسمان : أحدهما : فاعل ، والآخر مفعول ، ومعناهما مختلِفٌ ، فوجب الفرْق بينهما ، ثم جُعِل سائر الكلام على ذلك ، وأمّا الحروف التي ذكرها فمحمولة على الأفعال[٢] .

(١) في ط؟ «عقيب»
(٢) انظر البحث كاملاً في الإيضاح ٦٧ ـ ٧١ .

المبحث الخامس
في أن الإعراب أحركة أم حرف ؟

قالالزّجاجي :باب :القولُ في الإعراب أحركة أم حرف ؟ .

قد قلنا : إنّ الإعراب دالّ على المعاني ، وإنّه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه .

فهو عندنا حركة نحو:الضّمة في قولك : هذا جعفرٌ ، والفتحة في قولك : رأيت جعفرًا ، والكسرة في قولك : مررت بجعفرٍ . هذا أصله .

ومن المجمع عليه: أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكّن والفعل المضارِع ، وذلك الحرْف هو حرف الإعراب فلو كان الإعراب حَرْفاً ما دخل على حرف .هذا مذهب البصريين .

وعند الكوفيّين : أن الإعراب يكون حركةً وحرْفاً ، فإذا كان حَرْفاً قام بنفسه ، وإذا كان حركة لم يُوجد إلاّ في حرف .

ثمّ قد يكون الإعراب سكوناً وحذفاً ـ وذلك الجزم في الأفعال

المضارعة ـ وحرْفاً .

وهـذا مِمّا قـد ذكرت لـك أن الشيء قد يكـون لـه أصـل ثم يتّسع(١) .

فإن قال قائل : فأين يكون الإعراب سكوناً وحذْفاً وَحَرْفاً ؟ . قيل له : يكون سكوناً في الأفعال المضارعة السّالمة اللامات نحو : لم يضرِبْ ، ولم يذهبْ، وحذفاً في هذه الأفعال إذا كانت معتلّة اللاّمات نحـوُ : لم يقضِ ، ولم يَغـزُ ، ولم يَخْشَ ، ولكـلّ شيء من هـذا عِلّة / . [٨١]

فإن قال قائل : فهل يكون الإعراب حَرْفاً عند سيبويه في شيء من الكلام ؟ .

قلنا : هذا الّذي ذكرنا الأصل ، وعليه أكثر مدار كلام العرب .

وقد ذكرنا أن الشّيء يكون له أصل يلزمُه ، وَنَحْوٌ يَطّرد فيه ، ثمّ يَعْرِض لبعضه عِلة تخرجه عن جمهور بابه ، فلا يكون ذلك نـاقضاً للباب ، وذلك موجود في سائر العلوم ، حتى في علوم الديانات ، كما يقال بإطلاق : « الصّلاة واجبةٌ على البالغين من الرّجال والنساء » ، ثم تجد منهم من تلحقهُ عِلّة تسقط عنه فرضها .

وكما يقال : « مَنْ سرق من حِرْز قُطِع » ، فقد تجد القطع ساقطاً

(١) في الإيضاح : « لم يسمع » مكان : « لم يتسّع » .

عن بعضهم ، ولهذا نظائر كثيرة ، فكذلك حكم الإعراب .

وحقيقة ما ذَكَرْنا من أنه عرض[١] في بعض الكلام ضرورةٌ دعت إلى جعل الإعراب حرفاً ،وذلك في تثنية الأفعال المضارعة ، وجمْعِها ، وفعل المؤنّث المخاطب في المستقبل ، وذلك في خمسة أمثلة من الفعل ، وهي يَفْعلان وتفعلان[٢] وَيَفْعلون وَتَفْعلون وَتَفْعَلين يا هذه .

وعلامة الرفع في هذه الأفعال الخمسة ثبات النّون وحذفها علامة الجزم والنصب .

فإن قال قائل : ما الذي أوجب تصيير الإعراب في هذه الأفعال حَرْفاً وهي[٣] النّون ؟ .

قيل له ما قال سيبويه وهو أنه قال : الإعراب يدخل على آخر حَرْف[٤] . في الكلمة ، وذلك الحرف يسمّى حرف الإعراب ، وآخر حرف في هذه الأفعال النّون ، فلو جعلت النّون حرف الإعراب لوجب ضمّها في حال الرّفع ، وفتحُها في حال النصب ، وكان يلزم من ذلك أن تُسكّن في حال الجَزْم ، ولو أسكنت وجب سقوط الألف التي قبلها ، والواو والياء ، لالتقاء السّاكنين ، وكان يذهب ضمير الاثنين

(١) في الإيضاح وردت العبارة على النحو التالي : « وحقيقته ما ذكرناه . ثم إنه عرض » الخ .

(٢) « وتفعلان » سقطت من ط فقط .

(٣) في الإيضاح : « وهو » مكان : « وهي » .

(٤) في ط فقط « حرف حذف في الكلمة » بزيادة : « حذف » ، تحريف .

والجمع، والمؤنث في حال تأخير الأفعال بعد الأسماء ، ويسقط عَلَم ذلك في تقديم الأفعال على الأسماء في لغة مَنْ يثنّي ، وَيَجْمع الفعل مُقَدَّماً فكان يصير[١] الفعل كأنّه للواحد ، ويبطل المعنى[٢] .

فلمّا صارت عَلَم الرّفع وجب حَذْفُها في الجزم ، لأن الجازم قد يحذف ما يثبت في الرّفع . فإن كان في حال الرّفع حرفٌ / ساكن [٨٢] حذَفَهُ الجازم ، نحو : لم يقْضِ ،ولم يَغْزُ ، ولم يَخْشَ ، فجعلت النّون محذوفة في الجزم، لسكونها كما حذفت الياء والواو والألف لسكونها .

وجعل النّصبُ مضموماً إلى الجزْم ، فحذفت النّون فيه أيضاً فقيل : لم يَفْعلا ، ولن يَفْعلا ، ولم يَفْعلوا، ولن تَفْعلوا كَمَا ضُمّ النّصب في تثنية الأسماء وجمعها إلى الجّر ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء .

فإن قال قائل : فإن النّون في يفعلان ، وتفعلان وسائر هذه الأفعال متحرّكة وقد حكمت عليها بالسّكون ، وزعمت أن الجازم إنما دخل على حرف ساكنٍ حَذَفَهُ ، فَلِمَ حُذِفَت النّون وهي متحرّكة ،؟ ولِمَ زَعَمْت أنّها ساكنة ؟ .

والجواب في ذلك أن يقال له : إنّ النون في هذه الأفعال

(١) في ط فقط : « فكان تغيير الفعل » بوضع « تغيير » مكان : « يصير » ، تحريف .

(٢) بعده في الإيضاح : « فلما امتنع ذلك جعلت النون نفسها علم الرّفع » فلما صارت الخ ، وقد سقطت هذه العبارة من نسخ الأشباه .

مضارعة للسكون كماذكرنا،لأنها ليست بحرف إعراب ، فلما أسكنت وقَبْلها ساكنٌ حرّكت لالتقاء الساكنين .

وليست الحركة فيها بلازمة استحقاقاً ، فحكمُها حكم السّاكن فلذلك حذفَها الجازم .

فإن قال قائل : فهلاّ جعلت الحروف التي قَبْل هذه النّون حروف الإعراب ؟ .

فالجوْاب في ذلك : أن الألف التي قبل هذه النون في : يفعلان وتفعلان ، والواو في يفعلون وتفعلون ، والياء في تفعلين ليست من بناء الفعل ولاتمامه ، إنما هي ضمير الفاعلين علامة كماذكرنا،ولم يجز أنْ تكون حروف الإعراب لذلك[١] .

فإن قال قائل : ولِمَ جاز أن يجيء إعراب الفعل للمستقَبل[٢] بعد الفاعل في قولك : الزيدان يقومان ، والزيدون يقومون وما أشبه ذلك ؟ جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل ، وهي ثبات النّون وهو بعد الفاعل،أيجوز[٣] أن يكونَ إعراب شيء موجوداً في غيره ، ويكون ذلك الشيء معرباً ؟ .

(١) في ط : « ولم يجز أن يكون حروف الإعراب كذلك » تحريف صوابه من الإيضاح والنسخ المخطوطة .
(٢) في ط : للمستقبل ، تحريف .
(٣) في ط والنسخ المخطوطة : « يجوز » بدون همزة الاستفهام ، وفي الإيضاح : « أيجوز » .

قيل له : إنّ الفِعْل لمّا كان لا يخلو من الفاعل ، ولا يستغني عنه ضرورة ، ثم اتّصل به مضمراً صار كبعض حروفه . وصارت الجملة كلمةً واحدةً .فجازلذلك/ وقوع الإعراب بعد ضمير الفاعل لمّا صارت [٨٣] الجملة(١) كلمة واحدة. والدّليل على ذلك إسكان لام الفعل في قولك : فَعَلْت ، أسكنت اللاّم، لئلا يتوالّى في كلمة واحدة أربع متحرّكات(٢) .

(١) في الإيضاح : « الكلمة » مكان : « الجملة » .

(٢) انظر هذا البحث بتمامه في الإيضاح ٧٢ ـ ٧٥ .

المبحث السادس
في الإعراب لِمَ وقع آخر الاسم دون أوّله وأوسطه ؟

قال الزَّجّاجِيُّ: بابُ القول في الإعرابِ لِمَ وقع آخر الاسم دون أوله وأوسطه؟.

قال بعض النّحويين : الإعراب يدخل في الاسم لمعنىً،فوجب أن يُلفظ به بكماله،ثُم يُؤتى بالإعراب في آخره .

وقال أبو بكرٍ بن الخيّاط[1] ليس هذا القول بمرْضِيٍّ ، لأنا قد رأينا الأسماء تدخلها حروف المعاني أوّلاً ، ووسطاً ، فما دَخلها أَوّلاً كقولك : الرّجل والغُلام ، وما دخلها وسطاً ياء التّصغير في قولك : فُرَيخ ، وَفُلَيس .

---

(١) ابن الخياط : هو محمد بن أحمد بن منصور أبو بكر بن الخياط النّحويّ . كان يخلط نحو البصريين والكوفيين في بغداد ، وناظر الزجاج والفارسي صنف : معاني القرآن ــ النحو الكبير ــ المقنع في النحو ــ الموجز في النحو.مات ٣٢٠ هـ .
انظر معجم الأدباء ١٧ /١٤١ ، ونزهةالألباء/٢٤٧ ،وطبقات الزبيدي١١٧ والبغية ١ /٤٨ .

ولو كان الأمر على ما ذهب إليه قائل هذا القول لوجب أن لا يدخل على اسم حَرْفُ معنى إلا بعد كمال بناء[١] .

قال:والقول عندي فيه : هو الّذي عليه جملة[٢] النّحويين أن الاسم يبنى على أبنية مختلفة .

وزْنها: فَعْل وفِعْل وفُعْل وفَعَل[٣] وما أشبه ذلك من الأبنية ، فلو جُعِل الإعراب وسطاً لم يدر السّامع أحركة إعراب[٤] أم حركة بناء؟ فجعل الإعراب في آخر الاسم ، لأن الوقف يُدْرِكُه[٥] فيسكن ، فيعلم أنه إعراب ، فإذا كان وسَطاً لم يمكن ذلك فيه .

وقال أبو إسحٰق الزّجاج[٦] كان أبو العبّاس المبّرد يقول : لَمْ يُجْعل الإعراب أوّلاً ،لأنّ الأول تلزمه الحركةُ ضرورةً للابتداء ، لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرّك ، ولا يوقف إلا على ساكن ، فلمّا كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب ، لأن حركتين لا تجتمعان في حَرْف

(١) في الإيضاح : « بنائه » .
(٢) في الإيضاح : « جلّة » .
(٣) الضبط من الإيضاح .
(٤) في الإيضاح : « إعراب هي » بزيادة : « هي » .
(٥) في ط فقط : « يدرك » .
(٦) الزجاج هو إبراهيم بن السّريّ بن سهل أبو إسحاق الزجاج .
ومن مصنفاته : معاني القرآن ـ الاشتقاق ـ فعلت وأفعلت ـمختصر النحوـ خلق الفرس ـ النوادر ـ شرح أبيات سيبويه مات ٣١١ هـ . انظر البغية ١/٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ .

واحد ، فلمّا فات وقوعه أوّلاً لم يمكن أن يُجْعَل وسطاً ، لأن أوساط الأسماء مختلفة ، لأنها تكون ثلاثية ورباعيّة وخماسيّة / وسداسيّة [٨٤] وسباعيّة ،وأوساطها مختلفة ، فلمّا فات ذلك جعل آخراً بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته .

وقال آخرون : الإعراب إنما دخل في الكلام دليلاً على المعاني فوجب أن يكون تابعاً للأسماء ، لأنه قد قام الدليل على أنه ثانٍ بعدها .

وهذا القول قريبٌ من الأول ، وكلُ هذه الأقوال مقنعٌ في معناه[١] .

إعطاء الأعيان حكم المصادر وإعطاء المصادر حكم الأعيان

قال ابن الشّجري في أماليه : « من مذاهب العرب للمبالغة إعطاء الأعيان حكم المصادر، وإعطاء المصادر حُكْم الأعيان » .

فمن ذلك قولهم : «أخطب ما يكون الأمير قائماً» ، فأخطب إنما هو للأمير ، وقد أضافوه إلى « ما » المصدريّة ، ولفظة أفعل التي وضعوها للمفاضلة مهما أضيفت إليه صارت بَعْضَهُ .

(١) انظر هذا البحث في الإيضاح /٧٦ .

ولما أضافوا « أخطب » إلى « ما » وهي موصولة بيكون ، صار : أخطب كوناً ، فالتقدير : أخطبُ كَوْنِ الأمير ، فهذا وصْفٌ للمصدر بما يُوصَفُ به العَيْن ، والمعنى راجع إلى الأمير ، فلذلك سدّت الحال مَسَدّ خبر هذا المبتدأ، إذْ الحال لا تَسُدّ مسدّ خبر المتبدأ إلا إذا كان المبتدأ اسْمَ حَدَث ،كقولك :ضَرْبي زيداًجالِساً،ولا تسدّ مسدّ خبر المبتدأ إذا كان اسْمَ عَيْن »[1].

« ومن إعطاء العَيْن حكم المصادر حتى وصفوه بالمصدر أو جرى خبراً عنه قوله تعالى : ﴿ وجَاؤا على قميصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾[2] أي مكذوب به ، وقوله : « إنْ أصبح ماؤكم غَوْراً »[3] أي غائراً ، وقوله « ثم ادْعُهُنَّ يأتينك سَعْياً »[4] أي ساعيات ، فسعْياً مصدر وقع موقع الحال ، كقولهم :قَتَلْتُهُ صَبْراً ، أي مصبوراً ، والمعنى : مَحْبوساً .

ومن ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ إنَّه عملٌ غَيْرُ صالح ﴾[5] أي : ابنكَ عَملٌ في أحد الأقوال ، وهو أَوْجَهُها . جَعلُه العملَ اتّساعاً،لكثرة وُقُوع العملِ غَيْرِ الصّالح منه كقولهم : ما أنت إلاّ نوم ، وما زَيْدٌ إلاّ أكْلٌ وَشُرْبٌ ، وإنّما أَنت دخولٌ وخروجٌ ، ومنه قول الخنساء / [٨٥]

(١) انظر هذا النصّ بكماله في أمالي ابن الشجريّ ١/٦٩ .
(٢) يوسف / ١٨ .
(٣) الملك / ٣٠.
(٤) البقرة / ٢٦٠ .
(٥) هود / ٤٦ .

٤٥ =*فإنّما هي إقْبالٌ وإدبارُ *[١]

فهذا كلّه من تنزيل الأعيان منزله المصادر[٢] .

فأمّا تنزيل المصادر منزلة الأعيان فكقولهم : مَوْتٌ مائت ، وشَيْب شائِبٌ ، وشِعْرٌ شاعِرٌ . انتهى .

(١) للخنساء وصدره :

* ترتعُ ما رتعتْ حتّى إذا ادّكَرتْ *

من شواهد : سيبويه ١/١٦٩ ، والمقتضب ٣/٢٣٠ ، ٤/٣٠٥ ، والخصائص ٢/٢٠٣ ، ٣/١٨٩ ، والمنصف ١/١٩٧ ، والمحتسب ٢/٤٣ ، وابن الشجري ١/٧١ ، وابن يعيش ١/١١٥ ، والخزانة ١/٢٠٧ ، ٢٤٠ ، والتصريح ١/٣٣٢ . وانظر ديوان الخنساء / ٢٦ .

(٢) أنظر النص كاملاً في أمالي ابن الشجري ١/٧٠ ، ٧١ .

الأفعالُ نَكِرَات

لأنها موضوعة للخبر ، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة ،لأنه الجزء المستفاد ، ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطَب فائدة ، لأَنَّ حد الكلام أن تبتدىء بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرِفُه أنت ثم تأتي ، بالخبر الذي لا يعلمه ،ليستفيده . ذكر ذلك ابن يعيش في « شرح المفصل » .

ومن فروعه :أن الإضافة إلى الأفعال لا تصحّ .

وقال ابن يعيش ، لأَنَّ الإضافة ينبغي بها تعريفُ المضاف إليه وإخراجه من إبهام إلى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه في نفسه ، والأفعال لا تكون إلَّا نكرات ، ولا يكون شيءٌ منها أخصّ من شيء ، فامتنعت الإضافة إليها ، لعدم جَدْواها إلَّا أنهم قد أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال تنزيلاً للفعل منزلة المصدر . واختّص الزّمان بذلك من بين سائر الأسماء لملابسة بين الفعل وبينه ، وذلك لأَن الزّمان حركة الفَلَك ، والفعل حركة الفاعل ، ولاقْتران الزّمان بالحدَث .

وقال أبو القاسم الزّجَاجِيّ في كتاب « إيضاح أسرار النحو » :
أجمع النحويون كلّهم من البصريّين والكوفيّين على أن الأفعال نكرات ، قالوا : والدّليل على ذلك أنها لا تنفكّ من الفاعلين ، والفعل ، والفاعل جملة تقع بها الفائدة ، والجُمل كلّها نكرات ، لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة . فلمّا كانت الجُمَل مستفادة عُلِم أنها نكرات ، فلذلك لم تُضْمَر ، وكذلك الأفعال لمّا كانت مع الفاعلين جُمَلاً كانت نكرات ،ولم يُجز إضمارها .

فإن قيل : فإذا كانت الأفعال نكرات فهلاّ عُرِّفتْ كما تُعَرّف النكّرات ؟ . / [٨٦]

فالجواب عند الفريقين : أنّ تعريف الأفعال محالٌ ، لأنها لا تضاف كما أنها لا يضاف إليها ، ولا يدخلها الألف واللاّم ، لأنها جملة ، ودخول الألف واللام على الجمل محال .

فإن قيل : لم لا يجوزُ إضافتها ،وإن لم يُضَف إليها ؟

قلنا : لأَن الفعل لا ينفكّ من فاعل مُظْهَرٍ أو مُضْمَرٍ ، والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدأ وخبره ، فكما لا يجوز إضافة الجمل كذلك لم يجز إضافة الفعل . انتهى .

---

(١) إيضاح أسرار النحو هو كتاب الإيضاح نفسه ، وقد نقل عنه السيوطي جملة من النصوص سبق ذكرها . وانظر هذا النص في الإيضاح / ٨٥ ، ٨٦ .

الأفعال كلها مذكّرة

نصّ على ذلك الزّجاجّي في « الجُمَل » ، قـال الشّلوبين في تعليله : لأن التأنيث الحقيقيّ والمجازيّ وعلامات التأنيث وأحكامه معدومة فيها .

قال : ومنهم من قال : إنّ فيها مذكّرة ومؤنّثة بحسب مصادرها ، فإذا كان الفعل يدلّ على مصدر مذكّر قيل فيه : مُذَكّر بتذكير مَصْدَرِه ، وإذا كـان الفعلُ يـدُلّ على مصـدر مؤنّث قيـل فيـه : مؤنث بتـأنيث مصدره .

وقال ابن عصفور في « شرح الجُمَل » : الدليل على أن الأفعال كلها مذكرة :أنها إذا أخبر بها عن الأسماء فإنما المقصود الإخبار بما تَضَمّنه من الحدَث ، وهو المَصْدر ، والمَصْدر مذكّر ، فدلّ ذلك على أنّهامذكّرة ،إذْ اللّفظ على حسب ما يُراد به من تَذْكير أو تأنيث ، ألا ترى أنّ لفظ هند لَمّا أُرِيد به المؤنث كان هو مؤنّثاً ، ولفظ زيد لمّا أريد به المُذَكّر كان هو مذكّراً .

اقتضاء الموضع لَفْظاً
وهو معك إلاَّ أنه ليس بصاحبك

ترجم على ذلك ابن جنّي في « الخصائص » وأورد فيه فروعاً :

منها: قولهم : لا رجل عندك ، فإن « لا » هذه ناصبة لاسمها وهو مفتوحٌ إلاَّ أن الفتحة فيه ليست فتحة النّصب التي تتقاضاها « لا » بل هي فتحة بناء وقعت موقع فتحة الإعـراب الذي هـو[١] عملُ «لا» في المضاف.

قال : وأصنع من ذلك قولـك : «لا خمسة عشـر لك»، فهـذه [٨٧] الفتحـة / التي في راء « عشر » فتحـة بنـاء التركيب[٢] في هـذين الاسمين ، وهي واقعة موقع فتحة البناء في قولك : لَا رَجُلَ عندك ، وفتحة لام « رجل » واقعة موقع فتحة الإعراب في قولك : لا غـلامَ رجل عندك .

ويدلّ على أن فتحة خمسةَ عشرَ هي فتحة تركيب الاسمين ، لا الّتي تُحدثها«لا »[٣] ، لأن خمسة عشر لا يغيّرها العامل الأقوى ، أعني

(١) سقطت «هو» من ط والنسخ المخطوطة صوابه من الخصائص ، وبها يصلح الأسلوب .
(٢) في ط: و«وللتركيب» تحريف صوابه من الخصائص والنسخ المخطوطة.
(٣) في ط : « إلاَّ » مكان : « لا » تحريف.

الفعـل في نحو: جـاءك خمسةَ عشـرَ ، والجارّ في : مـررت بخمسةَ عشرَ .

فإذا كان العامل الأقوى لا يؤثّر فيها فالعامل الأضعف الذي هو « لا » أوْلى .

ومنها : قولهم : مررت بغلامي ، فالميم تستحقّ جرّة الإعراب بالباء ، والكسـرة فيها ليست المـوجَبة بحـرْف الجرّ ، بـل هي التي تَصْحب ياءَ المتكلّم في الصّحيح ، ويـدلّ لذلـك ثباتهـا في الرّفـع والنّصب نحو : هذا غُلامِي ورأيتُ غُلامي . وهذا يُؤْذِن أنها ليست كسرة الإعراب وإن كانت بلفظها .

ومنها : قولك : «يَسَعُني حيثُ يَسَعُك»، والضّمة في « حيثُ » ضمّة بناء واقعة موقـع ضَمّة رَفْـع الفاعـل . فاللفّظ واحـدٌ والتّقديـر مختلف .

ومنها : قولك :«جئتك الآن»فالفتحة فتحـة بناء « الآن » وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف .

ومنها : قولك : كنت عندك في أمسِ ، فـالكسرة كسـرة بناء وهي واقعة موقع كسرة الإعراب المقتضيها الجَرّ .

ومنها : قوله :

٤٦ ـ وإني وَقَفْتُ اليوم والأمس قَبْلَه ببابك حتى كادت الشّمس تَغْرُبُ (١)

رُوي قوله : « والأمسَ بالنّصب على الإعراب ، لأنه لما عرّفه باللّام الظاهرة زال عنه تضمّنها فأعرب ، وبالكسر على البناء المعهود فيه ، واللاّم فيه زائدة، فإنما يعرّف الأمس بلام أخرى مرادة ، غير هذه مقّدرة ، وهذه الظّاهرة ملغاة زائدة للتوكّيد .

قال : ومثله مما يعرّف بلام مرادة وفيه لام أخرى غيرها زائدة قولك / الآن فهو معرّف بلام مقدّرة ، وهذه الظّاهرة فيه زائدة كما ذكره أبو عليّ (٢) . [٨٨]

(١) لنصيب ديوانه / ٦٢ ، وروايته « على الباب » مكان : « ببابك » و « ثويت » مكان : « وقفت » .
والبيت من شواهد الخصائص ١/٣٩٤ ، ٣/٥٧ ، وشرح شذور الذهب / ١٠١ ، واللسان : « أمس » والهمع والدرر رقم ٨٠٧ .

(٢) انظر هذا النصّ في الخصائص ٣/٥٦ ـ ٥٨ .

الإلـغــــاء

فيه فوائد :

الأولى : قال في « الإيضاح » : حقيقته تَرْك المعنى مع التّسليط نحو: زيدٌ قائمٌ ظننت .

قال : وأما قولُ النّحويين في نحو : « إن زيداً إذاً يكرمك » : إنّ « إذاً » ألغيت عن[1] العمل ففيه تجوّز حيث سمّوه الإلغاء ، لأنّ « يكرمك » في المثال خبر وما دخلت عليه « إذن » ، محذوفٌ كجواب إنْ في نحو : زيدٌ إنْ قُمْتَ يقومُ ، لأن ما يُطْلب جواباً لا بد له منه لَفْظاً أو تقديراً ، فكيف يصحّ أن يقال : أُلْغِي عنه ، وهو لم يدخل عليه ولا توجّه حكمه عليه ؟ لكنّ النّحويين تجوّزوا في ذلك فسمَّوه إلغاءً من حيثُ دخل على فعلٍ قد يَعْمل فيه في موضعٍ ما ، على وجهٍ ما ، فلم يَعْمل فيه .

قال : ويدلّ على هذا : أنك إذا قلت : أنا أكرمك إذاً كيف يصحّ تسليط إذاً على ما قبلها ؟ وإنّما حُذِف جوابها لِدلالة ما تقدّم عليه . انتهى .

الثانية : قال أبو حيّان : لا ينكر معاني إلغاء الألفاظ كما يتأوّل

(١) في ط : «عنه» تحريف صوابه من النسخ المخطوطه والإيضاح .

في الشيء ما لا يكون في أصله .

وأما إلغاء العمل فلا يكون إلَّا فيما لا يكون أصله العمل ، وهو سماع في الأفعال ، فأجرى في الحروف ، إذْ لم يُلْغ منها إلَّا ما كُفَّ .

الثالثة : نظير بابَ ظَنّ وأرى في الإلغاء عند التأخر ، وفي التّوسط دونه إذن ، فإنها تُلْغى إذا تَأَخّرت ، فلا تنصب بحال نحو : أُكرمك إذَن .

وتُلْغَى في التّوسّط في أكثر صورها ،وذلك إذا توسّطت بين الشّرط وجزائه نحوُ : إنْ تَزُرْنِي إذن أُكْرِمُكَ ،أو بين القسم وجوابه نحوُ : إذن واللّهِ لأكرمنّك ، أو بعد عاطف على ما لَهُ محلٌّ من الإعراب نحو : إن تزرني أزرك ، وإذَن أحسنُ إليك . فإن كان العطْفُ على ما لا محلّ له بأن تقدّره في المثال على جملة الشّرط جاز حينئذ الإلغاءَ رَعْياً لِحَرْف العطف ، والإعمال ، لأَنَّ المعنى على استئناف ما بعد حَرْف العطف ، لكنّه قليل .

والأكثر في لسان العرب إلغاؤها ، وكذا إذا توسّطت بين مبتدأ وخبر نحو : زيد / إذن يكرمك ، جاز الإلغاء والإعمال بقلّة عند الكوفيّين واختاره ابن مالك . [٨٩]

ومذهب البصرّيين : أنه يتحتّم الإلغاء كما يتحتّم في الصّور السابقة .

ونظيرٌ آخر رأيته في « الخاطِريّات » لابن جنّي قال : إذا كانت

العَيْنُ حَرْفَ علّة،وله همزة حَفِظتْ نَفْسهـا في مَوْضعِهـا نحو : قـائِمُ وقويم .

وكذا إن تقدّمت نحوُ : « آدُرٌ » ، و « أَدْوُرٌ »[١] فإن تَأَخّرت لم تحفظ نفسهـا نحو : شـائكُ وشـاكٍ ، ولائت[٢] ، ولاتٍ وذلـك أنها لمّا تأخرت ضَعُفَت فلم تَقْو على حفظ نفسها .

الرابعة : قال ابن يعيش : الإلغاء ثلاثة أقسام : إلغاءٌ في اللّفظ والمعنى ، وإلغاء في اللفظ دون المعنى ، والعكس .

فالأول : مِثْل « لا » في « لَئِلاّ يعلم أَهل الكتاب »[٣] .

والثاني : نحو : « كان » في : ما كان أَحْسنَ زيداً[٤] .

والثالث : حروف الجرّ للزوائد نحو « كَفَى باللّهِ شَهِيداً »[٥] .

---

(١) آدُرٌ كما في القاموس جمع دار ، وأدْوُرٌ أيضاً جمع دار فالعين حرف علة .

(٢) في القاموس : لات الرجل : أخبر بغير مـا يسأل عنـه ، ولات الخبرَ : كتمه .

(٣) الحديد / ٢٩ .

(٤) في ط : « زيد » بالرفع ، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٥) النساء / ٧٩ وغيرها .

الأمثال لا تُغَيّر

من ذلك قولهم في مثل :« شَرٌّ أَهرّ ذَا ناب »[١] فابتدؤا بالنّكرة ، وجرى مثلاً فاحتُمِل ، والأمثالُ تُحْتَمَلُ ولا تُغَيّر .

ومثله قولهم في المثل : «شيءٌ ما جاء بك » يقوله الرّجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود في ذلك الوقت .

ومن ذلك قولهم في المثل : « في أكفانه لُفّ الميت » ، و « في بيتهُ يُؤتى الحَكَم »[٢] ، بتقديم الخبر ، وفيه ضميرٌ يعود على المبتدأ المتأخر .

ومن ذلك قولهم : « أَصْبحْ لَيْل » [٣] و « أَطْرِقْ كَرَا »[٤] بحذف

(١) يقال : أهرّه : إذا حمله على الهرير ، وذو الناب :السبع .
وهذا المثل يضرب في ظهور أمارات الشرّ ومخايله. انظر : مجمع الأمثال ١ / ٣٧٠ .

(٢) انظر قصة هذا المثل في مجمع الأمثال ٢ / ٧٢ .

(٣) انظر قصته هذا المثل في مجمع الأمثال ٢ / ٧٢ .

(٤) تمامه : إنّ النّعامة في القُرى . يقال : الكرا : الكروان نفسه ويقال : إنه مرخّم الكروان ، وجمع الكروان : كِرْوان ، وهو يضرب للذي ليس عنده =

حرف النّداء من النّكرة لأنها أمثال معروفة، فَجَرَتْ مَجْرى العَلم في حذف حرف النّداء منها .

قال المبرد : الأمثالُ يستجاز فيها ما لا يُسْتجاز في غيرها، لكثرة الاستعمال لها .

ومن ذلك قولهم : « هذا ولاَ زَعَماتِك »[1] أي هذا هو الحقّ، ولا أتوّهم زعامتك .

قال ابن يعيش : ولا يجوز ظهورُ هذا العامل الذي هو : « أتوهّم »[2] لأنه جَرَى مَثلاً[3] والأمثال لا تغيّر ، وظهورُ[4] عامله ضَرْبٌ من التَّغيُّر .

ومِثْلُه[5] : قَوْلُهم : « كِلَيْهِما وَتَمْراً »[6] أي أعْطِني ، « وامرأً

= غنَاء، ويتكلّم، ويقال له: توقّ انتشار ما تلفظ به، وقولهم: إن النعامة في القُرى، أي تأتيك فتدوسك بأخفافها. انظر مجمع الأمثال : ١/٤٣١

(١) ورد ذكره في الهمع ١٨/٣ ، ١٩ في حذف ناصب المفعول به وجوباً .

(٢) في ط : « الذي قبله أتوهم » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

(٣) في ط : « لأنه جرى أتوهم مثلاً » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٤) في ط : « ومن ظهور » بزيادة « من » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٥) في ط : « مثلثة » ، تحريف صوابه من النسخ الأخرى .

(٦) ورد المَثل في مَجْمَع الأمثال ٢/١٥١ . =

[٩٠] وَنَفْسَهُ » أي / دَعْهُ، و« أَهْلَكَ واللَّيْلَ » أي بادرهم ، و « كُلَّ شَيءٍ ولا شَتِيمة حُرٍّ »[١] ، أي : ايت كُلَّ شيء ولا ترتكب شتيمة حُرٍّ .

قال ابن يعيش : ولم تظهر الأفعال في هذه الأشياء كلّها ،لأنها أمثال .

وقال ابن السّراج في « الأصول » : نِعْم وبِئْس وحبّذا جعلت كالأمثال لا يَنْبغي أَنْ تستجيز فيها إلَّا ما أجازوه .

وقال الزّجاجي « في الإيضاح » : وأَمّا القول في إضافة ذي إلى الفعل في قولهم : « اذْهَب بذي تَسْلم » فإنّ هذه اللّفظة جرت في كلامهم كالمَثَل .

قال الأصمعي : تقول العرب « اذْهب بذي تَسْلم » والمعنى : اذْهب واللّه يسلّمك ، « واذهبوا بذي تَسْلمون » والمعنى : واللّه يسلّمكم .

= وروى المثل بالرفع : كلاهما وتمراً ؛ فالرّفع على معنى : لك كلاهما، ونصب : «تمراً» على معنى : أزيدك .

وقال قوم : من رفع حكى أن الرجل قال : أنلني مِمّا بين يديك فقال عمرو بن حمران بطل القصة في المثل : أيّما أحبّ إليك زُبْدٌ أم سنَام ؟ فقال الرجل : كلاهما وتمراً ، أي مطلوبي كلاهما وأزيد معهما تَمْرًا . أو زدني تَمْراً . أنظر هذا التحقيق في مجمع الأمثال .

(١) ورد ذكر هذا المثل في همع الهوامع ١٩/٣ في جذف ناصب المفعول به وجوباً .

وإذا كانت هذه الكلمةُ جاريةً مَجْرى المثل، فإن الأمثال تَحْتمل ما لا يُحْتَمل في[1] غَيْرها ، وتُزَال كثيراً عن القياس .

كذلك مَجْرَاها في كلامهم واحتُمِل ذلك فيها لِقَلة دَوْرها في الكلام .

الإيجـــاب

الإيجاب أصل لغيره مِنَ النَّفي والنَّهْي والاستفهام وغيرها ، تقول : مثلاً : قام زيدٌ ، ثم تقول في النَّفي ما قام زيد ، وفي الاستفهام : أقام زيد ؟، وفي النَّهي : لا تَقُمْ ، وفي الأمر : قُمْ ، فترى الإيجاب يتركّب من مُسْنَدِ وَمُسند إليه ، وغيره يحتاج إلى دلالة في التّركيب على ذلك الغير ، وكلّما كان فَرْعاً احتاج إلى ما يدلّ به عليه ، كما احتاج التّعريف إلى علامة من«أل»ونحوها ، لأنه فرع التّنكير ، والتأنيث إلى علامة من تاء وألف لأنه فَرْعُ التّذكير . ذكره أبو حيّان في « شرح التسهيل » .

(١) سقطت « في » من ط.

حرف الباء

حرف الباء

باب الشّرط مبناه على الإبهام

وباب الإضافة مبناه على التّوضيح

ولهذا ، لمّا أريد دخول إذْ وحيثُ في باب الشّرط لزمتها « ما » لأنهما / لا زمان للإضافة ، والإضافة توضحهما، فلا يَصْلُحان للشّرط [٩١] حينئذ فاشترطنا « ما » لتكفّهما عن الإضافة فيبهمان ، فيصلح دخولهما في الشّرط حينئذ . ذكره ابن النّحاس في « التعليقة » .

الْبَـــدَل

قال الشيخ بهاء الدين بن النّحـاس في التعليقة : الفـرْق بين البدل والعِوَض : أن العِوض لا يحلّ محل المعوّض منه ، والبدل إنما يكون مَحَلّ المبدل منه .

وقال أبو حيّان في تذكرته : البدل لغة العِوَض ، ويفترقان في الاصطلاح .

فالبدل[١] أحد التّوابع يجتمع مع المبدل منه ، وبدل الحرف من غيره لا يجتمعان أصلاً ولا يكون إلا في موضع المبدل منه ، والعِوَضُ لا يكون في موضعه، وربّما اجتمعا ضرورة ، ورُبّما اسْتَعْملوا[٢] العوض مُرادفاً للبِدَل في الاصطلاحْ . انتهى .

وقال ابن فلاح في « المغنى » في قول الشّاعر :

٤٧ * هُما نَفَثا في فِيّ مِن فَمَوَيْهِما *[٣]

فيه وجهان : أحدهما : أنه جمع بين العِوض والمعوّض لضرورة الشّعر .

والثاني : أن الميم بدلٌ من الواو وليست بعوض ، والبدل يجتمع مع المُبْدَل منه بدليل : مررت بأخيك زيد ، والعِوَض لا يجتمع[٤]

---

(١) في ط : « والبدل » بالواو .

(٢) في ط : « وربما لا استعملوا » بزيادة : « لا » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٣) للفرزدق ، وتمامه :

* على النّابح العاوي أشدّ رِجام *

من شواهد : سيبويه ٢/ ٨٣ ، والخزانة ٢/ ٢٦٩ ، ٣/ ٣٤٦ وديوان الفَرَزدق ١/ ٧٧١ ، والهمع والدرر رقم ١٠٦ .

وقد ضبطت كلمة : « أشدّ » في اللسان : « فم » وسيبويه بفتح الدال ، وفي الديوان والدرر بضمها . ورواية الديوان : « ثفلا » مكان : « نفثا » و « لجامي » مكان : « رجام » .

(٤) في ط : « ولا تجتمع » بالتاء ، تحريف .

مع المعوّض ، فالبدل أعمّ من العوض . قال: وهذا ضعيفٌ ، لأنّ الكلام في إبدال الحرف من الحرف كألف « قام » وياء «ميزان»، ولا يُجْمع بين البَدل والمبدل منه في ذلك .

وقال في موضع آخر : قد يوجد في البدل فائدة لا توجد في المبدل منه بدليل أن التّاء في « بنت » و « أخت » بدل من لام الكلمة وتدل على التأنيث .

وقال ابن يعيش : البدلُ على ضَرْبين :بدل :هو إقامة حرْفٍ مقام حَرْف غيره نحو : تاء « تُخَمة »(١) و « تُكأة »(٢) ، وبدلٌ هُو قَلْبُ الحرْف بنفسه إلى لفظ غيره على معنى(٣) إحالته إليه ، وهذا إنّما يكون في حروف العلّة التي هي : الواو والياء والألف،وفي الهمزة أيضاً لمقارنتها إيّاها،وكثرة تغيّرها وذلك نحو : قام ، أصله : قَوَم ، فالألف واوٌ في الأصل ، وموسر ، أصله : الياء ، وراس(٤) وآدم ، أصل الألف الهمزة،وإنّما لُيِّنَتْ /هَمزتُها،فاستحالت ألفاً، فكل قلبٍ بدلٌ وليس [٩٢]

(١) التُّخَمَة كَهُمَزة : الداء يصيب من كثرة الطعام ، وهو واويٌّ لأنه من الوخْم . وقد تسكن خاؤه ، فيقال : تُخْمة، وجمعه : تُخَم ، وَتُخَمات. انظر (القاموس) .

(٢) التُّكأة :كـ «هُمَزة» :العصا ، وما يُتّكأ عليه ، والرجل الكثير الاتكاء . وفاؤه واو . انظر (القاموس) .

(٣) في ط فقط : « على أنه إحالته » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٤) في ط فقط : ومؤسر «ورأس» بالهمزة، تحريف.

كلّ بدلٍ قلباً [١].

وقال ابن جنّي في « الخصائص » بابٌ في : « فرْقٌ بين العِوَض والبدَل .

جماع ما في هذا : أنّ البدل أشبه بالمبدَل منه من العِوَض بالمعوَّض منه .

وإنما يقع البدلُ في مَوْضع المُبْدل منه ، والعِوض لا يلزم فيه ذلك ، ألا تراك تقول في الألف من قام : إنها بدلٌ من الواو التي هي عين الفعل ، ولا تقول فيها : إنها عوَضٌ منها . وكذلك يقال في واو جُوَنٍ ، وياء مِيَر : إنها بدلٌ للتخفيف من همزة جُؤَن[٢] ، ومِئَر[٣] ، ولاتقول :إنها عِوَض منها .

وتقول في لام غازٍ وداعٍ [٤] : إنها بدلٌ من الواو ، ولا تقول : إنها عِوَضٌ منها .

وتقول في العِوَض : إنّ التاء في «عدة» و «زنة» عِوضٌ من فاء الفعل ، ولا تقول : إنها بدلٌ منها .

---

(١) انظر ابن يعيش. ١٠/٧

(٢) جمع : جُؤنَة بالضم: سَفَط مغشًى بجلد: وهو ظرف لطيب العطّار، انظر القاموس.

(٣) جمع : مِئْرَة بالكسر : الذّحل والعداوة ، والنميمة . انظر القاموس .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : غازي وداعي بالياء والصواب : غازٍ وداعٍ كما في الخصائص ١/ ٢٦٥ .

فإن قلت ذلك ،فما أقلّه ، وهو تجوّز في العبارة .

وتقول في ميم اللّهم : إنها عوض من ياء في أوّلِه ، ولا تقول : بدل .

وتقول في تاء زنادقة : إنها عوض من ياء زناديق ، ولا تقول : بدل منها .

وفي ياء أينق(١) إنّها عِوَض من واو أَنْوُق فيمن جعلها : « أَيْفُل »(٢) ، وَمَنْ جَعَلها عيْناً مقدّمة مغيّرة إلى الياء جعلها بدلاً من الواو .

فالبدل أعم تصرّفاً من العِوض . فكلُّ عِوَض بدلٌ ، وليس كلّ بدلٍ عِوَضاً ، والعِوَض مأخوذٌ من لفظ : عَوْضُ ، وهو الدّهر ، وذلك أَنّ الدّهر إنّما هو مرُور اللّيالي والأيام ، وتصرّم أجزائها، فكلّما مضى جُزْءٌ منه خَلَفَهُ جُزءٌ آخر ، يكون عِوضاً منه . فالوقت الكائن الثّاني غير الوقت الماضي الأول ، فلهذا كان العِوَضُ أشدَّ مخالفةً للمعوَّض منه مِن البدل(٣) : انتهى .

---

(١) في ط : « أنيق » بتقديم النون على الياء ، تحريف .
(٢) في ط : « أَفْعُل » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .
(٣) انظر النصّ في الخصائص ١ / ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

حرف التّاء

حرف التّاء

التأليـــــف

قـال الإمام تقيّ الـدّين منصـور بن فـلاح في « المغني » : التأليف حقيقة في الأجسام ، مجازٌ في الحروف .

قال الإمام بهاء الدين بن النّحاس في « التعليقة » : الفرْق بين التأليف والتركيب :أنه لا بدّ في التأليف من نسبة تحصّل فائدة تامّة مع التّركيب ، فالمرّكب أعمّ من المؤلّف .

وقال ابن القوّاس في « شرح ألفية ابن معط » : التأليف/ أخصّ [٩٣] من التركيب من الأُلْفة ، وهي الملاءمة[١] أصلُه في الأجسام ، وأطلق على الألفاظ المتتالية تشبيهاً بها .

التّابع لا يتقدّم على المتبوع

ومن فروعه : إذا قلت : ما قام إلّا زيد إلّا عمرو ، إن رفعت

(١) في ط : « الملائمة » بهمزة على الياء .

الأول على الفاعلية جاز فيما بعده الرفع على البدل،بدل البداء[١]، أو النّصب على الاستثناء فتقول: ما قام إلّا زيدٌ إلاعمرٌو، وإن شئت إلّا عَمْراً.

وإن أَقَمْت[٢] الأخير نَصَبْت المتقدّم على الاستثناء، لأن التّابع لا يتقدّم على المتبوع.

التّثنية تَرُدّ الأشياء إلى أصولها

قال أبو الحسن الأبذُي[٣] في «شرح الجُزولية»: يُعترض على الجُزُولي في إطلاقه بناء أسماء الزّمان المضافة الى الجُمل بأنه كان ينبغي أن تقول بشرط ألّا تكون مثنى، لأن التثنية تردّ الأشياء إلى أصولها من الإعراب، ولذلك لم يبن اثنا عشر. وأما قولهم: بل زيدان، فإنّما جاز، لأنه يشابه الإعراب ألا ترى أنه يتبع على لفظه كالمعرب. انتهى.

ومن ذلك قول من قال: إن المُثَنّى من أسماء الإشارة والموصولات معرب؛ لأنَّ التّثنية رَدّتها إلى أصولها من الإعراب.

---

(١) في ط: «بدل البدل» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.

(٢) يعني جعلت الأخير هو القائم.

(٢) في ط، والنسخ المخطوطة: «الأبدى» بالدال، والصواب من البغية ١/٤٢٤. والأبذّى هو: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن علي بن محمّد التنّوخيّ.

ومما تردّه التثنية إلى الأصل ، قولهم : أبوان ، وأخوان ، وحَمَوان ، وفموان ، وفميان ، ويديان ، ودميان ، وذواتا في تثنية ذات ، وقلب المقصور إلى الياء أو الواو التي هي الأصل نحو : فَتَيان ، وقفوان ، وقلب الهمزة المبدلة من واو واواً .

التّحريف

عقد له ابن جنّي في « الخصائص » فَصْلاً وقال : قد جاء في ثلاثة أضرب : الاسم ، والفعل والحرف ، فالاسم يأتي تحريفُهُ على ضربين : مقِيسٌ ومسموعٌ .

الأول : ما غَيّره النّسب قياساً كقولك في نَمِرٍ : نَمَرِي ، وفي قاضٍ[1] : قَاضَوِيّ / وفي حنيفة : حَنَفِيّ ، وفي عَدِيّ : عَدَوِيّ [٩٤] ونحو ذلك .

وكذلك التّحقير وجمع التكسير نحو : رُجَيْل ورجال .

والمسموعُ كثيرٌ كقولِهم في خراسان : خُرْسِيّ ، وفي دستوا[2] : دستواني ، وفي الأفق:أَفَقِيّ .

---

(١) في ط : « وفي قاضي » بإثبات الياء ، تحريف .

(٢) في ط ، وت : « دستوا » بالقصر ، وفي هـ و م : « دستواء بالمدّ وفي الخصائص : بالمدّ أيضاً . وعلق المحقق في الهامش بقوله : « في القاموس : إنها بالقصر ، وذكر أنها قرية بالأهواز ، وفي التاج أنّ بعضهم : حكى فيها المدّ .

وتحريف الفعل كقولهم في « ظَلِلت »:ظَلْتُ ، وفي أَحْسَسْتُ : أَحَسْتُ .

وحكى ابن الأعرابي في ظَنَنْت :ظَنْت. وهذا كلّه لا يقاس ، لا يُقال في شَمِمْتُ : شَمْتُ ولا في أَقْضَضْتُ: أَقَضْتُ[١] .

ومن تحريف الفعل ما جاء مقلوباً كقولهم : في اضْمحلَّ امْضَحّل ، وفي اكْفَهَرّ: اكْرَهَفّ، وفي أطييت :أيطبت[٢] .

وكذا قولهم : لم أُبَلهْ[٣] .

وتحريف الحْرف قولهم : لَا بَـلْ ولا بَنْ ، وقام زيد فُمّ[٤] عمرو ،أي ثُم عَمرو،وهو وإن كان بدلاً فإنه ضَرْبٌ من التّحريف .

---

(١) في ط : « أفضضت : أفضت » بالفاء والضاد وفي النسخ المخطوطة: « أقصصت بالقاف والصاد . وفي الخصائص : « أقضضت » بالقاف والضاد .

(٢) في الخصائص : وفي أطيب : أَيْطب .

(٣) في الكتاب ٢/٣٩٢ : « وسألته عن قولهم : لم أُبَلْ ، فقال : هي من : باليت ، ولكنهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألف ، لأنه لا يلتقي ساكنان » . وقال في موضع آخر في الصفحة نفسها : « وزعم الخليل أن ناساً من العرب يقولون : لم أُبَلِه ، لا يزيدون على حذف الألف حيث كثر الحذف في كلامهم » .

(٤) في ط فقط : « ثُمّ » مكان : « فُمَّ » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

وقالوا في سوف : سَوْ ، وَسَفْ ، حرّفوا الواو تارة، والفاء أخرى ، وخفّفوا رُبّ ،وإنَّ،وأَنّ .

وحذفوا « ما » من « إمّا » في قوله :

٤٨ ـ سَقَتْهُ الرّواعد من صَيِّفٍ
وإنْ من خريفٍ فلن يَعْدَما[1]

مذهب سيبويه : أنه أراد: وإما مِنْ خَريفٍ[2].

---

(١) للنمر بن تولب .
من شواهد : سيبويه ١/١٣٥ ، ٤٧١ ، والخصائص ٢/٤٤١ ، والمنصف ٣/١١٥ ، وابن يعيش ٨/١٠٢ ، والخزانة ٤/٤٣٤،والمغنى رقم ٨٨،٩٢،والعيني ٤/١٥١ ، وانظر شعر النمر بن تولب / ١٠٢ وهو من قصيدة مطلعها .
سلا عن تذكّره تكتما وكان رهينا بها مُغْرَما
والضمير في : « سقته » يرجع إلى : « مسجورة » في بيت سابق وهي العين المملوءة . والرواعد : جمع راعدة ،وهي السحابة الماطرة، وفيها صوت الرّعد غالباً . والصّيف بتشديد الياء : المطر الذي يجيء في الصيف. والخريف: الفصل المشهور . انظر شرح هذا الشاهد ضمن أبيات أخرى في الخزانة .
(٢) انظر النص في الخصائص ٢/٤٤٠ ـ ٤٤١ .

التّركيب

التّركيب فيه مباحث :

الأول : أنه خلاف الأصل ، لأنه بعد الإفراد ، ثُمَ رُدّ على مَنْ زعم أنّ « ألا » و« أما » للاستفتاح مركّبتان من همزة الاستفهام و« لا » و « ما » النافية ، وعلى مَنْ زعم تركيب « لنْ » و« لولاْ » و « إذن » و « منذ » و« مهما » و « إمّا » .

قال ابن يعيش : وإنما قلنا: إنّ المفرد أصلٌ ، لأنه الأول، والمرّكب ثانٍ ، فإذا استقلّ المعنى في الاسم المفرد ، ثم وقع موقع الجملة ، فالاسم المفرد هوالأصل ،والجملة فَرْع عليه .

قال :ونظير ذلك في الشريعة :شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل .

الثاني : قال ابن يعيش وصاحب البسيط : المركّب من الأعلام : هو الذي يدلّ بعد النقل على حقيقة واحدة، وقبل النقل كان يدلّ على أكثر من ذلك ، وكان يدلّ بعضُ لفظه على بَعْض معناه ، وهو

على ثلاثة أضرب :

الجمليّ نحو / تأبّط شرًّا ، وشاب قَرْناها ، وَبرقَ نْحرُهُ . [٩٥]

والإضافي : نحُو:ذي النون ، وعبد الله ،٥امريء القيس .

والمزجيّ وهو اسمان ركّب أحدهما على الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحوُ ، حَضْرَمَوت ، وبعلبك ، ومعد يكرب ، وَشُبِّه بما فيه هاءُ التأنيث ، ولذلك لا ينصرف . ومن هذا النّوع : سيبويه ونِفْطويه ، وعَمْرويه ، إلّا أنه مركّب من اسم وصوت أعجميّ فانحط عن درجة إسمعيل وإبراهيم ، فبني على الكسر لذلك .

وقال السّخاوي : في « شرح المفصّل » : أكثر ما يُطلِقُ النُّحاة المركّب على : بعلبك،وبابه .

الثالث : قال ابن يعيش : التّركيب من الأسباب المانعة من الصّرف من حيث كان التركيبُ فَرْعاً على الواحد ، وثانياً له ، لأن البسيط قبل المرّكب ، وهو على وجهين:

أحدهما : أن يكون من اسمين ، ويكون لكلّ واحد من الاسمين مَعْنًى ، فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر . فهذا يستحقُّ البناء لتضمنّه معنى حرف العطف ، وذلك نحوُ خمسةَ عشَرَ ، وبابه ، ألا ترى أن مدلول كلّ واحد من الخمسة والعشرة مرادكما لو عَطَفْتَ أحدهما على الآخر ،فقلت:خمسة وعشرة ، فلمّا

حَذَفْتَ حَرْفَ العطف ، وتضمن الأسمان معناه بُنِيا .

وأمّا القسم الثالث : وهو الدّاخل في باب ما لا ينصرف ، فهو أن يكون الاسمان لشيء واحد،ولا يدّل كـلّ واحد منهمـا على معنًى ، ويكون موقع الثاني من الأول موقع هاء التأنيث ، ومـا كان من هـذا النّـوع فإنه يجري مجرى ما فيه هاء التأنيث من أنه لا ينصرف في المعرفة نحو:حضرموت ، والاسم الثّاني ، من المصـدر بمنزلـة تاء التأنيث مِمّا دخلت عليه ، ألا ترى أنك تفتح آخر الأوّل منهما كما تفتح ما قبل تاء التأنيث .

الرابع : قال ابن يعيش : أمر المركّب في التّرخيم كـأمر تـاء التـأنيث ، فتقـول في «بخت نصـر» اسم رجـل : يـا بخـت، وفي حضرموت : ياحضر، وفي سيبويه: يـا سيب، كما تقـول في مرجـانة: اسم امرأة: يامرجان، فلا تزيد على حذف التّاء وفي المسمّى / بخمسـة عشر: يا خمسـة، جعلوا الاسم الآخر بمنـزلة الهـاء في نحو: «تَمْـرة» إذا كان حكم الأمر الآخر كَحُكْم الهاء في كثير من كلامهم. [٩٦]

من ذلك : التصغير ، فإنه إذا كان جُعِل الاسمان اسماً واحـداً ولحقه التّصغير فإنه إنّما يصغّر الصّدر منهما ، ثم يؤتى بالاسم الثّاني بعد تصغيره ، كما يُصغّر ما قبل الهاء ، فتقول حُضَيْرموت ، وبُعَيْلبك وعُمَيْرَويه كما تقول : تُمَيْرة .

ومن ذلك النّسب: « فإنك تقول في النسب إلى حَضْرموت :

حَضَرِيّ كما تقول في النّسب إلى البصرة : بَصرِي ، وإلى مكةَ : مكيّ ، فيقع النّسب إلى الصّدر لا غير ، كما يكون كذلك فيما فيه الهاء .

ومما يُؤيّد عندك ما ذكرناه : أنّ هاء التأنيث لا تُلحق باب الثلاثة بالأربعة ، ولا باب الأربعة بالخمسة ، كما أن الاسم الثّاني لا يلحق الاسم الأول بشيء من الأبنية .

وأيضاً : فإن الاسم الثاني إذا دخل على الأول وركب معه لم تُغَيّر بِنْيَتُه[1] كما أن التّاء كذلك إذا دخلت على الاسم المؤنّث لم تُغَيِّر بِنَاءه[2] كَتَمْرَ وتَمْرة ، وقائم وقائمة . فلمّا كان بينهما من التقارب ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركّب في الترخيم كما يحذفون فيه تاء التأنيث .

الخامس : قال ابن يعيش : ركّبت « لا » مع اسمها وصارا شيئاً واحداً[3] ، كخمسة عشر .

فإن قيل : أيكون الحرّف مع الاسم اسماً واحداً ؟ . فقيل : هذا موجود في كلامهم ، ألا ترى أنك تقول : قد علمت أن زيداً منطلق ، فأنّ حرف وهو وما عَمِل فيه اسمٌ واحدٌ ، والمعنى : علمت انطلاقَ

---

(١) في ط : « بنية » مكان بنيته ، تحريف ، صوابه في النسخ المخطوطة .

(٢) في ط : « بناؤه » تحريف ، صوابه من الأسلوب والنسخ المخطوطة .

(٣) في ط : « واحدٌ » بالرفع ، تحريف .

زيدٍ ، وكذلك أنْ الخفيفة مع الفعل المضارع ، إذا قلت : أُريد أن تقوم ، والمعنى : أريد قيامك ، فكذلك « لا » والاسم المذكور بعدها بمنزلة اسم واحد . ونظيره قولـك : يا ابن أم ، فـالاسم الثاني في موضع خفض بالإضافة ، وجُعِلا اسماً واحـداً .

كذلك لا رَجُل في الدار فرجل في موضع نصب منوّن وجُعِل مع «لا»اسماً واحداً ، وكذلك حُذِف منه التّنوين وَبُنِيَ .

قال : وتركيب الاسم مع الاسم أكثر من تـركيب الحرْف مـع الاسم نحوُ:خمسة عشر وبابه وهو/ جاري بَيْتَ بَيت ، ونحوه . [٩٧]

قال : وأَمّا جَعْلُ ثَلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد فهو إجحاف ، ولذلك لمْ يُحكم ببناء « لا سيما » ولم يَجُز تركيب الصفة مع اسـم «لا»، لأنه ليس من العدل جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً .

السادس : قال أبو حيّان ، قد يحْدُثُ بالتّركيب معنىً وحُكْمٌ لم يكن قبله ، ألا ترى أن « هل » حـرف استفهام تـدخل على الجملة الاسمية والفعْليّة ، فإذا ركبّت مع « لا » فقيـل : هلاّ صـار المعنى على التّحضيض ، ولم تدخل إلاّ على الفعل ظاهِراً أو مُضْمراً .

وكذلك «لو»، كانت لِمَا كان سيقَعُ لوقوع غيره، ولا يليهـا إلاّ الفعل ظاهراً أو مضمراً فإذا ركّبت مع لا صارت حرفَ امتناعٍ لوجود واخْتُصّت بالجملة الاسمية .

وقال الزمخشريّ : ألا مركّبة من همزة الاستفهام ولا النافية ، وبعد

التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة « لا » .

وقال الشيخ أكمل الدين في حاشية الكشاف : قدْ تُركّب حروف المعاني فيستفاد منها معنىً غير ما كان أوّلاً ، كهلّا ، وألا ، ولولا ولوما ، وألا كذلك .

وقال ابن يعيش : « كأي » مُركّبة، أصلها : أي ، زِيد عليها كافُ التشبيه ، وجُعِلا كلمةً واحدةً ، وحصل من مجموعهما معنىً ثالثٌ لم يَكُن لكّل واحدٍ منهما في حال الإفراد .

قال :ولذلك نظائر من العربيّة .

وقال السّخاويّ في « تنوير الدّياجي » : فإن قيل : ليس في«كَأيّ» معنى التّشبيه ولا الاستفهام .

قيل : لَمّا رُكّبت أزيل عن الكاف معنى التشبيه ، وعن أيّ معناها .

فإن قيل : فكيف قلبت وهي كلمتان ؟ .

قيل : صُيِّرت كلمةً واحدةً : فقلبت قلب الكلمة الواحدة كما قالوا : رَعْمَلِيّ في: لَعمري .

قال : ولما دخل هذه الكلمة هذا التّغير صار التّنوين بمنزلة النون التي في أصل الكلمة ، وصارت بمنزلة لام فاعلٍ ،فَعَلَى هذا تُرْسم

[٩٨] بالنّون ، ويوقف عليها بالنّون وهي قراءة(١) الجماعة غير أبي عمرو/

قال :ومثل ذلك تنزيلُهم النّون من « لَدُن » منزله التنوين في ضاربٍ،فلهذا نصبوا « غدوة » فكما شبّهت النون بالتّنوين كذلك شبّه التنوين هنا بالنّون . انتهى .

وقال الشّلوبين : « في شرح الجُزُولِيّة »(٢) : ذهب الخليل إلى

(١) انظر الآية ١٤٦ من سورة آل عمران ، وهي قوله تعالى : ﴿ وكأيّن من نبيّ ﴾ وقد وردت فيها عدة قراءات وهي :
أ ــ « وكأيّن » وهي قراءة حفص والجماعة .
ب ــ « وكائنْ » وهي قراءة ابن كثير وأبي جعفر والحسن .
جـ ــ « وكأيْ » وقفاً وهي قراءة أبي عمرو والنسائي ، ويعقوب .
د ــ « وكأَيَنْ » وهي قراءة ابن محيصن والأشهب العقيلي .
هـ ــ « وكَئِنْ » وهي قراءة ابن محيصن .
و ــ و « كأنْ » وهي قراءة الحسن .
ز ــ « وَكَأْيٍ » وهي قراءة ابن محيصن ، والأشهب ، والأعمش .
ح ــ « وكاين » بالتسهيل : ابن كثير ، وأبو جعفر .
انظر في هذه القراءة : الإتحاف / ١٧٩ ، وتفسير الطبري ٧/٢٦٣ . والبحر ٣/٧٢ ، والمحتسب ١/١٧٠ ، وتفسير الفخر الرازي ٣/٦١ والنشر ٢/٢٤٢ ، والسبعة لابن مجاهد / ٢١٦ ، وغيث النفع / ١٨٣ .

(٢) الجُزُوليّة من مؤلفات أبي موسى الجُزوليّ ، وهي مقدّمة في غاية الإيجاز. وقد سماها صاحبها : « القانون » واشتهرت فيما بعد بالجزوليّة ، وهي في غاية الإيجاز مع الاشتمال على كثير من النحو ، ولم يسبق إلى مثلها . وانظر : وفيات الأعيان ٢/١٢٠ طبع بولاق ، والمدرسة النحوية في مصر والشام للمحقق ٥٠ ، ٥١ .

أنّ : « لن » مركّبة من : « لا أن» ، وحدث مع التّركيب معنى لم يكن قَبْلَهُ ، قال : وللخليل أن يقول ردًّا على من قال : الأصل عدم التركيب ، مأخذنا في هذه الصناعة(١) تقليلُ الأصول ما أمكن ، لا تكثيرُها ، لذلك لم نَقُل ، في : ضرب ، ويضرب : ونَضْرِب ، واضرب ، وتضرب ، وأضرب ،وضارب ، ومضروب ، وضروب ، إنّها أصول كلّها ، بل جَعَلْنا واحداً أصلاً والباقي فُروعٌ عليه .

وقال أيضاً : « إذ ما » مركّبة من « إذْ » الّتي هي ظرف لما مضى من الزّمان و « ما » ، وأحدث التّركيب فيها أن نقلها إلى الحرفيّة وإلى أن صارت تعطي الزّمان المستقبل ، وذهبت دلالتها على الزّمان الذي كانت تدلّ عليه .

وقال أيضاً : قيل : إن « مهماً » أصلها « مه » التي بمعنى : اكفُف ، ضمّت إليها « ما » فتركّبا فصارا كلمة واحدة ، وحدث فيها بالتّركيب معنىً لم يكن ،وهو معنى الشّرط ، ولهذا نظائر كثيرة .

فإذا ذكرت نظائر هذا القول كان أولى من قول الخليل : إن أصلها « ما » الشّرطية ضمت إليها « ما » الزائدة .

وفي « شرح المفصل » للأندلسيّ : اتفق البصريّون والكوفيّون على تركيب : « هَلُمّ » وإنما ، اختلفوا فيما رُكِّبت منه ، والذي حَمل النحّويين على القول بالتّركيب ـ وإن كان يجوز أن تكون كلمة برأسها ـ

(١) « في هذه الصناعة » سقطت من ط ، والصواب من النسخ الثلاث .

أنهم رأوُا بني تميم ، يصَرِّفونها تصرّف الأفعال ، فتكون فعلاً ، ولا تكون فعلاً ، إلاّ إذا قيل إنها مُركّبة، والتركيب عندهم مألوف ، ألا ترى أنقولك : إما تفعل أفعل مركّبة بدليل قول الشاعر :

٤٩= ❊ وإنْ من خَريفٍ فلن يعْدما(١) ❊

قال سيبويه : هي إمّا العاطفة حذفت منها « ما » وبقيت « إن » فتفكيكها يدلُّ / على تركيبها، إلا أنّ لقائلٍ أن يقول: لو كانت مركّبة [٩٩] لوجب أن تتصرف في لغة أهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فِعْلٍ معنىً إذ لا يجوز أن يكون الفعل اسم فِعْل . ولغة بني تميم على هذا تكون القويّة . وإن حكم بأنه اسم ينبغي أن تضعف اللغة التّميمية ، فكان الأَوْلى أن تجعل في لغة أهل الحجاز اسم فِعْل ، وفي لغة بني تميم فِعْلاً ، إلا أنّ لقائل أن يقول : المركّب قد يكون لكل واحدٍ من مفرديه معنىً عند التفصيل، وبالتركيب يحدُث له معنًى آخر وحكمآخر، فلا بُدّ أن تكون « هَلُم » في الأصل على ما ذكر من التركيب ثم جُعلا جميعاً اسم فعل، فجعلت له أحكام الأسماء والأفعال، وبقي حكم اتصال الضّمائر على لغةَ بني تميم على أصله .

قال في الحواشي : تركّب أسماء من الكلمات كما تُركّب من الحروف فتكثر فوائدها عند التركيب . انتهى .

السابع : قال ابن يعيش :التّركيب على ضربين : تركيب من جهة

(٤) سبق ذكره رقم ٤٨ .

اللفظ فقط ، وتركيب من جهة اللفظ والمعنى .

فالأول : نحو أحدَ عَشَر وبابه ، وَحَيْص بَيْص ، ولقيته كَفَّة كَفَّة ، فهذا يجب فيه بناء الاسمين معاً ، لأن الاسم الثّاني قد تضمّن معنى الحرف ، وهو الواو ـ العاطفة ،إذْ الأصل أحدَ وعشر ، فحذفت الواو من اللّفظ والمعنى على إرادتها .

والثّاني : نحو ، حَضْرموت ، ومَعْدِيكرب ، وقالي قَلا ، وسائر الأعلام المركّبة فهذا أصله الواو . وأيضاً ، حذفت من اللفظ ، ولم تُرَدّ من جهة المعنى ، بل مُزِج الاسمان وصارا اسماً واحداً بإزاء حقيقة ، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه فكان كالمفرد غير المركّب، فبني الأول ، لأنه كالصّدر مِنْ عجز الكلمة . . . ، وجزء الكلمة لا يعرب،وأعرب الثاني ، لأنه لم يتضمّن معنى الحرف،إذ لم يكن المعنى على إرادته (١) .

الثّامن : قال أبو الحسين بن أبي الربيع في « شرح الإيضاح » : التّركيب لا يكون في الأفعال ،ولا في المصادر،ولا في الأسماء الجارية على الأفعال .

قال : ومِنْ ثَمّ كان قولُ مَن ذهب : إلى أنّ «حبذا» فعل ماضٍ، وما بعده / فاعل به غلطاً ، وأمّا قول العرب : لا تُحَبِّذْهُ(٢) ، فإنما [١٠٠]

(١) انظر النص في شرح ابن يعيش على المفصل ١١٢/٤ .
(٢) في القاموس : « لا تُحَبِّذني تحبيذاً » لا تقل لي : حبّذا .

معناه :لا تقل له : حَبّذا كما تقول : بَسْمِلِ أو لا تُبسمل . ، قال : وإذا ركبت « إن » مع « ما » لا تعمل ، لأنها زال عنها شبه الفعل بالتّركيب ، والفعل لا يتركب .

وقال غيره : لم يثبت تركيب فعل واسم في غير حبّذا .

وقال ابن عصفور في « شرح الجمل » : التركيب في الأسماء أكثر من التركيب في الأفعال ، بل لا يحفظ التّركيب في الأفعال ، إلّا في « هَلُمّ » في لغة إلحاقها الضمائر .

التاسع : قال ابن الخباز : إنّما لم يَبْنوا اثني عَشَر ، لأنه لا نظير لـه ؛ إذ ليس لهم مركب صدره مُثَنًّى .

العاشر : مِن تذكرة الشّيخ تاج الدين بن أم مكتوم من كتـاب « المستوفي » في النحو لقاضي القضاة كمال الدِّين أبي سعد عليّ بن مسعود بن محمود بن الحكم[١] الفرُّخان :قولهم : نِفْطويه ، وسيبويه ، الأول من جُزأي المركّب هو الأصل في التسمية ، وكان قبـل التركيب معرباً ، والثاني حكاية صوت حقّه أن يكون مبنيًّا وإن أفرد .

وههنا أصل لا يسعك إهماله وهو أن تعلم أن نحو هذا من الأعلام إنما ورد عليه البنـاء بسبب الاستعمال العجميّ ، وذلـك أن العجم

---

(١) في النسخ الثلاث : « الحكيم » بالياء . ترجم له السيوطيّ في البغية ، وقد قال : أكثر أبو حيان من النقل عنه . انظر البغية ٢/٢٠٦ .

كأنهم وجدوا لَفْـظَيْ: نِفْط ، وسيب أصلين دَعَوْا بهما ، إلا أنّ لهم[١] في لغتهم أن يضيفوا إلى مثل هذه الأسماء في النّداء وغيره واواً ساكنة قبلها ضمّة نحو: نِفطُوا وسِيبُو،وقد سمعتْ العَرَبُ به، ولم يجدوا مِثْلَ هذا في كلامهم ، فحوّلوا هذا الصّوت « ويه » إذْ هو مما يعرفونه ، وقد يخرج به الاسم عن أن يكون آخُرُه واواً قبلها ضمّة ، ثم بنوا الاسمين اسْماً واحداً .

الحادي عشر : قال ابن أبي الرّبيع : تركيب العامل مع المعمول خارج عن القياس ،فيجب أن يقتصر على، موضعه ولا يدعى في غير ما سمع فيه ، والوارد فيه باب «لا رَجُل» فقط .

الثاني عشر : قال في « المستوفي » : ومن الحروف ما هو مركّب نحو « لولا » .

ذهب أصحابنا: إلى أن الاسم بعده لا يرتفع إلّا بالابتداء، وقالوا إن الحكم قد تغيّر ، / بالتركيب لأنّ « لو » ، لا يليها إلّا الفعل [١٠١] « ولولا » هذه في نحو : « لولا الغيث لهلكت الماشية » . . . لا يليها إلا الاسم ، فهذا وجْهٌ له من الفظاعة ما ترى .

وأنت إذا استأنفت النّظر ، ونفْضت يدك من طاعةالعصبيّة، وأيقنت أن الحق لا يُعْرَفُ بالرجال يوشك أن يلوح لك فيه وجه آخر ، وذلك أن تكون « لا » بعد « لو » دلّت على الفعل المنفيّ بها ، فحذف

(١) في « ت » ، « من » مكان : « في » .

تحرّيًا لـلإيجاز ، ولـزم الحذْفُ للزوم الـدلالة،ولكثـرة الاستعمال ، والتقدير : لو لم يحصل الغيث لهلكت الماشية ، فعلى هذا يرتفـع الاسم بعد لولا هذه ارتفاعاً عن فعل مقدّر كما في قوله تعالى : ﴿ إذا السّماء انشقّت ﴾[١] فيكون حكم «لو »باقياً على ما كان عليه قبل،ودالًّا على امتناع الشّيء لامتناع غيره،إذْ المعنى : لو انقطع الغيثُ لهلكت الماشية .

وقـولنـا : « لم يحصـل » قـريبُ المعنى من قـولنـا : انقـطع وانتفى .

ومما يقرّب من هذا الحذف حذفهم الفعل بعـد « لولا » التي للتحضيض في نحو قوله :

٥٠= * لولا الكميَّ المُقَنَّعا[٢] *

أليس قد أجمعوا على أنّ التقدير : لولا تَعُدّون ؟ فكذلك ثَمّ . انتهى .

---

(١) الانشقاق / ١ .

(٢) قطعة من بيت ورد على النحو التالي :

تَعُـدّون عَقْرا النِّيبِ أفضـل مَجْـدِكم بني ضَوْطَري لولا الكميَّ المُقَنَّعا

وهو لجرير ، ديوانـه / ٣٣٨ ، وروايته : « هـلا » مكان : « لولا » . من شـواهد: المغنى ٢١٦/١ ، والخـزانة ٤٦١/١ ، وهمـع الهوامـع والـدرر رقم ٥٧٤ .

التّصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها

ولذلك تظهر التّاء في المؤنث الخالي منها ، إذا صُغّر كقولك في قِدْر : قُدَيْرة ، وفي قَوْس قُوَيْسة ، وفي هند هُنَيْدَة .

التَّضمين

قال الزمخشري : من شأنهم أنهم يضمِّنون الفعل معنى فِعْلٍ آخر فيُجْرونهُ مجراه ، ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى المتضمّن .

قال : والغرض في التَّضمين إعطاء مجموعِ مَعْنَيين، وذلك أقوى من إعطاء معنىً ، ألا ترى كيف رجع معنى : « ولا تَعْدُ عَيْناكَ عَنْهُم »[1] إلى قولك : ولا تقتحمهم عيناك مُجَاوزَتَيْن[2] إلى غيرهم - « ولا تأكلوا أمَوالَهُم إلى أموالِكم »[3] أي ولا تضمّوها إليها آكلين . انتهى .

قال الشيخ سعد الدّين التّفتازاني[4] ، في حاشية الكَشّاف :

---

(١) الكهف / ٢٨ .

(٢) في النسخ المخطوطة: « مجاوزين » بدون تاء .

(٣) النساء / ٢ .

(٤) هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازانيّ .
قال ابن حجر : ولد سنة ثنتي عشرة وسبعمائة . ومن أشهر مؤلفاته : شرح تصريف العزي في الصرف ، والإرشاد في النحو . توفي بسمرقند سنة إحدى وتسعين وسبعمائة . انظر البغية ٢ / ٢٨٥ .

فإن قيل : الفعل المذكور إن كان مستعملاً في معناه الحقيقيّ فلا دلالة على الفعل الآخر ، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقيّ ، وإن كان فيهما جميعاً لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز/ . [١٠٢]

قلنا : هو في معناه الحقيقيّ مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظيّة فمعنى : « يقلّب كفيه» على كذا : نادماً على كذا ، ولا بُدّ من اعتبار الحال ، وإلا لكان مجازاً مَحْضاً لا تضميناً وكذا قوله : « يؤمنون بالغيب »(١) ، تقديره : معترفين بالغيب . انتهى .

وقال ابن يعيش(٢) : الظرف منتصبٌ على تقدير« في » وليس متضّمناً معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو : « من » و « كم »في الاستفهام ،وإنما « في » محذوفة من اللفظ لِضَرْب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به ، ألا ترى أنه يجوز ظهور « في » معه نحو : قمت اليوم ، وقمت في اليوم ، ولا يجوز ظهور الهمزة مع « من » و « كم » في الاستفهام ، فلا يقال :أمن ،ولا أكم ، وذلك من قِبَل أنّ : مَنْ وَكَمْ ، لمّا تَضَمّنا معنى الهمزة صارا كالمشتملَيْن عليها ، فظهور الهمزة حينئذٍ كالتّكرار ، وليس كذلك الظرف ، فإن الظرفية مفهومة من تقدير « في »ولذلك يصح ظهورُها ؛فاعرِف الفرق بين المتضّمن للحرف وغير المتضمن مما ذكرته . انتهى .

---

(١) البقرة / ٢ .

(٢) من قوله : وقال ابن يعيش : إلى قوله : وقال ابن جني في الخصائص سقط من النسخ المخطوطة

وقال ابن إياز(١) : معنى تضمّن الاسم معنى الحرف معه أن يُؤدي ما يُؤدِّيه الحرف من المعنى ، ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك الحرف معه .

قال ابن النّحاس(٢) في « التعليقة » : الفرّق بين المتضمّن معنى الحرف وغير المتضّمن : أن المتضمّن معنى الحرف لا يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان ، وغير المتضّمن يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان ، كما إذا قلنا في الظرف : إنه يراد فيه معنىً «في» فإنا لا نريد به أن الظّرف متضّمن معنى «في» كيف ولو كان كذلك لَبُنِي ، وإنما نعني به أن قوّة الكلام قوَّة كلام آخر فيه في ظاهره . وكذلك يجوز إظهار «في» مع الظّرف، فتقول في «خرجت يوم الجمعة»: خرجت في يوم الجمعة، ولا تقول في: أين وكيف مثلاً: «هل اين»، ولا «أأين»، ولا(١) «هَلْ كَيْف»، ولا «أكيف».

---

(١) هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين .
ومن تصانيفه : قواعد المطارحة ـ الاسعاف في الخلاف ـ شرح فصول ابن معط. توفي ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وستمائة .
وانظر البغية ١/٥٣٢ .

(٢) ابن النحاس : محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبي ، ولد في سَلْخ جمادي الآخرة سنة ٦٢٧ .
وفي البغية ١/١٤ : ولم يصنف شيئاً إلَّا ما أملاه شرحاً لكتاب : المقرّب ولعل هذا الشرح هو التعليقة المذكورة . توفي يوم الثلاثاء سابع جمادي الآخرة سنة ٦٩٨ هـ.

«هل أيّن»، ولا «أأين»[1]، ولا «هل كَيْف»، ولا «أكيف».

وقال ابن جنّي في «الخصائص» : اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعْل آخر وكان أحدُهما يتعدّى بحرف ، والآخر بآخر ، فإن العرب قد تتسع فَتُوقِع أحد الحرفين / موقع صاحبه إيذاناً بأنّ هذا [١٠٣] الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع[2] ما هو في معناه،وذلك كقوله تعالى : ﴿ **أُحِل لكم لَيْلة الصِّيام الرفثُ إلى نسائكم** ﴾[3] وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأة ؛ وإنما تقول : رفثت بها ، أو معها ، لكنّه لمّا كان الرفّث هنا في معنى الإفضاء،وكنت تعدّي أفضيت بإلى كقولك : أفضيت إلى المرأة جئت بـ « إلى » مع الرّفث إيذاناً وأشعاراً أنّه بمعناه ، كما صحّحوا :عَوِر، وحَول لمّا كانا[4] في معنى أعْوَر ، وأَحْوَل ، وكما جاؤا بالمصدر فأجروه على غير فعله لمَا كان في معناه نحو قوله :

٥١= * وإن شَئِتْم تعاودِنا عِوادا[5] *

---

(١) في ط : « وإلا أين » ، تحريف،صوابه من سياق الكلام ، والنسخ المخطوطة .

(٢) في الخصائص ٢/٣٠٨ : « على » مكان : « مع » .

(٣) البقرة / ١٨٧ .

(٤) في ط : « كان » بدون ألف التثنية تحريف صوابه من الأسلوب والنسخ المخطوطة ، والخصائص .

(٥) في الاقتضاب / ٤٧٧ . ذكر هذا الشاهد ، وعلق عليه بقوله : « هذا البيت لا أعلم قائله ، ووجدت في بعض التعاليق أن صدره : =

لما كان التّعاود أن يعاود بعضُهم بعْضاً وعليه جاء قوله :

٥٢= * وليس عليه تَتَبّعه اتِّباعا[١] *

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَتَبَتل إليه تَبْتِيلاً ﴾[٢]. وأصنع من هذا قول الهُذَليّ :

= * فإما تشكروا المعروف منّا *

ولا أعلم صحة ذلك من سقمه ، لأن الشطرين لا يلتئمان التئاماً صحيحاً ، وقد ذكرت فيما تقدّم أن الرواية عن أبي نصر عن أبي عليّ نقلت إلينا : « تعاوذنا » عِواذاً بالذال معجمة . وأنشده ابن جني بالدال غير معجمة وهو الصواب .

ونسبه في هامش الخصائص ٢/٣٠٩ إلى شقيق بن جزء ، وهو عجز بيت صدره مع بيت قبله :

سـرحـت على بـلادكـم جيـادي فـأدت منكم كـومـا جـلادا
بمـا لـم تشكـروا المعروف، عنـدي . . . .

وانظر المحتسب ١/١٨٢ .

(١) للقطامي ديوانه وصدره :

* وخيرُ الأَمر ما اسْتَقْبَلْت منه *

من شـواهد : سيبـويـه ٢/٢٤٤ ، والمقتضب ٣/٢٠٥ ، والخصـائص ٢/٣٠٩، وابن الشجري ٢/١٤١ ، وابن يعيش ١/١١١ ، والخزانـة ١/٣٩٢ عَرضاً .

(٢) المزمل / ٨ .

٥٣ ـ مـا إنَ يَـمَسُّ الأَرْضَ إلاّ مَـنْكِـبٌ
مِنْـهُ وَحَـرْف السّـاق طَيَّ المِحْمَـلِ[1]

فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر ، ألا ترى أن معناه : طُوى طَيّ المحمل ، فَحُمل المصدرُ على فِعْل دَلّ أولُ الكلام عليه .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ مَن أنصاري إلى الله ﴾[2] أي مع الله ، وأنت لا تقول : سرت إلى زيدٍ أي معه [3] أي [4] لمّا كان معناه : منْ ينضاف في نُصْرتي إلى الله ؟ جاز لذلك أن تأتي هنا بإلي .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ هل لك إلى أن تَزَكّي ﴾[5] وأنت إنما تقول : هل لك في[6] كذا ، لكنه لما كان هذا دعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم صار تقديره :أدعوك، وأرشدك إلى أن تـزّكي .وعليه

---

(١) لأبي كبير الهذليّ .

من شواهد ، سيبويه ١/ ١٨٠ ، والمقتضب ٣/٢٠٣ ، ٢٣٢ ، والخصـائص ٢/٣٠٩ ، والعينيّ ٣/٥٤ ، والتصريح ١/٣٣٤ ، والأشموني ٢/١٢١ .

(٢) الصف / ١٤.

(٣) في الخصائص ٢/٣٠٩: « لكنه إنما جاء » من أنصاري إلى الله لما كان معناه » الخ . وقد سقطت هذه العبارة من نسخ الأشباه .

(٤) في النسخ المخطوطة : « لكن » مكان : « أي » .

(٥) النازعات / ١٨ .

(٦) ط فقط : « من » مكان : « في » ، تحريف .

قول الفرزدق :

٥٤= * قد قَتَلَ اللّهُ زياداً عَنيٍّ[١] *

لمّا كان معناه : صَرَفهُ عدّاه بـ «عن»

ووجدت في اللغة من هذا الفنّ شيئاً كثيرا لا يكادُ يحاط به ولعلّه ، لو جمع أكثره لا جميعه لجاء ، كتاباً ضخماً ، وقد عرفت طريقه.فإذا مَرّ بك شيء منه فتقّبْلُهُ وأْنس به ، فإنه فصلٌ من العربيّة لطيفٌ حسن . انتهى .

وقال ابن هشام في « تذكرته » : زعم قوم من المتأخّرين منهم خطّاب الماردينيّ[٢] : أنه يجوز تضمين الفعل المتعدّي لواحد معنى

(١) للفرزدق : من شواهد : الخصائص ٢/٣١٠ ، ٤٣٥ ، والمغنى ٢/٧٦٥ طبع بيروت ، والأشموني ٢/٩٥ . وصدره :

* كيف تراني قالياً مجَنيٍّ *

وفي هامش الأشموني : « قالياً » بالياء الموحدة أي : جاعلاً أعلاه أسفله .

(٢) في النسخ الثلاث : المارينيّ ، وفي ط فقط : « الماردينيّ » ، ولعلّ الصواب « الماردِيّ » وهو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردِيّ . وقد اختصر الزاهر لابن الأنباري .

قال السيوطيّ في البغية ١/٥٥٣ : وهو صاحب كتاب : « الترشيح » ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً .

توفي بعد الخمسين والأربعمائة .

صيّر ، ويكون من باب ظَنّ ، فأجاز :« حفرت وسط الدّار بئراً » ،أي صَيّـرت، قال: وليس « بئـراً » تمييزاً إذْ لا يصلح لـ « مِن » ، وكـذا أجاز : « بنيت الدّار مسجداً »،و« قطعت الثَّوب قميصاً »،و «قطعتُ الجلد نعلاً »،و«صبغت الثوب أبيضَ» . وجعل من ذلك قول أبي الطيب : / [١٠٤]

٥ : = فَمَضَيت وقد صَبغ الحياءُ بياضَها لوْني كما.صَبغ اللُّجينُ العْسَجدا

لأنّ المعني : صيّر الحياءُ بياضها لَوْني ، أي مِثْل لوني

قال : والحقّ أن التضمين لا ينقاس .

وقال ابن هشامٍ في « المغني » :

قد يُشْرِبـون لفظاً معنى لفظٍ فيعـطونه حُكمـه ، ويسمّى ذلك تضميناً . وفائدته أن تؤدي كلمة مُؤدّى كلمتين ، ثم ذكر لذلك عدة أمثلة،منها قوله تعالى : ﴿ ومـا تَفْعلوا مِنْ خيرٍ فلن تُكْفَـروه ﴾[1] ، ضُمِّن معنى:تُحرموه،فعُدِّي إلى اثنين لا إلى واحد ، ﴿ ولا تَعْـزِمِوا عُقْدَةَ النّكاح ﴾[2] ضمّن معنى : تَنْوُوه،فعدّى بنفسه لا بعلى ، ﴿ لا

(١) آل عمران / ١١٥ وفي ط ، والنسخ الثلاث : « وما تفعلوا . . تكفروه » بالتاء فيهما وليستا بتحريف لأنها قراءة نافع وابن عامر ، وابن كثير ، وأبي عمرو انظر التسيير / ٩٥ ، وتفسير الطبري ١٣١/٧ ، ١٣٢ ، والحجة لابن خالويه / ١١٣،وتفسير الفخر الرّازي ٢٣/٣ .

(٢) البقرة / ٢٣٥ .

يَسَّمَّعُون إلى الملأ الأعلى ﴾[١] ضُمِّن معنى : يصغون، فعّدى بإلى ، وأصله أن يتعدّى بنفسه ، ﴿ سَمِع الله لمن حمدهُ ﴾ ضمّن معنى : استجاب،فعدّى باللام،﴿ والله يَعلْم المُفْسِد مِنَ المُصْلِح ﴾[٢] ضُمّن معنى : يُميّز،فجيء بـ « مِنْ »[٣] .

وذكر ابن هشام في موضع آخر من « المغني » أن التّضمين لا ينقاس.وكذا ذكر أبو حيّان .

قـــاعـــدة

[في الفرق بين التضمين والتقدير]

قال ابن الحاجب في « أماليه »[٤] الفرق بين التّضمين وبين التقدير في قولنا : بُنِي « أين » لتضّمنه معنى الاستفهام ، وضربته تأديباً منصوبٌ بتقدير اللاّم ، وغلام زيد مجرور بتقديم اللام ،

(١) الصافات / ٨ .
(٢) البقرة / ٢٢٠ .
(٣) انظر المغنى ٢/٧٦٢ ، ٧٦٣ .
(٤) الأمالي : نسخة مخطوطة رقم [١٠٠٧ نحو] بدار الكتب ، وانظر الحديث عنها في « المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة » /٦٦، ٦٧ للمحقق.

وخرجت يَوْمَ الجمعة منصوب بتقدير في : أنّ التضمن يرادُ به أنه في المعنى المتضّمن على وجه لا يصح إظهاره معه .

والتّقدير أن يكون على وجه يصّح إظهاره معه سواء اتّفق الإعراب أم اختلف ، فإنه قد يختلف في مثل قولك : ضربته يومَ الجمعة ، وضربته في يومِ الجمعة ، وقد لا يختلف في مثل قولك :

واللهِ لأفعلنّ ، واللهِ أَفْعَلَنّ .

والفرق بينهما:أنه إذا لم يختلف الإعراب كان مراداً وجوده،وكان حكمه حكم الموجود ، وإذا اختلف الإعراب كان المقدّر غير مراد وجوده،فيصل الفعل إلى متعلقّه بنفسه . انتهى .

وقال الأندلسيّ في « شرح المفصل » : الأسماء المتضمنة للحرف على ثلاثة أضرب :

ضَرْبٌ لا يجوز إظهار الحرف معه نحو : مَنْ وَكَمْ،فَيُبْنى لا محالة.

وَضَرْبٌ:يكون الحرف المتضمّن مراداً كالمنطوق به ، لكن عَدلَ عن النّطق به إلى النطق بدونه ، فكأنه ملفوظٌ به،ولو كان ملفوظاً لما بُنِي الاسم فكذلك / إذا عدل عن النطق به . [١٠٥]

وَضَرْبٌ:وهو الإضافة والظّرف إن شئت أظهرت الحرف ، وإن شئت لم تظهر ، فلمّا جاز إظهاره لم يُبْنَ.

وهذا ضابطٌ في كلّ ما ينوب عن الحرْف من الأسماء،ما يبنى منها، وما لا يبْنى.فافهمه . انتهى .

قـــاعـــدة

كلّ ما تضمّن ما ليس له في الأصل منع شيئاً ممّا له في الأصل، ليكون ذلك المنْعُ دليلاً على ما تضمّنه .

مثاله : نعم وبئس إنمـا مُنعِا التّصـرّف،لأن لفظهمـا ماضٍ ، ومعناهما:إنشاء المدح والذم في الحال ، فلمّا تضمّنا ما ليس لهما في الأصل وهو الدّلالة على الحال مُنِعا التّصرف لذلك .

قال : وكذلك فعل التّعجب تضّمن ما ليس له في الأصل،وهو زيادة الوصْف ، والدّلالة على بقاء الوصف إلى الحال ، فمنع التّصرف لذلك .

قـــاعـــدة

المتضمّن معنى شيء لا يلزم أن يجري مجراه في كل شيء ، ومن ثَمّ جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمّن معنى الشرط،نحو : « الذي يأتيني فله درهم » ، و« كلّ رجل يأتيني فله درهم » .

وامتنع في الاختيار جزمه ، عند البصريين ولم يجيزوا :

«الذي يأتيني أُحسنْ إليه»،أو«كل من يأتيني أُحسنْ إليه»إليه بالجزم إلاّ في الضّرورة .

وأجاز الكوفيّون جزمه في الكلام تشبيهاً بجواب الشرط،ووافقهم ابن مالك.قال أبو حيان : لم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك إلاّ في الشعر .

قـــاعـــدة

قال ابن القَّـواس في شرح « الدّرة » : « أمسِ » مبنيّ لتضمنه معنى لام التّعريف فإنه معرفة بدليل « أمسِ الدّابـر » وليس بعَلَم،ولا مُبْهم،ولا مُضاف،ولا مُضمر،ولا بلامٍ ظاهرة،فتعين تقديرُها .

والفرق بين المعدول والمتضّمن أن المعدول يجوز إظهار اللام معه والمتضمن:لا .

وقولنا : الأمس،اللّام دخلت بعد تنكيره ، وإعرابه كما يُعْرب إذا أضيف أو صُغّر أو ثُنّي أو جُمع . وقيل : زائدة كـالّـتي في النّسر . [١٠٦] انتهى / .

وفي « البسيط » :في عِلّة«أمسِ»أقوالٍ :

قول الجمهور : أنه « بُنِي لتضمنّه لام التعريف لوجهين :

أحدهما : أنه معرفة في المعنى،لدلالته على وقتٍ مخصوص ،

وليس هو أحد المعارف،فدلّ ذلك على تضمّنه لام التعريف .

والثاني : أنه يوصف بما فيه اللّام كقولهم : لقيته أمسِ الأحد ث ، وأمسِ الدّابر .ولولا أنه معرفة بتقدير اللّام لما وصف بالمعرفة ، لأنه ليس أحد المعارف . وهذا مما وقعت معرفته قبل نكرته .

والفرق بين العدل والتّضمين : أنّ المعدول عن اللام يجوز إظهارها معه،فلذلك أعرب ، والمتضمّن لها لا يجوز إظهارها معه كأسماء الاستفهام والشرط المتضمّنة لمعنى الحرف،فلذلك بُنِي في التّضمن . انتهى .

وقال ابن الدّهان[١] في « الغُرة » : الفرق بين العدل والتّضمين : أنّ العدل هو أن تريد لفظاً فتعدِل عنه إلى غيره كَعُمَر من عامر ، وَسَحَر من السَّحَر ، والتّضمين أن تُحَمِّل اللفظ معنى غير الذي يستحقّه بغير آلة ظاهرة .

التّعادل

فيه فروع :

منها : قال الشّلوبين : لما كان الاسم أخفّ من الفعل تصرّف

---

(١) ابن الدهان : سعيد بن مبارك بن علي الامام ناصح الدين بن الدهان ، ولد ليلة الجمعة حادي عشر رجب سنة أربع وقيل ثلاث ـ وتسعين واربعمائة ، وتوفي بالموصل ليلة عيد الفطر سنة تسع وستين وخمسمائة . انظر : البغية ١/٥٨٧ .

بحركات الإعراب فيه، وزيادة التّنوين، فإن الخفيف يزاد فيه ليثقل، ويعادل الثقيل، ويتصرّف فيه بوجه لا يتصرّف به فيما يثقل عليهم.

فلمّا كان وضع الأسماء عندهم على أنها خفاف تُصِرّف فيها بزيادة حركات الإعراب والتنوين.

ولمّا كان الجزم حذفاً والحذف تخفيف، والتخفيف لا يليق بالخفيف، إنما يليق بالثّقل، فلذلك جزمت الأفعال ولم تجزم الأسماء.

ومنها: قال ابن النحاس في «التّعليقة»: إنّما رُفع الفاعل وَنُصِب المفعول لقلّة الفاعل، لكونه لا يكون إلّا لفظاً واحداً، وكثرة المفعول لكونه متعدّداً، والرّفع أثقل من النّصب، فأعطي الثقيل للواحد، والنصب للمتعدّد ليتعادلا.

ومنها: قال ابن فلاح في «المغني»: إنما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع، لأن التثنية أخف من الجمع، والكسرة أثقل من الفتحة: فَخُصّ الأخفّ / بالأثقل، والأثقل بالأخف للتّعادل. [١٠٧]

قال: وإنّما فُتِح ما قبل ياء التثنية، وكسر ما قبل ياء الجمع، لأنّ نون التثنية مكسورة، ونون الجمع مفتوحة، ففتح ما قيل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع طلباً للتعادل، ليقع الياء بين مكسور ومفتوح، وبين مفتوح ومكسور، ولأنّ التثنية أكثر فخصّت بالفتح لكثرتها،

وخص الجمع بالكسر لقلّته طلباً لتعادل الكثرة مع الخفيف،والقلّة مع الثّقيل .

ومنها : قال بعضهم : إنّ التاء إنما لحقت عدد المذكّر، وسقطت من عدد المؤنث ، لأن المؤنث ثقيل،فناسبه حذفها للتّخفيف ، والمذكّر خفيف فناسبه دخولها ليعْتدلا ، حكاه في « البسيط » .

ومنها : قال السّخاويّ : باب فعيلة يحذف منه الياء والتاء في النّسب نحو : حنيفة ، وحَنَفِيّ ، وباب فعيلٍ لا يحذف منه الياء ، نحو :تميم وتميميّ ،لأن المؤنث ثقيلٌ ، فناسب الحذف منه تخفيفاً بخلاف المذّكر .

ومنها : قال ابن فلاح في « المغني » : إنما خُصّ الضّم بمضارع الرّباعي،والفتح بمضارع الثلاثيّ ، لأن الرّباعي أقلّ والضّم أثقل،فجعل الأثقل للأقل،والأخفّ للأكثر طلباً للتعادل .

ومنها : قالوا إنّما زيدَ في التّصغير الياءُ دُونَ غيرها من الحروف ، لأنّ الدّليل كان يقتضي أن يكون المزيدُ أحدَ حروف المدّ ، لخفّتها ، وكثرة زيادتها في الكَلِم،فَنَكَبُوا عن الواو لثقلها وعن الألف ، لأن التكسير قد استبدّ بها في نحو مساجد ، ودراهم ، فتعيَّنت الياءُ .

وخصّ الجمع بالألف ، لأنها أخفّ من الياء ، والجمع أثقل من

المُصّغر فتعادلا(١).

ومنها : قيل : إنّما اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل ، والمتحرّكة بالاسم ، لثقل الفعل وخِفّة الاسم ، والسّكون أخف من الحركة ، فأعطي الأخف للأثقل ، والأثقل للأخف تَعادُلاً .

تعارض الأصْل والغالب

فيه فروع :

[١٠٨] الأول : اختلف في «رحمن» هل يصرف ،لأنه ليس لـه فَعْلي ./ أو لا ، لأنه ليسَ لـه فَعلَانة ؟ على قولين :

أحدهما : نَعَم ، لأن الأصل في الأسماء الصّرف ، ولم يتحقّق شَرْط المنع وهو وجود فَعْلي .

والثاني : لا ، قال في « البسيط » : وعليه الأكثرون ، لأن الغالب في باب فَعْلان عدم الصّرف،فالحمْل عليه أولى من الحَمْل على الأقل .

الثاني : قال في « البسيط » : لو سمّى بِفْعلٍ مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال :

---

(١) في ظ : « تعادلا » بدون فاء ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

أحدها : الأوْلى منع صَرْفه حملاً له على الأكثر .

والثاني : صرفه نَظَراً إلى الأصل ، لأن تقدير العدل على خلاف القياس .

والثّالث : إن كان مشتقًّا من فِعْل منع من الصّرف حَمْلاً على الأكثر ، وإلاّ صُرِف،وهو فَحْوى كلام سيبويه .

التعـويـض

ترجم عليه ابن جني في « الخصائص » : « باب زيادة حَـرْفٍ عِوَضاً من آخر محذوف » .

وقال : اعْلَم أنّ الحرف الذي يُحْذف فيجاء بآخر زائداً عوضاً منه على ضَرْبين : أحدهما : أصلِيّ ، والآخر زائد .

فالأول : على ثلاثة أَضْرب : فاء وعين ولام .

فأمّا ما حُذِفت فاؤه وجيء بزائد عوضاً منها[1] فبابُ فِعْلة في المصـدر ، نحو : عِـدَة ، وزِنَةَ ، وشِية ، وجِهَـة ، . والأصـل : وِعْدة ، ووِزْنة ، ووِشْية ، ووِجْهة ، حذفت الفاء لِما ذكر في تصريف ذلك ، وجُعِلت التاءُ بدلاً من الفاء . ويدلُّ على أنّ أصله ذلك قولهُ

(١) في الخصائص ٢/ ٢٨٥ : « منه » مكان : « منها » .

تعالى : ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ ﴾[(١)] . وأنشد أبو زيد :

٥٦ = أَلَم تـر أَنّني - ولكـلّ شَيْءٍ إذا لم تُؤْت[(٢)] وجهتُـهُ تَعـادى
أطعت الآمِـريّ بِصُـرْم لَيْلَى ولمْ أسْمَعْ بها قَوْلَ الأعادي[(٣)]

وقد حُذفت الفاء في « أناسٍ » ، وجعلت ألف « فُعـال » بدلاً منها ،فقيل : ناس، ووزنها[(٤)] عالٌ كما ، أن وزن عِدَةٍ : عِلَةٌ .

وحذفت الفاءُ وجُعِلت تاءُ افتعل عِوَضاً منها وذلك قولهم : تَقَي يَتقِي ، والأصل : تقي يَتّقي ، فحذفت الفاء فصار تَقَي ، ووزنه : [١٠٩] تَعَل ، وَيَتقِي : يَتَعِل ، قال أوس : /

٥٧= تَقَـاك بِكَعْبٍ واحـدٍ وَتَلَذُّهُ يداك إذا ما هُزّ بالكفّ يَعْسِلُ[(٥)]

وقال :

٥٨=جـلاهـا الصَّيقَلُون فـأخلصـوهـا خِفـافـاً كلُّهـا يَتَقِي بـأَثْـرِ[(٦)]

(١) البقرة / ١٤٨ .
(٢) في ط : « توت » بدون همزة ، وفي الخصائص ، تؤت : بالهمزة .
(٣) من شواهد : الخصائص ٢ /٢٨٥،والمنصف ٣ /٣٤ . هذا وروايتـه في المنصف : « عصيت الآمرين » مكان : « أطعت الآمريّ » .
(٤) في الخصائص : « ومثالها » .
(٥) لأوس بن حجر ، ديوانه / ٩٦ : يريد : « ليس فيه تفاوت ولا اختلاف إذا هززته اهتز كله ، فكأن كعوبه كعب واحد . ويعسل : يضطرب ويهتز . وانظر هامش الديوان .
من شواهد : الخصائص ٢ /٨٢٦ ، والنوادر / ٢٠٠ ، وإصلاح المنطق / ٢٤ وانظر اللسان : « عسل » .
(٦) لخفاف بن ندبة وانظر شعر خفاف بن ندبة / ٥٢ ، وروايته مختلفة عن =

وأنشد أبو الحسن :

٥٩= * تق اللّه فينا والكتِابَ الذّيَ تَتْلو(١) . *

ومنه قولهم أيضاً : تَجَهَ يَتَجه ، والأصل : اتجه يَتّجه . ووزن تَجَهَ ، تَعَل كَتَقي سواء .

أنشد أبو زيد :

٦٠= قَصَرت له القَبِيلة إذْ تَجِهنا وما ضاقتْ بشِدّتِهِ ذراعِي(٢)

= رواية السيوطيّ والخصائص ، فقد جاء الشاهد في شعر خفاف على النحو التالي :

جلاها الصيقلون فأخلصوها مواضي كلها يفرى بِبَتْرِ

والصّيقلون مفرد صيقل : وهو شحاذ السيوف وجلاّؤها . وفي رواية الخصائص : أثر السيف : فرنده وديباجته ورونقه أي كلها يستقبلك بفرنده، فإذا نظر الناظر إليها اتصل شعاعها بعينه فلم يتمكن من النظر إليها . « انظر هامش الخصائص ٢/٢٨٦ » واللسان في شرح الشاهد،وهو من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٦ واللسان : « أثر » .

(١) صدره :

* زيادتَنا نعمانُ لا تنسيَنّها *

لعبد الله بن همام .

وهو من شواهد : النوادر / ٤٦ ، ٢٠٠ والخصائص ٢/٨٦ ، ٣/٨٩ . والمحتسب ٢/٣٧٢،وابن الشجري ١/٢٠٥ ، والشافية ٤/٤٩٦ . واللسان : « وقى » .

(٢) لمرداس بن حُصين .

من شواهد : النوادر / ١٥٠ ، والخصائص ٢/٢٨٦ ، والمنصف =

فأما ما رواه أبو زيد من قولهم : تَجِه يَتْجَهُ فهذا من لفظ آخر ، وفاؤه تاء .

وأمّا قولهم : اتّخذت فليست تاؤه بدلاً من شيء بل هي فاء أصليّة بمنزلة اتّبعت من تَبِعَ ، يدلّ على ذلك ما أنشده الأصمعيّ من قوله :

٦١ =وقد تَخِذَتْ رِجْلي إلى جَنْبِ غرزها نَسِيفاً كأُفحوص القطاة المطرِّق (١)

= ١/٢٩٠ ، والمحتسب ١/٢٦٣، واللسان : « وجه » .
وفي ط : « فصرت » بالفاء مكان : « قصرت » بالقاف تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص واللسان : وفي اللسان : قَصَرْتُ : حبست ، والقبيلة : اسم فرسه ، وهي مذكورة في موضعها .

(١) من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٧ ، والعيني ٤/٥٩٠ ، واللسان : « نسف » ، « طرق » .
وفي العيني : قائله الممزّق العبديّ . وهو من قصيدة طويلة منها قوله :
فإن كنت مأكولاً فكن أنت آكلي وإلاّ فأدركني ولما أمزّق

وبهذا البيت سمّي الممزق .
والغرْز : هو ركاب الرجل من جلد . والنسيف : أثر ركض الرجل بجنبي البعير إذا انحسر عنه الوبر . والأفحوص : هو مجثم القطاة ، سمي بذلك لأنها تفحصه من فحص المطر التراب . إذا قلبه . والمُطَرّق ، من طرقت القطاة : إذا حان خروج بيضها .

وعليه قول الله تعالى : ﴿ لو شِئْت لَتَخِذْت عليه أَجْراً ﴾ [(١)] .

وذهب أبو إسحاق : إلى أنّ « اتَّخْذت » كاتَّقَيْت ، واتَّزنت ، وأن الهمزة أُجريت في ذلك مُجْرى الواو .

وهذا ضعيف ، وإنّما جاء منه شيء شاذّ .

وأنشد ابن الأعرابي :

٦٢ = فـي داره تُقْـسَمُ الأزوادُ بـينـهـم   كأنّما أهلُهُ منهـا الذَّي اتَّهـلاَ[(٢)]

ورَوى لنا أبو عليّ عن أبي الحسن عليّ بن سليمان « مُتَّمِن » .

وأنشد :

---

(١) الكهف / ٧٧ . وهي قراءة ابن كثير،وأبي عمرو ، ويعقوب ، وابن محيصن،والحسن ، وابن مسعود .
انظر في هذه القراءة : إتحاف فضلاء البشر / ٢٩٤ ، والبحر المحيط ١٥٢,٦،والتيسير / ١٤٥ ، والطبري ١٥/ ١٨٨ ، والحجة لابن خالويه / ٢٢٨،والسبعة لابن مجاهد / ٣٩٦ ، وغيث النفع / ٢٨١ ، وتفسير الفخر ٢١/ ١٥٧ ، والنشر ٢/ ٣١٤، وانظر أيضاً العنوان ورقة / ١١٦ ، وتحبير التيسير / ١٣٦ ، وتهذيب اللغة : أخذ .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢/ ٢٨٧ ، واللسان : « أهل » . وقد أنشده في اللسان :

* كأنما أهلنا منها الذي اتّهلا *

أي كأن أهلنا أهله عنده أي مثلهم فيما يراه لهم من الحق .

٦٣= * . . . . . بيض اتمن [١] *

والّذي يقطع على أبي إسحق قول الله تعالى : ﴿ لَتَخِذْتَ عليه أجراً ﴾ فكما أن«تَجه»ليس من لفظ الوَجْه ، كذلك ليس تَخِذ من لفظ الأخذ .

وعُذْر من قال : اتّمن واتّهل[٢] من الأهل : أن لفظ هذا إذا لم يدّغم يصير إلى صورة ما أصله حرف لين .

وكذلك قولهم في افتعل من الأكل : اِيتكل ، ومن الإزرة[٣] : اِيتزر ، فأشبه حينئذٍ ، اِيتعد في لغة من لم يبدل الفاء تاء فقال : اتّهل واتّمن،لقول غيره : اِيتهل واِيتمن .

وأجود اللغتين إقرار الهمزة .

قال الأعشى :

[١١٠] ٦٤= * أبا ثَبيتٍ أما تنفكّ تأتكل[٤]* /

(١) سكتت المراجع عن تكملة هذه القطعة من البيت أو نسبتها إلى صاحبها و « متمّن » : وصف من : « اتّمَن » افتعل من الأمان . انظر هامش الخصائص .
(٢) في ط : « وتّهل » بدون ألف ، تحريف ، صوابه من الخصائص ، والنسخ المخطوطة .
(٣) اسم هيئة من الائتزار .
(٤) للأعشى . وصدره :

* أبلغ يزيد بني شيبان مألكةً * =

وكذلك « اِيتزر يأتزر » .

فأمّا « اتكلت » عليه فمن الواو على الباب كقولهم : الـوكالـة والوكيل .

وقد حذفت الفاء همزة ، وجعلت ألف (فِعال) بدلاً منها وذلك قولهم[1] :

٦٥ = ❊ لاِه ابنُ عَمّك أفْضَلْت في حَسَبٍ[2] ❊

في أحد قَوْلي سيبويه .

وأمّا ما حذفت عينُهُ ، وزِيد هناك حَرْفٌ عوضاً منها فَأَيْنُق في أَحَدَ

= من شواهد : الخصـائص ٢٨٨/٢ ، وانظر ديـوان الأعشى . وفي هامش الخصائص : أبو ثبيت : كنية يزيـد ، وكان ابن عم الأعشى . والمألكة : الرسالة . والائتكال : الغضب .

(١) في الخصائص ٢٨٨/٢ : قوله : مكان : قولهم . وهو الأقوى ، والقائل هو ذو الأصبع العدواني .

(٢) تمامه :

❊ عني ولا أنت ديّاني فتخزوني ❊

من شواهد : الخصـائص ٢٨٨/٢ ، وابن الشجريّ ١٣/٢ ، ٢٦٩ ، وابن يعيش ٥٣/٨ ، ١٠٤/٩ ، والمقـرب ١٩٧/١ ، والخـزانــة ٢٢٢/٣ ، ٢٤٣/٤ ، والمغنى ، رقم ٢٦٠ ، والعيني ٢٨٦/٣ ، والتصريح ١٥/٢ ، والأشموني ٢٢٣/٢ ، وفي العينيّ : لاه ابن عمك : أي للّه درّ ابن عمّك . وقوله : « ولا أنت ديّاني » الخ . قال ابن السّكيت : أي ولا أنت مالك أمري فتسوسني ؛ يقال : خزاه يخزوه خزواً : سامسه وقهره . وأما الخزي فهو من خَزِي يخزى خزياً : إذا ذَلّ وهان .

قَوْلَيْ سيبويه .

وذلك أن أصلها أَنْوُقٌ فأحد قولـه فيها : أنّ الـواو هي عينٌ حُذِفت،وعوضت منها ياء فصارت أَيْنقٌ .

ومثالها على هذا القول : أيْفُل .

والآخر : أنّ العين قدّمت على الفـاء وأبدلت يـاء ، فصارت أَيْنق .

ومثالها على هذا : أعْفُل .

وقد حذفت العينُ حرف عِلّة ، وجعلت ألف فاعل عِوضاً منها وذلك : رجلٌ[1] خافٌ،ورجُلٌ مالٌ ، وهاعٌ لاعٌ[2] فيجوز أن يكون هذا فَعِلاً كفَرِق فهو فَرِق ، وبَطِر فهو بَطِرٌ .

ويجوز أن يكون فاعلاً حذفت عينُهُ ، وصارت ألفه عوضاً منها كقوله :

(١) علق في هامش ط بقوله : « كذا » ولعلّه « في رجل » أي بزيادة في ، وفي النسـخ . المخطوطـة والخصائص بـدون ذكر « في » والأسلوب مستقيم بدونها .

(٢) في الخصائص : « ورجل هـاع » وقد سقـطت « كلمة رجـل من نسخ الأشباه » وفي القاموس : « ورجل هاعٌ » أي حريص . ورجل هاعٌ لاعٌ : « جبان جزوع » انظر : هوع ـ لوع .

٦٦= * لاثٍ به الأشاءُ والعُبْرِيُّ [١] *

ومما حذفت عينُه،وصار الزائد عِوَضاً منها قولهم : سَيْد ، ومَيْت ، وهَيْن ، ولَيْن ، . قال الشاعر :

٦٧ =هَيْنُون لَيْنون أيسارٌ ذَوُو يَسَرٍ سُوَّاس مَكْرُمةٍ أبناءُ أيسارِ [٢]

فأصلها : فَيْعِل : سيِّد وميِّت وهيِّن وليِّن ، حذفت عينها ، وجعلت ياء فيعِل عوضاً منها .

فإن قلت : فهلاّ كانت لام فيعلولة الزائدة عِوضاً منها ؟ .

قيل : قد صحّ في فَيْعل من نحو : سيّد ، وبابه أنّ الياء الزائدة

(١) من شواهد : سيبويه ٢/١٢٩ ، ٣٧٨ ، والمقتضب ١/١١٥ والخصائص ٢/١٢٩ ، ٢٨٩ ، والمنصف ٢/٥٢ ، ٥٣ ، والشافية ٣٦٧/٤ ، واللسان : ـ عبر .
والشاهد للعجاج ديوانه ٣١٤ . وقد فسّر الأصمعي كلماته فقال : لاث : مدرك متكاثف . والأشاء : النخل الصغار ، والعُبْريّ : السّدر العظام ينبت على عبور الأنهار أي على شطوطها .

(٢) نسب في هامش الخصائص ٢/٢٨٩ ، ومعجم الشواهد ١/١٨١ : إلى عبيد بن العرندس .
من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٩ ، والمنصف ٣/٦١ .
والأيسار : القوم الذين يجتمعون على لعب الميسر . وفي القاموس : « يسر » : اليسْر واليسَر بالفتح : اللين والانقياد .

عوضٌ من العين .

وكذلك الألف الزائدة في:خافٍ وهاعٍ ولاعٍ عوِضٌ من العين .

وجوّز سيبويه أيضاً ذلك في : أينق ، فكذلك أيضاً ينبغي أن تُحْمَل فيعلولة على ذلك .

وأيضاً:فإن الياء أشبه بالواو من الحرف الصحيح في باب : قيدودة ، وكينونة .

وأيضاً فقد جُعِلت تاءُ[١] التفعيل عِوَضاً من عين الفِعّال ، وذلك قولهم : قَطّعتُه تَقْطيعاً ، وكَسّرتُهُ تَكْسِيراً ، ألا ترى أن الأصل : قِطّاع ، وكِسّار ، بدلالة قول الله تعالى : ﴿ وكذّبوا بآياتنا كِذّاباً ﴾[٢] .

وحكى الفرّاء : قال سألني أعرابي فقال : أَحِلّاقٌ[٣] أحبّ إليك

(١) في النسخ الثلاث وط « ياء » التفعيل مكان : « تاء » التفعيل تحريف صوابه من الخصائص ،وبدليل قوله في الخصائص في موضع سابق ٢ / ٦٩: ومنها أن التاء في تفعيل عوض من عين فِعّال الأولى ، والتاء زائدة ، فينبغي أن تكون عِوَضاً من زائد أيضاً من حيث كان الزائد بالزائد أشبه منه بالأصلي ، فالعين الأولى إذاً من « قِطّاع » هي الزائدة ، لأن تاء تقطيع عوض منها كما أنّ هاء تفعلة في المصدر عوض من ياء تفعيل ، وكلتا هما زائدة .

(٢) النبأ / ٢٨ ، وفي ط : « كذبوا » بدون واو .

(٣) في النسخ الثلاث وط : « أحلق » مكان : « أحِلاق » تحريف،والصواب =

أم قِصّـار ؟ فكما / أنّ التـاء(١) زائدة في التفعيـل عِوَضٌ من العين، [١١١] فكذلك ينبغي أن تكون الياء في « قيدودة » عِوَضاً من العين لا الدّال .

فإن قلت : فإنّ اللّام أشبه بالعين من الزّائـد،فهلاّ كـانت لام القيدودة عِوَضاً من عينها ؟ .

قيـل : إن الحرف الأصليّ القـويّ إذا حذف لَحق بـالمُعْتَـل الضّعيف،فساغ لذلك أن ينوب عنه الزائد الضعيف .

وأيضاً : فقد رأيت كيف كانت ياء التفعيل الزائدة عِوَضـاً من عينه ، وكذلك ألف فاعل كيف كانت عِوَضاً من عينه في : خافٍ ، وهاعٍ ، ولاعٍ،ونحوه .

وأيضاً: فَإنّ قَيْدُودة وبابها وإن كانت أصْلاً،فإنها على الأحوال كلها حرفِ عِلة ما دامت موجودة ملفوظاً بها،فكيف بها إذا حذفت ؟ فإنها حينئذٍ توغل في الاعتلال والضّعف.ولو لم يعلم تمكّن هذه الحروف في الضعف إلا بتسميتهم إيّاها حروف العلة لكان كافياً ، وذلك أنها في أقوى أحوالها ضعيفة ، ألا ترى أنّ هذين الحرفين إذا قويا بالحـركة فإنك مع ذلك مُؤنِس منهما(٢) ضعفاً ، وذلك أنّ تحمُّلَها للحركة أشقّ

= من الخصائص ، لأنه المناسب لصيغة : فِعّال .

(١) في النسخ الثلاث وط : « الياء » مكان التاء ، تحريف كما بينا في هامش رقم ١ في الصفحة السابقة.

(٢) في الخصائص : « فيهما » مكان « منهما » .

منه في غيرهما . ولَمْ يكونا كذلك إلاّ لأنَّ مَبْنى[(١)] أمرِهما على خلاف القوة .

يؤكد ذلك عندك أنّ أذْهب الثّلاث في الضعف والاعتلال الألفُ . ولمّا كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتّة .

فهذا أقوى دليل على أن الحركة إنما يحملها، ويسوغ[(٢)] فيه من الحروف الأقوى لا الأضعف .

ولذلك[(٣)] ما تجد أخف الحركات الثلاث وهي ـ الفتحة ـ مستثقلة فيها حتى يُجنح لذلك ويُسْتروح[(٤)] إلى إسكانها ، نحوُ قوله :

٦٨= * يا دار هند عَفَتْ إلاّ أثافيها[(٥)] *

---

(١) في ط : «إلا أنّ » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٢) ط :« تحملها ، وتسوغ » كلاهما بالتاء، تحريف صوابه من الخصائص ، وفي النسخ المخطوطة : « يحملها وتسوغ » الأولى بالياء ، والثانية بالتاء .

(٣) في ط ، والنسخ المخطوطة : « وكذلك » بالكاف ، والتصويب من الخصائص ، لأنه المناسب للأسلوب .

(٤) في ط فقط : « وتسترح » بالتاء .

(٥) تمامه : * بين الطّويّ فصارَاتٍ فَوَاديها *

وقد نسب في سيبويه ٢ /٥٥ إلى بعض السعديين ولم يسمّه .

والشاهد مطلع قصيدة للحطيئة، ديوانه/ ٢٤٠ طبع صادر وهو من شواهد سيبويه ٢ /٥٥، والخصائص ١ /٣٠٧، ٢ /٢٩١ ، ٣٤١، والمنصف ٢ /١٨٥ ، ٣ /٨٢، والمحتسب ٢ /٣٤٣، وابن الشجري ١ /٣٩٦، والشافية ٤ /٤١٠ ، وابن يعيش ١٠ /١٠٠، ١٠٢ .

وقوله :

٦٩= * كأن أيْدِيهنّ بالقاع القَرِق (١) *

والأثفية : حجر القِدْر . والطوِيّ : بئر بمكة . وصارات : جبال بين تيماء وادي القرى ، أو جبل في ديار بني أسد .

والشاهد في « أثافيها » حيث كان حقها النصب على الاستثناء . وسكنت الياء شذوذاً .

قال سيبويه:وسألت الخليل ـ رحمه الله ـ عن الياءات لَمَ تنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافاً ؟. وذلكَ قولك : رأيت معدى كرب ، « واحتملوا أيادي سبأ » ، فقال : شبهوا هذه الياءات بألف مَثْنى حيث عرّوها من الجرّ والرفع ، فكما عروّا الألف منه عرّوها من النصب أيضاً فقالت الشعراء حيث اضطروا ، قال بعض السعديين الخ .

وقال الأعلم : الشاهد فيه تسكين الياء من الأثافي في حالة النصب حملاً لها عند الضرورة على الألف ، لأنها أختها ، والألف لا تتحرك . انظر الحديث عن الشاهد في الشافية ٤/٤١٠ ، ٤١١ .

(١) رجز تكملته :

* أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْن الوَرِقْ *

وقد نسب إلى رؤبة.

من شواهد : الخصائص ١/٣٠٦ ، ٢/٢٩١ ، والمحتسب ١/١٢٦ ، ٢٨٩ ، وابن الشجري ١/١٠٥ ، والشافية ٤/٤٠٥ ، والخزانة ٣/٥٢٩ ، واللسان : « قرق » .

قال البغداديّ في الخزانة : استشهد به : « على أن تسكين الياء من : « أيديهن » ضرورة ، والقياس فتحها .

وضمير أيديهن للإبل . والقاع : هو المكان المستوى . والقرق بفتح =

ونحو ذلك قوله :

٧٠ = وإن يَعْـرَين إن كُسِيَ الجَـوارِي فَتَنبُو العين عن كَرَمٍ عِجَـافِ[١]

نعم وإذا كان الحرف لا يتحامل بنفسه حتى يدعو إلى اخترامه وحذفه كان بأن يضْعُفَ[٢] عن تحمّل الحركة الزائدة عليه فيـه أحْرى وأحْجـى .

= القاف الأولى ، وكسر الراء : الأملس . وجَوارٍ : جمع جارية،ويتعاطين : أي يناول بعضهم بعضاً . والوَرِق : الدراهم .

وقال آخرون : القرق هنا : المستوِي من الأرض الواسـع . وإنما خص بالوصف،لأن أيدي الإبل إذا أسرعت في المستوِي فهو أحمد لها ، وإذا أبطأت في غيره فهو أجهد لها .

(١) نسب في اللسان « كرم » لأبي خالد القنائي . ونسب في اللسان أيضاً : « كسى »لسعيد بن مسحوج الشيباني :

وذكر في اللسان « كرم » أن أبا خالد كتب إلى قطريّ بن الفجاءة أبياتاً يعتذر فيها عن الخروج إلى الحرب ، وهي :

لـقـد زاد الـحـيـاةَ إليّ حُـبًّـا بـنـاتـي إنّـهـن مـن الـضِّـعـافِ
مخـافـة أَنْ يَـرَيْن البُؤسَ بَعْـدِي وَأَنْ يَشْـرَبْنَ رَنْـقـاً بعـد صـاف
وأن يَـعْـرَيْن إن كُسِيَ الـجـواري فَـتَنْبـو العينُ عـن كـرَم عجافِ
ولـولا ذاك قـد سـوّمت مُهْـرِي وفي الـرّحمـن للضّعفـاء كـافِ
أبـانـا مَـنْ لـنـا إن غِبْـت عنـا وصـار الحيّ بعدك في اختـلاف؟ .

وهو من شواهد : الخصائص ٢/٢٩٢ ، ٣٤٢ ، والمنصف ٢/١١٥ وابن الشجري ١/٢٣٣ ، والمغني رقم ٩٢٧ .

(٢) في ط فقط : « يضاعف » ، تحريف .

وذلك نحو / قول الله تعالى : ﴿ والليل إذا يسر ﴾ [١] ، [١١٢] ﴿ ذلك ما كنّا نبغ ﴾ [٢] ، و ﴿ الكبيرُ المُتَعال ﴾ [٣]

وقوله :

٧١= * قَرْقَرَ قُمْرُ الوادِ بالشّاهقِ [٤] *

وقول الأسود بن يعفر :

٧٢= * فألحقتُ أُخراهم طريق أُلَاهُمُ [٥] *

يريد أولاهم :

﴿ وَيَمْحُ الله الباطل ﴾ [٦] ، ﴿ سَنَدْعُ الزّبانية ﴾ [٧] كتبت

---

(١) الفجر / ٤ .
(٢) الكهف / ٦٤ .
(٣) الرعد / ٩ .
(٤) قائله أبو الرُّبَيْس التغلبيّ : وقبله مع تمام بيته :

لا صُلح بَيْنِي فاعْلَمُوه ولا   بَيْنَكُم ما حَمَلَتْ عاتِقِي
سَيْفِي وما كُنّا بِنَجْدٍ وما   قَرْقَر قُمْرُ الوادِ بِالشّاهِقِ

(٥) تمامه :

* كما قِيل نَجْمٌ قد خوى مُتَتابعُ *

من شواهد : الخصائص ٢٩٢/٢ ، ٣١٦ ، ٢٠٢/٣ ، وابن الشجري ٢٩/١ ، ١٧٩/٢ .
(٦) الشورى / ٢٤ .
(٧) العلق / ١٨ .

في المصحف بلا واو للوقف عليها .

كذلك وقد حذفت الألف في نحوذلك. قال رؤبة :

٧٣= * وَصّانِيَ العَجّاج فيما وصَّنِي[(١)] *

يريد فيما وصّاني .

وذهب أبو عثمان في قول الله تعالى : ﴿ يا أَبَتَ ﴾ [(٢)] : أنه أراد : أبتاه وحذف الألف .

ومن أبيات الكتاب قول لبيد :

٧٤= * رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابن المُعَلْ [(٣)] *

---

(١) من شواهد : الخصائص ٢/٢٩٣ ، ٣١٧ .

(٢) يوسف ٤، ١٠٠ ، وغيرهما ، وهي قراءة : ابن عامر ، وأبي جعفر ، والأعرج .وانظر الإتحاف / ٢٦٢ ، والتيسير / ١٢٧ ، والقرطبي ٩/٢١ والحجة لابن خالويه / ١٩١ ، والسبعة لابن مجاهد / ٣٤٤ ، والنشر ٢/٢٩٣ .

(٣) صدره :

* وَ قَبِيلٌ من لُكَيزٍ شاهدٌ *

من شواهد : سيبويه ٢/٢٩١ ، والخصائص ٢/٢٩٣ ، والمحتسب ١/٣٤٢ وابن الشجري ٢/٧٣ ، والمقرب ٢/٢٩ ، ٢٠٠ ، والشافية ٢٠٧ ، والهمع والدّرر رقم ١٧٤٠ ، ١٧٩٤ ، والأشموني ٤/٢٠٥ ، والجمهرة ٢/٨٥ ،واللسان : رجم .

وفي ط ، وت ، وهـ : « رهط من قوم » مكان : رهط مرجوم، تحريف =

يريد المُعَلّى .

وحكى أبو عبيدة [١] وأبو الحسن ، وقطرب وغيرهم : رأيت فَرَجْ [٢] ، ونحو ذلك ، فإذا كانت هذه الحروف تتساقط ، وتَهِي [٣] عن حفظ أَنْفُسِها [٤]، وَتَحْمِل خواصّها وعواني[٥] ذواتها ، فكيف بها إذا

= صوابه من م ، والخصائص ، ومراجع الشواهد السابقة .
والشاهد فيه : حذف الألف من « المعلى » مع التضعيف ، وأصل مُعَلّى : معْلَو: مفْعل من علوت ؛ ثم معلّىْ صارت الواو ياء لوقوعها خامسة ثم مُعَلاّ صارت الياء ألفاً لتحرّكها وإنفتاح ما قبلها ، والتضعيف يحذف في القوافي. انظر (أمالي ابن الشجري) .
ولُكَيز من عبد القيس ، ومرجوم من أشرافهم ، وابن المعلّى هو : جدّ الجارود بشر بن عمرو بن المعلّى .
وفي الجمهرة : مرجوم لقب رجل من العرب كان سيّداً ، ففاخر رجلاً من قومه إلى بعض ملوك الحيرة فقال له : قد رجمتك بالشرف أي حكمت لك به فسمّى مرجوماً .

(١) في ط فقط : « أبو عبيد » صوابه من النسخ الثلاث المخطوطة والخصائص. وأبو عبيدة هو مَعْمَر بن المثنى، أخذ عن يونس وأبي عمرو ، وأخذ عنه أبو عبيدة، وأبو حاتم ، والمازني ، توفي سنة تسع ، وقبل : ثمان ، وقيل : عشر، وقيل : إحدىٰ عشرة ، ومائتين . انظر البغية ٢/٢٩٤ .

(٢) في ط فقط: « فرخ » بالخاء صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .

(٣) في ط فقط : « وتهيىء » بالهمزة ، تحريف .

(٤) في ط فقط : « نفسها » .

(٥) عواني : أي ضعيفات .

جُشِّمت احتمال الحركات النَّيِّفات على مقصور صورتها[١] .

نعم وقد أُعرب بهذه الحروف أنفسها كما يعرب بالحركات التي هي أبعاضها .

وذلك في باب أبوك وأخوك ، والزَّيدان ، والزَّيدون ، والزَّيدين .

وأجريت هذه الحروف مُجْرى الحركات ، في « زيدٌ » وزيداً ، وزيدٍ،ومعلوم أن الحركات لا تتحمّل لضعفها الحركات . فأقرب أحكام هذه الحروف إن لم تُمنع[٢] من احتمالها الحركات[٣] جفت عنها وتكاودتها[٤] .

ويؤكد عندك ضعف هذه الأحرف الثلاثة ، أنك إذا وجدت أقواهن ـ وهما الواو والياء ـ مفتوحاً ما قبلهما ، فإنهما كأنّهما تابعان لما هو منهما ؛ ، ألا ترى إلى نحو ما جاء عنهم من نحو : نَوْبة وَنُوب ، وَجُؤْبة وَجُوَب ، وَدَوْلة وَدُوَل .

---

(١) في الخصائص : « صُورها » :
(٢) في ط : « تمتنع » وفي ت ، وهـ : « تمنع » ، وكذلك في الخصائص .
(٣) في الخصائص : « الحركات أن إذا تحملتها جفت » الخ بزيادة : « أن إذا تحملتها » .
(٤) في القاموس : كأد : وتكّاد من الأمر شق عليَّ كتكاءدني ، وعقبة كؤود وكأداء : صعبة .

فمجيء فَعْلَة على فُعَل يريك أنها كأنّها إنما جاءت عندهم من : فُعْلة ، وكأنّ دَولة : دُولة ، وَجَوْبة : جُوبة ، ونَوْبة : نُوبة .

وإنّما ذلك لأن الواو مما سبيله أن يأتي للضّمة تابعاً .

وكذلك ما جاء من فَعْلَة مما عينه ياء على : فِعَل نحو : ضَيْعَة وَضِيع[١] وخَيْمة وخِيَم ، وعَيْبه وعِيَب ، كأنّه إنّما جاء على أنّ واحدته فِعلة نحو : ضِيعة ، وخِيمة وعِيبة .

أفلا تراهما مفتوحاً ما قبلهما مُجْرَيين[٢] مجراهما مكسوراً ومضموماً ما قبلهما ، فهل هذا إلّا لأنّ / الصنعة [٣] مقتضية لشياع [٤] [١١٣] الاعِتلال فيهما .

فإن قلت : ما أنكرتَ أن لا يكون ما جاء من نحو فَعْلَة على فُعَل نحو نُوب وجُوب ودُول لما ـ ذكرتَه من تصوّر الضّمة في الفاء ، ولا يكون ما جاء من فَعَلَة على فِعَل ـ . نحو : ضِيع ، وخِيَم ، وعيب ـ لما ذكرته من تصوّر الكسرة في الفاء ، بل لأن ذلك ضَرْبُ من التكسير

---

(١) في ط فقط : « صيغه وصيغ » بالصاد فيهما .
(٢) في الخصائص : « مجراتين » مكان : « مجريين » .
(٣) في ط ، ت : « الصيغة » مكان الصنعة تحريف صوابه من هـ ، وم ، والخصائص .
(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « سياغ » بالسين مكان : « لشياع » بالشين والعين ، واخترت تعبيرِ الخصائص لأنه الأنسب للأسلوب .

رَكّبوه فيما عينه معتلة، كما ركّبوه فيما عينه صحيحة نحو : لأمةٍ[١] ولُؤم ، وعَرْصَة[٢] وعُرَص ، وقَرْية وقُرى ، وبَرْوة وبُرى . ـ فيما ذكره أبو عليّ ـ وَنْزَوَة ونُزاً ـ فيما ذكره أبو العباس ـ وحَلْقة وحِلَق ، وَفَلْكَةً وفُلَك .

قيل : كيف تصرفت الحال فلا اعتراض شك في أن الياء ، والواو أين وقعتا ، وكيف تصرفتا معتدتان حرفي علّة . ومن أحكام الاعتلال أن يتبعا ما هو منهما .

هذا، ثم إنا رأيناهم قد كَسّروا فَعْلَة مما هو عيناه على فُعَل وفِعَل نحو ، جُوَب ، ونُوَب ، وضِيَع[٣] وخِيَم فجاء تكسيرهما تكسير ما واحده ، مضموم الفاء ومكسورها .

فنحن الآن بين أمرين إما أن نرتاح لذلك ونعلّله ، وإمّا أن نتهالك فيه ونتقبلهُ غُفْل الحال ساذجاً من الاعتلال[٤] .

---

(١) اللأمة : الدّرع .
(٢) العَرْصة كما في القاموس : كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء ، وفي ط فقط : عوضة وعوض بالواو والضاد ، تحريف .
(٣) في ط : « صيغ » بالصاد والغين .
(٤) في ط فقط بعد قوله : « ساذجاً » زيادة عبارة وهي : « وفيه ضمير يعود على المتأخر وذلك ساذجاً » وهي زيادة ليست في النسخ المخطوطة وليست في الخصائص ، وقد علق عليها في هامش ط بقوله : « من الأصل »

فأن يقال : إن ذلك لِما ذكرناه من اقتضاء الصورة فيها أن يكونا في الحُكْم تابعين لما قبلهما أَوْلى من أن ننقض الباب فيه ونعطي اليد عَنْوة به ، من غير نظر له ولا اشتمال من الصنعة عليه[١] ، ألا ترى إلى قوله : وليس شيء مما يضطرّون إليه إلاّ وهم يحاولون له[٢] وجهاً ، فإذا لم يَخْلُ مع الضّرورة من وَجْه من القياس محاول، فَهُمْ لذلك[٣] مع الفُسْحة وفي حال السعة أوْلى بأن يحاولوه، وَأَحْجى بأن يناهدوه[٤] فيتعللّوا به ولا يُهْملوه .

فإذا ثبت ذلك في باب ما عينه ياءٌ أو واوٌ جعلته الأصل في ذلك ، وجعلت ما عينه صحيحة فرعاً له ، ومحمولاً عليه نحو : حِلَق ، وفلَك ، وعُرَض ، ولُؤَم ، وَقُرى ، وبُراً ، كما أنهم لمّا أعربوا بالواو والياء والألف في الزّيدون ، والزّيدين ، والزيدان تجاوزوا بذلك إلى أن أعربوا بما ليس من حروف اللين ، وهو النّون في يقومان ، وتقعدين ، وتذهبون . فهذا جنس من تدريج اللغة / . [١١٤]

وأما ما حذفت لامه وصار الزائد عِوضاً منها فكثير .

منه: باب سنة،ومائة، وفئة ، ورئة ، وعِضَة ، وضعة ، فهذا

(١) في ط : « إليه » مكان : « عليه » ، تحريف .
(٢) في النسخ المخطوطة ، وط « به » مكان : « له » ، والتصويب من الخصائص .
(٣) في النسخ المخطوطة وط : « بذلك » بالباء ، والتصويب من الخصائص .
(٤) في القاموس : نهد الرجل لعدوه : نهض وصمد .

ونحوه مما حذفت لامه، وعوض منها تاء التأنيث، ألا تراها كيف تُعاقِب اللام في نحو : بُرةوبُراً،وثُبة وثُباً .

وحكي أبو الحسن عنهم : رأيتُ ميئاً بوزن : مِعْياً . فلمّا حذفوا قالوا : مائة .

فأمّا بنت وأخت فالتاء عندنا بدل من لامَيْ الفعل وليست عِوَضاً .

وأما ما حذف لالتقاء الساكنين من هذا النحو فليس السّاكن الثاني عندنا بدلاً ولا عِوَضاً لأنه ليس لازماً . وذلك نحو: هذه عصاً ورحاً ، وكلّميت مُعلّى فليس التّنوين في الوصل ولا الألف التي هي بدل منه في الوقف ـ نحو رأيت عصاً ورحاً عند الجماعة ، وهذه عصاً ، ومررت بعصاً عند أبي عثمان والفراء ـ بدلاً من لام الفعل ولا عِوَضاً ؛ ألا تراه غير لازم ، إذْ كان التنوينُ يزيله الوقفُ ، والألف التي هي بدل منه يزيلها الوصل . وليست كذلك تاء مائة ، وعضة ، وسنة ، ولَغة ، وشفة ، لأنها ثابتة في الوصل ،ومبدلة هاء في الوقف .

فأما الحذّف فلا حذف .

وكذلك ما لحقه عَلمُ الجمع نحو : القاضون والقاضين والأعلَون والأعْلَين . فعلم الجمع ليس عِوضاً ولا بدلاً ؛ لأنه ليس لازماً .

فأما قولهم :هذان وهاتان ،واللذون ،واللتّان ، والذين واللذون، فلو

قال قائل : إن علم التّثنية والجمع فيها عِوَض من الألف والياء من حيث كانت هذه أسماء صيغت للتثنية والجمع، لا على حدّ: رجلان، وفرسان، وقائمون،وقاعدون ، ولكن على حدّ[1] قولك : هما ، وهم ، وهن ، لكان مذهباً ؛ ألا ترى أن (هذين) من (هذا) ليس على (رجلين) من (رجل)، ولو كان كذلك لوجب أن تُنَكّرَهُ البتّة كما تنكّر الأعلام نحو : زيدان ، و زيدين ، وزَيْـدِين .

والأمر في هذه الأسماء بخلاف ذلك ألا تراها تجرى مثّناة ومجموعة أوصافاً على المعارف كما تجري عليها مفردة . وذلك قولك : مررت بالزّيدين هذين ، وجاءني أخواك اللذان في الدار .

وكذلك قد توصف هي أيضاً بالمعارف نحو قولك . جاءني ذانك الغلامان ، ورأيت اللذين في الدار الظريفين . وكذلك أيضاً تجدها في التثنية والجمع تعمل من نصب الحال / ما كانت تعمله [١١٥] مفردة . وذلك نحو قولك ، هذان قائمين الزيدان ، وهؤلاء منطلقين إخوتك .

وقريب من هذان واللذان ، قولهم : هيهات مصروفة وغير مصروفة وذلك أنها جَمْع هيهاة ، وهيهاة[2] عندنا رباعيّة مُكَرَّرة[3] ،

(١) كلمة : « حد » ذكرت في الخصائص وسقطت من النسخ الثلاث ، وط .

(٢) في النسخ المخطوطة ، ط : هيهات وهيهات » كلتاهما بتاء مفتوحة ، تحريف، صوابه من الخصائص .

(٣) في ط فقط : « مكسورة » مكان : « مكررة » ، تحريف ، صوابه من =

فاؤها(١) ، ولامها الأولى هاءٌ ، وعينها ولامها الثّانية ياء فهي ـ لذلك ـ من باب صِيصِية (٢). وعكسها باب : يَلْيَل(٣) ، وَيَهْيَاهٍ(٤) ، قال ذو الرّمة :

٧٥ ـ تلَوَّم يهياه بياه وقد مضى
من الليل جَوْزٌ واسبطرّتْ كواكِبُه(٥)

وقال كثيّر :

٧٦ = وكيف ينالُ الحاجبية آلفٌ بِيَلْيَلَ مُمْساهُ وقد جاوزَتْ رَقْدا(٦)

= النسخ المخطوطة والخصائص. وهيهاة أصلها : هَيْهَيَة ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً .

(١) في ط فقط : « فاءها » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص ، والأسلوب .

(٢) الصّيصة ـ كما في القاموس ـ : قرن البقر والظباء ، والحصن ، وكل ما امتنع به .

(٣) « يليل » ـ كما في القاموس ـ موضع قرب وادي الصفراء .

(٤) في القاموس : يهيا من كلام الرعاء .

(٥) من شواهد : الخصائص ٢ / ٢٩٨ . وانظر ديوانه ٦٦ .
و « تلوّم » كما في القاموس : تمكث وانتظر . وجوْز الليل : وسطه ومعظمه ،واسبطرّت : امتدّت .

(٦) من شواهد : الخصائص ٢ / ٢٩٨ :
والحاجية ـ كما في الخزانة ٢ / ٣٨١ : نسبة إلى جدّ عزة : حاجب بن غفار قال البغداديّ : ومن الغرائب تفسير العينيّ للحاجبيّة هنا بالرمل الطويل وهو غفلة عن نسبها .
=

فهيهاة[١] من مضاعف الياء بمنزلة «المرمرة»، و«القرقرة».

وكان قياسها إذا جمعت أن تقلب اللام ياء فيقال : هيْهيات [٢] كَشَوْشيات[٣] ، وَضَوْضيات[٤] ، إلا أنهم حذفوا اللام لأنها في آخر اسْمٍ غير متمكّن ، ليخالف آخرها آخر الأسماء المتمكّنة نحو : رَحَيَان ، ومَوْلَيان .

فعلى هذه قد يمكن أن يقال : إنّ الألف والتاء في هيهات عوض من لام الفعل في هيهاة ، لأن هذا ينبغي أن يكون اسماً صيغ للجمع بمنزلة : الّذين ، وهؤلاء .

فإن قيل : وكيف ذلك ، وقد يجوز تنكيره في قولهم : هيهاتٍ هيهاتٍ ، وهؤلاءِ والّذين لا يمكن تنكيرهما[٥] فقد صار إذاً هيهات بمنزلة : قِصاعٍ وجفانٍ ؟ .

= ويليل سبق ذكره في الهامش رقم ٣ ، من الصفحة السابقة و«رقدا» ـ كما في القاموس ـ : جبل تنحت منه الأرحية.

(١) في ط : « فهيهات » بالتاء المفتوحة تحريف سبقت الإشارة إليه .

(٢) في ط : هوهيات ، وفي هـ : هويهات ، وفي ت : هيهات ، كله تحريف صوابه من الخصائص لأن الأصل : هيهاة كما ذكر سابقاً .

(٣) في القاموس : ناقة شوشاء ، وشوشاة بالهاء : خفيفة .

(٤) الضوضاة معناها : الجلبة والصياح . انظر القاموس .

(٥) في ط ، والنسخ الثلاث : تنكيره ، وفي الخصائص : تنكيرهما ، وهو الأوضح ،لأن ضمير التثنية يعود على كلمتي : هؤلاء ، والذين .

قيل : ليس التنكير في هذا الاسم المبنيّ على حدّه في غيره ، من المعرب ، ألا ترى أنه لو كان هيهاتٍ من هيهاة بمنزلة أرطياة[١] من أرطاة ، وسِعْليات[٢] من سِعلاة لما كانت إلّا نكرة كما أن سعليات وأرْطَيات لا تكونان[٣] إلّا نكرتين . / [١١٦]

فإن قيل : ولِمَ لا تكون سعليات معرفة إذا جعلتها علماً لرجل أو أمرأة سميتها بسِعليات وأرطيات . وكذلك أنت في هيهات إذا عرّفتها فقد جعلتها عَلَماً على معنى البعد ، كما أن غاق فيمْن لم ينوّن قد جعل عَلماً لمعنى الفراق،ومَنْ نَوّن فقال غاقٍ غاقٍ، وهيهاة هيهاة، وهيهاتٍ وهيهاتٍ ، فكأنه قال : بعداًبعداً ،فجعل التّنوين علماً لهذا المعنى، كما جعل حذفُه علَماً لذلك ؟ .

قيل : أمّا على التحصيل فلا يصحّ هناك حقيقة معنى العلميّة . وكيف يصح ذلك؟وإنما هذه أسماء سمّى بها الفعل في الخبر نحو: شتّان ، وسرعان ، وأف ، وأتأوه[٤] .

---

(١) الأرطاة: شجر ثمره كالعُنّاب مر ، تأكله الإبل غضةً ، وألفه للإلحاق فينون نكرة لا معرفة ، أو ألفه أصلية فينونّ دائماً ، وجمعه : أرطيات ، وأراطي ، وأراط . أنظر القاموس .

(٢) في القاموس . السِّعلاة والسِّعلاء بكسرهما : الغول أو ساحرة الجنّ .

(٣) في النسخ الثلاث وط : « لا يكونان » والأوضح « لا تكونان » بالتاء كما في الخصائص .

(٤) في ط : « وأتاوة » بدون همزة ، ولعلها : وأتـأوّه ، وفي الخصائص : وأوّتاه .

وإذا كانت أسماء للأفعال ، والأفعال أقعد شيء في التنكير ، وأبعده عن التعريف علمت أنه تعليق لفظ متأول فيه التعريف على معنىً لا يضامه إلا التنكير .

فلهذا قلنا : إن تعريف باب هيهات لا يعتدّ تعريفاً .

وكذلك غاق وإن لم يكن اسم فعل فإنه على سَمْته ؛ ألا تراه صَوْتاً بمنزلة حاء ، وعاء ، وهاء ، وتعرّفُ الأصوات من جنس تعرّف الأسماء المسمّاة بها .

فإن قيل : ألا تعلم أنّ معك من الأسماء ما تكون[١] فائدة معرفته كفائدة نكرته البتّة . وذلك قولهم : غُدوة هي في معنى : غداة ، إلاّ أن غدوة معرفة ، وغداة نكرة . وكذلك أسد وأسامة وثعلب ، وثعالة ، وذئب وذؤابة ، وأبو جَعْدة[٢] وأبو مُعْطة[٣] . فقد تجد هذا التعريف المساوي لمعنى التّنكير فاشياً في غير ما ذكرته ، ثم لم يمنع ذلك أسامة وثعالة ، وأبا جَعْدَة وأبا مُعْطة ، ونحو ذلك أن تُعَدّ في الأعلام ، وإن لم يخص الواحد من جنسه ، فلذلك لِمَ لا يكون هيهات كما ذكرنا ؟ .

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « ما يكون » بالياء ، وفي الخصائص و « ما تكون » ، وهذا أوضح .

(٢) في القاموس : وأبو جَعْدة وأبو جَعادة : كنية الذئب .

(٣) في القاموس : أبو مُعْطة بالضم : الذئب . ومعِط الذئب كفرح : خبث أو قل شَعْره فهو أمعط .

قيل: هذه الأعلام وإن كانت مُعَيّناتُها[(١)] نكرات فقد يمكن في كلّ واحد منها أن يكون معرفة صحيحة كقولك : فِرِقت ذلك الأسد الذي فرقته ، وتبرّكت بالثّعلب الـذي تبرّكت[(٢)] ، وخَسَـأت الذئب الـذي خَسَأته .

فأمّا الفعل فمّما لا يمكن تعريفه على وجه ، فلذلك لم يعتدّ التعريف الواقع عليه لفظاً سِمَة خاصّة / ولا تعريفاً . [١١٧]

وأيضاً ، فإن هذه الأصوات عندنا في حكم الحروف ، فالفعل إذاً أقرب إليها ،ومعترض بين الأسماء وبينها ، ألا ترى أن البناء الذي سرى في باب ، : صه ، ومه ، وحيهلاً وَرُوَيداً ، وإيهِ ، وأَيْها ، وهَلُمّ ونحو ذلك من باب : نزال ، ودراك ، ونظار ، ومناع ، إنما أتاها من قِبَل تضمّن هذه الأشياء[(٣)] معنى لام الأمر، لأن أصل صه اسم له ـ وهو اسكت ـ[(٤)] ، : لِتَسْكت كقراءة النبي عليه الصلاة والسلام: « فبذلك فلتفرحوا » . [(٥)]

---

(١) في ط: معنياتها

(٢) في النسـخ الثلاث : « تبـاركت بـالثعلب الـذي تبـاركت » والأوضـح : تبركّت . . . تبركت في الموضعين كما في الخصائص .
وفي القاموس : وبرك بروكاً وتَبراكاً : استنساخ كبرًك .

(٣) في الخصائص ٢ / ٣٠٠ : «الأسماء» مكان : «الأشياء»

(٤) في ط والنسخ المخطوطة بعد « اسكت » والأصـل لتسكت بزيـادة كلمة : « الأصل » واخترت ما في الخصائص لأنه أوضح .

(٥) يونس / ٥٨ ، وهي قراءة ابن عامر ، وعثمان بن عفان ، وأبيّ وابن هرمز ، والأعمش ، وآخـرون . وانـظر : الإتحـاف / ٢٥٢، والبحر ١٧٢/٥ ، وتفسير الطبري ٨٨/١١ ، والنشر ٢ / ٢٨٥ .

وكذلك مَهْ هو اسم اُكْفُف ، والأصل : لتكفف . وكذلك نَزالِ هو اسم انزل ، وأصله : لِتَنْزل . فلمّا كان معنى اللام عائراً[١] في هذا النسق وسارياً في أنحائه[٢] ، ومتصوّراً[٣] في جميع جهاته دخله البناء من حيث تضمّن هذا المعنى كما دخل أين وكيف ،لتضمنّها معنى حرف الاستفهام ، وأمس لتضمّنه معنى حرف التعريف ، ومَنْ لتضمّنه معنى حَرْف الشّرط ، وسوى ذلك .

فأمّا أفّ ، وهيهات وبابهما مما هو اسم للفعل في الخبر فمحمولٌ[٤] في ذلك على أفعال الأمر . وكأن المَوْضِع[٥] في ذلك إنما هو لـ «صه» ومه، ورويد، ونحو ذلك، ثم حمل عليه باب ـ أف وشتّان ، ووشكان من حيث كان اسماً سُمّي به الفعل . وإذا جاز لأحمد وهو اسم عَلَم أن يشبه بأركب وهو فعل نكرة كان أن يشبّه اسمُ

(١) في ط فقط : « عابراً » بالباء تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص وفي اللسان : عور : العائر ما يحار فيه البصر من كثرته ، والمراد أن معنى اللام يتردّد كثيراً .

(٢) في ط فقط : « إيجابه » مكان : « أنحائه » ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .

(٣) في ط فقط : « ومقصوراً » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) في ط : « فمحول » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .

(٥) في ط فقط : « وكان الموضوع » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

سمّى به الفعل في الخبر باسم سمّى به الفعل في الأمر أولى ؛ ألا ترى أن كلّ واحد منهما اسم وأنّ المسمّى به أيضاً فعل .

ومع ذا فقد تجدُ لفظ الأمر في معنى الخبر ، نحو قول الله تعالى : ﴿ أَسْمِع بهم وأَبْصِرْ ﴾[1] . ﴿ وقوله : ﴿ قُلْ مَنْ كان في الضّلالة فَلْيَمْدُد له الرّحمنُ مَدًّا ﴾[2] ، أي فَليمدَّنَّ .

ووقع أيضاً لفظ الخبر في معنى الأمر ، نحو قوله تعالى : ﴿ لا تُضارُّ والدِةٌ بِولدها ﴾[3] وقولهم : «هذا الهلالُ» معناه : انظر إليه . ونظائره كثيرة .

فلمّا كان أفّ كصه في كونه اسماً للفعل كما أنّ صه كذا ، ولم يكن بينهما إلّا أنّ هذا اسم لفعلٍ مأمور به ، وهذا اسم لفعل مخبر به ، وكان كلّ واحد من لفظ الخبر والأمر قد يقع موقع صاحبه صار كأن كل / واحد منهما هو صاحبه ، فكأن لا خلاف هناك في لفظٍ ولا معنىً . [١١٨]

وما كان على بعض هذه القُرْبى والشُّبكة أُلحق بحكم ما حُمِل

---

(١) مريم / ٣٨ .

(٢) مريم / ٧٥ .

(٣) البقرة / ٢٣٣ ، وهي قراءة ابن كثير ـ وأبي عمرو ، وعاصم ، والكسائي ومجاهد ، وابن محيصن .

وانظر : الإتحاف / ١٥٨ ، والبحر ٢/٢١٤ ، والتيسير / ٨١ ، وتفسير الطبري ٥/٤٧ ، والفخر الرّازي ٢/٢٦٥ ، والنشر ٢/٢٢٧ .

عليه ، فكيف بما ثبتت فيه . ، ووفت عليه[١] ، واطمأنت به . ؟فاعرف ذلك .

ومما حذفت لامه وجعل الزائد عِوَضاً منها : فرزدق وفريزيد ، وسفرجل ، وسفيريج ، وهو باب واسع . فهذا طَرَفٌ من القول على ما زيد من الحروف عِوَضاً من حرف أصليّ محذوف .

وأمّا الحرف الزائد عِوَضاً من حرف زائد فكثير . منه التاء في فَرَازنة[٢] ، وزنادقة ، وجحاجحة[٣] ألحقت عوضاً من ياء المد في : فرازين ، وزناديق ،وجحاجيح .

ومن ذلك :ما لحقته ياء المدّ عِوَضاً من حَرْف زائد حذف منه ، نحو قولهم في تكسير مُد حرج وتحقيره ، دُحَيريج ، ودَحاريج فالياء عِوَض[٤] من ميمه .

وكذلك جحافيل وجُحَيْفيل الياءُ عِوَضٌ من نونه .

وكذلك مغاسيل ومغيسيل الياء عوضٌ من يائه .

---

(١) في ط فقط : « علته » ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٢) في القاموس : الفرزان بالكسر : الشطرنج ، معرّب .

(٣) في القاموس : الجَحْجَحُ : السيد،جمعه : جحاجح ، وجحاجحة ، وجحاجيح .

(٤) في ط فقط : « فالياء عوضاً » تحريف واضح .

وكذلك زعافير[١] الياء عوضاً من ألفه ونونه .

وكذلك الهاء في تفعلة في المصادر عِوَضٌ من ياء تفعيل أو ألف فِعّال ، وذلك نحو : سَلّيتُهُ ،تَسْلِيةً،ورَبّيتُهُ،تربيةً،الهاء بدل من ياء تفعيل في تَسلّي ، وتَرَبّي، أو الف سِلاّء ورِبّاء ، أنشد أبو زيد :

٧٧=باتت تنزِّي دلوها تنزيّا كما تُنَزّي شَهْلةٌ صبيّا[٢]

ومن ذلك : تاء الفَعْلَلة[٣] في الرباعي نحو الهملجة[٤] والسّرهفة[٥] كأنها عِوَض من ألف فِعلال نحو : الهِملاج والسّرهاف ، قال العجّاج : ـ

---

(١) في جمع : زعفران .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢/٣٠٢ ، والمنصف ٢/١٩٥ ، وابن يعيش ٦/٥٨ ، والمقرب ٢/١٣٥ ، والعيني ٣/٥٧١ ، والتصريح ٢/٧٦ ، والأشموني ٢/٣٠٧ ، واللسان : « شهل » و « نزا » وانظر شواهد الشافية ٤/٦٧ .

وفي العينيّ : التنزية : رفع الشيء إلىٰ فوق ، والشهلة : وهي العجوز الكبيرة شبه يديها إذا جذبت بهما الدلو ليخرج من البئر بيدي امرأة ترقص صبيًّا ، وخص الشهلة لأنها أضعف من الشابة ، فهي تنزى الصبيّ باجتهاد .

(٣) في ط : « الفعلة » مكان : الفعللة ، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص والأسلوب .

(٤) في القاموس : الهملجة : فارسيّ معرب . وأمر مهملج : مذلل منقاد .

(٥) في القاموس : سر هفت الصّبي : أحسنت غذاءه،ونعّمته .

٧٨ * سَرْهَفتُهُ ما شِئْتَ مِن سِرْهاف[١] *

وكذلك ما لحق بالرباعيّ من نحو الحوقلة والبيطرة والجهورة والسّلقاة[٢] . كأنها عوض من ألف حيقال ، وبيطار ، وجِهوار ، وسلقاء .

ومن ذلك قول التغلبي : -

٧٩ * متى كنا لأُمِّكَ مَقْتوينا[٣] *

والواحد مَقتويّ وهو منسوب إلى مَقْتىً ، وهو مَفْعَل من القَتْو ، وهو الخدمة قال :/ [١١٩]

٨٠=إني أمرؤُ من بني خزيمة لا أُحْسنُ قَتْو الملوك والحَفَدا[٤]

(١) من شواهد : الخصائص ١/٢٢٢ ، ٢/٣٠٢ ، والمنصف ١/٤١ ، ٣/٤ ، وابن يعيش ٦/٤٧ ، ٤٩ .
وانظر ديوان العجاج / ١١١ ، وروايته :
* سَرْعَفْتُه ما شِئتَ من سِرْعاف *
قال الأصمعي شارحه : سرعفته ، وسرهفته ، وسرهدته : إذا أحسنت غذاءه .

(٢) السّلقاة - كما في القاموس - : ضَرْب من البَضْع على الظهر ، والبضْع ، القطع من اللحم .

(٣) من معلقة عمرو بن كلثوم المشهورة ، وصدره :
* تَهَدّدْنا وأَوْعدنا رويداً *

(٤) من شواهد : المحتسب ٢/٢٥ ، والخصائص ٢/١٠٤ ، ٣٠٣ ، والتصريح ٢/٣٧٧ . وفي حاشية يس ٢/٣٧٧ : الحفْد : الخدمة ، فحركت الفاء ضرورة كقول رؤبة : =

فكان قياسه إذا جمع أن يقال : مَقْتويّون ومقتويّين ؛ كما أنه إذا جُمع بصريّ وكوفيّ قيل : بصريّون وكوفيّون ، ونحو ذلك ، إلا أنه جُعِلَ عَلَم الجمع معاقِباً لياء الإضافة فصحّت اللاّم لنية الإضافة كما تصح[1] معها . ولولا ذلك لوجب حذفها لالتقاء الساكنين ، وأن يقال : مَقْتَون وَمَقْتَيْن كما يقال : هم الأعْلَون ، وهم المُصْطَفَوْن ، فقد ترى إلى تعويض عَلَم الجمع من يائي الإضافة والجمع [2] زائداً .

وقال سيبويه في ميم فاعلته مفاعلة أنها عِوَض من ألف فاعلتُه [3] .

ومنع ذلك المبرد فقال : ألف فاعلته موجودة في المفاعلة فكيف يعوّض من حرف هو موجود غير معدوم ؟ .

قال ابن جنّيّ : وقد ذكرنا ما في هذا . ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا يعني في كتاب (التّعاقب) . وفيه أن أبا عليّ رد

= * مشتبه الأعلام لمّاع الخفقن *

أراد : الخفق . وانظر الجمهرة والتعليق على الشاهد ٢ / ٢٧ .

(١) في ط فقط : « كما يصح » بالياء صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .

(٢) في ط ، والنسخ المخطوطة : « والجمع » ، وفي الخصائص : « والجميع » .

(٣) انظر النص في سيبويه ٢ / ٢٤٣ .

قول المبرد في الجزء الستّين من (التذكرة)، وحاصله: أن تلك الألف ذهبت،وهذه غيرها، وهي زيادة لحقت المصدر كما تلحق المصادر، وأصناف زيادتها بين ألف الإفعال وياء التّفعيل .

قال : لكن الألف في المفاعَل بغير هاء هي ألف فاعلته لا محالة وذلك نحو قاتلته مُقاتَلاً وضاربته مُضارَباً . قال الشاعر :

٨١=أُقاتل حتى لا أرى لي مُقاتلاً وأنجو إذا غُمّ الجبانُ من الكَرْب(١)

فأمّا أقمت إقامة ، وأردت إرادة ونحو ذلك فإن الهاء فيها على مذهب الخليل وسيبويه عوض من ألف إفعال الزائدة .

وهي في قول أبي الحسن عوض من عين إفعال على مذهبهما في باب مفعول من نحو : مبيع ومَقُول .

والخلاف في ذلك قد عرف وأحيط بحال المذهبين فيه، فتركناه لذلك .

ومن ذلك الألف في يمان ، وتهام ، وشآم ، هي عوض من إحدى ياءى الإضافة في : يمنيّ ، وتهاميّ ، وشاميّ .

وكذلك ألف ثمان . قلت لأبي عليّ : لِمَ زعمتها للنسب ؟ فقال : لأنها ليست بجمع مكسر فتكون كصحارٍ قلت له : نعم، ولو لم

(١) من شواهد : سيبويه ٢/٢٥٠ ، والمقتضب ١/٧٥ ، والخصائص ١/٣٦٧ ، ٢/٣٠٤ ، والمحتسب ٢/٦٤ ، وابن يعيش ٦/٥٠ ، ٥٥ واللسان : قتل . هذا وقد نسب الشاهد إلى : مالك بن أبي كعب .

تكن للنسب لَزِمتها الهاء البتّة نحو : عباقية[١] ، وكراهية ، وسباهية[٢] ، فقال : نعم هو كذلك .

ومن ذلك : ياء التفعيل بدل من ألّف الفِعّال كما أن التاء في أوله عوض من إحدى عَيْنَيه .

[١٢٠] وقد وقع هذا التعاوض في / الحروف المنفصلة عن الكَلِم غير المصوغة فيها الممزوجة بأنفس صِيَغها . وذلك نحو قول الراجز على مذهب الخليل :

٨٢=إن الكريم وأبيك يعتملْ إن لم يَجِدْ يوماً على مَنْ يَتّكل[٣]

أي مَنْ يَتّكل عليه؟ فحذف « عليه » هذه وزاد « على » متقدمة ألا ترى أنه : يعتمل إن لم يجد مَنْ يتّكل عليه .

---

(١) من معانيها في القاموس : الرجل المكار الداهية ، وشجرة شائكة ، واللّص الخارب .

(٢) في القاموس : السباهية : المتكبّر وفي ط «سماهية «بالميم، تحريف» صوابه من الخصائص

(٣) من شواهد : سيبويه ٤٤٣/١ ، وأمالي الزجاجي ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، والخصائص ٣٠٥/٢ ، والمحتسب ٢٨١/١ ، وابن الشجري ١٦٨/٢ ، والخزانة ٢٥٢/٤ ، والمغنى رقم ٢٥١ ، والتصريح ١٥/٢ ، والأشموني ٢٢٢/٢ .

وفي حاشية الصّبان : يعتمل أي يعمل بالأجرة . وقيل : إن مفعول : « يجد » محذوف أي إن لم يجد شيئاً ، ثم استأنف مستهماً استفهاماً إنكارياً فقال : على من يتّكل ؟ .

وندع ذكر قول غيره هنا .

وكذلك قول الآخر :

٨٣= أولى فأولى يا امرأ القَيْس بعدما   خَصَفْنَ بآثار المطيّ الحوافرا[١]

أي خصفن بالحوافر آثار المطيّ يعني آثار أخفافها[٢] فحذف الياء من الحوافر. وزاد أخرى عِوَضاً منها في آثار المطيّ ،

هذا على قول من لم يعتقد القلب وهو أمثل ، فلما وجدت منه مندوحة عن القلب لم ترتكبه[٣] .

وقياس هذا الحذف والتعويض قولك : بأيهم تضرب امرر ، أي أيَّهم تضرب امرر به ، وهو كثير .

انتهى ما أورده ابن جنّي في هذا الباب[٤] .

---

(١) من شواهد : الخصائص ٣٠٦/٢ . وانظر شرح المفضليات للضبّي / ٦٠٩ قال الضبّي : أولى فأولى : يتوعدّ . وخصفن أي تبعت الخيلُ الإبَل قال : والعرب : يركبون الإيل ، ويقودون الخيل إذا أرادوا الغارة ، فإذا صاروا إلى موضع القتال ركبوا الخيل . وفي ط: «بامرىء القيس»
(٢) في ط ، والنسخ المخطوطة : « اخفافه » وفي الخصائص : « أخفافها » .
(٣) في ط فقط : « يرتكبه » بالياء ، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .
(٤) انظر هذا الباب في الخصائص من ص ٢٨٥ إلى ٣٠٦ ، الجزء الثاني .

وبقي تتمات نوردها مزيدة عليه .
منها : قال ابن خالويه : من العرب مَنْ إذا حذف عوّض .

من ذلك تشديد الميم في الفم في بعض اللغات عِوَضاً من لامه المحذوفة ، فإن أصله : فَمَيٌ أوفَمَوٌ.أنشد الأصمعي :

٨٤ = * يا ليتها قد خرجت من فَمِّه[١] *

وتشديد أب وأخ عِوَضاً من لاميهما ، فإن أَصلهما : أبوٌ ، وأخوٌ . قال في الجمهرة : ذكر ابن الكلبيّ أن بعض العرب يقولون : أخّ وأخّة .

وقال ابن مالك في « شرح التسهيل »[٢] : ذكر الأزهرّي أن تشديد خاء أخّ وباء أبّ لغة قال : وكذا تشديد نون « هَنّ » قال سحيم :

٨٥=ألا ليت شِعْري هل أَبَيِّتَن ليلةً وهَنِّي جاذٍ بين لِهْزِمَتَيْ هِنْدِ[٣]

(١) من شواهد : الخصائص ٣/٢١١ ، والمحتسب ١/٧٩ ، وابن الشجري ٢/٣٥ وابن يعيش ١/٣٣ ، والخزانة ٢/٢٨٢ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ٤٩ . واللسان : « طسم »، و« فوه » . وبعده :
*حتى يعود الملك في أُسطمه *
(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٨ .
(٣) من شواهد الهمع والدرر رقم ٤٤ ، وفي اللسان : « هنا » برواية : لهزمتي هن مكان : « هند » وأيضاً هي رواية السيّوطي في الأشباه ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٨ .
=

وتشديد ميم دمّ عِوَضاً من لامه المحذوفة ، فإن أصله : دَمَيٌ

قال :

٨٦ = * والدمّ يَجْري بينهم كالجدول *

وقال :

٨٧=أهان دمّك فرغاً بعـد عزتـه يا عمرو بَغْيُك إصراراً على الحَسَدِ (١)

فقـد شقيت شقاءً لا انقضـاء له وسَعْدُ مُرْدِيك موفورٌ على الأبد/ [١٢١]

وذهب جماعة : إلى أن تشديد النون في هذانّ عِوضٌ من ألف ذا المحذوفة .

وقوم : إلى أن النّـون في المثنّى والجمـع عِـوَض من حـركـة المفرد .

وآخرون : إلى أنها عوضٌ من تنوينه .

= وفي الدرر اللوامع : كنى بـ « هنّ » المشدّد عن ذَكَرِه . وجاذ : أي ثابت على القيام . واللّهْزمتان بكسر اللام والزاي : عظمان ناتئان في اللحيين تحت الأذنين ، لكن الشاعـر استعملهـا في جـانبي الفــرج على جهـة الاستعارة .

(١) من شواهد الهمع والدرر رقم ٥٢ .
قال في الدرر : الفرْغ : مخرج الماء من الدلو بين العراقي (أي السيور التي يعلق بها الدلو) أي سفك دمك هيناً بغيك ، وكان لأجل إصرارك على الحسد .

وآخرون :إلى أنها عوضٌ منهما معاً .

ومن هذا الباب تعويض هاء التأنيث من ألف التأنيث .

الخامسة[١] : تقول في جمع حَبَنْطي[٢] ، وَعَفْرَني حبانط وعفارن[٣] ، فإذا عوضت من الألف فإن شئت تعوّض الياء تقول : حبانيط وعفارين ، وإن شئت تعوض الهاء فتقول حبانطة وعفارنة .

قال أبو حيان : لكن باب تعويض الياء واسعٌ جدًّاً ، لأنه يجوز دخولها في كل ما حذف منه شيء غير باب لُغَّيري .

وأمّا تعويض الهاء فمقصور على ما ذكر .وأكثر ما يكون تعويض الهاء من ياء النسب المحذوفة كأشعثيّ وأشاعثة ، وأزرقيّ وأزارقة ، ومهلبّيّ ومهالبة .

ومن تعويض الهاء عن ألف التأنيث قولهم في تصغير لُغَّيزي : لُغَيْغِيَزة[٤] وفي تصغير حُبارى[٥] حُبَيّرة .

ومن هذا الباب تعويض التّنوين من المضاف إليه في أيّ وإذْ ،

(١) أي من تتمّاته التي أوردها زائدة على كلام ابن جنّي - .
(٢) الحبنطي : الممتلىء غيظاً أو بطنة كما في القاموس .
(٣) العفرْني : الشديد كما في القاموس .
(٤) في ط فقط : « لغيزة » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٥) الحباري : طائر للذكر والأنثى . انظر القاموس .

ومِنْ حرف العّلة المحذوفة في نحو جوارٍ وغواشٍ ، وأُعيم[١] وقاضٍ ، وداعٍ .

قال ابن النحاس في « التعليقة » : واختلف في تنوين كُلّ وبعض ، فقيل : عن المضاف إليه كإذ .

قال الزمخشري : والأولى أن يقال ليس بعوض عن المحذوف ، وإنما هو التنوين الذي كان يستحقّه الاسم قبل الإضافة والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه ، فلما زال المانع وهو الإضافة رجع إلى ما كان عليه من دخول التّنوين عليه . انتهى .

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة : « وأُعيم» ولعلها تصغير : أعمى وفي القاموس : «عمى» عَمِيَ عمىً فهو أعْمَىٰ وعمٍ ، فالتنوين عوض من حرف العلة وهو الياء .

قـــاعــــدة
[في التعويض والبدل]

قال أبو حيان قد يكـون التعويض مكـان المعوّض كـما قالـوا: يا أبت فالتاء عوض من ياء المتكلّم.

[١٢٢] وقد يكون العـوض في الآخر من محـذوف كان في الأول/ كعـدة وزنة، وعكسه كاسم واست، لما حذفوا من آخـره لام الكلمة عـوضوا في أوله همزة الوصل.

وقد يكون التّعويض من حرف ليس أوّلاً ولا آخـراً فيعوض منـه حرف آخر نحو زنادقة في زناديق.

وقال أبو البقاء: في «التّبيين» عـرفنا من طـريقة العـرب أنهم إذا حذفوا من الأول عوّضوا أخيراً مثل عدة وزنة. وإذا حـذفوا من الآخـر عوّضوا في الأول مثل ابن. وقد عوضوا في الاسم همزة الوصـل في أوله فكان المحذوف من آخره قال: والعِـوض مخالف للبـدل، فبدل الشيء

يكون في موضعه[1]، والعِوَض يكون في غير موضع المعوّض منه[2].

قال: فإن قيل: التعويض في موضع لا يوثق بأنّ المعوّض عنه في غيره، لأن القصد منه تكميل الكلمة، فأين كملت حصل غرض التعويض، ألا ترى أنّ همزة الوصل في اضرب وبابه عوضٌ من حركة أول الكلمة، وقد وقعت في موضع الحركة. ؟

فالجواب: أن التّعويض على ما ذكر يغلب على الظّنّ أن موضعه مخالف لموضع المعوض منه لِما ذكرنا في الوجهين.

قولهم: الغرض تكميل الكلمة ليس كذلك، وإنما الغرض العدول عن أصْل إلى ما هو أخفّ منه. والخفّة تحصل بمخالفة الموضع.

فأمّا تعويضه في موضع محذوف لا يحصل منه خفة، لأن الحرف قد يثقل بموضعه، فإذا أزيل عنه حصل التخفيف.

وفي «شرح التسهيل» لأبي حيّان: اختلف في باب: قضاة ورماة، فالذي عليه الجمهور أنّ وزنه فُعَلة وأنه من الأوزان التي انفرد بها المعتلّ الذي هو على وزن فاعل لمذكر عاقل.

---

(١) في ط فقط: «موضع» مكان: موضعه، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.

(٢) في ط فقط: «عنه» مكان: «منه».

وقال بعضهم: وزنه فَعَلَة ككامِل وكَمَلَة، وأن هذه الضّمة [١٢٣] للفرق بين المعتل الآخر والصحيح / .

وقال الفراء: وزنه فُعَّل بتضعيف العين كنازلٍ ونُزَّل، والهاء فيه أعني في غزاة ورُماة عوض مما ذهب من التضعيف كالهاء في إقامة واستقامة عوض مما حذف.

قال أبو حيّان: وقد نظم هذا الخلاف أحمد بن منصور اليشكري في أرجوزته في النحو وهي أرجوزة قديمة عدتها ثلاثة آلاف بيت إلّا تسعين بيتاً احتوت على نظم سهل، وعِلْم جَمّ فقال:

والوزنُ في الغُزاة والرُّماة ... في الأصل عند جُملة(١) الرّواةِ
فِعْلَةٌ ليس لها نظيرُ ... في سالمٍ من شأنه الظُّهورُ
وآخرون فيه قالوا فَعَلَهْ ... كما تقول في الصحّيح الحَمَلْه(٢)
فَخُصّ في ذلك حرفُ الفاء ... بالضّم في ذِي الواو أو ذي الياء
وخالف الفرّاء ما انبأتُ ... وحجّهم بقولهم: سَراةُ
وعنده وزن غِزاة فُعَّل ... كما تقولُ: نازل ونُزَّلُ
فالهاء من ساقطها معتاضه ... وإنّما تُعرف بالرياضه
كالأصل في إقامة إقوام ... بالاعتياض اطّرد الكلامُ

(١) في ط: «حملة» بالحاء
(٢) في ط: «الجملة» بالجيم

وبعضُها جاء على التأصيل غُزًّى[١] وعُفًّى[٢] ليس بالمجهولِ

وقال الزمخشري: في «الأحاجي»[٣]: معنى العوض أن يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شَيْءٍ، ليس في أخواتها، كما انتقص التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما فتدارك[٤] ذلك بزيادة التنوين.

والفرْقُ بين العوض والبدل. أن البدل يقعُ حيث يقعُ المُبْدل منه. والعوض لا يراعي فيه ذلك. ألا ترى أن العوض في اللّهم في آخر الاسم والمعوّض منه في أوله[٥].

وقد ألّف ابن جنّي كتاب (التّعّاقب) في أقسام البدل والمبدل منه، والعوض والمعوض، وقال في أوله: اعلم ان كل واحد من ضَرْبي

(١) وردت الكلمة في النسخ الثلاث وط من غير ضبط، وقد اجتهدت في ضبطها وأرجو أن يكون صواباً. وفي اللسان: «غزا» قال الأزهريّ: والغُزَّي على بناء الركع والسّجد قال الله تعالى: ﴿أوكانوا غُزًّى﴾ آل عمران / ١٥٦.

(٢) اجتهدت في ضبطها وأرجو أن يكون صواباً. وفي اللسان: وعفوت الرجل: إذا طلبت فضله. والعافية، والعفاةُ، والعُفّى: الأضياف، وطلاب المعروف. وقيل: هم الذين يعفونك أي يأتون يطلبون ما عندك.

(٣) حققت «الأحاجي» بعنوان: المحاجاة بالمسائل النحوية، وقامت بتحقيقها د/بهيجة باقر الحسيني نشر وطبع دار التربية ببغداد سنة ١٩٧٣.

(٤) في المحاجاة / ١١٦: «فتدورك» مكان: «فتدارك».

(٥) انظر النص كاملاً في المحاجاة / ١١٦.

التعـاقب، وهمـا: البـدل والعـوض قـد يقـع في الاستعمـال مـوضـع صاحبيه، وربّما امتاز أحدهما/ بالموضـع دون رَسِيله[١] إلّا[٢] أن البدل أعم [١٢٤] استعمالاً من العوض، وذلك أنا نقـول: إن ألف قام بدلٌ من الواو في: قَوَم، ولا نقول: إنها عوض منها.

ونقول: إن الميم في آخر اللهم بدلٌ من ياء في أولـه، كما نقـول: إنها عـوض منها، وإن يـاء أينق بدل من عينهـا كما نقـول: انها عـوضـاً منها.

أوَ لا ترى إلى سعةِ البدل وضيق العِوض.

وكذلك جميع ما استقريته تجد البدل فيه شائعاً، والعوض ضيقاً.

فكل عوض بدل وليس كل بدل عِوَضاً.

كـذا وضَـع هـذين اللفـظين أهــلُ هـذا العلم فــاستعملوه في عباراتهم، وأجرَوْا عليه عاداتهم. وهذا الذي رأوه في هـذا هو القيـاس وذلك أن تصرف: (ع و ض) في كلام العربِ أين وقعت إنما هو لأن يـأتي مستقبل ثانٍ مخالفاً لمُنْقَضٍ.

ومن ذلـك: تسميتهم الدّهـر: عَوْض، لأنـه موضـوع عـلى أن

---

(١) في النسخ الثلاث: « وسيلة » بالواو، وما في ط أوضح. قال في أساسي البلاغة « رسل »: وهو رسيله في الغناء والنضال، وغير ذلك يعني أنـه يباريه وينافسه.

(٢) في ط فقط: « وإلاّ » بالواو.

ينقضي الجزء منه ويخلفه جزء آخـر من بعده. ومعلوم أنّ مـا يمضي من الدّهر فانٍ لا يُعاد، ومعادٌ لا يرتجع.

ومما ورد في فوت المعوّض منه قوله:

٨٨ = عاضها الله غـلاماً بعـدما شابت الأصداغُ والضِّرسُ نَقِدْ(١)

أي عَـوّضها الله الـولد ممـا أخذه منهـا من سَواد الشعـر وصِحّـة الفم.

فهذه حالُ تصـرّف «ع و ض» وليس كذلـك تصرف: «بـدل»، لأن البدل من الشيء قد يكون والشيئان جميعاً موجـودان، ألا ترى إلى قول النّحويين في: مررت بأخيك زيدٍ، إن زيداً بـدل من أخيك، وإن كانا جميعاً موجودين.

فـأمّا من قـال: إن زيداً مُتَـرْجِمٌ عن الأخ فإنـه لا يأبى أيضـاً أن يقول: بدلٌ منه.

وإنما آثر لفظ الترجمة هنا، وإن كان يعتقـد صحّة لفظ البـدل فيه كألفاظ يختارها أحـد الفريقـين ويجيز مـع ذلك مـا أجاز الفـريق الآخر كـالجرّ والخفض، والصّفـة والنعت، والـظّرف والمحـلّ، والتمييـز والتفسير، وغير ذلك.

ومّـا ينبغي أن تعرف فَـرْقاً بـين البـدل والعِـوَض: أنّ من حكم

(١) نسبه في اللسان: «نقد» إلى الهذليّ.
وفي اللسان: نقِد الضِّرسُ والقرنُ نَقدًا: تكسّر.

البدل أن يكون في موضع المبدل منه والعوض ليس بابه أن يكون في وضع المُعاضِ منه، ألا ترى أن ياء «ميزان» بدل من الواو التي هي فاؤها، وهي مع ذلك واقعة موقعها.

وكذلك واو «موسر» بدل من الياء التي هي فاؤها، وهي في مكانها/ [١٢٥] : ودال «وَدٌّ»(١) الأولى بدل من تاء «وَتد» وهي في مكانها.

والألف في: رأيت زيدا بدل من تنوينه وهي في مكانها.

وليس أحد يقول: إن ياء ميزان عوض من واوه، ولا ألف قام عوض من واوه، ولا ألف رأيت زيداً عوضٌ من تنوينه في الوصل.

وسبب ذلك ما قدّمناه من أن: «ع و ض» إنما هي لعدم الأول، وتعويض الثّاني منه، وليس كذلك الألف في قام وباع لأنّهما فيهما كأنهما الواو والياء، ومتى نطقت بواحدٍ، من هذه الأحرف الثلاثة فكأنك نطقت بالآخر. وكذلك الألف التي هي بدلٌ من التّنوين ومن نون التوكيد، في: «اضربا» جاريةٌ عندهم مَجْرى ما هي بدل منه، حتى إنهم إذا نطقوا بالألف فكأنهم قد نطقوا بالنّون، فالألف إذاً كأنها هي النون.

وعلى هذا ساق سيبويه حروف البدل الأحد عشر، لأن كُلّ واحد منها وقع موقع المبدل منه لا متقدّماً عليه ولا متراخياً عنه، ولم يُسَمّ

(١) في القاموس: الوَدّ: الوَتِد

شيئاً، من ذلك عِوَضاً. وليس كذلك هـاء زنادقـة لأنها عوض من يـاء زناديق.

قيل: لها عوض، لأنها لم تقع موضع ما هي عوض منه.

وكذلك هـاء التفعلة نحو: التقـدمة والتجـربة، وتـاء التّفعيل، عـوض من عين فِعّـال، فتاء تكـذيب عِوَضٌ من إحـدى عَيْنَي كِذّاب، لأنها ليست في موضعها، ولكن يـاء التّفعيل بـدل من ألف فِعّال، لأنها في موضعها، ولأن الياء أيضاً قريبة الشّبه بالألف كأنها هي والبدل أشْبَهُ بالمبدل منه من العوض بالمعوّض منه. انتهى.

قـــاعـــدة

[في العِوَض والمُعَوّض منه]

العِوَض والمعوّض منه لا يجتمعان ، ومِنْ ثَمّ رد أبو حيّان قول شيخيه ابن عصفور والآمدي : أنه لا يجوز حذف فعل الشّرْط . في الكلام أو حذفه وحذف الجواب معاً إلا بشرط تعويض « لا » من المحذوف نحو: اضرب زيداً إنّ أساء وإلاّ فلا ليس بشيء، بل «لا» نائبة ، وليست عِوَضاً من الفعل ، لأنه يجوز الجمع بينهما ، تقول : اضرب زيداً إن أساء وإن لا يسيء فلا تضربه. ولو كان تعويضاً لما جاز الجمع بينهما.

وردّ أيضاً قول أبي موسى الجُزُوليّ : إنّ « ما » اللاحقة : لأيّ الشرطية عوض من المضاف إليه المحذوف الذي تطلبه من جهة المعنى .

[١٢٦] فقال لو كانت عوضاً / لم تجتمع مع الإضافة في قوله تعالى : ﴿ أيّما الأَجَلَيْن ﴾(١) لأنه لا يجتمع العِوَض والمُعوّض منه ، بل

(١) القصص / ٢٨ .

الصّواب: أنها زائدة لمجرّد التوكيد، ولذلك لم تلزم ولو كانت عِوَضاً للزمت .

وللقاعدة فروع :

أحدها : قولهم : اللّهم الميم فيه عوض من حَرْف النّداء ، ولذلك لا يجمع بينهما .

الثاني : قولهم في النداء : يا أبت ويا أمت،التاء فيهما عوض من ياء الإضافة ولذا لا يجمع بينهما .

الثالث : قولهم : يماني ، وشآمي ، وتهامي ، الألف فيه عوض من إحدى ياءي النّسب ، ولذا لا يجمع بينهما .

الرابع : قولهم : عدة وزنة ونحو ذلك ، الهاء فيه عِوَضٌ من الواو المحذوفة ، التي هي فاء الكلمة، والأصل : وعد، ووزن، ولذلك لا يجتمعان .

الخامس : قولهم . زنادقة : الياء فيه عوض من الياء في زناديق ؛ ولذلك لا يجتمعان . ومثله دجاجلة وجبابرة،وما أشبه ذلك .

السادس : قال أبو حيّان : يختصّ كاف ضمير الخطاب في المؤنث بلحوق شين ، عند بعض العرب وسينٍ[٢] عند بعضهم في

(١) وهي ظاهرة الكشكشة المشهورة .

(٢) وهي ظاهرة الكسكسة .

الوقف . وذلك عِوَضٌ من الهاء ، فلذلك لا يجتمعان .

السابع : قال أبو حيان : قد نابت الألف عن هاء السّكت في الـوقف في بعض المواضـع ، وذلـك في : حيْهـل ، وإن قـالـوا : حَيْهَلَة ، وحيهل ، وحيهلاً ، والهاء الأصل والألف كأنها عوض عنها .

وأمّا إنّ فسمع فيـه : إنّه بـالهاء . ووقف عليـه أيضاً بـالألف فقالوا : إنّا . وليست الألف من الضمير خلافاً للكوفيين ، أذ لو كانت منه لقلت في الوقف عليه ، إناه كمـا قلت في الوقف على هـذا : هذاه .

الثامن : باب جـوارٍ وغواشٍ يقـال فيه حـالة النصب : رأيت جواريَ ، بمنع الصرف بلا خلاف لِخّفة الفتحة على الياء . وفي حالة [١٢٧] الرفع والجر تحذف ياؤه / ويلحقه التنوين . والأصح أنه عوض من الياء ،ولذا لا يجتمعان .

قال في « البسيط »: وهذه المسألة مما يُعانَي بها ويقال : أيّ اسم إذا تمّ لفظه نقص حكمه ، وإذا نقص لفظُهُ تم حُكْمُهُ ، ونقصان لفظه بحذف يائه وإتمام حكمه بلحوق التنوين به .

التاسع : قال الكوفيون : لولا في قولك: لـولا زيد لأكـرمتك أصلها : لو والفعل ، والتقدير: لو لم يَمْنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً، وزادوا«لا»عـوضاً فصـار بمنزلـة حرف واحدٍ ، وصار هذا بمنزلة قولك : أمّا أنت منطلقاً فحذفوا الفعل ،وزادوا

أمّا عِوضاً من الفعل .

قالوا : والّذي يدل على أنها عوض : أنهم لا يجمعون بينهاوبين الفعل لئلا يجمع بين العوض والمعوّض منه .

العاشر : قال أبو حيّان في « شرح التسهيل » : لا يجوز أن يجمع بين إذا الفجائية والفاء الرّابطة للجواب نحو : إنْ تقم فإذا زيد قائم ، لأنها عوض منها فلا يجتمعان .

الحادي عشر : قال في « البسيط » : تصحب اللام اسم الإشارة ، فيقال : ذلك وهي عوض من حرف التنبيه للدّلالة على تحقيق المشار إليه ، ولذلك لايجوز الجمع بينهما، فيقال : « هذا لك » لئلا يجمع بين العوض والمعوض بخلاف الكاف ، فإنه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض .

الثاني عشر : قال الزمخشري في « الأحاجي » نحو قولهم : سِنون ، وقُلُون[١] وأرضون ، وحرون جمع حرة . جعلوا الجمع بالواو والنّون عِوضاً من المحذوف فيها من لام أو حرف تأنيث .

وقال في « البسيط » : سنة حذف لامُها ، وجعل جمعها بالواو والنونِ عوضاً من عَوْد لامها ، فيقال : سنون ، فإذا جمعت على سنوات عادت اللاّم ؛ لأنه قياس جمعها وليس عوضاً .

---

(١) قُلون : جمع قُلَة ، والقُلة : عودان يلعب بهما الصبيان . انظر القاموس .

وأمّا قُلة فتجمع على قُلون وقِلات ، ولا تعود لامها في الجمعين ، لأن علامتها كالعوض من لامها بخلاف جمعها على قُلىً .

[١٢٨] وكذا هَنَة(١)/ تجمع على هَنَوات، ولا تعود اللام ، لأن الألف والتاء صارا كالعوض .

وكذا فئة وفئات ، وشية وشيات ، ورئة ورئون ورِئات ، ومئة ومئون ومئات ، ونحو ذلك .

وقال ابن فلاح في « المغني » : سُمِعت ألفاظ مجموعة جمع التّصحيح جبراً لها لما دخلها من الوهن بحذف لام أو تاء التأنيث أو إدغام قالوا : سنة وسِنون ، وقُلة وقُلون ، وبُرةٌ وبُرون(٢)، وثبة وثبون(٣) ، وكُرة وكرون، ورئة ورئون، ومئة ومئون، وأرض وأرضَون، وحَرة وحرون(٤) .

وهذا يتوّقف على السّماع لامجال للقياس فيه . وقد غيرّوا بِنْيَةَ بعضه إشعاراً بعدم أصالته في هذا الجمع فكسَروا أول سِنين ، وكسَروا وضموا أول ثبين وكرين .

(١) الهنة كما في القاموس : الشيء اليسير.

(٢) البُرَة كثُبة : حلقة في أنف البعير أو في لحمة أنفه .

(٣) الثُبة : وسط الحوض أو الجماعة .

(٤) الحرّة : الأرض ذات الحجارة السود ، وفي الأشموني ١/٨٥ : وشذ حرون جمع حرّة .

وقيل : إنّ جمعها ليس عوضاً عن تاءالتأنيث، بل لأنها عندهم جارية مجرى من يعقل .

وقد كثر التّعويض من محذوف اللاّم لقوة طلب الكلمة للامها الذي هو من سِنْخها(١) .

ولم يوجد التّعويض في محذوف التاء إلا في(أرض)ليكون الزائد(٢) في قوة الأصلي في المراعاة والطلب . انتهى .

الثالث عشر : الأسماء الستة حذفت لاماتها في حال أفرادها . وجعل إعرابها بالحروف كالعوض من لاماتها . ذكره ابن يعيش في « شرح المفصل » .

الرابع عشر : قال ابن يعيش الناصب للمنادى فعل مضمر تقديره : أنادي زيداً أو ادعو ، ونحو ذلك . ولا يجوز إظهار ذلك ولا التلفّظ به ، لأن «يا » قد نابت عنه .

الخامس عشر : قال ابن يعيش : قال الخليل: اللام في المستغاث بدل من الزيادة اللاحقة في النّدبة ، آخر الاسم من نحو : يا زيداه ، ولذلك يتعاقبان فلا تدخل اللاّم مع ألف النّدبة ، ومجراهما واحد ؛ لأنك لا تدعو واحداً منهما ليستجيب في الحال كما في النداء .

---

(١) السِّنْخ بالكسر : الأصل ، ومن السنّ مَنْبتة ، ومن الحمّى سَوْرتها .
(٢) في ط فقط : « لزائد » بسقوط الألف ، تحريف .

السادس عشر : قال ابن يعيش :هاء التنبيه في « يا أيها الرّجل » زيدت لازمة عِوَضاً مما تحذف منها ، والّذي حذف منها الإضافة في قولك : أي الرجلين ، والصّلة التي في نظيرها ، وهي : مَنْ ، ألا ترى أنك إذا ناديت «من» قلت : يا من أبوه / قائم ، ويا من في الدار. [١٢٩]

السابع عشر : قال ابن يعيش : النّاس أصله : أناس ، حذفوا الهمزة وصارت الألف ، واللّام في النّاس عِوضاً منها ولذلك لا يجتمعان . فأما قوله :

٨٩ * إن المنايا يطّلِعْن على الأناس الآمنينا[١] *

فمردودٌ لا يعرف قائله .

الثامن عشر : قال ابن يعيش : لا يجوز إظهار الفعل في التحذير إذا كرّر الاسم نحو : الأسدَ الأسدَ ، لأن أحد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما .

التاسع عشر : قال ابن يعيش : قولهم[٢] عَذِيرك من فلان

(١) من شواهد : الخصائص ١٥١/٣ ، وابن الشجري ١٢٤/١ ، ١٢/٢ ، وابن يعيش ٩/٢ ، ١٢١/٥ ، والخزانة ٣٥١/١ ، وشواهد الشافية ٢٩٦/٤ . والشاهد كما في الخزانة لذي جدن الحميريّ الملك ، وقد عاش ثلاثمائة سنة .

(٢) في اللسان : « عذر » ، ومنه قول عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، وهو ينظر إلى ابن ملجم :

* عذ يرك من خليلك من مُراد *

يقال : عذيَرك من فلان بالنصب أي هات مَن يعذرك ، فعيل بمعنى فاعل .

مصدر بمعنى العُذْر، ورد منصوباً بفعل مقدر كأنه قال: هات عَذِيرَك أو أحضره، وضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللّفظ به، فلذلك لا يجوز إظهار الفعل، لأنه أقيم مقام الفعل.

العشرون: قال ابن يعيش: الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدّر الذي هو «اللام» أو «مِن».

وحسن حذفه لنيابة المضاف عنه، وصيرورته عوضاً عنه في اللفظ، وليس بمنزلته في العمل.

قال: ونظير ذلك واو «رُبّ»، الخفضُ في الحقيقة ليس بها بل برُبّ المقدرة، لأن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يخفض، وإنما هي نائبة في اللفظ عن رُبّ.

الحادي والعشرون: قال ابن يعيش: إذا قلت: رأيت القوم أجمعين كان في تقدير: رأيت القوم جميعهم. وكان يجب أن تقول: جاء القوم كلهم أجمعهم أكتعهم أبصعهم، فحذفوا المضاف إليه وعوّضوا من ذلك الجمع بالواو والنون، فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف والمضاف إليه، ولهذا لم يجرين على نكرة. وصار ذلك كجمعهم أرْضاً على أرضين عِوضاً من تاء التأنيث.

فإن قيل: تاء التأنيث تتنزل من الاسم منزلة جزء منه، ولذلك كانت حروف الإعراب منه. فقالوا: قائمة وقاعدة، عوّضوا منها كما عوّضوا مما حذف من نفس الكلمة نحو، مائة ومئين، وقُلة وقُلين،

وثبة وثبين . والمضاف إليه كلمة قائمة بنفسها ، وحرف الإعراب ما [١٣٠] قبلها /

فالجواب : أن المضاف إليه أيضاً يتنزل من المضاف منزلة ما هو نفس الاسم، لذلك لا يفصل بينهما.

وإذا صغّرت نحو عبد الله وامرىء القيس إنما يصغر الاسم المضاف دون المضاف إليه ، كما تفعل ذلك في عَلَم التأنيث : نحو : طُليحة ، وحُميراء يصغر الصّدر ويبقى علم التأنيث بحاله . فلمّا تنزّل المضاف إليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة جاز أن يعوّض منه إذا حذف وأريد معناه .

الثاني والعشرون : قال ابن هشام في « المغني » : لا يجوز حذف خبر «كان»،لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثَمّ لا يجتمعان .

وقال ابن القوّاس في « شرح الدرة » «كان» من حيث إنها فعل لها مصدر في الأصل إلا أنه لا يستعمل مع خبرها ، لأن الخبر عوض منه ،ولا يجمع بين العِوَض والمعوّض منه .

الثّالث والعشرون : قال السّخاويّ في « تنوير الدّياجي في تفسير الأحاجي » : « ما » في قولك : أمّا أنت منطلقاً انطلقت عوضٌ من كان إذْ الأصل، لأنَ كنت منطلقاً ، ولهذا لا يجوز إظهار الفعل معها عند سيبويه .

وإن جعلت « ما » توكيداً لم يمتنع إظهـار الفعل . وهـو قول المبرد .

الرابع والعشرون : أمّا في قـولهم : أمّا زيـد فمنطلق جعلت عوضاً عن مهما يكن من شيء ، ولهذا لا يذكر الفعل بعدها . ذكره السّخاوي .

الخامس والعشرون : « ما » في قولهم : افْعـل هذا إمّـا لا ، عوض من جملة؛ إذ الأصل : إن كنت لا تفعل غيره،حـذفت الجملة وصارت « ما » عوضاً منها فلا يجمع بينهما . ذكره السخاوي .

السـادس والعشرون : قـد وسـوف والسين، وحـرف النفي ، جُعلت عِوضاً ممّـا سقط من أن المفتوحـة المخفّفة إذا دخلت على الفعـل ، فـإذا عـاد السـاقط زال العوض . ذكـره الـزمخشـري في « الأحاجي » .

السابع والعشرون : قولهم ، زرني أزرك ، حقيقته : « زُرْني فإنك إن تزرني أزرك ، فحذفت جملة الشرط، وجعل الأمـر عِوضـاً منها . ذكره ابن جني في / « كتاب التعاقب » . [١٣١]

قـال : ومثل ذلـك أيضـاً الفعـل المجـزوم في جـواب النّهي والاستفهام والتمنّي والدّعاء والعَرْض.وجميع ذلك ، الجُمَل الظاهرة فيه أعواض من الجمِل المحذوفة ، المقدّرة .

وتقدير الشّرط نحو : « لا تشتمه يكن خيرا لك » ، « أين بيتك أزره » أي إن أعرفه أزره ، « ليت لي مالاً أتصدق به » ، « اللهم ارزقني بعيراً أحج عليه » . « ألا تنزل عندنا تُصِبْ خيراً » . فكل ذلك محذوفة منه جملة الشرط معوضا منها الجمل المذكورة .

الثامن والعشرون : قولهم : «أنت ظالم إن فعلت»تقديره : إنْ فعلت ظلمت،حذف جواب الشّرط ، وجعلت الجملة المتقدّمة فيه عِوَضاً من المحذوف .

ولا يجوز جعل الجملة المذكورة هي الجواب ، لأنّ جواب الشرط لا يتقدّم . ذكره ابن جنّي .

التاسع والعشرون : « ما » في « حيْثُما » و «إذ ما»، جيء بها عِوَضاً من إضافتها ، إلى الجملة . ذكره ابن جنّي .

الثلاثون : الجملة التي هي جواب القسم جُعلت عِوَضاً من خبر المبتدأ في نحو : لَعَمْرُكَ لأفعلنّ، وأيمُنُ اللهِ لأفعلنّ . فوجب حذفه، ولم يَجُز ذِكْرُه[1] . ذكرُهُ ابن جنّي .

الحادي والثلاثون : جواب « لولا » في قولك : لولا زيدٌلقمت، جُعِلَ عِوضاً من خبر المبتدأ أو معاقباً له ، فوجب حذفهُ . ذكره ابن جنّي .

(١) سقطت كلمة : « ذكره » من ط ، وت .

الثاني والثلاثون : قولك : «ليت شعري هل قام زيد»؟ فهل قام زيد جملة منصوبة المحلّ بشعري ،لأنه مصدر شَعَرْتُ ، وشَعَرْت فعلٌ متعدٍّ فمصدره متعد مثله. وهذه الجملة نابت عن خبر ليت، وصارت عِوَضاً منه فلا تظهر في هذا الموضع اكتفاءً بها . ذكره ابن جنّي .

الثالث والثلاثون : « يد » و « غد » أصلهما يَدْيٌ وغَدْوٌ ، بسكون العين حذفت اللّام، وعوّض منها حركة العين. ذكره ابن جنّي .

الرابع والثلاثون : قال ابن هشام في « المغني » لكون الباء والهمزة / متعاقبتين لم يجز : أقمت بزيد . [١٣٢]

وكذا قال الحريري في « درة الغّواص » : الجمع بينهما ممتنع كما لا يجمع بين حَرْفي الاستفهام .

الخامس والثلاثون : والسادس والثلاثون : قال ابن جنّي في « سر الصناعة » : أما قولهم : « لا ها الله » فإن ها صارت عندهم عِوَضاً من الواو ، ألا تراها لا تجتمع معها كما صارت همزة الاستفهام في «آلله إنك لقائم» عِوضاً من الواو .

وقال الشّلوبين في « شرح الجُزُولية » :«أما آلله» بالمدّ فعلى أنّ همزة الاستفهام صارت عِوَضاً من حرف القسم . ودليل كونها عِوَضاً : أنه لا يجمع بينها وبين حرف القسم ، لا تقول : أو الله لأفعلنّ .

السابع والثلاثون : قال الأندلسيّ في « شرح المفصل » :

يقال : إنّ واو[١] القسم عِوَضٌ من الفعل بخلاف الباء ، فإنها ليست عِوَضاً منه . ومِن ثَمّ جاز : أقسمت بالله[٢] ولم يجز : أقسمت واللهِ .

الثامن والثلاثون : قال ابن إياز لا يجوز إظهار أن الناصبة بعد حتّى، لأن حتّى جعلت عِوَضاً منها فلا يجوز إظهارها، لئلاّ يكون جمعاً بين العوض والمعوض منه .

التاسع والثلاثون : قال ابن عضفور في « شرح الجمل » : المنصوب على إضمار فعل تارة يجعل عِوَضاً من الفعل المحذوف ، وتارة لا . فإن لم يجعل عِوَضاً منه جاز إضماره وإظهاره كقولك لمن تأهب للحج : مكّةَ أي تريد ، ولمن سدّد سهماً : القرطاسَ أي أصبت . وإن شئت أظهرته .

وإن جُعل عِوضاً منه لم يجز إظهاره لئلاّ يجمع بين العِوَض والمعوّض منه .

إلاّ أنّ جعل الاسم المنصوب عِوَضاً من الفعل المحذوف لا يطّرد ، وإنما جاء ذلك في مواضع تُحفظ ولا يقاس عليها .

فمن ذلك: قولهم : مَرْحباً وأهلاً وسَهْلاً ، وسَعةً ورَحْباً ، فإنما جعلت العرب هذه الأسماء عِوَضاً من الأفعال لكثرة الاستعمال .

---

(١) في ط : « واو والقسم » بزيادة « واو » قبل القسم ، تحريف .

(٢) في ط : « أقسمت الله » بإسقاط الباء ، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

ومن ذلك : هَنِيئاً مريئاً ، وكرامةً ومسرَّة ، ونعمةَ عيش ، وسَقْياً ، ورَعْياً ، وسُحْقاً وبُعْداً ، وتَعْساً ، ونكْساً ، وبَهْراً ، وما أشبه ذلك من المصادر التي استعملت في / الدّعاء للإنسان أو عليه ، أو هي [١٣٣] حاكية لذلك . كلّها منصوبة بإضمار فعل لا يَظْهر ، لأنهاصارت عِوَضاً من الفعل الناصب لها . انتهى .

الأربعون: قال ابن الدّهان في « الغُرّة » : قال قَوْم : إنما امتنع دخول الجرّ في الفعل ، لأن الجزم في الفعل عوضٌ من الجرّ في الاسم ، فيستحيل الجمع بين العوض والمعوّض منه .

الحادي والأربعون : قال ابن الصائغ في « تذكرته » : نقلت من مجموع بخطّ علي بن عبد الصمد بن محمد بن الرّماح قال : الفرْقُ بين : «حَسَن وجْهه، وعبْدُ بَطْنِهِ، وواحدُ أُمّهِ»، حيث يبعد الأول، لأن فيه جمعاً بين العِوَض والمُعوّض منه إذ إثبات الهاء في وجهه يقتضي أن يكون الوجهُ فاعلاً بالصّفة دون الثّاني لأنه لا يصحّ رفعُ البطن بعبد ، والأم بواحد، ثم يُنْقل كما في : « حسن » نحوُ : حَسَنٌ أبُوُهُ، ثم حَسَنُ الأبُ .

الثاني والأربعون : قال ابن القوّاس في « شرح الدّرة » : قد عَوّضوا عن الواو في القسم ثلاثة أحرف : هاء التنبيه ، وألف الاستفهام ، وقطع همزة الوصل ، فجرّوا بها لنيابتها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه الأحرف وبينها .

تنبيـــهٌ

[حول الجمع بين العوضين]

قال السخاوي في : «تنوير الدّياجيّ» : أبدلوا من ياء الإضافـة تاءً في نحو : يا أبت ، ويا أمت ، وأبدلوا منها ألفاً فقالوا : يا أبا ، ويا أُمّاً ، فلها بدلان : التاء والألف، ثم جمعوا بينهما، فقالوا : ياأبتا،ويا أُمّتا ، ولم يعدّوا ذلك جمعاً بين العِوض والمعوّض عنه ، لأنه جمع بين العِوضين .

وكذا ذكر ابن النّحاس في « التعليقة » وقال : لا يكره الجمع بين العِوَضين ، كما يكره الجمع بين العِوَض والمعوّض عنه .

تنبيـــهٌ

[على عدم الجمع بين البدل والتعويض]

قال ابن جنيّ في « كتاب التعاقب » لا يجمع بين أن يُبْدل من [١٣٤] الحرف ويعوّض منه /

هذا لم يأت في شيء من كلامهم .

تنبيـــهٌ

[حول الياء والتاء]

قال أبو حيّان : قال بعض أصحابنا في قول النّحاة : إنّ التاء في فِرْزازته[١]عوض من الياء نظرٌ ، إذ يمكن أن تكون للجمع كما استقرّت في غير هذا الوضع ، وأمكن أنهم لم يجمعوا بينها وبين التاء ، لأن الاسم يطول بهما، وهما غير واجبين في الكلمة .

وعندما رأى النّحاة أنها تعاقبها اعتقدوا فيها أنها للمعاوضة حتى نسبوا ذلك للعرب ، وجعلوا أنهم وضعوها على معنى المعاوضة ، والمعاوضة ليس معنىً تعتبره العرب ، بحيث تجعل الهاء له بالقصد ، بل هذه عبارة تكون من النّحويّ عند رؤية التّعاقب في كلامهم . وإن كان سيبويه قد جرى على مثل هذه الطريقة في الأعواض إلاّ أنه لا يقدح فيه معنىً، بل إنما ينبغي أن ينسب إلى العرب المعاوضة إذا كان للتعويض فائدةً . وأيّ فائدة في إسقاط حرف وزيادة آخر ؟ انتهى .

قلت : هذا السؤال قد تعرّض له ابن جنيّ ، وأجاب عنه فقال في كتاب « التّعاقب » : فإن قلت : فلعلّ الهاء في : زنادقة ،وجحا جحة لتأنيث الجمع كهاء ملائكة وصياقلة، فلا تكون عِوَضاً ، قلنا لم تأت

(١) الفِرزان : الشطرنج كما في القاموس ، وجمعه : فرازين . وفي الممتع ١ / ١٣٩ : فعالين : لم يجيء إلا اسماً نحو : سراحين (جمع سرحان ، وهو الذئب) وفرازين ، ولا يكون إلاّ جمعاً .

الهاء لتأنيث الجمع في مثال مفاعيل إنما جاءت في مثال مفاعلة نحو ملائكة . انتهى .

قاعـــدة

[العوض لا يحذف]

ما كان عِوَضاً لا يحذف ، فلا تحـذف «ما» في «أمّـا أنت منطلقاً انطلقت»، ولا كلمة « لا » من قولهم :«افعـل هذا إمّا لا»، ولا التّاء من عدة : وإقامة واستقامة .

- فأمّا قوله تعالى : ﴿ وإقام الصّلاة ﴾[1] فممّا يجب الـوقوف عنده . ومن هنا قال ابن مالك : إن العرب لم تقدّر أحرف النّداء عِوضاً من : ادعوا ، وأُنادي لإجازتهم حذفها .

وقال الآمدي : في « شرح الجُزُولية » : إن قال قائل : لِمَ جاز دخول « يا » على هذا » ، ولا تدخل على الألف واللام ؟

فالجواب : « ما قال المازنيّ » ، إن أصل هذا أن تشير به إلى واحد حاضر،فلما دعوتَهُ نزعت منه الإشـارة التي كانت فيه ، وألزمته إشارة النّداء ، فصارت « يا » عوضاً من نزع الإشارة

[١٣٥] ومن أجل ذلك لا يقال : هذا أقبل ، لأن « يا » قد صارت / عِوَضاً من الإشارة .

(١) الأنبياء / ٧٣ .

التّغليب

قالن ابن هشام في « المغني » : القاعدة الرابعة : أنهم يغلّبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط .

فلهذا قالوا : الأبوين في الأب والأم، وفي الأب والخالة . والمشرقين والمغربين . والخافقين في المشرق والمغرب ، وإنما الخافق المغرب سمّي خافقاً مجازاً وإنما هو مخفوق فيه . والقمرين : في الشمس والقمر . والعمرين : في أبي بكر وعمر . والعجّاجين : في رؤبة والعجاج . والمروتين : في الصّفا والمروة .

ولأجل الاختلاط أطلقت مَنْ على ما لا يعقل في نحو : ﴿ فمِنْهم مَنْ يَمْشي على بَطْنِهِ ﴾[1] ، الآية .

واسم المخاطبين على الغائبين في نحو قوله تعالى : ﴿ فاعْبُدوا رَبَّكم الذي خَلقكم والذّين مِنْ قَبْلِكم لعلّكم تَتّقون ﴾[2] لأن لَعلّ متعلقة بـ « خلَقَكُم »، لا بـ « اعبدوا » .

والمذكّرين على المؤنث حتى عدّت منهم في ﴿ وكانت من

(١) النور/ ٤٥ .

(٢) البقرة /٢١ .

القانتين ﴾[١] .

والملائكة على إبليس حتى استثني منهم في ﴿ فسجـدوا إلاّ إبليس ﴾[٢] .

ومن التغليب ﴿ أوْ لَتَعُـودُنّ في ملّتنا ﴾[٣] ، فـإن شعيبـاً عليـه السّلام لم يكن في ملّتهم قط ، بخلاف الذّين آمنوا معه .

وقوله : ﴿ يَذْرَوءكم فيه ﴾[٤] فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام ، فغلّب المخاطبون والعقلاء على الغائبين والأنعام[٥] .

قالوا : ويغلّب المؤنّث على المذّكر في مسألتين :

إحداهما: ضَبُعان في تثنية ضَبُع للمؤنث وضِبْعان للمذّكر، إذ لم يقولوا ضِبْعانان .

والثانية : التأريخ ، فإنهم أرخّوا باللّيالي دون الأيام . ذكر ذلك الزّجاجي وجماعة .

قـال ابن هشام : وهـو سهو فـإن حقيقـة التغليب أن يجتمـع

(١) التحريم /١٢ .
(٢) البقرة / ٣٤ ، وغيرها .
(٣) الأعراف / ٨٨.
(٤) الشورى / ١١ .
(٥) أنظر المغنى ٢/٧٦٤ ـ ٧٦٦ .

شيئـان ، فيجري حكمُ أحـدهمـا على الآخـر ، ولا يجتمـع الليـل والنهار ، ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما ، وإنما أرخت العرب باللّيالي لسبقها ، إذ كانت أَشْهُرُهم قَمَريّة ، والقمر إنما يطلع ليلاً .

وقال ابن فلاح في « مغنيه » : العرب تغلّب الأقرب على الأبعد بـدليل تغليب / المتكلّم على المخـاطب ، وهما على الغـائب في [١٣٦] الأسماء نحو : أنا وأنت قمنا ، وأنت وزيد قمتما .

واستـدلّ بذل على أن المضـارع حقيقة في الحـال مجاز في الاستقبال ؛ لأن الحال أقرب ، والعرب تغلّب الأقرب على الأبعد .

التغيير يأنس بالتغيير

فمن ذلك : قال أبو حيّان : باب النّسَب بُنِي على ثلاثة[1] تغييرات :

لفظيّ : وهو كَسْر ما قبل الياء ، وانتقال الإعراب إليها .

ومعنويّ : وهو صيرورته اسماً لِما لم يكن له ، ألا ترى أن عليًا مثلًا ينطلق على رجل اسمه علي، فإذا نسب اليه صار ينطلق على رجل ينسب إلى عليّ .

وحُكميّ : وهو رفعه لما بعده على الفاعليّة كالصّفة المشتّقة نحو : مررتُ برجلٍ قرشيٍّ أبوُهُ ، كأنك قلت : منتسبٌ إلى قريش أبوه .

ويطّرد ذلك فيه وإن لم يكن مشتقًا .

وإن لم يرفع الظّاهر رفع الضّمير مستكنًا فيه كما يرفعه اسم الفاعل المشتق .

(١) في ط ، والنسخ المخطوطة : « ثلاث تغييرات » .

فهذه ثلاث : تغييرات ، ولما كان فيه هذه التّغييرات كثر فيه التّغيير والخروج عن القياس ، إذ التّغيير يأنس بالتّغيير .

وقال غيره : النّسب يغيّر الاسم تغييرات .

منها : أنه ينقله من التعريف إلى التنكير تقول في تميم : تَمِيميّ . والإضافة في غير هذا الباب حكمها في الأكثر أن تُعرِّف .

ومنها : أنه ينقله من الجُمود إلى الاشتقاق ، وإلّا لما جاز وصف المؤنث به ، ولحاقه التّاء ، ولَمَا عَمِل الرّفع فيما بعده من ظاهر أو ضمير .

ومن ذلك : قال ابن يعيش : إنما اختصت الأعلام بالحكاية دون سائر المعارف لكثرة دوْرها ، وسعة استعمالها في باب الإخبارات والمعاملات[1] ونحوها ،

ولأن الحكاية ضرب من التغيير ، إذ كان فيه عدول عن مقتضى عمل العامل ، والأعلام مخصوصة بالتغيير ، ألا ترى أنهم قالوا : حَيْوة ، ومَحْبَب ، ومَكْوَزَة[2] . وشاع فيها التّرخيم دون غيرها من

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « والعلامات » تحريف صوابه من ابن يعيش ٤ / ١٩ .

(٢) وقع تحريف في هذه الأعلام ، ففي ط ، ت : « حبوة » بالباء ، مكان : « حيوة » بالياء ، وفي ط فقط « مكر » مكان : مكوزة ، صوابه من ابن يعيش ٤ / ١٩ ، والممتع حيث ذكر أن ما كانت عينه ياءً ، وواوه لاماً مثل :=

الأسماء ، لأنها في أصلها مغيّرة بنقلها إلى العلميّة . والتغيير يأنس بالتغيير . / [١٣٧]

ومن ذلك :قال السّخاوي في « تنوير الدياجي » : دخلت تاء التأنيث في أم وأب في حال النداء عِوَضاً من ياء الإضافة نحو ، يا أمّت ويا أبَت ،

والأصل : يا أمي ويا أبي . والدّليل على أنها تاء التأنيث قولهم في الوقف : يا أبه ويا أمه . وإنما اختصّ ذلكَ بالنّداء ، لأنّه بابُ تغيير[١] .

ومن ذلك :قال ابن يعيش : يجوز ترخيم ما فيه تاء التأنيث وإن لم يكن عَلَماً نحو ، ياثُبَ ويا عِضَ ، في ثُبة وعِضَة[٢] لأنها تبدل هاءً

= حَيَوْتُ فلا يحفظ في كلام في اسم ولا فعل ، فأمّا « الحيوان » ، و « حيْوة » فشاذّان ، والأصل فيهما : « حَييان » ، و « حيَّة » فأبدلوا من إحدى الياءين واواً . انظر ٢ / ٥٦٩ . ورجاء بن حَيْوةَ علم مشهور .وأمّا مَحْبب فهو اسم رجل ، وكان حقه الإدغام . قال في الممتع ٢/٦٤٩ : أو يشذ شيء فيحفظ ولا يقاس عليه نحو: «مَحْبَب» و « تَهلّل » وأمّا مكوزة فهي ـ كما في القاموس ـ علم على مكان ، وكان حقها الإعلال مثل « مقام » وأصلها : مَقوم . قال في الممتع ٢/٤٨٨ : وقد شذت ألفاظ فجاءت مصححة ويايها أن تعتلّ ، وهي : مَزيَد ، و « مَرْيَم » ، و « مَكْوَزَة » و « مَقْوَدة » .

(١) في ط : « من باب تغيير » بزيادة: « من » .

(٢) العِضة كعِدَة : الفِرقة ، والقطعة ، والكذب .

في الوقف إبدالاً مطّرداً[١] فساغ حذفها، لأن التّغيير اللازم لها مِن نقلها من التاء إلى الهاء يسهل تغييرها بالحذف، لأن التغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك: قال ابن النحاس في « التعليقة » : لا يرخّم المتعجب منه ، لأنها لا ترخّم إلا ما أحدث فيه النداءُ البناءَ ، وليس بمندوب ، لأنه لما تطرّق إليه التغيير بالبناء جاز أن يتطرّق إليه تغيير آخر بالتّرخيم ، لأن التغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك: قال ابن فلاح في « المغنى »: إنّما أتبعت حركة المنادي لحركة الصّفة إذا كانت «ابنًا» بين عَلَمين لكثرة تغيير الأعلام بالنقل ، والتغيير يانس بالتغيير .

ومن ذلك قال السّخاوي : باب فعيلة إذا نسب إليه يحذف منه التاء ، ثم الياء ، فيقال في حنيفة : حنفيّ ، لأن ياء النسبة لّما تسلّطت على حذف التاء تسلطت على حذف الزائد الآخر ، والتغيير يأنس بالتغيير ، بخلاف باب فعيل فلا يحذف منه الياء نحو : تميم وتميمي ، لفقد العلّة المذكورة .

وكذا قال ابن النّحاس : لما تطرّق إليه التغيير بحذف تاء التأنيث جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر، لأن التغيير يأنس بالتغيير .

(١) في ط والنسخ الثلاث : « لا مطرداً » تحريف، صوابه من ابن يعيش ٢/ ٢٠ .

وقال ابن فلاح في « المغنى » : إنّما اختص العَلَم بالترخيم لوجهين :

أحدهما : أن الاعلام منقولة في الأغلب عن وضعها الأول إلى وضع ثانٍ،والنقل تغيير ، والترخيم تغيير ، والتغيير يأنس بالتغيير ، كما قلنا في حذف الياء في النّسب إلى حنيفة تبعاً لحذف التاء دون حذفها من حنيف .

والثاني : أن النّداء أثّر فيها التغيير بالبناء ، والتّغيير يأنس [١٣٨] بالتغيير/ .

ومن ذلك : قال ابن عصفور في « شرح الجُمَل » : والذي خرج عن نظائره « أَيٌّ » من الموصولات، وذلك أنّ كل موصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر ، ولم يكن في الصّلة طول ، وكان المبتدأ مضمراً لم يجز حذف المبتدأ، وإبقاء الخبر إلا في ضرورة شعر .

ويجوز حذف المبتدأ في « أي » في[١] فصيح الكلام نحو : يعجبني أيُّهم هو قائم ، وإن شئت قلت : أيهم قائم . فلما غيّروها بالخروج عن نظائرها غيّروها أيضاً بالبناء،لأن التّغيير يأنس بالتغيير .

(١) سقطت « في » من ط فقط، تحريف،

التّقاصّ

منه : حمل الجرّ على النصب في باب ما لا ينصرف ، كما حُمِلٍ النّصب على الجرّ في باب جمع المؤنث السالم وفي التثنية والجمع المذّكر السّالم طلباً للمقاصّة .

ذكره في « البسيط » .

وقال ابن يعيش في « شرح المفصل » أبدلت الهمزة من الهاء في « ماء » « وشاء » والأصل : مَوَهٌ[١] وَشَوَهٌ[٢] ، وفي أَيْهات ،

---

(١) في ابن يعيش ١٠/١٥ : « قد أبدلت الهمزة من الهاء ، وهو قليل مطّرد قالوا : ماء : وأصله : مَوَهٌ فقلبوا الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، فصار في التقدير ماهاً ، ثم أبدلوا من الهاء همزة ، لأن الهاء مشبهة بحروف القلة فقلبت كقلبها ، فصار : ماء . وقولهم في التكسير : أمواه ، وفي التصغير : مُويهٌ دليل على ما قلناه من أن العين واو ، واللام هاء .

(٢) في ابن يعيش ١٠/١٥ : قولهم :شاء،الهمزة فيه بدل من الهاء ، وهو جمع شاة ، وأصله : شوْهة بسكون الواو على وزن فَعْلة كقصْعة وجفنة ، فحذفوا الهاء تشبيهاً بحروف العلّة لخفائها ، وضعفها ،وتطرّفها،وهم كثيراً ما يحذفون حروف العلة إذا وقعت طرفاً بعدهن تاء التأنيث . . فلما حذفت الهاء من شاة بقي الاسم على شوْة ، فانفتحت الواو لمجاورة تاء التأنيث ، لأن تاء التأنيث تفتح ما قبلها ، فقلبت الواو ألفاً لتحركها ، وانفتاح ما قبلها وصارت شاة . . فلما جمعت تطرح تاء التأنيث ، فبقي الاسم على حرفين آخرهما ألف ، وهي معرضة للحذف إذا دخلها التنوين كما تحذف ألف عصاً ، ورحىً ، فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد ، وذلك محال =

والأصل : هَيْهات .

وكان ذلك بضرْبٍ من التّقاص لكثرة إبدال الهـاء من الهمز . قالوا : هَنْ فعلت ، والمراد: أن ، وهبَرت الثّوب في : أَبَرْتُهُ (١) .

وقال ابن فلاح في (المغنى) : قلبت الهمزة في نحو صَحْراء وعُشَراء(٢) وَنُفَسَاء واواً في الجمع بالألف والتاء فيقال : صحراوات ، وعُشَرَاوات، ونُفسَاوات(٣) ،لأنّ الواو قد تبدل همزة فأبدلت الهمزة واواً طلباً للتّقاصّ .

= فأعادوا الهاء المحذوفة من الواحد ، فصار في التقدير ، شاه، ثم أبدلت الهاء همزة فقيل : شاء » .

(١) في القاموس : « أبر » يقال : أبر النّحل والزرع يأْبُرُه ، ويأبِرُه أبْراً وإباراً وإبارة : أصلحه كأبرّه » يعني أن الفعل جاء على وزن فَعلَ : أبَر ، وعلى وزن فَعّل : أبرَّ .

(٢) العُشَراء من النوق التي مضى لحملها عشرة أشهر أو ثمانية .

تقارض اللفظين

هو قريب من الباب الذي قبله . وقد ذكر ابن هشام هذه القاعدة في المغنى فقال : القاعدة الحادية عشرة : من مُلَح كلامهم تقارضُ اللّفظين ،ولذلك أمثله :

أحدها : إعطاء « غير » حكم إلاَّ في الآستثناء بها ، وإعطاء « الا » حكم«غير» في الوصف بها / . [١٣٩]

الثّاني : إعطاء « أَنْ » المصدريّة حكم « ما » المصدرِيّة في الإهمال كقوله :

٩٠= أَنْ تقرآن على أسماءَ وَيْحكُما منّي السَّلامَ وأنْ لا تُشْعِرا أحدا(١)

وإعمال « ما » حملاً على « أنْ » نحو:« كَما تَكُونوا يُولَّىٰ عليكم » . ذكره ابن الحاجب .

---

(١) من شواهد : المنصف ٢٧٨/١ ، وابن يعيش ١٥/٧ ، ١٤٣/٨ ، والمغنى رقم ٣٥ ، ١٩٥ والعيني ٣٨٠/٤ ، والتصريح ٢٣٢/٢ ، والأشموني ٢٨٧/٣ ، والخزانة ٥٥٩/٣ .
وهذا الشاهد قائله مجهول ، وقد أورده ابن جني في المنصف ٢٧٨/١ شاهداً على الشاذّ في القياس والاستعمال جميعاً .
قال ابن جني : فسالت أبا علي عن ثبات النّون في : « تقرآن » بعد « أن » فقال : « أن » مخففة من الثقيلة وأولاها الفعل بلا فصل للضرورة ، فهذا أيضاً من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعاً ، إلاَّ أن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به ، وترك القياس ، لأن السماع يبطل القياس .

الثالث : إعطاء « إنْ » الشرطيَّة حكم « لو » في الإهمال نحو : « فإنْ لا تراه فإنه يَرَاكَ(١) » .

وإعطاء « لو حكم » ، « إن » في الجزم نحو :

٩١= * لو يشأْ طار به ذو ميعة *(٢)

---

(١) انظر شواهد التوضيح ولتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / ١٩

(٢) نسب إلى امرأة من بني الحرث بن كعب . وتمامه :

* لا حق الآطال نهد ذو خُصَل *

وبعده :

غيـر أن البـأس منـه شيـمـة وصـروف الـدهـر تجـري بـالأجـل

والميعة : النشاط ؛ وأول جري الفرس ، وأول الشباب . والآطال : الخواصر ، واحدها : إطْل ، وقد يخفف ، ومعنى لا حق الآطال أي قد لصقت إطله بأختها من الضّمر.

والنهد من الخيل : الجسيم المشرف . انظر في شرح الألفاظ الخزانة ٤ /٥٢٢ ، ٥٢٣ والخُصل : جمع خُصْلة ، وهي لفيفة من الشّعر .

وهو من شواهد : الخزانة ٤/٥٢١ ، والمغنى رقم ٤٨٨ ، ١١٩٦ والهمع والدّرر رقم ١٣١٦ ، والأشموني ٤/١٤ ، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / ١٩ ، وقد أورده شاهداً على الجزم بلو حملاً على إنْ هذا وبعض مراجع الشواهد : روت : « بها » مكان : « به » . كرواية السيوطيّ في الأشباه ، وقد علق الصبان على رواية « بها » بقوله : « والذي رأيته في المغنى ، وشرح شواهده للسيوطي :«طار به»بضمير=

ذكره ابن الشجريّ .

الرابع ، إعطاء إذا حُكم متى في الجَزْم بها كقوله :

٩٢ = * وإذا تُصْبْكَ خَصَاصَةٌ فَتحمّلِ[١] *

وإهمال « متى حملاً على إذا كقـول عائشـة رضي الله عنها : « وإنه متى يقومُ مقامَك لا يُسْمِع النَّاس »[٢] .

الخامس ، إعطاء «لم» حكم «لن» في عمل النصب قُرِىء ﴿ أَلم نَشْرَحَ ﴾[٣] .

= مذكر يرجع إلى الفارس .
قال السيوطيّ أي لو يشأ أنجاه فرس له ذو ميعة الخ ،

(١) لعبد قيس بن خفاف وصدره :

* واسْتَغْن ما أَغناكَ رَبُّك بالغِنَىٰ *

من شواهد المغنى رقم ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١١٩٧ ، وشواهد المغنى للسيوطي ٢٧١/ ، وهمع الهوامع والدّرر رقم ٧٩٨ ، ويروي : « فتجمّل » .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، ومسند ابن حنبل ١٥٩/٦ . وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ ٦٣/١ ، وشواهد التوضيح والتصحيح /١٩ .

(٣) الشرح /١ . ومن تنبيهات الأشموني ٨/٤ قوله : حكى اللّحياني عن بعض العرب : أنه ينصب بـ«لم» . وقال في شرح الكافية : زعم بعض الناس أن النصب بـ « لم» إغتراراً بقراءة بعض السلف : ﴿ أَلم تشرحَ لك صدرك ﴾ بفتح الحاء وهو عند العلماء محمول على أنّ الفعل مؤكّد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونويت . وقد علق الأشموني على هذا الرأي بقوله : وفيه شذوذان : توكيد المنفّى بلم ، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين » ؛

وفي إعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله : —

٩٣= لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجائِكَ مَنْ

حَـرّكَ مـن دونِ بابـك الحَلَقَـهْ(١)

السادس : إعطاء « ما » النافية حكم ليس في الإعمال،وإعطاء «ليس»حكم « ما » في الإهمال عند انتقاض النفي بإلا كقولهم : « ليس الطِّيبُ إلاّ المسكُ ».

السّابع : إعطاء عسى حكم لعلّ في العمل كقوله :

٩٤= * يا أبتا عَلّك أوْ عَساكا(٢) *

وإعطاء لعلّ حكم عسى في اقتران خبرها بأن .

الثامن : إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه كقولهم ، خَرَق الثَّوْبُ المِسمارَ ، وقوله :

---

(١) من شواهد المغنى رقم ٥٢٢ ، ١١٩٨ ، والهمع والدّرر رقم ١٠٠٣ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي / ٦٨٨ ، والأشموني ٣/٢٧٨ .

(٢) هذا رجز نسب إلى رؤبة . وقبله :

* تقول بِنْتي قد أنى إناكا *

من شـــواهـد : سيبـــويـه ١/٣٨٨ ، ٢/٢٩٩ ، وابن يعيش ٣/١٢٠ ، والمغنى رقم ٢٧١ ، ٢٧٧ ، ١١٩٩ ، والخزانة ٢/٤٤١ ، والهمع رقم ٤٩٠ ، وحاشية يس ١/٢١٣ ، والأشموني ١/٢٦٧ ، ٣/١٥٨ . ومعنى : قد أنى إناكا : أي حان وقت رحيلك إلى من تلتمس منه مالاً تنفقه ، وانظر الدرر اللوامع رقم ٤٩٠ .

٩٥= *أو بَلَغت سَوْآتِهم هَجَرُ[(١)] *

التاسع : إعطاء الحسنُ الوجْهَ حكم الضّارب الرّجلَ في النّصب وإعطاء الضّارب الرّجلِ حكم الحسنُ الوجْهِ في الجرّ .

العاشر : إعطاء « أفعل » في التّعجب حكم أفعل التفضيل في جواز التّصغير، وإعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل في التعجب في أنه لا يرفع الظّاهر .

قال : ولو ذكرْتُ أحرف الجرّ ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة .

وذكر محمد بن مسعود بن الذّكيّ[(٢)] في كتابه « البديع » : أن الّذي ، وأنْ المصدرّية يتقارضان فتقع الّذي مصدرية كقوله : / [١٤٠]

(١) للأخطل ديوانه / ١١٠ ، وصدره :

* مثل القنافذ هَدّا جون قد بَلَغَتْ نَجْران . . . . *

وروايته : «على العيّارات» مكان : مثل القنافذ : انظر لحن العامة/ ٩٢، وتثقيف اللسان / ٦٠، والأشموني ٢/ ٧١، وهمع الهوامع والدّرر رقم ٦٤١.

(٢) سمّاه أبو حيان : محمد بن مسعود الغزنيّ . وقال ابن هشام : ابن « الذّكي » . وله كتاب : « البديع » أكثر أبو حيّان من النقل عنه . وذكره ابن هشام في « المغنى » ، وقال : إنه خالف فيه أقوال النحويين ، ولم يذكر السّيوطيّ في البغية ١/ ٢٤٥ سنة وفاته ، لكن المحقق في الهامش ذكر أنه توفي سنة ٤٢١ هـ كما في كشف الظنون / ٢٣٦ .

٩٦= أتقرَحُ أكباد المُحبِّين كالّذي أرى كبدِي من حبّ ميَّةَ تَقْرَحُ[١]

وتقع أنْ بمعنى الّذي كقولهم : « زيدٌ أعقل من أن يكذِبَ » .

أي : من الّذي يكذب .

قال ابن هشام : فأمّا وقوع « الّذي » مصدريّة فقال به يونس والفرّاء والفارسيّ . وارتضاه ابن خَروف وابن مالك ، وجعلوا منه « ذلك الّذي يُبَشِّر اللّهُ عباده »[٢] ، « وخُضْتم كالّذي خَاضُوا »[٣] .

وأمّا عكسه فلم أعرف قائلاً به .والذي جرى عليه إشكال هذا الكلام بأن ظاهره تفضيل زيد في العَقْل على الكذب . وهذا لا معنى له . ونظائر هذا التّركيب مشهورة الاستعمال . وقلّ من يتنبّه لإشكالها .

قال : وظهر لي توجيهان : أحدهما : أن يكون في الكلام تأويلٌ على تأويل فيؤول أنْ والفعل بالمصدر ، ويؤول المصدر بالوصْف ، فيؤول إلى المعنى الذي أراده، ولكن بوجهٍ بقبله العلماء ألا ترى أنه قيل في قوله تعالى : ﴿ وما كان هذا القُرْآنُ أنْ يُفْتَرى ﴾[٤] إنَّ التّقدير :

(١) من شواهد : المغني رقم ٩٥١ ، والبيت منسوب لجميل . انظر ديوانه / ٤٧ .

هذا وقد روى : « يقرح » بالياء ، لأن الكبد تذكر وتؤنث .

(٢) الشورى /٢٣ . وفي ط : يبشر الله به عباده ، بزيادة : « به » ، تحريف .

(٣) التوبة / ٦٩.

(٤) يونس /٣٧.

ما كان افتراء . ومعنى هذا ما كان مُفْتَــرًى.

الثاني : أن أعقل ضُمّن معنى : أبعد . فمعنى المثال : زيدٌ أبعدُ من الكذب لعقله من غيره ، فـ « مِنْ » المذكورة ليست الجارّة للمفضول بل متعلقة بـ « أفعل » لما تَضَمّنه من معنى البعد ، لا لما فيه من المعنى الوضعّي[1] . والمُفْضّل عليـه متروك « أبـداً مع أفعـل ، هذا لقصـد التّعمييم .

وفي (شَـرْح الدّرة) لابن القـوّاس : شُبِّهت « ليس » بـ «لا» فحملت عليها في العطف كما حملت « لا » عليها في العمل . قال بعضهم في قوله تعالى : ـــ ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[2] .

خرّج المازنيّ الآية على أن «إنّ» وإن كانت مشدّدة فهي النافيـة بمعنى « ما » ثقلت كما إنّ المشدّدة لا تخفّف . وهذا من التّقارض .

فــائـــدة

[في تقارض « إلاّ » و « غير »]

قال الزّمخشريّ في المفصّل : « واعْلم أنّ إلاّ وَغَيْراً يتقارضان ما لكلّ واحدٍ منهما .

(١) في ط فقط : « الوصفيّ » بالصـاد والفاء ، تحـريف صوابـه من المغنى ٢/٦٠٣ حيث نقل السيوطي النص منه . والنسخ المخطوطة .

(٢) هود / ١١١

قال ابن يعيش : معني التّقارض : أن كلّ واحدٍ منهما يستعير من الآخر حُكماً هو أخصّ به ، فأصل « غير » أن يكون وصفاً والاستثناء فيه عارض معارٌ من « إلاَّ » / [١٤١]

التقـــدير

فيه مباحث :

الأول : قـال ابن هشام : القيـاس أن يقدّر الشيء في مكـانه الأصليّ، لئلاّ يخالف الأصل من وَجْهَي الحذْف ووضْع الشّيء في غير محلّه ، فيجب أن يقدّر المفسّر في نحو : زيداً رأيتُه مقدَّماً عليه .

وجوز البيانيّون تقديره مؤخّراً عنه ، وقالوا : إنه يفيد الاختصاص حينَئذٍ .

وليس كما تَوَّهموا ، وإنما يرتكب ذلك عنـد تعذُّر الأصـل أو اقتضاء أمر معنوي لذلك .

فالأول : نحو : أيهم رأيته،إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله . ونحو : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهم ﴾[١] فيمن نصب ، إذْ لا يلي أمّا فِعْلٌ .

---

(١) فصلت / ١٧ ، وفي الألوسيّ ٢٤/١١٣ : « وقد قرأ الأعمش وابن وثاب بصرفه في جميع القرآن إلاَّ في قوله تعالىٰ : « وآتينا ثمود الناقة مبصرة ﴾ [الإسراء / ٥٩] لأنه في المصحف بغير ألف .
وقـرأ ابـن أبي إسحــاق ، وابـن هـرمـز بخـلاف عنــه ، والأعمش وعاصم ، وابن عباس : « ثموداً » بالنصب والتنوين . والمنع من الصرف =

وكنّا قدّمنا في نحو : في الدار زيدٌ : أَنّ متعلّق الظّرف يقدّر مؤخّراً عن زيد ، لأنه في الحقيقة الخبر ، وأصل الخبر أن يتأخّر عن المبتدأ ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدّماً لمعارضة أصل آخر ، وهو أنه عامل في الظرف ، وأصل العامل أن يتقدّم على المعمول اللّهم إلا أن يُقدّر المتعلّق فعلاً فيجب التّأخير ، لأن الخبر الفعليّ لا يتقدّم على المبتدأ في مثل هذا .

وإذا قلت : إن خلفك زيداً وجب تأخير المتعلّق فعلاً كان أو اسماً ، لأن مرفوع«إنّ» لا يسبق منصوبها .

وإذا قلت: كان خلفك زيدٌ جاز الوجهان. ولو قدرته فعلاً، لأن خبر كان يتقدّم مع كونه فعلاً على الصّحيح ،إذ لا تلتبس الجملة الاسميّة بالفعليّة .

والثاني : نحو متعلّق البسملة الشريفة ، فإنّ الزّمخشرّي قدّره مؤخراً عنها ، لأن قريشاً كانت تقول : باسم اللّات والعُزّى نفعل كذا ، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتّخذوه معبوداً تفخيماً لشأنه بالتقا يم ، فوجب على الموَحّد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى، فإنه الحقيق بذلك (١) .

الثاني : ينبغي تقليل المقدّر ما أمكن لتقلّ مخالفة الأصل ،

= للعلمية والتأنيث على إرادة القبيلة ، ومَنْ صرفه جعله اسم رجل .

(١) انظر تفسير الكشاف ١ / ٢٩

ولذلك كان تقدير الأخفش: ضربي زيداً قائماً: «ضَرْبُه قائماً» أولى من تقدير باقي البصريّين: «حَاصِلٌ» إذ كان أو إذا كان قائماً لأنه قدّر اثنين وقدروا خمسة، ولأن التّقدير من اللّفظ أولى.

وكان تقديرُه في: أنت مِنّي فرسخان: «بُعْدك مني فَرْسخان» [١٤٢] أولى من تقدير الفارسي / أنت منّي ذو مسافة فَرْسخين، لأنه قدّر مضافاً لا يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يتعلّق به الظّرف، والفارسِيّ قدر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث.

وضَعّف قول بعضهم في «وَأُشْرِبُوا في قُلوبِهِم العِجْلَ»[١]: أن التّقدير: حُبَّ عبادةِ العِجْل. والأَوْلى تقدير: الحُبّ فقط.

وَضَعّف قَوْل الفارسيّ ومن وافقه في «واللاّئِي يَئِسْن»[٢] الآية: إن الأصل: واللاّئي لم يَحِضْن فَعِدَّتُهُنّ ثلاثة أشهر. والأوْلى أن يكون الأصل: واللاّئي لم يَحِضْن كذلك تقليلاً للمحذوف.

الثالث: إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جار ومجرور ومضمر[٣] عائد على ما يحتاج إلى الرّابط، فلا يقدّر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التّدريج، فالأوّل نحو «كالَّذي يُغْشَى عليه»[٤]، أي كَدَوَران عَيْنِ الّذي.

---

(١) البقرة / ٩٣.

(٢) الطلاق / ٤.

(٣) في «ت» و«م»: أو جار ومجرور مضمر» بدون واو العطف.

(٤) الأحزاب / ١٩.

والثاني : نحو :

٩٧= * إذا قامتا تَضَّوع المِسْك مِنْهما نَسِيم الصَّبا[1] . . . . *

أي تضوّعَا مثل تضوّع نسيم الصَّبا .

والثالث، : كقوله تعالىٰ : ﴿ **واتّقوا يَوْمَاً لا تَجْزِي نفسٌ عن نَفْسٍ شَيْئاً** ﴾[2] أي لاَ تَجْزِي فيه ، ثم حُذِف « في » فصار لا تَجْزِيه ، ثم حذف الضّمير منصوباً لا مخفوضاً . قاله الأخفش .

الرّابع : ينبغي أن يقدّر المقدّر من لفظ المذكور مهما أمكن ، فيقدّر في : ضَرْبِي زيداً قائماً : ضَرْبه قائماً ، فإنه من لفظ المبتدأ دون : إذ كان أو إذا كان . ويقدر : واضْرِبْ دون : أهن في : زيداً اضْرِبه . فإن منع من تقدير المذكور مانعٌ معنويّ أو صِناعيّ قدّر ما لا مانع له ، فالأول نحو : زيداً اضرب أخاه ، يقدّر فيه : أهن دون : اضرب ..

فإن قلت : زيداً أهن أخاه ، قدّرت : أهن .

والثّاني : نحو زيداً امْرُرْ به يُقدّر فيه : « جاوز » دون « امرر » ، لأنه لا يتعدّىٰ بنقسه . نعم إن كان العامل مما يتعدّى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو : «نصح» في قولك : زيداً نصحت له جاز أن تقدّر :

---

(١) لامرىء القيس ، والبيت بتمامه كما فى الديوان / ٣٢ .
إذا قامتا تضوّع المسك منهما نسيم الصّبا جاءت بَريّا القَرَنْفُلِ
من شواهد : المنصف ٣/ ٢٠ ، ٧٥ ، والمغنى رقم ١٠٤٤ .

(٢) البقرة / ٤٨ .

نصحت زيداً ،بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به .

ومما لا يقدّر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله :

٩٨= * يأيها المائح دلوى دونكا(١) *

إذا قدَر « دَلوى » منصوباً فالمقدر : خُذْ ، لا دونك ، وقوله :

[١٤٣] ٩٩= * وَأَضْرَب مِنّا بالسُّيوف / القَوانِسا (٢) *

الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف ، لأنا فررنا بالتّقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدّرِ ؟

وقولك : هذا معطى زيداً أمس دِرْهماً ، التقدير : أعطاه ، ولا يقدّر اسم فاعل ، لأِنَّك إنما فررت بالتّقدير من إعمال اسم الفاعل

(١) رجز قائله مجهول . من شواهد : الإنصاف١/٢٢٨،وابن يعيش ١ /١١٧ ، والمقرب ١ /١٣٧ ، والخزانة ٣ /١٥ ، والمغنى ١٠٣٣ ، ١٠٤٥ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٩ والعيني ٤ /٣١١ ، والتصريح ٢ /٢٠٠ ، وهمع الهوامع والدّرر رقم ١٥٠٨ ، والأشموني ٣ /٢٠٦ ، واللسان : « ميح » .

(٢) لعباس بن مرداس ، وصدره :

* أكَرَ وأَحْمَىٰ للحقيقةِ مِنْهُمُ *

من شواهد : ابن يعيش ٦ /١٠٥ ، ١٠٦ ، والخزانة ٣ /٥١٧ ، والمغنى رقم ١٠٤٦ ، والتصريح ١ /٣٣٩ ، والأشموني ٣ /٥٦ . والقوانس جمع قونس ، وهو أعلى البيضة . وقيل : قونس الفرس : ما بين أذنيه إلى الرأس ، ومثله : قونس البيضة من السّلاح . انظر الخزانة .

الماضي المجرّد من أل .

الخامس : قد يكون اللفظ على تقدير ، وذلك المقدّر على تقدير آخر نحو : « وما كان هذا القرآنُ أَنْ يُفْتَرى »[1] ، فإن « يفترى » مؤول بالافتراء ، والافتراء مؤول بمفترى . « ثُمَّ يَعُودون لِمَا قالوا »[2] قيل : « ما قالوا » بمعنى القَوْل ، والقَوْل بتأويل المقول .

وقال أبو البقاء في « حَتّى تُنْفِقُوا مِمّا تُحِبّون »[3] : يجوز عند أبي عليّ كون « ما » مصدرية ، والمصدر في تأويل اسم : المفعول .

السادس : قال أبو البقاء في « التّبيين » : ليس كل مقدّر عليه دليل من اللّفظ بدليل المقصور ، فإن الإعراب فيه مقدّر ، وليس له لفظ يدلّ عليه . وكذلك الأسماء الستّة عند سيبويه : الإعراب مقدّر في حروف المدّ منها ، وإن لم يكن في اللّفظ ما يدلّ عليه .

التقديم والتأخير

قال ابن السّرّاج في الأصول : الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر :

(١) يونس / ٣٧ .
(٢) المجادلة / ٣ .
(٣) آل عمران / ٩٢ .

١ ـ الصّلة على الموصول .

٢ ـ والمضمر على الظّاهر في اللفظ والمعنى إلاَّ ما جاء منه على شريطه التفسير .

٣ ـ والصّفة وما اتّصل بها على الموصوف وجميع توابع الأسماء .

٤ ـ والمضاف إليه وما اتّصل به على المضاف .

٥ ـ وما عمل فيه حرف أو اتّصل به لا يقدّم على الحَرْف ، وما شُبّه من هذه الحروف بالفعل فنَصب ورَفع فلا يقدّم مرفوعها على منصوبها .

٦ ـ والفاعل لا يقدم على الفاعل .

٧ ـ والأفعال التي لا تتصرف لا يقدّم عليها ما بعدها .

٨ ـ والصّفات المشبه بأسماء الفاعلين والصفات التي لا تشّبه اسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما علمت فيه .

٩ ـ والحروف التي لها صدر الكلام لا يتقدّم ما بعدها على ما قبلها .

١٠ ـ وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدّم المنصوب عليه .

١١ ـ ولا[١] يقدّم التمييز وما بعد إلاّ .

[١٤٤] ١٢ ـ وحروف / الاستثناء لا تعمل فيما قبلها .

١٣ ـ ولا يقدّم مرفوعه على منصوبه . ولا يفرّق بين العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه العامل إلاَّ الاعتراضات .

(١) في م : « ويقدم » بدون « لا » .

وأما ما يجوز تقديمه فكل شيء عمل فيه فعل يتصرف ، وكان خبر المبتدأ سوى ما استثنينا . انتهى ـ كلام ابن السّراج . .

تقوية الأضعف وإضعاف الأقوى

قال ابن جنّي في « الخاطريات » : العرب تضعف الأقوى ، وتقوّي الأضعف تصرّفاً وَتَلَعُّباً .

فمن تقوية الأضعف الوصف بالاسم نحو : مررت بقاعٍ عَرْفجٍ [١] كُلِّهِ ، وبصحيفةٍ طينٍ[٢] خاتمها ، وهو كثير ، وذلك أن معنى الوصف في الاسم حكمٌ زائدٌ على شرط الاسميّة ، ألا ترى كل وَصْفٍ اسماً أو واقعاً موقع الاسم ، وليس كل اسمٍ وصفاً ، فالوصفيّة معنى زائد على الاسميّة .

ومن تقوية الأسماء إعمالها عمل الفعل ، وذلك أن العمل معنى قويّ زائد على شرط الاسميّة .

ومن إضعاف الأقوى منع فعل التّعجب التّصّرف أو تقديم مفعوله عليه . وكذلك ، نِعْم ، وبئس ، وعسى . ومنه . والدٌ وصاحبٌ وعبدٌ ،

(١) العرْفج : شجر سُهْلِيٌّ ، واحدته بهاء (عَرْفجة) . انظر القاموس .

(٢) في القاموس : « طين » : طان : حسّن عمل الطِّين . وطان كتابه . ختمه به .

أصلهاالوصف،ثم منعته .

وكذلك : « لِلّه دَرُّك » أصله المصدر ، ثم منع المصدريّة .

وكذلك ما لا ينصرف أصله الانصراف . ومبنيّ الأسماء أصله الإعراب . والموجود من هذين الضّربين كثير إلَّا أن هذا وجهُ حَدِيثهما . انتهى .

تكثير الحروف يدلّ على تكثير المعنى

عقد له ابن جنّي باباً في « الخصائص » وترجّم عليه : باب في قوَّة اللفظ لقوّة المعنى .

قال هذا فصل من العربيّة حسنٌ . مُنه قولهم : خَشُن ، واخْشَوْشَن . فمعنى خَشُن دون معنى اخْشَوْشن ، لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو : وكذا قولهم / أعشب المكان ، فإذا أرادوا كثرة العشب[٣] فيه قالوا : اعْشَوْشب . [١٤٥]

ومثله حلاَ وَاحْلَوْلي ، وَخَلُقَ وَاخْلَولق ، وَغَدِن واغدودن .

ومنه باب فعَل وافْتعَل نحو: قَدرِ وَاقْتدر ، فاقتدر أقوى معنى من

---

(١) في ط : « الشعب » مكان : « العشب » ، تحريف .

(٢) الغَدَن : محرّكة : النَّعْمَة والّلين والمُغْدَوْدِن من الشجر: الناعم المتثنّ.

قَدَر . كذا قال أبو العبّاس ، وهو مَحض القياس . وقال تعالى ﴿ أَخْذَ عَزيزٍ مُقْتَدِر ﴾[١] ، فمقتَدر هنا أوثق من قادر حيث كان الوضع ، لتفخيم الأمر ، وشدة الأخذ . وعليه قوله تعالى : - ﴿ لها ما كَسَبت وعليها ما اكْتَسَبت ﴾[٢] لأَنَّ كَسْب الحسنة بالإضافة إلى كسب السّيئة أمر يسير . ومثله قول الشاعر :

١٠٠= إنّـا اقتسمنا خُـطَّتَيْنَـا بَيْنَنـا فَحَمَلْت بـرّة واحْتملت فجـارِ[٣]

عبّر عن البِّر بالحَمْل ، وعن الفَجْرَة بالاحتمال .

ومن ذلك قولهم : رجلٌ جميلٌ ووَضِيءٌ ، فـإذا أرادوا المبالغـة قالوا : جُمّال ووُضّاء ، وكذلك حَسَن وحَسّان .

ومنه باب تضعيف العين نحو : قَطَع وقطّع ، وكسرَ وكسّر ، وقام الفرس ، وقَوّمَتِ الخيلُ ، ومات البعير ، وموّتَت الإبل .

---

(١) القمر / ٤٢ .

(٢) البقرة / ٢٨٦ .

(٣) للنابغة الذبياني ، ديوانه / ٥٩ ، وهو من قصيدة مطلعها :

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسّفاهـةُ كـاسْمِهـا يُـهْـدِي إلـيّ غـرائِـبَ الأَشْـعـار

من شـواهد : سيبـويه ٢/٣٨ ، ومجـالس ثعلب /٣٩٦ ، والخصائص ٢/٢٩٨ ، ٣/٢٦١ ، ٢٦٥ وابـن الشـجـري ٢/١١٣ ، وابن يـعـيش ١/٣٨ ، ٤/٥٣ ، والخزانة ٣/٦٥ ، والعينيّ ١/٤٠٥ ، والهمـع والدرر رقم ٣٥ والأشموني ١/١٣٧ .

ومنه باب فعّال في النّسب كالبزّاز ، والعطّار ، والقَصّاب ، إنّما هو لكثرة تعاطي هذه الأشياء ، وكذلك النُّسّاف لهذا الطائر كأنه قيل له ذلك لكثرة نَسْفه بجناحه ، والخُضَّارَي للطائر أيضاً كأنه قيل له ذلك لِقُوة[1] خُضْرته ، والحُوّاري لقوة حَوَره ، وهو بياضه . والخُطّاف لكثرة اختطافه . والسِّكين لكثرة تسكين الذّبائح .

قال : ونحو ذلك من تكثير اللّفظ لتكثير المعنى المعدول عن مُعتاد حاله .

وذلك فُعَال في معنى فعيل نحو طُوال فهو أبلغ من معنى : طويل . وعُراض أبلغ معنىً من : عريض . وكذا خُفَاف من خفيف . وقُلالٍ من قليل . وسُراع من سريع ،فَفُعال وإن كانت أخت فعيل في باب الصّفة فإن فعيلاً أخص[2] بالباب من : فُعَال لأنّه أشدُّ انقياداً منه، تقول: جميل، ولا تقول: جُمال، وبطيء ولا تقول: بُطاء، وشديد ولا تقول شُدَاد، ولَحْمٌ غَريض[3]، ولا تقول: غُراض، فلما كانت فعيل هي الباب المطّرد وأريدت المبالغة عُدِلت إلى : فُعال. فضارعت

---

(١) في الخصائص ٢٦٧/٣ : « لكثرة خضرته » ، وهذا أوضح .

(٢) في ط فقط : « أخصر » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ٢٦٧/٣ .

(٣) في ط فقط : « وعريض » بدون : « لحم » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ، وفي ط فقط : « وعريض » بالعين تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ؛ واللحم الغريض : اللحم الطّريّ .

فُعَال بذلك فُعَّالاً . والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحدٍ منهما عن أصله . أمّا فُعّال فبالزيادة ، وأمّا فُعَال الخفيف فبالانحراف به[١] عن فعيل .

وبعد، فإذا كانت الألفاظ أدلة على المعاني ، ثم زيد/فيها شيء [١٤٦] أوجبت القسمة به[٢] زيادة المعنى له[٣] . وكذلك إن انْحُرِف به عن سَمْتِه وهديه كان ذلك دليلاً على حَدَثٍ متجدّد له[٤] .

قال ابن يعيش في « شرح المفّصل » : « ذا » إشارة للقريب فإذا أرادوا الإشارة إلى متنحٍّ مُتَبَاعد زادوا كاف الخطاب ، فقالوا : ذاك ،فإن زاد بعد المشار إليه أتوا باللاّم مع الكاف ، فقالوا : ذلك . واستفيد باجتماعهما زيادة في التبّاعد ، لأن قوة اللفظ مشعرة بقوّة المعنى .

تَنْبيهٌ

[على الخروج عن القاعدة السابقة]

خرج عن هذه القاعدة باب التّصغير فإنه زادت فيه الحروف ، وقلّ المعنى، ولهذا قال العَلَم السّخاوِيّ :

(١) « به » سقطت من ط ، وهي في النسخ المخطوطة والخصائص .
(٢) في الخصائص « له » مكان : « به » .
(٣) في الخصائص : « به » مكان : « له » .
(٤) انظر النص كاملاً في الخصائص ٣/٢٦٤ ـ ٢٦٨ . .

وأسمــاء إذا مـا صغّـروهـا تـزيد حـروفُهـا شـططاً وَتَغْلُو[1]
وعــادتُــهـم إذا زادوا حُـروفـاً يـزيـد لأجلهـا المعنى وَيَعْـلو

يشير إلى « مُغَيْرِ بان » تصغير مغرب ، وأنيْسان تصغير إنسان ، وعشيّان تصغيرعشاء ،وَعُشَيْشِيّة تصغير عَشيّة .

تلاقي[2] اللّغة

عقد له ابن جني باباً في « الخصائص »[7] قال : هذا موضع لم أسمع لأحد فيه شيئاً إلاّ لأبي عليّ .

وذلك أنه كان يقول في باب أجمع وجمعاء وما يتبع ذلك من أكتع وكتعاء وبقيته : إنّ هذا اتّفاق وتواردٌ وقع في اللّغة على غير ما كان في وزنه منها . قال : لأن باب أفعل وفعلاء إنما هو للصّفات وجميعها يجيء على هذا الوضع نكراتٍ نحو : أحمر وحمراء ، وأصفر وصفراء ، وأخرق وخرقاء . فأمّا أجمع وجمعاء فاسمان معرفتان ، وليسا بصفتين ، وإنما ذلك اتّفاق وقع بين هذه الكَلِم المؤكّد بها .

---

(١) في ط : « وتعلو » بالعين تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

(٢) في ط : « تلافي » بالفاء تحريف صوابه من الخصائص ١/٣٢١ ، والنسخ المخطوطة .

(٣) انظر الخصائص ١/٣٢١ .

قال، ومثله: ليلة طَلْقَةُ ، وليال طوالق . قال : وليس طوالق تكسير طلقة ، لأنّ فَعْلَة لا تكسّر على فواعل ، وإنما طوالق جمع ،طالقة ، وقعت موقع جمع طَلْقة . وهذا الذي قاله وجهٌ صحيح . وابين منه عندي وأوضح /،قولهم في العَلَم : سلمان وَسَلْمَىٰ، فليس سلمانُ إذاً من سَلْمى [١٤٧] كسَكْران من سَكْرى ، لأن باب سكران وَسَكْرى الصفة وليس سَلْمان ولا سَلْمى بصفتين ولا نَكِرتين ، وإنما سلمان من سلمى كَقَحْطَان من لَيْلى ، غير أنهما لما كان من لفظ واحدٍ تلاقيا[١] في عُرْض اللغة من غير قصد لجمعهما . وكذلك : «أَيْهَمُ»للجمل الهائج ،وَيَهْماء للفلاة ليس كـأَدْهم وَدَهْماء ، لأنهما لو كانا كذلك لوجب أن يأتي فيهما : يُهْمُ كـ« دُهْمُ » ، ولم يسمع ، فَعُلِم بذلك أنّ هذا تلاقٍ من اللغة : وأن أَيْهَم لا مؤنث له ، وَيَهْماء لا مذكّر لها .

ومن التلاقي قولُهم ، في العَلَم : أَسْلَم وسَلمى . وَمِثْلُه : شَتّان وَشَتّى .

كل ذلك توارد وتلاقٍ وقع في أثناء هذه اللغة من غير قصد له ولا مراسلة بين بعضه وبعض.

التمثيل للصّناعة ليس ببناءِ مُعْتمد

أشار ابن جنّي إلى دعوى الاتّفاق على هذه القاعدة وترجم عليها .

(١) في الخصائص : « فتلاقيا » بالفاء .

باب في[1] احتمال اللّفظ الثقيل لضرورة التّمثيل .

قال وذلك كقولهم ، وزن حَبَنْطي : فَعَنْلى . فَيُظْهِرون النّون الساكنة قبل اللام . وهذا شيء ليس موجوداً في شيء من كلامهم ، ألا ترى أن سيبويه قال : ليس في الكلام مثل : قِنْر، وعِنْل[2]. ويقولون في تمثيل عُرُنْد[3] : فُعُنْل . وَجَحَنْفَل[4] : فَعَنْلل . وَعَرَنْقُصَان[5] : فَعَنْلُلَان . وهو كالأول .

ولا بُدّ في هذا ونحوه من الإظهار ، ولا يجوز إدغام النّون في اللام في هذه الأماكن لأنه لو فعل ذلك لفسَد الغرض ، وبطل المراد المعتمد . ألا ترى أنك لو أدغمت ، وقلت : وزن عُرُنْدٍ : فُعُلّ لم يكن فرق بينه وبين قُمُدٍّ[6] ، وعُتُلٍّ[7] وصُمُل[8] .

ولو قلت : وزن جَحَنْفل : فَعَلّل لالتبس بباب سفرجل وفرزدق

---

(١) في الخصائص : « باب في احتمال » بذكر « في » وانظر النصّ في ٩٦/٣ .

(٢) انظر سيبويه ٤١٦/٢ .

(٣) العُرُند : الصُّلْب .

(٤) الجَحَنْفل : الغليظ الشفة .

(٥) العَرَنْقُصان : نبات .

(٦) قُمُدّ : شديد .

(٧) عُتُل : الأكول المنيع ، الجافي الغليظ .

(٨) صُمُل : كعُتُل : الشديدُ الخَلْق .

وباب عَدَبّس[١] وهَمَلّع[٢] .

ولـو قلت في حَبَنْـطى[٣] : فعلّى لالتبس ببــاب صَلَخْـدي[٤] وَجلَعْبَى[٥].

قال : وبهذا يُعلم أن التمثيل للصّناعة ليس ببناء معتمد ، ألا ترى لو قيل لك : ابن مِنْ دخل مثل جَحَنْفل لم تُجزه ، لأنك كنت تصيّره إلى دَخَنْلل، فتظهر/النون ساكنة قبل اللام، وهذا غير موجود، فدلّ أنك في [١٤٨] التمثيل لست ببانٍ ولا جاعلٍ ما تمثّله من جملة كلام العرب كما تجعله منها إذا بنيته غير ممثّل .

ولو كانت عادة هذه الصناعة أن يمثل فيها من الدّخول كما مثل من الفعل لجاز أن تقول : وزن جَحَنْفل من دخل : دَخَنْلل ، كما قلت في التمثيـل : وزن جحنفل من الفعـل فَعَنْلل ، فاعـرف ذلـك فـرقـاً بين الموضعين .

---

(١) العَدَبّس : الشديد الموثّق الخلقْ من الإبل وغيرها جمعه : عدابس . وفي ط « العديس » بالياء ، تحريف.

(٢) الهملع : هــو الـذي يــوقّـع وطــأه تـوقيعـاً شـديـداً من خفـة وطئـه والخَبّ الخبيث، ومن لا وفاء له ، ولا يدوم على إخاء ، والجمل السريع .

(٣) الحَبَنْـطَى : الممتلىء غيظاً أو بطنة .

(٤) صَلَخْدي : الصُّلب القويّ .

(٥) جَلَعْبي : الجافي الشّرير .

انتهى ـ بحمد الله ـ تحقيق

الجزء الأول من

الأشباه في النحو

ويليه

ـ إن شاء الله ـ

الجزء الثاني

وأوله

حرف الثاء

فهرس شواهد الجزء الأول

الشاهد	الرقم	الصفحة
=نحن بما عندنا وأنت بما عِنْدك راضٍ والرأي مختلِفُ	٣٤	١٠٢
=فمن يك أمس بالمدنية رحلُه فإنّي وقيّاربها لغريب	٣٥	١٠٣
= أراني إذا ما بِتُّ بِتُّ على هوًى فثُمّ إذا أصبحْتُ أصبحْتُ غاديا	٣٦	١١٠
= فرأيتُ ما فيه فثُمّ رزئتُهُ فلبثت بعدك غير راضٍ مَعْمرِي	٣٧	١١١
= اللّه نجاك بكفّيْ مَسْلَمَتْ من بَعْدما ، وبعدما ، وبعدمَتْ	٣٨	١١٣
= فكيف إذا مررت بدار قوم وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ	٣٩	١١٧
=ما زلت أغلق أبواباً وأفتحها حتىٰ أتيت أبا عمرو بن عمّار	٤٠	١١٨
= في كل يوم وكل ليلاهْ حتى يقول كل راء رآهْ * يا ويحه من جَملٍ ما أشقاهْ *	٤١	١٢٣
= لنا الجفنات الغرّيلمعْن في الضُّحى وأسيافنا يقطرن من نَجْدةٍ دما	٤٢	١٣٥
= أبَتْ ذِكَرٌ عوّدْن أحشاء قلبه خفوقاً ورفضات الهوى في المفاصل	٤٣	١٣٦
=فكيف إذا مَرَرْتَ بدار قَوْمٍ وجيران لنا كانوا كرامِ	٤٤	١٦٥

فهرس الموضوعات

فهرس الجزء الأول

المحتوى	الصفحة

المحتــوى	الصفحة
الأفعال كلها مذكّرة	٢٠١
اقتضاء الموضع لفظاً وهو معك إلّا أنه ليس بصاحبك	٢٠٢
الإلغاء	٢٠٥
الأمثال لا تغير	٢٠٨
الإيجاب	٢١١
حــرف البـــاء	٢١٥-٢١٩
باب الشرط وباب الإضافة	٢١٥
البدل	٢١٥
حــرف التاء	٢٢٣-٣٥٦
التأليف	٢٢٣
التابع لا يتقدم على المتبوع	٢٢٣
التثنية تردّ الأشياء إلى أصولها	٢٢٤
التحريف	٢٢٥
التركيب	٢٢٨
التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها	٢٤١
التضمين	٢٤١

الأشباه والنظائر

في النحو

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الثاني

تحقيق

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأشباه والنظائر

في النحو

٢

الطبعة الأولى
١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

حرف الثاء

الثّقل والخِفّة

يعرفان من طريق المعنى ، لامن طريق اللفّظ.ذكر هذه القاعدة أبو البقاء في (التبيين)،قال: فالخفيف من الكلمات ما قّلت مدلولاتُه ولوازُمه ، والثقّيل ما كثر ذلك فيه ، فخفة الاسم أنه يدلّ على مسمًّى واحد ، ولا يلزمه غيره في تحقّق معناه كلفظة « رجل » فإن معناها ومسمّاها الذّكر من بني آدم . والفَرَس هو الحَيوان الصّهّال ولا يقترن بذلك زمان ولاغيره .ومعنى ثقل الفعل أن مدلاولته ولوازمه كثير فمدلولاته الحدث والزمان،ولوازمه الفاعل والمفعول والتّصرف وغير ذلك .

ثبوت الحدث

ثبوت الحدث في اسم الفاعل أقوى من ثبوته في الفعل .

ذكره ابن الصّائغ في « تذكرته » قال : فعثا زَيدٌ ، وهو مفسد متقاربان بخلاف عسى وقد أفسد ، ولهذا جعل الزمخّشري « مفسدين » من قوله تعالى :ـ ﴿ ولاَ تَعْثَوْا في الأرض مُفْسدين ﴾[1] حالاً مؤكدة .

(١) البقرة / ٦٠

حرف الجيم

حـــرف الجـــيم

الجُمَل نـــكـــرات

قال ابن يعيش : ألا ترى أنها تجري أوصافاً على النّكرات . قال ولولا أنّ الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة ؛ لأن ما يُعْرف لا يستفاد ، فلمّا كانت تجري أوصافاً / على النّكرات لتنكيرها أرادوا أن [١٤٩] يكون في المعارف مثل ذلك ، فلم يُمْكِـــن أن يقال : مررت بزيد قام أبوه ، وأنت تريد النّعت لزيد ، لأنه قد ثبت أن الجُمل نكرات ، والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة . ولم يمكن إدخال لام المعرفة على الجملة ، لأن هذه اللاّم من خواصّ الأسماء ، والجملة لا تختص بالأسماء ، بل تكون جملة اسميّـة وفعليّة ، فجـاؤا حينئذٍ بـالّذي متـوصّلين بها إلى وصـف المعارف بالجُمَل ، فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صلة للذي هو الصفة في اللفظ ، والغرض الجملة ، كما جاءوا بأي متوصلين بها الى نداء مافيه الألف واللام ، فقالـوا : يأيهـا الرجـل ، والمقصود نـداء الرّجـل و«أي»[١] صلة ، وكما جاؤا بذي التي بمعنى : «صاحب» متوصّلين بها إلى

(١) في ط : « أوى وصلة » مكان : و « أي » صلة ، تحريف .

وصف الأسماء بالأجناس إلا أن لفظ الذي قبل دخول الألف واللام لم يكن على لفظ أوصاف المعارف، فزادوا في أولها الألف واللام ، ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه ، فيتطابق اللفظ والمعنى .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في « تذكرته » : بنى ابن عصفور على أن إضافة«أفعل» لا تفيد تعريفاً: أنه لا بدّ من حذف في قوله تعالى : ﴿ **إنّ أول بَيْتٍ وُضِع للنّاس للّذي ببكّة مُباركاً** ﴾[1] والتقدير : لهو الذي ببكّة . فالخبر جملة اسمية ، لا مفردمعرفة،والجمل نكرات كما قال الزّجاج في : « إن هذان لساحران »[2]: إن التقدير : لهما ساحران .

وقال صاحب(البسيط) : إنما اخْتُصّت النكرة بالوصف بالجملة لوجهين :

أحدهما : أنهاتطابقهافي التّنكير بدليل وضعها على التّنكير الذي لا يقبل التعريف .

والثاني : أن فائدة الجمل في أحكامها وهي نكرات . ولو فُرِض تعريف الحُكم في بعض الصّور لكان نكرة في المعنى ، لاستحالة الحكم بالمعلوم على المعلوم ، وإنما يحكم على المعلوم بما يجهله السّامع فيحصل بذلك فائدة .

---

(١) آل عمران / ٩٦ .

(٢) طه / ٦٣ .

وإذا كان الحكم نكرة وهو مقصود الجملة كان مطابقا لموصوفه في التّنكير .

الجـــوار

عقد له ابن جني باباً في « الخصائص »(١) : ولخصّه ابن هشام في « المغني »(٢) / بزيادة ونقص فقال : (القاعدة الثانية) : أنّ الشيء [٢/١٥٠] يُعْطىُ حُكم الشّيء إذا جاوره كقول بعضهم : « هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ » بالجرّ،وقوله :

١٠١ ـ * كبيرُ أناسٍ في بجَاد مُزَمّل(٣) *

قال ابن هشام : وقيل في «وأرجلِكم»(٤) بالخفض : أنه عطف على « أيديكم » لا على « رُؤسِكم » إذا الأرجل مغسولة لا ممسوحة ، ولكنه خفض لمجاورة « رؤسكم » .

(١) انظر الخصائص ٣/٢١٨ ـ ٢٢٧ .

(٢) انظر المغنى ٢/٧٦٠ . ط بيروت.

(٣) من معلّقة امرىء القيس ، وصدره :

* كأن ثبيراً في عرانين وَبْله *

من شواهد : الخصائص ١/١٩٢ ، ٣/٢٢١ ، والمحتسب ٢/١٣٥ ، وابن الشجري ١/٩٠ ، والخزانة ٢/٣٢٧ ، ٣/٦٣٩ ، والمغنى رقم ٩٠٨ ، ١١٦٢ .

والبجاد : الكساء المخطط . والمزمّل : الملفف.

(٤) المائدة/ ٦

والّذي عليه المحقّقون أن خفض الجوارِ يكون في النعت قليلاً، وفي التوكيد نادراً كقوله :

١٠٢ - * يا صَاحِ بلّغ ذوي الزّوجات كُلِّهِم[١] *

ولا يكون في النّسق ، لأن العاطف يمنع التّجاور .

قال ومن ذلك قولهم : هَنَأَني وَمَرَأني ، والأصل : أمرأني ، وقولهم : هو رِجْسٌ نِجْسٌ ، بكسر النو وسكون الجيم ، والأصل : نَجِسٌ بفتح النون وكسر الجيم .

قال ابن هشام : وكذا قالوا : وإنّما يتّم هذا أنْ لو كانوا لا يقولون هنا[٢]: نَجِس بفتحة فكسرة ، وحينئذٍ فيكون محلّ الاستشهاد إنما هو الالتزام للتّناسب ، وأمّا إذا لم يلتزم فهذا جِائز بدوَن تقدّم « رجس » إذ يقال فِعْل بكسرة فسكون في كل فَعِل بفتحة فكسرة نحو : كَتِف ولَبِن ونَبِق .

وقالوا :«أُخذه ما قَدُم وما حدُثَ بضم دال حدُثَ».

---

(١) تمامه :

* أن ليس وصلٌ إذا انحلّت عُرَا الذّنبِ *

نسب في معجم الشواهد ١/٦١ إلى أبي الغريب . وهو من شواهد المغنى رقم ١١٦٣ ، وشرح شذور الذهب / ٣٣١ ، وهمع الهوامع والدّرر رقم ١٢٨٠ .

(٢) في المغنى ٢/٧٦٢ : « هذا » مكان : « هنا » .

وقرأ بعضهم : « سلاسلاً وأغلالاً »[١] بصرف « سَلاسِل » .

وفي الحديث ﴿ اِرْجِعن مأزورات غيـر مأجـوراتٍ ﴾ والأصل مَوُزورات بالواو ، لأنه من الوِزر .

وقرأه أبو حَيْوَة : « يؤقنون »[٢] بالهمزة . وقال جرير :

١٠٣ = ❊ أَحَـبُّ المُؤقِدانِ إليَّ مُؤْسىَ[٣] ❊

(١) الإنسـان / ٤ ، وهي قراءة نـافع وابن كثيـر ، والكسائي وخلف.وانـظر النشر/٢/٣٩٤.

(٢) البقرة / ٤ . وهي قراءة أبي حية النمّيري كما في البحر ١/٤٢ ، وتفسير الكشاف ١/٢٤ .

(٣) تمامه :

❊ وجعدةُ إذ أضاءهُما الوقودُ ❊

وهذا الشاهد لجرير كما ذكر السيوطي غيـر أن روايته في الـديوان ١١٦ جاءت على النحو التالي :

لـحبّ الـوافـدان إلـيّ مـوسى وجعـدةُ لـو أضـاءهمـا الـوقُـودُ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وهـو من شواهـد : الخصـائص ٢/١٧٥ ، ٣/١٤٦ ، ١٤٩ ، ٢١٩ ، والمنصف ١/٣١١ ، ٢/٢٠٣ ، والشـافيـة ٤/٤٢٩ ، والمغنى رقـم ١١٦٤ .

هـذا وقد اختلفت هـذه المصادر في روايـة الشاهـد ، ففي الخصـائص والمنصف ١/٢١١ :

❊ لَحبّ المؤقدان إليّ مؤسى ❊

وفي المغنى والشافية ، والمنصف ٢/٢٠٣ : =

بهمزة المؤقدان ومؤسى على إعطاء الواو المجاورة للضمّة حكم الواو المضمومة، فهمزت كما قيل في وجوه : أُجُوهٌ، وفي :وقّتت :أقّتت .

ومن ذلك قولهم في صُوَّمٍ : صُيَّم، وفي جُوَّعٍ جيّع حملاً على قولهم في عصوّ : عِصِيّ،لأن العين لما جاورت اللام حملت على حكمها في القلب .

وكان أبو عليّ ينشد في مثل ذلك :

* قد يُؤخذ الجارُ بِجُرْم الجار[1] *

قال ابن جنيّ : وعليه أيضاً أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف نحو : هذا بَكُرْ ، ومررت ببَكِرْ،ألا تراهالما جاورت اللام بكونها في / العين لذلك كأنّها في اللام لم تفارقها . [١٥١]

وكذلك أيضاً قولهم : شابّة ودابّة صار فضل الاعتماد بالمدّ في الألف كأنه تحريك الحرف الأول المدغم حتى كأنه لذلك لم يجمع بين -

---

= * أحبُّ المؤقدين إلى مؤسى *

وفي الرواية الأولى : تكون اللام جواب قسم محذوف وحبّ للمدح والتعجب ، وأصلها : حَبَبَ بفتح العين ، والمؤقدان فاعل : حب ، ومؤسى وجعدة هو المخصوص بالمدح ، وفي الرواية الثانية أحب بصيغة أفعل التفضيل فهو مبتدأ مضافٌ إلى المؤقدين ، و «موسى» خبره ،ومؤسى وجعدة ولدا جرير . انظر تخريج هذا الشاهد في الشافية .

(١) في مجمع الأمثال ٢ / ١٠٩ : مثل اسلاميّ ، وهو في شعر الحكمي (أبي نواس) ولما كان هذا المثل الشعري ليس شاهداً نحوياً تركت ترقيمه .

ساكنين .فهذا نَحْوٌ من الحُكْم على جوار الحركة للحرف .

قال: ومن الجوار استقباح الخليل العَقَق مع الحَمِق مع[١] المخترَق[٢] وذلك أن هذه الحركات قبل الرّوي المقيّد لمّا جاورته ، وكان الرّويّ في أكثر الأمر وغالب العرف مطلقاً لا مقيّداً ، صارت الحركة قبله كأنها فيه ، وكاد يلحق ذلك بِقُبْح الإقواء[٣] . وقال ابن جنّي في قوله :

١٠٤= في أيّ يوميّ من الموت أفر أيومَ لم يقدَرَ أم يومَ قُدِرْ[٤]

الأصل : يُقْدرْ بالسكون المجاور ، ثم لمّا تجاورت الهمزة المفتوحةُ والرّاءُ السّاكنة ، وقد أجرت العرب السّاكن المجاور للمتحرّك مُجْرى المتحرك ،والمتحرّك مُجْرى الساكن إعطاءً للجار حكم مجاوره ـ

(١) سقطت : « مع » من ط،تصويبه من الخصائص ٣/ ٢٢٠ ، والنسخ المخطوطة .

(٢) هذه الكلمات وردت في أرجوزة رؤبة التي أولها :

* وقاتم الأعْلام خاوي المخترَق *

وانظر هامش الخصائص .

(٣) في ط ، ت ، م: « بفتح الأقوى » تحريف، صوابه من الخصائص ، هـ .

(٤) من شواهد : النوادر / ١٦٤ ، والمحتسب ٢/ ٣٦٦ ، والخصائص ٣/ ٩٤ وسر الصناعة ١/ ٨٥ ،والمغنى رقم ٥٠٢ ، ٥٠٥ ، والعيني ٤/ ٤٤٧ والأشموني ٤/ ٨ ؛ والخزانة عرضاً ٤/ ٥٨٩ . وفي العيني ، قائله علي بن أبي طالب رضي الله عنه كذا قاله أبو عبادة البحتري في حماسته . وقال ابن الأعرابي : هو للحرث بن المنذر الجرمي ، وليس لعليّ رضي الله عنه ، ولكنه رضي الله عنه تمثل به .

أبدلوا الهمزة المتحركة ألفاً كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة، يعنى[١] ولزم حينئذٍ فتح ما قبلها إذ لا تقع الألف إلا بعدفتحة،قال : وعلى ذلك قولهم : المَرَاةُ والكَمَاةُ[٢]بالألف،وعليه خرّج أبو علي قوله :

١٠٥ * كأنك لم تَرَا قَبْلِي أسيراً يَمانِياً[٣]*

أصله :تَرْءا بهمزة بعدها ألف[٨].

(٤)

(١) في ط : « معنى » بالميم

(٢) يريدون : المـرْأة والكمأة ، ولكن الميم والـرّاء لمّـا كـانتـا سـاكنتين ، والهمزتان بعدهما مفتـوحتان ، صـارت الفتحتان اللتـان في الهمزتين ، كأنهما في الراء والميم ، وصارت الراء والميم كأنهما مفتوحتان ، وصارت الهمزتان لمّا قُدّرت حركتاهما في غيرهما ، كأنهما ساكنان ، فصار التقدير فيهما : مَرَأة ، وكمأَة ، ثم خففتا ، فأبدلت الهمزتان ألفين لسكونهما ، وانفتاح ما قبلهما ، فقالوا : مَرَاة ، وكَمَاة ، كما قالوا في فأس،ورأس لما خففتا : فاس وراس . انظر النص في سر الصناعة ١/٨٦ .

(٣) من شـواهد : سـر الصناعـة ١/٨٦ ، والمحتسب ١/٦٩ ، وابن يعيش ٩٧/٥ ، ١١١/٩ ، ١٠٤/١٠ ، ١٠٧ ، والمغـنى رقـم ٥٠٣ ، ٥٠٦ والأشموني ١/١٠٣ والشاهد لعبد يغوث ، وصدره :

* وتضحك مني شيخة عبشَمِيَّةٌ *

(٤) قال ابن جنيّ في سر الصناعة١/٨٦ : « على أن تقديره محققاً : كأن لم تَرْأ ، ثم إن الراء لمّا جاورت ، وهي ساكنة ، الهمزة متحركة صارت الحركة كأنها في التقدير قبل الهمزة ، واللفظ بها : كأن لَمْ تَرَأْ ، ثم أبدلت الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها ، فصارت : ترا ، فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل واللام محذوفة للجزم على مذهب التحقيق » .

قال سراقة :

١٠٦= * أُرِى عَيْنَيّ ما لم تَرْأياه [١] *

ثم حذفت الألف للجازم ثم أبدلت الهمزة ألفاً لما ذكرنا [٢] .

وقال ابن يعيش : اختار البصريّون في باب التنازع إعمال الثّاني ، لأنه أقرب إلى المعمول، فروعي فيه جانب القُرْب وحرمة المجاورة .

وقال : ومما يدلّ على رعياتهم جانب القُرْب والمجاورة : أنهم قالوا : جُحْر ضَبٍّ خَربٍ ،وماءُ شَنٍّ [٣] باردٍ ، فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها وإن لم يكن المعني عليه ، ألا ترى أن الضّب لا يوصف بالخَراب والشنّ لا يوصف بالبرودة وإنما هما من وصْف الجُحْرِ والماء .

قال : والدّليل على مراعاة القُرب والمجاورة ، قولهم :

---

(١) تمامه :

* كلانا عالمٌ بالتّرهّاتِ *

من شواهد : النوادر / ٤٩٦ ، والمحتسب ١/ ١٢٨ ، والخصائص ١٥٣/٣ وابن الشجريّ ٢/ ٢٠ ، ٢٠٠ ، وابن يعيش ٩/ ١١٠ ، والشافية ٣٢٢/٤ ،والمغنى رقم ٥٠٤ .

(٢) وقال الزجاجيّ في أماليه الكبرى : « أمّا قوله : تَرْأياه فإنه ردّه إلى أصله ، والعرب لم تستعمل : يرى - وترى - ونرى ، وأرى إلاّ بإسقاط الهمزة تخفيفاً ، فأمّا في الماضي فإنها مثبتة . وكان المازني يقول : الاختيار عندي أن أرويه : « لم ترياه » بغير همز ، لأن الزحاف أيسر من ردّه إلى أصله : انظر الشافية ٤/ ٣٢٣.

(٣) الشنّ : القِربة الخَلق الصغيرة ، وجمعها : شنانٌ ، ويقال أيضاً : شنّة .

خَشَّنْتُ (١) بصدره وصدْرِ زَيد ،فأجازوا في المعطوف وجهين ،أجودهما الخفض ، فاختاروا الخفض / هنا حَمْلاً على الباء وإن كانت زائدة في [١٥٢] حكم السّاقط لِلقُرْب والمجاورة ، فكان إعمال الثاني في ما نحن بصدده أولى لِلْقُرب والمجاورة ، والمعنى فيهما واحد .

وقال أبو البقاء(٢) في « التّبيين » المجاورة توجب كثيراً من أحكام الأول للثاني ، والثاني للأول ، ألا ترى إلى قولهم : الشمس طلعت ،وأنه لا يجوز فيه حذف التّاء لمّا جاور الضمير الفعل ، وكذلك قامت هند لا يجوز فيه حذف التاء ، فلو فصلت بينهما جاز حذفها ، وما كان ذلك إلا لأجل المجاورة .

وقال في موضع آخر: قد أجرت العرب كثيراً من أحكام المجاورة على المجاور له حتى في أشياء يخالف فيها الثاني الأول في المعنى كقولهم : جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ ،وكقولهم : « إنّي لآتيه بالغَدايا والعَشَايا » .

والغداة لا تجمع على غدايا ،ولكن جاز من أجل العشايا وهو كثير .

وقال في موضع آخر : ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشّرط جزم لمجاورته المجزوم .

---

(١) يقال : خشّن صدره تخشيناً : أو غره .

(٢) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين ، محب الدين أبو البقاء العكبريّ : من مصنّفاته : إعراب القرآن ـ إعراب الشواذ ـ شرح الفصيح ـ اللباب في علل بناء الإعراب ، توفي ٦١٦ هـ .

وللمجاوزة أثر ، ألا ترى أنّ «كُلّاً»[1] لمّا جاورت المنصوب والمجرور حملت على ما قبلها ولا سبب إلا الجوار .

وما حصل على ما قبله بسبب الجوار كثير جدّاً ثم قال :وكل موضع حمل فيه على الجوار فهو خلاف الأصل إجماعاً للحاجة .

(١) انظر الشاهد رقم ١٠٢

حرف الحاء

حــرْفُ الحـــاء

الحركة فيها فوائد

[الفائدة الأولى : الاختلاف في الحركة]

اختلف الناس في الحركة هل تحدث بعد الحرف ، أو معه ، أو قبله على ثلاثة مذاهب :

قال ابن جني : والأول ، هو مذهب سيبويه . قال الفارسيّ : وسبب هذا الخلاف لطف الأمر وغموض الحال .

قال : ويشهد للقول بأنها تحدث بعده ، وفساد القول بأنهاقبله : وجُودنا إياها فاصلة بين المِثْلَيْن مانعة من إدغام الأول في الآخر ، نحو : المَلَل، والضّفف(١)،والمشَشَ(٢) ، كما تفصل الألف بعدها بينهما نحو : الملال ، والضفاف ، والمشاش .

---

(١) من معاني الضفف : كثرة العيال ، أو كثرة الأيدي على الطعام أو الضيّق والشدة ، والحاجة ، والعجلة ، والضعف .

(٢) والمشش محركة : شيء يشخص في وظيف الدّابة حتى يشتدّدون اشتداد العَظْم .

ونحو من ذلك قولهم / : ميزان وميعاد، فقلب الواو ياء يدل على [٢ / ٥٣]
أن الكسرة لم تحدث قبل الميم، لأنها لو كانت حادثة قبلها لم تَلِ الواو
والواو إنّما تقلب ياء للكسرة التي تجاورها من قبلها ، فإذا كان بينها وبينها
حرف حاجزٌ لم تقلبّ، لأنها لم تلها .

وأيضاً لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الإدغام في الكلام ، لأن
حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة بين المثلين .

وقال : ويفسد كونها حادثة مع الحرف : أنّا لو أمرنا مذكّراً من الطيّ
ثم أتبعناه أمراً آخر له[1] من الوجل من غير حرف عطف لقلنا : اطْوِ
ايجَلْ[2] ، والأصل فيه : اطْوِ ، اِوْجَلْ ، فقلبت الواو التي هي فاء الفعل
من الوجل ياءً ، لسكونها وانكسار ما قبلها .

فلولا أن كسرة واو (اطوِ) في الرتبة بعدها لما قلبت ياء[3] واوُ
(أوجل)۔ وذلك أن الكسرة إنما تقلب الواو لمخالفتها إياها في جنس
الصوت ، فتجتذبها إلى ما هي بعضه ومن جنسه وهو[4] الياء ، وكما أن
هناك كسرة في الواو فهناك أيضاً الواو ، وهي وفق الواو الثانية لفظاً

---

(١) الضمير في : « له » للمذكّر .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « يجل » بدون همزة الوصل ، صوابه من الخصائص ٢ / ٣٢٢ .

(٣) سقطَت : « ياء » في ط والنسخ المخطوطة ، والتصويب من الخصائص .

(٦) في ط ، والنسخ المخطوطة : « هي » مكان « هو » كما في نص الخصائص .

وحسًّا ، وليست الكسرة على قول المخالف أدنى إلى الواو الثانيـة من الواو الأولى ، لأنه يروم أن يثبتهما جميعاً في زمان واحد . ومعلوم أن الحرف أوْفى صوتاً ، وأقوى جَرْسـاً من الحركة ، فإذا لم يقل لك : إنها أقوى من الكسرة التي فيها فلا أقل من أن تكون في القوّة والصوت مثلها .

وإذا كان كذلك لزم أن لا تنقلب الواو الثانية للكسرة قبلها ، لأن بإزاء الكسرة المخالفة للواو الثانية الواوَ الأولى الموافقة للفظ الثانية .

فـإذا تأدّى الأمـر بـالمعـادلـة إلى هنـا تـرافعت الـواو والكسـرة أحكامهما ، فكأن لا كسرة قبلها ولا واو .

وإذا كان كذلك لم تجد أمراً تقلب له الواو الثانية ياء ، فكان يجب على هذا أن تخرج الواو الثانية من (اطو اوجل) صحيحة غير معتلّة لترافع ما قبلها من الواو والكسرة أحكامهما ، وتكافؤهما[1] فيما ذكرنا ، فدلّ قلب الواو الثانية ياء حتى صارت : اطـو اِيجَلْ على أن الكسرة أدنى إليها من الواو قبلها .

وإذا كانت أدنى إليها كانت بعد الواو المحرّكة بها لا محالة .

قال الفارسِيّ : ويقوي قول من قال : إنها تحدث مع الحرف أن النون/الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف ، والمتحرّكة مخرجها [١٥٤] من الفم ، فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب أن تكون النون

(١) في ط ، والنسخ المخطوطة : « وتكافيهما » صوابه من الخصائص .

المتحركة أيضاً من الأنف ، وذلك أن الحركة إنما تحدث بعدها ، فكان ينبغي أن لا تغني عنها شيئاً لسبقها هي لحركتها .

قال ابن جني : كذا قـال الفارسي ، قـال : رأويته معنيًّـا بهذا الدّليل وهو عندي ساقط عن سيبويه وغير لازم له ، لأنه لا ينكر أن يؤثر الشيء فيما قبله من قبل وجوده ، لأنه قد علم أن سيرد فيما بعده ، وذلك كثير ، فمنه أن النون الساكنة إذا وقعت بعدها الباء قلبت النّون ميماً في اللفظ ، وذلك نحو : عَمْبر ، وشمباء في : عنبر وشنباء ، فكما لا يشك في أن الباء في ذلك بعد النون ، وقد قلبت النون قبلها فكذلك لا ينكر أن تكون حركة النون الحادثة بعدها تزيلها عن الأنف[1] بل إذا كانت الباء أبعد عن النون قبلها من حركة النون فيها وقد أثّرت على بَعْدها ما أثرته كانت حركة النون التي أقرب إليها ،وأشد التباساً بها أولى بأن تجتذبهـا وتنقلها من الأنف إلى الفم .

ومما غُيِّر متقدّماً لتوقّع ما يرِد من بعده ضمُّهم همزة الوصل لتوقّع الضّمة بعدها نحو : اُدخل . اُستصغر ، اُستخرج .

قال ابن جنّي : ومما يقوّى عندي قول من قال : إن الحركة تحْدُث قبل الحرف إجماع النحوين على قولهم : إن الواو في نحو : يعد ويزن إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة يعنون في: يَوعد ويَوزن،لـو خرج على أصله ، فقولهم : بين ياء وكسرة ، يدلّ على أن الحركة عندهم قبل

(١) في الخصائص ٢ / ٣٢٤ بزيادة : « إلى الفم » .

حرفها المتحرّك بها ، ألا ترى أنه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في : يوعِد بين فتحة وعين ، وفي يَوزن بين فتحةوزاي(١)،فقولهم : بين ياء وكسرة يدل على أن الواو في نحو : يوعِدِ عندهم بين الياء التي هي أدنى إليها من فتحها ،وكسرة العين التي هي أدنى إليها من العين بعدها ، قال : وهذا وإن كان من الوضوح على ما تراه فإنه لا يلزم من موضعين :

أحدهما : أنه لا يجب أن يكون دلالة على اعتقاد القوم في هذا ما نسبه السائل إلى أنهم مريـدوه ومعتقدوه ، ألا تـرى أنّ من يقول : إن [١٥٥] الحركة تحدث بعد / الحرف ، ومن يقول : إنها معه قد أطلقوا جميعاً هذا القول الذي هو قولهم : إن الواو حذفت من : يعد ونحوه لوقوعها بين ياء وكسرة ، فلو كانوا يريدون ما عزوته إليهم ، وحملته عليهم ، لكانوا متناقضين ،وهذا أمر لا يظنّ بهم .

والآخر : أن اكثر ما في هذا أن يكـون القوم أرادوه ، وهـذا لا يصلح دليلاً على موضع الخلاف ، لأن هذا موضع إنما يتحاكم فيه إلى النفس والحس ، ولا يرجع فيه إلى إجماع ، لأن اجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة ،لأن كلامهم إنما يرجع فيه إلى التأمّل والطبع لا إلى التّبعية والشرع .

وهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه في أن الحركة حادثة بعد حرفها المتحرك بها .

---

(١) في ط ، والنسخ المخطوطة : « وزاء » وفي الخصائص : « وزايٌ »

قال : وقد كنا قلنا فيه قديماً قولاً آخر مستقيماً ، وهو أن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف ،فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ،والضمة بعض الواو ، فكما أن الحرف لا يجامع حَرْفاً آخر في وقت واحدٍ فينشآن معاً في وقت واحد ، فكذا بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد ، لأن حكم البعض في هذا جارٍ مجرى حكم الكل ، ولا يجوز أن تتصور أنّ حرْفاً من الحروف حدث بعضه مضافاً لحرف ، وبقّيته من بعده في غير ذلك الحرف ، لا في زمان واحد ولا في زمانين ، فهذا يفسد قول من قال : إن الحركة تحدث مع حرفها المتحرّك بها ، أو قبله[1] أيضاً ، ألا ترى أن الحرف الناشىء عن الحركة لو ظهر لم يظهر إلّا بعد الحرف المتحرّك بتلك الحركة ، وإلا فلو كانت قبله لكانت الألف في نحو ضارب ليست تابعة للفتحة ، لاعتراض الضاد بينهما . والحس يمنعك ، ويحظر عليك أن تنسب إليه قبوله اعتراض معترض بين الفتحة والألف التابعة لها في نحْو : ضارب وقائم ، وكذلك القول في الكسرة والياء والضّمة والواو إذا تبعتاهما . وهذا تناءٍ في البيان والبروز إلى حكم العيان . انتهى[2] .

وقد جزم أكثر النّحاة بالقول الذي صار إليه سيبويـه ، فقال ابن الخبـاز في « شـرح الـدّرة » : بعـد أن تكلم على إعـراب الاسم المنصرف : وههنا / تـرتيب وهو أن حـرف الإعراب قبـل الحركـة ، [١٥٦]

---

(١) في ط ، والنسخ المخطوطة : « وقبله » بالواو لا بـ « أو » .

(٢) انظر النص كاملاً في الخصائص ٢ / ٣٢١ ـ ٣٢٧ .

والتنـوين بعد الحـركة ، لكن خـالفـه أبـو البقـاء العكبـري فقـال في « اللباب » : الحركة مع الحرف لا قبله ولابعده .وقال قوم منهم ابن جني : هي بعده .والدليل على الأول من وجهين :

أحدهما : أن الحرف يوصف بالحركـة ، فكانت معـه كالمـدّ والجهر والشدة ونحو ذلك ، وإنما كانت كذلك لأن صفة الشيء كالعرَض والصّفة العرَضيّة لا تتقدم الموصوف ولا تتأخّر عنه ، إذ في ذلك قيامها بنفسها .

والثاني : أن الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الألف إذا حرّكتها همزة ، ولم تخرج النون من طرف اللسان إذا حركتهـا ، بل كنت تخرجها من الخيشوم ، وفي العدول عن ذلك دليلٌ على أن الحركة معها .

واحتج من قال هي بعد الحرف من وجهين :

أحدهما : أنك لمّا تدغم الحرفَ المتحرك فيما بعده نحو : طَلَل دلّ على أن بينهما حاجزاً وليس إلا الحركة .

والثاني : أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف ، والحرف لاينشأ منه حرف آخر ، فكذلك ما قاربه .

والجواب عن الأول : أن الإدغام امتنع لتحصّن الأول لتحرّكه ، لا لحاجز بينهما كما يتحصّن بحركته عن القلب نحو : عوض .

وعن الثّاني من وجهين :

أحدهما : أن حدوث الحرف عن الحركة كان، لأنها تجانس الحرف الحادث فهي شرط لحدوثه ، وليست بَعْضاً له ، ولهذا إذا حذفت الحرف بقيت الحركة بحالها ، ولو كان الحادث تماماً للحركة لم تبق الحركة ، ومن سمّى الحركة بعض حرف أو حرفاً صغيراً ، فقد تجوّز ، ولهذا لا يصح النّطق بالحركة وحدها .

والثاني : لو قدرنا أن الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع أن تقارن الحرف الأول، كما أنه ينطق بالحرف المشدّد حرفاً واحداً، وإن كانا حرفين في التحقيق إلاّ أنّ الأول لما ضعف عن الثاني أمكن أن يصاحبه ، والحركة أضعف من الحرف السّاكن ، فلم يمتنع أن يصاحب الحرفُ الحرْفَ . انتهى / . [١٥٧]

الفـــائـــدة الثـــانيـــة

[في الحركة والحرْف]

قال أبو البقاء : ويتعلّق بهذا الاختلاف مسألة أخرى ، وهي أن الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحقّقين لوجهين :

أحدهما : أن الحرف له مخرج مخصوص، والحـركة لا تختص بمخرج . ولا معنى لقول من قال : إنه مجتمع من حركتين ، لأن الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها لوجهين :

أحدهما : ما سبق من أن الحركة ليست بعض الحرف .

والثاني : أنك إذا أشبعت الحركة نشـأ منها حـرف تام ، وتبقى الحركة قبله بكمالها ، فلو كان الحرف كحركتين لم تبـق الحركة قبل الحرف . انتهى .

وكأنه يشير بذلك إلى مخالفة ابن جنّيّ أيضاً فإنه عقد لذلك باباً في « الخصائص »[1] قال فيـه : الحركـة حرف صغيـر ، ألا ترى أن من متقـدّمي القوم مَن كـان يسمّي الضّمة الـواو الصّغيرة ، والكسـرة الياء

(١) انظر الخصائص ٢ / ٣١٥ ـ ٣٢١ .

الصّغيرة ، والفتحة الألف الصغيرة . ويؤكد ذلك عندك : أنك متى أشبعت وَمَطَلْت الحركة أَنشأْت بعدها حرْفاً من جنسها كما قال الشاعر :

١٠٧= * نَفْيَ الدّراهِيم تَنْقادُ الصيارِيف[١] *

وقوله :

١٠٨=وإنني حَيْثُما يَسْرِي الهوى بصري
مِنْ حيثُ ما سَلَكوا أَدْنُو فَأَنْظورُ[٢]

---

(١) للفرزدق . وصدره :

* تنفي يداها الحصى في كلّ هاجرة *

من شواهد : سيبويه ١/١٠ ، والمقتضب ٢/٢٥٨ ، والمحتسب ١/٢٥٨ ، والخصائص ٢/٣١٥ ، وابن الشجري ١/١٤٢ ، ٢٢١ ، ٢/٩٣ ، وابن يعيش ١٠/١٠٦ ، والخزانة ٢/٢٥٥، والعيني ٣/٥٢١ ، ٤/٥٨٦ ، والتصريح ٢/٣٧٠،والأشموني ٢/٢٨٩ز .

وفي العيني : « وفي المحكم : كل ما رددته فقد نفيته ، ونفيت الدراهم : أبرزتها للانتقاد . والهاجرة : وقت اشتداد الحرّ في وقت الظهيرة .
والدراهيم : جمع درهام لا جمع درهم ، فإن جمع درهم : دراهم . ومن جعل الدراهيم جمع درهم كان شاذاً على غير قياس . والصياريف : جمع صَيْرف ولكن لما أشبعت كسرت الراء .

(٢) من شواهد : المحتسب ١/٢٥٨ ، وسر الصناعة /٣٠ وابن الشجريّ ٢/١٥٨ ، وابن يعيش ١٠/١٠٦ ، والخزانة ١/٥٨ ، ٣/٤٧٧ ، ٥٤٠ ، والمغنى رقم ٦٨٥ ، والهمع والدّرر رقم ١٦٩٦ .

يريد : فانظر.وقول ابن هَرّمة يرثي ابنه :

١٠٩ =فـأَنـتَ من الـغَـوائِـل حيـن تُـرْمـى
ومِـــن ذمّ الـــرّجـــال بِـمُـنْـتَـزَاحِ[1]

يريد بمنتزح وهو مفتعل من النّزوح .

ولكون الحركات أبعاض الحروف أجريت الحروف مجراها في الإعراب بها في الأبواب المعروفة من الأسماء الستة ، والتثنية ، والجمع على حدّها ، والأفعال الخمسة .

وتضارعت الحروف والحركات في الحـذف للتَخفيف ،فحذفت الحركة في قوله :

١١٠= * ومَنْ يتَّقْ فإنّ الله مَعْهُ[2] *

---

(١) من شواهد : الخصائص ٢/٣١٦ ، ٣/١٢١ ، والمحتسب ١/١٦٦ ، ٣٤٠ ، وابن الشجري ١/١٢٢ ، ٢٢١ ، ٢/٥٥٨ ، والشافية ٤/٢٥ وقال الصاغاني في العباب : وانتزح : ابتعد ، وأنت بمنتزح من كذا أي تبعد منه . .
والغوائل : جمع غائلة ، وهي الفساد والشرّ . وقال الكسائي : الغوائل : الدّواهي . وتُرْمي بالبناء للمفعول مسند إلى ضمير الغوائل .
وابن هَرْمة بفتح الهاء وسكون الراء : شاعر من مخضرمي الدولتين ، وهو آخر من يستشهد بكلامه . انظر الشافية ؛ وديوانه /٩٢ .

(٢) قائله مجهول .
من شـواهـد : الخصـائص ١/٢٣٣ ، ٢٣٧ ، والمحتسب ١/٣٦١ ، =

وقوله :

١١١= * وقد بدا هَنْكِ من المِئْزَرِ(١) *

وقوله :

١١٢= * فاليوم أَشْرَبْ غير مستحِقبٍ(٧) *

= والحجة لابن خالويه / ٢٦٣ ، والهمع والدرر رقم ١٠٩ وتمامه :

* ورزق اللّه مؤتابٌ وغادِ *

والمؤتاب : اسم فاعل من ائتاب ، افتعل من الأوب . والغادي : اسم فاعل من غدا يغدو .

(١) البيت من ثلاثة أبيات للأقيشر بن عبد الله الأسديّ : وهي :

تقول يا شيخ أما تستحي ... من شُرْبك الرّاح على المكْبَرِ
فقلت لو بَاكَرْتِ مشمولةً ... صَفْرا كلوْن الفرس الأَشْقَرِ
رُحْت وفي رِجْلَيْك ما فيهما ... وقد بداهَنْك من المِئْزرِ

من شواهد : سيبويه ٢٩٧/١ ، والخصائص ٧٤/١ ، ٩٥/٣ ، وابن الشجريّ ٣٧/٢ ، وابن يعيش ٤٨/١ ، والخزانة ٢٧٩/٢ ، والهمع والدرر رقم ١٢٩ .

(٢) لامرىء القيس من قصيدة يذكر فيها ما فعل بيني أسد في أخذ ثأر أبيه . ديوانه ١٤٩ وروايته : « فاليوم أُسْقى » وعلى هذه الرواية يسقط الاستشهاد به .

والمستحقب : الحامل للإثم . والواغل : الذي يدخل على القوم أثناء الشرب من غير أن يُدْعي . وتمامه :

* إثْمًا من اللّه ولا واغل *

من شواهد : سيبويه ٢٩٧/٢ ، والخصائص ٧٤/١ ، ٩٦/٣ ، والحجة لابن خالويه /٥٤ ، ورسالة الغفران /٢٩٠ ، ٣٦٨ ، وابن يعيش ٤٨/١ ، والخزانة ٥٣٠/٣ .

وحذف الحرف في قوله :

١١٣= * فَأَلْحَقْتُ أُخراهم طريق أُلاهُمُ[١] *

يريد : أولاهم :

وقوله :

١١٤= * وصّانـي العجّاج فيما وصَّني[٢] *

يريد : فيما وَصّاني .

[١٥٨] قال : ومن مضارعة الحرف / للحركة : أن الأحرف الثلاثـة : الألف ، والياء والواو إذا أُشْبِعْن ، ومُطِلْن أَدَّيْن إلى حرف آخر غيرهنّ إلا أنه شبيهٌ بهن وهو الهمزة ، فإنك إذا أمـطلت الألف أدّتك إلى الهمـزة فقلت : (آءْ) وكذلك اليـاء في قولـك : (إيءْ) والواو في قـولك : (أُوْ) .

فهـذا[٣] كالحركة أدتك إلى صورة أخرى غير صورتها وهي الألف ،

---

(١) نسبه ابن جنّي في الخصائص ٢ / ٢٩٢ للأسود بن يعفر . وتمامه :

* كما قيل نجم قد خوى متتابعُ *

من شواهد : الخصـائص ٢ / ٢٩٢ ، ٣١٦ ، ٣ / ٢٠٢ ، وابن الشجري ١ / ٢٩ ، ٢ / ١٧٩ .

(٢) رجز نسبه ابن جني إلى رؤبة . انظر الخصائص ٢ / ٣١٧ .

(٣) في ط : « فهذا كالحركة إلى الهمزة فقلت آاا ـ وكذلك الثاني في قولك أو الواور في قولك أو فهذِ » وهي زيادة انفردت بها ط وليست في الخصائص ولا النسخ المخطوطة .

والياء والواو في : منتزاح ، والصياريف ، وانـظور . وهذا غـريب في موضعه .

ومن ذلك أن تاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحاً نحو : حمزَة ، وطلحَة ، وقائمَة ، ولا يكون ساكناً .

فإن كانت الألف وحدها من بين سائر الحـروف جازت نحـو : قطاة ، وحصاة ، وأرطـاة ، وحبنطاة[1] ، ألا تـرى إلى مساواتهم بين الفتحة والألف حتى كأنها هي هي .

وقال :وهذا أحد ما يدلّ على أن أضعف الأحرف الثلاثة الألف دون أُخْتَيْها ، لأنها قد خُصّت هنا بمساواة الحركة دونها .

ومن ذلك : أنهم قد بيّنوا الحرف بالهاء ، كما بيّنوا الحركة بها وذلك نحو قـولهم : وازيـداهْ ،واغلامهمـاهْ ،واغلامهـوه ،واغـلامهيـه وانقطاع ظهرهيه ، فهذا نحو قولهم : أغطيتكَه ، ومررت بكَه ، وأغْزُه ، ولا تدعُه . والهاء في الجميع لبيان الحركة لا ضمير .

ومن ذلك :أن أقعد الثـلاثة في المـدّ لا يسوغ تحـريكه ، وهـو الألف ، فجرت لذلك مجرى الحركة ، ألا ترى أن الحركـة لا يمكن تحريكها . فهذا وجْهٌ أيضاً من المضارعة فيها .

---

(١) الحَبَنْطاة : القصيرة الدميمة البطينة .

وأما شبه الحركة بالحرف ففي نحو : تسميتك امرأة بهند ، وجُمْل فلك فيها مذهبان : الصّرف وتركه . فإن تحرّك الأوسط ثَقُل الاسم ، فيتعين منع الصّرف نحو : قَدَم اسم امرأة ، فجرت الحركة مجرى الحرف في منع الصرّف كسعاد ونحوه .

ومن ذلك أنك إذا أضفت أي نسبت الرّباعيّ المقصور أجزت إقرار ألفه ، وقبلها ألفاً فتقول في حُبْلَى : حُبْلِيّ ، وإن شئت : حُبْلَوِيّ . وفي الخماسّي تحذف ألفه البتّة كحباريّ ومصطفىّ في حُبَارَى ومُصْطَفى .

وكذلك:إن تحرّك الثاني من الرباعي تحذف ألفه البتّة كقولك في جَمَزى : جَمَزِيّ ، وفي بشَكي : بَشَكِيّ[1] فأوجبت الحركة الحذف [١٥٩] كما/ أوجبه الحرف الزائد على الأربعة .

ومن مشابهة الحركة للحرف : أنك تفصل بها ، ولا تصل إلى الإدغام معها كما تفصل بالحرف ولا تصل إليه معه ، وذلك نحو : وتد ، ويطِد[2] ، فحجزت الحركة بين المتقاربين كما يحجز الحرف بينهما نحو : شِمْليل[3] ، وحَبَرْبَر[4] .

---

(١) امرأة بَشكي اليدين والعمل كَجَمَزَى : خفيفة سريعة .

(٢) في ط فقط : و « نظر » تحريف صوابه من الخصائص والنسخ المخطوطة ووطَد الشّيءَ يَطِدُهُ وطداً وطِدَة فهو وطيد وموطود : أثبتهوثقّلَهُ كوطدّة فتوطّدَ .

(٣) ناقة شِمْليل : أي سريعة .

(٤) الحبربر : فرخ الحُباري . والحُبارى : طائر للذكر والأنثى ، والواحد والجمع ، وألفه للتأنيث وفي ط : «جيرير» بالجيم والياء ، تحريف.

ومنها : قد أجروا الحرف(١) المتحـرك مجرى الحـرف المشدد ، وذلك أنه إذا وقعَ رَوِيًّا في الشعر المقيّد سكّن ، كما ان الحرف المشدّد إذا وقع رويًا فيه خفّف ، والمتحرك كقوله :

١١٥ = * وقاتِم الأعماق خَاوِي المُخْتَرَقْ (٢)

فأسكن القاف وهي مجرورة . والمشدّد كقوله :

١١٦ = * أَصَحَوْتَ اليوم أم شَاقَتْك هِرْ(٣) *

فحذف إحدى الرائين كما حذف الحركة من قاف المخترق .

قال : وهذا إن شئت قلبته فقلت : إن الحرف أُجرى فيه مجرى

---

(١) في ط فقط : « الحروف » تحريف .

(٢) رجز لرؤبة ، ديوانه ١٠٤ وبعده :

* مُشتبه الأعلام لمّاع الخَفْق *

من شواهد : سيبويه ٢ /٣٠١ ، والخصائص ٢ /٢٢٨ ، ٢٦٠ ، ٣٢٠ ، ٣٣٣ ، والمنصف ٢ /٣ ، ٣٠٨ ، وابن يعيش ٢ /١١٨ ، ٩ /٢٩ ، والخزانة ١ /٣٨ ، ٤ /٢٠١ ، والمغنى رقم ٦٤٤ ، ٦٧٦ ، والعيني ١ /٣٨ والهمع والدّرر رقم ١١٤١ .

وقاتم الأعماق : مغبرّ النواحي ، والقاتم : المكان المظلم المغبرّ من القتام وهو الغبار . والأعماق : جمع عَمق بفتح العين وضمها : وهي ما بعد من أطراف المفازة : والخاوي : من خوى البيت : إذا خلا . والمخترق : الممّر الواسع المتخلل للرياح ، وهو المفازة .

(٣) من شواهد الخصائص ٢ /٣٢٠ وفي ط : «ساقتك» بالسين .

الحركة ، وجَعَلْت الموضع في الحذف للحركة،ثم لحق بها فيه الحرف .

قال : وهو عندي أقيس :

ومن ذلك:استكراههم اختلاف التوجيه[١] أن يجتمع مع الحركة[٢] غيرها من أختيها[٣] نحو : الجمع بين المختَرق وبين العُقُق ، والحَمِق فكراهيتهم هذا نحوٌ من امتناعهم من الجمع بين الف مع اليـاء والواو رِدْفَيْنْ » قال :

ومن ذلك عندي : أن حَـرْ.في العلة الياء والواو قد صحّا في بعض المواضع للحركة بعدهما كما يصحّان لوقوع حرف اللين ساكناً بعدهما . وذلك نحو : القَوَدَ والحَوَكة ، والخَونة ، والغَيَب ، والصَّيد ، وحَوِل ، ورَوع،و « إنّ بيوَتَنا عَوِرة »[٤] فِيمن قرأ كذلك ، فَجَرت الياء والواو هنا في الصّحة لوقوع الحركة بعدهما مجراهما فيها لوقوع حرف اللين ساكنـاً بعدهما، نحو القواد ، والحواكة والخوانة ، والغياب والصّياد ، وحَوِيل وَرَوِيع ، وإن بيوتنا عويرة .

---

(١) التوجيه : هو حركة ما قبل حرف الـرّوي السّاكن المقيـد مثل : الضمـة والفتحة والكسرة في هذه الألفاظ : الصُّحُفْ ـ النّجَفْ ـ يعترِفْ .
انظر بغية المستفيد من العروض الجديد / ٧٩ .

(٢) في الخصائص : « الفتحة » مكان « الحركة » .

(٣) يريد بأختيها : الضمة والكسرة .

(٤) الأحزاب / ١٣ . وهي قراءة ابن كثير وآخرين . انظر : تفسير القـرطبي ١٤/ ١٤٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ /٣٣٧ .

وكذلك ما صحّ من نحو قولهم : هَيُؤ الرّجل من الهيئة هو جارٍ مجرى صحة هَيوء لو قيل . فاعرف ذلك فإنه لطيف / . [١٦٠]

الـــفـــائـــدة الثـــالـــثـــة [(١)]

[في كمية الحركات]

قال ابن جنّي : بابٌ : كميَّة الحركات .

أمّا ما في أيدي الناس في ظاهر الأمـر فثلاث ، وهي الضّمـة والكسرة والفتحة . ومحصولها على الحقيقة ستّ ، وذلك أن بَيْن كلّ حـركتين حركـة فالتّي بين الفتحـة والكسرة هي الفتحـة قبـل الألف الممالة ، نحو فتحة عين عالم ، وكاف[(٢)] كاتب ، كما أنّ الألف التي بعدها بين الألف والياء ، والتي بين الفتحة والضمة هي التي قبل ألف التفخيم نحو فتحة لام الصّلاة والزكـاة ، وكذلـك : قام ، وعـاد ، والتي بين الكسرة والضمة ككسرة قاف : قيل : و سين سير ، فهذه الكسرة المشمَّة ضَمًّا .

ومثلهـا الضمة المشمّـة كسرةكنحو[(٣)]قاف : المُنْقُـرِ[(٤)] وضمّة

---

(١) في ط : «الثانية» مكان : «الثالثة» تحريف .

(٢) في ط والنسـخ المخطوطـة : سقطت كلمـة : « وكاف » ، صـوابـه من الخصائص ٣/ ١٢٠ .

(٣) في الخصائص : كـ « ضمة » .

(٤) في ط : النقير ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ، والمُنقُر كما في سيبويه ٢/ ٢٧٠ : الرّكية الكثيرة الماء [الركية : البئر] .

عَينِ ، مذعور ، وابن[1] بور فهذه ضمة أشربت كسرة ، كما أنها في : قيل،وسير كسرة أشربت ضمًّا فهما لذلك كالصوت الواحد ، لكن ليس في كلامهم ضمة مشربة فتحة،ولا كسرة مشربة فتحة .

ويدلّ على أن الحركات معتدّات اعتدادُ سيبويه بألف الإمالة وألف التفخيم حرفين غير الألف المفتوح ما قبلها[2] .

وقال صاحب البسيط : جملة الحركات المتنوّعة أربع عشرة حركة ، ثلاثٌ للإعراب ، وثلاث للبناء ، وثلاث متوسّطة بين حركتين .

أحدها : بين الضّمة والفتحة وهي الحركة التي قبل الألف الفخمة في قراءة ورش نحو : الصّلوة والزّكوة والحيوة .

والثانية : بين الكسرة والضّمة وهي حركة الإشمام في نحو : قيل وغيض على قراءة الكسائي .

والثالثة : بين الفتحة والكسرة وهي الحركة قبل الألف الممالة نحو : رمى .

والعاشرة [3] : حركة إعراب تشبه حركة البناء وهي فتحة ما لا

(١) في الخصائص : « وباء ابن بور » .
(٢) انظر النص في الخصائص ٣/ ١٢٠ ، ١٢١ .
(٣) العاشرة : تكملة الحركات التسع السابقة .

ينصرف في حال الجرّ على مذهب من جعلها حركة إعراب .

والحادية عشرة : حركة بناء تشبه حركة الإعراب ، وهي ضمة المنادي / وفتحة المبنيّ مع « لا » على مذهب من جعلها حركة بناء . [١٦١]

الثانية عشر : حركة الإتباع .

الثالثة عشر : حركة التقاء الساكنين .

الرابع عشر : حركة ما قبل ياء المتكلم على مذهب من جعله معرباً ، فإنه جيء بها لتصح الياء ، وليست حركة إعراب، ولا حركة بناء .

قال : وإنما لقبت الحركة بهذا اللقب لأنها تطلق الحروف بعد سكونها فكل حركة تطلق الحرف نحو أصلها من حروف اللين فأشبهت بذلك انطلاق المتحرّك بعد سكونه

وقال المهلبي في (نظم الفرائد)

عـددنا جملة الحـركـات ستّـاً وسـتّـاً بعــدهــا ثـم اثـنـتـين

فــإعــراب ثــلاث أو بـنــاء ثــلاث أو ثــلاث بـيـن بـيـن

ومـشبـهـتــان والإتـبــاع حــاد وأخـرى لالـتقــاء الســاكـنين

وواحــدة مــذبــذبــة تــردت لــدى أخــواتهــا في حيــرتين

وقال بعضهم : الحركات سبع : حركة إعراب ، وحركة بناء ، وحركة حكاية ، وحركة إتباع ، وحركة نقل ، وحركة تخلص من سكونين ، وحركة المضاف إلى ياء المتكلم .

الـفـائـدة الرابعـة

[في قوة الحركة الإعرابية]

قال الشّريف الجرجاني في حاشية الكشّاف : الحركة الإعرابيّة مع كونها طارئة أقوى من البنائيّة الدائمة ، لأن الإعرابية عَلَمٌ لمعانٍ معتورة يتميز بعضها على بعض فالإخلال بها يفضي إلى التباس المعاني، وفوات ما هو الغرض الأصلي من وضع الألفاظ وهيئاتها ، أعني الإبانة عما في الضّمير .

الفـائـدة الخامـسة

في [ألقاب الإعراب]

يقال في حركات الإعراب : رفعٌ ونصبٌ وجر أو خفض ، وجزم ، وفي حركات البناء : ضم وفتح وكسر ووقف .

قال بعض شراح الجمل ، والسبب في ذلك أن الإعراب جعلت [١٦٢] ألقابه / مشتقة من ألقاب عوامله ، فالرفع مشتّق من رافع ، والنّصب مشتقّ من ناصب ، والجرّ أو الخفض من جارٍ وخافض ، والجزم من جازم .

قال وهذا الاشتقاق من باب ما اشتقّ فيه المصدر من الاسم نحو : العُمُومة والخُوؤلة ، لأنهما مشتقان من العمّ والخال ، فلما صار الرّفع والنصب والجر والجزم لقباً للإعراب ولم يكن للبناء عاملٌ يحدثه يشتق له منه ألقاب جُعِلَتْ ألقابه : الضّم والفتح والكسر والوقف .

وقال أبو البقاء العكبري في « اللّباب » : إنما خصوا الإعراب بذلك لأن الرفع ضمّة مخصوصة ،وكذلك الجرّ والجزم ،وحركة البناء حركة مطلقة . والواحد المخصوص من الجنس لا يسمّى باسم الجنس كالواحد من الآدميين إذا أردت تعريفه علقت[1] عليه عَلَماً كزيد وعمرو ،ولا تسميّه رجلاً لاشتراك الجنس في ذلك.فضمة الإعراب كالشّخص المخصوص ،وضمة البناء كالواحد المطلق .

وقال الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في « التعليقة على المقرّب » : اختلف النحاة : هل يطلق أحدهما على الآخر ،فيقال مثلاً للمعرب : مضموم ، وللمبني : مرفوع أم لا ؟

على ثلاثة مذاهب : منهم من قال : لا يجوز إطلاق واحد منهما على الآخر ، لأن المراد الفرق وذلك يعدمه .

ومنهم من قال : يجوز مجازاً ، والمجاز لا بد له من قرينة ،وتلك لقرينة تبيّنه.

---

١) في ط فقط : « غلبت » بالغين ، وفي النسخ الثلاث : « علقت » وهذا أوضح .

ومنهم من قال : يجوز إطلاق أسماء البناء على الإعراب ، ولا ينعكس .

الـــفـــائدة السادسة

[في الاختلاف في حركات الإعراب]

قال أبو البقاء العكبرّي في « اللباب » : اختلفوا في حركات الإعراب :هل هي أصل لحركات البناء أم بالعكس أم كل واحد منهما أصل في موضعه ؟ .

فذهب قوم : إلى الأول ، وعلّته أن حركات الإعراب دوالّ على معانٍ حادثة بعلّة بخلاف حركات البناء،وما ثبت بعلّة أصل لغيره ، .

وذهب قوم : إلى الثاني ، وعلّته أن حركات البناء لأزمة وحركات الإعراب منتقلة ، واللازم أصل للمتزلزل / إذْ كان أقوى منه . [١٦٣]

وهذا ضعيفٌ ، لأن تنقل حركات الإعراب لمعنىً ولزوم حركات البناء لغير معنىً .

وذهب قوم : إلى الثالث ، لأن العرب تكلمت بالإعراب والبناء في أول وضع الكلام،وكلُّ منهما له عِلّة غير عِلّة الآخر ، ولا معنى لبناء أحدهما على الآخر .

وعبـرّ في « التبّيين » عن هذا الخـلاف بقـولـه : اختلفـوا في حركات الإعراب،وهل هي سابقة على حركات البناء أو بالعكس أو هما متطابقان من غير ترتيب ؟ قال : والأقوى هو الأول .

الـفـائـدة الـسابعـة

[في أثقل الحركات]

أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة :

قـال رجل للخليـل : لا أجد بين الحـركات فـرقاً ، فقـال له الخليل : ما أقلّ من يميّز أفعاله ! أخبـرني بأخف الأفعـال عليك ، فقال : لا أدري ، قال أخف الأفعال عليك السّمع ، لأنك لا تحتاج فيه إلى استعمال جارحة إنما تسمعه من الصّوت وأنت تتكلف في إخراج الضّمة إلى تحريك الشّفتين مع إخراج الصوت ، وفي تحريك الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصّوت ، فما عمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد هكذا نقله الزّجّاجيّ في « كتاب الإيضاح[١] » في أسرار النحو .

وقال ابن جني : أرى الدليل على خفة الفتحة أنهم يفرون إليها من الضّمة كما يفرّون من السّكون .

إذا علمت ذلك فتتفرّعُ عليه فروع :

---

(١) حققه الدكتور مازن المبارك وطبع بدار النفائس ـ بيروت .

أحدها : اختصاص الرّفع بما اختص بـه،والنّصب والكسر . بما اختصّ به ، وذلك أن المرفوعات قليلة بالنسبة إلى المنصوبـات ،إذ هي الفاعل ، والمبتدأ ، والخبر ، وما ألحق بها من نائب الفاعل ، واسم كان ،وخبر إن بخلاف المنصوبات فإنها أكثر من عشرة،فجعل الأثقل للأقلّ لقلة دَورَانه ، والأخف للأكثر ، ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر ، وتثقيل ما يقلّ .

وأيضاً فالمرفوع لا يتعدّد منه سوى الخبر على خلاف .

[١٦٤] والفرع الواحد / من المنصوبات يتعدّد كالمفعول، بـه والظّرف والحال والمستثنى .

قال الزّجاجي : الفعل ليس له إلاّ مرفوع واحد ، وينصب عشرة أشياء ولما كانت المجرورات أكثر من المرفوعات ، وأقلّ من المنصوبات، أعطيت الحركة الوُسْطى في الثقّل والخفة .

الفرع الثاني : اختصاص الضم بما بني عليه ، والفتح والكسر بما بني عليه لِما ذُكِر أيضاً ، فإن المبني على الفتح أكثر من المبنيّ على الكسر . ومنه ما كان بجوار ياءٍ نحو : أين ، وكيف ، فزاد بعداً عن الكسرة طلباً للخِفّة ،إذ هو مع الياء أثقل منه وحده .

والمبنيّ على الضّم أقلّ من المبني على الكسر ، إذ لم يبن عليه إلا حيثُ والظروف الستة وغير ، وأيّ في بعض أحواله،والمنادى ، وبعض الضمائر .

الثالث : اختصاص نون التثنية بالكسر ونون الجمع بالفتح ، لثقل الجمع ،فأعطى الأخف،وأعطيت التثنية - لخفتها - الكسر ليتعادلا .

الرابع : قلة وجود الضّم في جنس الفعل فلم يوجد فيه إلا إعراباً في بعض الأحوال ، وذلك لأنه أثقل من الأسماء فنحي في الغالب عن الضّم لئلا يكثر الثقل .

الخامس : امتناع الجر والكسر في الأفعال جملة فراراً من الثّقل أيضاً .

وفي (البسيط) : لاخلاف أن الفتح أخف عندهم من الكسر ، والألف أخف من الياء ، وفيه الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضّمة ، ولذا جمل الجرّ على النصب في ما لا ينصرف،والنّصب على الجرّ في جمع المؤنث السالم حملاً على القُرْب .

وقال السخاوي في « شـرح المفصل » : قـال الخليل : أول الحركات الضمة ؛لأنها من الشفة . وأول ما يقع في الكلام الفاعل ، فكان حق الكلام إذا حمل على المشاكلة أن يقسم أول الحركات لأول الأشياء .

وقال ابن الدّهّـان في « الغرة » : الضمـة والكسرة مستثقلتـان مباينتان[1] للسكون ،والفتحة قريبة من السّكون بدلالة أن العرب تفرّ إلى الفتحة كما تفرّ إلى السكون من الضمة والكسرة ، وذلك أنهم يقولون

(١) في ط فقط : « مبائنتان » بالهمزة تحريف .

في غرفةٍ : غُرُفات وفي كِسْرة : كِسِرَات بالإتباع ، ثم إنهم يستثقلون
[١٦٥] ذلك فيقولون : كسِرْات وغُرْفات بالسكون . وبعضهم يقول / غُرَفات
وكِسِرَات بالفتح ، فيعرف أن بين الفتحة والسكون مناسبة،ولا يقولون
ذلك في ضَرْب(١) ، وإنما يقولون : ضَرَبات بالفتح لا غير ، وأيضاً
فإن العرب تخفّف الكسرة في : فَخِذ والضّمة في عَضُد ، ولا تخفف
الفتحة في : جَمَل .فأما القدْر والقَدَرِ فلغتان ، وكذلك الدَّرَك والدّرْك .

ومما يدلّ على مناسبة الفتحة السكون : أن الواحد إذا اعتلت
عينُه بالسّكون اعتلّ في الجمع بالقلب إلى الياء على شرائط : تقول :
ثوب وثياب وسوْط وسياط ، ولم يقولوا : أثواب كما قالوا : طِوال ،
لأن الواو في طويل متحركة .

وقالوا في جواد : جياد فقلبوا في الجمع ،لأنها في الواحد مفتوحة
والفتح يقارب السكون . انتهى.

الفـــائدة الثـــامنـــة

[في مَطْل الحركات ومَطْل الحروف]

قال ابن جنيّ(٢) : بابٌ في مَطْل الحركات ومطل الحروف .

أمّا الأول فينشأ عن الحـركة حـرفٌ من جنسها،فينشـأ بعد
الفتحة ألف ، وبعد الكسرة ياء ، وبعد الضّمة واو،وقد تقدمت أمثلته

(١) هكذا في ط ، والنسخ الثلاث ، ولعلها : ضَرْبة .
(٢) انظر الخصائص٣/١٢١ .

في الفائدة الثانية . قال : ومن مطل الفتحة قول عنترة :

١١٧ = ❊ ينباعُ من ذِفْري غَضُوبٍ جَسْرَةٍ [١] ❊

وقال أبو عليّ : أراد : ينبع ، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفاً .

وقال الأصمعي : يقال انباع الشجاع [٢] ينباع انبياعاً : إذا انخرط من بين الصّفين ماضياً . وأنشد فيه :

١١٨ = يُطْرِق حِلْماً وأناةً معاً ثُمَّتَ يَنْبَاع انبياع الشُّجاعْ [٣]

فهذا انفعل يَنْفعل انفعالاً ،والألف فيه عين .

(١) تمامه :

❊ زيّافة مثل الفنيق المُقْرِم ❊

ديوانه / ١٥١ ، والخصائص ٣/١٢١ .

وينباع : يسيل وينبع . والذفري : العظم الناتىء خلف الأذن ، وأول ما يعرق البعير منه . وجسرة : ناقة موثقة الخَلْق ، وزيافة : تتبختر في مشيها ، والفنيق : الفحل من الإبل . والمقرم : الذي لا يستعمل للرّكوب . انظرهامش الديوان .

(٢) الشجاع : الحيّة الذكر .

(٣) انظر الخصائص ٢/٢٢٢ ، وانظر شرح ابن الأنباري للمفضليات ، ٦٣٠ وقد نسب هذا الشاهد للسفاح بن بكير بن معدان اليربوعيّ من قصيدة يرثي بها يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير ، وكان وفي له حتى قتل معه وأولها :

صلّى على يحيى وأشياعِهِ ربٌّ غفور وشفيعٌ مطاعْ

وينبغي أن يكون عينُهُ واواً ،لأنها أقرب معنى من الياء هنا .

نعم ،وقد يمكن عندي أن تكون هذه لغة تولّدت ، وذلك أنه لمّا سمع : « ينباع » أشبه في اللفظ ينفعل ، فجاؤا منه بماضٍ ومصدر ، كما ذهب أبو بكر إليه فيما حكاه أبو زيد من قولهم : ضَفَن الرّجل يَضْفِن : إذا جاء ضَيْفاً مع الضّيف . وذلك أنه لما سمعهم يقولون : ضَيْفَنٌ ، وكانت فيعل في الكلام أكثر من : فَعْلَن توهّمه فَيْعَلاً فاشتق الفعل منه ، بعد أن سبق إلى وَهْمَه هذا فيه ، فيقال : ضفَن يضفِن ./ [١٦٦]

فلو سُئِلْت عن مثالٍ : ضفن يضفن على هذا القول لقلت[١] : فلن يفلِن ، لأن العين قد حذفت .

قال ومِنَ مَطْل الفتحة عندنا قول الهُذَلي :

١١٩ = بينا تعنُّقِــه الكمــاةَ وَرَوْغــه يـوماً أُتيح له جـرىءُ سلْفَـعُ[٢]

أي بين أوقات تعنُّقه فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفاً .

---

(١) بعده في الخصائص : « إذا مثلته على لفظه » .

(٢) لأبي ذؤيب الهذليّ .
انظر : ديوان الهذليين ١٨/١ ، وابن يعيش ٣٤/٤ ، ٩٩ ، واللسان : بين والخصائص ١٢٢/٣ ، والخزانة ١٨٣/٣ ، والمغنى رقم ٦٩٢ ، ٩٢٢ والهمع والدّرر رقم ٨٢٧ .
وفي شرح المفضليات لابن الأنباري ٨٧٩ : السلفع : الجريء الصدر ، وأتيح له : قدر له .

وحدّثنا أبو علي أن أحمد بن يحيى حكى : « خذه من حيث وليسا » قال : وهو إشباع ليس .

وحكي الفراء عنهم : « أكلت لحما شاةٍ » أراد لحْمَ شاةٍ،فَمَطَل الفتحة،فأنشأ عنها ألفاً .

ومن إشباع الكسرة ، ومَطْلها ما جاء عنهم من : الصياريفِ ، والمطافيل[1] ، والجلاعيد ، والأصل : جلاعد جمع جَلْعَـد ، وهو الشديد .

فأما ياء مطاليق ومطيليق فَعِوضٌ من النون ـ المحذوفة وليست مَطْلاً .

ومن مطل الضمة قوله :

١٢٠ =ممكـــورة جُمّ العـــظام عُطُبُــولْ كــأنّ في أنيــابهــا القَـرَنفُــولْ[2]

وأمّا الثاني فالحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة المصوِّتة :

(١) المُطْفِل كمُحْسن : ذات الطفل من الإنس والوحش .

(٢) من شواهد : الخصائص ٣/ ١٢٤ ، والمحتسب ١/ ٢٥٩ ، وابن الشجري ٢/ ١٥٨ ، واللسان : « قرنفل » .
والممكورة : المطوّية الخلْق من النساء ، والمستديرة الساقين .
وجمّ العـظام : أي كثيرة اللحم . . والعـطبول : المـرأة الفتيّـة الجميلة الممتلئة الطويلة العنق . والقرنفول كما في اللسان : شجر هنديّ ليس من نبات أرض العرب .

الألف ، والياء ، والواو . وهي من حيث وقعت فيها امتدادٌ ولينٌ إلا أن الأماكن التي يطول فيها صوتها وتتمكن مدّتها ثلاثة . وهي أن تقع بعدها ـ وهي سواكن توابع لما هو منهن[(١)] وهو الحركات من جنسهن ـ الهمزةُ أو الحَرْفُ[(٢)] المشدّد ، أو ان يوقف عليها عند التذّكر .

فالهمزة نحو كساء ، ورداء ، وخطيئة ، ورزيئة ومقروءة ، ومخبوءة .

وإنما تمكن المدّ فيهن مع الهمزة ، لأن الهمزة حرف نأى مَنْشَؤهُ، وتراخي مَخْرَجُه ، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوتة قبله ، ثم تماديت بهن نحوه طُلْن ، وشِعْن في الصوت فوفَين له ، وزدن ليناً به ولمكانه[(٣)] وليس كذلك إذا وقع بعدهن غيرها وغير المشدّد ، ألا تراك إذا قلت : كتاب ، وحساب ، وسعيد ، وعمود ، وضروب ، وركوب ، لم تجِدهن لَدْنات ناعمات[(٤)] ، ولا وافيات ، مستطيلات ، كما تجدهن كذلك إذا تلاهن الهمزة أو الحرف المشدّد .

وأمّا سبب نَعمتهن[(٥)] ، ووفائهن ، وتماديهن إذا وقع المشدّد بعدهن فلأنهن ـ كما ترى ـ سواكن وأول المِثْلَين مع التشديد ساكن

(١) في النسخ المخطوطة : « لما هن منهن » .

(٢) في ط فقط : « والحرف » بالواو .

(٣) في ط : لبنائه ولمكانه ، وفي النسخ الثلاث : لِيناً به ولمكانه وفي الخصائص : وزِدْن « في بيانه ، ومكانه » .

(٤) في الخصائص ٣/١٢٥ : « لانا عمات » بزيادة : « لا » .

(٥) في ط : نعمهن .

فيجفـو عليهم أن يلتقي الساكنـان حشواً في كـلامهم ، فحينئـذٍ مـا ينهضـون الألف[١] بقوة الاعتمـاد عليهـا / فيجعلون طـولهـا ووفـاء [١٦٧] الصوت[٢] بها عِوَضاً ممّا كان يجب لالتقاء الساكنين : من تحريكها إذْ لم يجدوا عليه تطرّقاً ولا بالاستراحة إليه تعلّقاً[٣]، وذلك نحـو شابّـة ودابّة ، وهذا قضيب بكّر[٤] ، وقد تموّد الثوب ، وقد قوصّ بما كان عليه . وإذا كان كذلك فكلّما رسخ الحرف في المدّ كان حينئذٍ محقوقاً[٥] بتمامه ، وتمادي الصوت به ، وذلك الألف ثم الياء ثم الواو ، فشابّه إذاً أوفى صوتاً وأنعم جَرْساً من أختيها وقضيبّكر أنعم وأتم من قُوصَّ به ، وتمود الثوب ، لبعد الواو من أعرق الثلاث في المدّ ـ وهي الألف ـ وقرب الياء إليها . نعم ، وربما لم يكتف مَنْ تقوى لغته ، ويتعالى تمكينه وجهارته ، مما تجشّمه من مدّ الألف في هذا الموضع ، دون أن يطغي به طبعه ، ويتخطى[٦] به اعتماده ، ووطؤه إلى أن يبدل من هذه الألف همزة فيحملها الحركة التي كان كَلِفاً بها ومصانعاً بطول المدة عنها ، فيقول : شأبّة ودأبّة . قال كثيّر .

---

(١) في الخصائص : « بالألف ».
(٢) ط فقط : « للصوت » .
(٣) في ط فقط : « معلقا » بالميم ، .
(٤) في الخصائص : وهذا قضيب بكر في قضيب بَكْر .
(٥) في الخصائص : « محفوظاً » .
(٦) في ط : « وينحط » صوابه من الخصائص .

١٢١ = * إذا ما العوالي بالعبيط احْمأرّت[1] *

وقال :

١٢٢ = ولـلأرض أَمّـا سـوُدُهـا فتجلَّلتْ بياضاً وأمّـا بِيضُها فـأسوأدّتِ[2]

وهذا الهمز الذي تراه أمر يخصّ الألف دون أختيها .

وعلة اختصاصه بها : أن همزها في بعض الأحوال إنما هو لكثرة ورودها ها هنـا ساكنـة بعدهـا الحرف المدعم ، فتحاملوا وحمّلوا أنفسهم على قلبها همزة تطرّقاً إلى الحركة ،إذ لم يجدوا إلى تحريكها سبيلاً ، لا في هذا الموضع ولا في غيره .

وليست كذلك أختاها ،لأنهما وإن سكنتا في نحـو « قضيبّكر » وقوصّ به فإنهما قد يتحرّكان كثيراً في غير هذا الموضع ،فصار تحرّكهما في غير هذا الموضع عِوَضاً من سكونهما فيه .فاعرف ذلك فَرْقاً .

وقد أجروا اليـاء والواو السـاكنتين المفتوح مـا قبلهما مُجْـرى التابعتين لما هو منهما ، وذلك نحو قولهم : هذا جَيْبّكر أي جيبُ بَكر وثَوْبّكر أي ثوب بكر .

وذلك أن الفتحة وإن كانت مخالفة الجنس للياء والواو فإن فيها

(١) ورد البيت في هامش الخصائص ١٢٦/٣ على النحو الآتي :

وأنت ابن ليلى خير قومك مشهدا إذا مـا احمأرت بـالعبيط العوامـلُ

(٢) في ط والنسخ الثلاث : « أما سودها الخ » بإسقاط كلمة : « وللأرض » والشاهد أيضـاً لكثير ، وانـظر الخصائص ١٢٧/٣ ، والممتـع ٣٢٢/١ والهمع والدرر رقم ١٧٨٤،والمحتسب ٤٧/١، ٣١٢ ،وابن يعيش ١٢/١٠.

سِراً له ، ومن أجله جاز أن تمتد الياء واواو بعدها في نحو : ما رأينا .

وذلك أنّ أصل المدّوأقواه /وأعلاه وأنعمه وأنداه،إنما هو للألف ، وإنما [١٦٨] الياء والواو في ذلك محُمولان عليها ، وملحقان في الحكم بها ،والفتحة بعض الألف ،فكأنها إذا قدّمت قبلهما في نحو بَيْت وَسَوْط إنما قدمت الألف؛إذْ كانت الفتحة بعضها ، فإذا جاءتا بعد الفتحة جاءتا في موضع قد سبقتهما إليه الفتحة التي هي ألف صغيرة ،فكان ذلك سبباً للأنس بالمدّ ،لا سيّما وهما بعد الفتحة ـ لسكونهما ـ أختـا الألف ، وقويّتـا الشبه(١) بها ، فصار شيخ ، وثوب نحواً من(٢) شاخ وثاب ، فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدهما .فاعرف ذلك .

وأمّا مدّها عند التّذكر فنحو قولـك : : أخواك ضـربا إذا كنت متذكّراً المفعول به أي ضَرَباً زيداً ونحوه .

وكذلك مطل الواو إذا تذكّرت في نحو : ضربوا إذا كنت تتذّكر المفعول أو الظرف أو نحو ذلك . أي ضـربوا زيـداً ، أو ضربـوا يوم الجمعة أو ضربوا قياماً فتتذكر الحال. وكذلك الياء في نحو : اضربي ، أي اضربي زيداً ونحوه .

وإنما مُطِلت ومدّت هذه الأحراف في الوقف وعنـد التذّكـر ،

---

(١) في ط فقط : لكونهما أختي الألف ، وقويتي الشبه بها » تحريف ، صوابه من النسخ الثلاث والخصائص .

(٢) في ط فقط : « امرء » مكان : « من » تحريف ، صوابه من النسخ الثلاث والخصائص.

لأنك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكّنة المدّ وأنت متذكّر،ولم يكن في لفظك دليل على أنك متذّكر شيئاً ولأوهمتَ[١] أن كلامك قدتمّ، ولم يبق بعده مطلوبٌ متوقّع لك . فلمّا وقفت ومطلت علم أنك متطاولٌ إلى كلام تالٍ للأول ، منوط به ،معقود ما قبله على تضمنه وخَلْطه بجملته .

وَوجْهُ الدلالة من ذلك :أن حروف اللين الثلاثة : إذا وقف عليهن ضعفنّ وتضاءلن ، ولم يف[٢] مدُّهن . وإذا وقَعْنَ بين[٣] الحرفين ، تمكّنّ ،واعترض الصّدى معهن .

ولذلك قال أبو الحسن : إن الألف إذا وقعت بين[٤] الحرفين كان لها صدىً .

ويدلّ على ذلك أن العرب لما أرادت مطلهنّ للنُّدبة ،وإطالة الصوت بهن في الوقف ،وعَلِمْت أن السّكوت عليهن يَنْتَقِصْهن ، ولا يفي بهن أتبعتهُنّ الهاء في الوقف توفية لهن ، وتطاولاً إلى إطالتهن .

(١) في الخصائص : ولأوهمت كل الإلهام أن الخ » وفي ط ولا وهمت أنّ الخ .

(٢) في ط فقط : « ولم يعب » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٣) في ط فقط : « بعد » مكان : « بين » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) في ط فقط : « بعد » مكان : « بين » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

وذلك قولهم : وازيداه .

ولا بد من الهاء في الوقف ، فإن وصلت أسقطتها وقام التّابع في إطالة الصوت مقامها نحو : وازيداه، واعمراه.

وكـذلك أختـاها نحـو : و انقطاع ظهـرِهِيـه ، واغـلا مكيـه ، واغلامهوه ، واغلامكية، وتقـول في الوصـل : واغلامهمـو لقد كـان كريماً . وانقطاع ظهرِهي من هذا الأمر ! / . [١٦٩]

والمعنى الجامع بين التّـذكر والنـدبة قـوة الحاجـة إلى إطالـة الصوت في الموضعين .

فلمّا كانت هذه حال هذه الأحر ف وكنت عند التذكر كالناطق بالحرف المستذكَر ، صار كأنه هو الملفوظ به فتمّت هـذه الأحرف وإن وقعن أطرافاً كما يتممن إذا وقعن حشواً لا أواخر.فاعرف ذلك .

وكذلك الحركات عند التّذكـر يُمطَلن حتى يَفين حـروفاً فـإذا صرْنها جرين مجرى الحروف المبتدأة توامّ (١) ، فيمطلن أيضاً حينئذٍ كما تُمـطل الحروف .

وذلك قولهم : عند التّذكرّ مع الفتحة في قمت : قُمْتـا أي قمت يوم الجمعة ، ومع الكسرة:أنتي أي أنت عاقلة ، ومع الضمة:قمتو،أي قمت إلى زيد .

فإن كان الحرف الموقوف عليه عند التّذكر ساكناً صحيحاً كُسِر

(١) في ط : « توأم » بالهمزة ، تحريف .

لأنه لا يجري الصّوت في الساكن ، فإذا حرّك انبعث[1] الصوت في الحركة ،ثم انتهى إلى الحرف ، ثم أشبعت ذلك الحرف ومطلته كقولك في« قد »وأنت تريد قد قام :قدى ،وفي مِنْ مِنى، وفي هل: هلي ، وفي نَعَم : نَعَمِي وفي لام التعريف من الغلام مثلاً : اَلِي .

وإنما حرّك بالكسرة دون اختيها ؛لأنه ساكن احتيج الى حركة ، فجرى مجرى التقاء الساكنين نحو : قم الليل . وعليه أطلق المجزوم والموقوف في القوا في المطلقة إلى الكسر كقوله :

١٢٣ = * وأنّك مهما تأمري القلبَ يَفْعلِ [2] *

وقوله:

١٢٤ = * لَمّا تَزُل بِرحالِنا وكَأَنْ قَدِي [3] *

(١) في ط : « اتبعت » ، تحريف

(٢) من معلّقة امرىء القيس ، وصدره :

* أغرّكِ مِني أن حُبّك قاتلي *

من شواهد : سيبويه ٣٠٣/٢ ، وابن يعيش ٤٣/٧ ،والهمع والدّرر رقم ١٨٠٥ .

(٣) للنابغة الذبياني ديوانه / ١٤٣٠ ، وصدره :

* أَزِفَ التَّرَحُّل غَيْرَ أَنّ ركابنا *

من شواهد : الخصائص ٣٦١/٢، ١٣١/٣ ، وابن يعيش ٥/٨ ، ١١٠ ، ١٤٨ ، ١٨/٩ ، ٥٢ ، وقطر الندى ٢٢٢ والهمع والدرر رقم ٥٤١ ، ٢٢٨ ، والخزانة ٢٣٢/٣ ، ٣٦٢/٤ ، ٥٠٥ ، والمغني رقم ٣١٥ ، ٦٤٣ والعيني ٨٠/١ ، ٣١٤/٢ .

ونحوٌ ممّا نحن عليه حكايةُ الكتاب : « هذا سَيْفُنِي »[١] يريد: سيفٌ مِنْ أمره كذا . فلمّا أراد الوصل أثبت التّنوين ، ولمّا كان ساكناً صحيحاً لم يَجْرِ الصّوتُ به[٢] كسر، ثم أشبع فأنشأ عنها ياء فقـال : سَيْفُنِي .

وإن كان الموقوف عليه عند التذكر ساكناً معتلاً غير تابع لما قبله وهو الياء والواو الساكنتان بعد الفتح نحو : أيْ ، وكَيْ ، ولَوْ، و أوْ . كسر نحو : قمت كِي ، أي كِي ، تقوم .

وَمَنْ كان مِن لغته أن يفتح أو يضمّ ، لالتقاء الساكنين نحو : قُمِ الليل ، فقياس قوله أن يفتح ويضم عند التذكر نحو : قُما ، وبِعا ، وسِرا .

وعن قطرب : أنّ من العرب من يقـول : شُمُّ يا رجـل . فإن تذكّرت على / هذه اللغة مطلت الضّمة واواً فقلت : شُمُّوا . [١٧٠]

ومن العرب من يقرأ : « اشْتَرَوُا الضّلالة »[٣] بالضّم ،ومنهم من

(١) انظر الكتاب ٢/٣٠٤ .

(٢) في الخصائص ٣/١٣١ : « ولما كان ساكناً صحيحاً لم يجر الصوت فيه ، فلما لم يجر فيه حركه بالكسر ـ كما يجب في مثله ـ ثم أشبع الخ . وفي ط : « لم يجز » بالزاي .

(٣) البقرة / ١٦ . وهي قراءة : أبي السمال ، وأبي زيد الأنصـاري ، وأبي الحسن ،انظر : المحتسب ١/٥٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٤٢ ، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ١/١٢ .

يكسر[١] ، ومنهم من يفتح .

فإن مطلت مُتَذَكِّراً[٢] قلت على من ضمَّ : اشترُوُوا ، وعلى من كسر اشترِوِى ، وعلى من فتح اشترَوَا .

وروينا عن محمد بن محمد عن أحمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر :

١٢٥ = فَهُمُ بِطانَتُهُمْ وَهُمْ وُزراؤهُمْ وهُمِ القضاةُ ومنهُمِ الحكّامُ[٣]

فإن وقفت على « هم » من قوله : وهُمُ القضاة قلت : هُمِى .

وكذا الوقف على : منهمِ الحكام : مِنْهِمِي .

وإن وقفت على « هم » من قوله : وهم وزراؤهم ، قلت : وهُمُوا ،لأنك كذا[٤] ، رأيته فعل الشاعر .

وإن شئت عكست حملاً للثاني على الأول .

(١) وهي قراءة يحيى بن يعمر ، وابن أبي إسحاق : « اشترِوِ الضلالة » انظر : التبيان للطوسى ١/ ٨٢ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/ ٢١٠ والمحتسب لابن جني ١/ ٥٢ .

(٢) في ط : « مستذكرا » بالسين .

(٣) قائله مجهول . وهو من شواهد : الخصائص ٣/ ١٣٢ ، والمحتسب ١/ ٤٥ ، وابن يعيش ٣/ ١٣٢ .

(٤) في ط فقط : « كأنك » مكان : « كذا » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

وللأول على الثاني (١) لأنك إذا فعلت ذلك لم تَعْدُ أنْ حملت على نظيره .

وكلّما جاز شيء من ذلك عند وقفة التّذكر جاز في القافية البتّة على ما تقدّم .

وعليه تقول : عَجِبْتُ مِنَا أي مِنَ القوم على من فتح النّون . ومَنْ كسرها فقال : منِ القوم ، قال : مِنِي

الــفــائــدة التاسعـــة

[في إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة]

قال ابن جنّي :

الأول منهما : أنْ تحذف الحرف ،وتَقِرّ الحركة قبله نائبة عنه ودليلاً عليه كقوله :

---

(١) وردت العبارة في الخصائص على النحو التالي : « لأنك كذا رأيته فعل الشاعر لما قال في أول البيت : فهمو ، ففصلت بين حركة التقاء الساكنين وغيرها كما فصل ، وإن شئت قلت : وهمِي ، تريد : وهم وزراؤهم ، وقلت : وهمُو تريد : وهم القضاة حملاً على قوله : فهم بطانتهم ، لأنك إذا فعلت ذلك لم تعدُ أن حملت على نظير .

١٢٦ =كـفّــاك كـفٌّ لا تُـلِيـقُ دِرْهــمــا
جُـوداً وأُخرى تُعْطِ بـالسَّيف الـدمـا[١]

يريد : تُعْطِي ، وقوله :

١٢٧ = * وَأَخُو الغَوانِ مَتَى يَشأْ يَصْرِمْنَهُ[٢] *

وقوله :

١٢٨ * دَوَامِي الأَيْد يَخْبِطْن السَّريحا[٣] *

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد : الخصائص ١٣٣/٣ ، والمنصف ٧٤/٢ ، وابن الشجري ٧٢/٢ ، واللسان : « ليق » .

(٢) للأعشي . ديوانه / ٥٣ . وتمامه :
* وَيَكُنَّ أَعْداءً بُعَيْدَ وِدادِ *
من شواهد : سيبويه ١٠/١ ، والخصائص ١٣٣/٣ ، والمنصف ٧٣/٢ والهمع والدّرر رقم ١٧٣٥ .
وفي ط فقط : « وآخر صفوان متى يشا بصير منه » تحريف واضح ، صوابه من النسخ المخطوطة ، والمراجع السابقة .

(٣) نسب إلى مضرس بن ربعي الفقعسّي . وصدره :
* وطرتُ بمُنْصُلِي في يَعْملات *
من شواهد : سيبويه ٩/١ ، ٢٩١/٢ ، والخصائص ٢٦٩/٢ ، ١٣٣/٣ والمنصف ٧٣/٢ ، وابن الشجريّ ٧٢/٢ ، والمغنى رقم ٤١٠ .
والمنصل : السيف ، واليعملات : جمع يعملة ، وهي الناقة السريعة والسريح ـ كما في أمالي ابن الشجري ـ جلود تنعلها الإبل إذا حفيت ، واحدتها : سريحة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يا عبادِ فاتّقون ﴾[١] . وهو كثير في الكسرة وقد جاء في الضّمة منه قوله :

١٢٩= إن الفقير بيننا قاضٍ حَكَمْ
أن ترد الماء إذا غاب النُّجُمْ[٢]

يريد : النجوم ، فحذف الواو ، وأناب عنها الضّمة وقوله :

١٣٠ * حتى إذا بُلّت حلاقيم الحُلُق[٣] *

يريد : الحلُوق . وقال الأخطل :

١٣١= كَلَمْعِ أيدي مثاكيل مُسَلِّبةٍ
يندبن ضَرْسَ بَناتِ الدّهر والخُطُب[٤] / [١٧١]

(١) الزمر / ١٦ .
(٢) قائله مجهول .
من شواهد : الخصائص ٣/ ١٣٤ ، والمنصف ١/ ٣٤٨ ، والمحتسب ١/ ١٩٩ ، ٢٩٩ ، ٢/ ٨ ، واللسان : نجم .
(٣) قائله مجهول : (رجز) .
من شواهد : الخصائص ٣/ ١٣٤ ، والمنصف ١/ ٣٤٨ ، والبحر المحيط ٥/ ٤٨١ ،واللسان : حلق ، وروايته : « حتى إذا ابتلّت » .
(٤) من شواهد : الخصائص ١/ ٣٣٣ ، ٣/ ١٣٤ ، والمنصف ١/ ٣٤٨ والمحتسب ١/ ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢/ ٨ . وفي المنصف ورد برواية :«يندبن فتيان ضَرْس الدهر » .
واللمع هنا : الإشارة ، والمثاكيل : النساء اللائي فقدن أولادهن ،ومسلّبة : وصف من سلّبت المرأة : إذا مات ولدها . وضرس بنات الدهر : أحداث =

يريد : الخُطُوب .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَمْحُ اللهُ الباطـل ﴾[١] ، و ﴿ يَوْمَ يَـدْعُ الدَّاعِ ﴾[٢] ، و ﴿ سَنَدْعُ الزَّبانية ﴾[٣] .

كتب ذلك بغير واوٍ دليلاً في الخَط على الوقف عليه بغير واو في اللّفظ .

وله نظائر . وهذا في المفتوح قليل لِخِّفة الألف ، قال :

١٣٢ = ❊ مَثَل النّقا لبّده ضربُ الطِلل[٤] ❊

= الزمان . وفي اللسان : ضرس : « وضرّسَتْهُ الخطوبُ ضَرْساً : عجمته . شبه أيدي الإبل إذا رفعتها بإشارة نائحة تشير بخرقة .
انـظر شرح الشـاهـد في المنصف ١/٤٦٣ ، ٤٦٤ ، وانـظر اللسـان : « ضرس » .

(١) الشّورى / ٢٤ .

(٢) القمر / ٦ .

(٣) العلق / ١٨ .

(٤) رجز : من شواهد : الخصائص ٣/١٣٤ ، والمحتسب ١/٢٢٩ ،واللسان : « طلل » :
والنقـا من الـرمــل : القـطعــة تنقـاد محــدودبـة ، وجمعــه : أنقـاء .
والطلل : المطر الصغار القطر الدائم ، ونسب في المحتسب لأبي النّجم
وفي اللسان : أراد ضَرْب الطّل ، ففك المدغم ، ثم حركة . وروى : « ضَـرْب الطِّلل » بكـر الطاء . أراد : ضـرب الطلاّل ، فحـذف ألف الجمع .

يريد الطّلال ، ونحوٌ منه قوله :

١٣٣= ألا لابـارك الله في سُهَيْلٍ إذا ما اللهُ بَارَكَ في الـرِّجالِ[١]

فحذف الألف من لفظة « أللهِ » .

ومنه قوله :

١٣٤ = ❊ أو الفاً مكّةَ من الحَمِى[٢] ❊

لأنه أراد : الحَمَام ، فحذف الألف فالتقت الميمان فغيِّر على ما ترى .

وقال أبو عثمان في قوله تعالى : ﴿ يا أبتِ ﴾[٣] : أراد : يا أبتا فحذف الألف ، وقال الشاعر :

١٣٥= فلستُ بمدرك ما فات مِنّي بلـهف ولا بِلَيْتَ ولا لو آنّي[٤]

---

(١) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ٣/١٣٤ ، والمحتسب ١/١٨١ ، والخزانة ٤/٣٤١ ،والمخصّص ٦/١٦٠ ، واللسان : « أله » .

(٢) رجز للعجاج ، ديوانه /٢٩٥ .

من شواهد : سيبويه ١/٨ ، ٥٦ ، والخصائص ٣/١٣٥ ، والحجة لابن خالوية / ١٨٠ ، والإنصاف ٢/٥١٩ ، وابن يعيش ٦/٧٥ ، والهمع والدرر رقم ٧١٣ ، ١٧٣٧ .

(٣) يوسف / ٤ .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ٣/١٣٥ ، والمحتسب ١/٢٧٧ ، ٢٧٣ ، وابن =

يريد بلهفا [١] .

والثاني منهما: وهو إنابة الحرف عن الحـركة في بعض الآحـاد، وهي الأسماء الستة ، وجميع التثنية ، وكثير من الجمع ، فإن الألف والواو والياء فيها نائبة عن الحركات في الإعراب . وكـذا النون في الأفعال الخمسة نائبة عن الضّمة .

وليس من هذا الباب إشباع الحركات [٢] في نحو : منتزاح [٣] ، والصيـاريف ، وأنظور ، لأن الحـركـة في نحـو هـذا لم تحـذف ، وأنيبّ [٤] الحرْفُ عنها بل هي موجـودة لا مزيـد [٥] فيها ولا منتقص منها .

= الشجري ٢/٧٤ ، والمقرب ١/١٨١ ، ٢/٢٠٠ ، والتصريح ٢/١٧٧ ، والأشموني ٢/٢٨٢ .

(١) في الخصائص : « بلهفي » بالياء .

(٢) في ط فقط : إشبـاع الحـركـات (على الحـركـات) بـزيـادة : « على الحركات » .

(٣) في ط فقط : « بمستراح » .

(٤) في ط ، والنسخ المخطوطة : ويثبت ، والتصويب من الخصائص .

(٥) في الخصائص ٣/١٣٦ : « ومزيد فيها » بدون : « لا » .

[الفـــائـــدة العاشرة]

في هجوم الحركات على الحركات [1]

العـاشرة : في هجـوم الحركـات على الحركـات . قال ابن جنّي : هو على ضربين : أحدهما : كثير مقيس ، والآخر : قليل غير مقيس .

فـالأول قسمـان : أحـدهمـا : أن تتفق فيـه الحـركتـان[2] ، والآخـر : أن تختلفـا[3] ، فيكـون الحكم للطّارىء منهمـا على مـا مضى .

فالمتفقان[4]: نحـو: هم يَغْزُون، ويَـدْعُون. أصله: يَغْـزُوُون، فأسكنت الواو الأولى التي هي اللّام ، وحذفت لسكونها ، وسكون واو الضمير والجمع بعدها ، ونُقلت تلك الضّمة المحذوفة عن اللّام إلى الزاي التي هي العين ، فحذفت لها الضمة الأصليّة في الزّاي لطروء الثانية عليها[5] .

ولا بدّ من هذا التقدير في هجوم الثانيـة الحادثـة على الأولى

---

(١) انظر الخصائص ٣/١٣٦

(٢) في ط فقط : الحـركـات ، تحـريف صـوابـه من النسخ المخـطوطـة والخصائص .

(٣) في ط فقط : « والآخران مختلفان » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) في ط فقط : « فالمتفقان » تحريف .

(٥) في الخصائص : لطروء الثانية المنقولة من اللام إليها عليها .

[١٧٢] الراتبة اعتباراً في ذلك بحكم المختلفين(١) ، / ألا تراك تقول في العين المكسورة بنقل الضّمة إليها مكان كسرتها نحو : يَرْمون ويَقْضُون : نقلت ضمة ياء يَرْمِيُون إلى ميمها ، فابتزّت الضمةُ الميمَ كسرتَها (٢) وحَلّت (٣) محلّها فصارت : يَرْمُون ، فكما لا نشكّ في أن ضمة ميم : يَرْمون غير كسرتها في : يَرْمِيُون لفظاً ، فكذلك نحكم على أن ضمة زاي : يَغْزُون غير ضمتها في : يَغْزُوُون تقديراً وحُكْماً .

ونحوٌ من ذلك قولهم في جمع مائة : مِئُون ، فكسرة ميم مِئُون غير كسرتها في : مائة اعتباراً بحال المختلفين في : سنة وسنين(٤) ، وبُرة وبُرين(٥) .

ومثله ترخيم بُرْثُن ومنصور فيمن قال : يا حارُ ، إذا قلت : يا منْصُ ويابُرْثُ فالضّمة فيهما غير الضّمة فيمن قال : يا بُرْثُ ويا مَنْصُ على يا حارِ ، اعتباراً بالمختلفين (٦) فكما لا يشك في أن ضمة يا حارُ

(١) في الخصائص : « المختلفتين » .
(٢) في ط فقط : « لكسرتها » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .
(٣) في ط فقط : « أوحلت » بـ « أو » .
(٤) في ط والنسخ المخطوطة : في سنة « وسنون » بالواو ، صوابه من الخصائص .
(٥) في ط والنسخ المخطوطة : « وبرة « وبرون » بالواو » ، صوابه من الخصائص . وفي لقاموس :البُرَة كثُبَة : الخَلْخِالِ وجمعها : براة ، وبرين . وبِرين حلقة من أنف البعير .
(٦) في الخصائص : « بالمختلفتين » .

غير كسرة يا حارِ سماعاً ولفظاً فكذلك الضّمة على : يا حارُ في يا برثُ ويا منصُ غير الضمة فيهما على يا حارِ تقديراً و؟حكْماً .

وكذلك كسره صاد صِنو،وقاف قِنْو غير كسرتهما في صِنوانٍ وقِنْوانٍ .

وكذلك كسره ضاد : تَقْضِين في الجمع غير كسرتها المقدَّرة فيها في أصل حالها،وهو تقضِيين[1] في المفرد على حدّ ما تقدّم في : يَغْزُون ويَدْعُون .

وأما المختلفتان فأمرهما واضح نحو : يَرْمُون ويَقْضُون . والأصل : يَرْمِيُون ويَقْضِيُون ، فأسكنت الياء استقالاً للضّمة عليها ، وَنُقِلت إلى ما قبلها فابتزّته كسرته لطروئها عليها،فصارت : يرمون ويقضون .

وكذلك أنتِ تَغزِين ، أصله : تَغْزُوِين ، نقلت الكسرة من الواو إلى الزّاي فابتزّتها ضمتها فصار : تغزين . إلاّ أن منهم من يُشمّ الضَّمة إرادةً للضِمّة المقدّرة .

ومنهم من يُخْلِص الكسرة فلا يُشِمّ .

ويدلك على مراعاتهم لتلك الكسرة والضّمة المبتزّة عن هذين الموضعين : أنهّم إذا أمروا ضَمّوا همزة الوصل وكسروها إرادة لهما نحو :

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « تقضين » بياء واحدة ، تحريف صوابه من الخصائص .

اقضـوا ، ارموا ، ونحو : أُغزي أُدعى فكسرُهم مع ضمة الثالث ، وضمهُّم مع كسرته يدلّ على قوة مراعاتهم للأصل المغّير ، وأنه عندهم مراعىً معتدّ ، مقدّر .

ومن المُتفّقة حركتاه[1]، ما كانت فيه الفتحتان، نحو اسم المفعول من نحو : اشتّد ، واحمرّ ، وهو : مُشْتدّ ، ومحمرّ . [١٧٣] وأصله : مُشْتَدَدٌ ، ومُحْمَرَرٌ ، فأُسكنت الدّال والراء / الأوليان، وأدغمتا في المِثْل ، ولم تُنقل الحركة إلى ما قبلها، فَتَغْلِبه على حركته التي فيه كما نقلت[2] في يغزون ، ويرمون . يدلّ على ذلك قولهم في اسم الفاعل أيضاً كذلك : مشتد ومحمر ألا ترى أن أصله : مشتدِدٌ ، ومُحْمَرِرٌ فلو نقلت هنا لوجب أن تقول : مشتدٌ ومحمرٌ .
فلمّا لم تقل ذلك وصحح في المختلِفَيْن اللّذين الثقل فيهما موجودٌ لفظاً امتنعت من الحُكْمِ به فيما تحْصُل الصيغة[3] فيه تقديراً وَوَهْماً .

وسبب ترك النّقل في المفتوح انفراد الفتح عن الضّم والكسر في هذا النحو لزوال الضرورة فيه ومعه ، ألا ترى إلى صحّة الواو والياء جميعاً بعد الفتحة، وتعذّر صحة الياء الساكنة بعد الضّمة، والواو، الساكنة بعد الكسرة ، وذلك أنك لو حذفت الضّمة في : يرميون ، ولم تنقلها إلى الميم لصار التقدير إلى يرمِون ، ثم وجب قلب الواو ياءً،

(١) في الخصائص ٣/١٣٨ : « حركاته » .
(٢) في الخصائص : « تغلب » مكان : « نقلت » .
(٣) في الخصائص : « الصنعة » .

وأن تقول : هم يَرْمين ، فيصير إلى لفظ جماعة المؤنث .

وكذلك لو لم تنقل كسرة الواو في تغزوِين إلى الزّاي لصار التقدير إلى : تَغْزُين ، ثم يجب قلب الياء واواً لانضمام الزاي قبلها ، فتقول للمرأة : أنت تغزون فيلتبس بجماعة المذّكر .

فهذا حُكْم المضموم مع المكسور . وليس كذلك المفتوح ، ألا ترى الواو والياء صحيحتين بعد الفتحة نحو : هؤلاء يَخْشَوْن ، ويَسْعَوْن ، وأنتِ تَرْضَيْن وتَخْشَيْن . فلمّا لم تُغَيّر الفتحة هنا في المختلفين اللّذين تغييرهما واجبٌ لم تُغَيّر الفتحتان اللّتان إنما هما في التّغييّر محمولتان على الضمة مع الكسرة .

فإن قيل : قد يقع اللبس أيضاً حيث رُمْت الفرق ، لأنك تقول للرجال : أنتم تَغْزُون ،وللنساء: أَنتُن تَغْزون ، وتقول للمرأة : أنت تَرْمِين ولجمع النساء : أنتن تَرْمِين .

قيل : إنما احتمل هذا النحو في هذه الأماكن ضرورة ، ولولا ذلك لما احتمل .

ووجهُ الضرورة :أن أصل أنتم تَغْزُوُن : تَغْزُووُن فالحركتان ـ كما ترى ـ متفقتان / . [١٧٤]

وكذلك أنت ترمين،أصله : تَرْمِيِين فالحركتان أيضاً متفقتان .

فإذا أسكنت المضموم الأول ونقلت إليه ضمة الثاني ، وأسكنت المكسور الأول ، ونقلت إليه كسرة الثاني ، بقي اللفظ بحاله كأن لم

تنقله ،ولم تغيّر شيئاً منه ، فوقع اللبس فاحُتِملَ لما يصحب الكلام من أوله وآخره كأشياء كثيرة يقع اللّبس في لفظها ، فيعتمدَ في بيانها على ما يقارنها ، كالتّحقير والتّكسير وغيـر ذلك . فلمّـا وجدتَ إلى رفـع اللّبس بحيث وجدتَهُ طريقاً سَلَكْتها ، ولمّا لم تجد إليه طريقاً في موضع آخر احتملْتَهُ ،ودللت بما يقارنه عليه .

الضّرب الثاني(١) : مما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس كقوله :

١٣٦= * وقال اضْرِب السّاقَيْنِ إِمِّكَ هابلُ(٢) *

(١) لأنه ذكر في بدء الفائدة العاشرة أن هجوم الحركات على الحركات على ضربين فلما فرغ من الضرب الأول بدأ في الحديث عن الضرب الثاني .

(٢) من شـواهـد : سيبـويـه ٢/٢٧٢ ، والخصـائص ٢/١٤٥ ، ٣/١٤١ ، وتفسير القرطبي ١/١٣٦ ، والشافية ٤/١٧٨ .

وقد روى في تفسير القرطبي : « الساقينُ أُمك » بضم النون لأجـل ضمّ الهمزة. وفي الشافية روي : « الساقينِ إمُّك » بعدم إتباع ضمة الميم لكسرة الهمزة ، وإن كانت الهمزة كسرت إتباعاً لكسرة النون .

وقال البغدادي في شرح الشافية : والذي رواه ابن جني في المحتسب على غير هذا قال عند قراءة من قرأ : «الحمدِ للّه » بكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام . ومثل هذا في إتباع الإعراب البناء ما حكاه صاحب الكتاب في قول بعضهم :

* وقال اضربِ الساقينِ إمِّك هابل *

كسر الميم لكسرة الهمزة .

وهابل من هبلته أمه أي فقدته . ثم قال : وهذا المصراع لم أقف على قائله ولا تتمته .

أصله أمّك ، فكسر الهمزة لانكسار ما قبلها على حد من قرأ : « فلأِمِّة الثُّلث »(١) فصار إمِّك،ثم أتبع الكسر الكسر، فهجمت كسرة الإتباع على ضمة الإعراب فابتزّتهاموضعَها ،فهذا شاذٌّ لا يقاس عليه ألا تراك لا تقول : قِدْرِك واسعة ،ولا عِدْلِك ثقيل ،ولا بنتِك عاقلة .

وَنَحْوٌ من ذلك في الشّذوذ قراءة الكسائيّ : « بما أُنْزِلَّيْك »(٢) . وقياسهُ في تخفيف الهمزة أن تجعل الهمزة بين بين فتقول بما أنزل إليك ، لكنه حذف الهمزة حذْفاً وألقى كسرتها(٣) على لام أنزل وقد كانت مفتوحة ،فغلبت الكسرة الفتحة على الموضع ، فصار تقديره ،بما أُنزِلِلَيْك فالتقت اللاّمان متحركتين ،فأسكنت الأولى ،وأدغمت في الثّانية كقوله تعالى : ﴿ لكنّا هو الله ربي ﴾(٤) .

وَنَحْوٌ منه ما حاكه لنا أبو عليّ عن أبي عبيدة : أنه سمع : « دَعْه فِي حِرُامّه » وذلك أنه نقل ضمة الهمزة بعد أن حذفها على الراء وهي مكسورة فنفى الكسرة وأعقب منها ضمّة .

---

(١) النساء / ١١ وهي قراءة همزة ، والكسائي ، والأعمش .
أنظر الإتحاف / ١٨٧ ، والحجة لابن أبي زرعة /١٩٢ ، وتفسير الرازي ١٥٨/٣ ، وغيث النفع ١٨٨ .

(٢) البقرة / ٤ . من شواذ قراءة الكسائي ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس ١٣٢/١ وإملاء ما منّ به الرحمن للعكبري ٨/١ ، والبحر المحيط ٤١/١ ، والمحتسب ٧٣/١ .

(٣) في الخصائص ١٤١/٣ : « حركتها » مكان : « كسرتها » .

(٤) الكهف / ٣٨ .

ومنه ما حكاه أحمد بن يحيى في خبر له مع ابن الأعرابي بحضرة سعيد بن سلم [١] عن امرأة قالت لبنات لها : وقد خَلَوْن إلى أعرابيّ كان يألَفُهنّ : « أفي السّوَتَنْتُنّهؤ » ، قال أحمد بن يحيى فقال لي ابن الأعـرابي: تعال إلى هـا هنا، اسمـع ما تقـول؟ قلت: وما في هـذا؟ [١٧٥] أرادت استفهام إنكار: « أفي السّوَتَنْتُنّهْ ؟ » فألقت فتحة « أنتنّ » على/ كسرة الهاء فصارت بعد تخفيف السّوأة : « أفي السّوتَنْتُنّهْ .

فهذا نَحْوٌ مما نحن بسبيله وجميعه غير مقيس ، لأنه ليس على حد التّخفيف القياسيّ لأن طريق قياسه أن تقول : في حرِأُمّهِ » فتقرّ كسرة الرّاء عليها ، وتجعل همـزة « أمه » بين بين ، أي بين الهمـزة والواو لأنها مضمومة كقوله تعالى : ﴿ يستهزئون ﴾ [٢] فيمن خفّف ، أو « في حِرِيمّه » فيبدلها ياء البتّة على « يستهـزيون » وهـو رأي أبي الحسن . فأما في حِرُيمّه فليس على قياس البتّة .

وكذلك قياس تخفيف قولها : أفي السوأة أنتنّه أن تقول : أفي السّوءة يَنْتنه ، فتخلص همزة « أنتنه » ياء البتّة لانفتاحها وانكسار ما قبْلهـا كقـولـك في تخفيف : « مِئـر »[٣] مِيَـر ، انتهى مـا ذكـره ابن جنّي [٤] !،

(١) في ط فقط : « مسلم » بالميم . في أوله .
(٢) الأنعام / ٥ وغيرها .
(٣) المِئرة بالكسر : العداوة والنميمة . وفي ط فقط « ميزر ـ مئزر » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .
(٤) انظر النص بتمامه في الخصائص ٣/١٣٦ ـ ١٤٢ .

ومن فروع هذا الباب : كسرة شِرْب إذا بني للمفعول وكسرة زِبْرج إذا صغر هل تبقى ؟ .

ظاهر كلامهم : نعم ، قال أبو حيّان : ولو قيل : إنها زالت وجاءت كسرة أُخرى لكان وَجْهاً كما قالوا : في : من زيد في الحكاية على أحد القولين ، وفي منص إذا رخمت منصوراً عى لغة من لا ينتظر فإنهم زعموا أنّها ضمة بناء غير الضمة في منصور الّتي هي من حركات الكلمة الأصليّة ، قال : وإذا صغرت فُعْلاً على فُعَيل فضمّة فُعَيل غير ضمة فُعْل وقيل : هي هي .

[الفائدة الحادية عشرة في الحرف المتحرّك]

الحادية عشرة : قال ابن القيم في « بدائع الفوائد »[1] قال السّهيلي : قولهم : حَرْفٌ متحرّك، وتحرّكت الواو ونحو ذلك تساهلٌ منهم ، فإن الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيزٍ إلى حيّز ، والحرْفُ جزءٌ من الصوت ، ومُحال أن تقوم الحركة بالحرف لأنّه عَرَض، والحركة لا تقوم بالعَرَض ، وإنما المتحرّك في الحقيقة هو العضو من الشّفتين أو اللسان أو الحَنَك الذي يخرج منه الحرف ، فالضّمة عبارة عن تحريك الشّفتين بالضّم عند النطق، فيحدث من ذلك صوت خفي مقارب للحرْف ، إن امتد كان واواً، وإن قصر كان ضمّة ،

(١) بدائع الفوائد لابن القيّم الجوزية المتوفي ٧٥١ هـ طبع في جزأين بمطبعة الطباعة المنيرية .

والفتحة عبارة عن فتح الشّفتين عند النطق بالحرف، وحدوث الصوت
[١٧٦] الخفيّ يسمى فتحة، وكذا القول في الكسرة /

والسّكون: عبارة عن خلّو العضـو من الحركـات عنـد النّـطق
بالحرف، ولا يحدث بعد الحرّف صوتٌ فينجزم عند ذلـك أي ينقطع
فلذلك سمّي جَزْماً ، اعتباراً بانجزام الصّوت وهو انقطاعه ، وسكوناً
اعتباراً بالعضو الساكن .

فقولهم: فتحٌ وضمٌّ وكسرٌ هو من صفة العضو . وإذا سميّت ذلك
رفعاً ونصباً وجرّاً وجَزْماً فهي من صفة الصّوت ، لأنه يرتفع عند ضمّ
الشفتين ، وينتصب عند فتحهما ، وينخفض عند كسرهما ، وينجزم
عند سكونهما .

وعبّروا بهذه عن حركات الإعراب لأنها لا تكون إلا بسبب وهو
العامل ، كما أن هذه إنما لا تكون بسبب وهو حركة العُضو ، وعن
أحوال البناء تلك، لأنه لا يكون بسبب، أعني بعامل كما أن هذه الصفات
يكون وجودها بغير آلة .

قال ابن القيّم: وعندي أن هذا ليس باستدراك على النّحاة ، فإن
الحرف وإن كان عَرضاً، فقد يوصف بالحركة تبعاً لحركة محلّه ، فإن
الأعراض وإن لم تتحرك بأنفسها فهي تتحرّك بحركة محالّها فانـدفع
الإشكال جملة .

الفائدة الثانية عشرة في اختلاف النُحاة في الحركات]

الثانية عشرة : قال أبو حيّان في « شرح التسهيل » : اختلف النحاة في الحركات الثلاث : أهي مأخوذة من حروف المدّ واللّين أم لا ؟ فذهب الأكثرون : إلى أن الفتحة من الألف والضّمة من الواو ، والكسرة من الياء اعتماداً على أن الحروف قبل الحركات ، والثّاني مأخوذ من الأوّل .

وذهب بعض النّحويين : إلى أن هذه الحروف مأخوذة من الحركات الثلاث : الألف من الفتحة ، والواو من الضّمة ، والياء من الكسرة اعتماداً على أن الحركات قبل الحروف ، وبدليل أن هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات إذا أشبعت ، وأن العرب قد استغنت في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاءً بالأصل على فرعه .

وذهب بعض النّحويين : إلى أنه ليست هذه الحروف مأخوذة من الحركات ولا الحركات مأخوذة من الحروف اعتماداً على أن أحدهما لم يسبق الآخر . وصححه بعضهم ، انتهى / . [١٧٧]

[الفائدة الثالثة عشرة في قوة الحرف]

الثالثة عشرة : قال في « البسيط »[١] : تمكن النّطق بالحرْف

(١) البسيط : تأليف ركن الدين حسن بن محمد الاستراباذي المتوفي ٧١٧ هـ .

أقوى من تمكنّه بالحركة .

[الفائدة الرابعة عشرة : الأصل في تقدير الحروف]

الرابعة عشرة : الأصل في تقدير الحروف أن يقدّر ساكناً ، لأن الحركة أمر زائد فلا يقدم عليه إلاّ بدليل ، ومن ثَمَّ كان مذهب سيبويه في شاة أن الأصل فيها : شَوْهَـةٌ بسكون الـواو كصفحة ، لا شَـوَهة بالفتح ، وفي دم أن وزْنه : فَعْل بالسّكون لا فَعَل بالتّحريك .

[الفائدة الخامسة عشرة : الحركة تقوم مقام الحرف]

الخامسة عشـرة : الحركـة قد تقـوم مقام الحرف، وذلك في الثّلاثيّ المؤنّث بغيرها ، نحو : سَقَر ، فإنه يمنع الصرف كما لو كان فوق ثلاثة إقامة للحركة مقام حرف رابع بدليل تحتّم حـذف ألـف جمـزيّ في النّسب كتحتم ألف مُصـطفى ، لا كتخييـر ألف حبلى المشاركة لها في عدد الحروف .

قال في « البسيط » : فإن قيل : لو جرت الحركة مجرى الحرف الرابع لم تلحقه تاء التـأنيث في التصغير كـالرّبـاعي ، ولا شك في لحوقها نحو : سقيرة .

قلت : ونحن لا نـدّعي أن الحركـة تجـري مجـرى الحـرف الرابع ، في كلّ حكم بل في موضع يثقل اللفظُ بها ، وذلك في المكبرّ بخلاف المصغّر .

[الفائدة السادسة عشرة : الإعراب لا يكون قبل الطرف]

السادسة عشرة قال أبو البقاء في : « التبيين » : اعلم أنّهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف نحو : هذا بكُر ومررت ببكِر ، أن حركة الإعراب صارت في الكاف إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف وإنما يريدون أنها مثلها .

[الفائدة السابعة عشرة : تسمية المتقدّمين للحركات]

السابعة عشرة : قال ابن يعيش : كان المتقدّمون يسمون الفتحة الألف الصغيرة والضّمة الواو الصغيرة ، لأن الحركات والحروف أصوات ،وإنما رأى النّحويون صوتاً أعظم من صوت فسمّوا العظيم حَرْفاً ، والضعيف حركة ، وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً ، ولذلك دخلت الإمالة على الحركة ، كما دخلت الألف ،إذ الغرض إنما هو تجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض .

فـــائـــدة

[في السؤال عن مبادىء اللغات]

قال بعض شَرّاح الجُمل[1] : السؤال عن مبادىء اللغات يؤدي [١٧٨] إلى / التسلسل فلهذا لا ينبغي أن يسأل لأي شيء انفردت الأسماء بالجرّ وانفردت الأفعال بالجزم وإنما ينبغي أن يسأل عما كان يجب فامتنع،وهو خفض الأفعال المضارعة بالإضافة،لأن الفعل مرفوع وإن أضيف إليه كقوله تعالى : ﴿ هذا يَوْمُ ينفعُ الصّادقين صِدْقهم ﴾[2] وجزم الأسماء التي لا تنصرف،وذلك أنها لمّا أشبهت الفعل المضارع وحكم لهابحكمه،فلم تنوّن،ولم تخفض كالفعل كان يجب أن يحمل فيها الخفض على جزم الفعل الذي أشبهته بدل حمله على النّصب ،

---

(١) في التراث النحوي كتابان يسميان : الجَمُل :
أحدهما : الجُمل للجرجاني : عبد القاهر بن عبد الرحمن ، المتوفي ٤٧٤ هـ.
ومن شراحه ابن الخشاب المتوفي ٦٩٥ هـ وابن خروف المتوفي ٦٠٩ هـ.
وثانيهما : الجمل للزجاجي : عبد الرحمن بن إسحاق ، المتوفي ٣٣٩ هـ
ومن شراحه : علي بن القاسم الإشبيلي ، المتوفي ٦٠٥ هـ ، وابن هشام المصري المتوفي ٧٦٢ هـ .

(٢) المائدة / ١١٩ .

ويكون الاسم الذي لا ينصرف ساكناً في حال الخفض، ويكون فيه ترك العلامة علامة .

والجـواب عن ذلك مـا ذكره الـزّجاجي أنـه لم تخفض الأفعـال المضارعة ،لأن الخفض لو كان فيها إنما كان يكون بالإضافة ،لأنه ليس من عوامل الخفض ما يدخل على الفعل إلا الإضافة ، والإضافة إمّا لِلْمِلْك أو للاستحقاق ، والأفعال لا تملك شيئاً ولا تستحقه فلا يكون فيها إضافة ، وإذا لم يكن فيها إضافة لم يكن فيها خفض ، فإن أضيف إلى الفعل فإنما يضاف إليه في اللفظ ولمصدره في المعنى ، ولذلك لا تؤثر الإضافة فيه .

ولم تجزم الأسماء التي لا تنصرف ،لأنها قد ذهب منها التّنوين ، فلو ذهبت الحركة لأدّى ذلك إلى ذهاب شيئين من جهة واحدة ، وذلك إخلال بالكلمة لتوالي الحذف على آخرها .

حكايةُ الحال من القواعد الشّهيرة

قـال ابن هشام في « المغني » : القـاعدة السـادسة : أنّهم يعبّرون عن الماضي والآتي كما يعبّرون عن الشيء الحاضر قصـداً لإحضاره في الذّهن حتى كأنه مشاهدة حالة الإخبـار نحو : ﴿ وإنّ ربّكَ لَيَحْكُمُ بينَهُمْ يَوْمَ القيامة ﴾(١) لأن لام الابتداء للحال .

وَنَحْوُ : « هذا مِنْ شِيعتِه وهذا من عَـدُوِّه »(٢) إذ ليس المراد تقريبَ الرجلين من الرّسول عليه الصّلاة والسّـلام كما تقـول : هذا كتـابُك فَخُـذه وإنما الإشـارة كانت إليهما في ذلـك الـوقت هكـذا فَحُكِيَتْ .

ومثله : ﴿ واللهُ الّـذي أرسـل الـرِّيـاح فتثـيرُ سحـابـاً فَسُقْنـاهُ لبلد مَيِّت فَأَحْيَيْنـا به الأرضَ ﴾(٣) ألا تـرى أنه تعـالى قصد [١٧٩] بقوله : تُثِيرُ سحاباً إحضار / تلك الصورة البديعة الدّالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب، تبدو أوّلاً قِطَعاً ثم تتضامّ متقلبة بين أطوار

(١) النحل / ١٢٤ .
(٢) القصص / ١٥.
(٣) فاطر / ٩.

حتى تصير رُكاماً .

ومنه ﴿ ثم قال له كُنْ فيكون ﴾[١] أي فكان .

ومنه : ﴿ وَمَنْ يُشْرِكْ بالله فكأنّما خرّ من السّماء فتخطَفُهُ الطّير أو تَهْوِي به الريّح في مكان سَحِيقٍ »[٢] . ﴿وَنُرِيد أن نَمُنّ على الّذِين اسْتُضْعِفوا ﴾ إلى قوله : ﴿ وَنُرِيَ فِـرْعَوْنَ وهَـامَانَ﴾[٣] ومنـه عند الجمهور : ﴿ وكَلْبُهم باسطٌ ذِراعَيْه ﴾[٤] أي يَبسُط ذِرَاعَيْه بدليل : « وَنُقَلِّبُهم » ولم يقل : وَقَلَّبناهم ، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام : إن أسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل .

ومثله : ﴿ واللهُ مخرجٌ ما كنتم تكتمونَ ﴾[٥] إلاّ أن هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التّـدارؤ، وفي الآيةَ الأولى حكيت الحال الماضية.

ومثلها قوله :

١٣٧=جارية في رمضـان الماضي   تُقَـطِّعُ الحديثَ بـالإيمـاضِ[٦]

(١) آل عمران / ٥١.

(٢) الحج / ٣١.

(٣) القصص / ٥ ، ٦ .

(٤) الكهف / ١٨ .

(٥) البقرة / ٧٢.

(٦) رجز لرؤبة

من شواهد : المغنى رقم ١١٧١ ، والخزانة ٣ / ٤٨١ .

ولولا حكاية الحال في قول حسّان :

١٣٨=* يُغْشَوْن حتى لا تِهرُّ كلابهُم[(١)] *

لم يصحّ الرّفع ، لأنه لا يرفع إلا وهو للحال . ومنه قوله تعالى : ﴿ حتى يقولُ الرَّسول ﴾[(٢)].

= وذكر البغدادي في الخزانة أنه رأى في نوادر ابن الأعرابي الرّجز على النحو التالي :

يـا لـيتـني مـثـلك فـي الـبـيـاض أبيض من أخـت بنـي أبـاض
جـاريـة فـي رمضـان الـمـاضي تقـطع الـحـديث بـالإيمـاض

وبنو أباض : قـال اللخمي : معروفـة البياض . وقـال ابن السيد : بنـو أبـاض : قوم،والإيمـاض : ما يبـدو ومن بياض أسنـانها عنـد الضحـك والابتسام ، وشبهه بوميض البرق .

وقال الفراء : إنها إذا تبسمت ، وكان الناس على حديث قطعوا حديثهم ، ونظروا إلى حسن ثغرها . انظر الخزانة .

(١) من شواهد : سيبويه ٤١٣/١ ، والمغنى رقم ٢١١ ، ١١٧٢ ، والهمـع رقم ١٠١٨ ، والأشموني ٣٠١/٣ . وانظر ديوان حسان/ ١٨٣ وتمامه :

* لا يَسْألون عن السّوادِ المقبل *

(٢) البقرة / ٢١٤ ، وهي قراءة نافع والكسائي ، ومجاهد ، وابن محيصن ، وشيبة ، والأعرج .

انظر : الإتحاف / ١٥٦

، والبحر ١٤٠/٢ ، والتيسير / ٨٠ ، ومعاني القرآن للفرّاء ١٣٢/١ .

الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير

وفيه فروع :

منها : مَرْوان » يحتمل أن يكون وزنه : فَعْلان ، أو مفعالاً ، أوفعوالاً ، والأول : له نظير، فيحمل عليه ، والآخران مثالان لم يجيئا . ذكره ابن جنّي .

ومنها : فَمٌ أصله[1] فوْه ، بزنة فوز ، حذفت الهاء لشبهها بحرف العّلة لخفائها ، وقربها في المخرج من الأنف ، فحذفت كحذف حرف العلة ،فبقيت الواو التي هي عين حرف الإعراب ، وكان القياس قلبها ألفاً لتحرّكها بحركات الإعراب،وانفتاح ما قبلها ، ثم يدخل التّنوين على حدّ دخوله في نحو : عصاً ورحىً ، فتحذف / [١٨٠] الألف لالتقاء الساكنين ، فيبقى المعرب على حرف واحد ، وذلك معدوم النّظير . فلمّا كان القياس يؤدي الى ما ذكر أبدلوا من الواو ميماً ، لأن الميم حرف جَلَد ، يتحمّل الحركات من غير استثقال ، وهما من الشَّفتين فهما متقاربان . ذكره ابن يعيش .

ومنها : ألف كِلا ،وليست زائدة لئلاّ يبقى الاسم الظاهر على حرفين وليس ذلك في كلامهم أصْلاً . ذكره ابن يعيش أيضاً .

ومنها : مذهب سيبويه : أن التاء في « كلتا » بدل من لام

(١) في ط فقط : « أصلها » : تحريف

الكلمة ، كما أبدلت منها في بِنْت وأخت،وألفها للتأنيث ، ووزنها : فِعْلي كَذِكْرى .

وذهب الجَرْميّ : إلى أن التاء للتأنيث،والألف لام الكلمة كما في « كلا » .

والوجه الأول : لأنه ليس في الأسماء : « فَعْتل » ، ولم يعهد أن تاء التأنيث تكون حشواً في كلمة . ذكره ابن يعيش .

ومنها : قال ابن الأنباري في « الإنصاف » : ذهب البصريون : إلى أن الأسماء السّتة معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب .

وذهب الكوفيون : إلى أنها معربة من مكانين .

قال : والذي يدلّ على صِحّة ما ذهبنا إليه ، وفساد مـا ذهبوا إليه : أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب ، فإن كلّ معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد .

وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم ، فإنـه ليس في كلامهم معرب له إعرابان ، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير .

ومنها : قال ابن الأنباريّ : ذهب البصريّون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب .

وذهب الجَرْميّ : إلى أن انقلابها هو الإعراب . وقد أفسـده بعض النحويين بأن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف .وهذا لا نظير له في كلامهم .

ومنها : قال ابن فلاح في « المغني » : صفة اسم « لا » المبنيّ يجوز فتحه نحو : لا رجلَ ظَريفَ في الدّار ، وهي فتحة بناء ، لأن الموصوف والصّفة ، / جعلا كالشيء الواحد بمنزلة خمسة عشر ، ثم [١٨١] دخلت « لا » عليها بعد التركيب ، ولا يجوز أن تكون دخلت عليهما وهما مُعربان ، فَبُنِيا معها ، لأنه يؤدي إلى جعل ثلاثـة أشياء كشيء واحد،ولا نظير له .

ومنهـا : قـال ابن فـلاح : ذهب البصـريـون : إلى أن اللهم أصله : يا الله ،حذفت « يا » وعوض منها الميم المشدّدة في آخره .

وقال الكوفيّون : ليست الميم بعوض بل أصله : « يا ألله أمّ » أي :اقصد ، فحذفت الهمزة من فعل الأمر، واتصلت الميم المشددة باسم الله ، فامتزجا وصارا كلمة واحدة ، ولا يستنكر تركيب فعل الأمر مع غيره بدليل : هَلُمّ ، مركّبة عند البصريين من حرف التنبيه ولم .

وعندنا من : هل وأم ، قالوا فما صرنا إليه له نظير ، وما صرتم إليه دعوى بلا دليل .

وقال الأندلسيّ في « شرح المفصل » : قال الكوفيونّ : ضمير الفصل إعرابه بإعراب ماقبله،لأنه توكيد لما قبله .

وردّه البصريُّون بأن المكنيّ لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم ، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم غير جائز .

وقال ابن جنّي في « الخصائص »[١] : إذا دلّ الدّليل لا يجب إيجاد النّظير وذلك على مذهب الكتاب ، فإنه حكي مما جاء على « فِعِل » : « إبِلاً » وحدها ، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير ، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل ، إنما هو للأُنس به ، لا للحاجة إليه .

فأمّا إن لم يقم دليل فإنّك محتاجٌ إلى النّظير ، ؛ ألا ترى إلى « عِزْوِيتٍ »[٢] لمّا لم يقم الدّليل على أن واوه وتاءه[٣] أصلان احتجت إلى التعليل بالنّظير ، فمنعت أن يكون « فِعْوِيلاً » لمّا لم تجد له نظيراً ، وحملته على : « فِعْلِيت » لوجود النظير ، وهو عِفْريت ، ونِفْريت .

وكذلك قال أبو عثمان في الرّد على من ادّعى أن السين وسوف يرفعان الأفعال المضارعة : لم نَر عاملاً في الفعل تدخل عليه اللام . وقد قال الله تعالى :

(١) انظر الخصائص ١/١٩٧ .

(٢) من صيغ سيبويه في الكتاب ٢/٣٤٨ ، وفسّره القاموس بأنه اسم موضع . وفي ط : « غزويت » بالغين ، تحريف .

(٣) في ط فقط : « وياءه » مكان « وتاءه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

﴿ ولَسْوف يُعْطيك ربُّكفترضى﴾[١]فجعل عدم النظير ردًّا على من أنكر قوله .

فأمّا إن لم يَقُم الدّليل ولم يُوجد النّظير ، فإنّك تحكم مع عدم النظير . وذلك قولك في / الهمزة والنون من « أنْدَلُسُ » أنهما زائدتان [١٨٢] وأن وزن الكلمة بهما «أنْفَعُل»وإن كان هذا مثالاً لا نظير له ، وذلك أن النّون لا محالةزائدة،لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على « فَعْلَلُل » فتكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين .

وإذا ثبت أن النون زائدة فقد بَرَد في يدك[٢] ثلاثة أحرف أصول وهي : الدال واللاّم والسّين ، وفي أول الكلمة همزة ، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ، ولا تكون النون أصلاً والهمزة زائدة ، لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها نحو : مُدَحْرِج وبابِه .

وقد وجب إذاً أن الهمزة والنون زائدتان ، وأن الكلمة بهما على أنْفَعُل ، وإن كان هذا مثالاً لا نظير له .

فإن ضامّ الدليلُ النظيرَ فلا مذهب بك عن ذلك ، وهذا كنون

(١) الضحى / ٥ ، ولم يمثل ابن جني في الخصائص بهذه الآية ، وإنما مثل بقولهتعالى : ﴿ فلسوف تعملون ﴾ الشعراء / ٤٩ ، وقد ذكرت محرّفة في الخصائص ١/١٩٧ بالواو : « ولسوف تعملون » .

(٢) في ط فقط : « يرد في ذلك » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص وفي القاموس : برد : وجب ولزم

« عَنْتَر » فالدلّيل يقضي بكونها أصـلاً لأنها مقابلة لعين جعفر ، والمثال أيضاً معك وهو « فَعْلَل » .

وقال ابن يعيش : ذهب المبرد إلى أنّ نحو : لا مسلمين لك ولا مسلمين لك ، معربان ، وليسا بمبنيين مع « لا » ، قال : لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا فلم يوجد ذلك .

وقال ابن يعيش : وهذا إشارة إلى عدم النظير، قال : وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النّظير ، أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مُؤْنساً ، وأمّا أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا .

وقال الشّلوبين : قول من قال : إن الحروف في الأسماء الستة دلائل إعراب ، وليست بـإعراب ، ولا حـروف إعراب يؤدي إلى أن يكون الاسم المعرب عـلى حرف واحـد في قولـك : ذو مال ، وهـذه الحروف زوائد عليه للدلالة على الإعراب ، وذلك خروج عن النظائر ، فلا ينبغي أن يقال به .

قــاعـــــدة

قال ابن يعيش : يجوز أن يسمّى الـرّجل بمـا لا نظيـر له في كلام ، ولهذا لـم يذكر سيبويه « دُئِل » في أبنية الأسمـاء ، لأنه اسم لقبيلة أبي الأسود ، والمعارف غير معوّل عليها في الأبنية / . [١٨٣]

حمل الشيء على نظيره

قال ابن الأثير في « النهاية »[١]، الحُدّاث جماعة يتحدّثون وهو جمع على غير قياس حملاً على نظيره وهو: سامر وسُمّار ، فإن السّمّار المتحدّثون .

الحمل على أحسن القبيحين

عقد له ابن جنّي باباً في الخصائص قال: وذلك أن تحضرك الحالُ ضرورتين لا بدّ من إرتكاب إحداهما ، فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما، وأقلّهما فحشاً وذلك كواو «ورَنْتَل»[٢] أنت فيها بين ضَرُورَتَيْنِ : إحداهما أن تَدّعي كونها أصلاً في ذوات الأربعة غير مكرّرة ، والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلّا مع التكرير نحو : الوَصْوصَة[٣] والوَحْوَحة[٤] وضوضيْت[٥] وَقَوْقَيْتُ[٦] .

والأخرى : أن تجعلها زائدة أوّلاً ، والواو لا تزاد أوّلاً فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصْلاً أولى من أن تجعلها زائدة ، وذلك أن الواو

(١) النهاية في غرب الحديث والأثر ، حققه الأستاذ الدكتور محمود الطناحي والأستاذ طاهر أحمد الزواوي ، نشر وطبع الحلبيّ .

(٢) الورنتل : الداهية والأمر العظيم .

(٣) الوصوصة : خرق في السّتر بمقدار عين تنظر إليه .

(٤) الوحوحة : صوت معه بَحَحٌ ، والنفخ في اليد من شدة البرد .

(٥) الضوضى : الجلبة وأصوات الناس .

(٦) قوقيت : يقال : قَاقت الدجاجة : صوّتت .

قد تكون أصلاً في ذوات الأربعة على وجهٍ من الوجوه ، أعني حال التضعيف . فأما أن تزادأوّلاً ،فإن هذا أمر لم يوجد على حال . فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه .

ومثل ذلك : « فيها قائماً رجل » . لمّا كنت بين أن ترفع قائماً فتقدّم الصفة على الموصوف ـ وهذا لا يكـون ـ وبين أن تنصب الحال من النكـرة ـ وهذا على قلّتـه جائـز ـ حملت المسـألـة على الحـال فنصبت .

وكذلك ما قام إلاَّ زيداً أحد ، عدلت إلى النّصب ، لأنك إذا رفعت لم تجد قبله ما تبـدله منـه ، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه .

وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيره عنه فقد جاء على كلّ حال .

فاعرف ذلك أصلاً في العربيّة تَحْمِلُ عليه غيره . انتهى .

وقال ابن إياز في نحو : فيها قائماً رجل : أبو الفتح يسمّى هذا الحمـل أحسن القبيحين ، لأن الحال من النكـرة قبيحٌ ، وتقـديم الصفة على الموصوفأقبح ،فحمل على أحسنهما .

وقال ابن يعيش : إنما امتنع العطْفُ على عاملين عند الخليل وسيبويه / لأن حرف العطف خَلَفٌ عن العامل ونائب عنه ، وما قام [١٨٤] مقام غيره فهو أضعف منه في سائر أبواب العربيّة فلا يجوز أن يتسلّط على عمل الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مقامه ، فإذا أقيم مقام الفعل

لم يجز أن يتسلّط على عمل الجر ، فلذا لم يخرّجوا قولهم في المَثَل : « ما كلُّ سوداء تمرة ولا بَيْضاء شَحْمةً »[١] على العطـف علي عاملين كما هو رأي الكوفيّين حيثُ جعلوا جر « بيضاء » بالعطف على سوداء » والعامل فيها « كلّ » ، ونصب « شحمة » عطفاً على خبر « ما » .

ومثله عنـدهم : ما زيـد بقائم ولا قـاعدٍ عمـرو ، ويخفضون « قاعداً » بالعطف على « قائم » المخفوض بالباء ، ويرفعون عمـرٌو بالعطف على اسم « ما » بل يخرّجونـه على حذف المضاف، وإبقاء عمله .

فإن قيل : حذف المضاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل، وهو ضعيف ، والعطف على عاملين ضعيف أيضاً ، فَلِمَ كان حمله على الجارّ أولى من حمله على العطف على عاملين ؟ .

قيـل : لأن حذف الجـار قد جـاء في كلامهم، ولـه وجـه من القياس ، فأما مجيئه فنحو :

١٣٩=* وَبِلْدة ليس بها أنيس[٢] *

---

(١) انظر قصة المثل في مجمع الأمثال ٢٨١/٢ وهو مثل يضرب في موضع التهمة .

(٢) رجز لجران العود ، ديوانه / ٥٣ ، وتكملته :

* إلا اليعافير وإلّا العيس *

من شواهد : الإنصاف / ٢٧١ ، وابن يعيش ٨٠/٢ ، ٢١/٧ ، ٥٢/٨ والتصريح ٣٥٢/١ ، والأشموني ١٤٧/٢ ، والهمع والدرر رقم ٨٨٦ .

أي وربّ بلدةٍ . وقولهم في القسم : اللّهِ لأفعلنّ .

وقول رؤبة لما قيل له : كيف أصبحت ؟. « خيرٍ عافاك اللّه » أي بخير .

وقد حمل أصحابنا قراءة حمزة «والأرحامِ »[١] على حذف الجارّ،وأن التقدير فيه : وبالإرحام ، والأمر فيه ليس ببعيد ذلك البعد ، فقد ثبت بهذا جواز حذف الجارّ في الاستعمال ، وإن كان قليلاً ، ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين فكان حمله على ماله نظير أولى وهو من قبيل أحسن القبيحين .

وأما من جهة القياس،فلأن الفعل لما كان يكثر فيه الحذف وشارك الحرف الجارّ في كونه عاملاً جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل النّدرة .

حَمْلُ الشّيء على الشّيء
من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم

عقد له ابن جنّيّ باباً في الخصائص[٢] قال : اعلم أن هذا باب طريقه الشّبه اللفظي ، وذلك كقولنا في النسب إلى ما فيه همزة التأنيث بالواو ، وذلك نحو : حَمْراويّ / وصَفْراويّ ، وَعُشَرَاويّ . [١٨٥]

---

(١) النساء / ١ .

(٢) انظر الخصائص ١ / ٢١٣ .

وإنما قلبت الهمزة فيه ولم تُقَرّ بحالها ، لئلا تقع علامة التأنيث حشْواً ،فمضى هذا على هذا لا يختلف . ثم إنهم قالوا في النسب إلى عِلْبَاء : عِلْباويّ ، وإلى حِرْباء : حِرْباوي،وأبدلوا هذه الهمزة،وإن لم تكن للتأنيث ، لكنّها لما شابهت همزة حمراء وبابها بالزيـادة حملوا عليها همزةعِلباء،ونحن نعلم أن همزة حمراء ، لم تقلب في حمراويّ لكونها زائدة فتشبّه بها همزة علباء من حيث كانت زائدة مثلها ، لكن لما اتفقتا في الزيادة حُمِلَتْ همزة عِلباء على همزة حمراء .

ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كِساء وقضاء : كِساويّ وقضاويّ ، فأبدلوا الهمزة واواً حملاً لها على همزة عِلْباء ، من حيث كانت همزة قضاء وكساء مبدلة من حـرف ليس للتأنيث ،فهذه علة غير الأولى ، ألا تـراك لم تبدل همـزة عِلباء واواً في : عِلباويّ ،لأنها ليست للتأنيث فتحمل عليها همزة كساءٍ وقضاءٍ من حيث كانتا لغير التأنيث

ثم إنهم قالوا من بعد في قُرّاء : قُرّاوي ، فشبّهوا همـزة قراء بهمزة كساء من حيث كانت أصلاً غير زائدة ، كما أن همزة كساء غير زائدة .

وأنت لم تكن أبدلت همزة كساء في كِساويّ من حيث كانت غير زائدة ، لكن هذه أشباه لفظيّة يحمل أحدها ، على ما قبله تشبّثاً به ، وتصوّراً له وإليـه : وإلى نحوه أومـأ سيبويـه بقولـه : وليس شيء ممّا

يضطرون[١] إليه إلاّ وهم يحاولون به وجْهاً .

وعلى ذلك قالوا : صحروات ،فأبدلوا الهمزة واواً ،لئلاّ يجمعوا بين عَلَمْي تأنيث ، ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية ، ثم قالوا : عِلْبا وان حملاً بالزيادة على حَمْروانِ ، ثمّ قالوا : كساوان ، تشبيهاً له بِعْلِباوانِ ، ، ثم قالوا : قُرّاوان حملاً له على كِسَاوان على ما تقدم .

وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثـرة هذه اللغـة وسعتها وغلبة حـاجة أهلهـا إلى التصرف بهـا ، والتّرَكـح[٢] ، في أثنائها[٣] لما يلابسـونه ، ويكثـرون استعمالـه من الكلام المنثـور ، والشعر الموزون والخطب ، والسجوع ولقوّة إحساسهم في كل شيء شيئاً وتخيّلهم ما لا يكاد يشعر به مَنْ لم يألف مذاهبهم .

وعلى هذا ما منع الصرّف من الأسمـاء للشّبه اللفـظي نحو ، أحمر ، وأصفر ، وأصرم ، وأحمد ، وتألب[٤] وتَنْضُب[٥] عَلَمَين لِما

---

(١) عبارة سيبويه ١/١٣ : « وليس شيء يضطرون إليه » بدون « ممّا » .
(٢) التركح : التوسّع والتصرّف .
(٣) في ط فقط : « إثبـاتها » صـوابه من النسـخ المخطوطـة والخصائص ، وأثناؤها : نواحيها وجوانبها .
(٤) في القاموس : التألب كثعلب : الغليظ المجتمع ، والوعل ، وشجر .
(٥) التنضب : شجر حجازي . وبلدة قرب مكة .

في ذلك من شَبَه لفظ الفعل ، فحذفوا / التّنوين من الاسم لمشابهته [١٨٦] ما حِصّة له في التنوين ، وهو الفعل . قال :والشّبه اللفظي كثير.وفي هذا كفاية . انتهى .

* * * *

الحَمْل على الأكثر أوْلى من الحَمْل على الأقل

ومَنْ ثَمّ قال الأكثرون : إن « رحمن » غير منصرف ، وإن لم يكن له فَعْلَى ، لأن ما لا ينصرف من فَعْلان أكثر فالحَمْل عليه أولى ، قاله صاحب البسيط .

وقال ابن يعيش : ذهب بعضهم : إلى أن ألف « كلا » منقلبة عن ياء وذلك لأنهُ رآها قد أُميلت .

قال سيبويه : « لو سمّيت « بكـلا » وثنّيت لقلبت الألف ياء ، لأنه قد سمع فيها الإمالة .

والأمثل أن تكون منقلبة عن واوٍ ، لأنها قد أبدلت تاء في « كلتا » وإبدال التاء من الواو أضْعاف إبدالها من الياء ، والعمل إنما هو على الأكثر . وإنما أميلت لكسرة الكاف .

وقال السخاويّ : « في تنوير الدّياجي » : سأل سيبويه الخليل

عن « رمّان » فقال لا أصرفه في المعرفة ، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنًى يُعْرف به .

قال السخاوي : أي إذا كان لا يعلم من أيّ شيء اشتقاقه حمل على الأكثر والأكثر زيادة الألف والنون .

وقال ابن يعيش : القياس يقتضي زيادة النون في حسّان وأن لا ينصرف حملاً على الأكثر .

وقال الشَّلوبين : المحذوف من « ذُو » ياءٌ أو واوٌ ، لأن الغالب على الاسم الثنائيّ المحذوف منه لامه أن تكون اللام المحذوفة منه ياءً ، أو واواً ، والأغلب فيها الواو . وقلّ أن يكون المحذوف غيرهما كالحاء من « حر » فينبغي أن يحكم على «ذو» بأن المحذوف منه ياءٌ أو واو،لا غيرهما ، لأنهما أكثر من غيرهما ، وإن كان يمكن أن يكون المحذوف منه هاء .

وقال أيضاً : قد تكون الصفة مجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنّون ، ولا تجمع بهما إذا كانت محمولة على غيرهما مما لا يُجْمع بالواو والنّون ، وذلك نحو / نَدْمان كان قياسه أن يقال في جمعه [١٨٧] نَدْمانون ، لأن مؤنثه ندمانة ، ولكن سيبويه قال : إنهم لا يقولون ذلك وإن كان قد أجازه هو بعد ذلك .

وتوجيه شذوذه : أن المطرد في باب فَعْلان أن لايقال فيه : فعلانة

فحمـل في ذلك عـلى الأكثر ، ولكن مثـل هذا يقـل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا أذكر منه إلا هذا .

وقال أيضاً : الألف المجهولة الأصل من الثّلاثي إذا لم تُمَـلْ تُقْلب في التثنية واواً ، وإذا أميلت تقلب ياءً ، لأنه لا يمال من هذا النّوع إلا ما كانت ألفه منقلبة عن ياء . ولا يميلون ذوات الواو إلا شاذّاً نحو : العشا في العَيْن ، فحمل المجهول من هذا النوع على الأكثر ولم يحمل على الشّاذ .

والأكثر مِمّا يُمال من هذا النّوع أن تكون ألفه منقلبة عن ياء ، فحمل هذا المجهول عليه . وما لم يُمْلِه المميلون من هذا النّوع فألفه منقلبة عن واو ، فحمل هذا المجهول عليه .

قال : فإن جُهل أَمْرُ الإمالة أعني وجودها وعدمها في هذا النوع حُمل على ما ألفه منقلبة عن الياء،لأن الأكثر زعموا فيما لامه ألف أن يكون انقلابها عن الياء ، لا عن الواو ، ولأن الياء أغلب على اللاّم من الواو .

ويقوّي ذلك أن ذوات الواو ترجع في الأربعة إلى الياء نحو : مَلْهَيـان ، ومدعَيـان ، ولا ترجِـع الياء إلى الـواو ونحو : مَـرْميان . انتهى .

وقال ابن عصفور : قول سيبويه : إن المرفوع بعد لـولا مبتدأ

محذوف الخبر أولى من قول الكسائي : إنه فاعل بإضمار فعل ، لأن إضمار الخبر أكثر من إضمار الفعل ، والحمل على الأكثر أوْلى .

وقال ابن اياز : و ذهب الكسائيّ : إلى أن « حتى » حرف تنصب المضارع دائماً ، وإذا وقع بعدها الاسم مجروراً كان بتقدير إلى .

وقول البصريين : إنها حرف يجر الاسم دائماً ، وإذا نصب المضارع بعدها كان بتقدير«أن»أرجح ، لأنه إذا ترددت الكلمة بين أن تكون من عوامل الاسماء أو من عوامل الأفعال فجعلها من عوامل الأسماء أوْلى ، وذلك أن عومل الأسماء هي الأصول ، وعوامل الأفعال فروع .

وأيضاً :فعوامل الأسماء هي الأكثر ،ومن أصولهم : الحمل على الأكثر ./ [١٨٨]

وقال ابن النّحاس في باب الاشتغال : إذا كان العطف على جملة فعليّة فالمختار الحمل على إضمار فعل ، لأنك حينئذٍ تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعليّة فتتفق الجُمل ، وإذا رفعت تكون قد عطفت جملة اسميّة على جملة فعلية فتختلف الجُمل ، وتوافق الجُمل ،أولى من اختلافها .

فإن قيل : توافق الجُمل يعارضه أنك إذا نصبت تحتاج إلى تقدير ، وإذا رفعت لم تحتج إلى تقدير شيء .

فالجواب : أنه إذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير كان التّقدير أولى ،لكثرة التّقدير في كلام العرب ، وقلة الاختلاف ، والحمل على ألكثير أوْلى .

وقال ابن فلاح في « المغني » : لام « ذي » بمعنى صاحب ياء على الأصح حملاً على الأكثر فيما عينه واو .

وقال ابن يعيش : الهاء من هذه بدل الياء من : « هذي » وإنما كسرت ووصلت بالياء لأنها في اسم غير متمكّن مبهم فشبّهّت بـ «هاء»(١) الإضمار الذي قبله كسرة نحو : بِهِ وبغلامِهِ .

وقال سيبويه : ولا أعلم أحداً يضمّها لأنهم شبهوها بهاء الضمير وليست للضمير، فحملوها على أكثر الكلام ، وأكثر الكلام كسر الهاء إذا كان قبلها كسرة ، ووصلوا بالياء كما وصلوا في بِهِ وبغلامِهِ . ومن العرب من يسكنها في الوصل ، ويجري على اصل القياس يقول : هذهْ هند .

وقال أيضاً : الياء الثانية في قوقيت ، وضَوضْيت أصل ، لأنها الأولى كررّت ، وأصلها : قوقوت ، وضوضوت ، وإنما قلبوا الثانية ياء لوقوعها رابعة على حدّ :اغزيت وأدعيت .

---

(١) في ط : « بها » .

فإن قيل : فهلاّ كانت زائدة على حدّ زيادتها في : سعليت ، وجعييت[١] ؟ .

قيل : لو قيل ذلك لصارت من باب : سلس وقلق ، وهـو قليل ، وباب زلزلت وقلقت أكثر ، والعمل إنما هو على الأكثر . وقال الميم من منيح اسم لبلد زائدة والنون أصل لأن ، زيادة الميم أوّلاً أكثر من زياد النّون أولاً / والعمل إنما هو على الأكثر . [١٨٩]

وقال المالقيّ[٢] في رصف المباني[٣] : ألاّ المفتوحـة المشددّة حـرف تحضيض ، وتبدل همـزتها هـاء فيقال : هلاّ . ولا تنعكس القضيّة فتقول : إن الهمزة بدل من الهاء ، لأن بدل الهاء من الهمزة أكثر من بدل الهمـزة من الهاء ، لأنها لم تبـدل إلاّ في : ماء وأمـواء ، والأصل ماه وأمواه .

وفي أهل قالوا : آل والأصـل : أأل فسهلوا الهمزة .

والهاء قد أبـدلت من الهمزة في إيّاك فقالـوا : هيّاك ، وفي : أرحت الماشية قالوا : هرَحْت ، وفي أرقتُ الماء ، قالوا : هَرَقْت ، وفي

(١) في القاموس : الجعو : ما جمعته بيدك من بَعَر ونحوه تجعله كُثْبَة .

(٢) الأمام أحمد بن عبد النور المالقي المتوفي سنة ٧٠٢ هـ .

(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني ، قال عنه لسـان الدين بن الخـطيب « رصف المباني أجل ما صنف » وقد حققه أحمد محمد الخراط من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق وفي ط : « وصف » بالواو ، تحريف .

أشياء غير هذه فالحمل على الأكثر أوْلى[1] .

وقال أبو حيّان في « شرح التسهيل » : « إلى » إمّا أن تقترن بما بعدها قرينة تدلّ على أنه داخلٌ في حكم ما قبلها أو خارج عنه ، فإن اقترن بذلك قرينة كان على حسبها ، وإن لم تقترن به قرينة فالذي عليه أكثر المحقَّقين : أنه لا يدخل في حكم ما قبلها وهو الصحيح ، لأن الأكثر في كلامهم ، إذا اقترنت قرينة أنْ لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها ، فإذا عرّى عن القرينة وجب الحمل على الأكثر .

(١) انظر رصف المباني / ٤٨ .

الحَمْل على المَعْنى

قال في الخصائص[١] ، أعلم أنّ هذا النّوع[٢] غورٌ من العربيّة بعيدٌ ، ومذهب نازح فسيحٌ[٣] ، وقد ورد به القرآن ، وفصيح الكلام منثوراً ، أو منظوماً كتأنيث المذكّر ، وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثّاني على لفظٍ قد يكون عليه الأول ،أصْلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً ، وغير ذلك .

فمن تذكير المؤنث قوله تعالى : ﴿ **فلما رأى الشَّمس بازغةً قال هذا ربّي** ﴾[٤] . أي هذا الشّخص ﴿ **فمَنْ جاءه موعظةٌ مَنَ ربّه** ﴾[٥] لأنّ الموعظة والوعظ واحد . ﴿ **إن رحمة اللهِ قريب** ﴾[٦] أراد بالرحمة هنا : المطر .

---

(١) انظر الخصائص ٢ / ٤١١ .

(٢) في الخصائص : « الشّرج » مكان : « النوع » والشرج : النّوع والمِثْل .

(٣) في ط فقط : « فصيح » بالصاد ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) الأنعام / ٧٨ .

(٥) البقرة / ٢٧٥ .

(٦) الأعراف / ٥٦ .

ومن تأنيث المذكّر قراءة من قرأ : ﴿ تلتقطه بعض السّيّارة ﴾[١] وقولهم : ذهبت بعْضُ أصابعه ، أنث ذلك لما كان بعضُ السّيارة سيّارة في المعنى وبعض / الأصابع اصبعاً ، وقولهم : « ما جاءت حاجَتَكُ »[٢] [١٩٠] لمّا كانت « ما » هي الحاجة في المعنى . وأنشدوا :

١٤٠=أتهجر بيْتاً بالحجاز تَلَفَّعَتْ به الخوفُ والأعداءُ من كلّ جانبِ[٣]

ذهب بالخوف إلى المخافة وقال :

١٤١=يأيها الراكب المُزّجِي ِ مَطِيّتَهُ سائل بني أسدٍ ما هذه الصَّوْتُ[٤]

أنث على معنى الاستغاثة .

---

(١) يوسف / ١٠ . وهي قراءة مجاهد ـ أبي رجاء ـ الحسن ـ قتادة . انظر الفخر الرازي ٩٦/١٨ ، والقرطبي ١٣٣/٩ ، والكشاف ٣٠٥/٢ والطّبريّ ٩٤/١٢ .

(٢) قال السّيوطي في الهمع ٧٠/٢ : « أول من قالها الخوارج لابن عباس حين أرسله عليٌّ إليهم .
ويروى برفع « حاجتك » على أن « ما » خبر « جاءت » قدّم ، لأنه اسم استفهام والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك ، وبنصبه على أنه الخبر ، والاسم ضمير « ما » ، والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك ، و « ما » مبتدأ ، والجملة بعدها خبر » .

(٣) من شواهد : الخصائص ٤١٥/٢ .

(٤) لرويشد بن كثير .
انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٦/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٣/١ ، والإنصاف ٧٧٣/٢ ، والخصائص ٤١٦/٢ ، واللسان : « صوت » . والهمع والدرر رقم ١٧٣٢ .

وحكى الأصمعي عن أبي عمرو : أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول : « فلان لَغُوب جاءته كتابي فاحتقرها » ؟ » فقلت له : أتقول : جاءته كتابي ؟ فقال : نعم ، أليس بصحيفة ؟ قلت : فما اللغـوب ؟ قال : الأحمق . وقال :

١٤٢=لو كان في قلبي كَقَدْر قلامةٍ حبًّا لغيرِك قـد أتاهـا أرسُلي[1]

كسرّ « رسولاً » وهو مذكّر على « أرْسُل » وهو من تكسير المؤنث كأتانٍ ، وأتن ، وعِنَاق وأَعْنُق لَمّا كان الرسول هنا إنما يراد به المرأة ، لأنها في غالب الأمر مِمّا تستخدم في هذا الباب .

وكذلك ما جاء عنهم من : جناح وأَجْنُح قالوا :ذهب بالتأنيث إلى الرّيشة ، وقال :

١٤٣=فكـان مِجَنّي دون من كنتُ أتّقي ثلاثَ شُخوصٍ كاعبانِ ومُعْصِرُ[2]

---

(١) لأبي كبير الهذليّ .
من شواهد : الخصائص ٢/٤١٦ . وانظر اللسان : « رسل » .

(٢) لعمر بن أبي ربيعة .
من شـواهد : سيبـويـه ٢/١٧٥ ، والمقتضب ٢/١٤٨ ، والخصـائص ٢/٤١٧ والمقرب ١/٣٠٧ ، والخزانة ٣/٣١٢ ، والتصريح ٢/٢٧١ ، ٢٧٥ .
والمِجنّ بكسر الميم : الترس . والكاعب : هي الجارية حين يبدو ثديها للنهود ، وقد كعبت تكعُبُ بالضم كعوباً ، وكعّبت بالتشديد تكعيباً مثله ، والمُعْصِر بضم الميم وكسر الصاد : هي الجارية أول ما أدركت وحاضت ، يقال : قد أعصرت كأنها دخلت عصر شبابها .

أنث الشّخص لأنه أراد به المرأة. وقال :

١٤٤=وإنّ كلاباً هذه عَشْرُ أَبْطُنٍ   وأَنْت بَرِيءٌ من قبائلها العَشْرِ(١)

ذهب بالبطن إلى القبيلة ، وأبان ذلك بقوله : « مِنْ قبائلها » . وأمّا قوله :

١٤٥ = * شَرِقَتْ صَدْرُ القَناة من الدَّمِ(٢) *

فإن شئت قلت : أنّثْ ، لأنه أراد القناة ، وإن شئت قلت : إن صَدْر القناة قناةٌ وقال :

١٤٦=لما أتى خَبَرُ الزُّبير تواضَعَت   سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ(٣)

---

(١) للنواح الكلابيّ .
من شواهد : الإنصاف ٢ / ٧٦٩ ، وسيبويه ١ / ١٧٤ ، وهمع الهوامع رقم ١٦٨٧ .

(٢) للأعشي ديوانه / ١٨٤ . وصدره :
* وتشرقُ بالقول الذي قد أَذَعْتَهُ *
من شواهد : سيبويه ١ / ٢٥ ، والمقتضب ٤ / ١٩٧ .

(٣) لجرير ، ديوانه / ٢٧٠ من قصيدة يهجو بها الفرزدق ، مطلعها :
بان الخليطُ برامتين ، فودّعوا   أو كُلّما رفعوا لبين تَجْزعُ
من شواهد : سيبويه ١ / ٢٥ ، والمقتضب ٤ / ١٩٧ ، والخصائص ٢ / ٤١٨ ، واللسان : « سور » .

وقال :

١٤٧= ❊ طولُ اللَّيالي أسْرَعت في نَقْضِي[(١)] ❊

وقال تعالى : ﴿ ومَنْ تَقْنُتْ مِنكن لِلّه ورسوله ﴾[(٢)] لأنه أراد : أمرأة .

ومن باب الواحد والجماعة قولهم : « هو أحسن الصبيان وأجملُه » أفرد / الضمير ، لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد ، كقولك : « هو أحسن فتىً في الناس». وقال ذو الرّمة : [١٩١]

١٤٨=وَميَّةُ أحسن الثّقلين وَجْهاً وسالفةً وأحسنُه قَذالا[(٣)]

(١) للعجاج ، وقيل : للأغلب العجليّ . وبعده :

❊ أَكَلْنَ بَعْضِي وَتَرَكْن بَعْضِي ❊

من شواهد : سيبويه ٢٦/١ ، والمقتضب ١٩٩/٤ ، والخصائص ٤١٨/٢ ، والخزانة ١٦٨/٢ ، والمغنى رقم ٩٠٢ ، والعيني ٣٩٥/٣ والتصريح ٣١/٢ .

(٢) الأحزاب /٣١ ، وفي ط والنسخ المخطوطة ، « يقنت » بالياء ، وهو لا يتّفق مع المراد أو مع الأسلوب . وقراءة « تقنت » بالتاء نسبت إلى الجحدري والأسواري ويعقوب ، وابن عامر ، ورويت عن أبي جعفر ، وشيبة ، ونافع .

انظر : البحر ٢٢٨/٧ .

(٣) من قصيدة لذي الرّمة ديوانه /٥٢٢ ، وروايته : « وأحسنهم » . وبهذه الرواية لا شاهد في البيت . وهذا الشاهد من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة من شواهد : شرح المفصل ٩٦/٦ ، والخصائص ٤١٩/٢ ، والخزانة ١٠٨/٤ ، وشرح شذور الذهب / ٣٦٧ ، وحاشية يس ١٠٤/٢ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٣٩ .

فأفرد الضميّر مع قُدْرته على جمعه .

وقال تعالى : ﴿ ومِنَ الشّياطِين مَنْ يغوصون لـه﴾[١]،فحمـل على المعنى .

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ أَسْلَم وَجْهَهُ لِلّهِ وهو محسنٌ فله أجرُهُ عند ربّه ﴾[٢] فأفرد على لفظ « مَنْ » ثم جمع من بعدُ .

والحَمْلُ على المعنى واسعٌ في هذه اللّغة جدًّا .

منـه قـولـه تعـالى : ﴿ أَلَمْ تَـرَ إلى الـذي حـاجّ إبـراهيمَ في ربّه »[٣] ، ثم قال : « أو كالّذِي مَرّ على قريةٍ »[٤] قيل فيـه : إنه محمولٌ على المعنى حتّى كأنه قال : أرأيت كالذي حاجّ إبـراهيم أو كالذّي مرّ على قرية،فجاء بالثّاني على أن الأول قد سبق كذلك .

ومن ذلك قول امرىء القيس :

١٤٩=ألا زعمَتْ بسبـاسة اليـومأَنّنِي كَبِرْتُ وأن لا يحسن السّـرّ أمثالي[٥]

بنصب «يحسن». والـظّاهر أنـه يرفـع لأنـه معـطوف على أنّ

(١) الأنبياء / ٨٢ .
(٢) البقرة / ١١٢.
(٣) البقرة / ٢٥٨ .
(٤) البقرة / ٢٥٩ .
(٥) من شواهد : الخصائص ٤٢٣/٢ ، وانظر ديوانه / ١٤٠ ، وبسبـاسة: اسم امرأة .

الثقيلة ، إلا أنه نصب ، لأن هذا موضع قد كان يجوز أن تكون فيه الخفيفة حتى كأنه قال : ألا زعمت بسباسة أن يكبرَ فُـلان .ومنه قوله :

١٥٠=يـا ليت زَوْجَك قـدغـدا مـتـقـلّداً سَـيْـفـاً ورُمْـحـاً[1]

أي وحاملاً رمحاً ، فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه . وكذا قوله :

١٥١=* علفتها تبناً وماء بارداً[2] *

أي وسقيتها ماء بارداً . وقوله :

١٥٢=تـراهُ كأنَّ الله يَجْـدَع أَنْفَـهُ وعينيه إن مولاه ثـاب لهُ وَفْـرُ[3]

---

(١) لعبد الله بن الزبعري .
من شواهد : المقتضب ٢/٥١ ، والخصائص ٢/٤٣١ ، وابن الشجري ٢/٣٢١ ، وابن يعيش ٢/٥٠ ، وأمـالي المـرتضى ١/٥٤ ، ٢/٢٦٠ والحجة لابن خالويه ٦٧ ط رابعة .

(٢) رجز نسب لذي الرمة ، وبعده :
* حتى شَتَتْ همّالةً عيناها *
من شواهد : الخصـائص ٢/٤٣١ ، وأمالي المـرتضى ٢/٢٥٩ ، وابن الشجري ٢/٣٢١ ، وابن يعيش ٢/٨ ، والخزانة ١/٤٩٩ ، والمغنى رقم ١٠٧٤ ، وشـرح شـذور الـذهب/ ٢٤٠ ،والعيني ٣/١٠١ ، ٤/١٨١ ، والأشموني ٢/١٤٠ ، وأوضح المسالك رقم ٢٥٨، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٥٩٢

(٣) من مقطوعة لخالد بن الصليفان .
انظر أمالي المرتضى والخصائص ٢/٤٣١ ، والعيني ٤/١٧١ .

أي ويفقأ عينيه .

باب واسع من الحمل على المعنى

ومنه باب واسع لطيف ظريف ، وهو اتّصالُ الفِعْل بحرف ليس مِمّا يتعدّى به،لأنه في معنى فِعْل يتعدّى به كقوله تعالى : ﴿ **أُحِلّ لكم ليلة الصّيام الرَّفثُ إلى نسائكم** ﴾[1] لمّا كان في معنى الإفضاء عدّاه بإلى . ومثله قول الفرزدق

١٥٣= ❊ قد قتل الله زياداً عنّي[2] ❊

لأنه في معنى : صرفه ، وقول الأعشى :

١٥٤ ❊ سُبْحان مِن علقمة الفاخِرِ[3]❊

= وفي العيني قائله : الزير قان بن بدر .
وثاب : أي رجع من بعد ذهابه . والوفر : المال الكثير .

(١) البقرة /١٨٧ .

(٢) رجز نسب للفرزدق ، وقبله :
كيف تـراني قـاليـاً مِـجَنّـى   أضـربُ أمـري ظهـره للبطـن
قد قتل الله زياداً عنّى
من شـواهـد : الخصـائص ٢/٣١٠ ، ٤٣٥ ، والمحتسب ١/٥٢ ، والمغنى رقم ١١٦٦ ، والأشموني ٢/٩٥ .

(٣) للأعشي ديوانه /٩٦ . وصدره :
❊ أقول لما جـاءني فخره ❊

[١٩٢] علّق حرف الجر بسبحان/وهوَ عَلَم لمّا كان معناه :براءة منه .

وقال ابن يعيش : فإن قيل : قررّتم أن العامل في الحـال هو العامل في صاحبها ، والحال في : « هذا زيـدٌ قائمـاً » مِنْ « زيد » والعامل[١] فيه الابتداء من حيث هو خبر ، والابتداء لا يعمل نَصْباً .
فـالجـواب : أن هـذا كـلام محمـول عـلى معنـاه دون لفـظه ، والتقدير : أشير إليه أو انْتبه[٢] له فهو مفعول من جهة المعنى وصل إليه الفعل .

قـال : وقولهم : «نشدتك الله إلاّ فعلت كلامٌ» محمـول على المعنى ، كأنه قال ما أنشدك إلا فعلك أي ما أسألك إلاّ فعلك .

ومثل ذلك : شرٌّ أهرّ ذا ناب . وإذا ساغ أن يحمل شرٌّ أهَرَّ ذا ناب على معنى النفي كان معنى ، النفي في : نشدتك الله إلا فعلت أظهر لقوة الدلالة على النفي لدخول « إلا » لدلالتها عليه .

ومثله من الحمل على المعنى قوله :

من شواهد : سيبويه ١٦٣/١ ، والخزانة ٤١/٢ ، ٢٥١/٣ ، والهمع والـدرر رقم ٧٤٣ ، واللسـان :

(١) في ط فقط : « العامل » بدون واو العطف ، تحريف صوابـه من النسخ المخطوطة وابن يعيش ٥٨/٢ .

(٢) في ط فقط : « أُنَبِّهُ » .

١٥٥= * . . وإنما . . . . يُدافع عن أَحسابهم أنا أو مثلي[١]*

والمراد ما يدافع .ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى : ما يدافع إلا أنا .

وقال أبو حيّان في إعرابه : كلام العرب منه ما طابق اللفظ المعنى نحو : قام زيد ، وزيد قام وهو أكثر كلام العرب ، وهو وجه الكلام .

ومنه ما غلب فيه حكم اللّفظ على المعنى نحو : علمت أقام زيد أم قعد ،لا يجوز تقديم الجملة على « علمت » وإن كان ما بعد علمت ليس استفهاماً بل الهمزة فيه للتّسوية .

ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ ،وذلك نحو الإضافة للجملة الفعلية نحو :

١٥٦= * على حين عاتبت المشيبَ على الصّبا[٢] *

---

(١) للفرزدق ديوانه ٢/٧١٢ وتكملته :

* أنا الضامن الرّاعي عليهم . . . *

من شواهد : الأشموني ١/١١٦.

(٢) للنابغة الذبياني ، ديوانه / ٧٩ ، وتمامه :

* فقلت ألمّا أصْحُ والشيبُ وازعُ *

من شواهد : سيبويه ١/٣٦٩ ، والمنصف ١/٥٨ ، وابن الشجري ١/٤٦ ، ٢/١٣٢ ، وابن يعيش ٣/١٦ ، ٨١ ، ٤/٩١ ، ٨/١٣٦ ، والمقرب ١/٢٩٠ ، والخزانة ٣/١٥١ ، وشرح شذور الذهب /٦٨ ،

إذ قياس الفعل أن لا يضـاف إليه،لكن لـوحظ المعنى ، وهو المصدر، فصحّت الإضافة .

وقال الزمخشـريّ في الأحاجي : قولهم : « نَشَدْتُـك باللهِ لمّـا فَعَلْت » كلام مُحرّفٌ عن وجهه ، معدولٌ عن طريقته ، مـذهوب[1] مذهب ما أغربوا بـه على السـامعين من أمثـالهم ، ونوادر ألغـازهم، وأحاجيهم ، وملحِهم ، وأعاجيب كلامهم وسائر ما يـدْلون بـه على اقتدارهم، وتصريفهم أعنّـة فصاحتهم كيف شـاؤا .

وبيانْ عدله أنّ الإثبات فيه قائم مقام النفي ، والفعل قائم مقام الاسم . وأصله ما أطلب منك إلا فعلك / . [١٩٣]

وقال الشيخ عَلَم الـدين السّخاوي في : « تنـوير الـدّياجي : « هذا الكلام ممّا عُدِل من كلامهم عن طريقته إلى طريقة أخرى تصرّفاً في الفصاحة ، وتفنّناً في العبارة،وليس مِنْ قبيل الألغاز .

وقال أبو علي : هو كقولهم: «شرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ» مَعْنىً في أنّ اللفظ على معنى، والمراد معنى آخر ، لأن المعنى ما أهر ذا ناب إلاّ شر .

والمغنى رقم ٩١٤ ، والعيني ٣/٤٠٦ ، ٤/٣٥٧ ، والتصريح ٢/٤٢ ، والهمع والدّرر رقم ٨٦١ ، والأشموني ٢/٢٥٦ ، ٤/٨ .

(١) في المحاجاة بالمسائل النحويـة /٢٤ : « مذهـوب به مـذهب » بزيـادة « به » ، وهذا أصح من إسقاطها . هذا وقد طبعت « الأحاجي » بعنوان : « المحاجاة بالمسائل النحوية » بتحقيق الدكتورة بهيجة بـاقر الحسيني ، مطبعة أسعد ببغداد .

قال : وقول الزّمخشريّ : أقيم الفعل فيه مقام الاسم ، يعني : إلا فعلت ، أقيم مقام إلّا فعلك .

قال : ومثل هذا من الذي هو بمعنى ما هو متروك إظهاره قوله :

١٥٧=أبا خُراشة أما أنت ذا نَفَرٍ فإن قومِيَ لم تـأكلهم الضَّبُعُ[1]

قال سيبويه : المعنى : لأن كنت منطلقاً انطلقت لانطلاقك ، أي لأن كنت في نفر وجماعة من أسرتك فإن قومي كذلك وهم كثير ، لم تأكلهم السّنة .

ولا يجوز عند سيبويه إظهار كنت مع المفتوحة ولا حـذفه مع المكسورة .

وقال الزمخشري : من المحمول على المعنى قـولهم :حسبك ينَمْ[2] الناس ، ولذا جزم به كما يجزم بالأمر،لأنه بمعنى : اكفف .

وقولهم :«اتّقـي الله أمرؤ فعل خيرًا يثب عليه»، لأنه بمعنى :

(١) لعباس بن مرداس الصّحابي .
من شـواهـد : سيبـويـه ١٤٨/١ ، والخصـائص ٣٨١/٢ ، والمنصف ١١٦/٣ وابن الشجري ٣٤/١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٠/٢ ، وابن يعيش ٩٩/٢ ، ١٣٢/٨ ، والخزانة ٨٠/٢ ، ٤٢١/٤ ، وشرح شذور الذهب /١٦٦ ، والمغنى رقم ٤٥ ، ٨٧ ، ٨٠٨ ، ١١٨٥ . والتصـريح ١٩٥/١ وهمـع الهوامع والدّرر رقم ٤١٣ ،وابن عقيل ١١٨/١،وأوضح المسالـك رقم٩٧.

(٢) في ط : « يتم » بالتاء ، تحريف صوابه من النسخة هـ .

لِيتّق الله امرؤ ، ولْيَفْعل خيراً .

وقال أبو عليّ الفارسي في « التذكـرة » : إذا كانـوا قد حملوا الكلام في النفي على المعنى دون اللفظ ، حيث لو حمل على اللفظ لم يؤدّ إلى اختلال معنى ولا فساد فيه ، وذلك نحو قولهم : «شرٌّ أهَّر ذا ناب»، و « شيء جاء بك » وقوله :

١٥٨ = * . . . وإنما . . يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي[1] *

وقولهم : « قلَّ أحد لايقول ذاك » ، وقولهم : « نشدتك الله إلا فعلت » .

وكلّ هذا محمولٌ على المعنى ، ولو حُمِل على اللفظ لا يؤدي إلى فساد والتباس ، فإن الحمل على المعنى حيث يؤدي إلى الالتباس يكون واجباً ، فمن ثَمّ نفي سيبويه قوله : مررت يزيد وعمرو إذا مرّ بهمامرورين : ما مررت بزيد ولابعمرو،فنفى على المعنى دون اللفظ .

وكذلك قوله : ضربت زيداً أو عمراً : ما ضربت واحداً منهما ، لأنه لو قال : ما ضربت زيداً أو عمراً أمكن أن يظن أن المعنى : ما ضربتهما .

ولمّا كان قوله : ما مررت بزيد وعمرو، لو نفي على اللّفظ لا [١٩٤] يمكن أن يكون نفي / . مروراً واحداً ، فنفاه بتكرير الفعل ليتخلّص

---

(١) سبق ذكره رقم ١٥٥ .

من هذا المعنى .

كذلك جمع قوله : ما مررت بزيدٍ أو عمرٍو، وما مررت بواحدٍ منهما؛ ليتخلّص من المعنى الذي ذكرنا ا .

[في اجتماع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى]

إذا اجتمـع الحمل على اللّفظ والحمـل على المعنى بـدىء بالحمل على اللّفظ ، وعلّل ذلك بأن اللّفظ هو المشاهد ، المنظور إليه ، وأمّا المعنى فخفيّ راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللّفظ والبداءة بها أوّلى .

وبأن اللفظ متقدّم على المعنى ، لأنـك أول ما تسمـع اللفظ فتفهم معناه عَقِبَه ، فاعتبر الأسبق .

وبأنه لو عكس لحصل تراجع ،لأنك أوضحت المراد أوّلاً ، ثم رجعت إلى غير المراد، لأن المعوّل على المعنى، فحصل الإبهام بعد التبيّين .

وقـال ابن جنّي في « الخصـائص »[1] : اعلم أن العـرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللّفظ ، لأنه إذا انصرف عن اللفظ إلى غيره ضَعُفت معاودتُهُ إياه ، لأنه انتكاث وتراجع ، فجرى ذلك مجرى إدغام الملحق ، وتوكيدِ ما حذف

(١) انظر الخصائص ٢/٤٢٠ ، ٤٢١ .

على أنه قد جاء منه شيء . قال :

١٥٩ = * رُؤوسُ كبيريهنّ ينتطحان[١] *

وقال ابن الحاجب : إذا حمل على اللّفظ جاز الحمل بعده على المعنى ، وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللّفظ ، لأن المعنى أقوى فلا يتعدّى الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ . ويضعف بعد إعتبار المعنى القويّ الرّجوعُ إلى الأضعف .

واعترض عليه صاحب البسيط : بأن الأستقراء دلّ على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى ، وكثرة موارده دليلٌ على قوته ، فلا يستقيم أن يكون قليل الموارد أقوى من كثير الموارد .

قال : وأمّا ضعف العود إلى اللفظ بعد اعتبار المعنى ، فقد ورد به التنزيل كما ورد باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ ، قال تعالى : ﴿ **خالدين فيها أبداً قد أَحْسَنَ اللهُ له رِزقاً** ﴾[٢] فحمل على اللّفظ بعد الحَمْل على المعنى . وما ورد به التنزيل ليس بضعيف ، فثبت أنه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف .

وقال الإمام أبو الحسن الآمدي في « شرح الجزوليّة » : العرب

---

(١) من شواهد : الخصائص ٢/٤٢١ ، والخزانة ٢/٢٠٢ عرضاً ، وصدره كما ورد في الخزانة :

* رأت جبلاً فوق الجبال إذا التقت *

وفي ط والنسخ المخطوطة : « كبيريهن » بالباء في « بهن » تحريف صوابه من الخصائص والخزانة .

(٢) الطلاق /١١ .

تكره / الانصراف عن الشيء ثم الرجوع إليه بعد ذلك في معانيهم [١٩٥] فكذلك يكرهونه في ألفظاهم ، وأنشد :

إذا انصَرَفَتْ نَفْسِي عن الشيء لم تكد إليه بوجه آخر الدّهر تَرْجِعُ[1]

ولذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ مفرد ومعنى مجموع كـ « مَنْ » وأخواتها ؛ ولذلك يكرهون الرجوع إلى الإتباع بعد القطع في النعوت .

قال الشّلوبين في « شرح الجزوليّة » : « إذا قلت : ما أظن أحداً يقول ذلك إلاّ زيداً فالنصب أجود على أنه بدل من « أحد » ، وأمّا الرفع على أنه بدل من الضمير ، فحمل على المعنى ، والحْمل على المعنى مع وجود الحمل على اللّفظ كاتباع الأثر مع وجود العين .

* * *

حمل الشيء على نقيضه

فيه فروع :

منها : قال في البسيط : ذهب سيبويه : إلى أن حرف التعريف اللام وحدها ؛ لأن دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين ، فكذلك دليل

(١) لم أعتبره شاهداً نحويّاً ، ولذلك لم يسلسل في الترقيم .

نقيضه وهو التعريف حرف واحد قياساً لأحد النّقيضين على الآخر ، ولذلك كانت ساكنة كالتنوين .

وقال في « الجُمَل »[١] -: لم يجمع من الصفات التي مذّكرها أَفْعل على : فِعَال إلاّ عجفاء وأعجف ، وعِجاف .

قال في « البسيط » : والذي حَسّن في جمعها في قوله تعالى : ﴿ سَبْـعٌ عِجَـافٌ ﴾[٢] حملهـا على « سِمان »[٣] لأنهم يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النّظير على النّظير .

وقال ابن جني في « الخصائص » : كان أبو علي يستحسن قول الكسائي في قوله :

١٦٠= * إذا رَضِيتْ عليّ بنو قُشَيرٍ[٤] *

إنه لما كان « رضيت ضد : سخطت عدّىَ رضيت بـ « علي » حملاً

---

(١) ط فقط : « المجمل » بزيادة الميم .

(٢) يوسف / ٤٦ .

(٣) يوسف / ٤٦ .

(٤) للقحيف العقيلي . وتمامه :

* لعمر اللّه أعجبني رضاها *

من شواهد : الخصائص ٢ / ٣١١ ، والأزهية / ٢٨٧ ، وابن يعيش ١ / ١٢٠ ، والنوادر / ٤٨١ ،وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٦٩ ، والمقتضب ٢ / ٣٢٠ ، والخزانة ٤ /٢٤٧ ،وشرح ابن عقيل ٢ /٢٣٢ ، والجني الداني / ٤٧٧ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٠٨٦ .

للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره .

وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيراً فقال : قالوا كذا ، كما قالوا كذا ،وأحدهما ضدّ الآخر[1] .

وقال ابن إياز في « شرح الفصول » : ربّما جعلوا النّقيض مشاكلاً للنقيض ؛لأن كُلّ واحد منهما ينافي الآخر ، ولأن الذِّهن يتنبه لهما معاً بذكر أحدهما / . [١٩٦]

قال : وقد ذهب أبو سعيد السيّرافيّ : إلى أن لام الأمر إنما جزمت ؛لأن الأمر للمخاطب موقوف الآخر ، نحو اذهب ، فجعل لفظ المعرب كلفظ المبنيّ ؛لأنه مثله في المعنى ، وحملت عليها « لا » في النهي من حيث كانت ضدًّا لها .

وقال ابن عصفور في « شرح الجمل » : « كم » إن كانت اسْمَ استفهام كان بناؤها لتضمّنها معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت خبرية كان بناؤها حملاً على « رُبّ » وذلك أنها إذ ذاك للمباهاة والافتخار كما أن رُبّ كذلك، وهي أيضاً للتّكثير فهي نقيضةُ « رُبّ ، لأن رب للتقليل ، والنقيض يجري مجرى ما يناقضه ، كما أن النظير يجري مجرى ما يجانسه .

وقال ابن النّحاس في « التعليقة » : إنما كسرت النون في المثنى لسكونها ،وسكون الألف قبلها والكسرة نقيض السكون ، فأرادوا

---

(١) انظر الخصائص ٢ / ٣١١ .

أن يأتوا بالشيء الذي هو نقيضه ؛لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره .

وقال السّهيلي في « الروض الأنف » : يحملون الصّفة على ضدّها ،قالوا :عدّوة بالهاء حملاً على صديقة .

وقال الشيخ شمس الدين بن الصّائغ في « تذكرته » : قيل : لِمَ بُني « عَوْضُ » على الضّم مع أنه غير مضاف إلى الجملة ؟ قال : ويمكن أن يكون بُني حْملاً على نقيضه وهو «قطّ» كما قيل في كم .

وقال أبن النحاس في « التعليقة » : لا يثني « بَعْض » ولا يجمع جملاً على « كلّ » لأنه نقيض ،وحكم النقيض أن يجري على نقيضه .

وقال ابن فلاح في « المغني » : ألحقت العرب:عدمت ، وفقدت بأفعال القلوب ، فقالوا :عدمتني وفقدتني حملاً على وجدت فيكون من باب حمل الشيء على ضدّه .

وقال الجاربردي في « شرح الشافية » : بُطْنان فُعْلان لا فُعْلال ، لأنه نقيض ظُهْران ، لأن ظُهْراناً اسم لظاهر الرّيش ، وبطناناً لباطنه ، وظُهْران : فُعْلان بالاتفاق ، فَبُطْنَان :كذلك حملاً للنقيض على النقيض .

وقال ابن هشام في « تذكرته » : هذا باب ما حملوا فيه الشيء على نقيضه وذلك في مسائل :

الأولى : لا النافية حملوهـا على إنّ في العمل في نحـو : لا طالعاً جبلاً حسنٌ .

الثانية : رَضِي عدّوها بعلى حَمْلاً على سخط . قاله الكسائي .

الثالثة : فَضُل عدُّوه بـ « عن » حَمْلاً على : نقص ، ودليله قوله :/ [١٩٧]

١٦١= لاهِ ابنُ عَمّك لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عنيّ ولا أنت دَيّاني فَتَخْزُوني[(١)]

قال ابن هشام : وهذا مما خطر لي .

الرابعة : نَسِيَ علَقّوها حملاً على عَلِم . قال :

١٦٢=وَمَنْ أَنْتُمُ إنا نسينا من أَنْتُمُ وريُحكم من أيِّ ريح الأعاصرِ[(٢)]

---

(١) لذي الأصبع العدواني .
من شواهد : الخصائص ٢٨٨/٢ ، وابن الشجري ١٣/٢ ، ٢٦٩ ، وابن يعيش ٥٣/٨ ، ١٠٤/٩ ، والمقرب ١٩٧/١ ، والخزانة ٢٢٢/٣ ، ٢٤٣/٤ ، والمغنى رقم ٢٦٠ ،والعيني ٢٨٦/٣ ، والتصريح ١٥/٢ ، والأشموني ٢٢٣/٢ ،وفي العينيّ : « ولا أنت دياني فتخزوني » قال ابن السّكّيت : أي ولا أنت مالك أمري فتسوسني .
وفتخزوني : بالخاء والزاي المعجمتان ؛ يقال : خزاه يخزوه خزواً : إذا ساسه وقهره . أما الخِزْي فهو منٍ خَزِيَ يَخْزي : إذا ذلّ وهان ، ولاه ابن عمك أي للّه درّ ابن عمك .

(٢) لزياد الأعجم .
من شواهد : المحتسب ١٦٨/١ ، والعيني ٤٢٠/٢ ، وهمع الهوامع الهوامع والدرر رقم ٦٠٤، وحاشية يس ٢٥٣/١ . =

الخامسة : «خُلاصة»[(١)] حملوها على ضدّها من باب فُعالة لأنه وزن نقيض المرْمِيّ والمبقّى[(٢)] قال : وهذا لمّا خطر لي عرضته على الشّيخ فأعترضه بأن الدّالّ هنا على خلاف باب : زبالة وفُضالة لا نسلم أنه الوزن بل الحروف . قال وهو محلّ نظر .

السادسة : جيّان[(٣)] وعَطْشان حَملوهما على شَبْعان وريّان وملآن ، لأن باب فَعْلان للامتلاء .

السابعة : دخل حملوها على خرج ، فجاؤا بمصدرها كمصدره ، فقالوا دُخولاً كخرُوجاً . هذا إن قلنا : إن دخل متعدّية ، وإن قلنا : إنها قاصرة فلا حمل .

= والأعاصر : جمع إعصار ، وأصله : الأعاصير ، ولكنه خفّف ، والإعصار . ريح تثير الغبار،وترفعه إلى السماء كأنه عمود ، قال العينيّ : وإنما خصّها بالذكر؛لأنها لا تسوق غيثاً ، ولا تلقح شجراً ، فضرب لهم المثل لقلة الانتفاع بهم : ثم قال : فإن قلت : ما هذه الإضافة في قوله : ريحُ الأعاصر ؟ فهل هي إضافة الشيء إلى نفسه ، لأن الإعصار ريح فيكون التقدير : ريح الريح . قلت : الإعصار : ريح مخصوصة ، فتكون الإضافة فيه من قبيل إضافة العام إلى الخاص .

(١) في القاموس : خُلاصة السّمن بالضم والكسر : ما خلص منه .

(٢) في ط فقط : « والمنفّى » بالفاء . وفي النسخ المخطوطة « المبقّى » « أي الحروف التي رميت ، والحروف التي بقيت ، وهو أوضح .

(٣) في ط ، ت : « جيعان » والتحريف فيهما واضح ، وفي هـ : « جيبان » وفي م : جيّان ، وهو الصواب ، لأنه من جوى الطعام جوًى : كرهه ولم يوافقه . انظر اللسان : جوى .

الثامنة : شَكر عدّوها بالباء حملاً على كفر فقالوا : شكرته ، وله ،وبه. قاله ابن خالويه في « الطّارقيات » .

التاسعة : قالوا : بَطل بِطالةً حملاً على ضدّه من باب الصنائع كنَجِر نِجارة .

العاشرة : قالوا : مات مَوَتاناً حَمْلاً على حَيىَ حَيَواناً ، لأن باب فَعَلان للتقلّب والتحرّك .

الحادية عشرة : كَمْ الخبرية حملوها على رُبّ في لزوم الصّدريّة لأنها نقيضتها .

الثانية عشرة : معمول ما بعد لَمْ ولمّا قدّم عَليهما حملاً على نقيضه ، وهو الإيجاب. قاله الشّلوبين .

واعترضه ابن عصفور بأنه يلزمه تقديم المعمول على: ما ضرب زيداً ، لأنه أيضاً نقيضه الإيجاب ، وليس بشيء ، لأنه لا يلزم اعتبار النقيض .

الثالثة عشرة : قالوا: «كثر ما تقولن ذلك» حملاً على : قلّما تقولنّ ذلك . وإنما / قالوا : قَلّما تقولن ذلك ، لأن قلما تكون للنفي . انتهى . [١٩٨]

وقال في موضع آخر من « تذكرته » : كما يحْمِلون النّظِير غالباً كذا يَحْمِلُون النّقيض على النّقيض قليلاً مثل لا النافية للجنس حَملوها

على إنّ وكم للتكثير أجروها مجرى رُبَّ التي للتقليـل ، فصدّروهـا وخصّوها بالنكرات ، وقالوا : أمرأة عدّوة ، فألحقوا فيها تاء التأنيث . وحُكْم فَعُول ، إذا كانت صفة للمؤنثّ ، وكان في معنـى فاعل أن لا تدخله تاء التأنيث .

وقالوا : إمرأة صبور ، ونـاقة رغـوث[١] ، لأنهم أجروا عـدوّةً مُجْرى صديقة ، وهي ضده ، فكما أدخلوا التاء في صديقة أدخلوها في عدوّة .

وقـالوا : الغـدايا والعشـايا ، فجَمَع غُدوة[٢] وغَـداة على فَعَالى ، وحكمه أن يقال فيه : غَداة وغَدَوات؛ ، وغُدْوة وغدوات ، لأنهم حَمَلُوها على العَشايا ، وهي في مقابلتها ، لأن الغداة أول النهار كما أن العشيّة آخره .

❋ ❋ ❋ ❋

حمل الأصول على الفروع

قال ابن جنيّ[٣] : قال أبو عثمان : لا يضاف « ضارب » إلى

(١) في ط فقط : « رغوت » بالتاء ، تحريف ، وعلق في هامش ط : لعلها : رغو وهي أيضاً خطأ . والتصويب من النسخ المخطوطة، وكتب اللغة .
و « الرغوث » بـالثاء : كـل مرضعـة كالمُـرْغِث ، وارتغثها: رضعهـا ، وأرغثته : أرضعته .

(٢) الغُدوة بالضم : البكرة أو ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس كالغداة .

(٣) انظر الخصائص ٢ / ٣٥٥ .

فاعله ، لأنك لا تضيفه إليه مُضْمراً ، فكذلك لا تضيفه إليه مُظْهراً .

قال : وجازت إضافة المصدر[1] إلى الفاعل لما جازت إضافته إليه مظهراً .

قال ابن جني : كأنّ أبا عثمان إنّما اعتبر في هذا المضمر[2] فقدّمه ، وحمل عليه المظهر من قِبَل أن المضمر أقوى حُكْماً في باب الإضافة من المظهر . وذلك أن المضمر أشبه بما تحذفه الإضافة - وهو التّنوين - من المظهر . ولذلك لا يجتمعان في نحو : ضاربانك ، وقاتلونه ؛ من حيث كان المضمر بلفظه[3] وقوة اتصاله مشابهاً للتّنوين بلفظه[4] ، وقوة اتصاله ، وليس كذلك المظهر لقوّته وقوّة صورته ، ألا تراك تثبت معه التّنوين فتنصبَهُ نحو : ضاربان زيداً ، فلمّا كان المضمر ممّا يقوي معه مراعاة الإضافة حَمل المظهر - وإن كان هو الأصل - عليه .

ومن ذلك قولهم : إنما استوى النّصب والجرّ في المظهر في نحو : رأيت الزيدين ومررت بالزيدين لاستوائهما في المضمر نحو : رأيتك ، ومررت بك .

---

(١) في ط فقط : المضمر ، صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .
(٢) في الخصائص : « في هذا الباب المضمر » بزيادة : « الباب » .
(٣) في الخصائص : بلطفه.
(٤) في الخصائص : بلطفه .

وإنما كان هذا الموضعِ للمضمر حتى حمل عليه حكم المظهر [١٩٩] من حيث كان المضمر عارياً / من الإعراب، وإذا عري منه جاز أن يأتي منصوبه بلفظ مجروره ، وليس كذلك المظهر ، لأن باب الإظهار أن يكون مرسوماً بالإعراب ، فلذلك حملوا الظاهر على المضمر في التثنية ، وإن كان المظهر هو الأصل ، إذ كان المراعي هنا أمراً غير الفرعية والأصلية ، وإنما هو أمر الإعراب والبناء .

وإذا تأمّلت ذلك علمت أنك في الحقيقة إنما حملت فرعاً على أصل لا أصلاً على فرع ، ألا ترى أن المضمر أصلٌ في عدم الإعراب ، فحملت المظهر عليه ، لأنه فرع في البناء ، كما حملت المظهر على المضمر في باب الإضافة من حيث كان المضمر هو الأصل في مشابهته للتنوين ، والمظهر فرعٌ عليه في ذلك ، لأنه إنما هو متأصل في الإعراب لا في البناء .

فإذا بَدَهتك هذه المواضع فَتَعَاظَمَتْكَ فلا تَخْنَعْ[١] لها ، ولا تُعْطِ باليد مع أوّل ورودها ، وتأنّ[٢] لها ، ولاطف بالصنعة ما يورده الخصم منها ، مناظراً كان أو خاطراً . انتهى .

وقال[٣] في باب غلبة الفروع على الأصول : قد شبه النحاة

(١) في ط فقط : « فلا تجتمع » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .
(٢) في الخصائص : « تأتّ » بالتاء .
(٣) انظر الخصائص ٣/ ٣٠٠ .

الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل ، ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك : هذا الحسن الوجه أن يكون الجـر في الوجه من موضعين : أحدهما : الإضافة ، والآخر ، تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً لـه بالحسن الـوجه ، وذلـك أن العرب إذا شبهت شيئا بشيء مكّنت ذلك الشبه لهما ، وعَمَرتْ به وجْهَ الحال بينهما ، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه ، تمموا ذلك المعنى بينهما ، بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه .

وكذلك شبهوا الوقف بالوصـل في نحو قـولهم : « عليه السلام والرّحمت » ، وشبهوا الوصل بالوقف في نحو قولهم : ثلاثَهَرْبَعـة وفي قولهم : « سَبْسبًا وكَلْكَلاًّ » .[1]

وأَجرَوْا غير اللاّزم مجرى اللازم في قولهم : « لَحْمَر، وَرُيّا »[2] وَهْوَ الله ، وهْي التي فعلت .وقوله :

١٦٣ = * فقلت أَهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ[3] *

---

(١) السّبسب : القفر والمفازة . والكلكل : الصّدر .

(٢) لحمر أي الأحمر ، ورُيّا : أي رؤيا .

(٣) للمرار العدوى . انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٩٦ . وصدره :

* فَقُمْت للطَّيْفِ مُرْتاعاً فأرقني *

من شواهد : الخصائص ١/ ٣٠٥ ، ٢/ ٣٣٠ ، والخزانة ٢/ ٣٩١،وشواهد المغنى للسيوطيّ ١/ ١٣٤ ، والتصريح ٢/ ١٤٣ ، والأشموني ٣/ ١٠١ . وهمع الهوامع والدرر رقم ١٤٦ .

وقوله :

١٦٤ = * ومن يَتَّقْ فإن الله مَعْهُ[١] *

أجرى « تق ف » مُجْرى عَلِمَ حتى صار : تقفَ كـ « عَلِم » ، وأَجْروا الّلازم مُجْرى غير الّلازم في قوله تعالى ﴿ أليس ذلك بقادرٍ على أن يُحيى المَوْتى[٢] ﴾ فأجرى النّصب مُجْرى الرّفع الذي لا تلزم فيه الحركة ، ومجرى الجَزْم الذي لا يلزم فيه الحرْف أصْلاً ، وهو كثير ، وحمل النّصب على الجرّ في التثنية والجمع ، وحمل الجرّ على النّصب فيما لاينصرف ،| وشبهت الياء بالألف في قوله : [٢٠٠]

١٦٥ = * كأنّ أيدِيهنّ بالقاع القَرِق[٣] *

(١) قائله مجهول . وتمامه :

* ورزْقُ اللّهِ مُؤتابٌ وغادِ *

من شواهد : الخصائص ١/٢٣٣ ، ٢٣٧ ، والمحتسب ١/٣٦١ ، والشافية ٢/٢٩٩ ، والحجة لابن خالويه / ٣٩ ، والهمع والدرر رقم ١٠٩ والمؤتاب : اسم فاعل من ائتاب ، افتعل من الأوب ، والغادي : اسم فاعل من غدا يغدو .

(٢) القيامة / ٤٠ .

(٣) رجز لرؤية . وبعده :

* أَيْدي نِساءٍ يَتَعَاطَيْنَ الورِقْ *

من شواهد : الخصائص ١/٣٠٦ ، ٢/٢٩١ ، والمحتسب ١/١٢٦ ، ٢٨٩ ، والشافية ٤/٤٠٥ ، وابن الشجري ١/١٠٥ ، والخزانة ٣/٥٢٩ .

وقال البغداديّ في الخزانة : وضمير أيديهن للإبل . والقاع : هو المكان =

وحملت الألف على الياء في قوله :

١٦٦ = إذا العجُوز غَضِبَتْ فطلِّقِ ولا تَـرَضّـاهـا ولا تَـمَلَّـقِ(١)

ووضع الضّمير المنفصل موضع المتّصل في قوله :

١٦٧= * . . . . . قـد ضَمِنَتْ إيـاهــم الأرض(٢) *

والمتصل موضع المنفصل في قوله :

١٦٨ * ألاّ يجاورنا إلاّكِ دَيّار(٣) *

= المستوى . والقَرِق بفتح القاف الأولى وكسر الراء : الأملس . . وجوار : جمع جارية ، ويتعاطين : أي يناول بعضهن بعضاً ، والورِق : الدّراهم .

(١) رجز لرؤبة ملحقات ديوانه / ١٧٩ .
من شواهد : الخصائص ١/٣٠٧ ، والمنصف ٢/١١٥ ، والإنصاف ٢٦/١، وابن يعيش ١٠/١٠٤ ، ١٠٦ ، والتصريح ١/٨٧.

(٢) للفرزدق ديوانه ١/٢٦٤ ، والبيت بتمامه :
بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضَمِنَتْ إيّاهم الأرضُ في دهر الدّهاريرِ
والباء في بالباعث متعلقة بقوله قبل البيت :
إنيّ حلفت ولم أحلِفْ على فَنَدٍ فِناء بيت من السّاعين معمورِ
والباعث : هو الذي يبعث الأموات ، وضمنت : أي اشتملت عليهم بمعنى تكفلت بأبدانهم .
من شواهد : الخصائص ١/٣٠٧ ، ٢/١٩٥ ، وابن الشجري ١/٤٠ والإنصاف /٦٩٨ ، وأوضح المسالك ١/٦٦ ، والخزانة ٢/٤٠٩ ،والعيني ١/٢٧٤ ، والتصريح ١/١٠٤ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٥٤ .

(٣) قائله مجهول . وصدره :
* وما نُبالي إذا ما كنت جارتنا *
من شواهد : الخصائص ١/٣٠٧ ، ٢/١٩٥ ، وابن يعيش ٣/١٠١ ، =

وقلبت الواو ياءً استحساناً لا عن قوّة علة في نحو : غَدْيان[١] ، وعَشْيان[٢] وأبيض لَيَاح[٣] .

وقلبت الياءُ واواً استحساناً لا عن قوّة علة في : التَّقْوى والبَقْوى[٤] ، والرَّعْوى[٥] ، والفَتْوَى . وقولهم : عَوَى الكلبُ عَوِيَّةً وعَوَّةً .

وأتبعوا الثّاني الأول في نحو : شُدُّ ، وفِرِّ ، وعَضَّ ، ومُنذُ .

وأتْبعوا الأول الثانِيَ نحو : اُقتل ، اُدخل ، اُخْرج .

فلما رأى سيبويه العربَ إذا شبّهت شيئاً بشيء فحملَتْهُ على حكمه عادت أيضاً، فحملت الآخر على حُكْم صاحبِهِ تثبيتاً لهما ، وتعميماً لمعنى الشّبه بينهما حكم أيضاً لجرّ الوجْهِ من قولنا : هذا الحسنُ الوجْهِ أن يكون محمولاً على جَرّ الرجل في قولهم : هذا

= ١٠٣ ، والخزانة ٢/٤٠٥ ، وهامش العيني على الأشموني ١/٢٥٣ ، والتصريح ١/٩٨ ، ١٩٢ ، والهمع والدرر رقم ١٣١ ، والأشموني ١/١٠٩ .

(١) فعله : غَدِي كَرضِيَ : أكل أول النهار كتغدّى ، وغديته تغدية فهو غَدْيان .

(٢) عَشِيَ ، وتعشّى : أكل طعام العَشَاء ، وهو عَشْيان .

(٣) أبيض لَياحٌ : ناصع البياض .

(٤) بَقِي يَبْقَى بقاءً ، وبَقَى بَقْياً : ضدٌّ : فَنِي ، وأبقاه ، وتبقّاه ، واستبقاه ، والاسم : البَقْوى كدَعْوَى .

(٥) الرَّعْوى ويضم : الارعواء .

الضّاربُ الرّجُلِ . كما أجازوا أيضاً النّصب في قولهم : هذا الحسنُ الوجْهَ حملاً له منهم على : هذا الضاربُ الرّجُلَ . ونظيره أيضاً ، قولهم : يا أُمَيْمَةَ ، ألا تراهم لمّا حذفوا الهاء ، فقالوا : يا أُمَيْم ، ثم أعادوا الهاء أقرُّوا الفتحة بحالها اعتياداً[1] للفتحة في الميم ، وإن كان الحذف فرعاً .

وكذلك قولهم : اجتمعت أهلُ اليمامة أصله : اجتمع أهل اليمامة ، ثم حذف المضاف ، فأنث الفعل : اجتمعت اليمامة ، ثم أُعيد المحذوف، فأقر التأنيث الذي هو الفرع بحاله ، فقيل : اجتمعت أهل اليمامة .

قال : ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم في الآحاد بالحركات وفي التثنية والجمع بالحروف . فأما ما جاء في الواحد من ذلك نحو : أخوك ، وأباك ، وهَنِيك ، فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أن العرب قدّمت منه هذا القَدْر توطئة لما أجمعوه من الإعراب في الجمع ، والتثنية بالحروف .

وهذا أيضاً نحوٌ آخر من حمل الأصل على الفرع ، ألا تراهم أعربوا بعض الآحاد بالحروف حملاً له على / ذلك في التثنية [٢٠١] والجمع .

فأما قولهم : أنت تفعلين ، فإنهم إنما أعربوه بالحرْف ، وإن

(١) في ط فقط : « اعتباراً » بالراء ، تحريف .

كان في رتبةالآحاد،وهي الأُوَل[١] ـ من حيث كان قد صار بالتأنيث إلى حكم الفرعيّة ، ومعلومٌ أن الحرف أقوى من الحركة،فقد ترى إلى عَلَمِ إعراب الواحد أضعفَ لفظاً من إعراب ما فوقه ، فصار ـ لذلك ـ الأقوى كأنه الأصل ، والأضعف كأنه الفرع .

ومن ذلك حذفهم الأصل لشَبَهه عندهم بالفرع ، ألا تراهم لمّا حذفوا الحركات ـ ونحن نعلم أنّها زوائد في نحو : لم يذهب[٢] تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضاً الحروف الأصول ، فقالوا : لم يَخْشَ ، ولم يَرْمِ ، ولم يَغْزُ .

ومن ذلك أيضاً أنهم حذفوا ألف مَغْزىً[٣] ومَدْعىً ، في النسب ، فأجازوا مَغْزِيّ[٤]،ومَدْعِيّ ،! فحملوا الألف هنا وهي ـ لام ـ على الألف الزائدة في نحو : حُبْلىّ وسَكْرىّ .

ومن ذلك : حذفهم ياء تحيّةً : وإن كانت أصلاً حملاً لها على ياء شقيّة ، وإن كانت زائدة فقالوا : تَحَوِيّ كما قالوا : شَقَوِيّ .

وحذفوا النّون الأصليّة في قوله :

---

(١) في ط فقط : « الآحاد والأول » ، تحريف .

(٢) في الخصائص : « لم يذهب ولم ينطلق » .

(٣) في ط فقط : « معزى » بالعين ، تحريف .

(٤) في ط فقط : « معزى » بالعين ، تحريف .

١٦٩= * ولاكِ اسْقِنِي إن كان ماؤُكَ ذَا فَضْلِ (١) *

وفي قوله :

١٧٠ * كأنهما مِلْآن لم يتغيّرا(٢) *

وقوله :

١٧١ * غيرَ الذي قد يقال مِلكذب(٣) *

كما حذفوا الزائد في قوله :

---

(١) من أبيات للنجاشي . وصدره :

* فلست بآتيه ولا أستطيعهُ *

من شواهد : سيبويه ١/٩ ، والخصائص ١/٣١٠ ، والخزانة ٤/٣٦٧ ، والهمع والدّرر رقم ١٧٠٤ .

(٢) لأبي صخر الهذلي . وتمامه :

* وقد مرّ للدّارين من بعدنا عصرُ *

وانظر الأمالي ١/١٤٨ ، وشرح شذور الذهب /١١٦ ، والخصائص ١/٣١٠ ، وابن الشجري ١/٣٨٦ ، وابن يعيش ٨/٣٥ ، والهمع والدّرر رقم ٨٠٣ ، ١٧٨٧ : وقد نسب في اللسان : « أين » إلى ابن صخر .

(٣) من شواهد : ابن الشجري ١/٩٧ والخصائص ١/٣١١ ، وصدره :

* أبلغ أبـا دَخْتَنوسَ مألكةً *

وأبو دختنوس : لقيط بن زرارة ، ودختنوس اسم بنته ، وكان مجوسياً وانظر اللسان : « ألك » فقد ورد فيه أنه سمّاها باسم بنت كسرى وقال فيها :

يـا ليت شعري عنـك دختنـوسُ إذا أتـاكِ الخـبـرُ المـرمـوسُ

المأكلة : الرسالة .

وفي ط فقط : « الذي يقال ملكذب » بسقوط : « قد » ، تحريف .

١٧٢= * وحَاتِم الطّائيُّ وهّاب المِئى[(١)] *

وقوله :

١٧٣= * ولا ذاكِر اللهَ إلّا قليلاً [(٢)] *

ومن ذلك : حمْلُهم التّثنية وهي أقرب إلى الواحد على الجمع ، وهي أنأى عنه ، ألا تراهم قلبوا همزة التأنيث فيها واواً فقالوا : حمراوان ، كما قلبوها فيه واواً ، فقالوا : حمراوات .

ومن ذلك : حملهم الاسم وهو الأصل على الفعل وهو الفرع في باب ما لا ينصرف ، نعم ، وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل إلى أن شبهوه بما وراءه ـ وهو الحرف ـ فبنوه[(٣)] .

(١) نسبه في اللسان : « مأى » إلى امرأة من عقيل تفخر بأخوالها في اليمن وقبله :

حَيْدَة خالي ، ولقيطٌ ، وعلِيْ

وانظر النوادر /٣٢١ ، وابن الشجري ١/٣٨٣ ، والخزانة ٣/٣٠٤ ، ٤٠٠ ، ٤/٥٥٤ ، ٥٩١ ، والشافية ٤/١٦٣ ، والعيني ٤/٥٦٥ .

وبعده في النوادر :

ولم يكن بخالِك العبد الدّعيْ يأكل أزمانَ الهزال والسِّني

هَنَاتِ عَيْرٍ مَيّت غيرِ ذَكِيْ

(٢) لأبي الأسود الدؤلي . وصدره :

* فألفيته غير مستعتب *

من شواهد : سيبويه ١/٨٥ ، والخزانة ٤/٥٥٤ .

(٣) مثل ابن جني في الخصائص ١/٣١١ للاسم المبنى بقوله : نحو : أمس وأين ، وكيف ، وكم ، وإذا .

وعلى ذلـك ذهب بعضهم في ترك تصـرّفُ «ليس»: إلى أنها ألحقت بـ « ما »فيه،كما ألحقت « ما » بها في العمل[1] .

وكذلك قال أيضاً في عسي : إنها منعت التّصرف لحملهم إياها على «لعلّ».

فهذا ونحوه يدلّك على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها ، واتصال أجزائها ، وتلاحقها ، وتناسب أوضاعها .

وقال ابن النّحاس في « التعليقة » : إنما عمل / المصدر، لأنـه [٢٠٢] أصل للفعل،وفيه حروف الفعل فأشبهه ، فعمل .

(١) في الخصائص : « كما ألحقت « ما » بها في الفعل في اللغة الحجازية » .

حرف الخاء

خَلْعُ الأدلّة(١)

هكذا ترجم على هذا الأصل ابن جنيّ في (الخصائص) . وقال : من ذلك ما حكاه يونس(٢) من قول العرب : « ضَرَبَ مَنٌ مَناً أيّ إنســانٍ إنْسانــاً ، أو رَجُلٌ (٣) رجـلاً ، ألا تراه كيف جـرد «مَنْ » مِنَ الاستفهام ، ولذلك أعربها .

ونحوه : قولُهم في الخبر : مررت برجُلٍ أيِّ رجـلٍ ، فجرّد « أيًّا » من الاستفهام أيضاً ، وعليه بيت الكتاب :

---

(١) وضحها محقق الخصائص في هامشه ٢ / ١٧٩ بقوله : « يراد بالأدلة أعلام المعـاني في العربيّـة ، فالهمـزة دليل الاستفهـام ، وإنْ دليـل الشـرط . وهكذا .
ويراد بالمعاني : المعاني التي تحدث في الكلام من خبر واستخبار ، ونحو ذلك ، وأكثر ما يوضع لها الحروف والأدوات ، فلا يعني أسماءالاجناس. وخلع الأدلة تجريدها من المعاني المعروفة لها ، والمتبادرة فيها ، وإرادة معان أخر لها ، أو تجريدها من بعض معانيها » .

(٢) في الخصائص ٢ / ١٧٩ « من ذلك حكاية يونس » .

(٣) في ط : « ورجل »بالواو،لا بأو ، والتصويب من الخصائص .

١٧٤ =* والدّهر أيَّتما حالٍ دَهاريرُ[1] *

أي والدّهر في كل وقت ، وعلى كل حال دهاريرُ ، أي متلوّن ومتقلّب بأهله . وأنشدنا أبو عليّ :

١٧٥ = ألا هَيَّمــا مِمّــا لَقِيتُ ! وَهَيَّمــا ووَيْحاً لما لم أَلْقَ مِنْهُن وَيْحَما[2]
وأَسْمـاءُ مـا أَسمـاءُ لَيْلَة أَدْلَجَتْ إليّ وأصحـابي «بأيَّ» وأَيْنَمـا[3]

قال : فجرد « أيّ » من الاستفهام ، ومنَعها الصّرف لما فيها من التعريف والتأنيث ، وَذلك أنه وضَعها عَلَماً على الجهة التي حَلّتها .

فأمّا قوله : « وأينما » فكذلك أيضاً

---

(١) صدره :

* حَتّى كأنْ لم يَكُنْ إلاّ تذكُّرهُ *

من شواهد : سيبويه ١/١٢٢ ، والخصائص ٢/١٧١ ، ١٧٩

(٢) أنظر في البيت الأول : اللسان : « هيا » وروايته في الشطر الثاني :

* وويحاً لمن لم يَدْر ما هنّ ويْحَما *

وقد نسبه في اللسان إلى حميد الأرقط ، وقد جاء شاهداً على أنه يقال ـ كما دوى الكسائي ـ : يا هَيَّ مالي ، ومعناه : التّلهّف والأسى .قال الكسائي : يا هَيّ مالي ، ويا هَيّ ما أصحابك لا يهمزان ، و « ما » في موضع رفع كأنه قال يا عجبي ، قال ابن بري :ومنه قول حميد الأرقط ثم ذكر هذا الشاهد .

(٣) والبيت الثاني في اللسان : « أين » ، ورواية الشطر الثـاني : بـ « أين » بدل : « بأيَّ » ونسب البيت الثاني إلى حُميد بن ثور الهلاليّ . وموضع الاستشهاد في اللسان : أنه جعل « أين » علماً للبقعة مجرّداً من معنى الاستفهام ، فمنعها الصرف للتعريف والتأنيث . وانظر تحقيقات محقق الخصائص في نسبة هذين البيتين ١/١٣٠ .

على أنّ لك في « أينَما » وجهين :

أحدهما : ان تكون الفتحة هي التي في موضع جَرّ ما لاينصرف، لأنه جعله علماً للبقعة أيضاً ، فاجتمع فيه التّعريف والتأنيث ، وجعل « ما » زائدة بعدها للتأكيد .

والآخر : أن تكون فتحة النّون من أينما فتحة التّركيب وتضم « أين » إلى « ما » فيبنى الأوّل على الفتح كما في حضرموت ، وبيتَ بيتَ . وحينئذٍ يقدّر في الألف فتحة ما لا ينصرف في موضع الجرِّ .

ويدُلّ على أنه قد يضم « ما » هذه إلى ما قبلها ما أنشَدَنَاهُ أبو عليّ عن أبي عثمان :

١٧٦= أَثْوَرَ ما أَصِيدكُمْ أَمْ ثَوْرَيْنْ أم تِيِكُمُ الجَمَّاءَ ذات القَرْنَيْنْ[١]

فقوله : « أثور ما » فتحة الرّاءِ منه فتحة[٢] تركيب « ثور » مع « ما » بعده كفتحة راء حَضْرَموت . ولو كـانت فتحة إعـراب لوجب التّنوين لا محالة ، لأنه مصروف / [٢٠٣] وَبُنِيَتْ « ما » مع الاسم مبقّاة على حَرْفِيتّها كما بنيت « لا » مع النكرة في نحو : لا رَجُلَ .

والكلام في « وَيْحَما » هو الكلام في « أثور ما » .

وأخبرنا أبو عليّ : أن أبا عثمان ذهب في قول الله تعالى : ﴿ إنّه

(١) انظر الخصائص : ٢/١٨٠ ، واللسان : « ثور ».

(٢) « فتحة » سقطت من ط .

لحقٌّ مِثْلَ ما أنَّكم تَنْطِقون ﴾[١] : إلى أنه جعل « مثل » و « ما » اسماً واحداً فبنى الأول على الفَتْح وهما جميعاً عنده في موضع رفع صفة « لحق » .

ومِمّا خُلِعَتْ عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر ، أنشدَناه أبو عليّ :

١٧٧= أنيّ جَزَوْا عامِراً سَوْأً بفعِلِهِمُ ... أم كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوءَ من الحَسَنِ[٢]
أمْ كَيْفَ ينفعُ ما تُعْطِي العلوق به ... رئمانُ أَنْفٍ إذا ما ضُنّ باللَّبَنِ

فـ«أم»في أصل الوضع للاستفهام كما أن كيْف كذلك ، ومحال اجتماع حرفين لمعنى واحد ، فلا بد أن يكون أحدهما قد خُلِعت عنه دلالةُ الاستفهام .

وينبغي أن يكون « أم » دون « كيف » ، حتى كأنه قال : بل كيف ينفع ، فجعلها بمنزلة « بل » للتّرك والتّحوّل .

ولا يجوز أن تكون « كيف » هي المخلوعة عنها دلة الاستفهام ، لأنها لو خُلعت عنها لوجب إعرابها ، لأنها إنّما بُنِيت لتضمّنها معنى حرف الاستفهام ، فإذا زال ذلك عنها وجب إعرابها كما أعربت « مَنْ » في قولهم : ضرب مَنٌ مناً ، لما خُلِعت عنها دلالة الاستفهام .

(١) الذاريات /٢٣ .

(٢) من شواهد : الخزانة ٤/٤٥٥ ، ٥١٩ ، وشرح المفضليات لابن الأنباريّ / ٥٢٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٧ .

ومن ذلك كاف الخطاب للمذكر والمؤنث نحو : رأيتك ، هي تفيد شيئين : الاسميّة ، والخطاب ، ثم قد خُلِعَ[١] عنها ، دلالة الاسم في قولهم : ذلك ، وأولئك ، وهاءك ، وأبْصِرْكَ زيداً ، وأنت تريد : أبْصِر زيداً ، وليسك أخاك في معنى : ليس أخاك .

وقولهم : أَرَأَيْتَك زيداً ما صنع ؟ وحكى أبو زيد : بَلاَكَ والله ، وكلاّك[٢] ، أي بلى ، وكلاّ ، فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسميّة ،ولا موضع لها من الإعراب .

ونظير ذلك التاءُ من « أنت » فإنها خلعت عنها دلالة الاسميّـة وتخلّصت حَرْفاً للخطاب . والاسم : أنْ وحده .

قـال : ولم يَسْتنكر النّاس خطاب الملوك بـالكـاف في قـول الإنسان مثلاً [٣] : للملك ضَرَبت ذلك الرّجل ، لهذا المعنى ، وهو عرّوها من معنى الاسميّة . / [٢٠٤]

قال : فإن قيل : فكان لا ينبغي أن لا يستنكر خطابه بأنت[٤] لما ذكر .

---

(١) في ط : « تخلع » وفي الخصائص.: « خلع » ..
(٢) في الخصائص : « وكلاّك واللّه » .
(٣) في ط : « في قول الإنسان هو مثلاً » بزيادة : « هو » والتصويب من النسخ المخطوطة .
(٤) في الخصـائص ٢/١٨٩ : بعد « أنت » « لأن التـاء هنا أيضـاً للخطاب مخلوعة عنها دلالة الاسمية » .

قيل : التاء وان كانت حرف خطاب ، لا اسماً فإن معها نَفْسها الاسم، وهو «أنْ» من أنت، فالاسم على كل حال حاضر، وليس كذلك قولنا : « ذلك » لأنه ليس للمخاطب بالكاف هنا اسم غير الكاف ، كما كان له مع التّاء اسم للمخاطب نفسه وهو « أنْ » . والمقصود إعظام الملوك بأن لا تبتذل أسماؤها.فاعرف الفرق بين الموضعين .

ومن ذلك الواو في نحو : « أكلوني البراغيث » وقاموا إخوتك ، والألف في : قاما أخواك ، والنون في :

١٧٨ = *ويَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقارِبُه (١) *

كلّها مخلوعة من معنى الاسمية مقتصَرٌ فيها على دلالة الجمع والتّثنية والتأنيث .

ومن ذلك قولنا : « ألاقد كان كذا»،وقول الله سبحانه وتعالى :

---

(١) للفرزدق ، والبيت بتمامه هو :

ولكن ديـا فيّ أبـوه وأمــه   بحـوران يعصــرن السليط أقـاربــه

وهو من شواهد سيبويه ١/٢٣٦ ، والخزانة ٢/٣٨٦ ، ٣/٢٩٣ ، ٣٣٤ ، ٤/٥٥٤ ، وابن يعيش ٧/٧ ، وابن الشجـري ١/١٣٣،والخصـائص ٢/١٩٤ ، والهمع والدرر رقم ٦٣١ .

ودياف : قرية بالشام ، والسليط : الزيت ، وحوران : من مدن الشام .

والبيت من قصيدة للفرزدق يهجو بها عمرو بن عفراء الضّبّيّ أولها :

ستعلم يا عمرو بن عفـراء من الذي   يـلام إذا ما الأمـر غَبّت عواقبـه

وانظر الديوان / ٤٦ .

﴿ألا إنهم يثْنُـون صُدورَهُم﴾[١] فـ «ألا» هـذه فيهـا شيئـان : التنبّيه ، وافتتاح الكلام ، فإذا جـاء[٢] معها « يـا » خلصت افتتاحـاً لا غير ، وصار التنبيه الذي كان فيها لـ « يا » دونها .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ألا يا اسْجُدُوا لله ﴾[٣] وقول الشاعر :

١٧٩= ألا يا سَنا بَرْقٍ على قُلَل الحِمَى لِهَنَّـك من بَـرْق عليَّ كـريمُ[٤]

ومن ذلك واو العطف : فيها معنيان : العطف ، ومعنى الجمع . فإذا وُضِعت موضع « مع » خلصت للاجتماع ، وخُلِعت عنهـا دلالةُ العـطف نحـو قـولهم : « استـوى المـاءُ والخشبـة) و (جـاء البـرد والطيّالسة) .

ومن ذلك فاء العطف : فيها معنيان : العطف ، والإتبـاع . فإذا استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف ، وخلصت

---

(١) هود / ٥ .
(٢) في الخصائص ٢ / ١٩٥ : « جاءت » بالتأنيث .
(٣) النمـل / ٢٥ . وهي قـراءة الكسـائي ورويس وأبي جعفـر وابن عبـاس وآخرين . وانظر القراءة رقم ٦٢٨٢ في معجم القراءات .
(٤) من شـواهـد : الخصـائص ١ / ٣١٥ ، ٢ / ١٩٥ ، وابن يعيش ١٠ / ٤٢ والمقرّب ١ / ١٠٧ ، والخزانة ٤ / ٣٣٩ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي / ٦٠٢ ، واللسـان : « لهن » ؛ والهمـع والـدرر رقم ٥٣٠ ، وفي الـدرر اللوامع ذكر أن هذا البيت من جملة أبيات مشهورة ، ولها قصة . انظر القصة في الدرر .

للإتباع نحو : إنْ تقم فأنا أقوم .

ومن ذلك : همزة الخطاب في « هاءَ يا رجل » وهاءِ يا أمرأة ، كقولك : « هاكَ » و « هاكِ » فإذا ألحقتها الكاف جرّدتها من الخطاب ، لأنه يصير بعدها في الكاف ، وتفتح هي أبداً ،وهو قولك : هَاءَكَ وهاءَكِ ، وهاءَكما ، وهاءَكُم .

ومن ذلك « ياء » في النداء تكون تنبيهاً ونداءً في نحو يا زيد ، ويا عبد الله .

وقد تجرّد من النّداء للتّنبيه البتّة نحو قول الله تعالى : ﴿ ألاَ يا أسْجُدوا ﴾[1] كأنه قال : / ألا ها أسْجُدوا . [٢٠٥]

وقول أبي العباس إنه أراد : ألا يا هؤلاء اسجدوا مردودٌ عندنا ، وكذلك قول العجاج .

١٨٠= * يا دار سَلْمى يَا اسْلِمَي ثم اسلمى[2] *

(١) النمل / ٢٥ ، وقد سبق ذكرها والتعليق عليها .
(٢) من شواهد : الخصائص ١٩٦/٢ ، وروايته : « يا دار سلمى » الخ وفي ٢٧٩/٢ روايته : يا دار هندٍ .
وهو أيضاً من شواهد الإنصاف ١٠٢/١ ، وابن يعيش ١٣/١٠ ، والشافية ٤٢٨/٤ . واللسان : « سمم » و « علم » والشاهد مطلع أرجوزة للعجاج ديوانه /٢٨٨ ، وبعده .

* بسَمْسَمٍ أو عن يمين سَمْسَمِ *
* وقل لها على تنائيها : عِمى *
* ظَلِلْتُ فيها لا أبالي لُوَّمِي *

إنما هو كقولك : ها اسلمي . وكذلك قولهم : هَلُمَّ في التنبيه على الأمر . هذا خلاصة ما ذكره ابن جنيّ في هذا الأصل .

وقال شيخه أبو علي في « التّذكرة » : وقال أبو البقاء في التبيين : « أصل كان وأخواتها أن تكون دالة على الحدَث ثم خُلِعت دلالتها عليه وبقيت دلالتها على الزّمان » .

حــرف الــرّاء

الـــرّابـــط

يحتاج إليه في أحد عشر موضعاً :

(الأول) جملة الخبر وروابطها عشرة أشياء تأتي [١] .

(الثاني): جملةٌ الصفة : ولا يربطها إلّا الضمير .

(الثالث) : جملة الصّلة ولا يربطها غالباً إلا الضّمير .

(الـرّابع) : جملة الحـال ورابـطهـا إمّـا الـواو أو الضّميـر أو كلاهما .

(الخامس) : المفسّرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو : زيداً ضربته أو ضربت أخاه .

(السادس ، السّابـع) : بدل البعض ، وبـدل الاشتمال ولا يربطهما إلّا الضمير نحو (عَمُوا وَصَمُّوا كثيرٌ مِنْهم)[٢] . « عن الشهّر

---

(١) في ط فقط زيادة بعد كلمة : « تأتي » وهي ما يأتي : « في الفن الثـاني الضوابط في المبتدأ .

(٢) المائدة / ٧١ .

الحرامِ قتالٍ فيه »[١]،وإنّما لم يَحْتَجْ بدلُ الكلّ إلى رابـط لأنه نفس المُبْـدَل منه في المعنى ، كمـا أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابـط لذلك .

(الثـامن) : معمـول الصّفـة المشبّهة، ولا يـربـطه أيضـاً إلّا الضّمير .

(التّاسع) : جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يـربطه أيضاً إلّا الضمير نحو : ﴿ فمن يَكْفُرْ بَعدُ مِنْكم فإنّي أُعذِّبه ﴾[٢] .

(العاشر) : العاملان في باب التّنازع لا بُدّ من ارتباطهما إمّا بعاطف كما في قام وقعد أخـواك ، أو عمل أولهما في ثانيهما نحو : « وأنَّه كان يقول سَفِيهُنَا »[٣] « وأنهّم / ظنَّوا كما ظَننْتم أن لَنْ يَبْعث الله أحداً »[٤] . [٢٠٦]

(الحادي عشر) ألفاظ التّوكيـد الأوَل ، وإنما يربطها الضّمير الملفوظ به نحو : جاء زيد نَفْسُهُ ، والزيدان كِلاهُما ، والقوم كُلُّهم . وسائر ما تقدّم يجوز أن يكون الضّمير فيه مقدَّراً .

---

(١) البقرة / ٢١٧ .
(٢) المائدة / ١١٥ ، وفـي طـ : فمـن يكفر منكم فإني أعذبه » ، تحريـف .
(٣) الجنّ / ٤ .
(٤) الجنّ / ٧ .

فـائـدة

[في الضمير الرابط في الصّفة المشبهة]

إذا قلت : مررت برجل حَسَنِ الوجْه ففي الرّابط ثلاثة أقوال :

أحدها قول الكوفيّين : إنّ ال نائبة عن الإضافة أي : « وجهه » ، فربطت كما ربطت الإضافة .

الثاني : قول البصريّين : إنه محذوف، أي الوجْه منه .

الثالث : قول الفارسيّ وتبعه ابن الخبّاز : إنه ضميرُ في الصّفة ، والوجه بدلٌ منه .ذكره ابن هشام في « تَذْكرته » .

قـاعـدة

قال الشَّلَوْبِين في (شَرْح الجُزوليّة) : أصل الحذف للرّابط إنما هو للصّلة لا للصّفّة .

الرّجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه

قال أبو الحسن بن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح) : إذا أسند الفعل المضارع إلى نون الإناث بُنِي لشَبَهِهِ حينئذٍ بالماضي .

وقد كان أصل المضارع أن يكون مبنيًا وإنما أعرب لشبهه

بالاسم من وجهين : العموم والاختصاص . فأن يَرْجع إلى أصله لشبهه بما هو من جنسه أقيس وأولى ، لأن الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه ، وتشبيه الشيء بجنسه أقرب من تشبيهه بغير جنسه .

قال : وكذلك إذا اتّصلت به نُون التّوكيد أشبه فعل الأمر من وجهين : أنه لحق هذا ما لحق هذا ، وأنّ المعنى الذي لَحقت له الأمر هو المعنى الذي لحقت له المضارع ، فبنته العرب لما ذكرناه ، وهو أن الرجوع إلى الأصل وهو البناء في / الأفعال أَيْسَر من الانتقال عن [٢٠٧] الأصل . وتشبيه الشّيء بجنسه أولى من تشبيهه بغير جِنْسه .

قلت : ونظير ذلك أن الاسم منع الصرف إذا أشبه الفعل من وجهين ، ثم يرجع إلى الأصل إذا دخل أل أو الإضافة التي هي من خصائص الأسماء .

ربّ شيء يكون ضعيفاً ثم يَحْسُن للضّرورة . .

قال أبو عليّ الفارسيّ في (البغداديّات) في قوله :

١٨١= * لا تَجْزعي إنْ مُنْفِساً أهلكته[١] *

---

(١) للنمر بن تولب ، وتمامه :

* وإذا هَلَكْتُ فعند ذلك فاجْزعي *

من شواهد : سيبويه ١/٦٧ ، والمقتضب ٢/٧٤ ، وابن الشجرى ١/٣٣٢ ، وابن يعيش ٢/٣٨ ، والخزانة ١/١٥٢ ، ٤٥٠ ، ٣/٦٤٢ ، =

إنّ الفعل المحذوف والفعل المذكور مجزومان في التقديـر ، وإنّ الجزم الثاني ليس على البدليّة ؛إذْ لم يثبت حذف المبدل منه ، بل على تكرير إنْ أي إن أهلكتُ مُنْفسِاً إن أهلكته .

وساغ إضمار إنّ، وإنْ لم يجـز إضمار لام الأمـر إلا ضرورة لاتّساعهم فيها بدليل إيلائهم إيّاها الاسم ، ولأن تقدّمها مُقَوٍّ للدّلالة عليها ، ولهذا أجـاز سيبويـه : بمن تَمْرُر امْـرُرْ . ومنع من تصـرف « انزل » حتى يقول : عليه .

وقال : فيمن قال : مررت برجل صالحٍ إلَّا صالـحٍ فطالـحٍ بالخفض إنه أسهل من اضمار رُبّ بعد الواو .

ورُبّ شيءٍ يكــون ضـعيفــاً ثم يَحْسُن لــلضـرّورة كـما في ضـرب غلامُـه زيداً ، فـإنه ضعيفٌ جـدًّاً ، وَحَسُن في : ضربـوني وضـربتُ قومَـك ، واسْتَغْنى بجواب الأولى عن جـواب الثانيـة كما استغنى في نحو:زيداً ظننتُه قائِماً بثاني مفعوليْ : ظَنَنْتُ المذكورة عن ثاني مفعولَيْ المقدّرة .

= ٤/٤١٠ ، والمغنى رقم ٣٠١ ، ٧٥٢ ، والعيني ٢/٥٣٥ ، والأشموني ٢/٧٥.

هذا وفي الأشموني فقط : « إن مُنْفِسٌ » بالرفـع على تقديـر : إن هلك نفس .

رُبّ شيء يَصِحّ تبَعاً ولا يصِحّ استقلالاً

قال ابن هشام في (المغنى) : « أَمَّا » حرف شرط بدليل لزوم الفاء بعدها ، نحو : ﴿ فأمّا الّذين آمنوا فيَعْلَمُون أنّه الحقُّ من رَبِّهم ، وأما الَّذِين كفروا فيَقُولون ﴾[1] ، الآية . ولو كانت الفاء عاطفة لم تدخل على الخبر،إذْ لا يعطف الخبر على مبتدئه . ولو كانت زائدة لصحّ الاستغناء عنها ، ولمّا لم يصحّ ذلك ، وقد امتنع كونها للعطف تعيّن أنها فاء الجزاء .

فإن قلت : فقد استغنى عنها في قوله :

١٨٢= * فأمّا القِتالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُم[2] */ [٢٠٨]

قلت : هو ضرورة . فإن قلت : فقد حذفت في التّنزيل في قوله تعالى : ﴿ فأمّا الَّذين اسْودَّت وُجوهُهم أَكَفَرْتُم ﴾[3] .

---

(١) البقرة /٢٦ .

(٢) تمامه :

* ولكن سَيْراً في عِراض المواكب *

من شواهد : المقتضب ٢/٧١ ، والمنصف ٣/١١٨ ، وابن الشجريّ ١/٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢/٣٤٨ ، وابن يعيش ٧/١٣٤ ، ١٢/٩ والمغنى رقم ٨٥ ، والعينيّ ١/٥٧٧ ، ٤/٤٧٤ ، والتصريح ٢/٢٦٢ ،والأشموني ١/١٩٦ ، ٢٢٤ ، ٤/٤٥ ، وأنظر أيضاً الخزانة ١/٢١٧ ،وهمع الهوامع والدرر رقم ١٣٢٨ . والشاهد نسب إلى الحارث بن خالد المخزوميّ .

(٣) آل عمران /١٠٦ .

قلت : الأصل : فيقال لهم : أكفرتم ، فحذف القول استغناءً عنه بالمقول ، فتبعته الفاء في الحذف . ورُبَّ شيء يصحّ تبعاً ولا يصحّ استقلالاً كالحاجّ عن غيره ، يصلّى عنه رَكْعتي الطّواف . ولو صلّى أحد عن غيره ابتداءً لم يصحّ (١) .

ربّما كان في الشيء لغتان فاتّفقوا على إحداهما في موضع كقولهم : لعَمْرُ اللّه ، وأنت تقول : العَمْرُ والعُمْرُ . ذكره الفارسِّي في (التّذكرة) .

(١) انظر النص في المغنى ١/٥٨ .

حرف الزّاي

حـرف الـزّاي

الــزّيــادة

فيها فوائد :

الأولى : قال ابن دريد في أول (الجَمْهرة) : لا يستغنى الناظر في اللغة عن معرفة الزوائد ، لأنها كثيرة الدخول في الأبنيّة قلّ ما يمتنع منها الرّباعيّ والخماسيّ والملحق بالسداسيّ . فإذا عرف مواقع الزوائد في الأبنيّة كان ذلك حَرياً أن لا تشذ عليه النّظر فيها(١) .

الثانية : قال ابن دريد : الزوائد عند بعض النّحويين عشرة أحرف، وقال بعضهم : تسعة .

تجمع هذه الأحرف كلمتان وهي(٢) قوله : « اليوم نَنْساه » . وهذا عمله أبو عثمان المازنيّ .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : يحكى أن أبا العباس ، سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة فأنشده :

---

(١) في الجمهرة ١/ ٩ : « أن لا تشذ عن الناظر فيها » .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « وهو » وفي الجمهرة : « وهي »

١٨٣=هَـويتُ السِّمـانَ فَشَيَّبْنَنِي وما كُنْتُ قِدْماً هَوِيت آلسِّمانَ (١)

فقال له : الجواب ، فقال : قد أجبتك مَرّتين يعني : هويت السمان .

قال ابن يعيش : وزيادة الحرف مما يشترك فيه الاسم والفعل . وأما الحروف فلا يكون فيها زيادة لأَنَّ الزيادة ضرب من التّصرف ، ولا يكون ذلك في الحروف .

قال : ومعنى الزيـادة : إلحاق الكلمـة من الحروف مـا ليس منها ، إما لإفادة معنى كالف ضارب ، وواومضروب،وإما لِضَرْب من التوسع في اللّغة نحو : ألف حمار ، وواو عمود ، وياء سعيد .

قال : وإذا ثَبَتَتْ زيادة حَرْفٍ في كلمةٍ في لغة ثبتت زيادتها في لغة أخرى نحو :(جُؤذر)(٢) حكى فيه الجوهري الفتح والضّم فالهمزة فيهزائدة؛لأنها زائدة في لغة / مَن ضَمّ إذ ليس في الأصول مثل : جُعْفَر [٢٠٩] بفتح الفاء وضم الجيم .

وإذا ثبتت زيادتها في هذه اللغة كانت زائدة في اللغة الأخرى ، لأنها لا تكون زائدة في لغة أصلاً في لغة أخرى ، هذا محال .

وكذلك (تَتْفُل)(٣) بفتح الفاء وضمها فمن فتـح كانت زائـدة

(١) من شواهد : المنصف ١/٩٨ ، وابن يعيش ٩/١٤١ .
(٢) الجؤذر : ولد البقرة الوحشية .
(٣) تتفل : الثعلب أو جروه .

لا مجالة لعدم النظير . ومن ضمّ كانت أيضاً زائدة ، لأنها لا تكون أصلاً في لغة زائدة في لغة أخرى . انتهى .

الثـالثة : في زيـادة حروف المعـاني . قال الـزّمخشـريّ في (المفصّل) : حروف الصلة أن ، وأنّ ، وما ، ولا ، ومِن ، والباء .

قـال ابن يعيش في (شرح المفصـل) : الزّيـادة والإلغاء من عبارات البصريّـين ، والصلة والحشو من عبـارات الكوفيّـين ، ونعني بالزّائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنىً .

وجملة الحروف الّتي تزاد هي هذه السّتة[١] . قال : وقد أنكر بعضهم وقـوع هذه الأحـرف زوائد لغيـر معنىً ، لأنه إذ ذاك يكـون كالعبث وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللّغة أو لِما ذكروه من المعنى . فإن كـان الأول فقد جـاء منه في التّنـزيل والشّعـر مالا يُحْصى . وإن كان الثاني فليس كما ظنّوه لأن قولنا زائد ، ليس المراد أنه دخل لغير معنىً البتّةَ بل زيد لضَرب من التأكيد ، والتّأكيـد معنى صحيح .

وقال السخاويّ من النحاة : من قال في هذه الحروف إذاجاءت : صلة ، لأنها قد وُصِل بها ما قبلها من الكلام .

ومنهم من قـال : زائدة . ومنهم من قـال : لَغْوٌ . ومنهم من

(١) في النسخ المخطوطة : « الخمسة » مكان : « السّتة » .

يقول : توكيد . وأبى بعضهم إلَّا هذا ولم يجز فيها أن يقال : صلة ولا لغو؛لئلاّ يظن أنها دخلت لا لمعنَى البتّة .

وقال آبن الحاجب في (شرح الفصل) . حروف الزيادة سميت حروف الصلة ؛لأنها يتوصل بها إلى زنة أو إعراب لم يكن عند حذفها .

وقال الأندلسيّ في (شرح المفصل) : أكثر ما تقع الصّلة في ألفاظ الكوفيين . ومعناه : أنه حرف يصل به كَلامهُ ، وليس بركن في الجملة ، ولا في استقلال المعنى / . [٢١٠]

وقال : والغرض بزيادة هذه الحروف عند سيبويه التأكيد قال عند ذكره « فَبِما نَقْضهِم »(١) ، فهي لَغْوٌ في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل ، وهو توكيد للكلام .

قال السّيرافيّ : بيّن سيبويه عن معنى اللّغو في الحرف الذي يسمّونه لَغْواً وبين أنه للتأكيد ، لئلا يظنّ إنسان أنه دخل الحرف لغير معنى البتّة ، لأن التوكيد معنًى صحيح .

ومذهب غيره : أنها زيدت طلباًللفصاحة ؛إذ ربّما لم يتمكن دون الزّيادة للنظم والسجّع وغيرهما من الأموراللفظيّة،فإذا زيد شيء من هذه الزوائد تأتّـي له وصلح .

ومـذهب الفرّاء . أن هـذه الحروف مُعْتَبَـرٌ فيها معـانيها التي وضعت لها ، وإنما كُرِّرت تأكيـداً فهي عنده من التـأكيد اللّفـظيّ .

(١) النساء / ١٥٥ .

وعند سيبويه تأكيد للمعنى .

ويبطل مذهب الفرّاء بأنه لا يطّرد في كل الحروف ألا ترى أن مِنْ في قولك : ما جاءني مِنْ أحد ليست حرف نفي ، وقد أكدت النّفي وجعلته عامّاً .

فإنْ قُلْت : العرب نحذف من نفس الكلمة طلباً للاختصار،فلا تزيد شيئاً لا يدلّ على معنًى ، وهل هذا إلّا تناقُضٌ في فعل الحكيم؟ .

قلت : إنما يكون ما ذكرت لو كان زائداً لا لمعنى أصلاً ورأساً أمّا إذا كان فيه ما ذكرنا من الوجهين وهي التوصّل[1] إلى الفصاحة والتّمكن وتوكيد المعنى ، وتقريره في النّفس فكيف يقال : إنها تزاد لا لِمَعْنىٰ .

فإن قلت : فكان ينبغي أن تزاد أنّ المشددّة في هذا الباب .

قلت : حروف الصّلة تتبيّن زيادتها بالإضافة إلى ما لها من المعنى بالإضافة إلى أصل الكلام بخلاف أنّ وإنّ . فإنّه لم تتبيّن زيادتها بالإضافة إلى ما لهما من المَعْنى . إنتهى .

وقال النيلي[2] : معنى كون هذه الحروف زوائد : أنك لو

(١) في ط فقط : « التوسّل » بالسين .

(٢) في النسخ المخطوطة : « النّيلي » بالنون والياء وفي ط : « النبلى » بالنون والباء ، ولعله أحمد بن يوسف النهري اللّبْليّ أستاذ أبي جعفر النحوي اللغوي المقرىء ، وصنف شرحين على الفصيح ، وله : مستقبلات الأفعال ، وله كتاب في التصريف ضاهي به الممتع . مات بتونس سنة إحدى وتسعين وستمائة .

حذفتها لم يتغيّر الكلام عن معناه الأصليّ . وإنما قلنا : لم يتغيّر عن معناه الأصليّ ، لأنّ زيادة هذه/ الحروف تفيد معنىً، وهـو التّوكيـد. [٢١١] ولم تكـنْ الزيادة عند سيبويـه لغير معنًى البتّـة ، لأن التّوكيـد معنًى صحيح ، لأَنّ تكثير اللّفظ يفيد تَقْوِية المَعْنَى .

وقيل : إنّما زِيدَت طَلَباً للفصاحة ؛إذ ربّما يتعذّر النّـظم بدون الزّيادة ، وكذلك السّجع ،فأفادت الزّيادة التّوسعة في اللّفظ مع ما ذكرنا من التّوكيد وتقوية المعنى .

وقال الرّضِيّ : فائدةُ الحرْف الزّائِد في كلام العرب إمّا معنويّة وإمّا لفظيّة ، فالمعنويّة : تأكيد المعنى كما في مِنْ الاستغراقيّة والباء في خبر (ليس) ، و (ما) .

فإن قيل : فيجب أن لا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنويّة .

قيل : إنما سميت زائدة ، لأنها لا يتغيّر بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثّابت وتقويته ، فكأنّها لم تُفِد شيئاً لمّا لَمْ تُغَايِرْ فائدة[١] العارضة الفائدة الحاصلة قبلها .

ويلزمهم أن يعـدّوا على هـذا : إنّ ، ولام الابتـداء ، وألفـاظ التأكيد اسماً كانت أوْ لا زوائدَ ، ولم يقولوا به .

وبعض الزّوائد يعمل كالباء ومن الزّائدتين ، وبعضها لا يعمل

(١) في شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٨٤ : « فائدتها العارضة » .

نحو : (فبما رَحْمَة من اللّهِ)[١] .

وأمّا الفائدة اللفظيّة فهي تَزْيين اللّفْظ وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وَزْن الشِّعر أو حُسْن السّجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظيّة .

ولا يجوز خلوّها من الفوائد اللفظيّة والمعنـويّة معـاً وإلاَّ لعُدّت عَبثاً ، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ، ولا سيّما كلام الباري تعالى وأنبيائه عليهم الصّلاة والسّلام .

وقـد يجتمع الفـائدتـان في حرف ، وقـد تنفرد إحـداهما عن الأخرى .

وإنما سميت أيضاً حروف الصّلة ، لأنه يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سَجْع أو غير ذلك[٢] .

الـرابعة : قـال ابن عصفور في (شـرح المقـرّب):[٣] زيـادة الحروف خارجة عن القياس، فلا ينبغي أن يقال بها إلاَّ أن يرد بذلك سماعٌ أو قياس مطّرد / [٢١٢] كما فعل بالباء في خبر (ما) و (ليس)، ومِنْ ثَمّ لم يقل بزيادة الفاء في خبر المبتدأ؛ لأنّه لم يجيء منه إلاَّ ما حكى من كلامهم . «أخوكَ فوجد ، بل أخوك فجهد» ..وقول الشاعر .

---

(١) آل عمران / ١٥٩ .

(٢) انظر النص في شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٨٤ ، وقد حذف منه السيّوطي بعض العبارات .

(٣) هذا الشرح لكتابه المقرب لم يتمّـه . انظر البغية ٢ / ٢١٠ .

١٨٤ ــ يموت أناسٌ أو يشيب فتاهُمُ ويحدُثُ ناس والصَّغير فَيَكْبرُ(١)

الخامسة : قال ابن إياز : من الزوائد ما يلزم ، وذلك نحو الفاء في : خرجت فإذا زيدٌ ، ذهب أبو عثمان : إلى أنها زائدة مع لزومها . واختاره ابن جنيّ في (سرّ الصّناعة) .

وكذلك قولهم : أفعلُهُ آثِراًمّا(٢) أي أوّل شيء (فما) زائدة لا يجوز حذفها ، وكذلك الألف واللام في الآن زائدة في القول المشهور مع لزومها ، وكذلك الألف واللّام في الّذي والّتي و (ما) في (مهما) ، و (أنْ) في خبر (عسى) . قال بعضهم : إنها زائدة وهي لازمة ، وحينئذ لا تتقدّر بالمصَدْر .

ويزول إشكالٌ : كيف يقع الخبر مصدراً عن الجثة في قولك : عسى زيدٌ أن يقوم حتى احتاج أبو عليّ إلى تأويله في (القصريّات) بحذف المضاف أي عسى زيد ذا القيام . انتهى .

السادسة : قال ابن يعيش : إنّما جاز أن تكون حروف النّفي صِلَةً(٣) للتأكيد ، لأنه بمنزلة نفي النقيض في نحو قولك : ما جاءني

(١) من شواهد الهمع والدرر رقم ١٦٠٢ .

(٢) في القاموس : « أثر » : وفَعل آثراً مّا ، وآثِرَ ذِي أثير ، وأثيرة ذي أثير ، وأُثرة ذي أَثير بالضم ، وإِثْر ذي أثيرين بالكسر ، ويحرك ، وآثِرَ ذاتِ يدين ، وذي يدين : أي أوّل كل شيء .

(٣) في ط : « أصله » مكان صلة تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

إلاَّ زيد فهو إثبات قد نفي فيه النّقيض وحقق المجيء لزيد ، وكذلك قول العجاج :

١٨٥ - في بِئْرِ لا حورٍ سَرَى وما شَعَرْ[١]

المراد في بئر حور و(لا) مزيدة .

وقالوا : ما جاءني زيدٌ ولا عمرو (فالواو) هي التي جمعت بين الثّاني والأول في نفي المجيء و (لا) حقّقت النّفي وأكدته ، ألا ترى أنـك لو أسقـطت (لا) فقلت : ما جـاءني زيد وعمـرو لـم يختلف المعنى .

وذهب الرّمانّي في (شرح الأصول) : إلى أنك إذا قلت : ما جاءني زيد وعمروٌ احتمل أن تكون إنما نفيت أن يكونا اجتمعـا في المجيء ، فهذا يفرّق بين المحقّقة والصّلة ، فالمحققة تفتقر إلى تقدّم نفي ، والصّلة لا تفتقر إلى ذلك فمثال الأول قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُن اللّهُ لِيَغْفِرِ لهم ولا لِيَهْدِيهم سبيلاً ﴾[٢] فـ (لا) هنا المحققة . وقال :

---

(١) من شواهد : معاني القرآن للفراء ١/٨ ، والخصائص٢/٤٧٧ ،وابن يعيش ٨/١٣٦ ، والخزانة ٢/٩٥ ، ٤/٤٩٠ . وانظر ديوان العجاج /١٤ وهو من أرجوزة طويلة بدأها بقوله :

* قد جبَر الدّين الإله فجَبَر *

* وعوّر الرّحمنُ من وَلّى العَوَرْ *

(٢) النساء/ ١٣٧ .

﴿ ولا تَسْتَـوِي الحَسَنـة ولا السيّئـةُ ﴾[1] فـ (لا) فيهـا المؤكـدة .
والمعنى : ولاَ تَسْتوي الحسنة /والسيئة ؛لأنّ«تستوي»من الأفعال التي [٢١٣]
لا تكتفي بفاعل واحدٍ كقولنا : اصطلح واختصم .

وفي الجملة لا تزاد إلاَّ في موضع لا لَبْس فيه . انتهى .

السابعة : قال ابن السّراج : (لا) زائدة في كلام العربْ، لأن كل ما يحكم بزيادته يُفيد التأكيد . ونقل عنه ابن يعيش : أنه قال حقّ الملغى عنـدي أن لا يكون عـامـلاً ولا معمـولاً فيـه حتى يُلغى من الجميـع ، ويكون دخـوله كخـروجه لا يُحـدث معنًى غير التّوكيد. واستغـرب زيادة حـروف الجر، لأنهـا عاملة، قـال:ودخلت لمعان غيـر التأكيد .

* * *

فــائـــدة

[في عجبت من لا شيء]

قـولهم : «عجيب من لا شَيْء»، قـال الـطِيبّي في (حـاشيــة الكشاف) : يجوز فيه الفتح ،وهو ظاهرٌ ، والجرّ فيه وجهان :

أحدهما : أن تكون لا زائدة لفظاً لا معنى أيْ لا تكون عاملة في

---

(١) فصلت / ٣٤ .

اللّفظ ، وتكـون مرادة من جهـة المعنى ، فتكون صـورتهـا[١] صـورة الزائدة . ومعْنى النفْي فيه كقول النّابغة :

١٨٦ ـ ✽أمْسَى بِبَلْدةٍ لا عَمٍّ ولا خَالِ[٢] ✽

وقول الشمّاخ :

١٨٧ ـ إذا ما أَدْلَجتْ وَصَفَتْ يداها لهـا إدلاج لَيْلـة لا هُجـوع[٣]

(لا هجوعْ) صفة ليلة أي لليلة النّوم فيها مفقود ، لأن الهجوع النَّوْمُ .

والثاني : أن تكون (لا) غير زائدة لا لفظاً ولا معنًى كقولهم : غضبت من لا شيء ، وجئت بلا مال .

---

(١) في النسخ المخطوطة جاءت العبارة على هذا النحـو : « وتكون مـرادةً من جهة ، فتكون صورته صورة الزائدة .

(٢) ورد هذا الشاهد في ديوان النابغة / ٢١٠ نشر الشركة التونسية ، وصدره :

✽ بعد ابن عاتكة الثّاوي على أبوَي ✽

وفي الشطر الثاني : « أضحى » مكان : « أمسى » .

والشاهد من قصيدة للنابغة يرثي أخاه مطلعها :

لا يهنىء الناس ما يَرْعون من كلأٍ وما يسوقون مـن أهل ومـن مالِ

و « أبوي » : موضع بالشام أو جبل به .

(٣) ذكر في الخزانة عرضاً ٢/٩٥ ، وانظر اللسان : « وصف » .

وفي ط والنسخ المخطوطة : « وضعت » بالعين ، تحريف .

ومعنى وصفت ـ كما في اللسان : أجادت السير .

قـال أبو عليّ : فـ (لا) مـع الاسم المكرّر في مـوضـع جَـرٍّ بمنزلة : خمسةَ عشَر ، وقد بنى الاسم بـ (لا) .

❊ ❊ ❊ ❊

حــرف السِّــين

(حـرف السِّين)

سَبَبُ الحُكْم قد يكون سبباً لضدّه على وَجْهٍ

عقد لذلك ابن جنّي باباً في (الخصائص)

فمن ذلك : الإدغام يقـوّي المعتلّ ، وهـو أيضاً بعينـه يُضْعِفُ [٢١٤] الصّحيح . ومنه الحركة نفسها تقوّي الحرف وهي بنفسها تُضْعِفُه / .

سَبْك الاسْمِ من الفعل بغير حَرْفٍ سابكٍ فيه نظائر :

منها : إضافة الزّمان إلى الفعل وهو في الحقيقة إلى المَصْدر نحو « هذا يَوْمُ يَنْفَعُ »[(١)] .

ومنها : وقوع الفعل في باب التّسوية ، والمراد به المصدْر نحو : سواءٌ على أَقمت أم قعدت .

(١) المائدة / ١١٩ .

ومنها :وقوع المضارع بعد الفاء والواو في الأجوبة الثمانية نحو : ما تأتينا فتحدثّنا،أي ما يكون منك إتيان فحديثٌ ، فالفعل الذي قبل الفاء في تأويل المصدر ، ولهذا صحّ النّصب على إضمار (أنْ) ، ليكـون من عَطْف مصدر مقدّر على مصدر متوهّم ، ومن ثَمّ امتنع الفصل والنّصب في نحو : ما زيد يكرم- فيكرمه -أخانا ، يريد: ما زيد يكرم أخانا فيكرمه لأنه كما تقرر معطوفٌ على مصدر متوهّم من قولك : يكرم ، فكما لم يجز أن يفصل بين المصدر ومعموله ، فكذلك لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله ، لأن يكرم في تقدير المَصْدَر .

حـــرف الشـــين

حرف الشين

الشّذوذ

ويقابله الاطّراد : قال ابن جنّي في (الخصائص)[١] : أصل مواضع (طرد) في كلامهم التّتابع والاستمرار .

ومنه :طَرَدْتُ الطّريدة إذا اتّبعتها واستمرّت بين يديك .

ومنه :مُطاردةالفُرسان ،واطراد الجَدْول إذا تتابع ماؤه بالرّيح .

وأمّا مواضع (ش ذ ذ) فالتّفرّق والتّفرّد . هذا أصْلُ هذين الأصْلين في اللّغة ثُمّ قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمْته وطريقه في غيرهما ، فجعل أهْلُ علم العرب ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصّناعة مطّرداً ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا / . [٢١٥]

قال : والكلام في الاطّراد والشّذوذ على أربعة أضرب :

مطّرد في القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو الغاية المطلوبة ،

(١) انظر الخصائص ١/٩٦ .

وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيد .

ومطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال ، وذلك نحو الماضي من (يذر) ، و (يدع) وكذلك قولهم : « مكان مُبقِلٌ » هذا هو القياس والأكثر في السماع : (باقل) . والأول مسموع أيضاً .

ومِمّا يقوي في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول (عسى) اسماً صريحاً نحو : عسى زيد قائماً أو قياماً . هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظْره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا ، وذلك قولهم عسى زيد أن يقوم .وقد جاء عنهم شيء من الأوّل في قوله :

١٨٨ ـ * لَا تَعْذُلَن إنّي عَسِيتُ صائِمَا[1] *

وقولهم : « عسى الغويرُ أبْؤساً »[2] .

---

(١) قبله :

* أكثرت في العذل مُلحّاً دائماً *

من شواهد : الخصائص ١/٩٨ ، وابن الشجريّ ١/١٦٤ ، والمقرب ١/١٠٠ ،وابن عقيل ١/١٢٤ ، والمغنى ١/١٣٣ ، والخزانة ٤/٧٧ ، والأشموني ١/٢٥٩ .

(٢) الغوير : تصغير غار ، والأبؤس : جمع بؤس ، وهو الشدّة . وأصل هذا المثل فيما يقال ـ من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ، ومعه الرجال ، وبات بالغُوير على طريقه : « عسى الغوير أبؤساً » أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغار .
انظر مجمع الأمثال للميداني ٢/١٦ .

والثالث : المطّرد في الاستعمال الشّاذ في القياس نحو قولهم : استحوذ ، وأخْوص الرِّمث[١] ، واستصوبْتُ الأمر ، واستنوق الجَمل ، واسْتَفْيل الجمل ، واسْتَتْيَست الشّاةُ ، وأَغْيَلَت المَرْأة[٢] ، وقول زُهَير :

١٨٩ ـ * هنالك إنْ يُسْتَخْوَلُوا المَالَ يُخوِلُوا[٣] *

والرّابع ، الشّاذ في القياس والاستعمال جميعاً كتتميم مفعول فيما عينه واوٌ أو ياءِ نحو ثوبٌ مَصْوُون ، ومِسْك مَدْووفٌ[٤] ، وفرس مَقْوودٌ ورجل مَعْوودٌ من مرضه . وهذا لا يسوغ القياس عليه ، ولا ردّ غيره إليه .

واعلم أنّ الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذ في القياس فلا بدّ من اتّباع السّمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يُتّخذ أصلاً يقاس عليه

---

(١) الرّمث : في القاموس : الرِّمث مرعى الإبل من الحَمْض ، وفي القاموس أخوصت النخلة : أخرجت الخوص وهو ورق النخْل .

(٢) أغيلت المرأة ولدها : إذا أرضعته وهي حامل .

(٣) تمامه :

* وإن يُسْألوا يُعْطُوا وإن يَيْسِروا يَغْلوا *

من شواهد : الخصائص ١/٩٨ ، واللسان : « خبل » ورواية الشطر الأول فيه :

* هنالك إن يَسْتَخبلوا المال يُخْبِلوا *

ورواية اللسان هي رواية الديوان /٤٣ .

ويقال : استخبل الرجل إبلا وغنماً فأخبله : استعار منه ناقة لينتفع بألبانها وأوبارها أو فرساً يغزو عليه فأعاره .

(٤) مدووف : أي مخلوط .

غيره . ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ،واستصوب ادّيتهمابحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السّمع فيهما إلى غيرهما ، فلا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استباع : استبيع ، ولا في إِعاد : أعود .

فإن كان الشيء شاذاً في السَماع مطرداً في القِياس تحاميت ما تحامت العرب منه ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله .

من ذلك : امتناعك من و (وذر) و (ودع) لأنهم لم يقولوهما ، ولا غرَو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو : وزن ،ووَعد لو لم تسمعهما . فأمّا قول أبي الأسود :

١٩٠= لَيْت شِعْري عَن خليلي ما الّذي غـاله في الحُبّ حتى وَدَعَهْ[1] / [٢١٦]

فشاذٌ .

فأما قولهم : ودَع الشَّيءُ يَدع : إذا سكن ، فإنه مسموعٌ مُتّبع .

ومن ذلك استعمال أنْ بعد كاد نحو : كاد زيد أن يقوم وهو قليل شاذّ في الاستعمال ، وإن لم يكن قبيحاً ولا مأبياً في القياس .

ومن ذلك قول العرب : أقائمٌ أخواك أم قاعدان ؟ هكذا كلامهم .

قال أبو عثمان : والقياس يوجب أن تقول : أقائم أخواك أم قاعدٌ هُمَا ؟ إلاّ إ العرب لا تقوله إلاّ قاعدان ، فتصل الضمير ، والقياس يوجب

---

(١) من شواهد : الخصائص ١/ ٩٩ ، ٣٩٦ ، والمحتسب ٢/ ٣٦٤ ، والإنصاف ٢/ ٤٨٥ ، والشافية ٤/ ٥٠ ، وحاشية يس ٢/ ٧٨ .

فصله ليعادل الجملة الأولى .

قال :ومما ورد شاذًّا عن القياس مطّرداً في الاستعمال . قولهم : الخَولة والخوَنة ، فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى و(هو) في الاستعمال منقاد غير متأبّ .

ولا تقول على هذا في جمع قائم : قومَه ولا في صائم : صَوَمَة . وقد قالوا على القياس : خانة ،ولا تكاد تجد شيئاً من تصحيح هذا في الياء ، لم يأت عنهم في نحو: بائع وسائر: بَيَعَة ولا سَيَرة، وإنما شذّ ما شذّ من هذا مِمّا عيْنُهُ واو لا ياء نحو : الخونة والخولة ، والحُوَل والدُّول .

وعِلّته عندي قرب الألف من الياء وبُعْدِها عن الواو، فإذا صححت نحو الخَوَنة كان أسهل من تصحيح نحو : البيعة ، وذلك أن الألف لمّا قربت من الياء أسرع انقلابُ الياء إليها ، وكان ذلك أسوغ من انقلاب الواو إليها لِبُعْد الواو عنها .

وفي (شـرح المفصـل) لابن يعيش : من الشّـاذ في القيـاس والاستعمال دخول أل على المضارع في قوله :

١٩١ -ويُسْتَخْرَجُ الْيَرْبُوعُ من نَافِقائِه   ومن جُحْرِهِ ذي الشِّيحَةِ الْيُتَقَصَّعُ (١)

---

(١) من شواهد : النوادر/٢٧٦ ، والإنصاف : ١٥٢/١ ، وابن يعيش ١٤٣/٣ ، والخزانة ٢ /٤٨٨ .

هذا وبعض المراجع رفعت اليربـوع على الفاعليـة ليستخرج بفتـح الياء ، وضمته على النيابة عن الفاعل ليستخرج بضمّ الياء . وفي النوادر « المتقصع » =

قال والذِي شَجّعه على ذلك أنه رأى الألف واللاّم بمعنى الذي في الصّفات فاستعملها في الفعل على المعنى . وقوله :

١٩٢ - مِنَ اجلك يا الّتي تَيّمت قَلْبي   وَأَنـت بَخِـيلةٌ بـالـوُدّ عَـنّـي [1]

شاذٌ قياساً واستعمالاً . أمّا القياس فلما فيه من نداء ما فيه الألف واللاّم ، وأمّا الاستعمال فلأنه لم يأت منه إلاّ حرف أو حرفان .

وقولهم «يا صاح»، و «أطرق كرا» ترخيم : صاحب وكروان شاذّ قياساً واستعمالاً ، أما القيـاس ؛ فلأنّ التـرخيم بابـه الاعلام ، وأمـا

= بالميم وعلى ذلك فلا شاهد في البيت .
وفي ط والنسخ المخطوطة ، والمراجع : « ذو الشيحة » بالحاء . وقد علق البغدادي في الخزانة ١/١٩ ناقداً هذه الرواية فقال : « بالشيحة » رواه أبو عمر الزاهد وغيره تبعاً لابن الأعرابيّ ، وقال : لكل يربوع شيحة عند جحره . وردّ الأسود أبو محمد الأعرابي الغندجاني على ابن الأعرابيّ وقال : ما أكثر مـا يصّحف في أبيات المتقدمين ، وذلك أنه توهم أن (ذا الشيحة) موضع ينبت الشيح ، وإنما الصحيح : « ومن جحره « بـالشيخة » بـالخاء المعجمـة ، وقال : هي رملة بيضاء في بلاد بني أسد وحنظلة ، وكذا رواه الجرميّ أيضاً ، والشين في الروايتين مكسورة . والشاهد ثاني أبيات سبعة رواها أبو زيد في نوادره لذي الخِرَق الطُّهَويّ .
واليربوع : دويبة تحفر الأرض وله جحران: أحدهما : القاصعاء ، وهو الذي يدخل فيه . والآخر : النافقاء وهو الجحر الذي يكتمه ويظهر غيره .

(١) من شواهد : سيبويه ١/٣١٠ ، والإنصاف ١/٣٣٦ ، وابن يعيش ٢/٨ ، والخزانة ١/٣٥٨ .

[٢١٧] الاستعمال فلقلة المستعملين له / .

قال قولهم : مِنَ ابنِك بالفتح شاذٌّ في القياس دون الاستعمال .

وقولهم : مِنِ الرّجل بالكسر شاذ في الاستعمال صحيح في القياس وهي خبيثة لقلّة المستعملين .

قال وحكى بعضهم : أن من العرب من يعتقد في (أمس) التّنكير ويعربه ، ويصرفه ويُجْريه مُجْرى الأسماء المتمكنة فيقول ذهب أمسٌ بما فيه ،على التنكير ،وهو غريب في الاستعمال دون القياس .

فـــائـــدة

[في المراد بالشاذ]

قال الجاربردي في (شرح الشّافية) : اعلم أن المراد بالشّاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النّظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقَوَدَ .

والنــادر : مـا قــلّ وجودُهُ ، وإن لم يكن بخــلاف القيـاس (كَخَزْعال) .[1]

(١) قال ابن عصفور في الممتع ١٥١/١ : « وعلى فَعْلال ، ولا يكـون إلاّ في المضعف الذي الحرفان الأخيران منه بمنزلة الأوّلين ، فالاسم نحو : زَلْزال ، والصفة نحو : صَلصال إلاّ حرف واحد شَذّ من غير المضاعف . حكاه الفرّاء وهو ناقة بها خَزْعال .

والخَزعال بفتح الخاء ـ كما في القاموس ـ : ظَلَع : وهو داءٌ يصيب النِاقة .

والضعيف : ما يكون في ثبوته كلام كـ « قُرطاس» بالضّم .

* * * *

الشيء إذا أشبه الشّيء أعطي حُكماً من أحكامه على حسَب قُوّة الشّبَه

ذكره ابن يعيش في (شرح المفصّل) قال : وليس كُلّ شَبَهٍ بين شيئين يُوجِب لأحدهما حُكْماً هو في الأصل للآخر ، ولكن الشّبه إذا قوي أَوْجَب الحكم ، وإذا ضعف لم يُوجِب،فكلّما كان الشبّه أخص كان أقوى ، وكلما كان أعمّ كان أضعف . فالشّبه الأعم كشَبه الفعل الاسمَ، من جهة أنه يدلّ على معنىً فهذا لا يُوجِب له حُكْماً؛لأنه عامّ في كُلّ إسمٍ وفعل ، وليس كذلك الشّبه من جهة أنه ثانٍ باجتماع السَّبَبَين فيه ، لأن هذا يخصّ نوعاً من الأسماء دون سائرها فهو خاصّ مقرّب للاسم من الفعل .

ومن فروع ذلك : الحال لما أشبهت الظّروف عمل فيها حروف المعانى (كليت) و (كأن) .

ومنها : ألف الإلحاق لمّا أشبهت ألف التأنيْث من حيثُ إنها زائدة/ [٢١٨] وأنها لا تدخل عليها تاءُ التأنيث كانت من أسباب مَنْع الصرف .

ومنها :(سراويل) لما أشبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف .

ومنها: الشبيّه بالمضاف ينصب في النداء كالمضاف نحو : يـا ضارباً زيداً ،ويا مضروباً غلامُه . .

قال ابن يعيش : ووجه الشبّه بينهما من ثلاثة أوجه : أحدها : أن الأول عامل في الثّاني كما كان المضاف عاملاً في المضاف إليه .

فإن قيل : المضاف عامل في المضاف إليه الجّر،وهذا عامـل نصباً أو رفعاً فقد اختلفا .

قيل : الشيءِ إذا أشبه الشيء من جهة فلا بـد أن يفارقـه من جهاتٍ أُخَر . ولولا تلك المفارقة لكان إياه ،فلم تكن المفارقة قادحة في الشّبه .

الوجه الثاني : أن الاسم الأوّل يختّص بالثاني كما أن المضاف يختص بالمضاف إليه ، ألا ترى أنَ قولنا : يا ضارباً رجلاً أخصّ من قولنا : يا ضارباً .

الثالث : أنّ الاسم الثّاني من تمام الأول، كما أن المضاف إليه من تمام المضاف .

وقال السّخاويّ في (شرح المفصّل) : إذا أشبه الشيء الشيء في أمرين ،فما زاد أعطي حُكمه ما لم يَفْسد المعنى ؛ ولهـذا عملت (مـا) عمل ليس لمّـا أشْبَهَتْها في النّفي مـطلقاً ، وفي نَفْي الحـال خاصّة .

وقـال ابن هشام في (المُغْني) : قـد يُعْطي الشيّء حُكْم مـا أشبهه في معناه، أو لفظه، أو فيهما .

فأما الأول فله صورٌ كثيرة :

أحداها : دخولُ الباء في خبر أنّ في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ الله الَّذِي خَلَقَ السّموات والأَرْض وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنّ بقادرٍ ﴾[1] لأنه في معنى : أَوَ ليس اللهُ بقادر ، وفي ﴿ كَفَى بالله شَهِيداً ﴾[2] لما دَخَلَهُ من معنى اكْتَفِ باللهِ شهيداً ، وفي قوله :

١٩٣= ＊ لَا يَقْرَأن بالسُّورِ »[3]

(١) الأحقاف / ٣٣ .

(٢) الرعد / ٤٣ ، وتكررت في آيات أخر .

(٣) من شواهد : المخصص ١٤/ ٧٠ ، ٢٠١ ، والخزانة ٣/٦٧٧ ، والمغنى ١/ ٢٧ ، ١١٥ ، ٢/٧٥١.

والبيت بتمامه :

تلك الحـرائر لا ربّـاتُ أَحْمِرَةٍ سـودِ المحاجـرِ لا يَقْرَأْنَ بـالسُّـور

وقال البغداديّ في الخزانة : والبيت وقع في شعرين أحدهما للراعي النّميري والثاني للقتّال الكلابيّ .

أما الأول فهو من قصيدةٍ أوّلها :

يـا أهلُ مـا بالُ هـذا الليل في صَفَـرِ يزداد طـولاً ومـا يـزداد في قِصَـرِ

وأمّا الشعر الثاني للقتال قاله في ابنه عبد السّلام .

عبـد السّلام تـأمّـل هـل تـرى ظُعُنـاً إنّي كبِـرْتُ وأنت اليـوم ذو بَصَـرِ

ومعنى البيت ـ كما قال الجواليقيّ : هن خيراتٌ كريمات يتلون القرآن ، ولسن بإماء سود ذوات حُمُرٍ يسقينها .

لمّا دخله معنى : لا يتقرّبْن بقراءة السّور ، ولهذا قال السّهيليّ : لا يجوز أن تقول : وصل إلى كتابُك فَقَرأْتُ به على حد قوله :

* لا يقرأن بالسور * .

[٢١٩] لأنه عارٍ من معنى التقرّب / .

الثانية : جواز حذف خبر المبتدأ في نحو : إن زيداً قائم وعمرٌو اكتفاءً بخبر إنّ لما كان : إنَّ زيداً قائم في معنى : زيد قائم ، ولهذا لم يَجز : ليت زيداً قائمٌ وعمرو .

الثالثة : جواز : أنا زيداً غيرُ ضاربٍ لمّا كان في معنى : أنا زيداً لا أضرب ، ولولا ذلك لم يجز ، إذْ لا يتقدّم المضاف إليه على المضاف ، فكذا لا يتقدّم معموله لا تقول : أنا زيداً أوّلُ ضاربٍ ، أو مثلُ ضاربٍ .

الرابعة : جواز : غيرُ قائمٍ الزّيدان ، لما كان في معنى : ما قائمٌ الزّيدان ، ولولا ذلك لم يجُز ؛ لأنّ المبتدأ إمّا أن يكون ذا خبرٍ أو ذا مرفوعٍ يغني عن الخبر .

الخامسة : إعطاؤهم : ضاربُ زيدٍ الآن أو غداً حكم ضاربٌ زيداً في التنكير لأنه في معناه ، فلهذا وصفوا به النكرة ، ونصبوه على الحال ، وخفضوه (بربّ) وأدخلوا عليه (أل) ، ولا يجوز شيءٌ من ذلك إذا أريد المضيُّ ، لأنه حينئذٍ ليس في معنى النّاصب .

السادسة : وقوع الاستثناء المفرّغ في الإيجاب نحو : ﴿ وإنّها

لكبيرة إلاّ على الخاشعين ﴾[١] . **﴿ ويأبَى ألله إلاّ أن يُتِمَّ نُورَه ﴾**[٢] لمّا كان المعنى : وإنها لا تَسْهُل إلاّ على الخاشعين ، ولا يريد الله إلا أن يُتِمّ نُورَهُ .

السابعة : العطف بـ (ولا) بعد الإيجاب في نحو قوله :

١٩٤= * أبي اللهُ أن أَسْمُو بأُمٍّ ولا أَبِ[٣] *

لمّا كان في معناه : قال الله لا تسم بأمّ ولا أبٍ .

الثـامنة : زيـادة (لا) في قولـه تعـالى : **﴿ مَـا مَنَعَـك أنْ لا تَسْجُدَ ﴾**[٤] قال ابن السّيد : المانـع من الشيء أمرٌ للممنـوع أنْ لا يفعل ، فكأنه قيل : ما الذي قال لك لا تَسْجُد .

التاسعة : تعدّي (رضِيِ) (بَعِلْى) في قوله :

١٩٥ = * إذَا رَضِيَتْ عليّ بنو قُشْيرٍ [٥] *

---

(١) البقرة / ٤٥ .

(٢) التوبة / ٣٢ .

(٣) صدره :* فماسوّدتني عامر عن وراثة *

من شواهد : المغنى ٢ /٧٥٣ ، والخزانة ٣ /٥٢٧ .وقـد ذكر البغـداديّ أن الشاهد من أربعة أبيات لعدوّ اللّه عامر بن الطفيل على ما في ديوانه ، وكانت كنيته في السلم (أبو علي) وفي الحرب (أبو عقيل) .

(٤) الأعراف /١٢ .

(٥) تمامه :

* لعمرُ اللّه أعجبني رضاها *

لمّا كان رضي عنه بمعنى : أقبل عليه بوجه وُدّهِ .

وقال الكسائي : إنما جاز هذا حملاً على نقيضه وهو: سَخِط .

العاشرة : رُفع المستثنى على إبداله من الموجَب في قراءة بعضهم : « فشَرِبُوا منه إلا قليلٌ منهم »[1] لمّا كان معناه : فلم يكونوا منه بدليل « فمَنْ شَرِبَ مِنه / فَلَيْس مِنّي » . [٢٢٠]

الحادية عشرة : تذكير الإشارة في قوله تعالى : ﴿ **فَذانِك بُرْهنان** ﴾[2] مع أن المشار إليه اليد والعصا ، وهما مؤنثان ، ولكن المبتدأ عين الخبر في المِعنى ، والبرهان مذكّر . ومثله ﴿ **ثم لَمْ تَكن فِتْنَتُهُم إلّا أن قالوا** ﴾[3] فيمَنْ نَصَب الفتنةَ وأنّثَ الفعل .

الثانية عشرة : قولهم : « علمتْ زيدٌ مَنْ هُو » برفع زيد جوازاً ، لأنه نفس « مَنْ » في المعنى .

الثالثة عشرة : قولهم : إن أحداً لا[4] يقول ذلك ،فأوقع أحداً[5]

من شواهد : المغنى ٢/٧٥٤ ، وشرح شواهده للسيوطيّ / ٩٥٤ ، والخصائص ٢/٣١١ ، والخزانة ٤/٢٤٧ .

(١) البقرة ٢/٢٤٩ . وهي قراءة عبد الله بن مسعود ، وأبيّ ،والأعمش.وانظر قراءة رقم ٧٥٥ في معجم القراءات .

(٢) القصص / ٣٢ .

(٣) الأنعام / ٢٣.

(٤) في ط : « إلّا » تحريف صوابه من المغنى ٢/٧٥٤ والنسخ المخطوطة.

(٥) في ط : « أحد » تحريف .

في الإثبات؛لأنه نفس الضّمير المستتر في يقول ، والضمير في سياق النّفي فَكَانَ(١) « أحدٌ» كذلك .

والثاني : وهو ما أعطي حكم الشيء المشبّه له في لفظة دون معناه ، له صور كثيرة :

أحداها : (أنْ) بعد (ما) المصدريّة الظرفيّة ، وبعد (ما) التي بمعنى الّذي زيادة لأنهما بلفظ (ما) النافية كقوله :

١٩٦= * ورجّ الفَتى لِلْخَيْر ما إنْ رأيتَهُ (٢) *

وقوله :

---

(١) في ط : « فكأن أحد » تحريف صوابه من المغنى والنسخ المخطوطة .

(٢) من شواهد : المغنى ١/٢٢ ، ٣٧ ، ٣٣٧ ، ٢/٧٥٦ ، وسيبويه ٢/٣٠٦ ، والخصائص ١/١١٠ ، وابن يعيش ٨/١٣٠ ، والمقرب ١/٩٧،والعينيّ ٢/٢٢ ، والتصريح ١/١٨٩ ، والأشموني ١/٢٣٤ ، والهمع والدرر رقم ٤٣٢ .

وتمامه :

* على السِّنّ خيراً لا يزال يزيدُ *

ونسب البغداديّ في شرح شواهد المغنى البيت إلى المعلوط بن بدل القريعي بالعين والطاء المهملتين على وزن مضروب ، وبَدَل بفَتحتين ، والقريعي نسبة إلى قريع بن عوف بن كعب . . . بن تميم،انظر شرح أبيات مغنى اللبيب ١/١١٤ . وفي اللسان : « أنن » بَذْل بالذال الساكنة مكان « بدل » بالدال المفتوحة .

١٩٧= * يُرجّى المرْءُ ما إنْ لَا يَراهُ[1] *

فهذان محمولان على نحو قوله :

١٩٨= * ما إنْ رأيتُ ولا سَمِعْتُ بمثله [2] *

الثانية : دخول لام الإبتداء على (ما) النافية حملاً لها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدأ كقوله :

١٩٩= * لَمَا أَغْفَلتُ شُكْرَكَ فَاصْطَنِعْنِي [3] *

فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك : « لَمَا تَصْنَعُهُ حَسَنٌ » .

الثالثة : توكيد المضارع بالنّون بعد (لا) النافية حملاً لها في

---

(١) تمامه :

* وَيَعْرِضُ دون أدناه الخطوبُ *

من شواهد : المغنى ٢٢/١ ، ٧٥٦/٢ ، والخزانة ٥٦٧/٣ ، والهمع والدرر رقم ٤٣١ .

(٢) تمامه :

* كاليوم هانِىءَ أَيْنُقٍ جُرْبِ *

من شواهد : ابن يعيش ٨٢/٥ ، ١٢٨/٨ ، والمغنى ٧٥٧/٢ ،وهو لدريد بن الصّمة .

(٣) تمامه :

* فكيف ومن عطائك جُلُّ ما لي *

من شواهد : المغنى ٧٥٧/٢ .

اللّفظ على (لا) الناهية نحو ﴿ **واتّقوا فتنةً لا تصِيبَنّ الّذِين ظَلَمُوا مِنْكم خاصّةً** ﴾[(١)] .

الرابعة : حذف الفاعل في نحو : ﴿ **أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ** ﴾[(٢)] لَمّا كان أَحْسِن بزيد مشبهاً في اللفظ لقولك : امرر بزيدٍ .

الخامسة : دخول لام الابتداء بعد إنّ التي بمعنى : نَعَمْ لِشَبَهِها في اللفظ بـ«إنّ» المؤكّدة قاله بَعْضُهم في قراءة ﴿ **إنّ هذانِ لساحِرانِ** ﴾[(٣)] .

السادسة ؛ قولهم : اللّهم اغفر لنا أَيّتُها العصابةُ بضم أيّة ، ورفع صفتها كما يقال يـأيّتها العصابةُ ، وكان حقّه النّصب كقولهم : «نحن العُرْبَ أَقْرى النّاس / للضيف»، ولكنه لما كان في اللفْظ بمنزلة [٢٢١] المستعمل في النّداء أعطى حكمه، وإن انتفى موجب البناء .

السابعة : بناء باب حزام تشبيهاً له بِنَزالِ .

الثامنة : بناء (حاشا) في: ﴿ **وقلن حاشا لله** ﴾[(٤)] لشبهها في

---

(١) الأنفال / ٢٥ .

(٢) مريم / ٣٨.

(٣) طه /٦٣ ، وهي قراءة نافع ، وابن عامر ، وحمزة ، وعاصم ، والكسائي وآخرين . انظر قراءة رقم ٥١٩٧ في معجم القراءات .

(٤) يوسف /٣١ .

اللّفظ بحاشا الحرفيّة التاسعة :

التاسعة : قول بعض الصحابة : « قَصَرْنا الصلاة مع رسولِ الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كُنّا قطُّ « وآمنة » فأوقع قطُّ بعد (ما) المصدرية كما تقع بعد (ما) النافية .

العاشرة : إعطاء الحرف حكم مقاربه في المَخْرج حتى ادغم فيه نحو : ﴿ خَلَق كُلَّ شيء ﴾[١] ،و ﴿ لَك قُصوراً ﴾ [٢] وحتى اجتمعا رويّين كقوله :

٢٠٠ = بُنَيَّ إن البِرَّ شيءٌ هَيِّنُ المنطِقُ اللَّينُ والطُّعَيِّمُ[٣]

والثالث : وهو ما أُعطِي حُكَمَ الشّيء لمشابهته له لفظاً ومعنىً ، نحو : اسم التّفضيل ، وأفعل في التّعجّب ، فإنهم مَنَعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظّاهر لشِبَهه بأَفْعل في التّعجب وَزْناً وأَصْلاً ،وإفادة للمبالغة ، وأجازوا تصغير أفعل في التّعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا[٤] .

---

(١) الأنعام /١٠١.

(٢) الفرقان / ١٠.

(٣) من شواهد : النوادر / ٤٠٠ ، والمقتضب ٢١٧/١ ، والمنصف ٦١/٣ ، وابن الشجريّ ٢٧٦/١ ، وابن يعيش ٣٥/١٠ ، ١٤٤ ، والمغنى ٧٥٩/٢ ، والخزانة ٥٣٣/٤عرضاً ،وفي النوادر نسبه إلى امرأة لم يسمها حيث قال : « وقالت امرأة لابنها » .

(٤) انتهى النص الذي نقله عن المغنى بتصرّف .

وقـال الأبذي في (شـرح الجُـزوليّـة) : حـذفت (أن) مـع (عسى) تشبيهاً (بكاد) .

وزعم ابن السّيــد : أن الأحسن أن يقـال : شبّهت (عسى) بـ(لعلَّ) ، لأن كُلًّا منهمـا رجاء ، وكمـا حملوا لعلّ على عسى ، فأدخلوا في خبرها « أنْ » نحو :

٢٠١ = * لعلّك يوما أن تُلِمَّ مُلِمَّةٌ *[1]

وقال ابن الصـائـغ : هذا الـذي قالـه ممكن وتشبيه الفعـل بالفعل أوْلى من تشبيهه بالحَرْف .

* * * * * *

---

(١) تمامه :

* عَلَيْك من اللاّئي يَدعْنَك أجدعا *

من شواهد : المقتضب ٣/٧٤ ، وابن يعيش ٨/٨٦ ، والخزانة ٢/٤٣٣ ، واللسان : « عل » وهو لُمَتِّم بن نويرةَ .

الشّيئان إذا تضادّا تضادّ الحُكمُ الصّادرُ عنهما

ذكر هذه القاعدة ابن الدّهان في (الغُرّة) قال : ولهذا نظائر في المعقولات ، وسائر المعلومات مشاهداً ومقيساً ، ألا ترى أن الإعراب لما كان ضدّ البناء ، وكان الإعراب أصله الحركة والتَنقُّل كان البناء أصله الثبوت والسّكون . وكذلك الابتداء لما كان أصله الحركة ضرورة كان الوقف أصله السكون / . [٢٢٢]

الشّروط المتضادّة في الأبواب المختلفة

قال ابن هشام : العرب يشترطون في بابٍ شيئاً ، ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم ، وصحيح أقيستهم ، فإذا لم يتأمّل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط .

من ذلك :اشتراطهم الجمُود لعطف البيان والاشتقاق للنّعت ، والتعريف لعطف البيان ، ونعت المعرفة ، والتّنكير للحال والتمييز، وأفعل مِن ،ونعت النّكرة ، وتعريف العلميّة بخصوصه لمنع الصرّف ، وتعريف اللاّم الجنسيّة لنعت الإشارة،وأي في النّداء ،وفاعل نعم وبئس،

والإبهام في ظروف المكان ، والاختصاص في المبتدأ، وصاحب الحال ، والإضمار في مجرور لولا ،ووحد،ولبّى ، وسَعْدى وحَنَانَيْ ، وفي مرفوع خبر كان وأخواتها إلا عسى ،تقول : كاد زيد يموت،ولا يجوز يموت أبوه ، ومرفوع اسم التّفضيل في غير مسألة الكُحْل ، والإظهار في تأكيد الاسم المظهر ، والنعت والمنعوت، وعطف البيان والمبيّن ، والإفراد في الفاعل ونائبه ، والجملة في خبر أنّ المفتوحة إذا خفّفت ، وخبر القول المحكيّ نحو : قولي : لا إله إلا الله، وخبر ضمير الشأن ، والجملة الفعليّة في الشروط غير لولا ، وفي جواب (لو) و(لولا) والجملتين بعد لمّا ، والجمل التالية لأحرف التحّضيض، وجملة ، أخبار أفعال المقاربة ، وخبر أنّ المفتوحة بعد لو عند الزّمخشري ومتابعيه نحو : (ولو أنّهم آمنوا)[1] ، والاسمية بعد إذاالفجائيّة ، وليتما على الصحّيح فيهما ، والأخبار في الصّلة، والصفة، والحال، والخبر، وجواب القسم غير الاستعطافي ، والإنشاء في جواب القسم الاستعطافي ، والوصف في مجرور رُبّ إذا كان ظاهراً ، وأي في النّداء ، والجَمّاء في قولهم : جاؤا الجماء الغفير ، وما وطّىء به من خبر أو صفة أو حال ، وعدم الوصف في فاعل نعم ، وبئس ، والأسماء المتوغّلة في شبه الحرف إلّا مَنْ وما النّكرتين، والضمير ، والتقديم في الاستفهام والشرط وكم الخبريّة ، والتأخير في الفاعل ونائبه، ومفعول التعجب،والمفعول الذي هو أي الموصولة ، والمفعول الذي هو أن وصلتها ، والمبتدأ الذي هو أن

(١) البقرة / ١٠٣ .

وصلتها ، والحذف في أحد معمولي (لات)، وعدم الحذف في الفاعل
[٢٢٣] ونائبه / والجارّ الباقي عمله ، والرابط في المواضع الأحدَ عشر السابقة ،
وعـدم الرابط في الجملة المضـاف إليها ، نحـو : يوم قـام زيـد ،
والإضافة في بناء أي الموصولة، والقطع عنها في بناء :قبلُ وبعدُ وغيرُ .

حـــرف الصـــاد

صَدْر الكلامِ

(صدر الكلام) قال الرّضي : كلّ ما يغيّر معنى الكَلَام ويؤثّر في مضمونه ، وإن كان حرفاً فمرتبته الصّدر ، كحروف النّفْي ، والتّنبيه ، والاستفهام ،والتحضيض ،وإنّ وأخواتها ،وغير ذلك ،

وأمّا الأفعال كأفعال القلوب والأفعال النّاقصة فإنها وإن أثّرت في مضمون الجملة لم تلزم التّصدر إجراءً لها مجرى سائر الأفعال .

وقال في (البسيط) : الأسماء المتضمّنة للمعاني تقتضي الصّدر وإن لم تكن معارف ، ولهذا تقدّم الإشارة على العَلَم ، في قولك : هذا زيد ، وإن كان العلم أعرف لتضمنه معنى الإشارة .

ضـــابـــط
[العامل في الاستفهام]

قال ابن يعيش : لا يعمل في الاستفهام ما قبله من العـوامل اللفظيّة إلاّ حروف الجر ، وذلك لئلاّ يخرج عن حكم الصدر ،وإنما عمل فيه حروف الجرّ دون غيرها لتنزّلهـا مما دخلت عليـه منزلـة الجزء من الاسم .

وفي (أمالي ابن الحاجب) : سُئِل : العربُ تَجْعَلُ صَدْر الكلامِ كُلّ شيء دَلّ على قِسْمٍ من أقسام الكلام كالاستفهام ، والنّفْي والتخضيض ، وإن وأخواتها سوى أنَّ فقولهم : زيداً ضربت ، وضربت زيداً يقال عليه : إنه إذا قيل : زيداً ألبس على السّامع أن يكون المذكور بعده : ضربت ، أو أكرمت أو نحوه ، وإذا قيل : ضربت ألبس على السّامع أن يكون زيداً ، وأن يكون عَمْراً ونحوه ؟ فأجاب بأمور :

أحدها : أن هذا لا يمكن أن يكون إلّا كذا ، لأنه لا بُدّ من تقديم مفرد على مفرد ،فمهما قدّمت أحد المفردين فلا بدّ من احتماله كلمّا يقدّر تجويزه في الآخر .

الثّاني : أن هذا إلباس في آحاد المفردات ، وذاك إلباس في أصول أقسام / الكلام فكان أهم . [٢٢٤]

الثالث : أن تلك الألفاظ وضعت للدّلالة عليه ، وكان تقديمه مرشداً إلى ما وضع له بخلاف هذه ،فإنه ليس لها ألفاظ غير لفظها ، ولو كان لها ألفاظ غير لفظها لأدىّ إلى التسلسل وهو محال .

مَسْــــألــةٌ

في دخول اللام على خبر إنّ

قال ابن هشام في (تذكرته) : زعم بدر الدّين بن مالك : أن اللّام لا تدخل على خبر إن إذا تقدّم معموله عليه فلا تقول : إنّ زيداً

طعامَك لآكلٌ .

وكأنه رأى أن اللاّم لا يتقدّم معمول ما بعـدها عليهـا ، لأن لها الصّدْر ، والحكم فاسد ، والتّعليل كذلك على تقدير أن يكون رآه[1] .

أمّا فساد الحكم ، فلأن السّماع جاءبخلافه .وقال تعالى :

﴿ وإنّ كثيراً من النّاس بِلِقاء رَبِّهم لكافِرُون ﴾[2] . وقال الشاعر :

٢٠٢= * فإنّي إلى قَوْمٍ سِواكُمْ لَأَمْيَلُ[3] *

وأمّا فساد التعليل ،فلأنّ هذه اللام مقدّمة من تأخير ، فهي إنّمـا تَحْمِي ما هو في حيزّها الأصليّ أن يتقدّم عليها لا ما هو في حيّزهاالآن ، وإلاّ لم لم يَصِح إنّ زيداً قائم ولا ان في الدارلزيداً ،ألا ترى أن العامل في خبر إنّ هو: إنّعندالبصريين ،والعامل في اسمها هي بإجماع النحاة ، فلو كانت اللاّم تمنع العمل لمَنَعَتْ إنّ .

---

(١) في ظ فقط : زيادة كلمة : « الإمام » بعد كلمة : « رآه » .

(٢) الروم /٨ .

(٣) صدره :

* أقيموا بني أُمّي صُدورَ مَطيِّكُمْ *

والشاهد مطلع قصيدة للشنفري ، وهي القصيدة اللامية المشهورة ،انظر لامية العرب للشّنفري /٥١ .

حرف الضّاد

الضّــــرورة

قال أبو حيَّان : لم يَفْهم ابن مالك معنى قول النّحويين : « في ضرورة الشعر»، فقال في غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة ، لأن قائله متمكّن من أن يقول : كذا ، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشّيء ، فقال : إنهم لا يلجئون إلى ذلك ، إذْ يمكن أن يقولوا : كذا .

فعلى زَعْمه لا توجد ضرورة أصْلاً ؛لأنه ما مِنْ ضرورة إلّا ويمكن إزالتها ، ونظم تركيب آخر غير ذلك التّركيب / وإنّما يعنون بالضرورة أن [٢٢٥] ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشّعر المختصّة به ، ولا يقع في كلامهم النّثريْ،وإنما يستعملون ذلك في الشّعر خاصة دون الكلام .

ولا يعني النّحويّون بالضرورة : أنه لا مندوحة عن النّطق بهذا اللّفظ،وإنما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا توجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيّره . انتهى .

وقال ابن جنيّ في « الخصائص » : سألت أبا عليّ : هل يجوز لنا في الشِّعر من الضّرورة ما جاز للعرب أَوْلا ؟ فقال : كما جاز لنا أن نقيس

منثورَنا على مَنْثورِهم ، فكذا يجوز لنا أن نقيس شِعْرنا على شِعْرهم ، فما أجازته الضّرورة لهم أجازته لنا ، وما حظرته عليهم حظرته علينا ، وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا ، وما بَيْن ذلك بَيْن ذلك .

* * * * * *

فـــائـــدة

في استعمال الأصْـــلِ المهجــور

قال الأندلسيّ : يجوز للشاعر استعمال الأصل المهجور كما استعمله من قال :

٢٠٣= كأن بَيْنَ فَكّها والفَكِّ[١]

* * * * * * *

فـــائـــدة

في علّةِ الضّرائر

قال الشّلَوْبين : علّة الضرائر التشبيه لشِيَءٍ بشيء أو الرّدّ إلى الأصل .

---

(١) رجز ورد ذكره في اللسان : « فكك » . وبعده :

* فأرةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ *

قـــــاعــــدةٌ

الضَّرورَة تُقدَّر بِقَدْرها

ما جاز للضّرورة يتقدّر بِقَدْرها .

ومن فـروعه : إذا دعت الضّـرورة إلى مَنْـع صـرْف المنصـرف المجرور، فإنّـه يقتصر فيـه على حذف التّنـوين ، وتبقى الكسرة عنـد الفـارسيّ ، لأن الضّرورة دَعَتْ إلى حـذف التّنوين ،فـلا يتجاوز محـلّ الضرورة بإبطال عمل العامل .

والكوفِيّ يرى فتحه في مَحَلّ الجرّ قياساً على ما لاينصرف،لئلاّ يلتبس بالمنبيّات على الكسرة . ذكره في (البسيط) .

ومنها : لا يجوز الفصل بين أمّا والفاء بأكثر من اسم واحد ، لأن [٢٢٦] الفاء / لا يتقدّم عليها ما بعدها ، وإنما جاز هذا التقدّيم للضّرورة،وهي منـدفعة بـاسم واحد ، فلم يتجـاوز قَدْر الضّـرورة . ذكـره السّيّـرافي والرّضيّ .

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

قـــــاعــــدة

ما لا يؤدّي إلى الضّرورة أوْلى

ما لا يؤدي إلى الضّرورة أوْلى مما يؤدّي إليها .

قال ابن النّحّاس : في (التّعليقة) قول الشاعر :

٢٠٤= * لَاهِ ابن عمّك[1] *

اختلف الناس فيه :هل المحذوف لام الجرّ دون الأصليّة ، واللّام التي هي موجودة مفتوحة أو المحذوف اللّام الأصليّة والباقيـة هي لام الجرّ ؟ .

والأظهر أن الباقية هي لام الجرّ ، لأن القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدّي إلى أن يكون البيت ضرورة ، والقول بحذف الأصليّة لا يؤدي إلى ضرورة ، وما لا يؤدّي إلى الضرورة أولى مما يؤدّي إليها .

* * * * * *

(١) قطعة من بيت ، والبيت بتمامه :
لاهِ ابنُ عَمِّـك لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنّي ولا أنت ديّاني فَتَخْـزُوني
من شـواهـد : الخصـائص ٢/ ٢٨٨ ، وابن الشجـريّ ٢/ ١٣ ، ٢٦٩ والإنصاف ١/ ٣٩٤ ، وابن يعيش ٨/٥٣ ، ٩/ ١٠٤ ،والمقرّب ١/ ١٩٧ ، والخـزانـة ٣/ ٢٢٢ ، ٤/ ٢٤٣ ، والمغنى ١/ ١٥٨ ، والعيني ٣/ ٢٨٦ ، والتصريح ٢/ ١٥ ، والأشموني ٢/ ٢٢٣ . وانظر ديوان المفضليات / ٣٢١ ، ٣٢٢ من قصيدة مطلعها :
لِيَ ابن عَمٍّ على مـا كـان من خُلُقٍ مختلفـان فـأقليـه ويـقلـيـني
قال ابن الأنباري : الدّيان : القائم بالأمر ، وتخزوني : تسوسني
يقال : خزاه يخزوه : إذاساسة ،ودبّر أمره .
ولاهِ ابنُ عمك :أراد:للّهابن عمك ،فحذف اللام الخافضة اكتفاء بالتي تليها .

الضّــمائر تردّ الأشياء إلى أصولها

هذه القاعدة مُتّفق عليها وفيها فروع :

منها : قال ابن جنّي : الباء أصل حروف القسم ، والواو بـدل منها ، ولهذا لا تجرّ إلاّ الظاهر ، فإذا دخلت على المضمـر ردّت إلى الأصل وهي ، الباء فيقال : بِك لأفعلنّ ، لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها .

ومنها : إذا أريد وصل مثل : لم (يك)،(ولدُ) بالضّمير عادت النّون المحذوفة فيقال : لَم يَكُنْهُ، ومِنْ لدنْه ، لأن الضّمير يردّ الأشياء إلى أصولها .

ومنها : قال الأندلسيّ : إنما التزم دخول تاء التأنيث في الفعـل المسنـد إلى ضمير المؤنّث المجـازيّ دون المسند إلى ظـاهره ، لأن الأصل ألحاق العلامة ،والضمير يردّ إلشيء إلى أصله ،فوجب أن لا تحذف العلامة ، لأن ذلك خلاف مقتضاه .

ومنهـا : إذا اتّصل بـالماضي ضميـر بُني على السّكون نحـو : ضَرَبْت وَضَرَبْنا .

وعلّله ابن الـدّهّان بـأن أصله البناء ، وأصـل البناء السّكـون ، [٢٢٧] والضّمير يردّ أكثر الأشياء إلى أصولها / .

قـال ابن إياز : وهـذا أحسن من التّعليل بكـراهـة تـوالي أربـع

متحرّكات ،لأنه يطّرد في استخرجْتُ وأشباهه .

ومنها : قال ابن إياز : زعم بعضهم : أن لولا صريحة في التعليل ، كقولك : لولا إحسانك لما شَكَرْتُك .

قال ابن بَرّيّ في (أماليه) : ولهذا جَرّوا بها المضمر تنبيهاً على هذا المعنى ، لأن المضمر يعيد الشيء إلى أَصْلِهِ .

ومنها : قال ابن فلاح في (المغني) : فإن قيل : لِمَ اختلف (كِلَا)و(كِلْتَا)مع المضمر عند البصريّين ، وليس اختلافه للتّثنية ، لأن الإعراب مقدر عندهم مطلقاً ؟ .

قلنا : لشبهه بـ (لدا) و (على) و (إلى) ، فإنها مع المظهر بالألف ، ومع المضمر بالياء فَرْقاً بين المتمكّن نحو : ألف عصا ، وألف غير المتمكّن نحو : لدا . ووجْهُ المشابهة بينهما ملازمة الإضافة فيهما ، ولم تُقْلب في الرّفع ، لأن المشبَّه به ليس له حالة رفع ، وخصّ التّغيير مع المُضْمر دون المظهر، لأن المُضْمر يردّ الشيء إلى أصله .

ومنها : قال الأندلسيّ في (شرح المفصل) : نحو قوله تعالى : ﴿ أنُلْزِمُكُمُوها ﴾[1] ردّ فيه الواو الساقطة في الوَصْل إذْ كان الضّمير يردّ الشيء إلى أصله ،كما تفتح لام الجرّ في قولك : لك مال ، حتى إنهم فتحوا لام الاستغاثة لوقوع المنادى موقع المُضْمر .

---

(١) هود /٢٨ .

ومنها : قال الأندلسّيّ : قيل : إنّما لم تدخل الكاف على مضمر لتردّدها بين الاسم والحرف ، وذلك اشتراك فيهما ، والاشتراك فَرْع ، والضّمير يرد الأشياء إلى أصولها ، ولا أصل لهـا ، ولهذه العلّة امتنـع دخول حتّى أيضاً على المضمر .

ومنها : قال ابن فلاح في (المغني) : بُنِي المضارع مع ضمير جمـع المؤنّث على السكّون منبهـة على أن أصل الأفعـال البناء على السّكون ، لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله .

ومنها : قال ابن يعيش :فائدة الاتّساع في الظّرف تَظْهر ، إذا كنيت عنه / فإن كان ظَرْفاً لم يكن بد : من ظُهور (في) مع مضمره نحو : [٢٢٨] اليوم قُمْت فيه ، لأن الإضمار يرّد الأشياء إلى أصولها ، وإن اعتقدت أنه مفعول به على السّعة لم تظهر (في) معه ، لأنها لم تكن منويّة مع الظّاهر فتقول : اليوم قمته قال الشاعر :

٢٠٥ * ويومٍ شَهِدْنَاهُ(١) *

---

(١) قطعة من بيت . والبيت بتمامه :

ويـوم شهـدنـاه سُلَيْمـاً وعـامـراً قليـلٍ سـوى الـطّعْنِ النِّهـالِ نـوافِلُهْ

وهو من شواهد : سيبويه ١/٩٠ ، والمقتضب ٣/١٠٥ ، ١٠٧ ، ٢٣١ ، وابن الشجريّ ١/١٨٦ ، وابن يعيش ٢/٤٦ ، والمغنى ٢/٥٥٧ ، والهمع والدرر رقم ٧٩٠ .

والبيت نسب لرجل من بني عامر . والنوافل : الغنائم ، والنهال : المرتوية بالدم .

لم يظهر في حين أضمره ، لأنه جعله مفعولاً به مجازاً . ولو جعله ظَرْفاً على أصله لقال : شهدنا فيه .

* * * *

تنبيـــــه

على بيت لعبد المطلب

قال السّهيلي : قول عبد المطّلب :

٢٠٦ = وانْـصُـر عـلى آل الـصّـليـ ب وعابـديـه اليـومَ آلَـكْ[1]

فيه ردٌّ على ابن النحاس والزُّبيديّ ومن قال بقولهما حيث منعا إضافة آل إلى الضّمير ، لأنه يرد الشيء إلى أصله . وأصله : أهل ، وما وجدنا قِطّ مضمراً يرد معتلاًّ إلى أصله إلا أعطيتكُموهُ ، وليس من هذا الباب في وِرْدٍ ولا صَدْرٍ .

* * * * *

تنبيـــــهٌ

[على دخول الباء على المُقْسم به]

قال السّخاويّ في (سفر السعادة) : لا يدخُلُ على المقسم به غير الباء إذا كان مضمراً ، لأنها الأصل .

---

(١) من شواهد : الأشموني ١/ ١٣ ، والهمع والدرر رقم ١٢٤٤ وانظر الحيوان ٧/ ١٩٨ .

وقال أبو الفتح : ولأن الإضمار يردّ الأشياء إلى أصولها في كثير من المواضع تقول : أعطيتكم درهمـــاً ، ثم تقول : الدّرهم أعطيتُكُمُوه ، وما حكاه يونس من قولهم : أعطيتكمه شاذٌّ .

وقال أبو بكر محمد بن عبد الملك النّحويّ : إنما يرّد الإضمار الأشياء إلى أصولها ، لأسباب توجب الرّدّ ، لا لأجل الإضمار ، فلا يقاس عليه ما لا سبب فيه ، مع أن الشيء إذا جاء على أصله ، ولم يمنعه مانع فلا سؤالٍ فيه ، ولا يحتاج إلى تعليل ، إلاّ أن يخالف الاستعمال ، فقوله : أعـطيتكم دِرهماً أصله : أعـطيتكُمُو ، فـأسكنوا الميم تخفيفاً وكَـرِهُـوا الإسكان مع الهاء لخفائـها وقُرْبها من السَّاكن ؛ ولذلك كان : «عليه مال» أحسن من قـولك : عَلَيْهِي مـال ، وكذلـك : اليوم سـرت فيه ، لأن الإضمار يبطل كونه ظرفاً ، فاحتاجوا فيه إلى (في) كسائر الأسماء التي ليست ظروفاً .

قال السّخاويّ : قوله : إنما يردّ الإضمـار الأشباء إلى أصـولها لأسباب تُوجِب / الرّدّ لأجل الإضمار كلامٌ متناقِضٌ يقتضي أن الإضمار يردّ ولا يردّ . [٢٢٩]

وقوله : مع أن الشيء إذا جاء على أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ، فأقول : بلى ، فيه سؤال ، لأن قولنا : بك لأفعلنّ قد جاء على أصله وفيه من السؤال لِمَ لَمْ يجز أن يقول : وَكَ ، ولاتك ؟ فاختصاص الباء بهذا لا بدّ له منه من سبب ولا سبب إلا أن الباء الأصل ، ولهذا تقول : أقسم بالله ، ولا تقول : أقسم والله ، ولا أقسم تالله . انتهى .

تَنْبِيـــهٌ
[على تخريج بيتَ للفرزدق]

قال ابن عصفور في (شرح المقرب) خُرّج قول الفرزدق .

٢٠٧= * وإذْ ما مثلهم بشر[١] *

على أن (مِثْلَهم) مرفوع إلا أنه بني على الفتح لإضافته إلى مبنيّ كقوله تعالى : ﴿ مِثْل ما أَنّكم تَنْطِقون ﴾[٢] .

فإن قيل : كيف يسوغُ ذلك والمبنيّ الذي أضيفت إليهمضمر، والمضمر يَرُدّ الأشياء إلى أصولها ، فكيف يكون سبباً في إخراج (مثل) عن أصلها من الإعراب إلى البناء ؟ .

فالجواب : أن المضمـر لا يلزم ردّه الأشياء إلى أصـولها في جميع المواضع ألا ترى أن التاء ، بدل من الواو في (تُكأة)؛ لأنه من تَوَكّأ) ثم إذا اضافوها إلى مضمر قالوا : هذه تكأتك ، ولم يردّوها إلى أصلها .

* * * * * *

(١) البيت بتمامه :

فـأصبحـوا قـد أعـاد الله نعمتهم   إذ هم قـريش وإذ مـا مثلهم بشـرُ

من شواهد : سيبـويه ١/٢٩ ، والمقـرب ١/١٠٢ ، والخزانـة ٢/١٣ ، والمغنى ١/٨٧ ، ٤٠٢ ، ٢/٥٧١ ، والهمعُ والدرز رقم ٤٢٤ .

(٢) الذاريات /٢٣.

تنبيـــــه

[على بناء . . . أيّ]

قال الأبذيّ في (شـرح الجُزوليّـة) : بنيت أيّ في نحو قـوله تعالى : ﴿ أيُّهم أشدُّ ﴾[1] عند سيبويه لخروجها عن نظائرها وكـان حقّها أن تعرب لتمكنّها بالإضافة ، ولا سيما وهـي مضافة إلى مضمر والمضمرات تَرَدّ الأشياء إلى أصولها ،ولذلك تقول : زيد ضربتم أخاه ، ثم تقول : وضربتموه ، ولا تقول : وضربتمه .

* * * * * *

مســـــألـــــة

[في إلحاق الضمائر بـ (عسى) و (لولا)]

قال ابن اتلنّحاس في (التعليقة) : أجمع النحاة على أنك إذا قلت : عساي ، وعساك ، وعساه ، ولولايَ ولولاك ولولاه : أنّ هنا شيئاً قد تجوّز فيه باستعماله على غير أصله .

واختلف فيما وقع المُجاز ، فقال سيبويه : إنّ عسى خرجت عن [٢٣٠] عمل كان / وعملت عمل لعلّ لشبههما بلعلّ في الطّمع ، فالضمير منصوب على أنه اسمها

(ولولا) قد صارت حرف جرّ ، والضّمير معها مجرور .

---

(١) مريم / ٦٩.

وقال الأخفش : إن عسى على بابها من عملها عمل (كان) ، (ولولا) على بابها من أنها غير عاملة ، واستعرنا في (عسى) ضمير المنصوب للمرفوع ، فالضّمير عنده في (عسى) في موضع رفع لا في موضع نصب. والضّمير في لولا أيضاً ـ وإن كان صورة ـ ضمير الجر مستعار للرّفع فهو عنده أيضاً في (لولا) في موضع رَفْع على الابتداء لا في موضع جَرٍّ .

وقال ابن النّحاس : الوجهُ ما ذكره سيبـويه ، لأن التجـوّز في الفعل أو الحرف أحسن من التجوّز في الضّمير ، لأن المضمرات تردّ الأشياء إلى أصولها ؛فلا أقلّ من أن لا تخرج هي عن أصلها وموضعها .

* * * * * *

الضّمير أطلب بالإضافة مِنَ الظّاهر

بدليل جواز الإضافة والنّصب في : ضاربٌ زيـداً في الحال والاستقبال ، والاقتصار على الإضافة ، في نحو : ضاربك وضاربه ، على مذهب سيبويه أنه مضاف ليس إلاّ . ذكره الشّلوبين في (شرح الجُزوليّة) .

* * * * * * *

حـــرف الــطـــاء

حرف الطّاء

الطّارىء يُزيل حُكْم الثّابت

عقد له ابن جنّي باباً في (الخصائص)[١] وفيه فروع :

منها : لام التّعريف والإضافة إذا دخلت على المنوّن حذف لها تنوينُه .

ومنها : ياء النّسبة إذا دخلت على ما فيه تاء التأنيث حذفت لها التاء .

وإذا دخلت على ما فيه ياء مثلها نحو : كُرِسيّ وبُخْتِيّ[٢] حذفت لأجلها .

ومنها : علامة الجمع بالألف والتّاء إذا دخلت على ما فيه التّاء حذفت لأجلها نحو : تمرة وتمرات .

ولو سميت رجلًا أو امرأة بهندات لقلت في الجمع أيضاً هندات بحذف الألف والتاء الأولين لاالأخريين .

---

(١) انظر الخصائص ٦٢/٣

(٢) بضم الباء البُخْتُ الإبل الخراسانية كما في القاموس .

ومن ذلك: نقض الأوضاع إذا طَرَأَ عليها طارىء كلفظ الاستفهام إذا طرأ عليه معنى التعجّب استحال خبراً كقولك : مررت برجلٍ أي رجل أو أيما / رجل ! فأنت الآن مُخْبِرٌ بتناهي الرّجل في الفضل ، [٢٣١] ولست مستفهماً، وإنما كان كذلك، لأن أصل الاستفهام الخبر ، والتعجّب ضربٌ من الخبر، فكأن التعجّب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى اصله من الخبريّة .

ومن ذلك أيضاً: لفظ الواجب إذا لحقته همزة التّقرير صار نَفْياً ، وإذا لحقه لفظ النّفي عاد إيجاباً نحو : ﴿ آللهُ أَذِنَ لَكم ﴾[١] أي لم يأذن ، ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكم ﴾[٢] أي أنا كذلك .

ومن ذلك ، أن تصف العَلَم ، فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته به عن حقيقة ما وضع له، فأدخله معنىً لولا الصفة لم يدخله إيّاه، وذلك أنّ وَضْع العَلَم أن يكون مستغنًى بلفظه عن عدّة من الصّفات ، فإذا أنت وصفته فقد سلبت الصّفة له ما كان في أصل وضعه مراداً فيه من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته . انتهى .

قال ابن يعيش : فإن قيل : هل التّعريف الذي في يا زيد في النّداء تعريف العلميّة بقي على حاله بعد النداء كما كان قبل النّداء أم تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية ؟ .

---

(١) يونس / ٥٩ .

(٢) الأعراف /١٧٢.

فالجواب :أن المعارف كلّها إذا نوديت تنكّرت ، ثم تكون معارف بالنداء ، هذا قول المبرّد، وهو الصواب كإضافة الأعلام . وخالفه ابن السّراج .

وقال الشّلوبين : إذا جمع المؤنث الحقيقيّ جمع تكثير جاز ترك التاء من فعله نحو:قام الهنود ، لأنه ذهب منه لفظ المفرد فكان الحُكم للطّارىء .

وقال ابن الدّهان في (الغُرّة) : المقصور المنصرف يلحقه التّنوين ، وهو ساكن، والألف ساكنة ، فيستحيل الجمع بينهما ، ويجحف الأمر بحذفهما ، ولم نر ساكنين التقيا حُذِفا معاً ، ولا يجوز تحريكُ التّنوين ، لأنه تحريك للساكن إذا كان بعده لا له إذا كان قبله ، ولا تحريكُ الألف ، لأنها تُغيَّر عن صورتها ، فيقع اللّبس بين المقصور وغيره من المهموز . ولا يجوز حذف التّنوين لأنه لمعنىً ، فإذا زال زال المعنى . وأيضاً فإن الطارىء يزيل حكم الثابت؛لأنه لو علم أنه إذا جيء به/حذف لم يجأ به ، فلم يَبْقَ إلا حذف الألف . [٢٣٢]

* * * *

طَرْد الباب

قال أبو البقاء في (التبّيين) : إذا ثبت الحكم لعلّة اطّرد حُكمُها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلّة : ألا ترى أنك ترفع الفاعل،وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفَرْق بينهما من طريق المعنى، كما لو قلت: « ضرب الله مثلاً » فإنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول مع أن الفاعل والمفعول معقولٌ قطعاً .

قال :ونظيره من المشروع: أن الرَّمَل في الطّواف شرع في الابتداء لإظهار الجَلَد ، ثم زالت العلّة وبقي الحكم .

ومثل ذلك العِدّة عن النكاح شرعت لبراءة الرّحم ، ثم ثبتت في مواضع ليس فيها شُغل الرّحم . قال وسبب ذلك أن النّفوسَ تَأْنَسُ بثُبوت الحكم، فلا ينبغي أن يزول ذلك الأُنْس .

قال : ونظيره في التصريف :أن الواو في مضارع : (وعد) و (وزن) حذفت منه لوقوعها بين ياءٍ وكسرة نحوة : (يعد) ثم حذفت من بقية حروف المضارعة مع عدم العلّة ليكون الباب على سَنَنَ واحدٍ ، وله نظائر أخرى . انتهى .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) : الإعراب أصل في الأسماء، لأنه يفتقر إليه للتفرقة بين المعاني نحو : ما أحسن زيداً بنصب (زيد) إن أردت التّعجُّبَ من حُسْنِهِ، وَبِرَفْعِهِ إن أردت نفي الإحسان عنه ، وبرفع أحسن ، وبخفض زيد، إن أردت الاستفهام عن الأحسن ، ألا ترى أن هذه المعاني لولا الاعراب لا لتسبت ؟

فإن قيل : إن الاعراب قد يوجد في الأسماء غير مفتقر إليه نحو شرب محمدُ الماءَ، وَرْكب الفرسَ عمروٌ، وأشباه ذلك . ألا ترى أن الفاعل ههنا لا يلتبس بالمفعول إذا أزيل الإعراب ؟ .

فالجواب : أن الإعراب لما افتقر إليه في بعض الأسماء حمل [٢٣٣] سائرها / على ذلك كما أن العرب لما حَذَفَتْ الياء من (يَعِد)، لوقوعها بين ياء وكسرة حذفت من أعِدِ، ونَعِد، وتَعِدُ حملاً على ذلك .

وقال أبو البقاء في (التّبيين) : إذا جرى اسم الفاعل والصّفة المشبّهة على غَيْرِ مَنْ هُماله وجب إبراز الضمير فيهما مطلقاً عند البصريّين ، لأن ترك إبرازه يقضي إلى اللّبس في بعض المواضع نحو : زيد عمروٌ وضاربهُ هُو ، واللّبس يزول بإبراز الضّمير، فيجب أن يبرز نَفْياً لِلَّبْس .

ثم يطّرد الباب فيما لا يلبس نحو : زيد هند ضاربته هي ، كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو : نَعِدِ ، وأَعِدُ ، فإنهم حذفوا منها الواو كما حذفوها من (يَعِد) وكذلك يُكْرِم وَنُكْرِمُ وَتُكْرِمُ محمولة

على أُكْرِم .

وقال ابن القوّاس في (شرح ألفيّة ابن معط) : قُدّر الكسرة في المنقوص لاجتماع الأمثالِ ،إذْ الياء بكسرتين والضّم حُمِل[1] على الكسر للمناسبة فيهما بدليل اجتماع أَصْلَيْهما رِدْفَيْن دون الألف ، ولأن الضّمة أثقل من الكسرة بدليل قلب الواو ياءً إذا اجتمعتا مطلقاً . وظهر النّصْب لخفةِ الفتحة ، ولم تَعد الواو في رأيت غازياً وداعياًفيقال :غازِواً وداعِواً ، لثبوت القلب رَفعاً وجرّاً تغليباًللحالتين ،وَطَرْداً للباب .

وقال عبد القاهر : هذا أقيس من حمل :أعد،وَنَعِد،وتَعِد ، لأن الحمل المؤدّي لإعلال اللاّم أَوْلى من المؤدي لإعلالالفاء،لأن اللام محلّ التّغيير ، ولأن المنقوص حمل فيه حالة على حالتين ، وباب يَعِد جُمِل فيه ثلاثة أشياء على شيء واحد .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : من أجاز تقديم خبر ليس عليها دليله : أن (ليس) فعل ناقص مثل أخواتها ، فإذا جوزنا في كان وأخواتها يجوز في ليس أيضاً طَرْداً للباب .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : الأصل في نَرَى ويرَى وتَرَى : نَرْأَى ويَرْأى وترْأَى ، لأن الماضي منه : رأى ، وإنّما حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال / تخفيفاً ، لأنه إذا قيل : أرْأى اجتمع همزتان [٢٣٤] بينهما ساكن ، والسّاكن حاجزٌ غير حصينٍ ، فكأنّهما قدتوالتا،فَحُذِفت الثّانية على حدّ حذفها في أكرم . ثم أتبع سائر الباب ، وفتحت الرّاء

(١) في ط فقط : « حملا » بالتثنية

لمجاورة الألف التي هي لام الكلمة .وغلب كثرةُ الاستعمال هنا الأصلَ حتى هُجِر ورُفِض .

وقال ابن فلاح في (المغني) : قلبت الهمزة في صحراء واواً في الجمع نحو : صحراوات كراهة الجمع بين علامتي تأنيث ، وقلبت في التّثنية طرداً للباب على سنن واحد .

وقال ابن عصفور : (في شرح المقرب) : لمّا ألحقوا نون الوقاية لِتَقي الفعل من الكسر ، حملوا على ذلك : يَضْربانِني ، ويضربونني ، وضرباني وضربوني كما حملوا تَعِد وأخواته غير ذي الياء ، وأكرم وأخواته غير ذي الهمزة على : يعد وأكرم .

وقال بعضهم : إنما بنيت المضمرات لشبهها بالحرف وَضْعاً في كثير منها ، ثم حمل ما ليس كذلك طَرْداً للباب على سنن واحد . وبهذا بدأ ابن مالك في (شرح التسهيل) .

وعبارة ابن إياز : لأن وضع المضمر بالأصالة وضع الحرف الواحد ، ألا تراه على حرف واحد في ضربت ، وضربك ، ثم حمل على ذلك في البناء ما هو أكثر نحو : نحن ، وإياك ، لأن الجميع من باب واحد .

وقال ابن فلاح في (المغني) : إنما أسكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء الفاعل به نحو ضَرَبْت فِراراً من اجتماع أربع حركات لوازم ،

ثم طرد الباب في ما لم يجتمع فيه أربع حـركات نحـو : دَحْرَجْتُ تعميمـاً لِلْحُكم ، لأن الأفعال شـرع واحد بـدليل تعميم الحُكْم في حذف الواو من (أَعِدُ) ونحوه ، والهمزة من (نكرم) ونحوه ، وإن انتفت عِلّة الحذف .

وقـال ابن القوّاس : ذهب الأكثـرون : إلى أن متعلّق الظرف والمجرور إذا كان خبراً يقدّر بفعل ، لأنه إذا وقع صلة أو صفة يقدّر بالفعل اتّفاقاً ، فيجب أن يقدر في محلّ الخلاف طرداً للباب .

وقال ابن إياز:المضاف لا يكون إلا أسماً ، لأن الغرض الأهم بالإضافة / تعريف المضاف ، والفعل لا يتعرّف . [٢٣٥]

فإن قيل : هلاّ أضيف الفعل للتخصيص ،إذ قد يصحّ ذلك فيه ، ألا ترى أن سوف والسين ، يُخَصِّصانه بالحال .

فالجواب : أنه لما امتنع منه الغرض الأهمّ وهو التّعريف امتنع الآخر طَرْداً للباب .وهذا من قواعدهم .

وقال ألأندلسيّ في شرح (المفصل) : الموجِب لبناء أسماء الاشارة تضمنها معن الحرْف ، وذلك أن الإشارة معنًى كاستفهام وغيره فحقّه أن يوضع له حَرْفٌ ، فلما أدّى هذا الاسم هذا المعنى نيابة عن الحَرْف في ذلك ناسب الحرف فَبُني ، ويـدلّ على أنه تضمّن هـذا المعنى: أنّهم لم يضعوا للإشارة حَرْفاً ، وكان هذا الاسمُ المسموعُ مبنيًّا يفيد معنى الحرف ، فوجب اعتقاد تضمينهم إياه هذا المعنى طَـرْداً

لأصولهم ، واقامة سبب لبنائه .

قال ابن جنّي : بني أولاً ، لأنه تضمن حـرف الإشارة ، لأن الإشارة معنى لم يستعملوا لها حَرَفْاً فتضمّنها هذا الاسم فَبُنِي .

وقال ابن إياز : وَأَمّـا اسم الإشارة فبني لتضمنّـه معنى حرف الإشارة ، إذْ الإشارة معنىً ، والموضوع لإفادة المعاني الحروف ، فلما أفادت هذه الأسماء الإشارة عُلِم أنّها كان القياس يقتضي أن يكون لها حَرْفٌ ، فلما تضمنت معناه بنيت . وهذا قول السّيرافِي .

قال الأصفهانيّ : فلو قيل : إن ذلك إنّما يتصور في «أولاء» دون «هؤلاء» لظهور الحرف وهو (هاء) ،لأمـكن أن يقال فيه : إن الحرف الذي هو (هاء) غير ذلك الذي تضّمن معناه ، وإن هذا زائـد كما أن الألف والـلام في (الأمس) عند من بنـاه زائدة ، وإنّ الاسم بُنِي لتضمنّه معنى ألف ولام أخرى .

❋ ❋ ❋ ❋

حـــرف الـــظـــاء

الظّرف والمجرور

فيهما مباحث :

[٢٣٦] (الأول) : لا بد من تعلّقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما أوّل / بما يشبهه ،أو ما يشير إلى معناه . فإن لم يكن شيءمن هذه الأربعة موجود قُدّر .

مثال الأول والثاني : ﴿ أنعمْتَ عليهم غَيْرِ المْغضوبِ عَلَيْهِم ﴾(١) .

والثّالث : ﴿ وهو الّذي في السمّاء إلهٌ وفي الأرض إلهٌ ﴾(٢) ؛لأنه مؤول بمعبود .

والرابع : نحو فلانٌ حاتِمٌ في قومه ، تعلّق بما في حاتم من معنى الجود .

ومثال المتعلق بالمحذوف : ﴿ وإلى ثمودَ أخاهُم صالحاً ﴾(٣)

(١) الفاتحة / ٧.

(٢) الزخرف / ٨٤.

(٣) الأعراف / ٧٣.

بتقدير : وأرسلنا،ولم يتقدّم ذكر الإرسال،ولكن ذكر النّبي والمرسل إليهم يدلّ على ذلك .

وهل يتعلّقان بالفعل الناقص ؟ فيه خلاف .

الثاني : يستثني من قولنا : لا بدّ لحرف الجرّ من متعلّق ستة أمور :

أحدهما : الحرف الزائد كالباء ومِنْ في :﴿ **وكفى بالله شهيداً** ﴾[1] ﴿ **هل من خالقٍ غير الله** ﴾[2]، وذلك لأن معنى التّعلّق :الارتباط المعنويّ . والأصل أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فَأُعِينَت على ذلك بحروف الجرّ ، والزّائد إنما دخل في الكلام تقويةً وتوكيداً ولم يدخل للربط .

الثاني والثالث : لعّل ولوْلا عند من جرّبِهما .

الرابع : رُبّ في قول الرّمانيّ وابن طاهر .

الخامس : كاف التّشبيه عند الأخفش وابن عصفور .

السادس : حرف الاستثناء وهو(خلا) و(عدا) و(حاشا) إذا خَفَضْنَ فإنهن لتنحية الفعل عَمّادَخَلْـن عليه كما إن إلاّ كذلك ، وذلك عكس معنى التّعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم .

---

(١) النساء / ٧٩ .

(٢) فاطر /٣.

الثالث : يجب تعلقهما بمحذوف في ثمانية مواضع :

أن يقعا صفة نحو : ﴿ أو كَصَيِّبٍ من السّماء ﴾[١] أو حالاً نحو : ﴿ فخرج على قومِهِ في زِينته ﴾[٢] أوصلة نحو : ﴿ وله مَنْ في السّموات والأرض وَمَنْ عندَه لا يَسْتَكْبِرون ﴾[٣] أو خبراً نحو زيد عندك أو في الدار ، أو مثلاً : نحو : قولهم للمعرّس: بالرفّاء والبنين بإضمار «أعْرَسْتَ»،أو يرفعا الاسم الظّاهر نحو﴿ أفي الله شَكٌّ ﴾[٤] [٢٣٧] أعندك/ زيد،أو يكون المتعلّق محذوفاً على شريطة التّفسير نحو : أيوم الجمعة صمت .

الثامن : • القسم بغير الباء نحو : ﴿ واللّيل إذا يَغْشى ﴾[٥] . ﴿ تَاللهِ لَأكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾[٦]

الرّابع : هل المتعلّق الواجب الحذف فِعلٌ أو وصف ؟

لاخلاف في تعينّ الفعل في بابَيْ القسم والصّلة ، لأن القسم والصلة لا يكونان إلاّ جملتين .

واختلف في الخبر والصّفة والحال ، فمن قَدّر الفعل وهم

(١) البقرة / ١٩ .
(٢) القصص / ٧٩.
(٣) الأنبياء / ١٩ ، وفي ط : « ولم من السموات » بإسقاط في ، تحريف .
(٤) إبراهيم / ١٠ .
(٥) الليل / ١ .
(٦) الأنبياء / ٥٧ .

الأكثرون ؛فلأنه الأصل في العمل ، وَمن قَدّرالوصف ،فلأن الأصل في الثلاثة الإفراد .

وأما في الاشتغال فيقدّر بحسب المفسّر، فيقدر الفعل في نحو : أيوم الجمعة يعتكف فيـه ، والوصف في أيـوم الجمعة أنت معتكف فيه .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : إذا وقع الظرف والمجرور خبرين فلا بد لهما من عـامل . واختلف النحـاة في تقديـر العامـل ما هو؟ فذهب بعضهم : إلى أن العامل المقدر فعل تقديره : استقر، أو كان أو وُجد ، أو ثبت ، قالوا : لأن بنا حاجة إلى تقدير عامل ، وتقدير ما هو أصل في العمل وهو الفعل أولى من تقدير ما ليس بأصل .

قالوا : ولأنّ لنا موضعاً يجب فيه تقديرُ الظّرف والمجروربالفعل ، وهو ما إذا وقع الظرف والمجرور صلة ، لأن الصّلة لا تكون مفرداً ، فإذا وجب هنا تقديرهُ بالفعل ، فإن لم يكن في الخبر واجباً ،فلا أقلّ من رجحانه .

وذهب بعضهم : إلى أن العـامـل المقـدّر هنـا اسمٌ لا فعـلٌ تقديره : (كائن) أو (مستقرّ) أوموجود،أو ثابت .

قالوا : لأن بنا حاجـةً إلى جعل الـظرف أو المجرور خبـراً ، والأصل في الخبر المفرد، فيقدّر العامل الذي وقع الظّرف موقعهُ مفرداً على ما هو الأصل في الخبر .

قالوا : ولأن لنا موضعاً يتعيّن فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد، وهو ما إذا وقع الظّرف أو المجرور بين أمّا وفائها نحـو : أمّا عنـدك فزيدٌ ، وأما في الدار فزيد ، فهنا يجب تقديره بالمفرد ، لأن أمّا وفاء ها لا يفصل بينهما بجملة. وإذا وجب تقديرهُ هنا بالمفـرد فلا أقـلّ من الرُّجحان فيما إذا وقع خبراً ، وهو رأي ابن عصفور .

ويترجّح هذا بأن تقديره بالفعل لزم في حال كـونه غـير خبر ، وتقديرهُ بالمفرد لزم / في حال كونه خبراً ، فكان تقديرهُ بالمفرد أوْلى . [٢٣٨]

قال : واعْلَم أنه على كل تقدير،سواء قلنا : العامل فيه فعل أو اسم ، أنّا نعتقد أنا حَذْفنا ذلك العامل لمّا اعتزمنا أن الخبر في اللفظ نفس الظّرف والمجرور ، لا الاستقرار ؛ ولذلك التزمنا حذْفَ العامل بعد نَقْل الضّمير الذي كان في العامل إلى الظّرْف والمجرور،واستتاره فيه ، ويبقى الضّمير مرتفعاً بالظرف أو بالجار والمجرور كما كان مرتفعاً بذلك العامل لنيابة الظّرف أو المجرور عن ذلك العامل ، ولا يجوز إظهار ذلك العامل حينئذٍ .

قال أبو عليّ : إظهار عامل الظرف شريعةُ منسوخةٌ .

الخامس في كيفيّة تقديره : أمّا في القسم فتقديـره : أقسم ، وأمّا في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به ، وأما في المثل فيقدّر بحسب المعنى ، وأمّـا في البواقي فيقـدر كونـاً مـطلقـاً ، وهـو(كـائن) أو (مستقر) أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال .

قال ابن هشام : ويُقدّر كان أو استقرّ أو وصفهما إن أريد المضيّ هذا هو الصواب، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو : ضَرْبِي زيداً قائماً أنّ التقدير : إذْ كان إن أريد المضيّ ، وإذا كان إنْ اريد المستقبل ولا فرق .

وإذا جهل المعنى قدّر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها ، وإن كانت حقيقته الحال ، ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم أو جالس إلاّ لدليل ، ويكون الحذف حينئذٍ جائزاً لا واجباً .

قال ابن هشام : وتوهّم جماعة امتناعَ حذْفِ الكوْن الخاصّ .

ويبطله : أنا متّفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدّليل ، وعدم وجود معمول ، فكيف يكون وجود المعمل مانعاً من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقوِّياً للدليل؟ واشتراط النحوين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه .

وممّا خرج على ذلك قوله تعالى : ﴿ فَطَلِّقوهُنَّ لعِدَّتِهِنَّ ﴾[١] أي مستقبلات . ﴿ وَكَتَبْنا علَيْهِم فيها أنّ النّفس بالنّفْسِ ﴾[٢] ، الآية ، أي تقتل وتفقأ ، وتصلم ، وتقلع ، أو مقتولة ، ومفقوءة ومصلومة ، ومقلوعة / . [٢٣٩]

قال : ويلزم من قدّر المتعلّق فِعلاً أن يقدّر مؤخّراً في جميع

(١) الطلاق / ١ .

(٢) المائدة / ٤٥ .

المسائل ، لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدّم على المبتدأ ، قال : ومن هنا لا نحتاج الى ما ذكره ابن مالك وجماعة : أنه يتعين تقديره وَصْفاً بعد أمّا نحو : أمّا في الدار فزيدٌ ، وإذا الفجائية نحو : ﴿ إذا لَهُم مَكْرٌ ﴾[1] ؛ لأن إذا الفجائيّة لا يليها الفعل ، وأمّا لا يليها فعلٌ إلّا مقروناً بحرف الشرط نحو : ﴿ فأمّا إنْ كان من المقربّين ﴾[2]. قال : وهذا على ما بيّناه غير وارد ، لأن الفعل يقدّر مؤخراً .

* * *

تنبيـــهٌ

[عامل الظـرف]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : اختلف النحاة في تقدير عامل الظّرف والمجرور إذا قدّما على اسم إنّ ، فقال قوم : يقـدّر الاستقرار بعد اسم إنّ ، لئلا نكون قد فَصَلْنا بين إنّ واسمها بغير الظّرف والمجرور .

وقال قوم : لا ، بل نقدرّه قبل الظرّف والمجرور ، ولا نعتدّ بهذا فَصْلاً ، لكونه لازم الإضمار ، ولا يجوز إظهاره .

السّادس : في الفرْق بين الظرّف المستقرّ والظرّف اللغو .

---

(١) يونس / ٢١ .

(٢) الواقعة / ٨٨

قال الشيخ سعد الدّين التَّفْتازانيّ في حاشيـة الكشاف[١] : وفي

وفي (شرح المفصّل) للأندلسيّ . قال الخوارزمي : في الظّرف المُسْتَقَرّ بفتح القاف كذا سماعنا في المفصّل . وفي الكشّاف والمـراد به المَوْضِع.ولفظ ابن السرّاج : إذا كان الظّرفَ غَيْرَ مَحلّ سماهُ الكوفيّون الصّفَة الناقصة . وجعله البصريّون لغواً . ويريدون بـالمستقّر مـا كان خبراً محتاجاً إليه . وسُمّي مستقرًّا لأنه يتعلّق بالاستقرار ، والاستقرار فيه فهو مُسْتَقَرٌّ فيه ، ثم حُذِف فيه اختصاراً ، وباللّغو ماكان فضلة ، وسمّي لَغْواً ؛ لأنه لـو حُذِف لكـان الكلام مستغنيـاً لا حاجـة إليه . انتهى .

السابع : إنهم يتسّعون في الظّرف والمجرور ما لا يتّسعون في غيرهما ، فلذلك فصلوا بهما الفعل النّاقص من معموله نحو : كان في الدار أو عندك زيدٌ جالسَاً ، وفِعْلَ التعجّب من المتعجّب منه نحو : ما أحسن في الهيجاءِ لقاء زيـدٍ ، وما أثبَت عنـد الحرب زيـداً ، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو :

٢٠٨ = فـلا تَلْحَنِي فيهـا فـإنّ بُحبِّهـا أخاك مصابُ الْقَلْبِ جُمٌّ بَلابِلُهْ[٢]/ [٢٤٠]

(١) يعد قوله في حاشية الكشاف نصّت المخطوطات على أن بعده بياض ، وقد حددّت بعض النسخ هذا البياض الذي في الأصل بمقدار ثلاثة أسطر ومما يجدر ذكره أنه لاتوجد إشارة في ط إلى هذا البياض .

(٢) من شواهد : سيبويه ١/٢٨٠ ، وابن عقيل ١/١٣٠ ، والمغنى ٢/٧٧٣ ، والخـزانة ٣/٥٧٢ ، والعيني ٢/٣٠٩ ، وشـرح شواهـد المغنى للسيّوطيّ /٩٦٩ ، والأشموني ١/٧٧٢ ، والهمع والدرر رقم ٥٠٧ .

وبين الاستفهام والقول الجاري مجْرى الظّن كقوله :

٢٠٩= * أَبَعْدَ بُعْدٍ تقول الدارَ جامعةً[1] *

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما نحو :

٢١٠= * لله دَرُّ - اليوْم - مَنْ لامَها [2] *

واشتريته بوالله درهم ، وهذا غلام والله زيد .

---

(١) تمامه :

* شَمْلي بهم أم تقولُ البُعْدَ مَحْتوما *

من شواهد : المغنى ٢/٧٧٣ ، والعيني ٢/٤٣٨ ، وشرح شذور الذهب /٣٣٩ والأشموني ٢/٣٦ ، والهمع والدرر رقم٦١٩ ،وأوضح المسالك رقم ١٩٧

(٢) صدره :

* لما رأتْ ساتيد ما اسْتَعْبَرَتْ *

نسب لعمرو بن قميئة .

من شواهد : سيبويه ١/٩١ ، ٩٩ ، والمقتضب ٤/٣٧٧ ،والإنصاف ٢/٤٣٢ ، وابن يعيش ٢/٤٦ ، ٣/١٩ ، ٢٠ ، ٧٧ ، والخزانة ٢/٢٤٧ .

هذا ،وقد ذكرالبغدادي في الخزانة أن الشاهد ثاني أبيات ثلاثة لعمرو بن قميئة وهي :

قد سألتني بنت عمرو عن الـ ـأرض التي تُنكِرُ أعلامَها

لم رأتْ ساتيد ما استعبرت (البيت)

تذكّرتْ أرضاً بها أهلُها أخوالها فيها وأعمامها

ثم قال البغداي : «وساتيدما» : جبل بين «ميا فارقين» ، و «سعرت» وانظر الخلاف في معنى الشاهدين النحويين في الخزانة .

وبين إذَنْ، ولن ومنصوبها نحو :

٢١١ = * إذن والله نرمِيَهم بحرِبٍ[١] *

٢١٢= لن ما رأيتُ أبا يزيدَ مُقاتِلًا أدَعَ القِتالَ وأَشْهدَ الهيجاءَ[٢]

وقدّموهما خبرين على الأسم في باب : إنّ نحو: « إنّ لدينا أنكالاً »[٣] ﴿ إنّ في ذلك لِعْبرةً ﴾[٤] .

ومعمولين للخبر في باب « ما » ، نحو :

٢١٣ = وما كلَّ مَن وافى منىً أنا عارِفُ[٥] *

---

(١) تمامه :

* تُشِيبُ الطِّفْل من قبل المَشيبِ *

من شواهد المغنى : ٢/٧٧٤، وشرح شذور الذهب/ ٢٥٩ ، والتصريح ٢/٢٣٥ ، والأشموني ٣/٢٨٩ ، وقد نسب هذا الشاهد لحسان بن ثابت وأنظر الهمع والدرر رقم ١٠١٠ .

(٢) من شواهد : المغنى ١/٣١٣ ، ٢/٥٨٤ ، ٧٧٤ ؛ والمقرّب ١/٢٦٢ والأشموني ٣/٢٨٤ .

(٣) المزمّل / ١٢ .

(٤) آل عمران / ١٣ وغيرها .

(٥) صدره :

* وقالوا تعرّفْها المنازلَ من منًى *

من شواهد : سيبويه ١/٣٦ ، ٧٣ ، وشرح شذور الذهب / ١٧٣ ، والمغنى ٢/٧٧٤ .والعيني ٢/٩٨ ، والتصريح ١/١٩٨ ، والأشموني ١/٢٤٩ .

وما في الدار زيد جالساً ، وصلة أل نحو : ﴿ وكـانوا فيـه من الزاهدين ﴾(١) ، وعلى الفعل المنفي (بما) نحو :

٢١٤=* ونَحْنُ عن فَضْلِك ما اسْتَغْنَيْنا (٢) *

وعلى إن معمولاً لخبرها ، نحو : أمّا،بعد فـإنّي أفعل كـذا ، كذا ، وعلى العامل المعنويّ في قولهم : أَكُلّ يومٍ لك ثَوْبٌ .

وقال الخفاف في شرح (الإيضاح) : الظرف والمجرور اتّسع فيهما ، ووجه ذلك : أن جميع الأفعال ، وما كان على معانيها يدلّ على الزّمان والمكان دلالة قائمة ، وإن لم يذكرا، فـإذا ذُكِرا فعلى التّأكيد ، وما كان بهذه الصفة فهـو كالمستغنَي عنـه أو في حكمه ، فكأنك إذا فصلت بظرف أو مجرور لم تفصل بشيء .

فـــائـــــدة

[خبر (لا) لا يلفظ به إلاّ أن يكون ظرفاً]

قال الجُزوليّ :بنو تميم لا تلفظ بخبر «لا» إلاّ أن يكون ظَرْفاً .

---

(١) يوسف / ٢٠.

(٢) تمامه :

* فثبّت الأقدام إنْ لاقينا *

ونسب هذا الشاهد لعبد الله بن رواحة الصحابيّ .

من شواهد : المغنى ١٠٣/١ ، ٢٩٨ ، ٣٥١ ، ٥٩٤/٢ ، ٧٧٤.

قال الشّلوبين : هذا استثناء طريف لا أعلمه عن أحد ، ولا نقله أحد ، ولا أدري من أين نقله ، وإن كان لـه وجْهٌ من اتّساعهم في الظّروف ما لم يتّسع به في غيرها ،ولكنه غير منقول ، وهذا ليس موضع القياس لأنه اتّساع ،والاتّساع إنما هو منقول .

الثامن : في (تذكرة ابن الصائغ) : قال نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح : وينبغي أن يكون الظّرف الّذي يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفة أوصلة : كمررت برجل أو بالذي معه صقر، لما بين الصّفة والصّلة من المناسبة لا يكونان إلاّ بالفعل أو المشتّق منه ، فأما الخبر والحال كزيد في الدار أبوه / ومررت بزيد في الدار أبوه ،فإنه يجوز في [٢٤١] الأب الابتداء والفاعليّة، كونه فاعلاً ؛ لأنه يرفع الضّمير كاسم الفاعل بل أقوى عند أبي عليّ ، وكونه مبتدأ ، لأن اسم الفاعل نفسه يصحّ فيه ذلك كزيد قائم أبوه ، على أن أبا عليّ جعل الجميع شيئاً واحداً ،ولم يفرق بين الصّفة والخبر والحال ،لأنه يجعل الظرف إذا اعتمد مقدّراً بالفعل دون الاسم ،وكذا ينبغي أن يكون قياساً ، وأما ابن جنّي فلا يرى ذلك إلاّ في الصفة والصلة ،وهو الظّاهر من كلام سيبويه .

---

(١) هو عليّ بن عبد الصّمد بن محمد بن مفرّج أبو الحسن ، ولد بالقاهرة سنة ٥٥٧ ومات بها يوم السبت الثاني عشر جمادي الأولى سنة ٦٣٣هـ انظر البغية ١٧٥/٢ .

حـــرف العـــين

العــــامِل

فيه مباحث :

الأول : العمل أصل في الأفعال ، فرْعٌ في الأسماء والحروف ، فما وُجِد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله ، كذا في (شرح الجُمَل) .

وقال صاحب (البسيط) : أصل العمل للفعل ، ثمّ لِمَا قَوِيتْ مشابهتُهُ له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لِما شُبِّه بهما من طريق التثنية والجمع والتّذكير والتأنيث ، وهي الصّفة المشبّهة .

وأما أفعل التفّضيل ، فإنه إذا صحبته مِنْ امتنعت منه هذه الأحكام ، فيبعد لذلك عن شبه الفعل ،فلذلك لم يعملْ في الظّاهر .

وقال ابن السّراج في (الأصول) : وإنما أعملوا اسم الفاعل لمّا ضارع الفعل وصار الفعل سبباً له ، وشاركه في المعنى ، وإن افترقا في الزّمان ، كما أعربوا الفعل لمّا ضارع الاسم ، فكما أعربوا هذا أعملوا ذاك ، والمصدر أعمل كما أعمل اسم الفاعل إذا كان الفعل

مشتقًّا منه ، ثم قـال : واعلم أنّ الاسم لا يعمل في الفعـل ولا في الحرف بل هـو المعرض للعـوامل من الأفعـال والحروف ، قـال : والأصل عندنا :أن الأسماء لا تعمل في الأسماء إلا ما ضارع الفعـل منها ، ولولا معنى الحرف ما جرّ الثاني إذا أضيف اليه الأوّل .

وقال الجُـرْ جـاني : الأصل في الأسمـاء أن لا تكون عـاملة وباعتمادها لا يذهب عنها بوصف الاسميّة .

فإن قيل : إذا كان الاعتماد لا يُوجِب لها صفـة / زائدةً فَلِم [٢٤٢] عملت ؟ أو لِمَ اشترط الاعتماد ؟ .

قيل : الاسم الصرّيح هو الذي يصح أن يحدّث عنه بوجه من الوجوه ؛ والصّفة إذا اعتمدت لم يصحّ أن يخبر عنها ، بل هي بمنزلة خبر ، لأنّ الاسم الصّريح ليس فيه إلا تميّز ذات عن ذات .

وإذا عرفت ذلك تبيّن أن الاسم يكتسب بهذا الاعتماد تحقيقاً في شبهالفعل ،إذ هو واقع في موضع هو خاصّ بالفعل ، والاستفهام والنّفي أيضاً من حيث أنهما يطلبان الفعل وهما أخصّ به حتى بلغ من قوّة طلبه للفعل إن قدروا قبل الاسـم فِعْلاً يعمل في الاسم كقـوله تعـالى : ﴿ أبشراً مِنّا واحداً نَتّبعه ﴾[1] والنّفي أخو الاستفهام .

وقال ابن النّحاس في (التّعليقة) : الأفعال أصل في العمل من

---

(١) القمر / ٢٤ .

حيث كان كُلّ فِعْلٍ يقتضي العمل أقلّه في الفاعل ، وللحروف المختصّة أصالة في العمل من حيث كانت إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الّذي تعمل فيه . وإنّما كان الاختصاص موجِباً للعمل ليظهر أثر الاختصاص كما أن الفعل لمّا اختصّ بالاسم كان عاملاً فيه ، فعرفنا أن الاختصاص موجبٌ للعمل ،وأنه موجودٌ في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملا بأصالته في العمل لذلك ، ولا كذلك الاسم فإنه(١) لا يعمل منه شيء إلا بشبه الفعل أو الحرف وهو المضاف إذا قلنا : إنه هو العامل . ومعنى الأصالة أن يعمل بنفسه لا بسبب غيره . انته .

الثاني : عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال وإلّا لبطل الاختصاص المُوجِب للعمل ، ومِنْ ثَمّ كان الأصح في«كي»أنها حرف مشترك ، تارة يكون حرف جرّ بمعنى اللّام ، وتارة يكون حرفاً موصولاً ينصب المضارع ،لا أنها حرف واحد تجرّ وتنصب ، وكان الأصح في حتّى أنها حرف جرّ فقط وأنّ نصب المضارع بعدها إنما هو بأن مضمرة، لا بِها لِمَا ذُكِر .

الثالث : « العامل المعنوي قيل به في مواضع » :

أحدها : الابتداء عامل في المبتدأ على الصحيح . واختلف في تفسيره ، فقيل هو التعري من العوامل اللفظيّة ، وقيل : هو التعرّي

---

(١) في ط فقط : « لأنه » مكان : « فإنه » .

[٢٤٣] وإسناد الفعل إليه

قـال ابن يعيش : والقول على ذلـك أن التّعَري لا يصلحُ أن يكون سبباً ،ولا جزءاً من السّبب ، وذلك أن العوامل تُوجب عَملاً إذ لا بد للمُوجِب والموجَب من اختصاص يوجب ذلك ، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة .

فإن قيل : العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثيراً حسّيًّـا كالاحْتْراق للنّار، والبرْد للماء، وإنما أمارات ودلالات ، والأمارات قـد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده .

قيل : هذا فاسد ، لأنه ليس الغرض من قولهم: إنالتّعرّي عامل أنّه معرّف للعامل إذ لو زعم أنه معرّف لكان اعترافاً بأن العامـل غير التعرّي .

وكان أبو إسحاق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلّم يعني من الإخبار عنه .

قال : لأنّ الاسم لمّا كان لا بُدّ له من حديث يحدّث به عنه صار هذا المعنى هو الرّافع للمبتدأ .

قـال ابن يعيش : والصّحيح أنّ الابتـداء اهتمامـك بالاسم ، وجعلك اياه أوّلاً لثانٍ يكون خبراً عنه ،والأوّليّة معنىً قائم به يُكسبه قوّةً إذا كان غيره متعلّقاًبه ،وكانت رتبته متقدّمة على غيره . وقيل : إنه عامل

في الخبر أيضاً ، ثم قال ابن يعيش : والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما كان عاملاً في المبتدأ إلّا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة ، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ ، وإنْ لم يَكُن للابتداء أثر في العمل إلّا أنّهٗ كالشّرط في عمله كما لو وَضَعْت ماءً في قِدْر ، ووضعتها على النّار ، فإنّ النار تسخن الماء فالتّسخين حصل بالنّار عند وجود القِدْر لا بها فكذلـك ههنا .

الثاني : عامل الرّفع في الفعل المضارع معنويّ على الصحيح ، بل ادّعى بدر الدين بن مالك في (تكملة شرح التسهيل) : أنه لا خلاف فيه ، وليس كذلك ، بـل الخلاف فيـه موجـود ، فقد ذهب الكسائي : إلى أن عامله لفظيّ وهو حروف المضارعة .

وعلى أنه معنويّ اختلف فيه : فقيل : هو تجرّده من النّاصب والجازم ، وعليه الفرّاء .

وقيل : هو تعريّة من العوامل اللفظيّة مطلقاً ، وعليه جماعـة البصريّين / منهم الأخفش . [٢٤٤]

وقال الأعلم : ارتفع بالإهمال ، قال أبو حيان : وهو قريبٌ من الأوّل .

وقال جمهور البصريين : هو وقوعه موقع الاسم كقولك : زيد يقوم ، كونه وقع موقع قائم هو الذي أوجب له الرّفع .

وقال ثعلب : ارتفع بنفس المضارعة . وقال بعضهم : ارتفع بالسبّب الذي أوجب له الإعراب ،لأن الرّفع نوع من الإعراب .

قال أبو حيان : فهذه سبعة مذاهب في الرافع للفعل المضارع ، واحدٌ منها لفِظّيّ ، وثلاثة معنويّة ثبوتيّة ، وهي الأخيرة ، وثلاثةٌ معنويّة عدميّة وهي التي قبلها ، قال : وليس لهذا الخلاف فائدةٌ ، ولا ينشأ عنه حُكْمٌ نُطِقيّ .

الثالث : الخلاف جعله الفرّاء وبعض الكوفييّن عاملا للنصب في الفعل المضارع بعد أو ، وبعد الفاء ، وبعد الـواو في الأجوبـة الثّمانية[1] ، يريدون بذلك مخـالفة الثـاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوْفاً عليه فهو عِنْدهُم نـظير: لـو تركت والأسد لأكلك ، نَصَبْت لما لم تُرِد عطف الأسد لأن الأسد لايقدر عليه فتيرك ، وكذلك عندهم : زيدٌ أمامَك وخَلْفَك إنما انتصب بالخلاف لأن الظّرف خلاف المبتدأ ، ولذلك لم يرفع (قائم) من قولك : زيد قائم ، وقد يرفعون أيضا على المخالفة كقوله :

٢١٥ = على الحَكَمِ المأتِيِّ يوماً إذا قضى   قضّيتَهُ أَن لاَ يَجُـورَ ويَقْصِـدُ[2]

---

(١) وهي أجوبة الطلب : الأمر ـ النهي ـ الاستفهام ـ التمني ـ التحضيض ـ الدعاء ـ العرْض ـ الرّجاء ـ

(٢) من شواهد : المغنى ١/٣٩٧ ، وسيبويه ١/٤٣١ ، والمحتسب ١/١٤٩ ، ٢/٢١ ، وابن يعيش ٧/٣٨ ، ٣٩ ، والخـزانـة ٣/٦١٣ ، واللســان : =

قال الفرّاء : هو مرفوع على المخالفة .

قال ابن يعيش : معنى الخلاف عندهم : عدم المماثلة . وقال

وقال ابن يعيش : ذهب الكوفيّون : إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك أنا إذا قلنا : استوى الماء والخشبةَ لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال استوى الماءُ واستوت الخشبة ، لأن الخشبة لم تكن معوجّة فتستوي ، فلمّا خالفه ولم يشاركه في الفعل نُصِب على الخلاف قالوا : [٢٤٥] وهذه قاعدتنا في الظّرف نحو : زيدٌ عندك/ .

الرّابع : عامل الفاعل : ذهب قوم من الكوفيّين : إلى أن الفاعل ارتفع بإحداثه الفعل .

وذهب خلف الأحمر : إلى أن العامل في الفاعل معنى الفاعلّيّة ، كذا نقله عنه ابن عمرون وابن النّحاس في (التعليقة) .

وذهب هشام : إلى أنه يرتفع بالإسناد ، قال ابن فلاح : وُردّ ذلك بأن العامل اللفظيّ مجمع عليه ، والمعنويّ مختلف فيه .

والمصيرُ إلى المُجْمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه .

الخامس : عامل المفعول : ذهب خلف الأحمر : إلى أن

= « قصد » .

وقد نسب إلى عبد الرحمن بن أم الحكم أو إلى أبي اللّحّام التغلبيّ .

العامل في المفعول معنى المفعولية. نقله ابن فلاح في (المغني) .

السادس : عامل الصّفة والتأكيد وعطف البيان : ذهب الأخفش إلى أنه معنويّ، وهو كونها تابعة بمنزلة عامل المبتدأ ، أو الفعل المضارع . ذكره في البسيط .

* * * *

فـائـدة

[في العوامل اللفظيّة]

قال ابن الحاجب في (أماليه) : العوامل اللفظيّة مطلقةٌ على كان وأخواتها ، وعلى ظننت وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وما الحجازيّة .

وحروف الجرّ وإن كانت لفظيّة أيضاً ، إلا أنها لمّا كانت تقتضي شيئاً واحداً لم تعدّ مع تيك بخلاف ما ذكر أوّلاً .

المبحث الرّابع

كلّ حرف اختصّ بشيء ولم ينزّل منزلة الجزء منه فإنّه يعمل ، ذكره الجُزوليّ في (حواشيه)، ونقله ابن الخبّاز في (شرح الدّرة الألفيّة)، قال : وقوله : لم ينزّل إلى آخره، يُحتَرزُ به مِنْ (قد) و (السين) و (سوف) و (لام) التّعريف فإنهن مختّصاتٌ ، ولم

يَعْمَلْن ،لأنّهن كالجزء مما يلينه .

وسبقه إلى ذلك ابن السّراج في (الأصول) . وفي بعض شروح (الجمل) مِثْلُهُ وزاد : إن الدّليل على ذلك في (سوف) دخول اللاّم عليها في قوله تعالى : ﴿ ولسوف يُعْطِيك ربك فَتَرْضَى ﴾[1]، فلولاأنها بمنزلة حَرْف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللاّم والفعل ، قال : فإن وأخواتها وحروف الجرّ إنما عملت في الأسماء لانفرادها بها ، والنواصب والجوازم ، إنما عملت في الأفعال لانفرادها بها ، وكان القياس في ما النافية أن لا تعمل إلاّ أنها لما كان لها /[٢٤٦] شَبَهان: شَبَهٌ عــامٌّ وشَبهٌ خــاصّ عملت ، فشبَهَهُا العــام : شَبُهُها بــالحروف غيــر المختصّة في كَوْنها تَلِي الأسماء والأفعال ، وشَبَهُهُا الخاصّ : شبهها بليس ،وذلك أنها للنفي كمــا أن ليس كذلــك ، وداخلة على المبتدأ والخبر كما أن ليس كذلك ، وتخلّص الفعل المحتمل للحال كما أن ليس كذلك ، فَمَن راعى الشّبه العامّ لم يُعْمِلْها وهم بنو تميم ، وَمَنْ راعى الشّبَهَ الخاص أعملها ، وهم الحجازيّون .

وقال النّيلي : الحقّ أن يقال : الحرف يعملُ فيما يختصّ به ، ولم يكن مخصّصاً له كـ«لام»التّعريف(وقد)و(السين) و (سوف) · لأن المخصّص للشيء كــالــوصف لــه ، والــوصف لا يعمــل في الموصوف ، وهذا أوْلى من قولهم : ولم ينزّل منزلة الجزء منه ، لأن

---

(١) الضحى / ٥ .

أنْ المصدريّة تعمل في الفعل المضارع ، وهي بمنزلة الجزء منه ،لأنها موصولة .

وفي شرح (التسهيل) لأبي حيّـان : إنّما عملت (إذن)ـ وإنْ كانتَ غير مختصّة بالمضارع ـ لشبهها بـ « أنْ » كما أعمل أهل الحجاز (ما) إعمال (ليس) وإن كانت غير مختصة بالأسماء لشبهها بها .

ووجْه الشبه : أنّ كلّ واحدٍ منهما حرف آخره نون ساكنة قد دخل على مستقبل .

وبعض العرب ألغى (إذن) مراعاة لعدم الاختصـاص ، كما ألغى بنو تميم (ما) فلم يعملوها لعدم الاختصاص .

وفيه : قال بعض أصحابنا : إنما لم تعمل أدوات التّحضيض؛ لأنها بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كأنها غيـر مختصّة بالفعل .

وفيـه : أن (لولا) (ولـو ما) لم تعمـلا ـ وإن كان لايليهمـا إلا الاسم-لأنهما ليستا مختصّتين بالاسماء ؛إذ لو كانتـا مختصّتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه ،وكان يكون عملهما الجرّ إعطاء للمختص بالاسم المختصّ في الإعراب وهو الجرّ على ما تقرّر في العوامل ، أو يكونان كـ « إنّ » وأخواتها من الحروف المختصّة بـالأسماء، وإنمـا هما حـرفان يدخُلان على الجُمَل ، لكن تلك الجُمَل تكون اسميّة .

وقد لاحظ معنى الاختصاص من ذهب : إلى أن تاليهما مرفوعٌ بهما، وهو مذهب الفرّاء وابن كيسان : وعزاه أبو البركات بن الأنباريّ [٢٤٧] إلى الكوفيّين وقال : إنه الصحيح ./ وعزاه صاحب (الإفصاح) إلى جماعة من البغداديّين .

وقال أبو الحسن الأبذي : الصّواب مذهب البصريّين :أنه مرفوع بالابتداء ،لأنّ كل حرف اختّص باسم مفرد فإنه يعمل فيه الجرّ إن استحقّ العمل ، فلو كانت (لولا) عاملة لجرّت .

قال أيضاً : والصّواب أن الحروف لا تعمل بما فيها مِنْ مَعْنى الفعل ،إذْ لو كانت كذلك لعملت (الهمزة) التي للاستفهام ، لأنها بمعنى أستفهم، و(ما) النافية لأنها بمعنى أنفى ، و(لا) بالنّيابة مناب الفعل ، نعم تُزاد كالعِوَض ، ولا ينسب إليها العمل .

وقال ابن يعيش : لم تعمل حروف العطف جرًّا ولا غيره ، لأنها لا اختصاص لها بالأسماء .

والحروف التي تباشر الأسماء والأفعال لا يجوز أن تكون عاملة ؛ إذ العامل لا يكون إلا مختصًّا بما يعمل فيه ، قال : وكذلك إلاّ في الاستثناء لا تعمل لأنّها تباشر الأسماء والأفعال والحروف ، تقول : ما جاءني زيدٌ قطُّ[١] إلاّ نَفر[٢] ولا رأيت بكراً إلاّ في المسجد ، والعامل لا يكون إلاّ مختصًّا .

---

(١) قط سقطت من ط .

(٢) في ط فقط : « إلاّ يقرأ » بالياء والقاف .

قـال : واعلم أنّ (لا) من الحروف الـدّاخلـة على الأسمـاء والأفعال ،فحكمها أن لا تعمل في واحدٍ منهمـا غير أنّهـا أُعْمِلت في النّكرات خاصّة لعلّة عارضة ، وهو مضارعتها (إنَّ) كما أعملت « ما » في لغة أهل الحجاز لمضارعتها (ليس) ، والأصل أن لا تعمل .

وقال أبو الحسين بن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح) : اعلم أن الحروف إذا كان لها اختصاص بالاسم أوبالفعل ،فالقياس أن تعمل فيما تختصّ به ، فإن لم يكن لها اختصاص فالقياس أن لا تعمل ، فمتى وَجدت مختصًّا لا يعمل ، أو غير مختص يعمل ، فسبيلُك أن تسأل عن العِلّة في ذلك ، فإن لم تجد ، فيكون ذلك خارجاً عن القياس .

وقال : وإذا صحّت هذه القاعدة ، فأقول : إن (ما) النّافية ليس لها اختصاص فيجب أن لا تعمل ، ولذلك لم يعملها بنو تميم ، فهي عندهم على القياس فلا سؤال في كونها لِمَ تَعْمل ؟ لأن الشيء إذا جاء على قياسه وقانونه لا يُسْأَل عنه .

وأما أهل الحجـاز فأعملوهـا لشبهها بليس من وجـوه ، وذكر الأوجه السابقة/ . [٢٤٨]

وقال أبو حيّـان في (شرح التسهيـل) : أصل عمـل الحرف المختصّ بنوع من المعرب أن يكون مختصًّا بنوع من الإعراب الذي اختصّ به ذلك المعرب ، ولذلك لما كان الجزْم نوعاً من الإعـراب مختصًّـا بالمضـارع ، والحرف الجـازم مختصّ به أعـطى المختصّ

للمختصّ .وكذا القول في حروف الجرّ . انتهى .

وقال ابن عصفور في (شرح المقرب) : لم يجىء من الحروف المختصّة باسم واحد ما يعمل فيه غير خفض إلاّ (ألا) التي للتمنّي ، فإن الاسم المبنىّ معها في موضع نصب بها في مذهب سيبويه ، وذلك نحو قولك : ألا مال ؟ وسبب ذلك أنها تضمنت معنى ما ينصبُ وهو : تمنّيت .

ضابط

[ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب]

قال ابن إياز : ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ، ولهذا بطل قول من قال : إن«لولا» هي الرافعة للاسم .

وقال الشلوبين : قولٍ من قال : إن أصل عمل الحروف الجرُّ خطأ ، وإنما القول الصحيح إن أصل الحرف أن لا يعمل رفعاً ولا نصباً ، لأن الرّفع والنصب هما من عمل الأفعال من حيث كان كلّ مرفوع فاعلاً أو مشبهاً به ، وكل منصوبٍ مفعولاً أو مشبّهاً به، فإذا عملها الحرف، فإنما يعملهما لشبه الفعل ، ولا يعمل عملاً ليس له بحقّ الشّبه إلا عمل الجرّ إذا كان مضيفاً للفعل أو لما هو في معناه إلى الاسم .

الخامس : قال السّهيلي : أصل الحروف أن تكون عاملة ،

لأنها ليست لها معان في أنفسها ، وإنما معانيها في غيرها .

وأمّا الذي معناه في نفسه وهو الاسم فأصله أن لا يعمل في غيره ، وإنما وجب أن يعمل الحرف في كلّ ما دَلّ على معنى فيه ،لأنه اقتضاه معنىً فيقتضيه عملاً[1] ، لأن الألفاظ تابعة للمعاني ، فلما تشبّث الحرفُ بما دخل عليه معنًى وجب أن يتشبّث به لفظاً ، وذلك هو العمل ، فأصل الحرف أن يكون عاملاً .

فنذكر الحروف التي لم تعمل ،وسبب سلبها العمل .

فمنها : (هل) فإنها تدخل على جملة قد عمل بعضها في بعض وسبق إليها / الابتداء ،والفاعليّة قد خلت لمعنىً في الجملة لا لمعنىً في اسم مفرد ، فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرْف وهو الابتداء ونحوه . [٢٤٩]

وكذلك الهمزة : فإنها حرفٌ دخل لمعنى في الجملة ولا يمكن الوقوف عليه ، ولا يتوهّم انقطاع الجملة عنه ،لأنه حرف مفردٌ لا يوقف عليه . ولو توهّم ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهور أثره فيها تعلّقهُ بها ، ودخولَهُ عليها ،واقتضاءَهُ لها ، كما فعلوا في إنّ وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعداً يجوز الوقوف عليها كإنّه وَلَيْتَهْ ولعلّه ، فأعملوها في الجملة إظهاراً ، لارتباطها ،وشدّة تعلّقها بالحديث الواقع بعدها .

(١) في ط فقط : « لفظا » .

وربّما أرادوا توكيد تعلّق الحرف بالجملة إذا كان مؤلّفاً من حرفين نحو : (هل) ، فربما توهّم الوقف عليه أو خيف ذهول السّامع عنه ، فأدخل في الجملة حرف زائدٌ ينبّه السامع عليه ، وقام ذلك الحرف مقام القَلْب نحو : هل زيد بذاهب ، وما زيد بقائم ، فإذا سمع المخاطبُ الباءَ وهي لا تدخل في الثّبوت تأكّد عنده ذكر النّفي والاستفهام ، وأن الجُملة غير منفصلة عنده .

ولذلك أعمل أهل الحجاز (ما) النافية لشبهها بالجملة .

ومن العرب من اكتفى في ذلك التعلّق وتأكيده بإدخال الباء في الخبر ورآها ثابتة ، في التأثير عن العمل الذي هو النّصب .

وإنما اختلفوا في « ما » ، ولم يختلفوا في (هل) لمشاركة (ما)، لليس في النّفي ، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة يؤكد نفيها بها جعلوا ذلك الأثر كأثر ليس وهو النّصب ، والنّصب في باب ليس أقوى،لأنها كلمة كليت ، ولعلّ ، وكأن ، والوهم إلى انفصال الجملة عنها أسرع منه إلى توهّم انفصال الجملة عن (ما) و (هل) فلم يكن بدٌّ من إعمال (ليس) وإبطال معنى الابتداء السّابق .

وكذلك إذا قلت : ما زيد إلاّ قائم ،فلم يعملها أحدمنهم ،لأنه لا يتوهّم انقطاع زيد عن (ما) ، لأن إلا لا تكون إيجاباً إلاّ بعدنفي ،فلم يتوهّم انفصال الجملة عن (ما) . ، ولذلك لم يعملوها عند تقدم

الخبر نحو : ما قائم زيد ، إذ ليس من رتبة النّكرة أن يكون مَبْدُوءاً[١] بها مخبراً عنها إلاّ مع الاعتماد على ما قبلها ، فلم يتوهّم المخاطب انقطاع الجملة عن ما قبلها لهذا السبب[٢] فلم يحتجّ / إلى إعمالها [٢٥٠] وإظهارها ، ونفي الحديث كما كان قبل دخولها مستغنياً عن تأثيرها فيه .

وأما حرف (لا) فإن كان عاطفاً فحكمه حكم حروف العطف ولا شيء منها عامل ، فإنْ لم تكن عاطفة نحو : لا زيد قائم ولا عمروٌ فلا حاجة إلى إعمالها في الجملة ، لأنه لا يتوهّم انفصال الجملة بقوله : ولا عمرو ، لأن الواو مع لا الثانية تشعر بالأولى لا محالة ، وتربط الكلام بها فلم يحتج إلى إعمالها ، وبقيت الجملة عاملاً فيها الابتداء كما كانت قبل دخول (لا) ، إلا أنّهم في النّكرات قد أدخلوها على المبتدأ ، والخبر تشبيهاً بليس ، لأن النكرة أبعد في باب الأبتداء من المعرفة ، والمعرفة أشد استبداداً بأوّل الكلام .

وأمّا التي للتبرئة فللنحويين فيها اختلاف أهي عاملة أم لا ؟ فإن كانت عاملة فكما أعملوا إنْ حِرْصاً على إظهار نسبتها[٣] بالحديث ،

---

(١) في ط فقط : « مبتدأ بها » .

(٢) في ط : « لهذا السبب الحديث » ، وفي بعض النسخ المخطوطة : « لهذا السبب » بدون كلمة « الحديث » ، وفي بعضها الآخر : « لهذا الحديث » بدون ذكر « السبّب » .

(٣) في بعض النسخ المخطوطة : « على إظهار شبهها بالحدث » .

وان لم تكن عامله فلا كلام .

وأمّا حرف النّداء فعامل في المنادى عند بعضهم . والّذي يظهر خلافه ، ولو كان عاملاً لما جاز حذفه وإبقاء عمله .

فإن قلت : فلم عملت النّواصب والجوازم في المضارع والفعل بعدها جملة ، ثم إن المضارع قبل دخولها كان مرفوعاً بعامل معنويّ ، فهلّا منع هذا العامل هذه الحروف من العمل كما منع الابتداء الحروف الداخلة على الجملة من العمل إلا أن يخشى انقطاع الجملة كما خيف في إنّ واخواتها ؟ .

فالجواب من وجهين : أحدهما : أن الابتداء أقوى من عامل المضارع ، وإن كان كُلّ واحد منهما معنوّياً ، لأن عامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه ، فهو تابع له ، فلم يَقْوَ قوّته ،فلم يمنع شيئاً من الحروف اللّفظية عن العمل .

والثاني : أن هذه الحروف لم تدخل لمعنًى في الجملة ، إنما دخلت لمعنى في الفعل خاصّة ، فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجرّ في الأسماء من حيث دلتّ على معنى فيها لا في الجملة / [٢٥١] .

وأما إلّا في الاستثناء ، فقد زعم بعضهم أنها عاملة والصّحيح أنها موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها ، كتوصيل واو المفعول

معه الفعل إلى العمل فيما بعدها ، فاستغنوا بـإيصالهـا العامـل عن إعمـالها عمـلاً آخر وكـأنها هي العـاملة ، ومثلها في ذلـك حـروف العطف .

ويقاس على ما تقدم لامُ التّوكيد ، وتركهم إعمالها في الجملة مع أنها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها .

قال : وهذا الأصل محيط بجميع أصول إعمال الحروف وغيرها من العوامل ، وكاشف عن أسرار العمل للأفعال وغيرها من الحروف في الأسماء ومنبّهة على سرّ امتناع الأسماء أن تكون عاملة في غيرها . هذا لفظ السّهيليّ .

وقال الشّلَوْبين : الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الأفعال خـاصّة ، لأنها لـو عملت بـذلـك لعملت الحـروف كلّهـا ، إذ ليس حرف معنًى يخلو من معنى الفعل . فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلّها ، وإنما يعمل منها ما توفّرت فيه أشباه الفعل كتوفرها في إن وأخواتها (وما) الحجازيّة ، ولهذا لم تعمل (يا) في النّداء ، لأن تلك الأشباه ليست موجودة فيها .

(السادس) : قال السّهيليّ : الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدلّ عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به ،أو فيما كان تابعاً لواحد من هذه نَعْتاً أو توكيداً أوبدلاً ،لأن التابـع هو الاسم الأول في

المعنى ،فلم يعمل الفعل إلاّ فيما دلّ عليه لفظه ، لأنّك إذا قلت : (ضرب) اقتضى هذا اللفظ ضَرْباً وضارباً ومضروباً ، وما عدا ذلك إنما يصل إليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول معه والظّرف .

(السابع): إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يُصَر إلى مجاز الحذف . وَمِنْ ثَمَّ ضعّف بعضهم قول من قال : إن ناصب المعطوف في قول الشاعر :

٢١٦= هل أنْتَ باعِثُ دينارٍ لحاجتنا أو عَبْدَ رَبٍّ أخا عَوْنِ بن مِخْراق(١)

فِعْلٌ يدلّ عليه اسمُ الفاعل . وقال : بل النّاصب له اسم الفاعل الموجود ، لأنَ التنوين فيه مرادٌ ، وإذا أمكن نسبة الفعل الى الموجود لم يُصَرْ إلى مجاز الحذف / ذكره في البسيط . [٢٥٢]

وقال أيضاً : ذهب الكوفيّون : إلى أن أمثلة المبالغة لا تعمل ، لأن اسم الفاعل إنما عمل لجَرَيانه على الفعل في حركاته وسكناته ،

(١) من شواهد : سيبويه ١/٨٧ ، والمقتضب ٤/١٥١ ، والخزانة ٣/٤٧٦ ، والعيني ٣/٥٦٣ ، والأشموني ٢/٣٠١ ، والهمع والدرر رقم ١٦٨٣
وفي ط فقط : « محراق » بالحاء تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والمراجع السابقة . وفي الدرر يحتمل : « ديناراً » وجهين : أحدهما : أن يكون أراد أحد الدنانير أو أن يكون أراد رجلاً يقال له : دينار .
وهذا الشاهد قيل إنه مجهول القائل ، وقيل : إنه مصنوع ، وقيل : إنه لجرير الخطفي .

وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها . والمنصوب بعدها محمولٌ على فِعْل تفسّره[(١)] الصّفة .

قال صاحب (البسيط) : وهذا ضعيف لأن النّص مقدّم على القياس ، وتقدير ناصب غيرها على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه ما أمكن إحالة العمل على الموجود . . .

* * *

فـــائـــدة

[المصدر المؤكد لا يعمل]

وقال ابن فلاح في (المغني) : المصـدر المؤكّد لا يعمـل لعـدم تقديـره بـ « أنْ » و الفعل ، فـإن كان ممـا التزم حـذف فعله كقولهم : سقْياً زيداً ، ورَعْياً له فيه وجهان :

أحدهما : أنَّ العامل : هو الفعل النّاصب للمصدْر قياساً على غيره من المصادر التي لا تقدّر بأن والفعل .

والثاني : أن المصدر هو العامـل لنيابتـه عن الفعل ، وقيـامه مقامه ، ونظير هذا : زيدٌ في الدار واقفاً ، هل العامل الظّرف لنيابته

(١) في ط : « يفسره الصفة » وفي بعض النسخ المخطوطة : « مفسر الصفحة » وفي بعضها الآخر : يفسّر الصّفة .

عن الفعل أو نفس الفعل هو العامل ؟ والأكثر على أن العامل الظرف . انتهى .

(الثامن) إذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار بعض حروفها تخطّاها العامل ،ولذلك تخطّى لام التعريف وها التنبيه في قولك : مررت بهذا و (ما) المزيدة في قوله تعالى : ﴿ فبما رَحْمَةٍ من الله ﴾[١] : «عما قليل»[٢] و «لا» في نحو: جئت بلا زاد ، وغضبت من لا شيء و ﴿ لِئَلَّا يكون للناس ﴾[٣] و ﴿ وإنْ لا تَفْعلُوه ﴾[٤] .

(التاسع) : قال الكوفيّون : لا يمتنع أن يكون الشيء عاملاً في شيء والآخر عاملاً فيه . وبنوا على ذلك أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان .

قالوا : وإنما قلنا ذلك،لأنّا وجدنا المبتدأ لا بّد له من خبر ، والخبر لا بد له من المبتدأ ، فلمّا كان كل واحدٍ منهما لا ينفكّ عن الآخر،ويقتضي صاحبه عَمِل كلّ واحد منهما في صاحبه ، قالوا : وقد جاء لذلك نظائر .

منها : قوله تعالى : ﴿ أيا مًّا تدعوه فَله الأسماءُ الحُسْنَى ﴾[٥]

(١) في ط : « فبما رحمة من ربك » تحريف ، انظر آل عمران / ١٥٩ .
(٢) المؤمنون / ٤٠ .
(٣) البقرة / ١٥٠ ، والنساء / ١٦٥ .
(٤) المائدة / ٧٣ .
(٥) الإسراء / ١١٠ .

فنصب (أيًّا) بـ«تدعو» /وجزم (تدعو) بـ «أيًّا»فكان كلّ واحد منهما [٢٥٣] عاملاً في الآخر ، ومثله : ﴿ أَيْنَمَا تكونوا يُدْرِكُّكمُ الموتُ ﴾(٦) فأينما منصوب بتكونوا ، وتكونوا مجزوم بأينما ، وذلك كثير في كلامهم .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : حكي ابن جنّي في كتاب له يسمّى (الدّمِشقيّات) غير الدِّمِشْقِيّات المشهورة له بين الناس قولاً عن الأخفش : أن فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان كما قيل عن مذهب الكوفيين في المبتدأ والخبر .

وقال ابن الدّهان في (الغرّة) : قولُ الكوفيين فاسد من وجهين :

أحدهما : أن الخبر إذا كان عاملاً فرتبته التّقديم ، وإذا كان معمولاً فرتبته التأخير، والشيء الواحد لايكون مقدماً ومؤخرا من كلّ وجه .

والثاني : أن الاسم ليس من حقه العمل ، وإنما يعمل بشبه الفعل الرّفع ،والنّصب، وبشبه الحرف الجرّ والجزم،وليس فيهماشَبهٌ . وأمّا («أيًّاما تدعو») ، فإن (تدعو) عمل في (أيّ)، بحكم الأصل، و(أيّ) عمل في تدعو بحكُمُ النّيابة عن الحرف الشّرطي ، ويلزمهم أيضاً أن لا يعملوا إنّ وكان ، وظننت ، لأن العامل موجود فكيف يجمع بينهما ؟

(العاشر) : فرق بين العامل والمُقْتَضِي ، قال ابن يعيش في

---

(٦) النساء /٧٨.

(شرح المفصّل) : ليست الإضافة هي العاملة للجرّ ، وإنما هي المقتضية له . والمعنِيّ بالمقتضى هنا :أن القياس يقتضي هذا النّوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميّز عنهما، إذ الإعراب إنما وضع للفرْق بين المعاني ، والعامل هو حرف الجَرّ أو تقديره ، فالإضافة معنى وحرف الجرّ لفظ ، وهي الأداة المحصّلة له كما كانت الفاعليّة والمفعوليّة معنيين يستدعيان الرّفع والنصب في الفاعلِ والمفعول ، والفعل أداة محصّلة لهما فالمقتضى غير العامل . ا هـ .

(الحادي عشر) : قال ابن النّحاس في التّعليقة : هنا نكتة لطيفة ، وهو أن الاسم العامل ومعموله يتنزّل منزلة المضاف والمضاف إليه في باب النّداء وباب لا / فكما يحذف المضاف ويقام المضاف [٢٥٤] إليه مقامه ، كذلك يحذف العامل ويبقى معموله ، إلّا أنه لما كان الأكثر إذا حذف المضاف،يعرب المضاف إليه بإعرابه، ولا كذلك العامل والمعمولِ كثر حذف المضاف،وقلّ حذف العامل .

(الثاني عشر) : قال ابن يعيش : قد يكون للحرف عملٌ في حال لا يكون في حال أخرى.وفيه نظائر :

الأول : لولا تعمل الجرّ في المضمر ولا تعمله في المظهر .

الثاني : لدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها .

الثالث : عسى تنصب المضمر نحو عساك وعساي ،

وعملها مع الظاهر الرفع .

الرابع : لات تعمل عمل ليس في الأحيان ،ومع غيرها لا يكون لها عمل . هذا ما ذكره ابن يعيش .

و وذكر أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) مثله ، وزاد في النظائر تاء القسم تختصّ باسم الله ، وكاف التشبيه تختص بالظّاهر.وكذا واو القسم،ومذ ومنذ .

وقال أبو البقاء في (التبيين): من الحروف ما يعمل في موضع ولا يعمل في موضع آخر ، وما النّافية تعمل في موضع ، ولا تعمل في موضع آخر ، وكذلك حتّى تجر في موضع ولا تجرّ في موضع آخر ، وذلـك كثير ، ولما ذكر سيبويه لولا وأنها تجرّ المضمـر دون غيره ، واستأنس لها بنظائر منها : لدن ولات قال : ولا ينبغي لك ان تكسر الباب،وهومطرد ،وأنت تجد له نظائر .

(الثالث عشر): لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ، ولهذا ردّ قول من قال إن الإبتداء والمبتدأ معاً عاملان في الخبر ، وقول من قال: إن المتبوع وعامله معاً عاملان في التابع ، وقول من قال: إن (إنْ) وفعـل الشـرط معـاً عـامـلان في الجـزاء ، وقول من قـال : إن الفعـل والفاعـل معاً عـامـلان / في المفعـول . حكـاه ابـو البقـاء [٢٥٥] في (التبيين) عن بعض الكـوفيين وابن فـلاح (في المغني) عن الفرّاء .

وقال ابن النّحاس في التعليقة : إذا جعلنا مجموع«حلو حامض» خبراً فالعائد ضمير من طريق المعنى ، لأن المعنى هذا مزٌّ ، ولا يكون ذلك العائد في أحدهما ، لأنه حينئذٍ يكون مستقبلاً بالخبريّة ، وليس المعنى عليه ولا فيهما، لأنهما حينئذٍ يكونان قد رفعا ذلك الضّمير فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد ، وذلك لا يجوز .

(الرابع عشر) : مرتبة العامل أن يكون مقدّماً على المعمول. قال ابن عصفور في (شرح المقرّب) : فإن قيل :يناقض ذلك قولهم : العامل في أسماء الشّرط وأسماء الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها .

(فالجواب) : أن أسماء الشّرط تضمّنت معنى إن ، وأسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة، فالأصل في : مَنْ ضربت : أمَنْ ضربت ، ثم حذفت الهمزة في اللفظ ، وتضمنّ الاسم معناها . وإذا كان الأصل كذلك فتقديم العامل في أسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر إلى الأصل ، وإنما امتنع تقديمه عليهما في اللّفظ لعارض ، وهو تضمّن الاسم معنى الشرط والاستفهام .

(الخامس عشر) : قال ابن إياز : العامل اللّفظي وإن ضعف تعلقّه أولى من العامل المعنوي بدليل اختيارهم : زيداً ضربت على زيد ضربت . وقولهم : إن زيداً أضرب[١] لا يجوز إلاّ في الضرورة .

---

(١) في ط : إن زيداً ضرب .

(السّادس عشر) : قال الشَّلوبين في (شرح الجُزوليّة) : العوامل لا يليها إلَّا الجوامد لا الصّفات إلَّا أن تكون خاصّة لِجِنْسٍ بها ، فيجوز حينئذ حذف الموصوف ، وإقامة الصّفة مقامه، فأجرى الاسم الذي بعد اسم الإشارة مَجْراه دون اسم الإشارة، فكما أنه ليس بمستحسن : مررت بالحَسن ، ولا مررت بالجميل ، لأنه لا يخصّ جنساً من جنس، فكذلك ليس بِمُسْتَحْسَن: مررت بهذا الحسَن ولا الجميل ، ولكن المستحسن إنما هو مررت بهذا الضّاحك ، كما يستحسن : مررت بالضّاحك ، لأنه يخص جنساً مِنْ جنس ، فيعلم، الموصوف هنا / . [٢٥٦]

(السابع عشر) : قال ابن عصفور : العامل الضّعيف لا يعمل فيما قبله ، ولهذا ، لا يتقدم أخبار إنّ وأخواتها عليها . انتهى . ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب والجازم . ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف ، وشبهه كاسم الإشارة وليت ولعلّ وكأنّ وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار ولا التمييز على عامله الجامد إجماعا ، ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل .

(الثامن عشر) قال أبو البقاء في (التبيّين) : العامل مع المعمول كالعلّة العقليّة مع المعلول والعلّة لا يفصل بينها وبين معلولها ، فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك إلَّا في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل لدليل راجح .

(التاسع عشر) : قال أبو الحسين بن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح) : الحروف لم يأت فيها تعليق،وقد جاء التعليق في الأفعال . وقد جاء في الأسماء قليلاً قالوا : مررت بخير وأفضل من زيد فـ«من» مخفوضة بالثاني ، والأول معلّق .وأنشد سيبويه :

٢١٧ = * بَيْن ذِرَاعَي وَجَبْهَةِ الأسدِ[1] *

(العشرون) : قال ابن هشام : العامل الضّعيف لا يحذف ، ومن ثَمّ لا يحذف الجارّ والجازم والنّاصب للفعل إلاّ في مواضع قويت فيها الدّلالة ، وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها .

(الحادي والعشرون) : قال ابن جنّي : يدلّ على ضعف عوامل الأفعال عن الأسماء أنّ جواب الشّرط جزم بـ«إنْ» وفعل الشّرط كخبر المبتدأ بالمبتدأ والابتداء،فجرت إن مجرى الابتداء .

* * *

---

(١) من شواهد : سيبويه ١/ ٩٢ ، والمقتضب ٤/ ٢٢٩ ، والخصائص ٢/ ٤٠٧ ، وابن يعيش ٣/ ٢١ ، والخزانة ١/ ٣٦٩ ، ٢/ ٢٤٦ ، والمغنى ٢/ ٤٢٥ ، ٦٨٦ ، والعيني ٣/ ٤٥١ ، والأشموني ٢/ ٢٧٤ . هذا وصدره :

* يا مَنْ رأى عارضاً أسرّ به *

ونسب للفرزدق .

العارِض لا يُعْتَدُّ به

فيه فروع :

منها : أفعل الوصف إذا طرأت عليه الاسميّة، فهو باق على منع صرفه، ولا يعتّد بالعـارض كأدهم . وأفعـل الاسم إذا طرأت عليـه الوصفية فهـو باق على الصّـرف. ولا يعتّد بعـارض الوصفيـة كأربـع في قولك : مررت بنسوة أربع .

ومنها قال الشيخ عبد القاهر الجرّجانيّ في (شرح الإيضاح) : العرب / لا تنقُض أصولها لِلَبْس يَعْرِض . [٢٥٧]

ومنها : قولهم: صَيِد وحَوِل[١] بتصحيح الياء والواو، وإن تحرّكا وانفتح ما قبلهما مراعاة للأصل وإهمال العارض .

ومنها : الأصل في التقاء السّاكنين أن يحرّك الأول بالكسرة ، فإن كان بعـده ضمّة لازمـة حُرّك بـالضم إتباعـاً . ولا عِبْرَة بـالضمّة العارضة كضمّة الإعراب نحو: لم يَضْرِب ابنُ زيد فإنك تكسر الباء لا غير ، وإن كانت النّون من (ابن) مضمومة لعروض ضَمّتها .

ومنهـا : قال الشّلوبين في (شـرح الجُـزوليّـة) : إذا اتّصـل

(١) في ط « خول » بالخاء تحريف . والمراد تصحيح عين الفعلين صَيِد الذي الوصف منه على أفْعَل : « أَصيد » وهو مائل العنق ، وَحَول الذي الوصف منه على أَفْعَل : « أحول » .

بالمضارع نونُ النّسوة فإنه يبني عند الجمهور .

وقال قوم : هو باقٍ على إعرابه ، وإنما منع من ظهور الإعراب فيه مانع كما منع من ظهور الإعراب في الاسم المضاف إلى ياء[1] المتكلّم . وهذا قولٌ قد ذهب إليه طائفة قليلة من المتقدمين ، حكاه ابن السّراج ، واختاره أبو بكر بن طلحة ، وقال : إنه هو الحقّ ، وإنّ مذهب أكثر المتقدّمين في ذلك خطأ .

قال وحجّة الجمهور : أن هذه النّون لما أوجبت ذهاب الإعراب من الفعل كان أصل الفعل البناء رجع إلى أصله ، إذْ قد ذهب ذلك الأمر الطّارىء عليه الّذي هو الإعراب .

قال هؤلاء : وهذا فرق بين المضارع الّذي يتّصل به النّون وبين الاسم الذي يتّصل به ياء المتكلّم ؛ إذ الاسم ليس أصله البناء ، إنما أصله الإعراب ،فإذا كان أصله الإعراب فلا ينبغي أن ينتقل عن الأصل ما وجدنا السّبيل إليه بوجه . وقد وَجَدْنا السّبيل بأن نقول : إن ذهاب الإعراب هناعارض ،والعارِض لا يعتدّ به .

ومنها : قال أبو البقاء في (التبيين) : يجوز حذف الحرف الرّابع من الاسم الرباعيّ في الترخيم مطلقاً .

---

(١) في ط : « ياء السراج » بزيادة كلمة السراج تحريف من انتقال عين الناسخ الى كلمة ابن السراج التي تأتي بعد ذلك ، وليس في النسخ المخطوطة هذه الزيادة .

ومنعه الكوفيّون إذا كان قبل الطَّرف ساكنٌ ، فإنه إذا حذف وحده كـان الباقي ساكناً، وذلـك حكم الحروف، ولا نـظير لـه في الأسمـاء المعربة .

وأجيب بأنه عارضٌ،ألا ترى أن ترخيم (حارث) بصيره إلى بناء لا نظير / له في الأصول وهو مانع ، ومع ذلك جاز أن يبقى على هذا [٢٥٨] المثال؛ لأنّ التّرخيم عارضٌ فلا اعتدادَ به في هذا المعنى .

ومنها : قال أبو البقاء أيضاً : إذا كان ما قبل آخر الاسم ساكناً مثل بكر جاز في الوقف أن تنقل الضمّة والكسرة إليه .

واختلفوا في المنصوب الـذي فيه الألف والـلام نحو : رأيت البَكْرَ . فمذهب البصريّين : أنه لا تنقل فتحة الرّاء إلى الكاف ، بل يوقف عليها بغير نقل . ووجهه : أن هذا الاسم له حالـة في الوقف تثبت فيه الألف والفتحة قبلها نحو رأيت بكرا ، فلما كانت كذلك اطرد حكمُها حتى صارت في حال التّعريف مثل حالها في التنكير؛لأنّ حالها حـال واحدة ، وهـذا نـظيـر امتنـاع الخَـرْم[١] في (متفـاعلن) في (الكامل)، لئلاّ يفضي إلى حال يلزم فيه الابتداء بالسّاكن . ويؤيد ذلك أن التّنكير هو الأصل والتعريف عارض ،فوجب أن لا يعتّدبالعارض،وأن

---

(١) في ط : «الحرم» بالحاء ، تحريف ، وَالخرم بالخاء والراء ، أو الخَزْم بالخاء والزاي هو : إسقاط أول الوتد من المجموعة من صدر المصراع الأول من بحر الطويل ، فتصبح : فعولن : عولن .

يستمرّ حكم التنكير .

ومنها : قال بعضهم : كان ينبغي أن تثبت الياء في جوارٍ في حال الجرّ كما تثبت في حال النّصب ، لأن حركته في الجر الفتح فينبغي أن لا تحذف .

قال ابن النحاس في (التعليقة) : فالجواب : أن النظر إلى أصل الحركة، لا إلى العارض بعد منْع الصّرف؛لأنه لالتقائه مع تنوين الصّرف نظر إلى ما يستحقّه الاسم في الأصل .

ومنها : قال ابن النحّاس : قاعدة الإعراب أن يثبت وصلاً ، ويحذف وقفاً . فإن قيل : فإنّ لنا في الإعراب ما يثبت وقفاً ، ويحذف وصلاً،وهو الفعل المضارع إذا اتّصل به ضمير جمع المذّكرين أو المخاطبة المؤنثة ، وأكد فإنه يحذف منه الضّمير،ونون الرفع لنون التوكيد ، فإذا وقف عليه حذفت نون التّوكيد للوقف ، وأعيد الضمير ونون الإعراب اللذان حذفا لنون التوكيد، فهذا إعراب يثبت وقفاً ، ويحذف وصْلاً .

قيل : الحذف هنا إنما كان لعارض فأعيد عند زوال العارض .

ومنها : قال ابن يعيش : إذا لحقت تاء التأنيث الفعل المعتل [٢٥٩] اللاّم حذفت / اللاّم لالتقاء السّاكنين نحو : رَمَتْ ، فإن لقيها ساكن بعدها حرّكت بالكسر لالتقاء السّاكنين نحو : رَمَتِ المرأة،ولا يردّ الساكن المحذوف؛إذْ الحركة عارضة .

وكذلك تقول : المَرأتان رَمَتا فلا تردّ السّاكن وإن انفتحت التّاء ، لأنها حركة عارضة ،إذ ليس بلازم أن يسند الفعل إلى اثنين فأصل التّاء السكون ، وإنما حرِّكت بسبب ألف التثنية . وقد قال بعضهم : (رماتا) فرد الألف الساقطة لتحرك التاء ، وأجرى الحركة العارضة مجرى اللازمة من نحو : قولا ، وبِيعا ، وَخافا ،وذلك قليل رديء من قبيل الضّرورة .

ومنها : قال الشّلوبين : النّحويّون إنّما يَعْقِدون أبداً قوانينهم على الأصول لا على العوارض ، ولذلك حدّوا الإعراب بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها . ومن الأسماء المعربة ما لا تغيير فيه ولا اختلاف كالمصادر والظّروف اللازمة للنّصب ، فإن الأصل فيها أن تغيّر،لكن منع من ذلك قلّة تمكنها ،فهي في حكم ما يتغيّر نظراً إلى الأصل ،وإلغاءً للعارض .

ومنها : قال الشّلوبين : قول من قال : إنّ الضّمة في الخاء مِن جاءني أَخُوكِ هي ضَمّة الرّفع ، وأنها منقولة عن حرف الإعراب ، وكذا الكسرة في : مررت بأخيك فاسدٌ ،وذلك أنّ فيه كون الإعراب فيما قبل الآخر في الرّفع والخفض ، وهذا لا نظير له إلاّ في الوقف على بعض اللغات فيما قبل آخره ساكن ، والوقف عارضٌ ،والعارض لا يعتدّ به ، وهذا في الوصل ،والوصل ليس عارضاً بل هو الأصل .

ومنها قال الشّلوبين : إنما لحق الفعل علامة التأنيث إذا كان

فـاعله مؤنثاً ولـم تلحقـه علامـة التثنية والجمـع إذا كان فـاعله مثنًى ومجموعاً ، لأن الأكثر لزوم التأنيث فاعتدّوا به ، وعدم لزوم التثنيـة والجمع فلم يعتدّوا به ؛لاعتدادهم باللازم ، وعدم اعتدادهم بالعارض فإنه لا يعتد به في أكثر اللغة .

ومنهـا : قال ابن يعيش : قـولهم : (يضع) و (يـدع) إنما حذفت الواو منهما لأن الأصل : يَوْضع وَيَوْدع ، لأن فَعَل مِنْ هذا إنّما يأتي مضارعه على يَفْعِل بالكسر ، وإنما فتح في يضع ويدع لمكان حرف الحلق فالفتحة إذن عارضة ، والعارض لا اعتداد به ، لأنه / [٢٦٠] كالمعدوم فحذفت الواوفيهما ،لأن الكسرة في حكم المنطوق به .

ومنها : قال الشلوبين : ذهب بعضهم : إلى أن الضمير في نحو رُبّ رجل وأخيه نكرة ، لأن العرب أجرته مجراها فهو في معنى : رُبّ رَجُل ورب أخي رَجُلٍ .

وسيبويه أبقاه على معرفته ؛لأن أصل وضع ضمير النّكرة أن يكون معرفة لا نكرة ، فأجراه سيبويه على أصله ،ولم يبال بهذا الذي طرأ عليه من جهة معنى الكلام ، لأنه أمر طارىء في هذا الموضع ، والنكّرة في كلّ موضع ليست كذلك ، فلذلك جعل سيبويه ضمير النّكرة في هذا الموضع معرفة .

ومنها: قال الشلّوبين: أَوْجَهُ اللّغتين في باب (قـاضي) ـ: أنه يقال فيه في الوقف في حالي الرفع والجرّ . هذا قاض ومررت بقاضٍ ،

ويقال في الأخرى هذا قاضِي ومررت بقاضِي .

ووجه هذه اللّغة : أن حاذف(١) الياء في الوصل إنّما كان التنوين لالتقائها معه ، وقد سقط في الوقف فرجعت الياء .

ووجـه اللّغة الأولى : أن حـذف التنوين في الـوقف عـارضٌ والعارض لا يعتَدّ به ، فبقيت الياء محذوفة ، وسكن ما قبلها ، لأنه لا يوقف على متحرّك .

وهذه اللغة أوجه اللّغتين لأنها مبنيّة على عدم الاعتداد بالعارض وهو الأكثر .

* * *

(١) في ط فقط : «حذف» صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

(حـرف الغـين)

حرف الغين

الغالب واللّازم يجريان في العربية مجرىً واحداً

ذكر هذه القاعدة الرّماني ، وبنى عليها أن وزن الفعل الذي يغلب عليه يجري في منع الصّرْف مجَرى الوزن الذي يخصّ الفعل .

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : لكن شَرْط جَرَيان الغالب مجرى اللّازم هنا الزّيادة في أوله . والمراد بالزّيادة أحد حروف المضارعة .

* * * *

حرف الفاء

(حرف الفاء)

الفرْعُ أحطّ رتبةً من الأصل

ومِن ثمَّ لَم يُجز إعمال اسم الفاعل عند البصرّين من غير اعتماد / .
[٢٦١]

قال في (البسيط) : لأنه فرع عن الفعل في العمل ، والقاعدة : حطّ الفروع عن رتب الأصول فاشتراط اعتماده على أحد الأمور السّتة لِيقوَى بذلك على العمل .

وقال ابن يعيش : قال الكسائي في قوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عليكم ﴾[١] إنه نُصِب بعليكم على الإغراء ، كأنه قال : عليكم كتابَ اللّه ، فقدّم المنصوب . قال : ومثله قول الشاعر :

٢١٨ = * يا أيها المائِحُ دَلْوِي دُونَكا[٢] *

(١) النساء / ٢٤ .

(٢) رجز ، وبعده :

* إني رأيت الناس يحمدونكا *

والراجز جاهليّ من بني أسيد بن عمرو ، وقد قيل : لجارية من بني مازن =

أي دونكَ دَلْوِي، قـال : وما قـاله ضعيف ، لأن هـذه الظروف ليست أفعالاً ، وإنما هي نائبة عن الأفعال ، وفي معناها ، فهي فروعٌ في العمل على الأفعـال ، والفروع أبـداً منحطّة عن درجـات الأصول ، فإعمالها فيما تقدّم عليها تسويةٌ بيْن الأصل والفرع . ذلك لايجوز .

وقال أيضاً : إذا قلت : عندي راقودٌ خلاًّ ، ورطلٌ زيتاً ، فلا يحسن أن يجري وصفاً على ما قبله ، لأنه اسم جامد غير مشتقّ ، ولا إضافته لأجل التّنوين فنصب على الفضلة تشبيهاً بالمفعول ، وتنزيلاً للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من جهة أنـه إذا نوّن نصب،فَعَمِـل النصب ، وانحطّ عن درجة اسم الفاعل فاختص عمله في النكرة دون المعرفة كما انحطّ اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتّى إذا أجرى على غير من هو له وجب إبراز ضميره نحـو قولك : زيد هند ضاربها هو .

وقال أبو البقاء في (التبيين) : اسم الفاعل والصّفة المشبهة إذا جريا على غير من هما له وجب إبراز الضّمير فيهما : لأنهما فرعان على الفعل في العمل ، وتحمُّلَ الضمير ، وقد انضمّ إلى ذلك جريانه على غير من هو له ، فقد انضم فرع إلى فرع ،والفـرْع يقصر عن الأصـل

=، من شواهد : ابن يعيش ١/١١٧ ، والمغنى ٢/٦٧٤ ، ٦٨٢ ، والخزانة ٣/١٥ ، وشـرح شذور الـذهب /٤٠٧ ، وأوضح المسـالك رقم ٤٦٣ والتصريح ٢/٢٠٠ ، والأشموني ٣/٢٠٦ ، واللسان : « ميح » . والهمع والدرر رقم ١٥٠٨ .

فيجب أن يبرز الضمير،ليظهر أثر القصور ، ويمتاز الفرع عن الأصل .

وقال ابن يعيش : لا يجوز تقديم خبر إن وأخواتها،ولا اسمها عليها،ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ، لكونها فروعاً عن الأفعال في العمل ،فانحطت عن درجة الأفعال .

وقال ابن فلاح في (المغنى) : إنما حمل نصب جمع المؤنّث [٢٦٢] السالم على جرّه / مع إمكان دخول النّصب فيه ؛لئلا يكون الفرْع أوسع مجالاً من الأصل،مع أن الحكمة تقتضي إنحطاط الفروع عن رُتب الأصول ، ولأنه يشارك المذكّر في التصحيح ، فشاركه في الإعراب ، والمذكّر معربٌ بحرفين، فأعرب هذا بحركتين ، وخصّ بالحركة لانحطاطه عن رتبة الأصل .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : إنما اختّص الجر بالأسماء ، لأنه لو دخل الأفعال ،وقد دخلها الرفع والنصب والجزم ،وهي فرع في الإعراب على الأسماء لكان الفرع أكثر تصرّفاً في الإعراب من الأصل ، والفروع أبداً تنحطّ عن الأصول في التصرّف لا تزيدعليها، فمنع الجرّ من الأفعال لذلك .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) : لمّا كان جعل الواو بمعنى (مع) في المفعول معه فرعاً عن كونها عاطفة لم يتصرّفُوا في الاسم الذي بعدها ، فلم يقدموه على العامل وإن كان متصرّفاً ، ولا على الفاعل،لا يقولون : والطيالسةَ جاء البُرد ، ولا جاء والطيالسةَ

البردُ ، لأن الفروع لا تحتمل من التّصرف ما تحتمله الأصول .

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الايضاح) : إنما لم تعمل«ما»عمل ليس مطلقاً بل بالشروط المعروفة ،وهي أن يكون الخبر مؤخّراً،وأن يكون منفيًّا ، وأن لا يقع بعد ما (إن) فإنّ (إنْ)تكف(ما) عن العمل كما تكّف(ما)إنّ عن العمل،لأنها في الدرجة الثالثة في العمل ، لأن (ما) مشبّهة بليس ، وليس مشبّهة بالفعل ، وكل ما هو في الدرجة الثالثة فلا تجده يعمل أبداً إلاَّ مختصًّا ليفرّق بينهما، ألا ترى أن تاء القسم اختصت باسم اللّه وإن كانت بدلاً من الواو، والواو تخفض في القسم كل ظاهر ، وإنما كان الاختصاص باسم اللّه في التّاء ، لأنها مبدلة من الواو ، والواو بدلٌ من الباء فهي في الدّرجة الثالثة،فلذلك اختُصَّت .

وكـذلك الصّفـة المشبّهة بـاسم الفاعـل عملت تشبيهاً بـاسم الفاعل ، واسم الفاعل عمل لشبهه في الفعل ، فالصّفة في عملها في الدّرجة الثالثة ، فكان عملها مختصًّا ، لأنها لا تعمل إلا ما كان من سبب الأول ، ولهذا نظائر .

وقال ابن إياز : لما كانت (لا) فرعاً في العمل عن«إنّ» ومشبّهة بها وجب / أن تنحطّ عنها ، فلذلك اشترط في إعمالها شروط كتنكير معمولها ، وعدم فصلها . [٢٦٣]

وقال السخاويّ في (تنوير الدياجي) : انحطّ اسم الفاعل عن

منزلة الفعل في أشياء،لأنه فرع عنه في العمل ، والفرع لا يساوي بالأصل ،فمِمّا انحطّ فيه عن الفعل بروز ضميره إذا جرى على غير من هو له نحو : هند زيد ضاربته هي ، ولو كان في مكان ضاربته تضربه لم يبرز الضّمير لقّوة الفعل .

وقال أبو البقاء : (لا) فرع على إنّ ، وإنّ فرع على كان ، والفروع تنقصُ عن الأصول ،فلذلك لا تقوى على العمل في الخبر إذ كانت فرع فَرْع .

وقال ابن إياز ، لما كان الفعل فَرْعاً على الاسم في الإعراب لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسم ؛إذ من عادتهم التّصرّف في الأصول دون الفروع .

وقال أيضاً : (أنْ) الناصبة ، للمضارع فرع أنّ المشدّدة ، لأن كلًّا منهما حرفُ مَصْدرِيّ ، ولمّا كانت فرعاً عليها نصبت فقط ، وأنّ الثقيلة لأصالتها نصبت ورَفَعَتْ .

وقال أيضاً : (أَنْ) أصل نواصب المضارع ، ولَنْ ، وإذن ، وكي فروع عنها، ومحمولة عليها ، لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها ، ولهذا عملت ظاهرة ومقدّرة ، وأخواتها لا تعمل إلا في حال الظّهور دون التقدير .

وقال ابن القّواسِ : قيل : إن تنوين عرفات مثل تنوين الصّرف لفظاً وصورة ، والجرّ فيها دخل تبعاً للتّنوين ، ولو كانت لا تنصرف لامتنع دخول الجرّ عليها .

وأجيب بأن الجرّ دخلها تبعاً لتنـوين المقابلة . وقيـل : التَنوين عوض عن الفتحة في حالة النّصب ، وأبطل بأنه لو عوّض عنها لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الأصل .

وقال أيضاً : إنما إمتنع إضافة العدد إلى المميّز لأنه فرع عن اسم الفـاعل والصّفـة المشبّهـة في العمـل ، فلو تصـرّف فيـه بالإضافة تصرّفهما للزم مساواة / الفرع والأصل وهو محال . [٢٦٤]

وقال ابن هشام في (تذكرته) : نصّ العبديّ[1] على أن (إمّا) لا تستعمل في الإباحة لأنها دخيلة على «أو» وفرع لها،والفرع ينقص عن درجة الأصل .

قال ابن هشام : كأن العبدي لمّا لم يسمعه لم يُجز قياسه وهو مُتّجهٌ . انتهى .

* * *

تنبيـــهٌ

[واو القسم]

قـال الأندلُسِّي في (شـرح المفصل) : فـإنْ قيل :الـواو أكثر

(١) هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقيّة العبدي أبو طالب . له شرح الإيضاح ، ومات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ستوأربعمائة .انظر البغية ١ /٢٩٨ ، ومعجم الآدباء ٢ /٢٣٦ هذا وفي البغية : « العيدي » بالياء ، تحريف ، صوابه من معجم الأدباء .

استعمالاً في القسم من الباء ، فكيف جعلتم القليل الاستعمال هـو الأَصل ؟ .

قبل : لا يبعد أن يكثر الفرعُ ،ويقلّ الأصل بضرْب من التأويل ، ألا ترى أن نِعْم الرّجل أكثر من : نعِم بالكسر .

* * *

الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة

قال ابن الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في (التعليقة) : وجد ذلك بخط غالي بـن عثمان بن جنّي عن أبيه ، قال : بدليل أنك تقول في المذكّر : قائم ، وإذا أردت التأنيث قلت : قائمة ، فجئت بالعلامة عند المؤنث ، ولم تـأتِ للمذكّر بعلامة ، وتقـول : رأيت رجلاً فـلا يحتاج إلى العلامة ، وإن أردت التعريف أدخلت العلامة ، فقلت : رأيت الرجل ، فأدخلت العلامـة في الفرع الـذي هو التعريف، ولم تدخلها في التّنكير ، وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السّين ،لتدلّ بها على استقباله ، وذلك يدلّ على أن أصله موضوع للحال ، ولو كان الاستقبال فيه أصْلاً لما احتاج إلى علامة . انتهى .

وانظر إلى دين الشيخ بهاء الدين بأمانته كيف وجد فائدة بخط ولد ابن جنّي نقلها عن أبيه ،ولم تسطّر في كتاب ، فنقلها عنه ،ولم يستجز ذكرها من غير عَزْوٍ إليه ،لا كالسّـارق الذي أغـار على تصانيفي التي أقمت في تتبعها سنين / وهي (كتاب المعجزات الكبير) و (كتاب [٢٦٥]

الخصائص الصُّغرى) وغير ذلك ،فسَرقها وضَمّها وغَيْرِها مما سرقه من كتب الخيضريّ والسّخاوي في مجموع وادّعاه لنفسه ولم يُعْز إلى كتبي وكتب الخيضريّ والسّخاوي شيئاً مما نقله منها ، وليس هذا من أداء الأمانة في العِلْم .

* * *

الفروع قد تكثر وتطّرد حتى تصير كالأصول وتشبّه الأصولُ بها

ذكر ذلك ابن جنّي في (الخصائص) :وقال :من ذلك قول ذي الرّمة :

٢١٩ = * وَرَمْلٍ كأوراكِ العذَاري قَطَعْتُهُ[١] *

والعادة أن تشبه أعجاز النساء بكُثبان الأنقاء[٢] ، فلّما كثر ذلك

---

(١) تمامه :

* إذا أَلْبَسته المُظلِماتُ الحنادِسُ *

من شـواهد : الخصـائص ١/٣٠٠ ، ٢/١٧٦ ، وفي الديـوان / ٤٠٨ « جلّلته » مكان : «ألبسته» . وهذا الشاهد من قصيدة طويلة مطلعها .

« أَلَمْ تُسْألِ اليومَ الرسومُ الدّوارِسُ

بِحُزْوى وهـل تدري القِفـارُ البسابسُ »

وانـظر الشـاهـد في اللسـان : « جمـل » ، وأمـالي المـرتضى ٢/٩٦ والحنادِس : الليالي المظلمة . وانظر النص في الخصائص في ١/٣٠٠ .

(٢) النّقا : القطعة من الرمل ، وجمعه : أنقاء .

واطّرد عكس الشاعر التشبيه فجعل أوراك العذارَى أصْلاً ، وشبّه به الرّمل . قـال : ولذلك لما كثر تقديم المفعول على الفاعل صار وإن كان مؤخّراً في اللفظ كأنه مقدّم في الرتبة فجاز أن يعود الضمير من الفاعل عليه ، وإن كان الفاعل مقدّما والمفعول مؤخّراً كما جاز أن يعود الضمير من المفعول إذا كان مقدّما على الفاعل وإن كان مؤخراً في قولنا : ضَرَب غلامَهُ زيدٌ.

وقال ابن عصفور في (شرح الجُمَل) : الدليلّ على أن الفرع هو الذي ينبغي أن تجعـل فيـه العلامة لا الأصل : أنهم جعلوا علامة التثنية والجمع ، ولم يجعلوا علامة الإفراد،لمّا كانت التثنية والجمع فَرْعين عن الأفراد ، وكذلك أيضاً جعلوا علامة التّصغير ، ولم يجعلوا علامة التكبير ، لأن التصغير فرع عن التّكبير ، وكذلك أيضاً جعلوا الألف والـلاّم علامـة للتعريف ، ولم يجعلوا للتنكيـر عـلامـة، لأن التعريف فرع عن التنكير ، فإن كان التنكير فرعاً عن التعريف جعلوا له عـلامة لم تكن في التّعـريف ، وهي التنوين نحـو قولـك : سيبويـهِ وسيبويهٍ آخر،وأشباه ذلك في اللسان كثير .

* * *

الفَـرْق

عللوا به أحكاماً كثيرة .

[٢٦٦] منها : رفع الفاعل ونصب المفعول وضم تاء / المتكلّم ، وفتح

تاء المخاطب ، وكسر تاء المخاطبة .

وتنوين التّمكن دخل للفرْق بين ما ينصرف وما لا ينصرف ، وتنوين التّنكير دخل للفرق بين النكّرة والمعرفة من المبنيّات .

ومنها : بناء نحو سبيويه على الكسر ، ولم يعرب كبعلبك . قال في البسيط ، فرقاً بين التّركيب مع الأعجمي والتّركيب مع العربِيّ .

ومنها : كَنَوْا عن أعلام الأناسِيّ بفلان وفلانة .

قال في البسيط : وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا عليها اللاّم فقالوا : الفلان والفلانة فَرْقاً بين الكنايتين قال : وإنما اختصت باللاّم لوجهين :

أحدهما : أنها أنقَصُ عن درجة الأناسِيّ في التّعريف فخصّت بالاّم إشعاراً بنقصان[1] درجتها عن درجة الأصل .

والثاني : أن أعلام البهائم أقلّ فكانت أقبل للزّيادة لِقلّتها .

ومنها : قال في (البسيط) : فتحت همزة الوصل في أداة التّعريف لكثرة الاستعمال وفَرْقاً بينها وبين الدّاخلة على الاسم والفعل ، فإنها مع الاسم مكسورة ، ومع الفعل مكسورة ومضمومة .

ومنها : قال في (البسيط) : التّاء الداخلة على العَدَد لم تدخل لتأنيث ما دخَلَتْ عليه ، لأنه مذكّر بل دخلت للفرْق بين العَدَدَيْن .

---

(١) في ط : « بنقضان » بالضاد ، تحريف واضح .

ومنهـا : قـال في (البسيط) : لا يؤكّـد الضّميـر المنصـوب بالمنفصل المنصوب فَرْقاً بينه وبين البدل .

ومنها : قال في (البسيط) تحذف التّاء من باب صبور وشكور فَرْقاً بين فَعُول بمعنى فاعل ، وفَعول بمعنى مفعول نحو : حَلوبة ، ورَكوبة بمعنى : مَحْلوبة ومَرْكوبة ، ومن باب جَرِيح وقتيل فَـرْقاً بين فعيل بمعنى مفعول ، وبين فعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع .

ومنها : قال في (البسيط) : حذفت ألف «ذا» في التّثنية هَرباً من التقاء السّاكنَيْن ، ولم تقلب كما قلبت ألف المُعرب فَـرْقاً بين تثنيـة المبنيّ وتثنية المُعْرَب ، / وشدّدت النّون في ذانّ عند بعضهم فرّقاً بينه [٢٦٧] وبين النون في الأسماء المعربة .

وقال : فعيل بمعنى مفعول يكثر على فَعْلى كجريح وَجَرْحي ، وأسير وأسرى .. ولا يجمع جمع تصحيح فرقاً بينه وبين فعيل بمعنى فاعل .

وخصّ الثاني بجمع التّصحيح ،لأنه أشرف من المفعول ، وجمع التصحيح أدلّ على الشرف لكون صيغة المفَرد فيه غير متغيّرة .

قـال : ولمّا لم يُفَـرّقوا في الـذي بمعنى مفعول بين المـذكّـر والمؤنث لم يفرّقوا بينهما في الجَمْع . ولَمّا فرّقـوا في الذي بمعنى فاعل نحو : كريم وكريمة فرّقوا بينهما في الجَمْع .

ومنها : تغيير صيغة الفعل المبني للمفعول فَرْقاً بينه وبين المبنيّ للفاعل .

قال ابن السّراج في (الأصول) : وقد جُعِل بينهما في جميع تصاريف الأفعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيّها ورباعيّها ، وما فيه زائدٌ منها فُروقٌ في الأَبْنِيَة .

ومنها : قال ابن يعيش : أرادوا الفرْق بين البدل والتّأكيد ، فإذا قالوا : رأيتك إيّاك كان بدلاً . وإذا قالوا : رأيتك أنت كان تأكيداً ، فلذلك استعمل ضمير المفروع في تأكيد المنصوب . والمجرور اشترك الجميع فيه كما اشتركْنَ في (نا) ، وَجَرَوْا في ذلك على قياس اشتراكها كلها في لفظ واحد .

ومنها : قال أبو الحسن علي بن محمد بن ثابت الخولانيّ المعروف بالحدّاد في كتاب (المفيد في معرفة التّحقيق والتّجويد) : الهاء في (هذه) ليست من قبيل هاء الضّمير بديل امتناع جواز الضّم فيها،وإنما هي هاء تأنيث مشبهة بهاء تذكير ، ومَجْراها في الصّفة مجراها من حيث كانت زائدةً وعلامة لمؤنث، كما أن تلك زائدة ، وعلامة لمذكّر أيضاً ، وإنّما كسر ما قبلها ، وهاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً ، لأنها بدلٌ من ياء . وإنما أبدلت منها الهاء للتّفرقة بين (ذي) التي بمعنى صاحب وبين (ذي) التي فيها معنى الإشارة .

ومنها: قال الجُزوليّ : قد يبني المبنيّ على حركةٍ للفرْق بين

مَعْنَيْ(١) أداة واحدة .

قال الشّولبين: كالفتحة في (أنا) اسم المتكلم، لأن الألف إنما هي للوقْف،فكان حق النّون أن تكون ساكنةً ، لأن أصل البناء السّكون إلاَّ أنّا فَرّقنا بين أن إذا كانت / أداةً للدّلالة على المتكلّم وبين التي [٢٦٨] تُصيّر الفعل في تأويل الاسم ففتحت النون من أداة المتكلّم .

ومنها: قال ابن عصفور في : (شرح الجُمَل) ، وابن النّحاس في (التعليقة) : أصل لام الجر أن تكون مفتوحةً ، لكونها مبنيّة على حرف واحد، فتحرّك بالفتْح طلباً للتّخفيف،وإنما كسرت للفـرْق بينها وبين لام الابتداء في نحو قولك : لموسى غلام ، ولَمُوسى غلامٌ ، ولذا بقيت مع الضمير على فتحها لأنه لا لَبْس معه ، لكون الضمير مع لام الابتداء من ضمائر الرّفع والضمير مع لام الجر من ضمائر الجرّ ، ولفظ ضمائر الجَرّ وضمائر الرّفع مختلفٌ فلا لبس حينئذٍ . وكان يَنبغي على هذا أن تُكْسر لامُ المستغثات في نحو يا لَزيدٍلِـدُخولهـا على الظاهر إلا أنهم فتحوها تفـرقةً بينهـا وبين لام المستغثـات من أجْله . وكـانت أحقّ بالفتـح من لام المستغاث من أجله ، لأن المستغـاث به منادًى ، والمنادى واقع موقع المضمر ، ولام الجـرّ تفتح مـع المضمر ، ففتحت مع ما وقع موقعه .

وقال ابن فلاح في (مغنيه) : أفعل كالأفضل والفُضْلى يجمع

(١) في ط : « مَعْنَى » تحريف والتصويب من النسخ المخطوطة والأسلوب .

هو ومؤنثة جمع التصحيح فَرْقاً بينه وبين أفعل فعلاء .

وقال الأندلسي : إنما تبدل التّاء في قائمة في الوقف هاءً فرْقاً بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل .

* * *

خاتمـــة
في التّنوين

قال ابن السّراج في (الأصول) : التّنوين نونٌ صحيحةٌ ساكنةٌ ، وإنّما خصّها النحويون بهذااللّقب،وَسَمَّوها تنويناً ، ليفرّقوا بينها وبين النون الزائدة المتحرّكة التي تكون في التثنية والجَمْع .

* * *

الفِعْلُ لا يُثَنّى

قال أبو جعفر بن الزّبيـر في تعليقه على (كتـاب سيبويـه) : وسبب ذلك أن الفعل مدلوله جنس وهو واقعٌ على القليل والكثير ، ألا ترى أنك تقول : ضرب زيـدٌ عَمراً ، ويمكن أن يكـون ضرب مـرّة واحدةً ، ويمكن أن يكون ضرب / مرّات فهو إذنْ دليل على القليل [٢٦٩] والكثير ، والمثنى إنما يكون مدلوله مفرداًنحو:رجلٌ ، ألا ترى أن لفظ (رجل) لا يدّل إلاّ على واحد . وإذا قلت : رجلان دلّت هذه الصيغة على اثنين فقط ، فلمّا كان الفعل لا يدلّ على شيء واحد بعينه لم يكن

لتثنيته فائدة ، وأيضاً فإن العرب لم تثنّه .

فإن قيل : إن الفعل مثنًّى في قولك : يفعلان .

فالجواب : أن ذلك باطل لأنه لو كان مثنًّى لجاز أن تقول : زيد قاما إذا وقع منه القيام مرّتين ، والعرب لم تَقُل ذلك ، فبطل أن يكون مثنًّى في ذلك الفعل .

الفعل أثقلُ من الاسم

وعلّله صاحب (البسيط) بوجهين :

أحدهما : أنه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركّب ، والاسم بمنزلة المفرد .

والثاني : أن الاسم أكثر من الفعل بدليل أن تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غيرالفعل ،والكثرة مظنّة الخفّة كما في المعرفة والنّكرة .

قال : وإذا تقرّر ثقله فهو مع ذلك فَرْعٌ على الاسم من وجهين :

أحدهما : أن الفعل مشتق من المصدر على مذهب أهل البصرة ، والمشتقّ فرع على المشتقّ منه ، لأنه يقف وجود الفَرْع على وجود الأصل .

والثاني : أن الفعل يفتقر إلى الاسم في إفادة التّركيب والاسم

يستقل بالتركيب من غير توقّف .

وقال ابن يعيش : الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين :

أحدهما : أن الاسم أكثر من الفعل من حيث أن كُلّ فعل لا بدّ له من فاعل اسم يكون معه . وقد يستغنى الاسم عن الفعل . وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً ، وإذا كثر استعمالُه خفّ على الألسنة لكثرة تداوله ، ألا ترى أن العَجميّ إذا تعاطى كلام العرب ثَقُل على لسانه لقلّة استعماله ، وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لِقلّة استعماله له .

والثاني : أن الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً ، فصار كالمركّب مِنهما إذ / لا يستغنى عنهما ،والاسم لا يقتضي شيئاً من ذلك فهو مفرد [٢٧٠] والمفرد أخفُّ من المركّب .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : الاسم أخف من الفعل لوجوه :

منها : أن الأسماء أكثر إستعمالاً من الأفعال، والشيء إذا كثر استعماله على ألسنتهم خفّ ، وإنما قلنا : إنه أكثر إستعمالاً لأمورٍ :

منها : الأوزان وعدد الحروف .

أمّا في الأصول فلأنّ أصول الأسماء ثلاثية ورباعيّة وخماسيّة ، وليس في الأفعال خماسيّة .

وأمّا بالزّيادة فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة ،وأكثر من ذلك على

ما ذكر ، والفعل لا يزاد على السّنة ، فقد زاد عليه في الأصول والزّيادة .

وأمّا الأبنية فأبنية الأصـول في الأسماء المجمـع عليها تسعـة عشر ، وأصول الأفعال أربعة ، وأما الأبنية بالزيادة فالأسماء تزيد على ثلثمائة والفعل لا يبلغ الثّلاثين .

ومنها : أن الاسم يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد إلا بـانضمام الاسم .

ومنها : أن الفعل يفتقر إلى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم .

فإن قلت : فإن المبتدأ يحتاج إلى خبر فليكن كاحتياج الفعل إلى فاعله .

قلنا : تعلّق الفعل بفاعله أشدّ من تعلّق المبتـدأ بخبره ، لأن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل ، ولا كذلك الخبر من المبتدأ .

ومنها : أن الفعل تلحقه زوائد نحو حروف المضارعة ، وتـاء التأنيث ، ونُونَيْ التّوكيد والضمائر،فَثَقُل بذلك .

ومنهـا : أن الأفعال مشتقّـة من المصادر،والمشتقّ فـرع على المشتقّ منه،فهي إذن فرع على الأسماء، والفرع أثقـل من الأصل . انتهى .

* * *

فـائــدة

[في تعبيراتهم بالفعل]

قال ابن هشام : إنهم يعبّرون بالفعل عن أمور :

أحدها : وقوعه وهو الأصل .

الثـاني : مشارفتـه نحو : ﴿ وإذا طَلَّقْتُم النِّسـاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾(١) أي / فشارَفْنَ انقضاء العدّة ، ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذين لَو تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِم ﴾(٢) أي لو شارفوا أن يتركوا . [٢٧١]

الثالث : إرادته وأكثر ما يكـون ذلك بعـد أداة الشّرط نحـو : ﴿ فـإذا قَـرَأْتَ القـرآنَ فـاسْتَعِـذْ ﴾(٣) ، ﴿ إذا قُمْتم إلى الصّـلاةَ فاغسلوا ﴾(٤) ، ﴿ إذا قضى أمراً فإنّما يقولُ له كُنْ فَيَكُون ﴾(٥) .

الرابع مقاربته كقوله :

٢٢٠ = إلى مَلِكٍ كاد الجبالُ لفقدِهِ   تزولُ وزالَ الرّاسياتُ مِن الصَّخْرِ(٦)

أي تزول الراسيات .

---

(١) البقرة / ٢٣٢ .
(٢) النساء / ٩ .
(٣) النحل / ٩٨ .
(٤) المائدة / ٦ .
(٥) آل عمران / ٤٧ .
(٦) من شواهد : المغنى ٢/٧٦٧ .

(الخـامس) : القدرة عليـه نحـو : ﴿ وَعْـداً علَيْنـا إنَّـا كُنّـا فاعِلِين ﴾[١] أي قادرين على الإعادة . وأصل ذلك أن الفعل يتسبّب عن الإرادة والقدرة وهم يُقيمون السّبب مقام المُسَبّب وبالعكس .

(١) الأنبياء / ١٠٤ .

حرف القاف

الْقَلْب

قال ابن هشام في (المغنى)[١] : القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القَلْب : وأكثر وقوعه في الشّعر كقول حسّان رضي الله عنه :

٢٢١ = كأن سبيئةً من بيت رَأْسٍ يكونُ مِزاجَها عسلٌ وماءُ[٢]

نصب (المِزاج)، فجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر . وقول رؤبة :

٢٢٢ = ومَهْمَهٍ مُغْبرّةٍ أرجاؤه كَأَنَّ لَوْنَ أرضهِ سماؤُهُ[٣]

أي كأنّ لَوْنَ سمائه لِغُبْرَته لون أرضه، فعكس التّشبيه مبالغةً ، وخذف المضاف ، وقول عروة بن الورد :

---

(١) انظر المغنى ٢/٧٧٥ .

(٢) من شواهد : سيبويه ١/٢٣ ، والمقتضب ٤/٩٢ ، والمحتسب ١/٢٧٩ ، وابن يعيش ٧/٩١ ، ٩٣ ، والخزانة ٤/٤٠ ، والمغنى ٢/٥٠٥ ، ٧٧٥ ، والهمع والدرر رقم ٣٩٢ .

(٣) من شواهد : ابن الشجريّ ١/٣٦٦ ، والإنصاف ١/٣٧٧ والمغنى ٢/٧٧٦ ، والعينيّ ٤/٥٥٧ ، والتصريح ٢/٣٣٩ .

٢٢٣ = ❊ فَديْتُ بنفسهِ نَفْسِي ومالي[1] ❊

وقول القُطامِيّ :

٢٢٤ = ❊ كما طيَّنْتَ بِالفَدَنِ السّياعا[2] ❊

الفَدَن : القَصْر ، والسّياع : الطينَ . ومنه في الكلام : أَدْخَلْت القَلْنُسَوة في رأسي ، وعرضت النّاقة على الحَوْض ، وعلى الماء ، قاله الجوهري وجماعة منهم : الكسائيّ والزمخشري ، وجعل منه ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَض الَّذِين / كَفَرُوا على النّار ﴾[3] . [٢٧٢]

وفي كتاب (التّوسعة) لابن السّكيت : أنّ عرضْتُ الحَوْضَ على النّاقة مقلوب . ويقال : إذا طلعت الجَوْزاءُ انتصب العودُ في الحِرْباء ، أي انتصب الحرباءُ في العود[4] .

---

(١) تمامه :

❊ وما آلوكَ إلَّا ما أطيقُ ❊

من شواهد : المغنى ٢ / ٧٧٦ . ومعنى لا ألوك : أي لا أعطيك . وفي القاموس : الألو : العطيّة .

(٢) صدره :

❊ فلمّا أنْ جَرَى سِمَنٌ عليها ❊

وهو يشبه الناقة بالقَصْر لِسَمْنِها . وهو من شواهد المغنى ٢ / ٧٧٧ .

(٣) الأحقاف / ٢٠ ، ٣٤.

(٤) الحِرْباء بالكسر ، قال الأمير في حاشيته على المغنى : هي دويبة ضعيفة لا لاعَظْم لها ، فيحصل بقوة الحرّ اشتدادها ، تدور كيف دارت الشمس لمحبّتها =

وقال ثعلب في قوله تعالى : ﴿ ثُمّ في سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سبعون ذِراعاً فاسْلُكوه ﴾(١) : إن المعنى : اسلكوا فيه سلسلة . وقيل : إنّ منه : ﴿ وَكَمْ من قَرْيَةٍ أهلكناها فجاءها بَأْسُنا ﴾(٢) ، ﴿ ثُم دنا فتدَلّى ﴾(٣) ، ﴿ اذْهَب بكتابي هذا فَأَلْقِهْ إِلَيْهم ثم تَولَّ عنهم فانْظُر ماذا يَرْجِعون ﴾(٤)

= لها ، والأنثى : حِرباة. قال الأمير : في تاريخ الخطيب عن أبي محمد إسماعيل بن منصور الجواليقيّ البغدادي ، قال : كنت في حلقة والدي والناس يقرءون عليه فوقف عليه شاب ، وقال : يا سيدي ، بيتان من الشعر لم أفهم معناهما :

وصل الحبيب جِنانُ الخلد أسكنها ... وهجره النّار يصليني به النّارا
فالشمس في القوس أمست وهي نازلة ... إن لم يزرني وبالجوزاء إن زارا

فقال له والدي : يا بني : هذا من علم النجوم لا من علم الأدب ، ثم قام من الحلقة ، وآلى على نفسه ألاّ يجلس في حلقته حتى ينظر في علم النجوم ، ويعرف سير الشمس ،
يعني إذا كانت الشمس في آخر القوس كان نهاية طول الليل ، وآخر الجوزاء نهاية قصره . قال الشيخ شرف الدين بن الفارض :

أعوام إقباله كاليوم من قصره ... ويوم إعراضه في الطول كالحجج

انظر حاشية الأمير ٢/ ٢٠٠ .

(١) الحاقّة / ٣٢ .
(٢) الأعراف / ٤ .
(٣) النجم / ٨ .
(٤) النمل / ٢٨ .

وقال الجوهريّ في : ﴿ فكان قَابَ قَوْسَيْن ﴾[١] : إنّ أصله : قَابَيْ قَوْسٍ ، فقلّب التثنية بالإفراد[٢] وهو حَسنٌ ، لأن القـاب ما بين مقبض القَوْس وسِيَتِهِ[٣] أي طرفه ، وله طرفان ، فله قابان ، ونظيره قوله :

٢٢٥ = إذا أحسن ابنُ العَمِّ بعد إساءة فَلَسْتُ لشـرَّىْ فعلِهِ بِحَمُولِ[٤]

أي لِشَرّ فِعْلَيْه[٥] .

وقيل في : ﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِم ﴾[٦] : إن المعنى فَعَمِيتُم عنها . وفي : حَقِيقٌ على أن لا أقـول [٧] : إن المعنى حقيقٌ عـليَّ بيـاء المتكلّم ، كما قرأ نافع[٨] في ﴿ لَتَنُوءُ بالعُصْبة ﴾[٩] إنّ المعنى : لتنوء العصبةُ بها .

* * *

(١) النجم / ٩ .

(٢) في النسخ المخطوطة ، وط : « والإفراد » بالواو . وفي المغنى : « بالإفراد » وهو أوضح .

(٣) في القاموس : سيـة القوس بالكسر مخفّفة : ماعطف من طرفيها وجمعه : سِيات .

(٤) من شواهد : المغنى ٢/٧٧٨.

(٥) والفعلان : هما : الإساءة والإحسان : وشرهما : الإساءة .

(٦) القصص / ٧٦٦. وفي ط ، والمخطوطات : « عليكم » مكان : « عليهم » تحريف أمّا فَعُمّيت عليكم » فإنها في سورة هود /٢٨ ، وليست محل استشهاد .

(٧) الأعراف / ١٠٤ .

(٨) هي قراءة نافع والحسن أيضاً . انظر معجم القراءات قراءة رقم ٢٦٢٥ .

(٩) قبلها : «ماإنّ مفاتحة لتنوء بالعصبة » القصص / ٧٦ .

قد يزاد على الكلام التّامّ فيعودُ ناقصاً

قال ابن جنّي : وذلك قولك : «قام زيد» كلام تامّ ، فإن زدت عليه ، فقلت : إن قام زيد صار شَرْطاً واحتاج إلى جواب ، وكذلك قولك : زيد أخوك إن زدت عليه (أَعلمت) لم تكتف بالاسمين تقول : أعلمت زيداً بكراً أخاك . وتقول : زيد منطلق ، فإذا زِدْت عليه أنّ المفتوحة احتاج إلى عامل يعمل في أنّ وصلتها ، فتقول : بلغني أن زيداً منطلق .

قال : وجماع هذا : أنّ كُلّ كلام مستقلّ زدْت عليه شيئاً غير معقود بغيره ، ولا مُقْتَضٍ لسواه ، فالكلام باقٍ بحاله نحو : زيد قائم ، وما زيد قائماً .

وإن زدت شيئاً مقتضياً لغيره معقوداً به عاد الكلام ناقِصاً .

وقال الأندلسّيّ في (شرح المفصل) : الجملة قد تكون ناقصة بزيادة كما /تكون بِنُقصان، فـ«أنّ» إذا دخلت على الجملة صَيّرتها جزء [٢٧٣] جملة أخرى ، وجعلتها في حكم المفرد ، فتحتاج في تمامها إلى أمر آخر ، كما أنّ (أنْ) المصدرية إذا دخلت على جملة صَيّرتها في حكم المفرد ، وأخرجتها عن كونها كلاماً .

* * *

قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده فإذا اتّصل به شيء آخر تغير إعرابه

من ذلك : ما أنت ، وما شأنك ، فإنهما مبتدأ وخبر إذا لم تأت بعدها بنحو قولك : وزيداً فإن جئت به (فأنت) مرفوع بفعل محذوف ، والأصل : ما تصنع أو ما تكون ، فلمّا حذف الفعل برز الضمير وانفصل ، وارتفاعه بالفاعليّة ، أو على أنه اسم لكان ، وشأنك بتقدير : مايكون ، و (ما) فيهما في موضع نصب خبراً لكان ، أو مفعولاً (لتصنع) .

ومثل ذلك : كيف أنت وزيداً ، إلا أنك إذا قدرت تصنع كان كيف حالاً ، إذ لا يقع مفعولاً به .

* * *

قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ

قال ابن يعيش : وذلك أن المراد من اللّفظ الدّلالة على المعنى ، فإذا ظهر المعنى بقرينة حاليّة أو غيرها لم يحتج إلى اللّفظ المطابق ، فإن أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتّأكيد ، وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه .

وفروع القاعدة كثيرةٌ ، منها : حذف المبتدأ والخبر ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول .
وكل عامل جاز حذفه ، وكل أداة جاز حذفها .

(حرف الكاف)

كثرة الاستعمال اعْتُمِدَتْ في كثير من أبواب العربية

منها: حذف الخبر بعد لولا ، قال ابن يعيش في (شرح المفصل) : حذف خبر المبتدأ من قولك : لولا زيدٌ خرج عمرو لكثرة [٢٧٤] الاستعمال حتى رفض / ظهوره ،ولم يجز استعماله .

وقال صاحب (البسيط) : إنما اختصت (غُدْوة)بالنّصب بعد (لدن) دون (بكرة) وغيرها لكثرة استعمال (غدوة) معها وكثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره .

قال ابن جنّي : أصل (هَلُمّ) عند الخليل (ها) للتنبيه و (لُمَّ) أي : لُمّ بنا ، ثم كثر استعمالها فحذفت الألف تخفيفاً .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : قد توسّعوا في الظروف بالتقدّيم والفصل ،وخصّوها بذلك لكثرتها في الاستعمال .

ومما حذف لكثرة الاستعمال ياء المتكلم عند الإضافة .

والتّنوين من : هذا زيد بن عمرو .

وقولهم : ايش ، ولم أُبَلْ[١] ، ولا أدر ، ولم يكُ .

وحذف الاسم في : لا عليك أي لا بأس عليك .

والتخفيف في (قد) و (قط) إذ أصلهما التّثقيل لاشتقاقهما من : قَدَدْتُ الشيء وَقَطَطْتُهُ .

وقولهم: اللهِ لأَفْعلنّ بإضمار حرف الجرّ ، قال سيبويه: جاز حيث كثر في كلامهم فحذفوه تخفيفاً، كما حذفوا (رُبّ) ، قال : وحذفوا الواو كما حذفوا اللاّمين من قولهم : لَاهِ أبوك ، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ليخفّفوا الحَرْف على اللّسان[٢] .

وقال بعضهم : لَهْى أبوك فقلبت العينُ وجعلت اللاّم ساكنة ، إذْ صارت مكان العَيْن كما كانت العين ساكنة . وتركوا آخر الاسم مفتوحاً ، كما تركوا آخر (ابن) مفتوحاً . وإنما فعلوا ذلك به

---

(١) في اللّسان : (بول) : ويقال : لم أُبال ، ولم أُبَل ، على القصر.

(٢) قال السيوّطيّ في الهمع : قال سيبويه في قول العرب : « لاه أبوك » ، حذف لام الجرّ وأل ، وهو شاذّ لا يقاس عليه ، ثم قالوا : لَهْيَ أبوك ، قلبوا وأبدلوا من الألف ياء ، وهو مبنيلتضمنه معنى لام الجرّ المحذوفة كما بنى أمس ، لتضمّنه معنى لام التعريف على الفتح لخفّته على الياء .

وقال ابن ولاد : أصله : إله أبوك حذفت الهمزة ثم قالوا : لَهْيَ بالقلب تشبيهاً للألف الزائدة بالأصلية . وقال المبرّد : المحذوفة لام التعريف ولام الأصل ، والباقية لام الجرّ . انظر همع الهوامع ٤/٢٢٦ .

لكثرته في كلامهم ، فغيّروا إعرابه كما غيّروه . ذكر ذلك ابن السّراج في (الأصول) .

قال ابن يعيش : الكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التّخفيف ما لم يجز في غيرها .

وفي (تذكرة الفارسي) : حَكَى أبو الحسن والفرّاء : أنهم يقولون : ايش لك . قال : والقول فيه عندنا أنه : أي شيء ،فخفّف الهمزة وألقى الحركة على الياء فتحرّكت الياء بالكسرة ، فَكُرِهَتْ الكسْرةُ[1] فيها ،فَأُسْكنت فَلَحِقَها التّنوين ، فَحُذِفتْ لالتقاء السّاكنين ، [٢٧٥] كما أنه لمّا خفّف : هُوَيَرْم اخْوانَهُ ، فحذفت الهمزة وطرح / حَرَكَتُها على الياء كُرِهَ تحريكُها بالكسرة فأسْكَنَها ، وحذفها لالتقائها مع الخاء من الإخْوان ، فالتّنوين في (ايشٍ) مثل الخاء في إخوانه .

قال : فإن قلت : الاسم يبقى على حَرْف واحد . قيل : إذا كان كذلك (شي)[2] ، في (ايش) ، وحسّن ذلك أن الإضافة لازمة فصار لزومه الإضافة مشبهاً له بما في نفس الكلمة حتى حُذِف منها ، فقالوا : فِيمَ ،وبِمَ ، ولِمَ ؟. فكذلك : ايش .

وقال الزمّخشرّي في (المفصّل) في(الّذي) : ولاستطالتهم إيّاه بصلته مع كثرة الاستعمال خفّفوه من غير وجه ، فقالوا : اللّذِ ، بحذف

---

(١) في ط : السكرة ، تحريف

(٢) في ط وبعض النسخ المخطوطة : « شيء » بالهمزة وفي بعضها الآخر : « شي » بدون همزة .

الياء، ثم اللَّذْبحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً، واجتزوا بلام التّعريف، الذي في أوله .كذا فعلوا في التي .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) : إنّما بُنِيتْ (أَيْنَ) على الفتح لكثرة الاستعمال ، إذْ لَوْ حُرّكت بالكسر على أصل التقاء الساكنين لانضاف ثِقَلُ الكسر إلى ثقل الياء التي قبل الآخر ، وهي مما يكثر استعماله ، فكان يؤدّي ذلك إلى كثرة استعمال الثقيل .

قال : ومما يبيّن لك :أن كثرة الاستعمال أوجب فتح أين : أنهم قالوا : جَيْرِ، فحرّكوا بالكسر على أصل التقاء السّاكنين ، واحتملوا ثِقل الكسرة والياء لمّا كانت قليلة الاستعمال ، لأنها لا تستعمل إلا في القَسم ، وهي مع ذلك من نادر القسم .

قال : وكذلك (ثَمَّ) بنيت على الفتح ،إذ لو حركوها بالكسر على أصل التقاء الساكنين لا نضاف ثِقلُ الكسر إلى ثِقَل التضعيف مع أنها كثيرة الاستعمال ، فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال الثقيل .

قال : وكذلك إنّ وأخواتها بنيت على الفتح ولم تكسر على أصل التقاء الساكِنْين استثقالاً للكسرة مع التضعيف ، أو الياء في ليت مع أنّ هذه الحروف كثيرة الاستعمال ، فلو كسرت لأدّى ذلك إلى كثرة استعمال الثقيل .

وقال ابن النحاس في (التّعليقة : (إنما لزم إضمار الفعل في باب التّحذير ،لكثرته في كلامهم كما ذكر سيبويه .

وقال الرّماني : لأنّ التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف فهو موضع إعجاب لا يحتمل تطويل الكلام ،لئلاّ يقع المخوف بالمخاطب [٢٧٦] قبل تمام الكلام / .

وقال ابن يعيش في (شرح المُفصل) : اعلم أنّ اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه ، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوتُ التّخفيف ، ولمّا كان القَسَم مما يكثر استعماله ،ويتكرّر دوره بالغوا في تخفيفه ،من غير جهة .

فمن ذلك حذف فعل القسم نحو : بالله لأقومن أي أحلف ، ورُبّما حذفوا المقسم به،واجتَزْوا بدلالة الفعل عليه نحو أُقْسِمُ لأَفْعَلَنّ . والمعنى : أقسم بالله .

ومن ذلك :حذف الخبر من الجملة الابتدائيّة نحو : لعمرك وأيمن الله ، وأمانة الله ،فهذه كلها مبتدآت محذوفة الأخبار .

ومن ذلك : إبدال التاء من الواو نحو : « تاللّه تفتوء »[١] ،

ومن ذلك قولهم : « لعمر اللّه » فالعمر : البقاء والحياة .

وفيه لغات : عَمْـر بفتح العين وسكـون الميم ، وبضمّ العين وسكون الميم ، وبضمّهما ، فإذا جئت إلى القسم لم تستعمل منه إلا

---

(١) يوسف / ٨٥ .

المفتوح العين ، لأنها أخف اللغات الثلاث ، والقسم كثير فاختاروا له الأخفّ .

وقال أبو البقاء في (التّبيين) : لاسم الله تعالى خصائص : منها : دخول (يا) عليه مع وجود اللاّم فيه .

ومنها : زيادة الميم في آخره نحو : اللهم . ولا يجوز في غيره .

ومنها : دخول تاء القسم عليه نحو : تاللّه .

ومنها : التفخيم . ومنها الإبدال كقوله : ها الله ، وآلله ، وذلك لكثرة الاستعمال .

وقال أيضاً : يجوز حذف حرف القسم في اسم الله من غير عوض ، ولا يجوز ذلك في غيره ، ووجْهُهُ : أن الشيء إذا كثر كان حذفه كذكره ، لأن كثرته تجريه مجرى المذكور ولذلك جاز التغيير والحكاية في الأعلام دون غيرها . وإنّما سوّغ ذلك الكثرة .

وقال ابن النحاس في التعليقة) : إذا التقى ساكنان والثاني لام التعريف اختير فتح الأول نحو : مِنَ النَّاس طلباً للخفّة فيما يكثر إستعماله ، ويقلّ الكسر لثقل تَوالِي الكسرتين فيما يكثر استعماله .

وقال ابن فلاح في (المغنى) : شرط التّرخيم أن يكون المرّخم منادًى ، وذلك لأنه حذف ، والنّداء يكثر استعماله ، ولذلك

أوقعوه على الحَيّ والميّت والجماد ، فناسب كثرة استعماله تخفيف لفظه بالحذف كما حذفوا منه التّنوين وياء المتكلم / المضاف إليها ، [٢٧٧] قال : وشرطه أن يكون علماً. وإنّما رخموا صاحباً فقالوا : يا صاح ، لأنه لما كثر إستعماله من غير ذكرِ موصوف صار بمنزلة العَلَم .

قال واختُصّ يا بن أمّ ،ويا بن عم بحذف الياء لكثرة الاستعمال ، حتى إن العرب تلقى الغريب ، فتقول له يا بن أمّ ، ويا ابن عمّ استعطافاً وتقرّباً إليه ،وإن لم يكن بينهما نسبٌ .

قال : وإنما وجب إضمار الفعل العامل في المنادى وفي التّحذير لأنّ الواضع تصوّر في الذّهن أنه لو نطق به لكثُر استعماله ، فألزمه الإضمار طلباً للخفّة لأن كثرة الاستعمال مظنّة التّخفيف . وأقام مقامه في النّداء حَرْفاً يدلّ عليه في محلّه .

وقال : المصدر الذي يجب إضمار فعله إنما وجب إضماره لكثرة الاستعمال . ومعنى كثرة الاستعمال : أنه تقرّر في أذهانهم أنهم لو إستعملوها لكثُر استعمالها ، فخفّفوها بالحذْف ، وجعلوا المصدر عِوَضاً منها .

وقال ابن الدّهان في (الغُرّة) : ذهب الأخفش : إلى أن ما غيّر لكثرة استعماله إنما تصوّرته العرب قبل وضعه ، وعلمت أنه لا بدّ من استعماله فابتدؤا بتغييره عِلْماً بأنه لا بُد من كثرة استعماله الدّاعية إلى تغييره كما قال .

٢٢٦ = رأى الأمر يُفْضِي إلى آخَر فصيّر آخِرَهُ أَولا [١]

وقال السّخاويّ في (شرح المفصل) : هم يغيّرون الأكثر ويحذفون منه كما فعلوا في : لَمْ أُبَلْ ، وربما ألحقوا فيه كقولهم : أمهات وكقولهم : اللهم ، ويا أبت ، ويا أمت .

* * * *

(١) قائله مجهول .
من شواهد : الخصائص ١/٢٠٩ ، ٢/٣١ ، ١٧٠ ، والمحتسب ١/١٨٨ ، وابن يعيش ٥ /١٢٠

حرف اللّام

اللّبْس محذورٌ

ومن ثَمّ وُضِع له ما يزيله إذا خيف ، واسْتُغْنِي عن لحاق نَحْوه إذا أُمِن .

فمن الأول : الإعراب إنما وضع في الأسماء ليزيل اللّبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة عليها ، ولذلك استغنى عنه الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات ، لأنها دلالة على معانيها بصيغها المختلفة، فلم تَحْتَجْ إليه .

ولمّا كان الفعل المضارع قد تعتوره معانٍ مختلفة كالاسم دخل فيه الإعراب ليزيل / اللَّبس عند اعتوارها . [٢٧٨]

ومنه :رفع الفاعل ونصب المفعول ، فإن ذلك لخوف اللّبْس منهما لو استويا في الرفع أو في النّصب .

ومن ذلك : قال في (البسيط) يُضاف إلى اسم الفاعل المتعدّى إلى المفعول دون الفاعل ،لأن إضافته إلى الفاعل والمفعولِ تُفضى إلى اللّبْس ،لعدم تعيّن المضاف إليه ،فالتزم إضافته إلى المفعول

ليحصل بذلك تعيّن المضاف إليـه ، بخلاف الصّفـة المشبّهة واسم الفاعل من اللاّزم ، فإنه لا لَبْس في إضافته إلى فاعله لتعيّنه، فجازت إضافته لذلك .

ومن ذلك : قال في (البسيط) : كان قياس اسم المفعول من الثّلاثِيّ نحو: ضرب وقتل على : مَفْعُِل بأن يقال : مَضْرِب وَمَقْتَل ليكون جارياً على يَضْرِب ،وَيَقْتُل إلاَّ أنه عدل عنه إلى مفعول لئلا يلتبس باسم المفعول من أفعل نحو : مُكْرَم ومُضـرَب من أكرم وأضْرَب. وخصّ الثلاثِيّ بالزيادة ؛ لِقِلّة حروفه .

ومن ذلك : قال في (البسيط) : قياس التفضيل في أفعل أن يكون على الفاعل نحو: زيد فاضل وعمرو أفضل منه، لا على المفعول نحو : خالد مفضول ، وبكر أفضل منه ، لأنهم لو فضلوا على الفاعل والمفعول لالتبس التّفضيل على الفاعل بالتّفضيل على المفعول ، فلما كان يُفْضِي إلى اللّبْس كان التفضيل على الفاعل أولى ، لأنه كالجزء من الفعل ، والمفعول فضلة فكان التّفضيل على ما هو كالجزء أولى من التفضيل على الفضلة .

ومن ذلـك: قال في (البسيط) : الجمهـور على أنّ الصّرف عبارةٌ عن التّنوين وحده ، وعلّة منع الصّرف إنما أزالت التّنوين خاصّة وليس الجَرّ من الصّرف ، وإنما حذف مع التّنوين كـراهة أن يلتبس بالإضافَة إلى ياء المتكلّم لأنه حكى : حذف يـاء المتكلّم ، وإبقاءِ

الكسرة في غير النِداء قال :

٢٢٧ = * شَرِقَتْ دُموعٌ بِهِنّ فَهْيَ سُجومُ[١] *

وكراهة أن يلتبس بالمبنّيات على الكَسر نحو حذام .

ومن ذلك : قال في (البسيط) : فائدة العَدْل في الأعلام خفّة اللّفظ ، وَرَفْع لبس الصّفة ، لأن فاعلاً أصل وضعه الصّفة ، فإذا عدل إلى فُعَل زال ذلك اللّبْسُ/ . [٢٧٩]

وقال : تكسير الصّفة ضعيفٌ ؛ لأنها إذا كسّرت التبس فيها صفة المذكر بصفة المؤنث في بعض الصّور عند حذْف الموصوف نحو : قامت الصِّعاب تحتمل الرجال والنّساء ، وإذا جمعت بالواو والنّون ، والألف والتاء انتفى اللّبس .

ومن ذلك : يجوز أن يقال في النّداء : يا أبتِ ، ويا أمّتِ بحذف ياء الإضافة وتعويض التاء عنها .

قال ابن يعيش : ولا تدخل هذه التّاء عِوَضاً فيما لـه مؤنث من لفظه لو قلت في يا خالي ويا عمي : يا خالة ويا عمة لم يجز ، لأنه كان يلتبسَ بالمؤنث . فأما دخول التاء على الأُمّ فلا إشكال ، لأنها مؤّنثة ، وأمّا دخولها على الأب فلمعنى المبالغة من نحو : راوية وعلاّمة .

---

(١) في اللسان : « سجم » : سجم العينُ والدمعُ الماءَ يَسجُم سُجُوماً وسجاماً : إذا سال ، والشاهد قائله مجهول .

ومن ذلك : قولهم لِلّه درّه من فارس ، وحسبك به من ناصر . قال ابن يعيش : فإن قيل : كيف جاز دخول (مِنْ) هنا على النّكرة المنصوبة مع بقائها على إفرادها ، ولا يقال : هو أفرس مِنْكَ مِنْ عَبْدٍ[1] ولا عندي عشرون من درهم، بل يرد إلى الجمع عند ظهور (مِنْ) نحو : من العبيد ، ومن الدراهم .

فالجواب أن هذا الموضع ربّما التبس فيه التميز بالحال فأتوا بمن ؛لتخلّصه للتّمييز .

ومن ذلك : قال ابن يعيش : إنما أتى بالمضمرات كلّها لضرب من الإيجاز واحتراساً من الإلباس،أمّا الإيجاز فظاهر ، لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله، فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم .

وأما الإلْباس ، فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك ، فإذا قلت : زيد فعل زيد جاز أن يتوهم في زيد الثّاني أنه غير الأول . وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفترق بها إذاالتبست،وإنما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصّفاتُ . والمضمراتُ لا لَبْس فيها فاستغنت عن الصّفات ، لأن الأحوال المقترنة بها وهي حضور المتكلّم والمخاطب

---

(١) في ط ،والنسخة المغربية : « أفرس » ، وفي نسخة المتحف البريطاني حذفت هذه الكلمة وليس في مكانها بياض، وفي النسخ الباقية حذفت ، ومكانها بياض .

وتقدّم ذكر الغائب تغني عن الصفات .

ومن ذلك : قال ابن فلاح في (المغنى) : إنما ضُمّ حرف المضارعة في الرّباعي دون غيره خيفة التباس[1] الرّباعي بزيادة الهمزة بالثّلاثّي نحو : ضربَ يَضْرب ،وأكرم يُكْرمُ ، لأن الهمزة في الرّباعيّ تزول مع حرف المضارعة / فلو فتح حرْف المضارعة لم يعلم أمضارع [٢٨٠] الثلاثي هو أم مضارع الرّباعي ؟ ثم حمل بقيّة أبنية الرّباعي على ما فيه الهمزة .

وإنما خُصّ الضّم بالرّباعي ، لأن الثلاثي أصل ، والرّباعي بزيادة الهمزة فَرْعٌ ، فيجعل للأصل الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة ، وما زاد على الثّلاثي محمول على الثّلاثّي .

وخرج عن هذاالأصل :أهَراق يُهَريق ، واسطاع يُسْطِيع ،فإنه ضم حرف المضارعة منهما مع أنهما أكثر من أربعة ، وفي ذلك وجهان :

أحدهما : أن الهاء والسين زيدتا على غير قياس ، والمعنى على الفعل الرباعي ،فهما في حكم العدم .

والثاني : أنهما جُعلا عِوَضاً عن حركة عين الكلمة ، فإنها نقلت إلى فائها، وإذا كانا عِوَضاً عنها لم يعتدّ بهما حرفان مستقّلان؛ فلذلك لم يتغيّر حكم الرّباعيّ . ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا إلى الخماسي وتغيّرت صيغة الرّباعيّ من الضّم وقطع الهمزة .

(١) في ط : «القباس» مكان : « التباس » ، تحريف ظاهر .

وإنّما حكمنا بكونها بدلاً عن نقل حركة العين إلى الفاء ، وإن كان نقل حركة العين إلى الفاء لا يقتضي عِوَضاً،لكون الرّباعي لم تتغيّر صيغته بهما ، فصارا بمنزلة الحركتين لكونهما عِوَضاً عن نقل الحركتين ، لا عن الحركتين ، لأن الحركتين موجودتان فكيف بعوّض عنهما مع وجودهما ؟ انتهى .

ومن ذلك: قال الخفاف في (شرح الإيضاح) : تقول في التعجب : ما أحسننا ـ وفي النفي ما أحسنَّا ، وفي الاستفهام : ما أحسننا ؟ . لا تدغم في التعجّب ولا في الاستفهام،لئلا يلتبس أحدهما بالآخر والنّفي بهما .

ومن ذلك : قال ابن النحاس في (التعليقة) : لا يجوز أن يأتي المنصوب على الاختصاص من الأسماء المبهمة نحو: إني ـ هذا ـ أفعل كذا ، لأن المنصوب إنما يذكر لبيان الضّمير ، فإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من الضّمير ؛ ولذلك لا يجوز أن يؤتى به نكرة ، فلا يقال : إنّا ـ قوماً ـ نفعل كذا ؛ لأن النكرة لا تزيل لَبْساً .

ومن ذلك : قال ابن فلاح في (المغنى) : إنما امتنع حذف حرف النداء من اسم الإشارة عند البصريّين ، لئلا تلتبس الإشارة المقترنة بقصد النداء بالاشارة / العارية عن قصد النّداء ، لا يقال : [٢٨١] ينتقض هذا بالعَلَم ، لأنه تلتبس العلميّة المقترنة بقصد النداء بالعلميّة العارية عن قصد النداء ، لأنا نقول : بناؤه على الضّمّ في أعمّ الصور

قرينة تدل على النداء ، وهذه القرينة منتفية في اسم الإشارة .

قال : وإنّما امتنع حذف حرف النداء من المستغاث به ، لئلاّ يلتبس لامُهُ بلام الابتداء ، فإنها مفتوحةٌ مثلها ، ولا يكفي الإعراب فارقاً لوجود اللبس في المقصور والمبنيّ في حالة الوقف .

ومن ذلك : لم يجمعوا حَيّة على : حَيّ ، لئلا يلتبس بالحيّ الذي هو ضدّ الميّت بخلاف سائر ما كان من هذا النوع كبقرة ، ونعامة ، وحمامة ، وجرادة ، فإنهم أسقطوا في جمعه الهاء ، وكذا في مذكّره .

قال الكسائي : سمعت كُلّ هذا النوع يُطرح من ذَكَرِه الهاء إلا في حيّة فإنهم يقولون : حيّة للمذكّر والمؤنث فيقولون : رأيت حيّة على حيَّة ،فلا يطرحون الهاء من ذَكَره[١] .

ومن ذلك : إذا التقى ، ساكنان ، وخيف من تحرّك أحدهما بالكسر الإلباسُ حُرّك بالفتح نحو : أنتَ في خطاب المذكر ، واضْرِبَنْ ، ولا تَضْرِبَنْ في خطابه ،لأنه لو حرّك بالكسر لالتبس بخطاب المؤنّث .

ومن ذلك : إذا خيف من النّسب إلى صدر المضاف لَبْسٌ حذف

---

(١) وفي اللسان : « حيا » : على أنه قد روى عن العرب : رأيت حيّاً على حيّة أي ذكراً على أنثى . وجمع الحية : حَيوات . وفي الحديث لا بأس بقتل الحيوَات ، واشتقاق الحيّة من الحياة ، ويقال : هي في الأصل : حَيْوة فأدغمت الياء في الواو ، وجعلتا ياء مشدّدةً .

الصّـدر ونسب إلى العجُز ، فيقـال في النسب إلى عبد منـاف وعبد أشهل : منافِيّ، وأشهلِيّ ، لأنهم لو قالوا : عبديّ لالتبس بالنسبة إلى عبد القيس فإنهم قالوا في النسبة إليه :عبدي، فرقوا بين ما بكون الأول مضافاً إلى اسم يقصد قصده ، ويتعرّف المضاف الأول به ، وهو مع ذلك اسم غالبٌ،أو طرأت عليه العلميّـة ـ وبين ما ليس كذلك، فإن القَيْس ليس بشيءٍ معروف معيّن يضاف إليه عبد .

وقـال الأخفش في (الأوسط): فـي النسب إلـى المـركّـب المزجي : وإن خفت الالتباس قلت : رامي هرمزي[1]

ومن الثـاني: عدم لحـاق التّاء في صفـات المؤنث الخـاص بالإناث كـ «حائض» وطالق ومرضع وكاعب وناهد وهي كثيرة جداً، لأنها لاختصاصها بالمؤنث / أمن اللبس فيها بالمذكّر، فلم يَحْتَجْ إلى [٢٨٢] فارق .

ومن ذلك قال ابن النحاس في (التعليقة) : إنما لم يجز حكاية المضمر والمشاربه وإن كانا من جملة المعارف، لأن كلًّا منها لا يدخله لَبْس .

* * *

(١) رام هرمز : اسم بلد

حرف الميم

حرف الميم

ما حُذِف للتّخفيف كان في حكم المنطوق به

ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في (شرح المفصّل) .

ومن فروعها : أنهم قالوا : ذَلَذِلٌ(١) وَجُنَدِلٌ(٢)، فاجتمع في الكلمة أربع متحرّكات متواليات ، لأن المراد: ذلاذل ، وجنادل ، لكنهم حذفوا الألف منهما تخفيفاً ، وما حذف للتّخفيف كان في حكم المنطوق به .

ومن فروعها : قال ابن فلاح في (المغنى) : أفصح اللّغتين للعرب في حذف الترخيم أن يكون المحذوف مراداً في حكم المنطوق به .

وقال ابن جنّي في (الخصائص(٣)): باب في أن المحذوف إذا

---

(١) في القاموس : « ذلّ » : الذّلَذِلُ ، والذّلَذِلةُ بفتح ذالهما الأولى ، ولامهما و كـ «عُلَبِط و عُلَبطة»، وهُدْهدٍ ، وزِبرج : أسافل القميص الطويل .

(٢) جُنَدِل كـ « عُلَبط » : الموضع تجتمع فيه الحجارة ، وقد تفتح جيمه . انظر القاموس وانظر : ذلذل ، وجندل في الممتع ١/ ٦٩ ، وهمع الهوامع ٦/ ١٣ ، ١٦٦ .

(٣) انظر الخصائص ١/ ٢٨٤ .

دلّت الدّلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلَّا أن يَعْتَرِض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه .

ومن ذلك :أن ترى رجلاً قد سدّد سهماً نحو الغرض،ثم أرسله فتسمع صوتاً فتقول : القِرْطاسَ واللهِ ، أي أصاب القرطاس ، فأصاب الآن في حُكْم الملفوظ به البتّةَ ، وإن لم يوجد في اللّفظ غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللّفظ به،وكذلك قولهم لرجل مُهْوٍ بسيف في يده : زيداً،أي اضْرِبْ زيداً ، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللّفظ به،وكذلك قولهم للقادم من سَفَرَ : خَيْرَ مَقْدَمٍ ،أي قَدِمْت خَيْرَ مَقْدَمٍ ، وقولك : قد مررت برجلٍ إن زيداً وإن عمراً ،أي إن كان زيداً وإن كان عمراً ، وقولك للقادم من حجِّه : مبرورٌ مأجورٌ أي أنت مبرور مأجورٌ ، ومبروراً مأجوراً .

أي قدمت مبروراً مأجوراً . وكذلك قولهم :

٢٢٨ = *رَسْمِ دار وَقَفْتُ في طَلَلْهِ(١) *

أي ربّ رسم دار وكان رؤبة إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول : خيرٍ عافاك اللّه أي بخير ويحذف الباء / لدّلالة الحال عليها؛ [٢٨٣] لجَرْي العادة والعُرْف بها .

وكذلك قولهم : الّذي ضَرَبْتُ زيدٌ تريد الهاء وتحذفها ، لأن في

(١) تمامه :

*كِدْتُ أقْضِي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ *

نسب لجميل . من شواهد الأشموني ٢ /٢٣٣ ، واللسان : (جلل) .

الموضع دليلاً عليها .

وعلى نحْوٍ من هذا يتوجّه عندنا قراءة حمزة :﴿ **واتّقوا اللّه الذي تساءلون به والأرحامِ** ﴾[١] .

ليسَت هذه القراءة عندنا من الإبعاد والضّعف على ما رآه فيها أبو العباس بل الأمر فيها أقرب وأخف وألطف ، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس : لمْ أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر ، بل اعتقدت أن يكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: وبالأرحام ، ثم حذفت الباء لتقدّم ذكرها ،كما حُذِفَتْ لتقدّم ذكرها أيضاً في نحو قولك : بمن تَمْرُر امرر، وعلى من تنزل أنزل .

وإذا جاز للفرزدق أن يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه مع مخالفته في الحكم له في قوله :

٢٢٩ =وإنِّيَ مِنْ قومٍ بِهِمْ يُتَّقى الْعِدَا
ورأْبُ الثَّأيِ والجانِبُ المتخوَّفُ [٢]

---

(١) النساء /١ ، وقد قرأ بها أيضاً : المطوعي ، وإبراهيم النخعيّ ، وقتادة ، والأعمش .انظر قراءة رقم ١٣٥٨ في معجم القراءات .

(٢) من شواهد : الخصائص ١/٢٨٦ ، واللسان : رأب ، وانظر ديوانه ١/٢٩ . والمقصود بالجانب المتخوّف : الثغر الذي يخشى أن يدخل منه الأعداء وفي الديوان المتخوِّف بكسر الواو ، والصواب بفتحها،لأن الثغر مكان التخوّف . وفي الخصائص ضبطت الواو بالكسر .

أي وبهم رأبُ الثأي[1] ، فحذف الباء في هذا الموضع ؛ لتقدمها في قوله : بهم يُتّقى العِدا ، وإن كانت حالاهما مختلفين ، ألا ترى أن الباء في قوله : « بهم يُتَّقى العدا » منصوبة الموضع ، لتعلقها بالفعل الظاهر الذي هو «يتّقي » كقولك : بالسّيف يضرب زيدٌ .

والباء في قوله : «وبهم رأب الثأي»مرفوعة الموضع عند قوم .

وعلى كُلّ حال فهي متعلقة بمحذوف ، ورافعة للرّأب ـ ونظائر هذا كثيرة ـ كان[2] حذفُ الباءِ من قوله (والأرحامِ) لمشابهتها الباء في (بِه) موضعاً وحُكْماً أَجْدَرَ .

وقد أجازوا (تبًّا) له ، (وويلٌ) على تقدير : وويلٌ له ، فحذفوها ، وإن كانت اللاّم في «تبًّا له» لا ضمير فيها ، وهي متعلّقة بنفس (تَبًّا) مثلها في (هُلَمّ لك) ، وكانت اللاّم في (وويلٌ » خبراً ومتعلّقة بمحذوف فيها ضمير .

فإن قلت : فإذا كان المحذوف لدلالة عَلَيْهِ عندك بمنزلة الظّاهر فهل تجيز تُوكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك : الّذي ضربت زيدٌ ، فتقول : الذي ضربت نَفْسَهُ زيدٌ كما تقول : الذي ضَرَبْتُه نَفْسَه زيدٌ ؟ .

قيل : هذا عندنا غير جائز وليس / ذلك ، لأن المحذوف هنا [٢٨٤]

---

(١) الثـأى : القتل والفساد .

(٢) جواب « وإذا جاز للفرزدق » المتقدّم ذكره .

ليس بمنزلة المُثبت بل لِأمرٍ آخر ، وهو أن الحذف هنا إنما الغرض فيه التّخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكّده لنقضْتَ الغرض ، وذلك أن التّوكيد والإسهاب ضِدّ التخفيف والإيجاز ، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحُكْمان فلم يَجُزْ أَنْ يجتمعا ، كما لا يجوز إدغام الملحق نحو : اقعنسس ،لما يحلق فيه من نَقْض الغَرَض .

ومن هذا الباب قولهم : راكب النّاقة طَليحانِ أي راكب النّاقة والناقة ،فحذف المعطوف، لتقدّم ذكر النّاقة الدّالّ عليه . ولما كان المحذوفُ لدليل بمنزلة الملفوظ به جاء الخبر مُثَنّىً .

وقال ابن هشام في (المغنى) : أوّل مَنْ شرط لِلْحَذف أن لا يكون مؤكّداً الأخفش ، فإنه منع في نحو :«الذي رأيت زيد» أن يؤكد العائد المحذوف بقولك : نَفْسَهُ لأن المؤكّد مريدٌ للطول،والحاذف مريدٌ للاختصار .

وتبعه الفارسِيّ فَرَدّ في كتاب (الإغفال)[١] قَوْلَ الزجاج في « إنّ هذانِ لساحران »[٢] إن التّقدير : إنّ هذان لهما ساحران ،

(١) الإغفال: موضوعه تعليق وإصلاح لأخطاء الزجاج في معانيه هذا وقد أخطأ القفطيّ في (إنباه الرواة) ١ / ٢٧٤ حيث ذكر أن لأبي علي الفارسي كتاب « الإغفال » فيما أغفله الزجاجيّ في المعاني ، ولم يتنبه محقق الإنباه لهذا السهو من القفطي ، لأن الإغفال للفارسي فيما أغفله الزجاج لا الزجاجي انظر تحقيق هذا ونسخ الإغفال والحديث عنه في كتاب : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية » للمحقق ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٢) طه / ٦٣ ، وهي قراءة رقم ٥١٩٧ في معجم القراءات ، وقد نسبت إلى نافع وآخرين وقد ضم المعجم تسع قراءات لهذه الآية .

فقال : الحذف والتوكيد باللّام متنافيان .

وتبع أبا عليّ أبو الفتح فقال في (الخصائص)[١] : لا يجوز : الذي ضَرَبْتُ نَفْسَهُ زَيدٌ كما لا يجوز إدغام نحو : اقعنسس لما فيهما جميعاً مِنْ نَقْضِ الغَرَض .

وتبعهم ابن مالك فقال : لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكّد كضربْت ضَرْباً ، لأن المقصود تقوية عامله ، وتقرير معناه والحذْفُ منافٍ لذلك .

وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه ، فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو : مررت بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما ، كيف يُنْطق بالتوكيد ؟ فأجابه بأنه يرفع بتقدير : هما صاحباي أنفسُهُما . وينصب بتقدير : أعْنيهما .

ووافقهما على ذلك جماعة . واستدلوا بقول العرب :

٢٣٠ = * إنّ محلا وإنّ مُرْتَحلا[٢] *

---

(١) انظر الخصائص ١/٢٨٧

(٢) تمامه :

* وإنّ في السَّفْرِ ما مضى مَهلا *

من شواهد : سيبويه ١/٢٨٤ ، والمغنى ١/٨٧ ، ٢٦٣ ، ٢/٦٧٤ ، ٧٠٠ ، وابن الشجري ١/٣٢٢ ، وابن يعيش ١/١٠٣ ، والخزانة ٤/٣٨١ .

« وإنّ مالاً وإنّ ولداً » ، فحذفوا الخبر مع أنه مؤكّد بإنّ .

وفيه نظرٌ فإنّ المؤكّد نِسْبةُ الخبرِ إلى الاسم لا نَفْس الخبر .

وقال الصّفّار : إنما فَرَّ الأخفش من حذف العائد في نحو : [٢٨٥] الذي رأيته / نَفْسَهُ زيدٌ ، لأن المقتضى لحذفه الطّول ، ولهذا لا يحذف في نحو : الذي هو قائم زيدٌ ، فإذا فَرّوا من الطّول فكيف يؤكدون ؟ .

وأما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما ، لأن المحذوف للدّليل كالثابت .

ولبدر الدّين بن مالك مع والده في المسألة بحث أجاد فيه .

انتهى ما أورده ابن هشام في (المغنى) .[١] .

والبحث الذي أشار إليه هو ما قال ابن المصنّف في (شرح الألفية) .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : إذا كان للفعل مفعولات أقيم مقام الفاعل المفعول المصرّح لفظاً وتقديراً دون المصرّح لفظاً فقط : وكذلك عمل الفرزدق في قوله :

---

(١) انظر المغنى ٢/٦٧٤ .

٢٣١ = * مِنّا الّذِي اخْتِير الرّجالَ سماحةً[1] *

فـأقام المصـرّح وهو الضمير المستترفي اختير ونصب غير المصرّح وهو الرّجال .

ولا تحفل بقول من قال : يجوز إقامة أيهما شئت ، وذلك أن القاعدة : أنّ المحذوف المنويّ كالملفوظ به، وههنا حرف الجر المحذوف مرادٌ ، فلو ظهر لم يجز إلّا إقامة المصرّح، فكذلك إذا كان مراداً . انتهى .

وقال ابن فلاح في (المغنى) : أهل الحجاز يحذفون خبر (لا) كثيراً وإنما يحذف للعلم به، وهومراد،فهو في حُكْم المنطوق

* * *

(١) تمامه :

* وجوداً إذا هبّ الرّياحُ الزّعازعُ *

من شواهد : سيبويه ١/١٨ ، وابن الشجريّ ١/١٨٦ ، ٣٦٤،وابن يعيش ٥١/٨ ، والخزانة ٦٧٢/٣ ، والهمع والدرر رقم٦٣٨،وهو مطلع قصيدة للفرزدق بعده :

ومنّا الذي أعطى الرسول عطيّةً أُساري تميمٍ والعيونُ دوامع

ومنها البيت المشهور :

أولئك آبائي فجئني بمثلِهِمْ إذا جمعتنا يا جريرُ المجامُعُ

انظر ديوانه ٤١٨/١ طبع صادر بيروت .

ما كان كالجزء من متعلّقه
لا يجوز تقدمه عليه
كما لا يتقدّم بعض حروف الكلمة عليها

وفيه فروع :

الأول : الصّلة لا تتقدّم على الموصول ولا شيءُ منها، لأنها بمنزلة الجزء من الموصول .

الثاني : الفاعل لا يتقدم على فعله لأنه كالجزء منه .

الثالث : الصّفة لا تتقدّم على الموصوف ، لأنها من حيث إنّها مكملة له ، ومتممة له أشبهت الجزء منه .

الرابع : المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدّم عليه .

الخامس حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور، فلا يتقدّم عليه المجرور .

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : خمسة أشياء هي بمنزلة شيء واحد : الجارّ والمجرور كالشيء الواحد . والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد . والفعل والفاعل كالشيء الواحد . والصّفة والموصوف / كالشيء الواحد .والصلة والموصول كالشيء الواحد . [٢٨٦]

ما يجوز تعدّدُه وما لا يجوز

فيه فروع :

الأول : خبر المبتدأ وفيه خلاف ، منهم من أجازه مطلقاً ، وبه جزم ابن مالك .

ومنهم من منعه وأوجب العطف نحو زيد قائم ومنطلق إلا أن يريد اتّصافه بذلك في حِينٍ واحدٍ ، فيجوز نحوُ : هذا حُلْوٌ حامِضُ أي : مزٌّ ، وهذا أعْسر يَسَرٌ[1] ، أي : أضبط ، قال أبو حيان : وهذا اختيار مَنْ عاصرناه من الشّيوخ .

الثاني : الحال وفيه خلاف، قال في (الارتشاف) : ذهب الفارِسِّي وجماعة : إلى أنه لا يجوز تعدّدُه ، ويجعلون نحو قولك : جاء زيد مسرعاً ضاحِكاً الحالَ الأوَّلَ فقط ، وضاحكاً صِفةُ (مُسْرِعاً) أو حالاً من الضمير المستكن .

وذهب ابن جنّي إلى جواز ذلك .

وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) : الحال شبيهٌ بالخبر،

---

(١) يقال : « رجُلٌ أعْسَرُ يَسرٌ » إذا كان يعمل بيديه جميعاً ، ويقال : « امرأةٌ عَسْراءَ يَسَرةٌ » ؟ إذا كانت تعمل بيديها جميعاً .
ولا يقال : « أَعْسَرُ أيسر » للرجل : ولا : « عسراء يسراء » للمرأة ، وعلى هذا كلام العرب . انظر اللسان : « عسر » .

وشبيه بالنّعت فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والمنعوت الواحد خبرانِ فصاعداً ، أو نعتان فصاعداً ،فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعِداً .

وزعم ابن عصفور : أن فعلاً واحداً لا ينصب أكثر من حال قِياساً على الظروف ، وقال : كما لا يقال : قمت يوم الخميس يوم الجُمعة كذلك لا يقال : جاء زيدٌ ضاحِكاً مُسرِعاً . واستثنى الحال المنصوب بأفعل التفضيل نحو : زيد راكِباً أحسن منه ماشِياً ، قال : فجاز هذا كالظّرف نحو : زيد اليومَ أفضل منه غداً ، وزيد خَلْفك أسرع منه أمامَك، قال : وصحّ هذا في أفعل التفضيل ، لأنه قام مقام فعلين ألا ترى أن معنى قولك : زيد اليوم أفضل منه غداً : زيدٌ يزيد فضله اليوم على فضله غداً .

الثالث : المستثنى والجمهور على أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان .

وأجازه قوم نحو : ما أخذ أحدُ إلاَّ زيدٌ دِرْهماً ، وما ضرب القوم إلاَّ بعضُهم بَعْضاً .

الرابع : الظرف وتعدّده ممتنع بلا خلاف ، فقد اتّفقوا على أن الفعل لا يعمل في ظرفين، لا يقال مثلاً : قمت يوم الجمعة يوم السبت ، لأن وقوع قيام واحد في / يوم الجمعة ويوم السبت محال . [٢٨٧]
وكذا : جلست أمامك خَلْفك لأنّ وقوع جلوس واحد في مكانين

محال ؛ ولهذا قالوا في قوله تعالى : ﴿ ولن يَنْفَعَكُمُ اليَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾[١] : لايصح أن يكون « إِذْ » ظرفاً لينفع ، لأنه لا يعمل في ظرفين .

الخامس : النّعت ويجوز تعدّده بلا خلاف .

السادس : عطف البيان ، ذكره الزّمخشريّ في قوله تعالى : ﴿ مَلِكِ النّاسِ إِلهِ النّاسِ ﴾[٢] : أنهما عطفا بيان لربِّ النّاس .

وقال أبو حيان : لا أنقُلُ عن النّحاة شيئاً في عطف البيان،هل يجوز أن يكرّرَ المعطوف في علم واحد أم لا يجوز ذلك ؟ .

السابع : البدل ، قال أبو حيان في البَحْر : أما بدل البَدَاء عند من أثبته،فيكرّر فيه الإبدال،وأما بدل الكُلّ وبدل البعض وبدل الاشتمال فلا نصّ عن أحد مِنَ النّحويين أَعْرِفُه في جواز التّكرار فيها أو منعه إلاّ أنّ في كلام بعض أصحابنا ما يدلّ على أن البدل لا يتكرّر .

* * *

مراجعة الأصول

فيها مباحث :

(الأول) : فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع ، قال ابن

---

(١) الزخرف / ٣٩ .

(٢) الناس / ٢ .

جنّي : اعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين : أحدهما : إذا احتيج إليه جاز أن يراجع ، والآخر ما لا يمكن مراجعته ، لأنّ العرب انصرفت عنه فَلَمْ تَسْتَعْمِلْهُ .

فالأول منه كالصّرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وَجْهين : فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجعه فتصرفه .

ومنه إجراء المعتلّ مجرى الصّحيح نحو قوله :

٢٣٢ = لا بارك اللّهُ في الغواني هَلْ
يُصْبِحْنَ إلاّ لَهُنّ مُطَّلَبُ[١]

وبقيّة الباب :

ومنه إظهار التّضعيف كـ « لحِحَتْ » [٢] عينه ، وضبب[٣] البلد ، وألِلَ[٤] السّقاءُ . وقوله :

٢٣٣ = * الحمد للّه العليّ الأجلل[٥] *

---

(١) لابن قيس الرّيات ، ديوانه / ٣ .
من شواهد : سيبويه ٢/ ٥٩ ، والمحتسب ١/ ١١١ ، والخصائص ١/ ٢٦٢ ، ٢/ ٣٤٧ ، والمنصف ٢/ ٦٧ ، ٨١ ، وابن الشجري ٢/ ٢٢٦ .

(٢) لَحِحَتْ عينه كَسَمع : لصقت بالرّمص . انظر همع الهوامع ٥/ ٢٩ .

(٣) في القاموس : « ضَبب » : أرض ضَبة : كثيرته أي كثيرة الضِّباب .
هذا والضّباب بكسر الضاد : جمع ضَبٍّ .

(٤) ألل السّقاء : فسد ، وتغيرَت رائحته

(٥) سبق ذكره رقم

وبقية الباب ، ومنه قوله :

٢٣٤ = ❊ سَماءُ الإلهِ فوق سَبْعِ سَمائِيا[1] ❊

ومنه قوله :

٢٣٥ = ❊ أَهْبَى التّراب فوقه إهْبابا[2] ❊

وهو كثير .

والثاني : وهو ما لا يراجع من الأصول عند الضرورة وذلك كالثّلاثي المعتلّ العين نحو : قام وباع ، وخاف ، وهاب ، وطال ، فهذا لا يراجع أصله أبداً ، ألا ترى / أنه لم يأت عنهم في نَثْرِ [٢٨٨] ولَا نَظْم شيءٌ منه مُصَحَّحا نحو : قوِم ولا بَيع ولا خَوفِ وكذلك مضارعه نحو : يَقُوم وَيَبِيعُ

فأما ما حكاه بعض الكوفيّين من قولهم : هيُوءَ الرّجل من الهَيْئة فوجْهُه أنه خَرَج مَخْرَج المبالغة فلحق بباب قولهم : قضو الرجل : إذا جاد قضاؤه ورُمَو : إذا جاد رَمْيُهُ .

---

(١) نسب لأميّة بن أبي الصلت . وصدره :

❊ له ما رأتْ عينُ البصير وَفَوْقَهُ ❊

ويروى : ❊ فوق ست سمائيا ❊ .

كما ذكر ابن جني عن أبي عليّ . انظر الخصائص ١/٢١٢ .

مّن شواهد : سيبويه ٢/٥٩ ، والمقتضب . ١/١٤٤ ، والخصائص ١/٢١١ ، ٢/٣٤٨ ، والمنصف ٢/٦٦ ، ٦٨ ، والخزانة ١/١١٨ واللسان : « سما » .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢/٣٤٨ .

فكما بُنِيَ فَعُل مما لامه ياء كذلك خرج هذا على أصله في فَعُل مما عيَنه ياء ، وعلّتهما وجميعاً أن هذا بناء لا يتصرّف لمضارعته ـ بما[1] فيه من المبالغة ـ لباب التعجّب ، ولِنِعْم وبئس .

فلمّا لم يتصرّف احتملوا فيه خروجه في هذا الموضع مخالِفاً للباب ؛ ألا تراهم إنما تحامَوْا أن يبنوا فَعُل مما عينه ياء مخافة انتقالهم من الأثقل إلى ما هو أثقل منه ، لأنه كان يلزمهم أن يقولوا : بُعْتُ أَبوعُ ، ويَبُوع ، وبُوعا ، وبُوعوا ، وبُوعِي ونحو ذلك من تصاريفه .

وكذلك لو جاء فَعُل مما لامه ياء متصرِّفاً للزم أن يقولوا : رَمُوتُ ، أرَمُو ، وَيرمُو ان ، وهُنّ يَرمُون ، ونحو ذلك فيكثر قلب الياء واواً وهي أثقل من الياء .

فأمّا قولهم : لرَمُوَ[2] الرّجل ، فإنه لايتصرف ، فلا يفارق موضعه هذا ؛ كما لا يتصرّف نعم وبئس فاحْتُمِل ذلك فيه لجُموده عليه ، وأَمْنِهم تعدّيه إلى غيره .

كذلك احْتُمِلَ هَيُوء الرّجل ولم يُعلّ ، لأنه لا يتصرّف لمضارعته

---

(١) في ط فقط : « لما » مكان : « بما » صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص ٢/٣٤٨ .

(٢) في ط : « رمو » بدون لام صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص في الموضع السّابق .

بالمبالغة فيه بابَ التّعجّب ، ونعِم وبئس . ولو صُرِّف للزم إعلاله وأن يقال : هاء يهوء ؛ فلما لم يتصرف لحق بصحّة الأسماء ، فكما صحّ نحو القَوَد ، والحَوَكَة ، والصّيَد والغيب ، كذلك صحّ هَيُوء الرّجل فاعرفه كماصحّ : ما أطوله وأبيعه ،ونحو ذلك .

ومِمّا لا يراجع باب افتعل إذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً ، فإن تاءه تقلب طاء نحو : اصطبر ، واضطرب ، واطّرد واظطلم(١) .

وكذلك إذا كانت دالاً أو ذالاً أو زاياً فإن تاءه تبدل دالاً نحو : ادّلج ، وادّكر ، وازدان .

ولا يجوز خروج هذه التّاء على أصلها . ولم يأت ذلك في نظم ولا نثر . فأمّا ما حكاه خلف من قول بعضهم : التقطت النّوى ، واشتقطته ، واضتقطته فقد يجوز أن تكون الضاد بدلاً [من الشين في اشتقطته ، نعم ويجوز أن تكون بدلاً](٢) من اللام في التقطته ، فيترك إبدال التاء طاءً مع الضّاد ليكون ذلك إيذاناً بأنها بدلٌ من اللاّم أو الشين(٣) فتصحّ التاء مع الضاد كما صحّت مع ما الضّاد بدلٌ منه ./ [٢٨٩]

(١) في ط والنسخ المخطوطة ما عدا نسخة المتحف البريطاني : « وأظلم » بالظاء وفي نسخة المتحف البريطاني ، « واطّلم » بالطاء . صوابه من الخصائص « واظطلم » .

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٣) في ط فقط : « أوالسين » بالسين تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

ونظير ذلك قول الشاعر :

٢٣٦ = يَأرُبَّ أَبّازٍ من العُفْر صَدَعْ   تقبّض الـذِّئب إليـه واجْتَمَـعْ [١]
لمّـا رأى أن لادَعَـهْ ولا شِبَـعْ   مال إلى أرطاة حِقْفٍ فَـالْطَجَـعْ

فأبدل لام (الْطَجَع) من الضّاد ، وأقر الطاء بحالها مع اللاّم ليكون ذلك دليلاً على أنها بدل من الضّاد وهذا كصِحة : عَوِر ، لأنه في معنى ما تجب صحته وهو اعْوَرّ .

ومن ذلك : امتناعهم من تصحيح الواو السّاكنة بعد الكسرة ،

---

(١) ينسب هذا الرجز إلى منظور بن حية الأسدي كما في شواهد الشافية ٤/ ٢٧٤ .

وهذا الرجز من شواهد : الخصائص ١/ ٦٣ ، ٢٦٣ ، ٢/ ٣٥٠ ، ٣/ ١٦٣ ، والمنصف ٢/ ٣٢٩، والمحتسب ١/ ٦٠٧ ، والشافية ٤/ ٢٧٤ ، والعيني ٤/ ٥٨٤ ، والتصريح ٢/ ٣٦٧ ، والأشموني ٤/ ٢٨٠ ، ٣٣٢ ، وانظر إصلاح المنطق لابن السكيت / ٩٥.وقد ذكر البغدادي في شرح الشافية هذا الرجز فقال : أبز الظبي يأبِز من باب ضرب أي قفز في عَدْوه فهو أَبّاز ، والعُفْر : جمع أعفر وهو الأبيض الذي ليس بشديد البياض . ومن « العفر » : صفة لمجرور رُبّ . وتقبض : جمع قوائمه ليثب على الظبي ، والدّعة : الراحة والسكون . والأرطى : من شجر الرمل ، والواحدة : أرطاة والحِقْف : التلّ المعوج من الرمل . واصطَجع : وضع جنبه بالأرض يقول : لما رأى الذئب أنه لا يشبع من الظبي ولا يدركه ، وقد تعب في طلبه مال إلى الأرطاة فاضطجع عندها . انظر شرح شافية ابن الحاجب ٤/ ٤٧٤ ـ ٢٧٦ .

ومن تصحيح الياء . السّاكنة بعد الضّمة .

فأما قراءة أبي عمرو في ترك الهمزة « يا صالح ايتنا »[١] بتصحيح الياء بعد ضمة الحاء فلا يلزمه عليها[٢] أن يقول : يا غلامِ اوجل . والفرق بينهما أن صحة الياء في « صالح ايتنا » بعد الضمة له نظير وهو قولهم : قيل وبيع ، فحمل المنفصل على المتصل ، وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة ، فيجوز قياساً عليها يا غلامِ اوجل .

فإن قلت : فإن الضّمة في نحو . قيل وبيع لم تصحّ ، لأنّها اشمام ضمّ للكسرة ، والكسرة في : يا غلامِ اوجل كسرة صريحة[٦] . فهذا فَرْقٌ .

قيل : الضمة في حاء « يا صالح » ضمة بناء فأشبهت ضمّة

(١) الأعراف / ٧٧ . وفي هذه الآية ثلاث قراءات :
١ ـ إبدال الهمزة واواً حال الوصل ، وهي قراءة أبي عمرو ، وورش ، والسوسيّ .
٢ ـ قراءة : أوتنا : قراءة عيسى وعاصم الجحدري .
٣ ـ إيتنا بياء غير محدودة حال الابتداء . وهي قراءة ورش .
انظر قراءة رقم ٢٥٩٦ في معجم القراءات ، وعليه فقراءة أبي عمرو إبدال الهمزة واواً ، . أما إبدالها ياء فهي قراءة ورش حال الابتداء .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « عليه » وفي الخصائص : « عليها » وهذا أوضح .

(٣) في ط فقط : « صحيحة » وفي النسخ المخطوطة والخصائص : « صريحة » بالرّاء .

(قيل) من حيث كانت بناء وليس لقولك : (يا غلام آوجل) شبيه فيحمل هذا[١] عليه ، لا كسرة صريحة ولا كسرة مَشُوبةً .

فأما تفاوت ما بين الحركتين في كون أحدهما ضمّة صريحة ، والأخرى ضمة غير صريحة فأمر تَغْتَفِرُ العرب ما هو أعلى وأظهر منه . وذلك أنهم قد اغتفروا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو جمعهم في القافية بين سالمٍ وعالمٍ مع قادمٍ وظالمٍ ، فإذا تسامحوا بخلاف الحرفين مع الحركتين كان تسامحهم بخلاف الحركتين وحْدَهُما في : « ياصالحُ ايتنا » ، و « قيل » ، و « بيع » أجْدَرَ بالجواز .

فإن قلت : فقد صحّت الواو الساكنة بعد الكسر ، نحو : اجْلوّاذ[٢] ، واخْرِوّاط[٣] .

قيل : السّاكنة هنا لمّا أدغمت في المتحرّكة فنبا اللسان عنهما جميعاً نَبْوةً واحدة جَرَتا لذلك مجْرَى الواو المتحرّكة بعد الكسرة نحو : طِوَل وحِوَل .

[٢٩٠] وعلى / أن بعضهم قد قال اجليّواذاً ، فأعَلّ مراعاة لأصل ما كان عليه الحرف .

ولم يُبدل الواو بعدها لمكان الياء ، إذ كانت هذه الياء غير لازمة

---

(١) «هذا» : سقطت من ط والنسخ المخطوطة : صوابه من الخصائص .
(٢) في القاموس : الإجلوّاذ : « المضاء والسرعة ، وذهاب المطر » .
(٣) في القاموس : « واخروّط بهم الطريق : طال وامتدّ » .

فجرى ذلك في الصّحة مجرى « ديوان » فيها .

ومن قال : ثِيَرة ، وطِيال فقياس قوله هنا أن يقول : اجليّاذاً فيقلبهما جميعاً ، إذ كانا قد جَرَيا مجرى الواوِ الواحدة المتحرّكة .

- فإن قيل : فالحركتان[١] قبل الألفين في : سالِم وقادِم كلتاهما فتحة ، وأنما شِيبتْ إحداهما بشيء من الكسرة ، وليست كذلك الحركتان[٢] في حاء (يا صالح) وقاف (قيل) من حيث كانت الحركة في حاء (يا صالح) ضمة البتّة ، وحركة قاف قيل كسرة مشوبة بالضّم ، فقد ترى الأصلين هنا مختلفين ، وهما هناك - اعني في سالم وقادم - متّفقان .

قيل : كيف تصرّفت الحال فالضمة في : (قيل) مشوبة غير مخلّصة كما أن الفتحة في سالم مشوبة غير مخلصة ، نعم ولو تطعّمت الحركة في قاف (قيل) لوجدت حصّة الضّم فيها أكثر من حصّة الكسر ،وأدونُ أحوالها أن تكون في الذّوق مثلها ، ثم من بعد ذلك ما قدّمناه من اختلاف الألفين في سالم وقادم لاختلاف الحركتين قبلهما النّاشئة عنهما ، وليست الياء في (قيل) كذلك بل هي ياء مخلصة ، وإن كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخلَصة .

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : فالحركات . وفي الخصائص (فالحركتان) . وهذا أوضح .

(٢) في الخصائص : « الحركات » .

وسبب ذلك أن الياء الساكنة سائغ غير مستحيل فيها أن تَصِحّ بعد الضمّة المخلَصة فَضْلاً عن الكسرة المشوبة بالضّم ، ألا تراك لا يتعذّر عليك صحّة الياء وانْ أخلصت قبلها الضّمة في نحو : مُيْسِر في اسم الفاعل من أيسر لو تجشّمت إخراجه على الصحّة ، وكذلك لو تجشّمت تصحيح واو مِوْزان قبل القلب ، وإنما ذلك تجشُّم الكُلْفة في إخراج الحرفين مصحّحين غير مُعَلّين .

فأمّا الألف فحديثٌ غير هذا ، ألا ترى أنه ليس في الطّوْق ولا من تحت القدرة صِحّة الألف بعد الضّمة ولا الكسرة ، بل إنما هي تابعة للفتحة قبلها ، فإن صحت الفتحة قبلها صَحّت بعدها ، وإن شيبت الفتحة بالكسرة نُحي بالألف نحو الياء نحو : سالِم وعالم ، وإن شيبت بالضمة نُحِي بالألف نحو الواو في الصلاة والزكاة وهي ألف التفخيم.فقد بان لك بذلك فرق ما بين الألف وبين الياء والواو / [٢٩١] .

فهذا طَرَفٌ من القول على ما يراجع من الأصول للضّرورة مِمّا يرفض فلا يراجع ، فاعرفه وتَنَبّه لأمثاله فإنها كثيرة . انتهى .

* * *

المبحث الثاني
في مراعاتهم الأصول تارةً وإهمالهم إيّاها أخرَى

عقد له ابن جني باباً بعد الباب الذي تقدّم[١] قال :

فمن الأول قولهم : صُغْتُ الخاتم ، وحُكْتُ الثوب ونحو ذلك .

وذلك أنَ فَعُلْت ههنا عُدِّيت ، فولا أن أصل هذا فَعَلت ـ بفتح العين ـ لما جاز أن تعمل فَعُلت . ومن ذلك قوله :

٢٣٧ = لِيُبْكَ يزيدُ ضَارِعٌ لخصومةٍ ومُخْتبِط مِمّا تُطِيح الطّوائِحُ[٢]

---

(١) انظر الخصائص : ٢/٣٥٢ .

(٢) من قصيدة لضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد . ونسبه سيبويه والعيني إلى الحارث بن نهيك .
وهو من شواهد : سيبويه ١/١٤٥ ، ١٨٣ ، والإيضاح للفارسي / ٧٤ والأشموني ، والعيني هامش الأشموني ٢/٤٩ ، والهمع والدرر رقم ٦٣٢ . والمختبط : الذي يأتي إليك للمعروف من غير وسيلة . وتطيح : من الإطاحة ، وهي الإذهاب والإهلاك . والطوائح : جمع مطيحة على غير قياس كلواقح جمع مُلْقِحة ، والقياس : المطاوح والملاقح . انظر الدرر اللوامع .

ألا ترى أن أول البيت مبنّي على اطّراح ذكر الفاعل ، وأنّ آخره قِد عُوود فيه الحديث عن الفاعل ، فإن تقديره فيما بعد : لِيَبْكِه مُخْتَبِط فدل قوله : لِيُبْكَ على ما أراده من قوله : لِيَبْكه . ونحوه قول الله تعالى : ﴿ إن الإنسان خُلِق هلوعاً ﴾(١) ، ﴿ وَخُلِق الإنسانُ ضَعِيفاً ﴾(٢) مع قوله تعالى : ﴿ إقرأ باسْم رَبك الَّذي خَلَق ، خلق الإنسان من عَلَق ﴾(٣) ، وقوله : ﴿ خَلق الإنسان علّمه البيان ﴾(٤) وأمثاله كثيرة .

ونحوٌ من البيت قوله تعالى : ﴿ في بُيُوتٍ إذن اللّهُ أن تُرْفع ويُذْكَر فيها اسْمُهُ يُسَبَّح له فيها بالغُدُوِّ والآصال رجالٌ ﴾(٥) أي يُسَبِّح له فيها رِجالٌ .

ومن الأصول المراعاة قولهم : مررت برجلٍ ضاربِ زيدٍ وعَمْراً ، وليس زيد بقائم ولا قاعِداً ، و ﴿ إنا مُنَجُّوك وَأَهلَكَ ﴾(٦) ، وإذا جاز أن تراعى الفروع نحو قوله :

---

(١) المعارج / ١٩ .
(٢) النساء / ٢٨ .
(٣) العلق / ١ ، ٢ .
(٤) الرَّحمٰن / ٣ ، ٤ .
(٥) النور ٣٦ ، ٣٧ ، ويُسَبَّح بالبناء للمفعول قراءة ابن عامر وعاصم وأبي عمرو ، وشعبة وآخرين . انظر قراءة رقم ٥٨٩٠ في معجم القراءات .
(٦) العنكبوت / ٣٣ .

٢٣٨= بدا لِي أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جَائِيا[١]

وقوله :

٢٣٩ =مَشَائِيمُ ليسوا مُصلِحِين عشيرةً ولا ناعبٍ إلَّا بِبَيْنٍ غرابُها [٢]

كانت مراجعة الأصول أَوْلى وأَجْدَرَ .

ومن ضد ذلك : هذان ضارباك ، ألا ترى أنك لو اعتددت بالنّون المحذوفة لكنت كأنّك قد جمعْتَ بين الزّيادتين المعتقبتين[٣] في آخر الاسم ، وعلى هذا القبيل[٤] / أكثر الكلام : أن يعامل [٢٩٢] الحاضر فيغلّب حكمه لحضوره على الغائب لمغيبه. وهو شاهد لقوة

(١) نسب لزهير ، ولصرمة الأنصاري ، ولابن رواحة .
وهو من شواهد : سيبويه ١/٨٣ ، ١٥٤، ٢٩٠، ٤١٨، ٤٢٩، ٤٥٢، ٢/٢٧٨، والخصائص ٢/٣٥٣، ٤٢٤، والإنصاف ١/١٩١ ، ٣٩٥، ٢/٥٦٥، وابن يعيش ٢/٥٢ ، ٦/٥٦، والخزانة ٣/٦٦٥، والمغنى ١/١٠١، ٣١٩، ٢/٥١٣، ٥٢٩، ٥٣١، ٦٠٨ والعيني ٢/٢٦٧، ٣/٣٥١ والهمع والدرر رقم ١٦٦٢ .

(٢) نسب إلى الأخوص الرّياحيّ ،
وهو من شواهد : سيبويه ١/٨٣ ، ١٥٤، ٤١٨، والخصائص ٢/٣٥٤ والإنصاف ١/١٩٣، وابن يعيش ٢/٥٢، ٥/٦٨، ٧/٥٧، ٨/٦٩، والمغنى ٢/٥٣١، ٦١١، والخزانة ٢/١٤٠، ٣/٥٠٧ ٦١٣، والأشموني ٢/٢٣٥ .

(٣) ي ط : « المتعقبتين » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) في الخصائص : « القياس » مكان : القبيل .

إعمال الثاني من الفعلين لقربه[1] وغلبته على إعمال الأول لبعده .

ومن ذلك قوله :

٢٤٠ = * وما كُلّ مَنْ وافى مِنًى أنا عارف[2] *

فيمن نّون وأطلق مع رفع (كلّ) .

ووجه ذلك : أنه إذا رفع كُلًّا فلا بدّ من تقديره الهاء ليعود على المبتدأ من خبره ضمير ، وكلّ واحد من التنوين في (عارفٌ) ومدّة الإطلاق في (عارفو) ينا في اجتماعه مع الهاء المرادة المقدّرة ، ألا ترى أنك لو جمعت بينهما فقلت : عارِفنْه أو عارفوه لم يجز شيء من ذينك . وإنما هذا لمعاملة الحاضر واطّراح حُكْم الغائب فاعرفه وقِسهُ فإنه باب واسع .

* * *

---

(١) في الخصائص : « لقوته » .

(٢) لمزاحم العقيلي ، وصدره :

* وقالوا تعرّفها المنازل من مِنًى *

من شواهد : سيبويه ١/٣٦ ، ٧٣ ، والعيني ٢/٩٨ ، والخصائص ٢/٣٥٤ والمغنى /٧٧٤ ، وشرح شذور الذهب /١٧٣ ، والتصريح ١/١٩٨ والأشموني ١/٢٤٩ .

المبحث الثالث
في مراجعة الأصل
الأقرب دون الأبعد

قال ابن جنّي[١] هذا موضوع بحث قلّما وقع تفصيله وهو معنًى يجب أن ينبّه عليه،ويحرّر القول فيه .

من ذلك : قولهم في ضمّة الذال من قولك : ما رأيته مذُ اليوم . إنهم يقولون في ذلك :إنهم لمّا حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها ، لكنهم ضموها؛لأن أصلها الضم في (مُنْذُ) ، كذا[٢] لعمري لكنه الأصل الأقرب ، ألا ترى أن أول حال هذه الذال أن تكون ساكنةً ، وأنها إنما ضُمّت لالتقاء الساكنين إتباعاً لضمة الميم ، فهذا على الحقيقة هو الأصل الأول . فأما ضم ذال (منذُ) فإنما هو[٣] بعد سكونها الأول المقدّر. ويدل على أن حركتها إنما هي لالتقاء الساكنين

(١) انظر الخصائص ٢/٣٤٢ .
(٢) في الخصائص : « وهو هكذا » .
(٣) في الخصائص : « فإنما هو في الرتبة بعد » الخ .

أنه لما زال التقاؤهما سكنت الذال في مُذْ وهذا واضح . فضمة الذال إذاً من قولهم : مُذُ اليوم إنما هو ردٌّ الى الأصل الأقرب الذي هو منذ دون الأبعد المقدر الذي هو سكون الذال في مُنْذ قبل أن تحرك[1] .

ولا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ ، لأن الدليل إذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به ، وإن لم يجر على ألسنتهم استعمالُه ، ألا ترى إلى قول سيبويه في سُودَد[2]: إنه إنما ظهر تضعيفه [٢٩٣] لأنه ملحق بما لم يجيء ، وقد علمنا أن الإلحاق إنما هو صناعة لفظيّة / ومع هذا فلم يظهر ذاك الّذي قدّره ملحقاً هذا به . فلولا أن ما يقوم الدليل عليه مِمّا لم يظهر إلى النّطق به بمنزلة الملفوظ به لما ألحقوا سرْدَدَا أو سُودَدا بما لم يفوّهوا به .

ومن ذلك : قولهم : بِعت وقُلت فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد ، لأن أصلهما : فَعَل بفتح العين : بيَعَ وقوَل ، ثم نُقِلاَ من فَعَل إلى فَعِل وَفعُل ، ثم قلبت الواو والياء في فعلت أَلِفاً ، فالتقى ساكنان العين المعتلة المقلوبة ألفاً ولام الفعل فحذفت العين لالتقائهما ، فصار التقدير : [قَلت وَبَعتُ . ثم نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء لأن أصلهما قبل القلب فَعُلت وفَعِلت ، فصارا][3] قُلْتُ و بِعْتُ فهذه

---

(١) في الخصائص : « قبل أن يحرّك فيما بعده » .

(٢) في النسخ المخطوطة وط : « سردد » وفي الخصائص سودد بالواو وفي سيبويه ٢ / ٤٠١ و : سُرْدُدُ وهو موضع . وانظر حاشية الخصائص في التعليق على هذه الصيغة .

(٣) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه والتصويب من الخصائص .

مراجعة أصل إلاَّ أنه ذلك الأصل الأقرب ، لا الأبعد ؛ ألا ترى أن أول أحوال هذه العين في صيغة المثال إنما هو فتحة العين التي أُبدلت منها الضمة والكسرة وهذا واضح .

ومن ذلك قولهم في مطايا وعطايا : أنهما لمّا أصارتهما الصنعة إلى مطاءا وعطاءا أبدلوا(١) الهمزة على أصل ما في الواحد [من اللام(٢)] وهو الياء في مطيّة وعطيّة . ولعمري إن لا ميهما ياء ان إلاَّ أنك تعلم أن أصل هاتين الياءيْن واوان ، لأنهما في الأصل : مطيَوة وَعَطيوَة ، لأنهما من : مَطَوْتُ وَعَطَوْت ، فأصل الياء فيهما الواو ، ولوحظ ما فيهما من الياء دون الأصل الذي هو الواو رُجوعاً إلى الظاهر الأقرب إليك دون الأول الأبعد عنك ، ففي هذا تقوية لإعمال الثّاني من الفعلين ، لأنه الأقرب ، وليس كذلك صَرْف ما لا ينصرف ، ولا إظهار التضعيف ، لأن هذا هو الأصل الأول على الحقيقة ، وليس وراءه أصل ، هذا أدنى إليك منه كما كان فيما تقدّم .فاعرف الفرق بين ما هو مردودٌ إلى أولَ دونه(٣) ما هو أسبق رُتبةً منه وبين ما يُرَدُّ إلى أولَ ليست وراءه رتبة متقدّمة له .

* * *

(١) في ط : « مطاء ، وعطاء » بدون ألف في آخرهما تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٢) « من اللام » سقط من ط والنسخ المخطوطة ، وهو في الخصائص .

(٣) في الخصائص : « وراءه » مكان « دونه » .

المبحث الرابع
في مراجعة أصل واستئناف فرع

قال ابن جنّي[١] : اعلم أن كُلّ حرف غير منقلب احتجت إلى قلبه ، فإنك حينئذ تَرْتَجل له فرعاً ، ولست تراجع به أصْلاً .

ومن ذلك : الألفات غير المنقلبة الواقعة أطرافاً للإلحاق أو للتأنيث / أو لغيرهما من الصّيغة لا غير . [٢٩٤]

فالتي للإلحاق كألف أرْطى[٢] فيمن قال : مأروط[٣] وحَبَنْطي[٤] ، وَدَلَنْظى[٥] والتي للتأنيث كألف سَكْرى ، وَغَضْبى ، وجُمادى .

(١) انظر الخصائص ٢ / ٣٤٥

(٢) الأرْطى كما في القاموس : شجر نَوْره كنوْرِ الخِلاف ، وثمره كالعُناب تأكله الإبل غضّة .

(٣) المأروط : المدبوغ بالأرطى كما في القاموس .

(٤) حَبْنطى : الحبنطى : الممتلىء غيظاً أو بِطنة . والحبنطاة : القصيرة الدميمة .

(٥) الدّلنظى : في القاموس : ادلنظى الماء : تدافع ، وادلنظى : مرّ فأسرع .

والتي للصيغة لا غير كألف ضَبَغْطَرَى (١) ، وقبعثـرَى (٢) وَزِبْعَرَى (٣) ، فمتى احتج إلى تحريك واحدة من هذه الألفات للتّثنية أو الجمع قلبتها ياء فقلت : أرْطَيانِ ، وَحَبَنْطَيان ./وكذا الباقي .

فهذه الياء فرْعٌ مرتجل وليست مرَاجعَاً بها أصل ، لأنه ليس واحدة منها منقلبة أصْلاً لا عن ياء ولا غيرها بخلاف الألف المنقلبة كألف مَغْزًى وَمَدْعًى ، لأن هذه منقبلة عن ياءٍ ، منقلبة عن واو في غزوت ودعوت ، وأصلهما مَغْزَوٌ ، ومَدعَوٌ ، فلما وقعت الواو رابعة هكذا قُلِبَت ياء فصارت : مَغْزَيٌ وَمَدْعَيٌ ، ثم قلبت الياء ألفاً فصارت : مَغْزًى وَمَدْعًى فلمّا احتجت إلى تحريك هذه الألف راجعت بها الأصل الأقرب وهو الياء فصارتا ياء في :مَغْزيان وَمَدْعيان .

وقد يكون الحرف منقلباً فتضطر إلى قلبه فلا تردّه إلى أصله الذي كان منقلباًعنه ،وذلك كقولك في حمراء : حمراويّ وحمراوات ، فتقلب الهمزة واواً ، وإن كانت منقلبة عن ألف [التأنيث كالتي في

(١) الضبغطري مقصورة : الرجل الشديد ، والطويل والأحمق ، وكلمة يفزع بها الصبيان ، وما حملته على رأسك ، وجعلت يدك فوقه لئلا يقع ، والضبع أو أنثاها ، وهما ضبغطران ، ورأيت ضبغطرين . انظر القاموس .

(٢) القَبَعْثَر : كَسَفَرْجل : العظيم الخَلْق ، والقبعثري مقصورة : الجمَل العظيم ، والفصيل المهزول . . وجمعه قباعث . وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق ، بل قسم ثالث . انظر القاموس .

(٣) الزّبعري بكسر الزاي وفتح الباء والراء : السيّء الخُلُق والغليظ .

نحو : بُشرَى ، وسكْرى][1] ، وكذلك إذا نسبت إلى شقاوة فقلت : شقاويّ ، فهذه الواو في شقاويّ بدل من همزة مقدّرة ،كأنّك لمّا حذفت الهاء فصارت الواو طرفاً أبدلتها همزة فصارت في التقدير إلى شقاء ، فأبدلت الهمزة واواً فصارت : شقاويّ ،فالواو إذاً في شقاويّ غير الواو في شقاوة ، ولهذا نظائر في العربيّة كثيرة .

ومنها : قولهم في الإضافة[2] إلى عَدُوّة : عَدَوِيّ . وذلك أنك لما حذفت الهاء حذفت لها واو فعولة كما حذفت لحذف تاء حنيفة ياءها ، فصارت في التقدير إلى (عَدُوٍ) ، فأُبدلت من الضّمة كسرة ومن الواو ياء فصارت إلى (عَدِيٍ)فجرت في ذلك مجرى (عَمٍ) فَأبدلت من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفاً ، فصارت إلى عَدًا ، كهُدًى ، فأبدلت من الألف واواً لوقوع ياءي الإضافة بعدها فصارت إلى عَدَوِيّ كهُدَوِيّ ، فالواو في: عَدَوِيّ ليست بالواو في عدوّة ، وإنّما هي بدل [٢٩٥] من ألف بدَلٍ من ياءٍ بَدلٍ من الواو الثّانية في عَدُوّة ،فاعرفه ./

وفي (البسيط) : قيل : إن تعريف ألفاظ التأكيد أجمع وأجمعون وجمعاء وجُمع بالإضافة المقدّرة كسائر أخواتها ، والدليل على ذلك مراجعة الشّاعر للأصل قال :

٢٤١ = * إنّ الخَلِيط باك أَجْمعهُ[3] *

(١) ما بين معقوفين من الخصائص ، وقد سقط من ط والنسخ المخطوطة .

(٢) تطلق الاضافة أحيانا على النّسب .

(٣) قطعة من بيت لا أعرف له سابقاً ولاحقاً بعد طول بحث ، وهو غير مستقيم الوزن ولعله : * إنّ الخليط بان أجمعُهُ *

فأجمعه تأكيد للضمير في باكٍ[١] .

* * *

مُراعاة الصّورة

قال ابن هشام في (تذكرته) : هذا باب ما فعلوه مراعاةً للصُّور .

من ذلك : (الذين) خصّوه بالعاقل لأنه على صورة ما يختّص بالعاقل وهو الزيدون والعمرون ، وإلا فمفرده (الذي) وهو غير مختص بالعاقل قاله ابن عصفور في (شرح المقرب) .

ومن ذلك : ذو الموصولة أعْربها بعضهم تشبيهاً بذي التي بمعنى صاحب لتعاقبهما في اللّفظ وإن كانت الموصولة فيها مقتضياً للبناء وهو الافتقار للتأصّل .

* * *

معنى النفي مبنيّ على معنى الإيجاب ما لم يحدُث أمر من خارج

ذكر هذه القاعدة ابن النحاس في (التّعليقة) : وبني عليها أن (لمّا) لنفي الماضي القريب من الحال لأنها لنفي : « قد فعل » ،

---

(١) لعله : « بان » كما قدّمت.

و « قد فعل » إنما هو للماضي المقرّب من الحال،وأنه يجوز حذف الفعل مع لمّا دون (لمْ) ، وذلك لأن لمّا نفي : قَد فعل،وقد يجوز حذف الفعل معها كقوله :

* وكأن قدِ[1] *

وتقديره : وكأنه قدزالت،فجاز أيضاً حذف الفعل مع لمّا حملاً للنفي على الإثبات .

وأمّا (لمْ) فإنما هي نفي : (فَعَل) و (فعل) لا يجوز حذفها لأنه حينئذ يكون سكوتاً وعدم كلام لا حذفاً ، فلمّا لَمْ يُحْذف الفعل في إيجابه لم يُحذف في نفيه .

* * *

(١) قطعة من بيت ، والبيت بتمامه :

أزف التّرحّل غير أنّ ركابنا لما تَزُل برحالنا وكأنْ قدِ

والشاهد من قصيدة للنابغة الذبياني ، وهو من شواهد : الخصائص ٣٦١/٢ ، ١٣١/٣ ، وابن يعيش ٥/٨ ، ١١٠ ، وقطر الندى/٢٢٢ ، والخزانة ٢٣٢/٣ ، ٣٦٢/٤ ، ٥٠٥ ، والمغني ١٤٨/١ ،والعينيّ ٨٠/١ ، ٣١٤/٢ ، والأشموني ٣١/١ ، والهمع والدرر رقم ٥٤١ ، ١٢٨٨ .

حـرف النـون

النّادر لا حكم له

قال الأندلسي في (شرح المفصل) : يعنون أنه لا يفرد بحكم [٢٩٦] يصير به / أصلاً ،بل ينبغي أن يُرّد إلى أحد الأصول المعلومة محافظةً على تقريرها ،واحتراساً من نقضها .

قال : وما مِنْ عِلْمٍ إلَّا وقد شذت منه جزئيات مشكلة ،فتردّ إلى القواعد الكلية والضوابط الجُمْليّة .

نَقْضُ الغرض

قال ابن جِنّي[1] : حذف خبر كان ضعيفٌ في القياس . وقلّما يوجد في الاستعمال .

فإن قُلْت : خبر كان يتجاذبه شيئان[2] أحدهما : خبر المبتدأ

(١) في ط فقط : « ابن جني » والنسخ المخطوطة جميعها : ابن إياز .
(٢) في النسخ المخطوطة : « شبهان » مكان : « شيئان » .

لأنه أصله ، والثاني : المفعول به ؛ لأنه منصوب بعد مرفوع ، وكلّ واحد من خبر المتبدأ والمفعول به يجوز حذفه .

قيل : إلاَّ أنه قد وُجِد فيه منعٌ من ذلك ، وهو كونه عِوَضاً من المَصْدَر ، فلو حذفته لنقضت الغرض الّذي جئت به من أجله ، وكان نحواً من إدغام الملحق ، وحذف المؤكد .

قال ابن جنّي : لا يجوز حذف المُقَسَم عليه وتبقية القسم ، لأن الغرض إنما هو توكيد المُقْسم عليه بالقسم ، فمحالٌ أن يؤتى بالمؤكِّد ويحذف المؤكَّد، لأنه نقض الغرض ، كما لا يجوز أن يؤتى بأجمعين من غير تقدّم المؤكِّد .

قال ابن يعيش : حذف المضاف إليه أقلّ من حذف المضاف ، وأبعد قياساً،لأن الغرض من المضاف إليه التّعريف أو التّخصيص . وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضاً للغرض،وتراجعاً عن المقصود .

قال : وكذلك الموصوف والصفة : القياس أن لايحذف واحدُ منهما ، لأن حذف أحدهما نقض للغرض ، وتراجعٌ عما التزموه ؛ ولأنهما كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما .

وقال الأندلسي في (شرح المفصل) : الأصل في هاء السكت أن تكون ساكنة ، لأنها إنما زيدت لأجل الوقف ، والوقف لا يكون إلاَّ

[٢٩٧] على ساكن / ومنه سمى وَقْفاً ، لأنه وقوفٌ عن الحركة ، فتحريكه يناقض الغرض الذي جيء بها لأجله .

* * *

النّهي والنَّفي من واد واحد

ذكره الشيخ تقيّ الدّين السّبكي في كتاب (كُلّ) ، قال : فإذا قلت : لا تضرب كُلّ رجل أو كل الرجال فالنّهي عن المجموع ، لا عن كُلّ واحدٍ إلاَّ أن تكون قرينة تقتضي النّهي عن كل فَرْد .

* * *

النّون تشابه حروف المدّ واللِّين من ستّة عشرَ وَجْهاً

الأول : أن تكون علامة للرفع في الأفعال الخمسة، كما تكون الألف والواو علامة للرّفع في الأسماء المثنّاة والمجموعة .

الثاني : أنها تكون ضميراً للجَمْع المؤنّث ، كما تكون الواو ضميراً للجمع المذكّر .

الثالث : أن الجازم قد يحذفها في : « لم يك » كما يحذف الواو والياء والألف .

الرابع : أن الاسمين إذا ركّبا وهي في آخر الاسم الأوّل ، فإنها قد تسكّن نحو : (دَشْتَنْبُوَيْه)[1] ، و (باذنْجانة) ، كما تسكّن الياء في (معدى كرب) .

الخامس : أنها قد تحذف لالتقاء الساكنين في قوله :

٢٤٢= * ولاكِ اسْقِني إن كان ماؤك ذا فَضْلِ[2] *

كما تحذفَ الواو والياء والألف لالتقاء الساكنين .

السادس : أن النّون قد تحذف اعتباطاً عيناً ولاماً في : مُنْذُ ولَدُن في قوله :

٢٤٣= مِنْ لَدُ شولاً[3]

---

(١) في ط : « دستنينونِ » بالسين ، وفي النسخ المخطوطة بالشين .

(٢) نسب في سيبويه ١/٩ للنجاشي ، وهو من شواهده ، ومن شواهد الخصائص ١/٣١٠ ، والمنصف ٢/٢٢٩ ، والإنصاف /٢/٦٨٤ وابن يعيش ٩/١٤٢ ، والخزانة /٤/٣٦٧ ، والمغنى ١/٣٢٣ ، والهمع والدرر رقم ١٧٠٤ .
هذا وصدره :
* فَلَسْتُ بآتيه ولا أَسْتَطِيعُه *

(٣) رجز مشطورة وهو بتمامه :
من لدُ شَوْلاً فإلى أتلائها
من شواهد : سيبويه ١/١٣٤ ، وأوضح المسالك رقم ٩٦ ، والخزانة ٢/٨٤ ، والأشموني ١/٢٤٣ ، وابن الشجري ١/٢٢٢ ، وابن يعيش ٤/١٠١ ، والعيني ٢/٥١ ، والتصريح ١/١٩٤ ، والهمع والدرر رقم [٤١١]

كما تحذف الواو عيناً ولاماً في (ثُبة)[١] في أحد القولين وفي (أخ) .

السابع : أنها تحذف للطّول في قوله :

٢٤٤= ❊أبَنِي كليب إن عَمَّيَّ اللّذا[٢]❊

كما تُحذف الياءُ للطّول في قولهم : اشْهِباب يريدون : اشْهِيَباباً[٣] .

= والشول : اسم جمع شائلة ، وهي النّاقة ارتفع لبنها ، وجف ضرعها والإتلاء : مصدر قولك : أتلت الناقة : إذا ولدت ، فصارت ذات تلو وجمعه : أتلاء .

(١) الثُّبة بضم الثاء وفتح الباء : الجماعة ، وأصلها : ثبوٌ ، وقيل : ثبيٌ من ثبيت أي جمعتَ فلامها على الأول واو ، وعلى الثاني ياء .
وأمّا الثبة التي هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لأنها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب : إذا رجع .
انظر شرح التصريح ١/ ٧٤ .

(٢) للأخطل ، ديوانه / ٤٤ . وتمامه :
❊ قتلا المُلوكَ وفكّكا الأغلالا ❊
من شواهد : سيبويه ١/ ٩٥، والمحتسب ١/ ١٨٥ ، وابن الشجري ٢/ ٣٠٦ ، وابن يعيش ٣/ ١٥٤ ، ١٥٥ ، والمنصف ١/ ٦٧ والخزانة ٢/ ٤٩٩ ، ٣/ ٤٧٣ ، والتصريح ١/ ١٣٢ .
وانظر شرح المفضليات لابن الأنباريّ / ٤٣٨ .

(٣) على صيغة افْعِيلال من الألوان ولم يجيء إلّا مصدراً .
انظر الممتع ١/ ١٤٤ .

الثامن : أن الألف تبدل منها في الوقف نحـو : رأيت زيدا ، واضْرِبا / [٢٩٨]

التاسع : أن فيها غُنّة كما أن في الألف وأختيها مدّاً .

العاشر : أنها تكون علامة للجمع لا ضميراً،كما تكون الألف والنون علامة في قوله :

٢٤٥= * يَعْصِرْن السَّلِيطَ أقارِبُهْ(١) *

وقوله :

٢٤٦ = * يلُومُونني في اشْتراءِ النخيـل قِومي(٢) . . *

(١) قطعة من بيت للفرزدق ديوانه /٤٦ والبيت بتمامه هو :

ولكن ديـافيٌّ أبـوهُ وأمّـهُ بِحَـوْران يعصـرن السّليط أقـاربُـهْ .

من شواهد : سيبويه ١/٢٣٦ ، والخزانة ٢/٣٨٦ ، ٣/٢٩٣ ، ٣٣٤ ، ٤/٥٥٤ ، وابن يعيش ٧/٧ ، وابن الشجـريّ ١/١٣٣،والخصـائص ٢/١٩٤ .

ودياف : فرية بالشام ، والسليط : الزيت ، وحوْران : من مدن الشام .

والقصيدة هجا بها الفرزدق ابن عفراء الضّبي ومطلعها :

ستعلم يا عمرو بن عَفْراء من الذي يـلامُ إذا مـا الأمـر غبّت عواقِبُـهْ .

(٢) البيت نسبة صاحب التصريح لأميّـة ، ولعله لأمية بن أبي الصلت وهـو بتمامه :

يـلومـونـني في اشتـراء النّخيـل قـومي فـكـلّهـم ألْـوَمُ

من شواهد : ابن الشجري ١/١٣٣ ، وأوضح المسالك رقم ٢٠٧ ، وشـرح شواهد المغنى للسيّوطي /٧٨٣ ، والتصريح ١/٢٧٦ ، والأشموني ٢/٤٧ . والعيني ٢/٤٦٠ .

وقولهم[١] : « التقتا حَلْقتا البطانِ » .

الحادي عشر : أنها من حروف الزيادة، كما أن حروف المدّ واللّين من حروف الزيادة .

الثاني عشر : أنها تدغم في الواو والياء في قولك زيدٌ وعمرو ، وزيدٌ يضرب .

الثالث عشر : مصاحبتها حروف المدّ واللين وحركات الإعراب في قولك :زيدانِ وزيدونَ وزيدينِ ، وزيدٌ .

وحذفها بحذف حركات الإعراب في الوقف في قولك : زَيْدْ .

الرابع عشر : تعاقبهما في المحل الواحد نحو : جَرَنْفَش[٢] وجرافش .

الخامس عشر : حذفها في المحل الواحد الّذي تحذف فيه الألف فيجتمع بحذفها أربعة أحرف متحرّكات نحو : عَرَنْتَن وعَرَتْن[٣] ، وعُلاَبِط وَعُلَبِط[٤] .

---

(١) مثل يضرب للأمر إذا اشتد . انظر اللسان : « بطن » وفيه « التقت » بدون ألف دالّة على التثنية . وانظر هِمع الهْوامع ٦/١٧٨

(١) في القاموس : « جرش » الجَرَنْفش كسمنْدَل : العظيم من الرجال وانظر الممتع ١/٢٦٣ .

(٣) العرتن بحركة وتضم التاء : شجر يدبغ بعروقه .

(٤) العُلَبِط ومثله : العُلابِط : الضخم العظيم .

السادس عشر : حذفها لكثرة الكلام بها كما تحذف الياء كذلك ، وذلك نحو : بلعنبر وبلحرث ،كما قالوا : لا أَدْرِ . ذكر ذلك ابن الدّهان في (الغُرّة) . قال : فلما كان بين هذه الحروف وبين النّون هذه المناسبة زيدت في المضارع .

* * *

حـرف الواو

الواسِطَة

قيل بها في أبواب .

الأول : باب المعرب والمبنّي ، فقيل : إن بينهما واسطة لا توصف بالإعراب ولا بالبناء وذلك في أشياء :

(أحدها) : الأسماء قبل التّركيب : ذهب قوم : إلى أنها واسطة لا معربة ؛ لعدم موجب الإعراب ، ولا مبنيّة ، لعدم مناسبة مبنّي الأصل . واختاره ابن عصفور وأبو حيّان . واختار ابن مالك : أنها مبنيّة . واختار الزمخشري أنها معربة / [٢٩٩]

(الثاني) : المنادى المفرد نحو : يا زيدُ : ذهب قوم : إلى أنه واسطة بين المعرب والمبنّي . حكاه ابن يعيش في (شرح المفصل) والصّحيح أنه مبنّي .

(الثالث) : المضاف إلى ياء المتكلم . قال ابن يعيش : اختلفوا في كسرته ، فذهب قوم : إلى أنها حركة بناء ، وليست إعراباً ، لأنها لم تحدث بعامل ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل ، إلاّ أنها وإن كانت بناء فهي عارضة في الاسم ، لوقوع الياء بعدها ، وإذا كانت عارضة لم تَصِر الكلمة بهامبنيّة .ونظير ذلك حركة التقاء

الساكنين نحو: لم يَقُمِ الرجل فهذه الكسرة ليست إعراباً ،لا ن« لَمْ » تعمل الكسر ، ومع ذلك فالكلمة باقية على إعرابها لكونها عارضة تزول عند زوال السّاكن فهي كالضّمة في نحو : لم يضربوا وكالفتحة في نحو : لم يَضْرِبا في كونها عارضة للواو والألف .

وقد ذهب قوم : إلى أن هذه الحركة لها حكمٌ بينحُكْمين ، وليست إعراباً ولا بناءً ، أما كونها غير إعراب ؛فلأنّ الاسم يكون مرفوعاً أو منصوباً وهي فيه ،

وأمّا كونها غير بناء ، فلأنّ الكلمة لم يوجد فيها شيء من أسباب البناء .

وقال ابن جنّي في (الخصائص)[1] : باب في الحكم يقف بين الحُكْمين .

هذا فصل موجود في العربيّة لفظاً ، وقد أعطته مقاداً عليه وقياساً ، وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلّم في نحو : صاحبي وغلامِي ، فهذه الحركة لا إعرابٌ ولا بناءٌ . أما كونها غير إعراب ، فلأن الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً وهي فيه ، وليس بين الكسرة وبين الرّفع والنّصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة .

وأمّا كونها غير بناء ، فلأنّ الكلمة معربة متمكّنة ، فليست الحركة في آخره بِبناء ، ألا ترى أن غلامي في التمكّن واستحقاق الإعراب كغلامك ، وغلامهم ، وغلامنا .

---

(١) انظر الخصائص ٢/٣٥٦ .

فإن قلت : فما هذه الكسرة في نحو غلامي ؟

قلت : هي من جنس الكسرة في الرّفع والنّصب . أُكِرَه الحْرفُ عليها فلزمت في الحالات ، وليست إعراباً ، إلا أنّ لفظها كلفظ حركة الإعراب كما أن كسرة الصّاد من : (صِنْو) غَيْرُ كسْرة الصَّاد في : (صِنوان) حُكْماً ،وإن كانت إيّاها لَفْظاً / [1] [٣٠٠]

وقال أبو البقاء في (اللّباب) : ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنيّة عند المحقّقين ، لأن حدّ المعرب ضدّ حدّ المبنيّ وليس بين الضّدين هنا واسطة .

وذهب قوم : إلى أن المضاف إلى ياء المتكلّم غير مبنيّ؛ إذ لا عِلّة فيه توجب البناء، وغير معرب إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحّة حَرْفِ إعرابه وسمّوه خَصِيًّا . [2] .

والذي ذهبوا إليه فاسد ، لأنه معربٌ عند قوم ، ومبنِيّ عند آخرين على أن تسميتهم إياه خصيًّا خطأ ، لأن الخصيّ ذَكرٌ حقيقة ، وأحكام الذكّور ثابتة له ، وكان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسموه خُنْثَى مُشْكِلاً .

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في (التعليقة) : اختلف في المضاف إلى ياء المتكلم ، فقيل : مبنيّ؛وكسرته كسرة بناء ، لأنه لا يحدثها عامل الجرّ . وعلة بنائه شبهُهُ بالحروف لخروجه عن كُلّ

(١) انتهى نصّ ابن حني .
(٢) إذا سُلّتْ خُصياه والجمع : خُصْيان .

مضاف لأن كُلّ مضاف ،لا يتغيّر آخره لأجل المضاف إليه ، وخروج الشيء عن نظائره يُلحقه بالحروف إذ لا نظير لها من الأسماء .

وقيل : معرب لعدم عِلّة البناء ، ولأن الإضافة إلى المبنيّ لا توجب بناء المضاف، ولا تجوّزه إلا في الظروف ، وفيها أجرى مجراه (كَمِثْل) و(غيْر) ،فوجب أن يكون مُعرباً .

وقيل : لا معربٌ ولا مبنيّ ، لأن الإعراب غير موجود ، والبناء لا علّة له، فوجب أن يحكم بِعَدَمَهِما ، أو يكون للاسم منزلة بين منزلتين . ونحو ذلك: الرجل ونحوه مِمّا فيه الف ولام ، فأنه لا منصرف ، لأن الصّرف التنوين ،ولا تنوين ، ولا غير منصرف ، لأنه لا يشبه الفعل .

والجواب : أن هذا لا نظير له .

وما ذكره في المنصرف وغيره فصحيح ،لأن الصّرف التنوين ، وغير المنصرف أشبه الفعل فليسا متقابِلَيْن ،بخلاف الإعراب والبناء ،لأن الاسم إمّا معرب وهو المتمكّن ، وإما غير متمكّن وهو المبنيّ، فهما قسيما الإثبات والنّفي ،ولا واسطة بينهما . انتهى .

(الرابع) : قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : الكلام على ضربين : معربٌ ومبنيّ .

وعند الرّمانيّ وغيره :قسمٌ ثالث لا معربٌ ولا مبنيّ،وهو (سحر)

المعدول، لأنه لا يزول عن هذه الحال، وما فيه شيء يوجب البناء .

وادّعى قوم ذلك في : غلامي ، وهذا خطأ عند الأكثرين ، لأنه

[٣٠١] يؤدي هذا القول إلى أن (عصا) كذلك / .

(الخامس) : قال أبو حيّان في (الارتشاف) : زعم قوم منهم الكسائي: أن(أمس)ليس مبنيًّا ولامعرباً ،بل هو محكيّ من فعل الأمر من الإمساء ، فإذا قلت : جئت أمس ، فمعناه اليوم الذي كنت تقول فيه: أمس .

البـــاب الثّاني
باب المنصرف وغير المنصرف

قيل : إن بينهما واسطة لا توصف بالصّرف ولا بعدمه .

قال ابن جني في الباب المشار إليه[1] : ومن ذلك: ما كـانت فيه اللّام أو الإضافة نحو : الرجل، وغلامك، وصـاحب الرّجـل ، فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة ، وذلك أنها ليست بمنونّة ، فتكون منصرفةً ولا ممّا يجوز للتنوين حلُولُه للصّرْف، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمارةً لكونه غير منصرف كأحمد وعمر .

وكذلك التثنية والجمع على حدّها ليس شيء من ذلك منصرفاً ولا غير منصرف، معرفةً كان أو نكرة؛ من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما ينّون مثلها، فإذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابُـه عنها أمـارةٌ لترك صرفها، وقال (صاحب البسيط) : من : قال المنصرف : ما ليس فيه علتان من العلل التّسعِ، وغير المنصرف ما فيه علتان، وتـأثيرهمـا منع الجـر والتّنوين لفظاً أو تقديراً ، فقد حصر المنصرف وغير المنصرف ، ودخل في القيد التثنية والجمع والأسماء السّتة ، وما فيه اللام والمضاف في غير ما لا ينصرف ، فيكون عـلى هذا رجـلان اسم امرأة غـير منصرف لـوجود

---

(١) أي في باب في الحكم يقف بين الحكمين ، وقد تقدمت الاشارة إليه فيما سبق .
انظر الخصائص ٢ /٣٥٧ .

العلّتين ، وتثنية رجل منصرفاً لعدم العلتين . وأمّا من قال : المنصرف ما دخله الحركات الثّلاث والتنوين ، وغير المنصرف ما لم يدخله جرّ ولا تنوين ، فإن التثنية والجمع والمعرّف باللام والإضافة تَخْرُج عن الحَصْر ؛ فلذلك ذكرها صاحب (الخصائص) مَرْتبةً ثالثةً لا منصرفةً ولا غير منصرفة .

وقال أبو علي : ما دخله اللّام أو الإضافة من باب ما لا ينصرف لا أقول فيه بصرف ولا بعدمه ،ولا أقول : إنه منصرف ، لأن المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل ، وليس اللّام أو الإضافة بسالبة إياه شبه الفعل ،ولا / أقول : إنه غير منصرف ، لأن امتناع التنّوين عنه ليس [٣٠٢] لكونه لا ينصرف ، وإنما هو لدخول الألف واللّام عليه ، فإنها مانع من التّنوين .

وقال الكزوليّ (١) : وأمّا أقسام الأسماء من جهة العموم فعلى ثلاثة أضرب : منصرف وغير منصرف .

وما لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف وهو أربعة :

المضاف وما عرّف بالّام والتثنية والجمع ، لا يقال : منصرفة ، إذ ليس فيها تنوين ، ولا يقال : فيها غير منصرف إذ ليس فيها علّة تمنع من الصرف .

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ولعله : الجزولي بالجيم صاحب الجزولية المشهورة .

وقال ابن الحاجب : ظاهر كلام النّحويين أن القسمة إلى المنصرف وغيره حاصرة ، وتفسيرهم كُلّ واحد من القسمين يَنْفي الحَصْر .

الباب الثالث

بـاب العَـلَم

منه منقول ، ومنـه مرتجـل ، ومنه قسم ثـالث لا منقولٌ ولا مرتجلٌ، وهو الذي علميّته بالغلبة ذكره أبو حيّان .

وقال في (البسيط) : العلم المعدول كعُمـر وزُفَر فيـه ثلاثـة أقوال :

أحدها : أنه مشتقّ من المعدول عنه، فعلى هذا يكون منقولاً .

والثاني : أنه مرتجل غير مشتقّ ، لأن لفظ المعدول لم يستعمل في مسمّى ، ثم نقل منه ، وليس وزن المعدول موافقاً لوزن المعدول عنه حتى يكون منقولاً .

والثـالث : أنه ليس منقـولاً على الإطـلاق ولا مـرتجـلاً على الإطلاق ، بل هو مشابه للمنقول، لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه، ومشابهٌ للمرتجل ؛ لاختصاصه بوزن لايوافقه المعدول عنه فيه .

* * *

الباب الرابع

باب الظّاهر والمضمر

قال الأندلسي في (شرح المفصل) : قال ابن دُرستويه :(إيّا) متوسّط بين الظّاهر والمضمر كاسم الإشارة ، ولذلك ألبس أمره لكونه أخذ شبهاً من هذا وشبهاً من هذا . / [٣٠٣]

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : قال ابن درستويه (إيا) اسم لا ظاهر ولا مضمر،بل هو مبهم كنيّ به عن المنصوب ، وجعلت الكاف والهاء والياء بياناً على المقصود ، وليُعْلم المخاطب من الغائب ، ولا موضع لها من الإعراب. ويعزى هذا القول إلى ابي الحسن الأخفش إلا أنه أشكل عليه أمر (إيّا) فقال : هي مبهمة بين الظّاهر والمضمر .

والجمهور : على أنها اسم مضمر ، وذهب الزجاج : إلى انها اسم ظاهر يضاف إلى المضمرات .

وقال ابن يعيش : أيضاً : قد جعل بعضهم اسم الإشارة من الأسماء الظّاهرة وهوالقياس، إذ لا تفتقر إلى تقدم ظاهر،فتكون كناية

عنه ، ولأنه غلب عليه أحكام الأسماء الظّاهرة نحو : وصفه والوصف به ، وتثنيته وتحقيره .

وقد أشكل أمره على قوم فجعلوه قِسْماً ثالثاً بين الأسماء الظّاهرة والمضمرة ، لأن له شبَهاً بالظّاهرة ، وشبهاً بالمضمرة ، فمن حيث كانت مَبْنِيَّةً ولم يفارقها تعريف الإشارة كانت كالمضمرة ، ومن حيث صُغّرت ، ووصفت ، ووصف بها كانت كالظّاهرة .

وقال الأندلسي : بعض النحاة يقول : أنواع المعارف ثلاثة : ظاهر ومُضْمَرٌ وبينهما وهو المبهم .

الباب الخامس

باب الوقف والوصل

قال ابن جنيّ [(١)] : ومن ذلك قوله :

٢٤٧ = * له زَجَلٌ كأنه صَوْتُ حادٍ [(٢)] *

فحذف الواو من كأنّه لا على حدّالوقف،ولا على حَدّ الوصل ، أما الوقف فيَقْضي بالسّكون (كأنَّهْ)،وأما الوصل فيقضي بالمطْل ، وتمكن الواو (كأنهو) فقوله : كأنه منزلة بين الوصل والوقف ، وكذلك قوله :

---

(١) انظر الخصائص ١/١٢٧ .

(٢) * إذا طلب الوسيقةَ أو زميرُ *

للشماخ ، ديوانه /٣٦ ، وسيبويه ١/١١ ، والحجة لابن خالويه /٢٨٢ والخصائص ١/١٢٧ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٣٦ .

قال في الدرر : وصف حمار وحش هائجاً فيقول : إذا طلب وسيقته ، وهي أنثاه التي يضمها ويجمعها وهي من : وسَقْتُ الشيء : أي جمعته ـ صوّت بها ، وكأن صوته لما فيه من الزّجل والحنين ، ومن حسن الترجيع والتطريب صوتُ حاد بإبل يتغنى بها أو صوت مزمار . والزجل : صوت فيه حنين وترنّم .

٢٤٨ = يـا مَـرْحبـاه بِحِمـار نَـاجِيَـهْ إذا أتى قَرَّبتـهُ لـلسّـانيـهْ(١)

فثبات الهاء في (مرحبا) ليس على حد الوقف ولا على حدّ الوصل ، أما الوقف يؤذن بأنها ساكنة (يامرحباهْ) ، وأما الوصل فيؤذن بحذفها أصلاً يا (مرحبا) بحمارناجية ،فثباتها في الوصل متحرّكة منزلة بين المنزلتين . وكذلك قوله :

٢٤٩ = * ببازلٍ وَجْنَاءَ أو عَيْهَلِّ(٢) *

---

(١) من شـواهـد : الخصـائص ٢/٣٥٨ ، والمنصف ٣/١٤٢ ، والخـزانـة ١/٤٠٠ ، والهمـع والدرر رقم ١٧٤٣ ، وابن يعيش ٩/٤٦ ، ٤٧.وفي الخزانة : قوله : « يا مرحباه) : المنادى محذوف : (ومرحبـا) مصدر منصوب بعامل محذوف ، أي صادف رُحْباً وسعـة ، حذف تنـوينه لنيـة الـوقف ، ثم بعد أن وصـل به هـاء السّكت عنّ له الـوصـل فـوصـل : (وناجيه) : اسم شخص ، (والسانية) : الدلو العظيمة وأداتها .
وأراد بتقريب الحمار للسّانية : أن يستقي عليه من البئر بالدلو العظيمة .

(٢) رجز قبله :
إن تبخلي يـا جُـمْـلُ أو تَعْـتَلِّي أو تُـصْبِـحي فـي الـظّاعِـن الـمُـوَلِّي
نُسَلِّ وَجْد الهائِم المُغْتَلِّ
من شواهد : سيبويه ٢/٢٨٢ ، ونسبه لرجل من بني أسد ، وانـظر نوادر أبي زيد/٢٤٨ ، والخزانة ٢/٥٥٢ ، وشواهد الشافية ٤/٢٤٦ .
وفي الخزانة : قال أبو زيد : المغتلّ : الذي اغتلّ جـوفه من الشـوق والحب والحُزن كغلة العطش . . والوجناء : الوثيرة القصيـرة . والعيهل : الـطويلة ، وتعتلّي : من الاعتلال وهو التمارض . نسلّ : من التسلية وهو إذ هـاب الهمّ ونحوه بالسّلُوّ .

فإثبات الياء مع التضعيف طريف ، وذلك أن التّثقيل من أمارة / [٣٠٤] الوقف ، والياء من أمارة الإطلاق ، فهو منزلة بين المنزلتين .

* * * *

الباب السادس

باب حروف الجر . قال ابن هشام في (المغني) : التّحقيق في اللام المقوية نحو « مُصدّقاً لما معهم »(١) ، « فعّال لما يريد »(٢) ، « إن كنتم للرؤيا تَعْبُرون »(٣) . أنها ليست زائدة محضة لما تخيّل في العامل من الضّعف الذي نَزّله منزلة القاصر ، ولا معدّية محضة، لاطّراد صحةإسقاطها ، فلها منزلة بين منزلتين .

فصـــل

قـال ابن إياز : جعـل ابن معط للمنادي مـرتبتين : البعد ، والقرب فـ (يا) و (أيا) وهيا للأول ، وأي والهمزة للثاني .

وابن برهان جعل له ثلاث مراتب : بُعْدِي وقُرْبِيّ وَوَسَطِيّ بينهما فللأولى (أيا) و (هيا) ، وللثانية : الهمزة ، وللثالثة : أي ، وجعل (يا) مستعملة في الجميع . انتهى .

ونظير ذلك الإشارة جعل له ابن عصفور ثلاث مراتب : دُنيا ،

(١) البقرة / ٩١ .
(٢) البروج / ١٦ .
(٣) يوسف / ٤٣ .

ووُسْطى ، وقُصْوى ، فللأولى (ذا) و (تى) ، وللثانية : ذاك وتيك وبالكاف دون اللام ، وللثالثة ذلك وتلـك بالكاف واللام وجعل لـه مرتبتين فقط .

ورُودُ الشّيء مع نظيره مورِدُهُ(١) مع نقيضه

قال ابن جنّي : وذلك أَضْرُبٌ :

منها : اجتماع المذكّر والمؤنّث في الصّفة المؤنثة نحو : رجل علاّمة ، وامرأة علامة ، ورجل نسّابة ، وامرأة نسابة ، ورجل هُمَزَةُ لُمَزَةٌ ، وامرأة هُمَزَةٌ لُمَزَةٌ ، ورَجُلٌ صَرورَةٌ(٢) وفروقَةٌ(٣) وامرأة صَرُورةٌ وفَروقَةٌ ، ورجل هِلباجة(٤) فَقَاقَةَ(٥) ، وامرأة كذلك . وهو كثير .

وذلك أنّ الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه ، وإنما لَحِقت لإعلام السّامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ

(١) في النسخ المخطوطة : « يورد » مكان : « مورده » ، وفي الخصائص : « باب في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه » . انظر ٢/ ٢٠١ .

(٢) في القاموس : رجل صرور ، وصرارة ، وصارورة ، وصروريّ ، وصروراء : لم يحجّ أو لم يتزوج للواحد والجمع .

(٣) في القاموس : رجل فاروقٌ وفروقة : شديد الفزع .

(٤) في القاموس : الهِلباجة بالكسر : الأحمق ، الضخم ، الفدْم ، الأكول ، الجامع كل شرّ .

(٥) في القاموس : رجل فَقاقٌ كسحابٍ وسَحابة : أحمق .

الغاية والنّهاية، فجعل تأنيث الصفة أمارةً لِمَا أُريد من تأنيث الغايـة والمبالغة ، وسواء كان الموصوف بتلك الصفة مذّكراً أم مؤنّثاً .

يدلّ على ذلك أن الهاء لو كانت في نحو امرأة فروقة إنما لحقتْ لأنّ المرأة مؤنثة لـوجب أن / تحذف في المـذكّـر فيـه فيقـال : رجـل [٣٠٥] فروق ، كما أنّ التاء في قائمة وظريفة لما لحقت لتأنيث الموصوف حذفت مع تذكيره في نحو : رجل ظريف ، وقائم ، وكريم . وهذا واضحٌ .

ونحوٌ من تأنيث هذه الصفة ليُعْلم أنها بلغت المعنى الذي هو مؤنّث أيضـاً تصحيحهم العين في نحـو : حَـوِلَ وَصَيِـدَ واعتَـونُـوا واجْتَورُوا ، إيـذاناً بأن ذلك في مَعْنى ما لا بُدّ من تصحيحه ، وهـو آحولّ، وآصْيَدّ ، وتعاونوا ، وتجاوروا ، وكما كُرّرت الألفاظ لتكرير المعاني ، نحو : الزّلْزلة ، والصّلصلة ، والصّرصرة وهو باب واسع .

ومنها : اجتماع المؤنث والمذكّر في الصّفة المذكّرة . وذلك نحو : رَجُلٌ خَصْم ، وأمرأة خَصْمٌ ، ورجل عَـدْل، وامرأة عـدل ، ورجل ضَيْف ، وامرأة ضيف ، ورجل رِضاً ، وأمرأة رِضاً .

وكذلك ما فوق الواحد نحو : رجلان رِضـاً ، وعدلٌ ، وقـومٌ رِضاً ، قال زهير :

٢٥٠ =متى يَشْتَجِر قَوْمٌ يَقُـلْ سَرَواتُهُم هُمُ بيننا فَهُمْ رِضاً وهمُ عـدلُ[١]

وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصّفة : أنّ التذكير إنما أتاها من قبل المصدرّية ، فإذا قيل : رجل عَدْلٌ ، فكأنهُ وُصِف بجميع الجِنْس مبالغةً ، كما تقول : أستولى على الفَضْل ، وحاز جميع الرّياسة والنُّبْلِ ، ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود ، ونحو ذلك فوصف بالجنس أجمع تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً .

وقد ظهر عنهم ما يؤيّد هـذا المعنى ويشهد بـه . وذلك نحـو قوله :

٢٥١ =ألا أصبحتْ أسماءُ جاذِمَةَ الحَبْلِ وضنَّت علينا والضّنِينُ من البُخْلِ[٢]

فهذا كقولك : هو مجبول من الكرم وَمَطِينٌ[٣] من الخير ، وهي

---

(١) من قصيدة يمدح بها سنان بن أبي حارثة المرّي ، ومطلعها :
صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلو
وأقفر من سلمى التعانيق فالثقلُ
والتعانيق والثقل : موضعان . انظر ديوانه / ٤٠ .
من شواهد : الخصائص ٢٠٢/٢ ، والمحتسب ١٠٧/٢ ، واللسان : « رضي » .

(٢) في اللسان : « ضن » نسب إلى البعيث ، وفسّره بقوله : أراد : الضنين مخلوق من البُخْل ، وكل ذلك على المجاز .
من شواهد : الخصائص ٢٠٢/٢ ، ٢٥٩/٣ ، والمحتسب ٤٦/٢ ، وابن الشجريّ ٧٢/١ ، والمغنى ٣٤٤/١ .

(٣) في القاموس : « طين » : الطّين : الخلقة والجبله فمطين كمبيع بمعنى مخلوق أو مجبول .

مخلوقة من البخل .

وهذا أوفق معنًى من أن تحمله على القلب ، وأنه يريد به : والبخل من الضنين ، لأن فيه من الإعظام والمبالغة ما ليس في القلب .

ومنه قوله :

٢٥٢ = * وهُنّ من الإخلاف قبلك والمطل[1] *

وقوله :

٢٥٣ = * وهنّ من الإخلاف والوَلَعان[2] *

وأقوى التأويلين في قولها :

---

(١) نسب في اللسان : « ولع » إلى البعيث .
وهو من شواهد : الخصائص ٢/٢٠٣ ، ٣/٢٦٠ ، والمحتسب ٢/٤٦ وابن الشجريّ ١/٧٢ .

(٢) صدره :
* لخلّابة العينين كذّابة المنى *
من شواهد : إصلاح المنطق / ٢٦٨ . وفيه : أولع بكذا وكذا إيلاعاً وولعاناً ، والاسم : الولوع . . . إذا كذب .
والخصائص ٢/٢٠٣ ، ٣/٢٥٩ ، والمحتسب ٢/٤٦ ، واللسان : « ولع » .

٢٥٤ = * فإنّما هي إقبالٌ وإدبار(١) *

أن تكون من هذا ، أي كَأَنّها خُلِقت من الإقبالوالإدبار،لا على أن يكون من باب حذف المضاف ، أي ذات إقبال وذات / إدبار . [٣٠٦]

ويكفيك من هذا كله قوله تعالى : ﴿ خُلِقَ الإنسانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾(٢) ، وذلك لكثرة فعله إيّاه ، واعتياده له .

وهذا أقوى معنى من أن يكون أراد : خُلِق العَجَلُ من الإنسان ، لأنه أمر قد اطّرد واتّسع ، فحمله على القَلْبَ يَبْعد في الصنعة ، ويَصْغُر في المعنى .

وكأن هذا الموضع لَمّا خفي على بعضهم قال في تأويله : إن العَجَلَ هنا : الطّين . ولعمري إنه في اللّغة كما ذكر ، غير أنه في هذا الموضع لا يراد به إلّا نفس العجلة والسّرعة ، ولهذا قال عقبه : ﴿ سَأُرِيكُم آياتِي فلا تَسْتَعْجِلُون ﴾(٣)،ونظيره قوله تعالى : ﴿ وَكان

(١) للخنساء ، وصدره .

* ترتع ما رتعتْ حتّى إذا ادّكَرَتْ *

من شواهد : سيبويه ١/ ١٦٩ ، والمقتضب ٣/ ٢٣٠ ، ٤/ ٣٠٥ ، والخصائص ٢/ ٢٠٣ ، ٣/ ١٨٩ ، والمنصف ١/ ٩٧،وابن الشجري ١/ ٧١ ، وابن يعيش ١/ ١١٥ ، والخزانة ١/ ٢٠٧ ، ٢٤٠ ، والتصريح ١/ ٣٣٢ . وانظر ديوانها / ٢٦ .

(٢) الأنبياء / ٣٧ .

(٣) الأنبياء/ ٣٧ .

الإنسانُ عَجُولاً ﴾(١) ﴿ وخُلِق الإنسانُ ضَعِيفاً﴾(٢) ، لأن العجلة ضرب من الضّعف ؛ لِمَا تُؤذن به من الضرّورة والحاجة .

فلما كان الغرض من قولهم : رَجُلٌ عَدْلٌ ، وامرأة عدل إنما هو إرادة المصدر والجنس جُعِل الإفرادُ والتذكير أمارةً المصدر المذّكر .

فإن قلت : فإنّ نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنّثاً نحو : الزيادة ، والعيادة (٣) والضّئولة ، والجُهومة ، والمَحْمِيَة ، والمَوجِدة ، والطّلاقة ، والسباطة (٤) ، وهو كثيرجداً ،فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثاً فما هو في معناه ومحمول بالتّأويل عليه أحجى بتأنيثه .

قيل : الأصل ـ لقوته ـ أحمل لهذا المعنى من الفرع لِضَعْفه . وذلك أن الزيادة (٥) والعيادة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها ، فلحاق التّاء لها لا يُخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتها .

وليس كذلك الصّفة ، لأنها ليست فى الحقيقة مصدراً ، وإنما

(١) الإسراء / ١١ . وفي الخصائص والأشباه المطبوع والنسخ المخطوطة « وخلق الإنسان » : مكان : و « كان » تحريف .

(٢) النساء / ٢٨ .

(٣) في الخصائص ٢ / ٤٠٤ : « والعبادة » بالباء .

(٤) في ط فقط : « والبساطة » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص . وفي القاموس : « سبط » وقد سبط كـ « كَرُم » وفرح سبطاً وسبوطاً وسبوطةً وسباطة ، ومن معانيها : الكثرة والسّعة .

(٥) في ط : « والزيارة» بالراء .

هي متأوّلة عليه ، ومردودة بالصنعة إليه . فلو قيل : رَجُلٌ عَدْلٌ ، وامرأة عَدْلَةٌ ، وقد جرت صفة كما ترى لم يؤمن أن يُظَنّ بها أنها صفة حقيقيَّة[١] كصَعْبَةٍ مِنْ صَعْب ، وَنَدْبة من نَدْب ، وفَخْمَة من فخم ، ورَطْبة من رَطْب . فلم يكن فيها من قُوة الدّلالة على المصدريّة ما في نفس المصدر نحو : الجُهومة والشُّهومة والطّلاقة ، والخَلاَقَة[٢] فالأصول لقوّتها يتصرّف فيها ، والفروع لضعفها يتوقّف بها ، ويقتصر على بعض ما تسوّغه القوّة لأصولها .

فإن قلت : فقد قالوا : رجل عدل، وامرأة عدلة، وفرس طَوْعَة القياد / . [٣٠٧]

وقال أُمية :

٢٥٥ = والحَيّة الحَتْفة الرّقشاء أَخْرجها من بيتها آمِنات الله والْكَلِمُ[٣]

قيل هذا مِمّا[٤] خرج على صورة الصّفة ، لأنهم لم يؤثروا أن يبعدوا كل البعد عن أصل الوصف الذي بابه أن يقع الفرق فيه بين

---

(١) في ط فقط : « حقيقة » تحريف .
(٢) في ط : « والخلافة » بالفاء تحريف .
(٣) من شواهد : الخصائص ١ / ١٥٤ ، وقد نسبه ابن جني إلى أميّة ، وفي هذا الموضع رواه : « جحرها » بدل « بيتها »، ورواه مرة أخرى ٢ / ٢٠٥ : « بيتها » بدل : « جحرها » وانظر اللسان : « حتف » وروايته : « بيتها » .
(٤) في ط : « إنما » .

مذكّره ومؤنثه ، فجرى هذا في حِفْظ الأصول والتلفت إليها للمباقاة لها، والتنبيه عليها ، مجرى إخراج بعض المعتلّ على أصله نحو : استحوذ ، ومجرى إعمال صُغُته[1] وعُدْته ، وإن كان قد نُقِل إلى (فَعُلت) لمّا كان أصله : (فَعَلت) . وعلى ذلك أَنّث بعضهم فقال : خَصْمَة ، وضيفة ، وجمع فقال :

٢٥٦ = يا عينِ هلّا بكيتِ أَرْبَدَ إذْ قُمنا وقام الخصومُ في كَبَدِ[2]

وعليه قول الآخر :

٢٥٧ = إذا نزل الأضيافُ كان عَذَوَّراً على الحَيّ حتى تستقِلّ مراجِلُهْ[3]

---

(١) في ط : « صفته » بالفاء تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ٢٠٥/٢ .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢٠٥/٢ ، ٣١٨/٣ ، والشاهد نسب في الخصائص للبيد .
وأربد في البيت أخولبيد لأمه . والكَبد بفتح الكاف : المشقة والعناء .

(٣) لزينب بنت الطثرية ، والطثرية أمها حين قُتِلَ أخوها يزيد ابن الطثرية الشاعر المشهور في خلافة بني العباس ١٢٦ هـ ، قتله بنو حنيفة . ومطلع قصيدتها :
أرى الأَثْل من بطن العقيق مجاوري
مقيماً وقد غالت يزيدُ غوائِلُهْ
إلى أن قالت قيل الشاهد المذكور :
فتًى ليس لابن العمّ كالذئب إن رأى
بصاحبه يوماً دماً فَهْوَ آكِلُهْ

الأضياف هنا بلفظ القِلّة ومعناها أيضاً ، وليس كقوله :

٢٥٨ = * وأسَيَافُنا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَما[١] *

في أنّ المراد بها معنى الكثرة وذلك أمدح ، لأنه إذا قرى الأضياف وهم قليل بمراجل الحيّ أجمع فما ظنّك به[٢] لو نزل به الضّيفان الكثيرون .

فإن قيل : فلم أنثَّ المصدر أَصْلاً ؟ وما الّذي سَوّغ التأنيث فيه مع معنى المعموم والجنس ، وكلاهما إلى التذكير حتى احتجت إلى الإعتذار له بقولك : إنه أصل ، وإن الأصول تحتمل ما لا تحتمله الفروع ؟ .

يسرّك مظلوماً ويرضيك ظالماً

وكلُّ الذي حمّلْتَهُ فَهْوَ حامِلُهْ

إذا انزل الأضياف . . . الخ أنظر شرح ديوان الخنساء بالإضافة إلى مراثي ستين شاعرة من شواعر العرب / ١٥٥ وهو من شواهد : الخصائص ٢/١٢٠ ، ٢٠٥ .

والعذوّر ـ كما في القاموس : عذر ـ : السيء الخلق والشديد النفس .

(١) لحسان بن ثابت ديوان /٢٢٢ . وصدره :

* لنا الجفناتُ الغُر يَلْمَعْنَ في الضُّحى *

من شواهد : سيبويه ٢/١٨١ ، والمقتضب ٢/١٨٨ ، والخصائص ٢/٢٠٦ ، والمحتسب ١/١٨٧ ، وابن يعيش ٥/١٠،والخزانة ٣/٤٣٠ ، والعينيّ ٤/٥٢٧ ، والأشموني ٤/١٢١ .

(٢) « به » سقطت من نسخ الأشباه ، والتصويب من الخصائص .

قيل : عِلّة جواز تأنيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره ، : أن المصادر أجناسٌ للمعاني ، كما أن غيرها أجناس للأعيان نحو رجل وفرس ، ودار ، وبستان ، فكما أن أسماء أجناس[1] الأعيان ، قد تأتي مؤنّثة الالفاظ ، ولا حقيقة تأنيثٍ في معناها نحو : غُرْفَة وَمشرقة[2] ، وعليّة ، ومِروحة ، ومِقْرَمة[3] ، كذلك جاءت أيضاً أجناس المعاني مؤنّثاً بعضُها لفظاً لا معنىً وذلك ، نحو : المحْمِدة والموجِدْة ، والرّشاقة ونحوها .

[٣٠٨] نعم ، وإذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدرّيته غير موصوف/ به لم يكن تأنيثه وجمعه، وقد جرى وصفاً ، وحل المحل[4] الذي من عادته أن يفرّق فيه بين مذكّره ومؤنثه ، وواحده وجماعته ، قبيحاً ولا مستكرهاً ، أعني : ضَيْفة ، وَخَصْمَة ، وأضيافاً وخصوماً ، وإن كان التذكير والإفراد أقوى في اللّغة ، وأعلى في الصّفة ، قال تعالى : ﴿ وهل أتاك نَبأُ الخَصْمَ إذْ تسوّروا المِحْراب ﴾[5] وإنما كان التّذكير

(١) في نسخ الأشباه : الأجناس الأعيان ، وفي الخصائص : أجناس الأعيان .

(٢) في ط فقط : « ومشرفة » بالفاء والصواب من النسخ المخطوطة والخصائص و« المشرقة » ، بالقاف ومثلته الراء ، كما في القاموس : موضع القعود في الشمس بالشتاء .

(٣) في القاموس : « قرم » : المِقْرمة كـ « مِكْنَسة » : سِتْرٌ رقيق .

(٤) في الخصائص ٢ /٢٠٧ : وقدورد وصفاً على المحلّ الذي . . . »

(٥) صٓ / ٢١ .

والإفراد أقوى من قِبَل أنك لمّا وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك ، وكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع ، كما يجب للمصدر في أوّل أحواله ، ألا ترى أنك إذا أَنَّثْت وجمعت سَلَكْتَ به مسلك[1] الصفة الحقيقيّة التي لا معنى للمبالغة فيها ، نحو : قائمة ومنطلقة ، وضاربات ، ومُكْرِمات . فكان ذلك يكون نَقْضاً للغرض أو كالنّقض له . فلذلك قَلّ حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنّثاً أو مجموعاً .

ومما جاء من المصادر مجموعاً ومُعْملاً أيضاً قوله[2] :

٢٥٩ = * مواعيد عُرقوب أخاه بيثرب[3] *

ومنه عندي قولهم : « تركته بملاحِس البقر أولادَها »[4] ، فالملاحس جمع : مَلْحَس ، ولا يخلو أن يكون مكاناً أو مصدراً ، فلا يجوز أن يكون هنا مكاناً ، لأنه قد عمل في الأولاد فنصبَها ، والمكان

(١) في الخصائص ٢/٢٠٧ : « مذهب » .
(٢) في ط : « قولهم » .
(٣) لعلقمة الأشجعيّ : وصدره :

* وَعَدْتَ وكان الخُلْفُ فِيك سجيّةً *

من الشواهد المشهورة ، وقد استشهد به سيبويه ١/١٣٧ ، والخصائص ٢/٣٠٧ ، وابن يعيش ١/١١٣ ، والمقرب ١/١٣١ ، والهمع والدرر رقم ١٤٥٧ .
(٤) انظر هذا القول المنسوب للعرب في همع الهوامع ٥/٦٦ .

لا يعمل في المفعول به كما أن الزمان لا يعمل فيه .

وإذا كان الأمر على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفاً مقدرًا وكأنه قال : تركته بمكان ملاحس البقر أولادَها كما أن قوله :

٢٦٠ = ومـا هِـيَ إلّا في إزارٍ وعِـلْقَـةٍ مُغَارَ ابن هَمَّامٍ على حيٍّ خَثْعَما[1]

محـذوف المضـاف ، أي وقت إغـارة ابن همـام على حيّ (خَثْعَم) ، ألا تـراه قد عـدّاه إلى قـولـه : « على حيّ خثعمـا » ، فملاحس البقر إذًا مصدر مجموع يعمل[2] في المفعول به كما أن :

* مواعيد عرقوب أخاه بيثرب *

كذلك ، وهو غريب .

وكان أبو عليّ يـورد « مواعيـد عرقـوب أخاه » مـورد الطريف المتعجّب منه ، فأما قوله :

٢٦١ = كَمْ جـرّبوه فمـا زادت تجارِبُهُـم أبا قُدامـة إلّا المجد والفَنَعَـا[3]

(١) من شواهد سيبويه ونسبه ١/ ١٢٠ الى حميد بن ثور الهلاليّ ، وهو أيضاً من شـواهـد : المقتضب ٢/ ١٢١ ، والخصـائص ٢/ ٢٠٨ ، والمحتسب ٢/ ٢٦٦ ، وابن يعيش ٦/ ١٠٩ ، واللسان : « علق » والعِلْقة ـ كما في اللسان ـ الصُّدْرة تلبسها الجارية تتبذل به .

(٢) في الخصائص : « مُعْمل » مكان : « يعمل » .

(٣) للأعشي . ديوانه / ١١١ . والشاهد من قصيدة يمدح بها هوذة بن على الحنفيّ مطلعها :

بانت سعاد وأمسى حبلها انقطعا واحتلتِ الغمْر فالجُدّين فالفَرَعَـا

من شـواهد : الخصـائص ٢/ ٢٠٨ ، والأشمـوني ٢/ ٢٨٧.وفي العيني هامش الأشموني : الفنع : الكرم والفضل ، والثناء ، والزيادة .

فقد يجوز أن يكون من هذا . وقد يجوز أن يكـون(أبا قدامة) منصوباً بـ« زادت »أي فما زادت أبا قدامة تجارِبُهم أيّاه إلاّ المَجْد .

والوجْهَ أن تنصبه بتجاربهم / لأنها العامل الأقرب ، ولأنّه لو أراد [٣٠٩] إعمال الأول لكان حَرِيً أن يعمل الثاني أيضاً ، فيقول : فما زادت تجاربهم إياه أبا قدامة إلاّ كذا،كما تقول : ضـربت فأوجعتـه زيداً ، « ويُضَعِّف »[١] ضرب فأوجعت زيداً على إعمال الأول وذلك أنك إذا كنت تعمل الأول على بعده وجب إعمـال الثاني أيضا » لِقُرْبه ، لأنه لا يكون الأبعد أقوى حالاً من الأقرب .

فإن قلت : أكتفي بمفعول العـامل الأول من مفعـول العامـل الثاني .

قيل لك : وإذا كنت مكتفياً مختصراً ، فاكتفاؤك بإعمال الثّاني الأقرب أَوْلى من اكتفائـك بإعمـال الأوّل الأبعا . وليس لـك في هذا مـا لك في الفـاعل، لأنـك تقول: لا أضمـر على غـير تقدم ذكـر إلاّ مستكرهاً ، فتعمل الأول فتقول : قام وقعدا أخواك . فأما المفعولُ فمنه بَدٌّ ، فلا ينبغي أن تتباعد بـالعمل إليـه وتترك مـا هو أقـرب إلى المعمول فيه منه .

ومن ذلك :«فرس وَساعٌ »[٢]، الذّكـر والأنثى فيه سـواء ، وفرسٌ جوادٌ ، وناقة ضامر ، وجَمَلٌ ضامر ، وناقة بازِل ، وجملٌ بازل ، وهو لُباب قومه ، وهي لُباب قومها ، وهم لباب قومهم . قال جرير :

---

(١) في الخصائص ٢ / ٢٠٩ « وتضعّف » بالتاء أي تنسبه الى الضعف .

(٢) في القاموس :«وسع»: وساعٌ كسحاب : من الخَيْل الجواد أو الواسع الخطو .

٢٦٢ =تُـدرِّي فـوق مَتْنَيْهـا قُـرونـاً   عـلى بَشَـرٍ وَآنسـةٌ لُبَـابٌ[١]

وقال ذو الرّمة :

٢٦٣ =سِبَحْـلاً أبا شَـرْخَيْنِ أحيا بنـاتـه   مقالِيتُها فهي اللُّباب الحبائسُ[٢]

فـأمّـا نـاقـة هجـان ، ونـوق هجـان ، ودِرْعٌ دِلاص ، وأدرع دلاص ، فليس من هذا الباب بل فِعالٌ منه في الجمعَ تَكْسِير فِعَال في الواحد،وهو من باب:ما اتّفق لفظه واختلف تقديره . انتهى .

قلت قد اشتمل هذا الأصل على ثلاثة أبواب : باب ما دخلت فيه التّاء في صفة المذّكر ، وباب ما دخلت فيه التّاء في صفة المؤنث ، وباب ما استوى فيه المذكّر والمؤنّث والمفرد والمثنى والجمع ، وها أنا [٣١٠] أسوق جملاً من نظائرها[٣] ، . ذكر نظائر الباب الأول . . . . . /

---

(١) من شواهد : الخصائص ٢ / ٢٠٩ ، واللسان : « لبب » وفيه : « تدرِّي » بالبناء للفاعل .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢ / ٢١٠ ، والمخصص ١٣/٧٧ ، ١٧/٣٣.
والشاهد من قصيدة مطلعها :
ألم تُسأل اليوم الرسومُ الدوارس   بحُزْوى وهل تدري القفار البسابسُ
والسّبحل : الفحل الضخم . وأبا شرخين : يعني أن له نتاجين في عـام تباعاً . والمقاليت : جمع مِقْلات،وهي مفعال من القلت وهو الهلاك . ومعنى مقاليت : أنه لا يعيش لهن ولد. انظر الديوان،وشـرح الشاهـد في الهامش /٤١١ .

(٣) اختلفت النسـخ في العبارة التي تـلي هـذه الجملة، فنسختـا الأزهـر الأولى والثانية : « ذكر نظائر الباب الأول » وفي هامش نسخة منها بعد هذه العبارة =

ورُود الوِفاق مع وُجُوب(١) الخلاف

قال ابن جني:هذا الباب ينفصل من الذي قبله بأن ذاك تبع فيه اللّفظ ما ليس وَفْقاً له نحو : رجلٌ نَسّابة ، وامرأة عَدْلٌ .

وهذا الباب ليس بلفظ تَبع لفظاً ، بل هو قائم برأسه ، وذلك قولهم : غاض الماءُ وِغضْتُهُ،سوّوا فيه بين المتعدّي وغير المتعدّي .

ومثله : جَبَرتْ يَدُه ، وجبرتها ، وعَمَرَ المنزلُ،وعَمْرتُهُ ، وسار الدّابة،وسرته ، ودان الرجل،ودِنْته من الدّين ، في معنى أُدنته .

وعليـه جـاء (مـديـون) في لغـة بني تميم . وهلَك الشّيءُ وهلكته ، قال العجاج :

٢٦٤ = وَمَهْمَهٍ هالِكٍ منْ تَعرّجا(٢)

= هنـا بيـاضٍ بالأصل . وكذلك نسخة ط ، والنسخة المغربية ، وفي نسخة المتحف البريطاني : سقطت العبارة الأخيرة وهي : « ذكر نظائر البـاب الأول » وليس هناك إشارة إلى بياض .

وفي النسخة الظاهرية فراغ بعد عبارة : « ذكر نظائر الباب الأول » مما يدل على أن هناك نقصاً .

(١) في الخصائص :٢ / ٢١٠« وجود » بالدال .

(٢) رجز للعجاج بدأه بقوله :

ما هاج أحزاناً وشجْواً قد شجا

وبعد الشاهد قوله :

هائلةٍ أهوالُه مَنْ أدْلجا

فيه قولان : أحدهما : أن (هالكاً) بمعنى مُهلك أي : مُهْلك مَنْ تعرّج فيه .

والآخر : ومهمه هالكِ المتعرّجين فيه كقوله : هذا رجلٌ حسنُ الوَجْهِ، فوضع (مَنْ) موضع الألف واللام . ومثله هبط الشيءُ وهبطته قال :

٢٦ = مــارا عَنِي إلاّ جَنَــاحُ هــابــطاً على البيـوت قَوْطَـهُ العُلابِـطَا[1]

أي مهبطاً قوطه . ويجوز أن يكون أراد : هابطاً بقوطه ، فلمّا حذف حرف الجر نصب الفعل ضرورة . والأول أقوى .

فأمّا قوله تعالى : ﴿ وإنّ منها لَما يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ ﴾[2] فأجود

والمهمة : الأرض القفر المستوية : ومعنى الشاهد : أن هذا المهمة من تعرّج فيه هلك . والتعرّج : التحبّس ، يقال : تعرّج على القوم وعرّج أي عطف عليهم وأقام : انظر ديوان العجاج / ٣٦٧، وهو من شواهد : المقتضب ٤ / ١٨٠ ، والخصائص ٢ / ٢١٠ ، والمخصص ٦ / ١٢٧ .

(١) من شواهد : النوادر / ٤٧٥ ، والخصائص ٢ / ٢١١ ، والمنصف ١ / ٢٧ والمحتسب ١ / ٩٢ ، وابن الشجريّ ١ / ٣٨٦ ، واللسان : قوط . وفي النوادر ضمّ إلى هذا الشاهد بيتين آخرين ، وانظر تحقيق نسبة هذا الشاهد في هامش النوادر .
والعُلابط : واحدها : عُلَبِطَة ، وهي الخمسون والمائة إلى ما بلغت من العدد، وهو اسم للقطيع لا واحد له . وجناح : اسم رَاعٍ ، والقوط ـ كما في القاموس ـ : القطيع من الغنم ، وجمعه أقواط .

(٢) البقرة / ٧٤ .

القولين فيه أن يكون معناه : وإن منها لَما يهبطَ مَنْ نظر إليه لخشية الله .

وذلك أن الإنسان إذا فكّر في عِظَم هذه المخلوقات تضاءل وخشع ، وهبطت نفسه لعظم ما شاهد ، فنسب الفعل إلى تلك الحجارة ، لمّا كان الخشوع والسقوط مسببًا عنها ، وحادثاً لأجل النظّر إليها كقوله تعالى : ﴿ وما رَمَيْت إذ رَمَيْتَ ولكنّ الله رَمَى ﴾(١) وأنشدوا قول الآخر :

٢٦٦ = فاذكرى موقفي إذا التقت الخيـــ ـلُ وسارت إلى الرِّجال الرّجالا(٢)

أي وسارت الخيلُ الرِّجالَ إلى الرّجال .

وقد يجوز أن يكون أراد : وسارت الى الرجال بالرجّال ، فحذف حرف الجر فنصب، والأول أقوى . وقال زهير(٣) :

٢٦٧ = فلا تَغْضَبَنْ مِنْ سِيَرةٍ أنت سِرْتَهَا فَأوَّلُ راضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُها(٤)/ [٣١١]

(١) الأنفال / ١٧ .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢/٢١١ ، واللسان : « سير » .

(٣) في الخصائص : خالد بن زهير ، وفي ط والنسخ المخطوطة : « زهير » انظر تحقيق النسبة في هامش الخصائص ٢/٢١٢ .

(٤) من شواهد : الخصائص ٢/٢١٢ ، والمغنى ٢/٥٢٧.هذا وفي الأشباه في نسخته المطبوعة والنسخ المخطوطة : « سنة » مكان « سيرة » وهي رواية الخصائص ، وفي المغنى : « سنة » أيضاً وفي ط فقط : « فلا تغضبا » بدل : « تغضبن » .

ورَجَنت الدّابة بالمكان : إذا أقامت فيه ، وَرَجَنْتُها ، وعاب الشيء وعِبْتُهُ ، وهجمت على القوم،وهجمت غيري عليهم أيضاً ، وعفا الشيء : كثر ، وعفوته : كثرته ، وفغر فاه ، وفغر فوه ، وشحافاه(١) وشحافوه ، وعَثَمَتْ يدُه ، وعثمتها أي جبرتها على غير استواء ، ومدّ النهرُ ومدَدْتُه،قال تعالى : ﴿ والبَحْرُ يمدُّه مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾(٢) قال الشاعر :

٢٦٨ = ٭ ماءُ خَلِيجٍ مَدّهَ خليجانْ (٣) ٭

وسرحت الماشيةُ وسَرحتها ، وزاد الشيءُ وزدته ، وذرا الشيّءُ وذَرَوته : طيرتُهُ ، وخسف المكانُ وخسفه الله ، ودَلع لِسانُه ودلعته ، وهاج القوم وهجتهم ، وطاخ الرّجل وطُخْته أي أ لطختُهُ بالقبيح في معنى : أَطحته ، ووفر الشيء(٤) ووفرته .

وقال الأصمعي : رفع البعير ورفعته ـ في السير المرفوع ـ وقالوا: نفي الشيءُ ونفيتُهُ ، : أي أبعدته، قال القطاميّ :

---

(١) شحافاه : فتحه ، وشحافوه : انفتح .

(٢) لقمان /٢٧ .

(٣) في اللسان : « خلج » روى هذا البيت :
إلى فتى فاض أَكُفّ الفتيانْ فيض الخليج مدّه خليجانْ
من شواهد : الخصائص ٢/٢١٢ ، والمخصص ١٠/٣٢ ، ١٥/٥٤
ونسب الشاهد إلى أبي النّجم .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : وفر الشيء يفر ووفرته : بزيادة «يفر» وهي ليست في الخصائص .

٢٦٩ = ❊ فأصبح جاراكم قتيلاً ونافياً[١] ❊

ونحوه : نكزتِ البئرُ ونكزتها أي أقللت ماءها ، ونزفَتْ وَنَزَفْتُها .

فهذا كلّه شاذٌّ عن القياس،وإن كان مطرّداً في الاستعمال ، إلا أن له عندي وجْهاً لأجله جاز . وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه ، فإنّما الفعل منه شيء أُعيره وأُعطيه ، وأُقدر عليه ، فهو وإن كان فاعلاً ، فإنه لمّا كان مُعاناً مُقْدَراً صار كأنّ فعله لغيره ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وما رَمَيْت إذ رَمَيْت ولكنّ الله رَمى ﴾[٢] وقد قال قوم ـ يعني أهل السنة فإن ابن جنّي كان معتزليًّا كشيخه الفارسي ـ إنّ الفعل لله ، وإن العْبَدَ مكتسبه ، فلمّا كان قولهم : غاض الماء وغضته أن غيره أغاضه ، وإن جرى لفظ الفعل له تجاوزت العرب ذلك إلى أن أظهرت هناك فِعْلاً بلفظ الأول متعدّياً ، لأنه قد كان فاعله في وقت فعله إيّاه إنما هو معان[٣] عليه فخرج اللفظان لما ذكرناه خروجاً واحداً .فاعرفه . انتهى .

❊ ❊ ❊

---

(١) تمامه من اللسان : « نفي » :

❊ أصمَّ فزادوا في مسامعه وقْرا ❊

و « نافيا » أي : منتفياً ، ونفى الرجلُ عن الأرض ، ونفيْته عنها : طردته فانتفى .

(٢) الأنفال /١٧ .

(٣) في الخصائص ٢ /٢١٣ : مُشَاءٌ إليه ، بمعنى : ألجأه اليه .

ورود الشيء على خلاف العادة(١)

قال ابن جنّي : المعتاد المألوف في اللغة أنه إذا كان (فَعَلَ) غَيْرُ مُتعدٍّ كان أفعل متعدّياً ، لأن هذه الهمزة أكثر ما تجيء للتّعْدية . وذلك نحو : قام زيد ، واقمت زيداً،وقعد بكرٌ،وأقعدت بكراً . فإن كان (فَعَل) متعدِّياً إلى مفعول واحد فنقلْته بالهمزة صار متعدّياً إلى اثنين نحو : طعِم زيدٌ خبزاً ، وأطعمته خبزاً ، وعطا بكرٌ درهماً،وأعطيته درهماً/ . [٣١٢]

فأمَّا كُسِي زيدٌ ثوباً ، وكسوته ثوباً،فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نُقِل بالمثال ، ألا تراه نُقِل من (فَعِل) إلى (فَعَل) . وإنما جاز نقله بِفَعَل لمّا كان فَعَل وأفعل كثيراً ما يعتقبان على المعنى الواحد ؛ نحو : جدّ في الأمر وأَجدّ ، وصدَدْتُهُ عن كذا وأصددته ، وقصر عن الشيء وأقصر ، وسحته الله وأسحته ، ونحو ذلك . فلما كانت فعل وأفعل على ما ذكرنا من الاعتقاب والتّعاوُض ، ونقل بأفعل نقل أيضاً فَعِل بِفَعَل نحو : كسي زيد وكسوته ، وشَتِرَتْ(٢) عينُه ، وشترتها(٣) ، وغارت عينه(٤) وعرتها،ونحو ذلك .

---

(١) ترجم له ابن جني في الخصائص ٢ / ٢١٤ : « باب في نقض العادة » .
(٢) أي انقلب جفنها من أعلى وأسفل كما في القاموس : « شتر » .
(٣) في الخصائص : « وشترها » .
(٤) في الأشباه ؛ النسخة المطبوعة ومخطوطاتها : « غارت » بالغين وفي الخصائص : « عارت وعُرتها » بالعين : أي أصبتها بالعوَر وفي هامش

هذا هو الحديث أن تنقل بالهمز فَيْحِدث النّقلُ تعدّياً لم يكن قبله .

غير أن ضَرْباً من اللغة جاءت فيه هذه القضيّة معكوسة مخالِفة ، فتجد فَعَلَ فيها متعدّياً وأفعل غير متعدّ .

وذلك قولهم : أجفل الـظّليمُ وجَفلتهُ[1] ، وأشنق البعيرُ[2] وشَنَقْتــه ، وأنـزفت البئر : إذا ذهب مـاؤها ونـزَفْتها ، وأقشـع الغيمُ وقَشَعتْهُ الرّيح ، وأنسل ريشُ الطائر ونَسلْتُهُ ، وأَمْرَت النّاقة : إذا درّ لبنُها ، ومَرَيْتُها .

ونحوٌ من ذلك : ألوت الناقةُ بذَنَبها وَلَوَتْ ذَنَبها ، وصرّ الفرس أذنـه وأَصَر بأذنه ، وكبَّهُ الله على وجهـه ، وأكبّ هـو ، وعلوت الوسادة ، وأعليت عليها[3] ، فهذا نقض عادة الاستعمال ، لأن فَعَلَت فيه متعدّ ، وأفعلت غير متعدٍّ .

وعلة ذلك ـ عندي ـ أنه جعل تعـدّي فعلت ، وجمود أفعلت

الخصائص ٢ / ٢١٤ بين أن بعض نسخ الخصائص : « غارت وغـرتها » بالغين ، ويعلّق المحقق بقوله : « والذي في اللسان : وأغار عينه وغارت تغور غوراً ، وغئوراً ، وغوّرت دخلت في الرأس » وترى أنه لم يجيء فيه : غار عينه دون همز .

(١) في الخصائص : « وجفلته الريح » بزيادة : « الريح » .

(٢) في الخصائص : وأشنق البعير : إذا رفع رأسه .

(٣) في الخصائص : « عنها » .

كـالعِوَض لفعلت من غلبـة أفعلت لهـا على التّعـدّي،نحـو : جلس وأجلسته ، ونهض وأنهضته، كمـا جعل قلب الياء واواً في التّقوى ، والرَّعْوى ، والثَّنْوَى والفتوى عِوَضاً للواو من كثرة دخول الياء عليها ، وكما جُعِل لزوم الضّرب الأول من المنسرح لمفتعلن ، وحظر مجيئه تامًّا أو مخبوناً،بل توبعت فيه الحركات الثلاث البتّة تعويضاً للضرّب من كثرة السّواكن فيه نحو : مفعولن ، ومفعولان ، ومستفعلان،ونحو ذلك مِمّا التقى في آخره من الضروب ساكنان .

ونحوٌ من ذلك : ما جاء عنهم من أفعالته فهو مفعول وذلك نحو أحببتُـه فهو محبوب ، وأجنّهُ الله فهو مجنون ، وأزكمه الله فهو مزكوم ، وأكزّه[1] الله فهو مكزوز ، وأقره الله فهو مقرور ، وأقره الله فهو مقرور ، وآرضه[2] الله فهو مـأروض ، وأملأه الله فهـو مملوء ، وأضْأَده فهـو مضؤد[3] ، وأحَمّهُ ـ من الحُمَّى ـ فهو محموم ، وأهَمّه ـ من الهمّ/ ـ [٣١٣] فهو مهموم ،وأزعقتـهفهو مزعوق ، أي مذعور ، ومثله قوله :

٢٧٠ = إذا ما اسَتَحمت أرْضُهُ مِنْ سمائِهِ جَرى وهو مَوْدوعٌ وواعِدُ مَصْدَقِ[4]

(١) أي أصابه بالكُزاز كغراب أو الكُزّاز كرمّان ، وهو : داء من شدة البرد . انظر القاموس .

(٢) في القاموس : آرضه الله : أزكمه .

(٣) في القاموس : الضُّؤد ، والضّؤدة ، والضُؤدة بضمهن : الـزكام ، ضُئِـد كُعِني ضُؤداً فهو مَضْؤودٌ ، وأضأده الله تعالى .

(٤) قائله : خفاف بن ندبة . وانظر شعر خفاف بن ندبة / ٣٣ وانظر اللسان : « ودع » ، والهمع والدرر رقم ١٤٠٤ .

وهو من : أودعته . وينبغي أن يكون جاء على : وُدِع .

وأمّا أحزنَهَ الله فهو محزون فقد حُمِل على هذا ، غير أنه قد قال أبو زيد : يقولون : الأمر يَحْزُنُني ، ولا يقولون : حَزَنَني ، إلا أن مجيء المضارع يشهد للماضي . فهذا أمثل مِمّا مضى . وقد قالوا أيضاً فيه : مُحْزَنٌ على القياس ، ومثله قولهم : مُحَبٌّ . قال عنترة :

٢٧١ = ولقدَ نَزْلْتِ فلا تظنّي غيرَهُ مِنّي بمنزلة المُحَبِّ المُكْرَمِ (١)

وقال الآخر :

٢٧٢ = ومن يُنادِ آل يربوع يُجِبْ يأتيك منهم خيرُ فتيْان العرب

* المَنْكِبُ الأيمنُ والرِّدفُ المُحَبُّ *(٢)

وقال :

٢٧٣ = لأُنْكِحنّ بَبّهْ جاريةً خِدَبَّهْ

* مُكْرَمةً مُحَبّةً(٣) *

(١) من شواهد : الخصائص ٢/٢١٦ ، والخزانة ١/٥٣٩ ، ٤/٤ ، وشرح شذور الذهب /٣٢٧ ، والعيني ٢/٤١٤ ، والتصريح ، وحاشية يس ١/٢٦١ ، والهمع والدرر رقم ٥٩١ .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢ /٢١٧ . وفي القاموس : المنكب : عريف القوم أو عونهم والردف : من يخلف الملك أو الرئيس أو يعينه وفي ط « يأتل » مكان : يأتيك ، تحريف .

(٣) رجز بنت أبي سيفان بن حرب ترقص به ابنها عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشميّ وقبله :

=

قالوا : وعِلّة ما جاء من : أفعلته فهو مفعول ـ نحو : أجنَّة اللهُ فهوَ مجنون ، وأسلّهُ فهو مسلول،وبابه ـ أنهم جاءوا به على : (فُعِل) نحو : جُنّ فهو مَجْنون ، وزُكِم فهو مزكوم ، وسُلّ فهو مَسْلول . وكذلك بقيّتُهُ .

فإن قيل : وما بال هذا خالف فيه الفعلُ مسنَداً إلى الفاعل صورته مسنداً إلى المفعول،وعادة الاستعمال خلاف هذا ، وهو أن يجيء الضّربان معاً في عُدّة واحدة نحو : ضَربته ، وضرِب وأكرمته وأكرِم ، وكذلك مقادُ[1] هذا الباب ؟ .

قيل : إن العرب لمّا قَوِي في أنفسها أمر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل ، وحتّى قال سيبويه فيها : « وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويَعنيانهم »[2] خصّوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضربين من الصّنعة : أحدهما : تغيير صيغة المثال مسنداً إلى المفعول ، عن صورته مسنداً إلى الفاعل والعدّة واحدة ، وذلك نحو : ضرب

= والله ربّ الكعبه لأنكحنّ ببّهْ
جاريةً خدبّهْ مُكْرَمةً مُحَبّهْ
* تَجُبُّ أهل الكعْبَهْ *

وتُجِبّهم : تغلبهم في الحسن .

من شواهد : ابن يعيش ١/٣٢ ، والعيني ١/٤٠٣ ، واللسان : « خدب » والهمع والدرر رقم ١٩١ .

(١) في ط : « معاذ » بالعين والذال ، تحريف .

(٢) انظر سيبويه ١/١٥ في باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله الى مفعول .

زيدٌ ، وضُرِب [وقَتَـل][1] وقُتِل ، وأَكْرِمِ وأُكْرِمْ ، ودَحْرَج وَدُحْرِج[2] .

والآخر : أنهم لم يَرْضَوا / ، ولم يقنعوا بهذا القَدْر من التّغيير [٣١٤] حتى تجاوزوه إلى أن غيّر واعدة الحروف مع ضمّ أوله ، كما غَيّروا في الأول الصّورة والصيّغة وحدها .

وذلك قولهم : أَحْبَبْتُهُ وحُبّ[3] ، وأزكمه اللهُ وزُكِم ، وأضأده وضُئِدِ ، وأملاه ومُلِىء .

قال أبو عليّ : فهذا يدلّك على تمكّن المفعول عندهم ، وتقدّم حاله في أنفسهم إذْ أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغة مخالِفة لصيغته وهو للفاعل .

وهذا ضَرْبٌ من تدريج اللغة ، ألا ترى أنّهم لما غيّروا الصيغة والعِدّةُ واحدة في نحو : ضَرب وضُرِب وشَرِب وشُرِب ، تدرجوا من ذلك إلى أن غيّروا الصيغة مع نقصان العِدّة نحو : أزكمه الله وزُكِم وآرضه الله وأرِض .

فهذا كقولهم في حنيفة :حَنَفِيّ ،لما حذفوا هاء حنيفة حـذفوا أيضاً ياءها ، ولمّا لم يكن في حنيف تـاء تحذف فتحـذف لها اليـاء

(١) « وقتل » سقط من نسخ الاشباه تصويبه من الخصائص .

(٢) بعده في ط فقط بزيادة : « وقتل » وهي ليست في النسخ المخطوطة أو الخصائص .

(٣) في ط فقط : و« أحب » بـالهمـز ، تصـويبـه من النسـخ المخـطوطـة والخصائص .

صحّت الياء فقالوا : فيه حنِيفيّ .

وهذا الموضع هو الذي دعا ثَعْلباً في كتاب (فصيحه) أنْ أفرد له باباً ، فقال : هذا باب فُعِلِ ـ بضم الفِاء ـ نحوُ قولك : عُنيت بحاجتك،وبقيّة الباب .

وإنما غرضه فيه إيراد الأفعال المسندة إلى المفعول ، ولا تسند إلى الفاعل في اللغة الفصيحة ، ألا ترى أنهم يقولون : نُخِي زيد من النَّخْوة ، ولا يقال : نخاه كذا . ويقولون : امْتُقِع لونه ، ولا يقولون[1] : امْتَقَعَهُ كذا . ويقولون : انْقُطِع بالرجل ، ولا يقولون : انقطع به كذا .

فلهذا جاء بهذا الباب ، أي ليريك أفعالاً خُصّت بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل ، كما خُصّت أفعال بالإسناد إلى الفاعل دون المفعول نحو : قام زيد،وقعد جعفر،وذهب،وانطلق .

ولو كان غرضه أن يُرِيك صُوَر ما لم يسم فاعله مجملاً غير مفصّل على ما ذكرنا لأورد فيه نحو : ضُرِب ، ورُكِب واسْتُقْصِي.وهذا يكاد يكون إلى ما لا نهاية له .

فأعرِف هذا الغرض ، فإنه أشرف من حفظ مائه ورقة لغة .

ونظيرِ مجيء اسم المفعول هنا على حذف الزّيادة ـ نحو أحببته

(١) « يقولون » : سقطتِ من ط فقط .

فهو محبوب ـ مجيء اسم الفاعل على حذفها أيضا ، وذلك نحو قولهم : أوْرس[١] الرّمثُ فهو وارس ، وأيفع الغلام فهو يافع ، وأبقل فهو باقل .

قال تعالى : ﴿ وأرسلنا الرياحِ لواقح ﴾[٢] وقياسه : ملاقح ، لأن الريح تُلْقِح / السحاب فتستدّره . [٣١٥]

وقد يجوز أن يكون على : لَقِحَتْ هي ، فإذا لقحت فزكت ألقحَت السّحاب فيكون هذا مِمّاً اكْتُفِي فيه بالسبب من المُسَبّب .

وقد جاء عنهم : مُبْقِل حكاها أبو زيد . وقال دواد بن أبي دُواد :

٢٧٤ =أعاشني بَعدك وادٍ مُبْقِلُ آكُلُ مِنْ حَوْذَانِه وَأَنسِلُ[٣]

---

(١) في القاموس : ورسَ الصخرة في الماء كَوَجِلٍ : ركبها الطُّحْلب حتى تخضَارّ . والرِّمث من الأشجار ، وفيه أيضاً في المادة نفسها (ورس) : وأوْرث الرّمث وهو وارس ومورِسٌ قليل جدّاً .

(٢) الحجر /٢٢ .

(٣) ذكر الخصائص قصة هذا البيت حيث قال : « وقال داود بن أبي داود لأبيه في خبر لهما، وقد قال له أبوه : ما أعاشك بعدي ؟ . فقال هذا البيت :

وهو من شواهد : الخصائص ١/٩٧ ، ٢/٢٢٠ ، واللسان : « نسل » و « بقل » وقد نسبه اللسان في « بقل » إلى دواد بن أبي دواد ، ونسبه في : « نسل » الى أبي ذؤيب .

هذا وفي اللسان : ورد وأُنسل بضم الهمزة ، وأَنسل بالفتح فمن رواه : « وأنسل » فمعناه : سمنت حتى سقط عني الشعر ، ومن رواه : أُنسل ، فمعناه : تُنْسِل إبلي وغنمي . والحوذان : بنات .

وقد جاء أيضاً حببته قال :

٢٧٥=ووالله لولا تمرهٌ ما حَبَبْتُهُ ولا كان أدنى من عُبَيْدٍ ومُشْرِقِ[1]

ونظير مجيء اسم الفاعل والمفعول جميعاً على حذف الزّيادة مجيء المصدر أيضاً على حذفها نحو قولهم : جاء زيد وحده . فأصل هذا أوحدته بمروري إيحاداً ، ثم حذفت زيادتاه فجاء على الفَعْل .

ومثله قولهم : عَمْرَكَ اللهُ إلّا فعلت ، أي عَمَّرتك الله تعميراً ، وقوله :

٢٧٦= * قيد الأوابد هيكل[2] *

---

(١) هو لغيلان بن شجاع :
من شواهد : الخصائص ٢/٢٢٠ ، وابن يعيش ١٣٨/٧ ، والمغنى ١/٤٠٠ واللسان : « حبب » وفيه : « عيلان » بالعين.وقد ذكر اللسان أن بعضهم ، ينكر أن يكون هذا البيت من الفصيح ثم ذكر الشاهد مضموماً إليه البيت الذي قبله وهو :
أُحِبُّ أبا مروان من أجل تَمْرِهِ وأعلم أن الجار بالجار أرفقُ
وعلى هذا يكون في الشاهد إقواء .
وكان أبو العباس المبرد يروى هذا الشعر :
* وكان عياضٌ منه أدنى ومُشْرِقُ *
وعلى هذه الرواية لا يكون فيه إقواء .

(٢) من معلقة امرىء القيس والبيت بتمامه :
وقد اغتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل
من شواهد : الخصائص ٢/٢٢٠ ، والمحتسب ١٦٨/٢ ، ٢/٢٣٤،وابن يعيش ٥١/٣ ، ٩٥/٩ ، والخزانة ٥٠٧/١ ، ١٧٩/٢،والمغنى ٥١٨/٢ .

أي تقييد الأوابد ، ثم حذف زائد تيه ، وإن شئت قلت : وصف بالجوهر لما فيه من معنى الفِعْل نحو قوله :

٢٧٧ = فلولا الله والمهرُ المُفَدّى لَرُحْتَ وأنت غِربال الإهاب[1]

فوضع الغِرْبال موضع مُخَرّق

وقوله :

٢٧٨ = * مِئبرة العُرْقوب إشفى المِرْفق[2] *

أيْ حادّة المِرفق .وهو كثير .

فأمّا قوله :

٢٧٩ = * وبعد عطائك المائة الرِّتاعا[3] *

---

(١) قائله : حسان بن ثابت .
من شواهد : الخصائص ٢/٢٢١ ، ٣/١٩٥ ، والعيني ٣/١٤٠ والأشموني ٣/١٦ ، وحاشية يس ٢/٧٢ ، والهمع والدرر رقم ١٤٩٦ ونسب في الوحشيات /٨ إلى عُفيرة بنت طُرامة الكلبيّة ، ونسب في العيني إلى منذر بن حسّان .

(٢) رجز . من شواهد : الخصائص ٢/٢٢١ ، ٣/١٩٥ ، والمخصص ١/٨١ ، ١٥/١٠٦ . والمئبر : الإبرة : والإشفى : المِثْقب يخرز به ، ويؤنث . انظر القاموس.
والراجز بهجو امرأة .

(٣) للقطامي ديوانه /٣٧ ، وصدره :
* أكفراً بعد ردّ الموْتِ عنّي *
من شواهد : الخصائص ٢/٢٢١ ، وابن عقيل ٢/٢٣ ، وأوضح =

فليس على حذف الزيـادة ، ألا ترى أن في عـطاء ألف فَعال الزائدة .ولو كان على حـذف الزيـادة ، لقال : وبعـد عَطْوك فيكون كـ « وحْدَهُ » .

ولمّا كان الجمع مضارعاً للفعل بالفرّعية فيهما جاءت فيه أيضاً ألفاظ على حذف الزيادة التي كانت في الواحد .

وذلك نحو قولهم : كَروان وكِرْوان ، وَوَرشان[1] ، ووِرْشان ، فجاء هذا على حذف زائدتيه ، حتى كأنـه صار إلى(فَعَـل)،فجرى مجرى خَرِب وخِرْبان ، وبَرَق وَبِرْقان، قال ذو الرّمة :

٢٨٠ = من آل أبي مـوسى تـرى النَّـاسَ حَوْلَـهُ
كـأنَّهُمُ الـكِـرْوانُ أبصـرن بـازيـا[2]

ومنـه تكسيرهم (فَعـالاً) على أَفْعال حتى ، كـأنه صـار إلى (فَعَلَ)[3] نحو : جَواد وأجوادُ وعَياءٍ وأعياءٍ ، وحَياءٍ وأحياء .

المسـالـك رقم ٣٦٧ ، وشـرح شـذور الـذهب /٤١٢ ، والأشمـوني ٢/٨٨٨ . والهمع والدرر رقم ٧٣٠ ، ١٤٧١ .

(١) في القاموس : الورشان محركة : طائر وهو : ساقُ حُرٍّ ، لحمه أخف من الحمام ، جمعه : وِرْشان بالكسر ،ووراشين .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢/٢٢٢ ، ٣/١١٨ ، والمنصف ٣/٧٢،وحاشية يس ٢/١٨٨ .
والشاهد من قصيدة مطلعها :
ألا حيِّ بـالـزّرْق الـرسـوم الخوالِيَا وإن لم تكن إلاَّ رَمِيماً بـواليـا
أنظر ص / ٧٣٣ من ديوانه .

(٣) في الخصائص: « حتى كأنه إنّما كسّر فَعْلْ » .

ومن ذلك : قولهم : نِعْمـةٌ ، وأَنْعُمٌ ، وشِدّةٌ وأَشُـدّ في قول سيبويه[1] :

جاء ذلك على حذف التّاء كقولهم : ذِئب وأَذْؤبُ ، وقِطْعٌ / [٣١٦] وأَقْطُعُ ، وضِرْسٌ وأَضْرُس .وذلك كثيرٌ جدًّا .

وما يجيء مخالفاً ومنتقِضاً أوسع من ذلك إلّا أن لكل شيء منه عذراً وطريقاً .

وَفَصْلٌ للعرب ظَرِيفٌ وهو إجماعهم على عين مضارع فَعَلته ، إذا كانت من فَاعَلِني مضمومة البتّةَ . وذلك نحـو قولهم : ضـاربني فضربْته أضرُبُه ، وعـالمني فعلمته أعلُمـه ، وعاقلني - من العقـل - فعقلته أعقُلُهُ ، وكارمني فكرمته أكرُمهُ ، وفاخرني ففخـرتُهُ أفخُـرُه ، وشاعرني فشعرتهُ أشعُرُهُ . وحكي الكسائي : فاخرني ففخرتُه أَفْخَرَهُ بفتح الخاء .وحكاها أبو زيد : أَفْخُرُه بالضم على الباب .

كلّ هذا إذا كنت أقْوَم بذلك الأَمْرِ منه .

ووجه استغرابنا له : أنْ خُصّ مضارعه بالضّم . وذلك أنا قد دللنا على أن قياس باب مضارع (فَعَلَ) أن يأتي بالكسر نحو : ضَرَب يَضْرب وبابه ، وأرينا وجه دخول يفعُل على يَفْعِل فيه[1] فكان الأحجى

(١) انظر سيبويه ٢ / ١٨٣ .

(٢) في الخصائص ٢ / ٢٢٣ بعد كلمة « فيه » : « نحو : قتَل يَقْتُـل ، وَنَخَل يَنْخُل » وهذه الزيادة ليست في الأشبـاه بجميع نسخـه .؟

به هنا إذا أريد الاقتصار به على أحد وجهيه أن يكون ذلك الوجهُ هو الذي كان القياسُ مقتضِياً له في مضارع : فَعَل ، وهو يَفْعِل بكسر العين .

وذلك أن العرف والعادة إذا أريد الاقتصار على أحد الجائزين أن يكون ذلك المقتصَر عليه هو أقيسهما فيه ، ألا ترك تقول في تحقير أسود وجدول : أُسَيِّد وجُدَيِّل بالقلب ، وتجيز من بعدُ الإظهاروأن تقول : أُسَيْوِد وجُدَيْوِل،فإذا صرت إلى باب مَقام وعجوز اقتصرت على الإعلال البتّة ، فقلت : مُقَيِّم وعُجَيِّز ، فأوجبت أقوى القياسين لا أضعفهما ، وكذلك نظائره .

فإن قلت : فقد تقول : فيها رجل قائم ، وتجيز فيه النصب فتقول : فيها رجل قائماً ، فإذا قدّمت أوجبت أضعف الجائزين . فكذلك أيضاً تقتصر في هذه الأفعال ـ نحو أَكْرُمهُ وأَشْعُرُهُ . على أضعف الجائزين ،وهو الضّمّ .

قيل : هذا إبعاد في التّشبيه . وذلك أنك لم توجب النّصب في قائم من قولك : فيها رجل قائماً ، وقائماً هذا متأخّر عن رجل في مكانه في حال الرّفع ، وإنما اقتصرت على النّصب فيه لمّا لم يجز فيه الرفع أو لم يَقْو ، فجعلت أضعف الجائزين واجباً ضرورة لا اختياراً ، وليس كذلك كرمتُه أكرُمه ، لأنه لم ينقض[1] شيء عن /موضعه ،ولم يقدّم [٣١٧]

(١) في ط : « ينقص » بالصاد ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

ولم يؤخّر . فلو قيل : كرمته أكْرِمُهُ لكان كَشَتَمْتُهُ أَشْتِمِهُ وهزمْتُهُ أَهْزِمُهُ .

وكذلك القول في نحو قولنا : ما جاءني إلّا زيداً أحدٌ في إيجاب نصبه ، وقد كان النّصب لو تأخر[١] أضعف الجائزين فيه إذا قلت: ما جاءني أحدٌ إلّا زيداً والحال فيهما واحدة، وذلك أنك لّما لم تجد مع تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلت به ـ للضرورة ـ إلى النصب الذي كان جائزاً فيه متأخّراً . وهذا كنصب (فيها قائماً رجل) البتّة ، والجواب عنهما واحد .

وإذا كان الأمر كذلك فقد وجب البحث عن عِلّة مجيء هذا الباب في الصّحيح كلّه بالضم[٢] .

وعِلّتُهُ عندي : أن هذا مَوْضع معناه الاعتلاء والغلبة ، فدخله لذلك معنى الطبيعة التي تَغْلِب ولا تُغْلب ، وتلازم ولا تفارق . وتلك الأفعال بابها : فَعُل يَفْعُل كَفَقُه يَفْقُه إذا أجاد الفقه وعَلُم يَعلُم إذا أجاد العلم . وروينا عن أحمد بن يحيى عن الكوفيين : ضَرُبَتِ اليدُ يدُهُ على وجه المبالغة .

وكذلك نعتقد نحن أيضاً في الفعل المبنيّ منه فِعْلُ التّعَجّب أنه قد نُقِل عن فَعَل وفَعِلِ إلى فَعُل ، حتى صارت له صفة التّمكّن والتقدّم ، ثم بُنِي منه الفعل ، فقيل : ما أفعله ، نحو : ما أشعره ،

(١) أي : « زيد » في المثال كما نصّ عليه في الخصائص .

(٢) نحو : «أكرُمه وأضرُبه » كما في الخصائص .

إنما هو من : شَعُر .وقد حكاها أيضاً أبو زيد .

وكذلك : ما أقتله وأَكْفَرَه : هو عندنا من قَتُل وكَفُر تقديراً،وإن لم يظهر في اللفظ استعمالاً .

فلما كان قولهم : كارمني فَكَرُمْتُهُ أَكْرُمُهُ وبابه صائراً إلى معنى : فَعُلت أَفْعُل أتاه الضّم من هنا . فأعْرِفه .

فإن قلت : فهلاّ لمّا دخله هذا المعنى تمّموا فيه الشّبه فقالوا : كَرُمْتُهُ أَكْرُمهُ(١) وفَخُرْتُهُ أَفْخُره ؟ .

قيـل : منع من ذلـك أنّ فَعُلْت لا يتعدّى إلى المفعـولِ بِه ، أبداً ، وَيَفْعُل قد يكون في المتعدّي ، كما يكون في غيره : كسَلَبه يَسْلُبُه، ، وجَلَبه يَجْلُبُهُ ، فلم يمنع من المضارع ما مَنَع من الماضي ، فأخذوا منها ما ساغ واجتنبوا ما لم يُسَغْ .

فإن قلت : فقد قالوا : قاضاني قضيته أقضيه ، وساعاني فسعيته أسعيه ؟ .

قيل : لم يكن مِنْ (يَفْعِلُه) هنا بدٌّ مخافة أن يأتي على (يَفْعُل) فتنقلب الياء / واواً وهذا مرفوض في هذا النّحو من الكلام . [٣١٨]

وكما لم يكن من هذا بُدٌّ هنا لم يجيء أيضاً مضارع (فَعَلَ) منه مِمّا فاؤه واوٌ بالضّم ، بل جاء بالكسر على الرسم وعادة العرب .

(١) مكانها في الخصائص : « ضَرُبته أضْرُبه » .

فقالوا : واعدني فوعدْتُه أَعِده ، وواجلني فوجلْتُـهُ أَجِلُهُ ، وواضأني فوضأتُه أَضَوءُه ، فهذا كوضَعْتُه ـ في هذا الباب ـ أَضَعُهُ .

ويدلك على أن لهـذا الباب أثـراً في تغيير بـاب (فَعَل) في مضارعه قولهم : ساعاني فسعيته أسْعِيه ، ولم يقولـوا : أسعاه على قولهم : سَعْى يَسْعى لمّا كان مكاناً قد رُتّب وقَرّ ، ورُوِي عن نظيره في هذا الموضع .

فإن قلت : فهلاّ غيّـروا ما فـاؤه واو كما غيـرّوا ما لا لامـه ياء فيما ذكرت ، فقـالوا : واعـدني فوعـدته أوعُـدُهُ ، لِما دَخَلَهُ من المعنى المتجدّد ؟ .

قيل : (فَعَلَ) مما فاؤه واو لا يأتي مضارعه أبداًبالضّم ،إنما هو بالكسر نحو : وَجَدَ ، يَجِد ، ووزَن يَزِنُ وبابه ، وما لامه يـاء فقد يكـون على : (يَفْعِـل) كَيَـرْمِي وَيَقْضِي ، وعلى يَفْعَـلَ كَيَـرْعِىَ ويَسْعَى . فأمر الفاء إذا كانت واواً في (فَعَلَ) أغلظُ حُكماً من أمر اللاّم إذا كانت ياءً . فاعْرِف ذلك فرقاً .

❊ ❊ ❊

الـوُصْـلة

من ذلك : ذو دخلت وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس .

ونظيرها الذي وأخواته دخلت وصلة إلى وصف المعارف بالجمل .

وأيّ وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللاّم . واسم الإشارة وصلة إلى نقل الاسم من تعريف العَهْد إلى تعريف الحضور والإشارة .

مثال ذلك : أن يكون بحضرتك شخصان فتزيد الإخبار عن أحدهما ، ولا بد من تعريفه وليس بينك وبين المخاطب فيه عهد فتدخل فيه الألف واللام ،فأتى باسم الإشارة وصلة إلى تعريفه ، ونقله من تعريف العهد إلى تعريف الحضور ، فتقول : هذا الرجل فَعل أو يفعل . ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل) .

قال : ويجوز أن يتوصّل بـ « هذا » إلى نداء ما فيه الألف واللام فتقول : يا هذا الرجل كما تقول : يأيها الرجل .

[٣١٩] وقد يجوز أن لا تجعله وصلة فتقول : يا هذا،فإذا جعلته / وصلة لزمته الصّفة ، وإذا لم تجعله وصلة لم تلزمه الصّفة .

ومن ذلك قول بعضهم : إنّ (إيّا) وصلة إلى اللّفظ بالمضمر الذي هو : الياء ، والكاف والهاء ، لمّا أريد فصلها عن العامل إمّا بالتّقديم أو بالتأخير ، ولم تكن مما تقوم بأنفسها ، لضعفها ، وقلّتها أدغمت (بإيّا) ، وجُعِلتْ وُصلة إلى اللّفظ بها ، (فإيّا) عندهم

أسمٌ ظاهرٌ يتوصّل به إلى المضمر ،كما أن (كِلَا)اسمُ ظاهرٌ يتوصل به إلى المضمر في قولك : كِلاهُما .

قال ابن يعيش : هذا القول واهٍ ، لأنّ (كِلَا) تضاف إلى الظاهر كما تضاف إلى المضمر ولو كانت كِلاَ وُصُلة إلى المضمر لم تضف إلى غيره .

وفي (أمالي ابن الحاجب): «أيّ» جيء بها متوصّلاً بها إلى نداء ما فيه الألف واللّام ، لأنها مبهمة يصحّ تفسيرها بكلّ ما فيه الألف واللّام .والغرض هنا ـ أنْ يأتي ما فيه الألف واللام تفسيراً لها ، فلمّا كانت كذلك صَلُحت لهذا المعنى .

والذي يدُلّ على ذلك أن أسماء الإشارة لمّا كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع ، فقيل : يا هذا الرجل،ويا هؤلاء الرجال .

وفي (شرح المفصل) للأندلسي : اعلم أن (ذو) إنما استعمل في الكلام وُصْلة إلى الوصف بأسماء الأجناس كما وُضِع (الذي) وُصلة إلى وصف المعارف بالجُمَل ، فأرادوا أن يقولوا :« زيد المال فوجدوا هذا يَقْبُح في اللفظ والمعنى ، أمّا اللفظ فلأنهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقّة، لأن الصفة حقّها أن تكون مشتقّة وأمّا قبحه من حيث المعنى ، فلأنهم جعلوا ما كان قوّياً ضعيفاً ، لأن الأجناس هي القوّية ، فلما جعلوها صفة صارت ضعيفة ، لأنها مقدّمة في الرتبة

(١) بدلا من قولهم : زيدٌ ذو المال .

لجنسيّتها ، فجعلوها متأخّرة تابعة بعد أن كانت متبوعة .

فلما اجتمع فيها هذا القبح اللّفظي والمعنوي جاءوا باسم يكون معناه فيما بعده ، فجعلوه صفة في اللفظ ، وهم مريدون الصّفّة باسم الجنس الذي بعده ، لأنه قد زال القُبح اللّفظِيّ ، وبقي الآخر لم يمكنهم إزالته ، فلهذا لم يُضف إلى مضمر ، لأن المضمر لا يوصف به البتّة .

* * * *

الـوَصْـل :

مما تجري فيه الأشياء على أصولها .والوقف: مما تغيّـر فيه [٣٢٠] الأشياء عن / أصولها .

ذكر هذه القاعدة ابن جنّي في (سرّ الصناعة)[١] قال : ألا ترى أنّ من قال من العرب في الوقف : هذا بَكُرْ ، ومررت بِبَكِرْ ،-فنقل الضّمة والكسرة إلى الكاف في الوقف ، فإنه إذا وصل أجرى الأمـر على حقيقته فقال : هذا بَكْرٌ ، ومررت ببكْرٍ . وكذلك من قـال في الوقف : هذا خالدّ ، فإنه إذا وصـل خفّف اللام . قـال : وبذلـك أستُدِلّ على أن التاء في نحو قائمة هي الأصل والهاء في الوقف بدل منها .

(١) حقق الجزء الأول منه الأساتذة : مصطفى السقا ، والأستاذ محمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين طَبْع ونشر مصطفى البابي الحلبي ، وما زالت أجزاؤه الباقية مخطوطة .

وقال ابن القيّم في (البدائع)[١] : الوصْلات في كلامهم التي وضعوها للتّوصّل بها إلى غيرها خمسة أقسام :

أحدها : حروف الجرّ وضعوها ليتوّصلوا بالأفعال إلى المجرور بها.ولولاها لما نفذ الفعل إليها ولا باشَرَها .

الثاني : حرف ها التي للتنبيه،وضعت ليتوصّل بها إلى نداء ما فيه أل .

الثالث :ذو ،وضعوه وصلة الى وصف النّكرات بأسماء الأجناس غير المشتقة . .

الرابع : الذي وضعوه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ، ولولاهالما جَرَت صفات عليها .

الخامس : الضمير الذي يربط الجمل الجارية على المفردات الجارية أحوالاً وأخباراً وصفات وصلات ، فإن الضمير هو الوصلة إلى ذلك .

* * * *

---

(١) بدائع الفوائد لابن القيم الجوزيّة ، وقد طبع في أربعة أجزاء بإدارة الطباعة المنيرية ، نشر دار الكتاب العربي ـ ببيروت ـ لبنان .

وضع الشّيء موضع الشيء أو إقامته مقامه لا يؤخذ بقياس

ذكر هذه القاعدة ابن عصفور في (شرح الجمل) : وبني عليها أن الصحيح أن الإغراء،وهو وضع الظّرف أو المجرور موضع فعل الأمر لا يجوز إلا فيما سُمِع عن العرب نحو : عليك ،وعندك ، ودونك ، ومكانك ، ووراءك ، وأمامك ، وإليك ، ولدنك .

وردّ قول من أجاز الإغراء لسائر الظروف والمجرورات . وبني عليها أيضاً أن المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل أو اسم المفعول [٣٢١] لا يطرّد بل يقتصر / على ما سمع منه .

***

وضع الحروف غالباً لتغيير المعنى لا اللفظ

ذكر هذه القاعدة ابن عمرون[1] ، وبني عليها ترجيح قول من قال : إنّ (لَمْ) دخلت على المضارع فقلبت معناه إلى الماضي ، وتركت لفظه على ما كان عليه . وضعّف قول من قال : إنها دخلت

(١) هو محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون الشيخ جمال الدين أبو عبد الله الحلبي النحوي .
ولد سنة ٥٩٦ هـ تقريباً ، وأخذ النحو عن ابن يعيش ، وجالس ابن مالك ، وأخذ عنه البهاء بن النحاس ، وشرح المفصل . مات ٦٤٩ هـ .

على الماضي فقلبت لفظه إلى المضارع ، وتركت المعنى على ما كان عليه .

حرف لا

لا يجتمع أداتان لمعنى

ومن ثَمّ لا يُجْمع[١] بين أل والإضافة ، لأنهما أداتا تعريف ، ولا بين أل وحروف النّداء ، لذلك أيضاً ، ولا بين حرف من نواصب المضارع وبين حرف تنفيس ، لأن الجميع أدوات استقبال ، ولا بين (كَيْ) إذا كانت جارّة واللام،بخلاف (ما) إذا كانت ناصبة ، ولا بين (كيْ) إذا كانت ناصبة« وأن»فلا يقال :جئت كي أن أزورك خلافاً للكوفيّين ، ولا بين أداتي استثناء ، لا يقال : قام القوم إلا خلا زيداً ، ولا إلاّ حاشا زيداً،قاله ابن السّراج في (الأصول) ، قال : إلا أن يكون الثاني اسْماً نحو : إلا ما خلا زيداً وإلا ما عدا فإنه يجوز .

وفي بعض حواشي (الكشاف) لا يجمع بين أداتي تعدية فلا يقال : أذهبت بزيد بل إما الهمزة أو الباء ، ومن ثَمّ أيضاً ردّ قول الأخفش في نحو (حوّاء) أن الألف والهمزة معاً للتأنيث،لأنه لا يوجد في كلامهم ما أنّث بحرفين .

(١) في ط فقط : « لا يجتمع » ، تحريف .

وإذا دخلت الواو على (لكن) انتقل العطف إليها وتجرّدت لكن للاستدراك كما أن حرف الاستفهام إذا دخل على ما يدل على الاستفهام خلع دلالة الاستفهام كما في قوله :

٢٨١ = * أهل رَأَوْنا بِسَفْحِ القاعِ ذي الأَكَمِ [١] *

فإن (هل) بمعنى (قد) ، وكما في قوله :

٢٨٢ = * أم كَيْفَ ينفعُ ما تُعْطِي العَلوقُ به [٢] *

---

(١) لزيد الخير . وصدره :

* سائِلْ فوارس يربوعٍ بشدّتنا *

من شواهد : المقتضب ١/٤٤ ، ٣/٢٩١ ، والخصائص ٢/٤٦٣ وابن الشجريّ ١/١٠٨، ٢/٣٣٤ ، وابن يعيش ٨/١٥٢ ، والخزانة ٤/٥٠٦ عرضاً ، والمغنى ١/٣٨٩ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي / ٧٧٢ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٣٦٢ ، ١٦١٥ .

(٢) لأفنون التغلبي ، واسمه : ظالم . وقيل : اسمه صريم بن معشر شاعر جاهلي وتمامه :

* رئمان أنف إذا ما ضُنّ باللبن *

من شواهد : المغنى ١ /٤٥ ، والخزانة ٤/٤٥٥ ، والهمع والدرر رقم ١٦١٩ ، وانظر المفضليات / ٥٢٥ من قصيدة مطلعها :

أبلغ حُبَيْباً وَخَلِّل في سَرَاتِهِمُ   أنّ الفؤاد انطوى منهم على حَزَنِ

وقبل الشاهد :

أنّى جزوا عامراً سُوَأى بفعلِهِمُ   أم كيف يجزونني السّوأى من الحَسَنِ

وفي الدرر اللوامع : العَلوق : الناقة تعطف على غير ولدها فلا ترأمه ، وإنما تشمّه بأنفها ، ويكرهه قلبها، وضنَّ باللبن :بخل به . وهذا يضرب مثلاً لكل من يعد بكل جميل ، ولا يفعل منه شيئاً .

فإنَّ (أمّ) خَلَعتَ من دلالة الاستفهام ، وتجرّدت للعطف بمعنى بل ، ولا يجوز تجريد (كيف) دون (أم) لأن تجريدها عن / [٣٢٢] الاستفهام يزيل عنها عِلّة البناء فيجب إعرابها . ذكره في (البسيط) .

وقال ابن يعيش : الدّليل على أن ألف (أرطي) للإلحاق لا للتأنيث أنه سمع عنهم : أرطاة بإلحاق تاء التأنيث . ولو كانت للتأنيث لم يدخلها تأنيثٌ آخر ، لأنه لا يجمع بين علامتي تأنيث .

وقال يونس[1] وابن كيسان ، والزجاج ، والفارسِيّ : (إمّا) ليست عاطفة لأنها تقترن بالواو وهي حرف عطف ، ولا يجتمع حرفا عطف . واختاره أبو البقاء وابن مالك والشّلوبين وابن عصفور والأندلسي ، والسّخاوي ، والرّضيّ .

وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) : لم يعدّ الفارسي (إمّا) من حروف العطف لدخول العاطف عليها . وقد ثبت أنهم لا يجمعون بين حَرْفَي عطف .

وقال ابن السّراج : ليس إمّا بحرف عطف ، لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض . فإن وجدت شيئاً من ذلك في كلامهم فقد خَرَج أَحَدُهما عن أن يكون حرف عطف نحو قولك : ما زيد ولا عمر ، فـ (لا) في هذه المسألة ليست عاطفة إنما هي نافية .

---

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « ابن يونس » .

وقال الشّلوبين : إنما حذفت تاء التأنيث من نحو (مسلمة) في الجمع بالألف والتّاء نحو : مسلمات ، لأنها لو لم تحذف لاجتمع في الاسم علامتا تأنيث ، وهم يكرهون ذلك .

وقال ابن هشام في (تذكرته) : لا يجوز : كَسَرْتُ لزيدٍ رَباعِيتينْ[1] عُلْياتَيْنْ وسُفْلاَتَيْنِ ، لأن فيهما الجمع بين الألف والتاء ، واجتماع علامتي تأنيث لا يجوز .انتهى .

وقد استشكل جمع علامتي تأنيث في : إحْدى عَشْرة ،وثِنْتي عشرة .

قال في (البسيط) : وجواب الإشكال من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنهما اسمان في الأصل ،فانفرد كُلّ واحد منهما بما يستحقّه في الأصل ،وإنما الممتنع اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة .

الثاني : أن ألف (إحدى) للإلحاق كألف (مِعْزًى)[2] إلاّ أن التركيب منع من تنوينها ، والتاء في : ثنتين للإلحاق (بحنديج)[3]

(١) الرَّباعِية بوزن الثمانية : السنّ التي بين الثَّنِيّة والناب ، والجمع رَباعيات .

(٢) في القاموس : المِعْزى : خلاف الضأن من الغنم . والماعز : واحد المَعَز للذكر والأنثى ، والجمع : مواعز .

(٣) في ط : بـ« حنديح » بالحاء في آخرها ، وقد سقطت هذه الكلمة من النسخ المخطوطة . ولعلها ـ والله أعلم ـ حنديج بالجيم في آخره،وأصلها : حُنْدُج كقُنْفذ ، وجمعها : حناديج ، وهي : حبال الرمال الطوال واحدها حندج . وقد ألحقت بها الياء ، فأصبحت حنديج . انظر القاموس :

[٣٢٣] وحمل اثنتان / عليها لكونهما بمعنىً واحد .

(الثـالث) : أن علامتي التـأنيث في إحدى عشـرة مختلفتان لفظاً ، وإنما الممتنع اتّفاق لفظهما . والتّـاء في اثنتين بدل من لام الكلمة ،فلم تتمخض للتأنيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتي تأنيث .

ومن فروع القاعدة أيضاً تأخيرهم لام الابتداء إلى خبر إنّ،وكان حقها أن تكون في أول الجملة وصدرها،لكنهم كرهوا تـوالي حرفين لمعنًى واحد وهو التّأكيد . ذكره ابن جنّي .

وقال في موضع آخر : ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنًى واحدٍ ،لأن في ذلك نقضاً لما اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف إلاّ في التأكيد كقوله :

٢٨٣ = * وما إنْ لا تُحاكُ لهم ثيابُ[1] *

فإنّ « ما » وحدها للنفي و « إنْ »و « لا » معاً للتوكيد .

قال : ولا ينكر اجتماع حرفين للتأكيد لجملةِ الكلام ، لأنهم أكدّوا بأكثر من الحرف الواحد في قولهم : لَتَقُومَنّ ، فاللاّم والنّـون

---

(١) قائله : أمية بن أبي الصلت : وصدره :

* طعامُهُم إذا أكلوا مهنّاً *

من شواهد : الخصائص ٢٨٢/٢ ، ١٠٨/٣ ، والهمع والدرر رقم ١٧٥٤

جميعاً للتأكيد . وقوله تعالى : ﴿ فإمّا تَرِينَّ من البَشَرِ أحداً ﴾[١] ، فما والنّون جميعاً للتأكيد .

وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) : قول الفرّاء في إن الواقعة بعد ما النافية : إنهما حرفا نفي تَرادفا ، كـ « ترادف » حرفي التوكيد في قولك : إن زيداً لقائمٌ ليس بالجيّد ، لأنه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنىً واحد . ومثل إنّ زيداً لقائم قد فصل بينهما لذلك .

وقال ابن القَوّاس في (شرح الكافية) : لم يُعْهد اجتماع حرفين لمعنى واحدٍ من غير فاصل ، ولذلك جاز إنّ زيداً لقائم ، وامتنع إن لزيداً قائم .

وقال ابن إياز : إنما لم تعمل (لا) في المعرّف بلام الجنس ، وإن كان في المعنى نكرة ، لأن لام الجنس تقبل الاستغراق ، وكذلك (لا) فلو أعملوها في المعرّف بها لجمعوا بين حرفين متفقين في المعنى ،وذلك ممنوع عندهم .

وقال الشّلوبين : النحويّون يقولون : إن حروف المعاني إنما هي مختصر الأفعال فهي نائبة مناب الأفعال ، تُعْطي من المعنى ما تعطيه الأفعال ، إلّا أن الأفعال اختصرت بالحروف ، فإن الأفعال تقتضي أزمنة وأمكنة وأحداثاً ومفعولين وفاعلين ومَحالًّا[٢] لأفعالهم

(١) مريم / ٢٦ .
(٢) أي أمكنة .

[٣٢٤] وغير ذلك من معمولات الأفعال فاختصر ذلـك كله بأن / جُعِـل في مواضعها ما لا يقتضى شيئاً من ذلك ، ولذلك كَرَهوا أن يجمعوا بين حَرْفين لمعنًى واحد ، ولم يكرهوا ذلك في الأسماء والأفعال ، لأن ذلك نقيض ما وضعت عليه من الاختصار .

قال : وبهذا يبطل قول من قال : إن الأسماء السّتة،وامرأ أو ابنما معربة بشيئين من مكانين ، لأن العرب إذا كانت لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد،لكونه نقيض موضوعها من الاختصار ، فلأن لا تفعل ذلك في الحركة أحقّ وأولى ،لأن الحركة أخصر من الحرف .

وقال ابن الدّهان في (الغرة) : فإن قيل : فهلّا جاز : إن لزيداً قائم بالجمع بينهما ، لأنهما للتأكيد كما جمع بين تأكيدين في أجمع وأكتع ؟ .

فالجواب أن الغرض في هذه الحروف الدّوال على المعاني إنما هو التخفيف والاختصار،فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنًى ؛ إذ فيه نقض الغرض ، وإذا تباعد عنه استجيز الجمع بينهما كما جمع بين حرف النّداء والإضافة ، ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف .

لا يجتمع ألفان

قال ابن الخبّاز : إذا وقفت على المقصور وقفت عليه بالألف التي هي بدلٌ من التنوين ، فتقول : رأيت عصا ،فهذه الألف كالألف

في : رأيت زيدا ، وكان معك في التقدير ألفان : بدل من واو ، وبدل من التنوين ، فحذفت إحداهما لئلا يجتمع ألفان .

قال : وجاء رجل إلى أبي إسحاق الزجاج فقال له : زعمتم أنه لا يمكن الجمع بين الفين ؟فقال : نعم ، فقال أنا أجمع ! فقال له : اجمع ، فقال : (ما) ومدّ صوته فقال له الزجاج : حسبك ولو مددت صوتك مِنَ غُدْوة إلى العصر لم تكن إلا ألفاً واحدة .

قال : وكانت الأولى أوْلى بالحذف ، لأن الطارىء يزيل حكم الثابت .

ومن فروع هذه القاعدة : إذا جمع المقصور بالألف والتاء قلبت ألفه ياء كقولك في حبلى : حُبْليات ، لأنه لا يجتمع ألفان،وحذفها هنا غير ممكن .

لا يجتمع خطابان في كلام واحد

قال أبو عليّ في (التذكرة): الدليل على هذا الأصل قولهم : أرأيتك زيداً/ما فعل ، ألا ترى أن كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع [٣٢٥] الخطاب من التاءِ . والدّليل على خلْع الخطاب من التّاء لدخول الكاف وما يتعلّق بها من تثنية وجمع وتأنيث وتذكير : أن التاء في جميع الأحوال على صورة واحدة ، فلا يجوز على هذا : يا غلامك ؛لأن الغلام مخاطب والكاف خطاب آخر وهي غير الغلام فقد حصل في الكلام خطابان،فامتنع لذلك .

ولو قال : يا ذاك كان ذا قد وقع موقع الخطاب ،فإذا وصل بالكاف لم يكن حسناً ، وهو أشبه من الأول ، لأن (ذا) هو الكاف ، وليس الغلام الكاف .

قال : وقد عمل أبو الحسن في (المسائل الكبير)[١] أبواباً ومسائل ، وهذا أصل تلك المسائل عندي . هذا كله كلام أبي عليّ .

وفي (اللمع الكاملية) لموفّق الدّين عبد اللطيف البغداديّ[٢] : فإن قيل : قولهم : أرأيتك ، كيف جمعوا بين التاء والكاف ،وهما جميعاًللخطاب ،وهم : لا يجمعون بين حَرْفين لمعنًى واحدٍ ؟ قيل : إنّ التاء ضمير مجرّد عن الخطاب ، والكاف خطاب مجرّد عن الضّمير ، فكلٌّ منهما خُلِع منه معنًى ، وبقي عليه معنى .

وقال الأبّذي في (شرح الجُزولية) : لم يجمع بين حرف النّداء وضمير الخطاب لأن أحدهما يغني عن الآخر .

* * * *

(١) المسائل الكبير كتاب ألفه سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط ، له ترجمة وافية في البغية ٢/٥٩٠ ، ٥٩١ . وتوفي ٢١٥ أو ٢٢١ هـ .

(٢) هو : عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن عليّ ، الشيخ موفق الدين البغدادي،ولد ببغداد سنة ٥٥٧ وتوفي سنة ٦٢٩ هـ.

لا تُنقض مرتبة إلا لأمر حادث

قاله ابن جنّي في (الخصائص) : وجعل منه امتناع تقديم الفاعل في نحو : ضرب غلامُهُ زيداً ، والمبتدأ في نحو : عندك رجل ، ووجوب تقديم المفعول إذا كان اسم استفهام أو شرط لما طرأ فيها .

* * *

لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع

ذكر هذه القاعدة أبو البقاء في (التبيين) : وبنى عليها جواز تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريّين لتقدّم معمول الخبر في قوله تعالى : ﴿ ألا يومَ يأتيهم ليس مَصْروفاً عنهم ﴾[1] . وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه ، لأن المعمول تابع للعامل ، ولا يقع التّابع في موضع لا يقع فيه المتبوع / . [٣٢٦]

* * * *

---

(١) هود / ـ٨ .

حـــرف اليـــاء

يُغْتفر في الثّواني ما لا يُغْتفر في الأوائل

ومثله قولهم : يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع .

ومن فروع ذلك : ظهور أن مع المعطوف على منصوب حتى كقوله :

٢٨٤ = حتى يكـونَ عزيـزاً في نُفُوسِهِمُ أو أن يبين جميعاً وهو مُخْتَـارُ[1]

وإن كان لا يجوز ظهورها بعد حتّى ،لأن الثّواني تحتمـل ما لا تحتمل الأوائل .

وقال في (البسيط) : جوّز الفراء إضافة اسم الفاعل المعرّف بأل إذا كان للحال ، أو الاستقبال نحو : الضارب زيد الآن أو غداً ،

---

(١) من شواهد المغنى ٢/٧٧١ ، وشرح شواهد المغنى للسيّوطي ، ٩٦٥ ، والهمع والدرر رقم ١٠١٥ .

وفي الدرر : ضمير نفوسهم لبني شيبان في البيت الذي قبله وهو :

إني حمـدت بني شيبان إذ خمـدتْ نيـرانُ قـومي وفيهم شُبّت النـار

ومن تكـرّمهم فـي المحـلْ أنهـم لا يعـرف الجـارُ فيهم أنـه جـارُ

وهما من أبيات أربعة قالها : يزيد بن حمار السّكوني يوم ذي قار .

واحتجّ بالقياس على قول الشاعر :

٢٨٥ = * الواهِبُ المائِة الهجانِ وعَبْدِها[١] *

والجواب : أنه يحتمل في التّابع ما لا يحتمل في المتبوع بدليل قولهم : «رُبّ شاة وسخلتها» ، ورب لا تدخل على معرفة .

وإذا عطف غير العَلَم على العَلم نحو : مررت بزيد وأخيك ، فنقل ابن بابشاد جواز حكايته ، لأن المتبوع تجوز حكايته فحكي التّابع تبعاً له .

ونقل ابن الدّهان : منعها لأن التابع لا تجوز حكايته ، ولا يمكن حكاية أحدهما بدون الآخر فغلب جانب المنع :

أما عكس ذلك نحو : مررت بأخيك وزيد ، فلا تجوز فيه الحكاية اتفاقاً ، بل يجب الرّفع فيقال : من أخوك وزيد،لأن المتبوع

---

(١) للأعشى يمدح قيس بن معد يكرب الكنديّ . وتمامه :

* عُوذاً تُزَجّى بَيْنها أطفالَها *

والهجان : البيض يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع ، وربما قيل : هجائن ، وقيل : الهجان : الكرام . وعوذاً : جمع عائذ وهي الحديثة العهد بالنتاج ، وسميت عائذاً لأن ولدها يعوذ بها لصغره .وتُزَجّى : تسوق .

من شواهد : سيبويه ١/٩٤ ، والمقتضب ٤/١٦٣ ، والمقرب ١/٢٦ ، والخزانة ٢/١٨١ ، ٣٤١ ، ٣/١٣١ . وديوان الأعشي / ١٥٣. والهمع والدرر رقم ١٢٢٢ ، ١٦٥٠ .

تجوز حكايته فكذا التّابع . ذكره في (البسيط) .

وقال أيضاً : قد أجاز النحاة : « كم رجلًا ونساؤهم جاءوك» عَطْفاً على معنى (كمْ)

وأجازوا النّصب عطفاً على التمييز،وان كان نكرةً ، لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل للبعـد عن (كم) . ومثله : كم شاةٍ وَسَخْلتها ، وكم ناقةٍ وفصيلها .

وقال ابن هشام في (المغني) : القاعدة الثامنة كثيراًما يغتفر في الثواني ما لا يُغْتفر في الأوائل .

فمن ذلك:كَلِ شَاةٍ وسَخْلَتها بِدِرهم،و :

[٣٢٧] ٢٨٦ = * أيُّ فتىً هَيْجاء / أنتَ وجَارها[١] *

ورُبُّ رجُـلٍ وأخيه ﴿ وأن نشـأ نُنَزِّل عليهم من السَّمـاء آيـةً فظَلَّتْ ﴾[٢] . ولا يجوز : كـلّ سخلتها، ولا رُبَّ وأخيـه ، ولا أي جارها ، ولا أن يقم زيد قام عمرو إلاّ في الشعر .

ويقولون : مررت برجل قائم أبواه ولا قاعدين ، ويمتنع قائمين

---

(١) نِصْف بيت من الكامل ليس له تكملة ولا قائل .
من شواهد : سيبويه ١/٣٠٥ وبعده في سيبويه : لأنه محال أن يقول : وأيُّ جارها وقد سقط هذا الشاهد من فهرس شواهد سيبويه لأحمد راتب النفاخ .
(٢) الشعراء / ٤ .

لا قاعد أبواه على إعمال الثاني وربط المعنى بالأوّل .

وقال ابن القَوّاس في (شرح الدّرّة) : بعد أن حكي قولهم في :

٢٨٧ = * أنا ابنُ التّاركِ البكريِّ بشرٍ[1] *

إن(بشراً)عطف بيان للبكريّ . ولا يجوز جعله بدلاً ، لأن البدل في حُكم تَكْرير العامل . ولا يجوز : أنا ابن التّارك بشر . وفي امتناع البدل نظر ، لأنه يجوز في التّابع مالا يجوز في المتبوع بدليل : كلّ شاةٍ وسخلتِها . وتبعه ابن هشام في (حواشي التّسهيل) .

وقال في (تذكرته) : إن قيل : لأيّ شيء فتحت لام المستغاث ؟

فالجواب فرقاً بينها وبين لام المستغاث له .

فإن قيل : لأي شيّء كان المفتوح لام المستغاث وكان حقّه التغير في الثّانية ، لأن عندها تتحقّق الحاجة فهو أجرى على قياسهم ، كما أنهم لا يحذفون في نحو سَفَرْجل إلا ما ارتدعوا عنده ؟

---

(١) لمرار بن سعيد الفقعسِيّ. وتمامه :

* عليه الطير ترقبه وقوعاً *

من شواهد : سيبويه ٩٣/١ ، والمقرّب ٢٤٨/١ ، وابن يعيش ٧٢/٣ والخزانة ١٩٣/٢ ، ٢٦٤ ، وشرح شذور الذهب / ٣٨٣ ، والعيني ٤ / ١٢١ والتصريح ١٣٣/٢ ، والأشموني ٨٧/٣ ، والهمع والدرر رقم ١٥٥٠ .

فالجواب : أن الأول حالّ محلّ المضمر ، واللام تفتح إذا دخلت عليه .

فإن قيل : فلاي شيء كررت في المعطوف عليه ؟ .

فالجواب أنه بعطفه على ما حصل فيه الفرق اكتفى بذلك .
وساعد عليه أن المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز في المعطوف عليه ، تقول : يا زيد والرجل ، وإن لم يجزيا : يا الرجل .

فإن قيل : فلأي شيء يفتح في يا لزيد ، ويا لعمرو ؛ مع أنه معطوف ؟ .

فالجواب أنه نداء ثان مستقلّ ، والمعطوف الجملة . قال فهذا تحرير لا تجد لأحد مثله إن شاء الله تعالى .

وقال الأبذي في (شرح الجُزوليّة) : إذا عطفت على المستغاث به كسرت اللاّم ، لأن الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل .

وقال ابن هشام في (تذكرته) : سئلت عن (لولاي) إذا عطف عليها اسم ظاهر .

فقلت : يجب الرفع نحو: لولاي وزيد لكان كذا وكذا كما تقول : ما في الدار / من رجل ولا امرأةٍ ، وذلك لأن الاسم المضمر بعد لولا ، وإن كان في موضع الخفض بها إلا أنه أيضاً في موضع رفع بالابتداء . [٣٢٨]

ونظيره في ذلك الاسم المجرور بلعلَّ على لغة عقيل ، إذا قيل : لعل زيدٍ قائم ، ألا ترى أن قائم خبر مرفوع وليس معمولاً للعلّ ، لأنها هنا حرف جرٍّ كالباء واللام ، فلا تعمل غير الجرّ .

وإن عطف على محلّه من الخفض ، فإن التزمت إعادة الخافض لم يتأت هنا ، لأنا إذا قلنا : لولاك ولولا زيد لزم جر (لولا) للظّاهر وهو ممتنع بإجماع ، وإن لم تلتزمه فقد يمتنع العطف بما ذكرنا ، لأن العامل حينئذٍ هو لولا الثّانية ، وقد يصحح بأن يدعى أنهم اغتفروا كثيراً في الثواني ما لم يغتفروا في الأوائل .

وقال ابن اياز في (شرح الفصول) : فإن قيل : هلّا أضيف الفعل لفظاً والتقدير إضافة مصدره ؟ .

فالجواب :أن ذلك اتساع وتجوّز وهو قبيح في الأوائل والمبادىء دون الأواخر والثواني .

وقال البيضاوي في تفسيره في قوله تعالى : ﴿ **إنك أنت العليم الحكيم** ﴾[1] ، قيل : أنت تأكيدٌ للكاف كما في قولك : مررت بك أنت ، وإن لم يجز: مررت بأنت ، إذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع ، ولذلك جاز:يا هذا الرجل ، وإن لم يجز : يا الرجل .

وقال ابن الصائغ في (تذكرته) : أبو عمرو يختار النصب في

---

(١) البقرة / ٣٢ .

الغلام من نحو:يا زيد والغلام ، وإن كان عطف النسق يقدّر معه العامل، وحرف النداء لا يباشر اللام ، لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل .

وقال ابن النّحاس في التعليقة : إنما جاز في الثّواني ما لم يجز في الأوائل من قِبَل أنه إذا كان ثانياً يكون ما قبله قد وَفىّ الموضع ما يقتضيه فجاز التّوسع في ثاني الأمر بخلاف ما لو أتينا بالتوسّع من أول الأمر،فإنا حينئذٍ لا نعطي الموضع شيئاً مما يستحقّه . انتهى .

وإذا عطف على (غدوةً) المنصوب ما بعدها فقيل : لدن غدوةً وعشية جاز عند الأخفش في المعطوف الجر على الموضع والنّصب على اللفظ / [٣٢٩]

وضعف ابن مالك في (شرح الكافية) النصب . وأوجبه أبو حيّان،ومنع الجرّ ، لأن«غدوة»عند من نصبه ليس في موضع جرّ فليس من باب العطف على الموضع .

قال : ولا يلزم من ذلك أن يكون (لدن) انتصب بعدها ظرف غير غدوة وهو غير محفوظ إلاّ فيها ، لأنه يجوز في الثّواني ما لا يجوز في الأوائل . انتهى .

* * * * * *

تم القسم الأول من الأشباه والنظائر النحوية .

والحمد لله أوّلاً وآخراً ، ويليه التدريب وهو القسم الثاني إن شاء الله تعالى .

تم تحقيق الجزء الثاني من الأشباه والنظائر ويليه ـ إن شاء الله ـ الجزء الثالث ، وأوله (الفن الثاني في التدريب)

* * * * *

فهرس الشواهد الشعرية

حرف الجيم

البيت	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= كأن ثبيراً في عرانين وَبْلهِ كبيرُ أناسٍ في بجاد مزمّلِ	١٠١	١٠
= يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انْحَلّت عرى الذّنب	١٠٢	١١
= أحبّ المؤقدان إليّ مؤسى وجعدة إذا أضاءهما الوقودُ	١٠٣	١٢
= في أيّ يوميّ من الموت أفِرّ أيومَ لم يُقْدرَ أم يومَ قُدِرْ	١٠٤	١٤
= وتضحك مني شيخة عبشميّة كأن لم تر قبلي أسيراً يمانياً	١٠٥	١٥
= أرىعينيّ ما لم ترأياه كلانا عالمٌ بالتّرهات	١٠٦	١٦

حَرْفُ الحاءِ

البيت	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= تنفييداها الحصى في كل هاجرة نفى الدراهيم تنقاد الصياريف	١٠٧	٢٩
= وإنني حيثما يسرى الهوى بصري من حيث ما سلكوا أذنو فأنظُورُ	١٠٨	٢٩

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= وللأرض أما سودها فَتجلّلَتْ بياضاً وأمّا بيضها فاسوأَدَّتِ	١٢٢	٥٢
= أغرّك مني أن حبك قاتلي وأنك مهما تأمري القلب يفْعلِ	١٢٣	٥٦
= أزف الترحل غير أن ركابنا لما تَزُل برحالنا وكأن قَدِ	١٢٤	٥٦-٣٥٦
= فَهُمْ بطانَتُهُمْ وهم وزراؤهم وهُمُ القضاةُ ومنهم الحُكامُ	١٢٥	٥٨
= كفاك كفٌ لا تُليقُ درهما جوداً وأخرى تعطى بالسيف الدّما	١٢٦	٦٠
= وأخو الغواني مَنْ يشأ يصر منه ويكن أعداء بُعيد ودِادي	١٢٧	٦٠
= وطرت بمنصلي في يعملات دوامي الأيدي يخبطن السّريحا	١٢٨	٦٠
= إن الفقير بيننا قاض حكم أن ترد الماء إذا غاب النُّجُمْ	١٢٩	٦١
= * حتى إذا بُلّت حلاقيم الحُلُقْ *	١٣٠	٦١
= كلمع أيدي مثاكيلٍ مُسلّبَةٍ ينـدِبن ضَرْس بنات الدهر والخُطُب	١٣١	٦١
= مثل النقا لبّده ضَرْبُ الطِّلَلْ	١٣٢	٦٢
= ألا بارك اللّه في سهيل إذا ما اللّه بارك في الرّجالِ	١٣٣	٦٣
= أوالفاً مكة من ورق الحمِي	١٣٤	٦٣

حرف الزّاي

حرف الشين

حرف الصّاد

حرف الضّاد

حرف العين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= لا بارك اللّه في الغواني هل يُصْبحن إلّا لهن مطّلبُ	٢٣٢	٣٣٦
= الحمد للّه العليّ الأجْلل	٢٣٣	٣٣٦
= له ما رأت عين البصيرة وفوقه سماءُ الإله فوق سبع سمائيا	٢٣٤	٣٣٧
= أهبى التراب فوقه إهبابا	٢٣٥	٣٣٧
= يا رب أبازٍ من العُفر صدعْ تقبض الذئب إليه واجتمع لما رأى ان لا دَعَهْ ولا شبع مال إلى أرطأة حقف فالطجعْ	٢٣٦	٣٤٠
= ليبيك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائحُ	٢٣٧	٣٤٥
= بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً	٢٣٨	٣٤٧
= مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلّا ببين غرابها	٢٣٩	٣٤٧
= وقالوا تعرّفها المنازل من منى وما كل من وافى مني أنا عارف	٢٤٠	٣٤٨
= * إن الخليط بان أجمعه *	٢٤١	٣٥٤
=		

حرف النون

الشاهد	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل	٢٤٢	٣٦١
= من لد شولاً فإلى أتلائها	٢٤٣	٣٦١
= ابني كليب إن عمّيّ اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا	٢٤٤	٣٦٢
= ولكن ديافٌ أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه	٢٤٥	٣٦٣
= يلومونني في اشتراء النخـ ـيل قومي فكلهم ألْوَمُ	٢٤٦	٣٦٣

حرف الواو

الشاهد	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الوسيقة أو زميرُ	٢٤٧	٣٧٩
= يا مرحباه بحمار ناجيه إذا أتى قربته للسّانيه	٢٤٨	٣٨٠
= بازل وجناء أو عيهلّ	٢٤٩	٣٨٠
= متى يشتجر قوم يقل سرواتهم هم بيننا فهم رضاً وهمُ عدلُ	٢٥٠	٣٨٥
= ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل وضنّت علينا والضنين من البخل	٢٥١	٣٨٥
= * وهن من الإخلاف قبلك والمطل *	٢٥٢	٣٨٦

الشاهد	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فـاذكـري مـوقـفـي إذا الـتـقـت الـخـيـ ـل وسـارت إلـى الـرجـال الـرجـالا	٢٦٦	٣٩٩
= فـلا تـغـضـبـن مـن سيـرة أنـت سـرتـهـا فـأول راض سـنـةً مـن يـسـيـرهـا	٢٦٧	٣٩٩
= إلـى فـتـى فـاض اكـف الـفـتـيان فـيض الـخـلـيـج مـدّه خَلـيجانْ	٢٦٨	٤٠٠
= فـأصـبـح جـاراكـم قـتـيـلا ونـافـيا أصمّ فـزادوا فـي مـسـامـعـه وقـرا	٢٦٩	٤٠١
= إذا مـا اسـتـحـمـت أرضـه مـن سـمـائـه جـرى وهـو مـودوع وواعـد مـصـدق	٢٧٠	٤٠٤
= ولـقـد نـزلـت فـلا تـظـني غـيـره منّي بـمـنـزلـة الـمُـحـبِّ الـمكـرم	٢٧١	٤٠٥
= ومـن يـنـاد آل يـربـوع يُـجَـبْ يـأ تـك مـنـهـم خـيـرُ فـتـيـان الـعربْ	٢٧٢	٤٠٥
= * المنكب الأيمن والرِّدفُ المُحبّ *		
= لأنـكـحـن بـبّـه جـاريـة خِـدَبّـه مكرمـةً مُحَبّـه	٢٧٣	٤٠٥
= أعـاشـنـي بـعـدك وادٍ مـبقـل آكـل مـن حـوذانـه وأنْـسِـلُ	٢٧٤	٤٠٩
= ووالـلّه لـولا تـمـره مـا حـبـبـتـه ولا كـان أدنـى مـن عُـبـيـد ومُـشـرِق	٢٧٥	٤١٠
= وقـد اغـتـدى والـطـيـر في وكـنـاتـهـا بـمـنـجـرد قـيـد الأوابـد هـيـكـل	٢٧٦	٤١٠

حرف لا

حرف الياء

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة

حرف الضّاد .... ١٩٩ ـ ٢١١

حرف الطاء .... ٢١٤ ـ ٢٢٢

حرف الظّاء .... ٢٢٣ - ٢٣٥

حرف العين .... ٢٣٧ - ٢٧١

حرف الغين .... ٢٧٣ - ٢٧٤

حرف الفاء .... ٢٧٥ - ٢٩٤

انتهى بحمد الله

الأشباه والنظائر

في النحو

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الثالث

تحقيق

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأشباه والنظائر

في النحو

٣

الطبعة الأولى
١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

بسم الله الرحمن الرّحيم

الحمد لله رَبّ العالمين ، والصّلاة والسلام على سيّدنا رسول الله .

هذا هو الفنُّ الثّاني من « الأشباه والنظائر » ، وهو فنّ القواعد الخاصّة ، والضّوابط ، والاستثناءات ، والتّقسيمات . مرتَّبٌ على الأبواب . وسمّيته (بالتّدريب) .

باب الألفاظ

تقسيم

ما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصْوتٌ ، وإن اشتمل على حرف ولم يفد معنًى فلفظٌ ، وإن أفاد معنًى فقولٌ . فإن كان مفرداً (فكلمةٌ) أو مركّباً من اثنين ، ولم يفد نسبةً مقصودةً لذاتها (فجملةٌ) ، أو أفاد ذلك فكلامٌ ، أو من ثلاثة (فَكِلَمٌ) .

باب الكلمة (تقسيم)

الكلمة إمّا اسم ، وإمّا فِعْلٌ ، وإمّا حَرْفٌ . ولا رابع لها . والأدلّة على ذلك ثلاثة :

أحدها: الأثر ، روي عن عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ أخرجه أبو القاسم الزّجاجيّ في (أماليه) بسنده إليه .

الثاني: الاستقراء التّام من أئمة العربيّة كأبي عمرو، والخليل، وسيبويه / ، ومن بعدهم . [٢/٣]

الثالث : الدليل العقلي. ولهم في ذلك عبارات .

منها: قول ابن معط : إن المنطوق، به إمّا أن يدلّ على معنًى يصح الإخبار عنه وبه ، وهو الاسم .

وإمّا أن يصحّ الإخبار به ، لاعنه، وهو الفعل .

وأما أن لا يصح الإخبار عنه ولا به، وهو الحرف .

قال ابن إياز : في هذا الاستدلال خللٌ ، وذلك أن قِسْمَتَهُ غير حاصرة ، إذ يحتمل وجهاً رابعاً ، وهو أن يخبر عنه لا به .

وسواءٌ كان هذا القسم واقعاً أو غير واقع ، بل سواء كان ممكن الوقوع أم محالاً ،إذْ استحالة أحد الأقسام المحتملة لا تصير بها القسمة عند الإخلال به حاصرةً .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في(شرح اللّمحة)[١]: هذا

(١) اللمحة البدرية كتاب مختصر في النحو لأبي حيّان ، ومن أهم شروحه شرح ابن هشام ، وقد حققه الدكتور هادي نهر ونشر عام ١٩٧٧ وطبع بمطبعة جامعة بغداد ، وانظر نص ابن هشام في شرح اللمحة ١/٢١٣ .

أفسد ما قيل في ذلك ، لأنها غيرُ حاصرة .

ومنها: قول بعضهم : إن العبارات بِحَسَب المعبِّر ، والمعبَّر عنه من المعاني ثلاثٌ : ذات ، وحدث عن ذات ، وواسطة بين الذّات والحَدَث ، يدلّ على إثباته لها أو نفيه عنها ، فالذّات : الاسم ، والحدث : الفعل ، والواسطة : الحرف .

ومنها : قول بعضهم : إنّ الكلمة إمّا أن تَسْتَقِلّ بالدِّلالة على ما وُضِعتْ له أو لا تستقل ، وغير المستقلّ الحرف .

والمستقل : إمّا أن تُشْعِر مع دلالتها على معناها بزمنه المحصّل أو لا تُشْعِر ، [فإنْ لم تُشْعِر][1] فهي الاسم ، وإن أَشْعَرَت فهي الفعل .

قال ابن إياز : وهذا الوجه أقوى ، لأنه يشتمل على التّقسيم المتردّد بين النّفي والإثبات .

ومنها : قول بعضهم : إنّ الكلمة إمّا أن يصح إسنادها إلى غيرها أَوْ لا ، إن لم يَصِحّ فهي الحرف، وإن صَحّ فإما أن يقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة أولاً ، وإن اقترنت فهي الفعل ، وإلاّ فهي الاسم .

قال ابن هشام : وهذا أحسن الطرق ، وهي أحسن من الطّريقة التي في كلام ابن الحاجب ، وهي أنّ الكلمة إما أن تدل على معنًى في

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ط فقط.

نفسها أو لا، الثّاني الحرف، والأول: إمّا أن تقترن[1] بأحد الأزمنة الثلاثة أولا، الثاني: الاسم، والأول :/ الفعل، وذلك لسلامة الطريقة التي اخترناها من أمرين مشكلين اشتملت عليهما هذه الطريقة. [٢/٤]

أحدهما: دعوى دلالة الاسم والفعل على معنًى في نفس اللفظ، وهذا يقتضي بظاهره قيام المسمّيات بالألفاظ الدّالة عليها، وذلك محال.

وهذا وإن كان جوابه ممكناً إلّا أنه أقل ما فيه الإبهام.

والثاني: دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره.

وهذا، وإن كان مشهوراً بين النّحويين إلا أن الشيخ بهاء الدين بن النّحاس نازعهم في ذلك، وزعم: أنه دالّ على معنى في نفسه. وتابعه أبو حيان في (شرح التسهيل)[2].

باب الاسم

ضابط [في علامات الاسم]

تَتَبّعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة وهي: الجرّ، وحروفه، والتّنوين، والنّداء، وأل، والإسناد إليه، وإضافته، والإضافة إليه، والإشارة إلى مسمّاه، وعود

(١) في ط: «تقتترن» بتاءين، تحريف واضح
(٢) انظر شرح اللمحة البدرية ١/٢١٣، ٢١٤.

ضمير إليه ، وإبدال اسْمٍ صريح منه ، والإخبار به مع مباشرة الفعل ، وموافقة ثابت الاسميّة في لفظه ومعناه . هذا ما في كتب ابن مالك .

ونعته، وجمعه ، تصحيحاً ،وتكسيراً[1]، وتصغيره . ذكر هذه الأربعة ابن الحاجب في (وافيته) .

وتثنيته وتذكيره ، وتأنيثه ، ولحوق ياء النّسب له . ذكر هذه الأربعة صاحبا (اللّب) و (اللباب) .

وكونه فاعلاً ، أو مفعولاً . ذكرهما أبو البقاء العُكبري في (اللّباب) .

وكونه عبارة عن شخص ، ودخول لام الابتداء ، وواو الحال . ذكر هذه ابن فلاح في (مغنيه) .

وذكر ابن القواس في (شرح ألفّية ابن معط) : لحوق ألف النّدبةَ وترخيمه ، وكونه مضمراً ، أو عَلماً ، أو مفرَداً منكّراً ، أو تمييزاً أو منصوباً حالاً .

فائدة في إسناد الأسماء

(فائدة) : الأسماء في الإسناد على أربعة أقسام : قسم يسند ويسند إليه، وهو الغالب ، وقسم لا يُسند ولا يُسْند إليه كالظّروف والمصادر التي لا تتصرف ، والأسماء الملازمة / للنداء ، وقسم يسند [٢/٥]

(١) في ط فقط : «وتكسيره» بالهاء

ولا يسند إليه كأسماء الأفعال ، وقسم يسند إليه ولا يسند كـالتاء من ضربت والياء من: افعلي ، والألف من اضربا، والواو من اضْرِبوا ، والنون من اضربْن، وأيمن، ولعمرك .

فائدة : في المسند والمسند إليه أقوال

(فائدة) : قـال أبو حيـان في (شرح التسهيـل) في المسند والمسند إليه أقوال :

أحدها : المسند المحكوم به، والمسند إليه المحكوم عليه، وهو الأصحّ .

وثانيها : أن كلًّا منهما مسند ومسند إليه .

وثالثها : أن المسند هو الأول مبتدأ كان أو غيره ، والمسند إليه الثاني، فـ « قام » من : قام زيد، و « زيد » من : زيدٌ قائم مسند ، والأخير منهما مسند إليه .

رابعها: عكس هذا، فزيد وقام في التّركيبين مسند، والأول من التركيبين مسند إليه . ولهذه المسألة نظائر .

أحدها : المضاف والمضاف إليه فيهما أقوال : أصحها : أنّ الأول هـو المضاف والثـاني هو المضـاف إليه، وهـو قول سيبـويه . والثاني : عكسه . والثالث : يجوز في كلٍّ منهما .

ثانيها : البدل والمبدل منه وفيهما أقوال : الإضافة . والأصحّ

هنا أنّ الأول المبدل منه ، والثاني البدل .

ثالثها : بدل الاشتمال . قال في (البسيط) : وفي تسميته في ذلك أقوال :

أحدها : لاشتمال الأول على الثّاني ، فإن زيداً مشتملٌ على علمه .

والثّاني لاشتمال الثّاني على الأول، لأنّه دائر بين التعلّق بالأول كأعجبني زيد غلامُهُ ، والدّخول في الأول كأعجبني زيدٌ علمُهُ وحسنه .

والثالث : أنه سمّي بذلك للقدْر المشترك بينهما ، وهو عموم الملابسة والتعلّق ؛إذْ لا ينفك أحدهما عن ذلك .

فائدة : [الإسناد أعم من الإخبار]

قال أبو البقاء العكبري في (اللباب) : الإسناد أعمّ من الإخبار؛ إذ كان يقع على الاستفهام والأمر وغيرهما، وليس الإخبار كذلك بل هو مخصوص بما صحّ أن يقابل بالتّصديق والتكذيب، فكل إخبار إسناد، وليس كل إسناد إخباراً[١] / . [٦/٢]

[فائدة: فيما يتعاقب على المفرد]

قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : ثلاثة أشياء تتعاقب على المفرد ، ولا يوجد فيه منها اثنان ، وهي : التنوين ، والألف واللام ، والإضافة .

(١) في ط : « إخبار » بالرفع ، تحريف واضح .

قاعدة [في خاصّتي النوع]

قال ابن القوّاس في (شرح الدّرة) : كُلّ خاصّتَيْ نوع ، إما أن يتّفقا أو يختلفا ، فإن اتّفقا امتنع اجتماعهما كالألف واللّام والإضافة في الاسم . والسّين وسوف في الفعل .

وإن اختلفا ، فإن تضادّا لم يجتمعا كالتنوين والإضافة في الاسم ، وسوف وتاء التأنيث في الفعل ، لأن سوف تقتضي المستقبل والتاء تقتضي الماضي . وإن لم يتضادّا جاز اجتماعهما كالألف واللّام ، والتصغير ، وقد ، وتاء التأنيث .

ضابط [في الكلمات التي تأتي اسماً وفعلاً وحرفاً]

الكلمات التي تأتي اسماً و فعلاً وحرفاً تَتَبّعتُها[١] فوصلت ثماني[٢] عشرة كلمةً ، أشهرها (على) ، فإنّها تكون حرف جرّ ، واسماً تُجَرّ بـ « مِنْ » قال الشاعر :

٢٨٨ = * غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمّ ظِمْؤُها[٣] *

(١) في ط : « وتتبعتها » بالواو.

(٢) في ط : « ثمانية عشر » تحريف .

(٣) تمامه : * تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بِزيزاءَ مَجْهَلِ *

وهو لمزاحم بن الحارث العقيلي من قصيدة شبه فيها ناقته بقطاة واردة من عند أفراخها .

من شواهد: سيبويه ٢/٣١٠، وابن يعيش ٨/٣، والمغني ١/١٥٦، ٢/٥٨٧، والخزانة ٤/٢٥٣، والتصريح ٢/١٩، والأشموني ٢/٢٢٦ =

وفعلاً ماضياً من العُلُوّ . ومنه ﴿ إنّ فِرْعَوْنَ عَلا في الأَرْضِ ﴾[1] .

و (مِنْ) تكونُ حَرْفَ جَرٍّ ، واسماً . قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجَ به مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَكُم﴾[2] ، إذا كانت مِنْ للتَّبعيض ، فهي في مَوْضعِ المفعول به ، و « رزقاً » مفعول لأجله . قال الطِّيبيّ : وإذا قدّرت مِنْ مفعولاً كانت اسماً كـ«عن» في قوله :

٢٨٩= * مِنْ عَنْ يَمينِي مَرّةً وأَمَامِي[3] *

وتكون فعل أَمْرٍ من (مان يمين) .

= وهمع الهوامع والدرر رقم ١١٣٥ .
وفي سيبويه : « ببيداء » مكان : « بزيزاء » .
والضمير في : « عليه » للفرخ . وظموُها بالكسر : مدة صَبْرها عن الماء . وتصل : تصوّت أحناؤها من اليبس ، والقَيْض : قشر بيضها . والزيزاء : ما ارتفع من الأرض . وقيل : ما غلظ منها . ومجهل : لا يهتدي فيها .

(١) القصص / ٤ .

(٢) البقرة / ٢٢ .

(٣) صدره :

* ولقد أراني للرماح دريئةً *

من شواهد : ابن يعيش ٨ / ٤٠ ، وأوضح المسالك رقم ٣٠٤ ، والخزانة ٤ / ٢٥٨ ، وشرح شواهد المغنى للسّيوطي / ٤٣٨ ، والتصريح ٢ / ١٩ ، والأشموني ٢ / ٢٢٦ .
والشاهد من قصيدة لقطريّ بن الفجاءة يصف شجاعته يوم دولاب

و (في) تكون حرف جَرٍّ ، واسماً بمعنى الفَم في حالة الجرّ .
ومنه : « حتّى ما تجعل فِي في أمرأتك »[١] وفعل أَمْرٍ من : وفَى يَفِي .

(والهمزة) تكون حَرْفَ استفهام ، وفِعْلَ أمرٍ من وأي ، واسْماً في قول بعضهم : إنّ حروف النّداء أسماءُ أفعال.

و (الهاء المفردة) تكون اسماً ضميراً نحو : ضربتُهُ ، ومررت به ، وحرفاً في : إيّاهُ ، وفِعْل أَمْر من وَهَى يَهِي / . [٢/٧]

و (لمّا) تكون حرف نَفْيٍ جازمٍ بمعنى لَمْ ، وظرفاً نحو : لمّا جاء زيدٌ أكرمته ، وفعلاً ماضياً متّصلاً بضمير الغائبين من لَمّ .

و (هل) تكون حرف استفهام ، واسم فعل في: حَيَّهْل[٢]، وفعل أمر من : وَهِلَ يَهَلُ[٣] .

و (ها) تكون حَرْفَ تَنْبيهٍ ، واسماً ، بمعنى : خُذْ ، وزجْراً للإبل ، يمدّ ويقصر ، وفعل أمر مِنْ: هاءَ يهاءُ .

و (حاشا) تكون حرف استثناء ، واسماً مَصْدراً بمعنى التّنزيه ،

---

(١) روى هذا الحديث في صحيح البخاري في باب « الوصايا » . . . فإنها صدقة إلَّا أجرك الله بها حتى اللقمة . . . ،تجعلها في في امرأتك» وفي باب الجنائز من صحيح البخاري روى : « . . . إلا أجرت ، أجرك الله بها ، حتى ما تجعله في في امرأتك » . انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النّبوي ٥/ ٢١٠ .
(٢) في القاموس : «حيّ » : « حَيَّهْل » بسكون الهاء : اِعْجَلْ
(٣) كفَرِح يفرح : ضَعُف وَفَزِع .

نحو : حاشا للهِ[١]، ولهذا قُـرِىء بتنوينه[٢]، وفعلاً ماضِياً بمعنى : استثني ، يقال : حاشا يُحاشي . وفي الحديث : « أحبُّ النّاسِ إليَّ أسامة » ، قال الرّاوي : « ما حاشا فاطمة ولا غيرها » . وقال النابغة .

٢٩٠ = * ولا أُحاشي من الأقوام مِنْ أحد[٣] *

و (رَبّ) بفتح الرّاء تكـون حرف جَـرٍّ لغةً في (رُبّ) بضمّ الرّاء ، واسماً بمعنى السيّد والمالك ، وفعلاً ماضياً يقال : رَبّه يَرُبّه[٤] بمعنى : ربّاه وأصلحه .

و (النّون) تكون اسماً ضميراً نحو : قُمْنَ ، وحرفاً ، وهي نون الوقاية ، وفعل أمر من : وَنى يَنِي .

و (الكاف) تكون حرف جرٍّ ، واسماً كما قال في (الألفيّة) « واستعمل اسماً[٥] » ، وفعل أمر من : وَكي يَكِي[٦] .

---

(١) يوسف / ٣١

(٢) وهي قراءة أبي السّمال . انظر قراءة رقم ٣٧٨٧ في معجم القراءات .

(٣) للنابغة الذبياني يمدح النعمان بن المنذر ، ويعتذر إليه .
وصدره :

* ولا أرى فاعلاً في الناس يُشْبِهُهُ *

من شـواهـد : ابن يعيش ٢/ ٨٥ ، والمغنى ١/ ١١٠ ، والأشمـوني ٢/ ١٦٧ ، وانظر ديوان النابغة /٣٣ .

(٤) من باب « ردّ » يَردُّ . ويقال أيضاً : ربَّبهُ ، وتربّبه بمعنًى ، أي : ربّاه .

(٥) = والبيت ورد في الألفية على النحو التالي :

واستعمـل اسمـاً وكـذا عن وعلى   من أجـل ذا عليـهـا من دخـلا

(٦) الوِكاء : ما نُشد به رأس القربة . وأوْكى على ما في سقائه : شدّه بالوِكاء .
وفي الحديث « أنه كان يُوكي بين الصّفا والمروة » أي يملأ ما بينهما سعياً كما يُوكَى السّقاء بعد الملء .

و (علَ) تكون حَرْفاً لغة في : (لعلَّ) ، وفعلاً ماضياً مِنْ عَلّه : إذا سقاه مرّةً بعد مَرّةٍ ، واسماً لِلقُرادِ المهزول[١] والشيخ المُسِنِّ :

و (بلى) تكون حرف جواب ، وفعلاً ماضياً ، يقال : بلاه : إذا اختبره ، واسماً لغة في البلاء الممدود .

و (أنّ) تكون حرف تأكيد ، وفعلاً ماضياً من الأنين ، واسماً مَصْدراً بمعنى الأنين .

و (ألا) تكون حرف استفتاح واسماً بمعنى النّعمة ، والجمع آلاء ، وفعلاً ماضِياً بمعنى : قَصَّرْ ، وبمعنى : استطاع / . [٢/٨]

و (إلى) تكون حرف جر ، واسماً بمعنى النّعمة ، وفعل أمر للاثنين من وأل بمعنى : لجأ ، أو أمراً للواحد فيه نون التّوكيد الخفيفة في الوقف. ذكره ابن الدّهان في (الغُرّة) .

و (خَلاَ) تكون حرف استثناء ، وفعلاً ماضيـاً ، ومنه ﴿ **وإذا خَلَوْا إلى شَياطِينِهِمْ** ﴾[٢] واسماً[٣] للرّطْب من الحشيش .

و (لَات) تكـون حَرْف نَفْيٍ بمعنى ليس ، وفعـلاً ماضِيـاً ،

---

(١) في القاموس : العلّ : من يزور النساء كثيراً ، والتيس الضخم العظيم ، والقرداد الضخم والصغير الجسم (ضدّ) .

(٢) البقرة / ١٤ .

(٣) في القاموس : (الخلى) مقصورة : الرطب من النّبات، واحده : خلاة وكلّ بقلة قلعتها ، وجمعه : أخلاء .

بمعنى : صرف[١] ، وأسماً للصَّنم .

وقد نَظمْتُ هذه الكلمات فَقُلْت :

وردت في النّحو كلمات أَتَتْ تـارةً حـرْفـاً وفعـلاً وسمـاً
وهي من والهاء والهمز وهل ربّ والنّـون وفي أعني فما
عـل لمـا وبلى حـاشـا ألا وعلى والكـاف فيما نـظمـا
وخلا ، لات وها فيما رووْا وإلـى أن فـروٌ الْـكَلِما

وقال الجَمالُ السّرمَدِيّ :

إذا طـارح النّحـويُّ أيَّـة كِلْمَـةٍ هي اسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ بِلا مِرا
فَقُلْ هي إن فكّرت في شأنها على وفي ثـمّ لما ظاهرٌ لمن اقترى[٢]
غَدَتَ مِنْ عليه ، قد علا قَدْر خالدٍ على قَدْرعَمْرو بالسّماحة في الوَرَى
وقُلْ قد سمعتُ اللّفظ مِن في محمدٍ وفي مَوْعِدي يا هند لو كان في الكرى
ولمّا رأى الزّيد ان حالي تَحوّلَتْ إلى شَعثٍ لمّا فلمّا[٣] أخف عرا
مـوارِدهـا تبنى بمـا قـد ذكـرتـه وإن لم أُصَـرِّح بالـدّليل مُحَـرّرا

(١) في القاموس : لاتَهُ يَلِيتُه ، ويلوتُه : حبسه عن وجهه وصرفه كألاته ، وما ألاته شيئاً : ما نقصه .

(٢) في ط : « اقترى » بالقاف وفي بعض النسخ المخطوطة : « افترى » بالفاء ، واقترى ـ كما في القاموس : تتبع . واقترى البلاد : تتبعها يخرج من أرض إلى أرض .

(٣) في ط : «فلما» بالفاء ، وفي النسخ المخطوطة : « قلما » بالقاف .

ثم رأيت في (تذكرة ابن مكتوم) قال : ذكر الزين أحمد بن قطنة أحد من ينسب إلى النحّو بمصر وكنيته : ابن حطة . أنّ (حتى) تكون حرفاً واسماً لامرأة، وأنشد :

٢٩١ = ماذا ابتغت حتى إلى كُلّ [1] القِرى   أحسبتني جِئْتُ من وادي القُرَى

واسماً لموضع بِعُمان . وقال : وقد ذكر ذلك ابن دُريد في شعر له حيث قال :

٢٩٢ = فما لكم إن لم تحوطوا ذماركم   سوام ولا دار بحتّى ورامهْ [2]

[٩/٢]   وفعلاً لاثنين من الحَتّ . انتهى /.

(١) النسخ المخطوطة : «حل» مكان : «كل» .
(٢) رامة موضع كما قال زهير :
لِمَنْ طَلَلٌ برامةَ لا يَريمُ   عفا وخِلالُه حُقُبٌ قَدِيمُ
انظر اللسان : « روم » .

بــاب الفعــل

ضابط

[في علامات الفعل]

جميع ما ذكره النّاس من علامات الفعل بِضْعَ عَشْرَةَ علامةً وهي : تاء الفاعل ، وياؤه ، وتاء التّأنيث السّاكنة ، وقد ، والسين ، وسوف ، ولو ، والنّواصب والجوازم ، وأحرف المضارعة ، ونُونا التّوكيد ، واتّصاله بضمير الرّفع البارز ، ولزومه مع ياء المتكلّم نون الوقاية ، وتغيير صيغه لاختلاف الزّمان .

تقسيم [الفعل]

قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : ينقسم الفعل انقساماتٍ بحسَب الزمان ، والتّعدّي ، واللّزوم ، والتّصّرف ، والجمود ، والتّمام، والنُّقصان ، والخاص والمشترك ، والمفرد ، والمُرَكّب .

وفي علم التّصريف إلى صحيح ، ومهموز ، ومثال ، وأجوف ، ولفيف ، ومنقوص ،و ومضاعف وغير ذلك .

قال بعضهم : إلى مُعْلَم وساذج[١]، فالأول الماضي إذا كان مَصُوغاً للمؤنّثة الغائبة مفرداً ومثنىً فالعلامة هي التاء في آخره .

---

(١) في اللسان : « سذج » « حجة ساذِجةٌ وساذَجَة بالفتح : غير بالغة قال ابن سيده : أراها غير عربية إنما يستعملها أهل الكلام فيما ليس ببرهان قاطع » =

فائدة [في أقسام الأفعال]

(فائدة) قال أبو البقاء العكبري في (اللباب) : أقسام الأفعال ثلاثة : ماضٍ ، وحاضر ، ومستقبل . واختلفوا في : أيّ أقسام الفعل أصل لغيره منها ؟ فقال الأكثرون : هو فعل الحال ؛ لأن الأصل في الفعل أن يكون خبراً ، والأصل في الخبر أن يكون صِدْقاً ، وفعل الحال ممكن الإشارة إليه ، فيتحقّق وجوده فيصدُق الخبر عنه ، ولأن فعل الحال مشار إليه فله حظٌّ من الوجود ، والماضي ، والمستقبل معدومان .

وقال قوم : الأصل هو المستقبل ، لأنه يخبر به عن المعدوم ، ثم يخرج الفعل إلى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده .

وقال آخرون : هو الماضي لأنه لا زيادة فيه ، ولأنه كمل وجوده فاستحقّ أن يُسمّى أصْلاً . . .

ضابط

[في الأفعال غير المتصرفة]

كلّ الأفعال متصرّفة إلّا ستة : نِعْمَ وبِئْس ، وعَسى ، وليس ، وفعل التّعجب/وحبّذا. كذا قال ابن الخبّاز في (شَرْح الدّرّة) : وهي [٢/١٠] أكثر من ذلك . وقال ابن الصّائغ في (تذكرته) : الأفعال التي لا تتصرف عشرة وزاد ، قلما ، ويَذَر ، ويَدَع ، وتبارك الله تعالى .

= والمراد أن العفل ينقسم إلى قسم معْلم أي له علاقة وساذج أي ليس له علاقة .

قاعدة

[في خاصّتي كل نوع]

قال ابن القَوّاس في (شرح الدّرة) : كلّ خاصَّتَيْ نوع إن اتّفقا لم يجتمعا كالألف واللام والإضافة والسين وسوف ، وإلّا فإن تضادّا فكذلك كالتنوين والإضافة والتاء والسين ، فإن التاء للمضي والسين للاستقبال ، وإلّا اجتمعا كألِ والتّصغير وقد وتاء التأنيث .

باب الحرف

قال أبو القاسم الزّجّاجِيّ في كتاب (إيضاح عِلَل النّحو) :[1] : الحروف على ثلاثة أضرب : حروف المعجم التي هي أصل مدار الألسن عربيّها وعجميّها .

وحروف الأسماء والأفعال .

والحروف التي هي أبعاضها نحو العين من جعفر ، والضاد من ضرب ، وما أشبه ذلك ، ونحو النون مِنْ «لَن» ، والّلام من «لم» ، وما أشبه ذلك .

وحروف المعاني التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعان .

فأمّا حد حروف المعجم فهي أصوات غير مؤلفة[2] ، ولا مقترنة

(١) طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور مازن المبارك، طبع دار النفائس ببيروت .

(٢) في الإيضاح/ ٥٤ : « متوافقة » مكان : « مؤلفة » .

ولا دالة على معنًى من معاني الأسماء والأفعال والحروف، إلّا أنها أصل تركيبها .

وأمّا الحروف التي هي أبعاض الكلم ، فالبعْضُ حدٌّ منسوبٌ إلى ما هو أكثر منه، كما أن الكُلّ منسوبٌ إلى ما هو أصغر منه .

وأمّا أحد حروف المعاني وهو الذي يلتمسُهُ النّحويّون فهو أن يقال : الحرف ما دَلّ على معنى في غيره نحو : مِنْ، وإلى ، وثُمّ .

وشرحه : أنّ (مِنْ) تدل في الكلام للتّبعيض فهي تدلّ على تبعيض غيرها، لا على تبعيضها نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية كانت غاية غيرها . وكذلك سائر وجوهها .

وكذلك إلى تدلّ على المنتهى ، فهي تدلّ على منتهى غيرها لا على منتهى نفسها . وكذلك سائر حروف / المعاني . اهـ . [١١/٢]

ضابط

[في عدد الحروف]

قال ابن فلاح في (المغني) : عدّة الحروف سبعون حَرْفاً ، بطرح المشترك، ثلاثة عشر أحاديّة وهي : الهمزة، والألف، والباء، والتاء ، والسين ، والفاء ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والهاء ، والواو ، والياء .

وأربعة وعشرون ثنائية وهي : آ ، وأم ، وإنْ ، وأنْ ، وأو ، وأي ، وإي ، وبل ، وعن ، وفي ، وقد ، وكي ، ولا ، ولم ، ولن ، وما ، ومُذْ . ومع (على رأي) ومِنْ ، وهل ، ووا ، ووَيْ ، ويا .

وبقي عليه : لَوْ، وأل ، على رأي الخليل .

وتسعة عشر ثلاثية وهي : (أجل ، وإذن ، وإلى ، وألا ، وأما ، وإنّ ، وأنّ ، وأيا ، وبلى ، وثُمّ ، وجير ، وخلا ، ورب ، وسوف ، وعدا ، وعلى ، وليت ، ونَعَمْ ، وهَيَا.

وثلاثة عشر رباعيّة وهي : إلّا ، وألّا ، وأمّا ، وإمّا ، وحاشا ، وحتّى ، وكأنّ ، وكلّا ، ولعلّ ، ولمّا ، ولَوْلا ، ولَوْما ، وهلّا . وخماسيّ واحد، وهو : لَكِنّ .

ضابط

[في مواضع الحروف]

ترجم ابن السّراج في الأصول مواقع الحروف ثم قال : الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع : إمّا أن يدخل على الاسم وحده كلام التعريف ، أو الفعل وحده كسوف والسّين ، أو ليربط اسماً باسم أو فعلاً بفعل كواو العطف نحو : جاء زيد وعمرو ، وقام وقعد ، أو فعلاً باسم كمررت بزيد ، أو على كلام تام نحو : أعمروٌ أخوك ؟ وما قام زيد، أو ليربط جملة بجملة نحو : إن يقم زيد يقعد عمر، أو يكون

زائداً نحو : « فبما رحمةٍ من الله »(١) .

وقال أبو الحسين بن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح) : الحروف تأتي على عشرة أقسام : أحدهما : أن يدلّ على معنى في الفعل وهو السين وسوف

الثاني : أن يدلّ على معنى في الاسم وهو الألف واللام .

الثالث : أن يكون رابطاً بين اسمين أو فعلين وهي حروف العطف .

الرابع : أن يكون رابطاً بين فعل واسم وهي حروف الجرّ .

الخامس : أن يربط بين جملتين وهي الكلم الدّالّة على الشرط .

السادس : أن يدخل على الجملة مغيِّراً لفظها ، دون معناها وذلك إنّ .

[١٢/٢] السابع :/أن يدخل على الجملة فيغيّر معناها دون لفظها وذلك « هل » وما أشبهها .

الثامن : أن يدخل على الجملة غير مغيّر لفظها ومعناها نحو : لام الابتداء .

---

(١) آل عمران / ١٥٩ .

التاسع : أن يدخل على الجملة فيغيّر لفظها ومعناها نحو : ما الحجازية .

العاشر: أن يكون زائداً نحو : ﴿ **فبما رَحْمة من الله لِنْت لهم** ﴾[1] .

وقال المهلّبي : أقسام ما جاءت له الحروف :

تفطّنْ فإن الحرف يأتي لستّةٍ لنقل وتَخْصيص وَرَبْطٍ وتَعْدِيَهْ

وقد زيد في بعض المواضع واغتدى
جواباً كسيت العز والأمن ترديه

وقال في الشرح : النّقلُ من الإيجاب إلى النّفي ، ومن الخبر إلى الاستخبار ، وإلى التّمنيّ والتّرجي والتشبيه ونحوها ، والتّخصيص للمضارع بالاستقبال بالسين وسوف ، وللاسم بلام التّعريف ، والرّبط بحروف الجرّ ، وحروف العطف ، والتّعدية يدخل فيها الواو في المفعول معه ، وإلاّ في الإستثناء والجواب كَنَعَم ، ولا .

وقال الأندلسيّ في شرح المفصل : اعلم أن للحروف انقساماتٍ كثيرة ، فتنقسم : إلى ما يكون على حرف واحدٍ ، وإلى ما يكون على اثنين فصاعداً إلى خمسة نحو : لَكِنّ .

---

(١) آل عمران / ١٥٩ .

والزائد على حرف ، إمّا أن يكون مفرداً أو مركّباً نحو : مِنْ ، وإلى ، وإمّا ولولا .

وتنقسم أيضاً : إلى عاملة وغير عاملة .

وتنقسم : إلى مختصٍّ بأحد القسمين وغير مختص .

وقد قيل : إنّ الحرف يجيء لمعنى في الاسم خاصّة نحو : لام التعريف ، وحرف الإضافة ، والنداء وغير ذلك ، أو في الفعل خاصة نحو : قد ، والسّين ، وسوف ، والجوازم والنواصب ، أو رابطاً بين اسمين أو بين فِعْلين كحروف العطف ، أو بين فعل واسم كحروف الجر ، أو بين جملتين كحروف الشّرط ، أو داخلاً على جملةٍ تامّة قارناً لمعناها نحو : لَيْت ولعلّ، أو مؤكّداً له نحو : إنّ ، أو زائداً للتأكيد نحو الباء في نحو ليس زيدٌ بقائم .

قال وربّما قيل بعبارة أخرى : إن الحرف إنما جيء به ليربط أسماً باسم أو فعلاً بفعل أو جملة بجملةٍ ، أو يعيّن اسماً فقط ، أو فعلاً فقط ، أو ينفي فعلاً فقط ، أو ينفي اسماً فقط ، أو يؤكد فعلاً فقط ، أو اسْماً فقط ، أو يخرج الكلام من الواجب إلى غير الواجب .

[١٣/٢] ولها أقسام بالنسبة إلى / تغيير الإعراب :

قسمٌ : لا يغير الإعراب ولا المعنى نحو ما الزائدة في قوله تعالى : ﴿ فبما رَحْمةٍ من الله ﴾[١] .

---

(١) آل عمران / ١٥٩

وقسم : يغيّر الإعراب والمعنى نحو : ليت ، ولعلّ .

وقسم : يغير الإعراب دون المعنى نحو : إنّ .

وقسمٌ : يغيّر المعنى دون الإعراب نحو : هل .

فأمّا عدّة الحروف العاملة فثمانية وثلاثون حَرْفاً .

ستة منها تنصب الاسم وترفع الخبر وهي : إنّ وأخواتها .

وأربعة تنصب الفعل بنفسها وهي : أن، ولن، وكي، وإذن .

وخمسة تنصب نيابة وهي: الفاء، والواو، وأو، ولام كي والجحود ، وحتى .

وثمانية عَشَر تجر الاسم ، وخمسة تجزم الفعل .

وأمّا الحروف الغير العاملة فنيف وستون حرفاً : منها ستة غير حرف ابتداء وهي : إنّما وكأنّما ، وأخواتها . وعشرة للعطف . وأربعة للمضارعة، وأربعة للإعراب، وأربعة تختّص بالفعل ، وثلاثة للاستفهام ، وثلاثة للتأنيث ، وحرفان للتفسير ، وحرفان للتأكيد ، وحرفان للتعريف ، وحرف للتنكير ، وحَرْفا النّسبة . ومنها حروف تعمل على صفة ولا تعمل على صفة وهي : ما ولا ، وحروف النداء ، . انتهى كلام الأندلسيّ .

وقال ابن الدّهّان في (الغُرّة) : الحروف تنقسم في أحوالها

إلى ستة أقسام :

الأول : ما يعمل في اللّفظ والمعنى نحو : ليت زيداً قائم .

والثاني : ما يعمل في اللفظ ولا يعمل في المعنى نحو : ما جاءني من أحدٍ .

والثالث : ما يعمل في المعنى ولا يعمل في اللّفظ نحو : هل زيد قائم .

والرابع : ما يعمل في اللفظ والمعنى ولا يعمل في الحُكم نحو : لا أبا لزيد .

والخامس : ما لا يعمل في لفظ ولا معنىً ، وإنما يعمل في الحكم نحو : علمتُ لزيدٌ منطلق .

والسادس : ما لا يعمل في لفظ ولا معنى ولا حكم نحو : ﴿ **فبما رحمة من اللهِ** ﴾[1] في أحد القَوْلَين . انتهى .

وفي تذكرة ابن الصائغ : قال : نقلت من مجموع بخطّ ابن الزّجّاج : الحروف على ثلاثة أضرب : ضرب يدخل للائتلاف ، وضرب لحدوث معنى لم يكن . وضربٌ زائدٌ مؤكد .

فالأول : لو سقط سقط أصل الكلام ، والثّاني لو سقط تغيّر

(١) آل عمران / ١٥٩ .

المعنى ولم يختلّ ، والثالث لو سقط لم يتغيّر المعنى .

والأول : على أربعة أوجه : ربط اسم باسم ، وربْطُ فعل باسم ، وربط فِعل بِفعْل ، وربطُ جملة بجملة .

والثاني / على ثلاثة أوجه : تخصيص الاسم كالرجل ، [١٤/٢] والفعل كسيضرب . وينقل الكلام كحِروف النفي .

والثالث على وجهين : عامل كأن زيداً قائم ، وغير عامل نحو: لَزيدٌ قائمٌ .

وقال ابن فلاح في (مغنيه) : الحرف يدخل إمّا للرّبط أو للنقل أو للتأكيد أو للتنبيه أو للزيادة .

ويندرج تحت الرّبط حروف الجرّ والعطف والشّرط والتّفسير والجواب والإنكار والمصدر ، لأن الرّابط هو الدّاخل على الشّيء لتعلّقه بغيره . ويندرج تحت النّقل حروف النّفي والاستفهام والتخصيص والتعريف والتّنفيس والتأنيث . ويندرج تحت التّنبيه حروف النّداء والاستفتاح والرّدع والتذكير والخطاب .

تقسيم
[الحروف العاملة]

قال ابن الخبّاز في (شرح الدّرة) : الحروف العاملة أربعة

أقسام : قسم:يرفع وينصب وهو : إنّ وأخواتها ، ولا المشبّهة بإنّ . وما ولا المشبهتان بليس .

وقسم ينصب فقط وذلك حروف النّداء ، ونواصب الفعل المضارع .

قال : وأضاف عبد القاهر إلى ذلك : إلاّ في الإستثناء والواو والتي بمعنى مع : قال : وفيه نظر .

وقسم يجرّ فقط وهي حروف الجرّ .

وقسم يجزم فقط وهي حروف الجَزْم .

[فائدة في أشبه الحروف بالأسماء]

(فائدة) قال عبد اللّطيف في (اللّمع الكامليّة) : أشبه الحروف بالأسماء ، نَعَمْ ، وبَلى ، وَجَيْر،وَقَطْ ،وبالأفعال يا وأخواتها، وقد في : * كأن قد * [1]

وأضعفها الزائدة والمتطرفة كالتنوين .

---

(١) قطعة من بيت ، والبيت بتمامه :

أزف الترحّل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأنْ قدِ

من شواهد : الخصائص ٢/٣٦١ ، ٣/١٣١ ، وابن يعيش ٨/٥ ، ١١٠ ، وقطر الندى / ٢٢٢ ، والخزانة ٣/٢٣٢ ، ٤/٣٦٢، ٥٠٥ والمغنى ١/١٨٦ ، ٣٧٨ ، والعيني ١/٨٠ ، ٢/٣١٤، والأشموني ١/٣١.

بابُ الكلام والجُمْلة

قال أبو طلحة بن فرقد الأندلسيّ في (شرح فصول ابن معط) : الّذي يُتَصَوّر من التأليف مع الإفادة وبدونها سبعة : الاسم مع مثله، والفعل مع مثله، والحرف مع مثله ، أو مع المجموع ، أو كل واحد مع خلافه وذلك الاسم مع الفعل، أو مع الحرف، أو الفعل مع الحرف . وأما المجموع فليس بقسم زائد ، لأن الحرف لا يدخل على غير مفيد فيعتدّ به، إنما فائدته ربط المفيد. انتهى. نقله ابن مكتوم في (تذكرته) / . [١٥/٢]

ضابط [في الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب]

الجُمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب سبع . قال ابن هشام في (المغني)[1] : بدأنا بها ، لأنها لم تحلّ محلّ المفرد ، وذلك هو الأصل في الجمل .

الأولى : الابتدائيّة ، وتسمى أيضاً المستأنفة كالجُمل المفتتح بها السّور، والجملة المنقطعة عما قبلها نحو : مات فلان ـ رحمه الله.

الثانية : المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقويةً وتحسيناً كقوله تعالى : ﴿ فإنَ لَمْ تَفْعلوا ولن تَفْعلوا فاتّقوا النَّار ﴾[2] وقال :

(١) انظر المغنى ٢/٤٢٧ ـ ٤٥٨ .
(٢) البقرة / ٢٤ .

﴿ فالحقُّ والحقَّ أقول لأملأنَّ ﴾[1]، ﴿ فلا أُقْسِم بمواقع النّجوم، وإنه لقسمٌ لو تَعْلمون عظيم ، إنّه لقرآنٌ كريم ﴾[2] ، ﴿ وإذا بدّلنا آيةً مكان آيةٍ والله أعلم بما يُنزِّل قالوا إنما أنت مُفْترٍ ﴾[3] .

الثالثة : التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة ، لحقيقة ما تليه نحو : ﴿ وأسروا النّجْوى الّذين ظلموا ، هل هذا إلاّ بشرٌ مثلكم ﴾[4] فجملة الاستفهام مفسّرة للنّجوى ، ﴿ إنّ مثلَ عيسى عند الله كمثل آدم خَلَقَهُ من ترابٍ ثم قال له كن فيكون ﴾[5] فخلقهُ وما بعده تفسير لمثل آدم ، ﴿ هل أدلُّكم على تجارة تُنْجِيكم من عذابٍ أليم تؤمنون بالله ﴾[6] فجملة « تؤمنون » تفسير للتّجارة .

الرابعة : المجاب بها القسم نحو : ﴿ يس والقرآنِ الحكيمِ إنّك لَمنَ المُرْسَلين ﴾ .[7]

الخامسة : الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً نحو جواب لو ولولا ولمّا وكيف ، أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا بإذا الفجائيّة نحو : إنْ

(١) صٓ / ٨٤.
(٢) الواقعة / ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧.
(٣) النحل / ١٠١.
(٤) الأنبياء/ ٣
(٥) آل عمران / ٥٩ .
(٦) الصف / ١٠ ، ١١ .
(٧) يٓس / ١ ، ٢ ، ٣.

تقمُ أَقُم ، وإن قُمْت قمت ، أما الأوّل فلظهور الجزم في لفظ الفعل ، وأما الثاني ، فلأنّ المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها.

السادسة : الواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جاء الذي قام أبوه ، وأعجبني أن قمت ، فالذي في موضع رفع ، والصلة لا محل لها ، ومجموع « أن قمت » في موضع رفع لا أنْ وحدها ، لأن الحرف لا إعراب له لا لفظاً ولا محلاًّ ، ولا « قمت » وحدها .

السابعة : التّابعة لِما لا محلّ له نحو : قام زيد ولم يقم عمرو ، إذا قدّرت / الواو عاطفة . [١٦/٢]

[الجمل التي لها محل من الإعراب]

وأمّا الجمل التي لها محل من الإعراب فهي أيضاً سبع :

الأولى : الواقعة خبراً نحو : زيد أبوه قائم .

الثانية : الواقعة حالاً نحو : ﴿ **لا تَقْرَبُوا الصّلوة وأنتم سُكارى** ﴾[١] .

الثالثة : المحكيّة بالقول : ﴿ **إنّي عبدُ اللهِ** ﴾[٢] ، ﴿ **ثُمَّ يُقالُ هذا الذّي كُنْتُمْ به تُكَذّبون** ﴾[٣] .

---

(١) النساء / ٤٣ .

(٢) مريم / ٣٠.

(٣) المطففين / ١٧ .

الرابعة : المضاف إليها نحو ﴿ يَوْمَ وُلِدْتُ ﴾[١] ، ﴿ يومُ لا يَنْطِقون ﴾[٢] ، ﴿ يَوْمَ هُمْ بارِزُون ﴾[٣] .

الخامسة : الواقعة بعد الفاء أو إذا جَواباً لشرط جازم نحو : ﴿ من يُضْلِلِ الله فلا هادِي له ﴾[٤] ، ﴿ وإن تُصِبْهُم سيّئةٌ بما قَدَّمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾[٥] .

السّادسة : التابعة لمفرد نحو : ﴿ يَوْمٌ لا بيعٌ فيه ﴾[٦] ، ﴿ واتَّقوا يَوْماً تَرْجعون فيه ﴾[٧] ، ﴿ ليومٍ لا رَيْبَ فيه ﴾[٨] .

السابعة : التّابعة لجملة لها محلّ ، ويقع ذلك في بابَيْ النّسق والبدل خاصّة نحو : زيد قام أبوه وقعد أخوه ، ﴿ قالوا إنا معكم إنّما نحن مُسْتَهْزِئُون ﴾[٩] .

قال ابن هشام : والحق إنّها تسع ، والذي أهملوه الجملة

---

(١) مريم / ٣٣ .
(٢) المرسلات / ٣٥ .
(٣) غافر / ١٦ .
(٤) الأعراف / ١٨٦ .
(٥) الرّوم / ٢٦ .
(٦) البقرة / ٢٥٤ .
(٧) البقرة / ٢٨١ .
(٨) آل عمران / ٩ وغيرها .
(٩) البقرة / ١٤ .

المستثناة نحو : ﴿ إلاّ من تولّى وكفر فيعذّبه الله ﴾(١) ، والجملة المسند إليها نحو : ﴿ سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنْذِرهم ﴾(٢) ، « تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه » .

وقال الشّيخ بَدْر الدّين ابن أم قاسم :

جُمَلٌ أتت ولها محلٌّ مُعْرَبُ ... سبع لأن حلّت محل المفردِ
خبريّة حاليّة محكيّة ... وكذا المضاف لها بغير تَردُّد
ومعلّق عنها وتابعة لما ... هو معرب أو ذو محلٍّ فاعْدُدِ
وجواب شرط جازم بالفاء أو ... بإذا وبعض قال غير مقيّد
واتتك سبع ما لها من موضع ... صلة وعارضة وجملة مبتدى
وجواب أقسام وما قد فسّرت ... في أشهر والخلف غير مبعد
وبعيد تخصيص وبعد معلّق ... لا جازم وجواب ذلك أوْرِدِ / [١٧/٢]
وكذاك تابعة لشيء ما له ... من موضع فاحفظه غير مُفَنّدِ

وقال أبو حيان : أصل الجملة أن لا يكون لها موضع من الإعراب، وإنما كان كذلك؛ لأنها إذا كا ن لها موضع من الإعراب تقدّرت بالمفرد ، لأن المعرب إنما هو المفرد . والأصل في الجملة أن لا تكون مقدّرة بالمفرد .

والجمل على قسمين : قِسْم لا موضع له من الإعراب ، وقد حصرته في اثني عشر قِسْماً :

(١) الغاشية / ٢٣ ، ٢٤ .
(٢) البقرة/ ٦ وهي قراءة ابن كثير وابن محيصن والزهري ، وانظر قراءة رقم ٤٠ من : « معجم القراءات القرآنية » .

الأول : أن تقع الجملة ابتداء كلام لفظاً ونيَّة أو نِيّةً لا لفظاً نحو : زيد قائم ، وقام زيد ، وراكباً جاء زيد ، فإن وقعت أول كلام لفظاً لا نِيَّة كان لها محل من الإعراب نحو : أبوه قائم زيدٌ .

الثاني : أن تقع بعد أدوات الابتداء فيشمل ذلك الحروف المكفوفة نحو : إنما زيدٌ قائم ، وإذا الفجائيّة نحو : خرجت فإذا زيد قائم، وهل،وبل،ولكن ، وإلّا ، وأمّا ، وما النافية غير الحجازيّة ، وبينما، وبينا، نحو : هل زيد قائم ، وما زيد منطلق ، وقول الأفوه الأوديّ :

٢٩٣= بَيْنَما النّاس على عَلْيائها إذْ هَوَوْا فى هُوَّةٍ فيها فَغَارُوا[1]

وقال :

٢٩٤= فبينا نحن نرقبُه أتانا مُعَلّقَ وفَضْةٍ وزِنادَ رَاعِي[2]

(١) من قصيدة في الحماسة البصرية / ١٧٠ ، وقبله :

إنْ تَرَىْ رأسي فيه قزعٌ وشَواتي خَلَّةٌ فيها دُوارُ
أصبحَتْ من بعد لون واحد وَهْي لونانِ ، وفي ذاك اعتبارُ
فصروف الدهر في أطباقه خِلْفَةٌ فيها ارتفاع وانحدارُ

والقزع : الشعر المتفرق ، والشواة : جلدة الرأس . وأطباقه : حالاته والخلفة : اختلاف الليل والنهار .

والبيت ذكر عرضاً في الخزانة ١٧٨/٣ .

(٢) من شواهد : سيبويه ٨٧/١ ، والمحتسب ٧٨/٢ ، وابن يعيش ١١/٦ والمغنى ٤٢٢/٢ ، والهمع والدرر رقم ٨٢٤ ، وانظر اللسان : « بين » والوفضة : خريطة الراعي لزاده وأداته .

=

الثالث : أن تقع بعد أدوات التّحضيض نحو : هلاّ ضَرَبْت زيداً .

الرابع : أن تقع بعد حروف الشّرط غير العاملة نحو : لولا زيد لأكرمتك ، ولو جاء زيدٌ أكرمتك ، ولمّا جاء زيدٌ أكرمتك على مذهب سيبويه في « لمّا » ، فإنه يذهب إلى أنها حرف .

ومذهب الفارسِيّ : أنها اسم ظرف فتكون الجملة عنده في موضع جرٍّ بإضافة الظرف إليه، ويقدّرها بحين .

الخامس : أن تقع جواباً لهذه الحروف الشّرطيّة التي لا تعمل نحو المثل السابقة .

السادس : أن تقع صلةً لحرف أو اسم نحو : قام الذي وَجْهُهُ حسن ، ونحو قول الشاعر / : [٢/١٨]

٢٩٥= يسر المرءَ ما ذهب اللّيالي وكان ذهابَهُنّ له ذَهابا[1]

السابع : أن تقع اعتراضيّة نحو قوله تعالى : ﴿ وإنّه لقسمٌ لو

= وفي ط : « زنا دراعي » . تحريف.

وفي الدرر قائله مجهول ، وفي سيبويه نسب لرجل من قيس عيلان .

(١) قائله مجهول .

من شواهد : قطر الندى / ٥٣ ، وابن يعيش ١/ ٩٧ ، ٨/ ١٤٢، والتصريح ١/ ٢٦٨ . والهمع والدرر رقم ٢٢٧ .

تعلمون عَظِيم ﴾[1]

الثامن : أن تقع تفسيريّة نحـو قولـك : أشرت إليـه أن قم ، وكتبت إليه أن اضرب زيداً .

التاسع : أن تقع توكيداً لما لا محلّ له من الإعراب ،نحو: قام زيدُ قام زيدٌ .

العاشر : أن تقع جواب قسم نحو : واللهِ ما زيد قائماً ، والله ليخرجُنَّ .

الحـادي عشر : أن تكـون معطوفـةً على ما لا محـلّ لـه من الإعراب ، نحو : جاء زيد وخرج عمرو .

الثاني عشر : الجملة الشّرطيّة إذا حذف جَوابُها وتَقَدَّمها ما يدلّ عليه : نحو : قول العرب : أنت ظالم إنْ فَعَلْتَ ، التقدير : إنْ فَعَلْت فأنت ظالم ، أو تقدّمها ما يطلب ما يدلّ على جوابها نحو : واللهِ إن قام زيد ليقومَنَّ عمرو ، فالقسَمُ يطلب « ليقومن » ، و « ليقـومن » دليلٌ على جواب الشّرط ، التقدير : إن قام زيد يقم عمرو .

وقسمٌ له موضعٌ من الإعراب ، وينحصر في أنواع الإعراب :

فمنها : ما هو في موضع رفع وهو ثمانية أقسام ، ستة باتّفاق ، واثنان باختلاف :

(١) الواقعة / ٧٦.

الأول : أن تقع خبراً للمبتدأ نحو : زيد أبوه قائم .

الثاني : أن تقع خبراً لِنَفْي الجِنْسِ نحو : لا ربيئةَ[1] قومٍ تجيء بخير .

الثالث : أن تقع خبراً بعد إنّ وأخواتها نحو : إنّ زيداً وَجْهُهُ حسنٌ .

الرابع : أن تقع صفة لموصوف مرفوع نحو : جاءني رجلٌ يكتب غلامه .

الخامس : أن تقع معطوفة على ما هو مرفوع نحو : جاءني رجل عاقل ويكتب خَطًّا حسناً .

السادس : أن تقع بدلاً من مرفوع نحو : أنت تأتينا تلمّ بنا في ديارنا[2] / [١٩/٢]

هذه السّتة باتّفاق . واثنان اللّذان فيهما الخلاف :

الأول : أن تكون في موضع الفاعل نحو : يعجبني يقوم زيدٌ .

(١) في اللسان : «ربأ» الربيئة : الطليعة ، وإنما أنثوه ، لأن الطليعة يقال له : العين إذ بعينه ينظر ، والعين مؤنثة. والربيئة : الذي ينظر للقوم لئلا يدهمهم عدو ، ولا يكون إلا على جبل أو شرف ينظر منه . وفي ط : « لارئية » ، تحريف .

(٢) أخذ هذا المثال من شاهد شعري وهو :

متى تأتنا تَلْمُمْ بنا في ديارنا   تجد حَطباً جزلاً وناراً تأجّجا

من شواهد الهمع والدرر رقم ١٥٨٥ .

والثاني : أن تكون في موضع المفعول الذي لم يُسَمّ فاعله نحو قوله تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم لا تُفْسِدوا في الأرض ﴾[1] .

والصحيح : أن الجملة لا تقع موقع الفاعل ولا المفعول الّذي لم يُسم فاعله إلاّ إن اقترن بها ما يصيرّها وإياه في تقدير المفرد .

ومنها : ما هو في موضع نصب وهو ثلاثة عشَر قِسْماً ، عشرة باتفاق ، وثلاثة باختلاف :

الأول : أن تقع خبراً لكان وأخواتها نحو : كان زيدٌ يخرج أخوه .

الثاني : أن تقع في موضع المفعول الثّاني لظننت وأخواتها نحو : ظننت زيداً يقوم أخوه .

الثالث : أن تقع في موضع المفعول الثّالث لأعلمت وأخواتها نحو: أعلمت زيداً عمراً ينطلق غلامُهُ .

الرّابع : أن تقع خبراً بعد ما الحجازيّة نحو : ما زيد أبوه قائم .

الخامس : أن تقع خبراً لـ «لا» أخت « ما » نحو : لا رجل يصدق .

السادس : أن تقع في موضع المفعول للقول الذي يحكي به

---

(١) البقرة /١١ .

نحو : قال زيد عمرو منطلق ، فعمرو منطلق في موضع مفعول قال .

السابع : أن تقع في موضع المفعول للفعل المعلّق نحو : علمت ما زيد قائمٌ ، سألت أيّهم أفضل .

الثامن : أن تقع معطوفةً على ما هو منصوب أو موضعه نصب نحو : ظننت زيداً قائماً ويخرج أبوه ، وظننت زيداً يقوم ويخرج .

التاسع : أن تقع في موضعِ الصّفة لمنصوب نحو : قتلت رجلاً يشتم زيداً .

العاشر : أن تقع في موضع الحال نحو قوله :

٢٩٦= * وقد أَغْتَدِي والطَّيرُ في وُكُناتِها[1] *

الحادي عشر : أن تكون في موضع نصب على البدل نحو قولك : عرفت / زيداً أبو مَنْ هو ، على خلاف في هذا القسم [٢/٢٠] الأخير . فقولك : أبو من هو في موضع نصب على البدل من « زيد » على تقدير مضاف أي عرفت قصة زيد أبو مَنْ هو .

الثاني عشر : أن تقع مصدّرةً بمذ ومنذ نحو قولك : ما رأيته مُذْ خلقَهُ الله ، ففي هذه الجملة خلاف .

ذهب الجمهور : إلى أنها لا موضع لها من الإعراب .

---

(١) سبق ذكره رقم ٢٧٦ .

وذهب السّيرافِيّ : إلى أنها في موضع نصب على الحال .

الثالث عشر : أن تقع مستثنىً بها نحو : قام القوم إلّا زيداً ، وقاموا ليس خالداً ففيهما خلاف .

ومنها : ما هو في موضع جرّ وذلك ستة أقسام : ثلاثة باتّفاق ، وثلاثة باختلاف، فالتي باتّفاق :

أحدها : أن تقع مضافاً إليها أسماء الزّمان نحو : جئتك يَوْمَ زيدٍ أمير ، وقال تعالى : ﴿ **يَوْمَ يَقومُ النَّاسُ لربِّ العالمين** ﴾[1] .

الثاني : أن تقع موضع الصّفة نحو : مررت برجل يكتب مصحفاً .

الثالث : أن تقع معطوفة على مخفوض ، أوما موضعه خفض نحو : مررت برجل كاتب ويجيد الشعر ، ومررت برجل يكتب ويجيد .

والّتي باختلاف :

أحدها : أن تقع بعد ذو في نحو قول العرب : « اذهب بذي تسلم » ، وذهب بعضهم : إلى أنها في محل جر . وذهب بعضهم إلى أنها لا محلّ لها من الإعراب .

---

(١) المطففين / ٦.

الثاني : أن تقع بعد آية بمعنى علامة نحو قول الشاعر :

٢٩٧= بـآيـة قام ينطق كُلّ شيء وخـان أمانـة الدّيـك الغرابُ(١)

ذهب بعضهم : إلى أنها في موضع جرٍّ بالإضافة .

وذهب بعضهم : إلى أنها لا موضع لها من الإعراب ، بل يقدّر معها حرف، يكون ذلك الحرف والجملة في موضع جرٍّ .

الثالث : أن تقع بعد حتّى الابتدائيّة نحو قول امرىء القيس :

٢٩٨= سريت بهم حتى تكلُّ مطيّهم وحتى الجيادُ ما يقدن بأرْسانِ (٢)/ [٢١/٢]

وذهب الجمهـور : إلى أن هـذه الجملة لا محـلّ لهـا من الإعراب .

وذهب الزّجاج وابن درستويه : إلى أنها في محل جرّ بحتي .

ومنها: ما هو في موضع جَزْم وذلك ثلاثة أقسام :

أحدها : « أن تقع بعد أداة شرط عاملة ، ولم يظهر لها عمل نحو : إن قام زيد يَقُم عمرو .

---

(١) انظر الحيوان للجاحظ ٢/٣٢١، ٤٢٨ .

(٢) من شواهد : سيبويه ١/٤١٧ ، ٢/٢٠٣ ، وروايته حتى تكلَّ بفتح اللام ، ورواه المقتضب ٢/٤٠ بـرواية سيبـويـه ، وابن يعيش ٨/١٥ ، ١٩، والمغنى ١/٢٣٦ ، ١٣٨ . وانظر ديوان امرىء القيس /٨٦.

الثاني : أن تقع جواباً للشرط العامل نحو : إن يَقُمْ زيدٌ فعمرو قائم ، وإن يقم زيد قام عمرو، فهاتان الجملتان في محلّ جزم ، ولهذا يجوز العطف عليهما بالجَزْم قال تعالى : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فلا هادِيَ له وَيَذَرْهُم ﴾(١) .

الثالث : أن تكون معطوفة على مجزوم أو ما موضعه جَزْمٌ نحو : إن قام زيدٌ ويخرج عمرو أكرمتهما ، وقوله تعالى : ﴿ فَلا هَـادِيَ لَهُ وَيَذْرُهُمْ ﴾(٢) .

فذلك أثنان وأربعون قسماً بالمتّفق عليه والمختلف فيه . انتهى .

وقال الشيخ سراج الدين الدمنهورّي في الجمل التي لها محل والتي لا محلّ لها :

وخذ جُملاً عَشْـراً وستًّا فَنِصْفُهـا ... لهـا موضـع الإعراب جـاء مبيّناً
فـوصفيّـةٌ حـالِيَّـةٌ خبـريَّـةٌ ... مضاف إليها واحك بالقول مُعْلِنا
كَذَلِك في التّعليق والشّرط والجَزَا ... إذا عـاملٌ يـأتي بلا عَمَـلٍ هُنَـا
وفي الشّرط قالوا لا مَحَل لها كما ... أتت صلةً مبـدوءة سـرَّك الهنـا
وفي الشّرط لم يعمل كذاك جوابه ... جـواب يمين مثله فـاتَـك العَنـا

(١) الأعراف / ١٨٦ ، وهي قراءة حمزة والكسائي وأبي عمرو في رواية ابن مصرف عنه ، والأعمش ، وخلف . انظر مراجع هذه القراءة في معجم القراءات قراءة رقم ٢٧٨٨ .

(٢) الآية السابقة ، وقراءة حفص برفع يذرهم ، وبالجزم قرأ القراء الذين أشرنا إليهم في الرقم السابق.

مفسـرة أيضـاً وحشْـواً كـذا أَتت كذلك في التّخصيص نِلْت به الغنا

وجُمعن في هذين البيتين :

خبـريّـة محكـيّـة حـاليّـة بـالقـول ذات إضـافـة ومعلّق

وجـواب ذي جـزم بفـاء أو إذا ولتـابـع حكم التّقـدّم اطلقـوا

فائدة [في معاني المفرد]

(فائدة) قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في « تعليقه على المقرّب » : المفرد يستعمل في كلام النّحاة بأحد معان خمسة :

أحدها : المفرد الّذي هو مقابل للجملة يُذْكَر في خبر المبتدأ ونواسخه / . [٢٢/٢]

والثاني : المفرد الّذي هو قُبالة المركب نحو : بعلبك .

والثالث : المفرد الذي هو مقابل المضاف .

والرابع : المفرد الذي هو مقابل للمثنّى والمجموع .

والخامس : المفرد الـذي هو في بـاب النّداء وبـاب لا لِنَفْي الجنس ، وهو مقابل للمضاف والمشابه للمضاف .

ضابط [في الكلمة الواحدة التي تكون جملة]

قال السخاوّي في : « شرح المفصل » : ليس لنا جملة هي

في اللفظ كلمة واحدة إلا الظرف نحو : مـررت بالـذي عندك أو خلفك .

* * * *

باب المعرب والمبنّى

قاعـــدة

أصل الإعراب أن يكون بالحركات . والإعراب بالحروف فَرْعٌ عليها .

قال ابن يعيش : وإنما كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهين :

أحدهما : أنّا لما افتقرنا إلى الإعراب للدّلالة على المعنى كانت الحركة أولى ، لأنها أقلّ وأخف ، وبها نَصِلُ إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة الى تكلّف ما هو أثقل ، ولذلك كثرت في بابها ، أعني الحركات ، وقلّ[1] غيرُها مِمّا أعرب ، وقدّر غيرها بها ، ولم تُقَدّر هي به .

والثاني : أنا لم افتقرنا إلى علامات تدلّ على المعاني ، وتفرّق بينها ، وكانت الكلمة[2] مركّبة من الحروف وجب أن تكون العلامات

(١) في ابن يعيش ١/٥١ : « دون » مكان : « قلَّ » .
(٢) في ابن يعيش : « الكلم » مكان : « الكلمة ».

غير الحروف ، لأن العلامة غير المُعَلّم كالطّراز في الثوب ، فلِذلك كانت الحركات هي الأصل . وقد خولف الدّليل ، وأعربوا بعض الكَلِم بالحروف لأمر اقتضاه . انتهى .

وقال أبو البقاء في (اللّباب) : الأصل في علامات الإعراب الحركات دون الحروف لثلاثة أوْجُهٍ : / . [٢/٢٣]

أحدها : أن الإعراب دالّ على معنى عارض في الكلمة ، فكانت علامة حركةً عارضة في الكلمة لِما بينهما من التّناسب .

والثاني : أن الحركة أيسر من الحرف وهي كافية في الدّلالة على الإعراب . وإذا حصل الغرض بالأخصر لم يَصِرْ إلى غيره .

والثالث : أنّ الحرف من جملة الصِّيغة الدالّة على معنى الكلمة اللاّزم لها ، فلو جُعِل الحرف دليلاً على الإعراب لأدّى إلى أن يَدُلّ الشيء الواحد على مَعْنَيْين ، وفي ذلك اشتراك ، والأصل أن يحص كل معنى بدليل .

قاعدة :

[الأصل في البناء السكون]

الأصل في البناء السّكون لثلاثة أوْجُهٍ :

أحدها : أنه أخَفّ من الحركة ، فكان أحقّ بالإضافة لخفّته .

الثاني : أن البناء ضدّ الإعراب ، وأصل الإعراب الحركات ، فأصل البناء السّكون .

والثالث: أنّ البناء يكسب الكلمة ثِقَلاً، فناسب ذلك أصالة البناء على السّكون .

وأمّا البناء على الحركة فلأحد أربعة أشياء :

إما لأن له أصلاً في التمكّن كالمنادي والظروف المقطوعة عن الإضافة، ولا رَجُلَ ، وخمسةَ عشَر . وهذا أقرب للمبنيّات إلى المعرب .

وإمّا تفضيلاً له على غيره كالماضي بُنِي على حركة تفضيلاً على فعل الأمر .

وإمّا للهرب من التقاء الساكنين كَأَيْنَ ، وكَيْفَ وحَيْثُ وأَمْسِ .

وإمَّا؛ لأن حركته ضروريّة وهي الحروف الأحاديّة كالباء واللام والواو والفاء ، لأنه لا يمكن النّطق بالسّاكن أوّلاً سواء كان في الأوّل لفظاً أو تقديراً كالكاف في نحو : رأيتك ، لأنها وإن كانت متّصلة لفظاً فهي منفصلة تقديراً وحُكْماً ، لأن ضمير المنصوب في حكم المنفصل .

وإذا كانت منفصلة حُكْماً لزم الابتداءُ بالسّاكن حُكْماً، لو لم يُحَرّك، بخلاف الألف والواو في: قاما وقاموا، لأن ضمير الفاعل ليس في حكم المنفصل ، فلا يلزم منه الابتداء بالساكن حُكْماً . ذكر ذلك في (البسيط) . / . [٢/ ٢٤]

قــاعـــدة

[في الكلمة التي على حرف واحد]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : كل كلمة على حرف واحد مبنيّة يجب أن تبنى على حركة تقويةً لها ، وينبغي أن تكون الحركة فتحة طلباً للتّخفيف ، فإن سكن منها شيء كالياء في غلامي ، فطلباً لمزيد التّخفيف .

[الخلاف في علل البناء]

(فـائدة) قـال ابن النحّاس في التعليقـة : فـي علل البناء خلاف :

فمـذهب ابن السّراج وأبي عليّ ، ومن تبعـه : أنّ علل البناء منحصرة في شبه الحرف أو تضمّن معناه .

وعدّ الزمخّشري والـجُزُوليّ وابن معطٍ وابن الحاجب وجماعة آخرون عِلل البناء خمسة : هذان ، والوقوع موقع المبنى ، ومناسبة المبنيّ ، والإضافة إلى المبنيّ .

وزاد ابن عصفور سادسة وهي : الخروج عن النظائر كأيّ في «أيّهم أشد »[1] . ووجه خروجها عن نظائرها : حذف صدر صِلتها من

---

(١) مريم / ٦٩.

غير طولٍ .

وقال ابن النّحاس : وينبغي على هذا التّعداد أن يضاف إليهن سابعة وهي : تنزّل الكلمة منزلة الصّدر من العجز كبعل في بعلبك وخمسة في خمسة عشر[١] .

وعلل بعضهم بناء الأفعال بأنها لا تعقد ولا تركّب على الأصح ، والإعراب إنما يستحق بعد العقد والتركيب ، فتكون هذه علة أخرى مضافة إلى ما عَدَدَنا من العِلل فتكون ثامنة .

وقد علل بهذه العلة بناء حروف الهجاء : باء . تا . ثا . وأسماء العدد في قولهم واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة . وكذا كل ما لم يعقد ولم يركّب .

وجعل ابن عصفور عِلّة بناء المنادي وأسماء الأفعال واحدة وهي : وقوعها مَوْقِعِ الفعل .

وفرّق الزمخشرّي فجعل علة بناء أسماء الأفعال هذه، وجعل علة المنادي وقوعه موقع ما أَشْبه ما لا تمكُّن له ، وهو أنه يقول : إنّ المنادي واقع موقع كاف أدعوك ، وكاف أدعوك أشبهت كاف ذاك ، والنجاك[٢] لاشتراكهما في الخطاب فتكون تاسعة .

وكذلك جعل ابن عصفور الإضافة إلى مبنيٍّ مطلقاً علة واحدة .

(١) في ط : وخمسة خمسة في عشر . تحريف واضح .

(٢) في اللسان : »نجا» : « وقالوا : النّجاك، فأدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب ، ولاموضع لها من الإعراب ، لأن الألف واللام معاقبة للإضافة ، فثبت أنها ككاف ذلك وأريتك زيداً أبو مَن هو . »

والزمخشريّ عبر عنها بأن قال : أو إضافته يعني إلى ما لا تمكّن له فناقشه ابن عمرون : وقال : يَرِدُ عليه « يومئذٍ » ، فإنه مضاف[1] إلى ما أشبه ما لا تمكّن له ، فيحتاج أن يقول الزمخشرّي : إلى ما لا تمكّن له كالمضاف إلى الفعل ، أو إلى ما أشبه ما لا تمكن له [٢/٢٥] كالمضاف إلى إذ، نحو / يومئذٍ ، وما أشبهه فتكون عاشرة .

ويضاف إليه حادية عشرة وهي تركيب المعرب مع الحرف نحو : لا رجل ، والفعل المؤكّد بالنُّونين على أحد التعليلين في كُلّ واحد منهما. وهذه العلل كلها موجبة إلّا الإضافة إلى المبنّى، فإنها مجوّزة. انتهى .

* * * *

تنبيهٌ

[في علة البناء عند ابن مالك]

حصر ابن مالك علة البناء في شبه الحَرْف . وتعقّبه أبو حيان بأن النّاس ذكروا للبناء أسباباً غيره .

وأجيب بأنه لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن القَوّاس عن أبي عليّ الفارسِيّ وغيره .

وقال صاحب (البسيط) : اختلف النحاة في عِلّة البناء فذهب أبو الفتح إلى انها شبه الحرف فقط . انتهى .

(١) في ط : « مضاف إليه إلى ما أشبه » بزيادة « إليه » تحريف

ورأيته أنا في (الخصائص) لأبي الفتح وعبارته : إنما سبب بناء الاسم مشابهتُهُ للحرف لا غير ، ورأيته أيضاً في (الأصول) لابن السّرّاج ، وفي (التّلقين)[1] لأبي البقاء ، وفي (الجمل) للزّجاجي . وذكر بعض شراحه أنه مذهب الحُذّاق من النّحويين .

ضابط
[في تقسيم المركب من المبنّيات]

قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : المركب من المبنيات سبعة أقسام :

الأول : اسم مبنّي مع اسم، نحو خمسة عشر ، ونحوه .

الثّاني : اسم بنّي مع صوت نحو : سيبويه .

الثالث: فعل بني مع اسم نحو: حبذا.

الرابع : حرف بني مع اسم نحو : لا رَجُلَ .

الخامس : حَرْفٌ بُنِي مع فعل نحو : هَلُمّ.

السادس : صوت بُنِي مع صوت نحو : حَيْهلاً .

السابع : حرف بني مع حرف نحو : هلاًّ . ولم يذكره ابن السراج في القِسمة .

(١) في ط : « التعليقين » تحريف والتلقين كتاب في النحو انظر البغية ٢ / ٣٩ ، وكشف الظنون ١ /٤٨١ .

وزاد قوم : قسماً آخر ، فقالوا : فعل بني مع حرف نحـو :
[٢/٢٦] تَضْرِبَنْ ويَضْرِبَنْ . وهذا يستغني عنه بِهَلُم وَقسْمِهِ / .

ضابط [في المبنّي الذي تدخل عليه اللام]

قال الشيخ علم الدين السخاويّ في (تنوير الدياجيّ) : ليس في العربيّة مبنىّ تدخل عليه اللّام إلّا رجع إلى الإعراب كأمسِ إذا عرف باللام صار معرباً إلّا المبنيّ في حال التنكير فإن اللام إذا دخلته لا تمكنه، لأنه قد أصابه البناء في الحال التي توجب التخفيف والتمكن، وهي حال التنكير فإذا دخلته اللام لم تمكنه ولم يعرّف. نحو خمسة عشر وأخوته فإنه مبنيّ. فإذا دخلته اللام بقي معها على بنائه

ضابط [في الحرف المبنيّ على الضم]

قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : ليس في الحروف ما هو مبنيّ على الضّم غير « منذ » . والأفعال ليس فيها ذلك . وأمّا ضربوا فالضّمة عارضة للواو ، والعارض لا اعتدادَ به كما نقول في حركة التقاء السّاكنين ، ولهذا لم يُردّ المحذوف في « لَمْ يَقُم الآن » . ومِثْل ذلك مُذُ فيمن ضَمَّ .

وجماعة يعتدُّون به بناءً ، منهم الرّبعِي .

وقد بني حرف آخر على الضم وهو رُبّ في لغة قوم ، وجعل بعضهم « مُنُ الله » مِنْ هذا القِسْم .

قاعدة [في الحمل على النصب]

النّصب أخو الجرّ ، ولذا حمل عليه في بابَيْ المُثنّى والجمع دون المرفوع .

قال ابن بابشاذ في (شرح المحتسب) : وإنما كان أخاه لأنه يوافقه في كناية الإضمار نحو : رأيتك ، ومررت بك ، ورأيته ومررت به ، وهما جميعاً من حركات الفضَلات أعني النّصب والجَرّ ، والرفع من حركات العُمَد .

[الجمع على حدّ التثنية]

(فائدة) قال السخاويّ في (شرح المفصل) : معنى قولهم : الجمع على حدّ التثنية : أن هذا الجمع لا يكون إلا لما يجوز تنكير مَعْرِفَته ، وتعريف نكرته ، كالتّثنية ، فكما أنّ التثنية لا تكون إلّا كذلك ، فهذا الجمع على حدّ المحدود لها ، ويُسمّى جمع السلامة ، وجمع الصّحة لسلامة بناء الواحد فيه ، وصِحّته . ويُسَمّى الجمع / [٢/٢٧] على هجاءين ، لأنه مرَّةً بالواو ومرَّةً بالياء .

قال : وقد عدّ بعض النّحاة لهذه الواو ثمانية معانٍ ، قال : هي علامة الجمع ، والسّلامة ، والعقل ، والعلميَّة ، والقلّة ، والرفع ، وحرف الإعراب ، والتذكير .

[إعراب الأسماء الستة بالحروف]

(فائدة) : قال ابن يعيش ذهب قوم : إلى أنّ الأسماء السّتة إنما أعربت بالحروف توطئةً لإعراب التّثنية والجمع بالحروف ، وذلك أنهم لمّا التزموا إعراب التّثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفرد(١) بالحروف حتّى لا يُسْتَوحش من الإعراب في التّثنية والجمع السّالم بالحروف .

قال : ونظير التّوطئة هنا قول أبي إسحاق : إن اللّام الأولى في نحو قولهم : واللهِ لئن زرتني لأكْرَمنّك إنَّما دخلت زائدة موطّئة مُؤْذنةً باللّام الثانية . (والثانية) هي جواب القسم ومعتمده .

[المضمر المضاف إلى كلا وكلتا]

(فائدة) : قال ابن النّحاس في (التعليقة) : المضمر الذي هو مضاف إليه كِلا وكِلْتا ثلاثة ألفاظ ، كما ، وهما ، ونا .

---

(١) في ط فقط : « المفردة » بالتاء .

قـاعدة

[في عدم اجتماع إعرابين في آخر كلمة]

قال في (البسيط) : لا يمكن اجتماع إعرابين في آخر كلمة ، ولهذا ، حُكِيَتْ الجُمَلُ المسمّى بها ولم تُعْرب ، ولأنها لو أُعربت لم تَخْلُ، إما أن تُعْرِبَ الأول أو الثاني أو مجموعَهُما. لا جائزَ تخصيص الأول بالإعراب ، لأنه كالجزء من الكلمة ، ولأدائه إلى وقوع الإعراب وسطاً .

ولا جائز تخصيص الثّاني لأن الأول يشاركه في التّركيب والإعـراب قبل النّقـل ، فتخصيصه بعـد النقل بـالثّاني تـرجيحُ بـلا مُرَجِّح .

ولا جائز إعرابهما معاً ، لأن الإعراب يقع في الآخر ، ولا يمكن اشتراكهما في شيء يقع الإعراب عليه كآخر المفردات ، فلذلك تعذر إعرابُهما .

ضابـط

[لا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة]

قال ابن فلاح في (المغني) : لا يوجد في الأسماء المعربة اسم آخـره واو قبلها ضمـة ، لأنهم أرادوا تخصيص الفعل بشيء لا يوجد في الاسم كما خَصُّوا الاسم بشيء لا يوجد في الفعل ، ولأنه لو كـان لأدّى إلى اجتماع مـا يستثقل في النّسبـة والإضافـة ، فلذلك

رُفِض .

[٢٨/٢] وأما السمندو فاسم أَعْجَمِيٌّ، وأمّا « هو » فمبنيّ، وأمّا الأسماء / الستة فالواو فيها بمنزلة الحركة .

[الثقل في حروف العلة]

(فائدة) : في تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جنّي : المراد بالثّقل في حروف العلّة الضّعف لا ضدّ الخفة ، فلمّا كانت هذه الحروف ضعيفة استثقلوا تحريكَها . ويدُلُّ على أن المراد بالثّقل هذا أن الألف أخَفّ الحروف وهي لا تتحرّك أبداً .

ضابط

[في حذف نون الرفع]

قال ابن هشام في تذكرته حذف نون الرّفع على ثلاثة أقسام :

واجب : وذلك بعد الجازم والنّاصب .

وجائز : وذلك قبل لفظ (ني) أي قبل نون الوقاية ، فالحاصل أنها تحذف باطّراد بعد الجازم والناصب ، وقبل (ني) لكن الأولّ واجب وهذا جائزٌ يجوز معه الإثبات وهو الأصل . ولك فيه الفكّ على الأصل والإدغام تخفيفاً .

ونادر: لا يقع، إلاّ في ضرورة أو شذوذ، وذلك في ما عدا هذين

نحو : ﴿ لا تَدْخلوا الجَنَّة حتى تُؤْمِنوا ولا تُؤْمِنوا حتّى تحابُّوا ﴾ .

وقوله :

٢٩٩= أبيت أسْرِي وتَبِيتي تَدْلُكِي وَجْهَك بالعِنْبَرِ والْمِسْكِ الذّكِي[1]

ومعتمد الأول عندي اقترانه بتدْخُلوا وتحابّوا فنوسب بينهن مع تشبيه (لا) في اللّفظ بالناهية . انتهى.

(١) من شواهد : الخصائص ١/٣٨٨ ، والمحتسب هامش ٢/٢٢ ، والخزانة ٣/٥٢٥ ، والتصريح ١/١١١ ، والهمع والدرر رقم ١٠٨ ، وحاشية يّس ١/٣٣٢.

باب المنصرف وغير المنصرف

واصطلاح الكوفيين: المُجْرى وغير المُجْرى . قاله في (البسيط) قال : والعلل المانعة من الصّرف تسعٌ ، وإنما انحصرت فيها، لأن النحاة سبرَوا الأشياء التي يصير الاسم بها فرعاً، فوجدوها تسعاً ، ويجمعها قوله :

إذا اثنان من تسع ألمّا بلفظة ... فَدَعْ صَرْفها وهي الزيادة والصّفهْ
وجمعٌ وتأنيث وعدل وعجمةٌ ... وشباه فِعْلٍ واختصارٌ ومَعْرِفَهْ

وقال ابن خروف في (شرح الجمل) : أنشد الأستاذ أبو بكر بن طاهر في العلل المانعة من الصّرف : / [٢/٢٩]

موانع صرف الاسم عشر فهاكها ... ملخّصة إن كنت في العلم تَحْرِصُ
فجمعٌ وتعريفٌ وعدْلٌ وعجمةٌ ... ووصْفٌ وتأنيثٌ ووزن مُخَصَّصُ
وما زيد في عدّه وعِمْران فانْتَبِه ... وعاشِرُها التّركيب هذا مُلَخَّصُ

وقال الإمام أبو القاسم الشّاطِبِيّ صاحب (الشاطبيّة) رحمه الله :

دَعوا صَرْف جَمْعٍ ليس بالفرد أشكلا ... وفَعْلَان فَعْلى ثُم ذي الوصف أَفْعَلا

وذي[١] ألف التأنيث والعدل عدّهُ والأعجم في التعريف خُصّ مطولا
وذو العَدْل والتركيب بالخلق[٢] والذّي بوزن يخصّ الفعل أوغالب علا
وما ألف مع نون أخراه زيدتا وذو هاء وَقْف والمؤنث أثقلا

وقال بعضهم :

أَجْمع وزن عادلاً أَنِّثْ بمعرفة رَكّب وزد عجمةً بالوْصف قد كَمُلا

وقال آخر :

عدل ووصف وتأنيثٌ ومعرفة وعُجْمَةٌ ثُم جمعٌ ثم تركيبُ
والنوّن زائدة من قبلها ألف ووزن فِعْل وهذا القول تقريبُ

ونقلت من خط الإمام أبي حيان ، قال : أنشدنا شيخنا الإمام بهاء الدين بن النحاس في موانع الصرف لنفسه :

وزن المركّب عجمةٌ تعريفها عدل ووصف الجمع زد تأنيثا

وقال تاج الدين بن مكتوم في ذلك :

موانع الصرف وزن الفعل تَتْبَعُه عدلٌ ووصف وتأنيث وتمَنَعُه
نونٌ تلت ألفاً زيدا ومعرفه وعجمة ثم تركيبٌ وتجمعه

(١) في ط فقط : « وذو » صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في ط : «بالخف» بالفاء ، تحريف ، وفي النسخ المخطوطة : « بالخلق » باللام والقاف ، ولعله يقصد : المركّب العلم الذي يطلق على فرد واحد بالطبيعة .

أي وجمعه . وقال أيضاً :

إذا رُمْت إحصاء الموانع للصّرف فعدل وتعريف مع الوزن والوصْف
وجمع وتركيب وتأنيث صيغةٍ وزائدتي فَعْلان والعُجْمَة الصِّرْف

وقال أيضاً :

[٢/٣٠] موانِعُ صرف الاسم تسعٌ فهاكَهَا منظّمةً إن كنت في العلم تَرْغَبُ/
هِي العدْلُ والتأنيث والوصف عُجْمةٌ وزائدتا فعلانُ جمعٌ مُركّبُ
وثامنها التّعريف والوزن تاسعٌ وزاد سواها باحث يتطلّبُ

قاعدة

[في أن الأصل في الأسماء الصرف]

الأصل في الأسماء الصرّف ، ولذا لم يُمْنع السببُ الواحدُ اتّفاقاً ما لم يعتضد بآخر يَجْذِبُهُ عن الأصالة إلى الفرعيّة .

قال في (البسيط) : ونظيره في الشّرعياتّ أن الأصل براءة الذّمّة فلا يقوى الشّاهد على شغل الذّمّة ما لم يَعْتَضِد بآخر .

ومن فروع ذلك أنه يكفي في عوده إلى الأصل أدنى شبهة ، لأنه على وَفْق الدّليل ، ولذا صرف أربع من قولك : مررت بِنِسْوةٍ أربعٍ ، مع أنّ فيه الوصف والوزن اعتباراً لأصل وضعه وهو العدد .

وقال ابن إياز : أصْل الأسماء الصّرف لعلّتين :

إحداهما : أن أصلها الإعراب فينبغي أن تستوفي أنواعه .

والثانية : أنّ امتناع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد ، والصّرف يحصل بغير سبب زائد ، وما حصل بغير سبب زائد أصلٌ لما حصل بسبب زائد .

فإن قيل : لِمَ لَمْ تكن العلّة الواحدة مانعة من الصرف ؟ قيل : لوجوه :

أحدها : أن الأصل في الأسماء أن تكون منصرفةً فليس للعلّة الواحدة من القُوّة ما يَجْذِبُه عن الأصل. وشبّهوا ذلك ببراءة الذِّمَّة ؛ فإنها لمّا كانت هي الأصل لم تَصِر مشتغلةً إلا بشهادة عَدْلين، وذلك لأن الأصول تُراعى ويحافظُ عليها .

الثاني : أن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة . ولو راعينا الوَجْهَ الواحد وجَعَلْنا له أثراً كان أكثر الأسماء غير منصرف ، وحينئذٍ تكثر مخالفة الأصل .

الثالث: أن الفعل فرْعٌ عن الاسم في الإعراب، فلا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيّز الفرع إلاّ بسبب قَويّ .

[فائدة في إدخال تاء التأنيث على ثلاث المعدول]

(فائدة) : قال ابن مكتوم في (تذكرته) : أنشد ابن خالويه في (كتاب ليس) :

٣٠٠= فمـا حَلَبَتْ إلا الثّلاثـة والثُّني

ولا قَيَّلَتْ إلا قـريباً مقـالُها[1] / [٣١/٢]

وهو حجّة لأنـه أدخل تـاء التأنيث على ثـلاث المعدول وهـو غريب .

[باب فعلان فَعْلى سماعيّ]

(فائدة) ، قال في (البسيط) : باب فَعْلَان فَعْلى كَسَكْران وسَكْرى ، وغَضْبان وغَضْبى ، وعـطشان ، وعـطشى ، إنما يُعْـرف بالسّماع دون القياس ، ، وقال ابن مالك رحمه الله :

أَجِـزْ فَـعْـلَى لِـفَـعْـلانـا اذا استثنيت حَبْـلَانـا

ودَخْـنـانـاً وسَـخْـنـانـاً وسَيْفـانـاً[2] وضحيـانـا[3]

وصـوجـانـاً[4] وعـلّانـا[5] وقـشـوانـاً ومـصّـانـا[6]

ومـوتـانـا ونـدمـانـا واتـبـعـهُـنّ نَـصْـرانـا

(١) في ط : « خليت » بالتاء ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان : «ثنى» وفيه : «أراد بالثلاثة : الثلاثة من الآنية، وبالثُّنَي : الاثنين .

(٢) السّيفان : الطويل الممشوق .

(٣) في ط : « صحيان » بالصاد ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة . وفي القاموس : رجل ضحيان : يأكل في الضحى .

(٤) الصّوجان : كل يابس الصُّلب من الدواب والناس .

(٥) العلّان : الجاهل ، والعلّانة : الجاهلة .

(٦) القشوان : الرجل القليل اللّحم .

(٧) المصان للرجل والمصّانة للمرأة : كلمة شَتْم : أي راضع الغنم لؤماً .

ضابطٌ
[في العدل]

في (شرح المفصل للأندلسي) : قال الخوارزمي : العدل على أربعة أوجه : عَدْلٌ في الأعداد نحو : أحاد ومَثْنى وثُلاث ، وعدل في الأعلام نحو : عمر ، والقياس عامر ، وعدل من اللّام نحو : سَحَر ، وعدل من اللّام حُكْماً نحو : أُخر ، وهذا لأن آخر في الأصل أفعل التفضيل وهو ضد أول ، ورجل آخر معناه : أشدّ تأخّراً في الذكر . هذا أصله . ثم أجرى مجرى غيره . ومن شأن أفعل التفضيل أن يعتقب عليه أحد الثلاثة. وهنا لا مَدْخل لِـ«مِنْ»، لأن أفعل مِنْ متى اقترن به «مِنْ» لم يجز تصريفه، وهاهنا قد صرّف، فعُلِم أنه غيرمقترن بـ «مِنْ». وأُخَر لايضاف، فلا يقال: هن أُخر النساء، فتعيّن أن يكون معرّفاً باللّام، وهو غير معرّف لفظاً بل منّكر لفظاً، ومعرّف معنىً وحُكّماً، مَنّزلٌ منزلةٍ اسم بمِنْ . وإنما التزم حَذْفُ مِنْ لأنه أجري مجرى « غير ». وإنما وجب تَصْرُيفُه؛ لأنه غير مضاف ؛وإنما حُذِف اللاَّمُ لكونه معلوماً .

(١) في ط : « وهنها » تحريف .

قاعـــدة

[في اتفاق الألفاظ والأوزان]

قـال في (البسيط) : لا عِبْرة بـاتّفـاق الألفـاظ ولا بـاتّفـاق الأوزان .

أمّـا الأول : فإسحـاق ويعقوب ومـوسى أسمـاء الأنبيـاء غيـر منصرفة . وإسحاق مصدر أسحق الضّرع إذا ذهب لَبَنُهُ ، ويعقـوب لذكر الحَجَل ، وموسى / لما يحلق به مصروفة . [٢/٣٢]

ومَنْ قال : إنما سُمّي يعقوب، لأنه خرج من بطن أمّه آخذاً بِعَقِب عيص[1] فهو من موافقة اللفظ ، ، وليس بمشتَقٍّ ، لأن الاشتقاق من العربيّ يوجب الصّرف ، وكذلـك « إبليس » ، لا ينصرف للمعـرفة والعُجْمة . ومَنْ زَعَمَ أنه مُشْتَقّ من : أبْلَس إذا يئس فقد غلط ، لأن الاشتقاق من العربيّ يوجب الصّرف ، وإنّما هو من اتّفاق الألفاظ .

وأمّـا الثّاني فـإنّ جالـوت وطالـوت وقارون غيـر منصـرفـة . وجاموس وطاوس وراقود مصروفة، لكونها نكرات . ولا عِبْرة بـاتّفاق الوَزْن .

---

(١) في ط والنسـخ المخـطوطـة : « عيص » وفي اللسـان : « عقب » : « عِيَصَوْ ، وسمّي يعقوب بهذا الاسم ، لأنهُ ولد مع عِيصَوْ في بطن واحد ، ولد عيصو قبله ويعقوب متعلق بعقبه خرجا معاً ، فعيصو أبو الرّوم .

ضـــابط

[في الاسم الذي لا ينصرف]

ما لا ينصرف ضَـرْبان : ضَـرْبٌ : لا ينصرف في نكـرة ولا معرفة .

وضرب لا ينصرف في المعرفة ، فإذا تنكّر انصرف . وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين السّخاوي ، فقال :

مساجدُ مع حبلى وحَمْراء بعدها ... وسكـران يتلوه أحـاد وأحمـر

فذي سِتّة لم تنصرف كيف ما أتت ... سـواء إذا مـا عـرفت أو تنكـر

وعثمـان وإبـراهيم طلحـة زينب ... ومع عمر قـل حضرمـوت يسطر

وأحمد فاعدد سبعة جاء صَرْفهـا ... إذا نكّرت والباب في ذاك يحصر

قاعـــدة

[في الأعجي إذا دخلته الألف واللام]

الأعجميّ إذا دخلته الألف واللّام التحق بالعربيّ . فلو سمّي رجل بيهود صرف على كل حالّ ، إذا قلنا إنه أعجمي ، ياؤه من نفس الكلمة ، وإن قلنا إن ياءه زائدة كيقوم لم ينصرف في المعرفة ، لأنه على وزن يقوم .

قاعـــدة
[في ما يثبته التعريف وما يسقطه التنكير]

قال ابن جنّي في (الخاطريّات)[1]: التعريف يثبت التأنيث والعجمة والتّركيب ، والتّنكير يسقط حُكْم ذلك .

ومن قوّة حُكْم التّعريف في منعه الصرف أنك تعتدّ معه العجمة والتأنيث والتركيب، ولا تعتد واحداً من ذلك مع عدم التعريف، وإن اجتمع فيه سببان : أحدهما : ماذكرنا ألا ترى أنك تصرف / أربعاً ، [٢/٣٣] وإن كان فيه الوزن والتأنيث ، وباذنجاناً وإن كان فيه التّركيب والعجمة ، وحضرموت اسم امرأة إذا نُكّر ، وإن كان فيه التّركيب والتأنيث . ولا تصرف شيئاً من ذلك معرفةً فهذا يدلّ على قوّة الاعتداد بالتّعريف ، وأنه سبب أقوى من التأنيث والعجمة والتّركيب .

ضـــابـــط
[في صرف ما لا ينصرف]

يجوز للشّاعر صرف ما لا ينصرف للضّرورة ، لأنه يردّه إلى أصله وهو الصرف ، أو يستفيدُ بذلك زيادة حَرْف في الوزن .

قال في (البسيط) : ويستثنى ما في آخره ألف التأنيث المقصورة نحو حبلى ، ودُنْيا ، وسَكْرى ، فإنه لا يجوز له صرفه إذ لا

(١) انظر الحديث عنها في مقدمة تحقيق الخصائص / ٦٤ ومنها نقلان في خزانة الأدب للبغداديّ .

يستفيد به فائدة ، لأن التنوين يحذف الألف فيؤدّي إلى الإتيان بحرف ساكن ، وحذف حرف ساكن . ويستثني أيضاً أفعل منك عند الكوفيّين ، فإنّهم لا يجيزون صرفه لملازمته مِنْك الدالة على المفاضلة ، فصار لذلك بمنزلة المضاف .

ومذهب البصريّين جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف ، ووجود مِنْ لا يمنع مِنْ تنويه كما لم يمنع مِنْ تنوين خيراً منه وشرًّا منه ، وهما بوزن أفَعَل في التقدير .

وقال ابن يعيش : جميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشّعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التّنوين ، وهو من أحسن الضّرورات، لأنّه ردّ إلى الأصل، ولا خلاف في ذلك إلّا ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة ، فإنه لا يجوز للضّرورة صرفه ، لأنّهُ لا ينتفع بصرفه ، لأنه لا يسد ثلمة في البيت من الشّعر ، وذلك أنّك إذا نَوّنت مثل : حُبْلى وسَكْرى حذفت ألف التأنيث لسكونها وسكون التّنوين بعدها ، فلم يحصل بذلك انتفاعٌ ، لأنك زدت التنوين ، وحذفت الألف فما ربحت إلّا كسر قياس ، ولم تحظ بفائدة .

وقال ابن هشام في (تذكرته) : : قال ابن عصفور كالمستدرك على النحاة : إنه يستثنى من قولنا : ما لا ينصرف إذا اضطر الى تنوينه صرف ـ ما فيه ألف التأنيث المقصورة .

وتوجيهه أنه لا يجوز في الضرورة صَرْفُهُ بوجْهٍ ، لأنك لو فعلته / [٢/ ٣٤]

لم تعمل أكثر من أن تحذف حرفاً ، وتضع آخر مكانه ، ولا ضرورة بك إلى ذلك .

قال ابن هشام : وكنت أقول : لا يحتاج النحاة إلى استثناء هذا ، لأنَّ ما فيه ألف التأنيث المقصورة لم يضطر إلى تنوينه على ما قال ، وكلامُنا فيما يضطر إلى تنوينه ، ثم حكي لي عن ابن الصائغ : أنه ردّ عليه فيما له على (المقرب) استثناء هذا ، وأنه أفسد تعليله ، وقال : سلمنا أنه لا فائدة في إزالة حرف ووضع حرف ، لكنَ ثَمَّ أمر آخر ، وهو أنّ هذا الحرف الذي وضعنا موضع الألف حرف صحيح قابل للحركة ، فإذا حُرك بأن يكسر لالتقاء الساكنين حصل به ما لم يكن قبل . وهذا أحسن جدًّا .

[التثنية لا توجد إلاّ في اللغة العربيّة]

(فائدة) في (تذكرة) التّاج بن مكتوم قال في (المستوفي) : لا تكاد التّثنية توجد إلاّ في اللغة العربيّة .

باب النّكرة والمعرفة

قاعــدة [في أن التنكير أصل ، والتعريف فرع]

الأصل في الأسماء التّنكير والتّعريف فرع عن التنكير .

قال ابن يعيش في (شرح المفصل) : أصل الأسماء أن تكون نكرات؛ ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وَضْعٍ، لنقلها عن الأصل .

وقال صاحب (البسيط) : النّكرة سابقة على المعرفـة لأربعة أوجه :

أحدها : أن مسمّى النّكرة أسبق في الذّهن مِنْ مُسَمّى المعرفة بدليل طريان[1] التّعريف على التنكير .

والثاني : أنّ التعريف يحتاج إلى قرينة من تعريف وَضْع أو آلة بخلاف النّكرة ، ولذلك كان التعريف فَرْعاً على التّنكير .

الثالث : أن لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنّكرة، فاندراج

(١) في ط والنسخ المخطوطة هكذا: « طـريان » بـالطاء ، والمـراد : طروء التعريف على التنكير ، ولعلها محرّفة من : « جريان » بالجيم .

المعرفة تحت عمومهما دليلٌ على أصالتها كأصالة العامّ بالنسبة إلى الخاصّ ، فإن الإنسان مندرج تحت الحيوان لكونه نوعاً منه ، [٣٥/٢] والجنس أصل لأنواعه / .

الرابع : أنّ فائدة التعريف تعيين المسمّى عند الإخبار للسامع ، والإخبار يتوقف على التركيب ، فيكون تعيين المسمى عند التركيب ، وقبل التركيب لا إخبار ، فلا تعريف قبل التركيب .

قال : ومع أن النكرة الأصل ، فإنها إذا اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة كقولك هذا رجل وزيدٌ ضاحكين فينصب على الحال ، ولا يرفع على الصّفة ، لأن الحال قد جاءت من النّكرة دون وصف المعرفة بالنّكرة ، . ونظيره تغليب أعرف المعرفتين على الأخرى كقولك : أنا وأنت قمنا ، وأنت وزيد قمتما .

وقال في باب ما لا ينصرف : التّعريف فرع التنكير ؛ لأنه مسبوق بالتنكير ودليلٌ على سَبْق التّنكير من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن النّكرة أعمّ والعامّ قبل الخاصّ ، لأن الخاصّ يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة .

والثّاني : أنّ لفظة « شيء » ، تعمّ الموجودات ، فإذا أُرِيد بعضُها خُصِّص بالوصف أو ما قام مقامه ، والموصوف سابقٌ على الوَصْفِ .

والثالث : أنّ التّعريف يحتاج إلى علامة لفظيّة أو وضعيّة .

وقال ابن هشام في (تذكرته) : يدلّ على أنّ الأصل في

الأسماء التّنكير أن التّعريف عِلّة منع الصّرف . وعِلَلُ الباب كلّها فرعيّة ، وأنه لا يجوز في : رأيت الْبَكْرَ أن يُنْقَل علَى مَنْ قال :

٣٠١= * عَلَّمنا إخْوانُنا بنو عِجِلْ[1] *

حملاً على : رأيت بكَراً[2] ، وإنما يُحمل على الأصل .

[علامات النكرة]

(فائدة) : قال في (البسيط) : علامات النّكرة دخول لام التّعريف عليها نحو: رجلٌ والرّجُلُ، ودخول رُبّ نحو: رُبّ رجلٍ . وتختصّ بالدّخول على : غيرك ومثلك وشبهك من دون اللاّم .

والتّنوين في أسماء الأفعال . وفي الأعلام فيما لا يَنْصرف

---

(١) رجز بعده :

* الشّغْزَبيَّ واعتقالاً بالرِّجِلْ *

في العيني هامش الخزانة ٥٦٧/٤ أن أبا عمرو سمع أبا السّرار الغنويّ ينشد هذا البيت . والشَّغْزبيّ : ضَرْبٌ من المصارعة. وهو من شواهد نوادر أبي زيد ٢٠٥ ، والخصائص ٣٣٥/٢ ، والإنصاف ٧٣٤/٢ ، وروايته :

علّمنا إخواننا بفوعجل شُرْبَ النّبيذ واصطفاقًا بالرِّجِل

وانظر الأشموني ٢٤٠/٤ . وفي الخصائص والإنصاف : « أخوالنا » بدل : إخواننا .

(٢) والمراد : أنه لا يجوز نقل حركة الرّاء في البكر بالألف واللام حملاً على رأيت : بَكَرًا الذي نقلت حركة رائه إلى الكاف ، وفي البيت الشاهد نقلت حركة اللام الى الجيم .

نحو : صَه وَمَه ، وإبراهيم .

والجواب في كيف كقولك : كيف زيد فيقال : صالحُ ، فإنه إنما عرف تنكيرها بالجواب كما عرف أن متى ظرف زمان وأين / ظرف مكان بالجواب . [٣٦/٢]

ودخول مِنْ المفيدة للاستغراق ، نحو ما جاءني من رَجُل ، وما لزيدٍ من درهم .

ودخول كَمْ نحوكم رجل جاءني .

ودخول لا التي تعمل عمل إنّ أو التي تعمل عمل ليس عليها اسماً وخبراً . وصلاحية نصبها على الحال أو التّمييز .

ضـــابــط

[في أنواع المعارف]

قال في (البسيط) : المعارف سبعة أنواع :) المضمرات ، والأعلام ، وأسماء الإشارة ، والموصولات ، وما عرّف باللّام ، وما أضيف إلى واحدٍ من هذه الخمسة ، والنّكرة المتعرّفة بقصد النداء .

وزاد قومٌ أمثلة التّأكيد ؛ أجمعون ، وأجمع ، وجمعاء ، وجُمَع . وقالوا : إنّها صيغٌ مُرْتجلة وضعت لتأكيد المعارف لخلوّها عن القرائن الدالّة على التّعريف من خارج ، وتقدير المعرّف الخارجيّ بعيد . قال : ويؤكّد هذا القول أن أجمعين لم يتنكّر بِجَمْعه . ولو كان

جَمْعَ أَجْمَع لتنكّر كما يتنكّر العَلم عند الجَمْع ، فدلّ على أنّه صيغة مُرْتَجَلة لتأكيد الجمع المعرّف .

قال : وعلى هذا القول فتكون أنواع المعارف ثمانية ، وإنما انحصرت فيها ، لأن اللفظ إمّا أن يدلّ على التّعريف بنفسه أو بقرينة زائدة عليه ، والدالّ بنفسه إما أن يكون بالنّظر إلى مُسّمّاه وهو العَلَم ،أو بالنّظر إلى تبعيّته لتقوية المعرفة قبله ، وهي هذه الألفاظ الدالّة على التأكيد . والدّالّ بقرينة زائدة إما أن تكون متقدّمة أو متأخّرة . والمتقدّمة ، إما أن تكون متّصلة أو منفصلة ، فالمتّصلة لام التعريف ، والمنفصلة : إما أن تعرف بالقَصْد وهي حروف النداء أو بغيره ، وهي القرائن المعرّفة للضّمائر(١) .

والمتأخّرة إما أن تكون متّصلة أو منفصلة ، فالمّتّصلة الإضافة ، والمنفصلة : إما أن تكون جِنْساً وهو صِفَةُ اسم الإشارة ، أو جملة وهي صلة الموصولات ، فإنها تعرّف بها.

واللاّم في الّذي والتَّي لتحسين اللفظ لا للتّعريف بدليل أن بقيّة الموصولات معارف ، وهي عارية عن اللاّم ، وإنما تعرّف بالصّلة ، لأن (الذي) توصّل به إلى وصف المعارف بالجمل . والصّفّة لابد من كونها معلومة للمخاطب قياساً على سائر الصفات / . [٢/ ٣٧]

---

(١) في ط : « المعرفة الضمائر » بإسقاط لام الجرّ .

[تقسيم الأسماء]

(فائدة) : قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : الأسماء تنقسم إلى ثلاثة أقسام : مُظْهر ، ومُضْمَر ، ومُبْهَم ، . والمُبْهمات هي أسماء الإشارة والموصولات .

وقال قوم : الأسماء تنقسم إلى مظهر ، ومضمر ، ولا مظهر ولا مضمر .

باب المضمر

قاعدة [في أن المضمرات تكون على صيغة واحدة]

قال ابن يعيش : أصل المضمرات أن تكون على صيغة واحدة في الرفع والنّصب والجرّ، كما كانت الأسماء الظّاهرة على صيغة واحدة .والإعراب في آخرها يبيّن أحوالها، وكما كانت الأسماء المبهمة المبنيّة على صيغة واحدة ، وعواملها تدلّ على إعرابها ومواضعها .

قاعدة [في أن اصل الضمير المنفصل الرفع]

قال ابن يعيش : أصل الضّمير المنفصل للمرفوع ، لأن أوّل أحواله الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ ، فإذا أضمر فلا بدّ أن يكون ضميرهُ منفصلاً والمنصوب والمجرور عاملهما لا يكون إلاّ لفظاً ، فإذا أضمرا اتّصلا به ، فصار المرفوع مختصّاً بالانفصال .

قـاعــدة [في الضمير المنصـوب والمجـرور من وادٍ واحد]

قال ابن يعيش : الضّمير المجرور والمنصوب من وادٍ واحد ، فلذا حمل عليه في التّأكيد بالمرفوع المنفصل تقول : مررت بك أنت كما تقول: رأيتك أنت .

ضابـط [في المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظ ورتبة]

المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخّر لفظاً ورتبة سبعة :

أحدها : أن يكون الضّمير مرفوعاً بنعم وبئس وبأيهما ، ويفسّره التمييز نحو : نِعْم رَجُلاً زيدٌ .

الثاني : أن يكون مـرفوعـاً بأوّل المتنـازعين المعمل ثـانيهما كقوله :

٣٠٢= * جَفَوْني ولم أَجْفُ الأَخِلَّاء إنّني[1] * / [٢/٣٨]

---

(١) تمامه :

* لغير جميل من خليليَ مُهْمِلُ *

قائله مجهول .

وهـو من شواهـد : قطر النـدى ٢٧٤ ، وأوضح المسـالـك رقم ٢٤٣ ، والأشموني ٢/١٠٤ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٨٠ ، ١٥٢١ .

الثالث : ان يكون مخبراً عنه فيفسّره خبرُه نحو : ﴿ إن هي إلّا حياتنا الدّنيا ﴾[1] قال الزمخشريّ : هذا ضميرٌ لا يعلم ما يعني به إلّا بما يتلوه . وأَصْلُهُ إن الحياة إلّا حياتُنا الدُّنيا ، ثم وضع « هِيَ » موضع الحياة ، لأن الخبر يدل عليها ويبيّنها . قال ابن مالك : وهذا من جَيِّد كلامه .

الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو : ﴿ قُلْ هو الله أحد ﴾[2] ، ﴿ فإذا هِيَ شَاخِصَةٌ أبصارُ الَّذِين كفروا ﴾[3] .

الخامس : أن يجرّ بِرُبّ ، ويفسّره التمييز نحو : رُبّهُ رَجُلاً .

السادس : أن يكون مُبْدلاً منه الظّاهر المفسر له : كضربته زيداً .

السابع : أن يكون متّصلاً بفاعل مقدم ، ومفسّره مفعول مؤخر : كضَرَب غلامُهُ زَيْداً .

قاعـــدة [في أن الفاعل والمفعول لا يجوز أن يكونا ضميرين متصلين لشيء واحد]

لا يجوز أن يكون الفاعل والمفعول ضَمِيرَيْن مُتّصلين لشيء

(١) الأنعام / ٢٩ .
(٢) الإخلاص / ١ .
(٣) الأنبياء / ٩٧ .

واحد في فعل من الأفعال إلاّ في : ظننت وأخواتها وفي : فقدت وعدمت . قاله البهاء بن النّحاس في تعليقه على (المقرّب) .

بـــاب العَلَـــم

ضابط [في الأنواع التي ينحصر فيها العلم]

قال في (البسيط) : العلم المنقول ينحصر في ثلاثة عشر نَوْعاً ، قال : ولا دليل على حَصْرِه سوى استقراء[1] كلام العرب . المنقول عن المركّب كتأبّط شرًّا ، وشاب قرناها ، أو عن الجمع نحو : كلاب وأنمار ، وعن التثنية نحو : ظَبْيان ، وعن مُصَغّر كعمير وسُهَيل وزُهَير ، وحُريَث ، وعن مَنْسوب كَرَبعِي ، وصيفيّ ، وعن اسم عين كثور ، وأسد لحيوانين ، وجعفر لنهر ، وعمرو لواحد عُمُور[2] الأسنان ، فإنه نقل من حقيقة عامّة إلى حقيقة خاصة ، وعن اسم معنًى كزيدٍ وإياس مَصْدَرِي : زاد ، وآسى إياساً .[3] وليس هو مصدر : أيِسَ مقلوب : يَئِس ، لأن مصدر المقلوب يأتي على / الأصل ، وعن اسم فاعل : كمالك ، وحارث ، وحاتم ، [٣٩/٢]

(١) في ط : « اسقراء » تحريف واضح .

(٢) عمرو : لحم ما بين الأسنان أو لحم اللّثة ، وجمعه : عمور . انظر القاموس .

(٣) بعدها « أعطى » زيادة في ط فقط .

وفاطمة ، وعائشة ، وعن اسم مفعول : كمسعود ومُظَفّر ، وعن صوت كـ«ببّة»[١] ، وعن الفعـل الماضي كشَمّر ، وبذّر ، وعثر وخضّم ، ولا خامس لها على هذا الوزن ، وكعسب . وعن المضارع كيزيد ويشكر ويعمر وتغلب . وعن الأمر وقد جاء عنهم في موضعين :

أحدهما : سُمِّي[٢] بفعـل الأمر من غيـر فـاعـل في قـولهم : « اصْمت » لواد بعينه .

والثّاني : مع الفاعل في قولهم : « أطْرقا[٣] لموضع مُعيّن .

قلت : وينبغي أن يـزاد المنقـول من صفـة مشبهـة كخـديـج وخديجة ، وشيخ وعفيف ، ومن أفعل التّفضيل كأحمد ، فإنه أولى من نقله من المضارع .

قاعدة [في كثرة شذوذ الأعلام]

قال الشّلوبين : الأعلام يكثرُ الشّذوذ فيها لكثرة استعمالها ، والشيء إذا كثر استعمالُه غَيّروه .

---

(١) في القاموس : ببّة : حكاية صوت صبيّ ، ولقب قرشيّ والشاب الممتلىء البدن نعمةً ، وصفةٌ للأحمق .

(٢) « في ط : « يسمى » بالياء في أوله

(٣) في القاموس : « أطرقا » كأمر الاثنين : بلدٌ .

قاعدة [في أن الأعلام لا تفيد معنًى]

الأعلام لا تُفيد معنًى ، لأنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعاً واحداً ، نحو : زيد ، فإنه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض ، وعلى القصير كما يقع على الطّويل .

وليست أسماء الأجناس كذلك ، لأنها مفيدة ، ألا ترى أن رَجُلاً يفيد صفة مخصوصةً، ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيداً. وزيد يصلح أن يكون علماً على الرجل والمرأة ، ولذلك قال النّحويون : العلم ما يجوز تبديلُه وتغييُرُه ، ولا يلزم من ذلك تغيير اللّغة ، فإنه يجوز أن تنقل اسم ولدك أو عبدك من خالد إلى جعفر ، ومن بَكْر إلى محمد ، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة . وليس كذلك اسم الجنس ، فإنك لو سميت الرجل فَرَساً أو الفرس جَمَلاً كان تغييراً للّغة . ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل) .

وفي (البسيط) : يطلق لفظ العَلَم على الشيء وضدّه كإطلاق زيد على الأسود والأبيض . ويجوز نقله من لفظ إلى لفظ كنقل اسم ولدك من جَعْفر إلى محمد ، لكونه لم يوضع لمعنى في المُسمّى بدليل تسمية القبيح بحسن، والجبان بأسد، والأسود بكافور بخلاف أسماء الأجناس ، فإنها وضعت لمعنى عام، فيلزم من نقلها تغيير/ اللغة كنقل [٢ / ٤٠] رجل إلى فرس أو جمل بخلاف نقل العلَم .

قاعدة [تعليق الأعلام على المعاني أقلّ من تعليقها على الأعيان]

قال أبن جنّي في (الخصائص) ، ثُم ابنُ يعيش : تعليق الأعلام على المعاني أقلّ من تعليقها على الأعيان، وذلك؛ لأن الغرض منها التّعريف ، والأعيان أقعد في التّعريف من المعاني ، وذلك لأن الأعيان يتناولها لظهورها له ، وليس كذلك المعاني ، لأنها تثبت بالنّظر والاستدلال ، وَفَرْقٌ بين عِلْم الضّرورة بالمشاهدة وبين عِلْم الاستدلال .

[ورود العلم جنساً معرّفاً باللام]

(فائدة) في (تذكرة ابن الصائغ) : قال : نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح : قد يرد العلم جنساً معرّفاً باللام الّتي لتعريف الجنس ، وذلك بعد : نِعْم ، وبئس ، فتقول : نعم العمرُ عُمرُ بن الخطاب ، وبئس الحجاجّ حَجّاج بن يوسف ، لأن نِعْم لا تدخل إلا على جِنْس معرف .

وقد يُجعل العلمُ جِنْساً منكّراً ، وذلك بعد « لا » نحو :

٣٠٣= * لا هَيْثم اللّيلَة لِلْمَطيّ[١] *

(١) لبعض بني دبير ، وبعده :

* ولا فتًى مِثْل آبن خَيْبَرِيّ * =

« ولا بَصْرة لكم ولا بصر »[1] « ولا أبا حَسَنٍ لها » .

باب الإشارة

قال ابن هشام في (تذكرته) : من أسماء الإشارة ما لا يُستعمل إلّا بـ « ها » أو بالكاف وهو : « تي » :

ومنها ما لا يستعمل بشيء منهما[2] وهو : « ثَمَّ » .

ومنها ما لا يستعمل بالكاف، وهو « ذي ». قال أحمد بن يحيى : لا يقال : ذيك . ولا أعلم منها ما يستعمل بالكاف ويمتنع من « ها » . فهذا قسم ساقطٌ. والباقي يستعمل تارةً بهذا، وتارة بهذا بِحَسَب ما يَرِدِ من المعنى .

= من شواهد : سيبويه ١/٣٥٤ ، وابن الشجريّ ١/٢٣٩ ، وابن يعيش ١٠٢/٢ ، والخزانة ٩٨/٢ ، والأشموني ٤/٢ . والهمع والدرر رقم ٥٤٧ .

(١) نسب هذا القول في الهمع ١/٢٥٢ لبعض العرب ، وأورده شاهداً على أن العلم قد ينكر تحقيقاً نحو : رأيت زيداً من الزيدين أو تقديراً لقول بعض العرب : « لا بصرة لكم » وحينئذ يثنى ويجمع وتدخله « أل » ويضاف .

(٢) في ط : « منها » تحريف .

بــابَ الموصــوول

(فـائـدة) : قـال ابن يعيش : أكثـر النحــويين سمّي صلة الموصول صلة . وسيبويه يسمّيها حَشْواً أي أنها ليست أصلاً ، وإنما هي زيادة يتمّ بها الاسم وتوضّح معناه .

وقـال الأندلسي : الصّلة تقـال بالاشتـراك عندهم على ثـلاثة [٤١/٢] أشياء ، صلة الموصول / وهذا الحرف صلة أي زائد ، وحرف الجرّ صلة بمعنى وصلة ، كقولك : مررت بزيد فالباء صلة أي وصلة .

[تعريف الموصولات بالألف واللام ظاهر ومنويّ]

(فائدة) : ذهب قـوم إلى أن تعريف المـوصولات بـالألف واللام ظاهرة في : الّذي والّتي ، وتثنيتهما ، وجمعهما ، ومنويّة في : « مَنْ » و « ما » ونحوهما .

والصحيح أن تعريف الجميع بالصّلة . ونظير ذلك المنادى نحو يا رجل . قيل يعرّف بالخطاب . وقيل : باللام المحذوفة (١) وكأنّ « يا » أُنِيبتْ مَنَابَهَا .

قال الأبذي في (شرح الجُزولية) : وهو الصحيح ألا ترى أنك تقول : أنت رجل قائم ولا يتعرّف رجل بالخطاب ، فكأن يا رجل في الأصل يجتلب له « أل » التي للحضور ثم اختصرت ، ولـذا ألزمت

(١) المراد: أل التعريفية

« يا » ، ولم تحذف لئلاّ يتوالَى الحذف ، ولأنها صارت عوضاً . انتهى .

ضابط [في حذف العائد]

قال ابن الصائغ[1] في (شرح الألفية) : تلخيص القول في حذف العائد أن يقال : إمّا أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً .

إن كان مرفوعاً فإما أن يكون مبتدأً أو غيره .

إن كان غير متبدأ لم يجز الحذف .

وإن كان مبتدأ ،فإما أن يعطف عليه أو يعطف على غيره،وأمّا لا.

في الأول لا يحذف .

والثاني إمّا أن يصلح ما بعده للصّلّة أو لا .

في الأول لاحذف .

والثاني : إما أن يقع صَدْراً وإمّا لا ، بأن تسبقه «لولا » أو «ما » .

في الثاني لا حذف .

والأول إما أن تطول الصّلة أو لا .

الثاني يجوز في «أيّ » لا في غيرها .

---

(١) في ط : ابن الصباغ « تحريف . وابن الصائغ محمد ابن عبد الرحمن بن علي الشيخ شمس الدين ، له شرح ألفية ابن مالك في غاية الحسن والجمع والاختصار . انظر البغية ١/١٥٥ .

والأول يجوز مطلقاً .

وإن كان منصوباً، فإمّا بِفِعْل أو وَصْف ،وإما بغيرهما .

إن كان بغيرهما لم يَجُز الحذف .

وإن كان بهما فإما مُتّصل أو[1] منفصُل .

المنفصل لا يحذف .

ولمتصل إما أن يكون في الصلة ضمير غيره أو لا .

إن كان ضمير غيره لم يحذف .

وإلا فإن كان من باب كان لم يحذف وإلا حذف .

وإن كان مجروراً فإما باسم أو بِحَرْفٍ .

إن كان باسم فإمّا وصف أو غيره .

إن كان غير وصف لم يحذف .

وإن كان وصفاً فإما عامل أو لا .

إن لم يكن عاملاً فلا حذف ، وإلا جاز الحذف .

وإن كان بحرف فإما أن يكون الموصول مجروراً أو لا

إن لم يكن فلا حذف .

وإن كان فإما بحرف أو غيره . إن كان بغيره فلا حذف .

---

(١) في ط : «ومنفصل» بالواو

وإن كان بحرف / فإما أن يماثل جارّ الضمير لفظاً ومعنى وعاملاً [٢/٤٢] أوْ لا .

إن لم يماثله لا يحذف .

وإن ماثله في ذلك كله جاز الحذف . انتهى .

وكتب بعض الفضلاء الى الشيخ تاج الدين بن مكتوم :

أيا تاجَ دين الله والأوحد الّذي تسنّم مَجَداً قَدْرُه ذِرْوة العُلا
وجامع أشتات الفضائل حاوياً مَدى السّبق حلاّلاً لما قد تَشَكّلا
وبحرَ علوم في رياض مكارمٍ أبي حالة التسآل إلاّ تَسَلْسُلا
لعلّك والإحسان منك سجيَّةٌ . وأوصافك الأعلام طاولْن يَذْبُلا
تعدّد لي نَظْماً مواضِع حَذْف ما يعود على الموصول نَظْماً مُسَهّلا
وأكثر من الإيضاح واعْذُر مُقصِّراً وعِشْ دائم الإقبال تَرْفُل في الحُلا

فأجابه :

ألا أيها المولى المجلّي قَريضهُ إذا راح شعر النّاس في البيد فَسْكلا
وجالي أبكار المعاني[1] عرائساً عليها من التنميق ما سَمّج[2] الحلى
ومُسْتَنْتِجِ الأفكار تُشْرِق كالضّحى ومُسْتَخْرِج الألفاظ تُجْلب كالطّلا
وغارِسٌ مِنْ غَرْس المكارم مُثْمِراً وجاني من ثمر الفضائل ما حَلا

(١) في ط فقط : « المعاني » باللام

(٢) في القاموس: « سمج »: سَمُجَ كـ« كَرُم» سماجة قَبُح . وسمّجه تسميجاً .

كتبت إلى المملوك نَظْماً بمدحه ووصفك في الآفاق ما زال أَفْضَلا
وأرسلت تبغي نَظْمه لمسائلٍ ومن عجب أن يسأل البحرُ جَدْولاَ
فم يَسَعِ المملوك إلّا امتثاله وتمثيل ما ألوي وإيضاح ما جَلا
ولم يألُ جُهداً في اجتلاب شديدةٍ ومَنْ بذل المجهود جُهْداً فما ألا [(١)]
فقلت وقد أهديت فَجْراً إلى ضحى وسؤلاً إلى بحر وسحقاً لذي ملا
إذا عائد الموصول حاولت حذفه فطالع تجد ما قد نَظَمْتُ مفصّلا
فما كان مرفوعاً ولم يك مبتدا فَأَثْبِت وأما الحذفُ فاتْركه واحْظَلا
وإن كان مرفوعاً ومبتدأ غدا وفي وصل أيّ صدراً احْذِف مسهّلا
بشرط بناء أي وأما إن أعربت فقيل بتجويز لحذف وقيل لا
[٢/٤٣] وإن يك ذا صَدْر لوصْلة غيرها وطالت فإن لم يصلح العجزُ موصلا /
فدوَنك فاحذفه وإن لم تَطل فقد أجيز على قول ضعيفٍ واخملا
وشاهد ذا فاقرأ تماماً على الّذي وأحسنٌ [(٢)] مرفوعاً لذا نَقْل مَنْ تلا
وأثبته مَحصوراً كذا أن نفيت ما تميم كجاء اللّذ ما هو ذو ولا [(٣)]
وفي حذفه خُلْفٌ لَدَى عطف غيره عليه ومنع الحذف في عكسه انجلا
وما كان مفعولاً لغير ظَننت وهْو متّصل فاحذفه تَظْفر بالاعتلا
ويُشْرَط في ذا عودهُ وحده فإن يعد غيره فالحذْف ليس مُسَهّلاً
وهذا إذا الموصول لم يَكُ ال فإن يكنها فلا تحذف وقد جا مقلّلا

---

(١) ما ألا : أي ما قصّر .

(٢) يشير الى قوله تعالى : ﴿ **تماماً على الذي أحسن** ﴾ الأنعام / ١٥٤ .

(٣) أي جاء الذي ما هو ذو ولاء .

وما كان خَفْضاً بالإضافة لفظه ومعناه نصبٌ كان بالحذف أسْهلا
وخافضهُ إن ناب عن حرف مصدر وفعل فلم يحذفه أعني السموءلا
كقولك تتلو فاقض ما أنت قاضٍ[1] أو فإن كان مجروراً بحرف قد أعملا
وموصوله أَحْجى لذلك فاحْذِفَن إذا ما استوى الحرفان ياحَاوِيَ العُلا
واعني بـه لفظاً ومعنى ولم يكن فديتك حرف العائد الحصر قد تلا
ولم يـك أيضاً قـد أقيم مقام مـا غدا فاعلاً فاسمـع مقالي ممثّلا
ويشرب مما يَشْربون[2] وإن غدا تساويهما في اللفظ مُنْفرداً حَلا

بـــاب المعرف بالأداة

ضابط [في تقسيم اللام]

قال في (البسيط) : تنقسم اللّام إلى تسعة أقسام :

أحدها : لتعريف الجِنس نحو قولهم : الرّجل خيرٌ من المرأة إذا قُوبِل جنسُ الرّجال بجنس النّساء ، كان جنس الرجال أفضل ، وإلاّ فكم من امرأة خيرٌ من رجل .

الثـاني : لتعـريف عهــد وجـودي بين المتكلّم والمخــاطب

(١) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ **فاقْض ما أنت قاض** ﴾ ط / ٧٢ .
(٢) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ **ويشرب مما تشربون** ﴾ ، المؤمنون / ٣٣ .

كقولك :قدم الرجل ، وأنفقتُ الدِّينار لمعهود بينك وبين المخاطب. وفي التنزيل : ﴿ **كما أرْسلنا إلى فِرْعون رَسولاً ، فعصى فرعونُ الرّسول** ﴾(١) ، وقوله : ﴿ **إن جَاءَهُ الأعمى** ﴾(٢) ، لأن المراد به عبد الله بن أم مكتوم . / . [٢/٤٤]

الثالث : لتعريف عهد ذِهْنيّ كقولك : أكلت الخُبْز ، وشَرِبْتُ الماء ، ودخلت السوق ، فإنه لا يمكن حمله على إرادة الجنس ، ولا على المعهود في الوجود لعدم العهد بين المتكلّم والمخاطَب ، فلم يبق إلّا حملُهُ على الإشارة إلى الحقيقة باعتبار قيامها بواحد في الذّهن ، إلّا أن هذا التعريف قريبٌ من النّكرة ، لأن حقيقة التّعريف ، إنما يكون باعتبار الوجود ، وهو باعتبار الوجود نكرة ، لأنه لم يَقْصِد مسمًّى معهوداً(٣) في الوجود ، ولهذا قال المحقّقون : إن نحو قوله :

٣٠٤= * ولقد أمرّ على اللئيم يسبني(٤) *

---

(١) المزمل / ١٥ ، ١٦.
(٢) عبس / ٢ .
(٣) في ط فقط : « معهود » تحريف .
(٤) لرجل من بني سلول . وتمامه :

* فمضيت ثُمّتَ قلت لا يعنيني *

من شواهد : سيبويه ٤١٦/١ ، وشرح شواهد المغنى للسّيوطيّ ٣١٠/١ ، والخزانة ١٧٣/١ ، ٥٢٨ ، ١٦١/٢ ، ١٦٦ ، ٢٩٣ ، ٤٩٧ ، ٢٣٢/٣ ، ١٠٤/٤ ، والخصائص ٣٣٠/٣ ، ٣٣٢ ، والتصريح ٢١١/٢ ،وهمع الهوامع والدرر رقم ١٠ ، ١٦٢٢ ، والأشموني ١٨٠/١ ، ٦٠/٣ ، ٦٣ .

صفة لكونه لم يقصد مسمى معهود في الوجود .

الرابع : لتعريف الحضور كقولك : هذا الرجل ، وهو يصحب اسم الإشارة .

وقياس يأيّها الرّجل وما شاكله أن يكون من تعريف الحضور لوجود القصد إليه بالنّداء .

الخامس : أن تكون بمعنى الذي إذا اتّصلت باسم فاعل أو اسم مفعول .

السادس : أن تكون عِوَضاً عن تعريف الإضافة نحو: مررت بالرّجل الحسن الوجه ، فالقياس أن لا تجتمع الألف واللام وا لإضافة إلا أن الإضافة لَمّا لَمْ تُعَرف احتيج إلى الألف واللام ليجري صفةً للمعرفة السابقة.

السابع : أن تكون زائدة في الاعلام ,

الثامن : ان تكون تحسينيّة والتعريف بغيرها كلام[1] الّذي والتي .

التاسع : أن تكون لِلّمْح .

قال واعلم أن أقوى تعريف اللّام الحضور ، ثم العهد ، ثم الجنس .

(١) في ط : « كلام والذي والتي » بزيادة اللام قيل الذي ، تحريف واضح .

وقال المهلّبيّ :

تعلم فللتّعـريـف ستّـة أَوْجــه إذا لامُـهُ زيدت إلى أول الإسمِ
حضـورٌ وتفخيمٌ وجِنْسٌ ومَعْهَـدٌ ومعنى الّذي ثُم الزيادة في الرّسْمِ

[فائدة في فينة]

(فائدة) : فينة اسم من أسماء الزّمان معرفة .

قال ابن يعيش وهو معرفة عَلَم ، فلذلك لا ينصرف تقول : لقيته فَيْنَةَ بعد فَيْنَةَ أي الحينَ بعد الحين .

وحكي أبو زيد : الْفَيْنَةَ بعد الْفَيْنَة بالألف واللام ، فهذا يكون [٢/٤٥] مما اعتقب عليه تعزيفان : أحدهما / بالألف واللّام ، والآخر بالوضع والعلميّة . وليس كالحسن والعبّاس، لأنه ليس بصفة في الأصل . ومثله قولهم للشمس : إلاهة ، والإلاهة في اعتقاب تعريفين عليه .

وأسماء العدد معارف أعلام . وقد يدخلها الألف واللام فيقال الثّلاثة نصف السّتة فيكون مما اعتقب عليه تعريفان .

وذكر ابن جنّي في « الخصائص » الأوَّلَ، وقال : وهو كقولك :شَعُوب، والشّعوب للمنيّة، ونَدَرَي والنّدري[١] .

وذكر المهلّبي من ذلك : غُدْوة والغُدوة ، ونَسْر والنّسْر .

---

(١) في القاموس : « ندر » : « ولقيته ندْرةً وفي النّدرتين مفتوحتين ، وندرَى ، وفي ندرَى والنّدَرى محرَكات .

بـــاب المبتـــدأ والخَبــــر

قال ابن يعيش : ذهب سيبويه وابن السّراج : إلى أنّ المبتدأ والخبـر هما الأصـل . والأوّل في استحقـاق الـرّفـع وغيـرهمـا من المرفوعـات محمولٌ عليهمـا ، وذلك لأن المبتـدأ يكون معـرًّى من العوامل اللفظيّة ، وتعرّي الاسم من غيره في التّقدير قبل أن يقترن به غيره .

قال : والّذي عليه حُذّاق أصحابنا اليوم أن الفاعل هو الأصل ، لأنّه يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب للكلام من حيث كان تكلّف زيادة الإعراب إنما احْتُمِل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لَبْسٌ ، فالرّفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللّذَيْنِ يجوز أن يكون كلُّ واحدٍ منهمـا فاعـلاً ومفعولاً .

ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمْرٍ يُخْشى التباسُهُ ، بل لِضَرْبٍ من الاستحسان ، وتشبيه بالفاعل من حيث كان كلُّ واحد منهما مخبراً عنه ، وافتقار المبتدأ إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله ، ولذلك رفع المبتدأ الخبر .

[المبتدأ الذي ليس له خبر]

(فائدة) : قال ابن النّحاس في (التعليقة) : قولنا : أقائم الزيدان ،وما ذاهبٌ أخواك مبتدأ ، ليس له خبر لا ملفوظٌ به ولا مُقَدّر .

قال ومن المبتدآت التي لا خبر لها أيضاً قولهم : أقلُّ رَجُلٍ يقول ذلك ، فأَقَلُّ مبتدأ لا خبر له ، لأنه بمعنى الفعل في قولهم : قلّ رجلٌ يقول ذاك . ويقول ذاك صفةٌ لرجل وليس بخبر بدليل جَرْيِه على رَجُلٍ في تثنيته وجمعه .

وكذلك قولهم : كلّ رجل وضيعته ، فإنه لا خبر له على أحد الوجهين وكذلك قولهم : حسبك / مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين [٢/٤٦] لكونه في معنى : اكتف . وكذلك قول الشاعر :

٣٠٥= غَيْـر مَأْسـوفٍ على زَمَـنٍ يَـنْقْضي بـالـهمّ والحَـزَنِ[١]

ومثله قول الآخر :

٣٠٦= غيرُ لاهٍ عِداك فأطَّرِحِ اللهْوَ ولا تَغْتَـرِرْ بعـارضٍ سِلْمِ[٢]

---

(١) لأبي نواس . وبعده :

إنـمـا يـرجـو الحيـاة فـتىً عـاش في أمْنٍ مـن الـمِحَنِ

من شواهد : ابن عقيل ١/٨٩ ، والخزانة ١/١٦٧ ، والأشموني ١/١٩١ ، والهمع والدرر رقم ٣١٢ .

(٢) من شواهد : المغنى ٢/٧٥٣ ، والأشموني ١/١٩١ .

فغيرُ في البيتين مبتدأً لا خبر له على أحد الوجهين ، لأنه محمول على « ما » ، كأنه قيل : ما يؤسف على زَمَنٍ، كما في قولهم : ما قائم أخواك .

قاعدة [في أن أصل المبتدأ التعريف ، والخبر التنكير]

أصل المبتدأ أن يكون معرفةً ، وأصل الخبر أن يكون نكرةً ، وذلك،لأن الغرض من الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده ، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، فإن أفاد جاز .

مسوّغات الابتداء بالنّكرة

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في (المغني)[١] : لم يعوّل المتقدّمون في ضابط ذلك إلاّ على حصول الفائدة .

ورأى المتأخّرون : أنه ليس كُلّ أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فَتَتبّعوها ، فمن مُقِلّ مُخِلٍّ ، ومن مُكْثِرٍ مُوردٍ ما لا يصّح ، أو معدّد لأمور متداخلة .

قال والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور :

أحدها : أن تكون موصوفة لفظاً نحو : ﴿ **وأَجَلٌ مُسمًّى**

(١) انظر المغنى ٢ / ٥٢٠ ـ ٥٢٥ .

عنده ﴾(١) ، ﴿ ولَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾(٢) وتقديراً نحو : السّمْنُ منوان بدرهم، أي منه، أو معنىً نحو : رُجُيْلٌ جاءني، لأنه في معنى رجلٌ صغيرٌ .

الثاني : أن تكون عاملة إمَّا رفْعاً نحو : « قائم الزيدان » عند من أجازه ، أو نَصْباً نحو : « أمر بمعروف صدقة » ، أو جَرّاً نحو : « غلام رجل جاءني » .

الثالث : العطف بشرط كون المعطوف والمعطوف عليه مِمّا يسوغ الابتداء به نحو ﴿ طاعةٌ وقول معروف ﴾(٣) ، أي أمثل من غيرهما ونحو : ﴿ قَولٌ / معروفٌ ومغفرةٌ خَيْرٌ من صَدَقَةٍ يَتْبَعُها أذىً ﴾(٤) . [٢/٤٧]

الرّابع : أن يكون خبرها ظَرْفاً أو مجروراً . قال ابن مالك : أو جملة نحو: « وَلَدْينا مزيدٌ ﴾(٥) ، ﴿ لِكُلّ أَجَلٍ كِتابٌ ﴾(٦) ، قَصدك غُلامُهُ رَجُلٌ .

الخامس : أن تكون عامّة، إما بذاتها كأسماء الشّرط

(١) الأنعام / ٢ .
(٢) البقرة / ٢٢١ .
(٣) محمد / ٢١ .
(٤) البقرة /٢٦٣ .
(٥) قٓ / ٣٥.
(٦) الرعد /٣٨.

والاستفهام ، أو بغيرها نحو : « مَا رَجُلٌ في الدّار ، » و « هل رَجُلٌ في الدّار » ؟ و « أَإِلَهٌ مع الله» ؟ [١] .

وفي « شرح منظومة ابن الحاجب » له : أن الاستفهام المسوّغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم نحو : « أَرَجُلٌ في الدّار أم أمرأة ؟ » كما مثل في (الكافية) وليس كما قال .

السادس : أن يكون مراداً بها الحقيقة[٢] من حيث هي نحو : رَجُلٌ خير من امرأةٍ ، وتَمْرَةٌ خيرٌ من جَرَادةٍ .

السابع : أن تكون في معنى الفعل ، وهو[٣] شامل لنحو : عجبٌ لزيد . وضبطوه بأن يراد بها التعجّب ، ولنحو: ﴿ **سلامٌ على إلْ ياسين** ﴾[٤] ، و ﴿ **وَيْلٌ لِلمُطَفِّفين** ﴾[٥] . وضبطوه بأن يراد بها الدّعاء .

الثامن : أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنّكرة من خوارق العادة نحو : شجرة سجدت ، وبقرة تكلَّمَت .

التاسع : أن تقع بعد «إذا » الفجائية نحو : خرجت فإذا رَجلٌ

(١) النمل ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤.
(٢) في المغنى ٢/٥٢٢ : « صاحب الحقيقة » .
(٣) في المغنى ٢/٥٢٢ . و« هذا » مكان : « وهو » .
(٤) الصافات / ١٣٠. وفي ط « آل » .
(٥) المطففين /١ .

بالباب .

العاشر : أن تقع في أول جملة حالية نحو :

٣٠٧= * سرينا وَنْجمٌ قَد أضاء[١] *

٣٠٨= * وكُلّ يوم تَراني مُدْيَةٌ بيدي[٢] *

وبهذا يُعْلَمُ أن اشتراط النحويّين وقوع النّكرة بعد واو الحال ليس بلازم .

ونظير هذا الموضوع قول ابن عصفور في « شرح الجمل » : تكسر إنّ إذا وقعت بعد واو الحال ، وإنّما الضّابط أن تقع في أول جملة حاليّة بدليل قوله تعالى : ﴿ **وَما أَرْسَلْنا قبلك من المُرْسَلِين إلاّ إنهم ليأكلون الطّعام** ﴾[٣] . انتهى .

وقد ذكر أبو حيّان في أرجوزته المسماة (بنهاية الإعراب في عِلْمي التّصريف والإعراب) جُملة من المسوّغات ثم قال :

---

(١) قطعة من بيت لقائل مجهول، وهو بتمامه :

سَرَيْنا ونجمٌ قد أضاء فَمُذْ بدا مُحيّاك أخفى ضَوْءُهُ كُلّ شارِق

وفي ط : « شربنا » بالشين ، تحريف .

وهو من شواهد : ابن عقيل ١/٩٩ ، والمغنى ٢/٥٢٣ ، والأشموني ١/٢٠٦ ، والهمع والدرر رقم ٣٢٦ .

(٢) قائله مجهول ، وصدره :

* الذئب يطرقها في الدهر واحدةً *

من شواهد : المغنى ٢/٥٢٣ .

(٣) الفرقان / ٢٠ .

وكــلّ مــا ذكــرت في التّتـميم يَـرْجِـع للتخصيص والتّعميم / [٤٨/٢]

وقال المهلبي في (نظم الفرائد) :

وقَــعَ الإبـتــداءُ بــالـتّـنـكـيــر في ثمــانٍ وأربــعٍ لِـلْـخـبـيــرِ
بـعــد نَفْـيٍ أَو جَـوابٍ لِنَـفْـيٍ أو لمعنــاه مـوجبــاً كـالـنـظّيـرِ
ثم إن كنت ســائــلاً أو مجيبــاً لــســؤال وســابــقٍ مــجــرورِ
ثم مــوصــولــة بمــن وإذا مــا رفعت ظــاهــراً لَــدى مستخير
ولـمـعـنـى تـعـجّــب أو دعــاء أو عــمــوم ونعـتهــا لــلبصـيــر

وقال أيضاً :

قد جاء ما أغني وسدّ عن الخبر في حذفه وزوالـه في اثني عشرْ
حــالٌ وشرطٌ أو جـوابُ مسائـلٍ أو حــالِفُ بـرّ ومعمــول الخبـرْ
وجـواب لـولا ثم وصف بعــده أو فاعل أو نقض نفي في الأثـرْ
أو في سؤال في العموم وواو مع وحديث معطوف كفـانا مَنْ غَبـر

مثال الحال : أَكثَرُ شُرْبِي السّويق ملتوتاً .

والشرط : سروري بزيد إن أطاعني، أي ثابت إذا أطاعني ، حُذِف الخبر فَأَقيم الشّرط مقامه .

والجواب لسؤال: زيدٌ، لمن قال : مَنْ عندك ؟ .

وجواب القسم : لعمْرُ الله لَأفْعَلَنّ .

ومعمول الخبر : ما أنت إلا سَيْراً أي تسير سيراً .

وجواب لولا : لولا زيد لأكرمتك .

والوصف : أقلُّ رجل يقول ذلك، فـ «يقول» في موضع خفض صفة لِرَجُل ، وقد سدّ مسد الخبر .

والفاعل : أقائم الزيّدان .

ونقض النّفي : بلى زيد، لمن قال ما عندي أحد .

والسؤال في العموم : هل طعام، أي عندكم .

وواو مع : كلّ رجل وضيعتُهُ .

والعطْف :

٣٠٩= نَحْنُ بِما عِنْدَنا وأَنْتَ بما عِنْـدك راضٍ[1] . . . .

---

(١) البيت بتمامه :

نحن بمـا عِنْـدنـا وأنت بمـا عنـدك راضٍ والـرّأي مُخْتَلِفُ

من قصيدة لقيس بن الخطيم ، ديوانه / ١١٥ ، وفي هامشه ذكر محقق الديوان أن ناسخ الأصل كتب شرحاً في الهامش يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً سبعة ، وهي ليست له ، ومنها هذا الشاهد . وقـد نفَاها أيضاً الأغـاني ١٩/٣ ، ٢٠ طبع دار الكتب المصرية .

والبيت من شواهد : سيبـويه ٣٨/١، وابن الشجـري ٣١٠/١ والمغنى ٦٨٧/٢ ، والعيني ٥٥٧/١ ، والخـزانـة ٢٨٩/٢، ١٩٠، والأشمـوني ١٥٢/٣، والهمع والدرر رقم ١٥١٨ .

ضابط [في أن المبتدأ لا يعطف عليه خبره إلّا بالفاء]

قال ابن الدّهان في (الغرّة) : المبتدأ لا يعطف عليه خبره بحرف البتَّة إلّا بالفاء في موضعين : أحدهما يلزمه الفاء ، والآخر لا يلزمه الفاء .

فأمّا الذي يلزمه الفاء ففي موضعين :

أحدهما : في بعض الخبر ، وهو أن يكون المبتدأ شَرْطاً جازماً بالنّيابة ، وجزاؤه جملة اسميّة أو أمريّة أو نهيّيّة نحو : « مَنْ يأتني فله درهم » / ، ﴿ **ومَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ منه** ﴾(1) ، ﴿ **ومَنْ يَتوكّل على اللهِ فهو حَسْبُه** ﴾(2) . [٢/٤٩]

والثاني : قولهم : أمّا زيدٌ فقائم .

فأمّا الّذي يجوز دخول الفاء في خبره ، ولا يلزم فالموصولُ والنّكرة الموصوفة إذا كانت الصّلة أو الصّفة فعلاً أو ظرفاً نحو : ﴿ **وما بِكُم مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ** ﴾(3) والّذي يأتيني فَلَهُ درهم ، ﴿ **واللّذان يَأْتِيانِها مِنْكم فَآذوهما** ﴾(4) ، وكلُّ رجل يأتيني فله درهم .

---

(١) المائدة / ٩٥.

(٢) الطلاق /٣.

(٣) النحل / ٥٣ .

(٤) النساء / ١٦.

[وقوع ظرف الزمان خبراً عن الجثة]

(فائدة) : قال ابن مكتوم في (تذكرته) : قال أبو الخصيب الفارسِيّ نحويٌّ من أصحاب المبرّد في (كتاب النوادر) له : اللّيلَة الهِلالُ» ليس في الكلام شخصٌ خَبره ظَرْفٌ من الزّمان إلّا هذا ومثله قوله :

٣١٠= * أكل عام نَعَمٌ يحوونه[1]

ضابط [في روابط الجملة بما هي خبر عنه]

روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة :

الأول : الضّمير وهو الأصل .

الثاني : الإشارة نحو : ﴿ ولباس التّقوى ذلك خَيْرٌ ﴾[2] .

الثالث : إعادة المبتدأ بلفظة نحو : ﴿ الحاقّة ما

---

(١) بعده :

* يُلْقِمُهُ قَوْمٌ ويَنْتِجونَهُ *

وفي ط : « تحوونه » بالتاء .

وقد استشهد به في اللسان : « نعم » على أنّ « النَّعَم » إذا أفردت لم يريدوا بها إلا الإبل ، فإذا قالوا : الأنعام أرادوا بها الإبل والبقر، والغنم ، واستدل بهذا الشاهد أيضاً على أن النّعم يذكرّ .

(٢) الأعراف / ٢٦ .

الحاقّة ﴾[١] .

الرابع : إعادته بمعناه نحو : زيد جاءني أبو عبد الله ، إذا كان كُنيةً له .

الخامس : عموم يشمل المبتدأ نحو : ﴿ **والّذين يُمَسِّكُون بالكتاب وأقاموا الصّلوة ، إنّا لا نُضيع أَجْر المُصْلِحين** ﴾[٢] .

السادس : أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة حاليّة منه أو بالعكس نحو : ﴿ **أَلَمْ تَرَ أنّ الله أنزل من السّماء ماءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً** ﴾[٣] .

٣١١=وإنسان عَيْنِي يَحْسُرُ الماءَ تارةً　　فيبدو وتاراتٍ، يَجِمّ فَيَغْرَقُ[٤]

---

(١) الحاقة / ١ .
(٢) الأعراف / ١٧٠ .
(٣) الحج /٦٣ .
(٤) من قصيدة لذي الرّمّة يتغزل بها على محبوبته مَيّ . انظر ديوانه / ٤٧٩ وهو من شواهد : المقرب لابن عصفور ١/٨٣، والمغنى ٢/٥٥٤، والعيني هامش الخزانة ١/٥٧٨ ، ٤/١٧٨، ٤٤٩، والأشموني ١/١٩٦ ، ١٦/٣ ، والهمع والدرر رقم ٣٢٠.
وحسر الماء من باب ضرب ونصر : نضب عن موضعه وغار .
ويجم بكسر الجيم وضمها : يكثر .
ويغرق بفتح الراء مضارع غرق بكسره.

السابع : العطف بالواو عند هشام وحده نحو : زيد قامت هند وأكرمها .

الثامن : شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو إن قام .

التاسع : أل النّائبة عن الضّمير في قول طائفة نحـو : ﴿ فإنّ الجَنّة هي المأوى ﴾[1] / أي مأواه . [٢/٥٠]

العاشر : كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو : « هِجِّيرَي أبي بكر» : ﴿ لا إله إلّا الله ﴾[2] .

قاعـدة [في عدم جواز تقديم الخبر]

إذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجُزْ تقديم الخبر ، لأنه يُشْكِل ويُلْبِس ؛ إذْ كُلّ واحدٍ منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه .

قال ابن يعيش : ونظير ذلك الفاعل والمفعول إذا كانا ممّا لا يظهر فيهما الإعراب ، فإنه لا يجوز نحو ؛ ضرب مُوسى عِيَسى .

---

(١) النازعات /٤١ .

(٢) انظر المغنى ٢/٥٥٥ ، وهجّيري : أي دأبه وشأنه ، وعادته ومعنى الجملة أن عادة أبي بكر وشأنه : وذكره : لا إله إلا الله .

قاعدة

[في الأولى بالحذف : المبتدأ أو الخبر ؟]

قال ابن إياز : إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيّهما أولى ؟

قال الواسطي : الأوْلى كون المحذوف المبتدأ ، لأن الخبر محطّ الفائدة ومعتمدها .

وقال العبدي في (البرهان) : الأولى كونه الخبر ، لأن الحذف اتساع وتصرّف، وذلك في الخبر دون المبتدأ، إذ الخبر يكون مفرداً جامداً ،ومشتقًّا، وجملةً على تشعّب أقسامها،والمبتدأ لا يكون إلّا اسماً مفرداً .

وقال شيخنا : الحذف بالأعجاز والأواخر أليق منه بالصدر والأوائل ، مثاله : « فَصَبرٌ جميلٌ »[1] ، أي شأني صبر جميل ، أو صبر جميل أمثل من غيره . ومثله : « طاعةٌ وقولٌ معروفٌ »[2] أي المطلوب منكم طاعةٌ ، أو طاعةٌ أمثل لكم .

قال ابن هشام في (المغني) : ولو عرض ما يوجب التّعيين عمل به كما في : نِعْم الرّجل زيدٌ ، إذ لا يحذف الخبر إلا اذا سدّ شيء مسدّه .

(١) يوسف /١٨ .
(٢) محمّد /٢١ .

وجزم كثيرٌ من النحويين في نحو : عَمْرك لَأفْعَلَنّ ، وأيمن الله لَأفعلَنّ بأن المحذوف الخبر .

وجوّز ابن عصفور كونه المبتدأ .

قاعـــدة

[في الأولى بالحذف الأول من الجملة أم الثاني ؟]

قـال ابن هشـام في (المغني) : إذا دار الأمـر بين كـون المحذوف فِعْلاً والباقي فاعلاً ، وكونه مبتدأ والباقي خبراً ، فالثّاني [٥١/٢] أولى ، لأن المبتدأ عَيْنُ الخبر / ، فالمحذوف عين الثابت ، فيكون حذفاً كلا حذف ، فأمّا الفعل فإنه غير الفاعل اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخـرى كقراءة شُعْبـة : ﴿ **يُسَبَّحُ لـه فيها بـالغدو والآصـال رجالٌ** ﴾[١] بفتح الباء ، فإنه يقدّر الفعل ، والموجود فاعـل لا مبتدأ لوقوعه فاعلاً في قراءة مَن كسر الباء ، أو بموضع آخَرَ يُشْبِهُهُ نحو : ﴿ **لئن سَـأَلْتَهم مَنْ خَلَقَهم لَيقُولُنّ الله** ﴾[٢] . فـلا يقدّر : لَيَقُولُنّ الله خلقهم ، بل خلَقهم الله ؛ لمجيء ذلك في شِبْه هذا الموضع وهـو : ﴿ **لَئِن سـألتهم مَن خَلَق السّمواتِ والأرَض ليقـولُنّ خَلَقَهُنّ العزيـزُ العليمُ** ﴾[٣] .

---

(١) النـور/ ٣٦ هي قراءة شعبـة ، وابن عامـر ، وعاصم وأبي عمـرو وآخـرين ، انظر معجم القراءات قراءة رقم ٥٨٩٠

(٢) الزخرف /٨٧.

(٣) الزخرف /٩.

وقال ابن النّحاس في (التّعليقة) ؛ إذا تردّد الإضمار بين أن نكون قد أضمرنا خبراً ، وأضمرنا فعلاً كان إضمار الخبر وحذفه أَوْلى بالحذف مِنْ أَوّلها، لأن أولها موضع استجمام وراحة،وآخرها موضع تَعب ، وطلب استراحة .

[الاختلاف في تنكير المبتدأ]

(فائدة) : قال الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في تعليقه على (المقرب) : اعلم أن تنكير المبتدأ اختلفت فيه عبارات النّحاة، فقال ابن السرّاج : المعتبر في الابتداء بالنّكرة حصول الفائدة ، فمتى حصلت الفائدة ، في الكلام جاز الابتداء ، وُجد شيء من الشّرائِط أو لم يُوجَد .

وقال الجرجاني : يجوز الإخبار عن النكرة بكل أمر لا تشترك النّفوس في معرفته نحو : « رجلٌ من تميم شاعر أو فارس » فالمجوز عنده شيء واحدٌ ، وهو جهالة بعض النفّوس ذلك ، وما ذكره لا يحصر المواضع .

وقال شيخنا جمال الدين محمد بن عمرون : الضابط في جواز الابتداء بالنّكرة قربها من المعرفة لا غير . وفسّر قربها من المعرفة بأحد شيئين : إما باختصاصها كالنّكرة الموصوفة ، أو بكونها في غاية العموم كقولنا « تَمْرةٌ خيرٌ من جرادة » .

فعلى هذه الضّوابط لا حاجة لنا بتَعْداد الأماكن ، بل نعتبر كلّ ما يرد ، فإن كان جارياً على الضابّط أجزناه ، وإلا منعناه .

وإن سلكنا مسلك تَعَداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنّكرة كما فعل جماعة كثيرة فنقول : الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنّكرة تنيف على الثّلاثين ، وإن لم أجد أحداً من النحاة بلغ بها زائداً على [٥٢/٢] أربعة وعشرين فيما عَلِمْتُهُ / :

أحدها : أن تكون موصوفة . وهذا تحته نوعان: موصوف بصفة ظاهرة كقوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾[1] ، وموصوف بصفة مقدّرة كمسألة : السمّن مَنوان بدرهم ، فإنّ تقديره : منوان منه منه بدرهم ، « ومنه » في موضع الصفّة لِلْمَنويْنِ .

الثالث: أن تكون خَلَفاً من موصوف كقولهم: «ضعيفٌ عاذ بقرملة» أي إنسان ضعيف أو حيوان التجأ إلى ضعيف .

الرابع : مقاربة المعرفة في عدم قبول الألف واللاّم كقولك : أفضل من زيد صاحبك .

الخامس : أن تكون اسم استفهام نحو : من جاءك ؟ .

السادس : اسم شرط نحو : من يأتني أكرمه ؟ .

السابع : كم الخبرّيّة نحو : كم غلام لي .

---

(١) البقرة /٢٢١.

الثامن : أن يكون معنى الكلام التعجب كقولهم : عجبٌ لك .

التاسع : أن يتقدّمها أداة نَفْيٍ نحو : ما رجل قائم .

العاشر : أن يتقدّمها أداة استفهام نحو : أرجل قائم ؟

الحادي عشر : أن يتقدّمها خبرها ظَرْفاً نحو : عندي رجل .

الثاني عشر : أن يتقدّمها خَبَرُها جارًّا ومجروراً نحو : في الدّار رجل .

وينبغي أن يشترط في هذين القِسْمَين أن يكون مع المجرور أو الظرف معرفةٌ ، وإلاّ فلو قيل: «في دارٍ رجل » لم يجز، وإن كان الخبر مجروراً . وقد تقدّم .

وأجاز الجُزولِيّ والواحِدِيّ في كتابه في (النحو) : تأخيرَ الخبر في الظّرف والمجرور على ضعف . نقله عنهما شيخنا .

الثالث عشر : أن يكون فيها معنى الدّعاء نحو : سلامٌ عليكم ، وويلٌ له .

الرابع عشر : أن يكون الكلام بها في معنى كلام آخر كقولهم : «شيء ما جاء بك» ،وقولهم : « شرٌّ أهر ذا ناب »؛لأنه في معنى النفْي أي ما أهر ذا ناب إلا شَرٌّ .

الخامس عشر : أن تكون النّكرة عامّةً نحو قول عمر : « تمرةٌ

[٥٣/٢] خيرٌ من جَرادةٍ » / ونحو : « مسألةٌ خير من بطالة » .

السادس عشر : أن تكون في جواب من يسأل بالهمزة وأم نحو : « رجل قائم » في جواب من قال : أرجل قائم أم أمرأة ؟

السابع عشر : أن يكون الموضع موضع تفصيل نحو قولنا : النّاس رجلان ، رجل أكرمته ، ورجل أهنته ، وقول امرىء القيس :

٣١٢= فأقبلْتُ زَحْفاً على الرُّكْبَتَيْنِ فثوبٌ عليّ وثوب أَجُرْ[(١)]

التاسع عشر : أن تكون معتمدة على لام الابتداء نحو : لَرَجلٌ قائم .

التاسع عشر : أن تكون عاملة نحو : « أُمر بمعروف صدقة » .

العشرون : أن تكون ما التعجبية نحو : « ما أحسن زيداً » ، على رأي سيبويه .

الحادي والعشرون : أن تكون مضافة إضافة محضة نحو : « غلام امرأة خارجٌ » .

---

(١) لامرىء القيس ، ديوانه / ١١٠ ، وروايته .

فلّما دنوت تسدّيتها فثوباً نسيت وثوباً أجُرْ

وتسديتها : علوتها .

من شواهد : سيبويه ١/٤٤ ، والمحتسب ٢/١٢٤، وابن الشجري ١/٩٣ ، ٣٢٦ ، والخزانة ١/١٨٠ ، والمغنى ٢/٥٢٤، ٧٠٤، والعيني ٥٤٥/١ .

الثاني والعشرون : أن تكون مضافة إضافة غير محضة نحو : « مِثْلُك لا يَفْعَلُ كذا » .

الثالث والعشرون : أن تكون في معنى الموصوفة ، وهو أن تكون مصغّرةً نحو : رُجَيل قائم ، فالتّصغير وصفٌ في المعنى بالصِّغَر .

الرابع والعشرون : أن تكون النّكرة يراد بها واحدٌ مخصوصٌ نحو : ما حُكِيَ أنه لما أسلم عمر بن الخطاب ، قالت قريش صبأ عمر ، فقال أبو جهل : مَهْ رجلٌ اختار لنفسه أمراً فما تريدون . ذكره الجُرجانِيّ في مسائله .

الخامس والعشرون : أن يتقدّم خبرها غير ظرف ولا مجرور ، بل جملة نحو : قام أبوه رجل بشرط أن تكون فيه معرفة أيضاً .

السادس والعشرون : ما دخل عليها إنّ في جواب النّفي نحو قولك : إنّ رجُلاً في الدار ، في جواب من قال : ما رجلٌ في الدّار .

السابع والعشرون : أن تكون في معنى الفعل من غير اعتماد نحو : قائمٌ الزّيدان على رأي الكوفيين والأخفش .

الثامن والعشرون : أن تكون معتمدة على واو الحال كقوله / [٢/٥٤] تعالى ﴿ وطائفةٌ قد أَهَمّتْهُم أَنْفُسُهُم ﴾(١) .

(١) آل عمران / ١٥٤ .

التاسع والعشرون : أن تكون معطوفةً على نكرة قد وُجِدِ فيها شيءٌ من شروط الابتداء بالنّكرة ، فَصُيِّرتْ مُبتدأة كقول الشاعر :

٣١٣= * عِنْدي اصطبارٌ وَشَكْوى عِنْد قَاتِلَتِي[(١)] *

الثلاثون : أن يعطف عليها نكرة موصوفة كقوله تعالى : ﴿ طاعةٌ وَقَوْلٌ معروفٌ ﴾[(٢)] على أحد الوجهين .

الحادي والثلاثون : أن تلي « لولا » كقول الشاعر :

٣١٤ * لَولا اصْطبار لأودي كُلُّ ذي مِقَةٍ[(٣)] *

الثاني والثلاون : أن تلي فاء الجزاء نحو قولهم في المثل :

« إنْ مَضَى عَيْرٌ فَعَيرٌ في الرِّباط »

قال : فهذا ما حصل لي من تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنّكرة ، ولا أدّعي الإحاطة فلعلّ غيري يقف على ما لم أقف

---

(١) تمامه :

* فهل بأعجَبَ من هذا امْرُؤُ سَمِعَا *

قائله مجهول . من شواهد المغنى ٢ / ٥٢١ .

(٢) محمد / ٢١ .

(٣) تمامه :

* لما استقلّت مطاياهُنّ بالظَّعَنِ *

قائله مجهول .

وهو من شواهد : أوضح المسالك رقم ٧٠، وابن عقيل ١ / ٩٩ والهمع والدرر رقم ٣٢٥.

عليه، ويهتدي إلى ما لم أهتد إليه فمن كانت عنده زيادة فليضفها إلى ما ذكرته راجياً ثواب الله عز وجلّ إن شاء الله تعالى . انتهى كلام ابن النّحاس .

ثم رأت بعد ذلك مؤلّفاً لبعض المتأخرين ، قال فيه : قد تتبع النّحاة مسوّغات الابتداء بالنّكرة . وأنهاها بعض المتأخرين إلى اثنين وثلاثين قال : وقد أنهيتها بعون الله إلى نيف وأربعين ، فذكر الاثنين والثّلاثين التي ذكرها ابن النّحاس ، وزاد .

أن تكون معطوفةً على معرفة كقولك : زيدٌ ورجلٌ قائمان فرجل نكرة جاز الابتداء بها لعطفها على معرفة .

وأن تلي إذا الفجائية .

وأن تقع جواباً كقولك : درهم، في جواب : ما عندك ؟ أيْ درهم عندي .

وأن تكون محصورةً نحو : إنما في الدار رجلٌ .

وان تكون للمفاجـأة ، . قالـه ابن الطّراوة ، ومثله بقـولهم : « شيءٌ ما جاء بك » .وجعل منه المثل : « ليس عبد بأخ لك » . وهذه زيادة غريبة .

وأنْ يؤتى بها للمناقضة كقولـك : رجل قـام لِمَن زعم أنّ امرأة قامت .

وأن يقصد بها الأمر كقوله تعالى : ﴿ وصيةٌ لأزواجهم ﴾[١] على قراءة الرّفع .

[٢/٥٥] وأن يُفِيد خبرُها / نحو : ديناران أخذا من المأخوذ منه درهمان »[٢] ، و « إنسان صبر على الجوع عشرين يوماً ثم سار أربعة برد[٣] في يومه » .

وأن يتقدّم معمول خبرها نحو : في دراهمك ألف بيض » ، على أن يكون « بيض » خبراً .

وأن تكون النّكرة لا تراد لعينها كقول امرىء القيس :

٣١٥=* مُرَسَّعةٌ بَيْن أرساغه[٤] *

(١) البقرة / ٢٤٠ : وهي قراءة نافع ، وابن كثير ، والنسائي ، وأبي جعفر وآخرين . انظر مراجع هذه القراءة في معجم القراءات قراءة رقم ٧٢٥ .

(٢) في ط فقط : ديناران أخذا من المأخوذ منه درهمان » بزيادة : « منه » وفي نسخة المتحف البريطاني : « أخذ » بدون ألف . وفي بقية النسخ : « ديناران أخذا من المأخوذ درهمان ، وعبارة ط أوضح .

(٣) جمع بريد ، وهو اثنا عشر ميلاً .

(٤) تمامه :

* به عَسَمٌ يبتغي أرنبا *

من قصيدة مطلعها في الديوان / ٧٤ .

أيا هِندُ لا تنكِحِي بوهةً	عليه عقيقَتُهُ أَحْسَبَا*

والبوهة: البومة العظيمة. وتضرب مثلاً للرجل الضعيف الذي لا عقل له . والأحسب : الذي ابيض جلده من مرض ألم به والمرسّعة كما في اللسان : المعاذة (أي التميمة) وهو أن يؤخذ سير فيُخرق فيُدخِل فيه سير ، فيجعل في ارساغه دفعاً للعين . وكان حمقى العرب في الجاهلية

لأنه لا يريد مرسّعة دون مرسّعة . وهذا عموم البدل ، وقد تقدّم عموم الشمول . انتهى .

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم ـ رحمه الله تعالى :

اذا ما جعلت الاسمَ مبتدأً فَقُل بتعـريفـهِ إلّا مـواضِـعَ نُكِّـرا
بها وهي إن عُدّت ثلاثون بعدها ثـلاثتها فـأحفظ لكي تتمهّـرا
ومـرجعها لاثنين منهـا فَقُلْ همـا خصـوصُ وتعميمٌ أفـاد وأثّـرا
فأوّلها الموصوف والوصفُ والّذي عن النّفي واستفهامُه[1] قد تأَخّرا
كذاك اسم الاستفهام والشّرط والّذي أضيف وما قد عَمّ أو جا منكّرا
كقـولـك دينـار لـديّ لقـائـل أعنـدك دينـارٌ فكن متبـصِّـرا
كذا كَمْ لإخبار وما ليس قابـلاً لأل وكذا ما كان في الحَصْر قد جَرى
وما جاء دعاء أو غدا عـاملاً ومـا لـه سـوغ التّفصيـل أن يتنكّـرا
وما بعد واو الحال جاء وفا الجَزَا ولولا وما كالفعل أو جا مُصّغرا
وما إن يتلو في جواب الّذي نفي ومـا كان معـطوفاً على مـا تَنَكّرا
وساغ ومخصوصاً غدا وجواب ذي سُؤالٍ بأمْ والهمزة فاخبر لتخبرا

يعلقون كعب الأرب في الرجل كالمعاذة ، ويزعمون أنّ من علّقه لم تضره عين ولا سِحْر ، ولا آفة ، لأن الجن تمتطى الثعالب والظباء والقنافذ ، وتجتنب الأرانب لمكان الحيض .

ورواية اللسان : « رسع » : ❊ مرسّعةٌ وسط أرفاغه ❊

والعسَم : يبس في مفصل الرسغ تعوَجّ منه اليد أو القدم . وهو من شواهد : العيني ١/٥٤٦ ، والأشموني ١/٢٠٨ .

(١) في نسخة المتحف البريطاني : « واستفهامها » بدل : « استفهامه » .

وما قـدمت أخبـاره وهي جملة   وما نحو ما أسخاه في القَرّ بالِقرَا
كذا ما ولى لام ابتـداء وما غـدا   عن الظّرف والمجرور أيضاً مُؤخّرا
وما كان في معنى التّعجّب أو تلا   إذَا بِفُجاءة فاحْوِها تَحْوِ جَـوْهرا

[فائدة في : راكب الناقة طليحَان]

(فائدة) : في (تذكرة) التاج بن مكتوم قالوا :«راكب النّاقة طليحان» وفيه ثلاثة أقوال : قيل : تقـديره : أحـد طليحين ، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقام المحذوف .

وقيل التقدير : راكب الناقة والنّاقة طليحان .

وقيل : التقدير راكب الناقة طليحٌ وهما طليحان ، وفيه حذف خبر، وحذف مبتدأ . انتهى / . [٥٦/٢]

بـــاب كان وأخواتها

قال ابن باشاذ : « كان » أمّ الأفعـال ، لأن كُلّ شيءٍ داخـل تحت الكون لا ينفكّ شيء من معناها ، ومن ثَمّ صرفوها تَصّرفاً ليس لغيرها .

وأصبح وأمسى أختان ، لأنّهما طَرفا الزّمان .

ظَلّ ، وأضحى أختان ، لأنهما لصدر النّهار .

وبات وصار أختان ، لاعتلالَ عَيْنِهما .

وزال وفتيء وانْفكّ وبرح ودام أخوات للزوم أَوّلها (ما) .

وليس منفردة لأنها لا تتصرّف .

قال ابن هشام في (تذكرته) : الصّواب أن يقال : إن ما قبل دام أخوات ، لأنّهنّ لا يعملن إلاّ في النفي وشبهه .

وليس وما دام أختان، لعدم تصرّفهما، وإلاّ فـ «ما» غير لازمة في الأربعة، وإنما بلزم قبلها نَفْيٌ أو شبهة أعمّ من أن يكونالنّفي بـ (ما) أو غيرها ، فإن اعتبر أنّها قد تنفي بـ «ما » فَلْيَعُدّ كان وأمسى ونحو ذلك .

ثم إنّ ما الداخلة على دام غير (ما) الداخلة عليهن، قال: فالذي قاله خطأ ، والّذي قلناه هو الصّواب .

قال أبو البقاء في (اللباب) : إنما كانت كان أمّ هذه الأفعال لخمسة أوجه :

أحدها : سعة أقسامها.

والثاني : أن كان التامة دالّة على الكون ، وكلّ شيء داخل تحت الكون .

والثالث : أن « كان » دالّة على مطلق الزّمان الماضي ، و « يكون » دالة على مطلق الزّمان المستقبل بخلاف غيرها ، فإنها تدلّ على زمان مخصوص كالصباح والمساء .

والرابع : أنها أكثر في كلامهم ، ولهذا حذفوا منها النّون في قولهم : لم يَك .

والخامس : أن بقيّة أخواتها تصلح أن تقع أخباراً لها كقولك : كان زيد أصبح منطلقاً، ولا يحسن أصبح زيدٌ كان منطلقاً .

[تقديم معمول خبر كان]

مسألة : قال الزجاجِيّ في (أماليه) : قال أبو بكر أحمد بن الحسين النّحوي المعروف بابن شُقير : كان زيدٌ آكلاً طعامَك جائزٌ من كل قول .

كان آكلاً طعامَك زيدٌ جائزٌ من كل قول .

[٥٧/٢] كان زيدٌ طَعامَك آكلاً جائز من كل / قول .

كان طعامَك آكلاً زيدٌ جائز من قول الكوفيين ، وخطأٌ من قول البصريّين .

طعامك آكلاً كان زيدٌ جائز من قول البصريّن والكسائي ، وخطأٌ من قول الفراء.

طعامك كان زيدٌ آكلاً جائزٍ من كل قول .

كان طعامَك زيدٌ آكلاً جائز من قول الكوفيين ، وخطأٌ من قول البصريين .

آكلاً كان زيدٌ طعامك جائز من قول البصريين،وخطأ من قـول الكوفيين إلاّ على كلامين من قول الكسائي .

آكلاً كان طعامَكَ زيدٌ خطأٌ من كل قول .

طعامَكَ كان آكلاً زيدٌ جائز من كل قول .

كان آكلاً زيدٌ طعامك جائز من كل قول . وفي هاتين قبح من قول الكوفيّين .

وإذا قدّمت زيداً فقلت : زيدٌ كان آكلاً طعامَك ، وزيدٌ آكـلاً طعامَكَ كان . وآكلاً طعامَكَ زيدٌ كان . وزيد طعامَك كان آكلاً فهذه

كلها جازمة من كل قول .

فإذا قلت : زيدُ طعامَكَ آكلاً كان ، أو طعامك آكلاً زيد كان جاز من قول البصريّين والكسائي ، وكانتا خطأً من قول الفرّاء ، لأنه لا يقدّم مفعول خبر كان عليه، إذا كان خبر كان مقدّماً من قِبَل إنه لو أراد ردّه إلى فعل ويفعل لم يَجُزْ عنده . والكسائِيّ يجيز تقديمه كما يجيز تقديم الحال ، فذا قلت : طعامَكَ زيدُ كان آكلاً جازت من من كل قَوْل ، وإن قلت : زيدُ طَعامَك كان آكلاً جازت من كل قول .

وقولك : آكلاً زيدُ طَعامكَ جائزة من قول البصريّين، وخطأُ من قول الكوفيّين إلا الكسائيّ على كلامين .

فإن قلت: طَعامَكَ زيدُ آكلاً كان جازت من قول البصريّين ، وخطأ من قول الكوفيّين إلا الكسائيّ على كلامين . انتهى .

ضـــابط

[في تقديم أخبار كان وأخواتها عليهنّ]

قال أبو الحسين بن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح) : كان وأخواتها في تقديم أخبارها عليها على أربعة أقسام :

قسمٌ لا يتقدّم خبرها عليها باتّفاق، وهو ما دام .

وقسمٌ : يتقدّم عند الجمهور إلا المبرّد ، وذلك ليس .

وقسمٌ : لا يتقدّم خبرها عليها عند الجمهور إلا ابن كيسان وهي ما زال / وما انفكّ وما فتىء وما برح . [٢/ ٥٨]

وقسمٌ : يتقدّم الخبر عليه باتّفاق ما لم يعرض عارض وهي كان وبقيّة أفعال الباب .

بـــاب « ما » وأخواتها

قاعدة

[في أنّ (ما) النافية هي الأصل]

قال أبو البقاء في (التبيّين) : « ما » هي الأصـل في النّفي وهي أم بابه ، والنّفي فيها آكد .

[« ما » في القرآن الكريم]

(فائدة) : : قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته : لم تقع «ما» في القرآن إلّا على لغـة الحجاز خـلا[١] حرفـاً واحداً وهـو: ﴿ وما أَنْتَ بِهَادِي العُمْىِ عن ضَلاَلَتِهِم ﴾[٢] على قراءة حمزة[٣] ،

---

(١) في ط : « اخلا » مكان : « خلا » ، تحريف .
(٢) النمل / ٨١.
(٣) ما ذكره قراءة حفص عن عاصم ، وقراءة حمزة : « وما أنت تهدي العمى » وتهدي مضارع هدى ، والعمى بالنصب .
وقرأ يحيى بن الحرث ، وأبو حيوة : « بهادٍ » بالتنوين ، والعمى بالنصب انظر تفسير الألوسيّ١٩ / ٢٠ ،وانظر قراءة رقم ٦٣٧٩ في معجم القراءات.

فإنّها هنا على لغة تميم .

وزَعمَ الأصمعيّ أن « ما » لم تقع في الشّعر إلا على لغة تميم . قال بعض النحويين : فتصفحت ذلك فوجدته كما ذكر ما خلا ثلاثة أبيات ، منها اثنان فيهما خلاف ، قول الفرزدق :

٣١٦= * وإذ ما مثلهم بشر[1] *

وقول الآخر :

٣١٧=رؤبــةُ والــعَـجّـاج أورثــانــي نَجْــرين مـا مِثْلَهُـمَـا نَجْـرانِ[2]

كذا روي بنصب « مِثْلَهُمَا » . وهو مثل قول الفرزدق :

والثالث :

٣١٨= وأنــا النَّــذيــر بِحَــرَّةٍ مســودّةٍ تصــل الأعم إليكـم أقــوادَهــا

(١) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

فأصبحوا قـد أعاد الله نِعْمَتهم إذ هم قـريش وإذ ما مثلهم بشـرُ

وهو من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز . انـظر ديوانـه /٢٢٣ من شواهد : سيبويه ١ /٢٩، والمقرب ١ /١٠٢، والخزانة ٢ /١٣، والمغنى ١ /٨٧، ٢ ، ٤٠٢ /٥٧١، والعيني ٢ /٩٦، والتصريح ١ /١٩٨، والهمع والدرر رقم ٤٢٤ ، ٨٦٩، والأشموني ١ /٢٣٠ ، ٢٤٨ .

(٢) في اللسان: «نجر» : النّجْر والنِّجار والنُّجار: الأصل والحسب .

أبنــاؤهــا مُتــكّنّفــون أبــاهُمُ   حَنِقُوا الصُّدورِ وما هُـمُ أولَادَها[١]

قاعــدة

[في أنّ التّصّرف في « لا » النافية اكثر من التصرف في « ما » النافية]

التصّرف في « لا » النّافية أكثر من التصرف في « ما » النافية ، ومن ثَمّ جاز حذف لا في جواب القسم نحو : « تالله تَفْتَؤ »[٢] أي لا تفتؤ . ولم يجز حذف ما ، كذا نقله ابن الخبّاز عن شيخه معترضاً به على ابن معطٍ إذ قال في ألفيتّه :

---

(١) هذان البيتان أوردهما العيني في شواهده ٢ / ١٣٩ ، وعلّق عليهما بقوله : « النذير من الإنذار، وهو الإعـلام . والحرّة : أرض ذات حجـارة سود ، والمراد بها هنا : الكتيبة المسودّة بكثرة حديدها .
وقوله : تصل الجيوش إليكم ، وفي رواية أبي علي : يصل الأعم اليكم والأعم : الكلأ الكثير ، وكذلك العميم .
والأقواد: جمع قوَد بفتح القاف والواو ، وهي الجماعة من الخيل .
وأراد بالأبناء : أبناء الكتيبة ، وبالآباء : الرؤساء .
وقوله : متكنفون : يريد قد صاروا حوله على أكنافه ، فجعل رئيس الكتيبة لهم بمنزلة الأب .
وقوله : حَنِقون : جمع حَنِق بفتح الحاء وكسر النون ، وهو صفة مشبهة من الحنق بفتحتين وهو الغيظ .
وقوله : وما هم أولادها : أي ليسوا بأولاد الكتيبة على الحقيقة ، وإنما هم أبناؤها على مجاز قول العرب : بنو فلان بنو الحرب .

(٢) يوسف / ٨٥

وإنّ أتى الجـوابُ منفيًّـا بـلا   أو مـا كقـولي والسّمـا مـا فعـلا
فـإنـه يجـوز حـذف الحَـرْفِ   إذا أَمِنوا الإلباس حَـال الحَذْفِ

قال ابن الخباز : وما رأيت في كتب النحو إلّا حذف (لا) .

[أقسام زيادة الباء في الخبَر]

(فائدة) : قال ابن هشام في (تذكرتـه) : زيادة البـاء في الخبر على ثلاثة/ أقسام : كثير ، وقليل ، وأقل . [٢/٥٩]

فالكثير في ثلاثة مواضع : وذلك بعد «ليس» و « ما » نحو ﴿ **أليس اللهُ بكاف عَبْدَه** ﴾[١] ، ﴿ **وما رَبّك بغافلٍ** ﴾[٢] وبعـد أوَلَمْ ﴿ **أوَلم يَـرْوا أنّ الله الَّـذي خَلَق السمّـواتِ والأرض وَلَمْ يَعْي بِخَلْقِهـن بقادر** ﴾[٣] ، وذلك ، لأنه في معنى : أوليس الله بقادر؟ فهو راجع إلى المسألة الأولى في المعنى .

والقليل في ثلاثة مواضع : بعد كان وأخواتها منفيّة كقوله :

٣١٩= وإنْ مُدّت الأيدي إلى الزّاد لم أَكُـنْ
بـأَعْجَلِهـم إذْ أَجْشَعُ الـقـوْمِ أَعْجَـلُ[٤]

وبعد ظَنّ وأَخواتها منفيّةً كقوله :

(١) الزمر /٣٦.
(٢) الأنعام /١٣٢.
(٣) الأحقاف /٣٣.
(٤) من قصيدة لِلشَّنْفَرَي الأزدي ، المشهورة بلاميّة العرب . انظر اللّامية /٣١ =

٣٢٠= دَعاني أَخِي والخيْـلُ بَيْنِي وبَيْـنَهُ
فـلمّــا دَعــاني لَـمْ يَـجِـدْنِي بِـقُـعْــددِ [١]

وبعد لا العاملة عمل ليس كقوله :

٣٢١= فَكُنْ لي شفيعاً يوم لا ذُو شَفَاعةٍ بُمْغْنٍ فيتلاً عن سَوادِ بنِ قاربِ [٢]

والأقـل في ثلاثـة مواضـع : بعـد أنّ، ولكنَّ، وهـل، فـالأول كقوله :

٣٢٢= فإِن تَنْأَ عَنْها حِقْبةً لا تُلاقِها فَإنّك مِمَّا أَحْدَثْتَ بِالْمُجَرِّبِ [٣]

= وهو من شواهـد : أوضح المسـالك رقم ١١٣ ، وابن عقيـل ١/١٢١ ، والعيني ٢/١١٧ ، ٤/٥١ ، وشرح شواهـد المغنى للسّيوطيّ /٨٩٩ ، والتصريح ١/٢٠٢ ، والأشموني ١/٢٥١ ، ٣/٥١ ، والهمع والدرر رقم ٤٤٨ .

(١) من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٤ ، والأشموني ١/٢٥١ ، والهمع والدرر رقم ٤٤٩ .
والبيت من قصيدة مشهورة لدُريد بن الصّمّة . والقعدد : الجبان اللئيم .

(٢) من قصيدة لسواد بن قارب الدّوسيّ الصحابي ، وكان كاهناً في الجاهلية يذكر قصة ربىء له من الجن ، ويخاطب فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم.
من شـواهـد: ابن عقيـل ١/١٢١، والمغنى ٢/٦٧، والأشمـوني ١/٢٥١ والهمع والدرر رقم ٤٥٠.

(٣) لامرىء القيس ديوانه /٤٢ . من قصيدة مطلعها :
خليليّ مُرّا بي على أم جُندب نقـض لُبـانات الفـؤاد المعـذّب
في قصـة مشهورة . وقـد فضلت أم جندب علقمـة على امـرىء القيس

والثاني كقوله :

٣٢٣= * ولَكِنّ أَجْراً لَو عَلِمْتَ بِهَيّنٍ[١] *

والثالث كقوله :

٣٢٤= * ألاهَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بدائمٍ[٢] *

[مشابهة « لات » بـ « ليس »]

(فائدة) : قال ابن هشام في تذكرته : نظّر سيبويه لات بليس ولا يكون في الاستثناء من حيث أنه لا يستعمل معهما إلا أحد الاسمين والآخر مضمرٌ دائماً .

فتزوجته . انظر هذه القصة في الدرر اللوامع ١/ ٢٩٤ .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٥ ، والتصريح ١/٢٠٢ ، والأشموني ١/ ١٥٢ ، والهمع والدرر رقم ٢٨٧ ، ٤٥٤ .

(١) تمامه :

* وهل ينكر المعروف في الناس والأجْرُ *

قائله مجهول .

من شواهد : ابن يعيش ٨/ ١٣٩ ، وأوضح المسالك رقم ١١٦ ، والخزانة ٤/ ١٦٠ ، والعينيّ ٣/ ١٣٤ ، والتصريح ١/ ٢٠٢ ، والأشموني ١/ ٢٥٢ واللسان : «كفى» ، والهمع والدرر رقم ٤٥٢ .

(٢) للفرزدق ديوانه /٨٦٣ يهجو جريراً . صدره :

* يقول إذا اقْلَوْلَى عليها وأقْرَدَتْ *

واقلولى : ارتفع ، والضمير في عليها للأتان ، يرمي كل فرد من كليب بغشيان الأُتن . وأقردت : سكنت .

من شواهد : ابن الشجري ١/ ٢٦٧ ، والمغنى ١/ ٣٨٨ ، والعينيّ ٢/ ١٣٥ ، ١٤٩ ، والتصريح ١/ ٢٠٢ ، والهمع والدرر رقم ٤٥١ والأشموني ١/ ٢٥١ ، ٢٥٢ ، واللسان : «قرد» .

باب إنّ وأخواتها

ضابط

[في المشابهة بين خبر المبتدأ وخبر إنّ]

قال في (المفصّل) : جميع ما ذُكِرِ في خبر المبتدأ مِن أصنافه وأحواله وشرائطه قائمٌ في خبر إنّ ما خلا جواز تقديمه إلّا إذا وقع ظَرْفاً كقولك : إنّ في الدار زيداً .

وقال ابن يعيش في الشرح : كلّ ما جاز في المبتدأ والخبر جاز مع إنّ وأخواتها لا فرق بينهما ، ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تَقَدّم الخبر فيها على الاسم . ويجوز ذلك في المبتدأ وذلك لعدم تصرّف هذه الحروف / وكونها فروعاً على الأفعال في العمل فانحطّت [٢/ ٦٠] عن درجة الأفعال، فجاز التّقديم في الأفعال نحو: قائماً كان زيدٌ ، وكان قائماً زيدٌ . ولم يجز ذلك في هذه الحروف اللهم إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً أو مجروراً ، وذلك أنهم توسّعوا في الظّروف وخَصّوها بذلك؛ لكثرتها في الاستعمال .

قاعدة

[في أنّ أصل الباب إنّ]

قال أبو البقاء في (التّبيين) : أصل الباب إنَّ .

ضابط

[في مواضع كسر إنَّ]

قال ابن هشام في (شرح الشذور) : تكسر إنّ في تسعة مواضع :

أحدها : في ابتداء الكلام نحو : ﴿ **إنّا أنزلناه** ﴾[١] .

الثاني : أن تقع في أوّل الصّلة نحو : ﴿ **وآتيناهُ مِنَ الكُنوز ما إنّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوْ** ﴾[٢] .

الثالث في أول الصّفة : كمررت برجل إنّه فاضل .

الرّابع : في أول الجملة الحاليّة نحو : ﴿ **كما أَخْرَجَك ربُّك مِنْ بَيْتِكَ بالحقّ وإنّ فريقاً من المؤمنين لَكارِهُونَ** ﴾[٣] .

الخامس : في أوّل الجملة المضاف إليها ما يختصّ بالجُمَلَ ،

---

(١) القدر /١ .

(٢) القصص /٧٦.

(٣) الأنفال / ٥.

وهو : إذْ ، وإذا ، وحيث ، نحو : جلست حيث إن زيداً جالسٌ .

السادس : أن تقع قبل اللاّم المعلّقة نحو : ﴿ **واللهُ يعلم إنَّك لَرسولُهُ واللهُ يشهد إنّ المنافقين لكاذبون** ﴾[1] .

السابع : أن تقع محكيّةً بالقول نحو : ﴿ **قال إنّي عَبْدُ الله** ﴾[2] .

الثامن : أن تقع جواباً للقسم : ﴿ **حمٓ والكتابِ المُبين إنّا أنزلناه** ﴾[3] .

التاسع : أن تقع خبراً عن اسم عين نحو : زيد إنّه فاضلٌ .

[مواضع فتح أنّ]

وتفتح في ثمانية مواضع :

أحدها : أن تقع فاعلاً نحو : ﴿ **أَوَلَمْ يَكْفِهِم أَنّا أَنْزَلنا** ﴾[4] .

الثاني : أن تقع نائباً عن الفاعل نحو : ﴿ **أُوْحِيَ إليَّ أنه اَسْتَمَعَ** ﴾[5] . [٢/ ٦١]

---

(١) المنافقون / ١ .

(٢) مريم / ٣١ .

(٣) الدخان / ١/ ٢ .

(٤) العنكبوت /٥١ .

(٥) الجن / ١ .

الثالث : أن تقع مفعولاً لغير القول نحو : ﴿ ولا تَخَافون أَنَّكم أَشْرَكْتُم ﴾[١] .

الرّابع : أن تقع في موضع رفع بالابتداء نحو : ﴿ ومِنْ آياته أَنّك ترى الأرْضَ خاشعةً ﴾[٢] .

الخامس : أن تقع في موضع خبر اسم معنى نحو : اعتقادي أنّك فاضل .

السادس : أن تقع مجرورةً بالحرف نحو : ﴿ ذلك بأنّ الله هو الحَقُّ ﴾[٣] .

السابع : أن تقع مجرورة بالإضافة نحو : ﴿ مثل ما أَنّكُم تَنْطِقون ﴾[٤] .

الثامن : أن تقع تابعةً لشيء مما ذكر نحو : ﴿ اذْكُرُوا نِعْمتي الّتي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُم وأَنيّ فَضَّلْتكم ﴾[٥] ، ﴿ وإذ يَعِدُكُمُ الله إحْدى الطَّائِفَتَيْن أنَّها لَكُم ﴾[٦] .

(١) الأنعام / ٨١.
(٢) فصلت / ٣٩.
(٣) الحج / ٦٢.
(٤) الذاريات / ٢٣ .
(٥) البقرة / ٤٧ .
(٦) الأنفال /٧.

[جواز فتح همزة إنّ وكَسرها]

ويجوز الكسر والفتح في ثلاثة مواضع :

أحدها : بعد إذا الفجائيّة نحو : خرجت فإذا أن زيداً بالباب .

الثاني : بعد الفاء الجَزائيّة نحو : ﴿ مَنْ عَمِل منكم سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تاب من بعده وأَصْلَح فأنه غَفورٌ رحيمٌ ﴾[١] .

الثالث : إذا وقعت خبراً عن قولٍ، وخبرها قول، وفاعل القولين واحدٌ نحو : أول قولي إنيّ أحمد اللهَ .

ضابط

[في أنّ إنْ المخففة لا تعمل في الضمير]

قال أبو حيّان : حالُ إنْ المخففة إذا عملت كحالها وهي مشدّدة في جميع الأحكام إلاّ في شيء واحد وهو أنها لا تعمل في الضّمير إلاّ ضرورةً بخلاف المشدّدة ، تقول : إنّك قائم ولا يجوز : إنْك قائمٌ .

[أيهما أشد توكيداً اللاّم أو إنّ ؟]

(فائدة) : قال السّخاوي في (شرح المفصل) : اختلفت النحاة في إنّ واللاّم أيّهما أشد تأكيداً؟ فقال بعضهم : «إنّ»لتأثيرها في المعمول، وتغييرها لفظ الابتداء أشد تأكيداً ؛ وأقعد من اللام .

---

(١) الأنعام / ٥٤ .

وقال آخرون: اللّام أشد تأكيداً لأنه يتمحض دخوله لذلك، ولا يكون له شَبَهٌ بالفعل .

بـــاب لا

(فائدة) : قال ابن يعيش نظير « لا » في اختصاصها بالنّكرة رُبّ وكَمْ ، لأن / رُبّ للتقليل، وكم للتكثير. وهذه معانٍ الإبهام أولى بها . [٦٢/٢]

[نظير « ما » في كفها : «اللاّمُ»]

(فـائدة) : في تعـاليق ابن هشام : نـظير مـا في كفّهـا إنّ وأخواتها عن العمل اللام في : « لا أنا لزيد » ، ولا غلامي لِعمْروٍ ، في أنّها هيّأت « لا » للعمل في المعارف ولولا وجودهـا لـم تكن أن تعمل فأما قوله :

٣٢٥= أبـالْمَـوْتِ الّـذي لا بُـدّ أَنّيَ مـلاقٍ لا أبـاكِ تُـخَـوِّفيـنِي(١)

فإنه على نيّتها كما أن قوله :

---

(١) لأبي حية النميري أو للأعشي .

من شواهد : الخصائص ١/٣٤٥، وإيضاح الـوقف والإبتداء ١/٦٩٦، والعقد الفريد ٢/٤٨٨، وابن الشجريّ ١/٣٦٢، وابن يعيش ٢/١٠٥، والمقرب ١/١٩٢، والخزانـة ٣/١١٨، وشرح شـذور الذهب /٢٩٣، والهمع والدرر رقم ٥٥٣، والتصريح ٢/٢٦، واللسان . « أبي » .

٣٢٦= * إنّي رأيت مِلاكُ الشِّيمة الأدبُ [1] *

على نيّة اللاّم المعلّقة حُذِفت وأُبقي حُكمُها .

ضـابط

[في «رُبّ» و « لا »]

قال سيبويه : كلّ شيء حَسُن أن تعمل فيه « رُبَّ » حسن أن تعمل فيه « لا » .

---

(١) الشاهد أورده أبو تمام مع بيت قبله في الحماسة ونسبه إلى بعض الفزاريين وصدره :

* كذاك أُدِّبْتُ حتى صار مِنْ خُلُقي *

من شواهد : المقرب ١/١١٧ ، وابن عقيل ١/١٥٢ ، وأوضح المسالك رقم ١٨٩ ، والخزانة ٤/٥، والعينيّ ٢/٤١١، والتصريح ١/٢٥٨، والأشموني ٢/٢٩ ، والهمع والدرر رقم ٥٩٤ .

باب ظنّ وأخواتها

ضابــط

[في التعليق]

قال ابن عصفور: لم يعلّق من الأفعـال إلا أفعال القلوب ، وهي : ظننت وعَلِمْتُ ونحوهما ، ولم يُعلّق من غير أفعال القلوب إلّا انظر ، واسأل ، قالوا : انظر مَن أبو زيد ، واسأل أبو مَنْ عمرو . وكأنّ الّذِي سوّغ ذلك فيهما كونُهما سببين لِلْعِلْم ، والْعِلْمُ من أفعال القلوب ، فأجرى السّبّب مجرى المُسبَّب .

[خواصّ ظنّ وأخواتها]

(فـائدة) : قـال ابن القوّاس في (شـرح الـدرة) : لهـذه الأفعال خواصّ لا يشاركها فيها غيرها من الأفعال المتقدّمة .

منها : أن مفعوليها مبتدأ وخبر في الأصل .

ومنها : أنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليها غالباً ، كما جاز في باب أعطيت .

ومنها : الإلغاء .

ومنها : التّعليق .

ومنها : جواز كون ضميري الفاعل والمفعول لِمُسمًّى واحد، نحو ظننتني قائماً وعلمتني منطلقاً/ . [٦٣/٢]

والمخاطب : ظننتك منطلقاً أي نفسك .

والغائب : زيد رآه عالماً أي نفسه ، وفي التّنزيل : ﴿ أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَىٰ ﴾(١) أي رأى نفسه .

وإنّما جاز ذلك فيها دون غيرها لأمرين :

أحدهما : أنه لما كان المقصود هو الثّاني لتعلّق العلم أو الظّنّ به ، لأنه محلّهما بقي الأول ، كأنه غير موجود بخلاف : ضربتني وضربتك ، فإن المفعول محلّ الفعل فلا يتوهّم عدمه . ونشأ منها أنّ علم الإنسان وظنّه بأمور نفسه أكثر من علمه بأمور غيره . فلمّا كَثُرَ فيها، وقلّ في غيرها جمع بينهما حملاً على الأكثر. فإذا قصد الجمع بين المفعولين في غيرها من الأفعال أبدل المفعول بالنفس نحو : ضربت نفسي ، وضربت نفسك .

وقد حملوا : عدمت وفقدت في ذلك على أفعال القلوب ، فقالوا : عدمتني وفقدتني ، لأنه لما كان دعاءً على نفسه كان الفعل في المعنى لغيره ، فكأنه قال : عدمني غيري . انتهى .

---

(١) العلق / ٧

بـــاب الفاعـــل

[ألفاظ مترادفة لمعنى واحد]

(فـائدة) : وقـال أبـو الحسين بن أبي الـريـع في (شـرح الإيضاح) : الإسناد والبناء والتّفريغ والشغل ألفـاظ مترادفـة لمعنًى واحد . يدلّك على ذلك أن سيبويه قال : « الفاعل شغل به الفعل » . وقال في موضع « فرع له » ، وفي موضع « بني له » ، وفي مـوضع « أسند له » ، لأنها كلّها معنى واحد .

قاعـــدة

[في أنّ الفاعل جزء من أجزاء الفعل]

الفـاعـل كجزء من أجـزاء الفعــل . قـال أبــو البقـاء في (اللّباب) : والدليل على ذلك اثْنا عشرَ وَجْهاً :

أحدها : أنّ آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل لئلّا يتوالى أربع متحرّكات كَضَرَبْتُ وضَرَبْنا ، ولم يسكّنوه مع ضمير المفعول نحو : ضَرَبنا زيدٌ ، لأنه في حكم المنفصل .

الثاني : أنهم جعلوا النّون في الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ، ولولا أنه كجزء من الفعل لم يكن كذلك / [٢/ ٦٤]

الثالث : أنّهم لم يعطفوا على الضمير المتّصل المرفوع من غير توكيد، لجَرَيانه مَجْرى الجزء من الفعل واختلاطه به .

الرّابع : أنهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلالةً على تأنيث الفاعل فكان كالجزء منه .

الخامس : أنّهم قالوا : ألقيا، وقفـا مكان الْق الْق ، ولـولا أن ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أنيبت منابه .

السادس: أنهم نَسبوا إلى كنت فقالوا : كُنْتِيّ. ولولا جعلتم التّاء كجزء من الفعل لم تبْقَ مع النّسب .

السابع: أنهم ألغوا ظننت إذا توسّطت أو تأخرت. ولا وجه إلى ذلك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له ، ومثل ذلك لا يعمل .

الثامن : امتناعهم من تقدّم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقدّم بعض حروفه

التاسع : أنهم جعلوا حبّذا بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل .

العاشر : أنّ من النّحويين من جعل حبّذا في موضع رفع بالابتداء وأخبر عنه ، والجملة لا يصحّ فيها ذلك إلا إذا سمّى بها .

الحادي عشر : أنهم جعلوا « ذا » في حبّذا بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد .

الثاني عشر : أنهم قالوا في تصغير : « حبّذا » : « ما أُحَيْبِذَه » ، فصغّروا الفعل وحذفوا منه إحْدى الباءين ، ومن الاسم الألف . ومن العرب من يقول[1] : لا تحبّذه فاشتّق منهما . انتهى .

وهذه الأوجه مأخوذة من (سِرّ الصناعة) لابن جنّي .

قاعدة

[في تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه]

الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول .

قال ابن النّحاس : وإنما كان الأصل في الفاعل التّقديم، لأنه يتنزّل من الفعل منزلة الجزء ولا كذلك المفعول .

وقال ابن عصفور في (المقرب) : ينقسم الفاعل بالنظر إلى تقديم المفعول عليه / وحده، وتأخيره عنه ثلاثة أقسام : [٢/٦٥]

(١) انظر سر الصناعة ١/٢٢٥ - ٢٣١ حيث تناول هذا الموضوع في شدّة اتصال الفعل بالفاعل .

قسم : لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده ، وهو أن يكون الفاعل ضميراً متّصلاً ، أو لا يكون في الكلام شيء مبيّن ، أو يكون الفاعل مضافاً إليه المصدر المقدّر بأنْ والفعل ، أو بأن التي خبرها فعل ، أو اسم مشتّق منه .

وقسم : يلزم فيه تقديمه عليه وهو أن يكون المفعول ضميراً متّصلاً والفاعل ظاهراً ، أو يكون متّصلاً بالفاعل ضمير يعود على المفعول ، أو على ما اتّصل بالمفعول ، أو يكون الفاعل ضميراً عائداً على ما اتّصل بالمفعول ، أو يكون المفعول مضافاً إليه اسم الفاعل بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو المصدر المقدّر بأن والفعل ، أو بأن التي خبرها فعل ، أو يكون الفاعل مقروناً بإلاّ ، أو في معنى المقرون بها .

وقسم : يجوز فيه التّقديم والتأخير ، وهو ما عدا ذلك .

ضابط

[في حذف الفاعل]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : اعلم أن الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع :

أحدها : إذا بنى الفعل للمفعول نحو : ضُرِب زيد ، فههنا يحذف الفاعل وهو غير مراد .

الثاني : في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مُظْهَراً يكون

محذوفاً، ولا يكون مضمراً، لأن المصدر غير مشتقّ عند البصريّين، فلا يتحمل ضميراً بل يكون الفاعل محذوفاً مراداً إليه نحو : يعجبني ضَرْبٌ زيداً ، ويعجبني شُرْبُ الماءَ .

والثالث : إذا لاقى الفاعل ساكناً من كلمة أخرى كقولك للجماعة : اضربوا الْقوم . وللمخاطبة اضربِي القوم . ومنه نوناً التوكيد نحو : هل الزيدون يقومُنّ ، وهل تَضْرِبنّ يا هِنْد .

ضابط

[في تقسيم المضمر والمظهر من جهة التقديم والتأخير]

قال ابن النّحاس في (التّعليقة) : المضمر والمظهر من جهة التقديم / والتأخير على أربعة أقسام : [٦٦/٢]

أحدها : أن يكون الظّاهر مقدّماً على المضمر لفظاً ورتبة ، نحو ضرب زيدٌ غُلَامَه .

والثاني : أن يكون الظّاهر مقدّماً على المضمر لفظاً دون رتبة ، نحو : ضرب زيداً غلامُهُ .

والثالث : أن يكون الظاهر مقدّماً على المضمر رتبةً دون لفظ ، نحو ضرب غلامَهُ زيدٌ ، فهذه الثلاثة تجوز بالإجماع .

والرابع : أن يكون الظّاهر مؤخراً لفظاً ورتبة ، نحو ضرب غلامُهُ زيداً ، فهذا أكثر النحاة لايجيزه، لمخالفته بابَ المُضمر . ومنهم من أجازه .

باب النّائب عن الفاعل

ضـــابــــط

[في تقسيم الأفعال]

قال ابن عصفور في (المقرب) : الأفعال ثلاثة أقسام :

قسم : لا يجوز بناؤه للمفعول باتّفاق، وهو الأفعال التي لا تتصرّف ، نحو : نعم وبئس .

وقسم : فيه خلاف وهو كان وأخواتها المتصرفة .

وقسم : لاخلاف في جواز بنائه للمفعول[1] وهو ما بقي من الأفعال المتصرّفة .

ضـــابــــط

[في جواز بناء الفعل لحروف الجر]

قال ابن الخبّاز في (شرح الجُزوليّة) : حروف الجرّ يجوز بناء

(١) في ط : « هو » بإسقاط الواو

الفعل لها إلّا ما استثنيته لك . ولم يتعرّض أحد لهذا .

فمن ذلك : لام التّعليل لا يقال : أكرم لزيد ، وكذلك الباء ، ومن : إذا أفادتا ذلك ، وربّ ، لأن لها صدر الكلام ومذ ، ومنذ ، لأنهما ضعيفتا التّصرف .

وزاد ابن إياز : الباء الحاليّة ، نحو خرج زيد بثيابه ، فإنها لا تقوم مقام الفاعل . وكذلك خلا ، وعدا ، وحاشا ، إذا جُرِرْنَ ، والمميّز إذا كان معه نحو : « طِبْتَ مِنْ نَفْس » ، لا يقوم شيءٌ من ذلك مقام الفاعل/. [٢/٦٧]

[مسألة في امتحان النشأة]

(فائدة) : قال ابن معط في الفيّته :

مسألةٌ بها امتحان النشأهْ أُعْطِي بالمُعْطَى به ألف مائهْ
وكسى المكسوّ فَرْواً جُبّهْ ونقص الموزون ألفا حبّهْ

قال ابن القوّاس : هذه المسألة تذكّر في هذا الباب لامتحان النشأة بها، ولإفادة الرّياضة والتّدرب . ولها أَربع صور :

الأولى : أن يشتغل الفعل واسم المفعول بالباء ، نحو : أُعْطِي بالمعطى به ألف مائة ، فأُعْطِي : فِعْلُ ما لم يُسَمّ فاعلهُ . ويتعدّى في الأصل إلى مفعولين . والمعطى : اسم المفعول وهو بمنزلة فعل ما لم

يُسمّ فَاعله ، ويتعدى أيضاً إلى اثنين ، فلا بدلهما من أربعة مفاعيل : اثنين لأُعطى ، واثنين للمُعْطى .

أما أعطى فمفعوله الأول (مائة) والثّاني (بالمُعطى) . ويتعيّن رفعُ « المائة » بأُعْطِي ، لوجوب قيامها مقام الفاعل ، وامتناع قيام الحال والمجرور مقامه مع وجود المفعول به الصّريح ، فالمُعْطى في محل النّصّب على ما كان أَوّلاً .

وإمّا المعطى فمفعولَهُ الأول ألفٌ . ويتعيّن رفعُهُ لقيامه مقام الفاعل ، والثّاني في محل النّصب وهو الضمير المجرور بالباء الذي هو « به » لامتناع قيامه مقام الفاعل .

فإن قيل : فهلاّ جعلت المائة مرتفعة بالمُعْطى والألف بأُعْطِي .

أجيب : بأن الألف واللاّم لما كانت في المعطى اسماً موصولاً بمعنى الذي ، وما بعدها من اسم المفعول وما عمل فيه الصّلةُ امتنع رفع المائة ، لامتناع الفصل بين الصلة والموصول بأجنبيّ وهو الألف .

والضّمير في « به » بعود على الألف واللام في المعطى ؛ لأن التّقدير أعطيت بالثوب المُعطى به زيدٌ أَلَفا مائة ، فلما حُذِف الفاعل منهما وَبُنِيا للمفعول أقيم المائة والألف مقامه .

الثانية : أن يجرّد من حرف الجرّ ، نحو : كسى المكسوّ فَرْواً جُبّه ، فالمكسوّ مرفوع بالفعل الذي هو كسي ، وَجُبّه منصوبة لأنها مفعوله الثّاني . وفي المكسو ضميرٌ يعود على الألف واللاّم وهو قائم

مقام فاعله، و « فرواً » منصوب لأنها المَفعول الثاني للمكسوّ .

ولا يجوز أن يكون الفرو منصوباً بِكسي ، لامتناع الفصل بين الصلة / والموصول . ويجوز أن يُرْفع ، الفروُ والجُبّة ، لقيامهما مقام [٢/٦٨] الفاعل ، ويُنْصَب المكسوّ والضّمير الذي كان في اسم الفاعل ، فيعود منفصلاً منصوباً ، فيقال : كسي المكسوّ إياه فَرْو جبّة ، لعدَمّ اللّبس كما يجوز أعطى زيداً دِرْهَمٌ .

الثالثة : أن يشتغل الفعل بالباء ، ويجرّد اسم المفعول فيقال : أعطى بالمُعْطى ألفاً مائةٌ ، فيتعيّن رفع المائة لقيامهما مقام فاعل أُعطى ، لاشتغال الفعل عن المعطى بالباء ، وأمّا الألْف فالأوْلىٰ نَصْبُه لقيام الضمير المستكنّ مقام الفاعل .

ويجوز رفع الألْف وجعل الضّمير منصوباً على العكس .

الرابع : أن يُجَرّد الفعل ويشتغل اسم المفعول بالباء ، فيقال : أعطى المُعطى به ألف مائة ، فيقام المُعْطَى مقام الفاعل ، لعدم اشتغاله بحرف ، وينصب المائة . ويجوز أن يقام المائة مقام الفاعل ، وينصب المُعطى على العكس .

وأمّا الألف فيتعيّن رفعه بالمعطى لقيامه مقام الفاعل ، وامتناع قيام الجارّ والمجرور مقامه ، وأما * ونقص الموزون ألفا حبّة * .

فالأولى أن يحمل نقص على ضده وهو زاد ، ووزن على نظيره وهو

نَقَد[1] ، وإلاّ لم يُتَصَوّر فيها ما ذكر ، لكونهما لا يتعدّيان إلى مفعولين .

انتهى .

(١) في ط : «نقد» بالقاف. وفي بعض النسخ المخطوطة : «نفذ» بالفاء والذال وبعضها الآخر : « نفـد » بالفـاء والدال ، وأرجحهـا : « نقد » بـالقاف والدال ، لأنه نظير وزن ، فوزن لما يوزن ، ونقد لما يعطي دراهم أو دنانير .

باب المفعول به

ضـــابـــط

[فيما يعرف به الفاعل من المفعول]

فيما يعرف به الفاعل من المفعول . قال ابن هشام في (المغنى) : وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً ، والآخر اسماً تامّاً .

وطريق معرفة ذلك : أن تجعل في موضع التّام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلّم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب ، وتُبْدَل من النّاقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه . فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة[1] وإلاّ فهي فاسدة ، فلا يجوز : أَعْجَب زيدٌ ما كَرِهَ عمرو ، إنْ أَوْقَعْتَ « ما » على ما لا يعقل ، لأنه لا يجوز : « أعجبتُ الثَّوْبَ » . ويجوزُ النّصب ، لأنه يجوز : أعجبني الثوبُ ، فإن أَوْقَعْت - « ما » - على أنواع من يعقل جاز ، لأنه يجوزُ : « أَعْجَبْتُ النِّساء » . وإن كان الاسم الناقص مَنْ أو الّذي جاز الوجهان أيضاً .

(١) في المغنى ٢/٥٠٦ بعد قوله : « صحيحة » كلمة : « قبله » .

[٢/٦٩] تقول : أمكن / المسافرَ السَّفَرُ بنصب « المسافر » ، لأنك تقول : أمكنني السَّفرُ ، ولا تقول : أَمْكَنْتُ السَّفَر ، وتقول : « ما دعا زيداً إلى الخروج » ، « وما كره زيدٌ من الخروج » ، تنصب زيداً في الأولى مفعولاً ، والفاعل ضمير « ما » مستتراً ، وترفعه في الثانية فاعلاً والمفعول ضمير « ما » مَحذوفاً ، لأنك تقول : « ما دعاني إلى الخروج » ، « وما كرهت منه » . ويمتنع العكس لأنه لا يجوز : « دعوت الثَّوْبَ إلى الخروج » ، « وكره من الخروج » .

ضابط

[في إذا أطلق المفعول أريد به المفعول به]

قال ابن هشام : جرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل : مفعول ، وأطلق لم يرد إلَّا المفعول به . لمّا كان أكثر المفاعيل دَوْراً في الكلام خَفّفُوا اسمه ، وإن كان حقّ ذلك أن لا يصدق إلَّا على المفعول المطلق ، ولكنّهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلَّا مقيّداً بقيد الإطلاق .

وقال السخاوّي : قال النّحويون : أقوى تعدّي الفعل إلى المصدر ، لأن الفعل صِيغَ منه ، فلذلك كان أحق باسم المفعولُ .

ضـــابـــط

[في تقسيم المفعـول بالنـظر إلى تقديمـه على الفعل وتأخيره]

نقلت من خط الشّيخ شمس الدين بن الصائغ في (تذكرته) : مِمّا لَخّصه من (شرح الإيضاح) للخفاف[1] : المفعول ينقسم بالنّظر إلى تقديمه على الفعل والفاعل، وتأخيره عنهما ، وتوسيطه بينهما سبعة أقسام :

أحدها : أن يكون جائزاً فيه الثلاثة كضرب زيدٌ عَمْراً .

الثاني : أن يلزم واحداً ، التّقدم نحو : مَنْ ضربت ، أو التّوسط نحو : أعجبني إن ضرب زيداً أخوه ، أو التأخر نحو : ما ضرب زيدٌ إلاّ عمراً ،

لا يجوز تقديمه على الفاعل ، ولا على الفعل ، لأنك أوجبت له بإلاّ ما نفيت عن الفاعل ، فذكْر الفاعل من تمام النفي ، فكما أَنّ الإيجاب لا يتقدّم على النّفي ، فكذا لا يتقدّم على ما هو من تمامه .

وإنّما « ضرب زيدٌ عمراً » مثله ، وكذا نحو : « ضرب موسى عيسى » ، وأعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمراً ، يلزم تأخير المفعول فيهما .

---

(١) هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذاميّ المالقي النحوي . مات بالقاهرة سنة ٦٥٧هـ انظر البغية ١ /٤٧٣ .

وقد اشتمل هذا القسم الثاني على ثلاثة أقسام من السبعة .

الثالث : أن يجوز فيه وجهان من الثلاثة : إمّا التقديم والتأخير فقط / نحو : « ضربت زيداً » ، وإمّا التقديم والتوسّط ، نحو : « ضرب زيداً غلامُهُ ، وإمّا التأخر والتوسّط ، نحو أعجبني أن ضرب زيدٌ عمراً . [٢/٧٠]

وقد اشتمل هذا القسم الثالث على ثلاثة أقسام أيضاً، وكَمُلت السّبعة .

باب التعدّي واللّزوم

ضابط

[في تقسيم الفعل بالنظر إلى التّعدّي واللزوم]

قال ابن عصفور في (شرح الجُمل) : الأفعال بالنّظر إلى التّعدي وعدم التّعدي تنقسم ثمانية أقسام :

فعلٌ لا يتعدّى التّعدّي الاصطلاحي .

والمتّعدّي ينقسم سبعة أقسام :

قسمٌ يتعدّى إلى واحدٍ بنفسه ، وهو كلّ فِعْل يطلب مفعولاً به واحداً، لا على معنى حَرْفٍ من حروف الجرّ، نحو : ضرب ، وأكرم .

وقسم : يتعدّى إلى واحدٍ بحرف جرّ نحو : مرّ ، وسار .

وقسمٌ : يتعدّى إلى واحد تارةً بنفسه وتارةً بحرفب جرّ ، وهي أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها نحو : نَصَح ، وشكر ، وكال ، ووزن . تقول : نصحت زيداً ولزيدٍ، وشكرتُ زيداً ولزيد.

وقسم : يتعَدّى إلى اثنين، أحدهما بنفسه، والآخر بحرف جرّ نحو : اختار ، واستغفر ، وأمر ، وسمّى ، وكنّى ، ودَعا .

وقسم : يتعـدّى إلى مفعولين بنفسه، وليس أصلهمـا المبتـدأ والخبر ، وهو كلّ فعل يطلب مفعولين ، يكون الأول منهما فاعلاً في المعنى ، نحو : أعطى وكسا .

وقسمٌ : يتعدّى إلى مفعولين، وأصلهما المبتدأ والخبر وهو : ظننت وأخواتها .

وقسم : يتعـدّى إلى ثلاثـة مفـاعيـل وهـو : أعلم ، وأرى ، وأخواتهما .

ضـابـط

[في معدّيات الفعل اللازم]

[٢/٧١] قال ابن هشام في (المغنى) : معدّيات الفعل اللازم سبعة / :

أحدها : همزة أفعل كذهب زيد ، وأذهبتُ زيداً .

الثاني : ألف المفاعلة كجلس زيد ، وجالسته .

الثالث : صوغه على فَعَلْت بالفتح أَفْعُل بالضّم لإفادة الغلبة ، نحو : كَرَمْتُ زيداً أي غلبته بالكرم .

الرّابع : صـوغـه على استفعـل للطّلب و النّسبـة للشيء

كاستخرجت المال ، واسْتَقْبَحْتُ[١] الظّلْم .

الخامس : تضعيف العين كَفَرِحَ زيدٌ وَفَرَّحْتُه .

السادس : التَّضمين .

السابع : حذف الجار توسّعاً .

وزاد الكوفيّون ثامناً وهو تحويل حركة العين نحو : شَتِرَت عينهُ « بالكسر » ، وَشَتَرها اللّه[٢] بالفتح .

وقال المهلّبِيّ :

خَصال تَعدّى الفعل بعد لـزومه	إلى كـل مفعول وعـدّتهـا عشـر
مفـاعلةٌ والسّين والتـاءُ بعـدهـا	وواو لمع والحرف معمولة الجر
وتضعيفُ عين ثُـمّ لامٌ وهمـزة	وحملٌ على المعنى وإلاّ لمن تعرو
وتوسعةٌ في الظّرف كاليوم سرته	ففكّر فلم يُجْعل لمـا قُلته سَتْـرُ

فزادوا واو مع في المفعول معه ، وإلاّ في الإستثناء ، وتضعيف اللام نحو صَعَّر خدَّه وصعرَرْتُه أنا .

(١) في ط : « واستبحت » مكـان : « واستقبحت » صـوابـه من المغنـى ٢/٥٧٧، والمخطوطات .

(٢) في القـاموس : « شتـر » : الشّتر : انقـلاب الجفن من أعلى وأسفـل وانشقاقه، أو استـرخـاء أسفله . شتـرت العين كفَـرِح وعُنِي وشتـرهـا ، وأشترها ، وشتّرها » .

ضابط

[في الأفعال اللازمة]

قال ابن هشام : الأمور التي لا يكون الفعل معها إلَّا قاصراً عشرون :

كونُه على فَعُل بالضّم كَظَرُف وشَرُف .

وسُمِعَ : « رَحُبَتْكُمُ الطّاعة »، « وإنّ بشراً[1] طَلُعَ اليمنَ، ولا ثالث لهما » ، لأنهما ضمّنا معنى : وَسِع وَبَلَغ .

أو على فَعَل بالفتح، أو فَعِل بالكسر، ووصفهما على فعيل ، نحو : ذَلّ ، وَقَوِيَ .

أو على أفعل بمعنى صار ذا كذا نحو : أغدّ البعير ، وأحصدَ الزّرع إذا صارا ذوي غُدّة وحصاد .

أو على اِفْعَلّل كاقْشَعَرّ .

أو على افوعلّ كاكْوَهَدّ الفرخ : إذا ارتعش .

أو على اِفْعَنْلَل بأصالة اللامين كاحر نجم[2] .

---

(١) في ط : « نسرا » بالنون والسين ، تحريف ، وهو من الأمثلة المشهورة .

(٢) في القاموس : حرجم الإبل ردّ بعضها على بعض ، واحرنجم : أراد الأمر ثم رجع عنه. وفي المغنى : احرنجم بمعنى : اجتمع .

أو على افْعَنْلل بزيادة إحدهما(١) كاقعنسس .

أو على افعنْلَى كاحْرَنبي الدّيك : إذا انتفش .

أو على اسْتَفْعل وهو / دالٌّ على التّحول كاستحجر الطّين .　　　[٢/٧٢]

أو على انفعل كانطلق .

أو مطاوعاً لمتعدٍّ إلى واحد نحو : كسرْته فانْكسر، وعلّمته فتعلّم وضاعفْتُ الحساب فتضاعَف .

أو رباعيًّا مزيداً فيه نحو : تدحرج واقْشَعَرّ .

أو يتضّمن معنى قاصرٍ .

أو يدل على سجيّة كَلَؤم وَجبُن ، أو عَرَض كَفَرِح وَكَسِل ، أو نظافة كَطَهُر، أو دَنَس كَنَجِس ،أو لون كاحمرّ واخضرّ واسوّد ، أو حلية كَدَعِج ، وسمِن وَهَزِل .

---

(١) في ظ : « إحداهما » صوابه من المخطوطات ، وفي المغنى ٢/٧٥٤ : « بزيادة أحد اللامين » .

باب الاشتغال

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : ضابطٌ لمسائل باب الاشتغال . يجوز تعدّى فعل المضمر المنفصل ، والسّببيّ إلى ضميره في جميع الأبواب .

ويجوز تعدّى الفعل المذكور إلى الظاهر مطلقاً ، سواءٌ ظاهره وغيره في جميع الأبواب .

ويجوز تعدّى فعل الظاهر إلى مضمره المتّصل في باب ظننت ، وفي : عدمت وفقدت ، ولا يجوز في غير ذلك .

ويجوز تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى مضمره المتّصل في باب ظننت وفي عدمت وفقدت . ولا يجوز في غير ذلك .

ولا يجوز تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ظاهره في باب من الأبواب إلّا لفظ النّفس .

ولا يجوز تعدّي فعل الظّاهر إلى ظاهره في باب من الأبواب إلّا لفظ النفس . انتهى .

باب المَصْدر

قــاعـــدة

[في عدم نصب الفعل لمصـدرين أو ظرفي زمـان أو مكان]

قال ابن فلاح في (المغنى) : لا ينصب الفعل مَصْدرين ولا ظَرْفي زَمَانٍ ولا ظَرْفَيْ مكان لعدم اقتضائه ذلك ، لأن الفعل لا يكون مشتقًّا من مصدرين، ولا فِعْلان مشتقّان من مصدر واحد، ولا يكـون الفعل الواحد في زمانين أو مكانين في حالة واحدة .

باب المفعول له

قـال الأندلسي في (شـرح المفصـل) : قـال الخـوارزمي : المفاعيل في الحقيقة / ثلاثة، فأَمّا المنصوب بمعنى اللّام، وبمعنى مع [٢ /٧٣] فليسا مفعولين .

باب المفعول فيه

قال أبو الحسين بن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح) : كان أبو عليّ الشَّلوبين يقـول : إن الأصل في الـظّروف التّصـرّف ، وأصـل الأسمـاء أن لا تقتصر على بـابٍ دون بـاب ، فمتى وُجِـد الاسم لا يستعمل إلاَّ في باب واحد عَلِمْت أنه قد خرج عن أصله ، ولا يوجد

هذا إلَّا في الظّروف والمصادر، وإلَّا في باب النداء ، لأنها أبوابٌ وضعت على التّغيير .

وقال أبو إسحاق بن ملكون : الأصل في الظروف أن لا تتصرّف ، وتصرّفها خروج عن القياس .

قال ابن أبي الرّبيع : وهذا القول خروج عن النّظر ، لأنه مخالف الاسم في غير هذه الأبواب الثلاثة ، فالحقّ ما ذهب إليه الشَّلَوْبينِ .

ضابط

[في تقسيم ظرف الزمان]

قال ابن مالك في (شَرْح العمدة)[1] : ظرف الزّمان على أربعة أقسام :

ثابت التّصرف والانصراف .

ومنفيّهما .

وثابت التّصرف منفي الانصراف .

(١) حققه عدنان عبد الرحمن الدّوري باسم : « شرح عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ » نشر وزارة الأوقاف (إحياء التراث الإسلامي) بالعراق وطبع بمطبعة العاني ببغداد سنة ١٩٧٧ .

وثابت الانصراف منفي التّصرف ، أي لازم الظرفية .

فالأول : كثير كيوم وليلة وحين ومدة .

وللثاني[1] مثالان : أحدهما مشهور والآخر غير مشهور ، فالمشهور :(سَحَر) إذا قصد به التّعيين مجرّداً من الألف واللّام والإضافة ، والتصغير نحو : « رأيت زيداً أمسِ سَحَر فلا ينّون لعدم انصرافه ، ولا يفارق الظّرفيّة لعدم تصّرفه .

والموافق له في عدم الانصراف والتّصرف :(عشيّة) إذا قصد بها التّعيين مجرّدة عن الألف واللام ، والإضافة . عزا ذلك سيبويه إلى بعض العرب . وأكثر العرب يجعلونها عند ذلك متصرّفة منصرفةً .

وللقسم[2] الثالث : وهو الثّابت التّصرف ، المنفيّ الإنصراف مثالان : « غدوة » و « بكرة » إذا جُعِلا عَلَمَيْنِ فإنّهما لا ينصرفان للعلميّة والتأنيث .

ويتصرّفان فيقال في / الظرفية : « لقيتُ زيداً أَمْسِ غُدْوَةَ ، [٢/٧٤] ولقيت عمراً أَوَّل من أمْسِ بكرةَ .

ويقال في عدم الظّرفيّة : سَهِرْتُ البارحةَ إلى غدوةَ ، وإلى

---

(١) في ط فقط : « والثاني » تحريف ، صوابه من المخطوطات ، وعمدة الحافظ ص ٤١٤ .

(٢) في ط : « والقسم » صوابه من المخطوطات . وعمدة الحافظ.

بُكْرَةَ . فلو لم يُقْصدا[1] بعلميّة تصرّفا وانْصَرَفا كقولك ، ما من بُكرةٍ أفضل من بكرةِ يوم الجمعة ، وكُل غُدوةٍ يستحَبّ فيها الاستغفار .

الرابع : وهو الثابت الانصراف ، المنفيّ التّصرف ما عُيِّن من ضُحى ، وسحير[2] وبكَرٍ ونهار ، وليل ، وعَتَمةٍ وعشاء ومساءٍ وعشيةٍ في الأشهر ، فهذه إذا قصد بها التّعيين بقيت على انْصرافها ، وألزمت الظرفية فلم تتصرّف[3]. والاعتماد في هذا على النقل[4] .

(فائدة) : قال بعضهم : مأخذ التّصرف والانصراف في الظّروف هو السّماع.حكاه الشلوبين في (شرح الجُزوليّة) :

ضابط

[في المتمكّن]

قال ابن الخَبّاز في (شرح الدّرة) : المتمكّن يُطلِقُهُ النّحويُّون على نوعين : على الاسم المعرب ، وعلى الظّرف الذي يعتقب عليه العوامل كيوم وليلة .

---

(١) في ط : « يقصد » بدون ألف للتثنية ، صوابه من المخطوطات ، وعمدة الحافظ.

(٢) في ط : « وسحر » . وفي المخطوطات ، والعمدة : « سحير » .

(٣) في ط : « تتصرف » بالنون ، تحريف

(٤) نهاية نص عمدة الحافظ / ٤١٥ .

[الفعل اللازم لا يتعدى إلى ظرف مكان مخصوص إلَّا بحرف الجرّ]

(فائدة) : قال ابن يعيش كما أن الفعل اللازم لا يتعدّى إلى مفعول به إلَّا بحرف جرّ كذلك لا يتعدّى إلى ظَرْفٍ من الأمكنة مخصوص إلَّا بحرف جر نحو : وقفت في الدار ، وقمت في المسجد .

ضابط
[في التصرّف في الأسماء]

قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : التّصرف في الأسماء أن تستعمل بوجوه الإعراب ، فيكون مبتدأ ومفعولاً ، ويضاف إليه ، ويقابله أن يقتصر فيه على بعض الإعراب كاقتصار « أيمن » على الابتداء و « سبحان » على المصدريّة و « عندك » على الظّرف ، ونحو ذلك .

والتّصرّف في الأفعال أن يختلف أبنية الفعل لاختلاف زمانه نحو : ضَرَبَ يَضْرِب اضْرِب .

وقال الشّلوبين في (شرح الجُزوليّة) ، والأعلم في (شرح الجُمَل) : التَّصرّف وَعَدَمهُ في عبارات / النّحويين يقال على ثلاثة [٢/٧٥]

معان : فمرّة يقال : متصرّف ، وغير متصرف ، ويراد به اختلاف الأبنية لاختلاف الأزمنة ، وهو المختصّ بالأفعال . ومرّةً يقال : متصرف وغير متصرف ويرا به الظّرف الذي يستعمل مفعولاً فيه وغيره . وإذا أرادوا الظرف الذي لا يُسْتعمل إلاَّ منصوباً على أنه مفعول فيه خاصّة أو مخفوضاً مع ذلك بِمَنْ خاصّةً ، قالوا فيه : غير متصرّف ، ومرّة يقال : متصرّف وغير متصرف ، ويرادُ به : إنّه ما يتصرّف ذاته ومادّته على أبنية مختلفة ، كضاربٍ وقائمٍ ، وما لا يكون كذلك كاسم الإشارة .

ضابط

[الظروف كلّها مذكرة]

قال ابن عصفور في « شرح الجُمَل » : الظروف كلّها مذكّرة إلاَّ قُدّام ، ووراء ، وهما شاذّان .

قاعدة

[في جواز : نزلت عند بابه على زيد]

قال الفارسّيّ في (التذكرة) : نزلت عند بابه على زيد ، جائزٌ لأن نسبة الظّرف من المفعول كنسبة المفعول من الفاعل ، فكما يصحّ : ضرب غلامُهُ زيداً ، كذلك يصحّ ما ذكرناه.

[بناء الاسم الزماني إذا تضمّن معنى الشرط]

(فائدة) : قال أبو الحسن عليّ بن المبارك البغداديّ المعروف بابن الزاهدة رحمه الله تعالى .

إذا اسم بمعنى الوقتُ يُبْنى لأنه ... تضمّن مَعْنى الشَّرْطِ مَوْضعه النَّصْبُ
وَيَعْمَلُ فيه النّصْبَ مَعْنى جَوَابِهِ ... وما بعدَهُ في مَوْضع الجَرِّ يا نَدْبُ[١]

ضـــابـــط

[في الظروف التي لا تدخل عليها حروف الجرّ]

قال الأندلسيّ : الظّروف التي لا تُدخل عليها مِنْ حروف الجَرّ - سوى من - خمسةٌ : عِنْد ، ومع ، وقبل ، وبعد ، ولدى . انتهى .

قلت وقد نظمتها فقلت :

من الظّروف خمسةٌ قد خُصِّصَتْ ... بمـن ولم يَجُـرّهـا سِـواهـا / [٢/٧٦]
عِنْـد ومـع وقبـل بعـد ولـدى ... شَـرْحُ الإمـام اللّورقيّ حَـواهـا

الأندلسيّ شارح (المفصّل) المشهور : هو الإمام عَلم الدّين اللّورقي له ترجمة جيّدة في (سِيَر النّبلاء لِلذّهبِي) .

(١) في نسخة المتحف البريطاني : « يندب » مكان : « يا ندبُ » والنـدْب كما في القاموس : « نـدب » : الخفيف في الحاجة ، الظريف النجيب .

ضـــابـــط

[في أقسام الظروف المبنيّة]

قال ابن الشّجري في (أماليه) : الظّروف المبنيّة ثلاثة أضرب : ضَرْبٌ زمانيّ ، وضَرْبٌ مكانيّ ، وَضَرْبٌ تجاذ به الزّمان والمكان .

فالزّماني : أمس ،والآن، ومتى ، وأيان ، وقطّ المشددة ، وإذ وإذا المقتضية جواباً .

والمكانيّ : لدن ، وحيث ، وأين ، وهنا ، وثُمّ ، وإذْ المستعملة بمعنى ثمّ .

والثالث : قبل ، وبعد .

ضـــابـــط

[في أقسام اسم المكان]

قال السّخاويّ في (شرح المفصل) اسم المكان ينقسم على ثلاثة أقسام .

قسمٌ ، لا يستعملُ ظَرْفاً .

وقسم ، لا يستعمل إلّا ظَرْفاً .

وقسم ، لا يلزم الظّرفيّة .

فالأول : ما كان محدوداً نحو البيت ، والدار ، والبلد ، والحجاز ، والشام والعراق ، واليمن.

والثاني : نحو : عند ، وسوى ، وسواء ، ولدن، ودون .

والثالث : كالجهات السّت فوق ، وتحت ، وخلف ، ووراء ، وأمام ، وقدام ، ويمين ، وشمال ، وحذاء ، وذات اليمين .

باب الاستثناء

قـاعــــدة

[في أن أصل الاستثناء إلَّا]

قال ابن يعيش : أصل الاِستثناء أن يكون بـ«إلّا» ، وإنما كانت هي الأصل ، لأنها حرفٌ ، وأنّها تنقل الكلام من حالٍ إلى حال الحروف كما أنّ «ما»تنقـلُ من الإيجابْ إلى النفي ، والهمـزة تنقل من الخبـر إلى الاستخبار ، واللّام تنقل من / النّكرة إلى المعرفة . [٢/٧٧]

فعلى هذا تكون إلَّا هي الأصل ؛ لأنها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص ، ويكتفي بها من ذكر المستثنى منه إذا قلت : ما قام إلَّا زيدٌ .

وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها ، ومحمول عليها ؛ لمشابهة بينهما .

وقال ابن إياز : إلَّا أصل الأدوات في هذا الباب لوجهين :

أحـدهما : أنهـا حرف والمـوضوع لإفـادة المعاني الحـروف

كالنفي والاستفهام والنّداء .

والثاني : أنها تقع في أبواب الاستثناء فقط وغيرهـا في أمكنة مخصوصة بها وتستعمل في أبواب أُخَر .

قــاعـــدة
[في أنّ إلاَّ قد تكون صفة ، وغير تكون استثناء]

قال أبو البقاء في (التّبيين) : الأصل في (إلَّا) الاستثناء وقد استعملت وَصْفاً ، والأصل في (غير) أن تكون صفةً وقد استعملت في الاستثناء . والأصل في (سواء) و (سوى) الظرفيّة ، وقد استعملت بمعنى : « غير » .

[أقسام الاستثناء]

(فائدة) : قال ابن الدّهان في (الغرة) : الاستثناء على ثلاثة أضرب : استثناء بعد استثناء ، واستثناء من استثناء ، واستثناء مُطْلَقٌ من استثناء .

فالاستثناء بعد الاستثناء تكون إلَّا فيه بمعنى الواو كقوله تعالى : ﴿ وعنده مفاتِحُ الغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إلَّا هُوَ ، وَيَعْلَمُ ما في البرّ والْبَحْر وما تَسْقُطُ من ورقةٍ إلَّا يَعْلَمُها ولا حَبَّةٍ في ظُلُمات الأرْضِ ولا رَطْبٍ ولا

يابِسٍ إلَّا في كتاب مبين ﴾(١) فكأنَّه قال : إلّا يعلمها وهي في كتاب مبين .

والاستثناء من الاستثناء كقوله تعالى : « **إنَّا أُرسلنا إلى قَوْمٍ مُجْرِمين إلَّا آل لوط إنَّا لَمُنَجّوهم أجمعين إلَّا امرأَتَهُ قَدّرْنا إنّها لمن الغابرين ﴾**(٢) فتقديره : **إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين لئلاّ نُبْقِي منهم أحداً بالإهلاك إلَّا آل لوط إنا لمنجّوهم أجمعين ، ثم استثنى من الموجب فقال : ﴿ إلَّا امرأَتَهُ قدرنا إنَّها لمن الغابرين ﴾**، فالأصل في هذا : أن الذي يقع بعد معنى النّفي يكون بإلَّا مُوجَباً ، وبعد معنى المُوجب يكون منفيّاً . / [٢/٧٨]

وأمّا الاستثناء المطلق من الاستثناء فعليه أكثر الكلام كقولك : سار القوم إلَّا زيداً .

قــاعـــدة

[متى يعمل ما قبل إلَّا فيما بعدها ؟]

لا يعمل ما قبل إلَّا فيما بعدها إلَّا أن يكون مستثنى نحو : ما قام إلَّا زيد أو مستثنى منه نحو : ما قام إلَّا زيداً أحدٌ ، أو تابعاً له نحو : ما قام أحد إلَّا زيدٌ فاضلٌ .

---

(١) الأنعام / ٥٩.

(٢) الحجر / ٥٨، ٥٩ ، ٦٠.

ضابط

[في مخالفة البدل حكم المبدل منه]

قال ابن الدّهان في (الغرة) : ليس في المُبْدلات ما يخالف البدل حُكْم المبدل منه إلَّا في الاستثناء وحده ، وذلك أنك إذا قلت : ما قام أحدٌ إلَّا زيدٌ ، فقد نفيت القيام عن أحد ، وأثبت القيام لزيد ، وهو بدل منه .

ضابط

[في مواضع الاسم الذي يُنصب بعد إلَّا]

قال ابن الدّهان في (الغرة) : الذي ينصب بعد إلَّا ينصب في ستة مواضع :

الأول : الاستثناء من الموجب لفظاً ومعنًى نحو : قام القومُ[1] إلَّا زيداً .

الثاني : أن يكون موجباً في المعنى دون اللفظ نحو : ما أكل أحد إلَّا الخبز إلَّا زيداً ، لأن التقدير يؤدي إلىٰ الإيجاب ، فكأنه قال : كُلّ الناس أكلوا الخبز إلَّا زيداً .

الثالث : أن يكون للمستثنى منه حال موجبة نحو : ما جاءني

(١) في ط : « ما قام القوم إلَّا زيداً » بزيادة « ما » النافية ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ومن الأسلوب .

أحد إلَّا راكباً إلَّا زيداً، لأنهُ يُؤدّي أيضاً إلىٰ الإيجاب ، فيكون تقديره : كُلّ الناس جاؤني راكبين إلَّا زيداً .

الرابع : أن تكرر إلَّا مع اسمين مستثنيين ، فلا بُدّ من نصب أحدهما نحو : ما جاءني أحدٌ إلَّا زيدٌ إلَّا عَمْراً ، وإلَّا زيداً إلَّا عمرو .

الخامس : أن يقدّم المستثنى على المستثنى منه نحو : ما جاءني إلَّا زيداً أحدٌ .

السادس : الاستثناء من غير الجنس نحو : ما في الدّار أحدٌ إلَّا حماراً / . [٢/٧٩]

[خــلا]

(فـائدة) : قـال ابن يعيش : خلا فعـل لازم في أصله ، لا يتعدّى إلَّا في الاستثناء خاصّة .

[نصبُ المستثنى إذا تقـدم على المستثنى مـنـه في الإيجاب]

(فائدة) : قال ابن يعيش : إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه في الإيجاب تعيّن نصبه ، وامتنع البدل الذي كـان مختاراً قبـل

التَّقَدّم نحو : ما جاءني إلّاَ زيداً أحدٌ ، لأن البدل لا يتقدّم المبدل من حيث كان من التوابع كالنّعت والتّوكيد ، وليس قبله ما يكون بدلاً منه ، فتعيّن النّصب الذي هو مرجوح للضّرورة .

ومن النّحويين مَن يُسمِّيه أحسن القبيحين .

ونظير هذه المسألة صفة النّكرة إذا تقدّمت نحو : فيها قائماً رجل ، لا يجوز في ـ قائم ـ إلّاَ النّصب . وكان قبل التّقديم فيه وجهان : الرفع على النّعت نحو : فيها رجلٌ قائمٌ ، والنصب على الحال إلّاَ أنه ضعيف ، لأن نعت النّكرة أجود من الحال منها . فإذا قدّم بطل النّعت وتعين النّصب على الحال ضرورةً ، فصار ما كان مرجوحاً مختاراً . إنتهى .

[قد يكون الاستثناء تخصيصاً واستدراكاً]

(فائدة) : قال ابن يعيش : الاستثناء من الجنس تخصيص ، ومن غيره استدراك .

قـاعـــدة

[في عدم النسق على حروف الاستثناء]

قال ابن السّرّاج في الأصول : لا ينسق على حروف الاستثناء ،

لا تقول : قامَ القوم ليس زيداً ولا عمراً ، ولا قام القوم غَيْر زيد ولا عمرٍو . قال : والنّفي في جميع العربية ينسق عليه بـ«لا» إلَّا في الاستثناء .

[إلَّا وواو المعيّة نظيرتان]

(فائدة) : قال ابن إياز : إلَّا والواو التي بمعنى مع نظيرتان ، لأن كُلّ واحدة منهما تعدّى الفعلَ الذي قَبْلها إلى الاسم الذي بعدها مع ظهور النّصب فيه ، ألا ترى أنك لو أسقطت ـ إلَّا ـ لكان الفعل غير مقتض للاسم .

[تشبيهُ الاستثناء المنقطع بالعطف]

(فائدة) : قال عبد القاهر : الاستثناء المنقطع مشبّهٌ بالعَطْف ، ولك عطف الشّيء على ما هو من غير جنسه كقولك : « جاءني رجل لا حمار » ، فشبّهت إلا بلا ، لأن الاستثناء والنّفي متقاربان ، فقيل : ما مررت بأحد إلَّا حماراً ، كما قيل : مررت برجلٍ لا حمارٍ / . [٢/٨٠]

قاعدة

[في أنّ إلَّا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها]

قال ابن إياز: لايعمل ما بعد إلَّا فيما قبلها، فلا يجوز:

ما قَوْمهُ زيداً إلَّا ضاربون، لأنّ تقديم الاسم الواقع بعد إلَّا عليها غير جائز ، فكذا معموله ، لأن مِنْ أصولهم أن المعمول يقع حيث يقع العامل إذا كان تابعاً وفرعاً عليه . فإن جاء شيءٌ يوهم خلاف ذلك أضمر له فعل ينصبه من جنس المذكور .

وقيل : إنما امتنع ذلك في إلَّا حملاً لها على واو مع ولا يتقدّم ما بعد الواو عليها فكذلك إلَّا .

ضابط

[في المنفيّ عند النحويين]

قال أبو الحسن الأبّذي في (شرح الجُزوليّة) : المنفيّ عندهم هو ما دخلت عليه أداة النّفي نحو : ما قام القوم إلَّا زيداً ، وما كان خبراً لما دخلت عليه أداة النّفي نحو : ما أحدٌ يقوم إلَّا زيداً ، وما كان في موضع المفعول الثّاني من باب: ظننت نحو: ما ظننت أحداً يقوم إلَّا زيداً . وكذلك ما دخلت عليه أداة الاستفهام ، وأريد بها معنى النفي . وكذلك ما كان من الأفعال بعد قلّ أو ما يقرب منها نحو : قَلّ رجلٌ يقول ذاك إلَّا زيد ، وأقل رَجُل يقول ذاك إلَّا زيدٌ ، وقلّما يقوم إلَّا عمرو، لأن العرب تستعمل قَلّ بمعنى النفي . فإذا قلت : قَلّ رجل يقول ذاك إلَّا زيدٌ ، وأقلّ رجل يقول ذاك إلَّا زيد ، فالبدل فيهما محمولٌ على المعنى دون اللفظ ، لأن المعنى : ما رجلٌ يقول ذاك إلَّا زيدٌ . ولا يجوز أن يكون إلَّا زيد بدلاً من أقل المرفوع ، لأنه لا يحلّ محله ، لأن

إلَّا لا يبتدأ بها ، ولا من الضّمير ، لأنه لا يقال : يقول إلَّا زيد . وكذلك لا يكون بدلاً من رجل في : قَلّ رجل ، لأنه لا يقال : قَلّ إلَّا زيدٌ ، ولأن قَلّ لا تَعْمل إلَّا في نكرة ، ولا يقع بعدها إلَّا زيد ، ولا من الضّمير، لأن الفعل في موضع الصّفة ولا تنتفي الصّفة. وأيضاً فلا يقال : يقول ذاك إلَّا زيد ، ولا يجوز : أقلّ رجل يقول ذاك إلَّا زيدٍ ، بالخفض، لأن (أقلّ) لا يدخل على المعارف فهي كَرُبّ . وإنّما هو بدل من رجل على الموضع ، لأنه في معنى : ما رجل يقول ذاك إلَّا زيد / . [٢/٨١]

قـــاعـــــدة
[في عدم جواز استثناء إلَّا اسمين]

قال الأبذي : ومن أصل هذا الباب : أنّه لا يجوز أن يستثنى بإلَّا اسمين كما لا يعطف بـ«لا» اسمين، ولا تعمل واو المفعول معه في اسمين ، فإذا قلت : أعطيت النّاس المال إلَّا عَمْراً الدِّينار » لم يجز . وكذلك النّفيّ لا يجوز : ما أعطيت النّاس المالَ إلَّا عمراً الدّينار ، إذا أردت الاستثناء . وإن أردت البدل جاز في النفي إبدال الاسمين وصار المعنى ـ إلَّا عَمْراً الدينارَ .

ومن هنا منع الفارسِيّ أن يقال : ما ضرب القَومُ إلَّا بعضهم بعضاً ، لأنه لم يتقدم اسمان فتبدل منهما اسمين .

وتصحيح المسألة عنده : ما ضرب القومُ أحداً إلَّا بعضهم بعضاً .

وتصحيحها عند الأخفش أن يقدم بعضهم .

وأجاز غيرهما المسألة من غير تغيير لِلّفظ على أن يكون البعض المتأخّر منصوباً بضرب انتصاب المفعول به لا بدل ولا مُسْتَثنًى ، وإنما هو بمنزلة ـ اضْرِب[1] بعضاً إلَّا بَعْضَ القوم .

---

(١) في ط فقط : « ما ضرب » وفي النسخ المخطوطة جميعها :« اضرب » .

باب الحـال

تقسيم

الحال تنقسم باعتبارات ، فتنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين : منتقلة ـ وهـو الغالب - ومـلازمـة ، وذلـك وَاجِبٌ في ثلاث : الجامدة غير المؤولة بالمشتق : نحو هذا مالكُ ذهباً .

والمؤكدة : نحو « ولّي مُدْبِراً »[1] .

والتي دلّ عاملها على تجدّد صاحبها ، نحو : « وخُلِق الإنسانُ ضعيفاً »[2] .

وتنقسم بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين :

مقصودة : وهو الغالب ، وموطئة : وهي الجامـدة الموصـوفة نحو : ﴿ **فتمثّل لها بشراً سَوِيًّا** ﴾[3] ، فإنما ذكر ـ بشراً ـ توطئة لذكر ـ سوّياً .

(١) النمل / ١٠ .
(٢) النساء / ٢٨ .
(٣) مريم / ١٧ .

وتنقسم بحسب الزّمان إلى ثلاثة :

مقارنة - وهو الغالب ، ومقدرة ، وهي المستقبلة نحو : ﴿فادْخُلوها خالدين﴾[١] ومحكيّة - وهي الماضي نحو : جاء زيد أمْسِ راكباً .

وتنقسم بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين : مبيّنة ، وهو الغالب وتسمّى / مؤسسة أيضاً ، [٢/٨٢]

ومؤكّدة : وهي : التي يستفاد معناها بدونها وهي ثلاثة :

مؤكّدة لعاملها نحو : ﴿ ولّي مدبراً ﴾[٢] .

ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرًّا .

ومؤكّدة لمضمون الجملة نحوْ : زيد أبوك عطوفاً .

ومما يُشْكَل قولهم : جاء زيد والشّمس طالعةٌ ، فإن الجملة الاسميّة حال مع أنها لا تنحلّ إلى مفردٍ يبيّنٍ هيئة فاعِل ولا مفعول ولا هي مؤكّدة، فقال ابن جني : تأويلها : جاء زيد طالعةً الشمس عند مجيئه ، يعني فهي كالحال والنعت السببيّين ، كمررت بالدّار قائماً سكانها وبرجل قائمٍ غلمانُهُ .

وقال ابن عمرون : هي مؤولة بمبكّراً ونحوه .

---

(١) الزمر / ٧٣ .
(٢) النمل / ١٠ .

قــاعــــدة

[في كل ما جاز أن يكون حالاً يجوز أن يكون صفة للنكرة وليس العكس]

قال ابن يعيش : كلّ ما جاز أن يكون حالاً يجوز أن يكون صفة للنّكرة، وليس كلّ ما يجوز أن يكون صفةً للنّكرة يجوز أن يكون حالاً، ألا ترى أن الفعل المستقبل يكون صفةً للنّكرة نحو : هذا رجل سيكتب ، ولا يجوز أن يقع حالاً .

ضــابـــط

[في العوامل اللفظية]

جميع العوامل اللّفظيّة تعمل في الحال إلاّ كان وأخواتها ، وعسى على الأصحّ فيهما .

قــاعــــدة

[الحال شبيهة بالظرف]

الحال شبيهةٌ بالظّرف . قال ابن كيسان : ولذا أغنْت عن الخبر في : ضربي زيداً قائماً .

بـاب التمييز

قال ابن الطّرواوة : الإبهام الذي يفسّره التّمييز : إمّا في الجنس نحو : عشرون رجـلاً ، أو البعض نحو : أحسن النـاس وجهاً ، أو الحال نحو : أحسنهم أدباً ، أو السّبب نحو : أحسنهم عبداً .

قال ابن هشام في تذكرته : فهو كالبدل في أقسـامه الثّـلاثة . والقسمان الأخيران نظيرهما بدل الاشتمال. ويوضح الأول: أن الإفراد في موضع / الجمع ، فرجـل في موضـع رجال ، فـالعشرون نفس [٨٣/٢] الرجال .

ضـابـط
] في أن التمييز لا يأتي في موضعين]

قال ابن الصائغ في (تذكـرته) : التمييـز المنتصب عن تمام الكلام يجوز أن يأتي بعد كُل كلام ينـطوي على شيء مبهم إلاَّ في موضعين .

أحدهما : أن يؤدي إلى تدافع الكلام نحو ضرب زيدٌ رجلاً ،

إذا جعلت ـ رجلاً تمييزاً لما انطوى عليه الكلام المتقدّم من إبهام الفاعل ، وذلك أن الكلام مبنيٌّ على حذف العامل فذكره تفسيراً آخره متدافع ، لأن ما حذف لا يذكر .

وقد ذهب ألى إجازته بعض النّحويّين وقد يتخرّج عليه قول الراجز .

٣٢٧= يَبْسُطُ للأضياف وَجْهاً رَحْبَا بَسْطَ ذِرَاعَيْنِ لِعَظْمٍ كَلْبَا[1]

فيكون قد نوى بالمصدر بناءَهُ[2] للمفعول ، والتقدير ، بَسْطاً مثل ما بُسِط ذراعان[3] .

ويحتمل هذا البيت غير هذا ، وهو أن يكون من باب القَلْبِ ، وهو كثير في كلامهم .

والموضع الثاني : أن يؤدي إلى إخراج اللفظ ، عن أصل وضعه نحو ، قولك : ادهنت زيتاً ، لا يجوز انتصاب زيت على التّمييز ، إذ الأصل : ادّهنتُ بزيت ، فلو نصب على التّمييز ، لأدّى إلى حذف حرف الجرّ وإلتزام التنكير في الاسم ونصبه بعد أن لم يكن كذلك . وكلّ ذلك إخراج اللّفظ عن أصل وضعه ويوقف فيما ورد من ذلك على

(١) قائله مجهول .
من شواهد : المغنى ٢ / ٥٨٣ .
(٢) في ط : « بناؤه » ، تحريف
(٣) قدره ابن هشام في المغنى ٢/ ٥٨٣ : بقوله : « إن الأصل : كما بسط كلب ذراعيه ، ثم جيء بالمصدر ، وأسند للمفعول فرفع ثم أضيف إليه ، ثم جيء بالفاعل تمييزاً .

السّمّاع .

والذي ورد منه قولهم : امتلأ الإناء ماءً ، وتفقأ زيدٌ شَحْماً، والدّليل على أن ذلك نصب على التمييز التزام التّنكير، ووجوب التأخير بإجماع . . انتهى .

باب حروف الجَرّ

تقسيم

قال ابن الخباز : حروف الجّرّ ثلاثة أقسام :

قسم : يلزم الحرفيّة وهو مِن ، وفي ، وإلى ، وحتّى ، وربّ ، [٢/٨٤] واللام ، / والواو ، والتاء ، والباء .

وقسم : يكون اسماً وحَرْفاً وهي : على ، وعن ، والكاف ، ومذ ، ومنذ .

وقسم : يكون فعلاً وحرفاً وهو : حاشا ، وعدا ، وخلا . قال : ولولا ، وكي في القسم الأول . ومع ، مِن القسم الثاني .

وحكى عن أبي الحسن: أنه قال : بَلْهَ[1] إذا جرّت حرف جر . انتهى .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) : حروف الجرّ تنقسمُ أربعة أقسام :

(١) في ط فقط : « يلي » ، تحريف

قسم : لا يستعمل إلَّا حرفاً .

وقسم : يستعمل حرفاً واسماً ، وهو مذ ، ومنذ ، وعن ، وكاف التشبيه .

وقسم : يستعمل حرفاً وفعلاً وهو ، حاشا ، وخلا .

وقسم : يستعمل حرفاً واسماً وفعلاً وهو على .

قــاعــــدة

[الأصل في الجرّ حرف الجرّ]

الأصل في الجَرّ حرف الجرّ ، لأن المضاف مردود في التأويل إليه . ذكره ابن الخباز في (شرح الدّرّة) .

ضــابـــط

[في عدد حروف الجر]

قال ابن هشام في (تعليقه) : حروف الجرّ عشرون حـرفاً ، ثلاثة لا تجرّ إلَّا في الاستثناء وهي ، حاشا ، وخلا ، وعدا .

وثلاثة لا تجرّ إلَّا شذوذاً وهي لعلّ ، وَكَيْ ، ومتى .

وسبعـة تجرّ الـظاهـر والمضمـر وهي ، مِن، وإلى ، وعن ، وعلى ، وفي ، والباء ، واللام .

والسبعة الباقية لا تجرّ إلّا الظاهر وهي تنقسم إلى أربعة أقسام :

قسم : لا يجرّ إلّا الزمان وهو مذ ، ومنذ .

وقسم : لا يجرّ إلّا النكرات وهو ، ربّ .

وقسم : لا يجرّ إلّا لفظي الجلالة ، ورَبّ ، وهو التاء .

وقسم : يجرّ كل ظاهر وهو الباقي .

[مصطلحا الجر والخفض]

(فائدة) : الجرّ من عبارات البصريين ، والخفض من عبارات [٢/ ٨٥] الكوفيين / ذكره ابن الخباز وغيره .

[من]

(فائدة) : قال ابن الدّهان في الغُرة : (مِنْ) أقوى حروف الجرّ ، ولهذا المعنى اختصت بالدخول على عند .

قاعدة

[في أصل حروف القسم]

قال : أصل حروف القسم : الباء ولذلك خُصّت بجواز ذكر الفعل معها نحو : أقسم باللّه لتفعلنّ . ودخولها على الضمير نحو :

بك لأفعلن ، واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو : باللّه هل قام زيد ؟

[معاني تعلق حروف الجرّ بالفعل]

(فائدة) : قال ابن فلاح في المغنى : تعلق حروف الجر بالفعل يأتي لسبعة معان :

تعلّق المفعول به .

وتعلق المفعول له كجئتك للسّمّن واللبن .

وتعلّق الظرف كأقمت بمكة .

وتعلق الحال كخرج بعشيرته .

وتعلّق المفعول معه نحو : ما زلت بزيد حتى ذهب .

وتعلّق التشبيه بالمفعول به نحو قام القوم حاشا زيدٍ وخلا زيدٍ ، لأنها نائبة عن إلاّ والاسم بعدها ينتصب على التشبيه بالمفعول به . فكذا المجرور بعد هذه على التّشبيه بالمفعول به .

وتعلق التمييز نحو :

٣٢٨= * يا سيّداً ما أنت من سيّد *[١]

---

(١) تمامه : * موطأ الأكناف رحْبَ الذِّراعْ *

من شواهد : شرح شذور الذهب / ٢٣٠ ، والتصريح ١/ ٣٩٩، وهمع الهوامع والدرر رقم ٦٧٣ ، ٩٧٢ ، ١٤٤٧ . وقائله السفاح بن بكير يرثي بها يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير ، وكان ثبت على موالاته حتى قتل معه ، وقيل : إنه لرجل من بني قريع .

[أوجه ربّما]

(فائدة) : في (تذكرة ابن الصائغ : قال : نقلت من مجموعٍ بخط ابن الرماح : (رُبّما) على ثلاثة أوجه : أحدها : أن « ما » كافّة كما قال :

٣٢٩= فإن تُمْسِ مَهْجُورَ الفِنَاءِ فَرُبّما   أقام به بَعْدَ الوُفُودِ وفُودُ[(١)]

وغير كافة :

٣٣٠= ماوِيّ يا رُبَّتَما غارةٍ   شَعْوَاء كاللّذْعَةِ بِالْمِيْسَمِ[(٢)]

ونكرة موصوفة :

٣٣١= * ربما تكرة النفوس من الأمـ ر *[(٣)]

(١) من شواهد : الخزانة ٤/١٦٧ ، وهو من أبيات أربعة أوردها أبو تمام في باب المراثي من الحماسة لأبي عطاء السِّندي يرثي بها يزيد بن هبيرة الفزاري ، ووأولها .

ألا إن عيناً لم تجد يوم واسط   عليك بجاري دمعها لجمودُ

(٢) لضمْرة بن ضمرة النهشليّ .

من شواهد : الخزانة ٤/١٠٤ ، والهمع والدرر رقم ١١٥٦ ونوادر أبي زيد /٢٥٣ ، وروايته : « بل » مكان : « يا » .

(٣) الشاهد بتمامه :

ربما تكره النفوس من الأمـ   ر له فَرْجة كحل العقالِ

نسبه سيبويه ١/٢٧٠ إلى أمية بن أبي الصلت، وهو من شواهدِهِ، وشواهد: المقتضب ١/٤٢ ، وابن الشجري ٢/٢٣٨ ، وابن يعيش ٤/٢ ، ٨/٣٠ ، والخزانة ٢/٥٤١ ، ٤/١٩٤ ، والمغنى ٢/٢ ، وشرح شذور الذهب /١٢ ، والعيني ١/٤٨٤ ، والأشموني ١/١٥٤ ، واللسان : فرج ، والهمع والدرر رقم ٨ ، ٣٠١ .

ويحتمل الثلاثة قوله :

٣٣٢= لقد رُزئتْ كعب بن عوف وربّمـــا
فـتًى لــم يكــن يرضى بشيء يضيمُهــا

فتىً مرفوع بما يفسره : (يضيمها) ، لأن ربّما صارت مختصة بالفعل كـ (إذا) ، و(إن) ، تقديره : لم يرض فتًى لم يكن يرضى ، أو لم يكن فتى يرضى ، أو مفعول بإضمار فعل تقديره : وربما رزئت فتًى لم يكن يرضى ، أو مفعول برزئت المذكور ، وفي هذه الأوجه كافّة . أو تجعل زائدة وفتى محلّه جرّ ، أو نكرة موصوفة أي : رُبّ شيء فتًى / لم يكن يرضى . [٢/٨٦]

باب الإضافة

قــاعـــدة

[ما لا يمكن تنكيره من المعارف لا تجوز إضافته]

قــال في (البسيط) : مــا لا يمكن تنكيــره من المعــارف كالمضمرات وأسماء الإشارة لا تجوز إضافته؛ لملازمة القرينة الدالّة على تعريفه وضْعاً .

وأما الأعلام فالقياس عدم إضافتها، وعدم دخـول اللام عليهـا لاستغنـائها بـالتّعريف الـوضْعِيّ عن التعريف بـالقـرينـة الـزّائـدة . والاشتراك الاتّفاقي فيها لا يلحقها باشتراك النّكرات الذي هو مقصود الواضع . وليس الاشتراك في الأعلام مقصوداً للواضع ، فإن النكرات تشترك في حقيقة واحدة ، والأعلام تشترك في اللّفظ دون الحقيقة . وكل حقيقّة تتميّز بوضع غير الوضع للحقيقة الأخرى بخـلاف وَضْع اللّفظ على النكرات ، ولذلك كان (الزّيدان) يدلّ على الاشتراك في الاسم دون الحقيقة ، (والرجـلان) يدلّ على الاشتـراك في الاسم والحقيقة .

وقد جاء إدخال اللّام عليها. وإضافتها إلحاقاً للاشتراك الاتّفاقي بالاشتراك الوضعي ، وكأنه تخيّل في تنكيرها اشتراكها في مُسَمّى هذا اللّفظ، فإذا اتفق جماعةٌ اسمُ كلّ واحد منهم زيدٌ، فكل واحد منهم فَرْدُ مَنْ يُسَمّى بزيد .

فلهذا القَدْر مِنَ التَّنكيرِ صَحّ تعريفُه باللّام وإضافته في قوله :

٣٣٣= * بَاعَد أُمّ العَمْر مِنْ أسيرها[١] *

وقوله :

٣٣٤= * علا زَيْدُنا يوم النّقا رَأس زَيْدِكُمْ[٢] *

---

(١) لأبي النجم ، كما في ابن يعيش، وبعده :

* حُرّاسُ أبوابٍ على قصورِها *

من شواهد : ابن يعيش ٤٤/١ ، والإنصاف ٣١٧/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٥٦/٤ ، والمغنى ٥٢/١. والهمع والدرر رقم ٢٢١ ، واللسان : « وبر » .

(٢) تمامه :

* بأبيض ماضي الشفرتين يمانِ *

من شواهد : ابن يعيش ٤٤/١ ، والخزانة ٣٢٧/١، ١٦١/٢، ٢٥٢/٣، والمغنى ٥٣/١ ، والعيني ٣٧١/٣، والتصريح ١٥٣/١، وحاشية يّس ١٠٣/١.

وهو منسوب إلى رجل من طيىء ، وكان رجل منهم يقال له زيد من ولد عروة بن زيد الخيل قتل رجلاً فأقاد عنه السلطان، فقال يفتخر على الأسديين وبعده :

فإن تقتلوا زيداً بزيد فإنما أقادكم السلطان بعد زمان

والنّقا بالقصر : الكثيب من الرمل .

واجتماع اللام والإضافة في قوله :

٣٣٥= وَقَدْ كان مِنْهُم حاجِبٌ وابن مامة
أَبو جَنْدَلٍ والـزَّيْـدُ زَيْـدُ المعـارِكِ[1]

قال : والإضافة في الأعلام أكثر من تعريف اللّام ؛ وإنما كَثُرت ولم يكن استقباحها كاستقباح دخول اللّام لوجهين :

أحدهما : التأنيس بكثرة الأعلام المسمّاة بالمضاف والمضاف إليـه كعبد الله وعبـد الـرَّحمٰن ، والكُنى فلم تكن الإضـافـة والعلم متنافيين .

والثـاني : أنه قـد عهد من الإضـافة عـدم التعـريف بهـا في المنفصلة ، فلم تستنكر كاستنكار دخول اللّام التي لا يكون ما تدخل عليه نكرة ، وإن وجد ، كأرسلها / العراك ، وادّخُلوا الأوّل فالأوّلَ ، فهو قليل بالنسبة إلى الإضافة اللفظيّة التي لا تفيد التعريف . [٢/٨٧]

قـــاعـــــدة

[في سلب تعريف العلمية من العلم عند الإضافة]

قـال ابن يعيش : إذا أضفت العلم سلبته تعـريف العلميّـة ، وكسوته بعدُ تعريفاً إضافيّاً وجرى مجرى أخيك ، وغلامك ، في

(١) من شواهد : ابن يعيش / ٤٤ برواية : « ابن امه » مكان : « ابن مامة »، وقد نسبه للأخطل ،

تعريفهما بالإضافة كقوله :

٣٣٦= * علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم[1] *

قال : وإذا أضيف العلم إلى اللقب صار كالاسم الواحد، وسلب ما فيه من تعريف العلميّة ، كما إذا أضيف إلى غير اللقب وصار التّعريف بالإضافة .

قـــاعـــدة

[في إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال]

قال ابن السّرّاج في (الأصول) : الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل ، ولا فعل إلى اسم ، ولكن العرب اتّسَعَتْ في بعض ذلك ، فخصّت أسماء الزّمان بالإضافة إلى الأفعال ، لأن الزّمان مضارع للفعل ، لأن الفعل له بُنِي ، وصارت إضافة الزّمان إليه كإضافته إلى مصدره لما فيه من الدّلالة عليهما .

ضـــابـــط

[في أقسام الإضافة]

الأسماء في الإضافة أقسام :

الأول : ما يلزم الإضافة فلا يكاد يستعمل مفرداً ، وذلك

(١) الشاهد رقم ٣٣٤ الذي سبق ذكره .

ظـروف ، وغير ظـروف ، فمن الـظّروف الجهـات السّتّ ، وهي : فوق ، وتحت ، وأمام ، وقدام ، وخلف ، ووراء ، وتلقاء ، وتجاه ، وحـذاء ، وحِذة[١] ، وعنـد، ولدُن، ولدا، وبين ، ووسط ، وسـوى ، ومع ، ودون ، وإذْ ، وإذا ، وحيث .

ومن غيـر الظّروف : مِثْـل ، وشبه ، وغيـر ، وبيد ، وقيـد ، وقدا ، وقاب ، وَقَيْس[٢] ، وأي ، وبعض ، وكل ، وكلا ، وكلتا ، وذو مؤنثة ، ومثنّاة ، ومجموعة[٣] . وأولو ، وأولات ، وقد ، وقَط ، وحسب ، ذكر ذلك كلّه في (المفصل) .

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « حدة » بادال ، وصوابها بالذال كما في ابن يعيش الذي نقل منه هذا النص ٢ / ١٢٦ .
وفي القاموس : « حذا » : حاذاه : آزاه ، والحذاء : الإزاء ويقال : هو حذاءَك ، وحِذْوتَك ، وحِذَتَك بكسرهن .

(٢) في شرح ابن يعيش ٢ / ١٢٩ : « وأمّا مثل وشبه فبمعنى واحد ، وغير وبيد بمعنى واحـد . وقيد ، وقـدا ، وقـاب ، وقيس بمعنى مقـدار الشيء ، يقـال : بيني وبينه قيـد رمح ، وقـاب رمح ، وقيس رمـح .
بمعنى : قدر رمح .

(٣) ذو بمعنى صاحب . نقول : هذا رجل ذو مال ، تعرب إعـراب الأسماء الخمسة وفي التثنية : ذَوا مال، وأصله: ذوان، حذفت نونه للإضافة ، وفي النصب والجرّ : ذَوَى مال : وفي الجمع ذَوُو مال : رفعاً ، وَذَوِي مال نصباً وجرّاً ، وأصله : ذوون ، وذوين ، وحذفت نونه للإضافة،وجمـع جمع السلامة؛لأنه وصف به من يعقل، فجرى مجرى مسلمين ، وصالحين وفي المؤنث ذات ، والتثنية ذواتا والجمع ذوات . انظر ابن يعيش ٢ / ١٢٩ .

والثاني : ما لا يضاف أصلاً كـ«مُذ» ومنذ إذا وليهما مرفوع أو فعل / ، والمضمرات وأسماء الإشارة والموصولات سوى أي . [٢/٨٨] وأسماء الأفعال ، وكم وكأيّن .

والثالث : ما يضاف ويفرد وهو غالب الأسماء .

قاعدة

[الإضافة تصح بأدنى ملابسة]

الإضافة تصحّ بأدنى ملابسة نحو قولك : لقيته في طريقي ، أضفت الطّريق إليك بمجرّد مرورك فيه . ومثله قول أحد حاملي الخشبة : خذ طرفك،أضاف الطّرف إليه بملابسته إياه في حال الحَمْل . وقول الشاعر :

٣٣٧= إذا كَوْكَبُ الخَرْقاء لاح بِسُحْرَةٍ
سهيلٌ أذاعت غَزْلَها في القَرَائِبِ[١]

---

(١) من شواهد ابن يعيش ٣/٨ ، وقد شرحه بقوله : « وذلك أن الكَيِّسةَ من النساء تستعد صيفاً ، فتنام وقت طلوع سهيل ، وهو وقت البرد .
والخرقاء تكسل عن الاستعداد ، فإذا طلع سهيل وبردت تجد في العمل ، وتفرّق قطنها في قبيلتها تستعين بهن ، فخصصها لذلك :
من شواهد : المقرب ١/٢١٣ . والخزانة ١/٤٨٧ ، والعيني ٣/٣٥٩ ، واللسان : « غرب » برواية الغرائب مكان : القرائب ، وكذلك في المحتسب ٢/٢٢٨ برواية : « الغرائب » . وقائل الشاهد مجهول .

أضاف الكوكب إليها لجِدّها في عملها عند طلوعه. ذكر ذلك في (المفصل) وشروحه .

ضابط

[في حيث]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : ليس في ظروف المكان ما يضاف إلى الجملة غير « حيث » لمّا أبهمت، لوقوعها على كلّ جهة احتاجت في زوال إبهامها إلى إضافتها بِجُمْلة[١] كإذ وإذا في الزّمان .

ضابط

[في ما يكتسبه الاسم بالإضافة]

قال ابن هشام في (المغنى) : الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة :

أحدها : التّعريف كغلام زيد .

الثاني : التخصيص كغلام رجل .

الثالث : التخفيف كضارب زيد .

الرابع : إزالة القُبْح أو التجوّز كمررت بالرّجل الحسن الوجه ، فإنّ الوَجْهَ إن رفع قَبُحَ الكلام ؛ لخلّو الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف،

(١) في ط : « الجملة » بدون الباء

وإن نُصِب حصل التجوّز بإجرائك الوصف القاصر مُجْرى المتعدّي .

الخامس : تذكير المؤنث : نحو « إن رحمة الله قريب »[1] .

السادس : تأنيث المذكر نحو : قطعت بعض أصابعه / . [٨٩/٢]

السابع : الظرفية نحو : « تُؤْتِي أُكلَهَا كُلّ حين »[2] .

الثامن : المصدرية نحو : ﴿ أيّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُون ﴾[3] .

التاسع : وجوب الصّدر نحو : غلام مَنْ عندك ، وصبيحة أيّ يوم سفرك .

العاشر : البناء في المبهم نحو : غير ، ومثل ، ودون ، والزمن المبهم المضاف إلى إذ أو فعل مبني .

وهذا الفصل أخذه ابن هشام[4] من كتاب (نظم الفرائد وحصْر الشرائد) للمهلّبي . وقال المهلبيّ في نظم ذلك:

خصال في الإضافة يكتسيها الْمضافُ من المضاف إليه عَشْرُ :

بنـاءٌ ثُمّ تـذكيـرٌ وظـرْفٌ ومعنى الجنس والتأنيث تَقْرُو[5]

وتعـريفٌ وتنكـيـرٌ وشَـرْطُ والاستفهام والحـدَثُ المُقـرُّ

(١) الأعراف /٥٦ .

(٢) إبراهيم /٢٥ .

(٣) الشعراء /٢٢٧ .

(٤) نقل عن المغنى ٢/٥٦٤ ـ ٥٦٩ بتصرّف .

(٥) في القاموس : القرو : القصد والتتبع كالاقتراء والاستقراء .

وذكر في الشرح أنه أراد بالاستفهام مسألة غلام من عندك ؟ وبالحدث المصدريّة ، وبالجنس قولك : أي رجل يأتيني فله درهم ، وبالشّرط : غلام مَنْ تضرب أضرب ، وبالتّنكير قولك : هذا زيد رجل ، وهذا زيد الفقيه ، لا زيد الأمير؛ لأنك لم تُضِفْه حتى سلبته التّعريف في النيّة للاشتراك العارض في التّسمية .

وهذه الثّلاثة لم يذكرها ابن هشام ، وذكر بدلها : التّخصيص ، والتخفيف ، وإزالة القبح ، والتجوّز .

ولم يذكر المهلّبي هذه الثلاثة

ومسألة اكتساب التنكير من الإضافة في غاية الحسن ، وهي سلب تعريف العلميّة ، وقد تقدم تحقيق ذلك في أول الباب .

وقلت أنا :

ويكتسب المضاف فخذ أموراً … أحلتها الإضافة فوق عشر
فتعريفٌ وتخصيص بناء … وتخفيف كضاربِ عبد عمرو
وَتَرْكُ القبح والتّجويز شرطٌ … والاستفهام فانتسبا لصدر
وتذكيرٌ وتأنيث وظرْفٌ … وسلب للمعارف شبه نُكْر
ومعنى الجنس والحدث المعرّى … فخذ نظماً يحاكي عِقْد دُرِّ

وقال ابن هشام في (تذكرته) في اكتساب التأنيث : قد بسط الناس هذا ، فقالوا : إنه منحصر في أربعة أقسام : / [٢/٩٠]

قسم : المضاف بعض المؤنّث وهو مؤنث في المعنى ، وتلفّظ بالثاني وأنت تريده نحو : قُطِعَتْ بعض أصابعه .

٣٣٨ = * إذا بعض السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنا(١) *

و « تَلْتَقِطه بعض السَّيّارة »(٢).

وقسمٌ : هو بعض المؤنث وتلفظ بالثَّاني ، وأنت تريده إلَّا أنه ليس مؤنّثاً ، وذلك نحو :

٣٣٩= * شَرِقَتْ صَدْرُ القناة(٣) *

---

(١) تمامه :

* كفى الأيتامَ فَقدْ أبي اليتيم *

لجرير من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك ومطلعها :

أَلُمْتِ وما رَفُقْتِ بأن تلومي　　　وقلت مقالَة الخَطِل الظّلومِ

انظر ديوانه / ٤١١ .

من شواهد : سيبويه ١ / ٢٥ ، ٣٢ ، والمقتضب ٤ / ١٩٨ ، وابن يعيش ٥ / ٩٦ ، والخزانة ٢ / ١٦٧ ،وحاشية يس ٢ / ٣٢ . واللسان : « عرق » .

وفي الخزانة : بعض فاعل محذوف يفسّره « تعرقتنا » المذكور وتعرقتنا ، يقال : تعرقت العظم : إذا أكلت ما عليه من اللحم . يريد أنها أذهبت أموالنا ومواشينا ، وكفى بمعنى أغنى يتعدّى إلى مفعولين ، أولهما : الأيتام ، وثانيهما فقد ، ومصدره : الكفاية وفي ط : « تعوقتنا » بالواو .

(٢) يوسف / ١٠ ، وفي « ط » «يلتقطه» بالياء وهي قراءة حفص وهي غير مرادة هنا ، والصواب « تلتقطه » بالتاء لأنه المناسب للاستشهاد، وهي قراءة مجاهد ، وأبي رجاء ، والحسن ، وقتادة ؛ انظر قراءة رقم ٣٧٣٧ في معجم القراءات .

(٣) قطعة من بيت للأعشي ديوانه / ١٨٤ ، والبيت بتمامه :

وتَشرقُ بالقول الذي قد أذعتَهُ　　　كما شَرِقَتْ صدر القناة من الدم

وفي ط : « شرق صدر القناة » تحريف صوابه من المخطوطات ومراجع =

وقلنا : إنه غير مؤنث لأنّ صدر القناة ليس قناة، بخلاف بعض الأصابع فإنه يكون أصابع .

وقسم : تلفظ بالثاني وأنت تريده إلاَّ أنه لا بعض ولا مؤنث نحو : اجتمعت أهل اليمامة .

والقسم الرابع : زاده الفارسِيّ وهو أن يكون المضاف كُلاًّ للمؤنث كقوله :

٣٤٠=وَلَهِتْ عليه كُلُّ مُعْصِفَةٍ هوجاءُ ليس لِلُبِّها زَبْرُ[1]

فأنّث كُلاًّ ، لأنه المُعْصفات .

= الشواهد الآتية :
سيبويه ١ /٢٥ ، والمقتضب ٤ /١٩٧ ، والهمع والدرر رقم ١٢٢٩. وشرقِ بريقه : إذا غصّ وهو من باب عَلِم.

(١) لابن أحمر ، من قصيدة مطلعها :
عوجوا فحيّوا أيّها السّفْرُ أم كيف ينطق منزل قَفْرُ
انظر شعر عمرو بن أحمر الباهليّ ٨٦ ـ ٨٧.
وولهت : جنت ، والمعصفة : الريح الشديدة ، واللَب : العقل،والزَّبر : التماسك ، قال في أساس البلاغة /٢٦٦ : ومن المجاز : « ما له زبر » أي عقل وتماسك ثم استشهد بهذا البيت لابن أحمر
من شواهد : سيبويه ١ /٢٧٢ ، وحاشية يس ٢ /٣٢ ، واللسان : « هوج » و « زبر » .
وفي ط : « ليس للبهازين » تحريف واضح ، وفي حاشية يّس : « زير » بالياء ، تحريف .

[فَائدة منظومة في سقوط الهاء عند الإضافة]

(فائدة) قال بعضهم :

ثلاثةُ تَسْقط هاءاتُها مضافةً عند جميع النّحاهْ
منها إذا قيل أبو عذرها[1] وليت شعري وإقام الصّلاَهْ

باب المَصْدر :

قال ابن هشام في (تذكرته) : المصدر الصرّيح يقع في موضع الفاعل نحو : ﴿ ماؤُكُمْ غَوْراً ﴾[2] والمفعول به نحو : ﴿ هٰذا خَلْقُ اللّه ﴾[3] .

والمصدر المؤول كذلك في موضع الفاعل نحو : عسى زيدٌ أن يقوم ، والمفعول نحو : ﴿ ما كان هذا القرآن أَنْ يُفْتَرى ﴾[4] .

[أقوى إعمال المصدر]

(فائدة) : قال ابن هشام في (تذكرته) : قال الجرجاني :

---

(١) في اللسان : « عذر » : يقال : فلان أبو عُذْر فلانه : إذا كان افترعها وافتضّها ، وأبو عُذْرتها . وقولهم : ما أنت بذي عُذْر هذا الكلام : أي لست بأوّل من افتضه .

(٢) المُلْك / ٣٠.

(٣) لقمان / ١١ .

(٤) يونس / ٣٧.

أقوى إعمال المصدر منوّناً ، لأنه نكـرة كالفعـل ، ثم مضافـاً ، لأن إضافته في نيّة الانفصال، فهو نكرة أيضاً ، ودونهما ما فيه « أل » .

باب اسم الفاعل

قـــاعــــدة

[في الكلمات التي تكسَّر والتي تجمع بالواو والنون]

قال ابن السراج (في الأصول) كل ما كان يجمع بغير الـواو والنون/ نحو : حسن وحِسان ، فإنّ الأجود فيه أن تقول. مررت برجل حسانٍ قومهُ من قبل أن هذا الجمع المُكسّر هو اسمٌ واحدٌ صيغ للجمع ألا ترى أنه يعرب كإعراب الواحد الفرد . [٢/٩١]

وما كان يجمع بالواو والنون نحو : منطلقين فإن الأجود فيه أن تجعله بمنزلة الفعل المقدّم فتقول: مررت برجل منطلقٍ قومُه .

بـاب التّعجّب

قول البصريّين في : أَحْسِنْ بزيد يلزم منه شذوذ من أوجه :

أحدها : استعمال أفْعِل للصّيرورة قياساً ، وليس بقياس ، وإنما قلنا ذلك؛ لأن عندهم أن أفْعِل أصله أفْعَل بمعنى صار كذا .

الثاني : وقوع الظاهر فاعلاً لصيغة الأمر بغير لام .

الثالث : جعلهم الأمر بمعنى الخبر .

الرابع : حذف الفاعل في ﴿ أَسْمِعْ بهم وَأَبْصِر ﴾[1] نقله من تعاليق ابن هشام .

باب أفعل التفضيل

قــاعـــدة

[في تشابه التعجب بأفعل التفضيل]

قال ابن السّرّاج في (الأصول) : كُلّ ما قلت فيه : ما أَفْعَلَهُ قلت فيه : أَفْعِل به ، وهذا أفعل من هذا . وما لم تقل فيه ما أفعله لم تقل فيه : هذا أفعل من هذا ، ولا أَفْعِل به .

ضــابـــط

[في عدم اقتران : خير وشر بأل]

قال ابن هشام في (تـذكرتـه) : قولهم : إن أفعـل التفضيل يستعمل مضافاً وبأل وبـ « من » يستثنى من استعماله بأل خَيْرٌ وشَـرٌّ فإنّي لم أرهما استعملا بأل للتفضيل .

(١) مريم /٣٨.

باب أسماء الأفعال

[تثنية هاء وجمعها نادر وغير شاذ]

قال ابن هشامَ في (تذكرته): اعلم أن (هاؤما، و(هاؤم) نادرٌ في العربية لا نظير له ألا ترى أن غيره من : صَهْ ومهْ لا يظهر فيه الضّمير البتَّةَ وهو مع ندوره غير شاذّ في الاستعمال ، ففي التنزيل : ﴿ هاؤومُ اقْرَءُوا كِتَابِيَه﴾/(١) [٩٢/٢]

(١) الحاقة /١٩.

باب النّعت

ضابط

[في أقسام ما يوصف به]

قال في (البسيط) : جملة ما يوصف به ثمانية أشياء :

اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصّفة المشبّهة . وهذه الثلاثة هي الأصل في الصّفات ، لأنها التي تدخل في حدّ الصّفة ، لأنّها تدّل على ذات باعتبار معنًى هو المقصود ، وذلك لأن الغرض من الصّفة الفرق بين المشتركين في الاسم. وإنّما يحصل الفرق بالمعاني القائمة بالذّوات ، والمعاني هي المصادر . وهذه الثّلاثة هي المشتقّة من المصادر فهي التي توجد المعاني فيها .

والرابع : المنسوب كمكّيٌ وكوفيٌ ، وهو في معنى اسم المفعول .

والخامس : الوصف بذي التي بمعنى صاحب .

والسادس : الوصف بالمصدر كرجل عَدْل وهو سماعيّ .

والسابع : ما ورد من المسموع غيره كمررت برجل أيّ رجل .

والثامن : الوصف بالجملة .

ضــابــــط

[في أقسام الأسماء في الوصف]

قال في (البسيط) : الأسماء في الوصف على أربعة أقسام :

ما يوصف ويـوصف به ، وهـو اسم الإشارة ، والمعـرّف بأل، والمضاف إلى واحد من المعارف إذا كان متّصفاً بالحدث .

وما لا يوصف ولا يوصف به وهو ثواني الكُنَى ، واللهم عند سيبويه ، وما أوغل من الاسم في شبه الحرف ، كأين وكم وكيف ، والمضمرات . وما أحسن قول الشاعر .

أضمرت في القلب هَوى شادنٍ . مشـتغـلٍ بـالنّحـو لا يُنْصِـفُ
وَصَفْتُ مـا أضمْـرتُ يـومـاً لـه فقـال لي المضمـر لا يُـوصَفُ

وما يوصف ولا يوصف به : وهو الأعلام .

[٢/٩٣] وما يُوصَف به ولا يُوصَف وهو الجمل / .

[أقسام الأسماء في مجال النعت]

وقال ابن عصفور في (شرح الجُمَل) : الأسماء تنقسم أربعة

أقسام :

قسم : لا ينعت ولا ينعت به وهو اسم الشّرّط، واسم الاستفهام، والمضمر، وكل اسم متوغّل في البناء، وهو ما ليس بمعرب في الأصل ما عدا الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة .

وقسم : ينعت به ولا يُنعت وهو ما لا يستعمل من الأسماء تابعاً نحو : « بسن » و« ليطان » و« نائع » من قولهم : حسن بسن ، وشيطان ليطان ، وجائع نائع ، وهي محفوظةٌ لا يقاس عليها .

وقسم : ينعت ولا ينعت به وهو العَلَم، وما كان من الأسماء ليس بمشتق ولا في حكمه نحو : ثوب وحائط ، وما أشبه ذلك .

وقسم : ينعت وينعت به وهو ما بقي من الأسماء .

وقال ابن هشام في تذكرته المعارف أقسام :

قسم : لا ينعت بشيء وهو المضمر .

وقسم : ينعت بشيء واحد وهو اسم الإشارة خاصة ينعت بما فيه أل خاصة .

وقسم : ينعت بشيئين وهو ما فيه أل ينعت بما فيه أل أو بمضاف إلى ما فيه أل .

وقسم : ينعت بثلاثة أشياء وهو شيئان : أحدهما : العلم ينعت بما فيه أل، وبمضاف، وبالإشارة.

والثاني المضاف ينعت بمضاف مثله وبما فيه أل وبالإشارة .

تقسيـــم
[في تبعيّة الصّفة للموصوف في الإعراب]

قال في (البسيط) : تبعيّة الصّفة لموصوفها في الإعراب ثلاثة أقسام :

ما يتبع الموصوف على لفظه لا غير ، وهو كلّ معرب ليس له موضع من الإعراب يخالف لفظه .

وما يتبع الموصوف على محلّه لاغير ، وهو جميع المبنيّات التي أُوغلت في شبه الحرف كالإشارة ، وأمس ، والمركّب من الأعداد ، وما لا ينصرف في الجرّ .

وما يجوز أن يتبعه على لفظه وعلى محلّه وهو أربعة أنواع : اسم لا ، والمنادى ، وما أضيف إليه المصدر ، واسم الفاعل / . [٢/٩٤]

باب التوكيد

[الضمير الثاني المؤكد للضمير مرفوع دائما]

قال ابن النحاس في (التعليقة) : قاعـدة : الضمير إذا أكّـد بضمير كان الضّمير الثاني المؤكّد من ضمائر الرفع لا غير ، سواءُ كان الضّمير الأول المؤكّد مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً نحو : قمت أنا ، ورأيتك أنت ، ومررت به هو .

[ما لا يجوز فيه التأكيد اللفظي]

(فائدة) : قال ابن هشام في (تذكرته) : لنا موطنٌ لا يجوز فيه التوكيد اللّفظِيّ ، وذلك قولك : احْذَر الأسد . لا يجوز لك في هذا الكلام أن تُكَرّر الاسم المحذّر منه لئّلاّ يجتمع البدل والمبدل منه ، لأنهم جعلوا التّكرار نائباً عن الفعل .

[التوكيد اللفظي أوسع مجالاً من التأكيد المعنوي]

(فائدة) : قـال الأندلسي التـأكيد اللفـظي أوسع مجـالاً من التأكيد المعنوي ، لأنه يدخل في المفردات الثّلاث ، وفي الجمل ،

ولا يتقيّد بمُظهر أو مُضمر ، معرفة أو نكرةً ، بل يجوز مطلقاً إلا أن السماع في بعضها أكثر فلا يكاد يسمع أو ينقل : إنّ إنّ زيداً قائم ، وإنما أكثر ما يأتي في تكرير الاسم أو الجملة .

ضابط

[في تقسيم الاسم بالنسبة إلى التأكيد]

قال ابن الدّهّان في (الغرة) : الاسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

قسم : يوصف ويؤكد كزيد ، والرّجل .

وقسم : يوصف ولا يؤكد كرجل .

وقسم : يؤكد ولا يوصف كالمضمر .

قاعدة

[في ألفاظ التوكيد]

قال ابن هشام في (تذكرته) : إذا اجتمعت ألفاظ التوكيد بدأت بالنّفس ، فالعين ، فكُلّ ، فأجمع ، فأكتع ، فأبصع ، فأبتع .

وأنت مخيّر بين أبتع وأبصع فأيّهما شئت قدّمت .

فإن حذفت النفس أتيت بما بعدها مُرَتّباً ، أو العين فكذلك ، أو كُلّا فكذلك، أو أجمع لم تأت بأكتع وما بعده، لأن ذلك تأكيد لأجمع فلا يؤتى به دونها . ذكره ابن عصفور في (شرح الجمل)/ . [٢/٩٥]

باب العطف

أقسام العطف ثلاثة

أحدها: العطف على اللّفظ، وهو الأصل نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعدٍ بالخفض . وشرْطُهُ إمكان توجّه العامل إلى المعطوف فلا يجوز في نحو : ما جاءني من امرأة ولا زيدٌ إلا الرفع عطفاً على الموضع ، لأن (مِنْ) الزائدة لا تعمل في المعارف .

وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المَحَلّ جميعاً نحو: ما زيد قائماً لكن أو بل قاعِدٌ لأنّ في العطف على اللّفظ إعمالَ ما في الموجب ، وفي العطف على المحلّ اعتبار الابتداء مع زواله بدخول النّاسخ . والصّواب الرفع على إضمار مبتدأ .

الثاني : العطف على المحلّ نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعدًا بالنّصب . وله ثلاثة شروط :

أحدها : إمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح ، فلا يجوز : مررت بزيد وعمراً، لأنه لا يجوز مررت عمراً .

الثاني : أن يكون الموضع بحق الأصالة ، فلا يجوز : هذا الضارب زيد وأخيه ، لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته ؛ لالتحاقه بالفعل .

الثالث : وجود المُحْرِز أي الطّالب لذلك المحلّ ، فلا يجوز : إنّ زيداً وعمرو قائمان ، لأن الطالب لرفع عمرٍو هو الابتداء والابتداء هو التجرّد ، والتجرد قد زال بدخول إنّ .

الثالث : العطف على التّوهم نحو : ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ بالخفض على توهّم دخول الباء في الخبر . وشَرْط جوازه صحّة دخول ذلك العامل المُتَوهّم . وشرط حُسْنِه كثرة دخوله هناك .

قاعدة

[الواو أصل حرف العطف]

الواو أصل حروف العطف ، ولهذا انفردت عن سائر حروف العطف بأحكام / : [٢/٩٦]

أحدها : احتمال معطوفها للمعيّة والتّقدم والتأخر .

الثاني : اقترانها بإمّا نحو : ﴿ إمّا شاكراً وإمّا كفوراً ﴾(١) .

الثالث : اقترانها بلا إنْ سُبِقَتْ بنفي ولم يقصد المعيّة نحو :

---

(١) الإنسان /٣.

ما قام زيد ولا عمرو،ليفيد أن الفعل منفيٌّ عنهما في حالة الاجتماع والافتراق . وإذا فقد أحد الشّرطَيْن امتنع دخولها ، فلا يجوز : قام زيد ولا عمرو ، ولا ما اختصم زيد ولا عمرو .

الرابع : اقترانها بلكن نحو : ﴿ وَلَٰكِن رَسولَ اللّهِ ﴾[1] .

الخامس : عطف المفرد السَّبَبِيّ على الأجنبيّ عند الاحتياج إلى الرّبط : كمررت برجل قام زيدٌ وأخوه .

السادس : عطف العقد على النّيف نحو : أحد وعشرون .

السابع : عطف الصّفات المفرقة مع اجتماع منعوتها نحو :

٣٤١= * عَلَىٰ رَبْعَيْن مسلوبٍ وبالِ[2] *

الثامن : عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو :

٣٤٢= * فِقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ[3] *

---

(١) الأحزاب / ٤٠ .

(٢) لرجل من باهلة ، وصدره :

* بكيْتُ وما بُكا رجُلٍ حليمٍ *

من شواهد : سيبويه ١ / ٢١٤ ، والمقتضب ٢ / ٢٩١ ، والمقرب ١ / ٢٢٥ ، والمغنى ٢ / ٣٩٣ .

وفي ط : « وبال لي » مكان : « وبال » ، تحريف .

(٣) للفرزدق ، ديوانه / ١٩٠ وصدره :

* إنّ الرزيّة لا رزية مثلُها * =

التاسع : عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيدٌ وعمرو ، وجلست بين زيد وعمرٍو .

العاشر والحادي عشر : عطف العام على الخاص وبالعكس نحو ﴿ رَبِّ ٱغْفِرِ لِي ولِوَالدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مؤمناً وَلِلْمُؤْمِنِينَ والمُؤْمِنَات ﴾[1] ، ﴿ وَمَلاَئِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وجبريلَ وميكالَ ﴾[2] .

ويشاركها في هذا الحكم الأخير « حَتَّىٰ » ، كمات كالناسّ حتى الأنبياء ، فإنها عاطفة خاصّاً على عامّ .

الثاني عشر : عطف عامل حذف وبقى معموله على عامل آخر يجمعهما معنًى واحد نَحْو :

٤٤٣= * وزجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيونا[3] *

= من شواهد : المقرب ٤٢/٢ ، والمغنى ٣٩٣/١ ،وشرح شواهد المغنى للسيوطي رقم ٥٦٥ ، والهمع والدرر رقم ١٥٨٩ ، والتصريح ١٣٨/٢ .

(١) نوح /٢٨ .

(٢) البقرة /٩٨. وفي ط : « وملائكته وجيريل « وميكال » باسقاط « رسله » تحريف .

(٣) للرّاعي النّميري . وصدرُهُ :

* إذا ما الغانياتُ بَرزْنَ يوماً *

من شواهد : الخصائص ٤٣٢/٢ ، والمغنى ٣٩٤/١ ، وشرح شذور الذهب /٣١٥ ، والعينيّ ٩١/٣ ، والتصريح ١/ ٣٤٦ ، والأشموني ١٤٠/٢ ، وحاشية يس ٣٤٢/١ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ٨٨٠ ، ١٥٩٣ .

أي وَكَحِّلْن العيون . والجامع بينهما التّحسين .

الثالث عشر : عطف الشّيء على مرادفه : نحو :

٣٤٤= * وألْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْنا[١] *

الرابع عشر : عطف المقدّم على متبوعه للضرورة كقوله :

٣٤٥ * عَلَيْك وَرَحْمَةُ اللّهِ السّلامُ[٢] * / [٩٧/٢]

الخامس عشر : عطف المخفوض على الجِوار نحو: ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُم ﴾[٣]

---

(١) لعدي بن زيد ، وصدره :

* فقدّمت الأديم لراهشيه *

من شواهد : المغنى ٣٩٥/١ ، وشرح شواهد المغنى للسّيوطي رقم ٥٦٥ والهمع والدرر رقم ١٥٨٨ .

(٢) للأحوص . وصدره :

* ألا يا نخلة من ذات عِرْقٍ *

وكنى بالنخلة عن المرأة، ومطر: اسم رجل كان متزوّجاً بامرأة وكانت تبغضه ، وكان الأحوص يهواها .

من شواهد : الخصائص ٣٨٦/٢، وابن الشجري ١٨٠/١ ، والخزانة ١٩٢/١ ، ٣١٢، والمغنى ٣٩٥/١، والتصريح ٣٤٤/١، ٣٧٦، والهمع والدرر رقم ٦٦٦ ، ٨٧٦، ١٣٩٤ ، ١٥٩١ ، ١٦٥٦ .

(٣) المائدة / ٦ ، بجرّ اللام من « أرجلكم »وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو ، وحمزة وآخرين، وانظر اللسان (كعب) ، وشرح التصريح ١٣٧/٢، والهمع ٣٠٤/٤،والأشموني ٥٨/٣ . وانظر المراجع الأساسية لهذه القراءة في معجم القراءات ، قراءة رقم ١٧٨٨ .

السادس عشر : ذكر أبو علّيّ الفارسِيّ : أَن عطف الجملة الاسمية على الفعليّة وبالعكس يجوز بالواو فقط دون سائر الحروف . نقله عنه ابن جنّي في (سر الصّناعة) .

وفي (تذكرة) ابن الصّائغ عن (شرح الجمل) للأعلم : أصل حروف العطف الواو ، لأن الواو لا تدلّ على أكثر من الجمع والاشتراك، وأَمّا غيرها فيدلّ على الاشتراك وعلى معنًى زائد كالتّرتيب ، والمُهْلة ، والشّكّ ، والإضراب ، والاستدراك ، والنّفي ، فصارت الواو بمنزلة الشّيء المفرد، وباقي الحروف بمنزلة المرّكّب، والمفرد أصل المرّكّب .

ضابط

[في العطف بأم]

قال ابن هشام في (تذكرته) : من حروف العطف مالا يُعْطف إلّا بعد شيء خاصّ ، وهو أم بعد همزة الاستفهام .

ومنها : ما لا يعطف إلّا بعد شيئين ، وهو (لكن) بعد النفي والنّهي خاصّة .

ومنها : مالا يعطف إلّا بعد شيئين ، وهو (لكن) بعد النفي والنّهي خاصّة .

ومنها : ما لا يعطف إلّا بعد ثلاثة وهو (لا) بعد النّداء ، والأمر، والإيجاب .

ومنها : ما لا يعطف إلّا بعد أربعة وهو : بل بعد النّفي ، والنهي والإثبات، والأمر :

ضـــابـــط
[في تقسيم حروف العطف]

قال ابن الخباز : حروف العطف أربعة أقسام :

قسم يشرك بين الأول والثّاني في الإعراب والحكم وهو الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى .

وقسم : يجعل الحكم للأول فقط وهو « لا » .

وقسم : يجعل الحكم للثاني فقط وهو : بَلْ، ولكن / . [٢/ ٩٨]

وقسم : يجعل الحُكْم لأحدهما لا بعينه وهو إمّا ، وأو ، وأم .

ضـــابـــط
[في جواز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه]

قال ابن هشام في (تذكرته) : ليس في التّوابع ما يتقدّم على متبوعه إلّا المعطوف بالواو، لأنها لا ترتّب .

[امتناع عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو]

(فائدة) : قال الأبذي في (شرح الجُزوليّة) : لا يجوز عطف

الضمير المنفصل على الظّاهر بالواو ، ويجوز فيما عدا ذلك .

قال ابن الصائغ في (تذكرته) وأورد شيخنا شهاب الدين عبد اللّطيف على ذلك قوله تعالى : ﴿ ولقد وَصَّينا الَّذين أُوتوا الكِتَاب من قَبْلِكُم وإِيّاكم ﴾[١] ، وقوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُون الرَّسول وإِيَّاكم ﴾[٢] .

قال ابن الصائغ : وعندي أنه ينبغي أن ينظر في علّة منع ذلك حتى يتلّخّص هل هذا داخلٌ تحت منعه ، فلا يلتفت إليه أو ليس بداخل فيدورُ الحُكْم مع العلّة ؟ .

والذي يظهر من التّعليل أن الواو لمّا كانت لمطلق الجمع ، فكأن[٣] المعطوفَ مباشر بالعمل ، ولا يجوز العمل في الضّمير وهو منفصل مع إمكان اتّصاله .

أما في غير الواو فليس الأمر معها كذلك كـ «قولك» : زيد قام عمرو ثم هو ، وقوله تعالى : ﴿ وإِنَّا أَوْ إِيّاكم لَعَلى هُدًى ﴾[٤] فنجيء إلى

(١) النساء / ١٣١ . وفي الألوسي ٥/١٦٤ : و « إياكم عطف على الموصول وهو : « الذين » . وحكم الضمير المعطوف أن يكون منفصلاً ، ولم يقدم ليتصل لمراعاة الترتيب الوجوديّ . أي وصينا كلًّا منهم ومنكم بأن اتّقوا الله .

(٢) الممتحنة /١ .

(٣) في ط : « فكان المعطوف مباشر » تحريف صوابه من المخطوطات .

(٤) سبأ /٢٤ . في الألوسيّ ٢٢/١٤٠ معناه : أن أحد الفريقين منا معشر الموحّدين ، ومنكم فرقة المشركين به العاجزين في أنفسهم عن دفع أدنى=

الآيتين[١] فنجد المكانين مكانَيْ[٢] ثُمّ ، لأن المقصود في الآية الأولى[٣] ترتيبها على الزّمان الوجوديّ مع إرادة كون المخاطب له أسوة بمَنْ مضى .

وكذلك الآية الثانية[٤] المقصود ترتيب المتعاطفين من جهة شرفهما والبداءة بما هو أشنع في الرّد على فاعل ذلك .

وإذا تلخّص ذلك لم يكن فيهما ردّ على الأبذيّ .

ويحمل المنع على ما إذا لم يقصد بتقديم أحد المتعاطفين

= ضر ، وجلب أحقر نفع ، وفيهم النازل إلى أسفل المراتب الإمكانية ، المتصفون بأحد الأمرين من الاستقرار على الهدى أو الانغماس في الضلال . وهذا من الكلام المنصف الذي كل من سمعه قال لمن خوطب به : قد أنصفك صاحبك . وفي دَرْجه بعد تقدمة ماقدم من التقرير البليغ دلالة ظاهرة على من هو من الفريقين على هدى ومن هو في ضلال ؟ ولكن التعريض أبلغ من التصريح . وفي الألوسي أيضاً أن : « لعلى هدى » الخ خبر : « إنا أو وإياكم » من غير تقدير حذف إذا المعنى : أن أحدنا لمتصف . بأحد الأمرين كقولك : زيد أو عمر وفي السوق : لعلى هدي أو في ضلال مبين .

وقيل : هو خبر إنّا وخبر : « إياكم » محذوف تقديره : لعلى هدى أوفي ضلال مبين وفي البحر لاحاجة إلى تقدير الحذف في مثل هذا ، وإنما يحتاج إليه في نحو : زيد أو عمرو قائم . فتدبر . نقل من الألوسي بتصرف

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « الاثنتين » وبعضها الآخر : الاثنين .

(٢) في نسخة المتحف البريطاني : « مكان » .

(٣) الأولى وهي : ولقد وصينا الذين أوتو الكتاب » الخ .

(٤) الثانية وهي : وإنّا أو إياكم . . الخ .

معنًى ما . وهذا تأويل حَسَنٌ لكلامه موافقٌ للصّناعة وقواعدها . انتهى .

[نظم في أقسام الواوات]

(فائدة) في أقسام الواوات قال بعضهم :

وممتحن يوماً ليهضمني هضماً　　عن الواو كَمْ قِسْمٍ فقلت [1] له نَظْما

فقسّمتها عشرون ضرباً تتابعتْ　　فدونكها إنّي لأرسمها رَسْما

فاصلٌ وإضمار وجمعٌ وزائد　　وعطفٌ، وواو الرّفع في السّتة الاسما

[٢/٩٩] ورُبّ ومع قد أنابت الواو عنهما　　وواوك في الإيمان فاستمع العِلْما /

وواوك للإطلاق والواو ألحقت　　وواو بمعنى أوفدونك والحَزْما

وواوٌ أتتْ بعد الضّمير لغائب　　وواوك في الجَمْع الذي يورث السقما

وواو الهِجا والحال واسم لماله　　وساسان من دون الجمال به يسمى

وواوك في تكسير دار وواو إذ　　وواو ابتداء ثم عدّى بها ثما

باب عطف البيان

قال الأعلم (في شرح الجمل): هذا الباب يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيّون .

قاعدة

قال الأعلم :عطف البيان لا يكون إلَّا بعد مشترك .

---

(١) في ط : « نظمت » مكان : « قلت » .

باب البدل
[وأقسامه]

قال في (البسيط) : تنحصر مسائل البـدل في اثنين وثلاثين مسألة ، وذلك لأن البدل أربعة ، وكلّ واحد منها ينقسم باعتبار التّعريف والتّنكير أربعة ، وباعتبار الإظهار والإضمار أربعة ، وثمانيـة في أربعة باثنين وثلاثين .

وأمثلتها مجملة : جاءني زيد أخُوك ، ضـربت زيداً رأسَـهُ ، أعجبني زيدٌ علمُهُ ، رأيت زيداً الحمار . جاءني رجل غـلام لك ، ضربت رجلاً يداً له ، أعجبني رجل علمٌ له ، ضربت رجلاً حماراً . كرهت زيداً غلاماً لك ، ضربت زيداً يداً له ، أعجبني زيدٌ علمٌ له ، رأيت زيـداً حماراً . جـاءني رجل أخـوك ، ضربت رجـلاً رأسـه ، أعجبني رجلٌ علمُهُ ، رأيت رجـلاً الحمار ، قـام زيدٌ أخـوك ، زيد ضربته إياه ، ضربت زيداً إياه ، ضربته زيداً . أعجبني زيدٌ رأسه ، يد زيد قطعته إيّاها ، الرغيف أكلته ثلثه ، ثلث الرغيف ، أكلت الرغيف

إياه . أعجبني زيـد علمه ، جهل الزيدين كرهتهما إيّاه ، زيدٌ كرهته جهله ، جهل زيد كرهت زيداً إياه ، أعجبني زيدٌ الحمار / زيدٌ الحمار [٢/١٠٠] كرهته إياه ، كـرهت زيداً إياه ، زيد كرهتـه حماره ، ثلث الـرغيف أكلت الرّغيف إياه ، جهل زيد كرهت زيداً إياه ، الحمار كرهت زيداً إياه .

[الأدلّة على أن البدل على نية تكرار العامل]

(فائدة) : قال الأعلم في (شرح الجمل) : الدّليل على أن البدل على نيّة تكرار العامل ثلاثة أدلة : شرعي ، ولُغوي ، وقياسِيّ .

فالشّرعي قوله تعالى : ﴿ **اتّبِعوا المُرْسَلِين اتبعوا** ﴾[١] الآية ، و ﴿ **قال الملأ الذين اسْتَكْبَرُوا من قومه للذين اسْتُضْعِفوا لِمَن آمن منهم** ﴾[٢] .

واللّغوي قول الشاعر :

٣٤٦= إذا ما مات مَيْتٌ مِنْ تَميمٍ فسـرّك أن يعيشَ فَجِيءْ بِزَادِ[٣]

(١) يٓس / ٢٠ .

(٢) الأعراف / ٧٥. وفي ط : « استكبروا للذين استضعفوا » بإسقـاط « من قومه » ، تحريف .

(٣) من شـواهـد : المنصف ١/ ٣٠٥، ٣/ ٦٢، والمحتسب ١/ ٣٤٤. وفي المنصف ١/ ٣٠٥ : « سمّاه ميتاً ، وإن كان حيّاً قبل موته ، لأنه سيموت لا محالة ، وهذا مطرّد في كلامهم فاش .

بِـخُبْــز ، أَو بِـتَمْــرٍ أو بـسمـن   أو الشّيء المُلَفّف في الـبِجَــادِ

والقياسيّ : يا أخانا زيدٌ لو كان في غير نيّة النّداء لقال : يا أخانا زيداً .

[البدل توكيد أو بيان أو استدراك]

(فائدة) : قال ابن الصائغ في (تذكرته) : نقلت من خط ابن الرماح : لا يخلو البدل أن يكون توكيداً أو بياناً أو استدراكاً ، فالبعض والاشتمال يكونان توكيداً أو بياناً .

والغلط والبَداءُ والنّسيان لا يكون إلّا استدراكاً .

فالتوكيد : ﴿ **يسألونك عن الشّهر الحرام قتالٍ فيه** ﴾[(١)] ، ﴿ **ولِلّه على النّا حِجُّ البيتِ مَن استطاع** ﴾[(٢)] .

والبيان : أعجبتني الجارية وَجْهُها أو عَقْلُها .

(١) البقرة /٢١٧ .
(٢) آل عمران /٩٧ .

باب النداء

قـــاعـــــدة

[لا ينادي ما فيه الألف واللّام]

قال في (المفصَل) : لا ينـادى ما فيـه الألف واللّام إلّا اللّه وحده ، لأنهما لا يفارقانه .

قـــاعـــــدة

[في أن أصل حروف النداء « يا »]

أصل حروف النّداء (يا) ، ولهذا كانت أكثر أحْرُفه استعمالاً ، ولا يقدّر عند الحذف سواها ، ولا ينادى اسم الله عز وجل ، واسم المستغاث ،وأيها،وأيتها إلَّا بها، ولا المندوب إلَّا بها أو بـ (وا) .

وفي (شرح الفصول) لابن إياز قال النحاة : (يا) أم الباب ولها خمسة أوجه من التّصّرف / . [٢/١٠١]

أوّلها : نداء القريب والبعيد بها .

وثانيها : وقوعها في باب الاستغاثة . دون غيرها .

وثالثها : وقوعها في باب النّدبة .

ورابعها : دخولها على أيّ .

وخامسها : أن القرآن المجيد مع كثرة النداء فيه لم يأت فيه غيرها .

[تابع المنادى]

(فائدة) : قال الجُزوليّ : إذا رفعت الأول مِنْ نحو : يا زيدُ زيْدَ[1] عمرو فتنصب الثّاني من أربعة أوجه ، وزاد بعضهم خامساً ، وهي البدل ، وعطف البيان ، والنّعت على تأويل الاشتقاق ، والنّداء المستأنف ، وإضمار أعني . وأضعفها النعت وهو الذي أسقطه، لأن العَلَم لا ينعت به .

فإذا نصبت الأول فتنصبه من وَجْه واحد على أنه منادى مضاف على تأويلين : إما إلى محذوف دلّ عليه ما أضيف إليه الثاني . وتنصب الثاني على ما كنت تنصبه مع الرفع من الأوجه الخمسة .

والتأويل الثاني : أن يكون مضافاً إلى ما بعد الثّاني ، ويكون الثاني توكيد «للأول»[2] مقحماً بينه وبين ما أضيف إليه .

---

(١) سقطت : « زيد » من ط

(٢) في ط : « توكيد الأول » .

ضــابــط

[الأسماء في باب النداء]

قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : الأسماء على ضربين : ضرب ينادى ، وضرب لا ينادى .

فالّذي ينادى على ثلاثة مراتب :

مرتبةٌ لا بد من وجود (يا) معها نحو: النكرة وأسماء الإشارة عندنا .

ومرتبة لا بُدّ من حذف يا معها وهو (اللهم) و (أي) في قولك : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة .

وضرب يجوز فيه الأمران .

* * *

(فائدة) : قال ابن هشام في (تذكرته) : لا يجوز عندي نداء اسم الله تعالى إلّا بياء .

ضــابــط

[في تابع المنادى المبنيّ]

في (تذكرة) ابن هشام : تابع المنادى المبنيّ على خمسة أقسام :

قسم : يجب نصبه على الموضع وهو المضاف الذي ليس بأل .

وقسم : يجب إتباعه على اللفظ وهو أي .

وقسم : على تقديرين : يجوز إتباعه على اللّفظ وإتباعه على المحلّ وهو اسم / الإشارة . [١٠٢/٢]

وقسم : يجوز إتباعه على اللّفظ ، وإتباعه على المحلّ مطلقاً وهو النعت والتّوكيد ، وعطف البيان المفردة مطلقاً ، والنّسق المفرد الذي بأل .

وقسم : يحكم له بحكم المنادى المستقل ، وهو البدل والنّسق الذي بغير أل .

ضابط

[في وجوب ذكر حرف النداء ، وعدم وجوبه]

قال ابن فلاح في (المغنى) : يجوز حذف حرف النّداء مع كل منادى إلَّا في خمسة مواضع : النّكرة المقصودة ، والنكرة المبهمة ، واسم الإشارة عند البصريين ، والمستغاث ، والمندوب . انتهى . وزاد ابن مالك المضمر .

[منع حذف حرف النداء من الاسم الأعظم]

وفي (تذكرة) ابن الصائغ : حذف حرف النّداء من الاسم

الأعظم نصّ على منعه ابـن مُعْط في (دُرّته) .

وعلّل منع ذلك في (الدّرة) أيضاً بالاشتباه . وقرّره ابن الخبّاز بأنه بعد حذف حرف النّداء يشتبه المنادي بغير المنادي . واعترض عليه بأنك تقول : الله اغفر لي ، فلا يقع فيه اشتباه ولَبْسٌ .

قال ابن الصائغ ولابن معط أن يقول : لمّا وقع اللبس في بعض المواضع طُرِد الباب لئلاّ يختلف الحكم . انتهى .

قال : والعلة في ذلك أنهم لمّا حذفوا (يا) عوّضوا الميم ، فكرهوُ أن يقولوا : اللّه بالحذف لما فيه من حذف العِوض والمُعوّض .

قال ابن الصائغ : يعني تعويضهم من حرف النّداء دلّنا على أنهم قصدوا أن لا يحذفوا الحرف بالكليّة .

وقد قال ابن النّحاس في (صناعة الكتاب) ما نَصّه : جواز ذلك ، فإنه قال في قولك : سُبْحَانك[1] اللّه العظيم : أنه لا يجوز الجرّ على البدل من الكاف . ويجوز النّصب على القطع والرّفع على تقدير : يا اللّه . انتهى .

(١) في ط : « سبحان » بدون الكاف، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

قـاعــــدة

[في حذف حرف النداء مع الأعلام]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : أصل حذف حرف النّدّاء في نداء الأعلام ، ثمّ كل ما أشبه العَلم في كونه لا يجوزُ أن يكون وَصْفاً لأيّ ، وليس مستغاثاً به ولا مندوباً يجوز حذف حرف النّداء معه / . [٢/١٠٣]

باب النُّدبة

قال ابن يعيش : النّدبة نوع من النّداء ، فكُلّ مندوب منادي ، وليس كل منادًى مندوباً ، إذ ليس كلّ ما ينادي يجوز ندبته ، لأنه يجوز أن ينادي المنكور والمبهم ، ولا يجوز ذلك في النُّدبة .

وقال الأبذي في (شرح الجُزوليّة) : المندوب يشرك المنادي في أحكام، وينفرد بإلحاق ألف الندبة .

باب الترخيم
قال المُهلّبي

إن أسمـاءً تـوَالـت عَـشَـرهْ	لم تـرخم عنـد أهـل المخبـرهْ
مـبـهـم ثُـمّـت نـعـت بـعـده	والمضـافـان مـعـاً والـنّكـرهْ
ثُمّ شبـه لـمضـاف خـالـص	والـثّلاثـي ومـنـدوب التّـرهْ
يحتـذيـه مستغـاث راحـمٌ	وإذا كـانت جميعاً مُضْمـرهْ

[أكثر الأسماء المرخُمة]

(فـائدة) : قـال ابن فلاح في (المغنى) : قـالوا : أكثـر ما رخّمت العرب ثلاثة أشياء ، وهي : حارث ، ومالك ، وعامر .

باب الاختصاص

قال ابن يعيش : قد أجرت العرب أشياء اختصّوها على طريقة النّداء لاشتراكهما في الاختصاص، فاستُعِير لفظ أحدهما لـلآخر من حيث شاركه في الاختصاص كما أجروا التّسوية مجرى الاستفهام ،إذ كانت التسوية موجودة في الاستفهام ، وذلك قولك : أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟، وأزيدٌ أفضل أم خالـد ؟ فالشّيئـان اللّذان تسأل عنهمـا قد استوى علمك فيهما . ثم تقول : ما أبالي أقمت أم قعدت ، وسواء على أقمت أم قعدت فأنت غير مستفهم ، وإن كان بلفظ الاستفهام لتشاركهما في التّسوية ، لأن معنى قولك : لا أبالي أفعلت أم لم تفعل أي هما مستويان في علمي ، فكما جاءت التّسويـة بلفظ الاستفهام لاشتراكهما في معنى التّسوية كذلك جـاء الاختصاص/ بلفظ النّداء [٢/١٠٤] لاشتراكهما في معنى الاختصاص ، وإن لم يكن منادى . انتهى / .

قــاعـــدة

[في الكلمات المنصوبة على الاختصاص]

قال ابن فلاح في (المغنى) : قال أبو عمرو : إن العرب إنما

نصبت في الاختصاص أربعة أشياء وهي : مَعْشر ، وآل ، وأهـل ، وبنو . ولا شك أن العرب قد نصبت في (الاختصـاص) غيرهـا . وعبارة ابن النّحاس في (التعليقة): أكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب هذه الأربعة .

باب العدد

[من غريب اللغة إدخال التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المؤنث]

قال في (البسيط) : إدخال التّاء في عدد المذكر وتـركها في عدد المؤث لِلْفَرْق ، وعدم الإلباس قال : وهذا من غريب لغتهم ، لأن التاء علامة التأنيث وقد جعلت هنا علماً للتّذّكير .

قال وهذا الذي قصد الحريري بقوله : «الموطن الذي يَلْبس فيه الذُّكر ان بَراقِع النّسوان ، وتبرز ربّات الحجال بعمائم الرجال . »

قال : ونظيره أنهم خصّوا جمع فِعال في المؤنث بأفْعُل كذِراع وَأَذْرُع ، وفي المذكر بأَفْعِلَة كعِماد وَأَعْمِدة كإلحاقهم علامة التأنيث في عدد المذكّر ، وحذفها من عدد المؤنث .
وَمِمّا وَجَّهُوا به مسألة العدد : أن العدد قبل تعليقه على معدودٍ مؤنّثُ بالتّاء ، لأنه جماعة . والمعدود نوعان : مذكّر ومؤنث ، فسبق المذكّر لأنه الأصل إلى العلامة فأخذها ، ثم جاء المؤنث فكان ترك العلامةِ له علامة .

ومسألة الجمع : أنهم قصدوا أن يصير مع جمع المذكّر تأنيث لفظِيّ ، ومع جمع المؤنث تأنيث معنويّ ، فَيَعْتَدِلَانِ[1] لمقابلة الجمع بالجمع ، والتأنيث بالتأنيث .

[هجر جانب الاثنين]

(فائدة) : قال ابن الخباز : الاثنان هجر جانبه في موضعين :

الأول : أن كسور الأعداد من الثلاثة إلى العشرة بَنَوا منها صيغ الجمع من ثلاثين إلى تسعين ، ولم يقولوا من الاثنين : ثِنِيِّين .

والثاني : أن من الثلاثة إلى العشرة اشتقت من ألفاظها الكسور ، فقيل : ثُلث ورُبْع إلى العُشْر ، ولم يقل في الاثنين : ثُني بل : نِصفٌ . نقله ابن هشام في (تذكرته) / . [٢/١٠٥]

(فائدة) : في (تذكرة ابن الصائغ) : اثنا عشر كلمتان من وَجْهٍ ، ولذلك وقع الإعراب حَشْواً ، وكلمة من وَجْهٍ أي مجموعها دال على شَيءٍ واحد ، وهو هذه الكميّة .

[العدد معلوم المقدار مجهول الصّوّرة]

(فائدة) : وفيها أيضاً : العدد معلوم المقدار ، مجهول الصورة ، ولذلك جرى مَجْرى المُبْهَم .

---

(١) في ط : (فيعتد لأن) بالهمزة ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

ضابط

[في أقسام أل المعرّفة للعدد]

قال ابن هشام في تذكرته : « أل » في العدد على ثلاثة أقسام : تارة تدخل على الأول ، ولا يجوز غير ذلك، وهو العدد المركّب نحو الثّالثّ عشر.

وتارة على الثاني ولا يجوز غير ذلك وهو المضاف نحو خمسمائة الألف .

وتارة عليهما وهو العدد المعطوف نحو :

٣٤٧= * إذا الْخَمْسَ والْخَمْسِينَ جَاوَزْتَ فَارْتَقِب[1] *

---

(١) قائله مجهول ، وتمامه :

* قدوماً على الأموات غير بعيد *

من شواهد الهمع والدرر رقم ١٦٩٢ .

باب الإخبار بالّذي والألف واللّام[1]

ضابط

[في شروطه]

قال ابو حيّان : من النحويين : مَنْ عَدّ ما لا يَصُّح أن يُخْبر عنه .

ومنهم : من شرط في ما يصحّ الإخبار عنه شروطاً ،

فالّذي عدّ قال : الذي يصحّ الإخبار عنه ، الفعل ، والحرْف ، والجملة ، والحال ، والتمييز ، والظرف غير المتمكّن ، والعامل دون معموله ، والمضاف دون المضاف إليه ، والموصوف دون صفته ، والموصول دون صلته ، واسم الشّرط دون شرطه ، والصّفة ، والبدل ، وعطف البيان ، والتأكيد ، وضمير الشأن ، والعائد إذا لم يكن غيره ، والمسند إليه الفعل غير الخبريّ ، ومفعوله ، والمضاف

---

(١) في الأشموني ٥٢/٤ : « الباء في قوله : بالذي للسببّية لا للتعدية لدخولها على المخبر عنه ، لأن (الذي) يجعل في هذا الباب مبتدأً لا خبراً هو في الحقيقة مخبرٌ عنه ، فإذا قيل : أخبر عن زيد من : قام زيد ، فالمعنى أخبر عن مسمّى زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذي. وهذا الباب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية » .

إلى المائة ، والمجرور برب ، وبله ، وأيما رجل ، وكيف ، وكم ، وكأين ، والمصدر الواقع موقع الحال ، وفاعل نعم وبئس ، وفاعل فعل التعجب ، وما للتعجّب ، والمجرور بكاف التشبيه ، وبحتى ، وبمذ ، ومنذ ، واسم الفعل . واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر اللواتي تعمل عمل الفعل ، والمجرور بكلّ المضاف إلى مفرد ، وأقل رجل ، وشبهه ، واسم لا وخبرها ، والاسم الذي ليس تحته معنى ، والمصدر والظّرف اللازمان للنصب ، والاسم الذي إظهاره ثان عن إضمارِهِ والاسم الذي / لا فائدة في الإخبار عنه ، [٢/١٠٦] والاسم المختص بالنفي ، والمجرور في نحو : كُل شاة وَسَخْلتها ولا عن[١] سخلتها ، ولا المعطوف في باب رُبّ على مجرورها، ولو كان مضافاً للضّمير نحو : رُبّ رجل وأخِيه .

والذي شرط شروطاً ، قال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع : هي اثنا عشر شَرْطاً :

أن لا يكون تضمّن حرف صدر ، وأن يكون اسماً متصرّفاً لا من المستعمل في النفي العام ، وأن يكون مِمّا يصح تعريفه لا مِمّا دخل عليه ما لا يدخل على المضمرات ، وأن يكون في جملة خبريّة ، ولا يكون صفة .ولا بدّ[٢] لا ،ولا عطف بيان ، وأن لا يضمر على أن يفسره

(١) في ط : « ولا عسى » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.

(٢) في اللسان : «بدد»: « ومالك بهذا بَدَدٌ ولا بِدّةٌ ، ولا بَدّةٌ أي ما لك به طاقة ، ولا بُدّ منه أي لا محالة ، وليس لهذا الأمر بُدٌّ أي لا محالة .

ما بعده ، وأن لا يكون ضميراً رابطاً ، ولا مضافاً إلى اسم رابط ، وأن لا يكون من ضمير الجملة ، ولا مصدراً خبره محذوف ، قد سدت الحال مسده . انتهى .

قال وفيه تداخل ، وينحصر في شرطين :

أحدهما : أن يكون الاسم يصحّ مكانه مضمر .

والثّاني : أن يكون يصحّ جعله خبراً للموصول .

ضـــابـــط
[في ما يجوز الإخبار عنه]

قال أبو حيّان : حصر بعضهم ما يجوز الإخبار عنه فقال : يجوز في فاعل الفعل اللّازم الخبري ، وفي متعلّق المتعديّ بجميع ضروبه من متعدٍّ إلى اثنين وثلاثة ، والمفعول الّذي لم يُسَمّ فاعله ، وفي باب كان ، وإنّ ، وما ، والمصدر، والظّرف المتمكّنَيْنْ ، والمضاف إليه ، وفي البدل والعطف والمبتدأ والخبر ، والمضمر ، وحادي عشر وبابه ، وفي باب الإعمال ، والمصدر النائب ، والعامل والمعمول من الأسماء ، وأشياء مركّبة من المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل والاستفهام .

ضابط

[كل ما يخبر عنه بأل يخبر عنه بالذي]

زعم أبو عليّ وغيره: أن كُلّ ما يخبر عنه بأل يخبر عنه بالّذي .

وقال أبو حيان : (الّذي) أعم في باب الإخبار،لأنها تدخل على الجملة الاسميّة والفعليّة ، وأل لا تدخل إلَّا على الجملة المصدرة بفعل متصرّف مثبت .

قال : وذكر الأخفش موضعاً يصلح / لأل ، ولا يصلح لِلّذي [٢/١٠٧] قال : تقول : مررت بالقائم أبواه لا القاعدين ، ولو قلت : مررت بالتي قعد أبواها لا التي قاما لم يَصِحّ ، فإذا أخبرت عن زيد في قولك : قامت جارتا زيد لا قعدتا ، قلت : القائم جارتا لا القاعدتان زيد . ولو قلت : الذي قامت جارتاه لا الّتي قعدتا زيد لم يجز ، لأنه لا ضمير يعود على الّذي من الجملة المعطوفة ، فقد صار لكلٍّ من الذي ومن أل عمومُ تَصَرُّف ودخول ما لم يدخل في الآخر ، لكن ما اختصت به (الذي) أكثر .

وذكر الأخفش أيضاً : أنه قد يخبر بأل لا بالذي في قولك : المضروب الوجه زيد ، ولا يجوز الّذي ضرب الوجه زيد .

وقال ابن السّراجّ في المسألة الأولى : مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين : إنّه شاذّ، خارج عن القياس .

قال وهو قول المازني ، وكلّ من يرتضي قوله : وقد كان ينبغي أن لا يجوز قولك : المضروب الوجه زيد . قال : ولكنه حُكِي عن العرب، وكثُر من كلامهم حتى صار قياساً فيما هو مثله،فلهذا لا يقاس عليه الفعل .

قال الأستاذ أبو الحسن بن الصائغ : فهذا شيء يحدث مع أل ولم يكن كلام قبل أل فيه اسم يجوز الإخبار عنه بأل ، ولا يجوز بالذي . قال : فلا يرد هذا على أبي عليّ وغيره مِمّن زعم أن كل ما يخبر عنه بأل تخبر عنه بالّذي ،ولكن إذا نظرت لما وَقَعت فيه (أل) ، ولا يقع في موضعها (الذي) كان كذلك . انتهى .

باب التنوين

[تعريف التنوين]

قال ابن الخَبّاز في (شرح الدرة) : التّنوين حرفٌ ذو مَخْرَج وهو نون ساكنةٌ .

وجماعة من الجُهّال بالعربية لا يعدّونه حرف معنًى ولا مبنًى ، لأنهم لا يجدون له صورة في الخطّ .

وإنما سُمِّي تنويناً، لأنه حادث بفعل المتكلّم،والتّفعيل من أبنية الأحداث .

وفي (البسيط) : التّنوين زيادة على الكلمة كما أنّ النفل زيادة على الفَرْض .

ضـــابـــط

[المراد بالتنوين تنوين الصّرّف] عند الإطلاق

قال أبو الحسين بن أبي الرّبيع في (شـرح الإيضاح) : متى

[١٠٨/٢] اطلق التنوين / فإنّما يراد به تنوين الصّرف . وإذا أريد غيره من التنوينات قُيِّد فقيل : تنوين التّنكير ، تنوين المقابلة ، تنوين العوض .

وكذلك الألف واللام متى أطلقتا إنما يراد التي للتّعريف . وإذا أريد غيرها قيّد بالموصولة أو الزائدة .

ضابط

[في أقسام التنوين]

قال ابن الخبّاز في (شرح الجُزوليّة) : أقسام التنوين عشرة : تنوين التّمكين ، وتنوين التّنكير ، وتنوين المقابلة ، وتنوين العِوَض ، وتنوين الترنّم ، والتنوين الغالي ، وتنوين المنادى عند الاضطرار ، وتنوين ما لا ينصرف عند الاضطرار، والتنوين الشاذ كقول بعضهم «هؤلاءٍ قومك» . حكاه أبو زيد . وفائدته تكثير اللّفظ كما قيل في ألف (قَبَعْثَري)(١) ، وتنوين الحكاية ، مثل ان تسمى رجلاً بعاقلة لبيبة فإنك تحكي اللفظ المسمى به . وقال بعضهم نظماً :

أقسام تنوينهم عَشرٌ عليك بها ... فإنّ تحصيلَها مِنْ خَير ما حُرِزا
مكّن وعوّض وقابلْ والمنكّر زد ... رنّم أو احك اضطرر غالٍ وما هُمِزا

---

(١) القبعثري : الجمل العظيم .

ضـابـط
[في حذف التنوين]

قال ابن هشام وغيره : يلزم حذف التّنوين في مواضع :

لدخول أل ، وللإضافة ، ولمانع الصرف ، وللوقف في غير النصب ، وللاتّصال بالضمير نحو : ضاربك ، ممن قال : إنه غير مضاف ، ولكون الاسم عَلماً موصوفاً بما إتصل به من : ابن أو ابنة مضافاً إلى علم ، ولدخول لا ، وللنداء . وقال المهلّبي :

ثمانيةٌ تنوينُها دُمْتَ تحذف　　مع اللّام تعريفاً وما ليس يُصْرَفُ
وما قد بُنِي منه المنادى واسمُ لا　　وفي الوقف رفعاً ثم خَفْضاً وَيُخَفَّفُ
ومن كل موصوف بابن مجاوراً　　فريداً به التّذكير والكِبْرُ يُعرفُ
قد اكتنفته كنيتان أو اغتدى　　متى علمين أو بالألقاب يكنفُ
قد ائتلقا فيه أو اختلفا معاً　　وثامنها نون المضافات تُوصَفُ / [١٠٩/٢]

باب نوني التأكيد

ضـابـط
[في المواضع التي لا تؤكد بالنون الخفيفة]

قال الزّجاجي في (الجمل) : كُلّ موضع دخلت النّون الثّقيلة

دخلت النون الخفيفة إلَّا في الاثنين المُذكَّرين ، والمؤنّثين ، وجماعة النساء ؛ فإن الخفيفة لا تدخلها .

ضابط

[في المواضع التي لا يفتح ما قبل نوني التوكيد فيها]

قال ابن عصفور : يستثنى من قولنا : لا يكون مِن قبل نُونَيْ التّوكيد إلَّا مفتوحاً أربعة مواضع : إذا اتّصل بالفعل ضمير الجمع المذكر فإن ما قبلها يكون مضموماً ، أو ضمير الواحدة المخاطبة فإن ما قبلها يكون مكسوراً ، أو ضمير الاثنين ، أو ضمير جمع المؤنث فإن ما قبلها في الصّورتين لا يكون إلَّا ألفاً .

[دخول نون التوكيد في اسم الفاعل]

(فائدة) : قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : دخول نون التّوكيد في اسم الفاعل نحو :

٣٤٨= * أقائِلنّ أَحْضِروا الشُّهودَا[1] *

---

(١) لرجل من هذيل أو لرؤبة :

من شواهد : المحتسب ١/١٩٣ ، والخصائص ١/١٣٦ ، والخزانة ٤/٥٧٤ عرضاً ، والعيني ٣/٦٤٨ ، ٤/٤٣٤ ، والتصريح ١/٤٢ ، والأشموني ١/٤٢ ، ٣/٢١٢ ، وحاشية يّس ١/٤٢ ؛ والهمع والدرر رقم =

نظير دخول نون الوقاية عليه في قوله :

٣٤٩= * أَمُسْلِمني إلى قَوْمِي شراحي[٢] *

= ١٣٨٤ . وقبله :

أرأيت إن جاءت به أُمْلودا مرجّلاً ويلبس البرودا

(٢) ليزيد بن محمد الحارثي . وصدره :

* فما أدرى وكُلّ الظنّ ظنِّي *

وشراحي : مرخم شراحيل دون نداء .

وفي شرح شواهد المغنى للسّيوطي رقم ٧٧٠ : أن البيت ليزيد بن مخزم الحارثي . قال أبو محمد : ذكر الفراء هذا البيت على هذا النّمط ليجعله باباً من النحو ، والصواب :

فما أدرى وظنّي كل ظنٍّ أيسملنى بني البدء اللقاح

وبنو البدء اللقاح : هم الذين لا يدينون للملوك أو لم يصبهم من الجاهلية سباء .

من شواهد : المغنى ١ / ٣٨٠، ٢ / ٧١٦.

باب نواصب الفعل المضارع

قـــاعـــــدة

[في أنْ]

« أَنْ » أصل النّواصب للفعل وأم الباب بالاتّفاق كما نقله أبو حيّان في (شرح التسهيل) ، ومِنْ ثَمّ اختصت بأحكام :

منها : إعمالها ظاهرة.ومضمرة وغيرها لا ينصب إلّا مظهراً .

ومنهـا : أجاز بعضهم الفصـل بينها وبين منصـوبها بـالـظّرْف والمجـرور اختياراً قيـاساً على أنّ المشـددة بجامـع اشتراكهمـا في المصدرّية والعمل نحو : أريد أنْ عِندي تَقْعُدَ ، وأن في الدار تقعدَ ، ولم يُجَوِّز أحد ذلك في سائر الأدوات إلّا اضطراراً / . [١١٠/٢]

ضـــابـــــط

[في إذنْ]

قال الأندلسي في (شرح المفصل) : إذن لها ثلاثة أحوال :

حال : تَنْصِب فيها البتّة ، وهي عند توفّر الشرائط الخمس :

أن تكون جواباً ، وأن لا يكون معها حرف عطف ، وأن يعتمد الفعل عليها ، وأن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير الهمزة ، وأن يكون الفعل مستقبلاً .

وحال : لا تعمل فيه البتّة وهي عند اختلال أحد الشرائط .

وحال : يجوز فيها الأمران : وهو عند دخول حرف العطف عليها .

ثم لها ثلاثةُ أحوال أخرى .

أن تتقدم وأن تتوسط وأن تتأخر ، فإن تقدّمت وتوفّرت بقية الشروط أعملت .

وإن توسّطت أو تَأَخّرت لم تعمل، وضاهت في هذه الأحوال ظننت وأخواتها التي تعمل في رتبتها وهو التّقدّم . ويجوز الإلغاء إذا فارقته ، فكذلك إذا إبتدىء بها ، واعتمد[٣] الفعل عليها في الجواب أعملت، لوقوعها في رتبتها، وتلغى إذا فارقته، إلَّا أن الفعل فضّل عليها بأنه يجوز فيه الإعمال والإلغاء و « إذن » لا يجوز فيها إذا فارقت الأول إلَّا الإلغاء، لكون عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال خصوصاً إذا كانت عوامل الأسماء أفعالاً ، وعامل الفعل لا يكون إلَّا حَرْفاً .

---

(٣) في ط : «واعمد» ، تحريف ، صوابه من المخطوطات .

وقال الشّلوبين في (شرح الجُزوليّة) : اتّسعت العرب في « إذن » اِتّساعاً لم تَتّسِعْـهُ في غيرهـا من النّواصب ، فـأجازت دخـولها على الأسماء نحو : إذن عبد الله يقول ذلـك ، وعلى الأفعال ،

وأجازوا دخولها على الحال وعلى المستقبل .

وأجازوا أن تتأخّر عن الفعل نحو : أكرمـك إذن . فهذه اتساعات في ـ إذن ـ انفردت بها دون غيرها من نواصب الأفعال .

وأجازوا أيضاً فيها فصلها من الفعل بالقسم ولا يجوز ذلك في سائر نواصب الفعل .

فلمّـا اتّسعوا في إذن هـذه الاتّساعـات قويت بـذلك عنـدهم فشّبهوها بعوامل الأسماء الناصبة لقوّتها بهذا التصرف الذي تصرفته ، ولكن لا بِكُلّ عوامل الأسماء بل بظننت وأخواتها فقط، فأجازوا فيها الإعمـال والإلغاء إلّا أن ـ ظننت ـ إذا تـوسطت يجـوز فيه الإعمـال والإلغاء ، وإذن ـ إذا / توسّطت يجب فيها الإلغاء لأن المُشبّه بالشّيء [١١١/٢] لا يقوى قُوّة المشبّه به، فحطت عنها بأن أُلْغِيت ليس إلّا .

[جواز الرفع والنصب والجزم في الأفعال الداخلة عليها إذن]

(فائدة) : يتصوّر في بعض الأفعال الدّاخلة عليه « إذن » أن تَنْصب وَتَرفع وتَجْزم ، وذلك نحـو : إن تأتني أكـرمك وإذن أحسنُ

إليك ، يحتمل أن يكون إنشاءً فيجوز النّصب ، والرّفع لأجل الواو ، ويحتمل التأكيد فتجزم ، وتحتمل الحال فترفع أيضاً .

ضابط
[في حتّى]

قال عبد اللطيف البغداديّ في (اللمع الكاملّية) : ليس في الحروف النّاصبة للفعل ما ينصب مضمراً إلاّ «أَنْ» خاصة ، كما أنه ليس فيها ما يجزم مضمراً سوى « أَنْ » وليس في نواصب الفعل ما يلغى سوى إذن .

قال ذو اللّسانين الحسين بن إبراهيم النَّطَنزيّ [١] :

جواب ما استفهموا بفاءِ يكون نصباً بِلا امتراءِ
كالأمْرِ والنّهْي والتَمَنّي والعَرْض والجَحْد والدّعاءِ

(١) هو الحسين بن إبراهيم أبو عبد الله النَّطَنْزيّ بفتح الطاء ، وسكون النون ، الأصبهانيّ النّحوي ، الملقّب بذي اللسانين .
مات في جمادي الآخرة سنة تسع وتسعين وأربعمائة.
ومن شعره :
العزّ مخصوص به العلماءُ ما للأنام سواهُمُ ما شاءوا
إنّ الأكابر يحكمون على الورى وعلى الأكابر يحكُمُ العُلماءُ
وله :
أسوأ الأمّة حالاً رجُلٌ عالم يقضي عليه جاهِل

ضـــابـــط
[في الأسباب المانعة من الرفع]

قال أبو مُحَمّد بن السّيد : الأسباب المانعة من الرّفع بعد حتّى سِتّة : أربعةٌ مُتّفق عليها ، واثنان مختلف فيهما ، فالأربعة المّتفق عليها : نَفْي الفعل الموجب للدّخول نحو : ما سِرْتُ حتّى أدخَلَها ، ودخول الاستفهام عليه نحو : أسرت حتى تَدْخُلَهَا ؟ والتقليل الذي يراد به النّفي نحو : قَلّما سرت حتى أَدْخُلَها ، وأن تقع حتّى موقعاً تكون فيه خبراً نحو: كان سيري حتى أدخلها .

والاثنان المختلف فيهما : الامتناع من جواز التّقديم والتأخير ، وأن يلحق الكلام عوارض الشّكّ .

باب الجوازم
قـاعـــدة [إنْ أصل أدوات الشرط]

[١١٢/٢] إنْ أصل أدوات الشّرط وأمّ الباب ، قال ابن يعيش لأنها تَدْخُل / في مواضع الجزاء كلّها .

وسائرُ حُروف الجَزاء لها مواضع مخصوصة : فَمَنْ شَرْطٌ فيمن يعقل ، ومتى شرط في الزّمان، وليست أن كذلك ، بل تأتي شرطاً في الأشياء كلّها . انتهى .

[إنْ أصل أدوات الشرط]

وقال ابن القَوّاس في (شرح الدرة) : إنما كانت « إنْ » أصل أدوات الشرط ، لأنها حرف وأصْل المعاني للحروف ، ولأن الشّرط بها يعمّ ما كان عيناً أو زماناً أو مكاناً ، ومِنْ ثَمّ اختصت بأمور : منها جواز حذف الفعلين بعدها .

[إنْ أمّ الجزاء]

قال أبو بكر بن الأنباري : إنما صارت « إن » أمّ الجزاء ، لأنها بغلبتها عليه تنفرد ، وتؤدّي عن الفعلين ، يقول الرجل : لا أقصد فلاناً لأنه لا يعرف حَقّ مَنْ يَقْصِده ، فيقال له : زُرْه وإنْ ، يُراد : وإن كان كذلك فزره،فَتَكْفِي إنْ مِن الشَّيْئَيْن ، ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشّرط . انتهى .

قال أبو حيّان : وظاهر كلامه وكلام غيره أنه ليس مخصوصاً بالضّرورة، لكِنْ صرّح الرّضِي بأنه خاصٌّ بالشعر .

ومنها : قال أبو حيّان : لا أحفظ أنه جاء فعل الشّرط محذوفاً ، والجواب محذوفاً أيضاً بعد غَيْرِ (إنْ) .

ومنها : جَوّز بعضهم حذف « إنْ » لكن الجمهور على منعه .

ولا يجوز حذف غيرها من أدوات الشّرط إجماعاً، كما لا يجوز حذف سائر الجوازم ولا حذف حَرْف الجَرّ .

ومنها : يجوز إيلاؤها الاسم على إضمار فِعْل يفسّره ما بعده نحو : ﴿ وَإِنْ أحدٌ من المشركين اسْتَجَارك ﴾[1] ، ولا يجوز ذلك في غيرها من الأدوات إلّا في الضّرورة كما جَزم به في (التسهيل) .

قال ابن يعيش وأبو حيان : وخُصّت « إنْ » بالجواز لكونها في الشّرط أصلاً .

ضـــابـــط

[في أدوات الشرط بالنسبة إلى « ما »]

قال أبو حيّـان : أدوات الشّرط بالنسبة إلى (ما) على ثلاثة [١١٣/٢] أقسام : /

قسم : لا تلحقه (ما) وهو : مَنْ ، وما ، ومهما ، وأنّى .

وقسم : تكون (ما) شَرْطاً في عمله الجزم وذلك : إذْ ، وحيث .

وقسم : يكون لحاق (ما) له على جهة الجواز وهو : إنْ ، ومتى ، وأين ، وأي ، وأيّان .

---

(١) التوبة /٦.

[الفاء تربط شبه الجواب بشبه الشرط]

(فائدة) : قال ابن هشام كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شِبْه الجواب بشبه الشّرط وذلك في نحو : الّذي يأتيني فله درهم . وبدخولها فُهِم ما أراده المتكلّم من ترتّب لزوم الدّرهم على الإتيان . ولو لم تدخل احتمل ذلكَ وغيره .

وهذه الفاء بمنزلة لام التّوطئة في نحو ﴿ لَئِن أُخْرِجوا لا يَخْرُجُون معهم ﴾[1] في إيذانها بما أراده المتكلّم من معنى القسم .

[بعض جمل لا يجوز أن تقع شرطاً]

(فائدة) : قال ابن هشام في (تذكرته) . بعض الجُمل لا تصحّ أن تقع شَرْطاً ، وذلك يقتضي عدم ارتباط طبيعيّ بينها وبين أداة الشّرط فاستعين على إيقاعها جواباً له برابطٍ وهو الفاء أو ما يخلفها ، وهذا كمعنى التّعدية .

قاعدة

[الجازم أضعف من الجارّ ، وفرْع عليه]

الجازم أضعف من الجارّ . قاله ابن الخبّاز وفرّع عليه أنه لا

---

(١) الحشر /١٢ .

يُضَمّنْ[١] البتَّةَ ؛ ولهذا أفسد قول الكوفيّين : إن فعل الأمر مجزوم بلام الأمر المضمرة .

وذكره أبو حيّان في (شرح التسهيل) وَفَرّع عليه أنه لا يجوز الفصل بين لام الأمر والفعل لا بمعمول الفعل ولا بغيره وإن روى عنهم الفصل بين الجارّ والمجرور بالقسم نحو قولهم : اشتريتُهُ بواللهِ ألْفِ درهم ، فإن ذلك لايجوز في اللاّم ، لأن عامل الجزم أضعف من عامل الجَرّ .

وفرّع عليه الأخفش واختاره الشَّلَوبين وابن مالك : أن جواب الشرط مجزومٌ بفعل الشّرط لا بالأداة ، وقال : لأن الجارّ إذا كان لا يعمل عملين وهو أَقْوَىٰ من الجازم ، فالجازم أَوْلى أن لا يعْملهما .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : الجازم في الأفعال نظير الجارّ في الأسماء وأضعف منه ، لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء . وإذا كان حذف حرف الجَرّ، وإبقاء عمله ضعيفاً فأن يضعف حَذْفُ الجازم وإبقاء عمله أَوْلىٰ وَأَحْرَىٰ / . [١١٤/٢]

قـــاعـــدة

[اتصـال المجزوم بجازمـه أشد من اتصال المجرور بجـارّه]

قال ابن جنّي في (كتاب التعاقب) : اتّصال المجزوم بجازمه

(١) هكذا في النسخ ولعله : « لايضمر » بالراء .

أشدّ من اتّصال المجرور بجاره ، وذلك أن عوامل الاسم أقوى من عوامل الفعل ، فلمّا قَوِيَتْ حاجة المجرور إلى جاره كانت حاجة المجزوم إلى جازمه أَقْوَى .

قال : وجواب الشّرط أشدّ اتّصالاً بالشّرط مِنْ جواب القَسَم ، وذلك أن جواب القسم ليس بمعمول لِلْقَسم ، كما كان جواب الشَّرط معمولاً للشرط ، فقولك : لا أَقوم من قولك : أقسمت لا أقوم ليس اتّصاله بأقسمت كاتصال الجواب بالشّرط .

وإذا كان كذلك ، ولم يَجُزْ تقديم جواب القسم عليه مع كون القَسَم ليس عاملاً في جوابه كان امتناع تَقْديم جواب الشّرط عليه لكونه جواباً ، وكونه مجزوماً بالشَّرط أَجْدر .

باب الأدوات

قاعدة

[الألف أصل الأدوات]

قال ابن هشام في (المغنى)(١) : الألف أصل أدوات الاستفهام ، ولهذا خُصّت بأحكام .

أحدها : جواز حذفها .

الثاني : أنها تَرِد لطلب التّصور نحو : أزيد قائمٌ أم عمرو؟ ولطلب التّصديق نحو : أزيد قائم؟

---

(١) انظر المغنى ١/٧.

« وهل » مختّصة بطلب التّصديق نحو : هل قام زيد . وبقيّة الأدوات مختّصة بطلب التصور نَحوُ : من جاءك ؟ وما صنعت ؟ وكم مالك ؟ وأين بيتك ؟ ومتى سفرك ؟ .

الثالث : أنها تدخل على الإثبات وعلى النّفي . ذكره بعضهم وهو منتقض بأم فإنّها تشاركها في ذلك نحو : أقام زيد أم لم يقم؟

الرابع : تمام التّصدير بدليل أنها لا تذكر بعدم أم التي للإضراب كما يذكر غيرها ، لا تقول : قام زيد أم قعد . وتقول : أم هل قَعَد، وأنها إذا كانت في جملة / معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثُمّ [٢/١١٥] قدّمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير نحو : ﴿ **أَوَلَمْ يَنْظُرُوا** ﴾[(١)] ، ﴿ **أَفَلَمْ يَسِيروا** ﴾[(٢)] ، ﴿ **أَثُمّ إذا ما وَقَع** ﴾[(٣)] ، وأخواتها تتأخّر عن حَرْف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة نحو : ﴿ **كَيْفَ تَكْفُرون** ﴾[(٤)] ، ﴿ **فَأَيْن تَذْهَبون** ﴾[(٥)] ، ﴿ **فَهلْ يُهْلَكُ إلاَّ القَوْمُ الفَاسِقُون** ﴾[(٦)] . هذا ما ذكره ابن هشام .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : الهمزة أصل أدوات

---

(١) الأعراف / ١٨٥ .

(٢) غافر /٨٢ ، ومحمد / ١٠ .

(٣) يونس /٥١ .

(٤) البقرة /٢٨ .

(٥) التكوير /٢٦ .

(٦) الأحقاف / ٣٥ .

الاستفهام، وأم الباب، وأعم تصرّفاً، وأقوى في باب الاستفهام، لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلّها . وغيرها مما يُستفهم به يلزم موضعاً ويختصّ به وينتقل عنه إلى غير الاستفهام نحو : مَنْ ، وكم ، وهل ، فَمَنْ سؤال عَمّن يعقل ، وقد تنتقل فتكون بمعنى الّذي ، و « كم » سؤال عن عَدَدٍ ، وقد تستعمل بمعنى ، رُبّ ، وهل لا تسأل بها في جميع المواضع ألا ترى أنك تقول : أزيد عندك أم عمرو؟، على معنى أَيّهما عندك ؟ ولا يجوز في ذلك المعنى أن تقول : هل زيدٌ عندك أم عمرو ؟ وقد تنتقل عن الاستفهام إلى معنى ـ قد ، نحو : ﴿ **هل أتى على الإنسان** ﴾[١] أي قد أتى . وقد تكون بمعنى النّفي نحو : ﴿ **هل جزاءُ الإحسان إلّا الإحسان** ﴾[٢] ، وإذ كانت الهمزة أعمّ تصرّفاً وأقوى في باب الاستفهام توّسّعوا فيها أكثر مما توّسّعوا في غيرها من حروف الاستفهام ، فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأ والخبر ، ويكون الخبرُ فعلاً نحو : أزيد قام ، واسْتُقْبِح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلّة تصرّفها فلا يقال : هل زيد قَام .

[تقسيم حروف النّفي]

(فائدة) : قال الأندلسيّ : حروف النّفي ستة : ـ اثنان لنفي الماضي ، وهما : لم ، ولمّا ، واثنان لنفي الحال ، وهما : ما وإنْ ،

(١) الإنسان / ١ .

(٢) الرَّحمٰن / ٦٠ .

وإثنان لنفي المستقبل وهما : لا ولن .

[إذا التفسيرية]

(فائدة) : قال الزَّنجاني شارح (الهادي) : وقد يفسّر الكلام بإذا ، تقول : **عَسْعَس الليل** : إذا أظلم فتجعل أظلم تفسيراً لعسعس ، لكنك إذا فسرت جملة فعليّة مسندة إلى ضمير المتكلّم بأي ضَمْمت تاء[1] الضمير فتقول : استكتمتُهُ سِرّي أي سألتُهُ كِتْمانه بضمّ تاء سألتُهُ ، لأنك تحكي كلام المعبّر عن نفسه .

وإذا فسرتها بإذا فتحت فقلت : إذا سألتَهُ كِتْمَانه لأنك تخاطبه أي أنك تقول ذلك ، إذا نقلت / ذلك الفِعْل . [٢/١١٦]

وقال بعض الشارحين للمفّصل : السِّرّ في ذلك أن (أي) تفسيرٌ فينبغي أن يطابق ما بعدَها لما قَبْلَها ، والأوّلُ مضُموم فالثاني مِثْلُه . وإذا شرط تعلّق بقول المخاطب على فعله الذي ألحقه بالضّمير فمحال فيه الضّم .

وأنشد في ذلك المعنى :

إذا كنيت بأي فِعْلاً تفسّره ... فَضُمّ تاءك فيه ضَمّ مُعْتَرِف

وإن تكن بإذا يوماً تفسِّره ... ففتحة التّاء أمرٌ غيرُ مُخْتَلِف

(١) في ط : « ناء » مكان : «تاء» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.

وقد أورد ذلك الطيبي في حاشية (الكشاف) ثم ابن هشام في (المغنى) .

[مواضع « ما »]

(فائدة) : ذكر ابن عصفور أنّ لـ « ما » خمسةَ وثَلاثينَ مَوْضِعاً :

الأول : الاستفهامية .

الثاني : الموصولة .

الثالث : التي للتعجّب .

الرابع : النكّرة التي تلزمها الصّفة نحو: مررت بما معجب لك .

الخامس : الشرطيّة ، وهي في هذه المواضع الخمسة تكونُ اسماً .

السادس : الكافّة التي تدخُل على العامل فتبطل عمله نحو : إنما زيدٌ قائمٌ .

السابع : المسلّطة وهي التي تدخل على ما لا يعمل فتوجب له العمل وذلك : حيثُ وإذ ، وهي ضدّ التي قبلها .

الثامن : التي تدخل بين العامل ومعموله فلا تمنعه العمل ، ولا

تُفيد أكثر من التأكيد كقوله : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾[١] ، ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾[٢] .

التاسع : التي تجري مجرى أنْ الخفيفة الموصولة بالفعل مثل : يعجبني[٣] ما تصنع أي يعجبني أن تصنع .

العاشر : التي يراد بها الدوام والاتصال كقولك : لا أكلمك ما ذَرَّ شارق .

[٢/١١٧] الحادي عشر : التي تَجْري مَجْرى الصّفة وهي ثلاثة أقسام : /

قسم : يراد به التعظيم للشيء والتهويل نحو :

٣٥٠= * لأمرٍ ما يسوّد مَنْ يَسُودُ[٤] *

وقسم : يراد به التحقيق نحو : وهل أعطيت إلّا عطيّةً ما .

وقسم : لايراد به واحد منهما ، بل يراد به التّنويع نحو : ضربت

(١) آل عمران / ١٥٩ .

(٢) النساء / ١٥٥ .

(٣) في ط فقط : « ويعجبني » بالواو .

(٤) لأنس بن مدركة الخثعمي كما نسبه سيبويه وصدره :

* عزمت على إقامة ذي صباح *

من شواهد : سيبويه ١/١٦ ، والهمع /٣٠٥ ، والهمع والدرر ٧٦٧ ، ومجاز القرآن ١/٢٠١ ، والخصائص ٣/٣٢ ، وابن يعيش ٣/١٢ ، والخزانة ١/٤٦٧ ، ٢/٥٤٥ .

ضرباً ما ، أي نوعاً من الضّرب .

الرّابع عشر : النافية التي يعملها أهل الحجاز وتلغيها بنو تميمٍ :

الخامس عشر : النافية التي لا يختلفون فيها أنها لا تعمل شيئاً نحو : ما قام زيدٌ .

السادس عشر : الموجبة وهي التي تدخل على النّفي فينعكس إيجاباً، كما تدخل التي قبلها على الإيجاب، فينعكس نفياً، وهي التي في قولك : ما زال زيد قائماً ، وأخواتها .

السابع عشر : الداخلة بين المبتدأ والخبر نحو : ﴿ وقليلٌ ما هُمْ ﴾[1] .

الثامن عشر : التي تكون عِوَضاً من الفعل في قولهم : افْعَلْ هذا إِمَّا لا ، أي إنْ كُنْتَ لا تفعل غيره .

التاسع عشر : التي تدخل على إن الشرطيّة فتُهَيِّئُها لدخول نون التوكيد على شرطها نحو : ﴿ فإمّا تَرِين ﴾[2] .

العشرون : التي تدخل على ـ لم ـ فَتُصَيِّرُها ظرف زمان بعد أن كانت حرفاً نحو : لمّا قُمْتَ قُمْتُ .

---

(١) صٓ / ٢٤ .

(٢) مريم / ٢٦ .

الحادي والعشرون : والثاني والعشرون : التي تدخل على لو الامتناعيّة فتصير إلى التخصيص أو بمعنى لولا الامتناعية .

الثالث والعشرون : التي تدخل على كلّ فتصيّرها ظرف زمان نحو : كلّما جِئْتَ أكرمْتُك .

الرابع والعشرون ، والخامس والعشرون : التي تدخل على إنّ فتفيد معنى التّحقير نحو قولك لمن يدعي النحو : إنما قرأت الجُمَل ، أو معنى الحصر نحو : إنّما زيدٌ عالمٌ / . [٢/١١٨]

السادس والعشرون : التي تدخل على (قَلَّ) فتهيّئُها للدّخول على الأفعال .

السابع والعشرون : التي تدخل على نِعْم وبئس نحو : ﴿ فَنِعمّا هِيَ ﴾[(١)] ، ﴿ بئسما اشتَرَوْا ﴾[(٢)] .

الثامن والعشرون : التي توصل بمن الجارّة فتصير بمعنى : رُبّ ، نحو :

٣٥١= * وإنا لَمِمّا نَضْرِب الكَبْشَ ضَرْبَةً[(٣)] *

---

(١) البقرة /٢٧١ .
(٢) البقرة /٩٠.
(٣) لأبي حيّة النّميريّ . وتمامه :

* على رأسه تُلْقي اللّسانَ من الفَمِ *

من شواهد المغنى ١/٣٤٤، ٣٥٧، والخزانة ٤/٢٨٢، والهمع والدرر

التاسع والعشرون : المحذوفة من (أما) نحو :

٣٥٢= * ما ترى الدّهْر قد أباد معدّاً *

انتهى ما ذكره ابن عصفور فلم يذكر السّتة الباقية . وجمع بعضهم لها معاني تسعة في بيت فقال :

تعجّبْ بما اشْرط زِدْ صِلْ انْكِرْهُ واصِفاً

ويُسْتفهمُ[٦] انفِ المصدريّةَ واكْفُفا

رقم ١١٢٩. وهو أيضاً من شواهد : سيبويه ١/٤٧٧، والمقتضب ٤/١٧٤، وابن الشجري ٢/٢٤٤، والتصريح ٢/١٠ .والكبش: سيّد القوم .

(١) قائله مجهول ، وتمامه :

* وأباد السّراة من عدنانِ *

من شواهد : المغنى ١/٥٧ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ١٧٣، والهمع والدرر رقم ١٣٣٦ .

وفي المغنى : وزاد المالقي لـ « أما » معنى ثالثاً ، وهو أن تكون حرف عَرْض : بمنزلة ألا ، فتختص بالفعل نحو : أما تقوم . . . . وقد تحذف هذه الهمزة ثم ذكر الشاهد .

(٢) في ط : « ونسبتهم » مكان : « ويستفهم » تحريف صوابه من المخطوطات والأسلوب .

باب المصدر

قاعدة [المصدر أشدّ ملابسة للفعل من الصفة]

قال ابن جنّي في (الخصائص): المصدر أشدُّ أشدُّ ملابسةً للفعل من الصِّفة ، ألا ترى أنّ في الصّفة نحو قولك : مررت بـإبل مائةٍ ، ومررت برجل أبي عَشْرَة أبوه ، ومررت بقاعٍ عَرْفَجٍ[1] كلّه ، ومررت بصحيفةٍ طين خاتمها، ومررت بحيّة ذراع طولُها، وليس هذا مما يُشاب به المَصْدَر ، إنما هو ذلك الحدَثُ الصّافي كالضّرْب والقَتْل والأكل والشّرب .

[سواء أجرى مجرى المصدر]

(فـائـدة) : قـال أبـو الحسين ابن أبي الـرّبيـع في (شـرح الإيضاح) : اعلم أن (سواء) أجرى عندهم مُجْرى المصدر ، فأخبر به عن اثنين فقيل : زيد وعمرو سواء ، كما تقول زيد وعمرو خَصْمٌ .

وفي سواء أمر آخر اختُصّ به: أنه لا يرفع الظّاهر إلّا أن يكون

(١) العرفج : شجر سهليّ ، واحدته بهاء .

معطوفاً على المضمر نحو : مررت برجلٍ سواء هو والعدَمُ .

إن خَفَضْتَ كان نَعْتاً ، وكان في (سواء) ضمير ، وكان العدم معطوفاً على الضّمير وهو توكيد .

وإن رفعت (سواء) كان خبراً مقدّماً وهو مبتدأ و (العدمُ) معطوفٌ عليه .

ولم يُثَنّ لأنه جرى عندهم مَجْرى المصدر . وهذا يُحفظ ولا يقاس عليه . ولا يجوز أن تقول : زيد / سواءٌ وعمرو ، على أن يكون [٢/١١٩] سواء خبراً عنهما، كما لا تقول: زيد قائمان وعمرو، لأن العامل في الخبر هو المبتدأ، والمبتدأ هنا مجموع الاسمين، فقدّم الخبر عليهما أو أَخّره عنهما، ولا تجعله بينهما، فتكون قد جعلت المعمول بين أجزاء العامل وهذا لا يجوز .

قاعدة [في ورود صيغة مَفْعِل بالكسر للمصدر والزمان والمكان]

الأصل في مَفْعل للمصدر والزمان والمكان أن يكون بالفتح نحو المأْكَل والمشرَب والمذَهب والمخرَج والمدخل .

قال في (البسيط) : وقد خرج عن هذا الأصل إحدى عشرة

لفظة جاءت بالكسر وهي : المَنسِك ، والمطلِع[1] في قراءة الكسائي ، والمَجْزِر ، والمَنْبِت ، والمَشْرِق ، والمَغْرِب ، والمَسْقِط ، والمَسْكِن والمَرْفِق ، والمَفرِق ، والمسجِد .

قال ابن باشاذ : فهذه كلّها تكسر إذا أردت بها المكان ، فإن أردت بها المصدر فتحت لا غير .

قال صاحب البسيط : ولم يأت في أسماء الزّمان والمكان مَفْعُل بالضم إلَّا مع تاء التأنيث نحو مَقْبُرة ، ومكرُمة ، ومأدُبَة .

[ما يشتق من المصدر]

(فائدة) في (تذكرة) ابن الصائغ : يشتّق من المصدر تسعة : الفعل،واسم الفاعل ، والمثال ، واسم المفعول ، وصيغة المفاضلة ، والصفة المشبهة ، واسم المصدر ، واسم الآلة ، واسم الزمان والمكان .

التاسع : اسم الشيء المعدّ للفعل كالمَسْجِد اسم للبيت المعد للصّلاة والسجود ، فأما المسجد فاسم لمكان السّجود ، وليس اسماً للبيت بل لموضع السجود من البيت .

(١) من قوله تعالى : ﴿ حتى إذا بلغ مطلِع الشمس ﴾ ، الكهف ٩٠.
والقراءة بالكسر قراءة سبعية،وهي قراءة حفص في المصحف الذي بين أيدينا.
أما قراءة الفتح فهي قراءة : ابن كثير ، وابن محيصن والحسن ، وعيسى ، ومجاهد . انظر القراءة رقم ٤٨٨٧ في معجم القراءات .

[نظم صيغ التِّفعال بالكسر]

(فائدة) قال بعضهم :

أرى التَّفعال في المصدَ ر بالفتح هو البابُ
وتفعال بكسر التا ءِ في الأسماءِ إيجابُ
وللتِّجفاف[1] والتِّقصا[2] رُ والتِّلفاق[3] أربابُ
وَتِنْبَالٌ[4] وَتِلْقامٌ[5] وَتِلْعابٌ[6] لمن عابوا
وَتِمْثالٌ وَتِمْساحٌ[7] وَتِمْرادٌ[8] وتِضْرابُ[9]

---

(١) التِّجفاف بالكسر : آلة للحرب يُلْبَسُهُ الفرسُ والإنسانُ ليقيه في الحرْب . انظر القاموس .

(٢) التِّقصار والتِّقصارة بالكسر : القلادة . انظر القاموس .

(٣) في نسخة المتحف البريطاني : « التلفاف » بالفاء ، وفي ط : « التلقاق » وهو تحريف ، والصواب : « التلفاق » بفاء وقاف في آخره كما في نسخة الأزهر ، وهذا موافق لما في القاموس : التلفاق أو اللِّفاق بكسرها : ثوبان يلفق أحدهما بالآخر .

(٤) التِّنبال والتنبالة بالكسر : القصير كما في القاموس .

(٥) تِلقام وتلقامة ، وتشدّ قافهما أي عظيمُ اللُّقَم .

(٦) في ط : « تلقاب » بالقاف ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ، والمزهر ٢/١٣٨ والتلعاب بالعين : كثير اللعب .

(٧) تِمسَاح : كذاب .

(٨) في القاموس : التِّمراد بالكسر : بيت صغير في بيت الحَمام لمبيضه فإذا نَسقه بعضاً فوق بعض فهو التَّماريد .

(٩) ناقة تضراب : قريبة العهد بقرع الفحل .

[٢/١٢٠] وتبــراك (١) وتِعْشـار(٢) وَتِرْتـاع (٣) بها عـابوا /
وَتِبْيَــانٌ (٤) وَتِـهْـواء (٥) وَتِــلقــاء (٦) إذا آبــوا

فهذه ستةَ عشر اسماً مكسورة الأوائل بل لا يكاد يوجد في الكلام غيرها (٧) . وما سواها تأتي مصادر وهي مفتوحات أبداً مثل التّذكار والتّسباب ، ونحوهما .

(١) تِبْراك : موضع .
(٢) تِعْشَارٌ : موضع .
(٣) هكـذا في ط بالعين وتــاءين. وفي نسخة المتحف البـريطاني بـالغين وتاءين ، وبقية النسخ المخطوطة بالعين وتاءين .
ولعلّها : تِرْباع : وهو موضع انظر المزهر ٢ /١٣٨ .
(٤) وتِبيانٌ: بيان .
(٥) تِهْواء من الليل : أي قطعة .
(٦) وتِلْقاء : قبالتك .
(٧) في المزهر ٢ /١٣٨ ما نصه : « وزاد أبو العلاءء فيما نقله ابن مكتوم في تذكرته : التِّيتَاء للعِذْ يَوْط . [وهو الذي يحدث عند الجماع أو ينزل قبل الإيـلاج . انظر القـاموس (بـاب الهـزة والتّـاء): (التيتـاء)]، والتّيعـارِ: للحبل المقطوع ، والتّنظار : من المناظرة، وتيفاق الهـلال : موافقتـه ، والتّمنان : خيط يُشَدُّ به الفسطاط والتّقوال : كثير القـول ، والتّمساح : الدابة المعروفة ، وتِرعام : اسم شاعر ، والتمـزاح : الكثير المـزح . والتّيفاق : الكثيرالاتفاق، والتّطواف : ثوب كانت المرأة من قريش تعيره للمرأة الأجنبيّة تطوف به ، والتّشفاق : فرس معروف . انتهى كلام أبي العلاء .وانظر المزهر ٢ /١٣٨ ، ١٣٩ .

باب الصفات

[البأساء ليس له أفعل]

في (الصحاح) : البأساء : الشّدّة . قال الأخفش : بني على فَعْلاء ، وليس له أفعل ، لأنه اسمٌ ، كما قد يجيء أفعل في الأسماء وليس معه فعلاء نحو : أحمد .

[عدد الصفة المشبهة]

(فائدة) : قال في (البسيط) : التّركيب يقتضي أن يبلغ عدد [1] الصّفّة المشبّهة مائتين وثلاثة وأربعين بناءً .

وذلك أن معمول الصّفّة إمّا محلّى بالألف واللاّم، أو مضافاً، أو مجرّداً عن كل واحد منهما . وكلّ واحد من هذه الثّلاثة قد يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً. فهذه تسعة أحوال باعتبار المعمول .

والصّفة قد تكون متضمّنة لضمير المذكّر وتثنيته وجمعه ، ولضمير المؤنّث وتثنيته وجمعه .

(١) في ط : « عدل » باللام ، تحريف واضح .

وغير متضّمنة لضمير إفرادٍ ولا تثنية ولا جمع فهذه تسعة[1] .

والصفة قد تكون مع كلّ واحد منهما معرّفة بالألف واللام أو مضافةً أو نكرة ، فهذه سبعة وعشرون باعتبار حال الصّفة .

وإذا ضربت في أحوال المعمول وهي تسعة تبلغ مائتين وثلاثة وأربعين بناءً .

باب أسماء الأفعال

ضابط [في أقسامها]

قال في (البسيط) : هي ثلاثة أقسام :

قسم : لم يستعمل إلّا معرفة نحو : بله ، وآمين ، لأنه لم يسمع فيهما تنوين .

وقسم : لم يستعمل إلّا نكرة وهو ما لم يفارقْهُ التّنوين نحو : إيهاً في الكفّ ، وَوَيْهاً في الإغراء ، وواهاً في التّعجّب .

وقسم : استعمل معرفةً ونكرةً فينّون لإرادة التّنكير . ويحذف التنوين / لإرادة التّعريف وذلك نحو : صَهْ وَمَهْ وإيهِ وأُفّ . [٢/١]

(١) في هامش نسخة الأشباه الطبعة الثانية طبعة حيدر أباد ما نصه : الصواب سبعةٌ ، لأن غير المتضمنة قسم واحد ، وبهذا يختَلّ حسابه فتدبّر .

ضابط [في تقسيم أسماء الأفعال عند ابن يعيش]

قال ابن يعيش: هي ثلاثة أقسام :

قسم: لا يكون إلّا لازماً كصه ومه .

وقسم: لا يكون إلّا متعدّياً نحو : عليك زيداً أي الزمه ، ودونك بكراً .

وقسم : يستعمل تارةً لازماً وتارة متعدّياً كرويد وهلم وَحَيْهَل .

قال: ونظير ذلك من الأفعال باب وزنته ، ووزنْتُ له ، وكلتـه وكِلْت له .

باب التأنيث

قاعدة [الأصل في الأسماء التذكير]

قال ابن يعيش : الأصل في الأسماء التّذكير ، والتأنيث فَـرْعُ على التّذكير لوجهين :

أحدهما : أن الأسماء قبل الاطّـلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبّر عنها بلفظ مذكّر نحو : شيء ، وحيوان ، وإنسان ، فإذا علم تأنيثها ركّبت عليها العلامة .

الثاني : أن المؤنث له علامة فكان فرعاً .

وقال صاحب (البسيط) : التأنيث فرع على التّذكير لوجهين :

أحـدهما : أن لفظ شيء مـذكر ، وهـو يـطلق على المـذكّـر والمؤنث .

والثـاني : أن المؤنّث له عـلامة تـدل على فرعيّتـه إمّا لفـظيّة كقائمة ، وإمّا معنويّة وهي أن كمال المذكّر مقصودٌ بالذّات ، ونقصان المؤنّث مقصود بالعَرَض، ونقصان العَرَض فَرْعٌ على كمال الذّات .

ضابط [في الاسم المجرد من علامة التأنيث]

قال أبو حيّان : الاسم الذي لا يكون فيه علامة التّأنيث ، إمّا أن يكون حقيقيّ التّذكير أو حقيقيّ التأنيث أو مجازيّهما .

إن كان مجازيّهما فالأصل فيه التّذكير نحو : عُودٌ وحائطٌ ، ولا يؤنّث شيء من ذلك إلّا مقصوراً على السمـاع وبابه اللغة / نحو : [١٢٢/٢] قِدْر ، وشمس .

وقد صنّف في ذلك الفَرّاء وأبو حاتم وغيرهما .

وإن كان حقيقّي التذكير والتأنيث ، فإما أن يمتاز فيه المذكّر من المؤنث أو لا يمتاز .

إن امتاز فيؤنّث إن أردت المؤنّث ، ويذكّر إن أردت المذكّر ، وذلك نحو : هند ، وزيد .

وإن لم يميّز فيه المذكّر من المؤنث ، فإن الاسم إذ ذاك مذكّر سواء أردت به المؤنّث أم المذكر ، وذلك نحو : بُرْغوث .

قاعدة [الأصل في الأسماء المؤنثة لا تدخلها الهاء]

قال أبو حيّان : الأصل في الأسماء المختّصة بالمؤنث أن لا يدخلها الهاء نحو : شيخ ، وعجوز ، وحمار ، وأتان ، وَبَكْر ، وَقَلُوص ، وَجدي ، وعَناق ، وَتَيْس ، وَعَنز ، وخُزَز[١] . وأرنب .

وربّما أدخلوا الهاء تأكيداً للفرق كناقة، ونعجة ، فإنّ مقابلهما : جَمَل وَكَبْش . وقالوا : غلام ، وجارية ، وخُزَز ، وَعِكْرِشَة[٢] ، وأسد وَلَبُؤة[٣] .

ضابط [لا يوجد تأنيث بحرفين]

قال أبو حيان لا يوجد في كلامهم ما أُنّث بحرفين .

ضابط [في تاء التأنيث]

قال ابن مالك في (شرح الكافية) : الأكثر في التّاء أن يجاء بها لتميّز المؤنث من المذكّر في الصّفات ، كمسلم ومسلمة ، وضَخْم وَضَخْمة .

ومجيئها في الأسماء غير الصّفات قليل ، كامرىء وامرأة ،

(١) خُزَز كصُرَد : ذكر الأرانب .
(٢) العِكْرِشة : الأرنبة الضخمة .
(٣) اللَّبُؤة : كَسَمُرة ، وهُمَزة .

وإنسان وإنسانة ، وَرَجُل وَرَجُلة، وغلام وَغُلامة .

ويكثر مجيئُها لتميّز الواحد من الجنس الذي لا يصنعه مخلوق كَتَمْر وتمرة ، وَنَخْل ونخلة ، وشجر وشجرة .

ويقلّ مجيئُها لتميّز الجنس من الواحد ككَمْأَة كثيرة، وكَمْءُ(١) واحد .

وكذلك يقلّ مجيئها لتميّز الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق نحو : جرّ وَجَرّة ، ولبن ولبنة ، وَقَلَنْس وَقَلَنْسوة ، وسفين وسفينة .

وقد تكون التّاء لازمة فيما يشترك فيه المذّكر والمؤنث كَرَبْعة ، وهو المعتدل من الرّجال ، والمعتدلة من النساء.

وقد تلازم ما يخصص المذكّر كرجل بُهْمة ، وهو الشجاع .

وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كَنَعْجَة وناقة ، / وقد تجيء للمبالغة كرجل راوية ونسّابة . [١٢٣/٢]

وقد يجاء بها معاقبة لياء مفاعيل ، كزنادقة وجحا جحة(٥) ، فإذا

---

(٤) الكمء : نبات : جمعه : أكمؤ، وَكَمْأَة أو هي اسم للجمع أو هي الواحد: والكمء للجمع ، أو هي تكون واحدة وجمعاً . انظر القاموس .

(٥) جحاجحة : جمع جحجح ، وهو السّيد الكريم السمح ، ولا توصف به المرأة. وفي حديث سيف بن ذي يزن : =

جيء بالياء لم يجأ بها ، بل يقال : زناديق، وجحا جيح فالياء والهاء متعاقبان في هذا النوع .

وقد يجاء بها دلالة على النّسب كقولهم : أشعثى وأشاعثة، وأزرقى وأزارقة ، ومهلّبيّ ومهالبة .

وقد يجاء بها دلالة على تعريب الأسماء العجمية نحو : كيلجة وكيالجة ، وهي مقدار من كيل معروف ، ومَوْزج وموازجة ، هو الخُفّ .

وقد يجاء بها عِوضاً من فاء نحو : عدة ، أو من عين نحو : إقامة أو من لام نحو : لغة ومئة . أو من مدّة تفعيل نحو تزكية . وقال المهلّبيّ :

أَتت الهاءُ في الكلام لِعَشْر ... وثمانٍ لِدِرَّةٍ ثم دَرّ[1]
ولمعكوس ذا ككمء وفرق ... بين مضروبة ومضروب أمر
ولمعكوسه كضربك عدًّا ... ولتكثير غرْفة للمقر
ولتأكيد جَمْعَ بَعْلٍ ومدْحٍ ... ولذم ونسبة للأبرّ
ولجمع لمَوزج ولتعويـ ... ـضك محذوف مَصْدَر مُسْتَضَرّ

= * بيضٌ مغالبةٌ غُلْبٌ جِحاجحة *

انظر اللسان : « جحجح » . وفي ط حجاجحة ، تحريف .

(١) في القاموس : الدَّرُّ : اللبن كالدِّرَّة .

ولتعـويض يـا زنـاديق جـاءتْ ولبـاذي وأدمـة[١] في المَسَـرّ
ولإمكـان نطق عـه[٢] لحديث ولـتعـديـد مـرة فـي الـمـمـر
وبيـان لِحَـرْف ثُـمّ لتـحـريـك أتى فيـه أو مشـاكـل نثر
ثُـمَّ فـي ثَـمّ لـلبَـيَـان وكُـرهُ لالتقـا السـاكنين في كُـلِّ ذِكْـرِ

[علامات المؤنث]

(فائدة) : قال ابن الدَّهان في (الغرة) : قال الفرّاء : للمؤنث خمسَ عَشَرة علامةً ، ثمان في الأسماء، وأربع في الأفعال، وثلاث في الأدوات .

فثلاث في الأسماء : الهاء ، والألف الممدودة ، والمقصورة ،

(١) هكذا في ط (لياذي) : باللام والياء والذال : ووارمة بالواو والراء ومثلها بعض المخطوطات ، وفي مخطوطة الظاهرية : « ولبازي » بالباء والزاي ، « وأدمة » بالدال .
وفي مخطوطة المتحف البريطاني : « ولباذي وأرب » .
ولعلّ الصواب: « ولبازي » بالياء . والبازي : ضرب من الصقور ويجمع على بُزاة . بالبَاء في آخره ، فهو من المواضع التي تدخلها هاء التأنيث .
ولعل الصواب أيضاً « وأُدْمة » والأدمة : القرابة والوسيلة فهو مصدر أدمَ كما في القاموس .
وفي العمدة لابن مالك ، ٧١٧/ : « وأدم أُدْمةً ؛ وأدِم البعير أدمة : إذا ابيض . فقد زيدت فيه هاء التأنيث ـ والله أعلم .

(٢) في ط فقط « عنه » مكان: « عه » تحريف ، وعه أمر من وعى يعي ع ِ ، ثم زيدت الهاء فقيل : عِهْ .

والرابعة : تاء الجمع في الهندات ، والخامس : الكسرة في أنْتِ . والسادس : النّون في انتنّ ، وهنّ ، والسّابعة التاء في : أخت وبنت ، والثامنة : الياء في هذي .

[١٢٤/] والتي في الأفعال التاء / السّاكنة في قامتْ ، والياء في تفعلين ، والكسرة في قُمْتِ ، والنون في فَعَلْنَ .

والتي في الأدوَات : التاء في رُبّت ، وثُمّت ، ولات ، والهاء في : هيهات ، والهاء والألف في قولك : إنها هند قائمة .

قال ابن الدّهان : وهذا نحكيه، وإن لم نعتقده مذهباً لأنفسنا .

[الهاءات]

(فائدة) : قال ابن مكتوم في تذكرته ، قال أبو الخطيب الفارسي في (النوادر): الهاءات ثلاث: ما تكون بدلاً من تاء التأنيث نحو : ثمرة، وشجرة .

وهاء استراحة ، تثبت في الوقف دون الوصل نحو : كتابيه ، ولِمَه .

وهاء[٤] أصل مثل هاء وجه ، وشفاه ، ومياه .

قاعدة [أصل الفعل التذكير]

قال ابن القَوّاس في (شرح الدرة) : أصل الفعل التّذكير

(١) في ط فقط : هاء أصل بدون الواو ، تحريف .

لأمرين :

أحدهما : أن مدلوله المصدر ، وهو مذكّر ، لأنه جنسٌ .

والثاني : أنه عبارة عن انتساب الحدَث إلى فاعله في الـزّمن المعيّن ، ولا مَعْنى للتّأنيث فيه لكونه معنويّاً ، وإنما تأنيثه للفاعل .

ضابط [في أقسام الأسماء]

في (تذكرة) ابن الصائغ : الأسماء أربعة أقسام : مذكّر لفظاً ومعنى كزيد .

ومؤنّث لفظاً ومعنى كفاطمة .

ومختلفان كزينب وطلحة [1] .

(١) لم يذكر القسم الرابع .

باب المقصور والممدود

ضابط [القصر والمدّ على ثلاثة أقسام]

قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) : ما فيه وجهان القصر والمدّ على ثلاثة أقسام :

الأول : ما يقصر مع الكسر ، ويمدّ مع الفتح ، كالإيا[١] والبِلى[٢] ، والرّوى[٣] وسِوَى بمعنى غير ، وقِرَى[٤] الضّيف ، والقلى[٥] .

والثاني : ما يقصر مع الفتح ، ويمدّ مع الكسر ، كالأضَى[٦]

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « أبا » بالباء ، والأباء مقصور وممدود . انظر ابن يعيش ٦/٤٣ . (والإيا) ،كما في القاموس باب الألف اللينة : الشمس بالكسر والقصر ، وبالفتح والمدّ.
(٢) بَلِيَ الثوبُ كرضِيَ يَبلَى بِلًى وبلاءً .
(٣) رَوِي من الماء واللبن كرضِيَ ريّاً ، وماء روًى ورواءٌ .
(٤) قرى الضيف قرًى بالكسر والقصر ، والفتح والمدّ : أضافه .
(٥) قلاه كرماه ورضِيَهُ قِلىً وقَلاء : أبغضه .
(٦) في ط فقط : كالأضْحَى ، وهو تحريف لأن الضُّحى بالقصر مدّه : ضَحاءُ وضُحاء بفتح الضاد وضمها فهو ليس داخلاً في القسم الثاني الذي يقصر مع

[١٢٥/٢] والسّحا(١) والصّلى(٢) / والغَرى(٣) والعدى(٤) .

الفتح ، ويُمَدّ مع الكسر .
والصواب من النسخ المخطوطة وكتب اللغة . والأضاة : المستنقع من سيل وغيره ، وجمعه : أضوات وأضيات ، وأضًى وإضَاء .

(١) في ط فقط « والنّجا » بالنون والجيم ، وفي النسخة الأقدم من نسخ الأزهر : « سحا » بالسين والحاء ، وتتفق معها نسخة الظاهرية ، وفي نسخة الأزهر الأخرى : « سخا » بالسين والخاء ، وقد سقطت الكلمة من نسخة المتحف البريطاني .
أما نسخة الطاء فليس في اللسان إلا النّجاء بالمدّ وبفتح النون مما يدل على أن الصيغة ليست مرادة ، وغير داخلة في القسم الثاني ما كان مكسوراً مع الفتح وممدوداً مع الكسر .
ولعلها : سَحاً . يقال : سحا الكتاب : شدّه بسحاءة وجمعه سحاً ، وككساء : نبتٌ شائك يرعاه النحل . انظر القاموس : سحى .

(٢) في القاموس : الصِّلاء ككساء : الشّواء والوقود أو النار كالصّلي فيهما .

(٣) في القاموس : وَغَرِي به كَرَضِي غَراً وغِراءً : أولع كـأُغْرِي بـه وفي ابن يعيش ٦/٣٩ : « قالوا : غرى بالشيء يغرى به : إذا أولع فهو غرٍ ، غَراً وغِراء مقصور وممدود ، فأمّا الغِراء فممدود فهو شاذ بمنزلة الظِّماء من قولهم : سنة ظمباء: بينة الظمأ جاء على فعال بمنزلة الذهاب والبداء ، والقياس فيهما القصر على حد نظائرهما هكذا نقله سيبويه ممدوداً وعليه الفراء ، وخالف في ذلك الأصمعيّ ورواه مقصوراً . والقياس مع الأصمعيّ مع الرّواية ، فأما قول كثيّر:

إذا قيل مهلاً فاضت العين بالبكاء غـراءً ومـدّتْهـا مـدامـعُ نُهَّـلُ

بكسر الغين كأنه جعله مصدر : غاري يغاري غِراء وهو فاعل ومصدر فاعل يأتي على فِعال مثل : رامي يرامِي رماءً .

(٤) في ط فقط : « والْعدِيَ » ، وبقية النسخ المخطوطة : « القذى » ولم

الثالث : ما يُقصر مع الضّم ويمـدّ مع الفَتْـح : كالْبُؤسى [١] والرُّغْبَى [٢] والعُلْيا [٣] والنُّعما [٤] .

فهذا ما ذكره ابن السّكيت . قال : وقد وقع لي ما يُكْسَر فَيُقْصَر وَيُضَمّ فَيُمَدّ عن ابن ولّاد وهو القِرْفصي [٥] فيكون على هذا أربعة أقسام :

قال أبو حيان وإنما ذكرت هذه الأقسام في كتب النحو وإن كان مَدْركهـا السّماع ، لأن للنحو فيها حظّاً وهو حصر ما جاء من ذلك . فلو ادّعى مُدّعٍ شيئاً خلاف هذا لم يقبل منه إلَّا بِثَبتٍ [٦] واضح عن العرب ، فصار في حصر هذه الأقسام نوعٌ من القياس النّحوِيّ .

أجد في كتب اللغة : قِذاء بالكسر .

وفي القاموس : العِدَا كالِي ، ويفتح : الناحية وجمعه : أعداء وحجر رقيق يستر به الشيء كالعِداء ، واحدته كجِرْوٍ .

(١) بئس كَسَمِع بؤساً وبُؤساً وبأساً وبُؤسَى وَبِئسي: اشتدت حاجته، والبأساء .

(٢) رَغِب فيه كَسمِع رغْباً ويضم ، ورغْبَاء كصحراء .

(٣) في القاموس : عُلْيا مضر بالضم والقصر . أعلاها ، والعلياء : السماء .

(٤) النُعْمى : الخفض والدعة والمال. والنّعماء بالفتح ممدودة، والجمع : أَنْعُم ، ونِعم ، وَنعِمات بكسرتين ، وتفتح العين .

(٥) القرقصاء : نوع من الجلوس . انظر الممتع ١/١٦٠.

وفي القاموس : القُرْفُصى مثلثه القاف والفاء مقصورة والقُرفصاء بالضم والقُرُفصاء بضم القـاف والراء على الإتبـاع : أن يجلس على أليتيه ، ويلصق فخذيه ببطنه ، ويحتبى بيديه يضعهما على ساقه .

(٦) الثبت بفتح الباء : الحجة الواضحة .

قاعدة [في حذف تاء التأنيث من المثنّى]

كلّ مؤنّث بالتاء حكمه أن لا يحذف التّاء منه إذا ثُنّي كتمرتان وضاربتان ، لأنّها لو حذفت التبس بتثنية المذكّر .

ويستثنى من ذلك لفظان : أَلْيَة[1] وَخُصْية ، فإن أفصح اللّغتين وأشهرهما أن يحذف منهما التاء في التثنية فيقال : أليان : وخُصْيَان .

وعلل ذلـك بأن المـوجب له أنهم لم يقـولوا في المفـرد أَلىً وَخَصًى ، فأمن اللبس المذكور .

---

(١) الأَلية بفتح الهمزة : العجيزة . أو ما رَكِب العُجز من شحم ولحم وجمعه : أَلْيات ، وألايا ، ولا تقل : إلية بكسر الهمزة ، ولا ليّة .

(٢) الخُصْيُ والخُصْيةُ بضمهما وكسرهما : من أعضـاء التناسـل وهاتـان : خصيان وخصيتان ، والجمع : خُصًى .

باب جمع التكسير

ضابط [في أضرب جمع التكسير]

قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : جمع التّكسير على أربعة أضرب :

أحدها : ما لفظ واحده أكثر من لفظ جمعه نحو : كِتاب وكُتُب .

الثاني : ما لفظ جمعه أكثر من لفظ واحده ، كَفلْس وأفْلُس وَمَسْجِد ومساجد .

الثالث : ما واحده وجمعه سواء في العدّة اللفظيّة لا في الحركات نحو سَقْف وسُقُف، وأسد وأُسُد .

الرابع : ما واحده وجمعه سواء في العدّة اللفظية والحركات نحو / الفُلك للواحد والفُلْك للجمع ، وناقة هِجان، ونوق هجان، [١٢٦/٢] ودِرْع دِلاص[١] وأَدْرُعٌ دِلاص .

(١) دِرْع دِلاص ككتاب : ملساء ليّنة .

ضابط [في الحروف الزائدة في جمع التكسير]

قال ابن الدّهان : حروف الزيادة التي تزاد في هذا الجمع سبعة أحرف :

منها : ستة مُطّردة ، يجمعها : متى ، وأين .

وغير المطّردة منها : الميم في ملامح جمع لَمْحَة .

ومنها : ما يزاد أولاً كأكلب ، وأجْمال ، وملامح .

ومنها : ما يزاد حشواً كجِمال ومساجِد ، وكعوب وعبيد .

ومنها : ما يزاد آخراً كذؤبان ، وعمومة ، وعلماء .

[حصر جموع التكسير نظماً]

(فائدة) : قال أبو حيان : في حصر جموع التكسير وأسماء الجموع واسم الجنس :

لجمع قليل في المكسّر أَفْعُلٌ　　وأفعلة أفعال في كثرة فُعَل

وبالتا وَفُعْل والفِعال فعولها　　وبالتّا هما الفعّال فُعّل مع فِعَل

وَبالتّا وَفَعْلى ثم فِعْلى وأفعلاء　　فُعْلانِ فِعلان فواعِل مع فُعُل

فعالىّ فَعَالَي فَعَالِي فعائل　　ومع فُعَلَاء فَعَلَة هكذا نقل

فُعَالى وما ضاهى وزان مفاعل　　وتمت ولاسم الجمع فُعلة مع فِعَل

فَعَالة فِعلان وفِعْلة مع فَعَل　　وفعلاء مفعولا مفعلة فُعُل

وبـالخلف فَعْل مـع فعيل وفِعْلة وبالفتح عينا مع فُعال فعل فِعل
وقاعدة اسم الجنس ما جاء فرده بيا أو بتا والعكس في التاء قلَّ وقل

[نظم جموع القلة]

(فائدة) قال بعض النحويين في جموع القلة :

بـأَفْـعُـل وبـأفعـال وأفـعْـلِة وفِعْلة يعـرف الأدنى من العـدد
وزاد أبو الحسن على بن جابر الدباج .

وسالم الجمع أيضاً داخل معها في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزد / [٢/١٢٧]

وقال التاج بن مكتوم في نظم جموع القلة ، ومن خطه نقلت :

لـجمـع قـلة أجـمال وأَرْغِفـةٌ وأَرْجـل غِـلمـة وسُـرُرٌ بـرره
وأصدقاء مع الزيـدين مع نحـل ومسلمات وقـد تكملت عشـره
هذا جماع الّـذي قالـوه مفترقـا وقد يزيـد أخا الاكثـار من كثره

قاعدة

قال في البسيط : لايوجد في الجمع ثلاثة أحرف أصول بعد ألف التكسير ، لئلا يكون صدر الكلمة أقل من عَجُزها ، ولذلك يُرَدُّ في التكسير والتصغير الخماسي إلى الرّباعي ليتناسب صدر الكلمة وعجزها في الحروف الأصول .

قاعدة [في الصفة والتكسير]

قال في (البسيط) : كل صفة كثر ذكر موصوفها معها ضَعُف تَكْسِيرها لقوّة شبهها بالفعل .

وكـل صفة كثـر استعمالهـا من غير مـوصوف قـوي تكسيرهـا لالتحاقها بالأسماء كعبد ، وشيخ ، وكهل ، وضعيف .

وفي (تذكرة التّاج بن مكتوم): فعّال لا يكاد يكسّر لئلّا يذهب بناء المبالغة منه .

وشذ قول ابن مقبل :

٣٥٣= * عِنْد الجَبَابير بالبأْسَاءِ والنِّعمِ [١] *

قاعدة [تكسير الخماسيِّ الأصول مستكره]

قال في (البسيط) : تكسير الخماسيّ الأصول مستكره لأجل حذف حرف منه ، بخلاف الرّباعي إذ لا حذف فيه .

[أقسام جمع التكسير]

(فائدة) : قال ابن القَوّاس في (شرح الدرة) : الجمع ثلاثة أقسام :

جمع في اللّفظ والمعنى كرجال والزيدين .

وفي اللّفظ دون المعنى كـ ﴿ قد صَغَتْ قُلُوبكما ﴾[٢] .

وفي المعنى دون اللّفظ كَـرَهْط ، وَبَشَر ، وكـلّ في التـوكيـد

(١) صدره :

* إلّا الإفادة فاستولتْ ركائِبُنا *

من شـواهـد : سيبـويـه ٢/٣٥٥ ، والمنصف ١/٢٢٩ ، وابن يعيش ١٠/١٤ ، واللسان : « وفد » .

(٢) التحريم /٤ .

ونحوها مما ليس له واحد من لفظه .

قال : وينقسم أيضاً إلى عام : وهو التكسير لعمومه المذكر والمؤنّث مطلقاً ، وإلى خاص وهو المذكّر السالم ، وإلى متوسط وهو جمع المؤنث السّالم ، لأنه / إنْ لم يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه فهو [٢/١٢٨] مكسر ، وإن سَلِم فهو إمّا مذكّر أو مؤنث .

قاعدة [في تخفيف الجموع]

الجموع تستثقل ، فإذا كان فيها ياء خفّفت إمّا بالبدل كما في مدارَى [١] ومعايَا ، وإمّا بالقلب كما في : حِقّيّ [٢] وقِسِيّ ، وإمّا بالحذف

(١) في النسخ المخطوطة : فراراً بالفاء والراء ، وفي ط : « قدارا » بالقاف والراء . كل ذلك تحريف ، والصواب : « مدارى » بالميم والدال أما معايا فقد اتفقت ط مع النسخ المخطوطة فيها ، والذي يلفت النظر أن في هامش الأشباه الطبعة الثانية ما نصه : « كذا ، ولعله عَدَايا وعشايا » . وهو ليس كذلك .
وقد وفقت بحمد الله الي تصويبهما ، فقد ذكر الكلمتين سيبويه في ٢/٥٧ : حيث قال ما نصه في معرض الألف الزائدة: « وإن جاءت في جميع ما لا ينصرف فهي غير منوّنة ، كما لا ينون غير المعتل ، لأن الاسم مُتَمٌّ وذلك قولك : عذارى وصحارى فهي الآن بمنزلة : « مدارى » و « معايا » لأنها مفاعل ، وقد أتم ، وقلبت ألفاً » .
وقد ذكر الكلمتين أيضاً ابن عصفور في الممتع ٢/٥٥٧ حيث ذكر أن « معاي » جمع : مُعْيِية ، وقالوا فيه : « معايا » و « مدار » جمع مدرى ، وقالوا فيه : مدارى » .

(٢) في بعض النسخ : « خفى » بالخاء والفاء . وحِقّى : جمع حَقْو ، وهو

كما في جَوارٍ وغواشٍ ، وليالٍ .

ضابط

قال في (ديوان الأدب) : لم يجمع من فعلاء على فعال إلَّا نُفَساء[(١)] ونِفاس وعُشَراء ، وعِشار[(٢)] .

الكشح والإزار ، ويجمع أيضاً على : أحْق وأحْقاء .

أماقسِيّ فوزنها : فلوع بتقديم اللام على العين ، وذلك لأن الأصل قووس على وزن فُعول .

نقلت السين لام الكلمة : ووضعت موضع الواو الأولى عين الكلمة فصارت : قَسُوُوٌ .

تطرّفت الواو فقلبت ياء فصار : قُسُوْيٌ .

اجتمع في الكلمة واو وياء ، وسبق إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء .

أدغمت الياء في الياء فصار : قُسِيّ .

قلبت ضمة القاف كسرة تخلّصاً من الثقل فصار : قِسيّ .

انظر تصريف الأفعال /٣٢ .

فإذا كانت : حِقيّ : جمع حقو فلا قلب مكاني فيها ، لأن أصلها : حُقُووٌ ثم حدث فيها من القلب ما حدث لـ « قسوٌ من القلب بعد القلب المكاني وربما تكون : « حقى »محرّفة من كلمة أخرى لم أهتد إليها بعد طول البحث حتى يصح إلحاقها بقسيّ .

(١) في القاموس : النفاس : ولادة المرأة ، فإذا وضعت فهي نُفَساء ونفساءَ بالفتح ويحرّك جمع : نِفاس ونُفُس ، ونُفْس .

(٢) في القاموس : العُشراء من النوق : التي مضى لحملها عشرة أشهر أو ثمانية وتجمع على : عُشَراوات ، وعِشار .

باب التّصغير

قاعدة [في الاسم الذي اجتمع فيه ثلاث ياءات]

كلّ اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات : أَوّلُهُنّ ياء التصغير فإنك تحذف منهن واحدةً .

فإن لم تكن أولاهن ياء التّصغير أثبت الكُلّ ، تقول في تصغير حيّة : حُيَيّة وفي تصغير أيوب : أُيَيِّب بأربع ياءات . ذكر هذه القاعدة الجوهريّ في (صحاحه) .

ضابط [في الأسماء التي لا تصغر]

قال أبو حيّان : لا تصغّر الأسماء المتوّغلة في البناء كالضّمائر ، وأين، وكم، ومتى ، وكيف ، وحَيْث ، وإذ ، وما ، ومن، ولا الأسماء المصغّرة ، ولا غير سِوَى وَسُوَى بمعنى غير ، ولا البارحة ، وأمسِ وغد ، وقَصْر[1] بمعنى عشيّة ، ولا الأسماء العاملة عمل

(١) في ط : « وقصر » بالقاف وتشاركها بعض النسخ المخطوطة في ذلك والقَصْر على زنة مَقْعَد ، ومنزِل ، وَمَرْحلة : العشِيّ . وانظر القاموس .

الفعل .

وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف ، ولا حسبك ولا الأسماء المختصة بالنّفي ، ولا الأسماء الواقعة على معظّم شَرْعاً ، ولا أسماء الشهور ، ولا أسماء الأسبوع على مذهب سيبويه ، ولا[1] كلّ ولا بعض ، ولا أَيْ ، ولا الظّروف غير المتمكّنة نحو / ذات مرّة ، ولا [٢/١٢٩] الأسماء المحكيّة ، ولا جموع الكثْرة على الإطلاق عند البصريّين .

وزاد الزمخشري في (الأحاجي) ولا الفطر ، والأضحى والعصر ، استغناءً عنه بقولهم : مُسَيّانا[2] وعُشَيّانا[3] .

وفي بعض النسخ المخطوطة الأخرى : و« عصر » بالعين ، والعصر في القاموس: يطلق على اليوم والليلة، والعشيّ إلى احمرار الشمس، ويحرّك أي عَصَر والراجح أنه عَصْر لا قَصر ، وانظر المحاجاة بالمسائل النحوية للزمخشري / ١٣٠ .

(١) في ط فقط : « لا كل » بدون واو تحريف .

(٢) المساء والإمساء : ضد الصّباح والإصباح ، والمُمْسي : الإمساء والاسم : المُمْسيُ بالضم والكسر ، وأتيته مساء أمسِ وَمُسْيَة بالضم والكسر. وأُمْسِيَّتُهُ بالضم . وجاء : مُسَيّانا .

(٣) في القاموس : « وعُشّانا » بتشديد الشين ، وعلق عليه في الهامش بقوله : « قوله : وعشّانا » كذا في النسخ التشديد صوابه : « عُشَيّانا » مصغراً » . وانظر المحاجاة بالمسائل النحوية للزمخشري / ١٣٠ .

قاعدة [التكسير والتصغير من باب واحد]

التّكسِير والتّصغير يجريان من وادٍ واحد . نصّ على هذه القاعدة سيبويه والنّحاة بأسرهم . ومِن ثَمّ فتح ما قبل الياء في التّصغير كما فتح ما قبل الألف في التكسير .

وقيل في تصغير أسود وأجدل[١] : أُسَيْوِد ، وَجُدَيْوِل ، بإظهار الواو جوازاً كما قيل في التكسير : أساود ، وجداول ، بإظهارها ، وكسر ما بعد ألف مفاعل ومفاعيل كما كُسِر ما بعد ياء التصغير .

وقالوا في تصغير عيد : عُيَيْد شذوذاً ، كما قالوا : في جمعه : أعياد شذوذاً .

ويتوَصّل إلى مثال فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل في التّصغير بما يتوصل به إلى مثال مفاعل ومفاعيل في التّكسير . وللحاذق فيه من الترجيح والتخيّير ماله في[٢] التكسير .

قال أبو حيّان : وجاء من التّصغير ما هو على خلاف قياس المكبّر بقولهم في مغرب : مُغَيْرِبان ، وفي ، عَشِيّة : عُشَيْشِيَة ، وفي ، رَجل : رُوَيْجِل .

(١) الأجدل : الصّقر .

(٢) سقطت كلمة « في » من ط .

قال : وهذا نَظير جمع التّكسير الذي جاء على خلاف قياس تكسير المفرد : كليالٍ ، ومذاكير ، وأعاريض جمع ليلة وذِكْر ، وَعَرُوض .

قال: وكما أن التّصغير نوعاً يسمى تصغير التّرخيم وهو التّصغير بحذف الزّوائد كُسَوَيْد في أسود كذلك في جمع التّكسير نوع يسمّى جمع ترخيم ، قالوا : ظريف وظُروف ، وخبيث وخُبوث . قال الفارسِيّ : كسّروه على حذف الزّوائد وهو مذهب الجَرْمي والمبرد، يريان هذا في كلّ ما فيه زيادة من الثّلاثي الأصل . وشبّهاه بتصغير التّرخيم ، فقالا في هذا النوع : هو جمع ترخيم .

وهو عند الخليل وسيبويه : مما جمع على غير واحده المستعمل ، لأنه مخالف لما يجب في تكسيره ، فيريانه تكسيراً لما لم ينطق به كما يقولان ذلك في التصغير .

قال : وقد يكون صورة المصغّر مثل صورة المكبّر ويكون الفرق بينهما بالتّقدير كما يكون في الجمع مِثْل ذلك، مِثالُه : مُبَيْطِرُ[1] وَمُسَيْطِر وَمُهَيْمِن . أسماء فاعل في : بَيْطَر وَسَيْطَر وَهَيْمَنَ ، إذا صَغّرتها حذفت الياء لأنها أولى بالحذف ثم جئت بياء التصغير / [٢/١٣٠] مكانها .

(١) المبيطر : معالج الدّواب .

ونظير ذلك ، فُلْك[١] فإن مفردَه وجمعه لفظهما واحد ، وإنما يتميّزان في التقدير .

قال : وكذلك ضَمّةُ فُعَيْل[٢] غير ضَمة فُعْل كما أن ضَمّة فُلْك الذي هو جمع غير ضَمةُ فُلْك الذي هو مفرد .

وقال في (البسيط) : إنما كانا من واد واحدٍ لحصول الشبه بينهما من خمسة أوجه :

اشتراكهما في زيادة حرف العّلّة فيهما ثالثاً .

وفي انكسار ما بعد حرف العلةِ فيهما فيما جاوز الثلاثي .

وفي لزوم كلّ واحد منهما حركة معيّنة .

وفي تغيير بنية الكلمة .

والخامس : أن الجمع تكثير ، والتّصغير تقليل . ومن مذهبهم حَمْل الشّيء على نقيضه كما يُحْمل على نظيره .

وقال ابن القَوّاس في (شرح ألفيّة ابن معط) : التصغير يُشبه التكسير ؛ ولذلك قال سيبويه: هما من وادٍ واحد من وجوه الفرعيّة، والتّغير، واختراع البناء، ووقوع العلامة ثالثة، وردّ اللاّم المحذوفة في الثلاثّي ، وحذف الزائد الذي ليس على رابع ، وحذف الأصليّ، وفتح ما قبل العلامة ، وحذف ألفات الوَصْل ، واعتلال اللاّم لحرف

(١) الفُلك بالضم : السفينة ، ويذكّر .

(٢) أي في تصغير : فُلْك .

اللين قبلها .

قال ابن الصائغ في (تذكرته): وبقى حادي عشر[1] : كسرُ ما بعد العلامة قال وهو عندي أولى بالعد .

[عِلّة ضمّ أول المصغّر]

(فائدة) : قال في (البسيط) : إنما ضُمّ أول المصغّر، لأنه لمّا كان يتضمّن المكبّر ومسبوقاً به جَرى مَجْرى ما لم يُسَمّ فاعله في تضمّن معنى الفاعل ، وكونه مسبوقاً بما سُمّي فاعله، فضمّ أَوله كما ضُم أوله.

قاعدة [في جمع الأسماء المصغّرة]

قال في (البسيط) : جميع المُصغّرات لا تجمع جمع تكسير ، بل جمع سلامة ، لأنها لو كُسّرت لوقعت ألف التكسير في موضع ياء التصغير ، فيفضى إلى زوالها فيزول التّصغير بزوالها ، ولأن التّصغير يدلّ على التقليل فناسبه أن لا يجمع إلاّ ما يوافقه في التّعليل ، وهو التصحيح .

---

(١) لأن وجه الشبه بين التصغير والتكسير عند ابن القواس عشرة وزاد ابن الصائغ وجهاً آخر ، وهو كسر ما بعد علامتي التصغير والتكسير فتكون الجملة أحد عشر وجهاً .

[كلمتان صغرتا بالألف]

(فائدة) : قال في (البسيط) : صغرت العرب كلمتين بالألف قالوا في / دابة : دوابّة : وفي هُدْ هد ، هَدا هِد . [٢/١٣١]

ثمانية إذا صغرت فيها وجهان]

(فائدة) : ثمانية إذا صّغّرتها فيها وجهان :

أحدهما : أن تحذف الألف وتبقى الياء فتقول ثُمَيْنِية .

والثاني : أن تحذف الياء وتبقى الألف فتقول ثُمَينـة ، فتقلب الألف ياء ، كما انقلبت في غزال ، وتدغم ياء التصغير فيها ، فترجيح الألف بالتقدّيم ، وترجيح الياء بالحَركة ، وحذف الألف وإبقاء الياء أحسن لتحرّك الياء . والألف حرفٌ ساكنٌ ميّتٌ لا يقبل الحركة ، والياء أيضاً للالحاق بعُذافِر[1] فكانت أقوى عند سيبويه .

[علة عدم تصغير الفعل]

(فائدة) : قال ابن السّراج في (الأصول) : فإن قيل : ما بال أفعال التعجّب تصغّر نحو : ما أَميلحه وما أُحَيْسنه ، والفعل لا يصغّر ؟ فالجواب أن هذه الأفعال لمّـا لزمت مـوضعاً واحـداً ، ولم تتصرّف

---

(١) عُذافِر كعُلابط : الأسد، والعظيم الشديد من الإبل .

ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى يفعل وغيره من الأمثلة فصغّرت كما تُصَغّر .

قال : ونظير ذلك دخول ألفات الوصْل في الأسماء نحو : ابن، واسم، وامرىء ونحوها، لمّا دخلها النّقص الذي لا يوجد إلّا في الأفعال ، والأفعال مخصوصة به دخلت عليها ألفات الوصل لهذا السبب فأسكنت أوائلها للنّقص .

وقال الزمخشري في (الأحاجي): فإن قلت : كيف عاق معنى الفعل أو شبهه عن التّصغير ،والفعل نفسه قد صغر في قولك: ما اميلح زيداً ؟ قلتُ هو شيء عجيب لم يأت إلا في باب التّعجب وحده وسبيله على شذوذه سبيل المجاز ، وذلك أنهم نقلوا التّصغير من المتعجّب منه إلى الفعل الملابس له، كما ينقلون إسناد الصوم من الرّجل إلى النهار في : نهارك صائم ، فكما أن الصوم ليس للنهار كذلك التصغير ليس للفعل[١] .

(١) انظر النص في : « المحاجاة بالمسائل النحوية » / ١٣١ .

باب النّسب

قاعدة [في الأسماء التي آخرها ياء مشدّدة]

كل ما آخره ياء مشدّدة ، فإنها عند النّسب لا تبقى بـل إمّا أن تحذف بالكلية ككرسيّ وبُخْتيّ[١] وشافعيّ ، ومرميّ . أو يحذف أحد حَرَفَيْها ويقلب الثانّيّ واواً كرميّة[٢] وتحيّة ، فيقال : رَمَوِيّ وَتَحَوِيّ ، أو يبقى أحدهما ويُقلب الآخر كحيّ / وحَيَوِيّ .

[٢/١٣٢] ويستثنى من ذلك كساء إذا صغّرته ، ثمّ نسبت إليه ، فإن ياءه المشدّدة تبقى بحالها مع ياء النّسب ، وذلك أن تصغيره كُسَيّ ، لأنه يجتمع فيه ثلاث ياءات : يـاء التصغير ، واليـاء المنقلبة عن الألف، والياء المنقلبة التي هي لام الكلمة ، فتحذف اليـاء المنقلبة عن الألف، وتدغم ياء التّصغير في الياء الأخيرة فتبقى . كُسىّ كَأُخَيّ ، ثُم تدخل ياء النسب فيقال ، كُسَييّ . ولا يجوز أن تحذف إحدى اليائين وإن كان مبنيًّا على فِعْل ثبتت نحو : يُحْيى من حَيي يَحْيَي .

---

(١) البُخْت بالضم : الإبل الخراسانيّة ، والجمع : بَخاتيّ،وَبَخاتِيّ ، وبخاتٍ والبخّات : مقتنيها.

(٢) في القاموس : رميّ كغَنيّ : قطع صغار من السحاب أو سحابة عظيمـة القطر والجمع : أرماء وأرمية ، ورمايا .

الباقيين لأنك إن حذفت ياء التّصغير لم يجز ، لأنها لمعنى والمعنى باقٍ . وإن حذفت الياء الأخيرة لم يجز لما فيه من توالي إعلالين من موضع واحد ، إذ قد تقدم من حذف الياء التي كانت منقلبة عن ألف كساء مع مافيه من تحريك[1] ياء التّصغير ، فلهذا التزم فيه التّثقيل .

تقسيم [شواذّ النسب]

شواذ النّسب ثلاثة أقسام : قسمٌ كان ينبغي أن يُغيّر فلم يُغَيّر كقولهم في عميرة : عُميريّ .

وقسم كان ينبغي أن لا يغيّر فغيّر كقولهم في الشتاء شِتويّ .

وقسم كان ينبغي أن يغير نوعاً من التّغيير فغير تغييراً غيّره كقولهم في دَر ابِجرد : دراو ردى[2] . وكان القياس أن ينسب الى صدره ؛ لأنه مرّكب .

قاعدة [ياء النسب تصير الجامد في حكم المشتق]

باء النّسب تصيّر الجامد في حكم المشتق حتى يَحْمِل الضّميرَ ، وَيَرْفَعَ الظّاهر ، ولذلك يُجمع بسبب النّسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنّون نحو : البصريين والكوفيّين . ذكره ابن فلاح في (المغنى) .

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « تجريده » مكان : « تحريكه » .

(٢) درا بِجْرد : كورة ببلاد فارس . عمّرها : دراب بن فارس ، وفي ط فقط : « دارا بجرد » بزيادة ألف بعد الدّال . تحريف ، صوابه من المخطوطات والمراجع كالمحاجاة بالمسائل النحوية حيث وردت الكلمة على هذه الصورة في صفحة / ١٣٥ .

باب التقاء الساكنين

قاعدة [في تحريك الساكن المتأخر]

الأصل : تحريك السّاكن المتأخّر ، لأن الثّقل ينتهي عنده ، كما كان في تكسير الخماسيّ وتصغيره ، فإن الحذف يكون في الحرف الأخير ، لأن الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهي إلى الآخر . وكذلك الجمع بين الساكنين ، ولذلك لا يكون / التغيير في الأول إلَّا لوجه يرجّحه . [١٣٣/٢]

وقيل : الأصل تحريك السّاكن الأول ، لأن به التوصّل إلىٰ النّطق بالثاني فهو كهمزة الوصل .

وقيل : الأصل تحريك ما هو طَرَفُ الكلمة سواء كان أوّل السّاكنين ، أو ثانيهما ، لأن الأواخر مواضع التغيير؛ ولذلك كان الإعراب في الآخر .

قاعدة [الكسرة هي الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين]

الأصل فيما حرّك منهما الكسرة، لأنها حركة لا توهم الإعراب؛

إذ الكَسْرُ الذي يكون في أحد السّاكنين لا يتخيّل أن مُوجِبَه الإعراب ، لأنه لا يكون في كلمة لا يكون فيها تنوين ولا أل ، ولا إضافة ، بخلاف الضّمّ والفتح ، فإنهما يكونان إعراباً ولا تنوين معهما، وذلك فيما لا ينصرف . فلما كانت حركة لا تكون في مُعرب أشبهت الوقف الذي هو مقابل الإعراب فحرّك بها .

قال صاحب (البسيط) : هذا موافق قول النّحويّين ، فإن حرّك بغير الكَسْر فلوجْهٍ ما .

قال : وَيُحْتمل أن يقال: الفتح أصل ، لأن الفرار من الثّقل والفتح أخفّ الحركات أو يقال الأصل التّحريك بحركة في الجملة من غير تعيين حركة خاصّة، وتعيينِ الحركة تكون لوجهٍ يخصّها .

وقال في (البسيط) : أصل تحريك التقاء الساكنين الكسر لخمسة أوجه :

أحدها : أن أكثر ما يكون التقاء الساكنين في الفعل فأعطى حركة لا تكون له إعراباً ولا بناء لكون ذلك كالعوض من دخولها إياه في حال إعرابه وبنائه وحمل غيره عليه .

والثاني : أن الضّم والفتح يكونان بغير تنوين ولا معاقب له فيما لا ينصرف، فالتّحريك بهما يلبس بما لا ينصرف. وأمّا الجرّ فلا يكون إلّا بتنوين أو معاقب له، فلا يقع لَبْس بالتّحريك به. والتحريك بغير

المُلْبِس أولى بالأصالة من التحريك بالملبس .

الثالث : أن الجر والجزم نظيران ، لاختصاص كلّ واحد منهما بنوع / فإذا احتيج تحريك سكون الفعل حرّك بحركةِ نظيره . وحمل [١٣٤/٢] بقيّة السّواكن عليه .

الرابع : أن الكسرة أقلّ من الضّمّة والفتحة ، لأنهما تكونان في الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة ، وفي الأفعال . ولا تكون الكسرة إلاّ في الأسماء المنصرفة، فالحمل على الأقلّ أولى من الحمل على ما كثر موارده؛ لِقُوةِ قليلِ الموارد، وضَعْف كثير الموارد.

الخامس : أن الكسرة بين الضّمّة والفتحة في الثقل فالحمل على الوسط أولى .

بـــاب الإمالـــة

ضابـــط

[في أسباب الإمالة]

قال ابن السّراج: أسباب الإمالة ستة: كسرة تكون قبل الألف، أو بعدها، وياء قبلها ، وانقلاب الألف عن الياء ، وتشبيه الألف بالألف المنقبلة عن الياء، وكسرة تعرض في بعض الأحوال .

وزاد سيبويه أيضاً ثلاثة أسباب شاذّة ، وهي : شبه الألف بالألف المنقلبة ، وفرق بين الاسم والحرف ، وكثرة الاستعمال .

بـــاب التّصريف

[الأشياء الخاصة بالمعتلّ]

(فائدة) : قال ابن الشّجَري في (أماليه) : اختصّ المعتلّ بأشياء :

أحدها : ما جاء على فَيْعِل لا يكون ذلك إلّا في المعتلّ العين نحو : سيّد ، وميّت ، وهين ، وليّن ، وبيّن .

الثاني : ما جاء من جمع فاعل على فُعَلَة لم يأت إلا في المعتلّ اللّام كقاضٍ وقُضاة ، وغازٍ وغزاة ، وداعٍ ودعاة .

الثالث : ما جاء من المصادر على : فيعلولة[1] اختّص بذلك المعتلّ العين نحو قولهم : بان بينونةً ، وصار صَيْرورة ، وكان كَيْنُونة .

---

(١) في ط فقط : « فعلولة » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة ، وسيبويه ٢/٣٧٢ ، والممتع في التصريف ٢/٥٠٢ .

والأصل عند سيبويه: بيّنونة وصيّرورة وكيّنونة (١) ثّم كَيْنُونَةً ، قلبت الـواو ياءً وأدغمت فيهـا الياء لاجتمـاع اليـاء / والواو، وسبق الأولى [٢/١٣٥] بالسكون(٢) .

والرّابع : ما جاء من المصادر على فُعَلٍ ، فهذا مما اختصّ به المعتل الـلام وذلك قولهم: التُّقى ، والْهُدَى ، والسُّرَى .

[الألف أصل في الحروف والأسماء التي تشبهها]

(فائدة) : قال ابن الدّهّان في (الغرّة) : الألف لا تكـون أصلاً في الأسماء المعربة ، ولا في الأفعال ، وإنما تكون أصلاً في

(١) في ط : « كيونونة »

(٢) المصادر التي جاءت على فيعلولة وضحها ابن عصفور في الممتع ٢/٥٠٢ بقوله : « ومن ذلك فيعلولة ، فإنه إن كان من ذوات الياء أدغمت الياء في الياء ، ثم حذفت الياء المتحركة استثقالاً للياءين مع طول البناء .
وإن كان من ذوات الواو قلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ثم حذفت الياء المتحركة .
وإنما التزم في فيعلولة الحذف لأنه قد بلغ الغاية في العدد إلّا حرفاً واحداً ألا ترى أنه على ستة أحرف ، وغاية الأسماء أن تنتهي بالزيادة إلى سبعة أحرف . . .
والذي يدل على أن كينونة وقيـدودة [مصدر قـاد : يقود] وأمثـالهما في الأصل : فيعلولةٌ ـ شيئـان : أحدهمـا أنهما من ذوات الـواو ، فلولا أن الأصل ذلك لقيل: كونونة ؛ إذ لا موجب لقلب الواو ياء، والآخر : أنه ليس في كلام العرب فعلولة .

الحروف نحو : ما ، ولا ، وفي الأسماء المتوغّلة في شَبَه الحرف نحو : إذا ، وأنّى ، لأنه لا يعرف للحروف اشتقاق يعرف به زائدٌ من أصليّ .

ضابط

[الألفات في أواخر الأسماء أربعة]

في (تذكرة ابن الصّائغ) : قال نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح : الألفات في أواخر الأسماء أربعة :

منقلبة عن أصل .

ومنقلبة عن زائد ملحق بالأصل ، ،

ومنقلبة عن زائد للتكثير ،

وغير منقلبة وهي ألف التأنيث كملهى وَمَعْزَى(١) وقَبَعْثَـرى(٢) وحُبْلى . فالأول مصروف نكرة ومعرفة، والثاني والثالث مصروف في النّكرة دون المعرفة ، والرابع لا ينصرف فيهما .

ضابط

[لا يوجد أربعة زوائد في آخر الاسم من جنس واحد ولا واو قبلها ضمة في آخر اسم معرب]

(١) مَعْزى ، ويمدّ : خلاف الضأن مِّن الغنم .

(٢) قبعثري : الجمل العظيم ، والفصيل المهزول ، وراية تكون في البحر ، والعظيم الشديد . وفي القاموس : ألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق بل قسم ثالث ، وجمعه : مباعث .

قال أبو حيّان : لا يوجد في آخر أسم أربع زوائد من جنس واحد ، ولا يوجد في آخر اسمٍ معرب واوٌ قبلها ضمّـة . ومتى أدّى الإعلال إلى شيء من ذلك وجب قلبُ الواو ياءً ، والضّمـة كسرة ، فتصير من باب قاضٍ ومشترٍ ، فتحذف الياء كما تحذف فيهما .

[نظم في الدلالة على كون اللام ياء أو واواً]

(فائدة) : قال الشّيخ جمال الدين بن هشام في (تذكرته) : وقفت على أبيات لبعض الفضلاء فيما يدلّ على كون اللّام ياءً أو واواً في المعتلّ من الأفعال والأسماء وهي :

بِعَشْرٍ يبينُ القلب في الألف التي ... عن الواو تبدو في الأخير أو الياءِ
بمستَقَبل الفعل الثلاثي وأمْره ... ومصدره والْفِعْلَيَيْن أو الفْـاءِ
وعين لـه إن كانت الـواو فيهمـا ... وتثنية والجمع خُصّا بالاسماءِ / [١٣٦/٢]
وعاشرها سير الإمـالة في الـذي ... يشذّ عن الأذهان عنصرُهُ النّائي

أمثلة ذلـك : يدعـو ، ادع ، غزوا ، دَعْـوة ، دِعْوة ، وعي ، وهي ، هوى ، غوى ، فتيان ، عصوان .

[الثلاثيّ أكثر الأبنية]

(فـائـدة) : الثّـلاثِي أكثـر الأبنيـة قـالــه ابن دريـد في (الجمهرة) .

وقال ابن جنّي في (الخصائص) : الثّلاثِيُّ أكثرها استعمالاً وأعدلها تركيباً، وذلك لأنه حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه .

قال : وليس اعتدال الثّلاثِيّ لِقلّة حروفه حسب ، فإنّه لو كان كذلك كان الثُّنائيّ أكثر منه ، وليس كذلك بل له ولشيء آخر ، وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه لتباينهما ، ولتنادي حالهما ، لأن المبتدأ به ، لا يكون إلا متحرّكاً ، والموقوف عليه لا يكون إلاّ ساكناً . فلما تنافرت حالاهما وسَّطُوا العين حاجزاً بينهما؛ لئلا يفجأ الحس بضد ما كان آخذاً فيه ومنصبًّا إليه .

قاعــدة
[في كيفية النطق بالحرف]

قال في (البسيط) : إذا قيل كيف تنطق بالحرف ؟

نظرت إن كان متحرّكاً الحقته هاء السكت ، فقلت : في الباء من ضرب : بَه ، ومن يضرب ، بُه ، ومن اضربي ، بِهْ .

وإن كان ساكناً اجتلبت له همزة الوصل فقلت في الباء من أضرب : اِبْ .

ضابـــط
[في الأشياء التي جاءت على تِفْعال]

رأيت بخط إبن القَمّاح في مجموع له قال : روي أبو الفضل محمـد بن ناصـر السّلامي عن الخـطيب أبي زكـرّيـا يحي بن علي التبريزيّ إملاءً قال: أملى علينا أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعرّي، قال : الأشياء التي جاءت على تِفْعال على ضربين : مصادر وأسماء ، فأمّا المصادر فالتِّلْقاء والتِّبيان وهما في القرآن[1] وقالـوا : التِّنْضـال من المناضلة ، فمنهم من يجعله مصـدراً . ويقال : جـاء لِتيفاق الهلال[2] كما يقال لميقاته ، فمنهـم من يجعله مصدراً ، ومنهم من يجعله اسماً .

---

(١) أَمّا « تلقاء » فقد ورد في الأعراف /٤٧ : « وإذا صرفت أبصارهم تِلْقاءَ أصحاب النار » .
وفي يونس /١٥ « قل ما يكون لي أن أبدّله من تِلْقاءِ نَفْسي » وفي القصص /٢٢ « ولمّا توجّه تِلْقاء مدين » .
وأمّا : « تبيان » فقد ورد مرّة واحدة فقط في النحل /٨٩ : « ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لِكُلّ شيء » .

(٢) انظر ما جاء على تِفعال في المزهر ١٣٨/٢ ، ومنها : تيفاق الهـلال : موافقته وفي القاموس : « وفق » وأتيتك لتوفيق الهلال وتوفاقه ، وتيفـاقه وميفاقه ، وتوفّقه أي حين أهلّ . والبيت المعمور تيفاق الكعبة ويفتح : حذاءها .

وأما الأسماء فالتِّنبال وهو القصير ، ورجل تِيتاء[1] أي عِذْيَوْط .

ويقال بالضاد أيضاً ، وتِبْوال موضع : وتِعْشار : موضع ، وتقصار : قلادة قصيرة في العُنق ، وتيغار[2] : حُبٌّ[3] مقطوع أي خابية ، وتِمْراد[4] / بُرجٌ [١٣٧/٢] صغُير للحمام ، وتمساح معروف : من دواب الماءّ ، ورجل تمساح : أي كذّاب ، وتِمْتان[5] : واحد التّماتين وهي خيوط يضرب بها الفسطاط ،

---

(١) في ط : « ورجل تنبال » تحريف ، والصواب : « ورجل تيتاء » لأن التنبال ذكره قبل ذلك ، والتصويب من المخطوطات ، والمزهر ٢ /١٣٨ .

(٢) في النسخ المخطوطة وط : « تيغار » بالغين ، وفي المزهر ٢ /١٣٨ : ما نصه : التيعار : للحبل المقطوع .
وبحثت عن مادة « يعر » و « يعز » في لسان العرب فلم أجد فيه هاتين الصيغتين .

(٣) وفي ط والنسخ المخطوطة : « حب » بالحاء وفسّر بأنه الخابية. وفي المزهر : « حبل مقطوع » ولعّل الخطأ في المزهر لأنه لا معنى للحبل المقطوع . أما الحُبُّ المقطوع فهو كما في القاموس : « حب » : الجرّة أو الضخمة منها أو الخشبات الأربع توضع عليها الجرّة ذات العروتين » والحُبُّ : بضم الحاء . وفي القاموس أيضاً : الخابئة : الحُبّ ، تركوا همزتها . وانظر شرح شافية ابن الحاجب ١ /١٦٧ في هذه الصيغة : صيغة (تفعال) .

(٤) في ط فقط : « وتمراخ » بالخاء ، تحريف ، صوابه من المزهر ٢ /١٣٨ والنسخ المخطوطة وكتب اللغة .

(٥) في المزهر ٢ /١٣٩ : « تمنان » بالنون ، تحريف صوابه من ط والنسخ المخطوطة : وفي القاموس : « متن » التمتين : خيوط الخيام كالتمتان بالكسر جمع تماتين ، وضربُ الخيام بخيوطها .

ورجل تِكْلام: كثير الكلام، وتِلْقام: كثير اللّقم، وتِلِعاب: كثير اللعب، وتمثال واحد التماثيل، وتِجْفاف: الفرس معروف، وتِرِباع: موضع، وتِرْعام: اسم شاعر، وتِرْياق في معنى: درياق، وطرياق، ذكره ابن دريد في باب تِفْعالَ.

قال أبو العلاء: وفيه نظر، لأنه يجوز أن يكون على فِعْيال[1]. ومضى تِهْواء من اللّيل بمعنى هَوِيّ، وناقة تِضْراب وهي القريبة العهد بِضَرْب الفحْل، وتلفاق: ثوبان يخاط أحدهما بالآخر.

باب الزيادة
[ضابط
في حروف الزيادة]

قال أبو حيّان: لا يزاد حرف من حروف الزّيادة العشرة وهي حروف (سألتمونيها) - إلا لأحد ستة أشياء.

الأولى: أن تكون الزيادة لمعنى كحروف المضارعة. وما زيد لمعنى هو أقوى الزوائد.

الثاني: للمدّ نحو: كتاب، وعجوز، وقضيب.

الثالث: للإلحاق نحو واو: كوثر، وياء: ضَيْغم.

(١) في ط: « فيعال »، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.

الرابع : للإمكان كهمْزة الوصل ، وهاء السّكت ، في الوقف على نحو : قِهْ .

الخامس : العوض نحو تاء التأنيث في : زنادقة ، فإنها عوض من ياء زناديق ؛ ولذلك لا يجتمعان .

السادس : لتكثير الكلمة نحو : ألف قبعثري ، ونون (كَنَهْبَل)[1] .

ومتى كانت الزيادة لغير التكثير كانت أَوْلى من أن تكون للتكثير . وقال بعضهم :

يُعْرف الأصل من مزيدِ الحروفِ ... باشْتقاقٍ لها وبالتّصريفِ
ولزومٍ وكثْرةٍ ونظيرٍ ... وخروجٍ عنه اصْغ لِلتّعريف[2]
وبأن يلزم المزيد بناء ... أو يرى الحْرَف حَرْفَ معنًى لطيفِ
[١٣٨/٢] ولِفَقْدِ النّظيرِ أوسعُ بابِ ... فتفطّن مخافةَ التّحريفِ/

(١) الكنهبل ، وتضم باؤه : شجر عِظام .

(٢) في ط : « عن آصغ التعريف » تحريف . وفي هامش ط : كتبت كلمة : « كذا » تعليقاً عليه لعدم الاهتداء إلى تصويبه وتصويبه من النسخ المخطوطة .

[الاختلاف في همزة الوصل]

(فائدة) : قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : اختلفوا في همزة الوصل التي لحقت فعل الأمر ، فقيل : زيدت أوّلاً ، لأنها لائقة للتغيير بالقلب والحَذْف ، والتّسهيل . وموضع الابتداء معرّض لذلك ، فكانت هنا مبتدأَةً . وقيل : أصلها الألف ، لأنها من حروف الزّيادة، وهذا موضع زيادة، ولكن قلبت همزة؛ لضرورة التّحرّك؛ إذ لا يبتدأ بساكن ، ويلزم التسلسل .

واختفوا في حركتها ، فَقِيل : أصلها الكسر ؛ لأنـه في مقابلة ألف القطع ، وهي مفتوحة .

وقيل : حركتها في الأصل الكسر على أصل التقاء الساكنين . وهذا الأصل يستصحبها إلا إن كان السّاكن بعدها ضمّة لازمة .

[نظم في همزتي ألف الوصل والقطع]

(فائدة) : قال ياقوت في (معجم الأدباء) : أنشدني علم الدين ابراهيم بن محمود بن سالم التكريتي ، قال : أنشدني القاضي زكريا بن يحيى بن القاسم بن المفرح البكريّ ، لنفسه في ألفي القطع والوصل :

لألف الأمـر ضـروبٌ تنحصـرْ في الفتحِ والضم وأخرىَ تَنْكسِرْ

فـالفتـح فيمـا كـان من رُبـاعيِ نحو أَجِب يا زيدُ صَوْت الدّاعِي
والضّم فيمـا ضُمّ بعـد الثـاني من فعله المستـقبـل الـزّمـانِ
والكسـر فيمـا منهـمـا تخلّى إنْ زاد عـن أربـعـة أو قـلاًّ

قاعدة

[في الأسماء التي تدخل عليها همزة الوصل]

حقّ همزة الوصل الدّخول على الأفعال وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال نحو : انطلق انطلاقاً ، واقتدر اقتداراً .

فأما الأسماء التي ليست بجارية على أفعالها فألف الوصل غير داخلة عليها إنّما دخلت على أسماء قليلة وهي عشرة : ابن ، وابنة ، وابنم ، واسم ، واست ، واثنين ، واثنتين ، وامرىء ، وامرأة ، وأيمن . ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصّل) .

بـاب الحذف

قاعـدة

[في الاسم الذي اجتمع فيه ثلاث ياءات]

كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات : فإن كان غير مبنيّ على فِعْلٍ حذفت/منه اللام نحو: عُطَيّ في تصغير عَطاء ، وَأُحَيّ في تصغير أَحْوَى . [٢/١٣٩]

بــــاب الإدغام

قاعدة

[الإدغام يقوي المعتل]

قال ابن جني في (الخاطريّات) : الإدغام يقوي المعتلّ ، وهو أيضاً بعينه يضعف الصّحيح .

ضابط

[في أحسن ما يكون الإدغام]

قال سيبويه : أحسن ما يكون الإدغام في كلمتين إذا تـوالى بهما خمسة أحرف متحرّكة نحو فعل لّبيدٌ ، لأن توالي الحركـات مستثقل عندهم بدليل أنه لا يتوالى خمسة أحرف متحرّكة في الشّعر ولا أربعة في كلمة واحدة إلا أن يكون فيه حذف كعُلَبِط أو واحد الأربعة تاء التأنيث كشجرة ، لأن تاء التأنيث عندهم في الحكم ككلمة ثانية .

ويحسن الإدغام أيضاً أن يكون قبل المِثْل الأول متحرّك وبعد المِثْل الثّاني ساكنٌ نحو : يد دّاود. قال سيبويه : قصدوا اعتدال أن يكون المتحرّك بين ساكنين[1] .

---

(١) نقل السّيوطي هذا النص من سيبويه بتصرف . انظر سيبويه ٢ /٤٠٧ .

باب الخط

قال ابن مكتوم في (تذكرتـه) : اختلف النّحويّـون في عِلّة إلحاق الألف بعد واو الجمع من نحو: قاموا، فذهب الخليل إلى أنها إنّما ألحقت بعد هذه الواو من حيث كانت الهمزة منعطفاً لآخر الواو ، كأنه يريد بذلك أن الواو إنما مُكِّنت [١] لتصوير الألف بعدهـا ، أي ليست واواً مختلسة ، بل هي واو ممتدة ، مشبعة، متمكّنة .

وقال أبو الحسن : إنما زيدت هذه الألف للفرق بين واو العطف وواو الجمع نحو : كفروا ،وجردوا[٢] ، ونحو ذلك من المنفصل .

فلو لم تلحق الألف للفرق بين واو الجمع لجـاز أن يظن أنـه كفر ، وفعل ، وأن الواو واو عطف ، فزادوا الألف لتحوز الواو إلى ما قبلها، وسمّاها لذلك ألف الفصل، ثم ألحقوا المتّصل بالمنفصل في نحو : دخلوا وخرجوا / ليكون العملُ من وجه واحدٍ . [٢/١٤٠]

وقـال الكسـائِيّ : دخلت هـذه الألف للفرق بين الضّميـر

---

(١) في ط فقط : ركّبت .

(٢) في الهمع ٦/٣٢٥ : وذهب الأخفش ـ يعني أبا الحسن كما في الأشباه ـ وابن قتيبة إلى أنها فصل بها بين واو الجمع وواو النسق نحو : كفروا ، وردّوا ، وجاءوا ونحوها من الواوات المنفصلة عن الحرف قبلها . هذا هو الأصل .

المرفوع ، والضمير المنصوب في نحو قول الله تعالى : ﴿ وإذا كَالُوهم أو وَزَنُوهُم ﴾[1] « فكالوهم » كتبت بغير ألف ، لأن الضّمير منصوبٌ ، ألا ترى أن معناه ، : كالوا لهم ، ووزنوا لهم . فإذا أردت أنهم كالو في أنفسهم ووزنوا في أنفسهم قلت قد كالواهم ووزنوا هم مثل : قاموا هم، وقعدوا هم، فثبت الألف معهم، لأن الضمير مرفوع وهذا حسن . انتهى .

سرد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين

حسب ما ذكره الكمال أبو البركات بن الأنباري في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) وأبو البقاء العُكْبري في (كتاب التبيين) في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين :

١ ـ الاسم مشتق من السّمو عند البصريين . وقال الكوفيين من الوَسْم .

٢ ـ الأسماء السّتة معربة من مكان واحدٍ . وقال الكوفيون من مكانين .

٣ ـ الفعل مشتقّ من المصدر . وقالوا : المصدر مشتق من الفعل .

٤ ـ الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب وقالوا : إنها إعراب .

---

(١) المطففين / ٣.

٥ - الاسم الذي فيه تاء التأنيث كطلحة لا يجمع بالواو والنون . وقالوا يجوز .

٦ - فعل الأمر مبنيّ . وقالوا معرب .

٧ - المبتدأ مرتفع بالابتداء والخبر بالمبتدأ . وقالوا المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ .

٨ - الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه . وقالوا : يرفعه.

[١٤١/٢] ٩ - الخبر إذا كان اسماً مَحْضاً لا يتضمن ضميراً . وقالوا يتضمن / .

١٠ - إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له وجب ابراز ضميره . وقالوا : لا يجب .

١١ - يجوز تقديم الخبر على المبتدأ . وقالوا : لا يجوز .

١٢ - الاسم بعد لولا يرتفع بالابتداء. وقالوا : بها أو بفعل محذوف . قولان لهم.

١٣ - إذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده . وقالوا : يعمل .

١٤ - العامل في المفعول الفعل وحده . وقالوا : الفعل والفاعل معاً أو الفاعل فقط أو المعنى . أقوال لهم .

١٥ - المنصوب في باب الاشتغال بفعل مقدّر . وقالوا : بالظاهر .

١٦ - الأولى في باب التنازع إعمال الثاني . وقالوا : الأول .

١٧ - لا يقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول الصريح . وقالوا : يقام .

١٨ ـ نعم وبئس فعلان ماضيان . وقالوا : اسمان .

١٩ ـ افعل في التعجب فعل ماض . وقالوا : اسم .

٢٠ ـ لا يبني فعل التعجب من الألوان . وقالوا : يبني من السّواد والبياض فقط .

٢١ ـ المنصوب في باب كان خبرها ، وفي باب ظن مفعول ثان . وقالوا : حالان .

٢٢ ـ لا يجوز تقديم خبر ما زال ونحوها عليها . وقالوا : يجوز .

٢٣ ـ يجوز تقديم خبر ليس عليها . وقالوا : لا يجوز .

٢٤ ـ خبر ما الحجازيّة ينتصب بها . وقالوا : بحذف حرف الجرّ .

٢٥ ـ لا يجوز طعامك ما زيد آكلاً . وقالوا : يجوز .

٢٦ ـ يجوز ما طعامك آكلُ زيد . وقالوا : لا يجوز / . [١٤٢/٢]

٢٧ ـ خبر إن وأخواتها مرفوع بها . وقالوا : لا تعمل في الخبرِ .

٢٨ ـ إذا عطفت على اسم إن قبل الخبر لم يجز فيه إلّا النصب . وقالوا : يجوز الرّفع .

٢٩ ـ إذا خففت إنّ جاز أن تعمل النصب . وقالوا : لا تعمل .

٣٠ ـ لا يجوز دخول لام التّوكيد على خبر لكن . وقالوا : يجوز .

٣١ ـ اللّام الأولى في لعلّ زائدة . وقالوا : أصلية .

٣٢ ـ لا النّافية للجنس إذا دخلت على المفرد بُنِي معها . وقالوا : معرب .

٣٣ ـ لا يجوز تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها نحو : دونك ،

وعليك . وقالوا : يجوز .

٣٤ ـ إذا وقع الظرف خبر مبتدأ ينصب بفعل أو وصف مقدّر . وقالوا : بالخلاف .

٣٥ ـ المفعول معه ينتصب بالفعل قبله بواسطة الواو . وقالوا : بالخلاف .

٣٦ ـ لا يقع الماضي حالاً إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة . وقالوا : يجوز من غير تقدير .

٣٧ ـ يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه سواء كان صاحبها ظاهراً أو مضمراً . وقالوا : لا يجوز إذا كان ظاهراً .

٣٨ ـ إذا كان الظرف خبراً لمبتدأ ، وكرّرته بعد اسم الفاعل جاز فيه الرّفع والنصب نحو زيد في الدار قائماً فيها ، وقائم فيها . وقالوا : لا يجوز إلّا النصب .

٣٩ ـ لا يجوز تقديم التّمييز على عامله مطلقاً . وقالوا : يجوز إذا كان متصرّفاً .

٤٠ ـ المستثني منصوب بالفعل السّابق بواسطة إلّا . وقالوا : على التشبيه بالمفعول .

٤١ ـ لا تكون إلا بمعنى الواو . وقالوا : تكون .

٤٢ ـ لا يجوز تقديم الاستثناء في أوّل الكلام . وقالوا : يجوز / [١٤٣/٢]

٤٣ ـ حاشا في الاستثناء حرف جَرّ . وقالوا : فعل ماض .

٤٤ ـ إذا أضيفت غير الى متمّكن لم يجز بناؤها . وقالوا :يجوز .

٤٥ ـ لا يقع سِوى وسواءٌ إلّا ظرفاً . وقالوا : يقع ظَرْفاً وغير ظَرف

٤٦ ـ كم في العدد بسيطة. وقالوا: مركّبة.

٤٧ ـ إذا فصل بين كم الخبريّة وبين تمييزها بظرف لم يجز جرّه. وقالوا: يجوز.

٤٨ ـ لا يجوز إضافة النّيف إلى العشرة. وقالوا: يجوز.

٤٩ ـ يقال قبضت الخمسة عشر درهماً ولا يقال الخمسة العشر الدراهم. وقالوا: يجوز.

٥٠ ـ يجوز هذا ثالث عشر ثلاثة عشر. وقالوا لا يجوز.

٥١ ـ المنادى المفرد المعرفة مبني على الضّمّ، وقالوا: معرب بغير تنوين.

٥٢ ـ لا يجوز نداء ما فيه ـ أل ـ في الاختيار. وقالوا: يجوز.

٥٣ ـ الميم المشدّدة في اللّهم عوض من ـ يا ـ في أوّل الأسم. وقالوا: أصله: يا الله أمّنا بخير، فحذف ووصلت الميم المشدّدة بالاسم.

٥٤ ـ لا يجوز ترخيم المضاف . وقالوا : يجوز .

٥٥ ـ لا يجوز ترخيم الثّلاثي بحال . وقالوا : يجوز مطلقاً . وإذا كان ثانيه متّحركاً قولان .

٥٦ ـ لا يحذف في التّرخيم من الرّباعيّ إلّا آخره . وقالوا : يحذف ثالثه أيضاً .

٥٧ ـ لا يجوز نُدبة النّكرة ولا الموصول . وقالوا : يجوز .

٥٨ ـ لا تلحق علامة النّدبة الصفة . وقالوا : يجوز .

٥٩ ـ لا تكون من لابتداء الغاية في الزمان . وقالوا : تكون .

٦٠ ـ رب حرف . وقالوا : اسم .

[١٤٤/٢] ٦١ ـ الجر بعد واو رب برُبّ المقدّرة . وقالوا : بالواو / .

٦٢ ـ منذ بسيطة . وقالوا : مركّبة .

٦٣ ـ المرفوع بعد مذ ومنذ مبتدأ . وقالوا : بفعل محذوف .

٦٤ ـ لا يجوز حذف حرف القسم وأبقاء عمله من غير عوض إلّا في اسم الله خاصة . وقالوا : يجوز في كُلّ اسم .

٦٥ ـ اللّام في قولك : لزيد أفضل من عمرو ، لام الابتداء . وقالوا : لام القنسم محذوفاً .

٦٦ ـ أيمن الله في القسْم مفرد . وقالوا : جمع يمين .

٦٧ ـ لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول . وقالوا : يجوز .

٦٨ ـ لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه مطلقاً . وقالوا : يجوز إذا اختلف اللّفظان .

٦٩ ـ كلا وكلتا مفردان لفظاً مثنّيان معنًى . وقالوا : مثنيان لفظاً ومعنًى .

٧٠١ ـ لا يجوز توكيد النكرة توكيداً معنويًّا . وقالوا يجوز إذا كانت محدودة .

٧١ ـ لا يجوز زيادة واو العطف . وقالوا يجوز.

٧٢ ـ لا يجوز العطف على الضّمير والمجرور إلا باعادة الجارّ . وقالوا يجوز بدونه .

٧٣ ـ لا يجوز العطف على الضّمير المتّصل المرفوع . وقالوا : يجوز .

٧٤ ـ لا تقع أو بمعنى الواو ولا بمعنى بل . وقالوا : يجوز .

٧٥ ـ لا يجوز العطف بلكن بعد الإيجاب . وقالوا : يجوز .

٧٦ ـ يجوز صرف أفضل منك في الشعر . وقالوا : لا يجوز .

٧٧ ـ لا يجوز ترك صرف المنصرف في الضرورة . وقالوا : يجوز .

٧٨ ـ الآن اسم في الأصل . وقالوا : أصله فعل ماضٍ / . [١٤٥/٢]

٧٩ ـ يرتفع المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل . وقالوا : بحروف المضارعة .

٨٠ ـ لا تأكل السمك وتشرب اللبن منصوب بأن مضمرة . وقالوا : على الصّرف [١] .

٨١ الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الأشياء السبعة منصوب بإضمار أن . وقالوا: على الخلاف .

٨٢ ـ إذا حذفت أن الناصبة فالاختيار أن لا يبقى عملها . وقالوا : يبقى .

---

(١) في هامش ط : « كذا » ويعني هذا الجهل بمدلول هذه الكلمة.والصرف في مصطلح الكوفيّين هو مخالفة الثاني للأول ، / ٥٥٦ أو مخالفة ما بعد واو المعية لما قبلها . انظر الإنصاف ٢/٥٥٦ .

٨٣ - (كي) تكون ناصبة وجارة . وقالوا : لا تكون حَرْف جَرّ .

٨٤ - لام كي ولام الجحود ينصب الفعل بعدهما بأن مضمرة . وقالوا باللّام نفسها .

٨٥ - لا يجمع بين اللّام وكي وأن . وقالوا : يجوز .

٨٦ - النصب بعد حتى بأن مضمرة . وقالوا : بحتى .

٨٧ - إذا وقع الاسم بين إن وفعل الشرط كان مرفوعاً بفعل محذوف يفسّره المذكور . وقالوا : بالعائد من الفعل إليه .

٨٨ - لا يجوز تقديم معمول جواب الشّرط ولا فعل الشرط على حرف الشرط . وقالوا : يجوز .

٨٩ - إن لا تكون بمعنى إذْ . وقالوا : تكون .

٩٠ - إذا وقعت إن الخفيفة بعد ما النّافية كانت زائدة . وقالوا : نافية .

٩١ - إذا وقعت اللّام بعد إنْ الخفيفة كانت إن مخففة من الثّقيلة واللّام للتأكيد . وقالوا : إنْ بمعنى ما ، واللّام بمعنى إلاّ .

٩٢ - لا يجازي بكيف ، وقالوا : يجازي بها .

٩٣ - السّين أصل . وقالوا : أصلها سوف حذف منها الواو والفاء .

[١٤٦/٢] ٩٤ - إذا دخلت تاء الخطاب على ثاني الفعل جاز حذف الثّانية/ وقالوا : الأولى .

٩٥ - لا يؤكّد فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنّث بالنّون الخفيفة . وقالوا : يجوز .

٩٦ - ذا ، والّذي ، وهو ، وهي ، بكمالها الاسم . وقالوا : الذّال ،

والهاء فقط .

٩٧ ـ الضّمير في لولاي ، ولولاك ، ولولاه في موضع جرّ . وقالوا : في موضع رفع .

٩٨ ـ الضّمير في نحو : إيّاي وإياك ، وإيّاه . : إيا ، وقالوا : الياء والكاف والهاء .

٩٩ ـ يقال : فإذا هو هي . وقالوا : فإذا هو إياها .

١٠٠ ـ (تمام المائة) أعرف المعارف المضمر . وقالوا : المبهم .

١٠١ ـ ذا وأولاء ونحوهما لا يكون موصولاً . وقالوا : يكون .

١٠٢ ـ همزة بين بين غير ساكنة . وقالوا : ساكنة .

وقد فات ابن الأنباري مسائل خلافية بين الفريقين استدركها عليه ابن إياز في مؤلف.

منها : الإعراب أصل في الأسماء ، فرع في الأفعال عند البصريين. وقال الكوفيون : أصل فيهما .

ومنها : لا يجوز حذف نون التّثنية لغير الإضافة . وجوّزه الكوفيون .

* * *

انتهى الفن الثاني من الأشباه والنظائر النحوية
ويليه سلسلة الذهب وهو الفنّ الثّالث

الفن الثالث

بناء المسائل بعضها على بعض

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أَنْعم وَأَلْهم ، وأوضح مِنْ دقائق الحقـائق وفـهَّم ، وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسَلّم .

هذا هو الفنّ الثالث من الأشباه والنّظائر وهو فنّ بناء المسائل بعضها على بعض ، مرتّب على الأبواب وسميّته : (سِلْسلة الذّهب في البناء من كلام العرب) .

بــــاب الإعراب والبـناء

مسألة [الاختلاف في بناء الأمر وإعرابه]

اختلف في فعل الأمر العـاري من اللاّم وحـرف المضارعـة نحو : اضْرِبْ على مذهبين :

احدهما : أنه مبنيّ . وعليه البصريّون .

والثاني : أنه معرب مجزوم بلام محذوفة . وهو رأي الكوفيين .

وقال أبو حيّان : واختاره شيخنا أبو عليّ الحسن بن أبي الأحوص .

والخلاف في هذه المسألة مبنيٌّ على الخلاف في ثلاث مسائل :

الأولى : هل الإعراب أصل في الفعل كما هو أصل في الاسم أم لا ؟ .

فمذهب البصريّين : لا ، وأن الأصل في الأفعال البناء . والمضارع إنما أعرب لشبهه بالاسم . وفعل الأمر لم يشبه الاسم ، فلا يعرب .

ومذهب الكوفيين : نعم ، فهو معرب على الأصل في الأفعال .

الثانية : هل يجوز إضمار لام الجزم وإبقاء عمله ؟ .

فمذهب البصريين : لا ، وأنّه لا يجوز حذف شيء من الجوازم أصلاً، وإبقاء عمله .

ومذهب الكوفيين : نعم .

الثالثة : قال أبو حيّان : جعل بعض أصحابنا هذا الخلاف في

الأمر مبنيًّا على مسألة اختلفوا فيها ، وهي : هل للأمر صيغة مستقلة بنفسها مُرْتَجَلَةٌ ليس أصلها المضارع أو هي صيغة مغيّرة وأصلها المضارع ؟

فمن قال : أصلها المضارع اختلفوا أهي معربة أم مبنية ؟ ومن قال : إنها صيغة مرتجلة ليست مقتطعة من المضارع / فهي عندهم مبنيّة على الوقف ليس إلّا . انتهى .

[١٤٨/٢]

وقال الشّلوبين : في (شرح الجزولية) : القول بأن فعل الأمر معرب مجزوم مبنيّ على قول الكوفيين : إن بِنْيَة فعل الأمر محذوفة من أمر المخاطب الذي هو باللّام .

مسألة

[في حكم بناء الفعل مع نون التوكيد]

قال الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في (تعليقه على المقرب): إذا اتصل بالفعل نون التّوكيد، ولم يكن معه ضميرٌ بارز لفظاً ولا تقديراً بُنِيِ معها إجماعاً نحو : هل تَضْرِبَنّ للواحد المخاطب ، وهل تَضْرِبنّ للواحدة الغائبة .

واختلف في عِلّة البناء .

فمذهب سيبويه : أن الفُعل ركّب مع الحَرف فبُني كما بني

الاسم لمّا ركّب مع الحرف في نحو : لا رَجُل .

ومذهب غيره : أن النّون لما أكدت الفعل قَوّت فيه معنى الفعليّة، فعاد إلى أصله وهو البناء .

قال : ويبنى على الخلاف في العلّة خلاف فيما إذا اتّصل بالفعل المؤكّد ضمير اثنين نحو : تضربان ، أو ضمير جمع المذكر نحو تَضْرِبُنّ، أو ضمير المخاطبة المؤنثة نحو: تَضْرِبنّ، هل هو معرب أو مبني ؟ .

فمن علّل بالتّركيب هناك قال : هذا معرب ، لأن العرب لا تركّب ثلاثة أشياء ، فتجعلها كالشيء الواحد ، ويكون حذف النون التي كانت علامة للرفع هنا كراهة اجتماع النّونات أو النّونين .

ومن علّل بتقوية معنى الفعل كان عنده مبنيًّا ، ويكون حذف النّون هنا للبناء . انتهى .

مسألة

[في الاختلاف حول حذف حروف العلة عند الجزم]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : أجمع النّحاة على أن حرف العلّة في نحو : يخشى ، ويغزو ، ويرمي تحذف[1] عند وجود

(١) في ط فقط : «محذوف»، تحريف

الجازم .

واختلفوا في حذفها لماذا ؟ فالذي فهم من كلام سيبويه : أنها حذفت عند الجازم، لا للجازم .

ومذهب ابن السّراج وأكثر النّحاة أن حذف هذه الحروف علامة للجزم ،

وهذا الخلاف مبنيٌّ على أن حروف العلة التي في الفعل في حال الرفع هل فيها حركات مقدرة أو لا ؟ .

فمذهب سيبويه: أن فيها حركات مقدّرة في الرفع، وفي الألف في النصب / ، فهو إذا جزم يقول:[1] الجازم حذف الحركات [١٤٩/٢] المقدّرة ، ويكون حذف حرف العلّة عنده لئلا يلتبس الرّفع بالجزم .

وعند ابن السّرّاج : أنه لا حركة مقدّرة في الرفع . وقال : لما كان الإعراب في الأسماء لمعنًى حافظنا عليه بأن نقدّره إذا لم يوجد في اللّفظ ، ولا كذلك في الفعل ، فإنه لم يدخل فيه إلا لمشابهة الاسم لا للدّلالة على معنى ، فلا نحافظ عليه بأن نقدره إذا لم يكن في اللّفظ . فالجازم لمّا لم يجد حركة يحذفها حذف الحرف . وقال : إن الجازم كالمُسَهِّل إن وجد في البدن فضلة أزالها ، وإلا أخذ من قُوى البدن . وكذا الجازم إن وجد حركة أزالها وإلا أخذ من نفس الحروف . انتهى .

---

(١) في بعض النسخ المخطوطة : (يقوّي).

مســألة

[جواز الحذف وعدمه إذا كـان حرف العلة بـدلاً من همزة]

قال ابن النّحاس أيضاً : إذا كان حرف العلّة بدلاً من همزة جاز فيه وجهان : حذف حرف العِلّة مع الجازم ، وبقاؤه .

وهذان الوجهان مبنيّان على أن إبدال حرف العلّة هل هو بدل قياسِيّ أو غير قياسي ؟ .

فإن قلنا: إنه بدل قياسِيّ ثبت حرف العلة مع الجازم، لأنه همزة كما كان قبل البدل .

وإن قلنا : إنه بدل غير قياسيّ صار حرف العلة متمحّضاً، وليس همزة، فنحذفه كما نحذف حرف العِلّة المحض في : يغزو ، ويرمي ، ويخشى . انتهى .

مســألة

[حكم الكلمــات قبـل التــركيب في مجــال البنــاء والإعراب .]

قــال الشّيـخ بهــاء الـدين بن النحــاس في (تعليقـه على المقرب) : الكلمات قبل التّركيب ، هل يقال لها : مبنيّة أو لا توصف

بإعراب ولا بناء ؟ فيه خلاف نحو قولنا : زيد ، عمرو ، وبكر ، خالد ، أو واحد ، اثنان ، ثلاثة . فإن قلنا : إنها توصف بالبناء فالأصل حينئذٍ في الأسماء البناء ، ثم صار الإعراب لها أصلاً ثانياً عند العقد والتركيب لطريان(١) المعاني التي تُلْبِس لولا الإعراب ، لكونها تدلّ بصيغة واحدة على معانٍ مختلفة .

وإن قلنا : إنها لا توصف بالإعراب ولا بالبناء كان الإعراب عند التركيب أصلاً من أول وهلة ، لا نائباً عن غيره، ويكون دخوله الاسماء لما تقدّم من طريان(٢) المعاني عليها عند التّركيب . انتهى / . [٢/١٥٠]

بـــاب المنصرف وغير المنصرف

مســـألة

[وجود مرتبة ثالثة لا منصرفة ، ولا غير منصرفة]

قال في (البسيط) : من قال : المنصرف ما ليس فيه عِلّتان من العلل التّسع ، وغير المنصرف ما فيه عِلّتان ، وتأثيرهما منع الجَرّ

(١) هكذا في ط والمخطوطات : « طريان » بالطاء ، ولم أجد في اللسان : « طريان » مصدراً لـ « طرأ » ولعلّها : « جريان » بالراء ، فحرّفت .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « طريان » وقد أشرنا إلى هذه الكلمة سابقاً . وقلنا : لعلها : « جريان » لأني لم أجد في اللسان : « طريان » مصدر لطرأ .

والتنوين لفظاً وتقديراً دخل فيه التّثنية والجمع والأسماء السّتة ، وما فيه اللّام والمضاف .

ومن قال : المنصرف ما دخله الحركات الثّلاث والتّنوين ، وغير المنصرف ما لم يدخله جرّ ولا تنوين ، فإن التثنية والجمع والمعرّف باللّام والإضافة يخرج عن الحصر ، فلذلك ذكرها (صاحب الخصائص) مرتبةً ثالثة لا منصرفةً ولا غير منصرفة .

مســـألة

[اختلاف النحويين في الصرف]

اختلف النّحويّون في الصرف .

فمذهب المحققّين كما قال أبو البقاء في (اللباب) : أنه التّنوين وحده .

وقال آخرون : هو الجرّ مع التّنوين ، وينبني على هذا الخلاف ما إذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلته أل ، فعلى الأوّل هو باقٍ على منع صَرْفه ، وإنما يجرّ بالكسرة فقط ، وعلى الثّاني هو منصرف .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصّل) : اختلفوا في منع الصرف ما هو ؟

فقال قوم : هو عبارة عن منع الاسم الجرّ والتنوين دفعة واحدةً ،

وليس أحدهما تابعاً للآخر إذا كان الفعل لا يدخله جرٌّ ولا تنوين ، وهو قول بظاهر الحال .

وقال قومٌ ينتمون إلى التحقيق : إنّ الجرّ في الأسماء نظير الجزم في الأفعال ، فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره ، وإنما المحذوف منه علم الخفّة وهو التنوين وحده لثقل[1] ما لا ينصرف لمشابهة الفعل ، ثم تبع الجرّ التّنوين في الزّوال ، لأن التنوين خاصّة للاسم ، والجّر خاصة له أيضاً، فتبع الخاصة الخاصة . ويدُلّ على ذلك أن المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجرّ فيه ، إنما يذهب منه التّنوين لا غيره .

فعلى هذا القول إذا قلت : نظرت إلى الرجل الأسمر وأسمركم ، الأسمر باقٍ على منع صرفه ، وإن انجرّ ، لأن الشّبه قائم ، وعَلَمُ الصّرف الذي هو التنوين معدوم .

[٢/١٥١] وعلى القول الأول يكون / الاسم منصرفاً ، لأنه لمّا دخله الألف واللّام والإضافة وهما خاصة للاسم بَعُد عن الأفعال وغلبت الاسميّة فانصرف . انتهى .

(١) في ط فقط : « لنقل » بالنون ، تحريف .

مسـألة

[باب مثنى وثلاث]

مذهب الجمهور : أن باب مثنى وثلاث منع الصرف للعدْل مع الوصفيّة .

وذهب الفراء : إلى أن منعها للعدل والتعّري بنيّة الإضافة وينبني على الخلاف صرفها مذهوباً بها مَذْهَب الأسماء أي منكرة ، فأجازه الفراء بناء على رأيّها أنها معرفة بنيّة الإضافة تقبل التنكير . ومنعه الجمهور .

مسـألة

[تسمية المذكّر بوصف المؤنث]

إذا سمّى مذكر بوصف المؤنث المجرد من التاء كحائض وطامث ، وظلوم ، وجريح ، فالبصريّون يصرفونه بناءً على أن هذه أسماء مذكرة وصف بها المؤنث لأمّن اللّبس وحملاً على المعنى ، فقولهم : مررت بأمرأة حائض بمعنى : شخص حائض ، ويدُلّ لذلك : أن العرب إذا صغرتها لم تدخل فيها التّاء .

والكوفيّون يمنعونه بناءً على مذهبهم أن نحو حائض لم تدخلها التاء لاختصاصه بالمؤنّث ، والتاء إنما تدخل للفرق .

بـــاب العَــلَــم

مســـألة

[تقسيم العلم إلى مرتجل ومنقول]

الأكثرون على أن العلم ينقسم إلى مرتجل ومنقول .

وذهب بعضهم : إلى أن الأعلام كلّها منقولة وليس فيها شيء مرتجل. وقال: إن الوضع سبق، ووصل إلى المسمّى الأول وعُلِم مدلول تلك اللفظة في النكرات ، وسمّى بها ، وجهلنا نحن أصلها ، فتوهّمها مَنْ سُمّي بها من أجل ذلك مرتجلة .

وذهب الزجاج: إلى أنها كلّها مرتجلة. والمرتجل عنده: ما لم يقصد في وضعه النّقل من محل آخر إلى هذا . وعلى هـذا فتكون موافقتها للنّكرات بالعرْض لا بالقَصْد .

وقال أبو حيّان : المنقول هو الذي يحفظ له أصل في النّكرات . والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل / في النّكرات . [١٥٢/٢]

وقيل : المنقول: هو الّذي سبق له وضع في النّكرات . والمرتجل: هو الذي لا يحفظ له أصل في النّكرات .

وعندي : أن الخلاف المذكور أوّلاً وهذا الخلاف أحدهما مبنيّ على الآخر .

باب الموصول

مسألة

[في جواز الوصل بجملة التعجّب]

هل يجوز الوصل بجملة التّعجب ؟ فيه خلاف ، إن قلنا : إنها إنشائية لم يوصل بها . وإن قلنا : إنها خبريّة فقولان :

أحدهما : الجواز نحو جاءني الذي ما أحسنه . وعليه ابن خروف .

والثاني : المنع ؛ لأن التّعجب إنما يكون من خفاء السبب ، والصّلة تكون موضّحةً فتنافيا .

باب المبتدأ والخبر

مسألة

[إلحاق الفاء في خبر المبتدأ]

قال ابن النّحاس في (التعليقة)* إذا دخلت على المبتدأ الموصول (لَيْت) و (لعلّ) نحو : ليت الّذي يأتيني ولَعلّ الذي في الدار فلا يجوز أن تدخل الفاء في خبره .

واختلف في عِلّة ذلك ما هي ؟

فمنهم من قال : عِلّته أن الشرط لا يعمل فيه ما قبله ، فإذا عملت فيه ليت أو لعل خرج من باب الشرط، فلا يجوز دخول الفاء حينئذٍ .

ومنهم من قال : بل العِلّة أن معنى ليت ولعل ينافي معنى الشرط من حيث كان ليت للتمنّي ، ولعل للترجّي ، ومعنى الشرط التعليق، فلا يجتمعان .

ويتخرّج على هاتين العلتين مسألة ،وهو دخول إنّ على الاسم الموصول، هل يمنع دخول الفاء أم لا ؟ .

فمن علّل بالعِلّة الأولى منع من دخول الفاء مع إنّ أيضا لأنها قد عملت فيه فخرج عن باب الشرط .

ومن علل بالعلة الثانية وهو تغيرّ المعنى جوّز دخول الفاء مع إنّ لأنها لا تغيّر المعنى عما كان عليه قبل دخولها ، وقبل دخولها كانت الفاء تدخل في الخبر ، فيبقى ذلك بعد دخولها / . [١٥٣/٢]

مسـألة
[الوصف المبتدأ]

ذهب البصريّون إلا الأخفش : إلى أنّ الوصف إذا اعتمد على نفي أو استفهام كان مبتدأ، وما بعده فاعلٌ مُغْنٍ عن الخبر نحو : أقائم زيد، وما قائم زيد .

وذهب الأخفش والكوفّيون : إلى أنه لا يشترط هذا الاعتماد، وذلك مبنيّ على رأيهم أنه يعمل غير معتمد .

بـــاب
مســـألة
[وقوع إذا في صدر الكلام]

اختلف في صدر الكلام من نحو : إذا قام زيدٌ فأنا أكرمه ، هل هو جملة اسميّة أو فعلية ؟ .

قال ابن هشام : وهذا مبنّي على الخلاف في عامل (إذا) . فإن قلنا : جوابها فصدر الكلام جملة اسميّة ، وإذا مقدمة عن تأخر، وما بعد إذا متممّ لها ، لأنه مضاف إليه .

وإن قلنا: فعل الشرط وإذا، غير مضافة، فصدر الكلام جملة فعليّة ، قدّم ظرفها .

بـــاب كان وأخواتها
مســـألة
[الخلاف في دلالة الأفعال الناقصة على الحدث]

قـال الخفاف في (شـرح الإيضاح) : اختلف هـل الأفعال النّاقصة تدل على الحدث أم لا ؟ وينبني على ذلك الخلاف في عملها

في الظّرف والمجرور والحال . فمن قال: تَدُلّ أعمل . ومن قال : لا ، فلا .

وقال أبو حيّان في (الارتشاف) : اختلفوا هل تعمل كان وأخواتها في الظرف والمجرور والحال ؟ .

فقيل : لا تعمل .

وقيل : تعمل . وينبغي أن يكون هذا الخلاف مرّتباً على دلالتها على الحدث .

مسـألة

[هل يجوز تعدد خبر كان وأخواتها ؟]

قال أبو حيّان في (الارتشاف) : الظّاهر من كلام سيبويه أنه لا يكون لكان وأخواتها إلاّ خبر واحد وهو نصّ ابن درستويه .

وقيل : يجوز تعدّده وهو مبنّيّ على جواز تعدّد خبر المبتدأ . والمنع هنا أقوى لأنها شُبِّهت بِضَرَب . وقال في / (شرح التسهيل) : [٢/١٥٤] تعدّد خبر كان مبنيّ على الخلاف في تعدّد خبر المبتدأ . ثم قيل : الجواز هنا أولى ، لأنه إذا جاز مع العامل الأضعف وهو الابتداء فمع الأقوى وهو كان وأخواتها أوْلى .

ومنهم من قال : المنع هنا أولى وعليه ابن درستويه . واختاره

ابن ابي الربيع . قال: لأن، ضرب ، لا يكون له إلّا مفعول واحد، فما شبّه به يجري مجراه .

مســـألة

[تسمية هذه الأفعال نواقص]

اختلف لِمَ سمّيت هذه الأفعال نواقص ؟ .

قيل : لأنها لا تدلّ على الحدَث بناءً على القول به .

وعلى القول الآخر سميّت ناقصة ، لكونها لا تكتفي بمرفوعها .

مســـألة

[اختلافهم في جواز تقديم اخبار كان وأخواتها عليها]

اختلف في جواز تقدّم أخبار هذا الباب على الأفعال إذا كانت منفيّة بما نحو : ما كان زيدٌ قائماً . فالبصريّون على المنع ، والكوفيّون على الجواز .

ومنشأ الخلاف اختلافهم في أن (ما) هل لها صدر الكلام أو لا ؟ فالبصريّون على الأول . والكوفيّون على الثاني .

بـــاب مـــا

مســـألة

[اقتران (ما) النافية بـ « إن »]

البصريّون على أنه إذا اقترنت (ما) بـ «إنْ» يبطل عملها نحو:

٣٥٤= * بنى غُدانة ما إنْ أنتُمُ ذَهبٌ[1] *

وذهب الكوفيّون : إلى جواز النّصب مع (إنْ) واختلف في إن هذه فالبصريّون على أنها زائدة كافة . والكوفيّون على أنها نافية .

وعندي : أن الخلاف في أعمالها ينبغي أن يكون مرتّباً على هذا الخلاف .

---

(١) تمامه :

* ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزفُ *

من شواهد : الخزانة ٢/١٢٤ ، والمغنى ١/٢٤ ، وشرح شذور الذهب /١٧٢، والتصـــريـــح ١/١٩٦، ١٩٧، والعيـني ٢/٩١، والأشموني ١/٢٤٧ ، والهمع والدرر رقم ٤٢١ .

بـــب إنّ وأخواتهـا

مســألة

[وقوع إنْ المخففة بعد فعل العِلْم]

إذا وقعت إنْ المخففّة بعد فِعل العِلْم كقولك : علمت إنْ كان زيدٌ لعالماً / وحديث : ﴿ قَدَ عَلِمْنا إنْ كُنْت لَمُؤْمِناً ﴾[1] ، فهل هي [٢/١٥٥] مكسورة أو مفتوحة ؟ فيه خلاف : ذهب الأخفش الصغير وهو أبو الحسن عليّ بن سليمان البغداديّ : إلى أنها لا تكون إلّا مكسورة .

وقال أبو عليّ الفارسِيّ : لا تكون إلّا مفتوحة .

وكذلك اختلف فيها كُبراء أهل الأندلس أبو الحسن بن الأخضر ، وأبو عبد الله بن أبي العافية ، فقال ابن الأخضر يقول الأخفش : وقال ابن أبي العافية بقول الفارسيّ .

قال أبو حيّان : وهذا الخلاف مبنيٌّ على خلافهم في اللّام أهي لام الابتداء ألزمت للفرق أم هِي لام أخرى مجتلبة للفرْق بينها وبين إنْ النافية ؟ .

فعلى الأول تكسر ، وعلى الثّاني تفتح .

ووجْهُ البناء أنها إذا كانت لام الابتداء فهي لا تدخل إلّا في خبر

(١) انظر همع الهوامع ٢/١٨٢

المكسورة . وإذا كانت غيرها لم يكن الفعل الذي قبلها مانعاً لها مِنْ فتحها .

قال أبو حيان : وهذا البناء إنما هو على مذهب البصريّين .

وأما على مذهب الكوفيّين فاللّام عندهم بمعنى إلّا وإنْ نافية لا حرف توكيد . فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو : ﴿ **قد علمنا إن كنت لمؤمناً** ﴾ إلا كسر إن ، لأنها عندهم حرف نفي . والتقدير : (قد علمنا ما كنت إلّا مؤمناً) .

مسـألة

[وقوع أن المفتوحة ومعموليها اسماً لإن المكسورة]

تقع أن المفتوحة ومعمولاها اسماً لإنّ المكسورة بشرط الفصل بالخبر نحو : إن عندي أنك فاضل .

وقال الفراء : لو قائل قائل : : إنك قائم تعجبني جاز أن تقول : إنّ أنك قائم تعجبني .

قال أبو حيان : وهذا من الفرّاء بناء على رأيه أنّ (أَنّ) يجوز الابتداء بها . والجمهور على منعه .

مســـألة

[إن المكسورة المخففة هل يليها غير الأفعال الناسخة للابتداء ؟]

إذا خففت إن المسكورة لم يلها من الأفعال إلا ما كان من نواسخ الابتداء عند البصريّين .

وجوز الكوفيّون غير، وهو مبنيّ على مذهبهم ، أنها نافية . ذكر ذلك السّخاويّ في (شرح المفصل) .

مســـألة

[وقوع إن جواب قسم]

إذا وقعت إنّ جواب قسم نحو : والله إن زيداً قائم .

فمذهب البصريّين / وجوب كسرها . [٢/١٥٦]

وقيل : يجوز فتحها مع اختيار الكسر .

وقيل: يجوز إنّ مع اختيار الفتح ،وعليه الكسائيّ والبغداديّون .

وقيل : يجب الفتح ، وعليه الفراء .

قال في (البسيط) : وأصل هذا الخلاف أن جملتي القسم

والمقسم عليه : هل إحداهما معمولة للأخرى ، فيكون المقسم عليه مفعولاً لفعل القسم أو لا ؟ وفي ذلك خلاف . فمن قال: نعم، فتح، لأن ذلك حكم أَنّ إذا وقعت مفعولاً . ومن قال : فإنما هي تأكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه ، كَسرَ .

ومن جوّز الأمرين أجاز الوجهين .

مسألة

[في عدم جواز : إنّ قائماً الزيدان]

لا يجوز هنا : إن قائماً الزيدان ، كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون نفي أو استفهام .

وأجازه الكوفيّون والأخفش بناءً على إجازته في المبتدأ ، فجعلوا (قائماً) إسم إن والزيدان فاعل به سد مسدّ خبرها .

والخلاف جارٍ في باب ظَنّ ، فمن أجاز هنا وفي المبتدأ أجاز ظننت قائماً الزيدان ، ومن منع منع .

وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدأ ومنع في باب ظَنّ وإنّ .

وفرّق بأن إعمال الصّفة عمل الفعل فرع أعمال الفعل فلا يستباح إلّا في موضع يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز قائم الزيدان ،

جواز : إنّ قائماً الزيدان ، ولا ظننت قائماً الزيدان ، لصِحّة وقوع الفعل موقع المتجرّد من إنّ وظننت ، وامتناع وقوعه بعدهما .

بـــــاب لا

مســـــألة

[اختلاف المذاهب في نحو : « لا مسلمات »]

قـال أبو حيّـان في (شـرح التسهيـل): في نحـو لا مسلمـات، أربعة مذاهب :

أحدها : الكسر والتّنوين ، وهو مذهب ابن خروف .

والثاني : الكسر بلا تنوين : وهو مذهب الأكثرين .

والثالث : الفتح وهو مذهب المازني والفارسي .

والرابع : جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين .

قال : وفرع بعض أصحابنا الكسـر والفتح على الخـلاف في حـركة (لا رَجُـل) ، فمن قال : إنهـا حركـة إعراب قـال هنا : لا مسلمات ، بالكسر .

ومن قال : هي حركة بناء ، فالذي يقول : إنه يبني / لجعله مع [١٥٧/٢] (لا) كالشيء الواحد قال : لا مسلماتَ بالفتح .

ولا يجوز عنده الكسر ، لأن الحركة عنده ليست خاصّة . والذيَ

يقول يبني لتضمنّه معنى الحرف يقول : لا مسلمات بالكسر . وحجّته أن المبني مع (لا) قد أشبه المعرب المنصوب فكما أن الجمع بالألف والتاء في حال النصب مكسور ، فكذلك يكون مع (لا) وهو الصحّيح . انتهى .

باب أعلم وأرى

مسـألة

[حذف المفعول الأوّل والثّاني اختياراً]

قال ابن النّحاس في (التّعليقة) : يجوز حذف الأول والثّاني من مفاعيل هذا الباب اختصاراً .

وأما حذف الثّالث اختصاراً فمبنيّ على الخلاف في حذف الثاني من مفعولْي ظننت اختصاراً . فمن أجاز الحذف هناك أجازه في الثّالث . ومن مَنعه في الثّاني هناك مَنَعه في الثّالث هُنَا .

باب النائب عن الفاعل

مسـألة

[باب اختار]

باب اختار : ذهب الجمهور : إلى أنه لا يجوز فيه إلا إقامة المفعول الأول نحو : اختير زيدٌ الرّجال . وجوّز الفرّاء والسّيرافي وابن

مالك : إقامة الثاني مع وجود الأول ، فيقول : اختير الرجالُ زيداً .

وأشار أبو حيّان : إلى أنّ الخلاف مبنيّ على الخلاف في إقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصّريح ، لأن الثّاني هنا على تقدير حرف الجر .

مســـألة

[الخلاف في المجرور بحرف غير زائد]

قال أبو حيان المجرور بحرف غير زائد نحو : سير بزيد فيه خلاف . فمذهب الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب . ومذهب الفرّاء : أن النائب حرف الجر وحده ، وأنه في موضع رفع/. [٢/١٥٨]

قال أبو حيّان : وهذا مبنيٌّ على الخلاف في قولهم : مر زيدٌ بعمرو ، فمذهب البصريّين أن المجرور في موضع نصب ، فلذا قالوا : إنه إذا بني للمفعول كان في موضع رفع بناءً على قولهم : إنّه في مَرّ زيد بعمرو في موضع نصب .

ومذهب الفرّاء: أن حرف الجرّ هو الذي في موضع نصب ، فلهذا ادّعى أنه إذا بني للمفعول كان هو في موضع رفع بناءً على مذهبه أنه هناك في موضع نصب .

وفي أصل المسألة قول ثالث : أن النائب ضمير مبهم مستتر في

الفعل . قاله ابن هشام .

ورابع : أن النّائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير : سير هو أي السيّر .

قال ابن درستويه : وينبني على هذا الخلاف جَواز تقديم المجرور نحو : بزيد سير .

فعلى القول الأول والثالث لا يجوز . وعلى القول الثاني والرابع يجوز .

باب المفعول به

مسـألة

[في تعدّد المفعول في غير باب ظنّ]

إذا تعدّد المفعول في غير باب ظن وأعلم كباب أعطى واختار ، فالأصل : تقديم ما هو فاعل في المعنى ، وما يتعدّى إليه الفعل بنفسه على ما ليس كذلك . هذا مذهب الجمهور .

وقيل : المفعولان في مرتبة واحدة بعد الفاعل فأيّهما تقدم فذلك مكانه . وعليه ابن هشام وبعض البصريين . قال أبو حيّان : وينبني على هذا الخلاف جواز تقديم المفعول الثاني إذا اتّصل به ضمير يعود على الأول نحو : أعطيت درهمه زيداً ، فعند الجمهور

يجوز . وعند غيرهم (لا) بناءً على ما ذكره .

باب الظّرف

مسألة

[هل يتسع الظرف مع كان وأخواتها ؟]

قال أبو حيّان في (الارتشاف) : هل يتّسع في الظّرف مع كان وأخواتها ؟ .

هو مبنّي على الخلاف . هل تعمل في الظّرف أم لا ؟ .

فإن قلنا لا تعمل فلا يتوسّع .

وإن قلنا : يجوز أن تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر أن لا يجوز التّوسّع فيه معها/. [٢/١٥٩]

مسألة

[هل تضاف إذا الشرطية للجملة بعدها ؟]

قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : إذا استعملت إذا شَرْطاً فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا ؟ قولان :

قيل : تكون مضافة ، وضمّنت الرّبط بين ما تضاف إليه وغيره .

وقيل : ليست مضافة ، بل معمولةً للفعل بعدها ، لأنها لو كانت مضافة لكان الفعل مِنْ تَمامها ، فلا يحصل به رَبَطَ .

قال : وينبني على ذلك الخلاف في العامل فيهما . فمن قال : إنها مضافة أعمل الجزاء ولا بُدّ .

ومن منع ذلك أعمل فيها فعل الشرط كسائر الأدوات .

باب الاستثناء

مســـألة

[تقديم المستثنى على المستثنى منه]

هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وعلى العامل فيه إذا لم يتقدّم . وتوسّط بين جزئي كلام نحو : القومُ إلا زيداً قاموا ؟ فيه خلاف .

قيل : بالجواز. وقيل : بالمنع. قال أبو حيّان : وهو مبني على الخلاف في العامل في المستثنى . فمن قال : إنه ما تقدّم من فعل أو شبهه منعه . ومن قال : إنه (إلاّ) ، أو نحوه ، جوّزه .

مســـألة

[ورود الاستثناء بعد جمل عطف بعضها إلى بعض]

إذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل يعود إلى الكُلّ ؟ فيه خلاف .

قيل : نعم ، وقيل : لا ، بل يختصّ بالجملة الأخيرة . قال أبو حيّان : والخلاف مبنيّ على الخلاف في العامل في المستثنى ، فمن قال : إنه إلا ، أعاده إلى الكل ، ومن قال : إنه الفعل السّابق قال : إن اتحد العامل عاد إلى الكُلّ ، وإن اختلف فللأخيرة خاصة ، إذْ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد .

بــاب حروف الجَرّ

مســـألة

[هل يتعلّق الجارّ والمجرور والظّرف بالفعل الناقص]

اختلف هل يتعلّق الجارّ والمجرور والظرف بالفعل النّاقص على قولين / مبنيّين على الخلاف في أنه هل يدلّ على الحدث أم لا ؟ [٢/ ١٦٠] فمن قال : لا يدّلّ على الحدث، وهم المبرّد والفارسِيّ وابن جني والجُرجاني ، وابن برهان ، والشَّلَوْبين منع ذلك . ومن قال : يدل عليه جوّزه .

مسـألة

[الاسم المرفوع بعد منذ]

قال أبو البقاء في (التّبيين) : اختلف في الاسم المرفوع بعد منذ نحو : ما رأيته منذ يومان ، على أي شيء يرتفع ؟ على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن منذ مبتدأ وما بعده خبر . والتقدير : أمد ذلك يومان .

وقال بعض الكوفيين : يومان فاعل تقديره منذ مضى يومان .

وقال الفراء : موضع الكلام كله نصب على الظّرف أي ما رأيته من الوقت الذي هو يومان .

قال : وهذا كله مبنيّ على الخلاف في أصل منذ . وقد قال الأكثر : إنها مفردة .

وقال الفراء : أصلها ، (من) ، و (ذو) الطّائية[1] بمعنى : الّذي .

وقال غيره : من الكوفيين : أصلها : (مِنْ إذ) ثم حذفت الهمزة وضمّت الميم .

(١) في جميع النسخ : « الغائبة » مكان : «الطّائية » .

بــــاب القسم

مســـــألة

[الاختلاف في « أيمن الله »]

قال ابن النّحاس في (التّعليقة) : اختلف النّحاة في « أيمن الله » ، هل هي كلمة مفردة موضوعة للقسم أم هي جمع ؟ وينبني على هذا الخلاف خلاف في همزتها، أهي همزة قطع أم همزة وصل ؟ فمذهب البصريّين أن أيمن كلمة مفردة موضوعة للقسم وأن همزتها همزة وصل .

ومذهب الكوفيّين : أن أيمن جمع يمين . وهمزتها همزة قطع .

بــــاب التّعجّب

مســـــألة

[أَفْعِل به]

قال ابن النّحاس في(التّعليقة) : اختلف النّحاة في قولنا : «أفعل به» في التّعجب ، هل معناه أمر أو تعجب مع إجماعهم على أن لفظه لفظ الأمر .

فذهب الكوفيّون إلى أن معناه أمر كلفظه .

[٢/١٦١] وذهب البصريّون : إلى أن معناه التعجّب على الخلاف / في التّعجّب . هل هو إنشاء أو خبر ؟ .

وقال : وينبني على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور . هل هو في موضع نصب أو رفع ؟ .

فمن قال : بأن معنى أَفْعِل ، الأمر، وأن فيه فاعلاً مُسْتَتِراً قال : بأن الجار والمجرور في موضع نصب بأنه مَفعول. ويكون الباء عنده إمّا للتّعدية كمررت به ، أو زائدة مثل قرأت بالسّورة .

ومن قال : بأنّ معنى أفعل التّعجّب لا الأمر ، قال : بأن الجار والمجرور في موضع رفع بالفاعليّة ولا ضمير في أفعل . وتكون الباء عند هذا القائل زائدة مع الفاعل مثلها في : كفى الله .

مسـألة

[دخول الألف واللام في فاعل فَعُل]

قال ابن النّحاس : لـزوم الألف واللاّم في فـاعل «فَعُل» فيه خلاف مبنيّ على الخلاف في فَعُل الّذي للمبالغة هل هو من باب : نِعْم وبِئْسَ، أو من باب التّعجب؟

فمن قال : هو من باب نِعْم وبئس اشترط في الفاعل من لزوم

الألف واللّام وغيره ما يشترطه في فاعل نِعْم وبئس .

ومن قال : هو من باب التّعجّب لم يَشْتَرِطْ في فاعله الألف واللام ، وباب التّعجب فيه أظهر بدليل جواز دخول الباء الزائدة فيه مع الفاعل ، كما دخلت في باب التّعجّب في : أَفْعِل بِهِ .

بـــب التّوكيـــد

مســـألة

[وقوع اكتع وأبتع وأبصع تأكيداً بمفرده]

قال ابن النّحاس : هل يجوز أن يقع كُلّ واحد من اكتع وأبصع وأبتع تأكيداً بمفرده ، فيه ثلاثة مذاهب : أحدها : نَعَمْ .

والثاني : لا ، بل يكون بعد أجمع تابعاً بالتّرتيب كما ذكرنا .

والثالث : يجوز أن يقدّم بعضها على بعض بشرط تقديم أجمع قبلهن .

قال : وهذا الخلاف مبنيّ على أنه : هل لكلّ واحد منهن معنى في نفسه أم لا ؟ فإن قيل : لا معنى لها إلا الإتباع فلا بُد من تقدّم أجمع .

وإن قيل : بأن لها معاني جاز أن تستعمل بأنفسها . انتهى / . [١٦٢/٢]

بـــاب النّداء

مســـألة

[الاختلاف في ميم اللّهمْ]

اختلف في اللّهم .

فمذهب البصريّين : أن الميم عوض من حرف النداء .

ومذهب الكوفيّين : أنها بقيّة من جملة محذوفة .

والأصل : يا الله أمّنا بخير .

وينبني على هذا الخلاف جواز إدخال (يا) على اللّهم ، فعند البصريين لا يجوز ، لأنه لا يجمع بين العِـوض والمعوّض . وعنـد الكوفيّين يجوز ، لأن الميم على رأيهم ليست عِوَضاً من ياء.

قال أبو حيان في (الارتشاف) : اللّهم لا تباشره (يـا) في مذهب البصريّين . زعموا أن الميم المشدّدة في آخره عوض من حرف النداء فلا يجتمعان .

وأجاز الكوفيّون أن تباشره (يا) . وعندهم الميم المشدّدة بقية من جملة محذوفة قدّروها: أمّنا بخير ، وهو قول سخيف ولا يحسن أن يقولَهُ مَنْ عنده عِلْم .

باب إعراب الفعـــل

مســـألة

[هل يجوز أن يتقدم المضارع المنصوب بعد الفاء على سببه ؟]

هـل يجوز في المضـارع المنصوب بعـد الفاء في الأجـوبة الثّمانية أن يتقدّم على سببه فيقال : ما زيد فَنُكْرِمَـهُ يأتينـا ، ومتى فآتِيَكَ تَخْرُجُ ، وكم فأَسيرَ تسيرُ؟ فيه قولان :

قال البصريون : (لا) . وقال الكوفيون : (نعم) والخلاف مبنّي على الخلاف في أصل، وهو أن مذهب البصريين في ذلك أن النّصب بأن مضمرة، وأن الفاء عاطفة عطفت المصدر المقدّر من أن المضمـرة والفعل على مصـدر متوهّم من الفعـل المعطوف عليـه . والتقدير : لم يكن من زيد إتيانٌ فيكون منا إكرام . وعلى هذا يمتنع التقديم ، لأن المعطوف لا يتقدّم على المعطوف عليه .

ومـذهب الكسائِيّ ، وأصحـابه أن النـاصب هو الفـاء نفسهـا وليست عاطفة فلا معطوف هنا ، وإنما هو جواب تَقّدم على سببه مع تقدم بعض الجملة فلم يمتنع/. [١٦٣/٢]

مسـألة :

[هل يجوز الفصل بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها ؟]

اختلف : هل يجوز الفصل هنا بين السّبب ومعموله بالفاء ومدخوله بأن يقال : ما زيد يُكرمُ فَنُكْرِمَهَ أخانا ؟ يراد : ما زيد يكرم أخانا فنكرمه .

فمذهب البصريين المنْع . ومذهب الكوفيّين الجواز . والخلاف مبنّي على الخلاف في الأصل السّابق ، فالبصّريون يقولون : ما بعد الفاء معطوف على مصدر متوهّم مِنْ يُكْرِم ، فكما لا يجوز، أن يفصل بين المصدر ومعموله،كذلك لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله ، لأن يكرم في تقدير المصدر .

والكوفيون أجازوه ، لأنه لا عطف عندهم ولا مصدر متّوهم .

مسـألة

[لام الجحود]

قال أبو البقاء في (التّبيين) : لام الجحود الدّاخلة على الفعل والمستقبل غير ناصبة للفعل ، بل النّاصب أن مضمرة . وعلى هذا تَتَرّتب مسألةٌ وهو أن مفعول هذا الفعل لا يتقدّم عليه .

وقال الكوفيون : اللام هي النّاصبة ، فإن وقعت بعدها أنْ كانت توكيداً . وعلى هذا يتقدم مفعول هذا الفعل عليه .

بـــاب التَّكْسير

مســـألة

[في تكسير همرش]

قـال أبو حيّـان : اختلف في تكسيـر : هَمّـرِش[١] ، فقـال بعضهم : يكسر على : هَمارِش .

وقـال بعضهم : يكسّر على : هنـامـر . وقـال : والسبب في الاختلاف الاختلاف في أصل وزنه ، وفي الحرف الأول المُدّغم في الثّـاني مـا هـو؟ فقـال قوم : وزنـه فَعْلَلٍ، والميم زائدة للألحـاق بِجَحْمَرِش[٢] . وأدغمت الميم في الميم فهو من باب إدغام المِثْلَين .

وقال آخرون : وزنه فَعْلَلٍ والمدغم نون وحروفه كلها أصـول كحروف : قَهْبَلس[٣] وجحمرش ، وصهصلق[٤] . قال : والأول هو

(١) همّرش كجَحْمرش : العجوز الكبيرة ، والنـاقة الغـزيرة . وتهمـرشوا : تحرّكوا . والاسم الهمرشة .

(٢) قيل : العجوز الكبيرة . وقيل : الأفعى .

(٣) القهيلس : العـظيم الغليظ ، والقملة الصغيـرة ، والمـرأة الضخمـة ، والأبيض تعلوه كدرة .

(٤) الصهصلق : العجوز الصخابة . ومن الأصوات : الشديد .

الصحيح . والثاني قول الأخفش . وتناقض فيه كلام سيبويه .

باب التصغير

مسألة

[الاختلاف في تصغير : ركب ، وطير ، وصحب وسفر]

اختلف في تصغير رَكْب ، وطَيْر ، وصَحْب ، وسَفر على قولين :

أحدهما : وعليه الجمهور أنها تصغر على لفظها ، فيقال : رُكيب ، وطُيَير ، وصُحَيْب، وسُفَيْر .

والثاني : وعليه الأخفش أنها ترد إلى المفرد فيقال : رُويكِبُون ، وُطُوَيْرات ، وصُوَيْحِبون ، ومُسَيْفِرون .

والخلاف مبنيٌّ على الخلاف في هذه الألفاظ ، ما هي؟ : وفيها قولان : أحدهما ، وعليه الجمهور أنها أسماء جموع ، وعلى هذا فتعطى حكم المفرد في التّصغير على لفظها .

الثاني : وعليه الأخفش أنها جمع تكسير وعلى هذا فترّد إلى مفرداتها، أشار الى هذا البناء أبو حيّان .

باب الوقف

مســـألة

[هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع ؟]

هل يصّح الوقف على المتبوع دون التابع . قال في (البسيط) : فيه خلاف مبنيّ على الخلاف في العامل في التّابع . فإن قلنا : إنه يقدر فيه عامل من جنس الأول صَحّ ، لأنه يصير جملة مستقلّة ، فيستغني عن الأول .

وإن قلنا : العامل فيه هو العامل في المتبوع لم يصحّ . قال : والصّحيح أنه لا يجوز الوقف لعدم استقلاله صُورة .

مســـألة

[الاختلاف في الوقف على إذا]

اختلف في الوقف على إذا ، والصّحيح أن نونها تبدل ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب .

وقيل : يوقف بالنّون، لأنهاكنون لن ، وأن .

وروي عن المازنيّ والمبردّ .

قال ابن هشام في (المغني) : وينبني على الخلاف في الوقف

عليها الخلاف في كتابتها ، فالجمهور يكتبـونها بـالألف ، والمازني والمبرد بالنّون / . [١٦٥/٢]

مسألة

[في كتابة يحيى بالياء]

إذاْ نكّر يَحْي بعد العلميّة فهل يكتب بالياء أو بالألف ، لأنه قد زالت علميته ؟ .

قال أبو حيّان : يبني على الخلاف في تعليـل كتابـة (يحي) العلم بالياء ؛فإن عَلّلناه بالعلمية كتبناه بالألف لأنه قد زالت علميته. وإن عللناه بالفرق بين الاسم والفِعل كتبناه بالياء ، لأن الاسمية مـوجودة فيه . انتهى .

تم الفن الثّالث من الأشباه والنظائر للشيخ العلامة جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي رحمه الله .

* * * *

تم بحمد الله الجزء الثالث

، ويليه ـ إن شاء الله ـ الجزء الرّابع

وأوله : الفنّ الرابع ، وهو فنّ الجمع والفرق .

فهرس شواهد : الجزء الثالث

(شواهد الكلمات التي تأتي اسماً وفعلاً وحرفاً)

(شواهد الجمل التي لها محلٌ من الإعراب)

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فبينا نَحْنُ نَرْقُبه أَتَانا مُعَلّق وَفْضَةٍ وزِنادَ راعِي	٢٩٤	٣٦
= يَسرّ المرءَ ما ذهب الليالي وكان ذَهابُهُن له ذهابا	٢٩٥	٣٧
= وقَدْ أَغْتَدِي والطَّيرُ في وُكُناتها بِمُنَجَرِدٍ قَيْدِ الأوابدِ هَيْكَلِ	٢٩٦	٤١
= بآية قامَ يَنْطِقُ كُلّ شيء وخان أمانة الدّيك الغرابُ	٢٩٧	٤٣
= سريْتُ بِهِم حتّى تكلُّ مطيُّهم وحتى الجيادُ ما يقدن بِأُرسان	٢٩٨	٤٣
= أبيتُ أَسْري وَتَبِيتي تَدلُكي وَجْهَك بالعِنْبر والمِسْك الذّكي	٢٩٩	٥٩

(شواهد باب المنصرف وغير المنصرف)

= فما حَلَبَتْ إلاَّ الثّلاثة والثُّنى ولا قَيَّلَتْ إلاَّ قريباً مقالُها	٣٠٠	٦٤

(شواهد : باب النكرة والمعرفة)

= * قد عَلِمْنا إخْوانَنا بَنُو عِجِلْ *	٣٠١	٧٣

(شواهد : المبتدأ والخبر)

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فـأقـبـلْت زَحْـفـاً عـلى الـرُّكْـبَـتَـيـنِ فـثـوبٌ عـلـيّ وَثـوْبٌ أَجُـرّ	٣١٢	١١٠
= عِنْـدي اصْـطِـبـارٌ وشَكْـوى عنـد قاتلـتي فَهـل بـأَعْجَبَ من هـذا امـرؤٌ سَمِعَـا	٣١٣	١١٢
= لـولا اصـطبـارٌ لأَوْدى كُـلّ ذي مِـقـةٍ لـمـا استـقلّت مـطايـاهُـنّ بـالـظُّعَـنِ	٣١٤	١١٢
= مُـوَسَّـعـةٌ بـيـن أَرْسـاغِـه بـه عَـسَـمٌ يَـبْـتَـغِـي أرْنـبـا	٣١٥	١١٤

(شواهد كان وأخواتها)

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فـأَصْبَـحوا قـد أعَـاد الـلّه نِعْـمَتَـهُـم إذْ هُـم قُـريشٌ وإذْ مـا مِـثْـلَهُـم بَـشَـرُ	٣١٦	١٢٢
= رؤبـةُ والـعَـجّاجُ أَوْرَثـانِـي نَـجْـرَيْـنِ مَـا مِـثْـلُهُـمَـا نَـجْـرانِ	٣١٧	١٢٢
= وأنـا الـنّـذيـرُ بِـحَـرَّةٍ مـسـودَّة تَـصِـل الأعـم إلـيـكـم أَقْـوادَهـا أبـنـاؤهـا مـتـكـنّـفـون آبـاهـم حـنـقـوا الـصّـدور ومـا هُـمُ أولادَهـا	٣١٨	١٢٢ - ١٢٣
= وإنْ مُـدّتِ الأَيْـدي إلى الـزّاد لم أَكُـنْ بِـأَعْـجَـلِـهم إذْ أَجْشَـعُ الـقـوم أَعْـجَـلُ	٣١٩	١٢٤

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= دَعَـاني أَخي والـخيْـلُ بَيْنِي وبينَـهُ		
فـلمّـا دعـاني لـم يَـجِـدْنِـي بِـقُـعْـدَدِ	٣٢٠	١٢٥
= فَكُن لـي شَفِيعـاً يَـوْمَ لا ذُو شَـفَـاعَـةٍ		
بِـمُـغْـنٍ فَتِـيْـلاً عـن سَـواد بـنِ قَـارِبِ	٣٢١	١٢٥
= فـإنْ تَـنْـأ عَـنْـهـا حِـقْـبـةً لا تُـلاقِـهـا		
فـإنّـك مِـمّـا أَحْـدَثْـت بـالـمُـجَـرّب	٣٢٢	١٢٥
= ولَـكِـنّ أَجْـراً لـو عَـلِمْـت بِـهَـيِّـنٍ		
وهـل يُنْكـر المعـروفُ في النَّـاس والأَجْـرُ	٣٢٣	١٢٦
= يـقـول إذا اقْـلَولَـى عَـلَيْـهـا وَأَقْـرَدتْ		
أَلاَ هـل أَخُـو عَـيْشٍ لـذيـذٍ بـدائـم	٣٢٤	١٢٦

(شواهد : باب إنّ وأخواتها)

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= أبـا لْـمَـوْتِ الّـذي لا بُـدّ إنّـي		
مـلاقٍ لا أبـاك تُـخَـوِّفِـيـنـي	٣٢٥	١٣٢
= كـذاك أُدِّبْـتُ حتّـى صـار من خُـلُقي		
أنّـى رأيتُ مِـلاكُ الـشّـهـيـمـة الأدبُ	٣٢٦	١٣٣

(شواهد : باب الحال)

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= يُـبْـسِطُ لـلأضيـافِ وَجْـهـاً رَحْـبـا		
بَـسْـطَ ذِراعَـيْـنِ لِـعَـظْـمٍ كَـلْبـا	٣٢٧	١٨٠

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
(شواهد : باب التميز)		
= يا سيِّداً ما أنْت من سَيِّد مُوَطَّأَ الأكنافِ رَحْبَ الذِّراعْ	٣٢٨	١٨٥
(شواهد ربّما)		
= فإنْ تُمْسِ مَهْجور الفِناء فَرُبما أقامَ به بَعدْ الوُفُودِ وفُوُدُ	٣٢٩	١٨٦
= ماويّ يا رُبَّمَا غارةٍ شَعْواءَ كاللَّذْعَةِ بالمِيسَمِ	٣٣٠	١٨٦
= ربّما تكرهُ النُّفوسُ من الأمْـ ـرِ له فَرْجةٌ كَحَلّ العِقالِ	٣٣١	١٨٦
= لقد رُزِئْت كعب بن عوف وربّما فتًى لم يكن يَرْضى بِشَيءٍ يَضِيمُها	٣٣٢	١٨٧
(شواهد : باب الإضافة)		
= باعَدَ أمّ الْعَمْر مِنْ أَسِيرها حُرّاسُ أبوابٍ على قُصُورِها	٣٣٣	١٨٩
= علا زيدُنا يوم النقا رَأْس زَيْدِكُم بأبيضَ ماضي الشّفرتين يمانِ	٣٣٤	١٨٩
= وقد كانَ مِنْهم حاجِبٌ وابن مامة أبو جَنْدَلٍ والزَّيدُ زَيْدُ المعارِكِ	٣٣٥	١٩٠

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يمان	٣٣٦	١٩١
= إذَا كَوْكَبُ الْخَرْقاء لاحَ بِسَحْرَةٍ سهيلٌ أذاعت غَزْلَها في القَرائِبِ	٣٣٧	١٩٣
= إذا بَعْضُ السِّنِين تَعَرَّقَتْنا كفى الأيتامَ فَقْدَ أبي اليتيم	٣٣٨	١٩٧
= وتَشْرَقُ بالقَوْل الّذي قد أذعْتَهُ كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ من الدّمِ	٣٣٩	١٩٧
= وَلِهَتْ عليه كُلُّ مُعْصِفَةٍ هوجاءُ ليس لِلُبِّها زَبْرُ	٣٤٠	١٩٨

(شواهد : باب العطف)

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= بَكَيْتُ وما بُكا رَجُلٍ حليم على رَبْعَيْن مسلوبٍ وبالِ	٣٤١	٢١١
= إن الرّزِيَّة لا رَزِيَّة مثلها فِقدانُ مِثْلِ مُحَمّدٍ وَمُحَمَّدِ	٣٤٢	٢١١
= إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يَوْماً وَزَجَّجْن الحواجِبَ والعُيونا	٣٤٣	٢١٢
= فَقَدّمتِ الأَدِيْمَ لِراهِشِيه وَأَلْفى قَوْلَها كَذِباً وَمَيْنا	٣٤٤	٢١٣

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
(شواهد : باب الأدوات)		
= عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صَباح		
لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسودُ	٣٥٠	٢٥٨
= وإنا لِمّما نَضْرِبِ الكَبْش ضَرْبةً		
على رَأْسه تُلْقِي اللّسان من الفم	٣٥١	٢٦٠
= ما ترى الدهر قد أباد معدّا		
وأباد السّراة من عدنان	٣٥٢	٢٦١
(شواهد : باب جمع التكسير)		
= إلّا الإفادة فاسْتَوْلَت ركائِبُنا		
عند الجبَابير بالبأْساء والنّعم	٣٥٣	٢٨٤
(شواهد : باب ما)		
= بني غُذانة ما إنْ أنتُمُ ذهبٌ		
ولا صريف ولكن أنتم الخزفُ	٣٥٤	٣٤٠

فهرس الجزء الثالث

باب الحال .... ١٧٦ - ١٧٨

باب التمييز ١٧٩

باب حروف الجر . . . . ١٨٢ - ١٨٦

باب الإضافة . . . . ١٨١ - ١٩٩

باب التوكيد .... ٢٠٧ - ٢٠٨

باب العطف .... ٢٠٩ - ٢١٨

باب عطف البيان ٢١٨

باب نواصب الفعل المضارع ٢٤٤ - ٢٤٨

باب الجوازم .... ٢٤٨ - ٢٥٢

باب الأدوات .... ٢٥٣ - ٢٦١

باب المقصور والممدود ٢٧٧

باب جمع التكسير .... ٢٨١ - ٢٨٦

* * * *

انتهى بحمد الله تعالى

الأشباه والنظائر

في النحو

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الرابع

تحقيق

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأشباه والنظائر

في النحو

٤

الطبعة الأولى
١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

الفن الرابع
فن الجمع والفرق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي أوْجد الخَلْق ، وجَعَلَ لكلّ لكلّ شيء مَظْهَرْينِ من الجَمْع والفرق . والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمد الذي سناه أضْوء من البَرْق .

هذا هو (الفن الرّابع) من الأشباه والنظائر ، وهو فنّ الجمع والفرق . وهو قسمان :

أحدهما : الأبواب المتشابهة المفترقة في كثير من الأحكام .

والثّاني : المسائل المتشابهة المفترقة في الحُكْمِ والعِلّة .
وسميّته : (اللّمع والبرق ، في الجَمْع والفَرْق) .

القســـم الأول

ذِكْر ما افترق فيه الكلام والجُملة

قال ابن هشام في (المغني) : الكلام أخصّ من الجملة لا مرادف لها ، فإن الكلام هو القَوْل المفيدُ بالمقصد . والمراد بالمفيد :

ما دَلّ على معنًى يحسن السّكوت عليه .

والجملة : عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد ، والمبتدأ وخبره كزيد قائم ، وما كان بمنزلة أحدِهـا نحو : ضُـرِب اللّص ، وأقائم الزّيدان ، وكان زيد قائماً، وظننتُهُ قائماً . وهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهّمه كثيرٌ من الناس، وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصّل ، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال : ويسمّي الجملة . والصواب أنها أعم منه إذْ شرطـه الإفادة بخـلافها ، ولهـذا تسمعهم يقولون : « جملة الشّرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة . وكلّ ذلك ليس مفيداً، فليس كلاماً. انتهى .

وقد نازعه بعضهم في ذلك ، وادّعى أن الصواب ترادفُ الكلام والجملة .

وأنصف الشّيخ بدر الـدين الدّمـامينِيّ ، فذكـر ما حـاصله أن المسألة ذات قولين ، وأن كلّ طائفة ذهبت إلى قول .

قلت : وممن ذهب إلى التّـرادف ضيـاء الـدّين بن العلج ، صاحب (البسيط) في النّحو ، وهو كتاب كبير نفيس في عِدّة مُجلّدات . وأجاب عما ذكره ابن هشام في جُملة الشّرط ونحوها .

فقال في (البسيط): إنّ المبدل منه في نِيّة الطّرح أي في الأعمّ/ [٢/٦٦] الأغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع في بعض الصّور ، نحو :

جاءني الذي مررت به زيد للاحتياج إلى الضّمير.

قال : ونظيره أن الفاعل يطرد جواز تقديمه على المفعول في الأعم الأغلب . ولا يقدح في ذلك ما يعرض من المانع في بعض الصور ، وكذلك كل جملة مركبة تفيد ، ولا يقدح في ذلك تخلّف الحُكم في جُمْلَتي الشّرط والجزاء ، فإنها لاتفيد إحداهما من غير الأخرى .

وقال ابن جِنّي في (كتاب التّعاقب) : ينبغي أن تعلم أن العَرَب قد أجرت كُلّ واحدةٍ من جُمْلتي الشّرط وجوابه ، مُجْرى المفرد ، لأن من شرط الجملة أن تكون مستقلّةً بنفسها قائمةً برأسها ، وهاتان الجملتان لا تستغني إحداهما عن أختها ، بل كلّ واحدة منهما مفتقرة إلى التي تجاورها فجَرَتا لذلك مَجْرى المُفْرَدَيْن اللّذَيّن هما ركنا الجملة وقوامها ، فلذلك فارقت جملة الشّرط وجوابه مجاري أحكام الجُمل .

وقال الشّيخ مُحب الدّين ناظر الجيش[١] : الذي يقتضيه كلام

(١) هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبيّ ، الملقلب بناظر الجيش قدم القاهرة ، ولزم أبا حيان ، ومهر في العربيّة ، وله شرح التسهيل ، قرب إلى تمامه ، واعتنى بالأجوبة الجيدة عن اعتراضات أبي حيان وتوفي في ذي الحجة سنة ٧٧٨ هـ . انظر : حسن المحاضرة ١ / ٢٣١ ،وكشف الظنون جـ ١ نهر ٤٠٦ . والمدرسة النحوية في مصر والشام للمحقق ١١٧ ، ١٨٢ ، ٢٩٠ ، ٢٩٤ .

النُّحاة تَساوي الكـلام والجملة في الدّلالـة ، يعني : كلّ مـا صدق أحدهما صدق الآخر فليس بينهمـا عمومٌ وخصـوصٌ .

وأما إطلاق الجملة على ماذكر من الواقعة شَرْطاً أو جواباً أو صلة فإطلاقٌ مجازِيّ ، لأن كلًّا منهما كان جملة قبـل ، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان ، كإطلاق اليتامَى على البالغين نظراً إلى أنهم كانوا كذلك .

وقـال الشيـخ بهـاء الـدين بن النّحـاس في (تعليقـه على المقـرب) : الفرْق بين الكـلام والجملة : أن الكلام يقـال باعتبـار الوَحْدة الحاصلة بالإسناد بين الكلمتين ، ويسمى الهيئة الاجتماعيّة ، وصورة التركيب ، وأن الجملة تقال باعتبار كثرة الأجزاء[1] التي يقع فيها التّركيب ، لأن لكل مُركّب اعتبارين : الكثرة والوحدة ، فالكثرة باعتبار أجزائه ، والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة .

والأجزاء الكثيرة تُسمّى مـادة ، والهيئة الاجتمـاعيّة المـوحّدة تسمى صورة .

الفرْق بين تَقْدير الإعراب وتفسير المعنى

عقـد له ابن جنّي بـاباً في (الخصـائص) : ، قال : هـذا

(١) في ط فقط : « أجزاء » بدون أل التعريفية ، صوابه من المخطوطات .

الموضع كثيراً ما يستهوي(١) مَنْ يضعف نظرُه إلى أن يقوده إلى إفساد الصّنعة . وذلك كقولهم في تفسير / قولنا ، « أهْلَكَ واللّيْلَ » . [١٦٧/
معناه: ألحِق أهلَكَ قَبْل اللّيل، فربّما دعا ذاك من لا دُرْبة له إلى أن يقول : « أَهْلَك واللَّيْلِ » ، فيجرُّه ، وإنّما تقديره : الحقْ أهلك وسابقِ اللّيْلَ .

وكذلك قولنا : زيد قام : رُبّما ظنَّ بعضهم أن زيداً هنا فاعل في الصيغة كما أنه فاعلٌ في المعنى .

وكذلك تفسير معنى قولنا : سرّني قيامُ هذا، وقعود ذاك بأنه سرّني أن قام هذا ، وأن قعد ذاك ، وربّما اعتقد في هذا وذلك أنهما في موضع رفع ، لأنّهما فاعلان في المعنى .

ولا تستصغر هذا الموضع ، فإن العرب قد مرّت به ، وشمّت روائحه ، وراعته ، وذلك أنّ الأصمعي أنشد(٢) شِعَراً مَمْدوداً مقيّداً • التزم الشّاعر فيه أن يجعل قوافيه كلّها في موضع جرٍّ إلا بيتاً واحداً وهو :

(١) في ط فقط : « يستهوي فيه » بزيادة : « فيه » صوابه من المخطوطات والخصائص ١ / ٢٧٩ .
(٢) في الخصائص ١ / ٢٨٠ : « أنشد شعراً من مشطور السّريع طويلاً » .

٣٥٥ = يَسْتَمْسِكون من حِذار الإلقاء بتَلِعات كجذوعِ الصِيصاء[١]

رِدي رِدِي وِرْد قطاة صمّاء كُدْريَّةٍ أَعْجَبها بَرْد الماء

فطرد[٢] قوافيها كلِها على الجرّ إلا بيتاً واحداً وهو قوله :

* كأنّها وقد رآها الرّءاءُ[٣] *

(١) في المنصف ١٨١/٢ : « وحكى أبو بكر محمد بن الحسن : أن العرب تقول : صاصت النخلة تصاصي صيصاءً » ، وأنشد البيت ـ
قال أبو بكر : « والصيصاء » الذي تسميه العامّة : الشِّيص .
وفي اللسان : « تلع » أورد هذا الشاهد ونسبه إلى غيلان الرّبعيّ وقال : تَلِع تَلَعاً فهو تَلِع ، بيّن التّلَع . والتّلع : الطويل . ويعني بالتِّلعات هنا : سكّانات السفن . وقوله : من حذار الإلقاء : أراد من خشية أن يقعوا في البحر فيهلكوا .
وقوله : كجذوع الصيصاء أي أن قلوع هذه السفينة طويلة حتى كأنها جذوع الصيصاء ، وهو ضرب من التمر ، نخله طوال .
وفي البيت الثاني يخاطب السفينة ويقول : ردي حتى تصلي المرفأ كما ترد قطاة صماءَ ـ وصممها : ضيق أذنها . وانظر التعليق على هذين البيتين في هامش الخصائص ٢/ ٢٨٠ .

(٢) في الخصائص : « تطّرد » مكان : « فطرد » .

(٣) في الخصائص ٢/٢٥٢ ذكر هذا الشطر ، وذكر بعده قوله :

* وأنشزتهنّ علاة البيداء *

والعلاة : الصخرة ، وأنشزتهن : أظهرتهنّ .
وقد رسم في الخصائص في هذا الموضع : الرّآء ، على حين رسم في الخصائص ٢/ ٢٨٠ : الرّواء بصيغة الجمع .
وفي اللسان : (رأي) :ورد بصيغة المبالغة : رآّء حيث قال : « ورحل رآّء : كثير الرؤية.قال غيلان الرّبعي . وأنشد الشطر . وفي الأشباه في النسخة المطبوعة والنسخ المخطوطة الرءاء بصيغة المبالغة .

والذي سوغه ـ ذاك على ما التزمه في جميع القوافي ـ ما كان[١] على سَمْته من القول . وذاك أنه لما كان معناه : كأنها في وقت رؤية الرّءاء[٢]، وعلى حال رؤية الرّءاء[٣] تصوّر معنى الجرّ من هذا الموضع فجاز أن يخلط هذا البيت بسائر الأبيات ، وكأنه لذلك لم يخالف .

ونظير هذا عندي قول طرفة :

٣٥٦ = في جِفانٍ نعْتِري نَادِينَا　　وسـديفٍ حين هـاج الصِنَّبِــرْ[٤]

يريد الصِنّبْر ، فاحتاج في القافية [٥] إلى تحريك الباء ، فتطرّق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها تشبيهاً بباب قولهم : هذا بَكُرْ ، ومررت بِبَكِرْ . وكان يجب على هذا أن يضم الباء فيقول : الصِنَّبُرْ ، لأن الراء مضمومة إلا أنه تصوّر معنى إضافة الظّرف إلى الفعل ، فصار إلى أنه كأنه قال : حين هَيْج الصِنّبِر ، فلمّا احتاج إلى حركة الباء تصوّر معنى الجرّ فكسر الباء ، وكأنه قد نقل الكسرة عن الرّاء إليها .

ولولا ما أوردته من هذا لكان الضّم مكان الكسر . وهذا أقرب

---

(١) في الخصائص : « ما كنا » .

(٢) في الخصائص : الرّواء .

(٣) « وعلى حال رؤية الرّءاء » زيادة في نسخ الأشباه ليست في الخصائص .

(٤) السديف : السنام : الصنبر : الريح الشديدة البرد . والشاهد من قصيدة مطلعها :

أَصَحَـوْت اليوم أم شـاقتـك هِـرْ　　ومـن الحـب جنـونٌ مستمـرْ

انظر ديوان طرفة / ٩٦.

(٥) في الخصائص : « للقافية » باللام .

مأخذاً من أن تقول : إنه حرّف القافية للضّرورة .

فإن قلت : فإن الإضافة في قوله : « حين هاج الصنبر » إنّما هي إلى الفعل / لا إلى الفاعل ، فكيف حرّفت غير المضاف إليه ؟ . [١٦٩/٢]

قيل : الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد ، وأقوى الجزأين منهما هو الفاعل فكأن الإضافة إنما هي إليه لا إلى الفعل ، فلذلك جاز أن يتصوّر فيه معنى الجر .

فإن قلت(١) : فأنت إذا أضفت المصدر إلى الفاعل جررته في اللّفظ ، واعتقدت مع هذا أنه في المعنى مرفوع ، فإذا كان في اللّفظ أيضاً مرفوعاً فكيف يسوغ لك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرّفع لفظاً ومعنًى أن تحَور به فتتوْهمه مجروراً ؟ .

قيل : هذا الذي أردناه وتصوّرناه هو مؤكد للمعنى الأول ، لأنك كما تصوّرت في المجرور معنى الرفع ، كذلك تمّمت حال الشبه بينهما فتصوّرت في المرفوع معنى الجرّ .

ألا ترى أن سيبويه لمّا شبّه الضّارب الرّجلِ بالحسن الوجهِ وتمثّل ذلك في نفسه ، ورَسَا في تصوّره زاد في تمكين هذا الحال له وتثبيتها عليه ، بأن عاد فشبّه الحسن الوجه بالضارب الرّجل في الجر .

---

(١) في الخصائص : « فإن قيل » .

كلّ ذلك تفعله العرب ، وتعتقده العلماء في الأمرين ليقوي تشابههما وتعمر ذاتُ بينِهما .

ومن ذلك : قولهم في قول العرب : كُلّ رَجُلٍ وصنعتُه ، وأنت وشأنُك : معناه أنت مع شأنك ، وكل رجل مع صنعته ، فهذا يُوهم من أَمَمٍ[١] أنّ الثاني خبر عن الأول ، كما أنه إذا قال : أنت مع شأنك ، فإن قوله : مع شأنك خبر عن أنت ، وليس الأمر كذلك، بل لعمري، إن المعنى عليه غير أن تقدير الإعراب على غيره .

وإنّما شأنك معطوف على أنت والخبر ، محذوف للحمل على المعنى ، فكأنه قال : كل رجل وصنعته مقرونان ، وأنت وشأنُك مصطحبان . وعليه جاء العطف بالنّصب مع أنَّ كما قال :

٣٥٧= أغار على مِعزايَ لم يَدْرِ أنّني وصفراءَ منها عَبْلَةَ الصّفواتِ[٢]

ومن ذلك : قولهم : أنت ظالم إن فعلت ، ألا تراهم يقولون في معناه : إن فعلت فأنت ظالم ، فهذا ربّما أوهم أن « أنت ظالم » جواب مقدّم ، ومعاذ الله أن يقدّم جواب الشّرط[٣] ، وإنما قوله : أنت ظالم [٢/١٧٠] دالٌّ على الجواب، وسادّ مسدَّه فأما أن يكون / هو الجواب فلا .

ومن ذلك قولهم : عليك زيداً : إن معناه خُذْ زيداً ، وهو-

(١) من الأمّ وهو القصد .

(٢) أورده في اللسان : « معز » . والمراد بالصفراء : القوس ، والصفوات : جمع صفاة ، وهي الحجارة المُلْس ، والمغير هو الذئب .

(٣) في الخصائص : « أن يقدم جواب الشرط عليه » بزيادة : « عليه » .

لعمري ـ كذلك إلّا أن زيداً[١] إنما هو منصوب بنفس « عليك » من حيث كان اسماً لفعل متعدٍّ، لا أنه منصوب بـ « خذ » .

أفلا ترى[٢] إلى فَرْقِ ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، فإذا مرّ بك شيءٌ من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه .

وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تَقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحت طريق الإعراب حتى لايشذّ شيء منها عليك .

وإيّاك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه ، ألا تراك تفسّر نحو قولهم : ضربت زيداً سوطاً : أنّ[٣] معناه : ضربت زيداً ضربةً بسوط فهو ـ لا شك ـ كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف أي ضربتُه ضَرْبَةَ سَوْطٍ ، ثم حذفت الضّربة[٤] .

---

(١) في الخصائص : إلَّا أن زيداً الآن « بزيادة » : « الآن » .

(٢) في ط : « فلا ترى » بدون همزة الاستفهام تحريف صوابه من النسخ المخطوطة . وفي الخصائص ١/٢٨٢ : « ألا ترى » .

(٣) في ط فقط : « بأن » بزيادة الباء .

(٤) في الخصائص : « ثم حذفت الضربة على عِبْرة حذف المضاف » بزيادة : « على عبرة حذف المضاف » .

ولو ذهبت تتأول ضربتُه سَوْطاً على أن تقدير إعرابه ضربةً بِسَوْط كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذفت الباء ، كما تحذف حرف الجرّ في نحو قوله :

٣٥٨= * أمرتك الخير[١] *

و :

٣٥٩= * استغفر الله ذنباً[٢] *

---

(١) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

أمـرتك الخيـر فافعـل ما أمـرت بـه　　فقـد تـركتـك ذا مـال وذا نشب

والشاهد لعمرو بن معد يكرب ، وقبله :

قـد نِلت مجْـداً فحـاذرْ أن تـدنِّسَـهُ　　أب كـريمٌ وَجَـدٌّ غيـرُ مُـؤتشِب

وبعده :

واترك خلائق قوم لا خلاق لهم　　واعمـدْ لأخلاق أهل الفضل والأدبِ

انظر شعر عمرو بن معد يكرب /٤٧ .

وهـو من شـواهـد : سيبويه ١/١٧ ، والمقتضب ٢/ ٣٢٠، والمحتسب ١/٥١ ، ٢٧٢ ، وابـن الشـجـريّ ٢/٢٤٠ ، وابـن يـعـيش ٢/٤٤ ، ٨/٥٠ ، والمغنى ١/٣٥٠، ٢/٦٢٦ ، وشـرح شذور الـذهب ٣٢٩ ، والخزانة ١/١٦٤ ، والهمع والدرر رقم ١٤٠٠ .

(٢) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

أستغفـر اللّه ذنباً لست مُحْصِيَـهُ　　ربَّ العباد إليـه الوَجْـهُ والعَمَلُ

قـائله مجهـول . من شـواهـد سيبـويـه ١/١٧ ، والمقتضب ٢/٣٢٠ والخصـائص ٣/٢٤٧ ، وابـن يعيش ٧/٦٣ ، ٨/٥١ ، والخـزانـة ١/٤٨٦ ، وشـرح شذور الذهب /٣٣١، والعيني ٣/٢٢٦، والتصريـح ١/٣٩٤، والهمع والدرر رقم ١٣٩٩ .

فتحتاج إلى إعتذار من حذف حر الجرّ ، وقد غنيت عن ذلك كله بقولك : إنه على حذف المضاف أي ضَرْبة سَوْط ، ومعناه ضربة بسوط ، فهذا ـ لعمري ـ معناه . فأمّا طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف . انتهى .

وقال أبن أبي الّربيع في (شرح الإيضاح) : قالوا : « لا أفعل هذا بذي تسلم » ، قال يعقوب : المعنى : والله يُسَلِّمك ، فهذا تفسير المعنى . وأمّا تفسير اللّفظ فتقديره : بذي سلامتك .

وقال ابن مالك في (شرح الكافية) : ومن الاستثناء بليس قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « يُطْبع المُؤْمِن على كُلّ خُلُقٍ ليس الخِيانةَ والْكَذِب » .

أي ليس بعض خُلُقِهِ الخيانةَ والكذِب . هذا التّقدير الذي يقتضيه / الإعراب . والتقدير المعنوي يطبع على كُلّ خُلق إلّا الخيانة والكَذِب . [٧١/٢

[فائدة في التعجب]

(فائدة) : قال ابن عصفور في (شرح المقرب) : فإن قيل : لِمَ صار التَّعجُّب من وصفه على طريقة : ما أفعله مفعولاً ، وعلى طريقة : أَفْعِل به فاعلاً ، مع أنّ المعنى عندهم واحد ، وإنّما الباب أن يختلف الإعراب إذا اختلف المعنى؟ فالجواب : أن ذلك من قبيل ما اختلف فيه الإعراب ، والمعنى مُتّفق نحو : مازيد قائماً في

اللغة الحجازيّة ، وما زيد قائم في اللغّة التميمية .

الفرْقُ بين الإعراب التّقديرِيّ والإعراب المحلّيّ

قال ابن يعيش : الإعراب يقدّر على الألف المقصورة ، لأن الألف ، لا تحرّك بحركة ، لأنها مدّة في الحَلْق ، وتحريكها يمنعها من الاستطالة والامتداد ، ويُفْضِي بها إلى مَخْرج الحركة ، فكون الإعراب لا يظهر فيها لم يكن ، لأن الكلمة غير معربة بل لِنُبو في محلّ الحركة ، بخلاف ، مَنْ وكم ونحوهما من المبنيّات فإن الإعراب لا يقدّر على حرف الإعراب منها ، لأنه حرف صحيح يمكن تحريكه . فلو كانت الكلمة في نفسها معربةً لظهر الإعراب فيه ، وإنما الكلمة جَمْعاء في موضع كلمة معربة . وكذلك ياء المنقوص لا يَظْهر فيه حركة الرّفع والجر لِثَقل الضّمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها ، فهي نائبة عن تحمل الضّمّة والكسرة .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : الفرق بين الموضع في المبنىّ والموضع في المعتلّ : أنا إذا قلنا في : قام هؤلاء : إن هؤلاء في موضع رفع لا نعني به أنّ الرّفع مقدّر في الهمزة ، كيف ولا مانع من ظهوره لو كان مقدّراً فيها ، لأن الهمزة حَرْفٌ جَلْد يقبل الحركات ، وإنما نعني به أن هذه الكلمة في موضع كلمة إذا ظهر فيها الإعراب

تكون مرفوعةً بخلاف « العصا » ، فإنا إذا قلنا : إنها في موضع رفع نعني به أن الضّمة مقدرة على الألف نفسها بحيث لولا امتناع الألف من الحركة أو استثقال الضّمة والكسرة في ياء القاضي لظهرت الحركة على نفس اللّفظ/. [١٧٢/٢]

[الفرق بين أعلى وأحمر]

قال ابن الصائغ في (تذكرته) : الفرق بين أعلى وأحمر من خمسة أشياء : جمع أعلى ، بالواو والنّون ، وعلى أفاعل ، واستعماله بمِن ، وتأنيثه على فُعْلى ، ولزومه أحد الثلاثة أل أو الإضافة أو مِنْ .

وقال المهلّبي :

الفرق في الأعلى والأحمر قد أتى   في خمسةٍ في الجَمْع والتكسيرِ
ودخول مِن وخلاف تَأْنِيثِيهِمْا   ولزوم تعريفٍ بلا تنكير

قال في الشّرح : هذه الأحكام جاريةٌ في الأعْلى وبابه كالأفضل والأرذل ، وفي الأحمر وبابه كالأصفر والأخضر .

ذكر ما افترقَ فيه ضميرُ الشأن وسائر الضّمائر

قال في (البسيط) : ضمير الشأن يفارق الضّمائر من عشرة أوجه :

أنه لا يحتاج إلى ظاهر يعود إليه بخلاف ضمير الغائب فإنّه لا بُدّ له من غائب يعود عليه لفظاً أو تقديراً .

وأنّه لا يُعْطف عليه ولا يُؤكد ولا يُبْدَلُ منه بخلاف غيره من الضّمائر .

وسِرًّ هذه الأوجه أنه يوضّحه والمقصود منه الإبهام .

وأنه لا يجوز تقديمُ خبره عليه ، وغيره من الضّمائر يجوز تقديم خبره عليه .

وأنه لا يشترط عَوْدُ ضمير من الجملة إليه ، وغيره من الضّمائر إذا وقع خبره جملة لا بُدّ فيها من ضمير يعود إليه .

وأنه لا يفسّر إلّا بجملة وغيره من الضمائر يفسر بالمفرد .

وأن الجملة بعده لها محلٌّ من الإعراب ، والجُمَل المفسّرات لا يلزم أن يكون لها محلٌّ من الإعراب .

وأنه لا يقوم الظّاهر مقامه ، وغيره من الضمائر يجوز إقامة الظاهر مقامه .

وأنه لا يكون إلّا لغائب دون المتكلّم والمخاطب لوجهين :

أحدهما : أن المقصود بوضعه الإبهام ، والغائب هو المبهم ، لأن المتكلّم والمخاطب في نهاية الإيضاح .

والثاني : أنه في المعنى عبارة عن الغائب ، لأنه عبارة عن الجملة التي بعده / وهي موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلّم . [٢/١٧٣]

وقال ابن هشام في (المغني) : هذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه :

أحدها : عودهُ على ما بعده لزوماً إذ لا يجوز للجملة المفسّرة له أن تتقدم هي ولا شيءٌ منها عليه .

والثاني : أن مفسّره لا يكون إلا جملةً، ولا يشاركه في هذا ضمير .

والثالث : أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكّد ، ولا يُعْطف عليه ، ولا يُبْدَل منه .

والرابع : أنه لا يعمل فيه إلّا الابتداء أو أحد نواسخه .

والخامس : أنه ملازم للإفراد فلا يُثَنّى ولا يجمع وأن فسر بحديثين أو بأحاديث[١] .

(١) انظر المغنى ٢/٥٤٣.

ذِكْر ما افْتَرَقَ فيه ضميرُ الفصل والتّأكيد والبدل

قال ابن يعيش : ربّما التبس الفَصْلُ بالتأكيد والبدل .

والفرق بين الفصل والتّأكيد أنّ التأكيد إذا كان ضميراً لا يؤكّد به إلا المُضْمر[١] ، والفصلُ ليس كذلك بل يقع بعد الظّاهر والمضمر ، فقولك كان زيد هو القائم فصلٌ لا تأكيد لوقوعه بعد الظّاهر ، وقولك : كنت أنت القائم يحتملهما .

ومن الفرق بينهما : أنك إذا جعلت الضّمير تأكيداً فهو باقٍ على اسميّته ، ويحكم على موضعه بإعراب ما قبله ، وليس كذلك إذا كان فصلاً .

وأمّا الفرّق بينه وبين البدل فإن البدل تابع للمبدل منه في إعرابه كالتّأكيد ، إلا أن الفرق بينهما أنك إذا أبدلت من منصوب أتيت بضمير المنصوب نحو : ظننتك إياك خيراً من زيد .

فإذا أكدت أو فصلت لا يكون إلا بضمير المرفوع .

ومن الفرْق بين الفصل والتأكيد والبدل : أن لام التأكيد تدخل

---

(١) ومثاله كما في ابن يعيش ١١٣/٣ : قمت أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت .

على الفصل ، ولا تدخل على التّأكيد والبدل[١] ، لأن اللام تفصل بين التـأكيد والمؤكـد والبدل والمبـدل منه وهمـا من تمـام الأوّل[٢] الى البيان[٣] . / .

[٢/١٧٤]

ذِكْر ما افترَقَ فيه ضَمِيرُ الفصل وسائر الضمائر

قال الخليل : ضميـر الفصل اسم ولا محـلّ له من الإعـراب وبذلك يفارق سائر الضّمائر .

قال ابن هشام ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال[٤] .

---

(١) قال ابن يعيش : فتقول في الفصل : « إن كان زيد لهو العاقل » ، وإن كنا لنحن الصالحين .

(٢) في ط فقط : « الأولى » صوابه من النسخ المخطوطة ، وابن يعيش .

(٣) انظر النص في ابن يعيش ١١٣/٣ ، وقد نقله السّيوطيّ بتّصّرّف .

(٤) تمام ذلك في المغنى ٢/ ٥٥٠ : « فيمن يـراها غيـر معمولـة لشيء وأل الموصول » .

هذا ويرى الكوفيون أن له محلاً : ثم قال الكسائي : محله بحسب ما بعده وقال الفراء : يحسب ما قبله ، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب، وبين معمولي كان رفع عند الفراء،ونصب عند الكسائي ، وبين معمولي إنّ بالعكس » .

انظر المغنى في ذلك الموضع .

ذِكْر الفرْق بين عَلَم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس

قال في (البسيط) : علم الجنس كأسامة ، وثعالة .

في تحقيق علميّته أربعة أقوال:

أحدها : لأبي سعيد - وبه قال ابن بابشاذ وابن يعيش - أنه موضوع على الجنس بأسره ، بمنزلة تعريف الجنس باللّام في : « كَثُر الدّينار والدّرهم » ، فإنه إشارة إلى ما ثبت في العقول معرفته ، ويصير وضعه على أشخاص الجنس كوضع زيد، علمان على أشخاصهما، ولذلك يقال ثعالة يفر من أسامة أي أشخاص هذا الجنس تَفِرّ من أشخاص هذا الجنس .

وإنما لم يحتاجوا في هذا النوع إلى تعيين الشّخص بمنزلة الأعلام الشّخصية ، لأن الأعلام الشخصيّة تحتاج إلى تعيين أفرادها ، لأن كل فرد من أفرادها يختصّ بحكم لا يشاركه فيه غيره ، ولا يقوم غيره مقامه فيما يطلب منه من معاملة ، أو استعانة ، أو غير ذلك .

وأما أفراد أنواع الوحوش والحشرات فلا يطلب منها ذلك فلذلك لم يحتج إلى تعيين أفرادها ، ووضع اللفظ عَلَماً على جميع أفراد النوع، لاشتراكهما في حكم واحد .

قال ابن يعيش: تعريفها لفظيّ، وهي في المعنى نكراتٍ ، لأن اللّفظ وإن أطلق على الجنس فقد يطلق على أفراده ، ولا يختص شخصاً بعينه . وعلى هذا فيخرُجُ عن حَدّ العَلَم .

والقول الثاني لأبن الحاجب : أنها موضوعة للحقائق المتّحدة ، في / الذّهن بمنزلة التّعريف باللاّم للمعهود في الذهن ، [٢/١٧٥] نحو : أكلت الخبز ، وشربت الماء، لبطلان إرادة الجنس؛ وعدم تقدّم المعهود الوجوديّ .

وإذا كانت موضوعة على الحقيقة المعقولة المّتحدة في الذّهن فإذا اطلقت على الواحد في الوجود فلا بدّ من القصد إلى الحقيقة ، وصحّ إطلاقها على الواحد في الوجود لوجود الحقيقة المقصودة، فيكون التّعدّد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع؛ لأنّه يلزم إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود المتعدّد .

فإن قيل : الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود ، فإذا اطلق على الواحد في الوجود فقد أطلق على غير ما وضع له .

قلنا : وإن جعلت المغايرة بذلك بين الحقائق إلا أنه بمنزلة المتواطىء الواقع على حقائق مختلفة بمعنى واحد كالحيوان الذي يشترك فيه حقائق التواطؤ المختلفة ، فكذلك ههنا يشترك الذّهنيّ والوجوديّ في الحقيقة ، وإن كان الوجوديّ مغايراً للذّهنيّ .

والفرق بين أسد وأسامة : أن أسداً موضوع لكل فرد من أفراد

النّوع على طريق البدل ، فالتّعدد فيه من أصل الوضع ،

وأمّا أسامة فإنه لزم من اطلاقه على الواحد في الوجود التّعدّد ، فالتّعدّد فيه جاء ضِمْناً لا مقصوداً بالوضع .

والقول الثالث : أنه لما لَمْ يتعلّق بوضعه غرض صحيح ، بل الواحد من جفاة العرب إذا وقع طَرفُهُ على وَحْش عجيب أو طير غريب أطلق عليه اسماً يشتقّه من خِلْقته أو من فِعْله ، ووضَعَهُ عليه ، فإذا وقع بصره مرَّةً أخرى على مثل ذلك الفرد أطلق عليه ذلك الاسم باعتبار شخصه ، ولا يتوقّف على تصوّر أن هذا الموجود هو المُسَمّى أوّلاً أو غيره ، فصارت مختّصات كُلّ نوع مندرجةً تحت الأول بحيث تكون نسبة ذلك اللّفظ إلى جميع الأشخاص تحته مثل نسبة زيد إلى الأشخاص المسميّن به .

وعلى هذا فإذا أطلق على الواحد فقد أطلق على ما وضع له ، وإذا أطلق على الجميع فلاندراج الكُلّ تحت الوضع الأول ، لإطلاق وضع اللّفظ عليه أولاً مرّةً ثانية وثالثة بحسب أشخاصه من غير تصوّر أنّ الثاني / والثالث هو الأول أو غيره . [٢/١٧٦]

والقول الرّابع : قلته : إن لفظ علم الجنس موضوع على القَدْر المشترك بين الحقيقة الذّهنية والوجوديّة ، فإن لفظ أسامة مثلاً يدلّ على الحيوان المفترس ، عريض الأعالي ، فالافتراس وعَرض الأعالي مشتركٌ بين الذّهنيّ ، والوجوديّ فإذا أطلق على الواحد في

الوجود فقد أطلق على ما وضع له ؛ لوجود القدر المشترك وهو الافتراس ، وعرض الأعالي .

ويَلْزم من إخراجه إلى الوجود التّعدّد فيكون التّعدد من اللّوازم لا مقصوداً بالوضع بخلاف أسد[١] ، فإن تَعدّده مقصود بالوضْع .

وإذا تقرّر ذلك فالفرق بين علم الجنس واسم الجنس بأمورٍ .

أحدها : أمتناع دخول اللام على أحدهما ، وجوازه في الآخر ، ولذلك كان ابن لبون[٢] وابن مخاض[٣] اسمَيْ جِنْسٍ لدخول اللّام عليهما ، ولم يكن ابن عِرْس[٤] اسم جنس لامتناع ابن العِرْس .

والثاني : امتناع الصّرف يدل على العلميّة .

والثالث: نصب الحال عنها في الأغلب .

والرابع : نصّ أهل اللغة على ذلك .

وأما الإضافة فلا دليل فيها ، لأن الأعلام جاءت مضافة كابن

---

(١) في ط : « بسد » تحريف واضح .

(٢) ابن اللبون : ولد الناقة إذا كان في العام الثاني واستكمله أو إذا دخل في الثالث .

(٣) ابن مخاض : المخاض : الحوامل من النوق . والفصيل إذا لقحت أمه : ابن مخاض ، والأنثى بنت مخاض .

(٤) ابن عِرْس : دويّبة ، وجمعه بنات عِرْس .

عِرس ، وابن مُقَرّض[1] واسم الجنس جاء مضافاً كابن لَبُون وابن مخاض . انتهى كلام صاحب البسيط .

[الفرق بين الاشتراك الواقع في النّكرات والاشتراك الواقع في المعارف]

(فائدة) : قال صاحب (البسيط) : الفرق بين الاشتراك الواقع في النّكرات والاشتراك الواقع في المعارف : أن اشتراك النّكرات مقصود بوضع الواضع في كُل مُسَمًّى غير معيّن .

وأما اشتراك المعارف فالاشتراك في الأعلام اتفاقِيّ غير مقصود بالوضع ، لأن واضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركة غيره له ، إنما المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المُسَمِّينَ باللفظ الواحد ، فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك في تعريفها لكونه اتّفاقيًّا غير مقصود للواضع ، وأما الاشتراك الواقع في المضمرات وأسماء الإشارة ، وما عرف باللّام وإن كان / مقصوداً للواضع فإنه اشتراك في المسمّى المعيّن ، فلذلك [١٧٧/٢] لم يقدح في التّعريف بخلاف اشتراك النّكرات ، فإنه في كُلّ مسمًّى غير معيّن ، فلذلك افترق الاشتراكان .

---

(١) في اللسان : « قرض » روى ثعلب عن ابن الأعرابي أنه قال : من أسماء الخنفساء : المندوسة ، والفاسياء ، ويقال لذكرها المقرّض والحوّاز ، والمُدحْرِج ، والجُعَل .

[الفرق بين اللام في « الزيدان » واللام في « الرجلان »]

فائدة : قال الزملكاني[١] في « شرح المفصل » : الفرق بين اللام في : « الزّيدان » واللام في « الرّجلان » : أنّ معنى « الزيدان » : المشتركان في التّسمية ، ومعنى الرّجلان المشتركان في الحقيقة .

قال فخر خوارزم[٢] : ولذلك لو سميّت امرأة بزيد وجمعت بينها وبين رجل يسمّى بزيد لقلت في التّسمية : الزيدان لاشتراكهما في التّسمية مع اختلاف الحقيقتين .

وإنّما أتَوْا باللاّم دون الإضافة ، لأن اللاّم أقوى في إفادة التّعريف من الإضافة ، فكانت أقرب إلى العلميّة ، ولأنها أخصر ، فإن المضاف إليه قد يكون أكثر من حرفيّن وثلاثة ، ولأنّ امتزاج اللام أشدّ ، ولذلك يتخطّاه العامل مع أنه قد تعرض[٣] أعلام لا يعرف لها ملابس ، فتضاف إليه ، والعهدية لا تفتقر إلى ذلك .

---

(١) في ط : « الزمكاني » بإسقاط اللام تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة وزمْلكان بكسر الزاي : بلدة بدمشق .

(٢) فخر خَوارزم هو الزمخشري لأنه كان يتلقب بجار الله ، وفخر خوارزم . انظر البغية ٢ / ٢٧٩ .

(٣) في ط : « تفرض » بالفاء ، تحريف . صوابه من النسخ المخطوطة .

[الفــرق بين ذو التي بمعنى الـذي وبين التي بمعنى صاحب]

فائدة : قال ابن يعيش : الفرق بين ذو التي بمعنى الذي على لغة طيّىء وبين التي بمعنى صاحب من وجوه :

منها أن ذو في الّذي لغة طيّىء توصل بالفعل ، ولا يجوز ذلك في ذو التي بمعنى صاحب .

ومنها : أن ذو بمذهب طيّىء لا يوصف بها إلاّ المعرفة . والتي بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة والنَّكرة ،إنْ أضفتها إلى نكرة وصَفْت بها النّكرة ، وإن أضفتها إلى معرفة صارت معرفة ، ووصفت بها المعرفة .

وليست التي بمعنى الذي كذلك لأنها معرفة بالصّلة على حدّ تعريف « مَنْ » و « ما » .

ومنها : أن التي في لغة طيّىء لا يجوز فيها « ذي » ولا « ذا » ولا تكون إلاّ بالواو .

وليس كذلك التي بمعنى صاحب .

[الفرق بين الموصول الأسمي والموصول الحرفيّ]

(فائدة) : قال الأندلسي في (شرح المفصل) : : الفرق بين الموصول الاسميّ والموصول الحرفيّ: أن(الذي) يوصل بما هو خبر، و(أن)توصل بالخبر / والأمر، وغير ذلك ، لأن المقصود المصدر ، [٢/١٧٨] والمصدر يَسُوغ من جميع ذلك .

ذكر ما افترق فيه باب كان وباب إنّ

افترقا في أنه يجوز في باب كان تقديم الخبر على الاسم وعلى كان نحو كان قائماً زيد ، وقائماً كان زيد .

ولا يجوز تقديم الخبر على إن ولا على اسمها إلا أن يكون ظَرْفاً أو مجروراً .

ذكر ما فترق فيه باب كان وسائر الأفعال

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : كان وأخواتها مخالفة لأصول الأفعال في أربعة أشياء :

أحدها : أن هذه الأفعال إذا أسقطت لم يبق كلام .

الثاني : أن هذه الأفعال لا تؤّكد بالمصدر ، لأنّها لم تدلّ عليه ،

وغَيْرُها من الأفعال يؤكّد بالمصادر ، لأنها تدلّ عليها نحو : قام قياماً ، وزال زوالاً .

الثالث : أنّ الأفعال التي تَرْفعُ وَتَنْصب تُبْنى للمفعول .

وهذه لا تبنى له لا تقول: كِين قائمٌ، لأن « قائماً » خبر عن المبتدأ فإذا زال المبتدأ زال الخبر، وإذا وجد المبتدأ وجد الخبر .

الرابع : أن الأفعال كلّها تستقل بالمرفوع دون المنصوب .

ولا تستقل هذه بالمرفوع دون المنصوب لأنه خبر للمبتدأ .

وقال ابن الدّهان في (الغرة) : من الفرق بين هذه الأفعال والأفعال الحقيقية : أن الفاعل في تلك غير المفعول نحو ضرب زيدٌ عَمْراً .

وهذه مرفوعها هو منصوبها .

[الفرق بين ما دام وأخواتها]

(فائدة) : قال ابن النّحاس في (التعليقة) : : ما دام تخالف باقي أخواتها من وجوه وتوافقها من وجه .

أمّا وجه المخالفة فإن « ما » فيها مصدريّة في موضع نَصْب على الظّرف / ولذلك لا يتمّ مع اسمها وخبرها كلام ، ويحتاج إلى شيء [٢/١٧٩]

آخر يكون ظرفاً له كقولك : لا أكلمّك مـا دمت مقيماً أي مـدة دوام إقامتك و « ما » في باقي أخواتها حرف نفي .

وأمّا وجه الموافقة فهو أن معناهنّ جميعاً : الثّبات والدّوام .

[الفرق بين كان وبين أصبح وأخواتها]

(فائدة) : قال الأعلم في (نكته) : الفـرق بين كان وبين أصبح وأخواتها : أنّ كان لِمَا انقطع .

وهذه لِما لم يَنْقطع ، تقول : أصبح زيد غنيّاً فهو غني في وقت إخبارك ، غير منقطع غناه . نقله ابن الصّائغ في تذكرته .

[الفرق بين كان التامّة والناقصة]

(فائدة) : قال الإمام فخـر الدين : الفـرق بين كان التـامّة والناقصة : أن التامّة بمعنى حَدَث ووجد الشيء ، والنّاقصة بمعنى : وجد موصوفيّة الشّيء بالشيء في الزّمن الماضي .

وقال ابن القوّاس في (شرح الفيّة ابن معط) : الفرق بينهما : أن التامة يخبر بها عن ذات ، إمّا منقض حدوثُها أو متوقّع .

والنّاقصة يخبر بها عن انقضاء الصّفة الحادثة من الذّات أو عن توّقعها ، والذّات موجودة قبل حدوث الصّفة ، وبعدها .

والتّامة تكتفي بالمرفوع، وتؤكّد بالمصدر، وتعمل في الظّرف، والحال، والمفعول له، ويعلّق بها الجارّ .

والناقصة بخلاف ذلك . كله . انتهى .

وقال الشّيخ تاج الدّين بن مكتوم في (تذكرته) : قال الإمام أبو جعفر بن الإمام أبي الحسن بن الباذش(١). قال أبو القاسم الشنتريني فيما نقلت(٢) من كتاب بعض أصحابه: من زعم، أن كان التي يضمر فيها الأمر والشأن هيَ النّاقصة نفسها فقد أخطأ، وإنما هي غيرها .

والفرق بينهما : أن التي على معنى الأمر والشأن لا يكون اسمها مستتراً فيها .

والناقصة يكون اسمُها مستتراً فيها وغير مستتر .

والتي على معنى الأمر والشأن لا يتقدّم خبرها. والنّاقصة يتقدّم خبرها .

والتي على معى الأمر والشأن لاينعت اسمها ، ولا يؤكّد ،

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « ابن البادش » بالدال صوابه بالذال .
وهو علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطِيّ ، الإمام أبو الحسن بن الباذش .
صنف شرح كتاب سيبويه ، وشرح المقتضب ، وشرح أصول ابن السّراج وشرح الإيضاح ، وشرح الجمل ، وشرح الكافي للنحاس ولد سنة ٤٤٤ ومات بغرناطة ليلة الاثنين ثالث عشر المحرم سنة ثمان وعشرين وخمسمائة .

(٢) في ط : « يغلب » مكان : نقلت ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

ولا يُعْطف عليه ، ولا يبدل منه .

والنّاقصة يجوز في اسمها كلّ هذا .

والتي على معنى الأمر والشأن لا يكون خبُرُها إلّا جملة، ولا تحتاج الجملة أن يكون فيها عائدٌ يرجع إلى الأول. والناقصة ليست / [٢/ ١٨٠] كذلك، لا بُدّ من عائد يرجع إلى الأول من خبرها إذا كان جملة .

فقد ثبت بهذا كلّه : أن كان التي على معنى الأمر والشأن ليست النّاقصة .

قال أبي[1] : والصّحيح أن كان المضمر فيها الأمر والشأن هي كان الناقصة والجملة في موضع نصب ، يدلّ على ذلك أن الأمر والشأن يكون مبتدأً ومضمراً في إن وأخواتها، وظننت وأخواتها ، والجملة المفسّرة الواقعة موقع خبر هذه الأشياء . وما ثبت أنه خبر المبتدأ ، ولما ذكر معه ثبت أنه خبر لكان . انتهى .

[ذكر ما افترق فيه ما النافية وليس]

قال المهلّبيّ : المشابهة بينهما أولاً من ثلاثة أوجه :

دخولهما على المبتدأ والخبر ، وكونهما للنفي ، وكون النّفي

(١) لعله والد السيوطي لأنه كان عالماً نحوياً وكثيراً ما نقل عنه في كتاب همع الهوامع .

نفي حال ، ثم خالفت « ما » « ليس » في عشرة أوجه ·

يبطل عملها بزيادة إنْ ، ودخول إلاّ ، وتقديم الخبر ومعموله ، وإذا عطف عليها سببيّ نحو : ما زيد راكباً ولا سائراً أخوه جاز في « سائر » الرّفع والنصب · أو أجنبيّ لم يجز إلا الرفع نحو : ما زيدٌ سائراً،ولا ذاهب عمروٌ . ولا تحمل الضّمير فلا يقال: زيدٌ ما قائماً، كما يقال : زيد ليس قائماً ، ولا تفسّر فعلاً لأن الأفعال يفسّر بعضُها بعضاً . وإذا كان بعد الاسم فِعْل فالحمل عليه أولى من الاسم نحو : ما زيداً أضربه، على تقدير : ما أضرب زيداً أضربه، وهو أَوْلى من رفعه. ولا يخبر عنها بفعل ماض ، لا يقال : ما زيد قام ، لأنها لنفي الحال ، ولا يحْسُن تقديم الخبر المجرور نحو : ما بقائم زيد كحسنه في ليس .

قال : فجميع ما جاز في « ما » يجوز في ليس، ولا يجوز في « ما » جميع ما جاز في ليس لقوة « ليس » في بابها بالفعليّة . والشّيء إذا شابه الشيء فلا يكاد يُشْبهه من جميع وجوهه . وقال نظماً :

تَفَهّم فإن الفرق قد جاء بين ما	وليس بعشر بيّنت لأُولي الفَهْمِ
زيادة إن من بعدها مبطلٌ لها	وإلا وأخبار يقدّمن للعلم
ومعمولها يجري كذاك مقدّماً	ومسألة في العَطْف تَشْهَدُ بالحُكْمِ
ويمتنع الإضمار في ذاتها ولا	تفسّر فعلاً للذكيّ ولا الفَدْمِ
[١٨١/] وإن كان بعد الاسم فعل فَحَمْل ما	تضمّنه للفعل أولى من الاسم /
ولا تَجْعَل الماضي إذَنْ خبراً لها	ولا الباء في تَقْدِيمه تحمدن قسمي

[ذكر ما افترق فيه لا وليس]

قال ابن هشام في (المغني) : لا العاملة عمل ليس تخالف ليس من ثلاث جهات :

أحدها : أن عملها قليل حتى ادّعى أنه ليس بموجود .

والثاني : أن ذكر خبرها قليل حتى إن الزّجاج لم يظفر به فادّعى أنها إنما تعمل في الاسم خاصّة وأن خبرها مرفوع .

الثالث : أنها لا تعمل إلا في النكرات .

[ذكر ما افترقت فيه أخوات إنّ

قال ابن هشام في (تذكرته) : لإن وأنّ ولكنّ أحكامٌ خمسة هي فيها فَوْضى[1] دون سائر أخواتها :

أحدها : العطف على الموضع .

والثاني : دخول الفاء في الخبر لتضمّن معنى الشرط .

(١) في ط : « ذو نفي » ولا معنى لها . ولعلها تحريف . وفي جميع النسخ المخطوطة : « فَوْضى » بالفاء والواو والضاد والياء ، وقد ضبطت في بعض النسخ بفتح الفاء وسكون الواو ، وفتح الضاد ، ولعل المراد أن هذه الأحكام متساوية وليس هناك حكم أقوى من حكم : وفي القاموس : قوم فَوْضى : متساوون لا رئيس لهم .

والثالث : عدم جواز عملها في حال وظرف ومجرور بخلاف أخواتها الثّلاثة .

والرابع : عدم جواز الإعمال والإهمال إذا قرنت بـ«ما» عند ابن السَّراج والزّجاج محتجّين بأن ذلك جاز في ليت سماعاً ، وفي ، كأنّ ولعل قياساً عليها، لاشتراكهن في إزالة معنى الابتداء .

والحقّ خلاف قولهما، لأنه إنّما جاز في ليت لبقاء اختصاصها فلا يحمل عليها غيرها .

الخامس : دخول اللاّم في الخبر لكنّه في إن المكسورة باطّراد وفيهما بندور . وهذا هو الإنصاف ، وأنه لا تأويل في :

٣٦٠= ولكنني من حُبِّها لعميدُ[١] *

ولا في قراءة بعضهم : « إلا أنهم ليأكلون الطعام »[٢] . كل

(١) صدره كما في ابن عقيل ١/١٣٤ :
* يلومونني في حبّ ليلى عواذلي *
من شواهد : الإنصاف ١/٢٠٩ ، والمغنى ١/١٩٢ ، والخزانة ٤/٣٤٣ ، والعيني ٢/٢٤٧ ، والأشموني ١/٢٨٠ ، والهمع والدرر رقم ٥٢٣ .

(٢) الفرقان / ٢٠ : قراءة حفص في المصحف الذي بين أيدينا : إلَّا إنّهم بكسر الهمزة ، وهي قراءة سبعية ، وهناك قراءة أخرى شاذة : « إلَّا أنهم =

ذلك لبقاء معنى الابتداء مَعَهُنّ . انتهى / .   [٢/ ٨٢]

ذكر ما افترق فيه أَنّ الشديدة المفتوحة وأن الخفيفة

قال ابن هشام في (المغني) : شركوا بينهما في جواز حذف الجار ، وسدّهما مَسَدّ جزأي الإسناد في باب ظنّ .

وخصّوا أن الخفيفة وصلتها بسدّها مسدّهما في باب عسى .

وخصّوا الشّديدة بذلك في باب لـو ، تقول : عسى أن تقوم، ويمتنع عسى أنّك قائم ، ولو أنّكتقوم ،ولا يجوز لو أن تقوم .

وفي (شرح المفصل) : للأندلسي : أنْ الخفيفـة الناصبـة للمضارع أشبهت أنّ الشّديدة العاملة في الأسماء من أربعة أوجه :

أحدها : أن لفظها قريب من لفظها ، وإذا خفّفت صارت مثلها في اللفظ .

الثاني : أنها وما عملت فيه مصدر مثل أنّ الثقيلة .

= بفتح الهمزة ، وقد نسبت إلى سعيد بن جبير . انظر شرح الرضي ٢/٣٥٦ ، ومغنى اللبيب ١/٢٥٧ ، وانظر معجم القراءات قراءة رقم ٦٠٠١.

الثالث : أن لها ولما عملت فيه موضعاً من الإعراب كالثقيلة .

الرابع : أن كلّ واحدة منهما تدخل على الجملة . انتهى .

وقال ابن النحاس في (التعليقـة) : إنّ الشديـدة للحال وأنّ الخفيفة تصلح للماضي والمستقبل .

ذكر ما افترق فيه لا وإنّ

قال ابن هشام : تخالف (لا) (إنّ) من سبعة أوجه :

أحدها : أن « لا » لا تعمل إلا في النّكرات .

الثاني : أن أسمها إذا لم يكن عاملاً بني .

الثالث : أنّ ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رَجل قائم بما كان مرفوعاً به قبل دخولها لا بها . وهذا قول سيبويه . وخالفه الأخفش والأكثرون ،ولا خلاف أن ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملاً .

الرابع : أن خبرها لا يتقـدّم على اسمها ، ولـو كان ظـرفاً أو مجروراً .

الخامس : أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده / فيجوز رفع النّعت والمعطوف من نحو : لا رَجُلٌ ظريفٌ فيها ، ولا رجلٌ ولا امرأةٌ فيها . [١٨٣]

السادس : أنه يجوز إلغاؤها إذا تكرّرت .

السابع : أنه يكثر حذف خبرها إذا عُلِم .

ذكر الفرق بين الإلغاء والتعليق

قال ابن إياز : معنى التّعليق في باب ظن : أن يتصدّر على الاسمين حرفٌ يكون حامياً للفعل عن العمل في لفظ الاسمين دون العمل في موضعهما. وهذا حُكْمٌ بين حُكْم الإلغاء، وهو إبطال العمل بالكليّة وبين حكم كمال العمل، فسمّى ذلك تعليقاً تشبيهاً بالمعلّقة، وهي التي ليست ممسكةً ولا مطلّقة .

قال ابن الخشاب : ولقد أجاد أهل الصناعة في وضع اللّقب لهذا المعنى واستعارته له كلّ الإجادة .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : التّعليق ضَرْبٌ من الإلغاء ، لأنه ابطال عمل العامل لفظاً لا محلاًّ ، والإلغاء إبطال عمله بالكليّة ، فكلّ تعليق إلغاء، وليس كل إلغاء تعليقاً .

قال ابن النحاس : في ادّعائه بين التّعليق والإلغاء عموماً وخصوصاً نظر ، فإنه لا عموم ولا خصوص بينهما .

وفي (تذكرة) ابن هشام : قال ابن أبي الربيع : لا يجوز الإلغاء إلاّ بشروط : التّوسط أو التّأخير ، وأن لا يتعدىّ إلى مصدره، وأن يكون

قلبيًّا ، قال : فأمّا التعليق فيكون في هذه الأفعال وفي أشباهها . انتهى .

ذكر الفرق بين حذف المفعول أختصاراً وبين حذفه اقتصاراً

قال ابن هشام : جرت عادة النّحويين أن يقولوا : يحذف المفعول اختصاراً أو اقتصاراً ، ويريدون بالاختصار الحذف بدليل وبالاقتصار الحذف بغير دليل ، ويمثّلونه بنحو: ﴿كلوا واشربوا﴾[1] أي أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب / فيما يتعدّى إلى اثنين : « مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ »[2] أي يكن منه خيلة . [٢/١٨٤]

والتّحقيق أن يقال : إنه تارة يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرّد وقوع الفعل من غير تعيين مِمّن أوقعه ، وممن وقع عليه ، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام[3] فيقال : حَصل حريقٌ أو نَهْبٌ .

وتارةً يتعلّق بالأعلام بمجرّد إيقاع الفاعل للفعل فيقتصر

---

(١) البقرة / ٦٠ .

(٢) هذا مثل . والمعني : من يسمع خيراً يحدث له ظن . ومن قال : معناه : يخل مسموعه صادقاً ، فقد جعله من الحذف الاقتصاري انظر التصريح ١/٢٥٩ .

(٣) في ط فقط « تمام » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

عليهما ، ولا يذكر المفعول ، ولا يُنْوي ، إذْ المنويّ كالثّابت ، ولا يُسمّى محذوفاً ، لأن الفعل ينزّل بهذا القصد منزلة ما لا مفعول له .

ومنه : ﴿ رَبِّي الّذي يُحْيِ ويميت ﴾[١] و ﴿ هَلْ يَسْتوي الَّذِين يَعْلمون والذين لا يعلمون ﴾[٢] ، و ﴿ كلوا واشربوا ولا تسرفوا ﴾[٣] ، ﴿ وإذا رَأَيْتَ ثَمّ ﴾[٤] ، إذ المعنى : ربّي الذي يفعل الإحياء والإماتة ، وهل يستوي من يتّصف بالعلم ، ومن ينتفي عنه العلم ، وأوقعوا الأكل والشرب ، وذروا الإسراف ، وإذا حصلت منك رؤية هنالك .

وتارةً يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكرن[٥] نحو ﴿ لا تأكلوا الرّبا ﴾[٦] ﴿ ولا تَقْربوا الزّنى ﴾[٧] وقولك ، ما أحسن زيداً .

وهذا النّوع إذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو : ﴿ ما وَدَّعَكَ ربُّك وما قلى ﴾[٨] وقد يكون في اللّفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم

(١) البقرة /٢٥٨ .
(٢) الزمر /٩ .
(٣) الأعراف / ٣١ .
(٤) الإنسان / ٢٠ .
(٥) في ط : « فيذكرون » والمراد : يذكرون أي المفاعيل .
(٦) آل عمران / ١٣٠ .
(٧) الإسراء / ٣٢ .
(٨) الضحى / ٣ .

بوجوب تقديره نحو ﴿ أَهَذا الّذي بعث اللهُ رسولاً ﴾[١] ﴿ وكُلاًّ وَعَدَ الله الحُسنى ﴾[٢] .

٣٦١= * وما شيءٌ حَمَيْتَ بمستباح [٣] *

ذكر ما افترق فيه باب ظنّ وباب أعلم

قال ابن إياز : لا يجوز في باب أعلم الإلغاء ولا التّعليق كما صرح به الورّاق في (علله) لأنك لو قلت : أعلمتُ لَزَيدٌ وعمروٌ قائمٌ لم ينعقد من الكلام مبتدأ وخبر ، وكان غير مفيد ، لأن قولك عمرو قائم لا يستقيم جعله خبراً عن زيد .

وكذا الحُكْم في الإلغاء. ولا يجوز في هذا الباب الاقتصار على المفعول الثاني دون الثّالث، ولا على الثالث دون الثاني . وفي الاقتصار على المفعول الأوّل خلاف / [١٨٥/]

(١) الفرقان / ٤١ .

(٢) النساء / ٩٥.

(٣) لجرير ديوانه / ٧٦ . من قصيدة مشهورة مطلعها :

أتصحو بل فؤادك غير صاح   عشيّة همّ صَحْبُك بالرّواح

وصدره الشاهد :

* أَبَحتَ حِمَى تِهامةَ بعد نَجْدٍ *

من شواهد : سيبويه ٤٥/١ ، ٦٦ ، وابن الشجري ٧٨/١ ، ٣٢٦ ، والمغنى ٥٥٦/٢ ، ٦٧٨ ، ٧٠٤ ، والعيني ٧٥/٤ ، والتصريح ١١٢/٢ .

ذكر ما افترقت فيه المفاعيل

قال ابن يعيش : المصدر هو المفعول الحقيقيّ ، لأن الفاعل يحدثه ،ويخرجه من العدَم إلى الوجود ، وصيغة الفعل تدلّ عليه . والأفعال كلها متعدّية إليه سواء كان يتعدّى أو لم يتعدّ نحو : ضربت زيداًضَرْباً ،وقام زيد قياماً ، وليس كذلك غيره من المفعولين ، ألا ترى أن زيداً من قولك : ضربت زيداً ، ليس مفعولاً لك على الحقيقة ، إنما هو مفعول لله تعالى . وإنما قيل له مفعولٌ على معنى أنّ فِعْلك وقع به .

ذكر الفرْق بين المصدر واسم المصدر

قال الشيخ بهاء الدين بن النّحاس : الفرق بينهما أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصّادر عن الإنسان وغيره كقولنا : إن ضَرْباً مصدر في قولنا : يعجبني ضرْبُ زيدٍ عَمْراً ، فيكون مدلوله مَعْنًى . وسمّوا ما يعبّر به عنه مصدراً مجازاً نحو (ض ر ب) في قولنا : إنّ ضَرْباً مصدر منصوب إذا قلت : ضربت ضرباً ، فيكون مسّماه لفظاً . واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره كسبحان المسمّى به التّسبيح الذي هو صادر عن المسبّح لا لفظ (ت س ب ي ح)، بل المعنى المعبّر عنه بهذه الحروف، ومعناه: البراءة، والتنزيه . انتهى .

وقال ابن الحاجب في (أماليه) : الفرق بين قول النّحويين ، مصدر واسم مصدر : أن المصدر الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق، واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالقَهْقَرى ، فإنه لنوع الرجوع، ولا فعل له يجري عليه من لفظه .

وقد يقولون : مصدر • واسم مصدر في الشيئين المتغايرين لفظاً ، أحدهما للفعل ، والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل كالطُّهور والطَّهور، والأَكْل والأُكُل فالطُّهور المصدر، والطَّهور اسم ما يتطهر به والأَكْل المصدر ، والأُكُل كل ما يؤكل . انتهى / . [١٨٦/]

ذكر الفرق بين عند ولديَ ولَدُن

قال ابن هشام : يفترقن من ستة أَوجه :

لا تكون عند ولَدُن إلا إذا كان المحل ابتداء غاية نحو : ﴿ آتيناهُ رَحْمةً من عِنْدِنا وعلّمناه من لَدُنّا عِلْماً ﴾[١] ، بخلاف لدي .

ولا تكون لَدُن فضلة بخلافهما .

وجرّ لدن بـ « من » أكثر من نصبها .

وجرّ عند كثيرٌ وجرّ لدى ممتنع .

(١) الكهف / ٦٥.

وهي مبنّية ، وهما معربان .

وهي قد تضاف للجملة كقوله :

٣٦٢= * لدن شَبّ حتى شاب سُودُ الذّوائِبِ[1] *

وقد لا تضاف أصلاً ، فإنهم حَكَوْا في « غدوة » الواقعة بعدها الجرّ بالإضافة، والنّصب على التمييز، والرّفع بإضمار « كان » تامة .

ثم إن « عند » أمكن من « لدى » من وجهين :

أحدهما : أنها تكون ظَرْفاً للأعيان والمعاني نحو : عند فلان علم ، ويمتنع ذلك في لدى . ذكره ابن الشّجري في (أماليه) ومَبْرمان في (حواشيه) .

والثّانية : أنك تقول عندي مال وإن كان غائباً ، ولا تقول : لدي مال إلا إذا كان حاضراً. قاله الحريري وأبو هلال العسكريّ وابن الشّجري .

وزعم المعرّيّ : أنه لا فرق بين « لدى » و« عند » . وقول غيره

---

(١) للقطامي ديوانه / ٤٤ . وصدره :

* صريع غوانٍ راقَهُنّ وَرَقْنَهُ *

من شواهد : المغنى ١/١٦٩ ، والخزانة ٣/١٨٨، والعيني ٣/٤٢٧، والتصريح ٢/٤٦، والأشموني ٢/٢٦٣، وحاشية الأمير علي المغني ١/٣٦، والهمع والدرر رقم ٨٥٠.

أولى . انتهى .

ذكر ما افترق فيه إذْ وإذا وحيث

قال ابن هشام في (تذكرته) : اعلم أن إذ ، وإذا ، وحيث ، اشتركن في أمور وافترقن في أمور .

فاشتركْن في الظرفيّة ، ولزومها ، والإضافة ولزومها ، وكونها للجمل ، والبناء ولزومه ، وأنها لمعنًى ، وقد تخرج عنه . فهذه ثمانية قد قيلت .

وتشترك إذْ وإذا في أنهما للزّمان ، ولا يكونان للمكان ، وأنهما يكفّان بـ « ما » عن الإضافة مفيدين معنى الشرط ، جازمين قياساً مطرداً ، وأنهما يضافان للجملة الفعليّة .

وانفردت إذا بإفادتها معنى الشّرط دون ما ، وأنها لا تضاف إلا إلى الجمل الفعليّة .

وانفردت حيث بأنها تكون للمكان والزّمان . والغالب كونها للمكان . انتهى . / . [١٨٧/٢]

ذكر الفرق بين وسْط بالسكون وبين وَسَط بالفتح

قال الجمال السّرمري :

فَرْقُ ما بين قولهم وسط الشيء ووسط تحريكاً او تسكينا
موضعٌ صالحٌ لِبَيْن فسكّن ولفي حرّكا تَراهُ مبِينا
كجَلْسنا وَسْط الجماعة إذْ هم وَسَطُ الدّار كُلّهم جالسينَا

قال الفارسِيّ في (العصريات) : إذا قلت : حفرتُ وَسْط الدّار بئراً بالسّكون ، فوسْط ظرف ، وبئر مفعول به .

وإذا قلت : حفرت وَسَط الدار بئراً بالتّحريك فوسط مفعول به وبئراً حال .

ذكر الفْرق بين واو المفعول معه وواو العطف

قال ابن يعيش : فإن قيل : نحن متى عطفنا اسماً على اسم بالواو دخل فيه الأوّل ، واشتركا في المعنى ، فكانت الواو بمعنى مع ، فَلِم اختصصتم باب المفعول معه بمعنى مع؟

قيل : الفرْق بين العطف بالواو وهذا الباب : أن التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل ، وليس كذلك الواو التي بمعنى مع ، إنما توجب المصاحبة . فإذا عَطَفْت بالواو شيئاً على شيء دخل في معناه ، ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقاربة كقولك : قام زيد وعمرو ، فليس أحدهما ملابساً للآخر ولا مصاحباً له .

وإذا قلت : ما صنعت وأباك ، فإنما يراد ما صنعت مع أبيك ، وإذا قلت : استوى الماء والخشبة ، وما زلت أسير والنِّيلَ يفهم منه المصاحبة والمقارنة .

وقال الأبّذي : الفرْق بين واو المفعول معه وواو العطف : أنك إذا قلت قام زيد وعمرو ليس أحدهما ملابساً للآخر ، ولا فرق بينهما في وقوع الفعل من كل منهما على حدة ، فإذا قلت : ما صنعت وأباك ، وما أنت والفخر ، فإنما تريد ما صنعت / مع أبيك ، وأين بلغت في فعلك به ، وما أنت مع الفخر في افتخارك وتحقّقك به . [١٨٨/

باب الاستثناء

قال ابن يعيش : الفرْق بين البدل والنصب في قولك : ما قام أحد إلّا زيد : أنك إذا نصبت جَعَلْت معتمد الكلام النّفي وصار المستثنى فضلةً ، فتنصبه كما تنصب المفعول .

وإذا أبدلته منه كان معتمد الكلام إيجاب القيام لزيد ، وكان ذكر الأول كالتّوطئة كما ترفع الخبر ، لأنه معتمد الكلام ، وتنصب الحال ، لأنه تبع للمعتمد في نحو : زيد في الدار قائمٌ وقائماً . انتهى .

[في الفرق بين غير الوصفية وغير الاستثنائية]

قال ابن يعيش : الفرق بين غير إذا كانت صفةً وبينها إذا كانت استثناءً : أنها إذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئاً ، ولم تنفه عنه ، لأنها مذكورة على سبيل التعريف . فإذا قلت : جاءني غير زيد فقد وصفته بالمغايرة له ، وعدم المماثلة ، ولم تَنْف عن زيد المجيء ، فإنما هو بمنزلة قولك : جاءني رجل ليس بزيد . وأما إذا كانت استثناءً فإنه إذا كان قبلها إيجاب فما بعدها نفي ، وإذا كان قبلها نفيٌ فما بعدها إيجاب ، لأنها هنا محمولة على إلّا فكان حكمها كحكمها .

ذكر ما افترق فيه إلّا وغير

قال أبو الحسن الأبذي في (شرح الجزولية) :أفترقت (إلّا) (وغير) في ثلاثة أشياء :

أحدها : أن « غيراً» يوصف بها حيث لا يتصوّر الاستثناء، وإلّا

ليست كذلك ، فتقول : عندي درهم غير جيد . ولو قلت عندي درهم إلّا جيد لم يجز .

والثاني : أن إلّا إذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف ، وإقامة الصّفة مقامه ، فتقول : قام القوم إلّا زيد . ولو قلت : قام إلّا زيد لم يجز بخلاف « غيرُ » إذ تقول قام القوم غير زيد ، وقام غير زيد .

وسبب ذلك أن « إلّا » حرفٌ لم تتمكّن في الوصفيّة فلا [١٨٩/١] تكون صفة إلّا تابعاً كما أن اجمعين لا تستعمل في التأكيد إلّا تابعاً / .

الثالث : أنك إذا عطفت على الاسم الواقع بعد إلّا كان إعراب المعطوف على حسب المعطوف عليه . وإذا عطفت على الاسم الواقع بعد « غير » جاز الجرّ ، والحمْل على المعنى .

ذكر ما افترق فيه الحال والتمييز

قال ابن هشام في (المغني) : اعلم أنهما اجتمعا في خمسة أمور ، وافترقا في سبعة :

فأوجه الاتّفاق : أنهما اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبان ، واقعان للإبهام .

وأمّا أوجه الافتراق :

فأحدها : أن الحال تكون جملة وظرفاً وجارّاً أو مجروراً . والتمييز لا يكون إلّا اسماً .

والثاني : أن الحال قد يتوقّف معنى الكلام عليها نحو : ﴿ **ولا تَمْشِ في الأرض مَرَحاً** ﴾[1] ، ﴿ **لَا تَقْربوا الصّلاة وأنتم سكارى** ﴾[2] ، بخلاف التّمييز .

والثالث : أن الحال مبيّنة للهيئات ، والتّمييز مبيّن للذّوات .

والرابع : أن الحال تتعدّد بخلاف التمييز .

والخامس : أن الحال تتقدّم على عاملها ، إذا كان فعلاً متصرّفاً أو وصفاً يشبهه . وولا يجوز ذلك في التّمييز على الصّحيح .

السادس : أن حقّ الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان .

السابع: أن الحال تكون مؤكّدة لعاملها، ولا يقع التمييز كذلك . انتهى

قلت : وبقيت فروق أخرى تتبعتها ، ولم أر من عدّها.

---

(١) لقمان / ١٨.
(٢) النساء / ٤٣.

الأول : وبيض[١] لها .

ذكر ما افترق فيه الحال والمفعول

قال ابن يعيش : الحال تشبه المفعول من حيث إنها تجيء بعد تمام الكلام،واستغناء الفعل بفاعله، وأن في الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليلاً على المفعول ، ولهذا الشّبه استحقّت أن تكون منصوبة مثله .

[١٩٠/] وتفارقه في أنها هي / الفاعل في المعنى ، وليست غيره ، فالرّاكب في : جاء زيد راكباً هو زيد، وليس المفعول كذلك، بل لا يكون إلّا غير الفاعل أو في حكمه نحو ضرب زيدٌ عمراً ، ولذلك امتنع ضربتني وضربتك لاتحاد الفاعل والمفعول . فأما قولهم : ضربت نفسي فالنّفس في حكم الأجنبي ، ولذلك يخاطبها ربها[٢] فيقول : يا نفسي أقلعي مخاطبة الأجنبيّ .

ويعمل فيها الفعل اللازم، وليس المفعول كذلك ، ولا تكون إلّا نكرة، والمفعول يكون نكرة ومعرفة .

---

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة غير أنه في النسخ المخطوطة ينتهي الكلام عند قوله : « وعدّها » بدون ذكر « الأول » الذي انفردت به ط ، وذكر بعده : « وبيض لها ». ومعنى ذلك أن السّيوطيّ لم يذكر هذه الفروق الباقية في هذا الموضع .

(٢) أي صاحبها.

ولها شَبَهٌ خاص بالمفعول فيه، وخصوصاً ظرف الزّمان، وذلك لأنها تقدّر بفي ، كما يقدر الظّرف بفي ، فإذا قلت : جاء زيد راكباً فتقديره : في حال الركوب ، كما أن جاء زيدُ اليوم تقديره : في اليوم .

وخُصّ الشّبه بظرف الزمان، لأن الحال لا تبقى ، بل تنتقل إلى حال أخرى ، كما أنّ الزّمان مُنْقَضٍ لا يبقى ، ويخلفه غيره .

وقال الزمخشريّ في (المفصل) : يجوز إخلاء الجملة الحاليّة المقترنة بالواو عن الرّاجع إلى ذي الحال إجراءً لها مُجرى الظّرف لانعقاد الشبه بينها وبينه .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : الحال تشبه الظرف في أنها مقدّرة بفي . وتفارقها في أن «في » تدخل على لفظِ الظرف، وفي الحال تدخل على حال مضافة إلى مصدرها ، نحو: جاء زيد قائماً أي في حال قيامه .

وقال السخاويّ في (شرح المفصل): الحال تشبه المفعول به ، وظرف الزمان ، والصّفة ، والتمييز ، والخبر .

أما شَبهها بالمفعول به ، فلأن في الفعل دلالةً على كل واحد منهما ، فإذا قلت : ضربت دَلّ ذلك على مضروب وعلى حال ، ولأن كل واحد من الحال والمفعول اسم جاء بعد استقلال الفعل بالفاعل .

وأمّا شبهها بالظّرف فمن قِبَل أنها مفعول فيها ، وأنها تنتقل كانتقال الزّمان وانقضائه ، ويحسن فيها دخول « في » .

وأمّا شبهها بالصّفة ؛ فإن الصّفة أصل الحال والحال منقولة من الصفة / إلى الظرفيّة ، ولهذا لا يكون الحال في الغالب إلا اسم فاعل أو مفعول، وأسماء الفاعل والمفعول إنما كانت فيه ، ليوصف بها لا لتكون مفعولاً فيها . [١٩١/]

وأمّا شَبهها بالتّمييز ، فلأنها لا تكون إلا نكرةً ، ولأنها تبيّن الهيئة التي وقع عليها الفعل كما يبيّن التّمييز النوع .

وأما شبهها بالخبر فلأنها نكرة جاءت لتفيد، وكذلك الخبر . والتنكير فيه هو الأصل .

والفرق بينها وبين المفعول به : أنها يعمل فيها المتعدّي وغير المتعدّي والمعاني .

والمفعول به يكون ظاهراً ومضمراً ومعرّفاً ومنكّراً ومشتقًّا وغير مشتق ، والحال لا تكون إلا اسماً ظاهراً نكرة مشتقة .

والفرق بينها وبين الظرف : أن الحال هيئة الفاعل أو المفعول فهي في المعنى صاحب الحال بخلاف الظرف ، وأيضاً ، فإن الظرف يعمل فيه معنى الفعل متأخّراً ومتقدّماً ، وأما الحال فلا يعمل فيها معنى الفعل إلا متقدّماً عليها .

وقال ابن الشّجري في (أماليه) : الحال تفارق المفعول به من أربعة أوجه :

الأول: لزومها التّنكير، والمفعول يكون معرفة ونكرة .

والثاني : أن الحال في الأغلب هي ذو الحال وان المفعول هو غير الفاعل .

والثالث: أن الحال يعمل فيها الفعل ومعنى الفعل، والمفعول لا يعمل فيه المعنى .

والرابع: أن المفعول يبني له الفعل فيرتفع رفع الفاعل، والحال لا يبنى لها الفعل .

ذكر الفرق بين الجملة الحالية والمعترضة

قال ابن هشام : كثيراً ما تشتبه المعترضة بالحاليّة ويميزها منها أمور:

أحدها : أن المعترضة تكون غير خبرية كـالأمريـة والدّعـائية والقَسَميّة/ والتنزّيهية . [١٩٢/٢]

والثاني : أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال كـ « لن » والسين ، وسوف، والشّرط .

الثالث : أنه يجوز اقترانها بالفاء

الرابع : أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت .

ذكر الفرق بين الإضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى مِنْ

قال الأندلسي : في (شرح المفصل) : الفرق بينهما من وجوه :

أحدها : أن الثاني غير الأول في الإضافة التي بمعنى اللام ، سواء وافقه في اسمه أو لم يوافقه ، فإنه يتّفق أن يكون اسم الغلام والمالك واحداً ، فالمغايرة حاصلة ، وإن اتحّد اللّفظ ، وأما التي بمعنى مِنْ فالأول فيها بعض الثاني .

الثاني: أن التي بمعنى اللّام لا يصحّ أن يوصف الأول بالثاني ، والتي بمعنى مِنْ يصح ذلك فيها .

الثالث : أن التي بمعنى اللام لا يصحّ فيها أن يكون الثّاني خبراً عن الأول ، والتي بمعنى مِنْ يصحّ فيها ذلك .

قال ابن برهان : إذا صحّ أن يكون الثاني خبراً عن الأول فالإضافة بمعنى مِنْ ، فإن امتنع ذلك فهي بمعنى اللّام .

الرّابع : أن التي بمعنى اللّام لا يصحّ انتصاب المضاف إليه

فيها على التّمييز ، ويصحّ في التي بمعنى مِنْ .

ذِكْر الفرْق بين حتّى الجارة وإلى

قال السّخاويّ في (تنوير الدياجي) : حتّى إذا كانت جارّة وافقت إلى في أنها غاية ، وخالفتها في ثلاثة أشياء :

أحدها : أنهالا تدخل على المضمر فلا يقال : حتاه كما يقال إليه . / . [١٩٣/٢]

الثاني : أنّ فيها معنى الاستثناء ، وليس ذلك في إلى .

الثالث : أن إلى تقع خبراً للمبتدأ كقوله تعالى : ﴿ **والأمر إليك** ﴾[١] ، وحتى لا تكون كذلك .

وقال ابن القوّاس في (شرح ألفيّة ابن معط) : حتّى وإن شاركت إلى في الغاية تخالفها في أوجه :

أحدها : أن المجرور بها يجب أن يكون آخر جزءٍ مِمّا قبلها أو ملاق الآخر ، تقول : أكلت السمكة حتى رأسها ، ولا تقول : حتى نصفِها أو ثلثِها كما تقول : إلى نصفِها أو إلى ثلثِها .

الثاني : أنّ ما بعد حتى لا يكون إلاّ من جنس ما قبلها فلا تقول : ركبت الخيل حتى الحمار ، ولا يلزم ذلك في إلى ، تقول :

---

(١) النمل / ٣٣.

ذهب الناس إلى السوق .

والثالث : أن حتّى لا تقع مع مجرورها خبر المبتدأ بخلاف إلى .

والرابع : أنها مختّصة بالظّاهر بخلاف إلى .

ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

قال ابن السّراج في (الأصول) : الفرق بين المصدر وبين اسم الفاعل : أن المصدر يجوز أن يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول ، تقول : عجبت من ضرب زيدٍ عمراً ، فيكون زيدٌ هو الفاعل في المعنى ، ومِن ضَرْب زيدٍ عمروٌ ، فيكون زيد هو المفعول في المعنى ، ولا يجوز هذا في اسم الفاعل ، كما لا يجوز أن يقال : عجبت من ضارب زيدٍ ، وزيد فاعل .

وقال المهلّبي : الفرق بينهما من ستة أوجه :

أن اسم الفاعل يتحمل الضّمير بخلاف المصدر .

وأن الألف واللّام فيه تفيد شيئين التّعريف والموصوليّة ، وفي المصدر تفيد التعريف فقط .

وأنه يجوز تقديم معمول عليه نحو : هذا زيداً ضاربٌ بخلاف المصدر .

وأنه يعمل بشَبَه الفعل ، والمصدر قائم بنفسه لا يعمل بشبه شيء لأنه الأصل .

وأنه لا يعمل إلّا في الحال والاستقبال ، والمصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة :

والسادس : ما ذكره ابن السّراج ، من الإضافة. وقال نظماً : / [٢/٩٤]

يُنافي مصدر الافعال اسم لفاعلها بواحدة وخَمْس
ضميرٌ بعده ألفٌ ولام وتقديم لمعمول بنكس
وتحذوها الإضافة ثم وزنٌ وأزمنة تجلّت غير حَدْس

وقال ابن الشجري في (أماليه) : ومن الفرق بينهما : أن المصدر يعمل معتمداً وغير معتمد ، واسم الفاعل لا يعمل إلّا معتمداً على موصوف أو ذي خبر أو حال .

ذكر ما افترق فيه المصدر والفعل

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : يحذف الفاعل من المصدر نحو:﴿ **أوْ إطْعامٌ في يوم ذي مسغبة يتيماً** ﴾[١] بخلاف الفعل ، فإنه لا يحذف معه ، لأن في ذلك نقضاً للغرض ، لأنه بُني للإخبار عنه ، والمصدر لم يُبْنَ لفاعل ولا مفعول ، وإنما يطلبهما من جهة المعنى ، فكما يحذف معه المفعولُ يحذف الفاعلُ لأن بِنْية المصدر لهما سواء .

(١) البلد / ١٤، ١٥.

ذكر ما افترق فيه المصدر وأنّ وأن وصلتهما

افترقا في أمور :

الأول والثاني قال ابن مالك في (شرح العمدة) : إذا لم يشارك المصدر ، المعلّل في الفاعل والزمان معاً فلا بدّ من حرف التعِليل نحو : جئتك لرغبتك فيّ أو جئتك الساعة لوعدي إيّاك أمسِ . فلو كان المصدر أَنْ وصلتها أو أَنّ وصلتها لم يجب حرف التعليل، فيجوز أن يقال : جِئتك أَنْ رَغِبْتَ فِيّ ، وجئتك الساعة أَن وعدتَك أمسِ . وكذا : أنّك رغبت في ، لأن أَنْ وَأَنّ قد اطُّرد فيهما جواز الاستغناء عن حروف الجرّ في هذا الباب وغيره(١) . انتهى .

يشير بقوله وغيره إلى قوله في « الألفية » في باب التعدّي واللزوم :

[١٩٥/١] والحذف مع أَنّ وأَنْ يَطّرِدُ مع أمن لَبْس كعجبت أن يَدُوا /

فيقال : عجبت أن قمت ، وعجبت من قيامك بإظهار الجار مع المصدر وجوباً ، وحذفه مع أنّ أو أَنْ وصلتها .

(١) انظر النص في العمدة / ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، وقد نقله السّيوطّي بتصرّف .

الثالث : قال أبو حيّان : زعم ابن الطّراوة : أنه لا يجوز أن يضاف إلى أنْ ومعمولها، قال : لأن (أنْ) معناها التراخي، فما بعدها في جهة إلا مكان وليس بثابت ، والنيّة في المضاف إثبات عينه بثبوت عين ما أضيف إليه ، فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه فأن يثبت غيره محال .

قال أبو حيان : وهو مردود بالسّماع فقد حكاها الثقات عن العرب في قولهم : مخافة أن تثقل ، ويقال : أجيء بعد أَن تقوم ، وقبل أن تخرج .

الرابع : قال ابن يعيش : قالوا في التّحذير ، إيّاي وأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُم الأرنب »[1] يعني يرميه بسيف أو نحوه ، فأن في موضع نصب ، كأنه قال : إيّاي وحذف أحدكم الأرنب . ولو حذفت الواو لجاز مع أن ، فيقال : إيّاي أن يحذف أحدكم الأرنب . ولو صرّح

(١) استشهد بهذا القول السّيوطي في الهمع على أن التحذير قد يكون للمتكلم ، وفسّره بقوله : أي إيايّ نحّ عن حذف الأرنب ، ونحّ حذف الأرنب عن حضرتي » انظر ٣/٢٦ .
وفي التصريح ٢/١٩٤ : في رأي الزجاج أن أصله : إياي وحذف الأرنب وإياكم وحذف الأرنب ، فحذف من كل جملة ما أثبت في الأخرى.
وفي رأي الجمهور أصله : إياي باعدوا عن حذف الأرنب ، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب ، ثم حذف من الأول المحذور ، وهو حذف الأرنب، وحذف من الثاني المحذر، وهو : باعدوا أنفسكم .
وهناك آراء أخرى ساقها صاحب التصريح وناقشها ، وردّ عليها .

بالمصدر لم يَجُز حذف « الواو » ولا « مِنْ ». والفرق بينهما أنّ « أ ن » وما بعدها من الفعل ، وما يعمل فيه مصدر ، فلمّا طال جوّزوا فيه من الحَذْف ما لم يَجُز في المصدر الصّريح .

الخامس : قال أبو حيّان في إعرابه : نصّوا على أن أَنْ المصدريّة لا يُنْعت المصدرُ المنسبك منها ومن الفعل فلا يوجد في كلامهم : يُعْجِبني أن قُمْتَ السّريعَ، تريد قيامَكَ السّريع ، ولا عجبت من أن تخرجَ السّريع : أي من خروجك السّريع .

قال : وحكم باقي الحروف المصدريّة حُكْم أَنْ فلا يُوجَد في كلامهم وصف المصدر المنسبك من « أن » ولا مِنْ (ما) ، ولا مِنْ « كي » بخلاف صريح المصدر ، فإنه يجوز أن ينعت .

وليس لكلّ مصدر حُكم المنطوق به وإنّما يتبع في ذلك ما تكلّمت به العرب .

وقال ابن هشام في (المغني) : اعلم أنهم حَكَمُوا لأنْ وأَنّ المقدرتين / بمصدر معرّف بحكم الضمير، لأنه لا يوصف، كما أنّ الضمير كذلك . [١٩٦/٢]

السادس والسابع والثامن : قال ابن هشام في (المغني) : : لا يُعْطي المصدر حكم أَنْ وأَنّ وصلتهما في جواز حذف الجار، ولا في سدّهما مسدّ جَزْئي الإسناد في باب ظَنّ وعسى ، ولا في النيابة عن ظرف الزّمان ، تقول : عجبت أن تقوم أو أنك قائم ، ولا يجوز عجبتُ

قيامِكَ . وتقول : حسبت أن تقوم أو أنّك قائم ولا تقول : حسبت قيامك حتى تذكر الخبر . وتقول : عسى أن تقوم . ولا يجوز عسى قيامك . وتقول : جئتك صلاة العصر ، ولا يجوز جئتك أن تصلي العصر ، خلافاً لابن جنيّ والزّمخشريّ .

وقال ابن إياز : يجوز حذف حرف الجرّ مع أَنْ وأَنّ كثيراً ، ولا يجوز مع المصدر ، لا تقول : رغبت لقاءك ، يريد : في لقائك ؛ إذ المسوّغ للحذف معهما طول الكلام بصلتهما ، ولا طول هنا .

وقال ابن القواس : يجوز في باب التّحذير مع أَنْ من حذف حرف الجر ، وحذف حرف العطف ما لا يجوز في غيرها مصدراً كان أو غيره .

التاسع : قال ابن يعيش في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أنكم** ﴾[1] .

وقول الشاعر :

٣٦٣= * لم يَمنع الشُّرب منها غَيْر أَنْ نَطَقَتْ[2] *

---

(١) الذاريات / ٢٣ .

(٢) تمامه :

* حمامةٌ في غصون ذات أوقالِ *

من شواهد : سيبويه ١/٣٦٩ ، ونسبه لرجل من كنانة ، وابن الشجري ١/٢٦ ، ٢/٦٤ ، وروايته : « غير أن هتفت » والخزانة ٢/٤٥ ،=

بُنِيَتْ ، (مِثْلَ) ، و (غير) على الفتْح لإضافتهما إلى غير متمكّن

فإن قيل : فأَنْ والفعل في تأويل المصدر ، وكذلك أَنّ المشدّدة مع ما بعدها ، والمصدر اسم متمكّن فحينئذٍ « مثـل » و « غير » قـد أضيفا إلى متمكّن ، فَلِم وجب البناء ؟ :

قيل : كون أَنْ مع الفعل في تقـدير الصْـدْر شيء تقديـري ، والاسم غير ملفوظ به ، وإنّما الملفوظ به حَرْفٌ وَفِعْلٌ،فلمّا أضيفا إلى ما ذكرنا مع لزومها الإضافة بُنِيا معها،لأن الإضافة بابها أن تقع على لأسماء المفردة ، فلما خرجت هنا عن بابها بُنِي الاسم .

العاشر : يقال : ضربت زيداً ضَرْباً ، ولا يقال ضربت زَيداً أَن ضربت على إيقاع أن والفعل موقع المصدر . وأجازه الأخفش .

=٣/١٤٤ ، ١٥٢ ، وشرح شواهد المغنى للسّيوطي /٤٥٨ ، ونسبه لقيس بن رفاعة ، والتصريح ١/١٥ ، واللسـان : « وقل » ، والهمـع والدرر رقم ٨٧٠ .

والضمير في « منها » راجع للوجناء ، وهي الناقة الشديدة .

وأراد بنطقت : صوّتت مجازاً ، و « في » بمعنى : « على »

والأوقال : جمع وقْل ، وهو ثمر الدّوم اليابس ، فإن كان ثمره طريّاً فاسمه البهش .

يقول : لم يمنعها أن تشرب الماء غير ما سمعت من صوت حمامة فنفرت ، يريد أنها حديدة النفس ، يخامرها فزع وذعر لحـدّة نفسها وهـو محمود فيها . انظر الشرح في الدرر .

وحجة الجمهور أنّ أَنْ تخلص / الفعل للاستقبال ، والتّأكيد [١٩٧/٢] إنما يكون بالمصدر المبهم .

وعلّله بعضهم : بأَنّ أن تفعل يعطي محاولة الفعل ، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر ، فكذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر .

قال صاحب البديع : اجاز الأخفش مسألة لا يجيزها غيره : « ضربت زيداً أن ضربت » ، ويقول : هو في تقدير المصدر .

الحادي عشر : قد ينوب المصدر عن الظرف نحو : جئتك قُدومَ الحاجّ ، وانتظرتكَ حَلب نـاقة . ولا ينـوب في ذلك المصدر المؤول وهو أن والفعل نحو: ﴿ وَتَرْغَبونَ أنَ تَنْكَحوُهن ﴾[١] إذا قدّر بـ « في » خلافاً للزمخشريّ .

الثاني عشر : قال ابن مجاشع في كتاب (معاني الحروف) : الفرْق بين كَرِهْتُ خُروجك ، وكرهتُ أن تخرج : أن الأول مصدر مؤقت، لأنه بيّن فيه الوقت .

وقال الأندلسي في (شرح المفصل) : الفرق بين ذِكْر أن مع الفعل بمعنى المصدر وبين الإفصاح بذكر المصدر من وجهين :

أحـدهما : ذكـره علي بن عيسى : أن ذكر المصـدر بمنـزلـة المُجْمَل ، لأنه يحتمل الفعل الذي نُسِب إلى فاعله ، والفعل الذي

---

(١) النساء / ١٢٧ .

فَعَلَ ، والفعل الذي فعله . وإذا ذكرت أن مع الفعل فقد أفصحت بالمعنى الذي أردت من ذلك ، مثال ذلك : أعجبني ضرب زيد ، وأن ضرب زيد ، وأَن تضرب ، وأن يضرب زيد .

والآخر : إن ذُكِر المصدر لا يدلّ على زمان بعينه ، وذكر أَن مع الفعل يدلّ على أَنّ الفعل وقع من فاعله ، فيما مضى ، أو يقع فيما يأتي .

وفرق ثالث : وهو أنّ أن وصلتها له شبه بالمضمر في أنه لا يوصف ، ولذلك اختار الجرمي في « البرّ » من قوله تعالى : ﴿ **ليس البِرَّ أَنْ تُولوا** ﴾[١] النّصب ، لأنه إذا اجتمع مُضْمَرٌ وَمُظْهَرٌ ، فالوَجْهُ أن يكون المضمرُ الاسم ، لأنه أذهب في الاختصاص . انتهى .

وفي (تذكرة) ابن مكتوم عن تعاليق ابن جنّي مَنْ قال :

٣٦٤= * **فإنما هي إقبالٌ وإدبار**[٢] *

لم يَقُل : فإنما هي أن تقبل وأن تدبر ، وإن كان هذا بمعنى

(١) البقرة /١٧٧ . وقراءة الرفع قراءة سبعية ، فقد قرأ بها نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، والكسائي . انظر قراءة رقم ٥٠٠ في معجم القراءات .

(٢) صدره :

* ترتع ما رتعت حتى إذا ادَّكرت *

هذا الشاهد سبق ذكره . انظر رقم ٢٥٤ .

المصدر وذلك ، لأن / قوله : إقبال مصدر ، دالّ على الأزمنة الثّلاثة [٢/٩٨
دلالة مبهمةً غير مخصوصَةٍ فهو عام ، وقولك : أن تقبل خاصّ ، لأن « أَنْ » تخصص الاستقبال . فلمّا كانوا توسّعوا في الأول وهو المصدر لم يتوسّعوا في هذا الثاني ، وإن كان معناه المصدر للمخالفة التي بينهما . انتهى .

ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

في (تذكرة) : ابن الصائغ : قال : نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح : يفارق المصدر اسم الفاعل في عمله مطلقاً ، وعدم تقديم معموله ، وإضافته للفاعل وتعريفه بأل العهديّة والجنسية غير الموصولة، وعدم الجمع بين أل والإضافة، وعدم الاعتماد والعمل غير مفرد إلّا في :

٣٦٥= * مواعيد عرقوب أخاه(١) *

(١) قطفه من بيت هو بتمامه :

وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه بيثربِ

وصدره في المقرب :

* وقد وعَدَتْك موعداً لو وفَتْ به *

من شواهد : سيبويه ١/١٣٧ ، وقطر الندى ٣٦٧ ، وابن يعيش ١/١١٣ ، والمقرّب ١/١٣١ ، والهمع والدرر رقم ١٤٥٧. وقد نسبه في الدرر إلى امرىء القيس ، ونسبه في اللسان : « عرقب » إلى الأشجعيّ .

و « تركته بملاحسِ البقرِ أولادَها [(١)] »

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل

قال في (البسيط) : أعلم أن اسم الفاعل ينقص عن الفعل ويفارقه بستة أشياء :

أحدها : لا يعمل عند البصريين إلّا في الحال والاستقبال والفعل يعمل مطلقاً .

الثاني : اشتراط اعتماده عند البصريّين .

الثالث : أنه إذا جرى على غير من هو له برز ضميره عند البصريين بخلاف الفعل .

الرابع : أنه يجوز تعديته بحرف الجر ، وإن امتنع ذلك في فعله نحو : « فَعّال لما يُرِيد » [(٢)] .

وقال الشاعر :

٣٦٦= ونحن التّاركون لما سَخِطْنـا ونحن الآخذون لِمَا رَضِينا[(٣)]

---

(١) أي بمواضع تلحس فيها البقر أولادها . ويروي بملحس البقر أولادَها ولا شاهد فيه . انظر القاموس .

(٢) هود/١٠٧ ، والبروج/ ١٦

(٣) لعمرو بن كلثوم من معلقته المشهورة .
من شواهد ابن يعيش ٦/٧٨ .

الخامس : أن اسم الفاعل مع فاعله يُعَدّ من المفردات بخلاف الفعل مع / فاعله ، ولذلك يُعرب بخلاف الفعل مع فاعله عند التّسمية [٢/١٩٩] به .

السادس : أن الألف والواو في ضاربان وضاربون حرفان يدلّان على التّثنية والجمع ، وهما في : يضربان ويضربون اسمان يدلّان على الفاعل المثني والمجموع .

وقال في موضع آخر : اعلم أنّ الألف والياء والواو اللاحقة لاسم المفعول واسم الفاعل حروف دالّة على التّثنية والجمع ، والفاعل فيها ضمير لا يبرز بخلاف الفعل ، فإنها فيه ضمائر دالّة على المثنّى والمجموع والفاعلة المخاطبة عند سيبويه .

وإنّما حكمنا بأنها حُروف وليست بضمائر لتغيّرها بدخول العامل والضّمائر في الفعل لا تتغير بدخوله .

وإنّما لم يبرز ضمير الفاعل في الصّفات في تثنية ولا جمع لثلاثة أوجه :

أحدها : لِتَنْحَطّ رتبتُها عن رُتبة الفعل الَّذي هو أصلها في العمل ، فإنه يبرز فيه ضمير التّثنية والجمع .

والثاني : أنه لو برز لكان بصورة الضّمير الدالّ على التثنية والجمع في الفعل ، وحينئذٍ فيؤدّي إلى اجتماع ألفين في

التثنية ، أحدهما : ضمير ، والثاني : علامة التّثنية ، واجْتماع واوين في الجَمْع ، إحداهما : ضمير ، والثانية : علامة الجمع ، ولا يجوز الجمع بينهما ، لأنهما ساكنان فلا بُدّ من حذف أحدهما .

وإذا كان لا بُدّ من الحذف حَكَمْنا باستتار الضّمير خيفةً من الحذف ، لأن الموجود علامة التثنية والجمع ، وليس بضمير بدليل تغيّره ، والضمير لا يتغيّر .

والثالث : أن الصّفَة لمّا كانت تُثَنّى وتجمع بحكم الاسميّة ، استغني عن بُروز ضميرها بدليل علامة التّثنية والجمع عليه ، بخلاف الفعل ، فإنّه لا يثنىّ ولا يجمع، فلذلك برز ضميره، ليدُلّ على تثنية الفاعل وجمعه .

وذكر الأندلسي بدل الوجه الرّابع في الفرق : أنّ اسم الفاعل إذا ثنّى أو جمع واتّصل به ضمير وجب حذفُ نونه ؛ لاتّصال الضّمير على المشهور ، وذلك لا يجب في الفعل ، بل يتّصل الضّمير به ، وقال المهلبّي :

مراتب سِتّ لم تكن لاسم فاعل   تنـزّل عنها واستبدّ بها الفِعْل
يحلّ إذا لم يعتمد في محلّه   ولا بُدّ من إبراز مضمره يتلو/ [٢٠٠/
وإن كان معناه المضيّ فمبطلٌ   وتسقط نوناه إذا مُضْمَرٌ يَخْلُو
وتقديره فرد أو جعلك واوه   وأختاً لها في الجمع حَرْفاً بها يَعْلُو

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول

من ذلك : أن اسم الفاعل يبنى من اللازم كما يبنى من المتعدّي كقائم وذاهب .

واسم المفعول إنما يُبْنى من فعل متعدٍّ ، لأنه جارٍ على فعل ما لم يُسَمّ فاعله ، فكما أنه لا يُبْنى إلاّ من المتعدّي ، كذلك اسم المفعول . ذكره في (البسيط) : قال : فإن عدّي اللاّزم بحرف جرّ أو ظرف جاز بناء اسم المفعول منه نحو : ﴿ غيرِ المَغْضُوبِ عليهم ﴾[1] و « زيد منطلقٌ به » .

ومن ذلك، قال ابن مالك في (شرح الكافية) : انفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى نحو : الوَرِعُ محمودُ المقاصِد، وزيدٌ مكسو العَبْدِ ثوباً .

وقال الأندلسي : في (شرح المفصل) : الفرق بين اسم الفاعل المراد به الماضي وبين اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال من وجوه :

أحدها : أن الأول لا يعمل إلاّ إذا كان فيه اللاّم بمعنى الذي ، والثاني يعمل مطلقاً .

---

(١)الفاتحة / ٧.

ثانيها : أن الأول يتعرّف بالإضافة بخلاف الثاني .

ثالثها : أن الأول إذا ثُنّي أو جمع لا يجوز فيه إلا حذف النّون والجرّ. والثاني : يجوز فيه وجهان : هذا ، وبقاء النّون والنصب .

ذكر ما افترق فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل

قال ابن القوّاس في (شرح الكافية) : الصّفة المشبهة تشبه اسم الفاعل من وجوه ، وتفارقه من وجوه :

أمـا وجوه الشبـه فأربعـة : التّذكيـر ، والتأنيث ، والتثنيـة ، والجمع .

وأما وجوه المفارقة فسبعة :

أحدها : أنها لا تعمل إلاّ في السّبَبِيّ دون الأجنبي نحو زيد حسنٌ وجهَهُ / ولا يجوز حسنٌ وجهُ عمرٍو، كما يجوز ضـاربٌ وجه عمـرو لنقصانها عن مرتبة اسم الفاعل . [٢٠١/١]

والثّاني : لا يتقدّم معمولها عليها ، فلا يقال : زيدٌ وجَهْاً حسنٌ كما يقال : زيدٌ عمراً ضاربٌ .

والثالث : عدم شبه الفعل ، ولذلك احتـاجت في العمل إلى شبه اسم الفاعل .

الرابع : أنها لا توجد إلا ثابتة في الحال سواء كانت موجودة قبله أو بعده ، فإنها لا تتعرّض لذلك بخلاف اسم الفاعل ، فإنه يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل ، ويستعمل في الأزمنة الثّلاثة ، ويعمل منها في الحال والاستقبال، ولذلك إذا قصدنا بالصّفة معنى الحدوث أتى بها على زنة اسم الفاعل ، فيقال في حسن : حاسن ، فحسن ، هو الذي ثبت له الحسن مطلقاً ، وحاسن الذي ثبت له الآن أو غداً . وفي التنّزيل : ﴿ وضائقٌ به صَدْرُك ﴾[1] فعدل عن ضَيّق إلى ضائق ، ليدل على عُروض « ضَيّق » وكونه غير ثابت في الحال .

لا يقال : فإذا دلّت على معنى ثابت كانت مأخوذةً من الماضي لكونه قد ثبت ، وحينئذٍ فيلزم أن لا تعمل لكون اسم الفاعل المشبهّة به للماضي وهو لا يعمل .

لأنا نقول : إنما يلزم ذلك أن لو كان دلالتها على الثبوت وتعلّقها بالماضي يخرجها عن شبه اسم الفاعل للحال مطلقاً وهو ممنوع ، بل معنى الحال موجود فيها ، فإنك إذا قلت مررت برجل حسن الوجه دل على أن الصفة موجودة، لاتّصال زمانها من إخبارك، لا أنها وجدت ثم عدمت .

الخامس : أنها لا تؤخذ إلا من فعل لازم .

---

(١) هود / ١٢ .

السادس : أنها إذا دخل عليها « أل » وعلى معمولها كان الأجود في معمولها الجرّ بخلاف اسم الفاعل ، فإن النصب في أجود .

السابع : أنه لا يجوز أن يعطف على المجرور بها بالنّصب فلا يقال : زيد/ كثير المال والعبيدَ بنصب (العبيد) كما يقال زيدٌ ضاربُ [٢٠٢/٢] عمروٍ وبكراً ، لأنه إنما يعطف على الموضع بالنّصب إذا كان المعطوف عليه منصوباً في المعنى ، وليس معمولها كذلك ، بل هو مرفوع في المعنى ، لأن الأصل في كثير المال : كثيرٌ ماله .

وذكر ابن السّرّاج في الأصول فرقاً ثامناً وهو : أنّ اسم الفاعل يجوز إضافته إلى الفاعل ، لا يجوز أن تقول : عجبت من ضارب زيدٍ وزيد فاعل ، ويجوز في الصّفة المشبهة إضافتها إلى الفاعل ؛ لأنها إضافة غير حقيقية نحو : الحسن الوجه ، والشّديد اليد ، فالحسن للوجه والشّدة لليد ، والمعنى : حسن وَجْهُهُ .

وزاد ابن هشام في (المغني) فروقاً أخرى .

أحدها : أن أسم الفاعل لا يكون إلاّ مجارياً للمضارع في حركاته وسكناته ، وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان ، ومطمئن النّفس ، وطاهر العِرْض ، وغير مجارية له وهو الغالب .

والثاني : أنه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه ، فإنها تنصب مع قصور فعلها .

والثالث : أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره ، نحو : مررت بقاتل أبيه ، ويقبح مررت بحسن وجهه .

والرابع : أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدّار أبوه عمراً، ويمتنع عند الجمهور: زيد حسنٌ في الحرب وجهه، رفعت أو نصبت .

والخامس : أنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ، ولا يتبع معمولها بصفة. قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة .

والسادس : أنه يجوز حذفه وإبقاء معموله وهي لا تعمل محذوفةً .

وقال الأندلسي في (شرح المفصل): الأمور التي ضارعت بها الصفة المشبهة اسم الفاعل ستة: الاشتقاق ، واتحاد المعنى ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث .

وأما الفرق بينها وبين اسم الفاعل فمن وجوه :

أحدها : أن هذه الصّفات لا توجد إلا حالاً واسم الفاعل يصلح للأزمنة / الثلاثة . [٢/٢٠٣]

ثانيها : أنها لا تعمل إلاّ فيما كان من سبب موصوفها أعني الأسم الّذي تجري عليه إعراباً .

ثالثها : لا يتقدّم معمولها عليها .

رابعها : أن المنصوب بها ليس مفعولاً به صريحاً .

خامسها : أن الألف واللام متى كانت فيها وفي معمولها كان الأصل الجرّ .

سادسها : أنه لا يعطف على المجرور بها نصباً .

سابعها : أنها تعمل مطلقاً من غير تقييد بزمان أو ألف ولام .

ثامنها: أنها يقبح أن يضمر فيها الموصوف، ويضاف معمولها إلى مضمره .

تاسعها : أنها لا تكون علاجاً واسم الفاعل قد يكون وقد لا يكون .

عاشرها : انها لا توافق الفعل عدّة وحركةً وسكوناً .

قال ابن برهان :(ضارب) يعمل عمل فعله الّذي أخذ منه ، و(حسن) يعمل ما يعمل فعله، لأنه ينصب تشبيهاً له بضارب ، وبينهما فرق من طريق المعنى وذلك أن الفاعل في : زيد ضارب عمراً غير المنتصب والفاعل في المعنى في زيد حسن الوجه هو المنتصب .

فإن قيل : ما العلّة في حمل حسن الوجه على ضارب ؟ قلنا لأنهما صفتان .

قال الأندلسي : هذا الذي ذكر فرق آخر أيضاً ، وهو أن

المنصوب بها فاعل في المعنى ، وذلك أنك إذا قلت : زيد ضاربٌ عمراً فقد أخبرت بوصول الضّرب من زيد إلى عمرو ، وأمّا زيد حسن الوجه فلا يخبر أن الأول فعل بالوجْه شيئاً، بل الوجه هو الفاعل في الحقيقة إذ الأصل زيد حسن وجهه. ويشترط فيها الاعتماد كما اشترط في اسم الفاعل/. [٢/٢٠٤]

ذكر ما افْترق فيه أفعل في التّعجّبّ وأفعل التّفضيل

قال صاحب (البسيط) : التّعجب والتّفضيل يشتركان في اللّفظ والمعنى .

أما اللّفظ فلتركّبهما من ثلاثة أحرف أصول وهمزة .

وأما المعنى فلأنّ ما أَعْلَم زيداً ! وزيد أعلم من عمرو .

يشتركان في زيادة العِلْم .

ويفترقان في أن أفعل في التّعجب ينصب المفعول به نحو : ما أحسن زيداً ، وأفعل التّفضيل لا ينصب المفعول به على أشهر القولين ، والثاني أنه ينصبه للسماع والقياس ، أمّا السماع فقوله :

٣٦٧= أكرّ وأحمي لِلْحقيقة مِنْهُم وأَضْرب مِنّا بالسُيوف القوانسا[1]

---

(١) سبق ذكره رقم ٩٩.

وأمّا القياس فإنه اسم مأخوذ من فعل ، فوجب أن يعمل عمل أصله قياساً على سائر الأسماء العاملة .

والجواب عن البيت أن القوانس منصوبٌ بفعل دلّ عليه أضرب أي نضرب القوانسا ، وعن القياس أنه مدفوعٌ بالفارق من وجهين :

أحدهما : أن الاسماء العاملة لها أفعال بمعناها ، فلذلك عملت نظراً إلى الفعل الذي بمعناها ، وأفعل التفضيل ليس له فعل بمعناه في الزّيادة حتى يعمل نظراً إلى فعله .

والثاني : أن أصل العمل للفعل ، ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لما شبّه بهما من طريق التّثنية والجمع والتذكير والتّأنيث وهي الصّفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ؛ إذ صحبته « مِنْ » امتنعت منه هذه الأحكام ، فَبَعُد لذلك عن شبه الفعل ، فلذلك لم يعمل في الظاهر . ذكره صاحب (البسيط) .

ذكر ما افترق فيه نعم وبئس وحبذا

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : : حبّذا كَنِعْم وبئس في المبالغة في المدح والذّم إلا أن بينهما فرقاً ، وهو أن «حَبّذا» مع كونها للمبالغة في المدْح تتضمّن تقريب الممدوح من القَلْب ، وكذلك في الذّم تتضمّن بُعد المذموم من القلب / وليس في نِعْم وبئس تعرّض لشيء من ذلك .

[٢٠٥/

قال : وممّا افترقا فيه أنه يجوز في « حبذا» الجمع بين الفاعل والظاهر والتّمييز من غير خلاف نحو : حبّذا رجلاً زيد .

وجرى في نعم وبئس خلاف فمنعه جماعةٌ، وجوّزه آخرون، منهم الفارسي والزمخشرّيّ .

وفصلّ جماعة منهم ابن عصفور ، فقالوا : إن اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز ، وأفاد التّمييز معنى زائداً ، جاز الجمع بينهما ، وإلا لم يَجُز ، قال : وإنما جرى الخلاف في نعم وبئس ، ولم يَجز في حبذا، لأن بينهما فَرْقاً وهو أن الفاعل في« حَبذا » وهو اسم الإشارة مبهم فله مرتبة من مَرْتَبَتَيْ فاعلي نعم ، وهما المظهر والمضمر ، فليس اسم الإشارة واضحاً كوضوح فاعل نعم المظهر، فلا يحتاج إلى تمييز ولا مبهماً كإبهام المضمر في نعم ، فيلزم تمييزه ، بل لمّا كان فيه إبهام فارقَ به الفاعل المظهر في نعم جاز أن يجمع بين الفاعل والتّمييز في حبذا . ولمّا قلّ إبهامه عن إبهام المضمر في نعم جَوّزنا عدم التمييز في حبذا ظاهراً ومقدّراً . ولم نُجِزه مع المضمر في نعم . انتهى .

ذكر ما افترقت فيه التوابع

قال في (البسيط) : الفرق بين الصّفة والتأكيد من خمسة أوجه :

أحدها : أنه لا يصحّ حذف المؤكّد ، ويصحّ حذف الموصوف. وسرّه أن التّأكيد فيس فيه زيادة على المؤكّد ، بل هو هو بلفظه أو بمعناه ، فلو حُذِف لبطل سرّ التّأكيد .

وأمّا الصّفة ففيها معنى زائد على الموصوف ، فإذا عُلِم الموصوف جاز حذفه وإبقاؤها ، لإفادتها المعنى الزّائد على الموصوف ، لأنها بمنزلة المستقل بالنّظر إلى المعنى الزائد .

والوجه الثاني : أن التوكيد المتعدّد لا يعطف بعضه على بعض ، والصفات المتعدّدة يجوز عطف بعضها على بعض . وسرّه أن ألفاظ التوكيد متّحدة المعاني . وألفاظ الصفات متعدّدة المعاني .

والوجه الثالث : أن الفاظ التأكيد لا يجوز قطعها عن إعراب متبوعها ، والصفات يجوز قِطعها عن إعرابه . وسرّه أن القطع إنما يكون لمعنى مدح أو ذم / وهو موجود في الصّفات ، فلذلك جاز قطعها ، وأمّا التّأكيد فلا يستفاد منه مدح ولا ذم ، فلذلك لم يجز قطعه . [٢٠٦/

والوجه الرّابع : أن التأكيد يكون بالضّمائر دون الصّفات . وسرّه أن التأكيد يقوّي المعنى في نفس السّامع بالنسبة إلى رفع مجاز الحكم ، وإن كان المحكوم عليه في نهاية الإيضاح ، فلذلك احتيج إليه ، وأمّا الصّفة فلأن المقصود منها إيضاح المحكوم عليه ، وهو في نهاية الإيضاح ،فلا يحتاج إلى إيضاح ، لأنه ان كان لِمُتَكَلِّمٍ أو مخاطب

فقرينة التّكلّم أو الخطاب توضّحهما ، وإن كان لغائب فالقرينة الظاهرة نوضحه، فلا يحتاج إلى إيضاح .

والوجه الخامس : أن النّكرات تؤكد بتكرير ألفاظها دون معاني ألفاظها، وتوصف. وسرّه أن معاني ألفاظها معارف، ولا تؤكّد النّكرات بالمعارف ، وأمّا الوصف فإنها توصف بما يوافقها في التّنكير .

وقال الأندلسيّ في (شرح المفصل) : النّعت يفارق التوكيد من أوجه :

الأول : أن التأكيد إن كان معنويًّا فألفاظه محصورة ، وألفاظ الصّفات ليست كذلك ، وإن كان لفظيًّا فإنه يجري في الكلم بأسرها مفردةً ومركّبةً ، والنعت ليس كذلك .

الثاني : أن النّعت يتبع المعرفة والنكرة ، والتأكيد لا يتبع إلا المعارف أعني التأكيد المعنوي .

الثالث : أن الصّفة يشترط فيها أن تكون مشتقّة ، ولا كذلك في التأكيد .

[عطف البيانِ والصّفة]

قال وعطف البيان يجامع الصّفة من حيث إنه يبيّن ويوضّح كما تفعل الصفة في الجملة .

ثم إنهما يفترقان في غير ذلك ، فالصّفة مشتّقة أبداً من معنى في الموصوف أو في شبيه استحقّ أن يوضع له اسم منه نحو : طويل مُشْتَقّ من الطول . فإذا قلت: رجل طويل، فالرجل استحقّ أن يكون طويلاً اسماً له وواقعاً عليه بطريق وجود الطّول فيه . وأمّا عطف البيان فلا يكون مشتقًّا .

وفرق ثانٍ : وهو أن عطف البيان على الانفراد يدل على المقصود فإذا / قلت: زيد أبو عبد الله دَلّ(أبو عبد الله) لو انفرد على الرجل المخصوص الذي قصد به زيد ، وأمّا الصّفة فليست كذلك ، لأنك إذا قلت: رجل طويل، ثم أفردت الطويل، ولم تقدّر جريه على رجل لم يدل عليه ، وإنما يدلّ على شيء من صفته الطّول على الجملة . [٢٠٧/٢]

وفرق ثالث : أن عطف البيان لا يكون إلّا بالمعارف والصّفة تكون بالمعرفة والنكرة .

وفرق رابع : أن النّعت يكون للشيء وكيفيّته ، وعطف البيان لا يكون فيه ذلك .

وفرق خامس : أن النعت قد يكون جملة ، وعطف البيان ليس كذلك .

والنّعت منه ما يكون للمدح ولا كذلك في عطف البيان .

وأيضاً فالصفة تتحمل الضمير، وعطف البيان لا يتحمّله . وغير ذلك من الفروق . انتهى .

وقال ابن يعيش وصاحب (البسيط) : عطف البيان يشبه الصّفة من أربعة أوجه ، ويفارقها من أربعة أوجه ، أما أوجه الشّبه :

فأحدها : أن يبيّن المتبوع كبيان الصفة .

والثاني : أن حكمه حكم الصّفة في انسحاب العامل عليها .

والثالث : أنه يطابق متبوعه في التّعريف كالصفة .

والرابع : أنه لا يجري على مضمر كالصفة .

وأما أوجه المفارقة :

فأحدها : أن الصّفة بالمشتق غالباً وهو بالجوامد .

والثاني : أن عطف البيان يختص بالمعارف ، والصفة تكون في المعارف والنّكرات . وذكر بعضهم أنه يكون في النّكرات أيضاً .

والثالث : أن حكم الصّفة أن تكون أعمّ من الموصوف أو مساوية ، ولا تكون أخصّ منه ؛ لأنها تستمد من الفعل بدليل تحمّلها للضمير ، فلذلك انحطّت رتبتها لنظرها إلى ما أصله التّنكير . ولا يشترط ذلك في عطف البيان / نحو : مررت بأخيك زيد ، فإن زيداً [٢/٠٨] أخص من الأخ .

الرّابع : أن الصّفة يجوز فيهـا القطع إلى النّصب والـرّفع ولا يجوز ذلك في عطف البيان، لعدم المدح والذّم المقتضى للقطع .

[عطف البيان والبدل]

قالا : ويشبه البدل أيضاً من أربعة أوجه ، ويفارقه من أربعة أوجه :

أما أوجه الشّبه :

فأحدها : أنه عبارة عن الأوّل كالبدل .

والثاني : أنه يكون بالجوامد كالبدل .

والثالث : أنهُ قد يكون أخصّ من متبوعه وأعم منه كالبدل .

والرابع : أنه قد يكون بلفظ الأول على جهة التأكيد كقول[1] القائل

٣٦٨= * يا نصرُ نصرٌ نَصْرا[2] *

---

(١) في ط : كقوله لقائل : تحريف واضح .

(٢) رجز هو بتمامه :

إنـي وأسـطار سُـطِرْن سـطراً لـقائـل يـا نصـرُ نصـرٌ نَصْـرا

وهو لرؤبة، ديوانه / ١٧٤ ، وروايته :

* يا نصر نَصْرَاً نصراً * بنصب « نصراً الثانية .

من شواهد : سيبويه ١ / ٣٠٤ ، والخزانة ١ /٣٢٥ ، وشرح شواهد المغنى للسّيوطي /٨١٢ ، والمغنى ٢ /٤٣٤ ، ٧٤٢، ٥١٠ .

والهمع والدرر رقم ٩٥٧، ١٥٤٨ .

كالبدل .

وأما وأجه المفارقة :

فأحدها : أنّ عطف البيان في تقدير جملة على الأصح ، والبدل في تقدير جملتين على الأصح .

والثاني : أن عطف البيان يشترط مطابقته لما قبله في التّعريف بخلاف البدل ، فإنه تبدل النّكرة من المعرفة وبالعكس .

والثالث : أن عطف البيان لا يجري على المضمر كالوصف بخلاف البدل .

والرابع : أن البدل قد يكون غير الأوّل في بدل البعض والاشتمال والغلط بخلاف عطف البيان .

وقال ابن جنّي في (الخصائص) : حدثنا أبو علي أن الزّيادي سأل أبا الحسن عن قولهم : مررت برجل قائم زيدٌ أبوه بدلٌ أم صفة ؟ فقال أبو الحسن : لا أبالي بأيّهما أجبت ؟ قال ابن جنّي : وهذا يدلّ على تداخل الوصف والبدل، وعلى ضعف العامل المقدّر مع البدل .

وقال ابن يعيش : قد اجتمع في البدل ما افترق في الصّفة والتأكيد ، لأن فيه إيضاحاً للبدَل ورفعَ لَبْسٍ ، كما كان ذلك في الصّفة وفيه رفعٌ للمجاز،وإبطال التوسّع الذي كان يجوز في المبدل منه ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني أخوك / جاز أن تريد كتابه أو [٢/٠٩

رسوله ، فإذا قلت : زيد زال ذلك الاحتمال ، كما لو قلت : نفسه أو عينه ، فقد حصل باجتماع البدل والمبدل منه ما يحصل من التّأكيد بالنّفس والعين ، ومن البيان ما يحصل بالنّعت غير أن البيان في البدل مقدّم ، وفي النعت والتأكيد مؤخر .

وقال ابن هشام في (المغني) : افترق عطف البيان والبدل في ثمانية أمور، فذكر من هذه الأربعة التي ذكرها ابن يعيش وصاحب (البسيط) ثلاثة :

الرابع والخامس والسادس : أن عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعاً لجملة، ولا فعلاً تابعاً لفعل بخلاف البدل .

والسابع : أنه لا يكون بلفظ الأول ، ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب : ﴿ **وَتَرَى كُلّ أُمة جاثية كُلَّ أُمة تُدْعى إلى كتابها** ﴾[1] بنصب كُلّ الثانية .

والثامن : أنه ليس في نيّة إحلاله محلّ الأول بخلاف البدل ، ولهذا امتنع البدل، وتعين البيان في نحو: يا زيدُ الحارثُ ، ويا سعيد كرزٌ ، وفي نحو : أنا الضارب الرّجلِ زيدٍ ، وفي نحو : زيدٌ أفضل النّاس الرجالِ والنساءِ، أو النّساءِ والرجالِ ، وفي نحو : يأيّها الرّجلُ غلامَ زيد ، وفي نحو أيُّ الرّجلين زيد وعمرو جاءك ؟ وفي نحو :

---

(١) الجاثية /٢٨ . وفي النشر ٢ /٣٧٢ : قرأ يعقوب بنصب اللام ، وقرأ الباقون برفعها .

جاءني كلا أخويك زيد وعمرو[١] .

وعبارة[٢] ابن السّراج : الفرق بين عطف البيان وبين البدل : أن عطف البيان تقديره تقدير النّعت التابع للاسم ، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول . قال : والفرق بين العطف وبين النعت والبدل : أن الثاني في العطف غير الأول ، والنّعت والبدل هما الأول .

قال ابن يعيش : ويتبيّن الفرق بينهما بياناً شافياً في موضعين :

أحدهما : النّداء / نحو : يا أخانا زيداً. [٢/ ٢١٠]

والثاني : نحو أنا الضّاربُ الرّجلِ زيدٍ ، فإنه يتعين فيهما جعل زيدٌ عطف بيان، ولا يجوز جعله بدلاً ،لأنه يوجب ضم زيدٌ في الأول[٣] وامتناع الإضافة في الثّاني[٤] .

---

(١) انظر نص ابن هشام في المغنى ٢/ ٥٠٧ تحت عنوان : « ما افترق فيه عطف البيان والبدل » وقد وضح أمور الافتراق بأمثلة وشواهد عديدة .

(٢) في ط فقط : « وقال ابن هشام في المغنى : وعبارة ابن السّراج » الخ بزيادة « وقال ابن هشام » وهي زيادة ليست في النسخ المخطوطة مما يدّل على أنها وهم ، وقد تتبعت هذه العبارة في المغنى في هذا الموضع فلم أعثر عليها .

(٣) أي في الموضع الأول الذي مثّل له بمثال : يا أخانا زيداً . ويترتب على جعله بدلاً أن تقول : يا أخانا زيدُ بالضم ، ولم يجز نصبه ولا تنوينه لأنه من جملة أخرى غير الأول كأنك قلت : يا أخانا يا زيد .

(٤) فسّره ابن يعيش في الموضع نفسه ٣/٧٣ بقوله : « إن جعلت زيداً عطف بيان جازت المسألة ، وإن جعلته بدلاً لم تجز ، لأن حدّ عطف البيان أن =

قال ابن يعيش : ومن الفصل بين البدل وعطف البيان : ان المقصود بالحديث في عطف البيان هو الأول ، والثّاني بيان كالنعت المستغنى عنه . والمقصود بالحديث في البدل[1] هو الثاني ، لأن البدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمًّى مترادفان عليه ، والثّاني منهما أشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه ، وصار الأول كالتّوطئة والبساط لذكر الثّاني . وعلى هذا لو قلت : زوجتك بنتي فاطمة وكانت عائشة ، فإن أردت عطف البيان صَحّ النّكاح ، لأن الغلط وقع في البيان ، والمقصود لا غلط فيه . وإذا جعلته بدلاً لا يصحّ النكاح لأن الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث وهو الثّاني[2] .

وذكر صاحب (البسيط) مثله قال : وينبغي للفقيه أن يتبع هذا التّحقيق ولا ينكره .

وكتب الزّركشي على الحاشية هنا : ما ذكره حسنٌ وبه يستدرك على أصحابنا حيث حَكَوْا وجهين في مثل هـذه الصورة وصحّحوا الصّحة .

= تجري الأسماء الصريحة مجرى الصفات فيعمل فيه العامل ، وهو في موضعه بواسطة المتبوع ، والبدل يعمل فيه العامل على تقدير تنحية الأول ، ووضعه موضعه مباشراً للعامل » .

(١) في ط فقط : « الأول » مكان : « البدل » تحريف ، صوابه من المخطوطات وابن يعيش ٣ / ٧٤ .

(٢) أنظر ابن يعيش ٣ / ٧٤ .

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيّان : باب العطف أوسع من باب البدل، لأن لنا عطفاً على اللّفظ وعلى الموضع، وعلى التّوهّم ، والبدل يكون على اللفظ، وعلى الموضع ولايكون على التوهم. وفيه الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوّهم: أن العطف على الموضع عامله موجود وأثره مفقود ، والعطف على التّوهم أثره موجود وعامله مفقود .

وقال السّخاوي في (سفر السعادة) : قال شيخنا أبو اليُمْن الكنديّ[1] : ينبغي أن يعلم أن كثيراً من النّحويين لا يكادون يعرفون عطف البيان على حقيقته ، وإنما ذكره سيبويه عارضاً في مواضع ، وأكثر ما يجيء تابعاً للأسماء المبهمة كقولك : يا هذا زيدُ ، ألا ترى أنه ينون زيد ، فدلّ على أنه ليس ببدل .

وعلى هذا تقول : يأيها الرجل زيدٌ فزيدٌ لا يكون بدلاً من الرجل لأن أي / لا توصف بما لا « لام »[2] فيه ، وإنما يكون بدلاً من [٢/٢١١

(١) هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن ، الإمام تاج الدين أبو اليُمن الكنديّ ولد ببغداد سنة ٥٢٠ . وكان أعلى مَنْ على الأرض إسناداً في القراءات ، وله خزانة كتب في الجامع الأموي ، فيها كل نفيس . وتوفي يوم الاثنين سادس شوال سنة ٦١٣ .
وفيه يقول تلميذه الشيخ علم الدين السخاويّ ، وكان يبالغ في وصفه :
لم يكن في عصر عمرٍو مثلُهُ ... وكذا الكندي في آخر عَصْر
وهما زيد وعمرو إنما ... بُنِي النحو على زيدٍ وعمرو
انظر البغية ١/٥٧١.

(٢) في ط فقط : « إلَّا بما لا لام فيه » بزيادة إلَّا تحريف يفسد الأسلوب .

أي ، فلذلك كان مبنيّاً على الضّم غير منوّن . وهذا المكان من أوضح فروقه ، وهو من المواضع التي لا يقع فيها البدل .

وللبدل مواضع يخالف لفظه فيها لفظ عطف البيان فيعلم بذلك أن عطف البيان من قبل التّوابع قائم بنفسه على خفائه ، وأحكامه في التكرير ، والعطف ، والإعراب ، في التّقديم والتأخير . والعامل فيه أحكام الصفة فلذلك أدخله سيبويه في جملتها ولم يُفْرد له باباً .

قال ومن الفرق بين الصفة وعطف البيان : أن الصفة لا بُدّ من تقديرها ثانياً وإلاّ بطل كونها صفةً ، وعطف البيان علمه لا بد من تقديره غير ثانٍ بل أولاً ،وإلا فسد كونه علماً ، فلذلك لا يصحّ أن يجري مجرى الصّفة من كل وجه . انتهى .

وقال ابن هشام في (تذكرته) : عطف البيان ، والنّعت ، وبدل الكُلّ من الكل ، والتأكيد فيها بيان لمتبوعها .

وتفترق من أوجه : فيفارق عطف البيان النعت من وجهين :

أحدهما : من حيث أن النّعت بالمشتق أو بالمؤول به وهو ليس كذلك .

والثاني من حيث أن النعت يرفع الضمير والسببيّ ، والبيان ليس كذلك .

وهذا الوجه ناشيء عن الأول فينبغي أن يهذب فيقال : يكون في

الحقيقة لغير الأول نحو : رجلٌ[1] قـائمٍ أبوه ، والبيـان لا يكون إلاّ للأول .

ويفارق التأكيد من وجهين :

أحدهما : أن التأكيد بألفاظ محصورة . وهذا ليس كذلك .

الثاني : أن التأكيد يرفع المجاز . وهذا إنما يرفع الاشتراك .

ووجه ثالث على رأي الكوفيين : أنهما يتخالفان في التعريف والتنكير في نحو : صمت شهراً كُلّه ، ولا يجوز ذلك في البيان خلافاً للزمخشريّ .

ويفارق البدل من وجهين :

أحدهما : أن متبوعه هو المقصود بالنسبة وليس كذلك البدل ، فالمقصود التابع لا المتبوع . وإنما ذكر الأول كالتوطئة / . [٢/٢١٢]

والثاني : أن البيان من جملة الأول . والبدل من جملة أخرى . انتهى .

وقال الأندلسيّ في (شرح المفصل) : امتاز البدل عن بقيـة التوابع الأربعة بخواصّ لا توجد فيها .

وأما امتيازه عن الصفة فبوجوه :

---

(١) في ط فقط : « برجل » بزيادة الباء ، تحريف

أحدها: أن الصفة تكون بالمشتّق أو ما هو في حكمه. ولا كذلك البدل، فإن حقه أن يكون بالاسماء الجامدة أو المصادر .

الثاني : أن الصفة تطابق الموصوف تعريفاًوتنكيراً. والبـدل لا يلزم فيه ذلك .

الثـالث : أنه يجـري في المـظهـر والمضمر. والصّفـة ليست كذلك .

الـرابع : أن البـدل ينقسم إلى بـدل بعض وكـل واشتمـال ، والصفة لا تنقسم هذه القسمة .

الخامس : أن البدل منه مـا يجري مجرى الغلط . وليس ذلك في الصفة .

السادس : أن البدل لا يكون للمدح والذمّ كما تكون الصفة .

السـابع : أن البـدل يجري مجـرى جملة أخرى ولا كـذلـك الصفة .

الثامن : أن الصفة تكون جملة تجري على المفرد. في البدل لا يكون كذلك ، فلا تبدل الجملة من المفرد .

التـاسـع : أن الـوصف يكـون بمعنى في شيء من أسبـاب الموصوف. والبدل لا يكون كذلك، لو قلت : سلب زيد ثوب أخيه لما جاز .

العاشر : أن البدل موضوع على مسمّى المبدل منه بالخصوصيّة

من غير زيادة ولا نقصان ، والوصف ليس موضوعا على مُسّمّى الموصوف بالوضع بل بالالتزام .

وأمّا امتيازه عن عطف البيان فمن وجوه :

أحدها : أنه يجري في المعرفة والنكرة . وعطف البيان لا يكون إلّا معرفة على ما قيل(١) / . [٢١٣/٢]

الثاني : أن عطف البيان هو المعطوف لا غير ، والبدل قد لا يكون المبدل بل بعضه ، أو مشتملاً عليه ، أولا واحداً منهما ، وهو بدل الغلط .

الثالث : أن البدل يقدّر معه العامل ، ولا كذلك في عطف البيان .

الرابع : أن في البدل ما يجري مجرى الغلط ، وليس هذا في عطف البيان .

وأما امتيازه عن التأكيد فلأن ألفاظ التأكيد المعنوي محصورة .

وأمّا اللّفظيّ فهو إعادة اللفظ الأول ، والبدل ليس كذلك ، ولأن التأكيد قد يكون المراد منه الإحاطة والشّمول ، وليس هذا في البدل .

وأما امتيازه عن عطف النسق فظاهر .

وقال ابن الدّهّان في (الغُرّة) : : المناسبة بين التوكيد والبدل : أنهما تكريران يلحقان الأول في أحد أقسام البدل ، وأن كُلّ واحد منهما لا يتقدّم على صاحبه ، وأن إعرابهما كإعراب ما يجريان

(١) في ط : « ما قبل ذلك » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

عليه ، وأنك في التّوكيد مسدّدٌ لمعنى المؤكّد ، وكذلك في البدل يُعني بالأول فتبدل منه .

ومن المقاربة التي بين الوصف والبدل : أن الصفة موضحة كما أن البدل موضّح .

والمباينة بينهما : أن الصّفة لا تكون إلا بمشتقّ ، والبدل لا يلزم ذلك فيه . وفي البدل ما يلزم فيه ضمير ظاهر إلى اللّفظ ،وذلك البعض والاشتمال، وليس كذلك الصّفة إذا كانت للأول ، بل يكون مستتراً غير ظاهر الى اللفظ . وفي البدل ما لا يتحمّل(١) ضمير البتّة . وليس كذلك الصّفة .

والبدل يخالف متبوعه في التعريف والتنكير ، والصّفة ليست كذلك .

ومن الفرق بين الصفة والبدل : أن الفعل يبدل منه ولا يوصف .

ذكر ما افترق فيه الصّفة والحال

قال ابن القوّاس: الحال لها شبه بالصّفة من حيث أنّ كل واحد منهما / لبيان هيئة مُفيدة . [٢/٢١٤]

وقال في (البسيط) : الفرق بينهما من عشرة أوجه :

---

(١) في ط : « ما لا يتحمل عليه ضمير » بزيادة « عليه » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

أحدها : أنّ الصّفة لازمة للموصوف ، والحال غير لازمة ، ولذلك إذا قلت : جاء زيد الضّاحك كانت الصفة ثابتة له قبل مجيئه . وإذا قلت : جاء زيد ضاحكاً كانت صفة الضّحك له في حال مجيئه فحسب .

الثاني : أن الصفة لا تكون لموصوفين مختلفَيْ الإعراب، بخلاف الحال فإنها قد تكون من الفاعل والمفعول .

الثالث : أن الصفة تتبع الموصوف في إعرابه بخلاف الحال .

الرابع: أن الحال تلازم التنكير. والصفة على وفق موصوفها .

الخامس : أن الحال تتقدم على صاحبها وعلى عاملها القويّ عند البصريين. بخلاف الصّفة، فإنها لا تتقدّم على موصوفها .

السادس : أن الحال تكون مع المضمر. بخلاف الصّفة .

السابع : أن الحال ليس في عاملها خلاف. وفي عامل الصفة خلاف .

الثامن : أن الحال يغني عن عائدها الواو. بخلاف الصفة .

التاسع : أن الصفة أدخل من الحال في باب الاشتقاق .

العاشر : أن الصّفات المتعددة لموصوف واحد جائزة ، وفي الأحوال المتعدّدة كلام . انتهى .

ذكر ما افترقت فيه أم المتصلة والمنقطعة

قال ابن الصائغ في (تذكرته) : نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح : الفرق بين أم المتصلة والمنقطة من سبعة أوجه :

فالمُتصلة تقدّر بأي[1] .

ولا تقع إلاّ بعد استفهام .

والجواب فيها اسم مُعيّن ، لا « نعم » أو « لا » .

ويقدّر الكلام بها واحداً .

والإضراب فيها ، وما بعدها معطوف على ما قبلها لا لازم الرفّع بإضمار مبتدأ .

وتقتضي المعادلة وهي أن يكون حرف الاستفهام يلي الاسم وأم كذلك. والفعل بينهما كأزيداً ضربته أم عمراً، فزيدٌ وعمروٌ مستفهم عنهما .

---

(١) في النسخ المخطوطة : « إلى » مكان « أي » تحريف صوابه من ط ومن قول المرادي في الجني الداني /٢٠٥ عند الحديث عن أم : « أم المتصلة وهي المعادلة لهمزة التسوية نحو : ﴿ **سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم** ﴾ (البقرة /٦) أو لهمزة الاستفهام التي يطلب بها لـ « أم » ما يطلب بـ « أي » نحو : أقام زيد أم قعد»؟.

وأولِيتْ كـ « لا » حرف الاستفهام »/. [١٥/٢]

والذي لا تسأل عنه بينهما .

ولو سألت عن الفعل قلت: أضربت زيداً أم قتلته ؟

وقال المهلّبي :

الفرق في أم إذا جاءتـك مُتّصله   من أوجـه سبعة لِلْقَـطْع معتـزلـه
وقـوعها بعـد الاستفهام عـاريـة   قَطْع الإضراب في الأسماء معتدلهْ
كالفعل والفصل لا يحتل بينهما   جـواب سـائلهـا التّعيين للمَسَلهْ
من بعـد تقديـر أي ثم مفـردهـا   من بعدها داخلٌ في حُكْمِ ما عدَلَهْ
وكون ما بعـدها من جِنْس أولـه   وعكسُ ذلـك يقتضيـه لِمُنْفَصلَهْ

ذكر ما افترق فيه أم واو

قال ابن العّطار في (تقييد الجمل) : أم وأو يشتبهان من وجوه، ويفترقان من وجوه :

فوجوه المشـابهة ثـلاثة : الحـرفيّة ، والعطفيّة، وأنهمـا لأحد الشيئين أو الأشياء .

ووجوه المخالفة خمسة :

وقال في (البسيط) : الفرق بينهما من أربعة أوجه:

أحدها : أن أم تفيد الاستفهام دون أو .

الثاني : أن أو مع الهمزة لا تقدر[١] بأحد ، وأم مع الهمزة المعادلة تقدّر بأي .

الثالث : أن جواب الاستفهام مع أو بـ « لا » أو نعم . وجوابه مع أم المعادلة بالتعّيين.

الرابع : أن الاستفهام مع أو سابقٌ على الاستفهام مع أم المعادلة ، لأن طلب التّعيين إنما يكون بعد معرفة الأحديّة، وحكم الأحديّة .

قال : وأمّا الفرق بين موقعهما ، فإذا كان الاستفهام باسم كقولك : أيهم يقوم أو يقعد، ومَنْ يقوم أو يقعد، كان العطف بـ«أو»دون (أمْ)، لأن التّعيين يستفاد من الاستفهام بالاسم ، فلا حاجة إلى أم في ذلك، لدلالة الاسم على معناها ، وهو التّعين.

وأما أفعل التّفضيل كقولك : زيد أفضل أم عمرو فلا يعطف معه إلاّ بأم دون أو ، لأن أفعل التفضيل موضوع لما قد ثبت فلا يطلب معه إلا التّعيين دون الأحديّة .

وإذا وقع سواء قبل همزة الاستفهام كان العطف بأم سواء كان ما بعدها / اسماً أم فعلاً كقولك : سواء عليّ أزيد في الدار أم عمرو ؟ [٢١٦/] وسواء عليّ أقمت أم قعدت ؟ .

(١) في ط فقط : « لا تقدر » بزيادة : « لا »تحريف،صوابه من المخطوطات والأسلوب .

وإنّما كان كذلك ، لأن الهمزة تطلب ما بعد أم لمعادلة المساواة، ولذلك لا يصح الوقف على ما قبل أم .

وإذا لم يقع بعد سواء همزة استفهام فلا يخلو إمّا أن يقع بعده اسمان أو فعلان ، فان وقع بعده اسمان كان العطف بالواو كقولك : سواء على زيد وعمرو . وفي التنزيل ﴿ **سواءٌ محياهُم ومماتُهم** ﴾[1] لأن التّسوية تقتضي التعديل بين شيئين .

وإن وقع بعده فعلان من غير استفهام كقولك : سواءٌ عليّ قمت أو قعدت كان العطف بأو ، لأنه يصير بمعنى الجزاء .

وإذا وقع بعد(أبالي)همزة الاستفهام كان العطف بأم كقولك: ما أبالي أزيداً ضربت أم عمراً ؟ لأن الهمزة تقتضي ما بعد أم لتحقيق المعادلة والمجموع في موضع مفعول أبالي ، ولذلك لا يصحّ السّكوت على ما قبل أم .

وأما إذا لم يقع بعده همزة الاستفهام كقولك : ما أبالي ضربت زيداً أو عمراً ، فإن العطف بأو لعدم الاستفهام الذي يقتضي ما بعدها ، ولذلك يحسن السّكوت على ما قبل أو ، تقول : ما أبالي ضربت زيداً .

والأجود في نحو قولك : ما أدري أزيد في الدّار أم عمرو ، وما أدري أقمت أم قعدت ، وليت شعري أقمت أم قعدت، العطف بأم ، لأنها بمنزلة : « علمت » ، فتكون الهمزة ما بعد أم لتحقيق المعادلة ،

(١) الجاثية / ٢١ .

والفعل المعلّق في المعنى بمجموعهما على معنى: أيّهما .

وقد ذكروا جواز « أو » وهو ضعيف لوجهين :

أحدهما : أنه لا يصح السّكوت على ما قبل «أو». والضابط الكُلِّيّ في الفرق بينهما : أنه يحسن السكوت على ما قبل « أو » فإن لم يحسن فهو من مواضع أم .

والثاني : أنه يصير المعنى : ما أدري أحد الفعلين فعل ، ولا معنى له ، إنما المعنى يتقضي ما أُدري أي الفعلين فعل . وأما قوله :

٣٦٩= إذا ما انْتهى عِلْمي تَنَاهَيْتُ عنده أطال فَأَمْلى أو تَنَاهى فَأَقصرا[١]

فالّذي حَسّن العطف فيه بأو وإن تقدّمت الهمزة : أن الجملتين فضلة في موضع الحال أي تناهيت عنده في حال طُوله في إملائه أو في حال تناهيه وقصره . انتهى / . [٢١٧/١]

ذكر الفرق بين أو وإمّا

قال ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : الفرق بين أو وإمّا من جهة اللفظ من وجهين :

(١) نسب في سيبويه ١/ ٤٩٠ لزيادة بن زيد العذريّ

من شواهد : سيبويه ، والمقتضب ٣٠٢/٣ ، والخزانة ٤/ ٤٦٩ .

أحدهما : أن إمّا لا تستعمل إلا مكررة. وأو لا تكرر .

الثاني : أن إما تلازم حرف العطف. وأو لا يدخل عليها حرف العطف .

ذكر الفرق بين حتى العاطفة والواو

قال ابن هشام في (المغني) : تكون حتى عاطفة بمنزلة الواو ، إلاّ أن بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط .

أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما أن ذلك شرط مجرورها. ذكره ابن هشام الخضراوي ، ولم أقف عليه لغيره .

وأن تكون إمّا بعضاً من جمع قبلها كقَدِم الحجاج حتى المشاة ، أو جزءاً من كل كأكلت السّمكة حتى رأسها ، أو كجزء كأعجبتني الجارية حتى حديثها .

والذي يضبط ذلك : أنها تدخل حيث يصحّ دخول الاستثناء ، وتمتنع حيث يمتنع ، وأن يكون غاية لما قبلها ، إمّا في عُلُو أو ضده .

الثاني : أنها لا تعطف الجُمل .

الثالث : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الجارّ فرقاً بينها وبين الجارّة نحو : مررت بالقوم حتى بزيد . ذكر ذلك ابن الخبّاز ،وأطلقه.

وقيّده ابن مالك بأن لا يتعيّن كونهما للعطف نحو : عجبت من القوم حتى بَنِيهم .

قال ابن هشام : وهو حسن ، قال : ويظهر لي أن الذي لحظه ابن مالك أن الموضع الذي يصلح أن تحل فيه (إلى) محلّ(حتى) العاطفة فهي فيه محتملة للجارّة، فيحتاج حينئذٍ إلى اعادة الجار عند قصد العطف نحو : اعتكفت في الشّهر حتى في آخره .

وزعم ابن عصفور : أن إعادة الجار مع حتى أحسن ولم يجعلها واجبة / . [٢١٨/

ذكر ما افترقت فيه النّون الخفيفة والتّنوين

قال ابن السّراج في الأصول : النّون الخفيفة في الفعل نظير التّنوين في الاسم، فلا يجوز الوقف عليها كما لا يوقف على التّنوين ، وقد فرّقوا بينهما بأن النّون الخفيفة لا تحرّك لالتقاء السّاكنين ، والتنوين يحرك لالتقاء السّاكنين ، فمتى لقي النون الخفيفة ساكن سقطت كأنهم فضّلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل ، وفصلوا بينهما .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : إنما حذفت النون الخفيفة ولم تحرّك حطًّا لها عن درجة التّنوين حيث كان التّنوين يحرّك لالتقاء

الساكنين غالباً[١]؛ لأن الأفعال أضعف من الأسماء فما يدخلها أضعف مما يدخل الأسماء مع أن نون التوكيد ليست ملازمة للفعل إلّا مع المستقبل في القسم ، والتّنوين لازم لكلّ اسم منصرف عُرّي عن الألف واللام والإضافة، فلما انحطت النّون من التنوين، وانحطّ ما تلحقه عما يلحقه التّنوين ألزموها الحذف عند التقاء السّاكنين .

قال أبو عليّ : لمَا يدخل الاسم على ما يدخُلُ الفعل مزيّة ، يعني تفضيلهم التّنوين بتحريكه؛ لالتقاء السّاكنين على النّون بحذفها لالتقاء الساكنين .

ذكر ما افترق فيه تنوين المقابلة والنون المقابل له

قال ابن القوّاس في (شرح الدرة) : اعلم أنّ تنوين[٢] المقابلة يفارق النون المقابل له في أنّ التّنوين لا يثبت مع اللّام ولا في الوقف، بخلاف النّون، وأن النّون تجعل حرف الإعْراب بخلاف التّنوين .

ذكر ما افترقت فيه السين وسوف

قال ابن هشام في (المغني) : تنفرد سوف عن السين بدخول

(١) في ط : « عاليا » بالعين ، تحريف .

(٢) في ط فقط : « أن التنوين » بزيادة « أل » .

اللّام عليها نحو : ﴿ ولَسَوْف يُعْطيك رَبُّك فترضى ﴾[١] ، وبأنها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله

٣٧٠= * وما أدري وسوف إخال أدري[٢] *

[٢١٩/٢] وذهب البصريّون : إلى أن مدّة الاستقبال / معها أوسع من السّين . .

قال ابن هشام : وكأنّهم نظروا إلى أن كثرة الحروف تدلّ على كثرة المعنى ، وليس ذلك بمطرد .

وقال ابن إياز في (شرح الفصول) : الفرق بين السين وسوف من وجهين :

الأول : التّراخي في سوف أشدّ منه في السّين بدليل استقراء كلامهم ، قال تعالى : ﴿ وسوف تسألون ﴾[٣] ، وطال الأمد والزّمان ،

---

(١) الضحى / ٥.

(٢) تمامه :

* أقومٌ آلُ حصنٍ أم نساءُ *

وهو لزهير بن أبي سلمى .

من شواهد : ابن الشجريّ ٢/٣٣٤، والمغنى ١/٤٠، ١٢٣، ٢/٥٣، وحاشية يس ١/٢٥٣ ، والهمع والدرر رقم ٥٩٩، ٩٦٣، ١٣٤٧ .

(٣) الزخرف / ٤٤.

وقال تعالى : ﴿ سيقول السفهاء من الناس ما ولّاهم ﴾[١] . فتعجّل القول .

والثاني : أنه يجوز دخول اللّام على « سوف » ولا تكاد تدخل على السّين .

وقال ابن الخشّاب: سوف أشبه بالأسماء من السّين ؛ لكونها على ثلاثة أحرف ، والسّين أقعد في شبه الحروف؛ لكونها على حرف واحد ، فاختصّت سوف بجواز دخول اللّام عليها بخلاف السين .

ذكر ما افترقت فيه الفاظ الإغراء والأمر

قال الأندلسيّ : الفرق بين هذه الأسماء: عليك ودونك ونحوها في الإغراء وبين الأمر المأخوذ من الفعل من وجوه :

منها : أن الإغراء يكون مع المخاطب فلا يجوز / عليه زيداً :

ومنها : أل لا يتقدم معمولها عليها ، لا تقول : زيداً عليك .

ومنها : أن الفاعل فيها مستتر لا يظهر أصلاً في تثنية ولا جمع .

ومنها : أنّ حروف الجرّ هنا لا تتعلق بشيء ولا يعمل فيها عامل عند بصريّ إلا المازنيّ كقوله تعالى : ﴿ ارْجعوا وراءكم ﴾[٢] ،

(١) البقرة / ١٤٢ .

(٢) الحديد / ١٣ .

فليس « وراءكم » معمولاً لارجعوا ، لأنه اسم فعل ، بل ذكر تأكيداً .

ومنها : أن الإغراء لا يجاب بالفاء، لا يقال : دونك زيداً فيكرمك .

ومنها: أن المفعول به إذا كان مضمراً كان منفصلاً، ولم يجز أن [١/٢٢٠] يكون متصلاً نحو : عليك إيايّ ، ولا يقال: عليكني كما يقال : ألزمني ، لأن هذه لم تتمكن / تمكّن الأفعال .

ذكر ما افترقت فيه لام كي ولام الجحود

قال أبو حيّان : افترقا في أشياء :

أحدها : أن إضمار أنْ في لام الجحود على جهة الوجوب ، وفي لام كي على جهة الجواز في موضع ، والامتناع في موضع ، فالجواز حيث لم يقترن الفعل بـ « لا »نحو، جئت لتكرمني ، ويجوز لأن تكرمني ، والامتناع حيث اقترن بـ «لا»، فإن الإظهار حينئذٍ يتعيّن نحو ﴿ **لِئَلّا يَعْلم أهل الكتاب** ﴾(١) فراراً من توالي المتماثلين .

الثاني : أن فاعل لام الجحود لا يكوْن غير مرفوع كان نحو : ما كان زيد ليذهب ، بخلاف لام كي نحو: قام زيد ليذهب .

الثالث : أنه لا يقع قبلها فعل مستقبل ، فلا تقول : لن يكون

(١) الحديد / ٢٩ .

زيد ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو : سأتوب لِيغفر الله لي .

الرابع : أن الفعل المنفِيّ قبلها لا يكون مقيَّداً بظرف ، فلا يجوز ما كان زيد أمس ليضرب عمراً ، ويوم كذا ليفعل . ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو: جاء زيد أمس ليضرب عمراً .

الخامس : أنه لا يؤخر الفعل معها فلا يجوز ما كان زيدٌ إلا ليضرب عمراً ، ويجوز ذلك مع لام كي نحو: ما جاء زيدٌ إلّا ليضرب عمراً .

السادس : أنه يقع موقعها كي ، لا تقول: ما كان زيد كي يضرب عمراً. ويجوز ذلك في لام كي نحو : جاء زيد كي يضرب عمراً .

السابع : أن المنصوب بعدها لا يكون سبباً لما قبلها وهو كذلك بعد لام كي .

الثامن : أن النفي متسلّط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذي يتعلّق به اللام ، فيلزم من نفيه نفي ما بعد اللام ، وفي لام كي يتسلّط على ما بعدها نحو : ما جاء زيد ليضربك ، فينتفي الضّرب خاصة ، ولا ينتفي المجيء إلا بقرينة تدل على انتفائه .

التاسع : أن لام الجحود لا تتعلّق إلّا بمعنى الفعل الواجب حذفه ، فإذا قلت / ما كان زيد ليقوم ، فكأنك قلت : ما كان زيد [٢/٢٢١]

مستعداً للقيام ، يقدّر في كل موضع ما يليق به على حسب مساق الكلام ففي نحو قوله تعالى : ﴿ **وما كان الله لِيُطْلِعكم على الغَيْب** ﴾[1] يقدّر : مريداً لاطلاعكم على الغيب .

وأما لام كي ، فإنها متعلّقة بالفعل الظّاهر الذي هو معلول للفعل الذي دخلت عليه اللام .

العاشر : أن لام الجحود تقع بعد ما لا يستقلّ أن يكون[2] كلاماً دونها ، ولام كي لا تقع إلا بعد ما يستقلّ كلاماً ، ولذلك كان الأحسن في تأويل قوله :

٣٧١= فما جَمْعٌ ليغلِبَ جَمْع قَوْمِي   مقاومةً ولا فَرْدٌ لِفَرْدِ[3]

أنه على إضمار « كان » لدلالة المعنى عليه أي فما كان جمع ليغلب ، لتكون اللاّم فيه لام الجحود ، لا لام كي ، لأن ما قبلها وهو « فما جمع » لا يستقل كلاماً .

ذكر ما افترقت فيه الفاء والواو اللّذان ينصب المضارع بعدهما

قال أبو حيّان : لا أحفظ النّصب جاء بعد الواو ، بعد الدّعاء

(١) آل عمران / ١٧٩ .

(٢) في ط : « يكرن » بالراء ، تحريف واضح .

(٢) من شواهد : المغنى ١ /٢٣٣ ، والأشموني ٣ /٢٩٣ ، وقائله مجهول .

والعَرْض والتحضيض والرّجاء . قال : فينبغي أن لا يقدم على ذلك إلاّ بسماع .

قال : وكذلك مع التشبيه الواقع موقع النّفي ، ومع المنفيّ بها فإن عموم قول التّسهيل في « مواضع الفاء »[١] يدل على الجواز معهما . ويحتاج ذلك إلى السمّاع من العرب .

وانفردت الفاء بأن ما بعدها في غير النّفي يجزم عند سقوطها نحو : ﴿ قُلْ لِعبادِي يقولوا الّتي هي أَحْسَنُ ﴾[٢] ويرفع مقصوداً به الوصف أو الاستئناف .

وأجاز الزجاجيّ الجزم في النّفي أيضاً ، فأجاز : ما تأتينا تحدثنا . وعلى هذا قال بعضهم : كلّ ما تنصب فيه الفاء تجزم ، ولم يستثن شيئاً[٣] .

ذكر ما افترقت فيه أن المصدرية وأن التفسيرية

قال أبو حيان : من الفرق بين أَنْ المصدريّة والمفسّرة : أنّ المصدريّة ، يجوز أن تتقدم على الفعل ، لأنها معموله ، وإذا كانت

(١) انظر التسهيل /٢٣٢ .
(٢) الإسراء /٥٣ .
(٣) انظر هذا البحث بالتفصيل في همع الهوامع ٤/١١٨ إلى ١٣٩ .

[٢/٢٢٢] مفسّرة لم يجز أن تتقدمه ، لأن / المفسّر لا يتقدّم المفسر .

ذكر ما افترق فيه لمْ ولمّا

قال ابن هشام في (المغني) : افترقتا في خمسة أمور :

أحدها : أن « لمّا » لا تقترن بـأداة شرط لا يقـال : « إنْ لما تقم ، و(لمْ) تقترن به نحو « وإنْ لم تفعل »[١] .

الثاني : أن منفيّ لمّا يتصل بالحال كقوله :

٣٧٢= فإن كنتُ مأكولاً فكن خَيْر آكلٍ   وإلاَ فَأَدْرِكْني ولمّـا أمزّق[٢]

ومنفيّ لَمْ يحتمـل الاتصال نحـو : ﴿ ولم أكن بدعـائك رَبّ شقيًّا﴾[٣] .

والانقطاع مثل : « لم يَكُن شيئاً مَذْكوراً ﴾[٤] ، . ولهذا جاز :

---

(١) المائدة /٦٧ .

(٢) للمزّق العبديّ .

من شـواهد : ابن الشجـري ١/١٣٥ ، والمغنى ١/٣٠٩ ، والأشموني ٤/٥ .

قال ابن الشجري : أي إن كنت مظلوماً فتولّ ظلمي ، فظلمك لي أحب إليّ من أن يظلمني غيرك .

(٣) مريم / ٣.

(٤) الدهر / ١ .

لم يكن ثم كان ، ولم يجز لمّا يكن ثم كان .

ولامتداد النفي بعد لمّا لم يجز اقترانها بحرف التّعقيب بخلاف « لم » تقول : قمت فلم تقم ، لأن معناه وما قمت عقب قيامي ، ولا يجوز: قمت فلمّا تَقُم ، لأن معناه : وما قمت إلى الآن .

الثالث : أن منفيّ لمّا لا يكون إلّا قريباً من الحال ولا يشترط ذلك في منفيّ «لَمْ»، تقول : لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً ، ولا يجوز : لمّا يكن .

الرّابع : أن منفيّ لمّا متوقع ثبوته بخلاف منفيّ « لم » ، ألا ترى أن معنى :﴿ **بل لمّا يَذوقوا عذاب** ﴾[1] . أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقّع .

وقال الزّمّخشري في قوله تعالى : ﴿ **ولمّا يَدْخُلِ الإيمان في قُلوبِكم** ﴾[2] ما في لمّا من معنى التّوقع دالٌ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد .

الخامس أنّ مَنفيّ لمّا جائز الحذف لدليل كقوله :

٣٧٣= فجِئْتُ قُبورهم بَدْءاً ولمّــا فناديتُ القُبورَ فلَمْ يُجِبْنه[3]

(١) صٓ / ٨.
(٢) الحجرات / ١٤ .
(٣) نسب لذي الرّمة ، وليس في ديوانه .
من شواهد المغنى ١ / ٣١٠، والهمع والدرر رقم ١٢٨٧ .

أيْ ولمّا أكن قبل ذلك بَدْءاً أي سيِّداً . ولا يجوز وصلت إلى بغداد ولمْ ، تريد : ولم أدخلها . فأما قوله :

٣٧٤= احفظ وديعتك التي استُودعتها يوم الأعازب إن وَصَلْت وإن لَم ِ[١]

فضرورة . وعِلّة هذه الأحكام كلها أنّ « لم » لنفي فَعَل ، ولمّا لنفي قد فَعَل[٢] / . [٢/٢٢٣]

وقال ابن القوّاس في (شرح الدّرة) : لمّا تشارك لَمْ في النّفي والقَلْب، وتفارقها من أربعة أوجه :

أحدها : أنّ « لم » لنفي الماضي مطلقاً أي بغير قد ، ولمّا لنفي الماضي المقترن بقد.

والثاني : أنّ لم مفردة ، ولمّا مركبة .

والثالث : أن لمّا قد يحذف الفعل بعدها ، ولا يحذف بعد لَمْ إلاّ في الضرورة .

والرابع : أن لَمّا تفيد اتّصال النّفي إلى زمن الإخبار بخلاف لم ، فإن النفي بها منقطع .

(١) لإبراهيم بن هَرْمة ، وانظر شعر إبراهيم بن هرمة ١/ ١٩ . من شواهد : الخزانة ٣/٣٢٨، والعيني ٤/٤٤٣، والتصريح ٢/٢٤٧، والأشموني ٤/٦، والمغنى ١/ ٣١٠، والهمع والدرر رقم ١٢٨٥ .

(٢) انظر النص في المغنى ١/٣٠٩، ٣١٠.

[فائدة] مُهِمّة
في تخريج قراءة « وإن كلًّا لمّا لَيُوفِّيَنَّهُم »

اضطرب النّحويّون في تخرج قوله تعالى : ﴿ وإنّ كلًّا لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهم ﴾[١] في قراءة من شدّد ميم « لمّا » وشدّد إنّ أو خفّفها .

فنقل صاحب (كتاب اللاّمات) عن المبرّد أنه قال : هذا لَحْنٌ لا تقول العرب : إنْ زيداً لمّا خارج .

وقال المازني : لا أدري ما وجه هذه القراءة ؟

وقال الفرّاء : التّقدير : « لمن ما » فلما كثرت الميمات حذف منهن واحدة . فعلى هذا هي لام توكيد . ويعني بكثرة الميمات أن نون « مَنْ » حين أدغمت في ميم « ما » انقلبت ميماً بالإدغام فصارت ميمات[٢] ، وقال المازني أيضاً : «إنْ» بمعنى «ما» ثم تثقّل كما أن المؤكّدة تخفف ، ومعناها الثقيلة . انتهى .

قال أبو حيّان : وارتباك[٣] النحويّين في هذه القراءة وتلحين بعضهم لقارئها يدلّ على صعوبة المدرك فيها ، وتخريجها على

(١) هود/١١١ ، وفي هذه الآية ثماني قراءات ذكرت في معجم القراءات قراءة رقم ٣٦٩٤ . وقراءة حفص في المصحف بتشديد إنّ ، وتشديد لمّا .

(٢) في ط فقط : « ثلاث » ميمات بزيادة : « ثلاث »

(٣) في ط فقط : « وارتكاب » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

القواعد النّحوية .

وأمّا التلحين فلا سبيل إليه البتّة ، لأنها منقولة نقل التواتر في السّبعة .

وأمّا من قال : لا أدري ما وجْهُهَا ؟ فمعذور لخفاء إدراك ذلك عليه .

وأما تأويل أن المثقلة بأنها المخففّة التي هي نافية ففي غاية من الخطأ ، لأنها لو كانت نافية لم ينتصب بعدها « كُلّ » بل كان يرتفع . وأيضاً فإنه لا يحفظ من كلامهم أن تكون أن المثقلة نافية .

وأما تأويل الفرّاء فأيضاً في غاية الضعف ، إذ لا يحفظ من كلامهم « لمّا » في معنى : لِمَنْ ما .

[٢/٢٢٤] قال: وقد كنت من قديم فكرت في تخريج هذه الآية فظهر لي / تخريجها على القواعد النّحوية من غير شذوذ، وهو أن لمّا هي الجازمة ، وحذف الفعل المعمول لها لدلالة معنى الكلام عليه . والمعنى : وإن كلًّا لما يبخس أو ينقص عملُهُ ، أو ما كان من هذا المعنى ، فحذف الفعل لدلالة قوله :«ليوفينهم ربك أعمالهم» عليه .

قال : فعلى هذا استقرّ تخريج الآية على أحسن ما يمكن وأجمله ، ولم يهتد أحد من النّحويين في هذه الآية إليه على وضوحه واتّجاهه في علم العربيّة . والعلوم كنوز تحت مفاتيح الفهوم .

قال : ثم وجدت شيخنا أبا عبـد الله بن النقيب قد حكى في تفسيره عن أبي عمرو بن الحاجب: أنّ لَمّا هنا هي الجازمة ، وحذف الفعل بعدها . انتهى

[حمل لو على لولا]

(فـائدة) : قـال أبـو الحسين بن أبي الـربيـع في (شـرح الإيضاح) : اعلم أن العرب حملت لـو على لولا في مـوطن واحد أوقعت بعدها « أنّ » فقالت : لو أَنّ زيداً قائم كما قالت : لولا أن زيداً قائم .

وفعلت هذا هنا لِقُرب « لو » من « لولا »ولشبه أنّ بالفعل ، فكأن (أنّ) إذا وقعت بعد(لو) قد وقع بعدها الفعل .

ذكر ما افترقت فيه مدة الإنكار ومدة التذكار

قال في (التّسهيل) : لا تلي زيادة التذكّر هاء السكت بخلاف زيادة الإنكار .

قال أبو حيّان : وسبب ذلك أن المنكرّ قاصد للوقف ، والمتذكّر ليس بقاصد للوقف ،وإنما عرض له ما أوجب قطع كلامه وهو طالب لتذكّر ما بعد الذي انقطع كلامه فيه ، فلذلك لم تَلْحَقه .

ذكر الفرق بين هل وهمزة الاستفهام

قال ابن هشام : تفترق « هَلْ » من الهمزة من عشرة أوجه : اختصاصها بالتصديق ، وبالإيجاب ، وتخصيصها المضارع بالاستقبال ، ولا تدخل على الشرط، ولا تدخل على إنّ، ولا على اسم بعده فعل في الاختيار ، وتقع بعد العاطف لا قبله ، وبعد أم ، ويراد بالاستفهام بها النّفي ، وتأتي بمعنى قد / . [٢٢٥/٧]

ذكر ما افترقت فيه إذا ومتى

قال الزّمخشري في (المفصل) : الفصل بين متى وإذا : أنّ متى للوقت المبهم، وإذا للمعيّن .

وقال الخوارزمي[1] : الفرق بينهما : أن « إذا » للأمور الواجبة الوجود ، وما جرى ذلك المجرى، ممّا علم أنه كائن. « ومتى » لِما لم يترجح بين أن يكون وبين أن لا يكون . تقول : إذا طلعت الشمس خرجت ، ولا يصح فيه « متى » . وتقول : متى تخرج أخرج لمن لم يتيقن أنه خارج .

وقال في (البسيط) : تفارق متى الشّرطية إذا من وجهين .

أحدها : أن إذا تقع شرطاً في الأشياء المحقّقة الوقوع ؛ ولذلك

---

(١) محمد بن العباس أبو بكر الخوارزميّ ابن أخت محمد بن جرير الطبري المفسر المشهور ولد سنة ٣٢٣ هـ ، ومات في رمضان سنة ٣٨٣هـ. انظر البغية ١/١٢٥.

وردت شروط القرآن بها ، والشرط بمتى يحتمل الوجود والعدم .

الثاني : أن العامل في متى شرطها على مذهب الجمهور ، لكونها غير مضافة إليه بخلاف إذا لإضافتها إليه ، إذْ كانت للوقت المعيّن ، و « متى » للوقت المبهم .

ذكر ما افترقت فيه أيّان ومتى

قال ابن يعيش : أيان ظرف من ظروف الزّمان مبهم بمعنى متى ، والفرق بينها وبين متى أن متى لكثرة استعمالها صارت أظهر من أيان في الزّمان .

ووجه آخر من الفرق: أن متى تستعمل في كلّ زمان ، وأيان لا تستعمل إلا فيما يراد تفخيم أمره وتعظيمه .

وقال صاحب (البسيط) : أيّان بمعنى متى في الاستفهام .

وتفارق متى من وجهين :

أحدهما : أن متى أكثر استعمالاً منه .

والثاني : أن أيان يستفهم به في الأشياء المعظمة المفخمة . وكتب الجمهور ساكتة عن كونها شرطاً .

وذكر بعض المتأخرين: أنها تقع شرطاً، لأنها بمنزلة متى ، ومتى مشتركة بين الشّرط والاستفهام، فكذلك أيّان .

وتوجيه منع الشّرط عدم السماع ، وأن متى أكثر استعمالاً منها، فاخْتُصّت لكثرة استعمالها / بحكمٍ لا تُشاركها فيه أيّان . انتهى . [٢/٢٢٦]

قلت : فهذا فرق ثالث .

ذكر ما افترق فيه جواب لو وجواب لولا

قال أبو حيّان : ليس عندي ما يختلفان فيه إلا أن جواب لولا وجدناه في لسان العرب قد يقرن بقد كقوله :

٣٧٥= لولا الأمير ولولا حقُّ طاعَتِـهِ   لَقَدْ شَرِبْتُ دَماً أَحْلى من العَسَلِ

ولا أحفظ في « لو » ذلك ، لا أحفظ من كلامهم : لو جئتني لقد أحسنت إليك. وليس ببعيد أن يسمع ذلك فيها .

وقياس لو على لولا في ذلك عند من يرى القياس سائغٌ .

وجواب « لو » إذا كان ماضياً مثبتاً جاء في القرآن باللام كثيراً وبدونها في مواضع .

ولم يجيء جواب « لولا » ، في القرآن محذوف اللام من الماضي المثبت ولا في موضع واحد .

وقد اختلف فيه قول ابن عصفور ، فتارة جعله ضرورةً ، وتارة جعله جائزاً في قليل من الكلام .

ذكر ما افترق فيه كم الاستفهامية وكم الخبريّة

قال في (البسيط) : أما مشابهتهما : فإنهما اسمان، وأنهما مبنيّان ، وأنهما مفتقران إلى مبيّن ، وأنهما لازمان للتّصدر ، وأنّهما اسمان للعدد ، وأنهما لا يتقدّم عليهما عامل لفظيّ إلا المضاف وحرف الجر .

وأما مخالفتهما : فإن الاستفهاميّة بمنزلة عدد منّون، والخبرية بمنزلة عدد حذف منه التّنوين .

وأن الاستفهاميّة تُبَيَّنُ بالمفرد، والخبريّة تُبَيّن بالمفرد والجمع .

وأن ممّيز الاستفهاميّة منصوب، ومميز الخبرية مجرور .

وان الاستفهاميّة يحسن حذف مميّزها، والخبرية لايحسن حذف مميزها .

وأن الاستفهاميّة يفصل بينها وبين / مميزها ولا يحسن ذلك في [٢/٢٢٧] الخبرية إلا في الشعر .

وأن الاستفهاميّة إذا أبدل منها جيء مع البدل بالهمزة نحو : كم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟ وكم درهماً أخذت أثلاثين أم أربعين ؟ ولا

يفعل ذلك مع الخبريّة، لعدم دلالتها على الاستفهام،نحو: كم غلمانٍ عندي، ثلاثون وأربعون وخمسون .

وأن الخبريّة يعطف عليها بـ « لا » فيقال كم مالك لامائة ولامائتان، وكم دِرْهمٍ عندي لادرهم ولا درهمان ، لأن المعنى كثير من المال وكثيرٍ من الدّراهم ، لا هذا المقدار ، بل أكثر منه .

ولايجوز في الاستفهامية كم درهماً عندك لاثلاثةً ولاأربعةً؟لأن « لا » لا يعطف بها إلاّ بعد موجب ، لأنها تَنْفي عن الثاني ما ثبت للأول . ولم يَثْبُتْ شيء في الاستفهام .

وأنَّ « إلاّ » إذا وقعت بعد الاستفهاميّة كان إعراب ما بعدها على حدّ إعراب « كم » مِنْ رفع أو نَصْب أو جرٍّ ، لأنه بدل منها ، لأن الاستفهام يبدل منه ·

ويستفاد من « إلاّ » معنى التحقير والتقليل نحو : كم عطاؤك إلاّ ألفان ، وكم أعطيتني إلاّ ألفين ، وبكم أخذت ثوبك إلا درهم ، وكم مالك درهماً إلاّ عشرون .

ولا يجوز أن يكون ما بعد إلاّ بدلاً من خَبَر (كم) ولا من مفسّرها لبيانهما ، بل يبدل من كَمْ لإبهامها لإرادة إيضاحها بالبدل ·

ولإفادته معنى التّعليل كان الاستفهام بمنزلة النّفي كقولك : هل الدنيا إلاّ شيءٌ فانٍ ، أي ما الدّنيا .

وأما الخبريّة فإن المستثني بعدها منصوبٌ ، لأنه استثناء من

مُوجَبٍ، ولا يجوز البدل في الموجب، فيقال : كم غلمانٍ جاؤني إلا زيداً .

وقال ابن هشام في المغني : يفترقان في خمسة أمور :

أحدها : أن الكلام مع الخبريّة محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية .

الثاني : أن المتكلّم بالخبريّة لا يستدعي من مخاطبه جواباً ، لأنه مخبر، والمتكلّم بالاستفهامية يستدعي ذلك، لأنه مستخبر، ثم ذكر ثلاثة مما تقدم : وهي عدم اقتران المبدل من الخبريّة بالهمزة وتمييزها ، بمفرد ، ومجموع ، ووجوب خفضه بخلاف الاستفهامية فتحصّلنا من ذلك على عشرة فروق[١] .

وبها صرّح المهلبي فقال :

الفرْق في كم في الاستفهام والخبر من عشر استوضحت كالأنجم الزهر / [٢٨/٢
نصب المفسر مع إفراده أبداً وحذفه تارة والفصل في نظر
وتقتضيك جواباً في السؤال بها ومبدلاً تقتضيك الحرف في الأثر
وليس من خيمها[٢] التكثير ثمّت لا عطف عليها بلا في سائر الزّبر[٣]

(١) انظر هذه الفروق في المغنى ١/ ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢.
(٢) الخيم بالكسر : الطبيعة والسجيّة.
(٣) الزبر ـ كما في القاموس : الكلام ، والكتابة .

ولا تضاف إلى ما بعدها شبها   وقد ترى بعدها إلا بمستطر
وكل هذا فالاستفهام يحكمه   وضدّه في كَمْ الأخرى على الخَبَر

ذكر ما افترق فيه كم وكأيّن

قال ابن هشام في (المغني) : توافق « كأيّن » كم في خمسة أمور : الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفادة التكثيرتارة ،وهو الغالب ،والاستفهام أخرى ، وهو نادر .

ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك .

وتخالفها في خمسة أمور :

أحدها : أنها مركّبة وكم بسيطة على الصحيح .

الثّاني : أن مميّزها مجرور بمن غالباً حتى زعم ابن عصفور لزومه .

الثالث : أنها لا تقع استفهاميّة عند الجمهور .

الرابع : أنها مجرورة .

والخامس : أن خبرها لا يقع مفرداً .

ذكر ما افترق فيه كأيّن وكذا

قال ابن هشام : توافق كذا كأيّن في أربعة أمور : التّركيب ،

والبناء ، والإبهام والافتقار إلى التمييز .

وتخالفها في ثلاثة أمور :

أحدها : أنها ليس لها الصدر .

الثاني : أن تمييزها واجب النصب .

الثالث : أنها لا تستعمل غالباً إلاّ معطوفاً عليها .

ذكر ما افترق فيه أيّ ومَنْ

قال في (البسيط) : افترقا من ستة أوجه/: [٢/ ٢٢٩]

أحدها : أن أيًّا معربة تقبل الحركات ، ولذلك لا يشترط في حكايتها الوقف بل تلحقها الزّيادة في الوصْل والوقف .

ومَنْ مبنيّة ولا تلحقها الزّيادة إلا في الوقف .

الثاني : أنّ مَنْ لمن يعقل ، وأيّ لمن يعقل ولمن لا يعقل ، بحسب ما تضاف إليه، لأنها بعضٌ من كل .

الثالث : أن العَلَم يحكي بعد مَنْ ولا يحكي بعد أي .

الرابع : أن رُبّ قد تدخل على مَنْ دون أي .

الخامس : أن أيّا قد يوصف بها بخلاف مَنْ .

السادس: أن مَنْ يدخلها الألف واللام، وياء النسبة في الحكاية بخلاف أيّ .

ذكر ما افترقت فيه تاء التأنيث وألف التأنيث

قال ابن يعيش : ألف التأنيث تزيد على تاء التأنيث قوّةً ، لأنها تبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه ، ويتغيّر الاسم معها عن هيئة التذكير نحو : سكران وسَكْرى ، وأحمر وحمراء ، فَبِنْية كُلّ واحد من المؤنث هنا غير بنية المذكّر .

وليست التاء كذلك ، إنما تدخل الاسم المذكّر من غير تغيير بنيته دلالةً على التأنيث نحو : قائم وقائمة . ويزيد ذلك عندك وضوحاً : أن ألف التأنيث إذا كانت رابعةً ثبتت في التكسير نحو : حُبْلى وحَبالى ، وسَكْرى وسكارى .

وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير نحو : طلحة وطلاح، وجَفْنة وجِفان. فلمّا كانت الألف مختلطةً بالاسم كان لها مزيّة على التاء، فصارت مشاركتها في التأنيث عِلّة ، ومزيّتها عليه علة أخرى كأنه تأنيثان ، فلذلك منعت الصرّف وحدها ، ولم تمنع التاء إلّا مع سبب آخر .

وقال في باب الترخيم : دخول تاء التأنيث في الكلام أكثر من

دخول ألفي التأنيث ، لأنها قد تدخل في الأفعال الماضية للتأنيث نحو : قامت هند. وتدخل المذكّر توكيداً ومبالغةً نحو : علاّمة ، ونسّابة ، فلذلك ساغ حذفها في الترّخيم وإن لم يكن ما فيه عَلَماً . / [٢ / ٢٣٠]

ذكر ما افترقت فيه التثنية والجمع السالم

قال ابن السّراجّ في الأصول : التثنية يستوي فيها من يعقل ومَنْ لا يعقل بخلاف الجمع ، فإنه مخصوص بمَنْ يعقل ،لا يجوز : أن يقال في جَمَلَ :جَمَلُون،ولا في جبل جَبَلون . ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل فهو شاذّ، ولشذوذه عن القياس عِلّة .

قال ابن السرّاج : والمذّكر والمؤنث في التثنية سواء ، وفي الجمع مختلف ،فإذا جمعت المؤنث على حد التثنّية زدت ألفاً وتاء ، وحذفت الهاء إن كانت في الاسم ، وضَمَمْت التّاء في الرفع ، وألحقتها التّنوين ،فالضمة في جمع المؤنث السالم نظيرة الواو في جمع المذكر ، والتّنوين نظير النّون ، والكسرة في جمع المؤنث في الخفض والنصب نظيرة الياء في المذكّرين ، والتّنوين نظير النون .

ذكر ما افترق فيه جمع التكسير واسم الجمع

قال أبو حيّان : يفارق اسم الجمع جمع التّكسير من وجوه :

أحدها : عدم استمرار البِنْيَة في جمع التكسير .

الثاني : الإشارة إليه بهذا .

الثالث : إعادة ضمير المفرد إليه .

الرابع : أن يكون خبراً عن هو .

الخامس : أن يصغر بنفسه ولا يرد إلى مفرده .

ذكر ما افترق فيه التكسير والتصغير

قال في (البسيط) : افترقا في أن بناء التّصغير لا يختلف [٢/٢٣١] كاختلاف أبنية / الجمع ، وفي أن الأجود أن يقال في تصغير أسود وأعور ، وقسور ، وجدول : أُسَيّد ، وأُعَيِّر ، وقُسَيّر ، وجُدَيّل ، بالإدغام .

ولا يجوز ذلك في التكسير ، ويقال في مقام ومقال : مُقَيّم ، ومُقَيّل بالإدغام ، وفي التكسير : مقاوم ومقاول بالإظهار .

قال : ولا يقدح ذلك في قولهم : إنهما من واد واحد ، لأنه لا يلزم من مشابهة الشيء للشيء أن يشابهه من جميع الوجوه .

وقال ابن الصائغ في تذكرته : سُئِلْت عن السّبب في إن كان النّسب إلى الجمع في ماله واحد إلى الواحد ، فإن لم يكن له واحد نسب إلى الجمع .وكان التّصغير للجمع فيما له واحد إلى الواحد،وفيما لم يكن له وإحد إلى واحده المقدّر ، وهلا اتّحد البابان ؟ .

فقلت : النّسب إلى الواحد لم يكن إلا قصد الخِفّة حيث المنسوب إلى الجمع هو المنسوب إلى الواحد ، وتصغير الواحد في الجمع إنما كان لتنافر التصغير مع الجمع الكثير ، فافترق البابان .

القسم الثاني

باب الإعراب والبناء

مسألة

[في مشابهة الاسم للحرف ، ومشابهته للفعل]

يكفي في بناء الاسم شَبَهُهُ بالحَرْف من وجه واحد اتّفاقاً ، ولا يكفي في منع الصرف مشابهته للفعل من وجه واحد اتّفاقاً ، بل لا بُدّ من مشابهته له من وجهين :

قال في (البسيط) : : والفرق أن مشابهة الحرف تُخْرِجه إلى ما يقتضيه الحرف من البناء ، وعِلّة البناء قوية ، فلذلك جذبته العلّة الواحدة .

وأما مشابهة الفعل ، فإنها لا تخرجه عن الإعراب ، وإنما تحدث فيه ثِقَلاً ، ولا يتحقّق الثقل بالسّبب الواحد ،لأنّ خِفّة الاسم

تقاومه فلا يقدر على جذْبها ، عن الأصالة إلى الفرعيّة ، فلذلك احتيج إلى سببين، لتحقّق الثّقل بتعاضدهما ، وغلبتَهما بِقُوَّة ثِقَلِهِمـا[1] خِفَّةَ الاسم ، وجَذْبه إلى شَبه الفِعْل . / . [٢٣٢/٢]

قال ابن الحاجب في (أماليه) : إن قيل : لِمَ بني الاسم لشبه واحد، وامتنع من الصرّف لِشَبهين، وكلا الأمرين خروج عن أصله ؟ .

فالجواب : أن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسميّة ، ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة إلا في الجنس الأعمّ، وهو كونه كلمة . وشَبَه الفِعْل وإن كان نوعاً آخر إلاّ أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف، ألا ترى أنك إذا قسمت الكلمة خرج الحرف أوّلاً ؛ لأنه أحد القسمين، ويبقى الاسم والفعل مشتركين، فيفرّق بينهما بوصف أخص من وصفهما بالنسبة إلى الحرف ، فوزان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة إلى الآدمي . ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الآدمي فشَبَهُ الآدمي بالجماد ليس كشبهه بالحَيوان . فقد علمت بهذا أن المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو أبعد لا يقاوم مناسبات متعدّدة بينه وبين ما هو قريب منه .

قال ابن النحاس في (التعليقة) : فإن قيل : فَلِم بنيتم الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد .

---

(١) في ط فقط : « بنقلهما » بالنون تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

فالجواب: أن الاسم بعيد من الحرف، فشبهه به يكاد يخرجه عن حقيقته،فلولا قُوّته لم يظهر ذلك فيه ، فلا جَرَم اعتبرناه قولاً واحداً .

مسألة

[في بناء الاسم وإعرابه]

قال ابن الدّهان في (الغرة) : قال بعض المتقدّمين : فإن قيل : لِمَ لمّا شابه الفعل الاسم أعطيتموه بعض الإعراب ، ولمّا أشبه الاسم الحرف أعطيتموه كُلّ البناء ؟

فالجواب :أن الإعراب لما كان يتبعّض أعطى الفرع فيه دون ما للإصل . ولمّا كان البناء لا يتبعَض تساوي الأصل والفرع فيه .

مسألة

[في الفرق بين غد وأمس]

قال بعضهم : الفرق بين غد وبين أمس حيث أعرب (غد) على كل اللّغات بخلاف أمس : أنّ « أمسِ » ، استبهم استبهام الحروف فأشبه الفعل الماضيّ ،« وغد » ، لكونه / منتظراً أشبه الفعل المستقبل [٢/ ٢٣٣] فأعرب . نقله الأندلسيّ .

باب المنصرف وغيره

مسألة

[في الخلاف في صرف جُمَع وأُخَر إذا سمّيا بهما]

إذا سمّى بجُمع وأُخر لم ينصرفا عند سيبويه للتّعريف والعدل في الأصل ، وانصرفا عند الأخفش لزوال معنى العدْل عنهما بالتّسمية قياساً على المسمّى بالمعدول عن العَدَد .

قال في (البسيط) : والفرق على الأول أنه لا يمكن مراعاة العدل في العدَد بعد التّسمية لمنافاة التّسمية للعدد .

وأما عدل جُمَع فلا ينافي التّسمية للموافقة في التّعريف ، وكذلك عدل أُخر عن اللّام على الصحيح لا ينافي التعريف كما لم ينافه العدل في سحر .

مسألة

[في ياء معديكرب]

الجمهور على أن الياء في « معديكرب » ساكنة سواء أضيف أو ركّب .

وقال بعضهم : تحرّك بالفتح قياساً على المنقوص .

وقال في (البسيط) : والفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنه طال بالتّركيب . والسّكُون على حرف العلة أخفُّ من الحركة ، فناسب ثِقَلُ التّركيب حَذْفَ الحركة بخلاف المنقوص .

والثاني : أنها صارت وسطاً في الكلمة بالتـركيب ، فأشبهت الأصليّة كياء دردبيس[1] ، ولأن حركة التركيب لازمة وحركة المنقوص عارضة ، واللّازم أثقل من العارض .

مســـألة

[هـل اللام والإضـافة كحـروف الجر في المنـع على الدخول على الفعل ؟]

قال ابن إياز : فإن قيل : إن حروف الجر تمنع من الدخول على الفعل ومع هذا إذا دخلت على ما لا ينصرف لا تجرّ في موضع الجَرّ، فهلا كانت اللام والإضافة كذلك ؟ / . [٢/٢٣٤]

قيل : الفرق من وجهين :

أحدهما : أن الـلّام والإضافـة يتغيّر بهمـا معنى الاسم ، ألا تراهما ينقلان من التّنكير إلى التّعريف ، وحروف الجر لا تغيّر معناه .

---

(١) الدردبيس ـ كما في القاموس ـ : الداهية ، والشيخ ، والعجوز الفانية .

والثاني : أن حروف الجرّ تجري مما بعدها مجرى الأسماء التي تجرّ ما بعدها ، والأفعال قد تقع في موضع الجرّ بإضافة ظروف الزّمان إليها ، فصار وقوع الاسماء بعد حروف الجرّ كأنه غير مختصّ بها ، إذْ كان مثل ذلك يقع في الأفعال ، فلذلك لم يعتدّ به ، انتهى .

وقد ذكر السّيرافِيّ هذين الوجهين ، وزاد فروقاً أخرى .

منها : أن الألف واللام والإضافة أبعدا الاسم الذي لا ينصرف عن شبه الفعل وأخرجاه منه . فلما دَخل عليه بعد ذلك العاملُ صادفه غير مشبه للفعل ، فعمل فيه .

وأما إذا دخل قبل دخول اللاّم أو الإضافة فإنه يصادفه ثقيلاً فلا ينفذ فيه .

ومنها : أن الألف واللام والإضافة قاما مقام التّنوين ، فكأن الاسم منوّن . والتّنوين هو الصرف ، وعلامة التمكّن ، وليس العامل كذلك .

ومنها : أنا لو اعتبرنا العوامل بطل أصل ما لا ينصرف ، لأن التي تدخل على الاسم غير داخلة على الفعل ، فلو كان ينتقل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يُوجِب صَرْفه ، ويبطل الفَرْقُ بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف .

مسـألة
[في تنوين الأسماء غير المنصرفة للضرورة وعدم تنوين الأسماء المبنية]

الأسماء غير المنصرفة تنون للضرورة .

وقال ابن الحاجب في (أماليه) : الأسماء المبنيّة لا تُنوّن للضرورة ، لأن التّنوين فرع الإعراب ، وهي لا يدخلها الإعراب فلا يدخلها التنوين .

باب النّكرة والمعرفة

مسـألة
[في نون الوقاية]

إذا اتّصل بالفعل ياء المتكلّم لزمه نون الوقاية حذراً من كسر الفعل / لأنها تطلب كسر ما قبلها . [٢٣٥/١]

قال في (البسيط) : فإن قيل : فقد كسر الفعل لالتقاء الساكنين ، فهلاّ كسر مع ضمير المتكلّم ، والجامع بينهما عدم اللّزوم ، لأن ضمير المفعول غير لازم ؛ولذلك هو في تقدير المنفصل .

قلنا : الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنّ ياء المتكلم تقدّر بكسرتين ، وقبلها كسرة فتصير كاجتماع ثلاث كسرات في التّقدير ، ولا يحتمل ذلك في الفعـل ، فلذلك احتيج إلى نون الوقاية بخلاف التقاء السّاكنين ؛ إذْ ليس معه إلا كسرة واحدة ، ولا يلزم من احتمال كسرة واحدة عارضة احتمال ثلاث كسرات .

والثاني : أن ياء المتكلّم تمتزج بالكلمة لشدّة اتّصالها ، فتصير الكسرة قبلها كاللاّزمة بخلال التقاء الساكنين ، فإن الثّاني لا يمتزج بالأول لكونه منفصلاً عنه ، فلا يشبه حركته الحركة اللاّزمة .

بــاب الإشـــارة

مســـألة

[في الإشارة إلى البعيد]

قـالوا في البعيـد للمذكّـر : « ذلك » فلم يحـذفوا الألف ، وكسروا اللاّم لالتقاء السّاكنين .

وقالوا للمؤنث : « تلِكْ » وأصله : « تي » فحذفوا الياء وسكّنوا اللام .

والفرق : أنه لو أبقيت الياء كما أبقيت الألف في ذلك ، وقيل : « تيلك » كان يؤدي إلى نهاية الثقل ، وهي وقوع الياء بين كسرتين ،

ولا كذلك المذكرِ ، فإنه لا ثقل فيه مع تحريك اللاّم ، وإن ثقل التأنيث والكسرة ناسب الحذف ، بخلاف فَتْح الذّال وخفّة التّذكير ، فإنه لا يقتضي الحذف .

ذكر ذلك في (البسيط) : قال : وقد جاء « تالك » في البعيد فلم تحذف ألف « تا » كما لم تحذف ألف « ذا » . ولما كان استعمالها أقلّ من تلك جعلوا كثرة استعمال تلك عِوضاً عن استعمال « تالك »/. [٢/٢٣٦]

بـاب الموصــــول

مســـــألة

[في استعمـال ذا موصـولـة والاعتمـاد على « مـا » أو « من »]

جوّز الكوفيّون استعمال « ذا موصولاً » دون « ما » كما لو كانت مع « ما » أو مَنْ . ومنعه البصريّون .

وفـرّقوا بـأن « مـا » الاستفهـاميّـة إذا انضمّت إلى ذا أكسبته معناها ، فخرج من التّخصيص إلى إبهام الذي .

قال في (البسيط) : ولا قياس مع الفارق .

مسـألة

[في جواز وصل أنْ بالأمر]

قال ابن الدّهان في (الغرة) : يجوز أن توصل أَنْ بالأمر نحو : كتبت اليه بأن قم ، ولم يجز أن يوصل الّذي بالأمر ، لأنّ الّذي اسم يفتقر إلى تخصيص مِنْ صلة ، وليس كذلك أَنْ ؛ لأنّها حرف .

بـاب الابتـداء

مسـألة

[في الفرق بين : زيد أخوك ، وأخوك زيد]

قال ابن الخّباز : إن قلت: ما الفرق بين زيد أخوك وأخوك زيد ؟ قلت : من وجهين :

أحدهما : أن « زيد أخوك » تعريف للقرابة ، وأخوك زيد تعريف للاسم .

والثاني : « أنّ « زيد أخوك » لا ينفي أن يكون له أخ غيره ، لأنك أخبرت بالعام عن الخاص ، وأخوك زيد ينفي أن يكون له أخ غيره ،لأنك أخبرت بالخاص عن العام ، وهذا ما يشير إليه الفقهاء في قولهم : زيد صديقي ، وصديقي زيد . نقله ابن هشام في (تذكرته) :

مسـألة

[في لزوم الضمير في : زيد أمامك]

قال الشّلوبين : فإن قلت : إذا قلت : زيد أمامك لزم فيه ضمير يعود على المبتدأ ، لأنه قام مقام المشتّق وهو كائن ، فتضمّن الضّمير الذي كان يتضمّنه / وإذا قلت : زيد الأسد ، وأبو يوسف أبو حنيفة ، وزيد زهير فلا ضمير فيه مع أنه قد قام مقام ما هو المبتدأ في المعنى وهو مشتقّ ، ألا ترى أن الخبر قد قام في ذلك مقام مِثْل ، وهو مشتق فَلِمَ لَمْ يتحمّل هذا القائم من الضّمير هنا ما كان فيما قام مقامه ، وتحمّله هناك ؟ [٢/٢٣٧]

فالجواب : أن الفرق بين الموضعين : أن الذي قام مقام الخبر هناك قام مقامه على معناه من غير زيادة ، فتحمّل من الضمير ما كان يتحمّله . والذي قام مقامه في هذا الأخير قام مقامه على معناه ، ولكن بزيادة أنه أريد به أنه هو على جهة المبالغة بتغيير المعنى ، وجعْل الثاني كأنه الأول لا مثله ، فلمّا قام مقامه على غير معناه لم يَحْمِل من الضمير ما كان يحمله .

هذا إذا قلنا : إن قولنا : أبو يوسف أبو حنيفة بزيادة معنى أنه هو هو مبالغة . وإن لم نقل ذلك ، وقلنا : إنه بمعنى أصله الذي حذف منه تحمّل من الضّمير ما كان يتحمّله ، فلك إذاً فيه وجهان .

مسـألة

[في الإِخبار كالظرف الناقص إذا تمّ بالحال]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : أجاز الكـوفيون الإِخبـار بالظّرف الناقص إذا تمّ بالحال ، وجعلوا « له » من قوله تعالى : ﴿ **ولم يَكُن له كُفواً أحد** ﴾[1] خبَر يكن ، وكفواً حال من الضمير المستكنّ في «له» . وقاسوه على جواز الإخبار بالخبر الذي لا يتّم إلا بالصّفة كقوله تعالى : ﴿ **بل أنتم قومٌ تَجْهَلون** ﴾[2] ونحوه .

وفرّق البصريّون فأجازوا الإخبار بما لا يَتِمّ إلا بالصفة ، ومنعوا الإِخبار بما لا يتمّ إلا بـالحال ، لأن الصفـة من تمام المـوصوف ، والحال فضلة ، فلا يلزم من جواز ما هو من تمام جواز ما هو فضلة .

بـــاب ما وأخواتها

مسـألة

[في زيادة الباء في خبر ما وعدم زيادتها في خبر إنَّ]

قال الأندلسي في (شرح المفصّل) : فـإن قلت : ما لهم حكموا بأن الباء في قولك : ما زيد بقائم مزيدة مع أنها لتأكيد النّفي ،

(١) الإخلاص / ٤ .
(٢) النمل / ٥٥ .

واللاّم في قولك : إن زيداً لقائم غير مزيدة مع أنها لتأكيد معنى [٢/٢٣٨] الابتداء ؟ /

قلت : فيه حرفان : الحرف الأول : أن الباء أبداً تقع في الطّيّ ، فلا يلتفت اليها لتمام المعنى بدونها بخلاف اللاّم ، فإنها تقع في الصّدر في نحو : لزيدٌمنطلقٌ،و ﴿ **لأنتم أشدُّ رهبةً** ﴾[١] ، وأما إنّ زيداً لقائم فبدخول إنّ .

الحرف الثاني : وعليه الاعتماد أن خبر (ما) لا يكون إلاّ على أصله وهو النصب حتى تكون الباء زائدة بخلاف اللاّم ، فإن خبر المبتدأ على أصله،وإن لم تكن اللاّم زائدة . انتهى .

مسألة

[في منع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية]

قال ابن عصفور في (شرح المقرب) :

فإن قيل : لأي شيّء امتنع تقديم معمول الفعل الواقع بعد « ما » النّافية أوْ « لا » في جواب القسم عليها ، ولم يمتنع ذلك في : لَنْ ولَمْ ولمّا مع أنها حروف نفي كما أن « ما » و « لا » كذلك ؟

فالجواب : أن الفرق : أنّ لن لنفي مستقبل فهي في مقابلة

(١) الحشر / ١٣ .

السيّن في سيفعل ،فأجروها لذلك مجراها في جواز التقّديم ، فيقال : زيداً لن أضرب، كما يقال: زيداً سأضرب . و(لمْ) و (لمّا) لمّا صارتا ملازمتين للفعل، أشبهتا ما جعل كالجزء منه وهو السّين وسوف، فجاز التّقديم فيهما ولم يجز « في » «ما»؛ لأنها لا تلازم الفعل الذي نفي بها كما تلازم لَمْ ولمّا، و(لا)، جُعِلت في مقابلة ما هو كالجزء من الفعل .

قال وزعم الشّلوبين : أن العرب إنما أجازت تقديم الفعل الواقع بعد لمْ ولمّا عليهما حملاً على نقيضه ، وهو الواجب فكما يجوز ذلك في الواجب ، فكذلك يجوز في نقيضه وهذا غير صحيح ، لأنه يلزم عليه تقديم معمول الفعل الواقع بعد « ما » النافية عليها ، فيقال : زيداً ما ضربتُ حملاً على نقيضه وهو : زيداً ضربت . والعرب لا تقوله ،فدلّ على أن السّبب خلاف ما ذكره .

بـــاب كاد وأخواتهـــا

مســـألة

[في امتناع إضمار ضمير الشأن في عسى]

قال ابن إياز : فإن قيل : لم امتنع أن يضمر في عسى ضمير الشأن وهلا / جاز فيها كما جاز في كاد ؟ . [٢/٢٣٩]

قيل : فرق الرّماني بينهما : بأن خبر كاد لا يكون إلا جملةً ، وخبر عسى مفرد. وقد عرف أن ضمير الشأن لا يكون خبره إلا جملة.

بـــاب إنّ وأخواتهـــا

مســـألة

[في تقديم المنصوب على المرفوع في هذا الباب]

قـال ابن يعيش : إنما قـدّم المنصوب في هـذا الباب على المرفوع فرقاً بينها وبين الفعل ، فـالفعل من حيث كـان الأصل في العمل جرى على سَنَن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب ، إذ كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول .

وهذه الحروف لمّا كانت فروعاً على الأفعال ومحمولة عليها جعلت بينهما بأن قدم المنصوب فيهـا على المرفـوع حطًّا لهـا ع عن درجة الأفعال ، إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع ، وتقديم الفاعل أصل .

مســـألة

[في جواز الجمع بين المكسورتين في التأكيد]

قال الأندلسي : فإن قلت كيف يجوز الجمع بين المكسورتين في التأكيد مع اتّحاد اللفظ والمعنى، ولا يجوز في المكسورة والمفتوحة مع أن بيّنهما مغايرة ما ؟ .

قلت : الفرق : أن إحدى الكلمتين هناك زائدة أو كالزّائدة،وهنا بخلافه بدليل أن كُلّ واحد من الحرفين لا بُدّ له من اسم وخبر . ونظيره

قولهم على ما نقله سيبويه : إنّ زيداً لما ينطلقن .

مسألة

[في كسر إنّ وفتحها بعد إذا الفجائية]

قال الأندلسيّ : قال السّيرافي : يجوز بعد إذا التي للمفاجأة : كسر « إنّ » وفتحها بخلاف « حتى » فإنّ المفتوحة لا تقع بعدها .

والفرق أن ما بعد إذا لا يلزم أن يكون ما قبلها ولا بعضاً ، ويجوز أن يكون مصدراً وغير مصدر كقولك : خرجت فإذا أَن زيداً صائح ، فهنا تفتح أَنّ ؛ لأن التّقدير : خرجت فإذا صياح زيد .

وتكسر إذا أردت فإذا زيد صائحٌ .

وأما حتّى فإن ما بعدها يكون جزءاً مما قبلها ، لأنها هنا هي العاطفة / وليست التي للغاية . [٢/٢٤٠]

باب ظن وأخواتها

مسألة

[في الفرق بين علمت وعرفت]

قال ابن جنّي في (الخاطريّات) : قلت لأبي علي : قال

سيبويه : إذا كانت علمت بمعنى عرفت عدّيت إلى مفعول واحد ، وإذا كانت بمعنى العلم عدّيت إلى مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى ؟ .

فقال : لا أعلم لأصحابنا في ذلك فرقاً محصّلاً .

والّذي عندي في ذلك أن عرفت معناها العلم الموصول إليه من جهة المشاعر والحواس بمنزلة أدْركت .

وعلمت معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس ، يدُلّك على ذلك في عرفت قوله تعالى : ﴿ **يُعْرَف المُجْرِمون بسِيماهُم** ﴾[1] والسيما تدرك بالحواس وبالمشاعر .

قلت له : أفيجوز أن يقال : عَرَفْت : ما كان ضدّه في اللفظ أنكرت . وعلمت ما كان ضدّه في اللفظ جهلت ؟ فإذا أريد بعلمت العلمُ المعاقبةُ عبارته للإنكار تعدّت إلى مفعول واحدٍ . وإذا أريد بها العلمُ المعاقبةُ عبارته للجهل تعدّت إلى مفعولين : ويكون هذا فرقاً بينهما صحيحاً ، لأن أنكرت ليس بمعنى جهلت ، لأن الإنكار قد يضامّ[2] العلم ، والجهل لا يضامّ العلم ، ولأن الجهل يكون في القلب فقط والإنكار يكون باللسان . وإنْ وصف القلب به كقولنا : أنكره قلبي كان مجازاً ، وكون الإنكار باللّسان دلالة أن المعرفة متعلّقة

(١) الرحمن / ٤١ .

(٢) يضام : أي يضم . وفي القاموس : ضمه فانضمّ إليه ، وتضامّ وضامّة .

بالمشاعر . فقال : هذا صحيح . انتهى .

بـــاب المفعول فيـــه

مســـألة

[في توافق مادّتيْ الظرف المصاغ من الفعل وعامله]

اشترطوا توافق مادّتي الظرف المصاغ من الفعل وعامله نحو : قعدت مقعد زيد ، وجلست مجلسه . ولم يكتفوا بالتّوافق المعنوي بخلاف المصدر ، فاكتفوا فيه بالتّوافق المعنويّ نحو : قعدت جلوساً .

والفرق : أن انتصاب هذا النوع على الظرفيّة على خلاف القياس ، لكونه مختصًّا . فينبغي أن لا يتجاوز به محل السماع . وأمّا نحو قعدت / جلوساً فلا دافع له من القياس . [٢٤١/٢]

ذكره في المغني) .

بـــاب الاستثنـــاء

مســـألة

[في الفرق بين إلاّ وغير في وصول العامل إليهما]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : فإن قيل : كيف جاز أن

يصل الفعل إلى « غير » من غير واسطة، وهو لا يصل إلى ما بعد (إلّا) إلا بواسطة .

فالجواب[1] : أن «غير» أشبهت الظروف بإبهامها، والظرف يصل الفعل إليه بلا واسطة ، فوصل أيضاً إلى « غير » بلا واسطة لذلك .

فإن قيل : فَلِمَ لَمْ تُبْن « غير » لتضمنها معنى الحرف وهو إلّا؟

فالجواب: أن « غير » لم تقع في الاستثناء لتضمّنها معنى، إلّا ، بل لأنها تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها، والاستثناء إخراج، والإخراج مغايرة ، فاشترك إلّا وغير في المغايرة ، فالمعنى الذي صارت به غير استثناء هو لها في الأصل ، لا لتضمّنها معنى إلّا فلم تُبْن .

بـــاب الحـــال

مســـألة

[في : مررت بزيد أسداً]

قال في (البسيط) : لم يستضعف سيبويه : مررت بزيد أسداً بنصب « أسداً » على الحال أي جريئاً أو شديداً قويًّا .

واستضعف: مررت برجل أسدٍ على الوصف. والفرق بينهما من وجهين :

(١) في ط : « فالجواب » تحريف

أحدهما : أن الوصف أدخل في الاشتقاق من الحال .

والثاني : أن الحال تجري مَجْرى الخبر ، وقد يكون خبراً ما لا يكون صفةً .

قال : والقياس التّسوية بينهما ، لأنه يرجع بالتأويل إلى معنى الوصف، أو بحذف مضاف أي مثل أسد .

وقال ابن يعيش : الحال صفة في المعنى ، ولذلك اشترط فيها ما يشترط / في الصّفات من الاشتقاق ، فكما أن الصّفة يعمل فيها [٤٢/٢] عامل الموصوف ، فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال، إلا أن عمله في الحال على سبيل الفضيلة، لأنها جارية مجرى المفعول، وعمله في الصفة على سبيل الحاجة إليها؛ إذ كانت مبينة للموصوف، فجرت مجرى حرف التعريف .

وهذا أحد الفروق بين الصفة والحال ، وذلك أن الصفة تفرّق بين اثنين مشتركين في اللّفظ ، والحال زيادة في الفائدة والخبر ، وإن لم يكن الاسمُ مُشاركاً في لفظه .

قال: وقد ضعف سيبويه مررت برجل أسد على أن يكون نعتاً؛ « لأن » أسداً أسم جنس جوهر، ولا يوصف بالجوهر. لو قلت: هذا خاتمٌ حديدٌ لم يجز. وأجاز: هذا زيدٌ أسداً على أن يكون حالاً من غير قبح .

واحتّج بأن الحال مجراها مجرى الخبر ، وقد يكون خبراً ما لا يكون صفةً، ألا تراك تقول: هذا مالك درهماً، وهذا خاتمك حديداً، ولا يحسن أن يكون وصفاً .

وفي الفرق بينهما نظرٌ ، وذلك أنه ليس المراد من السّبع شَخْصهُ ، وإنما المراد أنه في الشّدة مثله . والصّفة والحال في ذلك سواء ، وليس كذلك الحديد والدّرهم، فإن المراد جَوْهَرهُما .

باب التّمييز

مسألة [في تقديم التمييز على الفعل]

قال ابن النحاس في (التعليقة) : أجاز المازنيّ والمبرّد والكوفيّون تقديم التّمييز على الفعل قياساً على الحال . ومنعه أكثر البصريّين .

والقياس لا يتّجه ، لأن الفرق بين الحال والتّمييز ظاهرٌ، لأن التّمييز مفسّر لذات المميّز ، والحال ليس بمفسّر . فلو قدّمنا التّمييز لكان المفسِّر قبل المُفَسَّر ، وهذا لا يجوز .

وقال الأبّذيّ في (شرح الجزولية) : التّمييز مُشْبِهٌ للنّعت ، فلم يتقدّم ، وإنما تقدّمت الحال ، لأنها خبر في المعنى ، ولتقديرها بـ«في» فأشبهت الظّرف وأيضاً فالحال لبيان الهيئة، لا لبيان الذّات، ففارقت النّعت .

وقال الفارسي في (التذكرة) : إنما لم يجز تقديم التّمييز لأنه مفسّر / ومرتبة المفسِّر أن تقع بعد المفسَّر . وأيضاً فأشبه عشرون . [٢/٢٤٣]

وأما الحال فحملت على الظرف .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : سيبويه لا يرى تقديم التّمييز على عامله فعلاً كان أو معنًى . أمّا إذا كان معنى غير فعل فظاهر لضعفه ، ولذلك يمتنع تقديم الحال على العامل المعنويّ[١] .

وأما إذا كان فعلاً متصرّفاً فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصّرف عامله إلاّ إن منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعاً في المعنى من حيث كان الفعل مسنداً إليه في المعنى والحقيقة . ألا ترى أن التَّصَبُّبَ والتّفقؤ في قولنا : تصبّب زيدٌ عرقاً، وتفقّأ زيد شَحْماً في الحقيقة للعرق والشّحم[٢] . والتقدير : تصبّب عرقُ زيد ، وتفقأ شَحْمُه. فلو قدّمنا هما لأوقعناهما موقعاً لا يقع فيه الفاعل ، لأن الفاعل إذ قدمناه خرج عن أن يكون فاعلاً . وكذلك إذا قدمناه لم يصح أن يكون في تقدير فاعل نقْل[٣] عنه الفعل إذ كان هذا موضعاً لا يقع فيه الفاعل .

---

(١) مثل له ابن يعيش ٢/٧٤ بقوله : فلا تقول : قائماً في الدار زيد على إرادة في الدار زيد قائماً .

(٢) في ابن يعيش : « للعرق والتفقّؤ للشحم .

(٣) في ط فقط : « فعل » بالفاء والعين مكان : « نقل » بالنون والقاف تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وابن يعيش ٢/٧٤.

فإن قيل : فإذا قلت : جاء زيد راكباً جاز تقديم الحال وهو المرفوع في المعنى، فما الفرق بينهما ؟.

قيل : نحن إذا قلنا جاء زيد راكباً فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ومعنًى ، وبقي المنصوب فضلةً، فجاز تقديمه .

وأما إذا قلنا : طاب زيد نفساً فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً لا معنًى ، فلم يجز تقديمه ، كما لم يجز تقديم المرفوع . انتهى .

باب الإضافة

[مسألة في إضافة الفم إلى ياء المتكلم]

إذا أضيف الفم إلى ياء المتكلم ردّ المحذوف فيقال : هذا فيّ، وفتحت فِيّ، ووضعتُه في فِيّ ، وذلك لأنك تقول : هذا فوك ، ورأيت فاك ، ونظرت إلى فيك ، فتكون الحركةُ تابعةً لحركة ما بعدها من الحروف ، فإذا جاءت ياء الإضافة لزم أن تكسر الفاء لتكون تابعة لها .

قال ابن يعيش : فإن قيل : لم قلبتم الألف هنا ياء مع أنها دالّة على الإعراب / وامتنعتم من قلب ألف التثنية وما الفرْق بينهما ؟. [٢/٢٤٤]

فالجواب: أن في ألف التثنية وُجِد سببٌ واحد يقتضي قلبها ياءً . وعارضه الإخلال بالإعراب ، وههنا وُجِد سببان لقلبها ياءً ، وهو

وقوعها موقع مكسور ، وإنكسار ما قبلها في التّقدير من حيثُ إن الفاء تكون تابعةً لما بعدها ، فقوى سَبَبُ قلبه ولم يعتدّ بالعارض .

باب أسماء الأفعال

[مسألة في عدم جواز تقديم معمولات أسماء الأفعال عليها]

لا يجوز تقديم معمولات أسماء الأفعال عليها عند البصريّين .

وجوّزه الكوفيّون قياساً على اسمى الفاعل والمفعول .

والفرق على الأول: أنهما في قوة الفعل،لشدّة شبهها به وأسماء الأفعال ضعيفة . قاله في (البسيط) .

باب النعت

مسألة [في خبرية الجملة الموصوف بها]

قال في (البسيط) : يشترط في الجملة الموصوف بها : أن تكون خبرية لوجهين :

لأن المقصود من الوصف بها إيضاح الموصوف وبيانه ، وما

عداها من الجُمل الأمريّة والنّهيّية والاستفهاميّة وغيرها لا إيضاح فيها ولا بيان ، ولذلك لم تقع صلة لعدم إيضاحها وبيانها .

ألا ترى أنك لو قلت: مررت برجل اضربه، أو برجل لا تشتمه أو برجل هل ضربته لم تفد النكرة إيضاحاً ولا بياناً . قال : فإن قيل : هذا بعينه يصح وقوعه خبراً للمبتدأ ولا يمتنع كقولك : زيد اضربه، وخالد لا تهنه ، وبكر هل ضربته،فهلّا صح وقوعه في الوصف .

قلنا : الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أن الخبر محذوف تقديره : مقول فيه ، والجملة محكيّة الخبر . وجاز ذلك لجواز حذف الخبر . ولم يجز ذلك في الصّفة؛ لأنه لا يجوز حذفها؛ لأن حذفها ينافي معناها / . [٢/٢٤٥]

والثاني : أن المبتدأ يجوز نصبه بالفعل ، اما على حذف الضمير أو على التّفسير ، ولا يتغيّر المعنى ، فإن زيدًا[1] اضربه ، واضرب زيداً سواء في المعنى .

وأمّا الصّفة فلا يصحّ عملها في الموصوف سواء حذف منها ضميره أم لا ، لأنه معمول لغيرها ، فإنك إذا قلت : مررت برجل اضربه لم يصحّ نصب رجل باضربه ، ولأن الصفة تابعة للموصوف ، ولا يعمل التّابع في المتبوع .

---

(١) في ط : « زيد » تحريف .

مسألة [في عدم جواز الفصل بين الصفة والموصوف]

قال الأبذي : لا يجوز الفصل بين الصّفة والموصوف ؛ لأنهما كشيء واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه .

مسألة [في تثنية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها]

قال الخفاف في (شرح الإيضاح) : وقع (في كتاب المهذّب) لأبي إسحاق الزّجاج : أن تثنية الصّفة الرّافعة للظّاهر وجمعها فصيح في الكلام لا كضعف لغة : أكلوني البراغيث .

قال : والفرق : أن أصل الصفة كسائر الأسماء التي تُثنّى وتجمع ، وإنما يمتنع فيها بالحَمْل على الفعل ، فيجوز فيها وجهان فصيحان .

أحدهما : أن يراعى أصلها فتثنى وتجمع .
والثاني : أن يراعى شبهها بالفعل فلا تُثَنّى ولا تجمع .

قال الخفاف : وهذا قياس حَسَنٌ لو ساعده السّماع . والذي حكى أئمة النّحويين : أن تثنية الصفة وجمعها إذا رفعت الظاهر ضعيف كأكلوني البراغيث . وينبغي على قياس قوله : أن يجيز في المضارع الإعراب والبناء ، لأن أصله البناء وأعرب لشبه الاسم، وكذا

في الاسم الذي لا ينصرف الصرف باعتبار الأصل، والمنع باعتبار شبه الفعل . انتهى .

مسألة [في حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه]

[٢/٢٤٦] قال ابن الحاجب في (أماليه) : /

فإن قيل : لِمَ حذف الموصوف ، وأقيمت الصّفة مقامه، ولم يفعل ذلك في الموصول ؟ .

قلنا : لأن الصّفة تدل على الذّات التي دلّ عليها الموصوف بنفسها باعتبار التّعريف والتّنكير ، لأنها تابعة للموصوف في ذلك . والموصول لا ينفكّ عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرّف ، فلو حذف لكانت الجملة نكرة فيختلّ المعنى .

باب العطف

مسألة [في عدم جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار]

لا يجوز العطف على الضّمير المجرور من غير إعادة الجارّ عند البصريّين بخلاف المنصوب .

وجوّزه الكوفيّون قياساً على الضّمير المنصوب . والجامع بينهما الاشتراك في الفضلة .

قال في (البسيط) : والفرق على الأول من أوجه :

أحدها : أن ضمير المجرور كالجزء مما قبله لشدّة ملازمته له ، ولذلك لا يمكن استقلاله .

والثاني : أنه يشابه التنوين من حيث إنه لا يفصل بينه وبين ما يتصل به ، ويحذف في النداء نحو : يا غلام .

والثالث : أنه قد يكون عِوَضاً من التنوين في نحو : غلامي ، وغلامك، وغلامه ، فكما لا يعطف على التّنوين كذلك لا يعطف على ما حلّ محلّه، وناسبه في شدّة الاتصال بالكلمة. وهذه الأوْجُه معدومة في المنصوب .

وقال الحريري في (دُرّة الغوّاص) :

فإن قيل كيف جاز العطف على المضمرين المرفوع والمنصوب من غير تكرير، وامتنع العطف على المضمر المجرور إلّا بالتكرير ؟

فالجواب : أنه لمّا جاز أن يعطف ذانك المضمر ان على الاسم الظاهر جاز أن يعطف الظّاهر عليهما ، ولمّا لم يجز أن يعطف الظاهر على المضمر إلّا بتكرير / الجارّ في قولك : مررت بزيد وبك لم يجز [٢/٢٤٧

أن يعطف الظاهر على المضمر إلّا بتكريره أيضاً نحو: مررت بك وبزيد .

وهذا من لطائف علم العربية ومحاسن الفروق النّحوية . انتهى .

مسألة [في تأكيد ضمير المجرور]

إذا أكّد ضمير المجرور كقولكِ: مررت بك أنت وزيدٌ، اختلف فيه .

فذهب الجَرْمِيّ : إلى جواز العطف مع التّأكيد قياساً على العطف على ضمير الفاعل إذا أُكّد ، والجامع بينهما شدة الاتّصال بما يتّصلان به .

وذهب سيبويه : إلى منع العطف .

والفرق من أوجه :

أحدها : أن تأكيده لا يزيل عنه العِلَل المذكورة في المنْع ، بخلاف تأكيد الفاعل ، فإنه يزيل عنه المانع من العطف .

الثاني : أن تأكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف القياس .

وتأكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع جارٍ على القياس ، فلا يلزم حمل الخارج عن القياس على الجاري على القياس .

الثالث : أن ضمير المجرور أشدّ اتّصالاً من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلاً عند إرادة الحصر، ويفصل بينه وبين الفعل ، ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله . فلمّا اشتدّ اتصاله قَوِي شبهه بالتّنوين ، فلم يؤثر التأكيد في جواز العطف بخلاف الفاعل ، فإنه لمّا لم يشتد اتصاله أثّر التوكيد في جواز العطف عليه .

الرابع : أنه يلزم من العطف مع تأكيد المجرور بالمرفوع نحو : مررت به هو وزيد مخالفة اللفظ والمعنى .

وأما اللّفظ فإن قبله ضمير المرفوع ، ولم يحمل العطف عليه .

وأمّا المعنى ، فإن معنى المجرور غير معنى المرفوع ، ولا يلزم من العطف على تأكيد ضمير الفاعل لا مخالفة اللفظ ولا مخالفة المعنى . ذكر ذلك في (البسيط) / . [٢/٢٤٨]

مسألة [في عدم جواز العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد وفاصل]

لا يجوز العطف على الضّمير المرفوع المتّصل من غير تأكيد وفاصلٍ ما عند البصريّين .

وجوّزه الكوفيّون قياساً على البدل .

والفرْق على الأول : أن البدل هو المبدل منه في المعنى ، فلذلك جاز من غير شرط التأكيد، وأمّا العطف فالثّاني مغايرٌ للأوّلْ ، فلا بدّ من تقوية للأول تدُلّ على أن المعطوف المغاير متعلّق به دون غيره بخلاف البدل ، فإنه لا يحتاج إلى تقوية لعدم المغايرة .

باب النّداء

مسألة [في جواز رفع الصفة ونصبها في وصف المنادي المضموم]

يجوز في وصف المنادي المضموم نحو يا زيدُ الطويلُ أن ترفع الصفة حملاً على اللّفظ ، وتنصبها على الموضع .

قال ابن يعيش ، فإن قيل : فزيد المضموم في موضع منصوب ، فَلِم لا يكون بمنزلة أمسِ في أنه لا يجوز فيه حمل الصّفة على اللّفظ ، لو قلت : رأيت زيداً أمسِ الدّابر بالخفض على النعت لم يجز ، وكذلك قولك مررت بعثمانَ الظريف لم تنصب الصفة على اللفظ ؟ .

قيل : الفرق بينهما أن ضمة النّداء في يا زيد ضمة بناء مشابهة

لحركة الإعراب ، وذلك لأنه لما اطّرد البناء في كل اسم منادى منفرد صار كالعِلّة لرفعه .

وليس كذلك أمس ، فإن حركته متوغلّة في البناء ، ألا ترى أن كلّ اسم مفرد معرفة يقع منادًى فإنه يكون مضموماً ، وليس كل ظرفٍ يقع موقع أمس يكون مكسوراً ، ألا تراك تقول فعلتُ ذلك اليَـوْم ، واضرب عمراً غداً، فلم يجب فيه من البناء ما وجب في « أمس » ، وكذلك عثمان فإنه غير منصرف، وليس كلُّ اسم ممنوعاً من الصّرف. انتهى .

مسألة [في الجمع بين التعريف بالإشارة والنداء]

قال ابن يعيش : فإن قيل : أنتم تقولون : يا هذا ، وهذا معرفة بالإشارة / وقد جمعتم بينه وبين النداء ، فَلِم جاز ههنا ، ولم يجز مع الألف واللّام وما الفرق بين المضوعين ؟ . [٢/ ٢٤٩]

قلنا : الفرق من وجهين :

أحدهما : أن تعريف الإشارة إيماء وقصد إلى حاضر ، ليعرفه المخاطب بحاسّة النّظر ، وتعريف النّداء خطاب لحاضر ، وقصد لواحد بعينه ، فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتّعريف الواحد ، ولذلك شبّه الخليل تعريف النداء بالإشارة في نحو : يا هذا وشبهه ،

لأنه في الموضعين قصد وإيماء إلى حاضر .

والوجه الثاني : وهو قول المازني : أن أصل « هذا » إن يشير به الواحد[1] إلى واحدٍ . فلمّا دعوته ونزعت منه الإشارة التي كانت فيه ، وألزمته إشارة النّداء فصارت « يا » عوضاً من نزع الإشارة .

ومن أجل ذلك لا يقال : « هذا أقبل » بإسقاط حرف النّداء .

مسألة [الفرق بين : يازيد وعمرو]

قال ابن الحاجب في (أماليه) : إن قيل : ما الفرق بين قولهم : يا زيد وعمرو ، فإنه ما جاء فيه إلّا وجه واحد، وهو قولهم: وعمرو. وجاء في المعطوف من باب « لا » وجهان :

أحدهما : العطف على اللفظ .

والثاني : العطف على المحلّ مثل .

٣٧٦ = * لا أمّ لي إنْ كان ذَاك ولا أَبُ[2] *

---

(١) في ط ، وبعض النسخ « أن تشير به لواحد إلى واحد » وفي بعض النسخ الأخرى المخطوطة وابن يعيش ٢ /٨ : « أن يشير به الواحد إلى واحد » وهو الصواب لسلامة أسلوبه .

(٢) اختلف في نسبته كما في الدرر رقم ١٦٧١ .

وصدره :

* هذا وجدِّكم الصغار بعينه *

من شواهد : سيبويه ٣٥٢/١، وابن يعيش ١١٠/٢ ، والأشموني ٩/٢، والتصريح ٢٤١/١ ، والهمع والدرر رقم ١٦٧١ .

فالجواب : أن الفرق من وجهين :

أحدهما : أن قولنا يا زيدُ وعمروُ حرف النداء فيه مراد ، وهو جائز حذفه ، فجاز الإِتيان بأثره ، وليس كذلك في باب « لا » في الصورة المذكورة ، لأن « لا » لا تحذف في مثل ذلك .

وإنّما قدّر حرف النّداء ههنا دون « ثُمّ » لكثرة النّداء في كلامهم .

الوجه الثاني : أن « لا » بني اسمها معها إلى أن صار الاسم ممتزجاً امتزاج المركّبات ، ولا يمكن بقاء ذلك مع حذفها ، ولم يُبْنوه بناءً منهم على امتزاجه بالأولى ، لأنه قد فصل بينهما بكلمتين ، ولئلا يؤدّي إلى امتزاج أربع كلمات .

مسألة [في جواز الرفع والنصب في قولهم : ألا يا زيد والضّحّاك]

قال ابن الحاجب قولهم : « ألا يا زيد والضحاك » فيه جواز الرّفع والنصب / ولم يأت في باب « لا » إلاّ وجه واحد وهو الرّفع لا غير ، مثاله : « لا غلام لك ولا العباس » . [٢/٥٠]

والفُرق بينهما : « أن » لا ، لا تدخل على المعارف لِما تقَرّر

في موضعه ، ولا يمكن حمله على اللّفظ لأن « لا » ، إنما أتِي بها لنفي المتعدّد ، ولا تعدُّد في قولك : لا غلام لك ولا العبّاس ، ولأن دخول النّصب فيه فرْعُ دُخُولِ الفتح فيه ، إذا كان منفيّا ، ولا يدخله الفتح ، فلا يدخلُه هذا النصب الذي هو فرعه ، لأن دخول الفتح إنما كان لتضمّنه معنى الحرف ، ألا ترى معنى قولك : لا رجل في الدار : لا مِنْ رَجُل ،ولا يتقدّر مثل ذلك في ماذكرناه،ألا ترى أن « لا » إذا وقع بعدها معرفة وجب الرّفع والتّكرير ، ويرجع الاسم حينئذ إلى أصله . فإذا وجب الرّفع فيما يلي « لا» ، فلم يجز فيه غيره ، فلأن لا يجوز غيره في فرعه الذي هو المعطوف من باب الأَوْلى .

وليس كذلك في باب النّداء في قولنا : (يا زيد والضّحاك) ، فإن حرف النّداء وإن كان متعذّراً كما تعذّر فيما ذكرنا إلّا أنه يتوصّل إليه بأيّ، وبهذا كقولك : يأيها الضحاك ، ويا أيهذا الضّحاك ، فصار له دُخول ، وإن كان باشتراط فصل بخلاف « لا » ، فإنها لا تدخل بحال . انتهى .

باب الترخيم

مسألة [في عدم جواز ترخيم الجملة]

لا يجوز ترخيم الجملة عند الجمهور . وجوّزه بعضهم بحذف الثّاني قياساً على النّسب ، فإنه يجوز بحذف الثاني .

قال ابن فلاح في (المغنى) : والفرْق على الأول: أنّ الثّقل النّاشىء من اجتماع ياء النّسبة معها لو لم يخفّف بالحذف لأدّى إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ، فلذلك حذف منها في النّسب لقيام يائه مقام المحذوف .

وإما التّرخيم فإنما لم يجز ، لأن شرطه مع تمييز النّداء البناء في المرخّم ، ولم يوجد هنا فلم يجز التّرخيم ، ولأنه أشبه بالمضاف والمضاف إليه في كون الأول عاملاً في الثاني، فلم يجز ترخيمهما كالمضاف إليه . / [٢٥١/٢]

باب العدد

مسألة [إجراء الاسماء المركبة في العدد مجرى كلمة واحدة، هل يجوز إعراب مجموعهما ؟]

قال الأندلسي في (شرح المفصل) : فإن قلت : الاسمان مُركّبان في العدد يَجْريان مَجْرى الكلمة الواحدة، فهلّا أعرب مجموعهما ، كما أعرب « معد يكرب » وأخواته . قلنا : الفرق من وجهين :

أحدهما : أن الامتزاج هنا أشدّ إذ كان أحد الاسمين منهما لم يَكَدْ يستعمل على انفراده ، بل « حضرموت » مثلاً في استعماله عَلَماً

لهـذه البلدةُ كدمشق مثـلاً وبغداد ، فكمـا أن هذه معربة ، فكـذلـك « حضرموت » .

وأما مركبات الأعداد فالمفرد منها مستعمل بمعناه كخمسة إذا أردت بها هذا القدر ، وكذلك العشرة ، فالعاطف المتضمّن معتبر ، وإذا اعتبـر فقد تضمّن معنـاه ، وما تضمّن معنى الحـرف فـلا وجـه لإعرابه .

والثاني : أن العدد في الأصل موضوع على أن لا يعرب ما دام لِمَا وضع له من تقدير الكميّات فقط ، فإن حقّه أن يكون كالأصوات ينطق بها ساكنةً الأواخر ، وحروف التّهجي ، وإنما يعرب عند التباسه بالمعدود .

باب نواصب الفعل

مسألة [في الباء الزائدة وقياس أن عليها]

الباء الزّائدة تعمل الجرّ في نحو : ليس زيد بقائمٍ وفاقاً ، وأن الزائدة لا تعمل النّصب في الفعل المضارع على الأَصَحّ .

وقال الأخفش : تعمل قياساً على الباء الزائدة .

والفرق على الأول : أن الباء الزائدة تختصّ بالاسم وأنْ الزّائدة

لا تختص ، لأنها زيدت قبل فعل ، وقبل اسم ، وما لا يختص فأصله أن لا يعمل ذكره أبو حيّان .

مسألة [في تقديم معمول أنْ عليها]

لا يتقدم معمول معمول أَنْ عليها عند جميع النّحاة إلاَّ الفراء ، فلا يقال / طَعَامَك أريد أن آكل . [٢/٢٥٢]

ويجوز تقديم معمول « لن » عليها عند جميع النّحاة إلاَّ الأخفش الصّغير ، فتقول : زيداً لن أضرب .

والفرق : أَنّ أَنْ حرف مصدري موصولة ، ومعمولها صلة لها ، ومعمول معمولها من تمام صلتها، فكما لا تتقدّم صلتها عليها، كذلك لا يتقدّم معمول صلتها .

ولن بخلاف ذلك .

وحُكم « كي » عند الجمهور حكم أنْ ، لا يجوز تقدّم معمول معمولها ، فلا يقال : جئت النّحو كي أتعلم ، ولا النَّحْوَ جئت كي أتعلم، لأنها أيضاً حرف مصدري موصولة كأَن ، فكما لا يتقدّم معمول صلة الاسم الموصول ، كذلك لا يتقدّم معمول صلة الحرف الموصول .

وأما « إذن » فقال الفراء إذا تقدمها المفعول، وما جرى مجراه بطلت ، فيقال: صاحِبَك إذن أُكرمُ .

وأجاز الكسائي إذ ذاك الرّفع والنّصب .

قال أبو حيّان : ولا نّص أحفظه عن البصريين في ذلك ، بل يحتمل قولهم : إنه يشترط في عملها أن تكون مصدرة أن لا تعمل ، لأنها لم تتصدّر، إذ قد تقدم عليها معمول الفعل، ويحتمل أيضاً أن يقال : تعمل ، لأنها وإن لم تَتَصَدّر لفظاً فهي مصدّرة في النّية ، لأن النّيّة بالمفعول التأخير .

ولقائل أن يقول : لا يجوز تقديم معمول الفعل بعد « إذن » ، لأنها إن كانت مركّبة من « إذ » و « إن » أو مِنْ « إذا » و « إن » فلا يجوز تقديم المعمول كما لا يجوز في أن ، وإن كانت بسيطة .

وأَصلها «إذ» الظرفية، ونوّنت فلا يجوز أيضاً،لأن ما كان في حيّز إذا لا يجوز تقديمه عليها .

وإن كانت حَرْفاً محضاً فلا يجوز أيضاً ، لأن ما فيه من الجزاء يمنع أن يتقدم معمول ما بعدها عليها .

ولمّا كان من مذاهب الكوفيّين جواز تقدم معمول فعل الشّرط على أداة الشّرط أجازوا ذلك في «إذن»، كما أجازوا ذلك في إن نحو : زيداً إنْ تضرب أضْرِب.

مسألة [في السبب في إظهار أنْ مع لام كي وعدم إظهارها مع لام النفي]

قال أبو حيّان: سأل محمد بن الوليدُ ابنَ أبي مسهر، وكانا قد قرءا كتاب سيبويه على المبرّد - ورأى ابن أبي مسهر أن قد أتقنه - لِمَ أجاز سيبويه إظهار أنْ مع لام كي، ولم يجز ذلك مع لام النّفي[1]؟ فَلَم يُجِبْ بشيء . انتهى . / [٢/٢٥٣]

قال أبو حيّان : والسّبب في ذلك أنّ : لم يَكُن لِيَقُوم ، وما كان لِيَقُوم إيجابه كان سيقوم ، فجعلت اللاّم في مقابلة السّين ، فكما لا يجوز أن يجمع بين أَنْ النّاصبة وبين السين أو سوف كذلك لا يُجْمَع بين أَنْ واللاّم التي هي مقابلة لها .

مسألة [في جر الأسماء بعد كيْ وحتّى]

سمع بعد كي وحتّى الجرّ في الأسماء والنّصب في الأفعال .

فاختلف النحويّون ، فقيل : كلٌّ منهما جارّ ناصب .

وقيل : كلهما جار فقط، والنصب بعدهما بأن مضمرة .

وقيل : كلاهما ناصب، والجّر بعدهما بحرف جرّ مقدّر .

---

(١) وهي المسماة بلام الجحود

والصحيح - وهو مذهب سيبويه - في كيْ أنها حرف مشترك فتارةً تكون حرف جرّ بمعنى اللاّم ، وتارة تكون حرفاً موصولاً ينصب المضارع بنفسه .

والصحيح من مذهبه في حتّى أنها حرف جرّ فقط ، وأنّ النصب بعدها بأن مضمرة لا بها .

قال أبو حيان : فإن قلت : ما الفرق بينها وبين كي حيث صحّح فيها أنها جارّة ناصبة بنفسها ؟ .

قلت : النّصب بكي أكثر من الجرّ ، ولم يمكن تأويل الجرّ ، لأن حرفه لا يضمر ، فحكم به .

وحتّى ثبت جر الأسماء بها كثيراً وأمكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدّرنا من الإضمار . والاشتراك خلاف الأصل ، ولأنها بمعنى واحد في الفعل والاسم ، بخلاف « كَيْ » فإنها سُبكت في الفعل ، وخلصت للاستقبال .

مسألة [في عمل أنْ في المضارع ، وعدم عمل ما]

قال الأندلسّي في (شرح المفصل) : قال عليّ بن عيسى : إنما عملت أن في المضارع ،ولم تعمل «ما»، لأن (أن) نقلته نقلين:

إلى معنى المصدر والاستقبال و « مـا » لم تنقله إلّا نقلاً واحـداً إلى معنى المصدر فقط ، وكلّ ما كان أقوى على تغيير معنى الشّيء كان أقوى على تغيير لفظه .

وقال السّيرافي : إنما لم ينصبوا بـ « ما » إذا كانت مصدراً ، لأن الذي يجعلها اسماً وهو الأخفش. فإن كانت معرفة فهي بمنـزلة الذي ، فيرتفع الفعل بعدها كما يرتفع في صلة الذي . وإن كـانت نكرةً فيكون الفعل بعدها صفة فلا تنصبه. وأما / سيبويه فجعلها حرفاً، [٢/٢٥٤] وجعل الفعل بعدها صلةً لها .

والجواب على مذهبه : أن المعنى الذي نصبت به أن هو شبهها بأنّ المشدّدة لفظاً ومعنىً ، ولذلك لم يجمعوا بينهما ، فلا تقول : أنّ أنْ تقوم كما يستقبحون أنّ أنّ زيداً قائم ، وهذا مفقـود في « ما » ، وأيضاً فـ « ما » يليها الاسم مرّةً والفعل أخرى ، فلم تختص. انتهى .

وقال ابن يعيش : الفرق بين أن وبين «ما» : أنّ « ما » تدخل على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ، وأنْ مختصة بالفعل؛ فلذلك كانت عاملة فيه ، ولعدم اختصاص « ما » لم تعمل شيئـاً .

باب الجوازم

مسألة [في تسكين لام الأمر]

يجـوز تسكين لام الأمـر بعـد واو وفـاء نحـو : ﴿ **ولْيُـوفُـوا**

نَذورهم ﴾[1] ، ﴿ فَلْيَستجِيبـوا لِي ولْيُؤمنوا بي ﴾[2] ولا يجوز ذلك في لام كي .

وفرّقَ أبو جعفر النحاس : بأَن لام كي حذف بعدها أن ، فلو حذفت كسرتها أيضاً لاجتمع حذفان بخلاف ، لام الأمر .

وفرق ابن مالـك : بأن لام الأمـر أصلها السّكـون فردت إلى الأصـل ، ليُؤمن دوام تقويـة الأصل بخـلاف لام كي ، فإن أصلهـا الكسر ، لأنها لام الجر .

مسألة [في لم ولمّـا هل غيّـرتا صيغة المـاضي إلى المضارع أو معنى المضارع؟

اختلفت في لَمْ ولمّا ، هل غيّرتا صيغة الماضي إلى المضارع أو معنى المضارع إلى المضيّ على قولين .

ونسب أبو حيّان الأول إلى سيبويه ، ونقل عن المغاربـة أنهم صَـحّحوه ، لأن المحافـظة على المعنى أَوْلى من المحـافـظة على اللفظ .

(١) الحج / ٢٩ .
(٢) البقرة / ١٨٦ .

والثـاني : مـذهب المبـرّد وصحّحـه ابن قـاسم في (الجني الدّاني)، وقال : إنّ له نظيراً، وهو المضارع الواقع بعد لو ، وأن الأوّل لا نظير له[١] .

ولا خلاف أن الماضي بعد أن غيّر فيه المعنى إلى الاستقبال ، لا صيغة المضارع إلى لفظ الماضي .

والفرق كما قـال أبو حيّـان : أنّ « أنْ » لا يمتنع وقـوع صيغة الماضي بعدها ، فلم يكن لدعوى تغيّر اللفظ موجب / بخلاف لَمْ [٢/٢٥٥] ولمّا ، فإنهما يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدهما ، فلهذا قال قوم : بأنّه غيّرت صيغته .

مسألة [في أن الأمر صيغة مرتجلة]

الأمر صيغة مرتجلة على الأصح لا مقتطعٌ من المضارع ، ولا خـلاف أن النّهي ليس صيغةً مـرتجلة ، وإنما يستفـاد من المضارع المجزوم الذي دخلت عليه « لا » للطلب ، وإنما كان كذلك ، لأن النّهي يتنزّل من الأمر منزلة النّفي من الإيجاب فكما احتيج في النّفي

(١) انظر الجني الداني /٢٦٧ ، ٢٦٨ ، وقد حققه الأستاذان فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل وطبع بالمكتبة العربيّة بحلب ١٩٧٣ وانظر في المقدمة ترجمة وافية للحسن بن قاسم المرادي .

إلى أداة احتيج في النهي إلى ذلك ، ولذلك كان بـ « لا » التي هي مشاركة في اللّفظ لـ « لا » التي للنفّي .

مسألة [في عدم دخول أداة الشرط على لا التي للنهي]

لا تــدخـل على « لا » الّتي للنّهي أداة الشّــرط فـ « لا » في قـولهم : إنْ لا تَفعـلْ أفعـل للنّفي المحض . ولا يجـوز أن تكـون للنّهي ، لأنه ليس خبراً . والشّرط خبر فلا يجتمعان .

وقال بعضهم : هي لا التي للنّهي ، وإذا دخل عليها أداة الشّرط لم تجزم وبطل عملها ، وكان التأثير لأداة الشّـرط ، وذلك بخـلاف «لم » فإن التّأثير لها،لا لأداة الشرط في نحو : ﴿ فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾[١] .

والفرق : أنّ أداة الشرط لم تلزم العمل في كلّ ما تدخل عليه ، إذْ تدخل على الماضي ، فلم يكن لها إذ ذاك اختصاص بالمضارع ، فضعفت ، فحيث دخل عامل مختصّ كان الجزم له .

ذكره ابّو حيان في (شَرْح التسهيل) .

---

(١)البقرة / ٢٤ .

مسألة [في أن « متى » تجزم ، و « الذي » لا تجزم إذا تضمنت معنى الشرط]

إن قيل : لِمَ جزمت « متى » وشبهها ، ولم تجزم «الذي» إذا تضمّنت مَعْنى الشّرط نحو : الذي يأتيني فله درهم .

فالجواب : أن الفرق من وجوه :

أحدها: أن (الذي) وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجُمل، فأشبه لام التعريف الجنسيّة ، فكما أن لام التّعريف لا تعمل فكذا « الذي » .

والثاني : أن الجملة التي يوصل بها لا بُدّ أن تكون معلومة للمخاطب والشرط / لا يكون إلّا مبهماً . [٢/٢٥٦]

والثالث : « أنّ الذي مع ما يُوصَل به اسمٌ مفرَدٌ ، والشرط مع ما يقتضيه جملتان مستقلّتان .

نقلت ذلك من خط ابن هشام في بعض تعاليقه. وذكره ابن الحاجب في أماليه .

مسألة [في عمل إنْ في شيئين]

قال ابن إياز : إن قيل : حرف الجزم أضعف من حرف الجرّ ، وحرف الجرّ لا يعمل في شيئين ، فكيف عملت إنْ في شيئين ؟ .

قيل : الفرق بينهما الاقتضاء، فحرف الجرّ لمّا اقتضى واحداً عمل فيه ، وحرف الجزم لمّا اقتضى اثنين عمل فيهما . انتهى .

باب الحكاية

مسألة [تحكي الأعلام بـ « من » دون سائر المعارف]

تحكي الأعلام بـ « مَنْ » دون سائر المعارف هذا هو المشهور .

والفرق بينها وبين غيرها من المعارف من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الأعلام تختصّ بأحكام لا توجد في غيرها من الترخيم ، وإمالة نحو الحجاج ، وعدم الإعلال في نحو : مكوزة ، وحيوة ، ومحبب ، وحذف التّنوين منها إذا وقع ابن صفة بين عَلَمَيْن ، فالحكاية ملحقة بهذه الأحكام المختصّة بها .

والثاني : أن أكثر الأعلام منقول عن الأجناس مغيّر عن وضعه الأول ، والحكاية تغيّر[1] مُقْتَضٍ [2] مَنْ، والتّغير يأنس بالتغيير.

والثالث : أن الأعلام كثيرة الاستعمال ، ويكثر فيها الاشتراك فرفع الحكاية يوهم أن المستفهم عنه غير السابق ، لجواز أنّ السّامع لم يسمع أول الكلام .

(١) في النسخ المخطوطة : « تغيير »

(٢) في النسخ المخطوطة : « ما اقتضى »

ذكر ذلك (صاحب البسيط) .

قال : والفرق بين « مَنْ » حيث يحكى بها العَلَم وبين « أي » حيث لا يحكى بها ، بل يجب فيها الرفع .

فإذا قيل : رأيت زيداً ، أو مررت بزيدٍ يقال : أي زيد من غير / [٢/٥٧] حكاية : أنّ مَنْ لما كانت مبنيّة لا يظهر فيها إعراب جاءت الحكاية معها على حذف ما يقتضيه خبر المبتدأ .

وأمّا أي فإنّها معربةٌ يظهر فيها الرّفع فاستقبح لظهور رفعها مخالفة ما بعدها لها .

ونظيره قول العرب : إنّهم أجمعون ذاهبون ، لمّا لم يظهر إعراب النّصب في الضمير أكّدوه بالمرفوع ، ومنعهم : إن الزيدين أجمعون ذاهبون لما ظهر إعراب النصب ألزموا التأكيد بالنصب .

مسألة [من أنّه لا يحكى المتبع بتابع غير العطف]

لا يُحكى المتبع بتابع غير العطف من نَعْت أو بيان أو تأكيد أو بدل اتّفاقاً .

وأمّا المتبع بعطف النسق ففيه خلاف. حكاه في (التّسهيل) من غير ترجيح ، ورجّح غيره جواز حكايته .

قال أبو حيّان : والفرقُ بين العطف وبين غيره من التّوابع : أنّ

العطف ليس فيه بيانٌ للمعطوف عليه بخلاف غيره من التوابع ، فإنّ فيه بياناً : أن المتبوع هو الذي جرى ذكرُه في كلام المخبر .

وأمّا في العطف فلا يبيّن ذلك بياناً ثابتاً إلّا الحكاية ، وإيراد لفظ المخبر في كلام الحاكي على حالهِ من الحَرَكات .

وقال صاحب (البسيط) : يشترط لجوازها : أن يكون المعطوف عليه والمعطوف عَلَمَيْن نحو : رأيت زيداً وعمرًا ، فإن كان المعطوف عليه عَلَماً ، والمعطوف غير عَلم، فنقل ابن الدّهان منع الحكاية ، وهو الأقوى .

ونقل ابن بابشاذ جوازها تبعاً أو بعكسه لم تَجُز الحكاية اتّفاقاً .

باب النّسب

مسألة [في عدم جواز طَوَليّ بالتحريك في النسبة إلى طويلة]

قال أبو حيّان : فإن قلت : لِمَ أجزت بَيَضات وجوَزات بالتحريك ولم تُجز : طَوَليّ بالتّحريك في النسبة إلى طَويلة[1] .

---

(١) يقول ابن مالك في الألفية :

وتمّموا ما كان كالطويلة وهكذا ما كان كالجليلة

فكل ما كان من فعيلة معتل العين صحيح اللام كالطويلة ، فالنسب إليه : طَويليّ بدون حذف الياء ، لأنهم لو حذفوا الياء ، وقالوا : طَوَلي لزم =

قلت : بينهما فرق ، وهو أن الحركة في بَيَضات وجَوَزات عارضة ، فلم / يعتدّ بها ، والنِّسبة بناءٌ مستأنف . [٢٥٨/٢]

باب التصغير

مسألة [في تصغير أرؤس]

قال أبو حيّان : أَرؤس إذا سميّت به امرأة ، ثم خفّفت الهمزة بحذفها، ونقل حركتها إلى الرّاء فقيل: « أَرُس »، وصغّرتها قلت : أُرَيْس ، ولا تدخل الهاء، وإن كان قد صار ثلاثيّاً .

وإذا صغّرت هنداً قلت : هنيدة بالهاء .

والفرق بينهما : أن تخفيف الهمزة بالحذف والنّقل عارض ، فالهمزة مقدّرة في الأصل ، وكأنه رُباعي لم يَنْقُص منه شيء .

فإن قلت : لِمَ لاَ تُلْحِقُه بتصغير « سماء » إذا قلت : سُمَيّة أليس الأصل مقدّراً ؟ .

قلت : لا يشبه تصغير سماء ، لأن التخفيف جائزٌ في « أرؤس » عارض بخلاف « سماء » ؛ فإن الحذف لها لازم، فيصير على ثلاثة أحرف ، إذا صُغّرت فتلحقها الهاء .

= قلب الواو ألفاً لتحرّكها ، وتحرك ما بعدها وإنفتاح ما قبلها . انظر الأشموني ١٨٨/٤ .

وبهذا الفرق بين أرؤوس وسماء أجاب أبو إسحاق الزجاج بعض أصحاب أبي موسى الحامض حين سأل أبا إسحاق عن ذلك ، وكأن أبو موسى الحامض قد دسّ رجلا لَقِناً فَطِناً على أبي إسحاق فسأله عن مسائل فيها غموض ، هذه المسألة منها ، وكان في هذا المجلس (المشوق)[1] الشّاعر فأخذ ورقة وكتب من وقته يمدح أبا إسحاق ويذم من يحسده من أهل عصره .

فقال :

صبراً أبا إسحاق عن قدرة ... فذوا النّهي يَمْتثل الصّبرا
واعجب من الدّهر وأوغاده ... فإنهم قد فضحوا الدّهرا
لا ذَنْب للدّهر ولكنهم ... يستحسنون المَكْر والغَدْرا
نبئت بالجامع كلباً لهم ... ينبح منك الشمس والبدرا
والعلم والحِلْم ومحض الحجا ... وشامخ الأطواد والبحرا
[٢٥٩/١] والدّيمة الوطفاء في سَحّها ... إذا الرُّبا أضحت بها خَضْرا /
فتلك أوصافك بين الورى ... يأبين والتيه لك الكبرا

---

(١) شاعر عباسي لايعرف إلا بلقبه لقوله :

وليلة واكف فتقت هموما ... أكابدها إلى الصبح الفتيق
همس فيها الكرى عينيّ بيت ... كأن سماءه عينُ المشوق

انظر معجم ألقاب الشعراء / ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

يظن جَهْلاً والذّي دسّه أن يلمسوا العيوق[١] والغفرا[٢]
فأرسلوا النزر إلى غامر وغمرنا يستوعب النّزرا
قاله أبا إسحاق عن جاهل ولا تضق منك به صَدْرا
وعن خُشار[٣] غَدر في الورى خطيبهم من فمه يخرا

مسألة [في عدم إثبات همزة الوصل في استضراب إذا صُغّر]

قال أبو حيّان : فإن قلت : لِمَ لا يجوز إثبات همزة الوصل في نحو : « استضراب » إذا صغّر ، وإن كان ما بعدها متحرّكاً ، لأن هذا التّحريك عارضٌ بالتصغير فلم يعتدّ بهذا العارض كما لم يعتدّ به في قولهم : الحَمَر بإثبات همزة الوصل مع تحريك اللام بحركة النّقل .

فالجواب : أن بين العارضين فرقاً وهو أن عارض التّصغير لازم لا يوجد في لسانهم ثاني مصغر غير متحرّك أبداً وعارض الحمر غير لازم لأنه يجوز أن لا تحذف الهمزة ولا تنقل الحركة فيقال : الأحمر . ولا يمكن ذلك في المصغّر في حال من الأحوال .

---

(١) العيّوق : نجم أحمر مضيء في طرف المجرّة الأيمن يتلو الثريا لا يتقدمها .
(٢) في القاموس : الغَفْر جمع أغفار وغِفَرة كَعِنَبة وغُفُور . منزل للقمر .
(٣) الخُشار بالضم : سَفِلة الناس .

باب الوقف

مسألة [في الوقف على المقصور المنّون]

إذا وقف على المقصور المنوّن وقف عليه بالألف اتّفاقاً نحو : رأيت « عصا » .

واختلف في الوقف على المنقوص المنوّن .

فمذهب سيبويه : أنه لا يوقف عليه بالياء ، بل تحذف نحو هذا قاض ومررت بقاض ومذهب يونس إثباتها .

قال ابن الخّباز : فإن قلت : فما بالهم اختلفوا في إعادة ياء المنقوص، واتّفقوا على إعادة ألف المقصور .

قلت الفرق بينهما خفّة الألف وثقل الياء / . [١/٢٦٠]

باب التّصريف

مسألة [الزائد يوزن بلفظه وزيادة التضعيف توزن بالأصل]

الزائد يوزن[1] بلفظه وزيادة التضعيف توزن بالأصل .

(١) في ط : « يؤزن »،بالهمزة تحريف .

قال أبو حيان : والفرْق : أن زيادة التضعيف مخالفة لزيادة حروف سألتمو نيها من حيث إنها عامّة لجميع الحروف ففرّقوا بينهما بالوزن، وجعلوا حكم المضاعف حُكم ما ضوعف منه، فضعّفوه في الوزن مثله . فلو نطقوا في الوزن بإحدى دَالَيْ قَرْدَد[1] لم يتبين من الوزن كيف زيادتها ، فلما لم تزد منفرد أصلاً لم يجعلوها منفردة في الوزن .

(١) القردد : اسم جبل ، وجمعه قرادد . انظر الممتع وهامشه ١/ ١١٩ .

**** ****

انتهى القسم الرّابع من الأشباه والنظائر النحوية
ويليه (الطراز في الألغاز) وهو
القسم الخامس ، والحمد لله
أولاً وآخراً

الفن الخامس
فن الألغاز

بسم اللّه الرَّحمن الرَّحيم

الحمد لوليّه - والصّلاة والسلام على نبيّه محمد وآله وذويه .

هذا هو الفن الخامس من الأشباه والنظائر ، وهو فن الألغاز والأحاجي والمطارحات ، والممتحنات ، والمعاياة ، وهو منثور غير مرتب . وسميته : (الطّراز في الألغاز) .

[تعريف اللغز]

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في كتابه (موقظ الوسنان وموقد الأذهان) : اعلم أنّ اللّغز النّحويّ قسمان :

أحدهما : ما يطلب به تفسير المعنى .

والآخر : ما يطلب به وجه الإعراب .

[ألغاز الحريري]

فالأوّل ـ كقول الحريريّ[١] : وما العامل الذي يتّصل آخره بأوّله ، ويعمل معكوسُه مِثْلَ عمله ؟ .

وتفسيره (يا) في النّداء فإنه عامل النصب في المنادي وهو حرفان، فآخره متّصل بأوله، ومعكوسه وهو (أي) حرف نداء أيضاً .

وكقوله أيضاً : وما منصوبٌ أبداً على الظَّرف لا يَخْفِضُه سوى حَرْف ؟ .

وجوابه ـ لفظة « عند » ، تقول : جلست عِنْدَه ، وأتيت مِنْ عندِه، لا يكون إلا منصوباً على الظرفية أو مخفوضاً بمن خاصّة .

فأما قول العامة سِرت إلى عندِه فخطأ .

فإن قيل : لدن ، وقبل، وبعد بمنزلة (عند) في ذلك، فما وجه تخصيصك إياها ؟ .

قلت : لدن مبنيّة في أكثر اللّغات فلا يظهر فيها نَصْبٌ ولا

(١) انظر المقامة الرابعة والعشرين النحوية ٣/١٧٤ من شرح مقامات الحريري لأبي العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسي الشريشي تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ـ المؤسسة العربية الحديثة للنشر وانظر هذا النص في صفحة ٢١٣ من هذا الجزء .

خفضٌ ، وقبل وبعد يكونان مبنّيين كثيراً، وذلك إذا قُطِعا عن الإضافة . وإنما تبين الألغاز والتمثيل بما يكون الحُكم فيه ظاهراً .

وكقـوله : وأين تلبس الـذّكـران بـراقِعَ النّسوان، وتبرز ربّـات الحِجال بعمائم الرجال ؟ .

وجوابه : باب العدد من الثّلاثة إلى العشرة تثبت التاء فيه في المذكّر ، وتحذف في المؤنث .

والثاني : وهو الذي يُطْلب فيه تفسيرُ الإعراب وتوجيهُه ، لا بيان المعنى كقول الشاعر / : [٢/٢٦٢]

٣٧٧=جاءك سلمان أبو هـاشِما فقـد غـدا سيّـدَهـا الحـارثُ

شرحه: جاء فعل ماض. كسلمان جار ومجرور، وعلامة الجرّ الفتح ، لأنه لا ينصرف . وإنما أفـردت الكـاف في الخط ليتـأتى الألغاز . أبوها فاعل جاء ، والضمير لا مرأة قد عرفت من السياق .

شِما فعل أمر من شَام البرق يشيمه ، ونونه للتوكيد كتبت بالألف على القياس .

يسيّدها نصب بـ « شم » كما تقول : انظر سيّدها .

والحارث فاعل « غدا » . انتهى كلام ابن هشام .

وقال ابن هشام في (المغنى) : مسألة : يحاجي بها ، فيقال : ضمير مجرور لا يصحّ أن يعطف عليه اسم مجرور ، أَعَدْت الجارّ أم

لم تُعِدْهُ .

وهو الضّمير المجرور بلولا نحو : لولاي وموسى ، لا يقال : إن موسى في محل الجرّ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار هنا ، لأن « لولا » لا تجرّ الظاهر ، فلو أعيدت لم تعمل الجرّ ، بل يحكم للمعطوف والحالة هذه بالرّفع ، لأن لولا محكوم لها بحكم الحروف الزّائدة ، والزائدة لا تقدح في كون الاسم مجرّداً من العوامل اللفظيّة فكذا ما أشبه الزائد .

* * *

ذكر بقية ألغاز الحريري التي ذكرها في مقاماته

قال : ما كلمة إن شئتم هي حَرْفٌ محبوب ، أو اسم لما فيه حرف حَلوب ؟ .

وأيّ اسم يتردّد بين فَرْدٍ حازم ، وَجَمْعٍ ملازم ؟ .

وأيّة هاء إذا التحقت أماطت الثّقل ، وأطلقت المعتقل ؟

وأين تدخل السّينُ فَتَعْزِل العامِلَ من غير أن تجامل؟ .

وأي مضاف أَخَلّ من عُرى الإضافة بِعُرْوة ، واختلف حكمه بين مَسَاءٍ وغُدْوة(١)؟ .

---

(١) في ط : « وعدوة » بالعين ، تحريف .

وأي عامل نائبه أَرْحَب منه وَكَرْاً ، وأعظم مَكْراً ، وأكثر للّه تعالىٰ ذكراً ؟ .

وأين يجب حِفْظ المراتب ، على المضروب والضارب ؟ .

وأيّ اسم لا يفهم إلَّا باستضافة كلمتين ، أو الاقتصار منه على حرفين ، وفي وضعه الأول التزام وفي الثاني إلزام ؟ .

وأي وصف إذا أردف بالنون نقص[١] من العيون، وقُوّم بالدّون، وخرج من الزَّبون ، وتعرض للهُون ؟ . / . [٢٦٣/

* * *

أراد بالأول[٢]: نعم .

وبالثاني : سراويل[٣] .

---

(١) في شرح المقامات ٣/٢١٤ : « نقص صاحبه في العيون » .

(٢) فسّرها الشريش في شرح المقامات ٣/٢٢٩ بقوله : « فهي نَعَم إن أردت بها تصديق الأخبار، أو العدة بعد السؤال فهي حَرْف، وإن عنيت بها الإبل فهي اسم » .
والنعم : تذكر وتؤنث ، وتطلق على الإبل ، وعلى كل ماشية فيها إبل . وفي الإبل الحرْف ، وهي الناقة الضامرة، سميت حرفاً تشبيهاً لها بحرْف السيف . وقيل : إنها الضخمة تشبيهاً لها بحرف الجَبل .

(٣) قال الشريشي : قال بعضهم : وهو واحد، وجمعه : سراويلات . فعلى هذا القول هو فرد. وكنى عن ضمّه الخَصْر بأنه حازم .وقال آخرون : بل هو جمعُ واحده : سرْوال مثل : شملال وشماليل، وسِرْبال وسرابيل، فهو على هذا القول جمع . =

وبالثالث : هاء التأنيث الداخلة على الجمع المتناهي ، نحو زنادقة وصياقلة ومسامعه[١] .

وبالرّابع باب أنْ المخفّفة من الثقيلة[٢] .

وبالخامس : لدن[٣] .

= ومعنى قوله : ملازم ، أي لا ينصرف ، وإنما لم ينصرف هـذا النوع من الجمع ، وهو كل جمع ثالثه ألف ، وبعدها حرف مشدّد ، أو حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن لثقله ، وتفرّده دون غيره من الجموع بـأنه لا نـظير لـه في الأسماء والآحاد .

وقد كنى في هذه الأحجية عمّا لا ينصرف بالملازم ، كما كنى في التي قبلها عما ينصرف باللازم » . انظر ٣/٢٢٩ .

(١) في ط فقط : « وتتابعه » . ومسامعه : أبو قبيلة كما في القاموس . وهذه الهاء اللاحقة بهذا الجمع تجعل هذا الجمع منصرفاً بعد أن كان ممنوعاً من الصرف ، لأنها قد أصارته إلى أمثال الآحاد نحو : رفاهية، وكراهية، فخف بهذا السبب ، وصرف لهذه العلة .

وقد كنى في هذه الأحجية عما لا ينصرف بالمعتقل ، كما كنى في التي قبلها عمّا لا ينصرف باللازم .

(٢) والمراد أن السّين تدخل على الفعل المستقبل وتفصل بينه وبين أنْ التي كانت قبل دخولها من أدوات النصب، فيرتفع حينئذ الفعل، وتنتقل أن عن كونها ناصبة للفعل إلى أن تصير المخففة من الثقيلة كقوله تعالى : ﴿ **علم أن سيكون منكم مرضى** ﴾ (المزمل ٢٠) . وتقديره :علم أنه سيكون . انظر : « شرح الشريشي » .

(٣) لدن من الأسماء الملازمة للإضافة ، وكل ما يأتأتى بعدها مجرور بها إلّا غدوة، فإن العرب نصبتها بـ « لدن » لكثرة استعمالهم إياها في الكلام ثم

وبالسادس : باء القسم ، نائبه الواو[(١)] .

وبالسّابع نحو كلم موسى عيسى[(٢)] .

وبالأخير نحو : ضيف تدخل عليه النّون فيقال : ضيفن ، وهو

نوّنتها أيضاً ليتبين بذلك أنها منصوبة ، لا أنها من نوع المجرورات التي لا تتصرف .

وعند بعض النحويين : أن « لدن » بمعنى : « عند » والصحيح أن بينهما فرقاً لطيفاً وهو أن « عند » يشتمل معناها على ما هو في ملكك ومكنتك مِمّادنا منك ، وبَعُد عنك .

ولدن يختص معناها بما حضرك ، وقرُب منك ، انظر (شرح الشريشي) .

(١) باء القسم هي أصل حروف القسم بدلالة إستعمالها مع ظهور فعل القسم في قولك : أقسم بالله ، ولدخولها على المضمر كقولك : بك لأفعلن .

وإنما أبدلت الواو منها في القسم ، لأنهما جميعاً من حروف الشفة، ثم لتقارب معنييهما ، لأن الواو تفيد الجمع، والباء تفيد الإلصاق، وكلاهما متّفق ، والمعنيان متقاربان . ثم صارت الواو المبدلة من الباء أدور في الكلام ، وأعلق بالأقسام ، ولهذا ألغز بأنها أكثر لله تعالى ذكراً . ثم إن الواو أكثر موطناً من الباء ، لأن الباء لا تدخل إلاَّ على الاسم ، ولا تعمل غير الجرّ . والواو تدخل على الاسم والفعل والحرف . وتُجَرَّ تارة بالقسم ، وتارة بإضمار رُبّ ، وتنتظم أيضاً نواصب الفعل وأدوات العطف ، فلهذا وصفها برحب الوكر ، وعِظَم المكر. انظر شرح الشريشي .

(٢) الفاعل والمفعول المقصوران لإزالة الإلباس يجب حينئذ إقرار كل منهما في رتبته ، ليعرف الفاعل منهما بتقدّمه ، والمفعول بتأخّره .

الطّفيليّ (١) .

[أحاجي الزمخشري]

وللزّمخشرّي (كتاب الأحاجيّ) (٢) منثور وشرحه الشيخ علم الدين السخاوي بشرح سماه : « تَنوير الدّياحيّ في تفسير الأحاجي » وأتبعه بأحاجٍ له منظومة وأنا ألخص الجميع هنا .ا

قال الزّمخشري أخبرني عن فاعِلٍ جُمِع على فُعلَة ، وفعيل جُمِع على فَعَلَة .

(١) لم يجب السيوطي عن اللغز الذي قبل الأخير وهو : وأي اسم لا يفهم إلَّا باستضافة كلمتين . . الخ .

وجوابه كما ورد في شرح المقامات للشريشي بقوله: « هو مهمـا » وفيها قولان : أحدهمـا أنها مـركبة من: « مـه » التي هي بمعنى : أكْفُفْ ومن « ما » . والقول الثاني : وهو الصحيح ـ أن الأصل فيه « ما » فزيدت عليها « ما » أخرى ، كما تزاد على « إنّ » ، فصار لفظها « مامـا » فثقل عليهم توالي كلمتين بلفظ واحد ، فأبدلوا من ألف « ما » الأولى « ها » فصارتا : « مهما » . ومهما من أدوات الشرط والجزاء . . وإن اقتصـرت منها على حرفين وهما : « مه » التي بمعنى : اكفف فهم المعنى ، وكنت ملزما من خاطبته أن يكف» . انظر شرح الشريشي ٣/٢٣٢ .

(٢) طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسني عام ١٩٧٣ نشر دار التربية باسم : « المحاجاة بالمسائل النحوية » .

(٣) في ط : « بأحاجي » .

الأول : باب قاضٍ وداعٍ (١) .

والثاني نحو سَرِيٍّ وَسَراة (٢) .

* * *

وقال أخبرني : عن تنوين يجامع لام التّعريف وليس إدخاله على الفعل من التّحريف .

---

(١) في المحاجاة / ٧١ : وذلك قولك : قضاة ، ودعاة ، خالف بضمة فائه جمع الصحيح والمعتل العين حيث جاء على فَعلَة بفتحتين وذلك نحو : الكفرَة ، والفَجَرة . والرّاضة » .
والراضة جمع رائض، من : راض المهر رياضة ورياضاً: ذلّله فهو رائض. انظر القاموس .

(٢) في المحاجاة : « وهو اسم جمع ، جعله سيبويه في أنه غير تكسير مثل : إخوة في جمع أخ. قال: ويدلك على هذا قولهم : سَرَوات. وفي هامش سيبويه ٣/ ٦٢٥ تحقيق أستاذنا هارون: « السيرافي : هكذا رأيته في هذه النسخة وغيْرها من النسخ ، وهو غلط عندي ، لأن إخوة فِعْلَة ، وفعِلة من الجموع المكسّرة القليلة كأفْعُل ، وأفْعلة وأفعال ، كما قالوا : فتًى وفِتْية ، وصبيّ وصِبْية، وغلام وغلمة. والصواب أن يكون مكان إخوة : أُخْوة حتى يكون بمنزلة صُحْبة. وقد حكى الفراء في جمع أَخ : أُخوة » .
هذا وانظر تفصيل هذه القضية في المحاجاة /٧٢ . وفي هامشه : قال السخاويّ في نهاية الفصل : وقد أردفت أحجيتين هاتين بأحسن منهما موقعاً ، وأكثر فائدة فقلت :

وما اسم جمع كالفعل منه وما اسمُ فاعلٌ فيه كفعلٍ

له وزنان يفترقان جمعاً ويتحدان فيه بغير فَصْلِ

هو تَنْوين التّرَنّم[١] والغالي [٢] .

* * *

وقال : أخبرني عن واحدٍ من الأسماء ثُنّي مجموعاً بالألف والتاء .

أخبرني : عن مُوحّدٍ في معنى اثنين ، وعن حركةٍ في حُكْم حركتين .

أخبرني : عن حركةٍ وحرفٍ قد استويا ، وعن ساكنين على غير

---

(١) تنوين الترنّم : هو النون اللاحقة للقوافي المطلقة ، التي أخرها حرف مدّ عوضاً عن مدّة الإطلاق كقوله :

أفلّي اللوم عادل والعتابنْ وقُولي إن أصبتُ لقد أصابن

والأصل : العتابا .

وتنوين الترنّم على حذف مضاف أي قطع الترنّم ، لأن الترنّم مدّ الصوت بمدة تجانس الروي .

(٢) التنوين الغالي : هو النون اللاحقة للقوافي المقيدة ، وهي التي رويها ساكن غير مد كقوله :

أحار بْن عمرو كأنّي خَمِرنْ ويعدو على المرء ما يأتَمِرنْ

الأصل : خمر ، ويأتمر .

وكقوله :

قالت بنات العم يا سلمى وإنْ كان فقيراً معدما قالت وإنْ

فإن هاتين النونين زيدتا في الوقف كما زيدت نون ضيفن في الوصل والوقف ، وليستا من أنواع التنوين حقيقة لثبوتهما مع أل وفي الفعل والحرف ، وفي الخط والوقف .

وسمّى : بالتنوين الغالي ، لأن الغلو : الزيادة ، وهو زيادة على الوزن .

انظر الأشموني ١/٣١/٣٢، ٣٣.

حدّهما [١] قد التقيا .

أخبـرني : عن اسم على أربعة فيـه سببان لم يمتنـع صـرفُـه بإجماع ، وعن آخر ما فيه إلَّا سَبَبٌ واحد وهو حقيق بالامتناع .

أخبرني عن فاء ذات فَنَّيْن ، وعن لام ذات لَوْنَيْن [٢] .

* * *

الأولى [٣] : نحو السُّرى والشُّرى [٤] ، والبَتّ والنَّتّ ، و « قاتعه

---

(١) في ط فقط : « حـدّهمـا » وفي المحـاجـاة والنسـخ المخـطوطـة : « حدّيهما » .

(٢) انظر هذه الألغاز في المحاجاة من ص ٧٦ ـ ٨٤ .

(٣) هـذا والأسئلة التي طلب الإخبـار عن إجـابتهـا ، وهي أربعـة أسئلة سابقة قبل السؤال الخامس الذي نص على الإجابة عنه بقوله : الأولى ـ لم ينص على إجابتها في نسخ الأشباه جميعها .

والإجابة عنها من كتاب « المحاجاة » كما يلي :

الإجابة عن السؤال الأول :

الواحد من الأسماء الذي ثني مجموعاً بالألف والتاء « هو قولك فيمن سميته بـ « تمـرات » أو « مقبـلات » : « تمـراتـان » و « مقبـلاتـان » وفـي « أذرعات » : أذرعاتان » . و « أذرعات بلد في بلاد الشام » .

الإجابة عن السؤال الثاني :

الموَحد في معنى اثنين هـو : « كِلا » ، « كمـا أنّ كلا » مفـرد في معنى الجمع . ولذلك رجع الضمير إليه مفرداً كقوله تعالى : ﴿ **كلتا الجنتين آتت أكلها** ﴾ (الكهف / ٣٣) ، كما رجع إلى « كلّ » في قوله تعالى : ﴿ **إن كلّ من في السموات والأرض إلّا آتى الرَّحمن** ﴾ (مريم / ٩٤) .

والحركة التي في حكم حركتين هي « الضمة » في « فُعْل » هي في حكم فَتْحَتي : « فَعَل » كـ « رُشْد » و « رَشَد » ، ولذلك جمع : « فَلَك » على =

= « فُلْك » كما جمع « أَسَد » على « أُسْد » .
والإجابة عن السؤال الثالث :
« مساواة الحركة الحرف في نحو : « جَمَزِي » (وهو ضرْب من السّير) حيث اعتبرت اعتبار الألف في نحـو : « حُباري » وذلـك أنّ « جمزي » أخت : « سَكْرى » في وقوع ألفهـا رابعة ، ثم لم يجيـزوا في ألفها - إذا أضافوا - إلّا طرحها دون قلبها كما فعلوا في « حبارى » سواء ، ولا فصل بين البناءين إلّا سكون العين وحركتها ، فإذا كان حكم البناء المفارق بـزيادة الحركة حكم المفارق بزيادة الحرف تبيّن استواء الحرف والحركة » .
و « السّاكنان على غير حدّيهما التقيا » في قـولك : الحسن أورع أم ابن سيرين ؟و « آيمن الله يمينك؟ لأن حدّ التقائهما أن يكون الأول حرف لين، والثاني مدغماً نحو : الضّالّين ، وحادّ اللّه » .
الإجابة عن السؤال الرابع :
في المحاجاة : الأول وهو الذي لم يمتنع صرفه : « أربع » في : « سررت بنسوةٍ أربعٍ ، فيه الوزن والوصف وهو غير ممتنع .
والثاني : وهو الممتنع : « أحمر » اسماً في « رُبّ أحمَر » هو ممتنع عند سيبويه، ولا سبب إلا الوزن .
وعن المازنيّ أنه لقى الأخفش ، فسأله عن « أربع » ، فتعلق بالأصل الذي هو الاسميّة ، فألزمه أصل « أحمر » الذي هو الوصفية . قال : فلم يأت بمقنع .
وقولي : أربعة احترازاً مما فيه سببان من نحو: « هند » و « دعـد » وفيه مذهبان : أسّدهما الصرف الذي نطق به القرآن » .
انظر الإجابات في المحاجاة من ص ٧٦ - ٨٤ ، وقد سجلتها باختصار

(٤) في ط فقط : « والسرى » بالسين تحريف صَوابه من النسخ المخـطوطة والمحاجاة / ٨٤ . والسّرى ، ألفها واو من سَرُوَ ككرم ودعا ، ورضي ، والمصدر : سراوةً، وسـرْواً وسراً ، وسـراءً ، والوصف سـريّ . وجمعه : أسرياء ، وسَروَاء ، وَسُرًى وسرواً . انظر القاموس .

الله » و « كاتعهُ » بمعنى : قاتله ، وبيد أني من قريش ، وميدأنّي (١) ونحو : وُزن وأُزِن، وهو قياس مطّرد في المضموم .

وفي المكسور ، نحو : وشاح ووعاء ، وإشاح وإعاء .

والمفتوح نحو : وسَن وأَسَن ، وَوَبِد وَأَبِدَ : إذا غَضب ، وَوَلِه وأله : تحيّر ، وما وَبِهَ له ، وما أبه ، سماعٌ / بإجماع . [٢٦٤/

والثانية (٢) : نحو : عضه وسنه ، هي هاء في ، عضه وعضاه ، وبعيرٌ عاضِه وَعَضِه ، أي راعى العِضاه (٣) . وعَضَهَه : إذا شَتَمه . وفي نخلة سنهاء (٤) ، وسانهت الأجير.

وواو في عضوات ، وسنوات .

* * *

أخبرني : عن نسب بغير يائه ، وعن تأنيث بتاء ليس بتائه .

الأول : ما دلّ عليه بالصيغة نحو : عواج ، وبتات(٥) ،

(١) وردت في الصاحبي : « قال أبو عبيد : وأحسِبُ أفصح هؤلاء بني سعد بن بكر ، وذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا أفصح العرب مَيْد أني من قريش » . انظر ص /٤١ .

(٢) وهي اللام ذات اللونين .

(٣) العضاه : شجر الشوك .

(٤) في اللسان : « سنه » : « وسانهت النخلة ، وهي سنهاء ، حملت سنة ، ولم تحمل أخرى .

(٥) في ط : « وبتار » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والمحاجاة .

ودارع [١] ولابن .

ونظير دلالتَيْ العـلامة والصيغة قولك : لِتَضْرِب واضْرِب .

والفرق بين البناءين : أن فعّالاً لما هو صنعة [٢] ، وفاعلاً لمباشرة الفعل .

والثّاني : بنت وأخت، لأن تاءهما بدلٌ من الواو التي هي لام، إلَّا أن اختصاص المؤنّث بالإبدال دون المذكّـر قام علمـاً للتأنيث ، فكأنّ هذه التاء لاختصاصها كتاء التأنيث .

ونحـوها التّـاء في مسلمات هي عـلامة لجمـع المؤنث ، فلاختصاصها بجمع المؤنث كأنها للتأنيث، ومن ثَمّ لم يجمعوا بينها وبين تاء التأنيث، فلم يقولوا، مسلمتات .

فإن قلت : ما أدراك أنها ليست تاء تأنيث ؟ .

قلت : لو كان كذلك لقلبها الواقف هاء في اللغة الشائعة .

فإن قلت : فَلِمَ قَلبها مَنْ قلبها هاء في الوقف فقال : البنـون والبناه ؟ .

قلت رآها تعطي ما تعطيه تاء التأنيث فتوهمها مثلها [٣] .

---

(١) وفي ط: « ودراع » بتقديم الراء على الألف، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والمحاجاة .

(٢) في ط : « صيغة » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والمحاجاة .

(٣) انظر المحاجاة / ٨٧ ، ٨٨.

* * * *

أخبرني : عن نعت مجرور ، ومنعوته مرفوع ، وعن منعوت موحّدٌ ونعته مجموع .

الأول : نحو : هذا جُحْرُضَبٍّ خَرِبٍ (١) .

والثاني قول القطامي :

٣٧٨= كأن قيود رَحْلى حين ضَمّت   حَوالب غُزّرا ومِعاً جِياعا(٢)

---

(١) ومنه قول امرىء القيس :

كأن ثبيراً في عرانين وَبْله   كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزمّلِ

من شواهد : الخزانة ٢/٣٢٧ ، والخصائص ٣/٢٢١ ، والضرائر للألوسي ٢٥٨ .

ومنه أيضاً قوله الحطيئة : ديوانه /١٣٩ .

فإيّاكم وحيّةَ بطْنِ وادٍ   هَمُوز النّابِ ليس لكم بِسِيٍّ

والسّيّ : النّد والمثل ، فـ« هموز » نعت الحيَّة ، وهي منصوبة وجرّ لمجاورة وادٍ

وقول ذي الرّمّة : ديوانه /٨ .

نريك غُرَّةَ وَجْهٍ غير مُغْرَقةٍ   ملساء ليس بها خال ولا ندبُ

من شواهد : خزانة الأدب ٢/٣٢٤ ، والضرائر /٢٥٥ .

ورواية الديوان * تريك سنة وجه غير مُقْرِفَةٍ *

فـ« غير » نعت لـ« غرة » وهي منصوبة ، وجُرّ للمجاورة .

(٢) من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث .

ورواية المحاجاة : « فتور رحلي » والفتور : السكون بعد الحدّة واللّين بعد الشدة . وفي اللسان : « معي » * كأن نسوع رحلي *

وفي ط : « قيود رجلي » وتشاركها في ذلك بعض المخطوطات والمخطوطات الأخرى : « قيود رحلي » ومن المقارنة نستطيع أن نقول : « رجلي » =

جعل « المعَا » لفرط جوعه بمنزلة أمعاء جائعة ، فجمع النعت مع توحيد المنعوت .

*　*　*

أخبرني : عن فصل ليس بين المعرفتين فاصلاً ، وعن رُبّ على المعرفة داخلاً / [٢/ ٦٥]

الأول : نحو : كان زيدٌ هو خيراً منك ، « إنْ تَرني أنا أقلَّ منك مالاً »(١) .

وإنّما ساغ ذلك في « أَفْعَل مِنْ » لا متناعه من دُخول لام التّعريف عليه امتناع ما فيه التّعريف فشبّه به وَأُجْرى حكمُه عليه .

والثاني : نحو قولهم : رُبَّ رَجُلٍ وأخيه .

قال سيبويه : ولا يجوز حتّى تذكر قبله نكرة(٢) .

*　*　*

أخبرني : عما يُنْصب وَيُجَرّ وهو رفع ، وعمّا تدخله التّثنية وهو جمع .

الأول : المحكيّ(٣) .

= تحريف صوابه : رحلي لأنه المناسب للحوالب .

(١) الكهف / ٣٩.

(٢) بعده في المحاجاة : « فيعلم أنك لا تريد شيئاً بعينه » . انظر ص ٩٥.

(٣) في المحاجاة ما نصه : « قول أهل الحجاز لمن يقول : رأيت زيداً » : « من زيدا » ولمن يقول : «مررت بزيدٍ» : « مَن زيدٍ » . انظر/ ٩٦ .

والثاني : قولهم « عندي لقاحان سوداوان »[١] وقوله :

٣٧٩= * بَيْن رماحَيْ مالكٍ وَنَهْشَلِ [٢] *

وقوله :

٣٨٠= لأصبح الحيُّ أوباداً ولم يَجِدوا عند التَّفَرُّقِ فِي الهَيْجا جِمالَيْنْ .[٣]

* * * *

أخبرني ، كيف يكون متحرّك يلزمه السكون ؟ .

---

(١) أنظر سيبويه ٢/٢٠٢ ، والهمع ١٠/١٣٩ ، واللقاح : جمع لَقوحُ مثل : قلوص وقلاص ، وفي اللسان : لقح : لقاحان أسودان .

(٢) من أرجوزة طويلة لأبي النجم مطلعها :

الحمد للّه العـلـيّ الأجْـلل الواسـع الفضل الـوهوب المجـزل

في الخزانة ١/٤٠ .

وقبل الشاهد :

* تَبَقَّلت من أوّل التَّبَقُّلِ *

وكذلك في الطرائف الأدبية /٥٧ .

وتبقلت أي أنها رعت البقل في أول الربيع ، فأسنمت

ورماحا مالك ونهشل : موضعان . يقول : رعت بين هذين الموضعين لأنهما كانا حِمًى ، ولكن لعزّنا رعيناها ، ولا نخاف عليها الغارة .

(٣) البيت لعمرو بن العدّاء الكلبي ، وثنّى الجمال لأنه جعلها صنفين : صنفاً لترّحلهم ، وصنفاً لحربهم .

من شـواهد : ابن يعيش ٤/١٥٣ ، والهمـع رقم /٦٣ ، وانظر اللسـان : « وبد » وقبله :

سعى عقـالاً فلم يـترك لنا سبداً فكيف لو قـد سعى عمـرو عقـالين

والأوباد : جمع وَبَد وهو الفقر والبؤس .

هو عيّن حَيّ، وغيٌّ[١] ، وضفٌّ في قولهم : ضَفُّ[٢] الحال .
وزنها : فَعِل[٣] لأنه من باب فَرِح ، وَبَطِر وَأَشِر .

* * * *   * * * *

أخبـرني : عن واحدٍ وَجَمْـعٍ لا يفرِّقُ بينهمـا نـاطق ، إلَّا أن الضّمير بينهما فارق .

هما فُلْك، وفُلْك للواحد والجمع .

ومثله : جَمَلٌ هِجَانٌ ، وإبلٌ هِجَانٌ ، ودرع دِلاصٌ[٤] ودروع دلاص .

* * * *   * * * *

أخبرني عن فاعل خَفِي فما بدا ، وآخَرَ لا يخفي أبداً .

---

(١) في ط : وبعض النسح المخطوطة « عيّ » بالعين ، وفي المحاجاة وبعض النسخ المخطوطة الأخرى : « غى » بالغين .
(٢) في المحاجاة / ٩٨ : من الضفف وهو القلة والشدة .
(٣) في المحاجاة /٩٨ : « فاإن قلت : من أين عِلِم ذلك ، وما أنكرت أن يكون أمرُها على ظاهره : « فَعْلًا » لا « فَعِلا » كما جاء في بابها الذي هو فَعِل يَفْعل : « رجل شَكْسٌ » ، وبنان شَثْنٌ؟. قلت : البـاب على فَعِل كـ « فَـزِع » و « وَجلٍ » و « فَـرِحٍ » و « أَشَـرٍ » فـوجب الحمـل عليـه ، والقياس به .
(٤) دِرْعٌ دِلاص : أي ملساء ليّنة .

الأول : فاعل افْعَل ، وَنَفْعَل ونحوهما[١] .

الثاني : الواقع بعد إلَّا نحو ما قام إلَّا زيدٌ أوْإلَّا أنا[٢] .

**** ****

أخبرني : عن حرف يزاد ، ثُمّ يزال ، وأثره باقٍ ما له آنتقال .

هو نون التثنيّة والجمع ، تزال وأثرها باق في نحو : هما الضاربا زيداً، والضاربو زيداً[٣] .

---

(١) علق الزمخشري في المحاجاة /١٠٢ على ذلك بقوله : « لا يكون فاعلهما اسما ظاهراً ولا يكون أيضاً ضميراً بارزاً ، كما يستند : « افْعَلْ » ، و « وَلِتَفْعَل » في الأمر إلى ضمير بارز في قولك : اضربا ، واضربوا ، واضربي ، واضربْن . . . فان قلت : أما تقول : أفعل أنا ، ونفعل نحن ؟ قلت : ليسا بمستندين إلى هذين المنفصلين ، إنما استنادهما إلى مستترين ، وهذان مؤكدان لهما » .

(٢) علق الزمخشري بقوله: « والفاعل إذا وقع بعد إلّا لم يستتر أبداً، لأنّ إلَّا ضَرَبَتْ سدًّا بينه وبين فعله ، فأنّى يتصل به حتى يستتر فيه ؟ فهو إذاً على عكس حال الذي قبله :
إما اسم ظاهر كقولك : ما ضربَ إلَّا زيدٌ . أو ضمير منفصل نحو : ما ضرب إلَّا أنا ، أو أنت ، أو هو » .

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : الضاربا زيدٍ ، والضاربو زيدٍ بالجر تحريف ، وإن كان سليم الأسلوب إلَّا أنه في هذا الموضع ليس مراداً، وإنما المراد نصب « زيد » لأن أثرها باق وإلَّا لما كان لغزاً . يدلّ على ذلك ما علّق به الزمخشري على هذا اللغز بقوله : « وفي قراءة من قرأ : ﴿ **والمقيمي الصّلاة** ﴾ (الحج / ٣٥)
نصبت : « الصلاة » وهي قراءة ابن محيصن ، وابن أبي إسحاق ، والحسن . انظر قراءة رقم ٥٥٨٨ في معجم القراءات .

* * * *

أخبرني : عن حرف يوحّد ، ثم يُكَثّر ، ويؤنّث ثم يذكّر .

الأول : باب تمرة وَتَمْر .

الثاني : باب العدد ثلاثة إلى عشرة/ . [٢/٢٦٦]

أخبـرني : عن معـرّف في حكم ألتّنكيــر ، ومؤنث في معنى التذكير .

الأول : مررتِ بالرّجل مثلك أو برجل مثلك . لا يكاد في نحو هذا الموضع يتبيّن الفرْقُ بين النّكرة والمعرفة . ومثله :

٣٨١= * ولقد أمرّ على اللّئيم يَسُبُّنِي[(١)] *

والثاني : باب علاّمة ونسّابة .

أخبرني : عن واحد يوزن بأربعة[(٢)] ، وعن عشرة عند بعضهم مُتّسعة .

الأول هو باب ق، وع، وش، ونحوها توزن بافْعِل ولا يقال : وزنه : عِ .

والثاني : حروف العطف عند النّحويين عشرة . وقد تسّعها أبو عليّ الفارسي حيث عزل عنها إمّا .

---

(١) سبق ذكره . انظر الشاهد رقم ٣٠٤ .

(٢) الوزن بالأصول ، وعلّق الزمخشري بقوله : قِهْ في قِ عرضك وَرَه في رَ رأيك يوزنان بـ «افْعِل » و« افْعَل » ، ولا يقال في وزنهما : عِهْ وقِهْ .

* * * *

أخبرني : عن زائدٍ يمنع الإضافة ويؤكّدها ، ويفكّ تركيبها ويؤيّدها .

هو اللاّم في قولهم : لا أبا لك ، هي مانعة للإضافة فاكّة لتركيبها بفصلها بين ركنيها، وهما المضاف والمضاف إليه، وهي مع ذلك مؤكّدة لمعناها ، مؤيّدة لفائدتها من حيث إنها موضوعة لإعطاء معنى الاختصاص . ونظير تها « تيم » الثانية في :

٣٨٢= * يا تيمَ تَيْمَ عَدِي[١] *

اقحمت بين المضاف والمضاف إليه ، وتوسّطت بينهما، كما قيل : « بين العصا ولحائها »، وهي بما حصل بتوسّطها[٢] من التكرير، معطيةٌ معنى التّوكيد والتشديد .

وهذه اللاّم لها وجه اعتداد ، وَوَجْهُ اطّراح ، فوجه اعتدادها :

---

(١) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

يـا تـيمَ تَـيْمَ عَـدِيٍّ لا أبـا لـكُمُ   لا يُـلْفِيـنـكـم فـي سـوءة عُـمَـرُ

والشاهد لجرير ديوانه / ٢٨٥ .

من شواهد : سيبويه ١/٢٦، ٣١٤ ، والخصائص ١/٣٤٥، وابن الشجريّ ٢/٨٣ ، وابن يعيش ٢/١٠ ، ١٠٥ ، والخزانة ١/٣٥٩ ، ٢/١١٦ ، ٤/٢٧٣ ، والمغنى ٢/٥١٠ ، والعينّي ٤/٢٤٠ ، والأشموني ٣/١٥٣ ، والهمع والدرر رقم ١٥٥٢ .

(٢) في المحاجاة : « بتوسيطهما » وفي ط والنسخ المخطوطة : « بتوسطها » .

استصلاحها الأب لدخول « لا » الطّالبة للنّكرات عليه .

ووجه اطّراحها : إنْ لم تسقط « لام » الأب الواجبة الثبوت عند الإضافة .

ونحوه قولهم : « لا يدي لك » سقوط النون مع اللام دليل الاطّراح ، وتنكير المضاف ، وتهيّؤه لدخول « لا » دليل على الاعتداد .

فإن قلت : فكيف صَحّ قولهم : « لا أباك » ؟ .

قلت : اللاّم مقدّرة منوّية ، وإن حذفت من اللّفظ .

والذّي شجّعهم على حذفها شهرة مكانها ، وأنه صارَ مَعلماً لاستفاضة استعمالها فيه ، وهو نوع من دلالة الحال التي لسانها أنطق من لسان المقال .

ومنه حذف(لا)في (تاللّه تَفْتَؤ)[1]/وحذف الجار في قوله رؤبة [٢/٢٦٧] « خيرٍ » إذا أصبح عندما قيل له كيف أصبحت ؟

وَمَحْمَل قراءة حمزة ﴿ **تساءلون به والأرحامِ** ﴾[2] عليه سديد . لأن هذا المكان قد شهر بتكرير الجار ، فقامت الشّهرة مقام الذِّكر .

* * * *

أخبرني : عن ميمات هُنّ بدلٌ ، وعِوَض وزيادة .

---

(١) يوسف / ٨٥.

(٢) النساء / ١ .

وعن واحدة هي موصوفة بالجلادة .

البدل : نحو : إبدال طيىء الميم من لام التّعريف .

والعوض في « اللَّهُم » عوضت من حرف النداء .

والزّيادة : في نحو : مَقْتَل وَمَضْرب .

والموصوفة بالجلادة هي ميم « فم » بدل من عين « فوه » . قال سيبويه : أبدلوا منها حَرْفاً أجلد منها .

وفي مقامة النّحو[1] من النّصائح : « وَتَجلد في المضيِّ على

---

(١) في ط فقط : « النحوي » وفي النسخ المخطوطة ، والمحاجاة /١١٧ « مقامة النحو » ، وهي مقامة من مقامات الزمخشري في النحو وهي مقامة طريفة معانيها ظريفة . ومن باب الفائدة نسجلها في هذا الموقف ليقف عليها القارىء من باب التيسير عليه ، وتوفير الوقت للبحث عنها : وها هي ذي :

« يا أبا القاسم : أعجزت أن تكون مثل همزة الاستفهام . إذ أَخَذَتْ على ضَعْفِها صدر الكلام. ليتك أشبهتها متقدّماً في الخير مع المتقدّمين . ولم تُشْبِه في تأخّرك حرف التأنيث والتنوين . المتقدِّمُ في الخير خطرُهُ أَتَمّ ، وديدن العرب تقدمه ما هو أهمّ .

ضارِعْ الأبرار بعمل التّواب الأوّاب . فالفعل لمضارعته الاسم فاز بالإعراب . ومادّة الخير أن تؤثر العزلة ، ولا تبرُز عن الكن . وتُخْفى شَخْصك إخفاء الضمير المستكِنْ ، فإن الخفاء يجمع يديك على النجاة والاستعصام ، كما استعصمت الوَاوُ من القَلْب بالإدغام . ولا يكونَنّ ضَمِيرُك عن الهم الدينيّ ساليا ، كما لا يكون أفعل من الضمير خاليا . وعوِّضْه من تلك السّلوة ذلك الهمّ. كما عُوّضت الميم من حرف النداء في اللّهمّ .

=

عزمك وتصميمه ، ولا تُقَصّر عَمّا في الفَم من جلادة ميمه .

****

أخبرني : عن ثالث (مقول) : أَعَيْنٌ هو أم واو مفعول؟ .

فيه اختلاف سيبويه والأخفش وقد تقدم في أول الكتاب[1] .

= وقف لربِّك على العمل الصّعب الشديد ، كما تقف بنو تميم على التشديد وأَثْبُتْ على دين الحقّ الذي لا يتبدّلُ ولا يحول : ثباتَ الحركة البنائيّة التي لا تزول . ولا تكن في التّرجيح بين المذهبين كالهمزة الواقعة بَيْن بين . فانظر إلى السُّود والبيضِ كيف تعتقب على ما تحت السماء ، اعتقاب العوامل المختلفة على الأسماء ، فإنّك لا ترى شيئاً إلّا مُسْتَهْدِفاً للحوادث والنّوائب . كما ترى الاسم عُرضة للخوافض والروافع والنواصب . وتجلَّدْ في المضيّ على عَزْمِك وتصميمه ، ولا تَقْصُر عما في الفم من جلادة مِيمه وَلْيَحْجُبْك هَمُّك عن الرّكون إلى هؤلاء المُسْتولية، وهم الملوك السلاطين المتغلبة . كما يحجب عن الإمالة الحروف المستعلية . واحذر أن يعرفك الديوانُ وعطاؤه، ما دامت مبدلةً «من واوه ياؤه». انظر مقامات الزمخشري / ١٩٥ إلى ٢٠٠ .

(١) علق الزمخشري في المحاجاة فقال :

قال سيبويه : « رأيتهم في اسم المفعول من بنات الياء يقولون : مخيط ، ومبيع ، على حذف واو « مخيوط » و « مبيوع » واستبقاء الياء، فقضيت بمثل ذلك في اسم المفعول من بنات الواو ، وهو حذف الأخرى من واوي : مقوول ، واستبقاء التي هي نظيرة الياء المستبقاة .

ويقول الأخفش : واو مفعول علامة ، فلا أسقطها ، واجعل « ياء مبيع » منقلبة عن واو «مبيوع»، أُسْقط الياء ، فيبقى : « مبوع » ثم أقْلِبُ الواو ياء . وليت الأخفش حين لم يسقط العلامة لم يمسخها . والحق مع صاحب الكتاب » . انظر المحاجاة / ١١٩ ، ١٢٠ .

* * * *

أخبرني : عن اسم بلد فيه أربعة من الحروف الزوائد ، وكلّها أصول غير واحد.

هو « يَسْتَعور »[1] من بلاد الحجاز فيه الياء والسّين والتّاء والواو من جملة الزوائد العشرة ، وكلها أصول في هذا الاسم إلَّا الواو .

* * * *

أخبرني : عن مائة في معنى مئات ، وكلمة في معنى كلمات .

المائة في ثلثمائة في معنى المئات ، لأن حقّ مميّز الثّلاثة إلى العشرة أن يكون جمعاً .

والكلمة في معنى الكلمات قولهم : كلمة الشهادة ، وكلمة

(١) وردت هذه الكلمة في شعر عروة بن الورد في بيت من قصيدته التي بدأها بقوله :

أرقت وصحبتي بمضيق عمق لبرْقٍ في تِهَامة مستطير

إلى أن قال :

أطعت الآمرين بصرْم سلمى فطاروا في غضاه اليَسْتَعورِ

والعضاه : الطلح والسمر . وانظر الديوان ٣١ ، ٣٢ وفي هامش المحاجاة كتب البيت محرّفاً حيث كتبت الآمرين : الأمرين بالتثنية ، وكتبت صرْم : صوم . انظر ص ١٢١ .

وعلق الزمخشري أيضاً على : « يستعور » فقال : « وقيل : اليستعور : كساء يجعل على عَجُز البعير ، ويقال : ذهب في اليستعور أي في الباطل . وكان عند ناس أعور طبيب ، فإذا جاء ببعض خرافاته قالوا له : يا است عور ذهبت في يستعور .

أرادوا : يا أسقط قوم عور وأسفلهم » انظر ص ١٢١ .

الحويدرة[1] ، وقوله تعالى : ﴿ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بيننا وبينكم أن لَا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ﴾[2] الآية .

* * * *

أخبرني : عن حرف من حروف الاستثناء ، لم يستثن شيئاً قطّ من الأسماء .

هـو لمّا بمعنى إلّا لا يستثنى بـه الأسمـاء ، كمـا يستثنى بـإلّا وأخواتها ، وإنما يقال : نشدتك اللّه لمّا فعلت ، وأقسمْتُ عليك لمّا فعلت[3] .

* * *

---

(١) الحـويدرة تصغيـر : الحادرة ، قـد جاء في المفضليّـات ٤٨ : قال أبـو عكرمة : وكان حسان بن ثابت رضي الله عنه إذا قيل له : أنشـدنا شعـراً يقول : هَل أنْشِدْتُم كلمة الحويدرة يعني هذه القصيدة :

بكــرَتْ سُميَّــةُ بكــرةً فتمتِّــع　　وغَدَتْ غُــدُوَّ مُفـارِقٍ لـم يَـرْبَـعِ

ولم يربع : لم يقم ولم يكف عن السير

وبعده :

وتــزوّدت عيني غــداةَ لَقِيتُــهــا　　بـلوى البُنَيْنَـةِ نـظرَةً لـم تُقْـلِـعِ

وهي عينية مشهورة مَنْسُوبة للحادرة وهو لقب الشاعر قطبة بن محصن ابن جرْوَل بن حبيب بن عبد العزي . وقد ذكـر هذه القصيـدة الضبي في المفضليات .والبُنَينة : موضع

(٢) آل عمران/ ٦٤ .

(٣) قال الزمخشري في المحاجاة : « فإن قلت : ما معنى قولهم : أقسمت بالله لمّا فعلت ؟ .

قلت : معنـاه : طلب الفعل من المخـاطب على سبيل الاستعـطاف لـه والاستشفاع بالله إليه ، كما قال ابن هرمة :

أخبرني عن مُكَبّر يُحْسب مصغرا ، وعن مُصَغّر يحسبُ مُكَبّراً .

الأول : سُكَّيْت بالتّشديد يحسبُه من ليس بنحوي مُصغّراً ، وهو خطأ ظاهر ، لأن ياء التّصغير لا تقع إلّا ثالثةً[1] ، بل سُكَّيت مكبر كـ «سُكَّيت» . « وسُكَيْت » بالتّخفيف / مصغّرة تصغير التّرخيم . [٢٦٨/

والثاني : « حُبْرورٌ » هو في عداد المكبّرات . وفي قول الأعرابي الذي سئل عن تصغير الحُبارى ، فقال : حُبْرُورٌ[2] .

بالله ربّك إن دخَلْتَ فَقُل له   هذا ابن هَرْمة واقفاً بالبابِ

[انظر ديوانه / ٧٠]

قال الزمخشري : وهذا الكلام محرّف عن وجهه ، معدول عن طريقته مذهوب به مذهب ما أغربوا به على السامعين من أمثالهم ، ونوادر ألغازهم ، وأحاجيهم ، ومُلَحهم ، وأعاجيب كلامهم ، وسائر ما يدلون به على اقتدارهم ، وتصريفهم أعنّة فصاحتهم كيف شاءوا . وبيان عدله : أن الإثبات فيه مقام « مُقام النّفي » ، والفعل مُقام الاسم . وأصله : ما أطلب منك إلّا فِعْلك .

فإن قلت : هل تقع « إلّا » موقع « لمّا » في هذا الكلام ؟ .

قلت : نعم ، قال سيبويه : وسألت الخليل عن قولهم : « أقسمت عليك إلّا فعلت » و « لمّا فعلت » : انظر /١٢٥ ، ١٢٦ .

(١) قال الزمخشري في المحاجاة /١٢٧ : « فإن قلت : كيف قلت : لا تقع إلّا ثالثة ، وقد وقعت ثانية في تصغير : « ذيّا » و « تيّا » ؟ .
قلت : الأصل : « ذُيّيا » و : « تُيّيا » إلّا أنه استثقل إجتماع الياءات ، فَحُذِفتْ الأولى منهما . . . وكذلك : اللّذيّا ، واللّتيا . .

(٢) قال الزمخشري : ومثله ما حكى عن أبي عمرو : أن رجلاً عرض عليه من شعره بحراً من منظومات أهل زمانه ممّا لا يشاكل الشعر إلّا بوزنه ورويّه ، =

* * *

أخبـرني : عن مصّغـر ليس لـه تكبيـرٌ ، وعن مكبّـر ليس لـه تصغير .

من الأسمـاء ما وُضـع على التصغيـر وليس لـه مكبّـر نحـو : كُمَيْت » و « كُعَيْت »[1] .

ومنها ما ورد مكبّراً ولم يُصَغّر كَأَيْنَ ، وَكَيْف ، ومتى ، والضّمائر ونحوها .

* * * *

أخبرني : عن كلمة تكون اسماً وحَرْفاً ، وعن أخرى تكون غير ظرفِ وَظَرْفاً .

الأول: على ، وعن ، وكاف التشّبيه ، ومذ ، ومنذ .

= فقال له : « يا هذا » ! إن الشعراء ثلاثة : شاعر ، وشويعر ، وشعرور ، وما أراك إلّا من الشعّارين » .
قاس : « شعروراً » على « حُبرور » ، فبناه بناءه ، وجعله أدلّ على الصِّغر من : « شويعر » لأنه موضوع ، وذلك مصنوع » .

(١) الكعيت : كـ « زُبَيـر » : البلبل ، وجمعـه : « كِتعان » بـالكسـر . قـال الزمخشري معلّقاً على هذه الإجابة بقوله : « ولكن جمعهم : « كُمَيتـا » على : « كُمْت » فيه دليل على أن مُكَبّره في التقدير : « أَكْمت »، إن الجمع واردٌ على اعتبار المكبّر المقدّر » . انظر / ١٢٩ .
وقال أيضاً : وجمعهم : « كُعَيتاً » و « جُمَيْلاً » على « كِتْعان » و « جِمْلان » يدل على أن مكّبّريهما في التقديـر : « كُعَت » و « جُمَلَ » كـ « نُغَـر » ، و « صُرَد » : [النُّغَر : البلبل : وفراخ العصـافير ، و « الصُّـرَد » : طائـر ضخم الرأس يصطاد العصافير] وجمعهما : [نِغْران ، وصِرْدان] .

والثــاني : نحـو : اليــوم والليلة ، والسّــاعــة ، والحين ، والخلف ، والأمام .

****

أخبرني : عن اسم متى أضيفت أخواته وافقها ، ومتى أفردت فارقها .

هو ذو بمعنى صاحب[1] .

****

(١) قال الزمخشري معلّقاً : يوافق أخواته في الإضافة ، ويفارقها في الإفراد ، وذلك أنه وضع وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ، فهو مع الجنس الذي يضاف إليه كشيء واحد ، لا ينفصل عنه :
ألا ترى أن قولك : رجل ذو مال كقولك : « رجل متموّل » ، و « امرأة ذات سوار » كقولك : « متسّورة » . . .
فإن قلت : ما أخواته ؟ وفيم آخاها ؟ .
قلت : هي بقية الأسماء الستة ، ومواخاته لها في الإعراب بالحروف .
فإن قلت : فإن كان ذو معرباً بالحروف كما أعرب « زيدٌ » بالحركة وكما يقول ناس من العرب : « هذا زيدُو » . أفقد جاء اسم معرب على حرف واحد ؟ .
قلت : بل هو اسم معرب على حرفين كـ « دم » و « يد » إلَّا أن لامه تقرأ واواً في حالة الرفع ، وتقلب ألفاً وياءً في حالتي النصب والجرّ، فاختلاف لامه دليل الإعراب ، فلا فرق إذن بينه وبين «دم » في أنهما على حرفين . وإنما افترقا في أن الواو في « ذو » وحدها أدّت مؤدّى الذال والضمـة ، والألف مؤدي الذال والفتحة ، والياء مؤدي الذال والكسرة . والله أعلم .
انظر المحاجاة / ١٣٤ ، ١٣٥ .

أخبرني : عن سَبَبٍ متى آذن بالذّهاب تبعه سائر الأسباب .

هو التعريف في نحو : أَذْرَبِيجَان ، ودرا بجرد ، وخوارزم إذا ذهب عنه بالتنكير(١) لم يبق لسائر الأسباب أثر وهي : التأنيث ، والعُجمة ، والتّركيب .

* * * *

أخبرني : عن شيء من العلامات يشفع لأخيه في السّقوط دون الثّبات .

التّنوين هو المقصود وحده بالإسقاط في باب ما لا ينصرف . وإنما سقط الجرّ لأخوّة ثبتت بينه وبين التّنوين ، وذلك أنهما جميعاً لا يكونان في الأفعال ويختصان بالأسماء، فلهذه الأخوة لمّا سقط التّنوين تبعه الجرّ في السقوط .

فالتّنوين أصل فيه والجرّ تبع كما يسقط الرجل عن منزلته فتسقط

(١) في المحاجاة : /١٣٥ : « ذهب عنه التنكير » تحريف صوابه من الأشباه النسخة المطبوعة والنسخ المخطوطة، لأن المقصود أن هذه الأسماء المعارف أصبحت منكرة .

وأذيبيجان و « خوارزم » من بلاد فارس ، و « دار بجرد » ، وهي كورة بفارس .

قال الزمخشري في المحاجاة /١٣٥ معلّقاً : « وذلك أن فيها أربعة أسباب : التعريف، والتأنيث ، والعجمة ، والتركيب ، فقضية القياس إذا زال سبب واحد أن تبقى غير منصرفة ولكن التأنيث والعجمة في النكرات لا عبرة بهما ، ولا أثر لهما . والتركيب وإن كان مؤثراً إلاّ أنه لوحدته لا يظهر أثره » .

أتباعه .

وهذا معنى قول النّحويين : سقط الجرّ بشفاعة التّنوين ، فإذا عاد الجَرّ عند الإضافة واللاّم لم يتصور عود التنوين[١] .

* * * *

أخبرني : عن حرف تلعبُ الحركات بما بعده ، ولا يعمل منها إلاّ الجرّ وحده .

هو « حتّى » يقع الاسم بعدها مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً والجرّ وحده عملُها[٢] .

* * * *

أخبرني : عن اسم صحيح أمكن هو فاعل وما هو مرفوع ، وعن آخر دخل عليه حرف الجرّ وهو عن الجرّ ممنوع / . [٢٦٩/

الأول : « غير » في قول الشمّاخ .

٣٨٣= * لَمْ يَمنع الشُّرْبَ منها غَيْرَ أَن نَطَقَتْ[٣] *

(١) انظر هذا الموضع باستيعاب في المحاجاة / ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٢) وذلك كقولك : « أكلت السمكة حتى رأسها » بالحركات الثلاث ، والجرّ وحده عملها . وتجرّ أيضاً بالعطف على مجرور كقولك : « مررت بالنَاسِ حتّى زيدٍ » .

(٣) تمامه :

* حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أو قالِ *

في ط : « يخرج » مكان : « يمنع » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة، والمحاجاة / ١٤٠ ، والمراجع النحوية . =

والثاني : حين في قوله :

٣٨٤= * على حينَ عاتَبْتُ المَشِيْبَ على الصِّبا[1] *

* * * *

أخبرني : عن شيء وراء خمسة[2] أشياء ، يُجْزم جـوابه في الجزاء .

هو الاسم أو الفعل الذي يُنَزّل منـزلة الأمـر والنّهي ، ويُعْطى حُكْمهما ، لأن فيه معناهما ومؤدّاهما ، فيجزم به كما يُجْـزم بهما ،

= وهو من شواهد: سيبويه ١/ ٣٦٩، ونسبه لرجل من كنانة، وابن الشجريّ ١/ ٢٦ ، ٢/ ٦٤ . وروايتـه : « غيـر أن هتفت »، الخـزانـة ٢/ ٤٥ ، ٣/ ١٤٤ ، ١٥٢ ، وشرح شواهد المغنى للسّيوطي /٤٥٨ ، ونسبه لقيس بن رفاعة ، والتصـريح ١/ ١٥ ، واللسـان : وقل ، والهمـع والدرر رقم ٨٧٠ .

قال صاحب الدرر : والضمير في « منهـا » راجع للوجنـاء ، وهي الناقـة الشديدة ، « والشرب » مفعول « يمنع » ، و « غير » فاعله ، لكنه يُبنى على الفتح جوازاً لإضافته إلى مبنيّ .

وأراد بـ « نطقت » صوّتت مجازاً و « في » بمعنى : « على » و « الأوقال : جمع وَقْل » بسكون وهو ثمر الدّوم اليابس. هذا وقد سبق ذكر الشاهد رقم ٣٦٣.

(١) تمامه :

* وقلت : ألمّا أصح والشيب وازعُ *

سبق ذكره رقم ١٥٦ .

(٢) والأشياء الخمسة هي : الأمر ـ النهي ـ الاستفهام ـ التمني ـ العـرْض . انظر المحاجاة / ١٤٥ .

وذلك قولك : « حَسْبُك ينم النّاس » « واتّقى اللّه امرؤٌ فَعَلَ خَيْراً يُثَبْ عليه » بمعنى : ليّتق اللّه وليفعل .

* * *

أخبرني : عن ضمير ما اشتُقّ من الفعل أحق به من الفعل ، وفي ذلك انحطاط الفرع عن الأصل .

هو الضّمير في قولك : « هند زيدٌ ضاربته هي » و « زيد الفرس راكبهُ هو » وفي كُلّ موضع جَرَت فيه الصفّة على غير من[1] هي له ، فالمشتّق من الفعل وهو الصّفة أحق به من الفعل ، لا بُدّ له منه ، وللفعل منهُ بُدّ[2] .

إذا قلت : هندٌ زيدٌ تضربه وزيد الفرس يركبه حتى إن جئت به ، فقلت : « تضربه هي » و « يركبه هو » كان تأكيداً للمستكن . والسّبب قوة الفعل وأصالته في احتمال الضمير[3]. والمشتق منه فرع في ذلك ، ففضّل الأصل[4] على الفرع » .

* * * *

(١) في المحاجاة /١٤٦ : « ما هي له » بوضع « ما » مكان : « مَنْ » .

(٢) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، وفي المحاجاة /١٤٦ :
« لا بد له وللفعل منه بد » بسقوط « منه » الأولى .

(٣) في المحاجاة /١٤٦ « في احتمال الضمير مسنده » بزيادة كلمة : « مسنده » .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « ففضل الفرع على الأصل » والصواب ما جاء في المحاجاة : لأن اللغز يريد أن يبين انحطاط الفرع عن الأصل ، وليس العكس .

أخبرني : عن زيادة أُوثِرت على الأصالة، وعن إمالة ولّدت إمالة .

الأول : حذفهم الألف والياء الأصليّتين للتّنوين في : « هذه عصاً » و « هذا قاضٍ » .

ولياء [١] النّسب إلى المُصطفى ، وحذف اللاّم لألف التّكسير ، وياء التّصغير في « فرازد » وفريزد ، وحذف العين في شاك و« لاثٍ »[٢] ، وإبقاء ألف فاعل ، وحذف الفاء في « يعد » لحروف المضارعة .

ومن ذلك قول الأخفش في مقول وحذفه عين مفعول لواوه .

والثاني : قولهم . رأيت عماداً[٣] ، ولقيت عباداً. أما لوا الألف الأولى / لكسرة العين ، ثم أمالوا الثانية لإمالة الأولى . [٢ / ٢٧٠]

ونظير تسبّب الإمالة للإمالة تسبب الإلحاق للإلحاق في نحو قولهم : » ألندد »[٤] ، وهو ملحق بِسَفَرْجَل . والألف والنّون معاً زائدتان للإلحاق . ولولا النّون المزيدة للإلحاق لما كانت الهمزة حرف

(١) في ط : « ولياءي النّسب » .

(٢) في المحاجاة/١٤٨ : « لات » بالتاء تحريف ، صوابه من نسخ الأشباه والممتع ٢/٦١٦ : وهو من لاث يلوث بالثاء . وفي القاموس : نبات لائث ، ولاث ، وليّث : التف بعضه على بعض .

(٣) في المحاجاة /١٤٩ : « رأيت عباداً » بالباء وفي نسخ الأشباه بالميم .

(٤) الألندد : الشديد الخصومة ، وجمعه : لُدٌّ ، وألدادُ . انظر القاموس .

إلحاق ، ألا ترى أنها في المدّ ليست كذلك .

* * * *

أخبرني : عن حَلفٍ ليس بحَلفٍ ، وعن إمالة في غير الف .

الأول : قولهم : باللّه إلَّا زرتني وباللّه لمّا لقيتني ، وبحق ما بيني وبينك لتفعَلَنّ ، صورته صورة الحَلِف ، وليس به لأن المراد الطلب والسؤال .

والثاني : إمالة الفتحة قبل راء مكسورة نحو: الضّرر .

* * *

أخبرني : عن فعل يقع بعد مُنْذ ومُذْ ، وعن جملة يضاف إليها المشبّه بإذ .

الأول : نحو ما رأيته مُذْ كان عندي ومُذ جاءني .

والثاني : نحو : كان ذَاك زمنَ زيدٌ أمير ، وزمنَ تأمّر الحجَاجّ ، حقّ هذه الجملة أن تكون على صفة الجُملة التي تضاف إليها(إذ) وهي صفة المضى ، وتكون فعلية تارة ، وابتدائيّة أخرى .

* * *

أخبرني : عن لام تُحسب للابتداء، والمحقِّقة يأبون ذلك أشدّ الإباء .

هي اللام الفارقة الدّاخلة على خبر إنْ المخففة .

أخبرني : عن دخول أنْ الخفيفة على بعض الأخبار ، غيرُ مُعَوّضة واحداً من جملة الإستار(١) .

(١) الاستار كما في المحاجاة : « ربع عشر » ، « المنا » [والمنا : إناء يكال به]فاتسعوا فيه ، واستعملوه في كل أربعة ، يقال للرجل : كم هم ؟ فيقول : أستار : أي أربعة . =

أن المخففة إذا دخلت على الفعل وهو المراد ببعض الأخبار عوض ممّا سقط منه أحد الأحرف الأربعة وهي : قد ، وسوف ، والسّين ، وحرف النفي . وشذّ تركه فيما حكاه سيبويه « أما أن جزاك اللّهُ خيراً » .

* * *

أخبرني : عن عينين ساكنةٍ ، يفتحها الجامع ما لم يَصِفْ ، ومكسورةٍ لا يفتحها المتكلّم ما لم يُضِفْ[1] .

الأولى : بَاب تَمْرة يُحرّك بالفتح في الجَمع نحو : تَمَرَات إلّا في الصفة فتقرّ على سكونها/ كَضَخْمَات . [٢/٢٧١]

والثانية باب « نمر » تفتح في النّسب نحو : نَمِرِيّ .

* * *

= وكان يقال لعاصم والأعمش ، وحمزة ، والكسائي : الإستار وقال جرير :

إن الفرزدق والبعيث وأمه	وأبا الفرزدق شرُّما إستار

انظر المحاجاة /١٥٧ .

وانظر ديوان جرير /١٥٩ من قصيدته المشهورة في رثاء زوجته

لولا الحياء لعادني استعبارُ	ولزُرْت قبرَكِ والحبيب يزارُ

وروايته :

قُرِن الفرزدق والبعيثُ وأُمُهُ	وأبو الفرزدق قُبّح الإستارُ

وقال الزمخشري أيضاً في المحاجاة : /١٥٧ : وقيل : الكلمة معرّبة ، سمعت العرب « جهار » فلم يفصحوا به فقالوا : « إستار » والمراد بالإستار في اللغة الأحرف الأربعة التي قد ذكرها في الإجابة عن اللّغز .

(١) في المحاجاة / ١٥٩ : « لا يفتحها المتكلم ما لم يصف » بالصاد تحريف صوابه من نسخ الأشباه : بالضاد ، والمراد بالإضافة إضافة ياء النسب إلى الاسم .

اخبرني : عن حرف يدغم في أخيه، ولا يدغم أخـوه فيه .

هو اللاّم تُدّغم في الراء، ولا تدغم الـرّاء فيها[1] .

❋ ❋ ❋

أخبـرني : عن اسم من أسماء العقـلاء لا يجمع إلّا بـالألف والتّاء .

هو طلحة[2] .

---

(١) وذلك كقوله تعالى : ﴿ كـلا بل ران على قلوبهم ﴾ (سـورة المطففين / ١٤) قال الزمخشري في المحاجاة / ١٦٣ : « والراء لا تدغم فيها ، ولا يقرأ ﴿ يغفر لكم ﴾ (آل عمران / ٣١ وغيرها) .هكذا نفى الزمخشري قراءة إدغام الراء في اللام ، وهي قراءة صحيحة قرأها أبو عمرو ، ويعقوب وأبو الحارث . انظر قراءة رقم ٩٩٢ في معجم القراءات .

ويبين الزمخشري السبب في عدم الإدغام فيقول : « وذلك أن في الـراء تكريراً ينزلها منزلة حرفين ، ولذلك كان لها في باب الإمالة شأن من الشأن حتى استعملت على الحروف المستعلية ، وإدغامها في اللام يذهب بذلك ويطمسه » . انظر المحاجاة /١٦٣ .

(٢) فقد قالوا في جمعه : « طَلَحات » .

قال ابن قيس الرقيات : ديوانه /٢١ .

نضّـر اللّهُ أعـظُمـاً دفنـوهـا　　　بِسِجْستـان طَلْحـة الـطّلَحـاتِ

وهو من شواهد : المقتضب ٢/١٨٨ ، وابن يعيش ١/٤٧ ، والخزانة ٣/٢٩٢ .

قال الزمخشري في المحاجاة / ١٦٥ : فإن قلت : هـلّا اعتبروا ذكـورة المُسمّى وعقله ، فقالوا : طلحون ؟ .

قلت : لما ثبتت التاء في موحده المنقول من واحدة الطّلح ، ثبتت الألف والتاء في مجموعها تباعاً لجمع واحده . انظر المحاجاة / ١٦٥ .

أخبرني عن مكبّر ومصغّر هما في اللّفظ مؤتلفان ، ولكنّهما في النيّة والتّقدير مختلفان .

« مبيطر » و « مسيطر » إنْ صَغّرتهما قلت : مُبَيْطِر ومُسَيْطِر على لفظ التكبير سواء[1] .

* * *

أخبرني : عن النِّسبة إلى تَمَرات من التّمرات[2] وإلى اسم رجل مسمى بتمرات .

النسبة إلى تمرات جمع تَمْرة . تَمْرِيّ[3] بسكون الميم ، لأنك تَرّد الجمع في النسبة إلى الواحد ، وإلى تَمَرات اسم رجل : تَمَرَيّ بفتح الميم ، لأنك تحذف الألف والتاء عند النسب .

* * *

أخبرني عن اسم ناقص له شتّى أوصاف موصول ، ولازم للإضافة ومضاف إلى فعل وغير مضاف .

هو ذو يكون موصولاً بمعنى الّذي[4] ، ولازماً للإضافة في نحو: ذو مال،ومضافاً إلى الفعل في قولهم : « اذهب بذي تسلم » .

(٤) قال الزمخشري في المحاجاة /١٦٦ : « وذلك أنه لا بُدّ من حذف إحدى زائديه ، فأولاهما بالحذف « الياء » لأن الميم علامة ، فيبقى : مبطر ، فلا بد لك من تصغيره على : « مبيطر » .

(٥) في ط : والنسخ المخطوطة « من التمرات » بالتاء . وفي المحاجاة : « من الثمرات » بالثاء .

(٦) في ط : جمع « غرة غرى » بالنون في كِلِهما ، تحريف .

(٧) وذلك في لغة طيء .

وغير مضاف في قولهم : الأذواء لذي يزن ، وذي جَدَن ، وذي رُعَيْن وغيرهم[١] .

* * *

أخبرني عن اسم تكبيره يجعل ياءه هاءً وتصغيره يقلبُ هاءَه ياءً .

هو ذي[٢] في إشارة المؤنث تُبدل ياءه هاءً في المكبّر منه خاصة نحو « ذهِ أمة اللّه » ، فإذا صَغّرته رَددته إلى أصلها ياء فتقول في امرأة سميتها بـ « ذه » ذُيِيّة لا ذُهَيّة . / [٢/٢٧٢]

* * *

أخبرني : عن الفَرْق بين ضَمّتَيْ العُلْيا والعُلَيّا ، وبين ضَمّتي أولى وأوليّا .

الفرق بين الأوليين : أن الأولى ضَمّة بناء الفُعْلى[٣] والثّانية ضمّة بناء المصغّر .

وأما الأُخْريان فمتفقتان ، ضمّة المُصَغّر هي ضّمّة المُكَبّر ، لأن اسم الإشارة إذا صُغّر لم يُضَم أوّله .

* * *

أخبرني : عن الفَرْق بين : « لَهْى أُمُّك » ، و « لهْى أبوك » ،

---

(١) مِثْل : ذي الكلاع ، وذي المنار ، وذي نواس ، وهم ملوك التتابعة وواحد الأذواء عند سيبويه : « ذواً » وهو أصل ذو، وعند الخليل : « ذوٌّ » . انظر المحاجاة /١٧٢ ، ١٧٣ .

(٢) في المحاجاة : ١٧٢ : « ذا » تحريف لأن ذا أشارة للمذكر فقط .

(٣) في ط والنسخ المخطوط : « الفعل » وصوابه من المحاجاة /١٧٣ .

وبين : لَهِ ابنك ، وَلَهِ أخوك .

لما كان اسم اللّه سبحانه وتعالى لا شيء أدور منه على الألسنة خففّوه ضُروباً من التّخفيف ، فقالوا : « لاهِ أبوك » بحذف اللاّمين[1] وقلبوا ، فقالوا : « لَهْى أبوك » وحذفوا من المقلوب فقالوا : « لَهْ أبوك » ، وبُنِين لتضمُّن لام التّعريف كأمسِ ، وبُنِي أحدها على السّكون لأنه الأصل ولا مانع .

والثاني : على الكسر ، لأنه الملجأ عند التقاء الساكنين .

والثالث : على الفتح لاستثقال الكسرة على ما هو من جنسها .

***

أخبرني عن مذّكّر لا يُجْمَع إلاَّ بالألف والتّاء ، وعن مؤنّث يجمع بالواو والنون من غير العقلاء .

الأول : نحو سُرادق وحمّام .

الثاني : باب سنين ، وأرضين .

***

أخبرني : عن مجموع في معنى المُثّنى وعن واحد من واحد مستثنى .

الأول : نحو قوله تعالى : ﴿ **فقد صَغَتْ قُلُوبُكُما** ﴾[2] .

---

(١) لا ما الإضافة والتعريف .انظر شرح اللغز بالتفصيل في الحاجاة ١٧٤ ـ ١٧٦ .

(٢) التحريم / ٤ .

والثاني : ما جاء في لغة بني تميم من قولهم : ما أتاني زيدٌ إلاّ عمرٌو بمعنى : ما أتاني زيدٌ لكن عمرو .

ومنها قولهم : ما عانه إخوانكم إلَّا إخوانُهُ .

❋ ❋ ❋

هذا آخر أحاجي الزّمخشريّ ونعقبها بأحاجي السّخاوي .

[أحاجي السخاويّ]

قال الشّيخ علم الدين السخّاويّ :

وما اسْمٌ جمعُه كالْفِعْل منه	وما اسمٌ فاعل فيه كفِعْل
له وزنانَ يَفْترقانِ جمعاً	ويتّحدان فيه بغير فَصْلِ

وقال :

[٢٧٣/٢]

وما اسْمٌ[1] ينّوّن لكن قد	أوجبوا منع صَرْفِه /
وما الّذي حَقّه النّو	ن حين جَاءُوا بحذفِه

الأول : باب جوارٍ وغواشٍ .

الثاني : (وبيض)[2] .

---

(١) في ط فقط : « ما اسم » .

(٢) لم يذكر النوع الثاني، ومكانه في ط : و « بيض » أي بياض . وفي النسخ المخطوطة الأخرى « بياض » لم يكتب فيه شيء .

وقــال :

مـاذا تقـول أكـاذبٌ أم صـادقٌ ... من قـال وهو يجـدّ فيمـا يُخْبِـرُ

رجلان أختي منهما وكـذاك في ... أخوي أيضاً من تَحِيضُ وتطهر[1]

وكـذا غـلامـا زوجتي تنـاكحـا ... حــلًّا وليس عليهمـا من يُنْكـرُ

وقــال :

مــا اسمٌ أنيـب عـن اسـمٍ ... وكــانَ لا بُــدَّ مِـنْـهُ

وأيــن شَــرْطٌ أتــى لا ... جــوابَ يــلزم عَـنْــهُ

وأيــن نـــاب سكـــون ... عــن الـسّـكـونِ أبـنْـهُ

وقــال :

مــا حـروفٌ ذاتُ وَجْهَين لهــا ... منعـو الصّـرف وطَـوْراً صَـرَفُـوا

ثم ما اسْمٌ كيقوم احتمـل الصّر ... ف والمنـع ، وفيـه اختـلفــوا

وقــال :

ومــا فــاء تــداوَلَـهــا ... ثـلاثــة أحْـرُفٍ عَـدَدا

ومــا عـيـنٌ لـهــا حــرفـا ... ن يــعْـتــورانـهـا أبَـدَا

ولا مــات لــهــا حَــرْفـا ... ن أيـضــاً مثــلهــا وُجِـدا

ومــا عــيـنــانِ مــع لامـ ... ـين لفـظهمـا قـد اتحــدا

هــمــا في كـلمتيـن هـمــا ... لــمــعــنــى واحـــدٍ وردا

ومــا ضِــدّان ان وُضِــعــا ... ولــولا الـفــاءُ مــا انْفـردا

---

(١) في هامش المحاجاة/٧٦ : « ومَظهر » بالظاء ، تحريف .

الأول[1] : قولهم في دواء السّم : درياق ، وترياق ، وطرياق .

والثاني : نعق الغراب ، ونغق ، ومعافير ومغافير .

والثالث : جدث وجدف للقبر ، ولازم ولازب . / [٢٧٤/٢]

والرابع الجداد والجداذ بالدال المهملة والمعجمة اتحد في كل منهما لفظ العين واللام والكلمتان لمعنى واحد وهو صرام النخل .

والخامس الأرى والشرى فالأرى العسل والشّرى الحنظل، ولولا الفاء ما افترقا إنما فرقت الفاء بين لفظيهما، يقال له طعمان : أرْى وشرى .

وقال :

وما اسم غير منسوب إليه	أتى لفظ العلامة ليس يخفى
وآخر لم تكن فيه فكانت	ولم يَزْدَدْ بها في اللّفظ حَرْفا
وآخر فيه كانتْ ثُمّ عادت	إليه فغيّرت معناه وَصْفا
وأيْنَ مؤنّث لا تاءَ فيه	بتقديرٍ ولا في اللّفظ تُلْفَى

الأول : بخاتيّ جمع بختي، سميت به رجلاً .

والثاني بخاتي المذكور إذا نسبت إليه أزلت الياء التي كانت فيه وجعلت مكانها ياء النسب ولم يَزْدد حرفاً ، لأن التي أزلتها منه مثل التي ألحقتها .

والثالث : بختي اسم رجل إذا نسبت إليه قلت : بُختي فاللفظ

(١) أي في اللغز الأخير المتمثل في الأبيات التي ساقها ولم يجب عن الألغاز الثلاثة التس سبقته .

واحد والحكم مختلف ، فإنه كان أوّلاً اسماً، فلّما نسبت إليه صار صِفَةً .

والرّابع :المؤنث المسمّى بمذكر نحو : جعفر علم امرأة لا تاء فيه في لفظٍ ولا تقدير .

وقال :

وما خبر أتى فَرْدا لمبتدأ أَتى جَمْعا
وجاء عن المثنى وَهْـ ـو فردٌ كافياً قطعا
ويا من يطلب النحو وفي أبوابه يَسْعى
أتجمعُ نعت إفراد ؟ أجِبنا : محسناً صنعا
وهل للنّعت دون الوصـ ـف معنى مفرد يرعى

الأول : قول حيّان المحاربيّ :

٣٨٥=* ألا إنَّ جيراني العَشِيَّةَ رائِحٌ[١] */ [٢٧٥/٢]

فقوله : « رائح » مفرد أراد به الجمع .

---

(١) تمامه :

* دَعتهم دواعٍ من هوًى ومنادِحُ *

وهو لحيّان بن حلية المحاربيّ ، وعند صاحب الدرر رقم ١٧٧٦ مجهول القائل ، وفي معجم الشواهد ١ / ٨٤ غير منسوب .
من شواهد : المحتسب ٢ / ١٥٤ ، ونوادر أبي زيد /١٥٧، والهمع والدرر رقم ١٧٧٦ .

والثاني قوله :

٣٨٦= * فإنّي وقيّار بها لغريب[1] *

والثالث : قولك : مررت بقرشيٍّ وطائيّ وفارسيّ صالِحين .

أما النّعت والصفة فلا فرْق بينهما عند البصريّين .

وقال قوم منهم ثعلب: النعت ما كان خاصًّا كالأعور والأعرج ، لأنهما يخصّان موضعاً من الجسد ، والصفة للعموم كالعظيم والكريم وعند هؤلاء : اللّهُ تعالى يُوصف ولا يُنْعت .

وقــال :

لِمْ[2] إذا قُلْت إن زيداً هو القا	ئمُ كان الضّمير إنْ شِئْت فَصْلا
فـإذا الــلاّمُ أدخـلوهـا عليـه	بـطل الفَصْل عنـدهـا واسْتَقلاّ
وهـل الفَصْـلُ واقـع[3] أو لا أو	قبل حال هل قيل ذلك أم لا؟ .

---

(١) صدره :

* فمن يك أمسى بالمدينة رحله *

لضابىء بن الحارث البرجميّ .

من شـواهـد : سيبـويـه ١/٣٨ ، والمغنى ٢/٥٢٧، ٦٨٨، والخـزانـة ٤/٣٢٣ ، والهمع والدرر رقم ١٦٧٦ .

(٢) في المحاجاة ٩٥ : « لم إنْ » .

(٣) في ط : « واقعاً » بالنصب ، تحريف صوابه من المخطوطات والأسلوب والمحاجاة / ٩٥.

والــذي بـعــد هؤلاء بـنــاتـي أتراه فَصْلاً مع النَّصب يُتْلى ؟ .
ولـم اختصّ رُبّ بـالصَّدر لم تُلْـ ـف لـه بين أَحْرُف الجـرّ مِثْـلا
ثُمَّ هل يحسنُ اجتماعُ ضميريـ ـن ومـاذا رأى الّذي قـال كلّا؟

إنّما لم يكن فَصْلاً في نحو : إن زيداً لهو القائم ، لأنّهـا لام ابتداء فهو إذن مبتدأ مستقلّ .

وأجاز بعض الكوفيّين : وقوع الفصل في أول الكـلام نحو : ﴿ **قل هو الله أحد** ﴾[1] وبين المبتدأ والحال، وحملوا عليه قـراءة : ﴿ **هؤلاءِ بناتي هن أطْهرَ لَكُم** ﴾[2] بالنصب . وأبى ذلك البصرّيون .

وإنما اختصّت « رب » بالصدر من بين حروف الجر لأمرين :

أحدهما : أنها بمنزلة « كم » في بابها .

والثاني : أنها تشبه حَرْف النّفي ، والنّفي لـه صدر الكـلام، وشبهها بالنّفي : أنها للتّقليل ، والتقليل عندهم نَفْيٌ .

ويؤكّد الضّمير بالضّمير نحو : زيد قام هو ، ومررت به هو ، ومررت بك أنت .

---

(١) الإخلاص / ١ .

(٢) هـود/٧٨ ، وهي قـراءة الحسن ، وزيـدين عليّ ، وعيسى بن عمـر وآخرين . انظر قراءة رقم ٣٦٣٨ من معجم القراءات .

وقـــال :

[٢٧٦] مــا لهم استفهمـوا مخــاطِبَهُم في النُّكْر بالحَرْف عندما وقفوا ؟ /
وأسقطوا الحرف في المعارف والـــ وصل ومن بعد ذا قـد اختلفـوا
وواحــد خــاطبــوا بتثـنيــة وواحدُ اثْنَيْنِ عنه قـد صَـدَفـوا

إنما أتوا بالعلامة في النّكرة ليفرقوا بينه وبين المعرفة، وذلك من أجل أن الاستفهام في المعرفة ليس معناه معنى الاستفهام في النكرة ، لأن الاستفهـام في المعرفـة عن الصّفة، والاستفهـام في النكـرة عن العين ، فلما اختف المعنى خالفوا بينهما في اللفظ .

وإنما لحقت العلامة في الوقف دون الوصل ، لأن وصل الكلام يفيد المراد ، فلم يحتج إلى العلامة فيه، ولأن الوقف موضع التغيير، فكانت العلامة فيه من جملة تغييراته .

وإنما لم تلحق هذه العلامات المعرفة ، لأنهم استغنوا عن ذلك بالحركات التي يقبلها الاسم .

وأمـا الواحـد المخـاطب بلفظ التثنيـة فقـولهم: اضـربـا يـريـد اضرب . ومنه ﴿ ألقيا في جَهنّم ﴾[١] .

وواحد اثنين عنه قد صدفوا هو قولهم المقصّان والكُلبتـان[٢]

(١) قٓ / ٢٤ .
(٢) الكلبتان : ما يأخذ به الحدّادُ الحديدَ المُحْمَى .

والجَلَمان[١] .

وقال أبو حاتم : ومن قال : المقص فقد أخطأ .

وقــال :

مـا ساكنٌ قـد أوجبوا تحـريكَـه ومحـرّك قـد أوجبـوا تَسْكينـه
ومسكّن قـد أسقـطوه وحــذفـه لـو زال مُوجِبُ حَـذْفـه يُبْقـونـه

الأول : نحو : اضرب القوم لالتقاء الساكنين .

والثاني : (وأبيض)[٢] .

وقــال :

مـاتاءُ مُخْبـرانِ تَقُل هي فـاعـلٌ وتكـون مفعـولاً فـأنت مصـدّق
واسمٌ لفـاعل إنْ نَطَقْتَ بلفـظه وعنيت مفعــولاً فــأنت محقـق

الأول : التاء في نحو : بِعْتُ ، تقول : بِعْتُ الغلام ، فـالتّاء

---

(١) الجَلمان : المقراضان ، واحدهما : جَلَم لِلذي يجزّ به ، والجلَم : اسم يقـع على الجَلَمتين ، كمـا يقــال : المقـراض والمقــراضـان ، والقلم والقَلمان ، وأنشد ابن برّي :

ولــولا أيادٍ من يــزيـد تتـابعت لصبّح فـي حــافـاتهـا الجلَمـانِ

انظر اللسان : « جلم » .

(٢) في ط : « وابيض » وفي النسخ المخطوطة بياض غير ، مشار إليه بكلمة « بياض » .

فاعل . ويقول الغلام : بِعْتُ فالتّاء مفعول . يريد : باعني مولاي وبني الفعل للمفعول ، وأصله بِعْتُ، كَضُرِبْتُ .

والثاني : نحو : مختار تقول اخترتَ فأنا مختار، فيكون اسم فاعل وأصله مُخْتَيِر ، واخترت المتاع فهو مُختار لِيكون اسم مفعول وأصله مُخْتَيَرٌ / [٢٧٧/

وقال :

وأشكل فاعل في الجمع فيما أطارح فيه ذا لُبٍّ ونُبْل

أهل يأتي فواعيل وَفَعْل وفُعْلة جمعه ؟ فانظر بِعَقْلِ

وهل جمعو فعيلاً أو فَعولا على فَعَل فَقُل فيه بِنَقْلِ

الأول : نحو خاتم وخواتيم وصاحب وصَحْبُ وصُحْبَة[1] .

الثاني : نحو أديم وأُدم .

الثالث : نحو عَمود وعَمَد .

وقال :

وما جَمْعُ على لفظ المُثّنى إذا ما الوقف نابهما جَمِيعا

---

(١) يوهم أن صُحبة جمع لصاحب ، والحقيقة أنها مصدر قولك : صحب يصحب صُحبة . وفي اللسان : « صحب » : ومن قال : صاحب وصُحبة فهو قولك : فارهٌ وفُرهة .
وعند الجوهري : الصُّحبةُ والصَّحب : اسمان للجمع . انظر اللسان .

وعند الوصل يختلفان لفظاً ... ويفرُق فيه بينهما مُذيعَا

وقال :

ما فاعلٌ أوجب مفعوله ... تأخيره عن فعله فانْفَصَل
وأيُّ فِعْلٍ مُعْرَبٍ عامِل ... النّصبِ والجَزْم به ما اتصل

وقال :

ما اسمُ أُزيلِ ولم يَزل تأثيره ... مِنْ بعده فكأنّه موجودُ
ولرُبّما أعطوا أخاه ماله ... من بعده فكأنّه مفقودُ

وقال :

وأيّ حرفٍ زيد للجمع قد ... شَبّهه بالأصل بعضُ العرب
وبعضُهم أجراه في وقفه ... مُجرى الّذي للفرد ياذا الأدَبْ

وقال :

وما كلم بآخر بَعضِهِ ... نّ الخُلْف غَيْرُ خفي
فبعضُ ظَنّها عيناً ... وقد نقلت الى الطّرَفِ
وبعضُ لا يَرى هذا ... وخَالَف غَيْرَ مُنْحرِفَ

هي نحو جاءٍ وشاء اسم فاعل مِنْ : جاء وشاء ، الأصل : جائِيٌ ، وشائيء / لأن لام الفعل همزة ، والهمزة الأولى هي لام [٢/٢٧٨] الفعل عند الخليل، قدِّمت إلى موضع العين، كما قدّمت في شاكي السلاح وهارٍ ، والأصل : شائك وهائر .

وعند سيبويه هي عين الفعل في أصلها. استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الأخيرة ياء على حركة ما قبلها . وهي لام الفعل عنده ، ثم فُعِل به ما فعل بقاضٍ ، فوزنه على هذا : فاعل وعلى قول الخليل : فالع ، لأنه مقلوب .

وقـــال :

ومـــا اســم على سِتّــة كـلّهــا سوى واحدٍ من هويت السّمانـا
وأربعــة من هــويت السّمـــان أَتَتْ فيــه أَصلاً فَـزِدْهُ بيــانــا

المراد : سلسبيل وزنـه فعْلَليل ، وحـروفه كلّها من حروف الزوائد إلّا الياء .

وقـــال :

وما اسْمٌ مفردٌ في حُكْمِ جمـع وما هو باسم جمع واسْمِ جنس
ومجمــوعٌ أتـى صِفــةً لـفــرد فـبيّنــه لنــا من غَيْــر لَـبْسِ

الأول : سراويل .

والثاني : قولهم بُرْمة[1] أعشار ، وبُرْدٌ أسمال ، ونحوه .

---

(١) البُرْمة بالضم : قِدْرٌ ، وأعشار مفرد جاء على بناء الجمع : ومعناها أنها قدر عظيمة كأنها لا يحملها إلّا عَشْرٌ أو عَشَرَةٌ . وقال اللحياني : قِدر أعشار ومن الواحد الذي فرّق، ثم جمع كأنهم جعلوا كل جزء منه عُشْراً. انظر اللسان : « عشر » .

وقــال :

وإلَّا هــل تجيء مكــان إمّــا ... ومــا المعنى إذا جاءت كغيــر
وهــل عطفت بمعنى الــواو حيناً ... فــإن بيّنتَ جئت بكــل خيــر

جاءت إلَّا بمعنى إمَّا في قولهم : إما أن تكلمني وإلَّا فاذهب . المعنى : وإمّا أن تذهب .

وإذا جاءت بمعنى غير فهي في معنى الصّفة . والفرق بين موضعها في الاستثناء والصّفة : أنك إذا قلت : هذا درهم إلَّا قيراطاً بالنّصب استثناء ، فالمعنى . أن الدرهم ينقص قيراطاً .

وإذا قلت هذا درهم إلَّا قيراطٌ بالرفع صفة فالدّرهم على هذا تام غير ناقص . والمعنى : أن الدّرهم غير قيراط .

وتجيء إلَّا عاطفة بمعنى الواو في نحو قوله تعالى : ﴿ **لئلا يكون للنّاس عليكم حُجّة إلَّا الّذين / ظَلَموا** ﴾[1] ، قيل : معناه : [٢/٢٧٩] والّذين ظلموا .

وقــال :

يــريدون بــالتّصغيــر وضْعاً وقِلّةً ... فهل ورد التّصغير عنهم مُعَظّماً
وما اسمٌ لــه إن صغــروه ثــلاثــة ... وجــوه فَكُن للسّائلين مُفهمــا

ورد التّصغير للتعظيم في قولهم : جُبَيْل . وَدُوَيْهِيَة .

والمراد بالثاني نحو : بيت وشيخ مِمّا عينه ياء ، ففي تصغيره

(١) البقرة / ١٥٠ .
(٢) في ط : « وصفاً » بالفاء ، تحريف .

ثلاثة أوجه : شُيَيْخ على الأصل ، وشِيخ بكسر الشّين على الإتباع ، وشُويخ بقلب الياء واواً، لأجل الضّمة .

وقـــال :

مـــا اسْمُ تـصـغــره فـيـشـ ـبـه لفـظه لفظ المضــارع
فــإذا أتى عَــلما فــما في صــرفــه أحــدٌ يـنــازع

هو أُبَيِّضٌ تصغير « أُبَاض »(١) وافق لفظ المصارع من : بَيّضتُ ، فلو سمّيت بهذا المضارع لم يُصْرَف .

ولو سمّيت بذلك المُصغّر صُرف ، لأن الهمزة فيه أصليّة وإنما يترّتّب الحكم في هذا من الصّرف وآمتناعه على الزّائد والأصليّ .

وقـــال :

مـــا لأنـــواع مــعـــاني كــلـمـــه قــد أتت منهـا عــلى اثني عشـرا
ثـــم زادت واحــداً أخـــت لهــا ثم أخــرى مـاثلتهــا مـا ترى؟ ؛

التي جاءت على اثني عشر وَجْهَاً ، « ما » والذي على ثلاثة عشر ، « لا » ، وأو .

وقـــال :

هــل تـعــرفــون مـؤّنـثــاً يَحْكِي بـصـيـغـتــه المُــذكّــر
ومـعــرّفـا لا شــك فـيـ ـه ولـفــظه لـفظ المُـنَـكّــر
ومـــصـــدراً بـــالـلاّم لا هــي عــرفتــه ولا تـنــكــر

(١) أُباض كغُراب : بلدة باليمامة لم يُرَ أطولُ من نخيلها . انظر القاموس .

وقــال :

ألستم تَرَوْن الوزن بالأصل واجباً　　فـما لكم خالفتمـوا في الصّواقـع
فقلتم جميعـاً وزن ذاك فـوالــع　　وفي كـل مقلوب بغـير تنــازع / [٢ / ٢٨٠]
وأيّ حروف العطف يأتي مقدّماً　　وذو عَـطْفِـه من قبله غــير واقـع

وقــال :

أَيّ الحــروف أتى أخـاه مؤكّــداً　　فــأزال عــنـه قُــوة الإعــمــال
مثـل الذي يـأتي ليسعـد مـاشيـاً　　فَيُفيده ضَــرْبــاً مـن العـقّــال

وقــال :

ومــا بَــدَلٌ مـن سِتّــة ثـم إنــه　　أتى زائـداً في خمسـة في الـزوائـد
وتلقـاه أصْـلاً في الثّـلاثـة فـاتِـنا　　بتفسيـره سَمْحـاً بِنَشْـر الفـوائـد

وقــال :

مـا اسم أضيف فرّدّتـهُ إضـافتـه　　مؤّنثـاً وهو بـالتـذكـير معـروفُ؟
وما الذي هو بالتّنـوين ذو عَمَلٍ　　وأن يضاف وغير اللام مألـوفُ ؟

الأول : نحو قولهم : ذَهَبَتْ بَعْضُ أصابِعِه ، وأما الذي يعمل حال التنوين والإضافة ، ولا يعمل مع الألف واللام إلّا مستقبحاً غير مألوف فهو المصدر .

وقــال :

ومــا سببـان قــد منعـا اتّفــاقـا　　وصــارا يَمْنعـان عــلى اختـلاف

وضمّ إليهما سبب قوي وكانا يحسبان من الضّعاف

هما التأنيث والعلميّة ، يمنعان من الصّرف بلا خلاف ، فإن كان الاسم المؤنث على ثلاثة أحرف، وهو ساكن الوسط صارا مانِعَيْن وغير مانعين بعد أن كانا يمنعان اتّفاقا، فإن انضم إلى التعريف والتأنيث سبب آخر لم ينصرف بإجماع نحو ماه[1] وُجُور[2] .

وقال :

ما الذي أَعْطته دَولته إن أزال الجار عَن سَكَنِهْ
وتخطّى بعد ذاك إلى ثالثٍ أجلاه عن وطنه
ومتى لم يَلْقَ جارَتَهُ بقي المذكورُ في وَكَنِه
ثم حَرْفٌ إن أزيل غدا جاره يَقْفوه في سَنَنِه/ [٢٨١/٢]
لم تُحَصِّنه أصالتُه وهي للأصلي من جننِهْ

الأول: ياء النّسب إذا لَحِقَ فَعِيلة[3] أو فُعَيْلة[4]، أزال تاء التأنيث

---

(١) « ماه » بالهاء ، قال أبو عمر الزاهد : الماه بالفارسيّة : أي بلد كان . ومن ذلك قولهم : ضرب هذا الدينار بماه البصرة وبماه فارس . قال البكري : ذكرت هذا لئلا يشكل على قارئه ، فيظن أنه موضع بعينه ينسب إلى البلد المذكور بعده . انظر معجم ما استعجم ١١٧٦/٤ .

(٢) « جُور » : مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً . انظر معجم البلدان .

(٣) مثل : جَليلة ، والنسب إليها جَليليّ

(٤) مثل : قُلَيْلَة ، والنسب إليها قُلَيليّ .

وتخطّى إلى الياء التي قبل الحرف الذي قبل تَاء التأنيث ، فأزالها نحو : حَنَفِيّ في حنيفة ، فإن لم تلق ياء النسب تاء التأنيث بقي المذكور وهو الياء في موضعه لم يحذف نحو : تميميّ في تميم .

والثاني : نحو يا منصُ في منصور ، لما أزيل الحرف الأخير في التّرخيم تبعه الحرف الذي قبله .

وقال :

وما حَرْفٌ يليه الفعلُ مجزوماً ومرفوعا
وينصب بعده أيضاً وكُلٌّ جاء مسموعاً

هو : لا تأكل السمّك وتشرب اللبن .

وقال :

ما فاعل والحقّ يقضي به قد جاء في صورة مفعول
ومفرد لكنّه جملة عند ذوي الخبرة والجُول[1]

الأول قولهم : زُهي علينا ، وعُنيتِ بحاجتي .

والثاني : صلة الألف واللاّم في نحو : الضارب زيدٌ ، والمضروب عمرو .

وقال :

وأيّة كلمة في حُكْم شرط وجاء جوابُها يُنْبيك عنها

(١) الجُوُل بالضم : الفعل والعزم كما في القاموس ، وفي ط فقط : « الحول » بالحاء .

وقـد جمعوا حُـروف الشّرط عـدّاً   ومـا عُـدّت لَعْمـر أَبيك منهـا

هي أمّا في قولهم : أمّا زيدٌ فمنطلق .

وقـال :

ما زائد زيد في اسم فهو فيه على   حال الأصيل وحال الزّائد اجتمعا

[٢٨٢/٢] ذو مَعْنَيَيْنِ فهـذا آثـروه وهـ   ـذا آثروه وَطَوْراً يَصْلُحان معا /

وهـل ظفـرت بمفعـول فتـذكـره   من الرّباعي أم هل فاعل سُمِعا؟

الأوّل الألف اللاّحقة لِفَعلى وَفِعْلى وَفُعْلى فما لم ينون منها فهو للتأنيث وما نُوّن تارة ، ولم ينون أخرى فهو للتأنيث والإلحاق ، وما نون لا غير لم يكن إلاّ للالحاق .

والثاني : مودوع فقط في قوله :

٣٨٧= * جرى وهو مودوع[1] *

والثالث : أيفع فهو يافع وأبقل فهو باقل .

وقـال :

أيّ حـرف أتى يعـدّونـه اسـما   ثم أيّ الحـروف يحسب فعْـلا

(١) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :
إذا ما استحمّت أرضُهُ من سمائه   جرى وهو مودوع وواعد مَصْدَقِ
من شواهد الهمع والدرر رقم ١٤٠٤ ، وهو لخفاف بن ندبة . انظر « شعر خفاف بن ندبة/٣٣ » . هذا وقد سبق ذكره رقم ٢٧٠ .

وهــو اسْمُ ولست أعنى عــلى أو   عــن فبـيـنـه زادك الـلّه نُـبْـلاَ

الأول : اللام الموصولة .

والثاني : « قَدْ » بمعنى : حَسْبُك ، يحسب فعلاً حين قالوا : قَدْني نحو :

٣٨٨= * قَدني مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي[1] *

وقــال :

أيّ ظـرف يُضـاف إن لم تُضِفْـه   لسوى ما أَضَفْت من حرفِ عَطْفِ
لم يَجُـزْ والحـروف قـد جـاء فيهـا   مِثْـلُ هـذا بَـيِّنْ لنـا أيّ حَـرْفِ

الظرف الذي يضاف ولا بد من إضافته مـرّة ثانيـةً إلى غير من أضفته إليه أَوَّلاً ، هو قولك : بيني وبينك اللّه . وقد جاء في الحروف مثل هذا، وهو قولهم: أخزى الله الكاذب منّي ومِنك .

وقــال :

ولام طَـلّقَـتْ كَـلِماً ثـلاثـاً   طـلاقـاً ليس يعقبُـهُ اجْتِمَـاعُ

(١) رجز بعده :

* ليس أميري بالشحيح الملحدِ *

وهو من شواهد : سيبويه ١/٣٨٧ ، والخزانة ٢/٤٤٩، ٣/٣٤، والهمع والدرر رقم /١٦٨ .

و « الخبيبين » مثنى : خُبَيب ، وقيل : خُبَيْبِين على الجمع وعلى التثنية قيل : أراد عبد الله بن الزبير وابنه خبيب :

ومـا اسـم فيـه لام عـرّفتـه وليس عن البنـاءِ لـه ارْتِجَـاعُ

لام التّعريف لا تجامع التّنوين ولا الإضافة ، ولا النّداء .

والاسم الـذي عرّف باللاّم، ولم تـردّه إلى الإعـراب « الآن » والخمسة عشرة وليس في العربيّة مبني يدخل عليه اللاّم الاّ رجع إلى [٢٨٣/٤] الإعراب إلّا ما ذُكـر / .

وقـال :

وأن وقعت بـمعنى (أيْ) ولكن لـهـا شـرط فبيّنـه مُـجِيبـاً
وهـل جـاءت ومعنـاهـا لِئَـلّا وإذ لا زلت في الفتـوى مُصِيبـاً

وقـال :

مـا اسم يـكـون مـؤنّثـاً فـإذا أضـيـف إلـيـه ذُكِّـر
واسـم تَـفُـوه[1] بـأصـلـه أبـداً إضـافتـه وتُـخْـبـر

المراد بالإضافة هنا : النسب . وإذا نُسِب[2] إلى مؤنث حذف منه التّاء فصار لفظه على لفظ المذكر .

والمراد بالثّاني نحو : شية إذا نسبت إليه حـذفت تاؤه[3] ، وردت فاؤه ، فيقال : وَشَوِي .

(١) في هامش المحاجاة/ ١٦٢ : «تنوه» بالنون
(٢) في ط : و « نصب » بالصاد ، تحريف، صوابه من المخطوطات .
(٣) في ط : « حذفت تاء ، وردّت فاءه » تحريف، صوابه من المخطوطات .

وقـــال :

ومـدغـمـتـــان بـــدّلـتـــا بـلفظ لـم يـكـن لـهـمـــا
ولـــولا ذاك ســـوّيـتـــا بـحـرف جـاء قـبـلـهـمـــا

هما الدال والسّين في « سدس » بدّلتا بالتاء في «ست». ولو لم يفعلوا ذلك، وأدغموا الدّال في السين لصارت حروف الكلمة كلها سيناً ، وتصير على :سُسّ، فيساوي الحرفان المدغمان فقط الحرف الذي قلبهما، وهوالسّين، فأبدلوهما لفظاً لم يكن لهما ، وهو التاء .

وقـــال :

ما اسم إذا جـــاء على بـــابـــه لم تـدخـل النّسبــة فيـه عَلَيْــه
حـتـى اذا حـــول عـــن بـــابـــه تُـجـــوز الـنـسـبـــة كـــلّ إلـيـــه

هو خمسة عشر وبابه ، لا يجوز النّسبة إليه وهو على بابه من العدد ، فإذا نقل عن بابه إلى التّسمية جازت النسبة إليه .

وقـــال :

ومـــا اسمٌ ناقصٌ لكنّ بـــاب الـ إشـــارة بـــابـــه قـــول الـيـقـيـن
وفي بـــاب الكنـــايـــة جـــاء شيء يشبهـــه بـه بعض الـظّنـــون / [٢ / ٢٨٤]

هو (ذا) في قولك : ماذا فعلت ، وفعلت كذا وكذا .

وقـــال :

ومـــا اسم مؤنّث من غيـــر تـــاء وفي حـــال النّـداء تكـــون فيـــه

وتدخل في مذكّره المنادى وقد أعيا على من لا يعيه
وقالوا إنها بدل أنيبت عن الياء التي كانت تليه
وتلك التاء لها بدلٌ سواه ويجتمعان هذا مع أخيه

هي أم في قولك : يا أمّتِ ، ومذكّره يا أبت ، والتاء فيهما عوض من ياء الإضافة .

وقد تبدل الياء ألفاً ، فلها إذاً بدلان : التاء في يا أبتِ ، والألف في يا أبا .

وقد يجمع بينهما نحو : يا أَبَتا ويا أمتا . ولم يعدّوا ذلك جَمْعاً بين العوض والمعوّض ، لأنه جمع بين العوضين .

وقال :

وما نونان يتّفقان لفظاً ويختلفان تقديراً وحُكْما
وما هي ضمّة صَلحت لأمر حديث أو لما قد كان قدْما

النّونان في نحو قولك : « الرّجال يدعون ويعفون » ، «والنّساء يدعون ويعفون» هي في الأول حرف إعراب وفي الثاني ضمير .

والضّمة في صاد منصور ونحوه ، إذا قلت : يا منص تصلح أن تكون التي في الأصل قبل النّداءُ ، وان تكون ضمة النّداء على لغة من لا ينتظر .

وقال :

وما كلمة مبنيّة قد تلعبت بها حادثات القَلْب والحَذْف والبَدَلْ
وجاءت على خَمْسٍ عرفْن لغاتها أجب باذلاً فالعالم الحَبْرُ مَنْ بَذَل

هي : كأيّن .

وقال :

وما ابن جمعه أبداً بناتٌ وفي الحيوان جاء وفي النّباتِ
وهل من مُضْمر بالميم وافى لغير ذوي العقول المُدْرِكَاتِ / [٢/٢٨٥]

الأول : نحو: ابن عِرس[١] ، وابن الماء ، وابن آوى[٢] ، وابن أوبر[٣] .

والثاني : نحو قوله تعالى : ﴿ رَأَيْتُهم لي ساجدين ﴾[٤] استعمل ضمير من يعقل لمن لا يعقل .

وقال :

وأسماءٌ لغير ذوي عقول أجازوا جمعها جَمْع السّلامهْ
لأيّة عِلّة ولأيّ معنى؟ أَفِدنا مُرْشِداً فلك الإمامهْ

وقال :

وأسماء إذا ما صغّروها تزيد حروفها شَطَطا وَتَغْلُو

---

(١) ابن عِرْس : دويبة .
(٢) ابن آوى : دويبة .
(٣) ابن أوبر : ضرْب من الكمأة .
(٤) يوسف / ٤ .

وعــادتـهـم إذا زادوا حُـروفـاً يـزيـد لأجلهـا المعنى وَيَعْلو

وقــال :

ومـا فـرد يـراد بـه الـمثنى كـتثـنيـةٍ ذكـرنـاهـا لِفَرْدٍ؟

أفـدنـا وهي خـاتمـة الأحـاجي فَـمَن أفـتيـت منـقـلبٌ بِـرُشْـدِ

[ألغاز المعرّى]

وقال المعرى ملغزاً في كاد :

أنحـوي هذا العصـر ما هي لَفْـظةٌ جـرت في لسـانَيْ جُـرْهم وَثَمُـودِ

إذا استعملت في صُورة الجَحْد أثبتت وإن أثبتت قـامت مقـام جُحـودِ

وأجاب عنه الشيخ جمال الدين بن مالك بقوله :

نعم هي كاد المرء أن يَرد الحمى فـتـأتي لإثـبـات بِنَفْـي ورود

وفي عكسها ما كاد أن يرد الحمى فخـذ نَظْمهـا فالعلْمُ غَيْـرُ بعيـد

وأجاب غيره فقال : ويقال : إنه الشيخ عمر بن الوردي رحمه الله :

سـألت رعاك الله مـا هي كلمـة أتت بلســانَيْ جُـرْهُم وثَمُـودِ

إذا ما أتت في صورة النّفي أثبتت وإن أثبتت قـامت مقـام جُحـودِ

ألا إن هذا اللّغز في زال واضح وإلا فعنــدي كـاد غيـر بعيـد

إذا قلت ما كادوا يَرون فما رأوا ولكنه من بعــدعُسْرٍ[١] جهيـد

(١) من المخطوطات والأسلوب .

وإن قلت قد كادوا يرون فما رأوا فخـذه ، ولا تسمح بـه لعنيـدِ/ [٢٨٦/٢]

وقال أبو العلاء المعرّي مُلغِزاً في أل التي للتّعريف :

وخِلّين مقــرونين لمّـا تعـاونـا أزالا قصيّـا في المحـل بعِيــدا

وينفيهما إن أحدث الدّهر دولـةً كمـا جعلاه في الـدّيار طَـرِيـدا

[لغز لشمس الدين بن الصائغ]

وقـال الشيـخ شمس الـدين بن الصـائــغ مُلْغِـزاً في إلَّا التي للاستثنَاء :

مـا لفظ رفـع المجــاز وَقَـررَهْ وهـــو مـتّضح لمن تَــدَبّـره[1]

قال في (شرحه) : أما كون إلَّا ترفع المجاز ، فإن القائل : قام القوم إلَّا زيداً، كان قبل إخراج« زيد »يحتمل إخراج جماعة، فبإخراج زيدٍ أفاد إبقاء اللّفظ على العموم الذي هو حقيقة اللفظ ، مع أن إخراج زيد فيه استعمال مجاز في القوم ، لكونه إخراج بعضه . فهذه الأداة حصلت مجازاً ، ورفعت مجازاً. انتهى .

[لغز لبعض النحويين]

قال بعضهم :

سَلِّم على شيــخ النُّحـاة وقُــلْ لــه

هــذا ســؤالٌ مَـنْ يُجِبْـه يَعْـظُــمِ

---

(١) البيت على هذا النحو مضطرب الوزن وفي هامش نسخـة ط علق المصحح بقوله : كذا ، ولعله نثر لاشعر .

أنـا إن شَكَكْتُ وَجَـدتُمـوني جـازمـاً
وإذا جَـزَمْـتُ فـإنـنـي لَـمْ أَجْـزِم

جـوابـه :

هــذا سؤالٌ غـامِضٌ في كَلِمَتَيْ ... شَـرْطٍ وإنْ وإذَا مُـرادُ مُكَلِّمي
إن : إنْ نَطَقْـتَ بها فإنَّك جَـازِمٌ ... وإذا : إذَا تـأتي بهـا لَمْ تَجْـزِم
وإذا : لِمـا جَزَم الفتى بـوقُـوعـه ... بخلاف إن : فافهم أُخَيّ وَفَهِّمِ

[إجابة ابن الشجري على بعض الألغاز]

قـال أبـو السعـادات بـن الشجـري في المجلس الخـامس والستين[1] من (أماليه) :

هذه أبيات ألغاز سئلت عنها :

اسمـع أبـا الأزهـر مـا أقـول ... عليـك فيمـا نـابنـا التّعـويـل
مـسـألـة أغفـلهـا الخـليـل ... يـرفع فيهـا الفـاعـل المفعـول
ويُضْمِر الوافر والطّويل

فأجبت بأن الإضمار من الألقاب العروضيّة والنّحوية ، وهو[2] في العروض/ لقب زحاف يقع في البحر المسمّى « الكامل » وهو أن [٢٨٧/٢]

(١) هكـذا في ط والنسـخ المخـطوطـة ، والصـواب : المجلس السـادس والسّتين ، وانظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٢١٠ .
(٢) في ط : « فهل » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والأمالي .

يسكن الحرف الثاني من « مُتَفَاعلن » فيصيرُ « مُتْفاعلن » ، فينقل إلى : مُسْتَفْعِلن .

والبحران الملقبان : الطويل والـوافر ليس الإضمـار من ألقاب زحافهما .

والإضمار[٣] في النحو : أن يعود ضمير إلى متكلّم أو مخاطب أو غائب كقوله في إعادة الضمير إلى الغائب زيد قام ، وبشر لقيته ، وَبَكْرٌ مررت به ، فهذا هو الإضمار الذي أراده بقوله : ويضمر الوافر والطويل لا الإضمار الذي هو زحاف .

وقد وضعت في الجواب عن هذا السؤال كلاماً يجمع إضمار الطويل والوافر ورفع المفعول للفاعل وهو قولك : ظننت زيداً الطويل حاضراً أبوه ، وحسبت عمراً الوافر العقـل مقيماً أخـوه ، فقولـك : حاضراً ، ومقيماً مفعولان لـ ظِنِنت، وقد ارتفع بهمـا أبوه وأخـوه كما يرتفعان بالفعل لو قلت: يحضر أبوه ، ويقيم أخوه .

والهاء في قولك أبوه ضمير الطويل ، والهاء في قـولك أخـوه ضمير الوافر ، فقد أضمرت هذين الاسمين بإعادتـك إليهما هـذين الضميرين .

وقولك : أبوه وأخوه فاعلان رفعهما هذان المفعولان ، مفعولا ظننت وحسبت . وبالله التوفيق والتسديد[٢] .

---

(٣) في ط : « والإضماه » بالهاء تحريف واضح .

(٤) انظر النص في أمالي ابن الشجري ٢ / ٢١٤ ، ٢١٥ .

[لغز لعزّ الدّين الموصليّ في أمس]

لغز في أمس كتب بها عزّ الدين بن البهاء الموصلي إلى الصّلاح الصّفديّ :

يا إماماً شاع ذكره ، وطاب نشره ، فطيّب الوجود وعطّر ، وفاضلاً بيّن كُل معمًّى ومُتْرَجم ، وارّخ وترجم ، وعمن غَبّرَ [1] عبّر ، وكتب فكبَت الأعادي ، وكتب من دون خطر ، وخطهُ[2] فرسان الأذهان والأيادي ، فتخطى[3] قوام قلمه وتخطر .

إذا أخذ القرطاس خلت يمينه　　تفتح نوراً أو تنظم جَوْهرا

ما اسم ثلاثيّ الحروف ، وهو من بعض الظروف ، ماض إن تصحفه عاد فعل أمر ، وإن ضممت أوله صار مضارعاً ، فاعجب لهذاالأمر ، إن أردت تعريفه بأل تنكّر ، أو تغيّرت عليه العوامل فهو لا يتغيّر .

كل يوم يزيد في بُعده ، ولا يقدر على ردّه ، إن نزعت قلبه بعد قلبه فهو في لعبة النّرد موجود ، وقلبه سما فلا تناله الأحزاب والجنود ، وكل ما في الوجود / إلى حاله يعود ، به يضرب المثل ، ومنه انقطع الأمل ، ثلثاه حرف استفهام ، إن تعكس يطّرد ذلك النظام ، وثلثه الأول　[٢٨٨/٢]

(١) في ط : « عبر عبر » بالعين في الأولى تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

(٢) في ط « وحطة » بالطاء ، تحريف .

كذلك ، وعكس ثلثيه يترك الحي هالكاً في الهوالك ، لا يوصف إلَّا بالذّهاب ، وليس له إلى هذا الوجود إياب ، وهو ثلاثة ، وعدده فوق المائة ، وكم رجل يعدّ بفئة ، وليس في الوجود . بُنيَ وفيه أسّ ، ولكن لا في السّماء ولا في الأرض ولا في هُبْوط ولا في صعود.

طرفاه اسم لبعض الرّياحين العطرة ، وكله جزء من الياسمين لمن اعتبره ، مكسور لا يجبر ، وغائب لا يستحضر ، أقرب من رجوعه منال معكوسه ، يدركه العاقل بفكره ، وليس بمحسوسه .

أَبِنْه لا زلت تزيل الإشكال ، وتزيّن الأضراب والأشكال .

فكتب إليه الجواب :

وقف المملوك على هذا اللّغز الذي أبدعته وفهم بسعدك السّر الذي ودعته فوجدته ظَرْفاً ملأته منك ظَرْفاً ، واسماً بني لما أشبه حَرْفا . ثلاثيّ الحروف ، ثلث ما انقسم إليه الزمان من الظروف ، إن قلبته سماً وأراك(١)حرف تنفيس، وما بقي منه ما ثلثاه : مس وكله بالتحريك(٢) « أمس » وهو بلا أوّل تصحيفهُ مبيّن ، وفي عكسه سم تَعَيّن . التقى فيه ساكنان فبني على الكسر، ووقع بذلك في الأسر ، لا ينصرف بالإعراب ولا يدخله تنوين في لسان الأعراب يبعد من كل إنسان ، وينطق به وما يتحرّك به لسان ، لا يدرك باللمس ولا يرى ، وفيه ثلثا

(١) في ط : « وأراد » صوابه من النسخ المخطوطة

(٢) في ط . « بالتحريك » وفي النسخ المخطوطة بالتحريف.

شمس ، تتغير صيغته حال النسبة إليه،ويدخله التّنوين إذا طرأ التنكير عليه. متى بات فات ولم يعد له إليك التفات ، أمين على ما كان من قربه،يعجز كل الناس عن رده، فماضيه ما يُرد، وثانيه ما يُصَدّ ، وطريق ثالثه ما يُسدّ .

ثلاثة أيام هي الدّهرُ كُلّه　　وما هي غير اليوم والأمس والْغَدِ

[لغز لابن هشام]

وقال ابن هشام في تذكرته : (لغز) : إذا وقف على آخر الفعل الماضي بالسّكون ، فإنه يقدّر فيه الفتحة حتى لو وصل بما بعده لوُصل بها ، فهل تذكر مسألة يوقف فيها على آخر الفعل الماضي ، ولا ينوي فيها الفتح ، ولو وصل بها

فإن قيل « عضّ » فهو خطأ ، لأن هذا لا يصح أن تقول فيه : لا يجوز الوقف بالفتح / وإنما الجواب بقوله: [٢/٢٨٩]

٣٨٩= لو أن قومي حين أدعوهم حَمَلْ

على الجبال الصُمّ لارْفضّ الجَبَلْ

[لغز للشيخ بدر الدين الدمامينيّ]

قال الشيخ بدر الدين الدماميني رحمه الله :

أيا علماء الهند إنّي سائلٌ　　فمنّوا بتحقيق به يَظْهَرُ السِّرُّ

فما فاعلٌ قد جُرّ بالخفض لَفْظُهُ　　صريحاً ولا حَرْفُ يكون به الجَرُّ

وليس بـذي جَـرّ ولا بِمُجـاورٍ لذي الخفض والإنسان للبحْثَ يَضْطَرُّ
فمنّوا بتحقيـق بـه أستـفيـده فمن بحركم مازال يستخرج الدُّرُّ[1]

أراد قول طرفة :

٣٩٠= بِجفـانٍ تَعْتري نـادِيَنـا وسـديفٍ حين هـاج الصَّنَّبِرْ[2]

---

(١) الأبيات الثلاثة الأخيرة رويت على النحو التالي :
فما فاعـل بالجـرّ أعرب لفـظه فجرٌّ ولا حرف يكـون به الجـرُّ
وليس بمـحكّـى ولا بمـجـاور لدى الخفض، والانسان للبحث يضطرّ
فهل من جواب منكم نستفيـده فمن بحركم لا زال يستخرج الدّرُّ
وقد أجابه الشيخ حسين المحلّي :
لك الحمد يا مولاي والمجد والشكر على نِعَم جلّت وضاق بها الحصْرُ
وأُهـدى صـلاةً لـلنّـبـي وآلـه وأصحابه ما طاب في العـالـم الذّكرُ
وبعدُ ، فهذا اللغز فاعل مصدر كما في «دفاع الله» يأيها الحَبْـرُ
فـفـاعله بـالجـرّ أعـرب لفـظُه وليس به حرف يصيـر به الجـرُّ
ولـيس بمـحكّـى ولا بمـجـاور تـأمل فـإن العلم غايتـه الفخـرُ
ولا تنسى عبداً من دعاك تكرُّما لعـلّ حُسَيناً يـأته العفـو والأجرُ
انـظر أبيات اللغـز وأبيات الإجـابة : الأحـاجي والألغـاز الأدبيـة /٥٢. مطبوعات نادي الطائف الأدبيّ .

(٢) أنظر ديوان طرفة / ١٠٣ : وروايته : « من سديف »
والشـاهد في هـذا البيت كما يقـول ابن جنّي في الخصائص ١/ ٢٨١ : يريد : « الصَّنَّبْر » فاحتاج للقافية إلى تحريك الباء ، فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها تشبيهاً بباب قولهم : هذا بَـكُر . . وكان يجب على هذا أن يضمّ الباء فيقول : الصَّنَّبُرْ لأن الراء مضمومة إلَّا أنه تصـوّر معنى إضافة الظرف إلى الفعل، فصار إلى أنه كأنه قال: « حين هَيْج الصِّنّبر ، فلما =

[لغز للخوارزمي]

قال الخُوارزْمِيّ :

مـا تـابـع لم يَتبِعْ متبـوعَـه   في لَفظه، ومحلّه يـاذا الثَّبَتْ [١]
مـاذا بعلم غيـر علم نـافـع   بـالغت في إتقـانـه حتى ثَبَت

= احتاج إلى الباء ، تصوّر معنى الجرّ ، فكسر الباء ، وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء إليها، ولولا ما أوردته في هذا لكان الضّمّ مكان الكسر. وهذا أقرب مأخذاً من أن تقول : إنه حرّف القافية » .

يقول الأمير في حاشيته على المغنى ٢ /٦٦ بعد أن ساق لغز الدماميني مبيناً أنه مسبوق بهذا اللغز : « وسبقه إلى هذه اللغز أبو سعيدٍ فرج بن قـاسم المعروف بابن لبّ النحوي الأندلسيّ في منظومته النونية في الألغاز النحوية فقال :

فمـا فـاعـل بـالفعـل لكن جـرّه   مـع السكـون فيـه ثـابـتـان

وجوابه بيت طرفة الذي أنشده ابن جني في الخصائص،ثم فسّر الشاهد بقوله : الجفان : جمع جفنة كالقصعة ، وتعتري نادينا : تأتي مجلسنا ، والسّنام : أعلى ظهر الجمل . والصِّنَّبْر بكسر الصاد المهملة ، وفتح النون المشدّدة ، وكسر الموحدة،وسكون الراء المهملة فاعل : « هـاج » فحقه الرفع، لكن جرّه نظراً إلى أن الفعل وهو هاج،لكونه مضافاً إليه في قوّة مفرد مضاف لما بعده ، ثم نقل جره لما قبله ، وسكن آخره للرّوي ، والأصل : حين هيجان الصّنبر « وهو البرد الشديد». هذا والشاهد ذكره ابن جني في مـوضعين آخرين من الخصـائص ٢ /٢٥٤ ، ٣/ ٢٠٠، وانظر المحتسب ٢ /٨٣ ، واللسان : « صنبر » .

(١) الثّبَت بفتح الباء : الرجل الحُجّة

قال : والعجب أن هذا اللّغز في أبياته صورة المسألة، وهو قوله : « ماذا بِعِلْم غير علم نافع » .

ولما عرضه على الزمخشريّ قال له ، لقد جئت شَيْئاً إدًّا ، أي عَجَباً .

[لغز لبعض أدباء المغرب]

وقال بعض أدباء المغرب :

يا عالم النّحو أيّ فعل إن جلّه الهمز لم يُعَدّه
ثم هو بالعكس إن تعرّى منه أبِن يا نسيج وحده

أراد : أنك إذا قلت : « ضرّه » تعدّى بنفسه ، وإذا قلت : أضرّ لم يتعدّ إلّا بحرف الجرّ فتقول أضرّبه ، ولهم من هذا النّمط أفعال كثيرة .

[لغز في تذكرة ابن هشام]

في (تذكرة ابن هشام) : هل يقال : إن المبتدأ إذا كان موصولاً مضّمّناً معنى الشرط كان خبره صلته ، كما أن جملة الشّرط هي الخبر ، وهي نظيرة الصّلة . ويؤيد ذلك : أنهم رُبّما جزموا جوابه كقوله :

٣٩١= كذاك الذي يبغي على الناس ظالِماً

تُصِبْه على رَغْم قوارعُ ما صَنَعْ / [٢/ ٩٠]

وهي مسألة يحاجى بها فيقال: أين تكون الصلة لهامحل، وخبر المبتدأ إذا كان جملة لا محلّ له ؟.

[لغز في حرف الكاف]

قال الجمال يحيى بن يوسف الصرصري الشاعر المشهور ملغزاً في حرف الكاف.

وحرف من حروف الخطّ ليست　　علامته على العلماء تَخْفى

يكون اسماً مع الأسماء طوراً　　وطوراً في الحروف يكون حَرْفا

تراه يقدم الأسماء طرًّا　　ويمنع من مشابهة وينفى

يصير أمامها ما دام حَرْفاً　　وإن سمّيته فيصير خلفا

وقد تلقاه بين اسم وفعل　　قد اكتنفاه كالإبريق لُطْفا

[لغز لسعد الدين التفتازاني في غدوة]

وقال سعد الدين التفتازاني ملغزاً في «لدن غدوة» واختصاصها بنصبها :

وما لفظة ليست بفعل ولا حرف … ولا هي مشتقٌّ وليست بمصدر
وتنصب اسماً واحداً ليس غيره … له حالة معه تَبين لِمُخْبر
فمعنى الّذي ألغزته عند من يرى … يزيل لنا إشكاله غير مضمر
ومنصوبها صدرٌ لما هو ضدّ ما … أتانا لباساً في الكتاب المطهر

[لغز في مذ ومنذ]

وقال أبو عبد الله محمد بن مصعب المقري في « مذ » و « منذ » .

أيّها العالم الذي ليس في الأر … ض له مُشْبِهٌ يُضاهيه عِلْما
أي شيء من الكلام تراه … عاملاً في الأسماء لفظاً وحكما
خافضاً ثم رافِعاً إن تفهمت يزد … فهمك التّفهم فهما
يشبه الحرف تارة فإذا ما … ضارع الحرف نفسه صار إسما
هو مرفوع رافع وهو أيضاً … رافع غيره وليس معمى
وهو من بعد ذاك للجرّ حرف … فأجبنا إن كنت في النحو شَهْما

أورده الحافظ محب الدين بن النّجار في تاريخ بغداد :

[من ألغاز السّيوطي]

ومن ألغازي قلت :

ألا أيها النّحوي إن كنت بارعاً … وأنت لأقوال النحاة تُفَصّل / [٢٩١/٢]

وأتقنت أبـواب الأحاجي بأسرها   اَبنْ لي عن حرف يُولّي وَيعْـزِلُ

قال ابن هشام في (تذكرته) : « ما » تُولّي وتعزل، فتولي حيث تجزم بعد أنْ لم تكن جازمةً ، وتعزل إنّ وأخواتها وتكفّها عن العمل .

[ألغاز نثرية للسّيوطيّ]

ومن ألغازي النثرية :

ما كلمةٌ إذا كثر عرضهـا قلّ معنـاها ، وإذا ذهب بعضُهـا جَلّ مغزاها ؟

وأيّ عامل يعمل فيه معموله ، ولا يقطع مأموله ؟

وأيّ اسم مشترك بين أفعل التفضيل والصّفة المشبهة ، ونفى إذا ثبت لم تزل أعماله الموجهة ؟

وما حرف قلبه اسم كريم؟، واسم إذا صغر اختص بالتكريم؟

وأي كلمة هي اسم وفعل وحرف لم ينبه عليها أحد من علماء النحو والصرف؟

وأي فعل ليس له فاعل ومعمول لا ينسب لعامل ؟ .

وأي لفظة تمدّ في الإفراد وهي في الجمع مقصورة ، ولام

لا تجامع النّداء ولا في الضّرورة ؟

وما فاعل يجب حذفه عند سيبويه؟ وعامل إن لم يعمل لم يعتب عليه ؟.

وأي كلمة جاءت بأصلها ، فلم يلتفت إليها بين أهلها ؟ وأي كلمة هي حرف ، وتضاهي الاسم عند الوقف ؟.

وأيّ فاعل يجب جرُّه ؟ وآخر رفعه في السّماء خطره .

أردت بالأول : الاسم الجنس الجمعي إذا زيد عليه التّاء نقص معناه، وصار واحداً كَتَمْر وَتَمْرة ، ونبق ونبقة .

وبالثاني : أدوات الشّرط ، فإنها تعمل في الأفعال الجزم والأفعال تعمل فيها النّصب .

وبالثالث : أكبر وأعظم ونحوهما في صفات الله ، فإنها في حقّه لا تكون بمعنى التّفضيل بل بمعنى كبير وعظيم .

وبالرابع لا النّافية للجنس إذا دخلت عليها الهمزة وصارت للتّمنّي فإن عملها باق .

وبالخامس : نعم فإن قلبها « مَعْنٌ » وهو اسم لرجل مشهور بالكَرم وهو معن بن زائدة . / [٢/٢٩٢]

وبالسادس : فرس وتصغيره فُرَيس .

وبالسابع : بلى ، فإنّها حرف جواب ، وفعل بمعنى اختبر ، واسم .

وبالثامن : قلما وطالَما .

وبالتاسع : نحو : مات زيد .

وبالعاشر : صحراء وصحاري ، وعذراء وعذارى .

وبالحادي عشر : اللّام للعهد استثناها ابن النحاس في (التعليقة) من إطلاقهم أن اللّام يجامع حرف النّداء في الضرورة .

وبالثاني عشر : فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو: واللّهِ لتضربُنّ يا قوم وفاعل المصدر. ذكره ابن النحاس في (التعليقة) وأبو حيان في (تذكرته). وتقدّم في كتاب التدريب .

وبالثالث عشر : ليت إذا وصلت بما .
وبالرابع عشر : استحوذ ونحوه .
وبالخامس عشر : إذن .
وبالسادس عشر : نحو أَكْرِم بزيد .
وبالسابع عشر : ما ورد من قولهم : كسر الزّجاجُ الحجرَ .

[الغاز نحوية للشيخ عزّ الدين بن عبد السلام]

نقلت من خط العلامة شمس الدين بن الصائغ :

قال : هذه ألغاز نحويّة عن الشيخ عز الدّين بن عبد السلام :

ماشيء يقع حرفاً للإعراب ، واسماً مذموماً في الخطاب ؟ .

هو الكاف في مساويك، إن عنيت به جمعاً فهو حرف إعراب ، وإن عنيت به مخاطبة فهو اسم في تقدير الإضافة ، والأول جمع مسواك ، والثاني إضافة إلى المساوىء .

* * *

أي شيء يبني مفرداً فيعمل ويعرب مُثنًّى فيهمل ؟ .

هو هذا يعمل مفرداً في الحال والتثنية تمنعه من العمل ، وإذا قلنا :هذان الزيدان قائمين فالعامل « ها » لا « ذا » .

* * *

وأيّ مختص إلغاؤه أكثر، وإن أعمل فعمله لا يظهر ؟ .

هو لولا المختصة بالأسماء ، فإذا وقع بعدها المبتدأ فهي ملغاة وإنما تعمل في موضعين : / [٢/٢٩٣]

أحدهما : الرفع في نحو : لولا أنّك منطلق أكرمتُك ، فهي عند سيبويه مبنيّة على « لولا » بِناءَ الفِعْل على المفعول ، فبالحقيقة يكون موضِعها رفعاً .

والموضع الثاني : قولك : لولاك فهي عنده مجرورة ، وهي في

الموضعين لا يظهر عملها .

* * *

وما الحرف الذي يرفع الوضيع ، ويضع الرفيع ؟ .

هو لام الابتداء إذا دخلت على الفعل المستقبل ارتفع لشبه الاسم ، وأعرب ، وإذا دخلت على ظننت وأخواتها تمنَعُها العمل وتضعُها عن منصبها .

* * *

ما الجملة المفيدة العارية من الرفع ، وفيها معنى الدعاء وطلب النفع ؟ .

هو مثل قول الشاعر :

٣٩٢= * يا ليت أيامَ الصِّبا رواجعا[1] *

جاز ذلك لما في ليت من معنى الدعاء ، وكان في الجملة مرفوعاً من جهة المعنى ، لا في اللّفظ .

* * *

وما الحرف الذي إن أعمل أَشْبه الفعل الكامل ، أو أهمل أبطل العوامل ؟ .

هو ما على لغة الحجاز ، يقولون : ما زيد قائماً ، فيشبه باب

---

(١) رجز من شواهد : سيبويه التي لم يعرف قائلها ، انظر ١/٢٨٤ ، وابن يعيش ٨/٨٤ ، والخزانة ٤/٢٩٠ ، والهمع والدرر رقم ٥٠٣ ، والأشموني ٢/٢٧
وقد نسب في حاشية الأمير علي المغني ١/٢٢٢ للعجاج وفي ط . « ورواجعا » بزيادة الواو ، تحريف .

كان . وإذا أهمل دخل على إنّ وغيرها فيبطل عملها ، وقد يبطل الفعل نحو : قلّما،والاسم نحو : بينما ؟ .

* * *

وأيّ شيء إن نفيته وجب ، وإن أوجبته سلب ؟ .

هو كاد .

* * *

وما الاسم المحذوف لامُه في التكبير ، وعينه في التّصغير ؟ .

* * *

وهو ذا ، لأنه مكبراً : « فَعْ » ومصغراً : « فيلا » .

وما الزّائد الذي يزيل الوصل ، ويظهر الفضل ، ويوجب الفصل .

هو الألف الدّاخل عِوضاً من التّنوين في المقصور المنصرف في الوقف مثل رأيت عَصا ، فإنها زائدةٌ صرفت الأصل ، وأذهبت الوصل في الكلام ،وأظهرت الفضل على غير المنصرف لكونها عِوضاً من التّنوين ، وأوجبت الفصل بين الاسم المنصرف مثل عصا وغير المنصرف مَثل حُبْلى .

* * *

وما الحرف الذي شأنه ينقص الكامل ، ويَفْصِل بين المعمول والعامل ؟ .

هو النّون الخفيفة إذا عنيت بها نون التّوكيد نقصت الفعل المضارع ، وإن عنيت بها نون الوقاية فصلت بين المعمول والعامل ، انتهى .

(١) أصله : ذيَّيا بثلاث ياءات ، الأولى ؛ عين الكلمة والثالثة : لامها والوسطى ، ياء التصغير ، فاستثقل توالي ثلاث ياءات ، فقصد التخفيف بحذف واحدة ، فلم يجز حذف ياء التصغير لدلالتها على معنى ، =

[لغز لبدر الدين الرضي الحنفيّ]

قال القاضي بدر الدين بن الرّضي الحنفي ملغزاً : وأرسَل به إلى الشيخ شرف الدين الأنطاكي :

سـل لي أخا العلم والتّنقيب والسّهـر　　عن قـائـل قـال قـولاً غير مشتهـرِ / [٢٩٤/

هل معك فعلٌ غدا بالحذف منجـزماً　　فـي غـيـر أمثـلة خمس بلا نُكْـرِ

كـذاك في غيـر معتـلٍّ وذا عـجبٌ　　إذْ لم يُبيّن لنـا في كُـلّ مـختـصـرِ

فأجاب الشرف المذكور :

لقـد تـأملت مـا قـد قـال سيّـدنـا　　أُعِـيذُ(١) طلعتـه بـالآى والـسُّـورِ

ولم أجـد فعـل فـرد صـح آخـره　　في الجزم يحذف في بعض من الصُّور

سـوى يكـون فبـالجرّ بعـد غـدا　　معنـاه مع أو بقلبٍ ذا الكـلام حَـرِى

= ولاحذف الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها،فلو حذفت لزم فتح ياء التصغير وهى لاتحرك لشبهها بألف التكسير ، فتعين حذف الأولى . انظر الأشموني. ٤ / ١٧٤

(١) في ط : « أعيد » بالدال ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطه ، وعوذّه بالقرآن أي حصّنه .

نعم كيدا مِمّا الهمز آخره
إعرابه كالصحيح الآخر اعتبر
فإن تخفّفه فاقلب همزه ألفَا
واحذفه في الجَزْم حذفا واضح الأثر

[لغز في من]

قال الصّلاح الصّفّدي في (تذكرته) : أنشدني من لفظه القاضي جمال الدين إبراهيم لوالده القاضي شهاب الدين محمود لغزاً كتبه إلى شيخه مجد الدين بن الظّهير في (من) .

وما مفرد اللّفظ مستعمل — لجمع الذكور وجمع الإناث
يحرّك بالحركات الثّلاث — فيغدوا من الكلمات الثلاث

فكتب إليه الشيخ مجد الدين الجواب :

قريضك يا مُلغزًا في اسم من — يميل إلى صلة كالّذي
غدا حامل المسك يحذي[1] الـ — ـجليس منه ويحظى بعَرْفٍ شَذِي

قال الصلاح الصفدي وأنشدني من لفظه المولى ناصر الدين محمد بن النسائي الجواب عن ذلك له :

أيا مَنْ علا في الورىٰ قدره — واضحى لراجيه أولى غياث
أتى منك لغزٌ فألفيتهُ — من القول قد حلّ بعد اكتراث
وها هو حرفان ميمٌ ونُونٌ — ولم يبلغ القول منه الثّلاث

---

(١) يحذى : يعطي

هــو اسـم وفعــلٌ وحــرف إذا أردت حصول الأصول الثّلاث
فــلا زلت للخيـر مهمــا حييــ ــت تنبعث الـدهر أيّ انبعـاث

[لغز لابن الحاجب]

[٢٩٥/١] (قال العلامة جمال الدين بن الحاجب رحمه الله تعالى) /

أيهــا العــالم بــالتّصـريـ ـف لا زلـت تَـحْـيـا
قــال قــوم إنّ يَــحْـيـى إن يُـصَـغَّـر فَـيُـحَـيّا
وأبــي قــوم فـقــالــوا لـيس هــذا الـرّأي حيّـا
إنــمــا كــان صــوابــاً لــو أجـابـوا بِـيُـحـيّـا
كـيـف قـد ردوا يـحـيـا والــذي اختـاروا يُحَيّـا
أتـراهــم فـي ضـلال أم تــرى وَجْـهــاً يُـحـيّـا

قال الشيخ جمال الدين بن هشام يحتاج في توجيهها إلى تقديم ثلاثة أمور :

أحدها : أنهم اختلفوا في وزن « يحيى » فقيل : « فَعْلَى » . وقيْل: « يَفْعَل » والأوّل أرجح، لأن الثاني فيه دعوى الزيادة حيث لا حاجة .

الثاني : أن الحرف التّالي لياء التّصغير حقّه الكسر كالتّالي لألف[1] التكسير، حَمْلاً لعلامة التّقليل على علامة التّكثير حملاً للنقيض على النقيض .

---

(١) في ط فقط : « كتالي الألف التكسير » تحريف .

واستثنى من ذلك مسائل :

منها : أن يكون ذلك الحرف مُتلوًّا بألف التأنيث كحُبْلى - صَوْناً لها من الانقلاب .

الثالث[1] : أنه إذا اجتمع في آخر المصغر ثلاث ياءات، فإن كانت الثانية زائدة وجب بالإجماع حذف الثّالثة منسيّة لا منوية كعطاء إذا صغرته تقول عُطَيٌّ بثلاث ياءات : ياء التّصغير ، والياء المنقلبة عن ألف المدّ ، والياء المنقلبة عن ياء الكلمة ، ثم تحذف الثالثة وتوقع الإعراب على ما قبلها .

وإن كانت غير زائدة، فقال أبو عمرو: لا تحذف؛ لأن الاستثقال إنما كان متأكّداً لكون اثنين منها زائدتين : ياء التّصغير ، والياء الأخرى الزائدة .

وقال الجمهور : تحذف نَسْياً ، ومثال ذلك « أحوى » إذا صغّر على قولهم في تصغير أسود : أُسَيّد، فقال أبو عمرو أقول: أُحَيّي ، ثم أعله إعلال قاضٍ رفعاً وجرًّا ، وأثبت الياء مفتوحةً نَصْباً / . [٢٩٦/١]

وقال غيره ، تحذف الثالثة في الأحوال كلّها نَسْياً ثم اختلفوا .

فقال عيسى بن عمر : أصرفه لزوال وزن الفعل كما صرفت خَيْراً وَشَرًّا لذلك .

وقال سيبويه : أمنع صرفه، وفرّق بين خير وشر وبين هذا ، فإن

---

(١) تتمة الأمور الثلاثة التي ذكرها ابن هشام

حرف المضارعة محذوف منهما دونه ، وحرف المضارعة يحرز وزن الفعل ، ولهذا إذا سميت بيضع[١] منعت صرفه .

فإذا تقرّر هذا فنقول : مَنْ قال : إن يحيى فَعْلى قال في تصغيره يُحَيّى كما قال في تصغير حُبْلى : حُبَيْلى صوناً لعلامة التأنيث عن الانقلاب ، وهو الذي قال الناظم رحمه الله مشيراً إليه : « قال قوم »[٢] . . . البيت .

ومن قال : إنه « يفعل » قال فيه على قول سيبويه- رحمه الله تعالى : يُحَيٍّ بالحذف ومنع الصرف وهو الذي أشار إليه في قوله :

* إنما كان صواباً لو أجابوا بيُحيّا *

وذلك لأنه استعمله مجروراً بفتحة ثم ، أشبع الفتحة للقافية . وتكمل له بذلك ما أراده من الألغاز حيث صار في اللفظ على صورة ما أجاب به الأوّلون . والفرق بينهما ما ذكرنا من أن هذه الألف إشباع وهي من كلام النّاظم لا من الجواب . والألف في جواب الأولين للتأنيث وهي من تمام الاسم .

فإن قيل : فإذا لم تكن على الجواب التالي[٣] للتأنيث فما بال الحرف الدال على التصغير ولم يكسر ما بعده؟ .

---

(١) في ط : لـ « ببيضع » بزيادة ياء تحريف .

(٢) أي البيت السابق ذكره في اللغز.

(٣) في ط فقط : « التاء للتأنيث » .

فالجواب : أنه لما صار متعقّب الإعراب تعذر ذلك فيه كما في زُبيد ، لأن ذلك يقتضي الاخلال بالإعراب ، وأيضاً فإن ياء التّصغير لا يكمل شبهها بألف التكسير إلَّا إذا كان بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن . واللّه أعلم .

[لغز أجاب عنه تاج الدين بن مكتوم]

نقلت من خط الشيخ تاج الدين بن مكتوم .

قال نظم بعض أصحابنا لغزاً وكتب به إليّ ، وهو :

ما قول شيخ النّحو في مُشْكِلٍ ... يخفى على المفضول والأَفْضَلِ

في اسم غدَا حَرْفاً وفي اسم غدا ... فِعْلاً وكم في النّحو من مُعْضِلِ / [٢/٢٩٧]

آخره لامٌ وسيناً غدا ... وهذه أدهى من الأَوَّلِ

فكتبت إليه في الجواب :

يا أيها السّائل عما غدا ... وراء باب عنده مُقْفَل

في النّحو ما يعضل تخريجُه ... لكن هذا ليس بالمُعْضِل

فجيء بصعب غير هذا تجد ... عندي جواباً عنه إن تسأل

فمثلى هذا منك مستصغَرٌ ... ومَنْ سواك الأكبر المُعْتلِي

وعندما أسفر لي لَيْلُهُ ... وآنحط لي كَوكَبهُ من عَلِي

أرسلْت طِرْساً[١] ضامناً شَرْحَهُ ... فهاكَه فهو به مُنْجَلِي

(١) الطّرس : الصحيفة .

قال : وشرح ما سأل عنه في قول : « أرسلت طِرْساً » ، ففاعل أرسل تاء الضّمير وهو اسمُ غدا حَرْفاً أي على حرف واحدٍ فهذا حَلّ قوله : « في اسم غدا حرفاً » وهو مُورًى به عن الحرف الذي قسيم الاسم والفعل .

وطِرس اسمٌ غدا فِعْلاً أي غدا إذا وزنته فعلاً وهو مُورًى به عن الفعل المقابل للاسم .

وآخره لام لأن آخر الكلمة الموزونة تسمّى لاماً في علم التّصريف كائناً ما كان في الحروف هو مورًى به عن اللّام الذي هو أحد حروف - أ ب ت ث .

وهو سين ، لأن آخر طرس سين كما ترى .

[لغز لمحمد الأندلسّي الرّاعي]

قال الشيخ برهان الدين البقاعي في ثَبَته[1] . أنشدنا شيخنا الإمام محمد الأندلسي الرّاعي لنفسه لغزاً في كلمة- إ - بمعنى:عِدْ،إذا أتيت قبلها بكلمة « قُلْ » ونقلت حركة الهمزة إلى اللّام الساكنة وحذفتها :

---

(١) الثّبت بفتح الباء : الحجة .

حاجبتكم نحاتَنا المصريّهْ أُولى الذّكا والعِلْم والطّعميّة

ما كلمات أَربَعٌ نحويّه جُمِعْن في حرفين للأحجيّهْ

قال وأنشدنا لنفسه في ذلك مختصراً :

في أي قول يا نحاة الملة حركةٌ قامت مقام الجُملة

ثم رأيت كراسة فيها ألغاز منظومة مشروحة ولم أعرف لِمَنْ / [٢/٢٩٨] هي[١] وها هي ذه .

[كراسة فيها ألغاز منظومة]

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد ربي حَمْد ذي إذعان معترفاً[٢] بالقَلْب واللسان

مصلّياً على الرّسول المهتدي بهديه في السّر والإعلان

ثم الرّضي عن آله وَصَحْبه وتابعيهم بَعْدُ بالإحسان

وبعد ، إني ملغز مسائلاً في النحو تعتاص على الأذهان

(١) هي القصيدة اللغزية ، في المسائل النحوية لابن لب الغرناطي المتوفى ٧٨٢هـ وقد قام الدكتور عياد الثبيتي بنشر هذه القصيدة مع شرحها لمؤلفها ابن لب في مجلة البحث العلمي التي تصدر عن جامعة أم القرى ، العدد السادس عام ١٤٠٣ ـ ١٤٠٤ من صفحة ٣٦٩ ـ إلى ـ صفحة ٤١٦ ، ومعظم التصويبات التي قمت بها اعتمدت فيها على تحقيقات الأخ الفاضل حيث اعتمد في تحقيقها على عدّة نسخ مخطوطة . لم يتيسر لي الاطلاع عليها في هذه القصيدة .

(٢) من ط والنسخ المخطوطة «مفرق».

يخــرجهــا فكــرٌ لبيبٌ فــطن   يــوردها بــواضــح البرهــان [١]
فيا أولى العِلْم الأولـى حــازوا   العُـلا عين الزمـان جِلَّة الأعيان
حــاجيتكم لِتُخبـروا مـا اسمـان   وَأَوّلٌ إعــرابــه فــي الـثّـانــي
وذاك مــبــنّــي بــكــلّ حــال   هــا هو للنّــاظر كــالعِيــان [٢]

يعني الألف واللّام الموصولة في مثل : جاء الضّارب ، ومررت بالضّارب على القول بأنها اسم كالّذي ، يكون الإعراب الذي يستحقّه الموصول إنما استقر في الاسم الواقع صلةً إجراء لهذا الاسم مُجْرى الأداة المعرّفة في مثل الرجل، ولايوجد [اسم اعرابه الذي يستحقه بحسب وضعه في اسم][٣] بعده إلَّا هذا وقد أشار في البيت الثاني إلى التصريح به بقوله: للناظر .

[لغز في كأيّن]

ولْتُخْبِروا[٤] باسمٍ مضاف ثابت التْـ   نَتْـوين فيـه اجتمــع الضّـدانِ

يعني « كأَيِّن » إذا استعملت دون « مِنْ » بعدها كقول القائل :

٣٩٣= كأيّن قائلٍ للحقّ يُعْصى[٥]   ويُــرْمي بِـالْقَبيــح مِنَ الكَـلامِ

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة «الأذهان»، تحريف.
(٢) في تحقيقات القصيدة اللغزية المنشورة بالمجلة «العيان» بفتح العين، تحريف.
(٣) مابين معقوفين سقط من ط ، وصوابه من النسخ المخطوطة ، وشرح القصيدة اللغزية لابن لب في مجلة البحث العلمي ص ٣٨٤ .
(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « وتخيروا » صوابه من شرح القصيدة اللغزية
(٥) في ط والنسخ المخطوطة : « يقضي » .

فإن ابن كيسان : ذهب إلى أن جرّ ذلك بإضافة كأيّن إليه حملاً لها على « كم » الخبرّية ، لأنها بمعناها . ونونها إنما هو تنوين أيّ . وقد ثبت مع الإضافة، والتنوين مؤذن بالانفصال والإضافة مؤذنة بالاتّصال فقد اجتمع الضّدان .

وذهب غير ابن كيسان : إلى أن الجرّ بعدها بـ « من » محذوفة ، لأن ثبوتها[1] هو الغالب في الاستعمال .

واسمٌ بتنوينٍ لدى الوقف يُرى　　　كالوصل حالاه هما سيّان

يعني أيضاً(أيّاً)المتّصلة بالكاف المشار إليه في البيت قبله نحو: « وَكَأَيّن مِنْ نَبِيّ »[2]/فإن القُرّاء سوى أبي عمرو بن العلاء وقفوا على تَنْوِينِها . ووقف أبو عمرو[3] على الياء بحذف التّنوين على مقتضى القياس. [٢/٢٩٩]

[لغز في : ما زِيد بشيء إلَّا شيء لا يعبأ به]

وتابعٌ وَلَيْسَ يُلْفَى تَابِعا　　　ما قَبْلُ في شأنٍ وذا في شَانِ

يعني مثل قولك : « ما زيد بشيءٍ إلَّا شيء لا يعبأ به » ، على

---

(١) في ط : « تنوينها » مكان : « ثبوتها » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة.

(٢) آل عمران / ١٤٦ .

(٣) قراءة أبي عمرو : « وكأيْ » وقفاً ، وهي قراءة الكسائي أيضاً وسورة بن المبارك ، ويعقوب .

انظر قراءة رقم ١٢٢٢ في معجم القراءات ، هذا وقد سجّل في معجم القراءات تسع قراءات في كلمة : « كأين » .

اللّغة الحجازيّة في « ما » النّافية فلفظ الخبر جَرٌ بالباء الزّائدة ، وموضعه نصب بـ «ما» ؛ لأنها في تلك اللّغة تعمل عمل ليس ، و« إلَّا شيء » بدل من الخبر ، ولم يتبعه في لفظ ولاموضع ،فما قبل هذا التابع في[1] شأنٍ من جَرّ اللّفظِ ، وَنَصْبِ الموضع ، ومن توجُّه النفي عليه . وشان التّابع بخلاف ذلك ، لأنه مرفوع أبداً مثبتاً بإلَّا .

وقد كنت نظمت في هذه المسألة قديماً بيتاً وهو قولي :

أحاجيكم ما تابعٌ غيرُ تابعٍ لمتبوعه في موضع لا ولا لَفْظِ

وقد تنتظم هذه الألغاز هكذا مسألة العطف على التّوهم كقوله تعالى ﴿ **فأصدّقَ وأكُن** ﴾[2] ، على قراءة الجَزْم ، لأن هذا المجزوم لم يتبع الفعل قبله في موضع ولا لفظ ، وإنما جاز[3] على مراعاة سقوط الفاء حَمْلاً على المعنى المرادف .

وكقول القائل :

٣٩٤= بدالي أني لستُ مدرك مامضى ولا سابِقٍ شيئاً إذا كان جائيا[4]

إنما جاز جرّ « سابق » على توهّم جرّ مدرك بباء زائدة لجواز[5] ذلك فيه .

(١) في ط فقط : « على »
(٢) المنافقون / ١٠ .
(٣) في القصيدة اللغزية : « جاء » مكان : « جاز » وكلاهما له وجه من التخريج.
(٤) نسب لزهير .
واستشهد به سيبويه في عدّة مواضع ١/ ٨٣ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢/٢/ ٣٧٨ ، والخزانة ٣/ ٦٦٥ ، والهمع والدرر رقم ١٦٦٢ .
(٥) في ط فقط : « بجواز » بالباء .

[لغز في : يا هؤلاء]

يـا هـؤلاء أخبِروا[١] سـائلكم ... مـا اسمٌ لـه لفظٌ ومَـعْنيـانِ

ولا يـراعى لفظه في تـابـعٍ ... والمـوضعان قَـدْ يـرُاعيـان

واللّفظ مبنيٌّ كـذاك مـوضـع ... من مـوضعيـه عـاد في[٢] بيـان

يعني قولك : يا هؤلاء في باب النّداء ، فإن في لفظه الكسر للبناء ، وله موضعان الضّم الذي في مثل : يا زيد ، والنّصب الذي هو الأصل في المنادى لظهوره في مثل : يا عبد الله .

وتقول في التّابع : يا هؤلاء الكرامُ بالرّفع أو الكرامَ بالنّصب فيراعى الموضعين ، ولا يراعى اللّفظ بوجه .والشّأن في البناء ألاّ[٣] يراعى في التّابع، لكنه هنا رُوعِي منه ما لم يَظْهر، ولم يراع ما ظهر مع أن الظّاهر قَوِي بظهوره ، والمقدّر ضعيفٌ ، بتقديره ، لكن لمّا كان هذا البناء المقدّر شبيهاً بالإعراب / صار كأنه موضع إعرابين ، فجازت [٢/٢٠٠] مراعاته ، وصار يعتدّ به موضعاً بخلاف البناء الأصيل .

[لغز في الكاف]

ما زائدٌ لفظاً ومعنىً لازم ... يُنوي إذا لم يُلْف في المكان

---

(١) في القصيدة اللغزية ص ٣٨٥ : « أخبروا » بضم الباء ، تحريف

(٢) في ط فقط : « من » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة , وفي القصيدة اللغزية : « عادمي » وهو أوضح .

(٣) التصويب من القصيدة اللغزية ص ٣٨٦ : « ألا » وفي ط والنسخ المخطوطة : « لا »

يعني في مثل قولك : « قيامي كما أنك تقوم » أي كقيامك ، فالكاف جارة لموضع أنّ وصلتها « وما » فارقة بين هذه الكاف وبينها مرّكبة مع أنّ، ولا جرّ لها،وذلك في قولك : كأن زيداً قائم .

والكلام مع كأَنّ جملةٌ بخلاف الكاف الجارة ، فإنها مع ما بعدها جزء كلام ، فإذا أرادوا التّركيب لم يفصلوا بشيء ، وإن أرادوا الجارّة فصلوا بها ، فهي زائدة في اللّفظ ، لأن ما بعدها مجرور المحل بالكاف التي قبلها، وفي المعنى أيضاً ، إذ[1] لا تفيد شيئاً سوى الفرق اللفظيّ .

وقد تخفف أنّ بعد الكاف الجارّة فتقول . قمت كما أنْ ستقوم ، وقد تحذف ما في الشعر، وتكون منويّة فهي زائدة لفظاً ومعنًى، لازمة بحيث تنوي إذا لم توجد. وعليه جاء بيت سيبويه .

٣٩٥=قرومٍ تسامى عند بابٍ دفاعه　　كأنْ يُؤْخَذُ الْمَرْءُ الكريمُ فَيُقْتَلا[2]

على رواية رفع «يؤخذ» أراد كما أنه يؤخذ ، ولم يفصل بين أن المخففة من أنّ وبين الفعل ضرورة أيضاً ، وعطف « فيقتل » على المصدر المقدّر من أنْ وما بعدها من باب قوله :

---

(١) في القصيدة اللغزية / ٣٨٦ : « إذا » مكان : « إذْ » تحريف .

(٢) من شواهد : سيبويه ١ / ٤٧٠ وقد نسب للنابغة الجعديّ وبعده :

فأقبل على رَهْطي وَرَهْطِك نبتَحِثْ　　مساعينا حتى ترى كيف تَفْعلا

انظر الخزانة ٤ /٥٥٨.

وفي ط : « رفاعه » مكان « دفاعه » تحريف، صوابه من سيبويه، والنسخ المخطوطة .

٣٩٦= * للبس عباءة وَتَقَرّ عيني[1] *

جَرَتْ أن وصلتها في ذلك مجرى المصدر الملفوظ به :

[لغز في : زيد حسن الوجه]

وما الذي إعرابه مختلفٌ   من غير أن تختلف المعاني

يعني مثل قولك : زيد حسن الوجهُ ، برفع الوجه أو بِنَصْب أو بجَرّ، والمعنى في واحد ، والشأن في الإعراب اختلاف المعاني باختلاف الإعراب .

[لغز في : أقائم أخوك]

وما الذي الوصف به من أصله   وذاك منه ليس في الإمكان

يعني مثل قولك : أقائم أخوك ، وأمسافر غلامك أو إخوتك أو غلمانك ، فهذا الوصف رافع لما بعده بالفاعليّة ، ولا يمكن في هذا الموضع جريه على موصوف ، وإن كان ذلك هو الأصل فيه ، لأنك إذا

---

(١) تمامه :

* أحبُّ إليّ من لُبْس الشفوفِ *

لميسون بنت بحدل الكلابيّة .

من شواهد : سيبويه ١/٤٢٦، وأوضح المسالك رقم ٥٠٥، والهمع والدرر رقم ١٠٣٦ .

[٣٠١/ ثنّيت الموصوف أو جمعته فالوصف مفرد/وإن أفردته فالمراد: اثنان أو جماعة لا واحد ، وإنّما هذا الوصف هنا كالفعل في حكم اللّفظ وفي المعنى .

[لغز في الفتى والعصا ، ويخشى]

وما الّذي فيه لدى إعرابه   وقبل ذاك يستوي اللفظان

يعني أنّ من المعربات ما يستوي لفظه بعد التّركيب وجريان الإعراب فيه ، وقبل ذلك ، والشأن في لفظ الإعراب أبداً اختصاصه بحالة التركيب ، لأنه أثر العوامل ، وذلك مثل : الفتى والعصا ويخشى ، فالنّحاة يقولون في هذا الباب كلّه: تحركت الياء[1] أو الواو بحركة الإعراب ، وانفتح ما قبلها فسكنت ، وانقلبت ألفاً. ويقال : كذلك اللفظ قبل التركيب مع أن حركة الإعراب مفقودة إذ ذاك بفقد عاملها ، فقد كان قياس الصّناعة يقتضي أن يقال قبل التّركيب الفتيْ والعَصَوْويخشيْ ويرضىْ بياء أو واو ساكنة في الآخر كما تقول قبل التركيب : رجلْ وزيدْ ، لكن خرج هذا عندهم مخرج الاستعارة[2] لحالة[3] التركيب وبمراعاة المآل في اللفظ ، ولأن من العرب من يقول في يَوْجل وييأس : يا جل وياءس فالتزموا ذلك هنا لما ذكر .

(١) في نسخ الأشباه: «تحركت الواو» والتصويب من القصيدة اللغزية والأسلوب.

(٢) في القصيدة اللغزية : « الاسْتِعْداد» مكان : « الاستعارة » .

(٣) في ط والنسخ المخطوطه : « بحالة » بالباء والتصويب من القصيدة اللغزية .

[لغز : في أسماء الشرط]

وما اللّذان يعملان دُولَةً والعاملان فيه معمولان

يعني أسماء الشرط في مثل قوله تعالى : ﴿ أيّاً ما تدعو ﴾[1] « فَأَيًّا » منصوب « بتدعوا » و « تدعوا » مجزوم بأيًّا ، وهكذا نحو : من تضربْ أضربْ ، فالمفعوليّة في اسم الشرط بحقّ الاسميّة والجزم بتضمن إن الشرطيّة . والرّتبة في ظاهر اللفظ متضادّة، لوجود سبق العامل معموله فيهما .

[لغز : في ضمير الشأن]

ومفرد لفظاً ومعنىً مُفْهِماً[2] معنى كلام فيه لفظٌ ثان
مذكر إن شئت أو مؤنث في الرفع والنصب له حُكمانِ[3]

يعني ضمير الشأن والقصة إذ هو مفرد في اللّفظ والمعنى ، ولكن معناه الذي هو الخبر يفهم معنى كلام يفسّره اللّفظ الثاني بعده كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هو اللّه أحد ﴾[4] ، فهو عبارة عن الخبر أو الأمر أو الشأن وتفسيره : الله أحد . وهذا إضمار مذكّر ، وإن شئت أنّثت الضّمير على معنى القصة كقوله تعالى : ﴿ فإذا هي شاخصة أبصار

(١) الاسراء / ١١٠ .
(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « فيها » مكان : « مفهما » والتصويب من القصيدة اللغزية .
(٣) سقط البيت الثاني من نسخ الاشباه .
(٤) الإخلاص /١ .

[٣٠٢/ **الّذين كفروا** ﴾[١] / .

وليس لهذا الضّمير في كلا حاليه من الأحكام الإعرابية إلاّ حكمان: الرفع بالابتداء نحو ما تقدّم، أو بكان وأخواتها، والنّصب بإنّ أو ظننت وأخواتها نحو: ﴿ **فإنها لا تَعْمى الأبصارُ** ﴾[٢] .

[لغز : في الذباب]

مـاذا الـذي فـي كِبَرٍ مـؤنّثٌ		وقبـل ذاك كـان في الـذُّكـران

يعني الذّباب المسمّى في كبره بـ« حلمة »[٣] وفي صغره بقراد وفيه أنشد صاحب الإيضاح :

ومـا ذَكَرٌ فـإنْ يَكْبُـر فـأنثى		شديد الأزْم[٤] ليس بذي ضُروس[٥]

[لغز في الخوان]

ما اسمٌ لدى التـذكير بـادٍ عُسُـره		يرمي لأجل العُـدْم بالهِجْرانِ[٦]

وهـو لـدى التـأنيث ذو ميسـرة		من أجـل ذا قـرّت بـه العينـانِ

---

(١) الأنبياء /٩٧.
(٢) الحج / ٤٦ .
(٣) في ط : « بنحلة » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
وفي القاموس : « حلم » الحَلَمـة : الصغيرة من القـردان أو الضخمة : ضدّ .
(٤) الأزم : العض بالفم من أَزِم يأْزِم أزْماً وأزوماً .
(٥) انظر التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي للفارسي / ١٢٧
(٦) في القصيدة اللغزية : « بالهُجْران » بضم الهاء خطأ شائع .

يعني الخِوان فإذا كان عليه طعام سمى مائدة ، فيُقْصى إذا كان خِواناً، ويُدْنى إذا كان مائدة . وهذا والذي قبله ألغاز فيما هو من مسائل اللغة .

[لغز : في كأين وأيش]

مـا معـربٌ مفعـولٌ أو مبتـدأٌ ولفـظـهجَرٌّ مـدي الأزمـانِ

يعني : كأيّن وأَيْش ٍ يستعملان مفعولين أو مبتدأين،نحو: كأين من رجل رأيت ، وأيش قلت ، ونحو كأين من رجل جاءني ،وأيش ٍ هذا ، واللفظ فيهما جَرّ أبداً، لأن كأين أصله كاف التشبيه، دخلت على أيّ ، فجرّتها، ثم أجرى اللفظ مجرى كم الخبرّية في الاستعمال والمعنى .

وإيش أصله: أي شيء، ثم حذفت العرب الياء المتحركة من، (أي) كما حذفوها من مَيِّت وبابه .

وحذفوا من شيء عينه ولامه معاً وأبقوا الفـاء وجعلوها محـل الإعراب الذي كان في اللام، فهـذا باب من التّـركيب ، بقي الاسم الثاني فيه على إعرابه الأصليّ .

[لغز : في امرؤ وابنم]

مـا اسم لـه تغيُّرٌ بعـامـلٍ مـحله مـن آخِر حـرفـان

يعني امْرَأً أو ابنماً ، وأخاك، وبابه، لأنه يتغير فيه بالعوامل حرفان الآخر وما قبله بسبب الإتباع .

[لغز : في ألقاب الإعراب والبناء]

ما اثنان في أواخرٍ من كَلِم[1]   ضدّان حقًّا وهما مِثْلان

يعني كلّ لقبين متقابلين من ألقاب الإعراب والبناء : الرفع مع الضم / والنصب مع الفتح والجرّ مع الكسر ، والجزم مع السّكون . [٢/٣٠٣] هما مثلان في الصّورة، ضدان في الإعراب والبناء بحسب الانتقال واللزوم .

[لغز : في جرّ الفاعل مع سكونه]

ما فاعل بالفعل لكن جرّه   مع السكون فيه ثابتان

يعني الصِّنَّبْر في قول طرفة . .

٣٩٧= بجفان تعتري نادينا   مِن سديف حين هاج الصِّنَبِر[2]

والصّنبْر : بسكون الباء البرد :

قال ابن جنّي في خصائصه في وجه ذلك : كان حقّ هذا إذا نقل الحركة أن تكون الباء مضمومةً ، لأن الراء مرفوعة ، ولكنه قدّر

(١) في ط والنسخ المخطوطة : كلمة : صوابه من القصيدة اللغزية .

(٢) سبق ذكره رقم/ ٣٩٠ ، وسبق أيضاً تعليق ابن جني على هذا الشاهد : في هامش الصفحة التي ذكر فيها الشاهد .

الإضافة إلى الفعل يعني المصدر كأنه قال : حِينَ هَيْجِ الصِّنّبر، يعني أنه نقل الحركة في الوقف إلى الباء السّاكنة ، وسكنت الراء ، لكنه لم ينقل إلَّا حركة توجد في الأصل وهي الجرّ الذي يوجبه إضافة مصدر(١) هاج إلى الصّنبر(٢)، لأن الظرف قد أضيف إلى الفعل ، وأصله أن يضاف إلى المصدر .

فقد ثبت في هذا الاسم الجرّ المنقول مع سكون محله - وهو الرّاء - والاسم مع ذلك فاعل بالفعل ، وهو « هاج » .

[لغز : في زيد قائم الأب]

ما فاعل ونائبٌ عن فاعلٍ　　بأوجه الإعراب يجريان

يعني مثل قولك: زيد قائمُ الأبُ ، وقائمٌ الأبَ ، وقائمُ الأبِ ونحوه : زيد مضروبُ الأبُ ومضروبُ الأبَ ، ومضروبُ الأبِ .

[لغز : في أينق]

ما كلمة قد أبدلت عينٌ لها　　إبدالُها يصحبه قلبان

فأوّلٌ لآخرٍ وآخِرٌ　　لأوّلٍ ، حالا هما هذان

يعني مسألة « أَيْنُق » في جمع ناقة على « أَفْعُل » أصله : أَنْوُق

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة:« مصدرها »والتصويب من القصيدة اللغزية/٣٩٠.

(٢) في ط والنسخ المخطوطة: « الضمير » والتصويب من القصيدة اللغزية/٣٩٠.

كما قالوا : نُوق، فأبدلـوا العين في « أَينق »[(١)] ياء، لكن هـذا الإبدال صحبه قلبان .

أحدهما: أنهم قلبوا العين سالمـة إلى موضـع اللاّم، فصـار اللفظ : «انْقُـو»، ثم فعلوا فيه ما فعلوا في (أَدْل)[(٢)] و«أجرٍ»[(٣)] وبابهما، فصار : «أنْقيا». ثم لمّا صارت الواو المتطرفة ياء لوجوب ذلك قلبوها على حـالها إلى مـوضع الفـاء وهذا هـو القلب الثّاني فصـار اللّفظ أيْنُقاً[(٤)] ، وعادت بنيَـة الجمع إلى أصلهـا لخروج حـرف العلة عن التّطرف بنقله إلى موضع الفاء ، فقد صار هذا / الإبدال مرتبطاً بالقلب [٢/ ٣٠٤] الأول الذي هو لآخر الكلمة ، وبالقلب الثّاني الذي هو لأولها . فهذان حالان للقلبين المذكورين[(٥)] .

---

(١) في ط : « أنيق » بتقـديم النـون على العين ، تحـريف صـوابـه من المخطوطات .

(٢) أدلٍ : جمـع دَلْو ، وهي تـذكر وتؤنث ، ووزنـه : أَفْعُل قلبت الـواو ياء لوقوعها طرفاً بعد ضمة . وهذا في جمـع القلة . وأعل إعلال قاضٍ . انظر اللسان : «دلو » .

(٣) أجْـرٍ : جمـع جِـرْو . والجـرْو ، والجـرْوة : الصغيـرة من كـل شيء . وجمعه : على أفعُل . وهي جمع قلة : والأصل : أَجْرُوٌ ، فليت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد ضمة ، ثم إعل إعلال : « قاضٍ » وانظر اللسان .

(٤) في ط : « أنيقـاً » بتقـديم النـون على اليـاء ، تحـريف صـوابـه من المخطوطات .

(٥) قال ابن سيده : اليـاء في « أينق » عوض من الـواو في : « أونق » فيمن جعلها « أيْفُلاً » ومن جعلها : « أَعْفُلاً » فقدم العين مغيّرة إلى الياء جعلها بدلاً من الواو ، فالبدل أعم تصرّفاً من العوض ، إذ كل عوض بدل ، وليس كل بدل عوضاً .

قال أبو القاسم الزجاجي في (نوادره): هذا المذهب في هذه الكلمة قول المازني وحُذّاق أهل التصريف .

[لغز في : جاءني أخوك الكريم]

مـا كلمةٌ مفـردُهـا وجمعُهـا بـواوه قـد يـتـمـاثـلانِ

يعني في قـولك : جـاءني أخـوك الكـريم ، وجـاءني أخـوك الكرام ، وهكذا « أبوك » تقول : هذا أبوك ، وهؤلاء أبوك يكون واحداً من الأسماء الخمسة وجمعهابالواو والنون، لكن حذفت النون للإضافة وعليه أنشدوا :

٣٩٨= فقلنا أسلموا إنا أخُـوكُم فَقَد بَرِئَتْ من الإحَنِ الصّدورُ(١)

= وقال ابن جني : ذهب سيبويه في قولهم : أينق مذهبين :

أحدهما : أن تكون عين « أينق » قلبت إلى ما قبـل الفاء ، فصـارت في التقدير : « أونق » ثم أبدلت الواو ياء، لأنها كما أعلّت بالقلب كذلك أعلت أيضاً بالإبدال .

والآخر : أن تكون العين حذفت ثم عوَضت الياء منها قبل الفاء ، فمثالها على هذا القول : أَيْفُل ، وعلى القول الأول : أعفل » .

انظر هذا البحث في اللسان : « نوق » .

(١) انظر اللسان : « أخو » وفيه : « سلمت » مكان : « برئت » وقد نسبه المبرد في المقتضب ٢ / ١٧١ إلى العباس بن مرداس. وانظر أمالي ابن الشجري ٢ /٣٨ ، والخزانة ٢ / ٢٧٧ عرضاً .

وقول الآخر :

٣٩٩= فلما تَبَيَّنَّ أصواتَنا بَكَيْن وَفَدَّيْنَنا بالأبِينا[1]

[لغز : في رأيت أبيك الكرماء]

مايا[2] جمع نَصْبُه كالجرّ في مفرده إذْ يتساويان

يعني قولهم : رأيت أبيك الكرماء ، وأخيك الفضلاء ، وجُمعا على حذف النون للإضافة . وتقول في المفرد : مررت بأبيك الكريم وبأخيك الفاضل ، فيتساويان في اللّفظ .

[لغز في : متى]

ما كلمةٌ متى أتى اسمٌ بعدها فرفعُه والجّر جاريانِ
والفعل بالرّفع وبالجزم أتى وهو لها في كُلّ ذا معانِ

يعني كلمة « متى » ، يقع بعدها الاسم مرفوعاً تارةً ومجروراً أخرى ، ويقع بعدها الفعل مرفوعاً أو مجزوماً ، ومعناها مختلف باختلاف أحوالها ، تقول : متى القيامُ؟ في الاستفهام ، ويرتفع الاسم .

(١) انظر اللسان : « أبو » وفيه : « تَعَرّفْن » مكان : « تبيّنّ » : وهو من شواهد سيبويه ٢/١٠١ والمقتضب ٢/١٧٢ ، والمحتسب ١/١١٢ ، وابن الشجري ، ٢/٣٧ وابن يعيش ٣/٣٧ ، والخزانة ٢/٢٧٥ .

(٢) في ط فقط : « وأي » مكان : « ما ياء » .

وتقول العرب : « أخرجها » من متى كمّه بمعنى وسط فَجَرّوا بعدها ، وجروا أيضاً بها بمعنى مِنْ كقوله .

٤٠٠= إذا أقول صحا قلبي أُتِيح لـه
سُكْر مـتى قهوةٍ سـارت إلى الرّأس

أي من قهوة : وقال أبو ذؤيب / . [٣٠٥/٢]

٤٠١= شَرِبن بماء البحر ثُم تَرفعت متى
لُـجـجٍ خـضـرٍ لـهـن نئيج (٣)

متى فيه : بمعنى وسط ، عن الكسائي .

وقال يعقوب : هي بمعنى : مِنْ . وتقـول : متى تقوم ؟ في الاستفهام فترفع الفعل ، ومتى تقم أقم في الشرط ، فتجزم .

[لغز : في لام الابتداء]

مـا حـرفٌ إن سبقَـهُ ذو عَمَـل كـرّ على العمـل بـالبُـطلان
صَـدْرُ ولكن لـيس صـدراً فله تـقـدُّمٌ تـأخُّـرٌ وصفـان

(١) في ط : « أخرجها متى كمه » بإسقاط « من »
(٢) انظر اللسان : « متى » في باب الألف اللّينة
(٣) انظر ديوان الهذليين ٥١/١ ، وروايته : « تروّت » مكان : « شربن». من شواهد : الأشموني ٢٠٥/٢ ، والهمع والدرر رقم ١١٢٧ . والخصائص ٨٥/٢ ، والمحتسب ١١٤/٢ ، والأزهية ٢١٠ ، وابن الشجري ٢٧٠/٢ ، والجنى الداني / ٤٣ ، ٥٠٥ والمغنى ١١١/١ ، ٣٧٢/٢.

يعني لام الابتداء إذا وقعت بعد ان ، تقول : علمت أنّ زيداً قائم فتعمل(علمت)في أن تؤثر فيها الفتح. فإن جئت[١] باللام في الخبر بطل العمل فقلت : علمت إنّ زيداً لقائم . وهذه اللام أداة صُدِّرَ[٢] في محلها الأصيل لها ، وهو الدخول على إنّ ، ولذلك منعت من فتحها . ولا صدرية لها في موقعها بعد إنّ فقد عمل ما قبلها فيما بعدها ، لأن إن رافعة للخبر الدّاخلة هي عليه ، وعمل أيضاً ما بعدها فيما قبلها كقوله تعالى : ﴿ إنّ الله بالنّاس لرؤوفٌ رحيم ﴾[٣] .

فـ « بالناس » متعلّق « برؤف » . وتقول : إني زيداً لأضرب ، فلهذه اللاّم هنا وصفان : تأخّر في اللفظ ، تقدم في الأصل

[لغز في : إنّ]

بـأيّ حـرف أثَرٌ لـعـامـل   إعـرابٌ مُعْـرب وذا شبْهـان

يعني إنّ فإنها تفتح بالعامل وتكسر دونه ، تقـول : إنك قـائم وعجبت مِنْ أنك قائم. سمّى سيبويه وقدماء النّحاة هذا عملاً فهذا في الحروف وإعراب المعربات شبيهان فكأنه إعراب في الحروف :

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « جرّت » ، تحريف صوابه من القصيدة اللغزية .

(٢) في نسخ الأشباه: «مصدر»

(٣) البقرة /١٤٣ .

[لغز : في الزيدان لهما غلامان

مجرور حرف قد يُرى [١] مبتدأ　　مؤكداً ذان[٢] له وجهان

يعني مثل قولك : الزيدان لهما غلامان ، والهندان لهما بنتان ، والزّيدون لهم غلمان ، والهندات لهن بنات ، إن أخذت هذا الكلام على أن الثاني للأول مِلْكٌ أو سبب كانت اللاّم جارة ، وإن أخذته على أن الأول هو الثاني فاللاّم ابتدائيّة مؤكدة، والاسم بعدها مبتدأ مؤكد بها .

والكلام صالح للوجهين يرجع في تعيين أحدهما إلى ما يقتضيه منصرف القصد من المعنى كقوله تعالى : ﴿ **إنّهم لهم / المنصورون وإنّ جُنْدنا لهم الغالبون** ﴾[٣] فالمعنى المقصود عَيّن أن الأول هو الثاني . [٢/٣٠٦]

[لغز : في الضمائر]

وأيّ مبنيٍّ به تلاعبت　　عواملٌ إرادةَ البيان

يعني الضّمائر المختلفة الصّور بالرفع والنّصب والجر نحو :

---

(١) في ط : « قد تترتبت » وفي هامشها : لعله : « قد يريك » وفي بعض النسخط المخطوطة : « قد يرتبت » وفي بعضها الآخر :« قد ترتب » صوابه من القصيدة اللغزية .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « وإن » صوابه من القصيدة اللغزية .

(٣) الصافات ١٧٢ ، ١٧٣ ،

أكرمتك ، وإيّاك أكرمتك على حدّ زيّد ضربته ، أو زيداً ضربته ، في باب الاشتغال ، وبك مررت في الجرّ .

فاختلاف صور الضمائر بالعوامل مع أنها مبنيّات كاختلاف أوجه الإعراب في المعربات .

[لغز : في الفعل الصالح للواحدة وجمعها]

ما كلمة في لفظها واحدةٌ وجمعُها قد يتعاقبان

يعني مثل : تَخْشَيْنَ اللّه يا هند أو يا هندات ،وتَرْمين يا دعد أو يا دعدات، فهذا الفعل صالحُ للفظ الواجدة، ولجمعها، والتقدير مختلف، لأن تخشين للواحدة أصله تَخْشَيين كَتَذْهَبِين، ولجمعها أصله على لفظ : تَفْعَلْنَ كَتَذْهَبْن.

وتَرْمين(٢) للواحدة أصله تَرْمِيينَ كما تقول : تَكْسَبين(٣) فاعِل [كما أُعِلَّ](٤) تخشين بما يجب لكل واحد منهما في التصريف، وترمين يا هندات تَفْعِلْن(٥) على مقتضى لفظه.

(١) في شرح القصيدة اللغزية / ٣٩٣ : « تخشنين » تحريف مطبعي .
(٢) في ط فقط : وترتمين ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ، وتكرر ذكرها على هذه الصورة في هذه الفقرة .
(٣) في ط فقط تكتسبين ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٤) مابين المعقوفين سقط من ط والنسخ المخطوطة ، والتصويب من القصيدة اللغزية .
(٥) في ط : « تفتعلن » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

[لغز : في الجمع بلفظ واحد مذكرا أو مؤنثاً]

كذاك[١] للجميع[٢] لفظ واحد ذكّر أو أنّث لا لفظان

يعني مثل الزّيدون يدعون ، والهندات يَدْعون ، قال الله تعالى : ﴿ واصْبِرْ نَفْسَك مع الَّذِين يَدْعون رَبّهم ﴾[٣] ، وقال : ﴿ ربّ السّجن أحب إلَيَّ مما يدعونني إليه[٤] وإلّا تصرف عنّي كَيْدَهُنّ ﴾ فهذا يَفْعلن للإناث ، والأول يفعلون للذكور واللّفظ فيهما واحد .

[لغز في التذكير والتأنيث]

ما موضعٌ تُغلب[٥] الأنثى به ولفظُهُ في الأصل للذُّكْرانِ

يعني مثل سِرْنا خَمْساً من الدهر ، وَخَمْس عشرةَ بين يوم وليلة ، لأن الزمان تغلّب فيه اللّيالي لسبقها وليس ذلك في غيرها ، ونزع التّاء من أسماء العدد علامة تأنيث المعدود ، وذلك خاصّ بباب العدد .

والأصل في اللفظ الخالي من علامة التأنيث أن يكون للمذكّر كما في سائر الأبواب نحو : قائم، وسائر الصفات .

ومِن هنا استقام إلغاز الحريري في العدد بقوله : ما موضوع تبرز فيه ربات الحِجال بعمائم الرّجال يعني نزع التاء من أسماء العدد[٦] / . [٣٠٧/٢]

---

(١) في ط فقط : كذلك

(٢) في ط فقط للجمع

(٣) الكهف / ٢٨

(٤) يوسف / ٣٣

(٥) في ط : « يغلب » بالياء

(٦) سبقت الغاز الحريري ومنها هذا اللغز انظر ص

[لغز في التنازع]

حَرْفان قد تنازعا في عملٍ		واسمان لِلْحَرْفَيْن مطلوبانِ

يعني : ليت أن زيداً قائم ، فالاسمان بعد أنّ مطلوبان لها ولليت من جهة المعنى ، لكن العمل فيهما لـ «أنّ» ، وأَغْنى ذكرهما بعدها عن ذكرهما لليت فهو إعمال مع تنازع بين حَرْفين ، والشّأن في التنازع اختصاصه بالأفعال ، وما يجري مجراها .

وإنما خَصّه النّحاة بذلك ، إذ قصدوا فيه ما يتصوّر فيه إعمال العاملين [على مداولة][1] .

وفيهما[2] أيضاً فصيحاً قد يُرى		فعلٌ وحرفٌ يتنازعان

يعني مثلَ عِلمت أن زيداً قائم، فالاسمان قد تنازع فيهما[3] الفعل والحرف معاً ، لكن الواجب أن يعمل الحرف. وهذه كالمسألة قبلها.

[لغز في المسألة الزنبورية]

وقد يرى مبتدأ خبره		؛في الرفع والنصب له حالان

يعني المسألة الزّنبورية ، وبابها : كنت أظنّ أن العقرب أشدّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي قاله : سيبويه ، أو فإذا هو إياها ، قاله :

(١) مابين المعقوفين سقط من ط والمخطوطات ، صوابه من القصيدة اللغزية ص ٣٩٤ .
(٢) في ط فقط : « فيهما » بدون واو ، والتصويب من النسخ المخطوطة .
(٣) في نسخة الأشباه : « يتنازع فيها » .

الكسائي ، وحكاه أبو زيد الأنصاري عن العرب .

والضّمير[١] الأوّل مبتدأ ولا خبر له من جهة المعنى غير الضّمير الذي بعده ، لأنه المستفاد من الكلام ، والخبر : هو الجزء المستفاد من الجملة ، فرفعه ظاهر جَلِيّ .

والنّصب في القول الصحيح على إضمار فعل قام معموله مقامه ، وناب عنه نفسه[٢] دون فعل يحصل معناه[٣] ، والتقدير : فإذا هو يساويها ، لأن باب « زيد زهير » إنما معناه يساويه .

ومما يدخل تحت هذا البيت ما أجازه بعض نحاة المتأخرين في مثل قول ابن قتيبة في « الأدب » : إن اللّطَعَ[٤] بياضٌ في الشفتين وأكثر ما يعتري ذلك السّودان . [استجازوا رفع « السودان » ونصبه ، فالرفع على أنه خبر (أكثر) أي أكثر من يعتريهم ذلك السودان .[٥]] .

والنّصب على أنه مفعول يعتري و « ما » مصدريّة أي أكثر اعتراء ذلك السودان وهذا المفعول هو الذي أغنى عن الخبر، لأنه الجزء المستفاد من الكلام

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « والضمير في الأول » بزيادة في ، صوابه من القصيدة اللغزية .

(٢) في ط : بنفسه ، وفي المخطوطات : « نفسه » بدون باء وفي القصيدة اللغزية / ٣٩٤ : « وناب عنه لأنه بنفسه » الخ

(٣) زاد في ط مرة أخرى «دون فعل» بعد جملة «يحصل معناه» .

(٤) اللّطع بالتحريك : بياض في باطن الشفة ، وأكثر ما يعترى ذلك السّودان » . انظر القاموس ، وهي عبارة الأشباه .

(٥) مابين المعقوفين سقط من نسخ الأشباه والتصويب من القصيدة اللغزية /٣٩٤ .

فموضع الألغاز من هذه المسائل دخول النصب فيما هو خبر لمبتدأ جوازاً في اللفظ ولزوماً في المعنى .

ومثل كلام ابن قتيبة قولك :«أكثر ما أضرب زيدٌ».

[لغز في : صيغة منتهى الجموع]

[٣٠٨/٢] مـا عِلّة تمنـع الاسم صـرفَـه		وَهْي وأُخـرى ليس تمنعـان /

يعني أن مثل : صياقل ،وصيارف ،وملائك يمتنع صرفه بعلّة تناهي الجمع،فإذا قلت :صياقلة وصيارفة انصرف مع بقاء الجمعيّة، وانضمام التأنيث إليها ،والتأنيث من عِلل منع الصّرف ولكنه بالتاء شاكل الآحاد فلذلك انصرف كطواعيةٍ وعلانيةٍ ، وكراهيةٍ .

[لغز في الاستثناء بغير وسوى]

ما اسم في الاستثناء منصوبٌ به		وهـو أداتـه لـه الـحـكـمـان

يعني مسألة الاستثناء بغير سوى نحو : قام القوم غيرَ زيد ، فغير منصوب على الاستثناء، فنصبه نصب الاستثناء، وليس بمستثنى ، وإنما هو أداة الاستثناء ومجروره هو المستثنى فهو غريب في بـابه ، لأنـه سـرى إليـه حكم مجـروره فله حكم الأداة في المعنى ، وحـكم المستثنى [في اللفظ] .[1]

وهـذا أشبه مـا يقـولـه بعضهم في المفعـول معـه نحـو جئت وزيداً:أن الأصل، جئت مع زيد ،فلمّا جاء الحرف وهو الواو وقع إعراب

(١) مابين معقوفين سقط من نسخ الأشباه ، وصوابه من القصيدة اللغزية

« مع » على زيد ، فاجتمع المسألتان في تحلّي[1] الاسم بإعراب ملابسه .

[لغز في : لدن وغدوة]

ما اسم يريك النصب في اسم بعده		وشأنه الجرُّ لدى اقتران

يعني مسألة « لدن غدوة » فإن « لدن » مع غدوة لها شأن ليس لها مع غيرها، قاله سيبويه ، لأنها تنصب(غدوة) ولا عمل لها في غيرها إلاَّ الجرّ كقوله تعالى ﴿ مِن لَدُن حكيمٍ عليم ﴾[2].

[لغز في : اللّتيا والتي]

وما اللذان جرّدا من صلة		لكن هما في الأصل موصولان

يعني الموصولان في مثل قول العرب :« فعلته بعد اللّتَيّا والتي »[3] يعنون بعد صغر الأمر وكبير، أي بعد مشقة، فهما موصولان في الأصل جُرّدا من الصّلة في الاستعمال .

وقدر بعضهم بعد اللّتيا : دَقّت ، والتي : جَلّت . وقيل : اللّتَيّا[4] والتي : يراد بهما : الدّاهية . وقد حكى بعض النحاة : «جاءني الذين واللاتي يعني الرجال والنساء» ولا يريد إحالة على فعل

(١) في ط : « محكى » تحريف

(٢) النّمل / ٦ .

(٣) انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد / ٢٥٦

(٤) في ط : « اللقا » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

شيء ولا على تركه .

[لغز في : غُزًّى]

مـا معـرب إعـرابـه وَحَـرفُهُ كِلاهما في الـوَصْل محـذوفانِ

يعني مثل قوله تعالى : ﴿ أَو كانُو غزًّى لو كانوا ﴾[1] فعلامة نصب غُزًّى الفتحة المقـدّرة في الألف المحذوفـة لالتقاء السـاكنين بالتّنوين، فحذف من الكلمة / نفسها الإعراب، وحرفه الـذي هو محله، [٢/ ٣٠٩] وذلك مما ينافي حال الإعراب لأنه وضع للبيان. وهكذا الاسم المقصور إذا نُوّن .

[لغز في : عيد]

مـا أثّـر فـي عِلّة[2] مـوجِبَـةٍ وجـودُه وفـقـدُه سِـيّـان

يعني مثل : « عيد » أصله الواو من العَوْد ، ومـوجب انقلاب هذه الواو السّاكنة ياء وجود الكسرة قبلها ، ثم إن هذه الكسرة زالت وبقيت الياء في أعياد ، فقد استوى وجود هذه الكسرة وفقدها مع أنها الموجبة .

ومن هذه مسألة (أيْنُق المتقدّمة ، لأن موجب اليـاء قد زال ، وهي باقية منبّهة على قصد الْقَلْبين ؛[3] إذ لو رجعت الواو لم تُحْمل إلَّا

(١) آل عمـران /١٥٦، وفي ط : « لو كـانو » بـوضع « لـو » مكان : « أو » تحريف .

(٢) في نسخ الأشباه : « كلمة » مكان : « علة » تحريف صوابه من القصيدة اللغزية .

(٣) في ط : «العقلين» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

لى قلب واحد .

[لغز في : نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف]

مـا عـارض رُوعى في كَلِمَةٍ　　ولـم يُـراع سُـمِـع الأمـرانِ

يعني مثل « الأحمر » إذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التّعريف فإن شئت أبقيت ألف الوصل غيرَ معتد بالحركة المنقولة [له][1] ، لأنها عارضة ، وإن شئت حذفت الألف معتدًّا بلفظ الحركة بعدها .

وعلى هذا أجاز الفراء في مذهب ورش أن يقرأ ﴿ **الآن خفّف اللّه عنكم** ﴾[2] ونحوه بثبوت الألف وحذفها .

وعلى هذا قرىء : ﴿ **لمنَ الأثمين** ﴾[3] بفتح نون « مِن » اعتبار[4] بسكون اللّام،لأنه الأصل كما تقول مِنَ الرّجل .

وقرِىء في الشّاذ[5] ﴿ **لَمِن الأثمين** ﴾ بإدغام نون مِنْ في اللّام اعتداداً بحركتها كما تقول « مِن لَدن » .

وهذا وإن كان البيت يسترسل عليه فليس هو المعتد[6](بالقصد من معنى البيت لكثرتـه، وشـأن الألغـاز أن يكـون فيـما يستغـرب

(١) مابين معقوفين سقط من نسخ الاشباه

(٢) الأنفال / ٦٦ .

(٣) المائدة /١٠٦ ، وهي قراءة حفص في المصحف الذي بين أيدنا .

(٤) في ط : « اعتبار » تحريف .

(٥) هي قراءة الأعمش، وابن محيصن. انظر قـراءة رقم ٢٠٢٧ في معجم القراءات.

(٦) في ط والنسخ المخطوطة: المعتمد، صوابه من القصيدة اللغزية .

فإنما. المعتد][1] وجود الأمرين معاً في الكلمة الواحـدة والاستعمال الواحد سماعاً من العرب ، وذلك نحو ما حَكَى أبو عثمان المازنيّ من قول بعض العرب في رضـوان : « رَضْيوا » بسكـون الضاد مـع بقاء الياء ، فاعتدّوا بالسكون العارض فرّدوا اللاّم التي كان حذفها لأجل الحركةُ فقالوا : رَضْيُوا كما تقول في الأسماء : ظَبْي . ولم يعتـدّوا بالسّكون حين ردّوا اللام ياء ، وأصلهـا الواو من الـرّضوان ، وإنمـا أوجب إنقلابها يـاء الكسرة في رَضِيَ : كشَقِي[2] ودعىَ وبـابهما ، فراعوا الكسرة الذاهبة في الياء الباقية ، فتدخل هذه الكلمة على هذه العلّة[3] في البيت قبل هذا ، ما ماذكر فيه من أعياد ، ونحوه .

[لغز في اثني عشر]

[٢/٣١٠] مـا اسْمٌ كَحَرْفٍ مِن الاسم قبله هـمـا كواحـدٍ والأصْـل اثنـانِ /

يعني اثني عشر في باب العدد ، حذفت العرب نون اثنين منه لتنـزيلها عشـر منزلتهمـا ؛ إذ الإضافـة فيه ، ولهـذا يقولـون : أحد عشرك ، وخمسة عشرك إلى سائرها،ولم يقولوا : اثنى[عشرك[4]] كما لا يصحّ في اثنين أن يضاف وفيه النون ، فاثنا عشر كاسم واحد في دلالته على مجموع ذلك العدد كدلالة عشرين . وأصله : اسمان :

(١) ما بين المعقوفين سقط من نسخ الأشباه.

(٢) في نسخ الأشباه: «سقى» بالسين المهملة، وصوابه من القصيدة اللغزية.

(٣) عبارة ط «فتدخل على هذه الكلمة العلة» والتصويب من النسخ المخطوطة.

(٤) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه.

اثنا[1] وعشرة ، لكن في قوله في البيت : « والأصل اثنان » [إلهام بالتصريح باللغز المقصود حيث صار « عشر » عوضاً من نون ما قبله ، فكأن الأصل اثنان][2]دون ضميمة ، ففي البيت شيء ممّا[3] تقدّم في قوله : « هاهو للناظر كالعيان » وفي قوله : « يا هؤلاء أخبروا سائلكم » وفي قوله : « ما كلمة متى أتى[4] اسم بعدها » . وسيأتي التنبيه على نحو ذلك .

[لغز في ضمير الفصل]

واسم لـه الرفـع ومـا من رافـع   لديْه[5] من قـاصٍ ولا من دان

يعني الضّمير الواقع فصلاً للمسمى عند الكوفيين عماداً ، لأنه اسم مرفوع دون رافع [بعيد][6] منه ولا قريب ، وهو بدْع من الأسماء في اللسـان ، ولهذا وقـع في كتاب سيبـويـه : [وعـظيمٌ والله جعلهم [هو][7] فَصْلاً .

[لغز في الحروف الملغاة]

ومـا من الحـروفُ يُلْفى[8]زائـداً   في لفظِ أو معنًى همـا قسمـان

أو فيهمـا واسم وفعـل لهمـا   هـنـا دخـول أين يدخلان

(١) في القصيدة اللغزية / ٣٩٧ : « اثنان »

(٢) مابين المعقوفين سقط من نسخ الأشباه

(٣) في ط : « فما » بالفاء ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٤) « أتى » اسقطت من ط ، والتصويب من النسخ المخطوطة .

(٥) سقطت كلمة : « لديه » من ط فقط . (٦) مابين معقوفين سقط من ط

(٧) مابين معقوفين سقط من تسخ الأشباه .

(٨) في ط : « يلغي » بالغين ، تحريف .

يعني أنّ من الحروف مايلفي زائداً في اللّفظ خاصـة نحو : ؟ جِئت بـلا زاد ، ونحـو : ﴿ **إنْ لا تَنْصُـروه** ﴾[١] و ﴿ **لا يضـركم كَيْدهم** ﴾[٢] أوفى المعنى خاصة نحو : ﴿ **إنّما اللّه إلهٌ واحـد** ﴾[٣] و ﴿ **إنّمـا يأْتِيكُم بـه اللّهُ** ﴾[٤] و ﴿ **كأنّمـا يساقـون إلى الموت وهم يَنْظُرون** ﴾[٥] فما في المعنى زائدة وهي في اللفظ معتدّة[٦] كافة أو مهيئة .

أو تكون الزائدة في اللفظ والمعنى معاً كقوله تعالى : ﴿ **فبمَا رَحْمَةٍ من الله** ﴾[٧] و ﴿ **فبما نَقْضهم** ﴾[٨] و ﴿ **مما خطيئاتهم** ﴾[٩] .

فهذه أقسام ثلاثة في زيادة الحروف مـع أنها حـروف معان ، فزيادتها على خلاف الأصل . ويعني بدخول الاسم في باب الزيادة نحو قول عنتره :

٤٠٢= ياشاة من قَنَصٍ لِمَن حَلّت له   حَرُمت عليّ وَلَيْتَهَا لم تَحْرُم[١٠]

(١) التوبة / ٤٠ .
(٢) آل عمران / ١٢٠ .   (٣) النساء / ١٧١ .
(٤) هود/٣٣.   (٥) الأنفال / ٦ .
(٦) في نسخ الأشباه : « معتمدة » والتصويب من القصيدة اللغزية .
(٧) آل عمران / ١٥٩ .   (٨) النساء / ١٥٥ .
(٩) نوح /٢٥ .
(١٠) انظر ديوان عنترة /١٦٤ ، وروايته : « ما قنص » وفي المغنى ٣٦٦/١ « من قنص » وهي رواية الخزانة ٢/ ٢٤٩ .
والشاة هنا : كتابة عن المرأة ، وقنص : مصدر بمعنى الصيد: أريد بـه =

روى: ما قَنَصَ ومَن قَنَص على الزيادة وإضافة شاة إلى « قنص » هذا هو الظّاهر ، وقد تؤولت (من) على غير[1] الزّيادة بتكلف .

وقد استجاز أهل الكوفة زيادة « حين » في مثل : « زيد حين بقل[1] وجْهُهُ ، وكقولهم :

٤٠٣= وجُهه حين وسما »[2] .

وقد رأى / بعضهم زيادة أسماء الزمان كيوم وحين عند إضافتها [٢/٣١١] «إلى : (إذْ) كقولك : يومئذ وحينئذ، لأن ذلك اليوم والحين هو مدلول إذْ وقد اكتفى بها وحدها كقول الشاعر :

٤٠٤ نَهيتُك عن طِلابك أُمَّ عمرو بعاقبةٍ وأنت إذٍ صحيح[3]

= الفاعل وقيل : إنه مصدر بمعنى المفعول . انظر تحقيق ذلك في الخزانة .

(١) مابين معقوفين سقط من نسخ الأشباه صوابه من القصيدة اللغزية والأسلوب .

(٢) في القاموس: « بقل »: بقل وجهُ الغلام : خرج شعره كـ «أبقل» ، وبقّل .

(٣) جزء من بيت وهو بتمامه :

أقول وفي الأكفان أروع ماجِدٌ كغصن الأراك وجهه حين وسما .

وقد نسبه اللسان : « وشم » إلى رقيبة الطائي . وفي اللسان : يروى : وشم ووسم ، فوشم : بداورقه ، ووسم : حَسُن .

(٤) من شواهد : الخصائص ٢/٣٧٦ ، وابن يعيش ٣/٢٩ ، ٣١/٩ . والخزانة ٣/١٤٧ ، ٥٧١، والمغنى ١/٩١ ، وحاشية يّس ٢/٣٩ . وانظر ديوان الهذليين ١/٦٨ .

وهذا الشاهد من مقطوعة، هي تسعة أبيات، أوّلها :

جمالك أيها القلب القريح ستلقى من تحب فتستريحُ

قال الإمام المرزوقي في شرحه : يجوز أن يكون المراد الزم جمالك =

وقد تَأَوَّل قومٌ ذلك على أن « الحين » هـو المعتمد ، وسيقت « إذْ » لتدل على مضيّه بنفسها وعلى ما حذف مما هو مراد بتنوينها ، قال : وذلك لأنهم أرادوا قطع « يوم » أو « حين » عن الإضـافة مـع التّعويض، ولم يصلح[١] لتعويض التّنوين فيه من الجملة المحذوفة، إذ هو مشغول بتنوين التّمكين الذي[٢] هو من أصله فلا يحمل تنوينه على غيره ، فجاءوا بإذْ تعييناً للمضيّ الذي يحرزه، وتحصيلاً للدّلالة على المحذوف بالتّنوين الذي يقبلهُ فقالوا : حينئذٍ، أي حين كان ذلك ، ولهذا قلّما يوجد في كلام العرب « إذْ » هذه المتّصلة بالزمان مضافةً غير منوّنة، لكن هذه لا تخلص من دعوى زيادة الحين ، لأن (إذ) تغنى عنه ، لأنها تخلص الزّمان ومضيّه كما اكتفى بها في البيت المتقدم .

= الذي عرف منك ، وعهد فيما تدفع إليه ، وتمتحن به أي صبرك المألوف المشهور .
ويجوز أن يكون المعنى : تصبّره وافعل ما يكون حسناً بك ، والمصادر يؤمر بها توسّعاً مضافة ومفردة .
وعلق الإمام المرزوقي على الشاهد بقوله : دفعتك عن طلب هذه المرأة يعاقبه أي بآخر ما وصيتك به .
ويجوز أن يكون المعنى : نهيتك عن طلبها بذكرى ما يفضي أمرك إليـه وتدور عاقبتك عليه ، وأنت بعد سليم تملك أمرك وشأنك في حبّها » انظر الخزانة .

(١) في نسخ الأشباه : « يصـح » مكان : « يصلح » ، صـوابه من القصيـدة اللغزية .

(٢) في القصيدة اللغزية / ٣٩٩ : « الذين له من أصله » ، تحريف صوابه من الأشباه .

ونعني بدخول الفعل في باب الزيادة مثل قوله :

٤٠٥= سَراةُ بني أبي بكر تساموا على كان المسّومةِ العِراب[١]

فزاد « كان » بين الحرف ومجروره وكقولهم :«ما أصبح أبردها»، «وما أمسى أدفأ العشيّة» .وكذلك : ما كان أحسن زيداً فكان زائدة في اللفظ ، ومحرزة لمعنى المُضِيّ .

[لغز في : أشياء]

ما شكل أفعالٍ يُرى حمعاً ولم يُصرفْ ولم يَشْركهُ في ذا ثاني

يعني « أشياء » جمع « شيء » من جهة المعنى وهو في ظاهر أمره على شكل أفعال جمع « فَعْل كَفَيء وأفياء ، وحيّ وأحياء » ، فكان القياس صَرْفه كنظائره لكنه لم يُصرف ، قال الله تعالى : ﴿ لَا تَسْألوا عن أشْيَاءَ ﴾[٢] ولم يشركه في هذا شَيْءُ مِمّا هو من بابه .

ثم اختلف النّحاة في وجهه فهو : فَعْلاء مقلوباً عند [أهل

(١) قائله مجهول . وفي ط : والنسخ المخطوطة : « تساموا » بواو الجماعة ، وفي معظم المراجع : « تسامى » وأصله : تتسامى بتاءين من السموّ وهو العُلو :
وسراة : هو جمع سَرِي . وقيل : اسم جمع له ، وصحح السّهيليّ أنه مفرد ، وهو الشريف .
والمعنى أن سادات بني بكر يركبون الخيل العربيّة .
وهو من شواهد : ابن عقيل ١/١١٦ ، وأوضح المسالك رقم ٩٢ والخزانة ٤/٣٣ ، وسرّ صناعة الإعراب لابن جني ١/٢٩٨ والهمع والدرر رقم ٤٠١ .

(٢) المائدة /١٠١ .

البصرة ، أصله : شيئاء فقدمت الهمزة ، وأفعلا محذوفاً عند الفراء]من[1] الكوفيين ، والأخفش من البصريّين أصله أشياء[2] جمع شيّء ، فخفّفا معاً بحذف الياء المكسورة ، والتزم التّخفيف .

وهو عند الكسائيّ وأكثر الكوفيين أفعال مشبّه بـ « فعلاء » فمنع /. ومن هنا جمعوه على : أشياوات . [٣١٢/٢]

[لغز في فعلى الأمر والماضي]

ما افعل أمر وخطابٍ صالحٌ　لغيبة[3] ومنقضي الزّمان

يعني مثل خافوا ، وناموا ، وتذكروا ، وتعالوا ، يصلح هذا ونحوه للأمر على جهة الخطاب ، وللفعل الماضي على جهة الغيبة .

[لغز في صيغة الماضي التي ترى مضارعاً]

وصيغة الماضي ترى مضارعاً　من لفظها فيه يُرى الفعلان

يعني مثل : تحامي وتعاطي وتسمّى ، وتزكّى كقوله تعالى : ﴿ **قد أفلح من تَزَكَّى** ﴾[4] فهذ ماضٍ ،وكقوله سبحانه : ﴿ **هل لك إلى**

(١) ما بين معقوفين سقط من ط ، وصوابه من النسخ المخطوطة والقصيدة اللغزية وفي ط : « الفارس » مكان . « الفراء » ، تحريف لأن الفارسي بصريّ المذهب .
(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « أشيئا » تحريف ، والصواب من الممتع ٥١٣/٢ .
(٣) في ط فقط : « بعينه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة
(٤) الأعلى / ١٤ .

أن تَـزْكَى ﴾[١] على قـراءة التخفيف ، فهـذا مضـارع على حـذف التاءين .

ويحتمل الوجهين بيت امرىء القيس :

٤٠٦ = تحاماه أَطْرافُ الرِّماح تحامِيًا وجاد عَليه كُلُّ أسْحَمَ هطَّالِ [٢]

ويتعيّن المضارع في قول الآخر :

٤٠٧ = * قروم تسامى عند بابِ دفاعه[٣] *

[لغز في كلمتين يعتبران كلمة]

وأي كِـلْـمَتـيـن فـي كـلمـة وأي فـعلـين همـا خـصـمـان

يعني بكلمتين في كلمة مثـل : عَبْشميّ في : عبـد شمس ، وَعَبْقَسِيّ في عبد قيس ، وعبد ريّ . في : عبد الدار ، ويعني بالفعلين الخَصْمَين فِعْلى[٤] التنازع نحو ضربت وضربني زيـد، لأنهما قد تنـازعا المعمول كما يتنازع الرجلان الشَّيء ، عَدّوا المتنازعين خصمين[٥] لأن كّل واحد يخاصم صاحبه ويدفعه .

(١) النازعات / ١٨

(٢) انظر ديوان امرىء القيس /١٤٣ ، والأسجم : السّحاب الأسود .

(٣) في ط : « رفاعة » بالراء.

(٤) في ط : « فعلا » تحريف نحوي

(٥) في ط : « عدوا المتنازعان خصمان » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

[لغز في إضافة الضمير]

وأيّ مُضْمر مضافٍ خافضٍ[١]	وأيّ أشيـاء همـا شيّان[٢]

يعني بالمضاف من المضمرات قول العرب : إذا بلغ الرّجل الستين فإيّاه وإيّا الشّواب[٣] بناء على أن « إيّا » هو الضمير .

ويعني بالأشياء عبارة عن شيئين في مثل قوله تعالى : ﴿ **فقد صغت قلوبكما** ﴾[٤] والمراد قلبان خاصة .

[لغز في يوم الاثنين]

ما واحد ليس بذي تَعَدّد	لكنه يقال فيه اثنان

يعني اليوم الذي بعد الأحد من الأيام يطلق عليه « اثنان » وهو واحد تقول ليلة الاثنين ، والاثنان اسم عدد كثلاثة وأربعة وليس بِعَلَم فجاء للواحد على خلاف وضعه ، وإنما كان القياس أن يقال : ثانٍ أو اسم متثبت[٥] اللفظ بالاثنين / كالثّلاثاء والأربعاء والخميس[من الثلاثة والأربعة والخمسة[٦]] . [٢/٣١٣]

(١) سقطت كلمة « مضاف » من ط وفي بعض المخطوطات : « أبداً » مكان : « خافض » صوابه من القصيدة اللغزية .
(٢) في ط « شيئان » بتحقيق الهمزة .
(٣) في ط : « الشباب » والعبارة المشهورة : فإياه وإيّا الشّواب .
(٤) التحريم / ٤ .
(٥) في ط والنسخ المخطوطة : « مشتبهة » والصواب من القصيدة اللغزية .
(٦) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه.

[لغز في الألف واللام الموصولة]

ما اسم يجيء فاصلاً حتى به الـ　　خافضُ والمخفوضُ مفصـــولانِ

يعني الألف واللام الموصولة على القول باسميتها، تفصل بين العـوامل كلّهـا على اطراد بخـلاف: « الذي » و « التي » مـع أنهما بمعناها، ولا يـطّرد الفصـلُ بين الخـافض والمخفـوض بغيـرهـا من الأسماء.

والصحيح اسميّتها لوضوح ذلك فيها حيث تقع على غير ما تقع عليه صلتها نحو: مررت بهند[١] المكرمها أنا، فالألف واللام واقعة على هند ومكرم للمتكلم، فوضعها هنا وضع التي.

[لغز في اللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه]

ومـا الذي وهـو حـرفٌ خـافض　　يفصـل مـا أضيف بـاستحسـان

يعني مَثَـلاً[٢] : « لا أبا لـزيـد » ، « لا أخـاً لعمـرو » ، و :

٤٠٨= * يا بؤس للحْرب[٣] *

ولا غلامي لك، ولا يدي لك بكذا، فاللّام حرف جرّ في الأصل

---

(١) في القصيدة اللغزية ٤٠١ : « بهذا » مكان : « بهند » تحريف مطبعيّ.

(٢) كلمة : « مثلا » سقطت من النسخ المخطوطة ، وفي القصيدة اللغزية: « مثل ».

(٣) جزء من بيت لسعد بن مالك. والبيت بتمامه.

يـا بـؤس لـلحـرب الـتـي　　وضـعـت أراهط فـاسـتـراحـوا

من شواهد الخصائص ١٠٦/٣ ، المحتسب ابن الشجري ٨٣/٢ ، ابن =

مقحمة بين المضافين [يطّرد][1] هذا في بابها وهو خلاف القياس.

[لغز في الموصول الذي يتحوّل إلى صلة]

وكيف للموصول يُلْفي صلةً	فكهذا أُلفي موصولانِ

يعني مثل جاءني الّذين الذي أبوه منطلق منهم، أي جاءني الذين منهم [هذا وهو][2] الذي أبوه منطلق . وقد أنشدوا :

٤٠٩ من النّفر اللاّء الّذين إذا هُمُ	يَهابُ اللِّئامُ حَلَقْةَ الباب قَعْقَعوا[3]

= يعيش ٢/١٠ ، ١٠٥ ٣٦/٤ ، ٧٢/٥ ، رصف المبانى / ٢٤٤ الجنى الداني / ١٠٧ ، المغني ٢٣٨/١ .

(١) ما بين المعقوفين سقط من ط .

(٢) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه، صواب من القصيدة اللغزية

(٣) لأبي الريس الثعلبي . .

من شواهد : المقتضب ١٣٠/٣ ، ١٣١ ، والخزانة ٥٢٩/٢، ومعاني القرآن للفراء ٨٤/٣ .

وقد استدل الرّضى في شرح الكافية ٤٥/٢ ، بهذا الشاهد على أنه : « يتعذر عند الكوفيين الإخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي، لأنهم يأبون دخول الموصول على الموصول إذا اتفقا لفظاً. أما قوله :

* من النفر اللائي الذين إذا هم * الخ

فيرونه من النفر الشمّ الذين. والأوْلى تجويز الرواية الأولى، لأنها من باب التكرير اللفظيّ ، كأنه قال : من النفر اللائي اللائي ، فإن تغايرا نحو : الذي مَنْ فعل كان أسهل عندهم .

قال ابن السّراج: دخول الموصول على الموصول لم يجيء في كلامهم وإنما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين ، وتدريباً لهم » اهـ.

وقد روى البيت في الخزانة ٥٢٩/٢ على النحو التالي :

من النفر اللائي الذين إذا اعتزَوْا	وهاب الرّجالُ حلقة الباب قعقعوا

وقد أورد البيت الفراء في سورة الذاريات من تفسيره عند قوله تعالى : ﴿ إنه

قيل : « الذين » توكيد لِلّاء . وقيل : هو[1] مِنْ صلته[2] : أي اللّاء هم الذين .

ويصّحّ في الكلام أن يقال : « التي الذي يأتيها فتكرمه[3] هند » على معنى : التي تُكرم[4] الذي يأتيها هند . وهكذا ماكان مثله .

= لحق مِثْل ما أنّكم تَنْطِقون ﴾ الآية /٢٣ . قال : قد يقول القائل : كيف اجتمعت « ما » و « أنّ » وقد يكتفي بإحداهما من الأخرى؟ .
وفيه وجهان : أحدهما : أن العرب تجمع بين الشيئين من الأسماء والأدوات إذا اختلف لفظهما، فمن الأسماء قول الشاعر: « من النفر »الخ.
وأمّا في الأدوات فقوله :
ما إن رأيت ولا سمعت به كاليوم طالى أينق جُرْبِ
فجمع بين « ما » وبين « إن » وهما جحدان أحدهما يجزي من الآخر
وأمّا الوجه الآخر ، فإن المعنى لو أفرد بـ « ما » لكان كأن المنطق في نفسه حق لا كذب ، ولم يرد به ذلك ، إنما أرادوا إنه لحق كما حقٌّ أن الآدميّ ناطق » انظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٨٤ ، ٨٥ .
قال البغدادي موضحاً الشاهد؛ ومعرباً ما غمض منه: «هم في البيت يرتفع بمضمر يفسّره: «قعقعوا » والتقدير: إذا قعقعوا فقعقعوا، ثم قال: والتقدير إذا قعقعوا حلقة الباب هاب اللئام دقّها، لأنهم ليسوا على ثقة من الإذن لهم كما يثق هؤلاء النفر الرؤساء بأنهم يؤذن لهم» والقعقعة: حكاية صوت الحلقة على الباب.
وأبو الربيس صاحب الشاهد : شاعر إسلامي ، واسمه : عباد بن طِهفة بكسر الطاء .

(١) في ط : « هم هو من صلة » صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) في نسخ الأشباه : « صلة » بدون ضمير صوابه من القصيدة اللغزية وشرحها / ٤٠٢ .
(٣) في ط فقط : « تلزمه » صوابه من النسخ المخطوط .
(٤) في نسخ الاشباه «تلزم» صوابه من القصيدة اللغزية .

[لغز في الحكاية]

وما الذي يبني[1] وفي آخره   دليل إعراب لِذي تِبْيانِ
وذلك الإعراب في اسم سابق   وذلك الدّليل في اسْم ثانِ
يُلْفى لديه عوضا من خبر   له[2] ليس لذاك يجتمعان
حرفُ لإعراب بمبنيٍّ وقد   ناب عن اسم حَلّ في المكان

يعني هذه الأبيات الأربعة حكاية النّكرات بـ « من » نحو : « منو » ، في حكاية المرفوع ، و « مَنا » ، في حكاية المنصوب و « مني » في حكاية المجرور ، فـ « من » ، مبنيّة وهذه / العلامة اللّاحقة دليل الإعراب الذي في الاسم السابق . [٣١٤/]

ومَنْ مبتدأ أغنت تلك العلامة عن خبره وقامت مقامه ولذلك لا يجمع بينهما وبين الخبر ، فلا يقال « منو الرجل » [بل تقول : مَنُو ، ومن الرّجل؟][3] .

والبيت الرابع محصّل لما تقدّم في الأبيات الثلاثة فالاقتصار عليه وحده مغنٍ عما قبله . فيقال :

ما حرف إعراب بمبنيّ وقد   ناب عن اسم حَلّ في المكان

---

(١) في ط فقط : « بني » صوابه من المخطوطات

(٢) في نسخ الأشباه : « أم » مكان « له » صوابه من القصيدة اللغزية .

(٣) مابين المعقوفين سقط من نسخ الأشباه .

[لغز في فعل الأمر من : وأي]

ما فعل أمر جائز الحذف سوى   حركة تبقى على اللسان

يعني فعل الأمر من : « وأي » يئي بمعنى الوعد ، تقول فيه : إيا زيدٌ[١] . فإن وقع قبله ساكن من كلمة[أخرى[٢]]، ونقلت حركة الهمزة إليه على قياس[تخفيف[٣]]الهمزة قلت : قُلِ بالخير يا زيد أي عدنا بخير ، وهندٌ قالتِ بخير ياعمرو، فلم يبق من الفعل غير الكسرة في لام قُل . [وفي تاء قالت[٤]] .

وتقول على هذا : « يا زيد قُلِي يا هند » فبَقيت الحركة والياء بعدها؛ إنما هي ضمير الفاعل الذي كان متّصلاً بفعل الأمر المحذوف .

[لغز في الإتباع]

ما اسم له حركة بعامل   تنسخها حركة اقتران

يعني مثل : « الحمد لِله »[٥] فيمن كسر الدّال ، ونحو ﴿ وإذْ

---

(١) فـ « إ » الأمر من : « وأى » و « يا » حرف نداء أي عد يا زيد وفي اللسان : « وأي » الأمر منه : « آه » بفتح الهمزة .

(٢) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه صوابه من القصيدة اللغزية .

(٣) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه

(٤) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه .

(٥) الفاتحة /٢ ، وهي قراءة الحسن البصري ، وزيد بن علي وآخرين . انظر قراءة ٢ في معجم القراءات .

قُلنا للملائكةُ اسجدوا ﴾(١) فيمن ضم تاء « الملائكة » فحركة الإعراب ذهبت بحركة الإتباع وهي حركة الاقتران .

[لغز في نقل الحركة]

ما معرب في لفظ حركة الـ إعراب والسّكون حاصلان

يعني مثل : « البكْر » إذا وفقت عليه بنقل حركة آخره إلى الساكن قبله في لغة من يقف بالنقل، تقول هذا البَكُرْ، وممرت بالبَكِرْ، ففي اللفظ حينئذ حركة الإعراب والسكون معاً كلاهما حاصل فيه .

[لغز في إظهار النون الساكنة]

ونحوُ دُنيا مع صِنْوٍ مُظهرٌ في كَلِمة؛ فأين يُدغمانِ

يعني التّنون الساكنة وبعدها ياء أو واو في كلمة يجب إظهارها فراراً من اللّبس بالمضاعف لو أدغمت ، وبابها الإدغام . فإذا لم يكن لَبْسٌ رُوجع الأصل فوجب الإدغام نحو : « انفعل » إذا بنيته من : «وجل» أو من : «يئس» تقول: اوّجَل وايّأس، فتدغم/ ؛ إذ لا لبس هنا؛ [٣١٥/٢] لِعَدم افَّعَل في كلامهم ووجود انفعل .

(١) البقرة / ٣٤ ، وهي قراءة أبي جعفر ، وسليمان بن مهران ، والشنبوذي أنظر قراءة رقم ١٢٣ في معجم القراءات .

[لغز في الإعراب على المَوْضِع]

ما عاملٌ وعملٌ قد أُهمِلا　　وفي انعدام قد يقدّران

يعني مسألة : ليس زيد بقائم ولا قاعداً ، لك أن تهمل الباء وعملها في تابعها فتنصبه على الموضع كما قال :

٤١٠=معاوِيَ إننا بشرٌ فأَسْجِحْ　　فلسنا بالجبالِ ولا الحديدَا(١)

فقد أهملت في التّابع الباء وعملها مع وجودها ، ثم ثبت من كلام العرب مراعاتها مع عدمها كقول زهير:

٤١١=بدا لي أنّي لستُ مدرك ما ماضي
ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا(٢)

يروي بجرّ سابق على توّهم لست بمدرك، وبيت سيبويه :

٤١٢=مشائيم ليسوا مُصْلحين عَشيرةً
ولا ناعبٍ إلّا ببين غُرابُها(٣)

جر ناعب على تقدير ليسوا بمصلحين . ففي هذا بِدْع من الاعتبار أن يطرح الشيء مع وجوده ، ثم يعتبر مع عدمه .

---

(١) من شواهد : معاني القرآن للفراء ٢/٣٤٨، وخزانة الأدب ١/٣٤٣ وسيبويه ١/٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ . والحجة لابن خالويه /١٣٢ .

(٢) سبق ذكره رقم ٣٩٤ .

(٣) سبق ذكره رقم ٢٣٩ . وفي ط : « مشائم » تحريف .

[لغز في مَنْ الاستفهامية]

مـا ذُو بِنـاءٍ مَـعْ تَصـدّر أتـى حـالاه فـي ذَيْـنِ مـخـالـفـان

يعني حكاية يونس من قول بعض العرب: «ضَرب مَنٌ منا» لمن قال : ضرب رجلٌ رجلًا ، فهو سأل عن الضّارب وعن المضروب مَنْ هما ؟[1] فأخرج مَنْ الاستفهامية عن بنائها ، وعن صدريّتها الواجبة لها . وهو نادر في بابه .

فهـذه سبعـون بيتـا أكملت قصيـدة مـلغـوزة المعـاني
عقيلة قـد سُـدلت ستـورُهـا تُكشِفُـهـا ثـواقب الأذهـان
بِكْـر عليهـا حُجُب كثيفـة تقـول للخاطب[2] لن تـراني
حتى تعـاني في طلابي شِـدّةً وتنحـلّ القلب المُعنّى العـان
والحمـد للّه الـذي عـرّفنـا من فضله عـوارِفَ الإحسـان
وَصَلّ يا رب على من أُحكمت آيـاتُـه في مُحْـكَم الـقـرآن

فهذا تمام الشّرح في طرز على القصيـدة اللّغزيـة في المسائل النحوية مما قيّده ناظمها إبانة لغرضه منها. واللّه الموفق للصواب . انتهى .

ويتلوه (كتاب التّبر الـذائب في الإفراد والغـرائب من الأشباه والنظائر) .

لشيخنا الجلال السيوطي وهو القسم السّادس تغمدّه الله بالرحمة والرّضوان .

(١) في ط : « منهما » صوابه من القصيدة اللغزية وشرحها .
(٢) ط : « للخطاب » صوابه من القصيدة اللغزية وشرحها .

* * *

انتهى بمعونة الله وتوفيقه الجزء الرابع

ويليه ـ إن شاء الله ـ الجزء الخامس ، وأوله : كتاب : التبر الذائب في الإفراد والغرائب

فهرس شواهد الجزء الرابع

شاهد في : جواب لو وجواب لولا

شاهد في المعطوف من باب « لا »

شواهد في الألغاز

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= يا تيم تيم عديٍّ لا أبا لكُمُ		
لا يلقينكم في سوءة عمرُ	٣٨٢	٢٠٤
= لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت		
حمامة في غصون ذات أو قال	٣٨٣	٢١٤
= على حين عاتبت المشيب على الصبا		
وقلت ألمّا أصح والشيب وازع	٣٨٤	٢١٥
= ألا إن جيراني العشية رائح		
دعتهم دواع من هوًى ومنادح	٣٨٥	٢٢٧
= فمن يك أمسى بالمدينة رحله		
فإنّي وقيّارٌ بها لغريب	٣٨٦	٢٢٨
= إذا ما استحمت أرضه من سمائه		
جرى وهو مودوع وواعد مصدق	٣٨٧	٢٤٠
* قدني من نصر الخبيبين قدى *	٣٨٨	٢٤١
= لو أن قومي حين ادعوهم حمل		
على الجبال الصم لا رفض الجبلْ	٣٨٩	٢٥٢
= بجفان تعتري نادِيَنا		
وسديف حين هاج الصنبرْ	٣٩٠	٢٥٣
= كذاك الذي يبغي على الناس ظالما		
تصبه على رغم قوارع ما صنع	٣٩١	٢٥٦
* يا ليت أيام الصبا رواجعا *	٣٩٢	٢٦٢
= كأين قائل للحق يقضي		
ويرمي بالقبيح من الكلام	٣٩٣	٢٧٢

* * * *

فهرس الجزء الرابع من الأشباه

الموضوع الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الفن الخامس : فنّ الألغاز ١٨٤ - ٣١٤

انتهى بحمد الله

الأشباه والنظائر

في النحو

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الخامس

تحقيق

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأشباه والنظائر

في النحو

٥

الطبعة الأولى

١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن السادس : فن الإفراد والغرائب

الحَمْدُ للهِ أوّلاً وآخراً ـ والصّلاة والسّلام على سيدنا محمد الّذي كملت محاسُنُه باطناً وظاهراً .

هذا هو الفنّ السادس من الأشباه والنّظائر ، وهو فن : (الإفراد والغرائب) .

باب الكلمة والكلام

قال الشّيخ جمال الدين بن هشام في (شَرْح اللَّمحة)[1] : أجمعوا ـ إلاّ من لا يُعَتّد بخلافه ـ على انحصار أقسام الكلمة في ثلاثة : الاسم ، والفعل ، والحرف.

وقال أبو حيّان : زاد أبو جعفر بن صابر قِسْماً رابعاً سمّاه : « الخالفة » وهو اسم الفعل .

(١) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري وقد حققه الدكتور هادي نهر ، وطبع بمطبعة الجامعة ـ بغداد سنة ١٩٧٧م ، وقد صدر في جزأين .
هذا واللمحة البدرية في علم العربيّة لأبي حيّان الأندلسيّ .

قال ابن هشام : اشتهر بين النّحويين أن الحرف يدلّ على معنًى في غيره.

ونازعهم الشيخ بهاء الدّين بن النّحاس في ذلك في (التعليقة) وزعم أنه دالٌّ على معنى في نفسه وهو موضع يحتاج إلى فضل نظر. انتهى .

وعبارة ابن النّحاس : اعْلَمْ أَنّ معنى قول النّحاة : إنّ الكلمة لها معنًى في نفسها أوْ لا مَعْنى لها في نفسها ، يعنون به أن الكلمة إنْ فُهِم تمام معناها بمجرّد ذكر لفظها من غير ضَميمةٍ ، فهي المعبّر عنها بأن لها معنًى في نفسها .

وإن كان فَهْمُ معناها متوقّفاً على ضميمةٍ فهي المعبّر عنها بأنّ معناها في غيرها . ومعنى ذلك : أنك إذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه معنًى نحو : الرّجل ، هو عبارة عن شخص / وكذا باقي الأسماء يفهم منه معنى في حال إفراده . [٣/٣

والفعل أيضاً إذا ذكرته وحده يفهم منه معنًى نحو : قام ، يفهم منه اقتران القيام بالزّمن الماضي .

وليس الحرف كذلك ، لأنك إذا ذكرت حَرْفاً لا يفهم منه معنًى إلاّ إذا اقترن بضميمةٍ مِنْ أحد قِسْمَيْهِ .

فإن قيل : لا يجوز أن يكون الحرف بلا معنًى عند ذكره وحده ، لأنه يبقى من قبيل المهملات ، وإنما الحرف موضوعٌ لا مهمل .

قلناه : لا نسلّم أنه لا يلزم من قولنا : إن الحرف لا يفهم منه في حال الإفراد أن يكون من قبيل المهملات ، لأن الحرف وُضِع لأن يفهم منه معنًى عند التّركيب، وليس المهمل كذلك ، فإن المهمل ليس له معنًى لا في حال الإفراد ولا في حال التّركيب .

والحقُّ أن الحرف له معنًى في نفسه ، لأنا نقول : لا يخلو المخاطبَ بالحرف من أنْ يفهم موضوعه لغةً أوْلا ، فإن لم يفهم موضوعه لغةً فلا دليل في عدم فهمه المعنى أنّه لا معنى له ، لأنه لو خُوطِب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك .

وإن خُوطِب به من يفهم موضوعه لغةً ، فإنه يفهم منه معنًى عملاً بفهمه موضوعه لغةً ، كما إذا خاطبنا إنساناً بـ « هل » وهو يفهم أنها موضوعة للاستفهام . وكذا باقي الحروف فإذًا عَرَفنا أن له معنًى في نفسه .

ولنا طريقٌ آخر وهو أن نقول : وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغةً فلا نسلم أنه لا يفهم منه معنًى .

واللغويّون كلّهم قالوا مثلاً : إنّ « هل » للاستفهام ولم يقيّدوا بحال التّركيب دون حال الإفراد .

فإن قيل : أيّ فرق بين معنى الاسم والفعل وبين معنى الحرف على ما ذكرت ؟ .

قلنا : الفرق بينهما أن كُلّ واحد من الاسم والفعل يفهم منه في

حال الإفراد عَين ما يفهم منه عند التّركيب بخلاف الحَرْف ، لأن المعنى المفهوم من الحرف في حال التّركيب أتم ممّا يفهم منه عند الإفراد . هذا كلام ابن النّحاس بحروفه / . [٣/٤

وقد ذكر الشّيخ جمال الدين بن هشام في (شرح اللمحة) : أن أبا حيان تابعه على ذلك في (شرح التسهيل)، ولم أره فيه[1] فلعله سقط من النسخة التي وقفت عليها .

وقد وقع ما هو أغرب من ذلك وهو أني لما كنت بمكّة المشرّفة سنة تسع وستين وثمانمائة[2] ذكرت هذا البحث في حاشية المطاف بحضرة جماعة ، وفيهم فاضل من العَجَم وهو مظفّر الدين مُحَمّد بن عبد الله الشيرازيّ ، فقال لي : هذا البحث وبحث الشريف الجُرجاني طرفا نقيض ، فإن الشريف ذهب إلى أن الحرف لا معنى له أصلاً لا في نفسه ولا في غيره . وخالف النحاة كلهم في قولهم : إنّ له معنىً في غيره . وألفّ في ذلك رسالة ثم أحضر لي مظفر الدّين المذكور تأليفاً لنفسه اختصر فيه شرح (الكافية) للرّضي سماه (مُرْضى الرّضي) فرأيته نقل فيه عن الشّريف هدا البحث فتطلّبت الرسالة الّتي ألفها الشريف في ذلك حتى حصلتها وها أنا أسوقها ها هنا بلفظها

(١) قوله : « ولم أره فيه » من كلام السّيوطيّ .
(٢) والمتحدّث هو السّيوطيّ .

لتستفاد ، قال . . . . وبيض له المؤلف[٢] .

بـــاب الإعـــراب

قـال ابن الأنبـاري في (كتـاب الإنصـاف) : يحكى عن الزّجّاجّ : أنّ التثنية والجمع مبنيّان وهو خلاف الإجماع .

وذكر السّخاويّ في (شرح المفصل) : أنه ذهب أيضاً إلى أن ما لا ينصرف مبنيّ في حالة الجرّ على الفَتْح .

بـــاب الإشـــارة

ذكر ابن معط في (الفصول) أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها بـالحروف ، قـال إبن اياز في (شـرحه) : وتعليله بنـاءهـا بشبههـا بالحروف غريب، لم أر أحداً ذكره غيره .

بـــاب أداة التّعريف

قـال في (البسيط) : ذكـر المبـرّد في كتـابـه المسمى (بالشّافي) : أن حرف التّعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وضمّ إليها اللّام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام . [٣/٥]

(٢) لم يذكر السّيوطيّ شيئا من هذه الرسالة ، وترك لها بياضا ليملأه فيما بعد ، ولكن العمر لم يسعفه ، ونصّ الناسخ بقوله : وبيض له المؤلف .

بــــاب الإبتــــداء

قال أبو الحسين ابن أبي الربيع في (شـرح الإيضاح) : لا أعلم خلافاً بين النّحويين أن ظرف الزّمان لا يكون خيراً عن الجثث ، وظـرف المكـان يكـون خيـراً عن الجُثَث ، والمصـدر ، إلاّ أن ابن الطّراوة ردّ على جميع النحويين في هذا ، وقال : هما سواء يكونان خبرين عن الجُثَث والمصادر .

وقال ابن هشام : في شرح ابن يعيش الظّرف الواقع خبراً صرّح ابن جنّي بجواز إظهاره .

وعندي أنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظّرف لم يَجُز إظهاره ، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً ، فأمّا إن ذكرته أوّلاً فقلت : زيد استقـرّ عندك فلا يمنع منه مانع[1] . انتهى . قال ابن هشام : وهو غريبٌ .

---

(١) نص ابن يعيش ١/ ٩٠ : « واعلم أنـك لما حـذفت الخبر الـذي هـو : « استقر » أو « مستقر » ، وأقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر ، والمعاملة معه ، وهو مغاير المبتـدأ في المعنى ، ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظروف ، وصار مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا بالاستقرار ، ثم حذفت الاستقرار ، وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف ، وقد صرّح ابن جني بجواز اظهاره ، والقول عندي في ذلك أنّ بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ، ونقل الضمير إلى الظرف لا يجوز إظهار ذلك المحذوف لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً ، فإن ذكرته أوّلاً ، وقلت : زيد إستقر عندك لم يمنع منه مانع » .

بـــاب كـــان

[رأي لابن معط في دام]

ذهب ابن معط إلى أنّ « دام » لا يجوز تقديم خبـرها على اسمها . ذكره في (الفصول)[١] .

قال ابن إياز في (شرحه) : وما وقفت في تصانيف أهل العربيّة متقدّمهم ومتأخّرهم على نصٍّ يمنع من ذلـك . وقد أكثـرت السّؤال والتفحص عنه فما أُخْبِرت بأن أحـداً يوافق هـذا المصنّف في عدم جوازه .

وحكى لي مَنْ لا أثق به عن الشّيخ تقيّ الدين الحلبيّ : أن ابن الخشّاب نقل مثل ذلك ، وقال : هذا جارٍ مجرى المثل .

وحكى : أن ابن الخبّاز الموصليّ سافر إلى دمشق ، واجتمع بالمصنّف وسأله عن ذلك ، فقال : أفكر فيه ، ثم اجتمع به مرّةأخرى ، وعاد وسأله ، فقال : لا تنقل عنّي فيه شيئاً .

---

(١) الفصول لابن معط حققه الأستاذ محمود محمد الطناحي ، وقد أقام حوله دراسة ،وطبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧م .
وانظر النص في الفصول /١٨١ ، وهي أشهر مسألة خالف فيها ابن معطي النحاة ، وانظر ص ٥٥ من مقدمة الفصول .

[رأي لابن السّراج في فعلية ليس]

قال ابن السّراج : أنا أفتي بفعليّة ليس تقليداً منذ زمن طويل ، ثم ظهر لي حرفيّتها . نقله ابن النّحاس في (التّعليقة) .

بـــاب إنَّ

قال ابن مالك في (شرح التسهيل)[١] : إن كان يعني ما بعد « إنْ » المخفّفة مضارعـاً حفظ، ولم يقس عليه نحـو : ﴿ **وإن يكَادُ الَّذين كفَرُوا لَيُزلقونك** ﴾[١]، ﴿ **وإنْ نَظُنُّكَ / لَمِن الكاذبين** ﴾[٢] . [٦/٣]

قال أبو حيّان : هذا ليس بصحيح ولا نَعْلم له مُوافقاً .

بـــاب كـــاد

قال الأبذي في (شرح الجُزوليـة) : : خالف ابن الـطرّاوة النحاة في « عسى » . وقال : ليست من النّواسخ ، لأن حكم النواسخ أن يُقَدَّرَ زوالُها، فَيَنْعَقِد منَ مَعْمَولَيْها مبتدأُ وخبرٌ ، وأنت لا تقول : زيد أنْ يقوم ، وهو غير صحيح ، لأنا إذا قَدّرنا زوال «عســى » قدرّنا زوال أنْ .

---

(١) حقق الجزء الأول منه الدكتور عبـد الرحمن السيد ونشرته مكتبة الإنجلو المصرية ١٩٧٤ .

(١) القلم /٥١.

(٢) الشعراء /١٨٦.

ومذهبُهُ في « عسى زيد أن يقوم » على ما يظهر أنّ زيداً فاعل إلا أنها لمّا علقّت على غير ما طلب ألزم التفسير كسمعت زيداً يقول كذا .

بـــاب مـــا

قال ابن عصفور في (المقرب) : تعمل « ما » بشرط أن لا يتقدّم الخبرُ وليس بظْرْف ولا مجرور .

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : تحرّز من مثل قولنا : ما في الدار زيدٌ ، وما عندك زيدٌ ، فإن الظروف والمجرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من انواع التّوسّعات .

قال : وهذا شيء اختّص به ابن عصفور ، لا أعلمه لغيره ، فإن النّاس نصَوا على أن الخبر متى تقدّم مطلقاً بطل العمل ظرفاً أو مجروراً كان أو غيره .

[وجوه الرّفع في كلام العرب]

(فائدة) : قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : قال الفرّاء : الرّفع في كلام العرب على ثمانية عشر وَجْهاً .

الأول : رفع الاسم بالماضي والمستقبل : نحو : قام زيـد ، ويقوم زيد .

والثاني : رفع الاسماء بعائد الذِّكر نحو : زيد قام .

الثالث : رفع الاسم بالدائم مؤخّراً نحو : زيدقائم، وهما المترافعان .

الرابع : رفعه بالمحَلّ مقدَّماً نحو: خَلْفك زيدٌ ، فإذا قالوا : زيدٌ خَلْفك / رفعوازيداً،والمضمر بالظرف ، وهو جه خامس للرّفع . [٧/٣

السادس : رفع الاسم برجوع الهاء عليه كقولك : زيد أبوه قائم ، وزيد مررت به .

السابع : رفع الاسم باسم مثله جامد نحو : زيد أبوك .

الثامن : رفع الاسم بما يغلب عليه أنه يوصف نحو : زيد صالح .

التاسع : رفع الاسم بمحلّ قد رفع غيره نحو : زيد حيث عمرو .

العاشر : رفع الاسم بما ينوب عن رافعه في التّقدير نحو :قائمة جاريته زيدٌ . وتقديره : رجل قائمةٌ جاريتُه زيد .

الحادي عشر : رفع الاسم بنعَم وبئس .

الثاني عشر : رفع الاسم بحرف الاستفهام نحو : مَن أبوك ؟ وأين أخوك ؟ .

الثالث عشر : رفع الاسم بما لا يكون إلّا سابقاً له نحو : لولا زيد لأكرمتك .

الرابع عشر : رفع الاسم بالفعل المُزال عن التّصريف نحو : حبّذا أنت .

الخامس عشر : رفع الاسم بما لا يظهر أنه وصف له نحو : عبد الله إقبال وإدبار ، وعبد الله إقبالاً وإدباراً .

السّادس عشر : رفع الإسم بواو منسوقة عليه نحو : كلّ ثوب وثمنُه ، تقديره : كُلّ ثوب بثمنه ، فنابت الواو عن « مع » ، و « الباء » فرفعت .

السّابع عشر : رفع الاسم بواو مستأنفة نحو : قيامي إليك والنّاسُ ينظرون .

الثّامن عشر : قولهم : الرُّطب والحَرُّ شديد . انتهى .

بـــاب المفاعيـــل

[المفعول منه]

قال ابن إياز : نظر أبو سعيد السيرافي إلى قوله تعالى : ﴿ واختار مُوسى قَوْمه سَبْعِينَ رَجُلا ﴾[1] أي : من قومه ، فزاد في

(١) الأعراف / ١٥٥.

المفاعيل الخمسة مفعولاً آخر سمّاه : المفعول منه .

قال إبن إياز : وهذا ضعيف جدًّا ، لأنه يقتضي أن يسمّى نحو قولك / نظرت إلى زيدٍ مفعولاً إليه ، وانصرفت عن خالد مفعولاً عنه . [٨/٣

[المفعول له]

قال الجُزولي : لا يكون المفعول له منجرًّا باللّام إلا مختصًّا نحو : قمت لإعظامك ، ولا يجوز : لإعظام لك .

قال الشّلوبين : وهذا غير صحيح بل هو جائز ، لأنه لا مانع يمنع منه .

قال الشّلوبين : ولا أعرف له سَلَفاً في هذا القول .

بـــاب المصـــدر

[ناب عن هذا نوباً لا نيابة]

قال ابن هشام في (تذكرته) : ذكر ثعلب في (أماليه) : أنه يقال : ناب هذا عن هذا نَوْباً ، ولا يجـوز : ناب عنـه نِيابـةً ، وهو غريب .

بـــاب العطـــف

[حتى الابتدائية جارّة عند ابن مالك]

قال ابن هشام : زعم ابن مالك : أن « حتى » الابتدائيّة جارّة وأنَّ بعدها « أنْ » مضمرة ، ولا أعرف له في ذلك سَلَفاً ، وفيه تكلّف إضمار من غير ضرورة .

[بل حرف جر]

ذهب صاحب الأزهريّة : إلى أنّ « بل » تكون حرف جـر ، ووهّمه أبو حيّان وابن هشام وغيرهما ، فقد نقل ابن مالك وابن عصفور اتفاق النحويين على خلافه .

[بل ليست من حروف العطف]

ذهب الخوارزميّ : إلى أن « بل » ليست من حروف العطف ولا سَلَف له في ذلك . نقله الأندلُسِيّ في (شرح المفصل) ، ونقلت عبارته في حاشية المغني .

[أم المنقطعة تعطف المفردات]

قـال ابن هشام : خـرق ابن مالـك في بعض كتبـه إجمـاع النّحويين فزعم : أنّ « أم » المنقطعة تعطف المفردات ، كـ « بَلْ » .

بـــاب
[في أخطأ الخطأ]

في (تذكرة) ابن مكتوم : أنّ السيّد البطليوسيّ : ذكر عن الأخفش شيئاً لم يذكره أحدٌ من النّحويين ، وذلك أنه أجاز : مررت بهم خَمْسَة عشَرَهم ، فجعل مفسّر المركّب مضمراً ، وهذا من أخطأ الخطأ . انتهى

بـــاب النّـــداء
[الهمزة للمتوسّط و « يا » للقريب »

نقل ابن الخباز عن شيخه : أن الهمزة للمتوسّط وأن « يا » للقريب . / [٣/٩

قال ابن هشام في (مغني اللبيب) : وهذا خَرْق لإجماعهم .

[نصب صفة أيّ]

أجاز المازنيّ نَصْبَ صفة أيّ ، قال الزّجاج في معاني القرآن : ولم يُجْز أحد من النّحويين هذا المذهب قبله ، ولا تابعه أحدٌ بعده ، فهذا مطّرح مرذولٌ لمخالفته كلام العرب .

باب نواصب المضارع

[أن]

قال أبو حيّان : مِنْ غريب مذاهب الكوفيين في « أن » أنهم أجازوا الفصل بينها وبين معمولها بالشّرط ، وأجازوا أيضاً إلغاءها وتسليط الشرط على ما كان معمولاً لها لولاه ، فأجازوا : « أردت أَنْ إنْ تزرني أزُورَكَ بالنصب ، وأَزُرْكَ بالجَزْم جواباً للشرط وإلغاء أَنْ.

[لنْ]

قال ابن عصفور : زعم الزمخشريّ : أنّ « لن » لتأكيد ما تعطيه ،(لا)مِنْ نَفْي المستقبل ، تقول : لا أبرح اليومِ مكاني ، فإذا أَكّدت وشدّدت ، قلت : لن أبرح اليوم مكاني .

قال : وهذا الّذي ذهب إليه دَعْوى لا دليل عليها ، بل قد يكون النفي بـ « لا » آكد من النّفي بـ «لن»؛ لأنّ المنفيّ بلا قد يكون جواباً للقسم نحو : والله لا يقومزيدٌ،والمنفي بلن لا يكون جواباً له . ونفي الفعل إذا أُقْسِم عليه آكد منه إذا لم يُقْسِم .

قال : وذهب أبو محمّد عبد الواحد بن عبد الكريم[1] : إلى أن

(١) هو : عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف كمال الدين أبو المكارم قال السبكي : كان فاضلاً مبرِّزًا في عدّة فنون ، مات بدمشق في المحرم سنة إحدى وخمسين وستمائة . انظر البغية ٢/ ١١٩ .

« لن » تنفي ما قَرُبَ ، ولا يمتدُّ معها النفي .

قال : ويبيّن ذلك أنّ الألفاظ مشاكلةٌ للمعاني « ولا » آخرها ، ألف ، والألف يمتدّ معها الصوّت بخلاف النّون ، فطابق كـلُّ لفظٍ معناه .

قال ابن عصفور : وهذا الذي هذب إليه باطلٌ ، بل كلٌّ منهما يستعمل حيث يمتّد النّفي وحيث لا يمتـدّ ، فمن الأول في « لن » ﴿ إنّهم لن يُغْنـوا عَنْـكَ من اللهِ شَيْئـاً ﴾[1] ، ﴿ فـإنْ لم تَفْعلوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾[2] . وفي « لا » ﴿ إنّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فيها ولَا تَعْرَي ﴾[3]. ومن الثاني في « لن » ﴿ فَلن أُكَلِّمَ اليوم إنْسِيًّا ﴾[4] وفي « لا » ﴿ أن لا تُكَلِّمَ النّاس ثلاثة أيام ﴾[5] .

قال أبو حيّان : وعبد الواحد هـذا له كتـاب (التبيان في علم البيان)/ذكر فيه هذا الذي حَكاه عنه ابن عُصفور . قال : وما يذهب إليه أهل عِلْمُ البيان ويختصون به ينبغي أن لا يحكي مَذْهباً ، لأنهم يَبْنون على خيالات هذيانية ، واستقراءات غير كاملة. [٢/١٠]

---

(١) الجاثية / ١٩ .
(٢) البقرة / ٢٤ .
(٣) طه / ١١٨ .
(٤) مريم / ٢٦ .
(٥) آل عمران / ٤١ .

وحين وصل (كتاب) التّبيان هذا إلى الغَرْب[١] نقضه ابن رُشَيد[٢] من المقيمين بتونس نَقضاً في كُلّ قواعده ونقضه أيضاً الكاتب أبو المطرّف بن عُمَيرة ، وكان من البلاغة والتحقّق بالعلوم الّلسانية والعقلّية بحيث لا يُدانيه أحدٌ من أهل عصره . انتهى .

قلت : عبد الواحد هذا هو الكمال بن خطيب الزّملكاني له شرح على « المفصل » .

[رأي للباقلاّني في أَنْ]

قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : زعم القاضي أبو بكر بن الخطيب ، يعني الباقلانّي : أنّ كون « أن » تخلص إلى الاستقبال يؤدي إلى القول بخلق القرآن ، وذلك قوله تعالى : ﴿ **إنما أَمْرُهُ إذا أراد شَيْئاً أَنْ يقولَ له كُنْ فيكونُ** ﴾[٣] ، فإن كان أن يقول » سيقع كان القرآن مخلوقاً ، وهذا هو الكفر عند قوم أو الضّلال والبدعة .

(١) يقصد بلاد المغرب .

(٢) ابن رشيد : هو محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن ادريس بن سعيد . . . ابن رُشَيد الفهري السّبتيّ . كان متضلّعاً بالعربيّة واللغة والعروض .

ومن أشهر كتبه : (ملء العَيْبة فيما جمع بطول الغيبة في الرحلة إلى مكة وطيبة) وهو في ست مجلّدات مشتملة على فنون .

ومن مؤلفاته : (تلخيص القوانين في النحو) ، (وشرح التجنيس) لحازم ، و (إفادة النصح في رواية الصحيح) انظر البغية ١ / ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٣) يس / ٨٢.

قال أبو حيّان : والرّد على القاضي أبي بكر في (شرح) أبي الفضل الصّفار . قال : وخلاف القاضي أبي بكر في اللّسان غير معتبر .

[الفصل بين كي ومعمولها بمعمول الفعل]

قال أبو حيان : أجاز ابن مالك الفصل بين كي ومعمولها بمعموله ، أو بجملة شرطيّة ، ولا يبطل عملُها نحو : جئت كَيْ فيك أرْغَبَ ، وجئُت كَيْ - إن تجيء - أزورَك .

قال : وهذا مذهب لم يتقدّم إليه ، فإنّ في المسألة مذهبين :

أحدهما : منع الفصل مطلقاً باقية على العمل أم لا . وهو مذهب البصريّين وهشام ، ومَنْ وافقه من الكوفيين .

والثاني : جوازه ويبطل عملُها بل يتعيّن الرفع ، وهو مذهب الكسائي ، قال : فما قاله ابن مالك من الجواز مع الإعمال مذهب ثالث لا قائل به .

[لام الجحود]

قال أبو حيّان من أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبي البقاء من أن اللّام في نحو قوله تعالى : ﴿ وما كان الله

لِيُعَذِّبَهُم ﴾[1] هي لام كي . قال : وهذا نظير من سمّى اللاّم في : ما جئتك لِتُكْرمني لام الجحود بل قول هذا/ أشبه، لأن اللام جاءت [٣/١] بعد جَحْد لغةً ، وإن كان ليس الجَحْد المصطلح عليه في لام الجحود ، وأما أنْ يسمّى هذه اللام لام كَيْ فسهوٌ من قائله .

[نصب الفعل في جواب الأمر]

قال أبو حيّان : لا نعلم خلافاً في نصب الفعل جواباً للأمر إلاّ ما نُقِل عن العلاء بن سيّابة ، قالوا : وهو معلّم الفرّاء : أنه كان لا يجيز ذلك .

باب الجوازم

[لا الناهية والدّعائية]

قال أبو حيّان : من غريب الخلاف في « لا » التي للنّهي والدّعاء ما ذهب إليه أبو القاسم السّهيليّ مِنْ أنها « لا » التي للنّفي ، قال : لإن النّاهي يطلب نفي الفعل وتركه كما يطلب الآمر وجوده .

---

(١) الأنفال /٣٣.

وقد تدخل « لا » النافية بين الجار والمجرور ، نحو : جئت بلا زاد ، وبين النّاصب والمنصوب نحو : أخشى أن لا تقومَ ، فكذلك دخلت بين الجازم والمجزوم وهو لام الأمر ، لكنها أضمرت كراهة اجتماع لامين في اللَّفْظ ، كما قالوا : ظَلْتُ ، يريدون : ظللت ، فكان الأصل إذا نهيت : « لِلاتذهب » كما تقول في الأمر : لِتذهب فأضمرت اللام لـ ذكر .

قال أبو حيّان : وهذا الّذي قاله في غاية من الشّذوذ ، لأن فيه ادّعاءَ إضمار لم يلفظ به قطّ ، ولأن فيه إضمارالجازم ،وهو لا يجوز إلّا في ضرورة ، ولا يصحّ تشبيهه بقولهم : جئت بلا زاد ، وأخشى أن لا تقوم فإنه هنا لُفِظ بالعامل ، وفي ذلك لم يُلْفَظ بالعامل يَوْماً قطّ ، فلا يحفظ من لسانهم : « للاتذهب » لا في نَثْر ولا في نظم ، فهذه كلّها دعاوي لا بُرهان عليها .

وأيضاً فقد سبق إجماع النّحويين كوفيهم وبصريّهم على أن « لا » تفيد معنى النّهي عن الفعل ، وأن الجزم بهانفسها ، لا نعلم أحداً خالف في ذلك قبل هذا الرجل .

وهذا الرّجل كان شاذ المنازع في النّحو ، وإن كان غير مدفوع عن ذكاءٍ وفطنة ومعرفة ، وإنما سرى إليه ذلك من شيخه أبي الحسن ابن الطّراوة ، فإنه لم يأخذ علم النّحو إلا عنه . وابن الطّراوة كما عَلِمه النحاة كثيرُ الخلاف لِما عليه النّحويّون . وقد صنّف كتباً في الرّد على سيبويه وعلى الفارسيّ وعلى الزّجاجيّ ، ورد النّاس عليه ، ورموه عن قوس واحدة .

[فعلا الشرط والجزاء مبنيان]

مذهب المازنيّ : إنْ فِعْلَيْ الشرط والجزاء مبنيّان . وعنه رواية أن فعل الشرط / معرب وفعل الجزاء مبنيّ .

قال أبو حيّان ، وهو مخالف لجميع النّحويين .

[إذا تأتي زائدة]

قال أبو حيان : من غريب ما يُحْكى في إذا أنّ أبا عبيدة معمر ابن المثّنى زعم : أنها تأتي زائدة ، فتكون حَرْفاً على هذا ، وأنشد :

٤١٣= حتّى إذا سَلَكوهم في قُتَائِدةٍ شَلاًّ كما تطرد الجَمّالَةُ الشُّرُدا (١)

(١) في ط فقط : « الرشدا » تحريف صوابه من المخطوطات والمراجع وفي ط والمخطوطات «كما شلت» وفي المراجع : «كما تطرد » وفي ط : « الحمالة » بالحاء ، تحريف .

من شواهد : مجاز القرآن ١/ ٣٦ ، ٣٧ ، والإنصاف ٢/ ٤٦١ ،والخزانة ٣/ ١٧٠ ، واللسان : «قتد»، والهمع والدرر رقم ٨٠١

والشاهد نسب لعبد مناف بن ربعْ شاعر جاهليّ من هذيل يذكر وقعتهم المشار إليها « يوم أنف » المشهور .

والكاف في «كما» في موضع الصفة لـ «شلاًّ» و «ما» مصدرية والشرُد بضمتين : جمع شَرود ، وهي من الإبل التي تفر من الشيء إذا رأتْه ، فإذا طردت كان أشدّ لفرارها .

و « قتائدة » : اسم ثَنِيّة . والضمير في : « سلكوهم » لبني ظفر الموقوع =

قال : زادها لعدم الجواب ، كأنه قال : حتى سلكوهم . وأنشد أيضاً :

٤١٤= فإذا وذلك لا انْتِهاء لِذْكرِه والدّهْرُ يعْقُب صالحاً بفسادِ

قال أبو حيّان : وقد يؤول البيت الأول على حذف الجواب ، والثّاني على حذف المبتدأ ، لدلالة المعطوف عليه[1] ، كأنه قال : فإذا ما نحن فيه وذلك .

[من الجوازم : مهمن]

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في (تذكرته) : أبو العبّاس محمد بن أحمد الحلوانيّ عرف بابن السّراج له وُرَيْقات في النحو تسمى : (الشّجرة) ذكر فيها في الجوازم (مهمن) . وذكر أن قولك : قام القومُ ما خلا زيداً : أنّ «ما» اسم ولا تكون صلته إلاّ الفعل هنا . انتهى .

وقال قطرب في «جماهير الكلام» : وقال بعضهم : (مهمن) ولم يُحَمْل عن فصيح .

= بهم . وانظر قصة هذه القصيدة التي منها هذا الشاهد في الخزانة، والدرر اللوامع .

(١) في ط : « لدخول لاله » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

بـــاب كـــم

[وصف كم الخبرية]

قـال الشيخ تـاج الدين بن مكتـوم في (تذكـرتـه) : أجاز الزمخشريّ وصف كَمْ الخبريّة ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ وكَم أَهَلْكنـا قبلهم من قَرْن هم أَحسنُ أثـاثاً ورِئْيـاً ﴾ [١] وقـال « أحسن أثاثاً » في موضع النصب صفة لـ « كم » ذكر ذلك في (الكشّاف) .

وقد نصّ الشّلوبين في حواشي (المفصّل) وابن عصفور في (شرح الجُمل الكبير) على أنَ كَمْ الخبريّة لا توصف .

وقلت لشيخنا[٢] الأستاذ أبي حيـان : قـولهمـا معـارض بقـول الزمخشريّ فردّ ذلك عليّ ، وقال أصحابنا يقولون : إن الزمخشري غير نحوي ولا يلتفتون إليه ولا / إلى خلافه في النّحو يعني المواضع [١٣/٣] التي خالف فيها النحويين ، وانفرد بها . وكتابه (المفصل) عنـدهم مُحْتقرٌ لا يشتغل به ، ولا يُنْظر ليه إلاّ على وجه النقص له والحطّ عليه . وأنشدني لبعض الأندلسيين :

مـا يقــول الــزمخشــري عنــد عمــرو بن قنبــر[٣].

---

(١) مريم /٧٤.

(٢) القائل : هو تاج الدين بن مكتوم : أحمد بن عبد القادر ولد في اخر ذي الحجة سنة ٦٨٢ ، وهو من تلاميذ أبي حيان . انظر المدرسة النحوية في مصر الشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة/ ٢٩٥ .

(٣) في ط : « جعفر » صوابه من المخطوطات ، وعمرو بن قَنْبر هو سيبويه وقد =

والـخـليـلِ بـن أحـمـد والـفَـتَـى عبـد الأَكـبـر
لـم يَـزِدْنَـا زيـادةً غيـر تـبـديـل الأَسْـطُر
وسـوى اسـمـه الّـذي نِصْفُ مجمـوعـه خَـرِي

بـــاب جمع التّكسير

قال أبو حيّان : ومن غريب ما وقع من فَعْلة معتلّ اللاّم وجمع على فُعَل ولم يذكره النّحويّون وإنّما وجدتُهُ أنا في أشعار العرب قولهم شَهْوَة(١) وشُهىً .

قالت امرأة من بني نصر بن معاوية :

فلولا الشّهي والله كنت جديرةً بأن أتْرك اللّذّاتِ في كُلّ مَشْهَدِ
وحقّ لعمري إنه غاية الرّدى وليس شُهَى لـذّاتنا بمخلدِ

بـــاب التّصغيـــر

قال ابن مكتوم في (تذكرته): نقلت من خط أبي الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن صدقة التّنّوخيّ النحويّ المعروف بالخلب تلميذ ابن خالويه مِمّا نقله عنه .

قال ابن خالويه : أجمع النّحويون على فتح اللاّم في تصغير

= مدحه الزمخشري بقوله :
أَلا صلّى الإلـهُ صلاةً صِدْقٍ على عمرو بن عُثْمان بن قَنْبَرْ
فإنّ كتابه لم يغْن عَنْهُ بنو قَلمٍ ولا أَنباءُ مِنْبَرْ

(١) في ط : « شهوية » تحريف صوابه من المخطوطات .

اللّتيا إلا الأخفش فإنه أجاز اللُّتَيا بالضّم .

بـــاب النّســب

قال أبو حيّان : لا أعلم خلافاً في وجوب فتح العين في نحو : « نَمِر[١] ودُئِل ، وإبِل عند النّسب إلاّ ما ذكره طاهر القزويني في (مقدمة) له من أن ذلك على جهة الجواز، وأنه يجوز فيه الوجهان .

[كلاّ بمعنى سوف]

قال أبو حيّان : ذهب الفرّاء وأبو عبد الرحمن اليزيديّ ومحمد ابن سعدان / إلى أن كَلّا بمنزلة سوف . وهذا مذهب غريب . [٣/١٤]

* * * * * * *

انتهى التبرّ الذائب في الإفراد والغرائب وصلىّ الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، ويتلوه الفنّ السّابع من الأشباه والنظائر وهو فن المناظرات ، والمُجالسات ، والمذاكرات ، والمُراجعات ، والمحاورات ، والفتاوي ، والواقعات ، والمكاتبات ، والمراسلات ، للحافظ السيوطي تغمده الله برحمته . / [٣/١٥]

(١) في ط : « عزو » مكان : « نمر » تحريف .

بســم الله الرحمن الرحيم

الفن السابع : فن المناظرات والمجالسات

الحمـد لله الذي جـلّ عن المعارضـة والمناظـرة ، والصلاّة والسّلام على نبيّه محمد المبعوث بالحُجَج الدّامغة القاهرة .

هـذا هـو الفنّ السـابـع ، من الأشبــاه والنـظائــر وهـو (فنّ المنـاظـرات ، والمُجـالسـات ، والمـذاكـرات ، والمُـــراجعـات ، والـمُحـــاورات ، والـفتــاوي والــواقـعـــات ، والمـكـــاتبـــات ، والمراسلات .) .

مناظرة سيبويه والكسائيّ في المسألة الزنبورية

قال أبو القاسم الزّجّاجِيّ في (أماليه) : أخبرنـا أبو الحسن عليّ بن سليمان الأخفش النّحويّ : حدثنا أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، قال : حدّثني سَلَمة ، قال : قال الفراء :

قدم سيبويه على البرامكـة فعزَم يحيى على الجَمْـع بينه وبين

الكسائي فجعل لذلك يوماً ، فلما حضر تقدّمتُ والأحمر[١] فدخلنا ، فإذا بمثال[٢] في صدر المجلس ، فقعد عليه يَحيى ، ومعه إلى جانب المثال جعفرٌ ،والفضْلُ،ومَنْ حضر بحضورهم .

وحضر سيبويه فأقبل عليه الأحمر، فسأله عن مسألة،فأجاب فيها سيبويه ، فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثانية فأجاب ، فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثالثة فأجاب ، فقال له : أخطأت ، فقال له سيبويه : هذا سوء أدبُ .

قال الفراء : فأقبلت عليه فقلت : إنّ في هذا الرجل حدَّة وعَجَلةً ، ولكن ما تقول فِيمَنْ قال : هؤلاء ، أبون ، ومررت بأبِين ، كيف تقول على مثال ذلك من : « وأيت » وأويت ؟ فقدّر،فأخطأ فقلت : أعِدِ النّظر . فقَدّر فأخطأ فقلت : أعدالنظر،فقدر فأخطأ ثلاث مرات ، يُجِيب ولا يُصيب . فلما كثر ذلك قال : لست أكلّمكما أو يحضُرَ صاحبكما حتّى أُنَاظِرَهُ .

قال : فحضر الكسائيّ ، فأقبل عليه سيبويه فقال : تسأَلُني أو

(١) الأحمر هو : عليّ بن الحسن ، وقيل : ابن المبارك ، شيخ العربيّة وصاحب الكسائي ، وأحد من اشتهر بالتقدّم في النحو ، واتساع الحفظ.
وقال ثعلب : كان الأحمر يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو .
له ترجمة وافية في البغية ٢/١٥٨ ، ١٥٩ .
هذا ، ومات الأحمر بطريق الحجّ سنة ١٩٤ هـ .

(٢) المثال : في القاموس : « مثل » : الفِراش ، وجمعه أمثلة، ومُثْل .

أسألك ؟ قال : لا بل سَلْني أنت . فأقبل عليه الكسائيّ فقال : كيف تقول : كنت أظنُّ أنّ العقربَ أشَدُّ لسعةً من الزُّنْبورِ فإذا هو هي ، أو فإذا هو إيّاها ؟ فقال سيبويه : فإذا هو هي ، ولا يجوز النصب .

فقال له الكسائي : لَحَنْت ، ثم سأله عن مسائل من هذا النّحو : خرجت فإذا عبد الله / القائِمُ أو القائِمَ ؟ فقال سيبويه في ذلك كُلِّهِ بالرفع دون النصب . [٣/ ١٦

وقال له الكسائي : ليس هذا كَلَام العرب ، العرَبُ ترفع ذلك كُلّه وتنصبه .

فدفع سيبويه قوله .

فقال يحيى بن خالد : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما ، فمن ذا يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي : هذه العرب ببابك قد اجتمعتْ من كلّ أَوْب ، ووفدت عليك من كل صُقْع ، وهم فُصحاء النّاس وقد قَنِع بهم أهل المِصْرَين ،وسمع أهلُ الكوفة وأهل البصرة منهم فيحضُرون ويُسْألون .

فقال يحيى وجعفرٌ : قد انصفْتَ . فأمر بإحضارهم فدخلوا ، وفيهم : أبو فقعس ،وأبو زياد ، وأبو الجّراح ، وأبو ثروان ، فَسُئِلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائيّ وسيبويه ، فتابعوا الكسائيّ ، وقالوا بقوله . فأقبل يحيى على سيبويه فقال : قد تسمع أيّها الرجل !

فاستكان سيبويه ، وأقبل الكسائي على يَحْيى فقال : أصلح الله الوزير ، إنه قد وفد إليك من بلده مؤمّلاً ، فإن رأيت ألّا تردّه خائباً ؟ فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرج وصيّر وجهه إلى فارس ،وأقام هناك ولم يَعُد إلى البصرة .

قال السّخاوي في (سِفْر السعادة) : قال لي شيخنا أبو اليُمْن الكنديّ : « إن سيبويه إنما قال ذلك ،لأن المعاني لا تَنْصِب المفاعيل الصريحة » . قال السّخاوي : لم أسمع في هذه المسألة أَحْسنَ من قول الكندِيّ ولا أبلغ(١) .

(١) انظر هذه المناظرة في : « مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجيّ ص ٨ - ١٠ . وأمالي الزجاجيّ / ٢٣٩ - ٢٤١ . ومعجم الأدباء ١٦/ ١١٩ . وفي معجم الأدباء دافع عليّ بن سليمان الأخفش عن رأي سيبويه : «فإذا هو هي » أي : فإذا هو مثلها ، وهذا موضع رفع ، وليس موضع نَصْب .

مَجْلِسُ الخليل مع سيبويه

ذكره أبو حيّان في (تذكرته) : وأظنه أخذه من كتاب (غرائب مجالس النّحويين) الآتي ذكره.

قال : سُئِل الخليل بن أحمد عن قول الله عز وجل : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنّ من كُلّ شيعةٍ أَيُّهم أشدّ على الرحمن عِتِيًّا ﴾[1] فقال: هذا على الحكاية ، كأنّه قال : ثم لننزعن من ، كل شيعة[2] الذي يقال : أيّهم هو أشد عِتِيًّا .

فقال سيبويه : هذا غلط ، وألزمه أن يجيز لأضربن الفاسقُ الخبيثُ بالرفع على تقدير : لأضربن الذي يقال له : هو الفاسقُ الخبيثُ . وهذا لا يجيزه أحد .

وقال يونس بن حبيب : الفعلُ ملغىً ، ، وأيّ مرفوع بالابتداء ، وأشد خبره ، كما قلت / : قد علمت أيُّهم عندك . [١٧/٣]

(١) مريم / ٦٩ ، وهي قراءة سبعيّة . حيث ضُمّت « أيّهم » في هذه القراءة .
وقد قرئت: «أَيَّهم» بالنصب وهي قراءة شاذة، قرأت بها مجموعة من القراء منهم الأعمش والأعرج ، وابن مصرّف ، وهارون . أنظر : شرح الرَضى على الكافية ٢/ ٥٧ ، ومغنى اللبيب ٢/ ٦١ ، وشرح التصريح ١/ ١٣٦ ، وأنظر أيضاً قراءة رقم ٥٠٤٥ من معجم القراءات .

(٢) في ط : « شعية » تحريف واضح .

قال سيبويه : وهذا أيضاً غلط ، لأنه لا يجوز أن يلغى إلا أفعال الشّكّ واليقين نحو : ظننت وعلمت وبابهما .

وقال الفراء : (ثم لننزعن من كل شيعة أيّهم أشد) أي لننزعن بالنّداء ، فننادي « أيهم أشد على الرّحمن عتّيا » .

وله فيه قول آخر ، وهو : أنه قال : يجوز أن يكون الفعل واقعاً على موضع « مِنْ » كما تقول أَصَبْتُ من كُلّ طعام ، ونِلْتُ من كُلّ خير ، ثم تقدر ، ننظر « أيّهم أشد على الرحّمن عتّيا» .

وله فيه قول ثالث : قال : يجوز أن يكون معناه: ثم لَنَنْزِعَنّ من الذين تَشايعوا ينظرون بالتّشايع « أيهم أشدّ على الرحمن عتِيّا » ، فيكون « أي » في صلة التشايع .

قال : وأجود هذه الأقاويل قول سيبويه ، والقول الأخير من أقوال الفرّاء ، ففي الآية ستة أقوال ثلاثة للبصرّيين ، وثلاثة للكوفيّين .

قال سيبويه : « أيّهم » ههنا بتأويل « الذي » وهو في موضع نصب بوقوع الفعل عليه ، ولكنّه بُنِي على الضّمْ ، لأنه وصل به « الذي » وأخواته ، لأنه وصل باسم واحد ، ولو وصل بجملة لأعرب ، فأشَدّ خبر مبتدأ مضمر تقديره : هو أشدُّ ، و « عتيًّا » منصوب على التّمييز . ولو أظهر المبتدأ لنصب « أيّ » فقيل لننزعن من كل شيعة أَيَّهُم هو أشدّ .

مجلس أبي إسحاق الزّجاج مع جماعته :

ذكره أبو حيّان في (تذكرته) وهو في (كتاب المجالس) المشار إليه ،وأظنّه تأليف تلميذه أبي القاسم الزّجاجي ، فإنه قال فيه : قال لنا أبو إسحاِق يوماً في مجلسه : كيف تصغّرون المُهْوَأنّ في قوله رؤبة :

قد طرقت سَلْمى بليلٍ هاجعاً يطوي إليها مُهْوأنًّا واسِعا[1] = ٤١٦
فأرَّقَتْ بالحُلْم وَلعاً والعِا

قال : المُهْوَأنّ : الواسع من الأرض البعيد . والولْع : الكذب . فَخُضْنا في تصغيره ، فلم يَرْض ما جئنا به ، فقال : الوجه أن يقال : مُهَيِّن .

وقياس ذلك أن الاسم على ستّة أحرف ، وكلّ اسم جاوز أربعة أحرف ليس رابعه حرف مدّولين / فقياسه أن يُرَدّ إلى أربعة أحرف في [٣/١٨ التّصغير كما قالوا في. سَفَرْجل: سُفَيْرِجٍ ، وفي فرزدق : فريزد ، وكذلك ما أشبهه فوقعت ياء التّصغير في مُهْوَأَنّ ثالثة ساكنةً ، وبعدها واو ، فوجب قلب الواو ياءً ، وإدغام الأولى فيها ، فصارت بعد الهاء ياءً شديدة وبعدها ثلاثة أحرف : همزة ونونان ، فلو حذفت النّون بطل معنى الاسم،واختلّ،فحذفت الهمزة وإحدى النّونين،فقلت : مُهَيِّن كما

(١) انظر مجالس العلماء للزجاجي / ١٣٥ .
(٢) انظر الشاهد في مجالس العلماء للزجّاجيّ / ١٣٥ وفيه : « أسما » مكان : « سَلمى » و « تطوى الينا » مكان : « يطوى إليها » .

ترى ، وإن شئت مُهَيْونِ فأظهرتَ الواو ، لأنها متحرّكة في الاسم قبل التصغير . وتقول في جمعه : مَهاوِن .

قال : والقياس عندي فيه أن يقال : هُوَيِّن كما قيل في تصغير مقشعّر : قُشَيْعِر ، وفي مطمئن طُمَيْئِن .

هذا هو القياس .

مناظرة بين الكسائي واليزيديّ

قال غازي بن محمد بن علي بن أحمد بن الحسين الأسدي الواسطي في كتابه (بَرْق الشِّهاب) : ما نصه : « نقلت من خط عبيد الله بن العباس بن الفرات ما نسخته ، أخبرني عَميّ أبو الحسن محمد ابن العباس بن الفرات ، قال :أخبرني أبو العباس بن أحمد بن الفرات قال : أخبرنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيديّ ، قال : سمعت أبا القاسم عبيد الله بن محمد بن أبي محمد اليزيديّ عمنّ يحدث عن أحمد بن محمد بن أبي محمد أخيه وعمّي، قال: حدثني أبي[1] محمد ابن أبي محمد ، قال : كُنّا مع المهدي قبل أن يُسْتخلف بأربعة أشهر ، وكان الكسائيّ معنا ، فذكر المهدي العربيّة وعنده شيبة بن الوليد العبسيّ ، فقال المهدي : يبعث إلى اليزيدي والكسائي ،وأنا يومئذٍ مع يزيد بن منصور خال المهديّ ، والكسائيّ مع الحسن الحاجب،فجاءنا الرّسول فجئت أنا ، وإذا الكسائيّ على الباب قد سبقني ، فقال لي : يا أبا محمد أعوذ بالله من شَرّك ، قال : فقلت له : والله لا تُؤتى من قِبَلِي حتى أُوتيَ[2] من قِبَلِك .

قال : فلما دخلنا عليه أقبل عليّ فقال : كيف نسبوا إلى البحرين ، فقالوا : بحرانيٌّ،ونسبوا إلى الحِصَنَيْن ، فقالوا : حِصنيّ .

(١) يعني أباه

(٢) في أمالي الزجاجي : « أو أوتى » بوضع : « أو » مكان : « حتّى » .

ولم يقولوا : حِصْنَانِيّ ، كما قالوا : بَحرانّي ؟ قال : قلت : أَصلح الله الأمير - إنهم لو نسبوا إلى البَحرين فقالوا : بَحْرِيّ لم يعرف إلى البَحْرَيْن نسبوه أم إلى البَحْر ؟ ولما جاءوا إلى الحصنين لم يكن موضع آخر ينسب إليه غير الحِصنين / فقالوا : حِصنيّ . [١٩/

قال أبو محمد : فسمعت الكسائِيَّ يقول لعمرو بن بزيع[1] : لو سألني الأمير لأخبرته فيها[2] ، بعلّة هي أحسن من هذه . فقال أبو محمد : فقلت : أصلح الله الأمير : إنّ هذا يزعم أنك لو سألته لأجاب بأحسن مما أجبت به ، قال : فقد سألته ، فقال الكسائي : إنهم لمّا نسبوا إلى الحصنين كانت فيه نونان ، فقالوا : حِصنيّ اجتزاءً بإحدى النُّونَيْن من الأخرى ، ولم يكن في البحرين إلاّ نون واحدةٌ فقالوا : بحراني ، فقلت : أصلح الله الأمير ، كيف يَنْسِبُ رَجُلاً من بني جِنّان ؟ يلزمه أن يقول : جِنّيّ ،لأنّ في « جِنّان » نونين .

فإن قال ذاك ، فقد سوّى بينه وبين المنسوب إلى الجنّ .

قال : فقال المهديّ : فتناظرا ، قال : فتناظرْنا في مسائل حفظ قولي وقوله إلى أن قلت له : كيف تقول : إنّ مِن خَيْر القوم أو خيرُهم بَتَّةً زيدٌ ؟

---

(١) في ط ، والنسخ المخطوطة : « بزيغ » بالغين ، وقد حققه أستاذنا هارون في هامش : « أمالي الزجاجيّ » /٦٠ وأثبت أنه بالعين .

(٢) في أمالي الزجاجي /٦٠ : لو سألني الأمير عنهما لأجبته بأحسن من هذه العلّة » .

قال : فأطال الفكر لا يجيب بشيء ، قال : قلت : أعز الله الأمير ، لأن يُجِيب فيخطىء ، فيتعلّم أحسنُ من هذه الإطالة .

قال : فقال : إنّ من خير القوم أو خَيْرُهم بتَّة زيداً . قال : فقلت : أصلح الله الامير ، ما رضي أَنْ يَلْحن حتى لَحن وأحال[1] .

قال : فقال : كيف قال ، قلت : لرفعه قبل أن يأتي لإنّ باسم ، ونصبه بعد رفعه . قال : فقال شيبة بن الوليد أراد بـ « أو » : « بل » فرفع ، : فقلت هذا معنًى . قال : فقال الكسائي : ما أردت غير ذلك ، قال : فقلت : فقد أخطآ[2] جميعاً أيها الأمير . لو أراد بـ « أو » : « بل » لرفع « زيداً » ، لأنه لا يكون بل خَيْرُهُم زيداً .

قال : فقال له المهدي : يا كسائي ، لقد دَخَلْتَ عليَّ مع مسلمة النّحوي وغيره فما رأيت كما أصابك اليوم .

قال : ثم قال : هذان عالمان ولا يقضي بينهما إلا أعرابي فصيح تلقى عليه المسائل التي اختلفا فيها ، فيجيب .

قال : فبعث إلى فصيح من فصحاء الإعراب ، قال أبو محمد فإلى أن يأتي الأعرابي أطرقت ، وكان المهديّ محباً لأخواله ، ومنصور

---

(١) أحال : في القاموس : « حول » : « كل ما تحوّل أو تغيّر من الاستواء إلى العِوَج فقد حال » .

(٢) في أمالي الزجاجي / ٦١ أخطأتما جميعاً » .

٢/٢٠] ابن يزيد حاضر، فقلت / أصلح الله الأمير : كيف ينشد هذا البيت الذي جاء في هذه القصيدة :

يـا أيّهـا السـائلي لأُخْبِـرَه عَمّن بصنعاءَ مِنْ ذوي الحَسَبِ
حِمْيـرٌ سـاداتُهـا تُقِـرُّ لهـا بالفضل طُرًّا جحاجح[١] العَرَبِ
٤١٧= فـإن من خيـرهـم وأكـرمهـم أو خيـرَهُـمُ بـتَّـة أبـو كَربِ

فقال المهدي : كيف تنشد أنت ؟ فقال : فقلت أو خَيْرَهم بتَّة أبو كَرِب على معنى إعادة إنّ ، قال : فقال الكسائي : هو قالها السّاعة أصلح الله الأمير ـ، قال، فتبسم المهديّ ، وقال : إنك لتجيب له وما تدري .

قال : فطلع الأعرابي الذي بعث إليه فألقيت عليه المسائل[٢] . وكانت ستّ مسائل، فأجاب فيها بقولي فاستفرغني[٣] السّرور حتى ضربت بقلنسوتي الأرض ، وقلت : أنا أبو محمد ! قال: فقال شيبة بن الوليد : يتكنّى باسمك أيها[٤] الأمير ! قال المهدي : والله ما أراد بذلك مكروهاً ، ولكنه فعل ما فعل بالظّفر، وقَدْ لَعَمْري ظفر ! قال :

(١) في ط والمخطوطات : « جماجم » وفي أمالي الزجاجي ٦١/ : « جحاجح » .
(٢) في ط فقط : « لمسائل » بإسقاط الألف ، تحريف .
(٣) في بعض النسخ المخطوطة : « فاستفزعني » .
(٤) في ط : « أتها » بالتاء ، تحريف واضح .

فقلت : إن الله أنطقك أيها الأمير بما أنت أهله ، وأنطق[1] غيرك بما هو أهله ، قال : فلمّا خرجْنا ، قال لي شيبة : تخطئني بين يدي الأمير ، أمّا لَتَعْلَمَنّ ، قال : فقلت : قد سمعت ما قلت ، وأرجو أن تجد غبّها ، قال : ثُمّ لَمْ أُصْبح حتى كتبت رِقاعاً عِدّة ،فلم أدع ديواناً إلّا دسست إليه رقعةً فيها أبيات ، قلتهافيه ،وأصبح الناس ينشدونها :

وهي :

عِشَ بجدٍّ ولا يضرّك نوْكٌ[2] إنّما عيشُ مَنْ ترى بالجُدودِ[3]
عش بجدٍّ وكُنْ هَبَنَّقَة[4] القيـ ـسيّ نوكاً أو شيبةَ بن الوليد

(١) في ط : « وانطلق » بزيادة اللام ، تحريف واضح .
(٢) النُوك ، وتضم نونه وتفتح : الحمق . وفعله : نَوك كَفَرِح ، ومصدره : نَواكة ، وَنَواكا ، ونَوَكا محرّكة ، وهوأنوك ، وجمعه : نَوكى ونُوك كسَكْرى وهُوج ، وامرأة نوكاء من نَوِك أيضاً . ويقال : ما أنْوكه : ما أحمقه ، ولم يُقَلْ : أَنْوِك به ، وهو القياس . انظر القاموس .
(٣) الجُدود : الحظوظ .
(٤) هبنّقة : لقب له . واسمه : يزيد بن ثروان . وفي الاشتقاق لابن دريد ص ٣٧٥ . قال : « وكان أحمق أهل الأرض ، وبه يضرب المثل : وأنشد للفرزدق :
فلو كان ذا الودع بن ثروان لالتوت به كفه عنها يزيد الهبنّقا
وفي مجمع الأمثال للميداني ١ / ٢١٨ :«ومن حمقه أنه كان يرعى غنم أهله ، فيرعى السّمان في العُشْب ، وينحّي المهازيل ، فقيل له : ويحك ؟ ما تصنع ؟ قال : لا أفسد ما أصلحه الله ، ولا أصلح ما أفسده » ثم ذكر الميدانيّ هذه الأبيات .

شبْت يا شيب يا جدّي(٤) بني القعـــ ـــقاع ما أنت بالحليم الرشيـدِ
لا ولا فيك ، خلّة(٢) من خلال الخيـــ ـــر أحـــرزَتَهـا بِحَـزْم وجُـودِ
غير ما أنك المُجِيد لتقطيـــ(٣) ـــع غناء وضَرْب(٤) دُفٍّ وعُـودِ
فعلى ذا وذاك يحْتملُ(٥) الدَّهـــ ـــرَ مُجِيـداً لَه(٦) وغَيْـر مُجيدِ

اخرج هذه القصة أبو القاسم الزّجاجي في (أماليه) من طريق أبي / عبد الله اليزيديّ عن أبي الفضل بن محمد عن أبي محمد يحيى ابن المبـارك اليزيديّ ، فذكـر القصّـة ، وفيها ، فقـال المهـدي : قـد اختلفتما ، وأنتما عالمان فمَنْ يَفْصِل بينكما ؟ قلت : فصحاء العرب المطبوعون . [٢١/٢

قال الزّجاجي : المسألة مبنيّة على الفسـاد للمغالـطة . فأمّـا

(١) في مجالس العلماء /٢٩٢ ، وفي أمالي الزجاجي : « يا هُنَى » وهو تصغير « هن » وهو كناية عن الشيء الذي يستقبح ذكره . وفي حـاشية مجـالس العلماء : « وفي الأغاني فقط : « يا جدي » .
(٢) في مجالس العلماء ، وفي أمالي الزجاجي : « خصلة » مكان : « خلة » .
(٣) في مجالس العلمـاء ، وفي أمـالي الـزجـاجي : « لتحبيـر » مكـان : « لتقطيع » .
(٤) في مجالس العلماء : « لضرب » باللام ، وفي أمالي الزجاجي : « يضرب بالباء » .
(٨) في مجـالس العلماء : « نحتمـل » بـالنون ، وفي أمـالي الـزجـاجي : « تحتمل » بالتاء .
(٦) في مجالس العلماء وأمالي الزجاجي : « به . » مكان : « له » .

جواب الكسائيّ فغيرَمْرضِيٍّ عند أحد ، وجواب اليزيديّ غير جائز أيضاً عندنا ، لأنه أضمر « إنّ » وأعملها ، وليس من قُوّتها أن تضمر فتعمل .

فأما تكريرها فجائز قد جاء في القرآن(١) والفصيح(٢) من الكلام .

والصواب عندنا في المسألة أن يقال : إن من خير القوم وأفضلهم أو خَيْرُهم البتّة زيدٌ ، فتضمر اسم إنّ فيها، وتستأنف ما بعدها .

وذكر سيبويه : أن البتّة(٣) مصدر لا تستعمله العرب إلاّ بالألف والّام ، وأن حذفهما خطأ(٤) . انتهى .

---

(١) يعني قوله تعالى : ﴿ **إن الذين آمنوا والّذين هادوا والصّابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة** ﴾ [الحج/١٧] فجعل إن الثانية مع اسمها وخبرها خبراً عن الأول .

(٢) مثل قول الشاعر :

إن الخليفة إنّ الله سَرْبَلَهُ سِرْبال مُلْكٍ به تُرْجَى الخواتِيمُ

انظر الشاهد في أمالي الزجاجي /٦٢ ، ومجالس العلماء /٢٩٣ . وفيه : « تُزْجى » بالزّاي .

(٣) في اللسان : « بتت » . قال سيبويه : وقالوا : قعد البتّة مصدر مؤكد ولا يستعمل إلاّ بالألف واللام .

(٤) في اللسان : « بتت » قال ابن برّي : مذهب سيبويه وأصحابه أن البتّة لا تكون إلاّ معرّفة « البتّة » ، وإنما أجاز تنكيره الفراء وحده وهو كوفيّ . =

مجلس بين ثعلب والمبرّد

قال أبو بكر الزّبيدي في طبقات النّحويين[١] : قال أبو عمرو الزّاهد:قال لي ثعلب : دخلت يوماً على محمد بن عبد الله بن طاهر ، وعنده أبو العبّاس محمد بن يزيد وجماعة من أسنانه[٢] وكُتّابه ، فلما قعدت قال لي محمد بن عبد الله : ما تقول في بيت امرىء القيس :

٤١٨= لــه مَتْنَتَــان خـظاتـاكـمـا أَكَبّ على سـاعِـدَيْــه النَّمِـرْ[٣]

قال : فقلت : الغريب أنه يقال : « خظا بظا » : إذا كان صُلْباً مكتنزاً. ووصف فرساً .

وقوله : « كما أكب على ساعديه النّمر » أي في صلابة ساعِدَيْ النّمر إذا اعتمد على يديه .

= وفي حاشية الصّبان : ٢/١٢٠ : « البتة : مصدر حذف عامله وجوباً أي أبت البتّة ، والتاء للوحدة . والبت : القطع ، أي أقطع بذلك القطعة الواحدة،أي لا أتردد بعدالجزم ،ثم أجزم مرةأخرى،فيحصل قطعتان أو أكثر ، وكأن اللام للعهد أي القطعة المعلومة مني التي لا تردّدمعها،و « أل » في البتة لا يسمع فيها إلا قطع الهمزة ، والقياس وصلها » .

(١) انظر طبقات النحويين للزبيدي /١٤٥ .

(٢) أسنانه : « أشباهه » كما في طبقات النحويين .

(٣) من شواهد : ابن يعيش ٢٨/٩ ، والمقرّب ١٨٦/٢ ، ١٩٢ ، وشواهد الشافية /١٥٦ ، والمغنى ٢١٥/١ .
وانظر ديوانه /١١٢ من قصيدة مشهورة مطلعها :
أحــار بن عمـرو كــأنّي خَمِـرْ ويعــدو على المــرْء مــا يــأْتَمِـرْ .

والمتن : الطريقة الممتّدة عن يمين الصّلب وعن شماله .

وما فيه من الغريب : أنه « خطتا » فلما أن تحركت التاء أعاد الألف من أجل الحركة والفتحة .

قال : فأقبل بوجهه على محمد بن يزيد ، فقال له :ـ أعزّ الله الأمير ـ،إنما أراد في « خظاتا » الإضافة ، أضاف خظاتا إلى « كما » ، فقلت له : ما قال هذا أحد! فقال محمد بن يزيد : بلى سيبويه يقوله ، فقلت / لمحمد بن عبد الله : لا والله ، ما قال هذا سيبويه [٢٢/٣ قطّ ، وهذا كتابه فليحضر ، ثم قلت : وما حاجتنا إلى كتاب سيبويه ؟ أيقال : مررت بالزيدين ظَرِيفَيْ عمرو ، فيضاف نعت الشيء إلى غيره؟ فقال محمد بن عبد الله ـ بصحة طَبْعه ـ: لا والله، ما يقال هذا. ونظر إلى محمد بن يزيد فأمسك ولم يَقُل شيئاً ، وقمت وتقضى[1] المجلس .

قال الزّبيدي[2] : القول ما قال المبرّد ، وإنما سكت لما رأى من بَلَهِ القوم ، وقلّة معرفتهم . وقوله : مررت بالزيدين ظَرِيفَيْ عمرو جائزٌ جدًّا . انتهى .

---

(١) في طبقات الزبيدي : « ونهض ».
(٢) ليس في طبقات الزبيدي المحققة هذه العبارة الأخيرة التي ذكرها السّيوطي في الأشباه .

مناظرة بن أبي حاتم والتّوزي

قال الزّجاجيّ في (أماليه) : أخبرنا أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قُتيبة عن أبي حاتم ، قال : كنت عند الأخفش سعيد ابن مسعدة وعنده التّوزي[1] ، فقال التّوزي : ما صنعت في كتاب « المذكر والمؤنث » يا أبا حاتم ؟ قلت : قد جمعت منه شيئاً، قال فما تقول في الفردوس ؟ قلت : هو مذكّر ، قال : فإن الله تعالى قال : ﴿ **الّذين يَرِثون الفردوس هم فيها خالدون** ﴾[2] . قلت : ذهب إلى معنى الجنّة فأنّثه، كما قال تعالى : ﴿ **مَن جاء بالحَسنة فله عَشْر أمثالِها** ﴾[3] فأنّث والمثل مذكّر ، لأنه ذهب إلى معنى الحسنات كما قال عمر بن أبي ربيعة :

٤١٩= فكان مِجَنّي دون من كنتُ أتَّقِي　　ثلاثُ شُخوصٍ كاعبانِ ومُعْصِرُ[4]

---

(١) هو عبد الله بن محمد بن هارون . قرأ على الجَرْمي كتاب سيبويه، وكان أعلم من الرياشي والمازني ، وقد قرأ أيضاً على الأصمعيّ وغيره، وصنف كتاب : الخيل ـ الأمثال ـ الأضداد ، ومات سنة ٢٣٣ ،وهجاه بعضهم بقوله :

يا من يزيدُ تَمَقُّتاً　　وتبغُّضاً في كل لَحْظَهْ
واللّه لو كنت الخليل　　لما كتبنا عنك لفظهْ

انظر البغية ٢/ ١٦١ ،وأخبار النحويين البصريين / ٦٥ .

(٢) المؤمنون / ١١ .

(٣) الأنعام/ ١٦٠ .

(٤) سبق ذكره رقم ١٤٣ .

فأنّث والشخص مذكّر ، لأنه ذهب إلى معنى النساء ، وأبان ذلك بقوله : كاعبان ومعصر ، وكما قال الآخر :

٤٢٠ = وإن كِلاباً هـذه عَشْـرُ أَبْـطُنٍ   وأنْت بَريءٌ من قبائلها العَشْرِ[1]

فأنث ، والبطن مـذكّر ، لأنه ذهب إلى القبيلة .

فقال لي : يا غافل! الناس يقولون : نسألك الفردوس الأعلى . قلت : يا نائم هذه حجّتي ، لأن الأعلى من صفات الذّكران ، لأنه أفعل ولو كان مؤنّثاً لقال : العليا كما قال : الأكبر والكُبرى ، والأصغر والصّغرى ، فسكت خَجلاً[2] . /   [٣ / ٣

(١) سبق ذكره رقم ١٤٤ .
(٢) انظر هذه المناظرة في أمالي الزجاجيّ /١١٧، ١١٨ .

مناظرة بين ابن الأعرابي والأصمعيّ

قال الزّجاج أيضاً : قال الأخفش : أخبرنا ثعلب عن ابن الأعرابي ، قال : دخلت على سعيد بن مسلم وعنده الأصمعي ينشده قصيدةً للعجاج حتى انتهى إلى قوله :

٤٢١= فإن تبدّلتُ بآدي آدا لم يكُ ينآد فأمْسَى انآدا[١]
فقد أراني أصل القُعَّادا

فقال له : ما معنى القعادا ؟ فقال : النساء . قلت : هذا خطأ ، وإنما يقال في جمع النّساء : قواعد ، قال الله عز وجل : ﴿ والقواعِدُ من النّساء ﴾[٢]

ويقول في جمع الرّجال : القُعّاد ، كما يقال : راكب ورُكّاب ، وضاربٌ وضْرّاب ، فانقطع .

---

(١) من شواهد : الخصائص ٢ / ١٧٤ ، والمخصص ١٥ / ٨١ وقد روى الرجز في الخصائص على النحو التالي :
إمّا تَرَيْنِي أصل القّعادا واتّقي أن أنهض الإرعادا
من أن تبدَّلْتُ بآدِي آدا لم يك ينآد فأمْسَى انآدا
والآد : القوة ، وانآد : اعوجّ .
وفي ط : « العقادا » تحريف واضح .

(٢) النور/ ٦٠ .

قال : وكان سبيله أن يحتجّ عليّ فيقول : قد يُحْمل بعض الجمع على بعض ، فيحمل جمع المؤنّث على المذّكر ، وجمع المذكر على المؤنث عند الحاجة الى ذلك كما يجمع المؤنث[1] ، قالوا في المذكّر : ها لك في الهوالك ، وفارس في الفوارس ، فجمع كما يجمع المؤنث ، وكما قال القطاميّ في المؤنث :

أبصارُهنّ إلى الشّبان مائلةٌ وقد أراهُنّ عنّي غَيْرَ صُدّادِ[2]

(١) « كما يجمع المؤنث » زيادة في نسخ الأشباه ليست في أمالي الزجاجيّ .
(٢) من شواهد : العيني ٤/٥٢١ ، والتصريح ٢/٣٠٨ ، والأشموني ٤/١٣٣ .
وانظر هذه المناظرة في أمالي الزّجاجيّ /٥٨ ، وأمالي الزجاج /٣٩ ومجالس العلماء للزجاجيّ /٢٧٤ .

مجلس أبي عمرو بن العلاء مع عيسى بن عمر

قال الزّجاجِيّ في أماليه : أخبرنا أبو عبد الله اليزيديّ يرفعه إلى عَمّه أبي محمد اليزيديّ ، واسمه يحيى بن المبارك ، قال : كنا في مجلس أبي عمر بن العلاء ، فجاءه عيسى بن عمر الثّقفي ، فقال : يا أبا عمرو ، ما شيءٌ بلغني عنك أنك تجيزه ؟ قال : وما هو ؟ قال : بلغني أنك تجيز : « ليس الطِّيبُ إلّا المسكُ » ، بالرّفع ، فقال له أبو عمرو : هيهات ، نمت وأدلج النّاس[١] ، ثم قال لي أبو عمرو : تعال أنت يا يحيى ، وقال لخلف الأحمر : تعال أنت / يا خلف ، امِضْيا إلى [٣/٢٤] أبي مهدية[٢] فلقّناهُ الرّفع فإنّه يأبى ، وامضيا إلى المُنْتجع بن نبهان التّميمي ، فلقّناه النّصب فإنه يأبى .

قال أبو محمد : فمضينا إلى أبي مهديّة ، فوجدناه قائماً يُصلي ، فلما قضى صلاته أقبل علينا فقال : ما خطبكما ؟ فقلت :

---

(١) بعده في مجالس العلماء للزجاجّي : « ليس في الأرض حجازيٌّ إلاَّ وهو ينصب ، وليس في الأرض تميميٌّ إلاَّ وهو يرفع .

(٢) أبو مهديّة : أعرابي صاحب غريب يروي عنه البصريون . انظر أخباره بالتفصيل في كتاب : «الأعرابيات» لخليل مردم/١٢٥ . ومن لطائف أخباره : أنه لما أسَنّ ولّي جانباً من اليمامة ، وكان به قوم من اليهود أهل عطاء وجدة ، فأرسل إليهم ، فقال : ما عندكم في المسيح؟ قالوا : قتلناه وصلبناه ، قال : فهل غرمتم ديته ؟ قالوا : لا . قال : إذن والله لا تبرحوا حتى تغرموا ديته ، فأرضوه حتى كفّ عنهم » .

جئناك لنسألك عن شيء من كلام العرب ، قال : هاتيا ، فقلنا : كيف تقول ليس الطّيبُ إلّا المسكُ ،؟ فقال : أتأمراني بالكذب على كِبَر[١] سِنّي ، فأين الزّعفران ، وأين الجادي؟ وأين[٢] بَنّة[٣] الإبل الصّادرة ؟ فقال له خلف الأحمر : « ليس الشّرابُ إلّا العسلُ » . قال : فما تصنع سودان هَجَر ، ما لهم غير هذا التّمر .

فلما رأيت ذلك قلت له : كيف تقول : « ليس مِلاكُ الأمر إلا طاعةُ الله » ، فقال : هذا كلام لا دَخَل فيه ، « ليس مِلاك الأمر إلا طاعةَ الله والعملَ بها . ونصب : فلقّناه الرّفع فأبى ، فكتبنا ما سمعنا منه .

ثم جئنا إلى المنتجع ، فقلنا له : كيف تقول : « ليس الطّيب إلّا المسكَ » ؟ ونصبنا ، فقال : ليس الطّيبُ إلّا المسكُ ورفع ، وجَهِدْنا به أن ينصب فلم ينصب ، فرجعنا إلى ابي عمرو ، وعنده عيسى ابن عمر ، لم يبرح بعد : فأخبرناه بما سمعنا ، فأخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه إلى أبي عمرو ، وقال ، بهذا سُدّت الناس يا أبا عمرو .

---

(١) في مجالس العلماء/٢ : « كَبْرَة » .

(٢) في ط : « الجاوي » بالواو تحريف صوابه من المخطوطات ومن مجالس العلماء . والجاديّ هو الزعفران .

(٣) والبنّة : الرائحة ، وفي القاموس : البنّة : الريح الطيبة والمنتنة وجمعه : بِنان .

مجلس أبي إسحاق إبراهيم بن السّري الزجاج مع رجل غريب

قال الزّجاج في (أماليه) : حضرت أبا اسحاق الزّجاج يوم الجمعة في مجلسه بالجامع الغربيّ بمدينة السلّام بعد الصّلاة وقد دسّ إليه أبو موسى الحامض رجلاً غريباً بمسائل .

منها : كيف تجمع هبَيٌّ[١] وهَبَيّة جمع التكسير ؟ فقال أبو إسحاق : أقول : هبايّ كما ترى فأُدغم ، وأصل الياء الأولى عندي السّكون ، ولولا ذلك لأظهرتها .فقال له الرجل : فلِمَ لا تصرفه إذاكان أصله عندك السّكون كما تصرف حماراً ؟ فقال : لأن حماراً غير مكسّر ، وإنما هو واحد، فلذلك صرفته ، ولم أصرف هبايّ، لأنه مكسّر .

قال : وما أنكرت من أن يكونوا أعلّوا العين في هذا الباب ، وصحّحوا اللاّم فشبهوا / الياء ههنا التي هي لام[٢] بعين المعتلّ ، ثم أعلوّا العين مثل راية[٣] وغاية[٤] فقال : هذا مذهب ، وهو عندي جائز . [٢٥/

(١) الهَبيّ بفتح الهاء والباء : الصّبي الصغير وهي : هبَيّة .
(٢) في مجالس العلماء /١٤١ : « لام الفعل » بزيادة : « الفعل » .
(٣) في ط : « رأيته » تحريف صوابه من المخطوطات ومن مجالس العلماء .
(٤) سقطت هذه الكلمة من ط والتصويب من المخطوطات، ومجالس العلماء .

ثم قال له أبو إسحاق : أراك تسأل سؤال فَهْم ، فكيف تُصَغِّر (هَبَيّ)[١] ؟ فقال : أنا مستفهم ، والجواب منك أحسن فقال : أبو إسحاق : يقال في تصغيره : هُبَيّ[٢] فتصحّح الياء الثّانية في الأصل ، وتدغم فيها الياء الأولى التي هي لام الفعل ، وتأتي بباء التصغير ساكنة فلا يلزم حذف شيء . والهَبيّ والهبيّة : الصبيّ والصبيّة .

ثم قال له الرجل : كيف تَبْنِي من قضيت مثل : جَحْمَرِش وهي[٣] العجوز .

قال أبو إسحاق : أما على مذهب المازنّي ، فيقال فيه: قَضْيَيِيٌ لأن اللّام الأولى بمنزلة غير المعتلّ لسكون ما قبلها ، فأشبهت ياء ظَبْي ، فكأَنْ ليس في الكلام إلّا ياءان ، فصحّت الأولى من الأُخْرَيَيْنِ وأعللت الآخرة ، هذا مذهب أبي عثمان .

والأخفش يقول فيها : قَضْيَا قال : أحذف الآخرة وأقلب الوسطى ألفاً لانفتاح ما قبلها .

فقال له الرجل : فكيف تقول منها من قرأت ؟ فقال أبو إسحاق : يقال : قَرْآء مثل : قَرْقاع ، وأصله : قَرْأَئى وزنه :

(١) في ط : « هيى » بياءين ، تحريف .
(٢) في ط : « هيي » بياءين ، تحريف .
(٣) في مجالس العلماء : « وهو » .

قَرْعَيع ، فأجتمعت ثلاث همزات فقلبت الوسطى منهن ياءً لاجتماع الهمزات ، ثم قلبتها ألفاً لانفتاح ما قبلها .

فقال له : فما وزن كينونـة عندك ؟ قـال : فيعلولة ، وأصلهـا كَيْوَنُونة ، ثم قلبت الواو ياءً لسبق الياء لهما ساكنةً ، وأدغمت الأولى في الثانية فصار كَيَّنُونة[(١)] ، ثم خُفِّفت فقيل: كَيْنَوُنُة[(٢)] ،كما قيل في ميّت وهيّن وطيّب : ميْتْ وهَيْنْ وطَيْب .

قال : مـا الدلّيل على هذه الدعوى والفرّاء يزعم أنها فَعْلولة ؟ قال : الدليل على ذلك ثبات الياء ، لأنه لو كان أصلاً لزمه الاعتلال لأنه لا محالة من الكون ، فكان يجب أن يقال : كونونة إن كان اصلها فَعْلولة بإسكان العين ، وإن كان أصلها فَعَلُولة بتحريك العين فواجب أن يقال : كانونة .

فقال له الرجل : فما تقول في امرأة سمّيت(أرْؤُس) ثم خففّت الهمزة كيف تُصغرها ؟ فقال : أُرَيْس ولا أزيد الهاء . فقال له : ولم وقد صار على ثلاثة أحرف ، ألست تقول في تصغير هند : هُنَيدة وعين عُيَيْنْة ؟ فقال الزّجاج : هذا مخالف لذلك ، فإني ولو خفّفت الهمزة فإنها مقدّرة في الأصل / والتخفيف بعد التحقيق . [٢٦/٣]

قال : فلِمَ لا تلحقه بتصغيـر(سماء)إذا قلت : سُمَيّـة ، أليس الأصل مقدّراً ؟ فقال : هذا لا يشبه تصغير سماء ، لأن التخفيف في

(١) في ط : « كيونونه »

(٢) في ط : « كئينونة » بالهمزة ، تحريف .

أرؤ س عارض ، والتحقيق فيه جائز ، وأنت في تحقيق[١] سماء تكره الجمع بين ثلاث ياءات ، وأنت لا تكره التحقيق في أروءس ، فلو حقّقته صار على أربعة أحرف ، وهو الأصل ، و(سماء) الحذف لها لازم فصار كأنه على ثلاثة أحرف ،فلحقتها الهاء في التّصغير .

قال أبو القاسم الزّجاجي : ونظير كينونة في الوزن : القَيْدُودة ، وهي "طّول ، والهَيْعوعة وهي مصدرها هاع الرّجل : إذا جَبُنُ هَيَعْوعةً ، والطّيرورة من الطّيران .

كلّ هذا أصله عند البصريّين فيعلولة[٢]، ثم لحقتْه ما ذكرت لك .

وكان في المجلس المشوق فأخذ بياضاً[٣] وكتب من وقته :

صبراً أبا إسحاقَ عن قُدْرة	فذوا النُّهى يَمْتَثِل الصّبرا
وأَعْجَبْ من الدّهر وأوغاده	فإنّهم قد فَضَحُوا الدَّهرا
لا ذَنْبَ للدّهر ولكنّهم	يستحسنون الغَدْر والمَكْرَا
نُبِّئْتُ بالجامع كلباً لهم	ينبح منك الشَّمْس والبَدْرا
والعلمَ والحِلْمَ ومحض الحِجا	وشامخَ الأَطواد والبَحْرا
والدّيمة الوطفاءَ في[٤] سَحِّها	إذا الرُّبى أضحت بها خُضْرا

(١) في مجالس العلماء تحقيق مكان : « تحقير » وفي نسخ الأشباه : « تحقير » بالراء ، والصواب ماجاء في مجالس العلماء ، لأن الأسلوب يدل عليه .

(٢) في ط فقط : فيعولة صوابه من المخطوطات ومحابس العلماء .

(٣) البياض : القرطاس .

(٤) في مجالس العلماء : « من سحّها » .

فتلك أوصافك بين الورى   يَأْبَيْن والتِّيه له[١] الكِبْرا
يظنُّ جَهْلاً والذي دَسَّهُ   أن يلمسوا العَيُّوق والغفرا[٢]
فأرسلوا النَّزْر إلى غامرٍ   وغَمْرُنا يستوعب النَّزْرا
فالْهَ أبا إسحاق عن خامل   ولا تُضِق منك به صَدْرا
وعن خُشار[٣] عُرَرٍ[٤] في الورى   خطيبُهُمْ من فمه يَخْرَا

قال أبو إسحاق : فعقب[٥] هذا المجلس سألني محمد بن يزيد المبرد يوماً : فقال : كيف تقول في تصغير أُمويّ ؟ فقلت له : أقول : أُميّيّ ، فقال لي : لِمَ طرحت ياء التّصغير من أُمويّ وأثبتها في هذا ؟ فقلت تلك لغيره ، تلك للجنس ، وهذا له في نفسه / فلا يُطْرح ما كان له في نفسه حملاً على ما كان للجنس ، فقال : أجدت يا أبا إسحاق . [٢٧/٢

(١) في مجالس العلماء : « لك » مكان : « له » .
(٢) الغَفْر كما في القاموس : منزل للقمر ، ثلاثة أنجم صغار .
والعيّوق: نجم أحمر مضيء في طرف المجرّة الأيمن يتلو الثريا ولا يتقدَّمُها .
(٣) الخشار في القاموس والخشارة بضمها : الرديء من كل شيء وسَفَلَة الناس كالخاشر .
(٤) العُرَّة بالضم ـ كما في القاموس ـ : ذرق الطير، وَعَذِرة الناس، وجمعه : عُرَر . وفي ط : « غرر » بالغين تحريف ، صوابه من النسخ ـ المخطوطه ـ ومجالس العلماء .
(٥) في مجالس العلماء : « بعقب » بالباء .

مجلس ابن دريد مع رَجُل

قال الزجاجي في (أماليه)[1] : أخبرني بعض أصحابنا قال : حضرت مجلس أبي بكر بن دُرَيد ، وقد سأله بعض الناسّ عن معنى قول الشاعر :

هَجَرْتُكِ لا قلًى منّي ولكنْ رأيت بقاءَ وُدِّكِ في الصُّدودِ
كهجر الحائماتِ الوِرْدَ لمّا رأت أنّ المنيّةَ في الوُرودِ=٤٢٣
تَفِيضُ نفوسُها ظمأً وتَخْشى حِماماً فهي تنظرُ من بَعيدِ

قال : الحائم الذي يدور حول الماء ولا يصل إليه ، يقال : حام يحوم حِياماً .

معنى الشعر : أن الإبل تأكل الأفاعي في الصّيف فَتَحْمي وتَلَهْبُ لحرارتها ، فتطلب الماء، فإذا وقعت عليه امتنعت من شُرْبه وحامت حولَهُ تتنسّمه ، لأنها إن شربته في تلك الحال ، وصادف الماءُ السُّمَ الذي في أجوافها ، تَلِفَتْ ، فلا تزال تَدْفَعُ[2] شربَ الماء حتّى يطول بها الزّمان فيسكُن فَوران السُّم ، ثم تَشربه فلا يضرّها .

فيقول هذا الشاعر : فأنا في تركي وصالِك مع شدّة حاجتي إليك إبقاءً على وُدّك بمنزلة هذه الحائمات التي تدع شُرْبَ الماء مع شِدّة حاجتها إليه إبقاءً على حياتها .

(١) انظر أمالي الزجاجي /٢٤٧ .
(٢) في أمالي الزجاجيّ : « تدافع » .

مجلس بكر بن حبيب السّهمي
مع شبيب بن شيبة

قال الزّجّاجِيّ في (أماليه) : أخبرنا أبو بكر بن شقير[(١)] قال أخبرني محمد بن القاسم بن خلّاد عن عبيد[(٢)] الله بن بكر بن حبيب السَّهمِيّ عن أبيه قال : دخلت على عيسى بن جعفر بن المنصور وهو أمير البصرة أعزّيه عن طفل له مات ، فبينما أنا عنده دخل عليه شبيب بن شيبة المِنْقريّ ، فقال : أبشر أيها الأمير ، فإن الطفل لا يزال مُحْبنطئًا[(٣)] بباب الجنّة يقول : لا أدخل حتى يدخل والداي ؟ فقلت :

---

(١) في ط : « أبو بكر شقير » تحريف واضح . صوابه من المخطوطات ، وأمالي الزجاج .
وابن شقير هو : احمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحوي الشقيري . بغدادي من طبقة ابن السّرّاج .
من مصنفاته : مختصر في النحو ، المذكر والمؤنث ـ المقصور والممدود .
مات في صفر سنة ٣١٧ هـ . انظر البغية ١ / ٣٠٢ .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « عبيد الله » وفي أمالي الزجاجي : عبد الله .
وقد نصّ في حاشية أمالي الزجاجي ٢٤٨ على أنّ : « عبيد الله » تحريف .

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : « محبنطئاً » بالطاء المهملة ، وتقديم الباء وفي هامش أمالي الزجاجيّ / ٢٤٨ بالظاء ، وينص على أنه بالطاء المهملة ، تحريف .
وفي القاموس وردت الصيغة بالطاء في باب الهمزة ، وبالظاء في باب الظاء ، وأشار صاحب القاموس إلى أن معناهما واحد ، وهو امتلاء جوفه غيظاً .

أبا المعمر دَعْ عنك الظّاء والزم الطّاء[١] . قال : أَوَلي ِ تقول هذا ؟ وما بين لابتيها أفصحُ مني ؟ / فقلت له : هذا : خطأ ثان ، ومن أين [٢٨/٣ للبصرة لابة ، إنما البصرة الحجارة البيض والرِّخوة . واللّابة الحجارة السّود . يقال : لابة ولابٌ وَلَوْبَةٌ و لُوبٌ ، ونُوبة ونُوب لمعنى واحد ، فكان كلما انتعش انتكس .

وقال أبو بكر الزّبيدي فيطبقاته[٢] : حدثنا محمد بن موسى بن حمّاد حدثني[٣] سلمان بن أبي شيخ الخزاعي : حدثنا[٤] أبو سفيان الحِمْيَرِيّ قال : قال أبو عبيد الله كاتب المهديّ ، قرىً[٥] عربيّة ، فنوّن ، فقال شبيب بن شيبة : إنما هو قُرى عربيّة غير منوّنة ، فقال أبو عبيد الله لقتيبة النّحوي الجعْفِيّ الكوفيّ : ما تقول ؟ قال : إن كنت أردت القُرى التي بالحجاز يقال لها قُرَى عربية فإنها لا تَنْصرف ، وإن كنت أردت قُرىً من قرى السّواد ، فهي تنصرف ، فقال إنما أردت التي بالحجاز فقال هو كما قال شبيب .

---

(١) في حاشية أمالي الزجاجيّ /٢٤٩ : « في الأصل دع عنك الطاء ، والزم الظاء ، والصواب هو العكس » .
وفي ط والنسخ المخطوطة : « دع عنك الطاء ، والزم الظاء » .

(٢) انظر ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٣) في طبقات الزبيدي : «قال حدثني» وقد سقطت « قال » من نسخ الأشباه .

(٤) في طبقات الزبيدي بزيادة « قال » قبل « حدثنا » .

(٥) في ط : « قرىء » بالهمزة ، تحريف .

مجلس ذكر صاحب الكتاب المسمّى

(غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين)

ولم أقف على اسم مصنفه وأظنّه لأبي القاسم الزّجاجيّ .

مجلس[1] أبي العباس أحمد بن يحيى مع محمد بن أحمد الكيسان

حدثني غير واحد : أن محمد بن كيسان سأل أبا العباس عن [٣ / ٢٩] قوله عز وجل : ﴿ إنّ الله يُمْسِك / السّموات والأرضَ أَنْ تَزُولا ولَئِنْ زَالتا إنْ أمْسَكَها من أحدٍ مِنْ بَعْده﴾[2] . وقوله : ﴿ أوَ لَمْ يَرَ الذِين كَفَرُوا أن السّمواتِ والأرض كانتا رَتْقاً فَفَتَقْناهما ﴾[3]

فقال أبو العباس : بدءوا الجمع باثنين ، ثم أشركوا بينه وبين واحد من بعده ، فإنهم يَدَعون الجَميع الأوّل ، ولا يلتفتون إليه ،

---

(١) انظر مجالس العلماء / ١٣١ .

(٢) فاطر / ٤١ .

(٣) الأنبياء / ٣٠ .

وذلك أن الواحد يلي الفعل فيجعلون لَفْظَ فِعْلِ شريكه لَفْظَ فعل الواحد ، فيجعلون تقدير لفظ عدد الفعل على تقدير عدد[١] الفردين المشترك بينهما احتياجاً وغير احتياج كقوله : ﴿ إنّ الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أَمْسَكَهما مِنْ أحدٍ من بعده ﴾ ، وقوله : ﴿ أو لم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتّقا ففتقناهما ﴾ .[٢]

وقال رؤبة :

فيهـا خُطوطٌ من سـوادٍ وَبَلَقْ كـأَنَّهُ في الجِلْدِ توليعُ البَهقْ[٣] = ٤٢٤

فقلت : له : ألّا تقول فيها[٤] فتحمله على الخطوط ، أو كأنهما

---

(١) في مجالس العلماء : « على تقدير لفظ عدد » بزيادة كلمة : « لفظ » .

(٢) الأنبياء / ٣٠

(٣) من شواهد : المحتسب ٢/ ١٥٤ ، والمغنى ٢/ ٧٥٥،واللسان : « بهق » ، و « ولع ».
والبلق ـ كما في اللسان ـ :سواد وبياض ، والفعل : بَلق يَبْلَق بلَقاً .
والبهق : بياض دون البرص ، والتوليع : استطالة البلق. قال أبو عبيدة : قلت لرؤبة : إن كانت الخطوط ، فقل : كأنها ، وإن كان سواد وبياض ، فقل : كأنّهما ، فقال :

* كأنّ ذا ويلك توليع اليهق »

انظر اللسان : « ولع » .

(٤) في ط والنسخط المخطوطة : « فيها » وفي مجالس العلماء : « كأنّها » كما نص على « كأنّها » اللسان .

فتحمله على السواد والبلَقَ فغضب وقال :

* كأنّ ذاك بها توليع البهق »

فذهب إلى المعنى والموضع فكذلك[١] ذهبوا بذلك إلى السماء .

فأمّا قوله : « كأنه » فإن[٢] السواد والبلق هو التوليع ، فكأنه قال : كأن هذا التوليع توليع البهق .

وأما السمّاء والأرض فالعرب تكتفي بالواحد عن الجميع ، فإن شئت رددته على المعنى . وإن شئت على اللّفظ .

وأما قوله : كأن ذاك فإن ذاك لا يُكْنى به إلا عن جملة .

وكان[٣] هشام وأصحاب الكسائي إذا اتّفق الفعل والاسم كَنَيا بذلك ، وإذا لم يتفق الاسم والفعل لم يفعلوا ، فيقولون : ظننت ذاك ، ولا يقولون : كأن[٤] ذلك ، ولا إنّ ذلك . والفراء يجيزه كلّه ، لأنه كناية عن الاسم والفعل ، فيقولون : إن ذاك ، وكأنّ ذاك ، وقال : مثل ذلك قوله :

(١) في مجالس العلماء : « فكذلك » ، وفي ط والنسخ المخطوطة : « فلذلك » .

(٢) سقطت كلمة : « فإنّ » من ط فقط .

(٣) في ط فقط : « وكأن » بالهمز صوابه من النسخ المخطوطة ومجالس العلماء .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « كان » صوابه من مجالس العلماء .

لـو أن عُصْمَ عمَا يَتَيْن ويَـذْبُل سَمِعا حديثكِ أنزلا ألأوْعالا[١] = ٤٢٥

فشرك بين عُصم ، وعمَايتين ، ويذبل .

ومثل ذلك مما أشركوا الاثنين بواحد، وجعلوا لفظ عدد تقـدير الفعل على تقدير لفظ فعل الفردين المشترك بينهما قوله في قول من يجعـل اللفظ للمضاف إليـه :

* لو أَنْ عُصْم عَمَـا يتين ويذبـلٍ *

وعمايتان اثنان ، ويذبل الثالث ، فجعل تقدير لفظهم المشترك بينهما . أمّا هذا فإنّ عمايتين موضع ، ويذبل موضع فخبّر عنهما كأنه قال : فإن عُصْم هذين الموضعين لو سمعا حـديثك أنـزلا الأوعال منهما . وقوله :

[٣/ ٠
تذكّرْتُ بِشْـراً والسِّماكين أَيْهُمـا عليّ من الغَيْثِ استهلّتْ مواطره[٢] / = ٢٦

(١) الشاهد لجرير ، ديوانه / ٤٥٠ .
من شواهد : الهمع والدرر رقم ٦٦
وعَمايتين : مثنى عماية ، وهما جبلان معروفان . وقيل : عمايتان : جبال حُمْر وسود سمّيت به : « وقيل : عمايتان : جبل بنجد ، وقيل بالبحرين انظر الدرر اللوامع .

(٢) للفرزدق ديوانه / ٢٨١ وروايته : « تَنظرتُ نَصْراً » وهو من قصيدة يمدح بها نصر بن سيّار . ومطلعها :
كيف نخـافُ الفَقْـريـا طَيْبَ بَعـدمـا أَتْتنـا بنصـرٍ من هـراةَ مقـادِرُهْ
والبيت من شواهد المحتسب ١/ ٤١ ، ١٠٨ .
وفي ط : « مواطن » مكان : « مواطره » تحريف واضح صوابه من النسخ المخطوطة والديوان

فجعل السِّماكين واحداً .

وفيه تفسيران آخران :

إن شئت قلت : بل حمله على الموضع والمعنى، فردُّوه إلى موضعه وإلى واحد. ومعناه :فردُّوا السّموات إلى السماء وعمايتين إلى عماية.

قال أبو العباس : ولو قال السّماكين :نجم فردّه على معنى نَجْم كان أصلح .

وقوله : أَيهما خفيف يريد أيُّهما فخفف .

يريد : تذكرت السِّماكين وهذا الرّجُل أيهما أصابني الغيث من قِبَلِه؟

وأما قوله : ردّ عمَايتين على عماية ، فهو على الموضع أجود ، والسموات، إلى السّماء فهذا جائز ، لأنه يقول : السماء بمعنى السموات والأرض بمعنى الأرضين ، وقال : هو كما ردّ قوله :

٤٢٧= تَبْسِم عن مختلفات ثُعْلِ أَكَسّ لا عَذْب ولا برَتْل[1]

(١) الثُعْل : الأسنان الزائدة خلف الأسنان .
والكسس : أن يقصر الحنك الأعلى عن الأسفل، وهو أيضاً قصر الأسنان وصغرها .
والرَّتل: حسن تناسق الشيء . وثَغْر رتل : حسن التنضيد .
وقيل : الثغر بين أسنانه فروج .

عنى الأسنان ، ثم ردّه على الفم إلى موضعها . ولو قال : الأسنان من الفم فردّه على الفم ، لأنّه بعضه . وقال مثل قوله :

فما حَتْ به غُرَّ الثنايا مفلّجاً   وسْمًا جلا عنه الطّلال موشّما = ٤٢٨

ذهب إلى الفم وغُرّ الثنايا هو الفم غُرٌّ ثناياه ، فهو خلَفَ ، ليس أنه ترك الثنايا ورجع إلى الفم . وقوله :

هم مَنَعُوني إذْ زيادُ كأنَّما   يرى بي أخلاءً بقاع مُوضَّعا = ٤٢٩

ذهب به إلى الخلا [1] وهو واحدها والخلا يَكْفي من الأَخلاء ولا حاجة به أن يرجع إلى غيره .

وان شئت في التفسير الثاني كما يجعلون لفظ الواحد موضع الجمع،وفي معناه كقوله تعالى : ﴿ **الَّذِين قال لهم النَّاسُ إن النّاس قَدْ جَمَعُوا لَكُم** ﴾ [2] فالّذين في موضع واحد، والذين قالوا ذلك هم النّاس . وإنما يجوز هذا في الجَمع الذي واحده يكفي منه ، ولفظه لفظ الواحد ، فأخرجوا الفعل على لفظه كقوله :

٤٣٠ * ألا إن جيراني العشيَّة رائحٌ [3] *

---

(١) في ط فقط : «الخلاء» بالهمزة .
(٢) آل عمران / ١٧٣ .
(٣) سبق ذكر هذا البيت وهو رقم ٣٨٥ ، وتكملته :
* دعتهم دواعٍ من هوًى ومنادحُ *

فردّ رائح على « الجيران » وهم جمع ، لأن مثل لفظه يكون واحداً .

وقال عز وجلّ : ﴿ وإنّ لُكم في الأنْعام لعبرةً نُسْقِيكم مما في بُطونه ﴾[١] ، فردّ إلى النَّعَم . لأنه يكفي عن الأنعام . قال :

٤٣١= أمِن آل وَسْني آخر اللَّيل زائر ووادي العُوَير[٢] دونها والسّواجِرُ /[٣/ ٣١
فجاءت بكافورٍ وعُود أَلُوَّةٍ شآميةٍ شُبَّتْ عليها المجامِر
فَقُلْت لَها فيئى فإنّ صَحابتي سلاحي[٣] وحدبا[٤] الذراعين ضامِرُ[٥]

ترك زائراً ، ورجع إليها ، وهذا لم يترك زائراً ، ويرجع إليها ، إنما ذكر الخيال ، ثم خاطب المرأة ، لأنه خيالها فالخيال هو هي .

(١) النحل /٦٦.
(٢) في نسخ الأشباه : « الغوير » بالغين تحريف صوابه من مجالس العلماء/ ٢٨١ . وفي ط والنسخ المخطوطة : «سواحر» بالحاء .
(٣) في ط فقط : « سلاحا » تحريف صوابه من المخطوطات ، ومجالس العلماء .
(٤) في ط فقط : « وحرباء » بالراء ، تحريف صوابه من المخطوطات ، ومجالس العلماء .
(٥) هذه الأبيات للراعي. انظر معجم البلدان ٤/ ١٧٠، ومعجم ما استعجم ٩٨١/٣ .

مجلس محمد بن زياد الأعرابي
مع أحمد بن حاتم[١]

قال : وجدت بخط أبي نصر أحمد بن حاتم قال : اجتمعت أنا ومحمد بن زياد الأعرابيّ ، فسألته عن قول طفيل الغنوي :

تتـابعْنَ حتّى لم تكن لي ريبـةٌ ولم يـك عمّا خَبَّـروا مُتعقَّبُ[٢] = ٤٣٢

فقلت له : ما معنى « متعقّبُ » ؟ فقال : تكذيب .

فقلت له : أخطأت ، إنما قوله : متعقّب أن تسأل عن الخبـر ثانية بعدما سألت عنه أول مرة .

يقال : تعقّبْتُ[٣] الخبر ، إذا سألت عنه غير من كنت سألت عنه أول مرّة .

ومنه يقال : تَعقّبت[٤] في الغزو إذا غزوت ثم ثنّيت من سنتك .

وقوله : « تتابعن » يعني الأخبار ، وقال في مثله طفيل :

---

(١) انظر مجالس العلماء/٢٨٢ .

(٢) من شواهد : اللسان : « عقب » . وقبله :

تـأوبّني همٌّ مـع الليـلُ مُنْصبُ وجـاء من الأخبـار مـا لا أُكَـذِّبُ

وانظر ديوان طفيل /٣٧ ، وأساس البلاغة للزمخشري /٤٢٩ .

(٣) في مجالس العلماء : « تعقب » .

(٤) في مجالس العلماء : « عقبت » .

٤٣٣= وأطنـابُـه أرســانُ جُرْدٍ كـأَنَّهـا صُدُوُر القنا مِنْ باديءٍ ومعقّب[1]

فأراد أن أطناب البيت أرسانُ الخيل . وجُرد : قصار الشَّعْر ، وقولبه : « كأنَّها صدورُ القنا » في طولها ، وأراد : كأنها القنا .

والعرب تفعل هذا كقولك : جاء فـلان على صدر راحلتـه ، وإنما يريد على راحلته .

وقوله : « من باديء ومعقّب » يريد : من فرسٍ باديء غزا أوّل مرة ، ومعقّب : غزا ثانية .

ومنه يقال : صلى فلان أول الليل ثم عقّب ، يريد صلّى ثانية .

ثم سأله طاهر بن عبد الله بن طاهر ومعنا عدّة من العلماء عن معنى بيت طفيل :

٤٣٤= كـأنّ علي أعـرافـه ولجـامـه سَنا ضَرَمٍ مِن عَـرْفَجٍ يَتَلَهَّب[2]

---

(١) انظر ديوان طفيل /١٩ وقد ذكره العيني عرضاً في ٣/ ٢٤ .
والأرسان جمع رسن ، وهو الحبل . والأجـرد : الفرس إذا رقت شعـرته وقصرت ، والعقببالتّحريك هوالعَصَب الذي تعمل منه الأوتار ، واحدة : عقبة .

(٢) انظر ديوان طفيل /٤٥ . والضّرم : الحطب الذي تشتعل فيهالنار. وفي ط وبعض النسخ المخطوطة : « سجامه » موضع : « لجامه » .
وفي النسخ المخطوطة الأخرى ، ومجالس العلماء : « لجامه » باللام وفي ط :
« عرقج » بالقاف تحريف صوابه من النسخ المخطوطة، ومجـالس العلماء =

فقال : له : ما معنى هذا البيت ؟ فقال : أراد أن هذا الفرس شديد الشُّقْرة / كحُمرة النّار . [٣٢/٣

فقلت له : ويحك أمَا تستحيي من هذا التفسير ؟ إنما معناه أنّ له حفيفاً في جريه كحفيف النّار ولهبه .

ثم أنشدته أبياتاً حُجَجاً لهذا البيت .

قال امرؤء القيس :

سبوحاً جموحاً وإحضارُها كمعمعة السَّعَف المُوُقَدِ[1] =٤٣٥

قال رؤبة :

تكاد أياديها تَهاوي في الزَّهَقْ من كَفْتها شدًّا كإضرام الحَرَقْ[2]

فأراد عَدْواً كأنه إضرام الحَرَق .

= وفي ط أيضاً : « متلهب » بالميم، صوابه من النسخ المخطوطة ، ومجالس العلماء .

(١) انظر ديوان امرىء القيس / ٨٥ ، وإحضار الفرس : جريها وعدوها والمعمعة : كما في القاموس ـ : شدّة الحريق في القصب. ونحوه .

(٢) انظر ديوان رؤبة / ١٠٦ ، واللسان : « زهق » .
والزهق ـ كما في اللسان ـ : الوهْدَة ، وربما وقعت فيها الدوابّ فهلكت ، يقال : أزهقت أيديها في الحفر .
وفي ط والنسخ المخطوطة : « الرهق » بالراء ، تحريف، صوابه من مجالس العلماء واللسان ، وفي ديوان رؤبة برواية : « تكاد أيديهن تهوى » .

وقال العجّاج :

٤٣٧= كـأنّمـا يَسْتَضْـرِمَـانِ العَـرْفَجَـا فوق الجَلاذِيّ إذا مـا أَمْجَجا[(١)]

---

(١) انظر ديوان العجاج / ٣٧٦ ، ٣٧٧ .
ويستضرمان : يوقدان النار . والعرفج : شجر له تحرّق شديد إذا وقعت فيه النار . يقول : فمن شدّة الجري كـأنما يستضرمان نـاراً .
والجَلاذِيّ : أماكن صُلبة ، والواحدة : جلذاءة ويقال : ناقة جُلَذية ، إذا كانت صَلْبة . والإمجاج : البذْو في العَدْو قبل أن يلتهب . ويقال : أمج الفرس : إذا أخذ في الجري .انظر شرح ديوان العجاج للأصمعيّ / ٣٧٦ ، ٣٧٧ .
وقـد وقعت تحريفـات في هذا البيت ، ففي ط والنسخ المخـطوطة : « الجلادي » بالدال .
وفي ط والنسخ المخطوطة أيضاً : « أمحجا » بالحاء والجيم وكذلك أيضاً في مجالس العلماء : « أمحجا » بالحاء والجيم والصواب : أمججا بجيمين كما في ديوان العجاج ، واللسان .
وفي شرح ديوان العجاج ، قال أبوحاتم : كان الوجه أن يقول : « أمجّا » ، ولكنه أراد الوزن فحرّك الجيم ، كما قال العجاج في الأظلّ : الأظلل ؟ .
* تشكو ، الوجي من أظْلل وأظْلل *
وفي اللسان : « مجج » استشهد بهذا البيت ، قال : وأمجّ الفرس أجرى جرياً شـديداً ، ثم ذكـر البيت ، وعلق عليه بقـوله : أراد أمـجّ ، فأظهـر التضعيف للضرورة .
وفي اللسان : « الجلاذي » بضم الجيم ،تحريف،والصواب : الفتح ففي القاموس : الجُلْذِيّ بالضّم من الإبل : الشّديد الغليظ ، وجمعه الجَلَاذِيّ بالفتح .

يقول : من حفيف[1] عدوهما كأنهما يوقدان ، عَرْفجا .

وقال أوس بن حجرٍ :

إذا اجتهدا شدًّا حَسِبْت عَلَيْهِما عريشاً عليه النارُ فهـو مُحَرَّقُ[2] = ٤٣٨

وسئل عن بيت لطفيل :

كـأنّه بعـدمـا صَـدَّرْن من عَـرقٍ سِيدٌ تمطَّر جُنْحَ اللَّيلِ مبلولُ[3] = ٤٣٩

فقال : كأنّ الفـرس بعدمـا سال العَـرَق من صدورهِنَّ ذئب ، فقلت : أخطأت ، إنما معناه كأنّ هذا الفرس بعدما برزت صدور هذه الخيل من عَرقٍ في الصف . وكل طريقةٍ وصفّ : عرق . يقال : عَرَقٌ من قطاو من خيلٍ .

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « خفيف » بالخاء ، وفي مجالس العلماء : « حفيف » بالحاء وما في مجالس العلماء يتّفق مع السياق .

(٢) انظر ديوان أوس بن حجر /٧٨ ، والعريش : ظلة .

وفي الديوان : « يحـرّق » باليـاء . وذكر في حـاشية مجالس العلماء أن الشاهد المنسوب لأوس ليس في ديوانه . وهو ـ كما ذكرت ـ في ديوانه من قصيدة مطلعها :

أضرّت بهـا الحـاجـاتُ حتى كـأنّهـا أكبّ عليهـا جـازرٌ متعـرّقُ

(٣) من شواهد : اللسان : « عرق ـ مطر » . والرواية فيه :

* كأنهن وقدْ صَدّرْن من عرق *

وفيه : قال ابن بَرّي : العَرق : جمع عَرَقَة ، وهي السّطر من الخيل وصدّرَ الفرسُ فهو مصدِّرٌ : إذا سبق الخيل بصدره .

وتمطّر : أسرع في عَدْوِه .

فيقول : كأن هذا الفرس ذئبٌ قد أصابه المطر، فهو ينجو[١] ويعدو عدواً شديداً .

ثم سئل في هذا المجلس عن بيت لعروة :

٤٤٠= مُطِلًّا على أعدائه يَزْجُرونه بساحتهم زَجْر المَنِيح المشهَّرِ[٢]

فقيل له : ما معناه ؟ فقال : يزجرون هذا الرّجل ، إذا نزل بساحتهم كما يُزجر المَنِيح ، ثم فسّر فقال : المنيح: من القداح الذي لا نصيب له ، وإنّما هو تكثير في القداح ، مثل السَّفيح والوَغْد .[٣]

فقلت له : ويحك إنّما يزجر ما جاء له نصيب ، وهذا خاملٌ لا نصيب له . ثم قال : مُشهَّر .

[٣/٣٣] تفسير هذا البيت : القِدْح المعروف بالفوز/ ، يستعار لكثرة فوزه وخروجه . ومنه يقال : منحت فلاناً ناقتي[٤] سنة . والنّاقة تسمى

---

(١) في ط : « ينجر » بالراء ، تحريف واضح .

(٢) المنيح : قِدْح بلا نصيب ، وقِدْح يستعار تيمّناً بفوزه انظر القاموس : « منح » .

والشاهد بيت من قصيدة لعروة مطلعها :

أقلّي عليّ اللوم يا بنت مُنْذِرِ ونامى وإن لم تشتهي النوم فاسهري

انظر ديوان عروةَ /٣٥، ٣٦ .

(٣) السفيح والوغد ، والمنيح ، وهي قداح لاحظ لها ، وقد نظم أسماءها بعضهم في قوله :

لي في الدنيا سهام ليس فيهن ربيحُ
وأساميهن وغد وسفيح ومنيح

انظر : الميسر والأزلام ص ٣٧ .

(٤) في ط : « نامي » مكان : « ناقتي » تحريف واضح .

منيحة [١] وذاك إذا أعطيته لبنَها ووبَرَها سنةً ، ثم يردّها ، فكذلك هذا القِدْح يستعار ، فهو يتبرّك به لكثرة فوزه . وأنشدته فيه حُجَجاً .

قال ابن مقبل يصف قِدْحاً قد استعاره لكثرة فوزه :

مفـدًّى مؤدًّى بـاليـدين مُلَعّن   خليعُ لجامٍ فـائزٌ متمنّـحُ [٢] ٤٤١=

وقال عمرو بن قميئة [٣] :

بـأيـديهمُ مَقْرومـةٌ ومغـالق   بشيـرٌ بأرزاق العيـال منيحُهـا[٤] ٤٤٢=

---

(١) في ط : « منحية » ، تحريف واضح .

(٢) في ط فقط : وقع تحريفان في هذا البيت : « بـالـذي » مكـان : « بـاليـدين » ، و« معلن » مكـان : « ملّعن » ، والتصويب من المخطوطات ، ومجالس العلماء .

(٣) في ط : قمئة : تحريف .

(٤) من شواهد : اللسان : « غلق » والمغالق : الأزلام ، وكل سهم في الميسرة مَغْلَق ، والمغالق : قِداح الميسر . قال الليث : سمّي مِغْلقاً لأنه يستغلق ما يبقى من آخر الميسر .
وقال أبو منصور : غلط الليث في تفسير قوله : بمغالق . والمغالق من نُعوت قداح الميسر التي يكون لها الفوز ، وليست المغالق من أسمائها ، وهي التي تغلق الخطر فتوجبه للقامر الفائز ،كما يُغْلق الرهن لمستحقه ومنه قول عمرو بن قميئة ثم ذكر صاحب اللسان الشاهد موضوع الحديث .
وفي ط فقط : « معالق » بالعين ، تحريف .
وفي ط والنسخ المخطوطة : « تثير » مكان : « بشير » وفي اللسان : « يعود » مكان : « بشير » والتصويب من مجالس العلماء / ٢٨٦ وانظر حاشية المجالس في الصفحة نفسها .

فلو كان المنيح القِدح الذي لا نصيب له ما كان بشير[1] أرزاق العيال ، ولكنه هو الذي يُمنح أي يستعار فيفوز ويغمر .

ثم أنشدته في القدح الذي يُستعار ويُعْلم بعقب[2] أو يؤثّر فيه بالأسنان .

قال لبيد :

٤٤٣/٣= ذَعَرْتُ قِلاص الثّلج تحت ظلاله   بِمَثْنَى الأيادي والمنيح المعقّب[3]

فإنما عُقِّب علامة لكثرة فوزه وقمْره[4]

---

(١) « تثير » في نسخ الأشباه وانظر حاشية رقم ٤ في الصفحة السابقة فقد سبقت الإشارة إلى التصويب .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « ويعمر » بالعين ، تحريف صوابه من مجالس العلماء .

(٣) في ط فقط : « يعقب » بالياء ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، ومجالس العلماء .

(٤) انظر ديوان لبيد /٣١ ، وقلاص الثلج : السحاب ، ومثنى الأبادي : ما فصل من لحم الجذور ، والمنيح المعقب : القدح المشدود بالعقب ، والعقب : الوتر يشد به القدح

والمعنى :أنه دفع البرد عن الناس بلعب الميسر؛ إذ كانت تذبح الجزر ، ويفرق لحمها على الناس . انظر هامش الديوان وفي ط : «قلاس» بالسين ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ومجالس العلماء . وفيه أيضا « المنيح » بدون واو ، تحريف .

قال دريد :

وأصفرَ من قـداح النَّبــع فَـرْعٍ   له عَلَمان من عَقَبٍ وضَـرْسٍ[1] ٤٤٤ =

الضرس : أن يَعَضَّ بالضرس ليؤثر فيه .

(١) من شواهد اللسان : « عقب » و « ضرس » .
وفي اللسان : روى البيت في « عقب » : « وأسمر من قداح » الخ .
وفي « ضرس » روى : « وأصفر من قـداح » وعلق صاحب اللسـان عليه بقوله : وهـذا البيت أورده الجوهري : « وأسمر » الـخ . قال ابن بـري : وصواب إنشاده : « وأصفر » الخ .
قال : وكذا في شعره ،لأن سهام الميسر توصف بالصّفرة والصّلابة .

مجلس أبي محمّد اليزيديّ مع يسّ الزّيات[١]

حدثنا أبو عبيد الله محمد بن العباس اليزيديّ، قال : أخبرني عمّي الفضل بن محمد بن أبي محمد اليزيديّ عن أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيديّ قال : إني لأطوف غداة يوم بمكة إذ لقيني يّس الزّيات، فقال لي : يا أبا محمد، ما نِمْتُ البارحة لشيء اختلَج في صَدْري منعني الفكرُ فيه النّوم،وما كنت أود إلا أن أصبح، فألقاك[٢] / [٣/٣٤

قلت : وما ذاك ؟ قال : أيجوز في كلام العرب أن يقول الرجل : أريد أن أفعل كذا وكذا لشيء قد فعله ؟ فقلت : ذاك غير جائز إلّا على ضرب من الحكاية أُفَسِّره لك .

قال : فما تقول في قول الله تعالى : ﴿ **إن فِرْعون علا في الأرْض وجَعَلَ أهلَها شِيعاً** ﴾[٣] .

إلى أن بلغ ﴿ ونريد أن نَمُنّ على الّذين اسْتُضْعِفوا في الأرض

---

(١) في ط فقط : « ياسين الفريابي » بوضع : « الفريابي » موضع الزيّات، تحريف،وفي نسخ الأشباه المخطوطة : ياسين الزيات وكذلك في مجالس العلماء/٢٩٨ : « الزيات » .

وفي ط ونسخ الأشباه أيضاً : « ياسين »بألف،والصواب حذف الألف مثل طه ، إله ـ الإله .

(٢) في مجالس العلماء /٢٩٨ : « لألقاك » باللام .

(٣) القصص /٤ .

ونجعلَهُمْ أَئِمّةً ونجَعَلَهُم الوارثين﴾[١].

فخاطب بها محمَّداً صلّى الله عليه وآله وسلم ، وقد فعل ذلك قبل .

قلت : هذا من الحكاية التي ذكرتُها ، لك ، لأنه قال : ﴿ إنه كان من المفسدين ﴾[٢]، كأنّ تقدير الكلام : وكان من حُكمنا يَومئذٍ أن نَمُنّ على الذي اسْتُضْعِفوا في الأرض ، فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم كما قال في قِصةّ يحيى : ﴿ وسلامٌ عليه يَوْمُ وُلِد وَيْوَمَ يَمُوتُ ويوم يُبْعثُ حيًّا ﴾[٣] .

لأنَّ تقدير الكلام : وكان من حُكْمنا سلامٌ عليه يوم وُلِد ويوم يَموتُ ويوم يُبْعَثُ حَيًّا ، فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : جزاك الله خيراً يا أبامحمد،فقد فَرّجت عنّي بما شَرْحت لي[٤] .

---

(١) القصص /٥ .
(٢) خاتمة آية ٤ من سورة القصص .
(٣) مريم /١٥ .
(٤) في مجالس العلماء/٢٩٩ زيادة النّصّ الآتي الذي ختم به المجلس : « ولأفيدنك كما أفدتني . قال أبو محمد : فحدثّني عن النبي « صلى الله عليه وسلم » أنه كان أكثر دعائه : « اللهم إني أسألك اليقين ، والعفو والعافية ، وتمام النعمة في الدنيا والآخرة ، يا أرحم الراحمين » .

مجلس أبي عثمان المازني مع يعقوب بن السِّكيت [(١)]

أخبرنا أبو إسحاق الزجاج قال :أخبرنا [(٢)] أبو العباسّ محمد [(٣)] ابن يزيد عن أبي عثمان قال : جمعني وابن السّكيت بعض المجالس ، فقال لي بعض مَنْ حضر : سَلْه عن مسألة ، وكان بيني وبين ابن السّكيتُ ودٌّ ، فكرهت أن أتهجّمه [(٤)] بالسّؤال لِعِلْمِيّ بضعفه في النّحو فلمّا ألح عليّ ، قلت له ما تقول في قول الله عز وجل : ﴿ **فأرْسِل مَعَنا أخانا نَكْتل** ﴾ [(٥)] ما وزن ، « نكتل » من الفعل ؟ ولِمَ جزمه ؟ فقال : وزنه : نفْعل ، وجزمه ، لأنه جواب الأمر .

---

(١) انظر هذا المجلس في مجالس العلماء / ٣٠٠ ، وطبقات اللغويين والنحويين للزبيدي ٢٠٣ .

(٢) في نسخ الأشباه : « أنا » مكان : « أخبرنا » ولعلها اختصار « لأخبرنا » كما اختصرت حدّثنا في « ثنا » ، وفي مجالس العلماء « أخبرنا » وفي طبقات الزبيدي : « حدثنا » بدون اختصار في كليهما .

(٣) في مجالس العلماء : « محمد » مكان : « عمر » ، وفي ط فقط : « عمر » وفي نسخ الأشباه : « محمد » وهي متفقة مع مجالس العلماء .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « اتجهمه » بتقديم الجيم على الهاء ، والمختار : « أتهجمه » كما في مجالس العلماء لأنه الأنسب في أسلوب الموقف .

(٥) يوسف /٦٣ .

قلت : فما ماضيه ؟ ففكر وتشوّر[1] فاسْتَحْيَيْتُ له .

فلمّا خَرَجْنا قال لي : وَيَحك ما حَفِظْت الوُدّ ، خَجَّلْتني بين الجماعة ، فقلت له : والله ما أعرف في القرآن أسهل منها ، قال :فإن/ [٣/ ٥ وزن نَكْتل : نَفْتَعِل من : اكتال يَكْتال ، وأصله : نَكْتَيِل ، فقلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف لسِكُونها وسكون اللام فصار نَكْتل .

(١) تشوّر : خجل ، واستحيا ، وفي القاموس : شوَّر به : فعل به فعِلاً يُسْتحيا منه فتشوَّر .

مجلس أبي عثمان المازنيّ مع أبي عمرو الجَرْمِـيّ[١]

حدثني بعض إخواني ، قال : حدثنا أبو إسحاق الزّجـاج ، قال : أخبرنا محمد بن يزيد ، قال : حدّثني المازني قال : قال أبو عمرو الجَرْميّ يوماً في مجلسه : منْ سألني عن بيت من جميع ما قالته العرب لا أعرفه فله عليّ سَبق .

فسأله بعض مَنْ حضر ، قال أبو العباس : السائل المازِنِيّ ولكنه كني عن نفسه فقال[٢] له : كيف تروي[٣] هذا البيت ؟ :

مَنْ كـان مسروراً بمقتـل مالـكٍ　　فَلْيـأتِ نِسْـوَتنـا بـوجـه نَهـارِ
يَجِـد النِّسـاء حَـواسِـراً يَنْـدُبْنَـهُ　　قـد قُمْن قَبْـل تبلّج الأسحـارِ
قـد كنَّ يَخْبـأنَ الـوجـوه تستـرُّاً　　فـالآن حيـن بَـدَأْن لـلنُّـظّارِ

فقال له كيف تروي « بدأن » أو بَدَيْن ، فقال : « بدأن » فقال له : أخطأت ففكّر ثم قال : إنا للهِ هذا عاقبة البَغْي[٤] .

---

(١) انظر هذا المجلس في مجالس العلماء / ٣٠٥ .
(٢) في ط فقط : « فقال » بإسقاط : « له » .
(٣) في مجالس العلماء : « ترى » مكان : « تروي » .
(٤) سقط جواب هذا السؤال من ط ونسخ الأشباه فقد ورد النص على النحو التالي في مجالس العلمـاء/٣٠٦ : « فقال لـه : كيف تروي : بـدأن أو بديْن ؟ فقال : بدأن ، فقال : خطأ ، إنّما هـو : « بَدَوْنَ » فقـال له : =

قال صاحب الكتاب وقع في هذه الحكاية سَهْوٌ من الحاكي لها أوْ من النّاقل، إنه[1] حكي أن المازنّي حضر مجلس الجَرْمي ، وهذا غلط .

والذي حدّثني به علي بن سليمان وغيره أن الجَرْميّ تكلّم بهذا بحضرة الأصمعي ، والسّائل له الأصمعي ، وإنما كان ذلك على الأَغلوطة والتّجربة.

= أخطأت ، ففكر ، ثم قال : إنا لله هذا عاقبة البغي .
قال المبرّد : مثل هذا لا يخفى على الجرْميّ ، إنما غولط » .

(١) في مجالس العلماء : « وذلك أنه » .

مجلس أبي عثمان المازنيّ مع أبي الحسن سعيد بن مسعدة[١]

أخبرنا أبو جعفر الطبريّ ، قال : حدثني أبو عثمان المازنيّ قال : [قال][٢] لي الأخفش سعيد يوماً : على أي وجه أجاب سيبويه في تثنية كساء : كِساوان بالواو ؟ فقلت : / بالتّشبيه بقولهم : [٣/٣٦] حمراوان وبيضاوان ، لأنها في اللفظ همزة كما أنها همزة .

فقال لي : « فيلزمك على هذا أن تُجِيز في تثنية حمراء : حمراءان على التّشبيه بقولهم : كساءان ، لأنك إذا شبهت الشيء بالشيء فقد وجب أن يكون المشبّه به مثله في بعض المواضع .

فقلت : هذا لازم لسيبويه ، ثم فكّرت ، فقلت : لا يلزمه هذا .

فقال لي : أليس لمّا شبهنا «ما» بـ «ليس» فأعملناها عمل « ليس » فقلنا : « ما زيد قائماً » كما نقول : « ليس زيد قائماً » ، شبهنا أيضاً ليس بـ« ما» في بعض المواضع ، فقلنا : ليس الطيبُ إلا المسكُ ، ومثل هذا كثير ؟

ومنهم من يقول : ليس الطّيب إلا المسكَ ،فنصب، فإنه لزم

(١) انظر مجالس العلماء/٣١٣.

(٢) سقطت : « قال » من ط ، ومن نسخ الأشباه .

الأصل ، وذلك أن خبر « ليس » منصوبٌ منفيًّا كان أو موجباً ، لأنها أخت كان . والمنفيّ قولك : ليس زيدٌ قائماً . والموجب : قولك ليس زيدٌ إلّا قائماً ، وما كان زيدٌ إلا قائماً ، كما تقول : ما كان زيد قائماً ، وما كان زيد إلّا قائماً[1] .

وأما من رفع فقال : ليس الطّيب إلا المسكُ ففيه وجهان : أحدهما : وهو الأجود : أن يُضْمِر في « ليس » اسمها ، ويجعل الجملة خبرها ، كما قال هشام أخو ذي الرّمة .

هي الشّفاء لدائي إنْ ظفرتُ بها وليس منها شِفاء الدّاء مبذولُ[2] ٤٤٥=

التّقدير : ليس الأمر شفاءُ الدّاء مبذولٌ منها ، ولكنه إضمار لا يظهر ، لأنه أضمر على شريطة التفسير ، وتكون إلّا في المسألةمؤخّرة، وتقديرها التّقديم حتى يصحّ الكلام ، لأنه لا يقع بين المبتدأ والخبر ، فيكون التقدير : ليس إلّا الطّيب المسك »[3] ومثله : « إن نَظُنّ إلّا

---

(١) « كما تقول : ما كان زيد قائماً ، وما كان زيدٌ إلّا قائماً » زيادة ليست في مجالس العلماء .

(٢) من شواهد : سيبويه ١/٣٦ ، ٧٣ ، والمغنى ١/٣٢٧ ، والهمع والدرر رقم ٣٤٨ .
وفي ط : « لداي » موضع : « لدائي » تحريف واضح .

(٣) في ط ، ونسخ الأشباه المخطوطة : ليس الطيب إلا المسك .
وفي مجالس العلماء : ليس إلّا الطيب المسك . وانظر حاشية المجالس /٣١٤ .

ظناً »[١] تقديره : إن نحن إلّا نظنُّ ظنًّا .

والوجه الآخر :أن تجعل«ليس» بمنزلة « ما » فتلغي عملها لدخول إلا في خبرها ، كما تلغي عمل « ما » إذا دخلت إلّا في خبرها ، كما حملوا « ما » على « ليس »فنصبوا خبرها ، لأنه ليس في العربيّة[٢] شيئان تضارعا ،فحُمِل أحدهما على الآخر إلا جاز حمل الآخر عليه في بعض الأحوال .

فقلت : أليس[٣] هذا مثل ذاك ؟ وذاك أنه لو أجاز سيبويه في تثنية حمراء · « حمراء ان » لجعل علامة التأنيث غير متطرّفة على صورتها ، وهي متطرّفة ، فهل وجدت أنت علامة التأنيث متوسّطة على صورتها متطرفة[٤] ؟ فسكت ، ثم قال : لم أجد ذلك ، ولا يلزم سيبويه ما قلنا . وما أحسن ما احتَجَجْت له . / [٣٧/٣

---

(١) الجاثية/٣٢.

(٢) في ط فقط : « ليس في الغريب » بوضع « الغريب » مكان : « العربية » تحريف .

(٣) في ط ، ونسخ الأشباه المخطوطة : « ليس » بدون همزة الاستفهام وفي مجالس العلماء : « أليس » وهو الأقوى : لأنه موضع استفهام .

(٤) في ط ، ونسخ الأشباه: « متوسطة » مكان : « متطرفة » والتصويب من مجالس العلماء ، وهو المناسب للأسلوب .

مجلس أبي العبّاس ثعلب مع جماعة[١]

حدّثني أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش قال : أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابيّ :

وصاحبٍ أبْداً حُلواً مُزًّا بحاجة القوم خَفيفاً نَزًّا ٤٤٦
إذا تغشّاه الكرى ابْرَ حَزًّا كأن قُطناً تَحْته أو قَزًّا

أو فُرشاً محشوَّةً إوزًّا[٢]

قال أبو الحسن : أنشدنا أبو العباس هذه الأبيات ، ثم قال : يا أصحاب المعاني ما تقولون ؟ فخُضنا فيه ، فلم نصنع شيئاً ، فضحك ، ثم قال :

أخبرني ابن الأعرابي أن اسم ابنته كان « مُزّة » فنادها ورخّمها ، كأنه قال : وصاحبٍ أبداً حلوًا من القول يا مزّة ، ثم حذف الهاء للترخيم ، يقال : رجلُ نزٌّ ، إذا كان خفيفاً في الحاجة . ومثله : خفيف ، وخُفافٌ ، ونَدْبٌ بمعنى واحد .

---

(١) انظر مجالس العلماء/٣١٦ .
(٢) أنظر اللسان : « وزز » .
وفي ط : « أبر خّزا » بالخاء، صوابه من النسخ المخطوطة، ومجالس العلماء . وفيه أيضا : «وقزّا » بالواو .

وقوله : ابرحزّا ، يريد : انْتَبَه[١]

يصفها بقلّة النوم ، وخفّة الرأس .

وقوله : « مملوة إوزّا » يريد ريش إوزّ ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه كما يقال : صلّى المسجدُ أي أهل المسجد .

(١) في ط ونسخ الأشباه : « ابنته » تحريف صوابه من مجالس العلماء/٣١٧ .

مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع أبي الحسن محمد بن كيسان [1]

حدّثني بعض أصحابنا قال : أخبـرنا أبو الحسن بن كيسان قال : قال لي أبو العباس : كيف تقول مررت برجل قائمٍ أبوه ؟ فأجبته بخفض « قائم » ورفع « الأب » .

فقال لي : بأي شيء ترفعه ؟ فقلت : بقائم .

فقال : أوليس هو عندكم اسماً ، وتعيبوننا بتسميته فعلاً دائماً ، فقلت[2] : لفظه لفظ الأسماء ، وإذا وقع موقع الفعل المضارع ، وأدّى معناه عَمِل عمله ، لأنه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعل إذا ضارعه .

قال : فكيف تقول : مررت برجل أبوه قائم ؟ فأجبته برفعهما جميعاً .

فقال لي : فهل تجيز أن تقول : مررت برجل [أبوه][3] قائم ، فترفع به مؤخّراً كما رفعت به مقدّماً ؟ .

---

(١) انظر مجالس العلماء /٣١٨.
(٢) في ط فقط : « فعلاً وإنما يغلب » مكان : « فعلاً دائمـاً فقلت » ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ومجالس العلماء .
(٣) سقطت كلمة : « أبوه » من ط والنسخ المخطوطة ، صـوابه من مجـالس العلماء .

قلت : ذلك غير جائز عند أحد . قال : ولِمَ ؟ قلت : لأنه اسم جرى مجرى الفعل ، وإذا تقدّم عمل عمل الفعل ولَمَ يَكُن فيه / [٣٨/٣] ضمير ، فإذا تأخّر كان بمنزلة الفعل المؤخّر ، فلزمه أن يقع فيه ضمير من الاسم المتقدّم ، يرتفع كما يكون ذلك في الفعل إذا تأخر . فلمّا كان الفعل لو ظهر ها هنا لم يرفع ما قبله كان الاسم الجاري مجراه أضعفَ في العمل ، وأحرى أن لا يعمل فيما قبله .

فقال لي : فاجعل الاسم مرفوعاً بالابتداء،وما بعده خبرُهُ على مذهبكم ، لأن خبر المبتدأ عندكم يكون مخفوضاً ، ومنصوباً كما تقولون : زيد في الدار ،و وزيد أمامك .

قلت : ذلك غير جائز ، لأن خبر المبتدأ إذا كان هو المبتدأ بعينه لم يكن إلا مرفوعاً كقولنا : زيد منطلق ، وعبد اللهقائم،وما أشبه ذلك .

وكذلك إذا قلنا:مررت برجلٍ أبوه قائم ، فالقائم هو الأب في المعنى ، فلا يجوز أن يختلف إعرابهما .

قال فقد جاء في الشّعر الفصيح الذي هو حجة مثل هذا الذي تنكره .

قال امرؤ القيس :

فظلّ لنا يومٌ لذيذٌ بِنَعْمةٍ فَقِلْ في مَقيلٍ نَحْسُهُ مُتغيِّبِ[١] ٤٤٧=

تقديره : فَقِلْ في مقيلٍ متغيّب نحسُهُ ، ثم قدّم وأَخّر كما ترى .

فقلت له : ليس هو على هذا التّقدير ، فوقع لي في الوقت خاطر ، قال : فأيّ شيء تقديرُهُ ؟ فقلت : قِلْ[٢] في مقيل نحسُه ، وتمّ الكلام كما تقول : مررت بمضروب أبوه كريم ، والتّقدير مررت برجل مضروب أبوه ، ثم تجعل كريماً نعتاً للمتروك الّذي في النيّة ، فكأنه قال : فَقِلْ في مقيل نحسُه .

يقال : قال نحسُه أي سكن . والنّحس : الدّخان أيضاً . ثم قال : « متغيب » بعد أن تم الكلام ، فكأنه[٣] قال : متغيّب عن النّحس .

فقال : هذا لَعَمْري وجهٌ على هذا التقدير .

قال أبو الحسن : فحدّثت أبا العباس المبردّ بما جرى ، فقال :

---

(١) انظر اللسان : « غيب » وليس في ديوان امرىء القيس :
وروايته في اللسان : « متغيبُ » بالرفع .
(٢) في ط : « هل » مكان : « قل » تحريف واضح .
(٣) في ط فقط : « فقال كأنه » مكان : « فكأنه » صوابه من النسخ المخطوطة ومجالس العلماء .

هذا شيء كان [١] خطَرَ لي فخالفت النّحويين ، لأنهم زعموا إنه مما أتى به امرؤ القيس ضرورةً ثم رأيته بعد ذلك قد [٢] أملاه .

(١) في مجالس العلماء : « هذا شيء خطر » بدون : « كان » .
(٢) في ط فقط : « هذا » مكان : « قد تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة ومجالس العلماء .

مجلس سعيد الأخفش مع المازنيّ [1]

حدثني محمد بن منصور قال : سأل المازني أبا الحسن سعيد ابن مسعدة عن قولهم : زيد أفضل من عمرو ، وأكرم منه .

فقال الأخفش : أفعل في هذا الباب إذا صحبه « منْ » فإنما يضاف إلى ما هو بعضه ، فلم يُثَنّ ولم يُجمع ، كما أن البعض كذلك/ [٣/ ٩٧] لا يثنّى ولا يُجْمع ولا يؤنّث ، كقولك : بعض أخَواتك خَرَجْن ، وخَرَجنا ، وخرج .

قال أبو عثمان : إنما معناه فَضْلُهُ يزيد على فضله ، وكرمُه يزيد على كرمه ، فكان بمعنى المصدر فلم يُثَنّ ولم يجمع ، كما أن المصدر كذلك .

وقال الفراء : إنّ افعل في هذا الجنس يضاف إلى شيء يجمع الفاضل والمفضول ، فاستغنى بتثنية ما أضيف إليه وجمعه وتأنيثه عن تثنيته في ذاته وجمعه ، فصار بمنزلة الفعل الذي إذا تقدّم يستغنى بما بعده عن تثنيته وجمعه .

(١) انظر المجلس في مجالس العلماء /٣٢٢ .

مجلس مروان مع أبي الحسن سعيد ابن مسعدة الأخفش

أخبر أبو جعفر أحمد بن محمد الطّبريّ : قال : سأل مروانُ سعيدَ بن مسعدة الأخفش : أزيداً ضربته أم عمراً ؟ فقال : أيّ شيء تختاره فيه ؟ فقال : أختار النصب لمجيء ألف الاستفهام .

فقال : ألست إنما تختار في الاسم النّصب إذا كان المستفهم عنه الفعل ، كقولك : أزيداً ضربته، أعبد الله مررت به ؟ فقال بلى : فقال له : فأنت إذَا قُلْت : أزيداً ضربته أم عمراً فالفعل قد استقر عندك أنه قد كان ، وإنما يستفهم عن غيره وهُو[1] مَنْ وقع به الفعل ، فالاختيار الرّفع ، لأن المسئول عنه اسم ، وليس بفعل، فقال له الأخفش : هذا هو القياس .

قال أبو عثمان : وهو أيضاً القياسُ عندي ، ولكن النّحويين اجمعوا على اختيار النّصب في هذا لمّا كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل .

---

(١) في ط فقط : « ومن وقع » بإسقاط : « هو » .

مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة(١)

حدّثنا أبو الحسن علي بن سليمان قال : كُنّا عند أبي العباس ثعلب ، فأنشدنا للحصين بن الحُمام المرّيّ :

تأَخَّرْتُ استبقي الحيـاةَ فلم أجد   لنفسي حيـاةً مثل أن أَتَقَـدَّمَـا   ٤٤٨=
فلسنا على الأعقاب تَدْمَى كلومنا   ولكن على أقـدامنا يقطُرُ الدَّما(٢)

(١) يزيد « مجالس العلماء » / ٣٢٥ جماعة « في مجلسه » .
(٢) انظر الحماسة /١٩٧ بشرح المرزوقي .
من شواهد : المنصف ١٤٨/٢ ، وابن الشجري ٣٤/٢ برواية الدّمي ، ١٨٧/٢ ، برواية : « الدما » ، وابن يعيش ١٥٣/٤ ، ٨٤/٥ والخزانة ، ٣٥٢/٣ ، وشواهد الشافية ١١٤/٤ .
وفي الخزانة : « المبرد استدلّ به بأن الـدّم أصله : فَعَلٌ بتحـريك العين ولامه ياء محذوفة ، بدليل أن الشاعر لمّا اضطر أخرجه على أصله ، وجاء به على الوضع الأول ، فقوله : « الدَّما » بفتح الدال فاعل « يقطر » والضمة مقدّرة على الألف ، لأنه اسم مقصـور ، وأصله : دَمَيٌ ، تحرّكَتَ اليـاء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً . والدليل على أن اللام ياء قـولهم في التثنية : «دميان» ، وفي الفعل : دميت يده » .
قال البغدادي : « هذا محصل مدّعاه ، وهو إنما يتم على أن فتح الميم قبل حذف اللام ، وعلى أن « الدما » بمعنى الدّم ، وعلى أنّ : « يقطر » بالياء التحتية ، وفي كل واحد بحث .
أمّا الأول ممنوع ، وإنما فتحة الميم حادثة بعد حذف اللام ، وهو مذهب سيبويه ، وذلك أن الحركة عنده إذا حدثت لحذف حرف ، ثم ردّ المحذوف ثبتت الحركة التي كانت قد جرت على السّاكن قبل دخولها عليه بحالها .
ويشهد له قولهم : يديان ، فإنهم أجمعوا على سكون العين من : « يد » من غير خلاف . وقد نراهم قالوا : يديان ، فحرّكوا عند الرّد ، لأنها قد جرت =

فسألَنا ما تقولون فيه ؟ فقلنا الدَّمُ فاعل جاء به على الأصل ، فقال : هكذا / رواية أبي عبيدة [1] . [٣/ ٤٠]

وكان الأصمعي يقول : هـذا غلط ، وإنما الـرّواية : « ولكن على أقدامنا تقطر الدّما » [2] منقوطة من فوقها .

= محرّكة قبل رد اللام »

وأمّا الثاني فممنوع أيضاً لاحتمال أنه مصدر : دَمِيَ يدْمَي دماً : كفرِح يفرحُ فرحاً » .

(١) في ط والنسخ المخطوطـة : « أبو عبيـد » وفي مجالس العلمـاء : « أبو عبيدة » . أما أبو عبيد فهو القاسم بن سلّام أخذ عن أبي زيد ، وأبي عبيدة ، والأصمعيّ واليزيدي وله من التصانيف : الغريب المصنف ـ غريب القرآن ـ معاني القرآن ـ القراءات ـ المذكر والمؤنث ـ الأمثال السائرة . توفي سنة ٢٢٣ أو ٢٢٤هـ انظر بغية الوعاة ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

وأمّـا أبو عبيـدة فهو معمـر بن المثنى اللغوي البصـري . كـان أعلم من الأصمعي وكان أبو نواس يتعلم منه ويصفه ، ويذّم الأصمعي . فسئل عن الأصمعي فقال : بُلْبل في قفص ، وعن أبي عبيدة فقال : أديمٌ طُوِي على عِلْم .

من أشهر مصنفاته : المجاز في غريب القرآن ـ الأمثال في غريب الحديث ـ المثالب ـ أيام العرب ـ معاني القرآن ـ اللغات ـ ما تلحن فيه العامّة . ولد سنة ١١٢هـ ، وتوفي سنة تسع وقيل : ثمان ، وقيل عشر وقيل : إحدى عشرة ومائتين . انظر البغية ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

(٢) في ط : « الـدمـاء » بـزيـادة الهمـزة . وفي المجـالس ونسـخ الأشبـاه المخطوطة : « الدما » بدون همزة .

والمعنى : ولكن على أقدامنا تقطر الجراحاتُ والدّما، فيصير مفعولاً به . ويقال : قطر الماء[1] وقطرته أنا. وأنشدنا :

كأطومٍ فَقَدَتْ بُرغُزَهَا أَعْقَبَتْها الغُبْسُ[2] منها عَدَمَا = ٤٩
شُغِلت ثم أتت تَرْشُفُه فإذا هي بِعِظَام وَدَما[3]
فأفاقت فوقه ترشُفُه وأُعِيضَ[4] القلْبُ منها نَدَما

فالدّم في موضع خفضٍ عَطْفٌ على العظام ، ولكنه جاء به على الأصل مقصوراً كما ترى .

وكان الأصمعيّ يقول : إنما الرواية : فإذا هي بعظام ودماء ، ثم قصر الممدود .

والأطوم : البقرة الوحشية . وبرغزها : ولدها ، والغُبْسُ[5] جمع أغبس[6] وهي الكلاب .

---

(١) في ط فقط : « قطر المنا » تحريف، وفي المجالس ونسخ الأشباه المخطوطة : « الماء » ، « والمنا » كيل : يكال به أو يوزن وهو غير مناسب للمقام .
(٢) في ط فقط : « الغبش » بالشين ، تحريف ، وفي ط فقط : « وكأطوم » بزيادة الواو.
(٣) وانظر البيتين الأولبين في اللسان : « أطم ، برغز»، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٤، والخزانة ٣ / ٣٥٢.
(٤) في ط فقط : « وأغيض » بالغين ، تحريف .
(٥) في ط : « والغبش » بالشين تحريف .
(٦) في ط : « أغبش » بالشين تحريف .

مجلس أبي العباس مع رجل من النحويين (١)

حدثني عليّ بن سليمان قال : سأل رجلَ أبا العباس في مجلسه عن قول الشاعر :

٤٥٠ = مَرْحباً بالذي إذا جاء الـ خَير أو غاب غاب عن كُلِّ خَيْرِ

فقال : أيهجوه أم يمدحه ؟ فقال : بل يهجوه .

وفيه تقدير ان : أحدهما تفسير محمد بن يزيد ، قال : يصفه بالغفلة والبلادة ، وتقديره : مَرْحباً بالذي إذا جاء الخير أي حضوره غيبة ، فهذا المصراع في ذكر بلادته وغَفْلته .

ثم قال : أو غاب غاب عن كل خير ، معناه : أن الخير عندنا فإذا غاب غاب عن كل خير ، لأنه لا يرجع إلى خير عنده .

قال أبو العباس أحمد : إنما وصفه بالحرمان فقط .

وتقدير الكلام عنده : مَرْحباً بالذي إذا جاء غاب عن كل خيرٍ ، جاء الخير أو غاب ، يصفه بالحرمان والشّؤم على كُلّ حالٍ .

وقد رواه غيرهما بالنّصب ، معناه : مَرْحباً بالذي إذا جاء أتى

(١) انظر مجالس العلماء / ٣٣١.

الخير أي / صادف الخيرَ عندنا أو غاب غاب عن كل خيرٍ ، أي أنه لا [٣/٤١]
يرى الخير إلا عندنا ، فإذا غاب عنا حُرِم ولم يصادف خَيْراً . ومثل هذا
مما يسأل عنه :

سـألنـا مَنْ أبـاك سـراةُ تَـيْم ... فـقـال أبـي تـسـوّده نـزارا = ٤٥١

تقديره : سألنا أباك نزاراً من سَراة تيم تسوّده[1] ؟ فقال : أبي ،
ينتصب أباك بوقوع السؤال عليه ، ونزاراً بدلٌ منه ، ومَنْ رفعٌ
بالابتداء ، وسراة مبتدأ ثانٍ وتسوّده الخبر ، والمبتدأ الثاني والخبر خبر
الأول .

وقوله : فقال أبي : تقديره : هو أبي فيكون خبر ابتداء مُضْمر ،
وإن شئت رفعته بالابتداء والخبر بعده مقدّر كأنك قلت : أبي تسوّده
سَراةُ تيم .

* * *

(١) ط فقط : « تسوّد » تحريف .

مجلس أبي عمرو بن العلاء
مع أبي عبيدة[١]

حدّثنا أبو الحسن علي بن سليمان ، قال : حدثني محمد بن يزيد ثنا[٢] المازني عن أبي عبيدة قال: سمعت أبا عمرو[٣] بن العلا يقرأ : ﴿ لَتَخْذِت عليه أَجْراً ﴾[٤] فسألته عنه ، فقال : هي لغة فصيحة وأنشد قول الممزّق العبدي :

٤٥٢ = وَقَدْ تَخِذَتْ رِجلي إلى جَنْب غَرْزِها نسيفاً كَأُفْحُوصِ القَطاةِ المُطَرِّقِ[٥]

يقال : اتّخذ مسجداً اتّخاذاً ، وتَخِذ يَتْخَذُ تَخَذاً بمعنًى[٦] .

(١) انظر مجالس العلماء/٣٣٣.
(٢) مختصر : حدثنا
(٣) في ط فقط : « أبو عمر » تحريف واضح .
(٤) الكهف / ٧٧. وقرأ بها أيضاً ابن كثير ، ويعقوب ، وابن محيصن واليزيدي والحسن ، وابن مسعود ، وقتادة ، وابن بحرية . انظر قراءة رقم ٤٨٦٥ في معجم القراءات .
(٥) انظر الأصمعيات /١٨٩ واللسان : « نسف ـ طرق » والحيوان ٢ / ١٩٨، والعيني ٤/ ٥٩٠.
وفي العيني : « نسيفاً » بفتح النون وكسر السين المهملة ، وسكون الياء آخر الحروف ، وفي آخره فاء : وهو أثر ركض الـرّجل بجنبي البعير إذا انحسر عنه الوبر .
والأُفحوص : مجثم القطاة أي بيتها، سُمّي بذلك لأنه تفحصه من : فحص المطر التراب : أي قلبه .
والمطَرِّق: من طرّقت القطاة : إذا حان خروج بيضها .
(٦) بعده في المجالس : « واحد » .

مجلس أبي عمرو مع الأصمعي [1]

حدثنا أبو الحسن عليّ بن سليمان ثنا أبو العباس أحمد بن يحيى ثنا أبو الفضل الرياشي ، قال : سمعت الأصمعي يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : الشَّعَفَ بالعين غير معجمة : أن يقع في القلب شيء فلا يذهب . يقال : قد شعفني يَشْعَفني [شعفاً] [2] إذا ألقى في قلبي ذكره وشَغَله . وأنشد للحارث بن حلّزة اليشكري :

ويئست مما كان يَشْعَفُني منها ولا يُسْلِيك كاليَأْسِ [3] =٤٥٣

قلت : قد قرأت القُرّاء « قد شَغَفَها حبًّا » [4] بالغين معجمة وشعفها بالعين غير معجمة . / [٤٢/٣]

---

(١) وانظر مجالس العلماء / ٣٣٤.

(٢) سقطت من نسخ الأشباه ، صوابه من مجالس العلماء .

(٣) انظر المفضليات / ٢٦٤ من قصيدة مطلعها :
لِمَن الديارُ عَفَوْن بالحبس آياتُها كمهارق الفُرْسِ

(٤) يوسف / ٣٠ ، والقراءة بالعين هي قراءة الحسن ، وابن محيصن وعلي بن أبي طالب ، وعلي بن الحسين وآخرين . انظر قراءة رقم ٣٧٨٠ في معجم القراءات .

مجلس الأصمعي مع الكسائي [1]

حدث حماد بن إسحاق عن أبيه قال : كنّا عند الرّشيد فحضر الأصمعي والكسائيّ ، فسأل الرشيد عن بيت الرّاعي :

٤٥٤= قتلوا ابنَ عفّانَ الخليفَةَ مُحْرِماً ودعا فلم أرَ مِثْلَهُ مَخذُولا [2]

فقال الكسائي : كان قد أَحْرَمَ بالحجّ . فضحك الأصمعي وتهانف [3] فقال الرّشيد ما عندك ؟ فقال : والله ما أحرم بالحّج ولا أراد أيضاً أنه دخل في شهر حرام كما يقال : أشهر وأعام : إذا دخل في شهر وفي عام .

فقال الكسائي : ما هو إلاّ هذا، وإلاّ فما معنى الإحرام ؟ .

---

(١) وانظر مجالس العلماء /٣٣٦.

(٢) انظر الخزانة /٥٠٣ ، فقد ذكر عرضاً عند ذكر الشاهد :

أزمان قومي والجماعة كالّذي منع الرحالة أن تَميل مميلا

وهو من قصيدة جيدة أولها :

أوليّ أمر اللّه إنا معشر حنفاء نسجد بُكرةً وأصيلا

ويروي عن الراعي أنه كان يقول : من لم يرو لي من أولادي هذه القصيدة فقد عقّني .

(٣) في النسخ المخطوطة : « وتهافت » ، وفي ط : « وتهاتف » وما في ط ، تحريف . وفي مجالس العلماء : « وتهانف » بالنون والفاء وهو أنسب للموقف أو للمقام ، وفي القاموس: « الأهناف » ضحك في فتور كضحك المستهزىء كالمهانفة والتهانف .

قال الأصمعي : فخبّرني عن قول عدّي بن زيد[١] :

قتلوا كِسْرى بليلٍ مُحْرِماً فتولّى لم يُمتَّع بِكَفَنْ= ٤٥٥

أي إحرام لكسرى ؟ فقال الرشيد : فما المغنى ؟ فقال : يريد أن عثمان لم يأت شيئاً يوجب تحليل دمه ، وكل من لم[٢] يحدث مثل ذلك فهو في ذِمّة[٣] فقال الرشيد : يا أصمعي ما تُطاق في الشِّعر .

* * * *

(١) في ط : « يزيد » تحريف واضح .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « وكل من يحدث » بسقوط « لم » تحريف صوابه من مجالس العلماء .

(٣) ط فقط : « دمه » بالدال تحريف واضح .

مجلس أبي يوسف مع الكسائي

حدّث أبو العباس أحمد بن يحيى ، قال : حدثني سلمة عن الفرّاء قال :

كتب الرشّيد في ليلة من اللّيالي إلى أبي يوسف صاحب أبي حنيفة : أفتنا - حاطك الله ، - في هذه الأبيات :

٤٥٦= فإن ترفُقي يا هندُ فالرّفْقُ أَيْمَنُ وإن تَخْرُقي يا هند فالخُرْقُ أَشْأَمُ [1]
فأنت طلاقٌ والطَّلاق عزيمةٌ ثلاثاً ومن يَخْرُق أعقُّ وأَظْلَمُ [2]

فقد أنشد البيت « عزيمة ثلاث » بالرفع ، « وعزيمة ثلاثاً » بالنّصب ، فكم تَطْلق بالرّفع ؟ وكَمْ تطلُق بالنّصب ؟ .

قال أبو يوسف : فقلت في نفسي ، هذه مسألة فقهية نحوّية ، إن قلت فيها بظنّي لم آمن الخطأ ، وإن قلت : لا أعلم قيل لي : كيف تكون قاضي القضاة وأنت لا تعرف مثل هذا ؟ .

ثم ذكرت أن أبا الحسن عليّ بن حمزة الكسائيّ معي في

---

(١) من شواهد : الخزانة ٢/٧٠ ، ومغنى اللبيب ١/٥٤ وروايته : « ثلاث » بالرفع .

(٢) بعده في المجالس :

فبيني بها إن كنت غير رفيقةٍ وما لامرىء بعد الثلاث مقدّمُ

الشّارع[١] فقلت : ليكن رسول أميـر المؤمنين بحيث يكرم ، وقلت للجارية : خذي / الشّمعة بين يديّ، فدخلت إلى الكسائي وهو في [٣/٤٣ فراشه فأقرأته الرُّقعة ، فقال لي : خذ الدّواة واكْتُب .

أما مَنْ أنشد البيت بالرفع فقال : « عزيمة ثلاث » فإنّما طَلّقها بواحدة، وأنبأها أن الطّلاق لا يكون إلاّ بثلاثة، ولا شيء عليه .

وأما من أنشد بالنصب[٢] « عزيمة ثلاثاً » ، فقد طلّقها وأبانها ، لأنه قال : أنت طالقٌ ثلاثاً، فأنفذت الجواب ، فَحُمِلَتْ إلىّ آخر الليل جوائز[٣] وصلاتٌ ، فوجهّت بالجميع إلى الكسائي .

* * * *

(١) أي يقطن معي في شارع واحد . انظر حاشية مجالس العلماء / ٣٣٩ .
(٢) في ط : « بالنصف » تحريف واضح .
(٣) في ط : « بجوائز » .

[مجلس الكسائي مع المفضل بحضرة[1] الرشيد]

قال الزّجاجيّ في (أماليه) : أخبرنا أحمد بن سعيد الدمشقي حدثنا الزّبير بن بكار حدّثني عمي مصعب بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن مصعب قال : قال المفضل الضّبي وجّه إليّ الرشّيد ، فلمّا علمت إلاّ وقد جاءني الرّسل ليلاً ، فقالوا : أجب أمير المؤمنين ، فخرجت حتى صِرْتُ إليه وهو مُتّكيءٌ ومحمد بن زبيدة عن يساره ، والمـأمون عن يمينه[2] ، فسلمت فأُومأَ[3] إليَّ بالجلوس ، فجلست ، فقال لي : يا مفضّل ، قلت : لبّيك يا أمير المؤمنين ، قال : كَمْ في « فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ »[4] من اسم ، فقلت : ثلاثة أسماء يأمير المؤمنين ، قال : فما هي ؟ قلت : الياء للهِ عز وجل ، والكاف الثانية لرسول الله صلّى الله عليه وسلم ، والهاء والميم والواو في الكفّار ، قال : صدقت ، كذا أفادنا هذا الشّيخ يعني[5] الكسائي ، وهو إذن جالس ، ثم قال : فهمت يا محمد ، قال : نعم ، قال : أعد المسألة ، فأعادها كما قال

---

(١) انظر مجالس العلماء / ٣٥ .

(٢) في مجالس العلماء بالعكس محمد عن يمينه ، والمأمون عن يساره .

(٣) في ط : « فأومي » .

(٤) البقرة / ١٣٧ .

(٥) في ط فقط : تقي الدين . وفي النسخ المخطوطة : « يعني » ولعل الناسخ أثناء الكتابة قفز إلى ذهنه اسم السبكي فاختلط مع الكسائي ، والسّبكي كان يلقب بتقي الدين ، وهذا من عجائب التصحيف .

المفضل : ثم التفت، فقال : يـا مفضّل عنـدك مسألـة تسأل عنهـا ؟ قلت : نعم يا أمير المؤمنين قول الفرزدق :

٤٥٧= أخـذنـا بـآفـاق السّمـاءَ عَلَيْكُمُ   لنـا قَمَراهـا والنُّجُومُ الـطّوالِعُ [١]

قال : هيهات : قد أفادنا هذا متقدّماً قبلك هذا الشّيخ [٢]

لنا قمراها يعني الشّمس والقمر ، كما قالوا : سنة [٣] العمرين يريدون : أبا بكر وعمر .

قلت : ثَمّ زيـادة يا أميـر المؤمنين في السؤال : قـال : زد ، قلت : فلِمَ أستجيز هذا ؟ قـال : لأنه إذا اجتمـع اسمان من جِنْسٍ واحدٍ ، وكان أحدهما أخفّ على أفواه القائلين غلّبوه فسمّوا الآخـر باسمه ، فلما كانت أيام عمر أكثر من أيام أبي بكر وفتوحه أكثر غلّبوه وسموا أبا بكر باسمـه . وقال تعـالى : ﴿ بُعْدَ المَشْـرِقين ﴾ [٤] وهو المشرق والمغرب .

(١) انظر ديوان الفرزدق / ٤١٩ .
وهو من قصيدة مطلعها :
مِنّـا الذي اختيـر الرجـال سماحـةً   وخيراً إذا ذهب الـرّياح الـزعازِعُ
(٢) يعني الكسائي .
(٣) في ط ونسخ الأشباه : « سنة » وفي مجالس العلماء : « في العمرين » بوضع : « في » مكان : « سنة » .
(٤) الزخرف /٣٨.

[٤٤/٣] قلت : قد بقيت مسألة أخرى ، فالتفت إلى الكسائي / .

وقال : أفي هذا غير ما قلت ؟ قلت : بقيت الغاية التي أجراها الشّاعر المفتخر في شعره قال : وما هي ؟ قلت : أراد بالشمس إبراهيم خليل الرّحمن وبالقمر محمداً صلّى الله عليه وسلم ، وبالنجوم الخُلفاء الراشدين ، قال فأشرأب أمير المؤمنين ، ثم قال : يا فضل بن الربيع أحْمل إليه مائة ألف درهم ، ومائة ألف لقضاء دينه .

* * * *

مجلس الزجاجيّ مع أبي بكر بن الأنباريّ

قال الزّجاجي في كتابه المسمى : (إيضاح عِلل النحو)(١) : مسألة جرت بيني وبين أبي بكر بن الأنباري في المَصْدر ، قلت له مرة : ما المصدر في كلام العرب من طريق اللغة ؟ فقال : المصدر : المكان الذي يصدر عنه كقولنا : مصدر الإبل وما أشبهه ، ثم تقول مصدر الأمر والرّأي(٢) تشبيهاً .

والمصدر أيضاً هو الذي يسمّيه النّحويّون مصدراً كقولنا : ضرب زيدٌ ضَرْباً وَمَضْرِباً ، وقام قياماً ومقاماً وما أشبه ذلك ، والمَفْعَل يكون مكاناً ومصدَرْاً .

قلت له : فإذا كان كذلك ، فَلِمَ زعم الفرّاء : أن المصدر مَصْدَرٌ(٣) عن الفعل ؟ فأي قياس جعله بمنزلة الفاعَلِ(٤) وقد صحّ عندك أنّهُ يكون معمولاً فيه(٥) بمعنى مصدر أو مكان كما ذكرت ؟

(١) انظر /٦١، ٦٢ ، وهذا الكتاب حققه الزميل الفاضل د. مازن المبارك نشر دار النفائس ببيروت . الطبعة الثانية ١٩٧٣ .
(٢) في ط : « والترامي » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والإيضاح .
(٣) في ط والنسخ المخطوطة : « منصدر » بزيادة نون ،وفي الإيضاح بغير نون .
(٤) في ط فقط : « العامل » .
(٥) في ط والنسخ المخطوطة : « فيه » وفي الإيضاح : « به » .

وهل يعرف في كلام العرب مَفْعَلاً بمعنى الفاعل ، فيكون المصدرُ ملحقاً به ؟ .

فقال : ليس هو كذلك عند الفرّاء إنما هو عنده بمعنى مفعول ، كأنه أصدر عن الفعل ، لأنه هو صَدَرَ عنه فهو بمعنى مفعول ، كما قيل : مركب فاره ، ومعناه : مركوبٌ ، ومشرب عذبٌ ، ومعناه : مشروبٌ .

قال الشاعر :

٤٥٨= وقد عادَ عذْبُ الماءِ بَحْراً فزادني على ظَمئي أن أبحر المشرَبُ العذْبُ[1]

أراد : المشروب العذب . يقال : أبحر الماء واستبحرته : إذا صار مِلْحاً غليظاً . قلت له : ليس يجب أن يجعل دليله على صحة دعواه ما ينازع فيه ، ولا يُسلّم له ولا يجده[2] في كلام العرب .

قال : فأين وجه المنازعة ههنا ؟ قلت له : إجماع النحويين كلهم على أنّ المأكل يكون بمعنى الأكل والمكان ، والمَشْرَب بمعنى الشرْب والمكان ، ومنه قيل : رجل مَقْنَع أي مقنوع به .

وليس في كلام العرب مَفْعل ، بمعنى مُفْعَل ، ليس فيه مَكْرَم

---

(١) انظر لسان العرب : « بحر » وروايته :
« وقدعادماء الأرض » ، « إلى مرضى » مكان « على ظمئي » .

(٢) في ط : « ولا نجده » بالنون .

بمعنى مُكـرَم ، ولا مُعْطَى ، بمعنى : مَعْـطى ، ولا مُقْفل [بمعنى مَقْفل] (١) إنما يجيىء المُفَعْلَ بمعنى المفعول / فهل تعرف أنت في [٣/٤٥ كلامهم مُفْعلاً بمعنى مَفْعَلَ معدولاً عنه ، فيكون مصدراً مُلْحقاً به ؟ هل تعرفه في كلامهم أو تذكُرُ له شاهداً من شعر أو غيره أو رواية أو قياساً يحمل عليه ؟ فقال : إن أصحابنا يقولون : المصدر جاء بمعنى مفعل شاذًّا لا يقاس عليه ، إنمـا هو اختصـاص غير مقيس عليـه ، والشّواذ في كلامهم غير مدفوعة .

قلت له : أما إذا صارا إلى باب الشهوات (٢) والدّعـاوي بغير برهان ، فالكلام بيننا ساقط .

فأمّا الشّواذ فإنما يقبل ما نقلته النّقلة ، وسمع منها في شعر أو شاهد كلام ، لا ما يدّعيه المدّعون قيـاساً ، قـال : وقد قـال بعض أصحابنا : إن المصدر بمعنى الانصدار ، كأنه ذو الانصدار منه ، كما قيل : السلام المؤمن ومعناه : ذو السّلام ، قلت له : فقد رجع القول بنا إلى أنه في معنى فاعل ، وقد مضى الكلام فيه .

فذكرت ما جرى بيننا لأبي بكر بن الخيّاط (٣) فقال : هذه أشياء

---

(١) « بمعنى مقفل » سقطت من ط صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في الإيضاح : « السهول » مكان : « الشهوات » .

(٣) هو محمد بن أحمد بن منصور أبو بكر بن الخياط النحوي .
قال ياقوت : أصله من سَمَرْقند ، وقدم بغداد ، وكان يخلط نحو البصريين =

يولدّها مَنْ عنده على مـذاهب القوم ليست محكيّـة عن الفرّاء ، ولا موجودة في كتبه ، ولكنّها مِمّا يرى أنها تؤيد[1] المذهب وتنصره . ثم رأيته بعد ذلك بمدّة بعيدة قد ذكر هذه الاحتجاجات أو قريباً منها في بعض كتبه ، ولم يرجع عنها .

= والكوفيين ، وناظر الزجاج .
صنف معاني القرآن ـ النحو الكبير ـ المقنع في النحو ـ الموجز في النحو
مات ٣٢٠ هـ.

(١) في ط فقط : « تزيد » مكان : « تؤيد » .

الفن السابع : مسائل نحوية

إحدى عشرة مسألة في النحو

هذه إحدى عشرة مسألة سأل عنها أبو بكر الشّيبانيّ ، أبا القاسم الزّجاجيّ في كتاب أنفذه إليه من طبرية إلى دمشق ، فكتب إليه في الجواب .

بسم الله الرحمن الرحيم

حفظك الله وأبقاك ، وأتم نعمته عليك وأدامها لك ، وقفت يا أخي - جعلني الله فداك - على مضمّن كتابك الوارد مع أخينا - حفظه الله .

والجواب عنه يصدر إليك ، ولا يتأخر بحول الله ومشيئته ، ووقفت على ما ضمنته آخره من المسائل التي اشتبهت عليك ، وبادرت اليك بتفسيرها في هذا الكتاب لعلمي بتعلّق قلبك بها ، وليعجل أخونا حفظه الله الانتفاع بها ، واتْبَعْتُها مسائل من عندي منتخبةً من ضُروبٍ شتّى أنت تقف عليها وتذكرني بها .

ومهما عرض لك من أمثال هذا فلا تَنْقبض في مفاتحتي به ، فإني أُسَرّبذلك ، وأقضي إليك فيه ما عندك على / مبلغ ما يتناهى إليه [٣/ ٤٦] علمي - إن شاء الله تعالى .

المسألة الأولى

أمّا قولهم : هذا زيد السّعديّ سعد بكر ، وقولك كيف يعرب سعد ؟ وما الاختيار فيه ؟ فإنّ هذه المسألة يختار فيها الكوفيّون الخفض ، فيقولون : زيد السّعديّ سَعْدِ بكر ، قالوا : لأنّ معنى قولنا زيد السّعّدي : زيدٌ من سعدٍ ، ثم تقول : سَعْدِ بَكْرِ على التّرجمة ، لأنا نريد بهذا الكلام الإضافة ، وليس يمنعون من إجازة نصبه .

فأما أصحابنا البصريّون فلا يجيزون خفض هذا البتّة ، لأن قولنا : «زيد السّعدي سَعْدُ» مرفوع ، وليس بمرفوع ، وإنما الياء المثقلة في آخره دلّت على النّسب إليه ، ولا يكون المضاف إليه أوّلاً ، والدّال على الإضافة آخراً ، ولعمري إن النّسب إضافة لأنا إذا قلنا : رَجُلٌ بَكْرِيّ وتميميّ ، فإنّما نُضِيفه إليه ، ولكنه ليس على طريقة المضاف والمضاف إليه ، وليس ههنا لفظ خافض ولا مخفوض .

وقد سمّى سيبويه النّسب إضافة على الوجه الذي ذكرته لك ، يقول[1] أصحابنا : زيدٌ[2] السّعديُّ سَعْدَ بكر بالنّصب على أعني :

(١) في ط : « تقول » .

(٢) في ط : « أزيد » بزيادة الهمزة .

سَعْدَ بَكْر ، ولا يمنعون من الرّفع على معنى : هو سعدُ بكر ، وليست هذه المسألة مسطّرة لأصحابنا في شيء من كتبهم البتّة ، وهي مُسَطّرة في كتب الكوفيين،ولكني سألت عنها أبا بكر بن الخيّاط وابن شقير فأجاباني بما ذكرته لك .

المسألة الثانية

كيف الاختبار في النّسب إلى « ماذرايـا »[١] و « جرجـرايا »[٢] « قالى[٣] قلا » ؟

أمّا جر جـرايا ومـاذرايا فـالاختيار في النصب إليهما أن تقول: جرجرائي ، وما ذرائي بهمزة بعد ألف بعدها ياء النّسب .

وقيـاس ذلك أن الألف التي في آخـر « جرجـرايا » فصـاعـداً

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة: « ما درايا » بالدال ، صوابهـا كما في معجم البلدان : « ماذرايا » بالذال ، وهي قرية بالبصرة ينسب إليها الماذرائيـون كتّاب الطولونية بمصر .
قال ياقوت : والصحيح أن : « ماذرايا » قـرية فـوق واسط من أعمال فم الصلح ، مقابل نهر سابُس . والآن قد خرب أكثرها . أخبرني بذلك جماعة من أهل واسط . انظر معجم البلدان ٥ / ٣٤ .

(٢) « جرجرايا » بفتح الجيم وسكون الراء الأولى : بلد من أعمـال النهروان الأسفل بين واسط وبغداد من الجانب الشرقيّ ،كانت مدينة وخربت مع ما خرب من النهروانات ، ولها ذكر في الشعر كثير .
قال أبزون العماني :
ألا يـا حبـذا يـوماً جـررنـا ذيـول اللّهـو بجـر جـرايـا
انظر معجم البلدان ٢ / ١٢٣ ، طبع دار صادر ـ بيروت ١٣٧٥ .

(٣) قالى قلا : اسم مركب من كلمتين .

« وماذرايا » يلزم حذفه في النسب ، لأن الألف في النّسب إذا وقعت خامساً « فصاعداً »[١] يلزم حذفها ، كما تقول في النّسب إلى « حبارى » حُبَارِيّ[٢] وإلى جَحْجَبي[٣] جَحْجَبِيّ . هذا مُتَّفقٌ عليه ولا خلاف فيه . فلمّا وقعت الألف في هذين الاسمين سابعة كان حذفها لازماً ، فلما حذفت الألف بقيت في آخر الاسم ياء قبلها ألف في موضع حركة طرفاً / فلزم قلبها ألفاً ، والإبدال منها همزة كما يلزم مثل ذلك في [٣/٤٧ سقاء ، وشفاء . وكذلك كل ياء أو واو وقعت طرفاً قبلها ألف لزم قلبها همزة على هذا القياس ، فقيل : جرجرائي ومادرائي ، كما ترى .

وقال سيبويه : في النسب إلى « حولايا »[٤] و « بردرايا »[٥] : حولائيّ وبردرائيّ . قال : تحذف الألف الأخيرة ، لأنها سادسة وتقلب الياء التي قبلها ألفاً لوقوعها طرفاً قبل ألف ، ثم تبدل منها همزة ، وإن شئت قلت : جرجراوي ، ومادراوِيّ ، فأبدلت من الهمزة واواً كما أجازوا في سماء : سماوي ، وفي كساء : كِساوي ، وفي

---

(١) « فصاعداً » سقطت من ط والتصويب من النسخ المخطوطة .

(٢) الحبارى : طائر للذكر والأنثى والواحد والجمع .

(٣) في ط : «حجبحي» بحاء وجيم وباء وحاء ، وألف مرسومة ياء،تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والممتع ١/١٥٣ .
وفي القاموس : جَحْجبي : حيّ من الأنصار .

(٤) حولايا : بفتح الحاء المهملة ، وسكون الواو مع القصر : قرية من عمل النهروان . انظر الصبان ٤/١٤٥ .

(٥) بردرايا : موضع بنهروان بغداد كما في القاموس .

سقاء : سقاوي تشبيهاً لها بحمراويّ وصفراوي ، وكما أجازوا في التثنية : كساوان وسقاوان تشبيهاً بقولهم : حمراوان[1] . والوجْهُ الهمزة .

وكذلك قد أجاز سيبويه في النّسب إلى سقاية وصَلاية[2] : سقاويّ وصَلاويّ ، والاختيار عنده ؛ سقائي وصَلائي ، على ما ذكْرتُ لك .

وأما«قالي قلا» فليس من هذ لأن هذا من جنس الأسماء المركبة من اسمين نحو معديكرب وبعلبك ، ورام[3] هُرْمُز ، وشغَرَ بَغَر ، في قولهم : ذهب القوم شَغَربَغر أي متفرّقين ، وذهبت غنمه شذَر مذَر ، وكذلك « قالى قلا » حكاه سيبويه في هذا الباب مع هذه الأسماء،وذكر أنه من اسمين جُعِلا أسماً واحداً ، فالنّسب إلى هذا الجنس من الأسماء بحذف الآخر ، والنّسب إلى المصدر كقولك في النسب إلى : معديكرب : معدى ، وإلى رام هرمز : رامِيّ ، والى بعلبكّ : بَعْلِي .

فأمّا قولهم : بعلبكِيّ فمولّد من اصطلاح العامّة عليه ، وإنما وجب حذف الآخر من هذا الجنس في النّسبِ كما تحذف هاء

---

(١) في ط : « حمراون » . تحريف .

(٢) صلاَية ويهمز : مُدَق الطِّيب ، وجمعه : صُلِيٌّ وصِلِيٌّ . انظر القاموس .

(٣) رامهرمز : بلد بخوزستان .

التأنيث ، لأن القياس فيهما سواء كقـولك في طلحـة : طَلْحِي وفي عائشة : عائشي فكذلك « قالي قلا » النسب إليه : قالِيّ ، كما تـرى بحذف العَجُز والنّسب إلى الصدر كما ذكرت لك .

المسألة الثالثة

كيف الاختيار في قولهم : «هذه ثلاثمائة دِرْهم فضة خِلاص[١] وازنة جياد» ، الرفع أم النصب ؟

أمّا الوجْهُ في الفضّة والخِلاص والجياد فالنّصب ، لأن هذا تمييزُ جِنس الفِضّة وتخليصه[٢] فتقول : هذه ثلاثمائة درهم فِضّة خِلاصاً جياداً ، فَنَصبه على / التّمييز والتفسير ، فيميز ثلاثمائة بالدّرهم [٤٨/ المخفوض ، لأنه وإن كان مخفوضاً فهو مفسر لجنس الفِضّة ، لأن ثلاث المائة جائز أن يكون دراهم وغير دراهم ، ثُمّ تمييز الجملة بالفِضّة ، أعني جملة الدّراهم التي دلّ عليها الدرهم بالفضّة ، لأن الدراهم جائز أن تكون فضّة وغير فضّة ، من شبة[٣] ونُحاس ، ورَصاص وحديد ، ثم تمييز الفضة بالخِلاص ، لأن منها خِلاصاً[٤] ، وغيرَخلاص ،ثم تميّز ذلك بالجياد . هذا وجه الإعراب والاختيار .

والرّفع جائز على إضمارالمبتدأ ،فتقول هذه ثلاثمائة درهم فضّةٌ

(١) الخِلاص بالكسر : ما أخلصته النار من الذّهب والفضة .
(٢) في ط : « وتلخيصه » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٣) الشبّ ـ كما في القاموس : حجارة الزّاج .
(٤) في ط فقط : خلاص » تحريف .

خِلاصٌ جيادٌ أي هي فضّةَ خِلاصٌ جِيادٌ .

وأما الاختيار في وازنة لو أفردتها فالرفع ، فتقول هذه ثلاثمائة درهم وازنةٌ فترفعها على النعت ، لأنها ليست ما يميّز بها ما قبلها ، لأنها غير مميزة جنساً من جنس ، إذ كانت غير دالّـة على جنس من الأجناس كدلالة الفِضّة والخِلاص والجياد ، وإنما هي نعت،كأنه أرادَ أنها وازنة كاملة غير ناقصة .

والنّصب فيها جائز . وإذا ذكرتها مع الفضة والخلاص والجياد نصبتها معها ، فقلت هذه ثلاثمائة درهمٍ فضّةً خِلاصاً وازنةً جياداً . والاختيار ما ذكرت لك .

* * * *

(٥) في ط : « غير » مكان : « غير » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

المسألة الرّابعة

كيف الاختيار في تعريف ثلاثمائة درهم ؟ .

لا يجيز أصحابنا البصريّون أجمعون في هذه إلّا إدخال الألف واللّام[١] في الاسم الأخير المخفوض فيقولون: ما فَعْلَتْ ثلاثمائةُ الدّرهم، وأربعمائة الدّينار ؟

وكذلك كلّ عدد فسر بمخفوض مضاف إليه، فتعرّفه بإدخال الألف واللام في المضاف إليه نحو قولك : خمسة الأثواب ، وخمسة الغِلمان ، وثلاثمائة الدّرهم ، وألف الدينار .

هذا هو القياس في تعريف كُلّ مضاف أن يعرف المضاف إليه مثل قولك ، هذا غلامُ رَجُلٍ ، وفرس عبد ، تقول في تعريفه ما فعل غلامُ الرّجلِ وفرس العَبْد ، فيتعرف المضاف بتعريف المضاف إليه .

قال ذو الرمة أنشده سيبويه[٢] :

٤٥٩ = وهل يُرْجِع التَّسلِيمَ أو يَكْشِفُ العَمى ثلاثُ الأثافي والرّسوم البلاقعُ[٣]

(١) فى ط فقط : والكلام تحريف واضح .
(٢) ليس من شواهد سيبويه .
(٣) من شواهد : المقتضب ٢/١٧٦، ٤/١٤٤، وابن يعيش ٢/١٢٢، والمخصص ١٧/١٠٠، ١٢٥، وإصلاح المنطق ٣٠٣، والهمع والدرر =

ولم يقل الثّلاث الأثافي . / [٣/٤٩

وقال الفرزدق،أنشده أبو عمرو الجَرْميّ :

٤٦٠ = ما زال مذ عقَدت يَداهُ إزارَه فسما فأدرك خَمْسة الأَشْبارِ(١)

والكوفيّون يجيزون : ما فعلت الخمسة الأثواب، والعشرة الدّراهم ،والخمس الجواري ، والثلاث المائة الدرهم ، فيجمعون بين الألف واللام والإضافة وكان الكسائي يروي عن العرب : إنها تقول هذه الخمسةالأثواب،والمائة الدرهم ، قال شبهوه بقولهم : هذا الحسن الوجه ، والكثير المال . وليس مثله ، لأن قولك : هذا حسن الوجه مضاف إلى معرفة ، ولم يتعرّف ، لأن إضافته غير محضة ، فلما

= رقم ١٦٩٣ والأشموني ١/١٨٧ . وانظر ديوان ذي الرّمة /٤٢٢ .
والأثافي : أحجار توضع تحت القِدْر جمع أُثْفية بضم الهمزة وكسرها ، وتشديد التحتيّة ، وهي أحد تلك الأحجار .
والبلاقع : جمع بلقع ، وهي الأرض المقفرة .
والمعنى : وهل يرد التحتية أو يزيل تعب المحبّة مواضع طبخ الأحباب وديارهم الخالية . انظر حاشية الصبان ١/١٨٧ .

(١) من شواهد : ابن يعيش ٢/١٢١ ، ٦/٣٣، والمغنى١/٣٧٣، والعيني ٣/٣٢١، والتصريح ٢/٢١ ، والأشموني ١/١٨٧، ٢/٢٢٨، والهمع والدرر رقم ٨٥٥. وانظرر ديوان الفرزدق/٣٧٨ .وفي الدرر : قوله : خمسة الأشبار أرادَ : طوله خمسة أشبار بشبر الرجال .
وينسب إليها ، فيقال : غلام خماسيّ . قال ابن دريد : غلام خماسيّ : قد أيفع .

أردت تعريفه أدخلت عليه الألف واللام فعرفته بهما ، وإنما عوّل الكسائي في ذلك على السّماع ، ولم يكن ليروي - رحمه‌الله - إلا ما سمع ، ولكن ليس هذا من لغة الفصحاء ، ولا من يؤخذ بلغته ، وليس كل شيء يسمع من الشّواذ والنّوادر يجعل أصلاً يقاس عليه .

أخبرني أبو إسحاق إبراهيم بن السّري الزجاج ، قال سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول : إذا جعلت النّوادر والشواذ غرضك ، واعتمدت عليها في مقاييسك كثرة زلّاتك .

وأخبرنا ابو إسحاق ، قال : أخبرني أبو العباس المبرّد ، قال : أخبرني أبو عثمان المازني ، قال : أخبرني أبو عمر صالح بن إسحاق الجَرْمي ، قال : أخبرني أبو زيد الأنصاري : أن قوماً من العرب يقولون : هذه العشرة الدّراهم ، والخمسة الأثواب ، فيجمعون بين الألف واللام والإضافة ، قال : وليس هم بالفصحاء .

وقد حكي أيضاً الأخفش سعيد بن مسعدة هذه الحكاية عن بعضهم ، وردّها وقال : ليس بمأخوذ بها .

قال أبو عمرو الجَرْمي ، فقلت لمن يجيز هذه الخمسة الدراهم والعشرة الأثواب بالخفض : كيف تقول : هذا نصف الدّرهم ، وثلث الدرهم ، أتجيز هذا النّصف الدرهم والثلث الدرهم ؟ فقال لا ، هذا غير جائز ، لا أقول إلا هذا نصف الدرهم ، وثلث الدّرهم ، فقلت له : فما الفصل بينهما ؟ فقال الفصل بينهما أن

العرب / قد تكلمت بذلك ولم تتكلّم بهذا ، فقلت له : فهذه رواية [٣/ ٥٠
أصحابنا عنهم تعارض ر وايتكم وهذا بيت الفرزدق وبيت ذي الرّمّة.
وَبَعْد فهو القياس اللازم في تعريف المضاف، إنّما يُعرّف بتعريف المضاف إليه ، فلم يأت بمقنع .

وإذا كان العدد مفسّراً بمنصوب يميّز الجنس ، فأردت تعريفه أدخلت الألف والـلاّم في أوله، ولم تـدخلهـا في المميّـز لِعلّتين ، أحدهما : أن التمييز لا يجوز تعريفه ، لأنه واحد دالّ على جنس ، والواحد من الجنس منكور .

والآخر ، لأن تعريف المميز لا يعرّف المميز منه لانقطاعه عنه وانفصاله منه ، فلا فائدة في تعريفه إذا كان المقصود بالتّعريف لا يتعرف به ، فتقول : ما فعلت الأحدَ عشرَ درهماً والتّسعة عشر ثوباً ، والخمسون درهماً والتسعون ثوباً ، وكذلك ما أشبهه ، هذا هو القياس، وعليه اجتماع جملة النّحويين من البصريّين والكوفّيين وحذّاق الكتّاب . وقد أجاز بعضهم : ما فعلت الثلاثة العشر دِرْهماً ، فأدخل الألف واللام في موضعين ، وذلك خطأ ، لأن هذين الاسمين قد جعلا بمنزلة اسم واحد . وأقبح منه إجازة بعضهم ما فعلت الخمسة العشر الدّرهم ، فأدخل الألف واللاّم في ثلاثة مواضع ، وهذا كله فاسد . ولذلك[١] يقول[٢] هؤلاء : ما فعلت العشرون الدّرهم ، وعليه اكثر الكتّاب ، والقياس ما ذكرت لك .

---

(١) في ط فقط : « وكذلك »
(٢) في ط : « تقول » بالتاء .

وقـد جاء في كـلام العرب مـا ركب من اسمين جُعِـلاَ اسمـاً واحداً ، ثم عرّف فأدخلت الألف واللام في أوله وذلك قول ابن أَحْمَر أنشده سيبويه والفراء والأصمعيّ والجماعة :

٤٦١ = تَفَقَّـأ فَـوْقَـهُ القَلَع السَّـوارِي وجُنّ الخـازِبازِ بِهِ جُنُـونـا[1]

فأدخلوا الألف واللام في صدر الاسم ، ثمُ لم يعيدوها .

* * *

(١) من شواهد سيبـويه ٥٢/٢ ، والإنصـاف /٣١٣، وابن يعيش ١٢١/٤، والخـزانة ١٠٩/٣ . وانـظر شعر عمـرو بن أحمر/١٥٩ ، وفي ط فقط : « جنونه » بهاء السكت .
وفي الخزانة : « تفقأ أي تتفقأ ، فهو مضارع أي تنشى السحائب فوق هذه الروضة ، والقلع جمع : قَلَعَة ، وهي : القطعة العظيمة من السحاب . والسواري : جمعِ سارية ، وهي السحابة التي تأتي ليلاً والخازباز هنا : نَبْتٌ . وجنونه :طوله، وسرعة نباته .

المسألة الخامسة

قولك : هذا عشرون دِرْهماً نصفين أو نصفان ، وما الوجه في ذلك ؟ .

الوجه في نصفين ، الرّفع لأنهما صفة للعشرين ، وليس ما يميّز جنس العشرين من سائر الأجناس .

والنّصب بعد ذلك جائزٌ على التّمييز والرّفع أجود . / [٣/٥١]

* * *

المسألة السادسة

قولك : ما العِلّة في تأنيث قوله عز وجل : ﴿من جاء بالحسنة فله عَشْر أمثالها ﴾[١] .

اعلم أن هذه الآية تقرأ على وجهين : ﴿ مَن جاء بالحسنة فله عشرٌ أمثالُها ﴾[٢] بتنوين عَشْر ورفع «الأمثال» صفة للعشر ، وجعلوا العشر حَسَنات ، فلذلك أنّثوا ، لأن ذكر الحسنة قد جرى مّتّصلاً بالعشر فلا لبس في ذلك .

وتقرأ ﴿ من جاء بالحسنة فَله عَشْرُ أمثِالها ﴾[٣] بترك التّنوين وخفض الأمثال .

والمثل مذّكر ، ولكنه أُنّث حملاً على المعنى ، لأن الأمثال حسنات ، والأصل : فله عشر حسنات أمثالها .

---

(١) الأنعام / ١٦٠ .

(٢) هي قراءة يعقوب والحسن ، وعيسى بن عمر ، وآخرين : انظر معجم القراءات قراءة رقم ٢٤٢٠ ، وفيها قراءة أخرى لم يشر إليها السّيوطي وهي : « عشرٌ أمثالَها » يرفع « عشرَ » : ونصب : « أمثالها » وهي قراءة الأعمش . انظر رقم القراءة السابق في معجم القراءات .

(٣) وهي قراءة حفص عن عاصم في المصحف الذي بين أيدينا .

ومثله مما أُنّث حملاً على المعنى واللّفظ مذكر قـولُ ابن أبي ربيعة :

فكان مجنّي دون مَنْ كنت أتّقي ثلاثُ شُخوصٍ كاعبانِ ومُعْصِرُ [١] ٤٦٢ =

فأنّث والشّخص مذكّر ، لأنه أراد نساءً ، وفسر ذلك بقولـه : كاعبان ومعصر .

ومثله قول الأعور بن البراء الكلابي :

وإنّ كـلابـاً هــذه عَشْـرُ أبْـطُنٍ وأنت بَرِيءٌ من قبائلها العَشْرِ [٢] ٤٦٣=

فأنّث والبطن مذكّر ، لا خلاف فيه ،لأنه جعل البطن قبيلة ،فحمله على المعنى ، وفسّر ذلك بقوله :«وأنت بريء من قبائلها العشر».

ومثل ذلك قوله عز وجَلّ : ﴿ **وقطّعْناهم اثْنَتَيْ عَشْـرة أَسْباطـاً أُمَماً** ﴾ [٣] .

فأنث والسّبط مذكّر ، لأنه أراد بالسّبط الأمة والجماعة ، وفسّر ذلك بقوله : أسباطاً أمماً ، وفسر الأسباط بالأمم .

(١) سبق ذكره رقم /١٤٣ .
(٢) سبق ذكره رقم ١٤٤ .
(٣) الأعراف / ١٦٠ .

وفي هذه الآية سؤال آخر أن يقال : لِمَ قال اثنتي عشرة أسباطاً ، ففسر بالجمع ، ولم يقل اثنتي عشرة سبطاً ، كما تقول : رأيت اثنتي عشرة أمرأةً ولا تقول نساءً ، ولا تفسّر العدد بعد العشرة إلى التسعة والتّسعين إلا بواحد يدل على الجنس، ولا تفسر بالجمع ؟ .

والجواب في ذلك : أنه لما قصد الأمم ، ولم يقصد السّبط نفسه لم يجز أن يفسره بالسّبط نفسه ويؤنث ، ولكنه جعل الأسباط بدلاً من اثنتي عشرة ، وهو الذي تسميه الكوفيون المترْجِم ، فهو منصوب على البدل لا على التّمييز ، ثم فسره بالأمم . ولو جاء بالأمة لقال : اثنتي عشرة أمة ولم يقل أُمماً، لأنه قد طابق اللفظ المعنى . / [٥٢/٣]

* * *

المسألة السّابعة

قولك : ما العِلّة في تحريك « أرَضين » ولم يحركوا خَمْسين في العدد ؟ .

العِلة في ذلك أن الأرض مؤنّثة لا خلاف في ذلك ، ويقال في تصغيرها أُرَيضة ، وما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف لا هاء فيه للتأنيث فهو بمنزلة ما فيه هاء التأنيث ، لأنها مقدرة فيه ، ألا ترى أنها تُرَدّ في التّصغير فيقال في تصغير هند ، وعَيْن ، وشَمْس ، وأرض : هُنَيدة ، وعُيَيْنة ، وشُمَيْسة ، وأُريضة . هذا مطرّد غير منعكس ، إلا ما كان من نحو: (حَرْب)و(ذَوْد)[1] ، وما أشبه ذلك ، فإن الهاء لا تلحقها في التّصغير ، لأنها في الأصل مصادر سُمِّي بها .

وما كان على ثلاثة أحرف من الأسماء المؤنثة ساكن الأوسط منه ، مفتوح الأول نحو : صحفة[2] وجَفْنة وضَرْبة ، فإذا جمع جمع

---

(١) الذود من الإبل : ما بين الثلاث إلى العشر ، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها ، وجمعها ، أذواد . وفي المثل : الذود إلى الذّود إبل أي إذا جمعت القليل مع القليل صار كثيراً فإلى بمعنى مع .

(٢) الصّحفة كالقصْعة ، وجمعها : صحاف . قال الكسائي : أعظم القصاع : الجفنة ثم القصعة ثم الصحفة .

السّلامة فتح الأوسط منه فقيل : صَحَفات وجَفَنات وضَرَبات وأَرَضات ، كذلك أيضاً تُحّرك لأنها اسم مؤّنث . وكذلك قالت العرب في جمعها الصّحيح أرَضَات ، ثم لما قالوا : أرضون فجمعوها بالواو والنون تشبيهاً لها بمائة ، وثُبَة[١] وعِزَة[٢] وبابها ، لأنها مؤنثة كما أنها مؤنثة ، وإن لم تكن مثلها في النّقصان ، لّأنهم[٣] قد يُشَبّهون الشيء بالشيء ، وإن لم يكن مثله في جميع أحواله ، حرّكوا أوسطها بالفتح كما يحرّكونه مع الألف والتاء لأنه هو الأصل ، فقالوا أرَضَون ففتحوا كما قالوا : أرَضَات ففتحوا ، لأن ذلك هو الأصل وهذا داخل عليه .

قال سيبويه : فقلت للخليل : فَلِمَ قالوا : أَهْلُون فأسكنوا الهاء ولم يحرّكوها كما حركوا أرَضين؟ فقال : لأن الأهل مذكّر فأدخلوا الواو والنون فيه على ما يستحقّه ولم يحتج إلى تحريكه ، إذ ليس بمؤّنّث يجمع في بعض الأحوال بالألف والتاء فيحرّك لذلك، قال الله تعالى : ﴿ **شَغَلتنا أموالُنا وأَهْلونا** ﴾[٤] . وقال : ﴿ **قُوا أنفسكم وأهليكم ناراً** ﴾[٥] .

---

(١) ثبة : وسط الحوض ، والجماعة والعصبة من الفرسان ، وجمعها ثُبَاتٌ وثُبُون بضمهما .

(٢) عزة كعِدَة : العصبة من الناس جمعها : عِزون .

(٣) في ط : « لأنها » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٤) الفتح /١١.

(٥) التحريم /٦.

قال سيبويه : فقلت له : فَلِمَ قالوا : أَهَلَات فحرّكوا حين جمعوا بالألف والتّاء ؟ قال المخبّل السّعدي : / . [٥٣/٣]

وهم أَهَلات حَوْل قَيْسٍ بن عاصم إذا أدلجوا باللّيل يَدْعون كَوْثَرا[1] ٤٦٤

فقال : شبهوه بأرضات ففتحوه لذلك . قال سيبويه : ومنهم من يقول : أهْلات فيسّكن الهاء وهو أقيس ، والتحريك في كلامهم أكثر ، وهذا من الشّواذ الذي يحكي حكايةً ، ولا يجعل أصلاً أعني جمع[2] أهل أَهْلات .

ومثله في الشّذوذ قول بعضهم في جمع حِرَة : حِرون ، والحِرَة كل أرض ملبسة حجارة ، وكُلّ جَبَلٍ حِرة ، والقياس : حَرات وحِرات ، لأنه لم يلحقه نُقْصان ، فيجمع بالواو والنّون عِوَضاً من نقصانه ، وهذا نظير قولهم : أرَضون .

وذكر يونس بن حبيب أن من العرب من يقول : إحرون[3]

(١) من شواهد : ابن يعيش ٣٣/٥ ، والخزانة ٤٢٧/٣ ، واللسان : « أهل » .
والكوثر : الجواد الكثير العطاء ، أي إن أدلجوا حدوا الإبل بمدحه وذكره .

(٢) في ط : « جميع » بالياء ، تحريف

(٣) في الأشموني ٨٥/١ : حرون : جمع حرة ، وإحرُّون : جمع أحرة ، والأحرة والحرة : الأرض ذات الحجارة السود وعلق الصبان على قوله : « إحرون » فقال : « قوله : إحرون بكسر الهمزة وحكى فتحها ، وبفتح الحاء وتشديد الراء ، وقوله : جمع إحرة بكسر الهمزة . =

فيزيد في أوله همزة ويكسرها وهذا أشذّ من الأول .

فأمّا خمسون فليس من أرضين في شيء لأنه أسم مبنيّ للجمع من لفظ خمسة ، ولا واحد له من لفظه ، ينطق به ، وإنما هو بمنزلة ثلاثين من ثلاثة ، وأربعين من أربعة ، ولم يجمع خمسة في العدد خمسات ، ثم تدخل الواو والنون عليها ، كما قيل في أرض : أرَضات ، ثم أدخلت الواو والنون عليها فدلّت على حركتها .

* * *

= وفي التصريح : أن « إحرين » أيضاً جمع حرة ، وأن أصل حرة : « إحْرة ، حذفت همزته ، وأن هذا الأصل ترك ، وصار نسياً منسيّاً أي فالمستعمل حرة بلا همز .وعلى هذا يكون قول الشارح : جمع إحرة بالنظر إلى الأصل لا المستعمل الآن » .

المسـألة الثامنة

قول الشاعر :

أشْـدُدْ يَـدْيَـك بمن تَهْـوى فمـا أَحَـدُ يَـمْـضـي فـيـدرك حـيّ بـعـده خَـلَفـا = ٤٦٥

وقول زهير :

ألا لا أرى ذا إمّـة أصْبَحَت بـه فتتـركَه الأيّـامُ وَهْيَ كما هِيـا[1] = ٤٦٦

وقولك : ما الوجه في قولك : فيدرك ، وفي قولك : فتتـركه الأيام؟الرّفع أو النصب ؟ .

فالوجه فيهما النّصب على الجواب ، لأن الرفع في مثل هـذا يكون على أحد وجهين : إما على العطف على الأول إذا كان يحسن اشتراك الثّاني مع الأول كقولك : ما تأتينا فتحدّثُنا بـالرفـع ، فإنـك قلت : ما تأتينا وما تحدّثنا ، أوعلى القطع والابتداء كقولك ، أيضاً في هذه المسألة : ما تأتينا فتحدّثُنا كأنك قلت : فأنت تحدّثنا الآن . ومثله :

(١) انظر ديوان زهير /١١٨. والإمّة بالكسر : الحالة ، والشـرعة والـدين ، والنعمة ، والهيئة والشأن . وغضارة العيش ، ويضم . انظر القاموس .

٥٤/٣] دعني فلا أعود ، أي دعني فإني لست ممن يعود ، وكما /قال الشاعر :

٤٦٧ = فلا زالَ قَبْرٌ بَيْـن تُبْنَى وجاسمٍ　　عليه من الوسْمِي جُودٌ ووابِلُ[1]
فَيُنْبِتُ حَـوْذانـاً وعَـوْفـاً مُنَـوِّرًا　　سَـأُتْبِعُهُ مِنْ خير ما قـال قـائِـلُ

كأنه قال : فهو ينبت ، ولم يجعله جواباً .

ولك أن تقول : ما تأتينا فتحدّثنا إذا جعلته جواباً ، فيكون ذلك على معنيين : أحدهما : لأن يكون التقدير : ما تأتينا فكيف تحدثنا أي لو أتينا لحدثتنا .

والوجه الآخر : أن يكون التّقدير ما تأتينا : إلّا لمْ تُحَدِّثنا ، أي منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديث منك .

وعلى هذا الوجه النّصب في البيتين اللذين سألت عنهما ، فيقال في قول زهير : المعنى:إلالَمْ تتركه الأيام وهي كما هيا ، وكذلك : « فما أحد يمضي فيدرك حيّ بعده خلفاً » بالنّصب والتّقدير: «إلا لم يُدْرِك بعده حيّ خلفاً » ، ألا ترى أنك لو رفعت على العطف لكان

---

(١) البيتان للنابغة الذبياني . من شواهـد سيبويـه ٤٢٢ ، والمقتضب ١٩/٢ ورواية البيت الأول في الديوان / ١٦٠ .
سقى الغيث قبراً بين بُصْرى وجاسم
بغيـث مـن الوسميّ قطـر ووابـل
والوسميّ : أول المطر وسميّ بذلك لأنه يسم الأرض بالنبـات والخضره والحـوذان : نَبْتٌ طيب الرائحـة ، والعوف : نَبْتٌ طيّب الـرائحـة أيضـاً

التّقدير :«لا أرى ذا إمّة ولا تتركه الأيام»وهذا غير مستقيم .

وكذلك البيت الآخر : « فما أحد يمضي فيدرك » بالرّفع تقديره على العطف : فما أحدُ يمضي ولا يُدْرِك ، وهذا محال ، لأنه ليس يريد أن يقول : لا يمضي أحد ولا يدرك حيٌّ منه خَلَفاً على نَفْيِهما جميعاً ، لأن المُضِيّ لا بد منه .

ولو رفعت أيضاً على القطع والاستئناف لم يستقم ، وإذا بطل وَجْهُ الرفع فليس إلا النّصب على الجواب .

المسألة التاسعة

« ما يسأل زيدٌ عن شيء فيجيب فيه » و« مايُسْأل من شيء فيخطىء فيه .

أما قوله : ما يسأل عن شيء فيجيب فيه ، فيجوز فيه النّصب والرّفع .

النّصب من وجهين ، والرفع من وجهٍ واحد ، فأحد وَجْهي النّصب»أن يكون التّقدير : ما يسأل زيدٌ عن شيء فَيُجِيبَ فيه بالنّصب ، والتقدير والإّلم يجب فيه ، أي قد يسأل فلا يجيب . هذا معنى الكلام ونصبه على الجواب .

والوجه الثاني : أن يكون التقدير : ما يسأل عن شيء فكيف يجيب فيه ؟ أي لو سُئِل لأجاب .

ووجه الرّفع على العطف ما يسأل زيد عن شيء فيجيب فيه أي ما يسأل عن شيء وما يجيب فيه ، وهو قبيح ، لأن ما لا يسأل عنه لايجاب عنه/ ولكنّه جائز مع قبحه يَدْخُل في النّفي مع الأوّل . [٣/٥٥]

وأما قولك : «ما يُسْأَل زيدٌ عن شيءُ فَيْخطِىءَ فيه»فليس فيه إلا

النصب ، لأن وجه العطف فيه غير مستقيم ، ألا ترى[1] أنك لو قلت: ما يُسْأل عن شيء وما يُخطىء فيه كان غير مستقيم ، والابتداء به وقطعه عما قبله غير جائز ، فليس إلّا النصب عليا الجواب ، وفيه المعنيان اللذان في المسألة الأولى : ما يُسأل زيدٌ عن شيء فَيُخْطِئَ فيه بالنصب ، والتقدير : إلّا لم يُخْطِئْ فيه ، أي فيه ، أي فيه كمالٌ فلا يخطىء .

والوجه الآخرَ ما يسأل زيدٌ عن شيء فيخطىء فيه ، أي فكيف يخطىء فيه، أي لو سئل لأخطأ .

---

(١) في ط : « الأولى » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

المسألة العاشرة

قولك : ما السبب في قولهم في النّسب إلى طيّء: طائي ؟ وما الأصل في طيّء؟ ومن أيّ شيء اشتقاقه ؟ .

أما قولهم في النّسب إلى طيّء : طائيّ ، فالنّسب في كلام العرب على ثلاثة أضرب : ضَرْبٌ منه جاء مصروفاً عن وجهه وحده شاذًّا ، فسبيله أن يحفظ حِفْظاً ويؤدي ولا يقاس عليه ، وذلك قولهم في النسب(١) إلى العالية : عَلَوِي وإلى الشّتاء : شِتَوِيّ ، وإلى الدّهر : دُهْرِيّ(٢) ، وإلى الروّح : رُوحانِيّ ، وإلى دراب جرد ، وهي مدينة : دراوردِيّ ، والى طيّء طائي ، وإلى الرّي : رازي : وإلى مروة : مَرْوزِيّ ، بزيادة الزّاء ، وقد قيل : مَرْوي على القياس .

وقالوا في النسب إلى هُذيل وفُقَيم كنانة : هُذَلِيّ وفُقَمِيّ(٣) والقياس : ؟ فُقَيْمِيّ وهُذَيْليّ .

وقالوا في النسب إلى البادية : بَدَوِيّ ، وإلى البصرة : بِصْرِيّ

(١) في ط : «النصب» بالصاد تحريف .

(٢) في الهمع ١٧٣/٦ ، «وللشيخ الهِمّ : دُهْرِيّ بضم الدّال نسبة إلى الدهر ، وقياسها فتحها . [والهم بكسر الهاء والميم ، الشيخ الفاني »] .

(٣) في القاموس : « فقم » : النسب إلى فقيم كنانة : فُقَمِي كَعُرَنِيّ وهم نسأة الشهور في الجاهليّة . والنسب إلى فقيم دارم : فُقَيْمِيّ :

بكسر الباء ، هذا قول سيبويه .

وقال غيره : بل قولهم : بِصْريّ ، قياس ، لأنه يقال للحجارة الرّخوة بَصْرة بفتح الباء وإلحاق هاء التأنيث ، وبِصْر بكسر الباء وحذف الهاء لغتان . قالوا : ويلزم في النّسب حذف الهاء فإذا حذفت الهاء لزم كسر الباء ، وهذا مذهب حَسَنٌ .

ومن ذلك قولهم في النسب إلى الأفق : أَفقيّ (١) وإلى حروراء وهو موضع : حَرُورِيّ ، وإلى جلولاء : جَـلُولِيّ ، وإلى خراسان : خُرَسِيّ ، وخُرَاسِيّ (٢) ، وخراسانيّ ، على القيـاس ، ثلاث لغـات حكاها سيبويه .

قال سيبويه ، ومنه قولهم في النّسب إلى صنعاء : صنعاني بالنون ، وكذلك قالوا في النسب إلى بهراء وهي قبيلة من قضاعة : بهرانِيّ بالنون ، وإلى دستواء مدينة دستواني بالنون / [٣/٦]

وقال أبو العباس المبرّد : النون في قولهم : دستواني ، وبهرانِيّ وصَنْعاني بدل من الهمزة كما إنها في عطشان يدل من ألف التأنيث التي في عَطْشى ، وألف عطشى بمنزلة الألف الثّانية التي في حمراء المبدل منها الهمزة ، لأنه اجتمع ألفان ساكنتان ، فأبدلت الثانية همزة ، لأنها لو حذفت صـار الممدود مقصـوراً . فهذا الضـرب كثير من النّسب

(١) بفتح الهمزة والفاء ، انظر القاموس : « أفق » .

(٢) انظر شواذ النسب في همع الهوامع ٦/١٧٣ .

جدًّا ، في كلامهم ، والعمل فيه على السماع . وقد ذكر سيبويه أن قولهم في النسب إلى طيىء : طائي من هذا النوع .

وعندي أنه مع ما ذكر سيبويه فرّوا[1] فيه،لو[2] نسبه إليه على القياس من اجتماع أربع ياءات وهمزة : لأن في طيّىء ياءين ، وهمزة ، وكانت تلحقه ياء النسب مثقلة ، وهي ياءان ، وكان السّبيل أن يقال : طَيِّئِيٌّ مثاله طَبِيعِيٌّ[3] فتجتمع أربع ياءات وهمزة وكسرتان ، فاستثقلوا ذلك فصرفوه إلى المحدود عن بابه فحذفوا الياء الأولى من طيّىء وهي ساكنة ، فوجب قلب الثانية ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فقيل : طائي ، فهذا قياسه :

وضرب منه يأتي على القياس كقولهم في النّسب إلى بكر : بَكْرِي ، وإلى عليّ : عَلَوِيّ ، وإلى فتى ، ورحى : فَتَوِيّ ورَحوِيّ ، وما أشبه ذلك على شروطه ومقاييسه المذكورة في حدّ النسب .

---

(١) في ط فقط : « فروى »

(٢) في ط فقط : « أو » مكان : « لو » .

(٣) في شرح الشافية ٢/٣٢ : « أصله » : « طَيِّئِيٌّ كمَبِّتيٍّ ، فحذف الياء المسكورة كما هو القياس ، مضار : طَيْئِيٌّ بياء ساكنة ثم قلبوا الياء الساكنة ألفاً على غير القياس قصداً للتخفيف لكثرة استعمالهم إياه ، والقياس قلبها ألفاً إذا كانت عينا أو طرفاً ، وتحرّكت وانفتح ما قبلها . ويجوز أن يكون الشذوذ فيه من جهة حذف الياء الساكنة فتنقلب الياء التي هي عينٌ ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها على ما هو القياس » .

وضرب منه يأتي على لفظ فعّال أو فاعِل كقـولهم : لصاحب الجِمال : جَمّال ، ولصاحب الحُمُر حَمّار ، ولذي الزّرع : زارع ، ولذي النّبل ، : نابل ، ولذي التّمر ، : تامر ، ولذي اللّبن ، : لابن وهو مسموع ينقل ويحفظ .

فأمّا القَوْلُ في اشتقاق طيّىء فإنّي لا أحفظ شيئاً عن أصحابنا إلاّ أنّ أبن قتيبة ذكر على ما أخبرنا عنه أبو القاسم الصّائغ أن نقلة الأخبار رَوَوْا أنّ طيًّا أوّل من طوى المناهل ، سمّى بذلك وأن مراداً تمرّدت فسمّيت بذلك واسمها يُحابِر[1] .

قال : ولا أدري كيف هذان الحرفان ، ولأ نا من هذا التأويل فيهما على يقين .

فأما اشتقاق مراد من التّمرد فغير مُنْكَر ، لأن مرادًا فُعال من مَرَدَ فهو مارِد ، وتَمَرَّدَ فهو متمرّد ، وشقاق مراد من التّمرد غير بعيد .

وأما اشتقاق طيّئ من طويت فغير مستقيم ، لأنّ لام الفعال من طيّىء همزة ، ومن[2] طويت ياء فهو مخالف له ، وليس يجوز أن يكون طيّىء إلا مشتقًا .

---

(١) يُحابر : هو يحابر بن مالك بن أُدَد أبو مراد . انظر القاموس : « حبر .

(٢) في ط : « من » بدون واو تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وبالواو هذه يفهم المعنى .

[٥٧/٣] والذي عندي فيه أن الطاءة : الظّلّة [١] وحروف / فائها وعينها ولامِها موافقة لحروف طيّء ، فيشبه أن يكون فَيْعلاً من ذلك .

والناس في الاشتقاق على ثلاثة مذاهب ،

فأمّا جمهور العلماء من أهل اللّغة والنظر من الكوفيين والبصريين مثل الخليل وأبي عمرو ، وسيبويه والأخفش ، ويونس ، وقطرب ، والكسائي ، والفراء ، والأصمعي وأبي زيد ، وأبي عبيد ، وغيرهم على أن بعض الأسماء مشتق ، وبعضها غير مشتق .

وأهل الظّاهر يذهبون : إلى أن الكلام كلّه أصل في بابه ليس شيء مشتقاً من شيء .

فإن قيل : إن القطاميّ مشتقٌّ من القَطم وهو الشهّوان للّحم وغيره .

قالوا : القَطم مشتقٌّ من القُطَامِيّ ، وإن قيل لهم : إنّ زهيراً من الأزهر،وهو الأبيض .

قالوا : بل الأزهر من زهير . وإن قيل لهم : إن الباتر في صفات السيف من البَتْر وهو القطع .

---

(١) في القاموس : الطّاءة كالطاعة : الإبعاد في المرعى ، ومنه طيّء أبو قبيلة. أو من طاء يطوء : إذا ذهب وجاء ، والنسبة طائي والقياس : كطيِّعِيّ ، حذفوا الياء الثاني ، فبقي طَيْئِيٌّ فقلبوا الياء ألفاً .

قالوا : لا ، بل البتر من الباتر .

ومَن صَيّر أحد هذين أولى بأن يكون أصلاً من صاحبه ؟ بل الكلام كلّه أصل في بابه ، ويدفعون الاشتقاق اصلاً .

وهؤلاء ليس ممّن يذهب مذهب أهل اللغة ولا يتعلّق بأساليبها ، لأنه ليس أحد من أهل اللّغة يدفع الاشتقاق بوجه ولا سبب .

وقوم يذهبون : إلى أن الكلام كلّهمشتق ،وهذا شيء لم ألق أحداً ممن يوثق بعلمه يقول به ، ولا قرأت فيه كتاباً للمتقدمين مصنّفاً ، وإنما هو قول شاذ يتعلّق به بعض المتكلّفين التّحقق باللغة .

وبعض الناس يزعم أن أبا إسحاق الزّجّاج كان يذهب إليه ، ومعاذَ الله من ذلك ، وإنما دعاهم إلى هذا إملاء أبي إسحاق كتابه الكبير في الاشتقاق ، وذلك أنه توغل في كثيرمنه ،وتقلّد في كثير منه مما هو غير مشتّق عند أهل اللغة أنه مشتّقّ ، فأما أن يعتقد أن الكلام كله مشتق فمحالٌ ، لأنه لا بد للمشتق من أصل يتناهى إلى غير مشتق .

* * *

[كتاب أبي الحسن الصّيمري إلى أبي بكر بن دريد]

وذكرت في هذا الفصل رقعة أبي الحسن الصّيْمريّ المتكلّم إلى أبي بكر محمد بن الحسن بن دُريد في هذا المعنى ، وجوابها منه ، فأحببت أن أتحفك بهما لما فيهما من الفوائد من حُسْن سؤال السائِل ، وإصابة المجيب في الجواب . / [٣/٥٨]

كتب أبو الحسن الصّيمري إلى أبي بكر بن دريد :

أنت أدام الله عِزّك ، كَنَفُ الأدب ، وإليك مفزع أهله فيما أشكل من اللغة ، واستعجم من معاني العربيّة .

وقد زعم قوم من أهل الجَدل : أن العرب تَسَمّت بأسماء تأدّت إليها صورها ، ولم يعرفوا هم معانيها وحقائقها ، فقيل لهم : أتعرفون ما تحت تلك الأسماء التي لم يعرفوا حقائقها ومجازها والاتساع فيها ؟ فقالوا : لا .

هل يجوز عندك أن توقع العرب اسماً على ما لا معنى تحته يعرفونه هُم ؟ .

وقالوا : إن العرب لم تدر ما الاستطاعة؟ وما القدرة؟ وما القوة؟ فما عندك في ذلك ؟ وتفضل بتعريفنا ، هل في كلامهم إذا قيل لأحدهم : بماذا استطعت قطع هذا الحبل ، وهذا الطّنب ، أو هذا اللحم ؟ أن يقول : بسكين أو شفرة أو سيف . وهل يقولون فلان قويّ

على فلان بماله أو بسيفه أو برمحه ؟ وهل عندك أن قول الله عز وجل :
﴿ **ولِلهِ على النّاس حِجّ البَيْت مَنْ اسْتَطاع إليه سَبِيلاً** ﴾[١] .

أنه أراد به الرّاحلة والزّاد ، دون صِحّة بدنه أو أراد به صحة بدنه والزاد والراحلة ؟ .

وافتنا في معنى قول الله عز وجل : ﴿ **وأَعِدّوا لهم ما اسْتَطَعْتُم من قُوّة ومِنْ رباط الخيل** ﴾[٢] .

هل ألقوّة ورِباط الخيل مِمّا استطاعوه أو غير ذلك ؟ .

وإن حضرك ـ أيدك الله ـ شواهد من الشعر أو من مطلق كلام العرب بينت ذلك لنا ، وإن اتبعته سُـؤالاً[٣]، يذكر ما قيل : إنّ العرب لم تعرف شيئاً من حقائقالأعراض ،وهل جائز عليهم أن يُـسمّوا شيئاً لا يعرفون حقيقته أم لا ؟ ومننت به علينا ، إن شاء الله تعالى ، وأطال الله بقاءك وأدامعزم ،وتأييدك ، وأيد أهل الأدب بك ، وحرَس نعمته عليك ومواهبه لَدَيك .

فأجابه أبو بكر بن دريد :

وقفتُ ـ أدام اللهعِـزّك ـ على مُتَضمّن كتابك . فأما المسألـة الأولى فقد بينتها / في أول كتاب الاشتقاق ، وهي قول من زعم من [٣ / ٥٩

(١) آل عمران /٩٧.
(٢) الأنفال /٦٠.
(٣) في ط فقط : « مسئولاً » والأوضح ما في النسخ المخطوطة .

أهل الجدل : أن العرب تَسَمّت أسماء تأدت إليها صُورها ولم تعرف العرب حقائقها ، وإنما تعلّق هؤلاء الزاعمون بما ذكره اللّيث بن المظفر في كتاب (العين) عن الخليل أنه سأل أبا الدقيش ما الدّقيش ؟ فقال : لا أدري إنما هي أسماء نُسمّيها لا نعرف معناها ، وهذا جهل من اللّيث وادّعاء على الخليل ، وذلك أن العرب قد سَمّت دَقشاً ، ثم حَقّروه فقالوا : دُقَيش ، ثم صرفوه من فَعَل إلى فَنعل فسّموا دَنْقَشاً(١) .

وكل هذه أسماء فلو لم يكن للدّقش أصل في كلامهم ولم يقفوا على حقيقته ، لم يجيئوا به مكبّراً ومحقّراً ومصرّفاً من فَعَل إلى فَنعل .

والدّقيش طائر أُغَيْبِر أُرَيْقط معروف عندهم . قال غلام من العرب أنشده يونس ومكوزة(٢) :

٤٦٨ = يا أمتَاهُ أَخْصِبي العِشِيّة قد صِدْتُ دقشاً ثم سَنْدَريّهْ(٣)

---

(١) في اللسان : « دقَش » : دنقش الرجل : إذا نظر وكسر عينيه ،ودنقشت بين القوم : أفسدتُ .

(٢) في ط : « ومكرده » وألحقها بأول الشطر الأول من الرجز ،تحريف ،وفي النسخ المخطوطة : « ومكودة » بالواو وليس ملحقاً بأول الشطر الأول مثل ط . وفي ط أيضاً : مكردةً بالراء . ولعل الصواب « مكوزة » بالزاي ، وهو أعرابي مشهور ولشعر العرب .

(٣) والبيت من شواهد : اللسان : « دقش » . والسندرية : ضرب من الطير وفي النسخ المخطوطة ، وط : « واخصبي » بالواو ، وأيضاً في نسخ الأشباه : « دقشين » وسندريه بالواو ، والتصويب من اللسان .

وليس قول الليث مقبولاً على أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد - نَضّر الله وجهه - والدّليل على ذلك تخليط اللّيث في (كتاب العين) واحتجاجه بالأشعار الضّعيفة ، ثم بأشعار المولدين نحو أبي الشّمقمق[1] ومَنْ أشبهه .

وأمّا قولك - أيدك الله -:أيجوز عندك أن توقع العرب اسماً على ما لا معنى له ، فهذا خُلْف من الكلام ، ليس في كلامهم كلمة جدٍّ ،ولا هزل إلا وتحتها معنًى مِن فنّها . ولو تَكلّف ذلك متكلّف حتى يستقصيه لأوضح منه ما خفي .

فأما قولهم : إن العرب لم تَدْر ما الاستطاعة ؟ وما القدرة ؟ وما القوة ؟ فكيف يكون ذلك ؟ وقد جاء في الشعر الفصيح عن المطبوعين دون المتكلّفين :

إذا لم تَستطع شيئاً فَدَعه   وجاوزه إلى ما تستطيعُ[2] = ٤٦٩

وقال القطاميّ وهو حجة :

أمور لو تدَبّرها حليمٌ   لهيّب أو لحذّر ما استطاعا = ٤٧٠

---

(١) وهو مروان بن محمد .

(٢) انظر شعر عمرو بن معد يكرب /١٣٦ وبعده .

وكيف تريد أن تُدْعى حكيماً   وأنت لكل ما تهوى تبوعُ

وهذا يكثر – أدام الله تأييدك .

فأما القول في أنهم إذا قيل لأحدهم :بمَ استطعت قطع الحبل أو [٦٠/٣] هذا الطّنب أن يقول بسكين أو شفرة أو سيف / فللاستطاعة عندهم موضعان : موضع بفضل قُوّة وشدّة بطش ، وموضع بآلة نحو:السّيف والشّفرة :وما أشبههما .

وفي الجملة أنهم لا يؤمنون بالاستطاعة إلا إلى الإنسان دون سائرالحيوان ،ولهم ترتيب في لغتهم ، يقولون : فلان يستطيع أن يرقى هذا الجبل ، وهذا الجمل مطيق للسفر ، وهذا الفرس صبور على مماطلة الحُضْر[١] ، وكذلك قول الله عز وجل : ﴿ **وللهِ على النّاس حِجّ البيت مَنْ أستطاع إليه سبيلاً** ﴾[٢] ، إنما قال : « استطاع » لمّا وقع الخطاب على(مَنْ) ،وهي تقع على مَنْ يَعْقِل خاصّة،فلزم هذا الخطاب المستطيعين الحَجّ بأيّ ضَرْب من الضّروب كان مطلقاً بزاد وراحلة وصِحّةبدن ،وكيفما وجد السبيل إليه . هكذا ظاهر الخطاب ومخرجه على مذاهب كلام العرب .

وأما قوله عز وجَلّ : ﴿ **وأَعِدّوا لهم ما اسْتَطَعْتُم من قُوّة ومن رباط الخيل** ﴾[٣] فليس يراد بالقُوّة ههنا قوة الأجسام التي بها يكون

---

(١) الحُضر بالضّم : ارتفاع الفرس في عَدْوه .

(٢) آل عمران / ٩٧.

(٣) الأنفال / ٦٠.

بَطْشها وتصرّفها واقتدارها على ما تحاول ، لأن ذلك ليس إلى الناس الزّيادة فيه ولا النّقصان منه ، وإنما الله يزيد في قُوّة الأجسام ويَنْقص منها ، كما يُريد تبارك وتعالى ، وإنما أريد به : ـ والله أعلم ـ وأعدوا لهم مااستطعتم من قُوّة أي من الأشياء التي تَتَقَوَّوْن(١) بها على العدو سلاح وآلة وأصحاب وأنصار وغير ذلك ، ومما تفلّون به حَرْب عدوكم، وتَعلون به عليهم ، وكذلك قوله : « ومن رباط الخيل » أي وأعدوا لهم من الخيل ماتتقوّون به عليهم . وهذه القوة ورباط الخيل مما كانوا يستطيعون إعداده، ويمكنهم(٣)، فأمروا بأعداده للعدو؛ ليرهبوهم وليخيفوهم .

وهذا باب يطول جدًّا .وفيما أومأت إليه دليل على ما سواه مِمّا يتّصل به .

وأما سّوالك ـ أيدك الله ـ عن مذهب العرب في العَرَض وهل كانوا عارفين به أم كيف سمّوا شيئاً لا يعرفون حقيقته ؟ فقد ذكرت لك ـ أيدك الله ـ أنه ليس في كلامهم من اسم هزل ولا جد إلاّ وتحته معنًى من جنسه ، ولكنهم لم يكونوا يذهبون بالعَرَض مذاهب المتفسلفة ، ولا طريق أهل الجدل ،وإن كان مذهبه فيه لمن تدبّر مطابقاً لغرض الفلاسفة والمتكلّمين في حقيقته ، وذلك أنهم /يذهبون بالعرض(١) إلى [٣/١

(١) في ط فقط : « تتقون » بواو واحدة ، تحريف .
(٢) في ط فقط : « يمكنهم » بدون واو .
(٣) في ط فقط : « العرض » بدون باء ، تحريف .

أسمـاء ، منها أن يضعـوه موضـع ما اعتـرض لأحدهم من حيث لم يحتسبه كما يقـال : علقت فلانـة عَرَضـاً أي اعتراضـاً من حيث لم أقدره .

قال الأعشى :

٤٧١= عُلِّقْتُهـا عَـرَضـاً وَعُلِّقَتْ رَجُـلاً غيري وعُلِّق أخرى ذلك الرَّجُلُ(١)

وقد يضعونه موضع ما لا يثبت فلا يدوم كقولهم : كان ذلك الأمر عن عَرَض ، ثم زال . وقد يضعونه موضع ما يتّصل بغيره ويقوم به . وقد يضعونه مكان ما يضعف ويقلّ ، فكأن المتكلّمين استنبطوا العرض من أحد هذه المعاني فوضعوه لما قَصَدُوا له . وهو إذا تأملته وجدته غير خارج عن مذاهب العرب .

وكذلك الجوهر عند العرب إنما يشيرون به إلى الشيء النّفيس الجليل، فاستعمله المتكلّمـون فيما خـالف الأعراض ، لأنهـا أشرف منها .

وقد ولدت أسماء في الإسلام لم تكن العرب قبله عارفةً بها إلاّ أنها غير خارجة عن معاني كلامها ، واستفادة معرفتها إذْ كـانت على أوضاعها والمعاني التي تعقلها نحو : الكافر ، والفاسق ، والمنافق ،

---

(١) أنظر ديوان الأعشي /١٤٦* من قصيدته المشهورة التي مطلعها :

ودّع هـريرة أن الـركب مـرتحـل وهـل تـطيق وداعـاً أيهـا الـرّجـلُ ؟

وإنما اشتقاق الكافر من : كَفَرْتُ الشّيء : إذا سَتَرْتَهُ وغطّيته ، والفاسق : من فَسَقَت الرّطبة : إذا خرجت من قِشْرها ، واشتقاق المنافق من النافقاء : وهو أحد جحر اليربوع ،إلى كثير من ذلك يطول تعداده .

وكذلك في كل زمان وأوان لا يخلوا الناس فيه من توليد أسماء يحدث لها أسباب فيتعارفونها بينهم بكلّ لغة ولسان فليس هذا منكراً ، إذا كان ذلك غير خارج عن الأصول المتّفق عليها ، والمعاني المعقولة بينهم .

وفيما ضمنت من (كتاب الاشتقاق) ما يدّلك على ما التمست الوقوف عليه من هذا النّحو .

وهذا من القول كافٍ في جواب ما سألت عنه .

وأطال الله بقاءك ، وأدام عِزّك وتأييدك ، وأتم نعمته عليك وعلى أهل العلم بك وفيك وعندك .

المسألة الحادية عشر

وهي آخر مسائلك وهي قولك : ما وزن (أرْطى)[١] ، وأفعى ، وأروى[٢] ، وهل / هي على وزن أفعل أم الألف في آخرها منوّنة ؟ . [٦٢/٣

أمّا أرطى فللعرب فيها مذهبان : أكثرهم على أن الهمزة في أولها أصليّة ، والألف في آخرها مزيدة للإلحاق فتقديرُها : فَعْلَى ملحق بِفَعْلَل نحو : جعفر وسَلْهب[٣] ، فالألف ألحقته بهذا البناء .

والدليل على ذلك قولهم : « أديم مأورط »[٤] ، إذا دبغ بالأرطي .

---

(١) أرطى : الأرطى : شجر نَوْرُه كنَوْر الخلاف ، وثمره كالعناب مرّ .

(٢) أروى : الأروية بضم الهمزة وكسرها : أنثى الوعول ، فإذا كثرت فهي أرْوى وهي اسم للجمع على أفعل بغير قياس . وأروى أيضاً : اسم امرأة .

(٣) في ط فقط : « وساسب » صوابه من النسخ المخطوطة . والسلهب ، جمعه : سلاهبة : الطويل .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « ماروط » بدون همزة ، صوابه من الممتع ٥٥/١ ومأروط : مدبوغ .

ولو كانت الهمزة مزيدة وكان على وزن « أفعل » لقيل : أديمٌ مَرْطِي . والأرْطي : جمعٌ وأحدتها أرطاة ، وهي شجرة تدبغ بها العرب .

وذكر الجرمي أن من العرب من يقول : « أديمٌ مَرْطِيّ [1] فأرطي على هذا التّقدير أفعل والهمزة في أولها زائدة .

فإذا سمّي بها مذّكر على المذهب الأول وهو المشهور المعروف لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النّكرة .

وإذا سمي بها في المذهب الثّاني مذّكر لم ينصرف أيضاً في المعرفة ، واتصرف في النكرة .

وأمّا الآن في موضعها هي شجرٌ فهي مصروفة للنّكرة فتقول : أرطاةٌ وأرطًى ، كما ترى مصروف واحده وجمعه،لأنه نكرة .

وذكر سيبويه وغيره من النّحويين أن الاسم إذا كان على أربعة أحرف بهمزة في أوله حكم عليها بالزيادة نحو : أفعل ، وأبدع ، وما أشبه ذلك ، وإنما يحكم على الهمزة ههنا بالزّيادة لكثرة ما جاءت زائدة في هذا النحو ممّا يدل الاشتقاقُ على زيادتها فيه نحو : أحمر وأصفر وأخضر وأحمد وما أشبه ذلك،فألحق ما لا اشتقاق له به إلاّ أسماء قام الدليل على أن الهمزة في أوائلها أصليّة وهي :أرْطي ،وإمّعة

(١) انظر الممتع ١/ ٢٣٥ .

وأيصر .

فأمّا أرطي فقد مضى القول فيه :

وأما إمّعة فالدليل على أن الهمزة في أولها أصلّيّة أنه ليس في الكلام إفْعَلَة[1] وإنما هو فِعَّلة[2] مثل دِنَّبـة[3] وهو القصير .

وأما أيصر فالدليل على ذلك أنهم قالوا في جمعه : إصار وهو كساء يُحْتشّ[4] فيه .

قال الشاعر :

٤٧٢ = * ويجمع ذا بَيْنهُنّ الإِصارا[5] *

---

(١) وفي الممتع ١/٢٣٤ : « أنك لو جعلتها زائـدة لكان وزنهـا : (إفْعَلَة) و (إفعلة) لا يكون صفة أصلاً ، إنما يكون اسماً غير صفة نحو : « إنْفِحة » فدّل ذلك على أن همزتها أصليّة .
[والإِنفحة : كِرشُ الحَمَل أو الجدي ما لم يأكل] .

(٢) وفِعّلة : في الصفات موجود نحو : « رجل دِنّبة » وهو القصير .
انظر الممتع ١/٢٣٤ .

(٣) في ط : (زنّمــة) تحريف ، وفي النسخ المخطوطة : (دنمة) بالدال ، وفي الممتع : (دنبه) بالباء .

(٤) انظر القاموس : (حشش)

(٥) في ط : « نعتين » مكان« بينهن »، وفي النسخ المخطوطة : « اثنين » وفي اللّسان : « أصر » بينهن .
وصدره في اللسان :

* فهذا يُعِدّ لهُنّ الخلا *

والبيت للأعشي ، ديوانه /٨٣ وروايته .

دُفِعْنَ إلى اثنين عنـد الخصـو ص قـد حبسـا بينهُـن الإصـارا

وأما أفعى فالهمزة في أولها مزيدة ووزنها أفعل إلّا أن للعرب فيها مذهبين :

أكثرهم على أنها اسم وليس بصفة ، وإذا كانت اسماً وهي نكرة/ [٣/٣ وجب صرفها ، لأن ما كان على أفعل اسماً فهو مصروف في النّكرة نحو: أفْكَل [١] وأيدع [٢] وأربع ، وإنما يمتنع من الصّرف في المعرفة .

وأكثر العرب على صرف أفعى على هذا التّقدير .

قال سيبويه : أجدل للصّقر ، وأخيل للطائر ، وأفعى ، الأجود فيها أن تكون أسماء فتصرف ، لأنها نكرات .

وقد جعلها بعضهم صفات فلم يصرفوها ، لأن ما كان على أفعل نعتاً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة نحو أحمر وأصفر وأشقر ، فكذلك أجدل وأخيل وأفعى عند هؤلاء نعوت فلا يصرفونها .

قال : واحتجّ هؤلاء بأن قالوا : وإنما قيل له : أجدل من الجدل ، وهو شدة الخَلْق فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد ، وجعلوا أخيل أفعل من الخيلَان لِلونه وهو طائر على جناحه لَمْعة مخالفة لِلونه .

وكذلك أفعى عندهم وإن لم يكن لها فعل ولا مصدر .

---

(١) أفكل : الأفكل كأحمد : الرّعدة ، والجماعة ، وقد جاءوا بأفكلهم .

(٢) أيدع : الأيدع : الزعفران .

وكان امتناع أجدل وأخيل من الصرّف وإلحاقه بالنّعوت أقوى من ترك صرف أفعى لبيان الاشتقاق في هذين ، وأنه لا اشتقاق للأفعى ، والأجود فيها الصرف .

وذكر الجَرْمي أيضاً : أن أكثر العرب على صرْف أفعى ، وقد ترك صرفها بعضهم .

والأفعى أنثى ، والذكر : أفعوان .

وأما أروي فوزنها فَعْلَي والهمزة في أولها أصليّة والألف في آخرها للتأنيث فهي بمنزلة سَكْرَى تمتنع عن الصّرف في المعرفة والنّكرة .

فهذا منتهى القول في المسائل التي ضَمَّنتها آخر كتابك ، والله المعين،والموفق للصواب،وهو حسبنا ونعم الوكيل .

* * * *

[كتاب سيف الدولة لابن خالويه في تثنية وجمع البُضْع]

قال ابن خالوية في مجموع له : كَتَب إلى سيّدُنا الأمير سَيْفُ الدولة ـ أطال الله بقاءه ـ يوم جمعة وأنا في الجامع .

كيف تُثَنّى وتجمع البضع ؟ فقلت : إنه جرى في كلامهم كالمصدر لم يُثَنّ ولم يُجْمع مثل البُخْل ، قال الله تعالى : ﴿ **ويأمرون النّاس بالبخل** ﴾(٢) ولم يقل بالأبخال . ولو جمعناه قياساً لقلنا : أبْضاعاً مثل قُفْل وأقفال ،وخُرْج وأخراج ، لأن فُعلاً يجمع على أفعال/ [٣/ ١٤

[مسائل استفتى فيها ابن الشجري]

قال ابن الشّجرّي في (أماليه) : في المجلس الثامن والخمسين(٣) ذكر مسائل اسْتُفْتِيتُ فيها بعدما استفتى المكنىّ بأبي

(١) البُضْع : بضم الباء : الجِماع أو الفرج نفسه والمهر والطلاق وعقد النكاح . وهو المراد هنا .
أمّا البَضْع بالفتح : القطعْ والشّق ، وتقطيع اللحم .
وأمّا البِضْع بالكسر : الطائفة من الليل ، وما بين الثلاثة إلى التسع .

(٢) الحديد / ٢٤ .

(٣) انظر أمالي ابن الشجريّ ٢ /١١٦ .

نزار[1]،فجاء بخلاف ما عليه أئمة النّحويين أجمعين ، وكذلك خالف العرب قاطبةً في كلمة أجمعوا عليها ، وأثبت خطُّه بما سنح له من هذيانه ، وأثبت بعده خَطّه الشيخ أبو منصور مَوْهُوب بن أحمد المعروف بابن الجواليقي[2] .

نُسْخة الفتوى

ما تقول السّادة النّحويون - أحسن الله توفيقهم - في قول العرب : يأيّها الرّجلُ ، هل ضمة اللاّم فيه ضمة إعراب ؟ وهل الألف واللاّم فيه للتّعريف ؟ وهل « يأمل » و « مأمول » ، وما يتصرّف منهما جائز ؟ وهل يكون « سوى » بمعنى « غير » ؟ .

---

(١) هو الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار بن أبي الحسن أبو نزار الملقب بملك النحاة .
ولد سنة تسع وثمانين وأربعمائة ، ومات بدمشق يوم الثلاثاء ٥٦٨ هـ . من مصنفاته : الحاوي في النحو - العمدة في النحو - المقتصد في التصريف - وله عشر مسائل سمّاها : المسائل العشر - المتعبات إلى الحشر . انظر : البغية ١/٥٠٤ ، ٥٠٥.

(٢) هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الخضر ، أبو منصور الجواليقيّ . مات في المحرّم سنة ٤٦٥ كان إماماً في فنون الأدب ، وكان في اللغة أمثلَ منه في النحو صنف : شرح أدب الكاتب - ما تلحن فيه العامّة - ما عرّب من كلام العجم - تتمة درة الغواص . انظر : البغية ٢/٣٠٨ .

نسخة جواب المكنّى بأبي نزار

الضّمّة في اللاّم من قولهم : يأيُّها الرّجل ضمّة بناء ، وليست ضمة إعراب ، لأن ضمّة الإعراب لا بُدّ لها من عامل يُوجِبُها ، إذ لا عامل هنا يوجب هذه الضّمة ، والألف واللام ليست ههنا للتعريف ، لأن التّعريف لا يكون إلاّ بين اثنين في ثالث والألف واللاّم هنا في اسم المخاطب . والصّحيح أنها دخلت بدلاً من « يا » و« أي » ، وإن كان منادىً فنداؤُهُ لفظيّ ، والمنادى على الحقيقة هو الرجل ، ولما قصدوا تأكيد التّنبيه ، وقدّروا تكرير حرف النداء كرهوا التّكرير ، فعوّضوا عن حرف النداء ثانياً « ها » في « أيُّها » وثالثاً الألف واللاّم ، فالرّجل مبنيٌّ بناءً عارضاً كما أن قولك : يا زيدُ يعلم منه أن الضّمة فيه ضمة بناء عارض .

وأمّا أمَـل يَأْمُلُ فلا يجوز ، لأن الفعل المضارع إذا كان على يفعُل بضم العين كان بابه أن ماضيه على فَعَل بفتح العين وأَمـل لم أسمعه فعلاً ماضِياً .

فإن قيل : يقدّر أن « يَأْمُلُ » فعل مضارع ، ولم يأت ماضيه كما أن « يذر » و« يدع » كذلك .

قلت : قد علم أن « يذر » ويدع » على هذه القضية جاءا شاذَّيْن فلو كـان معهما كلمـة أخرى شـاذّة لَنُقِلَتْ نَقْلَهُما ، ولم يَجُـزْ أن لا تُنْقل ،وما سمعنا ان ذلك ملحق بما ذكرنا / فلا يجـوز : يَأْمُل ،ولا [٣/ ٦٥]

« مأمول » إلّا أن يُسْمِعِني الثّقة « أَمَلَ » خفيف الميم » .

وأمّا « سوى »(١) فقد نصّ على أنها لا تأتي إلّا ظرف مكان ، وأن استعمالها اسماً منصرِفاً بوجوه الإعراب بمعنى « غير » خطأ .

[كتاب أبي نزار النحوي للشيخ أبي منصور في ضمة اللام من : يأيها الرجلُ]

وكتب أو نزار النحوي نسخة جواب الشيخ أبي منصور موهوب ابن أحمد(٢) .

ضمّة اللّام من قولك : يأيّها الرّجل وشبهه ضمّة إعراب ، ولا يجوز أن تكون ضمّة بناء ، ومن قال ذلك فقد غفل عن الصواب ، وذلك أن الواقع عليه النّداء « أيّ » المبنيّ على الضّم لوقوعه موقع الحرف . والرّجل وإن كان مقصوداً بالنّداء فهو صفة أي ، فمحال أن يبنى أيضاً ، لأنه مرفوع رفعاً صحيحاً ، ولهذا أجاز فيه أبو عثمان النّصب على الموضع كما يجوز في : يا زيدُ الظّريفَ .

وعِلّة رفعه أنه لما استمرّ الضّم في كل منادى معرفة أشبه ما أسند إليه الفعل ، فأجريت صفته على اللفظ فَرُفِعَتْ، ومحالٌ أن يُدّعي

(١) في ط : « وما » مكان : « وأمّا » ، تحريف .
(٢) في ط : « حمد » مكان : أحمد . تحريف .

تكرير حرف النداء مكان « ها » ومكان الألف واللام ، لأن المنادى واحد ، وإنما تُقَدّر الألف واللام بدلاً من حرف النّداء فيما عطف بالألف واللام نحو : يا زيد والرّجل ، لأن المنادى الثّاني غير الأول ، فيحتاج أن يقدر فيه تكرير حرف النداء ، فقد صارت الألف واللّام هناك كالبدل منه ، وليس كذلك يأيها الرّجل ، لأنه بمنزلة:يا هذا الرّجل ، والألف واللام فيه للتعريف .

وأما أَمَلَ يأْمُلُ فهو آمِلٌ والمفعول : مأمولٌ فلا ريب في جوازه عند العلماء ، وقد حكاه الثقاة منهم الخليل وغيره . والشاهد عليه كثير ، قال بعض المعمّرين :

المرء يأْمُلُ أن يعيـ ـش وطول عيشٍ قد يضرُّه[1] = ٤٧٣

وقال الآخر :

ها أنا ذا آمُلُ الخُلَودَ وقَدْ أَدْرَكَ عَقْلِي ومَوْلِدِي حُجُراً[2] = ٤٧٤

---

(١) نسب في أمالي المرتضى ١/٢٦٦ : إلى النابغة الجعديّ وبعده :
تفنى بشاشتُهُ ويبـ ـقى بعد حُلْو العيش مُرُّهْ
وتتابُعُ الأيامِ حتّـ ـى لا يرى شيئاً يسرُّه
كم شامتٍ بي إن هلكْـ ـتُ وقائلٍ : للّه دَرُّهْ
من شواهد : أمالي ابن الشجري ٢/١١٨ .

(٢) منسوب إلى الربيع بن ضبع الفزاريّ ، وهو من المعمرين . انظر أمالي المرتضى ١/٢٥٣ ، والاقتضاب /١٠٢.من شواهد : المقتضب ١٨٣/٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢/١١٨ .

وقال كعب بن زهير :

[٣/٦٦]　٤٧٥ = * والعَفْوُ عند رَسُولِ اللهِ مَأْمُولُ [١] * /

وقال المتنبي وهو من العلماء بالعربية :

٤٧٦ = * حُرِموا الَّذي أَمَلُوا *

وأمّا « سِوى » فلم يختلفوا في أنها تكون بمعنى « غير » وتكون أيضاً بمعنى الشّيء نفسه ، تقول : رأيت سواك أي غيرك . وحكي ذلك أبو عبيد عن أبي عبيدة . وقال الأعشى :

٤٧٧ = * وما قَصَدَتْ من أهلها لِسِوائِكَا [٢] *

---

(١) من قصيدته المشهورة :

بـانت سعـاد فقلبي اليـوم متبـول　　متيّم إثـرهـا لم يجـز مكبـولُ

وصدره :

* نُبِّئْتُ أن رسولَ اللّه أوعدني *

وأنظر الشاهد في أمالي ابن الشجري ١٢٢/٢ ، والشعراء والشعراء لابن قتيبة ١٤٨/١ .

(٢) صدره :

* تَجانَفُ عن جوّ اليمامة ناقتي *

من شـواهـد : سيبـويـه ١٣/١ ، ٢١٣ ، والخـزانـة ٥٩/٢ ، واللسـان : « سوى »،والهمع والدرر رقم ٧٨٥ .

أي لغيرك ، فهذه بمعنى (غير) وهي أيضاً غير ظرف

وتقدير الخليل لها بالظّرف في الاستثناء بمعنى مكان وبدل لا يخرجها عن أن تكون بمعنى « غير » .

وفيها لغات : إذا فُتِحْتَ مُدّت لا غير ، وإذا ضُمَّتْ قَصُرت لا غير ، وإذا كسرت جاز المدّ والقصر ، والقصر أكثر ، وما يحمل المتكلّم بالقول الهراء إلا فُشّو الجَهْل .

وكتب موهوب بن أحمد[١] :

[نسخة جواب ابن الشّجري]

قال ابن الشجري : نسخة جوابي :

الجواب ـ والله سبحانه الموفق للصواب ـ : أنّ ضَمّة اللاّم في قولنا : « يـأيّها الـرّجل ضمـة إعراب ، لأن ضمـة المنادى المفـرد المعرفة[٢] ، لها باطّرادها مَنّزلةٌ بين منزلتين ، فليست كضَمّة « حيثُ »

(١) هكذا في جميع النسخ . ولعله : كتبه موهوب بن أحمد لأن هذه نسخة إجابة موهوب .
أمّا أن تكون هذه العبارة متصلة بما بعدها أي كتب موهوب بن أحمد قال ابن الشجري الخ ، فإن هذا لا يجوز ، لأن موهوب بن أحمد توفي سنة ٤٦٥ هـ على حين توفي ابن الشجري سنة ٥٤٢ هـ.

(٢) كلمة « المعرفة » زائدة في ط فقط .

، لأن ضمّـة « حيث » غير مـطّردة ، وذلك لعـدم اطّراد العِلّة التي أوجبتها ، ولا كضَمّة « زيد » في نحو : خرج زيدٌ ،و لأن هذه حدثت بعامل لفظيّ .

ولو ساغ أن توصف « حيث » لم يَجُز وصفُها بمرفوع حملاً على لفظها ، لأنّ ضمّتها غير مطّردة ولا حادثة عن عامل .

ولمّا أطّردت الضّمّة في قولنا : يا زيد يا عمرو كذلك[1] اطّردت في النّكرات المقصودة قَصْدَها ، نحو : يارجلُ ، يا غـلامُ إلى ما لا يُحْصى كثرةً،تنزّل الاطّراد فيها منزلة العامل المعنويّ الرافع للمبتدأ من حيثُ اطّردت الرفعة في كل اسم ابتدىء به مجرّداً من عامل لفظيّ ، وجيء له بخبر كقولك : زيدٌ منطلقٌ / عمرو ذاهب ، إلى ما لا يدركه الإحصاء . [٦٧/

فلمّا استمرّت ضمّة المنادى في معظم الأسماء كما استمرّت في الأسماء المعربة الضّمة الحـادثة عن الابتـداء شبّهتها العـربُ بضمّة المبتدأ،فأتبعتها ضمّة الإعراب في صفة المنـادى في نحو : يـا زيدُ الطّويلُ،وجمع بينهما أيضاً : أن الاطّراد معنىً كما أن الابتداء معنًى ، ومن شأن العرب أن تحمل الشّيء على الشيء مع حصول أَدْنى تناسُبٍ بينهما حتى إنهم قد حملوا أشياء على نقائضها .

ألا ترى أنهم قد أتبعوا حركة الإعراب حركة البناء في قراءة من

(١) في ط : « وكذلك » بزيادة الواو ، تحريف

قرأ ﴿ **الحمدِ للهِ** ﴾[1] بكسر الدّال .

وكذلك أتبْعوا حركة البناء حركة الإعـراب في قرأة من قـرأ : « الحمدُ لُله »[2] بضم اللاّم .

وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في نحو : يا زيدَ بنَ عمرو في قول مَنْ فتح الدّال من زيد .

وقد كان شافهني هذا المتعدّي طَوْره بهذا الهُراء الذي ابتدعه ، والهذاء الذي اختلقه واخترعه ، فقلت له : إن ضَمّة المنادَى لها منزلةٌ بين منزلتين ، فقال مُنكِراً لذلك : وما معنى المنزلة بين المنزلتين ، فجهل معنى هذا القول ، ولم يحسّ بأن هذا الوصف يتنـاول أشياء كثيرة من العربيّـة كهمزة : بَيْن بَيْن التي هي بين الهمـزة والألف،أو الهمزة والياء،أو الهمزة والواو،وكألف الإمالة التي هي بين ألف التفخيم والياء ، وكالصّـاد المشربـة صَوْت الـزّاي وكالقـاف التي بين القاف الخالصة والكاف .

وأمّا قوله : إن الألف واللام هنا ليست للتّعريف ، لأن التعريف لا يكــون إلاّ بين اثنين في ثـالث ، والألف والــلام هنــا في اسم المخاطب ، والصحيح أنها دخلت بدلاً من « يا » فقولٌ فاسدٌ ، بـل

(١) هي قراءة الحسن البصريّ ، وزيد بن علي ـ والحارث بن أسامة بن لؤى ، وإبراهيم بن أبي عبلة . انظر قراءة رقم ٢ في معجم القراءات .

(٢) هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة فقط . انظر قراءةرقم ٢ في معجم القراءات.

الألف واللّام هنا لتعريف الحَضْرة كالتّعريف في قـولك : جـاء هذا الرجل ،ولكنّها لمّا دخلت على اسم المخاطب صار الحُكْم للخطاب من حيث كان قولنا : يأيها الرجل معناه : يا رجلُ .

ولمّا كان الرجل هو المخاطب في المعنى غلب حكم الخطاب فاكتفى باثنين ،لأن أسماء الخطاب لا يفتقـر في تعريفهـا إلى حضور ثـالث ، ألا ترى أن قـولك : خـرجـت يـا هذا ، وانطلقت،ولقيتك ، وأكرمتك لا حاجة به إلى ثالث ، وليس كلّ وجوه التعريف يقتضي أن تكون بين اثنين في ثالث ، ألا ترى أن ضمائر المتكلّمين نحو : أنا خرجت ونحن / ننطلق لا يوجب تعريفها حضور ثالث . [٦٨/٢

فقد وضح لك بهذا أن قوله التّعريف لا يكون إلّا بين اثنين في ثالث كلام ظاهِرُ الفساد ، لأنه أطلق هذا اللفظ على جميع التّعاريف فتأمّل ـ سدّدك الله ـ هذه الفقرة[١] التي عَمِي عنها هـذا الغبيّ وعمّا صـدّرت به حتّى خَـطّأ بجهله الأئمة المبـرّزين في علم العـربيّـة ، المتقدّمين منهم والمتأخرين .

ومن شواهد إعراب « الرّجـل » في قولنـا يـأيهـا الرّجـل نعته بالمضاف المـرفوع في قولك : يأيها الـرّجل ذُو المـال وعلى ذلك أنشدوا :

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « النقرة » بالقاف ، وفي الأمالي ٢ / ١٢٠ : « القطرة بالطّاء .

٤٧٨ = * يـأيها الجاهِلُ ذُو التَّنَزّي[1] *

فهذا دليلٌ على إعراب الرّجل قاطِعٌ ، لأنّ الصّفة المضافة في باب النّداء لا يجوز حملها على لفظ المبنيّ ، ولا تكون إلّا منصوبة أبداً كقولك : يا زيد ذا المال .

وقد عارضته بهذا الدّليل الجليّ الّذي تناصرت به الرّوايات عن النّحويّ واللّغويّ ، فزعم أنه لا يرفع هـذه الصفة ولا ينشـد إلا « ذا التَّنَزّي » .

ولا يعتدّ بإجماع النّحويين واللّغويين على سماع الرفع فيها عن العرب ، فدلّ ذلك على أن هذا العديم الحسّ هو المقصود بالنّداء في قول القائل :

---

(١) رجز منسوب لرؤبة. وقيله :

أنـا ابن كـل مُصْعَبٍ شُمَّخْـرِ　　سام على رغم العدى ضُمَّخْـرِ
يـأيهـا الـرجـل ذو التنـزِّي　　لا تـوعِـدَنّ حَيَّـةً بـالنَّـكْـزِ

انظر ديون رؤبة / ٦٤ .

وهو من شواهد : سيبويه ١/ ٣٠٨، والمقتضب ٤/ ٢١٨، وابن الشجريّ ٢/ ١٢١، وفي ٢/ ٣٠٠ روى الشاهد برواية أخرى وهي :

* يأيها الجاهل ذا التَّنَزّي *

على استئناف النداء ونصبه .

وهو أيضاً من شواهد : ابن يعيش ٦/ ١٣٨ ، والعينيّ ٤/ ٢١٩ .

والتنزّي كما قال العينيّ : هو نزع الإنسان إلى الشرّ : وأصله من : نزأت بين القوم ، إذا حشرت بينهم .

يا يّها الجاهِلُ ذُو التَّنَزّي

وأمّا قوله : ولما قصدوا تأكيد التّنبيه،وقدّروا تكرير حرف النداء كرهوا التّكرير فعوّضوا عن حرف النداء ثانياً « ها » وثالثاً الألف واللام ، فهذا من دعاويه الباطلة ، لأنه زاعمٌ أن أصل يأيها الرجل : يا أي يا يا رجل فعوّضوا من « يا » الثانية « ها » ومن الثالثة الألف واللّام .

وليس الأمر على ما قاله وابتدعه من هذا المحال ، ولكن العرب كرهوا أن يقولوا يا الرّجل وما أشبه ذلك ، فيولوا حرف النّداء الألف واللّام ،فأدخلوا أي فجعلوها وصلة إلى نداء المعارف بالألف واللّام . ، وألزموها حَرْف التّنبيه عِوَضاً لها مِمّا منعته من الإضافة .

هذا قول النّحويين ،فمن تكلّف غيره بغير دليل فهو مُبْطِلٌ،فلا حاجة بنا إلى أن نقدر أنّ الأصل يا أي يا يا رجل ، فإنه مع مخالفته لقول الجماعة خَلْف[١] من القول يَمُجّهُ السّمع ويُنْكِره الطّبع .

وأمّا قوله في أمل ويأمل : أنهما لا يجوزان عنده ، لأنه لم يسمع في الماضي / منهما « أمل » خفيف الميم ، فليت شعري ما الذي [٣/ ٦٩] سمع من اللّغة ووعاه حتى أنكر أن يفوته هذا الحرف ، وإنما يُنْكر مثل هذا مَنْ أنعم النّظر في كتب اللّغة كلها ووقف على تركيب (أ م ل) في

(١) « الخَلْف » بفتح الخاء وسكون اللام : الرديء من القول يقال : « سكت أَلْفاً ونطق خَلْفاً » أي سكت عن ألف كلمة ثم تكلم بخطأ .

كتاب (العين) للخليل[١] بن أحمد ، وكتاب الجّمهـرة لأبي بكر بن دريد،و (المُجمل) لأبي الحسين بن فارس و (ديوان الأدب) لأبي إبراهيم الفارابي ،(وكتـاب الصّحاح) لأبي نصـر إسمعيل بن حمـادِ الجوهرّي النيسابورِيّ ،وغيـر ذلك من كتب اللغـة ، فإذا وقف على أمهات كتب هذا العلم التي استوعب كُلّ كتابٍ منها اللّغة أو معظمها ، فرأى أن هذا الحَرْف قد فات أولئك الأعيان ثم سمع قول كعب بن زهير :

٤٧٩ = * والعَفْوُ عِنْد رَسُولِ اللهِ مأمولُ *[٢]

سلّم لكعب وأذعن له صاغراً قميئاً ، فكيف يقول من لم يتولج سَمْعُهُ عشرة أسطر من هذه الكتب التي ذكرتها لم أسمـع : أمل ولا أسلّم أن يقال : مأمول ؟ .

وأمّا قوله : إنه لا يجوز يَأْمُلُ ولا مأمول ، إلاّ أن يسمعني الثّقة « أمل » فقول مَنْ لم يعلم ، فإنهم قالوا : فقير ، ولم يقولوا في ماضيه فَقَر،ولم يأت فعلُهُ إلا بالزّيادة ، أفتراه يُنْكِرُ أنْ يقال : فقير ، لأن الثّقة لم يسمعه « فقر » فلعله يَجْحد أن يكونوا قد نطقوا بفقير ، وقد ورد به القرآن في قوله تعالى : ﴿ إنّي لِمَا أَنْزَلْتَ إليّ مِنْ خَيْـرٍ فَقيرٍ ﴾[٣] ، وهل إنكار فقير إلا كإنكار مأمول ؟ بل إنكـار فقير عنده أوجب ، لأنهم

(١) من ط فقط : « الخليل الخليل » بزيادة « الخليل » الثانية .
(٢) سبق ذكره رقم ٤٧٠ .
(٣) القصص / ٢٤ .

لم يقولوا في ماضيه إلا افتقر ومأمول قد نطقوا بماضيه بغير زيادة .

وأمّا « سِوَى » فإنّ العرب استعملتها استثناءً، وهي في ذلك منصوبةٌ على الظّرف بدلالة أنّ النّصب يظهر فيها إذا مُدّت ، فإذا قلت : أتاني القوامُ سواك ، فكأنك قلت أتاني القوم مكانك ، وكذلك قد أخذت سواك رجلاً أي مكانك .

واستدلّ الأخفش على أنها ظرف بوصلهم الاسم النّاقص بها في نحو : أتاني الذي سواك .

والكوفيّون يَرَوْن استعمالها بمعنى « غير » .

وأقول : إدخال الجارّ عليها .

في قول الأعشى :

٤٨٠ = * وما قَصَدَتْ مِنْ أهلهاالسِوَائِكَا[١] *

يخرجها من الظّرفية . وإنّما استجازت العرب ذلك فيها تشبيهاً

[٣/٧٠] لها بغير / من حيث استعملوها استثناءً .

وعلى تشبيهها بغير قال أبو الطّيّب :

٤٨١ =أَرْضٌ لهـا شَرَفٌ سِـوَاهـا مِثْلُهـا   لو كان مِثْلُكَ في سـواها يُوجَدُ[٢]

(١) سبق ذكره رقم ٤٧٧ .

(٢) انظر ديوان المتنبّي ٢/٥٧ وهو من قصيدة يمدح بها شجاع بن محمد الطّائي ، مطلعها :

اليَوْمَ عهدُكُم فـأين المَـوْعِـدُ   هيهـات ليس ليوم عَهْـدِكُم غَـدُ

وهو من شواهد : ابن الشجري ٢/١٢٤ .

رفع « سوى » الأولى بالابتداء ، وخفض الثانية بفي ، فأخرجها ، من الظّرفية . فمن خطّأه فقد خطأ الأعشى في قوله : « لسوائكا » ، ومن خطأ الأعشى في لغته التي جُبِل عليها - وشعره يستشهد به في كتاب الله تعالى - فقد شَهِد على نفسه بأنه مدخول العقل ، ضاربٌ في غمرة الجهل .

وليس لهذا[1] المتطاول إلى ما يقصُرُ عنه ذَرْعه شيءٌ يتعلّق به في تخطئة العرب إلاّ قول الشاعر :

٤٨٢ = حراجيجُ ما تنفكّ إلا مُناخةً على الخَسْفِ أو يرمى بها بَلَداً قفرا[2]

فكُلُ فاقرة ينزلها بالعربيّة يزف أمامها هذا البيت معارضاً به أشعار الفحول من العرب العاربة .

وليس دخول إلاّ في هذا البيت خطأ كما توهّم ، لأن بعض النحويين قدر في ينفك التّمام ونصب « مناخة » على ، الحال ، فينفك ههنا مثل « منفكّين » في قول الله عز وجل : ﴿ **لم يَكُنِ الّذين كفروا من أهل الكتاب والمشّركين منفكّين حتى تأتِيَهُمُ البيِّنَة** ﴾[3] فالمعنى :

(١) في ط : « وليس هذا » بإسقاط اللام من « هذا » ، تحريف .
(٢) من شواهد : سيبويه ١/٤٢٨ ، والخزانة ٤/٤٩ ، والأشموني ١/٢٤٦ ، والهمع والدرر رقم ٣٩٦، ٨٩٩ .وهو لذي الرّمة . أنظر ديوانه / ٢٤٠ .
(٣) البيّنة /١ .

ما تنفصل عن جهد ومشقّة إلاّ في حال إناختها على الخَسْف ، ورمى البلد القفر بها أي تنتقل من شِدّة الى شِدّة .

ومن العَجب أن هذا الجاهل يقدم على تخطئة سلف النّحويين وخلفهم ، وتخطئة الشّعراء الجاهلين والمُخَضْـرَمِين والإسلامِيّين ، فيعترض على أقوال هؤلاء وأشعارها[1] بكلام ليس له محصول ، ولا يُؤْثر عنه أنه قرأ مصنّفاً في النّحو ، إلا مقدمة من تأليف عبد القـاهر الجُرْجانِي ، قيل : إنّها لا تبلغ أن تكون في عشر أوراق .

وقيـل : إنه لا يملك من كُتُب النّحـو واللغة مـا مقداره عشـر أوراق ، وهو مع هذا يردُّ بقِحَته على الخليل وسيبويه . إنها لوصمـة اتّسم بها زماننا هذا ، لا يبيد عارُها ولا ينقضي شَنارُها

وإنما طلب بتلفيق هذه الأهواس أن تُسَطّر فَتْوى ، فيثبت خطّه فيها مع خط غيره فيقال : أجاب أبو نزار بكذا ، وأجاب غيره بكذا ، فقد أدرك ـ لعمر الله ـ مطلوبه ، وبلغ مقصوده . ولولا إيجاب حقّ مَنْ أوجبتُ حقّه . والتزمت وفاقه ، واحترمت خطابه لصنت خَطِّي ولفظي عن مجاورة خِطّه ولَفْظِهِ . / [٣/ ٧١

* * *

(١) في أمالي ابن الشجريّ ٢ / ١٢٤ : « وأشعار هؤلاء » .

[مجلس من مجالس ابن الشّجريّ]

قال ابن الشّجِريّ في المجلس الحادي والسِّتين من أماليه :

ذكر أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني صاحب كتاب (الأغاني) حديثاً رفعه إلى أبي ظبيان الحماني .

قال : اجتمعت جماعةٌ من الحَيّ على شرابٍ فتغنى أحدهم بقول حسّان :

إنّ التي نَاوَلْتِني فَرَدَدْتُها قُتِلَتْ قُتِلْتَ فهاتِها لم تُقْتَلِ[1] ٤٨٣ =
كِلْتاهُما حَلَبُ العَصيرِ فَعَاطِني بِزُجاجَةٍ أَرْخاهما لِلْمِفْصَلِ

فقال رجل منهم : كيف ذَكر واحدة بقوله :

* إن الّتي نَاوَلْتِني فرددتها *

ثم قال : كلتاهما حَلَب العصير ، فجعلها اثنتين ؟

وقال أبو ظبيان : فلم يقل أحد من الجماعة جواباً ، فحلف رجل منهم بالطّلاق ثلاثاً إن بات ولم يسأل القاضي عبيد الله بن الحسين عن

---

(١) انظر ديوانه / ١٨٤ من قصيدة مطلعها :
أسَألتَ رسْمَ الدّار أم لم تَسْأَلِ
بين الجوابي فالبُضَيْع فحومل

تفسير هذا الشِّعر ، قال : فسقط في أيدينا ليمينه ، ثم اجتمعنا على قصد عبيد الله ، فحدّثني بعض أصحابنا السعديّين، قال : فيمّمناه نَتَخَطّى إليه الأحياء فصادفناه في المسجد يصلّي بين العشاءين ، فلما سمع حِسّنا أوجز في صلاته ، ثم أقبل علينا ، فقال : حاجتكم ، فبدر رجلٌ مِنّا ، فقال : نحن ـ أعز اللهُ القاضي ـ قوم نَزَعْنا إليك من طريق البصرة في حاجة مهمّة ، فيها بعض الشيء ، فإن أذنت لنا ، قلنا : فقال : قولوا،فذ كريمين الرّجل والشّعر ، فقال :

أمّا قوله : إنّ التي ناولتني فإنه يعني الخَمْر ، وقوله : قتلت ، أراد مُزجِت بالماء ، وقوله : كلتاهما حلب العصير ، يعني الخمر ومزاجها ، فالخمر عصير العنب والماء عصير السّحاب ، قال الله تعالى : ﴿ وأَنْزَلْنا من المُعْصِرات ماءً ثَجّاجاً ﴾[1] ، انصرفوا إذا شئتم .

قال ابن الشّجري : وأقول : إن هذا التأويل يمنع منه ثلاثة أشياء :

أحدها : أنه قال : كلتاهما ، وكلتا موضوعه لمؤنثين ، والماء مذكّر ، والتذكير أبداً يَغْلِب على التّانيث كتغليب القمَرَ على الشّمس في قول الفرزدق :

---

(١) النبأ / ١٤ .

٤٨٤ = * لنا قَمراها والنّجوم الطوالِعُ [١] *

أراد لنا : شمسها وقمرها ، وليس للماء اسم آخر مؤنث ، فيحمل على المعنى ، كما قالوا : أتته كتابي فاحتقرها ، لأن الكتاب في المعنى صحيفة . / [٣/

وكما قال الشاعر :

٤٨٥ = قامتْ تُبَكِّيه على قَبْرِه مَنْ لِيَ مِنْ بَعْدِك يا عامِرُ [٢]
تَرَكْتني في الدّار ذا غُرْبَةٍ قَدْ ذلّ مَنْ ليس له ناصِرُ

كان الوجه أن يقول ذاتَ غُرْبة ، وإنما ذكّر ، لأن المرأة إنسان فحمل على المعنى .

والثاني : أنه قال : « أرخاهما لِلْمِفْصَل » ، وأفعل هذا موضوع لمشتركين في معنًى ، وأحدهما يزيد على الآخر في الوصف ، كقولك : زيد أفضل الرّجلين ، فزيد والرجل المضموم إليه مشتركان في الفَضْل ، إلا أن فَضْلَ زيد يزيدُ على فضل المقرون به .

والماء لا يشارك الخمر في إرخاء المفصل .

---

(١) سبق ذكره رقم ٤٥٧ .

(٢) لأعرابيّة كما يدل على ذلك الشاهدان .
من شواهد : ابن الشجري ٢/ ١٦٠ ، والإنصاف ٢/ ٥٠٧، ٧٦٣ ، وابن يعيش ٥/ ١٠١.

والثالث : أنه قال في الحكاية : فالخمر عصير العنب،وقول حسان حلب العصير يمنع من هذا ، لأنه إذا كان العصير الخمر والحَلَب هو الخمر ، فقد أضفت الخمر إلى نفسها والشيء لا يضاف إلى نفسه .

والقول في هذا عندي : أنه أراد كلتا الخَمْرَين الصِّرف والممزوجة حَلَب العنب ، فناولني أشدهما إرخاءً للمفصل.

والماء لا يشارك الخمر في إرخاء المفصل .

* * *

[مجلس من مجالس ابن الشّجريّ]

قال ابن الشجريّ في المجلس الخامس والسّتين (١) :

مسألة : سئلت عنها : « المعلّم والمعلّمُهُ زيدٌ عمراً خَيْرَ النّاس إياه أنا » .

الجواب : أن « المعلّم » مبتدأ و « المعلّمُهُ » معطوف عليه وهو يقتضي اسماً فاعلاً ويقتضي التّعدّي إلى ثلاثة مفاعيل كما يقتضي ذلك فِعْلُهُ الذي هو « أَعْلَمَ » فزيدٌ فاعله ، والهاء المفعول الأول ، وعمراً الثّاني ،وَخَيْرَ النّاس الثالث ، « وإياه » ضمير مصدره الّذي هو الإعلام ، وإن لم يجر له ذكر ، لأن المصدر يحسُن إضماره إذا ذكر فاعلُهُ أو اسْمُ فاعله كقوله : / [٣/ ٣]

٤٨٦ = * إذا نُهِي السَّفيهُ جرى إليه (٢) *

(١) في ط والنسخ المخطوطة في المجلس الرابع والستين ، تحريف ، والصواب : في المجلس الخامس والسّتين . انظر أمالي ابن الشجري ٢٠٩/ .

(٢) قائله مجهول : وتمامه :

* وخالف والسّفيهُ إلى خلافِ *

من شواهد : الخصائص ٣/ ٤٩ ، والمحتسب ١/ ١٧٠ ، وابن الشجري ١/ ٥٩ ، ٦٨ ، ١١٣ ، ٣٠٥ ، ٢/ ١٣٢ ، ٢٠٩ ، والإنصاف ١/ ١٤٠ ، والخزانة ٢/ ٢٢٩ ، ٣٨٣ ، والهمع والدرر رقم / ١٧٥ .

وقولك : أنا خبر المبتدأ الذي هو المعلّم والمعلّمه ، وإن كان عَطْفاً على المعلّم ، لأنه وصف له فلذلـك كان خبـراً عنهما معـاً ، لتقدّير : المعلم المعلمه زيدٌ عمراً خير الناس أنا .

* * *

[مجلس محمد بن السِّيد البطليوسيّ مع رجل من أهل الأدب]

قال الإمام محمد بن السّيد البطليوسِيّ في كتاب (المسائل والأجوبة) :

جمعني مجلسٌ مع رجل من أهل الأدب فنازعني في مسألة من مسائل النّحو ، ثم دّبّت الأيام ، ودرجت اللّيالي ، وأنا لا أعيرها فكري ولا أخطرها على بالي ، ثم اتّصل بي أن قوماً يتعصبّون له ويقرّظونه ويعتقدون أني أنا المخطىء فيها دونه ، فرأيت أن أذكر ما جرى بيننا فيها من الكلام ، وأزيد ما لم أذكره وقت المنازعة والخصام ، ليعلم مَنْ المزجي البضاعة ـ وبالله التوفيق .

كان مبتدأ الأمر أن هذا الرجل المذكور ، قال لي : إن قوماً من نحويّ (سرقسطة) اختلفوا في قول كثيّر :

٤٨٧ =وأنْتِ الّتي حَبَّبْتِ كُـلَّ قصيــرةٍ إليّ وما تَدْري بذاك القَصَائِـرُ[1]

(١) انظر اللسان : « قصر »،والهمع والدرر رقم ٢٦٩ ، والعمدة ٢ /٩٦، ٩٧ .

عَنَيْتُ قصيراتِ الحجالِ ولم أُرِدْ قِصارَ الخُطا شرُّ النساء البحـاتِرُ

فقال : بعضهم : « البحاتر » مبتدأ ، وشرّ النّساء خبره .

وقال بعضهم : يجوز أن يكون شر النّساء هو المبتدأ والبحاتر خبره .

وأنكرت أنا هذا القول ، وقلت : لا يجوز إلا أن يكون البحاتر هو المبتدأ وشر النساء هو الخبر ، فقلت له : الذي قلت هو الوجه المختار ، وما قاله النّحويّ الذي حكيت عنه جائز غير ممتنع . فقال : وكيف يصح ما قال ؟ وهل غرض الشاعر إلا أن يخبر أن البحاتر شرّ النساء ، وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمحمول،ويورد الألفاظ المنطقيّة التي يستعملها أهل البرهان ؟ فقلت له : أنت تريد أن تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو،وصناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق ، وقد قال أهل الفلسفة : يجب أن تحمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها وكانوا يرون / [٣/ ٧٤] أن إدخال بعض الصناعات في بعض إنما يكون من جهل المتكلّم أو عن قصد منه للمغالطة واستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى إذا ضاقت عليه طرق الكلام .

وصناعة النّحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني،وقد تكون مخالفةً لها إذا فهم السامع المراد ، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو في المعنى مسندٌ إلى شيء آخر .

إذا علم المخاطب غرض المتكلّم ، وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة، فيُجيز النّحويونَ في صناعتهم : أُعطِيَ دِرَهمٌ زيداً ، ويرون أن فائدته كفائدة قولهم : أعطى زيدٌ دِرهماً ، فيسندون الإعطاء إلى الدّرهم في اللفظ وهو مسند في المعنى إلى زيد .

وكذلك يجيزون ضُرِب بزيد الضَّرْبُ ، وخُرِج بزيدٍ اليومُ، ووُلِدَ لزيد ستّون عاماً ، وقد علم أن الضّرب يُضْرِب ،واليوم لا يُخْرجُ به ، وأن الستين عاماً لا تُوَلد ، فهذه الألفاظ كلها غير مطابقة للمعاني،لأن الإسناد وقع فيها إلى شيء وهو في المعنى إلى شي آخر ،اتّكالاً على فهم السامع . وليس هذا بضرورة شاعر بل هو كلام العرب الفصيح المتعارف بينها في محاوراتها . وهذا أشهر عند النحويين من أن يحتاج فيه إلى بيان .

ومما يبيّن هذا أن النحويّين قد قالوا:إذا اجتمعت معرفتان جعلت أيتهما شئت الاسم وأيّتهما شئت الخبر، فتقول كان زيد أخاك ، وكان أخوك زيداً .

فإن قال قائل : الفائدة فيهما مختلفة ، لأنه إذا قال كان زيدٌ أخاك أفادنا الأخوة ، وإذا قال كان أخوك زيداً أفادنا أنه زيد .

والجواب : أن هذا جائز صحيح لا ينازع فيه منازع،ويجوز أيضاً أن يقال : كان أخوك زيداً ، والمراد كان زيدٌ أخاك،فيقع الإسناد في اللفظ إلى الأخ وهو في المعنى إلى زيدْ.

والدّليل على ذلك أنّ القُرّاء قرءوا : ﴿ فما كان جوابُ قَومه إلّا أن قالوا ﴾[١] برفع الجواب ونصبه ، فتارةً يجعلون الجواب الاسم ، والقول الخبر ، وتارةً يجعلون القول هو الاسم والجواب الخبر .

وليس يشك أحد أن الغرض في كلتا القراءتين واحد ، وأن الإخبار في الحقيقة إنما هو عن الجواب .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ فكان عاقِبَتُهُما أنّهما في النّار ﴾[٢] قرىء برفع العاقبة ونصبها / ولا فرق بين الأمرين عند أحد من البصريّين والكوفيين . [٣/

وكذلك قول الفرزدق :

٤٨٨ =لقد شهدت قيس فما كان نصرُهَا قُتَيْبَة إلا عضُّها بالأباهم[٣]

ينشد برفع النّصر ، ونصب العضّ ، وبرفع العَضّ ، ونصب

---

(١) النمل /٥٦، وقراءة الرفع منسوبة إلى الحسن ،وابن أبي إسحاق ، والأعمش . انظر قراءة رقم ٦٣٤٢ في معجم القراءات .

(٢) الحشر /١٧ .

(٣) من شواهد : المقتضب ٤/ ٩٠٠ ، واللسان : « بهم » وهو من قصيدة قالها الفرزدق في قتل قتيبة بن مسلم ، ومطلعها :

تَحِنُّ بزوراء المدينة ناقتي حنين عجولٍ تبتغي البوَّرائِم

انظر ديوان الفرزدق ٢ /٣١١ .

وفي ط : سقطت كلمة : « لقد » من أول الشاهد ، تحريف وفي ط أيضاً « فيقبه » مكان : « قتيبة » تحريف أيضاً .

النصر، والفائدة في الأمرين جميعاً واحدة .

وكذلك قول الآخر :

٤٨٩ = وَقَدْ عَلِمَ الأقوامُ ما كان داؤُها بثهلانَ إلّا الخِزيِ مِمّن يقودُها[1]

ينشد برفع « الدّاء » ونصب « الخزي » وبنصب « الداء » ورفع « الخزي » . والفائدة فيهما جميعاً واحدة .

وإنما تساوي ذلك ، لأن المبتدأ هو الخبر في المعنى .

ومما يبيّن ذلك بياناً واضحاً أن القائل إذا قال : شر الناس الفاسق أو قال : الفاسق شرّ الناس فقد أفادنا في كلا الحالين فائدة واحدة .

وكذلك إذا قال : أبوك خير الناس فائدته كفائدة قوله: خير الناس أبوك. لا يمكن أحدٌ[2] أن يجعل بينهما فرقاً. ويشهد لذلك .

قول زهير :

٤٩٠ = وإمّا أن تقولوا قد أبينا فشرُّ مواطن الحسب الإباء[3]

---

(١) من شواهد : سيبويه ١/٢٤ ، والمحتسب ٢/١١٦ ، وابن يعيش ٧/٩٦ .

وفي ط : « بنهلان » بالنون بعد الباء .

(٢) في ط : « أحداً » بالنصب ، تحريف .

(٣) انظر ديوان زهير /٩٨ ، وفيه : « يقولوا » .

فهذا البيت أشبه الأشياء ببيت كثيّر ، وقد جعل زهير شرًّا هـو المبتدأ والإباء هو الخبر . وإنما غرضه أن يخبر أن الإباء هو شر مواطن الحسب .

ولا يجوز لزاعم أن يزعم أن الإباء هو المبتدأ وشر خبره ، لأن الفاء لا يجوز دخولها على خبر المبتدأ إلّا أن يتضمّن المبتـدأ معنى الشّرط ، ألا ترى أنه لا يجوز زيد فقائم ، وكذلك من رواه : وشـر مواطن بالـواو ، لأن الواو لا تـدخل على الأخبـار ولا يجوز : زيـد وقائم .

ومما يبيّن لك تساوي الأمر عند النّحويين باب الإخبار بالّذي وبالألف واللام ، فَمن تأمّل قول النّحويين فيه رأى ما قلناه نصًّا ، لأن القائل إذا سأل فقال : أخبرني عن زيد من قولنا : قائم زيدٌ فجوابه عند النّحويين أجمعين أن يقال : الذي قام زيد ، والقائم زيد .

ألا ترى أن المجيب قد جعل زيداً خبراً ، وإنما سأله السائل / [٧٦/٣] أن يخبر عنه،ولم يسأله أن يخبر به . فلو جاء الجواب على حدّ السؤال لقال : زيد الذي قام ، وزيد القائم .

وباب الإخبار كلّه مطرّد على هذا . وإنما جاز ذلك عندهم،لأن الفائدة في قولك : الذي قام زيد كالفائدة في قولك : زيد الذي قام . وكذلك الفائدة في قولك : زيد القائم كالفائـدة في قولـك : القائم زيد . ولولا أن الأمـرين عندهم سواء لما جاز هذا .

ومن أظرف ما في هذا الأمر أن جماعة من النحويين لا يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه إذا كان معرفة فلا يجيزون أن يقال : أخوك زيد ، والمراد:زيد أخوك.واحتجوا بشيئين :

أحدهما : أن المعرفتين متكافئتان ، ليست إحداهما أحق بأن يسند إليها من الأخرى ، وليس ذلك بمنزلة المعرفة والنكرة إذا اجتمعتا .

والحجة الأخرى :أنه يقع الإشكال ، فلا يعلم السّامع أيهما المسند؟وأيهما المسند إليه ؟ ،فلما عرض فيهما الإشكال لم يجز التقديم والتأخير ، وكان ذلك بمنزلة الفاعل والمفعول إذا وقع الإشكال فيهما لم يجز تقديم المفعول كقولك : ضرب موسى عيسى . وهذا قولٌ قويٌّ جدًّا غير أن النّحويين كلهم لم يتفقوا عليه .

فعلى مذهب هؤلاء لا يجوز أن يكون شَرّ النساء خبراً مقدماً بوجهٍ من الوجوه . فإن كان هؤلاء القوم يريدون صناعة النحو فهذا ما يوجبه صناعة النحو ، وإن كانوا يريدون صناعة المنطق فقد قال جميع المنطقيين ـ لا أحفظ في ذلك خلافاً بينهم ـ : إن في القضايا المنطقية قضايا تنعكس فيصير منوضوعها محمولاً ، ومحمولها موضوعاً ، والفائدة في كلا الحالين واحدة ، وصِدْقها وكيفيّتها محفوظان عليها . قالوا : فإذا انعكست ولم يحفظ الصدق والكيفية سمّى ذلك انقلاب القضية لا انعكاسها .

ومثال المنعكس من القضايا قولنا : لا إنسانٌ واحدٌ بحجر ، ثم

نعكس فنقول : لا حجرٌ واحدٌ إنسانٌ ، فهذه قضيّةٍ قد انعكس موضوعها محمولاً ومحمولها موضوعاً . والفائدة في الأمرين جميعاً واحدة .

ومن القضايا التي لا تنعكس قولنا : كُلّ إنسان حيوان فهذه قضية صادقة ، فإن صَيّرنا موضوعها محمولاً ومحمولها موضوعاً / فقلنا : [٣/٧ كُلّ حيوان إنسان عادت قضية كاذبة ، فهذا يسمّونه انقلاباً لا انعكاساً . وبالله التوفيق .

[مسألة من كتاب مسائل البطليوسي]

في كتاب المسائل للبطليوسي أيضاً ما نصّه :

مسألة : سأل [١] : ـ أدام الله عِزّك ـ مَنْ بقي عندنا من طلبة النحو عن مسألة وقعت وهي : إذا سميّت رَجُلًا بالألف من « ما » كيف يكون بناء الاسم من ذلك وصورته في الخّط ؟

فجاوب عن ذلك المسئول بما هذه نسخته .

تأملت ـ أعزّك الله ـ هذا السؤال ، والقياس النّحويّ يقتضي أن لا يشترط التّسمية بحرف ساكن مثل هذا ، إذْ لا بُدّ من أن يبنى الاسم

(١) في ط : « سائل سائل »

عليه ، وأن يكون الحرف المذكور أول ذلك الاسم .

فإن كان كما شرط ساكناً فلا بدّ من تحريكه ليتوصل إلى النطق به ، فيختلّ الحرف الساكن عن حاله التي كان يجب أن لا يُغَيَّرَ عنها في التّسمية ، لئّلا تشتبه التسمية بما سمّى به من حرف متحرّك .

مَثَلُ ذلك كمَنْ قال : سمِّ لي رجلاً بالألف من أكرم أو ما كان مثله .

إن قلنا : إن الحرف الساكن المذكور يحرّك بالفتح ، فلهذا كان ينبغي أن تمتنع التسمية بالألف من « ما » .

وإن قلنا : إنه يجوز أن يُسمّى رجلٌ بالألف من « ما » فإنما ذلك على ضرب من قياس النّحو أيضاً ، ومجاري التعليل فيه ، فينبغي على تجويز ذلك أن تحرّك الألف الساكنة من « ما » بالفتح ، لما سنذكره بعد - إن شاء الله تعالى - فتصير همزته مفتوحةً ، ثم يزاد عليها من جنسها ألف وهمزة ليكون الاسم من ذلك مبّنياً على أقل حروف الأسماء الأعلام المتمكّنة، وذلك ثلاثة أحرف كما قالوا : إذا سمّيت رجلاً بالسّين من « سوف » فإنك تزيد على السّين ألفاً وهمزة ليكون الاسم على أقلّ البناء في المتمكّن العَلَم ، كما قلنا ، فتقول : جاءني ساءٌ ، ورأيت ساءً ، ومررت بساءٍ .

وكذلك فعلنا في مسألتنا لمّا حرّكْنا الألف الساكنة من « ما » بالفتح لما نذكره بعد ، وصارت همزة مفتوحة زدنا على الهمزة ألفاً

وهمزة من جنسها ، ليكمل البناء الأقل المذكور فجاء على وزن بكر فنقول منه في الرّفع / جاءني أَأأٌ ،وُرْأيت أأأً، مررت با إٍ ، فهذا بناؤه وصورته في الخطّ . [٣/٨

وإن شئت كتبته بالعين وأسقطت الثالثة التي هي عين الوزن استخفافاً لئلا يجتمع ثلاث أَلفات في كلمة واحدة .

فإن قيل : فكيف استجزت إسقاط هذه الألف من مثل هذا الاسم ، وأنت قد بنيته على ثلاثةأحرف ،وهو أقل البناء فقد أخللت ببنائك في الخط ؟ .

فالجواب : أنا وجدنا مثل هذا الاسم من الوزن والتمكّن قد أسقط منه ألف عين الوزن في الخطّ وأبقوه على حرفين ، وذلك الاسم « آل » فقد اتّفقوا في المصحف وغيره على كتبه بألف واحدة وكان فيه ألفان ، إذ وزنه أأل ، فسهلوا الهمزة الوسطى ، ثم أسقطوها فبقي من الاسم حرفان ، وإنما استجازوا مثل ذلك لدلالة الباقي على الذّاهب ، وطلباً للاختصار الذي كلام العرب مبنيٌّ عليه ، ولذلك جوّزنا نحن كتْب(أاء)بالعين قياساً على ذلك .

وإنما قلنا : إن تحرّك الألف الساكنة من « ما » بالفتح ، لأنها لما كانت أول الاسم ساكنة واحتاجت إلى حركة ليتوصّل إلى النّطق بها كانت الفتحة أولى بها من الكسرة والضّمة ، لأن الألف تتولد من الفتحة إذا أشبعت ، وتتغلّب بسببها إذا كانت بعدها حركة على ياء أو واو نحو : قام ، ونام فكانت الفتحة أولى لتحريك الألف من غيرها لذلك .

وأيضاً فهذه الألف المسمّى بهـا من « ما » قـد[١] صارت أولاً وأصلاً ،وفاء الوزن من هذاالاسم ،فصارت كألف أخ وأب ، وهما ألفا قطع ، وأصل حركة ألف القطع الفتح إلا ما شذّ لمعنًى ، وأيضاً فلا تكسـر ، ويصح عنـد[٢] الألفات السّـواكن عند الحـاجة إلاّ ألفـات الوصل . وهذه الألف ليست كذلك ، فصحّ بذلك كلّه ما قلنا .

وفي هذه[٣] اللُّمَع كفاية فيما قصدته .

فهذا ـ أدام الله تأييدك ـ نصّ الجواب . وما كان من الواجب أن يكتب مثل هذا الجواب لمثلك إلاّ نصّ السؤال مجردًا إلا أنه تعيّن كَتْبُ السّؤال والجواب لأمر وقع ، وذلك أنه وقف على هذا السّؤال والجواب رجل يَنْتمي إلى علم النّحو ، فقـال : إن هذا الجـواب ناقص عمّـا يجب ، وزعم أن على المسئول في هذه المسألة أن يجاوب فيها على كل وَزْنٍ / جاء في كلام العرب من الثّلاثيّة إلى السّباعيّة . [٣/٧٩

وزعم : أنه يجوز أن يُسمّى بالألف من : « ما »رجل فيبني منه الاسم على كُلّ وزن حتّى على وزن اشهيباب[٤] ، وأن لا يقتصر في

(١) في ط فقط : « مذ » مكان : « قد » .
(٢) في ط فقط : « ويصحّ » بالياء ، و« من » مكان : « عند » .
(٣) في ط فقط : « هذا » .
(٤) في ط فقط : « اشهيبات » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واشهيباب من الألوان ، وقد لحقته أربعٍ زوائد فإنه يكون على وزن : افعيلال ، ولم يجيء إلاّ مصدراً . انظر الممتع ١/١٤٤ .

التّسمية به على أقل الأوزان المتمكّنة ، بل يجوز على كلّ وزن .

وعضد قوله بأن قال : لو قال: قائل ابن لي من ألف « ما » مثال « جحمرش[١] لصحّ البناء على ذلك المثال وغيره .

وهذا فيما رأينا خلاف مقاييس النحو . ونحن واقفون عند قليل عِلْمنا منه لا نتجاوز لِمْثِلِ قول[٢] هذا الدّاعي إلا عن دليل واضح ، نميل إليه أو هَدْيٌ من مثلك نُعَوّل عليه . فعسى ـ أدام الله تأييدك ـ أن تَمُنّ بالوقوف على هذه الجملة ، وتَتَطَوّل على الجميع بإشارة كافية منك إلى ما يجوز من هذا كُلّه ، ويُبْقيك للعلوم تحييها ، وللقلوب تكشف عنها وتجلوها[٣] ، بِحَوْله وَطَوْلِهِ .

[الإجابة عن سؤال السائل]

الجواب : وقفت على سؤال السائل : وإجابة المجيب ، واعتراض المعترض .

والذي تقتضيه صناعة النّحو والتصريف : أنه إذا سمّى بحرف

---

(١) في ط : « حجرمش » بالحاء والجيم تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وكتب الصرف واللغة . وجحمرش : العجوز الكبيرة ، ووزنه : فَعْلَلِلٌ.انظر الممتع ١ / ٧٠ .

(٢) في ط فقط : « بمثل أقول » ، تحريف صوابه من المخطوطات .

(٣) في ط فقط : « وتحويها » والأنسب ما في المخطوطات .

من الحروف لزم أن يزاد عليه حتى يبلغ بصيغته أقلّ ما تكون عليه صِيغ الأسماء المتمكّنة ، وذلك ثلاثة أحرف ، ويُزاد على كلّ حرف حرفٌ من نوعه ، فيقال في « ما » : ماء ، وفي « لا » : لاء ، وفي « لو » : لوّ ، وفي « إي » : إيّ . وإنما فعل النحويون ذلك،لأنهم رأوا العرب قد فعلت مثل ذلك فيما أعربته وصيّرته اسماً من هذه الحروف ، ألا ترى قول النِمّر بن تَوْلب .

٤٩١ = عَلِقَتْ لَوًّا تُكَرِّرُهُ إنَّ لَوًّا ذاك أعيانا[١]

وقال القطامي :

٤٩٢ = ولكن أهْلَكَتْ لَوٌّ كثيراً وقَبْلَ اليوم عالجَهَا قُدارُ[٢]

وإن أراد مُرِيُدٌ أنْ يسمي من حَرْفٍ قد سُمِّي به مثل : جَعْفر أو

---

(١) من قصيدة للنمر يردّ بها على زوجته بعد أن عذلته لكرمه ، ومطلعها :

بكرت باللّوم تلحانا في بعيرٍ ضلّ أو خانا

وبعده الشاهد برواية مختلفة ، وهي : « تكرّرها » مكان : « تكرّره » وهو المناسب لمخاطبة زوجته ، وفي المقتضب ١ / ٢٣٥ :

* حاولَتْ لوّاً فقلت لها *

وانظر شعر النمر بن تولب / ١٢٠ .

(٢) قُدار : هو قدار بن سالف الذي يقال له : أحمرُ ثمود ، عاقر ناقة صالح عليه السّلام ، قال الأزهري : وقالت العرب للجزّار : قدار تشبيهاً به .

وانظر ديوان القطامي .

جَحْمَرِش ونحوهما من أمثلة كلام العرب كان لـه ذلك .

وأمَّا قول المعترض : إن جواب المجيب لا يصـحّ ولا يَكْمُل حتى يتكلّف أن يصوغ من الحرف الذي يسأل عنه أمثلة على جميع أوزان كلام العرب / فإنه تعسّف وغير لازم إلاّ أن يشترط عليه السّائل ذلك في مسألته . [٣/ ٠

وأمّا التّسمية بالألف من « ما » و « لا » فقد ذكر ذلك ابن جنّيّ وفيه خلافٌ لما قاسه هذا المجيب عن المسألة ،فقال : إذا أردت أن تصير الألف من « لا » اسماً زدت على الألف ألفاً ثانيةً ، فتجتمع ألفان ساكنتان ، فتحرّك الأولى منهما بـالكسر لالتقـاء السّاكنين ، فتنقلب الثانية لانكسار ما قبلها فتصير : « إي » .

ولا يكون اسمٌ متمكِّنٌ على حرفين الثّاني منهما حـرف لين ، فتزيد على الياء ياءً أخرى ، وتدغم الأولى فيها فتقول (إيًّ)كما تقول إذا صيرّت « في » الخافضة اسم رجل : فِيّ .

قال ابن جنّي : فإن بنيت من هذه الكلمة فعلاً على حد قولك : كَوّفت كافاً ، وقوّفت قافاً ، وسيّنت سيناً ، وعيّنت عَيْناً ، لـزمك أن تقول : أَوّيْتُ ألفاً . قال : وإنما جعلنا قياس عين هذه الكلمة أن تكون واواً دون أن تكون ياءً ، لأنا لما زدنا على الألف ألفاً،واحتيج إلى زيادة حرف ثالث،ليتمّ الاسم ثلاثة أحرف صارت الألف المزيدة المجهولة

ثانيةً عَيْناً ، أو في موضع العين وجب على ما وصّانا به سيبويه أن نعتقد فيها أنها منقلبة عن واو حَمْلاً على باب : طويت وشويت ، لأنه أكثر من باب : حييت وعييت، فصارت (إيّ) كأنها من باب: قِيّ، وسِيّ ونحوهما مما عينه واوٌ فكما أنك لو بنيت من القيّ والسيّ فَعَلْت ، لقلت : قَوّيت وسَوّيْتُ ، فأظهرت العينين واوين ، فكذلك تقول في فَعلت من « إي » التي أدّى إليها القياس أوّيت .

فهذه مسألة قد كفانا ابن جنيّ فيها التّعب ، وأرانا وجه القياس فيها ، فينبغي لمن أراد أن يصوغ منها مِثالاً على صورة بعض أمثلة كلام العرب أن يجريها مجرى : أَوى يأوي ، ويُركّب على ذلك قياسه ، فيقول في مثال جعفر منها : « أيًّا ، وفي مثال ـ سفرجل ـ أَوَيّا ، وفي مثل جَحْمَرِش أَيْيِيٌّ ، وفي مثال إوزّة : إيّاةٌ[1] ، ونحو ذلك. وبالله التوفيق .

[مسألة منظومة لابن السِّيد]

وفي المسائل للإمام أبي محمد بن السِّيد البطليوسي :

[٣/ ٨١] مسألة : وردت من الشّعر منظومة في أبيات من شعر ،وهي : /

(١) انظر المنصف لابن جنّي ٢/ ٢٧١ .

جوابك يا ذا العلم إنّي لسائل[١] عن أشياء من ذا النّحو تَخفي وتعظُمُ
فأوِرد عليها من كلامك شافياً تبين به كُلّ البيان وتُفْهِمُ
فمثلُك للإفهام يُدْعي وترتجي فوائده إن جلّ أو عزّ[٢] مُبْهَمُ
عَلام تُعِلّ الشيء عِلّة غيره فتسقمه وهْو الصّحيحُ المُسلَّمُ
ويبرأ إن اضحى سواه مُسلَّماً من إعلاله وهو العليل المُسَقَّمُ
وما القول في لابأس إن يَكُ مُعْرباً فحذفك للتنوين نُكْرٌ مُعَظَّمُ
وان يك مبنيًّا فقولك نَصْبهُ بلا خَطَأٍ يُحْصى عليك وَيُرْسَمُ
وإن يك مبنياً لديك ومُعْرباً فذا النّكر أدهى في النفوس وأعْظَمُ
فبرِّد غليلاً في نفوس كأنها طيور ظماءٌ حَوْل عِلْمك حُوَّمُ
ولِمْ صَرفوا ما كَان وَصْفاً مؤنّثاً كعاقِله[٣] والوصف بالمنعُ يْحَكمُ
ولِم يصرفوه[٤] اسماً لذاتٍ معرّفاً وذلك بُطْلٌ يُبْطِلِ الباب مُعَظَّمُ
أَيُصْرفُ والتأنيث فيه محقَّقٌ وَيمْنُعُه إن كان لَغْواً[٥] ويُحْرَمُ
فَقَرْطِس بِسَهْمِ العلم أغراضَ مَطْلبي ولا تكُ فيه الظَّنّ بالغيبِ تَرْجُمُ

فأجاب أبو محمد بن السيّد رحمه الله :

سألت لعمري عن مسائِلَ تقتضي جواباً وتفهيماً[٦] لمن يتعلّم

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « سائل » بدون اللام في أوله .
(٢) في بعض النسخ : « عنّ » مكان : « عزّ » .
(٣) في بعض النسخ المخطوطة : « لعاقلة » باللام في أوله ، وهو أوضح .
(٤) في ط فقط : « ولم يصرفوا » مكان : « ولم يصرفوه » .
(٥) في ط : « لغو » بالرفع ، تحريف .
(٦) في ط فقط : « وتفيهما » تحريف .

لأن اطّراد الحُكم ليس بلازمٍ ... إذا أوجبته عِلّةٌ ليس يلزم[١]
وقد أوجبوه في مواضِعَ جَمّةٍ ... بلا عِلّة تقضي بذاك وتَحْكُمُ
سِوى عُلْقةٍ لفظيّةٍ وتناسُبٍ ... خفيٍّ يراه الماهِرُ المتقدِّمُ
لأنّ تصارِيفَ الكلام شبيهةٌ ... بِنَشْءِ فروعٍ عن أصول تُقَسَّمُ
فَنشرك[٢] فيها[٣] الجر أقسامه التي ... تناسبه فيما يصحّ ويسقمُ
وفي كل علمٍ إنْ نظرْتَ تسامحٌ ... كثيرٌ وإقناعٌ وظنٌّ مُرَجَّمُ
وما النّحو مختصاً بذلك وحده ... لِمَن يُكثِرُ التّنقير عنه ويُنْعمُ
ولكن له فيما وجدنا نظائر ... يراها بعين اللُّبْ من يتوسَّمُ
[٨٢/] فلا تَطْلُبَن في كلّ شيء حقيقةً ... فلم تَكُ تَعْدو إنْ فَعَلْتَ وتَظْلِمُ /
سأضْرِب أمثالاً لما أنا قائل ... لها مَوْقِعٌ في لُبِّ مَنِ يَتَفَهَّمُ
ألم تر أن الدّاء يسرى دفينُه ... فَيُضْنِي بعدواهُ الصَّحِيحَ وَيُؤْلِمُ
وينزع عِرْق السّوء من بعد غايةٍ ... فَيَسْرِي به من النَّسْلِ داءٌ ويُعْظِمُ
كحذفهم للهمْزِ مِنْ يُكْرِمِ الفتى ... مُشَارَكُهُ[٤] فيما جنى المتكلِّمُ
وحذفك واو الوَعْدِ حملاً على التي ... تُعَلّ وذا حُكْمٌ من النحوُ مُحْكَمُ
كذاك قَرِينُ السُّوء يُرْدِي قَرِينَهُ ... وَيُنْجِي من الشَّرِّ البُعادُ ويُعْصِمُ
لذلك أردى من جُهَيْنَةَ ياءَها ... مقارنُه[٥] الهاء التي تتهضَّمُ

---

(١) في ط فقط : « تلزم » بالتاء .
(٢) في ط فقط : « فتشرك » بالتاء .
(٣) في ط : « منها »
(٤) في ط فقط : « مشاركة » بالتاء المربوطة .
(٥) في بعض النسخ المخطوطة : « مقارنة » .

وَنَجَّى قُرَيْشاً أن يصاب(١) بيائه تنائى قرين السّوء فهو مُسَلَّمُ
أَلَمْ تَرَ صِوَاماً نَجَتْ إذ تباعدَتْ عن اللاّم من داءٍ غَدَتْ فيه صُيَّمُ
وللجار أسبابٌ يُراعى مكانها وللرَّحمِ الدّنيا حقوقٌ تُقَدَّمُ
كصِحَّة عين الفعل من عَوِر الفتى لِصِحّتها في اعورّ واللّهُ أَعْلَمُ
وكاجتوروا صحّت لأجل تَجاوروا شفاعةُ ذِي القُرْبى لِمَن هو محْرمُ
وقد زعموا التّصحيح للواو فيهما إرادة تنبيه على الأصْلِ مِنْهُمُ
كَأَعْوِلْتِ يا ثَكْلى وأَطْوَلْت يا فتى وَأَجْودَتِ(٢) يا سُعْدى وأغيلت(٣) تَكْتمُ
وإن شئت أَجريت التّحرك فيهما كَمَجْرى حُروف اللّين إن كنت تَفْهَمُ
كما أن يَرْمي القوم أو يقعد الفتى سواءٌ إذا جازيت أو حين تَجْزِمُ
ومثل حباري في الإضافة عندهم غَدَتْ جَمَزى في ما به النّحو يَحْكُمُ
ومكوزة(٤) شِبْهٌ بذاك ومُحْببٌ وَتَهْلَلُ(٥) إن حَصَّلْتَ قَولي وَمَرْيَمُ
وقد جعلوا للاسم سيمى لكونه على وَزْن مثل الفعل فيما تيمَّمو

---

(١) في ط فقط : « تصاب » بالتاء .
(٢) في ط : « وأجوت » بإسقاط الدال ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .
(٣) الغَيْل : اللبن ترضعه المرأة ولدها ، وهي تؤتى ، أو وهي حامل وأغالت ولدها وأغيلته سقته الغَيْل فهي مُغِيلٌ ومُغْيِلٌ ، والاسم : الغِيلة .
(٤) في ط فقط : « ومكرزة » . تحريف .
(٥) في ط فقط : « وثهلل » بالثاء تحريف : وفي القاموس : « هلل » : وَتَهْلَل : كتفعل : اسم للباطل .

فقالوا لمن يَشْكي الخليلَ وَيَشْتَكِي ... أُلام ولكنْ فيـه(١) ما أنت أَلْـوَمُ
وقد يلحقون(٢) الضِّدّ طوراً بِضِدِّه ... كُـربّ فتىً أودى وكَمْ نِيل مَغْنَمُ

جواب المسألة الثانية

[٨٣/] ولا بَـأْسَ في إعـرابـه وبنـائـه ... بـأيِّهمـا قلت اعتـراضٌ مُلْزِمُ /
لحذفك تنوين الّذي هـو معرَبٌ ... وذلـك رأي عنـدنـا لا يُسَلم
وإن يــكُ مبنيّــاً ففيمَ وَصَفْتَــهُ ... على لفظه والنّكر في ذاك أَعْظَمُ
وجَمْعُـك لِلضّدّيْن أعـظم شُنْعَةً ... ولم يَتَــوَهَّـمْ فيــه ذا مُـتَــوَهِّمُ
وقـد أكثروا فيـه المقال وشتّتُـوا ... إلى أن أَملّوا النـاظرين وأبـرموا
وأكثـرَ ما قـالوه مـا فيـه طـائـلٌ ... لقــارئــه إلّا الكــلامُ المُنَمْنَـمُ
فَمِنْ قـائلٍ ظنّ البنـاء وقـائـلٍ ... يضارع إعرابـاً وذا الرأي أَحْكَمُ
كما ضارع الإعراب في غيره البنا ... إذا قلت جـارات لأسمـاءَ أَكْـرَمُ
تــوسَّط بين الحـالتين فـأمــرُه ... خَفِيٌّ على غيـر النّحارير مِنْهُمُ
لـذا كثر الإشكـال فيـه فلم يَبِنْ ... وخـلّط فيــه كُــلّ مـن يتـكـلَّمُ
وَيُشْبِهُـهُ حالُ المنـادى كلاهمـا ... من النّحو مخصوصٌ بهذا ويُعْلَمُ
لذلك جاز الحَمْلُ للوصْفِ فيهما ... على اللّفظ والمَعْنَى كما جاء عَنْهُمُ
فهـذا الـذي أختَــارُ فيـه لأنّــهُ ... لِمُبْصِـره أهـدى سبيــلاً وَأَقْـوَمُ

(١) في ط ، وبعض النسخ المخطوطة سقطت كلمة : « فيه » ومكانها في ط بياض أشار إليه في الهامش بقوله : « بياض في ي » وإرجاع ما سقط من بعض النسخ المخطوطة الأخرى .

(٢) في ط فقط : « يلجؤن » تحريف ،صوابه من النسخ المخطوطة .

جواب المسألة الثالثة

ولست تعدّ التّاء في النحو عِلّةً ... لشيء سوى الإعلام إن كنت تَعْلَمُ
وما كان فرقاً لم يُعَدْ بعِلّةٍ ... كذا قال ذو الفهم النّبيلُ المعظَّمُ
يراعون في ذاك اللّزوم كطلحة ... وليس يراعى منه ما ليس يَلْزَمُ
وعِلّتُهُ أنّ الصِّفات مقيسةٌ ... على الفعل في تصريفها إذْ تُقَسّمُ
فقام وقامت مِنْهما صِيغ قائمٌ ... وقائمةٌ فيما تقول وتزعُمُ
لذا أنّثوا الأوصاف طوراً وذكّروا ... لما أرجَؤا في الفعل منها وقدّموا
وما لم يصغ منه فليس مؤنّثاً ... كقولهم : لهم هند ولودٌ ومُتْئِمُ[1]
وتأنيثنا للفعل ليس حقيقةً ... ولا لازماً بل ضدّه فيه ألزَمُ
فأضعفها ضَعفُ الذي هو أصلها ... كذا ضَعْف أصل الشيء يُوهى ويُهْدمُ
وقَوّى الّتي في الاسم أَنْ ليس جارياً ... على الفِعل فالتأنيث فيه مُحتَّمُ[2] / [٣/
وَعِلّة سَكرى أو جلو لاء فَرْدَةٌ ... ولكنّها كالعلّتين لَدَيْهِمُ
كذا علّتا تلك الصّفات كعلّة ... قَضى فيه بالعكس القياسُ المقدَّمُ
إذا عدّ في ذاك اللّزوم بِعلّة ... مسلّمة فالضّد في ذا مُسَلَّمُ
فدونَكها تَحْوى غوامض جَمّة ... من العلم لا يبدو عليهِنّ مِيسَمُ[3]

---

(١) في القاموس : « تؤم » : التوءم من جميع الحيوان : المولود مع غيره . وقد أتأمت الأمّ فهي مُتْئِم .

(٢) في ط ، وبعض النسخ المخطوطة : « مخيم » بالخاء والياء .

(٣) المِيسم : الجمال .

ضربت لها أمثالها بنظائر — من الحسن عن مَعْقُولِهن تُتَرْجِمُ
وزدت أموراً قادها الطّبع سمحةً — وساعدني فيها القَرِيضُ المنظَّمُ
وأكثر أهل النّحو عنهن نائمٌ — وأفها مُهُمْ عنهنَّ تَكْبو وَتَكْهمُ[1]
نتيجة ذِهْن صاغ منهن حِلْيةً — تَحَلّى بها للعلم جيدٌ ومِعْصَمُ
تُباهي بَطَلْيَوْسٌ[2] بها كُلَّ بَلْدَةٍ — وَتشْهدُ أَنَّى وجّهت وتُكرَّمُ

[مسألة من مجالس ثعلب]

في أمالي ثعلب أنشد الفرزدق :

٤٩٣ = يأيها المشتكي عُكَلاً وما جَرَمَتْ — إلى القبائل من قَتْلٍ وإبْآسُ
إنّا كذلك إذْ كانت همرّجَةً[3] — نَسْبِي وَنَقْتُل حتّى يَسْلَمَ الناسُ

---

(١) تكهم : تكلّ وتضعف .

(٢) في القاموس : بَطَلْيوسُ بفتح الباء والطاء . والياء المثناة التحتيّة : بلدة بالأندلس التي انتسب إليها وإفتخر بها محمد بن السِّيد صاحب هذه الإجابة .

(٣) في اللسان : « همرج » : الهَمْرَجَة والهَمْرَج : الالتباس والاختلاط ووقع القوم في همرّجة أي اختلاط .
وانظر مجالس ثعلب .

قال : قلت له : لِمَ قلت :من قتل وإبآسُ ، فقال : ويحك كيف أصنع وقد قلت :حتى يسلَم النّاسُ؟ قال : قلت : فبِمَ رفعته ؟ قال : بما يسوءك وينوءك .

قال ثعلب : وإنما رفعه ، لأنَّ الفعل لم يظهر بعده ، كما تقول : ضَرَبْتُ زيداً وعمرٌو ، ولم يظهر الفعل فرفعت كما تقول : ضربت زيداً وعمرو مضروبٌ .

[مسألة] في تذكرة ابن هشام

حضر الفرزدق مجلس عبد الله بن أبي إسحاق فقال له كيف تنشد هذا البيت ؟ :

٤٩٤ = وعينانِ قال اللّهُ كونا فكانتا
فعولان بالألبابِ ما تفعل الخَمْرُ[1]

فأنشده : « فعولان » ، فقال له عبد الله : ما كان عليك لو قلت : « فعولين » ، فقال الفرزدق : لو شئت أنْ أسَبّح لسَبّحت ، ونهض فلم يعرفوا : مراده ، فقال عبد الله : لو قال : « فعولين » لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ، ولكنه أراد : أنهما تفعلان ما تفعل

(١) من شواهد : الخصائص ٣٠٢/٣ . والشاهد لذي الرّمة ديوانه /٢٩٧، وروايته : « فعولين » بالنصب . وقبله :
لها بشرٌ مثلُ الحرير ومنطِقٌ دقيق الحواشي لا هُراءٌ ولا نزرُ

الخمر [١]

[مسألة من تذكرة أبي عليّ الفارسيّ]

[٣/٨٥] قال أبو علي الفارسيّ في التذكرة / :

سأل مروان بن سعيد الكسائي في مجلس يونس عن وزن أولق »[٢] فقال الكسائي : أفعل ، فقال مروان : أستحييت لك يا شيخ .

قال أبو عليّ وذلك أن أولق[٣] يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون فوعلاً من تألّق البرق فتكون همزته أصلاً .

الثاني : أن يكون أفعل من : وَلِق إذا أسرع ، لأن الأولق

(١) في الخصائص لابن جني ٣/٣٠٢ : « قال أبو الفتح : كان هنا تامّة غير محتاجة إلى الخبر ، فكأنه قال : وعينان قال الله : احدُثا فحدثتا ، أو أخرجا إلى الوجود فخرجتا » .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة • « ألق » تحريف لأنه ليس على وزن أفعل ، والتصويب من المزهر ٢/٣٧٣ حيث جاء فيه ما نصّه : « سئل الكسائي في مجلس يونس عن « أولق » ما مثاله من الفعل؟ . فقال : أفعل ، فقال لـه مروان : استحييت لك يا شيخ : والظاهر عندنا أنه فوعل من قولهم : أُلِق الرجل فهو مألوق » وانظر أيضاً شرح ما يقع فيه التصحيف /١٢٥ ، وانظر اللسان : ألق ، والحلقة المفقودة في تاريخ النحو ٣١٠/٣١١ .

(٣) في ط فقط : « ألق » تحريف .

الجُنون، وهو يوصف[١] بالسّرعة ويكون ألق ، فهو مـألوق إذا أخـذه الأولق من البدل اللاّزم كما قالوا : عيد وأعياد . انتهى .

قال أبو حيّان : ولا ينكر على الكسـائي لأنهم قالـوا أولق فهو مولوق .

قال : ولو ادّعى مُدَّعٍ أن الأصل الواو،وأنها أبدلت همزة كقولهم في وُعِد : أُعِد ، ثم لزم البدل في مألوق ، وكثر[٢] هذا أكثر من أصله لكان قولاً . انتهى .

[مسألة من شرح التسهيل]

قال أبو حيّان في شرح التسهيل :

من المسائل التي جرى فيها الكلام بين أبي العباس ولاّد وأبي جعفر النّحاس .

مسألة : كيف تبني من : « رجا » مِثْل : « افْعَلَلْتُ ؟ » سأل أبو جعفر عن ذلك فقـال : ارْجَوَوْتُ ، فقـال أبو جعفـر : هذا خـطأ ، لا نعلم خلافاً بين النّحويّين أن الواو إذا وقعت طرفاً فيما جاوز الثلاثة من الفعل انها تقلب ياءً كما قالوا في : أَفْعَلْت من غزوت : أَغْزَيْتُ ،

(١) في ط : « وهي توصف » .
(٢) في ط : « كثير » مكان : « كثر » .

وفي استفعلت : اسْتَغْزَيْتُ .

والوجه : ارْجَوَيْتُ أرجوى إرْجواءً ، وأنا مَرْجُوٌّ مثل : احْمَرَرْتُ أَحْمَرّ احمراراً ، وأنا مُحمرّ إلَّا أنك تقلب في : ارْجويت أرجوي ، وتدغم في احمرّ يحمرّ .

وقال أبو محمد بن بدر البغدادي قول أبي العباس في افعللت : ارجووت تمثيلٌ على الأصل قبل الإعلال ، وسبيل كلّ ممثل أن يتكّلم بالمثال على الأصل ، ثم ينظر في إعلاله بعدُ ، فافعللت على الأصل : ارْجَوَوْتُ وعلى الإعلال ارجويْتُ .

ومن قال : كينونة فيعنولة[1] ذهب إلى الأصل ، ومن قال فيعلولة[2] ذهب إلى / اللفظ . [٣/٨٦]

وإذا بَنَوْا مثل عصفور من غزا ، قالوا : غُزْووٌّ ، فالفراء يتركه

---

(١) في ط فقط : « فيعلولة » تحريف .

(٢) قال ابن عصفور في الممتع ٢/٥٠٣ : « وما الذي يدلّ على أن كينونة » . . . فيعلولة ؟ . فالجواب أن الذي يدلّ على ذلك شيئان :
أحدهما : أنها من ذات الواو ، فلولا أن الأصل ذلك لقيل : كونونة إذ لا موجب لقلب الواو ياء ، والآخر أنه ليس في كلام العرب « فعلولة » .
وانظر الخلاف بين النحويين والصرفيين في هذه الصيغة ووزنها : الممتع ٢/٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، والمنصف ٢/٩ - ١٥ ، وشرح الشافيه ٣/١٥٤ ، ١٥٥ ، وأمالي الزجاجي ٢٤٤ - ٢٤٦ .

على هذا ، ولا يعلّه .

وسيبويه يُعلّه بعد ذلك ، ويقول : غُزْوِيٌّ .

وقد ردّ على ابن بدر مصنّف كتاب : « سفر السعادة » فقال : قول ابن بدر في : « ارجووت » أنه تمثيل على الأصل غير صحيح ، لأن ذلك لم ينطق به في الأصل كما ينطق بكينونة كما قال .

٤٩٥ = يا ليت أنّا ضمّنا سَفِينَهْ حتى يعود الوصل كَيُّنُونَهْ[١]

وإنما يُمثَّل بالأصل ما لا يصح تمثيله على اللفظ كقولك في عِدَة[٢] أنه : فِعْلة ، ولا تقول : عِلَة. وفي « غَدٍ »[٣] أنه : فَعْلٌ ، ولا تقول : « فَعْ » . ثم إن أبا جعفر لم يسأل عن تمثيل الأصل ، وإنما سأل عما يصحّ أن ينطق به ، فما للمسئول اقتصر على تمثيل الأصل ، وترك ما ينبغي أن يقال؟

قال أبو حيّان : وما ردّ به (صاحب سفر السعادة) لا يلزم ، ألا ترى ما قاله أبو بكر بن الخيّاط في وزن « ارعوى » : أنه يجوز أن

---

(١) قبله كما في الممتع ٢/٥٠٥ .
قد فارقَتْ قرينَها القرينهْ وشحطت عن دارها الظعينَهْ
من شواهد : الممتع ، والإنصاف ٢/٧٩٧ . وشرح الشافية ٣/١٥٢ ، واللسان : كون .

(٢) في اللسان : وعد » قال الجوهري : العدة : الوعد ، والهاء عوض من الواو ، ويجمع على : عدات .

(٣) في اللسان : « غدو » : وغدٌ أصله : غَدْوٌ ، حذفوا الواو بلا عوض .

يقال : فيه : افْعَلَلَ ، وافْعَلَى فـ « افعلل »[1] على الأصل ، وافْعَلَى على الفَرْع .

قال وذِكْر وزنه على الأصل أقيس فأدغم افعلَل في نحو احمرّ فصار افعلّ ، وأعل في نحو : ارعوى ، فجاز أن يقال : وزنه : افعلَّ وافْعَلى .

[مسألة من طبقات النحويين للزّبيديّ]

في طبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي :

أُنشدنا بعض الأدباء لأبي عبد اللّهِ[2] محمد بن يحيى بن زكّريا المعروف بالقلفاط[3] .

يا سائِلي عن وزن مُسْحَنْكِكٍ   من آن أَيْناً وأَنَى يَأْنِي

(١) من الممتع ١/١٩٦ : ارعوى : « افعلَّ » .

(٢) في ط فقط : « عبيد الله » بزيادة ياء ، صوابه من المخطوطات وطبقات النحويين للزبيدي /٢٧٨ .

(٣) القلفاط : هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن زكريا . له ترجمة وافية في طبقات النحويين للزبيديّ /٢٧٨ ـ ٢٨١ .
وانظر النص الشعريّ في المسائل النحوية في طبقات النحويين للزبيدي في الترجمة نفسها .

تقديره من آن « مؤينِّنٌ » ومن أنى قولك : مُؤَيْنِّي[(١)]
فهكذا تقديره منهما ليس على ذي بصرٍ يُعْيِي[(٢)]
ثمّ الكسائيّ وتصغيره أسهل شيء أيُّها المُلقى[(٣)]
تصغيره لا شك فيه كسـ ـيٌّ فمن في مثل ذا يُخطى[(٤)]؟
أربع ياءات وأنت امرؤ نقصتَهُ ياءً ولم تَدْرِ
وبعد هذا فِعَيَنْ واسْمَعَنْ فإنني إيّاك مُسْتَفْتِي
عن وزن فيعولٍ وعن وز ن فعلول جميعاً من طوى يَطْوِي / [٨٧/٣]
وعن فَعُولٍ من قويٍّ[(٥)] ومفـ ـعول أجب واعْجَلْ ولا تُبْطي
وكيف تصغير مطايا اسم إنـ ـسانٍ وما الحرف الذي تُلْقِي[(٦)]
منه فإن كنت امرءاً[(٧)] جاهلاً فلست تُحْلِي لا ولا تُمْرِي
وعن خطايا اسماً تُسمِّي[(٨)] به إن كنت تصغيراً له تَدْرِي

---

(١) في ط : « مؤنني » بنونين ، وفي طبقات الزبيدي والمخطوطات بالياء : مؤيني .

(٢) في ط فقط : « يغبي » بالغين ، تحريف .

(٣) سقط هذا البيت من ط والنسخ المخطوطة مع أنه مرتبط بما بعده ولا يفهم ما بعده إلَّا به . وتصويبه من طبقات النحويين .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : * تصغيره لا شك لا شك فيه * تصويبه من طبقات النحويين . وفي ط : « كسبي » بالباء تحريف، صوابه من طبقات النحويين والنسخ المخطوطة .

(٥) في ط : «قرى» بالراء ، تحريف .

(٦) في ط : « تلفى » بالفاء تحريف

(٧) في طبقات اللغويين «به» مكان « امْرأً »

(٨) في ط : « مسمى » بالميم تحريف

هل ياؤه قلْ بدلٌ لازمٌ أنت لها لا بُدّ مُسْتَبْقِي
أم هل تعود الياء مهموزةً فسِّر لنا تفسير مُسْتَقْصِي
إن كان تصغير مطايا كتصـ ـغير خطايا قُلْ ولا تُخْطِي
فإن تصب هذا فأنت امـ ـرؤ أَعْلَمُ من خليلٍ النَّحْوِي

قال أبو بكر الزّبيدي : لم يصنع شيئاً في قوله : « آن أَيْناً » وفي قوله : « مُؤَيِّنِي » لأن اشتقاق «يئين » من الأوان[١] .

فإن قال قائل : كيف يكون « فَعَل يَفْعِل » من ذوات الواو،وقد حظر ذلك جماعة النّحويّين ؟ .

قيل له : إنّ يَئِين[٢] على مثال : « فَعِل يَفْعِل » مثل حَسِب يَحْسِب .

وكذلك زعم سيبويه نصّاً ، ولذلك انقلبت الواو ياءً .

وذكر القتبّي[٣] أنّ [آن][٤] يئين مقلوب[٥] من : « أنا

---

(١) في نص الأشباه سقْط في ط والنسخ المخطوطة ، فقد ورد النص في طبقات النحويين على النحو التالي :
« قال محمد بن حسن : لم يصنع شيئاً في قوله : « آن أيناً » وفي قوله : « مُؤْينِّي » ، والصواب : « آن يئين أوناً » وتقدير « مسحنكك » منه : « مُؤْوَنَنٌ » لأن اشتقاق : « يئين » من الأوان » .
(٢) في ط : « يبين » بالباء،تحريف واضح .
(٣) في ط : « القبتي » بتقديم الباء على التاء ، تحريف واضح .
(٤) سقطت من ط فقط : « آن » .
(٥) سقطت من ط فقط كلمة : « مقلوب » .

نأنى »[١] ؛ وذلك أيضاً غلط ، لما بيناه،فأما : « أنى يأنى » فمن ذوات الياء ، ومنه اشتقّ الإنى [٢] لواحد الآنية[٣] وكذلك قوله : ولا تُمْرِي ، إنما هو : ولا تُمْرِ ، والذي قاله من كلام العامّة ، انتهى .

* * *

[مناظرة بين ابن ولاد وأبي جعفر النحاس]

وقال الزّبيدي : حدثني محمد بن يحيى الرّياحيّ ، قال بلغني : أن بعض ملوك مصر جمع بين أبي العباس بن ولّاد وبين أبي جعفر بن النّحاس ، وأمرهما بالمناظرة ، فقال ابن النحاس لأبي العباس : كيف تبني مثال « افعلوت » من « رميت » فقال له أبو العباس : « ارمييت » فخطّأه أبو جعفر ، وقال ليس في كلام العرب « افعلوت ولا افعليت » فقال أبو العباس : أنما سألتني أن أمثل لك بناءً ففعلت .

قال الزّبيديّ : وأحسن ابن ولاد في قياسه حين قلب الواو وقال في ذلك بالمذهب المعروف،لأن الواو تقلب في المضارعة.لو قيل ، ألا ترى أنك كنت / تقول فيه : يَرْمِيُ فلذلك: قال : ارمييت . [٣/٨٨]

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « يأتي » بالياء مكان : « نأنى » بالنون والتصويب من طبقات النحويين .
(٢) في طبقات الزبيدي : « ومنه اشتق » الإنْى والإناء .
(٣) في ط : « لواحد الإناء »،تحريف واضح .

والذي ذكره أبُو جعفر أنه لا يقال : « افعلوت » ولا « افعليت » صحيح .فأمّا « ارعويت » و « اجأويت »(١) فهو على مثـال : افْعَلَلْتُ مثل : احْمَرَرْتُ فانقلبت الواو الثانية ياءً لانقلابهـا في المضارعـة ، أعني : يَرْعوى ، ولم يلزمها الإدغام كما لزم أحمر لانقلاب المثـال الثّاني ألفاً في ارعوى .

وقد كان سعيد الأخفش يبني من الأمثلة ما مثل له ، وسئل أن يبني عليه وإن لم يكن ذلك في كـلام العرب،وفي ذلـك حجّة لابن ولّاد ، وإن كان قولاً قد رغب عنه جماعة النحْويّين . انتهى .

[مسألة من شرح التسهيل لأبي حيّان]

في شرح التسهيل لأبي حيان :

قال أبو بكر محمد بن يحيى بن منصور المعروف بابن الخيَّاط وهو من شيوخ أبي القاسم الزّجاجي ومن أصحاب أبي العباس أحمد بن يحيى : أقمت سنين اسأل عن وزن « ارعوى » فلم أجد منيعرفه . ووزنه له فروع وأصل ، فأصله أن يكون « أفعل » مثل : احْمّر كأنه ارْعَوّ،وكرهـوا أن يقولـوا ذلك ، لأن الـواو المشدّدة لم تقـع في آخر الماضي ولا المضارع .

(١) في القاموس : « جأى » : الجأي كالجَوَى ، وجأى الثوب جأواً : خاطه وأصلحه ، والغنم حفظها ، وغطّى ، وكتم ، وستر .

ولو نطقوا بـ«ارعوّ»، ثم استعملوه مع التّاء لوجب إظهار الواوين، كما أنهم إذا ردّوا احمرّ إلى التاء قالوا : احمَرَرْتُ ، وأظهروا المُدْغم ، فلم يقولوا : ارعووت، فيجمعوا بين الواوين كما لم يقولوا : قرووت فقلبوا الواو الثانية منه. ولا ريب أن إحدى الواوين زائدة كما لا ريب في أن إحدى الرّاءين في احمررت زائدة قال :

فإن قيل : فما الحاصل في وزن ارعوى ؟ قال : فجائز أن يقول : افْعَلَلَ ، قال : ولو قال قائل : افْعَلَى لكان وجهاً ، والأول أقيس

ولو قيل : ابن من الغزو مثل احمر لقيل : اغزَوّى كما قيل : ارعوى . وكذا ذوات الثلاثة التي ياؤها في موضع الواو جارية هذا المجرى . انتهى كلامه .

[مسألة من التعليقة على المقرّب لابن النحاس]

في التعليقة على المقرّب للشيخ بهاء الدين بن النحاس :

قال المبرد : بلغني أن ابن قتيبة قال : إن (مهيمناً) تصغير: مؤمن ، والهاء بدلٌ من الهمزة ، فوجهت إليه : أن اتق الله ، فإن هذا خطأ يوجب الكفر على من تعمّده / وإنما هو مثل : مُسَيْطِر . [١٩/٣]

* * * *

[مسألة في : فاظت نفسه]

قال صاحب (المقرّب) قال الحميديّ في (جذوة المقتبس) قال لي أبو محمد علي بن أحمد : كتب الوزير أبو الحسن جعفر بن عثمان المصحفيّ إلى أبي بكر محمد بن الحسن الزّبيديّ اللغوّي كتاباً فيه : فاضت نفسه بالضّاد ، فجاوبه الزّبيديّ بمنظوم بين له فيه الخطأ دون تصريح .

وهو :

قل للوزير السّنيّ محتدُه ... لي ذمّة منك أنت حافظها

عناية بالعلوم معجزة ... قد بهظ الأولين باهظها

يقرّ لي عمروها وَمَعْمرها[1] ... فينا ونظّامها وجاحظُها

قد كان ما في قبول حرمتها ... لكن صرف الزّمان لافظها

وفي خطوب الزّمان موعظةٌ ... لو كان يَثْنى النفوسَ واعظُها

إن لم تحافظ عصابة نُسِبت ... إليك قِدْماً فمن يحافِظُها

لَا تَدَعَنْ حاجتي مُطْرِفَةً ... فإن نفسي قد فاظ فائظُها

فأجابه المصحفيّ :

خفض فواقاً فأنت أوحدها ... علماً ونقّابُها وحافِظُها

---

(١) عمرو : هو سيبويه . ومعمرها : هو معمر بن المثنى أبو عبيدة .

كيف تضيع العلوم في بلد   أبناؤه كلّهم يحافظها
ألفاظهم كلها معطّلة   ما لم يعّول عليك لافظُها
من ذا يساويك إن نطقت وقد   أقرّ بالعجز عنك جاحِظُها
عِلْمٌ ثنى العالمين عنك كما   ثنى عن الشّمس مَنْ يلاحظها
وقد أتتني - فُديت - شاغلةٌ   للنفس أن قلت فاظ فائظها
فأوضحنها تفز بنادرة   قد بهظ الأوّلين باهظُها

فأجابه الزبيدي وضمن شعره الشاهد على ذلك :

أتاني كتاب من كريم مكرّم   فنفّس عن نفس تكاد تفيظُ/ [٣/١٠]
فسرّ جميعَ الأولياء ورودُهُ   وسِيء(١) رجالٌ آخرون وغيظوا
لقد حفظ العهد الذي قد أضاعه   لدى سواه والكريم حفيظُ
وباحثت عن فاظت وقد قيل قالها   رجال لديهم في العلوم حظوظ
روى ذاك عن كيسان سهل وأنشدوا   تعالى إلى الغياظ وهو مغيظ
وسميت غياظاً ولست بغائظ   عدوّاً ولكن للصّديق(٢) تغيظ
ولا رحم الرحمن رُوحك حيّةً   ولا هي في الأرواح حين تفيظ

* * * *

(١) في ط : « وسبيء » بالباء ، تحريف .
(٢) في ط : « الصديق » بدون لام ، تحريف .

[مسألة من تذكرة أبي حيّان]

في تذكرة أبي حيّان

كيف يَخْفى عنك ما حلّ بنا أنا أنت القاتلي أنت أنا

أنا الأول مبتدأ ، وأنت الأول مبتدأ ثانٍ ،والألف واللام لأنا ،وقاتلي لِأنت ،فقد جرى اسم الفاعل صلة على الألف واللام التي هي أنا ، فأبرز ضميره وهو أنت ،فأنت مرتفع بقاتلي ، وأنا خبر عن الألف واللّام ،وهي وما بعدها خبر عن أنت الأول ، وهو ما بعده خبر عن أنا الأول ، والعائد إلى أنا الأول أنا الثاني وإلى أنت الأول أنت الثاني ، والياء في قاتلي عائدة على الألف واللّام ، وموضع أنت الثاني وما بعده رفع ؛لأنه خبر مبتدأ ، وموضع الألف واللام رفع لأنه خبر المبتدأ الذي هو أنا ،وأنت فاعل قاتلي ،وأنا خبر عن الألف ووالـلام .

وقال ابن برّي فيه وجهان أحدهما : أن يجعل الألف واللام لأنا والفعل لأنت ، فأنا مبتدأ ،وأنت مبتدأ ثانٍ ، والقاتلي مبتدأ ثالث ، لأنه غير أنت، إذ الألف واللام لأنا ، والعائد على الألف واللام الياء في القاتلي ، لأنها أنا في المعنى ، وأنت فاعل في القاتلي ، أبرزه لمّا جرى على غير مَنْ هوله ، إذ الألف واللام لأنا ، والفعل لأنت ، وأنا خبر القاتلي ، والقاتلي وخبره خبر أنت،وأنت خبره خبر أنا .

والثاني أن تكون الألف واللّام والفعل لأنت ، فأنا على هـذا

مبتدأ،وأنت مبتدأ ثان ، والقاتلي خبر أنت ، ولا يبرز الضّمير فيه،لأنه جرى على من هوله / ويكون الكلام قد تمّ عند قوله:القاتلي أنت أنا [٣/٩١] على طريقة المطابقةللأول،ليكون آخر الكلام دالًّا وجارياً على أوله ، ألا تراه قال في أول الكلام : أناأنت،ولهذا قال في آخره :أنت أنا ، أي كيف أشكو ما حلّ بي منك ، وأنا أنت ، وأنت أنا فإذا شكوتك فكأنما أشكو نفسي .

قال: ولو جعلت الألف واللام والفعل في هذه المسألة لـ «أنا» لقلت : أنا أنت القاتلك أنا، فأنا مبتدأ وأنت ثانٍ ، والقاتلك ثالث ، لأنه غير أنت ، وفيه ضمير يعود على الألف واللّام التي هي أنا في المعنى ، ولم يبرز الضّمّير الذي في القاتلك ، والقا تلك وخبره خبر أنت ، وأنت وخبره خبر أنا .

قال السّخّاوي : في (سفر السعادة) : هذا البيت وضعه النحاة للتعليم .

* * *

[مسائل نحوية جرت بين السهيليّ وابن خروف]

المسائل التي جرت بين السّهيلي وابن خروف ـ رحمهما الله ـ تعالى منقولة من تذكرة الشّيخ تاج الدين بن مكتوم .

ذكر:بعضُ النّاس محجورين(١) في عَقْدٍ له يتضمّن ذكوراً وإناثاً

(١) أي حكم عليهم بالحَجْر ، وعدم التصرّف في أموالهم .

فـاحتـاج في خـلال العقـد إلى ذكـره أنثى منهم ، فقـال : إحـدى المحجورين ، فمنع من ذلك السهّيليّ ،وقال قول الشاعر :

٤٩٦ = * إحدى بني الحارث[1] *

هو كقول النابغة :

٤٩٧ = * إحدى بليّ[2] *

وقول الآخر :

٤٩٨ = * إحدى ذوي يمن *

وليس في شيء منها شاهد لمن زعم أنه يجوز : إحدى المسلمين ، وأنت تعني مسلماً ومسلمـةً أو إحـدى المُسْلِمـين وأنت تعني مسلمـةً ومُسْلمين ، لأن الجمع الذي على حدّ التثنية هو بمنزلتها . ولو جاز هذا لجاز أن تقول في حمار وأتان : هذه إحدى الحمارَيْن .

وما تقدّم من الأبيات إنما هو على حذف المضاف كما قال الله

(١) قطعة من بيت .

(٢) قطعة من بيت للنابغة ، والبيت تمامه :

إحد بلي وما هام الفؤاد بها إلاَّ السِّفـاه وإلاَّ ذكرةً حُلُمـا

وبليّ : قبيلة من قضاعة ، ويقال : بليّ من بني القين . وقوله : إلاَّ السّفاه الخ أي لم يهم بها إلاَّ سفهاً منه وتذكراً لرؤيتها في الحلم.من شواهد الهمع والدرر رقم ١٦٩١ . وانظر ديوان النابغة/ ٢١٥ .

تعالى : ﴿ فله عشر أمثالها ﴾[1] فأنّث ، لأنه أراد عشر حسنات .

ولو قال أيضاً هي أحد قريش أو أحد بليّ لم يمتنع .

وأما الذي لا بُدّ فيه من لفظ أحد فما تقدّم من قوله : أحد المسلِمَيْن، وأنت تعني مسلماً ومسلمة ، وقولك أحد المُسْلِمين ، وأنت تعني كذلك .

وشاهد ذلك قوله عليه السّلام للمتلاعنين : « أحد كـما كاذب فهل من تائب » ، ولو كانوا ثلاثةً لقيل : « أحدهم امرأة » ؛ لأن لفظ التذكير/ قد شملهم فحُكْم الجزء إذن حُكم الكُلّ ، ولا سيما إذا كان ذلك الجزء لا يتكلّم به إلا مضافاً . [٩٢/٣]

والأصل في هذا النّفي العام تقول: ما في الدار أحد فيقع على الذّكر والأنثى ، وإنما قالت العرب « أحد الثلاثة »، لأنك أردت معنى النفي ،كأن المعنى لا أعيّن أحداً منهم دون آخر .

ويدلّ أيضاً على ذلك أن تغليب المذكر على المؤنث وتغليب من يعقل على ما لا يعقل باب واحد ، وتغليب المذكّر أقوى في القياس؛ لأن لفظ المذكر أصل ، ثم يدخل عليه التأنيث ، وليس كذلك لفظ مَنْ يعقل .

وقد تعدّى تغليب من يعقل الجُملة إلى جزئها ، قال الله تعالى :

---

(١) الأنعام / ١٦٠.

﴿ فَمِنْهُم مَنْ يَمْشِي على بَطْنه ﴾ [(١)] لمّا كان جزءًا من الجملة التي غلبه فيها مَنْ يعقل في قوله تعالى : ﴿ فمنهم ﴾ .

وإذا جاز هذا هنا فأحرى أن يجوز[(٢)] في أحد[(٣)] لأربعة[(٤)] أوجه :

أحدها : أن أحداً يقع على الذّكر والأنثى؛لكونه في معنى النّفي كما تقّدّم في قولك : « أحد الثلاثة » .

والآخر : أن تغليب المذكّر أقوى من تغليب من يعقل ، لأن المذكر والمؤنث جنس واحد ، بل نوع واحد ، تميّز أحدهما بصفة عَرَضِيّة ، ألا ترى أنه لا يسبق إلى الوهم تحليل الخنزيرة الأنثى لأجل ذكره في القرآن مذكّراً ، وما لا يعقل مخالف لجنس من يعقل .

والثالث : أن المضاف أو المضاف إليه كالشيء الواحد .

والرابع : أن أحداً مع أنه مضاف لا يستعمل منفصلاً لا يقال : هذه المرأة إحدى ، ولا رجلٌ أحد .

قال ابن خروف : إحدى المحجورين صحيح يعضّده السّماع والقياس ، قال تعالى : ﴿ قالت أُخْراهم لِأُ ولاهم ﴾[(٥)] فجمع بين

---

(١) النور / ٤٥ .

(٢) في بعض النسخ المخطوطة : « أن لا يجوز » .

(٣) في ط فقط « إحدى » مكان : « أحد » .

(٤) في ط فقط : « أربعة » بدون لام الجرّ ، تحريف .

(٥) الأعراف / ٣٨ .

تـذكير وتـأنيث في مضاف ومضـاف إليـه ، وهـو بعضـه ، وإحـدى المحجورين أحرى ، لأن تأنيث الآية غير حقيقي .

ويشبهه قوله سبحانه:﴿ هِيَ حَسْبُهُمْ ﴾[1] وقوله :

٤٩٩ = * ما هذه الصّوتُ[2] *

وقوله :

٥٠٠ = * . . . وهي فرع أجمع[3] *

فذكّر بعض الجملة وأنّث بعضاً وهما جميعاً شيء واحد .

ومن ذلك قولهم : أربعة بنين، وثلاثة رجال ، فأنّثوا المضـاف والمضاف إليه مذكّر ، وقالـوا في:« أربعة / رجال وامرأة :خمسة » فإذا [٢/ ٩٣] أشاروا إلى المرأة قالوا : « خامسة خمسة » .

ومما يدلّ عليه أنا وجدنا العرب راعت المعنى المؤنّث ولم تراع

---

(١) التوبة /٦٨ .

(٢) قطعة من بيت لرويشد بن كثير. والبيت بتمامه :

يـأيها الـراكب المزجي مطِيّته سـائـل بني أسـدٍ مـا هـذه الصّـوْتُ

انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ١٦٦ ، وسر صناعة الإعراب ١٣/ والإنصاف ٢/ ٧٧٣ ، والخصـائص ٢/ ٤١٦ ، واللسـان : صوت، والهمع والدرر رقم ١٧٣٢ .

(٣) جزء من بيت ورد في اللسان : « فرع » والبيت بتمامه :

أَرْمِي عليهـا وهْي فـرعٌ أجـمـعُ وهي ثـلاثُ أذرعٍ وإصْبَـعُ

اللّفظ [١] المذكّر في كثير من كلامها قال :

٥٠١ = * تقولُ هزيزُ الرِّيح مرّت بأثأبِ [٢] *

وقوله :

٥٠٢ = * . . . تواضَعَتْ   سُوُرُ المدينة[٣] . . . *

ومثله كثير ، فهذا ونحوه روعي فيه المعنى ، فهو أشدّ مما نحن بصدده ، و « إحدى بلّيّ » وأمثاله لا يحتاج فيه إلى حذف مضاف كما

(١) في ط « اللفظ اللفظ » بالتكرار   وابتلّ - السبق .

(٢) لامرىء القيس من قصيدة مشهورة مطلعها :

خليليّ مُـرّا بي على أمّ جُنْـدبِ   نُقَضِّ لُبـانـاتِ الفـؤادِ المعـذَّب

وصدره :

* إذا ما جرى شأوَين وابتلّ عطفه *

انظر ديوانه /٦٨ .

وهـو من شـواهـد : المقرّب ١/٢٩٥ ، والعيني ٢/٤٣١، والتصـريح ١/٢٦٢ .

والشأوين تثنية : شأو ، ومعناه : السبق وهزير الرّيح : دويّهـا عند هـزّها الشجر . والأثأب : شجر ، الواحد : أثْأَبة .

(٣) قطعة من بيت لجرير يهجو ابن جرموز ، والبيت بتمامه :

لمـا أتى خبرُ الـزُّبيـر تـواضعت   سـورُ المـدينة والجبـال الخُشّـعُ

ومطلع قصيدته .

بـان الخليطُ بـرامَتَيْـن فـودّعـوا   أو كلّمـا رفـعـوا لبينٍ تـجـزَعُ

انظر ديوانه / ٢٧٠ .

من شـواهـد : سيبـويـه ١/٢٥ ، والمقتضب ٤/١٩٧، والخصـائص ٢/٤١٨، والخزانة ٢/١٦٦، واللسان « سور » .

زعم السّهيليّ ، لكن لما كانت قبائل تجمع الذّكور والاناث جاز ذلك فيها . وإجازته هي « أحد قريش ».وهي أحد بليّ[١]

ولو قيل : أحد المحجورين على قوله سبحانه : ﴿ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ من النّساء ﴾[٢] لم يَجُزْ ، لأنه في الآية الكريمة بعد النّفي ، والمراد به نفي العموم ، ثم بينّ بقوله : من النّساء .

وأما استشهاده بقوله في المتلاعنين : « أحدهما كاذب » فغفلة ، لأن المقصد هنا أحدهما لا بعينه .ولو عنى المؤنثة لأنّث فهو كقوله سبحانه : ﴿ إما يَبْلُغَنّ عند الكبر أَحَدُهما أو كِلاهما ﴾[٣] ومنع من أفراد : أحد وإحدى . وقد قال سبحانه ﴿ قل هو الله أحد ﴾[٤]

وقالوا : أحد وعشرون،وإحدى وعشرون .

وقوله : لا يسبق إلى وهم أحد تحليل الخنزيرة الأنثى قد ذهب إلى ذلك طوائف من أهل الفساد ، ولم يدلّ عندنا على تحريمها إلاَّ فحوى الخطاب ، وكون الألف واللام للجنس .

قال السّهيليّ : لا دليل في قوله سبحانه : ﴿ قالت أخراهم لأولاهم ﴾[٥]؛لأنه لم يجتمع في الآية مؤنّث ومذكّر ، فغلّب المذكّر

---

(١) في ط فقط بزيادة كلمة : « عطف » بعد : « بلي »

(٢) الأحزاب /٣٢.

(٣) الإسراء /٢٣ .

(٤) الإخلاص /١ .

(٥) الأعراف / ٣٨.

يعني ان آحاد الأُمم مؤنثات من حيث الأمم جمع أمّة ، وليس في جمع أُمّة على أمم نقل مؤنث إلى مذكّر ، ولكن هذا هو باب جمع هذا المؤنّث ، فإذا قلت : أخراهم فلم ينقص ، كما فعلته في إحدى المحجورين ، لأنك في إحدى المحجورين نقلت مؤنّثاً إلى مذكر وجعلت محجورةً محجوراً ، كأنه شيء محجور .

فإذا فعلت ذلك فواجب عليك أن تقول «أحد» من حيث قلت فيه محجور . وقد يتعقّب هذا بأن « ضميرهم » ضمير مذكّرين نساء ورجال بلا شكّ ، فوجه الجمع بين / احدى المحجورين وبين [٣/٩٤] أخراهم : أن لفظ « هم » لم يستعمل حتى صيِّر من كان ينبغي أن يقال فيه :«هي»، يقال فيه : «هو» كما نقلت محجورة إلى محجور ، فانظره .

وأيضاً فإن « أولى » و « أُخرى » قد يستعملان منفصلتين بخلاف إحدى .

وقوله سبحانه ﴿ هِيَ حَسْبُهُم ﴾(١) وقوله الشاعر :

* وهي فرع أجمع *

لا دليل فيهما وليسا في شيء مما نحن بصدده بل يشبهان قولك : هي أحد المسلمين ، فإنّا نقول هي ، ثم نقول إحدى.

وقوله سبحانه ﴿ هي حسبهم ﴾ كقولك : امرأة عدل ، وقوله :

---

(١) التوبة / ٦٨.

« وهي فرع » كقولك للمرأة إنسان .

وأمّا قوله : «ماهذه الصوت» فلا حجّة فيه ، وليس مِمّا نحن فيه في شيء ، وإنما اضطرّ،فأنّث لارادة الصّيحة .

واستدلاله أيضاً بثلاثة بنين وأربعة رجال ليس من الباب في شيء .

واستدلاله بخامسة خمسة كذلك ، لأن خامسة من باب اسم الفاعل كقائمة وقاعدة، واسم الفاعل يجري على أصله إن كان لمذكّر فهو مذكّر وإن كان لمؤنّث فهو مؤنث ،فقولك: خامسة خمسة كقولك : ضاربة الرجل .

قال ابن خروف في هذا : إذا كان اسم الفاعل ينبغي أن يجري على أصله فكذلك أحد وإحدى : واللّبس الذي كان يدخل في اسم الفاعل لو لم يؤنثّ هو اللبس الذي يدخل في إحدى .

قال السّهيلي وأمّا استشهاده بنحو : « هزيز الريح » والأبيات التي أنشدها سيبويه فلا حجّة في شيء من ذلك .

وأما قوله: وإحدى بليّ وأمثاله لا يحتاج[1]، إنما قصدت أنه لا يلزم غير وجود « إحدى بليّ » أن تقول : إحدى المحجورين ، فإن

---

(١) في ط فقط : « لاخراج » مكان : « لا يحتاج » .

بينهما فرقاً وهو أن المحجورين لا يُسْتعمل[١] على جملة نسـاء كما يستعمل عليها القبيلة .

وأما ردّه عليّ في قوله عليه السلام : «أحدهما كاذب» فهذَيانٌ، لأنه لم يستشهد بالحديث إلَّا علي تغليب المذكّر خاصّة .

وأمّـا رده المنع من إفـراد أحد وإحـدى ، وإستشهـاده بقـولـه سبحــانه: ﴿ **قل هو الله أحد** ﴾ ، فليست الآية مما نحن فيه .

وأما قوله : قد ذهب إلى تحليلها دون الذكّور طوائف من أهـل الفساد[٢] فتعقّب سخقيف . انتهى .

قال ابن الحاج وردّ ابن خروف هذه الفصول كلها بما لا يشفى ، وأبان أنه لم يفهم عن السّهيلي شيئاً ولم يذكر ابن الحاج الرّد . / [٢/٩٥]

[مسألة فقهية نحويّة بين ابن خروف والسّهيليّ]

« أَكْلُ ذي نابٍ من السّباع حرام » .

قال ابن خروف للسّهيلي : في هذا الحديث من سُوء التّأويل والهذَر والافتيات على رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلّم ما لا خفاء به .

(١) في ط : « لا يشتعمل » بالشين ، تحريف .

(٢) في ط فقط : « من النقاد »

أعاذنا الله ممّا ابتلى به .

وإنها لَزلّة عظيمةٌ يجب استتابةَ قائلها ، وذلك أنه قال : يجوز أن يحمل الحديث على أصل رابع ، وهي المضارعة ، فإنّ اللّه تعالى إذا حرّم شيئاً حرّمت الشريعة ما يضارعه ، كما حرّم ما يضارع الزنا مضارعة قريبةً ،- وكرّه ما يضارعه من بُعد كالنظرة[١] والقعود في موضع امرأة قامت عنه حتّى برد[٢] ، روى ذلك عن عمر رضي الله عنه ، والتّلذذ بشمّ الطيب على امرأة ، ونظائره كثيرة .

فلما حرم الله الخنزير حرّم رسول الله صلى عليه وآله وسلم ما يضارعه ويشاركه في النّاب والصّفة الخنزيرية فحرّم الله سبحانه الأصل ، وحرّم رسوله الفرع ، والكُلّ من عند الله،كما حرّم الله الجمع بين الأختين ، وحرم رسول الله الجمع بين العَمّة وابنة أخيها،وبين الخالة وابنة أختها ، وبين العمتين والخالتين ، بناءً منه عليه السلام على الأصل الثابت في كتاب الله تعالى والتفاتاً إليه . كذلك حرّم كُلّ

كذلك حرّم كُلّ ذي نابٍ بناء على الأصل الثابت من تحريم الخنزير استنباطاً منه ، ونظراً إليه .

قال ابن خروف : فهذا الرجل يخبر أن رسول الله صلى الله عليه

---

(١) في ط فقط : « كالنظر » .

(٢) اختلفت النسخ في هذه الكلمة : ففي ط : « ترد » بالتاء وفي بعض النسخ المخطوطة « يرد » بالياء ، وفي البعض الآخر حتى بَرد بالباء ، وهو الأنسب والأوضح .

وآله وسلم يحرّم شيئاً بالاستنباط من غير أن يُؤْمَر بتحريمه .

وقوله : والكلّ من عند الله كلام مُلْغىً ، إذ لا يجتمع مع ما قبله .

ولرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البراءة مِمّا[1] نسب إليه .

قال السّهيلي : ما أجهل هذا الجاهل حيث ينكر ما لا ينكره أحد وهو مسطور في مختصر الطّليطليّ ، لأن مؤلفه ذكر أنه صلى الله عليه وآله وسلم يستنبط الشّرائع .

وهذا الجاهل من جُفاة المقلّدين ، فليقنعه على طريقة التقليد كلام الطليطيّ . واستنباط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صحيحٌ لا مدفع في ثبوته ولا ينكره إلا جِلْف جافّ ، وكل ما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم مما لا ينطق به القرآن وإن كان متضمّناً لكل شيء فهو على هذا المَنْحى ، وإذا لم يستنبط / رسُول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم فمن ذا يستنبط ؟. [٣ / ٩٦]

[مسألة للسّهيلىّ]

قال السّهيليّ في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ منهم القِرَدَةَ والخنازير ﴾[2] : الألف واللام يدلّان على معنى الاتعاظ والاعتبار .

---

(١) من ط فقط « بما » بالباء

(٢) المائدة / ٦٠.

وفهم ابن خروف عنه أنه يثبت للألف واللام معنى ثالثاً أو رابعاً وهو معنى الاتّعاظ ، فرّد عليه بأنه قال : ما لم يقله أحد .

قال السّهيلي رادّاً عليه : إنما أردت أن الله سبحانه لمّا خاطب أهل الكتاب بهذا ، فأشار إلى الجنس المصروف إلى[1] القردة والخنازير التي مُسِخَ مَنْ سلف من الأُمم على هيئتها وصورتها لم يكن بدٌّ من الألف واللام الدّالتين على تعيين الجنس حين دخل الكلام معنى الاتّعاظ والاعتبار والتخويف ولو قال : قردةً وخنازير لم يكن فيه ذلك .

[مسألة لابن العريف تخريجات إعرابها بلغت الألوف]

مسألة : من تخريج ابن العريف[2] تبلغ من وجوه الإعراب ألفي ألف وجه ، وسبعمائة ألف وجه ، وأحداً[3] وعشرين ألف وجه ، وستمائة وجه وهي هذه :

---

(١) في ط فقط : « من » مكان : « إلى » تحريف .

(٢) هو الحسن بن الوليد بن نصر أبو بكر القرطبي المعروف بابن العريف النحوي . ومات سنة ٣٦٧ .
وصنع لولد أبي عامر المنصور مسألة فيها من العربيّة مائتا ألف وجه ، واثنان وسبعون ألف وجه ، وثمانية وستّون وجهاً » . انظر البغية ١/ ٥٢٧ .

(٣) في ط : « وحدا » مكان : « وأحداً » تحريف .

« ضرب الضّارب الشاتم القاتل محبَّك وادك[1] قاصدك معجباً خالداً في داره يوم عيد » فترتفع « الضارب » بالفعل و « الشّاتم » نعته ، و « القاتل » نعتٌ ثان ، و« محبّك » نصب بالقاتل ، « ووادك » نعته « وقاصدك » نعت ثالث . وتنصب « معجباً » بضرب « وخالداً » بمعجب « ولك » رفع « قاصدك » بالابتداء وخبره محذوف أو هو خبر محذوف المبتدأ . ونصبه بأعنى أو على[2] الحال من القاتل أو من الضارب أو لوادّك .

فهذه سبعة،لك مع كل واحد منها نصب وادّك بأعنى أو الحال للقاتل وللضارب أو مفعولاً .

ولك رفعه بأنه خبر وبالعكس فذلك (٤٢) .

لك في محبّك النّصب بالقاتل وبأعنى والرّفع بالابتداء وبالخبر فذلك (١٦٨) .

لك مع كل منها نصب القاتل بالشّاتم وبأعنى ورفعه بالابتداء وبالخبر ، وخفضه تشبيهاً بالوجه الحسن ، ورفعه بنعت ما قبله / [٩٧/٢

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « وعلى » والأصوب أن تكون أو على بناء على أسلوب النّص .

(٢) في ط : « وادك » وفي بعض النسخ المخطوطة ، وأردك ، وفي بعضها الآخر : ورادّك » .
وفي ط ذكرها بعد ذلك : وادّك ، وهو الأنسب .

فذلك (١٠٠٨) .

لـك مع كـل منها نصب الشـاتم بالضـارب وبأعني ، ورفعـه بالابتداء بالوجه الحسن ، ورفعه بالنعت (٦٠٤٨) .

مع كل منها نصب معجباً بالحال لقـاصدك وبـالخبر ، وجـرّه تشبها ، وبالحال للكاف من قاصدك ، وبالحال من الضـارب ، ونعتاً لقاصدك ،ونصبه بضرب (٣٠٢٤٠) .

مـع كلّ منهـا نصب خالـداً بضرب ورفعـه بضرب ، وبنصب الضّارب . ولك جعل خالد بدلاً من الضارب .

ولـك عـطفـه عليـه عـطف البيـان ، ونصبـه بـأعني ، ورفعـه بالابتداء ، وبالخبر . ونصبه بمعجب (٢٧٢١٦٠) .

مع كل وجه منها أن تجعل في داره متعلّقاً بالضارب أو بمحبك (٥٤٤٣٢٠) .

وبوادّك أو بقاصدك أو بخالد .

وكذلك القول في يوم عيد فيتضاعف ذلك إلى العدد المذكور.

[مسألة في تذكير « قريب » من : « إن رحمة الله قريب »]

قال ابن الصائغ في تذكرته :

سئل العلامة مجد الدّين الرُّوذْرَاوِري عن قوله تعالى : ﴿ إنَّ رحمة اللّهِ قريبٌ من المحسنين ﴾[1] فتكلّم عليه .

فاعترض عليه ابن مالك فامتعض الروذراوي لكلامه ،وطَعَن في كلام ابن مالك .

وهذا ملخّص كلامهما مع حذف ما لا تعلّق به بالمسألة من الطّعن والإزراء .

قال الشيخ مجد الدين استشكل الأئمة تذكير القريب مع تأنيث الرّحمة . وتخيل الأفاضل من قدمائهم في الجواب وجهين :

أحدهما : أن الرحمة بمعنى الإحسان وهو مذكّر.

الثاني : أن الرحمة مصدر والمصادر كما لا تجمع لا تؤنث ، وهذان ذكرهما الجوهري والزمخشرّي في كتابيهما .

وقال الفراء : « القريب » إذا كان للمكان وكان ظرفاً كان بلا هاء ، وإذا ضمّن معنى النّسبة والقرابة دخلت الهاء، تقول في الأول :

---

(١) الأعراف /٥٦.

كانت فلانة قريباً مني ، وفي الثاني فلانة قريبتي .

قال : وهذا كله تصرف في كلام الله تعالى بمجرد الظّنّ ، وهلّا كانوا كالأصمعي فإنه أعلم المتأخرين بكلام العرب ، وكان إذا سُئِلَ عن / شيء من كلام الله تعالى سكت ، وقال : لو أنه غير كلام الله تعالى [٣/ ٨١] تكلمت فيه ، والقرآن إنما يفهم من تحقيق كلام العرب وتتبع أشعارهم ، فقد كان عكرمة وهو تلميذ ابن عباس إذا سُئِلَ عن شيء من مشكل القرآن يفسره ويستدل عليه ببيت من شعر العرب ثم يقول : « الشعر ديوان العرب » .

والجواب الحقّ: أن القريب على وزن فعيل والفعيل والفعول يستوي فيهما المذكّر والمؤنث حقيقياً كان أو غير حقيقيّ .

قال امرؤ القيس :

٥٠٣ = بَرَهْرَهَةٌ رُوقَةٌ رَخْصَةٌ كَخُرْعُوبَةِ البانَةِ المُنْفَطِرْ[1]

فتُورُ القيامِ قَطِيعُ الكلام تفترّ عن ذي غُروب خَصِرْ[2]

(١) انظر ديوانه/ ١١٠ . وفي الديوان « رودة » مكان : روقةٌ،والبرهرهة : رقّة الجلد ملساء ، والرّوقة : الحسنة الجميلة ، والخرعوبة : القضيب الغضّ ، والمنفطر الذي يتشقق بالورق .

(٢) فتور القيام : أي متراخية لثقل أردافها ، وقطيع الكلام قليلته لشدّة حيائها ، وتفتر : تبسم ، والغروب : بياض الأسنان ، والخَصْير : البارد . أنظر هامش الديوان والشاهد من قصيدة مطلعها :

أحار بن عمرو كأنّي خَمِرْ ويعدو على المرء ما يأتَمِرْ

وهو من شواهد : المنصف ٣/ ٣١.

وقال في لفظ القريب :

٥٠٤ = له الوَيْلُ إن أمسى ولا أُمُّ هاشِمٍ
قَـرِيبٌ ولا البَسْبَاسَـةُ ابنَـةُ يَشْكُـرَا[١]

وقال جرير :

٥٠٥ = أتنفعك الحياةُ وأُمّ عمرٍو   قـريـبٌ لا تـزورُ ولا تُـزَارُ[٢]

وأغرب من ذا أن لفظةً واحدةً قد اجتمع فيها التّأنيثُ الحقيقيُّ وغيرُ الحقيقيِّ ، وهي لفظة « هُنَّ » ، ومع ذلك حُمِل عليها فعيل بلا هاء ، وهي في قول جميل :

٥٠٦ = كأن لم نُحارب يا بثين لو انّها
تكشّـف غمّـاهـا وأنـت صَدِيقُ

---

(١) لامرىء القيس، ديوانه /٩٦ من قصيدة مطلعها :
سما لك شوقٌ بعد ما كان أقصرا
وحلّت سليمى بطـن قـوٍّ فَعرعَرا

(٢) انظر ديوانه /١٨٢ من قصيدة مطلعها :
أتـذكُرُهُمْ وحاجتـك ادّكـارُ   وقَلْبُك في الظّعائن مستعارُ

وقال جرير :

٥٠٧ = دَعَوْتُ النّوى ثُمّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا
بِأَسْهُمِ أعداءٍ وَهُنَّ صَدِيقُ (١)

فلو عرف القوم بعض هذه الاستشهادات لما وقعوا في ذلك .

وقال العلاّمة جمال الدين بن مالك : فعيل وفعول مشتبهان في الوزْن والدّلالة على المبالغة والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول إلاَّ أن فعيلاً أخفّ من فعول فلذلك فارقه بأشياء .

منها : كثُر الاستغناء به عن فاعل في المضاعف كجليل وخفيف ، وصحيح ، وعزيز ، وذليل ، وإنّما حقّ هذه الصفات أن تكون على زنة فاعل ، لأنها مِنْ : فَعَل / يَفْعِل فاستغنى فيها بفعيل ولاَ حظَّ لفعول في ذلك . [٩٩/٣

ومنها : اطّراد بنائه من فَعُل كشريف ، وظريف ، وكريم . وليس لفعول فِعْلٌ يطّرد بناؤه منه .

ومنها : كثرة مجيئه في صفات الله تعالى وأسمائه كسميع وبصير وَعَلِيّ وغنّي ، ورقيب ، ولم يجيء فيها فَعُول إلاَّ رؤوف ، وودود

(١) ديوان جرير /٣١٥ من قصيدة مطلعها :
بتّ أرائي صاحِبيّ تجلُّدا وقد علقتني من هواكِ عَلَوقُ
وفي الديوان : « دعَوْن الهوى » مكان : « دعوت النّوى » .
من شواهد : الخصائص ٤١٢/٢ ، واللسان : « صدق » .

وعفُوّ ، وَغَفُورٌ ، وشكور ، وإذا ثبت أنه فائقٌ لِفَعُول في الاستعمال فلا يليق أن يكون له تبعاً ، بل الأولى أن يكون الأمر بالعكس ، أو ينفرد كلٌّ منهما بحُكْم هو به أولى .

وهذا هو الواقع فإنهم خصّوا فعولاً المفهم معنى فاعل بأن لا تلحقه التّاء الفارقة بين المذكّر والمؤنث ، وأن يشتركا فيه فيقال : رجلٌ صبورٌ وامرأة صبورٌ ، وكذا شكورٌ ونحوها إلّا ما شذّ من عدوّ وعدّوة .

فإن قصد بالتّاء المبالغة لحقت المذكّر والمؤنث ، فقيل : رجل ملولة وفروقة ، وامرأة ملولةٌ وفروقةٌ . ولا يقدمُ على هـذا الوزن إلّا بنقل .

وإن لم يقصد بهذا الوزن معنى فاعل لحقته التّاء أيضاً كحلوبة وركوبةٌ ، ورعونةٌ ، وليس في شيءٍ من هذا إلّا النّقل .

فلّما كان لفعيل على فعول من المزّية ما ذكرته استحقّ أن يخص بأحوط الاستعمالين وهو التّمييز بين المذكر والمؤنث كجميل وجميلة ، وصبيح وصبيحة ، ووصيٍّ ووصيّة ، ونحوه .

وإن كان فعيل بمعنى مفعول، صحب الموصوف استوى فيه المذكّر والمؤنث كرجل قتيل وامرأة قتيل ، وإن لم يصحب الموصوف وقصد تأنيثه [أُنث[1]]نحو رأيت قتيلة[2]بني فلان. هذا هو المعروف،

---

(١) سقطت هذه الكملة من ط .

(٢) في ط : « قبيلة » صوابه من بعض النسخ المخطوطة .

وما ورد بخلاف ذلك عُدَّ نادراً ، أو تلطف في توجيهه بما يلحقه بالنّظائر ويبعده عن الشذوذ .

فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ إن رَحْمَة الله قريبٌ من المحسنين ﴾(1) . وفيه ستة أقوال :

أحدها : أنّ فعيلاً وإن كان بمعنى فاعل فقد جرى مجرى فعيل الذي بمعنى مفعول في عدم لحاق التّاء كما جرى هو مجراه في لحاق التّاء حين قالوا : خَصْلَةٌ حميدةٌ ، وَفَعْلَةٌ ذميمة بمعنى محمودة ومذمومة ، فَحُمِل على جميلةٍ وقبيحةٍ في لحَاق التاء .

وكذلك « قريبٌ » من الآية الكريمة حمل على « عينٍ كحيل » وكفٍّ خضيبٍ / وأشباههُما من الخُلّو من التاء . [٣/٠٠

ونظير ذلك : ﴿ قال مَنْ يُحْيِي العِظامَ وَهيَ رَمِيمٌ ﴾(2) .

الثاني : أنه من باب تأوّل المؤنّث بمذكّر موافق في المعنى كقول الشاعر :

٥٠٨ = أرى رجلاً منهم أسِيفاً كأنما
يضمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبا(3)

---

(1) الأعراف /٥٦.
(2) يّس /٧٨.
(3) من شواهد : ابن الشجريّ ١/١٥٨ ، والإنصاف ٢/٧٧٦ ، واللسان : خضب ، كفف ، بكى .
=

فتأول كفًّا وهو مؤنّث بعضو، فذكّر صفته لذلك ، وكذلك الرحمة متأوّلة[1] بالإحسان فذكر خبرها، وتأولها بالإحسان أولى من تأول الكفّ بالعضو لوجهين :

أحدهما : أن الوجه معنى قائم بالرّاحم، والإحسان بـرّ الرّاحم[2] المرحوم ، ومعنى البرّ في القُرْب أظهرُ منه في الرحمة .

الثاني : أن ملاحظة الإحسان في الرحمة بالقرب من المحسنين مقابلة للإحسان الذي تضمّنه ذِكْر المحسنين، فاعتبارها يزيد المعنى قوّةً فصحّت الأولويّة .

ومن تأول المؤنث بمذكر ما أنشده الفراء :

٥٠٩ = وقائِعُ في مضرٍ تِسْعَةٌ   وفي وائلٍ كانت العاشِرَةْ[3]

فتأول الوقائع بأيّام الحرب ، فلذلك ذكر العدد الجاري عليها ، فقال : تسعة .

وإذا جاز تأول المذكّر بمؤنث في قول من قال: جاءته[4] كتابي

= والشاهد للأعشي . ديوانه / ١١ ، وهو من قصيدة مطلعها :

كفى بالذي تولينه لو تجنّبا   شفاءً لِسُقْمٍ بعدما عاد أشيبا

(١) في ط فقط : « متأول » تحريف .

(٢) في ط فقط « الرحم » تحريف .

(٣) من شواهد : الإنصاف ٢ / ٧٦٩ ، والهمع والدرر رقم ١٦٨٦ .

(٤) في ط : « لا جاءته » بزيادة : « لا » تحريف واضح .

فاحتقرها أي صحيفتي ، وفي قول الشاعر :

٥١٠ = يـأيّها الـرّاكب المُزجي مَـطِيّته
سـائل بني أسـد ما هـذه الصَّوْتُ[١]

أي الصيحة مع ما في ذلك من حمل أصْلٍ على فَرْعٍ ، فلأن يجوز تأوّل مؤنّث بمذكر لكونه حمل فرْعٍ على أصل أحقّ وأولى .

الثالث : أن يكون من حـذف المضاف، وإقـامة المضـاف إليه مقامه مع الالتفات إلى المحذوف ، فكأنه قال : إن مكان رحمة الله قريب ، كما قال حسّان :

٥١١ = يَسْقُونَ مَنْ ورد البريصَ عليهمُ
بَـرَدَى يُصفّقُ بالـرّحيــق السَّلْسَل[٢]

ومثله قـولـه صلى الله عليـه وآلـه وسلم مشيـراً إلى الـذهب والحرير : « هذان / حرامٌ على ذُكور أُمّتي » أي استعمال هذين . [٣/١٠

الرابع : أن يكون من باب حذف الموصوف،وإقامة الصّفة مقامه أي : أنّ رحمة الله شيءٌ قريبٌ،أو لُـطْفٌ ، أوبِرٌّ،أو إحسـانٌ وحذف الموصوف سائغ من ذلك قوله :

(١) سبق ذكره رقم ٤٩٩ .
(٢) ديوانه /١٨٣ .
من شواهد : ابن يعيش ٣/٢٥ ، ٦/١٣٣ ، والخزانة ٢/٢٣٦ ، والأشموني ٢/٢٧٢ ، والهمع والدرر رقم ١٢٥٢ .

٥١٢ = قــامت تُبَكِّيـه على قَبْــرِه مَنْ لي مِنْ بَعْـدك يـا عـامِـرُ [١]

تـركتني في الحـرب ذا غُــرْبـة قـد خـاب مَن ليس لـه نـاصِـرُ

أي شخص أو إنسان ذا غربة . ومثله قول الآخر :

٥١٣ = فلو أَنْك في يوم الرّخاء سأَلْتِني

فِـرَاقَـك لم أبخــل وأنْتِ صـديقُ [٢]

أي شخص صديق .

وعلى ذلك حمل سيبـويه قـولهـم : حائِضٌ ، وطـامِثٌ قال : كأنهم قالوا : شيء حائض .

الخامس : أن يكون من باب اكتساب المضاف حكم المضاف إليه إذا كان صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالباقي ، والموجّه في هذا تأنيث المذكّر لإضافته إلى مؤنث على الوجه المذكور كقوله :

---

(١) سبق ذكرهما رقم ٤٨٥ .

(٢) من شواهد : المنصف ١٢٨/٣ ، والمقـرّب ١/ ١١١، وابن يعيش ٧٣/٨ ، وابن عقيــل ١/ ١٣٩، والخـزانــة ٢/ ٤٦٥ ، وشـرح المغنى للسّيـوطي /١٠٥، والعيني ٢/ ٣١١، والأشموني ١/ ٢٩٠، واللسـان : صدق ، والهمع والدرر رقم ٥٣٨ .

٥١٤= مَشَيْن كما اهتَزَّتْ رياحٌ تَسَفَّهَتْ أعالِيَها مَـرُّ الرِّيـاحِ النَّواسمِ [(١)]

ومثله :

٥١٥= بَغْيُ النّفوس معيدة نَعْماؤُها نِقَماً وإنْ عَمِيتْ وطال غُـرُورُها

وإذا كانت الإضافة تعطى المضاف تأنيثاً لم يكن فيه على الوجه المذكور فلأن تعطيه تذكيراً لم يكن له كما في الآية الكريمة أحقّ وأولى ، لأن التذكير أصل ، فالرجوع إليه أسهل من الخروج عنه .

السادس : أن يكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين لكون الآخر تبعاً له أو معنًى من معانيه .ومنه في أحد الوجوه قوله تعالى : ﴿ فظلّت أعناقُهم لها خاضعين ﴾ [(٢)] أي فظلّت أعناقهم خاضعةً ، وظلّوا لها خاضعين .

فهذا منتهى ما حضرني .

وبلغني أن بعض الفقهاء زعم أن إخْلَاء « قريب » [(٣)] المشار إليه / [٣/٢ من التاء لم يكن إلّا لأجل أن « فعيلاً » يجري مجرى

(١) لذي الرمّة ، ديوانه/ ٦٩٥ من قصيدة مطلعها :
خليليّ عوجا اليوم حتّى تُسلِّما على طَلَلٍ بين النّقا والأخارِمِ
من شواهد : سيبويه ١/٢٥ ، ٣٣ ، والمقتضب ٤/١٩٧ . والخصائص ٢/٤١٧ ، والمحتسب ١/٢٣٧ ، والعيني٣/٣٦٧ . والأشموني ٢/٢٤٨ ، واللسان : « سفه » .

(٢) الشعراء /٤ .

(٣) في ط فقط بزيادة « من المحسنين » .

« فَعُول » في الوقوع على المذكّر والمؤنث بلفظ واحد . وَضَعْف هذا القول بيّن ، وتزييفه هيّن ، وذلك أن قائل هذا القول،إما أنْ يريد أن فعيلاً في هذا الموضوع وغيره يستحق ما يستحقه فَعول من الجري على المذكّر والمؤنّث بلفظ واحد ، وإمّا أن يريد أن فعيلاً في هذا الموضع خاصة محمول على فعول .

فالأوّل مردود لإجماع أهل العربيّة على إلتزام التّاء في ظريفة ، وشريفة ، وأشباههما ، ولذلك احتاج علماؤهم أن يقولوا في قوله تعالى : ﴿ ولم أكُ بغيًّا ﴾ [1] : إنّ أصله : بَغُويٌ على فعول،فلذلك لم تلحقه التاء .

والثاني : أيضاً مردود ، لأنه قد تقدم التّنبيه على ما لفعيل على فعول من المزايا ، ولأنه لا يليق أن يكون تبعاً لفعول بل الأولى أن يكون أمرهما بالعكس ، ولأن ذلك القائل حمل فعيلاً على فعول ، وهما مختلفان لفظاً ومعنًى ، أمّا اللّفظ فظاهر ، وأمّا المعنى فلأن قريباً لا مبالغة فيه ، لأنه يوصف به كلّ ذي قريب وإن قلّ ، وفعول المشار إليه لا بدّ فيه من مبالغة .

وأيضاً فإن الدّال على المبالغة لا بدّ أن يكون له بِنْيَة لا مبالغة فيها ، ثم يقصد به المبالغة فتغيّر بنيتُه كضارب وضروب ، وعالم وعليم. وقريب ليس كذلك فلا مبالغة فيه .

---

(١) مريم / ٢٠ .

والظاهر أن ذلك القائل إنما أراد حمل فعيل على فعول مطلقاً ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

٥١٦ = فَتور القيامِ قطيعُ الكـلام   تفَتـرّ عن ذي غـروب خَصِـرْ(١)

والاحتجاج بهذا ساقطٌ من وجوه :

أحدها : أنه نادر ، والنّادر لا حُكم له ، ولو كثُرت صورُهُ وجاء على الأصل كاستحوذ وأعور ، واستنوق البعير،فما ندر ولم تكثر صُورُه ولا جاء على الأصل أحقّ .

الثاني : أن يكون قطيع الكلام أصله :قطيعة الكلام ، ثم حذفت التاء للإضافة ، فإنها مسوغة لحذفها عند الفرّاء وغيره من العلماء ، وحمل على ذلك قوله / تعالى : ﴿ وإقام الصَّلاة ﴾(٢) .   [٣/٣
ومثل ذلك قوله :

٥١٧ = إن الخليط أجدُّوا البين فانْجَرَدُوا
وأخلَفوك عِـدَا الأمْرِ الذي وعَدُوا(٣)

---

(١) سبق ذكره رقم ٥٠٣ .
(٢) الأنبياء /٧٣.
(٣) من شواهد : الخصائص ٣/١٧١ ، والشافية ٤/٦٤، والعيني ٤/٥٧٣، والتّصريح ٢/٣٩٦، والأشموني ٢/٢٣٧ ، ٤/٣٤١.
ونسبه العينيّ إلى أبي أميّة الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب .
هذا وقد تكرّر الشّطر الأول من هذا البيت على وجوه كثيرة لأناس متعدّدة ، =

وعلى هذه اللّغة قرأ بعض القُرّاء ﴿ ولو أرادوا الخُروجَ لأعدّوا له عِدَّةً ﴾[١] أراد : عُدّتهُ .

الثالث : أن يكون « فعيل » في قوله : « قطيع الكلام » بمعنى مفعول،لأن صاحب «المحكم » حكى أن يقال : قَطَعَهُ[٢] وَأَقْطَعَهُ : إذابَكَّتَهُ .وقطع[٣] فهو قطيعُ القول. فقطيعٌ على هذا بمعنى مقطوع أي سَكَتَ. فحذف التّاء على هذا التوجيه ليس مخالفاً للقياس .

وإن جُعِل « قَطيع » مبنيًّا على « قَطُعَ » كسريع من « سَرُع » فحقّه على ذلك أن تلحقه التّاء عند جَرْيِهِ على المؤنّث لا أنه[٤] شبيه

= وذكر العينيّ هذه الوجوه الكثيرة
والخليط صاحب الرجل الذي يخالطه في جميع أموره ، ويستوي فيه الواحد والجمع . وانجردوا : اندفعوا ، يقال : انجردت عنهم أي تركتهم وفارقتهم .

(١) التوبة /٤٦ .
وفي « عدة » أربع قراءات :
« عُدَّةً » وهي قراءة حفص في المصحف الذي بين أيدينا .
عِدَّةٌ ، وهي قراءة عاصم ، وأبان ، وزر بن حبيش .
عُدَّةُ ، وهي قراءة محمد بن عبد الملك بن مروان ، معاوية بن محمد .
عِدَّةً ، والقارىء بها مجهول .
انظر معجم القراءات قراءة رقم ٣٠٧٧ .

(٢) قطعة : كَمَنَعَهُ ، وانظر القاموس فقد نقل نص المحكم .

(٣) في ط فقط : « وقطع هو ، وقطع فهو » بزيادة : « وقطع هو » تحريف .

(٤) في ط فقط : « إلاّ » مكان : « لا » .

بفعيل الذي بمعنى مفعول ، فأجراه [١] مجراه . والله أعلم [٢] .

فأجاب الشيخ مجد الدين ، وقال : حقٌّ على من مارَس شيئاً من العِلْم إذا سُئِل عن بعض مُشكلاته أن يتجنب في جوابه الإيجاز المُخِلّ والتّطويل المُمِلّ، ويتوقى الزّوائد التي لا يحتاج إليها ، فإن العالم مَنْ إذا سئل عن عويص أوضحه بأوجز بيان من غير زيادة ولا نقصان .

وقد سئل العبد الضعيف [٣] عبد المجيد أبو الفرج الروذراوري عن هذه الآية بناء على استغراب من قَصُر في إمعان كلام العرب باعهُ فاستبعد حَمْل المذكّر على المؤنث .

فكان جوابه : أن القرآن المجيد عربيّ . وإذا أطلق فصحاء العرب لفظ القريب على المؤنث الحقيقي ، فكيف لا يسوغ إطلاقه على غير الحقيقي؟ قال امرؤ القيس :

٥١٨ = * له الويل إن أمسى [٤] *

وقال جرير :

٥١٩ = * أتنفعُك الحياة [٥] *

---

(١) في ط فقط : « فأجرى » .
(٢) في ط : « علم » ، تحريف .
(٣) في ط : « الضيف » ، تحريف واضح .
(٤) سبق ذكره رقم ٥٠٤ .
(٥) سبق ذكره رقم ٥٠٥ وفي ط : « أتنفك » مكان : « أتنفعك » ، تحريف .

ومع هذه الحُجّة الواضحة لا حاجة إلى التأويلات والتعسفات .

وقد كتب في ذلك بعض النّحاة المشهورين العصريّين هذه الأوراق المتقدّمة وذكر فيها ما يقتضي [1] صناعة النحو ، وحكى ما قيل في المسألة مع أنه لا يشفى / الغليل ، لأن العرب لم تقل ذلك ولا نعلم لو عُرِض عليهم ، هل كانوا يرتضونه أم لا ؟ بخلاف ما أوردت من الشواهد ، فإنّه نصّ قولهم،ولا ريب في صِحّته وكونه حُجّة .

[١٠٤ /]

والذي أورده من الأقوال السّتة مستنبطٌ من الظّنّ والقياس وقد يكون جمعاً وقد لا يكون .

وقد ألحّ عليّ جماعة في أن أورد على فوائده هذه ما يتوجّه عليها من الاعتراضات فكنت آبي ذلك خِيفةَ سَقْطَةٍ تتّفق ، حتى غلبوا على رأيي ، وقالوا : هذا لا يعد قَدْحاً في فضله . فشرعْتُ في التّنبيه على ما يَرِدُ على قوله .

أمّا ما ذكره من استثناء فعيل وفعول في الوزن والدّلالة على المبالغة، والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول ، وأن فعيلاً أخفّ من فعول ، وأنه فاقه بأشياء : منها ، اطّراد بنائِه من فَعُل وكثرة مجيئه في أسماء اللّه تعالى .

وإذا فاقه لا يكون تبعاً له . وهل الأمر إلّا بالعكس أو مستويان

---

(١) في ط فقط : « ما يقتضيه » .

إلى آخره ، فكل هذه دعاوٍ[1] تعسر إقامة الحجة عليها[2] خصوصا مع المنازعة.

ولئن سَلِمْتَ فهي خارجة عن مسألتنا ، لأن السؤال وقع عن جواز إطلاق القريب على الرحمة .

فجوابه ذلك جاز[3] لدلالة[4] كذا وكذا عليه ، فبقيّة المقدّمات ضائعة مبذولة لا مَدْخَل لها في ما وقع السُّؤال عنه .

ومثاله مَنْ سُئِل عن زيارة الكعبة المعظمة هل تجب أم لا ؟ فأجاب بأن المتوجّه إليها لا بد أن يكون مُحْرِماً، وميقاته من جهة المدينة ذو الحليفة، وعددّ له المواقيت ، فيقول له السائل : إنّا لم نَسْأَل إلّا عن وجوب زيارتها ، ومما ذكرته بمعزل عن ذلك .

ويجري مجرى هذا قول المتكلّم في فعيل وفعول : أبواب المصادر ستّة فعَل يفْعُل كَحلَب يَحْلُب ، وَفَعَل يَفْعِل كضَرَب يَضْرِبُ ، وفَعَلَ يَفْعَل كَذَهَبَ يَذْهَبْ ، وَفَعِل يفْعَلُ كَقرِمَ يَقْرَمُ[5] ، وَفَعُل يَفْعُل كَكَرُم يَكْرُم ، وَفَعِل يَفْعِلُ كَوَثِقَ يَثِقُ .

وكلّه مشتق منه فعيل إلَّا أن أكثره من فَعُل يَفْعُل .ويكون بمعنى فاعل كَشَرِيف ، وَظَرِيف ، وَكَرِيم ، وَعَظيم . وقد يرد من غيره بمعنى

(١) في ط : « دعا » بإسقاط الواو ، تحريف .

(٢) في ط : « عليه » ، تحريف .

(٣) في ط : « جار » بالراء ، تحريف .

(٤) في ط : « لمن لا له » مكان : « لدلالة » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٥) قَرِم يقرَمُ من باب : طَرِب ، وقرِم إلى اللحم : اشتهى أن يأكله .

المفعول كصريع ، وجريح ، وكليم وهذيم [١] .

ونتكلم في فعول بما يناسب ذلك أو يُقارِبه عند الشّروع في مسئلتنا في لفظة « القريب »

[١٠٥/٣] في أن هذه المباحث لا مَدْخل لها فيما نحن فيه وإن كانت من / تفاريع [٢] لفظة القريب .

وقوله : في فعول إن لم يقصد معنى فاعل لحقته التاء كحلوية وركوبة منقوض بقولهم : ناقة عَصُوب [٣] لِلّتي تُعْصب ركبتاها عند الحَلب، وسلوبٌ [٤] وعجول [٥] للتي اخْتُرم ولدُها ، فإن وزنه فعول ، وليس للفاعل ، ولا تلحقه التّاء .

وكذا الجَزُور ، والخَلوجُ [٦] ، والبسوس [٧] ، والحضون [٨] ،

---

(١) في القاموس : هَذَم يَهْذِم : قطع وأكل بسرعة ، والهيذام : الأكول .

(٢) في ط : « تقاريع » بالقاف ، تحريف .

(٣) في ط : « جنوب » بالجيم والنون ، تحريف صوابه من المخطوطات وكتب اللغة .

(٤) في القاموس : ناقة سلوب : مات ولدها .

(٥) في القاموس : العجول : الثكلى والواله من النساء والإبل لعجلتها في حركاتها جَزَعاً . وجمعه : عُجُل ككتب ، وعجائل .

(٦) الخلوج ـ كما في القاموس : ناقة اختلج عنها ولدُها فقلّ لبنُها ، والتي تخلج السّير من سرعتها .

(٧) في القاموس : البسوس : الناقة التي لا تُدرُّ إلّا على الإبساس أي التلطف بأن يقال لها : بس بس تسكيناً لها .

(٨) في ط : « والحصوف » بالحاء والفاء ، وفي بعض النسخ المخطوطة =

والشطور[١] والثّلوث[٢] .

وكلّ هذه صفات للنّاقة والشّاة ، ووزنها فَعُول لم تلحقها التّاء وليست للفاعل .

وأمّا الأقوال السّتة التي ذكرّها فإني أشير إلى مَا يَـرِدُ على كلّ واحد منها إشارة لطيفة .

أما قوله : « قريب » معنى فاعل أجرى مجرى « فعيل » بمعنى مفعول كما أجرى ذلك مجرى هذا في لحاق التّاء ، فلا شك أنه من قول النّحاة ، لكن ما الدليل عليه ؟ فإنه مجرّد دعوى .

ويرد عليه أن أحد الفعلين مشتقّ من فعل لازم والآخر من فعل

= « الحصون » بالحاء والصاد ، صوابه من النسخ المخطوطة الأخرى وكتب اللغة . ففي القاموس : « الحضون بالحاء والضاد والواو والنون : من الغنم والإبل والنساء : التي أحد خِلْفَيها وثدْيَيها أكبر من الآخر .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « السُّطور » بالسين تحريف ، صوابه من كتب اللغة ، ففي القاموس : « شطر » شاة شطور » : يبس أحد خِلْفَيها ، أو أحد طُبْيَيْها أطول من الآخر .

(٢) في ط : « الثلوب » بالباء ، وفي النسخ المخطوطة بعضها مثل ط والبعض الآخر : « نلوب » بالنون ، وبعض النسخ ، « قلوب » بالباء ولم أجد في كتب اللغة وأهمها اللسان » وصفاً للناقة بهذه الصيغ ولعلها : « والثّلوث » بالثاء وهي الناقة التي يبس ثلاثة من أخلافها . وارجع إلى المزهر ٢ / ٢٠٧ - ٢١٤ في صفات الناقة التي جاءت على وزن « فَعُول » .

متعدّ ، فلو أجرى على أحدهما حُكْم الآخر لبطل الفرق بين اللازم والمتعدّى إن كان على وجه العموم ، وإن كان على وجه الخصوص فأين الدليل عليه ؟

والحقّ أن كلاًّ من الفعلين يطلق على المذكّر بلا تـاء ولا خلاف فيه ، وعلى المؤنث تارةً مع التّاء ، وأخرى بلا تاء أصالةً ، كما ورد في أشعار الفصحاء ، لا على سبيل التبعية ولا على وجه الشّذوذ والنّدرة ، وتشبيه أحدهما بالآخر كما زعموا ، لأن الأصل في الكلام[1] وقد كَـثُر شواهد ذلك .

قال جرير يرثي خالدة[2] :

٥٢٠ = نعم الرَّفيق؟ وكُنْتِ عِلْق مَضِنَّةٍ
وارى بِنَعْف بُـلَيّـةَ الأحـجـارُ[3]

[وقوله][4] :

---

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، ولعلّها : ولأنه الأصل في الكلام .

(٢) في ط وبعض النسخ : « خالداً » تحريف والصـواب : « خالـدة » وهي زوجته ، والتصويب من بعض النسخ المخطوطة والديوان / ١٥٤ .

(٣) من مطلع قصيدته المشهورة :

لـولا الحيـاء لعـادني استعبـارُ ولـزُرْتُ قبـرَكِ والحبيبُ يـزارُ

والعلق : النفيس الذي يبخل به ، والنعف : أسفل الجبل ، وبُلَيّة : اسم بلد .

وفي ط : « معبق » مكان بنعف ، و « يليه » بالياء مكان : بليّة ، تحريف .

(٤) « وقوله » ليست في ط أو في النسخ المخطوطة ، وهي زيادة منّي للفصل بين الشاهدين لأنهما من قافيتين مختلفتين ، وإن كان كلاهما من بحر واحد =

٥٢١ = فسقاك حين حَلَلْتِ غير فقيدة
هَـزِجُ الـرّواح ودِيمـةٌ لا تُقْلِـعُ [١]

وقال الفرزدق :

٥٢٢ = فداويتُهُ عامَيْنِ وَهْيَ قريبَةٌ أراها وَتَدْنـولى مراراً وأَرْشُفُ [٢]

وامـرأة قبين [٣] ، وسـريـح ، وهَـرِيت [٤] ، وفـروك [٥] ، وهلوك [٦] ، ورشـوف [٧] ، وأنـوف [٨] ، ورصـوف [٩] ، وامـرأة

= وهو الكامل .

(١) هذا الشاهد من قصيدة يهجو بها الفرزدق مطلعها :
بـان الخليطُ بـرامتين فـودّعـوا أو كلمـا رفعـوا لبـين تـجـزعُ
انظر الديوان / ٢٦٨ . وروايته : «حيث» مكان : «حين»

(٢) من قصيدة مطلعها كما في الديوان /٢٣ :
عَزَفْتَ بأعشاشٍ وما كِدْتَ تَعزِفُ
وأنـكرت مـن حَدْراء مـا كنت تَعرِفُ
وفي ط : « وراشف » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والديوان

(٣) في القاموس : القبين : المنكمش في أموره والسّريع .

(٤) في القاموس : الهريت : الواسع .

(٥) الفروك : المرأة التي تبغض زوجها وتتركه .

(٦) في ط : « ملوك » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
وفي القـاموس : الهلوك كقبـور : المتساقـطة على الرّجـال ، والحسنة التبعّل لزوجها ، ضِدٌّ .

(٧) في القاموس : الرشوف : المرأة الطّيبة الفم .

(٨) في القاموس : امرأة أنوف : طيّبة رائحته .

(٩) الرّصوف : الصّغيرة الهنة لا يصل إليها الرّجل . انظر القاموس .

ملولة وفروقة ، وامرأة عروب ، وسحابة ولوج .

ولا استرابة في إطلاق « رميم » على العظام مع أنها جمع تكسير [١٠٦/١] مؤنث ، فهو على وفاق كلام فصحاء / العرب . قال جرير مع فصاحته ولم ينكر عليه :

٥٢٣ = آل المهلّب جَـدّ اللّه دَابِـرَهُم
أَمَسْوا رميماً فلا أَصْلٌ ولا طَـرَفُ [١]

وأمّا الإعتراض على القول الثّاني فهو أنا لا نسلّم تأويل المذكر بمؤنث يوافقه أو يلزمه ، ولو جاز ذلك لجـاز أن يقال : رأيت زيـداً فكلّمتني وأكرمتني ، ورأيت هندا فكلّمني وأكْرمني بناءً على أن زيداً نفسٌ وُجُثّة ، وهنداً شخصٌ وَشَبَحٌ .

وأما قوله :

* كفًّا مخضَّباً [٢] *

فالكفّ قد يذكّر كما فى : « هذَا الكَفُّ» ؛ لفقـدان علامـات

(١) من قصيدة مطلعها .
انـظر خليلي بأعلى ثـرمداء ضُحىً والعيس جـائلة أغراضهـا خُنُفُ
والأغراض: واحدته: غرضة، وهي الحزام للسّرج،والخنف من خنف البعير : مال رأسه إلى راكبه .
انظر ديوان جرير والهامش ٣٠٤ ـ ٣٠٨ .
(٢) سبق ذكره رقم ٥٠٨ .

التّأنيث ، وقد يؤنّث كما في أكثر موارده ، وهذا أولى من التّأْويل ، كيلا تلزم المفسدَةُ التي ذكرناها .

وحمل الرّحمة على الإحسان بعيدٌ، لأن اللَّفظ إذا دلّ على معنى ، فإمَّا أن يَدُلّ عليه على وجه الحقيقة أو المجاز ، والقسمان منتفيان هنا ، لأن حضور المعنى بالبال لازمٌ عند إطلاق اللفظ في كلا القسمين ، لجواز انفكاك كلّ واحد منهما عن الآخر ، لأن الرحمة قد توجد وافرةً فيمن لا يتمكن من الاحسان أصلا كالوالدة الفقيرة بالنسبة إلى ولدها ، وقد يوجد الإحسان مِمّن لا رحمة في طباعه كالملكِ القاسي ، فإنه قد يحسن إلى بعض أعدائه لمصلحة نفسه أو ملكه ، ولا تُلْفَى عنده رحمة .

وإذا تبيّن جواز انفكاك كلّ عن الآخر فلا يجوز إطلاق أحدهما على الآخر ، ولا انفكاك بين الكفّ وبين كونها عُضْواً لأنّ كل كف عضو ، وإن لم يكن كلّ عضو كفّاً فبينهما ملازمة الخاص والعام ، والملازمة مُصَحِّحة للمجاز ، ولازمة بين الرحمة والإحسان كما بيّنّا، فيتعذّر تأويل الرّحمة بالإحسان ، وقد سلمنا أنّ معنى القرب في البرِّ أظهر منه في الرّحمة ، لأن جواز الإطلاق منحصرٌ في الحقيقة والمجاز ، وكلاهما معدوم فيما نحن فيه .

قوله : ثالثاً : ، إنه من باب حذف المضاف فذلك إنما يصح حيث

يحسنُ ويتعيّن كقوله تعالى : ﴿ واسأل القَرْيَةَ ﴾[1] فإنه يتعيّن إضمار أهلها ، وههنا لا يصحّ إضمار المكان ولا يحسُنُ ولا يتعيّن ، أما أنه لا يصح ،فلأن الوجه صفة الله تعالى ، والموصوف لا مكان له ، لأن]١٠٧/٣ البراهين القاطعة دلّت على أن ربّنا لا يحلّ مكاناً / وإلا لكان جِسْماً أو مفتقراً إلى جسم ، فكذلك صفته لا يكون لها مكان . انتهى .

قال الشيخ علاء الدين بن التّركماني هذا غلطٌ وغفلة، لأن الرحمة من صفات الفعل ، لا من صفات الذّات حتى يستحيل فيها المكان . انتهى « رجع »[2] .

وأمّا أنه لا يحسن ولا يتعيّن فلأنّهما فَرْعا الصّحة ، وبطلان الأصل يقتضي بطلان الفرع .

وأمّا الظواهر المشعرة بإثبات المكان كقوله : « وارتفاع مكاني » ، فيجب تأويلها جَزْماً وإلَّا لبطل حكم العَقل ، ويلزم من بطلانه بطلان الشّرع ، لأن صِحّته لم تثبت إلَّا بالعقل ، نعم ، لو أضمر : « أثر رحمة الله » لكان قريباً .

وأما قوله : رابعاً ، إنه من باب حذف الموصوف إلى آخره وما

---

(١) يوسف /٨٢.

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : هكذا : « رجع » بالراء والجيم والعين ، ولعلها زائدة ، لأني لا أجد لها تفسيراً ، ولعلها من فعل الناسخ ، وأصلها رُوجع .

ذكَرَ عن سيبويـه : طامث ، وحـائض فبالله أحلف إن هـذا التقديـر والتّقرير لا يرتضيه فصيحٌ بدويّ ولا بليغ حَضَرِيّ ، وأيّ حاجة إلى أن يضمن في الآية شيء فيقال ، شيء قريب ، ولا يكفي في تقدير مباني كـلام اللّه ، وإيضاح معـانيه مجـرَّدُ الجواز النحـوي والاحتمـال[1] الإعرابيّ ، بل لا بدّ من رعاية الفصحاحة القصوى ، والبلاغة العليا وأيّة فصاحة في أن يقول القائل : شيءٌ قريبٌ وأيّ لطف في أن يقال : المرأة شيء حائض ، مع أن الشيء أعمّ المعلومات ، ولذلك يشمل الواجب والممكن حتى بعض المعدومات عند بعض أهل العلم .

ومَنْ الذي يرضى لنفسـه بمثل هـذا الكلام المستهتـر . وهلاّ قيل : الهاء والتاء إنما يحتاج إليهما للفرقان بين المذكّر والمؤنث في صفة يمكن اشتراكهما فيها إماطةً للالتباس .

أمّا الصّفة المختصّة بالنساء كالحيض.فلا حاجة فيها إلى العلامة المميّزة .

والناس لِفَرْط جمودهم على ما ألفوه يظنّون أن ما قاله سيبويه هو الحقّ الساطع وأن قوله المُنْتهى في معرفة كلام العرب ، ولا خفاء في أنه الجواد السّابق في هذا المضمار ، فأما أن يعتقد أنه أحاط بجميع كلام العرب وأنه لا حقّ إلاّ ما قاله فليس الأمر كذلك ، فما من أحد إلاّ ويقبل قوله ويردّ منه .

(١) في ط : « ولا إشمال » تحريف واضح صوابه من النسخ المخطوطة .

ولو لم يكن لسيبويه إلاَّ قوله في باب الصّفة المشبّهة : مررت برجل حسن وَجْهه بإضافة حسن إلى الوجه ، وإضافة الوجه إلى
١٠٨/٣] الضمير / العائد على الرجل فقد خالفه جميعُ البصريين والكوفيّين في ذلك ، لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه فكيف يعتقد مع هذا صحّة قوله في كل شيء .

وأما قوله : خامساً : يكتسب المضاف حُكْم المضاف إليه لا سيّما التأنيث فله نظائر صحيحة فصيحة يوثق بها لتقدّم قائليها وشهرتهم .

قال النابغة(١) :

٥٢٤ = حتى اسْتَغَثْنَ بأهْلِ المِلْحِ ضاحيةً
يرْكُضْنَ قد قلقت عَقدُ الأطانيب(٢)

---

(١) في اللسان : « طنب » قال سلامة ، وفي حاشية اللسان ما نصه : قوله : قال سلامة كذا بالأصل ، والذي في الأساس قال النابغة وانظر أساس البلاغة للزمخشري : طنب ، فقد ورد فيه ما نصّه :
« وشدّ إطنابة الإبزيم وهو السّير الذي يعقد إليه قال النابغة ثم ذكر الشاهد .
(٢) في ط تحريفات عديدة ، وهي : « استقر مكان : استغثن، وصاحبه » مكان « ضاحية » و « قلعت » بالعين مكان « قلقت » ، « والأطابيب » مكان « الأطانيب » .
وفي اللسان : الإطنابة : سير الحزام المعقود إلى الإبزيم ، وجمعه « الأطانيب » .
=

وقال الأعشي :

٥٢٥ = * كما شَرِقت صَدْرُ القناةِ من الدّمِ [١] *

وقال لبيد :

٥٢٦ = فمضى وقدّمها وكانت عادةً منـه إذا هي عرّدت إقـدامُهـا [٢]

وقال جرير :

٥٢٧ = لما أتى خبر الزّبير تواضعت سُورُ المدينة والجبالُ الخُشَّعُ [٣]

فبمثل هذا ينبغي أن يتمسك،لا بأشعار المجاهيل الخاملين التي تمّسّك بها ، وأظنّها للمحدثين .

= هذا ورواية الديوان ٥٢ تحقيق الشيخ محمد الطاهر بن عاشور طبعة الشركة الوطنية للنشر والتوزيع بالجزائر ، وكذلك أيضاً طبعة صادر ببيروت / ١٤ :
حتى استغاثت بأهل الملح ما طعمت في منزل طعم نوم غيـر تأويب
والملح : ماء لبني فزارة .

(١) صدره :
* وتشرق بالقول الذي قد أذعْتَهُ *
من شواهد : سيبويه ١/ ٢٥ ، والمقتضب ٤/ ١٩٧ ، والهمع والدرر رقم ١٢٢٩ .
وانظر ديوانه / ١٨٤ .

(٢) انظر اللسان : « عرد حيث ذكر الشاهد على أن من معاني عـرَّد : ترَك القصدَ وانهـزم .

(٣) سبق ذكره رقم ٥٠٢ وفي ط : «حبر» بالحاء ، تحريف

فأما اكتساب التأنيث من المؤنّث فقد صحّ بقولهم

وأمّا تمسّكُه فيحتاج إلى الشواهد . ومَنْ ادّعى جوازه فعليه البيان .

وأمّا قوله : سادساً أنه يكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين عن الآخر إلى آخره ، فإن قوله :﴿**فظلّت أعناقُهم لها خاضعين**﴾[1] ليس من هذا القبيل ، لأن المراد بأعناقهم رؤساؤهم ومعظّموهم . وأيضاً ، فإن الخبر محكومٌ به على الاسم فكيف يعوض عنه ، ويحكم به على المضاف إليه ، ولو جاز ذلك لساغ أن تقول : « كان صاحب الدّرع سابغة » ، « فظلّ مالك الدار مُتّسعة » .

وقوله : رحمة اللهِ قريبٌ ، وهو قريب وحذف الخبر من الجملة الأولى والمبتدأ من الثانية، واجتزأ بالخبر في الثانية عن الخبر في الأولى فكلام عجيب تقصر عبارتي عن شرح ضعفه .

وأمّا ما نمى إليّ من جَرْي فعيلٍ مجرى فَعُول وقوله : إمّا أنْ يدَّعي / ذلك على العموم في جميع الصّور إلى آخره فهذا لم أقصده ، [١٠٩] ولا ذكرت الأصالة والتّبعيّة ، ولا أن هذا بمعنى فاعل وذاك بمعنى مفعول، بل لما سُئِلت عن جرْي[2]«قريب»على الرحمة أجبت بأنه لا

---

(١) الشعراء / ٤ .

(٢) في ط : « حرى » بالحاء ، تحريف واضح .

غَزْوَ ولا استبعاد ، لأن أفاضل العرب وفصحاءهم قد أطلقوا الفعيل والفعـول على المؤنّث الحقيقيّ ، فعلى غيـر الحقيقيّ أولى ، ومن جملتهم امرؤ القيس .

قوله : الاستدلال به ضعيفٌ ليس كذلك ، لأنَ الفتور على وزن فَعُول . وقد أطلق بعض فصحاء العرب في هذا البيت كليهما على امرأة والتّأنيث فيهما حقيقيّ .

وقوله : إنـه نادر ، قلنـا : لا نسلّم بل نـظائره كثيـرةٌ ، وهي محفوظة فطالبونا بها نوردها .

ولئن سلمنا أنه نادر فالغرض أنه عربيّ ، على أنّا نقول : إن ساغ الاستشهاد بالنّادر فلا وجه لإنكار ما ذكرنا ، وإن لم يسغ فكيف احتج بقوله :

٥٢٨= * وقائع في مضر تسعة [١] *

وقوله : يجوز أن يراد بالقطيع القطيعة والإضافة تسقط التاء .

قلنا : لو جاز ذلك لجاز أن يقال : ماتت ابني فلان ، يريد : ابنته .

وقوله : وقد يجوز أن يكون فعيل بمعنى مفعول في قطيع إلى

---

(١) سبق ذكره رقم ٥٠٩ .

آخره .

قلنا : ندّعي جواز الإطلاق وهو أعمّ من أن يكون بمعنى فاعل أو مفعول ، وكذب الخاص لا يوجب كذب العام ، فالوجهان الآخران اللّذان ذكرهما آنفاً بتقدير صِحّتهما لا يَقْدحان في استدلالنا .

وقوله : إن كان « سَرُع » فإنما يحذف منه التّاء تشبيهاً له بفعيل الذي في معنى مفعول مدخول ، لأن هذا مشتق من اللاّزم وذاك من المتعدّي .

وقوله : « فيما كتب لأجل » صوابه . أن يقول : « من أجل » قال الله تعالى : « من أجل ذلك » :[١]

وقال الشاعر :

٥٢٩= * مِنَ أَجْلِكِ يا الّتي تَيَّمْتِ قَلْبِي[٢] *

---

(١) المائدة / ٣٢

(٢) تمامه :

* وأنت بخيلةٌ بالوُدّ عنّي *

من شواهد : سيبويه ١ / ٣١٠ ، والمقتضب ٤ / ٢٤١ ، والإنصاف ١ / ٣٣٦ ، وابن يعيش ٢ / ٨ ، والخزانة ١ /٣٥٨ ،والهمع والدرر رقم ١٨٢ ، واللسان : « لتا » .

وقائله مجهول .

ومعنى تيّمت : ذلّلت واستعبدت .

وقال آخر :

٥٣٠= عليهم وقار الحلم مِنْ أَجْل أَنَّني
بـه أَتَغَنّى باسْمِهـا غَيْـر مُعْجَـمِ / [٣/ ١٠

وقوله : إن قَصد به المبالغة ليس بصحيح ، فإنّ قصد لِا يتعدى بنفسه بل باللام وبإلي .

قال جرير :

٥٣١= إنّ القصائد يا أُخَيْطِلُ فـاعْتَرِفْ
قَصَـدَتْ إليـك مُجِـرَّة الأَرْسَـانِ [1]

وقال
٥٣٢= وأُوقِدُ للضّيوف النّار حتّى أفـوزَ بهم إذا قَصدُوا لِنَـارِي

ونقله : « رَغُوثَةٌ » [2] غير موثوق به ، ولا بُدّ له من شاهد .

قال الرّاعي النُّميريّ :

٥٣٣= فجـاءت إلينا والـدّجا مُـدْلَهِمَّةٌ
رَغُـوثُ شتـاءٍ قـد تقـرّب [3] عـودُهـا

---

(١) انظر ديوان جرير /٤٧٢ من قصيدته التي مطلعها :
لمن الـدّيـار ببُـرْقـة الـرّوحـان إذ لا نبيـعُ زمـاننـا بـزمـانِ
(٢) في القاموس : «رغث» : الرغوث : كل مرضع كالمرْغِث .
(٣) في ط : « تقرّب » ، وفي النسخ المخطوطة : تترب .

آخر ذلك . وإذ وصلنا إلى هنا فَلْنُتَمِّم الفائدة، فإن الشيخ جمال الدين بن هشام ألّف في هذه القضية رسالة فلنسقها .

قال رحمه الله تعالى :«إن رحمة الله قريب من المحسنين»في هذه الآية الكريمة سؤال مشهور ، الأدب في إيراده وإيراد أمثاله أن يقال: ما الحكمة في كذا؟تأدبا مع كتاب الله تعالى، فيقال: ما الحكمة في تذكير « قريب » مع أنه صفة مخبر بها عن المؤنث وهو الرحمة مع أن الخبر[1] الذي هذا شأنه يجب فيه التأنيث ، تقول : هند كريمة وظريفة ، ولا يقال : كريم ولا ظريف ؟

وإنّما بيّنت كيفيّة السّؤال لأنني وقفت على عبارة شنيعة لبعض المفسّرين في تفسير السؤال أنكرتها.« اللهم ألهمنا الأدب مع كلامك ولا تردّنا على أعقابنا بأهوائنا ».وحسن السّؤال نصف العلم .

وقد أجاب العلماء رحمهم الله تعالى بأوجه جمعتها فوقفت منها على أربعة عشر وجْهاً ، منها قوّي وضعيف ، وكلٌّ مأخوذ من قوله ومتروكٌ . ونحن نَسْرد ذلك بحول الله وقوته مُتَتّبعين له بالتّصحيح والإبطال بحسب ما يُظْهِره اللّه تعالى ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

[٣/١١١] الوجه الأول : أن الرحمة في تقدير الزّيادة والقرب قد تزيد / المضاف ، قال الله سبحانه : ﴿ **سَبِّح اسْمَ رَبّك الأعلى** ﴾[2] أي سبّح

(١) في ط : « الحبر » بالحاء ، تحريف واضح .

(٢) الأعلى /١ .

ربّك ، ألا ترى أنه لا يقال في التّسبيح : سبحان اسم ربي ، إنما يقال سبحان ربّي ، والتّقدير : أن اللّه قريب ، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم الأعظم أنّ الله قريب من المحسنين .

قلت : وهذا لا يصحّ عند علماء البصرة ، لأن الأسماء لا تزاد في رأيهم إنّما تزاد الحروف ، وأمّا سَبّح اسم ربّك الأعلى فلا يدلّ على ما قالوه ، لاحتمال أن يكون المعنى نَزّه أسماءه عما لا يليق بها،فلا تُجْرِ عليه اسماً لا يليق بكماله أو لا تُجْرِ عليه اسماً غير مأذون فيه شَرْعاً . وهذا هو أحد التفسيرين في الآية الكريمة .

وإذا أمكن الحَمْـل على مَحْمَل صحيـح لا زيـادة فيـه وجب الإذعان له ، لأن الأصل عدم الزيادة .

الثاني : أن ذلك على حذف مضاف أي أن مكـان رحمة اللّه قريب فالإخبار إنما هو عن المكان .

ونـظيره قـوله صلى الله عليـه وآلـه وسلم مشيـراً إلى الـذّهب والفضة : « إن هذين خرامٌ » فأخبر عن المثنى بالمفرد ، لأن حقيقة الكلام وأصله أن استعمال هذين حرام .

وكذلك قول حسان بن ثابت :

٥٣٤= يَسْقون من وردَ البريص عليهم
بَرَدَى يُصفّــق بالرّحيــق السّلسل[1]

أي ماء بَرَدَى ، فلهذا قال يُصفّق بالتّذكر مع أن بردى مؤنث ، انتهى .

وهـذا المضاف الـذي قدّره في غـاية البُعـد . والأصل عـدم الحذف ، والمعنى مع ترك هذا أحسن منه مع وجوده .

الثالث : أنه على حــذف الموصـوف أي أن رحمة الله شيء قريب.

كما قال الشاعر :

٥٣٥= قــامت تُبَكّيـه على قَبــرِه   مَن لي مِنْ بعـدك يـا عـامِـرُ[2]
تــرَكْتني في الـدّار ذا غُــرْبــة   قــد ذلّ من ليس لــه نـاصِــرُ

أي تركتني في الدّار شخصاً ذا غربة ، وعلى ذلك يخرّج سيبويه [١١٢/٢] قولهم : امرأة / حائض أي شخص ذو حَيْضٍ » .

وقول الشاعر أيضاً :

٥٣٦= فلو أنْك في يوم الرّخاء سألْتِني
طـلاقَـك لـم أَبخل وأنْتِ صـديقُ[3]

(١) سبق ذكره رقم ٥١١ .
(٢) سبق ذكره رقم ٥١٢ .
(٣) سبق ذكره رقم ٥١٣ .

أي وأنت شخصٌ صديقٌ .

وهذا القول في الضّعف كالذي قبله بل هو أشدّ منه ضعفاً ، لأن تذكير صفة المؤنث باعتبار إجرائها على موصوف مذكّر محذوف شاذّ ينزّه كتاب اللّه عنه ، ثم الأصل عدم الحذف .

الرّابع : أن العرب تعطي المضاف حكم المضاف إليه في التّذكير والتأنيث إذا صحّ الاستغناء عنه ، فمثال إعطائه حكمه في التّأنيث قولهم : « قُطِعَت بعض أصابعه » فأعطوا البعض حكم الجمع المضاف إليه في التأنيث ، ومنه القراءة الشّاذة : « تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السّيّارة »[(١)] .

ومثال إعطائه حكمه في التّذكير قوله .

٥٣٧ = * إنارةُ العَقْل مكسوفٌ بِطَوْعِ هَوًى[(٢)] *

ومنه الآية الكريمة . انتهى .

وهذا الوجه قال فيه أبو عليّ الفارسي في تعاليقه على كتاب

---

(١) يوسف / ١٠، وهي قراءة، مجاهد وأبي رجاء ، والحسن وقتادة . انظر قراءة رقم ٣٧٣٧ في معجم القراءات .

(٢) تمامه :

* وعقلُ عاصي الهوى يزدادُ تَنْويرا *

من شواهد : الأشموني ٢٤٨/٢ ، والمغنى ٦٦/٢، والعيني ٣٩٦/٣ والتصريح ٣٢/٢، وهو لأحد المولدين . وذكر في الخزانة عرضاً ١٦٩/٢ .

سيبويه ما نصه : هذا التقدير والتأويل في (القرآن) بعيدٌ فاسدٌ إنّما يجوز هذا في ضرورة الشِّعر .

الخامس : أن فعيلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث كرجل جريح ، وامرأة جريح.نقل هذا الوجه أبو البقاء في إعرابه،وأقر قائله عليه . وهو خطأ فاحش لأن فعيلاً هنا ليس بمعنى مفعول .

السادس : أن فعيلاً بمعنى فاعل قد شبه بفعيل بمعنى مفعول فيمنع من التّاء في المؤنث،كما قد يشبهون فعيلاً بمعنى مفعول بفعيل بمعنى فاعل فيلحقونه التّاء ، فالأوّل كقوله سبحانه : ﴿ **قال مَنْ يحيي العظام وهي رميم** ﴾[1] ومنه : ﴿ **إن رحمةَ اللّهِ قريبٌ من المحسنين** ﴾[2] .

والثاني : كقولهم خَصْلةٌ ذميمة وصِفةٌ حميدة حملاً على قولهم قبيحةٌ وجميلةٌ .

السابع : إن العرب قد تخبر عن المضاف إليه وتترك المضاف كقوله / تعالى : ﴿ **فظلّت أعناقُهم لها خاضعين** ﴾[3]،فخاضعين خبر [١١١ عن الضّمير المضاف إليه الأعناق لا عن الأعناق.ألا ترى أنك إذا قلت : الأعناق خاضعون لايجوز، لأن جمع المذكر السالم إنما يكون

---

(١) يس / ٧٨.
(٢) الأعراف /٥٦.
(٣) الشعراء /٤.

من صفات العقلاء ، لا تقول : أيد طويلون،ولا كلاب نابحون ، انتهى .

ولعل هذا القول يرجع إلى القول بالزّيادة وقد بيّنّا ما عليه .

وقد قيل : إن المراد بالأعناق في هذه الآية الكريمة الرؤساء ، وقيل : الجماعة ، وأنه يقال جاء زيدٌ في عُنُق من الناس أي جماعة .

الثامن : الرّحمة والرّحم متقاربان لفظاً.وهذا واضح معنى بدليل النّقل عن أئمة اللّغة فأعطى أحدهما حكم الآخر . وهذا القول ليس بشيء ، لأن الوعظ والموعظة يتقارب أيضاً فينبغي أن يجيز هذا القائل أن يقال : موعظة نافع ، وعظة حسن ، وكذلك الذّكر والذّكرى فينبغي أن يقال ذِكْرى نافع كما يقال ذِكْرٌ نافع .

التاسع : أن فعيلاً هنا بمعنى النسب ، فقريب هنا معناه : ذات قرب ، كما يقول الخليل في حائض : إنه بمعنى ذات حيض ، وهذا أيضاً باطل ، لأن استعمال الصّفات على معنى النسب مقصورٌ على أوزان خاصة وهي فَعّالٌ وَفَعِلٌ وَفَاعِلٌ .

العاشر : أن فعيلاً مطلقاً يشترك فيه المذّكر والمؤنّث ، حكى ذلك ابن مالك عن بعض مَنْ عاصره .

وهذا القول من أفسد ما قيل؛لأنه خلاف الواقع في كلام العرب ، يقولون : امرأة طريفة وإمرأة عليمة ورحيمة ولا يجوز التذكير

في شيء من ذلك ، ولهذا قال أبو عثمان المازني في قوله تعالى : ﴿ وما كانت أمّك بَغِيًّا ﴾[١] : إنه فعول والأصل : بَغويٌ ثم قلبت الواو ياء ، والضّمّة كسرة ، وأدغمت الياء في الياء .

فأما قول الشاعر :

٥٣٨= فتورُ القيامِ قطيعُ الكلام تفترّ عن ذي غَروب خَصِر[٢]

[٣/١١٤] فالجواب عنه من أوجه : / .

أحدها : أنه نادر .

الثاني : أن أصله قطيعة ، ثم حذفت التاء للإضافة كقوله سبحانه ﴿ وإقام الصّلوة ﴾[٣] ، وأصله : وإقامة ، والإضافة مجوّزة لحذف التّاء كما توجب حذف النّون والتنوين . نصّ على ذلك غير واحد من القُرّاء .

الثالث : أنه إنما جاز لمناسبة قوله « فتور » ، ألا ترى أن فتوراً فعولٌ ، وفعول يستوي فيه المذكّر والمؤنث .

الحادي عشر : أنهم يقولون : فلانة قريبٌ من كذا ، يفرّقون بذلك بين قريب من قُرْب النّسب وقريبٌ من قُرْب المسافة ، فإذا قالوا :

---

(١) مريم /٢٨ .
(٢) سبق ذكره رقم ٥٠٣ .
(٣) الأنبياء /٧٣، والنور /٣٧ .

هي قريبةٌ من فلان فمعناه من المسافة ، وإذا قالوا: قـريبٌ معناه من القَرابة .

وهذا القول عندي باطلٌ ، لأنه مبنيّ على أنه يقال في القرب النّسبي : فـلانٌ قريبيّ . وقـد نصّ النـاس على أن ذلـك خـطأ وأن الصواب أن يقال فلان : ذو قرابتي .

كما قال :

٥٣٩= يبكي الغريب عليه ليسَ يَعْرِفُهُ وذو قَـرابتِـهِ في الحيِّ مســرورُ

الثـاني عشر : أن هـذا من تأويـل المؤنّث بمذكّـر موافق في المعنى .

واختلف هؤلاء : فمنهم من يقدر : أنّ إحسان الله قريبٌ .ومنهم من يقدر : لُطْفُ الله قريب .

ومن مجيء ذلك في العربية قول الشاعر :

٥٤٠= أرى رجـلًا منهم أسيفاً كـأنّمـا
يَضُمّ إلى كَشْحَيْــهِ كَفًّا مُخَضَّبــا[1]

فأوّل الكفّ على معنى العضو .

وهذا الوجه باطلٌ لأنه إنما يقع هذا في الشعر.وقد قدمنا أنه لا

---

(١) سبق ذكره رقم ٥٠٨ .

يقال : موعظة حسنٌ ، إنما يقال كما قال سبحانه ﴿ **والموعظة الحَسَنَةُ** ﴾[1] هذا مع أن الموعظة بمنزلة الوعظ في المعنى ، وهذا يقاربه في اللّفظ .

وأمّا البيت الذي أنشدته فنصّ النّحاة على أنه ضرورة شعر ، وما هذه سبيله لا يخرّج عليه كتاب الله تعالى .

الثالث عشر : أن المراد بالرّحمة هنا المطر والمطر مذكّر وهذا القول / يؤيّده عندي ما يتلوه من قوله سبحانه ﴿ **وهو الّذي يُرْسِل الرّياح بُشْراً بين يَدَيْ رَحْمَتِهِ** ﴾[2] . وهذه الرّحمة هي المطر فهذا تأنيثٌ معنويّ إلّا أنه قد يعترض عليه من أوجه : [١١٥/٣

أحدها : أن يقال:لو كانت الرّحمة الثانية هي الرحمة الأولى لم تذكر ظاهرةً ، لأن هذا موضع الضّمير .

فإن قيل : إن ذلك ليس بواجب ، قلت:نعم ولكنه مقتضى الظاهر ، وبهذا يصح الترجيح .

الثاني : إن أمكن الحمل على العام وهو مطلق الرحمة لا يعدل إلى الخاص ، لا يقال : هذا إذا لم يعارض معارض يقتضي[3] الحمل على الخاص كالتّذكير ، لأنا نقول : هذا إنما يقال إذا لم يكن للتّذكير وجهٌ إلّا الحمل على إرادة المطر كما ذكرت ، وليس الأمر هنا كذلك .

---

(١) النحل / ١٢٥

(٢) الأعراف /٥٧.

(٣) في ط : « يقتضني » ، تحريف .

الثالث : أن الرّحمة التي هي في المطر لا تختص بالمحسنين، لأن الله تعالى تكفل برزق العباد طائعهم وعاصيهم ، وأما الرحمة التي هي الغفران والتّجاوز فإنها تختص في خطاب الشّرع بالمحسنين المطيعين ، وإن كانت غير موقوفة عليهم لا شرعاً ولا عَقْلاً عند أهل الحق إلَّا أن ذلك يُذْكر على سبيل التّنشيط للمطيعين والتّخويف للعاصين . وهذا فيه لطفٌ،وقلّما يتنبه له إلّاالأفراد،ومِنْ ثَمّ زلت أقدام المعتزلة ، فإنهم يجدون في خطاب الشرع ما يقتضي تخصيص الغُفْران والتّجاوز والإحسان بالمطيعين ، فينفون رحمة الله عن أصحاب العصيان فَيَحْجُرون واسعاً ، ﴿ **أَهُم يَقْسِمُون رَحْمة رَبّك** ﴾[١] ﴿ **واللّهُ يختصّ برَحْمته مَنْ يشاء** ﴾[٢]،يفعل ما يشاءُ وَيَحْكُم ما يريدُ .

هذا الّذي فَطرنا اللّه عليه من حسن الاعتقاد ، وإياه نسأل التّوفيق عليه بمنّه وَكَرمه .

وهذا الوجهُ يمكن الجواب عنه بأنه كما جاز تخصيصُ الخطاب بالغُفْران بالمحسنين على سبيل التّرغيب ، كذلك يجوز تخصيص المطر الذي هو سبب الأرزاق بهم ترغيباً في الإحسان .

الرابع : أنك لو قلت : إن مطر الله قريب لوجدت هذهالإضافة/ [١٦/٣

(١) الزخرف /٣٢.
(٢) البقرة /١٠٥ .

تمجّها الأسماع ، وتنبو عنها الطّباع بخلاف ﴿ إن رحمة اللّهِ ﴾ فدل على أنه ليس بمنزلته في المعنى . وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بأمرين :

أحدهما : أن يقال : لا ندّعي أن الرحمة بمعنى المطر بل إن مجموع رحمة الله استعمل مراداً به المطر .

والثّاني : أن المطر معلوم أنه من جهة الله سبحانه فإضافته إليها كأنها غير مفيدة بخلاف قولك : رحمة الله ، فإن الرحمة عامّة فإن للعباد رحمة خلقها اللّه سبحانه يتراحمون بها بينهم ، فإذا أضيفت الرحمة إليه سبحانه أفاد أنه ليس المقصود الرحمة المضافة إلى العباد .

ونظيره أنك تقول : « كلام الله » ، لأن الكلام عام،ولا تقول: قرآن اللّهِ،لأنه خاصّ بكلام الله سبحانه .

والإنصاف أن يقال في هذا القول : إنه لا يخلوا أمر قائله من أمرين : وذلك لأنه إمّا أن يدّعى أنّ الرحمة لفظ مشترك بين المطر وغيره ، وأنه موضوع بالأصالة للمطر،كما أنه موضوع لغيره بالأصالة ، أو يدّعي أنه موضوع لغير المطر بطريق الأصالة ، ثم تجوّز به عن الرّحمة .

فإن ادّعى الأول فقد يمنع ذلك بأن الذّهن إنما يتبادر عند إطلاق

الرّحمة إلى غير المطر ، والمشترك إنما حقه أن يكون على الاحتمال بالنسبة إلى معنييه أو معانيه،لا يكون أحدهما أوْلى من غيره ، وإنّما يتعيّن المراد بالقرينة ، ثم إنّا لا نجد أهل اللغة حيث يتكلمون على الرّحمة يقولون : ومن معانيها المطر ، فلو كانت موضوعةً له لذكروها كما يذكرون معاني المشترك .

وإن ادّعى الثّاني فيلزمه أن يجيز في فصيح الكلام أرض مخضَرّ وسماء مرتفع ، ورحمة واسع ، ويقول : أردت بالأرض المكان ، وبالسماء : السّقف ، وبالرحمة : الإحسان .

وهذا ما لا يقول به أحد من النحويين ، وإنما يقع ذلك في الشعر ، أو في نادر من الكلام .

وما هذه سبيله لا يُخَرّجُ عليه كتاب الله تعالى الذي نزل بأفصح اللغات،وأرجح العبارات ، وألطف الإشارات .

فإن قلت : فإني أجد في كلام كثير من المفسرين تخريج آياتٍ، من التنزيل على مثل ذلك كما قالوا في قوله سبحانه : ﴿ **وإذا حَضر القِسْمة** ﴾[1] **ثم قال تعالى** : / ﴿ **فارْزقوهم منه** ﴾**إنه جاز حملاً على** [٣/١١٧] **معنى القِسْمة وهو المقسوم** .

(١) النساء /٨، والآية بتمامها : « وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه » .

قلت : الذي عليه أهل التّحقيق أن الضمير عائد على « ما » من قوله تعالى : ﴿ مِمّا تَرك الوالدان ﴾ [1] على أن القِسْم والقِسْمة واقعان في العربية على المقسوم وقوعاً كثيراً ، فلا يمتنع عـود الضّمير على القسمة مذكّراً،يدلّك على ذلك قوله سبحـانه : **﴿ وَنَبِّئْهم أن المـاء قِسْمةٌ بَيْنَهُم ﴾** [2] أي مقسوم بينهم .

وأعلم أنه لا بُعْد في أن يقال : إن التّذكير في قوله سبحانه«قريب» لمجموع أمور من الأمور التي قدمناها .

فنقول : لمّا كان المضاف يكتسب من المضاف إليه التذكير ، وهي مقاربة للرّحم في اللّفظ ، وكـانت الرحمـة هنا بمعنى المـطر وكانت « قريب » على صيغة فعيل،وفعيل الذي بمعنى فاعل قد يُحْمل على فعيل الذي بمعنى مفعول جاز التّذكير .

وليس هذا نقضاً لما قدّمناه ، لأنه لا يلزم من انتفاء اعتبار شيء من هذه الأمور مستقلاً انتفاء اعتباره مع غيره .

هذا آخر ما تحرر لي في هذه الآية الكريمة ، والله تعالى أعلم بغيبه.انتهى كلام ابن هشام .

---

(١) النساء /٧.

(٢) القمر /٢٨ .

[تأويل آية من تذكرة ابن الصائغ]

قال ابن الصائغ في تذكرته :

تكلم بعض مشايخ العصر ، وهو الشيخ تقّيّ الدين السّبكي بمدرسة الملك المنصور على قوله تعالى في سورة الذاريات : ﴿ **فتولّ عنهم فما أنت بِمَلوم ، وذكّر فإن الذّكرى تنفع المؤمنين** ﴾[1] . ونقل عن المفسرين فيها قولين :

الأول : أن المعنى تول عن أولئك الكفار وأعرض عنهم فما تلام على ذلك ، وارفع التّذكير ، فإن الذكرى تنفع المؤمنين : ﴿ **إنّ في ذلك لَذِكرى لمن كَان لَهُ قَلْبٌ** ﴾[2] .

الثاني : أن المعنى تولّ عن الكفار ، وأعرِض عنهم.وذكّر المؤمنين فإن الذكرى تنفع المؤمنين .

قال وعلى القول الثّاني يحتمل أن تكون الآية من باب التنازع .

فاعترض على هذا بأن شرط باب التنازع إمكان تسلّط العاملين السّابقين على المعمول المتنازع فيه ، ولذا لم يُجِزْ سيبويه كون بيت امرىء القيس من باب / التنازع،أعني قوله : [٨/٣]

(١) الذاريات /٥٤، ٥٥.
(٢) ق /٣٧.

٥٤١ = * كفاني ولم أَطْلُبْ قليلٌ من المال(١) *

ومن أجاز ذلك فَلما ذكره المازنيّ ليس هذا موضع ذكره أو لِمَا ذكره ابن ملكون وقد رُدّ عليه .

وإذا تحرّر هذا فالآية لا يمكن أن تحمل على التنازع ، لأن « ذَكّر » لا يمكنه العمل في المؤمنين من جهة الحيلولة بينهما « بالفاء » و « إنّ » ، وكلٌّ منهما له صدر الكلام ، وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده، وقد نقل عن ابن عصفور أنه قال : كلّ ما لا يعمل فيما قبله لا يعمل ما قبله فيما بعده ، فنازع في أنّ الفاء مانعة ، واستند في مَنْعه إلى ما حكى من قولهم : « زيداً فاضرب » ، وقال : هذه الفاء للسّببّية كالتي هنا لا فرق بينهما ، إذ المعنى : تنبه فاضْرب زيداً .

وقال أيضاً : إن المعربين اتفقوا على تعلّق « يوم » من قوله : ﴿ إنّ عذابَ رَبِّك لواقع . ما له من دَافع . يَوْم تمورُ السّماء مورًا ﴾(٢) بواقع، مع أن «ما» لها صدر الكلام،(٣) ولم يمنع من ذلك

(١) ديوانه / ٣٩ .

من شواهد : سيبويه ١ / ٤١ ، والخصائص ٢ / ٣٨٧، وابن يعيش ١ / ٢٨، والخزانة ١ / ١٥٨، وشرح شذور الذهب ٢ / ٢٠ والمغني ١ / ٢٨٣، ٢٩٨، ٢ / ٥٦٢،والهمع والدرر رقم١٥٢٦ ،والعينيّ ٣ / ٣٥، والأشموني ٢ /٩٨، ٤ / ٤٠ .

وفي ط والنسخ المخطوطة : « قليلاً » بالنصب .

(٢) الطور / ٧، ٨، ٩.

(٣) في ط : «الكلا» بحذف الميم تحري واضح .

ما عدا الإمام فخر الدين، واستند الإمام فخر الدين في ذلك إلى أنّ « عذاب » المكنّى عنه لم يقع في ذلك اليوم ، بل بعد ذلك في يوم البعث ، وهذا اعتراضٌ قريب، لأن اليوم يطلق على تلك الأزمنة جميعها .

وعلى هذا فلا مانع من أن تكون الآية السّابقة من باب التنازع .

واستند بعضهم في منع التّنازع في الآية إلى أن ذلك يتخرّج على أحد القولين في الجملة الاسمية الواقعة جواباً هل لها موضع من الأعراب أو لا ؟ .

فإن قلنا : إن لها موضعاً من الإعراب ينبغي أن لا يجوز التنازع ، لأنه يشترط في باب التنازع أن يكون كلّ من العاملين له استقلال ، ولا أدري كيف قيل بذلك ، فإن النحاة جمهورهم يعدّون قوله تعالى ﴿ آتوني أُفْرِغ عليه قِطْرًا ﴾[1] من باب الإعمال مع صريح الجَزْم فيه .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم تَعَالَوا يَسْتَغْفِرْ لكم رسولُ اللّه ﴾[2] ، ثم إن شرط الاستقلال تحجير في المسألة لم نر مَنْ قيّد بذلك ، بل من جوّز ذلك حيث الاستقلال ، فقد رَدّ ابن الصائغ على

(١) الكهف /٩٦.
(٢) المنافقون /٥.

١١٩/١]ابن عصفور / استدلاله أعني ابن عصفور على استعمال « عسى » في قوله تعالى : ﴿ **عسى أن يبعثَكَ ربُّك مقاماً محمودًا** ﴾(١) وَجَعْلُهُ ذلك دليلًا قاطعاً من جهة أنه لا يجوز أن يعتقد أن « ربك » مرفوعٌ بعسى و « يبعثك » محتملٌ للضمير، لئلّا يلزم الفصل بين أبعاض الصّلة بمعمول غيرها .

وقال : أعني ابن الصائغ : يمكن أن تكون الآية من باب التنازع بأن يعمل الثاني ، ويُجْعل في الأول ضمير يعود على ربّك فهو كما تراه قد أجاز التنازع مع أن العامل الأوّل لم يستقِلّ ، وإنما ذلك شيء كان يقوله شيخنا أثير الدين في قوله تعالى : ﴿ **وأنّه كان يقولُ سَفِيهُنا** ﴾(٢) ، ويقول : كَيْفَ يُجْعل هذا من باب التّنازع ولا استقلال في كِلا المحتمَلَيْن ، وهل مثل هذا جائز، فنذكر ذلك على سبيل الاستكشاف لا على سبيل التقييد للباب ؟ .

قال ابن الصّائغ : وأقول : إن من منع أن تكون هذه الآية من باب التّنازع فلم يستند لأقوى من أنّ « أنّ و « الفاء » لهما صدرالكلام ، يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله ، فكذلك ينبغي أن يمنع ما قبله من العمل فيما بعده من جهة صدريّته .

وإذا استقرّ ذلك وكان من شرط باب التنازع إمكان تسلّط العامل

---

(١) الإسراء / ٧٩.

(٢) الجنّ / ٤ .

على ذلك المعمول وعمله فيه كما تقدّم في النّقل عن سيبويه . والعامل هنا أعني الأول لا يمكن أن يعمل في المتنازع فيه ، لما مَرّ ، وقد يتقوى ذلك بما ذكره الخفاف في (شرح الكتاب) وأنه قال فيه بعد إنشاد قول الشاعر:

٥٤٢ = كَأَنَّهُنّ خوافي أجدل قرم ولّى ليسبقه بالأمعز الخَرَبُ[1]

وقال : لا يجوز أن يعمل « ولّى » في الخَرَب ، لأن لام كي تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها ، فتمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها . انتهى .

فأقول : إن من منع التنازع في الآية لم يأت بشيء إذ كان مستنده ذلك ، لأن معنى قول سيبويه وغيره من النّحاة أن العاملين يشترط فيهما في هذا الباب إمكان تسلّطهما على المعمول ، إنما يراد ذلك من جهة المعنى ، لا من / جهة اللفظ . [٣/ ٢٠

ثم إن الذي يقول بأن ما يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله يمنع ما قبله أن يعمل فيما بعده، إن كان من أجلاء النّحاة ، فلا نعني به إلاَّ أنه لايصح أن يقول: ضربت ما زيداً، كما لايصح أن يقول: زيداً ما ضربت .

(١) الأجدل : الصقر . والأمعز : الأرض الغليظة .
والخَرَب : ذكر الحبارى .
وفي ط : « قوم » بالواو ـ مكان: قرم . و « الأغمر » مكان : الأمعز . صوابه من النسخ المخطوطة . والقرم بفتحتين : شدة شهوة اللحم وقد قرم إلى اللحم من باب طَرِب .

وإن كان من غيرهم فلا يعوّل عليه ، كيف ومَن نُقِل عنه ذلك وهو ابن عصفور قد جعل قول الشاعر :

٥٤٣= قَطوبٌ فما يلقاه إلاَّ كأنَّهُ روى وجهه أن لاكه فوه حنظل [١]

وقول الآخر[٢] :

٥٤٤= ولم أَمْدَح لِأرضيه بشعري لئيماً أن يكون أفاد مالا

---

(١) فوه ، جمعه أفواه مثل : سوق وأسواق .
والأفواه : ما أعدّ للطيب من الرياحين ، وقد تكون الأفواه من البقول . قال جميل :
بها قضب الريحان تندى وحنوةٌ ومن كل أفواه البقول بها بَقْلُ
انظر اللسان : فوه
وفي ط والنسخ المخطوطة : « روى » بالرّاء ، ولعلها : « زوى » بالزاي .
ويقال : زوى ما بين عينيه فانزوى : جمعه فاجتمع وقبضه . انظر اللسان : « زوى » .

(٢) هو ذو الرمة .
وروايته في الديوان /٥٢٧ :
ولست بمادحٍ أبداً لئيماً بشعري أن يكون أفاد مالا
من قصيدة مطلعها :
أراح فريق جيرتك الجمالا كأنّهمُ يريدون احتمالا
من شواهد : ابن الشجري ١ /١٧٦ .
وفي ط : « لشعري » باللام تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وأمالي ابن الشجري ، والديوان .

من باب التنازع على إعمال الأول . ولا شكّ في أن ناصب الفعل عنده من أدوات الصدّور . وكذلك جعل قول الشاعر :

٥٤٥= ألأهل أتاها على نَأْيها بما فَضَحَت قَوْمَها غامِدُ [1]

منه أيضاً على إعمال الثاني :

وكيف يعتقد هذا وقد اشترط النّحاة كلّهم أو غالبهم في هذا الباب أن يكون للجملة الثانية بالأولى تعلّق إمّا بالعطف أو نحوه نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « كما صليت وباركت وَرَحِمْت على إبراهيم » .

ومن إثبات العطف في ذلك :

٥٤٦= ولكنَّ نِصْفاً لو سَبَبْتُ وسبَّني

بنو عَبْدِ شمس من مناف وهاشمِ [2]

---

(١) انظر اللسان : «غمد». وغامد : حيّ من اليمن . وقد اختلف في اشتقاقه ، فقال ابن الكلبيّ سمّى غامداً، لأنه تغمّد أمراً كان بينه وبين عشيرته ، فستره ، فسمّاه ملك من ملوك حِمْير : غامداً . وانظر بعض الآراء الأخرى في اشتقاقه اللسان في المادة نفسها .
وفي ط والنسخ المخطوطة : « على بابها » مكان : « على نأيها »

(٢) من شواهد : سيبويه ١/ ٣٩، والمقتضب٤/ ٧٤،والإنصاف ١/ ٨٧ ، وابن يعيش ١/ ٧٨.

=

وقوله [١] :

٥٤٧ = وهل يَرْجِعُ التسليمَ أو يكشف العمى
ثلاثُ الأثافي والرّسومُ البلاقِعُ [٢]

وقوله :

٥٤٨= ألم يأتيك والأنباءُ تَنْمِي
بما لاقت لبونُ بني زيادِ [٣]

وقوله :

٥٤٩= أرْجو وأَخْشى وأدعو اللّه مُبْتَغِياً
عفواً وعافيةً في الرّوح والجَسَد [٤]

= ونسب الشاهد للفرزدق . والشاهد ثاني بيتين في الديوان / ٣٠٠ لا ثالث لهما ، والبيت الذي قبله هو :
وليس بعَدْلٍ إن سَبَبْتُ مقاعساً
بآبائيَ الشّمّ الكرام الخضارِمِ
ورواية الشاهد في الديوان : « ولكن عَدْلاً » مكان « ولكننّ نِصْفاً » .

(١) هو لذي الرّمة . انظر ديوانه /٤٢٢ .
(٢) من شواهد الهمع والدرر ١٦٩٣ .
(٣) من شواهد : سيبويه ٢ /٥٩ ، والخزانة٣ /٥٣٤ ،والهمع والدرر رقم ١١٢ . والشاهد من أبيات لقيس بن زهير العبسيّ يقولها في قصة شحناء وقعت بينه وبين زياد بسبب دِرْع له ، أخذها الربيع فطرد قيسٌ إبلهم ، فباعها لعبد الله بن جدعان القرشيّ بمكة بأسياف وأدراع .
(٤) من شواهد : شرح شذور الذهب / ٣٦٩ .

وقولـــه :

٥٥٠= إذا كُـنْـتَ تُـرضيـه ويُـرْضيـك صـاحـبٌ
جـهـاراً فـكـن في الغَيْبِ أحْـفظَ لِلْعَهْـدِ[1] / [٣ / ٢١

وَأَلْـغِ أحـاديثَ الـوُشـاةِ فقـلَّمـا
يُحـاوِلُ واشٍ غَيـر هجـران ذِي وُدِّ

وقولـــه :

٥٥١= وكُمْتـاً مُـدَمَّـاة كـأَنّ مُتونهَـا
جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَت لَوْنَ مُذْهَبِ[2]

---

(١) من شواهد الأشموني ٢/١٠٥ ، والمغنى ١/٣٧٠ ،وشرح شذور الذهب /٣٧٢، والعيني ٣/٢١ ،والتصريح ١/٣٢٢ ، والهمع والدرر رقم ١٥٢٣ .

(٢) لطفيل الغنوي . أنظر ديوانه /٢٣ وهو من قصيدة مطلعها :
بالعُفْرِ دارٌ من جميلة هَيَّجَتْ سوالِفَ حُبٍّ في فؤادِكَ مُنْصـب

من شواهد سيبويه ١/٣٩ ، والمقتضب ٤/٧٥ ،والإنصاف ١/٨٨، وابن يعيش ١/٧٧، والعينيّ ٣/٢٤ ، والأشموني ٢/١٠٤ .
وفي العينيّ : الكُمَيْت : جمع أكمت ، وليس بجمع كميت. وذكر بعض شرّاح الجُمَل للزّجاجي أن كُمِيتًا من الأسماء المصغرة التي لا تكبير لها ، وهو مصغر مُرَخّـم من أكمت بمنزلة حميد من أحمد ، غير أن أكمت لم يستعمل .ويدل على ذلك جمعهم إياه على : كُمْت . =

وقولـــه :

٥٥٢= قضى كُلّ ذي دين فوفّى غريمه
وعـــزّةُ ممـطولٌ مُعَنًّى غَـــرِيمُهـــا(٤)

وقولـــه :

٥٥٣= وإذا تنوّر طارقٌ مستـطرقٌ نَبحَتْ فـدلّته عليـــه كِلابـــي

وقول الآخر:

٥٥٤= جَفوني ولم أَجف الأخلاء إنني
لغـــير جميلٍ من خَليلِيَ مجمـــل(٥)

= قال سيبويه : سألت الخليل عن كميت فقال : هو بمنزلة حميد . وإنما هي حمرة يخالطها سواد،ولم يخلص. وقوله : « مدمّاة » من دمى يدمي مدمى . وأراد بها شديد الحمرة مثل الدّم .
واستشعرت : جعلت شعارها ، وهو علامتهم في الحرب. كذا فسرّه بعضهم ، قال العيني : والصحيح أن معناه : جعلت شعاراً ولبـاساً ، والشعـار من الثياب : ما يلي الجسد. والدثار : ما فوقه .
ومذهب : مموّه بالذهب .

(١) نسب لكثيّر .
من شواهد : ابن يعيش ١/٨ ، وشـرح شذور الـذهب /٣٧٠، والعينيّ ٣/٣ ، والتصـريح ١/٣١٨، والأشمـوني ٢/١٠١،والهمـع والـدرر رقم ١٥٣٠ .

(٢) من شواهد : شرح قطر النّدى /٢٧٤ ، وأوضح المسـالك رقم ٢٤٣ ، والأشموني ٢/١٠٤،والهمع والدرر رقم ١٨٠ ، ١٥٢١ . وفي ط والنسخ المخطوطة « مجمل » بالجيم والرواية المشهـورة : «مهمل » بـالميم .
وقائل الشاهد مجهول .

وقول الآخر :

٥٥٥= هَوَيْنَنِي وَهَوِيتُ الغانيات إلـى
أن شِبْتُ فـانصَرَفَتْ عنهنّ آمـالي [١]

وقول الآخر :

٥٥٦= يرنو إليَّ وأرنو مَنْ أُصادِفُهُ[٢] في النّائبات فـأُرضِيه وَيُـرْضِينِي

وقول الآخر :

٥٥٧= سُئِلْت فَلَمْ تَبْخل ولم تُعْطِ طائلاً
فسيّـان لَا حَـمْـدُ لَـدَيْـك ولاَ ذَمُّ

حتّى إن ابن الدّهان نقل عن البغداد بيّن اشتراط العطف في هذا الباب ، ولا شك أن حرف العطف يمتنع أن يعمل ما بعده فيما قبله .

والمشتـرط ذلـك محجـوجٌ بقـولـه تعـالى : ﴿ هـاؤُمُ اقـرءوا كِتَابِيَهْ ﴾[٣] وقوله تعالى : ﴿ آتوني أُفْرِغْ عليه قِطْرًا ﴾[٤] .

وقول الشاعر :

٥٥٨= ولقـد أرى تَغْنى بـه سَيْفـانَةٌ
تُصبي الحـليمَ ومـثْلُهـا أصبـاهُ [٥]

---

(١) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٢/١٠٤ . والعيني ٣/٣١.

(٢) في ط : «أصافيه» وفي المخطوطات : «أصادفه» وهذا أنسب

(٣) الحاقة /١٩.

(٤) الكهف /٩٦.

(٥) لرجل من باهلة .

من شواهد : سيبويه ١/٣٩، والمقتضب ٤/٧٥ ، والإنصاف ١/٨٩ . =

وبقولِ الشاعر :

٥٥٩= بعكـاظ يغشى النّـاظـريــ ـنَ إذا همُـو لمحوا شُعـاعـه[١]

وبقوله :

١٢٢/]٥٦٠= عَلِّمـونـي كـيــف أبكيــ ـهـم إذا خَـفّ الـقــطـيـنُ[٢] /

وكلّ هذه الشواهد وغالبها يردّ على مَنْ مَنَعَ التّنازع في الآية .

وكان من سنين وقع الكلام في قوله تعالى : ﴿ **وأنّهم ظَنُّوا كما ظَنَنْتُم أنْ لَنْ يبعثَ اللّهُ أحدًا** ﴾[٣] ، وأنه يجوز أن يكون ذلك من باب التّنازع ، ولا أثر للموصول في منع ذلك .

ولا يقال: إن«أن» والفعل لا تضمر فلا يجوز التنازع ، لأن من شرط باب التنازع صحة عمل المهمل في الضمير .

= وفي ط : « يعني » بـالياء والعين ، تحـريف صـوابـه من المخـطوطـات والمراجع السابقة .

وفي ط والمخطوطات : « يصبو » مكان : « تصبي » .

(١) لعاتكة بنت عبد المطلب .

من شـواهد : شـرح شـذور الـذهب /٣٧٣، والمغنى ٢/٦٧٦،والعيني ١١/٣، والتصريح ١/٣٢٠، وابن عقيل ١/١٨٤، والهمع والـدرر رقم ١٥١٩، والأشموني ٢/١٠٦.

(٢) من شواهد المقرب ١/٢٥١ .

(٣) الجنّ /٧.

لأنا نقول : لا يمتنع أن يعود الضمير على مثل ذلك. ومنه قوله تعالى : ﴿ **وأن تصوموا خَيْرٌ لَكُمْ** ﴾[١] وقوله تعالى : ﴿ **وأن تعفوا أَقْرَبُ للتَّقْوى** ﴾[٢] .

وكان أيضاً تقدّم لي مع الشيخ علاء الدين مثل ذلك في قوله تعالى : ﴿ **ربّنا وآتنا ما وَعَدْتَنا على رُسُلِكَ** ﴾[٣] وأنه يجوز أن يكون من ذلك على تقدير : على ألسنة رُسُلك .

وإذا استقرّ جواز التنازع في الآية فاعلم أنه على إعمال الثاني . والقاعدة في مثل ذلك أن الأول إذا طلب منصوباً حذف على المختار إن كان مما يجوز الاستغناءُ عنه ، ولكن بقي النّظر ، هل نقدّره ضميراً أو ظاهرا ؟ الأولى أن نقدره مضمراً ، لأن ذلك شأن باب التنازع .

فإن قلت : قد تقرر أنه متى دار الأمر بين شيئين ، وكان أحدهما هو الأصل وجب المصير إليه .

قلت : نعم الأمر كذلك إلا لعارض . وههنا ثَمَّ ما يمنع من ذلك ، وهو أنه إذا كان من باب التّنازع وجب القول بأن الأول ضمير ، وساغ لتشبث الجملة الثانية بالأولى ، ولم يقبح من جهة أنه ليس

---

(١) البقرة / ١٨٤ .

(٢) البقرة / ٢٣٧ .

(٣) آل عمران / ١٩٤ .

مذكوراً لفظاً ، ولو لم يكن كذلك لاستحالت المسألة، ولم يكن إذ ذاك من باب التّنازع .

وهذا فرق ما بين المحذوف للدّلالة أو التفسير. فتنبّه لذلك فإني لم أجد أحداً نبّه عليه .

ومِمّا يُقوّي ذلك منع النحاة كـ «الخفاف»[1] في الشّرح التنازعَ في الحال والتمييز ، فلا يقال : جاء زيد وقعد عمرو ضاحكاً ، على التّنازع .

والسّبب في ذلك :أنه لا بد في التّنازع من أنك إذا أعملت الواحد أَضمرت في الآخر ، إما تحذفهُ وإما تُبْقيه ، وإلاَّ فلا شك أنه يجوز [١٢٣/] جاء / زيد وقعد عمرو ضاحكاً على أنك حذفت من الأوّل لدلالة الثاني عليه .

هذا ما لا أعتقد فيه خلافاً . انتهى .

---

(١) الخفاف : « هو أبو بكر بن يعقوب بن سالم النّحوي الشاغوري ، شهاب الدين .
كان من تلامذة ابن مالك ، كان ماهراً في العلوم حتى كان يلقي ثلاثين درساً في ثلاثين علماً :
وكان شرح التسهيل لابن مالك عنده كاملاً ، فأخذه معه ، وتوجّه إلى اليمن غضباً على أهل دمشق ، وبقي الشرح مخروماً بين أظهر النـاس في هذه البلاد .انظر البغية ١ /٤٧٣ .

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته ، ومن خطه نقلت : سئل شيخنا أبو حيان : هل يجوز مثل : قام زيدٌ وعمرُو وبكرٌ وخالدٌ كلهم، فأفتى بالجواز قياساً على التثنية، قال :

٥٦١= * أُلاك بَنُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كِلَيْهِما *

وقياساً على النّعت نحو : قام زيد وعمرو وبكر العقلاء لاشتراكهما في أنهما تابعان بغير واسطة ، انتهى .

قال ابن مكتوم : ويقتضي النظر عدم الجواز ، لأن مثل ذلك لا يحتاج إلى التأكيد لكونه نصّاً في المراد منه . فليتأمل .

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

وفي هذه التّذكرة ، قال ابن الأبرش[1] : سألني الوزير أبو الحسين بن سراج عن قول طُفيل :

(١) ابن الأبرش هو : خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم ابن الأبرش الأندلسي.
مات بقرطبة في ذي القعدة ٥٣٢ هـ . انظر البغية ١/ ٧٥٧.

٥٦٢ = وراكضةٍ مَا تَسْتَجِنُّ بِجُنَّـةٍ بَعِيرَ حِلَالٍ غادَرْتُهُ مُجَعْفَـل [1]

فقال ألم تقل النُّحاة : إن اسم الفاعل إذا وُصِف بطل عملُه وقد وصف هـذا بقولـه : « ما تستجن بجُنَّـة » ، وأعمـل في « بعيـر ، حلال » ، وكان يجب أن لا يعمل .

قلت له : الذي قال ذلك قال : إذا نوى الأعمال قبل الصّفـة وكذلك فعل هنا .فاستحسنه .

قال ابن الأبرش :ثم إني رأيت لابن جني أن هـذه الجملة في مـوضع نصب على الحـال من الضمير في راكضـة .وليست بصفة ، انتهى .

(١) ديوانه / ٦٨ من قصيدة مطلعها :
عشيتُ بقُرًا فرْط حَوْلٍ مُكَمَّلِ مغانِـي دارٍ من سـعاد ومـنزلِ
من شـواهد : الأمـالي للقـالي ١/ ١٠٤ ، والمخصص ١٤٧/٧ .
هذا ورواية الشاهد في الديوان : «راجعته» مكان : « غادرته » ، والحِلال بكسر الحاء : مركب من مراكب النساء ، وجعفله : قلبه وجعفل المتاع : قلبه ، وجعل بعضه على بعض .

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

وفي (التذكرة) المذكورة ، قال عالي [١] بن عثمان بن جني سألت أبي عن إعراب قوله :

٥٦٣ = غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ يَنْقضِي بالهَمِّ والحَزَنِ [٢]

فأجاب : إن المقصود ذَمّ الزمان الذي هذه حاله ، كأنه قال : « زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه » ، « فزمان » مبتدأ وما بعده صفة له ، و « غير » خبر للزّمان ، ثم حذفت المبتدأ مع صفته ، وجعلت إظهار الهاء مؤذناً بالمحذوف / لأنك إنما جئت بالهاء لمّا [٣/٤] تقدّمها ذِكْرُ ما تَرْجِعُ إليه ، فصار اللفظ بين الحذف والإظهار :

غَيْرُ مأسوفٍ على زمن ينقضي بالهم والحزن .

قال : وإن شئت قلت : إنه محمول على المعنى ، كما حملت : «أقل امرأة تقول ذلك» على المعنى ، فلم تذكر في اللفظ

---

(١) يكنى أبا سعد بن أبي الفتح كان مثل أبيه نحوياً أديباً .
مات سنة سبع أو ثمان وخمسين وأربعمائة . انظر البغية ١ / ٢٢٤

(٢) لأبي نواس ، وبعده :
إنما يرجو الحياةَ فتًى عاش في أمْنٍ من المِحَنِ
من شواهد : التصريح ١ / ٢٣٩ ، وابن عقيل ١ / ٨٩، والخزانة ١ /١٦٧ ، والهمع والدرر رقم ٣١٢ ، والأشموني ١ / ١٩١ .

خبرًا لأقل ، إنه مبتدأ وقد أضفت أقل إلى امرأة ، ووصفت المرأة بـ « تقول ذلك » ، كأنك قلت قَلّ امرأة تقول ذاك ، فلم يحتج أقل إلى خبر ، لأنها في معنى : قَلّ .

وكذلك حمل سيبويه على المعنى قول من قال : « خطيئة يوم لا أراك فيه » ، على معنى : « يوم خطأ يوم لا أراك فيه .

وما حمل على المعنى كثير في القرآن وفصيح الكلام . انتهى كلام أبي الفتح رحمه الله .

وقال ابن الحاجب في إعرابه : لا يصحّ أن يكون عامل لفظي هنا يعمل في « غير » وإذا لم يكن عامل لفظي ، فإمّا أن يكون مبتدأً ، وإمّا أن يكون خبراً ، فلا يصحّ أن يكون مبتدأً ، لأنه لا خبر له ، لأن الخبر إما أن يكون ثابتا أو محذوفا .

الثابت لا يستقيم لأنه إما على « زَمَن » وإما « ينقضي » ، وكلاهما مفسدٌ للمعنى .

وأيضاً فإنك إذا جعلته مبتدأً لم يكن بدٌّ من أن تقدّر قبله موصوفاً ، وإذا قدّرت قبله موصوفاً لم يكن بدٌّ من أن يكون « غير » له ، و « غير » ههنا ليست له ، وإنما هي لـ « زمن » ، ألا ترى أنّك لو قلت : رجل غيرك مَرَّ بي لكان في « غير » ضمير عائد على رجل .

ولو قلت : « رجل غَيْرُ متأسف على امرأة مرّ بي » لم يستقم ،

لأن غيراً لمّا جعلْتَهُ في المعنى للمرأة خرج عن أن يكون صفةً لما قبله .

ولو قلت : « رجل غير متأسف عليه مرّ بي » جاز ، لأنه في المعنى للضمير، والضمير عائد على المبتدأ فاستقام ، فتبيّن أيضاً أنه لا يكون مبتدأ لذلك .

وإن جعلت الخبر محذوفاً لا يستقيم لأمرين :

أحدهما : أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

والآخر : أنه لا قرينة تشعر بحذفه . ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة .

وإن جعلته خبر مبتدأ مقدّر لم يستقم لأمور :

منها : أنك إذا جعلته خبراً لم يكن بدٌّ من ضمير يعود منه إلى المبتدأ ، لأنه في معنى مغاير ، ولا ضمير ، فلا يصح أن يكون خبراً . [٣/٢٥]

الثاني : أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

الثالث : أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ، ولا قرينة فتبيّن إشكال إعرابه كذلك .

وأوْلى ما يقال فيه : إنه أوقع المظهر موقع المضمر لمّا حذف المبتدأ من أوّل الكلام ، فكان التقدير : « زمن ينقضي بالهم والحزن

غير مأسوف عليه » . فلمّا حذف المبتدأ من غير قرينة تشعر به أتى به ظاهراً مكان المضمر فصارت العبارة فيه كذلك ، وهو وجه حسن ، ولا بُعْدَ في مثل ذلك ، فإن العرب تجيز : إنْ يكْرمني زيدٌ إنّي أكرمُه ، وتقديره : إنّي أكرم زيداً إن يكرمني ، فقد أوقعت زيداً مقام الضّمير لّما أخرته عن الظّاهر ، فتبيّن لك اتساعهم في مثل ذلك .

وعكسه[١] : أن يقال : إنهم استعملوا غيراً بمعنى « لا » ، كما استعملوا « لا » بمعنى « غير » ، وذلك واسعٌ في كلامهم ، فكأنه قال : لا تأسفْ على زمن هذه صفته .

ويدلّ على إستعمالهم غيراً بمعنى « لا » قولهم : « زيد عمراً غير ضارب »،ولا يقولون : « زيدٌ عمراً مثل ضارب » ، لأن المضاف لا يعمل فيما قبل المضاف إليه، ولكنه لما كان «غير» تحمل على «لا» جاز فيها ما لا يجوز في « مثل » ، وإن كان بابُهما واحداً ، فإذا كانوا استعملوا: « أقل رجل يقول ذلك » بمعنى النفي مع بعده عنه بعض البعد ، فلأن يستعملوا « غيراً » بمعنى « لا » مع موافقتها « لا » في المعنى أجدر .

فإن قيل : فإذا قدرتموه بمعنى « لا » فلا بُدّ له من إعراب من حيث إنه اسم ، فما إعرابه ؟ .

قلنا : إعرابه كإعراب : «أقلّ رجل يقول ذاك » فهو مبتدأ لا خبر

---

(١) في ط : «وعكسه ويحتمل » بزيادة : « ويحتمل » .

له استغناءً عنه لأن المعنى : ما رجل يقول ذاك . فإذا كان كذلك صح المعنى من غير احتياج إلى خبر،ولا استنكار بمبتدأ لا خبر له ، إذا كان المعنى بمعنى جملة مستقلّة كقولهم : أقائم الزيدان ، فإنه بالإجماع مبتدأ،ولا مقدّر محذوف والزيدان فاعل به ، فهذا مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير ، وإنما استقام ، لأنه في معنى : أيقوم الزيدان .

وكذلك قول بعض النّحويّين في مثل : دراك ، ونزال أنه مبتدأ وفاعله /مضمر،ولا خبر له لاستقامة المعنى من حيث كان معناه : انْزل [٣/٦ وهذا هو الصحيح فيه .

وقد ذهب كثيرٌ : إلى أنه منصوب انتصاب مصدر كأنه قيل في نزال : انزل نزولاً .

وهذا عندي ضعيف ، لأنه لو كان كذلك وجب أن يكون معربا بمثابة:سَقَياً وَرَعْياً ، ونحن نفرّق بين سقيا وبين نزال ، فكيف يمكن حملهما على إعراب واحد ؟ وهو أن يكونا مصدرين مع أن أحدهما معرب والآخر مبنيّ ـ والله أعلم .

وقال ابن مكتوم في موضع آخر من (تذكرته):«مأسوف » مفعول من الأسف وهو الحزن و « على » متعلق به كفولك : أسفت على كذا أسفاً ، وحزنت عليه حُزْنَا ، ولهفت عليه لَهْفاً ، وأسيت عليه أَسًى .

وموضع قوله : « بالهم » نَصْبُ على الحال ، والتقدير :

يتقضى مشوباً بالهمّ ، و « غير » رفع بالابتداء . ولمّا أضيفت إلى اسم المفعول ، وهو مسند إلى الجارّ والمجرور استغنى المبتدأ عن خبر ، كما إستغنى قائم ومضروب غلاماك عن خبر ، من حيث سدّ الاسمُ المرفوع بهما مسدّ الخبر ، لأن « قائم » و « مضروب » قاما مقام ، يقوم ويضرب ، فتنزل كُلّ واحد منهما مع المرفوع به منزلة الجُملة .

وكذلك إذا أسندت اسم المفعول إلى الجار والمجرور سد الجار والمجرور مسد الاسم الذي يرتفع به كقولك : أَيُحْزَن على زيد وما يُؤْسف على عمرو .

فلما كانت « غير » للمخالفة في الوصْف جرت لذلك مجرى حرف النفي ، وأضيفت إلى اسم المفعول وهو مسند إلى الجارّ والمجرور، والمتضايفان بمنزلة الاسم الواحد سدّ ذلك مسدّ الجملة حيث أفاد قولك : « غير مأسوف على زيد » ما يفيده قولك : ما يُؤْسف على زيد » .

قال أبو حيان : ونظيره في الإعراب قول المتنبي :

٥٦٤ = ليس بالمنكَرِ إنْ بَرَّزْتَ سَبْقاً
غير مدفوعٍ عن السّبق العِرابُ[1]

* * *

(١) انظر ديوان المتنبّي ١ /٢٦٣ .

[نصب « مقالة » في بيت النابغة]

قال ابن مكتوم في تذكرته :

ذكر لي شيخنا أبو حيّان : أن بعض الطّلبة سأل ابن الأخضر[(١)] عن نصب « مقالةً » في قول الشاعر :

٥٦٥ = * مقالةً أنْ قد قُلْتَ[(٢)] * / [٣ / ٢٧]

فأنشده ابن الأخضر :

٥٦٦ = * ولا تَصْحَبِ الأردى فَتَرْدى مع الرَّدى *

قال : فكرّر الطالب عليه السّؤال ، وذلك بحضرة ابن الأبرش فقال ابن الأبرش : قد أجابك لو عقلت .

قال ابن مكتوم : وذكر لي شيخنا أنه كوتب بذلك من (غزّة)، وأنه أجاب عن ذلك علِى الفور بما حاصله : أن مقالةً بدل من فاعل

---

(١) عليّ بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران أبو الحسن بن الأخضر الإشبيليّ .
كان مقدّماً في العربيّة . توفي بأشبيلية ليلة الخميس التاسع عشر من شهر رجب ٥١٤ هـ . انظر البغية ٢ / ١٧٤ .

(٢) قطعة من بيت للنابغة ديوانه / ١٦٥ والبيت بتمامه :

مقالةً أنْ قد قلْت سوف أنالُه	وذلك مـن تلقـاء مثلك رائِـعُ

فِعْل في بيت قبل البيت الذي هي فيه ،وهو قول النّابغة الذبّياني :

أتــاني أَبَيْت اللّعن أنـك لُمْتني   وتلك الّتي تَسْتَكُّ منها المسامِعُ

* مقالة أن قد قُلْتَ *

فمقالةً بدل من فاعل « أتاني » وهو « أنك لمتني » وهي تروي بـالرفـع والنصب. فمن رفع فـظاهرٌ ، ومن نصب بنـاهـا على الفتـح لإضـافتها إلى مبنيّ. وصـار ذلك نـظير قـوله تعـالى : ﴿ لقد تَقَـطَّع بَيْنَكُمْ ﴾ [١] و ﴿ مِثْلَ ما أَنَّكم تَنْطِقُونَ ﴾ [٢] .

وقول الشاعر :

٥٦٧ = * مِثْل ما أَثْمر حُمَّاضُ الجَبَلْ [٣] *

٥٦٨ = * وإذ مـــا مثلهـم بـشـــر [٤] *

٥٦٩ = * لم يمنع الشّرب منها غير أن نَطقت [٥] *

---

(١) الأنعام / ٩٤.

(٢) الذاريات /٢٣ .

(٣) صدره :

* فتداعى مَنْخـراه بدمٍ *

قال الأزهري : الحُماض : بقْلة بريّة تنبت أيام الربيع في مسايـل الماء ، ولها ثمرة حمراء ، وهي من ذكورالبقل .وأنشد ابن بريّ البيت الشاهد . انظر اللسان « حمض » .

(٤) سبق ذكره رقم ٢٠٧ ، ٣١٦ .

(٥) من شواهد سيبـويه ٣٦٩/١ ، وابن الشجـري ٢٦/١ ، ٦٤/٢ والخزانـة ٤٥/٢ ، ١٤٤/٣ ، ١٥٢ ، والتصريح ١٥/١ واللسان : وقل ، والهمع والدرر رقم ٨٧٠ ونسق لأبي قيس بن الأسلت أو لقيس بن رفاعة أو لرجل من كنانة .

انتهى معنى جـواب شيخنـا وهـو محكى عن أبي الحجّاج الأعلم .

وفي هذا الجواب نظرٌ فإنهم نصّوا على أنه ليس كلّ ما يضاف إلى مبنّي يجوز بناؤه ، وإنما ذلك مخصوصٌ بما كان مبهماً نحو « غير » و « مثل » و « بين » و « دون » و « حين » ، ونحوها وقد ذكرت له ذلك بعد فأذْعَنَ له .

فإن كان ابن الأخضر أراد ذلك ففيه ما ذكرناه ، وإن كان أراد غيره فيفكر في وجهه . انتهى .

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

قال ابن مكتوم سألني بعض الأصحاب عن نصب يمين وشمال في قول أبي الطّيب المتنبي :

٥٧٠ = وَأُقْسِم لو صَلَحْتَ يَمِيْنَ شَيْءٍ ... لمـا صَلَح العِبادُ لـه شِمَالا [(١)] /[٣ / ٨

(١) انظر ديوانه ٣ /٣٤٨ من قصيدة مطلعها :
بقائِي شاءَ ليس هُمُ ارتحالا ... وحُسْـنَ الصَّبر زمُّـوا لا الجِمالا
ومعنى الشاهد : أن المتنبي يفضّل ممدوحه على جميع الناس ويقول : إنه لو كان يمين شيء ما صلح الناس كلهم أن يكونوا شمالاً لذلك الشيء ، وفي مثل هذا المعنى يقول أبو النجم :
لـو كـان خلقُ الله جنبـاً واحـداً ... وكنْتَ في جـنبٍ لـكُنْـت زائـدا
نباهةً ونائلاً ووالِدا
انظر شرح البرقوقي هامش الديوان

فأعربتهما تمييزين ، ثم ظهر لي بعد ذلك أنهما حالان .

وذاكرت بذلك شيخنا الأستاذ أبا حيّان ، فقال لي : سألني شيخنا بهاء الدين بن النّحاس عن نصبهما ، فقلت له على الحال كقولي : «أصَلحَ[1] لك غلاماً وتلميذاً ؟ فقال يظهر لي : أنه تمييز. قلت له : التّمييز الذي على تمام الكلام ، وهذا البيت منه على تقديرك ، لا بُدَّ أن يكون منقولاً من فاعل أو من مفعول على رأى[2] ، وهذا لا يصلح[3] فيه ذلك ولا في قولي أصلح لك تلميذاً؟ فقال يصح[4] : أن يقدر : يصلُح لك تِلْمذيّ فقلت له : لفظ التلميذ هو الفاعل أو المفعول ، والتلمذ مصدر ، ولو قدرناه : يصلح لك تلمذي لم يكن معناه معنى : أصلح لك تلمذًا .

قال : وحكى لي الشيخ بهاء الدين أن بعضهم حكى عن المخلص الطّوخي أنه أعربه خبر صلح ، وجعلها من أخوات صار ، وبمعناها .

قلت له : هذا لم يثبت عن أهل اللسان فيما علمناه ، فلا نقول به ، انتهى كلام أبي حيّان.

(١) في ط : « صلح » بدون ألف في أوّله .

(٢) في ط : « رائي » تحريف .

(٣) في النسخ المخطوطة : «لا يصح » بدون لام .

(٤) في ط : « يصح لك » بزيادة لك ، والتصويب من النسخ المخطوطة .

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

في (تذكرة) ابن مكتوم قال الشيخ جمال الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبّي في شرحه لمفصل الزّمخشري ، وانتهى فيه إلى قوله :

الوزن الرابع عشر نجده في المصادر في قول الحسن البصريّ : « كأنّك بالدُّنيا لم تَكُن وبالآخرة لم تَزَل » يحتمل الضّمير في « تكن » أن يكون للمخاطب ، وأن يكون للدّنيا ، وكذا الضمير في لم تَزَلْ ، وتقديره على الأول : كأنك لم تَكُن بالدّنيا ،ويكون التّشبيه في الحقيقة للحالين لا للذي له الحال .

ومثله كأن زيداً قائم ، فقد ظهر أن التشبيه لا يفارق « كأن » ، وليس قول من قال :إنها تكون للتشبيه إذا كان خبرها اسماً ، وأما إذا كان فعلاً أو ظرفاً أو حرف جرفظنٌّ وتخيُّلٌ ليس بشيء ، لأن ما ذكرنا من التأويل لا يُبْقي إشكالاً ، وَجَرْيُها على حقيقتها أَوْلى ، وتقديره : إن حالك في الدنيا شِبْهُ حالِك زائلاً عنها ، وكأن حالَكَ في الآخرة الكائنة عن حالك في الدنيا بحالة لم تَزَلْ في الآخرة . والأوّل أولى .

فإذا كان الضّمير للمخاطب يكون « بالدنيا » ظَرْفاً ، وكان تامة وهي خبر كأنّ .

وإذا جعلت الضّمير في تكن للدنيا ، فيحتمل أن يكون

« بالدنيا » الخبر « ولم يكن » في موضع نصب على الحال من الدنيا ، أو على أنه صفة لمحذوف إذا لم يجوّز أن تقع الماضيةُ حالاً بجعلها صفة ، تقديره : دنيا لم تكن / ونصب دنيا على الحال ، وإمّا على تقدير واو الحال ، وكذا لم تزل . [١٢٩/

فإن قيل : إن بالدنيا لا يتّم به الكلام والحال فضلة .

فالجواب : أن من الفضلات ما لا يتّم الكلام إلاَّ به كقوله تعالى : ﴿ **فما لَهُم عن التَّذْكِرة مُعْرِضين** ﴾(١) فمعرضين حال من الضّمير المخفوض ، ولا يستغنى الكلام عنها ، لأن الاستفهام في المعنى إنما هو عنها .

ومما يبيّن ذلك أيضاً قولهم : ما زلت بزيد حتى فعل ، لا يتم الكلام بقولك بزيد .

ومما يبيّن صحة الحال جواز دخول الواو فتقول : كأنك بالشمس وقد طلعت .

وعلى ذلك يحمل قول الحريري : « كأني بك تنحطّ ، يكون بك الخبر وتنحط » جاء في هذا هو الوجه .

وخرّجه المطرزي في (شرح المقامات) : كأني أبصر بك إلاَّ أنه ترك الفعل لدلالة الحال .

(١)المدثر / ٤٩ .

وما ذكرته أولى ، لأن فيما ذكره إضمار فعل وزيادة حرف جرّ لا يحتاج إليه فيما ذكرت ، انتهى .

[مسائل من تذكرة ابن مكتوم]

وفي تذكرة ابن مكتوم ، قال ابن جني في تعليقة من تعاليقه : أنشدنا أبو عليّ لمخلد الموصلي يهجو طفيلياً .

٥٧١= لو طُبِخت قْدرٌ على فَرْسَخٍ أو بذُرى ثَغْرٍ بأعلى التنور
وكان يحمي القِدْر كُلّ الورى بكل ماضي الحدّ عَضْبٍ بَتُور
وكُنْت في السِّند لَوافَيْتَها يا عَالِمَ الغيبِ بما في القُدُور

ثم سألنا عن قوله : « يا عالم الغيب بما في القدور » أين موضع السؤال منه؟فرجعنا إليه فقال قوله:«بما في القدور»بدلٌ من الغيب، وعالم هنا بمعنى عارف الذي يتعدّى إلى مفعول واحد والتقدير : ياعالماً بما في القدور مثل: ياضارِبَ زيدٍ أخا عمرو،تقديره: يا ضارباً أخا عمرٍو ، ولا يكون بما في القدور مفعولاً ثانياً لعالم الذي بمعنى عارف ، لأنك تقول عرفت زيداً فقوله : « بما في القدور » مفعول به ، تقول:علمت زيداً ، وعلمت بزيد .

* * *

وفيها قال ابن جنّي آخر بيت ألقاه أبو علي على أصحابه

---

(١) في ط : « أو يدري تفرقا » وفي بعض النسخ المخطوطة : « أو يدري تعربا » ، وفي هامش ط : « كذا ولعله « أو بذري نيق » . والصواب من نسخة الأزهر .

٣/١٣٠] قوله . /

٥٧٢= لم يطيقوا أن ينزلوا فنزلنا
وأخو الحرب من أطاق النزولا

ولم يذكر شيئاً ، وقال : سلني عنه في وقت آخر .

قال ابن جنّي : اكتفى بالمسبب عن السّبب ، لأن تقديره : فأطقنا قبولنا .

* * *

وفيها قال ابن جني - دخلت على أبي يوماً وبين يديه كانون ، فقال لي كيف تبني من ضرب مثل كانون على رأي من جعله من : الكنّ وعلى رأي من جعله من كون الكانون ، فقلت : إذا أخذته من الكن تقول : ضاروب . وتوقفت في الآخر ، فقال : ضربون لأن كانون على هذا فعلون .

وفيها قال ابن جنّي جرى حديث مَبْرمان عند أبي علي فقال : ذكر مبرمان أنه سأله المبرّد عن قوله :

٥٧٧ = * فغضّ الطّرف *(١)

فقال : إن كنت تلّفظت بها وحدها أوَّلا ، فإني أُجوّز فيها الأوجه

(١) قطعة من بين لجرير ديوانه /٦٣ والبيت بتمامه :
فغض الطرف إنك من نُمَير   فلا كعبا بلغت ولا كلابا
وانظر اللسان : « غضض » .

الثلاثة مثل: مُدَّ،ومدُّ ومدِّ ، والرّفع على هذا أجود ، ثم دخلت الألف واللام في الاسم الذي يليها ، وقد حركت الضاد لالتقاء الساكنين بالضم للإتباع .

فإن أوليتها اسماً فيه الألف واللاّم قبل أن تحرّك الضاد الثّانية ، فإني أجوّز الكسر،ولا أجوّز الضّم ، لأن التّحريك الآن للسّاكن الثالث وهو لام التعريف ، ولا يصحّ فيه إتباع ، لأن التحريك من الثّالث لا من الثّاني قال : فقال لي المبرد : ما كان عندي أن الآخر يفهم مثل هذا .

* * * *

وفيها قال ابن جنّي : قال أبو علي الفارسي : سألت ابن خالويه بالشّام عن مسألة فما عرف السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرّات وهو كيف تبني من وأي مثل كوكب على قراءة من قرأ : « قَدَ افْلَح »[١] بفتح الدّال على تخفيف الهمزة وإلقاء حركتها على ما قبلها ، ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه إلى نفسك .

وجوابها : أنه في الأصل : « وَوْأَيٌ » نحو : كَوْكب ، فانقلبت الياء الفاً لتحرّكها وإنفتاح ما قبلها فصار: « وَوْأا » ، ثم خففت الهمزة فألقيت حركتها على الواو السّاكنة / فصار: « ووا » ، واجتمع معك [٢١/٣

(١) المؤمنون /١ . وهي قراءة : ورش ، وابن ذكوان ، وحفص ، وإدريس . انظر قراءة رقم ٥٦٧٥ من معجم القراءات .

واوان في الأول، فقلبت الأولى همزة فصار أوا ، ثم جمعته بالواو والنون : أويون مثل مُصْطَفيُون في الأصل ، فانقلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار أواون ، فاجتمع ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار أَوَوْنَ مثل : مُصْطَفَوْنَ ، ثم أضفته إلى نفسك فقلت : أَوَوْي ، وحذفت النّون لأنها لا تجمع مع الإضافة فاجتمع حرفا علة وسبق أحدهما بالسكون فقلبته ياء وأدغمته ياءً بعدها فصار أوِيّ ، وهو الجواب .

* * *

[أبو عليّ الفارسي يناقش تلاميذه في بعض المسائل]

قال ابن جنّي : أنشد أبو عليّ للمتنبي[١] .

٥٧٣ = مِنْ كُلّ من ضاق الفضاءُ بِجَيْشِه
حتى ثَوى، فحواه لَحْدٌ ضَيِّقُ[٢]

وقال لأصحابه : كم مجروراً في هذا البيت ؟ .

فقال بعض الحاضرين : خمسة ، وقلت أنا : ستّة ، فتعجّبوا

---

(١) في ط فقط : « المتنبي » بدون لام الجرّ تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) من قصيدته المشهورة التي قالها في صباه يمدح بها أبا المنتصر شجاع بن محمد بن أوس . . . الأزدي ، ومطلعها :
أرق على أرَقٍ ومثلي يأرقُ		وجوى يزيدُ وعبرَة تترقرق
انظر ديوانه / ٧٥ .

من قولي ، وقالوا قد عرفنا « كل » و « من » و « جيش » و« الهاء » المتصلة به « وثوى » ، فأين الآخر ؟ قلت : الجملة من الفعل والفاعل ، وهي « ضاق الفضاء » ، لأن مَنْ نكرة غير موصولة،لأن كُلًّا لا يضاف إلَّا إلى النّكرة التي في معنى الجنس.وضاق الفضاء مجرور الموضع ، لأنه صفة لـ « مَن » قال الشيخ : هو كما قال .

* * *

: قال ابن جنّي سأل بعضهم الشيخ أبا علي عن قولنا : زيد منطلق ، فقال : زيدٌ معرفة ، ومنطلق نكرة ، والمنطلق هو زيد نفسه ، فكيف صار معرفةً ونكرةً في حين واحد؟

فأجاب بأن العين واحدة،والحال مختلفة ، ومعنى هذا أن « منطلق » هو زيد عيناً ، ولكن فيه بيان حال ، وإخبار ما هو مجهول غير زيد ، وهو الانطلاق .

* * *

: قال ابن جنّي : قال لنا أبو عليّ : سقط على فكري البارحة شيء جيّد يدلّ على شدة اتصال تاء التأنيث بالكلمة وهو قولك : دحرجة وبابه .

ووجه الاستدلال من ذلك :أنه قد ثبت أن المشتقّ يجب أن يكون لفظه مخالفاً للفظ المشتقّ منه ، لأنه لو كان مثله ،ولم يكن مخالفاً له كان إياه ، ولم يكن أحدهما بأن يجعل أصلاً أولى من الآخر ، وقد بيّنت أن

الفعل مشتقٌّ من المصدر ، فيجب أن يكون لفظهما مخالفاً، ولا مخالفة بين دحرج الذي هو فعل ماض مشتقّ وبين دحرجة إلَّا بالتاء. ولو / [١٣٢/٢] جعلتها منفصلةً زال الخلاف بينهما ، فدلّ هذا على شدّة اتصال التاء بها ،وللتاء تأثيرٌ في تغيير الكلمة ، ألا ترى أنك تقول : ليس في الكلام مَفْعل نحو مَكْرم ، وتجد هذا المثال مع تاء التأنيث نحو المَقْبَرَة .

قال بعض الحاضرين : مضرب مثل ضَرَب ، فعبس وجهه وقال : أتريد تغييراً أكثر من التحريك والتسكين ؟

* * *

: قال ابن جنّي : سألْنا أبا عليٍّ عن قولنا : « إن لم يفعل » ما العامل في يفعل فقال : « لَمْ » فقلت ، فـ« إنْ » للشّرط ، والمعنى عليه،فما عملها ؟ قال : إنها عاملة في لم يفعل كلّها بمجموعها ، لأن « لم » تنزلت منزلة بعض أجزائه .ـ

والدّليل على صحة هذا قول سيبويه : زيداً لم أضرب ، وحرف النّفي لا يعمل ما بعده فيما قبله إلاَّ « إنْ لم » ، تَنزَّلَتْ منزلة بعض الفعل ،فعمل كما عمل لو لم يكن معه «لم»، ولا خلاف ولا إشكال في جواز : « إنْ لم يفعل » ، والجازم لا يدخل على الجازم ، كما لا يدخل النّاصب على الناصب ، ولا الجارّ على الجار، إذ الحرف لا يكون وحده معمولاً ، ولا بدّ من هذا التنزيل .ولكن لا علامة لجزم إنْ في اللفظ ، وإنما هو مجزوم الموضع بإنْ .

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

قال ابن مكتوم في تذكرته :

قال جرير يرثي عمر بن عبد العزيز :

٥٧٤= الشَّمسُ طـالعةٌ ليست بكـاسفة
تَبْكي عليك نُجُومَ اللّيل والقمرا[1]

اختلف الرُّواة في رواية هذا البيت، فرواه البصريّـون هكذا، ورواه الكوفيون :

* الشّمس كاسفة ليست بطالعة *

ورواه بعض الرواة .

* تَبْكي عليك نجومُ اللّيل والقمرا *

برفع « نجوم » ونصب « القمر » .

ورواه بعضهم بنصبهما معاً .

وقـد اختلف أصحاب المعـاني وأهـل العلم من الـرواة وذوو

(١) من قصيدة يرثي بها عمر بن عبد العزيز ، ومطلعها
تَنْعَى النّعـاةُ أميـرَ المؤمنين لنـا   يـا خَيْـر من حـجّ بيتِ الله واعْتَمَـرا
انظر ديوان جرير / ٢٣٥ .

المعرفة من النّحاة في تفسير وجوه هذه الرّوايات ، وقياسها في العربيّة . فأمّا من روى :

* الشمس طالعة ليست بكاسفة *

فإنه ينصب نجومَ الليل بـ « كاسفة » ويعطف « القمر » عليها و « تبكي » يحتمل أن يكون في موضع رفع على أنه خبر بعد خبر ، ويحتمل أن يكون في موضع نصب على الحال إمّا من الشمس وإمّا من اسم ليس .

١٣٣/٣] ونصب « نجومَ الليل » بكاسفةٍ / أشهر الجوابات، وأعرفها وأقربها مأخذاً .

والمعنى : أن الشمس لم تقو على كسف النّجوم والقمر ، لإظلامها وكُسوفها بسبب هذا المصاب العظيم .

وقيل : نجوم الليل والقمر منصوبان بـ « تبكي » نَصْب الظّرف أي تبكي عليك مدّة نُجوم اللّيل والقمر ، كما قالوا : لا أكلمك سعد العشيرة ، ولا أكلمك مسيرة ابن سعد ، والقارِظَين[1] ، ونحو ذلك .

وهذا الإعراب موافقٌ لرواية الكوفيين .

(١) القارظان : هما رجلان خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا فصارا مثلاً . والأصل : مدة غَيبة القارظين . انظر الأشموني ، وحاشية الصّبان ١٣٣/٢ .

* الشمس كاسفة ليست بطالعة *

وقيل : إن « نجوم الليل والقمر » منصوبان بتبكي نصب المفعول به ، ومعنى تبكي : تغلب في البكاء فهو من باب المغالب الآتي على فَاعَلْتُه ففعلتُه أفعُلُه بضم العين إلَّا في باب : وَعَدْتُ ، وَبِعْتُ ، ورميت فإنه يجيء على أفعِلة بكسر العين ، قالوا : وعلى هذا فيحتمل أن يراد بالنّجوم والقمر السادات والأماثل كما قال النابغة :

٥٧٥ = فإنّك شَمْسٌ والملُوكُ كواكِبٌ
إذا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُن كَوْكَبُ(١)

وأمّا من رفع « نجوم الليل » ، ونصب « القمر » ، فإن ذلك من باب المفعول معه نحو : استوى الماءُ والخَشبةَ .

وهذا الإعراب أيضاً موافق رواية الكوفيّين .

وذكر أبو نصر الحسن بن أسد الفارقيّ في رواية من نصب : نُجوم اللّيل والقمر » أنّ المعنى : تبكي عليك ونجومَ اللّيل والقمرَ ، أي تبكي الشَّمْسَ عليك مع نُجوم اللّيل والقمر ، فحذف الواو وهو يريدها ، وهو أغرب الوجوه المقولة في هذا البيت .

---

(١) من قصيدة يعتذر بها إلى النعمان بن المنذر ملك الحيرة ويمدحه ومطلعها .
أتاني أبيت اللعن أنّك لمُتْنَبِي   وتلك التي أهتمّ بها وأنْصَبُ
انظر الديوان / ٥٦ .

وأمّا رواية الكوفيين :

* الشَمْس كاسفةٌ ليست بطالعة *

فإنه استعظم أن تطلع الشّمس ولا تكسف لمثل هذا المصاب العظيم ، كما قالت الخارجيّة :

٥٧٦ = أيا شجر الخابور مـالك مُـورِقاً

كأنك لم تَجْـزع على ابن طَرِيفِ [1]

* * * *

(١) الشاهد لليلى بنت طريف ترثي أخاها الوليد بن طريف الشيباني ، وكان من رؤساء الخوارج ، قتله يزيد بن مزيد الشّيباني ، بعثه إليه الرشيد في جيش ويعده :

فتى لا يحب الزّاد إلّا من التّقى

ولا المـــال إلّا مــن قناً وسيوفِ

فقـدنـاه فقـــدان الربيــع وليتنـا

فـــديـنـــاه مــن ســاداتنـا بـألـــوفِ

من شواهد : المغنى ١/٤٧ ، وانظر حاشيـة الأمير على المغنى ١/٤٥ ، والهمع والدرر رقم ٤٩٤ .

والخابور : نهر بين رأس عين والفرات من أرض الجزيرة .

* * * *

انتهى بحمد الله تعالى ـ الجزء الخامس

ويليه ـ إن شاء الله تعالى ـ

الجزء السادس ـ وأوله

مسألة من تذكرة ابن مكتوم في قول ابن الطراوة في المقدّمات

فهرس شواهد الجزء الخامس

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فإن من خيرهم وأكرمهم أو خيرهم بتة أبو كرب	٤١٧	٤٢
= لـه متنتان خـطانـا كـما		
أكبّ عـلى سـاعـديْـه النِّمِـره	٤١٨	٤٦
= فكان مجـني دون مـن كنـت اتقـى		
ثلاث شخوص كاغبان ومعصـر	٤١٩	٤٨
= وإن كلاباً هذه عشرأ بـطن		
وأنت بريء من قبائلها العشر	٤٢٠	٤٩
= فـإن تـبـدلـت بـآدى آدا		
لم يـك ينـآد فـأمسى انـآدا	٤٢١	٥٠
فقد آراني أصل القعادا		
= أبصارهن إلى الشّبان مـاثلةٌ		
وقـد أراهنّ عنّي غـير صـدادِ	٤٢٢	٥١
= هجـرتك لا قـلًى مني ولكن		
رأيت بقـاء ودّك في الصـدود		
= كهجـر الحائمـات الوِرْد لمـّا		
رأت أن المـنيـة في الـورِود	٤٢٣	٥٩
= تفيض نفوسها ظمأ وتخشى		
حمـامـا فهي تنـظر من بعيـد		

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فيها خطوط من سوادٍ وبلق		
كـأنـه في الجلد تـوليـع البهقْ	٤٢٤	٦٣
= لو أن عصم عما يتين ويذبل		
سمعا حديثـك أنزلا الأوعـالا	٤٢٥	٦٥
= تذكّرت بشراً والسماكين أيْهما		
عليّ من الغيث استهلت مواطره	٤٢٦	٦٥
= تبسم عن مختلفــات ثُعْـلٍ		
أكَسّ لا عــذب ولا بــرتْــل	٤٢٧	٦٥
= فماحت به غر الثنايا مفلّجًا		
وسـما جلاعنـه الطلال مـوشّما	٤٢٨	٦٦
= هـم منعـوني إذ زيـادٌ كـأنما		
يـرى بي أخلاء بقـاع موضّعـا	٤٢٩	٦٧
* إلا إنّ جيراني العشية رائح *	٤٣٠	٦٧
أمن آل وَسْنى آخر الليل زائر		
ووادي العوير دونها والسواجرُ	٤٣١	٦٨
= تتابَعْنَ حتىّ لم تكن لي ريبةٌ		
ولم يــك عـماّ خيّــروا متعقّب	٤٣٢	٦٩

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فإن ترفقى يا هند فالرفق أيمن وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأم فأنت طلاق والطلاق عــزيمـةٌ ثلاثاً ومن يخـرُق أعق وأظلم	٤٥٦	١٠٤
= أخذنا بآفاق السّماء عليكُمُ لنا قمراها والنجوم الـطوالع	٤٥٧	١٠٧
= وقد عاد عذبُ الماء بحرا فزادني على ظمئى أن أبحرالمشرب العذبُ	٤٥٨	١١٠
شواهد في مسائل نحوية		
= وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والرسوم البلاقـــع	٤٥٩	١٢٢
= مازال قد عقدت يداه إزاره فسـما فـأدرك خمسـة الأشبار	٤٦٠	١٢٣
= تفقأ فوقه القلع السّـــواري وجنّ الخازباز بـه جنونـــــا	٤٦١	١٢٦
= فكان مجنى من كنت اتقــى ثلاث شخوص كاعبان ومعصـر	٤٦٢	١٢٩

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فـإنـك شـمس والملوك كـواكـب		
إذا طـلعـت لم يـبـد منهـن كـوكـب	٥٧٥	٣٠٩
= أيـا شـجـر الخـابـور مـالـك مـورقًـا		
كـأنـك لم تجـزع عـلى ابـن طـريـف	٥٧٦	٣١٠

فهرس الموضوعات

* * * *

انتهى بحمد الله الجزء الخامس

الأشباه والنظائر

في النحو

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء السادس

تحقيق

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأشباه والنظائر

في النحو

٦

الطبعة الأولى

١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

قال ابن مكتوم في تذكرته :

قال ابن الطّراوة في المقدّمات في قول سيبويه : « باب ما يحمل الاسمُ فيه على مرفوع ومنصوب » : كلامه في هذا الباب صحيحٌ، وعارضوه بأوهام كثيرة ، فوقفت عليها وعلى بعضها من كتب الشّارحين . وإنما أوقع لهم الشك توهّمهم أن الواو عاطفة ، ولم يعرضوا للجامعة بحرف ، وقد أشرت إليها في قوله : « ما مثل زيد ولا أخيه يقول ذاك » « ويقولان ذاك » على معتقدي في الواو ./ [٣ / ١٣٤]

وأظرف ما رأيت من هذا الجهل، قالوا: والجامعة شيءٌ نصّه الفسوّى[١] في (الإيضاح)[٢] ، فإنه بسط القول في التأنيث والتذكير فكان فيما ذَكَر : أَنّ التاء تحذف مع المؤنث من غير الحيوان، وعدّد منه ضروباً[٣] قال : « وجُمع الشّمس والقمر »[٤] ، فأدخله في باب ما

(١) الفسوى : هو أبو عليّ الفارسّي صاحب كتاب : « الإيضاح » و«فسا»: بلدة بفارس ، ومنها الثياب الفساوية .

(٢) انظر التكملة ، وهي الجزء الثاني من الإيضاح ١١٤ ، ١١٥

(٣) في ط فقط : « ضروبات » بزيادة التاء .

(٤) القيامة / ٩

يحذف منه التاء ، والأصل استعمالها ، ولم يفطن لما هو بسبيله من الواو الجامعة ، وأن التّاء لا تجوز هنا البتَّة .

وإنما اختبرتك بهذا لتعلم أن هذه الأصول التي أُغْفِلت من أوكد الواجبات إحكامها ، والأخذ بما يتوهّم فيه نقضُها وإبرامُها .

وهذه الحال نفسها هي أوقعت خواصّ أهل الأندلس في طرح الواو من قولك : « وصلّى اللهّ على محمد »؛ إذ توهموها عاطفة فاختلفت آراؤهم فيما وضعوا مكانَها ، واتّفقوا على إسقاطها تقصيرا بالسّلف، وتمرّساً بالخلف، مع العُجْبِ بأنفسهم، والْغفْلة عما تورّطوا فيه من جَهلهم .

ومن الحقّ على مَنْ لا يعلم أن يقتدي بمن تقدّمه ، ولا يرسل في الباطل قدمه ، لاسيما فيما نقلته الكافّة، وأطبقت عليه الأمة . انتهى .

[توجيه قراءة : إنّ هذان لساحران]

رأيت بخط ابن القمّاح ، قال ذكر القفطى في كتاب : (إنباهُ الرّواة على أنباء النّحاة[1]) : أن القاضي إسمعيل بن إسحاق سأل أبا الحسن محمد بن أحمد بن كيسان : ما وجه قراءة من قرأ «إنّ هذان لساحران[2] » على ما جرت به عادتك من الإغراب في الإعراب؟

(١) طبع بتحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل: طبع دار الكتب المصرية،وفي ط : انباء الرواه على أنباء، تحريف واضح .

(٢) طه / ٦٣ ، وهي قراءة نافع ، وابن عامر ، وحمزة ، وعاصم والكسائي =

فأطرق ابن كيسان مليًّا ، ثم قال : نجعلها مبنيّةً لا معربةً ، وقد استقام الأمر .

قال : فما علّة بنائها ؟ قال : لأن المفرد منها « هذا » وهو مبنىّ، والجمع هؤلاءِ، وهو مبنيّ، فتحمل التثنية على الوجهين، فأعجب القاضي ذلك، وقال:

ما أحسنه لو قال به أحد ؟ فقال ابن كيسان : ليقل به القاضي ، وقد حسُن .

[مسألة من كتاب : « سفر السعادة]

في كتاب (سفر السعادة وسفير الإفادة) للإمام علم الدين السّخاوي :

مسألة : سأل عنها علّي بن زيد الفصيحي، أبا محمد القاسم بن علي الحريريّ ، قال

ما يقول سيدنا أدام الله توفيقه في انتصاب لَفْظَى[1] بعض/ [٣ / ٣٥
الشعراء وهو قوله :

٥٧٧ = تُعَيِّرنا أننا عالةٌ ونحن صعاليكَ أنتم مُلوكَا

= وآخرين . وقد بلغت أوجه القراءة في هذه الآية تسعة أوجه . انظر قراءة رقم ٥١٩٧ في معجم القراءات .

(١) اللفظان هما : صعاليك ، وملوكا .

وعلى ماذا عطف قوله : « ونحن » ؟ وعلى أي وجه يعمل المُتَنبِّي وغيره من الشعراء نحو «أسمر مقبلها» ، و«أبيض مجردها[١] » ؟ وهل هما من الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين أوْلا ؟ فإن الشّريطة في الصفة المشبهة باسم الفاعل أن لا تكون جارية على يَفْعُل من فعلها نحو : حَسَنٌ وكريمٌ ، فإن حسناً ليس على وزنه يَحْسُن ، وأسْمر ليس[٢] على وزنه : يَسْمُر [٣] فإن اللغتين قد حُكِيتا ، وليس هذا شرطها .

تنعم[٤] بإيضاحها .

الجواب : اللّهم إنا نعوذ بك أن نعْنت كما نَستعيذُ بك[٥] أن نُعْنَت ، ونبوء إليك من أن نَفْضَح كما نستعصمك من أن نُفْضَح ، ونستمنحك بصيرةً تشغلنا بالمُهمّات عن التّرهاتُ ، وتنزّهنا عن التعلّم للمباهاة والمباراة ، ونسألك اللهم أن تجعلنا مِمّن إذا رأى حسنة رواها ، وإن عثر على سيئة واراها ، برحمتك يا أرحم الراحمين .

وقفت على السؤالين الملوّح بِسرّ[٦] مصدرهما ، وهُجْنة

(١) في القاموس : « جرد » : امرأة بضة الجُرْدة والمُجرّد ، والمجَرّد : أي بضة عند التجرّد .

(٢) كلمة : « ليس » سقطت من ط ، وهو تحريف .

(٣) في ط : فقط يسمر ويسمر» بتكرار يسمرُ تحريف

(٤) النّعمة بفتح النون : التنعيم ، ويقال : نعمّه الله تنعيماً وناعمه : فتنعّم . والنِّعمة : اليد والصنيعة والمنة ، وما أنعم به عليك . ومعنى العبارة : قدّم لنا مِنّةً بتوضيحها .

(٥) في ط فقط : « نستعيذك »

(٦) في ط فقط : « بشر » بالشين .

مصدرهما ، إذ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الأغلوطات ، وزجر عن تطلّب السّقطات والعثرات .

وكان ابن سيرين إذا سئل عن عويص اشمأزّ منه، وقال : سل أخاك إبليس عن هذا .

ومع هذا فإني كرهت ردّ السائل ، ولرُبّ عَيِيٍّ أفصح من لَسِن ، لاسيّما إذا لم يأت بِحَسن .

أمّا السؤال الأول فهو من مسائل المعاياة، وسُولةُ(١) الإعنات، ولا عيب أن يجهله النّحوي المدرّس(٢) فضلاً عمّن لا يدْعي ولا يُلْبِس .

وهو من الأبيات التي جرى فيها التّقديم والتأخير؛ لضرورة الشعر. وتقديره : تُعَيّرنا أننا عالةٌ صعاليكَ ملوكاً أنتم ونحن ،(وعالة) فيه جمع عائل المشتق من : عال يَعول، وانتصاب صعاليكَ به،وملوكاً صفتهم.

وأما أسمر وأبيض فإنما أُعملا لمجيء الفعل منهما على اِفْعَلّ وافْعَالّ المخالفين لِزنَتيْهِما . فهذا ما حضرني من الجواب ، ولعلّي نكبت فيه عن طريق الصواب .

قال السّخاوي : وما أرى هذا الجواب مستقيماً ، لأن الملوك لا

(١) في ط فقط: «وأسولة» وهو جمع قِلّة، يقال: سلْتُه أساله فهو مسول مثل: خفته أخافة فهو مخوف، وأصله الواو بدليل قولهم: هما يتساولان.
وفي النسخ الأخرى: سولة «بدون همزة في أوله، والسّولة كالسؤال عن ابن جني. انظر اللسان: «سأل».
(٢) هكذا في ط والنسخ المخطوطة، ولعلها ـ والله أعلم ـ المُتَمرِّس

تكون صفة للصعاليك .

وقوله في تقديره : « صعاليك ملوكا أنتم ونحن » لا معنى له

/ ١٣٦] وإنما / الصواب : أن عالة بمعنى عالني الشيء : إذا أثقلني ، أي تعيرنا بأننا عالة ملوكاً أي نثقلهم بطرح كَلّنا عليهم في حال التصعلك، فصعاليك منصوب على الحال .

وقوله : «ونحن» مبتدأ و «أنتم خبره» أي ونحن مِثْلكم فكيف تعيّرنا ؟ قال الله تعالى : « وأزواجُهُ أمهاتهم »(١) . وقول النّحاة : أبو يوسف أبو حنيفة .

وتقدير الشعر تعيّرنا أننا عالة ملوكاً صعاليكَ ونحن أنتم .

وفي عال بمعنى أثقل جاء قول أميّة بن أبي الصّلت :

٥٧٨ = سلعٌ مّا ومثله عُشَرٌ مّا　　عائلٌ ما وعالت البيقُورا(٢)

---

(١) الأحزاب / ٦

(٢) من شواهد ابن الشجريّ ٢ /٢٤٦ ، والمغنى ١ /٣٤٨ وقد نسب إلى أمية بن أبي الصلت

وفي أمالي ابن الشجري : ذكر ابن قتيبة في كتاب : «معاني الشعر» : أن الأصمعيّ ذكر عن عيسى بن عمر أنه قال : ما أدري ما معنى هذا البيت ، ولا رأيت أحداً يعرف معناه ؟

وقال غيره : إن أمية قال هذا البيت في سنة جدب ، وكانوا في سنة الجدب يجمعون ما يقدرون عليه من البقر ، ثم يعقدون في أذنابها ، وثني عراقيبها =

أي أثقلت البقر بما حملت في أذنابها من السّلع والعُشَر .

وأما أسمر وأبيض وأحمر فأنهم أجروا هذا الضّرب مجرى الصفة المشبّهة باسم الفاعل ، ومن ذلك «أجبّ» في قوله :

٥٧٩ = وَنُمْسِكْ بعدهِبِذنابِ عَيشٍ أجبَّ الظّهر ليس له سَنَامُ[1]

يجوز في « الظهر » الرّفع والنصب والجرّ .

وكذلك تقول في مؤنث أحمر : مررت برجلٍ حمراءَ جاريتُه، كما تقول : حسنةٍ جاريتهُ ، أجْرَوْا حمراء » مجرى حسنة ، وشبّهت هذه بالصفة المشبّهة باسم الفاعل في أنها تذكّر وتؤنّث ، وتثنّى وتجمع ، وأنها تدلّ على معنى ثابت .

وشبه أيضاً أفعل التّفضيل بالصّفة المشبهة إذا لم يكن مصحوباً بـ « مِنْ » ،وكان صفة لما ذكرناه نحو : « أجب » .

[مسألة في سفر السعادة بين أبي جعفر النحاس وابن ولّاد]

وفي سفر السّعادة أيضاً : هذه مسائل جرت بين أبي جعفر

السلع والعُشر ، ضربين من الشجر ، ثم يعلون بها في جبل وعر ، ويشعلون فيه النار ، ويضجون بالدعاء والتضرّع ، وكانوا يرون ذلك من أسباب السقيا .

والبيقور : البقر ، والعائل : الفقير .

(١) الشاهد للنابغة الذبيانيّ . انظر ديوانه / ٢٣٣ .

النّحاس وبين أبي العباس ابـن ولاّد ، وبعـث قولهمـا إلـى ابـن بدر ببغداد ، ومال مع أبي العباس على أبي جعفر ميلاً مُفرِطاً ، وكأنـه قد ارتشى .

وقال لي شيخنا أبو القاسم الشّاطبي ـ رحمه الله ـ وقد أوقفته على هذه المسائل واغتبط بها غاية الاغتباط : أبو جعفر النحاس يسلك في كلامه طريق النّحاة ، وأبو العباس له ذكاء وصِدْق ـ رحمه الله ـ وستقف من كلام الرّجلين على ما يدلك على صِحّة ذلك .

ابتدأ أبو جعفر ، فقال لابن ولاد : كيف تبنى من «رجا» «يرجو» : « افعللت » « وافعليت » ، « وافعلوت » فقال أبو العباس : أما افْعَلَيْت : فارْجَوَيْتُ ، وأمّا / افعلوت : فارْجَوْوتُ ، وأمّا افعللت : فارجـووت أيضاً . [١٣٧ / ٢

فقال أبو جعفر : هذا كله خطأ.

أمّا ارْجَوَيْت في افْعَلَيْتُ فـلا يعرف في كـلام العرب افعليت ولـو جـاز أن يكـون ارجـويت افعليت للزم أن يقـول في «اغـويت» : افعيت، لأن من زعم أن الـرّاء من جعفر زائـدة لـزمـه أن يقـول : هـو «فعلر» ، وأن يقول في ضربٌ : فعبٌ،ولا يقوله أحد.

قال السّخاوي : هذه العبارة في قوله : لأن من زعم أن الراء من جعفر زائدة ليس بجيد[1] ؛ لأنها توهم أن من الناس مَن يقول ذلك .

(١) في ط : « بجيدة » تحريف

وكان الصّواب أن يقول : إذ لو زعم زاعم أن الراء من جَعفر .

ثم قال : وأمّا ارجووت في افعلوت وافعللت فأعجب في الخطأ من الأول ، لأنا لا نعلم خلافاً بين النّحويين أن الواو إذا وقعت طرفاً فيما جاوز الثلاثة من الفعل أنها تقلب ياءً كما قالوا في : أفعلت من غزوت : أغزيت ، وفي استفعلت: استغزيت.

والوجه عند أبي جعفر: أن لا يبنـي من « رجـا » إلاّ افعللـت ، فيقال : ارجويت أرجوى ارجواءً ، فأنا مرجوٍّ مثل : احمررت أحمـرُّ احْمرارًا ، فأنا مُحْمَرٌّ ، إلاّ أنك تفكّ في : ارجويت أرجوي ، وتدغم في احمرّ يحمرّ ، وهو كثير في كلام العرب نحو: ابيضضت،واصفررت.

قال محمد بن بدر : إنّما قال في افعليت : ارجـويت بالياء ، لأنها مبدلة من الواو، والمبدل من الحرف زائد بمعنى البدل ، والزّائد يمثّل على لفظه .

قال السّخاوي : هذا خطأ ، لأن هذا لو صحّ لقيل في قال وباع وزنه : فـال.

قال ابن بدر : وأما جوابه في افعلوت : ارجووت ، وفي افعللت ارجووت أيضاً ، فإنه تمثيل على الأصل قبل الإعـلال ، وسـبيل كلّ ممثِّل أن يتكلّم بالمثـال علـى الأصـل ، ثم ينظـر في إعلالـه بعـد ، فافعللت على الأصل : ارجووت، وعلى الإعلال ارجويت:

ومن قال : كَيْنُونة : فعّلولة[١] ذهب إلى الأصل . ومن قال : فيعلولة ذهب إلى اللفظ .

وإذا بنوا مثال عصفور من « غزا » قالوا : غُزْوُوٌ، فالفراء يتركه على هذا، ولا يعلّه، وسيبويه يعله بعد ذلك فيقول: غُزُوِيٌ .

وقال ابن بدر : وقول أبي جعفر لو جاز أن يكون ارجويت افعليت / إلى قوله : لا يقوله أحد فغثٌ لا معنى له، ولا للإتيان به . [٣ / ١٣٨]

وقد قال السّخاوي ، قول ابن بدر في : ارجويت إنه تمثيل على الأصل غير صحيح؛لأن ذلك لم ينطق به في الأصل كما نطق بكينونة .

كما قال :

٥٨٠ =يا ليت أنّا ضمّنا سفينهْ   حتى يعود الوصل كَيَّنونَهْ[٢]

وإنما يمثل بالأصل ما لا يصحّ تمثيله على اللفظ كقولك : في عدة : إنه فِعْلَة ، ولا تقول: إنه عِلة، وفي غد : إنه فَعَل ، ولا تقول هو : فع ، ثم إنه لم يسأل عن تمثيل الأصل وإنما سئل عمّا يصح أن ينطق به فما له اقتصر على تمثيل الأصل ، وترك ما ينبغي أن يقال .

---

(١) في ط : بفعلولة بزيادة الباء

(٢) سبق ذكره رقم ٤٩٥ .

المسألة الثّانية
[في التعجب من : « ضُرِب زيدُ »]

قال أبو جعفر: سألني هذا الفتى فقال: كيف تقول: ضُرِبَ زيدُ؟ فقلت: ضُرِبَ زيدٌ، فقال: كيف تتعجب من هذا الكلام؟ فقلت: ما أكثر ما ضُرِب زيد، فقال: فَلِم لم تُجِز التّعجب من المفعول بلا زيادة[1]، كما جاز التّعجب من الفاعل بلا زيادة؟ فقلت: لأن التّعجب يكون الفعل فيه لازماً. فإذا قيل: أخرجه إلى باب التّعجب فمعناه: اجعل الفاعل مفعولاً كما تقول: قام زيد، ثم تقول: ما أقوم زيداً، فمعناه على مذهب الخليل: شيء أقوم زيداً، فإذا جئنا إلى ما لم يُسمّ فاعله لم يجز أن نتعجب منه حتى تزيد في الكلام، لأنه فاعل فيه، فقال: ليس يخلو المتعجّب منه في حال الزيادة من أن يكون فاعلاً في الأصل أو مفعولاً، فإن كان مفعولاً في الأصل فقد نقضت قولك بأنا لا نتعجّب إلا من الفاعل، وإن كان فاعلاً فقد لزمك أن تتعجب منه على ما قدمت من القول، فلا زيادة.

فقلت : ألزمتني ما لم أقل ؛ لأنه قال : إن كان مفعولاً في الأصل

(١) من ط فقط : «وسادة» مكان : «زيادة»، تحريف

فقد نقضت قولك ، وإلا فقد قلت : إني لا أتعجب منه إلا على كلام آخر ، فكيف يلزمني أن أتعجب منه ؟

فقال : أما قولك : إني ألزمتك ما لا يلزمك فدعوى لا تُنْصر معها .

وأما قولك : إني لا أتعجب منه إلا بزيادة فليس يخلو تعجّبك من أن يكون واقعاً عليه في تعيينه أو على الزّيادة ، فإن كان واقعاً عليه / فقد لزمك ما ألزمتك ، وإن كان واقعاً على الزّيادة فقد تعجبت مما لم أسألك عن التّعجب منه . [٣ / ١٣٩]

فإن قلت : إنيّ إنما تنكبت التّعجب منه؛ وتعجبت من الزيادة التي لم تسألني التّعجّب منها ، لأنه لا يجوز التعجب منه، إذ كان مفعولاً .

قلنا : ولم لاجاز[1] ذلك وصرت في هذا إذا سألتك لا تتعجب منه تعجبت من غيره ، وهي الزّيادة ؟ ، فقلت : قد أجبناك فيما مضى من الكلام ، لمَ لا يجوز أن يتعجّب منه ؟ فليس لإعادتنا إيّاه معنى .

قال : وقد نقضت العلّة التي اعتللت بها في منع الجواز، وهو أنه مفعول ، وقد يقال : إن ذلك فاسد، فإن كانت عندك زيادة فزد.

قلت : هذه المطالبة محالٌ أن يتعجب من المفعول لما بيّنا من أن المفعول لا يتعجّب منه ، فيجب على من أنكر هذا أن يتعجب من

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « ولِمَ جاز» بإسقاط «لا النافية .

المفعول ، فكأنه يجعل المفعول مفعولاً . وهذا محال .

فقال : نحن إذا[1] قلنا : اجعل العامل مفعولاً ساغ لنا ذلك في الفاعل إذا تعجّبنا منه ، ولم يكن في الأصل مفعولاً كان ذلك جائزاً فيما قام مقامه ، وهو ما لم يُسمَّ فاعله ، وإلاَّ لم يكن في موضعه ولا في مقامه .

قلت : هو وإن قام مقامه في أنا نُحدّثُ عنه كما نحدّث عن الفاعل ، فنحن نعلم أنه مفعول في الأصل ، فكيف يقال : أقمه مقام المفعول ؟

وأيضاً فإن أقمناه مقام المفعول ، فإن الفاعل هو المُحْدِث للفعل ، وليس كذلك ما يقوم مقامه .

فقال : قد لزمك بهذا القول أن لا تتعجّب منه على حال من الأحوال بزيادة ولا بغير زيادة ، فإنك إن زدت فيه فهو مفعول في الحقيقة اللّهم إلا أن يكون يزعم أنك لم تتعجب منه البتّة ، وإنما تعجبت من غيره ، ونحن لم نسألك عن التعجب من غيره .

قلت : هذا الذي ألزمتنيه من قولك فقد لزمك بهذا القول أن لا تتعجّب منه على حال من الأحوال بزيادة ولا بغير زيادة تبيّن بعضه أنه لا يجوز أن / تقول : ما أحمر زيداً ، فإذا زدت فيه وقع التّعجب منه ، [٣ / ١٤٠] فقلت : ما أشدّ حُمرة زيدٍ .

(١) في ط : « ذا » مكان : « إذا » تحريف واضح

يقال : أما تشبيهك أحمر ونحوه بباب الثّلاثيّ فإنه خطأ ، وذلك أنهم قد أجمعوا على أن الثّلاثي يتعجّب منه بلا-زيادة ما لم يكن لوناً ولا خلقةً ، وذلك أن الخليل زعم في قوله: ما أحمر زيداً، وما أشبهه :أنهم لم يتكلّموا به ، لأنه صار عندهم بمنزلة اليد والرّجل ، لأنك لا تقول : ما أيداه ، ولا ما أرجله ، فخالف باب الثلاثي لهذه العلّة.

فقد بان بقول الخليل الفرقُ بين هذين، وشبّهت بشيئين غير مشتبهين .

قلت : هذا الكلام فيه تطويلُ، لأني إنما شبهته بالألوان ؛ لأنهما جميعاً لا يجوزان ، وليس يلزمني إذا شبهت به من جهة أن أشبه به من كُلّ الجهات .

فأنا أقول : إذا سئلت كيف تتعجب من قولنا : انطلق زيد ؟ لا يجوز، فقد صار لا يجوز في هذا، كما لا يجوز:ما أحمر زيداً، فهل يلزمني أن أكون شبهت اللّون بغير اللون، وأنا إنما شبهت به من أن هذا لا يجوز كما أن هذا لا يجوز. ؟ .

وأمّا قوله : قد أجمعوا على أن الثّلاثيّ يُتعجّب منه بلا زيادةٍ ما لم يكن لوناً أو خِلْقةً. فاستثناؤه ما لم يكن لوناً أو خلقة من أعجب الكلام، لأنه لا يتعجّب إلا من الثّلاثيّ، أو مِمّا يكون أصله الثّلاثيّ، وزيد عليه مثل: أعطى وشبهه، فإنه لا يُعرْفُ في الألوان فعلُ ثلاثيّ، فكيف يَسْتثني ما لم يُعْرف في الكلام.

وأمّا ما كان خِلْقةً وهو ثلاثيٌّ فلم يُتْرك التَّعجُّب منه عند الأخفش ، إلاّ أن أصله أكثر من الثلاثة ، وذلك : عَوِر ، وحَوِل ، والأصل عنده : اعوّر واحوّل ، واعوارّ واحوالّ.

فلمّا رأيناه ثلاثيًّا ولم ندر ما أصله؟ استثنيناه من الثّلاثيّ.

ولو كان من الثّلاثي لما قيل : عَوِر ولا حَوِل ، ولكان يقال : عار ، وحال ، فتنقلب الواو ألفاً لحركتها ، وانفتاح ما قبلها.

وقولهم : عَوِر وحَوِل يدلّ على أن أصله اعوارّ واحوالّ ، واعورّ واحولّ .

والذي يقول في هذا : إنه يتعجّب منه وهو ثلاثيّ لا يعرف أصله . وهذا القول مشهور من قول الأخفش .

قال : أما قولك بأنه استثنى اللّون والخِلْقة من الثّلاثيّ ، إنّه من أعجب العجب ، فليس ذلك بعجب ، لأني إنما استثنيت ذلك من الثّلاثيّ ، لأنه قد يأتي شيء / بمعنى الخِلْقة يكون فعلُه ثلاثيًّا ، [٣ / ٤١] كقولك : عَوِر الرّجل ، فاستثنيت ذلك لهذه العِلّة .

وأما قولك : انطلق زيدٌ لا يجوز أن يتعجّب منه فهذا نقْضٌ لما قدّمته ، وذلك أنك ذكرت أن الفاعل يتعجّب منه ،وجعلت ذلك عِلّة التّعجب منه ، وهو أنه فاعل ، وجعلت علة الامتناع من التّعجب أن

يكون مفعولاً ، فقد لزمك أن تتعجب من زيد في قولك : انطلق زيد .

قلت : قوله : إنما استثنيت من الثّلاثيّ ، لأنه قد يأتي شيء بمعنى الخِلْقة يكون فعلُه ثلاثيًّا كقولك : عور الرجل يدلّ على أنه لا يدري ما أصل عوره ؟ وقد بيّنا أن أصله عند النحويين: اعورّ واعوارّ، وإنكاره مَنَعَنا أن نتعجّب من : انطلق زيدٌ ، فهذا شيء قد أجمع النحّويون على منعه إلا بزيادة فما معنى إنكاره ما أجمع النّحويّون عليه ؟

وأمّا قوله : إنك ذكرت أن الفاعل يُتَعجّب منه، وجعلت ذلك عِلّة للتعجّب منه ، وهو أنه فاعل ، فنحن لم نقل : إنا تعجّبنا منه ، لأنه فاعل ، وإنما قلنا : إنه لا يُتَعجّب من المفعول . وبيّنا ذلك .

وأما الفاعل فإنه يُتعجّب منه في أكثر المواضع .

وإنما منع الفاعل في قولك : انطلق زيد أن يتعجّب منه ، لأن الفعل قد جاوز ثلاثة أحرف ، فلا يجوز أن ينقل إلاّ بزيادة نحو قولك : ما أكثرَ انطلاق زيد وما أشبهه .

قال محمد بن بدر النّحوي : أعطى أبو جعفر علة قياسيّة في التعجّب ، فقال : إنما معنى التعجب أن أجعل الفاعل مفعولاً ،ونحن

نجعل الفاعل مفعولاً ثم لا يكون تعجّباً نحو : أقمته وأجلسته .

ونجد معنى التّعجب موجوداً كقولنا : جلّ اللهُ ، وعزّ اللهُ على معنى : ما أجَلّ اللهُ وما أعزّه ، لا على معنى الخبر بأنه صار جليلاً ، ولا بأنه صار عزيزاً .

وهكذا عظم شأنُك وعلت منزلتك إذا لم تُرد الخبر ، قال الله تعالى : ﴿ كَبُرتْ كلمةً تَخْرُج من أفْواهِهِم ﴾[1]، وقال تعالى : ﴿ كَبُرَ مَقْتَاً عند الله أن تقولوا ما لا تَفْعلون ﴾[2].

وقال ساعدة :

٥٨١ = * هَجَرَتْ غَضُوبُ وحُبَّ مَنْ يَتَغَضَّبُ *[3]

---

(١) الكهف / ٥

(٢) الصّف / ٣

(٣) تمامه :

* وعَدَتْ عوادٍ دون وَلْيك تَشْعَبُ *

من شواهد : ابن يعيش ٧/ ١٣٨ ، واللسان « حبب » وديوان الهذليين ١/ ١٦٧ : برواية « يتحبّبُ » قال أبو سعيد : وحُبّ من يتحبب أي حُبّ بها متحبّبَة إليّ .

وفي نسخ الأشباه : « يتغضب » وفي اللسان ، وابن يعيش : «يتحبّب»

والوَلْيُ : المداناة ، وهو من : وَلِيَ يَلِي ولْياً . وليك : أي قربك . تشعب : تخالف قصدك

وفي اللسان : في الصحاح : « وحُبّ من يتحبّب » أراد : حَبُبَ ، فأدغم ونقل الضمة إلى الحاء لأنه مدح ، ونسب هذا القول إلى ابن السكيت

وفي ط : « هجوت » بالواو مكان : « هجرت » ، تحريف

/ ١٤٢]   أي ما أحبّها متغضّبةً . /

وقال الشاعر :

٥٨٢ = لم يمنع النـاسُ منـي ما أردت ولا
أعطيتُهُـم ما أرادوا حُسْـنَ ذا أدَبا[1]

أي ما أحسن هذا أدباً .

وممّا حكاه النّحويّـون من اللّفظ ومعناه التعجب :

---

(١) قائله : سهم بن حنظلة الغنويّ .
من شواهد الخصائص ٣/ ٤٠ ، وروايته : « لا يمنع » مكان : « لم يمنـع » « ومنّي »
وفي نسخ الأشبـاه : « منهم » مكان : « منّي » .
وموضع الاستشهاد به في الخصائص قوله : « حُسْن ذا أدباء » قال ابن جني : وقالوا في حَسُن : « حُسْنَ ذا » ثم استدلّ بالبيت
وانظر : إصلاح المنطق / ٣٥ ، والخزانة ٤/ ١٢٣ ، واللسان : « حسن »
وقال البغداديّ في الخزانة : قال الجواليقي في (شرح أدب الكاتب) : الأدب الذي كانت العرب تعرفه هو ما يحسنُ من الأخلاق وفعل المكارم ، وبَذْل المجهود ، وحسن اللقاء .
وقال أبو العلاء في معنى هذا البيت : كأنه ينكر على نفسه أن يعطيه الناسُ ولا يعطيهم ويمنعهم . وهو الصواب لأن ما قبلـه يدل عليه . و« ذا » فاعـل : حُسْن ، و« أدباً » تمييز .
وقال الصّفار : إن الشاعر أنكر على نفسه بأن الناس يعطونه ويمنعهـم ، ثم قال : حسـن ذا أدبـاً ، أي ما أحسـن هذا الأدب ؟ على سبيل الإنـكار ، والتّهكم . انتهى

سبحان الله ، ولا إله إلاّ الله ، ولله درّه ، ولله أنت ، وبالله ، ولله . وأنشد سيبويه :

٥٨٣ = للهِ يَبْقى على الأيّام ذو حيَدٍ
بمُشْمخِرٍّ بهِ الظَّيَّانُ والآسُ[1]

وقال : « هذا الرجلِ » تعجّب ، و « ياللماء » تعجّب . وأنشد :

٥٨٤ = لَخُطَّابُ لَيْلَى يالَبُرْثُنَ منكُمُ
أدَلُّ وأَمْضَى من سُلَيْكِ المَقانِبِ[2]

---

(١) من شواهد : سيبويه ٢/ ١٤٤ ، وابن الشجريّ ١/ ٣٦٩ ، وابن يعيش ٩/ ٩٨ ، والخزانة ٤/ ٢٣١ ، والمغني ١/ ٢٣٦ ، وشرح شواهد المغني للسّيوطيّ / ٥٧٤، والأشمونيّ٢/ ٢١٦ ، والهمع والدرر رقم ١١١ ، ١١٦٤.
والشاهد من قصيدة لأبي ذؤيب الهذليّ . وقيل : لمالك بن خالد الخناعي . وقيل لأمية بن أبي عائذ الهذليّ . وقيل : لعبد مناف الهذليّ
والشاهد من قصيدة أولها :
يا ميّ أن تفقدي قوماً ولديهم أو تُخْلسِيهم فإن الدهر خلاّسُ
قال في الدرر : ويعني بقوله : ذو حيَد : الوعل . قال المبرد : الحيَد بفتحتين : الرّوغان والفِرار ، والمشهور : حيَد بكسر الحاء ، وفتح الياء ، جمع حيْدة كـ « حيَض » جمع حيْضة .
والحِيَدُ بكسر الحاء نتوءات ، والوحْدة : حَيدَة والمشمخرّ : الجبل الطويل ، والباء بمعنى في .
والظّيّان : ياسمين البرّ . والآس : هو الرّيحان .

(٢) نسبه سيبويه لفرار الأسدي ، : من شواهد سيبويه ١/ ٣١٩ ، وابن يعيش ١/ ١٣١ ، والمقرب ١/ ١٨٣، واللسان : «برثن» و «برثن» : « قبيلة » ، =

وأعطى عِلّة أخرى قياسية فقال : لا يتعجّب مما لم يُسَمَّ فاعله ، لأنه لا فاعل فيه .

ويُبْطِل[1] هذه العِلّةَ قولُ العرب في : جُنّ زيدٌ ، ما أجنّه[2]، وما اعتَهْهُ، وما أشبه ذلكَ.

وأمّا قوله : أجمعوا على أن الثّلاثي يتعجّب منه بلا زيادة ما لم يكن لَوْناً أو خِلْقة ، فاستثناؤه ما لم يكن لَوْناً ولا خِلْقة من أعجب الكلام ، ثم قال : لأنه لا يتعجب إلاّ من الثّلاثي أو ما يكون أصله الثّلاثيّ ، ثم زيد عليه مثل : أعطى .

وليس في قوله : إنما يتعجّب من الثّلاثي دليلٌ على أنه أراد: لايتعجّب إلّا من الثّلاثه، ألا ترى أن قائلاً لو قال: إنما صلاة الظهر أربع لم يكن في قوله دليلٌ على أن غيرها من الصلوات لا تكون أربعاً ، أو قال : إنما في الرقة[3] ربع العشر لم يكن هذا دليلاً على أن غير الرّقة

= وقيل : حيّ من بني أسد. وقد روى اللسان لفرار الأسديّ :

لـزُوَّار ليلى منـكُمُ آل برثن ... على الهـول أمضى من سُليك المقـانب

تزورونهـا ولا أزور نساءكم ... ألهفـي لأولاد الإماءِ الحواطب

قال : جعل اهتداءهم لنساء زوجته كاهتداء سُليك بن السّلكة في سيره في الفلوات.

(١) في ط : « وتبطل » بالتاء ، تحريف

(٢) في ط : « وماأجنه » بالواو .

(٣) الرّقَةُ بالتخفيف : الدراهم ، وفي الحديث : في الرّقة ربعُ العُشر »

لا يكون فيه ربع العشر .

قال السخّاويّ : لا يخفي على العلماء ميل هذا الرّجل وَحيْفه على أبي جعفر ، وتخليطه فيما يتكلّم به ، ألا تراه يقول : وليس في قوله : إنما يتعجّب من الثلاثيّ دليلٌ على أنه أراد لا يتعجب إلاّ من الثلاثة ظنًّا منه أن هذا كلام أبي العباس ، وأخذ في الجواب عنه .

وهذا إنما هو من كلام أبي جعفر ، وأما أبو العباس فإنما قال : قد أجمعوا على أنّ الثلاثيّ يتعجّب منه بلا زيادة ما لم يكن لوناً أو خِلْقةً فأنكر عليه / أبو جعفر استثناءَهُ اللّون والخلقة من الفعل الثلاثيّ ، لأن [٣ / ٤٣] الألوان ليس فيها فعل ثلاثيّ .

ولو قال أبو العباس : إنما يتعجّب من الثلاثيّ لانحصر التعجّب في الثلاثيّ . وليس هذا كقوله : إنما صلاة الظهر أربعٌ ، إنما ذلك لمن يمنع أن تكون أقلّ من أربع أو أكثر.

وقوله : أعطى أبو جعفر علّةً قياسية في التعجّب ، قال : إنما معنى التعجب أن أجعل الفاعل مفعولاً . قال : ونحن : نجعل الفاعل مفعولاً ،

ثم لا يكون تعجّباً نحو : أقمته وأجلسته ، وهذا لا يلزم ، لأنه لم يقل : لا يصير الفاعل مفعولاً إلا في التعجّب ، إنما قال : إن قولك : «ما أحسن زيداً» أخْرَجْتَ فيه الفعل الذي كان لازماً فجعلته

متعدّياً ، وكان الأصـل : حسُنَ زيدٌ ، فصار فاعـل حَسُن مفعـول : أَحْسَنَ .

وما أورد عليه من الكلمات التي معناها التعجب لا ترد عليه ، لأنه إنما تكلّم في التّعجّب المبوّب له ، ألا ترى أن من تكلّم في باب التأكيد لا يَردُ عليه ما يجيء فيه معنى التأكيد من إنّ واللام ومـا أشبـه هذا .

ثم قال محمد بن بدر : وقوله : مثل ما أعطى وما أشبهركـاكُ[١] في العبارة ، كما قال : لا يجوز التعجّب من قولنا : انطلق زيد كما لا يجوز : ما أحْمَر زيداً ، فهلا قال : لا يجوز كما لا يجوز أن يصلي الظّهر ثلاثاً ولا المغرب أربعاً ، فإنه أظهر .

قـال السّخـاوّي : وأين هذا من ذاك ؟ إنمـا شبّـه ممتنعـاً في التَّعجب بممتنع فيه ، وأنه يتعجّب من القبيلين بـ « أشدّ » ونحوه .

ثُـمّ قال محمـد بن بدر: إن بعض النحويين قال : لا يجـوز التعجب من أفعل إلاّ على شريطة .

قال : وأمّا قوله : أيضاً فلا يعرف في الألوان فعل ثلاثي فقد قال

(١) في نسخ الأشباه : « ركاك » والأولى أن تكون : رَكاكَـةٌ ففي كتب اللغة : ركّ الشيء يَرِكُّ بالـكسر رِكّـةً و« ركاكَة » : رقّ وضـعف ، والـوصف منـه : ركيك ، ومنه قولهم : أقْطَعُهُ من حيث ركّ ؛ واستركّه : استضعفه .

سيبويه : أدِم يأْدَم أُدْمةً[١]، وأَدُمَ يَأْدُم[٢]، أو شَهُب يَشْهُب[٣]، وشَهِب يَشْهَبُ[٤] شهبة[٥]، وقَهِبَ يَقْهَبُ[٦]، وكَهُبَ يَكْهُب[٧]، وصَدُأَ يَصْدُؤ[٨] صُدأَةٌ، وسَوِد يَسْود، وأنشد لِنُصَيب:

٥٨٥ = سَوِدْتُ فلم أَملِك سَوادي وتحته
فميصٌ من القُوهِيِّ بيضٌ بنائِقُهْ[٩]

---

(١) أدِم كَعَلِمَ فهو آدم
(٢) وأدُم كَكَرُم فهو آدم
والأُدْمة : لون مشربٌ سواداً أو بياضاً .
(٣) مثل : كرُم يكرُمُ
(٤) مثل : سَمع يَسْمَع
(٥) الشُهبة والشَهَبُ : بياض يصدعه سواد .
(٦) مثل : فرِح يفرَحُ . والْقَهْب: الأبيض: عَلَتْه كدرة
(٧) كهُبَ يكْهُب من ياب كَرُم ، وكهِبَ يكْهَبُ من باب فَرِحَ والوصف : أكهب وكاهب ، وهو غَبْرة مشربة سواداً
(٨) صَدُأ يصْدُؤ من باب كرُم ، وصدىء يَصْدأ من باب فَرِح ، والاسم : صُدْأةٌ ، وهو شقرة إلى السّواد .
(٩) من شواهد : سيبويه ٢/ ٢٣٤ ، والخصائص ١/ ٢١٦ ، وابن يعيش ٧/ ١٥٧ ، ١٦٢
وفي هامش الخصائص : القوهيّ : ضربٌ من الثياب البيض ينتسب إلى قوهستان ، وهو إقليم في فارس .
والبنائق : جمع بنيقة ، وهي العُرا التي تدخل فيها الأزرار ، ويريد بالقميص الذي تحت سواده قلبه وخلقه .

وقـال غيره : ذَرِئت عَيْنُـهُ ذرَأً ،(١) والـذُّرأة : البياض . وقـال
[٣ / ١٤٤]الرّاجز : /

٥٨٦ =وقــد عَلَتْنِــي ذُرْأَةٌ بادِي بَدِي
وَرَثْيَةٌ تنهضُ فــي تَشَدُّدِي(٢)

---

(١) ذرِىء كفِرح ، ومنَع . والاسم : الذُّرْأَةُ
(٢) رجز نسب في سيبويه إلى أبي نخيلة
من شواهد : سيبويه ٢ / ٥٤ ، والمقتضب ٤ / ٢٧، وإصلاح المنطق ، ١٩٤ ، والخصــائص ٢ / ٣٦٤، واللســان: «ذرأ»، و«رثــا» و«بــدا»، وبعــده في اللسان: «بدا» وفي إصلاح المنطق:

* وصار لِلْفَحْلِ لِساني ويَدِي *

وفي ط : « وريبة » تحريف صوابه من المخطوطات والمراجع السابقة .
وقوله : « بادى بدى » : اسمان ركّبا في اسم واحـد. قـال سيبويه ٢ / ٥٤ : « وأما قوله : كان ذلك بادي بدا ، فإنهم جعلوها بمنزلة : خمسة عشر ، ولا نعلمهم أضافوا ، ولا يستنكر أن تضيفها، ولكن لم أسمعه من العرب. ومن العرب من يقول : بادى بدى » .
وقال ابن يعيش : ٤/ ١٢٢ ، ١٢٣ . « العرب تقول » : افعـل هذا بادي بدا ، بياء خالصة وألف خالصة .
والمعنى : أول كل شيء ، فبادي بدا : اسمان رُكّبـا ، وبنيا على تقـدير واو العطف ، وهو منكور بمنزلة خمسة عشر ، ولذلك كان حالاً .
وأما بدا فأصله : بَداء ، فخففـوه بأن قَصرَوُه بحـذف ألفـه ، فبقى بـدأ ، فخففت الهمزة بقلبها ألفاً » .
والرّثية كما في إصلاح المنطق ٢/ ٣٢ : وجع في الركبتين يعتـري الكبـير من الناس . =

وقال الشاعر :

٥٨٧ =لقد زَرِقَتْ عيناك يا ابنُ مُكَعْبَرٍ
كما كُلُّ ضَبِّيٍّ من اللُّؤمِ أزْرَقُ[١]

وأما قوله : إنما ترك الأخفش التّعجب في عَوِر وحَوِل ، لأن أصله اعورّ واحولّ فخلاف ما عليه أهل العلم ، لأنهم مجمعون على أن الأصل الثلاثي وما فيه زيادة فَرْعٌ ، فحوِل أصلٌ لا حولّ واحوالّ .

قال سيبويه : وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء فـ «ضرب» واستضربَ مأخوذان من الضَّرْب لا أن: ضرب من استضرب ، ولا استضرب مِنْ ضرب .

قال السّخاوي : وهذا لا يلزم أبا جعفر ، لأنه ردّ على الأخفش لا عليه ، وإنما يلام لو نَقل عن الأخفش ما لم يقل .

وأيضاً فإنّ ما ذكره عن سيبويه لا يلزم منه تخطئة الأخفش فيما

= ومعنى تنهض في تشدّدي : أنه إذا نهضت اعترضت هذه الرّثية عند قيامى ، وإذا قعدت سكنت .
انظر هامش المقتضب ٤/ ٢٨

(١) من شواهد: اللسان: « زرق ».
وفيه قال ابن سيدة : الزّرقة: البياض حيثما كان ، والزرقة : خضرة في سواد العين ، وقيل : هو أن يتغشى سوادها بياض.

ذهب إليه ، لأنه لم يقل : إن عَوِر مأخوذ من اعورّ واعْوَارّ، ولا أن حَوِل مأخوذ من احولّ واحوالّ ، وإنما قال : إنه في معناه ، وكما لم يتعجّب من ذلك لم يُتعجّب من هذا .

ثم قال محمد بن بدر : وأما قوله لو كان من الثلاثي لَمَا قيل : حول وعور ، ولقيل : حال ، وعار بالقلب فليس ذابِوَهْمٍ ، وإنما صحّت الواو ، لأنهم أرادوا بـ « حول » من المعنى ما أرادوا باحولّ ، فأجروه مجراه ، لا أن أصل فَعِل : افعلّ ولا افعالّ ، ألا ترى أنهم قالوا : احتال واعتاد واقتاد بالإعلال ، وإنما أَصَحُّوه حين أرادوا معنى ما يصحّ فقال : اجتوروا[١]، واعتونوا، واحتوشوا؛ لأنّهم أرادوا معنى تجاوروا وتعاونوا[٢] وتحاوشوا[٣] ، لا أن أحدهما أصل الآخر، فهكذا عَوِر وَحوِل

يدلّ على هذا أنهم إذا أرادوا غير هذا المعنى أعلّوه فقالوا: أعار[٤]

[٣ / ١٤٥] زيدٌ عَيْن عمرو وسادَها[٥]. /

---

(١) في نسخ الأشباه: «واختونوا» والصواب : اجتوروا . وانظر الممتع ١/ ١٩٣ ، وما بعده يدل على هذا التصويب.

(٢) في نسخ الأشباه: « وتحاربوا » تحريف صوابه من الممتع ١/ ١٩٣، والأسلوب.

(٣) في القاموس: التحويش: التجميع. واحتوش القومُ الصيد: أنفره بعضهم على بعض، وعلى فلان : جعلوه وسطهم كتحاوشوه.

(٤) في ط فقط: عار، وفي النسخ المخطوطة: «أغار» بالهمزة والغين، ولعل الصواب: أعار، لأن الحديث عن مادة: «عور» بالعين.

(٥) في ط: «وسادها» بالدال، وفي بعض النسخ المخطوطة و«ساءها» بالهمزة، =

قال : وأمّا قوله : فَنُقِلَتْ[١] الواو لحركتها وحركة ما قبلها فيلزمه أن يقول في : أَدْلُوَ : أَدْلاَ لحركتها وحركة ما قبلها ، والوجْهُ تحرّكها وانفتاح ما قبلها .

قال : وأما قول الأخفش فإنما أراد به أنّ افعلّ وافعالّ الأصل في الاستقبال ، لا أنّ حَوِل مأخوذ منهما ، وهذا قول سيبويه استغنوا عن حَمِر باحْمَرّ ، كما استغنوا عن فقر بافتقر ، والمستغنى به هو الفرع ، والمستغنى عنه هو الأصل .

قال السخّاوي : قوله : إن الأخفش أراد أنهما الأصل في الاستقبال فأي استقبال في : عَوِر وَحوِل ؟ وليس ما قاله بمعنى ما قاله سيبويه في حَمِر واحْمَرّ ، ثم استدرك خطأه فقال : على أن افعلّ وافعالّ مطّردان في الألوان نحو : اسوَدّ واسوادّ ، وابيضّ وابياضّ ، واصفرّ واصفارّ إلاّ أن افعلّ أكثر ، لأنه الأصل في الاستقبال .

قال : وأما حول وعَوِر فمن باب الأدواء ، لأنهما عيبان والعيب أشبه بالأدواء ، وليس افعلّ وافعالّ في باب الأدواء كثيراً ، لا يكادون يقولون في اجرب : اجرابّ ، ولا في اجذم ، اجذامّ ، وإنما يجرونه مجرى الدّاء نحو جَرِب ، وضَلِع ، وشَتِر[٢] ، وهو أدخل في الدّاء منه

= ولعل الصواب : وسادها ، ففي اللسان: سود، وساد ، واسودّ اسوداداً ، ومعنى سادها ، على هذا جعلها مظلمة . وفي اللسان أيضاً : سَوِد الرجل كما تقول : عَوِرت عينه

(١) في ط فقط : فتقلب.

(٢) شَتِر الرجل من باب طَرِب ، فهو أشتر . والشَّتَر : انقلاب في جفن العين.

في الألوان، إلّا أنهم يشبّهون الشّيء بالشّيء إذا قاربه فيقولون : حَوِل وعَوِر كما قالوا : وَجِع ، وضَمر ، وزَمِن.[(١)]

ولا تكاد تجد في الألوان اسماً على فَعِل،فلا يقولون : حَمِر ولا صَفِر ولا شَهِب .

قال : فهذا يُقوّى أن العيوب مخالفة للألوان التي لا يمتنع فيها افعلّ وافعال ، وافعالّ لا يمتنع من الألوان ، لأنه مبنيّ له .

وأما العيوب فأقرب إلى الأدواء . وهكذا ذكر سيبويه .

قال محمد بن بدر : إنما لم يتعجبوا من ضُرِب زيد وأشباهه إلاّ بالزيادة كراهة أن يلتبس ، ففرّقوا بين التّعجب من فِعْل الفاعل والمفعول ، وذلك أنهم فرّقوا بين فعل الفاعل وفعل المفعول في غير التّعجب ، فأرادوا أن يفرقوا بينهما أيضاً في التعجّب ، فلو قالوا في ضُرِب زيدٌ : ما أضْرَبَ زيداً لالتبس فِعْلُ الفاعل بفعل المفعول ، فأتوا بالزّيادة ليصلوا إلى الفرْق بينهما .

فإن قال : فقد قالت العرب في «جُنّ زَيدُ» : ما أجنّه ،وهذا يُبْطِل عِلَّتَك ؟

قيل له : إن قولهم : ما أجنّه محمول على المعنى فاستجازوا [١٤٦ /] فيه ما استجازوا فيما حُمل / عليه ، ألا ترى أن جُنّ زيد فهو مجنون داخلٌ في حيّز الأوصاف التي لا تكون أعمالاً ، وإنما تكون خِصالاً في الموضعين بغير اختيار مثل : كَرُم فهو كريم ، ولَؤُم فهو لئيم ، خِصالٌ

(١) يقال : رجلٌ زَمِن ، أي مُبْتلًى .

لايفعلُها الموصوف فهكذا: جُنَّ فهو مَجْنون، إنما هي خَصلةٌ في الموصوف لا اختيار له فيها ، فأجرى مُجْرى : رَقُعَ[1] فهو رَقِيعٌ ، وبَلُد فهو بليدٌ ، إذْ كان داخلاً في معناه .

والدّليل على صِحّة هذا : أنّ العرب لا تتعجَّبُ من أفعل لايقولون: ما أحْمَرهُ، ولا ما أسوْده، ولا ما أفطسه.

ويتعجّبون من أحمق ، وأرعن ، وألدّ ، وأنوك ، فيقول : ماأَحْمَقَهُ، وما أرعنه، وما أَلَدّهُ، وما أَنْوكَهُ، لأن أحمق بمنزلة بليد، وألدّ بمنزلة : مرس ، وأنوك بمنزلة جاهل ، فحملوه على المعنى .

فهكذا جُن زيدٌ حُمِل على المعنى ، لأن العرب تُشبّه الشيء بالشي ، وتَحْمِل على المعنى إذا وافقه ، واقترب منه .

فمن ذلك قولهم : حاكم زيدٌ عمروٌ برفع الاثنين جميعاً ، لأن كل واحد منهما فاعل .

قال أوس :

٥٨٨ =تواهق رجلا ها يداهُ ورأسُهُ
له قَتَبٌ فوقَ الحقيبةِ رادفُ[2]

(١) رَقُعَ من باب ظَرُف، والوصف منه: رقيع، والرقيع والمرقَعان: الأحمق.

(٢) في نسخ الأشباه: « تراهن » مكان: « تواهق » ، تحريف وفي نسخ الأشباه أيضاً : جَلْدٌ مكان : « فوق ». والتصويب من الديوان/ ٧٣
وفي سيبويه : « خلف » مكان : « فوق »=

وقال القطامي :

٥٨٩ = فكَّرت تَبْتَغِيه فَصادَفَتْــهُ　　على دَمِـه ومَصْـرَعَـهِ السّـباعا(١)

= وفي الديوان: «يديه ورأسَهُ» بالنصب

وهو من شواهـد: سيبـويه ١/ ١٤٥ ، والمقتضب ٣/ ٢٨٥ ، والخصـائص ٢/ ٤٢٥ ، ٤٢٨ ، واللسان : « وهق ». وانظر ديوانه / ٧٣

وفي اللسان: المواهقة في السّير : المواظبة ، ومدّ الأعناق ، وهذه الناقة تواهق هذه كأنها تباريها في السير . وفي حديث جابر : « فانطلق الجمل يواهق ناقته مواهقةً » أي يباريها في السير .

وفي الشاهد أراد الشاعر أن الناقة تواهق رجلاها يديه ، فحذف المفعـول ، وقد علم أن المواهقة لا تكون من الرِّجلين دون اليدين فأضمر : وأن اليدين مواهِقتان [بكسر القاف] كما أنهما مُواهقَتان [بفتح القاف] فأضمر لليدين فعلاً دلّ عليه الأول ، فكأنه قال : وتواهق يداه رجليها ثم حذف المفعول في هذا كما حذفه في الأول ، فصار على ما ترى : تواهق رجلاها يداه ».

والمبرّد في المقتضب رواه :

* تواهق رجلاها يديه ورأسُهُ *

وقال: « فمن أنشده برفع اليدين فقد أخطأ ، لأن الكلام لم يَسْتَغْن »

(١) من شواهد: سيبويه ١/ ١٤٣، ونوادر أبي زيد ٥٢٦، وقد استشهد بهذا البيت على أن النّحوي ربما غيّر الرواية قائلاً : والرواية الأخرى التي لا اختلاف بين الرّواة فيها :

فـكرَّت عنـد فِيقَتِهَـا إليه　　فألفـت عنـد مَصرْعـه السّباعا

فهذا مكشوف لا يحتاج إلى احتيـال ولا استدلال ، وهو كثير . وفي الخصائص ٢/ ٤٢٦ استشهدبه على أنه إذا وافقته والسّباع معه فقد دخلـت السّبـاع في الموافقة ، فكأنه قال فيما بعد: وافقت السّباعَ ، وهو عندنا على حذف مضاف أي وافقت آثار السّباع . =

لأن السّباع قد دخلت في المصادفة ، وقال :

٥٩٠ = لَنْ تراهـا وإن تَأَمَّلْـتَ إلاّ ولها في مفـارقِ الـرّأس طِيبَا[1]

لأن الطّيب قد دخل في الرّؤية .

= قال أبو عليّ : « لأنها لو وافقت السّباع هناك لأكلتها معه » ، والرّواية الأخرى هي رواية القطاميّ في ديوانه / ٤١ . من قصيدة مطلعها:

قفى قبـل التفـرق يا ضباعا ولا يكُ موقفٌ منـك الوداعا

والشاعر يصف بقرة وحشية فقدت ولدها فتطلبته فوجدت السّباع قد أكلته .

وانظر هامش الخصائص في هذا الموضع.

(١) الشاهد نسب في سيبويه لابن قيس الرّقيات، والرواية فيه: « ولَـوْ » مكان : « وإنْ ».من شواهد: سيبويه ١/ ١٤٤ ، والمقتضب ٣/ ٢٨٤ ، وابن يعيش ١/ ١٢٥ ، والمغنى ٢/ ٦٧٢ ، والخصائص ٢/ ٤٢٩ .

وفي المقتضب: « الرؤية قد اشتملت على الطيب ».

قال المبرد: « وهذا البيت أبعد ما مرّ ، لأنه ذكره من قَبْل الاستغناء ، وإنما جاز نصبه على رأيت ، لأن المعنى لن تراها إلاّ وأنت ترى لها في مفـارق الـرأس طيباً . فهذا على الإضمار ».

وفي الخصائص: علق على هذا الشاهد بقوله : « وهذا هو الغريب من هذه الأبيات . ولعمري إن الرؤية إذا لحقتها فقد لحقت ما هو متصل بها،ففي ذلك شيئان :

أحدهما: أن الرؤية وإن كانت مشتملة عليها ، فليس لها طريق إلى الطيب في مفارقها ، اللهم إلا أن تكون حاسرة غير مقنعـة ، وهـذه بِذْلَةٌ وتطـرّح لا توصف به الخِفرات ولا المعشّقات . . .

والآخر : أن هذه الواو في قوله: « ولها » كذا هي واو الحال ، وصارفة للكلام إلى معنى الابتداء ، فقد وجب أن يكون تقديره : لن تراها إلاّ وأنت تعلم أو تتحقق أو تَشَمُّ ، فتأتي بالمبتدأ ، وتجعل ذلك الفعل المقدّر خبراً عنه ».

قال السّخاوي : إنما قالوا . ما أجنّه ، لأن جُنّ لا فاعل له فهو في المعنى تعجّب من الفاعل ، لأنه لا يقال : جَنّه إنما يقال : أجَنّه .
قال محمد بن بدر :

فإن قال : فقد قالوا : ما أسرّني بكذا وكذا ، وهذا دليل على أنه يجوز أن يتعجّب من : ضُرِب زيدٌ .

قيل له : ليس في هذا دليلٌ على جواز التّعجب مِنْ : ضُرِب زيدٌ ، لأنه يجوز أن يكون « ما أسرني » تعجّباً من : سُرِرْتُ فيكون محمولاً على ما قدّمناه ذكرَهُ / في جُنّ زيد، فيكون بمنزلة : بُرَّ حَجُّكم ، فهو مبرور . [١٤٧ /

قال : ويجوز أن يكون ما أسرني بكذا تعجُّباً مِن سارّ ، أي حسن الحال في نفسه وأهله وماله، وفرسٌ سارٌّ أي حسن الحال في جسمه ولحمه ، وضيعة سارّة بمعنى اهلة عامرة فيكون سارّ بمعنى قولك : ذو سرور ، لم يُتَعجّب منه على هذا كما قالوا : «عيشة راضية» أي ذات رِضىً ، ورجُلٌ طاعِمٌ كاسٍ ، أي ذو طَعام وكُسْوَةٍ ، فيكون ما أسرني جارياً على ما قدّمنا غير خارج عمّا رَتّبنا .

المسألـة الثالثـة
[فـي الأمـر من : « إدًّا » ومـن : « لايَؤُدُهُ »]

قال أبو جعفر : كيف تأمر من قوله تعالى : ﴿ لقد جِئْتُم شيئاً إدًّا ﴾[١] ، ومنْ قولـه تعالـى ﴿ ولا يَؤُدُهُ حِفْظُهُما ﴾[٢] ؟ . فقـال أبـو العباس : هاتان مسألتان :

أما « إدًّا » فلا يؤمر منه ؛ لأنه اسم موضوع للدّاهية والأمر العظيم .

قال أبو جعفر : وقد قالت العرب : أَدَّ يَؤُدّ[٣]، فنطقت بالفعل ، ثم صرّفه النّحويون ، فقالـوا في الأمـر منـه : أدّ يا هذا بالإدغـام والضـمّ والكسر ، وبالإظهار نحو : اودُدْ مثل ، اردُدْ .

قال أبو العباس : التّصريف فيها دعوى تحتاج إلى برهان .

قال أبو جعفر: لا يحتاج إلى ذلك ، وقد حكوا لهـا نظائـر من المضاعف .

---

(١) مريم/ ٨٩
(٢) البقرة/ ٢٥٥
(٣) في القاموس : أَدَّتْهُ الدّاهيةُ تؤُدّهُ ، وتئِدُّه ، وجمع الإدّ : أدادٌ وإددٌ .

منها : قول أحمد بن يحيى ، تقول : ازْرُر عليك قَمِيصَك وزُرَّهُ وزُرُّهُ ، وزُرِّهِ مثل : مُدَّهُ ، ومدُّهُ ، ومُدِّهِ .

قال أبو العباس: هذه الأشياء لا تصرّف قياساً، ولايشبه بعضُها ببعض إلاّ بسماع من العرب ، إذ لو كان هذا لجاز أن تقول : وذَر يذرُ ، وودَع يدع قياساً على : قام يقومُ ، وضرب يضرِب ، وإنما يصرّف منه ما صرّفت العربُ ، ويُتْرك منه ما لم تُصرِّفه العرب اقتداءً بها .

قال أبو جعفر : ليس هذا قولُ أحدٍ من النّحويين عَلمناه ، وذلك أنه لا يمتنع القياس في شيء من المضاعف على : ردّ يَرُدُّ ، فتقول : سَنَّ يسُنُّ ، وأَدَّ يَؤُدُّ كما قلنا: ردّ يَرُدُّ.

ولو كُنّا لا ننطق إلاّ بما نطقت به العرب ، ولا نقيس على كلامها [٢ / ١٤٨] لبطل / أكثرُ الكلام .

ولا يجوز قياس: وذر يذر؛ وودع يدع على المضاعف، لأنه معتلٌ قلَّ استعمالُهم الماضي فيه؛ لاستثقالهم الواو حتى تبدل، فيقولون في وحد: أحد[1]، فلما استثقلوا الواو، وكان تَرَك في معنى: وَدَع ووذَر استغنوا عنه بترَك

وكان بعض العرب قد قال : ودَع ووذَر على القياس فلا معنى

(١) في ط: « أحداً » بالنصب ، تحريف .

لقوله : لجاز أن تقول : وذر وودع ، لأنه قد قيل .

قال أبو العباس : إنا لم نشبّه مضاعفاً بمضاعف ، وإنما أردنا أن نريك أن العرب قد تُصَرّف شيئاً وتمنَعُهُ في نظيره[1]

وأما قولك : إن هذا معتلٌ فليس بالاعتلال مُنِع من أن يبنى له ماضٍ مثل وزن يزن .

قال أبو جعفر : هذا الذي ألزمتنيه من أنّي قلت : من أنه لم يُبْن منه ماضٍ ،لأنه معتلّ غير لازم .

وكلامي يبين خلاف هذا ، لأني قلت : لم يُبْن منه ماضٍ لِعلّة ، فكيف ألزم أنى اعتللت بأنه لم يقع منه ماضٍ ، لأنه معتل ؟

قال أبو جعفر : ولم يجب عن المسألة الأخرى وهي : « ولا يؤوده » .

والجواب : أن تقول : أُدَّ يا هذا، نظير:قُلْ، لأنّآد يؤودُمثل قال يقول :

قال محمد بن بدر : قول أبي العباس : لا يجوز أن يؤمر من قوله تعالى - « إدًّا » ، لأن العرب لم تَبْن منه فِعْلاً .

الذي عليه عامة أهل العلم : لا ، لأن الإِد وصْفٌ غير جارٍ على

(١) في ط: « نضيره » بالضاد ، تحريف .

فِعْل، وإنما هو موضوع في كلام العرب للأمر العظيم فحكمه حكم الأسماء التي جاءت غير جارية على فِعْل .

وإذا كان هكذا لم يجز أن يبنى منه فعلٌ من حيث إن الأسماء ليست مأخوذة من الأفعال ، وإنما تصدر الأفعال عنها . ولو كانت الأسماء كلّها مشتقة لارتفع أن يكون في الكلام اسم البتة

والدّليل على هذا أنه ليس أحد من العرب ولا من العلماء يجيز أن يأمر من صاع ، وفَرَسَ ، ولا من جَعفر ، وحُبْرُج[١] وضِفدِع[١] ، ولا من الأوصافِ التي ليست بجارية على فعل نحو : خَوْد[٣] وبِكْر ، ولِصٌّ ، وسلهب[٤] ، وعرطل[٥] وجعشم[٦] ، لأن هذه الأسماء غير جارية على فعلها ، يدلّ على أن من الأوصاف ما لا يجوز أن يبنى له فعلٌ متصرّف في الأمر والدّعاء والخبر .

وغير ذلك الأسماء المبنيّة للمبالغة نحو : أكّال وأكول ، لا يجوز

---

(١) الحُبْرُج بالضمّ : من طيور الماء . انظر القاموس .
(٢) ضفدع مثل : « زِبْرِج، وجَعْفر، وجُنْدَب، ودِرْهَم» في الحركات.
(٣) الخَوْد : الحسنة الخلق ، والشابة الحسناء .
(٤) السّلهب : الطويل أو من الرجال ، وجمعه : سلاهبة.
(٥) العرْطل والعرطليل : الفاحش الطول ؛ والعرطويل : الحسن الشباب والقدّ .
(٦) الجعشم كجعفر : الوسط ، وكقُنْفُذ ، وجُنْدَب : القصير الغليظ : الشديد ، والطويل الجسيم ، ضِدٌّ

أن يصرّف منها فعل، لأن هذه الأبنية وإن كانت تعمل عمل الأفعال فهي غير جارية على الفعل / [٣ / ٤٩]

وإذا كان ما يعمل عمل الفعل لا يجوز أن يصرّف له فعل فما لا يعمل عمل الفعل أوْلى أن لا يصرّف له فعل.

هذا قول أهل التّحصيل من أهل صناعة النحو.

ولا يقال : أدّ يَؤُدّ فهو إدٌّ، كما يقال: أَدّ يؤدٌّ أدًّا فهو آدّ.

وليس الإدُّ هو الآدّ، فإن (الآد) جارٍ على الفعل، والإدّ وصف غير جارٍ على فعل.

وقول أبي جعفر : قد صرّفه النحويون تَقُولُ منه. والّذين يقولون : أدّ يَؤُدّ فهو آد : إذا ألقاه في الإد، فهو بمنزلة لَحَمَهُ يَلْحُمه فهو لاحِمٌ إذا أطعمه اللَّحْمَ.

فلو قيل لنا: كيف تأمرون من اللحم؟ لقلنا: لا يجوز، لأن اللحْمَ اسم غير مشتق من فِعْل، ولا هو وصفٌ جارٍ على فعل، ولا تُكلِّم من لفظه بفعل، فيكون هو اسماً لذلك الفعل.

وكذلك شَحَمَه[1] وزبدَهُ[2]: إذا أطعمه الشَّحم والزُّبد، وقولك أدَّه بمنزلة قولك : زَبَده وقولك : يَؤُدُّه بمنزلة قولك يَزْبدُه وقولك : آد كقولك زابد، والإد الذي هو الأمر العظيم بمنزلة الزُّبد الذي هو

(١) من القاموس : شحمه كمنعَهُ : أطعمه إياه.
(٢) من القاموس : زبَدَهُ : أطعمه إياه.

اللَّبن ، فكما لا يجوز أن يأمر من الزّبد، كذلك لا يجوز أن يأمر من الإدّ ولا تُصَرّف له فعلاً يكون هو اسماً له .

هذا هو الذي عليه أهل العلم باللّغة .

ومعنى قولهم: كيف تأمر من الأسماء؟ إنما هو مجازٌ، لأن الأسماء لا يؤمر بها، وإنما يُؤْمر بالفعل إذا كان غير واقع، فإذا قال قائل: كيف يُؤْمر من ضاربٍ، أو من طويل ؟

فإنما معناه، كيف يؤمر من الفعل الذي هو جارٍ عليه أو اسم له؟ فتقول: اضْرِب، وطُلْ، لا أنهم يقولون: ضرب، وطال.

فإن قيل لنا :كيف يؤمر من بِكْر وخَوْد؟

قلنا : لا يجوز ، لأنه ليس اسماً للفعل ولا جارٍ على فِعْل فسبيلُه سبيلَ الأسماء التي هي موضوعة غير مشتقّة ، وكذلك قَتَّال ، وأكّال ، وضَروب لا أفعال لها .

وهكذا سَلْهب ، وعكروت ، وما أشبهه وهو كثيرٌ .

فهذا حقيقة ما ذهب إليه خصمك ، ولا حجّة فيما حكيته عن ثعلب ، لأنا لا نخالفك فيه .

وحكايتك عن النّحويين: أنه لا يمتنع شيء من الأسماء من أن نقيسه على رَدّ يُردُّ كَذِبٌ عليهم .

وقولك : لو كنا لا ننطق إلا بما نطقت به العرب، ولا نقيس على

كلامها لبطل أكثر الكلام ، يدلّ على جهل / باللّغة ؛ لأن من الكلام [٣ / ٥٠] ما لا يقاس .

ولو قيل : كيف يؤمر بـ «إدٍّ» أو بكر ، أو صارِد[١] ، أو قتال ، ، أو ما أشبه ذلك مما ليس بجار على فعل . ؟

لقلنا : العرب لا تأمر من هذه الأوصاف بلفظ الصّفة إلاّ أن يكون له فِعْلٌ منطوق به نحو :طُلْ ، واقْصُر ، واسْهُل واكْرُم ؛ لأنهم يقولولون طال ، وقَصُر وسَهُل ، وكَرُم ، ولا يأمرون مِن بِكْرٍ ولاَ خودْ ولا لصٍّ[٢] ولا إدٍّ ، وما أشبهه ، لأنها لا فِعْلَ لها ، فإن أثرنا أن نأمر بشيء منها ألزمناه « كان » وجعلناه خبراً لها ، فنقول : كن إدًّا ، وكوني خَوْدًا ، وذلك أن معنى اضرب : كن ضارباً .

فهكذا ينبغي إذا أمر بهذه الأوصاف . وكذلك الأسماء يؤمر بها على هذا ، فيقال : كن عليه سَيْفاً ،وكن له حَجَراً ،وكن فيها أسداً . قال الله تعالى : ﴿ قُل كونوا حِجارةً أو حديداً ﴾[٣] ، ﴿وقالوا كُونوا هوداً أو نصارى ﴾[٤] ، ﴿ ولكن كونوا رَبّانِيِّين ﴾[٥] .

---

(١) في القاموس ، سهم صاردٌ ومصرادٌ : نافذ .
(٢) في ط: « لهن » مكان: «لصّ» ، تحريف
(٣) الإسراء/ ٥٠ .
(٤) البقرة/ ١٣٥ .
(٥) آل عمران/ ٧٩ .

وقال الشاعر :

٥٩١ = أحارِبن بَدْرٍ قد وَلِيت وِلايةً
فكن جُرَذاً فيها تَخُونُ وتَسْرِقُ[1]

فإن قال : فكيف يؤمْر من طريق[2] ما يتكلّم عليه أهل اللغة من التّصريف من الأبنية قياساً لم يُتكلّم به . ؟

قيل له : إذا تكلّفنا ذلك فإن إدًّا ليس بعمل[3]؟ ولا داء، ولا علّة ولا لون، ولا خِلْقة، وإنما هو خَصلة، وأفعال الخصال لا تكون إلّا على : فَعَل يَفْعِل فيكون الفعل من «إدٍّ» كالفعل مِن خِلٍّ[4] فتكون «إدّ» بكسر الهمزة كقولك : خِلّ. فإن شئت قلت : إدّ بكسر الهمزة والدّال كقولك؛ خِلّ، وإن شئت قلت : ايدَد كما تقول : اخلل، وقولك : إدٌّ كقولك : خلٌّ . هذا هو القياس الذي يعمل عليه، ويألفه الثقة .

(١) من شواهد : أمالي المرتضى ١/ ٣٨٤ ، العيني ٤/ ٢٩٦، والأشموني ٣/ ١٧٤ ، والهمع والدرر رقم ٧١٩.
وفي الأصل : « يخون ويسرق » بالياء فيهما .
والشاهد لأنس بن أنيس كما قال المبرد ، أو أنس بن زنيم كما قال العينيّ .
والولاية التي وليها هي : « رامهرمز » . انظر قصة هذه الولاية في الدرر اللوامع ٣/ ٥٤ .

(٢) في ط : « من جراين » مكان : « من طريق » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.

(٣) في ط فقط زيادة : «ذا» بعد كلمة : «يعمل». بالياء، وفي النسخ المخطوطة : «تعمل» بالتاء

(٤) في ط فقط : « حل » بالحاء وتكررت بالحاء في كل المواضع .

المسألة الرابعة
[في مررت برجل أسهل خد غلام، أشدّ سواد طرّة]

سأل أبو العباس ، فقال : كيف تقول : مررت برجل أسهل خدّ غلامٍ / أشد سوادِ طُرّة؟ [٣ / ١٥١

فقال أبو جعفر : في هذه المسألة وجوهٌ:

أجودها أن تزيد فيها ألفاً ولاماً، فتقول: مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد الطرّة.

وإنما قلنا: إن هذا أجود الوجوه ، لأن سيبويه قال : « اعلم أن كينونة الألف واللّام في الاسم الآخر أكثرُ وأحسنُ من أن لا يكون فيه الألف واللاّم ، لأن الأوّل في الألف واللام وغيرهما ههنا على حالة واحدة »[١] ، يعني سيبويه أن الأوّل لا يتعرّف بإدخالك الألف واللام في الثّاني ، ألا ترى أن قولك : مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد الطرّة أنه لم يتعرّف أسهل ولا أشد،فاختير دخول الألف واللام ليكونا بدلاً من الهاء .

وإن شئت جئت بالهاء، فقلت: مررت برجل أسهل خد غلامه،أشدّ سواد طُرّته .

---

(١) انظر سيبويه ١/ ١٠١

قال أبو العبّاس : في هذه الأجوبة ما قد أحلت به على قول النحويين أجمعين ، وليس فيها جواب عمّا سألناك عنه ، وذلك أنا سألناك فيها بلا ألف ولام ،ولا هاء ، فزدت فيها ما ليس فيها ، وكان ينبغي أن تَرد المسألة على هيئتها فتقول : هي خطأ إذا لم تدخل فيها الألف واللام أو الهاء ، وتُبَيِّن من أي وجه كانت خطأً ، أو تجيب فيها إذا كانت صواباً على هيئتها إذا أجبت ؟

قال أبو جعفر : أمّا قولي مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشد سواد الطّرة فهو بمنزلة قولك : مررت برجل أحمر خدّ الغلام ، وما أشبهه وهو كثير في كلام العرب .

أنشد سيبويه :

٥٩٢ =أَهوى لها أسفع الخدَّيْن مطّرقٌ
ريش القوادِم لم يُنْصَبْ له الشَّبكُ[١]

فقوله : أسفع الخدّين بمنزلة أسهل خدّ الغلام.

---

(١) من شواهد: سيبويه ١/ ١٠٠ ، وانظر ديوان زهير والهامش ٦٦ . والسفعة : سواد يضرب إلى الحمرة ، ومطرّق : ريشه بعضه على بعض ، والقوادم : ريش مقدم الجناح ولم ينصب له الشبك : يعني أنه وحشيّ لم يؤخذ ولم يترك. انظرها مش الديوان.

وفي ط فقط: « الصّوارم » مكان : « القوادم » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وسيبويه والديوان وفي ط أيضاً: تنصب» بالتاء

وأمّا قولي : مررت برجل أسهلُ خدّ غلامـه أشد سواد طُرّتـه ، فأسهلُ مرفـوع بالابتداء، وخَدُّ غلامه خبره ، والجملة في موضع جرّ ، وكذا الجملـة الثانيـة كما تقول : مررت برجل أسود غلامُهأحمر أبوه . وهذا أشهر من أن يحتاج أن يستشهد له .

ونظيـره قوله عزّ وجل : ﴿ أم حَسِبَ الّذين اجْتَرحوا السيّئاتِ أنْ نَجْعَلَهُـم كالَّـذيـنَ آمنـوا وعَمِلُـوا الصّالحـات / سواءٌ محياهُـم ومماتُهم ﴾[1] على قرأة من قرأ بالرَّفع وهو أحسن . [٣ / ١٥٢]

وكذلك الرّفع في المسألة أحسـن . وكذا كلّ ما لم[2] يكن جارياً على الفعل ، فهذا حكمـه .

وأمّا قولي: « مررت برجل أسهل خدُّ غلامه أشدّ سـواد طرّته » فعلى أن أجعل أسهل نعتاً لرجل ، وأجعله بمعنى يسهُـل فـأرفع خدّ بأسهل . وكذلك الجملة الثّانيـة كما تقول : مررت برجلٍ أحمر أبـوه . والرّفـع أجود .

وإنما جاز أن تجريه على الأول ، لأنه بمعنى ما هو جارٍ علـى الفعل . ونظيـره القراءة « سواءٌ محياهم ومماتُهم » .

---

(١) الجاثية/ ٢١ ، وقراءة الرفع هي قراءة القراء العشرة ما عدا حمزة والكسائيّ وخلف وحفص فإنهـم قرءوا بالنصـب . انظـر النشر في القـراءات العشر ٢/ ٣٧٢.

(٢) في ط فقط وردت العبارة على النحو التالي: « وكذلك سهل ما لم يكن » الخ تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.

وأمّا قولك : إني زدت في المسألة ألفاً ولاماً وهاء فقدبيّنا :لِمَ زِدْنا الألف واللام على مذهب سيبوية ؟ وقد ذكـرناه .

قال محمد بن بدر : ذكر أن سيبويه قال كينونة الألـف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن ، ثم جعله في غير موضعه ، وإنمـا الـذي ينبغي أن لو جعلها في موضعها لو كان من أهل العلم لعرف الموضع الذي يجعل الألـف واللّام في الآخر منه دون ما لا يجعلان فيـه .

قال سيبويه : وتقول: فيما لا يقع إلاّ منوّناً عاملاً في نكرة،وإنّما وقع منوّناً ، لأنه فُصِل فيه[١] بين العامل والمعمول، فالفصل[٢] لازِمٌ له أبداً مُظْهراً أو مضمراً ، وذلك كقولك : هو خير منك أباً ، وأحسن منك وجهاً ، وإن شئت : هو خيرٌ عملاً، وأنت تريد: « مِنْك » ، فالفصـل الذي قال هو لازم أبداً في الإضمـار والإظهـار هو « مِـنْ»،وأكده بأن قال : ولا يعمل إلاّ في نكرةٍ ، لأنه لم يقو قوّة الصّفة المشبهة . هذا نظير كلامه[٣] .

وأين حكايتك عنه: أن كينونة الألف واللّام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا يكونا فيه . وقد قال : إنه لا يعمل إلاّ في نكـرة ، والنّكرة سواء كانت مفردةً أو مضافة ، لأنا نقـول : هذه عشرون متقالاً

---

(١) في ط فقط: « فصل فيه » بزيادة : « فيه » ، وهي في نص سيبويه ١/ ١٠٤ .
(٢) في ظ « و فالفصل » بزيادة الواو تحريف، وانظر سيبويه ١/ ١٠٤ .
(٣) انظر هذا النص في سيبويه ١/ ١٠٤ .

وعشرون مِثْقالَ مِسْكٍ ، فلا يتغيّر عن أن يكون تمييزاً ، فقولك : « أسهل » كقولك : « أحسن » ، وقولك : « وجهاً » كقولك : « خدّ غلام » كما كان عِشرون مثقالاً ، ومِثْقَالَ مِسْكٍ سواء .

والصّفة المشبّهة بالفاعل هي الأوصاف التي تكون خصالاً وألواناً أو خَلْقاً في الموصُوفِينَ / ولا تكون أعمالاً لهم نحو : كريم وكريمة ، [٣ / ٥٣] ولئيم ولئيمة ، وأحمر وحمراء ، وأعرج وعرجاء .

والفاعِلُ الذي هو أشبه به نحو : ضارب وقاتل ، ومُكْرِم ومُسْتمع .

والأول غيرُ عَمَل يعملُه الموصوفُ ولا يقع باختياره .

والثاني عملٌ يعمله الموصوف ويقع باختياره .

والشّبه الذي بينهما في اللّفظ أن تقول : مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجه ، فيكون كقولك : مررت بِرَجُلٍ ضاربِ زيدٍ ، ومررت برجلٍ حسنٍ الوجْه ، فيكون كقوله : مررت برجل ضاربٍ زيداً . . وكذلك مررت بامرأةٍ حسنةِ الوجْه ، كقوله : مررت بامرأةٍ ضاربةِ زيدٍ ، وحسنةٍ الوجْهَ كقولك : ضاربةٍ زيداً .

وكذلك : مررت برجلٍ أحْمر الوجه ، وبامرأة حمراء الوجه ، وما أشبهه .

وكذلك مررت برجلٍ حسنٍ وجْهُهُ كقولك : مررت برجلٍ قائمٍ أبوهُ .

فهذه الصّفة التي قال سيبويه : « وكينونة الألف والّلام في الثاني أحسن وأجود » إلاّ أن هذه الصّفة لا تعمل إلاّ فيما كان منها أو من سببها ، واسم الفاعل يعمل فيما كان من سببه ومن غيره .

فأما ما كان من الأوصاف على وزن: أَفْعل يراد به التّفضيل ، ويلزمه الفصل على ما شرط سيبويه ، فإنه لا يعمل إلاّ في نكرة وينصبها على التمييز نحو : هذا أحسن منك وجهاً ، وأكثرُ مِنك مالاً . وإن شئت قدمت فقلت : أحسنُ وجْهاً منك . وإن شئت حذفت الفصل وأنت تريده كما قال فتقول: أنت خير أباً ، تريد: « منه » . قالَ اللّهُ عزّ وجلّ : ﴿ هم أحسن أثاثاً ورِئْياً ﴾[1] يريد : « منهم » . وإن شئت حذفت المعمول فيه ، وجئت بالفصل فتقول : زيد أفضل من عمروٍ.

ولا يجوز أن تحذفهما جميعاً إلا أن يكون مشهوراً في الخَلْق كقولهم : اللّه أكبر ، لأنه قد علم أن الأمر كذلك ، فكأنه قد نطق بالفصل أو يكون شائعاً في أمته نحو ، قول الفرزدق :

٥٩٢ = إنّ الّذي سمك السّماء بنى لنا	بيتاً دَعائِمُهُ أعَزُّ وأطْولُ[2]

---

(١) مريم/ ٧٤

(٢) من شواهد: ابن يعيش ٦/ ٩٧ ، ٩٩ ، والخزانة ٣/ ٤٨٦ ، والعيني ٤/ ٤٣ ، والأشموني ٣/ ٥١ ،وانظر ديوانه/ ١٥٥ ،وهو مطلع قصيدة مشهورة وبعده :

بنى بيتاً لنا المليكُ وما بنى	حَكَمُ السَّماءِ فإنه لا يُنْقَلُ

وأمّا قول من يقول : إن هذا قد يكون بمعنى فاعل أو غيره فليس عندنا بشيء ، لأنه لا نجد عليه دليلاً ، فإذا أردت إضافة «أفعل» هذا الذي للتفضيل ومعنى التعجب لم تُضِفْهُ إلاّ الى جمع ، والألف والّلام لا تكون جنساً للأوّل ، ويكون / الأول بعضاً للثّاني نحو قولك : زيد [٣ / ٥٤ أفضل الرّجـال .

ولا تكون الإضافة في هذه الأوصـاف التي في هذا المعنى إلاّ على هذا ، ألا ترى أنك لا تقول : زيد أفضل الخيل ، ولا فرسك أفضل الناس ، لأن الناس ليسوا جنساً للفرس ولا الفرس بعضاً لهم . وهكذا جمع هذا .

وقد يجوز أن تحذف الألف واللام وبناء[1] الجمع من الجنس استخفافاً ، فتقول : زيد أفضل رجل ، وأنت تريد أفضل الرجال كما قلت هذه مائة درهم ، وأنت تريد من الدرهـم ، وكلّ رجـل ، تريـد الرّجالِ ،

ولا يُشبه أفعل الذي يكون بلا فصل أفعل الذي يلزمه الفصل ،

(١) في ط: « وتبدل » مكان : « وبناء » تحريف صوابه من النسخ المخطوطـة . ونص سيبويه يوضح هذا التصويب قال سيبويه ١/ ١٠٤ : « فـإن أضفـت فقلت : هذا أول رجل اجتمع فيه لزوم النّكرة ، وأن يلفظ بواحد وهو يريد الجمع ، وذلك لأنه أراد أن يقول: أول الرجال،فحذف استخفافاً واختصاراً. كما قالوا: كل رجل ، يريدون كل الرجال . فكما استخفوا بحـذف الألف واللام استخفوا بترك بناء الجمع ، واستغنوا عن الألف واللام وعن قولهم : « خير الرجال ، وأوّل الرجال ».

ولا هو منه في شيء ، لأن الذي لا يلزمه الفصل يُثَنّى ويجمع ، ويؤنث ويذكر . والّذي يلزمه الفصل لا يُثنّى ولا يجمع ، ولا يؤنّث ، تقول زيد أفضل من عمرو، والزّيدان أفضل من عمرو ، والزيدون أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دَعْدِ وما أشبه ذلك .

ولأفعل الذي يلزمه الفصل وجوهٌ كثيرةٌ تدلّ على أنه ليس بينه وبين أفعل الذي لا يلزمه الفصل معنًى . وليس بها خفاءٌ على من اعتبرها أدنى اعتبار .

والّذي يدلُّ على تمويهه أنه قال : ألا ترى أن قولهم : مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد الطّرة أنه لم يتعرّف أسهل ولا أشد ، فيحتاج إلى أن يعلم مَن قاله ، فإنه كذبٌ لم يقله أحد .

وقوله : أمّا قولي مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشد سواد الطّرة فهو كقولك: مررت برجل أحمر خدّ الغلام ،وما أشبهه وهو كثير في كلام العرب ، وأنشد سيبويه البيت الذي ذكره ، وأن أسفع الخدين بمنزلة أسهل خدّ الغلام فمحالٌ كلُّه .

أما قوله : هو مثل مررت برجل أحمر خدّ الغلام وهو كثير فكذب ، وكان ينبغي أن يذكر من ذلك ولو حَرْفاً واحداً . وأسهل خدّ الغلام لا يقوله أحد لا من العرب ولا من العجم لِما تقدّم من الفرق بين أفعل الذي لا يلزمه الفصل / والذي يلزمه . [١٥٥ /

وليس أسفع مثل أسهل ، لأن أسفع إنما الصّفة واقعة فيه على

الثّاني وهو الخَدّان ، والسّفعة لهما دون الأول . وأفضل الناس الصّفة هي للأول دون الثاني، والفضل[1] له دون المضاف إليه ، فإذا قلت : أسهل الخدّ فإنما تعني موضعاً من الخَدّ كما تقول : الصّدرُ أجودُ الدُّراج[2] ، والسّرة أطيبُ الحوت ، ووجه أخيك أحسنه .

ولو أردت بأسفع ما أردت بأسهل لم يجز ، لأنك تقول مررت برجل أسهل خدًّا من زيدٍ ولا تقول مررت برجل أسفع خدًّا من زيد ، وأن أسهل خدّ العلام معرفة وقد وصفت به النّكرة .

ويدلّ على أن أفعل الذي يلزمه الفصل يكون معرفة إذا أضفته إلى الألف واللام أنك لا تُدْخِل عليه الألف والّلام فتقول : هذا الأفضل الناس ، وهذا الأسهل خدّ الغلام . وأنت تقول : هذا الأحمر الوجه ، والأسفع الخدّين .

وأمّا البيت فإن سيبويه قال في الصّفة المشبهة : إنها تنوّن فتنصب ، وتحذف التّنوين فتضيف ،ثم قال : ومِمّا جاء منوّناً قول زهير : « أهوى لها[3] » ، فذكر البيت على أن الشّاهد (مطّرق) لا غير . كذا قال أهل العِلْم .

قوله : وأمّا قولى: مررت برجل أسهل خدّ غلامه ، أشدّ سواد

(١) في ط فقط: «والفصل» بالصاد، تحريف

(٢) الدُّراج : كالرُّمّان : طائر

(٣) انظر الشاهد رقم ٥٩٢ .

طُرّته، فأسهل مرفوع بالابتداء، وخدّ غلامه خبره، وكذلك الجملة الثانية يدخله الخطأ من وجوه :

أحدها : أنه رفع أسهل بالابتداء وهو نكرة ، وخدّ غلامه الخبر وهو معرفةُ .

وأن أسهل للمفاضلة لا يجوز أن يحذف منه المفعول والمعمول فيه معاً ولا دليل على ذلك

وأنه جعل الجملتين وصفاً للرّجل ، والجمل إذا كانت أوصافاً ، أو أخباراً ، أو أحوالاً يعطف بعضها على بعض ، فتقول : مررت برجل قام أبوه وقعد ، ولا تقول : قام أبوه قعد .

وأنه إن جعل الهاء في طُرّته للرجل أحال[1] إنما المراد أن الغلام هو الأسهل الخَدّ الأسود الطّرة ، ليس الرجل ،

وإن جعلها للغلام أحال ، لأن الإعراب يصير لحناً ، ولا يجوز أن يكون أشدّ مجروراً ، ولكن يكون منصوباً كما تقول : هذا رجل أسهل خدّ غلام أشدّ سواد طرّة، فتجعل أشدّ منصوباً على الحال ، قالوا : مررت برجل مُتيّمة أمه منطلِقاً أبوها لا غير .

[١٥٦ /] وقوله هذا أشهر من / أن يستشهد له كذب .

---

(١) أحاله : بمعنى أفسده ، ففي القاموس: « حول » : كل ما تحوّل أو تغيّر من الاستواء إلى العوج ، فقد حال ، واستحال .

قوله : أما قولي مررت برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طُرّته فعلي أن أجعل[١] أسهل نعتاً لرجل بمنزلة : سَهُل ،فأرفع خدّ بأسهل وكذا الجملة الثانية قد أحال فيه ، لأنه لم يأت لأسهل ولا لأشد بالفصل ولا بالمعمول فيه ، ورفع به الظَّاهر ، وإنما سبيله أن يرفع المضمر ، لأن هذا الوصف الذي للمفاضلة لا يرفع إلاّ المضمر لا غير . ومثّلوه بقولهم : ما رأيت أحداً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينه ، و« ما من أيّام أحبّ إلى الله فيها الصّومُ منه في عشر ذي الحجة »[٢] . والكلام على الهاء ههنا كالكلام عليها قبل .

---

(١) في ط فقط: « جعل » بدون ألف في أوله ، والتصويب من النسخ المخطوطة لأنه يتناسب مع الأسلوب.

(٢) انظر هذا الحديث الشريف ، وبحث رفع أفعل التفصيل للاسم الظاهر في همع الهوامع ٥/١٠٧ ، ١٠٨

المسألة الخامسة

[إنّ سارًّا سارّة حديثك كلامك]

قال أبو جعفر : كيف[1] تقول : إنّ سارًّا سارة حديثك كلامك ؟

قال أبـو العبـاس : تقـدير هذه المسألـة إن حَدِيثَـك سارٌ سارّة كلامُك .

قال أبو جعفر : هذا التّقدير خطأ بإجماع النحويين ، لأنهـم قد أجمعوا على أنه لا يفرق بين إنّ واسمها إلا بالظرف أو ما قام مقامه .

فإن قال قائل : إني أقدِّم حديثك ، وأجعله يلي « إنّ » .

قلت : هذا فرار من المسألة ، ومجيء بمسألة أخرى . وأيضاً[2] فإنْ لَمْ يُقَدّر في جواب تقدير المسألة ، فيفهم ما بناه عليه من الجواب .

قال : أما قوله : إن هذا التقدير خطأ فعلى خلاف ما ذكر ، إذ كنا لم نفرق بين إنّ وبين اسمها في حال التّقدير ، وإنمـا كان تفريقـاً[3]

(١) سقطت كلمة: « كيف » من ط

(٢) في بعض النسخ: « وإنصافاً » مكان: « وأيضاً » .

(٣) في ط: « تفريقهما » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة.

بينهما في حال الإلغاء ، والتّقدير صواب .

وأمّا قوله : إنّ هذا التّقدير أيضاً خطأ فقد أخطأ ، وقد كان يجب أن يبيّن من أي وجه كان خطأً؟ لأن الفائدة في الحُجّة لا في الدّعوى .

قال : قد بيّنّاه بقولنا : إنه لا يفرّق بين إنّ وبين اسمها إلا بالظرف أو ما أشبهه .

وجواب هذه المسألة : أن سارًّا سارة حديثك كلامك ، والتّقدير : أن قولاً سارًّا رجلاً سارّةً حديثُك كلامُك ، فسارًّا منصوب ، لأنه نعت لقول / « وقول » اسم إنّ ، وقولك «سارّةً» نعت لرجل [٣ / ١٥٧ « ورجل » منصوب بوقوع «سارًّا» عليه ، وحديثك مرفوع بقولك : « سارة » و« كلامُك » خبر إنّ .

قال محمد بن بدر : هذا نصّ ما ذكرته عن خصمك ، وارتضيته عن قولك ، وليس فيما عبت عليه شيء تُنكره العلماء ، ولا يَعْدل عنه الفقهاء .

المسألة السادسة

[هذه ساعة أنا فرح]

ثم سأل أبو العباس ، فقال : كيف تقول : هذه ساعةُ أنا فَرِحٌ بغير تنوين ؟

فقال أبو جعفر : أقول : هذه ساعةُ أنا فرحٌ فتكون « هذه » في موضع رفع بالابتداء ، وقولك : ساعةُ » خبره « وأنا فرح » مبتدأ وخبر في موضع جَرٍّ .

ويجوز أن تقول : هذه ساعةَ أنا فرِحٌ على كلام قد جرى ، كأنك قلت : هذه القضيةُ ساعةَ أنا فَرِحٌ ، تريد : أن هذا الأمر ساعةَ أنا فَرِحٌ ، قال الله تعالى : « هذا يَوْمَ ينفع الصّادقين صِدْقُهم »[1]، الفعل والفاعل بمنزلة المبتدأ وخبره عند أهل العربية .

(١) المائدة/ ١١٩ . وفي « يوم » عدة قراءات: « يومُ » وهي قراءة حفص ، والقراء السبعة ما عدا نافعاً :
و«يومَ» وهي قراءة نافع ، وابن مُحَيصن .
و«يوماً» وهي قراءة الأعمش .
و«يومٌ» بالرفع والتنوين ، وهي قراءة الحسن بن عياش والأعمش . انظر معجم القراءات قراءة رقم ٢٠٦٨ .

قال أبو العباس : سيبويه وغيره يفسدون هذا الجواب ويحيلونه[1] ، وذلك أنهم لا يضيفون إلى الابتداء والخبر والفعل والفاعل إلاّ ظرفاً في معنى المضيّ كقولك : جئتك يَوْمَ زيدٌ أميرٌ ، وجئتك يَوْمَ يقوم زيدٌ ، وذلك أنه إذا كان ماضياً كان بمعنى إذْ كقولك : جئتُك إذْ زيدٌ أمير ، وجئتك إذْ يقومُ زيدٌ .

فإذا كان في معنى الاستقبال لم يضف إلاّ إلى الفعل ، ولا يجوز إضافته إلى المبتدأ والخبر ، لأنه يكون حينئذ بمعنى :(إذا) كما تقول : أنا آتيك يَوْمَ يقوم زيد ، لا مثل : أنا آتيك إذا[2] يقوم زيد ، لأن إذا في معنى الجزاء .

وإنما تُضيف الظرف إذا كان في معناها إلى الفعل ، ولا تضيفه إلى الابتداء والخبر، لأن حروف الجزاء لا تقع على الابتداء والخبر.

وهذه المسألة مسطورة لسيبويه[3]. وهذا الاعتلال اعتلاله وهي منه مأخوذة .

قال أبو جعفر : جوابنا عن المسألة على معنى المضيّ . والدّليل عليه قولنا : على كلام قد جرى ، وقولنا : كأنك قلت:هذه القضيّة ساعةَ أنا فَرِحٌ . / [٣ / ١٥٨]

(١) أي يفسدونه .
(٢) من ط : « يوم » مكان : « إذا » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .
(٣) انظر سيبويه ١ / ٤٦١ .

[المسائل العشر المُتعِبات إلى الحشر]

قال السّخاويّ في (سفر السعادة) : هذه عشر مسائل ، سمّاها أبو نِزار الملقّب بملك النّحاة : المسائل العَشْر المُتْعِبات إلى الحشر ، وتحدّى بها :

المسألة الأولى :
[في تكرر «أنّكم»]

سأل عن قوله تعالى : ﴿ أيعدكُم أنّكم إذا مِتُّم وكُنتم تُراباً وعظاماً أَنّكُمْ مُخْرَجُون[1] ﴾

فقال : إنّ « أَنّ » الأولى لم يأت لها خبر .

وسأل عن العامل في إذا ، ثم قال : إذا بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر ، فإذا قلت : تقديره : مُخْرجَون وَقْت مَوْتِكُمْ كان محالاً ، لأن الإخراج وقت الموت لا يتصوّر لأنه جمع بين ضِدّين .

(١) المؤمنون / ٣٥

ثم أجاب هو فقال : الجواب : أما الأول فنقول : إن العرب قد حذفت خبر أَنّ كثيراً في شعرها وكلامها ، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى ، لا سيّما إذا دلّ على الخبر مثلُهُ ، وههنا خبر الثّانية دَلّ على خبر الأولى ، وهو عاملٌ في « إذا » . والتّقدير : أيعدكم أنكم مخرجون بعد وقت مماتكم ، إلاّ أن « بعد وقت » حذفت ، وأريدت ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ ولن يَنْفَعَكُمُ اليَوْمَ إذْ ظَلَمْتُمْ أنّكم في العذاب مُشْتَرِكُون ﴾[1] « وينفعكم » لا يعمل في ظرفين مختلفين ، أحدهما : حَال ، والآخر ماضٍ ، فذلك محال ، ولكن المعنى . . ولن ينفعكم اليوم بعد إذْ ظلمتم .

وكذلك يضارع هذا قوله تعالى : ﴿ إنّ مع العُسْر يُسرًا[2] ﴾ ، والعسر ضدّ اليسّر ، والضدّان لا يجتمعان ، ولكن الأصل أن مع انقضاء العسر يسراً ، إلاّ أن المضاف حذف.

وأمّا فائدة تكرير أنّ والعرب تكرّر الشيء في الاستفهام استبعاداً كما يقول الرجل لمخاطبه ، وهو يستبعد أن يجيء منه الجهاد : أأنت[3] تجاهد ؟ أأنت تجاهد؟ فكذا ههنا ، قالوا : أَيعدكم أَنّكم مُخْرجون أَنكم مخرجون ، استبعاداً[4] .

(١) الزخرف / ٣٩

(٢) الشرح / ٦

(٣) في ط فقط : « أنت تجاهد » بدون همزة الاستفهام .

(٤) في ط : «استعباداً» تحريف واضح .

فقيل له : أما سؤالك الأول عن خبر أَن ، وكونه لم يأت فهو سؤالُ مَنْ قطع بما حكاه ، ولم يعدّ وجْهاً سواه .

وهذا قول من لم يتقدّم له بهذا العلم فضلُ دراية ، ولا وقف على [٣ / ١٥٩]ما سطره فيه أولو النّقل والرّواية، إذْ كان معظم النّحو بين / قد أجمعوا على أن خبر أن في هذه المسألة ثابت غير محذوف .

فلو قلت : يسأل عن خبر أنَّ : لِم حُذِف في هذه الآية على قول بعض النّحويّن ، لأتيت بعذر مبين ؟

وللنحّويين في هذه الآية أربعة أقوال(١) :

الأول: قولُ المبرّد ومن تابعه : أن يجعل موضع « أَنكم مخرجون » رفعاً بالابتداء ، وإذا ظرف زمان في موضع خَبره ، والجملة في موضع خبر أَنّ ، فيصير التقدير : أيعدكم أنّكم إذا مِتُّم إخراجكم ، كما تقول : أيعدكم أنكم يَوْمَ الجُمعة إخراجكم فيكون « إخراجكم » مرفوعاً بالابتداء « ويوم الجمعة » خبره ، والجملة في موضع خبر أَنّ الأولى . وهذا مذهب بيّن ظاهرٌ لا يحتاج فيه إلى خبر محذوف .

والثاني : قول الجرْمي : أن يجعل « مخرجون » خبر أنّ الأولى ، وتكون الثانية كرّرت توكيداً لتراخي الكلام على حدّ قوله

---

(١) انظر هذه الأقوال في تفسير الألوسيّ ١٨ / ٣٠ ، ٣١ على أن هناك قراءة شاذة ، وهي قراءة عبد الله حيث قرأ « أيعدكم إذا مِتّم » بإسقاط : « أنكم » الأولى ، وبهذه القراءة رفع الإشكال .

تعالى : ﴿ إنّي رأيت أحد عَشَرَ كَوْكَبًا ، والشَّمْسَ والقمرَ رأيتُهم لي ساجدينَ ﴾[١] ، فكرّر « رأيتهم » توكيداً لتراخي الكلام ، ويكون انتصابُ ساجدين » بـ «رأيت» الأولى ، كأنه قال : رأيت أحد عشر كوكباً والشَّمسَ والقمرَ ساجدين .

ومثله قوله سبحانه : ﴿ لا تَحْسَبَنَّ الَّذين يَفْرَحُون بما أَتَوْا ويُحبّون أن يُحْمَدوا بما لم يَفْعلوا فلا تَحْسَبَنَّهم بمفازةٍ من العذاب ﴾[٢] ، فيكون « تحسبنهم » توكيداً لتراخي الكلام .

ومن ذلك قولهم في النداء : ياتيمُ تيم عديّ[٣] .

الثالث : قول أبي الحسن الأخفش : أن يجعل أنكم في موضع رفع بإذا ، على أن يكون فاعلاً به على حَدّ قياس مذهبه في الرّفع بالظرف في نحو قولك : يَوْم الجمعة الخروجُ ، « فالخروج » عنده مرتفع بالظّرف ، كأنه قال : يستقر الخروجُ يَوْمَ الجُمعة .

(١) يوسف / ٤
(٢) آل عمران / ١٨٨
(٣) في الهمع ٣ / ٥٧ : « إذا ذكرت منادى مضافاً ، وكررت المضاف إليه فلا إشكال نحو : ياتيمَ عدِيٍّ تَيْم عَدِيّ . وهو توكيد محض .
وإن كررت المضاف وحده نحو : ياتيم تَيْم عديّ ، فَلك أن تضم الأول على أنه منادى مفرد ، وتنصب الثاني على أنه منادى مضاف مستأنف ، أو تنصب بإضمار أعني أو على أنه عطف بيان أو بدل . زاد ابن مالك : أو على أنه تأكيد » .

ومذهب سيبويه وأصحابه : أن الخروج مرفوع بالابتداء لا
٣ / ١٦٠]غير . /

الرّابع : قول سيبويه أن يجعل «أنكم مخرجون» بدلاً من أنّ الأولى على حدّ قوله تعالى: ﴿ ويَوْم تقومُ السّاعة يَوْمَئِذٍ يَخْسَرُ المُبْطِلون ﴾[1] فقوله : « يومئذ » بدل من قوله: « يوم تقوم الساعة ». ويحتاج في هذا القول إلى حذف شيء يتمّ به الكلام ، لأنه لا يصحّ أن يُبْدَل من أنّ إلا بعد تمامها وتكملتها من اسمها وخبرها .

وقد وَجّه أبو عليّ قول سيبويه في هذه الآية على وجهين :

أحدهما : أن يكون قد حُذِف مضاف من « أنّ » الأولى ، تقديره : أيعدكم أنّ إخراجكم إذا مِتّم ، فيصحّ حينئذ أن يبدل أنكم مخرجون من الأولى ، لأنها قد تمّت .

وإنما يحتاج إلى حذف هذا المضاف من جهة أنّ إذا ظرف زمان ، وظروف الزّمان لا تكون أخباراً عن الجثث ، فإذا حملت قوله : « أنكم إذا متم » على تأويل : أن إخراجكم إذا مِتُّم تمّ الكلام ، وصارت إذا خبراً لأنّ على حد قولهم : اللّيلَة الهلالُ ، يريدون : حدوثُ الهلال أو ظهورُه . ولولا ذلك لم يجز، لأن الهلال جُثّة ، والليلة ظرف زمان .

(١) الجاثية / ٢٧

ومثل الآية في حذف المضاف قوله عز وجل : ﴿ هل يَسْمَعُونكم إذْ تَدْعُون ﴾[١] ، لأنه لا بدّ من تقدير مضاف محذوف ، تقديره : هل يسمعون دُعاءكُم إذ تَدْعون، فحذف الدّعاء وهو يريده .

والثاني : من توجيه أبي عليّ لقول سيبويه : أن يكون خبر أنّ محذوفاً ، تقديره : أيعدكم أنكم إذا مِتّم ، ثم حذف خبر أنّ لدلالة أن الثّانية عليه على حدّ قوله تعالى : ﴿ واللّهُ ورسولُه أحقٌّ أَن يُرْضُوهُ ﴾[٢] ، فحذف المبتدأ الأول استغناءً عنه بخبر الثّاني . وعلى ذلك قول الشاعر :

٥٩٤ =نَحْنُ بما عِنْدنا وأَنت بما
عندك راضٍ والرَّأي مُخْتَلِفُ[٣]

تقديره : نحن بما عندنا راضون ، وأنت بما عندك راضٍ إلا أنه حذف الأوّل استغناءً عنه بالخبر الآخر .

وهذا الوجه وحده هو الذي لم يفتح عليك أيها المتقمّص بقميص الزهو ، التّائه في غيابة السهو ، الملقّب بملك النّحو.

وأمّا قولك بعد السؤال الأول : يسأل عن العامل في « إذا »،ثم /[٣ / ٦١

(١) الشعراء / ٧٢
(٢) التوبة / ٦٢
(٣) سيف ذكره رقم ٣٠٩

تكتب في جوابك أنه محذوف ، فقولك هذا مبنيٌّ على ما قام في نفسك من كون خبر أَنَّ محذوفاً ، وقد بينّا أنه غير محذوف إلاّ على أحد الوجهين المُوجّه بهما قول سيبويه ، وإلاّ فهو موجود غير محذوف على المذاهب المتقدّمة .

أمّا على مذهب المبرد فالعامل عنده في (إذا) الاستقرار ، لأنها في موضع خبر المبتدأ .

وكذلك مذهب الأخفش هي عنده معمولة الاستقرار المقدّر في كل ظرف وقع فاعلاً.

وأمّا على مذهب الجَرْمي فإن العامل عنده فيها « مُخْرَجون » التي هي خبر أنّ على ما تقدّم ذكره .

وأمّا قولك بعد السّؤال الثّاني : إن « إذا » بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجُمَل على تأويل المصدر ، وما ذكرت من أنّ المعنى يستحيل إذا جعلت العامل في « إذا » مخرجون لأنه يصير التقدير أنكم مخرجون وقت موتكم ، والإخراج وقت الموت لا يتَصوّر ، وإجابتك عن ذلك بتقديرك حذف مضاف قبل إذا ، وهو « بعْد » فإنك أتيت في هذا المكان بِضَرْبٍ من الهذَيان .

وأمّا قولك : إن « إذا » بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر فليس تقدير الجملة بعدها على تأويل المصدر

بصحيح ، وذلك ممتنع فيها وفي « إذْ » وفى « لمّا » خاصة ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول في نحـو : آتيك يوم يقـدم زيد : آتيك يوم قدوم زيد ، فتقدّرها بعد يوم بتقدير المصدر .

ولو قلت : آتيك إذا يقوم زيد لـم يحسن أن تقول آتيك إذا قيام زيد .

وكذلك تقول : أَتَيْتُه إذ قام ، ولا تقول : أتيته إذ قيامه .

وكذلك لمّا تقول : أكرمته لمّا قام زيد ، ولا تقول : أكرمته لمّا قيامه ، لأن هذه الظّروف لا تضاف إلى مفرد ، ولا تستعمل إلا مضافة إلى الجُمَل .

وأمّا قولك : إنه لا بدّ من تقـدير حذف مضاف قبل (إذا) وهـو « بَعْد »، ليصح المعنى ويسلـم من الإحالـة فهـو قول بيّن الفسـاد لا محالة ، وذلك أن المتقرّر عند جميع النحويين أنه لا يصحّ أن يضاف إلى إذا ولا إلى لمّا ، وذلك لتوغّلهما في البناء وقلّة تمكّنهما فلا يجوز على هذا أن تقول : أكرمتك بعد إذا أكرمتني ، ولا قبل إذا أكرمتني ، ولا بعد لمّا أكرمتني ، ولا يجوز ذلك في ظروف الزمان ولا غيرها / ولم [٣ / ١٢] يسمع من ذلك شيء إلّا في إذْ .

والمعنـى في الآية يصـح علـى غير هذا التّقـدير إذ في مفهـوم الخطاب من قوله عز وجلّ : ﴿ وكنتم تُراباً وعظاماً ﴾ أن الإخراج ليس

هو وقت الموت ، وإنما هو بعد زمانٍ متراخٍ يقتضي الاستحالة من اللحميّة والدّمويّة إلى التُّرابية ، ثم الإخراج بعد ذلك و«إذا» وإن كانت بمعنى الوقت فليس يلزمُ وقوعُ الفعل في أول ذلك الوقت دون آخره .

مثال ذلك قولهم: إذا جاء زيد أحسنت إليه ومعلوم من جهة المعنى أنّ الإحسان لم يكن في أول المجيء إنما كان بعده . وتقدير الإعراب يوجب أن وقت المجيء وقت الإحسان ، لأن إذا ظرف والعامل فيه أحسنت ، فيصير التقدير : أحسنت إليه وقت مجيئه .

وليس الأمر كذلك ، وسبب ذلك أنه لمّا تقارب الزّمانانِ، وتجاور الحالان صارا كأنّهما وقعا في زمان واحدٍ ، وإن كان لا بُدّ أن يقدر أَنّ زمان الإحسانِ بعد زمان المجيء ، إذ الإحسان سبب عن المجيء ، والسبب يتقدّم المُسَبّب .

ويكون تقدير الآية على هذا : أيعدكم أنكم مخرجون آخر وقت موتكم ، وكونكم تراباً وعظاماً .

ثم قلت بعد هذا : وأما فائدة تكرير أَنّ فإن العرب تكرر الشّيء في الاستفهام استبعاداً كما يقول الرجل لمخاطبه إذا كان يستبعد منه أن يجاهد : أأنت جاهد ؟ أأنت تجاهد ؟[1] .

---

(١) في ط : « أنت تجاهد أنت تجاهد » بإسقاط همزة الاستفهام في كليهما تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

وهـذا قـول غير محقّـق ولا محـرّر ، وهـذه العبـارة بتـكرير الاستبعاد شيءٌ خارج عن المألـوف المعتاد ، وإنّما التكرير في كلام العرب لمعنى التأكيد على ذلك ، كما في كتـاب الله عز وجـل،وفـي الكلام الفصيح كقوله تعالـى : ﴿ إذا دكّت الأرض دكًّادكًّا ﴾[١] تكرر « دكًّا » على وجهة التأكيد بدلالة قوله تعالى في الأخرى:﴿ فَدُكّتادكَّةً واحدة ﴾[٢] ، وقوله تعالـى: ﴿ فـإنّ مع العسـر يسـراً إن مع العسـر يسراً ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿ إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمسَ والقمر رأيتهم لي ساجدين ﴾[٤] كرّر رأيتهم ، وكذا قوله تعالى: ﴿ لا تَحْسبن الّذين يَفْرحون بمـا أَتـوا ، ويُحِبّـون أن يُحْمـدوا بمـا لَم يَفْعلـوا فلا تَحْسَبَنّهم بمفازةٍ من العذاب ﴾[٥] وليس في شيء من ذلك استبعاد./ [٣/٢

(١) الفجر / ٢١
(٢) الحاقة / ١٤
(٣) الشرح ٥ ، ٦
(٤) يوسف / ٤
(٥) آل عمران / ١٨٨

المسألة الثانية

[في مادتي نهاوش ونهابر من الحديث الشريف]

قال أبو نزار: روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: « من جمع مالاً من نَهاوِشَ أذْهَبَهُ اللَّهُ في نَهابِر »(١) . يسأل عن مادة هاتين الكلمتين ، وزيادتهما ، ومكان استعمالها .

---

(١) في غريب الحديث لابن قتيبة : « من أصاب مالاً من مهاوش أذهبه الله في نهابر » و« مهاوش » رواية الزمخشري في الفائق أيضاً ٤ / ١١٨ .
ورواية : « نهاوش » وردت في « النهاية في غريب الحديث» ٥ / ١٣٣ ، ١٣٧ .
وفسرّها الزمخشري بأنها من التهويش وهو التخليط كأنه جمع مَهْوش.
ويسوق الزمخشري رواية أخرى في الفائق قائلاً : وروى تهاوش - بالتاء - جمع : تهواش ، قال :
* تأكل ما جمعت من تَهْواش *
وهو من : هشِت مالاً حراماً أي جمعته .
ورواية نهاوش عند الزمخشري - إنْ صحّت - فهي المظالم من قولهم: نهشه: إذا جهده . والمنهوش المجهود، قال رؤبة:
كم من خليل وأخ منهوش　　منتعش بفضلكم منعوش
ويجوز أن يكون من الهوش ، ويقضي بزيادة النون فيكون نظيره قولهم :=

فأوّل ذلك أن تعلم أن « نهوشاً » واحد ،فقدّر أنه جُمِع على نهاوش وهو من الهَوش بمعنى الاختلاط .

قال: وكذلك نهابر ، هو جمعٌ ، واحده : نَهْبر، وهو من الهَبْر بمعنى القطع المتدارك .

والمعنى : من جمع مالاً من جهات مختلطة لا يعلم جهات حلّها وحُرْمتها قطعه الله عليه.

قال: فإن قيل : ما سمعنا في الواحد نهبراً ونهوشاً .

قلنا: قد نصّ سيبويه على أن العرب تأتي بمجموع لم تنطق بواحدها .

ثم قال : إن قياس واحد ملامح ومحاسن : مَلْمحة ومَحْسنَة وما سمعنا بملمحة . وكذلك قدّروا أنّ واحد أباطيل : إبطيل أو أُبطول .

= نفاطير [النفاطير : الكلأ المتفرق] ، ونباذير، ونخاريب من الفطر ، والتبذير والخراب .
والنهابر : المهالك ، يقال : غشيتْ بي النهابير أي حملتني على أمر شديد .
والأصل : جمع نُهْبُورة : هو الرجل المشرِف. وقيل الهوّة .
ومن غريب الحديث لابن قتيبة : النهابير أصله : ما أشرف من الرمل ، وشق على الراكب أن يقطعه. وأحدها : نهُبور، ويجمع : نهابر أيضاً . قال نافع بن لقيط :
ولأحملنْـك على نهابـر إن تَثِبْ فيهاوإن كنـت المنهّـت تُعْطَبِ
والمنهت : الأسد . انظر ٢ / ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

وأباطيل جمع لم ينطق بواحده .

فأجيب : بأن قيل له : أبديت عوارك لِمُناظِرك ، وأبرزت مقَاتِلَك لسهام مُناضِلك . إن هذه اللفظة تروى على أوجه مختلفة وجميعها يرجع إلى أصل واحد.

وعدة أوجهها أربعة: يروى: من جمع مالاً من مهاوش بالميم وهذه هي المشهورة عند العلماء باللغة .

ويروى من تهاوِش بالتاء وكسر الواو، وقد صَحّحُوه أيضاً.

ويروى من تهاوُش بالتّاء وضم الواو وهو صحيحٌ أيضاً.

ويروى من نهاوِش بالنون وكسر الواو. وهذه هي التي أنكرها أهل اللغة ولم يثبتوا صِحّتها.

والظّاهر من كلامهم أنها من غلط الرواة .

وجميع ذلك على اختلاف الرّواية فيه يرجع إلى أصل واحد وهو الهوش الذي هو الاختلاط ، فليس الإشكال في نهاوش من جهة تفسيرها كما ظننته ، ولا من جهة كونها جمعاً لواحد لم ينطق به ، ألا ترى أن مهاوش ونهاوش هما بمعنى الهَوش والاختلاط، وكلاهما جمع لم يستعمل واحده ، وإنما المشكل في هذه اللفظة هل هي صحيحة في الاستعمال معروفة عند أهل اللغة العربية أو هي على خلاف ذلك ؟ فهذا الذي كان حقك أن تبيّنه وتثبت صحته .

[١٦٤ /] وإذا صحّ / فَسّرت حقيقة معناها واشتقاقها وبيّنت هل هي جمع أو مفرد ، وما الزائد منها وما الأصل؟

فأمّا قولك في نهابر : إنه مشتقٌّ من الهَبْر وهو القطع المتدارك فليس ذلك بالمعروف عند أهل اللّغة ، وإنما هو مستعار من النّهابر ، والنّهابير وهي تلال الرّمل المشرفة ، فسمّيت المهالك نهابر من ذلك ، ولذلك قال عمرو بن العاص[1] لعثمان بن عفّان : «إنك رَكِبْت بهذه الأمة نهابر من الأمور فَتُبْ عنها» ، أراد أنك ركبت بهذه الأمة أموراً شاقّة مهلكة بمنزلة من كلّفتهم ركوب التّلال من الرّمل ، لأن المشي في الرمل يشق على مَنْ رَكِبَهُ .

وقولك : إن واحد النهابر : نهبر وإن لم ينطق به ليس بصحيح بل الصّحيح أن واحدها نُهْبور على ما ذكره أهل اللغة ، لأنهم جعلوا النّهابر التي هي المهالك مستعارةً من النّهابر التي هي الرّمال المشرفة ، وواحدها نُهْبور .

واسأت العبارة بقولك : لا يعرف جهات حِلِّها وحُرْمتها ، وكان الصّواب أن تقول : وحُرْمها[2] ، لأنه يقال : حِلّ وحَلالٌ ، وحُرْم[3] وحرامٌ .

وأخطأت أيضاً في تنظيرك « نهاوش » في كونها جَمْعاً لواحد لم ينطق به بقولهم : ملامح وأباطيل ، وكان حقك أن تنظّرها

(١) في ط فقط[1] : العاصي» بالياء ، تحريف واضح

(٢) ومنه قوله عائشة رضى الله عنها : كنت أُطَيِّبُ رسول الله صلى الله عليه وسلم لِحِلِّه وحُرْمه»

(٣) وحِرْم أيضاً بكسر الحاء

بعباديد[١] ، ونحوها مِمّا لم ينطق له بواحد من لفظه ، ولا من غير لفظه ، ألا ترى أن ملامح لها واحدٌ مستعمل من لفظها ، وهو لَمْحة .

وكذلك أباطيل واحده المستعمل : باطل .

وكذلك مشابه واحده المستعملة مَشْبه ،وإنْ كُنّا نُقدِّر أن واحد الجموع من جهة القياس ليس هو هذا المستعمل ، إلا أنه وإن كان الأمر على ذلك فلا بُدّ أن هذه الآحاد لهذه الجموع ، وأنّ هذه الجموع لهذه الآحاد من جهة الاستعمال ، ألا ترى أن أبا علي الفارسي قال في كتابه : (العضدي) : « هذا بابُ ما بناءُ جَمْعه على غير بناء واحده المستعمل ، وذلك: باطل ، وأباطيل ، وحديث وأحاديث ، وعروض وأعاريض »[٢] .

ولم يختلف أحدٌ من العلماء في أن أعاريض وأحاديث واحدهما عَروضٌ وحديثٌ من جهة الاستعمال كما أن قولهم : ليال جمع ليلة من جهة الاستعمال ، وإن كان في التقدير كأنه جمع ليلاة[٣] .

[٣ / ١٦٥]　ولو / قلت : إن العرب قد تأتي بجموع لم تنطق بواحدها

---

(١) في القاموس : « عبد » : العبابيد ، والعباديد بلا واحد من لفظها : الفِرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه والآكام ، والطرق البعيدة .

(٢) انظر النص في : « التكملة ، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي / ١٧٤ ، وقد حقق الجزء الأول ونشر ١٩٦٩ ، وحقق الجزء الثاني ونشر ١٩٨١ .

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : جمع ليلا تحريف، صوابه من حاشية الصبان ٤ / ١٥٩ .

الذي يجب من جهة القياس لكُنْتَ قد سَلِمْتَ في قولك من الوهم والالإلباس .

ثم أسألك أوّلاً ما معنى قولك في صدر مسألتك : وأول ذلك أن تعلم أن نهوشاً واحد قد جمع علي نهاوش ؟ فإنه كلام لم يستعمله من أهل الجهل والغباوة ، إلاّ من ختم الله على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة .

المسألـة الثالثـة

[في قول العرب: ليس الطيب إلاّ المسك]

قال أبو نزار : روى سيبويه في كتابه عن العرب أنهـم قالـوا : « ليس الطيّبُ إلا المسكُ » يرفع المسك ، والقياس نصبه ، لأنه خير ليس ، وليس لا يَبْطُل عملها بنقض النّفي إلاّ أن سيبـويه والسيرافـيّ تخبّطا في هذا وما أتيا بطائل .

فأول ذلك أن سيبوية قال : لغةٌ في ليس أنها لا تعمل وأنّها مثل(ما) في لغة بني تميم ، وهذا لا يعرف فقد أخطأ سيبويه .

ثم قال السّيرافيّ : والصحيح أن اسمها الشـأن والحـديث في موضع رفع ، والطّيب مبتدأ والمسكُ خبره .

وقيل له : هذا باطل ، فإن إلاّ الناقضـة خبرٌ ، إذْ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتِيّة .

واعتذر السيرافيّ بأن قال : إلا أنها على الجملة قد تقدّمها نفي . وهذا كلّه متهافتٌ .

والذي صح أن قولهم : « ليس الطيب » ليس واسمها وإلاّ ناقضة للنفي ،والمسك مبتدأ وخبره محذوف ، تقديرهُ : « ليس الطيّب إلاّ المسك أفخره »[١] ؛والجملة من المبتدأ والخبر في موضع النَّصب لأنها خبر ليس.

وفيه وجه اخر : وهو أن تكون إلاّ بمعنى غير ، وذلك وجه في إلاّ معروف ، والتقدير : ليس الطّيب غَير المسك مفضّلاً أو مرغوباً فيه أو ما شابه ذلك ، فاعرفه .

فصل في الـرّد عليه

أيها المتعالي المتعالم ، والمتعاطي المتعاظم ! قد نسبت سيبويه / والسّيرا فيّ إلى أنهما تخبّطا في هذه المسألة ، ولم يأتيا [٣ / ١٦٦ بطائل ، وقلت حكايةً عنهما .

فأول ذلك أن سيبويه قال : «لغة في ليس أنها لا تعمل ، وأنها مثل « ما » في لغة بني تميم . وهذا لا يعرف » . فكان تخبُّطك فيما عنه نقلته ، وإليه نسبته بما أسقطته من كلامه ، وزدته وهو عَيْن التخبط الحقيقيّ.

والذي ذكره سيبويه على فصّه ومنقولاً عن نَصّه هو : « وقد زعم

(١) في ط فقط : « أفخر » بدون هاء في آخره .

بعضهم أن ليس تجعل كـ«ما» ،وذلك قليل لا يكاد يُعْرَف ، فهذا يجوز أن يكون منه : «لَيس خَلَقَ اللَّهُ أشْعَــرَ مِنْهُ» ، و«ليس قالَها زيدٌ» .

وقال حميد بن ثور :

٥٩٥ = فَأصْبَحُوا والنَّوى عالِي مُعَرَّسِهم
وليس كُلَّ النَّــوى تُلْقِــي المســاكينُ[١]

وقول هشام :

٥٩٦ = هي الشّفـاء لِدائـي لو ظَفِـرْتُ بهـا
وليس منهـا شِفـاءُ الـدَّاءِ مبذولُ[٢]

والوجْه والحدّ[٣] فيه أن تحمله[٤] علـى أنّ في (ليس) إضماراً ، وهذا مبتدأ كقوله : « إنه أمة الله ذاهبةٌ » . إلاّ أنهم زعموا أن بعضهم قال : « ليس الطّيبُ إلا المِسْكُ » ، و« ما كان الطِّيب إلا المْسكَ » . إلى هذا ، انتهى كلام سيبويه[٥] . فأحلْت عبارته عن الصّواب ، فقلت : قال سيبويه : «لغة في ليس أنها لا تعمل» فبدأت بنكرة في اللّفظ ،ولم

(١) من شواهد : سيبويه ١/ ٣٥ ، ٧٣ ، والمقتضب ٤ / ١٠٠ ، وابن الشجري ٢/ ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، والعيني ٢/ ٨٢ ، والأشموني ١/ ٢٣٩ .
(٢) سبق ذكره رقم/ ٤٤٥
(٣) في ط « والوجه الحد » بدون واو ، تحريف صوابه من سيبويه .
(٤) في ط « كله » مكان تحمله ، تحريف ، صوابـه من الكتاب .
(٥) انظر سيبويه في الكتاب ١/ ٧٣ .

تأت لها بخبر ، وزدت في كلامه « أنها لا تعمل » ، ولم يذكر سيبويه ذلك ، ولا يَصِحّ أن يذكره ، لأنه لا يقطع بكونها غير عاملة.

ثم قلت عنه: «وإنها مثل «ما» في لغة بني تميم» فزدت ما لم يذكره، وكيف يجعلها مثل «ما» التّميميّة التي قد حصل القطع بإبطال عملها، وهو يقول بعد ذلك: والوجه أن يكون فيها إضمار الشّأن، ثم قلت عنه أيضاً: «وهذا لا يعرف»، فأسقطت «يكاد» وبإسقاطها يتناقَض الكلام، لأن سيبويه قد ثبت عنده معرفة هذا، وهو قولهم: «ليس الطّيب إلا المسك» بدليل قوله: إنه يجوز أن يكون عليه قولهم: «لَيْس خَلَق اللهُ أشْعَر منه».

وصح ذلك بما حكاه الأصمعي وأبو حاتم عن أبي عمرو بن العلاء قال: ليس في الأرض حجازيّ إلاّ وهو يَنْصب. / ولا تميميٌّ [٣ / ١٦٧] إلا وهو يرفع. وساق المجلس السابق بين أبي عمرو وعيسى بن عمر، ثم قال: فقد ثبت من هذه الحكاية أن قولهم: «ليس الطّيب إلا المسك» معروفٌ في كلام العرب، فلا يصح إذنْ أن يكون كلام سيبويه إلا بزيادة «يكاد» وقلت عند فراغك من حكاية كلام سيبويه بزعمك. ثم قال السّيرافِيّ: والصحيح أن اسمها شأن، والحديث في موضع رفع، والطّيب مبتدأ، والمسك خبره. وقيل له: هذا باطل فإن إلاّ الناقضة خبرٌ إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتية. واعتذر السيرافيّ بأن قال: إلا أنها على الجملة قد تقدمها نفيٌ.

---

(١) في ط فقط: «يتناقص» بالصاد.

فإذا بك فيما حكيته عن السّيرا في أيضاً قد مَسَخْتَ ما نسخت، وغيّرت ما عنه عبرت ، وذلك أن نص كلام السّيرا فِيّ في هذه المسألة هـو ذا «وقـد احتّجوا بشيء آخر ، وهو أقوى من الأوّل ، وهو قول بعض العرب : « ليس الطّيب إلا المسك » .

قالوا : ولو كان في ليس ضمير الأمر والشأن لكانت الجملة التي في موضع الخبر قائمةً بنفسها ، ونحن لا نقول : الطّيب إلا المسك .

وليس الأمر كما ظنّوا ، لأن الجملة إذا كانت في موضع خبرِ اسْمٍ قد وقع عليه حرفُ النّفي فقد لَحِقَها النّفي في المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما زيدُ أبوه إلاّ قائمٌ ،فقد نفيت قيام أبيه ، كما لو قلت : ما زيد قائمٌ ، فعلى هذا يجوز أن تقول : ما زيد أبوه إلاّ قائمٌ،كأنك قلت : ما أبو زيد إلا قائمٌ » . هذا كلام السّيرافيّ .

فأمّا توجيهك المسألة على ما صحّ في زعمك وهـو أن تجعـل الطّيب اسم ليس ، والمسك مبتدأ ، وخبره محـذوفٌ ، تقـديره : « ليس الطّيب إلاّ المسك أفخره » ، أو على أن تكون « إلاّ » بمعنـى « غير » ، والتقدير : ليس الطّيب غَيْرَ المسكِ مفضّلاً أو مرغوباً فيه ، فشيء لم يسبقك إليه أحد ، ولم يخطر مثله قَبْلَك ببـال بَشـر ، وهـو تقديرك الاسم مبتدأ ، وحذف خبره، وهو «أفخر» مع كون اللفـظ

لا يقتضي هذا الخبر ولا يدلّ عليه.

وتقديرك في الوجه الآخر « إلاّ » بمعنى « غير » تشير بها إلى أنها وما بعدها صفة الطّيب على حد قوله عز وجل : « لو كان فيهما آلهة إلاّ اللهُ »[1] أي غَيْرُ الله ، وجعلك الخبر محذوفاً وهو مفضّلاً أو مرغوباً فيه ، فيكون المعنى عندك : أن الطّيب لا يرغب النّاس فيه ، وإنما يرغبون في المسك ، لأن هذا / تقدير قولك : ليس الطيب غَيْرَ [٣ / ١٦٨] المِسْك مرغوباً فيه .

وعلى أن سيبويه ذكر في حكايتهم ما أوجب التّوقف عما أجازه من أن الوجه أن يكون في « ليس » إضمار ، ولا يكون حذفاً ،فقال بعد أن قدّم الوجه في قوله :

وليس منها شفاء الداء مبذول[2]

وقولهم : « ليس خلق اللهُ أشعر منه » إلا أنهم زعموا أنّ بعضهم قال : « ليس الطِّيب إلاّ المسكُ » ، وما كان الطِّيب إلا المسكُ .

ووجه توقفه عن أن يحمل «ليس» في لغتهم على ضمير الشأن والقصة أنه وجدهم يرفعون المسكَ في « ليس » وينصبونه في « كان » فيقولون ، ما كان الطِّيب إلا المسكَ . فلو كان في ليس إضمار لوجب أن يكون في كان إضمار أيضاً ، فكونهم يختصون الرّفع بليس دون

(١) الأنبياء / ٢٢

(٢) سبق ذكره . انظر الشاهد رقم ٥٩٦

كان حتّى لا يوجد منهم من يرفع المسك في « كان » ولا ينصبه في « ليس » دليلٌ على أن « ليس » ههنا حرفٌ لا عمل لها .

وبهذا يبطل قولُك : إنه لو كان على إضمار(أفخره)في الوجه الأول ، أو إضمار مرغوباً فيه أو مفضّلاً في الوجه الثّاني لوجب مثل ذلك في « كان » فيقال : « ما كان الطِّيب إلا المسك » على تقدير : إلاّ المسك أفخرُهُ ، أو على تقدير غير المسك مفضّلاً أو مرغوباً فيه .

ولو وجَّهْت أيها المتعسّف هذه المسألة بما وجّهَهُ النّحويون لأرَحتْ واسترحت ، وهو أن تجعل الطّيب اسم ليس وإلاّ المسك بدل منه ، والخبر محذوف ، وتقديره : « ليس في الدّنيا الطّيب إلا المسك .

وعلى ذلك حملوا قول الشّاعر :

٥٩٧ =لَهَفِي عليك لِلَهْفَةٍ من خائفٍ
يبغي جِوارَك حين ليسَ مُجِيرُ[1]

(١) نسبة الأمير في حاشيته على المغنى ٢/ ١٦٨ إلى : شمردل بن شريك .
وهو من شواهد: المغنى ٢/٧٠٠، وأوضح المسالك رقم ١٠٩، والعينىّ ٢/١٠٣، والخزانة ٢/١٤٦، والتصريح ١/٢٠٠، والأشموني ١/٢٥٦، والهمع والدرر رقم ٣٨٠. وروى في الهمع والدرر: «لات مجير» وفي حاشية الصبان ١/٢٥٦ : لهَفى بفتح الهاء من باب فرح أي حزنى مبتدأ خبره: «عليك» أو: لِلَهفى» أي لأجل لهفة أتحزّن عليك لأجل تحزُّن الخائف الذي يطلب جوارك أي إغاثتك».

يريد : حين ليس في الدنيا مجيرٌ .

وقد أجاز أبو عليّ أن تكون اللاّم في الطّيب زائدةً على حدّ زيادتها في قولهم : «ادخلوا الأولَ فالأوّلَ»، فيصير التّقدير : « ليس طيبٌ إلاّ المسك » على تأويل : « ليس في الوجود طيبٌ إلاّ المسك » أي أن كُلّ طيب غير المسك فليس بطيب ، على طريق المبالغة في وصف المسك .

وبالجملة فإن هذا القول الذي ذهب إليه النّحويون لا يصح بما حكاه سيبويه من قولهم : وما كان الطيب إلا المسك على ما قدّمت ذكره .

وليس ذلك لغتين ، فيقال : إن ليس الطيب إلا المسكُ لغة قوم ، وما كان الطيب إلاّ المسكَ لغة قوم آخرين ، بل القوم الذين يقولون : ليس الطّيب إلا المسكُ فيرفعون هم القائلون وما كان / [٣ / ٦٩] الطيب إلا المسكَ فينصبون ، على ما حكاه سيبويه .

وبهذا السبّب توقّف من حمل ليس في لغتهم على أن فيها إضماراً .

وهذه اللّغة ليست هي المشهورة ، وليس الشّاذ النادر الخارج عن القياس موجب إبطال الأصول .

المسألة الرابعة
[في نصب « كلالة »]

قال أبو نزار : قال الله عز وَجلّ : « وإن كان رَجلٌ يورث كلالةً »[1] : وقد ذكر في نصب « كلالةً » أشياء كلّها فاسدة . وخلط ابن قتيبة غاية التخليط .

والذي يقال : إن الكلالة قد فُسِّرت بتركة ليس فيها ولد .

ولا جرَم أن الإعراب ينطبق على هذا ، فإن المعتاد أن الإنسان إنما يدأب ليترك لولده بعد موته ، فإذا حضر الموت ولا ولد له ظهر تعبُهُ .

فقوله : « يورث » يقدر بعده : كالاً وكلالَةً ، فإنّ كَلاًّ قد جاء بمعنى : تعِب ، والمعنى : يورث في حال ظهور تعبه.

وكلالةٌ وكلالٌ مصدر كَلّ ، وقد قال سيبويه : إنّ تاء التأنيث تدخل على المصادر المجرّدة ، وذوات الزوائد دخولاً مطّرداً ، فهي تدل على المرة الواحدة.

---

(١) النساء / ١٢

وينصب « كلالة » ، لأنه مصدر منقلب عن حال . وما أكثر ذلك في كلامهم ، ومنه :

٥٩٨ = * أرسلها العراك [١] *

فقال الرّاد عليه : يا هذا ، غلطت أولاً في التّلاوة بإسقاط الواو من قوله عز وجل : « وإن كان رجل » .

ثم قلت : إن العلماء قد ذكروا في نصب « كلالة » أشياء جميعها عندك فاسدٌ ، وأن تَخَبُّط ابن قتيبة فيها على تخبيطهم زائد .

وسأبيّن صحة أقوال العلماء فيها ، وأن الفساد إنما جاء من قلة فهمك لمعانيها :

لأبي الطيب :

٥٩٩ = وَمْــن يَكُ ذا فَم مُرٍّ مريضٍ
يَجِــدْ مُرًّا به المـاءَ الزُّلالا [٢]

---

(١) قطعة من بيت للبيد ، البيت بتمامه :

فأرسلها العِراك ولم يَذُدها ولــم يشفــق على نَغَص الدّخالِ

انظر ديوان لبيد / ٨٦ ، والخزانة ١ / ٥٢٤ ، وابـن يعيش ٢ / ٦٢ ، والهمع رقم ٥٣١ .

(٢) انظر ديوان المتنبي ٣ / ٣٤٤ ، وهـو من قصيدة يمـدح بهـا بدر بن عمّار ، مطلعها .

بقائي شاء ليس هُمُ ارتحالا وحُسْـنَ الصّبـر زمُّـوا لا الجِمالا

اعلم أن الكلالة فيما نحن بصدده هي في الأصل ، مصدر قولك : كَلّ الميْتُ وَيكِلّ كلالةً فهو كَلٌّ ، وذلك إذا لم يرثه ولدٌ ولا والدٌ .

وكذلك أيضاً يقال : هو رجل كَلٌّ إذا لم يكن له ولدٌ ولا والد ، فهذا أصل الكلالة أعني كونها حدثاً لا عَيْناً، ثم يوقعونها على العَيْن ، ولا يريدون بها الحدَث كما يفعلون ذلك بغيرها / من المصادر [١٧٠ /] فيقولون : هذا رجل كلالةٌ أي كَلّ كما يقولون : عدْلٌ أي عادلٌ .

وعلى هذا الوجه حمل جمهور العلماء وأهل اللغة قول الله عز وجل : « وإن كان رَجُلٌ يُورَثُ كلالةً » ، فجعلوا الكلالة اسماً للموروث، ولم يريدوا أنها بمعنى الحَدَث ، فيكون نصب كلالةً على هذا من وجهين :

أحدهما : أن يكون خبر كان .

والثاني : أن يكون حالاً من الضّمير في « يُورَث » على أن تقدر كان هي التّامة ، فيكون التقدير فيه : وإن وقع أو حضر رجلٌ يُورثُ كلالةً أي كَلّ .

وعلى هذين الوجهين أعني في نصب « الكلالة » ذهب أبو الحسن الأخفش .

واختار غيره : أن تكون الكلالة في الآية على بابها ، أعني أن

تكون اسماً لِلْحَدَث دون العَيْن ، فيكون انتصابها أيضاً من وجهين :

أحدهما : أن تكون من المصادر التي وقعت أحوالاً نحو جاء زيدٌ رَكْضاً ، والعامل فيه « يورث » على حدّ ما تقدّم ، وكلالةً ههنا مصدر في موضع الحال ، كما كان في قولهم : «هو ابنُ عَمّي دَنِيَّةً[(١)]» .

والوجه الآخر : أن يكون انتصاب « كلالة » في الآية انتصاب المصادر التي لم تقع أحوالاً ، ويكون في الكلام حذف مضاف ، تقديره يورث وراثةَ كَلالة .

وعلى ذلك قولهم : وَرِثْتُه كَلالةً ، وقول الفرزدق :

٦٠٠ =ورثتم قَناة الدِّين لا عن كَلاَلَةٍ
عن ابني منافٍ عَبد شَمْسٍ وهاشمِ[(٢)]

أي ورثتموها عن قُرْبٍ واستحقاقٍ .

فهذه أربعة أوجه من كلام العلماء في نصب الكلالة ، لا شُبْهة

---

(١) الدّنيّ : القريب غير مهموز . والدنيء بمعنى الدّون مهموز .

(٢) ديوانه ٢ / ٣٠٩ ، وروايته :

ورثتم فتاة الملك غير كلالة عن ابن منافٍ عبد شمس وهاشِمِ

وهو من قصيدة يمدح بها سليمان بن عبد الملك ، ويهجو قيساً وجريراً ، ومطلعها .

تحِنُّ بزوراء المدينة ناقتي حنين عجولٍ تبتغي البوّ رائم

والبوّ : ولد الناقة .

فيها ، ولا إنكار على مستعمليها .

وقد أجاز قوم من أهل اللغة أن تكون الكلالة اسماً للوارث وهو شاذٌّ ، فإن صحّ جاز أن يكون انتصابُها على ما انتصب عليه أوّلاً ، وهو أن يكون خبر كان أو حالاً من الضمير في « يورث » ، إذا جعلت « كان » تامة ، إلا أنه لا بُدّ من تقدير حذف مضاف ، تقديره : وإن كان الميّتُ ذا كلالةٍ .

وهذا كلّه واضحٌ بيّن بعيدٌ من التخليط والإشكال .

[٣ / ١٧١] والكلام الذي هو جدير بالنبذ والرفض هو قولك : إنّ / الكلالة قد فُسِّرتْ بتركةٍ ليس فيها ولد ، وإن المعتاد أنّ الإنسان إنما يدأب ليترك لولده بعد وفاته ، فإذا حضره الموت ولا ولد له ظهر تعبُه ، ثم ذكرت بعد ذلك أنها من المصادر المنصوبة على الحال فنقضت كلامَك ، وأوجبت على سامعك ملامَك ، وذلك أنك زعمت أن الكلالة قد فسرت بتركة الميّت . وهذا مذهب من يجعل الكلالة اسماً للوارث دون الموروث ، فتكون على هذا اسماً للشخص دون الحدث، ثم قلت: إنها من المصادر المنصوبة على الحال، وإذا كانت مصدراً فهي اسم للحدث، فهذا تناقض بيّن. وقلت: إن الكلالة مشتقة من كَلّ إذا تعب، وإن التّقدير: يورث ذا كلالةٍ، فغلطتَ ووهِمْت، وفي مهمامه الجهالة هِمْت.

ولو كانت الكلالة مصدر « كَلّ » إذا تعب لكان اسم الفاعل منها كالاً أو كليلاً. ولجاز في المصدر أن يقال: كلًّا وكلولاً»

والمعروف عند أهل اللغة إنما هو كَلٌّ ، لأنه يقال : « رجل كَلٌّ » لا ولد له ولا والد . وقد كَلّ ، عمل كلالةً ، فلما ألزموا المصدر الكلالة واسم الفاعل عُلِم أن الكلالة ليست مصدراً لِكَلّ : إذا تَعِب .

وأمّا قولك : إن المعتاد في الإنسان أنه إنما يدأب ليترك لولده ، فإذا حضر الموت وليس له ولد ظهر تعبُه فهو - بحمد الله - كلامٌ غير مُحَصّل ، وذلك أنه إذا كان إنما يَتْعب لولده ، فينبغي إذاورث كلالةً أن لا يكون[1] له تعب إذْ لا ولدَ له .

وأما قولك : إن سيبويه قال : إن تاء التأنيث تدخل على المصادر المجرّدة وذوات الزّيادة دخولاً مطّرداً ، فهي تدلّ على المرّة الواحدة ، فهذا منك غلط فاضح ، وطريق وهمك فيه بيّن واضح ، وذلك أنك بَيّنت أن الكلالة مصدر كَلّ : إذا تعب ، ثم وقع في نفسك أنه لا يجوز أن يكون مصدر كَلّ إلا الكلالة ، فقلت : لا ينكر دخول الهاء ، لأنّ سيبويه قد أجاز دخولها على المصادر ، فغلطت في ذلك من وجهين :

أحدهما : أن المرّة الواحدة في باب المصادر الثّلاثية إنما بابها

(١) في ط : « أن يكون » بحذف « لا » النافية ، صوابه من المخطوطات .

الفَعْلة كضربته ضَرْبة ، وذلك هو المطّرد فيها

وأن المصدر الذي هو الجنس يختلف إلى أوزانٍ مختلفة ، ألا [٢ / ١٧٢] ترى أنك تقول : قعدت قعوداً ، وجلست جلوساً ، ولا يجوز / غير ذلك ، لا تقول : جلست جُلوسةً ، ولا قعدت قعودةً .

ولو كانت الكلالة يرادبها المرّة الواحدة لم يَجُز هنا إلا الكَلّة .

والوجه الثاني : من غلطك هو جهلك بكون الكلالة جنساً لا واحداً من جنس ، يراد بها المرّة . وذلك قول الأعشى :

٦٠١ = فآليت لا أرثي لها من كَلالَةٍ
ولا مِنْ حَفًى حتى تزورَ مُحَمَّدا[1]

ألا ترى أنّ الكلالة هنا بمعنى الكَلال ، وليس يراد بها المرّة الواحدة .

وأما قولك : إن الكلالة مصدر منقلب عن حالٍ ، فكلام بيّن الاضطراب ، مبنّي على غير الصّواب ، إذ المصدر إذا صار حالاً ، فإنما يقال : انقلب إليها ، لا انقلب عنها ، لأنه منتقل عن انتصابه ، على أنه مفعول مطلق إلى انتصابه على أنه حال .

---

(١) ديوانه / ٤٨ . من قصيدته المشهورة التي مطلعها :
ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا		وعادك ما عاد السّليمُ المسهّدا
من شواهد : ابن يعيش ١٠ / ١٠٠ ، ١٠٢ .

المسألة الخامسة

[في بناء شوى على مثال عُصفور]

قال أبو نزار قال سيبويه : لو بَنَيْتَ[1] مِنْ : « شوى » مثل : « عُصْفور » لقلت : شُوْوِيٌّ.

ووجه مذهبه : أن الأصل : شُويُويٌ لا خلاف فيه ، فهو يقلب الياء الأولى واواً كما يفعل في : رحًي فإنه رَحَوِيّ ، ثم يفتح الواو قبلها وما قلبها[2] : واواً إلاّ معتزماً كسَرها كما في النّسب. فلمّا فعل ذلك انقلبت الواو التي بعدها ياءً.

وهذا لا يليق بصنعة البناء ، ولا يجوز أن يتظاهر بهذا مَنْ له صنعة تامّة وقوّة في علم التصرّيف .

والذي ذكره سيبويه لا يشهد له أصلٌ ولا يناسب الصّنعة ، وإنما هو تحكّم منه ،

والصّحيح أن يقال : إن الأصل شُوْيويٌ ، ويجب أن يمضي القياس في قلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياءين وسبقهما

(١) في ط : « بنيب » بالباء في آخره ، تحريف واضح .
(٢) في ط : « وما قبلها » بتقديم الباء على اللام ، تحريف .

بالسكون[1] فصار إلى : «شُيِّيٌ» ، فاختزلت له حركة الياء الثّانية ، وهي الضّمة ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، ثم حذفت الياء الأخرى ، لأنه بقي ساكنان أيضاً فبقي: «شُيٌّ» فقلبت الضّمة التي على الشّين إلى الكسرة فصار إلى: «شِيّ» ، كما فعلوا في «بِيض» جمع : «أبيض» ، وإنما هو بُيْض بضم الباء ، ثم كسرت الباء لمجاورة الياء.

[٣ / ١٧٣] فإن قلت: فقد اجحفت[2] بالكلمة بهذه الحذوف./

قلتُ: العرب تمضي القياس ، وإن أفضى إلى حذف معظم الكلمة ، وشواهد ذلك كثيرة.

قال الرّاد عليه: يا هذا لقد خضت بحراً لَسْت من خُوّاضه ، وركبت جامحاً لست من رُوّاضه ، ، إنك نقلت هذه المسألة عن سيبويه فحرّفت وخرّفت وأحلت[3] ؛ إذعليه بخطابك أحلْت

وأنا أنصُّ كلام سيبويه ثم أظهر بعد ذلك فساد ما ذهبت إليه ، وأوجّه هذه المسألة على الوجه الصّحيح المطّرد الجاري على طريق كلام العرب بمشيئة الله وعونه.

أما نَص كلام سيبويه فيها فهو[4]: «وتقول في فُعْلول من:

---

(١) في ط : « بالكون » مكان : « بالسّكون ».
(٢) في ط : « أجحقت » بالقاف ، تحريف.
(٣) « أحلْت » الأولى معناها : أفسدت ، وقد سبق تفسيرها في مواضع عدّة.
(٤) انظر نصّ سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٩٣

شَوَيْتُ وطَوَيْتُ: شُووِيٌّ، وطُوويٌّ، وإنّما حَدُّها ـ وقد قلبوا الواوين ـ: طُيِّيٌّ، وشُيِّيٌّ، ولكنك كرهت الياءاتَ كما كرهتها في حَيِّيّ حين أضفت إلى حَيَّة فقلت: حَيَوِيّ».

وهذا كلام قد جمع مع الاختصار البيان فاستغنى عما أوردته في توجيهك بزعمك من الهذيان.

وأمّا قولك: والصحيح في هذا شُويويٌّ، ويجب أن يجيء في القياس في قلب الواوين ياءين، فيصير: شُيّيّ، ثم تختزل حركة الياء الثانية، وهي الضّمة، ثم تحذف لالتقاء الساكنين، ثم تحذف الياء الاخرى لالتقاء الساكنين، فيصير إلى شُيٍّ، ثم تكسر الشين فيصير إلى شِيّ كما فعلوا في «بيض». فإنك صرفت هذا التصّريف عن وجه الصّواب، وأتيت فيه بما لا يصدر مثله من ذوي الألباب ما خلا قولك: إن الواوين قلبتا ياءين لاجتماعهما مع الياءين، وسبقهما بالسّكون وهو قول سيبويه الذي بدأنا به.

ألم تعلم أنه تقرّر عند جميع النحويين أن كلٍّ اسم كانت فيه ياء أو واو، وسكن ما قبلهما، أنّ حركتهما لا تختزل لا ماً كانت أو عيناً.

فمثال اللام قولنا: ظَبْيٌ ودَلْوٌ، وكُرْسِيّ وعدوّ.

ومثال العين أبْيُتُ، وأعْيُنٌ، وأَدْوُرٌ، وأَسْوُقٌ، وأعْينه وإخْوتُه، ومِخْيَط، ومِقْوَل.

[٣ / ١٧٤] وربما نقلوا حركة الياء / أو الواو إلى السّاكن الذي قبلهما إذا كان يقبل الحركة وذلك مثل : مَعيشة ، ومَشُورة .

ولهذا قياسٌ(١) يذكر في التصريف فيعلم بهذا فساد قولك : إن حركة الياء اختزلت مع كون ما قبلها ساكناً: وقد تقرّر(٢) أنه إذا سكن ما قبل الياء والواو في هذا النحو فُتِحتا ، وإنّما تختزل حركة الياء إذا انكسر ما قبلها في مثل القاضي ، فإن الياء تكون ساكنة في الرّفع والجرّ لثقل الحركة عليها مع كسر ما قبلها . ولو سكن ما قبلها لفُتِحَتْ .

وكذلك الواو أيضاً تختزل حركتُها إذ يضمّ ما قبلها(٣) في مثل : نغزو ، والأصل فيها أن تكون متحرّكة إلا أنه كره ذلك فيها لِثقَل الضّمة عليها مع تحرّك ما قبلها .

وإذا ثبت فساد هذه المقدّمة فسد ما بنيته عليها من الحذوف المجحفة الملبسة التي يمنعها جميعُ النّحاة .

ثم قلت : العرب تمضي القياس وإن أفضى إلى حذف معظم حروف الكلمة ، فليس هذا القول بصحيح على الإطلاق ، إنما ذلك

(١) في ط : « وهذا أقياس » تحريف

(٢) في ط : « وقد تقر » بإسقاط الراء الثانية ، تحريف .

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : « إذ لا يضم » بزيادة « لا النافية » والأسلوب يقتضي إسقاطها ، وقد أشار إلى ذلك مصحح طبعة حيدر أباد الثانية في الهامش .

في مثل الأمر من : « وعى » و« وشى » ، فإنه يرجع إلى حرف واحد من قِبَل أن فعل الأمر من كل فعل معتلّ اللام لا بدّ من حذف لامه .

وكلّ واو وقعت بين ياء وكسرة في مثل يعد ، ويزن ، فلا بُدّ من حذفها بالضّرورة ، فأدت إلى ذلك مع زوال اللّبس.

وأمّا مثل : قاول وبائع وما يجري مجراه فليس فيه ضرورة موجبة للحذف كوجوبه في الأمر من وعى ، ووشى .

ثم قال الرّاد : اعلموا أنّ معرفة هذه المسألة إنما تصحّ بعد معرفة النسب إلى حيّة ، فإذا عرف كيف ينسب إليها عرف كيف يبني من شوى مثل عُصْفور ، وذلك أن قياس النّسب إلى حَيّة يوجب أن يقال فيها على الأصل : « حُيَيّ » فتدخل ياء النّسب المشددة على ياء حيّة المشدّدة ، فيجتمع أربع ياءات إلاّ أن العرب كرهت اجتماع الياءات ففتحوا الياء الأولى السّاكنة ، لتنقلب الياء الثانية ألفاً،لكونها قد تحركت وانفتح ما قبلها ، فإذا صارت ألفاً على هذه الصورة وهي : / « حَيَايّ » [٣ /١٧٥] وجب قلب الألف واواً ، لأنَّ ياء النسبة لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً ، والألف لا تقبل الحركة ، وإذا لم يمكن تحريكها وجب أن تقلب إلى حرف يقبل الحركة وهو الواو كما فعلوا ذلك في ، رحى ، وعصا حين قالوا : رَحَوِي وعَصَوِيّ ،

وإنما لم يقلبوها ياءً كراهةَ اجتماع ثلاث ياءات ، فقد صار

الأصل في « حَيَوِيّ: حَيّيّ (١)، وحيايّ، ثم حيويّ.

فهذا هو الأصل المطّرد الجاري في كلام العرب .

وعلى هذا لا يصحّ(٢) لكم : كيف يبنى من شَوْيت مثل عُصْفور ؟ وذلك أن حقّه إذا جاء على الأصل : شُوَيُوِيٌّ ، ثم يجب قلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياءين ، وسبقهما بالسّكون ، فيصيرْ شُيِّيٌّ مثل قولك:حيٌّ وحُيّيٌّ قد وجب فيه تحريك الياء السّاكنة بالفتحة ، ثم قلب الياء الثانية ألفاً ، ثم قلبها واواً بعد ذلك إلى أن صارت إلى قولنا : حَيَوِيّ .

وكذلك في قولهم: شُيَيٌّ، فتحوا الياء الأولى السّاكنة، فلما تحرّكت عادت إلى أصلها، إذ أصلها أن يكون واواً، لأنها عين الكلمة مِنْ: «شوى».

وإنما قلبت ياءً لسكونها فقلت: شُوويّ، ثم قلبت الياء الثانية ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت: شوايّ،ثم وجب قلب الألف واواً لمشابهة الياء المشدّدة التي بعد الألِف الياءَ المشدّدة التي للنسب.

فلمّا كانت ياء النّسبة تقلب الألف واواً في مثل : رَحَوِي إذا نسب إلى « رحى » ، فكذلك تُقْلَبُ هذه الياء المشدّدة الألف واواً ،

(١) «حيي» سقطت من النسخ المخطوطة.

(٢) في ط : « يصح » بدون لا النافية ، تحريف

وإن لم تكُنْ لِلنّسب ، لأنها صورتها في مثل هذا الموضع ، فلذلك قُلب شُووي ، والأصل : شُيّيّ [1] ثم ، شويِيٌّ ، ثم شوايٌّ ، ثم شُوَوِيّ على مساق الأمر في النّسب إلى حيّة .

فهذا الذي عليه جميع فضلاء النّحاة ، ولم نعلم أن أحداً منهم تعدّاه إلى سواه .

(١) وضح هذه الصيغة أبو عثمان المازنيّ ، فقال : وتقول في : فُعْلُول من شويت : شُوَوِيّ . . . وكان الأصل : شُوْيُويٌ . . . فقلبت الأولى ياءً ، لأن بعدها ياءً متحرّكة ، وقلبت الواو الأخرى ياء للياء التي بعدها أيضاً ، فاجتمع أربع ياءات ، فصار بمنزلة : « أُمَيِّيٌّ » ، فكأنها : شُيِّيٌّ . . . ففعلت بها ما فعلت بـ « أميّة » حين نسبت إليها »
وقال ابن جنى شارحاً :
أصل هذه : شويُويٌ . . . لأن واو فعلول تقع بين الياءين ، وهما اللاّمان ، ثم صارت : « شُيُيِيٌّ » ثم : « شُوِيِيٌّ » ثم : شُيِّيٌّ » . . . فصارت بمنزلة النسب إلى : « حيّة » ، فحرّكت عين الفعل لتنقلب اللام ألفاً ، كما فعلْت ذلك حين قلت : « حَيَوِيٌّ » فلماّ تحرّكت العينُ رجعت واواً ، لقوتها بالحركة ، فصارت في التقدير : شُوايٌّ ، ثم قَلبْتَ الألفَ واواً ، كما فعلت في : رَحَوِيٌّ .
فالواو الأولى في : « شُوَوِيٌّ » هي الواو الأصليّة ، لمّا تحرّكت رجعت .
والواو الثانية بعدها إنما هي بدلٌ من الألف ، التي كانت بدلاً من الياء ، التي هي اللاّم الأولى » . انظر المنصف ٢/ ٢٧٧ ، ٢٧٨

المسألة السّادسة
[في التضمين]

قال أبو نِزار: قد شاع في كلام العرب حَمْل الشّيء على معناه لنوع من الحِكمة ، وذلك كثير في القرآن العزيز ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وقد أحْسَن بي ﴾[١] بمعنى : لَطُف بي ، وكذا قوله : ﴿ وكَم أهَلكْنا من قريةٍ بَطِرَت مَعِيشَتَها ﴾[٢] ، فإنّ ابن السرّاج حمله على المعنى ، لأنّ من بَطر فقد كره . والمعنى كَرِهت مَعِيشَتها. وهذاأكثر من [٣ / ١٧٦] أن / يحصى . وعليه قول المتنبي :

٦٠٢ = لو استَطعْتُ رَكِبْتُ النّاس كُلَّهُمُ
إلى سعيدِ بنِ عبدالله بُعْرانا[٣]

(١) يوسف / ١٠٠

(٢) القصص / ٥٨ .

(٣) انظر ديوان المتنبي ٤/ ٣٥٥ . من قصيدة يمدح بها أبا سهل سعيد بن عبد الله بن عبيد الله بن الحسن الأنطاكي ، ومطلعها
قد علّم البينُ منّا البينَ أجفانا
تَدْمَى وألّفَ في ذا القَلْب أحزانا
وبعرانا: جمع بعير، وهو حال من الناس. قال الواحدي : يقول: لو قدرت لأظهرت ما وراء ظواهرهم من المعاني البهيميّة، وإظهار ذلك بإجرائهم مجرى سائر الحيوان بالركوب وإنما كنت أفعل ذلك لأنه لا عقل لهم». انظر هامش الديوان ٤/ ٣٥٦.

قالوا : معناه لو استطعت «جعلت» الناس بعرانا ، فركبتهم إليه، لأنّ في « ركبت » ما يُؤدِّي معنى : « جعلت » وليس في « جعلت » معنى « ركبت » .

فقيل في جوابه غيّرت لفظ التّلاوة ، ونقلت معنى الكلمة عما وُضَعت له .

أما لفظ التّلاوة فهو ﴿ وقد أحسن بي ﴾ .

وأمّا نقل الكلمة فهو تأولك « أحسن بي » على لطف بي ، وإنما حملك على ذلك أنك وجدت أحسن يتعدّى بإلى في مثل قول القائل : وقد أحسنت إليه ، ولا يقول: قد أحسنت به ، وجهلت أن الفعل قد يتعدّى بعِدّة من حروف الجرّ على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل ، لأن هذه المعاني كائنة في الفعل ، وإنما يُثِيرُها ويُظْهرها حروف الجرّ ، وذلك أنك إذا قلت : خرجت ، فأردت أن تبيّن ابتداءَ خروجك قلت : خرجت من الدار ، فإن أردت أن تبيّن أن خروجك مقارن لاستعلائك ، قلت : خرجْتُ على الدّابة ، فإن أردت المجاوزة للمكان ، قلت : خرجت عن الدار وإنْ أردت الصّحبة ، قلت : خرجت بسلاحي ، وعلى ذلك قول المتنبي .

٦٠٣ = أسيرُ إلى إقطاعِهِ في ثيابِهِ
على طِرْفِهِ مِنْ داره بحُسامِهِ(١)

(١) انظر ديوانه ٤/ ١٥٥ .من قصيدة يمدح بها سيف الدولة، وقد خرج إلى =

فقد وضح بهذا أنه ليس يلزم في كل فعل أن لا يتعدّى إلاّ بحرف واحد ، ألا ترى أن « مررت » المشهور فيه أن يتعدّى بالباء نحو : مررت به ، وقد يتعدّى بإلى وعلى ، فتقول مررت إليه ، ومررت عليه .

وكذلك قوله سبحانه : ﴿ وقد أحسن بي ﴾ وذلك أن الباء قد جاءت متّصلة بحَسُن وأحسن ، فتقول حَسُن به ظَنّي ، ثم تنقله بالهمزة أحسنت به الظّن . وكذلك في الإساءة ، فيكون التقدير في الآية : وقد أحسن الصّنع بي ، ثم حذف المفعول لدلالة المعنى عليه ، وحذف المفعول في العربيّة كثير .

من ذلك قوله تعالى : ﴿ وأمر بالمعروف وانْه عن المنكر ﴾[1] ، يريد : وأمر الناس بالمعروف،وانههم عن المنكر .

= إقطاعٍ قطعه إيّاه بناحية معرّة النعمان،ومطلعها :

أيا راميا يُصْمي فؤادَ مَرامِهِ تُربّي عداهُ رِيشَها لسهامِهِ

وهو البيت الذي قبل الشاهد .

وفي هامش الديوان : يقال : أقطعه أرض كذا : إذا جعل له غلتها رزقاً ، والإقطاع : اسم لتلك الأرض من التسمية بالمصدر . والطِّرف : الفرس الكريم ، والحسام : السيف القاطع يقول : إنّ جميع ما أتصرّف فيه ، ويضاف إليّ من أرض وثياب وخيل ومنازل وسلاح فهوله، وصل إليّ من نعمته .

(١) لقمان / ١٧

وكذا قوله تعالى : ﴿ رَبِّيَ الذّي يُحْيِي ويُمِيت ﴾[1] أي يحيي الموتى ، ويميت الأحياء فيصير المعنى في قوله تعالى / : ﴿ وقد[2] أحسن بي ﴾ أي أوقع جميل صنعه بي . وإذا عدّيته بإلى يصير المعنى فيه الإيصال فإنه قال : أوصل إحسانه إليّ ، والمعنى متقارب ، وإن كان تقدير كلّ واحد منهما غير تقدير الآخر . [٣ / ٧٧]

فليس ينبغي أن يحمل فعلٌ على معنى فعل آخر إلا عند انقطاع الأسباب الموجبة لبقاء الشيء على أصله كقوله تعالى : ﴿ فَلْيحذَرِ الَّذِين يُخالِفون عن أمرِه ﴾[3] .

والشائع في الكلام يخالفون أمره ، فحمل على معنى : يَخْرجون عن أمره ، لأن المخالفة خروج عن الطاعة .

وكذا قوله تعالى : « ﴿ وإذا قرىء القرآن فاسْتمعوا له ﴾[4] والشائع في الكلام فاستمعوه ، وإنما حمل على معنى : أنْصِتوا .

قال : وأمّا قولك في بيت أبي الطّيب : إنه على معنى : «جعلت»، فيصير (ركبت) قد تعدّى في هذا الموضوع إلى مفعولين فهو غلطٌ منك .

وإنما غلطك في ذلك أنك رأيت « بُعْر أنا » اسماً جامداً لا يصحّ

---

(١) البقرة / ٢٥٨

(٢) في ط : « الذي» مكان «قد » تحريف .

(٣) النّور / ٦٣

(٤) الأعراف/ ٢٠٤

نصبه على الحال ، وإنما ينصب على الحال عندك ما كان مشتقًّا من فعل كضاحكٍ ، ومسرعٍ . وهذا وهمٌ منك .

وهَبْ أنا سلّمنا لك هذا التوجيه الذي وجّهت به بيته هذا ، فكيف تصنع في بيته الآخر :

وهو قوله :

٦٠٤ = بَدَتْ قمراً ومَالَتْ خُوْطَ بانٍ
وفاحتْ عَنْبَراً وَرَنَتْ غَزالاً (١) ؟

أتراك تجعل هذه المنصوبات كلها مفعولات ، وتتصيّد في كُلّ فِعْل من هذه الأفعال معنًى يصير به متعدِّياً إلى مفعول به ؟

وكيف تصنع في قولهم : « بعت الشّاءَ شاةً بدرهم » ، وبيّنت له حسابَهُ باباً باباً ، « وكلّمتُه فاه إلى فيّ » ؟

فهذه الأسماء الجامدة كلّها عند النحويين أحوال ، ويكون تقدير

---

(١) للمتنبّي ، ديوانه المتنبي ٤/ ٣٤٠ .
وفي هامشه : الخوط : الغصن الناعم ، ورنت نظرت ،والمنصوبات في البيت أسماء وضعت موضع الحال ، كأنه قال : بدت مشرقة ، ومالت متثنّية ، وفاحت طيباً ، ورنت مليحة .من شواهد : ابن الشجريّ ٢/ ٢٧٤ ، والخزانة ١/ ٥٣٧ . وفي ابن الشجري : « ماست » مكان : مالت ، والميس والميسان : مشيٌ فيه تبختر. ونظير هذا البيت قول الآخر .
سَفَرْن بدوراً وانتقبن أهلّةً ومِسْنَ غُصوناً والْتَفَتْن جآذرا

قوله : بدت قمراً : مضيئةً كالقمر ، ومالت خُوط بان:متثّنيةً ، وفاحت عَنْبَراً ، أي طيّبة النشر كالعَنْبَر ، ورَنت غزالاً ، أي مليحة النظر كالغزال .

ومما يدلّك على أنها أحوال دخول واو الحال عليها إذا صارت جملة كقولك: بدت وهي قمرٌ، ومالت وهي خُوطُ بان ، وكذلك بيّنت له حسابه باباً باباً ، المعنى : مُبوّباً مفصَّلاً ، وبعت الشاء شاةً بدرهم أي مسعّراً .

ويكون قول أبي الطّيب على ذلك : ركبت النّاس بُعراناً بمعنى : مركوبين لي ، وحاملين .

ومما يدلّ على أن « بعراناً » حال لا مفعولٌ ثانٍ للجعل كونه يجوز إسقاطه / ولو كان مفعولاً ثانياً لم يجز إسقاطه ، ألا ترى أنه لو قال : ركبت الناس كُلّهم إلى سعيد لم يحتج إلى زيادة . [٣ / ...

ولو قال : جعلت الناس كلهم إلى سعيد وسكت لم يتمّ الكلام .

وهذا مما يشهدُ بفساد ما ذهبت إليه .

وأيضاً ، فإن الركوب لم يجيء في كلام العرب بمعنى الجَعْل كما جاء التّرك مثل قول الشاعر :

٦٠٥ = * وقَدْ تَرْكناهُمُ لَحْماً على وَضَمٍ[١] *

فعدّى تركت لمّا حمله على معنى : جَعْلت ، فأمّا الرّكوب بمعنى الجَعْل فليس بموجود في شيء من كلام العرب .

(١) الوضم : كل شيء يوضع عليه اللحم من خشب .
وفي أساس البلاغة / ٦٨٠ : ومن المجاز : لحمٌ على وضَمٍ للذّليل .

المسألة السابعة

[في : إلآدهِ فلاده]

قال أبو نزار: وهذه المسألة سئلت عنها بغزنة[1] لمّا دخلتها فبيّنت مُشكلها للجماعة وأوضحتها ، وذلك أني سئلت عن قول الراجز :

٦٠٦ = * وقُوّلُ إلآدَهِ فَلادَهِ[2] *

---

(١) مدينة واسعة في خراسان.

(٢) في الخزانة ٣/ ٩٠ قال البغداديّ : هو مثلٌ وقع في قطعة من رجز لرؤبة بن العجاج ، يورد النّحويون منه أربعة أبيات وهي :

فاليومَ قد نهنهني تَنهنهي　　وأوَلُ حلم ليسِ بالمسفَّهِ
وقولُ إلادهِ فلادهِ　　وحقّةٌ ليست بقَول التّرّهِ

وصف قبل هذه الأبيات شبابه ، وما كان فيه من مغازلة الغواني ، ومواصلة الأماني إلى أن قال : فاليوم قد زجرني عمّا كنت فيه أربعة أشياء :

الأول : التّنَهنُه ، وهو مطاوع:نهنهته عن كذا فتنهنه ، أي كففته وزجرته عنه فكفّ .

الثاني : أول حلم ، أي رجوع عقل لا ينسب إلى السّفه .

الثالث : عذل القائلين إن لم تتب الآن مع هذه الدواعي إلى التوبة ، فلا تتوب أبداً ، فقوله : « وقُوَّل » على حذف مضاف .

والرابع : حقّةٌ أي خُطّةٌ حقّة ،فالموصوف محذوف وأراد بها الموت وقرْبه ، =

فذكرت أن هذه من باب كلمات نابت عن الفعل فعملت عمله . وبعضها في الأمر وبعضها في الخبر ، نحو : صَهْ ، ومه ، وبَلْه زيد،أو هيهات بمعنى : بَعُد .

و(دهٍ) في كلام العرب بمعنى : صَحّ ، أو يَصِحُّ ، ألا ترى أن قوماً جاءوا إلى سطيح الكاهن ، وخبئوا له خَبْأً،فسألوه فلم يُصرِّح، فقالوا : « لا ده » ، أي لا يصحّ ما قلتَ .

فقال لهم : « إلاّدَهٍ فلادَهٍ ، حبَّةُ بُرّ في إحليل مُهْر » ، فأصاب . فكأنه قال : إلا يَصِحّ فلا يَصِحُّ أبداً ، لكنني أقول في المستقبل ما تشهد له الصحة[1]،فكان[2]كما قال . إلاّ أنّ التنّوين الداخل على هذه الكلمة ليس هو على نحو التّنوين الدّاخل على رجلٍ وفرسٍ ، ولكنه تنوين دخل على نَوْعٍ من تَنْكير .

قال الرّاد عليه : قولك : «دَهٍ» اسم من أسماء الفعل ليس يَصِحّ على مذهب الجماعة ، ومَن له حذق بهذه الصّناعة .

=يقال : حق ، وحقّة ، كما يقال : أهل وأهلة .
والتّرة : اسم مفرد بمعنى الباطل ، يقال : ترّةٌ وتُرَّهة وجمع الأول : ترارِيه ، وجمع الثاني : تُرّهات . وهو أيضاً من شواهد : ابن يعيش ٤/ ٨١ ، واللسان : « دهده» . وانظر ديوان رؤبة / ١٦٦ وهذا الرجز من قصيدة يصف فيها نفسه .

(١) من ط : « ما يشهد له للصّحة » . تحريف .

(٢) ط : « وكان » بالواو .

والصّحيح في هذه الكلمة أنها اسم فاعل مِنْ : دَهِي يَدْهى فهو دهٍ ، وداهٍ ، والمصدر منه الدّهاء والدَّهْيُ. فيكون المراد/ بـ «دهٍ» أنه [٣ / ٧٩ فَطِنٌ ، لأن الدّهاء : الفطنة وجودة الرّأي ، فكأنه قال : إلاّ أكن دَهِيًّا أي فَطِناً فلا أدهى أبداً .

هذا أصله ، ثم أُجْرِيت هذه اللفظةُ مثلاً إلى أن صارت يُعبِّر بها عن كل فعل تغتنم الفرصة في فعله .

مثال ذلك : أن يقول الإنسان لصاحبه وقد أمكنته الفرصة في طلب ثأر ، إلاّدهٍ فلادهٍ، أي إلاّ تطلب ثأرك الآن فلا تطلبه[1] أبداً . وهذا الرجز لرؤية . وقبله :

فاليوم قد نَهْنَهنِـي تَنهنُهِى وأوْلُ حلم ليس بالسُفّه[2]

وقُوّلُ إلاّدهٍ فلادهِ

ومعناه : إلاّ تُفلح اليوم فمتى تفلح ؟ أي إلاّ تنته[3] فلا تنتهي أبداً .

فهذا معنى : دَهٍ في هذا المثل .

وأما اعرابه فإنه في موضع نصب على خبر « كان » المحذوفة ، تقديره : إلاّ أكن دهيّاً فلا أدْهى .

---

(١) في ط : « فلا تطلب » بدون هاء ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في نسخ الأشباه : « علم ليس بالمسنّه » صوابه من الخزانة

(٣) في ط : «أي إلا تغص تنته» بزيادة كلمة : تغص تحريف صوابه من النسخ المخطوطة، والخزانة.

ونظير ذلك من كلام العرب : مررت برجل صالحٍ إلا صالحاً فطالحٌ ، تقديره : إن لا يكن صالحاً فهو طالحٌ . وإنما أسكن الياء وكان من حقها أن تكون منصوبةً مِنْ قِبَل أن الأمثال تتنزل منزلة المنظوم .

وهذه الياء حَسُن إسكانُها في الشّعر كقوله :

٦٠٧ = * يا دار هِنْدٍ عفت إلاّ أثا فيها *(١)

فقد ثبت بهذا أن (دهٍ) اسم فاعل ، لا اسم فعل ، وهي مُعْربة(٢) لا مبنيّة ، وتنوينها تنوين الصّرف لا تنوين التنكير .

ويدلّك على أنها ليست من أسماء الأفعال كونها واقعة بعد حرف الشّرط ، ألا ترى أنه لا يحسن إلاّ صهْ فلاصَهْ ، وإلاّمَهْ فلامهْ ، وإلاّ هيهات فلا هَيْهات .

---

(١) صدر بيت تمامه :

* بين الطّويّ فصاراتٍ فواديها *

وهو للحطيئة . انظر ديوانه / ٢٤٠

وهو من شواهد : سيبويه ٢/ ٥٥ ، والشافية ٤/ ٤١١ .

ومن الشافية : قال الأعلم : الشاهد فيه تسكين الياء من الأثافي في حال النصب حملاً لها عند الضرورة على الألف ، لأنها أختها ، والألف تتحرّك . وقال الجوهري :

والأثفيّة للقدر : أفعولة ، والجمع الأثافيّ، وثفّيت القدر تثفية أي وضعتها على الأثافي .

وقال الأخفش : قولهم أثافٍ لم يسمع من العرب بالتثقيل .

والطوّي : البئر المطوية بالحجارة ، والصارة : رأس الجبل والوادي ، هذا وقد نسبه سيبويه إلى بعض السعديين .

(٢) في ط فقط : «معرفة» تحريف واضح .

المسألــة الثامنــة

[فــي تفسير كلمــة « غيل » في بيت للأعشى]

قال أبو نزار : أنشدني شيخي الفصيحي للأعشى :

٦٠٨ = آنس طِمْلاً من جديلة مشـــغوفاً بنوه بالسِّمار غُيُل[1]

فسأل عن «غيل» فقلت قد جاء مادتها[2] : ساعدٌ غيل[3]، للممتلىء ألا ترى إلى قوله : / [٣ / ١٨٠]

٦٠٩ = * بيضاء ذات ساعدين غَيْلَيْن[4] *

---

(١) لم أجده في ديوان الأعشى على هذه الصورة ، والذي في الديوان / ١٥٠ هو :

إني لعمر الـذي خطـت مناسمُها لـــه ، وسيق إليه الباقــرُ الغُيل

والمراد بالباقر : البقر .

والطّمل ـ كما في اللسان ـ الفاحش البذيّ الذي لا يبالي ما صنـع ، وقيل : اللّص الفاسق . والطّمل أيضـاً : الذئـب.والجديلـة : القبيلـة والنـاحية ، وجديلة الرجل وجدلاؤه : ناحيته .

والسِّمار : اللبن المذوق بالماء . وقيل : هو اللبن الرقيق .

(٢) في ط فقط : «مادبها» بالباء ، تحريف

(٣) في القاموس : والغَيْل بالفتح : السّاعد الرّيّان الممتلىء

(٤) رجز ورد في اللسان : « غيل » على النحو الآتي :

لكاعـبٌ مائلــةٌ في العِطْفَيْنْ بيضــاء ذات ساعـديْن غَيْلَيْنْ

أهــونُ من لَيلــى وليل الزَّيدينْ وعُقَــب العيس إذا تمطّينْ

والسِّمار : اللّبن، كأن يقول: إن بني هذا الصائد امتلئوا من شُرْب اللبن إلا أن الراجز بناه على فِعَال، فقدّر غُيُل على زنة: حِمار وكتاب، ثم جمعه على غُيُل كما قالوا: حُمُر وكُتُب.

فإن قيل: فما سمعنا غِيالاً! قيل: قد أسلفنا أن العرب قد تنطق بجمع لم يأت واحده، فهي تقدّره وإن لم يسمع.

وأجيب بأن يُقال له : قد أتعبت الأسماع بلَغطك وغَلَطك ، وأزعجت الطّباع بخطابك[1] وَسَقَطك .

يا هذا ، إن تفسيرك للغُيل[2] بأنهم الذين امتلئوا من شُرْب اللبن قياساً على الغَيْل وهو الساعد الممتلىء شيءٌ لم يذهب إليه أحد من أهل اللغة . وإنما ذهبوا إلى أن الغيل هو أن تُرضع المرأة ولدَها وهي حامل . واسم ذلك اللبن أيضاً الغَيْل . ولم يقل أحد منهم : إن الغيل هو الامتلاء من شُرْب اللّبن ، وإنما فسّرت لفظة الغيل في بيت الأعشى على غير هذا، وهو:

٦١٠ = إنّي لعمرُ الَّذي خطّت منا سمُها
تَخْدِي وسيق إليه الباقرُ الغُيُلُ[3]

(١) ط فقط : « بخطائك » بالهمز تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) بعده في ط : بزيادة « بضم الفاء والياء » وهو تحريف ، وهذه الزيادة انفردت بها ط ، ومع ذلك فإنها محرّفة بكلمة : « ضمّ الفاء » ، وليس للفاء وجود في النّص
(٣) ديوان الأعشى / ١٥٠ .
وهو من شواهد المنصف ٣/ ٤٦ حيث ذكره شاهداً على أن الواحد: غَيُول ، =

على وجهين :

أحدهما : أنها الكثيرة من قولهم : غيلٌ أي كثير[١].وقيل الغَيْل : ههنا السّمان ، من قولهم : ساعد غَيْلٌ ، أي سمينٌ .

والغَيْل بمعنى الكثير ، وهو المراد في البيت الأول ، لأنه يصف هذا الصائد بالفقر وكثرة الأولاد ، وأنهم ليس لهم غذاء إلا السّمار وهو اللبن الرّقيق .

وأما قولك : إن غُيلاً جمع غيال ، واحدٌ لم ينطق به فمن أفحش غَلطَاتك ، وأفضح سقطاتك ، بل هو « جمع غَيْل » ، والغَيْل : الماء الكثير وجمعه : غُيُل . ونظيرُه : سَقْفٌ وسُقُف .

وكذلك الغَيْلُ : السِّمار ، واحدها : غَيْلٌ أيضاً[٢]. وإنما غَلْطتك في ذلك أن الغالب على « فُعُلٌ » أن يكون جمعاً لِفَعال أو فَعال مثل : حِمار وحُمُر ، وقَذال[٣] وقُذُل ، فقضيت أن غُيُلاً جمع : « غِيال »

وأما تفسيرك السّمار بأنه اللّبن على الإطلاق فغلطٌ يجوز على

= وانظر اللسان : غيل برواية « مناشبها » مكان : مناسمها

(١) في القاموس : الغيل بالكسر ويفتح : الشجر الكثير الملتف
وأغيلت الغنم : نتجت في السّنة مرتين . وتغيّلوا : كثر أموالهم أو كثروا

(٢) في القاموس : « غيل » : اللبن ترضعه المرأةْ ولدها ، وهي تؤتى أو وهي حامل . واسم ذاك اللبن : الغيْلُ أيضاً

(٣) القذال كسحاب : جماع مؤخر الرأس .

مثلك من أهل التحريف .

وإنما صوابه أن تقول : السّمار : اللبن الرّقيق أو اللبن المخلوط بالماء ، لأن / تسمير اللّبن هو خلطه بالماء ، فإن أكثر فيه الماء سموه المُضيح . [٣ / ١٨١]

وتفسير البيت على وجه الصّواب : أنه يصف حِمار وحش أو ثَوْر وحش آنس طَمْلاً أي صائداً والطّمل : الذّئب شبهه به .

يقول هذا الثور الوحشي آنس صائداً له عائلةٌ، وأطفال ليس لهم غذاء إلّا اللبن المخلوط بالماء، فهو لذلك أشدّ الناس اجتهاداً في أن ينال صيد الثّور الوحشي ليشبع به عياله وأولاده.

المسألة التاسعة
[في إعراب « غير »من قول الشاعر :غير مأسوف الخ]

قال أبو نزار : وسُئلت في بغداد عن قول الشّاعر :

٦١١ =غير مأسوف على زَمن ينقضي بالهَمّ والحزن[١]

فلم يعرف وجه « غير » وأوّل من أخطأ فيه شيخنا الفصيحيّ فعرّفته ذلك[٢]

والذي ثبت الرّأي عليه : أن المعنى : لا يُؤسف على زمن .

فـ «غيرُ» فيه مرفوع بالابتداء. وقد تم الكلام بمعنى الفعل. فسدّ تمام الكلام، وحُصول الفائدة مسدّ الخبر ، ولا خبر في اللّفظ كما قالوا: أقائم أخوك ؟، والمعنى : أيقوم أخوك ، فقائم مبتدأ وسدّ تمام الكلام مسدّ الخبر ، ولا خبر في اللفظ .

فقيل له : قد عجبنا أن أخطأت مرّةً بالصّواب وجريت في توجيه هذه المسألة على سَنَن الإعراب .

(١) لأبي نواس ، وبعده :

إنما يرجو الحياة فتىً عاش في أمنٍ من المِحَنِ

من شواهد : ابن عقيل ١ / ٨٩ ، والخزانة ١ /١٦٧ ، والأشموني ١ /١٩١ ، والهمع والدرر رقم ٣١٢ .

(٢) في ط : « فعبر فيه » مكان : « فعرفته » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب

المسألة العاشرة
[في قول العرب : جئت من عنده]

قال أبو نزار : تقول العرب : جئت من عنده ، لأنَّ من قضى وَطراً من شخص فقد صار المعنى عنده غير مُهِمٍّ في نظره ، لأن الذي انقضى قد خرج عن حَدّ الاهتمام به ، وبقي اختصاص الشخص بالموضع المختص بـ « مِن » ، كأن الغرض متعلقًا به ، فأردت أن تذكر انفصالك عن مكان يخصّه ، فقلت : « مِنْ عنده » .

فأمَّا إذا كان الإنسان قد اعتزم أمراً يريده من شخص ، فإن المكان القريب من ذلك الشخص لا يهمّه ، وإنما المهم ذكر الإنسان الذي حاجتك عنده . فالحكمة تقتضي أن تقول : « إليه » : ولم يجز « إلى عنده » . هذه حكمة العرب .

فأمّا سيبويه فقال : استغنوا بـ « إليه » عن:« إلى عنده » ، كما استغنوا بـ « مثل » وشبه عن « كه » ابتداءً .

٣ / ١٨٢]   فقال الرّاد عليه /

يا هذا ، كانت إصابتك في مسألتك آنفاً فلتةً اغتفلتها .

وجميع ما وجهت به في مسألتك هذه خارج عن الأصل المنقول . ولم يذهب إليه أحدٌ من ذوي العقول . وذلك أن الّذي ذهب إليه المحصّلون من أهل هذه الصّناعة هو أن الظروف التي ليست بمتمكّنة مثل عند ، ولدن ، ومع ، وقبل ، وبعد ، حُكْمُها أن لا يدخل عليها شيء من حروف الجرّ، لعدم تمكّنها، وقلّة استعمالها استعمال الأسماء .

وإنما أجازوا دخول « مِنْ » عليها توكيداً لمعناها ، وتقويةً له . ولمّا لم يَجُز في شيء منها أن يكون انتهاءً إلاّ بذكر « إلى » لم يجز دخولُها عليه تأكيداً لمعناها ، كما كان ذلك في « مِنْ » .

وقد قدّمت أن حكم هذه الظروف أن لا يدخل عليها شيء البتّةَ من حروف الجر للزومهما الظّرفية ، وقلّة تصرّفها .

ولولا قوّة الدّلالة فيها على الابتداء ، وقوّة « مِنْ » على سائر حروف الجر بكونها ابتداءً لكلّ غاية لما جاز دخول مِنْ عليها .

ألا ترى أنه قد جاء في كلامهم كون « مِنْ » يراد بها الابتداء والانتهاء في مثل : رأيت الهلال من خَلَلِ السّحاب ، فخَلَلُ السّحاب هو ابتداء الرؤية ومنتهاها .

فهذا مِمّا يدلّ على قوّة « مِنْ » وضعف « إلى » ، فلذلك أجازوا : مِنْ عنده، ومِنْ معه ، ومِن لدنه ، ومِنْ قبلِه ، ومِنْ بعدِه ، ولم يجيزوا : إلى عنده ، وإلى قبله ، وإلى بعده .

فهذه الخمسة الظّروف لا يدخل عليها شيء من الحروف الجارّة سوى مِنْ ، وسبب ذلك ما تقدّم ذكره .

وأما قولك : إن سبب ذلك هو أن « مَنْ قضى وطراً » إلى آخره فهذيان المُبرْسَمين[1] . ودعوى المتحكِّمين .

وذلك أنه لو كان الأمر على ما ذهبت إليه لامتنع أن تقول : رجعت إلى داره ، فينبغي على هذا أن يكون الصّواب : رجعت إليه ، وعدت إليه ، فيكون قول من قال : رجعت إلى داره ، وعدت إلى منزله لا يصحّ ، كما لا يصحّ : إلى عنده ، لأن المهم إنّما هو الشّخص دون محلّه .

وإذا امتنع ذلك مع عنده ، فكذلك يمتنع : مع البيت والمنزل وغيرهما .

وأما قولك : إن المكان القريب من ذلك الشخص لا يهمه ، [١٨٣ /] فإن هذا الكلام يقتضي أنه إذا بعد مكانه / منه احتيج إلى ذكره ، فيقال : رجعت إلى عنده ، وذلك أنه إنما جاز إسقاطه لقرب المكان الذي فيه الشخص ، واستغنى عن ذكره لقربه ، فيلزمه أن لا يسقطه عند بُعْده .

ولو قدّرنا أن جميع ما ذكرته من جواز دخول « مِنْ » على « عند »

(١) في القاموس : البِرْسام بالكسر : عِلّة يُهْذى فيها . بُرْسِمَ بالضّمّ فهو مُبَرْسَم .

وامتناع دخول « إلى » عليها صحيحٌ لوجب عليك أن تستأنف جواباً آخر عن امتناع دخول « إلى » على قبل وبعد ، ومع ، ولدن ، وجواز دخول مِنْ عليها .

وليس في جميع ما ذكرته جواب عن ذلك .

وليس الجواب عند النحويين إلا ما قدّمناه ، فافهم ذلك .

انتهت المسائل العشر

* * * *

[أبيات المعاني المشكلة الإعراب]

(قال السّخاويّ) في : « سفر السعادة » : من أبيان المعاني المشكلة الإعراب .

قال : ولسنا نعني بأبيات المعاني ما لم يُعلم ما فيه[1] من الغريب ، وإنّما يعنون بأبيات المعاني ما أشكل ظاهره وكان باطنُه مخالفاً لظاهره ، وإن لم يكن فيه غريب أو كان غريبهُ معلوماً ـ قوله :

٦١٢ = ومِنْ قَبْلَ امنا وقد كان قَوْمُنا
يُصَلُّون للأوثان قبلُ مُحمَّدا[2]

---

(١) في ط : « يعلم فيه » بدون : « ما » ، تحريف . صوابه من المخطوطات

(٢) نسبة الرّماني في «توجيه إعراب أبيات ملغزة» للعباس بن مرداس السّلمي ، انظر ص/ ٩٣ قال الرّمّاني في توجيهه:
الايمان : التصديق ، يقال : آمن فلان بالله أي صدّق به . . . فنصب محمّداً ، على معنى التصديق ، فكأنه قال : « ومن قبلُ صدّقنا محمّداً »
فأمّا نصب « قَبْلَ » فيحتمل وجهين :
أحدهما : ما حكاه أحمد بن يحيى ثعلب عن الفرّاء : أن العرب قد بنَتْ : « قبل » على الفتح . . فعلى هذا يكون غاية ، وقد بنى على الفتح كما يبنى عند بعضهم على الضّمّ .
والوجه الثاني : أن يريد النكرة منه ، كأنه أراد قبلاً ، ثم حذف التنوين مضطرًّا فعلى هذا يصحّ »

نصب محمّدا بامنا ، لأنه بمعنى صَدّقنا محمداً .

وقيل : بإسقاط الخافض . وهذا أحسن .

وقوله :

٦١٣ =لقد قال عَبْدَالله شَرّ مقالةٍ
كفى بك يا عبدَ العزيزُ حَسِيبُها[1]

عبدالله مُثنًّى حذف نونُه للإضافة ، وألفه لالتقاء السّاكنين . وعبد منادي مرخّم عَبْدة[2]. ثم ابتدأ فقال : العزيزُ حسيبُها ، كما تقول : اللهُ حَسِيبُك . انتهى .

[الإشكال في قوله تعالى : وروحٌ « منه »]

في تفسير الثّعلبيّ كان لهارون الرشيد غلامُ نصرانِيّ جامعاً لخصال الأدب ، وكان الرشيد يحاوله لِيُسْلِمَ ، فيأبى فألحّ عليه يوماً ،

(١) انظر « توجيه إعراب أبيات ملغزة للرّماني / ٤٣ .
(٢) في نسخ الأشباه : « عبده » بالهاء صوابه : « عبدة » بتاء التأنيث والتصويب من « توجيه إعراب أبيات ملغزة . . . » حيث قال : « فإن « عبد » مرخم من : « عبدة » وقد حذف الهاء ، وأبقى الدّال مفتوحة يدلّ عليها ، كما تقول : يا طَلْحَ أقبل ، ترخيم طلحة .
قال الرّمّاني : وتفسير المعنى: لقد قال عَبْدان لله شرّ مقالة كفى بك يا عبدةُ ، العزيزُ حسيبُها »
وشرّ مقالة : نصب على المصدر لإضافته إليه ، وإن لم يكن مصدراً .

فقال : إنّ في كتابكم حُجَّةً لما انتحِلهُ ، قولُهُ تعالى : « وكلمته ألقاها إلى مَرْيَمَ ورُوحٌ مِنْهُ »[1]

فدعا الرّشيد العلماء ، وسألهم عن جوابها ، فلم يجد فيهم من يُزِيل الشُّبهة .

فقيل له : قَدِم حُجّاج خراسان وفيهم عليّ بن الحسين بن واقد إمامٌ في عِلْم القرآن ، فدعاه وذكر له النّصرانّى الشّبهة ، فاستعجم عليه الجواب ، فقال : يا أمير المؤمنين ، قد سبق في علم الله أن هذا الخبيث يسألُني عن هذا ، ولم يُخْل اللهُ كتابَهُ عن جوابه ، ولم [١٨٤ /] يحضرني الآن . ولله عليّ أن لا أطعم / حتى آتي بجوابها ؟ ثم أغلق عليه بيتاً مظلماً،واندفع يقرأ القرآن،فبلغ من سورة الجاثية : « وسَخّر لكم ما في السّموات وما في الأرض جميعاً منه »[2]، فصاح : افتحوا الباب ، ففتح وقرأ الآية على الغلام بين يَدَيْ الرّشيد ، وقال : إن كان قوله : « وروح منه » يوجب كون عيسى بعضاً منه ، فيجب أن يكون ما في السموّات وما في الأرض بعضاً منه .

فانقطع النّصرانّى، وأسلم، وفرح الرّشيد، وأعظم جائزة عليّ بن واقد. رحمه الله تعالى .

---

(١) النساء / ١٧١
(٢) الجاثية / ١٣

[حل معنى أبيات لمسافر العبسي مشكلة المعنى]

وجدت بخط الشيخ شمس الدين بن القماح في مجموع له ، .

قال : من مراسلات شيخنا العلاّمة ضياء الدين أبي العباس أحمد بن الشيخ أبي عبد الله محمد بن عمر بن يوسف بن عمر بن عبد المنعم الأنصاري القرطبيّ إلى بعض الحكّامُ بقوص[١] وقد جرى كلامٌ في مسألة نحويّة جواباً عنها كان سيّدنا متّع الله ببَرَكَتْي عِلْمِهِ وعَملِه ، ومنحه راحتَيْ طاعته وأَملِه ، في بارحته[٢] التي أشرق دُجاها بأسِرَّته[٣]، ووضح سناها بغرَّته ، نثر من جوهر فضله الشّفاف ، ودرّه الذي لم يلج حشا الأصداف ، وضوّع من عَرْف عِلْمه الذي هو أضوع من عنبْر المستاف[٤] ، ونشر من أردية لفظه كُلّ رقيق الحاشية معلّم الأطراف ، وسأل عن أبيات مسافرٍ العبسيّ .

---

(١) قوص : بلدة في صعيد مصر

(٢) البارحة : أقرب ليلة مضت .

(٣) الأسارير : محاسن الوجه الخدّان والوجنتان .

(٤) من سوف إذا شمّ ، كما في القاموس

٦١٤ = قد سالم الحيّاتُ منه القَدَمـا
الأفعـوانَ والشُّجـاعَ الشَّـجْعَما[1]
وذاتُ قَرْنَيْنِ ضَمُوزاً ضِرْزِما

عن نـاصب (الأفعوان) و (الشجّـاع) ، و رافـع (الحيّـات) و (ذات) .

وما معنى ضموز وضرزم ؟ فسقياً لفضيلته التي نوّر كمامُهـا . واشتد ثُمامُها، وأمطر غمامها، واشتمل على الفضل بدؤها وختامُها .

أمّا الحيات ففاعل،والأفعوان والشجاع بدل منـه،وهـو منصـوب اللفظ .

فإن قيل : كيف يكون بدلاً ، ومن شأن البدل مشابهة المبدل منه

(١) في الدرر ٣/ ٦ ذكر أن الشاهد من أرجوزة قيل : إنها لأبي حيّان الفقعسِيّ ، وقيل : لمساور بن هنـد العبسيّ ، وقيل : للتّدمـريّ ، وقيل : لعبـد بني الحسحاس .
وهـو من شواهـد : سيبـويه ١/ ٤٥١ ، والخصائص ٢/ ٤٣٠، والمنصف ٣/ ٦٩ ، والمغني ٢/ ٧٨١ ، والعيني ٤/ ٨٠ ، والأشموني ٣/٦٧، والهمع والدرر رقم ٦٤٣ ، واللسان : « شجعم »
وفي المنصف ٣/ ٢٢٧ ، قال الشنتمريّ : وصف رجلاً بخشونة القدمـين ، وغلظ جلدهما ، والحيّات لا تؤثر فيهما .
والأفُعـوان : الـذكر من الأفاعـي . والشجـاع : ضرب من الحيّات . والشجعم : الطويل . وذات قرنين : ضرْبٌ منها أيضاً والضموز : الساكنة المطرقـة التـي لا تصفر لخبثهـا ، فإذا عرض لهـا إنسـان ساورتـه وثبـاً . والضرِّزم : المسنّة ، وذلك أخبث لها ، وأوجى لسمّها . ويقال : الضرّزم : الشديد .

في إعرابه ، وقد قلتم : إن الحيّات مرفوع وهذا منصوب .

قلنا : كلّ واحد من الأفعوان والشّجاع فيه معنى الفاعلية والمفعولية / فالحياتُ ارتفع لفظه بما فيه من معنى الفاعليّة، وانتصب [٣ / ٨٥] الأفعوان والشّجاع بما فيهما وفي الحيّات من معنى المفعوليّة .

وإنما قلنا : إنّ كلاًّ منهما فاعل ومفعول ، لأن لفظ « سالم » يقتضي الفاعليّة مِنْ:فاعَلْتُهُ ، فلزم أن يكون كُلٌّ منهما فاعلاً بما صدر من فعله ، مفعولاً بما صدر من فعل صاحبه ، لأن الحيّات سالمت القدم ، وسالمتها ، فلم تَطَأْها ، فالحياة فاعلة مفعولة ، والقدم فاعلة مفعولة ، فجاز أن يُحْمَل اللّفظ في الأفعوان والشّجاع على ما فيهما وفي الحيّات من معنى المفعوليّة . وصحّ به معنى المفعولية ، وصحّ به معنى البدل .

وأما ذات قرنين فارتفع بالعطف على لفظ الحيّات ، ولو انتصب لجاز .

وأما ضَمُوزًا فهو السّاكت وضِرزمًا فهو الصُّلب ، وهما حالانِ .

[بيت إعرابه مشكل للحريريّ]

قال الصّلاح الصفديّ[١]:

اختلفت أنا والمولى شرف الدين حسين بن ريّان في قول أبي القاسم الحريري[٢]:

٦١٥ = فلم يَزْل يبتزّه دهرُه
ما فيه من بَطْش وُعودٍ صَلِيب[٣]

فذهب هو في إعراب قوله: « ما فيه » إلى أنه في موضع نصب على أنه مفعولٌ ثانٍ.

وذهبت أنا إلى أنه بدل اشتمال من الهاء التي في قوله: «يبتزّه».

فكتب شرف الدّين فُتْيا من (صَفَد) وجهزها إلى الشيخ كمال الدين بن الزّملكاني:

---

(١) هو خليل بن أيبك بن عبد الله الأديب صلاح الدين الصفدي أبو الصفا ، ولد سنة ٦٩٧ تقريباً ، ومات بدمشق في ليلة عاشر شوال سنة ٧٦٤ هـ . وانظر ترجمته في مقدمة كتابه : الغيث المُسْجَم في شرح لاميَّة العجم ـ طبع دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان . ومما يجدر ذكره أنه ليس له ترجمة في البغية .

(٢) هو القاسم بن عليّ بن محمد بن عثمان البصري الإمام أبو محمد الحريريّ ولد في حدود سنة ٤٤٦ هـ . ومات بالبصرة في سادس رجب سنة ست عشرة وخمسمائة . انظر البغية ٢ / ٢٥٧ ـ ٢٥٩ .

(٣) انظر حاشية يس ٢ / ١٥٨ .

وهي :ما تقول السّادة علماء الدّهر، وفضلاء هذا العصر ـ لا بَرِحُوا لطالب العلم الشّريف قبلةً.

وموطن السّؤال ومحلّه في رجلين تجادلا في مسألة نحويّة ، وهي في بيت من المقامات الحريريّة وهو:

فلـــم يزل يبتــزّه دَهْــرُهُ
مـــا فيه من بَطْش وعُــودٍ صليبْ

ذهبا إلى أن معنى يبتزّه: يسلبُه. وكلٌّ منهما وافق في هذا مذهبَ خصمه مَذْهَبُه[1].

وموطن سؤالهما الغريب إعراب قوله: «ما فيه من بطش وعود صليب»/ لم يختلفا في نصبه ، بل خُلْفُهما فيما انتصب به، [٣ / ٨٦

فذهب أحدهما: إلى أنه بدل اشتمال من الهاء المنصوبة في «يبتزه». وله على ذلك استدلال.

وذهب الآخر: إلى أنه مفعول ثان ليبتزّه. وجعل المفعول الهاء

واختلفا في ذلك وقد سألا الإجابة عن هذه المسألة،فقد اضطرا في ذلك إلى المسألة. فكتب الشيخ كمال الدين:

(١) في بعض النسخ المخطوطة بإسقاط : مذهبه ، على معنى : « وكل منهما وافق مذهب خصمه ، والمعنى على بقاء « مذهبه » : كل منهما وافق مذهبُهُ مذهب خَصْمه .

[الجواب]

الجواب . الله يهدى إلى الحقّ.

كلٌّ من المختلفين المـذكورين قد نهـج نهج صواب ، وأتـى بحكمة وفصل خطاب ، ولكلٍّ من القَوْلَيْنِ مساغٌ في النّظر الصحيح ، ولكن النّظر إنما هو في الترجيح .

وَجْعلُ ذلك مفعولاً أقوى توجيهاً في الإعراب ، وأدقّ بحثاً عند ذوي الألباب .

أمّا من جهة الصناعة العربيّة ، فلأنّ المفعول متعلّق الفعل بذاته التي بوقوع الفعل عليه معنيّة ، والبدل مبيّن لكون الأول معه مطّرحاً في النّية .

وهذا الفعل بهذا المعنى متعدٍّ إلى مفعولين ، «وما فيه من بطش» هو أحد ذينك الاثنين ، لئلاّ يفوت متعلّق الفعل المستقلّ، والبدل بيانٌ يرجع إلى توكيدٍ بتأسيس المعنى مُخِلّ[1] .

---

(١) ذكر يس في حاشيته ٢ / ١٥٨ هذا الشاهد تعليقاً على قول التوضيح وشرحه التصريح في بدل الاشتمال أنه بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال كأعجبني زيد علمُه أو حسنُهُ أو كلامه ، ألا ترى أن الإعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز ، وعلى علمه وحسنه بطريق الحقيقة وكذلك : سُرِق زيـد ثوبُـه أو فرسُه ، فإن زيداً مسروق مجازاً ، والثـوب=

وأما من جهة المعنى ، فلأنّ المقام مقام تَشَكٍّ ، وأَخْذٍ بالقلوب .

وتمكين هذا المعنى أقوى ، إذا ذُكر ما يُسْلَبُ منه مع بيان أنه المسلوب ، فذِكْرُ المسلوب منه مقصودٌ كذكر ما سُلِب ،

وفي ذلك من تمكين المعنى ما لا يَخْفى على ذوي الأرب . ووراء هذا بسطٌ لا تحتمله هذه العُجالة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

قال الصّلاح الصَفدي : لا اعلم أحداً يأتى بهذا الجواب غيره لمعرفته بدقائق النحو ، وبغوامض عِلْمَيْ المعاني والبيان ، ودُرْبَته بصناعة الإنشاء .

[فائدة من مقامات الحريري]

قال القاضي تاج الدّين السّبكي في الطّبقات الكبرى .

ومن الفوائد المتعلّقة بالمقامات سأل ابن يعيش النّحوي زيد بن

= والفرس مسروقان حقيقة .

علّق ياسين على قوله : « وكذلك سرق زيد ثوبه » قائلاً « وكذلك سُلِبَ زيد ثوبُه كما مثل به جمعٌ . منهم صاحب تلخيص المفتاح واعترضه البهاء السبكي . وحاصله أن سلب يتعدّى لمفعولين فجعل ثوبه بدلاً يقتضي حذف المفعول الثاني ، وأن التقدير : مثلاً : سلب زيد ثوبه بياضه ، وذلك مُخِلٌّ بالمعنى المقصود من الكلام ، وبهذا يعرف ما في الجواب الذي نقله الصلاح الصفدي في تاريخه أعوان النصر عن ابن الزملكاني « ثم ذكر بيت الحريريّ : فلم يزل يبتز » الخ .

الحسن الكنديّ عن قول الحريريّ في المقامة العاشرة : «حتّى إذا لألأ الأُفَقَ ذَنَبُ السِّرحان ، وآن انبلاجُ الفَجْر وحان[١]»: ما يجوز في قوله: الأفق ذَنَب السّرحان من الاعراب؟

فأشكل عليه الجـواب . حكى ذلك ابن خلّكان، وذكر أن البَنْدِهيّ[٢] / ١٨٧] في/ شرح المقامات جوّز رفعهما ، ونصبهما، ورفع الأول ونصب الثاني، وعكسه.

قـال ابـن خلّـكان: ولـولا خوف الإطالـة لأوردت ذلك . قال والمختار نصب الأفق ، ورَفْع الذّنب.

قال ابن السّبكي : وقال الشيخ جمال الدين بن هشام

ومن خطّة نقلت :

كان رفعهما على حذف مفعول «لألأ» وتقدير «ذَنَبَ» بدلاً أي حتى إذا لألأ الوجودَ الأفقُ ذَنبُ السّرحان ، وهو بدل اشتمال. ونظيرهُ سُرِق زيدٌ فرسُهُ

(١) انظر شرح مقامات الحريري للشريشى ١ / ٣٤٢ . المقامة العاشرة ، وذنب السرحان : هو الفجر الكاذب . والسرّحان : الذئب ، شبه ضوءُه بذنبه .

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مسعود بن أحمد بن الحسين بن مسعود المسعوديّ ، أبو سعيد البندهيّ : نسبة إلى : « بنج ديه » بخراسان .
من تصانيفه : شرح المقامات ، ولد ليلة الثلاثاء أول ربيع الآخر سنة ٥٢٢ هـ ، ومات بدمشق ليلة السبت تاسع عشرين من ربيع الأول سنة ٥٨٤هـ . .
انظر البغية ١ /١٥٨ .

ويُضْعفه أو يردّه عدم الضّمير

وقد يقال: إن أل خلف عن الإضافة أي ذنب سرحانه.

ومثله: ﴿ قُتِلَ أصحابُ الأخدود النّار﴾[1] أي ناره ، أو على حذف الضّمير كما قالوا في الآية أي ذنب السّرحان فيه ، والنّار فيه.

وأمّا نصبهما فعلى أن الفاعل ضمير اسمه تعالى، والأفقَ مفعول به، وذنب بدلٌ منه أي لأ لأ اللّهُ الأفقَ ذَنَب السّرحان ، أي سرحانه، أو السرحان فيه.

ورفع الذنّب ونصب الأفق واضح

وعكسه مشكلٌ جدًّا إذْ الأفق لا ينوّر الذّنب ، نعم إن كان تجويزه على أنه من باب المقلوب اتّجه، كما قالوا: كَسَر الزجاجُ الحَجَرَ[2]، وخرق الثّوبُ المسمارَ لأ من اللبس.

هذا ما قيل فيه ـ والله سبحانه وتعالى أعلم بالصّواب ، واليه المرجع والمآب.

---

(١) البروج / ٤ ، ٥

(٢) انظر هذا الإشكال في حاشية يس ٢ / ١٥٨

[مسائل وأجوبتها لابن هشام الأنصاري]

قال الشيخ جمال الدين بن هشام الأنصاري(١) ـ رحمه الله

سألني بعض الإخوان وأنا على جناح السّفر عن توجيه النّصب في نحو قول القائل: فلانٌ لا يملك درهَمًا فضلاً عن دينار.

وقوله : الإعراب لغةً : البيان،واصطلاحاً: تغير الآخرِ لعامل.

والدليل لغةً،المرشد.

والإجماع لغة : العزم.

والسّنة لغةً:الطّريقة.

وقوله: يجوز كذا خلافاً (٢) لفلان.

وقوله: وقال أيضاً.

وقوله: هَلُمّ جرًّا.

وكلّ هذه التراكيب(٣) مشكلةٌ ولست على ثقة من أنها عربيّة ، وإن

(١) في ط : « الأنضاري » بالضاد ، تحريف واضح .
(٢) في ط : « إخلافاً » تحريف .
(٣) في ط : «تراكب»، تحريف،

كانت مشهورةً في عُرْف الناس. وبعضها لم أقف لأحد على تفسير له . ووقفت لبعضها على تفسير لا يشْفى عليلاً ، ولا يُبَرِّد غليـلاً .

وها أنا موردٌ في هذه الأوراق ما تيّسر لي معتذراً بضيق الوقت، وسُقْم الخاطر. وما توفيقي إلاّ بالله ، عليه توكلت، واليه أُنيب./ [٣ / ١٨

[فلان لا يملك درهمًا فضلاً عن دينار]

أما قوله : فلان لا يَملِكُ درهماً فضلاً عن دينار فمعناه : أنه لا يملك دِرْهماً ولا ديناراً ، وأنّ عَدَم مِلْكه الدّينار أولـى مِنْ عدم مِلْـكه الدّرهـم، وكأنه قال: لا يملك دِرْهماً ، فكيف يملك ديناراً ؟

وهذا التركيب زعم بعضهم أنه مسموع . وأنشد عليه :

٦١٦ =قلّما يَبْقى على هذا القَلَقْ صَخْـرة صمّـاء فضـلاً عن رَمَق

الرّمق : بقية الحياة . ولا تستعمل فضلا هذه إلاّ في النّفي وهو مستفاد من البيت من : « قلّما » .

قال بعضهم : حدث لـ « قلَّ » حين كُفّت بـ « ما » إفادةُ النّفي ، كما حدث لإنّ المكسورة المشددة حين كُفّت إفادة الاختصاص .

قلت : وهذا خطأٌ ، فإنّ قَلّ تستعمل للنّفي قبل الكف . يقال : قَلَّ أحدٌ يعرف هذا إلاّ زيد ، بمعنى لا يعـرف هذا إلاّ زيد ، ولهـذا تستعمل مع « أَحد » .

وصحّ إبدال المستثنى وهو بدل إما من « أحد » أو من ضميره .

و(على) في البيت للمعيّة مثلها في قوله تعالى : ﴿ وإنّ ربَّك لذو مغفرة للنّاس على ظُلْمِهم ﴾[١] ، « الحمد للهِ الذي وهب لي على الكِبَر إسمعيل وإسحاق »[٢] ، وانتصاب «فضلاً» على وجهين محكيّين عن الفارسيّ .

الأول : أن يكون مصدرًا لفعل محذوف ، وذلك الفعل نعتٌ للنّكرة .

الثاني : أن يكون حالاً من معمول الفعل المذكور .

هذا خلاصة ما نقل عنه ، ويحتاج إلى بسط يوضّحه .

اعلم أنه يقال : فَضُلَ عنه وَعَلَيْه بمعنى : زاد .

فإن قَدّرته مصدراً بتقدير : لا يملك دِرْهماً يفضلُ فضلاً عن دينار ، فذلك الفعل المحذوف صفة لـ« درهماً » . كذا حُكِي عن الفارسيّ .

ولا يتعيّن كون الفعل صفةً بل يجوز أن يكون حالاً ، كما جاز في « فضلاً » أن يكون حالاً على ما سيأتي تقريره .

---

(١) الرّعد / ٦

(٢) إبراهيم / ٣٩

نعم، وجْه الصفّة أقوى ، لأن نعت النكرة كيف كان أقيس من مجيء الحال منها .

وإن قَدّرته حالاً ، فصاحبها يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون ضمير المصدر محذوفاً أي لا يملكه أي لا يملك المِلْك على حدّ قوله : / [٣ / ٩

٦١٧ = * هذا سُراقةُ للقرآن يَدْرسُهُ[1] *

---

(١) تمامه :

* والمرْءُ عند الرُّشا إن يَلْقَها ذيبُ *

وهذا الشاهد من أبيات سيبويه ١ / ٤٣٧ التي لم يُعرف قائلها، وهو أيضاً من شواهد : الخزانة ١ / ٢٢٧ ، ٢ / ٣٨٣ ، ٣ / ٥٧٢ ، ٤ / ١٧٠ ، والهمع والدرر رقم ١١١٩ .

وقد استشهد سيبويه بهذا البيت على مجيء الهاء مفعولاً مطلقاً. وهذا الضمير راجع للمصدر المدلول عليه بالفعل ، وإنما لم يجز عودهُ للقرآن لئلا يلزم تعدّي العامل إلى الضمير وظاهره معاً .

وذكر الدرر اللوامع : أن الأعلم قال : هجا هذا الشاعر رجلاً من القُرّاء نسب إليه الرّياء ، وقبول الرُّشا ،والحِرْص عليها . ونقد البغدادي في الخزانة رأى الدماميني الذي سطّره في الحاشية الهندية حيث ذكر « أن هذا البيت من المدح لا من الهجاء، وظنّ أن سراقة هو سراقة بن جُعْشُم الصّحابيّ مع أنه في البيت غير معلوم من هو ؟ وحرّف فيه تحريفات ثلاثة :

الأول : الرُّشا بضم الراء والقصر جمع رُشْوة. قال هو بكسر الراء مع المدّ : الحبل ، وقصره للضرورة ، وأنّثهُ على معنى الآلة . وكلامه هذا على حدّ : « زنّاه فحدّه » [يقصد الشنقيطي بهذه العبارة :أنه اتهمه بارتكاب الزنى، =

أي يدرس الدرس إذْ ليس الضّمير للقرآن ، لأنّ اللاّم متعلّقة بيدرُس ، ولا يتعدّى الفعل إلى ضمير اسم وإلى ظاهره جميعاً ، ولهذا وجب في : زيداً ضربتُهُ تقدير عامل على الأصح .

وعلى هذا خرّج سيبويه والمحقّقون نحو قوله : ساروا سريعاً أي ساروه ، أي ساروا السّير سريعاً .

وليس سريعاً عندهم نعتاً لمصدر محذوف لالتزام العرب تنكيرَهُ ، ولأن المحذوف لا يُحذف إلا إن كانت الصّفة مختصّةً بجنسه ، كما في : رأيت كاتباً أو حاسباً أو مهندساً ، فإنها مختصّة بجنس الإنسان .

ولا يجوز رأيت طويلاً : ورأيت أحمر .

وفي هذا الموضع بحث ليس هذا موضعه .

الثاني : أن يكون قوله : درهماً حالاً .

=ثم أقام عليه الحدّ ، أي أن كلامه هذا يشبه من اتّهم إنساناً بالزّنى ، ثم أقام عليه الحدّ] .

والثاني : أن قوله : « يَلْقها » بفتح الياء من اللُّقَى ، وقد ضبطه بضم الياء من الإلقاء .

والثالث : أن قوله : « ذيب » بكسر الذال والهمزة المبدلة ياء وهو الحيوان المعروف . وهو صحّفه ذنباً بفتح الذال والنون » .

ونقد البغدادي معنى البيت الذي سطّره الدماميني في الحاشية الهندية ، مبيناً أنه معنى غير مراد . وانظر هذا النقد في الدرر اللوامع ٤ / ١٧٢ ، ١٧٣ .

فإن قلت : كيف[1] جاز مجيء الحال من النّكرة ؟ قلت : أما على قول سيبويه فلا إشكال لأنه يجوز عنده مجيء الحال من النّكرة وإن لَمْ يُمكن الابتداء بها . ومن أمثلته : « فيها رجلٌ قائماً » . ومن كلامهم : « عليه مائة بيضاً » . وفي الحديث : « وصلى وراءه قومٌ قياماً » .

وأما على المشهور من أن الحال لا تأتي من النّكرة إلا بمسوّغ فلها هنا مسوّغان :

الأول : كونها في سياق النّفي ، والنّفي يخرج النّكرة من حيّز الإبهام إلى حيز العموم ، فيجوز حينئذ الإخبار عنها ومجيء الحال منها .

الثاني . ضَعْف الوصف . ومتى امتنع الوصف بالحال أو ضعف ساغ مجيئُها من النّكرة .

فالأول : كقوله تعالى : « أَوْ كالَّذي مَرّ على قريةٍ وهي خاوية »[2] .

وقول الشاعر :

٦١٨ = مضى زَمنٌ والنّاس يَسْتَشْفِعون بي
فهلْ لي إلى ليلى الغداةَ شَفِيعُ[3]

---

(١) في ط : « كف » مكان : « كيف » ، تحريف ظاهر .
(٢) البقرة / ٢٥٩ .
(٣) نسب إلى مجنون بني عامر . انظر ديوانه / ١٩١، وهو من شواهد : المغنى ٢ /=

فإن الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفةً خلافاً للزمخشريّ .

وكقولك : هذا خاتمُ حديداً عند من أعربه حالاً ، لأن الجامد المحض لا يوصف به .

والثاني ، كقولهم : مررت بماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ ، فإنّ الوصف [٢ / ١٩٠] بالمصدر / خارجٌ عن القياس .

فإن قلت : هلا أجاز الفارسيّ في « فضلاً » كونه صفةً لـ « درهماً » .

قلت : زعم أبو حيّان : أن ذلك لا يجوز؛لأنه لا يوصف بالمصدر إلا إن أريدت المبالغة ، لكثرة ذلك الحدث من صاحبه ، وليس ذلك بمرادٍ هنا .

قال : وأما القول بأنه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشتقّ أو على تقدير المضاف فليس قول المحققين .

قلت : هذا كلام عجيبٌ ، فإن القائل بالتأويل الكوفيّون ، ويؤولون عدلاً بعادل ، ورِضىً بمرضيّ . وهكذا يقولون في نظائرها .

= ٧٤ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي / ٨٤٢ ، ويذكر السيّوطيّ في شرحه لشواهد المغنى أنه لقيس بن ذريح ، وتمامه في روايته .

* فهل إلى لبنى الغداة شفيعُ *

وهو أيضاً من شواهد الهمع والدرر رقم ٩٣٤ .

(١) « لا يجوز » سقطت من ط .

والقائل بالتقدير البصريّون ، يقولون : التقدير : ذو عدل ، وذو رِضًى .

وإذ كان كذلك فمَنْ المحقّقون ؟

ثم اختلف النّقل عن الفريقين . والمشهور أن الخلاف مطلقٌ .

[وقال ابن عصفور وهو الظاهر - : أن الخلاف حيث لا تقصد المبالغة ، فإن قصدت فالاتفاق على أنه لا تأويل ولا تقدير ، وهذا الذي][1] قاله ابن عصفور: هو الذي في ذهن أبي حيّان ، ولكنه نسي فتوهّم أن ابن عصفور قال: إنه لا تأويل مطلقاً، فمن هنا - والله أعلم - دخل عليه الوهم.

والذي ظهر لي أن الفارسي إنما لم يُجِز في « فضلاً » الصّفة ، لأنه رآه منصوباً أبداً ، سواء كان ما قبله منصوباً كما في المثال أم مرفوعاً كما في البيت أم مخفوضاً كما في قولك : فلان لا يهتدى إلى ظواهر النّحو فضلاً عن دقائق البيان .

فهذا منتهى القول في توجيه إعراب الفارسيّ .

وأمَّا تنزيلُهُ على المعنى المراد فعسرٌ . وقد خُرِّج على أنه من باب قوله :

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ط ، صوابه من النسخ المخطوطة .

٦١٩ = *عَلَى لا حبٍ لا يَهْتَدِي بمناره[١]*

ولم يذكر أبو حيّان سوى ذلك . وقال : قد يسلّطون النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته ، فيقولون : ما قام رجل عاقلٌ ، أي لا رَجُلَ عاقل فيقوم ، ثم أنشد بيت امرىء القيس المذكور ، فقال : ألا ترى أنه لا يريد إثبات منار للطّريق ، وينفي الاهتداء عنه ، إنما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية به ، أي لا منار لهذا الطّريق فيهتدى به .

وقال الأفوه الأوديّ :

/ ١٩١] ٦٢٠ = بِمَهْمَهٍ ما لأنيس به حِسٌ فما فيه له مِنْ رسيس[٢]

(١) يقال : لحب الطريقُ يلحُبُ لحوباً : وضح . ومنه قول أم سلمة لعثمان رضى الله عنه : « لا تعفٍّ طريقاً كان رسول الله ﷺ لحَبها ، أي أوضحها ، ونهجها .
وعن الليث : طريق لاحبٌ ولحْبٌ ، وملحوبٌ إذا كان واضحاً . انظر : اللسان : « لحب »
والشاهد لامرىء القيس . انظر ديوانه / ٩٥ وتمام الشطر .
إذا سافَهُ العودُ النّباطيُّ جَرْجَرَا
وسافه : شمّه . والعود: الجمل المسنّ ، والنّباطيّ الضخم ، ونسبه إلى النّبط، وهم قوم كانوا ينزلون بين العراقين ، وجرجر : رغا وضج . انظر هامش الديوان ومطلع القصيدة التي منها الشاهد.
سمالك شوق بعدما كان أقصرا وحلّتْ سليمى بطن قوٍّ فعرعرا
قالها حين توجه إلى قيصر مستنجداً على بني أسد.
(٢) انظر ديوان الأفوه الأودي/ ١٨ ضمن مجموعة الطرائف الأدبية،وانظر أمالي القالي ١/ ١٢٤ ، ١٢٥ وفي نسخ الأشباه: «بمهمه ما لا أنيس»

لا يريد أنّ بهذا القفر أنيساً لا حِسّ له ، إنما يريد : لا أنيس به فيكون له حسّ .

وعلى هذا خُرّج : « فما تَنْفَعُهم شفاعةُ الشّافعين »[١] أي لا شافع لهم ، فتنفعهم شفاعتُه : و « لا يسألون الناس إلحافاً »[٢] أي لا سؤال فيكون إلحافاً .

قال وعلى هذا يتخرّج المثال المذكور أي لا يملك درهماً فيفضل عن دينارٍ له . وإذا انتفى مِلْكُه لدرهم كان انتفاءُ مِلْكه للدّينار أولى .

قلت : وهذا الكلام الذي ذكره لا تحريفَ فيه ، فإن الأمثلة المذكورة من بابين مختلفين ، وقاعدتين متباينتين ، أميز كلاً منهما عن الأخرى ، ثم أذكر أن التخريج المذكور لا يتأتّى على شيء منهما .

القاعدة الأولى : أن القضية السالبة لا تستلزم وجود الموضوع ، بل كما تَصْدُق مع وجوده تصدق مع عدمه . فإذا قيل : ما جاءني قاضي

بلا النافية وفي الديوان : * بهمه ما لأنيس به *

وهو من قصيدة مطلعها :

أمّا تَرَىْ رأسي أزرى به مأسُ زمان ذي انتكاس مؤوس

قال أبو زيد : رسوت عنه حديثاً أرسوه رِسْوًا : حدّثت عنه .

(١) المدثر / ٤٨

(٢) البقرة / ٢٧٣

مكة ، ولا ابن الخليفة صَدَقت القضيّة ، وإن لم يكن بمكة قاضٍ ولا للخليفة ابن .

وهذه القاعدة هي التي يتخرّج عليها : « فما تنفعهم شفاعة الشافعين » ، وبيت امرىء القيس ، فإن شفاعة الشّافعين بالنّسبة إلى الكافرين غير موجودة يوم القيامة ، لأن الله تعالى لا يأذن لأحد في أن يشفع لهم ، لأنه لا يأذن في ما لا ينفع ؛ لتعاليه عن العَبث ، ولا يشفع أحدٌ عند الله إذا لم يأذن الله له : ﴿ مَنْ ذا الَّذي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إلاّ بإذنه ﴾(١) .

وكذلك المنار غير موجود في اللاّحب المذكور ، لأن المراد التمدّح بأنه يقطع الأرض المجهولة من غيرها ، ويهتدى به ، فغرضه إنما تعلّق بنفي وجود ما يهتدى به في تلك الطّريق التي سلكها ، لا بنفي وجود الهداية عن شيء فيها للاهتداء به .

وأمّا قول أبي حيان وغيره : المراد لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته ، ولا منار فيهتدى فليس بشيء ، لأن النفي إنّما يتسلط على المسند لا على المسند إليه ، ولكنّهم لما رأوا الشّفاعة والمنار غير موجودين توهّموا أن ذلك من اللفظ فزعموا ما زعموا .

وفَرْقٌ بين قولنا : الكلام صادق مع عدم المسند إليه ، وقولنا : ٣ / ١٩٢] إن الكلام اقتضى عدمه . /

(١) البقرة / ٢٥٥

القاعدة الثانية : أن القضية السالبة المشتملة على مقيّد نحو : ما جاءني رجل شاعرٌ يحتمل وجهين .

أحدهما : أن يكون نفي المسند باعتبار المقيّد ، فيقتضي المفهوم في المثال المذكور وجود مجيء رَجُلٍ ما غير شاعر، وهذا هو الاحتمال الراجح المتبادر ، ألا ترى أنه لو كان المراد نفيه عن الرجل مطلقاً لكان ذكر الوصف ضائعاً ، ولكان زيادةً في اللفظ ونقصاً في المعنى المراد .

الثاني : أن يكون نفيه باعتبار المقيّد وهو الرجل . وهذا احتمال مرجوح لا يصار إليه إلاّ لدليل ، فلا مفهوم حينئذ للتّقيد ، لأنه لم يُذكر للتّقيد ، بل ذكر لغرضٍ آخر ، كأن يكون المراد مناقضة من أثبت ذلك الوصف ، فقال : جاءك رجل شاعر، فأردت التّنصيص على نفي ما أثبته ، وكأن يراد التّعريض كما أردت في المثال المذكور أن تُعَرِّض بمن جاءه رجلٌ شاعر .

وهذه من القاعدة التي لم يتخرّج عليها : « لا يسألون الناس إلحافاً » ، فإن الإلحاف قَيْدٌ في السؤال المنفيّ .

والمراد من الآية - والله أعلم - نفي السؤال البتّة بدليل : ﴿ يَحْسَبُهُم الجاهِلُ أغنياءَ من التَّعفُّف ﴾[1] والتّعفّفُ لا يجامع

(١) الآية بتمامها : «للفقراء الذين أُحْصِروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرْباً =

المسألة ، ولكن أريد يذكر الإلحاف - والله أعلم - التّعريض بقوم ملحفين توبيخًا لهم على صنيعهم ، أو التّعرض بجنس الملحفين وذمّهم على الإلحاف ، لأن النقيض للوصف الممدوح مذمومٌ .

والمثال المبحوثُ فيه متخرّج على هذه القاعدة فيما زعموا ، فإن « فضلاً » مقيّد للدّرهم ، فلو قدّر النفي مُسَلّطاً على القَيْد اقتضى مفهومه خلاف المراد ، وهو أنه يملك الدرهم ، ولكنه لا يملك الدينار .

ولمّا امتنع هذا تعيّن الحَمْلُ على الوجه المرجوح ، وهو تسليط النّفي على المقيد ، وهو الدرهم ، فينتفي الدّينار ، لأن الذي لا يملك الأقل لا يملك الأكثر ، فإن المراد بالدّرهم ليس الدّرهم العُرْفي ، لأنه يجوز أن يملك الدينار مَنْ لا يملكه ، بل المراد ما يساوي من النّقود دِرْهماً ، فهذا توجيه التّخريج .

وأما الاعتراض عليه فمن جهة أن القيد ليس نفس الدّينار حتى يصير المعنى : لا يملك درهماً فكيف ديناراً ؟ وإنما القيد قوله : فضلاً عن دينار والكلام لم / يسق لنفي مِلْك الزائد عن الدّينار بل لنفي مِلْك الدينار نفسه . [٣ / ١٩٣]

= في الأرض ، يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفّف تعرفهم بسيماهم ، لا يسألون الناس إلحافاً ، وما تنفقوا من خَيْر فإن الله به عليم » البقرة / ٢٧٣ .

ثم يلزم عن ذلك انتفاء مِلْك ما زاد عليه .

والذي ظهر لي في توجيه هذا الكلام أن يقال : إنه في الأصل جملتان مستقلّتان ، ولكن الجملة الثانية دخلها حذفٌ كثير وتغيرٌ حصل الإشكال بسببه .

وتوجيه ذلك أن يكون هذا الكلام في اللفظ أو في التقدير جواباً لمستخبر ، قال : أيملك فلانٌ ديناراً ؟ أو رَدًّا على مُخْبِر ، قال : فلان يملك ديناراً ، فقيل في الجواب : فلانٌ لا يملك دِرْهماً . ثم استأنف كلاماً آخر ، ولك في تقديره وجهان :

الأول : أن يقال : أخبرتك بهذا زيادةً عن الإخبار عن دينار استفهمت عنه زيادةً عن دينار ، وأخبرت بملك له ، ثم حذفت جملة : أخبرتك بهذا ، وبقي معمولها ، وهو « فضلاً » كما قالوا : « حينئذ الآن » بتقدير : كان ذلك حينئذ واسمع الآن ، فحذفوا الجملتين وأبقَوْا من كُلٍ منهما معمولهما ، ثم حذف مجرور « عن » ، وجارّ دينار ، وأدخلت « عن » الأولى على الدّينار ، كما قالوا : ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ من زيد ، والأصل : مِنْه في عين زيد ، ثم حذف مجرور « مِنْ » وهو الضمير ، وجارّ العين وهو « في » ، ودخلت « مِنْ » على العين .

الثاني : أن يُقَدّر فضل انتفاء الدّرهم عن فلان عن انتفاء الدينار عنه .

ومعنى ذلك أن يكون حال هذا المذكور في النّفي معروفةً عند النّاس ، والفقير إنما ينفي عنه في العادة مِلْك الأشياء الحقيرة لا ملك الأموال الكثيرة ، فوقوع نفي ملك الدّرهم عنه في الوجود فاضلٌ عن وقوع نفي الدّينار عنه ، أي أكثر منه .

و(فضلاً) على التّقدير الأول حال ، وعلى الثانّي مصدر ، وهما الوجهان اللذّان ذكرهما الفارسيّ ، لكن توجيه الإعرابين مخالفٌ لما ذكر ، وتوجيه المعنى مخالف لما ذكروا ، لأنه إنما يتّضح تطابق اللفظ والمعنى على ما وَجَّهت ، لا على ما وَجّهوا .

ولعلّ مَن لَمْ يَقْو أُنْسه بتجوّزات العرب في كلامها يقدح فيما ذكرت ، بكثرة الحذف ، وهو كما قيل :

[١٩٤ ٦٢١ = إذا لَمْ يكُن إلاّ الأسنَّةَ مَرْكَبٌ فلاَ رأيَ لِلْمُحتاج إلاّ رُكُوبُها /

وقد بيّنت في التّوجيه الأول : أن مثل هذا الحذْف والتّجَوّز واقع في كلامهم.

قال أبو الفتح : قال لي أبو عليّ : مَنْ عَرَفَ أَلِف ، ومن جهل استوحش .

[الإعراب لغةً البيان]

وأما الإعراب لغة:البيان ونحوه فيتبادر إلى الذهن فيه أوجه :

أحدهما : وهو أقربها تبادراً أن يكون على نزع الخافض ، والأصل الإعراب في اللّغة : البيانُ .

ويشهد لهذا أنهم قد يُصرّحون بذلك أعني بأن يقولوا : الإعراب في اللّغة : البيان .

وفي هذا الوجه نظر من وجهين .

الأول : أن إسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس ، واستعمال مثل هذا التّركيب مستمرٌّ في كلام العرب .

الثاني : أنهم قد التزموا في هذه الألفاظ التّنكير . ولو كانت على إسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان عند وجود الخافض ، كما بقي التّعريف في قوله :

٦٢٢ = * تمرّون الدّيار ولم تعوجوا[1] *

---

(١) لجرير ، تمامه :

* كلامكُمُ عليّ إذَنْ حرامُ *

وصدره في الديوان يختلف ، فقد جاء برواية :

* أتمضون الرسوم ولا تُحَيّا * =

وأصله ، تمرّون على الدّيار ، أو بالدّيار .

وقد يزاد على هذين الوجهين وجهان آخران :

أ ـ أنه ليس في الكلام ما يتعلّق به هذا الخافض[١] .

ب ـ أن سقوط الخافض لا يقتضى النّصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث إن العامل الذي كان الجارّ متعلّقاً به لمّا زال من اللفظ ظهر أثره لزوال ما كان الخافض يعارضه .

فإذا لم يكن في الكلام مايقتضى النّصب من فعل أو شبهه لم يَجُز النصب .

ومن هنا كان خطأ قول الكوفيّين في ـ «ما زيدٌ قائماً »: إن «ما» النافية لم ترفع الاسم ولم تنصب الخبر ، بل ارتفاع «زيد» على أنه مبتدأ ، ونصب «قائماً» على إسقاط الباء .

وهذا الوجهان لو صَحّا لاقتضيا أن لا يجوز الإعراب في اللّغة :

= والشاهد من قصيدة مشهورة مطلعها .

متى كان الخيامُ بذي طلُوحٍ ... سُقِيتِ الغيثَ أيتها الخيامُ

انظر الديوان / ٤١٦ .

من شواهد : ابن يعيش ٨ / ٨ ، ٩ / ١٠٣ ، والمقرب ١ / ١١٥ والمغنى ١ / ١٥٣ ، ٢ / ٥٢٦ ، العيني ٢ / ٥٦٠ ، والخزانة ٣ / ٦٧١ . والهمع والدرر رقم ١٤٠١ .

(١) في ط : « الحافظ » مكان : «الخافض»، تحريف واضح .

البيان ، ولكن نجيزه على التعليق بأعنى مضمرة معترضة بين المبتدأ والخبر. والفصل بالجملة الاعتراضية جائزٌ اتّفاقاً.

فإن قلت : هلاّ قدرت الجارّ المحذوف أو المذكور متعلّقاً بالجزء المؤخر / عنه فإنّ فيه معنى الفعل؟ [٣ / ١٩٥

قلت : لفساده معنًى وصناعة ، أمّا معنًى ، لأنه يصير المعنى : الإعراب البيانُ الحاصل في اللّغة ، لا البيان الحاصل في غير اللغة ، وليس المرادُ هذا .

وأمّا صناعةً ، لأن البيان ، ونحوه مصادر ، ولا يتقدّم على المصدر معموله ، ولو كان ظرفاً ، ولهذا قالوا في قول الحماسِيّ :

٦٢٣ = وبعض الحِلم عند الجهـ ل لِلذِّلّة إذ عانُ[1]

إنّ اللاّم متعلّقة بإذعان محذوف أبدل منه الإذعان المذكور ، وليست متعلّقة بالإذعان المذكور

فإذا امتنعوا من ذلك حيث لم يظهر تأثير المصدر للنَّصب، ولم

(١) للفند الزِّمّاني .
من شواهد : الأشمونيّ ٢ / ٢٩١ ، والهمع والدرر رقم ١٤٦٤ ، وانظر شرح ديوان الحماسة ١ / ٣٨ .

يُجَوِّزوا في الجارّ بالحذف، فهم عن تجويز التّقديم عند وجود هذين أبعد.

فإن قلت : هَبْ أن هذا امتنع حيث الخبر مصدر ، لكّنه لا يمتنع حيث هو وصف كقوله : الدليل لغةً المرشدُ.

قلت: بل يمتنع ، لأن اسم الفاعل صلة الألف والّلام ، أي الدليل الذي يرشد، ولا يتقدّم معمول الصّلة على الموصول ولو كان ظَرْفاً، ولهذا يؤول قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وكانوا فيه من الزّاهدين﴾[1]، «إنّي لَكُما لَمِنَ النّاصحين[2]». «إني لِعَملكم من القالين[3] » ولوَ قدّرنا ، أل» في ذلك لِمَحْض التّعريف ، كما يقول الأخفش لم نخلص من الإشكال الثّاني ، وهو فساد المعنى، إذ المعنى حينئذ الدّليل الذي يرشد في الّلغة ، لا الذي يرشد في غير الّلغة

وأيضاً فإذا امتنع التعليق بالخبر حيث يكون الخبر مصدرًا امتنع في الباقي، لأن هذه الأمثلة باب واحد.

فإن قلت : قدّر التّعليق بمضاف محذوف أي : تفسير الإعراب في الّلغة البيان ، كما قالوا: «أنت منى فرسخان» على تقدير : بُعدُكَ منّى فرسخان . وقدَّر في مثلها في قولهم: « الاسم» ما دلّ على معنىً

(١) يوسف / ٢٠
(٢) الأعراف / ٢١
(٣) الشعراء / ١٦٨

في نفسه» أي ما دَلّ على معنى باعتبار نفسه ، لا باعتبار أمر خارج عنه ، فإنه إذا لم يحمل على هذا اقتضى أن يكون معنى الاسم ، وهو المُسمَّى موجوداً في لفظ الاسم وهو محال ، ولهذا يكون المعنى : شرح الإعراب / باعتبار اللّغة البيان . [٣ / ٩٦

قلت : هذا تقديرٌ صحيح ، ولكن يبقى الإشكالان الأوّلان ، وهما أن إسقاط الجار ليس بقياس ، وأن التزام التّنكير حينئذ لا وجه له .

الوجه الثاني : أن يكون تمييزاً ، وحينئذ فلا يشكل التزام تنكيره ، ولكنّه ممتنعٌ من جهة أن التمييز ، إما تفسيرٌ للمفرد كرطل زيتاً أو تفسير للنّسبة كطاب زيد نفساً . وهنا لم تتقدّم نسبةٌ البتّة والاسم مبهمٌ وَضْعاً .

فإن قلت : أليس الإعراب في الحدّ المذكور يحتمل اللُّغويّ والاصطلاحيّ فهو مبهم .

قلنا : الألفاظ المشتركة لا يجيىء التّمييز باعتبارها ، لا تقول : رأيت عيناً ذهباً على التّمييز ، وسرّ ذلك أن المشترك موضوع للدّلة على ذات المسمى باعتبار حقيقته ، وإنما يجيىء الإلباس لعدم القرينة أو للجهل بها .

وأسماء العدد ونحوها مما يميّز لم توضع للذّات باعتبار حقيقتها التي تَحْصُل بالتّمييز ، فإنه لا يفهم من عِشْرين إلا عَشْرتان من أيّ معدود

كان ، فهو موضوع على الابهام،فافتقر إلـى التمييز، والمشتـرك إنمـا وضع لمعيّن ، والاشتراك إنما حصل عند السّامع .

فإن قلت : يمكن أن يكون من تمييز النّسبة بأن يقدر قبله مضاف أي شَرْح الإعراب ، فيكون من بابِ: أعجبني طيبه أباً ، فإن كون «أبا» تمييزاً، إنما هو باعتبار قولك : طيبه ، ولا باعتبار الجملة كلّها.

قلت : تمييز النّسبة الواقع بعد المتضايفين لا يكون إلا فاعلاً في المعنى، ثم قد يكون مع ذلك فاعلاً في الصّناعة باعتبار الأصل فيكون محوّلاً عن المضاف إليه نحو : أعجبني طيب زيد أباً ، إذا كان المراد الثّناء على أب زيد، فإن أصله: أعجبني طيب أب زيد، وقد لا يكون كذلك ، فيكون صالحاً لدخول «مِنْ» نحو لله دُّره فارسـاً ، وويَحَـهُ رَجُلاً،وويله إنساناً ، فإن الدّر بمعنى: الخير ، والويح والويل بمعنى: الهلاك، ونسبتهما إلى الرجل نسبة الفعل إلى فاعله . ومنـه: أعجبنـي طيب زيد أباً إذا كان الأب نفس زيد.

[٣ / ١٩٧] وتعلّق الشرح بالإعراب ونحوه إنما هو تعلُّق الفعل / بالمفعول، لا بالفاعل. ثمّ إنّا لا نعلم تمييزاً جاء باعتبار متضايفين حذف المضاف منهما.

الوجه الثّالث: أن يكون مفعولاً مطلقاً.

وأصل الإعراب: تغيرّ الآخر لعامل،اصطلحوا على ذلك

اصطلاحاً ، ثم حذف العامل ، واعترض بالمصدر بين المبتدأ والخبر

وهذا الوجه مردُودٌ أيضاً لأنه ممتنع في قولك : الإعراب لغةً: البيانُ، فإن اللّغة ليست مصدراً، لأنها ليست اسما لحدث ، ولهذا توصف بما تُوصف به الألفاظ المسموعة ، فيقال: لغةٌ فصيحةٌ كما يقال: كلمة فصيحةٌ، اسمٌ للّفظ المسموع .

وزعم أبو عمرو بن الحاجب[1] . رحمه اللّه في أماليه[2]: أن

---

(١) ابن الحاجب : علم من أعلام مصر في النحو واللغة ، والأصول والقراءات صاحب مدرسة في النحو ، قائمة على نهج جديد ، وهو عثمان ابن عمرو بن أبي بكر بن يونس الإمام العالم جمال الدين المعروف بابن الحاجب الكرديّ ولد من أواخر سنة ٥٧٠ هـ بإسنا من بلاد الصعيد ، ووافاه الأجل المحتوم من ضحى نهار الخميس سادس عشر من شوال ، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ صالح بن أبي شامة سنة ٦٤٦ هـ وانظر ترجمته في : الطالع السعيد للإدفوي / ١٦ ، ودائرة المعارف الإسلامية ، المجلد الأول ٢ / ١٢٦ ، وشذرات الذهب ٥ / ٢٣٤ والذيل على الروضتين ، وفيات ٦٤٦ هـ ، والبداية والنهاية ١٣ / ١٧٩ ووفيات الأعيان ١ / ٣١٤ ، ط بولاق . وانظر « المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة » تأليف د / عبد العال سالم مكرم من ص ٥٦ ـ ٩٢ .

(٢) الأمالي : كتاب وضعه ابن الحاجب ، تضمّن آراءه في بعض المشكلات النحوية ، وتوجيهات لبعض الآيات القرآنية ، وتعليقات على كتاب « المفصل » للزمخشري ، وآراء في بعض الأبيات لكبار الشعراء . منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية رقم ١٠٠٧ نحو .

ذلك على المفعول المطلق ، وأنه في المصدر المؤكّد لغيره، قال ذلك : لأن معنى قولنا: «الإجماع لغة: العزم»: مدلول الإجماع لغةً العزم، والدّلالة تنقسم إلى: دلالة شرع ، وإلى دلالة لغة ، وإلى دلالة عُرْف. فلمّا كانت محتملةً وذُكِر أحد المحتملات كان مصدراً من باب المصدر المؤكّد لغيره.

وفيما قاله نظر من وجهين : ما ذكرنا من أن اللّغة ليست مصدراً، لأنها ليست اسماً لحدث.

(٢) - أنّ ذلك لو كان مصدراً مؤكداً لغيره لكان إنما يأتي بعد الجملة فإنه لا يجوز أن يتوسّط، ولا أن يتقدّم، لأنه لا يقال: زيد حقّاً ابني ، ولا حقًّا زيدٌ ابني، وإن كان الزّجاج يجيز ذلك ، ولكن الجمهور على خلافه.

الوجه الرابع : أن يكون مفعولاً لأجله.

والتّقدير : تفسير الإعراب لأجل الاصطلاح أي لأجل بيان الاصطلاح.

وهذا الوجه أيضاً لا يستقيم لأن المنتصب على المفعول له لا يكون إلاّ مصدراً ، كقمتُ إجلالاً له، ولايجوز جئتك الماءَ والعُشْبَ[1] بتقدير مضاف، أي ابتغاء الماء والعشب.

---

(١) في نسخ الأشباه : « ولا يجوز جئتك الماء والعشب بتقدير مضاف »الخ ولعلّ الصواب : « إلاّ بتقدير مضاف » .

الوجه الخامس : وهو النّظر أن يكون حالاً على تقدير مضاف إليه من المجرور ، ومضافين من المنصوب .

والأصل : تفسير الإعراب موضوعَ أهل اللغة أو موضوعَ أهلِ الاصطلاح ، ثم حُذِف المتضايفان على حدّ حذفهما في قوله / [٣ / ٩٨ تعالى : ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً من أَثر الرّسول ﴾ أي من أثر حافِر فَرَس الرّسول .

ولمّا أُنيب الثّالث عمّا هو الحال بالحقيقة التزم تنكيرُهُ لنيابته عن لازم التّنكير كما في قولهم : « قضيّةٌ ولا أبا حسن لها »، والأصل : ولا مثل أبي الحسن لها . فلمّا أنيب أبو الحسن عن « مثل » جُرِّد عن أداة التّعريف .

ولك أن تقول : الأصل موضوع اللغة أو موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع إلى اللّغة وإلى الاصطلاح مجازاً ، وحينئذٍ فلا يكون فيه إلاّ حذف مضاف واحد .

ويصير نظير قول العرب : كنت أظنّ العقرب أشدّ لسعةً من الزّنبور فإذ هُوَ إيّاها »[٢]، على تأويل ابن الحاجب فإنه أعرب « إيّاها » حالاً على أن الأصل : فإذا هو موجود مِثْلها ، فحذف الخبر كما حذف

---

(١) طه / ٩٦

(٢) وهي المسألة الزنبورية المشهورة في النحو .

في : « خرجت فإذا الأسد » ، ثم حذف المضاف ، وهو « مثل » ، وقام المضاف إليه مقامه ، فتحوّل الضمير المجرور ضميراً منصوباً .

بل تخريج ما نحن فيه على ذلك أسهل ، لأن لفظ الضّمير معرفةٌ ، فانتصابه على الحال بعيدٌ .

والظاهر[١] في المثال المذكور أنه مفعول لفعل محذوف هو الخبر . والتقدير : فإذا هو يشبهها . ولمّا حُذِف الفعل انفصل الضمير أو أنه الضمير، أو أنّه هو الخبر كما في قول الأكثرين : « فإذا هو هي » ، ولكن أنيب ضمير النّصب عن ضمير الرفع .

[يجوز كذا خلافاً لفلان]

وأما قوله : يجوز كذا خلافاً لفلان ، فقد يقال : إنه يجوز فيه وجهان :

الوجه الأول : أن يكون مصدراً كما أنّ قولك : يجوز كذا اتّفاقاً وإجماعاً بتقدير : اتّفقوا على ذلك اتّفاقاً ، وأجمعوا عليه إجماعاً .

ويشكل على هذا أنّ فعله المقدّر إما « اختلفوا » ، أو « خالفوا » أو « خالفت »

فإن كان اختلفوا أشكل عليه أمر ان

(١) في ط فقط : « والنظر » مكان : « والظاهر » .

أنّ مصدر « اختلف » إنما هو الاختلاف لا الخلاف .

(٢) ـ أن ذلك يأبى أن يقول بعده لفلان

وإن كان خالفوا أو خالفت أشكل عليه أنّ « خالف » لا يتعدى باللام بل بنفسه .

وقد يختار هذا القسم .

ويجاب عن هذا الاعتراض بأن يقال: هذه اللاّم مثلها في « سَقْياً له » ، أي متعلقة بمحذوف تقديره : أعنى له ، أو إرادتي له ، ألا ترى أنها لا تتعلق بـ « سَقّيًا » ، لأن « سقى » / يتعدّى بنفسه . [٣ / ٩٩

الوجه الثاني : أن يكون حالاً ، والتّقدير : أقول خلافاً لفلان ، أي مخالفاً له . وحذف القول كثيرٌ جدًّا حتى قال أبو علي : « هو من حديث البحر قُلْ ولا حَرَج »[١] .

ودلّ على هذا العامل أنّ كل حُكْم ذكره المصنّفون فهم[٢]

(١) لا أدري معنى هذه العبارة التي نقلها ابن هشام عن أبي عليّ الفارسى . لعلّ المراد ـ والله أعلم ـ هو من حديث الكتاب ، لأن كتاب سيبويه كان يلقب بالبحر ، ففي كشف الظنون نهر١٤٢٦ ـ ١٤٢٨ مجلد ٢ ما نصه : « فقد كان السلف المتقدّمون يسمّون كتاب سيبويه البحر الخضِمّ تشبيهاً له بالبحر لكثرة جواهره ، ولصعوبة مضايقه ، وإذا لقى بعضهم بعضاً يسألونه : هل ركبت البحر ؟ تعظيماً له ، واستصعاباً لما فيه » .

(٢) في ط : « نهم » بالنون مكاف الفاء ، تحريف .

قائلون به ، وكأنّ القول مقدَّرٌ قبل كُلّ مسألة . وهذه العِلّة قريبةٌ من العِلّة التي ذكروها لاختصاصهم الظّروف بالتوسّع فيها ، وذلك أنهم قالوا : إنّ الظّروف منزّلة من الأشياء منزلة أنفسها لوقوعها فيها ، وأنها لا تنفكّ عنها .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

[أيضاً]

وأمّا قوله : قال : أيضاً ، فاعلم أن « أيضاً » مصدر : آض ، وآض فعل يستعمل وله معنيان :

(١) رجع فيكون تامًّا . قال صاحب المحكم : واض إلى أهله رجع إليهم . انتهى .

وكذا قال ابن السّكيت[1] وغيرهما . وهذا هو المستعمل مصدره هنا .

---

(١) في ط : « ابن الكسيت » بتقديم الكاف على السّين ، تحريف واضح .
وابن السّكيت هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، عرف بابن السّكيت لقب أبيه إسحاق ، وهو بكسر السين وتشديد الكاف المكسورة ، وعُرِف أبوه بذلك ، لأنه كان كثير السكوت ، طويل الصمت » قال ابن خلّكان : مات في ليلة الاثنين ٥ من رجب سنة ٢٤٤ هـ .
ولابن السكيت ترجمة وافية تشمل حياته وكتبه كتبها أستاذنا عبد السلام هارون في مقدمة كتابه : « إصلاح المنطق » .

(٢) صار فيكون ناقصاً عاملاً عمل كان . ذكره ابن مالك وغيره وأنشدوا قول الرّاجز :

٦٢٤ = ربّيتُـهُ حتّـى إذا تَمَعْدَدا وآضَ نَهْـداً كالحِصـان أَجْرَدَا[1]
كان جَزائي بالعصا أَنْ أُجْلَدا

ورواه الجوهري : وصار نَهْداً .

يقال تمعدد الغلام : إذا شَبّ وغلظ ، والنّهد : عظيم الجسم من الخيل ، وإنما يوصف به الإنسان على وجه التّشبيه والأجرد:الـذي لا شعر عليه.

وانتصاب « أيضاً » في المثال المذكور ليس على الحال من ضمير « قال » : كما توهّمه جماعةٌ من الناس ، فزعموا أنّ التقدير : وقال أيضاً ، أي راجعاً إلى القول. وهذا لا يحسن تقديره إلاّ إذا كان هذا القول إنّما صدر من القائل بعد صدور القول السّابق ، حتى يصحّ أن يقال : إنه قال راجعاً إلى القول بعدما فرغ منه .

(١) للعجاج يشكو فيه عقوق ابنه إيّاه .
وتمعدد : تكلم بكلام معدّ أي كبر وخَطَب . وقيل : اشتدّ وقوى ، وآض بمعنى : صار . والنهد : العالي المرتفع . والأجرد : القصير الشعر . من شواهد : الخزانة ٣ / ٥٦٢ ، والمحتسب ٢ / ٣١٠ ، والمنصف ١ / ١٢٩ ، ١٣٠ ، ٣ / ٢٠ ، وابن يعيش ٩ / ١٥١ ، والعبنى ٤ /٤١٠ ، والهمع والدرر رقم ٢٨٦ ، والأشموني ٣ / ٢٨٤ .

وليس ذلك بشرط في استعمال أيضاً ، ألا ترى أنك تقول : قلت اليوم كذا، وقلت أمس أيضاً: كذا، وكذلك: تقول كتبت اليوم، وكتبت أمس أيضاً/ . [٢ / ٢٠٠]

والذي يظهر لي أنه مفعول مطلق حُذِف عاملُهُ أو حال حذف عاملها وصاحبها ، وذلك أنك قلت : وقال فلان : ثم استأنفت جملة فقلت : أرجع إلى الأخبار رجوعاً ولا أَقْتصِر على ما قدّمت ، فيكون مفعولاً مطلقاً .

أو التّقدير : أخبر أيضاً ، أو أحكى أيضاً ، فيكون حالاً من ضمير المتكلّم .

فهذا هو الذي يستمرّ في جميع المواضع .

ومما يؤنسك بما ذكرته من أن العامل محذوف : أنك تقول : عنده مالٌ ، وأيضاً عِلْمٌ ، فلا يكون قبلَها ما يصلح للعمل فيها ، فلا بُدّ حينئذ من التّقدير . وعلى ذلك قال الشّاطبي ـ رضي الله عنه ـ : « وقد ذكر أنه لا يدغم الحرف إذا كان تاء متكلم أو مخاطب أو منوّناً أو مشدّدًا .

كَكُنْتُ تراباً أنت تُكْرِهُ واسعٌ   عليمٌ وأيضاً تَمّ ميقات مُثِّلا[1]

(١) هذا البيت من الشاطبية ذكر في « موانع الإدغام » ، وقبله :

إذا لم يكُنْ تا مُخْبِر أو مخاطَب   أو المُكْتَسَى تنوينهُ أو مُثَقّلا

انظر : سراج القارىء / ٣٤ على شرح منظومة : « حرز الأماني ووجه التهاني » للشاطبي ، والتي نسبت إليه باسم » الشاطِبيّة .

قال أبو شامة ـ رحمه الله تعالى ـ قوله : أيضاً ، أي أمثل النوع الرابع ولا اقتصر على تمثيل الأنواع الثلاثة ، وهو مصدر آض : إذا رجع ، انتهى كلامه .

فـ «أيضاً» على تقدييره حال من ضمير «أمثل» الذي قدّره .

واعلم أن هذه الكلمة إنما تستعمل مع ذكر شيئين بينهما توافق ، ويمكن استغناء كُلّ منهما عن الآخر ، فلا يجوز : جاء زيد أيضاً إلاّ أن يتقدّم ذكر شخص آخر أو تدلّ عليه قرينة ، ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضاً لعدم التوافق ، ولا اختصم زيد وعمرو أيضاً ، لأن أحدهما لا يستغني عن الآخر .

[هلم جرًّا]

وأمّا قوله : هَلُمَّ جَرًّا فكلامَ مستعمل في العرب كثيراً ، وذكره الجوهري في (صحاحه) ، فقال في : « فصل الجيم » من باب « الراء » ، وتقول كان ذلك عام كذَا وهَلُمَّ جرًّا إلى اليوم ، هذا جميع ما ذكر .

---

(١) أبو شامة : هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان ، الإمام شهاب الدين الدمشقي الشافعيّ ، المشهور بأبي شامة ، لشامة كبيرة كانت على حاجبه الأيسر .
ولد سنة ٥٩٩ بدمشق ، توفي في تاسع عشر شهر رمضان سنة ٦٦٥هـ
انظر البغية ٢ / ٧٧ ، ٧٨ .

وذكر الصغّاني في (عبابه) ما ذكره صاحب (الصحاح) ولم يزد عليه .

وذكر ابن الأنباري هَلُم جَرًّا في كتاب (الزاهر) وبسط القول فيه . وقال : معناه سيروا على هينتكم أي تثبّتوا في سيركم ولا تجهدوا أنفسكم .

قال : وهو مأخوذ من الجرّ، وهو أن تترك الإبل والغنم ترعى في [٢ / ٢٠١] السّير . /

قال الراجز :

٦٢٥ = لطَالمــا جَرَرْتُــكُــنَّ جَـرّا　　حتــى نوى الأعجفُ واسْتَمرّا

فاليومَ لا آلو الرِّكَابَ شرّا[1]

قلت : الأعجف الهزيل ، ونوى صار له نَيٌّ بفتح النون وتشديد الياء وهو الشّحم ، وأمّا النيِّء بكسر النّون ، والهمزة بعد الياء الساكنة فهو اللّحم الذي لم ينضج واستمر ، كأنه استفعل من المرّة بكسر الميم وهو القوة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ذُو مِرّة ﴾[2] .

قال : وفي انتصاب « جرّا » ثلاثة أوجه :

---

(١) انظر اللسان : « جرر » وروايته : « شرّا » وهي كذلك في النسخ المخطوطة ، وفي ط فقط : « سبرا » بالسين والباء .

(٢) النجم / ٦ .

(١) أن يكون مصدراً وضع موضع الحال ، والتّقدير : هَلُم جارِّين أي متثبتين .

(٢) أن يكون على المصدر ، لأن في « هَلُمَّ » معنى « جرّ » فكأنه قيل : جرّوا جرًّا . وهذا على قياس قولك : جاء زيد مَشْياً ، فإن البصريين يقولون تقديره : ماشياً ، والكوفيون يقولون المعنى : مشَى مَشْياً .

(٣) وقال بعض النحويين : جرًّا نصب على التفسير ، انتهى . كلام أبي بكر ملخّصاً .

وقال أبو حيان في الارتشاف) : وهَلُم جرًّا معناه : تَعَالى على هينتك مثبتاً . وانتصاب جرًّا على أنه مصدر في موضع الحال أي جارين ، قاله البصريون .

وقال الكوفيون مصدّر لأن معنى هَلُمَّ : جُرّ .

وقيل : انتصب على التمييز .

وأول من قاله : عابد بن يزيد :

٦٢٦ = فإن جاوزتُ مقفرَةً رَمْت بي إلــى أخرى كتلك هلم جرّا

وقال آخر من تغلب :

٦٢٧ = المـطعمين لدى الشتّا ء سـدائـفـاً ملنيب غُرّا[1]

(١) البيت الأول من شواهد : الهمع والدرر رقم ١٧٨٩ .

[٢ / ٢٠٢] في الجاهليّة كان سو ... ددوائلٍ ... فَهُلُمَّ جَرًّا /

انتهى .

وبعد فعندي توقف في كون هذا التركيب عربيًّا مَحْضاً والذي رابني منه أمور :

الأول أن إجماع النحويين منعقدٌ على أن لـ « هلم » معنيين :

(١) تعالَ فتكون قاصرةً كقوله تعالى : ﴿ هَلُمَّ إلينا ﴾[1] أي تعالَوْا إلينا .

(٢) أحضِر فتكون متعدّية كقوله تعالى : ﴿ هَلُمَّ شُهَدآءكُم ﴾[2] أي احضروهم، ولا امتناع لأحد المعنيين هنا.

الثاني : أنّ إجماعهم منعقد على أنّ فيها لغتين حجازيّة وهي التزام استتار ضميرها ، فتكون اسم فعل .

وتميميّة وهي أن يتصل بها ضمائر الرّفع البارزة ، فيقال : هَلُمّا ، وهلمِّي ، وهلُمّوا ، فتكون فعلاً،ولا نعرف لها موضعاً أجمعوا فيه على التزام كونها اسم فعل ، ولم يقل أحد أنه سمع : هَلُمّا جرا ، ولا هَلُمِّي جرًّا ، ولا هلمُّوا جرًّا.

(١) الأحزاب / ١٨

(٢) الأنعام / ١٥٠ .

الثالث :

أن تخالف الجملتين المتعاطفتين بالطّلب والخبر ممتنع أو ضعيف، وهو لازم هنا ، إذا قلت كان ذلك عام كذا ، وهلُم جرّا .

الرّابع : أن أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرّضوا لهذا التركيب حتى صاحب (المُحْكم) مع كثرة استيعابه وتَتَبُّعه.

وإنما ذكره صاحب (الصّحاح)، وقد قال أبو عمرو بن الصّلاح في (شرح مُشْكلات الوسيط): إنه لا يقبل ما تفرّد به. وكان على ذلك ما ذكره في أول كتابه من أنّه ينقل عن العرب الذين سمع منهم، فإنّ زمانه كانت اللغة فيه قد فسدت،

وأما صاحب (العُباب) فإنه قلّد صاحب (الصحاح) فنسخ كلامه.

وأما ابن الأنباري فليس كتابه موضوعاً لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب بل ، وضعه أن يتكلّم على ما يجري من محاورات النّاس . وقد يكون تفسيره له على تقدير أن يكون عربياً ، فإنه لم يصرح بأنه عربيّ .

وكذلك لا أعلم أحداً من النحاة تكلّم عليها غيره.

ولخّص أبو حيّان في (الارتشاف) أشياء من كلامه ، وَوَهِمَ

فيه ، فإنه ذكر أنّ الكوفيين قالوا : إنّ جرًّا مصدر ، والبصريّون قالوا : إنه حال ، وهذا يقتضي أن الفريقين تكلموا في إعراب ذلك ، وليس [٢ / ٢٠٣] كذلك ، وإنما قال أبو بكر : إن / قياس إعرابه على قواعد البصريّين أن يقال : إنه حال وعلى قواعد الكوفيين أن يقال : إنه مصدر . هذا معنى كلامه ، وهذا هو الذي فهمه أبوالقاسم الزّجّاجيّ .

وَرَدّ عليه فقال البصريّون : لا يوجبون في نحو رَكْضاً من قولك : جاء زيدٌ ركضاً أن يكون مفعولاً مطلقاً ، بل يُجيزون أن يكون التّقدير : جاء زيد يَركُض ركضاً ، فكذلك يجوز على قياس قولهم أن يكون التّقدير : هَلُمّ تَجرُّ جرًّا ، انتهى .

ثم قول أبي بكر معناه : سيروا على هَيْنتكم أي اثبتوا في سَيْرِكم ، فلا تجهدوا أنفسكم مُعْتَرَضٌ من وَجْهين :

(١) أن فيه اثبات معنًى لم يثبته لها أحد .

(٢) أن هذا التفسير لا ينطبق على المراد بهذا التركيب ؛ فإنه إنما يراد به استمرار ما ذكر قبله من الحُكم ، فلهذا قال صاحب الصحاح : وهلُم جرًّا إلى الآن .

وقول أبي حيّان معناه : « تعالَ » على هَيْنَتِكُم عليه أيضاً اعتراضان :

(١) أنه تفسير لا ينطبق على المراد .

(٢) في إفراده « تعال » مع أنه خطاب للجماعة ، وكأنه توهّم « تعال » اسم فعل ، واسم الفعل لا تلحقه ضمائر الرّفع البارزة ، وقد تَوهّم ذلك بعض النّحويين فيها وفي «هات». والصّواب أنهما فعلان بدليل الآية وقوله تعالى : ﴿ قُل هَاتُوا بُرْهانكم ﴾[1] . وقول الشاعر :

٦٢٨ = * إذا قُلْتُ هاتي نوِّليني تَمايَلَتْ *

وقوله : لأن هَلُمّ في معنى : جرّوا منقول « من كلام ابن الأنباري هو خطأٌ منه انتقده عليه الزّجاجي في (مختصره) ، وقال : لم يقل أحد أن هَلُمّ في معنى : جرّوا ، وفيه دليلٌ على ما قدّمته من أن الإعرابين المذكورين لم يَقُلْهما البصريّون والكوفيّون ، وإنما قالهما ابن الأنباري قياساً على قولهما في : « جاء زيد رَكْضا » .

وتقدير البيت الأول : فإن تجاوزت أرضاً مقفرة أي ليس بها أنيسٌ رَمَتْ بي تلك الأرض المقفرة إلى أخرى مقفرة كتلك الأرض المُقْفرة .

وجواب الشّرط إمّا « رمت » بي أو في البيت بعده إن كانت « رَمَتْ » صفة لـ « مقفرة » . / [٣ / ٠٤

(١) النّحل/ ٦٤

(٢) تمامه :

* عليّ هضيم الكشح ريّا المُخَلْخَلِ *

لامرىء القيس من معلقته المشهورة

وأمّا البيتان الآخران فمعناهما الثّناء على قوم بالكَرم والسّيادة ، والعرب تمدحُ بالإطعام في الشّتاء ، لأنه زمن يقل فيه الطّعام ، ويكثر الأكل لاحتباس الحَرارة في الباطن .

والسّدائف جمع سديفة وهي مفعول للمطعمين ، ومعناها شرائج سَنام البعير المقطّع وغيره ممّا غَلَب عليه السِّمن .

وقوله : « مل نيب » أصله : مِنَ النّيب جمع ناب ، وهي النّاقة سمّيت بذلك ، لأنه يستدلّ على عمرها بنابها . وحذف نون مِنْ لأنه أراد التّخفيف حين التقى المتقاربان ، وهما النّون واللاّم ، وتعذر الإدغام ، لأن الّلام ساكنة .

ونظيره قولهم : في بني الحارث : بلحارث وهو شاذّ . والذّي في البيت أشذّمنه ، لأن شرط هذا الحذف أن لا تكون اللام مدغمةً فيما بعدها فلا يقال في بني النّجار وبني النّضير: بِنّجّار، وبنّضير. وعلّل ابن جِنّي ذلك بكراهة تَوالي الإعلالين ، فإنّ اللاّم قد أُعِلّت بإدغامها فيما بعدها ، فمتى أعلّت النّون التي قبلها بالحذف توالي الإعلالان .

وقد يردّ بأن ذلك إنما يتجنّب في الكلمة الواحدة .

ويجاب بأن كُلاًّ من المتضايفين والجار والمجرور كالكلمة الواحدة وأعطى حكمها .

وقوله : « غُراً » حال من النِّيب ، وهو جمع غرّاء كحمراء وحُمْر وسوداء وسُود ،

في الجاهليّة خبر كان إن قدّرت ناقصة ، أو متعلّق بها إن قُدّرت تامة بمعنى وجد .

وقوله : فَهَلُمّ جرّاً متعلّق المعنى بقوله : في الجاهليّة إنْ كان سؤدد وائل في الجاهليّة فما بعدها .

وإذْ قد أتينا على حكاية كلام النّاس ، وشرحه وبيان ما فيه من نَقْلٍ فلنذكر ما ظهر لنا في توجيه هذا الكلام بتقدير كونه عربياً .

فنقول : هَلُم هذه هي القاصرة التي بمعنى : ائت وتعالَ إلاّ أن فيها تَجوُّزين :

الأول : أنه ليس المراد بالإتيان هنا المجيء الحِسِّيّ بل الاستمرار على الشّيء والمداومة عليه كما تقول : امْشِ على هذا الأمر ، وسر على هذا المِنْوال . / ومنه قوله تعالى : ﴿ وانْطلق الملأ منهم أن امْشُوا واصْبِروا على آلهتكم ﴾[1] المراد بالانطلاق ليس الذّهاب الحسّي بل انطلاق الألسنة بالكلام ، ولهذا أعربوا « أنْ » تفسيريّة ، وهي إنما تأتي بعد جملة فيها معنى القول كقوله تعالى : « فأوحينا إليه أَنِ اصْنَعِ الفُلْك ﴾[2] . [٣ / ٥

والمراد بالمشي ليس المشي بالأقدام بل الاستمرار والدّوام ، أي

(١) صَ / ٦

(٢) المؤمنون/ ٢٧

دوموا على عبادة أصنامكم ، واحبسوا أنفسكم على ذلك .

الثاني : أنه ليس المراد الطلب حقيقةً ، وإنما المراد الخبر ، وعبّر عنه بصيغة الطّلب كما في قوله تعالى : ﴿ وَلْنَحْمِل خطاياكم ﴾[١] ، ﴿ فَلْيمْدد له الرّحمن مدًّا﴾[٢] .

وجراً مصدر جرّه يجرُّه : إذا سَحبه ، ولكن ليس المراد التّعميم كما استعمل السّحب بهذا المعنى إلا أنه يقال : هذا الحكم منسحبٌ على كذا أي شامل له .

فإذا قيل : كان ذلك عام كذا وَهلُمّ جراً ، فكأنّه قيل : واستمر ذلك في بقيّة الأعوام استمراراً فهو مصدر ، أو استمر مُسْتَمِراً فهي حال مؤكدة .

وذلك ماشٍ في جميع الصّور . وهذا هو الذي يفهمه النّاس من هذا الكلام .

وبهذا التأويل ارتفع إشكال العطف ، فإن هَلُمّ حينئذ خبر ، وإشكال التزام إفراد الضّمير ، إذ فاعل هَلُمّ هذه مفرد أبداً كما تقول : واستمرّ ذلك ، أي واستمرّ[٣] ما ذكرته .

---

(١) العنكبوت/ ١٢

(٢) مريم/ ٧٥

(٣) في ط فقط: « واسْتَمْرِر» براءين .

فإن قلت : قد اشتملت هذه التّوجيهات التي وجّهت بها هذه المسائل على تقديرات كثيرة ، وتأويلات متعقّدة ، ولم يعهد في كلام النحويين مثل ذلك .

قلت : ذلك لأنك لم تقف لهم على كلام على مسائل متعقّدة مشكلة اجتمعت في مكان واحد . ولو وقفت لهم على ذلك لوجدت في كلامهم مثل ذلك وأمثاله ـ والله تعالى أعلم .

وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم/ [٣/٢٠٦]

[توجيه حديث كلمتان خفيفتان على اللسان . . الخ]

« بسم الله الرحمن الرحيم »

قال الشّيخ الإمام العالم العلامة المحقّق كمال الدين محمد الشّهير بابن الهمام الحنفيّ[1] ـ رحمه الله تعالى :

الحمد لله ، اللهم صلّ على سيّدنا محمد عبدك ونبيّك ورسولك محمد وآله وسلم .

وبعد ، فقد دخلتْ عليّ امرأة بورقة ذَكَرتْ أن رجلاً دفعها إليها يسأل الجواب عمّا فيها ، فنظرت فإذا فيها سؤال عن إعراب قوله صلّى عليه وآله وسلّم : ﴿ كلمتان خفيفتان على اللّسان ، ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرّحمن : سبحان الله وبحمده ، سبحان

(١) هو: محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السِّيواسيّ ثم الإسكندريّ العلامة كمال الدين بن الهمام الحنفيّ.
ولد بقرب سنة ٧٩٠ . ومات يوم الجمعة سابع رمضان سنة ٨٦١ هـ.
ومن تصانيفه : شرح الهداية ، والمسامرة في أصول الدين ، وكراسة في إعراب : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم . انظر ترجمته في البغية ١/ ١٦٨ .

العظيم ﴾ : هل كلمتان مبتدأ وسبحان الله الخبر ، أو قلبه ؟[1]

وهل قول من عيّن « سبحان الله » للابتداء لتعرّفه صحيح أم لا ؟

وهل قول مَنْ ردّه للزوم سبحانَ الله النّصب صحيح أم لا ؟

وهل الحديث مما تعدّد فيه الخبر أم لا ؟

فكتب العبد الضّعيف على قِلّة البضاعة ، وطُول التّرك ، وعجلة الكتابة في الوقت ما نصّه :

الوجه الظّاهر : أن « سبحان الله » إلى اخره الخبرُ ، لأنه مؤخر لفظاً ، والأصل عدم مخالفة اللفظ محلّه إلا لموجب يوجبه ، وهو قبيل الخبر المفرد بلا تعدّد ، لأن كُلاً من سبحان الله مع عامله المحذوف الأول والثاني مع معموله الثاني إنما أريد لفظه . والجُمَل الكثيرة إذا أريد لفظها فهي من قبيل المفرد الجامد، ولذا لا تتحمّل ضميراً، ولأنه محط الفائدة بنفسه بخلاف عكسه، فإنه إنّما يكون محطّها باعتبار وصفه، ألا ترى أن في عكسه يكون الخبر: «كلمتان».

ومن البيّن أنّ ليس متعلق الغرض الإخبار من النّبي صلّى الله عليه واله وسلم عن سبحان الله الخ بأنهما كلمتان ، بل بملاحظة وصفه ، أعني « خفيفتان » ، «ثقيلتان » ، « حبيبتان » ، فكان اعتبار

(١) قلبه: أي عكسه.

سبحان الله الخ خبراً أوْلى ، فهو مثال : «هِجِّيري[1] أبي بكر: لا إله إلاّ الله » ونحوه مما أوردوه مثالاً للإخبار بالجملة التي أريد لفظها .

وأمّا منع كونه خبراً أو مبتدأ بسبب لزوم نصب « سبحانَ الله » فإنما يصدر ممن لم يفهم معنى قولنا : إنما أريد بالجملة لفظها ، وعلامة إعراب الخبر في مثله وهو الرّفع في محلّه .

فالحاصل أن كُلاًّ من حيثُ العربيَّة يجوز .

[٣/ ٢٠٧] وأما من حيث / الأولوية بالنّظر إلى المعنى ، فكلمتان مبتدأ مسوّغ بالأوصاف المختصة ، ولفظ سبحان الله وما بعده خبرُهُ .

وأمّا جعل « سبحان الله » معرفة ، فإن أراد به حال كونه مراداً به معناه فصحيحٌ ، وتعريفه بالإضافة وهو ما إذا كان المتكلّم ذاكراً مسبّحاً .

وإن أريد به حال كونه أريد به مجرّد لفظه على معنى أنّ الكلمتين الموصوفتين بتعلّق[2] حبّ الله تعالى بهما، هاتان اللّفظتان اللّتان هما ـ سبحان الله ـ صادرتان[3] من مُريدٍ معناهما وهو تنزيه الله تعالى فـ«لا» ، فإن أنواع المعارف محصورة ، وليس هو منها ، إذا لم يرد بهذا التّقدير

(١) في سيبويه ٢/ ٢٢٨ : الهجّيري: كثرة الكلام والقول بالشيء.
وروى اللسان (هجرا) عن التهذيب : هجّيري الرجل : كلامه ودأبه وشأنه . وهذا يتفق مع هذا المثال ؛ ويكون معناه : شأن أبي بكر وكلامه التسبيح بذكر لا إله إلاّ الله .

(٢) في ط : « يتعلق » بالياء　　　　(٣) في ط : « صادرتين » بالنصب .

معنى الإِضافة ، ولا حصول[1] النِّسبة التي باعتبارها يحصل التّعريف .

فإن ادّعى أنه من قبيل العِلْم بناءً على أنّ كلّ لفظ وُضِع ليدل على نفسه ، كما وضع ليدُلّ على غيره كما ذكر ابن الحاجب فَلْيَعْلَمْ أنه على تقدير صِحّة هذه الدّعوى لم يُعْطِ لهذا الوضع حُكْمَ الوضع للّدلالة على غيره ، ولهذا لم يقل أحد بأن كُلّ لفظٍ مشترك وهو لازمٌ من جَعْلِ كُلّ لفظ وُضِع ليدُلّ على نفسه ، كما وُضِع ليدُلّ على غيره ، فَعُلِم أن إعطاء اسم المعرفة والنكرة والمشترك وسائر الألقاب الاصطلاحيّة باعتبار الوضع للّدلالة على غيره .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم دفعت الورقة للمرأة ، ثم بعد أن مضى على هذا نحوٌ من خمسة أشهر سمعت أن بعض الأخوان ذهب بجوابي هذا مقترناً بثلاثة أجوبة لأهل العصر مخالفة لجوابي .

وجواب رابعٌ للذّاهب إلى بعض ملوك الدنيا لمّا كان من أهل العلم والفهم في الاصطلاحات لِيُوقف به على خطأ المخطىء ، وإصابة المصيب .

وحاصل ذلك اتّفاقهم على أن الوجه الذي رَجّحته جعلوه متعيّناً

(١) في بعض النسخ : « ولا خصوص » مكان : « ولا حصول ».

بناء على أنّ مَحطّ الفائدة يتعيّن أن يكون : سبحانَ الله وبحمده إلى آخره .

ومنهم من ذكر أوجهاً لإبطال قلبه .

منها : أن سبحان الله لزم الإضافة إلى مفرد فجرى مجرى الظروف ، والظرف لا يقع إلاّ خبرًا ، ولأنه ملزوم النصب ، ولأنه مركّب من معطوف ومعطوف عليه .

[٢٠٨ /] وهذه الأوجه الثّلاثة يستقلّ بدفعها على ما في بعضها من / التّحكّم ما ذكرناه من أن الكلام الواقع خبراً إنما أريد به لفظُهُ .

ومن أمثلتهم في ابتدائية المتعاطفين إذا أريد مجرّد اللفظ « لا حول ولا قُوّة إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنة[١] » .

ومنها : أن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم كلمةٌ ، إذ المراد[٢] بالكلمة في الحديث اللّغوية . فلو جعل مبتدأ لزم الإخبار عما هو كلمة بأنه كلمتان .

ولا يخفى على سامع أن المراد : اعتبار سبحان الله وبحمده كلمة ، وسبحان الله العظيم كلمة ، فالمجموع كما يَصِحّ أن يعبر عنه بكلمة كذلك يصح أن يعبّر عن كل جملة منه بكلمة ، غير أنه لما كان كُلٌّ من الجملتين ، أعني سبحان الله وبحمده، وسبحان الله العظيم مما

(١) انظر مسند ابن حنبل ١٥٦/٥
(٢) في ط : «المرد» . تحريف

يستقلّ ذِكْراً تاماً ، ويفرد بالقصد إليه وبقوله اعْتُبِر كلمةً ، وعبّر عنهما بكلمتين .

على أنّ ما ذكره لازم على تقدير جعل « سبحان الله » الخبر كما هو لازمٌ على تقدير جعله مبتدأً ، لأنه كما لا يصحّ أن يخبر عما هو كلمة بأنه كلمتان ، كذلك لا يخبر عمّا هو كلمتان بما هو كلمة .

فإن الحاصل على تقدير كون « كلمتان » المبتدأ أن الكلمتين اللّتين هما كذا وكذا هما الكلمة التي هي سبحان الله وبحمده،سبحان الله العظيم .

وبجوابنا اندفع عن الشّقين ، لا بما قيل في جوابه : إن سبحان الله الخ تضمّن عطفاً ، فيقوم مقام المتعدّد ، ويخبر عنه بكلمتين .

وهذا إن أريد به الكائن في (وبحمده) ، فهو على تقدير كونه خبراً مَحْضاً ، وإلاّ فإنْ جَعل « سبحان الله » نُقِل إلى الإنشاء ، وإن كان إخبارًا صيغة كصيغ العقود كبِعْتُ وبحمده مع متعلّقه خبراً لم يكن عطفاً عليه ، لأنه إنشاء .

وعلى تقدير حذف العاطف أي وسبحان الله ، وهو قليل ومختلف فيه .

وعلى تقدير صِحّتهما لا يندفع السؤال ، فإن السائل قال : المراد بالكلمة اللّغوية ، فالمجموع من سبحان الله إلى آخر الكل كلمةٌ .

ومعلومٌ أن وجود العطف في أثناء الكلام الكثير لا يمنع من إطلاق لفظ كلمة عليه ، أترى قولنا له : كلمة شاعر ، يعنون القصيدة ، لا يصحّ إلا أن تكون قصيدةً لم يقع في مجموعها عطفٌ ، أنّى يكون هذا ؟

وحينئذ فالمجموعُ من المتعاطفين كلمةٌ فلا يخبر عنه بأنه كلمتان .

ويعود السّؤال فلا يفيد إلاّ أن يعود إلى جواب الفقير - إن شاء الله تعالى ./ [٢٠٩ / ١

ومنها : أنّ جعل المبتدأ : « سبحانه الله » الخ يفوّت نكتة ، وهي إرادة حصر الخبر في المبتدأ . وأنت لا يخفى عنك أنّ الحصر إما أن يكون بالأداة ، او بتقديم الخبر أو المعمول ، والتّقديم إنما هو في جعل «سبحان الله وبحمده» المبتدأ ، وكلمتان الخبر ، فيصير من قبيل : «تَميمِيٌّ أنا» لا في جعل «كلمتان» المبتدأ ، و«سبحان الله» الخبر ، وهو مراده ، إذ لا تقديم فيه .

وإذا لم يكن تقديمٌ فإنما يجيء الحصر في المعرّف بلام الجنس للاستغراق لزوماً عقليًّا ، كقولنا : «العالم زيد» إذا جعلنا العالم مبتدأ» ، و«اليمين على المدَّعَى عليه» ، فيفيد أن لا يمين على غيره بسبب جعل الكل عليه ، لأنه ليس وراء الكُلّ شيء .

وكأنه ذهب عليه أن المذكور في الحديث الكلمتان الخفيفتان الحبيبتان : سبحان الله الخ . وليس مثله بعجيب على الإنسان كما

ذهب على الذاهب بجوابي ، ليرى غلطه أنّي جعلت كون الفائدة في جعل سبحان الله مبتدأ باعتبار وصف الخبر لا نفسه وجهاً لردّ ابتدائية سبحان الله الخ ، فأورد عليه لزوم عدم صِحّة : «زيد رجل صالح»

وأنا لست من هذا ، وإنّما جعلته كما هو صريح في كتابتي : وَجْه مرجوحِيّته، وأولويّة كونه خبراً، فليرجع إلى نظر الكتاب ، غير أن النفس إذ ملئت بقصد الرّدّ يقع لها مثل هذا السّهو في الحسّ.

وإذا كان المذكور في الحديث كلمتان بلا تعريف جنس استغراقيّ لم يكن حصر، بل المراد الإخبار لسبحان الله وبحمده الخ عن الكلمتين الموصوفتين كما ارتضاه الكاتبون ، وجعله العبد الضعيف أولى الوجهين ، أو عن سبحان الله وبحمده بأنهما حبيبتان إلى الرّحمن ثقيلتان في الميزان .

والمعنى : أنّ اللّفظ الذي عهدتموه وتقولونه ، وهو سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم له من المقدار عند اللهّ أنهما كلمتان ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن .

ولا يخفى أنه لا يراد مطلق ثقلٌ ما ، ومحبّةٌ ما ، لأن ذلك معلوم للمؤمنين غير مجهول لهم في كُلّ ذكر لِلّه .

هذا وغيره أنه كذلك ، فلو أريد ذلك لم تكن الجملةُ الخبريةُ كلّها مجدّدةً فائدةً عند السّامعين سواء جعلت سبحان الله مبتدأً أو خبرًا ، بل هي حينئذ بمنزلة : النــار حارّة ، ونحوه .

ومثله يجب صون كلام بعض البُلغاء عنه ، فكيف بالنبي صلى
[٣ / ٢١٠] الله عليه وآله وسلم؟ سواءٌ / جعلت تجدّد الفائدة شرطاً لكون الجملة كلاماً أو لم تجعل ، فإن الذي لا يشرطه لا يقول: إنه قد حصل فائدة تامةّ إلا أنه لا يشترطها في مُسمّى الكلام اصطلاحاً. وحينئذ وجب كوُن المراد زيادَة ثقل ، وزيادَة مَحبّة مِمّا لا يلزم على كل مؤمن يعلم أن للذّكر ثواباً

وإذا ظهر أن كُلاًّ من ثقيلتان ، وحبيبتان ، وسبحانَ الله وبحمده يصلح مَحّط فائدة يكون بها خبراً ، ويزداد جعل سبحان الله مبتدأ قدّم خبره بنكتة بلاغيّة لأ جلها قُدّم الخبر وهي التّشويق إلى المبتدأ . وكلمّا طال الخبر حسن هذا النوع ، لأنه كُلّما طال بذكر الأوصاف ازداد الشّوق إلى المحدّث منه بها كما هو في الحديث الكريم ، حيث قال: «كلمتان خفيفتان على اللّسان ، ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرّحمن» فإن النفس كَثُر تشوُّقها بذلك إلى سماع المحدّث عنه بها ، فلم يجيء سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم إلاّ والنّفس في غاية الشوق إلى سماعه فهو مثل قوله:

٦٢٩ = ثلاثةٌ تُشْرِق الدّنيا بِطَلْعَتِهم
شَمْس الضُّحى وأبو إسحاقَ والقمرُ[١]

---

(١) انظر العمدة ٢ / ١٣٩ ، وقد نسب هذا الشاهد إلى محمد بن وهب وبعده :
يحكى أفاعيله في كلّ نائلة　　الغيث واللّيث والصمصامةُ الذّكَرُ

وهذا ما ذكره السّلف الّذين أعربوا «سبحان الله» مبتدأ.

ولم يَرْتَضه مَنْ وَجّه سَمْعَهُ من أهل عصرنا بمثل ما أسمعتك ، وأستغفر اللّه من شغلي سمعك بمثله.

ولولا ما فيه من كون محطّ الفائدة فيه يكون باعتبار وصف الخبر كما أسلفته في الجواب لكان أوْلى من جعل «كلمتان» مبتدأ.

وعسى أن يكون رجوعي عنه أوْلى، لأن مراعاة مثل هذه النكتة البلاغية هو الظّاهر من تقديم الخبر حينئذ، فلا يعدل عنه بعد ظهور بطلان انحصار محطّ الفائدة في [1] سبحان الله

وبهذا تمّ ما يتعلّق بالحديث.

بقي أنه وقع لي نفي كون (سبحان الله) إذا أريد لفظه معرفةً ، لأن المعارف أنواعها محصورة ، وليس هو منها مسطور في أصل جوابي فارجع إليه.

ثم قلت : فإنْ ادّعى أنه يكون من قبيل العلم بناءً على أن كل لفظ وُضِع ليدُلّ على نفسه، كما وُضِع ليدُلّ على غيره، فَلْيعلَمْ أنه على تقدير صِحّة هذه الدّعوى لم يُعْطِ لهذا الوضع حكْمَ الوضْع لِغَيره ، ولذا صرّح بأنه لا يصير كل لفظ مشتركاً / وهو لازم من وضع كُلّ لفظ ليدُلّ [٣ / ١

(١) «في» سقطت من ط، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.

على نفسه، وَوُضِع ليدُلّ على غيره، فاعترض ذلك الأخ بأنه من قبيل العلم.

قال الرّضى : وهو عندهم من قبيل المنقول لأنه نقل من مدلول هو معنىً إلى مدلول هو اللّفظ.

ولا يَخْفى عليك أن حاصل هذا الاعتراض لم يَزد على نسبة ما ذكرت أنه مِمّا يقال ، ولم أرضه إلى بعض النحاة أنه قال، وخفى عليه أنى أنقله عن خلْقٍ ، غير أن لي فيه بحثاً مكتتباً من نحو عشرين سنةً مع القائلين به، فبناءً عليه ذكرت ما ذكرت.

وحاصل ذلك البحث كتبته عند نقل المحققّين قَوْلَ ابن الحاجب في «المنتهى»[١] : «أكثر ما يطلق اللّفظ على مدلول مغايرٍ، وقد يطلق والمراد اللّفظ نحو زيد مبتدأ و (ز ى د) ، لأنهمّ لو وضعوا له أدّى إلى اللّبس[٢] ولو سلم فنفسه أولى، يعني لو سلم أنْ لا يلزم اللبس لو وضعوا له[٣] . فإذا أمكن أن يطلق ويراد به نفسه كان أولى» . انتهى .

وذكر هنا أن موضوع فخلف[٤] لي فيه هذا وهو أن الحاجة هنا ليست إلاّ إلى مجرّد التّعبير عن اللفظ، وقد حصل بنفسه، فإذا أمكن بطريق المجاز كان أوْلى ، لأنه بطريق الوضع يثبت به معنى

(١) صنف ابن الحاجب مختصراً في علم الأصول ، وآخر أكبر منه سمّاه « المنتهى » انظر : روضات الجنات/ ٨.

(٢) في النسخ المخطوطة : « التسلسل » مكان : « اللبس » .

(٣) سقطت كلمة « اللبس » من النسخ المخطوطة .

(٤) في ط فقط : «فخلق» بالقاف

الاشتراك، والمجاز خيرٌ منه، ويتأنس هذا بأنا إذا قلنا : زيد كذا وكذا فقبل ذلك الخبر يتبادر إرادة معنى غير لفظ إلى أن يذكر المسند فيرى غير صالح إلا للفظ ، فيحكمُ به حينئذ بقرينة الملازمة للمسند فيتبادر(١) معنى على التّعيين من مجرد الإطلاق ظاهر في عدم تعدّد الوضع للمعاني المتعددة، لأن لازم ذلك بحسب الأصل، والغالب التردد والتّوقف، وقد أمكن جعله مجازاً علاقته الاشتراك في الصورة فيكون كإطلاق لفظ الفرس على المثال المنقوش في حائط.

فبناء على بحثي هذا معهم قلت في أصل جوابي : فليعلم أنه على تقدير صِحّة هذه الدعوى يعنى لو تنزلنا عن هذا ، وقلنا: إنه وُضِع لنفسه لا يُوصف باعتبار هذا الوضع بكونه معرفةً ولا نكرة، بل الألقاب الاصطلاحية إنما يوصف بها اللّفظ باعتبار الوضع للمعنى المغاير، لأن ذلك الوضع هو القَصْدِي.

وأما هذا الوضع/ فقد صَرّح من قال به من المحققين بأنه ليس [٣ / ٢ بوضع قَصْديّ ، ولذا صرّح بأنه لا يكون اللفظ به مشتركاً . فلما تعدّد الوضع للمعاني المحتملة ، ولم يكن مشتركاً عُلم أنه لم يعتبر في إطلاق الألقاب الاصطلاحية إلاّ الوضع القصدى ، ثمَ هذا لا ينفى تَعيّن(٢) المعنى والعلم به، لأن المنفّى الوصف الاصطلاحي وهو

(١) في ط : «فتبادر»
(٢) في ط : في النسخ المخطوطة : «تغير» مكان : « تعيّن » .

لا يقتضي عدم تعين المعنى ،أرأيت لو لم يُسَمّ كل نوع باسم خاص أصلاً كما كان عند العرب قبل حدوث الاصطلاح ، أما كان يصحّ مبتدأ؟ ؛ولذا جعلنا « سُبحان الله» مراداً ،مجرّدُ لفظه مبتدأ مع نفي الحكم عليه بأنه معرفةً ولا نكرة كما ذكرنا ، لأن صحة الابتدائيّة والحديث محدّث عنه إنما يقتضي تعيّن معناه كُلّيًّا كان ذلك المفهوم أو جزئيًّا ، لا تسميته .

وكم نكرةٍ تتعين بمعناها في الاستعمال فتصير كمعنى المعرفة لا يتفاوتان إلاّ في أصل الوضع . والله سبحانه وتعالى أعلم .

[تعارض النّفى والإثبات]

بسم الله الرحمن الرحيم

وقع سؤال في مجلس السّلطان الملك الأشرف برسباي في مجلس قراءة البخاريّ [في رمضان][1] سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة: سُئِل عنه الإمام العلاّمة كمال الدين ابن الهمام.

وصورة السؤال: من قواعد السّادة الحنفية بل على رأي المحققين منهم أن النّفي والإثبات إذا تعارضا، وكان المنفيّ مما يعلم بدليله وهو أن يكون صريحاً في ردّ دعوى المثبت فإنه يقضي على المثبت كالحكم في دعوى امرأة على زوجها أنه طلقها ثلاثاً، وقالت: حصلت الفرقة بينى وبينه، وقال الزوج استثنيت استثناء متّصلاً بلفظ الطّلاق، فأتت المرأة بشاهدين شهدا على الزوج أنه طلّقها ثلاثاً، وقالا: ما سمعناه استثني.

قالوا: شهادتهم لا تعارض دعوى الزوج الاستثناء، لأنه يجوز أن تقول: قال زيد كلاماً، وإن لم أسمعه فلا يكون صريحاً في ردّ دعوى الزّوج الاستثناء.

(١) ما بين معقوفين سقط من ط

ولو قال الشهود : طلقها وما استثنى فشهادتهم صريحة في ردّ دعوى الزّوج.

أشكل على هذا الأصل نفيُهم الجَهْر بالبسملة استدلالاً بحديث أنس رضى الله عنه في رواية أنه صلّى خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم / قال: فلم اسمعه يقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم. [٢ / ٢١٣]

فأجاب الشيخ كمال الدين:

ما نصّه

أما قوله : إن المنفىّ إذا كان مما يعرف بدليله يقدّم على الإثبات فغير صحيح بل الثّابت عندهم أنه يعارضه حتى إنْ لم يوجد مرجّح من خارج تساقطا، .

وأما قوله في تفسير هذا المنفىّ أنه الذي يكون صريحاً في ردّ دعوى المثبت تمييزاً له عن قسيمه من المنفىّ الآخر فمخالف لتفسير قوله.

وكلمتهم في تفسيره إنما هي دائرةٌ على أن المراد به كون النّفى ليس مما يصحّ بناؤه على استصحابَ عَدمٍ متقرر الثّبوت معلوم ، بل أن يكون ثابتاً البّتة بدليل دلّ على طروءه.

وأفادوا أن ليس المراد بالنّافي ما فيه صورة النفي بل ما كان مُبْقِياً

للأصل، يعنون الحالة المقررة المعلوم ثبوتها، وأن المثبت هو الذي يُثْبِت الأمر العارض على تلك الحالة، وإن لم يكن في أحد الدليلين صورة نفي أصلاً

وعلى هذا حكموا بأن رواية إعتاق بريرة وزوجها عبد نافيةٌ، لأنها مبقية للحالة المعلوم ثبوتها . ورواية عتقها وهو حرٌ مثبتة لإفادتها وقوع العارض على ذلك الأصل فقدّموا هذه تقديما للإثبات،

وإنما حكموا بأن رواية تزوّجه عليه السلام ميمونة وهو حلال مثبتة، ورواية تزّوجه وهو مُحْرِم نافية للاتّفاق.

على أن ليس المراد بالِحلّ الذي تزوّجها فيه على تلك الرواية الحِلّ الأصلي بل الحِلّ الطارىء على الإحرام بمعنى أنه تزوّجها بعد ما حَلّ من إحرامه فكان إحرامه عليه الصلاة والسلام أصلاً بالنسبة إليه للعلم بوقوعه وتقرّره ، فكان المفيدُ له مفيداً للأصل فهو نافٍ، والمفيد للحلّ مفيد للعارض، فكان مثبتاً، فحكموا بمعارضته للنفي، ثم رجّحوها بالرّاوي وهو ابن عباس عليّ يزيد بن الأصم.

وما ذكره السّائل ليس موافقهم فيما ذكروه ، بل لا يبعد أنه لا معنى له في هذا المقام.

وأما ما ذكره من فرع الشّهادة في الطّلاق فظاهره أنهم أوردوه تفريعاً على الأصل المذكور ، وهو تقديم المنفيّ على ما زعم حيث

قدّم قول الشهود : «لم يستثن» على قول الزوج : «استثنيت»، وليس كذلك ، بل إنما أوردوه شاهداً على معارضة هذا النفي/ للإثبات . [٢١٤ / ١

وكلام فخر الإسلام البزدوي صريح فيه ، وقبول الشهادة ووقوع الحُرمة بالشّهادة بهذا النفي بناءً على أنه مما يعارض الإثبات ، لأنه لو لم يكن يعارضه لم تقبل الشهّادة به أصلاً كما هو المشهور على الألسنة من أن الشّهادة على النفي باطلة ، فلمّا كان بحيث يعارضه ويساويه تفرّع قبول الشهادةعليه ؛ إذ لاخفاء في أن كُلّ ما قامت به البيّنة وهو مِمّا تَصِحّ به الشّهادة يُقدّم على دعوى المشهود عليه الضّد أو النقيض ، فظهر أن تقديم المنفيّ هنا فرع المعارضة لمرجّح الشّهادة ، لا للنّفي ،

وكلام النّاس غير خفي في هذا .

وأما قوله أشكل على هذا الأصل نفيهم الجهر بالبسملة ، فإن أراد بالأصل ما مهّده من أن ذلك النوع من النّفي مقدّم على الإثبات فلا إشكال ، لأنه قد قدّم النّفي على ذلك التّقدير عند معارضة الإثبات

وإنما الكلام في تحقيق المعارضة ،

ولا شك أن رجلاً لو واظب الصّلاة خَلْف رجل في الجهرّية سَنةً كاملة وهو مع ذلك حريص على استعلام أحواله في الصّلاة ، ثم يقول بعد عدم شكّه في سماعه جَهْرَهُ فيما جهر به في القراءة : لم أسمعه قرأ كذا مع فرض أنّ ذلك الذي ذكر أنه لم يسمعه ليس ممّا يقرأ أحياناً ، ويترك غالباً بل هو مما هو مواظب عليه في كل جهرّية بادر إلى كلّ عاقل

سمعه : أن ذلك المصلي لم يجهر بذلك .

وكان أقلّ الأمر أنه كقوله : لم يجهر بكذا

وكلّ احتمال يروّجه الوهم مع هذه الحالة المفروضة من الرّاوي مما يتثبّته العلم العادي ، فكيف يقرب من العقل مع مواظبة أنس رضى الله عنه عشر سنين على الوجه المذكور مع مواظبة النبّي صلّى الله عليه وآله وسلم على الجهر بالبسملة كونه لم يتفق مرة من آلاف[1] مرة أن يسمعه ، فذا محال عادةً فكان قوله : لم أسمع كقوله : لم يجهر فعارض رواية الجهر.

وإنْ أراد أنه يرّد على شقّى مسألة الشهادة في الطّلاق وهو ما إذا قال الشهود : « لم نسمعه استثنى » ، وقال هو : « استثنيت » حيث قدّم دعوى الإثبات على قولهم : غير أن في عبارة المُورِد قصوراً عن إفادة مرامه فليس بشيء ، فإنّ قبول قولهم لعدم المعارضة بين قوله:استثنيت وقولهم: لم نسمع ، لجواز الاستثناء مع / عدم سماعهم بأن يستثنى خفيًّا بحيثُ [٣ / ٢١٥ يسمِع نفسه .

ومَنْ توجّه لاستعلام حاله ، فإذا كانا مِمّا يجتمعان أعني الاستثناء وعدم السماع لم تكن شهادَتُهما تعارض دعواه

وأين هذا من قول القائل: جهر، مع قول المصغى إليه في

(١) في ط: « الآن » مكان : « آلاف » ، تحريف.

عمره : «لم اسمع» وقد بيّنا ثبوت المعارضة فيه بما لم يَبْق بعده إلاّ الشَّغْب(١) المحرّم .

وإنما كان الإشكال يرد على مسألة الشّهادة لو كان الزوج قد قال: جَهرتُ بالاستثناء، فقال المتوجّهون إليه للشّهادة عليه: لم نَسْمعه ،

وحكمها على هذا التّقدير غير مذكور.

ولنا أن نقول على هذا التقدير: تقدّم إليه الشهادة ويحكم بالفُرْقة.

وإذْ قد ظهر أن ما وقع في هذا السؤال من تمهيد الأصل وإيراد التّفريع عليه، ثم إيراد الإشكال كله خطأ مع نسبتى ذلك إلى الكتابة لا إلى المورد، فإني لم أعلم أن الكتابة كتابته

ولا حول ولا قوة الا بالله العلّى العظيم وهو حسبى ونعم الوكيل.

---

(١) الشّغْب بالتسكين : تهيج الشرّ ، ولا يقال : شغَب بالتحريك .

[مسائل من معجم الأدباء لياقوت]
في معجم الأدباء لياقوت الحموي

قال أبو سعيد الضّرير[1] : سألني أبو دُلف عن بيت امرىء القيس :

٦٣٠ = * كَبِكْرِ المُقاناةِ البَياضَ بِصُفْرَةٍ *[1]

(١) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٣/ ١٥ ـ ٢٦
وهو أحمد بن خالد ، أبو سعيد الضرير .

(٢) تمامه :

* غذاها نَمِيرُ الماء غَيرُ مُحُلَّلِ *

وفي اللسان : «قنا» : « قال : أراد كالبكر المقاناة البياض بصفرة أي كالبيضة التي هي أول بيضة باضتها النعامة .

ثم قال : المقاناة : البياض بصُفرة ، أي التي قونى بياضها بصفرة أي خُلِط بياضها بصفرة ، فكانت صفراء بيضاء ، فترك الألف واللام من البِكْر ، وأضاف البِكْر إلى نعتها .

وقال غيره : أراد كبِكْر الصّدفة المقاناة البياض بصفرة ، لأن في الصدفة لونين من بياض وصفرة ، أضاف الدّرّة إليها » . وانظر ديوانه/ ٤٣ .

وفي هامش الديوان : المعنى على التفسير الأول : أنها بيضاء تشوب بياضها صفرة ، وقد غذاها ماء نميرٌ عذب صافٍ ، لم يكثر حلول الناس عليه ، فيكدّره=

قال : أخبرني عن البِكْر هي المقاناة أم غيرها ؟

قلت : هي هي . قال أفيضاف الشّيء إلى صفته ؟ قلت : نعم . قال : فأين ؟ قلت : قد قال اللهُ تعالى : ﴿ ولدارُ الآخرةِ ﴾[1] فأضاف الدّار إلى الآخرة ، وهي هي بعينها .

والدّليل على ذلك أنه قال في سورة أخرى : « تِلْكَ الدَّارُ الآخرةُ »[2] ،قال أريد أَشْفَى[3] من هذا ، فأشدته لجرير :

٦٣١ = يا ضَبَّ إنّ هَوى القُيونِ أضلَّكُمْ
كضلالِ شيعَةِ أعْوَرِ الدّجّالِ[4]

= ذلك . والبياض الذي شابته صفرة أحسن ألوان النساء عند العرب .
والمعنى على التفسير الثاني : أنه شبهها في صفاء لونها ونقائه بدرّة فريدة ، تضمنتها صدفة بيضاء ، شابت بياضها صفرة وكذلك لون الصدفة ، ثم ذكر أنّ الدرّة التي أشبهتها حصلت في ماء نمير لا تصل إليها أيدى طلابها . لأنها غير محلّلة لمن رامها ، لأنها في قاع البحر :
والبيت من شواهد : ابن يعيش ٦/ ٩١.

(١) يوسف/ ١٠٩.

(٢) القصص/ ٨٣.

(٣) في نسخ الأشباه: « أشهر » بالرّاء ، وهي محرّفة لا تتفق مع جلال القرآن، والتصويب من معجم الأدباء الذي نقل عنه النّص . والمراد بأشفى أي أدلّ على المراد ، تشفى به العلّة ، وتطمئن إليه النفس، وانظر هامش معجم الأدباء ٣/ ٢٥ .

(٤) انظر ديوان جرير/ ٣٧٨ من قصيدة يجيب بها الفرزدق ومطلعها:
لمن الدِّيارُ رسومُهُنَّ خوالي؟ أقفرْنَ بعد تأنُّسٍ وحِلالِ

وفيه[١] قال :

قرأت بخط عبد السّلام البَصرِيّ في كتاب مُحمّد بن أبي الأزهر . قال :

حدثني وهب بن إبراهيم خالُ عبيد الله بن سُليمان بن وهب ، قال : كنا يوماً بنَيْسَابور في مجلس أبي سعيد أحمد بن خالد الضّرير. وكان أبو سعيد عالماً باللّغة / إذْ هجم علينا مجنونٌ من أهل « قُمّ » [٣ / ١٦] فَسقَط على جماعةٍ من أهل المجلِس ، فاضطرب الناس لِسَقْطَتِه ، ووثَب أبو سعيد ، لا يشكّ أن آفةً قد لحقتنا من سُقوط جِدارٍ أو شرودِ بهيمة ، فلما رآه المجنون على تلك الحال ، قال : الحمدُ للهِ رب العالمين . على رِسْلك[٢] يا شيخُ ، لا تُرَعْ ، آذاني هؤلاء الصّبيان وأخرجوني عن طبعي إلى ما لا أستَحْسِنُهُ من غيري .

فقال أبو سعيد : امتنعوا[٣] عنه ـ عافاكم الله ـ فوثَبْنا فشردنا من مكانٍ[٤]، ورَجْعنا ، فسكت ساعةً لا يتكلّم إلى أن عدنا إلى ما كُنّا فيه من المذاكرة ، وابتدأ بعضُنا يقرأ قصيدةً من شعر نَهْشل بن جرير التّميمي حتى بلغ قوله :

---

(١) أي في معجم الأدباء . انظر ٣/ ١٨ .

(٢) أي تمهّل.

(٣) في ط: « امنعوا » بدون تاء.

(٤) في ط «كان» مكان: «مكان» ، تحريف.

٦٣٢ = غلامـان خاضـا المـوْتَ من كُلِّ جانـبٍ
فآبـا ولـم يُعْقَـدْ وَراءهُمـا يَدُ
متـى يَلْقَيا قِرْنـاً فلا بُدّ أنـه
سَيَلْقـاهُ مكروهٌ من المـوت أسْوَدُ

فما استتمّ هذا البيت حتى قال : قف يأيّها القارىء ، تتجاوزُ المعنى ولا تَسْأَل عنه .

ما معنى قوله : *ولم تعقد وراءهما يد *؟ فأمسك من حضر عن القول .

فقال : قل يا شيخ فإنك المنظور إليه ، والمُقْتدى به

فقال أبو سعيد : يقول : إنهما رميا بأنفسهما في الحرب أقصى مراميهما ، ورجعا موفورين لم يُؤْسرا ، فتعقَد أيديهما كَتْفاً[1].

فقال : يا شيخ أترضى لنفسك بهذا الجواب ؟ فأنكرنا ذلك على المجنون ؟ فنظر بعضُنا إلى بعض .

فقال له أبو سعيد : هذا الذي عندنا ، فما عندك ؟
فقال : المعنى يا شيخ آبا ولم تعقد يَدٌ بمثل فعلهما بعدهما ،

---

(١) الكتْف : ربط اليدين بالكتاف وراء الظهر . وفي القاموس : وكتف كضرب وفَرِح : وكتَف فلاناً : شدّ يديه إلى خَلْف بالكِتاف وهو حبل تشدُّ به .

لأنهما فعلاً ما لم يفعلْهُ أحد ، كما قال الشاعر :

٦٣٣ = قَرْمٌ إذا عَدَّتْ تميمٌ معاً ساداتِها عدّوه بِالخِنْصَرِ[1]

ألبسه الله ثياب النّدى فلم تَطُل عنه ولم تَقْصُرِ

أي خُلِقْت له .

وقريب من الأول قوله :

٦٣٤ = قَوْمِي بنو[2] مذحِج من خير الأمَمْ

لا يَصْعدُون قَدَماً على قَدَمْ

يعني أنهم يتقدّمون النّاس ولا يطؤون على عَقِب أحد .

وهذان فعلا ما لم يفعله أحد

فلقد رأيت أبا سعيد وقد احمرّ وجهُهُ ، واستحيا من أصحابه ، ثم غطّى المجنون رأسَهُ وخرج ، وهو يقول : يتصدَّرون ويَغُرُّون الناس من أنفسهم .

فقال أبو سعيد بعد خروجه : اطْلُبوه ، فإني أظنّه أبليسَ ، فطلبناه فلم نَظْفَرْ به / . [٣ / ٢١٧

(١) في هامش معجم الأدباء تعليق على قوله : « عدّوه بالخنصر » مفاده أنه « معنى كنائي » ، أي قدّموه وبدءوا به . وذلك أنه إذا بدأ الرجل يعدّ الأشياء مرتَّبة ، ويحسبها على أصابعه ، بدأ بعد الأول ، وأطبق الخنصر ، ثم الثاني ، وأطبق البنصر ، وهكذا. وفي ط: «قوم» بالواو. تحريف

(٢) وفي ط فقط: «بنى» مكان: «بنو» والتصويب من المخطوطات ومعجم الأدباء.

(وفي معجم ياقوت أيضاً)[١]

قال : حدّث محمد بن إسحاق النّديم ، قال لما أراد المتوكّل أن يتخذ المؤدّبين لولده جعل ذلك إلى « إيتاخ »[٢] ، فأمر « إيتاخ » كاتبه أن يتولّى ذلك فبعث إلى الطُّوال ، والأحمر ، وابن قادم ، وأبي عصيدة[٣] وغيرهم من أدباء ذلك العصر ، فأحضرهم مجلسه .

وجاء أبو عصيدة فقعد في اخر الناس . فقال له من قرب منه : لو ارتفعت ، فقال : بل أجلس حيث انتهى بي المجلس .

فلما اجتمعوا قال لهم الكاتب : لو تذاكرتم وقَفْنا على موضِعكم من العِلْم واخترْنا . فألقْوا بينهم بيت ابن عنقاء[٤] الفزاريّ .

٦٣٥ = ذَريني إنّما خطئى وصَوْبي　　علـيَّ ، وإنمـا أَنفقـتُ مالُ[٥]

(١) انظر النص في معجم الأدباء ٣/ ٢٢٨ .
(٢) في هامش معجم الأدباء ٣/ ٢٢٩ : إيتاخ : علم لتركيّ ممّن كان له النفوذ في البلاط العبّاسي في ذلك الحين .
(٣) أبو عصيدة : أحمد بن عبيد بن ناصح بن بلَنْجر ، أبو جعفر النحويّ الكوفي ، له ترجمة في معجم الأدباء ٣/ ٢٢٨ .
(٤) في بعض المراجع : ابن غلفـاء .
(٥) من شواهد : الحجة في القراءات السّبع لابن خالويه/ ٢٥٤ . وفرائد القلائد/ ٣١٨ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٢٧٦ .

فقالوا : ارتفع « مال » بإنّما ، إذ كانت [ما] بمعنى الّذي - ثم سكتوا .

فقال لهم أبو عصيدة من آخر الناس : هذا الإعراب فما المعنى ؟ فأحجم النّاس عن القول .

فقيل : فما المعنى عندك ؟ قال : أراد : ما لومُك إياي وإنّ ما أنفقتُ مالٌ[2] ، ولم أنفق عِرْضاً ، فالمال لا أُلام على إنفاقه ؟ .

فجاءه خادمٌ من صدر المجلس فأخذ بيده حتى تخطّى به إلى أعلاه . وقال له : ليس هذا مَوْضِعَك ، فقال : لأن أكون في مجلس ارتفع منهُ إلى أعلاه أحبُّ إليّ من أن أكون في مجلسٍ أُحَطُّ عنه .

فاختير هو وابن قادم رحمهما الله تعالى :

وفي معجم ياقوت

حدث ابن عساكر في تاريخه بإسناد رفعه إلى إبراهيم بن أبي محمد اليزيديّ عن أبيه ، قال :

كنت مع أبي عمرو بن العلاء في مجلس إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب ، فسأل عن رجل من أصحابه

(١) «ما» سقطت من ط.
(٢) في ط: «مالاً» بالنصب

فقده ، فقال لبعض من حضره : اذهب فسلْ عنه ، فرجع فقال : تركته يريد أن يموت ، فضحك بعض القوم ، وقال:في الدّنيا إنسان يريد أن يموت ؟

فقال إبراهيم لقد ضحكتم منها غريبـةً . إن « يريد » ههنـا في معنى يكاد . قال الله تعالى : ﴿ جِداراً يريد أن ينقضّ ﴾[1] أي يكاد .
/ ٢١٨] قال : فقال أبو عمرو بن العلا : لا نزال بخير ما دام فينا مثلُكَ . /

وفي معجم ياقوت

قـال ثعلـب[2] « الـذي » لا ينسب اليه لأنه لا يتـمّ إلاّ بصلـة . والعـربُ لا تَنْسُب إلا إلى اسم تـامّ «والـذي» ومـا بعـده حكـايـة ، والحكاية لا ينسب إليها لئلّا تتغيّر.

قال وسئل ابن قادم عنها وأنـا غائب بفارس ، فقال : اللّذَوِيّ.

فلما قدمتُ سُئْلتُ فقلت . لا ينسب إليه بهذه العلّة فَبَلَغَتْهُ . فلمّا اجتمعنا تجاذبنا ثم رجع إلى قولي .

وفيه :

قال ثعلب : كنت أصير إلى الريّاشي لأسمع منه . فقال لي يوما

(١) الكهف/ ٧٧
(٢) انظر هذا النص في معجم الأدباء ٥/ ١١٠

وقد قرىء عليه :

٦٣٦ = ما تَنْقِمُ الحربُ العوانُ منيٍّ بِــازَل عَامَين حَدِيث سِنّى [1]

لِمِثْلِ هذا ولَدتْني أُمّي ؟

كيف تقول ؟ بازِلَ أو بازلُ؟

أتقول لي هذا في العربيّة ، إنما أقصدك لغير هذا ، يروى: بازلُ وبازِلَ وبازلِ، الرفع على الاستئناف ، والخفض على الإتباع ، والنصب على الحال فاستحيا وأمسك .

وفيه :

قال ثعلب[2] بعث إليّ عبدالله ابن أخت أبي الوزير رقعة فيها خط المبرّد : « ضربته بلا سيف»، قال : أيجوز هذا ؟ فوجهت إليه : لا والله ، ما سمعت بهذا، هذا خطأ البتَّة ، لأن « لا » التّبرئة لا يقع عليها خافض ولا غيرهُ؛ لأنها أداةٌ، وما تقعُ أداة على أداةٍ.

وفيه :

قال العجوزيّ[3] : صِرْتُ إلى المبرّد مع القاسم والحسن ابنَيْ عُبَيْد

(١) نسب هذا الرجز لأبي جهل بن هشام.
انظر: ابن الشجري ١/ ٢٧٦ ، والمغنى ١/ ٤٦ ، ٢/ ٧٥٩ ، واللسان: «بزل»، «نقم»، «عون».

(٢) انظر معجم الأدباء ٥/ ١١٤ .

(٣) في ط: «العجوري» بالراء، صوابه من المخطوطات ومعجم الأدباء

اللهّ بن سليمان بن وهب ، فقال لي القاسم سله عن شيءٍ من الشِّعر ، فقلت : ما تقول أعزّكَ اللهّ في قول أوْس :

٦٣٧ = وغيّرها عن وَصْلِها الشّيْب إنَّهُ
شفيعٌ إلى بِيض الخُدور مُدرّبُ[2] / [٢١٩ /

فقال بعد تَمكُّث[3] وتمهُّل وتمطُّقٍ[4] يريد : أن النساء أَنِسْنَ به فصِرْن لا يَسْتَتِرْن منه، ثم صِرْنَا إلى ثعلب، فلمّا غصّ[5] المجلس سألته عن البيت ، فقال : قال لنا ابن الأعرابي : إن الهاء في إنّه للشباب وأنه

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « العجوريّ » بالراء ، وفي معجم الأدباء ٥/ ١٤ : « العجوزيّ » بالزّاي.

(٢) في ط ونسخ الأشباه : « بعض » الخدود مكان : « بيض الخدور » صوابه من معجم الأدباء ٥/ ١١٤ ، وديوان أوس/ ٥.
وفي معجم الأدباء : « الشيب » بالنصب ، وفتح همزة أنه ، وفي الديوان رفع : « الشيب » وكسر همزة إنه.
والشاهد من قصيدة مطلعها:
صبوْتَ وهل تصبو ورأسُك أشيبُ وفاتتك بالرهن المرامق زينبُ
والرهن المرامق كما في اللسان : « رمق » بعد ذكره هذا البيت :
« قال أبو الهيثم : الرهن المرامَق : وهو الرهن الذي ليس بموثوق به وهو قلب أوس ، والمرامق : الذي بآخر رمق . فارقته زينب وقلبه عندها فأوس يرامقه أي يداريه ».

(٣) في نسخ الأشباه : « ما تمكث » بزيادة « ما ».

(٤) التّمطق : التذوّق ، والتصويت باللسان . انظر القاموس.

(٥) غصّ المجلس : امتلأ.

لم يَجْر له ذكر ، لأنه عُلِم .

والتفتُّ إلى الحسن والقاسم ، فقلت : أين صاحِبُنا من صاحبكم ؟

وفيه [(١)] :

حدث محمد بن رُسْتَمَ الطَّبريّ قال : أخبرنا[(٢)] عثمان المازني ، قال : كنت عند سعيد بن مسعدة الأخفش أنا وأبو الفضل الرياشيّ ، فقال الأخفش : إن « منذ » إذا رفع بها فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبرُها كقولك : ما رأيته منذُ يومان ، فإذا خُفِضَ بها فهي حَرْف معنًى ليس باسم كقولك : ما رأيته منذُ اليوم .

فقال له الرياشي :فَلِمَ لا تكون في الموضعين اسماً ، فقد نرى الأسماء تَنْصِب وتَخْفِض ، كقولك : هذا ضاربٌ زيداً غداً ، وضاربُ زيدٍ أمْسِ ، فَلِمَ لا تكون بهذه المنزلة؟ فلم يأت الأخفش بِمُقْنعٍ .

قال أبو عثمان:فقلت له: لا يشبه منذ ما ذكرت،لأنا لم نر الأسماء هكذا تلزمُ مَوْضِعاً واحداً[(٣)] إلا إذا ضارعت حُروف المعاني ، نحو: أينْ وكيف، فكذلك منذ هي مضارعة لحروف المعاني ، فلزمت موضعاً واحداً.

---

(١) انظر معجم الأدباء ٧/ ١٢٣ .

(٢) في ط: « أنا » مكان : « أخبرنا ».

(٣) « واحداً » زيادة ليست في معجم الأدباء.

قال الطّبري : فقال ابن أبي زرعة للمازني : أفرأيت حُروف المعاني تعمل عملين مختلفين متضادّين؟ قال: نعم، كقولك قام القوم حاشا زيدٍ، وحاشا زيداً. وعلى زيدٍ ثوبٌ، وعلا زيدٌ الفرس، فتكون مرة حرفاً، ومرة فعلاً بلفظ واحد -

قال ياقوت[1] :

نقلت من خطّ الشيخ أبي سعيد البستيّ في كتاب ألفه قال : قال الأستاذ أبو العلاء الحُسَين بن مُحَمّد بن سهلويه[2] في كتابه الذي سمّاه (أجناس الجواهر) : كنت بمدينة السّلام أختلف إلى أبي عليّ الفارسيّ ، وكان السلطان رسم له أن ينتصب لي[3] فكُنا إذْ قرأنا أوراقاً منه تجارينا في فنون الآدب ، واجتنينا من فوائد ثمار الألباب ، ورتعنا في رياض ألفاظه ومعانيه ، والتقطنا / الدُّرّ المنثور من سقاط[4] فيه ، [٢٢٠ /] فأجرى يوماً بعضُ الحاضرين ذْكرَ الأصمعيّ، وأسرف في الثناء عليه وفضّله على أعيان العلماء في أيّامه ، فرأيته - رحمه الله - كالمنكر لما كان يُوردُه ، وكان فيما ذَكَر من محاسنه ، ونشر من فضائله أنّه قال : مَنْ ذا الذّي يَجْسُرُ أن يُخَطِّىء الفُحول من الشعراء غيرُهُ ؟ فقال أبو عليّ :

(١) انظر معجم الأدباء ٧/ ٢٤٢ .
(٢) في نسخ الأشباه: « سهلويه » وفي معجم الأدباء: «مهرويه».
(٣) في نسخ الأشباه: « في » ، وفي معجم الأدباء : « لي » .
(٤) في هامش معجم الأدباء: السّقاط : ما سقط من النخل من البسر والمراد ما يبدر منه من بليغ الكلام.

وما الذي ردّ عليهم؟ فقال الرجل: أنكر على ذي الرُّمّة مع إحاطته بلغة العرب ومعانيها. وفضل معرفته بأغراضها ومراميها، وأنه سلك نَهْج الأوائل في وصف المفاوز، إذا لعِبَ السّراب فيها، ورقص الآل في نواحيها، ونعت الجْريال[١] وقد سبح[٢] على جُدله[٣]، والظليم وكيف ينفر من ظلّه؟

وذَكر الرّكْبَ، وقد مالت طُلاهُم[٤] من غلبة المنام حتّى كأنهم صرعتهم كؤوس المدام، فطبّق مَفْصِلَ الإصابة في كل باب، وساوى الصّدْر الأول من أرباب الفصاحة، وجارى القُرومَ[٥] البُزَّلَ[٦] من أصحاب البلاغة.

فقال له أبو علي: وما الذي أنكر على ذي الرّمّة؟ فقال قوله:

٦٣٨ = * وقفنا فقلنا إيه عن أمّ سالمٍ[٧] *

(١) في ط: « الحربا » بالحاء، وفي النسخ المخطوطة: « الجربا » بالجيم والتصويب من معجم الأدباء. والجريال: الفرس.
(٢) في نسخ الأشباه: « سخ » بالنون، والتصويب من معجم الأدباء.
(٣) في نسخ الأشباه: « جذله » بالذال، والتصويب من معجم الأدباء والجدل: الحبل، وجمعه: جُدُل.
(٤) الطُّلا بالضمّ: الأعناق أو أصولها جمع طُلْيَة أو طُلاةٍ.
(٥) في ط فقط: « القرون » بالنون، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة، ومعجم الأدباء، والقروم جمع: قرم، وهو السّيد العظيم.
(٦) البزّل: جمع بازل، وهو الرجل الكامل في تجربته.
(٧) تمامه:
* وما بالُ تكليمِ الدّيارِ البلاقِعِ * =

لأنه كان يجب أن ينّونه .

فقال : أمّا هذا فالأصمعي مخطىءٌ فيه وذو الرُّمّة مصيب .

والعجب أن يعقوب بن السِّكِّيت قد وقع عليه هذا السهو في بعض ما أنشده .

فقلت : إنْ رأى الشيخ أن يَصْدع لنا بجليّة هذا الخطأ تَفضَّل به فأملي علينا : أنشد ابن السّكيت لأعرابي من بني أسد :

٦٣٩ = وقائلة أسِيت فقلت جَيْرِ أسِيٌّ إنّني من ذاك إنَّه[1]

= والشاهد من قصيدة مشهورة لذي الرمة مطلعها:

خليليّ عوجا عوجةً ناقتيكما على كلل بين القلات وشارعِ

وفي الخزانة ٣/ ١٩ : « بين القلاة وسارع » بالسين وهما موضعان . وانظر ديوان ذي الرمة / ٤٤٥ .

وهو من شواهد : المقتضب ٣/ ١٧٩ ، وابن يعيش ٤/ ٣١ ، ٧١ ، ٩/ ٣٠ ، والخزانة ٣/ ١٩ ، ٣١ ، وشذور الذهب / ١١٠ .

(١) من شواهد المغنى ١/ ١٢٨ ، وشرح شواهد المغنى للسّيوطي/٣٦٢، والخزانة ٤/ ٢٣٨ .

وقال البغدادي في الخزانة: «الأسى: الحزن » يقال: أَسِي يأسَى أسًى كرضِي يَرْضى رِضًى : إذا حزن. وأسِيٌّ : حزين وزناً ومعنىً.

واسم الإشارة «ذاك» راجع إلى ما لقي بنو أسد بسببهن

[أي بسبب التزوج من الغريبات بالمصائب في بيت سابق] .

وإنّه : بمعنى: نَعم ، والهاء للسَّلب.

أصابهُـمُ الحِمَـى وهـم عَوافٍ وكُنَّ عَلَيْهِـم تَعْسـاً لُعُنَّهْ
فَجِئْـت قُبورَهُـمْ بْدءاً ولمّا فنـاديت القُبُـور ولـم يُجْبْنَهْ
وكيف تُجِيبُ أصْـداءُ وهامٌ وأبـدانٌ بُدْرنَ ومـا نُخِرْنه

قال يعقوب : قوله : « جيرٍ » أي حقاً وهي مخفوضة غير منونة فاحتاج إلى التنوين .

قال أبو علي : هذا سَهْوٌ منه ، لأن هذا يَجْري منه مَجْرى الأصوات ، وباب الأصوات كلِّها، والمبينّات بأسرها لا ينوّنّ[1] إلا ما خُصَّ منها بعلة[2] الفرقان فيها بين نكِرتها ومَعْرِفَتِها[3] فما كان منها معرفةً جاء بغير تنوين ، فإذا نَكّرته نَونّته[4]/ [٣ / ٢٢١

من ذلك أنك تقول في الأمر : صهْ ومـهْ تـريـد السّكوت ، فإذا نكَّرته ، قلت . صَهٍ ومَهٍ تريد سكوتاً .

= والحِما بكسر الحاء أصله الحِمام وهو الموت ، حذفت منه الميم للضرورة.
وعواف : جمع عافٍ شذوذاً ، أو جمع عافية. .بمعنى: جماعة عافية من: عفا القوم بمعنى: كثروا.
وضمير جمع المذكر في جميع المواضع لبني أسد . والنون في « كن » ضمير النساء الغريبات.
وقوله: تعساً لهنّ : دعاء عليهن ، ومعناه : أتعسهنّ الله . ونُخرنه من نخر إذا بلي .
وفي ط : وأبدان مكان : « وأبدان » ، و « يحرنه » مكان : « نخرنه » تحريف

(١) « لا ينوّن » سقطت من نسخ الأشباه ، والتصويب من معجم الأدباء والأسلوب يتطلّبها.
(٢) في معجم الأدباء: « لعلة » باللام.
(٣) في نسخ الأشباه بعد « ومعرفتها » زاد كلمة «التنوين».
(٤) في معجم الأدباء: « نوّنته ويكون من ذلك » بزيادة كلمة: «ويكون ».

وكذلك قول[١] الغراب : غاقِ أي الصّوت المعروف من صوته

وقول[٢] الغراب : غاقٍ أي صوتاً

وكذلك إيه يا رَجُلُ يريد الحديث : وإيهٍ يرد حديثاً .

وزعم الأصمعي أنّ ذا الرمة أخطأ في قوله .

* وقفنا فقلنا إيه عن أمّ سالم *

وكان يجب أن ينوّنه ، ويقول : إيهٍ [٣] .

وهذا من أو ابد [٤] الأصمعيّ [الذي يُقْدم عليها من غير علم] [٥] .

فقوله : جَير بغير تنوين في موضع قوله : فقلت : الحقّ ، ويجعله نكرةً في موضع اخر فينونه ، فيكون معناه : قلت : حقــاً .

ولا مدخل للضرورة في ذلك إنما التنوين للمعنى المـذكور ، وتنوين هذا الشاعر على هذا التقدير . وبالله التوفيق .

قال يعقوب : قوله . أصــابَهُم الحِمَى ، يريد الحِمَام .

---

(١) في نسخ الأشباه : « قال » مكان «قول» والاختيار من معجم الأدباء.
(٢) في نسخ الأشباه أيضاً: « وقال » والاختيار من معجم الأدباء.
(٣) في معجم الأدباء: « إيه منوّنة » بزيادة كلمة: « منوّنة ».
(٤) في ط فقط: « آداب » والتصويب من النسخ المخطوطة ومعجم الأدباء.
(٥) ما بين المعقوفين ليس في معجم الأدباء، لأن الذي فيه: قال أبو عليّ «هذا سهوٌ من غير علم».

وقوله : بُدِرْن أي طُعِنّ في بوادرهم بالموت والبادرة : النّحْر[١] .

وقوله : بدءاً أي سيداً . ولمّا أي لم أكن سيّدا إلاّ حين ماتوا فإني سُدْتَ بَعْدَهُم . انتهى .

قال ياقوت [٢] :

حدثني شيخنا الامام علمُ الدين القاسِمُ بن أحمد الأندلسي ، قال : حدثني شيخنا تاج الدين أبو اليمن زيدُ بنُ الحسن الكِنْدِيّ قال : بلغني أن أبا سعيد السّيرا في دخل على ابن دُرَيْد ، وهو يقول : أولُ مَنْ أقوى في الشِّعر أبونا ادم عليه السّلام في قوله :

٦٤٠ =تَغَيّرت البلادُ ومَنْ عليها فَوَجْهُ الأرضِ مغبَرٌّ قبيح
تغيَّر كُلُّ ذِي طَعْمٍ ولَوْنٍ وقلَّ بشاشةُ الوْجهِ المليحِ [٣]

فقال أبو سعيد : يمكن انشادُهُ على وجه لا يكون فيه إقواءٌ. فقال : وكيف ذلك ؟ قال : بأن تنصب « بشاشة » على التمييز وترفع

---

(١) في ط فقط: « الخير » مكان : « النحر » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ، ومعجم الأدباء .

(٢) انظر معجم الأدباء ٨/ ١٨٧ .

(٣) من شواهد الهمع والدرر رقم ١٧٠٢

(٤) الإقواء : مخالفة القوافي في الحركات مثل ضمّ الحاء في البيت الأول وكسرها في البيت الثاني.

« المليح » بـ « قلٌ »، ويكون قد حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، كما حذف في قوله : / [٣ / ٢٢٢

٦٤١ = فألْفيتُـهُ غيْرَ مُستَعتِبٍ ولا ذاكِرِ اللهَ إلاّ قليلا[١]

قال : فرفعني حتى أقعدني بجانبه .

قال ياقوت[٢] :

قرأت في (كتاب الموضّح) في العروض من تصنيف أبي القاسم عُبيد اللهّ بن محمد بن جَرْو[٣] الأسدى أخباراً أوردها عن نفسه فيه ، ومناظرات جَرت له مع الشيوخ في العروض ، منها :

قرأت على شيخنا أبي سعيد السيرا في (كتاب الوقف والابتداء) عن الفراء، روايتهُ عن أبي بكر بن مجاهد عن أبي الجهم عنه ، فمر فيه ببيت[٤] أنشده الفراء :

---

(١) نسب الشاهد إلى أبي الأسود الدؤليّ .
من شواهد : سيبويه ١/ ٨٥ ، والخزانة ٤/ ٥٥٤، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٧٨٦ ، وقد مرّ ذكره رقم ١٧٣ .

(٢) انظر معجم الأدباء ١٢/ ٦٤ .

(٣) في ط فقط: « جرد » بالدال ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ومعجم الأدباء .
وابن جرو له ترجمة وافية في معجم الأدباء ١٢/ ٦٢ - ٦٨ .

(٤) العبارة في معجم الأدباء: « فمضى فيه بيت ».

٦٤٢ = بأبي امْرُؤٌ والشَّامُ بيني وبينَـهُ
أتَتْنِــي بِبُشْــرى بُرْدُهُ[1] ورسائِلُهْ

فقلت : هذا البيت لا يستقيم ، فقال أبو سعيد : انشده ابن مجاهد عن الفراء ، وهو كما قال : قد أنشدناه غيرُهُ[2] من شيوخنا عن أبي بكر ، وعن أبي بكير[3] ، عن أبي الجَهْم ، وعن ابن الأنباري عن أحمد بن يحي ، عن سلَمة ، عن الفراء هكذا .

فقال أبو سعيد ما عندك فيه ؟ فقلت : رأيت هذا البيت بخطّ أبي سَهْلٍ النحويّ في هذا الكتاب : بأبْوي امرؤ ، وقال : ردّ الأب إلى أصله ، لأنه في الأصل عند الكوفيين « أبْوٌ » على فَعْلٍ مثْل : نحوٍ ، وغزو، فقال لي أبو سعيد: لا ينبغي أن يلتفت إلى هذا، لأن الرواة والناقلين أجمعوا على أنه مكتوب بأبي ، وكذلك لفظوا به، ولكنْ اصلاحُهُ أن يكون بأبْىَ امرؤ، فتكون بأبْيَمْ : فَعُولنْ .

وسكن كسرة الباء من أبِى لأنه قدره تقدير : فَخِذ .

وهذا لعمري تشبيهٌ حسنٌ ، لأنهم قد أجروا هذا في المنفصل

---

(١) البريد ـ كما في القاموس ـ الرسول ، وما بين المنزلين .
(٢) في ط: « وغيره » بالواو ، تحريف ، وفي بعض النسخ المخطوطة « غير واحد ». وفي معجم الأدباء: « غيرُهُ »، بدون واو.
(٣) في ط فقط: « ابني » بالياء ، وفي بعض النسخ المخطوطة: أبي « مكان » ابن . وقد اخترنا عبارة معجم الأدباء.

مجرى المتّصل ، فقالوا : اشْترِلْنا . جعل : « تَرِلْ » بمنزلة فَخِذ .

وأشد من هذا قراءة حمزة : « وَمكْرَ السّيِّءْ ولا »[1] جعل « سيئاً »[2] بمنزلة « فَخِذ » ، ثم أسكن كما يقال : فَخْذٌ .

والحركة في السيء حركة إعراب .

وفي هذا ضَربان من التّجوّز ، جعْلُهُ المنفصل بمنزلة المتصل ، [٢ / ٢٢٣] وتشبيهه حركة الإعراب بحركة البناء . انتهى . /

قال ياقوت [3]:

حدث أبو جعفر الجُرجاني قال : قال لنا أبو الحسين المهلّبيّ النحوي : وقع بيني وبين المتنبيّ في قول العدْواني :

٦٤٣ = ياَ عمْرو إلاّ تَدَعْ شَتْمِي ومنْقَصتِي
أضْرِبْكَ حتى تَقُولَ الهامةُ اسْقُوني[4]

---

(١) فاطر/ ٤٣ . وفي النشر ٢/٣٥٢: « قرأ حمزة باسكان الهمزة في الوصل لتوالي الحركات تخفيفاً كما أسكنها أبو عمرو في «بارئكم» لذلك. وكان إسكانها في الطرف أحسن ، لأنه موضع التغيير ».

(٢) في نسخ الأشباه: «سوء»

(٣) انظر النص في معجم الأدباء ٢/٢٢٥ .

(٤) من شواهد اللسان: هوم.
وفي اللسان: الهامة: الرأس ، والجمع : هام . وقيل : من ذوات الأرواح خاصّة. ثم قال : وكانت العرب تزعم أن روح القتيل الذي لم يدرك بثأره =

وذلك أن المتنبّي قال : إن النـاسَ يَغْلطُـون في هذا البيت ، والصواب : اشْقونُى مِنْ : شَقَأتُ رأسه بالمشقاة ، وهو المُشْط .

قال المهلبي : فقلت له : اخطأت من[1] وجوه :

أحدها : أنه لم يرد[2] كذلك .

والآخرة : أنه يقال شقأت[3] بالهمز .

وأيضاً فإني أظنك لا تعرف الخبر فيه ؟ وما كانت العرب تقوله في الهامة ، إنهـا إذا لم يَثأروا من صاحبـه[4] لا تزال تقـول : اسقونـي اسقوني ، فإذا ثأروا سكن ، كأنه شَرِب ذلك الدّم .

قال ياقوت :

قال أبو عمرو الخلال : أنفذني الصيّدلاني أبو عبد الرحمـن المعتزلىّ غلام أبي على الجُبّائي إلى أبي الحسن الرامهرمزي .

وقال لي : قل له : إنى قرأت البارحة في كتاب شيخنا أبي على

= تصير هامة ، فتزقو عند قبره [أي تصيح] تقول: « اسقوني اسقوني ، فإذا أُدْرِك بثأره طارت » .

(١) في معجم الأدباء: « في » مكان: « من » .

(٢) في معجم الأدباء: « لم يـرو » .

(٣) في معجم الأدباء: « شقأه » .

(٤) في معجم الأدباء : « يُثأر بصاحبها » .

تفسير القرآن في قوله تعالى : ﴿ وكذلك جعَلْنا لِكلّ نَبِيٍّ عَدُوًّا ﴾ [١] أي بيّنا لكلّ نبيٍّ عَدُوّه ، فجعل بمعنى : بيّن .

ولست أعرف هذا في اللغة، واحفظ جوابه ، وجئني به ، فجئت إلى أبي الحسن، فأخبرته بذلك ، فقال : نعم : هذا معروف في لغة العرب وقد قال العديني العنسى بالنون .

٦٤٤ = جَعَلْنا لهم نَهْجَ الطّريق فأصبحوا
على ثَبتٍ [٢] من أمْرِهم حيثُ يمّموا

قال ياقوت : [٣]

حدث المَرْزُبانيّ عن الاحمر النّحوىّ ، قال : دخل أبو يوسف القاضي أو مُحّمد بن الحَسَن على الرشيد، وعنده الكسائّي يُحَدّثه، [٢٢٤ / ٢] فقال : يا أمير المؤمنين : / قد سعد بك هذا الكُوفي وشغَلَك ؟ فقال الرشيد : النّحوُ يَسْتَفْرغُني ، لأني أستدل به على القرآن والشعر ، فقال : [٤] إن علم النحو إذا بلغ فيه الرجل الغايةَ صار مُعَلّما ، والفقه إذا عرف [٥] فيه الرجل جملةً أو صدراً صار قاضياً .

---

(١) الأنعام/ ١١٢
(٢) أي على ثبّات.
(٣) انظر النّصّ في معجم الأدباء ١٣/ ١٧٥ .
(٤) في معجم الأدباء : « فقال محمد بن الحسن أو أبو يوسف» .
(٥) في معجم الأدباء : « إذا عرف الرجل منه جملة صار » الخ .

فقال الكسائي : أنا أفضل منك لأني أحسن ما تحسن وأحسن ما لا تحسن ، ثم التفت إلى الرشيد وقال : إن رأى أمير المؤمنين أن يأذن له في جوابي عن مسألة من الفقه ، فضحك الرشيد ، وقال : أبلغت يا كسائي إلى هذا؟ ثم قال لأبي يوسف: أجبه.

فقال الكسائي(١):ما تقول لِرجُلٍ قال لامرأته أنت طالق إن دخلت الدار ؟ فقال أبو يوسف:إذا دخلت الدار طلُقَتْ .

فقال الكسائي : خطأٌ إذا فُتِحت أن فقد وجب الأمر ، وإذا كسرت ، فإنه لم يقع بعدُ ، فنظر أبو يوسف بعد ذلك في النحو .

وحدث أيضاً عَمّن سمع الكسائي يقول:اجتمعتُ وأبو يوسف(٢) القاضي عند هارون الرشيد ، فجعل أبو يوسف يذُم النحو ، ويقول : ما النحو؟ فقلت ، وأردت أن أعلمه فضل النحو : ما تقول في رجل قال لرجل : أنا قاتِلُ غُلامِك . وقال له آخر : أنا قاتلٌ غلامَك، أيهما كنت تأخذ به ؟ قال : آخذهما جميعاً ، فقال له هارون أخطأت ، وكان له علمٌ بالعربية فاستحيا ، وقال : كيف ذلك ؟ فقال الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال : أنا قاتِلُ غلامِك بالإضافة لأنه فعل ماضٍ ، فأما الذي قال : أنا قاتِلٌ غلامَكِ بلا إضافة(٣) فأنه لا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعدُ ، كما قال اللهّ تعالى : ﴿ ولا تقولَنّ لشيء إني فاعلٌ ذلك

(١) في ط : «السائي» تحريف واضح

(٢) في معجم الأدباء : اجتمعت أنا وأبو يوسف بالفصل بضمير الرفع المنفصل.

(٣) في معجم الأدباء: « بالنصب » مكان: « بلا إضافة ».

غداً إلا أن يشاء الله ﴾[1] .

فلولا أن التنوين مستقبلٌ ما جاز فيه غداً ، فكان يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو .

قال أبو عبدالله بن مُقْلَة[2] :

حدثني أبو العباس بن يحي ، قال : اجتمع الكسائي والأصمعي عند الرشيد ، وكانا معه يُقيمان بِمقامه ، ويظعنان بِظَعْنه ،فأنشد الكسائي :

٦٤٥ = أم كَيْفَ ينفعُ ما تُعْطِي العَلُوقُ به
رِئْمَانُ أَنْفٍ إذا / ما ضُنَّ باللَّبَنِ[3] ؟

[٢ / ٢٢٥]

فقال الأصمعي: رِئْمانُ بالرّفع ، فقال له الكسائي : اسكت ما أنت وهذا ؟ يجوز : رِئْمانُ ، ورِئْمانِ ورئمانَ ، ولم يكن الأصمعي صاحب عربيّة.

فسألت أبا العبّاس ، كيف جاز ذلك ؟ فقال: إذا رُفِع رُفِع بينفع ، أي أم كيف ينفع رئمان أنْفٍ ، وإذا نُصِب نُصِب بـ« تعطي » ، وإذا جُرَّجُرّ بِردّه على الهاء في : « به » .

---

(١) الكهف/ ٢٣ ، ٢٤

(٢) انظر معجم الأدباء ٣/ ١٨٣ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٧٧ ، ٢٨٢ .

قال : والمعنى وما ينفعُنِي إذا وَعَدْتِنِي بلسانك ، ثُمّ تُصَدِّقُهُ بفعلك ، يقال ذلك لِلّذي يَبَرُّ ولا يكونُ منه نفعٌ كهذه النّاقة التي تَشُمّ بأنفها مع تَمنُّع دَرّها .

والعلوق التي عَلِق عليها ولدها[1]، وذلك انه نُحِر عنها حتى[2] حُشِي جلدُهُ تبناً أو حَشِيشاً، وجُعِل بين يديها حتّى تَشُمّهُ، وتَدِرَّ عليه، فهي تسكن إليه مرّةً، ثُمَ تَنْفُر عنه ثانيةً وتَشُمُّهُ بأنفها ثم تأباه بقلبها[3]، فيقول : فما ينفع من هذا البوّ إذا تشمَّمَتْه[4] ثم مَنَعتْ درّها[5] ؟

وحدث المرْزُبان[6] :

عن إبراهيم بن إسماعيل الكاتب قال: سأل اليزيدِيّ الكسائي بحضرة الرّشيد، فقال: انظر في هذا الشّعر عيب؟ وأنشده:

٦٤٦ = ما رأينا خَرَباً نقّـ ـقَرَ عنهُ البْيضَ صَقْرُ
لا يكونُ العَيْرُ مُهراً لا يكونُ المُهـرُ مُهْرُ

فقال الكسائيّ : قد أقوى الشّاعر، فقال له اليزيدِيُّ: انظُر فيه ،

(١) العبارة في معجم الأدباء : « والعلوقُ : التي قد علق قَلبُها بولدها » .
(٢) في معجم الأدباء « ثم » مكان : « حتى »
(٣) في معجم الأدباء : « مقلتها » مكان : « قلبها » .
(٤) في ط : « شمته »
(٥) في ط : « درتها » .
(٦) انظر معجم الأدباء ١٣ / ١٧٨ .

فقال: أقوى، لا بد أن ينصِبَ «المهر» الثّاني على أنه خبر كان ، فضرب اليزيدي بِقَلَنْسُوتَهِ الأرضَ، وقال: أنا أبو محمدٍ ، الشِّعرُ صوابٌ ، إنّما ابتدأ فقال: المهرُ مُهْرٌ، فقال له يحيى ابن خالد: أَتَكْتَنِى [1] بحضرة أمير المؤمنين وتكشف رأسك؟ واللهِ لخطأُ الكسائيّ مع أدبه أحبُّ إلينا من صوابك مع سوء فعلك ، فقال: لذّة الغَلَبة أَنْستْنِي من هذا ما أُحْسِنُ. انتهى

[مسألة نحوية : من طبقات الكمال بن الأنباري]

وفي طبقات الكمال ابن الأنباري ،

قال الدّوريّ : كان أبو يوسف يقع في الكسائيّ ، ويقول: أي شيء يُحْسِن ؟ إنما يُحْسِن شيئاً من كلام العرب ، فبلغ ذلك الكسائيّ ، فالتقيا عند الرّشيد ، وكان الرّشيد يعظّم الكسائيّ لتأديبه أبناءه، فقال لأبي يوسف : إيش تقول / في رجل قال لامرأته: أنت طالقٌ طالقٌ طالقٌ ؟ قال: واحدة. [٢ / ٢٢٦]

قال: فإن قال لها : أنت طالقٌ أو طالقٌ أو طالقٌ قال: واحدة.

قال : فإن قال لها: أنت طالقٌ، ثم طالقٌ ، ثم طالق ، قال: واحدة.

---

(١) في ط : أتتكنى .

قـال: فإن قال لهـا : أنـت طالـقٌ، وطالـقٌ ، وطالـقٌ ، قال: واحدة.

قال الكسائي يا أمير المـؤمنين : أخطـأ يعقـوب في اثنين.[1] ، وأصاب في اثنين

أما قوله: أنـت طالـق، طالـق ، طالـق ، فواحـدة لأنّ الثّنتين الباقيتين تأكيدٌ، كما تقول: أنت قائمٌ، قائمٌ قائمٌ ، وأنت كريمٌ كريمٌ كريمٌ

وأما قوله : أنت طالق أو طالق أو طالق فهذا شكٌّ ، وقعت الأولى التي بيقين .

وأمّا قوله : أنت طالقٌ ثم طالقٌ ثم طالقٌ فثلاث، لأنه نسق ، وكذلك قوله: أنت طالقٌ وطالقٌ، وطالقٌ.

وقال ياقوت[2]

قرأت بخطّ أبي سعيد عبد الرحمن بن علـيّ اليزْداديّ اللّغـويّ الكاتب في كتاب: «جلاء المعرفة» من تصنيفه.

قيل: اجتمع إبراهيمُ النّظّام،وضرارٌ بين يَدَي ِالرّشيد ، فتناظرا في القَدَر ، حتّى دَقّتْ مناظَرَتُهُما ، فلم يفهمْهـا، فقال لبعض الخدم :

---

(١) في ط فقط : اثنتين .

(٢) انظر معجم الأدباء ١٣ / ١٩٥ .

اذْهب بهذين إلى الكسائي حتى يتناظرا بين يَدَيْهِ ، ثم يُخْبِرَك لمن الفَلْج[1] منهما ، فلما صارا إلى بعض الطّريق ، قال إبراهيم لضرّار : أنت تعلم أن الكسائِيّ لا يُحْسِنُ شيئاً من النّظر ، وإنّما مُعوَّلُهُ على النّحو والحساب ، ولكن تهيىء له مسألةَ نحْو ، وأهيىء له مسألة حساب ، فنشغلهُ بهما ، لأنّا لا نأمن أنَ يَسْمَعَ مِنّا ما لم يَسْمَعْهُ ، ولَم يَبْلُغْهُ فهمُهُ أنْ يَنْسُبَنَا إلى الزّندقة.

فلّما صارا إليه سلّما عليه، ثم بدأ ضِرارٌ فقال: أسألك: أصلحك الله ـ عن مسألة من النّحو؟ قال: هاتِها، قال: ما حدّ الفاعل والمفعول به؟ قال الكسائي: حدّ الفاعل الرّفع أبداً، وحد المفعول النّصب أبداً، قال: فكيف تقول: ضُرِبَ زيدٌ؟ قال: ضُرِب زيدٌ، قال: فَلِمَ، رَفَعْتَ زيداً، وقد شَرَطْتَ أن المفعول به منصوبٌ أبداً؟ قال: لأنه لم يُسَمّ فاعلهُ، قال[2]: فقد أخطأت في العبارة إذْ لم تَقُل: إنّ من المفعولين مَنْ إذا لم يُسَمّ فاعلُه كان مرفوعاً، ومن جعل لك الحكم بأن تجعل الرّفع لِمَن لم يُسَمّ فاعله؟ قال: لأنا إذا لم نذكر الفاعل أقمنا المفعول به مكانه، لأن الفعل الواقع عليه غيرُ مُسْتَحْكَمِ النّقْصِ ، وعدمُ النّقص مطابق للرّفع، فإذا ذَكَرْنا من فَعَل به، [٢٢٧ /] وأفصحنا بذلك نصبناه. /

قال له : فإذا كان النقص مطابقاً للنّصب[3]، فمَنْ لم يُسمَّ فاعلُه

(١) في القاموس : الفَلْج : الظفر والفوز كالإفلاج ، والاسم بالضم كالفُلْجة .

(٢) من معجم الأدباء : « قال له » .

(٣) في معجم الأدباء : « فإن كان النصب مطابقاً للنقص » .

أوْلى به ، لأنّا إذا قلنا : ضُرِب زيدٌ فقد يمكن أن يكون ضَرَبَهُ مائة رجل.

وإذا قلنا: ضَرَبَ عبدُالّله زيداً ، فلم يضربه إلا رجلٌ واحدٌ فالّذي أمكن أنَ يَضْرِبَه مائةُ رجل أولى بالنّصب والنّقص مِمّن لم يضربه إلا واحدٌ، فوقف الكسائي فلم يدر ما يقول.

ثم قال له إبراهيم : أسألكَ أصلحك الله عن مسألة من الحساب ؟ قال: قل، قال: كم جَذْرُ عَشَرةِ ؟ قال: أجمع الحُسّاب على أنه لا جَذْر لِعَشرة .

قال : فهل عَلِم اللَّه جَذْرها ؟ قال: الّله تعالى عالِمُ كُلِّ شيء.

قال: فما أنكْرتَ أن يكون اللّهُ إذْ عَلِم جَذْرها(١) ألقاه الى نبيٍّ من أنبيائه ؟ ثم ألقاه ذلك النّبي إلى صَفِيٍّ من أصفيائه ، ثم لم يزل ذلك العلم يَنمْي حتى صار عِلْمُ جَذْرِ عَشَرة عندي ، وأكون أعلم جَذْرَها ، قال : [الله عالمٌ] ولا تعلمه أنت ، وتكون مُخْطِئاً بما قُلت(٣) .

---

(١) من معجم الأدباء : « علم كل شيء ألقاه » الخ .

(٢) تتمة هذه القصة في معجم الأدباء : « فالتفت الكسائي » إلى الغلام وقال : اذهب بهذين إلى أمير المؤمنين ، فقل : إنهما زنديقان كافران بالله العظيم . قال : وكان الخادم لبيباً حصيفاً ، فأحسن العبارة عنهما ، وحسّن أمورهما ، فأمر لهما بجائزة سنّية وصرفهما » قال المؤلف : وهذه الحكاية عندي مصنوعة باردة ، وإنما كتبتها لكوني وجدتها بخط رجل عالم .

(٣) ما بين معقوفين زيادة في ط .

[قال ياقوت[1]]

حـدّث ابـن بَشْـكَوال في «الصلـة» قال: قال علـي بن عيسـى الرّبعيّ : كان عبدالله بن حَمّود الرّشيدي الأندلسيّ قد قرأ يوماً على أبي عليّ الفارسيّ في: «نوادر الأصمعيّ». أكأْت[2] الرّجل: إذا رَدَدْتَهُ عنك ، فقال أبو عليّ: أُلْحِق هذه الكلمة بباب: أجأ؛ فإني لم أجد لها نظيراً غيرها، فسارع مَن حَوَلُه إلى كتابتها، قال الرّبعيّ: فقلت: أيها الشّيخ،ليس أكأت[3] من «أجأ» في شيء، قال: وكيف ذلك؟ قلت: لأن إسحاق بن إبراهيم المَوصِلىّ وقُطْرُباً النّحويّ حَكَياً أنه يقال: كيأ[4] الرّجل: إذا جَبُن فَخَجِل الشيخ، وقال: إذا كان كذا فليس منه؟ فضرب كلّ واحد منهم على ما كتب. انتهى.

قال ياقوت :

حدث المرزباني ، في أخبار الكسائي فيما أسنده إلى المغيرة بن محمد عن أبيه قال: لمّا دخل الكسائي البصرة أوّلَ دَخْلـة جلس في حَلْقة يونس ، ينتظر خروجه ، فسأله ابن أبي عُيَيْنـة عن «أولق» هـل

(١) انظر معجم الأدباء ١٤ / ٨١

(٢) في طوالنسخ المخطوطة : « أدأت » وفي معجم الأدب : « أكأت » بالكاف .

(٣) في ط : « أدأت » .

(٤) في ط : « جأ » وفي بعض النسخ المخطوطة : « أجا » وفي معجم الأدباء : «كيأ» وما في معجم الأدباء يقوّيه ما في اللسان :« كيأ » يقال : كيأ عن الأمر : جبن عنه .

ينصرف أو لا ينصرف؟ فقال: أفعل لا ينصرف .

فقال ابن أبي عيينة : خطأٌ والله .

وخرج يونس فسئل عن أولق فقال/ هو فوعل ، وليس بأفعل، لأن [٣ / ٢٨]
الهمزة فاء الفعل ، لأنك تقول: ألق الرجل فهو مألوق ، فتثبت الهمزة ، فكذلك «أرنب» مصروف ، لأنه فعلل ، لأنك تقول أرض مُؤَرْنَبةٌ ، فتثبت الهمزة .

قال والمألوق : المجنون : انتهى .

قال ياقوت :

حدث أبو محمد اليزيديّ قال : كان يجيئني رجلٌ فيسألني عن آيات من القرآن مشكلات ، فكنت أتبيّن العنت في سؤاله ، وكنت إذا اجبته أرى لونه يربدّ ويسودّ ، فقال لي يوماً : أيجوز في كلام العرب أن تقول : أدخلت القوم الدّار ، ،، ثم أخرجتهم رجلاً ؟ فقلت : لا يجوز ذلك حتى تقول أخرجتهم رجلاً رجلاً فتذكر على تفصيل الجنس . قال: فكيف قال اللّه عز وجل «ثُمّ يُخْرِجكُم طِفْلاً »[1] قلت: ليس هذا من ذلك ، لأن الطفل مصدرٌ في الأصل يقع على الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد فتقول : هذا طفلٌ، وهذان طفلٌ وهؤلاء طفلٌ كما قال تعالى: « أو الطّفل الّذين لم يَظْهروا على عَوْرات

---

(١) غافر / ٦٧

النّساء»(١) فطفلٌ في الآية موضع أطفال ، فكأنّه قال: ثم يُخْرِجكم أطفالاً.

قال: فأخبرني عن قوله عز وجلّ : «يومئذ يَودّ الّذين كفروا وَعَصُوا الرَّسول لو تُسَوَّي بِهِمُ الأرْض»(٢) من أين لهم هذه الأرض هناك؟

فقلت له: وهمت ، أما سمعت قوله تعالى: «يوم تُبَدّلُ الأرضُ غَيْر الأرض(٣)» فودّوا أنّ تلك الأرض تسوّي بهم ، فسكت.

قال ياقوت في معجم الأدباء :

حدّثني الإمام صدر الأفاضل قاسم بن حسين الخوار زميّ ، قال: دخل أفضل القضاة يعقوب بن شيرين الجُندىّ على جار الله الزّمخشري ، فقال له:لقد أنشأت البارحة شيئاً وأنشده:

ما تابعٌ لَمْ يَتَّبِعْ مَتبْوعَهُ ... في لفظه ومحلّه ياذا الثَّبَتْ(٤)
ماذا بِعلْم غَيْر عِلْم نافع ... ألغزت في إتقانه حتى ثَبَتْ

ألغز فيهما علىً نحو قولهم :«ما زيدٌ بشيءٍ إلاّ شيءٌ لا يُعْبَأ به» ،

(١) النّور / ٣١
(٢) النساء / ٤٢
(٣) إبراهيم / ٤٨
(٤) الثبت بفتح الباء : الحجّة في الرأي .

فإنه لا يجوز / في قولهم : إلا شيء سوى الرّفع ، وهو بدل من [٣ / ٢٢٩
قولهم : غير علم نافع برفع غيرُ.

فلمّا سَمِع جارُ الله منه البيتين ، قال له : لقد جئت شيئاً إدًّا.

قال ياقوت [1]:

حدّثني صدر الأفاضل ، قال: كتب إلى الصّوفيّ المعروف بالصّواب يسألني عن قول حسّان رضي الله عنه :

٦٤٧ = فمن يَهْجُو رَسُولَ اللّهِ منكم
ويمدَحُهُ ويَنْصُرُهُ سَواء [2].

وقولهم : إن فيه ثلاثةَ عَشَر مرفوعاً ، فأجبته :

أَفْدِي إماماً وَمِيضُ البَرْق منصرعٌ
من خَلْفِ خاطره الوقّادِ حين خَطا [3]
يَبْغي الصّواب لدينا من مباحثه
ومادَرى أنَّ ما يعدو الصّواب خطا [4]

---

(١) انظر معجم الأدباء ١٦ / ٢٤٥ .
(٢) انظر ديوان حسان / ١٣ . وهو من شواهد : المغنى ٢ / ٦٩٢ . والهمع والدرر رقم ٢٨٩ ، والأشموني ١ / ١٧٤ .
(٣) من خطا يخطو : إذا مش .
(٤) أي خطأ وهو عكس الصوّاب .

الذي يحضرني في هذا البيت من المرفوعات اثنا عشر.

فمنها قوله: «فمن يهجو» فيها ثلاثة[١]: مرفوعات : المبتدأ ، والفعل المضارع ، والضّمير المستكنّ.

ومنها: المبتدأ المقدر في قوله : «ويمدحه ». والمعنى وَمَن يمدَحُهُ فيكون هنا على حسب المثال الأول ثلاثة مرفوعات أيضاً.

ومنها، المرفوعان في قوله: وينصره» أحدهما الفعل المضارع والثاني الضمير المستكنّ فيه.

ومنها : المرفوعات الأربعة في قوله : «سواءُ »

اثنان من حيث إنه في مقام الخبرين للمبتدأين

واثنان آخران من حيث إن في كُلّ واحد ضميراً راجعاً إلى المبتدأ.

فهذا يا سيّدي جَهْدُ المُقِلّ، وغيرُ مرجُوٍّ قطع المَدَى من الكُلِّ. انتهى[٢]

قال الصّلاح الصّفدي بعد حكايته: بل المرفوعات ثلاثةَ عشرَ

(١) من ط : « ثلاث مرفوعات » خطأ نحوي .

(٢) بعده في معجم الأدباء : « فليعذرني سيدّي - قبل اللهُ معاذيره - من المرفوع الثالث عشر، فإنه لعمري قد استكنّ واستتر حتى لا أعرِفُ له (عيناً، وكيف يُعرف) له وجار [الوجار: حجر الضبع وغيره] - وقد صار أعزب من العنقاء، وأشدَّ عوَزاً من الوفاء».

والباقي : المبتدأ المحذوف المعطوف على قوله : مَنْ في الأول . مِنْ قوله : «فمن يهجو» أي ومن يَمْدَحه، ومن ينصرهُ، لأنه قدّر أن في «يهجو» ثلاث مرفوعات، وكذا في «ويمدحه» وتحكّم في / قوله: إن [٣ / ٢٣٠ في «ينصره» مرفوعين، والصورة واحدة في الثّلاث. انتهى. / [٣ / ٢٣١

[مسائل نحوية من كتاب: طبقات النّحاة للزبيديّ]

قال أبو بكر الزّبيديّ في طبقات النحاة(١):

قال المازنيّ : كنت بحضرة الواثق يوماً، فقلت لابن قادم : كيف تقول «نَفَقَتُكَ ديناراً أصلحُ مِنْ دِرْهم » ؟ فقال : «دينار» بالرفع ، قلت: فكيف تقول: ضَرْبُك(٢) زيداً خيرٌ لك » بنصب زيداً، فطالبته بالفرّق بينهما ، فانقطع

وكان ابن السّكيت حاضراً، فقال الواثق : سَلْهُ من مسألة، فقلت له: ما وزن «نَكْتَلْ من الفعل؟ فقال: نفعل؛ فقال الواثق: غَلِطتَ ، ثم قال لي: فسّره ، فقلت : له : نكتل تقديرة: نفتعل ، وأصله : نَكْتَيَلُ ، فانقلبت الياء ألفاً لفتحة ما قبلها فصار لفظها: نَكْتالُ، فأسكنت اللاّم للجزمْ، لأنه جواب الأمر ، ، فحذفت الألف لالتقاء السّاكنين .

فقال الواثق: هذا الجواب ، لاجوابك يا يعقوب.

(١) انظر طبقات النحويين واللغويين / ٨٨ .
(٢) في ط : « ضربتك »

فلما خرجنا قال لي ابن السّكيت ما حملَك على هذا، وبيني وبينك المودّة الخالصة ، فقلت: واللّهِ ما أردت تخطئتك ، ولم أظنّ أنه يعزُبُ عنك.

قال: وقال المازنيّ:

حضرت يوماً عند الواثق ، فقال: يا مازِنّي هات مسألة ، وكان عنده نحاة الكوفة، فقلت: ما تقولون في قوله تعالى: «وما كانت أمُّكِ بَغِيًّا»[1] لِمَ لَمْ يَقُلْ : «بَغِيَّةً» وهي صفة لمؤنث؟ فأجابوا بجوابات غير مرضيّة.

فقال الواثق : هاتِ ما عندك ، فقلت : لو كانت «بغىّ» على تقدير: فعيل بمعنى فاعل لحقتها الهاء ، مثل كريمة ، وظريفة ، وإنما تحذف الهاء إذا كانت في معنى مفعول، نحو: امرأة قتيل ، وكفٌّ خضيب

و«بغىّ» ههنا ليس بفعيل، إنما هو «فَعولُ» وفعول لا تلحقه الهاء في وصف التأنيث نحو: امرأة شكور، وبئر شَطون: إذا كانت بعيدة الرّشاء، وتقدير بَغِيّ : «بَغُوىٌ»، قلبت الواو ياء، ثم أدغمت في الياء، فصارت ياءً ثقيلة ، نحو: سيّد وميت، فاستحسن الجواب.

---

(١) مريم / ٢٨ .

[مسألة لأبي الطيب اللغوي]

وقال أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين[(١)] :

أخبرنا على بن محمد الخداشيّ ، قال: بلغنا أنّ مُغنِّيةً غنّت [٢/٢٣٢] بحضرة الواثق بالله : /

٦٤٨ = أظليمُ إن مُصابكُم رجلاً أهْدي السَّلام تحيةً ظُلْمُ[(٢)]

فردّ عليها الواثق، وقال: إنّ مصابكم رجلٌ، فأعادت «رجلاً»، فأعاد الردّ عليها ، فقالت: لقنني هذا أعلم أهل زمانه ، قال: ومن هو؟ قالت: المازنيّ ، فقال عليّ به ، فأشخص إليه . فلمّا مَثُل بين يديه، قال: [(٣)]باسمك يا مازنيّ؟ قال: بكر يا أمير المؤمنين، قال: أحسنت ، كيف تروي: «أظليم»؟ . . . البيت فقال: إن مصابكم رجلاً ؟ قال:

---

(١) انظر مراتب النحويين / ٧٨ ـ ٨٠ .

(٢) انظر : أخبار النحويين البصريين / ٥٧ . وقد نسبه ابن هشام في المغنى ٢ / ٥٩٣ للعرجى .

وهو من شواهد : ابن الشجري ١ / ١٠٧ ، وشذور الذهب / ٣٦١، والعيني ٣ / ٥٠٢ ، والتصريح ٢ / ٦٤ ، والمغنى ٢ / ٥٩٣ ، ٧٤٩ ، والهمع والدرر رقم ١٤٧٠ ، والأشموني ، / ٢٨٨ ، ٣١٠ .

(٣) يريد : ما اسمك ؟

فأين خبر إنّ؟ قال: قوله: ظُلْمُ. ومعنى مصابكم: إصابتكم، قال: صدقت .

قال أبو الطيب: وقد شجر بين محمد بن عبد الملك الزيّات وأحمد بن أبي دؤادُ في هذا البيت الذي غَلط فيه الواثق ، فقال محمد: إن مصابكم رجلاً، وقال أحمد : «رجل» فسألا عنه يعقوب بن السّكيت ، فحكم لأحمد بن أبي داؤد عصبيَّةً لا جهلاً، فأخبرونا عن ثعلب قال: يعقوب فعاتبته في هذا عتاباً مُمِضًّا، فقال لي: اسمع عذري جاءني رسول ابن أبي داؤد ، فمضيت اليه فلمّا رآني بشّ بي، وقرّبني ، ورفعني ، وأحفى في المسألة عن أخباري،ثم قال لي :يا أبا يوسف، مالي أرى الكُسْوة ناقصة؟ يا غلام دستاً كاملاً من كسوتي، فأحضر، فقال: كيساً فيه مائتا دينار، ثم قال لي : أراكب؟ قلت: لا، بل راجل، فقال: حماري الفلاني بِسَرْجهِ ولجامه، فأحضر،وقال: تسلّم الجميع إلى غلام أبي يوسف، فشكرت له، ذلك، ثم قال لي : يا أبا يوسف، أنشدتُ هذا البيت : أظلومُ إن مصابَكم رجلٌ، فقال الوزير إنما هو رجلاً بالنّصب، وقد تراضينا بك ، فقلت: القول ما قلت، فخرجت من عنده، فإذا رسول محمد بن عبد الملك، ، فقال أجب الوزير فلما دخلت إليه بدرني ، وأنا واقف، فقال يا يعقوب: أليس الرواية أظلومُ إن مصابكُم رجلاً؟ فقلت: لا بل رجل، فقال: اغْرُب، قال يعقوب : فكيف كنت ترى لي أن أقول؟

من المسائل لابن السيّد البطليوسِيّ.

حكى أبو القاسم الزّجاجيّ : قال: أخبرنا أو إسحاق بن السّريّ الزجّاج/ قال: أخبرني محمد بن يزيد المبرد، قال: سمعت المازني [٢٣٣ / ١] يقول: سألني الرياشيّ، فقال لي: لِم نهيت أن يكون الّلّهُ تعالى أصله: الإِ له ، ثم خُفّف بحذف الهمزة، كما يقول أصحابك؟

فقلت: لو كان مخفَّفاً منه لكان معناه في حال تخفيف الهمزة كمعناه في حال تحقيقها، لا يتغيّر المعنى، إلا ترى أن النّاس والإناس بمعنى واحد، ولما كنت أعقل لقولي: « الله » فضل مزية على قولي : « الإِ له »

ورأيته قد استعمل لغير اللهّ في قوله: «وأنظُر إلى إلَٰهك الّذي ظَلْتَ عليه عاكِفاً[1]، وقوله: «ءألهتناخيرٌ أمْ هو[2]»

ولمّا لم يُستَعْمل اللّه إلاّ للباري تعالى عَلِمْتُ أنه عَلَمٌ، وليس بمأخوذ من الإِله.

---

(١) طه / ٩٧

(٢) الزخرف / ٥٨

وفي المسائل أيضاً

سألتني قَرّرَ اللّه لديك الحق، ومكّنه، وجعلك من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ـ عن قول الكتّاب في صدور كتبهم : بسم الله الرحّمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد، وذكرت أن قوماً من نحويّ زماننا هذا ينكرون عطف الصلاة على البسملة ، وقد كنت أخبرت بذلك قديماً ،فحسبت أنهم إنما يتعلقون في إنكاره بأنه أمرٌ لم ترد به سُنة مأثورة، وأنه شيء أحدثه الكتّاب حتى أخبرني مخبرون أنه فاسد عندهم في الإعراب، وليسوا ينكرونه من أجل أنه شيء مُحْدَثٌ عند الكتّاب ، وأخبروني أن الصواب عندهم إسقاط الواو ، ورأيت ذلك نصًّا في رسائل بعضهم ، ورأيت بعضهم يكتب في صدور كتبه : بسم الله الرحمن الرحيم والصّلاة على رسوله الكريم.

وقد تأملت الأمر الذي حملهم على إنكاره فلم أجد شيئاً يمكن أن يتعلّقوا به إلا أمرين :

أحدهما : أنّ المعطوف حكمه أن يكون موافقاً للمعطوف عليه ، وهاتان جملتان قد اختلفتا، فتوهّموا من أجل اختلافهما أنّه لا يصحّ عطفُ إحداهما على الأخرى .

الثاني : أن قولنا بسم الله الرحمن الرحيم جملة خبريّة ، وقولنا : وصلّى الله على سيدنا محمد جملةٌ معناها الدّعاء ، فلمّا

/ ٢٣٤] اختلفتا فكانت الأولى إخباراً وكانت الثانية / دعـاءً،وكان من شأن واو العطف أن تشرك الثاني مع الأول لفظاً ومعنىً لم يصحّ عندهم عطف هاتين الجملتين بعضهما على بعض لاختلافهما لفظاً ومعنىً .

فإن كانت العلة التي حملتهم على إنكار ذلك اختلاف إعـراب الجملتين ، فإن ذلك غير صحيح بل هو دليل على قلة نظر قائله ، لأن تشاكل الإعراب في العطف إنما يراعى في الأسماء المفـردة المعربـة خاصّة :

وأمّا عطف الجُمل على الجمل فإنه نوعان :

أحدهما : أن تكون الجملتان متشاكلتين في الإعراب كقولنا : إن زيداً قائـم ، وعمـراً خارج ، وكان زيدٌ قائمـاً وعمـروٌ خارجـاً ، فيعطف الاسم والخبر على الاسم والخبر .

والنوع الثاني : لا يراعى فيه التّشاكل في الإعراب كقولنا : قام زيدٌ ومحمداً أكرمته ، ومررت بعبد الله وأمّا خالد فلم أَلقه .

وفـي هذا أبـوابٌ قد نصّ عليهـا سيبـويه وجميع البصـريين والكوفيين لا أعلم بينهم خلافاً في ذلك ، وذلك كثير في القرآن والكلام المنشور والمنظـوم كقولـه تعالـى : ﴿ والمُقِيمين الصّلٰوةَ والمؤتـون الزكوٰة ﴾[1].

(١) النساء / ١٦٢

وكقول خِرنق :

٦٤٩ =النّازِلينَ بكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبونَ معاقِدَ الأُزْرِ[1]

وقد ذكر ذلك في المختصرات الموضوعات في النحو (كالجُمَل والكافي) لابن النّحاس وغيرهما .

وإن كانوا أنكروا ذلك من أجل أن قولنا : بسم الله الرحمن الرحيم جملة خبريّة ، وقولنا : وصلّى الله على محمد جملةٌ معناها الدّعاء ، فاستحال عندهم عَطْفُ الدّعاء على الخبر ، لا سيّما، ومِن خاصّة الواو أن تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظاً ومعنىً. وهاتان جملتان قد اختلف لفظُهما ومعناهما ، فما اعترضوا به غير صحيح أيضاً .

وهذا الذي قالوا يُفْسِد عليهم من وجوهٍ كثيرةٍ لا من وجه واحد :

فأولّها : أنّا وجدنا كُلّ من صنّف من العلماء كتاباً مذ بدأ النّاس [٣ / ٢٣٥] بالتصنيفات / إلى زماننا هذا يصدرون كُتبَهم بأن يقولوا : الحمد لله الذي فعل كذا وكذا ، ثم يقولون بإثْرِ ذلك : وصلّى اللهُ على مُحَمّدٍ ،

---

(١) من شواهد : سيبويه ١ / ١٠٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٨٨ ، والمحتسب ٢ / ١٩٨ ، وابن الشجريّ ١ / ٣٤٥ ، والخزانة ١ / ٣٠١ ، والعيني ٣ / ٦٠٢ ، ٤ / ٧٢ ، والتصريح ٢ / ١١٦ ، ٢٠٤ ، والهمع والدرر رقم ١٥٣٩ ، والأشموني ٣ / ٦٨ ، ٢١٤ .

فيعطفون الصلاة على التّحميد ، ولا فرق بين عطفها علـى التّحميد وعطفها على البسملة ، لأن كلتا الجملتين خبرٌ .

وهذا ليس مختصًّا بكتُب الضّعفاء في العربيّة دون الأقوياء ، ولا بكتب الجُهّال دون العلماء ، بل ذلك موجود في كتب الأئمة المتقدّمين والعلماء المبرزين كالفارسيّ وأبي العبّاس المبّرد والمازني وغيرهم .

فلو لم يكن بأيدينا دليلٌ ندفع به مذهب هؤلاء إلاّ هذا لكفى عن غيره .

فتأمّل خُطبَ[1] كتاب « الإيضاح » للفارسي ، وصدر « الكامل » لأبي العباس المبرّد ، وصدر « كتاب سيبويه » وغير ذلك من الكتب .

وتأمّل خُطَب الخطباء وكلاَم الفُصحاء والبُلغاء ، فإنك تجدهم مُطْبِقين على ما وصفتُه لك .

فهذا وجهٌ صحيح يدُلّ على فساد ما قالوا .

ومنها : أن قولنا : وصلّى الله على محمد بإثر البسملة منصرفٌ إلى معنى الخبر ، ولذلك تأويلات مختلفة .

أحدها : أن يكون تقديره أبدأ ببسم الله الرحمن الرحيم ، وأقول صلّى الله علي محمد ، فيضمر القول ويعطفه على « أبـدأ » ، وذلك مما يَصْرِف الكلام إلى الإخبار. والعرب تحذف القـول حذفـاً مطّـردًا شهرته تغني عن إيراد أمثلة منه كقوله تعالى : ﴿ والملائكةُ يَدْخُلـو ن

(١) في ط : « خطبتي »

عليهم من كُلّ بابٍ سلامٌ عَلَيْكُمْ ﴾[1] أي يقولون : سلام عليكم .

وكذا قوله : ﴿ والَّذين اتّخذوا من دُونه أولياء ما نعبدهم إلاّ لِيُقَرِّبونا إلى الله زُلْفى ﴾[2] أي يقولون : ما نعبدهم إلاّ ليقربونا إلى الله زُلْفى ، على معنى : ابدأ ببسم الله ، وبالصّلاة على محمد ، فيكون من الكلام المحمول على التأويل كما أجاز سيبويه : « قَلّ رجلٌ يقول ذلك إلاّ زيدٌ » لأنه في معنى : ما أحد يقول ذلك إلاّ زيدٌ .

وهذا كثير لا يستطيع أحد من أهل هذه الصّناعة على دفعه .

وإن شئت كان التّقدير أبدأ ببسم الله ، وأصلّي على محمد ، فيكون محمولاً أيضاً على المعنى .

وهذه التأويلات الثّلاثة تصيّره ، وإن كان دعاءً إلى معنى الإخبار . فهذا وجهٌ آخر صحيح .

ومنها : أنه لا يستحيل عطف قولنا : وصلّى الله على محمد على قولنا : بسم الله ، وإن كان دعاءً مَحْضاً من غير أن يتأوّل فيه تأويل / [٣ / ٣٦] إخبار ، لأنا وجدنا العرب يُوقِعون الجُمَل المركّبة تركيب الدّعاء والأمر والنّهي والاستفهام التي لا يصلح أن يقال فيها صدقٌ ولا كذبٌ موقع الجمل الخبرية التي يجوز فيها الصِّدق والكذبُ .

---

(١) الرّعد / ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) الزمر / ٣ .

وهذا أشدّ من عطف بعضها على بعض كنحو ما أنشدوه من قول الجُمَيْح[1] بن منقذ .

٦٥٠ = ولو أصابت لقالت وهي صادقةٌ إنّ الرّياضة لا تُنْصِبْك لِلشّيبِ[2]

فأوقع النّهى موقع خبر إنّ .

وقال آخر :

٦٥١ = ألاَ يا أُمّ فارعَ لا تَلُومي على شَيْءٍ رفعتُ به سماعِي

---

(١) في ط فقط : « الجميع » بالعين ، تحريف .

(٢) من قصيدة وردت فى المفضليات مطلعها :

أمْسَت أمامةُ صَمْتاً ما تكلِّمُنا مجنونة أم أحسَّتْ أهل خرّوب

وأهل خرّوب هم قوم امرأته أمامة .

والشاعر لقبه الجميح ، واسمه منقذ بن الطّماح بن قُيس بن طُريف والشاهد شرحه محمد بن بشّار الأنباريّ فقال :

يقول : أنا شيخ مجرّب لا أحفل بمضارّتها لعلمي بإرادتها . وقال الأصمعيّ : قوله : لا تُتْصِبْك للشّيب نهاهُ عن رياضة المسانّ ، فإن رياضتك إياهم عناء .

يقول : ولو أصابت الصوّاب ، ووفِقَتْ له لقالت للرجل الذي أمرها به من مضارّتي : لاجعلك الله مِمّن يُنْصب برياضة المسانّ ، فإن رياضتك إيّاهم عناء عليك،وَتعب لا يجدي عليك شيئاً لأنهم يئسوا عن ذلك ، وجرّبوا فلا يستمعون ما يؤمرون به لما معهم من التجربة .

وهذا دعاء . وجاز الجزم في خبر إنّ ، لأن خبر إنّ كالمستأنف إذا لم يعمل فيه ما قبله . انظر شرح المفضليات لابن الأنباري / ٢٦ .

وفي نسخ الأشباه : « للنسب » مكان : « للشيب » .

وكُونـي بالمكارِمِ ذَكّـريني ودلّـى دَلّ ماجـدة صَناعِ[1]

فأوقع الأمر موقع خبر كان .

وقال الراجز :

٦٥٢ = فإنما أنت أخ لا نَعْدِمُهْ

فأوقع الجملة التي هي « لا نعدمه » ، ومعناها الدّعاء موقع الصّفة لأخ حملاً على المعنى ، كأنه قال : إنما أنت أخ ندعو له بأن لا يعدم .

---

(١) نسب البيتان إلى بعض بني نهشل كما في الخزانة ، وقائلهما جاهليّ وكذلك نسبهما الأمير في حاشيته على المغنى ٢ / ١٤٧ . والبيت الثاني من شواهد المغنى ٢ / ٦٤٧ ، والخزانة ٤ / ٥٧ ، والهمع والدرر رقم ٣٦٧ .
وقال البغدادي في الخزانة .
« قال ابن عصفور في « كتاب الضرورة » : جعل ذكّريني في موضع مذكرةً ، وهو قبيح ، لأن فعل الأمر لا يقوم مقام الخبر في باب كان ، وإنما فعل ذلك ، لأن « كوني » أمر في اللفظ ومحصول الأمر منه لها إنما وقع على التذكير ، فلمّا كان في المعنى أمراً لها بتذكيره استعمل فيه لفظ الأمر . انتهى .
وقال السُّكّري : المعنى : وصيري مذكّرة لي بالمكارم . وتقديره في العربيّة رديءٌ ، لو قلت : كن بغلام بشّرني لم يَجُز .
وهو يريد يا أم فارعة ، فحذف ، وذلك شاذّ ، لأنه ليس بمنادى إنما المنادى الأم .
والصنّاع بفتح الصاد : الرقيقة الكف . والماجدة : الكريمة ، يقول : اضبطي دلالك بمنفعة وصنعة ، ولا تكوني خرقاء لا تنفع أهلها . انتهى .

وليس يسوغ لمعترض علينا أن يزعم أن هذا شيء خصّ به الشّعر فإن ذلك قد جاء في القرآن والكلام الفصيح .

فمن ذلك قول الله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كان في الضّلالة فَلْيُمدِدْ له الرَّحمنُ مَدًّا ﴾[١] .

وأجاز النّحويّون بلا خلاف بينهم : زيدُ اضربه وعمرُو لا تشتمه ، وزيدٌ كَمْ مرَّةً رأيته ، وعبدالله كم أكرمته، وزيد جزاه الله عني خيراً .

وقد جاء عن العرب عطف الفعل الماضي على المستقبل ، والمستقبل على الماضي واسم الفاعل على الفعل المضارع ، والفعل المضارع على اسم الفاعل . وكذلك الفعل الماضي على اسم الفاعل كقوله تعالى : ﴿ إنّ المُصَّدِّقين والمُصَّدِّقات وأقرضوا الله قَرْضاً حَسناً ﴾[٢] .

وقال امرؤ القيس :

٦٥٣ = * ألاَ انْعِم صباحاً أيُّها الرّبْع وانْطِقِ[٣] *

فعطف الأمر على الدّعاء ، وهذا كثير .

---

(١) مريم / ٧٥

(٢) الحديد / ١٨ .

(٣) مطلع قصيدة يصف فيها ذهابه إلى الصيد . تمامه :

* وحدِّثْ حديثَ الرّكب إن شئت واصدُقِ *

وروايته في الديوان / ١٣٣ : « ألاعم صباحاً » .

وقد قال سيبويه في «باب ما/فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن [٣ / ٣٧ يكون[1] صفة» :واعلم أنه لا يجوز :مَنْ عبدُ اللهِ وهذا زيد الرّجلَيْن الصّالحَيْن رَفعت أو نَصَبت ، لأنّك لا تَبْني إلاّ على ما أُثبتَّهُ وَعَلِمْتَه . ولا يجوز أن تَخْلط مَنْ تَعْلم ومَن لا تَعْلم ، فتجعلهما بمنزلة واحدةٍ وإنما الصّفة عِلْمٌ فيمَن قد عَلِمْتَهُ .

فأبطل جواز هذه المسألة من جهة جمع الصّفتين ، ولم يُبْطِلْها من أجل عطف الخبر على الاستفهام .

ووافقه جميع النّحويين على هذه المسألة، وإنما كان ذلك ،لأن الجُمَل لا يراعى فيها التّشاكل في المعاني ولا في الإعراب .

وقد استعمل بديع الزّمان عطف الدّعاء على الخبر في بعض مقاماته وهو قوله : « ظفرنا بصيد وحيّاك الله أبا زيد » وما نعلم أحداً أنكر ذلك عليه .

وإذا كان التّشاكل لا يُراعى في أكثر المفردات كان أجدر ألاّ يراعى في الجمل ، ألا ترى أن العرب تعطف المُعْرب على المبنيّ ، والمبنيّ على المُعْرَب ، وما يظهر فيه الإعراب على ما لا يَظْهر .

وفي هذا الموضع شيء يجب أن يوقف عليه ، وذلك أن قول النّحويين بأن الواو تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظاً ومعنًى كلامٌ خرج

(١) في ط فقط : « يكون فيه صفة » بزيادة كلمة : « فيه » .

مَخْرج العُموم ، وهو في الحقيقة خصوصٌ ، وإنّما تعطف الواو الاسم على الاسم في نوع الفعل أو في جنسه لا في كميّته ، ولا كيفيّته ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت زيداً وعمراً ، وقد يجوز أن تضرب زيداً ضربةً واحدة ، وعمراً ضربتين وثلاثاً فتختلف الكميّتان .

وكذلك يجوز أن تضرب زيداً جالساً وعمراً قائماً فتختلف الكيفيتان .

ويبيّن ذلك قول العرب : إياك والأسدَ ، فيعطفون الأسد على ضمير المخاطب ، والفعل النّاصب لهما مختلِفُ المعنى ، لأن المخاطب مخوّفٌ ، والأسد مُخَوَّف منه ، فجاز العطف ، وإن اختلف نَوْعا التّخويف ، لأن جنس التخويف قد انتظمهما .

ونحوٌ منه قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمرَكُم وشُركَاءكُم ﴾[1]، لأن الإجماع على الأمر هو العَزْم عليه ، والجمع الذي يراد به ضَمّ الأشياء المتفرّقة وإن اختلف نوعاهما ، فإن لهما جنساً يجتمعان فيه ، ألا ترى أنهما جميعاً يرجعان إلى معنى الصّيرورة والانجذاب ، ألا ترى أن من عزم على الشّيء فقد انجذب إليه وصار ، كما أن الأشياء المتفرقة إذا جمعت انجذب بعضها إلى / بعض ، وصار كُلّ واحدٍ منها إلى الآخر . وكذلك قول الشاعر : [٣ / ٢٣٨]

٦٥٤ = يا ليت زَوْجَكَ قد غدا	متقلِّدًا سيفاً ورُمْحا[2]

(١) يونس / ٧١ .

(٢) قائله : عبد الله بن الزّبعري . انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١ / ١٢١ ،

ومعناه : وحاملاً رمْحاً لأن التقلّد نوع من الحَمْل .

ولأجل هذا الذي ذكرناه من حُكْم العطف بالواو قلنا في قوله تعالى : ﴿ وامْسَحُوا برؤوسِكم وأرجُلِكم إلى الكَعْبَيْنِ ﴾[1] في قراءة من خفض « الأرجل » : إنّ الأرجل تغسل ، والرؤوس تُمْسح .

ولم يوجب عطفها على الرّؤوس أن تكون ممسوحة كمسح الرؤوس ، لأن العرب تستعمل المسح على معنيين : أحدهما النّضْح ، والآخر الغَسْل ، حتى روى أبو زيد تمسّحت للصلاة أي توضّأت .

وقال الرّاجز :

٦٥٥ = أَشْلَيْتُ عَنْزِي ومَسَحْتُ قَعْبِي[2]

---

٤٧٣ ، والحجّة في القراءات السبع لابن خالويه / ٦٧ برواية : * ورأيت زوجك في الوغى *
وانظر اللسان : « مسح » .

(١) المائدة / ٦ . وهي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وحمزة وآخرين . انظر معجم القراءات رقم ١٧٨٨ .

(٢) ورد هذا الرجز في اللسان على النحو الآتي :

أشليت عنزي ومسحت قعبي ثـم تهيأت لِشرْبٍ قأبِ

واستشهد به على أنّ الإشلاء هو الدّعاء ، يقال : أشليت الناقة : إذا دعوتها باسمها لتحلبها . انظر اللسان : « شلا » ، و« قأب » .

والقعب ـ كما في اللسان : « قعب » هو : القدح

وفي اللسان : « قأب » : قأب الطعام : أكله ، وقأب الماء : شربه ، وقئبت من الشراب أقأبُ قأباً : إذا شربت منه .

أراد أنه غسله ليحلب فيه .

فلما كان المسح نوعين أوْجَبْنا لكُلّ عضو ما يليق به ، إذ كانت واو العطف ـ كما قلنا ـ إنما توجب الاشتراك في نوع الفعل وجنسه لا في كميّته ولا في كيفيته ، فالنّضح والمسح جمعهما جِنْسُ الطّهارة كما جمع تقلّد السّيف وحمل الرمح جنسُ التّأهّب للحرب والتسلح .

وهكذا قولنا : بسم الله الرحمن الرحيم وصلّى الله على سيدنا محمد ، وإن كان الإخبار والدّعاء قد اختلفا فإنهما قد اتفقا في معنى التّقدمة والاستفتاح ، أو في معنى التّبرك والاستنجاح .

فإن قال قائل : قد أنكر النحويون أن يقال : ليت زيداً قائم وعمروٌ بالرفع عطفاً على موضع ليت ، وما عملت فيه ، وهل ذلك إلاّ من أجل اختلاف الجملتين بأنِ إحداهما تصير خبراً والثانية تمنّياً .

فالجواب : أن هذا الذي توهمته لا يصحّ من وجهين :

أحدهما : أن إنكار النحوّيين العطف على موضع ليت ليس من أجل ما ظننته ، وإنّما منعوه ، لأن ليت قد أبطلت الابتداء فلم تَبْق له لفظاً ولا تقديراً .

ولو كان لليت ومعمولها موضعُ وعطف « عمرو » عليه لم يكن عطفُ خبر على / تمنٍّ كما توهّمته ، وإنما يكون عَطْفَ خبرٍ على [٢٣٩ / ١

خبَرٍ ، لأن التّمني إنما كان لعامل اللفظ دون الموضع ، لو كان هناك موضع .

والوجه الثاني : أن قولنا : « ليت زيداً قائم وعمرو » لا يُعَدُّ جملتين ، وإنما يعدّ جملة واحدة ، لأن الخبر الذي كان يُتِمّ الجملة الثانية سقط استغناءً بخبر الاسم الأول .

ولو قلت : ليت زيداً قائم ، وليت عمراً قائمٌ [لكانتا] [1] جملتين . وهذا كقوله : قام زيد وقام عمرو ، فيكون الكلام جملتين ، فإذا قلت : قام زيد وعمرو صار جملةً واحدةً .

ويدلّ على ذلك أن النّحويين يجيزون : مررت برجلٍ قائمٍ زيدٌ وأبوه ، ولا يُجيزون : مررت برجل قائمٍ زيدٌ وقائمٍ أبوه ، لأن الكلام الأول جملة واحدة ، فاكتفى فيها بضمير واحد يعود إلى الموصوف ، والثّانية تجري مَجْرى جُملتين فلا بد في كُلّ واحدة منهما من ضمير .

وكذلك يجيزون : زيدٌ قام عمرو وأبوه ، ولا يجيزون : قام عمرو وقام أبوه لِتعرّي الجملة الواحدة من ضمير يعود إلى المبتدأ .

(١) سقطت كلمة : « لكانتا » من ط . تحريف .

وفي المسائل للبطليوسي أيضاً :

سألت عن قول الله تعالى : ﴿ شهد الله أَنّه لا إلـه إلاّ هو والملئكةُ وأولو العِلْم قائماً بِالْقِسْط لا إلهَ إلاّ هو العزيز الحكيمُ ﴾[1] وقلت : بأيّ شيء انتصب « قائماً » ؟ وما العامل فيه ؟ وأين خبر لا التّبرئة من هذه الآية ؟

وذكرن أنّ بعض المنتحلين لصناعة النحو أنكر قولنا : إن قائماً ههنا منصوب على الحال ، وزعم أنه كفر من قائله ، وإنما قال ذلك فيما يرى ، لأن الحال فيما ذكر النّحويون منتقلة وفضلة في الكلام والقيام بالقِسط صفة لِلّه تعالى لم يزل موصوفاً بها ولا يزال ، ولا يَصِح فيها الانتقال .

ونحن نربأ بأنفسنا أن نكون مِمّن يجهل ما يوصف به الله تعالى فنصفه بما لا يجوز ، أو يغيب عنا هذا المقدار من علم اللّسان ؟

وإنما أتى هذا المعترض من قلة بصره بهذه الصّناعة ، وسوء فهمه لباب الحال ، وقد أجبتك عن ذلك بما فيه كفاية وإقناع ، وبالله أستعين وعليه أتوكل .

(١) آل عمران / ١٨

أمّا خبر التبرئة[1] في هذه الآية فمحذوف تقديره عند البصريين : لا إله / في الوجود إلاّ هو ، أو لا إله موجودٌ إلاّ هو ، ونحو ذلك من التّقدير . [٣ / ٠

وخبر التبرئة قد يحذف إذا كان في الكلام دليل عليه كقولهم : لا بأس ، يريدون : لا بأس عليك ، وكقول عبد يغوث الحارثي :

٦٥٦ =فيا رَاكِباً إمّا عَرَضْت فبَلِّغَنْ
نَدا مايَ مِنْ نَجْـران ألاّ تَلاقِيا[2]

أراد أنه لا تَلاقِيَ لنا .

وقوله : هو بدل من موضع « لا » وما عَمِلَتْ فيه ، لأن لا التبرئة وما تعمل فيه في موضع رَفْعٍ على الابتداء ، وهي في ذلك بمنزلة إنّ وما تعمل فيه .

فإن قيل : فما الذي يمنع من أن يكون « هو » الموجود في الآية خبر التبرئة ، ولا يحتاج إلى تكلّف هذا الإضمار ؟

---

(١) أي لا التبرئة

(٢) من شواهد : سيبويه ١ / ٣١٢ ، والمقتضب ٤ / ٢٠٤ ، والخصائص ٢ / ٤٤٩ ،وابن يعيش ١ / ١٢٧ ، ١٢٨ ، والأشموني ٣ / ١٤٠ ،والمفضليات والخزانة ١ / ٣١٣ ، وشذور الذهب / ١٠٢ ، والعيني ٣ / ٤٢ ، ٤ / ٢٠٦ ، .

فالجواب : أن ذلك خطأ من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ « لا » هذه لا تعمل إلاّ في النّكرات ، فإن جعلت « هو » خبرها أعملتها في المعرفة ، وذلك لا يجوز .

والثاني : أن ما بعد إلاّ موجب « ولا » لا تعمل في الموجب ، إنما تعمل في المنفيّ .

والثالث : أنك إن جعلت « هو » خبر التّبرئة كنت قد جعلت الاسم نكرةً والخبر معرفةً . وهذا عكس ما توجبه صناعةُ النّحو ، لأن الحُكْم في العربية إذا اجتمعت معرفةٌ ونكرةٌ أن تكون المعرفة هي الاسم والنكرة الخبرَ ، فلذلك جعل النّحويون الخبر في نحو هذا محذوفاً .

وأمّا قوله : « قائماً » بالقسط ، فإنه لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه :

(١) إمّا أن يكون منصوباً على المدح والتعظيم .
(٢) وإمّا أن يكون منصوباً على الحال .
(٣) وإما أن يكون منصوباً على النّعت لـ « إله » المنصوب بالتّبرئة .

فأما نصبه على المدحْ والتّعظيم فواضحٌ ، يغني وضوحه عن القول فيه .

وأمّا نصبه على الصّفة لـ « إلـه » فإنّ ذلك خطـأ ، لأن المـراد بالنفي ههنا العموم والاستغراق ، فإذا جعلت « قائماً » بالقسط إلاّ هو ، فرجع النّفي خصوصاً ، وزال ما فيه من العموم ، وجاز / أن يكون ثَمّ إله آخر غير قائم بالقسط ، كما أنك إذا قلت : لا رَجُلَ ظريفاً في الدّار [٣ / ١ إلاّ زيدٌ قائماً نفيت الرّجال الظُّرفاء خاصة ، وجاز أن يكون هناك رجلٌ آخر غير ظريف ، وهذا كفر صريح ـ نعوذ بالله منه .

وأمّا نصبه على الحال ، فإنه لا يخلو من أحد أربعة أوجه :

إمّا أن يكون حالاً من اسم الله تعالى .

وإمّا أن يكون حالاً من المضمر .

وإمّا أن يكون حالاً من المنصوب بأن .

وإما أن يكون حالاً من المضمر الذي في خبر التّبرئة المقدّر .

فإن جعلته حالاً من اسم الله تعالى ، فالعامـل فيه « شهـد » ، تقديره : شهد اللهُ في حال قيامه بالقسط أنه لا إله إلا هو ، وشهـدت الملائكة وأولو العلم ، وليس هذا قبيحاً من أجل أنك ذكرت أسمـاء كثيرة ، وجئت بالحال من بعضها دون بعض .

قال ابن جنّي : ألا ترى أنك لو قلت : جاء زيدٌ راكباً ، وعمرو وخالد ، فجعلت الحال من بعضهم لجاز باتّفاق .

وإذا جعلت قائماً حالاً من « هو » فالعامل في الحال معنى النّفي ، لأن الأحوال تعمل فيها المعاني كما تعمل في الظروف ، فيكون التّقدير : شهد الله أنّ الرُّبوبية ليست إلاّ له في حال قيامه بالقسط ، فهذان الوجهان صحيحان .

فأما كونه حالاً من الضّمير المنصوب بأنّ أو من الضّمير الذي في خبر التبرئة المحذوف فكلاهما خطأ لا يجوز .

أمّا امتناعه من أن يكون حالاً من الضّمير المنصوب بأنّ فلعلّتين .

إحداهما : أنّ أَنّ المفتوحة تقدّر هي وما عملت فيه بتقدير المصدر وما بعدها من اسمها وخبرها صلةً لها ، فإن جعلت « قائماً » حالاً من اسمها كان داخلاً في الصّلة ، فتكون قد فرّقت بين الصّلة والموصول بما ليس من الصّلة ، وذلك مستحيلٌ .

والعلّة الثانية : أنك إن جعلته حالاً من اسم أنّ لزمك أَن تُعْمِل أنّ في / الحال ، وأنّ لا تعمل في الأحوال شيئاً ولا في الظروف . [٢٤٢ /

فإن قلت : فقد قال النّابغة الذّبياني :

٦٥٧ = * كأنه خارجاً من جَنْب صَفْحَتِهِ[1] *

فنصب على الحال من اسم كأنّ وجعل العامل فيها ما في معنى التشبيه ، فهلاّ أجزت مثل ذلك في أنّ؟

فالجواب : أن ذلك إنما يجوز عند البصريّين في « كأنّ » و« ليت » و« لعل » خاصّةً ، لأن هذه الأحرف الثّلاثة أبطلت معنى الابتداء مِمّا تدخل عليه ، وأحدثت في الكلام معنى التّمنّي والتّرجّي والتّشبيه فأشبهت الأفعال .

فإن قيل : فأنّ المفتوحة تدخل على الجُمَل فتصرفُها إلى تأويل المصدر ، ألا ترى أنك تقول : بلغني قيامُك ، فهلاّ أعملت في الحال ما فيها من تأويل المصدر .

---

(١) من قصيدة يمدح فيها النعمان ، ويعتذر إليه عمّا رماه به المنخل اليشكري ، وأبناء قريع ، ويبرىء نفسه من وشايتهم . وتمامه :

* سفّودُ شَرْبٍ نسوهُ عند مُفْتأدِ *

انظر ديوان النابغة / ٨٠ .

وفي هامش الديوان : « كأنه » أي المدرى ، « خارجاً » من جنب صفحة الكلب . والسّفود : الحديدة وهي تشبه العود يشوى فيها اللحم . ومفتأد : محلّ شيّ اللحم اشتق من اسم الفؤاد ، لأنهم يبتدئون بشىّ الكبد والقلب وما معهما » .

من شواهد : الخصائص ٢ / ٢٧٥ ، وابن الشجريّ ١ / ١٥٦ ، ٢ / ٢٧٧ والخزانة ١ / ٥٢١ ، انظر شرح الشاهد في الخزانة .

فالجواب : أن ذلك خطأ ، لأن المصدر الذي تقدّر به أنّ المفتوحة إنما يَنْسبك منها ومن صِلَتها التي هي اسمها وخبرها ، فإذا جعلت « قائماً » حالاً من اسمها كان داخلاً في صلتها ، فيلزمك من ذلك أن ـ يعمل الاسم في نفسه ، وذلك محال ، فلهذا الذي ذكرناه استحال أن ينتصب « قائماً » على الحال من اسم أنّ .

وأمّا امتناعه من أن يكون حالاً من الضّمير المقدر في خبر التّبرئة المحذوف فمن أجل أن المراد بالنّفي العموم والاستغراق على ماقدّمناه، فإذا جعلته حالاً من المضمر الذي في الخبر المحذوف صار التّقدير : لا إله موجود في حال قيامه بالقسط إلاّ هُوَ ، فيصير النّفي واقعاً على الآلهة القائمين بالقسط دون غيرهم ، ويوهم هذا الكلام أن ثَمَّ إلهاً غير قائم بالقسط ، كما أنك إذا قلت : لا رجل موجودٌ سخيًّا إلاّ زيد ، فإنما نفيت الرّجال الأسخياء خاصّةً دون غيرهم ، وهذا كفرٌ .

فَصَحّ بجميع ما قدّمناه أن « قائماً » لا يصحّ أن يكون حالاً من اسم الله تعالى أو مِنْ « هو » .

فإن قال قائل : فكيف جاز لكم أن تجعلوه حالاً من اسم الله تعالى أو من ضميره والحال منتقلةٌ وفَضْلَةٌ في الكلام ؟

وهذه الصّفة لم يزل اللهُ تعالى / موصوفاً بها ولا يزال . [٢٤٣ /]

فالجواب : أنه ليس كلّ حال منتقلةً ولا فضلةً في الكلام كما

زعم هذا الزّاعم ، بل من الأحوال ما لا يصحّ انتقاله ، ولا يجوز أن يكون فضلةً ، ألا ترى أن النّحويين قد أطلقوا الحال على أشياء من القرآن وغيره لا يصحّ فيها الانتقال كقوله تعالى : ﴿ هُوَ الحقُّ مُصَدِّقاً ﴾(١) ، ﴿ وأنّ هذا صِراطي مُسْتقِيماً ﴾(٢)

والحقُّ لا يفارقه التّصديق ، وصراط الله تعالى لا تفارقه الاستقامة .

وقالوا في قوله تعالى : ﴿ نَعْبُدُ إلَهَك وإلهَ آبائِكَ إبراهيم وإسمعيل وإسحق إلهاً واحداً ﴾(٣) بأنه منصوب على الحال من الله .

وقالوا في قوله : ﴿ آلَمّ اللهُ لا إله إلاّ هو الحَيّ القيّوم .نَزّل عليك الكِتاب بالحقّ ﴾(٤) إنها جملة في موضع الحال من الله ، كأنه قال : الله الحيّ القيوم نَزّل عليك الكتاب مُتَوحِّداً بالرّبوبية . وأجازوا أيضاً أن يكون في موضع الحال من الضّمير في « نَزّل »

وكذلك قول العرب : ضَرْبِي زيداً قائماً ، وأكثر شُرْبي السّويق ملتوتاً ، ودعوت الله سميعاً ، ونحو ذلك إن تَتَبَّعناه .

فإن قال قائل : فكيف صحّ أن تُسَمّي هذه الأشياء حالاً ، وهي غير منتقلة ، والكلام محتاجٌ إليها .

---

(١) فاطر / ٣١ .
(٢) الأنعام / ١٥٣ .
(٣) البقرة / ١٣٣ .
(٤) آل عمران / ١ ـ ٣ .

فالجواب عن ذلك من وجوه كلّها مُقْنع :

أحدها : أن الحال شبيهةٌ بالصّفة ، والصّفة ضربان : ضَرْبٌ يحتاج إليه الموصوف ، ولا بُدّ له منه ، وذلك إذا التبس بغيره .

وضَرْبٌ لا يحتاج إليه ، وإنما يذكر للمدح أو الذّم أو التّرحم ، فوجب أن تكون الحال كذلك .

ومنها : أنّ الشّيء إذا وجد فيه بعض خواصّ نوعه ، ولم يوجد فيه بعضُها لم يُخرِجه عن نوعه نُقْصانُ ما نقص منه ، ألا ترى أن الاسم له خواصّ تخُصُّه مثل التّنوين ، ودخول الألف واللاّم عليه ، والنّعت والتّصغير ، والنّداء ، ولم يلزم أن توجد هذه الخواصّ كُلّها في جميع الأسماء ، ولكن حَيْثُما وُجِدت كلُّها أو بعضُها حكم له بأنه اسم .

وكذلك الأحوال في هذه المواضع فيها أثر خواصّ الحال ، وشروطها موجودة فيها فلا يُخْرِجها عن حكم الحال نُقصان ما نقص منها ، كما لا يخرج (مَنْ) / و (ما) ونحوهُما عن حُكْم الأسماء نقصان ما نقصها من خواصّ الأسماء .

[٢ / ٢٤٤]

ومنها : أنّ النّحويين لم يريدوا بقولهم : إن الحال فضلةٌ في الكلام أن الحال يُسْتغنى عنها في كُلّ موضع على ما يتوهّم مَنْ لا دُرْبة له بهذه الصّناعة ، وإنّما معنى ذلك أنها تأتي على وجهين :

إمّا أن يكون اعتمادُ الكلام على سواها ، والفائدة منعقدةٌ بغيرها.

وإمّا أن تقترن بكلام تقع الفائدة بهما معاً ، ولا تقع الفائدة بها مجرّدة ، وإنما كان ذلك ، لأنها لا ترفع ولا يُسْنَد إليها حَدَثٌ .

واعتماد كلّ جملة مفيدة إنما هو على الاسم المرفوع الذي أسند إليه الحدث أو ما هو في تأويل المرفوع . ولا تنعقد فائدةٌ بشيء من المنصوبات والمجرورات حتى يكون معها مرفوع أو ما هو في تأويل المرفوع كقولنا : ما جاءني من أحَدٍ ، وإنّ زيداً قائم ، فتأمّل هذا الموضع ، فإنه يكشف عنك الحيرة في أمر الحال ، وفيه لطفٌ وغُموض .

وأمّا القيام الذي وصف الله تعالى به نفسه في هذه الآية فليس يراد به المثول والانتصاب ، لأن هذا من صفة الأجسام ـ تعالى الله عن ذلك ـ وإنما المراد بالقيام ههنا القيام بالأمور ، والمحافظة عليها ، يقال : فلان يقوم بأمر فلان أي يعنى به ، ويهتم بشأنه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ الرِّجال قَوَّامون على النِّساء ﴾[1] أي متكلّفون بأمورهن ومعتنون بشئونهنّ .

ومنه قول الأعشى :

٦٥٨ = يقوم على الوَغْد في قَوْمِه
فيغفو إذا شاء أو يَنْتَقِمْ[2]

---

(١) النساء / ٣٤ .

(٢) انظر ديوان الأعشى / ١٩٨ ، وروايته : « الوغم » بالميم مكان : « الوغد » بالدال . من قصيدة مطلعها . =

وفي المسائل أيضاً :

سألت ـ وفّقك الله ـ عن قولنا في الدّعاء : يا حليماً لا يَعْجَل ، ويا جواداً لا يبخل ، ويا عالماً لا يَجْهل ، ونحو ذلك من صفات الله تعالى .

وقلت : كيف يصحّ أن يقال في مثل هذا منادًى منكور ، والقصد به إلى الله تعالى ؟

وإن كان معرفةً فكيف انتصب وخرج مخرج التّنكير ؟

وهذا سؤال مَن لم يتمهّر في معرفة اللّسان العربيّ ، واعتراض من لم يتصوّر غرض هذه الصناعة تصوّراً صحيحاً ، وأنا أعلمك : لِمَ ذلك ؟ وأشرح /لك ما التمسته شرحاً يسرو[1] عنك ثوب الحيرة ، ويزيل عنك عارض هذه الشّبهة . إن شاء الله تعالى . [٣ / ٢٤٥

فأقول ـ وبالله التوفيق ـ إنّ الوجه في هذا وما أشبهه من صفات الله تعالى أن يقال فيه : إنه منادى مخصّص . وهذه عبارة غير معتادة عند النّحويين ، وإنما جرت عادتهم في نحو هذا أن يسموه المنادى المشبّه بالمضاف ، والمنادى الممطول أي المطوّل من قولك : مطلت الحديدة : إذا مددتها . ومنه اشتق المَطْل في الوعد .

= أتهجُرُ غانية أم تُلمّ	أم الحبل واه بها منجذِمْ

والوغْم ـ كما في القاموس ـ الثقيل الأحمق .

(١) يسرو : يكشف . انظر مادة : «السّرو» في القاموس

ومعنى قولك : إنه منادى مخصّص أن « حليماً » وجواداً ، وعالماً ، ونحوها صفات يوصف بها الباري جلّ جلالُه ، ويوصف بها المخلوقون ، وهي وإن اتفقت ألفاظها متباينة في المعاني ، كما أنا إذا قلنا في الباري تعالى : إنه سميع بصير ، وقلنا في زيد : إنه سميع بصير فالمعنى مختلف ، وإن اتفقت العبارة ، لأن زيداً سميع بأذن ، بصير بحدَقة ، لأنه ذو جوارح وأبعاض مجتمعة ، والله تعالى منزّه عن مثل هذه الصفّات جَلّ عما يصفُه به الجاهلون ، وتقدّس عما تقول به المبطلون .

وإنما نريد بقولنا فيه : إنه سميع ، وإنّه بصير : أنه لا يغيب عنه شيء من خلقه ، وأنه مشاهِدٌ لجميع حركاتهم وأعمالهم لا يخفى عنه مثقال ذرة ، ولا يغيب عنه ما تُجنِّه الصُدور ، ويختلج به الضّمبر ، ولذلك إذا قلنا : إن زيداً حيٌّ فإنما نريد بذلك أنّ له نفسًا حسّاسةً مقترنة بجسم .

وإذا قلنا في الباري تعالى : إنه حيّ فإنما نريد بذلك أنه مُدْرِكٌ للأشياء ، ويجوز أن يراد بذلك أنه موجود لم يزل ولا يزال . والعرب تسمّى الوجودَ حياةً والعدمَ موتاً ، فيقولون للشمس ما دامت موجودة حيَّة ، فإذا غربت سمّوها ميّتة .

قال ذو الرّمة :

٦٥٩ = فلمّا رأيْنَ اللّيل والشّمسُ حيَّةٌ
حياةَ الّذي يَقْضِي حُشاشةَ نَازِعِ[1]

شبه الشمس عند غروبها بالحيّ الذي يجود بنفسه .

وقال آخر يصف النّار :

٦٦٠ = وزهراءَ[2] إن كَفَّنْتُها فهو عَيْشُها
وإن لم أُكَفِّنْها فموتٌ مُعَجَّلُ /　[٣ / ٢٤٦]

فجعل وجود النار حياةً ، وعدمَها موتاً.

ولم نُرِد بإنشاد هذين البيتين تمثيل حياة الباري تعالى بالحياة المذكورة فيهما ، لأنّ ما ذكره الشّاعران من ذلك مجازٌ واستعارة .

وحياة الباري تعالى وجميع صفاته حقائق لا تُشَبّه بشيء من صفات المحدَثات ، ولا تكيّف ، وإنما تؤخذ توقيفاً وتسليماً لا قياساً .

---

(١) من قصيدة مطلعها :

خليليّ عوجا عوجةً ناقتيكما　　على طلَلٍ بينَ القلات وشارعِ

انظر ديوانه / ٤٥٢ .

وفي ط ونسخ الأشباه : « رأينا » مكان : « رَأَيْن » تحريف صوابه من الديوان .
وورد على هذه الرواية أيضاً في أساس البلاغة : « حشش » مفسراً البيت بقوله :
« وجئت وما بقي من الشمس إلاّ حشاشة نازعٍ » .

(٢) الزهراء : النار . يقال : زهر الزند : إذا أضاءت ناره ، وأحمر زاهر : شديد الحمرة .

وقد أجمع العارفون بحدود الكلام على أن الاشتراك في الأسماء لا يوجب المناسبة بين المسمّيات بها ، وإنما تشبه الأشياء باتفاقها في المعاني لا في الألفاظ ، وليس بين الباري تعالى وبين مخلوقاته اشتباه في معنًى من المعاني ، فإذا أرادوا أن يجعلوا هذه الصّفات مختصّةً به تعالى زادوا عليها ألفاظاً تُخَصِّصُها ، وتجعلها مقصورةً عليه ، فقالوا : يا حليماً لا يَعْجل ، ولا جواداً لا يَبْخل ، ويا عالِماً لا يجهل ، ونحو ذلك ، فصارت هذه الصفات خاصّة لا يصح أن يوصف بها غيره ، لأن كل حليم فلا بد له من طيش وهفوة ، وكلّ جواد فلا بد له من بُخْلٍ وعلّة ،وكُلّ عالم فلا بد له من جَهْل وحيرة، فأمّا الحِلْم المحض الذي لا يلحقه طيشٌ ،والجود المحض الذي ليس فيه بخلٌ ، والعلم المحض الذي لا يقترن به جهلٌ ، فإنها صفات الله تعالى خاصّة به ،لاحظّ فيها لغيره .

وهذه الزّيادة التي زيدت عليها في موضع نَصْبٍ على الصفة ، كأنه قيل : يا حليماً غير عجول ، ويا جواداً غير بخيل ، ويا عالماً غير جهول ، فالفائدة في هذه الألفاظ المزيدة على هذه الأسماء ما ذكرناه من التّخصيص .

فإن قال قائل : فقد علمت أنا إذا قلنا : يا حليمُ ويا جوادُ ويا عالمُ فقد فهم أنّ[1] هذه الصفات مخالفة لصفات البشر ، فإذا كان ذلك

(١) « أنّ » سقطت من ط : تحريف .

مفهوماً من أَنْفُسِ هذه الصّفات فما الفائدة في زيادة هذه الألفاظ عليها ؟

فالجواب أن الفائدة في ذلك أنا إذا قلنا : يا حليمُ ويا جوادُ ويا عالمُ فإنما يقع التّباين والخلاف بالمعاني لا بالألفاظ[1] .

وإذا انفصل الشيئان لفظاً ومعنًى كان أبلغ في التّباين من أن ينفصلا معنًى لا لفظاً .

ويدلّك على أن الغرض في ذلك ما ذكرته قول عطاء الخراسانيّ في : « بسم الله الرحمن الرحيم » : كان الباري تعالى يوصف بالرّحمن، فلمّا تسمى به المخلوقون زيد عليه الرّحيم فهذا / نصٌّ جَلِيٌّ على أنهم [٢٤٧ / قصدوا تخصيصه تعالى بلفظ لا يوصفُ به سواه ، ولذلك قال المفسّرون في « الله » : إنه اسم ممنوع[2] ، فلأجل هذا قلنا : إن مثل هذا ينبغي أن يقال فيه منادًى مُخصّصٌ .

وإنّما وجب أن ينتصب هذا النّوع من المناديات وإن كان غير منكورٍ ، لأن اللّفظ الأول لما كان محتاجاً إلى اللفظ الثاني ، لأنه الذي يتمّ معناه ويخصّصه أشبه المنادى المضاف الذي لا يتمّ إلا بالمضاف إليه فانتصب كانتصابه ، وصار بمنزلة قولك : يا خيراً من زيد ، ويا ضارباً رجلاً ، ولذلك سمّى النحويّون هذا النّوع المنادى المشبّه بالمضاف .

---

(١) في ط : « بألفاظ » مكان « بالألفاظ » .

(٢) المراد : التسمية به ممنوعة ، ففي تفسير الألوسي ١/٥٥ : « الله علم لذاته تعالى » لايطلق على غيره أصلاً » .

وأما قولي : إن هذا سؤالُ مَنْ لم يتمهّر في معرفة اللّسان العربّي ، واعتراضُ مَن لم يتصور هذه الصّناعة تصوّراً صحيحاً ، فإنما قلت ذلك : لأن هذا السؤال يَدُلّ على أن صاحبه يعتقد أنّ كُلَ منادى معرفةً غير مضاف مرفوعٌ رَفْعَ بناء في كلام العرب ، وليس كذلك ، لأنّ المنادى في كلام العرب ينقسم إلى أربعة أقسام :

منادى منكور ، نحوُ : يا رجلاً ، ومنادى مضاف ، نحو : يا عبدالله ، ومنادى مفرد ، وهو نوعان :

أحدهما : ما كان معرفة قبل النّداء نحو : يا زيدُ .

والثاني : ما كان قبل النّداء نكرةً ، وتَعَرَّف في النّداء بإقبال المنادى عليه واختصاصه إياه بالنداء دون غيره نحو : يا رَجُلُ .

والقسم الرّابع : هو المنادى المشبّه بالمضاف ، وهو الذي لا يستقلّ بنفسه ، ويفتقر إلى ما يُتِمّه كقولك : يا خيراً من زيد ، ويا ضارباً رَجُلاً ، وكرجل سميته : ثلاثة وثلاثين ، فإنك تقول : يا ثلاثةً وثلاثين .

فإن قلت : كيف يكون قولنا : يا خيراً من زيد ، ويا ضارباً رَجُلاً معرفة وقد خرج بلفظ النكرة ؟

قلت : فإن تَعَرُّفَهُ يكون على وجهين :

أحدهما : أن تسمّى بذلك رجلاً فيصير قولك : يا خيراً من

زيد ، ويا ضارباً رجلاً بمنزلة قولك : يا زيدُ ويا عمرُو ونحوهُما من / ٢٤٨] الأسماء المختصة . /

والوجه الثاني : أن تقبل بندائك على رجل معيّن تخصُّه من جميع مَنْ بحضرتك ، فيصير قولك : يا خيراً من زيد ، ويا ضارباً رجلاً بمنزلة قولك : يا رجلُ لمن تُقْبِل عليه .

فهذا ما عندي في جواب ما سألت عنه،وبالله التوفيق والإعانة .

* * * *

[حوار حول : « فأتوا بسورة من مثله »]

سؤال العضد[1] وجواب الجاربُرْديّ[2]

ورد العضد على الجاربُرْديّ

وانتصار ولد الجاربردي لأبيه على العَضد

كتب العضُد مستفتياً علماء عصره :

يا أدلاّء الهُدى ، ومصابيح الدُّجا ، حيّاكم الله وبيّاكم ، وألهمنا الحقّ بتحقيقه وإيّاكم ، ها أنا من نوركم مقتبس ، وبضوء ناركم للهُدى مُلْتَمِس ، مُمْتَحَنٌ بالقُصور ، لا مُمْتَحِنٌ ذو غُرور ، يُنشِد بأطلق لسان ، وأرَقّ جَنان .

(١) العضد : هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار القاضي عضد الدين الأيجيّ الشافعيّ المشهور بالعضد .
ولد بعد السبعمائة . وصنف شرح مختصر ابن الحاجب والمواقف . ومات مسجوناً سنة ٧٥٦ بعد محنة مع صاحب كِرْمان . انظر البغية ٢ / ٧٦ . وانظر الدرر الكامنة ٢ / ٣٢٢ ، وطبقات الشافعية ٦ / ١٠٨ .

(٢) هو أحمد بن الحسن الجار بُرْدىّ الشيخ فخر الدين ، نزيل تبريز . شرح شافية ابن الحاجب ، وشرح الكشاف .ومات في رمضان سنة ٧٤٦ بتبريز . انظر البغية ١ / ٣٠٣ . وانظر طبقات الشافعية ٥ / ١٦٩ .

ألا قُلْ لِسُكّان وادي الحمى [١]　　　هنيئاً لكم في الجِنان الخلودُ
أفيضوا علينا من الماء فَيْضاً　　　فنحن عِطاشٌ وأنتُم وُرودُ

قد استْبْهَم قولُ صاحب (الكشاف) : أُفِيضت عليه سِجالُ الألطاف : (من مثله) [٢] ، متعلّق بسورةٍ ، صفة لها ، أي بسورة كائنةٍ مِنْ مثله ، والضّمير ، لما « نزَّلنا » ، أو ، « لعبدنا » .

ويجوز أن يتعلّق بقوله : فأتوا ، والضّمير للعبد » حيث جوّز في الوجه الأول : كون الضّمير لِما « نزّلنا » تصريحاً ، وحَظره في الوجه الثاني تَلْوِيحاً ، فليت شعري ما الفرق بين : « فأتوا بسورة كائنةٍ من مثل ما نزلنا ، و : فأتوا من مثل ما نزّلنا بسورة [٣] ؟

وهل ثَمّ حكمةٌ خفيّة ، أو نُكتة معنويّة ، أو هو تحكّم بحت ؟

بل هذا مستبعد من مثله .

فإن رأيتم كشف الريِّبة ، وإماطَة الشّبهة ، والإنعامَ بالجواب أُثْبِتُمْ أجزلَ الأجر والثّواب .

---

(١) في طبقات الشافعية ١٠ / ٤٧ : « لساكن وادي الحبيب » .
(٢) من قوله تعالى : « وإن كُنْتُم في ريْبٍ مما نزلنا على عبدنا فأْتُوا بسورةٍ من مثله » البقرة / ٢٣ .
(٣) انظر النص في تفسير الكشاف ١ / ٢٤١ . وبعده : « فإن قلت : وما مثله حتى يأتوا بسورة من ذلك المثل ؟ قلت : معناه ، فأتوا بسورة ممّا هو على صفته في البيان الغريب ، وعلوّ الطبقة في حسن النظم » الخ .

[إجابة الجاربردي على هذا الإشكال][1]

فكتب العلاّمة فخر الدين الجاربردي مجيباً :

وعقد[2] تمنّى الشعور معلقاً[3] بالاستعلام لِما وقع . بالدخيل مع الأصيل الأدخل[4] في الإبهام[5] ، أشْعَرَ بأنّ المتمنّى تحقق[6] ثبوت[7]

---

(١) هذا النص غامض لأنه رموز وإشارات . وبمقابلة النسخة المطبوعة بنسخ الأشباه المخطوطة لم أتبيّن معانيَ الكثير من هذا النص ، ولم أقف عند هذا الحد ، فالتمست مصادر أخرى لعلّها تنير الطريق ، ومن حسن الحظ عثرت على هذا النص في طبقات الشافعية للسبكي في ترجمة العضد ٥/ ١٦٩ ، وهي النسخة المطبوعة بغير تحقيق، ثم تتبعت هذا النص في النّسخة التي حققها زميلنا الدكتور محمود الطناحي ، فرأيته في حيرة من أمر هذا النّص حيث يقول في حاشية ١٠/ ٤٨ : « والكلام كله إغماض في إغماض »
وحيث إن الأمر كذلك ، فالاجتهاد في وضوح هذه الألفاظ ومعانيها قد لا يوصل إلى الصواب ، فقد يكون ما في النسخة غير المحققة من الأشباه المشار إليها برمز ط ، أو النسخة من طبقات الشافعية التي لم تحقق أصح من النسخ المحققة لهذا فإنني أكتفي بمقارنة النسخ بعضها ببعض مكتفياً بذكر الألفاظ التي اختلفت في النسخ

(٢) هكذا في ط والنسخ المخطوطة من الأشباه ، وفي طبقات الشافعية التي لم تحقق ٦/ ١٠٩ والتي حققت ١٠/ ٤٨ سقطت هذه الكلمة .

(٣) في طبقات الشافعية : « متعلّقاً »

(٤) سقطت من طبقات الشافعية غير المحققة .

(٥) في طبقات الشافعية : « الاستفهام » مكان : « الإبهام »

(٦) من طبقات الشافعية : « يحقق » بالياء .

(٧) في طبقات الشافعية غير المحققة «تبوب » مكان : ثبوت »

شيء مّا منها ، والانتفاء[١] رأساً ، ولا يستراب[٢] أن انتفاء الفائدة اللفظية والفائدة[٣] المعنوية يجعل التخصيص ساذجاً[٤] ، فإن رفع[٥] الإبهام[٦] بنصب البعض لكسر[٧] الباقي جَزْماً[٨] ، فما مغزى التحضيض[٩] على البيان ؟ / فاضرب عن الكشف صفحاً فجانبا[١٠] [٢٤٩ / الاستدراك كما في الاستكشاف ، وإن ريم[١١] ما يعنى[١٢] بالتحقيق فيه والأخص في الاستعمال قريع[١٣] إله[١٤] اله[١٥] ،لا زلة خبير كعثرة عثارها

(١) في طبقات الشافعية «أو الانتفاء» بـ« أو » لا بالواو .

(٢) في طبقات الشافعية : « ولا يشيران »

(٣) في طبقات الشافعية : « والعائدة » بالعين لا بالفاء

(٤) في طبقات الشافعية : « تَهكُّماً » مكان : «ساذجاً»

(٥) من طبقات الشافعية غير المحققة : «وقع » بالواو

(٦) في طبقات الشافعية : « الارتفاع »

(٧) في طبقات الشافعية غير المحققة « النكير » بالنون ، وفي طبقات الشافعية المحققة : « الكثير »

(٨) في طبقات الشافعية مكانه : « خبر ما وضحه بفتح جزء المعنى »

(٩) في طبقات الشافعية : « التخصيص » بصادين .

(١٠) في طبقات الشافعية غير المحققة : « محايياً » بياءين وفي الطبقات المحققة : « مجانباً »

(١١) في ط : « ريم » وفي النسخ المخطوطة من الأشباه . أردتم ، وفي طبقات السبكي غير المحققة « ريم » مثل « ط » وفي الطبقات المحققة : « وإن ردّ ثم»

(١٢) في طبقات الشافعية : « يغني » بالغين .

(١٣) في طبقات الشافعية : « فرفع »

(١٤) في طبقات الشافعية غير المحققة : « إنه » مكان : « اله » وفي المحقّقة : آله

(١٥) في طبقات الشافعية : « الاّ وله خبر نصره عيارها » مكان « إله ، لا زلة خبير كعثرة عثارها »

للأدخل[١]. بمنزلة[٢] في أنـزلنا أولاً بشهادة الدعدعة [٣] لعثوره [٤] عليها فنزلنا [٥] ثانياً ، والتبيين جليس [٦] التعيين ، فإنها من بنات خلعتُ عليهن الثياب ثم دفنتهن وحثوت عليهن التِّراب :

٦٦١ = فَبُحْ باسـم من تَهْـوى وذرْنـي من الكنـى
فلا خير في اللّـذات من دونهـا سِتْـرُ [٧]

* * * *

٦٦٢ = إنـي امـرؤ أسِـمُ القصائـد للْعِـدى
إن القصائـد شرّهـا أغفالُها [٨]

(١) في طبقات الشافعية : « إلاّ دخل » ، مكان : « للأدخل »
(٢) في طبقات الشافعية : « منزلة » بدون باء
(٣) في طبقات الشافعيّة : « الدعـوة » مكان : « الدعدعـة » تحـريف ، لأنها فسرّت فيما بعد على أنها الدعدعة لا الدعوة .
(٤) في طبقات الشافعية : « لعبوره »
(٥) في طبقات الشافعية : « في نزلنا »
(٦) في طبقات الشافعية : « جنس »
هذه هي الاختلافات في ضوء النسخ .
وقد ردّ العضد على هذه الرسالة بقوله فيما بعد : « إنه كلام تمجه الأسماع ، وتنفر عنه الطباع » ككلمات المبرسم غير منظوم ، وكهـذيان المحموم ليس له مفهوم » الخ
(٧) لأبي نواس ديوانه / ٢٨ ، وروايته : ودعني من الكنى » وهو من قصيدة مطلعها :
ألا فاسقنـي خمـراً ، وقـل لي هي الخمـرُ
ولا تسقنـي سرًّا إذا أمـكن الجهْرُ
(٨) هو لبشامة بن الغدير . انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٤٩ =

[تعليق العضد على هذا الجواب]

أقول ، وأعوذ بالله من الخطأ والخلل ، واستعفيه من العِثار والزّلل :

الكلام على هذا الجواب من جوه :

الأوّل : أنه كلام تمجُّهُ الأسماع ، وتنفر عنه الطِباع ، ككلمات المُبَرْسم[1] غير منظوم ، وكهذَيان المحموم ، ليس له مفهوم . كَمْ عُرِض على ذي طبع سليم ، وذهن مستقيم ، فلم يفهم معناه ، ولم يَعْلَم مؤدّاه ، وكفى دليلاً[2] بيني وبينك كُلّ من له حظٌّ من العربيّة ، وذكاءٌ[3] ما مع الممارسة لِشَطْر من الفنون الأدبيّة .

= قال المرزوقي في شرحه : « اسم القصائد أعلمها بما يصير كالسّمة عليها حتى لا تنسب إلى غيرها ، وحتى يعرف منها السبب الذي خرجت عليه ، فمن سمعها عرف قصتها ولهذا قال : * إن القصائد شرّها أغفالها * .
وفي النسخ المخطوطة من الأشباه : « سترها » بالتاء ، مكان : شرها .

(١) في القاموس : البِرْسام : عِلّة يهْذى فيها ، وبُرْسِمَ بالضم فهو مُبَرْسَم .
(٢) في طبقات الشافعية . ١/ ٤٩ : « وكيلاً » مكان : « دليلاً »
(٣) في طبقات الشافعية : ١٠/ ٤٩ « وذكاء ما ما ذم المهارسة » وفي الهامش علق المحقق بقوله : « هكذا في المطبوعة ، وفي ج ، ك : « ودكا مانع المهارسة » ولم نهتد إلى حقيقة المراد »
والنص في الأشباه مراده واضح وهو أن أدنى ذكاء مع المهارسة لشطر من الفنون الأدبيّة، يعني أن من له أقل حظ مع المهارسة لفرع من الفنون الأدبية يعلم أن =

الثاني : لمّا أجمل الاستفهام لشدة الإبهام ، فسّره بما لا يدل عليه بمطابقة ، ولا بتَضمُّن ولا بالتزام .

وحاصله : أن ثبوت أحد الأمرين ههنا محقّق ، وإنما التّردّد في التّعيين ، فحقيق بأن يسأل بالهمزة مع « أم » دون هل مع « أو » ، فإنه سؤال عن أصل الثبوت .

الثالث : أنّا لا نسلّم تحقق أحد الأمرين حقيقةً لجواز أن لا يكون لِحِكْمة خفيّة ، ولا نُكتة معنويّة ، بل الأمر بَيّنٍ في نفسه على السّائل ، أو لشبهة قد تخايلت للحاكم ، وتَضْمَحِلّ بالتأمل ، فلا يكون تَحكُّماً بَحْتاً .

ولئن سَلَّمْنا الحَصْرَ فَلِمَ لا يجوز أن يتجاهل السّائلُ تأدُّباً أو اعترافاً بالقصور ، وتجنُّباً عن التّيه والغُرور . ؟

الرابع : أن « أو » هذه هي الإضرابية ، أفهذا باعه[1] في الوجوه الإعرابية ؟ فأين أنت من قولهم : لا تأمر زيداً فيعصيكَ أم تحسبه غلامَك وأقلّ خُدّامك ؟ / أو لا تدري مَنْ أَمامك أبعد ؟ أذبت[2] [٣ / ٥٠

= ما كتبت كما وصفت لك . هذا وفي طبقات الشافعية مكان : « شطر » « لينظر »

(١) في طبقات الشافعية ١٠/ ٥٠ : « باعك » وهو أوضح ، لأنه بصدد مخاطبة الجار بردي .

(٢) في طبقات الشافعية ١٠/ ٥ : « آذيت نفسسك » وما في الأشباه أنسب

نفسك ليلاً ونهاراً في شُعَبٍ من العربيّة مُذْ نِيطت بك العمائم إلى أن اشتعل الرّأس شيباً ، يخفي عليك هذا الجَليّ الظّاهر ، الذي هو مسطورٌ في الجُمل لعبد القاهر !

الخامس : هب هذا خطأً صريحاً ، ألا يمكن أن تتمحّل[1] له مَحْملاً صحيحاً ؟

أليس المقصود هنا كالصّبح يتبلّج ، وكالنّار في حِنْدِسِ الظُّلَم على رأس العَلَم تُؤجّج ؟ فماذا كان[2] بعد ما يغنيك من الجواب ، ويُطبِّق مِفْصَلَ[3] الصّواب بما[4] لا يَعْنيك من التَّخطئة في السّؤال .

السادس : قد أوجب الشّرع ردّ التّحية والسّلام ، وندب إلى التلطُّف في الكلام ، فَمَن يؤفك[5] فقد اقترف الإثم ، واستحق الذّم ، وأساء الأدب ، وتجنّب الأمَم[6]، وأشعر بأنه ليس له من الخُلُق

---

(١) في طبقات الشافعية ١٠/ ٥١ : « أن تحمل » مكان : « أن تتمحّل » وفي هامش التحقيق ذكر أنه في « ج ، ك » «تتمحّل» وآتينا ما في المطبوعة » وتتمحّل في رأيي أوضح من اختيار المحقق : « أن تحمل » . وفي اللغة . تمحّل احتال فهو متمحّل . وفي ط فقط : «يتحمّل» تحريف .

(٢) في طبقات الشافعية ١٠/ ٥١ « فما كان لو اشتغلت بعدما يعنيك » بالعين

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : « وتطبيق بفضل » تحريف ، صوابه من طبقات الشافعية ١٠/ ٥١

(٤) في طبقات الشافعية : « عمّا » مكان : « وبما »

(٥) في طبقات الشافعية : « فمن زوى عنه » مكان : « فمن يؤفك»

(٦) الأمم ـ القصد

خَلاق[1]، ولم يرزق متابعة مَنْ بُعِث لتتميم مكارم الأخلاق.

السابع :أنه أعرض عن الجواب، وزعم أنه من بنات خلع عليهنّ الثياب .فإن كان حقًّا فلا رَيْبَ في أنّها تكون ميّتة أو بالية ، ومع هذا فمصداق[2] كلامه أن ينبش عنها، أو أن يأتي بمثلها، فَنَرى ما هيه؟

الثامن : أن السّؤال لم يُخَصّ به مخاطَبٌ دون مخاطب ، بل أُورد على وجه التّعميم والإجمال ، مَرْعيًّا فيه طريق التّعظيم، والإجلال ، مُوَجَّهاً إلى مَن وُجِّه إليه .

ويقال : مِصْداقٌ أنت من أدلاء الهدى،ومصابيح الدُّجا فأنّى رأى نفسه أهلاً للخطاب ، معيّناً للجواب ؟

وهلاّ دراه[3] عن نفسه ـ معرفةً بقَدْرِه ، وعِلْماً بِغَوْره ، ومحافظة على طَوْره ـ إلى من هو أجلّ منه قدراً ، وأنور بدراً ، في هذه البلدة من زعماء التّحرير ، وفحول النّحارير[4]، الذين لا يفوتهم سابق ، ولا يَشُقّ غبارهم لاحق .

وإن كان لا يرى[5] فوقه أحداً ، فإنه لَلْعَمهُ والعَمى ، والحماقةُ

(١) خلاق = نصيب .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « مصدق » بالميم صوابه من طبقات الشافعية ١٠/ ٥١

(٣) في طبقات الشافعيّة : « ردّه »

(٤) في طبقات الشافعيّة : وفحولة العلماء النحارير »

العُظمى ، وما لداءالنّوك[1] من دواء ، وليس لمرض الجهل[2] من شفاء .

التاسع : البليغ من عُدّت هفواتُه ، والجَوادُ من حصرت كَبواتُه . / وأمّا من لا يأمن مع الدّعدعة[2] سرعة[3] العِثار ، ويحتاج إلى من يقود عصاهُ، في ضَوْء النّهار ، فإذا سابق في المضار العُتُق[4] الجِياد ، وناضل عند الرّهان ذوي الأيدي الشّداد ، فقد جعل نفسه سُخْرةً للسّاخرين ، وضُحْكَةً للضّاحكين ، ودريَّة[5] للطّاعنين ، وغرضاً لسهام الراشقين . [٣ / ٢٥١]

العاشر : أظنّك قد غرك رَهْطٌ احتفُّوا من حوْلِك ، وألقوا السّمع إلى قولك ، يصدّقونك في كل هذَر ، ويصوّبونك في كل ما تأتي وتَذَر ، ولم تُمْن[6] بقراع الأبطال اللّهاميم ، ولم تُدْفع إلى جدل مجادل مماحك[7]، يَعْرُكك عَرْكَ الأديم ، فَظَنَنْتَ بنفسك الظُّنون ، ورسخ في دماغك هذا الفنّ من الجُنون ،ولم ترزق أديباً ، ولا ناصحاً لبيباً .

(١) في طبقات الشافعيّة ١٠/ ٥٢ : « القول » مكان : « النوك » والنوك : الحمق
(٢) في طبقات الشافعية : « الجهل المركب »
(٣) في اللغة : الدعدعة : المشي في بطء
(٤) في طبقات الشافعيّة : « سوء العثار»
(٥) في القاموس : عتق كضرَب وكَرُم فهو عتيق ، وعتق الفرس : سبق فنجا .
(٦) في القاموس : « درى » : الدّريّة : لما يتعلّم عليه الطعن .
(٧) في طبقات الشافعية : « ولم تمر» بالراء ، وما في الأشباه أوضح .
(٨) في طبقات الشافعية ١٠/ ٥٢ : « ولم تدفع إلى مماسك يعركك»

٦٦٣ = فما كُلّ ذي نُصْحٍ بمؤتيك نُصْحَهُ   وما كلّ مُؤْتٍ نُصْحَه بلبيبِ[1]

فها أنا أقول لك قَوْلَ الحقّ الذي يأتي[2] في غَيْرةِ[3] نفس أبيّة ، ولا يَصْرِفُني عنه هوىً ولا عصبيَّة ، فاقبلْ النّصيحة ، واتّق الفضيحة ، ولا ترجْع بعدُ إلى مثل هذا ، فإنه عارٌ في الأعقاب ، ونارٌ يوم الحساب ، هداك الله وإيانا سبيل الرشاد . انتهى .

---

(١) نسبه الأمير على المغني ١/ ١٦٨ إلى أبي الأسود الدؤلي وهو من شواهد : سيبويه ٢/ ٤٠٩ ، والهمع والدرر رقم ١٤٧٦

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « يأبى » صوابه من طبقات الشافعية

(٣) في ط والنسخ المخطوطة . « غير » مكان : « غيره » صوابه من طبقات الشافعيّة .

[نقد ولد الجار بردي لرسالة العضد]

وقد تصدّى إبراهيم ولـد الجار بـردي لنصـرة والـده في رسالـة سمّاها :

[السّيف الصارم في قَطع العَضُد الظّالم]

فقال، : بسم الله الرحمن الـرحيم، الحمدُ لِله، وبـه نستعين، والعاقبة للمتقين،ولا عُدوان إلاّ على الظّالمين ، والصّلاة والسلام على خاتم النّبيين ، وإمام المرسلين ، سيّدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

أمّا بعد ، فيقول الفقير إلى الله تعالى إبراهيم الجار بُرديّ : بينما كنت أقرأ كتاب الكشّاف في سنة ستين وسبعمائة بين يَدَيْ من هو أفضل الزّمان، لا بالدّعاوَى،بل هو باتفاق أهل العلم والعِرْفان،أعني مَنْ خَصّهُ الله تعالى بأوفر حظ من العُلى والإحسان ، مولانا وسيّدنا الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام والمسلمين الدّاعي إلـى ربّ العـالمين ، قامع المبتدعين ، وسيْف / المناظرين ، إمام المحدّثين ، حُجّة الله على [٣ / ٢٥٢] أهل زمانه ، والقائم بنصرة دينه في سرِّه وإعلانـه ، بقلمـه ولسانـه ، خاتمـة المجتهـدين ، بركة المـؤمنين ، أستـاذ الأستـاذين ، قاضـي

القُضاة، تاج الدين عبد الوهاب السّبكي - لاَ زالت رباع الشرع معمورةً بوجوده ، ورياضُ الفضل مغمورةً بجُوده .

٦٦٤ = * ويَرْحم الله عبداً قال آمينا *[١]

إذ[٢] وصلت إلى قوله تعالى : ﴿ فأتوا بسورةٍ مِنْ مِثْلِه ﴾[٣]، فرأيت عند بعض الفضلاء الحاضرين شيئاً من كلام القاضي عَضُد الدِّين الشّيرازي على كلام والدي الذي كتبه على سؤاله المشهور عن : الفَرْق بين : « فأتوا بسورة كائنة »من مثل ما نَزّلنا ، و« فأتوا من مثل ما نزلنا بسورة» .

فأخذتهُ[٤] منه رجاءَ أن اطّلع على بدائعَ من رموزه ، وودَائِعَ من كنوزه . فوجدتُهُ قد فُطِم عن ارتضاع أخلاف[٥] التّحقيق . وحوّم عن[٦] الاغتراف من بحر التّدقيق ، جعل الإيراد عناداً ،والمنع رَدْعاً[٧]،والرّد

(١) عجز بيت صدره :
* يا ربّ لا تسلُبَنِّي حُبَّها أبداً *
ونسبه صاحب اللسان : « أمن » إلى عمر بن أبي ربيعة .
(٢) « إذْ » جواب : « بينا » في قوله : « بينا كنت أقرأ الكشاف »
(٣) البقرة / ٢٣
(٤) في ط : «فأخذتُ» والتصويب من طبقات الشافعيّة ١٠/ ٦١
(٥) الخلف : حلمة ضرْع الناقة ، وهو للناقة كالضرع للشاة
(٦) في ط والنسخ المخطوطة : « على » والتصويب من طبقات الشافعية
(٧) في طبقات الشافعيّة : « ردًّا » وما في الأشباه أوضح .

صدًّا ، والسؤال نضالاً ، والجواب عتاباً[١]، فركب متن عَمْياء ، وخَبط خَبْط عَشْواء ، وقال ما هو تَقَوُّل وافتراء ، وكلام والدي عنه بَراء ، كأنّه طُبع على اللّقاء[٢]، أو جبل طينته من المراء ، فمزج الشُّهد بالسّم ، و« أكل الشّعير وذَمّ » ، فأضْحكْتُ[٣] حركة الهمة في استيفاء القصاص ، فكتبت هذه الرّسالة المسماة : (بـالسّيف الصـارم في قطـع العَضُد الظالم) .

ولأجازيّنه عن حسناته العشر بأمثالها ، قال الله تعالى : ﴿ ولَمَن انْتَصـر بعـد ظُلْمِـه فأولئـك ما عَلَيْهِـم مِنْ سَبيل ﴾[٤]، وقـال تعالـى ﴿ والجُـروحَ قِصـاصٌ ﴾[٥]، وجِراحـة اللّسـان أعظـم من جِراحَـة السِّنان :

(١) في طبقات الشـافعية : « غيابـا » وفي الهـامش « هـكذا في المطبوعـة ، والكلمة في : ج ، ك ، بهذا الرسم من غير نقط ولم نعرف صوابها » وفي الأشباه : « عتاباً » ولا إشكال فيها لوضوحها .

(٢) في ط والنسـخ المخطوطـة : « اللقـا » بالقـاف ،وفي طبقات الشافعيّة : « اللّقاء » .

(٣) في طبقات الشافعية ١٠/ ٦١ « فأضحت » وفي الهـامش : « هـكذا في الأصول ولم نعرفه ، وجاء في ج ، ك : « حرك » وأثبتنا ما في المطبوعة ، ولم نهتد إلى صوابه » .
وما جاء في ط وبعض النسخ المخطوطة لا لبس فيه ولا غموض ، ففي القاموس : « ضحك » : ضحك الرجل : فزع ، والسحاب : برق .
هذا وفي بعض النسخ المخطوطة : « فأصحت » بالصاد وهذا قريب مما جاء في طبقات الشافعية

(٤) الشورى / ٤١ .

(٥) المائدة / ٤٥

قال الشاعر :

جراحات السّنانِ لها التئامٌ ولا يلتام ما جَرَح اللّسانُ(١)

وقال آخر :

وبعض الحِلْم عند الجَهْل للذلة إذعان(٢)
وفي الشر نجاةٌ حِينَ لا يُنجِيك إحسان / [٣ / ٥٣

وقال آخر :

لا تطمعوا أن تُهينونا ونُكْرِمكُم وأن نَكُفَّ الأذَى عَنْكُم وتُؤْذُونا(٣)

وأسأل الله التوفيق ، وبيده أزمّة التحقيق .

أقول : أيها السائل ـ رحمك الله ـ

أمّا قولك في الجواب : إنه كلام تَمُجُّه الأسماع ، وتَنْفِرُ عنه الطّباع ، إلى آخره ، فنقول بموجبه،لكن بالنسبة إلى من كانت حاسّته غير سليمة ، أو سَدَّ عن الإصاخة إلى الحق سمعه ، وأبى أن ينطق بالحق لسانُه .

وهذا قريب مما حكى الله سبحانه وتعالى عن الكفار

---

(١) انظر البيت في البيان والتبيين ١/ ١٦٧ ، والعقد الفريد ٢/ ٤٤٥ ، ٣/ ٨١ .
(٢) للفند الزماني . انظر شرح ديوان الحماسة ١/ ٣٨
(٣) نسب في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٢٤ إلى الفضل ابن العباس بن عتبة .

المعاندين : « وقالوا قلُوبنا في أكِنَّةٍ مِمّا تَدْعُونا إليه وفي آذاننا وَقْرٌ ومن بَيْنِنا وَبْينِك حجابٌ »[1].

وقولك : كم عُرِض على ذي طَبْع سليم ، وذِهْنٍ مستقيم فلم يفهم معناه ، ولا فَطِن لموجبه ومقتضاه ، فإن الطبع السليم مَنْ يُدْرِك اللّمحة،وإن لَطُف شأنُها ، ويتنبه على الرّمزة وإنْ خَفِي مكانها ، ويكون مُسْتَرْسِلَ الطّبيعة منقادَها ، مُشْتَعِل القريحة وقّادها ، ولكنه كان[2] مثلك كزًّا ، جاسياً[3] ، وغليظاً جافياً ، غير دار بين[4] بأساليب النظم والنثر ، غير عالمين كيف يركّب الكلام ويؤلّف ، وكيف ينظم ويُرْصف : « أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إنْ هم إلاّ كالأنعام بل هُمْ أضلُّ سبيلاً »[5].

أما سمعت قول بعض الفضلاء :

عليّ نَحْتُ القوافي من معادنها　　وما عليّ إذا لم تفهم البَقَرُ[6]

---

(١) فصّلت / ٥

(٢) في طبقات الشافعيّة ١٠/ ٦٣ : « ولكنهم كانوا »

(٣) في القاموس : جسا جُسُوًّا : صَلُب .

(٤) في ط وطبقات الشافعية : «دارين»مكان : «داربين»و«داربين»أنسب للمقام ، ففي اللغة : درِبَ الرجل فهو دَرِبٌ من باب : تَعِب ، والاسم : الدرّبة ، وقد يقال : دارب في اسم الفاعل ، وقال ابن الأعرابيّ : الدارب : الحاذق بصناعته ودربته .

(٥) الفرقان / ٤٤

(٦) للبحتري ، ورايته في الديوان ٢/ ٩٥٥ :

على نحت القوافي من مقاطعها　　وما عليّ إذا لم تفهم البقرُ

أو نقول : فرضنا أنهم كما زعمت ذَوُو فَهْمٍ سليم ، وطبع مستقيم ، لكنّهم ما اشتغلوا بالعلوم حقّ الاشتغال فأين هم مِنْ فَهْم هذا المقال ؟ أما سمعوا قول من قال :

لو كان هذا العِلْم يُدْرك بالمُنى ... ما كان يَبْقى في البريَّة جاهِلُ

وقول الآخر :

لا تَحْسَبِ المَجْد تَمْراً أنت آكلُهُ ... لن تَبْلُغَ المَجْدَ حتّى تَلْعَق الصَّبِرا[١]

ومع أن أمثال هذه الغوامض كما نبّه عليه الزّمخشريّ لا يكْشِفَ / عنها من الخاصّة إلاّ أوحَدُهم ، وأخصُّهم ، وإلاّ واسطتهم [٣ / ٥٤] وفَصُّهم[٢] .

وعامَّتُهُمْ عماةٌ عن إدراك حقائقها بأحْداقِهم ، عناةٌ في يد التقليد[٣] لا يُمَن عليهم بجزّ نواصيهم وإطلاقهم ، هذا مع أن مقامات الكلام متفاوتة ، فإن مقام الإيجاز يباين مَقام الإطناب والمساواة ، وخطاب الذّكيّ يباين خطاب الغبيّ ، فكما يجب على البليغ في موارد التفصيل والإشباع أن يُفَصّل ويشبع ، فكذلك الواجب عليه في خطاب الإجمال والإيجاز أن يُجْمِل ويوجز .

---

(١) انظر نوادر المخطوطات ٢ / ١٥٧

(٢) فصّ الأمر ، مفصله . وفي بعض النسخ المخطوطة : « وفضلهم » مكان : « فصّهم » ، تحريف .

(٣) في ط : «المتغلبين» مكان : «التقليد» صوابه من النسخ المخطوطة

أنشد الجاحظ

يَرْمُـون بالخُطـبَ الطّـوال وتارةً		وَحْيَ الملاحِـظ خِيفَـة الرُّقباءِ[١]

وأئمة صناعة البلاغة يَرَوْن سلوك هذا الأسلوب في أمثـال هذه المقامات من كمال البلاغة ، وإصابة المَحَزّ .

فنقول : إنما أوجز الكلام ، وأوهم المرام ، اختباراً لتنبّهك[٢] أو مِقْدار تنبّهك ، أو نقول : عدل عن التصريح احترازاً عن نسبة الخطأ إليك صريحاً ، والعدولُ عن التّصريح باب من البلاغة يصار إليه كثيراً وإن أوْرَث[٣] تطويلاً .

ومن الشّواهد لما نحـن فيه ـ شهادة غير مردودة ـ روايةُ صاحب « المفتاح »[٤] عن القاضي شُريح : « أن رجلاً أقرّ عنده بشيء ثم رجع يُنْكِر فقال له شريح : « شهد عليك ابن أخـت خالك » ، آثـر شريح التّطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة إلى المُنْكِر ، لكون الإنكار بعد الإقرار إدخالاً للعُنُق في ربقة الكذب ، لا محالة .

---

(١) انظر البيان والتبين ١/ ٤٤ ، ١٥٥ ، ونسبه لأبي دؤاد الإياديّ

(٢) في طبقات الشافعية : « لتنبيهك »

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : « أردت » مكان : « أورث » والتصـويب من طبقات الشافعية .

(٤) هو كتاب : « مفتاح العلوم » للسكاكيّ وهو كتاب مشهور في علـم البلاغة وانظر النص ٩٧ (باب علم المعاني)

وأما قولك : ثانياً ، فَسّره بما لا يَدُلّ عليه بمطابقة ، ولا بتضمّن ولا بالتزام . ثم نقول حاصله كذا ، فنفيت أولاً الدّلالات ، ثم أُثبت ثانياً له معْنىً ، وذَكَرْته ، فأتت كاذب ، إمّا في الأول أو الثاني .

وأيضاً : قد قلت أولاً : إنه كهذيان المحموم، ليس له مفهوم ، ثم قلت : حاصله كذا فقد أدخلت عنقك في رِبْقة الكذب ، اتّق الله ، فإن الكذبَ صغيرة ، والإصرار عليها كبيرة ، والمعاصي تجرّ إلى الكفر ، قال الله تعالى : ﴿ثم كان عاقبة الّذين أساؤوا السُّوأى أنْ كَذّبوا بآيات اللهِ﴾[1] . / [٣ / ٥٥

ثم إن قولك : حاصله أن ثبوت أحدِ الأمرين ههنا مُتحقِّقٌ ، وإنما التَّردُّد في التّعيين ، فحقيق أن يسأل عنه بالهمزة مع أم دون هل مع أو ، فإنه سؤال عن أصل الثّبوت ، يوهم أنك الذي استنبطت هذا المعنى من كلامه وفهمته منه ، وليس كذلك ، بل لَمّا بلَغك هذا الجوابُ بقيت حائراً مليًّا لا تفهم مراده[2] ، ولا تعلم معناه ، وكنت تَعْرِضُه على من زعمت أنهم كانوا ذا طبع سليم ، وفهم مستقيم فما فهموا معناه ، ولا عثروا على مراده[3] فصرت ضُحْكة للضاحكين وسُخْرةْ للسّاخرين .

(١) الرّوم / ١٠
(٢) في طبقات الشافعية ١٠/ ٦٥ : « مؤداه »
(٣) في طبقات الشافعية : « مؤداه »

فلما حال الحولُ ، وانتشر القول ، جاء ذلك الإمام الألمعيّ ، أعني الشيخ (أمين الدِّين حاجي ددا) ، وتمثّل بين يدي والدي ، وقال كما قلت :

أفيضوا علينا من الماء فيضاً فنحن عطاشٌ وأنتُم ورودُ

فقرأ عليه قراءة تحقيق ، وإتقان وتدقيق ، فلما كشف له الوالد الغِطاء ظهر له أن كلامك كان كسَراب بقيعةٍ بحسبه الظّمآن ماء ، فجاء أليك وأفرغ في صِماخَيْك[1] ، وأقر عينيك ، فكان من الواجب عليك ، أن تقول : حاصله كذا على ما فَهِمْتَهُ من بعض تلامذته ، لأن لا يكون انتحالاً ، فإن ذلك خيانة ، والله لا يحِبّ الخائنين .

فإن كابرت وجعلتني من المدّعين ، فقل : فأت به وإن كُنت من الصادقين .

فقلت : أما بالنسبة إلى الآخرة فكفى بالله شهيداً بيننا وبينكم ، وأما بالنسبة إلى الدنيا ففضلاء « تبريز » فإنهم عالمون بالحال ، عارفون بِالأمر على هذا المنوال ، ولهذا ما وسعك أن تكتب هذه الهذيانات ، وأنت في « تِبْريز » مخافة أن تصير هزأة للسّاخرين وضُحْكة للنّاظرين ، بل لمّا انتقلت إلى أهل بلدٍ لا يدرون ما الصحيح ؟ تكلّمت بكل قبيح لكن وقعت فيما خِفْتَ منه .

---

(١) صما خيك : مثنى صماخ . وصماخ الأذن : الخرق الذي يفضي إلى الرأس وهو السمع ، وقيل : هو الأذن نفسها ، وجمعه : أصْيمخة كسلاح وأسْلِحة .

وأما قولك : ثالثاً : لا نسلّم تحقق أحد الأمرين حقيقةً إلى آخر ما قلتم فكلّه مخالف للظّاهر ، والأصل عَدَمُه ، وتحقيق الجواب فيه يظهر مما أذكره في آخر الجواب الرابع .

وأما قولك : رابعاً إنّ أو هذه هي الإضرابية ، أفهذا باعك في الوجوه / الإعرابية ؟ [٣ / ٥٦]

فنقول : أوّلاً لا شك أنك عند تسطير هذا السؤال ، ما خطر لك هذا بالبال ، بل لما اعترض عليك تَمَحّلت هذا بالقال(١) .

وثانياً : المِثال الذي ذكرته غيرُ مطابقٍ لكلامك ، لو فرضنا أنه من كلام الفصحاء .

وثالثاً : أنه لا يستقيم أن تكون « أو » في كلامك للإضراب لفوات شرطه، فإن إمام هذا الفن سيبويه إنما أجاز « أو » الإضرابة بشرطين .

أحدهما : تقدم نفي أو نَهْيٍ .

والثامن : إعادة العامل نحو ما قام زيدٌ « أو » ما قام عمرو ، ولا يَقُم زيد «أولا » يقم عمرو. ونقله عنه ابن عصفور هكذا مذكور في : « مغنى اللبيب من كتب الأعاريب »(٢) .

---

(١) في طبقات الشافعية : ١٠/ ٦٧ « المقال »

(٢) انظر مغنى اللبيب ١/ ٦٧

ثم قال مصنفة ابن هشام المصري : ومِما يؤيد نقل ابن عصفور أن سيبويه قال في « ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً »(١) : ولو قلت « أو » لا تطع كفوراً انقلب المعنى ، يعني يصير إضراباً عن النهي الأول ، ونهياً عن الثاني فقط. انتهى ،فلا يمكن حمل « أو » في كلامك على الإضراب ، فظهر مَنْ القصير باعه في علم الإعراب ؟

أمثُلك يُعرّض بهـذا لِمـنْ كان أدنـى تلامذتـه فارسـاً في علـم الإعـراب، مقـدمـاً في حملة الكتـاب ، لكن نحـوك انحصـر في «الجُمَل»(٣)الذي صنف لِصَبْيـان الكُتّابَ(٢)،وحـرمت من الكنوز التي اودعها سيبويه في هذا الكِتاب(٤)

ثم على تقدير اتيان « أو » للإضراب مطلقاً كما ذهب اليه بعضهم لا يندفع الإيراد ، لأن من شرط ارتفاع شأن الكلام في باب البلاغة صدُوره من بليغٍ عالمٍ بجهة البلاغة ،بصيرٍ بطرق حُسن الكلام،وأن يكون السامع معتقدًا أن المتكلم قصد هذا في تركيبه عن عِلْمٍ منـه، لا أنـه وقع منـه اتفاقـاً بلا شعـور منه، فـإنه إذا أسـاء السامـع اعتقاده

(١) الإنسان ٢٤ . وانظر سيبويه ٢/ ٤٨٩ .
(٢) المقصود بالكتـاب هو: مـوضع التعليم، وقـد شاعت هـذه اللفظة في هـذا المعنى
وفي القاموس. .المكتب كَمَقْعد: موضـع التعليم، وقول الجـوهريّ الكُتّـاب والمَكْتَب واحد: غلطٌ».
(٣) الجمل : يقصد كتاب الجمل لعبد القاهر الجرجانيّ
(٤) في طبقات الشافعيّة : « في الكتاب » بدون : « هذا »

بالمتكلم ربما نسبه في تركيبه ذلك إلى الخطأ، وأنزل كلامه منزلة ما يَليقُ به من الدرجة النازلة.

وممّا يشهدُ لذلك ما نقله صاحب « المفتاح »[١] عن عليّ رضي الله عنه : أنه كان يُشيِّع جنازةً ، فقال له قائل : مَنْ المتوفِّي بلفظ اسم الفاعل ؟ سائلاً عن المتوفّى فلم / يقل : فلان بل قال : اللهّ تعالى ، [٣ / ٢٥٧] رداً لكلامه عليه، مُخَطِّئاً إياه،[٢] منبهاً له بذلك على أنه كان يجب أن يقول: مَنْ المُتَوفَّى ؟ بلفظ اسم المفعول .

ويقال : إن هذا الواقع كان أحد الأسباب التي دعته إلى استخراج علم النّحو ، فأمر أبا الأسود الدؤلي بذلك. ولا شك أنه يقال: تَوفَّى على البناء للفاعل ، أي أخذ ، وحينئذ يكون كناية عن مات بمعنى : أن الميّت أخذَ بالتّمام مُدّة عمره فمات ، فالمتَوفِّى هو الميت بطريق الكناية .

ويقال : تُوفِّي على البناء للمفعول أي أخِذ روحُه ، وحينئذ يكون الميّت هو المُتَوفَّى حقيقة والمتوفِّي هو الله .

ولمّا سأل مَن هو من الأوساط مِنْ عليٍّ[٣] عن الميت بلفظ المتوفِّي الذي من تركيب البلغاء أجابه بما يليق به أنّ المتوفِّي هو الله تعالى ،

(١) هو سراج الدين يوسف بن أبي بكر أبو يعقوب السكّاكيْ الخوارزمي المتوفى ٦٢٦ هـ . له ترجمة وافية في كتاب « مناهج بلاغيّة » للدكتور أحمد مطلوب / ٢٤٦

وانظر النص في ص ١٢٢ .

(٢) في نسخ الأشباه « بخطأ إمّا »

(٣) في طبقات الشافعية ١٠/ ٦٨ : من عليٍّ كرّم الله وجهه ـ

وفيه بيان أنه يجب أن يقول : من المُتَوفَّي ؟ بلفظ اسم المفعول الذي يليق به كما تقول الأوساط لأنه يحسن[1] الكناية .

وإذا سمعت ما تَلَونا عليه ، وتأملت المقصود من إيرادنا هذا الكلام عليك تتيقَّنُ[2] الجواب عن الثالث ، والرابع في ذهنك اليقين الجلِيّ .

وأما قولك : خامساً هب هذا خطأً صريحاً، أليس المقصود هنا كالصبح فما كان لو اشتغلت بالجواب ؟

فنقول : الجواب عليه من وجهين :

أحدهما : أن الأئمة قد صرحوا بأنه لا يُكْتَب على الفتوى إلاّ بعد تصحيح السؤال .

والثاني : أنه يحتمل أن يكون قد أحسن الظن في حقّك بأن مثل هذا لا يخفى عليك ، ومع هذا يكون قد خطر له أنك قد فعلت هذا امتحاناً ، هل يتفطّنُ أحد لتركيبك أم لا ؟ فعلى هذا كيف يتعدّى عن التنبيه على المقصود ؟ .

وأما قولك : سادساً : قد أوجب الشرع ردّ التّحيّة .

فالجواب أيضاً عنه من وجهين :

أحدهما ؛ أنّ الواجب هو الرَدّ لا الكتابة، فيتحمل أن يكون قد ردّ

---

(١) في طبقات الشافعية : « لا يخشى »

(٢) في طبقات الشافعية : « تتنفّس » مكان : « تتيقن » في الموضعين

بلسانه وما كَتَب ، وما أعرف أحداً من الأصحاب قال بوجوب الكتابة، أو ما سمعت ما أجاب به الفضلاء عن « المزنى » حيث قيل: إنه لم يكتب أول «المختُصر»: /بسم الله الرحمن الرحيم - [٣ / ٢٥٨

الثاني - أنك زعمت في الوجه الثامن أنك ما خصصته بالسؤال ، بل أوردت[1] على وجه التعميم والإجمال .

فنقول حينئذ : لا يجب عليه بعينه ردُّ السّلام بل على واحد لا بعينه ، لكن أعذُرُك في مسألة ردّ التحية ، لأنك في الفقه ما وصلت إلى باب الطّهارة ، فكيف بمسائل تذكر في أواخر الفقه ؟

وأما قولك سابعاً : زعم أنه من بنات خلعَ عليهن الثياب .

فالجواب عنه : أن الزعم قول يكون مظنّة الكذب ، وما ذكره من الحقّ الأ بلج . ومَنْ ظنّ خلاف ذلك فقد وقع في الباطل[2] ، لأن مراده ببنات خلع عليهن الثياب نتائج فكره التي انتشرت في البلاد « كشرح المنهاج » و « المصباح » « وشرح التصريف » و «اللباب » و«حواشي شرح المفصل » و «المفصل » و « المفتاح » و « حواشي شرح السنة » و « حواشي الكشّاف » و « المطالع » و « شرح الإشارات » وغير ذلك مما يطول ذكره .

وقولك : فلا ريب في أنها تكون ميتة أو بالية دالٌّ على جهلك

(١) في طبقات الشافعية : « أوردته » بالضمير .
(٢) في طبقات الشافعية : « الباطل اللجلج» .

لأن قولَ العالم لا يموت ولو مات العالم ، ولهذا يحتج به . قال[1] بعضهم : العلماءُ باقون ما بقي الدّهر، أعيانهم مفقودة، وآثارهم في القلوب موجودة.

وقولك : مصداق كلامه : أن ينبش عنها :[2] ما هيه ؟

قلت : الحذر الحذر فإنها نار حامية .

وقولك : أو يأتي بمثلها فترى ماهيه .

قلت ، نعم لكن بشرط أن تنزع من صِماخَيْك صِمام الصَّمَم حتى أفرغ فيهما شيئاً من مباحث الحِكم .

فأقول وبالله التوفيق : مما ذكره والدي في الفَرق:أن صاحب « الكشاف » إنما حكم بأن قوله : « من مثله » إذا كان صِفةَ سُورة يجوز أن يعود الضمير إلى « ما » وإلى « عبدنا » .

وإن كان متعلقاً بـ « فأتوا » تعيّن أن يكون الضمير للعبد ، لأنه إذا كان صفة فإن عاد الضمير إلى «ما»[3] تكون «من»[4] زائدةكما هو

(١) في طبقات الشافعية : « أما قال » بهمزة الاستفهام .

(٢) في طبقات الشافعية : فنرى ماهيه » ، وقد سقطت كلمة : « نرى » والموقف يحدّدها .

(٣) من قوله تعالى : « مما نزلنا على عبدنا » البقرة / ٢٣

(٤) في قوله تعالى : « من مثله »

مذهب الأخفش في زيادة « مِن » / إذا المعنى حينئذ فأتوا بسورة مِثلِ [٣ / ٥٩ القرآن في حُسْن النّظم، واستقامة المعنى ، وفخامة الألفاظ ، وجزالة التركيب .

وليس النظر إلى أن يكون مِثَل بعض القرآن أو كلّه، بل لا وجه لهذا الاعتبار . ويؤيده قوله تعالى في موضع آخر : « فأتوا بسورةٍ مِثْلِهِ وادْعُوا من استطعتم مِنْ دون الله »[1] وقال تعالى في موضع آخر ﴿ فأتوا بِعَشْرِ سُور مِثْلِهِ ﴾[2] فلا تكون « مِنْ » للتبعيض ولا ابتدائية، لأنه ليس المقصود أن يكون مبدأ الإتيان هذا أو ذاك .

وإن عاد الضمير على «عبدنا » تكون مِنْ ابتدائية وهو ظاهر .

وأمّا إذا كان « من مثله » متعلّقاً بـ « فأتوا »فلا يجوز أن تكون « مِنْ » زائدة، لأن حرف الجرّ إذا كان زائداً لا يكون متعلّقاً بشيء ، فتعيّن أن يكون المعنى : فأتوا بسورةٍ من مِثْل عَبدنا ، وتكون مِنْ ابتدائية .

ثم قال : أو نقول : إنما قال صاحب « الكشاف » : إنّ « من مثله» إن كان صفة « سورة » يحتمل عود الضمير إلى « ما » وإلى « عبدنا » لصحة أن يقال : سورة كائنة مِنْ مثل ما نزلنا بأن تكون السّورةُ بَعْضَ مثل ما نُزّل، أو تكون مِثْل ما نُزّل[3] .

---

(١) يونس / ٣٨

(٢) هود / ١٣

(٣) في طبقات الشافعيّة : ١٠/٧٢ : « ما نزل مبتدأ نزوله » وقد سقطت : من نسخ الأشباه

ولِصِحّة أن يقول : سورة كائنة من مِثْل عبدنا بأن يكون قد قاله ، ويكون تركيبه ، وكلامه .

وأما إذا كان « من مثله » متعلقاً بـ « فأتوا » فيتعين أن يكون عائداً إلى « عبدنا » لاستقامة أن يقال : فأتوا مِنْ مِثْل عَبْدِنا أي من عبد مثله بأن يكون كلامه .

ولا يستقيم أن يقال : فأتوا من عَبْدٍ مثلِ ماَ نزّلنا أي من جهته ، إذ لا يستقيم أن يقال : أتى هذا الكلام من فلان إلا إذا كان ذلك الفلان مِمن يمكن أن يكون هذا كلامه ، ويكونَ هذا الكلام منقولاً منه مرويًّا عنه .

وهذا ظاهر ، ولهذا ما بسط الزمخشريّ الكلام فيه بل اقتصر على ذكره . والله أعلم .

وأما قولك ثامناً : إن السؤال لم يُخَصّ به مخاطب دون مخاطب ، فهذا كلام المجانين ، لأنك بَعَثْتَ هذا السؤال على يد الشيخ علاء الدين البارزي[1] إلى خِدْمته ، وطلبت منه الجواب ، لكن لمّا اشتبه عليك القول أخذت تبدي النزق والقوْل[2] ، فتارةً تمنع

(١) في طبقات الشافعية : « الباورْديّ »

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « القول » بالقاف صوابه بالعين وانظر طبقات الشافعية : والعَوْل : الظلم

وتخاله صواباً ، وأخرى تردّ وتظنه جواباً ، أما تستحـي من الفضـلاء الذين كانوا متطلّعين على هذا الحال ، ولقد صدق رسول الله / صلى الله [٣/ ٢٦٠ عليه وآله وسلم حيث قال : « إن مما أدرك النـاسُ من الـكلام النبـوة الأولى : إذا لم تَسْتَحي فاصنع ما شئت » .

ثم إن الذي يُقْضَى منه العَجَبُ حالُك في قلة الإنصاف ، وفَرط الجَور والاعتساف ، وذلك أنّ هذا ما هو أوّلُ سؤالٍ سألته عنه ، بل ما زلت منذ تولّيت القضاء كلاً عليه حيث سِرت غير منفكٍّ من اقتبـاس الأحكام من فتاواه أينما توجهت،تسأله عن آيةٍ من التفسير ، وينبهك على تصحيح التقرير ، جاش[1] منك الحمية، فشرعت تجحد فَضْلَه وتُنْكِر سبقه ، هيهات هيهات .

* اتسع الخَرْقُ على الواقع *

وقولك راعيت فيه طريق التعظيم والإجلال .

نعم ، هذا كان الواجب عليك لأنـك أنـت السائـل والسائـل كالمتعلم ،والمسؤول عنه[2] كالمعلِّم فالواجب عليك تعظيمه ، وعليه أن يُرشدك وقد فعل ، بأن هداك إلى تصحيح السؤال .

---

(١) في طبقات الشافعيّة : « جاشت » بالتاء

(٢) في نسخ الأشباه : « منه » وما أثبته من طبقات الشافعية

وقولك : فأنيّ رأى نفسه أهلاً لهذا الخطاب ؟

قلت : من فضل الله العظيم بأن جعله أستاذ العلماء في زمانه . «أم يحسُدون النّاس على ما آتاهم الله مِنْ فَضْلِهِ فقد آتينا آل إبراهيم الكِتاب والحكْمة وآتيناهُم مُلكاً عظيماً »[١] .

ولقد أحسن بديعُ الزمان حيث قال :

أراكَ على شَفَا خَطَرٍ مَهُولِ
بما أودَعْتَ[٢] رأسَك من فُضُولِ
طَلبت على تقُدمنا دليلاً
متى احتاج النّهار إلى دليلِ

وقولك : هلاّ درأه[٣] عن نفسه ألى من هو أجلّ منه قدراً ، وأنور بَدْرا ، فالجواب عنه من وجهين :

الأول : أنك بعثت إليه وسألت عنه فصار كفَرْض العَين بالنسبة إليه؛ فلذا قال: ما حاصله أن السؤال يحتاج إلى التصحيح بالنظر الدقيق؛ ليصير مستحقاً للجواب من أهل التحقيق.

---

(١) النساء / ٥٤

(٢) في ط : « أدبت » وفي النسخ المخطوطة « آديت » وما أثبته من طبقات الشافعية ١٠/ ٧٣

(٣) في طبقات الشافعية : « فهل لا ردّه »
في ط والنسخ المخطوطة : « وسألت منه » وما أثبته من طبقات الشافعية .

والثاني : قُلْ لي : مَنْ كان في «تبريز» ذلك الزّمان ممّن يماثله أو يدانيه ؟ / [٣ / ٢٦١

وقولك : في هذه البلدة من زعماء التحرير وفحول النحارير، فمُسَلّمٌ ، لكن كلهم أو أكثرهم تلامذته أو تلامذة تلامذته ، وهـذا لا ينكره غير جاهل ماردٍ ، أو جاحد معاندٍ ، أو ما كانوا يُهذِبُون[1] إلى دُرر فوائده من كُل فجٍّ عميق ، ويتزاحمون على اجتلاب درر مباحثه فريقاً بعد فريق ، وما أحسن قول من قال :

وجُحود مَنْ جَحد الصّباح إذا بدا مِنْ بَعْدِ ما انتشرت له الأضواءُ

ما دّل أن الفجـر ليس بطالـعٍ

بل إن عينـاً أنـكَرتْ عَمْياء

وأمـا قولك تاسعـاً : البليغ من عُدّت هفواتـه ، والجَـواد مَنْ حُصرت عثراته إلى آخر ما هَذَيْت .

فالجواب عنه : حاشا أن تكون من البلغاء الذين تكون هفواتهم معدودة ،أو من الجواد الذي تكون عثراته محصورة؛فإنك قد عثرت في هذا السؤال والجواب تعثيراً كثيراً كما ترى ولولا دَعْدَعتنا[2] لك لبقيت عاثراً أبداً .

---

(١) في ط : « يهدون » وفي بعض النسخ المخطوطة : « يهدبـون » وفي نسخة المتحف البريطاني : « يذهبون » والتصويب من طبقـات الشـافعية ، ففي القاموس : هذبَ هذْباً وهذابة : أسرع كأهذب ، وهذّب .

(٢) الدعدة : هي دعاء للعاثر أن ينتعش . انظر اللسان : « دعع » والمراد : لولا دعاؤنا لك بأن تقوم من عثرتك وتنتعش لبقيت عاثراً أبداً

وقد قيل :

لحـى الله قومــاً لم يقولــوا لعاثـرٍ
ولا لابْـن عمٍّ كبّه الدَّهــرُ دَعْدَعَا[١]

بل أنت مثل ما قال الشاعر :

فُضولُ بلا فَضْلٍ وسِنٌّ بلا سناً[٢]
وطولٌ بلا طولٍ وعَرضٌ بلا عِرْضِ

وأما قولك عاشراً : أظنك قد غرّك رهطٌ احتفوا[٣] من حولك ، وألقوا السمع إلى قولك ، إلى الآخر .

فالجواب : أنّ هذا ظنٌّ فاسد قد نشأ من سوء فهمك،وخطأ قياسك ، لأنك قسته على نفسك .

والأمر على عكس ذلك ، لأنك قد رَكِبْت الشطط والأهـوال ، وبذلـت العمـر والأمـوال ، حتـى اجتمـع عنـدك جمعٌ من الفَسقَـة الجُهّال ، لا يعرفون الحرامَ من الحلاَل ، ولا يميّـزون الجـواب عن السؤال ، يعظمونك في الخطاب ، ويصدِّقونك في الغياب ، يمثّلونك بذوي الرقاب / فقل باللهّ قولاً صادقاً ، هل تقدمت في مدة حياته في [٣ / ٢٦٢] مجالس التدريس وحِلَق المناظرة ؟ وهل عليك للعلم جمال وأبهة ؟

(١) انظر اللسان : « دعع »
(٢) في النسخ المخطوطة : « سنن » بنونين ، تحريف
(٣) في طبقات الشافعيّة : « قد احتفوا » بزيادة : « قد »

أو ما كنت بالعامة مشتبه، وبالأتـراك مُقْتَدِه[١]. يجـرّونك[٢] إلى كـلّ بلد سحيق، وَيرمُونك في كل فج عميق. وهلّا سفّهت رأي مخدومك محمـد بن الـرشيد، وزير السلطـان أبـي سعيد، حين بنـى باسمـه المدرسـة الحجـريّة، في الربّـع الـرّشيدية، وحضـرت بين يديه يوم الإجـلاس صامتـاً كالبُرمـة عنـد الهِراس[٣]، وفقَـد الحـواس،وكنت كالوسواس الخنّاس، الذي يُوَسوِس في صدور الناس، فنعوذ بالله من أمثالك من الجنة والناس.

وأما الذين اجتمعوا عند والدي واشتغلوا عليه وتمثلوا بين يديه، فهم العلماء الأبرار، والصلحاء الأخيار، بذلوا له الأنفس والأموال.

منهم الإمام الهمام الشيخ شرف الدين الطيبي شارح الكشـاف والتبّيان، وهو كالشمس لا يخفى بكل مكان.

ومنهم الإمام المدقق نجم الدين سعيد شارح[٤] « الحاجبية »

---

(١) في نسخ الأشباه: « معتده » بالعين، وما أثبته من طبقات الشافعيّة.

(٢) في نسخ الأشباه: « يتخذونك » وما أثبته من طبقات الشافعية

(٣) الهرْس: الدقّ الشديد. والبرمة: القِدْر، والجمع، منها: بِرام.

(٤) في طبقات الشافعية ٧٦/١٠ : « شارح » شرح « الحاجبية » وقد سقطت كلمة: « شرح » من نسخ الأشباه-والحاجبيّة هي كتاب الكافية، وقد وصفها كشف الظنون مجلد ٣ نهر ١٣٧ وما بعده بأنها « مختصرة معتبرة، مغنية عن التعريف، وهي دستور هذا الفنّ، إذ بها يعرف أكثر مسائله» وأهم شروحها باللغة العربيّة شرح رضى الدين محمد بن الحسن الاسترابادي.
انظر ما كتبه عنها المحقق في كتابه: « المدرسة النحـوية في مصر والشـام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ص ٦٠ وما بعدها.

و « العروض الساخوجية »[1] ، وهو الذي سار بذكره الركبان .

ومنهم النّوران فرج بن أحمد الأردُبيلي ، ومحمد بن أبي الطيب

---

(١) في طوالنسخ المخطوطة : « الساخوجية » بالخاء . وهذا خطأ تنبه إليه زميلنا محقق طبقات الشافعيّة ، ولأهمية تصحيح هذا الخطأ أنقل ما كتبه الزميل في هامش التحقيق بنصه لفائدته :

قال : « في المطبوعة » « السانموجية » وفي ج وك : الساوجية وكل ذلك خطأ ، والصواب : والعروض الساوية ، ويقال : عروض السّاوي » قصيدة لامية ، وتسمّى القصيدة الحسناء في العروض والقوافي نظمها صدر الدين محمد بن محمد السّاوي

انظر مفتاح السعادة ١/٢١٧ ، وكشف الظنون ١١٣٦ ، وذكر أن من شروح هذه العروض شرح نجم الدين هذا ، وسماّه : نجم الدين سعيد بن محمد السعدي .

ومن هذا الشرح نسخة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربيّة برقم (١٣) عروض . فهرس المخطوطات المصوّرة ١/ ٤١٤ ، وجاء فيه اسم الناظم : زين الدين محمد السّاوي ، واسم الشارح : نجم الدين سعيد بن المولى السعيد محمد التبريزي »

بقي شيء وهو أن ما جاء في النسختين ج ، ك : « السّاوحية » بحاء مهملة واضحة ، ولو كان الساوجية بالجيم لكان جائزاً ، فإن النسبة إلى ساوه : ساوى ، وساوجيّ . معجم البلدان لياقون ٣/ ٢٤ » انظرها مش طبقات الشافعية ١٠/ ٧٦

وأقول : إن ما جاء في نسخ الأشباه : « الساخوجية » بالجيم يدل على صحة هذه النسبة بناء على إشارة المحقق أنها لو كانت بالجيم لكانت النسبة جائزة ، وعلى ذلك فالساخوجية نسبة إلى « ساوة » . والخطأ فقط في زيادة الخاء في نسخ الأشباه .

الشيرازى وهما كالتوأمين تراضعا بلبان ، وأي لبان ، ورتعا من[1] العلوم في عُشْب أخصب من نُعمان[2].

ومنهم قاضي القضاة نظام الدين عبد الصمد وهو ممن لا يشقُّ غبارة ،ولا يَخْفى عن غير المعترض مقداره ، فكم لوالدي مِنْ مثلهم من التلامذة في كل بلد ، بحيث إني لو أريد أن أذكرهم ببعض تراجمهم احتاج إلى مجلدات ، فيكون تضييعاً للقرطاس،وتضييقاً للأنفاس .

فهؤلاء لَعَمري رجال إذا أمعن المتأمل فيهم عرف أن ماءهم يبلُغُ قلتين فلم يَحمل خبثاً.

وقولك فاقبل النصيحة .

فنقول أيها المستنصح لم لا نصحت نَفْسك ، حتى كنّا سَلِمْنا من هذا الهذيان ، أما سمعت قوله تعالى « أتأمرون الناس بالبرّ وتَنْسَون أنفسكم »[3] .

---

(١) في طبقات الشافعية : « ورتعاً من أكلأ العلوم في عشب » الخ .

(٢) نعمان : إن كانت بضم النون فهي الدّم ، وأضيفت الشقائق إليه ، وهو المكان الذين بين الجبلين ينبت العشب ، فحذف المضاف، وهو شقائق ، واكتفى بالمضاف إليه وهو نُعمان . أمّا إذا كانت بالفتح : نعمان كسحبان فهو واد قرب الكوفة ، ووادٍ بأرض الشام قرب الفرات . انظر القاموس :« نعم » و« شقق »

(٣) البقرة / ٤٤

وقول الشاعر :

٦٦٥ =لا تَنْــه عن خُلُــق وتأتــي مِثلَــه
عارٌ عليك إذا فعلْت عظيمُ[١] /

[٢٦٣ /

فأنت الباعث لي على هذه الكلمات، وإلا أين أنا والبحث عن أمثال هذه الأسرار، والخوض في الجواب عن نتائج قرائح الأخيار.

قال الشاعر :

وما النفس إلا نطفـة في قـرارة[٢]
إذا لم تُكَدَّر كان صفــواً غديرُها

لكن الضرورة إلى هذا المقدار دعتني ، وفي المثل « لـو ذات سِوار لَطَمتني »[٣] .

---

(١) في الدرر اللوامع ٤/ ٨٧ : هذا البيت وجد في قصيدة للأخطل ، وفي أخرى للمتوكل الكنـاني ، وفي أخرى للأسود الدؤلي . وهذا الأخير هو الصحيح . وانظر ذيل ديوان أبي الأسود / ٢٣٣ .

(٢) في نسـخ الأشبـاه : « في قرارهـا » مكان في قرارة . ومـا أثبتّه من طبقـات الشافعية ، والبيت منسوب إلى عمارة بن عقيل برواية « نُطفة بقرارة » وقد ورد في الديوان / ٤٦ ضمن أبيات ثلاثة أولها :

تَبَحّثتم سخطــي فغــير بحثكم   نخيلة نفس كان نصحـاً ضميرها

(٣) في مجمع الأمثـال للميدانـي ٢/ ١٧٤ وفي ٢/ ٢٠٢ : « لـو غـير ذات سوار لطمتني »

وقال الشاعر :

فَنـكّب عنهُـمُ دَرْءَ الأعادي وداووا با لجُنـون من الجنُونِ[1]

ثم إني استغفر الله العظيم الذي لا اله إلاّ هو الحيّ القيّوم ، غفار الذنوب ستار العيوب ، وأتـوب اليه ، وأحلف بالله العـظيم إن القاضـي عَضُد الدين ما كان يعتقد في والدي الذي عرّض به في الجواب بل كان مُعَظِّماً له غاية التعظيم حضوراً وغيْبة ، وحاشا لِلّه أن أعتقد أيضاً فيـه ما تعرضت له به في بعض المواضع ، بل أنا معظِّم له معتقـد أنه كـان من أكابر الفضلاء ، وأماثل العلماء . وكـذا والدي كـان يعظِّمـه أكثر من ذلك ، نَعَم .

إنمـا يَعْـرف ذا الفَضـ ـل مـن الناس ذوُوه[2] .

والشيطان قد ينزع بين الأحبة والإخوان .

وإنما كتبت هذه الكلمات استيفاء للقصاص فلا يظن ظانٌ ، اني

---

(١) في نسـخ الأشبـاه : « دار » مكان : « درأ » تحـريف صوابـه من طبقـات الشافعية .

وقد ورد هذا البيت ضمن ثلاثة أبيات في الشعر والشعراء لابن قتيبة / ٤٣٦ والبيتان اللذان قبله هما :

ولا يجـزون من خـير بشرٍّ ولا يجـزون من غِلَظٍ بلينِ

هُـمُ أحْمَـوا حِمَى الوقبي بضربٍ يؤلّف بـين أشتـاتِ المَنُونِ

والوقبى : ماءٌ لبني مالك بن مازن .

(٢) من شواهد ابن يعيش ٣ / ٣٨ ، والهمع والدرر رقم ١٢٣٨

محقر له ، فأنه قد يُستْوفى القصاص مع التعـظيم ، ويعـرف هذا من يعرف دقائق الفقه ،

ثم إني أرجو من كرم الله سبحانه وتعالى أن يتجاوز عنا جميع ما زلت به القدم ، وطغى به القلم ، وأن يجعلنـا ممـن قال في حقهـم « ونزعنا ما في صُدُورِهم من غلٍّ إخواناً على سُرر متقابلين [١] » ، والحمد لله رب العلمين .

(١) الحِجر / ٤٧ .

رسالة مظفر الدين الشّيرازي في تفسير الزمخشري :«من مثله»

(وهـذه رسالـة في ذلك تأليف صاحبنـا العلامـة مظفـر الـدين الشيرازي) .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أطلع أنوار القرآن ، وأنار أعيان الأكوان ، وأظهـر ببدائع البيَان قواطِع البُرهـان ، فأضـاء صحـائف الزمـان ، وصفائـح المكان ، والصلاة / والسّلام علـى الرسـول المنـزل عليه ، والنبـي [٣ / ٦٤] المُوحى إليه ، الذي نزلت لتصديق قـوله،وتبين فضله : « وإن كُنتم في ريْب مِما نـزّلناعلى عَبْدنا فأتوا بسورةٍ مَنْ مِثلهِ) محمد المؤيد ببينات وحُجَج ، قرآناً عربياً غير ذِي عوج ، وعلى آله العظام وصحبه الكرام ما اشتمل الكتابُ على الخطاب ، ورُتِّبت الأحكام في الأبواب .

بينما الخاطر يقتطف من أزهار أشجار الحقائق ريّاها ، ويرتشف من نقاوة سُلافة كؤس الدقائق حُميّاها ، ما كان يقنـع باقتناء اللطائف ، بل كان يجتهد في التقاط النواظر من عيون الظرائف إذْ انفتحت عين

النّظر على غرائب سُور القرآن ، وانطبعت في بَصر الفكر بدائعُ صُور الفُرقان ، فكنت لالتقاط الدّرر أغوص في لجج المعاني ، وطفقت لاقتناص الغرر أعوم في بحار المثاني ، إذ وقع المحط على آية هي معترك أنظار الأفاضل والأعالي ، ومزدحم أفكار أرباب الفضائل والمعالي ، كُلٌّ رفع في مضمارها راية ، ونصب لإثبات ما سنح له فيها آية ، فرأيت أن قد وقع التخالف والتشاجر ، والمنافسة في التّعاظم والتفاخرُ ، حتى إن بعضاً من سوابق فرسان هذا الميدان ، قد تناضلوا عن سهام الشّتم والهذيان ، فما وقفوا في موقف من المواقف أبداً ، وما وافق في سلوك هذا المسلك أحدٌ أحداً ، ثم إنني ظفرت على ما جرى بينهم من الرسائل، واطّلعت على ما أورد في الكتب من تحقيقات الأفاضل ، فاكتحلت عينُ الفكر من سواد أرقامِهم[٢]، وانفتحت حدقَةُ النظر على عرائس نتائج أفهامهم ، فبينما كنت ناظراً بعين التأمّل في تلك الأقوال إذ وقع سنوحُ الذّهن في عقال الإشكال، فأخذت أحل عقدها بأنامل الأفكار ، وأعتبر[٣] دُررها بمعيار الاعتبار ، فرأيت أن الأسرار قد خفيت تحت الأستار ، وأن الأجِلّة ما اعتنقوها بأيدي الأفكار . فما زلت في بساط الفكر أجول ، وما زال ذهني عن سمت

(١) في ط «رأية» بالهمزة والأنسب أن تكون راية بلا همزة كما في المخطوطات.

(٢) رَقَم : كَتَب أي من سواد كتابتهم . والرّقمة أيضاً : الوادي انظر القاموس : رقم .
وفي ط فقط : « أرقامهم »

(٣) في القاموس : عبّر : « وعبّر الذهب تعبيراً : وزنه ديناراً ديناراً .

التأمل لا يزول ، حتى آنست أنوار المقصود قد تلألأت عن أفق اليقين ، وشهد بصحتها لسان الحجج والبراهين ، فشرعت أحقق المرام وأحرر الكلام ، في فناء بيت الله الحرام ، راجياً منه أن لا أزل عن صوْب الصواب ، وأن لا أمل عن الاجتهاد في فتح هذا الباب سائلاً منه الفوز بالاستبصار عمّن لا تفتر عين فهمه عن / الاكتحال بنور [٣ / ٢٦٥] التّحقيق ، ولا يقصّر شأو ذهنه عن العُروج إلى معارج التدقيق ، فوجدت بعون الله لكشف كنوز الحقائق مُعيناً . ولتوضيح رموز الدقائق نوراً مُبيناً ، ثم جعلت كسوة المقصود مطّرزةً بطراز التّحرير ، ليكون في معرض العَرض على كلّ عالم نحرير ، مورداً ما جرى بين الأجلة عند الطّراد في مضمار المناظرة ، وما أفادوا بعد الاختبار بمسبار المفاكرة ، مذيّلاً بما سنح لي في الخاطر الفاتر ، وذهني القاصر متوكّلاً على الصمد المعبود ، فإنه محقق المقصود بمحض الفيض والجود .

قال صاحب (الكشاف) عند تفسير قول الله عز وجل : (وإن كُنْتم في رَيْب ممّا نزلنا على عَبْدنا فأتوا بسورة من مثله) : « من مثله » متعلق بسورة صفةً لها أي بسورة كائنة .

والضمير لما نَزّلنا أو لعبدنا ، ويجوز أن يتعلق بقوله : فأتوا ، والضمير للعبد . انتهى .

وحاصله أن الجارّ والمجرور أعنى « من مثله » إمّا أن يتعلق بـ «فأتوا» على أنه ظرف لغو، أو صفة لسورة على أنه ظرف مستقر.

وعلى كلا التقديرين فالضمير في « مثله » إمّا عائد ، إلى « ما نزلنا» أو إلى «عبدنا » ،فهذه صور أربع ،جوز ثلاثاً منها تصريحاً ، ومنع واحدة منها تلويحاً حيث سكت عنهـا، وهي أن يكون الظّرف متعلّقاً بـ «فأتوا»، والضمير لما نزلنا .

ولمّا كانت علة عدم التجويز خفيةً استشكل خاتـم المحققين عضد الملة والدِّين، واستعلم عن علماء عصـره بطـريق الاستفتـاء ، وهذه عبارته نقلناها على ما هي تبرّكاً بشريف كلامه :

يا أدلاء الهدى ومصابيح الـدُّجى، حيّاكم الله وبيّـاكم، وألهمنا الحقّ بتحقيقـه وإيـاكم. هـا أنـا من نـوركم مقتبس، وبضـوء نـاركم للهُدى مُلتمس، ممتحَنٌ بالقصور، لا مُمْتِحنٌ ذو غرور، ينشد بأطلق لسان ، وأرق جنان .

ألا قل لسـكان وادي الحمـى
هنيئـاً لكم في الجنـان الخلود
أفيضـوا علينـا من المـاء فيضـاً
فنحـن عطـاش وأنتـم ورود

قـد استبهـم قول صاحـب الكشـاف ، أفيضـت عليه سجـال [٣ / ٢٦٦] الألطاف/ «من مثله» متعلق بسورة صفة لها أي بسورة كائنة من مثله، والضمير لما نزلّنا أو لعبدنا. ويجوز أن يتعلقّ بقولـه: فأتـو، والضّمير للعبد حيث جوز في الـوجه الأول كـون الضّمير لمـا نزلنـا تصريحـاً،

وحظره في الوجه الثاني تلويحاً، فليت شعري ما الفرق بين: فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا، وفأتوا مِنْ مثل ما نَزّلنا بسورة؟ وهل هذا مُستبعدٌ من مثله؟.

فإن رأيتم كَشفَ الرِّيبة، وإماطة الشُّبهة، والإنعام بالجواب أثبتم أجزل الأجر والثّواب.

ثم كتب الفاضل الجاربُردي في جوابه كلاماً معقّداً في غاية التعقيد، لا يظهر معناه، ولا يطلع أحدٌ على مغزاه، رأينا أن إيراده في اثناء البحث يشتّت الكلام، ويبعد المرام فأوردناه في ذيل المقصود مع ما كتب في ردّه خاتم المحققين.

وقال العلامة التفتار أني في شرحه للكشاف:

الجواب: أن هذا أمر تعجيز باعتبار المأتى به والذوق،شاهد بأن تعلّق « من مثله »يقتضي[1]وجود المثل، ورجوع العَجز إلى أن يؤتى منه بشيء، ومِثْل النبي صلّى الله عليه وعلى آله وسلم في البشّرية والعربيّة موجود بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفصاحة.

وأمّا إذا كان صفةً للسّورة فالمعجوز عنه هو الإتيان بالسورة الموصوفة،ولا يقتضي وجود المِثْل، بل ربما يقتضي انتفاءه حيث تعلّق به أمر التعجيز.

وحاصله أن قولنا: ائت من مِثْل الحماسة ببيت يقتضي وجود

(١) في ط: « يتقضى » بتقديم التاء على القاف.

المثل ، بخلاف قولنا : ائت ببيت من مثل الحماسة . انتهى كلامه .

وأقول: لا يخفى أن قوله يقتضي وجود المثل ورجوع العَجْز إلى أن يؤتى منه بشيء يفهم منه أنه اعتبر مِثْل القرآن كُلاًّ له أجزاء ،ورجع التعجيز إلى الاتيان بجزء منه ، ولهذا مثل بقوله : ائت من مثل الحماسة ببيت ، فكان مِثل الحماسة كتاباً أَمر بالإتيان ببيت منه على سبيل التعجيز .

وإذا كان الأمر على هذا النمط فلا شك أن الذّوق يحكم بأن تعلّق « من مثله » بالإتيان يقتضي وجود المثل / ورجوع العَجْز إلى أن يؤتى بشيء منه . [٣ / ٢٦٧]

وأمّا إذا جعلنا مثل القرآن كُلِّياً يصدق على كُلّه وبعضه ، وعلى كل كلامٍ يكون في طبقة البلاغة القرآنية فلا نُسَلّم أن الذوق يشهد بوجود المثل، ورجوع العجز إلى أن يؤتى منه بشيء، بل الذّوق يقتضي أن لا يكون لهذا الكُلّي فرد غير القرآن، والأمر راجعٌ إلى الإتيان بفرد آخر من هذا الكُلّي على سبيل التعجيز.

ومثل هذا يقع كثيراً في محاورات النّاس ، مثلاً إذا كان عند رجل ياقوتة ثمينة في الغاية قَلّما يوجد مثلها ، يقول في مقام التّصلّف : من يأتي من مثل هذه الياقوتة بياقوتة أخرى ، والناس يفهمون منه أنه يدعى أنه لا يوجد فردٌ آخر من نوعه ، فظهر أنه على هذا التقدير لا يلزمُ

مِن تعلّق « من مثله » بقوله : فأتوا أن يكون مثل القرآن موجوداً فلا محذور .

وأما المثال المقيس عليه أعني قوله : ائت مِنْ مِثْل الحماسة ببيت فنقول : هذا لا يطابق الغرض ، فإن الحماسة إنما تُطْلق على مجموع الكتاب، فلا بُدّ أن يكون مثله كتاباً آخر أيضاً ، وحيئنذ يلزم المحذور .

وأمّا القرآن فإن له مفهوماً كُلِّياً يصدق على كل القرآن وأبعاضه وأبعاض أبعاضه إلى حدّ لا تزول عنه البلاغة القرآنية ، وحينئذ يكون الغرضُ منه المفهوم الكُلِّي وهو نوع من أنواع الكلام البليغ، فرّده القرآن وقد أمر بإتيان فرد آخر من هذا النوع فلا محذور .

قال في شرحه المختصر على التلخيص في معرض الجواب عن هذا السؤال: قلت : لأنه مفتقر إلى ثبوت مثل القرآن في البلاغة، وعلو الطّبقة بشهادة الذوق؛ إذ العجز إنما يكون عن المأتى به ،فكان مثل القرآن ثابتاً لكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة ، بخلاف ما إذا كان وَصْفاً للسورة فإن المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف .

فإن قلت : فليكن العجز باعتبار انتفاء المأتى به .

قلت : احتمال عقلي لا يسبق إلى الفهم ولا يوجد له مساغ في اعتبارات البلغاء، واستعمالاتهم فلا اعتداد به . انتهى كلامه .

وأقول لا يخفى أن كلامه ههنا مجملٌ ليس نصاً فيما قصد به في كلامه / في (شرح الكشاف) ، وحينئذ نقول : إن أراد بقوله : إذ العجز إنما يكون عن المأتيّ به ، فكان مثل القرآن ثابتاً أنّ العجز باعتبار المأتيّ به مستلزمٌ لأن يكون مثل القرآن موجوداً ، ويكون العجز عن الإتيان بسورة منه بشهادة الذوق مطلقاً فممنوعٌ ، لأنه إنما يشهد الذّوق بلزوم ذلك إذا كان المأتى منه أعني مثل القرآن كُلًّا له أجزاء . [٢٦٨ /

والتعجيز باعتبار الإتيان بجزء منه كما قررناه سابقاً .

وإن أراد أنه إنما يلزم بشهادة الذوق إذا كان المأتى منه كُلًّاله أجزاء فهو مُسَلّم لكن كونه مراداً ههنا ممنوع، بل المراد ها هنا أنّ المأتى منه نوعٌ من أنواع الكلام، والتعجيز راجع إليه باعتبار الأمر بإتيان فرد آخر منه كما صورناه في مثال «الياقوته» فتذكّر.

قال المدقق صاحب الكشف في شرحه على هذا الموضع من كلام الكشاف : ويجوز أن يتعلق ب « فأتوا » والضمير للعبد ، أما إذا تعلق بسورة صفةً لها فالضمير للمتنزّل أو للعبد على ما ذكره وهو ظاهر .

و «مِن» بيانية أو تبعيضية على الأول لأن السورة المفروضة مثل المنزّل على معنى سورة هي مثل المُنزّل في حسن النّظم، أو لأن السورة المفروضة بعض المثل المفروض ، فالأول أبلغ، ولا يحمل على الابتداء على غير البعضية أو البيان ، فإنهما أيضاً يَرجعان إليه على ما آثر شيخنا الفاضل رحمه الله ، وابتدائية على الثاني .

وأما إذا تعلق بالأمر فهي ابتدائية والضمير للعبد ، لأنه لا يتبين إذ لا مبهم قبله ، وتقديره : رجوعٌ إلى الأول ، ولأن البيانية أبداً مستقرّة[1] على ما سيجيء - إن شاء الله تعالى - فلا يمكن تعلّقها بالأمر، ولا تبعيض،إذ الفعل حينئذ يكون واقعاً عليه كما في قولك: أخذت من المال. وإتيان البعض لا معنى له، بل الإتيان بالبعض فتعيّن الابتداء.

ومثل السورة والسّورة نفسها إن جعل مقمحاً لا يصلحان مبتدأ بوجهٍ، فتعيّن أن يرجع الضّمير إلى العبد، وذلك لأنّ المعتبر في مبدئية الفعل البدء الفاعلي أو المادّي أو الغائيّ أو جهة يتلبّس بها.

ولا يَصحّ واحدٌ منها فهذا ما لوّح إليه العلامة، وقد كفيت بهذا البيان إتمامه . انتهى كلامه . / [٣ / ٦٩

وأقول : حاصل كلامه أنه بطريق السّبر والتقّسيم حكم بتعيين مِنْ للابتداء ، ثم بيّن أنّ مبدئيّة الفعل لا تصح ههنا إلاّ للعبد فتعيّن أن يكون الضمير راجعاً إليه .

ولا يخفى أن قوله :ولا تبعيض؛ إذ الفعل حينئذ يكون واقعاً عليه الخ محلّ تأمل ، إذ وقوع الفعل عليه لا يلزم أن يكون بطريق الأصالة ، لِمَ لا يجوز أن يكون بطريق التبعية ، مثل أن يكون بدلاً ؟ فإنكم لما جَوزتم أن يكون في المعنى مفعولاً صريحاً كما قررتم في : أخذت

(١) في ط وبعض النسخ المخطوطة : « مستقرّ » وفي بعضها الآخر : « مستقرّة »

من الدراهم أنه بمعنى أخذت بعض الدراهـم ، لِمَ لا تجـوّزون أن يكون بدلاً عن المفعول ؟ فكأنه قال بسورة بعض مِثْل ما نزّلنا فتكون البعضية المستفادة مِنْ « مِنْ » ملحوظة علـى وجـه البـدلية ، ويكون الفعل واقعاً عليه ، فيكون في حيّز الباء ، وإن لـم يكن تقدير الباء عليه إذ قد يحتمل في التابعيّة ما لا يحتمل في المتبوعيّة كما في قولهم :«رُبَّ شاةٍ وسَخْلتها »، لا بد لنفي هذا من دليل.

ثم على تقدير التسليم نقول: قوله لأن المعتبر في مبدئية الفعل المبدأ الفاعلي إلى آخره محلّ بحث، لأن التعميم الآتي في قوله: أوجهة يلتبس بها غير مُنْضَبِط، فإن جهات التلبس أكثر من أن تحصر من جهة الكمية، ولا تنتهي إلى حد من الحدود من جهة الكيفيّة، ولا يخفى أن كون مثل القرآن مبدأ ماديًا للسورة من جهة التلبس أمر يقبله الذّهن السّليم والطبع المستقيم.

على أنك لو حققت معنى «مِنْ» الابتدائية لظهر لك أن ليس معناه إلا أن يتعلق به على وجه اعتبار المبدئية الأمر الذي اعتبر له ابتداء حقيقة أو توهّما.

وقد ذكر العلامة التفتازاني كلام الكشف للردّ ، وقـال في أثنـاء الرد: على أن كون مثل القرآن مبدأ ماديّـاً للإتيـان بالسـورة ليس أبعد من كون مثل العبد مبدأ فاعلياً له. انتهى.

وأقول : الحق أن مثل العبد باعتبار الإتيان بسورة منه هو مبدأ فاعل السورة حقيقة ، لأنه لو فرض وقوعه لا يكون العبد إلاّ مؤلفاً لمثل

السورة مخترعاً له ، فيكون مبدأ فاعلياً حقيقيًّا .

وأما مثل القرآن فلا يكون مبدأ ماد ياً للسورة إلا باعتبار التلبس المصحح للتشبيه فهو أبعد منه غاية البُعد بل ليس / بينهما نسبة ، فإن [٣ / ٧٧٠] أحدهما بالحقيقة والآخر بالمجاز ، وأين هذا من ذلك ؟ نعم كون مثل القرآن مبدأ مادياً ليس بعيداً في نظر العقل باعتبار التلبس . تأمل وأنصفْ .

قال الفاضل الطيبي : لا يقال : إنه جعل « من مثله » صفة لسورة ، فإن كان الضّمير للمنزّل فهي للبيان ، وإن كان للعبد فمن للابتداء ، وهو ظاهر .

فعلى هذا إنّ تعلّق قوله : «من مثله» بقوله : « فأتوا » فلا يكون الضّمير للمنزّل ، لأنه يستدعي كونه للبيان ، والبيان يستدعي تقديم مُبْهم ، ولا تقديم ، فتعيّن أن يكون للابتداء لفظاً أو تقديراً ، أي أصْدروا وأنشئوا ، فاستخرجوا من مثل العبد سورة ، لأن مدار الاستخراج هو العبد لا غير ، فلذلك تعيّن في الوجه الثّاني عود الضّمير إلى العبد ، لأن هذا وأمثاله ليس بوافٍ .

ولذلك تصدّى للسّؤال بعض فضلاء الدّهر ، وقال : قد استبهم قول صاحب الكشاف حيث جوّز في الوجه الأول كون الضّمير « لما نزلنا » تصريحاً ، وحظّره في الوجه الثاني تلويحاً ، فليت شعري ما الفرق بين فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا ، وفأتوا من مثل ما نَزّلنا بسورة ؟

وأجيب أنك إذا اطلعت على الفرق بين قولك لصاحبك : أئت برجل من البَصْرة أي كائن منها وبين قولك أئت من البصرة برجل عثرت على الفرق بين المثالين ، وزال عنك التردّد والارتياب .

ثم نقول : إن « مِنْ » إذا تعلق بالفعل يكون إمّا ظَرْفاً لغواً ، ومن للابتداء ،أو مفعولاً به ، ومِنْ للتبّعيض إذ لا يستقيم أن يكون بياناً لاقتضائه أن يكون مستقرًّا والمقدّر خلافه ،

وعلى تقدير أن يكون تبعيضاً فمعناه : فأتوا ببعض مثل المنزّل بسورة وهو ظاهر البطلان .

وعلى تقدير أن يكون ابتداءً لا يكون المطلوب بالتّحدي الإتيان بالسّورة فقط بل بشرط أن تكون بعضاً من كلام مثل القرآن.

وهذا على تقدير استقامته فبمعزل عن المقصود واقتضاء المقام ، لأن المقام يقتضي التّحدي على سبيل المبالغة ، وأن القرآن أبلغ في الإعجاز بحيث لا يوجد لأقلّه نظير ، فكيف للكُلّ ، فالتحدي إذاً بالسورة الموصوفة بكونها من مثله في الإعجاز .

وهذا إنما يتأتى إذا جعل الضّمير لما نزلنا ، و « من مثله » صفة [٢ / ٢٧١] لسورة ، و « من » بيانيّة ، فلا يكون المأتيّ / به مشروطاً بذلك الشّرط ، لأن البيان والمبين كشيء واحد كقوله تعالى : ﴿ فاجتنبوا الرِّجس من الأوثان ﴾[1] .

(١) الحج / ٣٠

ويعضَده قول المصنف في سورة الفرقـان : إن تنزيلـه مفرّقـاً وتحدّيهم بأن يأتوا ببعض تلك التفاريق كما[1] نزل شيء منها أدْخل في الإعجاز،وأنور للحجّة من أن ينزل كلّه جملة واحدةً ، ويقال لهـم : جيئوا بمثل هذا الكتاب في فصاحته مع بعد ما بين طَرَفَيْه أي طولـه . انتهى .

وأقول : هذا الكلام مع طول ذيله قاصر عن إقامة المرام ، كما لا يَخْفى على من له بالفنون أدنى إلمام ، فلا علينا أن نشير إلى بعض ما فيه .

فنقول : قوله وعلى تقدير : أن يكون تبعيضاً ، فمعناه : فأتوا ببعض مثل المنزّل بسورة وهو ظاهر البطلان ،فيه بحثٌ، لأن بطلانه لا يظهر إلاّ على تقريره حيث غيّر النّظم بتقديم معنـى مِنْ علـى قولـه : بسورةٍ ، وهذا إفساد بلا ضرورة .

فلو قال : فأتوا بسورة بعض مثـل المنـزّل علـى ما هو النّظـم القرآني فهو في غاية الصّحة والمتانة ، وحينئذ يكون قولنا : بعض مِثْل المنزل بدلاً ، فيكون معمولاً للفعل على ما حقّقناه سابقاً حيث قَرّرنا على كلام صاحب الكشف فارْجِع وتَأمّل.

ثم قولـه : وعلـى تقـدير أن تكون ابتـداءً لا يكـون المطلـوبُ بالتّحدي الإتيان بسورة فقط ، بل بشرط أن تكون بعضاً من كلام مثل

(١) هكذا في النسخ جميعها : « كما » ولعلها : « كلّما » وهو الأوضح .

القرآن فيه نظر ، لأن الإتيان من المثل لا يقتضي أن يكون من كلام مثل القرآن يكون المأتى جُزءاً منه ، بل يقتضي أن يكون من نوع من الكلام عالياً في البلاغة إلى حيث انتهى به البلاغة القرآنية . والمأتىّ به يكون فرداً من أفراده .

ولعمري إنه ما وقع في هذا إلاّ أنه جعل المثل كُلاًّ له أجزاء لا كلَياً له أفراد، كما فصّلناه سابقاً في مثال الياقوته حيث أوردنا الكلام على العلّامة التفتازاني فلا يحتاج إلى الإعادة.

وظنّى أن منشأ كلام العلامة التفتازاني ليس إلا على كلام الفاضل الطّيبىّ. تأمل وتدبر.

وقد يجاب بوجوه أخر في غاية الضعف ونهاية الـزّيف أوردها العلاّمة التفتازاني في (شرح الكشاف) وبيّن ما فيها رأينا أن ننقلها [٢ / ٢٧٢] على ما هي /عليه(١) استيعاباً للأقوال ، وليكون للمتأمّل في هذه الآية زيادة بصيرة .

الأول : أنه إذا تعلّق بـ « فأتوا » فمِنْ للابتداء قَطْعاً، إذْ لا مبهم يبيّن ، ولا سبيل إلى البعضيّة ، لأنّه لا معنى لإتيان البعض ، ولا مجاز لتقدير الباء مع « مِنْ » ، كيف وقد ذكر المأتّى به صريحاً وهو السّورة ؟

وإذا كانت « مِنْ » للابتداء تعيّن كون الضّمير للعبد ، لأنه المبدأ للإتيان ، لا مثل القرآن .

---

(١) في ط : « عليها »

وفيه نظر ، لأنّ المبدأ الذي نقتضيه مِنْ الابتدائيّة ليس الفاعل حتى ينحصر مبدأ الإتيان بالكلام في المتكلّم .

على أنك إذا تأمّلت فالمتكلّم ليس مبدأ الإتيان بكلام غيره بل بكلام نفسه ، بل معناه : أنه يتصل به الأمر الذي اعتبر له ابتداء حقيقةً أو تَوهُّماً كالبَصْرة[1] للخروج ، والقرآن للإتيان بسورة منه .

الثاني : أنه إذا كان الضّمير لِمَا نَزّلنا ومِنْ صلة فأتوا ، كان المعنى : فأتوا من منزل مثله بسورةٍ فكان مماثلة ذلك المنزل لهذا المنزل هو المطلوب ، لا مماثلة سورة واحدة منه بسورة من هذا .

وظاهر أن المقصود خلافه كما نطقت به الآي الأُخر .

وفيه نظر ، لأن إضافة المِثْل إلى المنزل لا تقتضي أن يعتبر موصوفه منزلاً ، ألا ترى أنه إذا جعل صفة سورة لم يكن المعنى بسورةٍ من منزل مثل القرآن ، بل من كلام .

وكيف يتوهّم ذلك ، والمقصود تعجيزهم عن أن يأتوا من عند أنفسهم بكلام من مثل القرآن .

ولو سُلِّم فما ادّعاه من لزوم خلاف المقصود غير بيّن ولا مبين .

الثالث : أنها إذا كانت صلة (فأتوا) كان المعنى : فأتوا من عند المثل ، كما يقال : ائتوا من زيد بكتاب أي من عنده .

---

(١) في ط فقط : « كالنصرة » والتصويب من النسخ المخطوطة .

ولا يَصِحّ ائتوا من عند مثل القرآن بخلاف مثل العبد وهذا أيضاً بيّن الفساد ، انتهى .

وقد ألهمت على الكلام في فناء بيت الله الحرام ، ما إذا تمثلت فيه عسى أن يتّضح المرام ، فأقول وبالله التوفيق ، وبيده أزمّة التحقيق .

إن الآية الكريمة ما أنزلت إلا للتحدّي . وحقيقة التّحدي هو طلب المِثْل ممن لا يَقْدِر على / الإتيان به . فإذا قال المتحدّي : ائتوا بسورة بدون قوله : « من مثله » كلّ أحد يفهم منه أنه يطلب سورة مِنْ مثل القرآن . [٣ / ٢٧٣]

وإذا قال : أئتوا « من مثله » بدون قوله : « سورة » كلٌّ أحد يفهم منه أنه يطلب من مثل القرآن ما يصدق عليه أنه مِثْل القرآن أيّ قَدْرِ كان سورةً أو أقلّ منها أو أكثر .

وإذا أراد المتحدّي الجمع بين قوله : «بسورة» وبين قوله : «من مثله» فحق الكلام أن يقدّم «من مثله ويؤخر : «بسورة»، ويقول : فأتوا «من مثله» بسورة حتى يتعلّق الأمر بالإتيان من المِثْل أوّلاً بطريق العموم، وكان بحيث لو اكتفى به لكان المقصودُ حاصلاً، والكلام مفيداً، لكن تبرّع ببيان قَدْر المأتيّ به، فقال : «بسورة» فيكون من قبيل التَّخصيص بعد التَّعميم في الكلام، والتبيّن بعد الإبهام في المقام.

وهذا الأسلوب مِمّا يعتنى به البلغاء .

وأمّا إذا قال : « فأتوا بسورة من مثله » على أن يكون « من مثله » متعلّقاً بفأتوا يكون في الكلام حَشْوٌ ، وذلك ، لأنه لما قال : « بسورة » عَرَف أن المِثْل هو المأتيّ منه ، فَبذكر « من مثله » على أن يكون متعلّقاً بفأتوا يكونُ حَشْواً ، وكلامُ الله منزّهٌ عن هذا ، فلهذا حكَم بأنه وَصْفٌ للسُّورة .

وتلخيص الكلام ، أن التّحدي بمثل هذه العبارة يقع على أربعة أساليب :

الأول : تعيين المـأتيّ به فقط .

الثاني : تعييـن المأتيّ منه فقط .

الثالث : الجمع بينهما على أن يكون المأتيّ منه مقدّماً والمأتيّ به مؤخَّراً ،

الرابع : العكس .

ولا يخفى على من له بصيرة في تنقيد[1] الكلام أن الأساليب الثلاثة الأول مقبولة عند البلغاء ، والأخير مردود ، لأنه يبقى ذكر المأتيّ منـه بعد ذكر المأتيّ به حَشْواً ، هذا إذا جعل المأتيّ منه مفهوم المِثْل .

وأمّا إذا كان المأتيّ منه مكاناً أو شخصاً أو شيئاً آخر مما لا يدلّ عليه التحدّي ، فذِكْرُهُ مفيد قدّم أو أُخّر ، ولذلك جوّز العلاّمة صاحب

(١) في النسخ المخطوطة : «تنفيذ» بالفاء والـذال، وما في ط أوضـح والمراد نقـد الكلام.

الكشاف أن يكون : « من مثله » متعلِّقاً بفأتوا ، حيث كان الضّمير راجعاً إلى « عَبْدِنا » .

والحاصل: أنه إذا جعل المِثْل المأتيّ منه مفهوم المِثل وأريد [٢ / ٢٧٤] الجمع بين/ المأتيّ منه والمأتيّ به، فلا بُدّ من تقديم المأتيّ منه على المأتيّ به، وإلاّ يكون الكلام ركيكاً.

وإذا كان المأتيّ منه شيئاً آخر فالتّقديم والتأخير سواءٌ .

ومما يؤيّد هذا المعنى ما أفاده المحقّقون من قول القائل عند خروجه من بستان المخاطب : أكلْتُ من بستانك من العنب :أنه لو قال : أكلت من العِنَب عُلِم أنه أكل من البستان ، فقوله : « من بستانك » يبقى لَغْواً .

وأمّا إذا قال أوّلاً : من بستانك أفاد أنه أكل من البستان بعد أن لم يكن معلوماً ، ولكن بقي الإبهامُ في المأكول منه ، فلما قال : « من العنب » رُفِع الإبهام .

هذا ، وإن لم يكن مثالاً(١) لما نحن فيه ، لكنه تنظير إذا تأملت فيه تأنّست بالمطلوب الذي نحن بصدده .

لا يقال : فعلى هذا جعلُهُ وَصْفاً أيضاً لغو ، بناء على أنّ التّحدي يدلّ عليه ، لأنا نقول : لا شكّ أن التّحدي يدلّ على أن السّورة المأتيّ بها هي السّورة المماثلة . فإذا قيل : مِنْ مِثْله مقدّماً حصل فيه إبهام وإجمال من حيثُ المقدار ، فإذا قيل : « بسورة » تعيّن المقدار المأتيّ

(١) في ط فقط « هذا وإن لم يلزمنا لا لما نحن فيه » والعبارة فيها تحريف ، صوابها من النسخ المخطوطة .

به ، وحينئذ قوله :« بسورة » لا يفيد إلاّ تعيين المقدار المبهم، إذْ بعد أن فَهِم المماثلة من صريح الكلام تضمحلّ دلالة السّياق فلا يلاحظ قوله : « بسورة » إلاّ من حيث أنه تفصيل بعد الإجمال ، فلا يكون في الكلام أمر مستغنًى عنه ، وأمّا إذا قيل : مؤخراً ، فإن جعلته وَصْفاً للسورة فقد جعلت ما كان مفهوماً للسياق منطوقاً في الكلام بعينه .

وهذا في باب النّعت إذا كان لفائدة لا يُنْكر كما في قولهم : أمْسِ الدّابِر وأمثاله .

وأما إذا جعلتْ متعلّقاً بفأتوا فدلالة السيّاق باقية على حالها ،إذ هي مقدّمة على التصّريح بالمماثلة ، ثم صرحت بذكر المماثلة ، فكأنّك قلت : « فأتوا بسورة من مثله ، من مثله مرّتين على أن يكون الأول وَصْفاً والثاني ظَرْفاً لغْواً ، وهو حشو في الكلام بلا شُبْهة .

فإن قلت : فما الفائدة إذا جعلناه وَصْفاً للسّورة ؟

قلت : الفائدة جليلة ،وهي التصريح بمنشأ التّعجيز، فإنه ليس إلا وصف المماثلة. . وعند ملاحظة منشأ التّعجيز أعنى المثلية يحصُل الانتقال إلى أن القرآن معجز.

والحاصل :أن الغرض من إتيان الوصف تحقيق مناط عِلّية كون القرآن مُعْجِزاً حتى يتأمّلوا / بنظر الاعتبار فيرتعدوا عما هم فيه من [٣ / ٧٥ الرّيب والإنكار .

هذا ما سنح في الخاطر الفاتر ، والمرجُوّ من الأفاضل النّظر بعين الإنصاف ، والتّجنب عن العناد والاعتساف ، فلعمري إن الغَوْر فيه لعميق ، وإن المسلك إليه لدقيق ، والله المستعان وعليه التُكلان .

* * * *

انتهى ـ بحمد الله ـ الجزء السادس

ويليه ـ إنْ شاء الله تعالى ـ الجزء السابع

وأوله : فائدة من مجموع ابن القماح .

* * * *

فهرس شواهد الجزء السادس

شواهد الفن السابع :مسائل نحوية .

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= لن تراهـا وإنْ تأمّلْـت إلاّ ولهـا في مفـارق الـرّأس طيبـا	٥٩٠	٣٥
شواهد المسألة الثالثة:		
= أحـار بن بلدر قد وليت ولاية فـكن جُرَذاً فيهـا تخـونُ وتسرِقُ	٥٩١	٤٤
شواهد المسألة الرّابعة:		
= أهـوى لهـا أسفـع الخـدّين مطّرقٌ ريش القـوادم لم ينصـب له الشّبكُ	٥٩٢	٤٦
= إنّ الـذي سمـك السماءَ بنـى لنا بيتـاً دعائمـه أعـز وأطولُ	٥٩٣	٥٠
شواهد المسائل العشر المتعبات إلى الحشر		
= نحـن بمـا عندنـا وأنـت بمـا عنـدك راض والـرأي مختلـف	٥٩٤	٦٥
= فأصبحـوا والنّـوى عـالى معرّسِهِم وليس كُلُّ النّـوى يلقـى المساكِينُ	٥٩٥	٧٨
= هي الشقـاء لدائـي لو ظفـرت بها وليس منهـا شفـاء الـدّاء مبذول	٥٩٦	٧٨
= لهَفـي عليك للهفـة من خائـف يبغـي جوارك حـين ليس مجُيرُ	٥٩٧	٨٢
* أرسلها العـراك *	٥٩٨	٨٥
= ومـن يك ذا فم مرٍّ مريض يجـد مُرًّا بـه الماءَ الـزُّلالا	٥٩٩	٨٥
= ورثتـم قنـاة الـدين لا عن كلالة عن ابني منـاف عبد شمس وهاشم	٦٠٠	٨٧
= فآليت لا أرثـي لهـا من كلالة ولا من حفًـى حتـى تزور محمّدًا	٦٠١	٩٠
= لو استطعـت ركبـت النـاس كلهم إلى سعيد بن عبـدالله بُعرانا	٦٠٢	٩٨
= أسـير إلى إقطاعـه في ثيابه على طِرْفـه من داره بحسامهِ	٦٠٣	٩٩
= بدت قمـراً ومالـت خُوط بانٍ وفاحـتَ عَنْبـراً ورنـت غزالا	٦٠٤	١٠٢
= * وقد تركناهُمُ لحْماً على وَضَم *	٦٠٥	١٠٤

شواهد أبيات المعاني المشكلة الإعراب

شواهد: مسائل وأجوبتها لابن هشام الأنصارى

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= * تمرون الديار ولم تعوجوا *	٦٢٢	١٤٥
= وبعض الحلم عند الجهـــل للذلّة إذعـانُ	٦٢٣	١٤٧
= ربيتـه حتـى إذا تمعددا وآض نهـداً كالحصـان أجردا كان جزائي بالعصا أن أجلدا	٦٢٤	١٥٧
= لطـالما جررتُـكُنَّ جرّا حتـى نوى الأعجـف واستمرّا فاليوم لا آلو الركابَ شـرّا	٦٢٥	١٦٠
= فإن جاوزت مقفـرة رمـت بي إلى أخـرى فتلك هلـم جرا	٦٢٦	١٦١
= المطعمـين لدى الشـتا د سدائفـاً ملنيب غـرا في الجـاهلية كان سو دد وائـل فهلُـمَّ جرّا	٦٢٧	١٦١
= * إذا قلت هاتي نوّليني تمايلت *	٦٢٨	١٦٥
شاهد: توجيه حديث: **كلمتان خفيفتان على اللسان الخ**		
= ثلاثـة تشرق الـدنيا بطلعتهـم شمس الضحـى وأبـو إسحـاق والقمر	٦٢٩	١٧٨
شواهد مسائل نحوية من معجم الأدباء		
= * كبكر المقاناة البياض بصفرة *	٦٣٠	١٨٩
= يا ضب إن هوى القيون أضلكم كضـلال شيعـة أعـور الدّجـال	٦٣١	١٩٠
= غلامـان خاضـا الموت من كل جانب فآبـا ولـم يعقـد وراءهما يد متـى يلقيا فردا فلا بد أنه سيلقـاه مكروه من الموت أسود	٦٣٢	١٩٢
= قوم إذا عدّتْ تميمٌ معاً ســاداتهـا عـدوّه بالخِنْصـر ألبســه الله ثيــاب النـدى فلـم تطـل عنـه ولـم تَقْصرُ	٦٣٣	١٩٣

شاهد: مسألة لأبي الطيّب: في مراتب النحويين.

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
شواهد من المسائل لابن السّيد		
= النــازلــين بكل معــترك والـطيبــون معــاقــد الأزرِ	٦٤٩	٢٣١
= ولـو أصابت لقالـت وهـي صادقة إن الرياضــة لا تنصبـك للشّيب	٦٥٠	٢٣٤
= ألا يا أم فارع لا تلومي على شيء رفعـت به سماعي وكونـي بالمكـارم ذكّـريني ودلّي دل مــاجِدةٍ صناع	٦٥١	٢٣٤
= فإنما أنت أخ لا نعدمُهْ	٦٥٢	٢٣٥
= * ألا انعم صباحاً أيها الرَّبع وانطق *	٦٥٣	٢٣٦
= يا ليت زوجـك قد غــدا متقلـداً سيفـا ورمحــا	٦٥٤	٢٣٨
= أشْلَيْتُ عنْزي ومَسَحْـتُ قَعْبِي	٦٥٥	٢٣٩
= فيا راكبــا إمّــا عَرَضْــتَ فبلّغَــن نداماي من نجــران ألاّ تلاقيا	٦٥٦	٢٤٣
= * كأنــه خارجا من جنب صفحتــه *	٦٥٧	٢٤٣
= يقــوم على الوغْـد في قومه فيعفــو إذا شاء أو ينتقم	٦٥٨	٢٥١
= فلماّ رأين الليل والشــمس حيّة حياة الــذي يقضي حشاشــة نازع	٦٥٩	٢٥٤
= وزهــراء إن كفنتُهــا فهــو عيشها وإن لم أكفّنْهــا فمــوت معجّلُ	٦٦٠	٢٥٤
= قُبْـحْ باسم من تَهـوى وذرني من الكنى فـلا خـير في اللذات من دونها اسـتر	٦٦١	٢٦٣
= إني امــرؤ أسم القصــائـد للعدى إن القصــائـد شــرهــا أغـفــالُهـا	٦٦٢	٢٦٣
= فـما كـل ذى نُصْـح بمؤتيك نصحـه ومــا كــل مؤتٍ نصـحـه بـلبيـب	٦٦٣	٢٦٩
= * ويرحم الله عبداً قال : آمينا *	٦٦٤	٢٧١
= لاتــنــه عـن خــلق وتــأتي مـثلـه عــارٌ عـلـيـك إذا فـعـلت عـظيـم	٦٦٥	٢٩٤

* * *

فهرس الموضوعات

الفن السابع: مسائل نحوية ٥ ـ ٣١٦

المسائل العشر المتعبات إلى الحشر ٦٠ ـ ١١٧

أبيات المعاني المشكلة الإعراب ١١٨ ـ ١٢٩

مسائل وأجوبتها لابن هشام الأنصاري ١٣٠ ـ ١٥٩

توجيه حديث شريف وهو:

****

انتهى بحمد الله

الأشباه والنظائر

في النحو

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء السابع

تحقيق

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأشباه والنظائر

في النحو

٧

الطبعة الأولى
١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

فائدة من مجموع ابن القَمّاح(١)

وقوع الواو فاء الكلمة

إذا كانت الواو فاء الكلمة من الماضي فمضارعه يَفْعِلُ بكسر العين لفظاً أو تقديراً .

ويسقط الواو في المضارع ، مثال اللفظي : يَعِدُ، ويَمِقُ (٢) مِنْ وَعَد ، ووَمِقَ .

ومثال التقديري : يَضَعُ ، ويَسَعُ ، من : وَضَعَ ، ووَسِعَ ، فالأصل في الكُلّ بالواو ، فحذفت ، وفُتِحتْ عينُ الفعل لِلْخِفّة ، إذْ حَرْفُ الحَلْقِ ثقيل لِبُعْد مخرجه ، فهي مكسورة تقديراً ، وهو معنى قول الزمخشري : «وسقوطها فيما عينه مكسورة من مضارع فَعَل أو

(١) ابن القماح : هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة ، شمس الدين أبو المعالي بن القماح ، ولد سنة ٦٥٦ هـ ، وتوفي في ربيع الأول ٧٤١ هـ القاهرة وامتحن بمحنة ذكر أنه نظم فيها أبياتاً في ليلة لم ينفلق فجرها إلاّ وقد فرّج عنه وأولها :

اصبر على حلو القضاء ومرّه واعلم بأن الله بالغ أمره

ترجمته في طبقات الشافعية ٥/ ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٢) ومِقَه : يَمِقهُ بكسر الميم فيهما : أحبّه فهو وامقٌ . وانظر شرح مختصر تصريف العزى / ١٠٩

فَعِل لفظاً أو تقديراً .

واختلفوا في علة حذف الواو بين الياء والكسرة .

فعلّله الكوفيون بالفرق بين المتعدِّي ، فحذِفت فيه لثقله وبين اللازم ، فبقيت لخفّته ، وهو ضعيف ، فقد حُذِفت في اللاّزم في : وَكَفَ[1] يكِف وَوَنِم[2] الذُّباب يَنِمُ .

وعلّله البصريون بالثّقل .

وخصّوا الحذف بالواو دون الكسرة أو الياء ، لأن الياء لا تحذف لدلالتها على مَعْنىً ، والكسرة لا يفيد حَذْفُها كبير خِفّة ، فتعين حذف الواو ، فنقض الكوفيون عليهم ذلك : بأوعد يُوعِد ، فقد ثبتت الواو .

قال ابن مالك ، الحذف إذا كانت الياء مفتوحة وهذه مضمومة .

قيل له : أنت عَلَّلت الحذف بالخفة والضَّمة أثقل من الفتحة .

وقال ابن النحاس الصواب : أن هذه وقعت بين همزة وكسرة ، وأصله : « يأْوعِدُ » لأنه من أوعد .

---

(١) في القاموس : وكفَ البيت يَكِفُ وكفاً ووكيفاً ، وتوكافاً : قطر كأوكف ، وناقة وكُوفٌ : غزيرة .

(٢) ونَم كوَعدَ ونْماً ونياً . والونيم : خرْء الذُّباب .

من رؤوس المسائل للنّوويّ : الخلاف في « وسواس » أهو مصدر أم صفة ؟

ومن رؤس المسائل وتحفة طلاب الوسائل للشيخ محي الدين النواوي رضي الله عنه وعنّا به .

سئل ابن مالك عن « وسواس » أهو مصدرٌ مضاف إليه « ذو » مُقَدَّرة أم / هو صفة محضة للمبالغة؟ [٣ / ٧٦]

فأجاب : الفعل الموزون بفعْلَلَ ضربان : صحيح كد حرج وسَرهْفَ[١] وهو الأصل .

والثاني: الثنائي المكرر كحمحم ودمدم ، وهو فرْعٌ ، لأن الأصل السّلامة من التّكرر ، ولأن أكثره يفهم معناه بسقوط ثالثه كثَجْثَج[٢] الماء بمعنى ثَجّ ، وكفْكف الشيء بمعنى كَفّه ، وكَبْكَبه بمعنى كَبّه ، ورضرضه[٣] بمعنى رَضّه ، وذرذره[٤] بمعنى ذرّه ، وذفذف[٥] على الجريح بمعنى ذفف ، وصَرصْرَ الجُندب بمعنى : صَرّ ، وعَجْعَجَ

(١) في القاموس : سرهفْتُ الصّبي : أحسنت غذاءه ونَعّمته .

(٢) في القاموس : ثجّ الماء : سال ، والثّجيج : السّيل .

(٣) الرّض : الدّق .

(٤) ذرّ الحبّ : فرّقه .

(٥) ذفّ على الجريح ذفًّا ، وذِفافاً ، وذففاً محركة : أجهز ، والاسم : الذّفاف كسحاب .

الفَحْل بمعنى عَجّ ، وصَمْصَم السّيف بمعنى صَمم ، ومَكْمَك الفصيل ما في الضرع بمعنى امتكّهُ ، ومَطْمَط الكلام بمعنى : مططه ، أي مدّه ، ومخمخ المخ : أخرجه .

وللنوعين مصدران مطّردان .

أحدهما : فَعْلَله . والآخرة : فِعْلال كَسَرْهَفَةً وسِرْهاف ، وزَلزلة وزِلْزال .

وفِعْلال أحقّ بهما لوجهين :

أحدهما : أنّ فَعْلَل مُشاكِلٌ لأفْعلَ في عدة الحروف وفتح الأول ، والثّالث ، والرابع ، وسكون الثّاني ، فجُعِلَ إفعال مصدر أفْعل ، وفِعْلال » مَصْدر فَعْلَل ليتشاكل المَصْدران كما يتشاكل الفِعْلان ، فكان فِعْلال أحقّ بهما من فَعْلَلةً .

والثاني : أن أصل المصدر أن يُبايَنَ وَزْنُهُ وَزْن فِعْله ، وفِعْلال أشَدُّ مباينة لِفَعْلَل في وزنه مِنْ فَعْلَلةً ، فكان أحقَّ به منه ، وإن كانا سِيَّيْنِ[1] في الأطراد مع رُجْحان فَعْللة في الاستعمال على فِعْلال في قولهم : « وَسْوس » الشيطان وسِوْاساً و« وَعْوع » الكلبُ وعِواعاً ، وعَظْعَظَ السّهم في مرّه عِظْعاظاً إذا التوى .

والجاري على القياس : وِسْواس ، وَوَسْوسة ، ووِعْواع ، ووعوعة ، وعِظْعاظ وعَظْعَظَة .

---

(١) السّيان : المِثْلان .

والفتح نادِرٌ ،لأن الرباعي الصحيح أصل للرّباعي المكرّر أوّله وثانيه كما مرّ .

ولم يأت مصدر الصحيح مع كونه أصلاً إلّا على فَعْللة، وفِعلال بالكسر، فلا ينبغي للرباعي المكرّر لفرعيته أن يكون مصدره إلا كذلك. وهذا يقتضي أن لا يكون له مصدر على فَعْلال بالفتح، وإن ورد حُكِم بشذوذه.

وأيضًا، فإن فَعْلالاً المفتوح الفاء قد كثُر وقُوعه صفةً مصوغاً مِنْ فَعْلَل المكرّر ليكون فيه نظير فَعال من / الثلاثي كـ«ضَراب»، لأنهما [٣ / ٢٧٧] متشاكلان وزناً، فاقتضى هذا أن لا يكون لفَعلال المفتوح الفاء في المصدرية نصيبٌ ، كما لم يكن لِفَعّال فيها نصيبٌ، فلذلك استُنْدر وقوع : وَسْواس، وَوَعْواع ، وعَظْعاظ مصادر ، وإنما حقّها أن تكون صفاتٍ دالة على المبالغة في الوَسْوسة والوعوعة والعْظعظة ، فحقّ ما وقع منها في موضع محتمل للمصدرية والوصفية أن يحمل على الوصفية تخلُّصاً من الشذوذ ، ومخالفة المطّرد الشائع الذّائع .

وليس بِمُحِقٍّ من زعم في شَيْء من الصفات الواردة على هذا الوزن أنه مصدرٌ مضاف إليه « ذو » تقديراً ، ويدل على فساد قوله أمران :

أحدهما : أنّ كُلّ مصدر أضيف إليه « ذو » تقديراً فمجرّده للمصدرية أكثر من استعماله صفةً كـ «رِضًى» وصَوْم وفطر .

وفَعْلال الموصوف به لم يَثْبت مجرّده للمصدرّية إلاّ في وَسْواس وأخواته، على أن مَنْع مَصدرِيّتها ممكنٌ، وذلك أنّ مَنْ سمع منه وَسْوس إليه الشّيطان وَسواساً بالفتح لا يتعيّن كونه قاصداً للمصدرّية، بل يحتمل أن يقصد الحاليّة، فإن الحال قد يؤكدها عاملُها الموافقُ لها لفظاً ومعنىً كقوله تعالى: « وأرسْلناك لِلنّاس رسولاً »[1] وكقوله تعالى: ﴿ وسَخّر لكم اللّيلَ والنّهارَ والشّمس والقمرَ والنجومَ مسخراتٍ ﴾[2].

فإنما تتعيّن المصدريّة في « وسْواس » أن لو سمع مضافاً إلى الشّيطان، ومعلّقاًبه معمول، كما سُمِع ذلك في الوَسْوسة كقول بعضهم: « وَسْوسَةُ الشّيطان إلى النفس داءٌ » فتتعين المصدريّة في مثل هذا لابالانتصاب بعد الفعل.

الثاني: أن المصدر المضاف إليه «ذو» تقديراً لا يؤنث ولا يُثنّى ولا يُجمع بل يلزم طريقةً واحدة؛ليعلم أصالته في المصدريّة، وفرعيته في الوصفيّة، فيقال:امرأة صَوْمٌ، ورجل صوْمٌ ورجلانِ صَوْمٌ، أو نساء.

وفَعلال الموصوف به ليس كذلك؛ لأنه يؤنّث ويُثنّى ويُجمع وجوباً فيُقال: رجل ثرثار، وتَمْتام، وفأفاء، ولَضْلاضٌ[3]، أي ماهر

(١) النساء / ٧٩
(٢) النحل ١٢، وهذا على غير قراءة حفص التي ضمّها المصحف الشريف، وإنما هي قراءة حمزة والكسائي وأبي عمرو وابن كثير ونافع وآخرين حيث قرءوا: « والنجومَ مسخراتٍ » انظر معجم القراءات قراءة رقم ٤٢٨٤.
(٣) لضلاض: حاذق في الدلالة، و لضلضته: التفاته يميناً وشمالاً.

بالدّلالة ، وهَرْهار أي ضَحّاك[1] ، وجحجاح : سيّد ، وفَجْفاج : كثير الكلام ، وكَهْكاه،ووَطْواط : ضعيف ، وعسعاسُ وحَسْحاس : خفيف الحركة ، وهفهاف : خميص البطن ، وبجباج : ممتلىء الجسم ، ودَعْداع ودَحْداح : أي قصير،ونخناخ : ألكن ، وسَمْسام : سريع ، [٣ / ٧٨ وقَعقاع المفاصل : أي مُصوّت ، وشيء خشخاش أي يابس مصوّت ، وسَبع قضقاض : كاسر، وحيّة نضناض: يحرّك لسانه كثيراً .

وكُلّ ذلك يؤنث بالتاء ويثنى ويجمع ، ومنه قولهُ صلى الله عليه وآله وسلّم : « أبْغضُكُم إلىّ وأبعدُكم مِنّي مجالِسَ يوم القيامة الثرثارون المُتفَيهِقُون » .

ومنه : ريحٌ زَفْزافة أي محركة للحشيش ، وسفسافة : تنخل التراب بمرّها ، ودرع فضفاضة : واسعةٌ .

الفعل من كُلّ ذلك فَعْلل ، والمصدر فَعْللة وفِعْلالٌ بالكسر ، ولم ينقل في شيء منها فَعْلال بالفتح .

ومن أجاز ذلك كالزمخشري فقياسه غير صحيح ، لأن القياس على النّادر لا يصحّ ، فثبت ما قصدتُه من بيان أصالة الوصفيّة في فَعْلال المفتوح الفاء ، وغرابة المصدريّة فيه ، وامتناعها منه .

(١) في القاموس : ضحّاك في الباطل .

فالقول المرضّى أن « الوسواس » في قولـه تعالـى : (مِن شَرِّ الوَسْواسِ [(١)]) هو الشّيطان لا على حذف مضاف ، ، بـل على أنه من باب فَعْلال المقصود به المبالغة في مُفَعْلِل كثرثار، ونظائره.

والله أعلم بالصواب . انتهى .

---

(١) الناس / ٤

إجابة ابن مالك عن إشكال حديث شريف

وسئل ابن مالك أيضاً عن قوله صلى الله عليه وآله :

« غير الدّجّال أخوَفَني عَلَيْكم[1] » .

فأجاب : الكلام على لفظه ومعناه ، أمّا لفظه فلتضمّنه إضافة « أخوف » إلى ياء المتكلم مقرونة بنون الوقاية ، وهو إنما يعتاد مع الفعل المتعدّي ، لأن هذه النون تصون الفعل عن محذورات .

أحدها : التباسة بالاسم المضاف لياء المتكلم ، فلو قيل في ضَرَبَني : ضَرَبي لالتبس بالضَّرَب،وهو العسل الأبيض الغليظ ، فنفت نون الوقاية هذا المحذور .

الثاني : أمر مؤنثه بأمر مذكّره فلو قلت أكْرِمي بدل أكْرِمْني قاصداً مذكّراً لم يفهم المراد ، فنفت النون ذلك .

الثالث : ذهاب الوهم إلى أن المضارع صار مبنيًّا وذلك لو أوقعته على ياء المتكلم غير مقرونة بالنون لَخِفي إعرابه ، وظُنّ به البناء على مراجعة الأصل ، فإن إعرابه على خلاف الأصل ، وأصله البناء .

(١) انظر مناقشة هذا الحديث في همع الهوامع ١ / ٢٢٥

/ ٢٧٩] فلو قلت بدل « يكْرِمني » يكْرِمي لَظُـن / عودُه إلـى الأصـل ، فزيادة النون تمكّن من ظهور إعرابه .

والاسم مستغنٍ عن النون في الوجهين الأولَين .

وأمّا الثالث فللاسم فيه نصيبٌ لكن أصالته في الإعراب أغنتـه وصانته من ذهاب الوهم إلى بنائه ، لا بسبب جَلِيٍّ ، لكنه وإنْ أُمن ظنٌّ بنائه فلم يُؤْمن التباسُ بعض وجوه إعرابه ببعض ، فكان له في الأصل نصيب من إلحاق النو ن .

وينـزل إخلاؤه منهـا منزلـة أصـل متـروك يُنَبّـه عليـه في بعض المواضع كما نُبّه بالقَودَ واستحـوذ على أصل قـاد[١] واستحاذ. وكـان أولى ما ينبه به على ذلك أسماء الفاعلين ، فمن ذلـك ما أنشـد الفراء من قول الشاعر:

٦٦٦ = فمـا أدرى وكلّ الظّـن ظَنـيٍّ
أمسِلمُنـي إلــى قومــي شراحي[٢]

---

(١) في ط : « قال » مكان : « قاد » ، تحريف .
(٢) نسب في الدرر اللوامع ١ / ٢١٢ إلى يزيد بن محمد الحارثيّ .
وذكر السيّوطيّ في شرح شواهد المغنى ص ٧٧٠ أن الفرّاء ذكر البيت على هذا النمط ليجعله باباً من النحو ، والصواب :
فما أدرى وظنـي كل ظن   أيسلمنـي بنـي البــدء اللقاح .
وبنو البذء اللقاح : هم الذين لا يدينـون للملـوك .
قال صاحب الدرر : وكان القياس : أمُسْلِمي بالتخفيف .

فرخم « شراحيل » دون نداء اضطراراً .

ومثله ما أنشده ابن طاهر في تعليقه على كتاب سيبويه :

٦٦٧ = وليس بِمُعْيِني وفي الناس ممتع
صديقٌ إذا أعيا عَلَيّ صَديقُ[1]

وأنشد غيره :

٦٦٨ = وليس المُوافِيني لِيُرْفِدَ خائباً
فإن له أضعافَ ما كان آملا[2]

= وقال ابن هشام في المغنى ١ / ٣٨١ : « وزعم هشام : أن الذي في « أمسلمني » ونحوه تنوين لا نون » .
والبيت من شواهد المغنى ١/ ٣٨١ ، ٢ / ٧١٦ ، والهمع والدرر رقم / ١٧١.

(١) في ط : « معييني » وفي النسخ المخطوطة والأشموني ١ / ١٢٦ : « بمعييني » وفي ط والنسخ المخطوطة : «مقنع» وفي الأشموني «ممتع» وفي ط، والنسخ المخطوطة : «صديقي» .

(٢) من شواهد : المغنى ١ / ٣٨١ ، والهمع والدرر رقم/ ١٧٢ ، والأشموني ١ / ١٢٦ .
قال العيني « هامش الأشموني » : « المعنى : ليس الذي يوافيني أي يأتيني ليرُفد أي ليعطي من الرفد وهو العطاء . وفيه الشاهد ، فإن النون فيه نون الوقاية ، وليست نون التنوين كما ذهب إليه بعضهم ، إذ التنوين لا يجتمع مع الألف واللام ، والموصول مع صلته اسم ليس ، «وخائباً» خبره ، وليرفد على صيغة المجهول بالنصب على تقدير : لأن يرفد » .

ولأفعل التفضيل أيضاً شبه بالفعل وخصوصاً بفعل التّعجب ، فجاز أن تلحقه النّون المذكورة في الحديث كما لحقت اسم الفاعل في الأبيات المذكورة . وهذا أجود ما يقال في هذا اللفظ عندي .

ويجوز : أن يكون « أخوف لي » وأبدلت اللاّم نوناً كما في لعنّ مكان لعلّ ، وفي : رِفَنّ بمعنى رِفَلّ[١] وهو الفرس الطّويل .

وأما الكلام من جهة المعنى ففيه وجوه :

أظهرها : كون أخوف افعل تفضيل صيغ من فعل المفعول كقولهم: « أشغَلُ من ذات النّحْيَيْن[٢]» « وأزهْى من ديك » «وأعنى بحاجتك » « وأخوفُ ما أخاف على أُمَّتي الأئمة المُضِلُّون»، إذ المراد أنّ المعبر عنه بذلك : شُغل وزُهِي وعُنِي أكثر من شغل غيره وزهوه وعنائه.

(١) في القاموس : الرِّفَلّ كخِدَبّ : الطويل الذنب ، الكثير اللحم ، والبعير الواسع الجلد .

(٢) « هي امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة ، كانت تبيع السمن في الجاهلية ، فأتاها خوّات بن جبير الأنصاريّ يبتاع منها سمناً ، فلم ير عندها أحداً وساومها فحلّت نِحْياً ، فنظر إليه ، ثم قال أمسكيه حتى أنظر إلى غيره فقالت : حُلّ نِحياً آخر ، ففعل ، فنظر إليه ، فقال : أريد غير هذا فأمسكيه ففعلت ، فلما شغل يديها ساورها فلم تقدر على دفعه حتى قضى ما أراد وهرب » انظر مجمع الأمثال ١/ ٣٧٦ .

وكذا أخوف ما أخاف / أي الأشياء التي أخافها على أمتى أحقها [٣ / ٢٨٠]
بأن يخاف الأئمة المضلّون .

فمعنى الحديث ههنا : غير الدّجال أخوف مخوفاتي عليكم فحذف المضاف إلى الياء فاتصل بها أخوف معمودة بالنون كما تقرر .

ويحتمل أن يكون : « أخوف » من أخاف بمعنى : خوف. ولا يمنع ذلك كونه من ثلاثيّ فإنه على « أفعل » وما على وزن أفعل والثلاثي سواء عند سيبويه في التفّضيل والتّعجب ، صرّح به مراراً.

فالمعنى . غير الدّجال أشد موجبات خوفي عليكم، ثم اتصل بالياء معمودة بالنون على ما تقرر .

ويحتمل أن يكون من وصف المعاني بصفات الأعيان مبالغة كشعْرٍ شاعر ، وهذا الشِّعر أشعر من هذا ، وعجب عاجب ، وموْت مائت ، وخوْف خائف .

ويقال : فلان أخوف من خوفك . ومنه قول الشاعر[1] .

٦٦٩=يداك يدٌ خيرُها يُرْتجى
وأخرى لأعدائها غائِظَه

(١) نُسب في العينيّ ١ /٥٧٢ لطرفة ، وليس في ديوانه والبيت الأول من شواهد : التصريح ١ /١٨٢ ، والأشموني ١ /٢٢٣ .
هذا وفي الأشباه مطبوعاً ومخطوطاً : « فأما التي يرتجى خيرها » ، « وأمَّا التي يتقّى شرّها » .
قال العيني : اللافظة : البحر ، والهاء فيه للمبالغة ، كما في : راوية ، =

فأمــا التــي خيرُهــا يرتجــى
فأجــود جوداً من اللافظه
وأمّــا التــي شرهــا يتقــي
فنفس العَــدُو بهــا فائِظَه

فنصب « جوداً » بأجود على التمييز، وذلك موجب لكونه فاعلاً معنىً ، لأن كل منصوب على التمييز بأفعل التفضيل فاعل في المعنى ونصبُهُ علامةُ فاعليته ، وجرّه علامةُ أن (أفعلَ) بعضٌ منه .

ولهذا معنى : زيدٌ أحسن عبـداً : أن عَبْـده فاق عبيد غيره في الحُسن .

وإن جَرَرتْ فمعناه : أنه بعض العبيد الحسان وهو أحسنهم .

فمعنى الحديث على هذا : خَوْفُ غير الدّجال أخـوفُ خوفـي عليكم ، ثم حذف المضاف إلى غير، وأقيم هو مقام المحذوف، وحذف « خوف » المضاف إلى الياء ، وأقيمت هي مقامـه ، فاتصـل أخـوف بالياء معمودةً بالنون .

= وعلاّمـة . وفي المثـل : يقـال : فلان أسمـح من لافظـة أي بحر. وقـال الجوهري : أسمح من لافظة ، يقال : هي العنز ، لأنها تدعى إلى الحلب وهي تجتر ، فتلفظ بجرتها، وتقبل فرحاً بالحلب.
وقوله : « فائظة » ، قال أبو القاسم الزجاجيّ : يقال : فاظ الميت بالظاء ، وفاضت نفسه بالضاد ، وفاظت نفسه بالظاء جائز عند الجميع إلاّ الأصمعيّ فإنه لا يجمع بين الظـاء والنفس ، يقـال : فاظ الرجـل بالظـاء المعجمـة ، وفاضت نفسه بالضاد .

ويحتمل أن يكون «أخوف» فعلاً مستنداً إلى واو هي ضمير عائد على غير الدّجال، لأن من جملة ما يتناوله غير الدّجال الأئمة المضلون، وهم ممن يعقل، فغلبوا فجيء بالواو، ثم اجتزىء عنها بالضمة وحذفت كقوله.

٦٧٠ =فياليت الأطباء كانُ حولي

وكان مع الأطباء الأساة[1] / [٣ / ٨١

وقال أخر :

٦٧١ =دارحيٍّ وتنوها[2] مربعاً

دخل الضيف عليهم فاحْتَمل

(١) في ط : « الأطباء » بالمد، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والمصادر .
وفي ط : « والإساء » بالهمزة .
وفي ط والنسخ المخطوطة : فيا ليت. وروى:
« فلو أنّ » .
من شواهد : الإنصاف ١ / ٣٨٥ ، وابن يعيش ٧ / ٥ ، ٩ / ٨٠ ، والخزانة ٢ / ٣٨٥ . والعيني ٤ / ٥٥١ ، والهمع والدرر رقم / ١٣٣ . وهذا البيت روى مع بيت آخر في الدرر على النحو التالي :
فلو أن الأطبا كانُ حولي وكان مع الأطباءُ الشّفاةُ
إذاً ما أذهبوا ألماً بقلبي وإن قيل : الشّفاة هم الأساةُ
والطّب بالكسر في اللغة : الحِذق ، والطبيب : الحاذق .
والأساة : جمع آسٍ كقُضاة جمع قاضٍ ، وكذلك الشفاة : جمع شاف . ثم قال الدرر : ولم أعثر على قائلهما .
(٢) جعلوها دائمة لهم ففي القاموس : «وتن» الواتن:الشيء الثابت الدائم، ووتنة وتُوناً ووتنة:دام ولم ينقطع.
وفي ط: «فاسأل واسأل» بالهمز في البيت الثاني .

فسَلْ عنــا إذا النــاس شتَـوْا

وسَلْ عنــا إذا النــاس نَزَلْ

أراد : كانوا ، فحـذف الـواو ، وأبقـى الضمـة ، وكذلك أراد الآخرُ : احتملوا ، ونزلوا فحذف الواو، ثم سكّن اللام من احتمـل ، ونزلْ للوقف . هذا ما تيّسر فيه . ولله الحمد.

وسئل ابن مالك أيضاً

أيجوز صرف أريس في قولهم : بئر أريس[١]؟

فأجاب : نعم وهو في الأصل ، عبارة عن الأصل[٢] .

ويطلق على الأكار[٣] وعلى الأمير[٤] .

وقيل : إن أريد به الأمير فهو مقلوب رئيس[٥] .

(١) في اللسان : أرس : في حديث خاتم النبيين ﷺ : فسقط من يد عثمان رضى الله عنه في بئر أريس بفتح الهمزة ، وتخفيف الراء، هي بئر معروفة قريباً من مسجد قباء عند المدينة » .

(٢) في اللسان : الإرس : الأصل .

(٣) في اللسان : الأرِيس : الأكّار . عن ثعلب .

(٤) في اللسان : الإرِّيس : الأمير ، عن كُراع حكاه في باب فعِّيل .

(٥) في اللســان : والأصـل عنـده ـ أي كراع ـ : رِئِّيس على فعّيل من الرياســة والمؤرّس : المؤمّر ، فقُلِب .

وعن ابن الأعرابـي : أرَس يأرِس أرْسـاً : إذا صار أريسـاً ، وأرّس يؤرِّس تأريسـاً : إذا صار أكّاراً . وجمـع الأريس : أرِيسـون ، وجمـع الإرِّيس : إرِّيسون . ومن هذا ما جاء في كتاب النبيّ ﷺ إلى هرقل . . . إن أبيت فعليك اثم الإرِّيسين » .

توجيه حديث شريف لابن مالك

وسئل رحمه الله أيضاً :

عن قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إلا جاء كنزهُ يوم القيامة شجاعٌ أقرعُ»

فأجاب فاعل جاء «الكانز». وكنزه مبتدأ، وأقرع خبره، والجملة حالية؛ لأن الجملة الابتدائية المشتملة على ضمير ما قبلها تقع حالاً، واقترانها بالواو أكثر. وقد جردت منه في قوله تعالى: ﴿اهْبِطوا بعضُكم لِبَعْض عدُوًّا﴾[1] ﴿وما أرْسَلْنا قَبْلَك مِنْ المرسلين إلاّ إنهم ليأكُلون الطعام[2]﴾ وتقول العرب: «رجع فورُه إلى بَدْئه[3]» وكلمتُه فوه إلى فيّ».

وقال الشاعر[4] :

٦٧٢ = وَتَشْرَبُ أسْآرى القطا الكُدْرُ بَعْدَما
سَرَت قَرَبًا أحناؤها تتصَلْصَلُ[5]

(١) البقرة / ٣٦
(٢) الفرقان / ٢٠
(٣) هكذا في جميع النسخ : « فوره » والقول المشهور : « رجعَ عودُهُ على بدئه » انظر الهمع ٤ / ١٩ .
(٤) هو الشَّنْفَرى .
(٥) انظر لامية العرب / ٦١ ، وهي قصيدة مشهور مطلعها : =

ومثله :

٦٧٣ = راحُوا بصائرُهم على أكْتافِهِم
وبَصِيرتي يَعْدُو بها عَتِدٌ وأي(١) .

أي قوىّ . ومثله :

٦٧٤ = ولولا جنان الليل ما آب عامرٌ
إلى جَعْفر سِرْبا لهُ لم يُمَزَّقِ(٢) / [٢٨٢ /

= أقيموا بني أمّي صُدُورَ مطّيكم　　فإنّي إلى قوم سواكُمْ لأميلُ
والأسْآر في الشاهد :جمع سؤر ، وهو بقية الشراب في الإناء . والقرب : اليوم الذي ترد الطير الماء في صبيحته . وأحناؤها : جمع حنو ، وهو الجانب . وتصلصل أي يسمع لها صوتاً .
يريد أن يقول : بأنه يرد الماء قبل القطا ، وهو أسرع الطير ، فتشرب فضلاته ، وقد بلغ منها العطش مبلغاً تصوّت منه أحشاؤها » انظر شرح الشاهد في هامش لامية العرب ، وفي شرح شواهد العيني ٣ / ٢٠٧ وبعده
هممتُ وهمّت وابتدرْنا وأسدلَت　　وشمّر منّي فارط متمهّلُ
والفارط : من يتقدم القوم إلى الماء . والمعنى أن سير القطا ثقيل كمن أرخى ثوبه .
وفي ط والنسخ المخطوطة : « قرنا » مكان : « قرباً » تحريف و « أخبارها » مكان : « أحناؤها » تحريف آخر .

(١) في اللسان : « عتد » : فرس عَتَدٌ وعَتِدٌ : شديد تام الخلق ، سريع الوثب معدّ للجرْي . واستشهد هلى ذلك بالشاهد وهو للأشْعر الجُعْفيّ .

(٢) نسب في العين إلى سلامة بن جندل ، وأنشده الفارسي في الإغفال : « لم يخرق » مكان : « لم يمزق » وهو من شواهد الأشموني ٢ / ١٩٠ ، والعينىّ ٣ / ٢١٠ ، وفي العيني : جنان الليل : أي ظلمته. =

ويجوز جعل « كنزه » فاعل جاء ، « وشجاع » خبر مبتدأ محذوف، والجملة في موضع الحال أي جاء وهو شجاعٌ أو صورته شجاع، ولا بُعْد فيه، لأن فيه حذف المبتدأ والواو، إذ الاهتمام بهذه الواو أقلّ من الاهتمام بالفاء المقترنة بمبتدأ وقع جواب شرط، وقد حذفا معاً في قوله.

٦٧٥ = أأُبَيّ لا تَبْعَدْ فليس بخالد حَيٌّ ومن يُصِب الحِمامُ بَعِيدُ[1]

أي فهو بعيد فحذف الفاء وهي ألزم من الواو .

[مسألة لابن مالك في : قم أنت وزيد]

قال ابن مالك : لا يصِحّ في : قُمْ أنت وزيدٌ الحكم بعطف زيد على فاعل قم ، لأن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه ، وقم ونحوه من أفعال الأمر لا يعمل في غير ضمير المخاطب ، فيحمل

=

وفي ط والنسخ المخطوطة : حشار « بالحاء ، تحريف ، تصويبه من الأشموني ، والعيني ، وفي ط والنسخ المخطوطة أيضاً «لا يمزق».

(١) من شواهد : التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك / ١٣٤ .

وعلّق محققه في هامشه بقوله : هو من أبيات الحماسة ، وقائله الضبي . قال التبريزيّ : لا تبعد ممّا يندب به الميّت .

ورواية ابن مالك : «المنون» مكان: الحِمامُ»

ما وقع من ذلك على أن زيداً مرفوع بفعل دلّ عليه «قم» أي قم أنت، ولْيَقُم زيد.

وعليه يحمل قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أنت وَزوْجُك الجنَّة ﴾[1]

وإليه أشار سيبويه بقوله يقال : دخلوا أوّلهُم وآخِرُهم ، ولا يقال : ادخلوا أوّلُكُم وآخرُكم ، لأن دخل لا يَصِحّ إسناده إلى أولكّم وآخركم .

وذكر أن عيسى بن عمر أجاز ذلك وهو نظير :

٦٧٦ = *لِيُبْك يزيد ضارع[2]*

يعنى أن أولكم وآخركم مرفوع بفعل مضمر دلّ عليه : ادْخُلوا كما أن ضارِعاً مرفوع بفعل دل عليك «ليُبْك».انتهى .

[مسألة لابن مالك في الحال]

قال ابن مالك : نسبة الحال إلى المضاف إليه على أوجه :

وجه : يجوز إجماعاً إذا كان المضاف مصدراً أو صفةً عاملة كأعجبني قيام زيدٍ مسرعاً ، وإنّ زيداً ضاربُ عمرو مُتّكِئًا .

ووجهٌ : يمتنع إجماعاً حيث لم يكن المضاف مصدراً ولا صفةً ولا

---

(١) البقرة / ٣٥.

(٢) للحارث بن نهيك ،وتمامه:

* .... لخصُومَةٍ. ومختبِطٌ مما تطيح الطَّوائح *

من شواهد: سيبويه ١/ ١٤٥ ، ١٨٣

بعض ما أضيف إليه كضربت غلامَ زيدٍ مُتَكِئاً .

وثالث : مختلف فيه : إذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو يشبه بعضه كقوله :

٦٧٧ =كأنَّ يَدَيْ حَرْبائِهـا مُتَسْمِسمـاً[1] يدا مذنـبٍ يستغفـر الله تائب/ [٣ / ٨٣

ومنه قوله تعالى : ﴿ ونَزَعْنا ما في صُدُورِهم مِنْ غِلٍّ إخْواناً ﴾[2]

وقد صحّ جوازه عن أبي الحسن الأخفش.انتهى .

إملاء على شاهد شعري لابن الحاجب]

في أمالي ابن الحاجب[3]

قال مُمِلياً على قول الشاعر .

٦٧٨=غيرُ مأسـوفٍ علـى زَمن ينقضـي بالهَـمِّ والحَـزَنِ[3]

(١) في اللسان : « سمم » : قال ابن الإعرابي : سمسم الرجل : إذا مشى مشياً رفيقاً . والسمسمة : ضربٌ من عدْو الثعلب .

(٢) الحجر / ٤٧

(٣) أمالي ابن الحاجب مخطوط رقم ١٠٠٧ نحو دار الكتب ، وقد علمت من أستاذنا المرحوم الشيخ عطية الصوالحي أنه حققه ، وأرجو أن يرى هذا التحقيق النّور على يدنا شر من الناشرين :
وقد أملى هذه الأمالي في القاهرة ودمشق من سنة ٦١٧ هـ إلى سنة ٦٢٥ هـ .
وقد قمت بدراسة حول ابن الحاجب وكتبه وهي ضمن كتاب « المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ، طبع دار الشروق .

(٣) سبق ذكره رقم ٣٠٥ ، ٦١١ .

قال : لا يصحّ أن يكون له عاملٌ لفظي ، وإذا لم يكن له عامل لفظيّ ، فإما أن يكون مبتدأً ، وإما أن يكون خبرَ مبتدأ

ولا يصحّ أن يكون مبتدأً ، لأنه لا خبر له ، لأن الخبر إما أن يكون ثابتاً أو محذوفاً ، والثابت لا يستقيم، لأنه إمّا «على زمن» وإمّا « ينقضي » ، وكلاهما مفسدٌ للمعنى .

وأيضاً : فإنك إذا جعلته مبتدأً لم يكن بدّ من أن تقدّر قبله موصوفاً وإذا قدرت قبله موصوفاً لم يكن بدّ من أن يكون « غير » له ، « وغير » ههنا ليست له ، وإنما هي لـ«زمن»، ألا ترى أنك لو قلت: رجلٌ غيرك مرّبى لكان في غيرك ضمير عائد على رجل ، ولو قلت : رجلٌ غيرُ متأسِّف على امرأة مرّبى لم يستقم ، لأن غيراً ههنا لمّا جعلته في المعنى للمرأة خرج عن أن يكون صفةً لما قبله .

ولو قلت : رجل غير متأسّف عليه مـرًبى جاز،لأنها في المعنى للضمير ، والضمير عائد على المبتدأ فاستقام ، فتبيّن أن لا يكون مبتدأ لذلك .

وإن جعل الخبر محذوفاً لم يستقم لأمرين :

أحدهما : أنّا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

والآخر : أنه لا قرينة تشعر به ، ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة .

وإن جعل خبر مبتدأ لم يستقم لأمور :

أحدها : أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

الثاني : أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ولا قرينة .

الثالث : أنك إذا جعلته خبر مبتدأ لم يكن بدٌّ من ضمير يعود منه إلى المبتدأ ، لأنه في مَعْنى مُغاير، ولا ضمير يعود على ما تقدّره مبتدأ، فلا يصحّ أن يكون خبراً ، فتبيّن إشكال إعرابه . / [٣ / ٢٨٤

وأوْلى ما يقال فيه : إنه أوقع المظهر موقع المضمر لمّا حذف المبتدأ من أول الكلام ، فكان التقدير : زمن ينقضي بالهم والحزَن غير مأسوف عليه ، فلما حذف المبتدأ من غير قرينة تُشْعِر به أتى به ظاهراً مكان المضمر فصارت العبارة فيه كذلك ، وهو وجهٌ حسن .

ولا بُعْد في مثل ذلك ، فإن العرب تجيز : إنْ يُكْرِمْني زيد إنّي أكرمْه ، وتقديره : إنـي أكرم زيداً إنْ يُكْرِمْني ، فقد أوقعت زيداً موقع المضمر لمّا اضْطَررت[1] إلى إعادة الضمير إليه ، وأوقعت المضمر موقع المظهر لمّا أخرته عن الظاهر . فقد تبيّن لك اتّساعهُم في مثل ذلك وعكسه .

ويحتمل أن يقال : إنهم استعملوا غيراً بمعنى « لا » كما استعملوا « لا » بمعنى غير ، وذلك واسعٌ في كلامهم ، فكأنّه قال : لا تأسف على زمن هذه صفته .

---

(١) في ط : « اضطرت » بإسقاط الراء الثانية ، تحريف .

ويدلّك على استعمالهم غيراً بمعنى «لا» قولهم : زيدٌ عمراً غيرُ ضارب، ولا يقولون: زيدٌ عمراً مِثْلُ ضاربٍ، لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، ولكنّه لمّا كانت « غير » تحمل على « لا » جاز فيها ما لا يجوز في مثل ، وإن كان بابهُما واحداً .

وإذا كانوا قد استعملوا : أقلّ رجل يقول ذلك بمعنى النفي مع بُعْده عنه بَعْض البعد ، فَلأن يَسْتَعْمِلوا غيراً بمعنى « لا » مع موافقتها لها في المعنى أجْدر .

فإن قيل : فإذا قدرتموها بمعنى « لا » فلا بدّ لها من إعراب من حيث كونها اسماً فما إعرابه ؟

قلنا : إعرابه كإعراب قولك : أقلّ رجل يقول ذلك ، وهو مبتدأ لا خبر له استغناءً عنه ، لأن المعنى : ما رجلٌ يقول ذلك ، وإذا كان كذلك صحّ المعنى من غير احتياج إلى خبر ولا استنكار بمبتدأ لا خبر له، إذا كان في المعنى بمعنى جملة مستقلة ، كقولهم: أقائم الزيدان ، فإنه بالإجماع مبتدأ ولا مقدّر محذوف ، والزيدان فاعل به ليس بخبر ، فهذا مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التّقدير ، وإنما استقام لأنه في معنى : أيقوم الزيدان ، وكذلك قول بعض النحويين في : نَزال وتَراكِ أنه مبتدأ وفاعله مضمر ، ولا خبر له ، لاستقامة المعنى من حيث [٣ / ٢٨٥] كان معناه : انْزِل ، واتْرُك . وهذا هو الصحيح فيه[1]

(١) « وهذا هو الصحيح فيه » زيادة في ط ليست في النسخ المخطوطة .

وقد ذهب كثيرٌ إلى أنه منصوب انتصاب المصدر ، كأنه قيل في نزال : انزل نزولاً ، وهذا عندنا ضعيف ، فإنه لو كان كذلك لوجب أن يكون معرباً بمثابة سَقْياً وَرَعْياً(١)، ونحن نفرّق بين سقياً وبين نزال فكيف يمكن حَمْلُهما على إعراب واحدٍ ، وهو أن يكونا مصدرين مع أن أحدهما معرب والآخر مبنّي .

[تعليق ابن الحاجب على شاهدٍ نحويّ مشهور]

وقال عفا اللهّ عنه وقد استفتى في قول الشاعر :

٦٧٩ = وإنّي لَتعروني لِذكْراك فَتْرَةٌ
كما انتفض العصفورُ بلّلهُ القطْرُ(٢)

فقيل له : إن شخصين تنازعا فقال أحدهما : البيت : هِزّة ورِعْدة ، ولا يستقيم معنى البيت على « فترة » . فسُئِل هل يستقيم البيت على هذه الروّاية وقد نقلها غير واحد ممّن يوثق بنقله عن الأمالي لأبي عبد الله البغدادي ؟

فكتب مجيباً بخطّ يَدِه الكريمة ما هذه صورته :

(١) « بمثابة سقياً ورعياً » زيادة في ط ليست في النسخ المخطوطة .
(٢) لأبي صخر الهذليّ .
من شواهد : المقرب ١/ ١٦٢ ، وابن يعيش ٢/ ٦٧، وشرح شذور الذهب، ٢٢٩ ، والعينيّ ٣/ ٦٧ ، ٢٧٨ ، والخزانة ١/ ٥٥٢ ، والتصريح ١/ ٣٣٦ ، ٢/ ١١ ، والهمع والدرر رقم ٧٥٧ ، والأشموني ٢/ ١٢٤ .

وهو أن يقال : يستقيم ذلك على معنيين :

أحدهما : أن يكون معنى لتعروني : لَتُرْعِدُني أي تَجْعَل عِنْدي العُروا[١] وهي الرِّعدة كقولهم : عُرِيَ[٢] فلانٌ إذا أصابه ذلك ، لأن الفتور الذي هو السّكون من الإجلال والهَيْبة تحصُل عنده الرّعدة غالباً عادة فيصحّ نسبة الإرعاد إليه ، فيكون «كما انتفض» منصوباً انتصاب قولك : أخرجته كخُروجِ زيدٍ ، إمّا[٣] على معنى كإخراج خروج زيد .

وحسُن ذلك تنبيهاً على حصول المطاوع الذي هو المقصود في مثل ذلك ، فيكون أبلغ من الاقتصار على المطاوع ، إذْ قد يحصل المطاوع دونه مثل أخرجْتُه فلم يَخْرُج .

والثاني : أن يكون معنى لتعروني : لتأتيني وتأخذني فترة أي سكونٌ للسرور الحاصِل عن الذّكرى . وعبّر[٤] بها عن النشاط ؛ لأنها تستلزمه غالباً تسميةً للمسبّب باسم السّبب ، كأنه قال : ليأخذني نشاطٌ كنشاط العصفور ، فيكون كما / انتفض ، إما منصوباً نَصْب ، له صوْتُ صَوْتَ حِمارٍ . وله وجهان : [٢ / ٢٨٦]

أحدهما : أن يكون التقدير : يُصَوّت صَوْتَ حِمار ، وأن لم يَجزْ إظهارُه استغناءً عنه بما تقدّم .

---

(١) العُرواء ـ كما في القاموس واللسان : قِرَّة الحُمّى ومسّها في أول رِعْدتها .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « عرني » بالنون . والتصويب من اللسان : حيث ذكر ما نصّه : « وقد عُرِي الرّجل على ما لم يُسمّ فاعله فهو معرُوٌّ » .

(٣) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ولعل : « إمّا » زائدة .

(٤) في ط : «غير» بالياء، تحريف

والثاني : أن يكون منصوباً بما تضمنّته الجملة من معنى يصوّت .

وإمّا مرفوعاً صفة لفترة أي نشاطٌ مثل نشاط العصفور .

وهذه الأوجه الثلاثة المذكورة في الوجه الثّاني في إعراب : «كما انتفض» تجري على تقدير رواية : رِعْدة وهِزّة . هذا ما كتبه مجيباً به .

وروى الرّماني عن السكوني عن أبي سعيد الأصمعي :

إذا ذكرت يرتاحُ قَلْبِي لذكرها كما انتفض العصفورُ بَلّلهُ القَطْرُ

وهو ظاهر حينئذٍ .

[ابن الحاجب يعلق على بيت لابن قلاقس الإسكندريّ]

وسئل عن قول ابن قلاقس الإسكندريّ :

٦٨٠ = ما بالُ هذا الرِّيم أَنْ لا يَرِيمُ
لو كان يَرْثى لِسَليمٍ سَليمُ[1]

فقال : سليم الثّاني فاعل ليرثى بمعنى سالم ، وسليم الأول بمعنى لديغ ، فإنهم يقولون للدّيغ سليم أو للأعمى بصير على سبيل التّفاؤل .

(١) ديوان ابن قلاقس الجزء الثاني رقم ٤١٤ مخطوط ، تحقيق الدكتورة سهام الفريح وهو مطلع قصيدة يمدح فيها القاضي الأجل عبد الرحيم بن علي البيساني .

ولا يحسن أن يكون سليم الثّاني تأكيداً للأوّل على وجه التأكيد اللّفظي، لأنه أولاً : قد فهم منه قصد التّجانس ، وليس هذا عندهم معدوداً في التّجانس .

وأيضاً فإنه يلزم أن يكون لـ«يرثى» مضمر عائد على الرّيم، وليس عليه المعنى ، فظهر أن يكون الوجه ما ذكرناه ، ويكون جواب « لو » محذوفاً دلّ عليه ما قبله ، لأن ما قبله يدلّ على إنكار ذلك، وهو كونه لا يريم والتعجّب منه .

ثم قال : لو كان يرثى لسليم سليم على أحد وجهين :

إمّا على الإنكار على نفسه في إنكار الأوّل، أي لو كان يرثى للديغ سالم لتوجّه الإنكار ، أو التّعجب .

أمّا إذا كان جارياً على المعتاد فلا معنى للإنكار أو التعجّب .

وإمّا على أن يكون الجواب ما دلّ عليه قوله : أن لا يريم وكأنه [٢ / ٢٨٧] لو كان يرثى / لسليم سليم لرام .

فإن قيل: قد تقدّم ذكر الرِّيم فليكن فاعل يَرْثى باللَّام؛ لأنه معهودٌ سابق.

فالجواب: أن ذلك إنما يكون إذا أعيد اللفظ الأول مثل قولهم : جاءني رجلٌ، ثم يقول: ما فعل الرجل، فإنما فعلوا ذلك؛ لئلا يؤدي إلى إلباس بغيره.

٦٨١ - هَلْ ماعَلِمْتَ وما استُودِعْتَ مكتومُ

إذ حَبْلُها إذ نأتْك اليومَ مَصْرومُ[1]

أمْ هَل كَبيرٌ بكى لَم يَقْضِ عَبْرَتَهُ

إثْر الأحِبَّة يَوم البَيْنِ مَشْكُومُ

وبأن يكون بالهمزة التي يطلب بها التّصديق نحو : أقام زيد أم قعد عمرو ؟ إذا أردت بـ « أم » الإضراب عن الأول ، فإن أردت الاستفهام عن الواقع بين النِّسبتين فـ « أم » متّصلة ، فالكلام على هذا محتملٌ للمتّصلة والمنفصلة بحسب الغرض الذي تريده . هذا معنى كلام جماعة .

وقال ابن هشام الخضراويّ : من شرط أم المتّصلة أن لا يكون بعدها فعل وفاعل إلاّ وقبلها فعل وفاعل ، والفاعل في كُلٍّ من الجملتين واحد ، نحو ، أقام زيد أم قعد ؟

فإن قلت : أقام زيدٌ أم قعد عمرو ؟ كانت منقطعة ، وكذا إذا كان ما قبلها مبتدأً وخبراً فلا بُدّ من اتحاد الخبرين نحو : أزيدٌ منطلق أم عمرو ؟

---

(١) من شواهد : سيبويه ١ / ٤٨٧ ، والخزانة ٤ / ٥١٦ ، والهمع والدرر رقم ١٣٦١ ، ١٦١٣ . ١٦١٤ ، وانظر ديوان علقمة / ١٧ .

وفي الخزانة : قال ابن الأنباري : المشكوم : المُجْزي ، وقد شكمتُه أشكُمُه شكْماً من باب نصرته نصراً ، والاسم : الشُكْمة بالضم وهو المكافأة بحسن الصنيع .

فإن قلت : أم عمرو جالس كانت منقطعة[1] .

وكذا إذا خالفت بين الجملتين نحو : أقام زيد أم عمرو منطلق .

انتهى .

وهذا مخالف لما تقدّم . ولا شَكّ أن تخالف الخبرين أو الفاعلين أو الجملتين يقتضي بظاهره الانقطاع . وأمّا أنه يصل إلى إيجاب ذلك فـ « لا » .

وقد نصّوا على اتصال أم في قوله :

٦٨٢ = ما أُبالي أَنَبّ بالحَزْن تَيْسٌ
أَمْ جفاني بظهر غَيْبٍ لئيمُ[2]

---

(١) في ط فقط « كانت أو منقطعة » بزيادة « أو » تحريف .

(٢) لحسّان بن ثابت من قصيدة مطلعها في ديوانه / ٢٢٦ :

منعَ النوْمَ بالعشاء الهمومُ وخيالٌ إذا تَغور النُّجومُ

من شواهد : سيبويه ١ / ٤٨٨ ، والمقتضب ٣ / ٢٩٨ وابن الشجري ٢ / ٣٣٤ ، والخزانة ٤ / ٤٦١ ، والعيني ٤ / ١٣٥ . وفي الخزانة : نبيب التيس : صوته عند هياجه . الحَزن : ما غلظ من الأرض ، وخصه، لأن الجبال أخصب للمعز من السّهول .

وفي الخزانة أيضاً تعليق على : « لا أبالي » قال : قال المرزوقيّ :

هو مفاعلة من البلاء أي لا احتفل به حتى أُعادّه بلائي وبلاءه ، وأفاخره وحكى سيبويه : «ما أباليه بالة» كحالةٍ، وأصله: بالية، فحذفت ياؤه. وذهب غيره إلى أنه مقلوب، وألفه منقلبة عن واو، وأصله: أباول، أي أكاثر من قولهم: فلان كثير البول، أي الولد.

مع اختلاف الفاعلين ، وفي قوله :

٦٨٣ ـ ولست أبالي بعد فَقْدِيِ مالكاً
أموتى ناءٍ أم هو الآن واقعُ[1]

مع اختلاف الخبرين .

وقد يجاب بأن الجملتين هنا في تأويل المفردين ، فلذلك تعيّن الاتّصال ، لأن ما قبل أم وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر كما في قولنا : أزيد أم عمرو في الدّار .

وإذا اتّحد الخبر ان نحُو:أزيد قائم أم عمرو قائم ؟ احتمل الكلام الاتصال والانقطاع باختلاف التقديرين .

فإن قيل : فلم جزم الجميع في نحو : أزيد قائم أم عمرو بالاتّصال مع إمكان الانقطاع ، بأن يكون ما بعدها مبتدأ حذف خبره ؟ / [٤ / ٧]

قيل : لأن الكلام إذا أمكن حمله على التمام امتنع حمله على الحذف ، لأنه دعوى خلاف الأصل بغير بيّنة ، ولهذا امتنع أن يدّعي في نحو : جاء الذي في الدار أن أصله : الذي هو في الدار .

والوجه الثالث : باعتبار ما بعدهما ، وهو أنّ المتّصلة لا تدخل

(١) من شواهد : أوضح المسالك رقم ٤١٧ ، والهمع والدرر رقم ١٦٠٧ .

على الاستفهام بخلاف المنقطعة ، فإنها تدخل عليه،ويكون بالحرف كما تقدّم في الآية الكريمة، وفي بيتي علقمة بن عبدة، وبالاسم كما في قول الله تعالى: ﴿ أم ماذا كنتم تعملون ﴾[١] ، ﴿ أم مَنْ هذا الذي هو جُنْدٌ لكم[٢] ﴾ .

وقــول الشاعــر :

٦٨٤ = أم كيف ينفع ما تُعْطى العلوقُ بـه

رئمان أنف إذا ما ضــنّ باللَّبــنِ [٣]

والوجه الرابع : باعتبار ما قبلهما وما بعدهمـا جميعـاً وهـو أنّ المتصلة تقع بين المفردين وبين الجملتين ، والمنقطعة لا تقع إلاّ بين الجملتين ، فأمـا قولهـم: « إنهـا لأبـل أم شاء » ، فمحمـول عنـد النحويين على إضمار مبتدأ .

وقد خرق ابن مالك إجماعهم في ذلك فادّعى أن المنقطعة قد تعطف المفرد محتجاً بما رواه من قول بعضهم : « إن هناك لإبلاً أم شاءً » بالنصب .

ومحمل هذا عند الجماعة إن ثبت على إضمار فعل، أي أم أرى شاءً على العطف على اسم إنّ.

(١) النمل / ٨٤

(٢) الملك / ٢٠

(٣) سبق ذكره رقم ١٧٧ ، ٢٨٢ ، ٦٤٥ .

ولقوله ـ رحمه الله ـ وجهٌ من النظر وهو أن المنقطعة بمعنى بل ، والهمزة ، وقد تتجرّد لمعنى بل ، فإذا استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة «بل» وهي تعطف المفردات بل لا تعطف إلّا المفردات ، فإذا لم يجب لـ «أم» هذه أن تعطف المفردات فلا أقل من أن يجوز.

فإن قيل : لو صح هذا الاعتبار لكان ذلك كثيراً كما في العطف ببل ولم يكن نادراً ، ولا قائل بكثرته ، بل الجمهور يقولون بامتناعه البتّة ، وابن مالك يقول بندوره.

قيل : الذي منع من كثرته أن تجرّد أم المنقطعة لمعنى الإضراب مع دخولها على منفرد لفظاً قليلٌ .

وتبيّن من هذا أنهُ كان ينبغي لابن مالك أن يقول : / وقد تعطف [٤ / ٨] المفرد إن تجرّدت عن معنى الاستفهام .

وقد يجاب : بأنه استغنى عن هذا التّقييد بما هو معلوم من حُكم الاستفهام بالهمزة ، وأنه لا يدخل على المفردات، فكذا الاستفهام بـ «أم» التي هي في قوّة الهمزة ، وبل .

وأما قول الزمخشري في : « أإنّا لَمَبْعُوثون أو آباؤنا[1] » : إن «آباؤنا» عطفٌ على الضّمير في «مبعوثون»، وساغ العطف على الضمير المتّصل للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالهمزة فمردودٌ بما ذكرنا .

---

(١) الواقعة / ٤٧ ، ٤٨ .

وأمّا أوجه المعنى، فأحدها ما أسلفناه في صدر المسألة من أن المتصلة لطلب التّصور، والمنقطعة لطلب التّصديق.

والثاني : أن المتّصلة تفيد معنى واحداً، والمنقطعة تفيد معنيين غالباً وهما : الإضراب والاستفهام.

والثالث: أن المتّصلة ملازمة لإفادة الاستفهام أو لازمة وهو التّسوية، والمنقطعة قد تنسلخ عنه رأساً. وسبب ذلك ما قدمناه من أنها تفيد معنيين، فإذا تجردت عن أحدهما بقي عليها المعنى الآخر، والمتّصلة لا تفيد إلا الاستفهام، فلو تجرّدت عنه صارت مهملةً.

ومِمّا يدلُّ على أن المنقطعة قد تأتي لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قدّمنا من الشّواهد، وبهذا يعلم ضعف جزم النحويين أو أكثرهم في : ، «إنها لأبل أم شاء» بأن التقدير: بل أهي شاء، إذ يجوز أن يكون التّقدير : « بل أهي شاء » على أن المتكلم أضرب عن الأول، واستأنف إخباراً بأنها « شاء ».

وعلى هذا المعنى اتّجه لابن مالك أن يدّعي أنها عاطفة مفرداً على مفرد كما قدّمنا.

ويعلم أيضاً غلط ابن النّحوية[1] وغيره في استدلالهم بنحو: « أم

(١) محمد بن يعقوب بن إلياس الدّمشقيّ الإمام بدر الدين المعروف بابن النحوّية.
ولد سنة تسع وخمسين وستمائة، وتوفي في صفر سنة ٧١٨ هـ. انظر البغية ١ / ٢٧٢.

هل تَسْتوى الظُّلماتُ والنُّورُ[1] » ، وبيتي علقمة على أن «هل» بمعنى « قد » ظنًّا منهم أن معنى الاستفهام لا يفارق أم والاستفهام لا يدخل على الاستفهام ، وجعلوا هذا نظير الاستدلال بقوله :

٦٨٥ = * أهل رَأَوْنا بوادي القفّ ذي الأكَمِ *[2] / [٤ / ٩]

ومما يقطع به على قولهم بالبُطلان :أنها في البيت داخلة على الجملة الاسميّة ، و« قد » لا تدخل عليها .

فإن قيل : لعلهم يقدّرون ارتفاع كثير بفعل محذوف على حدّ « وإن أحدٌ من المشركن استجارك[3] » .

فالجواب أن ذلك ممتنع بعد « قد »، فكذلك ما رادفها.

الوجه الرابع : أن الاستفهام الذي تفيده المتّصلة لا يكون إلاّ حقيقيًّا والذي تفيده المنقطعة يكون حقيقيًّاً نحو: ، «إنها لأبل أم شاء»، على أحد الاحتمالين، وغير حقيقيّ نحو: «أم اتّخذ مِمّا يخلُق

---

(١) الرعد / ١٦ .

(٢) لزيد الخير كما في شرح شواهد المغنى للسّيوطي / ٧٧٢ .
وصدره :
* سائل فوارسَ يَرْبوعٍ بشِدتنا *
وروايته في الهمع والدرر رقم ١٣٦٢ ، ١٦١٥ : « بسفح القاع » مكان : « بوادي القف » .

(٣) التوبة / ٦

بنات[١] » ، « أم له البنات ولكم البنون » أم تسألُهم أجْراً فهم من مَغْرمٍ مُثْقلون أم عندهم الغيب[٢] » الآيـات .

تقرير آخر في الفرْق مُخْتَصَرٌ

أعلم أن الفرق بين المتّصلة والمنقطعة من أوجه :

أحدها : أن ما قبل المتّصلة لا يكون إلاّ استفهاماً ، ومـا قبـل المنقطعة يكون استفهاماً وغيره .

والثاني : أن ما بعدها يكون مفرداً وجُملة ، وما بعد المنقطعـة لا يكون إلاّ جملةً .

والثالث : أنها تقدّر مع الهمزة قبلها بأيّ ، ومع الجملة بعدها بالمصدر ، والمنقطعة تقدّر وحدها ببل والهمزة .

والرابع : أنها قد تحتاج للجواب وقد لا تحتـاج ، والمنقطعـة تحتاج للجواب .

والخامس : أن المتّصلة إذا احتاجت إلـى جواب، فإن جوابها يكون بالتّعيين ، والمنقطعة إنما تجاب بنعم أو لا .

والسادس: أن المتّصلة عاطفة والمنقطعة غير عاطفة .

---

(١) الزخرف / ١٦

(٢) الطور / ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ .

ومِمّن نص على هذا ابن عصفور في « مقرّبـه » ، وفيه خلاف مشهور .

والله تعالى أعلم ، وهو حسبنا ونعم الوكيل . / [٤ / ١٠

[توجيه ابن هشام للقول:
«كأنّك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل »]

ومن كلامه أيضاً على قول القائل :

« كأنَّك بالدّنيا لم تكُنْ وبالآخرة لم تَزَلْ »

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله حمداً يُوافِي نِعَمُه ، ويكافى مزيده .

اختلف في « كأنّك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تَزْل » في مواضع :

أحدها : في تعيين قائله .

الثاني : في معنى كأنّ .

والثالث: في توجيه الإعراب.

فأمّا قائله فاختلف فيه على قولين :

أحدهما: أنه النّبي صلّى الله عليه وآله وسلم .

والثاني : أنه الحسن البصريّ ـ رحمه الله ـ وقد جزم بهذا جماعةٌ فلم يذْكُروا غيره ، منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون

الحلبيّ في (شرح المفصل) ، وأبو حيّان المغربيّ في « شرح التسهيل » .

فأمّا معنى « كأنّ » فاختلف فيه أيضاً على قولين :

أحدهما للكوفيين : زعموا أنها حرف تقريبٌ ، وليس فيها معنى التشبيه، إذ المعنى على تقريب زوال الدّنيا وتقريب وجود الآخرة .

وجعلوا من ذلك قَولَهُم : « كأنّك بالشّتاء مقبلٌ ، وكأنّك بالفرج آت »، هذا تستعمله الناس في محاوراتهم ، ويقصدونه كثيراً ، يقولون : كأنّك بفلان قد جاء .

والثّاني للبصريين: زعموا أنها حرف تشبيه مثلها في قولك: كأن زيداً أسدٌ، ولم يثبتوا مجيئها للتّقريب أصْلاً. والمعنى : كأن حالتك في الدّنيا حالُ من لم يكن فيها، وكأن حالك في الآخرة حالُ مَن لم يَزَل بها، فالمشبّه والمشبّه به به حالتان لا الشخص، والفعل الذي هو الجنس.

وإيضاح هذا أن الدّنيا لمّا كانت إلى اضمحلال وزوال كان وجود الشّخص بها كلا وجود ، وأن الآخرة لمّا كانت إلى بقاء ودوام كان الشّخص كأنه لم يزل فيها .

ولا شك أنّ المعنى المشهور لـ «كأنَّ» هو التشبيه، فمهما أمكن

الحمل عليه لا ينبغي العدول عنه ، وقد أمكن عليه وجه ظاهر فانبغى[1]
[٤ / ١١] المصير إليه . /

وأمّا توجيه الإعراب وهو الذي يسأل عنه فاضطربت أقوال النّحويين فيه اضطراباً كثيرًا . والذي يحضرني الآن من ذلك أقوال :

أحدها للإمام أبي عليّ الفارسي - رحمه الله : زعم أن الأصل كأنّ الدّنيا لم تكن ، والآخرة لم تَزَل ، ثم جيء بالكاف حرفاً لمجرّد الخطاب لا موضع لها من الإعراب ، كما أنها مع اسم الإشارة كذلك .

وكذلك هي في قولهم : أَبْصِرْك زيداً أي أبْصِر زيداً ، والكاف حرف لا مفعول ، لأن أبْصِر إنما يَتَعَدّى[2] إلى واحد .

وجيء بالباء زائدة في اسم كأَنّ كما زيدت في أصل المبتدأ في قولهم : « بحسبك درهم » ، وقولهم : خرجت فإذا بزيدٍ .

وهذا القول اشتمل على أمرين مخالفين للظّاهر ، وهما : إخراج الكاف عن الاسميّة إلى الحرفيّة ، وإخراج الباء عن التّعدية إلى الزّيادة .

(١) في ط فقط : « فانتفى » تحريف صوابه من المخطوطات .
(٢) في ط فقط : « أبصر لا يتعدّى » تحريف لا يتفق مع أسلوب الكلام،صوابه من النسخ المخطوطة .

والقول الثاني : لأبي الحسن بن عصفور، - وهو قولٌ أفقه من قول الفارسي - : زعم أن الكاف حرف خطاب اتّصلت بكأنّ، فابطلت أعمالها وأزالت اختصاصها، ولهذا دخلت على الجملة الفعليّة. والباء بالدّنيا وبالآخرة زائدة، كما زيدت في المبتدأ الذي لم تدخل عليه كأنّ، وقد مثّلناه.

والّذي حَمَلَهُ على زَعْمِهِ زوالَ إعمالها أنه لم يثبت زيادة الباء في اسم كأنّ ، وثبتت زيادتها في المبتدأ.

وقد إشتمل قوله على أربعة أمور :

منها : الأمران اللّذان استلزمهما قول الفارسي وقد شرحناهما .

ومنها : دعواه إلغاء كأنّ، ولم يثبت ذلك إلا إذا اقترنت بما الزائدة كما في قوله تعالى: ﴿ كأنّما يُساقون[1] ﴾ . ودعواه أن الياء حرف تكلّم كما أن الكاف حرف خطاب وهو لم يصرّح بهذا ، ولكنّه يلزمه ، لأنه لا يمكنه أن يدّعي أنه اسمها ، لأنه قد ادّعى الغاءها .

ولا يمكنه أن يدّعي أنه مبتدأ لأمرين :

أحدهما : أن الياء ليست من ضمائر الرّفع ، وإنما هي من ضمائر النصب والجرّ كما في قولك : أكرمني غلامي. / [٤ / ١٢]

(١) الأنفال / ٦ .

والثاني : أنها لو كانت مبتدأ لكان ما بعدها خبراً . ولو قيل مكان كأني بك تفعل : إنّا تفعل لم ترتبط الجملة بالضّمير ، وقد استقرّ أن الجملة المخبر بها لا بدّ لها من رابط يربطها .

ومنها : أنه صرّح بأنها قد دخلت على الجملة الفعلية في قولهم كأنّي بك تفعل ، فلا يخلو إمّا أن يدّعي أن الباء في بك زائدة والياء مبتدأ والأصل : أنت تفعل ، فلما دخلت الباء على الضمير المرفوع انقلبت ضمير جرّ .

أو يدّعي أن الباء متعلّقة بيفعل ، فإن ادّعى الأول فالجملة اسميّة لا فعليّة ، وبطل قوله:أنها دخلت على الجملة الفعليّة ، وإن ادّعى الثاني فلا يجوز في العربيّة أن يقول : عجبتُ منّي ولا عجبت منك ، لا يكون الفاعلُ ضميراً متّصلاً بالفعل ، والمفعولُ ضميراً عائداً إلى ما عاد إليه ضمير الفاعل ، وقد تعدّى إليه الفعل بالجارّ ، ولهذا زعم أبو الحسن في قوله :

٦٨٦ = هوّن عَلَيْك فإنّ الأمور   بكفّ الإلهِ مقاديرُها[1]

أن « على » اسمٌ منصوب بهوّن لا حرفٌ متعلّق بـ « هوِّن » ، لأنّ الكاف على التّقدير الأوّل مخفوضة بإضافة « على » ، ولا عمل فيها

(١) من شواهد : سيبويه ١ / ٣١ ، وشرح شواهد المغنى للسيّوطي / ٤٢٧ ، والهمع والدرر رقم ١٠٨٩ .
وهو منسُوب للأعور الشنّي .

البتّةَ ، وعلى التّقدير الثاني منصوبة الموضع بالفعل ، ولا يجوز تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المتّصل ، وينبغي له أن يقول بذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾[1] .

وفي هذا الموضع مباحث ليس هذا موضعها لأن فيها خروجاً عن المقصود .

والقول الثّالث لجماعة من النحويّين - رحمهم الله تعالى -: إن الكاف اسم كأنّ ، « ولم تكن » الخبر ، والباء ظرفيّة متعلّقة بتكن ، إن قدّرت كان تامة ، أو بمحذوف هو الخبر إن قدّرت ناقصة . وعل هذا القول فالتاء في تكُن للخطاب لا للتأنيث ، وضميرها للمخاطب لا للدّنيا .

وكذا البحث في « لَم تَزَل »على القولين الأوّلين الأمرُ بالعكس التّاء للتأنيث ، والضميران للدّنيا وللآخرة . وهذا القول خيرٌ من القولين قبله .

والمعنى : كأنّك لم تكن في الدّنيا، وكأنك لم تزل في الآخرة.

والقول الرّابع لابن عمرون - رحمه الله - إن الكاف اسم كأن ، وبالدّنيا وبالآخرة خبران[2] ، وكلّ من جملتي « لمِ تكن » ولم تزل في موضع نصب على الحال / وإنّما تَمّت الفائدة بهذا الحال ، [٤ / ١٣

(١) الأحزاب / ٣٧

(٢) في ط فقط : « خير كأن » وما في النسخ المخطوطة : « خبران » وهو الأنسب .

والفضلات كثيراً ما يتوقّف عليها المعنى المراد من الكلام ، كقولهم : ما زلت بزيد حتى فَعل ، فإنّ الكلام لا يتمّ[1] إلاّ بقولهم : حتى فعل .

وقد جاء ذلك في الحال كقوله تعالى: « فما لهم عن التَّذكرة مُعْرِضين [2] » فما مبتدأ ، ولهم الخبر ، والتّقدير : وأيّ شيء استقر لهم ، « ومعرضين » حال من الضّمير المجرور باللّام ، ولا يستغنى الكلام عنه ، لأن الاستفهام في المعنى[3] عنه لا عن غيره .

وخطر لي وجهٌ ظننت أنه أجود من هذه الأقوال وهو أن الكاف اسم كأن ، ولم تكن الخبر ، وبالدّنيا في موضع الحال من اسم كأن ، والعامل في الحال العامل في صاحبها ، وهو كأنّ كما عملت في رطباً ويابساً من قوله :

٦٨٧ = كأنّ قُلوب الطّير رَطْباً ويابِساً
لدى وكرها العُنّاب والحشَف البالِي[4]

---

(١) ط : « لا يتهم » ، تحريف .
(٢) المدّثر / ٤٩ .
(٣) في ط : « المفر » مكان : « المعنى » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٤) لامرىء القيس ، ديوانه / ١٤٥ وهو من قصيدة مشهورة ، مطلعها :
الأعم صباحاً أيها الطلّل البالي
وهل يَعمِنْ من كان في العصر الخالي
من شواهد : المنصف ٢ / ١١٧ ، والمغنى ١ / ٢٤٠ ، ٤٣٨ ، ٤٩٠ ، والعيني / ٣ / ٢١٦ ، والتصريح ١ / ٣٨٢ .

المعنى كأنك في حالة كونك في الدّنيا لم تكن أي بها، وكأنك في حالة كونك في الآخرة لم تزل أي بها . وهذا عكس قول ابن عمرون .

فإن قلت : يدل على صحّة ما قاله من أن جملة « لم تكن » « ولم تزل » حال لا خبر : أنه قد روى : كأنّك بالدّنيا ولم تكن ، وبالآخرة ولم تزل ، والجملة الحاليّة تقترن بالواو بخلاف الجملة الخبرّية ، ويقال : كأنك بالشّمس وقد طلعت .

قلت : إن سَلِم ثُبوت الرّواية فالواو زائدة كما قال الكوفيون في قوله تعالى: ﴿ إنّ الّذين كفروا ويصدّون عن سبيل الله والمسجدِ الحرامِ الّذي جعلناهُ للنّاس سواءً العاكفُ فيه والباد[1] ﴾ : « يصدّون » هو الخبر ، والواو زائدة ، وكما قال أبو الحسن في قوله تعالى: ﴿ فلمّا ذَهب عن إبراهيمَ الرَّوعُ وجاءتْهُ البُشْرى ﴾[2]: أن « وجاءته البُشرى » جواب لمّا ، والواو زائدة ، وفي قوله تعالى: « ﴿ حتّى إذا جاؤها وفُتِحَت أبوابها[3] ﴾ : أنّ « فتحت » جواب إذا ، والواو زائدة إلى غير ذلك .

وأمّا كأنَك بالشّمس وقد طَلَعتْ ، فلا نُسلّم ثبوته وهو مُشكِلٌ على

---

(١) الحجّ / ٢٥ .

(٢) هود / ٧٤ . وفي ط : « ولمّا » بالواو ، تحريف .

(٣) الزمر / ٧٣ .

قولي ، وقوله ، إذ لا يصحّ على قوله أن يكون بالشّمس خبراً عن اسم كأن ، والتقدير : كأنّك مستقرٌّ بالشمس .

ولا يصحّ على قولي أن يكون قد طلعت خبراً عن اسم كأنّ لعدم / الضّمير فإذا كان لا يخرج على قوله ، ولا على قولي فما وجه إيراده إياي على ما قلته ؟ . [٤ / ١٤]

فإن قلت :فلِمَ عَدَلْت عمّا قاله من أن الظّرف خبر ، والجملة حال ، أي عكس ذلك ؟

قلت: لوجهين

أحدهما : أن على ما قلته يكون الخبرُ محطّ الفائدة وعلى ما قاله يكون محطّ الفائدة الحال ، كما تقدّم شرْحُه ، ولا شك أن كون الخبر محطّ الفائدة أولى .

والثّاني : أن العرب قالت ، كأنّك بالشّتاء مقبلٌ ، وكأنك بالفرج آتٍ ، فلفظوا بالفرد الحالّ محلّ الجملة مرفوعاً لا منصوباً ، نعم قول ابن عمرون متّجه في قول الحريريّ :

٦٨٨= كأنّي بك تنحطُّ إلى القبر وتنغطُّ[1]

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « تنغط » بالتاء والنون والغين ، والطّاء .
وفي اللسان : « كنط » : غنطه وكنطه يكنطه وهو الكرب الشديد الذي يشفى منه على الموت .

فهذا لا ينبغي أن يعدل فيه عن تخريجه، فيكون الظَّرف خبراً « وتنحط » حالاً عن ياء المتكلّم لعدم الرابط.

على أن المطرّزي خرّجه على أن الأصل كأني أبصرك، ثم حذف الفعل لدلالة المعنى عليه، فانفصل الضّمير، وزيدت الباء في المفعول، ولا شك أن فيه تكلُّفاً من وجهين:

إضمار الفعل وزيادة الباء مع إمكان الاستغناء عن ذلك ، ثم يكون قولُه تنحط حالاً من الكاف ولا خبر ، والفائدة متوقّفة عليه، إذ لو صرّح بالمحذوف فقيل : كأني أبصرك لم يتمّ المراد .

فما قاله ابن عمرون أوْلي لسلامته من هذا التكلّف ، ولا يلزم من تغيّر قول ابن عمرون في هذا الموضع أن يحمل عليه : كأنّك بالدّنيا لم تكن ، لأن ذاك تركيب آخر مغايرٌ لهذا التركيب ، ومثل قول الحريري قولهم : كأنّي بك تفعل كذا.

وقد انتهى القول في هذه المسألة على ما اقتضاه الحال من ضيق الوقت، وإعجال المتقاضي[1] للكلام المذكور . والحمد لله أوّلاً وآخراً ، وصلى الله على سيّدنا محمدو آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً .

أنجزت يوم الاثنين السادس والعشرين من شهر اللّه المحرم سنة أربع وخمسين وسبعمائة . / [٤ /١٥٠

(١) في ط : « المتقاص » .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخنا الإمام العالم العلاّمة جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام رحمه الله :

وقفت على أسئلة لبعض علماء عصرنا، وها أنا موردها مفصّلة، ومدوِّنٌ كُلاً [١] منها بما تيسّر لي من الجواب ، وما توفيقي إلّا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

قال ـ رحمه الله : المسؤول الاطّلاع على ما نقل الناس في قولهم : « أنت أعلم ومالُكَ » وتبيين المعطوف عليه ما هو على القول بأنه عطف لفظيّ غير راجعٍ إلى المعنى ؟

وأقول : إن الكلام في هذا الموضع في مقامين .

أحدهما : في بيان إشكال هذا المثال .

والثاني : في الجوانب عمّا تضمّنه السُّؤال .

فأمّا الأول ، فاعلم أنه لا يخلو ما بعد الواو في هذا المثال من أن

(١) في ط فقط : «ومدوّنٌ كلٌّ »

يكون معطوفاً على المبتدأ ، أو على الخبر ، أو على ضميره ، أو غير معطوف ، وكُلٌّ مُشْكِلٌ .

أمّا الأول : فلاستلزامه مشاركة المعطوف للمعطـوف عليه في التجرد للإخبار عنه بأعلم .

وأمّا الثاني : فلاستلزامه مشاركته له في الإخبار به عن أنت .

وأمّا الثّالث : فلاستلزامه مشاركته في إسناد « أعلم » إليه . وكلّ ذلك ظاهر الامتناع من حيث المعنى . ويلزم على الثّالـث أيضـاً من حيث الصّناعة رفع اسـم التّفضيل للظّاهـر في غير مسألـة الكُحْـل ، والعطف على الضمير المرفوع المتّصل من غير توكيد ولا فصل ، وهما ضعيفان .

فإن استسهل الأوّل بأنهم يغتفرون في الثّواني ما لا يغتفرون في الأوائل ، أجيب بأن اغتفارهـم ذلك لم يثبـت في مسألـة رفـع اسـم التّفضيل الظّاهر في غير محلّ النّزاع ،فيحمل هذا عليه .

وأما الرّابع : فإنه لا بدّ من تقـدير خبـر آخـر حينئـذ ، فإن قدّر المحذوف مبتدأ ، فالتّقدير : أنت ومالك ، وإن قدّر خبراً ، فالتقدير : مالك أعلم .

وكلاهما ظاهر / الاستحالة ، ولا يمكن أن يُقدّر مبتدأٌ أو خبرٌ غير [٤ / ١٦ ما تقدّم ذِكْرُه ، لأن مثل هذا الحذف مشروطٌ بكون المحذوفُ مماثلاً

للمذكور ، كما في قوله تعالى : ﴿ أُكُلُها دائِمٌ وَظِلُّها ﴾[1]، وقوله تعالى : ﴿ أأنْتم أعْلَم أم الله ﴾[2] في قول من قدّر أم منقطعة ، وذلك لما انعقد عليه قولُ الجمهور[3] من أنّ أم المنقطعة لا تقع إلاّ بين جملتين فيجب على قولهم تقدير الخبر ، كما وجب في : « إنها لأبل أم شاء » ، تقدير المبتدأ . وأمّا إذا قَدّرت أم المتّصلة وهو الظاهر فلا حذف . .

وأمّا الثّاني فمجموع ما رأيت في ذلك ثلاثة أوجه :

أحدها : أن « مالك » معطوف على أنت ، « وأعلم » خبرٌ عنهما . واعتذر عن نسبة أعلم إلى المال بوجهين :

أحدهما : أنه لما كان النَّظر في المال يلزم منه في الأكثر مجيئه على حسب اختيار النّاظر فيه نسب العلم إليه مجازاً . قاله ابن الصائغ .

وعلى قوله قالوا : وللتشريك في اللفظ والمعنى كما هو قاعدتها .

وفي هذا الوجه نظرٌ بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز، لأنا لا نعلمهم أجازوه إلاّ في المجاز[4] اللّغوي ، أمّا في

(١) الرّعد / ٣٥ .
(٢) البقرة / ١٤٠ .
(٣) في ط : « الجهور » ، تحريف .
(٤) في ط فقط : « المجازي » مكان : « المجاز » .

المجازي العقلي بأن يسند اللّفظ إلى أمرين معاً ، إلى أحدهما بطريق الحقيقة، وإلى[1] الآخر بطريق المجاز فلا، ثمّ لا خفاء بما في هذا الوجه من البُعْد في المعنى.

الوجه الثاني : أنّ هذا عطف لفظيّ لم يُقْصد به التشريك في المعنى .

وهذا القول مشكلٌ في الظّاهر لمخالفته لما عليه إطباق النّحويين من أن الواو العاطفة للمفرد تقتضي التّشريك في اللّفْظ والمعنى . ولم أر من وفّاه حقّه من الشّرّاح .

وأقول : لا خفاء بأن المعنى : أنت أعلم بما لك،وهذا هو أصل الكلام ، ثم إنّ العرب أنابوا واو العطف عن باء الجرّ للتّوسيع في الكلام ، وليتناسب اللّفظان المتجاوران ، ويفادُ بالحرف الواحد مَعْنى الحَرْفين ، فإن الواو حينئذ تفيد في المعنى الإلصاق لنيابتها عن حرف ، وتفيد في اللفظ تشارك الاسمين في الإعراب اعتباراً بأصلها وظاهر لفظها .

وعلى هذا فاللّفظ لفظ المعطوف ، والمعنى معنى المفعول ، فلا إشكال في اللفظ ولا في المعنى . وليس هذا من البدل التّصريفيّ الذي تلحظ / فيه قُرْب المخرج أو اتّحاده كما أبدلت واو القسم من بائه [٤ / ١٧]

(١) في ط : « وإلى إلى » بتكرار : « إلى » تحريف .

حين كانا حَرْفين شَفهيّين ، لأن ذلك يقتضي الاشتراك في العمل ، وإنما هو من باب ترك كلمة والإتيان بأخرى مكانها، لتفاوت معناها كالإتيان بالواوفي نحو : سِرْتُ والنّيل مكان « مع » لكون الباء للإلصاق وواو العطف للجمع وهُما متقاربان .

والذي يدلّ على مجيء الواو خَلَفاً عن الباء قولهم : بعت الشاء شاةً ودرهماً، أي شاة بدرهم، لأنا قاطعون بأن الدّرهم ثمن لا مبيع ، ولأنهم قالوا : أيضاً بعت الشّاء شاةً بدرهم .

وهذا الذي ذكرته هو أصح وأوضح مايقال في المسألة. ومتبوعي فيه الجَرْميّ من المتقدّمين وابن مالك من المتأخّرين فمن كلامهما أخذت ، وعلى ما أشارا إليه اعتمدت .

أمّا الجَرْميّ فإنه نصّ على أن الواو هنا بمعنى الباء ، ولكنه أهمل التنبيه على فائدة هذا العطف .

وأمّا ابن مالك فلأنه ذكر أن المقصود التناسب اللفظيّ، وأنّه كالخفض على الجوار ، ولكنه أهمل التنبيه على نيابة الواو عن الباء ، وذلك هو الذي انبنى عليه كون هذا العطف لا يقتضي التّشريك في الحكم .

وقد وفيت بجميع ما قالا ، وأضفت إليه ما لم يذكُرا مِمّا لا بُدّ منه .

ويظهر لي أن الصّواب خلاف ما زعماه[1] من أن المعطوف عليه المبتدأ ، وأن الصّواب أنه الخبر وهو قول ابن طاهر ، وذلك لأنه حمل على الأقرب ، وأن هذا العطف كالخفض في : « هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ » ، وذلك يقتضي تجاور الاسمين ، ولأن الباء ملحوظة المعنى كما ذكرنا ، ومعناها متعلّق بالخبر ، فليكن العطف على الخبر ليتّحد التعلّقان :: المعنويّ واللّفظيّ .

الوجه الثاني : أنه معطوف لفظاً ومعنى على الخبر ، وكأنه قيل : أنت ومالك ، وذلك على قول ابن خروف في : « كُلّ رَجُلٍ وضَيْعَتُه » : إنّ الخبر العاطف والمعطوف لكونهما بمنزلة « مع » ومجرورها ، قاله ابن الصّائغ ،وفيه نظر لأمرين :

أحدهما : أنه ليس المراد الإخبار عن الشّخص بأنه أعلم على الإطلاق ، وبأنّه مع «ماله»[2] لم يَحُل بينهما حائلٌ.

والثاني : أن التّفريع على هذا القول الضعيف إنما يقتضي أنّ المعطوف / عليه المبتدأ لا الخبر كما أنه في « كُلّ رجل وضيعته » [٤ / ١٨ كذلك .

(١) في ط : « مرعاه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) في ط : « وبأن مع مال » بحذف الضمير فيها تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

ثم المعروف عن ابن خروف أن الواو ومصحوبها أغنيا عن الخَبر كإغناء الوصف في : « أقائم الزيد ان » لا ، لأنهما الخبر .

الوجه الثالث : أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت أعلم وأنت ومالك ، فحذف المبتدأ لدلالة ما تقدّم عليه فالتقى واوان ، فحذفت الأولى ، لئلاّ يدخل حرفٌ على مثله ، قاله ابن الصائغ أيضاً .

وفيه نظر، لأنه خلاف المعنى ، إذ معنى الكلام حينئذٍ : أنت أعلم من غيرك على الإطلاق ، وأنت ومالك مقرونان ، ثم مثل هذا لا يسمّى خبراً إلا بتجوّز على قول ابن خروف ، ثم يقال : وما معنى المعيّة في نحو : « أنت أعلم وما لك » ؟

أقول : الصّواب ما قدمناه من أن معنى الواو هنا كمعنى الباء وهو قول الجَرْمي ومَنْ وافقه . وأمّا معنى المعيّة فبعيدٌ ، وإن كان سيبويه قد ذكره . ونصّه في ذلك : « فإنما أردت أنت أعلم مع مالك » . انتهى .

وقد يكون مراده تفسير ما يتحصّل من المعنى ، وذلك لأنه ليس المراد الإخبار بأن المخاطب أعلم على الإطلاق بل إنه إذا كان مع «ماله» كان أعلم ، كيف يدبّره؟ أو أنه إذا عتبر مع ماله كان أعلم به .

وفي كلام سيبويه من هذا التّجوزات ما لا خفاء به لمن وقف على كلامه ، ولهذا قال ابن النّحاس وغيره : أنه خاطب بهذا الكتاب قوماً قد اعتادوا المجازات والكنايات ، ثم قال : وهل تجوُّزُ النّصب في نحو: كُلّ رجل وضيعته» تجوّزه هنا أم لا؟ وما توجيه الجواز إن قيل به؟

وأقــول : إن المجــوّز لذلك هو الصيمــري[١] نَصّ عليه في « التبّصرة » ولم يتعرّض لهذا المثال .

وظاهر كلام ابن مالك أنّ النّصب فيه لا يجيزه أحدٌ ، فإنه قال : وقد ذكر « أنت ورأيك » ، وأنت أعلم ومالك » ما نصّه : ولا خلاف في وجوب الرّفع فيما أشبه المثالين المذكورين .

ومن ادّعى جواز النّصب في نحو « كُلّ رجـل وضيعتـه » علـى تقدير : كُل رجل كائنٌ مع ضيعته ، فقد ادّعـى ما لـم يقلـه عربِـيّ . انتهى .

فخصّ نحو : كُلّ رجل وضيعته » بالخلاف ، والذي يَظْهر في الفرق بينهما أقوال : / [٤ / ١٩]

أحدها : ظهور معنى المعيّة في : « كُلّ رَجُلٍ وضَيْعته » ، وخفاؤه في : « أنت أعلم ومالك » . وقد مضى شرحُ ذلك .

والثاني : أنه بنى الجـواز علـى أنّ التقـدير : كُلُّ رجـل كائـنٌ وضيعتُهُ كما تقدّم عنه ، و« كائن » يصحّ له أن يعمل في المفعول معه .

وأمّا أنت أعلم وما لك ، فإن ما قبل الواو منه كلامٌ تامٌّ ، فلا يمكن ،

---

(١) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصّيمريّ النحوي أبو محمد . له كتـاب : « التّبصرة في النحو » كتاب جليل أكثـر ما يشتغـل به أهـل المغـرب . ذكره الصفديّ . وقد أكثر أبو حيّان من النقل عنه . انظر البغية / ٢ / ٤٩ .

أن يقدّر فيه عامل ، ولا يصِحّ « أعلم » للعمل في المفعول معه ، لأنه لا يعمل فيه على الصّحيح إلا ما يصحّ له العمل في المفعول به ، لا كلّ ما يصحُّ له العمل في الحال خلافاً لأبي عليّ ، ولهذا منع سيبويه : « هذا لك وأباك » . وإنْ وُجد حرف التّنبيه والإشارةوالظّرف ،وكلٌّ منهنّ صالحٌ للعمل في الحال .

والفرْق بينهما : أن الحال شبيهةٌ بالظّرف فعمل فيها روائح الفعل ، ولا كذلك المفعول معه .

ولو صحّ معنى المعيّة في المثال المذكور ، وقال قائل بجواز النصب فيه لأمكن[1] توجيهُهُ إمّا على قول الجرجاني أو الكوفي أو الفارسي في أن النّاصب للمفعول معه[2] الواو،أو الخلاف،أو كُلّما ينصب الحال ، ولهذا جوز الفارسيّ : « هذا لك وأباك » وجوّز في قوله :

٦٨٩ = * هذا ردائي مَطْوِيًّا وسِرْبالا[3] *

أن يكون العامل « هذا ». ثم قال: وما توجيه[4] القول بوجوب

---

(١) في ط : « لا يمكن » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في ط : « للمفعول فيه » تحريف صوابه من المخطوطات والأسلوب .

(٣) صدره :

* لا تحبسنّك أثوابي فقد جُمِعَتْ *

من شواهد: العيني ٣/٨٦، والتصريح ١/٣٤٣، والأشموني ٢/١٣٦ .

(٤) في ط: « وما توجيه » ، وفي المخطوطات : « وما يوجبه » .

حذف الخبر من نحو : أنت أعلم وعبدُ الله إذا جعلنا « أعلم » خبَراً عن أنت، وعبدالله مبتدأ حُذِف خبرُه، وما[1] المانع من ذكر الخبرجَعْلُنا[2] الواو للمعيّة أو للعطف المحض.

وأقول : لم أقف لأحد على القول بوجوب حذف الخبر في ذلك غير ابن مالك وهو مخالف لقولهم : إنّ الخير لا يجب حذفه إلاّ إذا سد شيءُ مسدَّهُ ، ولهذا ردّوا تجويز الأخفش في نحو : ما أحسن زيداً أن تكون ما موصولة أو موصوفة ، وتجويز بعضهم في : نعم الرّجل زيدٌ كون المخصوص[3] مبتدأ محذوف الخبر ، وقول الفارسي في:حَدِّي زيداً[4]قائماً : إنّ الخبر مقدّر بعد الحال .

ومن العجب أن ابن مالك من جملة من ردّ بذلك ، وذهل عنه

---

(١) في طوبعض النسخ المخطوطة : « وما المانع » ، وفي بعض النسخ المخطوطة الأخرى : « وأمّا » .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « جعلنا » والأوضح : « إن جعلنا » أو « إذا جعلنا »ولعل إحدى الأداتين سقطت من الأصول .

(٣) في ط : « المخفوض » تحريف واضح .

(٤) في ط : حدى زيد قائماً . وفي نسخة المتحف البريطاني ، ونسخة الأزهر : حدّى زيداً قائم ، والنسخ الأخرى : حدّى زيداً قائماً وهي العبارة المتفقة مع عبارات النحويين : « أكثر شربى السويق ملتوتاً . وضربى العبد مسيئاً ، وتبيني الحق منوطاً بالحكم وعبارة الفارسيّ في الإيضاح العضدي ١ / ٣٤ : « ومما يرتفع فيه الاسم بالابتداء : ضربى زيداً قائماً ، وأكثر شربى السويق ملتوتاً ، وأخطب ما يكون الأمير قائماً ، فضربى وأكثر ، وأخطب ترتفع بالابتداء ، وقائماً سدّ مسدّ خبر المبتدأ ، والتقدير : ضربى زيداً إذ كان قائماً أو إذا كان قائماً » .

هنا[1]، ثم إذا سُلّم أن ذلك ليس بشرط استناداً إلى إعراب هؤلاء الأئمة فقد يوجّه بأمرين :

أحدهما : أن « أعلم لما كان صالحاً للإخبار به عن الاثنين ، وكان تقدير / عبد الله مقدّماً على«أعلم»مُمْكِناً صار ـ وإن كان مبتدأ ـ كأنّه معطوف ، « وأعلم » ـ وإن كان خبراً عن«أنت»وحده ـ كأنه خبرٌ عنهما معاً فمنع ذلك من ظهور خبر آخر . [٤ / ٢٠]

وهذا بخلاف نحو : « زيد قائم وعمرو » فإن الخبر المذكور لا يصلحُ للاسمين معاً .

والثاني : أن المعنى هنا : أنت أعلم بعبد الله ، وذلك كلامٌ تامٌّ لا يحتاج إلي خبر ، فكذا ما معناه . وكُلٌّ من الوجهين معترض .

أمّا الأول فلاستلزامه وجوب الحذف في نحو : زيدٌ في الدّار وعمروٌ ،ولا قائل به ، وفي الحديث : « أبو بكر في الجَنّة وعمر في الجنّة » الخ .

وأمّا الثاني فمن وجهين :

أحدهما : اقتضاؤه وجوب الحذف على تقدير الواو للعطف المَحض ، وإنما المدّعى وجوبه مطلقاً .

والثاني : أنه إحالة لصورة المسألة ، فإنّ المدعى جوازها على

(١) في بعض النسخ المخطوطة « هناك » .

إضمار الخبر ، والتّوجيه المذكور يقتضي أنه لا خبر في اللّفظ ولا في التقدير .

ثُمّ قال : وما وجه الحكم برجُحان النّصب على المعيّة على العطف في نحو : لا تتغذّ بالسَّمك واللّبَن ، ولا يُعْجبك الأكل والشّبع مع أن المقصود فيهما المعيَّة[1] مطلقاً ، وليس العطف هنا بمقصود ، وهلاّ كان النّصب هنا متعيّناً لتأديته مراد المتكلّم ، وإخلال العطف بذلك .

وأقول : لا يمتنع التّعبير بالعبارات المجملة عند التّمكّن من العبارات المعيّنة للمعنى المراد ، والعطف إنما يخلّ بالتّنصيص على معنى المعيّة لإفادتها مطلقاً ، فإن أحد محتملات الواو العاطفة معنى المعيّة ، وإنما تتعيّن العبارة التي لا تتحمل غير المراد إذا أريد التّنصيص على ذلك المعنى ولم تَحْتَف[2] بالكلام قرينة تُرْشِد إليه . وقد جوّزوا[3] لقاصد نفي الجنس بـ « لا » على سبيل الإجمال أن يُعْمِلَها[4] عمل ليس ، وأوجبوا إعمالها عمل « إنّ » إذا أريد التّنصيص .

وجوز سيبويه والمحقّقون لمن قال : طالني زيد، وخافني[5]

(١) في ط : « الميعة » مكان : « المعيّة » تحريف ظاهر .
(٢) أي تحيط به .
(٣) في النسخ المخطوطة : « جوزوا صديقي » وهو تحريف صوابه من ط .
(٤) في ط : « يعلمها » بتقديم اللام على الميم ، تحريف .
(٥) في ط فقط : « وجاءني » مكان : « وخافني » .

عمرو إذا بناهما للمفعول في تخلص[1] الضم والكسر [وإنْ لم][2]

والذي يقتضيه النّظر أنه تتعين العبارة النّاصة إذ أريد التنصيص ، [٤ / ٢١] والمجملة / إذا أريد الإجمال .

ويجوز الأمران إذا لم يُرِد أحد الأمرين بعينه ، وتترجّح النّاصة حينئذ على المجملة .

ولم يمش ابن مالك في ذلك على قاعدة ، لأنه قال في نحو خافني[3] بوجوب الإشمام أو الضَمّ ، وفي نحو: طالني بوجوب الإشمام أو الكسر. وقال في باب « لا »[4]: يجوز إلحاقها بليس إنْ لم يُرِد التّنصيص على العموم. وقال في المفعول معه برجحان النّصب إذا خيفَ بالعطف فوات ما يضرّ فواته، ثم قال :

وما وجه تقسيمهم مسائل الباب إلى ما يجب نصبه ، وإلى ما يرجّح ذلك فيه ، وإلى ما يرجح عطفه مع أنهم يقولون : إن المفعول معه لا بدّ أن يدخله معنى المفعول به ، وقد سمّاه سيبويه بذلك ؟

---

(١) في ط فقط : « مخلص » بالميم .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة هكذا « وإن لم » ولعلّها زيادة أو هناك كلام محذوف بعدهما .

(٣) في ط فقط : « جاءني » .

(٤) في ط : « إلاّ » ، تحريف .

ومقتضى هذا أنه يتعيّن النصب عند قصد هذا المعنى إذا وجد المسوّغ اللّفظيّ ، فكيف يحكم برجحانه على العطف في بعض الصّور ؟ بل كيف يحكم بتساوي الأمرين في بعضها أيضاً ؟

فإن قيل : الحكم بما ذكر إنما هو بالنّظر إلى صور التّراكيب اللفظّية ، وإن اختلف المعنيان أشكل حينئذ كلام ابن مالك ـ رحمه الله تعالى ـ حيث حكم برجُحان العطف حيث أمكن ذلك بلا ضعف .

وهذه العبارة يندرج تحتها نحو : قام زيد وعمرو . وهذا التّركيب إن نظرنا إليه مع قَطْع النظر عما يقصد من المعنى يقتضي تساوي الأمرين كما قال أبو الحسن بن عصفور ، فما وجه كلام ابن مالك ؟ وهل يتم كلامه فتجيء الصّور في هذا الباب خمساً أو لا يتم كلامه فتكون أربعاً ؟

وأقول : أما ما تضمّنه صَدْر السؤال من الإشكال فقد ذكر في أثنائه ما يرفعه ، وهو أن الحكم بالأقسام المذكورة إنما هو بالنظر إلى صُور التّراكيب اللفظية ، ولا يلزم ابن مالك الحكم بتساوي الأمرين في نحو قام زيد وعمرو ، بل الحكم برجحان العطف ، وهو قائلٌ به .

ووجه لزوم ذلك من ظاهر كلامه ، لأن العطف قد أمكن بلا ضعف وهذا هو مقتضى النّظر ، لأنّ العطف هو الأصل وقد أمكن وسَلِم عن معارض .

[٤ / ٢٢] وأما كلام ابن عصفور فالقياس الذي ذكرناه يأباه، فالصّور أربع / لا خمسٌ .

ولْيُعْلم أن تسمية سيبويه المفعول معه مفعولاً به مشكلة والنّاس فيها فريقان :

فمنهم من تأوّلها وهو ابن مالك فقال حين ذكر أن الباء تأتي للمصاحبة ما نصه : ولمساواة هذه الباء لـ « مَعَ » قد يعبر سيبويه عن المفعول معه بالمفعول به . انتهى .

ومنهم مَنْ أجراها على ظاهرها .

والقول عندي أن بعض الأمثلة يكون الاسم فيه على معنى مع ، ويسمّى مفعولاً معه ، وبعضها يكون فيه على معنى الباء ويسمى مفعولاً به ، وأن سيبويه إنما أراد ذلك، وها أنا مورد كلامه لتتأملوه .

قال ـ رحمه الله : « وينتصب[1] فيه الاسم لأنه مفعولٌ معه ومفعول به ، ثم قال : وذلك قولك : ما صَنَعْتَ وأباك ، و« لو تُرِكت النّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضعَها ، إنما أردت : ما صَنَعْتَ مع أبيك ، ولو تُرِكت النّاقة مع فصيلها .

فالفصيل مفعولٌ معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغيّر المعنى ، ولكنّها تُعْمِل في الاسم ما قَبلَها .

(١) انظر نص سيبويه في سيبويه ١ / ١٥٠ .

ومِثلُ ذلك : ما زِلْتُ وزيداً أي ما زلتُ بزيد حتّى فَعَلَ ، فهو مفعول به . وما زلت أسيرُ والنّيل أي مع النيل ، واستوى الماءُ والخشبَة ، أي بالخَشَبةِ » .انتهى .

فانظر إلى كلامه رحمه الله حيث قال مفعولاً معه ومفعولاً به ، ثم فسّر بعض الأمثلة بـ «مع» وبعضُها بالباء ، ولأنه حيث قدّر أحد الأمرين يكون ذلك المعنى إمّا متعيّناً أو أظهر من المعنى الآخر .

فَمَنْ تأمّل هذا الكلام بالإنصاف عَلِم أنّ مرادَهُ ما ذكرت .

ولم يتّسع الوقت للنّظر فيما قال شارحو الكتاب في هذا الموضع . وهذا مبلغ فهمي في كلامه رَحِمه الله ، واللهُ أعلم ، وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم . / [٤ / ٢٣]

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

[تعليق ابن هشام على آية : « ولِلّهِ على النّاس حجُّ البيت » . الخ]

هذه مسألة من كلام شيخنا العالم العلامة جمال الدين عبد الله ابن يوسف بن هشام رحمه الله في قوله تعالى : ﴿ وِللّهِ على النّاس حِجّ البيت مِن استْطاع إليه سبيلاً ﴾[1] . قال يجوز في الظّرفين أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون الأول خبراً والثّاني متعلّقاً به .

والثاني : عكسه وهو أن يكون الثّاني خبراً والأوّل متعلّقاً به . ولا يمنع هذا تقدّم الظّرف على عامله المعنويّ ، فإن ذلك جائزٌ باتفاق كقولهم : أَكُلّ يومٍ لك ثوبٌ .

والثالث : أن يكونا خبرين ، وذلك عند من يُجيز تعدّد الخبر .

والرّابع : أن يكون الأول خبراً ، والثّاني حالاً .

وهذا الوجه أيضاً مِمّا لا يختلف في جوازه . ورُبّما سبق إلى

(١) آل عمران / ٩٧ .

الذّهن أن فيه خلافاً، وليس كذلك لتقدّم العامل وهو الظّرف، وتأخّر المعمول وهو الحال ،فهو نظير قولك : في الدّار جالساً زيدٌ ، وفي هجرٍ مستقرًّا سعيدٌ . وهذا مِمّا لا شك في جوازه .

وبقي وجه خامس : وهو عكس هذا أعني أن يكون الأول حالاً والثّاني خبراً ، فهذا نصوص النحويّين متظافرة على منعه . وجماعةٌ منهم حكَوْا الإجماع على ذلك .

قال ابن مالك في « شرح الكافية » : ولو قدّمت الحال على العامل الظّرفي وعلى صاحبها لم يجز بإجماع .

وقال الأبذيّ[1] في « شرحه الكبير على الجزوليّة »[2] : أجاز أبو الحسن تقدّم الحال المعمولة للظّرف مع توسّط الحال بين المبتدأ والخبر ، ومنع ذلك مع التّقديم .

---

(١) علمان من أعلام النحو لقّبا بالأبّذي : أحدهما : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ، . . . . بن محمود النفزي الأصل الغرناطي . ولد سنة ٥٦٢ هـ أو ٥٦٣ هـ . ومات بغرناطة في شعبان سنة ٦٥٩ هـ .
وثانيهما : علي بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبذّي أبو الحسن من أهل المعرفة بكتاب سيبويه ، والواقفين على غوامضه ، مات سنة ١٨٠ هـ .

(٢) في ط : « الجزولته » تحريف .
والجُزوليّة : كتاب في النحو سمّاه مؤلفه أبو موسى الجُزوليّ تلميذ ابن برّى : « القانون » واشتهر فيما بعد بالجُزوليّة . وهي مقدمة « في غاية الإيجاز مع الاشتمال على كثير من النحو ، ولم يسبق إلى مثلها ، وقد بلغ بالنحاة الذين لم يكونوا قد أخذوها عن موقّف يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراده فيها ، فإنها كلها رموز وإشارات » . انظر : وفيات الأعيان ٢ / ١٢٠ ط بولاق .

ووجْهُ قوله : إن المبتدأ طالبٌ للخبر ، فإذا تقدم كان الخبرُ في نيّة التّقديم ، إلى جانبه ، فكأنّ الحال مؤخرّة عنهما ، ولهذا امتنع بالإجماع أن تتقدّم عليهما جميعاً . انتهى كلامه ملخّصاً .

وقال ابن عصفور في « شرح الإيضاح » : اتفّق البصريون على امتناع التّقديم عليهما جميعاً ، فقوله : « البصريون » دخل فيهم الأخفش ، لأنه من أئمة البصريّين / وهو سعيد بن مسعدة تلميذ [٤ / ٢٤] سيبويه . وحيث أطلق النّحويّون البصريّين لا يريدون غيره .

ومِمّنْ نقل الإجماع أيضاً الإمام أبو بكر بن طاهر المعروف بالخدب[١] ، ولكن نقل عن أبي الحسن أنه أعرب فداءً من قولهم : « فداء لك أبي » حالاً .

ونقل عن الإمام المحقّق عبد الواحد بن علي الأسدي المعروف بابن بَرْهان[٢] قولاً أسهل من ذلك ، وهو أنه أجاز ذلك في الظّرف ، وقد

(١) في ط : « بالخرب » بالراء ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ومن بغية الوعاة ١ / ٢٨ .
وهو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاريّ الإشبيليّ أبو بكر المعروف بالخِدَبّ ، والخِدَبّ : الرجل الطويل .
وكان من حذّاق النحويين ، وأئمة المتأخرين ، مات في عشر الثمانين وخمسمائة . قال السيّوطيّ في البغية : وقفت على حواشيه على الكتاب بمكة المشرفة :

(٢) ترجمته في البغية ٢ / ١٢٠ وتوفي في سنة ٤٥٦ هـ .

وقفت له على ذلك ، قال في « شرح اللمع »[(١)] : في قولـه تعالـى : ﴿ هُنالِكَ الوَلاَيَة للهِ الحقّ ﴾[(٢)] « هنـالك » ظرف مكان وهـي حال ، والولاَية مبتدأ، ولله الخبر ، ولام الجر عملت في الحال مع تقدّمها على اللام ، لأنها بلفظ الظرف ، وأنشد لابن مقبل[(٣)] العجلاني :

٦٩٠ =ونحـن مَنَعْنـا الْبَحْـرأنْ تَشَربُـوا به
وقـد كان مِنْـكُم ماؤُه بمكانِ

(١) « اللمع » لابن جنى ، وقد حققه الدكتور فائز فارس ، نشر دار الكت الثقافية بالكويت .

(٢) الكهف / ٤٤ .

(٣) لم ينسب في معجم الشواهد . وفي العيني ٣ / ١٧٣ ما نصّه : « أقول قد ذكر بعضهم أن هذا البيت من أبيات قالها بعض الخوارج حين حالوا بين الحسين ابن علي رضى الله عنهما وبين الماء بأرض كربلاء حتى مات أكثر شيعته عطشاً » .
وهو لابن مقبل ، ديوان / ٣٤٦ وهو آخر بيت في قصيدته التي مطلعها :
الأيـاديار الحـيّ بالسَّبُعانِ أمـلّ عليهـا بالبلى الملَوانِ
قال العيني : « والباء هنا يصحّ أن تكون للتبعيض كما في قوله تعالى : ﴿ عيناً يشرب بها عباد الله ﴾ [الإنسان / ٦] . ويجوز أن يضمن « تشربوا » معنى : ترووا ، يعنى منعنـا أن ترووا بماء البحر . وقال العيني أيضاً : وأنشد الشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي المعروف بالقواس في شرحه لألفية ابـن معط هكذا .
* ونحن منعنا البحر أن تشربونه * بإثبات نون الجمع في النصب لأنه أتى ، شاهداً لإثبات النون حالة النصب .

ثم قال : « منكم » حال[1] والعامل فيه الباء في « بمكان » . انتهى .

وعلى هذا ففي المسألة ثلاثة مذاهب » .

المنع مطلقاً، وهو قول من عدا الأخفش وابن بَرْهان .

والجواز مطلقاً ، وهو قول الأخفش.

والجواز: إذا كان العامل ظرفاً، والمنْعُ إذا كان غير ظرف وهو قول ابن بَرْهان . وعلى هذين القولين فيجوز الوجه الخامس في الآية ولكنّهما قولان شاذّان مخالفان لِما يقتضيه القياسُ والسّماع .

والذّي أجازه أصعب من الذي أجازه ابن بَرْهان .

ولعلّ الذّين يقولون : الإجماع على خلاف ذلك لم يعتدّوا بهما ، أو رأوا أن القائل بهما ذهل عن القاعدة .

ووقفت للأخفش على خلاف ما نقل عنه في (كتابه الصغير) : هذا باب من الحال : اعلم أن قولهم : « هذا عبد الله قائماً في الدّار » على الحال جائز ، وقد قدّمت الحال قبل العامل ، لأن الحال لعبد الله ، فإذا قدمت الذّي الحال له في المعنى كان جائزاً . هذا نصّه.

والنّسخة التي عندي معتمدة ، لأنها بخط أبي الفتح بن جنّى .

---

(١) في العيني الشاهد فيه : « وقد كان حيث وقع حالاً عن المجرور بالحرف وهو شاذٌّ ، لأن تقديم الحال على العامل الحرفي لا يجوز » .

قوله ـ رحمه الله ـ: « فإذا قدمت الذي الحال له في المعنى كان جائزاً دليلٌ على أنك إذا أخرت الذي الحال له كان ممتنعاً ، ثم إنه صرّح بذلك بعدُ فقال : ولو قلت : قائماً في الدار عبد الله لم يجز »، هذا نصّه بحروفه . [٤ / ٢٥

فإن قلت : فما تصنع بما احتج به ابن بَرْهان ؟ .

قلت : لا دليل في شيء منه ، أما الآية الكريمة فيجوز في « هنالك » أن تكون ظرفاً لـ «منتصرًا»[1]. وعلى هذا الوجه وقف بعض القُرّاء : « وما كانت منتصرًا هنالك » ثم ابتدأ « الولاية لله[2] » .

ويجوز أن يكون خبراً « ولله » متعلق بالولاية .

ويجوز أن يكونا خبرين . ومع هذه الاحتمالات يسقط الاستدلال .

وأمّا البيت فالجواب عنه مستفاد من الكلام الذي قدّمته عن الأبّذي ، وذلك أنه جعل تقدم بعض الجملة كتقدم كلّها ، لأن بعضها يطلُب بعضاً . وهنا لما تقدّمت «كان» وهي طالبة لاسمها وخبرها كانا في نيّة التّقديم ، وكانت الحال متأخرةً عنهما في التّقدير .

(١) في قوله تعالى : « وما كان منتصراً » الكهف / ٤٣ .
(٢) انظر : إيضاح الوقف والابتداء ٢ / ٧٥٨ .

على أنّني متردّد في ثبوت هذه المقالة عن ابن بَرْهان ، فإنني رأيتها في نسخة معتمدة مقروءة على أبي محمد بن الخشّاب . وأولها ما صدر به حاشيته ، ثم ذكر ذلك إلى آخره ، فالظاهر أنه مما ألحق كما ألحقت حواش من كلام الأخفش وغيره في متن كتاب سيبويه .

وأمّا قولهم : « فداء لك أبي » فإنه يروى بالرفع والنّصب والكسر .

وبالأوجه الثلاثة روى قول نابغة بني ذبيان في معلّقته المشهورة :

٦٩١ = مهلاً فِدَاء لك الأقوام كلّهم
وما أُثمِّر من مالٍ ومن وَلَدِ[1]

فأما الرّفع فعلى الابتداء أو الخبر .

والأولى أن يكون « فداء » هو الخبر ، « والأقوام » هو المبتدأ ، وكذلك « لك » في المثال، لأن النّكرة أولى بالابتداء من المعرفة .

[هذا[2] قول حُذّاق المعربين . وخالف سيبويه في مثل ذلك

(١) من معلقته المشهورة التي مطلعها :
يا دارميّة بالعَلياء فالسّند　　أقوتْ وطال عليها سالفُ الأبدِ
انظر ديوان النابغة / ٨٧ .
من شواهد : ابن يعيش ٤ / ٧٠ ، ٧٣ ، والخزانة ٣ / ٧ ، ٣١ . واللسان : « فدى » .

(٢) ما بين معقوفين زيادة في ط ليست في النسخ المخطوطة . وهذه الزيادة لها =

فأعرب النكرة المتقدّمة مبتدأ ، والمعرفة المؤخرة خبراً ، بناء على الأصل من أنّ كلًّا منهما حالّ في محلّه ، ولا تقديم ولا تأخير] .

وعليه أن النّكرة التي لها مسوّغ بمنزلة المعرفة ، والمعرفتان إذا اجتمعتا كان المقدّم منهما هو المبتدأ .

وأمّا النصب فعلى المصدر وأصل الكلام : تفديك الأقوام ، ثم حذف الفعل ، وأقيم مصدره مقامه ، وجيء بـ « لك » للتّبيين (1) ، كما جيء بها بعد : سَقْياً في قولهم : « سقيالك » .

وارتفع « الأقوام » في البيت ، « وأبي » / في المثال بالمصدر [٤ / ٢٦ أو بالفعل المحذوف على خلاف بين النّحويين في ذلك .

وأمّا الكسر وهي رواية يعقوب بن السّكيت وغيره فللنّحوييّن فيه قولان .

أحدهما : أنه مبتدأ وما بعده خبره ، أو بالعكس على الخلاف

= ما يبرّرها، فقد قال سيبويه في كتابه : «هذا بابٌ من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء» ما نصّه : «وذلك قولك : سلام عليك . . . وخير بين يديك، وويل لك» . . . ثم قال : «فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنيّ عليها ما بعدها . والمعنى فيهن : أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك»،ثم قال : «ومن هذا الباب : فداءٌ لك أبي وأمّي» . انظر ١/ ١٦٦ ، ١٦٧ .

(1) في ط : « في البيتين » مكان : «للتبيين»، تحريف واضح صوابه من النسخ المخطوطة .

الذي شرحناه في رواية الرّفع ، وأنه معدول عن : « مُفَدًّى » وبنى على الكسر ، وليس هذا القول بشيء ، لأنه لا وجه لبنائه على هذا التّقدير ثم هو فاسدٌ من حيث المعنى ، إذ كان حقه أن يقول إنه : معدول عن فادٍ ، لأن المفدّي هو المخاطب لا الأقوام .

والثّاني : أنه اسم فعل ومعناه : لِيفدك ألأقوام ، أي وبُنِي كما بُنِي : نزالِ ودراكِ . كذا وجّهه أبو جعفر النّحاس في (شرح المعلقات) .

وفيه نظر ، فإنه لا نعلم اسم فعل على وزن فِعالِ بكسر الفاء ، ولا اسم فعل ناب عن فعل مضارع مقرون بلام الأمر .

وحكى الفراء : أنه يقال فَدى لك بفتح الفاء وبالقصر ، وهذا يحتمل أن يكون في موضع رفع ، وأن يكون في موضع نصب . وقد مضى تَوْجيههما[1] . والله تعالى أعلم .

---

(١) في ط : « توجيهها » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

[تعليق ابن هشام على قول منسوب لجابر رضى الله عنه]

من كلام شيخنا الشيخ جمال الدين بن هشام ـ رحمه الله ـ

بسم اللهّ الرحمن الرحيم

مسألة :

قول جابر رضى اللهّ عنه : « كان يكْفي مَن هو أوفى منك شعيراً[1] وخيرٌ منك » : الظّاهر أن « خير » مرفوع عطفاً على « أوفى » المخبر به عن « هو » أي كان يكفي من هو أوفى وخيرٌ كما تقول : أُحِب من هو عالم وعاملٌ ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول ، والصلة[2] مفعول « يكفي » .

ويقع في النسخ ويجري على السنة الطلبة بنصب « خير » وقد ذكر أنه خُرّج على سبعة أوجه :

(١) في طوالنسخ : « شعراً » ولعلها :شعيراً بدليل قولهن فيما بعد : « وكان هو أي الصاع » .

(٢) كذا في طوالنسخ المخطوطة ، ولعلها : « والموصول » .

أحدها : أن يكون عطفاً على المفعول وهو مَنْ .

الثاني : أن يكون بتقدير « كان » مدلولاً عليها بكان المذكورة أوّلاً أي / وكان خيراً . [٤ / ٢٧]

الثالث : على تقدير « يكفي » مدلولاً عليها بيكفي المذكورة .

الرابع : على إلغاء مَنْ هو فيكون « أو في » مفعولاً وخيراً معطوفاً عليه .

الخامس : على إلغاء « من هو أو في »

السادس على تقدير : وأكثر خيراً .

السابع على العطف على « شعيراً » .

وهذه كلها باطلة إلاّ السّابع فإنه مستبعدٌ .

أمّا العطف على مَنْ فإنه يؤدي بمغايرة المعطوف لمن وقعت عليه « من » ويصيربمنزلة:« كان يكفي زيداً وعمراً ،فيكون الذي هو أو في غير الذّي هو خير ، وليس المراد ذلك .

وأمّا تقدير « كان » فباطل من وجهين :

أحدهما : أن حذف « كان » مع اسمها وبقاء خبرها لا يجوز بقياس إلاّ بعد « إنْ » « ولو » ، ومِنْ ثمّ قال سيبويه ـ رحمه الله : لا تقل : عَبد الله المقتولَ بتقدير : كُنْ عَبد اللهّ المقتولَ .

وخالف المحقّقون الكسائي في تخريجه قوله تعالى : ﴿ انْتَهوا خيراً لكم ﴾[١] على تقدير : يكن الانتهاء خيراً لكم .

الثاني : أنا إذ قدّرنا « كان » مدلولاً عليها بالأولى قدّرنا مرفوعها مرفوعَ الأولى ، كما أنك إذا قلت : علفتها تبناً وماءً لا يقدّر : وسقاها غيري ماءً ، بل سقيتها ، وذلك لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد فتقدير أحدهما مستلزم لتقدير الآخر بعينه .

فعلى هذا إذا قدّرت كان الأولى قدّرت فاعلها ، فيصير : وكان هو أي الصّاع[٢] .

وأما تقدير « يكفي » فإنه يؤذن أيضاً بالتغاير ، كما أنك إذا قلت : كان يكفي الفقيه ويكفي الزاهد آذن بذلك . وسببه أن « يكفي » الثاني إنما هو لمجرّد التوكيد ، فذكرُهُ بمنزلة لو لم يذكر ، وهو لو لم يذكر آذن العطف بالتّغاير ، فكذلك إذا ذكر .

وأما إلغاء مَنْ هو أو الغاء من هو أوْ في فباطلان من وجهين :

أحدهما : أن زيادة الأسماء لا تجوز عند البصريّين ، وكذلك زيادة الجمل .

(١) النّساء / ١٧١ .
(٢) في بعض النسخ المخطوطة : « أي المضارع » . وهذا تحريف .

ثم إن الكوفيين يجيزون ذلك،وإنّما[1] يجيزونه حيث يظهر أن

[٤ / ٢٨] المعنى / مفتقر إلى دعوى الزّيادة كما في قول لبيد:

٦٩٢ = إلى الحَوْل ثم اسمُ السّلام عَلَيْكما

ومن يَبْكِ حولاً كاملاً فقد اعْتَذَرْ[2]

فإنهم قالوا: «اسم» زائد، لأنه إنما يقال: السّلام على فلان، ولا يقال: اسْمُ السّلام عليك، فادعّوا زيادة ذلك لهذا المعنى، وهو مقصودٌ فيما نحن بصدده.

وقد يقال : إن أفْسَد هذين الوجهين الوجهُ المُدّعي فيه زيادة « من هو » خاصة ، فإن ذلك لا يجيزه أحدٌ، لأن المبتدأ يبقى بلا خبر، والموصول بلا صلة .

ويجاب : بأن دعوى زيادة الاسم لا تُخْرِجه عن استحقاقه لما يطلبه على تقدير عدم الزّيادة .

الثاني : أنه إذا كان زائداً امتنع العطف عليه ، لأنه يصير بمنزلة ما لم يذكر ، والعطف عليه يقتضي الاعتداد به ، وتقدّم جوابه فتناقضا.

وأما تقدير «أكثر» فباطل، لأن أفعل التفضيل لم يحذف في

---

(١) في ط : « وإنما » بالواو ، وفي بعض النسخ المخطوطة : « إنما » ـ بدون واو ، وفي بعضها الآخر : « أي » مكان : « إنما » .

(٢) انظر ديوان لبيد / ٢١٤ . وهو من شواهد الهمع والدرر رقم ١٢٢٤ .

كلامهم باقياً معموله لضعفه في العمل ، وجُموده ، لأنـه لا يثنّـى ولا يجمع ، ولا يؤنّث

وأما عطفه على «شعيراً» فهو أقرب من جميع ما ذكر ، لأن «أو في» بمعنى أكثر ، فكانه قيل : أكثر منك شعيراً وخيراً ، إلا ان هذا يأباه ذكر «منك» بعد «خير» ، ألا ترى أنك إذا قلت : كان يكفي من هو أكثر منك عِلْماً وعبادةً لم يحتج إلى قولك : «منك» ثانياً .

وقد يتكلّف جواز هذا الوجه على أن تجعل «منك» الثانية مؤكّدة للأولى .

تمّت . والله اعلم . انتهى .

* * * *

[مسألة في قراءة : وقيلَهُ » بالنصب]

قرأ الجمهور: « وقِيلَهُ »[١] بالنّصب ، فعن[٢]الأخفش أنه عطفٌ على «سرّهم» «ونجواهم»

وعنه أيضاً : أنه بتقدير: وقِيل قِيلَهُ

وعن الزّجاج : أنه عطفٌ على محلّ السّاعة . وقيل : على مفعول يكتبون المحذوف . وقيل : يكتبون أقوالهم وأفعالهم . وقيل: على مفعول «يعلمون[٣]» أي يعلمون الحق ، وقيلَه.

وقرأ السّلمى وابن وثّاب [٤]، وعاصم والأعمش وحمزة

(١) الزخرف / ٨٨ . وفي الحجة لابن خالويه / ٣٢٣ . « قوله تعالى : « وقيله يا رب » يقرأ بالنصب والخفض ، فالحجة لمن نصب : أنه عطف على قوله : « أم يحسبونَ أنّا لا نسمع سرّهم ونجواهم » . . . .و « قيلَهُ » .
والحجة لمن خفض أنه ردّه على قوله : « وعنده علم السّاعة » « وعِلْم قيله » .

(٢) في ط : « فمن » بالنون ، تحريف .

(٣) من قوله تعالى : « فسوف يعلمون » الزخرف / ٨٩ .

(٤) في ط :« وابن ريّان » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وكتب القراءات . وانظر تفسير الألوسى ٢٥ / ١٠٨ .

بالخفض، فقيل: عطفٌ على الساعة، أو على أنها واو القسم، والجواب محذوف أي لننصرُنَّه أو لنفعَلنّ بهم ما نشاء[1]

وقرأ الأعرج وأبو قلابة ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن جُنْدب[2] بالرفع .

[٤ / ٢٩

وخرّج على أنه معطوف على «عِلْم السّاعة» / على حذف مضاف أي: وعلم قيلِه، حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. روى هذا عن الكسائيّ .

وعلى الابتداء وخبره : «يا رب» إلى «لا يؤمنون»

وعلى أن الخبر محذوف تقديره : مسموعٌ أو متقبّل ، فجملة الابتداء وما بعده في موضع نصب مقول : «قيل»

وقرأ أبو قلابة: «يا رَبَّ» بفتح الباء ، أراد : «يَاربّا» كما تقول: يا «غُلاما»، يتخرج على ما أجاز الأخفش: يا قومَ بالفتحة، وحذف الالف، والاجتزاء بالفتحة عنها.

وقال الزّمخشريّ: والّذي قالوه يعنى من العطف ليس بقوىّ

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « أي ليصرن أو لأفعلن » صواب هذه العبارة من تفسير الألوسي ٢٥ / ١٠٨ حيث نقلها عن البحر المحيط لأبي حيان فقد ذكر : أنه قيل : « الجر على أن الواو واو القسم والجواب محذوف أي لننصرنه أو لنفعلن بهم ما نشاء. حكاه البحر » .

(٢) في ط « خندجة » وفي النسخ المخطوطة : « جندعة »، كله تحريف صوابه من كتب القراءات ، وانظر الألوسي ٢٥ / ١٠٨ .

في[1] المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضاً ومع[2] تنافر النظم .

وأقوى من ذلك وأوجز أن يكون الجر والنّصب على إضمار فعل القسم وحذفه

والرّفع على[3] قولهم : أيمن الّله ، وأمانةُ الّله ، ويمين الله ، ولَعَمْرُك . ويكون قوله : «إنّ هؤلاءِ قومٌ لا يؤمنون » جواب القسم ، كأنه قال: وأقسم قيلُه ، أو قيلُه يارب قَسَمى إن هؤلاء قوم لا يؤمنون . انتهى ،

وهو مخالف لظاهر الكلام.

ويظهر : أن قوله : « يا ربّ . . لا يؤمنون » متعلّق بقيلِه ، ومن كلامه عليه السّلام

وإذا كان «هؤلاء» جواب القسم كان من إخبار الّله تعالى عنهم وكلامُه

والضّمير في قيله للرسول وهو المخاطَب بقوله : « فاصفح عنهم » أي أعرض عنهم وتاركهم[4] ، وَقُلْ سلامٌ .

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « والمعنى » بالواو ، صوابه من تفسير الألوسي .
(٢) في ط والنسخ المحطوطة : « وقع » مكان : « ومع » تحريف صوابه من تفسير الألوسي حيث ذكر هذا النص .
(٣) في ط : « عليه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة وتفسير الألوسي .
(٤) في النسخ المخطوطة : « ونازلهم » ولا معنى لها بعد قوله : وأعرِض عنهم .

[تعليق على حديث: «لا يُقْتَلُ مسلم بكافر»]
مسألة

لا خلاف في امتناع قتل المسلم بالحربّى، واختلف في قتله بالذّمّى

واحتجّ من منعه بحديث: «لا يقتل مسلمٌ بكافر »، وتقديره: أن « كافر» نكرة في سياق النّفي فيعم الحربّي وغيره .

واختلف المانعون في الجواب، فطائفة: أجابوا عن ذلك مع قطع النظر عن الزيّادة الواردة في الحديث فقالوا: إن قوله:بكافر عام أريد به خاصّ

واختلفوا في توجيه ذلك على وجهين:

أحدهما : ان المعنى لا يقتل مسلم بكافر قتلَهُ في الجاهليّة وذلك أن قوماً من المسلمين كانوا يطالبون بدماء صدرت منهم في الجاهليَّة، فلمّا كان يوم /الفتح قال عليه السلام «كلُّ دَمٍ في الجاهلّية فهو [٤ / ٣٠] موضوعٌ تحت قَدَمي، لا يُقْتَلُ مسلمٌ بكافر».

والثّاني : أن المراد بالكافر الحربيّ، فإن غيره قد اختصّ في الإسلام باسم وهو الذّمّىّ .

ولنا أن نمنع الأول بأن العبرة بعموم اللّفظ لا بخصُوص السّبب .
والثاني بأن الكافر لغةً وعرفاً : من قام به الكفر حربيًّا كان أو ذِمّيًّا، لأنه اسم فاعل من كفر، والأصل عدم التخصيص. ويؤيّده أنّ الوارد في التّنزيل للكافرين ليس مخصوصاً بالذّمّيّ بالاتفاق

وطائفة: أجابوا عنه بعد ضَمّ تلك الزيادة إليه ، وهي: «ولا ذو عَهْد في عَهْدِهِ». ولهؤلاء أربعة أجوبة:

أحدها : ما نقله عنهم الأصوليّون، وتقديره : أن هذه الزيادة مفتقرةُ إلى ما يتمّ به معناها، وكون المقدّر مدلولاً عليه بما ذكر أوْلى[1] فتعيّن أن يقدّر: ولا ذُوعَهْد في عَهْدِهِ بكافر، و«الكافر» المقدّر الحربيُّ؛ إذْ المعاهد يقتل بالمعاهد، وحينئذ فالكافر الملفوظ به الحربيُّ تسويةً بين الدليل والمدلول عليه[2]

ويجاب من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلّم احتياج ما بعد «ولا» إلى تقدير لجواز أن يكون المراد به أن العهد عاصمٌ من القتل .

والثاني : أن حمل الكافر المذكور على الحربيّ لا يحسن ، لأن

---

(١) في ط فقط : أولا مكان : « أولى » .
(٢) في ط : « تسوية بين الدليلين والمذكور عليه» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

هَدْر دمه من المعلوم من الـدّين بالضّـرورة، فلا يَتَوهّـم متوهِّمٌ قَتْـلَ المُسْلِم به.

ويُبْعِد هذا الجواب قليلاً أمران:

أحدهما : مدلول الحديث حينئذ مستغن عنه بما دَلّ عليه قوله تعالى: «فأَتِمُّوا إليهم عَهْدَهُم إلى مُدّتهم[1]»،فالحَمْل على فائدةٍ جليلة أوْلى.

الأمر الثاني : أنّ صَدْر الحديث نُفي فيه القتلُ قِصاصاً لا مطلق القتل ، فقياس آخره أن يكون كذلك.

والوجه الثاني: أنا لا نسلّم لزوم تساوي الدليل والمدلول عليه، لأنهما كلمتان لو لفظ بهما ظاهرين[2] أمكن أن يراد بأحدهما غير ما أريد بالأخرى/، فكذلك مع ذكر إحداهما وتقدير الأخرى، ويؤيده عموم [٤ / ٣١ «والمُطلّقات»[3]، وخصوص «وبعولتهن[4]» مع عود الضمير إليه.

---

(١) التوبة / ٤ .
(٢) ط فقط : « ظاهرتين » .
(٣) البقرة / ٢٢٨
(٤) البقرة / ٢٢٨ والآية بتمامها :
« والمطلقات يتربّص بأنفسهن ثلاثة قروء ، ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن إن كنّ يؤمنّ بالله واليوم الآخر وبعولتهن أحقّ بردّهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً ، ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة ، والله عزيز حكيم ».

والجواب الثاني: أن الأصل : لا يقتل مسْلِمٌ ولا ذو عَهْد في عهده بكافر ، ثم أخّر المعطوف عن الجار والمجرور، وليس في الكلام حذف البّتةَ بل تقديمٌ وتأخير . وحينئذ فالتقدير: بكافر حربِيّ، وإلاّ لزم أن لا يقتل ذو العَهْد بذي العهد وبالذّمى.

والثالث : أنّ «ذو عهد» مبتدأ «وفي عهده» خبره ، والواو للحال أي : لا يقتل مسم بكافر ، والحال أنه ليس ذو عَهْد في عهده.

ونحن لو فرضنا خُلُوّ الوقت عن عهدٍ[١] لجميع أفراد الكفّار لم يُقتل مُسْلِمٌ بكافر

وهذا الجواب حُكى عن القدوريّ، وفيه بعدٌ ، لأن فيه إخراج الواو عن أصلها وهو العطف، ومخالفة لرواية مَنْ روى: «ولا ذي عهدٍ» بالخفض، إمّا عطفاً على كافر كما يقوله الأكثرون ، وإما على مُسْلمٍ كما يقوله الحنفيّة، ولكنّه خفض لمجاورته المخفوض.
المخفوض.

وأيضاً: فإن مفهومه حينئذ: أن المسلم يقتل بالكافر مطلقاً في حالة كون ذي العهد في عَهْده ، وهذا لا يقوله أحد، فإنه لا يقتل بالحربيّ آتفاقاً، إلا ان هذا لا يلزم الحنفيّة ، فإنهم لا يقولون بالمفهوم فضلاً عن أن يقولوا :إن له عموماً،ولكن ينتقل البحث معهم إلى أصل

(١) في ط فقط : « عهده »

المسألة .

وقد يقال أيضاً : إن كون مثل هذا الكلام لا يحتاج إلى تقدير بناءً على حَمْله على التقديم والتأخير بعيدٌ ، لأن الكلام إذا مضى[١] على وجه كانت فيه[٢] أجراؤه[٣] على الظّاهر حالّة محلّها لم يجُز .

والجواب الرّابع ، أن «ولا ذو عهد معطوف ، والعطف يقتضى المغايرة فوجب أن يحمل الكافر الأول على غير ذي العَهْد ، ليتغايرا .

قال بعضهم : وهذا غريبٌ ، فإن ذا العهد معطوف على مُسْلِمٍ ، لا على كافرٍ ، والعطف إنما يقتضي المغايرة بين المتعاطفين

ثم لو قيل : كان المراد بالكافر ذَا العَهْد لكان ذِكْر ذي العهد[٤] ثانياً استعمالاً للظاهر في موضع المضمر ، وهو لا يجوز ،إذْ لم يحسن أن يُحْمل بعد ذلك على خلاف ذلك ، لأن فيه تراجعاً ونَقْضاً لما خُصّ عليه الكلام ، ولهذا قال أبو / عليّ ومَنْ وافقه في قوله تعالى : «واللاّئِي [٤ / ٣٢ يَئِسْن من المحيضِ مِنْ نسائكم إنِ ارتبتم[٥] فعدّتُهُنّ ثَلاثةُ أشهر ، والّائي لم يَحِضْنَ »[٦] : إنّ التقدير : فعدّتهن ثلاثة أشهر ، وإنه حذف الخبر من الثّاني لدلالة خبر الأول عليه .

(١) في ط فقط : « مضى » وفي النسخ المخطوطة : خُصّ
(٢) كذا في نسخ الأشباه ، ولعلّها : « على جهة كانت فيه » .
(٣) في ط : « إجراؤه على الظاهر » .وفي بعض النسخ المخطوطة : «أجزأه» بالزاي
(٤) في ط : « العهدي » .
(٥) في ط : « اتبتم » بإسقاط الراء ، تحريف .
(٦) الطلاق / ٤

وقال بعض الناس: الأولى أن يقدّر الخبر مفرداً أي واللاّئي لم يَحِضْن كذلك ، لأن تعليل المحذوف أوْلى ، ولأنه لو نطق بالخبر لم يَحْسُن أن تعاد الجملة برأسها ، فاتّفق الفريقان على أن الخبر محذوف ، ولم يَحْملوه على أن التقدّير: واللاّئي يئسن واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر

والذي ظهر أن ذلك ليس إلاّ لما ذكرنا ، ولهذا أيضاً يظهر أنهم منعوا من التّنازع في المتقدّم نحو: زيد ضربتُ وأكرمت ، وفي المتوسط نحو: حدثت زيداً وأكرمت ، لأن الاسم المتقدم مُسْتوفيه العامل قبل أن يجيء الثّاني ، فإذا جاء الثاني [لم يُقَدّر[1]] طالباً له بعدما أخذه غيره ، وذلك في المتوسط أوضح ، لأن المعمول يلي العامل الأول. انتهى. هكذا وجدْتُ بخطه ـ رحمة الله [2] .

(١) « لم يقدر » سقطت من بعض النسخ المخطوطة .

(٢) « هكذا وجدت بخطه رحمه الله » زيادة انفردت بها ط فقط ، ومكانها في النسخ المخطوطة : و«الله تعالى أعلم» .

[مسألة اعتراض الشرط على الشرط]

(يتلوه مسألة اعتراض الشرط على الشّرط للشيخ جمال الدين - رحمه الله »

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا فصل نتكلّم فيه بحول الله تعالى وقوّته على مسألة:اعتراض الشّرط على الشّرط .

اعلم أنه يجوز أن يتوارد شرطان على جواب واحدٍ في اللّفظ على الأصحّ ، وكذا في أكثر من شرطين ، ورُبّما تُوُهِّم من عبارة النحاة حيث يقولون : اعتراض الشّرط على الشّرط أنّ ذلك لا يكون في أكثر من شرطين ، وليس كذلك ولا هو مرادُهم .

ولنحقِّقْ أوّلاً الصورة التي يقال فيها في اصطلاحهم : «اعتراض الشّرط على الشرط» ، فإن ذلك مما يقع فيه الالتباس والغَلط ، فقد وقع ذلك لجماعة من النحاة والمفسّرين .

ثم نتكلّم على البحث في ذلك ، والخلاف في جوازه وتوجيهه ، فنقول :

ليس من إعتراض الشّرط على الشّرط واحدة من هذه المسائل [٤ / ٣٣] الخمس التي سنذكرها . /

أحدها : أن يكون الشّرط الأول مقترناً بجوابه ، ثم يأتي الشرط الثاني بعد ذلك كقوله سبحانه : « يا قَوْمِ إن كُنتم آمنتم باللهِ فعليه تَوَكَّلُوا إن كُنْتُم مسلمين »(١) خلافاً لمن غلط فيه ، فجعله من الاعتراض . وقائل هذا من الحقّ على مراحل(٢)، لأنه إذا ذكر جواب الأوّل تالياً له، فأيّ اعتراض هنا؟

الثانية : أن يقترن الثّاني بفاء الجواب لفظاً نحو : « إن تكلّم زيدٌ فإن أجاد فأحسن إليه » لأن الشّرط الثاني وجوابه جواب الأول .

الثالثة : أن يقترن بها تقديراً نحو : « فأمّا إن كان من المُقرَّبين »(٣) خلافاً لمن استدلّ بذلك على تعارُض الشّرْطين ، لأن الأصل عند النحاة : مَهْما يكُن من شيء ،فإن كان المتوفّى من المقرّبين فجزاؤُهُ روحٌ ، فحذفت « مهما » وجملة شرطها ، وأنيب عنها أمّا فصار ، « أما فإن كان » ، ففرّوا من ذلك لوجهين :

---

(١) يونس / ٨٤ .

(٢) في بعض النسخ المخطوطة : « مراجل » بالجيم ولا معنى لها .

(٣) الواقعة / ٨٨ .

أحدهما : أن الجواب لا يلي أداة الشرط بغير فاصل .

الثاني : أن الفاء في الأصل للعطف فحقّها أن تقع بين شيئين وهما المتعاطفان ، فلما أخرجوها في باب الشّرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر ، وهو التوسّط ، فوجب أن يقدّم شيءٌ مِمّا في خبرها عليها إصلاحاً لِلّفظ ، فقدمّت جملة الشّرط الثاني ، لأنها كالجزء الواحد كما قدّم المفعول في :« فأما اليتيم فلا تَقْهَر »[١] ، فصار أما إن كان من المقرّبين فروحٌ ، فحذفت الفاء التي هي جواب إنْ ، لئلاّ تلتقي فاءان ، فتلخص أن جواب أمّا ليس محذوفاً ، بل مقدّماً بعضه على الفاء ، فلا اعتراض .

الرابعة : أن يعطف على فعل الشرط شرط آخر كقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وإن تُؤْمنوا وتَتّقوا يُؤْتِكُم أُجُورَكم ولا يَسْأَلْكُم أمْوَالَكُم ، إنْ يَسْأَلْكُمُوها فَيُحْفِكُم تَبْخَلوا »[٢]

ويفهم من كلام ابن مالك أن هذا من اعتراض الشّرط على الشرط وليس بشيء .

الخامسة : أن يكون جواب الشّرطين محذوفاً فليس من الاعتراض نحو : « ولا يَنْفَعُكُم نُصْحي »[٣]، الآية . وكذلك :

(١) الضحّى / ٩ .
(٢) محمّد / ٣٦ ، ٣٧ .
(٣) هود / ٣٤ .

[٣٤ / ٤ « وامـرأةً مؤمنـةً إنْ وَهَبَـت نَفْسَهـا »[1]/ الآية ، خلافـاً لجماعـة من النّحويين ، منهم ابن مالك .

وحجّتنا على ذلك أنا نقول : نقدّر جواب الأول تالياً له مدلولاً عليه بما تقدّم عليه . وجواب الثاني كذلك مدلولاً عليه بالشّرط الأول، وجوابه المقدّمين عليه ، فيكون التّقدير في الأول : إن أردت أن أنصح لكم ، فلا يَنْفعكُم نُصْحِي ، إن كان الله يريد أن يُغْوِيكم ، فإن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي . وكذا التّقدير في الثانية .

ومثل ذلك أيضاً بيت الحماسة :

٦٩٣ = لكنّ قَوْمي وإن كانو ذَوِي عَدِدٍ
ليسـوا من الشّـرّ في شيء وإنْ هانا[2]

فتدبّره فإنه حَسَنٌ .

---

(١) الأحزاب / ٥٠ .

(٢) لقريط بن أنيف . انظر شرح ديوان الحماسة شرح للمرزوقي / ٣٠.
من شواهد : المغنى ١ / ٢١ ، ٢٨٤ ، والخزانة ٣ / ٣٣٢ ، وهو من قصيلة مطلعها :

لو كنـت من مازن لم تستبـح إبلي
بنـو اللقيطـة من ذُهْـل بن شيبانا

وقبله :

إذن لقـام بنصري معشر خشُـنٌ
عنـد الحفيظـة إن ذولوثـة لانا

لكن قومي . . . الخ .

وإذ قد عرفت أنا لا نريد شيئاً من هذه الأنواع بقولنا : اعتراض الشّرط على الشـرط فاعلم أن مرادنا نحو : إن رَكِبْتِ ، إن لَبِسْتِ فأنت طالق .

وقد اختلف أوّلاً في صحة هذا التّركيب فمنعه بعضهم على ما حكاه ابـن الدّهـان ، وأجـازه الجمهـور ، واستـدلّ بعض المجيزين بالآيات السّابقة ، وقد بيّنا أنهـا ليسـت ممـا نحـن فيه لا في وِرْد ولا صَدْر ، وإنما الدليل في قوله سبحانه : « ولولا رجال مؤمنـون » إلـى قولـه ﴿ لعذَّبْنـا ﴾[1] فالشّرطـان ، وهمـا : « لـولا » و « لـو » قد اعترضا ، وليس معهما إلاّ جواب واحد متأخّر عنهما وهو : لعذّبنا .

وفي آية أُخرى على مذهب أبي الحسن وهـي قولـه سبحانـه : ﴿ إذا حَضَرَ أحَدكُم الموْتُ إنْ تَرك خَيراً الوَصِيَّةُ ﴾[2].

فإنه زعم أن قولَه جلّ ثناؤه : الوصيّة للوالدين على تقدير الفاء أي فالوصيةُ . فعلى مذهبه يكون ممّا نحن فيه .

وأما إذا رفعت الوصية بـ « كُتِبَ »[3] فهي كالآيات السّابقات في حذف الجوابين .

---

(١) الفتح / ٢٥ ، والآية بتمامها : « هم الذين كفـروا وصـدّ وكم عن المسجـد الحرام والهدى معكوفاً أن يبلغ مَحِلَّهُ ، ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطئوهم فتصيبكم منهم معرّة بغير علم ليدخل الله في رحمتِه من يشاء ، لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذاباً أليماً » .

(٢) البقرة / ١٨٠

(٣) من قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عليمَ . . . الخ ﴾ الآية نفسها .

وهذا الموطنان خطرا لي قديماً ، ولم أرهما لغيري .

ومما يدلّ عليه أيضاً قول الشاعر :

٦٩٤= إن تَسْتغِيثُوا بنا إنْ تُـذْعروا تَجِـدوا
مِنّـا معـا قل عِـزِّزانهـا كَرَمُ(١)

وقـد استعمل ذلـك الإمام أبـو بكر بن دريـد ـ رحمـه الله ـ في [٤ / ٣٥] مقصورته حيث يقول : /

٦٩٥ = فإن عَثَرت بعدها إن وَأَلَتْ		نَفْسِي مِنْ هاتـا فَقُـولا لالَعا(٢)

وإذ قد عرفت صورة المسألة وما فيها من الخلاف ، وأن الصحيح جوازها فاعلم أن المُجيزين لها اختلفوا في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشّرطين على ثلاثة مذاهب فيما بلغنا :

أحدها : أنه إنما يقع بمجموع أمرين : أحدهما : حصول كُلٍّ من الشّرطين ، والآخـر : كون الشّرط الثاني واقعاً قبل وقوع الأول .

فإذا قيل : « إنْ ركبْتِ إن لَبِسْت فأنت طالق » ، « فإن ركبت » فقط أو « لبست » فقط أو « ركبت » ثم « لبست » لم تطلّق فيهن ، وإن لبست ثم ركبت طلّقت .

---

(١) قائلة مجهول . من شواهد : الهمع والدرر رقم ١٣١٠ ،والأشموني ٤/ ٣١، والعينيّ ٤ /٤٥٢ ، والتصريح ٢ / ٢٥٤ .

(٢) انظر ديوان ابن دريد تحقيق عمر بن سالم /١١٧ ، وفي هامشه : وألت : نجت وخلصت من النكبة . هاتا : هذه ، لالعا : دُعاء للعاثر بالهلاك .

هذا قول جمهور النحويين والفقهاء .

وقد اختلف النّحويون في تأويله على مذهبين :

أحدهما : ، قول الجمهور: إن الجواب المذكور للأول ، وجواب الثاني محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه .

والدليل على أن الشرط وجوابه يدلاّن على الشّرط : أن الحال لا يمتنع اقترانها بحرف الاستقبال ، لأنها مستقبلة بخلاف الأول .

وعلى هذا صحة مسألة أبي عليّ وصحة تخريج المصنف مسألة الشّرط أعني صحتّها من هذا الوجه لا صحتّها مطلقاً ، فإنها معترضة بغير ذلك .

نعم ، ويتّضح على هذا بُطلان تعميم ابن مالك امتناع اقتران الحال بحرف الاستقبال . وقد اتضح الأمر في تحقيق هذين الوجهين . والحمد لله .

والمذهب الثاني : ما يقع مضمون الجواب الواقع بعد الشّرطين ، حكى لي بعضُ علمائنا عن إمام الحرمين ـ رحمه الله ـ أن القائل إذا قال : إن ركبت إن لبست فأنت طالق كان الطّلاق مطلقاً على حصول الركوب واللّبس سواء أُوقعا على ترتيبهما في الكلام أم متعاكسين أم مجتمعين ، ثم رأيت هذا القول محكيّاً عن غير الإمام. رحمه الله .

والذي يظهر لي فساد هذا القول ، لأن قائله لا يخلو أمرُه من أن [٤ / ٣٦] يجعل / الجواب المذكور لمجموع الشّرطين أو للأوّل فقط أو للثاني فقط .

لا جائز أن يجعله جواباً لهما معاً ؛ لأنه إما أن يقدر بين الشّرطين حَرْفاً رابطاً أوْ لا ، فإن لم يُقَدِّر ذلك لم يصحّ أن يُورَدا على جواب واحد ، لأن ذلك نظير أن يقول : زيد عمرو عندك ، ويقول : « عندك » خبر عنهما ، فيقال لك : هلاّ إذ شركت بين الاسمين في الخبر الواحد أتيت بما يربط بينهما .

وإن قدرّته فلا يخلو ذلك الّذي تقدّره من أن يكون فاءً أو واواً ؛ إذْ لا يصحّ غيرهما ، فإن قدّرته فاء كالفاء المقدّرة في قوله :

٦٩٦ = *مَنْ يَفْعل الحَسناتِ اللهُ يَشْكُرُها(١)*

أي فالله يشكرُها ، فالشّرط الثاني وجوابه جواب الأول .

فعلى هذا لا يقع الطّلاق إلاّ بوقوع مضمون الشّرطين ، وكون الثّاني

---

(١) تمامه :

*والشرّ بالشر عند الله مثلان *

ونسب في سيبويه والدّرر لحسّان بن ثابت ، ونسبه ابن هشام في المغنى لعبد الرحمن بن حسّان.

من شواهد : سيبويه ١ / ٤٣٥ ، والمغنى ١/ ٥٨ ، ١٠٢ ، ١٤٩ ، ١٧٨ ، ٢٦٠ ، ٢/ ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٥٧١ ، ٧٠٧ ، ٧٢١ ، والخزانة ٣ / ٦٤٤ ، ٦٥٥ ، ٤ / ٥٤٧ . والهمع والدرر رقم ١٣٠٢ .

بعد الأول كما أنك لو صرحت بالفاء كان الحكم كذلك . وهذا خلاف قوله . ثم حذْف الفاء لا يقع إلاّ في النادر من الكلام أو في الضّرورة فلا يحمل عليه الكلام .

وإن قدّرت الواو كما هي مقدّرة في قول الله سبحانه : ﴿ وجوهٌ يومئذ ناعمة ﴾[١]، أي ووجوه يومئذ ناعمة عطفاً على : « وجوه يومئذ خاشعة »[٢] فلا شكّ أن الطّلاق يقع بكُلٍّ من الأمرين على هذا التّقدير ، ولكنّ هذا التقدير لا يتعيّن لجواز أن المتكلّم إنما قدّر الفاء فلا يقع إلاّ بالمجموع مع التّرتيب المذكور ، أو يكون الكلام لا تقدير فيه،فَلِم قُلت يتعيّن تقدير الواو؟

لا جائز أن يجعله جواباً للأول فقط وجواب الثّاني محذوفاً لدلالة الشّرط الأول وجوابه عليه، لأنه على هذا التقدير يلزمه أن يقول بقول الجمهور وهو لا يقولُ به .

ولا جائز أن يجعله جواباً للثّاني ، لأنك إما أن تجعل الشرط الأول هو الشرط الثاني وجوابه ، أو محذوفاً يدلّ عليه الجواب المذكور للثّاني .

لا سبيل إلى الأول ، لأنه على هذا التّقدير تجب الفاء في الشّرط الثاني ، لأنه لا يصحّ للشّرط أن يلي الشّرط لو قلت : إنْ إنْ لم يصحّ ، وكُلّ جواب لا يصح لأن يكون شرطاً فإنه يتعيّن اقترانه بالفاء ، ولا فاء هنا فاستحال هذا الوجه .

---

(١) الغاشية/ ٨

(٢) الغاشية/ ٢ .

فإن قلت : لعلّه يجعله مثل قوله :

* من يفعل الحسناتِ اللهُ يَشكُرُها *

[٤ / ٣٧] فهذا / وجهٌ ضعيف كما قدّمنا ، فَلِم حمل الكلام عليه ، بل لِمَ أوجب أن يكون الكلام محمولاً عليه ؟

ولا سبيل إلى الثّاني ، لأنه خلاف المألوف في العربيّة ، فإن منهاج كلامهم أن يحذف من الثّاني لدلالة الأول لا العكس ، فأمّا قوله :

٦٩٧ = * نَحْن بما عِنْدنا وأنْتَ بما عِنْدك راضٍ . . . . (١) *

بخلاف الجادّة حتّى لقد تحيّل له ابن كيسان ، فجعل نحن للمتكلّم المعظّم نفسه ؛ ليكون راضٍ خبراً عنه ، فأنت ترى عدم أُنْسِهم بهذاالنوع حتى تكلّف له هذا الإمام هذا الوجه . حكى ذلك عنه

(١) الشطر الثاني من البيت ناقص ، وهو بتمامه :

* عندك راضٍ والرأي مختلف *

نسب إلى قيس بن الخطيم ، وفي هامش ديوانه / ١١٥ : ذكر محقق الديوان أن ناسخ الأصل كتب شرحاً من الهامش يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً سبعة ، وهي ليست له ، ومنها هذا الشاهد . وقد نفاها أيضاً الأغاني ٣ / ١٩ ، ٢٠ طبع دار الكتب .

من شواهد : سيبويه ١ / ٣٨ ، وابن الشجري ١ / ٣١٠ ، والمغني ٢ / ٦٨٧ ، والعينيّ ١ / ٥٥٧ ، والخزانة ٢ / ١٨٩ ، ١٩٠ ، والهمع والدرر رقم ١٥١٨ ، والأشموني ٣ / ١٥٢ ، واللسان : « فجر » .

أبو جعفر النّحاس في شرح الأبيات، ولأنه أيضاً خلاف المألوف من عادتهم في تَوارد ذَوِي جَوابَيْن مِنْ جعل الجواب للثاني.

ثم الّذي يبطل هذا المذهب من أصله : أنا تأمّلنا ما ورد في كلامه تعالى : ﴿ يا قوم إن كُنْتم آمنتم بالله فَعَلَيْهِ تَوَكّلوا إن كُنْتُم مُسْلِمين ﴾[1] فهذا بتقدير : إن كُنتم مسلمين ، فإن كنتم آمنتم بالله فَعَلَيْهِ تَوَكّلوا ، فحذف الجواب ، لدلالة ما تقدّم عليه.

وهذا القول من الحُسْن بمكان ، لأن القاعدة أنه إذا توارد في غير مسألتنا على جواب واحد شيئانِ، كلٌّ منهما يقتضي جواباً كان الجواب المذكور للأوّل كقولك : والله إن تأتني لأكْرِمَنّك، بالتأكيد جواباً للأول، وإنْ تَأتِني والله أَكْرِمْك بالجزم جواباً للشرط، فكذا القياس يقتضي في مسألة توارد شرط على شرط أن يكون الجواب للسّابق منهما، ويكون جواب الثّاني محذوفاً لدلالة الأول، وجوابه عليه.

فمِنْ ثَمَّ لزم في وُقوع المعلّق على ذلك أن يكون الثّاني واقعاً قبل الأول ضرورةَ أنَّ الأول قائمٌ مقام الجواب حتى إن الكوفيّين وأبا زيد والمبّرد - رحمهم الله - يزعمون في نحو : أنت ظالم إنْ فعلت : أنّ السابق على الأداة هو الجواب ، لا دليلٌ على الجواب . والجوابُ لا بد من تأخّره عن الشّرط ، لأنه أثره ومسبّبه ، فكذلك الدّليل على الجواب ، لأنه قائم مقامه ومغنٍ في اللّفظ عنه . / [٤ / ٨

(١) يونس / ٨٤ .

وقد يجوز في هذا أنّ في كُلٍّ من الجملتين مجازًا،فمجاز الأولى الفصل بينهما وبين جوابها بالشّرط الثّاني ، ومجاز الثّانية بحذف جوابها .

وعلى هذا فيجوز كون الشّرط الأول ماضياً ومضارِعاً، وأمّا الشرط الثاني فلا يجوز في فصيح الكلام أن يكون إلاّ ماضياً،لأن القاعدة في الجواب أنه لا يحذف الأوّل والشّرط ماضٍ ، فأمّا قوله :

إن تَسْتغِيثوا بنا إنْ تذعروا تَجِدوا مِنّا معاقل عِزٍّ زانها كَرَم[1]

فضرورة كقوله :

٦٩٨ = يا أقرَعَ بنَ حابسٍ يا أقرَعُ إنك إنْ يُصرَع أخُوك تُصرَعُ[2]

القول الثاني : قول ابن مالك ـ رحمه الله : إن الجواب المذكور للأول كما يقوله الجمهور ، لكن الشّرط الثاني لا جواب له لا مذكورٌ ولا مقدّر ، لأنه مقيّد للأول تقييده بحال واقعة موقعه ، فإذا

(١) انظر الشاهد رقم ٦٨١ .

(٢) في الدرر اللوامع منسوب لعمرو بن خثارم البجليّ خاطب به الأقرع بن حابس المجاشعي في شأن منافرة جرير بن عبد الله البجليّ ، وخالد بن أرطاة الكلبيّ . وفي شرح شواهد المغني للسيّوطيّ : عمرو بن جثارم بالجيم ، وفي معجم الشعراء / ٥٦٠ عمرو بن الخثارم البجليّ بالخاء ، وفي هامش التحقيق ذكر أن البلاذريّ قال : ويقال : عامر بن الخثارم .
من شواهد : سيبويه ١ / ٤٣٦ ، والخزانة ٣ / ٣٩٦، وشرح شواهد المغنى للسيّوطي ٢ / ٨٩٧ ، والهمع والدرر رقم ١٩٢ .

قلت : « إن ركبْتِ إنْ لبسْتِ فأنتِ طالق » ، فالمعنى : إن ركبت لابسةً فأنت طالق .

وكذلك التّقدير في البيت : « إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا » ، فهو موافق للجُمهور في اشتراط تأخير المقدّم، وتقديم المؤخّر ، لكن تخريجه مخالفٌ لتخريجه .

وعندي أن ما ادَّعوه أوْلى من جهات :

أحدها : أن دعواهم جاريةٌ على القياس ، فإن الشرط يكون جوابُهُ ظاهراً ومُقدّراً، ودعواه خارجة عن القياس،لأنه جعله شرطاً لا جواب له ، لا في اللّفظ ولا في التّقدير ، وكان ادّعاء ما يَجْري على القياس أوْلى .

الثاني : أن ما ادعاه لا يطّرد له إلاّ حيث يمكن اجتماع اللّفظين كالأمثلة السّابقة .

أمّا إذا قيل: « إن قُمتِ ، إن قَعدْتِ فأنت طالق » فإنه لا يمكن أن يقدّر في ذلك : إن قمت قاعدةً ، فإن هذا من المحال . وينبغي على قوله أنها لا تطلّق أصلاً .

وكذلك إذا لم يجتمع الفعلان في العادة وإن لم يتضادّا نحو : « إن أكلت إن شربت » ، وكذلك إذا قال : إن صليت إن توضّأْتِ ، فإنه لا يصح أن يقدَر إن صليت متوضِّئاً بمعنى مُوقِعاً للوضوء فإنهما لا يجتمعان . / [٤ / ٣٩

الثالث : أنّ الشّرط بعيد من مذهب الحال ، ألا ترى أنه للاستقبال والحال حالٌ كلفظها ، وبابها المقارنة . وإذا تباعد ما بين الشيئين لم يصحّ التجوّز بأحدهما عن الآخر . وقد نصّ هو على أن الجملة الواقعة حالاً شرطها أن لا تصدّر بدليل استقبال؛لما بينهما من التّنافي ، نعم في مسائل القصرية[١] عن الشيخ أبي عليّ - رحمه الله إجازة ذلك في نحو : لأضْرِبَنّه ذهب أو مكث ، ولأضربنه إن ذهب وإن مكث .

والذي يتحرّر لي أن الحال كما ذكر النحاة على ضربين : حال مقارنة ، وحال منتظرة ، ونعني حالاً مقدّرةً ، فالأولى واضحة ، والثّانية نحو : « فادْخُلوها خَالِدين »[٢] ، فإن الخلود ليس شيئاً يُقارنُ الدُّخول ، وإنما هو استمرارٌ في المستقبل .

ويقدّر النّحويّون ذلك : ادْخُلوها مقدّرين الخُلود . وكذلك « لَتَدْخُلُنّ المسجدَ الحَرَام إنْ شاءاللّهُ آمِنينَ مُحَلِّقينَ رُؤوسكُمْ »[٣] أي

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « القصري » وفي البغية ١ / ٤٩٧ : « القصرية » .

والمسائل القصرية نسبة إلى قصر بن هبيرة بنواحي الكوفة وقيل : إن أبا عليّ أملاها على تلميذه محمد بن طوسى القصري فسميّت به . ومات شابّاً . انظر مقدمة الإيضاح العضدي ص (ز) تحقيق د / حسن شاذلي فرهود . وانظر أيضاً كشف الظنون ٢ / نهر ١٦٧٠ .

(٢) الزمر / ٧٣ ، وفي ط والنسخ المخطوطة : « ادخلوها » بدون فاء .

(٣) الفتح / ٢٧ .

مقدّرين، فإنّهم في حالة الدّخول لا يكونون مُحلّقين ومقصّرين ، إنما هم مقدّرون الحَلْق والتّقصيرْ فهذا كلام العرب من اعتراض الشّرط على الشّرط ، فوجدناهم لا يستعملونه إلاّ والحكم مُعلّق على مجموع الأمرين بشرط تقدّم المؤّخر ، وتأخّر المقدّم ، فوجب أن يحمل الكلامُ على ما ثبت في كلامهم كقولهم :

* إنْ تَستَغِيثوا بنا إنْ تَذْعُروا *

فإنّ الذّعر مقدّم على الاستغاثة ، والاستغاثة مقدّمة على الوُجدان . فهذا ما عندي في دفع هذا المذهب .

المذهب الثالث : أن الشّرط الثاني جوابه مذكورٌ ، والشرط الأول جوابه الشّرط الثاني وجوابه ، فإذا قيل : إنْ ركبت ، إن لبست ، فأنْتِ طالق ، فإنما تُطلّق إذا ركبت أوّلاً، ثم لبست، وهذا القول رَاعى مَنْ قال به ترتيبَ اللّفظ وإعطاء الجواب لما جاوره ، وإنما يستقيم له هذا العملُ على تقدير الفاء في الشّرط الثاني ، ليصحّ كونه جواباً للأول .

وعلى قول هذا فلا يلزم مضيّ فعل الشّرط الأول ولا الثّاني ، لأن كلاًّ منهما قد أخذ جوابه .

وهذا القول باطلٌ بأمور :

أحدها : أن الفاء لا تحذف إلا / في الشّعر. [٤ / ٤٠

الثاني : أن القاعدة في اجتماع ذوي جواب أن يجعل الجواب للسّابق منهما .

والثالث : أنه لا يتأتى له في نحو قوله :

* إن تستغيثوا بنا إن تذعروا *

لأن الذّعر مقدم على الاستغاثة ـ البيت .

فهذا ما بلغنا من الأقوال في هذه المسألة وما حضرنا فيها من المباحث .

ويجوز لنا أنه إذا قيل : إن تذعروا ، إن تستغيثوا بنا تَجِدوا» أو إن تَتوضّأ إنْ صليت أُثبت كان كلاماً باطلاً، لما قرّرناه من أن الصحيح أن الجواب للشّرط الأول ، وأن جواب الثّاني محذوف مدلولٌ عليه بالشّرط الأول وجوابه ، فيجب أن يكون الشّرط الأول وجوابه مسبّبين عن الشّرط الثّاني ، والأمر فيما ذكرت بالعكس .

والصّواب أن يقال : إن صلّيت ، إن توضّأت أُثْبْتَ بتقدير : إن توضّأت فإن صلّيت أُثبت ، وكُنا قدّمنا أنه يعترض بأكثر من شيئين ، وتمثيل ذلك : إنْ أعْطَيْتُكَ ، إن وَعْدُتك ، إن سألتني فعبدي حرٌّ ، فإن وقع السّؤال أوّلاً ، ثم الوعد ، ثم الإعطاء وقعت الحرّيّة ، وإن وقعت على غير هذا التّرتيب فلا حرّية على القول الأوّل ، وهو الصّحيح .

ويأتي فيه ذلك الخلاف في التّوجيه ، فالجُمهور يقولون : فعبدي

حرٌّ جواب إن أعطيتك ، وإن أعطيتك فعبدي حرٌّ دالٌّ على جواب إن وعدتك . وهذا كلّه دال على جواب : إن سألتني ، وكأنـه قيل : إن سألتني ، فإن وعدتك ، فإن أعطيتُك فعبدي حُرٌّ.

وعند ابن مالك : أن المعنى : « أعطيتُك واعدًا لك سائلاً إيّاي فعبدي حُرٌّ »فـ «واعدًا» حال من فاعل أعطيتك ،وسائلاً حال من مفعوله، وقوله : فعبدي جواب للشّرط الأول .

هذا مقتضى قوله في الشّرطين وهو ضعيف . والله أعلم . تمّت بحمد الله وعونه . / [٤ / ٤١]

بسم الله الرّحمن الرحيم

إعراب قوله تعالى : ﴿ واعملوا صالحاً ﴾

سألت ـ وفقك الله ـ عن قوله في إعراب قوله تعالى : ﴿ واعْمَلُوا صالحاً ﴾[١] .

إن «صالحاً» ليس مفعولاً به بل هو إما نعتٌ لمصدر محذوف كما يقوله أكثر المُعْربين في أمثاله، وإما حال كما هو المنقول عن سيبويه، ويكون التقدير «واعْملُوهُ صالحاً» والضمير للمصدر. وذكرت أن كثيراً من النّاس استنكر قوله في ذلك، وقالوا: إنّ «عمل» من الأفعال المتعدية بدليل قوله تعالى: «أن اعْمَلْ سابغاتٍ[٢]»، وقوله تعالى: «يَعْملُون له ما يشاءُ مِنْ مَحارِيب[٣]».

فاعْلَم ـ وفقك الله ـ أنك إذا تَدَبرت ما أقوله انحلّت عنك كلّ شُبْهة في ذلك ، وعلمت أن استنكارهم لذلك مسارعةٌ إلى ما لم يُحِيطوا بعلمه ، وغيبة عن معاني كلام النحاة، وأدلة العَقْل.

---

(١) المؤمنون / ٥١ . في النسخ المخطوطة أخّر الحديث عن هذه الآية بعد الحديث عن « خلق الله السموّات » . وفي ط حدث العكس .

(٢) سبأ / ١١ .

(٣) سبأ / ١٣ .

وبيان ذلك بأمور :

أحدها : أن الفعل المتعدّى هو الذي يكون له مفعولٌ به والمفعول به هو محل فعل الفاعل، وإن شئت قلت : الذي يقع عليه فعل الفاعل، وكلتا العبارتين موجودةٌ في كلام النحاة. وهذا المفعول به هو الذي بني النحاة له اسم مفعول كمضروب ومأكول ومشروب، فزيدٌ المضروب، والخبز المأكول، والماء المشروب هي محل تلك الأفعال، وليست مفعولةً، وإنما هي مفعولٌ بها.

ومن ضرورة قولنا : مفعول به أن يكون المفعولُ غَيْرَهُ . ومعنى قول النحاة : مفعول به أنه مفعول به : أي مفعولٌ به[1] شيء من الأحداث ، والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به وهو المصدر . وسماه النّحاة مفعولاً مطلقاً بمعنى أن ما سواه من المفاعيل مفعول مقّيد ، فإنك تقول : مفعول به : ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه ، وليس فيها مفعولٌ نفسه إلا المصدر فهو المفعول المطلق أي المجرد عن القيود ، وهو الصادر عن الفاعل وهو نَفْس فعله .

وأما المضروب والمأكول والمشروب فلم يصدر عن الفاعل ، وإنما صدر عن الفاعل شيءٌ أثّر فيه . ومن تَدبر قول النحاة « مفعول به » عرف ذلك ، وأن المفعول غيره .

واطلقوا عليه اسم مفعول. ولم يقولوا اسم مفعول به ، لفهم

(١) « أي مفعول » سقط من ط .

المعنى في ذلك. والشّخص في نفسه مضروب بمعنى أن الضّرب واقع به. [٤ / ٤٢] ولا يقال : مضروبٌ بهِ ، بلْ هو مضروب نفسه. والمعنى : وقوع / الضرب به ، وذلك مفهوم من معنى الفعل لا من معنى اسم المفعول .

ولا يبنى اسم مفعول للمصدر ، وإن كان هو المفعول المطلق ، فلا يقال للضرب : مضروب ، وكذلك لا يبنى اسم مفعول من الفعل اللازم إلا أن يكون مقيداً بظرف ونحوه .

وهذه الأمور كلها واضحة من مبادىء النّحو أشهر من أن تذكر ، ولكنا احتجنا إلى ذكرها .

وكُلّ فعل لم يُبْن منه اسم مفعول لم يقل عنه : إنه متعدّ بل هو لازم ،وإن كان له مفعولٌ حقيقي وهو الفعل ،والعمل هو الفعل ، وهو المفعولُ المطلق فهو مصدرٌ وليس مفعولاً به ، ولا يبنى له اسم مفعول فلا يتعدّى فعلُه إليه تعدّى الفعل إلى المفعول به، بل تُعدِّيه إلى المصدر، فلذلك لم يجز أن يكون: عملت عملاً صالحاً متعدّياً إلى «صالحاً» على المفعول به.

الثاني : أن الفعل الاصطلاحي يدلّ على معنى وزمان ، وذلك المعنى سمّاه النّحاة حدَثاً وفعلاً حقيقياً ، وسمّوا اللفظ الدال عليه مصدراً ومفعولاً مطلقاً . وهذه الألفاظ صحيحة باعتبار غالب الأفعال .

وقد يكون المعنى الذي يدل عليه الفعل قائماً بالفاعل فقط من غير أن يكون صادراً عنه كالعِلْم ، بل قد لا يكون حدثاً أصلاً ولا فعلاً

حقيقياً كالعِلْم القديم ، فإنك تقول : عَلِم الله كذا ، فالمعنى الذي يدلّ عليه هذا الفعل وهو العِلْم القديم، ليس بفعلٍ ولا مفعولٍ ولا حَدَث، بل هو معنى قائم بالذات المقدّسة على مذهب أهل السنة. وتسمية ما اشتق منه فعلاً أمرٌ اصطلاحي . وقصدي من هذا التنبيه . على أن تسمية النحاة المصدر مفعولاً مطلقاً وفعلاً ليس مطّرداً في جميع موارده.

وقد تنبه بعض النحاة لما ذكرنا من غير أن يوضحه هذا الإيضاح ، بل اقتصر على تقسيم المصدر إلى معنىً قائم بالفاعل كالفَهْم والحَذَر ، وإلى صادر عنه كالضّرب والخَطّ[١] ، وإن كان الضرب والخط قائمين بالفاعل أيضاً .

ولم يطلق النحاة المفعول المطلق على ذلك . وقد ذكرنا أن المفعول به شيءٌ وقع عليه المفعول المطلق كما ذكره النحاة ، وليس مفعولاً . وإذا نظرت اليه بقولك : ضربت زيداً ونحوه ظهر ذلك ظهوراً قوياً ، فإن زيداً ليست ذاتُه من فعل الضارب / . [٤ / ٤٣]

[خلق الله العَالَم]

وهنا قسم آخر وهو قولنا : « خلق اللهُ العالَم »

اختيار ابن الحاجب في «أماليه» انتصاب العالَم على المصدر بناء على أن الخلق هو المخلوق.

(١) في ط فقط : « والحط » بالحاء .

وأكثر النحويين لم ينظروا إلى ذلك . وظاهر كلامهم أن الخلق غير المخلوق كما هو قول طائفة من الأصوليين . وعلى هذا فالعالم مفعولٌ به ، وهو مفعول، لأنه الأثر الصادر عن الخَلْق . وذات العالم موجودةٌ بالفاعل بخلاف ذات المضروب .

والنحّاة لا يسمونّ هذا مفعولاً مطلقاً وإنما يسمّونه مفعولاً به ، والخلق نفسه هو المفعول المطلق ، وكذلك في الأفعال العامة لقوله تعالى : « مِمّا عَمِلَتْ أيدينا[1] » فالضمير في « عملت » مفعول به ، وهو مفعولٌ كالمخلوق . ولم يذكر النحّاة هذا النوع في المفاعيل .

والظاهرة أن النحاة إنما اقتصروا على ما ذكروه من المفاعيل ؛ لأن العالَم وإن كانت ذاته موجودةً بفعل الله تعالى فالخَلْق واقعٌ به ، فاندرج تحت حدّهم المفعول به ، وإن زاد بأمر آخر ، وهو كون ذاته موجودةً بفعل الله تعالى .

ولم يتعرض النحاة لهذا الزائد لأنه ليس من صناعتهم ، ولا حاجة لهم إلى ذكره ، لكن يلزم على هذا أن يكون لنا مفعول من غير تقييد ليس بمصدر ، وهم قد قالوا : إن المفعول المطلق هو المصدر ، فيجب أن يقال : إن في تفسيرهم المفعول المطلق تسمحاً أو اصطلاحاً ، وإن المفعول هو الذي نشأ عن الفاعل فتارةً يكون هو الفعل خاصةً ، وهو المصدر ، وتارة يكون زائداً عليه كهذا المثال .

---

(١) يسٓ / ٧١ .

ويحتمل أن يقال : إن كثيراً من النحاة معتزلة ، وعند المعتزلة المعدوم شيء بمعنى أنه ذاتٌ متقررة في العدم، فلا تأثير للفاعل في ذاته، وإيراده للوجود معنىً واقع عليه كالضّرب على المضروب. ويكون منهم من أطلق ذلك عن عَملٍ واعتزال، ومنهم من قاله: تقليداً. وهكذا الكلام في أوجد الله العالم، ونحوه من الالفاظ الدّالة على إنشاء الذّوات.

وهذا الذي قلناه كله على الاصطلاح المشهور عند متأخري النّحاة .

وأمّا سيبويه رحمه الله ـ وهو إمام الصنّعة فأطلق على المفعول به أنه مفعول ، ولم أر في كلامه مفعولاً به ، فإنه قال باب الفاعل الذي [٤ / ٤٤] لم يتعده فعله إلى / مفعول ،وباب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول. وذكر في الأول ذهب، وجلس ، وفي الثاني : ضرب عبدالله زيداً .

وقال : انتصِب زيدٌ لأنه مفعولٌ تعدّى اليه فعل الفاعل .

وهذا الذي قاله سيبويه سالمٌ عن الاعتراض،وليس فيه إطلاق المفعول على المصدر ، بل على ما يتعدى إليه فعل الفاعل ، وذلك أعم من أن يكون حاصلاً بفعل الفاعل أو ليس حاصلاً بفعله ، ولكن فعل الفاعل واقعٌ عليه . وتسمية الأول مفعولاً حقيقةٌ ، وتسمية الثاني مفعولاً اصطلاحٌ أو على حذف الجار والمجرور ، وإرادة أنه مفعول به .

ولا يرد على عبارة سيبويه شيءٌ مما ذكرناه في تسمية معنى المصدر فعلاً حقيقياً ،ولا في تسمية المصدر مفعولاً مطلقاً ، فسبحان من أسعده في عبارته،وحماها عن أن يدخل عليها بإفساد .

الثالث : أن النحاة اختلفوا في إطلاق المفعول المطلق :

فقال جمهورهم : إنه يطلق على جميع المصادر . وقال بعضهم : لا يطلق إلا على مصادر الأفعال العامة كعمل وفَعَل وصنع .

وهذا القول كالشّاذ عند النحاة . وقد نبَّهنا على أن بعض المصادر لا يصّح أن يقال : إنه فعلٌ حقيقيٌ ولا مفعول مطلق وهو العِلْم القديم . ومن هذا يظهر أن معنى التعدي : أن يتعلق معنى الفعل بغير الفاعل كقولنا : علم الله كذا ، فعلْمُه متعلّق بالمعلوم ، وتسميته تعالى فاعلاً في هذا المثال ليس المراد به أنه فاعل العلم ، لأن علمه ليس بمفعول ، وإنما هو على اصطلاح النحاة في أن من أسند إليه فعل على وجه مخصوص يسمّى فاعلاً .

الرابع : أن غير الله تعالى لا أثر لفعله في الذّوات إجماعاً ، أعني لا يفعل ذاتاً ، وهذا متّفق عليه بيننا وبين المعتزلة ، وقامت عليه الأدلة العقلية . ولم يذهب أحد من أهل المِلَل إلى خلافة ، ولهذا لمّا قال أصحابنا : إن أعمال العباد مخلوقةٌ لله تعالى ، واحتجّوا بقوله تعالى : « والله خَلَقكم وما تَعْمَلُون[1] » حاولت المعتزلة الجواب بجعل « ما »

(١) الصافّات / ٩٦

موصولة، فيكون المراد الأصنام، وهي مخلوقة لله تعالى بالاتفاق.

ورد أصحابنا هذا الجواب بأن الآية جاءت للرد عليهم في عبادتهم إيّاها وهم / لم يعبدوها من حيث ذواتها ، وإنما عبدوها من [٤ / ٤٥] حيث هي معمولة لهم بِنَحْتِهم وتَصْوِيرِهم ، كأنه قال : أتعبدون ما تنحتون والله خلقكم ونحتكم (١) أو والنحت الذي تنحتونه ، أو والمنحوت الذي صورتموه فهذه ثلاثة تقادير لأهل السّنة .

أحدها : أن تكون ما مصدرية .

الثاني : أن تكون موصولة والمراد بها المصدر . وبعض النحاة يقدّرها هكذا في كل مكان أريد فيها المصدرية ، وينكر جعلها مصدريّة ، وإن كان المشهور خلافه .

وعلى هذين التقديرين الدّلالة من الآية لأهل السنة ظاهرة جداً .

والثالث :أن تكون موصولة، والمراد بها المنحوت بقيد النحت وفيه جهتان : ذاتُه ، ولم يُعْبَد من جهتها ، وصَنْعَتُهُ ، وهي التي عُبِد من جهتها، وهي مخلوقة لله تعالى بمقتضى الآية، ودلّت الآية على أنها معمولة لهم.

فإن ثبت أن الصورة الحاصلَة في الصنم معمولةٌ للآدمي وقعت الدلالة لأهل السّنة من الآية، ولا تُعَيِّنُ أن يكون العمل نفسه ، فتصح الدلالة لأهل السنة . والراجح من هذين الأمرين سنذكره .

(١) في ط : « ونحيتكم » .

الخامس : الصورة الحاصلة في المراد وهي على قسمين :

أحدهما : مالا أثر لفعل العباد فيه البتّةَ ، بل هو من فعل اللهّ تعالى وحده إمّا بلا سبب من العباد ، وإما بسبب منهم يحاولونه فيوجد الله تعالى تلك الصّورة عنده ، وذلك هو الصّور الطبيعيّة ، وهي كالذّوات فلا يقال : إنها مفعولة للعباد البتّةَ .

والثاني : ما هو أثر صنعة العبد وهو الصوّر الصناعيّة .

ومن أمثلة ذلك : الصورّة الحاصلة في الصنّم بنحت العباد وتصويرهم ، هل تقول : إن تلك الصورة معمولة للعباد أو للهّ تعالى ؟

ولا شك أن على مذهب أهل السّنة لا تردّد في ذلك ، فإن الكُلّ بفعل الله تعالى ، وإنما التّردّد على مذهب المعتزلة أو بالإضافة الكسبيّة على مذهب أهل السّنة .

[٤ / ٤٦] والحقّ أن ذلك ليس من فِعْل العباد ولا من / كَسْبِهم فإن القدرة الحاصلة لا تؤثّر في غير محلّها ، فإذا قلنا : صوّر المشرك الصنّم لم يكن من فعل المشرك إلاّ التصوير القائم به ، والصورة الناشئة عنه من فعل الله تعالى ، فلا يقال فيها : إنها معمولة للعباد إلاّ على جهة المجاز ، وإنما يقال : هي مصوّرة كما يقال في « زيد » المتعلّق به الضّرب : إنه المضروب .

وإذا قلنا : عمل المشترك الصّنم ، ففي الكلام مجاز بخلاف

قولنا : صور المشرك الصّنم ، وسببه أن عمل فعل عامّ ، وصور فعل خاصّ . وسيأتي الفرق بين الأفعال الخاصّة والعامّة ، فقولنا : عَمِلَ يقتضي أن الصنم معمولٌ لمن أسند إليه الفعل ، وليس شيءٌ من الصّنم ، لا من مادّته ولا من صورته فِعْلاً لِلْعَبْدض ، ولا من عمله ، فكيف يكون مجموعُه من عمله ؟ فلابّد من مجاز . وفي جهة المجاز وجوه :

أحدها : أن يكون استعمل « عَمِل » في معنى صَوّر استعمالاً للأعم في الأخص .

الثاني : أن يكون على حذف مضاف ، كأنه قال : عَمِل تصويرَ الصَّنم ، فلا يكون التّصوير على هذا مفعولاً به بل مصدراً .

وهذان الوجهان هما أقرب الوجوه التي خطرت لنا، فلنقتصر عليهما ، وبالثّاني يقوى أن المراد في قوله تعالى : ﴿ وما تَعْملون ﴾ للتّصوير فيكون حُجّة لأهل السّنة .

السادس : الأفعال ضربان : خاصة ، وهي الأكثر مثل : قام ، وقعد وخرج ، في اللاّزم ، وضرب ، وأكل ، وشرب في المتعدّي . وإنما كثر هذا الضرب الخاص لازمًا ومتعدّياً ، لأنه الذي يحصل به كمال الفائدة في الخبر عن فعل خاص ، والأمر به والنّهي عنه ، ونحو ذلك .

الضّرب الثاني : الأفعال العامة مثل : فَعل وَعمِل وصنَع ، وإنما جاءت هذه الأفعالُ ، لأنه قد يقصد الإخبار عن جنس فِعْل بدون

تخصيص نوعه ، إما لِلْعلم بالجنس دون النّوع ، وإما لِغَرض آخر ، وكذلك الأمر به والنّهي عنه وما أشبه ذلك ، ولكن هذا القصد أقلّ من قصد كمال الفائدة ، فلا جَرَم كان هذا الضّرب من الضّرب الأول، ولم يجيء منه إلاّ ألفاظ معدودة .

[٤ / ٤٧] وإذا سُئِلْنا عن هذه / الأفعال العامّة هل هي متعدّية أو لازمة ؟ لم يجز لنا إطلاق القول بواحد من الأمرين ، لأنها أعمّ من الأفعال المتعدّية ومن الأفعال اللاّزمة ، والأعمُّ من شيئين لا يصدُق عليه واحدٌ منهما ، فإنّ الأعم يصدُق على الأخص ولا ينعكس ، وإنما يصحّ أن يقال ذلك عليها بطريق الإهمال الذي هو في قوة جزئي ، فمتى وجد في كلام أحد من الفضلاء أن عَمِل متعدّية وجب حملُهُ على ذلك ، وأن مراده أنها قد تكون متعدّية .

وكذا إذا قيل : لازمة أو غير متعدّية ، وأريد به اللّزوم كما هو غالب الاصطلاح .

وقد يراد بغير المتعدّي : أنه الذي لا يتجاوز معناه من حيث هو هو فيصحّ بهذا الاعتبار أن تقول : إن عَمِل لا تتعدّى ، لأن معناها العمل ، والعمل من حيث هو هو لا يتعدّى إلاّ إذا أريد به عملٌ خاصٌ ، فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدّي لا مطلق العمل . ومدلول عَمِل إنما هو مطلق العمل ، فيصحّ أن مدلولها لا يتعدّى وهكذا : فعَل وصنَع .

السابع : أن هذه الأفعال مع عمومها لها مصادر ، وهي : الفِعْل والعَمل والصُّنع ، وهي أحداث عامّة يندرج تحتَها غيرُها من الأحداث الخاصّة ، وتلك الأحداث أفعال حقيقيّة ويصدق عليها : مفعولات ، ومعمولات ، ومصنوعات ، باعتبار أنها صادرةٌ عن الفاعل ، والشّخص فاعلٌ لفعله ، فلا شَكّ أن فعله مفعول له ، فلذلك اتّفق النُّحاة هنا على أنه يطلق على مصادر هذه الأفعال اسم المفعول المطلق ، بخلاف الأفعال الخاصّة لا يصدُق على الضّرب أنه مفعول عند بعضهم ، وإن كان هو مفعولاً في الحقيقة . ولا شكّ أنه لا يصدق عليه مضروب بلا خلاف .

وإنّما صدق على الفعل مفعول لاتفاقهما في لفظ « فاء ، عين ، لام » ، وكذلك عمل وصنع . ويقال في العمل والصنع : معمول ومصنوع ، ومع ذلك فلا يكون متعدّياً بل يصحّ ذلك .

وإن أريد به معنًى خاصّ لازم ، أو أريد به مطلق الفعل الذي هو أعمّ من اللازم والمتعدّي ، فإذا قلت : عملت عملاً أو فعلت فِعلاً أو صنعت صُنْعاً فانتصابه على المصدر ليس إلّا ، نعم إن أردت بالفعل المفعول الذي ليس هو الحدث بل المفعول به كان مجازاً ، وحينئذٍ يصحّ فيه أن يكون مفعولاً به .

وفيه تجوُّز أيضاً / من جهة أن حقيقة المفعول هو الصادر عن [٤ / ٤٨] الفاعل ، وحقيقة المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على ما تقدّم من اصطلاح متأخري النّحاة ، وهما متغايران كما قدّمنا .

الثامن : إذا قلت : عَمِل مِحْراباً ، فإن أسندت الفعل إلى اللهّ تعالى صحّ وانتصب«محراباً»على أنه مفعول به وهو أيضاً مفعول . ومنه قوله تعالى : ﴿ مِمّا عَمِلَت أيدينا ﴾ ، وقد بيّنا وجه ذلك فيما سبق .

وإن أسندته إلى غير الله ، فقلت : عَمِل النّجار محراباً لم يكن المحراب مفعولاً نفسه،لِما قَدّمنا أن عمل العباد لا يتجاوزهم ، ولأن مادة المحراب ليست معمولةً للعباد وهي جزء المحراب ، وأولى أن لا يكون الكلُّ معمولاً لهم .

وفي جعله مفعولاً به تفصيل ، وهو أنك إذا جعلت عَمِل مجازاً عن «نَجَر» كان إعماله في «محراباً» حقيقةً على أنه مفعول به كقولك: نَجرْت محراباً، فإن النجر واقع على المحراب وقُوع الضرب على زيد، وكان المجاز في لفظ عَمِل ليس إلاّ .

وإن جعلت عَمِل على حقيقته ، فإن جعلته على حذف مضاف كما سبق فالتّقدير : عَمِل تصوير محراب ، فالتصوير مصدر ، فإذا حذف وأقيم المحراب مقامه أعرب مفعولاً به على المجاز .

وإن قَدَّرته : عملت صنعة محراب ، على أن تكون الصورة الحاصلة في المحراب معمولة بخلاف ما قلناه فيما سبق كان كذلك أيضاً .

وإن جعلت المِحراب معمولاً باعتبار أنه محل العمل إطلاقاً لاسم المحلّ على الحال لزم المجاز أيضاً ، فالمجاز لازمٌ على كل

تقدير ، ولا شك في جواز الإطلاق قال تعالى : ﴿ لِيأْكُلوا من ثَمَرِه وما عَمِلَتْه أيديهم[١] ﴾ .

التاسع : بان بهذا : أن قوله ﴿ اعملوا صالحاً ﴾ إنما ينتصب « صالحاً » فيه على غير المفعول به ، ولا يجوز انتصابهُ على المفعول به إلاّ بمجازين :

أحدهما : إطلاق الصّالح على المفعول الذي ليس عملاً .

والثاني : إضافة العمل إليه .

وشيء ثالث : وهو حذف الموصوف من غير دليل ، بخلاف ما إذ قدرنا عملاً الّذي هو المصدر، فإن الفعل يدلّ عليه، وكل واحد من هذه الثلاثة لا يصار إليه من / غير ضرورة، ولا ضرورة في جعله [٤ / ٤٩] مفعولاً به، فكيف يصار إليه،وفيه هذه المحذورات الثلاثة؟

العاشر : ظهر بهذا وجه التّقدير في قوله تعالى : ﴿ إن اعْمَل سابغاتٍ ﴾ ، وقوله تعالى ﴿ يَعْملون له ما يشاءُ من محارِيب وتماثيل ﴾ .وأما قوله تعالى : ﴿ اعْمَلُوا آل داودَ شُكْراً[٢] ﴾ فانتصاب « شُكراً » على أنه مفعولٌ له .

وجوز الزمخشريّ أن يكون مفعولاً به على المشاكلة وفيه مجاز .

---

(١) يسٓ / ٣٥ .
(٢) سبأ / ١٣

وأما قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَعْمَل سُوءاً يُجْزَ به[١] ﴾ وقوله : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ من الصالحات[٢] ﴾ وما أشبه ذلك فكلّها ترجع إلى المصدر .

الحادي عشر : إنما فرّقنا بين الأفعال العامّة والخاصّة ، لأن تعدّي الفعل إلى المفعول معناه وصول معناه إليه ، فالفعل الخاصّ كالضّرْب مثلاً تُعدّيه بوصول الضّرب إلى المضروب ، ولا يلزم من ذلك أن يكون الضّارب مؤثرًا في ذات المضروب ، أعني مُوجِداً لها ، والفعل العام كعَمِل مثلاً تُعدّيه بوصول معناه وهو العمل ، والعمل معنىً عام في الذّات وصفاتها ، فلذلك اقتضى العموم ، واتحاد المعمول حتى يقوم دليلٌ على خلافه .

فمثار الفرق إنما هو من معاني الأفعال ووصولها إلى المفعول .

الثاني عشر : من الأفعال نوع آخر مثل قال ولفظ ، يخفى الفرق بين القول والمقول ، واللفظ والملفوظ ، لأن المقول والملفوظ هو الأصوات والحروف المقطّعة ، وهي القَوْل واللّفظ .

والوجه في الفرق بينهما أن هنا أمرين :

أحدهما ، حركة اللّسان ونحوه مِمّا فيه مقاطع الحروف بتلك الحروف .

(١) النساء / ١٢٣ .
(٢) النساء / ١٢٤ .

والثاني نفس تلك الحروف المقطّعة المسموعة التي هي كيفيّات تعرض للصوت الخارج بتلك الحركات ، فالأول : هو التلفظ وهو القول واللّفظ اللذان هما مصدران ، والثاني : هو المقول والملفوظ ، فإذا قلت : لفظت لفظاً ، أو قلت قولاً لك أن تريد الأول فتنصب اللّفظ والقول على المصدريّة ، ولك أن تريد الثّاني فتنصبهما على المفعول به ، وهما أمران متغايران وإنْ لم يتجاوزا / الفاعل وهو اللاّفظ القائل [٤ / ٥٠ المتكلّم . وليس من شرط تعدّي الفعل أن يتجاوز إلى غير محلّ الفاعل ، بل الشرط المغايرة سواءٌ تجاوز في محلّه أو في غير محلّه .

هذا ما انتهى إليه نظري في هذه المسألة . والله تعالى أعلم .

[رأى للجرجاني في إعراب « السموات » مفعولاً ، في « خلق الله السموات »]

أورد الشيخ عبد القاهر الجُرجاني على قولهم في مثل : « خَلَقَ اللهُ السمّوات والأرضَ[1] » أن السمّوات مفعولٌ به إيراداً ، هو أنّ المفعولَ به عبارةٌ عمّا كان موجوداً ، فأوجد الفاعلُ فيه شيئاً آخر نحو ضربتُ زيداً ، فإن زيداً كان موجوداً ، والفاعل أوجد فيه الضّرب .

والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً بل عَدماً مَحْضًا ، والفاعل يوجده ويخرجه من العَدم .

و « السّموات » في هذا التّركيب إنما كانت عَدماً مَحْضاً فأخرجها الله تعالى من العَدم إلى الوجود . انتهى .

وتبعه على ذلك ابن الحاجب وابن هشام ، ويقال إنه مذهب : الرّمانيّ أيضاً .

(١) العنكبوت / ٤٤ .

[إجابة التبريزيّ عن هذا الاعتراض]

أجاب الشيخ تاج الدين التبريزيّ عنه :

بأنا لا نُسلّم أن من شرط المفعول به وجودَه في الأعيان قبل إيجاد الفعل ، وإنّما الشّرط توقّف عقليّة الفعل عليه سواء كان موجوداً في الخارج نحو : ضربت زيداً أو ما ضربته ، أم لم يكن موجوداً نحو بنيت الدّار . قال الله تعالى : ﴿ أَعْطَى كُلّ شَيْءٍ خَلْقَهُ[1] ﴾ ، فإن الأشياء متعلّقة بفعل الفاعل بحسب عقليّته ، ثم قد توجد في الخارج وقد لا توجد ، وذلك لا يُخْرِجه عن كونه مفعولاً به . وقال الله تعالى : ﴿ خَلَقْتُك مِنْ قَبل ولم تَكُ شيئاً[2] ﴾ .

وأجاب الشّيخ شمس الدِّين الأصفهانيّ في شرح الحاجبيّة :

بأن المفعول به بالنّسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجوداً ، ثم أوجد الفاعل فيه شيئاً آخر ، فإن إثبات صفة غير الإيجاد يستدعي ثبوت الموصوف أوّلاً ، وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجوداً ، ثم أوجد الفاعل فيه الوجود ، بل يقتضي أن لا يكون موجوداً ، وإلاّ لكان تحصيلاً للحاصل . انتهى . / [٤/ ٥١]

(١) طه / ٥٠
(٢) مريم / ٩

[فائدة في قول سيبويه : زيد أفضل من عمرو]

قال سيبويه : «من» في قولهم: «زيد أفضل من عمرو» لابتداء الارتفاع[١]،

واعترض بأنّه لا يقع بعدها «إلى». انتهى.

[إجابة الشيخ ذكوان عن هذا الاعتراض]

وأجاب الشيـخ ذكوان :

بأن المتكلّـم غرضـه بيان ابتـداء الفعـل ، وليس له غرضٌ في انتهائه . فتأمّل .

[تفسير قوله تعالى: ﴿ التائبون العابدون ﴾ الآية

من فوائد الشيخ جمال الـدين بـن الزّملكانـي في تفسير قولـه تعالى: ﴿ التَّائِبُـون العابِـدُون ﴾[٢] ، الآية

---

(١) عبارة سيبويه كما وردت في الكتاب هي : « وكذلك : هو أفضل من زيد ، إنما أراد أن يفضّله على بعض ولا يَعُمّ ، وجعل : « زيداً » الموضـع الـذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك : شرٌّ من زيد » . انظر ٢ / ٣٠٧ .
(٢) التوبة / ١١٢ .

في الجواب عن السؤال المشهور وهو أنه :كيف ترك العطف في جميع الصّفات، وعطف الناهون عن المنكر على الآمرون بالمعروف بالواو[١] ؟

قال : عندي فيه وجهٌ حسنٌ وهو أن الصّفات تارة تُنسقُ بحرف العطف ، وتارة تُذْكر بغيره ، ولكلٍّ مقالٍ معنىً يناسبه ، فإذا كان المقامُ مقامَ تَعداد صفاتٍ من غير نَظَرٍ إلى جمع أو انفرادٍ حَسُنَ إسقاط حرف العطف .

وإن أريد الجمع بين الصّفتين أو التنبيه على تغايرهما عُطِف بالحرف ، وكذلك إذا أريد التّنويع لعدم اجتماعهما أتى بالحرف أيضاً .

وفي القرآن الكريم أمثلة تبيّن ذلك ، قال اللّه تعالى: ﴿ عَسى رَبُّه إن طَلَّقكُنّ أن يُبْدِلَهُ أزواجاً خيراً منكن مُسْلماتٍ مُؤْمناتٍ قانتاتٍ تائباتٍ عابداتٍ سائحاتٍ ثَيِّباتٍ وأبكاراً ﴾[٢] .

فأتى بالواو بين الوَصْفين الأخيرين ، لأن المقصود بالصّفات الأولى ذِكْرُها مجتمعةً ، والواو قد تُوهِم التّنويع ،فحذفت . وأمّا الأبكار

---

(١) الآية بتمامها هي : « التائبون العابدون ، الحامدون ، السّائحون ، الراكعون ، الساجدون ، الآمرون بالمعروف، والناهون عن المنكر ، والحافظون لحدود الله ، وبشر المؤمنين » .

(٢) التحريم / ٥ .

فلا يكن ثيّبات ، والثيّبات لا يكُنّ أبكاراً ، فأتى بالواو لتضادّ النّوعين ، وقال تعالى: ﴿ حمٓ تنزيلُ الكِتاب من اللّه العزيزِ العلِيم . غافِر الذّنب ، وقابلِ التّوب شَديدِ العقاب ذِي الطّوْل[٢] ﴾ .

فأتى بالواو في الوَصْفَيْن الأولين ، وحذفها في الوصفين الأخيرين ، لأن غفران الذّنب ، وقبول التوبة قد يُظَنُّ أنهما يجريان مَجْرى الواحد لتلازمهما ، فمن غَفَر الذّنب قَبِل التّوبة ، فبيّن اللّهُ سبحانه وتعالى بعطف أحدهما على الآخر أنهما / مفهومان متغايران ، [٤ / ٥٢] ووصفان مختلفان يجب أن يُعطى كلّ واحد منهما حُكْمَهُ ، وذلك مع العطف أبين وأوضح ، وأمّا شديد العقاب ، وذي الطّول فهما كالمتضادّين ، فإن شدة العقاب تقتضي اتّصال الضرر ، والاتّصاف بالطّول يقتضي اتّصال النفع ، فحذف ليعرف أنهما مجتمعان في ذاته تعالى ، وأن ذاته المقدّسة موصوفة بهما على الاجتماع ، فهو في حالة اتّصافه بشديد العقاب ذُو الطّول ، وفي حالة اتّصافه بذي الطّول شديدُ العقاب ، فحَسُن تَرْكُ العطف لهذا المعنى .

وفي الآية التي نحن فيها يتّضح معنى العطف وتَرْكُه مماذكرناهُ؛ لأن كُلّ صفةٍ ممّا لم تُنْسق بالواو مغايرةٌ للأخرى .

والفرْقُ أنهما في اجتماعهما كالوصْف الواحد لموصوف واحدٍ ، فلم يحتج إلى عَطْف ، فلما ذكر الأمر بالمعروف والنّهي عن المُنْكر

---

(١) غافر ١ ، ٢ ، ٤ .

وهما متلازمان أو كالمتلازمين مستمدّان من مادة واحدة كغُفْران الذّنب وقَبُول التوبة حَسُن العطف ، ليبيّنَ أن كُلّ واحد متعبّد به على حدته ، قائم بذاته ، لا يكفي منه ما يحصل في ضمن الآخر ، بل لا بُدّ أن يظهر أمره بالمعروف بصريح الأمر ونهيه عن المنكر بصريح النّهي ، فاحتاج إلى العطف .

وأيضاً فلما كان الأمر والنّهي ضِدّين أحدهما طَلَب الإِيجاد ، والآخر طلب الإعدام كانا كالنّوعين المتغايرين في قوله « ثيّبات وأبكاراً » فَحَسُن العطف بالواو .

[سؤال الصّفدي للسّبكي عن إعراب : « استطعما أهلها »]

كتب الصّلاح الصّفديّ إلى الشيخ تقي الدين السّبكي يسأله عن قوله تعالى: ﴿ اسْتَطْعَما أهْلَها[1] ﴾ .

أسيدنا قاضي القضاة ومن إذا
بدا وجْهُهُ استحيا له القمران[2]
ومَنْ كفّه يوم الندا ويَراعه
على طِرْسه بحران يَلْتِقيان

(١) الكهف / ٧٧ .

(٢) وانظر النص الشعري والتعليق عليه ، وإجابة السبكي عنه نثراً وشعراً في تفسير الألوسي ١٦ / ٣ ، ٤ ، ٥ .

وَمنْ إن دجت في المُشْكِلات مسائلُ
جَلاها بفكـرٍ دائـمِ اللّمعـان
رأيت كتابَ اللّـه أكبرَ مُعْجِـزٍ
لأفضـل مَنْ يهدي به الثقـلان
ومِنْ جُملة الإعجاز كون اختصاره
بإيجـاز ألفـاظٍ وبَسْط معـانِ
ولكنني في الكهف أبصرت آيـةً
بها الفكر في طُول الزمان عَناني
وما هي إلا «استطعما أهلها» فقد
نَرى اسْتَطْعَما هُمْ مِثْلَهُ ببيـان/ [٤ / ٥٣]
فما الحِكْمة الغرَّاءُ في وضع ظَاهرٍ
مـكانَ ضَـميرٍ إنّ ذاك لِشـان
فارْشُد على عادات فَضْلِك حيرَتي
فمـا لي بهـذا يا إمـام يَـدَانِ

فأجابـه بما نصّـه :

قوله : « استطعما أهلهـا » متعيّن واجـب ولا يجـوز مكانـه : استطعماهم، لأنّ استطعما صفة للقرية في محلّ خفض جارية على غير من هي له كقولكَ أهل قريةٍ مُسْتطعمِ أهلُها .

لو حذفت « أهلها »هنا ،وجعلت مكانَهُ ضميراً لم يَجُزْ ، فكذلك هذا .

ولا يسوغ من جهة العربية شيء غير ذلك، إذ استطعما صفة لقرية، وجعله صفة لقرية سائغٌ عربيّ لا تردّه الصّناعة ولا المعنى، بل أقول: إن المعنى عليه.

أما كون الصّناعة لا تردّه فلأنه ليس فيه إلاّ وصف نكرة بجملة ، كما توصفُ سائر النّكرات .

والتّركيب محتملٌ لثلاثة أعاريب :

أحدها : هذا .

والثّاني : أن تكون الجملة في محل نصب صفة لأهل .

والثالث : أن تكون الجملة جواب إذا .

والأعاريبُ المُمْكِنَةُ منحصرَةٌ في الثّلاثة لا رابع لها.

وعلى الأول لا يصحّ لما قدّمناه، فمن لم يتأمّل الآية كما تأملناها ظنّ أن الظاهر وقع موقع المضمر أو نحو ذلك فغاب عنه المقصود، ونحن- بحمد الله - وفّقنا الله للمقصود، ولمحنا بعين الإعراب الأول من جهة معنى الآية ومقصودها، وأنّ الثاني والثالث وإن احتملهما التّركيب بعيدان عن مغزاها.

أمّا الثالث وهو كونه جواب إذا فلأنه تصير الجملة الشرطيّة معناها الإخبار باستطعامهما عند إتيانهما ، وأن ذلك تمام معنى الكلام.

ويجلّ مقامُ موسى والخِضْــر عن تجريد قَصْدِهما ،أوأن يكُونَ معظمه ، أو هو طلب طعمـة أو شيئـاً من الأمـور الـدّنيوية ، بل كان القصدُ : ما أراد ربُّـك أن يبلغ اليتيمـان أشدّهما ، ويستخرجا كنزهما رحمةً من ربّك ، وإظهار تلك العجائب لموسى عليه السّلام ، فجواب إذا قوله: « قَالَ لَوْ شِئْت » إلى تمام الآية .

وأمّا الثّاني وهو كونه صفةً « لأهل[١] » في محلّ نَصْب فلا تصير العناية إلى شرح حال « أهل » من حيث « هُم هُم » ولا يكون للقرية أثر في ذلك ، ونحن نجد بقيّة الكلام مشيراً إلى القرية نفسها / ألا ترى [٥٤ / ٤] إلى قوله تعالى : ﴿ فوجَدا فيها ﴾ ، ولم يقل : عِنْدهم ، وأن الجدار الذي قصدا إصلاحه ، وحفظ ما تحته جزءٌ من قرية مذمومةٍ مذموم[٢] أهلها ، وقد تقدّم منهم سوء صنيع من الإِباء عن حقّ الضيف مع طَلَبه ، وللبقاع تأثير في الطّباع ،فكانت هذه القـرية حقيقـةً بالإِفسـاد والإِضاعة، قُوبلت بالإِصلاح لمجرّد الطاعة ، فلم يقصـد إلاّ العمـل الصّالح ، ولا مؤاخذة بفعل الأهل الذين منهم غادٍ ورائـح ، فلـذلك قلت : إن الجملة يتعيّن من جهة المعنى جَعْلُها صفةً لقرية ، ويجب معها الإظهار دون الإضمار ، وينضاف إلى ذلك من الفوائد أنّ الأهل الثاني يحتمل أن يكونوا هم الأول أو غيرهم ، أو منهم ومن غيرهم .

---

(١) في قوله تعالى : ﴿ إذا أتيا أهْلَ قرية ﴾ .

(٢) سقطت كلمة : « مذموم » من ط .

والغالب أن من أتى قريةً لا يجد جُملة أهلها دَفْعةً بل يقع بصرُه أوّلاً على بعضهم ، ثم قد يستقريهم ، فلعل هذين العبدين الصّالحين لمّا أتيا قدّر الله لهما لما يظهر من حُسْن استقراء جميع أهلها على التّدريج ؛ ليبيّن به كمال رحمته ، وعدم مؤاخذته بسفه صنيع بعض عباده .

ولو عاد الضّمير ، فقال : استطعماهم تعيّن أن يكون المراد الأولين لا غير ، فأتى بالظّاهر استشعاراً بتأكيد العموم فيه ، وأنهما لم يتركا أحداً من أهلها حتى استطعماه فأبى ، ومع ذلك قابلاهم بأحسن الجزاء .

فانظر إلى هذه المعاني والأسرار كيف غابت عن كثير من المفسّرين ؟ واحتجبت تحت الأستار حتى ادّعى بعضهم أن ذلك تأكيدٌ ، وادّعى بعضهم غَيْرَ ذلك ، وترك كثيرٌ التَّعرُّض لذلك رأساً .

وبلغني عن شخص أنه قال : إن اجتماع الضّميرين في كلمة واحدة مستثقلٌ ، فلذلك لم يقل : استطعماهم وهذا شيء لم يقله أحد من النّحاة ، ولا له دليل ، والقرآن والكلام الفصيح ممتلىء بخلافه ، وقد قال تعالى في بقية الآية ﴿ يُضَيِّفوهما ﴾ وقال تعالى : ﴿ فخانتاهما[1] ﴾ ، وقال تعالى: ﴿ حتى إذا جَاءانا[2] ﴾ في قراءة

(١) التحريم / ١٠
(٢) الزخرف / ٣٨ .

الحرميين وابن عامر[1] ، ولا ما يوضع[2] هكذا .

فهذا القول ليس بشيء ، وليس هو قولاً حتى يُحكى . وبما قيل نبهت على رَدّه .

ومن تمام الكلام في ذلك أن « استطعما » إذا جعل جواباً فهو متأخّر عن الإتيان ، وإذا جعل صفةً احتمل أن يكون الإتيان قد اتّفق قبل هذه المرة / وذكر تعريفاً وتنبيهاً على أنه لم يحملهما على عدم الإتيان لقصد الخير ، وقوله : « فوجدا » معطوفٌ على « أتيا » . [٥٥ / ٤]

فهذا ما فتح الله عليّ ،والشّعر يضيق عن الجواب .

وقد قلت :

لأسرار آيات الكتابِ معانِي
تَدِقّ فلا تبدو لكلّ مُعاني
وفيها لمرتاضٍ لبَيبٍ عجائب
سَنابرقِها يعنوله القَمَران
إذا بارقٌ منها لقلبي قَدْ بدا
هَممْتُ قَرِيرَ العين بالطَّيَرانِ

---

(١) في النشر ٢ / ٣٦٩ : قرأ المدينان وابن كثير ، وابن عامر وأبو بكر بألف بعد الهمزة على التثنية ، وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد .

(٢) في ط : «وأن موضع » مكان : « ولا ما يوضع » ، كما في النسخ المخطوطة .

سروراً وإبهاجاً وصولاً على العُلى
كأني عَلى فَوْق السِّماك مكاني

فما المُلْكُ والأكوان بالبيض والقَنا
وعِنْدي وجوهٌ أسْفَرَتْ بتهاني

وهاتيك منها قد أبحثُك سِرّها
فشكراً لمن أوْلاك حُسْن بَيَانِ

أرى استطعما وَصْفاً على قَرْيةٍ جرى
وليس لها[1] والنّحو كالميزان

صناعتُه تقضي بأنْ استتارَه
يعود عليه ليس في الإمكان

وليس جواباً لا ولا وصف أهلها
فلا وجه للإضْمار والكِتْمانِ

وهذي ثلاث ماسواها بِمُمْكِنٍ
تعيّن منها واحدٌ فسباني

ورضت لها[2] فكري إلى أن تمخّضت
به زُبْدَةَ الأحقاب منذُ زمانِ

(١) في هامش الألوسّي ١٦ / ٤ : « أي صفة جرت على غير من هي له » .
(٢) في الألوسي : « بها » بالباء .

وأن حياتـي في تمـوّج أبْحُـرٍ
من العِلْم في قلبي يَمُدُّ[(١)] لسـاني

وكم من كناس[(٢)] في حِمَايَ لمخدّر[(٣)]
إلـى أن أرى أهْـلاً ذكِيّ جَنـانِ

فيصطَادُ منّي ما يُطيق اقتنـاصَـهُ
وليس له بالشّـاردات يـدانِ

مُناي[(٤)] سَلِيمُ الذّهن رَيِّضٌ ارتَـوَى
بِكُلِّ علـوم الخَلْـقِ ذو إمْعـانِ

فذاك الذّي يرجى لإيضاح مُشْكِلٍ
ويُقْصَـد للتّحـرير والتِّبيـان

وكم لي في الآيات حُسْنُ تَدبُّـرٍ
من الله ذي الفَضْل العظيم حَبانِي

بجاه رسول الله قد نِلْـت كُلّمـا
أتـى وسيأتـي دائمـاً بأمان

---

(١) في ط : « وعند » مكان : «ويَمُدّ» تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة وتفسير الألوسي .
(٢) الكناس : المكان الذي بين الشجر يكتن فيه ويستتر الظّبي .
(٣) أي مستتر .
(٤) في ط : « منائي» .

فصلّى عليه اللهّ ما هبّت الصّبا
وسلّم ما دامت له المَلَوانِ(١)

وكتب الصّلاح الصّفدي بهذا السؤال أيضاً إلى الشيخ زين(٢) الدين / على بن شيخ العوينة(٣) المُوصليّ ـ رحمه الله ـ فأجاب بما [٤ / ٥٦ نصّه يقول :

سألت لماذا استطعما أهلها أتى
عن استطعماهم إن ذاك لشانِ
وفيه اختصارٌ ليس ثَمّ ولم تقِفْ
على سَبب الرّجحان مُنْذُ زمان
فهاك جواباً رافعاً لِنقابه
يصير به المعنى كَرأْيِ عِيانِ
إذاما استوى الحالان في الحكم رجح الضـ
ـمير وأمّا حين يختلفان
بأن كان في التّصريح إظهار حكمةٍ
كرِفْعة شأن أو حقارة جَانِ
كمثل أمير المؤمنين يقول ذا
وما نحن فيه صرّحوا بأمان

(١) الملوان : الليل والنهار : الواحد : ملاً مقصور .
(٢) في الألوسّي ١٦ / ٤ : عز الدين .
(٣) في ط فقط : « الغوينة » بالغين .

وهذا على الإيجاز والبسط جاء في
جوابي منشوراً بِحُسْنِ بيَان
فلا تمتحن بالنّظم من بعدُ عالِماً
فليس لِكُلٍّ بالقريض يدان
وقد قيل إن الشّعر يزرى بهم فلا
يكاد يُرى من سابقٍ بِرهان
ولا تنسني عند الدّعاء فإنني
سأبدي مزاياكم بكل مكان
واستغفر الله العظيم لِما طغى
به قلمي أو طال فيه لساني

والجواب المتوسط بالنّثر

هو أنه لمّا كانت الالفاظ تابعةً للمعاني لم يتحتّم الإضمار بل قد يكون التصريح أوْلى ، بل ربّما يكاد يصل إلى حدّ الوجوب كما سنبين إن شاء الله تعالى .

ويدلّ على الأولوّية قول أرباب علم البيان ما هذا ملخصه : لما كان للتصريح عملٌ ليس للكناية كان لإعادة اللّفظ من الحُسْن والبهجة والفخامة ما ليس لرجوع الضمير . انتهى كلامهم .

فقد يعدل إلى التّصريح إما للتّعظيم وإمّا للتحقير والنداء ، وإما لتشنيع في النداء بِقُبْح الفعل ، وإمّا لغير ذلك .

فمن التّعظيم قوله تعالى : ﴿ قل هو اللهّ أحد ، اللهّ الصمّد [1] ﴾ دون « هو » وقوله تعالى : ﴿ وبالحقّ أنزلناه وبالحقّ نزل ﴾[2] ولم يقل : وبه ، وقوله تعالى : ﴿ الحجُّ أشْهُرٌ معلوماتٌ فَمنْ فَرض فِيهِن الحجّ فلا رفَثَ ولا فسوق ولا جِدَال في الحَجّ ﴾[3] فقد كرر لفظ «الحج» مرتين دون أن يقال: فمن فَرَضهُ فيهّن ولا جِدَال فيه إعلاماً بتعظيمه .

هذه العبارة من حيث إنها فريضة العمر فيها شَبَهٌ عظيم بحال الموت والبعث فناسبه حال تعظيمه في القلوب / التّصريح بالاسم [٤ / ٥٧] ثلاث مرارٍ . ومنه قول : الخليفة أمير المؤمنين يرسم بكذا دون « أنا » إمّا لتعظيم ذلك الأمر ، أو لتوقية داعية المأمور ، أو نحوهما ، وقول الشاعر :

٦٩٩ = * نَفْسَ عِصام سَوّدَت عِصَاما[4] *

---

(١) الإخلاص / ١ ، ٢ .
(٢) الإسراء / ١٠٥ .
(٣) البقرة / ١٩٧ .
(٤) في ديوان النابغة تحقيق الشيخ محمد طاهر بن عاشور ما نصه : « في جمهرة أشعار العرب في باب خبر الذين قدّموا النابغة يقول لعصام بوّاب النعمان :

نفس عصام سوّدت عصاما وعلمته الكرّ والإقداما
وجعلته ملكاً هماماً

وقد ثبت ذلك في آخر شرح عاصم بن أيوب، ولا أدري ،هل هو مما أثبته عاصم أو من زيادات المطبعة ، وزاد شطراً رابعاً قوله : =

وقول أبي تمام

٧٠٠ = قد طَلَبْنا فلم نَجِدْ لك في السؤ
دَدِ والمَجْـد والمـكارم مِثْلا

فإن إيقاع الطلب على المِثْل أوقع من إيقاعه ضميرهِ لو قال: طلبنا لك مِثْلاً فلم نجده. وقال بعض أهل العصر:

٧٠١ = إذا بَرقَـت[١] يومـاً إسـرَّةُ وجَهـه
على الناس قال النّـاس جَلّ المنورُ

وأمـا ما يكـاد يصل إلى حـد الوجـوب، فمثل قـولـه تعـالى: ﴿يا أيُّها النبيُّ إنّا أحلَلْنا لك أزواجكَ﴾[٢] إلى قوله تعالى: ﴿وامْرأَةً مُؤْمِنَةً إن وَهَبت نَفْسها لِلّنِبي إن أراد النَّبـيُّ أنْ يَسْتَنْكِحَهـا﴾ إنمّـا عدل عن الإضمار إلى التصريح، وكرر اسمه صلّى الله عليه وآله سَلم تنبيهـاً على أن تخصيصه صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الحُكم أعني النكاح

=
* حتى علا وجاوز الأقواما *
انظر ملحقات حرف الميم / ٢٤٧
هذا وفي هامش الديوان / ٢٤٧
« هو عصام بن شهبر الجرميّ حاجب النعمان بن المنذر، يريد أنـه اكتسـب السؤدد بكمالاته لا بآبائه، ولذلك اشتهر أن يقال للذي اكتسب السؤدد من غير سابق أسلافه: إنه عصامي، ويقولون: كن عصاميًا ولا تكن عظاميًا».

(١) في ط: « برحت » مكان: « برقت »، تحريف، صوابه من المخطوطات.
(٢) الأحزاب / ٥٠.

بالهبة عن سائر الناس لمكان النبّوة ، وتكرير[1] اسمه صلى الله عليه وآله وسلم تنبيهاً على عِظَم شأنه ، وجلالة قدره إشارة إلى علة التخصيص وهي النّبوة .

ومن التحقير : « فبدّل الذين ظلموا قَولاً غَيْرَ الذّي قِيل لَهُم فأنْزلنا على الذّين ظَلَموا[2] » دون «عليكم»، « وقالوا قُلُوبنا غُلْفٌ بل لَعَنهُمُ الله بِكُفْرهم [3] » أضْمر هنا ، ثُمّ لمّا أراد المبالغة في ذمّهم صرح في الآية الثانية والثالثة بكفرهم فقيل : « فَلعْنَةُ الله على الكافرين »[4] « ولِلكافِرين عذابٌ مُهِينٌ[5] » وأمثاله كثير .

إذا تقّرر هذا الأصل فنقول : لمّا كان أهل هذه القرية موصوفين بالشح الغالب، واللؤم اللازّب بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم « كانوا أهْلَ قَرية لِئاماً » ، وقد صدر منهم في حقّ هذين العبدين الكريمين على الله ما صدَر من المنع بعد السؤال كانوا حقيقين بالنداء عليهم بسوء الصنيع، فناسبه ذلك التصريح باسمهم لما في لفظ الأهل من الدّلالة على الكثرة مع حِرمان هذين / الفقيرين مِنْ خَيْرهم مِنْ [٤ / ٥٨] استطعامِهِما إياهم، ولِما دَلّ عليه حالُهم من كَدَر قُلوبهم وعَمَى

(١) في ط : « ولكن » مكان : « وتكرير » ، تحريف . صوابه من المخطوطات .
(٢) البقرة / ٥٩
(٣) البقرة / ٨٨
(٤) البقرة / ٨٩ وفي ط : « لعنة » بدون فاء .
(٥) البقرة / ٩٠

بَصائِرهْم ، حيث لم يتفرسوا فيهما ما تفرّسه صاحب السفينة في قوله : « أرى وجوه الأنبياء » .

هذا ما يتعلق بالمعنى .

وأمّا ما يتعلق باللفّظ فلِما في جَمْع الضميرين في كلمة واحدةٍ من الاستثقال ، فلهذا كان قليلاً في القرآن المجيد .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ فَسَيكْفيكَهمُ ﴾[١] ، وقوله ﴿انُلْزِمكُموها﴾[٢] فإنه من هذا القبيل، لأنه عدُول عن الانفصال إلى الاتصال الذّي هو أخصر ،وعند فَكّ الضّمير لا يُؤَدي إلى التصريح باسم ظاهر ، بل يقال : فَسَيكْفِيك إيَّاهُـم الله ، وأَنُلْزِمُكُم إياها ، فكان الاتصال أوْلى ، لأنه أخصر ، ومؤداهما واحد بخلاف مسألتنا .

ثم هنا سؤالات

فالأول : ما الفرق بين الاستطعام والضيافة ؟ فإن قلت : إنهما بمعنى .

قلت : فَلِم خصّصهما بالاستطعام ، والأهل بالضيافة؟

والثاني :لِمَ قال :فـ «أَبَوْا» دون « فَلَمْ »[٣] مع أنه أخصر .

(١) البقرة / ١٣٧

(٢) هود / ٢٨

(٣) أي « فلم يضيفوها » .

والثالث : لِمَ قال : « أتَيَا أهَلَ قَرية » دون : « أتيا قرية » والعُرفْ بخلافه، تقول: أتيت إلى الكوفة كما قال تعالى « ادْخُلوا مصر[١]».

والجواب عن الأول : أن الاستطعام وظيفةُ السائل والضيافة وظيفة السؤال، لأن العرف يقضي بذلك فيدعو المقيمُ إلى منزله القادمَ يسأله، ويحمله إلى منزله.

وعن الثاني : أن في الإباء من قُوّة المَنْع ما ليس في «فلم»، لأنها تنقل المضارع إلى الماضي وتنفيه، فلا يدل على أنهم لم يُضيفوهم في الاستقبال بخلاف الإباء المقرون بأن ، فإنه يدلُّ على النفي مطلقاً ، وآيته[٢]: ﴿ ويأبى اللهُ إلاّ أن يُتِمّ نورَهُ ﴾[٣] أي حالاً واستقبالاً .

وعن الثالث : أنه مبنى على أن مسمّى القرية ماذا ؟ أهو الجِدار وأهلها معاً حال كونهم فيها أم هي فقط ، أم هم فقط ؟

والظاهر عندي أنه يطلق عليها / مع قَطْع النّظر عن وجود أهلها [٤ / ٥٩] وعدمهم بدليل قوله تعالى : ﴿ أو كالذّي مرّ على قَرْيةٍ وهي خاويةٌ على عُروشِها[٤] ﴾ سمّاها قرية ، ولا أهل ، ولا جِدار قائماً ، ولعدم تناول

(١) يوسف / ٩٩ .
(٢) في ط : « وآية » ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٣) التوبة / ٣٢ .
(٤) البقرة / ٢٥٩ .

لفظ القرية إياهم في البيع إذا كانت القرية وأهلها مِلْكاً للبائع ، وهم فيها حالة البيع . ولو كان الأهل داخلين في مُسّماها لدخلوا في البيع ، ولثبوت المغايرة بين المضاف والمضاف إليه، وإنما ذكر الأهل ، لأنه هو المقصود من سياق الكلام دون الجدران ، لأنه بمعرض حكاية ما وقع منهن من اللؤم .

فإن قلت : فما تصنع بقوله تعالى : ﴿ وكَمْ أهَلَكْنَا مِنْ قرية بَطِرَتْ مَعِيَشها ﴾[١]،﴿ وكَمْ مِنْ قَرْية أهْلَكْناها فجاءها بأسنا بياتاً أوهُمْ قائلون[٢] ﴾ ،﴿وضَرب الله مثلاً قَرْيةً كانت آمنة[٣]﴾ الخ ،﴿واسأل القرية[٤]﴾ فإن المراد في هذه الآيات وأمثالها الأهل :

قلت : هو من باب المجاز ، لأن الإهلاك إنما يَنْسُبه اليهم دونها بدليل « أوهم قائلون» ،« فأذاقها الله لباس الجُوع والخوف» ،« وبطرت معيشتها » ولاستحالة السّؤال من غير الأهل ، على أنا نقول : لو تصور وقوع الهلاك على نفس القَرْيْة بالخسف والحريق والغرق ونحوه لم يتعيّن الحقيقة لِما ذكرناه . والله أعلم .

---

(١) القصص / ٥٨
(٢) الأعراف / ٤
(٣) النحل / ١١٢
(٤) يوسف / ٨٢ .

مسألة في « ما أعْظَمَ الله ! »

سُئِل الشيخ تقي الدين السّبكي ـ رحمه الله ـ عن رجل قال : ما أعْظَم اللهّ ؟ فقال آخر : هذا لا يجوز .

فأجاب : يجوز ذلك ، قال تعالى : ﴿ أبْصِرْ به وأسْمِعْ ﴾[1] . والضّمير في « به » عائِدٌ إلى الله تعالى ، أي : ما أبْصَرهُ ! وما أسمعه ! فَدلّ على جواز التعجب في ذلك .

وهذا كلامٌ صحيحٌ ، ومعناه : أن الله في غاية العظمة ، ومعنى التّعجب في ذلك : أنه لا ينكر ، لأنه مما تحارُ فيه العقول .

والإتيان بصيغة التّعجب في ذلك جائزةٌ للآية الكريمة ، وإعظام الله تعالى وتعظيمُ الثناء عليه بالعظمة أو اعتقادها ، وكلاهما / [٤ / ٦٠] حاصل ، والمُوجبُ لهما أمر عظيم .

فبلغني بعد ذلك عن شيخنا أبي حيّان أنه كتب[2] . . . فنظرت فرأيت أن أبا بكر بن السراج في الأصول قال في شَرْح التّعجب ؛ وقد

(١) الكهف / ٢٦ .

(٢) في هامش ط ما نصّه : « بهامش ى بياض هنا في نسخة المؤلف . والبياض أيضاً في النسخ المخطوطة التي حقق الأشباه في ضوئها .

حُكِيتْ ألفاظُ من أبواب مختلفة مستعملة : «ما أنت من رجل»، تعجّب، و « سبحان الله » ، و « لا إله إلا الله » ، و « كاليوم رجلاً » ، و « سبحان الله[1] من رجل » ، و « حسبك بزيد رجلاً » و « من رجل » ، و « العظمة لله من ربّ » ، و « كفى بزيد رجلاً » تعجب .

فقوله : العظمة لله من رب دليل لجواز العّجب في صفة الله تعالى ، وإن لم يكن بصيغة ما أفعله ، وأفْعِل به .

ومن جهة المعنى لا فرق من حيثُ كونهُ تعجُّباً .

(١) في ط سقط لفظ الجلالة : والتصويب من المخطوطات .

خلاف بصري وكوفيّ في فعل التعجب اسم هو أم فعل؟

وقال كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري في كتاب : الإنصاف في مسائل الخلاف في النحو:

مسألة

ذهب الكوفيّون : إلى أن أفعل[١] في التّعجب نحو: «ما احْسَن زيداً» اسم، والبصريّون: إلى أنه فعل، وإليه ذهب الكسائي . ثم قال: والذي يدلّ على أنه ليس بفعل، وأنه ليس التقدير فيه:[٢] [شيء] أحْسَن زيداً قولهم: ما اعْظَم الله .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « الفعل » تحريف صوابه من الإنصاف المسألة الخامسة عشرة ١ / ١٢٦ .

(٢) في ط : بعده (شيء عظيم) بين قوسين وعلق المصحح في هامشه : « موضع هذين اللفظين خال في « ي » أي في النسخة المخطوطة اليمنية . وبهامشها هذا البياض في نسخة المؤلف . وفي النسخ المخطوطة بياض بعد قوله : « ليس التقدير فيه » . . مما يدلّ على أن النسخ متفقة في هذا البياض تبعاً لنسخة المؤلف وتكملة هذا البياض من الإنصاف الذي نقل عنه السيّوطي هذا النّص . والساقط ما بين معقوفين وهو كلمة : « شيء » .
وفي ط فقط بعد قوله : (ليس التقدير فيه) : « شيء عظيم » بين قوسين ، وهي زيادة ليست في النسخ المخطوطة .

ولو كان التّقدير ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير : شيءٌ أعْظَمَ الله ، والله تعالى عظيم لا بِجَعْلِ جاعل . وقال الشّاعر :

٧٠٢ = ما أقْــدَرَ الله أَنْ يُدْنِــي علــى شَحَــطٍ
مَنْ دارُه الحَــزْنُ مِمّــن دارُه صُولُ[١]

ولو كان الأمر على ما زعمتم لوجب أن يكون التّقدير فيه : شَيْءٌ أقدَرَ الله ، والله تعالى قادر لا بِجَعْلِ جاعل .

واحتّج البصريّون بأمور [٢]. ثم قال : والجواب عن كلمات الكوفيين[٣].

ثم قال : وأمّا قولهم : في « ما أعظم الله »[٤] قلنا : معناه شيء

(١) هو لحندج بن حندج المرّى
من شواهد : الإنصاف ١ / ١٢٨ ، والعينيّ ١ / ٢٣٨ ، والهمع والدرر رقم ١٧٦٦، والأشموني ١/ ١٠١. وفي العيني: هو من قصيدة لاميّة، وأوّلها هو قوله:
في ليل صول تناهى العرض والطول   كـأنما ليله بـالليــل مــوصــول
والشَّحَطُ بالشين المعجمة والحاء المهملة أي على بُعْد. شَحط يَشْحَط بفتح عين الفعل فيهما، والمصدر: شَحْط بفتح الشين وسكون الحاء، وها هنا حركت الحاء للضرورة. والحَزْن: اسم موضع ببلاد العرب، وصول: اسم ضيعة من ضياع جرجان ويقول لها: جول بالجيم.

(٢) انظر هذه الأمور في الإنصاف ١/ ١٢٩ ، لأن السّيوطي لم يذكر النص بكماله ، بل ذكره ملخّصاً .

(٣) وانظر أيضاً إجابته عن كلمات الكوفيين في ١/ ١٣٨ .

(٤) في نسخ الأشباه ، اضطراب في العبارة ، وهي بهذه الحالة في النسخ جميعاً والعبارة كما وردت في الإنصاف هي : « وأمّا قولهم : لو كان التقدير فيه : =

أعظَم الله أي وصفه بالعظمة ، كما تقول : عَظَّمْتَ عظيماً .ولذلك الشيء ثلاثة معان : / أحدها ؛ أن يعنى بالشيء مَنْ يُعظِّمهُ مِنْ عباده . [٤ / ٦١

والثاني : أن يُعنَى بالشّيء ما يدلّ على عظمة الله تعالى وقدرته من[1] مصنوعاته .

والثالث : أن يُعنَى به نفسه ، أي أنه عظيمٌ لنفسه ، لا لشيء جعله عظيماً فرقاً بينه وبين غيره .

وحُكِي : أن بعض أصحاب المبرد قَدِم إلى بغداد قبل قدوم المبرّد ، فحضرَ حَلْقَة ثعلب، فسُئِل عن هذه المسألة ، فأجاب بجواب أهل البصرة . وقال : التّقدير : شيءٌ أحسن زيداً ، فقيل له:ما تقول في « ما أعْظَمَ الله ؟ فقال : شيءٌ أعظم الله ، فأنكروا عليه ، وقالوا: لا يجوز : إنّهُ عظيمٌ لا بِجَعْلِ جاعل ، ثم سحبوه من الحَلقة فأخرجوه .

فلَما قَدِم المبرّد أوردوا عليه هذا الإنكار[2]، فأجاب بما قدّمناه ، فبان بذلك قُبح إنكارهم وفساد ما ذهبوا إليه .

= شيء أحسن زيداً لوجب أن يكون التقدير في قولنا : ما أعظم الله : شيء أعْظم الله . والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل .

قلنا : معنى قولهم : شيء أعظم الله أي وصفهُ بالعظمة كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كبّرت تكبيراً ، وعظمت تعظيماً أي وصفته بالكبرياء والعظمة لا صيرته كبيراً عظيماً ، فكذلك ها هنا » . انظر الإنصاف ١/ ١٤٦

(١) في نسخ الأشباه : « في » وفي الإنصاف « من »

(٢) في الإنصاف : « الإشكال » مكان : « الإنكار »

وقيل : يحتمل أن يكون قولُنا : « شيء أعْظَم الله » بمنزلة الإخبار أنه عظيمٌ لا شيءٌ جعلَه عظيماً لاستحالته .

وأما قول الشاعر : * ما أقدرَ الله * ، فإنه وإن كان لفظُه لَفْظَ التعجّب فالمراد به المبالغة في وصفه تعالى بالقُدْرة كقوله : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحمنُ مدًّا ﴾[1] جاء بصيغة الأمر ، وإنْ لم يكن في الحقيقة أمراً . انتهى كلامه[2].

وهو نصٌّ صريح في المسألةُ، وناطق بالاتّفاق على صِحّة إطلاق هذا اللّفظ، وأنه غير مستنكر، ولكنه مختلف[3]. . . هل يبقى على حقيقته من التّعجّب، ويحمل ما على الأوجه الثّلاثة، أو يجعل مجازاً عن الإخبار. وأمّا إنكار اللّفظ فلم يقل به أحد، وإلاّ والأصَحّ أنه باق على معناه من التّعجب .

وقال الباجي أبو الوليد في « كتاب السنن » من تصنيفه في باب أدعية من غير القرآن فذكر منها : ما أحلمك عَمّن عصاك ، وأقربك مِمّن دعاك ، وأعطفك على من سألك . وذكر شعر المغيرة :

٧٠٣ = سُبْحانك اللّهمّ ما أجلّ عندي مثلك

انتهى .

---

(١) مريم / ٧٥

(٢) انظر النص بتمامه في الإنصاف في المسألة الخامسة عشرة .

(٣) بعد قوله : « مختلف » بياض في النسخ المخطوطة . وفي هامش ط « بياض في نسخة المؤلف »

ورأيت أنا في السّيرة عن أبي بكر الصّديق رضي الله عنه رواه / [٤ / ٦٢
ابن إسحاق ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ـ وناهيك بهما ـ(١) في جوار ابن الدغُنّة(٢)

قال القاسم : إن أبا بكر الصّديق رضي الله عنه لقيهُ سفيهٌ من سفهاء قريش وهو عامد إلى الكعبة(٣) فحثنا على رأسه تراباً فمرّ بأبي بكر الوليدُ بن المغيرة أو العاصُ بن وائل ، فقال : ألا ترى ما يصنع هذا السّفيه ؟ قال : أنت فعلت ذلك بنفسك وهو يقول : أي ربّ ما أحلمك أي رب ما أحلمك، أي رب ما أحلمك . انتهى .

ولو لم يكن في هذا إلاّ كلام ابن القاسم لكفى فضلاً عن روايته عن أبي بكر وإن كانت مُرْسلة »(٤) .

---

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، وإضافة كلمة « كان » قبل « في جوار » تصلح العبارة .

(٢) هو ربيعة بن رفيْع الذي أجار أبا بكر رضى الله عنه . انظر القاموس : « دعن »

(٣) في ط: « اللكعبة » تحريف

(٤) الحديث المرسل : « المشهور في تعريفه : أنه ما سقط منه الصّحابيّ كقول نافع : قال رسول الله ﷺ : كذا ، أو فعل كذا، أو فُعِل بحضرته كذا ، ونحو ذلك فهو إذن مرفوع التابعيّ مطلقاً » .
انظر : علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح ص / ٢١٦ .

توجيه للزمخشريّ في قوله تعالى :
﴿ ذو الجلال والإكرام ﴾

قال الزمخشري : في قوله تعالى : ﴿ ذُو الجَلالِ والإكرام[1] ﴾ : معناه : الّذي يُجلُّه الموحدّون عن التشبيه بخلقه أو الـذي يقال لـه : ما أجلّك وما أكْرمك ، وقال أيضاً : ﴿أبْصِر وأَسْمِع﴾ أي جاء بما دلّ على التعجب من إدراكه للمسموعات والمُبْصِرات ؛ لدلاّلة على أن أمره في الإدراك خارجٌ عن حدّ ما عليه إدراك السامعين والمبصرين ، لأنه يدرك ألطف الأشياء وأصْغَرها كما يُدْرِك أكبرها حجماً ، وأكثفها جُرْماً ، ويدرك البواطن كما يُدرك الظّواهر .

وذكر أبو محمّد بن عليّ بن إسحاق الصّيمري في كتاب « التبصرة والتذكرة في النحو » : وإذا قلت : « ما أعْظَم اللهَ » فذلك الشّيء عباده الّذين يعظّمونه ويعبُدونه .

ويجوز أن يكون ذلك الشّيء هو ما يستدلّ به على عظمته من بدائع خلقه .

---

(١) الرحمن / ٢٧

ويجوز أن يكون ذلك هو اللّه عزّ وجلّ ، فيكون لنفسه عظيماً لا لشيء جعلَهُ عظيماً . ومثل هذا يستعمل في كلام العرب كما قال الشاعر :

٧٠٤ = * نَفْسُ عصامٍ سَوّدت عصاما[1] *

انتهى ، وهو كالأنباري[2]

وقال المتنبّي :

٧٠٥ = ما أَقدر اللّه أنْ يُخْزِي خَليقَتَهُ . ولا يُصدّق قوماً في الّذي زعموا

وقال الواحدي في شرحه يقول: اللّه تعالى قادرٌ على إخزاء خليقته بأن يُملّك عليهم لئيماً ساقطاً من غير أن يصدّق الملاحدة الذين يقولون بقدَم الدهر / يشير إلى أن تأمير مثله إخزاء للناس ، واللّه تعالى [٤ / ٦٣] قد فعل ذلك عقوبة لهم ، وليس كما تقول الملاحدة .

وقال ابن الدّهان في « شرح الإيضاح » : فإن قيل : فإذا قدرت « ما » بتقدير شيء فما تصنع بما أعْظَم الله !

فالجواب من وجوه :

أحدها : أن يكون الشّيء نفسه.

(١) سبق ذكره رقم ٦٩٩ .

(٢) في ط : كالباري : تحريف واضح .

ويجوز: أن يكون ما دلّ عليه من مخلوقاته.

الثّاني : مَن يعظّمه مِنْ عباده .

الثالث : أن تكون الأفعال الجارية عليه يَحْمِلُها على ما يجوز عليه من صفاته تعالى ، فيحمل على أنه عظيمٌ في نفسه .

[توجيه الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ ما هذا بشراً ﴾]

وقال الزمخشـــري : في «ما هذا بشراً[1] » : المعنى تنزيه اللّه تعالى من صفات العَجْز والتَّعجّب من قدرته على خَلْق جَميلٍ مِثْلِهِ .

وأما ﴿حاشا لله ما علمنا عليه من سوء[2]﴾ ، فالتَّعجُّب من قدرته على خُلُقٍ عفيف مثله . انتهى .

(١) يوسف / ٣١

(٢) يوسف / ٥١

[الرِّفْدة في مَعْنَى وَحْده]

«الرّفدة في معنى وحده» تأليف الشيخ تقيّ الدّين السُّبكِيّ

بسم اللّه الرّحمن الرحيم

قال الشّيخ الإمام تقيّ الدّين أبو الحسن علي السّبكيّ الشّافعيّ - رحمه الله - الحمدُ لِلّه وحده ، وصلّى اللّه على سيّدنا محمد المشرف على كُلّ مخلوق قَبلُه وبعدَهُ ، وسلّم تسليماً كثيراً ، وبعد .

فهذه عجالة مسماة « بالرّفدة[1] في معنى وحده » كان الدّاعي إليها أن الزمخشري قال في قوله تعالى: ﴿ وعليها وعلى الفُلك تُحْمَلون ﴾[2] معناه : وعلى الأنعام وحدها لا تُحْملُون ، ولكن عليها وعلى الفُلْك ،فتوقفت في[3] قبول هذه العبارة ، فأحببت أن أنبّه على ما فيها ، وأذكر موارد[4] هذه اللفظة .

---

(١) الرِّفد : العطاء
(٢) المؤمنون / ٢٢ .
(٣) « في » سقطت من ط .
(٤) في ط : واذكر « قوله » بوضع « قوله » مكان : « موارد » تصويبه من النسخ المخطوطة .

وأول ما أبتدىء بقول : الحمد للهِ وحده ، فأقول معناه : الحمد لله لا لغيره ، ولا يُشاركه فيه أحد .

[٤ / ٦٤] و« وحده » منصوبٌ على الحال عند جمهور النّحويين منهم / الخليل وسيبويه ، قالا : إنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ، كأنه قال : إيحاداً ، وإيحاداً موضع:مُوحِداً .

واختلف[1] هؤلاء : إذا قلت : رأيت زيداً وحده ، فالأكثرون يقدّرون في حال إيحادي له بالرُّؤية ، ويعبّرون عن هذا بأنه حالٌ من الفاعل .

والمبرّد يقدّره في حال أَنه مُفْرَدٌ بالرّؤية ، ويعبّر عن هذا بأنه حال من المفعول .

ومنع أبو بكر بن طلحة[2] من كونه حالاً من الفاعل ، وقال : إنه حال من المفعول ليس إلاّ ، لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا : مررت به وحدي . كما قال الشاعر :

---

(١) في ط: «دا اختلف»، تحريف

(٢) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الإشبيليّ ، أبو بكر المعروف بابن طلحة .
درس العربية والآداب بأشبيلية أكثر من خمسين سنة ولد ببابرة منتصف صفر سنة ٥٤٥ ، ومات بإشبيلية منتصف صفر سنة ٦١٨ هـ . انظر البغية ١٢١/١

٧٠٦ = والذّئب أخشاه إن مَرَرْتُ بـــه
وَحْدِي وأخْشَــى الـرِّياحَ والمطَرَا[1]

وهذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيحٌ ، ولا يمتنع من أجله أن يأتي الوجهان المتقدّمان في: رأيت زيداً وحدَهُ ، فإن المعنى يصحّ معهما .

ووحده يضاف إلى ضمير المتكلّم والمخاطب والغائب فتقول : ضربته وَحْدي ، وضربته وحدَهُ، وضربتُك وَحْدَك، وضربتك وَحْدِى، ويختلف المعنى بحسب ذلك .

ومنهم من يقول: « وحده » مصدر موضوع موضع الحال .

وهؤلاء يخالفون الأولين في كونه اسم مصدر ، فمن هؤلاء من يقول : إنه مصدرٌ على حذف حروف الزّيادة أي إيحاده .

ومنهم من قال : إنه مصـدر لم يوضع له فعلٌ.

وذهب يونس وهشام في أحد قوليه : إلى أنّه منتصب انتصـاب الظّروف،فيجريه مجرى « عنده » فجاء « زيد وحده » تقديره : جاء زيدٌ على وحده ، ثم حُذِف الحرْفُ ، ونصب على الظرف.

وحكِي من كلام العرب: « جلسنا على وَحْدَتِنا ».

---

(١) من مقطعة للربيع بن ضبيع الفزاريّ.
من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٢٧ ، والهمع والدرر رقم ١٢٣٤

وإذا قلت : زيد وحده فكان التقدير: زيد مَوْضِعَ التّفرد .

ولعل هؤلاء يقولون : إنه مصدر وضع موضع الظرف .

وحكى عن الأصمعي : وحد يحد، ويدل على انتصابه على الظّرف قول العرب: زيد وحده ، فهذا خبرٌ لا حال . / [٤ / ٦٥]

وأجاز هشام في: « زيد وحده » وجْهاً آخر ، وهو أن يكون منصوباً بفعل مضمر يَخْلُفُه « وَحْدَهُ » كما قالت العرب: زيدٌ إقبالاً وإدباراً .

قال هشام : ومثل زيد وحده في هذا المعنى : زيد أمرُهُ الأول ، وقصَّتُه الأُولَى ، وحالُهُ الأُولى ، خَلَفَ هذا المنصوبُ النّاصب كما خَلَفَ « وحْدَه » « وحَد » . وسمّى هذا منصوباً على الخلاف الأوّل ، وقال : لا يجوز « وحده زيدٌ » كما لا يجوز : « إقبالاً وإدباراً عَبْدُ اللّه » وكذلك : قِصَّتُهُ الأولى سعدٌ .

وعلى أنه منصوبٌ على الظّرف يجوز « وحده زيد » كما يجوز « عندك زيد » .

هذا كلام النّحاة وهو توسّع فيما تقتضيه الصّناعة واللّسان، والمعنى متقارب كُلُّه دائر على ما يفيدُهُ من الحَصْرِ في المذكور.

فقوله : الحمدُ للّه وَحْدَهُ مفيدٌ حَصْرَ « الحمد » في اللّه سبحانه وتعالى .

وقوله تعالى: ﴿ وإذا ذَكَرْت رَبّك في القرآنِ وَحْدَهُ ﴾[1] ، والضّمير يعود على « ربّك » فمعناه : لم يُذْكَرْ معه غيرُهُ .

وكذا قولنا : لا إله إلاّ الله وحده : أنّا أفردناه بالوحدانيّة .

فانظر كيف تجد المعنى في ذلك كله سواءً ، فإذا قلت : حمدْتُ الله وحدهُ، أو ذكرت ربَّك وحده ، فمعناه وتقديره عند سيبويه : مُوحِداً إيّاه بالحمد والذّكر على أنها حال من الفاعل . والحاء في مُوحِداً مكسورة .

وعلى رأي ابن طلحة مُوحَداً هو ، والحاء مفتوحة .

وعلى رأي هشام معناه : حَمَدْتُ اللّه وذَكَرْتُه على انفراده .

فهذه التّقادير الصّناعيّة الثّلاثة،والمعنى لا يختلف إلاّ اختلافاً يسيراً .

فإذا جعلناه من أوحد الرّباعي فمعناه : مُوحَداً بالمعنيين المتقدّمين .

وإذا جعلناه من وحّد الثّلاثي فمعناه : منفرداً بذلك ، فعلى الأول الحامد والذاكر أفرده بذلك ، وعلى الثّاني هو انفرد بذلك .

والعامل في الحال : حمدت ، وذكرت ، وصاحب الحال

---

(١) الإسراء / ٤٦ .

الاسم المنصوب على التّعظيم أو الضّمير الّذي في حمدت وذكرت على القولين .

وإذا قلت : الحمد لله وحده فالعامل في الحال المستقرّ المحذوف الذي هو الخبر في الحقيقة ، وهو العامل في الجار والمجرور . وصاحب الحال اللّه ، ووحده حال .

وإن جعلتها ظرفاً فالمعنى : الحمدُ لله على انفراده ، فلم يختلف المعنى اختلافاً مُخِلاً بالمقصود .

وإذا قلنا : لا إله إلاّ الله وحده ، فإما أن نقول معناه : على انفراده أنه جعله ظرفاً / أو منفرداً بالوحدانيّة ، أو منفرداً بها على الاختلاف في تقدير الحال ، وصاحب الحال الضّمير في « كائن » العائد على الله تعالى ، والعامل في الحال «كائن» . [٤ / ٦٦]

وأمّا المنطقيّون فقالوا : إن « وحدهُ » يصير الكلامُ بها في قُوَّة كلامين . فقولنا : رأيت زيداً أفاد إثبات رؤيته ، ولم يُفِدْ شيئاً آخر .

وقولنا : رأيت زيداً وحده أفاد إثبات رؤيته، ونفى رؤية غيره ، وهو معنى ما قاله النّحاة أيضاً ، وتصير الجملة بعد أن كانت موجبةً متضمّنةً إيجاباً وسَلْباً وبذلك حلّوا مَغْلَطةً[١] ركّبها بعض الخلافيّين وهي: الماء وحده رافعٌ للحدَث وكُلُّ ما هو[٢] رافع للحدث رافعٌ للخبث

(١) في القاموس : المغلطة : الكلام يُغْلطُ فيه ، ويغَالطُ به .
(٢) في ط: «وكلما» تحريف

فالماء وحدهُ رافع لِلخَبَث[1] ، فلا يكون المائع غير الماء رافعاً لِلخَبث .

وحلّه أن هذا قياسٌ من الشّكل الأول ، وشرطه إيجاب صُغْراه ، وهذه الصّغرى بدخول « وحده » فيها لم تصر موجبة بل موجبة وسالبة ، تقديرها : الماء رافع للحدث ولا شيء من غيره برافع للحدث .

وهذا الحلّ صحيحٌ إذا أريد بوحده ذلك ،وقد يراد بوحده أنه يفيد تجرّده عن المخالط بمعنى: الماء وحده- بلا خليط يخرجه عن اسم الماء -رافع للحدَث ، وهذا صحيح ،ولا تخرج الجُملة بها عن كونها موجبةً ، ولا ينتفع بها المغالط .

وقد يراد بوحده : أنه من حيث هو مع قَطْع النّظر عما سواه ، وهو أيضاً صحيح ، ولا يُنتج ما أراده المغالط .

ولا يخفى أنّ المراد بالمائع[2] مع استعماله في الوضوء الاستعمالَ المخصوص مع النّية .

وبعض هذه الاحتمالات يأتي في قولك : رأيت زيداً وحده ، قد يراد به أنك رأيته في حال هو منفرد بنفسه ليس معه غيره ، وإن كانت رؤيتك شاملةً له ولغيره ، ولكن هذا احتمال مرجوح ، ولهذا لم تذكره النّحاة ، وإنما كان مرجوحاً ، لأنه يحوج إلى تقدير محذوف تقديره :

---

(١) الخبث : البول والغائط .

(٢) في ط : « بالمائع » مكان : « الماء مع » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

كائناً ، ويكون « وحده » حالاً من الضمير فيه . والعامل فيه[1] ذلك المحذوف ، والأصل عدم الحذف وعدم التّقدير ، فلذلك قلنا : إنه مرجوح .

والأوّل لا تقدير فيه ولا حذف، بل العامل «رأيت» المصرّح به. هذا كلّه في جانب الإثبات إذا قلت: رأيت زيداً وحده .

أما في حالة النّفي إذا نفيت الرؤية عنه وحده فلك صنعتان أو أكثر: / [٤ / ٦٧]

أحدها : أن تأتي بأداة النّفي متقدّمة فتقول : ما رأيت زيداً وحده ، فهذه في قُوّة السّالبة البسيطة وهي سلب لما اقتضته الموجبة ، فمعناها بعد السّلب يحصُل بإحدى ثلاث طرق :

أحدها: رؤيتهما معاً.

الثانية : عدم رؤية واحد منهما فلا يرى هذا ولا هذا .

والثالثة : برؤية غير زيد ، وعدم رؤية زيد على كُلّ واحد من هذه التّقادير الثّلاث يصحّ : ما رأيت زيداً وحده ، لأن المنفى رؤيته مقيّدة بالوحدة ، ونفى كُلّ مرئي من اثنين يحصل بطُرُقٍ ثلاث كما بينّاه . هذا إذا[2] قدّمت حرف النّفي .

---

(١) في ط : « في » مكان «« فيه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في ط : « إذْ » صوابه من المخطوطات .

ويشبه هذا من بعض الوجوه تقديم حرف السّلب على « كُلّ » في قولنا :

٧٠٧ = * ما كُلّ ما يتمنّى المرء يُدْرِكُهُ[١] *

وأنه سَلْبٌ للعموم ، لا عمُومُ السّلب ، وأنه يفيد جزئيًّا لا كليًّا فقد يدرك بعض ما يتمناه . وكذلك :

٧٠٨ = * وليس كُلّ النّوى تَلْقى المساكِين[٢] *

أمّا[٣] إذا أخرت حرف النّفي فإن أخرته عن المبتدأ الذي هو الموضوعُ وقدّمته على « وحده » مع الفعل كقولك : « زيد لم أره وحده » فهو كالحالة المتقدّمة محتملٌ للمعاني الثّلاثة كما سبق؛ لأن النّفي يقدّم على الفعل المنفيّ المقيّد بالوحدة ، فقد نفى مركّباً، فينتفي بانتفاء أحد أجزائه كالحالة السّابقة حَرْفاً بحرف . والضّابط في ذلك ما ذكرناه .

(١) للمتنبّي . ديوانه ٤/ ٣٦٦ من قصيدة مطلعها :

بمَ التّعلُّلُ لا أهلٌ ولا وطنُ ولا نديمٌ ولا كأسٌ ولا سكنُ

قالها لمّا بلغه أن قوماً نعوه في مجلس سيف الدولة بحلب وهو بمصر، وتمامه :

* تجري الرياح بما لا تشتهي السُّفُن *

وفي هامش الديوان شرح البرقوقي يقول : إن أعدائي يتمنون موتي ، ولكنهم لا يدركون ما يتمنون ، ثم ضرب لذلك مثل السفن ، قال : إن السفن - يعني أهلها - تشتهي الرياح الموافقة لسيرها ، ولكن الرّياح كثيراً ما تجري على غير ما تشتهي .

والبيت من شواهد : المغنى ١/ ٢٢٠ .

(٢) سبق ذكره رقم ٥٩٥

(٣) في هامش ط : « لم يذكر الصنعة الثانية ، ولعلّها هذه »

وإن أخرته عن « وحده » كقولك : زيد وحده لم أره، أو ما رأيته، أولا أراه، فهذا موضع نظر وتأمّل .

والرّاجح عندي فيه أنّك لم تره ، وقد رأيت غيره ، لأنها قضيّة ظاهرها أنها تشبه الموجبة المعدولة ، فقد حكمت بنفي الرّؤية المطلقة التي لم تقيد بـ «وحده» على « زيد » المقيّد بالوحدة .

هذان الأمران لا شكّ فيهما، وبهما فارقتا «لم أره» وحده، لأنه نفيٌ لرؤية مقيّدة لا لرؤية مُطلقة .

هذا لا شك فيه ، ولكن النّظر في أن تَقْييد زيد بوحده، هل معنى التقيّيد يرجع لك معنى زيد في ذاته ، أو إلى ماحكم به عليه ، وهو النّفي ؟ هذا موضع النّظر . والظّاهر أنه الثاني ، وهو أنه يفيد تقييد الحكم وهو النّفي ، فيكون نفي الرؤية مقصوراً على زيد فمعنى / [٤ / ٦٨] « وحده » في هذه الصّيغة : أن زيداً انفرد بعدم الرؤية المطلقة ، وأن غيره مرئيٌّ فقد سرى التّقييد من المحكوم عليه إلى المحكوم به ، وعليك يا طالب العلم أن تضبط هذه الأمور الثلاثة وتميّز بينها وتعرِفَ تغايُرهَا .

أحدها : إطلاق الضرب المنفىّ كما دلّ عليه الكلام.

والثاني : تقييد المحكوم عليه الّذي دلّت الصناعة عليه مع المحافظة على إطلاق الضّرب أو الرؤية أو نحوهما من الأفعال .

الثالث : سريان التقييد من المحكوم عليه إلى الحُكْم ، وهو النّفي الوارد على الضّرب المطلق ، فإذا علقت هذه الثّلاثة وميّزت بينها ظهر لك ما قلناه .

ويحتمل أيضاً،وهو عندي غير راجح:أنك إنما نفيت الفعل عن المقيّد بالوحدة ، فيكون حاصلاً للمحكوم عليه بدونها.

وهو عندي ضعيفٌ ، وبذلك تبيّن ضَعْفُ قول الزّمخشريّ ، وأنه لو قال : معناه:ولا يحملون على الأنعام وحدها ، ولكن عليها وعلى الفلك سلم من هذا الاعتراض.

فإن قلت : ما حمل الزمخشريّ على تقدير الحصر.

قلت ، تقديم المعمول وما يقتضيه واو العطف من الجَمْع فقد حصر الحمل فيهما ، ومِن ضرورته نَفْيُ الحمل على غيرهما ، وغيرهما إمّا أحدُهما بقيد الوَحْدة لمغايرته لمجموعهما ، وإمّا خارجٌ عنهما .

لا سبيل إلى الثاني لقوله تعالى : ﴿ والخَيْل والبِغَال والحَمِير لتركبوها وزينةً[١] ﴾ فتعيّن الأول .

وإما كون ما لها صدر الكلام،والخلاف في كون الفعل بعدها يعمل فيما قبلها أو لا فلا حاجة بنا إلى ذكره ، لعدم تأثيره فيما نحن فيه .

---

(١) النّحل / ٨

فإن قلت : هل يشبه هذا التأخير في قوله : ﴿ كُلّ ذلك لم يكن[١] ﴾ ؟

قلت : نعم من بعض الوجوه حيث فرّقنا بين تقديم النّفي وتأخيره ، ولذلك جعل قوله :

٧٠٩ = قد أصبحت أمّ الخيار تَدّعِي
عليّ ذنباً كلّه لم أَصْنَعِ[٢]

ضرورةً لأن مقصود الشاعر أنه لم يصنع شيئاً منه ، فلذلك رفع ولولا ذلك نصب « كله » .

[٦٩/]   والله أعلم ، آخر الكتاب ، ولله الحمد . /

(١) حديث شريف قاله ﷺ لما قال له ذو اليدين : أنسيت الصلاة أم قَصرُت الصلاة ؟
انظر همع الهوامع ٤/ ٣٨٣
(٢) مطلع أرجوزة لأبي النجم العجليّ .
وأم الخيار : كنية امرأة . والذنب الذي ادّعت عليه هو الشيب ، والصلع ، والعجز .
من شواهد : سيبويه ١/ ٤٤ ، ٦٩ ، والخصائص ١/ ٢٩٢ ، ٣/ ٦١ ، والمغنى ١/ ٢٢٠ ، ٢/ ٥٥٢ ، ٦٧٦ ، ٧٠٤ ، والخزانة ١/ ١٧٣.

[نَيْلُ العُلا في العَطْفِ بلا]

تأليف الشّيخ تقي الدين السّبكي جواباً عن سؤال سأله ولده بهاء الدين أحمد - تغمّدهما الله برحمته .

وقال الشّيخ صلاح الدين الصّفدي يمدح هذا المؤلف :

يا من غدا في العِلْم ذا هِمّة
عظيمةٍ بالفَضْل تَمْلا المَلا
لم تَرْقَ في النّحو إلى رُتْبةٍ
ساميةٍ إلاّ بنيلِ العُلا

بسم الله الرّحمن الرّحيم ، وصلّى الله على سيِّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم .

سألت - أكرمك الله - عن ، « قام رجلٌ لا زيدٌ » ، هل يصح هذا التّركيب؟ وأن الشّيخ أبا حيّان جزم بامتناعه ، وشرط أن يكون ما قبل « لا » العاطفة غير صادق على ما بَعْدها ، وأنك رأيت سَبَقه[1] إلى ذلك السّهيليّ في (نتائج الفِكْر) ، وأنه قال : لأن شرطها أن يكون الكلام الذّي قبلها يتضمّن بمفهوم الخطاب نَفْيَ ما بعدها ، وأن عندك في ذلك نظراً لأمور :

(١) في بعض المخطوطات: «يسبقه» بالياء.

منها : أن البيانيين تكلّموا على القَصْر ، وجعلوا منه قصر الإفراد ، وشرطوا في قصر الموصوف إفراداً عدمَ تنافي الوَصْفين كقولنا : زيد كاتبٌ لا شاعرٌ ، وقلت : كيف يجتمع هذا مع كلام السهّيليّ والشيخ ؟ .

ومنها : أن « قام رجل لا زيد » مثل « قام رجل وزيد » في صحة التّركيب ، فإن امتنع قام رجل وزيد ففي غاية البُعْد ، لأنك إن أردت بالرّجل الأول زيداً كان كعطف الشيء على نفسه تأكيداً ، ولا مانع منه إذا قصد الإطناب .

وإن أردت بالرجل غير زيد ، كان من عطف الشيء على غيره ، ولا مانع منه . ويصير على هذا التقدير مثل : قام رجل لا زيدٌ في صِحّة التركيب ، وإن كان معناهما متعاكسين ، بل قد يقال : قام رجل لا زيد أولى بالجواز من : قام رجل وزيد ، لأن « قام رجل وزيد » إنْ أردت بالرجّل فيه زيداً كان تأكيداً ، وإنْ أردت غيره كان فيه إلباسٌ على السّامع ، وإيهام أنه غيره ، والتّأكيد والإلباس منتفيان في : قام رجلٌ لا زيدٌ .

وأيّ فرق بين زيد كاتب لا شاعر ، وقام رجل لا زيدٌ ؟ وبين [٤ / ٧٠] رجل / وزيد عمومٌ وخصوصٌ مطلق ، وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وَجْهٍ كالحيوان وكالأبيض .

وإذا امتنع جاء رجل لا زيد كما قالوه فهل يمتنع ذلك في العام

والخاصّ مثل : « قام النّاس لا زيد » ؟ وكيف يمنع أحدٌ مع تصريح ابن مالك وغيره بصحّة : قام النَّاس وزيدٌ ؟

وإن كان في استدلاله على ذلك بقوله تعالى : ﴿ مَنْ كان عَدُوًّا لله ﴾[1] الآية ، لأن جبريل إما معطوفٌ على الجلالة الكريمة أو على رُسُله ، والمراد بالرّسل الأنبياء ، لأن الملائكة وإن جُعِلوا رُسلاً فقرينة عطفهم على الملائكة تَصْرِف هذا .

ولأي شيء يمتنع العطف بـ «لا» في نحو «ما قام إلاّ زيدٌ لا عمرو» ، وهو عطفٌ على مُوجَبٌ ؛ لأن زيداً موجب .

وتعليلهم بأنه يلزم نفيُه مرتّين ضعيفٌ ، لأن الإطناب قد يقتضي مثل ذلك ، لاسيّما والنّفيُ الأوّل عام ، والنّفي الثاني خاص فأسْوء درجاتِه أن يكون : مثل : « ما قام النّاس ولا زيد» .

هذا جملة ما تضمّنه كتابك في ذلك . بارك اللهّ فيك .

[الجواب]

والجواب : أما الشّرط الذي ذكر السّهيليّ وأبو حيّان في العطف بـ «لا» فقد ذكره أيضاً أبو الحسن الأبذي في «شرح الجُزُوليّة» فقال : لا يعطف بلا إلاّ بشرط : هو أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمّن بمفهوم

---

(١) البقرة/ ٩٨. والآية هي: «قُلْ من كان عدوًّا لله وملائكته ورُسُلِهِ، وجبريل، وميكال فإن الله عدوٌّ للكافرين»

الخطاب نَفْيَ الفِعل عمّا بعدها ، فيكون الأول لا يتناول الثّاني نحو قوله : جاءني رجلٌ لا امرأة ، وجاءني عالمٌ لا جاهلٌ .

ولو قلت : مررت برجل لا عاقلٍ لم يَجُز ، لأنه ليس في مفهوم الكلام الأوّل ما ينفي الفعل عن الثّاني ، وهي لا تدخل إلاّ لتأكيد النّفي .

فإن أردت ذلك المعنى جئت بـ «غير» فتقول: مررت برجل غيرِ عاقلٍ وغيرِ زيدٍ وغيرِ ذلك ، ومررت بزيد لا عمروٍ ، لأن الأول لا يتناول الثّاني .

وقد تضمّن كلام الأبذي هذا زيادةً على ما قاله السهّيليّ وأبو حيّان، وهي قوله: إنها لا تدخل إلّا لتأكيد النّفي .

وإذا ثبت أنّ « لا » لا تدخل إلا لتأكيد النّفي اتّضح اشتراط الشّرط المذكور ، لأن مفهوم الخطاب اقتضى في قولك : « قام رجل » نفي المرأة ، فدخلت « لا » للتصريح بما اقتضاه المفهوم .

وكذلك : « قام زيد لا عمرو. أمّا « قام رجل لا زيد » فلم يقتض المفهوم نفي زيد ، فلذلك لم يجز[1] العطف بـ«لا» ، لأنها لا تكون لتأكيد نَفْيٍ بل لتأسيسه/ وهي وإن كان يؤتى بها لتأسيس النّفي فكذلك في نفي يُقْصد تأكيدُه بها بخلاف غيرها من أدوات النّفي كـ «لم» و«ما»، وهو كلام حسن. [٧١ /]

(١) في ط : « لم يجر » بالراء ، تحريف واضح

والأبذي هذا كان أمةً في النّحو حتى سمعت الشيخ أبا حيان يقول : إنه سأل أحد شيوخه عن حدّ النّحو فقال له : الأبذّي ، يعنى أنه تجسّد نحوًا.

وإنما قلت هذا ، لئلاّ يقع في نفسك أنه لتأخُّره قد يكون أخذه عن السهّيلي .

وأيضاً تمثيل ابن السّرّاج فإنه قال في كتاب « الأصول » : وهي تقع لإخراج الثّاني مِمّا دخل فيه الأول ، وذلك قوله : ضربت زيداً لا عمراً ، ومررت برجل لا امرأةٍ ، وجاءني زيدٌ لا عمرو ، فانظر أمثلته لم يَذْكُر فيها إلاّ ما اقتضاه الشّرط المذكور .

وقد يعترض على الأبذي في قوله : إنها لا تُذْكر إلاّ لتأكيد النّفي .

ويجاب : بأنه لعلّ مراده أنها للنّفي المذكور بخلاف « ما » و «لم » و « ليس » فلذلك اختيرت هنا ، أو لعلّ مراده أنها لا تدخُل في أثناء الكلام إلاّ للنّفي المؤكد بخلاف ما إذا جاءت أول الكلام قد يراد بها أصل النّفي كقوله : لا أقسم وما أشبهه ، والأوّل أحسن .

وأيضاً تمثيل جماعة من النّحاة منهم ابن الشجّري في الأمالي ، قال : إنها تكون عاطفةً فتشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها ، وتنفي عن الثاني ما ثبت للأول كقوله : خرج زيد لا بكرٌ ، ولقيت أخاك لا أباك ، ومررت بحميك لا أبيك .

ولم يذكر أحدٌ من النحاة في أمثلته ما يكون الأول فيه يحتمل أن يندرج فيه الثّاني ، وخطر لي في سبب ذلك أمران :

أحدهما : أن العطف يقتضي المغايرة ، فهذه القاعدة تقتضي أنه لا بدّ في المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه ، والمغايرة عند الإطلاق تقتضي المباينة ، لأنها المفهومة منها عند أكثر الناس ، وإن كان التّحقيق أنّ بين الأعمّ والأخصّ ، والعام والخاص ، والجزء والكل مغايرة ، ولكن المغايرة عند الإطلاق إنّما تنصرف إلى مالا يصدقُ أحدهُما على الآخر .

وإذا صحّ ذلك امتنع العطف في قولك : جاء رجل وزيدٌ لعدم المغايرة .

فإن أردت غير زيد جاز ، وانتقلت المسألة عن صورتها ، وصار كأنك قلت : جاء رجلٌ غيرُ زيدٍ لا زيد ، وغير زيد / لا يصدقُ على زيد ، ومسألتنا إنما هي فيما إذا كان رجلٌ صادقاً على زيد ، محتملاً ، لأن يكون إياه ، فإن ذلك ممتنعٌ للقاعدة التي تقرّرت ، وجرت المغايرةُ بين المعطوف والمعطوف عليه . [٤ / ٧٢]

ولو قلت : جاء زيد ورجلٌ كان معناه : ورجل آخر ، لِمَا تقرّر من وجوب المغايرة .

وكذلك لو قلت : جاء زيد لا رجل وجب أن تقدّر : لا رجلٌ آخر .

والأصل في هذا أنا نريد أن نحافظ على مدلولات الألفاظ ، فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عُموم أو خصوص ،أو إطلاق أو تقييد ، والمعطوفُ على مدلوله كذلك .

وحرف العطف على مدلُولِه وهو قد يقتضي تغير نسبة الفعل إلى الأول كـ «أو» ،فإنها تغير نسبته من الجَزْم إلى الشّكّ ، كماقال الخليل في الفرق بينها وبين إمّا ، وكـ «بل» فإنها تغيرّه بالإضراب عن الأول، وقد لا يقتضي تغيير نسبة الفعل إلى الأول بل زيادة حُكم آخر عليه(١) ، و« لا » من هذا القبيل ، فيجب علينا المحافظة على معناها مع بقاء الأول على معناه من غير تغيير ، ولا تخصيص ، ولا تقييد ، وكأنك قلت : قام إما زيدٌ وإما غيره لا زيد . وهذا لا يَصِحّ .

الأمرُ الثاني(٢) : أن مبنى كلام العرب على الفائدة ، فحيثُ حَصُلت كان التّركيب صحيحاً ، وحيث لم تَحْصُل امتنع في كلامهم .

وقولك : قام رجلٌ لا زيدٌ مع إرادة مدلول رجل في احتماله لزيد وغيره لا فائدة فيه البتّة ، مع إرادة حقيقة العطف(٣) . . أو يزيد على كونه لا فائدة فيه ، ونقول : إنه متناقض ، لأنه إن أردت الإخبار بنفي

(١) في ط : « بل زيادة عليه حكم آخر » بتقديم عليه » صوابه من المخطوطات .
(٢) في ط : وأمّا الأمر الثاني : « أن » وفي بعض النسخ المخطوطة : الأمر الثاني بدون « أما » وفي بعضها الآخر : الشيء الثاني بدون « أمّا »
(٣) في ط : « البتة فإرادة حقيقة أل . . . » وفي الهامش تعليق : بياض في الأصول . وتصويبه من النسخ المخطوطة التي في يدي ، وليس فيها بياض .

قيام زيد ، وبالإخبار بقيام رجل ، المحتمل له ولغيره كان متناقضاً .

وإن أردت الإخبار بقيام رجل غير زيد كان طريقك أن تقول : غير زيد .

فإن قلت : إن « لا » بمعنى «غير» لم تكن عاطفةً، ونحن إنما نتكلّم في العاطفة، والفـرْقُ بينهما:أن التي بمعنى غيـر مقيّدة لـلأول، مبينّة لوصفه،والعاطفة مبينة حُكْماً جديداً لغيره .

فهذا هو الذي خطر لي في ذلك،وبه يتبيّن أنه لا فرق بين قولك : قام رجل لا زيدٌ، وقولك قام زيدٌ لا رجلٌ، كلاهما ممتنـع إلاّ أن يُراد بالرجل غير زيد فحينئذٍ يصحّ فيهما إن كان / يصحّ وضع « لا » في هذا [٤ / ٧٣] الموضع موضع «غير» .

وفيه نظر وتفصيلٌ سنذكره، وإلاّ فنعدل عنها إلى صيغة « غير » إذا أريد ذلك المعنى .

وبين العطف ومعنى غير فرْقٌ وهو أن العطف يقتضي النفي عن الثّاني بالمنطوق ، ولا تعرّض له للأول إلاّ بتأكيد ما دلّ عليه بالمفهوم إن سلّم .

ومعنـى « غير » يقتضـي تقييد الأول، ولا تعرض له للثانـي إلاّ بالمفهـوم إن جعلتهـا صفَـة ، وإن جعلتهـا استثنـاء فحكمهـا حكم الاستثناء من أن الدلاّلة هل هي بالمنطوق أو بالمفهوم؟ وفيه بحث .

والتفصّيل الذي وَعَدْنا فيه هو أنه يجوز : قام رجل غير عاقل ،

وأمرر برجل غير عاقل ، وهذا رجل لا امرأة ، ورأيته طويلاً غير قصير ، فإن كانا علمين جاز فيه « لا » و « غير » .

وهذان الوجهان اللّذان خطرا لي زائدان على ما قاله السهيّلي والأبذي من مفهوم الخطاب ، لأنه إنما يأتي على القول بمفهوم اللّقب وهو ضعيفٌ عند الأصوليّين ، وما ذكرته يأتي عليه وعلى غيره .

على أن الذي قالاه أيضاً وجهٌ حَسَنٌ يصير معه العطف في حكم المبيّن بمعنى الأول من انفراده بذلك الحُكم وحده ، والتّصريح بعدم مشاركة الثّاني له فيه ، وإلاّ لكان في حكم كلام آخر مستقلّ ، وليس هو المسألة ، وهو مطّردٌ أيضاً في قولك : قام رجلٌ لا زيدٌ ، « وقام زيد لا رجل » ، لأن كليهما عند الأصوليين له حكم اللّقب .

وهذا الوجه مع الوجهين اللّذين خطر إلى إنما هي في لفظة « لا » خاصّة لاختصاصها بسعة النّفي ، ونفي المستقبل على خلاف فيه . ووضع الكلام في عطف المفردات لا عطف الجمل . فلو جِئْتَ مكانها بـ «ما» أو « لم » أو « ليس » وجعلته كلاماً مستقلاً لم تأت المسألة ولم تمتنع .

وأما قول البيانيّين في قصر الموصوف إفراداً : زيد كاتبٌ لا شاعرٌ فصحيحٌ ولا منافاة بينه وبين ما قلناه .

وقولهم : عدم تنافي الوصفين معناه : أنه يمكن صدْقُهما على ذات واحدة بخلاف الوصفين المتنافيين وهما اللّذان لا يَصْدُقان على ذات

واحدةٍ كالعالم والجاهل ، فإن الوصف بأحدهما ينفي الوصف بالآخر استحالة اجتماعهما .

[٤ / ٧٤] وأما شاعرٌ وكاتبٌ فالوصف بأحدهما لا ينفي / الوصف بالآخر لإمكان اجتماعهما في شاعر كاتب ، فإنما يجيء نفي الآخر إذا أريد قصر الموصوف على أحدهما بما تُفْهِمُه القرائنُ ، وسياقُ الكلام ، فلا يقال مع هذا : كيف يجتمع كلام البيانيين مع كلام السّهيلي والشيخ لظهور إمكان اجتماعهما ؟

وقولُك في آخر كلامك : وبين كاتب وشاعر عمومٌ وخصوصٌ من وجه أحاشيك منه وحاشاك أن تتكلّم به .

وقولك : كالحيوان والأبيض كأنّك تبعت فيه كلام الشيخ الإمام العلاّمة شهاب الدِّين القرافي ، فإنه قال ذلك ـ رحمه الله ـ وهو غفلةٌ منه أو كلام فيه تسمُّح أطلقه لتعليم بعض الفقهاء عن الاحاطة له بالعلوم العقليّة ،ولذلك زاد على ذلك،ومثّل بالزنا والإحصان ، لأن الفقيه يتكلّم فيهما ، وتلك كلها ألفاظ متباينة ومعانيها متباينة ، والتباين أعمّ من التنافي،فكلّ متنافيين متباينان ، وليس كلّ متباينين متنافيين .

وعجبٌ منك كونُك غفلت عن هذا وهو عندك في منهاج البيضاويّ في الفصيح . والنّاطق والنظر في المعقول إنما هو في المعاني ، والنّسب الأربعة من التباين والتساوي والعموم المطلق

والعموم من وجه بينهـا[١] . والشعـر والكتابـة متباينـان ، والزنّـا والإحصان متباينان ،والحيوانيةوالبياض متباينان، وإن صدقا على ذات ثالثة .

فما نقله البيانيون من عدم التّنافي صحيحٌ ، ولم يشترطا التنافي فلذلك يظهر أنْ يقال:يِصحّ أن يقال : « قام كاتب لا شاعر »[٢] ، وإن كنت لم أر هذا المثال ، ولا ما يدّل عليه في كلام أحد ، لأن كاتباً لا يصدق على شاعر بمعنى أنّ معنى الكتابة ليس في شيء من معنى الشّعر بخلاف رجل وزيد ، فإن زيداً رجل ، والشعر والكتابة في رجل واحد كثوبين يلبسهما[٣] واحد ، أفترى أحد الثّوبين يصدق على الآخر ؟ فالفقيه والنّحوي الصِّرف يريد أن يتأنس بهذه الحقائق ومعرفتها .

وأمّا قولك : « قام رجل وزيد » فتركيب صحيح ، ومعناه : قام رجل غير زيد وزيد ،واستفدنا التقّييد من العطف ، لما قدّمناه من أن العطف يقتضي المغايرة فهـذا المتكلّـم أورد كلامـه أولاً علـى جهـة الاحتمال لأن يكون زيداً ، وأن / يكون غيره ، فلما قال : وزيد علمنا[٤ / ٧٥] أنه أراد بالرجل غيره ، وله مقصودٌ قد يكون صحيحاً في إبهـام الأول وتعيّن الثاني ، ويحصـل للثّانـي به فائـدة لا يتوصّـل إليهـا إلاّ بذلك التّركيب أو مثله مع حقيقة العطف بخلاف قولك : قام رجلٌ لا زيدٌ لم

(١) في ط فقط : « بينهما » بالتثنية .

(٢) في ط : « كاتب الشاعر » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة

(٣) في ط : « بينهما » مكان : « يلبسهما » تحريف

يحصل به قطٌّ فائدة ، ولا مقصود زائد على المغايرة الحاصلة بدون العطف في قولك : قام رجل غير زيد .

وإذا أمكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر أن يمتنع العطف ، لأن مبنى كلام العرب على الإيجاز والاختصار. وإنما نَعْدِلُ إلى الإطناب لمقصودٍ لا يحصُل بدونه ، فإذا لم يحصل مقصود به ، فيظهرُ امتناعُه ، ولا يَعْدِل إلى الجملتين ما قدر على جملة واحدة ، ولا إلى العطف ما قدر عليه بدونه ، فلذلك قلنا بالامتناع .

وبهذا يظهر الجوابُ عن قولك : إن أردت غيره كان عَطْفاً .

وقولك : ويصير على هذا التّقدير مثل : قام رجل لا زيدٌ في صِحّة التّركيب ممنوع ، لما أشرنا إليه من الفائدة في الأول دون الثاني ، والتّأكيد يفهم بالقرينة ، والالباس ينتفي بالقرينة ، والفائدة حاصلة مع القرائن في : قام رجلٌ، يريد : «زيد»، وليست حاصلة في : قام رجل لا زيدٌ مع العطف كما بيّناه.

وقولك : وإن كان معناهما متعاكسين صحيحٌ وهو لا ينفعك ولا يضرّك .

وقولك : وأي فرق ؟ قد ظهر الفرق كما بين القَدَم والفَرْق[١] .

وأمّا[٢] قولك : هل يمتنع ذلك في العام والخاصّ مثل قام الناس

(١) في القاموس : الفرْق : طريق في شعر الرأس .

(٢) في ط : « وما » تحريف .

لا زيد؟ فالذي أقوله في هذا: إنه إنْ أريد النّاس غير زيد جاز، وتكون لا عاطفة كما قررناه من قبل.

وإن أريد العموم وإخراج زيد بقولك : لا زيدٌ على جهة الاستثناء فقد كان يخطر لي أنه يجوز ، لكنّي لم أر سيبويه ولا غيرَهُ من النّحاة عدّ «لا» من حروف الاستثناء فاستقرّ رأيي[1] على الامتناع إلاّ إذا أريد بالنّاس غير زيد ، ولا يمتنع إطلاق ذلك حملاً على المعنى المذكور بدلالة قرينة العطف .

ويحتمل أن يقال : يمتنع كما امتنع الإطلاق في : « قام رجل لا زيد » ، فإنّ احتمال إرادة الخصوص جائز في الموضعين ، فإن كان مسوّغاً جاز فيهما ، وإلا امتنع فيهما. ولا فرق/ بينهما إلاّ إرادة معنى [٤ / ٦/ الاستثناء من « لا » . ولم يذكره النّحاة .

فإن صحّ أن يراد بها ذلك افترقا، لأن الاستثناء من العامّ جائز، ومن المطلق غير جائز .

وفي ذهني من كلام بعض النّحاة في : « قام الناس ليس زيداً أنه جعلها بمعنى « لا » ، والمشهور أن التقدير : ليس هو زيداً .

فإن صحّ جعلها بمعنى «لا»وجعلت «لا» استثناءصحّ ذلك. وظهر الفرّق وإلاّ فهما سواء في الامتناع عند العطف ، وإرادة العموم بلا

---

(١) في ط : « رأبي » بالباء ، تحريف

شَكّ ، وكذا عند الإطلاق حملاً على الظاهر حتى تأتي قرينة تدلّ على إرادة الخصوص .

وأمّا قام الناس وزيدٌ فجوازه ظاهر مما قدّمناه من أن العطف يفيد المغايرة ، فأفادت الواو إرادة الخصوص بالأول ، وإرادة تأكيد نسبة القيام إلى زيد ، والإخبار عنه مرّتين بالعموم والخصوص .

وهذا المعنى لا يأتي في العطف بـ «لا» .

وكأنّي بك تعترض عليّ في كلامي هذا مع كلامي المتقدم في تفسير المغايرة .

فاعلم : أن الأصل في المغايرة أنها حاصلة بين الجزئيّ والكليّ، وبين العام والخاص،وبين المتباينين .

وأهل الكلام فسرّوا الغَيْرَيْنِ باللّذين يُمْكِن انفكاكُ أحدهما عن الآخَر ، ونسبوا هذا التفسير إلى اللغة وبنوا عليه أن صفات الله ليست غيرَهُ ، لأنها لا يمكن انفكاكها ، ولا غرض لها في تجويز ذلك هنا ، وإنما الغرض أن العطف يستدعي مغايرةً تحصل بها فائدةٌ . وعطف الخاص على العامّ ، وإن أريد عموم الأول إذا حصلت به فائدة ، وهو تقرير حكم الخاصّ وتصييره كالإخبار به مرّتين من أعظم الفوائد فيجوز ، فلذلك سلكتُه هنا . وفيما تقدم لم تحصل فائدة فمنعتُهُ .

وقد استعملت في كلامي هذا ،«وكأنّي بك»، لأن الناس يستعملونه

ولا أدري هل جاء في كلام العرب أم لا ؟ إلاّ أن في الحديث : « كأني به » فإن صحّ فهو دليل الجواز .

وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منعه ، وقال في قولهم : « كأنّك بالدنيا لم تكن » : إنّ الكاف للخطاب والباء زائدة ، والمعنى : كأن الدّنيا لم تكن ، ولذلك منعه في : كأني بكذا لم يكن هكذا على خاطري من كتاب « القصريّات » عن أبي علي الفارسّي ، وكان صاحبنا أحمد بن الطاراتي - رحمه الله - شابًّا نشأوبرع /في النّحو [٤/ ٧٧] ضريراً مات في حداثته أوقفني في مجاميع له كلامٌ جمعه في « كَأنّك بالدّنيا لم تكُن وبالآخرة لم تزل » لا يحضرني الآن ، وفيه طول .

وأمّا استدلال الشيخ جمال الدين بعطف جبريل فصحيحٌ في عطف الخاصّ على العام ، إن كان العطف على « ملائكته »، لأنه من جملة الملائكة ، وكذا إن عطف على الرّسل ، ولم يَقْصِد بهم البشر وَحْدهم .

وأمّا منازعة الولد له إذا حمل الرسل على البشر أو عطف على الجلالة الكريمة فالمتمسك بحمل الرّسل على البشر إن صحّ لك وجب العطف على الملائكة ، وهو منهم قطعاً ، فحصل عطفُ الخاصّ على العامّ .

والعطف على الجلالة مع كونه عطفاً على الأوّل دون ما بعده هو

غير منقول في كلام النّحاة ، ومع ذلك هو مذكور بعد ذكر الملائكة الذّين هو منهم قطعاً ، وبعد الرسل الذين هو منهم ظاهراً ، ذلك يوجب صحة عطف الخاصّ على العامّ ، وإن قدرت العطف على الجلالة ، لأنا لا نعني بعطف الخاص على العام إلاّ أنه مذكور بعده ، والنّظر في كونه يقتضي تخصيصه أولاً .

وأمّا قولك : ولأي شيء يمتنع العطف بـ « لا » في نحو : « ما قام إلاّ زيد لا عمرو ، وهو عطف على موجب ؟ فَلِما تقدم أن « لا » عطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب فيه ليدُلّ عليه صريحاً وتأكيداً للمفهوم ، والمنطوق في الأول الثّبوت والمستثنى عكس ذلك ، لأن الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ، ولا يمكن عطفُها على المنفى لما قيل : إنه يلزُم نَفْيُه مرتّين .

وقولك : إن النّفي الأول عام والثاني خاص صحيح ، لكنه ليس في مثل : جاء زيد لا عمرو ، لِما ذَكرنا أن النّفي في غير زيد مفهوم ، وفي عمرو منطوق ، وفي الناس المستثنى منه منطوق ، فخالف ذلك الباب .

وقولك : فأسوء درجاته أن يكون مثل ما قام النّاس ولا زيدٌ ممنوعٌ ، وليس مثله لأن العطف في : ولا زيد ليس بـ « لا » بل بالواو ، وللعطف بـ « لا » حكم يخصّه ليس للواو .

وليس في قولنا : ما قام النّاس ولا زيدٌ أكثر من خاص بعد عام .

هذا ما قدّره الله لي من كتابتي جواباً للولد ، فالولد ـ بارك الله فيه ـ ينظر فيه ، فإن رضيه وإلّا فيتحف بجوابه.

والله أعلم . تمّت بعون الله . / [٤/ ٧٨]

الحكم والأناة في إعراب «غير ناظرين إناه»

تأليف قاضي القضاة تقيّ الدين أبي الحسن السّبكي الشافعيّ - رحمه الله - وفيه يقول الصلاّح الصفدي مادحاً له :

يا طالبَ النَّحْوِ في زمانٍ أطول ظِلاًّ من القناةِ
وما تحلّى منه بِعِقْد عَلَيْك بالحِلْم والأناةِ

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال شيخ الإسلام والمسلمين تقيّ الدين السّبكي - رحمه الله تعالى - قوله تعالى : ﴿ لا تَدْخُلوا بُيوت النَّبِيِّ إلاّ أَنْ يُؤْذَن لكم إلى طعام غَيْرَ ناظِرينَ إناه ﴾[1]: الّذي نختار في إعرابها أن قوله : ﴿ أن يُؤْذَنَ لكم إلى طعام ﴾ حال ، ويكون معناه : مصحوبين والباء مقدرة مع أن ، تقديرهُ بأن أي مصاحباً .

وقوله : « غير ناظرين إناه » حال بعد حال ، والعامل فيهما

(١) الأحزاب / ٥٣

الفعل المفرّغ في « لا تَدْخلوا » . ويجوز تعدد الحال .

وجوّز الشيخ أبو حيان : أن تكون الباء للسببيّة .

ولم يُقدِّر الزمخشريّ حرْفاً أصلاً ، بل قال : « أن يؤذن » في معنى الظرف ، أي وقت أَنْ يؤذن .

وأورد عليه أبو حيّان بأن أن المصدرية لا تكون في معنى الظّرف ، وإنما ذلك في المصدر الصريح نحو : أجيئك صِياحَ الدّيك أي وقت صياح الديك ، ولا تقول : أن يصيح .

فحصل خلافٌ في أنّ « أن يؤذن » ظرْفٌ أو حالٌ ، فإن جعلناها ظرفاً كما قال الزّمخشريّ فقد قال: «إن غير ناظرين» حال مِنْ «لا تدخلوا» وهو صحيح، لأنه استثناءٌ مفرّغ من الأحوال، كأنه قال: لا تدخلوا في حالٍ من الأحوال إلاّ مصحوبين غير ناظرين ، على قولنا ، أو وقت « أن يؤذن لكم » غير ناظرين على قول الزمخشري .

وإنّما لم يجعل غير ناظرين حالاً من يؤذن ، وإن كان جائزاً من جهة الصّناعة ، لأنه يصير حالاً مقدَّرةً ولأنهم لا يصيرون[1] منهيين عن الانتظار بل يكون ذلك قيدًا في الإذن ، وليس المعنى على ذلك ، بل على أنّهم نهُوا أن يدخلوا إلاّ بإذن ، ونُهوا إذا / دخلوا أن يكونوا [٤ / ٧٩] ناظرين إناه ، فلذلك امتنع من جهة المعنى أن يكون العامل فيه

(١) في ط : « لا يعبرون » صوابه من بعض نسخ المخطوطات

« يؤذن » وأن يكون حالاً من مفعوله . فلو سكت الزّمخشريّ على هذا لم يَرِدْ عليه شيءٌ لكنه زاد وقال : وقع الاستثناء على الوقت والحال معاً ، كأنه قيل : لا تدخلوا بيوت النّبيّ إلاّ وقت الإذن ، ولا تدخُلوها إلاّ غير ناظرين ، فورد عليه أن يكون الاستثناء شيئين وهما ، الظرف ، والحال بأداة واحدة ، وقد منعه النحاة أو جمهورهم .

والظّاهرُ أنّ الزمخشريّ ما قال ذلك إلا تَفْسِيرَ معنى ، وقد قدّر أداتين ، وهو من جهة بيان المعنى وقوله[1]: [وقع الاستثناء على الحال والوقت معاً كأنه قال : لا تدخلوا بيوت النبي] من جهة الصّناعة ، لأن الاستثنا المفرّغ يعمل ما قبله فيما بعده ، والمستثنى في الحقيقة هو المصدر المتعلّق بالظّرف والحال ، فكأنه قال : لا تدخلوا إلاّ دخولاً موصوفاً بكذا .

ولست أقول بتقدير مصدر هو عامل فيهما ، فإن العمل للفعل المفرّغ ، وإنّما أرَدْتُ شرح المعنى .

ومثل هذا الإعراب هو الذي نختاره في مثل قوله تعالى : « وما اخْتلف الَّذين أُوتوا الكتاب إلاّ مِنْ بَعْدِ ما جاءهُمُ العِلْمُ بَغْياً بينهم »[2]

---

(١) في ط : بعد كلمة : « وقوله » : « من جهة الصناعة » وقد سقطت بعد كلمة « وقوله » عبارة أشير إليها في هامش ط بأنها بياض في الأصول .
وفي النسخ المخطوطة التي بين يديّ مكان البياض العبارة التي بين معقوفين في النص ، وقد سقطت من ط .

(٢) آل عمران / ١٩

أي إلاّ اختلافاً من بعد ما جاءهم العِلْم بَغْياً بينهم ، فالجارّ والمجرور ليسا بمستثنيين بل يقع عليهما المستثنى وهو الاختلاف كما تقول : « ما قمت إلاّ يوم الجمعة ضاحكاً أمام الأمير في داره » ، فكلّها يعمل فيها الفعل المفرّغ من جهة الصناعة .

وهي من جهة المعنى كالشيء الواحد لأنها بمجموعها بعضٌ من المصدر الذي تضمّنه الفعل المنفيّ . وهذا أحسن من أن يقدر : «اختلفوا بَغْياً بينهم» ، لأنه حينئذ لا يفيد الحصر .

وعلى ما قلنا ، يفيد الحَصر فيه كما أفاده في قوله : « من بعد ما جاءهم العلم» فهو حَصْرٌ في شيئين لكن بالطّريق الذي قلناه ، لا أنه استثناء شيئين بل استثناء شيء واحد صادق على شيئين .

ويمكن حمل كلام الزمخشريّ على ذلك ، فقوله : وقع الاستثناء على الوقت والحال معاً صحيح ، وأن المستثنى أعم،لأن الأعم يقع على الأخصّ ، والواقع على الواقع واقعٌ فتخلص عمّا ورد عليه من قول النّحاة : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان . / [٤/٨٠]

وقد أورد عليه أبو حيّان في قوله : إنّها حال في « لا تدخلوا » : أنّ هذا لا يجوز على مذهب الجُمهور، إذْ لا يَقَعُ عندهم بعد إلاّ في[1] الاستثناء إلاّ المستثنى أو صفة المستثنى .

---

(١) سقطت « في » من ط، صوابه في النسخ المخطوطة

وأجاز الأخفش والكسائيّ في ذلك في الحال . وعلى هذا يجيء ما قاله الزمخشريّ .

وهذا الإيراد عجيبٌ ، لأنه ليس مراد الزمخشري : لا تدخُلوا غَيْرَ ناظرين ، حتى يكونَ الحال قد تأخّر بعد أداة الاستثناء على مذهب الأخفش والكسائيّ ، وإنما مراده أنه حال مِنْ « لا تدخلوا » ، لأنه مفرّغ ، فيعمل فيما بعد الاستثناء ، كما في قولك : ما دخلت إلاّ غير ناظر ، فلا يَرِدُ على الزمخشريّ إلاّ استثناء شيئين ، وجوابه : ما قلناه . وحاصله : تقييدُ إطلاقِهِم : لا يُسْتَثْنى بأداة واحدة دون عَطْفٍ شيئان ، ما إذا كان الشيئان لا يعمل الفعل فيهما إلاّ بعطف ، أمّا إذا كان عاملاً فيهما بغير عطف فيتوجّه [الاستثناء إليهما لأن حرف الاستثناء][1] كالفعل ، ولأن الفعل عاملٌ فيهما قبل الاستثناء ، فكذا بَعْدَهُ .

واختار أبو حيّان في إعراب الآية : أن يكون التقدير : فادخلوا غيرنا ناظرين كما في قوله : ﴿ بالبيّنات والزّبر ﴾[2] أي أرْسلناهم . والتّقدير في تلك الآية قَوِيٌّ لأجل البُعْد والفَصْل ، وأمّا هنا فيحتمل هو وما قلناه .

فإن قلت : قولهم : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطفٍ شيئان هل هو متّفق عليه أو مختلف فيه ؟ وما المختار فيه ؟

(١) ما بين معقوفين سقط من ط . وفي هامش ط كتب : بياض في الأصول،صوابه من المخطوطات .

(٢) آل عمران / ١٨٤

قلت : قال ابن مالك ـ رحمه الله ـ في التسهيل : لا يستثنى بأداة واحدةٍ دون عطفٍ شيئان ، ويوهم ذلك بدل وفعل مضمرٌ لا بدلان خلافاً لقوم .

قال أبو حيّان ـ رحمه الله تعالى ـ إنّ من النّحويين من أجاز ذلك ، ذهبوا إلى إجازة « ما أخذ أحدٌ إلاّ زيدٌ دِرْهماً » ، « وما ضرب القوم إلاّ بعضهم بعضاً » .

قال : ومنع الأخفش والفارسيّ واختلفا في إصلاحها .

وتصحيحها عند الأخفش بأن يقدم على إلاّ المرفوع الذي بعدها ، فتقول ما أخذ أحدٌ زيدٌ إلاّ درهَماً » ، « وما ضرب القوم بعضهم إلاّ بعضاً » قال : وهذا موافق لِما ذهب إليه ابن السّرّاج وابن مالك من أن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد .

وتصحيحها عند الفارسِيّ بأن تزيد فيها منصوباً قبل إلاّ ، فتقول : « ما أخذَ أحدٌ شيئاً إلاّ زيدٌ دِرْهَماً » ، « وما ضرب القوم أحداً / إلاّ بعضهم بعضاً . [٤ / ٨١

قال أبو حيّان : ولم نَدْر تخريجه لهذا التّركيب ، هل هو على أن يكون ذلك على البدل فيهما ، كما ذهب إليه ابن السّراج في : ما أعطيت أحداً دِرْهَماً إلاّ عمراً دانِقاً ، ليُبْدَل المرفوعُ من المرفوع ، والمنصوب من المنصوب ، أو هو على أن يُجْعَل أحدهما بدلاً ، والثاني معمول عامل مضمر ، فيكون إلاّ زيدٌ بدلاً من أحد ، وإلا

بعضهم بدلاً من القوم ، ودرهماً منصوب بضرب مضمرةً ، كما اختاره ابن مالك ؟

والظاهر من قول المصنف يعني ابن مالك خِلافاً لقوم أنه يعود لقوله : لا بدلانِ ، فيكون ذلك خلافاً في التّخريج ، لا خِلافاً في صحة هذا التّركيب .

والخلاف كما ذكرته موجود في صِحّة التركيب ، فمنهم من قال : هذا التّركيب صحيحٌ ، لا يحتاج إلى [تخريج لا تصحيح[١]] الأخفش ، ولا تصحيح[٢] الفارسيّ .

هذا كلام أبي حيّان[٣] ، وحاصله أن في صِحّة هذا التّركيب خلافاً، فالأخفش والفارسيّ يمنعانه ، وغيرهما يجوّزه ، والمجوِّزون له ابن السراج ، يقول : هما بدلان . وابن مالك يقول : أحدهما بدلٌ ، والآخر معمول مضمر ، وليس في هؤلاء من يقول : إنهما مستثنيان بأداة واحدة ، ولا نَقل ذلك أبو حيّان عن أحد .

وقوله في صدر كلامه : إنّ من النّحويّين من أجازه محمولٌ على

(١) ما بين معقوفين سقط من ط ، وفي ط : « لا يحتاج إلى تصحيح » الخ تصويبه من النسخ المخطوطة

(٢) في ط : « ولا لتصحيح » باللام .

(٣) في ط بعد أبي حيان رقم (١) يشير به في الهامش إلى أن هنا « بياض في الأصول » ومكان البياض في النسخ المخطوطة : « رحمه الله »

التّركيب ، لا على معنى الاستثناء ، فليس في كلام أبي حيّان ما يقتضي الخلاف في المعنى بالنّسبة إلى جواز استثناء شيئين بأداة واحدة من غير عطف .

واحتجّ ابن مالك بأنه كما لا يقدّر بعد حرف العطف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء مستثنيان .

وتعجّب الشّيخ أبو حيان منه ، وذلك لجواز قولنا : ضربَ زيدٌ عمراً ، وبشرٌ خالداً ، وضرب زيدٌ عمراً بسوط ، وبشرٌ عمراً بجريدة . وقال : إن المجوزّين لذلك علّلوا الجواز بشبه إلاّ بحرف العطف . وابن مالك جعل ذلك عِلّة للمنع .

وفي هذا التّعجب نظرٌ ، لأن ابن مالك أخذ المسألة مطلقة في هذا المثال وفي غيره ، وقال : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان ، ولا شَكّ أن ذلك صحيح في قولنا : قام القومُ إلاّ زيداً ، وما قام القومُ إلاّ زيداً،وما قام إلاّ خالد ، وما أشبه ذلك مما يكون العامل فيه واحداً والعمل / واحداً ، ففي مثل هذا يمنع التّعدد ، ولا يكون[٤/٨٢] مستثنيان بأداة واحدة ، ولا معطوفان بحرف واحد .

والشّيخ في « شرح التسهيل » مثّل قول المصنف بحرف عطف : قام القومُ إلاّ زيداً وعمراً ، وهو صحيح ، ومثله دون عطف : بأعطيت النّاس إلا عَمْراً الدنانيرَ ، وكأنه أراد التّمثيل بما هو محلّ نظر ، وإلاّ فالمثال الذي قدّمناه هو من جملة الأمثلة ، ولا رِيبَة في امتناع

قولك : قام القوم إلاّ زيداً عمراً ، ثم قال الشيخ : قال ابن السرّاج : هذا لا يجوز ، بل تقول : أعطيت النّاس الدّنانِيرَ إلاّ عَمْراً .

قال : فإن قلت : ما أعطيت أحداً دِرْهَماً عَمْراً دانِقاً ، وأردت الاستثناء لم يجز، وإن أرَدْت البدل جاز، فأبدلت عمْراً من أحد، ودانقاً من درهم ، كأنك قلت : ما أعطيت إلا عمراً دانقاً .

قلت : وقد رأيت كلام ابن السـرّاج في الأصـول كذلك ، قال الشّيخ أبو حيّان ـ رحمه الله ـ وهذا التّقرير الذي قرره في البدل وهو ما أعطيت إلاّ عَمْراً دانقاً لا يؤدي إلى أن حرف الاستثناء يستثنى به واحد، بل هو في هذه الحالة التقديرية ليس ببدل ، إنما نصبهما على أنهما مفعولا أعطيت المقدّرة ، ولا يتوقف على وساطة إلا لأنه استثناء مفرّغ ، فلو أسقطت إلاّ فقلت : ما أعطيت عمراً دِرْهَماً جاز عملها في الاسمين بخلاف عمل العامل المستثنى الواقع بعد إلاّ فهو متوقِّفٌ على وساطتها .

قلت : الحالة التّقديرية إنما ذكرها ابـن السّـرّاج لمـا أعربهما بدلين فأسقط البدلين ، وصار كأن التقدير ما ذكره ، وابن السّرّاج قائل بأن حرف الاستثناء لا يستثنى به إلاّ واحد ، حتى إنه قال قبل ذلك في : « ما قام أحدٌ إلاّ زيداً إلا عَمْراً : إنه لا يجوز رفعهما ، لأنه لا يجوز أن يكون لفعل واحد فاعلان مختلفان ، يرتفعان به بغير حرف عطف ، فلا بُدّ أن ينتصب أحدهما .

والظاهر أنّ الشيخ أراد أن يشرح كلام ابن السّرّاج ،لا أنه يرد عليه .

ثم قال الشيخ : ذهب الزّجّاج إلى أن البدلَ ضعيفٌ ، لأنه لا يجوز / بدل اسمين من اسمين ، لو قلت : ضرب زيدٌ المرْأة أخوك هنداً لم يجز . [٨٣/٤]

قال : والسّماع على خلاف مذهب الزّجاج ، وهو أنه يجوز بدل اسمين من اسمين قال الشاعر :

٧١٠ = فَلَمّا قرنا النَّبْعَ بالنَّبْعِ بعضَهُ
ببعض أبت عِيدانه أن تكَسَّرا[1]

وردّ ابن مالك على ابن السّرّاج بأن البدل في الاستثناء لا بُدّ من اقترانه بإلاّ يعنى وهو[2] قَدّر : ما أخذ أحدٌ بغير إلاّ[3] .

وقد يجاب عن ابن السّرّاج بأن الذي لا بد من اقترانه بإلاّ هو البدل الّذي يراد به الاستثناء .

أمّا هذا فلم يرد به معنى الاستثناء ، بل هو بدلٌ منفيّ ، قدّمت إلاّ عليه لفظاً وهي في الحكم متأخّرة .

(١) للنابغة الجعديّ الصحابيّ .
انظر حاشية يس ١/ ٢٤٩ ، والهمع والدرر رقم / ٨٩٤
(٢) أي ابن السَّراج
(٣) في ط : « أحد زيد بدلاً » مكان : « أحد بغير إلاّ » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

وحاصله أنه يلزمه الفصل بين البدل والمبدل بإلاّ ، ويلزمه الفصل بين إلاّ وما دخلت عليه بالبدل بما قبلها .

والشّيخ تعقّب ابن مالك بكلام طويل لم يُرِدْه . ولم يتخلّص لنا من كلام أحد من النّحاة ما يقتضي حصرين .

وقد قال ابن الحاجب في شرح المنظومة في المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل في قوله : إذا ثبت المفعول بعد نَفْيٍ فلازم تقديمه نَوْعِي ، قال : كقولك ما ضرب زيدٌ إلاّ عمراً ، فهذا مما يجب فيه تقديمُ الفاعل ، لأن الغرض حصرَ مضروبيّة زيد في عمرو خاصّة أي لا مضروب لزيد سوى عمرو ، فلو كان له مضروب آخر لم يستقم بخلاف العكس .

فلو قدّم المفعول على الفاعل انعكس المعنى .

قال : فإن قيل : ما المانع أن يقال فيها : ما ضرب إلاّ عمراً زيدٌ ويكون فيه حينئذ تقديم المفعول على الفاعل ؟

قلت : لا يستقيمُ لأنه لو جوّز تعدّد المستثنى المفرغ بعد إلاّ في[1] كقولك : ما ضربَ إلاّ زيدٌ عمراً أي ما ضرب أحدٌ أحداً إلاّ زيدٌ عَمراً كان الحصر فيهما معاً ، والغرض الحصر في أحدهما ، فيرجع

---

(١) في ط : بعد « في » إشارة في الهامش إلى أن هنا بياضاً في الأصول : وليس في المخطوطات إشارة إلى هذا البياض

الكلام بذلك إلى معنى آخر غير مقصود ، وإن لم يجوّز كانت المسألة الأولى ممتنعةً لبقائها بلا فاعل ، ولا ما يقوم مقام الفاعل ، لأن التقدير حينئذ : ضرب زيدٌ ، فيبقى ضرب الأول / بغير فاعل ، ويكون في [٤/٨٤] الثّانية «عمرو» منصوباً بفعل مقدّر غير « رب» الأول فيصير جملتين فلا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول.

هذا كلام ابن الحاجب وليس فيه تصريح بنقل خلاف .

ورأيت كلام شخص من العجم يقال له : الحديثي شرح كلامه ، ونقل كلامه هذا ، وقال : لا يخفى عليك أن هذا الجواب إنما يتم ببيان أن « زيداً » في قولنا : ما ضرب إلاّ عمرٌوزيداً، « وعمرًا » في قولنا : « ما ضَرب إلاّ زيدٌ عَمْراً » يمتنع أن يكونا مفعولين لضرب الملفوظ ، ولم يتعرّض المصنّف في هذا الجواب فيكون هذا الجواب غير تام .

وقال المصنّف في « أمالي الكافية » : لا بد في المستثنى المفرّغ من تقدير تمام ، فلو استعملوا بعد إلاّ شيئين لوجب، أن يكون قبلهما تمامان. فإذا قلت : ما ضرب إلاّ زيدٌ عمراً ، فإما أن تقول : لا تمام لهما ، أولهما تمامان ، أو لأحدهما دون الآخر .

الأول : يخالف الباب ، والثاني : يؤدي إلى أمر خارج عن القياس من غير سبب .

ولو جاز ذلك في اثنين جاز فيما فوقهما ، وذلك ظاهر البطلان .

والثالث : يؤدّي إلى اللّبس فيما قصد ، فلذلك حكموا بأن الاستثناء المفرّغ إنما يكون لواحد، ويؤوّل ما جاء على ما يوهم غير ذلك بأنه يتعلّق بما دل عليه الأول ، فإذا قلت : ما ضرب إلا زيدٌ عمراً فنحن نجوّز ذلك لا على أنه لضرب الأول ، ولكن لفعل محذوف دلّ عليه الأول كأنّ سائلاً سأل من ضرب ؟ فقال : عمراً ، أي ضرب عمراً .

قال الحديثيّ : ولقائل أن يختار الثالث ، ويقول : العامّ لا يقدّر إلا الذي يلي إلاّ منهما ، فإن العام إنما يقدر للمستثنى المفرد لا لغيره ، والمستثنى المفرّغ هو الذي يلي إلاّ فلا يحصل اللّبْس أصلاً ، فثبت أن جواب شرح المنظومة لا يتمّ بما ذكره في الأمالي أيضاً ، نعم يَتِمُّ بما ذكره ابن مالك وهو أن الاستثناء في حكم جملة مستأنفة ، لأن معنى جاء القوم إلاّ زيداً:ما منهم زيد ، وهذا يقتضي أن لا يعمل ما قبل إلاّ فيما بعدها لما لاح أن إلاّ بمثابة « ما » و« إلا » في صورة مندوحة / [٤/ ٨٥] عنه وهي إعمال ما قبل إلاّ في المستثنى المنفيّ على أصله، وفيما بعد إلاّ المفرّغة وهو المستثنى المفرّغ تحقيقاً أو تقديراً نحو:ما جاءني أحد إلاّ زيدٌ على البدل ، وفيما بعد المقدّمة على المستثنى منه ، والمتوسّطة بينه وبين صفة الإضمار، إنْ قدّر العامل بعد إلاّ في الصُّور لكثرة وقوعها نحو : ما قاموا إلاّ زيداً ، وما قام إلاّ زيد ، وما جاء إلاّ زيداً القومُ ، وما مررت بأحد إلاّ زيداً خيرٌ من عمرو وأن لا يجوز : ما ضرب إلاّ زيدٌ

عَمْراً ، ولا إلا عَمْراً زيدٌ ، لأنه إن كانـا شيئين فهو ممتنع ، وإن كان المستثنى مما يلي إلاّ دون الأخير يكون ما قبله عاملاً فيما بعده في غير الصّور الأربع ، وهو ممتنع .

وما ورد قدّر عامل الثّاني فتقدير ما ضرب إلاّ عمراً زيد : ضرب زيدٌ .

وذهب صاحب المفتاح : إلى جواز التّقديم حيث قال في فصل القَصْر : ولك أن تقول في الأول : ما ضرب إلاّ عمراً زيدٌ ، وفي الثاني ما ضرب إلاّ زيدٌ عمراً ، فتقدّم وتؤخر إلاّ إن هذا التّقديم والتأخير لمّا استلزم قَصْرُ الصّفة قبل تمامها على الموصوف قَلّ وروده في الاستعمال ، لأن الصّفة المقصورة على عمرو في قولنا : ما ضَرَب زيدٌ إلاّ عمراً هي: ضَرْب زيدٌ لا الضّرب مطلقاً ، والصّفة المقصورة على زيد في قولنا : ما ضرب عَمْراً إلاّ زيدٌ هي الضّرْب لعمرو .

وقال الحديثيّ على صاحب المفتاح : إن حكمه بجواز التقديم إن أثبت بوروده في الاستعمال فهو غَيْرُ مستقيم بأن ما ورد في الاستعمال يحتمل أن يكون الثّاني فيه معمولاً لعامل مقدّر ، كما ذكره ابن الحاجب وابن مالك ، وأصول الباب لا تثبت بالمحتملات .

وإن أثبت بغيره فلا بدّ من بيانه لننظر فيه .

فإن قال قائل : فهل يجوز التّقديم في إنّما ؟ قلت : لا يجوز

قَطْعاً في إنما ، وإنما جوّز في ما وإلاّ ، لأن ما وإلاّ أصل في القصر ، ولأن التقديمَ في ما وإلا غيرُ ملتبس . كذا قاله صاحب المفتاح .

وقال الحديثي : امتناع التقديم في إنما يقتضي امتناعه في « ما » و « إلاّ » ليجري بابُ الحَصْرِ على سنن واحد .

قال مولانا العلامة قاضي القضاة شيخ الإسلام أوحد المجتهدين :

وقد تأمّلت ما وقع في كلام ابن الحاجب من قوله : ما ضربَ أحد أحداً إلاّ زيدٌ/ عَمْراً ، وقوله : إن الحَصْرْ فيهما معاً ، والسّابق [٤/٨٦] إلى الفهم منه أنه لا ضارب إلاّ زيدٌ ، ولا مضروب إلاّ عمرو، فلم أجده كذلك، وإنما معناه: لا ضارب إلاّ زيدٌ لأِحدٍ إلاّ عمراً ، فانتفت ضاربيّة غير زيد لغير عمرو ، وانتفت مضروبية عمروٍ من غير زيد ، وقد يكون زيدٌ ضرب عمراً وغيره ، وقد يكون عمرو ضربه زيدٌ وغيره .

وإنّما يكون المعنى نفي الضاربيّة مطلقاً عن غير زيد ، ونفي المضروبيّة مطلقاً عن غير عمرو .

وإذا قلنا : ما وَقع ضَرْبٌ إلاّ من زيد على عمرو فهذان حصران مطلقاً بلا إشكال ، وسببه أن النّفي ورد على المصدر ، واستُثْني منه شيءٌ خاصٌ وهو ضَرْب زيدٍ لعمرو، فبقى ما عداه على النّفي كما ذكرناه في الآية الكريمة وفي الآية الأخرى التي ينبغي فيها الاختلاف : « إلاّ

مِنْ بَعْدِ ما جاءَهُم العِلْم بَغْياً بينهم »[1] . والفرْقُ بين نَفْي المَصْدَر ونفي الفعل: أن الفعل مُسندٌ إلى فاعل فلا[2][ينتفي عن المفعول إلاّ ذلك المقيّد ، والمَصْدَرُ ليس كذلك ، بل هو]مطلق ،فينتفي مطلقاً إلا[3] [الصورة المستثناة منه بقيودها] وقد جاءني كتابك ـ أكرمك الله ـ تذكر فيه أنك[4] [وقفت على ما قدرته في إعراب] قوله تعالى : ﴿ غير ناظرين إناه ﴾ وأن النّحاة اختلفوا في أمرين :

أحدهما : وقوع الحال بعد المستثنى نحو قولك : أكرم النّاس إلاّ زيداً قائمين ، وهذه هي التي اعترض بها الشّيخ أبو حيّان على الزمخشريّ ، وهو اعتراضٌ[غير مُسَلّم][5]، لأن الزمخشريّ جعل الاستثناء وارداً عليها وجعلها حالاً مستثناة فهي في الحقيقة [مستثناة[6]]

(١) آل عمران / ١٩ .

(٢) بعد : « فلا » في ط سقط إلى قوله : هو مُطْلَقٌ،وقد أشير إلى ذلك في الهامش بعبارة : « بياض في الأصول » وما بين معقوفين هو ما سقط من ط صوابه من النسخ المخطوطة التي في يدي

(٣) طبعد قوله : « مطلقاً إلاّ » سقطت العبارة التي بين معقوفين ، وقد أشار إليها في الهامش بكلمة : « كذا » أي بياض في الأصول مثل البياض السّابق . وما بين معقوفين من النسخ المخطوطة .

(٤) سقطت العبارة التي بين معقوفين من ط ، وصوابها من النسخ المخطوطة ، وقد أشير في هامش طبأن بعد « أنك » بياض في الأصول .

(٥) ما بين معقوفين سقط من ط ، وأشير إليه في هامشها والتصويب من المخطوطات

(٦) ما بين معقوفين سقط من ط، صوابه من النسخ المخطوطة

فلم يقع بعد إلاّ حينئذ إلاّ المستثنى ، فإنه مفرّغ للحال .

والشيخ فهم أن الاستثناء غيرُ منسحب عليه ، فلذلك أورد عليه أن « غير ناظرين إناه » ليس مستثنىً ولا صفةً للمستثنى به ، ولا يستثنى منه ، وقد أصبت فيهما .

قلت : لكن للشيخ بعض عذر على ظاهر كلام الزمخشريّ لما قال : إنه حال من « لا تدخلوا » . ولم يتأمل الشّيخ بقية كلامه فلو اقتصر على ذلك لأمكن أن يقال : إن مراده : لا تدخلوا غير ناظرين إلاّ أن يُؤذن لكم ، ويكون المعنى أن دخولهم غير ناظرين إناهُ مشروطٌ بالإذن وأمّا « ناظرين »[1] فممنوعٌ مُطلقاً بطريق الأوْلى ، ثم قدّم المستثنى وأخر الحال ، فلو أراد هذا كان إيراد الشّيخ متجهاً من جهة النحو / . [٤/٨٧]

ثم قلت - أكرمك الله : الثّاني ، وكأنك أردت الثاني من الأمرين اللّذين اختُلِف فيهما ، وذكرت استثناء شيئين ، وقد قدّمت أنني لم أظفر بصريح نقل في المسألة .

والّذي يظهر أنه لا يجوز بلا خلاف ، كما لا يكون فاعلان لفعل واحد ، ولا مفعولان لهما فعل[2] واحد لا يتعدّى إلى أكثر من واحد ، كذلك لا يكون مستثنيان [من مستثنىً واحد بأداة واحدة][3] ولا من

(١) في ط: إشارة في الهامش إلى قوله : « ناظرين » بكلمة: « كذا »مع أنها محكيَّة

(٢) في ط : « لهما لفعل » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط . وقد أشير إليه في هامشها بأنه «هنا بياض في الأصول»، والتصويب من النسخ المخطوطة.

مستثنًى منهما بأداة واحدة ، لأنها كقولك : استثنى المتعدّي إلى واحد ، فكما لا يجوز في الفعل لا يجوز في الحَرْف بطريق الأولى .

وكذلك اتّفقوا على ذلك ، ولم يتكلّموا فيه في غير باب أَعطى وشِبْهه ، وقولك : إنه لا يكاد يظهر لها مانعٌ صناعيٌّ وهي جديرةٌ بالمنع ، وما[1] المانع من قول الشّخص : ما أعطيت أحداً شيئاً إلا عمراً دانِقاً ؟ وإنما ينبغي منع ذلك في مثل : إلاّ عَمْراً زيداً إذا كان العامل يطلبهما بعمل واحدٍ ، أمّا إذا طلبهما بجهتين فليس يمتنع .

ولم يذكر ابن مالك حجة إلاّ الشّبه بالعطف .

ونحن نقول في العطف بالجواز في مثل : ما ضرب زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً قطعاً ، فنظيره : ما أعطيت أحداً شيئاً إلاّ زيداً دانِقاً .

وصرَّح ابن مالك بمنعه ، وقد فهمت ما قلته ، وقد تقدّم الكلام بما فيه كفاية وجواب . إن شاء الله .

وقولك: إن الآية نظيرُهُ ممنوع، بل هي جائـزة، وهو ممنـوعٌ . والله سبحانه وتعالى أعلم. تمّت الرسالة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه[2] .

---

(١) في ط : «ولا» مكان : «وما» صوابه من المخطوطات.

(٢) في نسخة (ى) التي صحح ناشر الاشباه في ضوئها قوله في الهامش: بهامش (ى) على يد فقير رحمة ربه محمد بن أبي بكر بن أحمد الطّوخي الكناني ـ عفا الله عنه ـ وذلك بالمدرسة الجودرية.

تعليق ابن بَرّي على قول شاعرٍ في وصف الدنيا

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى اللهُ على سيِّدنا محمد وآله وصَحْبه وسَلّم : رأيت في بعض المجاميع من كلام أبي محمد عبدالله بن بَري[١] على قول الشاعر في وصف دينار :

٧١١ = وأصْفَر من ضَرْب دار المُلوك
تَلـوُح علـى وَجْهِـه جَعْفَرا

ملخصه في « يلوح »روايتان :[٢] إحداهما رواية الفراء ، وهي الروّاية الصحيحة أنها بالتّاء ولا إشكال على نصب « جعفر » على هذه ، لأنه مفعول بتلوح / وتلوح بمعنى : ترى وتبصر ، وتقول : لُحْت الشّيء : إذا أبصرته . [٤/٨٨]

وهذا بيّن لا إشكال فيه ولا تَعسُّف في إعرابه .

وأمّا الرّواية الأخرى وهي المشهورة «يلوح» ففيها إشكال فمن

(١) ابن برّي له ترجمة وافية في كتابي «المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ص ٤٧ .

(٢) في ط : «روايتين » .

النحاة من قال: إنه منصوبٌ بإضمار فعل، تقديره: اقصدوا جَعْفراً . ومنهم من جعله من باب المفعول المحمول على المعنى من جهة أن جعفراً داخلٌ في الرؤية من جهة المعنى ، لأن الشيء إذا لاح لك فقد رأيته .

تعليق على معنى : « وآتوا النِّساء صَدُقَاتِهِن نِحْلَةً » لتاج الدين الحموي

وفي هذا المجموع أيضاً :

سأل الإمام أبو محمد بن بَرىّ الإمام تاج الدين محمد بن هبة الله بن مكّى الحموي عن قوله تعالى : ﴿ وآتوا النِّساء صَدُقَاتِهِنَّ نِحلَةً ﴾[1] كيف تكون نِحلَة، والنحلة في اللغة: الهبة بلا عوض؟ والصّداق تستحقُّه اتِّفاقاً لا على وجه التّبرُّع .

فأجابه بأنه لمّا كانت المرأة يحصل لها في النِّكاح ما يحصل للزوج من اللذّة ، وتزيد عليه بوجوب النّفقة والكُسْوة والمَسْكن كان لها المهر مجّاناً ، فسُمِّي نِحْلة . كذا ذكره أئمتنا.

وقال بعضهم : لما كان الصّداق في شَرْع من قبلنا لأولياء المنكوحات بدليل قوله تعالى : ﴿ قال انّي أرِيدُ أنْ أُنْكِحَكَ إحْدى

(١) النساء / ٤

ابنتي هَاتَيْن على أن تأْجُرَنِي ثمانِيَ حِجَج[١] ﴾ ثم نسخه شَرْعُنا صار ذلك عطيّة اقتطعت لَهُنّ فَسُمِّيَ نْحِلة . والله أعلم .

جمع حاجة

في جمع حاجة من كلام ابن بَرِّي :

قال : سألت ـ وفقّك الله تعالى لما يرضيه ، وجعلك مِمنّ يَتَّبِعُ الحقّ ويأتيه ـ عن قول الشيخ الرئيس أبي محمد القاسم بن عليّ الحريري في كتابه (درة الغوّاص) : إن لفظة حوائج مِمّا توهّم في استعماله الخواصّ[٢] ، وسألت أن أميز لك الصّحيح والعليل ، من غير

(١) القصص / ٢٧ .

(٢) نصّ الحريري في «درة الغوّاص»/ ٥٤ : «ويقولون في جمع حاجة : حوائج ، فيَتْوهمون فيه كما وَهِم بعض المحدَثين في قوله :

إذا ما دخلت الدّار يوماً ورفعتْ ... سُتورُكَ لي فانظر بما أنا خارجُ

فسيّان بيت العنكبوت وجوسقٌ ... رفيعٌ إذا لم تُقْضَ فيه الحوائجُ

والصواب أن يجمع في أقلّ العدد على حاجات لقَول الأول.

وقد يخرجُ الحاجات يا أم مالك ... كرائم من ربٍّ بهنّ ضنينُ

وأن يجمع في أكثر العدد على حاجٍ مثل هامة وهامٍ ، وعليه قول الراعي.

ومُرْسَلٍ ورسولٍ غير مُتَّهَمٍ ... وحاجةٍ غير مزجاةٍ من الحاجِ

وأُنْشِدْتُ لأبي الحسين بن فارس اللّغوي:

وقالوا كيف أنت فقلت خيرٌ ... تُقَضّى حاجةٌ وتفوت حاج

إذا ازدحمت همومُ الصدر قلنا ... عسى يوماً يكون لها انفراجُ

نديمي هِرّتي وسرورُ قَلبي ... دفاتِرُ لي ومعشوقي السرّاجُ»

إسهاب ولا تطويل ، وأنا أجيبك عن ذلك بما فيه كفاية ، مع / سلوك [٤/ ٨٩] طريق الحقّ والهداية .

ومن أعجب ما يُحكى ويُذْكر ، وأغرب ما يُكْتب ويسطر ، أنه ذكر أنه لم يَحْفظ لتصحيح هذه اللفظة شاهداً ، ولا لبشَرٍ فيها بيتاً واحداً ، بل أنشد لبديع الزمان بيتاً نسبه إلى الغلَط فيه ، والعجز عن إصلاحه وتلافيه ، وهو قوله :

٧١٢=فسيّان بيتُ العنكبوت وجوسَقٌ
رفيعٌ إذا لم تُقْض فيه الحَوائجُ(١)

حتى كأنه لم يمرّ بسمعه الخبرُ المنقول ، عن سيد البشر أبي البتُول ، حين قال بلسان الإعلان ، « استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان » .

وهذا الخبرُ ذكره القضاعي في شهابه ، في الباب الرابّع من أبوابه .

وذكر أيضاً قوله : « إنّ لِلّه عباداً خلقهم لحَوائِج النّاس(٢) » .

---

(١) انظر درة الغوّاص / ٥٤

(٢) انظر اللسان : «حوج» وتمامه : «يفزع الناس إليهم من حوائجهم، أولئك الآمنون يوم القيامة »

وذكر الهرويّ في كتابه الغريبين [١] قوله عليه السلام : «اطْلُبوا الحوائج إلى حسان الوُجوه » ، وقوله صلّى اللهّ عليه وآله وسلم : «إياكُم والأ قواد؟ قالوا : يا رسول الله:وما الأ قواد؟ فقال هو الرجل يكون منكم أميراً فيأتيه المسكين والأرملة ، فيقول لهم : مكانَكُم حتى انظر في حوائجكم ويأتيه الغَنِيّ فيقول: عَجِّلوا في قضاء حاجته» .

وذكر ابن خالويه في شرحه مقصورة ابن دريد عند ذكر فَضْل الخيل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « التمسوا الحوائج على الفرس الكُميت الأرثم[٢] المحُجّل الثلاث ، المُطلق اليد اليُمنى » .

فهذا ما جاء من الشواهد النبوية[٣]، ورونه الثّقات من الرواة المرضيّة على صِحة هذه اللفظة .

وأما ما جاء من ذلك في أشعار العرب فكثير ، من ذلك ما أنشده

---

(١) كتاب الغربيين غرِيَبىْ القرآن والحديث لأبي عُبَيد الهرويّ أحمد بن محمد المتوفى سنة ٤٠١هـ حققه د / محمود محمد الطناحى طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث ١٩٧٠م. وانظر الحديث في اللسان: «حوج»

(٢) الأرثم : هو الفرس الذي يكون في طرف أنفه بياض، ورثِم كفرح فهو رَثِم وأرثَم، وهي رثماء . انظر القاموس «رثم»

(٣) في ط: «البنوته» بالتاء ، تحريف ظاهر.

أبو زيد ، وهو قول أبي سلمة المحاربي[١] :

٧١٣ = ثَمَمْــتُ حوائجــي وَوَذْأتُ بِشْــراً

فبئس مُعرِّسُ الـرَّكب السِّغابُ[٢] / [٤/ ٩٠]

وأنشد أيضاً للراجز :

٧١٤ = يا رَبَّ رَبٍّ القلُصِ النَّواعِج

مُسْتَعْجِلاتٍ بِذوى الحوائِج[٣]

وقال الشّماخ :

٧١٥ = تقطَّــع بيننــا الحاجــاتُ إلاّ

حَوَائِجَ يَعْتَسِفْنَ مع الجَرِيءِ[٤]

وقال الأعشى :

---

(١) في ط : «المحازمى» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان

(٢) انظر اللسان : «حوج». وفي ط تحريفات في هذا البيت، ففيه : «وودأت» بالدال، والصواب: «ووذأت» بالذال، وهي كذلك في المخطوطات واللسان. ووذأته: عبته وزجرته.
وفيه : «فبين» مكان: «فبئس» وصوابه من المخطوطات واللسان.
وثَمَمْتُ: قال ابن برّي: «أصلحت». وسغاب جمع : سغبان وهو الجائع.

(٣) انظر اللسان: حوج. وفي ط : «ما دب القلص» بالدال تحريف، صوابه من المخطوطات واللسان .

(٤) انظر اللسان : حوج . وانظر ديوان الشماخ.

٧٠٦النّـاس حــول قِيـابِـه
أهْـل الحوائـجِ والمسائـلْ[١]

وقال الفرزدق :

٧١٧ = ولى ببلاد السنِّد عند أميرهـا
حوائجُ جمَّاتٌ وعِندي ثوابُها[٢]

وأنشد أبو عمرو بن العلاء :

٧١٨ = صَرِيعَىْ مُدام ما يُفَـرقُ بيننـا
حوائـجُ من إلقـاح مالٍ ولاَ نْخِلِ[٣]

وانشد ابن الأعـرابي :

٧١٩ = من عَفّ خفّ علـى الوُجـوه لِقـاؤهُ
وأخـو الحوائِـج وَجْهُـهُ مَبْذُولُ[٤]

وأنشد أيضاً :

٧٢٠ = فإنِ أُصْبح تُحاسِبُنـي همـومٌ
ونفسٌ في حوائِجِهـا انتشارُ[٥]

---

(١) انظر اللسان : حوج.
وهو من قصيدة للأعشى في ديوانه ١٥٦ ومطلعها :
قالتْ سميّة: من مَدَحْـ تَ فقلت: مسروق بن وائل.
(٢) انظر اللسان : حوج.
(٣) انظر اللسان : «حوج».
(٤) انظر اللسان : «حوج».
(٥) انظر اللسان : «حوج» وفيه : «تخالجنى» مكان : «تحاسبنى »

وأنشد الفراء :

٧٢١ = نهارُ المرء أمْثَـلُ حين تُقْضى

حوائِجــهُ من اللَّيل الطّويلِ[١]

وانشد ابن خالويه :

٧٢٢ = خَلِيليّ إن قام الهوى فاقعدا به

لعنّــا نُقَضّــي من حوائجــه رمّا[٢]

وقال هميان بن قحافة :

٧٢٣ = حتّى إذا ما قَضَـتِ الحوائِجَـا

ومَــلأَتْ حُلاَبُهــا الخــلا نِجَا[٣]

قال آخر :

٧٢٤ = بَدَأْنَ بنـا لا راجياتٍ لحاجــةٍ

ولا يائســاتٍ من قَضَـاء الحوائِج[٤]

---

(١) انظر اللسان : «حوج». وفي ط: «مثل» تحريف وفي ط: «يقضي» بالياء

(٢) انظر اللسان : «حوج»، ولعنا : لغة في لعلّ، ورَمّ الشيء : أصلحه . وفي اللسان : برواية : حوائجنا

(٣) انظر اللسان : «حوج» . والْخَلَنْج كَسَمَنْدٍ : شجرٌ «معرّب» جمعه : خلانج . انظر القاموس . «خلج»

(٤) انظر اللسان : «حوج» وروايته : «راجيات لِخُلْصة»

وقال ابن هرمز :

٧٢٥ = إنــي رأيت ذوي الحوائــج إذْعَــروا
فأتْــوكَ قَصْــراً أو أتــوْك طـروقـا/　　　[٤/٩١]

فقد وجب ببعض هذا سقوط قول المخالف حين وجبت الحُجّة عليه، ولم يبق له دليل يستند إليه، وأنا أتبع ذلك بأقوال العلماء، ليزداد القولُ في ذلك إيضاحاً وتبْييناً .

قال الخليل في (كتاب العين) في فصل « راح » يقال : يوم راح وكبش صافٌ[١] على التخفيف من رائح وصائف، فطرح الهمزة كما قال الهذلي :

٧٢٦ = * وهي أدماء سارُها[٢] *

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : «صاق» بالصاد، وفي اللسان: «ضاف» بالضاد

(٢) قطعة من بيت هو بتمامه كما ورد في اللسان: «حوج»

وســوّد ماءُ المرْدِ فاهــا فلونُه　　　كلـوْن النؤور وهـي أدمـاء سارُها

وفي ط: «ماء » مكان: «أدماء» تحريف

وفي أمالي ابن الشجري ١/ ٢١٠ نسب الشاهد إلى أبي ذؤيب، وفسرّ المرْد بثمر الأراك، والنـؤر : دخان الفتيلة يتخذ كُحْلاً للوشم . وروايته : «النورور» بواوين . ورواية اللسان والنوادر / ١٩٨ . : النؤور بهمز الواو الأولى، وفسرّ في النوادر النؤور: الكحل الذي يحشى به الجلْد المقرّح بالإبرة أو بحديدة حتى تبقى علامته كما يفعل الشطار اليوم

وفي شرح ديوان الهذليين ١/ ٢٤ : أراد سائرها وكان ينبغي أن يقول: وهي آدم سائرها .

أي سائرها ، وكما خففوا الحاجة من الحائجة ، ألا تراهم جمعوها على حوائج . انقضى كلام الخليل .

وقد أثبت صحة الحوائج وأنها من كلام العرب وأن حاجة مجذوذة من حائجة .

وكذلك حُكى عن أبي عمرو بن العلاء أنه يقال : في نفسي حاجةٌ وحائجةٌ ، وإن كان لم ينطق بها عنده.

وكذلك ذكرها عثمان بن جنيّ في كتابه (اللمع) .

وحكى المهلبيّ عن ابن دريد أنه قال : حاجة ، وحائجة ، وحوجاء ، والجمع : حاجات ، وحوائج ، وحاج ، وحِوَج وأنشد البيت المتقدم ، * صرِيعَىْ مدام * البيت .

وذكره ابن السكيت في كتابه المعروف (بالالفاظ) قريباً من آخره : باب الحوائج ، يقال في جمع حاجة : حاجات ، وحاجٌ وحوجٌ وحوائِج .

وقال سيبويه فيما جاء فيه : تَفَعّل واسْتَفْعل بمعنى ، يقال تَنَجَّزَ فلان حوائِجَهُ واسْتنجز حَوَائِجهُ .

وذهب قوم من أهل اللغة : إلى أن حوائج يجوز أن يكون جمع : حَوْجاء ، وقياسها: حَواجٍ مثل[١] صَحارٍ ، ثم قدمت الياء على

(١) في ط : «من» مكان : «مثل» ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة واللسان

الجيم ، فصارت حوائج ، والمقلوب من كلام العرب كثير .

وشاهد حوجاء قول أبي قيس بن رفاعة :

٧٢٧ = مَنْ كان في نَفْسِه حَوْجَاءُ يَطْلُبها
عِنْدي فإني له رَهْنٌ بإصْحارِ[1]

والعرب تقول «بدأت[2] حوائجك» في كثير من كلامهم ، وكثيراً ما

---

(١) في اللسان : «حوج» هذا الشعر تمثل به عبد الملك بعد قتل مصعب بن الزبير، وهو يخطب على المنبر بالكوفة ، فقال في آخر خطبته : «وما أظنكم تزدادون بعد الموعظة إلاّ شراً ، ولن نزداد بعد الإعذار إليكم إلاّ عقوبة وذعْراً ، فمن شاء منكم أن يعود إليها فليعد، فإنما مثلي ومثلكم كما قال قيس بن رفاعة :

من يصل ناري بلا ذنْبٍ ولا تَرِةٍ يصلي بنار كريمٍ غير غدّارٍ

إلى قوله :

من كان في نفسه حوجاءَ يَطْلُبها عندي فإني له رهْنٌ بإصحار
أقيمُ عَوْجَتَهُ إن كان ذا عِوجٍ كما يقوِّمُ قَدْح النّبعة الباري .

وقد استدل به الزمخشري في «الفائق في غريب الحديث» عند ذكره قول قتادة رحمه الله ـ «أن تسجد بالآخرة منهما أحرى ألاّ يكون في نفسك حوجاء، هي الريبة التي يحتاج إلى إزالتها. يقال : ما في صدري حوجاء ولا لوجاء». قال قيس بن رفاعة الخ. ثم علق على البيتين بقوله : «يريد من كان له ريبة في أمري يطلب عندي إزالتها فأنا مزيلها». انظر الفائق ١/ ٣٣٨

(٢) في ط والنسخ المخطوطة هكذا : بدأت» وفي اللسان : والعرب تقول : «بدآاتُ حوائجك »

يقول ابن السكيت[1] : إنهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين والبراحات[2] / وإنما غلط الأصمعي في هذه اللفظة حتى جعلها مولدة [٩٢/٤] كونها خارجة عن القياس، لأن ما كان على مثال حاجة مثل: غارة وحارة لا يجمع على غوائر وحوائر، فقطع بذلك على أنها مولدة غير فصيحة .

على أنه حكى الرقاشي والسّجستاني[3] عن عبد الرحمن عن الأصمعي أنه رجع عن هذا القول ، وإنما هو شيء كان عَرَض له من غير بحث ولا نظر . وهذا هو الأشبه به ، لأن مثله لا يَجْهَلُ ذلك ، إذ كان موجوداً في كلام النبي صلّى اللهّ عليه وآله وسلم ، وكلام غيره من الفصحاء .

وذكر سيبويه في كتابه أنه يقال : تَنَجَّز حوائجه واستنجزها ، وكأنّ القاسم بن عليّ الحريريّ لم يَمرّ به إلاّ القول الأول المحكيّ عن الأصمعي دون القول الثاني .

ولو أنه سلك مسلك النّظر والتسديد ، وأضْرَب عن مذهب

---

(١) في ط فقط: «لأن السبب» مكان «ابن السكيت» تحريف واضح، صوابه من النسخ المخطوطة واللسان: حوج

(٢) في ط والنسخ المخطوطة: «البراحات» وفي اللسان : «حوج » الراحات. والبراحات؛ جمع بَراحٍ كسحابٍ، وهي المتسع من الأرض لا زرع بها ولا شجر. انظر القاموس.

(٣) في ط فقط: «والسختياني» تحريف صواب من النسخ المخطوطة. واللسان.

التسليم والتقليد لكان الحقّ أَقْرَبَ إليه من حبل الوريد .

آخر المسألة ، والحمد لله على كل حال ، وصلى الله على سيدنا محمد والصّحب والآل ، وسلّم إلى يوم المآل .

[مسألة في تكرار « لا » وعدم تكرارها]

وفي فوائد الشيخ جمال الدين بن هشام ـ رحمه الله تعالى

مسألة :

سئلت عن الفرق بين قولنا : واللهِ لا كَلَّمْت زيداً ولا عمراً ولا بَكْراً بتكرار « لا » ، وبدون تكْرارها ، حتى قيل : إنّ الكلام مع التّكرَار ، أيْمانٌ في كُلٍّ منها كفّارة ، وأنه بدون التّكرار يمينٌ في مجموعها كفّارة .

والجواب : أن بينهما فَرْقاً يَنْبني على قاعدة ، وهي أن الاسمين المُتَّفِقَيْ الإعراب المتوسّط بينهما واو العطف تارةً يتعين كونُهما متعاطفين ، وتارةً يمتنع ذلك ، ويجب تقدير مع الباقي[١]، ويكون العطف من باب عطف الجُمل ، وتارةً يجوز الأمران .

فالأوّل : نحو اختصم زيد وعمروٌ ، واصطلح زيدٌ وعمروٌ وجلست بين زيدٍ وعمروٍ ، وهذا زيد وعمرو ، وذلك لأن الاختصام

(١) في ط: «الباقي» وفي بعض النسخ المخطوطة : «النافي» وبعضها الآخر: «الثاني»

[٩٣/٤] والاصطلاح / والبَيْنِيّة والمبتدأ الدّالّ على متعدد لا يكتفي بالاسم المفْرد .

والثاني : نحو قامت هندٌ وزيدٌ ، وقوله تعالى : ﴿ لا تَأخُذُه سِنَةٌ ولا نومٌ ﴾[١].

وقوله تعالى : ﴿ فاذْهَبْ أنت وَربُّك ﴾[٢]،﴿ اذهب أَنْتَ وأخوك ﴾[٣]، ﴿ اسكُن أنت وَزَوْجُك ﴾[٤]، ﴿ لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ ولا أَنْتَ ﴾[٥] ، فهذه ونحوها يتعيّن فيها إضمار العامل أي ، ولا يأخذه نومٌ ، ولْيَذهب ربُّك ، ولْيَذْهب أخوك، ولْيَسْكُن زوجُك.

وكذلك التّقدير : و « لا نخلفه » ثم حذف الفعل وحده ، فبرز الضّميرُ وانفصل .

ولولا ذلك لَزم إعمال فعل الأمر ، والفعل المضارع ذي النّون في الاسم الظاهر ، أو الضّمير المنفصل ، وإسناد الفعل المؤنث إلى الاسم المُذكّر .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ والَّذين تَبَوّؤُوا الدّارَ والإيمان ﴾[٦]،

(١) البقرة / ٢٥٥
(٢) المائدة / ٢٤ . وفي ط: «اذهب» بدون فاء
(٣) طه / ٤٢
(٤) البقرة/ ٣٥
(٥) طه/ ٥٨
(٦) الحشر / ٩

وقول الشاعر :

٧٢٨ = * وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونا * [1]

وقول الآخر:

٧٢٩ = * علفتها تبناً وماء بارداً[2] *

وقوله :

٧٣٠ = * متقلّداً سيفاً ورمحاً[3] *

أي وألفوا الإيمان، أو أحبوا الإيمان، وكحلن العُيونَ ، وسقيتها ماءً ، وحاملاً رُمْحاً .

---

(١) سبق ذكره رقم ٣٤٣.

(٢) تمامه :

* حتى شتت همّالةً عيناها *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٥٨ ، وشرح شذور الذهب/ ٢٤٠، والأشموني ٢/ ١٤٠.

(٣) صدره :

* يا ليْتَ بَعْلَكِ في الوغَى *

نسب الي عبدالله بن الزبعري.

من شواهد: الإنصاف ٢/ ٦١٣ ، والمقتضب ٢/ ٥٠ برواية : * يا ليت زوجك قد غدا *.

والخصائص ٢/ ٤٣١ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٢١ ، ٤٧٣ والحُجّة لابن خالويه: ٢/ ٦٧، وابن الشجري ٢/ ٣٢١ ، وابن يعيش ٢ /٥٠ ، وأمالي المرتضى ١/ ٥٤ ، ٢/ ٢٦٠ ، ٣٧٥

ومن ذلـك قولهم : مـا جاءني زيـدٌ ولا عمروٌ، أي ولا جـاءني عمرو ، لأن حرف النّفي لا يدخُلُ على المفردات ، لأن الذي ينفي إنّما هو النسبة . وكذلك القول في حرف الاستفهام إذا قيل : أجاءك زيد أو عمرو؟بتحريك الواو ، تقديره: أو جاءك عمرو.

فإن قلت: ما ذكرته في النّافي منتقضٌ بقولهم: جئت بلا زادٍ، وما ذكرته في الاستفهام منتقضٌ بقوله تعالى : ﴿ أئِنّا لَمَبْعُوثُون ﴾[1] .

قاله الزمخشريّ . قلت : أما هذا الإعراب فمردودٌ ، والصّواب أنّ « أو آباؤنا » مبتدأ ، وخبره محذوف مدلولٌ عليه بقولـه تعالـى : ﴿ لمبعوثون ﴾ كما أنها في قراءة من سكّن الواو كذلك .

وأمّا المثال المذكور ، فأصله: ما جئت بزاد، ولكنّهم عدلوا عن ذلك لاحتماله خلاف المراد ، وهو نفي المجـيء البتّـة ، فإنّ مَنْ لم يَجِيءْ يصدُق عليه أنه لم يجيء بزاد ، فلذلك أدخلـوا « لا » على مصب النّفي ، ومِنْ ثَمّ سمّاها النّحويّون مُقْحمةً أي داخلةً في موضع ليس لها بالأصالة .

فإن قلت : فَلِم يقولون : ما جاءني زيد ولا عمروٌ حتّى احْتِيج [٤/ ٩٤] إلى إضمار / العامل؟

قلت : إنما يقولونه إذا أرادوا الدّلالة على نفي الفعـل عن كُلٍّ

---

(١) الصافّات/ ١٦ والآية بتمامها: «أئنا لمبعوثون أَو أباؤنا الأوّلون»

منهما بصفتي الاجتماع والافتراق؛ إذْ لو لم يُكرِّروا الثّاني احتمل إرادة نفي اجتماعها ونفي كلّ منهما .

فإن قلت : فهلاّ أجازوا في الاستفهام هل جاءك زيد وهل عمرو ؟ إذا أرادوا التّنصيص على الاستفهام عن مجيئي كُلٍّ منهما ، ورَفْع احتمال الاستفهام عن اجتماعهما في المجيء في وقت .

قلت : لِئلاّ تقع أداة الصَدْر حَشْواً .

فإن قلت : قُدّر العاملُ ، وقد صار ذُو الصَّدْر صَدْراً .

قلت : نعم ، لكن تبقى صورة اللّفظ حينئذٍ قبيحةً ؛ إذ الأداة داخلة في اللّفظ في حَشْو الكلام ، وهم مُعْتنون بإصلاح الألفاظ كما يَعْتَنُون بإصلاح المعاني .

والثالث : نحو قام زيدٌ وعمروٌ .

فإن قلت : فهل نصّ أحد على جواز الوجهين في ذلك على وجوب تقدير العامل مع تكْرار النّافي ؟

قلت : أما مسألة تكرار النّافي فقد أوضحت بالدّليل السّابق وجوب تقدير العامل فيها .

وأما ما أجزت فيه الوَجْهَيْن فلا سبيل إلى دفع الإمكان فيه .

على أنني قد وقفت في كلام جماعةٍ على ذلك .

قال بعض المحققين : اعلم أن الواو ضَرْبان : جامعةٌ للاسمين في عامل واحد .

ونائبة مناب التّثنية حتى يكون قولك : قام زيد وعمروٌ بمنزلة : قام هذان ، ومضمر بعدها العامل .

وينبني على ذلك مسائل :

إحداها : قام زيد وهند بترك تأنيث الفعل فهذا جائزٌ على الوجه الأوّل ، لأنا نقول على الأول : غَلّبنا الذَّكَر ، ولا يقال ذلك على الثّاني لأن الاسمين لم يجتمعا .

[٩٥/٤] الثانية : اشتراك زيد وعمرو / .

الثالثة : زيد قام عمروٌ أبوه ، وهاتان جائزتان على التّقدير الأول دون الثّاني .

الرابعة : النفي فتقولُ على الأول : ما قام زيد وعمرو فلا يُفِيد النّفي كما تقول : ما قام هذان .

وتقول على الثّاني : ما قام زيدٌ ولا عمروٌ فيفيده ، كما تقول : ما قام زيدٌ ولا قام عمروٌ . انتهى .

وهو كلام حَسَنٌ بديعٌ ، وقد أورده أبو حيّان في (الارتشاف) وهو كالمنكر له لِلُطْفه وغرابته .

وقال الزّمخشريّ في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَما كَانَ لِمُؤْمِنٍ ولا مُؤْمِنَةٍ إذا قَضى اللهُ ورَسُولُه أمْراً أن يَكُون لهم الخِيرَةُ من أَمْرِهم ﴾[١].

«فإن قلت، كان من حَقّ الضّمير أن يوحّد كما تقول : ما جاءني من رَجُلٍ ولا امرأةٍ إلا كان من شأنه كذا وكذا .

قلت : نعم ، لَكِنّهما وقعا تحت النّفي ، فعمّا كُلّ مؤمن ومؤمنة فرجع الضّمير على المعنى لا على اللفظ .» انتهي .

وقد أشكل هذا الكلام على بعضهم فاعترضه ، وذلك ، لأن النحويين نصّوا على أن الضّمير [بعد الواو][٢] لكونها موضوعة للجمع تكون على حسب المتعاطفين، تقول: زيد وعمر أكرمتهما، ويمتنع أكرمته .

وأجابوا عن قوله تعالى : ﴿ واللهُ وَرَسُولُهُ أحَقُّ أنْ يُرْضُوه ﴾[٣]: أنَّ الضَّمير بعد « أو » لكونها موضوعة لأحد الشّيئين أو الأشياء يكون على حسب أحد المتعاطفين ، تقول: زيداً أو عَمْراً أُكْرِمُه[٤]، ولا تقول أُكْرِمهُما .

وأجابوا عن قوله تعالى : ﴿ إنْ يكُن غَنِيًّا أو فقيراً فاللهُ أوْلَى بِهِمَا ﴾[٥]: فلمّا رأى هذا المُعتَرِضُ هذه القاعدَةَ أشكل عليه قول

(١) الأحزاب/ ٣٦. وفي ط: «تكون» بالتاء.
(٢) ما بين معقوفين سقط من ط، صوابه من المخطوطات
(٣) التوبة / ٦٢
(٤) في ط والنسخ المخطوطة : زيدا وعمراً بالواو .
(٥) النساء / ١٣٥

الزمخشري : كان من حَقّ الضّمير أن يُوحّد، لأن العطف فيهما بالواو.

وسؤال الزمخشريّ على ما قدّمت تقريرَهُ أنّ الكلام مع النّافي جملتان لا جملة ،والواو إنّما تكون للجمع إذا عَطَفَتْ مفرداً على مفردٍ لا إذا عَطَفتْ جُملةً على جملةٍ ، ومِنْ ثَمّ منعوا أن يقال : هذان يقوم ويقعد ، وأجازوا هذان قائمٌ وقاعدٌ ، لأن الواو جَمَعتْ بينهما وصيّرَتْهُما كالكلمة الواحدة المُثنّاة التي يصحّ الاخبار بها عن الاثنين / . [٤/٩٦]

وقال سيبويه رحمه الله : إذا قيل : رأيت زيداً وعَمْراً ، ثم أدخل حرف النّفي ، فإن كانت الرّؤية واحدةً قلت : ما رأيت زيداً وعمراً .

وإنْ كنت قَدْ مَرَرْتَ بكلٍ منهما على حِدَة ، قلت : ما مررت بزيد ، ولا مررت بعمرو

وهذا معنى ما نقل عنه ابن عصفور في (شرح الجُمَل) ، فأوجب تكرار النافي عند تكْرار الفعل ، ولكنه صَرَّح بالفعل مع النّافي .

وقد بيّنا أن تَكْرارَ النَّافي كافٍ ، لأنّه مستلزم تكرير الفعل .

إذا تقرّر هذا فنقول : إذا كَرّر الحالف النّافي فهي أيْمانٌ ، لِمَا بَيّنا من أن تَكْرار «لا» يؤذن بِتَكْرارِ العامل ، وصار قوله : واللهِ لا كَلّمْتُ زيداً ، ولا ماشَيْتُ عمراً ، ولا رأيت بكْراً . وهذه أيمانٌ قَطْعاً

يجب في كُلٍّ منها كَفَّارَةٌ ، فكذلك في المثال المذكور لا يفترقان إلاّ فيما يرجع إلى التّصريح ، والتقدير ، وكون الأفعال متّحدة المعنى أو متعدّدة ، وكلا الأمرين لا أثر له .

وإذا لَم يُكَرّرْ النّافي فالكلام محتملٌ لليمين، والأَيْمان بناءً على نِيّة الفعل وعدمها ، وإنّما حكَموا بأنها يمين واحدة بناءً على الظّاهر ، كما أنهم لم يَحكموا باتّحاد اليمين مع تكرار « لا » مع احتمالها للزّيادة كما في قوله تعالى : ﴿ ولا النّور ﴾[1] بعد قوله سبحانه وتعالى ﴿ وما يَسْتَوِي الأعمى والبَصيرُ ولا الظُّلُماتُ ولا النُّور ﴾ لأنه خلاف الظّاهر نعم : إنْ قصد المتكلّم بقوله : واللهِ لا كَلَّمْتُ زيداً وعمراً مَعْنى : ولا كَلَّمتُ عَمْراً فهو يمينان ، لأن ذلك أحد محتملَيْ الكلام ، وقد نواه .

وإن قصد بقوله : « لا كلمت زيداً ولا عمراً : معنى « لا كلمت زيداً وعمراً » الذي لم يضمر فيه الفعل أوّ لاً قدّر « لا » زائدة فيمينٌ[2] واحدةٌ ، لا يَلْزمُهُ في نفس الأمر إلاّ كفَّارَةٌ واحدةٌ ، وإن كان قد يلزم في الحُكْم بخلاف ذلك بناءً على ظاهر لفظه .

وقد يقال بامتناع هذا الوجه بناءً على أن « لا » إنما تزاد إذا كان في اللّفظ ما يُشْعر بذلك كقرينة قوله تعالى : ﴿ وما يستوي ﴾ ، فإن الاستواء لا يُعْقل منسوباً إلى واحد .

(١) فاطر / ١٩
(٢) من ط: «فيهن» تحريف تصويب من المخطوطات

وكذا قوله تعالى : ﴿ ما مَنَعك ألاّ تَسْجُدَ ﴾[1] ، فإنّ من المعلوم أنَّ التَّوبِيخَ على امتناعه من السُّجود لا على امتناعه من نَفْي السُّجود ، لأِنه إذا امتنع / من نفيه كان مُثبتاً له . [٤/٩٧][2]

فأمّا المثالُ المذكورُ فلا دَلِيلَ فيه على ذلك فلا تكون « لا » فيه إلا نافيةً . والله أَعْلَمُ .

(١) الأعراف / ١٢

(٢) في ط رقمت خطأ ٩٨ ، والتسلسل يوجب أن تكون ٩٧ .

[فائدة في « إنما » لابن هشام]

ومن فوائده أيضاً تغمّده اللهُ تعالى برحمته :

اعلم أن الكلام في « إنّما » في موطنين : أحدهما : لفظيّ ، والآخر : معنوي ، أمّا اللّفظيّ فمن جهة بَساطتها أو تَرْكِيبها ، وأمّا المعنويّ فمن جهة إفادتها الحصر ، أو عدم إفادتها له .

والمدّعى في الوجه الثاني : أنها مفيدة لِلحَصْر استدل لها بأمور :

أحدها : فهْم أهل اللّسان لذلك كما تقرّر من فهْم الصّحابة رضي الله عنهم من: (إنّما الماءُ من الماءِ »[1]، ومن فهم ابن عباس رضي الله عنهما من : « إنّما الرّبا في النّسيئة » مع عدم المخالفة منهم ، فكان ذلك ، إجْماعاً على أنها مفيدة للحصر .

على أن الاحتجاج بقضيّة ابن عباس مع الصّحابة رضي الله

(١) حديث: «إنّما الماءُ من الماء» حديث متفق عليه انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٦/ ٣٢٤.

عنهم قد يحتمل الاعتراض بأن المُعْتَرِضَ قد يقتصر على ذكر أحد أوجه المنع لأمرٍ ما ، لكون ذلك الوجه أجْلى ، وأبعد عن الاعتراض .

وَرُبّما فعل ذلك على سبيل التنزّل لِلْخَصْم فيما ادّعاه وفهمه ، فلا يَلْزَمُ من اقتصارهم على الاعتراض بما فيه معارضة ، وهو إيرادهم الدّليل المقتضى ، فتحريم رِبَا التّفاضل أن يكونوا مُسَلِّمين له في دعواه للحصر .

وقد يقال أيضاً : إن ابن[1] عبّاس رضي الله تعالى عنهما فَهِم الْحَصْر وادّعاه، وهم لم ينفْوه ولم يُثْبِتوهْ، فتجيء مسألة «ما» إذا قال البعض وسكت الباقون ، وهل ذلك حجة أو ليس بحجة ؟ فيه كلامٌ مشهورٌ في أصول الفقه .

الدليل الثاني : معاملة العرب للاسم بعدها معاملة ما بعد إلاّ المسبوقة بالنفي . وقولهم : «معاملة ما وإلاّ» تمثيل ، لا أن ذلك خاصٌّ بـ « ما » وذلك في قوله :

٧٣١ =* . . . وإنّما　　يدافع عن أحسابهم أنا أو مِثْلي *[2]

---

(١) سقطت من ط كلمة : «ابن»

(٢) البيت بتمامه :

أنا الضامن الرّاعي عليهم وإنّما
يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

سبق ذكره رقم ١٥٥ ، ١٥٨

فهذا كقوله :

٧٣٢ = قد عَلِمَتْ سَلْمَى وجَاراتُها   مـا قطّـر الفـارسَ إلاّ أنا[1]

فأما قول بعض المتأخرين في : « إنّمـا أُمِـرْتُ أَنْ أَعْبُـدَ »[2] ، و « إنّما أشكُو »[3] ونحو ذلك من الآيات : إنّ الضّمير محصورٌ ، ولم يفصل ، فلا يتشاغل به ، ولوصَحّ خرج/ نحو: [٩٨/٤]

* . . . وإنما   يُدافعُ عن أحْسابهم أنا *

عن الاستشهاد به وكان ضرورة لمخالفته الاستعمال .

الدليل الثالـث : أَنّ « إنّ » للإثبـات و« مـا » للنفـي ، والنفـي والإثبات ضِدّان ، فلا يجتمعان على محل واحد ، فوجـب أن يصـرف أحدهما للمذكور ، والآخر إلى غيره ؛ لِيَصِحَّ اجتماعُهما .

لا جائـز أن يكون المنفـيُّ هو المـذكور والمُثْبَـت هو ما عداه للاتّفاق على أن قولك : إنما زيد قائم يفيد إثبـات القيام لزيد ، فإذا بطل ذلك تعيّن العكس وهو نفي القيام عن غير زيد ، وإثباته لزيد ، ولا معنى لِلْحَصْرِ إلاّ هذا .

---

(١) في اللسان «قطر» عن الليث: إذا صرعت الرجل صرْعةً شديدة قلت: قطّرته ، وأنشد الشاهد.
(٢) النّمل/ ٩١
(٣) يوسف / ٨٦

هذا حاصل كلام الإمام فخر الدين ومَنْ تبعه .

وهو فاسد المقدّمتين ، لأن إنّ للتأكيد، لا للإثبات بدليل أنك تقول: إن زيداً قائمٌ، وإنّ زيداً ليس بقائم، فتجدها إنما دخلت لتأكيد الكلام نفياً كان أو إثباتاً «وما» زِيدَ مِثْلُها في قولك: ليتما زيداً قائم لا نافية.

الدليل الرابع : أن إنّ للتأكيد وما حرف زائدٌ للتأكيد، فلما أخذوا الحُكْم من بين مؤكدين ، ناسب أن يكون مختصاً بالمُسْنَدِ إليه .

قال السكّاكِيّ : وليس بشيء لأنه « لازم » له في قولك : إنّ زيداً لقائِمٌ ، لأن إنّ واللاّم معاً للتأكيد ، ثم إنك تقول : أَحْلِفُ بالله إنّ زيداً لقائمٌ ، فتجمع بين ثلاث مؤكّدات : القَسَم ، وإنّ ، واللاّم ، ولا يفيد هذا الحَصْر باتّفاق .

واستَدَلّ مَنْ قال : إنها ليست للحصر بقوله تعالى : ﴿ إنّما المُؤْمِنون الَّذِين إذا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾[1]. فلو كان معناه : « ما المؤمنون إلاّ الَّذين إذا ذُكِرَ الله وَجِلَتْ قُلُوبهم » لَزِمَ سَلْبُ الايمان عَمّن لا يَجِلُ قَلْبُه عند ذكر الله تعالى ، والإجماع منعقدٌ على خلافه .

والجواب : أن المراد بالمؤمنين الكاملون الإيمان . ولا شكّ أنّ

(١) الأنفال / ٢

(٢) في ط فقط: الكاملون الايمان

مَنْ لا يَجِلّ قَلْبُه عند ذكر الله فليس بكامل الإيمان .

ورُدّ بأن هذا مجازٌ .

وأُجيب : بأنه يجب المصير إليه جمعاً بين الأدِلّة ، فإنه قد قام الدّليل الذي قَدّمناه على إفادتها الحَصْرَ ، وهو معاملة الضمير بعدها معاملته بعد إلاّ المسبوقة بالنّفي ، ولهذا قال المحقّقون : والأكثر أنها لِلْحَصْر حتى لقد نَقل النّوَوِيّ إجماع النحويين على إفادتها الحصر . ذكره في شرح مسلم ، وهو / غريب . [٤/٩٩]

فهذا ما يتعلّق بإثبات الأمر الثاني المعنويّ .

وأمّا ما يتعلّق بالأوّل ، فنقول : إن أصل إنما «إنَّ» ما و«ما»،وأنّ «إنّ» من«إنما» هي التي كانت الرافعة[1] النّاصبة قبل وجود « ما » وإنّما هي الحرفُ التالي لنحو ليت[2] في قولهم : ليتما أخوك منطلقٌ ، فهذه ثلاثة أمور يدلّ عليها عندي أمران :

أحدهما : أنّهم لم يختلفوا في ليتما ، ولعلّما ولكّنما ، وكأنّما في ذلك ، يعني في تَرْكِيبها ، وأنّ « ما » غير نافية ، فَلْتَكُنْ إنّما كذلك .

---

(١) من ط: «الواقعة» مكان : «الرافعة» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة

(٢) في بعض النسخ المخطوطة : «التالي للجواب في قولهم»:

فإن قيل : هذه غير تلك التي تدخل عليها « ما » الكافّة ، وإنّ إنّما على قسمين .

فهذه ، دَعْوى ما لا يَثْبُت ولا يقومُ عليه دليلٌ .

وأيضاً فبأيِّ شيء تفرّق أيها العاقل بين إنّما هذه وإنما تلك ؟ وأيضاً فلم يقل أحد : إنّ إنّما على قسمين مفيدة للحصر وغير مفيدة له .

فهذا الحقّ الذي لا يَحِيد عنه مَنْ فيه أدنى إنصاف .

فإن قيل : معاملة « ما » بعد إنما معاملة ما بعد إلاّ المسبوقة بالنّفي يدلُّ على أن « ما » نافية ، فذلك غير لازم، إذْ لا يمتنع أن يكون الشّيءُ حكْمهُ حُكْم شيء آخر ، وإن لم يكن مركّباً منه ، ولا مِنْ شيء يُشْبِهُه ، وإنَّما الأمْرُ في ذلك أنّ العرب استعملوا « إنما » بعد تركيبها من الحَرْفين في موطن الْحَصْر ، وخصُّوها بذلك لمشاركتها لـ « ما » وإلاّ في الحُكْم لأنهم استعملوها استعمالَها ، وألزموها مَوْضِعَها ، لا لأنّ « ما » من « إنّما » نافية ، كما أنه ليس ذلك لأجل أن إنما مأخوذة من « إلَّا »[1]

ثُمّ هذه المقالة بعد فسادها من جهة النظر مخالفة لأقوال النّحاة ،

---

(١) في ط : « الايم » ولا معنى لها ، وعلق المصحح في الهامش بقوله : في الأصل : « الاثم » وكأن المصحح نظر إليها في صورة كلمة واحدة والتصويب من المخطوطات والأسلوب .

فإنهم إنما ينصّون على أن « ما » كافة ، ولا يعرف القول بأنها نافية إلاّ لبعض المتأخّرين . واللهُ سبحانه وتعالى أعلم .

[المبدوء به متحرّك ، والموقوف عليه ساكن]
[من فوائد ابن هشام]

مسألة : لما كان الابتداء آخِذاً في التّحريك لم يكن المبدوء به إلاّ متحرّكاً . ولمّا كان الانتهاء آخِذاً في السّكون لم يكن الموقوف عليه إلاّ ساكناً . كُلّ ذلك للمناسبة . وهذا تعليلٌ حسنٌ . واللهُ أعلم . / [٤/١٠٠]

[تعليق على أبيات]
من أبيات الحماسة

٧٣٣= أقـول حين أرى كَعْبًا ولحيته لا بارَكَ اللهُ في بِضْع وسِتّين[1]

من السِّنين تملّاها[2] بلا حَسَبٍ ولا حياءٍ ولا عَقْـلٍ ولا دينِ

---

(١) انظر اللسان : «بضع» فقد ذكر أن أبا تمّام أنشد في باب الهجاء من الحماسة لبعض العرب هذين البيتين وروايته في البيت الثاني : «ولا قدر» مكان : «ولا عقل» وفي ط: «تملؤها» مكان : «تملّاها» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان.

قوله : « وستين » يحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون الكسرة كَسْرة إعراب ، والنّون مجعولة كأنّها لام الكلمة ، على حدّ قوله صلّى اللهُ عليه وآله وسلم . « اللهم اجْعَلْها عليهم سنيناً كسِنِي يوسف » .

والثاني : أن يكون معرباً بالياء ، وتكون النون زائدة لفظاً وحُكْماً عن مقدّر بها الثّبوت ، وتكون الضّرورةُ قادتْهُ إلى أن أتى بالحركة على ما يقتضيه أصل التقاء السّاكنين . وهذا كثيرٌ كقوله :

٧٣٤ = * وقد جاوزت حد الأرْبعين[١] *

٧٣٥ = * وأنكرنا زعانِفَ آخرينِ[٢] *

---

(١) لسحيم بن وثيل من قصيدة يمدح بها نفسه،ويعرّض بالأبيرد وابن عمه. وصدره :

* وماذا يبتغي الشّعراءُ مني *

وقبله :

عذرْتُ البذل إن هي خاطرتني فما بالي وبال ابْنَيْ لبَوُنِ
أخو خمسين مُجْتَمَعٌ أشُدّي ونجّذني مداورةُ الشُّؤون

من شواهد: ابن يعيش ٥/ ١١، ١٣، والعيني ١/ ١٩١ والخزانة ٣/ ٤١٤، والتصريح ١/ ٧٧، ٧٩، والأشموني ١/ ٨٩. والهمع والدرر رقم ٨٤.

(٢) لجرير من أبيات خاطب بها فضالة. وصدره. :

* عرفنا جعفراً وبني أخيه *

انظر ديوانه جرير ٢/ ٥٧٧، وروايته: «وبني عبيد» مكان: «وبني أبيه»
والزعفنة بالكسر والفتح : القصير والقصيرة، وجمعة: زعانف، وهي أجنحة السمك، وكل جماعة ليس أصلهم واحداً.

من شواهد: العيني ١/ ١٨٧، والخزانة ٣/ ٣٩٠ والتصريح ١/ ٧٩، والهمع والدرر رقم ٨٣، والأشموني ١/ ٨٩.

ورجّع أبو الفتح ابن جنّى هذا الوجه الأوّل بقوله : « مِنَ السِّنين » . وبيان ذلك أنه في الأصل تمييزٌ منصوب فحقُّهُ : لا بَارَكَ اللهُ في بِضْعٍ وستين سنةً ، فلمّا أتى به على مقتضى القياس الأصلي وهو ذكر لفظة « مِنْ » وجمع « سنة » وتعريفها ، فلذا حكم على قوله : « وستين » أنه جاء به على مقتضى القياس في حركته وهي الكسرة .

قلت : ويرجّحه أمر آخر وهو أن الإعراب بالحركات مع التزام الياء إنما هو معروف في باب سنة وعضة وقلة ، أعني ما حذفت لامه ، وأما غير ذلك فلعله لا يثبت فيه . والله أعلم .

[الفرق بين العرْض والتحضيض]
[لابن هشام]

الفرقْ بين العَرْض والتحضيص : أنّ العَرْض : طلبٌ بلين ورفق والتّحضيص : طلبٌ بإزعاج وعنف .

[الفرق بين علم وعرف]
ومن فوائد ابن هشام

[١٠١/٤]

مسألة : قال أبو الفتح : قلت لأبي علي : إذا كانت عَلِمْتُ بمعنى : عَرَفت عُدِّيت إلى مفعول واحد ، وإذا كانت بمعنى العِلْم

عُدِّيت إلى مفعولين فما الفرق بين«علمت»«وعرفت»من جهة المعنى؟ .

فقال : لا أعلم لأصحابنا في ذلك فَرْقاً محصَّلاً ، والذي عندي في ذلك أن عَرفْتُ معناها : العِلْم من جهة المشاعر والحواسّ بمنزلة: أدْرَكْت .

وعلمت معناها : العِلْـم من غيـر جهـة المشاعـر والحـواس ، يدل ، على ما ذكرنا في عرفـت قولـه تعالـى : ﴿ يُعْـرَفُ المُجْرِمُـون بسِيماهُم[1] ﴾،والسِّيما تدرك بالحواس وبالمشاعـر . وكذلك في ذكر الجّنة : ﴿ عرّفها لهـم[2] ﴾، أي طيب رائحتهـا لهـم من العَـرْف وهـو الرائحة ، والرائحة إنما تُعلم من جهة الحاسة . وقوله :

٧٣٦ = أوَ كُلّمـا وَردتْ عكاظَ قبيلـةٌ
بعَثُـوا إلـيَّ عرِيفَهُـمْ يتوسَّمُ[3]

قلت له : أفيجوز أن يقول : عَرَفت ما كان ضده في اللفـظ : أنْكَرتْ ، وعلمت ما كان ضده في اللفظ :جهلت؟ .فإذا أريد بعلمت

---

(١) الرحمن / ٤١
(٢) محمّد / ٦
(٣) لطريف بن تميم العنبريّ.
من شواهد: سيبويه ٢/ ٢١٥ ، والمنصف ٣/ ٦٦
وبعده:
فتعرَّفونـي أنّنـي أنـا ذاكُمُ ... شاكٍ سلاحي في الحوادث مُعْلَمُ

العلم المُعاقبةُ عبارتُه الإنكار تعدّى إلى مفعول واحد، وإذا أريد بالعلم المعاقبة عبارته الجَهْل تعدّى إلى مفعولين، ويكون هذا فَرقاً بينهما صحيحاً؛ لأن أنكَرْت ليس بمعنى جَهِلْت، لأن الإنكار قد يصاحبه العِلم، والجهل لا يصاحبه العِلْم، ولأنه إنما ينكر الإنسان ما يعمَلُهُ ولا يَصِحُّ أن يُنْكر ما قد يجهله، ولأن الجهل يكون في القلب فقط، والإنكار يكون باللسان، وإن وُصِف القْلبُ به كقولك: أنكَرهُ قلبي كان مجازاً، وكونُ الإنكار باللسان دلالةٌ على أن المعرفة متعلقة بالمشاعر، فقال: هذا صحيح. والله أعلم.

شروط التنازع

ووجدت بخط الشيخ ركن الدين بن قديد ما نصه : وجدت بخط [٤/١٠٢] الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه اللهّ تعالى : /

بْسم اللهّ الرّحمن الرحيم

الحمدُ للهّ وصلاتهُ على سَيِّدنا محمد خير خلقه وآله .

قال الفقير إلى ربّه عبدُ اللهّ بنُ هشامٍ ، غفر الله له ، ولوالِـدَيْه ولأحبابه ، ولجميع المسلمين .

هذا فصل في الشروط التي بها يتحقّق تنازع العاملين أو العوامل قد تَتَبّعنـا ذلك فوجدنـاه منحصـراً في خمسـة شروط : شرطين في العامل ، وشرطين في المعمول ، وشرط بينهما .

فأما الشّرطان اللذّان في العامل :

فأحدهما : أن لا يكون من نوع الحروف فلا تنازع في نحو :

إنْ لَمْ تَفْعل ، ولا في نحو قول الشاعر :

٧٣٧= حتّـى تَرَاهـا وكأنَّ وكَأَنْ
أعناقهـا مُشَـدّداتٌ في قَرنْ[1]

الثاني أن يكون كُلٌّ منهمـا طالِبـاً من حيث المعنـى لِمـا فُرِضَ التنازع فيه ، فلا تَنَازُعَ في : « وَجَحَـدُوابها واسْتَيْقَنَتْها أنْفسهُم ظُلْماً وعُلوّاً[2] » لأن طالب الظلم والعُلوّ الجَحْد لا الاستيقان .

ولا في : « وذكّر فإن الـذِّكْرى تَنْفَـعُ المُـؤْمِنينَ[3] » لأن طالـب المؤمنين هو فِعْل النفع ، لا الأمر بالتذكير لعموم البعثة . كذا قالوا .

ولك أن تقول : لا يمتنع التَّنَازُعُ فيهما ، أمّا في الأولى فعلـى جَعْل ظُلْماً وعُلُواً مصدرين في موضع الحال كجاء زيد رَكْضاً،التقدير: وجحدوا بها ظَالِمين مستعلين، واستيقنوها وحالتهم هذه.

وأما في الثانية فلان عموم البعثة لا ينفي تخصيص «عَشِيرتَك الأ قْـربين» .

(١) قيل : إنه لخطام المجاشعيّ، وقيل : للأغلب العِجليّ.
من شواهد : العيني ٤/ ١٠٠ ، والتصريح ١/ ٣١٧، ٢/ ١٣٠ ، والأشموني ٣/ ٨٣ ، والهمع والدرر رقم ١٥٧٢

(٢) النحل / ١٤

(٣) الذّرايات/ ٥٥

وقد قال كثير من المفسرين في : « قُلْ لِعِبادِي »[1] : إن المُراد المخلصين ، وإنّ الإضافة إضافة تشريف . وبنوا على هذا صِحّة الجَزْم في قوله سبحانه : «يقيموا[2] ، و« يقولوا »[3] . ونحو ذلك مِمّا جزم في جواب الشَّرط المقدَّر بعد الأمر فلو لا أن المُراد :المخلصون لم يَصِحّ أن يكون التقدير : إنْ تَقُلْ لهم يُقِيموا،ويقولوا لِما يلزم عليه/ [١٠٣/٤] من الخُلْف في خَبر الصّادق،إذْ قد تَخَلّفَ من القول لهم على هذا التقدير جَمٌّ غفير لا يُحْصى .

والمثال الجيد فيما نحن فيه قول الشاعر ، أنشد الفارسي :

٧٣٨= عِدينا في غَدٍ ما شئت إنّا
نُحِبّ ولو مَطَلْت الوَاعدينا

فلا تَنازُعَ بين: نُحِبّ، ومَطَلْت في «الواعدين»، لأن الممطول موعودٌ لا واعدٌ، فـ «الواعدين» مفعول لـ« نُحبّ» لا غير.

وأما الشرطان اللّذان في المعمول :

فأحدهما : أن لا يكون سببياً ، فلا تنازع بين « ممطولٌ » « ومُعَنىً » في قوله :

---

(١) إبراهيم / ٣١
(٢) من الآية السابقة: وهي: قل لعبادي الذين أمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا[1]
(٣) من الآية: «وقلْ لعبادي يقولوا التي هي أحسن» . سورة الإسراء/ ٥٣

٧٣٩ = * وعزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَريمُها[1] *

لأنهما حينئذ خبران لعزَّة .

وإذا أعمل أحدهما في « الغريم » أعطى الآخرة ضميرهُ كما هو قاعدة التنازع ، ويلزم من ذلك عدم ارتباط أحد الخَبريْن بالمخبر عنه ، ألاَ ترى أنه يؤول به التّقدير على إعمال الأول إلى قولك : وعزّة ممطولٌ غريمٌ، وعلى الثاني إلى قولك: وعزّة ممطولٌ غريمُها معنًّى غريم .

فإذا ثبت أن التنازع في هذا النحو متعذّرٌ وجب أن يُحْمَل على أن هـذا السّببي مبتدأ مؤخّـر، وما قبله خبـران له يتحمـلان ضميـره، والجملة خبرُ الأول .

هذا تقرير قول جماعة منهم أبو عبـدالله بن مالك رحمهـم الله أجمعين .

وأقول : جوز التنازع في هذا النحو جماعة منهم أبو بكر ابن طاهر في (طرز الإيضاح)، وأبو الحسن ابـن البـادش في حواشيه . ونقلـه بعضهم عن الفارسي ،وهو لازمٌ لجماعة منهم الأستاذ أبو على الشّلوبين ـ رحمهم الله تعالى ـ لأنهم أجازوا في قول الله سبحانه : ﴿ ولَمَن صَبر

(١) لكثيرّ ، وصدره:

* قضى كل ذي دَيْنٍ فوّفى غريمه *

من شواهد: ابن يعيش١/ ٨، وشرح شذور الذهب / ٣٧٠، والعيني ٣/ ٣، والتصريح ١/ ٣١٨، والهمع والدرر رقم ١٥٣٠، والأشموني ٢/ ١٠١

وغَفَر إنّ ذلك لَمِنْ عَزْمِ الأمور[١]﴾ كون «من» موصولةً مخبراً عنه بأن ذلك من عَزْم الأمور ، والرّابط بينهما الإشارة إلى المَصْدَر المفهوم من فعل الصلة المقّدر إضافته إلى ضمير مَنْ ،أي أن صَبْرهُ وغُفْرانه، فقد جعلوا الارتباط حاصلاً بالإشارة إلى المصدر المقدّر ارتباطه بالمبتدأ بمنزلة الإشارة إلى نفس المبتدأ في نحو : « ولِباسُ التَّقْوى ذَلِك خَيْرٌ »[٢] ، فيلزَمُهم في مسألتنا الارتباط بالضمير العائد على الغَريم ، لأنه مرتبطٌ بضمير المبتدأ ، / بل تجويز هذا في مسألتنا أقيس من تجويزه في الآية [٤/١٠٤] الكريمة لوجهين :

أحدهما : أن الضَّمير هو الأصل في باب الربّط فلا بُعْد في أن يكون التّوسع فيه أكثر .

والثانـي ؛ أن باب التنـازع تجوّزوا فيه في الإضمـار فأعادوا الضّمير على ما تأخّر لفظاً ورُتبةً نحـو : ضربونـي وضربـت قومـك ، وأعادوا فيه الضمير مفرداً على المثنى والمجموع ، فقالـوا : ضربنـي وضربت قومك على معنى : ضَرَبني ِمَنْ ثَمّ .

كذا قدره سيبويه ، ولم يُجَوّزوا ذلك في باب المبتدأ ، ألا ترى أنه لا يجوز : صاحِبُها في الدار ، ولا الزيدان قام بمعنى : قام مَنْ ثَمّ .

---

(١) الشورى / ٤٣
(٢) الأعراف / ٢٦

وإذا انتفى ذلك ظهر أنّ مسألتنا أولى بالإجازة. ثم إنا إذا سلّمنا امتناع التنازع لِما ذكروا يمنع تعميم المَنْع، فنقول: تعليق المنع بكون المعمول سببياً تعميمٌ فاسدٌ، لأنهم أسندوا المنع لعدم الارتباط، وذلك ليس موجوداً في كل سببيٍّ على تقدير التّنازع فيه، لأنه إذا كان العاملان متعاطفين بفاء السّببية أو بواو العطف وهما مفردان، فإن الارتباط حاصلٌ من جهة العاطف، وأنْ فُقِد من جهة الضَّمير، لأن فاء السببية تنزّل الجملتين كالجملة الواحدة، لأنهما سبب، ومسبّب، والواو في المفردات للجمع، ولهذا أجازوا الاكتفاء بضمير واحدٍ في نحو: «الذي يَطِيرُ فَيْغضَبُ زيدٌ الذّبابُ». وقال الله جلّت كلمته: ﴿الَمْ تَرأنَّ الله أنزلَ من السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الأرضُ مُخْضَّرةً﴾[1]، وقال الشاعر :

٧٤٠ = وإنسان عَيني يَحْسُرُ الماء تارةً
فَيَبدوُ وتاراتٍ يجم فَيغْرَقُ[2]

وأجازوا : مررت برجل كريمٍ بنوك وابنهُ .

فعلى هذا الذي شرحناه لا يلزَم من امتناع التنازع في نحو :

* وعزَّة ممطولٌ مُعَنًّى غرِيمُها *

---

(١) الحج / ٦٣
(٢) سبق ذكر رقم / ٣١١

حيث لا فاء سببيّة ولا واوا بين المفردين أن يمتنع في : عزة ممطولٌ ومعنىً غريمها ، وعزة ممطول فمعنىً غَريمُها . ثم إذا لم يكن « مُعَنىً » مبتدأ البتة فلا منع . وأن وجد السببي مثاله إذا[1] قيل لك : ما معك من خبر زيد ؟ فتقول : قام وقعد أبوه ، لا يمنع التنازع فيه أحدٌ[2]، وإذا[3] ثبت جوازه في ذلك ونحوهُ، فالصّواب أن يقال: [٤/١٠٥] إن/ الشرط أن لا يكون الحمل على التنازع مؤدّياً إلى عدم الرابط.

الثاني : أن لا يكون محصوراً فلا تنازع في : ما قام وقعد إلاّ زيد لأمرين:

أحدهما ، أن الواقع بعد إلاّ إما أن يكون ظاهراً أو مضمراً ، وأيًّا ما كان فهو غير مُتَأَتٍّ ، فإن كان ظاهراً ، فإنه يقتضي أن يقول في نحو : ما قام وقعد إلاّ الزيدان ، وإلاّ الزّيدون : ما قاما أو قاموا أو قعدا ، أو قعدوا . ولم يتكلّم بمثل هذا .

وإن كان مضمراً ،فإنه إن كان حاضراً نحو: ما قام وقعد إلاّ أنا أو إلاّ أنت لم يتأت الإضمار في أحدهما إذا أعملت الآخر ، لأنك إمّا أن تُضمِر ضميراً غائباً ، فيلزم إعادة ضمير غائب على حاضر .

---

(١) في ط: «مثله قيل لك» بسقوط: «إذا» ووضع «مثله» مكان: «مثاله» صوابه من المخطوطات

(٢) في ط: «واحد»

(٣) في ط: «إذا» بدون واو.

أو ضميراً حاضراً فنقول : ما قام وقعدْتُ إلاّ أنا، أو وَقَعْدت إلاّ أنت، أو تقيس ذلك على إعمال الثّاني، فيلزم مخالفة قاعدة التّنازع ، لأنّك تعيد الضّمير على غير المتنازع فيه ، لأن ضَميرَيْ المتكلّم والمخاطب إنما يفسّرهما حضورُ مَنْ هُما له ، لا لفظه .

والضّمير في باب التّنازع إنما يعود على لفظ المتنازع فيه .

وإن كان غائباً لزم إبرازه في التّثنية والجمع وقد ذَكَرْنا أنّه لم يتكلّم به .

الوجه الثاني : أن الإضمار في أحدهما يُؤَدِّي إلى إخلاء عامله في الإيجاب، لأن الفعل إنما يصير مُوجباً بمقارنة «إلاّ» لمعموله لفظاً أو معنىً ، فإذا لم يقترن بها لفظاً ولا معنىً فهو باقٍ على النّفي ، والمقصود بخلاف ذلك .

وإذا امتنع التّنازع فيما ذكرنا فاعلم أنه محمولٌ على الحَذْف ، ومِمَّن نصّ على ذلك ابن الحاجب وابن مالك ، فأصله : ما قام أحد ولا قعد إلاّ زيدٌ، فحذف « أحد » من الأوّل لَفْظاً، واكتفى بقصده ودلالة النّفي والاستثناء عليه كما جاء : ﴿ وإنّ مِنْ أهل الكتاب إلاَّ لَيُؤْمِنَنّ به ﴾[1]، ﴿ وما مِنّا إلاّ له مقامٌ معلومٌ ﴾[2]، أي : ما مِنْ أهل الكتاب أحدٌ إلاّ ليؤمِنَنّ به ، وما مِنّا أحدٌ إلاّ له مقامٌ معلومٌ .

(١) النساء/ ١٥٩ .
(٢) الصّافّات / ١٦٤

وذهب بعضهم : إلى أن نحو ذلك من باب التنازع وليس بشيء لِمَا شَرَحنْاه

ولم يذكر ابن مالك هذا الشّرط في صَدْر باب التّنازع فاقتضى [٤/١٠٦] ظاهرُ/ كلامه أنه منه ، ثم قال في أثناء الباب ، ونحو : ما قام وقعد إلاّ زيد محمول على الحَذْف لا على التنازع خلافاً لبعضهم ، وكان حقُّه أن يَذْكُرَه حيث تعرّض لِذكْر شرُوط التّنازع .

وذكر ابن الحاجب شرْطاً في المعمول غيْرَ ما ذكرنَاهُ ، وهو أنْ لا يكونَ ضميراً ، وقال في توجيه ذلك : لأن العاملين إذا وجّها إلى مضمر استويا في صِحّة الإضمار فيه ، فلا تنازع في نحو : ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ ، وَردّ عليه ابن مالك بأن هذا منه تقريرٌ بأنه لا يتأتّى في المضمر صورةُ تنازع ، فلا وجه لهذا الاحتراز ، لأن قولنا : إذا تنازع العاملان ، لا يمكن تناوله لذلك .

وقد يقال: إن هذا إنما ذُكِرَ للإعلام من أوّل الأمر بصورة التّنازع لا للاحتراز عن صورة يتأتّى فيها صورة التّنازع في الضّمير، ولا يَحْكُم النّحويون بأنه من التنازع. ثم إن هذا المعترض قد ذَكَر من شُروط التّنازع تأخير المعمول، وأقام الدّليل على أنه لا يتأتّى ولا يتصوّر في غيره، وهو نظيرُ ما اعترَضَ به على أبي عمرو.

فإن قلت : إن الحُجّة التي احتجّ بها أبو عمرو على أنّ التنازع لا يتأتّى في المُضْمر إنما يستمرّ في المضمر المتّصل ، فأمّا المنفصل فيمكن التّجاذب بين العاملين فيه نحو : ما قام وقعد إلاّ أنا .

قلت : قد مضى أن ذلك إنّما يتّجه على الحذف كما شرحناه.

وأمّا الشّرط الذي بينهما فتقدُّم العاملين وتأخُّر المعمول .

قال ابن مالك : وإنما لم يتأتّ التّنازع بين عاملين متأخّرين نحو : زيد قام وقعد ؛ لأنّ كُلاًّ من المتأخرين مشغول بمثل ما يشغل به الآخر من ضمير الاسم السّابق ، فلا تنازع بخلاف المتقدّمين ، نحو : قام وقعد زيد فإنّ كُلاًّ من الفعلين متوجّه في المعنى إلى زيد ، وصالح للعمل في لفظه ، وأعمل أحدهما في ظاهره ، والآخر في ضميره. انتهى بنصّه .

وأقول : هذا إنما يتمشّى في المتقدّم المرفوع ، فأمّا في المنصوب والمجرور فلا يتمشّى ، فنحو : زيداً ضربت وأكرمت ، ونحو : بزيد مررتُ وأتبعت لم يقتض تعليلُه امتناعَ التّنازع في المتقدِّم مطلقاً ، بل بشرط كونه مرفوعاً وينبغي / أن يكون الفريقان في ذلك [٤/١٠٧] مُتَّفِقَيْن على اختيار إعمال الأول ، لأنه أسبق العاملين وأقربهما إلى المعمول ، ولذا لا يمتنع تنازع العاملين معمولاً متوسّطاً بينهما ، كقولك : إنْ تَجِدْ زيداً تؤدّب.

وهذه المسألة ينبغي أن يكون إعمال الأوّل فيها أرجح عند الجميع لتساويهما في القُرْب ،وفَضْلُ الأول بالسّبق، وأن إعماله بنفي

الإضمار قبل الذِّكْر .

فهذا ما اقتضاه ظاهر الأمْر عندي ، ولست مُبْتَدِعاً في ذلك بل مُتَّبِعاً، فقد نقل أبو حيّان إجازة التّنازع في المتقدّم في تفسيره سورة «براءة»، وأنّ بَعْضَهم جَعَل منه: بِالْمُؤْمِنِينَ رؤوفٌ رَحِيم»[١]، قال: والأكثرون على منعه .

وذكر ابن هشام الخضراويّ في « شرح الإيضاح » عن أبي عَليّ أنه أجازه في قوله :

٧٤١ = * مَهْما تُصِب أُفُقاً مِنْ بارقٍ تَشِمِ[٢] *

أن يكون أفقاً ظَرْفاً لتشم ، وبارقاً مفعول به منصوب بتشم أيضاً ومِنْ زائدةٌ ، لأن الكلام غير إيجاب لتقدّم الشّرط ، ومفعول تُصب محذوف أي مهما تُصِبْهُ ، والهاء عائدة على البارق أو الأفق .

قال ابن هشام : وهذا من تنازع العاملين مع التّوسط ، وقلّما يذكره النّحويون . انتهى .

والحقّ أولى بالاتّباع من الوقوف مع قول الجمهور ، فإنهم قد ذكروا علّة لم يَظْهَرْ اطّرادها .

---

(١) التوبة / ١٢٨

(٢) لساعدة بن جؤية . وصدره:

* قد أُوبِيْت كُلّ ماءٍ فهي ضاوِيةٌ *

من شواهد: المغني ١/ ٣٦٧، وانظر ديوان الهذليين ١/ ١٩٨

[رأى في التنازع بخط ابن القوبع]

شاهدت بخط الإمام العلامة ركن الدين

أبِي عبد الله محمد الشّهير بابن القوبع [1] - رحمه الله :

أَبْلِغ العالَمِين عنّي بأنّ كُلّ عِلْم تَصوُّرٌ وقِياسُ

قد كَشَفْتُ الأشْياء بالكَشْفِ حتى ظَهَرَتْ لي فليس فيها الْتِباسُ

وَعَرفْتُ الرِّجال بالعلم لمّا عرَف الْعِلْمَ بالرِّجال النَّاسُ

هذه الأبيات الثّلاثة كتبت بخطّه ، ورأيت بعد هذه الأبيات بخطّه - رحمة الله عليه :

هذا كلام على طريقة البَحْث ، وأمّا التحقيق فأن يقال : يمنع التنازع في التقدّم والمتأخّر ، وذلك لأنه إنما يتحقّق تجاذْب العاملين للمعمول مع تأخُّره عنهما ، أما إذا تقدّم وجاءا بعده كزيداً ضربت وأكرمت ، فإن الأوّل بمجرد / وقوعه بعده يأخُذُه قبل مجيء الثّاني ، [٤/١٠٨] لأنه طالب له من حيث المعنى ، ولم يَجِد معارِضاً ، فإذا جاء الثّاني لم

(١) في ط: «القويع » بالياء مكان الباء، تحريف صوابه من البغية
وفي البغية ١/ ٢٢٦ : هو محمد بن عبد الرحمن بن يوسف ابن عبد الرحمن بن عبد الجليل الجعفريّ التونسّي أبو عبدالله ركن الدين القوبع بفتح القاف فيما اشتهر على الألسنة. وقيل : هو بضمها، وهو طائر. ولد بتونس في رمضان سنة ٦٦٤ . ومات بالقاهرة في ٢٧ من ذي الحجّة سنة ٧٣٨ هـ

يكن له أن يطلبه ، لأنّه إنما جاء بعد أخذ غيرهِ له، وكذا البحث في المتوسّط .

فهذا إن شاء الله تعالى هو الحقّ الذي لا يعدل عنه، وينبغي أن يكون هو حجّة للنّحويين لا ما احتّج به ابن مالك.

انتهت المسألة والحمد لله الّذي هدانا لهذا ، وما كُنّا لِنَهْتَدِيَ لولا أن هدانا الله ، وصلّى اللهُ على سيِّدنا محمدٍ وآله وصحبه الطّيبين الطّاهِرين، وسلِّم تسليماً كثيراً . انتهى بنَصّه. والله سبحانه أعلم.

[رأي ابن النّحاس في إعمال الثاني]

قال ابن النحاس : لا أعلم أن في التنزيل العظيم ما هو صريحٌ في إعمال الثّاني إلا قوله سبحانه: « وإذَا قِيل لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِر لكم رسولُ الله »[1]. ولو أعمل الأول لقيل : تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله ، ومثله في الحديث وهو عكس الآية ، لأن الثّاني تعدّى بالجارّ ، ولو أعمل الأول لعدّاه بنفسه . انتهى .

وأمّا باقي الآي فلا صراحة فيها ، وقولهم : لو أعمل الأول لأضمر في الثّاني لا يلزم ، لأن الإضمار غير واجب ، وقد ذكرنا أمثلته ، وإذا لم يجب لم يكُن معنا قاطعٌ . انتهى .

وأقول : ما قاله مُسَلَّمٌ إلاّ أن مشايخنا[2] في هذا العلم ذكروا أن

(١) المنافقون / ٥

(٢) في ط : «مشائخنا» بالهمزة .

الإضمار وإن لم يجب لأنه فضلة ، لكن يلزم إجماع القُرّاء السّبعة على غير الأفصح .

قوله : وأعمل المضمر في ضمير ما تنازعاه يقتضي عدم التّنازع في الحال .

قال ابن معط في « شـرح الجـُزوليّة » وتقـول في الحـال : إن تزرني ضاحكاً آتك في هذه الحالة ، ولا يجـوز الكنـاية عنهـا ، لأن الحال لا تُضْمر .

وتقول في الظّرْف على إعمال الثّانـي : سِرْتُ وذهبـت اليومَ ، وعلى الأرل سرت وذهبت فيه اليوم ، وفي المصـدر علـى الثانـي إن تضرب بكْراً أضربك ضرباً شديداً وعلى الأول أضربكه ضرباً شديداً .

وفي كتاب « إصلاح الغَلَط » لابن قُتَيْبة قال : قرأت على ثعلب قول / الشاعر : [٤/ ١٠٩]

٧٤٢ فَرَطْنَ فلا رَدٌّ لِما فات وانقضى ولكن تعوّض أن يُقـالَ عَدِيمُ[١]

قال : ما معنى «تعوض»؟ ثم قال : بلغني أنّ الخلدي يعني المبرّد أنه صَحّف هذا البيت ، وذكر أنه سمعه من أصحابه هكذا ، فإن يكن

---

(١) لمزاحم العقيلي.
من شواهـد: سيبـويه ١/ ٣٥٥. وروايتـه : «لما بُتّ» مكان : «لما فات»، و«بغوض» مكان : «تعوض»

تصحيفاً من سيبويه فقد صحّفوا كلّهم .

فقلت له : فكيف الرواية ؟ فقال : هذا يصف رجلاً مات له ميّت ، فقال له : فَرَطْنَ يعني المدَامع ، فلا ردٌّ لما فات يعني من الموت ولكن تعوّض الصبر عن مصيبتك ، ولا تكثر الجزع فيقال : عديمُ .

قال ابن قتيبة : وهذا المعنى أجود وأولى بتفسير البيت مما جاء به أصحابنا . وقد عرضت كلامه في ذلك على أبي إسحاق الزّجّاج فاستحسنه .

التنازع له شروط

الأول : أن يتقدّم عاملان فأكثر ، ولا يقع بين المتأخرين . هكذا أطلق المتأخّرون ، ومنهم ابن مالك وعلّل بعلة قاصرة .

وشرط هذا العامل أمور :

أحدها : عند بعض النّحاة وهو أن لا يكون فعل تعجّب ، لأنه جرى مَجْرَى المثل ، فلا يتصرّف فيه بفصل ولا غيره . وأجازه أبو العباس ، ومنعه ابن مالك : قال : لكن بشرط إعمال الثّاني كقولك : ما أحْسَن وأعْقَل زيداً بنصب زيداً بأعقل، لا بأحسن، لِئلّا يلزم فصل ما لا يجوز فَصْلُه، وكذا: أَحْسِن به، وَأَعْقِل بزيد، بإعمال الثّاني، ولا تعمل الأول فتقول : وأعْقِل به يزيد للفصل .

ويجوز على أصل الفَرّاء: أَحْسِن وأَعْقِل بزيد، على أن أصله: أَحْسِن به، ثم حذفت الباء لدلالة الثّانية عليها، ثم أتّصل الضمير واستتر كما استتر في الثّاني في: «أَسْمِعْ بِهِم وَأَبْصِرْ»[1] إلاّ أن الاستدلال بالأول على الثّاني أكثر.

والثّاني أن لا يكون حَرْفاً ، قال ابن عمرون : وجَوّز بعضهم التنازع في لَعَلّ وعسى ، فيقال : لَعلّ وعَسى زيدٌ أن يخرج ، على إعمال الثاني . ولعلّ وعسى زيداً خارجٌ ، على إعمال الأول . وليس واضحاً إذ لا يقال : عسى زيدٌ خارِجاً ، ويلزم منه حذف منصوب عسى / [٤/ ١١٠]

الثالث عند بعض النحاة أيضاً : وهو أن لا يكون العامل يطلب أكثر من مفعول واحد .

الرابع : أن لا يكون أحد العاملين مؤكداً فلا تنازع في » .

٧٤٣ = * أتاك أتاك اللاّحِقون احْبِس احْبِس[2] *

الخامس : أن يكونا قد تأخّر عنهما اسمٌ أو أكثر هو مطلوب لكُلٍّ

(١) مريم / ٣٨

(٢) قائلة مجهول، وصدره:

* فأين إلى أين النجاة ببغلتي *

من شواهد: ابن الشجري ١/ ٢٤٣، والخزانة ٢/ ٣٥٣ والعينيّ ٣/ ٩، =

منهما ، فلو كان مطلوباً لأحدهما فلا تنازع .

السادس : أن تكون المعمولات أقلّ من مقتضيات العوامل ، فلا تنازع في : ضربت وأكرمت الجاهِلَ العالِمَ إن جاز هذا الكلام ، لأنّ كُلاًّ من العاملين قد أخذ مقتضاه .

السابع : أن يكون بين العاملين أو العوامل اتصال بوجهٍ ما .

الثامن : أن لا يكون في المعمول سببيًّا ، فلا تنازع في .

* وعزّة ممطولٌ مُعنًّى غَريمُها *

إذا لم يجعل « غريمها » مبتدأ ، وكذا زيد قام وقعد أبو، لأنك إن أضْمَرْت في أحدهما ضمير الأب وحده خلا الخبرُ من الرّابط أو الأب [في][1] الضّمير ، فيحتاج لضميرين، أحدهما مضاف ، والآخر مضاف إليه، وذلك باطل لامتناع إضافة الضمير، فبطل كونُ «غريمها» مرفوعاً على غير الابتداء.

والتاسع : أن لا يكون المعمولُ مضمراً . شَرط ذلك ابن الحاجب وشَرْحُه معروفٌ .

والعاشر : هو الشّرط الأول .

= والتصريح ١/ ٣١٨، والأشموني ٢/ ٩٨، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٥٢٧، ١٥٦٦.

(١) سقطت كلمة « في » من ط. صوابه من النسخ المخطوطة

[مسألة في أفعال ستّة متّحدة المعاني ، مختلفة بالتعدّي واللزوم]

طُوبى لمن صَدَّق رسولَ الله ، وامـن به ، وأحـبّ طاعتـه ، ورغّب فيها ، وأراد الخير ، وهَمَّ به ، واستطاعه ، وقَدر عليه ، ونسى عمله ، وذهل عنه ، وخاف عذاب الله ، وأشفق منه ، ورجا ثوابه ، وطمع فيه .

فهذه أفعال ستّة متّحدة المعاني وهي مختلفة بالتّعدِّي واللـزوم فدلّ على أن الفعل المتعدّي لا يتميّز من غيره بالمعنى . / [١١١/٤]

* * *

بِشْر الحافي يذكُرُ حالَهُ في المسلمين

٧٤٤ = قَطْعُ الليّالي مَع الأيّام في خلَقٍ (١)
والنّوم تَحْـت رِواقِ اللَّيْل والقَلَقِ

أحْـرىَ وأجْـدرَ لي من أن يقـال غداً
إني التمست الغِنَى من كَفٍّ مُرْتَزِق

(١) يقال : ثوبٌ خلَق : أي بال .يستوي فيه المذكر والمؤنث، لأنه في الأصل مَصْدر.

قالوا : رَضِيتَ بذا قلت: القُنوعُ[١] غِنىً
ليس الغنـى كثـرة الأمـوال والورق

رَضِيتُ باللهّ في عُسْرى وفي يُسـرى
فلست أسلُك إلاّ واضِـحَ الطُّرق

وقال بعضُهم في التنازع أيضاً :

٧٤٥ = طَلَبْتُ فَلَمْ أدْركْ بِوَجْهي فَلَيتَني
قَعَـدْتُ ولـم أبْغِ النّـدا بَعْـد سائِب[٢]

قد تنازع أربعة عوامل معمولاً واحداً ، وهو النّداء ، فتأمل .

قال الشيخ جمال الدين بن هشام : اجتمع في هذا البيت تنازع بين اثنين،وتنـازع بين ثلاثـة ، وتنازع بين أربعـة ، فقد تنـازع «طلبت» «ولم أدرك» في «بـوجهي» وقد تنـازعـا «ولم أبـغ» في «النـدا» ، وقـد تنازع الثلاث وقعدت في الظرف فهذه اتفاقية غريبة . انتهى .

ففي قوله : معمولاً واحداً وهو «الندا» نَظَرٌ، بل المعمول الواحـد قـولـه : «بعـد» كمـا قـرره الشيـخ جمـال الـدين - رحمـة الله عليـه والمسلمين أجمعين .

(١) القُنوع يضمّ القاف والنّون : السؤال والتذلّل ، وبابه خضـع ، والـوصف: قانع ، وقَنَع . وقال القراء : القانع : الذي يسألك فما أعطيته قبله . والقناعة : الرِّضا بالقسْم ، وبابه سَلم فهو قَنِع وقَنـُوع . والشاهـد في هذه الأبيات في قوله : أحرى وأجدر لي

(٢) من شواهد : الأشموني ٢/ ١٠١ ، وروايته «عند سائب» . وانظر حاشية يسّ ٣١٦/١

أحكام كذا لابن هشام

قال الشيخ جمال الدين بن هشام رحمةُ الله تعالى عليه :

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً
وبعد، فأني لما وقفت على (كتاب الشّذا في أحكام كذا)لأبي حيّان - رحمه الله تعالى - رأيته لم يَزْد على أن نسج أقوالاً وحدّدها [1] ، وجمع عباراتٍ وعدّدها، ولم يفصح كل الإفصاح عن حقيقتها وأقسامها، ولا بين مايعتمد عليه ممّا أورده من أحكامها، ولا نَبه على ما أجمع عليه أرباب تلك الأقوال واتفقوا، ولا أعرب عما اختلفوا فيه وافترقوا.

فرأيت أنّ النّاظر في ذلك لا يَحْصُل منه بعد الكَدّ والتّعب إلاّ على الاضطراب والشّغب . /

فاستَخَرتُ الله في وضع تأليف مُهذّب أبَيّن فيه ما أجْمل، [١١٢/٤] واستئناف تصنيف مُرتّب أورد فيه ما أهْمل ، وسميته : « فوح الشّذا بمسألة كذا » .

(١) في ط: «وحدها»، صوابه من المخطوطات

وبالله تعالى أستعين ، وهو حسبي ونعم المُعين ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم .

وينحصر في خمسة فصول .

الفصل الأول : في ضبط موارد استعمالها :

اعلم أن لِكَذا استعمالين .

أحدهما : أن يستعمل كُلٌّ منْ جُزْأيها على أصله ، فيراد بالكاف التّشبيه وبـ « ذا » الإشارة ، ولا يراد بمجموعها : الكنايةُ عن شيء ، فهذه بمَعْزِل عمّا نحن فيه ،وذلك كقولك : رأيت زيداً فقيراً وعمراً[1] كذا ، وقول الشاعر :

٧٤٦=وأسْلَمنِي الزَّمانُ كَذَا فلا طَرَبٌ ولا أُنْسُ

ويكون اسم الإشارة في هذا النوع باقياً على معناه ، يصحّ أن يسبقه حرفُ التنبيه وأن يليه كافُ الخطاب ، ولامُ البُعد ، ألا ترى أنك لو قلت في المثال : ورأيت عمراً هكذا ، وكذاك ، وكذلك ، وقلت في البيت : «وأسلمني الزمان هكذا» كان مستقيماً إلّا أن حرف التنبيه هنا متقدِّم على الكاف كما أريْتُك، وإنما القاعدة فيه مع سائر حروف الجَرِّ أن يتأخر عنها كقولك: بهذا، ولهذا، إلا في هذا الموضع خاصة، قال أبو الطيب:

(١) من ط: : «وعمروا» تحريف واضح

٧٤٧ = ذي المعالي فَلْيَعْلُون مَنْ تَعالَى
هَـكذا هكذا وإلاّ فلاَ لا[1]

والثاني : أن يخـرُج كُلّ من الجـزأين عن أصلـه ، ويستعمـل المجموع كناية ، وهذه على ضربين :

أحدهمـا : أن تكون كنـاية عن غير عدد كقـولك : مررت بذا وكذا .

واعتقادي في هذه أنها إنما يَتكلم بها من يخبر عن غيره ، وأنها تكون من كلامه لا من كلام المُخْبَر عنه .

هذا الذي شهد به الاستقراء ، وقضى به الذّوق الصّحيح ، فلا يقـول أحــد ابتــداءً : مررت بدار كذا ، ولا بدار كذا ، وكذا ، بل يقول : بالدار الفلانية .

ويقول : مَن يُخْبر عنه : قال فلان : مررت بدار كذا ، وبدار كذا ، وكذا / ، وذلك لشأن اعتّرى المخبر ، أو لغير ذلك . ومنه [١١٣/٤]

---

(١) مطلع قصيدة يمدح بها سيف الدولة ، ويذكر نهوضه إلى ثغر الحدث لما بلغه أن الرّوم أحاطت به ، وذلك في جمادي الأولى سنة ٣٤٤
وبعده :
شـرفٌ ينطحُ النّجـومَ بـروقيـ ـه وعـزّ يقلقـل الأجبـالا
حــال أعدائنــا عظيمٌ وسيف الدّ ولة ابــن السّيوف أعظــم حالا .

انظر الديوان ٣/ ٢٥٤ .

ما جاء في حديث الحساب ـ أعاذنا الله من سوء فيه ـ : «أتَذْكرُ يوم كذا وكذا ، فَعَلْت فيه كذا وكذا» .

وقْولُ مَنْ قال : «أما بمكان كذا وكذا وَجْذٌ[٢] » ، إنما الكناية فيه من كلام مَنْ حكى عن غيره ، ألا ترى أنهم حكوا : أنه قيل له في الجواب : بلى ، وجاذاً .

ولو كان السائل كانياً لم يعلم مُرادُه ، ولم تَقْبح إجابته بالتعّيين ، ودعوى أن المسئول عَلِم ما كنى به على خلاف الأصل والظّاهر .

وغَلط جماعةٌ فجعلوا من هذا الاسم قوله :

* وأسلمني الزمان كذا *

والحقُّ أن ذلك ليس من الكناية في شيء ، وقد مضى .

الضرب الثاني : وهو الغالب : أن يكنى بها عن عدَدَ مجهول الجِنْس والمقدار .

وهذه والتي قبلها مركبتان من شيئين :

أحدهما الكاف والظّاهر أنها الكاف الحرفّية المفيدة لِلتشبيه ، لأنها القِسْمُ الغالب من أقسام الكاف ، كما ركّبوها مع « أنَّ » في « كأنّ » نحو قولك : كأنّ زيداً أسدٌ .

(٢) في ط : «وحد» بالحاء مكان : «وجذ»، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة واللسان : «وجذ» حيث ورد ما نصّه : «قال سيبويه : «وسمعت من العرب من يقال له : أما تعرِف بمكان كذا وكذا وجْذًا، وهو موضع يمسك الماء؟ فقال : بلى، وجاذاً أي أعرف بها وجاذاً»

والثاني « ذا » التي للإشارة كما ركّبوها مع « حبّ » في نحو : « حبّذا » ومع « ما » في نحو « ماذا صنعت » في أحد التقادير .

ولا يُحكم على « ذا » بأنها في موضع جَرٍّ ولا على الكاف بأنّها متعلّقة بشيء ، ولا بأن فيها معنى التّشبيه ، وأن كان باقياً بعد التركيب في كأن إلا أنه لا معنى له هنا ، فلا وجه لتكلّف[1] ادعائه ، لأن التركيب كثيراً ، يُزيل مَعْنى المفردين ، ويُحْدِثُ مجموعها معنى : لم يكن ، ويُحكَم على مجموع الكلمتين بأنه في موضع رفع أو نَصْب أو جَرٍّ بحسب العوامل الداخلة عليها .

ويدل على أن الأمر كذلك أمور :

أحدها : أن « ذا » لا تؤنث لتأنيث تمييزها ، تقول : له عندي كذا وكذا أمةً ولا تقول : كذه وكذه .

[٤/١١٤] والثاني : أنها لا تتبع بتابع ، لا يقولون : كذا نفسه رجلاً . /

والثالث : أنهم قالوا : « إنْ كذا وكذا مالُك» برفع المال . ذكره ابو الحسن في المسائل .

الرابع : أنهم قالوا: حسبي بكذا ، فأدخلوا عليه الجار . ذكره أبو الحسن أيضاً .

الخامس : أنّهم يقولون : كذا وكذا دِرْهَماً مع أنهم لا يُرَكّبون

(١) في ط : « لتكليف » .

ثلاثة أشياء، فما ظَنُّك بأربعة ، فلولاْ أن « كذا » قد صارت بمنزلة الشيء الواحد لم يُسغ ذلك .

وذهب جماعةٌ من النحويين : إلى أن الكاف وذا كلمتان باقيتان على أصلهما من غير تركيب .

ثم اختلفوا على أقوال :

أحدها : أن الكاف حرف تشبيه وأنّ معنى التشبيه باقٍ وهذا ظاهر قول سيبويه والخليل ، وصريح قول الصّفّار[1] .

بيان الأول : أن سيبويه ، قال :صار «ذا»بمنزلة التنوين ، لأن المجرور بمنزلة التّنوين[2] . وقال الخليل[3] : كأنهم قالوا : « له كالعدد درهماً » ، فهذا تمثيلٌ وإن لم يتكّلم به ، وإنما تجىء الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد . انتهى .

---

(١)هو قاسم بن عليّ بن محمد بن سليمان الأنصاري البَطْلَيَوْسى الشهرِ بالصفّار. صحب الشلوبين وابن عصفور، وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً، يقال: إنه أحسن شروحه، ويردّ فيه كثيراً على الشلوبين بأقبح ردٍّ. مات بعد ٦٣٠ هـ. انظر البغية ٢/ ٢٥٦

(٢) نصّ سيبويه ١/ ٢٩٧ : هذا باب جرى مجرى كَمْ في الاستفهام . وذلك قولك : (كذا وكذا درهماً وهو مبهمٌ في الأشياء بمنزلة «كَمْ» وهو كناية للعدد، بمنزلة فلان إذا كنيت به في الأسماء، وكقولك كان من الأمرين ذَيَّةَ وذَيَّة ، وذَيْتَ وذَيْت، وكيْتَ وكيْتَ. صار ذا بمنزلة التنوين، لأن المجرور بمنزلة التنوين»

(٣) وانظر رأي الخليل في سيبويه ١/ ٢٩٨ .

وبيان الثّاني، أن الصّفار لما ردّ على جواز: كذا درهمٍ بالخفض بأن أسماء الإشارة لا تضاف اعترض على نفسه بأن معنى الكاف والإشارة قد زال .

وأجاب بأن المتكلّم لا بُدّ أن يُقَدِّر في نفسه عدداً لها ، وحينئذ يقول له: عدد مثل هذا العدد.

الثاني : أن الكاف اسم بمنزلة مثل. قال ابن أبي الرّبيع يظهر لي أن الكاف اسم بمنزلة مثل في قولك : لي مثله رَجُلاً، قال: والأصل أن يقال حيث يكون هناك مشارٌ إليه يساويه ما عِنْدَك في العَدد، فالأصل : له عِنْدي مثل ذا من العدد، ثم جيء بَرجُلٍ تفسيراً لمِثْلِ كما قالوا : مثلك عالِماً.

الثالث : أنّها اسمٌ، ولكن لا معنى للتّشبيه فيها ، قاله أبو الطّيِّب العَبْدِيّ(١) قال: الكاف في نحو؛ «له عندي كذا درْهماً» اسم في موضع رفع بذا الابتداء ، ثم/ اعترض على نفسه بأنّ أبا عَلِيٍّ ذكر أن الكاف [٤/١١٥] إنما تكون اسماً بشرطين:

(١) في البغية: «العيدي» بالياء، وفي ط والنسخ المخطوطة «العبدي» بالباء.
وهو أحمد بن بكر بن احمد بن بقيّة العبدي أبو طالب. قرأ على السّيرافي، والرّمّاني ، والفارسّي .
من مؤلفاته: شرح الإيضاح. شرح كتاب الجَرْميّ. مات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان ٤٠٦هـ . انظر البغية ١/ ٢٩٨.

أحدهما : أن يكون ذلك في الشعر.

الثاني : أنّ يتعيّن الموضع كذلك كما في قوله الأعشى:

٧٤٨ = أَتَنْتَهُون وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ
كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيه الـزَّيتُ والفُتُلُ[1]

أراد مثل الطّعن، لأن الكَلاَم شِعْرٌ، و «ينهى» فعلٌ لا بُدّ له من فاعل

فأجاب بأن ذلك في الكاف المفيدة للتشّبيه وهي في «كذا» إنما جاءت كالمركّبة مع «ذا» بدليل أن الواو قد سَقط فتركّبت مع مثلها، وإذا كان كذلك وفارقتها لم يمتنع أن تكون مرفوعةً بالابتداء.

والرّابع : أنها محتملةٌ للحرفيّة والاسميّة قاله أبو البقاء في «شرح الإيضاح»، قال: إذا قيل له : «عندي كذا دِرْهماً» «فكذا» في موضع الصفة لمبتدأ محذوف، أي شيء كالعدد، أو الكاف اسمٌ مبتدأ «كمثل»

قال: فإذا جعلت الكاف حَرْفاً لم تحتج إلى أن تتعلّق بشيء، لأن التركيب غَيَّر حكمها كما في «كأنّ»، فإنها قبل أن تتقدم كانت متعلّقةً بمحذوف وهي الآن غَيْرُ متعلّقة بشيء.

---

(١) ديوان الأعشى/ ١٥٠.

من شواهد: ابن يعيش ٨/ ٤٣، والخزانة ٤/ ١٣٢. ورواية ابن يعيش والخزانة: «يهلك» مكان: «يذهب» وانظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٣٣، والهمع والـدرر رقم ١١٠٦.

الخامس: أنّ الكاف حَرْفُ جَرٍّ زائد وهو قول ابـن عصفـور ، قال : ولا معنى لِلّتشبيه في هذا الكلام ، فالكاف زائدةٌ كزيادتهـا في قولهم : فلان كذى الهيئة أي ذو الهيئة إلاّ انها زائدة لازمة كلزوم «ما» في : «أئذا ما».

وذا مجرورة بالجارّ الزّائد كانجرار أيّ بالكاف الزائدة في قولـه تعالى: «وكَأَيِّن مِنْ قَرْيةٍ»(١) ، ألا تَرَى أنّ معناها كمعنى كَمْ ، وليس فيها مَعْنَى تَشْبيهٍ .

وإذا ثبت أنها زائدةٌ لم تكُن متعلّقةً بشيءٍ، فليس ما قاله بلازم ، لأنا لانُسَلّم أن عدم معنى التشّبيه هنا لزيادة الكاف، بل لما ذَكَرْنا من تركيبها مع «ذا»، وأنه صار للمجموع بالتّركيب معنًى آخر.

وقد أقمنا الدّليل عليه فيما مضى، ثُمّ دَعْـوى التّـركيب ، وإن كانت كدعوى الـزّيادة في أنهـا خلاف الأصل، لكنهـا أقْـرَب ، فكان اعتبارُها أوْلى.

****

(١) الحج / ٤٨

الفصل الثاني : في كيفيّة اللّفظ بها وتَمْييزِها

أمّا اللفظ بها فالمسموع في الكُنى بها من غير عدد الأفراد والعطف ،/ ، نحوْ مَرْرتُ بمكان كذا وبمكان كذا كذا، وفي الكُنى [٤/١١٦ بها عن عدد العطف لا غير

وكذا مثّل بها سيبويه والأخفش والأئمة،وقال[١] الشاعر :

٧٤٩ = عِدِ النّفس نُعْمى بعد بُؤْسَاك ذاكِراً
كذا وكذا لُطْفاً به نُسِي الجُهْدُ[٢]

ومِمّن صرَّح بأنهم لم يقولوا : كذا دِرْهَماً بتمييزها ، ولا كذا كذا دِرْهماً ابنُ خروف.

وذكر ابن مالك أنّ ذلك مسموعٌ ولكنّه قليل،وسيأتي نقل كلامهما بعد.

وأما اللّفظ بتمييزها ففيه ثلاثة أقوالْ.

---

(١) في ط فقط: «قول» بدون واو، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.
(٢) انظر شرح شواهد المغني للسيوطي / ٥١٤، وهمع الهوامع والدرر رقم/ ٩٩٥

أحدها : أنه منصوبٌ أبداً . وهذا قول البصريّين ، وهو الصّواب بدليلين :

أحدهما : أنه المسموع كقوله :

* كذَا وكَذا لُطْفاً به نسي الجُهد *

والثاني : القياس ، وذلك من وجوه :

أحدها : أن الخفض إمّا بالكاف على أنّها حَرْفُ جَرّ ، وعلى أنها اسم مضاف أو بإضافة ذا ، ولا سبيل إلى شيءٍ من ذلك ، لأن «ذا» معمولة للكاف ، وحرْفُ الجَرّ لاَ يْخفِض شيئين ، والاسم لا يضاف مَرّتين ، ومِن ثمّ وجب نصبُ التّمييز في نحو « ما في السّماءَ قَدْرُ راحةٍ سحاباً » وأسماء الإشارة لا تضاف ، لأنها ملازمة للتعريف ، والتمييز نكرة ، والقاعدة أن تضاف النكرة للمعرفة لا العكس .

الثاني . أن الكاف لمّا دخلت على «ذا» وصارتا كناية عن العدد صارتا كذلك بمنزلة يَزِيدُ » إذا سمّى به [ويزيد][1] وأمثاله إذا سُمِّي به لا يجوز إضافته ، لأنه محكيّ والمحكيّ لا يُضاف .

والثالث : أن الكلمة اشبهت بالتركيب أحد عشرَ وأخواته ، وذلك لا يضاف كراهة الطّول فكذلك هذا .

القول الثاني : أنه جائز الخفض بِشَرْط أن لا يكون تكرارٌ

(١) كلمة : «ويزيد» سقطت من ط ، والتصويب من النسخ المخطوطة .

ولا عَطْفٌ فتقول: كذا دْرَهمٌ، وله الثَّوب، ولا تقول: كـذا كذا درهمٌ ولا كـذا وكذا/ درهم ، قـاله الكـوفيون، ومَنْ وافقهم، وشُبهتهم في [١١٧/٤] ذلك حَمْلُ كناية العَدد على صريحه، وقد ذكرنا ما يَردُّ هذا القياس.

وقال ابن إياز : يجوز الجَرّ من وَجْهين:

أحدهما: إجراء كذا مجرى كَمْ الخبريّة ،

والثاني: أن الكلمتين ركّبتا وصارَتا كلمةً واحدةً يعنى فالمضاف المجموع لا اسم الإشارة فقط. والمحذورُ إنما يلزم على القول بأن المضاف اسم الإشارة.

والثالث : أنه جائز الخَفْض والرَّفع. وهذا خطأ أيضاً ، لأنه غير مسموع ولا يقتضيه القياس، فإن «كذا وكذا دِرْهَماً» من باب: «خَمْسَةَ عشر دِرْهَماً» لا من باب: «رطل زيتاً». فافهمه.

الفصل الثالث في إعرابها :

والذي يظهر لي أنه مبنىً على الخلاف في حقيقتها، فإذا قيل: «له عندي كذا وكذا درهماً». فإن قيل بالتّركيب فمجموع كذا مبتدأ، خبرهُ الجارّ والمجرور، والظَّرْفُ متعلّق به، والظّرْفُ يعمل في الظرف إذا كان متعلّقاً بمحذوف لوقوعه موقع ما يعمل، نحو، أَكُلّ يوم لك ثوبٌ.

وإن قيل: لا تركيب، فإن قيل للكاف اسمٌ فهي المبتدأ، وإن قيل: حرف فالجارّ والمجرور صفة موصوف محذوف، أي: له عندي عدد كذا وكذا دِرْهَماً.

وقال ركن الدين الاستر اباذيّ في (شرح كافية ابن الحاجب): الغالب في تمييز كذا أن يكون منصوباً، لأنها بمنزلة: «ملؤه» في قولك: لي مِلْؤه عسلاً.

ويجوز كونه مجروراً بإضافة «كذا» إليه على تنزيلها منزلة ثلاثة ومائة.

وأن يكون مَرْفوعاً، فإذا قيل: «له عندي كذا دِرْهَم» فله خبر مقدّم، ودرهم مبتدأ مؤخر.

وكذا حال «هكذا»، قالوا : وفيه نظر. والأوْلَى عندي أن يكون مبتدأ ودرهم بدلاً أو عطف بيان «وله» خبر و«عندي» ظَرْفٌ له. انتهى. وقد مضى أن الصّحيح امتناع الرّفع والجرّ .

الفصل الرابع في بيان معناها عند النحوّيين

وفي ذلك أقوال:

[١١٨/٤] أحدها: لابن مالك وهو أنّها للتكثير بمنزلة/ كَمْ الخبرية. وتابعه على ذلك ابنُه في شرحه لِخُلاصته. ومقتضى قولهما هذا أنها لا يُكنى بها عمّا نقص عن الأحد عشر، لأنه عدد قليل.

الثاني: أنها للعدد مُطلقاً قليلاً كان أو كثيراً وهو قول سيبويه والخليل ومَنْ تابعهما واخْتاره ابن خروف.

ومِمّن نقل ذلك عن سيبويه الأستاذ أبو بكر بن طاهر وذلك ظاهر من كلامه فإنه قال: هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام، وذلك قولك: «له كذا وكذا دِرْهَماً»، هو مبهم من الأشياء بمنزلة كَمْ، وهو كناية للعدد، صار «ذا» بمنزلة التّنوين. وقال الخليل: كأنهم قالوا: له كالعدد دِرْهماً.

الثالث: أنها بمنزلة «ما» استُعْمِلت استعمالَهُ من الأعداد الصريحة فيقال: له كذا دراهم، فتكون للثّلاثة فما فوقها إلى العشرة،

وكذا كذا درهماً، فتكون للأحد عشر فما فوقها إلى التسعة[1] عشر.

(١) في ط فقط «السبعة» تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة

وكذا درهماً، فتكون للعشرين وأخواتها من العقود إلى التسعين ،

وكذا[1] وكذا درهماً، فتكون لأحدٍ وعشرين[2] وما فوقها من الأعداد المتعاطفة إلى التّسعة والتّسعين .

وكذا دِرْهَمٍ فيكون للمائة وللألف وما فوقهما.

فإذا أقرَّ مُقِرٌّ بكلام فيه «كذا» الزمناه بالمتّيقن ، وهو أوّل مرتبة من المراتب المشروحة ، وحلّفناه في الباقي. وهذا قول الكوفيين ، وتبعهم جماعة منهم ابن معط في فصوله .

الرابع ، أن الأمر كما قالوا إلاّ في مسئلتي الإضافة ، فإنهما ممتنعان ، لما قدّمنا من التعّليل. فإن أردت العدد القليل أو المائة أو الالف وما فوقهما قلت: كذا من الدّراهم

ويقدّر عند أهل هذا القول الفرق بين العدد القليل والمائة والألف، لأن «مِنْ» إنما تَدْخُل على العدد المجموع المعرّف ، تقول: عشرون من الدراهم ، ولا يجوز عشرون من دراهم . وهذا قول المبرّد والأخفش وابن كيسان والسّيرا في ، وبه قال الشّلوبين وابن عصفور والصّفار والذي/ جرّأهم على القول بذلك أبو مُحمّد بن السِّيد ، فإنّه [٤/١١٩]

(١) في ط فقط: «وكذا كذا» بدون عاطف ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.
(٢) في ط فقط: «وتسعين» تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ،

حكى اتّفاق البصريّين والكوفيّين على ذلك، وأن الخلاف إنما هو في جواز الخَفْض نحو : كذا دِرْهمٍ ، وكذا دراهم. والبصريونّ يمنعون ، والكوفيون يجيزون . وفي كلام أبي البقاء في (شرح الإيضاح) ما هو أبلغ من هذا فإنه قال:

«وذهب معظم النّحويين وأصحاب الرأي : إلى أنّ مَنْ قال كذا دِرهماً لزمه عشرون دِرهماً ، لأنك لم تُكررّ العدد ، ولم تَعْطِفْ عليه ولم تُضِفْهُ لتمييز ، فحمل على أول عدد حاله ذلك .

فإن جَرَرْتَ الدّرهم فقد حَمَلَهُ النّحويون وأصحاب الرأي على مائة. » انتهى . فنقل الجرّ عن النّحويين ، ونقل إجراء «كذا» مجرى العدد الصريح في حالة نصب التمييز عن مُعْظم النحويين .

الخامس : أن الأمر كما قال الكوفيون في كذا كذا دِرْهَماً وفي كذا دِرْهَم خاصة ، قاله الأستاذ أبو بكر بن طاهر. فهذا ما بلغنا من الأقوال .

فأمّا قول ابن مالك : فكان الذي دعاه إليه أن سيبويه شَبَّهها بكم الاستفهامية ، وهي منزلة الأحد عشر وأخواتها ، وليس هذا بشيء ، لأنها إنما شُبِّهت بها في نَصْب التمييز لا في المعنى ، إلا ترى أنَّها ليست للاستفهام كما أنَّ كَمْ للاستفهام، ثم إنّ كم نَفْسها بمنزلة ، الأحد عَشر، ولا تختص بالعدد الكثير بدليل أنك تقول: كم عبداً بل مَلَكْت، فيصح الواحد فما فوقه .

وأمّا قول سيبويه والمحققين فوجْهُه أنها كلمةٌ مبهمةٌ كما أن كَمْ كلمة مبهمة، فكما أنك لو قلت: كَمْ كَمْ عبداً مَلَكتْ ، أو كَمْ وكَمْ عبداً ملكت أو غير ذلك لم يقتض مساواة ما شابهته من العَدَد الصريح ، فكذا كذا .

وأمّا قول الكوفيين ومن وافقهم فمردودٌ من جهات :

أحدها : أنه قولٌ بلا دليل ، وإنما هو مجرد قياس في اللغة .

وذكر ابن إياز أن البُسِتِي[1] في تعليقه أن أبا الفتح سأل أبا عليّ عن قولهم : إنّ كذا كذا دِرْهَماً يحمل على أحد عشر دِرْهَماً ، وكذا وكذا دِرْهَماً يحمل على أحد وعشرين، وكذا درهم، يحمل على مائة. قال: وكذا وكذا، وكذا درهماً عمل على مائة وأحد وعشرين/ [٤/١٢٠] درهماً.

فقال أبو عليّ : هذا من استخراج الفقهاء ، وليس هو في النحو إنما كذا بمنزلة عَدَدٍ منّون ، والجر خطأ .

الثاني : أن الناس اختلفوا، فقال ابن خروف: إن العَرَبَ لم يقولوا كذا كذا درهماً، ولا كذا كذا درهماً، ولا كذا دراهم، لا بالإضافة ولا بالنصب، وعلى هذا فَالحُكْم على هذه الألفاظ بما ذكروا باطلٌ لأنه حكم على ما لا يَتكلّم به، فأين معناه؟

---

(١) هو أحمد بن محمد البُسْتِيّ يعرف بالخارزنديّ أبو حامد صنف تكملة العين- شرح أبيات أدب الكاتب، كتاب التفصلة. ومات في رجب سنة ٣٤٨ هـ انظر البغية ١/ ٣٨٨

وقال ابن مالك في «التسهيل»: وقد ورد «كذا» مفرداً أو[1] مُكَرَّراً بلا واو، فأثبت ورود هذين من خلافهم، والمثبت مقدَّمٌ على النافي، ولكن لما قال: استعمال هذين مع أن الحاجة التّي دَعت إلى الكناية عن العدد المعطوف والمعطوف عليه داعيةٌ إلى الكناية عن غيره من الاعداد دلّ على أن قولك: كذا لا يختص بالعدد المعطوف عليه.

والثالث: أنه سمع «أما»[2] مكان كذا وكذا وجْذاً[3]، وذلك دليل على أنها لم يرد بها معطوفٌ ومعطوفٌ عليه.

والرابع: أن موافقة العدد المبهم للعدد الصريح في طريقته في التمييز، وغيره لا يقتضي تساويهما في المعنى بدليل «كم» الاستفهامية فإنك تقول: كَمْ دِرْهَماً لك، وتقول: كم وكم درهماً لك، أو تسقط الواو فيجاب بجميع الأعداد في كُلٍّ من هذه الصُّور.

الخامس: أن إجازة كذا درهم وكذا دراهم باطل بما قدمناه.

وأجيب بأنه خفض بالإضافة وأن معنى الإشارة قد زال.

(١) التسهيل / ١٢٥: «أو» مكان. الواو. وفي ط بالواو.
(٢) في ط فقط: «إذا» مكان: «أما» تحريف، صوابه من النّسخ المخطوط
(٣) في ط فقط: «وجه» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة

وأجاب الصَّفّار بأن المتكلم بكذا لا بُدّ أن يقدر في نفسه عَدداً ما ، وحينئذ : تقول ؛ له عدد مثل هذا ، أي مثل هذا المُركب والمعطوف .

وفي مثل هذا الجواب نَظَرٌ، وهو مبنىّ على إدعاء التركيب وأن معنى التشبيه باقٍ وهو بعيدٌ جداً .

وأما قول أبي بكر فحُجَّتُه أنه سمع من العرب :مررت بمكان كذا وكذا / فلمّا كان ذلك واقِعاً على العدد ناسب أن يكون جارِياً مجرى [١٢١/٤] مايوافقه من الأعداد(١) ، وليس هذا بشيء ، وقد جوّز « كذا دِرْهَمٍ » بالخفض على أن يُراد مائة درهم مع اعترافه بأنه لم يُسمع في غير العدد ، فما الفَرْقُ بينه وبين بقية الألفاظ ؟

وأما قول المبرد والأخفش ومَنْ وافقهما فَزَعم الشلوبين وأصحابه أنه القياس ، وأنه لا ينافى قول سيبويه ، وأن قوله : إنها مبهمة أنّ قولنا : كذا كذا مبهمٌ في الأحد عشر والتسعة عشر ، وما بينهما مبهم في القليل والكثير ، وكذلك يقولون في الباقي .

(١) في ط : فقط : الأعدد

الفصل الخامس : فيما يَلْزَمُ بها عند الفقهاء .

وقد اختلفت المذاهب في ذلك . فأمّا مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه ، ففي (المُحَرّر) ما معناه : أنه إذا أفْـرَد كذا أو كَرّرهـا بلا عطف ، وكان التمييز منصوباً فيهما أو مرفوعاً لزمه درهم ، فإن عطف أو نصب أو رفع فكذلك عند ابن حامد .

وقـال التميميّ : دِرْهَمان. وقيـل : درهم وبعض آخر. وقيـل : درهم مع الرفع ، ودرهمان مـع النصب. وإن قال ذلـك كله بالخَفْض قبل تفسيره بـدون الدّرهم ، قـال المصنف : وهذا كله عنـدي إذا كان يَعْرفُ العربية فإن لم يعرفها لزمه دِرْهَمٌ في الجميع .

وأما مذهب الإمام الشافِعي رضي الله عنه فالفتيا عندهم على أنه يلزم مع العطف والنّصب درهمان ، فإن رفع أو جرّلزمه دِرْهَمٌ ، وكذا إن ركَب أو أفرد سواء رفع التّمييز أو نصبه أو جره .

ونقل المزنيّ عنه في : كذا كذا درهماً : أنه يلزمه درهمـان . وكذا يروى عنه في مسألة العطف والنّصب .

وأمّا مذهب الإمام مالك رضي الله عنه ففي (الجواهر) لابـن

شاس ما معناه : إذا قيل له عَلَيّ كذا فهي كالشيء . فلو قيل : كذا دِرْهَماً فقال ابن عبد الحكم يلزمه عشرون ، وإن قال : كذا وكذا دِرْهَماً لزمه أحد عشر . وإن عطف فأحد وعشرون .

وقال سحنون : ما أعرف هذا ، فإن كان هذا أقلّ ما يكون في اللّغة بهذا اللفظ فهو كما قالوه ، وإن كان يقول : القول / قولُ المُقر [١٢٢/٤] مع يمينه .

وكذا يقول في : كذا وكذا ديناراً أو دِرْهَماً ، وعلى الأول يجعل نِصْف الأحد والعشرين ديناراً دنانير ونِصْفها دراهم .

وما مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه : أنه يلزمه في العطف أحد عشر كما في التركيب . والله تعالى أعلم .

مسألة في التَّعجُّب

من إلقاء أبي بكْر بن الأنباري يقول: ما أحْسَنَ عَبْدَ الله ، «ما» رفع رَفْعَتها بما في « أحسن » ونَصَبْتَ عَبْدَ اللهِ على التَّعَجُّب .

وتقول في الذّمّ : ما أحْسَن عَبْدُ الّلهِ فما لا موضع لها لأنها جَحْدُ ورَفَعَت « عبد الله » بفعله وفعله : ما أحسن .

وتقول في الاستفهام: ما أَحْسَنُ عَبْدِ اللّه؟ فما رَفْعٌ بأحسن ، «وأحْسَنُ» بها . والتّأويل : أيّ شيء فيه أحسن : أعيناه ، أو أنفه .

وتقول إذا اَردَدْتَهُ إلى نفسك في التَّعجب : ما أَحْسَنَنِي «فما» رَفْعٌ بما أحسنني ، والنّون والياء موضعهما نَصْبٌ على التَّعَجُّب.

وتقول في الذّم إذا رَدَدْتَهُ إلى نفسك: ما أَحْسَنْتُ «فما» جحد لا موضع لها، والتّاء مرفوعة بفعلها، وفِعْلُها:ما أحسنت، فتقول في الاستفهام: ما أحسنني «فما» رفع بأَحسن ، وأحسن» بما، والياء في موضع خفض بإضافة أحسن إليها.

فإن قلت: أباكَ ما أَحْسَن أو ما أباكَ أحسن كان مُحالاً لأنه

ما نصب على التَّعَجُّبَ،لا يُقدّم على التَّعَجُّب ، لأنه لم يعمل فيه فِعْلٌ متصرّف فيتصرّف بتصرُّفه.

وكان الكسائي يُجيز : أبوك ما أحسن» قال: لمّا لَمْ أصل إلى نصب الأب أضمرت له هاءً، يعود عليه فرفعته بها ، والتقدير : أبوك ما أَحْسَنه.

وقال الفرّاء ،: لا أجيز رفع الأب ، لأنه ليس ههنا دليلٌ يدُلّ على رفع الأب ولا أضمر الهاء إلاّ مع ستة أشياء مع: كُلّ،اومَنْ، وما، وأي، ونِعْمَ، وَبِئْس.

وتقول: عَبْدُ اللّهِ ما أَحْسَنَهُ برفع «عَبْد اللّه» بما عاد عليه من الهاء ، فيرفع ما في أحسن ، والهاء موضعها نَصْبٌ على التَّعَجُّب. :

وتقول عبد الله ما أحسن جاريته مِنْ قول الكسائي، قال: لَمّا لم أصل إلى نصب الأوّل أضمرت لها هاءً، فرفعته بها. والفرَّاء / يحيلها، قال: ليس ههنا دليلٌ على الهاء [٤/١٢٣

وتقول في الاستفهام: عبدالّله ما أَحْسنهُ برفع عبد الله بأحسن ، وأحسن بعبد الله «وما» استفهام والهاء موضعها خفض بإضافة أَحْسن إليها

فإن قلت: عبدالله ما أحسن كان محالاً،وأنت تُضْمِرُ الهاء، لأن المخفوض لا يُضْمَرُ، ولأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد،

(١) أي يُفْسدها

فلا يفرّق بينهما، فلا يضمر المخفوض ويظهر الخافض

وتقول: عَبْدُ اللَّهِ ما أحسن ترفع عبدالله بما في أحسن ، «وما» جَحْد لاَ موْضع لها.

وإذا قلت: ما أحسن عبدالله فأردت أن تسقط ما وَتَعَّجَبت (١)، قلت : أَحْسِن بعبد الله

وإذا أَرَدْت أن تأمر من هذا ، قلت: يا زيدُ أَحْسِن بعبدالله رجلاً ، وإذا ثنيت قلت يازَيْدان أَحْسِن بِعَبْدِي اللّهِ رَجُلْين، ويا زيدون أحسن بِعَبيد اللّهِ رجالاً ، وَتَنْصِبُ رِجالاً على التَّفسير، «وأَحْسنْ» لا يُثَنّى ولا يُجْمَع ، ولا يُؤَنّث، لأنه اسْمٌ .وأَحْسِن ليس بأَمْرٍ للمخاطب، إنما معنى أَحْسِن به: ما أحسنه ، قال الله عزّ وَجلّ: «أَسْمِعْ بِهم وأَبْصِرْ»(٢) معناه، والله أعلم : ما أَسْمَعَهُم وما أَبْصَرَهم

وتقول : كان عَبْدُ اللّه قائِماً، فإذا أَمَرْت منه قُلْت : ما أَكْون عبدالله قائِماً، «فما» مرفوعة بما في أكون ، واسم كان مضمرٌ فيها ، وعبدالله منصوبٌ على التَّعَجّب ، وقائماً خبر كان

فإن طَرَحْتَ «ما» وَتعجَّبْت ، قلت : أَكْون بعبدالله قائِماً ، وأكون بَعَبْدَي اللّه قائِمَيْن، وأكون بعبيد الله قِياماً، وأَحْسِن بعبد اللّهِ رَجُلاً.

---

(١) في ط فقط: «وتعجب»

(٢) مريم / ٣٨

قال الفراء: لمّا لَمْ أُصَرِّح برفع الاسم أدخلت الباء، لِتَدُلّ على المطلوب، وتأويله: عَبْدُ اللَّهِ حَسَنٌ، فلمّا لَمْ يَصِلْ إلى رَفْعِ جِئْتَ بالباء، لِتَدُلّ على المطلوب ما هو؟ وإذا قلت: ظننت عبدالله قائماً فأردت أن تتعجب بـ«ما» قلت: ما أظنني بعبد الله قائِماً، فإن أسقطت «ما» وَتَعجَّبْت قلت: أظنني بعبد اللّهِ قائماً.

أخر ما كان بخط ابن الجرّاح.

انتهى ـ بعون الله تعالى ـ الجزء السابع

ويليه ـ إن شاء الله ـ الجزء الثامن، وأوله: مخاطبة جرت بين أبي إسحاق الزجاج وأبي العباس أحمد بن يحيى

فهرس الشواهد الشعريـة

الجـزء السّابـع

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= يا ربَّ ربَّ القلص النواعج مستعجلاتٍ بذوي الحوائج	٧١٤	٢٢٣
= تقطع بيننا الحاجات إلاّ حوائج يعتسفن مع الجريء	٧١٥	٢٢٣
= الناس حول قبابه أهل الحوائج والمسائلْ	٧١٦	٢٢٤
= وَلى ببلاد السِّند عند أميرها حوائج جمّاتٌ وعندي ثوابها	٧١٧	٢٢٤
= صريعَيْ مدامٍ ما يفرّق بيننا حوائجُ من إلقاح مال ولا نخل	٧١٨	٢٢٤
= من عفَّ خفَّ على الوجوه لقاؤه وأخو الحوائج وجهه مبذولُ	٧١٩	٢٢٤
= فإن أصبح تحاسبني همومٌ ونفسٌ في حوائجها انتشارُ	٧٢٠	٢٢٤
= نهارُ المرء أمثلُ حين تُقضى حوائجُهُ من الليل الطويل	٧٢١	٢٢٥
= خليليَّ إن قام الهوى فاقعدا به لعنّا نقضّى من حوائجه رمّا	٧٢٢	٢٢٥
= حتى إذا ما قضت الحوائجا ومَلأَتْ حُلابُها الخلانجا	٧٢٣	٢٢٥
= بدأنَ بنا لا راجيات لحاجة ولا يائساتٍ من قضاء الحوائج	٧٢٤	٢٢٥
= إني أريت ذوي الحوائجا إذ عَرَوا فأتوك قصراً أو أتوك طروقا	٧٢٥	٢٢٦
= * وهي أدماءُ سارُها *	٧٢٦	٢٢٦
= من كان في نفسه حوجاءُ يَطْلُبها عندي فإنّي له رهن بإصحار	٧٢٧	٢٢٨
شواهد في تكرار «لا»، وعدم تكرارها		
= * وزجّجن الحواجب والعيونا *	٧٢٨	٢٣٣
= * علقتها تبناً وماء باردًا *	٧٢٩	٢٣٣
= * متقلداً سيفاً ورمحا *	٧٣٠	٢٣٣

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= ✽ أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس ✽	٧٤٣	٢٦٧
= أحـــرى وأجــدر لي من أن يقــال غداً		
إنــي التمســت الغِـنــى من كف مرتــزق	٧٤٤	٢٦٩
طلبــت فلــم أدرك بوجــهــي فليتــنــي		
قعــدت ولم أبــغ النــدا بعد سائب	٧٤٥	٢٧٠
شواهــد على أحكــام كــذا		
= وأسلــمنــي الــزّمــان كـذا فـلا طــربٌ ولا أنـــس	٧٤٦	٢٧٣
= ذي المعــالي فَلْيَعْلُــون مَنْ تعالى هــكذا هكذا وإلاّ فلا لا	٧٤٧	٢٧٤
= أتنتهــون ولن ينــهــى ذوي شــطــط		
كالـطعــن يذهــب فيــه الـزيــت والفتــلُ	٧٤٨	٢٧٩
= عد النفس نعمي بعــد بُوساك ذاكــراً		
كـــذا وكــذا لطفــاً به نســي الجهــد	٧٤٩	٢٨١

✽✽✽

فهـــرس الموضوعـــات

الجـــزء السّـــابـــع

تـــمّ بحمـــد الله تعالى

******

الأشباه والنظائر

في النحو

للإمام جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء السابع

تحقيق

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأشباه والنظائر

في النحو

٧

الطبعة الأولى
١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

فائدة من مجموع ابن القَمّاح[1]

وقوع الواو فاء الكلمة

إذا كانت الواو فاء الكلمة من الماضي فمضارعه يَفْعِلُ بكسر العين لفظاً أو تقديراً .

ويسقط الواو في المضارع ، مثال اللفْظِي : يَعِدُ، ويَمِقُ[2] مِنْ وَعَد ، ووَمِقَ .

ومثال التقديري : يَضَعُ ، ويَسَعُ ، من : وَضَعَ ، ووَسِعَ ، فالأصل في الكُلّ بالواو ، فحذفت ، وفُتِحتْ عينُ الفعل لِلْخِفّة ، إذْ حَرْفُ الحلْقِ ثقيل لِبُعْد مخرجه ، فهي مكسورة تقديراً ، وهو معنى قول الزمخشري : «وسقوطها فيما عينه مكسورة من مضارع فَعَل أو

---

(١) ابن القماح : هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة ، شمس الدين أبو المعالي بن القماح ، ولد سنة ٦٥٦ هـ ، وتوفي في ربيع الأول ٧٤١ هـ القاهرة وامتحن بمحنة ذكر أنه نظم فيها أبياتاً في ليلة لم ينفلق فجرها إلاّ وقد فرّج عنه وأولها :

اصبر على حلو القضاء ومرّه   واعلم بأن الله بالغ أمره

ترجمته في طبقات الشافعية ٥/ ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٢) ومِقَه : يَمِقهُ بكسر الميم فيهما : أحبّه فهو وامقٌ . وانظر شرح مختصر تصريف العزى / ١٠٩

فَعِل لفظاً أو تقديراً .

واختلفوا في علة حذف الواو بين الياء والكسرة .

فعلّله الكوفيون بالفرق بين المتعدِّي ، فحذِفت فيه لثقله وبين اللازم ، فبقيت لخفّته ، وهو ضعيف ، فقد حُذِفت في اللاّزم في : وَكَفَ[١] يكِف وَوَنِم[٢] الذُّباب يَنِمُ .

وعلّله البصريون بالثّقل .

وخصّوا الحذف بالواو دون الكسرة أو الياء ، لأن الياء لا تحذف لدلالتها على مَعْنًى ، والكسرة لا يفيد حَذْفُها كبير خِفّة ، فتعين حذف الواو ، فنقض الكوفيون عليهم ذلك : بأوعد يُوعِد ، فقد ثبتت الواو.

قال ابن مالك ، الحذف إذا كانت الياء مفتوحة وهذه مضمومة .

قيل له : أنت عَلَّلت الحذف بالخفة والضَّمة أثقل من الفتحة .

وقال ابن النحاس الصواب : أن هذه وقعت بين همزة وكسرة ، وأصله : « يأْوعِدُ » لأنه من أوعد .

---

(١) في القاموس : وكفَ البيت يَكِفُ وكفاً ووكيفاً ، وتوكافاً : قطر كأوكف ، وناقة وكُوفٌ : غزيرة .
(٢) ونَم كوَعدَ ونْماً ونياً . والونيم : خرْء الذُّباب .

من رؤوس المسائل للنّوويّ : الخلاف في « وسواس » أهو مصدر أم صفة ؟

ومن رؤس المسائل وتحفة طلاب الوسائل للشيخ محي الدين النواوي رضي الله عنه وعنّا به .

سئل ابن مالك عن « وسواس » أهو مصدرٌ مضاف إليه « ذو » مُقَدَّرة أم / هو صفة محضة للمبالغة؟ [٣ / ٧٦

فأجاب : الفعل الموزون بفعْلَلَ ضربان : صحيح كد حرج وسَرهْفَ[١] وهو الأصل .

والثاني: الثنائي المكرر كحمحم ودمدم ، وهو فرْعٌ ، لأن الأصل السّلامة من التّكرر ، ولأن أكثره يفهم معناه بسقوط ثالثه كَثَجْثَج[٢] الماء بمعنى ثَجّ ، وكفْكف الشيء بمعنى كَفّه ، وكَبْكَبه بمعنى كَبّه ، ورضرضه[٣] بمعنى رَضّه ، وذرذره[٤] بمعنى ذرّه ، وذفذف[٥] على الجريح بمعنى ذفف ، وصَرصْرَ الجُندب بمعنى : صَرّ ، وعَجْعَجَ

(١) في القاموس : سرهفْتُ الصّبي : أحسنت غذاءه ونَعّمته .
(٢) في القاموس : ثجّ الماء : سال ، والثّجيج : السّيل .
(٣) الرّض : الدّق .
(٤) ذرّ الحبّ : فرّقه .
(٥) ذفّ على الجريح ذفًّا ، وذِفافاً ، وذففاً محركة : أجهز ، والاسم : الذّفاف كسحاب .

الفَحْــل بمعنى عَــجّ ، وصَمْصَم السّيف بمعنى صَــمم ، ومَـكْمَــك الفصيل ما في الضرع بمعنى امتكّهُ ، ومَطْمَط الكلام بمعنى : مططه ، أي مدّه ، ومخمخ المخ : أخرجه .

وللنوعين مصدران مطّردان .

أحدهما : فَعْلَله . والآخـرة : فِعْـلال كَسَـرْهَفَـةً وسِرْهـاف ، وزَلزلة وزِلْزال .

وفِعْلال أحقّ بهما لوجهين :

أحدهمـا : أنّ فَعْلَل مُشـاكِلٌ لأفْعـلَ في عدة الحـروف وفتـح الأول ، والثّالث ، والرابع ، وسكون الثّاني ،فجُعِلَ إفعال مصدر أفْعل ، وفِعْلال » مَصْدر فَعْلَل ليتشاكل المَصْدران كما يتشاكل الفِعْلان ، فكان فِعْلال أحقّ بهما من فَعْلَلةً .

والثاني : أن أصل المصدر أن يُبايَنَ وَزْنُهُ وَزْن فِعْله ، وفِعْلال أشدُّ مباينة لِفَعْلَل في وزنه مِنْ فَعْلَلةً ، فكان أحقَّ به منه ، وإن كانا سِيَّيْن[1] في الأطراد مع رُجْحان فَعْللة في الاستعمال على فِعْلال في قولهـم : « وَسْوس » الشيطان وسِوْاساً و« وَعْـوع » الكلـبُ وعِواعاً ، وعَظْعَـظَ السّهم في مرّه عِظْعاظاً إذا التوى .

والجـاري علــى القياس : وِسْواس ، وَوَسْوسة ، ووِعْــواع ، ووعوعة ، وعِظْعاظ وعَظْعَظَة .

---

(١) السّيان : المِثْلان .

والفتح نادِرٌ ،لأن الرباعي الصحيح أصل للرّباعي المكرّر أوّله وثانيه كما مّر .

ولم يأت مصدر الصحيح مع كونه أصلاً إلّا على فَعْللة ، وفِعلال بالكسر، فلا ينبغي للرباعي المكرّر لفرعيته أن يكون مصدره إلا كذلك. وهذا يقتضي أن لا يكون له مصدر على فَعْلال بالفتح ، وإن ورد حُكِم بشذوذه .

وأيضًا، فإن فَعْلالاً المفتوح الفاء قد كَثُر وقُوعه صفةً مصوغاً مِنْ فَعْلَل المكرّر ليكون فيه نظير فَعال من / الثلاثي كـ«ضَراب»، لأنهما [٣ / ٢٧٧] متشاكلان وزناً، فاقتضى هذا أن لا يكون لفَعلال المفتوح الفاء في المصدرية نصيبٌ ، كما لم يكن لِفَعّال فيها نصيبٌ، فلذلك استُنْدر وقوع : وَسْواس، وَوَعْواع ، وعَظْعاظ مصادر ، وإنما حقّها أن تكون صفاتٍ دالة على المبالغة في الوَسْوسة والوعوعة والعْظعظة، فحقّ ما وقع منها في موضع محتمل للمصدرية والوصفية أن يحمل على الوصفية تخلُّصاً من الشذوذ ، ومخالفة المطّرد الشائع الذّائع .

وليس بِمُحِقٍّ من زعم في شَيْء من الصفات الواردة على هذا الوزن أنه مصدرٌ مضاف إليه « ذو » تقديراً ، ويدل على فساد قوله أمران :

أحدهما : أنّ كُلّ مصدر أضيف إليه « ذو » تقديراً فمجرّده للمصدرية أكثر من استعماله صفةً كـ «رِضًى» وصَوْم وفطر .

وفَعْلال الموصوف به لم يَثْبت مجرّده للمصدرّية إلاّ في وَسْواس وأخواته، على أن مَنْع مَصدرِيّتها ممكنٌ، وذلك أنّ مَنْ سمع منه وَسْوس إليه الشّيطان وَسواساً بالفتح لا يتعيّن كونه قاصداً للمصدرّية، بل يحتمل أن يقصد الحاليّة، فإن الحال قد يؤكدها عاملُها الموافقُ لها لفظاً ومعنىً كقوله تعالى: « وأرسْلناك لِلنّاس رسولاً »[1] وكقوله تعالى: ﴿ وسَخّر لكم اللّيلَ والنّهارَ والشّمس والقمرَ والنجومَ مسخراتٍ ﴾[2].

فإنما تتعيّن المصدريّة في « وسْواس » أن لو سمع مضافاً إلى الشّيطان، ومعلّقاًبه معمول، كما سُمِع ذلك في الوَسْوسة كقول بعضهم: « وَسْوسَةُ الشّيطان إلى النفس داءٌ » فتتعين المصدريّة في مثل هذا لابالانتصاب بعد الفعل.

الثاني: أن المصدر المضاف إليه «ذو» تقديراً لا يؤنث ولا يُثنّى ولا يُجمع بل يلزم طريقةً واحدة؛ليعلم أصالته في المصدريّة، وفرعيته في الوصفيّة، فيقال:امرأة صَوْمٌ، ورجل صوْمٌ ورجلانِ صَوْمٌ، أو نساء.

وفَعلال الموصوف به ليس كذلك؛ لأنه يؤنَّث ويُثنّى ويُجمع وجوباً فيُقال: رجل ثرثار، وتَمْتام، وفأفاء، ولَضْلاضٌ[3]، أي ماهر

(١) النساء / ٧٩

(٢) النحل ١٢، وهذا على غير قراءة حفص التي ضمّها المصحف الشريف، وإنما هي قراءة حمزة والكسائي وأبي عمرو وابن كثير ونافع وآخرين حيث قرءوا: « والنجومَ مسخراتٍ » انظر معجم القراءات قراءة رقم ٤٢٨٤.

(٣) لضلاض: حاذق في الدلالة، و لضلضته: التفاته يميناً وشمالاً.

بالدّلالة ، وهَرْهار أي ضَحّاك[1] ، وجحجاح : سيّد ، وفَجْفاج : كثير الكلام ، وكَهْكاه،ووَطْواط : ضعيف ، وعسعاسُ وحَسْحاس : خفيف الحركة ، وهفهاف : خميص البطن ، وبجباج : ممتلىء الجسم ، ودَعْداع ودَحْداح : أي قصير،ونخناخ : ألكن ، وسَمْسام : سريع ، [٣ / ٧٨] وقَعقاع المفاصل : أي مُصوّت ، وشيء خشخاش أي يابس مصوّت ، وسَبع قضقاض : كاسر، وحيّة نضناض: يحرّك لسانه كثيراً .

وكُلّ ذلك يؤنث بالتاء ويثنى ويجمع ، ومنه قولهُ صلى الله عليه وآله وسلّم : « أبْغضُكُم إليّ وأبعدُكم مِنّي مجالِسَ يوم القيامة الثرثارون المُتفَيهِقُون » .

ومنه : ريحٌ زَفْزافة أي محركة للحشيش ، وسفسافة : تنخل التراب بمرّها ، ودرع فضفاضة : واسعةٌ .

الفعل من كُلّ ذلك فَعْلل ، والمصدر فَعْللة وفِعْلالٌ بالكسر ، ولم ينقل في شيء منها فَعْلال بالفتح .

ومن أجاز ذلك كالزمخشري فقياسه غير صحيح ، لأن القياس على النّادر لا يصحّ ، فثبت ما قصدتُه من بيان أصالة الوصفيّة في فَعْلال المفتوح الفاء ، وغرابة المصدريّة فيه ، وامتناعها منه .

---

(١) في القاموس : ضحّاك في الباطل .

فالقول المرضّى أن « الوسواس » في قولـه تعالـى : (مِن شَرِّ الوَسْواسِ [١]) هو الشّيطان لا على حذف مضاف ، ، بـل على أنه من باب فَعْلال المقصود به المبالغة في مُفَعْلِل كثرثار، ونظائره.

والله أعلم بالصواب . انتهى .

(١) الناس / ٤

إجابة ابن مالك عن إشكال حديث شريف

وسئل ابن مالك أيضاً عن قوله صلى الله عليه وآله :

« غير الدّجّال أخْوفَني عَلَيْكم[1] » .

فأجاب : الكلام على لفظه ومعناه ، أمّا لفظه فلتضمّنه إضافة « أخوف » إلى ياء المتكلم مقرونة بنون الوقاية ، وهو إنما يعتاد مع الفعل المتعدّي ، لأن هذه النون تصون الفعل عن محذورات .

أحدها : التباسة بالاسم المضاف لياء المتكلم ، فلو قيل في ضَرَبَني : ضَرَبي لالتبس بالضَّرَب،وهو العسل الأبيض الغليظ ، فنفت نون الوقاية هذا المحذور .

الثاني : أمر مؤنثه بأمر مذكّره فلو قلت أكْرِمي بدل أكْرِمْني قاصداً مذكّراً لم يفهم المراد ، فنفت النون ذلك .

الثالث : ذهاب الوهم إلى أن المضارع صار مبنيًّا وذلك لو أوقعته على ياء المتكلم غير مقرونة بالنون لَخِفي إعرابه ، وظُنّ به البناء على مراجعة الأصل ، فإن إعرابه على خلاف الأصل ، وأصله البناء .

(١) انظر مناقشة هذا الحديث في همع الهوامع ١ / ٢٢٥

/ ٢٧٩] فلو قلت بدل « يكْرِمني » يكْرِمي لَظُـن / عودُه إلـى الأصـل ، فزيادة النون تمكّن من ظهور إعرابه .

والاسم مستغنٍ عن النون في الوجهين الأولَين .

وأمّا الثالث فللاسم فيه نصيبٌ لكن أصالته في الإعراب أغنتـه وصانته من ذهاب الوهم إلى بنائه ، لا بسبب جَلِيٍّ ، لكنه وإنْ أُمن ظنٌّ بنائه فلم يُؤْمن التباسُ بعض وجوه إعرابه ببعض ، فكان له في الأصل نصيب من إلحاق النون .

وينـزل إخلاؤه منهـا منزلـة أصـل متـروك يُنَبّـه عليـه في بعض المواضع كما نُبّه بالقَودَ واستحـوذ على أصل قـاد[١] واستحاذ. وكـان أولى ما ينبه به على ذلك أسماء الفاعلين، فمن ذلـك ما أنشـد الفراء من قول الشاعر:

٦٦٦ = فمـا أدرى وكلّ الظّـن ظَنـيٍّ
أمسِلمُنـي إلــى قومــي شراحي[٢]

(١) في ط : « قال » مكان : « قاد » ، تحريف .
(٢) نسب في الدرر اللوامع ١ / ٢١٢ إلى يزيد بن محمد الحارثيّ .
وذكر السيّوطيّ في شرح شواهد المغنى ص ٧٧٠ أن الفرّاء ذكر البيت على هذا النمط ليجعله باباً من النحو ، والصواب :
فما أدرى وظنـي كل ظن   أيسلمنـي بنـي البـدء اللقاح .
وبنو البذء اللقاح : هم الذين لا يدينـون للملـوك .
قال صاحب الدرر : وكان القياس : أمُسْلِمي بالتخفيف .

فرخم « شراحيل » دون نداء اضطراراً .

ومثله ما أنشده ابن طاهر في تعليقه على كتاب سيبويه :

٦٦٧ = وليس بِمُعْيِيني وفي الناس ممتع

صديقٌ إذا أعيا عَلَيّ صَدِيقُ[1]

وأنشد غيره :

٦٦٨ =وليس المُوافِيني لِيُرْفِدَ خائباً

فإن له أضعافَ ما كان آملا[2]

= وقال ابن هشام في المغنى ١ / ٣٨١ : « وزعم هشام : أن الذي في « أمسلمني » ونحوه تنوين لا نون » .

والبيت من شواهد المغنى ١/ ٣٨١ ، ٢ / ٧١٦ ، والهمع والدرر رقم / ١٧١.

(١) في ط : « معييني » وفي النسخ المخطوطة والأشموني ١ / ١٢٦ : « بمعييني » وفي ط والنسخ المخطوطة : «مقنع» وفي الأشموني «ممتع» وفي ط، والنسخ المخطوطة : «صديقي».

(٢) من شواهد : المغنى ١ / ٣٨١ ، والهمع والدرر رقم/ ١٧٢ ، والأشموني ١ / ١٢٦ .

قال العيني « هامش الأشموني » : « المعنى : ليس الذي يوافيني أي يأتيني ليرُفد أي ليعطي من الرفد وهو العطاء . وفيه الشاهد ، فإن النون فيه نون الوقاية ، وليست نون التنوين كما ذهب إليه بعضهم ، إذ التنوين لا يجتمع مع الألف واللام ، والموصول مع صلته اسم ليس ، «وخائباً» خبره ، وليرفد على صيغة المجهول بالنصب على تقدير : لأن يرفد » .

ولأفعل التفضيل أيضاً شبه بالفعل وخصوصاً بفعل التّعجب ، فجاز أن تلحقه النّون المذكورة في الحديث كما لحقت اسم الفاعل في الأبيات المذكورة . وهذا أجود ما يقال في هذا اللفظ عندي .

ويجوز : أن يكون « أخوف لي » وأبدلت اللاّم نوناً كما في لعنّ مكان لعلّ ، وفي : رِفَنّ بمعنى رِفَلّ[1] وهو الفرس الطّويل .

وأما الكلام من جهة المعنى ففيه وجوه :

أظهرها : كون أخوف افعل تفضيل صيغ من فعل المفعول كقولهم : « أشغَلُ من ذات النّحْيَيْن[2] » « وأزهْى من ديك » « وأعنى بحاجتك » « وأخوفُ ما أخاف على أُمَّتي الأئمة المُضِلُّون » ، إذ المراد أنّ المعبر عنه بذلك : شُغل وزُهِي وعُنِي أكثر من شغل غيره وزهوه وعنائه .

---

(١) في القاموس : الرِّفَلّ كخِدَبّ : الطويل الذنب ، الكثير اللحم ، والبعير الواسع الجلد .

(٢) « هي امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة ، كانت تبيع السمن في الجاهلية ، فأتاها خوّات بن جبير الأنصاريّ يبتاع منها سمناً ، فلم ير عندها أحداً وساومها فحلّت نِحْياً ، فنظر إليه ، ثم قال أمسكيه حتى أنظر إلى غيره فقالت : حُلّ نِحياً آخر ، ففعل ، فنظر إليه ، فقال : أريد غير هذا فأمسكيه ففعلت ، فلما شغل يديها ساورها فلم تقدر على دفعه حتى قضى ما أراد وهرب » انظر مجمع الأمثال ١/ ٣٧٦ .

وكذا أخوف ما أخاف / أي الأشياء التي أخافها على أمتى أحقها [٣ / ٢٨٠ بأن يخاف الأئمة المضلّون .

فمعنى الحديث ههنا : غير الدّجال أخوف مخوفاتي عليكم فحذف المضاف إلى الياء فاتصل بها أخوف معمودة بالنون كما تقرر .

ويحتمل أن يكون : « أخوف » من أخاف بمعنى : خوف. ولا يمنع ذلك كونه من ثلاثيّ فإنه على « أفعل » وما على وزن أفعل والثلاثي سواء عند سيبويه في التفّضيل والتّعجب ، صرّح به مراراً.

فالمعنى . غير الدّجال أشد موجبات خوفي عليكم، ثم اتصل بالياء معمودة بالنون على ما تقرر .

ويحتمل أن يكون من وصف المعاني بصفات الأعيان مبالغة كشعْرٍ شاعر ، وهذا الشِّعر أشعر من هذا ، وعجب عاجب ، وموْت مائت ، وخوْف خائف .

ويقال : فلان أخوف من خوفك . ومنه قول الشاعر[١] .

٦٦٩=يداك يدٌ خيرُها يُرْتَجى

وأخرى لأعدائها غائِظَه

(١) نُسب في العينيّ ١ / ٥٧٢ لطرفة ، وليس في ديوانه والبيت الأول من شواهد : التصريح ١ / ١٨٢ ، والأشموني ١ / ٢٢٣ .
هذا وفي الأشباه مطبوعاً ومخطوطاً : « فأما التي يرتجى خيرها » ، « وأمّا التي يتقّى شرّها » .
قال العيني : اللافظة : البحر ، والهاء فيه للمبالغة ، كما في : راوية ، =

فأمــا التــي خيرُهــا يرتجــى

فأجــود جوداً من اللافظه

وأمّــا التــي شرهــا يتقــي

فنفس العَــدُو بهــا فائِظَه

فنصب « جوداً » بأجود على التمييز، وذلك موجب لكونه فاعلاً معنىً ، لأن كل منصوب على التمييز بأفعل التفضيل فاعل في المعنى ونصبُهُ علامةُ فاعليته ، وجرّه علامةٌ أن (أفعلَ) بعضٌ منه .

ولهذا معنى : زيدٌ أحسن عبـداً : أن عَبْـده فاق عبيد غيره في الحُسن .

وإن جَرَرتْ فمعناه : أنه بعض العبيد الحسان وهو أحسنهم .

فمعنى الحديث على هذا : خَوْفُ غير الدّجال أخـوفُ خوفـي عليكم ، ثم حذف المضاف إلى غير، وأقيم هو مقام المحذوف، وحذف « خوف » المضاف إلى الياء ، وأقيمت هي مقامـه ، فاتصـل أخـوف بالياء معمودةً بالنون .

= وعلاّمـة . وفي المثـل : يقـال : فلان أسمـح من لافظـة أي بحر. وقـال الجوهري : أسمح من لافظة ، يقال : هي العنز ، لأنها تدعى إلى الحلب وهي تجتر ، فتلفظ بجرتها، وتقبل فرحاً بالحلب.

وقوله : « فائظة » ، قال أبو القاسم الزجاجيّ : يقال : فاظ الميت بالظاء ، وفاضت نفسه بالضاد ، وفاظت نفسه بالظاء جائز عند الجميع إلاّ الأصمعيّ فإنه لا يجمع بين الظاء والنفس ، يقـال : فاظ الرجـل بالظـاء المعجمـة ، وفاضت نفسه بالضاد .

ويحتمل أن يكون «أخوف» فعلاً مستنداً إلى واو هي ضمير عائد على غير الدّجال، لأن من جملة ما يتناوله غير الدّجال الأئمة المضلون، وهم ممن يعقل، فغلبوا فجيء بالواو، ثم اجتزىء عنها بالضمة وحذفت كقوله.

٦٧٠ =فياليت الأطباء كانُ حولي

وكان مع الأطباء الأساة[1] / [٣ / ٨١

وقال أخر :

٦٧١ =دارحيٍّ وتنوها[2] مربعاً

دخل الضيف عليهم فاحْتَمل

(١) في ط : « الأطباء » بالمد، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والمصادر .
وفي ط : « والإساء » بالهمزة .
وفي ط والنسخ المخطوطة : فيا ليت. وروى:
« فلو أنّ » .
من شواهد : الإنصاف ١ / ٣٨٥ ، وابن يعيش ٧ / ٥ ، ٩ / ٨٠ ، والخزانة ٢ / ٣٨٥ . والعيني ٤ / ٥٥١ ، والهمع والدرر رقم / ١٣٣ . وهذا البيت روى مع بيت آخر في الدرر على النحو التالي :
فلو أن الأطبا كانُ حولي وكان مع الأطباءُ الشّفاةُ
إذاً ما أذهبوا ألماً بقلبي وإن قيل : الشّفاة هم الأساةُ
والطّب بالكسر في اللغة : الحِذق ، والطبيب : الحاذق .
والأساة : جمع آسٍ كقُضاة جمع قاضٍ ، وكذلك الشفاة : جمع شاف . ثم قال الدرر : ولم أعثر على قائلها .
(٢) جعلوها دائمة لهم ففي القاموس : «وتن» الواتن:الشيء الثابت الدائم، ووتنة وتُوناً ووتنة:دام ولم ينقطع.
وفي ط: «فاسأل واسأل» بالهمز في البيت الثاني .

فسَلْ عنـا إذا النـاس شَتَـوْا
وسَلْ عنـا إذا النـاس نَزَلْ

أراد : كانوا ، فحـذف الـواو ، وأبقـى الضمـة ، وكذلك أراد الآخرُ : احتملوا ، ونزلوا فحذف الواو، ثم سكّن اللام من احتمـل ، ونزلْ للوقف . هذا ما تيّسر فيه . ولله الحمد.

وسئل ابن مالك أيضاً

أيجوز صرف أريس في قولهم : بئر أريس[١]؟

فأجاب : نعم وهو في الأصل ، عبارة عن الأصل[٢] .

ويطلق على الأكار[٣] وعلى الأمير[٤] .

وقيل : إن أريد به الأمير فهو مقلوب رئيس[٥] .

---

(١) في اللسان : أرس : في حديث خاتم النبيين ﷺ : فسقط من يد عثمان رضى الله عنه في بئر أريس بفتح الهمزة ، وتخفيف الراء، هي بئر معروفة قريباً من مسجد قباء عند المدينة » .

(٢) في اللسان : الإرس : الأصل .

(٣) في اللسان : الأرِيس : الأكّار . عن ثعلب .

(٤) في اللسان : الإرِّيس : الأمير ، عن كُراع حكاه في باب فعِّيل .

(٥) في اللسـان : والأصـل عنـده ـ أي كراع ـ : رِئِّيس على فعّيل من الرياسـة والمؤرّس : المؤمّر ، فَقُلِب .

وعن ابن الأعرابـي : أرَس يأرِس أرْسـاً : إذا صار أريسـاً ، وأرّس يؤرِّس تأريسـاً : إذا صار أكّاراً . وجمـع الأريس : أرِيسـون ، وجمـع الإرِّيس : إرِّيسون . ومن هذا ما جاء في كتاب النبيّ ﷺ إلى هرقل . . . إن أبيت فعليك اثم الإرِّيسين » .

توجيه حديث شريف لابن مالك

وسئل رحمه الله أيضاً :

عن قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إلا جاء كنزهُ يوم القيامة شجاعٌ أقرعُ »

فأجاب فاعل جاء «الكانز». وكنزه مبتدأ، وأقرع خبره، والجملة حالية؛ لأن الجملة الابتدائية المشتملة على ضمير ما قبلها تقع حالاً، واقترانها بالواو أكثر. وقد جردت منه في قوله تعالى: ﴿اهْبِطوا بعضُكم لِبَعْض عدُوًّا﴾[1] ﴿وما أرْسَلْنا قَبْلَك مِنْ المرسلين إلّا إنهم ليأكُلون الطعام[2]﴾ وتقول العرب: «رجع فورُه إلى بَدْئه[3]» وكلمتُه فوه إلى فيّ».

وقال الشاعر[4] :

٦٧٢ = وَتَشْربُ أسْآرى القطا الكُدْرُ بَعْدما
سَرَت قَرَبًا أحناؤها تتصَلْصَلُ[5]

(١) البقرة / ٣٦
(٢) الفرقان / ٢٠
(٣) هكذا في جميع النسخ : « فوره » والقول المشهور : « رجعَ عودُهُ على بدئه » انظر الهمع ٤ / ١٩ .
(٤) هو الشنْفَرى .
(٥) انظر لامية العرب / ٦١ ، وهي قصيدة مشهور مطلعها : =

ومثله :

٦٧٣ = راحُوا بصائرُهم على أكْتافِهِم
وبَصِيرتي يَعْدُو بها عَتِدٌ وأي[1] .

أي قويّ . ومثله :

٦٧٤ = ولولا جنان الليل ما آب عامرٌ
إلى جَعْفر سِرْبا لهُ لم يُمَزَّقِ[2] / [٢٨٢ /

= أقيموا بني أمّي صُدُورَ مطّيكم　فإنّي إلى قوم سواكُمْ لأميلُ
والأسْآر في الشاهد :جمع سؤر ، وهو بقية الشراب في الإناء . والقرب : اليوم الذي ترد الطير الماء في صبيحته . وأحناؤها : جمع حنو ، وهو الجانب . وتصلصل أي يسمع لها صوتاً .
يريد أن يقول : بأنه يرد الماء قبل القطا ، وهو أسرع الطير ، فتشرب فضلاته ، وقد بلغ منها العطش مبلغاً تصوّت منه أحشاؤها » انظر شرح الشاهد في هامش لامية العرب ، وفي شرح شواهد العيني ٣ / ٢٠٧ وبعده
هممتُ وهمّت وابتدرْنا وأسدلَت　وشمّر منّي فارط متمهّلُ
والفارط : من يتقدم القوم إلى الماء . والمعنى أن سير القطا ثقيل كمن أرخى ثوبه .
وفي ط والنسخ المخطوطة : « قرنا » مكان : « قرباً » تحريف و « أخبارها » مكان : « أحناؤها » تحريف آخر .

(١) في اللسان : « عتد » : فرس عَتَدٌ وعَتِدٌ : شديد تام الخلق ، سريع الوثب معدّ للجرْي . واستشهد هلى ذلك بالشاهد وهو للأشْعر الجُعْفيّ .

(٢) نسب في العين إلى سلامة بن جندل ، وأنشده الفارسي في الإغفال : « لم يخرق » مكان : « لم يمزق » وهو من شواهد الأشموني ٢ / ١٩٠ ، والعينيّ ٣ / ٢١٠ ، وفي العيني : جنان الليل : أي ظلمته. =

ويجوز جعل « كنزه » فاعل جاء ، « وشجاع » خبر مبتدأ محذوف، والجملة في موضع الحال أي جاء وهو شجاعٌ أو صورته شجاع، ولا بُعْد فيه، لأن فيه حذف المبتدأ والواو، إذ الاهتمام بهذه الواو أقلّ من الاهتمام بالفاء المقترنة بمبتدأ وقع جواب شرط، وقد حذفا معاً في قوله.

٦٧٥ = أأُبَيّ لا تَبْعَدْ فليس بخالد حَيٌّ ومن يُصِب الحِمامُ بَعِيدُ(١)

أي فهو بعيد فحذف الفاء وهي ألزم من الواو .

[مسألة لابن مالك في : قم أنت وزيد]

قال ابن مالك : لا يصِحّ في : قُمْ أنت وزيدٌ الحكم بعطف زيد على فاعل قم ، لأن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه ، وقم ونحوه من أفعال الأمر لا يعمل في غير ضمير المخاطب ، فيحمل

=

وفي ط والنسخ المخطوطة : حشار « بالحاء ، تحريف ، تصويبه من الأشموني ، والعيني ، وفي ط والنسخ المخطوطة أيضاً « لا يمزق» .

(١) من شواهد : التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك / ١٣٤ .

وعلّق محققه في هامشه بقوله : هو من أبيات الحماسة ، وقائله الضبي . قال التبريزيّ : لا تبعد مما يندب به الميّت .

ورواية ابن مالك : «المنون» مكان : الحِمامُ»

ما وقع من ذلك على أن زيداً مرفوع بفعل دلّ عليه «قم» أي قم أنت، ولْيَقُم زيد.

وعليه يحمل قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أنت وَزوْجُك الجنَّة ﴾[1]

وإليه أشار سيبويه بقوله يقال : دخلوا أوّلهُم وآخِرُهم ، ولا يقال : ادخلوا أوّلُكُم وآخرُكم ، لأن دخل لا يَصِحّ إسناده إلى أولكّم وآخركم .

وذكر أن عيسى بن عمر أجاز ذلك وهو نظير :

٦٧٦ = * لِيُبْك يزيد ضارع[2] *

يعنى أن أولكم وآخركم مرفوع بفعل مضمر دلّ عليه : ادْخُلوا كما أن ضارِعاً مرفوع بفعل دل عليك «لِيُبْك».انتهى .

[مسألة لابن مالك في الحال]

قال ابن مالك : نسبة الحال إلى المضاف إليه على أوجه :

وجه : يجوز إجماعاً إذا كان المضاف مصدراً أو صفةً عاملة كأعجبني قيام زيدٍ مسرعاً ، وإنّ زيداً ضاربُ عمرو مُتّكِئًا .

ووجهٌ : يمتنع إجماعاً حيث لم يكن المضاف مصدراً ولا صفةً ولا

(١) البقرة / ٣٥.

(٢) للحارث بن نهيك ،وتمامه:

* .... لخصُومَةٍ. ومختبِطٌ مما تطيح الطّوائح *

من شواهد: سيبويه ١/١٤٥ ، ١٨٣

بعض ما أضيف إليه كضربت غلامَ زيدٍ مُتّكِئاً .

وثالث : مختلف فيه : إذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو يشبه بعضه كقوله :

٦٧٧ =كأنَّ يَدَيْ حَرْبائِهــا مُتَسْمِســماً[1] يدا مذنــبٍ يستغفــر الله تائب/ [٣ / ٨٣

ومنه قوله تعالى : ﴿ ونَزَعْنا ما في صُدُورِهم مِنْ غِلٍّ إخْواناً ﴾[2]

وقد صحّ جوازه عن أبي الحسن الأخفش.انتهى .

إملاء على شاهد شعري لابن الحاجب]

في أمالي ابن الحاجب[3]

قال مُمِلياً على قول الشاعر .

٦٧٨=غيرُ مأســوفٍ علــى زَمن ينقضــي بالهَــمِّ والحَــزَنِ[3]

(١) في اللسان : « سمم » : قال ابن الإعرابي : سمسم الرجل : إذا مشى مشياً رفيقاً . والسمسمة : ضرْبٌ من عدْو الثعلب .

(٢) الحجر / ٤٧

(٣) أمالي ابن الحاجب مخطوط رقم ١٠٠٧ نحو دار الكتب ، وقد علمت من أستاذنا المرحوم الشيخ عطية الصوالحي أنه حققه ، وأرجو أن يرى هذا التحقيق النّور على يدنا شر من الناشرين :
وقد أملى هذه الأمالي في القاهرة ودمشق من سنة ٦١٧ هـ إلى سنة ٦٢٥ هـ .
وقد قمت بدراسة حول ابن الحاجب وكتبه وهي ضمن كتاب « المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ، طبع دار الشروق .

(٣) سبق ذكره رقم ٣٠٥ ، ٦١١ .

قال : لا يصحّ أن يكون له عاملٌ لفظي ، وإذا لم يكن له عامل لفظيّ ، فإما أن يكون مبتدأً ، وإما أن يكون خبرَ مبتدأ

ولا يصحّ أن يكون مبتدأً ، لأنه لا خبر له ، لأن الخبر إما أن يكون ثابتاً أو محذوفاً ، والثابت لا يستقيم، لأنه إمّا «على زمن» وإمّا « ينقضي » ، وكلاهما مفسدٌ للمعنى .

وأيضاً: فإنك إذا جعلته مبتدأً لم يكن بدّ من أن تقدّر قبله موصوفاً وإذا قدرت قبله موصوفاً لم يكن بدّ من أن يكون « غير » له ، « وغير » ههنا ليست له ، وإنما هي لـ«زمن»، ألا ترى أنك لو قلت: رجلٌ غيرك مرّبى لكان في غيرك ضمير عائد على رجل ، ولو قلت : رجلٌ غيرُ متأسِّف على امرأة مرّبى لم يستقم ، لأن غيراً ههنا لمّا جعلته في المعنى للمرأة خرج عن أن يكون صفةً لما قبله .

ولو قلت : رجل غير متأسّف عليه مرَّبى جاز،لأنها في المعنى للضمير ، والضمير عائد على المبتدأ فاستقام ، فتبيّن أن لا يكون مبتدأ لذلك .

وإن جعل الخبر محذوفاً لم يستقم لأمرين :

أحدهما : أنّا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

والآخر : أنه لا قرينة تشعر به ، ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة .

وإن جعل خبر مبتدأ لم يستقم لأمور :

أحدها : أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

الثاني : أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ولا قرينة .

الثالث : أنك إذا جعلته خبر مبتدأ لم يكن بدٌّ من ضمير يعود منه إلى المبتدأ ، لأنه في مَعْنى مُغاير، ولا ضمير يعود على ما تقدّره مبتدأ، فلا يصحّ أن يكون خبراً ، فتبيّن إشكال إعرابه ./ [٣ / ٢٨٤

وأوْلى ما يقال فيه : إنه أوقع المظهر موقع المضمر لمّا حذف المبتدأ من أول الكلام ، فكان التقدير : زمن ينقضي بالهم والحزَن غير مأسوف عليه ، فلما حذف المبتدأ من غير قرينة تُشْعِر به أتى به ظاهراً مكان المضمر فصارت العبارة فيه كذلك ، وهو وجهٌ حسن .

ولا بُعْد في مثل ذلك ، فإن العرب تجيز : إنْ يُكْرِمْني زيد إنّي أكرمْه ، وتقديره : إنـي أكرم زيداً إنْ يُكْرِمْني ، فقد أوقعت زيداً موقع المضمر لمّا اضْطَررت[1] إلى إعادة الضمير إليه ، وأوقعت المضمر موقع المظهر لمّا أخرته عن الظاهر . فقد تبيّن لك اتّساعهُم في مثل ذلك وعكسه .

ويحتمل أن يقال : إنهم استعملوا غيراً بمعنى « لا » كما استعملوا « لا » بمعنى غير ، وذلك واسعٌ في كلامهم ، فكأنّه قال : لا تأسف على زمن هذه صفته .

(١) في ط : « اضطرت » بإسقاط الراء الثانية ، تحريف .

ويدلّك على استعمالهم غيراً بمعنى «لا» قولهم : زيدٌ عمراً غيرُ ضارب ، ولا يقولون : زيدٌ عمراً مِثْلُ ضاربٍ ، لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، ولكنّه لمّا كانت « غير » تحمل على « لا » جاز فيها ما لا يجوز في مثل ، وإن كان بابهُما واحداً .

وإذا كانوا قد استعملوا : أقلّ رجل يقول ذلك بمعنى النفي مع بُعْده عنه بَعْض البعد ، فَلأن يَسْتَعْمِلوا غيراً بمعنى « لا » مع موافقتها لها في المعنى أجْدر .

فإن قيل : فإذا قدرتموها بمعنى « لا » فلا بدّ لها من إعراب من حيث كونها اسماً فما إعرابه ؟

قلنا : إعرابه كإعراب قولك : أقلّ رجل يقول ذلك ، وهو مبتدأ لا خبر له استغناءً عنه ، لأن المعنى : ما رجلٌ يقول ذلك ، وإذا كان كذلك صحّ المعنى من غير احتياج إلى خبر ولا استنكار بمبتدأ لا خبر له ، إذا كان في المعنى بمعنى جملة مستقلة ، كقولهم : أقائم الزيدان ، فإنه بالإجماع مبتدأ ولا مقدّر محذوف ، والزيدان فاعل به ليس بخبر ، فهذا مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التّقدير ، وإنما استقام لأنه في معنى : أيقوم الزيدان ، وكذلك قول بعض النحويين في : نَزال وتَراكِ أنه مبتدأ وفاعله مضمر ، ولا خبر له ، لاستقامة المعنى من حيث كان/معناه : انْزِل ، واتْرُك . وهذا هو الصحيح فيه(١) [٣ / ٢٨٥]

(١) « وهذا هو الصحيح فيه » زيادة في ط ليست في النسخ المخطوطة .

وقد ذهب كثيرٌ إلى أنه منصوب انتصاب المصدر ، كأنه قيل في نزال : انزل نزولاً ، وهذا عندنا ضعيف ، فإنه لو كان كذلك لوجب أن يكون معرباً بمثابة سَقْياً وَرَعْياً[1]. ونحن نفرّق بين سقياً وبين نزال فكيف يمكن حَمْلُهما على إعراب واحدٍ ، وهو أن يكونا مصدرين مع أن أحدهما معرب والآخر مبنّي .

[تعليق ابن الحاجب على شاهدٍ نحويّ مشهور]

وقال عفا اللهّ عنه وقد استفتى في قول الشاعر :

٦٧٩ = وإنّي لَتعروني لِذكْراك فَتْرَةٌ
كما انتفض العصفورُ بلَّلهُ القطْرُ[2]

فقيل له : إن شخصين تنازعا فقال أحدهما : البيت : هِزّة ورِعْدة ، ولا يستقيم معنى البيت على « فترة » . فسُئِل هل يستقيم البيت على هذه الروّاية وقد نقلها غير واحد ممّن يوثق بنقله عن الأمالي لأبي عبد الله البغدادي ؟

فكتب مجيباً بخطّ يَدِه الكريمة ما هذه صورته :

(١) « بمثابة سقياً ورعياً » زيادة في ط ليست في النسخ المخطوطة .
(٢) لأبي صخر الهذليّ .
من شواهد : المقرب ١/١٦٢ ، وابن يعيش ٢/٦٧، وشرح شذور الذهب، ٢٢٩ ، والعينيّ ٣/٦٧ ، ٢٧٨ ، والخزانة ١/٥٥٢ ، والتصريح ١/٣٣٦ ، ٢/١١ ، والهمع والدرر رقم ٧٥٧ ، والأشموني ٢/١٢٤ .

وهو أن يقال : يستقيم ذلك على معنيين :

أحدهما : أن يكون معنى لتعروني : لَتُرْعِدُني أي تَجْعَل عِنْدي العُروا[1] وهي الرِّعدة كقولهم : عُرِيَ[2] فلانٌ إذا أصابه ذلك ، لأن الفتور الذي هو السّكون من الإجلال والهَيْبة تحصُل عنده الرّعدة غالباً عادة فيصحّ نسبة الإرعاد إليه، فيكون «كما انتفض» منصوباً انتصاب قولك : أخرجته كخُروجِ زيدٍ ، إمّا[3] على معنى كإخراج خروج زيد .

وحسُن ذلك تنبيهاً على حصول المطاوع الذي هو المقصود في مثل ذلك، فيكون أبلغ من الاقتصار على المطاوع ، إذْ قد يحصل المطاوع دونه مثل أخرجْتُه فلم يَخْرُج .

والثاني : أن يكون معنى لتعروني : لتأتيني وتأخذني فترة أي سكونٌ للسرور الحاصِل عن الذّكرى . وعبّر[4] بها عن النشاط ؛ لأنها تستلزمه غالباً تسميةً للمسبّب باسم السّبب ، كأنه قال : ليأخذني نشاطٌ كنشاط العصفور، فيكون كما / انتفض ، إما منصوباً نَصْب ، له صوْتٌ صَوْتَ حِمارٍ . وله وجهان : [٢ / ٢٨٦]

أحدهما : أن يكون التقدير : يُصَوّت صَوْتَ حِمار ، وأن لم يَجُزْ إظهارُه استغناءً عنه بما تقدّم .

(١) العُرواء ـ كما في القاموس واللسان : قِرَّة الحُمّى ومسّها في أول رِعْدتها .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « عرني » بالنون . والتصويب من اللسان : حيث ذكر ما نصّه : « وقد عُرِي الرّجل على ما لم يُسمّ فاعله فهو معرُوٌّ » .

(٣) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ولعل : « إمّا » زائدة .

(٤) في ط : «غير» بالياء، تحريف

والثاني : أن يكون منصوباً بما تضمنّته الجملة من معنى يصوّت .

وإمّا مرفوعاً صفة لفترة أي نشاطٌ مثل نشاط العصفور .

وهذه الأوجه الثلاثة المذكورة في الوجه الثّاني في إعراب : «كما انتفض» تجري على تقدير رواية : رِعْدة وهِزّة . هذا ما كتبه مجيباً به .

وروى الرّماني عن السكوني عن أبي سعيد الأصمعي :

إذا ذكرت يرتاحُ قَلْبِي لذكرها كما انتفض العصفورُ بَلّلهُ القَطْرُ

وهو ظاهر حينئذٍ .

[ابن الحاجب يعلق على بيت لابن قلاقس الإسكندريّ]

وسئل عن قول ابن قلاقس الإسكندريّ :

٦٨٠ = ما بالُ هذا الرِّيم أَنْ لا يَرِيمُ
لو كان يَرْثى لِسَليمٍ سَليمُ(١)

فقال : سليم الثّاني فاعل ليرثى بمعنى سالم ، وسليم الأول بمعنى لديغ ، فإنهم يقولون للدّيغ سليم أو للأعمى بصير على سبيل التّفاؤل .

(١) ديوان ابن قلاقس الجزء الثاني رقم ٤١٤ مخطوط ، تحقيق الدكتورة سهام الفريح وهو مطلع قصيدة يمدح فيها القاضي الأجل عبد الرحيم بن علي البيساني .

ولا يحسن أن يكون سليم الثّاني تأكيداً للأوّل على وجه التأكيد اللّفظي، لأنه أولاً : قد فهم منه قصد التّجانس ، وليس هذا عندهم معدوداً في التّجانس .

وأيضاً فإنه يلزم أن يكون لـ«يرثى» مضمر عائد على الرّيم، وليس عليه المعنى ، فظهر أن يكون الوجه ما ذكرناه ، ويكون جواب « لو » محذوفاً دلّ عليه ما قبله ، لأن ما قبله يدلّ على إنكار ذلك، وهو كونه لا يريم والتعجّب منه .

ثم قال : لو كان يرثى لسليم سليم على أحد وجهين :

إمّا على الإنكار على نفسه في إنكار الأوّل، أي لو كان يرثى للديغ سالم لتوجّه الإنكار ، أو التّعجب .

أمّا إذا كان جارياً على المعتاد فلا معنى للإنكار أو التعجّب .

وإمّا على أن يكون الجواب ما دلّ عليه قوله : أن لا يريم وكأنه [٢ / ٢٨٧] لو كان يرثى / لسليم سليم لرام .

فإن قيل : قد تقدّم ذكر الرِّيم فليكن فاعل يَرْثى باللاَّم؛لأنه معهودٌ سابق .

فالجواب: أن ذلك إنما يكون إذا أعيد اللفظ الأول مثل قولهم : جاءني رجلٌ، ثم يقول: ما فعل الرجل، فإنما فعلوا ذلك؛ لئلا يؤدي إلى إلباس بغيره .

فإن قيل ، لا يلائم عجز البيت صدره ، لأن الأول خاص وآخره عام ، لأن «لو» من حروف الشرط ، والمعلّق على الشرط يعمّ بدليل قولهم : لو أكرمتني أكرمتك ، وهذا عام .

فالجواب : إنما يمتنع لو لم يكن المذكور في صدر البيت داخلاً في العموم ، فأما إذا كان داخلاً في العموم فلا يمتنع ، فإن المعنى لو كان يَرْثى سليمٌ لسليم فيدخل الرِّيم وغيره .

[جواب عن سؤال سائل في حرف لو]

جواب سؤال سائل سأل عن حرف «لو» للشيخ تقيّ الدين بن تيميّة .

قال : فيه جواب سؤال سائل سأل عن حرف «لو» لشيخنا وسيدنا الإمام العالم العلامة ، الأوحد الحافظ المجتهدُ الزاهدُ العابدُ القدوةُ ، إمام الأئمة ، قدوةُ الأمة ، علاّمة العُلماء ، وارث الأنبياء ، آخر المجتهدين ، أوحد علماء الدين ، بركة الإسلام ، حجّة الأعلام ، برهان المتكلّمين ، قامع المبتدعين ، ذي العلوم الرفيعة ، والفُنون البديعة ، مُحْيى السُّنة ، ومن عظمت به للهِ علينا المِنّة ، وقامت به على أعدائه الحُجّة ، واستبانت ببركته وهديه المحَجّة ، تقي الدين أبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحرّاني أعلى الله مناره ، وشيّد من الدين أركانه .

مـاذا يقــول الواصفــون له　　　وصفاتُـه جلــت عن الحَصْر

هــو حجّــة لله قاهرة　　　هــو بيننــا أعجوبــة الدّهْرِ

هو آية في الخلــق ظاهرة　　　أنــواره أربــت علــى الفجر

نقلت هذه الترجمة من خطّ العلامة فريد دهره الشيخ كمال الدين ابن الزّملكاني رحمه الله . / [٣ / ٢٨٨]

بسم الله الرحمن الرحيم

نقلت من خطّ الحافظ عَليم الدّين الرّد الىّ .

قال سيدنا وشيخنا الإمام ، العالم ، العلامة ، القدوة ، الحافظ ، الزاهد ، العابد ، الورع ، إمام الأئمة ، خبر الأمة ، مفتى الفِرَق، علاّمة الهدى ، ترجمان القرآن ، حسنة الزمان ، عملة الحفاظ ، ولىّ الشريعة ، ذو الفنون البديعة ، ناصر السنة ، قامع البدعة ، تقّى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحرّاني ، أدام الله بركته ورفع درجته :

الحمد للهِ الذي علم القرآن ، خلق الإنسان علّمه البيان ، وأشهد أن لا إله إلاّ اللهّ وحده لا شريك له، الباهر البُرْهان، واشهد أن محمداً عبدُه ورسولُه المبعوث إلى الإنس والجاّن ، صلّى الله عليه وآله وسلّم تسليماً يَرْضى به الرّحمن .

سألت وفقك الله عن معنى حرف « لو » وكيف يتخرج قول عمر رضى الله عنه : « نعم العَبْدُ صهيبٌ لَو لَم يَخَف الله لم يعْصه » على معناها المعروف ، وذكرت أنّ الناسَ يضطربون في ذلك ، واقتضبت

الجواب اقتضاباً أوجب أن اكتب في ذلك ما حضرني السّاعة مع بُعْد عهدي بما بلغني مِمّا قاله النّاس في ذلك وأن ليس يحضرني الساعة ما ما أراجعه في ذلك .

فأقول ـ والله الهادي النّصير : الجواب مرتّب على مقدمات :

أحدها : أنّ حرف « لو » المسئول عنها من أدوات الشرط وأن الشرط يقتضي جملتين : إحداهما شرط ، والأخرى جزاء وجواب .

ورُبّما سمّى المجموع شرطاً ، وسمى أيضاً جزاءً ، ويقال لهذه الأدوات :أدوات الشّرط وأدوات الجزاء . والعِلْمُ بهذا كلّه ضروري لمن كان له عقل وعلم بلغة العرب .

والاستعمال على ذلك أكثر من أن يُحْصر كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنّهم قالوا سَمِعْنا وأَطَعْنا واسْمَعْ وانْظُرنا لكان خيراً لهم وأقوم ﴾[١]، « ولو أنهم إذْ ظَلَموا أَنْفُسَهم جَاءُوك فاستَغْفروا اللهّ واستَغْفَر لهُمُ الرّسولُ لوَجَدوا اللهّ تَوّاباً رحيماً[٢] ، « وَلَوْ عَلِم الله فيهم خيراً لأَسْمَعَهُمْ ولو أَسْمَعَهُم لَتَولّو »[٣] ، « ولو رُدّوا لعادوا لِمَا نُهوا [٤] عنه » ، « لو خرجوا

(١) النساء / ٤٦
(٢) النساء / ٦٤
(٣) الأنفال / ٢٣
(٤) الأنعام / ٢٨

فيكم ما زادوكم إلاّ خبالاً »(١)، « ولو كانوا يُؤْمِنون بالله والنَّبِي وما أُنْزِل [٣ / ٢٨٩]
إليه ما اتَّخَذُوهُمْ أولياء(٢) » .

الثانية : أن هذا الذي تُسمّيه النّحاة شرطاً هو في المعنى سببٌ لوجود الجزاء ، وهو الذّي تسمّيه الفقهاء عِلَّةً ، ومُقْتَضِياً وموجَباً ، ونحو ذلك ، فالشّرط اللفظيّ سبب معنويٌّ فتفطّن لهذا ، فإنه موضع غلط فيه كثيرٌ ممن يتكلّم في الأصول والفقه ، وذلك أن الشرط في عرف الفقهاء ومَنْ يجري مجراهم من أهل الكلام والأصول وغيرهم هو ما يتوقّف تأثير السبّب عليه بعد وجود المُسَبّب ، وعلامته أنه يلزم من عدمه عدم المشروط ، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط .

ثم هو منقسم إلى ما عرف كونه شرطاً بالشّرع كقولهم : الطّهارة والاستقبال واللّباس شرط لصحّة الصّلاة ، والعقل والبلوغ شرط لوجوب الصّلاة ، فإن وجوب الصّلاة على العبد يتوقّف على العقل والبلوغ ، كما تتوقّف صِحّة الصلاة على الطهارة والسّتّارة واستقبال القبلة ، وإن كانت الطّهارة والستارة أموراً خارجة عن حقيقة الصّلاة ، ولهذا يفرّقون بين الشّرط والركن بأن الرّكن : جزء من حقيقة العبادة أو العقد كالركوع والسّجود وكالإيجاب والقبول ، وبأن الشّرط خارج عنه ، فإن الطّهارة يلزم من عدمها عدم صحّة الصّلاة ولا يلزم من

(١) التوبة / ٤٧
(٢) المائدة / ٨١ .

وجودها وجُود الصّلاة ، وتختلف الشّروط في الأحكام باختلافها كما يقولون في باب الجمعة ، منها :

ما هو شرطٌ للوجوب بنفسه .
ومنها ما هو شرط للوجوب بغيره .
ومنها ما هو شرط للإجزاء دون الصحة .
ومنها ما هو شرط للصحة .

وكلام الفقهاء في الشروط كثيرٌ جدًّا ، لكن الفرق بين السّبب والشّرط وعدم المانع إنما يتمّ على قول من يجوّز تخصيص العِلّة منهم ، وأمّا من لا يسمّى عِلّة إلاّ ما استلزم من الحكم ، ولزم من وجودها وجوده على كل حال ، فهؤلاء يجعلون الشّرط وعدم المانع من جملة أجزاء العلة ، وإلى ما يعرف كونه شرطاً بالعقل ، وإن دلّ عليه دلائل أخرى / كقولهم: الحياة شرط في العِلْم والإرادة والسمع والبَصر والكَلام والعِلْم شرط في الإرادة ، ونحو ذلك . [٣ / ٢٩٠]

وكذلك جميع صفات الأجسام وطباعها لها شروط تعرف بالعقل أو بالتجارب أو بغير ذلك وقد تسمّى هذه شروطاً عقليّة ، والأول شروطاً شرعيّة ، وقد يكون من هذه الشروط ما يعرف اشتراطه بالعُرْف، ومنه ما يعرف باللّغة، كما يعرف أن شرط المفعول وجود فاعل، وإن لم يكن شرط الفاعل وجود مفعول ، فيلزم من وجود المفعول المنصوب وجود فاعل ولا ينعكس ، بل يلزم من وجود اسم منصوب أو مخفوض

وجود مرفوع ، ولا يلزم من وجود المرفوع لا منصوب ولا مخفوض، إذْ الاسم المرفوع مُظْهراً أو مُضْمراً لا بُدّ منه في كل كلام عربيّ سواء كانت الجملة اسميّة أو فعليّة ، فقد تبيّن أن لفظ الشرط في هذا الاصطلاح يدلّ عدمه على عدم المشروط ما لم يَخْلُفه شرطٌ آخر ، ولا يدلّ ثبوته من حيث هو شرطٌ على ثبوت المشروط .

وأمّا الشرط في الاصطلاح الذّي يتكلّم به في باب أدوات الشرط اللفظيّة سواء كان المتلكم أصوليًّا(١) أو فقهيًّا وما يتبعه من متكلّم وأصولي ، ونحو ذلك ، فإن وجود الشّرط يقتضي وجود المشروط الذي هو الجزاء والجواب ، وعدم الشّرط هل يدل على عدم المشروط مبنيّ على أن عدم العِلّة هل يقتضي عدم المعلول ؟

فيه خلاف وتفصيل قد أومىء إليه :

الخوف لو فرض عدمه لكان مع هذا العدم لا يَعْصى الله ، لأن ترك المعصية له قد يكون لخوف الله ، وقد يكون لأمر آخر، إما لنزاهة الطبع،أو إجلال الله،أو الحياء منه،أو لعدم المقتضى إليها كما كان يقال عن سليمان التّيميّ إنه كان لا يحسن أن يعصى الله فقد أخبرنا عنه أن عدم خوفه لو فرض موجوداً لكان مستلزماً لعدم معصية الله ، لأن هذا العدم يضاف إلى أمور أخرى ، إمّا عدم مقتضٍ أو وجود مانعٍ مع أن هذا الخوف حاصلٌ .

(١) كلمة : « أصوليًّا » سقطت من ط ، والتصويب من النسخ المخطوطة .

وهذا المعنى يفهمه من الكلام كلّ أحد صحيح الفطرة ، لكن لمّا وقع في بعض القواعد اللفظية والعقلية نوع توسّع إمّا في التعبير ، [٢٩١ / ٣] وإمّا في الفهم اقتضى ذلك / خللاً إذا بنى على تلك القواعد المحتاجة إلى تتميم .

فإذا كان للإنسان فهمٌ صحيح ردّ الأشياء إلى أصولها، وقرّر الفِطرَ على معقولها، وبيّن حكم تلك القواعد وما وقع فيها من تجوّز أو توسّع ، فإن الإحاطة في الحدود والضوابط غير تحريراً . . . .(١)

ومنشأ الإشكال أخذُ كلامِ بعض النحاة مُسَلّماً : أن المنفّى بعد « لو » مثبت ، والمثبت بعدها منفى ، أو أن جواب لو منتفٍ أبداً ، وجواب لولا ثابت أبداً ، أو أنّ « لو » حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره ، و « لولا » حرف يدلّ على امتناع الشيء لوجود غيره مطلقاً ، فإن هذه العبارات أذا قِرن بها غالباً كان الأمر قريباً .

وأمّا أن يدعي أن هذا مُقتَضى الحرف دائماً فليس كذلك ، بل الأمر كما ذكرناه من أن لو حرف شرط تدلّ على انتفاء الشّرط ، فإن كان الشرط ثبوتيًّا فهي « لو » محضة ، وإن كان الشّرط عدميًّا مثل « لولا » و « لو لم » دلت على انتفاء هذا العدمِ بثبوت نقيضه ، فيقتضي أن هذا الشّرط العدمي مستلزمٌ لجزائه إنْ وجوداً وإنْ عدماً ، وأن هذا العدم منتفٍ .

(١) هكذا في ط ، وفي النسخ المخطوطة : « غير تحرير » وفي الكلام نقص أشير إليه في هامش ط : بـ « كذا » .

وإذا كان عدمُ شيءٍ سبباً في أمر فقد يكون وجودُه سبباً في عدمه ، وقد يكون وجوده أيضاً سبباً في وجوده بأن يكون الشيء لازماً لوجود الملزوم ولعدمه ، والحكم ثابت مع العلّة المعينة ومع انتفائها لوجود عِلّة أخرى .

وإذا عرفت أن مفهومها اللاّزم لها إنّما هو انتقاء الشرط وأنّ فهم نفي الجزاء منها ليس أمراً لازماً ، وإنّما يفهم باللزوم العقلي أو العادة الغالبة ، وعطفت على ما ذكرته من المقدّمات زال الإشكال بالكلية .

وكان يمكننا أن نقول : إنّ حرف « لو » دالة على انتفاء الجزاء ، وقد تدلّ أحياناً على ثبوته، إما بالمجاز المقرون بقرينة أو بالاشتراك ، لكن جعل اللفظ حقيقةً في القدر المشترك أقرب إلى القياس ، مع أن هذا إنْ قاله قائلٌ كان سائغاً في الجملة ، فإن الناس ما زالوا يختلفون في كثير من معاني الحروف ، هل هل مقولة بالاشتراك أو بالتواطيء أو بالحقيقة والمجاز ، وإنما الذي يجب أن نعتقد / بطلانه ظنّ ظانٍ ظنّ أن لا [٣ / ٢٩٢] معنى لـ « لو » إلاّ عدم الجزاء والشرط ، فإن هذا ليس بمستقيم البتّةَ . والله سبحانه أعلم ، والحمد لِله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله / وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً دائماً أبداً إلى يوم [٤ / ٢] الدّين .

* * * *

بسم الله الرحمن الرحيم

[مسألة الاستفهام]

الكلام على مسألة الاستفهام للشيخ الإمام جمال الدين بن هشام نفع الله ببركته جميع الأنام ، وغفر له ولجميع أهل الإسلام ، إنه على ما يشاء قدير . والحمدُ لِلّه .

بسم الله الرحمن الرحيم

والصّلاة والتّسليم على سيّدنا محمد أشرف المرسلين وعلى آله وصحابته أجمعين .

وبعد ، فهذه مسألة في شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته على حسب ما التمس منّي بعض الإخوان ، وبالله تعالى المستعان ، وعليه التُّكلان ، ولا حول ولا قُوّة إلاّ باللّه العليّ العظيم ، وفيه فصولٌ .

الأوّل في تفســـيره :

اعلم أن حقيقة الاستفهام أنه طلب المتكلّم من مخاطبه أن يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلاً عنده مما سأله عنه.

وقال بعض الفضلاء : ينبغي أن يكون المطلوب تَحَصّل[1] ذلك في ذهن أعمّ من ذهن المتكلّم وغيره كما أن حقيقة الاستغفار الذي هو طلب الغَفْر، وهو السّتر أعم من أن يكون المطلوب له هو المتكلم أو غيره، ولهذا تقول: استغفرتُ لفلان، كما تقول: استغفرتُ لنفسي وفي التنزيل: « فاسْتَغْفَرُوا الله واسْتَغْفَر لهم الرّسول[2] ».

وتكون فائدة الاستفهام لغيرك أن يتكلّم المجيب بالجواب فيسمعه من جهل فيستفيده. / [٤ / ٣]

فقلت : لو صحّ ذلك لم تطبق العلماء على أنّ ما ورد منه في كلامه سبحانه مصروفٌ إلى معنى آخر غير الاستفهام.

ولو كان على ما ذكر لم يُسْتَحل حملُه على الظّاهر، ويكون المراد منه : أن يجيب بعضُ المخاطبين، فيفهم الجواب مَنْ لم يكن عالِماً به.

فإن قيل : فما سبب الفرْق بين طلب المغفرة مثلاً وطلب الاستفهام؟

---

(١) في ط فقط : « يحصل » بالياء.
(٢) النساء / ٦٤.

قلت : طلب الإنسان المغفرة لغيره ممّا يقع في العادة، كما يطلب ذلك لنفسه ، وأمّا طلبه لغيره أن يفهمه الشّخص المطلوب منه مع كون الطّالب عالماً ، فهو وإن كان ممكناً إلاّ أنه لا تدعو الحاجة إلى إرادته غالباً؛ فإنّ المتكلّم إذا كان عالماً كان أسهل من طلبه من غيره أن يفهمه هو ، فلذلك لم تنصرف إرادة الواضع الى ذلك القصد لِعدم الحاجة إليه غالباً.

الفصـــل الثـــاني

في تفسير المطلوب بأداة الاستفهام ، وتقسيم الأداة باعتباره :

أعلم أن المطلوب حصوله في الذِّهـن إمّـا تصـوُّرٌ أو تصـديقٌ وذلك ، لأنه إنما يطلب حُكماً بنفي أو إثبات وهو التّصديق أوْ « لا » وهو التّصور.

والأدوات بالنسبة إليهما ثلاثة أقسامٌ .

مختصّ بطلـب التّصـور وهـو أم المتّصلـة ، وجميع أسمـاء الاستفهام .

ومختص بطلب التّصديق وهو أم المنقطعة وهـل .

ومنزّل بينهما : وهو الهمزة التي تستعمل مع أم المتّصلة تقول في طلب التّصور : أزيد الخـارج ؟ فإنّ المطلـوب تعيين الفاعـل لا نفس النِّسبة ، وفي طلب التصديق : أخرج زيـد. كذا مثّلوا.

والظّاهر أنه محتملٌ لذلك بأن يكون المتكلّم شاكًّا في حصول النسبة ، ومحتمل لطلب تصوّر النسبة .

وبيان ذلك : أن المتكلّم إذا شكّ في أن الواقع من زيد خروج . أو دخول فله في السؤال طرق :

إحداها : أخرج زيد أم دخل ؟ وجوابه بالتّعيين فيحصل مراده بالتنصيص عليه . / [٤ / ٤]

والثانية : أخرج زيد؟ .

والثالثة : أدخل زيد ؟ فإنه يجاب في كُلٍّ منهما بنعم أو بلا ، ويحصل له مراده، وأنه إذا أجيب بنعم علم ثبوت ما سأل عنه ، وانتفاء الفعل الذي لم يسأل عنه .

وإذا أجيب بـ «لا» علم انتفاء ما سأل عنه وثبوت ما لم يسأل عنه .

وتلخيصه أنّ تصديق المذكور يقتضي تكذيب غيره ، وبالعكس ، وغرض السّائل حاصلٌ على كلّ تقدير .

وغاية ما تخلّف في هاتين الطريقين أن السّامع لا يعلم هل السائل متردّد بين نسبتين أو بين حصول نسبة وعدمها ؟ وهذا أمر خارج عما نحن فيه .

وليس من الأوجه التي يحتملها هذا الكلام أن يكون المراد بالاستفهام طلبُ تعيين المسند إليه ، وذلك بأن يكون المتكلِّم عالماً

بوقوع الفعل ، ولكن جهِل عينَ الفاعل ، فإنه لو أريد ذلك لم يُولِ أداةَ الاستفهام ما هو عالم بحصوله ، وهو الفعل ، ويؤخّر عنها ما هو شاكّ فيه ، وهو الفاعل . وإنما كان سبيله أن يعكس الأمر فيقول : أزيد خرج ؟ وعلى هذا فإذا قيل : أزيد خرج ؟ احتمل الكلام ما احتمله ذلك المثال واحتمل مع ذلك وَجْهاً آخر وهو السؤال عن المسند إليه ، وتكون الجملة على هذا التّقدير الأخير اسميّة لا فعليّة . وعلى تقدير أنّ السؤال عن المسند فعلية لا اسميّة ، وارتفاع الاسم حينئذ بفعل محذوف على شريطة التفسير .

وعلى تقدير أنه عين النِّسبة محتملة للاسمية والفعلية ، والأرجح الفعليّة ، لأن طلب الهمزة للفعل أقوى فهي به أوْلى .

والنّحويّون يجزمون برجحان الفعليّة في هذا المثال ونحوه مطلقاً بناءً على ما ذكرنا من أولوية الهمزة بالجمل الفعلية .

والتحرير ما ذكرنا ، فمتى قامت قرينة ناصّة على أن السُّؤال عن المسند إليه تعيّنت الاسميّة أو عن المسند تعينت الفعليّة ، وإلاّ فالأمر على الاحتمال ، وترجيح الفعليّة كما ذكروا .

وأمّا أسماء الاستفهام فكلّها متضمّنة معنى الهمزة التي يطلب بها التّصور .

والنحويّون يقولون : معنى الهمزة ، ويطلقون وهو صحيح إلاّ

أن فيه / إجمالاً ونَقْصاً في التّعليم ، وإنما لم يوضّحوا ذلك ، لأن[٤ / ٥] الكلام في هذه الأغراض ليس من مقاصدهم .

الفصل الثّالث في الفرق بين قِسْمَيْ أم

تفترق أم المتصلة وتسمّى المعادِلة أيضاً ، وأم المنطقة وتسمى المنفصلة أيضاً من كُلّ واحدة من جِهَتَيْ اللّفظ و المعنى من أربعة أوجه :

فأمّا الأوجه اللفظية :

فأحدها : باعتبار ما قبلهما ، وذلك أن ما قبل المتّصلة لا يكون إلّا استفهاماً لفظاً ومعنىً أو استفهاماً لفظاً لا معنىً ، فالأول نحو : أزيد قائم أم عمرو ؟ والثاني : نحو : سواءٌ عليّ أقمت أم قعدت ؛ فإن الهمزة هنا قد خلع منها معنى الاستفهام ، ولهذا يصحّ في مكانها ومكان ما دخلت عليه المصدر ، فيقال : سواءٌ على قيامُك وقعودك ، ويصحّ تصديق الكلام الذي هي فيه وتكذيبه ، ولا يستحقّ المتكلّم به جواباً .

واستعملت في لازم الاستفهام وهي التّسوية ، ألا ترى أن الطالب لفهم الشيء استوى عنده وجوده وعدمه ، أعني استواءهما في أصل الاحتمال ، وإن كان أحدُهما قد يكون راجحاً .

وهذا المعنى أشار إليه سيبويه رحمه الله بقوله: وإنما جاز

الاستفهام[1] هنا ،لأنك سَوّيت الأمرين عندك[2] كما استوى ذلك[3] حين قلنا : [4] زيد عندك أم عمرو؟ فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على النّداء نحو قولهم ، « اللّهم اغْفِرْ لنا أيتها العصابة » . انتهى .

وما قبل المنقطعة يكون استفهاماً نحو : « هَلْ يَسْتَوِى الأعْمَى والبصيرُ أم هَلْ تَسْتَوِي الظُّلمات والنُّور »[5] .

وخبراً نحو: « تَنْزيـل الكتـابِ لاَ رَيْب فيه من رَبِّ العـالمين أَم يقولون افتراه[6] » .

والوجه الثاني: باعتبار ما قبلهما أيضاً.

وذلك أن الاستفهام قبل المتّصلة لا يكون إلاّ بالهمزة التي يطلب بها التّصور أو التّسوية كما قدّمنا ، والاستفهام الذي قبـل المنقطعة لا يكون بواحدةٍ منهما ، بل تارةً يكون بغير الهمزة البتّـة كمـا في قولـه تعالى : ﴿ هل يستوي الأعمى/ والبصير ﴾[7] ، الآية ، وقول علقمة [٤ / ٦] ابن عبدة :

---

(١) في سيبويه ١ / ٤٨٣ : « حرف الاستفهام » .
(٢) في سيبويه : « عليك » .
(٣) في سيبويه : « كما استويا حين »
(٤) في سيبويه : قلت أزيد » .
(٥) الرعد / ١٦ .
(٦) السجدة / ٢ ، ٣ .
(٧) الرعد / ١٦ .

٦٨١ - هَلْ ماعَلِمْتَ وما استُودِعْتَ مكتومُ
إذ حَبْلُها إذ نَأَتْك اليومَ مَصْرومُ(١)
أمْ هَل كَبيرٌ بكى لَم يَقْضِ عَبْرَتَهُ
إثْر الأحِبَّة يَوم البَيْنِ مَشْكُومُ

وبأن يكون بالهمزة التي يطلب بها التّصديق نحو : أقام زيد أم قعد عمرو ؟ إذا أردت بـ « أم » الإضراب عن الأول ، فإن أردت الاستفهام عن الواقع بين النِّسبتين فـ « أم » متّصلة ، فالكلام على هذا محتملٌ للمتّصلة والمنفصلة بحسب الغرض الذي تريده . هذا معنى كلام جماعة .

وقال ابن هشام الخضراويّ : من شرط أم المتّصلة أن لا يكون بعدها فعل وفاعل إلاّ وقبلها فعل وفاعل ، والفاعل في كُلٍّ من الجملتين واحد ، نحو ، أقام زيد أم قعد ؟

فإن قلت : أقام زيدٌ أم قعد عمرو ؟ كانت منقطعة ، وكذا إذا كان ما قبلها مبتدأً وخبراً فلا بُدّ من اتحاد الخبرين نحو : أزيدٌ منطلق أم عمرو ؟

(١) من شواهد : سيبويه ١ / ٤٨٧ ، والخزانة ٤ / ٥١٦ ، والهمع والدرر رقم ١٣٦١ ، ١٦١٣ . ١٦١٤ ، وانظر ديوان علقمة / ١٧ .
وفي الخزانة : قال ابن الأنباري : المشكوم : المُجْزي ، وقد شكمتُه أشكُمُه شكْماً من باب نصرته نصراً ، والاسم : الشُكْمة بالضم وهو المكافأة بحسن الصنيع .

فإن قلت : أم عمرو جالس كانت منقطعة[1] .

وكذا إذا خالفت بين الجملتين نحو : أقام زيد أم عمرو منطلق .

انتهى .

وهذا مخالف لما تقدّم . ولا شكّ أن تخالف الخبرين أو الفاعلين أو الجملتين يقتضي بظاهره الانقطاع . وأمّا أنه يصل إلى إيجاب ذلك فـ « لا » .

وقد نصّوا على اتصال أم في قوله :

٦٨٢ = ما أُبالي أَنَبَّ بالحَزْنِ تَيْسٌ
أَمْ جفاني بظهرِ غَيْبٍ لئيمُ[2]

---

(١) في ط فقط « كانت أو منقطعة » بزيادة « أو » تحريف .

(٢) لحسّان بن ثابت من قصيدة مطلعها في ديوانه / ٢٢٦ :

منعَ النومَ بالعشاء الهمومُ وخيالٌ إذا تَغور النُّجومُ

من شواهد : سيبويه ١ / ٤٨٨ ، والمقتضب ٣ / ٢٩٨ وابن الشجريّ ٢ / ٣٣٤ ، والخزانة ٤ / ٤٦١ ، والعيني ٤ / ١٣٥ . وفي الخزانة : نبيب التيس : صوته عند هياجه . الحَزن : ما غلظ من الأرض ، وخصه، لأن الجبال أخصب للمعز من السّهول .

وفي الخزانة أيضاً تعليق على : « لا أبالي » قال : قال المرزوقيّ :

هو مفاعلة من البلاء أي لا احتفل به حتى أُعادّه بلائي وبلاءه ، وأفاخره وحكى سيبويه : «ما أباليه بالة» كحالةٍ، وأصله: بالية، فحذفت ياؤه. وذهب غيره إلى أنه مقلوب، وألفه منقلبة عن واو، وأصله: أباول، أي أكاثر من قولهم: فلان كثير البول، أي الولد.

مع اختلاف الفاعلين ، وفي قوله :

٦٨٣ - ولست أبالي بعد فَقْدِيِ مالكاً
أموتى ناءٍ أم هو الآن واقعُ[1]

مع اختلاف الخبرين .

وقد يجاب بأن الجملتين هنا في تأويل المفردين ، فلذلك تعيّن الاتّصال ، لأن ما قبل أم وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر كما في قولنا : أزيد أم عمرو في الدّار .

وإذا اتّحد الخبر ان نحوُ:أزيد قائم أم عمرو قائم ؟ احتمل الكلام الاتصال والانقطاع باختلاف التقديرين .

فإن قيل : فلم جزم الجميع في نحو : أزيد قائم أم عمرو بالاتّصال مع إمكان الانقطاع ، بأن يكون ما بعدها مبتدأ حذف خبره ؟ / [٤ / ٧]

قيل : لأن الكلام إذا أمكن حمله على التمام امتنع حمله على الحذف ، لأنه دعوى خلاف الأصل بغير بيّنة ، ولهذا امتنع أن يدّعي في نحو : جاء الذي في الدار أن أصله : الذي هو في الدار .

والوجه الثالث : باعتبار ما بعدهما ، وهو أنّ المتّصلة لا تدخل

(١) من شواهد : أوضح المسالك رقم ٤١٧ ، والهمع والدرر رقم ١٦٠٧ .

على الاستفهام بخلاف المنقطعة ، فإنها تدخل عليه،ويكون بالحرف كما تقدّم في الآية الكريمة ، وفي بيتي علقمة بن عبدة، وبالاسم كما في قول الله تعالى: ﴿ أم ماذا كنتم تعملون ﴾[1] ، ﴿ أم مَنْ هذا الذي هو جُنْدٌ لكم[2] ﴾ .

وقـول الشاعـر :

٦٨٤ = أم كيف ينفع ما تُعْطى العلوقُ بـه

رئمان أنف إذا ما ضـنّ باللّبـنِ [3]

والوجه الرابع : باعتبار ما قبلهما وما بعدهمـا جميعـاً وهـو أنّ المتصلة تقع بين المفردين وبين الجملتين ، والمنقطعة لا تقع إلاّ بين الجملتين ، فأما قولهـم: « إنهـا لأبـل أم شاء » ، فمحمـول عنـد النحويين على إضمار مبتدأ .

وقد خرق ابن مالك إجماعهم في ذلك فادّعى أن المنقطعة قد تعطف المفرد محتجاً بما رواه من قول بعضهم : « إن هناك لإبلاً أم شاءً » بالنصب .

ومحمل هذا عند الجماعة إن ثبت على إضمار فعل، أي أم أرى شاءً على العطف على اسم إنّ.

---

(١) النمل / ٨٤

(٢) الملك / ٢٠

(٣) سبق ذكره رقم ١٧٧ ، ٢٨٢ ، ٦٤٥ .

ولقوله ـ رحمه الله ـ وجهٌ من النظر وهو أن المنقطعة بمعنى بل ، والهمزة ، وقد تتجرّد لمعنى بل ، فإذا استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة «بل» وهي تعطف المفردات بل لا تعطف إلّا المفردات ، فإذا لم يجب لـ «أم» هذه أن تعطف المفردات فلا أقل من أن يجوز.

فإن قيل : لو صح هذا الاعتبار لكان ذلك كثيراً كما في العطف ببل ولم يكن نادراً ، ولا قائل بكثرته ، بل الجمهور يقولون بامتناعه البتّة ، وابن مالك يقول بندوره.

قيل : الذي منع من كثرته أن تجرّد أم المنقطعة لمعنى الإضراب مع دخولها على منفرد لفظاً قليلٌ .

وتبيّن من هذا أنهُ كان ينبغي لابن مالك أن يقول : / وقد تعطف [٤ / ٨] المفرد إن تجرّدت عن معنى الاستفهام .

وقد يجاب : بأنه استغنى عن هذا التّقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام بالهمزة ، وأنه لا يدخل على المفردات، فكذا الاستفهام بـ «أم» التي هي في قوّة الهمزة ، وبل .

وأما قول الزمخشري في : « أإنّا لَمَبْعُوثون أو آباؤنا[1] » : إن «آباؤنا» عطفٌ على الضّمير في«مبعوثون»، وساغ العطف على الضمير المتّصل للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالهمزة فمردودٌ بما ذكرنا .

---

(١) الواقعة / ٤٧ ، ٤٨ .

وأمّا أوجه المعنى ، فأحدها ما أسلفناه في صدر المسألة من أن المتصلة لطلب التّصور ، والمنقطعة لطلب التّصديق .

والثاني : أن المتّصلة تفيد معنى واحداً ، والمنقطعة تفيد معنيين غالباً وهما : الإضراب والاستفهام .

والثالث : أن المتّصلة ملازمة لإفادة الاستفهام أو لازمة وهو التّسوية ، والمنقطعة قد تنسلخ عنه رأساً . وسبب ذلك ما قدمناه من أنها تفيد معنيين ، فإذا تجردت عن أحدهما بقي عليها المعنى الآخر ، والمتّصلة لا تفيد إلا الاستفهام ، فلو تجرّدت عنه صارت مهملةً .

ومِمّا يدلُّ على أن المنقطعة قد تأتي لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قدّمنا من الشّواهد ، وبهذا يعلم ضعف جزم النحويين أو أكثرهم في : ، «إنها لأبل أم شاء» بأن التقدير : بل أهي شاء ، إذ يجوز أن يكون التّقدير : « بل أهي شاء » على أن المتكلم أضرب عن الأول ، واستأنف إخباراً بأنها « شاء » .

وعلى هذا المعنى اتّجه لابن مالك أن يدّعي أنها عاطفة مفرداً على مفرد كما قدّمنا .

ويعلم أيضاً غلط ابن النّحوية[1] وغيره في استدلالهم بنحو : « أم

(١) محمد بن يعقوب بن إلياس الدّمشقيّ الإمام بدر الدين المعروف بابن النحوّية .
ولد سنة تسع وخمسين وستمائة ، وتوفي في صفر سنة ٧١٨ هـ. انظر البغية ١ / ٢٧٢ .

هل تَسْتوى الظُّلماتُ والنُّورُ[1]» ، وبيتي علقمة على أن «هل» بمعنى « قد » ظنًّا منهم أن معنى الاستفهام لا يفارق أم والاستفهام لا يدخل على الاستفهام ، وجعلوا هذا نظير الاستدلال بقوله :

٦٨٥ = * أهل رَأَوْنا بوادي القفّ ذي الأكَمِ *[2]/ [٤ / ٩]

ومما يقطع به على قولهم بالبُطلان :أنها في البيت داخلة على الجملة الاسميّة ، و« قد » لا تدخل عليها .

فإن قيل : لعلهم يقدّرون ارتفاع كثير بفعل محذوف على حدّ « وإن أحدٌ من المشركن استجارك[3] » .

فالجواب أن ذلك ممتنع بعد « قد »، فكذلك ما رادفها.

الوجه الرابع : أن الاستفهام الذي تفيده المتّصلة لا يكون إلاّ حقيقيًّا والذي تفيده المنقطعة يكون حقيقيًّا نحو: ، «إنها لأبل أم شاء»، على أحد الاحتمالين، وغير حقيقيّ نحو: «أم اتّخذ مِمّا يخلُق

---

(١) الرعد / ١٦ .

(٢) لزيد الخير كما في شرح شواهد المغنى للسّيوطي / ٧٧٢ .
وصدره :
* سائل فوارسَ يَرْبوعٍ بشِدتنا *
وروايته في الهمع والدرر رقم ١٣٦٢ ، ١٦١٥ : « بسفح القاع » مكان : « بوادي القفّ » .

(٣) التوبة / ٦

بنات[١] » ، « أم له البنات ولكم البنون » أم تسألُهم أجْراً فهم من مَغْرمٍ مُثْقلون أم عندهم الغيب[٢] » الآيـات .

تقرير آخر في الفرْق مُخْتَصَرٌ

أعلم أن الفرق بين المتّصلة والمنقطعة من أوجه :

أحدها : أن ما قبل المتّصلة لا يكون إلاّ استفهاماً ، ومـا قبـل المنقطعة يكون استفهاماً وغيره .

والثاني : أن ما بعدها يكون مفرداً وجُملة ، وما بعد المنقطعـة لا يكون إلاّ جملةً .

والثالث : أنها تقدّر مع الهمزة قبلها بأيّ ، ومع الجملة بعدها بالمصدر ، والمنقطعة تقدّر وحدها ببل والهمزة .

والرابع : أنها قد تحتاج للجواب وقد لا تحتـاج ، والمنقطعـة تحتاج للجواب .

والخامس : أن المتّصلة إذا احتاجت إلـى جواب ، فإن جوابها يكون بالتّعيين ، والمنقطعة إنما تجاب بنعم أو لا .

والسادس: أن المتّصلة عاطفة والمنقطعة غير عاطفة .

---

(١) الزخرف / ١٦

(٢) الطور / ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ .

ومِمّن نص على هذا ابن عصفور في « مقرّبـه » ، وفيه خلاف مشهور .

والله تعالى أعلم ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ./ [٤ / ١٠

[توجيه ابن هشام للقول:
«كأنّك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل »]

ومن كلامه أيضاً على قول القائل :

« كأنَّك بالدّنيا لم تكُنْ وبالآخرة لم تَزَلْ »

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله حمداً يُوافِي نِعَمُه ، ويكافى مزيده .

اختلف في « كأنّك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تَزْل » في مواضع :

أحدها : في تعيين قائله .

الثاني : في معنى كأنّ .

والثالث: في توجيه الإعراب.

فأمّا قائله فاختلف فيه على قولين :

أحدهما: أنه النّبي صلّى الله عليه وآله وسلم .

والثاني : أنه الحسن البصريّ ـ رحمه الله ـ وقد جزم بهذا جماعةٌ فلم يذْكُروا غيره ، منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون

الحلبيّ في (شرح المفصل) ، وأبو حيّان المغربيّ في « شرح التسهيل » .

فأمّا معنى « كأنّ » فاختلف فيه أيضاً على قولين :

أحدهما للكوفيين : زعموا أنها حرف تقريبٌ ، وليس فيها معنى التشبيه، إذ المعنى على تقريب زوال الدّنيا وتقريب وجود الآخرة .

وجعلوا من ذلك قَولَهُم : « كأنّك بالشّتاء مقبلٌ ، وكأنّك بالفرج آت »، هذا تستعمله الناس في محاوراتهم ، ويقصدونه كثيراً ، يقولون : كأنّك بفلان قد جاء .

والثّاني للبصريين : زعموا أنها حرف تشبيه مثلها في قولك : كأن زيداً أسدٌ، ولم يثبتوا مجيئها للتّقريب أصْلاً. والمعنى : كأن حالتك في الدّنيا حالُ من لم يكن فيها، وكأن حالك في الآخرة حالُ مَن لم يَزَل بها، فالمشبّه والمشبّه به حالتان لا الشخص، والفعل الذي هو الجنس.

وإيضاح هذا أن الدّنيا لمّا كانت إلى اضمحلال وزوال كان وجود الشّخص بها كلا وجود ، وأن الآخرة لمّا كانت إلى بقاء ودوام كان الشّخص كأنه لم يزل فيها .

ولا شك أنّ المعنى المشهور لـ «كأنّ» هو التشبيه، فمهما أمكن

الحمل عليه لا ينبغي العدول عنه، وقد أمكن عليه وجه ظاهر فانبغى[١]
[٤ / ١١] المصير إليه. /

وأمّا توجيه الإعراب وهو الذي يسأل عنه فاضطربت أقوال النّحويين فيه اضطراباً كثيرًا . والذي يحضرني الآن من ذلك أقوال :

أحدها للإمام أبي عليّ الفارسي ـ رحمه الله : زعم أن الأصل كأنّ الدّنيا لم تكن ، والآخرة لم تَزَل ، ثم جيء بالكاف حرفاً لمجرّد الخطاب لا موضع لها من الإعراب ، كما أنها مع اسم الإشارة كذلك .

وكذلك هي في قولهم : أَبْصِرْك زيداً أي أبْصِر زيداً، والكاف حرف لا مفعول، لأن أبْصِر إنما يَتَعَدّى[٢] إلى واحد.

وجيء بالباء زائدة في اسم كأنّ كما زيدت في أصل المبتدأ في قولهم: « بحسبك درهم » ، وقولهم : خرجت فإذا بزيدٍ.

وهذا القول اشتمل على أمرين مخالفين للظّاهر ، وهما : إخراج الكاف عن الاسميّة إلى الحرفيّة ، وإخراج الباء عن التّعدية إلى الزّيادة .

---

(١) في ط فقط : « فانتفى » تحريف صوابه من المخطوطات .
(٢) في ط فقط : « أبصر لا يتعدّى » تحريف لا يتفق مع أسلوب الكلام،صوابه من النسخ المخطوطة .

والقول الثاني : لأبي الحسن بن عصفور، ـ وهو قـولٌ أفقه من قـول الفـارسي ـ : زعـم أن الكـاف حـرف خــطاب اتّصلت بكـأنّ، فـابطلت أعمـالهـا وأزالت اختصـاصهـا، ولهـذا دخلت على الجملة الفعليّة. والباء بالدّنيا وبالآخـرة زائدة، كمـا زيدت في المبتـدأ الذي لم تدخل عليه كأنّ، وقد مثّلناه.

والّذي حَمَلَهُ على زَعْمِهِ زوالَ إعمالها أنه لم يثبت زيادة الباء في اسم كأنّ ، وثبتت زيادتها في المبتدأ.

وقد إشتمل قوله على أربعة أمـور :

منهـا : الأمـران اللّــذان استلزمهمــا قول الفــارسي وقــد شرحناهما .

ومنها : دعواه إلغاء كأنّ، ولم يثبـت ذلك إلا إذا اقترنـت بمـا الزائدة كما في قوله تعالى: ﴿ كأنّما يُساقون[1] ﴾ . ودعـواه أن الياء حرف تكلّم كما أن الكاف حرف خطاب وهو لم يصرّح بهذا ، ولكنّه يلزمه ، لأنه لا يمكنه أن يدّعي أنه اسمها ، لأنه قد ادّعى الغاءها .

ولا يمكنه أن يدّعي أنه مبتدأ لأمرين :

أحدهما : أن الياء ليسـت من ضمائـر الرّفـع ، وإنمـا هي من ضمائر النصب والجرّ كما في قولك : أكرمني غلامي. / [٤ / ١٢]

(١) الأنفال / ٦ .

والثاني : أنها لو كانت مبتدأ لكان ما بعدها خبراً . ولو قيل مكان كأني بك تفعل : إنّا تفعل لم ترتبط الجملة بالضّمير ، وقد استقرّ أن الجملة المخبر بها لا بدّ لها من رابط يربطها .

ومنها : أنه صرّح بأنها قد دخلت على الجملة الفعلية في قولهم كأنّي بك تفعل ، فلا يخلو إمّا أن يدّعي أن الباء في بك زائدة والياء مبتدأ والأصل : أنت تفعل ، فلما دخلت الباء على الضمير المرفوع انقلبت ضمير جرّ .

أو يدّعي أن الباء متعلّقة بيفعل ، فإن ادّعى الأول فالجملة اسميّة لا فعليّة ، وبطل قوله:أنها دخلت على الجملة الفعليّة ، وإن ادّعى الثاني فلا يجوز في العربيّة أن يقول : عجبتُ منّي ولا عجبت منك ، لا يكون الفاعلُ ضميراً متّصلاً بالفعل ، والمفعولُ ضميراً عائداً إلى ما عاد إليه ضمير الفاعل ، وقد تعدّى إليه الفعل بالجارّ ، ولهذا زعم أبو الحسن في قوله :

٦٨٦ = هوّن عَلَيْك فإنّ الأمور بكفّ الإلـهِ مقاديرُها[1]

أن « على » اسمٌ منصوب بهوّن لا حرفٌ متعلّق بـ « هوِّن » ، لأنّ الكاف على التّقدير الأوّل مخفوضة بإضافة « على » ، ولا عمل فيها

(١) من شواهد : سيبويه ١ / ٣١ ، وشرح شواهد المغنى للسيّوطي / ٤٢٧ ، والهمع والدرر رقم ١٠٨٩ .
وهو منسُوب للأعور الشنّي .

البتّةَ ، وعلى التّقدير الثاني منصوبة الموضع بالفعل ، ولا يجوز تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المتّصل ، وينبغي له أن يقول بذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾[1] .

وفي هذا الموضع مباحث ليس هذا موضعها لأن فيها خروجاً عن المقصود .

والقول الثّالث لجماعة من النحويّين ـ رحمهم الله تعالى ـ: إن الكاف اسم كأنَّ ، « ولم تكن » الخبر ، والباء ظرفيّة متعلّقة بتكن ، إن قدّرت كان تامة ، أو بمحذوف هو الخبر إن قدّرت ناقصة . وعل هذا القول فالتاء في تكُن للخطاب لا للتأنيث ، وضميرها للمخاطب لا للدّنيا .

وكذا البحث في « لَم تَزَل »على القولين الأوّلين الأمرُ بالعكس التّاء للتأنيث ، والضميران للدّنيا وللآخرة . وهذا القول خيرٌ من القولين قبله .

والمعنى : كأنّك لم تكن في الدّنيا، وكأنك لم تزل في الآخرة.

والقول الرّابع لابن عمرون ـ رحمه الله ـ إن الكاف اسم كأن ، وبالدّنيا وبالآخرة خبران[2] ، وكلّ من جملتي « لمِ تكن » ولم تزل في موضع نصب على الحال / وإنّما تَمّت الفائدة بهذا الحال ، [٤ / ١٣

(١) الأحزاب / ٣٧

(٢) في ط فقط : « خير كأن » وما في النسخ المخطوطة : « خبران » وهو الأنسب .

والفضلات كثيراً ما يتوقّف عليها المعنى المراد من الكلام ، كقولهم : ما زلت بزيد حتى فَعل ، فإنّ الكلام لا يتمّ[1] إلاّ بقولهم : حتى فعل .

وقد جاء ذلك في الحال كقوله تعالى: « فما لهم عن التَّذكرة مُعْرِضين[2] » فما مبتدأ ، ولهم الخبر ، والتّقدير : وأيّ شيء استقر لهم ، « ومعرضين » حال من الضّمير المجرور باللّام ، ولا يستغنى الكلام عنه ، لأن الاستفهام في المعنى[3] عنه لا عن غيره .

وخطر لي وجهٌ ظننت أنه أجود من هذه الأقوال وهو أن الكاف اسم كأن ، ولم تكن الخبر ، وبالدّنيا في موضع الحال من اسم كأن ، والعامل في الحال العامل في صاحبها ، وهو كأنّ كما عملت في رطباً ويابساً من قوله :

٦٨٧ = كأنّ قُلوب الطّير رَطْباً ويابِساً
لدى وكرها العُنّاب والحشَف البالِي[4]

---

(١) ط : « لا يتهم » ، تحريف .
(٢) المدّثر / ٤٩ .
(٣) في ط : « المفر » مكان : « المعنى » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٤) لامرىء القيس ، ديوانه / ١٤٥ وهو من قصيدة مشهورة ، مطلعها :
ألا عم صباحاً أيها الطلّل البالي
وهل يَعمِنْ من كان في العصر الخالي
من شواهد : المنصف ٢ / ١١٧ ، والمغنى ١ / ٢٤٠ ، ٤٣٨ ، ٤٩٠ ، والعيني / ٣ / ٢١٦ ، والتصريح ١ / ٣٨٢ .

المعنى كأنك في حالة كونك في الدّنيا لم تكن أي بها، وكأنك في حالة كونك في الآخرة لم تزل أي بها . وهذا عكس قول ابن عمرون .

فإن قلت : يدل على صحّة ما قاله من أن جملة « لم تكن » « ولم تزل » حال لا خبر : أنه قد روى : كأنّك بالدّنيا ولم تكن ، وبالآخرة ولم تزل ، والجملة الحاليّة تقترن بالواو بخلاف الجملة الخبرّية ، ويقال : كأنك بالشّمس وقد طلعت .

قلت : إن سَلِم ثُبوت الرّواية فالواو زائدة كما قال الكوفيون في قوله تعالى: ﴿ إنّ الّذين كفروا ويصدّون عن سبيل الله والمسجدِ الحرامِ الّذي جعلناهُ للنّاس سواءً العاكفُ فيه والباد[1] ﴾ : « يصدّون » هو الخبر ، والواو زائدة ، وكما قال أبو الحسن في قوله تعالى: ﴿ فلمّا ذَهب عن إبراهيمَ الرَّوعُ وجاءتْهُ البُشْرى ﴾[2]: أن « وجاءته البُشرى » جواب لمّا ، والواو زائدة ، وفي قوله تعالى: « « حتّى إذا جاؤها وفُتِحَت أبوابها[3] »: أنّ « فتحت » جواب إذا ، والواو زائدة إلى غير ذلك .

وأمّا كأنَك بالشّمس وقد طَلَعتْ ، فلا نُسلّم ثبوته وهو مُشْكِلٌ على

---

(١) الحّج / ٢٥ .

(٢) هود / ٧٤ . وفي ط : « ولمّا » بالواو ، تحريف .

(٣) الزمر / ٧٣ .

قولي ، وقوله ، إذ لا يصحّ على قوله أن يكون بالشّمس خبراً عن اسم كأن ، والتقدير : كأنّك مستقرٌ بالشمس .

ولا يصحّ على قولي أن يكون قد طلعت خبراً عن اسم كأنّ لعدم / الضّمير فإذا كان لا يخرج على قوله ، ولا على قولي فما وجه [٤ / ١٤] إيراده إياي على ما قلته ؟ .

فإن قلت :فلِمَ عَدَلْت عمّا قاله من أن الظّرف خبر ، والجملة حال ، أي عكس ذلك ؟

قلت: لوجهين

أحدهما : أن على ما قلته يكون الخبرُ محطّ الفائدة وعلى ما قاله يكون محطّ الفائدة الحال ، كما تقدّم شرْحُه ، ولا شك أن كون الخبر محطّ الفائدة أولى .

والثّاني : أن العرب قالت ، كأنّك بالشّتاء مقبلٌ ، وكأنك بالفرج آتٍ ، فلفظوا بالفرد الحالّ محلّ الجملة مرفوعاً لا منصوباً ، نعم قول ابن عمرون متّجه في قول الحريريّ :

٦٨٨= كأنّي بك تنحطُّ إلى القبر وتنغطُّ[1]

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « تنغط » بالتاء والنون والغين ، والطّاء .
وفي اللسان : « كنط » : غنطه وكنطه يكنطه وهو الكرب الشديد الذي يشفى منه على الموت .

فهذا لا ينبغي أن يعدل فيه عن تخريجه، فيكون الظَّرف خبراً « وتنحط » حالاً عن ياء المتكلّم لعدم الرابط.

على أن المطرّزي خرّجه على أن الأصل كأني أبصرك، ثم حذف الفعل لدلالة المعنى عليه، فانفصل الضّمير، وزيدت الباء في المفعول، ولا شك أن فيه تكلُّفاً من وجهين:

إضمار الفعل وزيادة الباء مع إمكان الاستغناء عن ذلك ، ثم يكون قولُه تنحط حالاً من الكاف ولا خبر ، والفائدة متوقّفة عليه، إذ لو صرّح بالمحذوف فقيل : كأني أبصرك لم يتمّ المراد .

فما قاله ابن عمرون أوْلي لسلامته من هذا التكلّف ، ولا يلزم من تغيّر قول ابن عمرون في هذا الموضع أن يحمل عليه : كأنّك بالدّنيا لم تكن ، لأن ذاك تركيب آخر مغايرٌ لهذا التركيب ، ومثل قول الحريري قولهم : كأنّي بك تفعل كذا.

وقد انتهى القول في هذه المسألة على ما اقتضاه الحال من ضيق الوقت، وإعجال المتقاضي[1] للكلام المذكور . والحمد لله أوّلاً وآخراً ، وصلى الله على سيّدنا محمدو آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً .

أنجزت يوم الاثنين السادس والعشرين من شهر اللّه المحرم سنة أربع وخمسين وسبعمائة . / [٤ / ١٥٠]

(١) في ط : « المتقاص » .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخنا الإمام العالم العلاّمة جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام رحمه الله :

وقفت على أسئلة لبعض علماء عصرنا، وها أنا موردها مفصّلة، ومدوِّنٌ كُلاً [١] منها بما تيسّر لي من الجواب ، وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلت وإليه أنيب

قال - رحمه الله : المسؤول الاطّلاع على ما نقل الناس في قولهم : « أنت أعلم ومالُكَ » وتبيين المعطوف عليه ما هو على القول بأنه عطف لفظيّ غير راجعٍ إلى المعنى ؟

وأقول : إن الكلام في هذا الموضع في مقامين .

أحدهما : في بيان إشكال هذا المثال .

والثاني : في الجوانب عمّا تضمّنه السُّؤال .

فأمّا الأول ، فاعلم أنه لا يخلو ما بعد الواو في هذا المثال من أن

(١) في ط فقط : «ومدوّنٌ كلٌّ »

يكون معطوفاً على المبتدأ ، أو على الخبر ، أو على ضميره ، أو غير معطوف ، وكُلٌّ مُشْكِلٌ .

أمّا الأول : فلاستلزامه مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في التجرد للإخبار عنه بأعلم .

وأمّا الثاني : فلاستلزامه مشاركته له في الإخبار به عن أنت .

وأمّا الثّالث : فلاستلزامه مشاركته في إسناد « أعلم » إليه . وكلّ ذلك ظاهر الامتناع من حيث المعنى . ويلزم على الثّالث أيضاً من حيث الصّناعة رفع اسم التّفضيل للظّاهر في غير مسألة الكُحْل ، والعطف على الضمير المرفوع المتّصل من غير توكيد ولا فصل ، وهما ضعيفان .

فإن استسهل الأوّل بأنهم يغتفرون في الثّواني ما لا يغتفرون في الأوائل ، أجيب بأن اغتفارهم ذلك لم يثبت في مسألة رفع اسم التّفضيل الظّاهر في غير محلّ النّزاع ،فيحمل هذا عليه .

وأما الرّابع : فإنه لا بدّ من تقدير خبر آخر حينئذ ، فإن قدّر المحذوف مبتدأ ، فالتّقدير : أنت ومالك ، وإن قدّر خبراً ، فالتقدير : مالك أعلم .

وكلاهما ظاهر / الاستحالة ، ولا يمكن أن يُقدّر مبتدأٌ أو خبرٌ غير [٤ / ١٦] ما تقدّم ذِكْرُه ، لأن مثل هذا الحذف مشروطٌ بكون المحذوفُ مماثلاً

للمذكور ، كما في قوله تعالى : ﴿ أُكُلُها دائِمٌ وَظِلُّها ﴾[1]، وقوله تعالى : ﴿ أأنْتم أعْلَم أم الله ﴾[2] في قول من قدّر أم منقطعة ، وذلك لما انعقد عليه قولُ الجمهور[3] من أنّ أم المنقطعة لا تقع إلاّ بين جملتين فيجب على قولهم تقدير الخبر ، كما وجب في : « إنها لأبل أم شاء » ، تقدير المبتدأ . وأمّا إذا قَدّرت أم المتّصلة وهو الظاهر فلا حذف . .

وأمّا الثّاني فمجموع ما رأيت في ذلك ثلاثة أوجه :

أحدها : أن « مالك » معطوف على أنت ، « وأعلم » خبرٌ عنهما . واعتذر عن نسبة أعلم إلى المال بوجهين :

أحدهما : أنه لما كان النّظر في المال يلزم منه في الأكثر مجيئه على حسب اختيار النّاظر فيه نسب العلم إليه مجازاً . قاله ابن الصائغ .

وعلى قوله قالوا : وللتشريك في اللفظ والمعنى كما هو قاعدتها .

وفي هذا الوجه نظرٌ بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز، لأنا لا نعلمهم أجازوه إلاّ في المجاز[4] اللّغوي ، أمّا في

(١) الرّعد / ٣٥ .
(٢) البقرة / ١٤٠ .
(٣) في ط : « الجهور » ، تحريف .
(٤) في ط فقط : « المجازي » مكان : « المجاز » .

المجازي العقلي بأن يسند اللّفظ إلى أمرين معاً ، إلى أحدهما بطريق الحقيقة ، وإلى[1] الآخر بطريق المجاز فلا ، ثمّ لا خفاء بما في هذا الوجه من البُعْد في المعنى .

الوجه الثاني : أنّ هذا عطف لفظيّ لم يُقْصد به التشريك في المعنى .

وهذا القول مشكلٌ في الظّاهر لمخالفته لما عليه إطباق النّحويين من أن الواو العاطفة للمفرد تقتضي التّشريك في اللّفْظ والمعنى . ولم أر من وفّاه حقّه من الشّراح .

وأقول : لا خفاء بأن المعنى : أنت أعلم بما لك ، وهذا هو أصل الكلام ، ثم إنّ العرب أنابوا واو العطف عن باء الجرّ للتّوسيع في الكلام ، وليتناسب اللّفظان المتجاوران ، ويفادُ بالحرف الواحد مَعْنى الحَرْفين ، فإن الواو حينئذ تفيد في المعنى الإلصاق لنيابتها عن حرف ، وتفيد في اللفظ تشارك الاسمين في الإعراب اعتباراً بأصلها وظاهر لفظها .

وعلى هذا فاللّفظ لفظ المعطوف ، والمعنى معنى المفعول ، فلا إشكال في اللفظ ولا في المعنى . وليس هذا من البدل التّصريفيّ الذي تلحظ / فيه قُرْب المخرج أو اتّحاده كما أبدلت واو القسم من بائه [٤ / ١٧]

(١) في ط : « وإلى إلى » بتكرار : « إلى » تحريف .

حين كانا حَرْفين شَفهيّين ، لأن ذلك يقتضي الاشتراك في العمل ، وإنما هو من باب ترك كلمة والإتيان بأخرى مكانها، لتفاوت معناها كالإتيان بالواوفي نحو : سِرْتُ والنّيل مكان « مع » لكون الباء للإلصاق وواو العطف للجمع وهُما متقاربان .

والذي يدلّ على مجيء الواو خَلَفاً عن الباء قولهم : بعت الشاء شاةً ودرهماً، أي شاة بدرهم، لأنا قاطعون بأن الدّرهم ثمن لا مبيع ، ولأنهم قالوا : أيضاً بعت الشّاء شاةً بدرهم .

وهذا الذي ذكرته هو أصح وأوضح مايقال في المسألة. ومتبوعي فيه الجَرْميّ من المتقدّمين وابن مالك من المتأخّرين فمن كلامهما أخذت ، وعلى ما أشارا إليه اعتمدت.

أمّا الجَرْميّ فإنه نصّ على أن الواو هنا بمعنى الباء ، ولكنه أهمل التنبيه على فائدة هذا العطف .

وأمّا ابن مالك فلأنه ذكر أن المقصود التناسب اللفظيّ، وأنّه كالخفض على الجوار ، ولكنه أهمل التنبيه على نيابة الواو عن الباء ، وذلك هو الذي انبنى عليه كون هذا العطف لا يقتضي التّشريك في الحكم .

وقد وفيت بجميع ما قالا ، وأضفت إليه ما لم يذكُرا مِمّا لا بُدّ منه .

ويظهر لي أن الصّواب خلاف ما زعماه[1] من أن المعطوف عليه المبتدأ ، وأن الصّواب أنه الخبر وهو قول ابن طاهر ، وذلك لأنه حمل على الأقرب ، وأن هذا العطف كالخفض في : « هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ » ، وذلك يقتضي تجاور الاسمين ، ولأن الباء ملحوظة المعنى كما ذكرنا ، ومعناها متعلّق بالخبر ، فليكن العطف على الخبر ليتّحد التعلّقان :: المعنويّ واللّفظيّ .

الوجه الثاني : أنه معطوف لفظاً ومعنى على الخبر ، وكأنه قيل : أنت ومالك ، وذلك على قول ابن خروف في : « كُلّ رَجُلٍ وضَيْعَتُه » : إنّ الخبر العاطف والمعطوف لكونهما بمنزلة « مع » ومجرورها ، قاله ابن الصّائغ ،وفيه نظر لأمرين :

أحدهما : أنه ليس المراد الإخبار عن الشّخص بأنه أعلم على الإطلاق ، وبأنّه مع «ماله»[2] لم يَحُل بينهما حائلٌ.

والثاني : أن التّفريع على هذا القول الضعيف إنما يقتضي أنّ المعطوف / عليه المبتدأ لا الخبر كما أنه في « كُلّ رجل وضيعته » كذلك . [٤ / ١٨

(١) في ط : « مرعماه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) في ط : « وبأن مع مال » بحذف الضمير فيها تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

ثم المعروف عن ابن خروف أن الواو ومصحوبها أغنيا عن الخَبر كإغناء الوصف في : « أقائم الزيد ان » لا ، لأنهما الخبر .

الوجه الثالث : أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت أعلم وأنت ومالك ، فحذف المبتدأ لدلالة ما تقدّم عليه فالتقى واوان ، فحذفت الأولى ، لئلاّ يدخل حرفٌ على مثله ، قاله ابن الصائغ أيضاً .

وفيه نظر، لأنه خلاف المعنى ، إذ معنى الكلام حينئذٍ : أنت أعلم من غيرك على الإطلاق ، وأنت ومالك مقرونان ، ثم مثل هذا لا يسمّى خبراً إلا بتجوّز على قول ابن خروف ، ثم يقال : وما معنى المعيّة في نحو : « أنت أعلم وما لك » ؟

أقول : الصّواب ما قدمناه من أن معنى الواو هنا كمعنى الباء وهو قول الجَرْمي ومَنْ وافقه . وأمّا معنى المعيّة فبعيدٌ ، وإن كان سيبويه قد ذكره . ونصّه في ذلك : « فإنما أردت أنت أعلم مع مالك » . انتهى .

وقد يكون مراده تفسير ما يتحصّل من المعنى ، وذلك لأنه ليس المراد الإخبار بأن المخاطب أعلم على الإطلاق بل إنه إذا كان مع «ماله» كان أعلم ، كيف يدبّره؟ أو أنه إذا عتبر مع ماله كان أعلم به .

وفي كلام سيبويه من هذا التّجوزات ما لا خفاء به لمن وقف على كلامه ، ولهذا قال ابن النّحاس وغيره : أنه خاطب بهذا الكتاب قوماً قد اعتادوا المجازات والكنايات ، ثم قال : وهل تجـوُّزُ النّصـب في نحو: كُلّ رجل وضيعته» تجوّزه هنا أم لا؟ وما توجيه الجواز إن قيل به؟

وأقـول : إن المجـوّز لذلك هو الصيمـري[1] نَصّ عليه في « التبّصرة » ولم يتعرّض لهذا المثال .

وظاهر كلام ابن مالك أنّ النّصب فيه لا يجيزه أحدٌ ، فإنه قال : وقد ذكر « أنت ورأيك » ، وأنت أعلم ومالك » ما نصّه : ولا خلاف في وجوب الرّفع فيما أشبه المثالين المذكورين .

ومن ادّعى جواز النّصب في نحو « كُلّ رجـل وضيعتـه » علـى تقدير : كُل رجل كائنٌ مع ضيعته ، فقد ادّعـى ما لـم يقلـه عربِـيّ . انتهى .

فخصّ نحو : كُلّ رجل وضيعته » بالخلاف ، والذي يَظْهر في الفرق بينهما أقوال : / [٤ / ١٩]

أحدها : ظهور معنى المعيّة في : « كُلّ رَجُلٍ وضَيْعتـه » ، وخفاؤه في : « أنت أعلم ومالك » . وقد مضى شرحُ ذلك .

والثاني : أنه بنى الجـواز علـى أنّ التقـدير : كُلُّ رجـل كائـنٌ وضيعتُهُ كما تقدّم عنه ، و« كائن » يصحّ له أن يعمل في المفعول معه .

وأمّا أنت أعلم وما لك ، فإن ما قبل الواو منه كلامٌ تامٌّ ، فلا يمكن ،

---

(١) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصّيمريّ النحوي أبو محمد . له كتـاب : « التّبصرة في النحو » كتاب جليل أكثر ما يشتغـل به أهـل المغـرب . ذكره الصفديّ . وقد أكثر أبو حيّان من النقل عنه . انظر البغية / ٢ / ٤٩ .

أن يقدّر فيه عامل ، ولا يصِحّ « أعلم » للعمل في المفعول معه ، لأنه لا يعمل فيه على الصّحيح إلا ما يصحّ له العمل في المفعول به ، لا كلّ ما يصحُّ له العمل في الحال خلافاً لأبي عليّ ، ولهذا منع سيبويه : « هذا لك وأباك » . وإنْ وُجد حرف التّنبيه والإشارةوالظّرف ،وكلٌّ منهنّ صالحٌ للعمل في الحال .

والفرْق بينهما : أن الحال شبيهةٌ بالظّرف فعمل فيها روائح الفعل ، ولا كذلك المفعول معه .

ولو صحّ معنى المعيّة في المثال المذكور ، وقال قائل بجواز النصب فيه لأمكن[1] توجيهُهُ إمّا على قول الجرجاني أو الكوفي أو الفارسي في أن النّاصب للمفعول معه[2] الواو،أو الخلاف،أو كُلّما ينصب الحال ، ولهذا جوز الفارسيّ : « هذا لك وأباك » وجوّز في قوله :

٦٨٩ = *هذا ردائي مَطْوِيًّا وسِرْبالا[3] *

أن يكون العامل « هذا ». ثم قال: وما توجيه[4] القول بوجوب

---

(١) في ط : « لا يمكن » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في ط : « للمفعول فيه » تحريف صوابه من المخطوطات والأسلوب .

(٣) صدره :

*لا تحبسنّك أثوابي فقد جُمِعَتْ *

من شواهد: العيني ٨٦/٣، والتصريح ٣٤٣/١، والأشموني ١٣٦/٢ .

(٤) في ط: « وما توجيه » ، وفي المخطوطات : « وما يوجبه » .

حذف الخبر من نحو : أنت أعلم وعبدُ الله إذا جعلنا « أعلم » خبَراً عن أنت، وعبدالله مبتدأ حُذِف خبرُه، ومـا[١] المانع من ذكر الخبر جَعْلُنا[٢] الواو للمعيّة أو للعطف المحض.

وأقول : لم أقف لأحد على القول بوجوب حذف الخبر في ذلك غير ابن مالك وهو مخالف لقولهم : إنّ الخير لا يجب حذفه إلاّ إذا سد شيءُ مسدَّهُ ، ولهذا ردّوا تجويز الأخفش في نحو : ما أحسن زيداً أن تكون ما موصولة أو موصوفة ، وتجويز بعضهم في : نعم الرّجل زيدٌ كون المخصوص[٣] مبتدأ محذوف الخبر ، وقول الفارسي في:حَدِّي زيداً[٤]قائماً : إنّ الخبر مقدّر بعد الحال .

ومن العجب أن ابن مالك من جملة من ردّ بذلك ، وذهل عنه

(١) في طوبعض النسخ المخطوطة : « وما المانع » ، وفي بعض النسخ المخطوطة الأخرى : « وأمّا » .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « جعلنا » والأوضح : « إن جعلنا » أو « إذا جعلنا »ولعل إحدى الأداتين سقطت من الأصول .

(٣) في ط : « المخفوض » تحريف واضح .

(٤) في ط : حدى زيد قائماً . وفي نسخة المتحف البريطاني ، ونسخة الأزهر : حدّى زيداً قائم ، والنسخ الأخرى : حدّى زيداً قائماً وهي العبارة المتفقة مع عبارات النحويين : « أكثر شربى السويق ملتوتاً . وضربى العبد مسيئاً ، وتبيني الحق منوطاً بالحكم وعبارة الفارسيّ في الإيضاح العضـدي ١ / ٣٤ : « ومما يرتفع فيه الاسم بالابتداء : ضربى زيداً قائماً ، وأكثر شربى السويق ملتوتاً ، وأخطب ما يكون الأمير قائماً ، فضربى وأكثر ، وأخطـب ترتفـع بالابتداء ، وقائماً سدّ مسدّ خبر المبتدأ ، والتقدير : ضربى زيداً إذ كان قائماً أو إذا كان قائماً » .

هنا(١)، ثم إذا سُلّم أن ذلك ليس بشرط استناداً إلى إعراب هؤلاء الأئمة فقد يوجّه بأمرين :

أحدهما : أن « أعلم لما كان صالحاً للإخبار به عن الاثنين ، وكان تقدير / [٤ / ٢٠] عبد الله مقدّماً على«أعلم»مُمْكِناً صار - وإن كان مبتدأ - كأنّه معطوف ، « وأعلم » - وإن كان خبراً عن«أنت»وحده - كأنه خبرٌ عنهما معاً فمنع ذلك من ظهور خبر آخر .

وهذا بخلاف نحو : « زيد قائم وعمرو » فإن الخبر المذكور لا يصلحُ للاسمين معاً .

والثاني : أن المعنى هنا : أنت أعلم بعبد الله ، وذلك كلامٌ تامٌّ لا يحتاج إلي خبر ، فكذا ما معناه . وكُلٌّ من الوجهين معترض .

أمّا الأول فلاستلزامه وجوب الحذف في نحو : زيدٌ في الدّار وعمروٌ ،ولا قائل به ، وفي الحديث : « أبو بكر في الجَنّة وعمر في الجنّة » الخ .

وأمّا الثاني فمن وجهين :

أحدهما : اقتضاؤه وجوب الحذف على تقدير الواو للعطف المَحض ، وإنما المدّعى وجوبه مطلقاً .

والثاني : أنه إحالة لصورة المسألة ، فإنّ المدعى جوازها على

---

(١) في بعض النسخ المخطوطة « هناك » .

إضمار الخبر ، والتّوجيه المذكور يقتضي أنه لا خبر في اللّفظ ولا في التقدير .

ثُمّ قال : وما وجه الحكم برجُحان النّصب على المعيّة على العطف في نحو : لا تتغذّ بالسَّمك واللّبَن ، ولا يُعْجبك الأكل والشّبع مع أن المقصود فيهما المعيَّة[1] مطلقاً ، وليس العطف هنا بمقصود ، وهلاّ كان النّصب هنا متعيّناً لتأديته مراد المتكلّم ، وإخلال العطف بذلك .

وأقول : لا يمتنع التّعبير بالعبارات المجملة عند التّمكّن من العبارات المعيّنة للمعنى المراد ، والعطف إنما يخلّ بالتّنصيص على معنى المعيّة لإفادتها مطلقاً ، فإن أحد محتملات الواو العاطفة معنى المعيّة ، وإنما تتعيّن العبارة التي لا تتحمل غير المراد إذا أريد التّنصيص على ذلك المعنى ولم تَحْتَف[2] بالكلام قرينة تُرْشِد إليه . وقد جوّزوا[3] لقاصد نفي الجنس بـ « لا » على سبيل الإجمال أن يُعْمِلَها[4] عمل ليس ، وأوجبوا إعمالها عمل « إنّ » إذا أريد التّنصيص .

وجوز سيبويه والمحقّقون لمن قال : طالني زيد، وخافني[5]

---

(١) في ط : « الميعة » مكان : « المعيّة » تحريف ظاهر .

(٢) أي تحيط به .

(٣) في النسخ المخطوطة : « جوزوا صديقي » وهو تحريف صوابه من ط .

(٤) في ط : « يعلمها » بتقديم اللام على الميم ، تحريف .

(٥) في ط فقط : « وجاءني » مكان : « وخافني » .

عمرو إذا بناهما للمفعول في تخلص(١) الضم والكسر [وإنْ لم](٢)

والذي يقتضيه النّظر أنه تتعين العبارة النّاصة إذ أريد التنصيص ، والمجملة / إذا أريد الإجمال . [٤ / ٢١]

ويجوز الأمران إذا لم يُرِد أحد الأمرين بعينه ، وتترجّح النّاصة حينئذ على المجملة .

ولم يمش ابن مالك في ذلك على قاعدة ، لأنه قال في نحو خافني(٣) بوجوب الإشمام أو الضَمّ ، وفي نحو: طالني بوجوب الإشمام أو الكسر . وقال في باب « لا »(٤): يجوز إلحاقها بليس إنْ لم يُرِد التّنصيص على العموم . وقال في المفعول معه برجحان النّصب إذا خيفَ بالعطف فوات ما يضرّ فواته ، ثم قال :

وما وجه تقسيمهم مسائل الباب إلى ما يجب نصبه ، وإلى ما يرجّح ذلك فيه ، وإلى ما يرجح عطفه مع أنهم يقولون : إن المفعول معه لا بدّ أن يدخله معنى المفعول به ، وقد سمّاه سيبويه بذلك ؟

---

(١) في ط فقط : « مخلص » بالميم .
(٢) في ط والنسخ المخطوطة هكذا « وإن لم » ولعلّها زيادة أو هناك كلام محذوف بعدهما .
(٣) في ط فقط : « جاءني » .
(٤) في ط : « إلاّ » ، تحريف .

ومقتضى هذا أنه يتعيّن النصب عند قصد هذا المعنى إذا وجد المسوّغ اللّفظيّ ، فكيف يحكم برجحانه على العطف في بعض الصّور ؟ بل كيف يحكم بتساوي الأمرين في بعضها أيضاً ؟

فإن قيل : الحكم بما ذكر إنما هو بالنّظر إلى صور التّراكيب اللفظّية ، وإن اختلف المعنيان أشكل حينئذ كلام ابن مالك ـ رحمه الله تعالى ـ حيث حكم برجُحان العطف حيث أمكن ذلك بلا ضعف .

وهذه العبارة يندرج تحتها نحو : قام زيد وعمرو . وهذا التّركيب إن نظرنا إليه مع قَطْع النظر عما يقصد من المعنى يقتضي تساوي الأمرين كما قال أبو الحسن بن عصفور ، فما وجه كلام ابن مالك ؟ وهل يتم كلامه فتجيء الصّور في هذا الباب خمساً أو لا يتم كلامه فتكون أربعاً ؟

وأقول : أما ما تضمّنه صَدْر السؤال من الإشكال فقد ذكر في أثنائه ما يرفعه ، وهو أن الحكم بالأقسام المذكورة إنما هو بالنظر إلى صُور التّراكيب اللفظية ، ولا يلزم ابن مالك الحكم بتساوي الأمرين في نحو قام زيد وعمرو ، بل الحكم برجحان العطف ، وهو قائلٌ به .

ووجه لزوم ذلك من ظاهر كلامه ، لأن العطف قد أمكن بلا ضعف وهذا هو مقتضى النّظر ، لأنّ العطف هو الأصل وقد أمكن وسَلِم عن معارض .

[٤ / ٢٢] وأما كلام ابن عصفور فالقياس الذي ذكرناه يأباه، فالصّور أربع / لا خمسٌ .

ولْيُعْلم أن تسمية سيبويه المفعول معه مفعولاً به مشكلة والنّاس فيها فريقان :

فمنهم من تأوّلها وهو ابن مالك فقال حين ذكر أن الباء تأتي للمصاحبة ما نصه : ولمساواة هذه الباء لـ « مَعَ » قد يعبر سيبويه عن المفعول معه بالمفعول به . انتهى .

ومنهم مَنْ أجراها على ظاهرها .

والقول عندي أن بعض الأمثلة يكون الاسم فيه على معنى مع ، ويسمّى مفعولاً معه ، وبعضها يكون فيه على معنى الباء ويسمى مفعولاً به ، وأن سيبويه إنما أراد ذلك، وها أنا مورد كلامه لتتأملوه .

قال ـ رحمه الله : «وينتصب[1] فيه الاسم لأنه مفعولٌ معه ومفعول به ، ثم قال : وذلك قولك : ما صَنَعْتَ وأباك ، و«لو تُرِكت النّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضعَها ، إنما أردت : ما صَنَعْتَ مع أبيك ، ولو تُرِكت النّاقة مع فصيلها .

فالفصيل مفعولٌ معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغيّر المعنى ، ولكنّها تُعْمِل في الاسم ما قَبلَها .

(١) انظر نص سيبويه في سيبويه ١ / ١٥٠ .

ومِثلُ ذلك: ما زِلْتُ وزيداً أي ما زلتُ بزيد حتّى فَعَلَ ، فهو مفعول به . وما زلت أسيرُ والنّيل أي مع النيل ، واستوى الماءُ والخشبَة ، أي بالخَشَبةِ » .انتهى .

فانظر إلى كلامه رحمه الله حيث قال مفعولاً معه ومفعولاً به ، ثم فسّر بعض الأمثلة بـ «مع» وبعضُها بالباء، ولأنه حيث قدّر أحد الأمرين يكون ذلك المعنى إمّا متعيّناً أو أظهر من المعنى الآخر.

فَمَنْ تأمّل هذا الكلام بالإنصاف عَلِم أنّ مرادَهُ ما ذكرت .

ولم يتّسع الوقت للنّظر فيما قال شارحو الكتاب في هذا الموضع . وهذا مبلغ فهمي في كلامه رَحِمه الله ، واللهُ أعلم ، وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم . / [٤ / ٢٣

بسم اللّٰه الرّحمن الرّحيم

[تعليق ابن هشام على آية : « ولِلّٰه على النّاس حجُّ البيت » . الخ]

هذه مسألة من كلام شيخنا العالم العلامة جمال الدين عبد الله ابن يوسف بن هشام رحمه الله في قوله تعالى : ﴿ وِللهِّ على النّاس حِجّ البيت مِن استْطاع إليه سبيلاً ﴾[1] . قال يجوز في الظّرفين أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون الأول خبراً والثّاني متعلّقاً به .

والثاني : عكسه وهو أن يكون الثّاني خبراً والأوّل متعلِّقاً به . ولا يمنع هذا تقدّم الظّرف على عامله المعنويّ ، فإن ذلك جائزٌ باتفاق كقولهم : أَكُلَّ يومٍ لك ثوبٌ .

والثالث : أن يكونا خبرين ، وذلك عند من يُجيز تعدّد الخبر .

والرّابع : أن يكون الأول خبراً ، والثّاني حالاً .

وهذا الوجه أيضاً مِمّا لا يختلف في جوازه . ورُبّما سبق إلى

---

(١) آل عمران / ٩٧ .

الذّهن أن فيه خلافاً، وليس كذلك لتقدّم العامل وهو الظّرف، وتأخّر المعمول وهو الحال ،فهو نظير قولك : في الدّار جالساً زيدٌ ، وفي هجرٍ مستقرًّا سعيدٌ . وهذا مِمّا لا شك في جوازه .

وبقي وجه خامس : وهو عكس هذا أعني أن يكون الأول حالاً والثّاني خبراً ، فهذا نصوص النحويّين متظافرة على منعه . وجماعةٌ منهم حكَوْا الإجماع على ذلك .

قال ابن مالك في « شرح الكافية » : ولو قدّمت الحال على العامل الظّرفي وعلى صاحبها لم يجز بإجماع .

وقال الأبذيّ[1] في « شرحه الكبير على الجزوليّة »[2] : أجاز أبو الحسن تقدّم الحال المعمولة للظّرف مع توسّط الحال بين المبتدأ والخبر ، ومنع ذلك مع التّقديم .

---

(١) علمان من أعلام النحو لقبّا بالأبّذي : أحدهما : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ، . . . . بن محمود النفزي الأصل الغرناطي . ولد سنة ٥٦٢ هـ أو ٥٦٣ هـ . ومات بغرناطة في شعبان سنة ٦٥٩ هـ .
وثانيهما : علي بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبذّي أبو الحسن من أهل المعرفة بكتاب سيبويه ، والواقفين على غوامضه ، مات سنة ١٨٠ هـ .

(٢) في ط : « الجزولته » تحريف .
والجُزوليّة : كتاب في النحو سمّاه مؤلفه أبو موسى الجُزوليّ تلميذ ابن يرّى : « القانون » واشتهر فيما بعد بالجُزوليّة . وهي مقدمة « في غاية الإيجاز مع الاشتمال على كثير من النحو ، ولم يسبق إلى مثلها ، وقد بلغ بالنحاة الذين لم يكونوا قد أخذوها عن موقّف يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراده فيها ، فإنها كلها رموز وإشارات » . انظر : وفيات الأعيان ٢ / ١٢٠ ط بولاق .

ووجْهُ قوله : إن المبتدأ طالبٌ للخبر ، فإذا تقدم كان الخبرُ في نيّة التّقديم ، إلى جانبه ، فكأنّ الحال مؤخرة عنهما ، ولهذا امتنع بالإجماع أن تتقدّم عليهما جميعاً . انتهى كلامه ملخّصاً .

وقال ابن عصفور في « شرح الإيضاح » : اتفّق البصريون على امتناع التّقديم عليهما جميعاً ، فقوله : « البصريون » دخل فيهم الأخفش ، لأنه من أئمة البصريّين / وهو سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه . وحيث أطلق النّحويّون البصريّين لا يريدون غيره . [٤ / ٢٤]

ومِمّنْ نقل الإجماع أيضاً الإمام أبو بكر بن طاهر المعروف بالخدب[١] ، ولكن نقل عن أبي الحسن أنه أعرب فداءً من قولهم : « فداء لك أبي » حالاً .

ونقل عن الإمام المحقّق عبد الواحد بن علي الأسدي المعروف بابن بَرْهان[٢] قولاً أسهل من ذلك ، وهو أنه أجاز ذلك في الظّرف ، وقد

(١) في ط : « بالخرب » بالراء ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ومن بغية الوعاة ١ / ٢٨ .
وهو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاريّ الإشبيليّ أبو بكر المعروف بالخِدَبّ ، والخِدَبّ : الرجل الطويل .
وكان من حذّاق النحويين ، وأئمة المتأخرين ، مات في عشر الثمانين وخمسمائة . قال السيّوطيّ في البغية : وقفت على حواشيه على الكتاب بمكة المشرفة :

(٢) ترجمته في البغية ٢ / ١٢٠ وتوفي في سنة ٤٥٦ هـ .

وقفت له على ذلك ، قال في « شرح اللمع »[١] : في قولـه تعالـى : ﴿ هُنالِكَ الوَلاَية للهِ الحقّ ﴾[٢] « هنـالك » ظرف مكان وهـي حال ، والولاَية مبتدأ، ولله الخبر ، ولام الجر عملت في الحال مع تقدّمها على اللام ، لأنها بلفظ الظرف ، وأنشد لابن مقبل[٣] العجلاني :

٦٩٠ =ونحـن مَنَعْنـا الْبَحْـرأنْ تَشَربُـوا به
وقـد كان مِنْـكُم ماؤُه بمكانِ

---

(١) « اللمع » لابن جنى ، وقد حققه الدكتور فائز فارس ، نشر دار الكت الثقافية بالكويت .

(٢) الكهف / ٤٤ .

(٣) لم ينسب في معجم الشواهد . وفي العيني ٣ / ١٧٣ ما نصّه : « أقول قد ذكر بعضهم أن هذا البيت من أبيات قالها بعض الخوارج حين حالوا بين الحسين ابن علي رضى الله عنهما وبين الماء بأرض كربلاء حتى مات أكثر شيعته عطشاً » .

وهو لابن مقبل ، ديوان / ٣٤٦ وهو آخر بيت في قصيدته التي مطلعها :

الأيـاديار الحـيّ بالسَّبُعانِ أمـلّ عليهـا بالبلى الملَوانِ

قال العيني : « والباء هنا يصحّ أن تكون للتبعيض كما في قوله تعالى : ﴿ عيناً يشرب بها عباد الله ﴾ [الإنسان / ٦] . ويجوز أن يضمن « تشربوا » معنى : ترووا ، يعنى منعنـا أن ترووا بماء البحر . وقال العيني أيضاً : وأنشد الشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي المعروف بالقواس في شرحه لألفية ابـن معط هكذا .

* ونحن منعنا البحر أن تشربونه * بإثبات نون الجمع في النصب لأنه أتى ، شاهداً لإثبات النون حالة النصب .

ثم قال : « منكم » حال[١] والعامل فيه الباء في « بمكان » . انتهى .

وعلى هذا ففي المسألة ثلاثة مذاهب » .

المنع مطلقاً، وهو قول من عدا الأخفش وابن بَرْهان .

والجواز مطلقاً ، وهو قول الأخفش.

والجواز: إذا كان العامل ظرفاً، والمنْعُ إذا كان غير ظرف وهو قول ابن بَرْهان . وعلى هذين القولين فيجوز الوجه الخامس في الآية ولكنّهما قولان شاذّان مخالفان لِما يقتضيه القياسُ والسّماع .

والذّي أجازه أصعب من الذي أجازه ابن بَرْهان .

ولعلّ الذّين يقولون : الإجماع على خلاف ذلك لم يعتدّوا بهما ، أو رأوا أن القائل بهما ذهل عن القاعدة .

ووقفت للأخفش على خلاف ما نقل عنه في (كتابه الصغير) : هذا باب من الحال : اعلم أن قولهم : « هذا عبد الله قائماً في الدّار » على الحال جائز ، وقد قدّمت الحال قبل العامل ، لأن الحال لعبد الله ، فإذا قدمت الذّي الحال له في المعنى كان جائزاً . هذا نصّه.

والنّسخة التي عندي معتمدة ، لأنها بخط أبي الفتح بن جنّى .

---

(١) في العيني الشاهد فيه : « وقد كان حيث وقع حالاً عن المجرور بالحرف وهو شاذٌّ ، لأن تقديم الحال على العامل الحرفي لا يجوز » .

قوله ـ رحمه الله ـ:« فإذا قدمت الذي الحال له في المعنى كان جائزاً دليلٌ على أنك إذا أخرت الذي الحال له كان ممتنعاً ، ثم إنه صرّح بذلك بعدُ فقال : ولو قلت : قائماً في الدار عبد الله لم يجز »، هذا نصّه بحروفه . [٤ / ٢٥

فإن قلت : فما تصنع بما احتج به ابن بَرْهان ؟ .

قلت : لا دليل في شيء منه ، أما الآية الكريمة فيجوز في « هنالك » أن تكون ظرفاً لـ «منتصرًا»[1]. وعلى هذا الوجه وقف بعض القُرّاء : « وما كانت منتصرًا هنالك » ثم ابتدأ « الولاية لله[2] » .

ويجوز أن يكون خبراً « ولله » متعلق بالولاية .

ويجوز أن يكونا خبرين . ومع هذه الاحتمالات يسقط الاستدلال .

وأمّا البيت فالجواب عنه مستفاد من الكلام الذي قدّمته عن الأبّذي ، وذلك أنه جعل تقدم بعض الجملة كتقدم كلّها ، لأن بعضها يطلُب بعضاً . وهنا لما تقدّمت «كان» وهي طالبة لاسمها وخبرها كانا في نيّة التّقديم ، وكانت الحال متأخرةً عنهما في التّقدير .

---

(١) في قوله تعالى : « وما كان منتصراً » الكهف / ٤٣ .
(٢) انظر : إيضاح الوقف والابتداء ٢ / ٧٥٨ .

على أنّني متردّد في ثبوت هذه المقالة عن ابن بَرْهان ، فإنني رأيتها في نسخة معتمدة مقروءة على أبي محمد بن الخشّاب . وأولها ما صدر به حاشيته ، ثم ذكر ذلك إلى آخره ، فالظاهر أنه مما ألحق كما ألحقت حواش من كلام الأخفش وغيره في متن كتاب سيبويه .

وأمّا قولهم : « فداء لك أبي » فإنه يروى بالرفع والنّصب والكسر .

وبالأوجه الثلاثة روى قول نابغة بني ذبيان في معلّقته المشهورة :

٦٩١ = مهلاً فِدَاء لك الأقوام كلّهم
وما أُثمِّر من مالٍ ومن وَلَدِ[١]

فأما الرّفع فعلى الابتداء أو الخبر .

والأولى أن يكون « فداء » هو الخبر ، « والأقوام » هو المبتدأ ، وكذلك « لك » في المثال ، لأن النّكرة أولى بالابتداء من المعرفة .

[هذا[٢] قول حُذّاق المعربين . وخالف سيبويه في مثل ذلك

(١) من معلقته المشهورة التي مطلعها :
يا دارميّة بالعَلياء فالسّند   أقوتْ وطال عليها سالفُ الأبدِ
انظر ديوان النابغة / ٨٧ .
من شواهد : ابن يعيش ٤ / ٧٠ ، ٧٣ ، والخزانة ٣ / ٧ ، ٣١ . واللسان : « فدى » .

(٢) ما بين معقوفين زيادة في ط ليست في النسخ المخطوطة . وهذه الزيادة لها =

فأعرب النكرة المتقدّمة مبتدأ ، والمعرفة المؤخرة خبراً ، بناء على الأصل من أنّ كلاً منهما حالّ في محلّه ، ولا تقديم ولا تأخير] .

وعليه أن النّكرة التي لها مسوّغ بمنزلة المعرفة ، والمعرفتان إذا اجتمعتا كان المقدّم منهما هو المبتدأ .

وأمّا النصب فعلى المصدر وأصل الكلام : تفديك الأقوام ، ثم حذف الفعل ، وأقيم مصدره مقامه ، وجيء بـ « لك » للتّبيين[1] ، كما جيء بها بعد : سَقْياً في قولهم : « سقيالك » .

وارتفع « الأقوام » في البيت ، « وأبي » / في المثال بالمصدر [٤ / ٢٦ أو بالفعل المحذوف على خلاف بين النّحويين في ذلك .

وأمّا الكسر وهي رواية يعقوب بن السّكيت وغيره فللنّحويّين فيه قولان .

أحدهما : أنه مبتدأ وما بعده خبره ، أو بالعكس على الخلاف

= ما يبرّرها، فقد قال سيبويه في كتابه: «هذا بابٌ من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء» ما نصّه: «وذلك قولك: سلام عليك... وخير بين يديك، وويل لك»... ثم قال: «فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنيّ عليها ما بعدها. والمعنى فيهن: أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك»،ثم قال: «ومن هذا الباب: فداءٌ لك أبي وأمّي». انظر ١/ ١٦٦، ١٦٧.

(١) في ط : « في البيتين » مكان : «للتبيين»، تحريف واضح صوابه من النسخ المخطوطة .

الذي شرحناه في رواية الرّفع ، وأنه معدول عن : « مُفَدًّى » وبنى على الكسر ، وليس هذا القول بشيء ، لأنه لا وجه لبنائه على هذا التّقدير ثم هو فاسدٌ من حيث المعنى ، إذ كان حقه أن يقول إنه : معدول عن فادٍ ، لأن المفدّي هو المخاطب لا الأقوام .

والثّاني : أنه اسم فعل ومعناه : لِيفدك ألأقوام ، أي وبُنِي كما بُنِي : نزالِ ودراكِ . كذا وجّهه أبو جعفر النّحاس في (شرح المعلقات) .

وفيه نظر ، فإنه لا نعلم اسم فعل على وزن فِعالِ بكسر الفاء ، ولا اسم فعل ناب عن فعل مضارع مقرون بلام الأمر .

وحكى الفراء : أنه يقال فَدى لك بفتح الفاء وبالقصر ، وهذا يحتمل أن يكون في موضع رفع ، وأن يكون في موضع نصب . وقد مضى تَوْجيههما[1] . والله تعالى أعلم .

---

(١) في ط : « توجيهها » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

[تعليق ابن هشام على قول منسوب لجابر رضى الله عنه]

من كلام شيخنا الشيخ جمال الدين بن هشام ـ رحمه الله ـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة :

قول جابر رضى الله عنه : « كان يكْفي مَن هو أوفى منك شعيراً[1] وخيرٌ منك » : الظّاهر أن « خير » مرفوع عطفاً على « أوفى » المخبر به عن « هو » أي كان يكفي من هو أوفى وخيرٌ كما تقول : أُحِب من هو عالم وعاملٌ ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول ، والصلة[2] مفعول « يكفي » .

ويقع في النسخ ويجري على السنة الطلبة بنصب « خير » وقد ذكر أنه خُرّج على سبعة أوجه :

(١) في طوالنسخ : « شعراً » ولعلها :شعيراً بدليل قولهن فيما بعد : « وكان هو أي الصاع » .

(٢) كذا في طوالنسخ المخطوطة ، ولعلها : « والموصول » .

أحدها : أن يكون عطفاً على المفعول وهو مَنْ .

الثاني : أن يكون بتقدير « كان » مدلولاً عليها بكان المذكورة أوَّلاً أي / وكان خيراً . [٤ / ٢٧]

الثالث : على تقدير « يكفي » مدلولاً عليها بيكفي المذكورة .

الرابع : على إلغاء مَنْ هو فيكون« أو في »مفعولاً وخيراً معطوفاً عليه .

الخامس : على إلغاء « من هو أو في »

السادس على تقدير : وأكثر خيراً .

السابع على العطف على « شعيراً » .

وهذه كلها باطلة إلاّ السّابع فإنه مستبعدٌ .

أمّا العطف على مَنْ فإنه يؤدي بمغايرة المعطوف لمن وقعت عليه « من » ويصيربمنزلة:« كان يكفي زيداً وعمراً ،فيكون الذي هو أو في غير الذّي هو خير ، وليس المراد ذلك .

وأمّا تقدير « كان » فباطل من وجهين :

أحدهما : أن حذف « كان » مع اسمها وبقاء خبرها لا يجوز بقياس إلاّ بعد « إنْ » « ولو » ، ومِنْ ثمّ قال سيبويه ـ رحمه الله : لا تقل : عَبد الله المقتولَ بتقدير : كُنْ عَبد اللهّ المقتولَ .

وخالف المحقّقون الكسائي في تخريجه قوله تعالى : ﴿ انْتَهوا خيراً لكم ﴾[1] على تقدير : يكن الانتهاء خيراً لكم .

الثاني : أنا إذ قدّرنا « كان » مدلولاً عليها بالأولى قدّرنا مرفوعها مرفوعَ الأولى ، كما أنك إذا قلت : علفتها تبناً وماءً لا يقدّر : وسقاها غيري ماءً ، بل سقيتها ، وذلك لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد فتقدير أحدهما مستلزم لتقدير الآخر بعينه .

فعلى هذا إذا قدّرت كان الأولى قدّرت فاعلها ، فيصير : وكان هو أي الصّاع[2] .

وأما تقدير « يكفي » فإنه يؤذن أيضاً بالتغاير ، كما أنك إذا قلت : كان يكفي الفقيه ويكفي الزاهد آذن بذلك . وسببه أن « يكفي » الثاني إنما هو لمجرّد التوكيد ، فذكرُهُ بمنزلة لو لم يذكر ، وهو لو لم يذكر آذن العطف بالتّغاير ، فكذلك إذا ذكر .

وأما إلغاء مَنْ هو أو الغاء من هو أوْ في فباطلان من وجهين :

أحدهما : أن زيادة الأسماء لا تجوز عند البصريّين ، وكذلك زيادة الجمل .

(١) النّساء / ١٧١ .
(٢) في بعض النسخ المخطوطة : « أي المضارع » . وهذا تحريف .

ثم إن الكوفيين يجيزون ذلك،وإنّما[١] يجيزونه حيث يظهر أن

[٤ / ٢٨] المعنى / مفتقر إلى دعوى الزّيادة كما في قول لبيد:

٦٩٢ = إلى الحَوْل ثم اسمُ السّلام عَلَيْكما
ومـن يَبْـكِ حولاً كاملاً فقد اعْتَذَرْ[٢]

فإنهم قالوا: «اسم» زائد، لأنه إنما يقال: السّلام على فلان، ولا يقال: اسْمُ السّلام عليك، فادعّوا زيادة ذلك لهذا المعنى، وهو مقصودٌ فيما نحن بصدده.

وقد يقال : إن أفْسَد هذين الوجهين الوجهُ المُدّعي فيه زيادة « من هو » خاصة ، فإن ذلك لا يجيزه أحدٌ، لأن المبتدأ يبقى بلا خبر، والموصول بلا صلة .

ويجاب : بأن دعوى زيادة الاسم لا تُخْرِجه عن استحقاقه لما يطلبه على تقدير عدم الزّيادة .

الثاني : أنه إذا كان زائداً امتنع العطف عليه ، لأنه يصير بمنزلة ما لم يذكر ، والعطف عليه يقتضي الاعتداد به ، وتقدّم جوابه فتناقضا.

وأما تقدير «أكثر» فباطل، لأن أفعل التفضيل لم يحذف في

---

(١) في ط : « وإنما » بالواو ، وفي بعض النسخ المخطوطة : « إنما » ـ بدون واو ، وفي بعضها الآخر : « أي » مكان : « إنما » .

(٢) انظر ديوان لبيد / ٢١٤ . وهو من شواهد الهمع والدرر رقم ١٢٢٤ .

كلامهم باقياً معموله لضعفه في العمل ، وجُموده ، لأنـه لا يثنّـى ولا يجمع ، ولا يؤنّث

وأما عطفه على «شعيراً» فهو أقرب من جميع ما ذكر، لأن «أو في» بمعنى أكثر ، فكانه قيل: أكثر منك شعيراً وخيراً، إلا ان هذا يأباه ذكر «منك» بعد «خير»، ألا ترى أنك إذا قلت: كان يكفي من هو أكثر منك عِلْماً وعبادةً لم يحتج إلى قولك: «منك» ثانياً .

وقد يتكلّف جواز هذا الوجه على أن تجعل «منك» الثانية مؤكّدة للأولى.

تمّت. والله اعلم. انتهى.

* * * *

[مسألة في قراءة : وقيلَهُ » بالنصب]

قرأ الجمهور: « وقِيلَهُ »[١] بالنّصب ، فعن[٢]الأخفش أنه عطفٌ على «سرّهم» «ونجواهم»

وعنه أيضاً : أنه بتقدير: وقِيل قِيلَهُ

وعن الزّجاج : أنه عطفٌ على محلّ السّاعة . وقيل : على مفعول يكتبون المحذوف . وقيل : يكتبون أقوالهم وأفعالهم . وقيل: على مفعول «يعلمون[٣]» أي يعلمون الحق، وقيلَه.

وقرأ السّلمى وابن وثّاب[٤]، وعاصم والأعمش وحمزة

(١) الزخرف / ٨٨ . وفي الحجة لابن خالويه / ٣٢٣ . « قوله تعالى : « وقيله يا رب » يقرأ بالنصب والخفض ، فالحجة لمن نصب : أنه عطف على قوله : « أم يحسبونَ أنّا لا نسمع سرَّهم ونجواهم » . . . . و« قيلَهُ » .
والحجة لمن خفض أنه ردّه على قوله : « وعنده علم السّاعة » « وعِلْم قيله » .

(٢) في ط : « فمن » بالنون ، تحريف .

(٣) من قوله تعالى : « فسوف يعلمون » الزخرف / ٨٩ .

(٤) في ط :« وابن ريّان » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وكتب القراءات . وانظر تفسير الألوسى ٢٥ / ١٠٨ .

بالخفض، فقيل: عطفٌ على الساعة، أو على أنها واو القسم، والجواب محذوف أي لننصرُنَّه أو لنفعَلنّ بهم ما نشاء[1]

وقرأ الأعرج وأبو قلابة ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن جُنْدب[2] بالرفع .

[٤ / ٢٩

وخرّج على أنه معطوف على «عِلْم السّاعة» / على حذف مضاف أي: وعلم قيلِه، حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. روى هذا عن الكسائيّ.

وعلى الابتداء وخبره : «يا رب» إلى «لا يؤمنون»

وعلى أن الخبر محذوف تقديره : مسموعٌ أو متقبّل ، فجملة الابتداء وما بعده في موضع نصب مقول : «قيل»

وقرأ أبو قلابة: «يا رَبَّ» بفتح الباء ، أراد : «يَاربّا» كما تقول: يا «غُلاما»، يتخرج على ما أجاز الأخفش: يا قومَ بالفتحة، وحذف الالف، والاجتزاء بالفتحة عنها.

وقال الزّمخشريّ: والّذي قالوه يعنى من العطف ليس بقوىّ

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « أي ليصرن أو لأفعلن » صواب هذه العبارة من تفسير الألوسي ٢٥ / ١٠٨ حيث نقلها عن البحر المحيط لأبي حيان فقد ذكر : أنه قيل : « الجر على أن الواو واو القسم والجواب محذوف أي لننصرنه أو لنفعلن بهم ما نشاء. حكاه البحر » .

(٢) في ط « خندجة » وفي النسخ المخطوطة : « جندعة »، كله تحريف صوابه من كتب القراءات ، وانظر الألوسي ٢٥ / ١٠٨ .

في[1] المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضاً ومع[2] تنافر النظم.

وأقوى من ذلك وأوجز أن يكون الجر والنّصب على إضمار فعل القسم وحذفه

والرّفع على[3] قولهم : أيمن الّله ، وأمانةُ الّله ، ويمين الله ، ولَعَمْرُك. ويكون قوله : «إنّ هؤلاءِ قومٌ لا يؤمنون » جواب القسم ، كأنه قال: وأقسم قيلُه ، أو قيلُه يارب قَسَمى إن هؤلاء قوم لا يؤمنون. انتهى،

وهو مخالف لظاهر الكلام.

ويظهر : أن قوله : « يا ربِّ . . لا يؤمنون » متعلّق بقيلِه ، ومن كلامه عليه السّلام

وإذا كان «هؤلاء» جواب القسم كان من إخبار الّله تعالى عنهم وكلامُه

والضّمير في قيله للرسول وهو المخاطَب بقوله : « فاصفح عنهم » أي أعرض عنهم وتاركهم[4] ، وَقُلْ سلامٌ .

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « والمعنى » بالواو ، صوابه من تفسير الألوسي .

(٢) في ط والنسخ المحطوطة : « وقع » مكان : « ومع » تحريف صوابه من تفسير الألوسي حيث ذكر هذا النص .

(٣) في ط : « عليه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة وتفسير الألوسي .

(٤) في النسخ المخطوطة : « ونازلهم » ولا معنى لها بعد قوله : وأعرِض عنهم .

[تعليق على حديث: «لا يُقْتَلُ مسلم بكافر»]
مسألة

لا خلاف في امتناع قتل المسلم بالحربّى، واختلف في قتله بالذّمّى

واحتجّ من منعه بحديث: «لا يقتل مسلمٌ بكافر»، وتقديره: أن «كافر» نكرة في سياق النّفي فيعم الحربيّ وغيره .

واختلف المانعون في الجواب، فطائفة: أجابوا عن ذلك مع قطع النظر عن الزيّادة الواردة في الحديث فقالوا: إن قوله:بكافر عام أريد به خاصّ

واختلفوا في توجيه ذلك على وجهين:

أحدهما : ان المعنى لا يقتل مسلم بكافر قتلَهُ في الجاهليّة وذلك أن قوماً من المسلمين كانوا يطالبون بدماء صدرت منهم في الجاهليَّة، فلمّا كان يوم /الفتح قال عليه السلام «كلُّ دَمٍ في الجاهلّية فهو [٤ / ٣٠] موضوعٌ تحت قَدَمي، لا يُقْتَلُ مسلمٌ بكافر».

والثّاني : أن المراد بالكافر الحربيّ، فإن غيره قد اختصّ في الإسلام باسم وهو الذّمّىّ .

ولنا أن نمنع الأول بأن العبرة بعموم اللّفظ لا بخصُوص السّبب .
والثاني بأن الكافر لغةً وعرفاً : من قام به الكفر حربيًّا كان أو ذِمّيًّا، لأنه اسم فاعل من كفر، والأصل عدم التخصيص . ويؤيّده أنّ الوارد في التّنزيل للكافرين ليس مخصوصاً بالذّمّيّ بالاتفاق

وطائفة : أجابوا عنه بعد ضَمّ تلك الزيادة إليه ، وهي : «ولا ذو عَهْد في عَهْدِهِ» . ولهؤلاء أربعة أجوبة :

أحدها : ما نقله عنهم الأصوليّون ، وتقديره : أن هذه الزيادة مفتقرةُ إلى ما يتمّ به معناها ، وكون المقدّر مدلولاً عليه بما ذكر أوْلى[1] فتعيّن أن يقدّر : ولا ذُوعَهْد في عَهْدِهِ بكافر، و«الكافر» المقدّر الحربيُّ ؛ إذْ المعاهد يقتل بالمعاهد، وحينئذ فالكافر الملفوظ به الحربيُّ تسويةً بين الدليل والمدلول عليه[2]

ويجاب من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلّم احتياج ما بعد «ولا» إلى تقدير لجواز أن يكون المراد به أن العهد عاصمٌ من القتل .

والثاني : أن حمل الكافر المذكور على الحربيّ لا يحسن ، لأن

---

(١) في ط فقط : أولا مكان : « أولى » .
(٢) في ط : « تسوية بين الدليلين والمذكور عليه» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

هَدْر دمه من المعلوم من الـدّين بالضّـرورة، فلا يَتَوهّـم متوهِّمٌ قَتْـلَ المُسْلِم به.

ويُبْعِد هذا الجواب قليلاً أمران:

أحدهما : مدلول الحديث حينئذ مستغن عنه بما دَلّ عليه قوله تعالى: «فأَتِمُّوا إليهم عَهْدَهُم إلى مُدّتهم[1]»،فالحَمْل على فائدةٍ جليلة أوْلى.

الأمر الثاني : أنّ صَدْر الحديث نُفي فيه القتلُ قِصاصاً لا مطلق القتل ، فقياس آخره أن يكون كذلك.

والوجه الثاني: أنا لا نسلّم لزوم تساوي الدليل والمدلول عليه، لأنهما كلمتان لو لفظ بهما ظاهرين[2] أمكن أن يراد بأحدهما غير ما أريد بالأخرى/، فكذلك مع ذكر إحداهما وتقدير الأخرى، ويؤيده عموم [٤ / ٣١ «والمُطلّقات»[3]، وخصوص «وبعولتهن[4]» مع عود الضمير إليه.

---

(١) التوبة / ٤ .
(٢) ط فقط : « ظاهرتين » .
(٣) البقرة / ٢٢٨
(٤) البقرة / ٢٢٨ والآية بتمامها :
« والمطلقات يتربّص بأنفسهن ثلاثة قروء ، ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن إن كنّ يؤمنّ بالله واليوم الآخر وبعولتهن أحقّ بردّهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً ، ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة ، والله عزيز حكيم ».

والجواب الثاني: أن الأصل : لا يقتل مْسِلـمٌ ولا ذو عَهْـد في عهده بكافر ، ثم أخّـر المعطـوف عن الجـار والمجـرور، وليس في الكلام حذف البّتةَ بل تقديمٌ وتأخير . وحينئذ فالتقدير: بكافر حربِيّ، وإلاّ لزم أن لا يقتل ذو العَهْد بذي العهد وبالذّمى.

والثالث : أنّ «ذو عهد» مبتدأ «وفي عهده» خبره ، والواو للحال أي : لا يقتل مسم بكافر ، والحال أنه ليس ذو عَهْد في عهده.

ونحن لو فرضنا خُلُوّ الوقت عن عهدٍ(٣) لجميع أفراد الكفّار لم يُقتل مُسْلِمٌ بكافر

وهذا الجواب حُكى عن القدوريّ، وفيه بعدٌ ، لأن فيه إخراج الـواو عن أصلها وهـو العطف، ومخـالفة لـرواية مَنْ روى: «ولا ذي عهدٍ» بالخفض، إمّا عطفاً على كافر كـما يقولـه الأكثرون ، وإمـا على مُسْلمٍ كما يقوله الحنفيّة، ولكنّه خفض لمجاورته المخفوض.
المخفوض.

وأيضاً: فإن مفهومه حينئذ: أن المسلم يقتل بالكافر مطلقاً في حالة كون ذي العهد في عَهْده ، وهذا لا يقوله أحـد، فإنـه لا يقتـل بالحربيّ آتفاقاً، إلا ان هذا لا يلزم الحنفيّة ، فإنهم لا يقولون بالمفهوم فضلاً عن أن يقولوا :إن له عموماً،ولكن ينتقل البحث معهم إلى أصل

(١) في ط فقط : « عهده »

المسألة .

وقد يقال أيضاً : إن كون مثل هذا الكلام لا يحتاج إلى تقدير بناءً على حَمْله على التقديم والتأخير بعيدٌ ، لأن الكلام إذا مضى[١] على وجه كانت فيه[٢] أجراؤه[٣] على الظّاهر حالّة محلّها لم يجُز .

والجواب الرّابع ، أن «ولا ذو عهد معطوف ، والعطف يقتضي المغايرة فوجب أن يحمل الكافر الأول على غير ذي العَهْد ، ليتغايرا .

قال بعضهم : وهذا غريبٌ ، فإن ذا العهد معطوف على مُسْلِمٍ ، لا على كافرٍ ، والعطف إنما يقتضي المغايرة بين المتعاطفين

ثم لو قيل : كان المراد بالكافر ذَا العَهْد لكان ذِكْر ذي العهد[٤] ثانياً استعمالاً للظاهر في موضع المضمر ، وهو لا يجوز ،إذْ لم يحسن أن يُحْمل بعد ذلك على خلاف ذلك ، لأن فيه تراجعاً ونَقْضاً لما خُصّ عليه الكلام ، ولهذا قال أبو / عليّ ومَنْ وافقه في قوله تعالى : «واللاّئي [٤ / ٣٢ يَئِسْن من المحيضِ مِنْ نسائكم إنِ ارتبتم[٥] فعدّتُهُنّ ثلاثةُ أشهر ، والاّئي لم يَحِضْنَ »[٦] : إنّ التقدير : فعدّتهن ثلاثة أشهر، وإنه حذف الخبر من الثّاني لدلالة خبر الأول عليه .

(١) في ط فقط : « مضى »وفي النسخ المخطوطة : خُصّ
(٢) كذا في نسخ الأشباه ، ولعلّها : « على جهة كانت فيه » .
(٣) في ط : « إجراؤه على الظاهر » .وفي بعض النسخ المخطوطة : «أجزأه» بالزاي
(٤) في ط : « العهدي » .
(٥) في ط : « اتبتم » بإسقاط الراء ، تحريف .
(٦) الطلاق / ٤

وقال بعض الناس: الأولى أن يقدّر الخبر مفرداً أي واللآئي لم يَحِضْن كذلك ، لأن تعليل المحذوف أوْلى ، ولأنه لو نطق بالخبر لم يَحْسُن أن تعاد الجملة برأسها ، فاتّفق الفريقان على أن الخبر محذوف ، ولم يَحْملوه على أن التقدّير: واللآّئي يئسن واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر

والذي ظهر أن ذلك ليس إلاّ لما ذكرنا ، ولهذا أيضاً يظهر أنهم منعوا من التّنازع في المتقدّم نحو: زيد ضربتُ وأكرمت ، وفي المتوسط نحو: حدثت زيداً وأكرمت ، لأن الاسم المتقدم مُسْتوفيه العامل قبل أن يجيء الثّاني ، فإذا جاء الثاني [لم يُقَدّر[1]] طالباً له بعدما أخذه غيره ، وذلك في المتوسط أوضح ، لأن المعمول يلي العامل الأول. انتهى. هكذا وجدْتُ بخطه ـ رحمة الله [2] .

---

(١) « لم يقدر » سقطت من بعض النسخ المخطوطة .

(٢) « هكذا وجدت بخطه رحمه الله » زيادة انفردت بها ط فقط ، ومكانها في النسخ المخطوطة : و«الله تعالى أعلم».

[مسألة اعتراض الشرط على الشرط]

(يتلوه مسألة اعتراض الشرط على الشّرط للشيخ جمال الدين - رحمه الله »

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا فصل نتكلّم فيه بحول الله تعالى وقوّته على مسألة:اعتراض الشّرط على الشّرط .

اعلم أنه يجوز أن يتوارد شرطان على جواب واحدٍ في اللّفظ على الأصحّ ، وكذا في أكثر من شرطين ، وربّما تُوُهِّم من عبارة النحاة حيث يقولون : اعتراض الشّرط على الشّرط أنّ ذلك لا يكون في أكثر من شرطين ، وليس كذلك ولا هو مرادُهم .

ولنحقِّقْ أوّلاً الصورة التي يقال فيها في اصطلاحهم : «اعتراض الشّرط على الشرط» ، فإن ذلك مما يقع فيه الالتباس والغَلط ، فقد وقع ذلك لجماعة من النحاة والمفسّرين .

ثم نتكلّم على البحث في ذلك ، والخلاف في جوازه وتوجيهه ، فنقول :

ليس من إعتراض الشّرط على الشّرط واحدة من هذه المسائل [٣٣ / ٤] الخمس التي سنذكرها . /

أحدها : أن يكون الشّرط الأول مقترناً بجوابه ، ثم يأتي الشرط الثاني بعد ذلك كقوله سبحانه : « يا قَوْمِ إن كُنتم آمنتم باللهِ فعليه تَوَكَّلُوا إن كُنْتُم مسلمين »[١] خلافاً لمن غلط فيه ، فجعله من الاعتراض . وقائل هذا من الحقّ على مراحل[٢]، لأنه إذا ذكر جواب الأوّل تالياً له، فأيّ اعتراض هنا؟

الثانية : أن يقترن الثّاني بفاء الجواب لفظاً نحو : « إن تكلّم زيدٌ فإن أجاد فأحسن إليه » لأن الشّرط الثاني وجوابه جواب الأول .

الثالثة : أن يقترن بها تقديراً نحو : « فأمّا إن كان من المُقرَّبين »[٣] خلافاً لمن استدلّ بذلك على تعارُض الشَّرْطين ، لأن الأصل عند النحاة : مَهْما يكُن من شيء ،فإن كان المتوفّى من المقرّبين فجزاؤُهُ روحٌ ، فحذفت « مهما » وجملة شرطها ، وأنيب عنها أمّا فصار ، « أما فإن كان » ، ففرّوا من ذلك لوجهين :

---

(١) يونس / ٨٤ .

(٢) في بعض النسخ المخطوطة : « مراجل » بالجيم ولا معنى لها .

(٣) الواقعة / ٨٨ .

أحدهما : أن الجواب لا يلي أداة الشرط بغير فاصل .

الثاني : أن الفاء في الأصل للعطف فحقّها أن تقع بين شيئين وهما المتعاطفان ، فلما أخرجوها في باب الشّرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر ، وهو التوسّط ، فوجب أن يقدّم شيءٌ مِمّا في خبرها عليها إصلاحاً لِلّفظ ، فقدمّت جملة الشّرط الثاني ، لأنها كالجزء الواحد كما قدّم المفعول في :« فأما اليتيم فلا تَقْهَر »[1]، فصار أما إن كان من المقرّبين فروحٌ ، فحذفت الفاء التي هي جواب إنْ، لئلاّ تلتقي فاءان، فتلخص أن جواب أمّا ليس محذوفاً، بل مقدّماً بعضه على الفاء، فلا اعتراض.

الرابعة : أن يعطف على فعل الشرط شرط آخر كقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وإن تُؤْمنوا وتَتّقوا يُؤْتِكُم أُجُوركم ولا يَسْأَلْكُم أمْوَالَكُم ، إنْ يَسْأَلكُمُوها فَيُحْفِكُم تَبْخَلوا »[2]

ويفهم من كلام ابن مالك أن هذا من اعتراض الشّرط على الشرط وليس بشيء .

الخامسة : أن يكون جواب الشّرطين محذوفاً فليس من الاعتراض نحو : « ولا يَنْفَعُكُم نُصْحي)[3]، الآية . وكذلك :

(١) الضحىٰ / ٩ .
(٢) محمّد / ٣٦ ، ٣٧ .
(٣) هود / ٣٤ .

٤ / ٣٤] « وامرأةً مؤمنةً إنْ وَهَبَت نَفْسَها »(١)/ الآية ، خلافاً لجماعة من النّحويين ، منهم ابن مالك .

وحجّتنا على ذلك أنا نقول : نقدّر جواب الأول تالياً له مدلولاً عليه بما تقدّم عليه . وجواب الثاني كذلك مدلولاً عليه بالشّرط الأول، وجوابه المقدّمين عليه ، فيكون التّقدير في الأول : إن أردت أن أنصح لكم ، فلا يَنْفعكُم نُصْحِي ، إن كان الله يريد أن يُغْوِيكم ، فإن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي . وكذا التّقدير في الثانية .

ومثل ذلك أيضاً بيت الحماسة :

٦٩٣ = لكنّ قَوْمي وإن كانو ذَوِي عَدَدٍ
ليسوا من الشّرّ في شيء وإنْ هانا(٢)

فتدبّره فإنه حَسَنٌ .

---

(١) الأحزاب / ٥٠ .

(٢) لقريط بن أنيف . انظر شرح ديوان الحماسة شرح للمرزوقي / ٣٠.
من شواهد : المغنى ١ / ٢١ ، ٢٨٤ ، والخزانة ٣ / ٣٣٢ ، وهو من قصيلة مطلعها :

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي
بنو اللقيطة من ذُهْل بن شيبانا

وقبله :

إذن لقام بنصري معشر خشُنٌ
عند الحفيظة إن ذولوثة لانا

لكن قومي . . . الخ .

وإذ قد عرفت أنا لا نريد شيئاً من هذه الأنواع بقولنا : اعتراض الشّرط على الشرط فاعلم أن مرادنا نحو : إن رَكِبْتِ ، إن لَبِسْتِ فأنت طالق .

وقد اختلف أوّلاً في صحة هذا التّركيب فمنعه بعضهم على ما حكاه ابن الدّهان ، وأجازه الجمهور ، واستدلّ بعض المجيزين بالآيات السّابقة ، وقد بيّنا أنها ليست مما نحن فيه لا في وِرْد ولا صَدْر ، وإنما الدليل في قوله سبحانه : « ولولا رجال مؤمنون » إلى قوله ﴿ لعذَّبْنا ﴾[١] فالشّرطان ، وهما : « لولا » و « لو » قد اعترضا ، وليس معهما إلاّ جواب واحد متأخّر عنهما وهو : لعذّبنا .

وفي آية أُخرى على مذهب أبي الحسن وهي قوله سبحانه : ﴿ إذا حَضَرَ أحَدكُم الموْتُ إنْ تَرك خَيراً الوَصِيَّةُ ﴾[٢].

فإنه زعم أن قولَه جلّ ثناؤه : الوصيّة للوالدين على تقدير الفاء أي فالوصيةُ . فعلى مذهبه يكون ممّا نحن فيه .

وأما إذا رفعت الوصية بـ « كُتِب »[٣] فهي كالآيات السّابقات في حذف الجوابين .

---

(١) الفتح / ٢٥ ، والآية بتمامها : « هم الذين كفروا وصدّوكم عن المسجد الحرام والهدى معكوفاً أن يبلغ مَحِلَّهُ ، ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطئوهم فتصيبكم منهم معرّة بغير علم ليدخل الله في رحمتِه من يشاء ، لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذاباً أليماً » .

(٢) البقرة / ١٨٠

(٣) من قوله تعالى : ﴿ كُتِب عليمَ . . . الخ ﴾ الآية نفسها .

وهذا الموطنان خطرا لي قديماً ، ولم أرهما لغيري .

ومما يدلّ عليه أيضاً قول الشاعر :

٦٩٤= إن تَسْتغِيثُوا بنا إنْ تُذْعروا تَجِدوا
مِنّا معا قل عِزِّزانها كَرَمُ[1]

وقد استعمل ذلك الإمام أبو بكر بن دريد ـ رحمه الله ـ في

[٤ / ٣٥] مقصورته حيث يقول : /

٦٩٥ = فإن عَثَرت بعدها إن وَأَلَتْ　　نَفْسِي مِنْ هاتا فَقُولا لالَعا[2]

وإذ قد عرفت صورة المسألة وما فيها من الخلاف ، وأن الصحيح جوازها فاعلم أن المُجيزين لها اختلفوا في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشّرطين على ثلاثة مذاهب فيما بلغنا :

أحدها : أنه إنما يقع بمجموع أمرين : أحدهما : حصول كُلٍّ من الشّرطين ، والآخر : كون الشّرط الثاني واقعاً قبل وقوع الأول .

فإذا قيل : « إنْ ركبْتِ إن لَبِسْت فأنت طالق » ، « فإن ركبت » فقط أو « لبست » فقط أو « ركبت » ثم « لبست » لم تطلّق فيهن ، وإن لبست ثم ركبت طلّقت .

---

(١) قائلة مجهول . من شواهد : الهمع والدرر رقم ١٣١٠ ،والأشموني ٤/ ٣١، والعينيّ ٤ / ٤٥٢ ، والتصريح ٢ / ٢٥٤ .

(٢) انظر ديوان ابن دريد تحقيق عمر بن سالم /١١٧ ، وفي هامشه : وألت : نجت وخلصت من النكبة . هاتا : هذه ، لالعا : دُعاء للعاثر بالهلاك .

هذا قول جمهور النحويين والفقهاء .

وقد اختلف النّحويون في تأويله على مذهبين :

أحدهما : ، قول الجمهور: إن الجواب المذكور للأول ، وجواب الثاني محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه .

والدليل على أن الشرط وجوابه يدلاّن على الشّرط : أن الحال لا يمتنع اقترانها بحرف الاستقبال ، لأنها مستقبلة بخلاف الأول .

وعلى هذا صحة مسألة أبي عليّ وصحة تخريج المصنف مسألة الشّرط أعني صحتّها من هذا الوجه لا صحتّها مطلقاً ، فإنها معترضة بغير ذلك .

نعم ، ويتّضح على هذا بُطلان تعميم ابن مالك امتناع اقتران الحال بحرف الاستقبال . وقد اتضح الأمر في تحقيق هذين الوجهين . والحمد لله .

والمذهب الثاني : ما يقع مضمون الجواب الواقع بعد الشّرطين ، حكى لي بعضُ علمائنا عن إمام الحرمين ـ رحمه الله ـ أن القائل إذا قال : إن ركبت إن لبست فأنت طالق كان الطّلاق مطلقاً على حصول الركوب واللّبس سواء أُوقعا على ترتيبهما في الكلام أم متعاكسين أم مجتمعين ، ثم رأيت هذا القول محكيّاً عن غير الإمام. رحمه الله .

والذي يظهر لي فساد هذا القول ، لأن قائله لا يخلو أمرُه من أن
[٤ / ٣٦] يجعل / الجواب المذكور لمجموع الشّرطين أو للأوّل فقط أو للثاني
فقط .

لا جائز أن يجعله جواباً لهما معاً ؛ لأنه إما أن يقدر بين الشّرطين
حَرْفاً رابطاً أوْ لا ، فإن لم يُقَدِّر ذلك لم يصحّ أن يُورَدا على جواب
واحد ، لأن ذلك نظير أن يقول : زيد عمرو عندك ، ويقول :
« عندك » خبر عنهما ، فيقال لك : هلاّ إذ شركت بين الاسمين في
الخبر الواحد أتيت بما يربط بينهما .

وإن قدرّته فلا يخلو ذلك الّذي تقدّره من أن يكون فاءً أو واواً ؛ إذْ
لا يصحّ غيرهما ، فإن قدّرته فاء كالفاء المقدّرة في قوله :

٦٩٦ = *مَنْ يَفْعل الحَسناتِ اللهُ يَشكُرُها[1]*

أي فالله يشكُرها ، فالشّرط الثاني وجوابه جواب الأول .

فعلى هذا لا يقع الطّلاق إلاّ بوقوع مضمون الشّرطين ، وكون الثّاني

(١) تمامه :

*والشرّ بالشر عند الله مثلان *

ونسب في سيبويه والدّرر لحسّان بن ثابت ، ونسبه ابن هشام في المغنى لعبد الرحمن بن حسّان.

من شواهد : سيبويه ١ / ٤٣٥ ، والمغنى ١/ ٥٨ ، ١٠٢ ، ١٤٩ ، ١٧٨ ، ٢٦٠ ، ٢/ ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٥٧١ ، ٧٠٧ ، ٧٢١ ، والخزانة ٣ / ٦٤٤ ، ٦٥٥ ، ٤ / ٥٤٧ . والهمع والدرر رقم ١٣٠٢ .

بعد الأول كما أنك لو صرحت بالفاء كان الحكم كذلك . وهذا خلاف قوله . ثم حذْف الفاء لا يقع إلاّ في النادر من الكلام أو في الضّرورة فلا يحمل عليه الكلام .

وإن قدّرت الواو كما هي مقدّرة في قول الله سبحانه : ﴿ وجوهٌ يومئذ ناعمة ﴾[1]، أي ووجوه يومئذ ناعمة عطفاً على : « وجوه يومئذ خاشعة »[2] فلا شكّ أن الطّلاق يقع بكُلٍّ من الأمرين على هذا التّقدير ، ولكنّ هذا التقدير لا يتعيّن لجواز أن المتكلّم إنما قدّر الفاء فلا يقع إلاّ بالمجموع مع التّرتيب المذكور ، أو يكون الكلام لا تقدير فيه،فَلِم قُلت يتعيّن تقدير الواو؟

لا جائز أن يجعله جواباً للأول فقط وجواب الثّاني محذوفاً لدلالة الشّرط الأول وجوابه عليه، لأنه على هذا التقدير يلزمه أن يقول بقول الجمهور وهو لا يقولُ به .

ولا جائز أن يجعله جواباً للثّاني ، لأنك إما أن تجعل الشرط الأول هو الشرط الثاني وجوابه ، أو محذوفاً يدلّ عليه الجواب المذكور للثّاني .

لا سبيل إلى الأول ، لأنه على هذا التّقدير تجب الفاء في الشّرط الثاني ، لأنه لا يصحّ للشّرط أن يلي الشّرط لو قلت : إنْ إنْ لم يصحّ ، وكُلّ جواب لا يصح لأن يكون شرطاً فإنه يتعيّن اقترانه بالفاء ، ولا فاء هنا فاستحال هذا الوجه .

---

(١) الغاشية/ ٨

(٢) الغاشية/ ٢ .

فإن قلت : لعلّه يجعله مثل قوله :

* من يفعل الحسناتِ اللهُ يَشكُرُها *

[٤ / ٣٧] فهذا / وجهٌ ضعيف كما قدّمنا ، فَلِم حمل الكلام عليه ، بل لِمَ أوجب أن يكون الكلام محمولاً عليه ؟

ولا سبيل إلى الثّاني ، لأنه خلاف المألوف في العربيّة ، فإن منهاج كلامهم أن يحذف من الثّاني لدلالة الأول لا العكس ، فأمّا قوله :

٦٩٧ = * نَحْن بما عِنْدنا وأنْتَ بما عِنْدك راضٍ . . . .[1] *

بخلاف الجادّة حتّى لقد تحيّل له ابن كيسان ، فجعل نحن للمتكلّم المعظّم نفسه؛ ليكون راضٍ خبراً عنه، فأنت ترى عدم أُنْسِهم بهذاالنوع حتى تكلّف له هذا الإمام هذا الوجه . حكى ذلك عنه

(١) الشطر الثاني من البيت ناقص ، وهو بتمامه :

* عندك راضٍ والرأي مختلف *

نسب إلى قيس بن الخطيم ، وفي هامش ديوانه / ١١٥ : ذكر محقق الديوان أن ناسخ الأصل كتب شرحاً من الهامش يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً سبعة ، وهي ليست له ، ومنها هذا الشاهد . وقد نفاها أيضاً الأغاني ٣ / ١٩ ، ٢٠ طبع دار الكتب .

من شواهد : سيبويه ١ / ٣٨ ، وابن الشجري ١ / ٣١٠ ، والمغني ٢ / ٦٨٧ ، والعينيّ ١ / ٥٥٧ ، والخزانة ٢ / ١٨٩ ، ١٩٠ ، والهمع والدرر رقم ١٥١٨ ، والأشموني ٣ / ١٥٢ ، واللسان : « فجر » .

أبو جعفر النّحاس في شرح الأبيات، ولأنه أيضاً خلاف المألوف من عادتهم في تَوارد ذَوِي جَوابَيْن مِنْ جعل الجواب للثاني .

ثم الّذي يبطل هذا المذهب من أصله : أنا تأمّلنا ما ورد في كلامه تعالى : ﴿ يا قوم إن كُنْتُم آمنتم بالله فَعَلَيْهِ تَوَكّلوا إن كُنْتُم مُسْلِمين ﴾[1] فهذا بتقدير : إن كُنتم مسلمين ، فإن كنتم آمنتم بالله فَعَلَيْهِ تَوكّلوا ، فحذف الجواب ، لدلالة ما تقدّم عليه .

وهذا القول من الحُسْن بمكان ، لأن القاعدة أنه إذا توارد في غير مسألتنا على جواب واحد شيئانِ، كلٌّ منهما يقتضي جواباً كان الجواب المذكور للأوّل كقولك : والله إن تأتني لأكْرِمَنّك، بالتأكيد جواباً للأول، وإنْ تَأتِني والله أَكْرِمْك بالجزم جواباً للشرط، فكذا القياس يقتضي في مسألة توارد شرط على شرط أن يكون الجواب للسّابق منهما، ويكون جواب الثّاني محذوفاً لدلالة الأول، وجوابه عليه .

فمِنْ ثَمَّ لزم في وُقوع المعلّق على ذلك أن يكون الثّاني واقعاً قبل الأول ضرورةَ أنَّ الأول قائمٌ مقام الجواب حتى إن الكوفيّين وأبا زيد والمبّرد ـ رحمهم الله ـ يزعمون في نحو : أنت ظالم إنْ فعلت : أنّ السابق على الأداة هو الجواب ، لا دليلٌ على الجواب . والجوابُ لا بد من تأخّره عن الشّرط ، لأنه أثره ومسبّبه ، فكذلك الدّليل على الجواب ، لأنه قائم مقامه ومغنٍ في اللّفظ عنه . / [٤ / ٨

(١) يونس / ٨٤ .

وقد يجوز في هذا أنّ في كُلٍّ من الجملتين مجازًا،فمجاز الأولى الفصل بينهما وبين جوابها بالشّرط الثّاني ، ومجاز الثّانية بحذف جوابها .

وعلى هذافيجوز كون الشّرط الأول ماضياً ومضارِعاً، وأمّا الشرط الثاني فلا يجوز في فصيح الكلام أن يكون إلاّ ماضياً،لأن القاعدة في الجواب أنه لا يحذف الأوّل والشّرط ماضٍ ، فأمّا قوله :

إن تَسْتغِيثوا بنا إنْ تذعروا تَجِدوا مِنّا معاقل عِزٍّ زانها كَرَم(١)

فضرورة كقوله :

٦٩٨ = يا أقرَعَ بنَ حابسٍ يا أقرَعُ إنك إنْ يُصرْع أخُوك تُصرَعُ(٢)

القول الثاني : قول ابن مالك ـ رحمه الله : إن الجواب المذكور للأول كما يقوله الجمهور ، لكن الشّرط الثاني لا جواب له لا مذكورٌ ولا مقدّر ، لأنه مقيّد للأول تقييده بحال واقعة موقعه ، فإذا

(١) انظر الشاهد رقم ٦٨١ .

(٢) في الدرر اللوامع منسوب لعمرو بن خثارم البجليّ خاطب به الأقرع بن حابس المجاشعي في شأن منافرة جرير بن عبد الله البجليّ ، وخالد بن أرطاة الكلبيّ . وفي شرح شواهد المغني للسيّوطيّ : عمرو بن جثارم بالجيم ، وفي معجم الشعراء / ٥٦٠ عمرو بن الخثارم البجليّ بالخاء ، وفي هامش التحقيق ذكر أن البلاذريّ قال : ويقال : عامر بن الخثارم .
من شواهد : سيبويه ١ / ٤٣٦ ، والخزانة ٣ / ٣٩٦، وشرح شواهد المغنى للسيّوطي ٢ / ٨٩٧ ، والهمع والدرر رقم ١٩٢ .

قلت : « إن ركبْتِ إنْ لبسْتِ فأنتِ طالق » ، فالمعنى : إن ركبت لابسةً فأنت طالق .

وكذلك التّقدير في البيت : « إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا » ، فهو موافق للجُمهور في اشتراط تأخير المقدّم، وتقديم المؤخّر ، لكن تخريجه مخالفٌ لتخريجه .

وعندي أن ما ادَّعوه أوْلى من جهات :

أحدها : أن دعواهم جاريةٌ على القياس ، فإن الشرط يكون جوابُهُ ظاهراً ومُقدّراً، ودعواه خارجة عن القياس، لأنه جعله شرطاً لا جواب له ، لا في اللّفظ ولا في التّقدير ، وكان ادّعاء ما يَجْري على القياس أوْلى .

الثاني : أن ما ادعاه لا يطّرد له إلاّ حيث يمكن اجتماع اللّفظين كالأمثلة السّابقة .

أمّا إذا قيل: « إن قُمتِ ، إن قَعدْتِ فأنت طالق » فإنه لا يمكن أن يقدّر في ذلك : إن قمت قاعدةً ، فإن هذا من المحال . وينبغي على قوله أنها لا تطلّق أصلاً .

وكذلك إذا لم يجتمع الفعلان في العادة وإن لم يتضادّا نحو : « إن أكلت إن شربت » ، وكذلك إذا قال : إن صليت إن توضَّأْتِ أثْبِت ، فإنه لا يصح أن يقدَر إن صليت متوضِّئاً بمعنى مُوقِعاً للوضوء فإنهما لا يجتمعان . / [٤ / ٣٩

الثالث : أنّ الشّرط بعيد من مذهب الحال ، ألا ترى أنه للاستقبال والحال حالٌ كلفظها ، وبابها المقارنة . وإذا تباعد ما بين الشيئين لم يصحّ التجوّز بأحدهما عن الآخر . وقد نصّ هو على أن الجملة الواقعة حالاً شرطها أن لا تصدّر بدليل استقبال؛لما بينهما من التّنافي ، نعم في مسائل القصرية[١] عن الشيخ أبي عليّ - رحمه الله إجازة ذلك في نحو : لأضْرِبَنّه ذهب أو مكث ، ولأضربنه إن ذهب وإن مكث .

والذي يتحرّر لي أن الحال كما ذكر النحاة على ضربين : حال مقارنة ، وحال منتظرة ، ونعني حالاً مقدّرةً ، فالأولى واضحة ، والثّانية نحو : « فادْخُلوها خَالِدَين »[٢] ، فإن الخلود ليس شيئاً يُقارنُ الدُّخول ، وإنما هو استمرارٌ في المستقبل .

ويقدّر النّحويّون ذلك : ادْخُلوها مقدّرين الخُلود . وكذلك « لَتَدْخُلُنّ المسجدَ الحَرَام إنْ شاءاللّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤوسكُمْ »[٣] أي

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « القصري » وفي البغية ١ / ٤٩٧ : « القصرية » .
والمسائل القصرية نسبة إلى قصر بن هبيرة بنواحي الكوفة وقيل : إن أبا عليّ أملاها على تلميذه محمد بن طوسى القصري فسميّت به . ومات شابّاً . انظر مقدمة الإيضاح العضدي ص (ز) تحقيق د / حسن شاذلي فرهود . وانظر أيضاً كشف الظنون ٢ / نهر ١٦٧٠ .
(٢) الزمر / ٧٣ ، وفي ط والنسخ المخطوطة : « ادخلوها » بدون فاء .
(٣) الفتح / ٢٧ .

مقدّرين، فإنّهم في حالة الدّخول لا يكونون مُحلّقين ومقصّرين ، إنما هم مقدّرون الحَلْق والتّقصيرْ فهذا كلام العرب من اعتراض الشّرط على الشّرط ، فوجدناهم لا يستعملونه إلاّ والحكم مُعلّق على مجموع الأمرين بشرط تقدّم المؤّخر ، وتأخّر المقدّم ، فوجب أن يحمل الكلامُ على ما ثبت في كلامهم كقولهم :

* إنْ تَستَغِيثوا بنا إنْ تَذْعُروا *

فإنّ الذّعر مقدّم على الاستغاثة ، والاستغاثة مقدّمة على الوُجدان . فهذا ما عندي في دفع هذا المذهب .

المذهب الثالث : أن الشّرط الثاني جوابه مذكورٌ ، والشرط الأول جوابه الشّرط الثاني وجوابه ، فإذا قيل : إنْ ركبت ، إن لبست ، فأنْتِ طالق ، فإنما تُطلّق إذا ركبت أوّلاً، ثم لبست، وهذا القول رَاعى مَنْ قال به ترتيبَ الّلفظ وإعطاء الجواب لما جاوره ، وإنما يستقيم له هذا العملُ على تقدير الفاء في الشّرط الثاني ، ليصحّ كونه جواباً للأول .

وعلى قول هذا فلا يلزم مضيّ فعل الشّرط الأول ولا الثّاني ، لأن كلاًّ منهما قد أخذ جوابه .

وهذا القول باطلٌ بأمور :

أحدها : أن الفاء لا تحذف إلا / في الشّعر. [٤ / ٤٠

الثاني : أن القاعدة في اجتماع ذوي جواب أن يجعل الجواب للسّابق منهما .

والثالث : أنه لا يتأتى له في نحو قوله :

* إن تستغيثوا بنا إن تذعروا *

لأن الذّعر مقدم على الاستغاثة - البيت .

فهذا ما بلغنا من الأقوال في هذه المسألة وما حضرنا فيها من المباحث .

ويجوز لنا أنه إذا قيل : إن تذعروا ، إن تستغيثوا بنا تَجِدوا» أو إن تَتوضّأ إنْ صليت أُثبت كان كلاماً باطلاً ، لما قرّرناه من أن الصحيح أن الجواب للشّرط الأول ، وأن جواب الثّاني محذوف مدلولٌ عليه بالشّرط الأول وجوابه ، فيجب أن يكون الشّرط الأول وجوابه مسبّبين عن الشّرط الثّاني ، والأمر فيما ذكرت بالعكس .

والصّواب أن يقال : إن صلّيت ، إن توضّأت أُثْبتَ بتقدير : إن توضّأت فإن صلّيت أُثبت ، وكُنا قدّمنا أنه يعترض بأكثر من شيئين ، وتمثيل ذلك : إنْ أعْطَيْتُكَ ، إن وَعْدُتك ، إن سألتني فعبدي حرٌّ ، فإن وقع السّؤال أوّلاً ، ثم الوعد ، ثم الإعطاء وقعت الحرّيّة ، وإن وقعت على غير هذا التّرتيب فلا حرّية على القول الأوّل ، وهو الصّحيح .

ويأتي فيه ذلك الخلاف في التّوجيه ، فالجُمهور يقولون : فعبدي

حُرٌّ جواب إن أعطيتك ، وإن أعطيتك فعبدي حرٌّ دالٌّ على جواب إن وعدتك . وهذا كلّه دال على جواب : إن سألتني ، وكأنـه قيل : إن سألتني ، فإن وعدتك ، فإن أعطيتُك فعبدي حُرٌّ.

وعند ابن مالك : أن المعنى : « أعطيتُك واعدًا لك سائلاً إيّاي فعبدي حُرٌّ » فـ «واعدًا» حال من فاعل أعطيتك ،وسائلاً حال من مفعوله، وقوله : فعبدي جواب للشّرط الأول .

هذا مقتضى قوله في الشّرطين وهو ضعيف . والله أعلم . تمّت بحمد الله وعونه . / [٤ / ٤١]

بسم الله الرّحمن الرحيم

إعراب قوله تعالى : ﴿ واعملوا صالحاً ﴾

سألت ـ وفقك الله ـ عن قوله في إعراب قوله تعالى : ﴿ واْعمَلُوا صالحاً ﴾[1] .

إن «صالحاً» ليس مفعولاً به بل هو إما نعتٌ لمصدر محذوف كما يقوله أكثر المُعْربين في أمثاله، وإما حال كما هو المنقول عن سيبويه، ويكون التقدير «واعْملُوهُ صالحاً» والضمير للمصدر. وذكرت أن كثيراً من النّاس استنكر قوله في ذلك، وقالوا: إنّ «عمل» من الأفعال المتعدية بدليل قوله تعالى: «أن اعْمَلْ سابغاتٍ[2]»، وقوله تعالى: «يَعْملُون له ما يشاءُ مِنْ مَحارِيب[3]».

فاعْلَم ـ وفقك الله ـ أنك إذا تَدَبرت ما أقوله انحلّت عنك كلّ شُبْهة في ذلك ، وعلمت أن استنكارهم لذلك مسارعةٌ إلى ما لم يُحِيطوا بعلمه ، وغيبة عن معاني كلام النحاة، وأدلة العَقْل.

---

(١) المؤمنون / ٥١ . في النسخ المخطوطة أخّر الحديث عن هذه الآية بعد الحديث عن « خلق الله السموّات » . وفي ط حدث العكس .

(٢) سبأ / ١١ .

(٣) سبأ / ١٣ .

وبيان ذلك بأمور :

أحدها : أن الفعل المتعدّى هو الذي يكون له مفعولٌ به والمفعول به هو محل فعل الفاعل، وإن شئت قلت: الذي يقع عليه فعل الفاعل، وكلتا العبارتين موجودةٌ في كلام النحاة. وهذا المفعول به هو الذي بني النحاة له اسم مفعول كمضروب ومأكول ومشروب، فزيدٌ المضروب، والخبز المأكول، والماء المشروب هي محل تلك الأفعال، وليست مفعولةً، وإنما هي مفعولٌ بها.

ومن ضرورة قولنا : مفعول به أن يكون المفعولُ غَيْرهُ . ومعنى قول النحاة : مفعول به أنه مفعول به : أي مفعولٌ به[1] شيء من الأحداث ، والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به وهو المصدر . وسماه النّحاة مفعولاً مطلقاً بمعنى أن ما سواه من المفاعيل مفعول مقّيد ، فإنك تقول : مفعول به : ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه ، وليس فيها مفعولٌ نفسه إلا المصدر فهو المفعول المطلق أي المجرد عن القيود ، وهو الصادر عن الفاعل وهو نَفْس فعله .

وأما المضروب والمأكول والمشروب فلم يصدر عن الفاعل ، وإنما صدر عن الفاعل شيءٌ أثّر فيه . ومن تَدبر قول النحاة « مفعول به » عرف ذلك ، وأن المفعول غيره .

واطلقوا عليه اسم مفعول. ولم يقولوا اسم مفعول به ، لفهم

---

(١) « أي مفعول » سقط من ط .

المعنى في ذلك. والشّخص في نفسه مضروب بمعنى أن الضّرب واقع به.
[٤ / ٤٢] ولا يقال : مضروبٌ بهِ ، بلْ هو مضروب نفسه. والمعنى : وقوع /
الضرب به ، وذلك مفهوم من معنى الفعل لا من معنى اسم المفعول .

ولا يبنى اسم مفعول للمصدر ، وإن كان هو المفعول المطلق ، فلا يقال للضرب : مضروب ، وكذلك لا يبنى اسم مفعول من الفعل اللازم إلا أن يكون مقيداً بظرف ونحوه .

وهذه الأمور كلها واضحة من مبادىء النّحو أشهر من أن تذكر ، ولكنا احتجنا إلى ذكرها .

وكُلّ فعل لم يُبْن منه اسم مفعول لم يقل عنه : إنه متعدّ بل هو لازم ،وإن كان له مفعولٌ حقيقي وهو الفعل ،والعمل هو الفعل ، وهو المفعولُ المطلق فهو مصدرٌ وليس مفعولاً به ، ولا يبنى له اسم مفعول فلا يتعدّى فعلُه إليه تعدّى الفعل إلى المفعول به، بل تُعدِّيه إلى المصدر، فلذلك لم يجز أن يكون: عملت عملاً صالحاً متعدّياً إلى «صالحاً» على المفعول به.

الثاني : أن الفعل الاصطلاحي يدلّ على معنى وزمان ، وذلك المعنى سمّاه النّحاة حدَثاً وفعلاً حقيقياً ، وسمّوا اللفظ الدال عليه مصدراً ومفعولاً مطلقاً . وهذه الألفاظ صحيحة باعتبار غالب الأفعال .

وقد يكون المعنى الذي يدل عليه الفعل قائماً بالفاعل فقط من غير أن يكون صادراً عنه كالِعْلم ، بل قد لا يكون حدثاً أصلاً ولا فعلاً

حقيقياً كالعِلْم القديم ، فإنك تقول : عَلِم الله كذا ، فالمعنى الذي يدلّ عليه هذا الفعل وهو العِلْم القديم، ليس بفعلٍ ولا مفعولٍ ولا حَدَث، بل هو معنى قائم بالذات المقدّسة على مذهب أهل السنة. وتسمية ما اشتق منه فعلاً أمرٌ اصطلاحي . وقصدي من هذا التنبيه . على أن تسمية النحاة المصدر مفعولاً مطلقاً وفعلاً ليس مطّرداً في جميع موارده.

وقد تنبه بعض النحاة لما ذكرنا من غير أن يوضحه هذا الإيضاح ، بل اقتصر على تقسيم المصدر إلى معنىً قائم بالفاعل كالفَهْم والحَذَر ، وإلى صادر عنه كالضّرب والخَطّ[2] ، وإن كان الضرب والخط قائمين بالفاعل أيضاً .

ولم يطلق النحاة المفعول المطلق على ذلك . وقد ذكرنا أن المفعول به شيءٌ وقع عليه المفعول المطلق كما ذكره النحاة ، وليس مفعولاً . وإذا نظرت اليه بقولك : ضربت زيداً ونحوه ظهر ذلك ظهوراً قوياً ، فإن زيداً ليست ذاتُه من فعل الضارب / . [٤ / ٤٣]

[خلق الله العَالَم]

وهنا قسم آخر وهو قولنا : « خلق اللهّ العالَم »

اختيار ابن الحاجب في «أماليه» انتصاب العالَم على المصدر بناء على أن الخلق هو المخلوق.

(١) في ط فقط : « والحط » بالحاء .

وأكثر النحويين لم ينظروا إلى ذلك . وظاهر كلامهم أن الخلق غير المخلوق كما هو قول طائفة من الأصوليين . وعلى هذا فالعالم مفعولٌ به ، وهو مفعول، لأنه الأثر الصادر عن الخَلْق . وذات العالم موجودةٌ بالفاعل بخلاف ذات المضروب .

والنحّاة لا يسمونّ هذا مفعولاً مطلقاً وإنما يسمّونه مفعولاً به ، والخلق نفسه هو المفعول المطلق ، وكذلك في الأفعال العامة لقوله تعالى : « مِمّا عَمِلَتْ أيدينا[1] » فالضمير في « عملت » مفعول به ، وهو مفعولٌ كالمخلوق . ولم يذكر النحّاة هذا النوع في المفاعيل .

والظاهرة أن النحاة إنما اقتصروا على ما ذكروه من المفاعيل ؛ لأن العالَم وإن كانت ذاته موجودةً بفعل الله تعالى فالخَلْق واقعٌ به ، فاندرج تحت حدّهم المفعول به ، وإن زاد بأمر آخر ، وهو كون ذاته موجودةً بفعل اللّه تعالى .

ولم يتعرض النحاة لهذا الزائد لأنه ليس من صناعتهم ، ولا حاجة لهم إلى ذكره ، لكن يلزم على هذا أن يكون لنا مفعول من غير تقييد ليس بمصدر ، وهم قد قالوا : إن المفعول المطلق هو المصدر ، فيجب أن يقال : إن في تفسيرهم المفعول المطلق تسمحاً أو اصطلاحاً ، وإن المفعول هو الذي نشأ عن الفاعل فتارةً يكون هو الفعل خاصةً ، وهو المصدر ، وتارة يكون زائداً عليه كهذا المثال .

(١) يسٓ / ٧١ .

ويحتمل أن يقال : إن كثيراً من النحاة معتزلة ، وعند المعتزلة المعدوم شيء بمعنى أنه ذاتٌ متقررة في العدم، فلا تأثير للفاعل في ذاته، وإيراده للوجود معنىً واقع عليه كالضّرب على المضروب. ويكون منهم من أطلق ذلك عن عَملٍ واعتزال، ومنهم من قاله: تقليداً. وهكذا الكلام في أوجد الله العالم، ونحوه من الالفاظ الدّالة على إنشاء الذّوات.

وهذا الذي قلناه كله على الاصطلاح المشهور عند متأخري النّحاة .

وأمّا سيبويه رحمه الله ـ وهو إمام الصنّعة فأطلق على المفعول به أنه مفعول ، ولم أر في كلامه مفعولاً به ، فإنه قال باب الفاعل الذي [٤٤ / ٤] لم يتعده فعله إلى / مفعول ،وباب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول. وذكر في الأول ذهب، وجلس ، وفي الثاني : ضرب عبدالله زيداً .

وقال : انتصِب زيدٌ لأنه مفعولٌ تعدّى اليه فعل الفاعل .

وهذا الذي قاله سيبويه سالمٌ عن الاعتراض،وليس فيه إطلاق المفعول على المصدر ، بل على ما يتعدى إليه فعل الفاعل ، وذلك أعم من أن يكون حاصلاً بفعل الفاعل أو ليس حاصلاً بفعله ، ولكن فعل الفاعل واقعٌ عليه . وتسمية الأول مفعولاً حقيقةٌ ، وتسمية الثاني مفعولاً اصطلاحٌ أو على حذف الجار والمجرور ، وإرادة أنه مفعول به .

ولا يرد على عبارة سيبويه شيءٌ مما ذكرناه في تسمية معنى المصدر فعلاً حقيقياً ،ولا في تسمية المصدر مفعولاً مطلقاً ، فسبحان من أسعده في عبارته،وحماها عن أن يدخل عليها بإفساد .

الثالث : أن النحاة اختلفوا في إطلاق المفعول المطلق :

فقال جمهورهم : إنه يطلق على جميع المصادر . وقال بعضهم : لا يطلق إلا على مصادر الأفعال العامة كعمل وفَعَل وصنع .

وهذا القول كالشّاذ عند النحاة . وقد نبَّهنا على أن بعض المصادر لا يصّح أن يقال : إنه فعلٌ حقيقيٌ ولا مفعول مطلق وهو العِلْم القديم . ومن هذا يظهر أن معنى التعدي : أن يتعلق معنى الفعل بغير الفاعل كقولنا : علم الله كذا ، فعلْمُه متعلّق بالمعلوم ، وتسميته تعالى فاعلاً في هذا المثال ليس المراد به أنه فاعل العلم ، لأن علمه ليس بمفعول ، وإنما هو على اصطلاح النحاة في أن من أسند إليه فعل على وجه مخصوص يسمّى فاعلاً .

الرابع : أن غير الله تعالى لا أثر لفعله في الذّوات إجماعاً ، أعني لا يفعل ذاتاً ، وهذا متّفق عليه بيننا وبين المعتزلة ، وقامت عليه الأدلة العقلية . ولم يذهب أحد من أهل المِلَل إلى خلافة ، ولهذا لمّا قال أصحابنا : إن أعمال العباد مخلوقةٌ لله تعالى ، واحتجّوا بقوله تعالى : « والله خَلَقكم وما تَعْمَلُون[١] » حاولت المعتزلة الجواب بجعل « ما »

---

(١) الصافّات / ٩٦

موصولة، فيكون المراد الأصنام، وهي مخلوقة لله تعالى بالاتفاق.

ورد أصحابنا هذا الجواب بأن الآية جاءت للرد عليهم في عبادتهم إيّاها وهم / لم يعبدوها من حيث ذواتها ، وإنما عبدوها من [٤ / ٤٥] حيث هي معمولة لهم بِنَحْتِهم وتَصْوِيرِهم ، كأنه قال : أتعبدون ما تنحتون والله خلقكم ونحتكم [1] أو والنحت الذي تنحتونه ، أو والمنحوت الذي صورتموه فهذه ثلاثة تقادير لأهل السّنة .

أحدها : أن تكون ما مصدرية .

الثاني : أن تكون موصولة والمراد بها المصدر . وبعض النحاة يقدّرها هكذا في كل مكان أريد فيها المصدرية ، وينكر جعلها مصدريّة ، وإن كان المشهور خلافه .

وعلى هذين التقديرين الدّلالة من الآية لأهل السنة ظاهرة جداً .

والثالث :أن تكون موصولة، والمراد بها المنحوت بقيد النحت وفيه جهتان : ذاتُه ، ولم يُعْبَد من جهتها ، وصَنْعَتُهُ ، وهي التي عُبِد من جهتها، وهي مخلوقة لله تعالى بمقتضى الآية، ودلّت الآية على أنها معمولة لهم.

فإن ثبت أن الصورة الحاصلَة في الصنم معمولةٌ للآدمي وقعت الدلالة لأهل السّنة من الآية، ولا تُعَيِّنُ أن يكون العمل نفسه ، فتصح الدلالة لأهل السنة . والراجح من هذين الأمرين سنذكره .

---

(١) في ط : « ونحيتكم » .

الخامس : الصورة الحاصلة في المراد وهي على قسمين :

أحدهما : مالا أثر لفعل العباد فيه البتّةَ ، بل هو من فعل اللهّ تعالى وحده إمّا بلا سبب من العباد ، وإما بسبب منهم يحاولونه فيوجد الله تعالى تلك الصّورة عنده ، وذلك هو الصّور الطبيعيّة، وهي كالذّوات فلا يقال : إنها مفعولة للعباد البتّةَ .

والثاني : ما هو أثر صنعة العبد وهو الصوّر الصناعيّة .

ومن أمثلة ذلك : الصورّة الحاصلة في الصنّم بنحت العباد وتصويرهم ، هل تقول : إن تلك الصورة معمولة للعباد أو للهّ تعالى ؟

ولا شك أن على مذهب أهل السّنة لا تردّد في ذلك ، فإن الكُلّ بفعل الله تعالى ، وإنما التّردّد على مذهب المعتزلة أو بالإضافة الكسبيّة على مذهب أهل السّنة .

[٤ / ٤٦] والحقّ أن ذلك ليس من فِعْل العباد ولا من / كَسْبِهم فإن القدرة الحاصلة لا تؤثّر في غير محلّها ، فإذا قلنا : صوّر المشرك الصنّم لم يكن من فعل المشرك إلاّ التصوير القائم به ، والصورة الناشئة عنه من فعل الله تعالى ، فلا يقال فيها : إنها معمولة للعباد إلاّ على جهة المجاز ، وإنما يقال : هي مصوّرة كما يقال في « زيد » المتعلّق به الضّرب : إنه المضروب .

وإذا قلنا : عمل المشترك الصّنم ، ففي الكلام مجاز بخلاف

قولنا : صور المشرك الصّنم ، وسببه أن عمل فعل عامّ ، وصور فعل خاصّ . وسيأتي الفرق بين الأفعال الخاصّة والعامّة ، فقولنا : عَمِلَ يقتضي أن الصنم معمولٌ لمن أسند إليه الفعل ، وليس شيءٌ من الصّنم ، لا من مادّته ولا من صورته فِعْلاً لِلْعَبْدض ، ولا من عمله ، فكيف يكون مجموعُه من عمله ؟ فلابّد من مجاز . وفي جهة المجاز وجوه :

أحدها : أن يكون استعمل « عَمِل » في معنى صَوّر استعمالاً للأعم في الأخص .

الثاني : أن يكون على حذف مضاف ، كأنه قال : عَمِل تصويرَ الصَّنم ، فلا يكون التّصوير على هذا مفعولاً به بل مصدراً .

وهذان الوجهان هما أقرب الوجوه التي خطرت لنا، فلنقتصر عليهما ، وبالثّاني يقوى أن المراد في قوله تعالى : ﴿ وما تَعْملون ﴾ للتّصوير فيكون حُجّة لأهل السّنة .

السادس : الأفعال ضربان : خاصة ، وهي الأكثر مثل : قام ، وقعد وخرج ، في اللاّزم ، وضرب ، وأكل ، وشرب في المتعدّي . وإنما كثر هذا الضرب الخاص لازمًا ومتعدّياً ، لأنه الذي يحصل به كمال الفائدة في الخبر عن فعل خاص ، والأمر به والنّهي عنه ، ونحو ذلك .

الضّرب الثاني : الأفعال العامة مثل : فَعل وَعمِل وصنَع ، وإنما جاءت هذه الأفعالُ ، لأنه قد يقصد الإخبار عن جنس فِعْل بدون

تخصيص نوعه ، إما لِلْعلم بالجنس دون النّوع ، وإما لِغَرضٍ آخر ، وكذلك الأمر به والنّهي عنه وما أشبه ذلك ، ولكن هذا القصد أقلّ من قصد كمال الفائدة ، فلا جَرَم كان هذا الضّرب من الضّرب الأول، ولم يجيء منه إلاّ ألفاظ معدودة .

[٤ / ٤٧] وإذا سُئِلْنا عن هذه / الأفعال العامّة هل هي متعدّية أو لازمة ؟ لم يجز لنا إطلاق القول بواحد من الأمرين ، لأنها أعمّ من الأفعال المتعدّية ومن الأفعال اللاّزمة ، والأعمُّ من شيئين لا يصدُق عليه واحدٌ منهما ، فإنّ الأعم يصدُق على الأخص ولا ينعكس ، وإنما يصحّ أن يقال ذلك عليها بطريق الإهمال الذي هو في قوة جزئي ، فمتى وجد في كلام أحد من الفضلاء أن عَمِل متعدّية وجب حملُهُ على ذلك ، وأن مراده أنها قد تكون متعدّية .

وكذا إذا قيل : لازمة أو غير متعدّية ، وأريد به اللّزوم كما هو غالب الاصطلاح .

وقد يراد بغير المتعدّي : أنه الذي لا يتجاوز معناه من حيث هو هو فيصحّ بهذا الاعتبار أن تقول : إن عَمِل لا تتعدّى ، لأن معناها العمل ، والعمل من حيث هو هو لا يتعدّى إلاّ إذا أريد به عملٌ خاصٌ ، فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدّي لا مطلق العمل . ومدلول عَمِل إنما هو مطلق العمل ، فيصحّ أن مدلولها لا يتعدّى وهكذا : فعَل وصنَع .

السابع : أن هذه الأفعال مع عمومها لها مصادر ، وهي : الفِعْل والعَمل والصُّنع ، وهي أحداث عامّة يندرج تحتَها غيرُها من الأحداث الخاصّة ، وتلك الأحداث أفعال حقيقيّة ويصدق عليها : مفعولات ، ومعمولات ، ومصنوعات ،باعتبار أنها صادرةٌ عن الفاعل ، والشّخص فاعلٌ لفعله ، فلا شَكّ أن فعله مفعول له ، فلذلك اتّفق النُّحاة هنا على أنه يطلق على مصادر هذه الأفعال اسم المفعول المطلق ، بخلاف الأفعال الخاصّة لا يصدُق على الضّرب أنه مفعول عند بعضهم ، وإن كان هو مفعولاً في الحقيقة . ولا شكّ أنه لا يصدق عليه مضروب بلا خلاف .

وإنّما صدق على الفعل مفعول لاتفاقهما في لفظ « فاء ، عين ، لام » ، وكذلك عمل وصنع . ويقال في العمل والصنع : معمول ومصنوع ، ومع ذلك فلا يكون متعدّياً بل يصحّ ذلك .

وإن أريد به معنًى خاصّ لازم ، أو أريد به مطلق الفعل الذي هو أعمّ من اللازم والمتعدّي ، فإذا قلت: عملت عملاً أو فعلت فِعلاً أو صنعت صُنْعاً فانتصابه على المصدر ليس إلّا ، نعم إن أردت بالفعل المفعول الذي ليس هو الحدث بل المفعول به كان مجازاً ، وحينئذٍ يصحّ فيه أن يكون مفعولاً به .

وفيه تجوُّز أيضاً / من جهة أن حقيقة المفعول هو الصادر عن [٤ / ٤٨] الفاعل ، وحقيقة المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على ما تقدّم من اصطلاح متأخري النّحاة ، وهما متغايران كما قدّمنا .

الثامن : إذا قلت : عَمِل مِحْراباً ، فإن أسندت الفعل إلى اللهّ تعالى صحّ وانتصب «محراباً» على أنه مفعول به وهو أيضاً مفعول . ومنه قوله تعالى : ﴿ مِمّا عَمِلَت أيدينا ﴾ ، وقد بيّنا وجه ذلك فيما سبق .

وإن أسندته إلى غير الله ، فقلت : عَمِل النّجار محراباً لم يكن المحراب مفعولاً نفسه،لِما قَدّمنا أن عمل العباد لا يتجاوزهم ، ولأن مادة المحراب ليست معمولةً للعباد وهي جزء المحراب ، وأولى أن لا يكون الكلُّ معمولاً لهم .

وفي جعله مفعولاً به تفصيل ، وهو أنك إذا جعلت عَمِل مجازاً عن «نَجَر» كان إعماله في «محراباً» حقيقةً على أنه مفعول به كقولك: نَجرْت محراباً، فإن النجر واقع على المحراب وقُوع الضرب على زيد، وكان المجاز في لفظ عَمِل ليس إلاّ .

وإن جعلت عَمِل على حقيقته ، فإن جعلته على حذف مضاف كما سبق فالتّقدير : عَمِل تصوير محراب ، فالتصوير مصدر ، فإذا حذف وأقيم المحراب مقامه أعرب مفعولاً به على المجاز .

وإن قَدَّرته : عملت صنعة محراب ، على أن تكون الصورة الحاصلة في المحراب معمولة بخلاف ما قلناه فيما سبق كان كذلك أيضاً .

وإن جعلت المِحراب معمولاً باعتبار أنه محل العمل إطلاقاً لاسم المحلّ على الحال لزم المجاز أيضاً ، فالمجاز لازمٌ على كل

تقدير ، ولا شك في جواز الإطلاق قال تعالى : ﴿ لِيأْكُلوا من ثَمَرِه وما عَمِلَتْه أيديهم[1] ﴾ .

التاسع : بان بهذا : أن قوله ﴿ اعملوا صالحاً ﴾ إنما ينتصب « صالحاً » فيه على غير المفعول به ، ولا يجوز انتصابهُ على المفعول به إلاّ بمجازين :

أحدهما : إطلاق الصّالح على المفعول الذي ليس عملاً .

والثاني : إضافة العمل إليه .

وشيء ثالث : وهو حذف الموصوف من غير دليل ، بخلاف ما إذ قدرنا عملاً الّذي هو المصدر، فإن الفعل يدلّ عليه، وكل واحد من هذه الثلاثة لا يصار إليه من / غير ضرورة، ولا ضرورة في جعله[٤ / ٤٩ مفعولاً به، فكيف يصار إليه،وفيه هذه المحذورات الثلاثة؟

العاشر : ظهر بهذا وجه التّقدير في قوله تعالى : ﴿ إن اعْمَل سابغاتٍ ﴾ ، وقوله تعالى ﴿ يَعْملون له ما يشاءُ من محارِيب وتماثيل﴾ .وأما قوله تعالى : ﴿ اعْمَلُوا آل داودَ شُكْراً[2] ﴾ فانتصاب « شُكراً » على أنه مفعولٌ له .

وجوز الزمخشريّ أن يكون مفعولاً به على المشاكلة وفيه مجاز .

(١) يسٓ / ٣٥ .
(٢) سبأ / ١٣

وأما قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَعْمل سُوءاً يُجْزَ به[1] ﴾ وقوله : ﴿ ومَنْ يَعْمَلْ من الصالحات[2] ﴾ وما أشبه ذلك فكلّها ترجع إلى المصدر .

الحادي عشر : إنما فرّقنا بين الأفعال العامّة والخاصّة ، لأن تعدّي الفعل إلى المفعول معناه وصول معناه إليه ، فالفعل الخاصّ كالضَّرْب مثلاً تُعدّيه بوصول الضّرب إلى المضروب ، ولا يلزم من ذلك أن يكون الضّارب مؤثرًا في ذات المضروب ، أعني مُوجِداً لها ، والفعل العام كعَمِل مثلاً تُعدّيه بوصول معناه وهو العمل ، والعمل معنىً عام في الذّات وصفاتها ، فلذلك اقتضى العموم ، واتحاد المعمول حتى يقوم دليلٌ على خلافه .

فمثار الفرق إنما هو من معاني الأفعال ووصولها إلى المفعول .

الثاني عشر : من الأفعال نوع آخر مثل قال ولفظ ، يخفى الفرق بين القول والمقول ، واللفظ والملفوظ ، لأن المقول والملفوظ هو الأصوات والحروف المقطّعة ، وهي القَوْل واللّفظ .

والوجه في الفرق بينهما أن هنا أمرين :

أحدهما ، حركة اللّسان ونحوه مِمّا فيه مقاطع الحروف بتلك الحروف .

(١) النساء / ١٢٣ .
(٢) النساء / ١٢٤ .

والثاني نفس تلك الحروف المقطّعة المسموعة التي هي كيفيّات تعرض للصوت الخارج بتلك الحركات ، فالأول : هو التلفظ وهو القول واللّفظ اللذان هما مصدران ، والثاني : هو المقول والملفوظ ، فإذا قلت: لفظت لفظاً، أو قلت قولاً لك أن تريد الأول فتنصب اللّفظ والقول على المصدريّة ، ولك أن تريد الثّاني فتنصبهما على المفعول به ، وهما أمران متغايران وإنْ لم يتجاوزا / الفاعل وهو اللاّفظ القائل [٤ / ٥٠ المتكلّم. وليس من شرط تعدّى الفعل أن يتجاوز إلى غير محلّ الفاعل، بل الشرط المغايرة سواءٌ تجاوز في محلّه أو في غير محلّه.

هذا ما انتهى إليه نظري في هذه المسألة . والله تعالى أعلم .

[رأى للجرجاني في إعراب « السموات » مفعولاً ، في « خلق الله السموات »]

أورد الشيخ عبد القاهر الجُرجاني على قولهم في مثل : « خَلَق اللهُ السمّواتِ والأرضَ[1] » أن السمّواتِ مفعولٌ به إيراداً ، هو أنّ المفعولَ به عبارةٌ عمّا كان موجوداً ، فأوجد الفاعلُ فيه شيئاً آخر نحو ضربتُ زيداً ، فإن زيداً كان موجوداً ، والفاعل أوجد فيه الضّرب .

والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً بل عَدماً مَحْضًا ، والفاعل يوجده ويخرجه من العَدم .

و « السّموات » في هذا التّركيب إنما كانت عَدماً مَحْضاً فأخرجها الله تعالى من العَدم إلى الوجود . انتهى .

وتبعه على ذلك ابن الحاجب وابن هشام ، ويقال إنه مذهب : الرّمانيّ أيضاً .

---

(١) العنكبوت / ٤٤ .

[إجابة التبريزيّ عن هذا الاعتراض]

أجاب الشيخ تاج الدين التبريزيّ عنه :

بأنا لا نُسلّم أن من شرط المفعول به وجودَه في الأعيان قبل إيجاد الفعل ، وإنّما الشّرط توقّف عقليّة الفعل عليه سواء كان موجوداً في الخارج نحو : ضربت زيداً أو ما ضربته ، أم لم يكن موجوداً نحو بنيت الدّار . قال اللهّ تعالى : ﴿ أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ[1] ﴾ ، فإن الأشياء متعلّقة بفعل الفاعل بحسب عقليّته ، ثم قد توجد في الخارج وقد لا توجد ، وذلك لا يُخْرِجه عن كونه مفعولاً به . وقال الله تعالى : ﴿ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبلُ ولم تَكُ شيئاً[2] ﴾ .

وأجاب الشّيخ شمس الدِّين الأصفهانيّ في شرح الحاجبيّة :

بأن المفعول به بالنّسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجوداً ، ثم أوجد الفاعل فيه شيئاً آخر ، فإن إثبات صفة غير الإيجاد يستدعي ثبوت الموصوف أوّلاً ، وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجوداً ، ثم أوجد الفاعل فيه الوجود ، بل يقتضي أن لا يكون موجوداً ، وإلاّ لكان تحصيلاً للحاصل . انتهى . / [٤/ ٥١]

(١) طه / ٥٠

(٢) مريم / ٩

[فائدة في قول سيبويه : زيد أفضل من عمرو]

قال سيبويه : «من» في قولهم: «زيد أفضل من عمرو» لابتداء الارتفاع[١]،

واعترض بأنّه لا يقع بعدها «إلى». انتهى.

[إجابة الشيخ ذكوان عن هذا الاعتراض]

وأجاب الشيخ ذكوان :

بأن المتكلّم غرضه بيان ابتداء الفعل ، وليس له غرضٌ في انتهائه . فتأمّل .

[تفسير قوله تعالى: ﴿ التائبون العابدون ﴾ الآية

من فوائد الشيخ جمال الدين بن الزّملكاني في تفسير قوله تعالى: ﴿ التَّائِبُون العابِدُون ﴾[٢] ، الآية

(١) عبارة سيبويه كما وردت في الكتاب هي : « وكذلك : هو أفضل من زيد ، إنما أراد أن يفضّله على بعض ولا يَعُمّ ، وجعل : « زيداً » الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك : شرٌّ من زيد » . انظر ٢ / ٣٠٧ .
(٢) التوبة / ١١٢ .

في الجواب عن السّؤال المشهور وهو أنه :كيف ترك العطف في جميع الصّفات، وعطف الناهون عن المنكر على الآمرون بالمعروف بالواو[١] ؟

قال : عندي فيه وجهٌ حسنٌ وهو أن الصّفات تارة تُنسقُ بحرف العطف ، وتارة تُذْكر بغيره ، ولكلٍّ مقالٍ معنىً يناسبه ، فإذا كان المقامُ مقامَ تَعداد صفاتٍ من غير نَظَرٍ إلى جمع أو انفرادٍ حَسُنَ إسقاط حرف العطف .

وإن أريد الجمع بين الصّفتين أو التنبيه على تغايرهما عُطِف بالحرف ، وكذلك إذا أريد التّنويع لعدم اجتماعهما أتى بالحرف أيضاً .

وفي القرآن الكريم أمثلة تبيّن ذلك ، قال اللّه تعالى: ﴿ عَسى رَبُّه إن طَلَّقكُنّ أن يُبْدِلَهُ أزواجاً خيراً منكن مُسْلماتٍ مُؤْمناتٍ قانتاتٍ تائباتٍ عابداتٍ سائحاتٍ ثَيّباتٍ وأبكاراً ﴾[٢] .

فأتى بالواو بين الوَصْفين الأخيرين ، لأن المقصود بالصّفات الأولى ذِكْرُها مجتمعةً ، والواو قد تُوهِم التّنويع ،فحذفت. وأمّا الأبكار

---

(١) الآية بتمامها هي : « التائبون العابدون ، الحامدون ، السّائحون ، الراكعون ، الساجدون ، الآمرون بالمعروف، والناهون عن المنكر ، والحافظون لحدود الله ، وبشر المؤمنين » .

(٢) التحريم / ٥ .

فلا يكن ثيّبات ، والثيّبات لا يكُنّ أبكاراً ، فأتى بالواو لتضادّ النّوعين ، وقال تعالى: ﴿ حمٓ تنـزيلُ الكِتـاب من اللّـه العـزيزِ العلِيم . غافِـر الذّنـب ، وقابلِ التّوب شَديدِ العقاب ذِي الطّوْل[٢] ﴾ .

فأتـى بالـواو في الوَصْـفَيْن الأولين ، وحذفهـا في الوصـفين الأخيرين ، لأن غفران الذّنب ، وقبول التوبة قد يُظَنُّ أنهما يجـريان مَجْرى الواحد لتلازمهما ، فمن غَفَر الذّنب قَبِل التّوبة ، فبيّن اللّهُ سبحانه [٤ / ٥٢] وتعالى بعـطف أحدهمـا علـى الآخـر أنهمـا / مفهومـان متغـايران ، ووصفان مختلفان يجب أن يُعطى كلّ واحد منهما حكْمَهُ ، وذلك مع العـطف أبين وأوضـح ، وأمّـا شديد العقـاب ، وذي الطّـول فهمـا كالمتضادّين ، فإن شدة العقاب تقتضي اتّصال الضـرر ، والاتّصـاف بالطّول يقتضي اتّصال النفع ، فحذف ليعرف أنهما مجتمعان في ذاته تعالى ، وأن ذاته المقدّسة موصوفة بهما على الاجتماع ، فهو في حالة اتّصافه بشديد العقاب ذُو الطّـول ، وفي حالـة اتّصافـه بذي الطّـول شديدُ العقاب ، فحَسُن تَرْكُ العطف لهذا المعنى .

وفي الآية التي نحن فيها يتّضح معنى العطف وتَرْكُه مماذكرناهُ؛ لأن كُلّ صفةٍ ممّا لم تُنْسق بالواو مغايرةٌ للأخرى .

والفرْقُ أنهما في اجتماعهما كالوصْف الواحد لموصوف واحدٍ ، فلم يحتج إلى عَطْف ، فلما ذكر الأمر بالمعروف والنّهي عن المُنْكر

---

(١) غافر ١ ، ٢ ، ٤ .

وهما متلازمان أو كالمتلازمين مستمدّان من مادة واحدة كغُفْران الذّنب وقَبُول التوبة حَسُن العطف ، ليبيّنَ أن كُلّ واحد متعبّد به على حدته ، قائم بذاته ، لا يكفي منه ما يحصل في ضمن الآخر ، بل لا بُدّ أن يظهر أمره بالمعروف بصريح الأمر ونهيه عن المنكر بصريح النّهي ، فاحتاج إلى العطف .

وأيضاً فلما كان الأمر والنّهي ضِدّين أحدهما طَلَب الإيجاد ، والآخر طلب الإعدام كانا كالنّوعين المتغايرين في قوله « ثيّبات وأبكاراً » فَحَسُن العطف بالواو .

[سؤال الصّفدي للسّبكي عن إعراب : « استطعما أهلها »]

كتب الصّلاح الصّفديّ إلى الشيخ تقي الدين السّبكي يسأله عن قوله تعالى : ﴿ استَطْعَما أهْلَها[1] ﴾ .

أسيدنا قاضي القضاة ومن إذا
بدا وجْهُهُ استحيا له القمران[2]
ومَنْ كفّه يوم الندا ويَراعه
على طِرْسه بحران يَلْتِقيان

(١) الكهف / ٧٧ .

(٢) وانظر النص الشعري والتعليق عليه ، وإجابة السبكي عنه نثراً وشعراً في تفسير الألوسي ١٦ / ٣ ، ٤ ، ٥ .

وَمن إن دجت في المُشْكِلات مسائلُ
جَلاها بفكرٍ دائمِ اللّمعان
رأيت كتابَ اللّه أكبرَ مُعْجِزٍ
لأفضل مَنْ يهدي به الثقلان
ومِنْ جُملة الإعجاز كون اختصاره
بإيجاز ألفاظٍ وبَسْط معانِ
ولكنني في الكهف أبصرت آيةً
بها الفكر في طُول الزمان عَناني
وما هي إلا «استطعما أهلها» فقد
[٤ / ٥٣] نَرى استَطْعَما هُمْ مِثْلَهُ ببيان/
فما الحِكْمة الغرَّاءُ في وضع ظَاهرٍ
مكانَ ضَميرٍ إنّ ذاك لِشان
فارْشُد على عادات فَضْلِك حيرَتِي
فما لي بهذا يا إمام يَدَانِ

فأجابه بما نصّه :

قوله : « استطعما أهلها » متعيّن واجب ولا يجوز مكانه : استطعماهم، لأنّ استطعما صفة للقرية في محلّ خفض جارية على غير من هي له كقولكَ أهل قريةٍ مُسْتطعمٍ أهلُها .

لو حذفت « أهلها »هنا ،وجعلت مكانَهُ ضميراً لم يَجُزْ ، فكذلك هذا .

ولا يسوغ من جهة العربية شيء غير ذلك، إذ استطعما صفة لقرية، وجعله صفة لقرية سائغٌ عربيّ لا تردّه الصّناعة ولا المعنى، بل أقول: إن المعنى عليه.

أما كون الصّناعة لا تردّه فلأنه ليس فيه إلاّ وصف نكرة بجملة ، كما توصفُ سائر النّكرات .

والتّركيب محتملٌ لثلاثة أعاريب :

أحدها : هذا .

والثّاني : أن تكون الجملة في محل نصب صفة لأهل .

والثالث : أن تكون الجملة جواب إذا .

والأعاريبُ المُمْكِنَةُ منحصرةٌ في الثّلاثة لا رابع لها.

وعلى الأول لا يصحّ لما قدّمناه، فمن لم يتأمّل الآية كما تأملناها ظنّ أن الظاهر وقع موقع المضمر أو نحو ذلك فغاب عنه المقصود، ونحن - بحمد الله - وفّقنا الله للمقصود، ولمحنا بعين الإعراب الأول من جهة معنى الآية ومقصودها، وأنّ الثاني والثالث وإن احتملهما التّركيب بعيدان عن مغزاها.

أمّا الثالث وهو كونه جواب إذا فلأنه تصير الجملة الشرطيّة معناها الإخبار باستطعامهما عند إتيانهما ، وأن ذلك تمام معنى الكلام.

ويجلّ مقامُ موسى والخِضْــر عن تجريد قَصْدِهما ،أوأن يكُونَ معظمه ، أو هو طلب طعمـة أو شيئـاً من الأمـور الـدّنيوية ، بل كان القصدُ : ما أراد ربُّـك أن يبلغ اليتيمـان أشدّهما، ويستخرجا كنزهما رحمةً من ربّك ، وإظهار تلك العجائب لموسى عليه السّلام ، فجواب إذا قوله: « قَالَ لَوْ شِئْت » إلى تمام الآية .

وأمّا الثّاني وهو كونه صفةً « لأهل[١] » في محلّ نَصْب فلا تصير العناية إلى شرح حال « أهل » من حيث « هُم هُم » ولا يكون للقرية أثر في ذلك ، ونحن نجد بقيّة الكلام مشيراً إلى القرية نفسها / ألا ترى [٤ / ٥٤] إلى قوله تعالى : ﴿ فوجَدا فيها ﴾ ، ولم يقل : عِنْدهم ، وأن الجدار الذي قصدا إصلاحه ، وحفظ ما تحته جزءٌ من قرية مذمومةٍ مذموم[٢] أهلها ، وقد تقدّم منهم سوء صنيع من الإِباء عن حقّ الضيف مع طَلَبه ، وللبقاع تأثير في الطّباع ،فكانت هذه القـرية حقيقـةً بالإِفسـاد والإِضاعة، قُوبلت بالإِصلاح لمجرّد الطاعة ، فلم يقصـد إلاّ العمـل الصّالح ، ولا مؤاخذة بفعل الأهل الذين منهم غادٍ ورائـح ، فلـذلك قلت : إن الجملة يتعيّن من جهة المعنى جَعْلُها صفةً لقرية ، ويجب معها الإظهار دون الإضمار ، وينضاف إلى ذلك من الفوائد أنّ الأهل الثاني يحتمل أن يكونوا هم الأول أو غيرهم ، أو منهم ومن غيرهم .

---

(١) في قوله تعالى : ﴿ إذا أتيا أهْلَ قرية ﴾ .

(٢) سقطت كلمة : « مذموم » من ط .

والغالب أن من أتى قريةً لا يجد جُملة أهلها دَفْعةً بل يقع بصرُه أوّلاً على بعضهم ، ثم قد يستقريهم ، فلعل هذين العبدين الصّالحين لمّا أتيا قدّر الله لهما لما يظهر من حُسْن استقراء جميع أهلها على التّدريج ؛ ليبيّن به كمال رحمته ، وعدم مؤاخذته بسفه صنيع بعض عباده .

ولو عاد الضّمير ، فقال : استطعماهم تعيّن أن يكون المراد الأولين لا غير ، فأتى بالظّاهر استشعاراً بتأكيد العموم فيه ، وأنهما لم يتركا أحداً من أهلها حتى استطعماه فأبى ، ومع ذلك قابلاهم بأحسن الجزاء .

فانظر إلى هذه المعاني والأسرار كيف غابت عن كثير من المفسّرين ؟ واحتجبت تحت الأستار حتى ادّعى بعضهم أن ذلك تأكيدٌ ، وادّعى بعضهم غَيْرَ ذلك ، وترك كثيرٌ التّعرُّض لذلك رأساً .

وبلغني عن شخص أنه قال : إن اجتماع الضّميرين في كلمة واحدة مستثقلٌ ، فلذلك لم يقل : استطعماهم وهذا شيء لم يقله أحد من النّحاة ، ولا له دليل ، والقرآن والكلام الفصيح ممتلىء بخلافه ، وقد قال تعالى في بقية الآية ﴿ يُضَيِّفوهما ﴾ وقال تعالى : ﴿ فخانتاهما[1] ﴾ ، وقال تعالى: ﴿ حتى إذا جَاءانا[2] ﴾ في قراءة

(١) التحريم / ١٠

(٢) الزخرف / ٣٨ .

الحرميين وابن عامر[١] ، ولا ما يوضع[٢] هكذا .

فهذا القول ليس بشيء ، وليس هو قولاً حتى يُحكى . وبما قيل نبهت على رَدّه .

ومن تمام الكلام في ذلك أن « استطعما » إذا جعل جواباً فهو متأخّر عن الإتيان ، وإذا جعل صفةً احتمل أن يكون الإتيان قد اتّفق قبل هذه المرة / [٤ / ٥٥] وذكر تعريفاً وتنبيهاً على أنه لم يحملهما على عدم الإتيان لقصد الخير ، وقوله : « فوجدا » معطوفٌ على « أتيا » .

فهذا ما فتح الله عليّ ،والشّعر يضيق عن الجواب .

وقد قلت :

لأسرار آيات الكتابِ معانِي
تَدِقّ فلا تبدو لكلّ مُعاني
وفيها لمرتاضٍ لَبيبٍ عجائب
سَنابرقِها يعنوله القَمَران
إذا بارقٌ منها لقلبي قَدْ بدا
هَممْتُ قَرِيرَ العين بالطّيَرانِ

(١) في النشر ٢ / ٣٦٩ : قرأ المدينان وابن كثير ، وابن عامر وأبو بكر بألف بعد الهمزة على التثنية ، وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد .

(٢) في ط : «وأن موضع » مكان : « ولا ما يوضع » ، كما في النسخ المخطوطة .

سروراً وإبهاجاً وصولاً على العُلى
كأني عَلى فَوْق السِّماك مكاني

فما المُلْكُ والأكوان بالبيض والقَنا
وعِنْدي وجوهٌ أسْفَرَتْ بتهاني

وهاتيك منها قد أبحتُك سِرّها
فشكراً لمن أوْلاك حُسْن بَيَانِ

أرى استطعما وَصْفاً على قَرْيةٍ جرى
وليس لها[1] والنّحو كالميزان

صناعتُه تقضي بأنْ استتارَه
يعود عليه ليس في الإمكان

وليس جواباً لا ولا وصف أهلها
فلا وجه للإضْمار والكِتْمانِ

وهذي ثلاث ماسواها بِمُمْكِنٍ
تعيّن منها واحدٌ فسباني

ورضت لها[2] فكري إلى أن تمخّضت
به زُبْدَةَ الأحقاب منذُ زمانِ

(١) في هامش الألوسّي ١٦ / ٤ : « أي صفة جرت على غير من هي له » .
(٢) في الألوسي : « بها » بالباء .

وأن حياتـي في تمـوّج أبْحُـرٍ
من العِلْم في قلبي يَمُدُّ[(١)] لسـاني

وكم من كناس[(٢)] في حِمَايَ لمخدّر[(٣)]
إلـى أن أرى أهْـلاً ذَكِيّ جَنـانِ

فيصطَادُ منّي ما يُطيق اقتناصَـهُ
وليس له بالشّـاردات يـدانِ

مُناي[(٤)] سَلِيمُ الذّهن رَيِّضٌ ارتَـوَى
بِكُلِّ علـوم الخَلْـقِ ذو إمْعـانِ

فذاك الذّي يرجى لإيضاح مُشْكِلٍ
ويُقْصَـد للتّحـرير والتِّبيـان

وكم لي في الآيات حُسْنُ تَدبُّـرِ
من الله ذي الفَضْل العظيم حَبانِي

بجاه رسول الله قد نِلْـت كُلّمـا
أتـى وسيأتـي دائمـاً بأمان

(١) في ط : « وعند » مكان : «ويَمُدّ» تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة وتفسير الألوسي .
(٢) الكناس : المكان الذي بين الشجر يكتن فيه ويستتر الظّبي .
(٣) أي مستتر .
(٤) في ط : « منائي».

فصلّى عليه اللهّ ما هبّت الصبّا
وسلّم ما دامت له المَلَوانِ(١)

وكتب الصّلاح الصّفدي بهذا السؤال أيضاً إلى الشيخ زين(٢) الدين / على بن شيخ العوينة(٣) المُوصليّ ـ رحمه الله ـ فأجاب بما [٤ / ٥٦ نصّه يقول :

سألت لماذا استطعما أهلها أتى
عن استطعماهم إن ذاك لشانِ
وفيه اختصارٌ ليس ثَمّ ولم تقِفْ
على سَبب الرّجحان مُنْذُ زمان
فهاك جواباً رافعاً لِنقابه
يصير به المعنى كَرأْي عِيانِ
إذاما استوى الحالان في الحكم رجح الضـ
ـمير وأمّا حين يختلفان
بأن كان في التّصريح إظهار حكمةٍ
كرِفْعة شأن أو حقارة جَانِ
كمثل أمير المؤمنين يقول ذا
وما نحن فيه صرّحوا بأمان

(١) الملوان : الليل والنهار : الواحد : ملاً مقصور .
(٢) في الألوسّي ١٦ / ٤ : عز الدين .
(٣) في ط فقط : « الغوينة » بالغين .

وهذا على الإيجاز والبسط جاء في
جوابي منشوراً بِحُسْنِ بيَان
فلا تمتحن بالنّظم من بعدُ عالِماً
فليس لِكُلٍّ بالقريض يدان
وقد قيل إن الشّعر يزرى بهم فلا
يكاد يُرى من سابقٍ بِرهان
ولا تنسني عند الدّعاء فإنني
سأبدي مزاياكم بكل مكان
واستغفر الله العظيم لِما طغى
به قلمي أو طال فيه لساني

والجواب المتوسط بالنّثر

هو أنه لمّا كانت الالفاظ تابعةً للمعاني لم يتحتّم الإضمار بل قد يكون التصريح أوْلى ، بل ربّما يكاد يصل إلى حدّ الوجوب كما سنبين إن شاء الله تعالى .

ويدلّ على الأولوّية قول أرباب علم البيان ما هذا ملخصه : لما كان للتصريح عملٌ ليس للكناية كان لإعادة اللّفظ من الحُسْن والبهجة والفخامة ما ليس لرجوع الضمير . انتهى كلامهم .

فقد يعدل إلى التّصريح إما للتّعظيم وإمّا للتحقير والنداء ، وإما لتشنيع في النداء بِقُبْح الفعل ، وإمّا لغير ذلك .

فمــن التّعــظيم قولــه تعالــى : ﴿ قــل هو اللهّ أحــد ، اللهّ الصمّد [١] ﴾ دون « هو » وقولـه تعالى : ﴿ وبالحـقّ أنزلنـاه وبالحـقّ نزل ﴾[٢] ولم يقل : وبه ، وقوله تعالى : ﴿ الحجُّ أشْهُرٌ معلومـاتٌ فَمنْ فَرض فِيهِن الحجّ فلا رفَثَ ولا فسوق ولا جِـدَال في الحَجّ ﴾[٣] فقـد كرر لفظ «الحـج» مـرتين دون أن يقـال: فمن فَـرَضـهُ فيهّن ولا جِدَال فيه إعـلاماً بتعـظيمه .

هذه العبارة من حيث إنها فريضة العمر فيها شَبَـهٌ عظيم بحـال الموت والبعث فناسبه حال تعظيمه في القلـوب / التّصـريح بالاسـم [٤ / ٥٧ ثلاث مرارٍ . ومنه قول : الخليفـة أمير المـؤمنين يـرسم بكذا دون « أنا » إمّا لتعظيم ذلك الأمر ، أو لتوقية داعية المأمور ، أو نحوهما ، وقول الشاعر :

٦٩٩ = * نَفْسَ عِصام سَوّدَت عِصَاما[٤] *

---

(١) الإخلاص / ١ ، ٢ .
(٢) الإسراء / ١٠٥ .
(٣) البقرة / ١٩٧ .
(٤) في ديوان النابغة تحقيق الشيخ محمد طاهر بن عاشور ما نصه : « في جمهرة أشعار العرب في باب خبر الذين قدّموا النابغة يقول لعصام بوّاب النعمان :

نفس عصـــام سوّدت عصاما وعلمتــه الــكرّ والإقداما
وجعلته ملكاً هماماً

وقد ثبت ذلك في آخر شرح عاصم بن أيوب، ولا أدري ،هل هو مما أثبته عاصم أو من زيادات المطبعة ، وزاد شطراً رابعاً قوله : =

وقول أبي تمام

٧٠٠ = قد طَلَبْنا فلم نَجِدْ لك في السؤ
دَدِ والمْجـد والمـكارم مِثْلا

فإن إيقاع الطلب على المِثْل أوقع من إيقاعه ضميرهِ لو قال : طلبنا لك مِثْلاً فلم نجده. وقال بعض أهل العصر :

٧٠١ = إذا بَرقَــت[١] يومــاً إســرَّةُ وجَهــه
على الناس قال النّـاس جَلّ المنورُ

وأمـا ما يكـاد يصل إلى حـد الوجـوب، فمثل قـولـه تعـالى : ﴿يا أيُّها النبيُّ إنّا أحلَلْنا لك أزواجكَ﴾[٢] إلى قوله تعالى : ﴿وامْرأةً مُؤمِنَةً إن وَهَبت نَفْسها لِلّنِبي إن أراد النَّبـيُّ أنْ يَسْتَنْكِحَهـا ﴾ إنمّـا عدل عن الإضمار إلى التصريح ، وكرر اسمه صلّى الله عليه وآله سَلم تنبيهـاً على أن تخصيصه صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الحُكم أعني النكاح

=　* حتى علا وجاوز الأقواما *

انظر ملحقات حرف الميم / ٢٤٧

هذا وفي هامش الديوان / ٢٤٧

« هو عصام بن شهبر الجرميّ حاجب النعمان بن المنذر ، يريد أنـه اكتسـب السؤدد بكمالاته لا بآبائه ، ولذلك اشتهر أن يقال للذي اكتسب السؤدد من غير سابق أسلافه : إنه عصامي ، ويقولون : كن عصاميًا ولا تكن عظاميًا».

(١) في ط : « برحت » مكان : « برقت » ، تحريف ، صوابه من المخطوطات.

(٢) الأحزاب / ٥٠ .

بالهبة عن سائر الناس لمكان النبّوة ، وتكرير[1] اسمه صلى الله عليه وآله وسلم تنبيهاً على عِظَم شأنه ، وجلالة قدره إشارة إلى علة التخصيص وهي النّبوة .

ومن التحقير : « فبدّل الذين ظلموا قولاً غَيْرَ الذّي قِيل لَهُم فأنْزلنا على الذّين ظَلَموا[2] » دون «عليكم»، « وقالوا قُلُوبنا غُلْفُ بل لَعَنهُمُ الله بِكُفْرهم[3] » أضْمر هنا ، ثُمّ لمّا أراد المبالغة في ذمّهم صرح في الآية الثانية والثالثة بكفرهم فقيل : « فَلَعْنَةُ الله على الكافرين »[4] « ولِلكافِرين عذابٌ مُهِينٌ[5] » وأمثاله كثير .

إذا تقّرر هذا الأصل فنقول : لمّا كان أهل هذه القرية موصوفين بالشح الغالب، واللؤم اللازّب بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم « كانوا أهْلَ قَرية لِئاماً » ، وقد صدر منهم في حقّ هذين العبدين الكريمين على الله ما صدَر من المنع بعد السؤال كانوا حقيقين بالنداء عليهم بسوء الصنيع، فناسبه ذلك التصريح باسمهم لما في لفظ الأهل من الدّلالة على الكثرة مع حِرمان هذين / الفقيرين مِنْ خَيْرهم مِنْ [٤ / ٥٨ استطعامِهِما إياهم، ولِما دلّ عليه حالُهم من كَدَر قُلوبهم وعَمَى

(١) في ط : « ولكن » مكان : « وتكرير » ، تحريف . صوابه من المخطوطات .
(٢) البقرة / ٥٩
(٣) البقرة / ٨٨
(٤) البقرة / ٨٩ وفي ط : « لعنة » بدون فاء .
(٥) البقرة / ٩٠

بَصائِرِهِمْ ، حيث لم يتفرسوا فيهما ما تفرّسه صاحب السفينة في قوله : « أرى وجوه الأنبياء » .

هذا ما يتعلق بالمعنى .

وأمّا ما يتعلق باللفظ فلِما في جَمْع الضميرين في كلمة واحدةٍ من الاستثقال ، فلهذا كان قليلاً في القرآن المجيد .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ فَسَيكْفيكَهمُ ﴾(١) ، وقوله ﴿أنُلْزِمِكُموها﴾(٢) فإنه من هذا القبيل، لأنه عدُول عن الانفصال إلى الاتصال الذّي هو أخصر ،وعند فَكّ الضّمير لا يُؤَدي إلى التصريح باسم ظاهر ، بل يقال : فَسَيكْفِيك إيَّاهُم الله ، وأَنُلْزِمُكُم إياها ، فكان الاتصال أوْلى ، لأنه أخصر ، ومؤداهما واحد بخلاف مسألتنا .

ثم هنا سؤالات

فالأول : ما الفرق بين الاستطعام والضيافة ؟ فإن قلت : إنهما بمعنى .

قلت : فَلِم خصّصهما بالاستطعام ، والأهل بالضيافة؟

والثاني :لِمَ قال:فـ «أَبَوْا» دون « فَلَمْ »(٣) مع أنه أخصر .

---

(١) البقرة / ١٣٧

(٢) هود / ٢٨

(٣) أي « فلم يضيفوها » .

والثالث : لِمَ قال : « أتَيَا أهَـلَ قَرية » دون : « أتيا قرية » والعُرفْ بخلافه، تقول: أتيت إلى الكوفة كما قال تعالى « ادْخُلوا مصر[١]».

والجواب عن الأول : أن الاستطعام وظيفةُ السائل والضيافة وظيفة السؤال، لأن العرف يقضي بذلك فيدعو المقيمُ إلى منزله القادمَ يسأله، ويحمله إلى منزله.

وعن الثاني : أن في الإباء من قُوّة المَنْع ما ليس في «فلم»، لأنها تنقل المضارع إلى الماضي وتنفيه، فلا يدلّ على أنهم لم يُضيفوهم في الاستقبال بخلاف الإباء المقرون بأن ، فإنه يدلُّ على النفي مطلقاً ، وآيته[٢]:﴿ ويأبى اللهُ إلاّ أن يُتِمّ نورَهُ ﴾[٣] أي حالاً واستقبالاً .

وعن الثالث : أنه مبنى على أن مسمّى القرية ماذا ؟ أهو الجِدار وأهلها معاً حال كونهم فيها أم هي فقط ، أم هم فقط ؟

والظاهر عندي أنه يطلق عليها / مع قَطْع النّظر عن وجود أهلها [٤/ ٥٩] وعدمهم بدليل قوله تعالى : ﴿ أو كالذّي مرّ على قَرْيةٍ وهي خاويةٌ على عُروشِها[٤] ﴾ سمّاها قرية ، ولا أهل ، ولا جِدار قائماً ، ولعدم تناول

---

(١) يوسف / ٩٩ .
(٢) في ط : « وآية » ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٣) التوبة / ٣٢ .
(٤) البقرة / ٢٥٩ .

لفظ القرية إياهم في البيع إذا كانت القرية وأهلها مِلْكاً للبائع ، وهم فيها حالة البيع . ولو كان الأهل داخلين في مُسّماها لدخلوا في البيع ، ولثبوت المغايرة بين المضاف والمضاف إليه، وإنما ذكر الأهل ، لأنه هو المقصود من سياق الكلام دون الجدران ، لأنه بمعرض حكاية ما وقع منهن من اللؤم .

فإن قلت : فما تصنع بقوله تعالى : ﴿ وكَمْ أهَلَكْنَا مِنْ قرية بَطِرَتْ مَعِيَشها ﴾[١]،﴿ وكَمْ مِنْ قَرْية أهْلَكْناها فجاءها بأسنا بياتاً أوهُمْ قائلون[٢] ﴾ ،﴿وضَرب الله مثلاً قَرْيةً كانت آمنة[٣]﴾ الخ ،﴿واسأل القرية[٤]﴾ فإن المراد في هذه الآيات وأمثالها الأهل :

قلت : هو من باب المجاز ، لأن الإهلاك إنما يَنْسُبه اليهم دونها بدليل « أوهم قائلون» ،« فأذاقها الله لباس الجُوع والخوف» ،« وبطرت معيشتها » ولاستحالة السّؤال من غير الأهل ، على أنا نقول : لو تصور وقوع الهلاك على نفس القَرْيَة بالخسف والحريق والغرق ونحوه لم يتعيّن الحقيقة لِما ذكرناه . والله أعلم .

---

(١) القصص / ٥٨
(٢) الأعراف / ٤
(٣) النحل / ١١٢
(٤) يوسف / ٨٢ .

مسألة في « ما أعْظَمَ الله ! »

سُئِل الشيخ تقي الدين السّبكي - رحمه الله - عن رجل قال : ما أعْظَم اللهّ ؟ فقال آخر : هذا لا يجوز .

فأجاب : يجوز ذلك ، قال تعالى : ﴿ أبْصِرْ به وأسْمِعْ ﴾[1] . والضّمير في « به » عائِدٌ إلى الله تعالى ، أي : ما أبْصَرهُ ! وما أسمعه ! فَدلّ على جواز التعجب في ذلك .

وهذا كلامٌ صحيحٌ ، ومعناه : أن الله في غاية العظمة ، ومعنى التّعجب في ذلك : أنه لا ينكر ، لأنه مما تحارُ فيه العقول .

والإتيان بصيغة التّعجب في ذلك جائزةٌ للآية الكريمة ، وإعظام الله تعالى وتعظيمُ الثناء عليه بالعظمة أو اعتقادها ، وكلاهما / [٤ / ٦٠] حاصل ، والمُوجبُ لهما أمر عظيم .

فبلغني بعد ذلك عن شيخنا أبي حيّان أنه كتب[2] . . . فنظرت فرأيت أن أبا بكر بن السراج في الأصول قال في شَرْح التّعجب ؛ وقد

(١) الكهف / ٢٦ .

(٢) في هامش ط ما نصّه : « بهامش ى بياض هنا في نسخة المؤلف . والبياض أيضاً في النسخ المخطوطة التي حقق الأشباه في ضوئها .

حُكِيتْ ألفاظٌ من أبواب مختلفة مستعملة : «ما أنت من رجل»، تعجّب، و « سبحان الله » ، و « لا إله إلا الله » ، و « كاليوم رجلاً » ، و « سبحان الله[1] من رجل » ، و « حسبك بزيد رجلاً » و « من رجل » ، و « العظمة لله من ربّ » ، و « كفى بزيد رجلاً » تعجب .

فقوله : العظمة لله من رب دليل لجواز العّجب في صفة الله تعالى ، وإن لم يكن بصيغة ما أفعله ، وأفْعِل به .

ومن جهة المعنى لا فرق من حيثُ كونهُ تعجُّباً .

(١) في ط سقط لفظ الجلالة : والتصويب من المخطوطات .

خلاف بصري وكوفيّ في فعل التعجب اسم هو أم فعل؟

وقال كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري في كتاب : الإنصاف في مسائل الخلاف في النحو:

مسألة

ذهب الكوفيّون : إلى أن أفعل[١] في التّعجب نحو: «ما احْسَن زيداً» اسم، والبصريّون: إلى أنه فعل، وإليه ذهب الكسائي. ثم قال: والذي يدلّ على أنه ليس بفعل، وأنه ليس التقدير فيه:[٢] [شيء] أحْسَن زيداً قولهم: ما اعْظَم الله.

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « الفعل » تحريف صوابه من الإنصاف المسألة الخامسة عشرة ١ / ١٢٦ .

(٢) في ط : بعده (شيء عظيم) بين قوسين وعلق المصحح في هامشه : « موضع هذين اللفظين خال في « ي » أي في النسخة المخطوطة اليمنية . وبهامشها هذا البياض في نسخة المؤلف . وفي النسخ المخطوطة بياض بعد قوله : « ليس التقدير فيه » . . مما يدلّ على أن النسخ متفقة في هذا البياض تبعاً لنسخة المؤلف وتكملة هذا البياض من الإنصاف الذي نقل عنه السيّوطي هذا النّص . والساقط ما بين معقوفين وهو كلمة : « شيء » .
وفي ط فقط بعد قوله : (ليس التقدير فيه) : « شيء عظيم » بين قوسين ، وهي زيادة ليست في النسخ المخطوطة .

ولو كان التّقدير ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير : شيءٌ أعْظَم الله ، والله تعالى عظيم لا بِجَعْلِ جاعل . وقال الشّاعر :

٧٠٢ = ما أقْدَرَ الله أنْ يُدْنِي على شَحَطٍ
مَنْ دارُه الحَزْنُ مِمّن دارُه صُول[1]

ولو كان الأمر على ما زعمتم لوجب أن يكون التّقدير فيه : شَيْءٌ أقدَرَ الله ، والله تعالى قادر لا بِجَعْلِ جاعل .

واحتّج البصريّون بأمور [2]. ثم قال : والجواب عن كلمات الكوفيين[3].

ثم قال : وأمّا قولهم : في « ما أعظم الله »[4] قلنا : معناه شيء

(١) هو لحندج بن حندج المرّى
من شواهد : الإنصاف ١ / ١٢٨ ، والعينيّ ١ / ٢٣٨ ، والهمع والدرر رقم ١٧٦٦، والأشموني ١/ ١٠١. وفي العيني: هو من قصيدة لاميّة، وأوّلها هو قوله:
في ليل صول تناهى العرض والطول　　كـأنما ليله بـالليـل مـوصـول
والشَّحَطُ بالشين المعجمة والحاء المهملة أي على بُعْد. شَحط يَشْحَط بفتح عين الفعل فيهما، والمصدر: شَحْط بفتح الشين وسكون الحاء، وها هنا حركت الحاء للضرورة. والحَزْن: اسم موضع ببلاد العرب، وصول: اسم ضيعة من ضياع جرجان ويقول لها: جول بالجيم.

(٢) انظر هذه الأمور في الإنصاف ١/ ١٢٩ ، لأن السّيوطي لم يذكر النص بكماله ، بل ذكره ملخّصاً .

(٣) وانظر أيضاً إجابته عن كلمات الكوفيين في ١/ ١٣٨ .

(٤) في نسخ الأشباه ، اضطراب في العبارة ، وهي بهذه الحالة في النسخ جميعاً والعبارة كما وردت في الإنصاف هي : « وأمّا قولهم : لو كان التقدير فيه : =

أعظَم الله أي وصفه بالعظمة ، كما تقول : عَظَّمْتَ عظيماً .ولذلك الشيء ثلاثة معان : / أحدها ؛ أن يعنى بالشيء مَنْ يُعظِّمهُ مِنْ عباده . [٤ / ٦١

والثاني : أن يُعنَى بالشّيء ما يدلّ على عظمة الله تعالى وقدرته من[1] مصنوعاته .

والثالث : أن يُعنَى به نفسه ، أي أنه عظيمٌ لنفسه ، لا لشيء جعله عظيماً فرقاً بينه وبين غيره .

وحُكِي : أن بعض أصحاب المبرد قَدِم إلى بغداد قبل قدوم المبرّد ، فحضرَ حَلْقَةَ ثعلب، فسُئِل عن هذه المسألة ، فأجاب بجواب أهل البصرة . وقال : التّقدير : شيءٌ أحسن زيداً ، فقيل له:ما تقول في « ما أعْظَمَ الله ؟ فقال : شيءٌ أعظم الله ، فأنكروا عليه ، وقالوا: لا يجوز : إنّهُ عظيمٌ لا بِجَعْل جاعل ، ثم سحبوه من الحَلقة فأخرجوه .

فلَما قَدِم المبرّد أوردوا عليه هذا الإنكار[2]، فأجاب بما قدّمناه ، فبان بذلك قُبح إنكارهم وفساد ما ذهبوا إليه .

= شيء أحسن زيداً لوجب أن يكون التقدير في قولنا : ما أعظم الله : شيء أعْظم الله . والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل .
قلنا : معنى قولهم : شيء أعظم الله أي وصفهُ بالعظمة كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كبّرت تكبيراً ، وعظمت تعظيماً أي وصفته بالكبرياء والعظمة لا صيرته كبيراً عظيماً ، فكذلك ها هنا » . انظر الإنصاف ١/ ١٤٦

(١) في نسخ الأشباه : « في » وفي الإنصاف « من »

(٢) في الإنصاف : « الإشكال » مكان : « الإنكار »

وقيل : يحتمل أن يكون قولُنا : « شيء أعْظَم الله » بمنزلة الإخبار أنه عظيمٌ لا شيءٌ جعلَه عظيماً لاستحالته .

وأما قول الشاعر : * ما أقدرَ الله * ، فإنه وإن كان لفظُه لَفْظَ التعجّب فالمراد به المبالغة في وصفه تعالى بالقُدْرة كقوله : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحمنُ مدًّا ﴾[1] جاء بصيغة الأمر ، وإنْ لم يكن في الحقيقة أمراً . انتهى كلامه[2].

وهو نصٌّ صريح في المسألةُ، وناطق بالاتّفاق على صِحّة إطلاق هذا اللّفظ، وأنه غير مستنكر، ولكنه مختلف[3]. . . هل يبقى على حقيقته من التّعجّب، ويحمل ما على الأوجه الثّلاثة، أو يجعل مجازاً عن الإخبار. وأمّا إنكار اللّفظ فلم يقل به أحد، وإلاّ والأصَحّ أنه باق على معناه من التّعجب .

وقال الباجي أبو الوليد في « كتاب السنن » من تصنيفه في باب أدعية من غير القرآن فذكر منها : ما أحلمك عَمّن عصاك ، وأقربك مِمّن دعاك ، وأعطفك على من سألك . وذكر شعر المغيرة :

٧٠٣= سُبْحانك اللّهمّ ما أجلّ عندي مثلك

انتهى .

(١) مريم / ٧٥
(٢) انظر النص بتمامه في الإنصاف في المسألة الخامسة عشرة .
(٣) بعد قوله : « مختلف » بياض في النسخ المخطوطة . وفي هامش ط« بياض في نسخة المؤلف »

ورأيت أنا في السّيرة عن أبي بكر الصّديق رضي الله عنه رواه / [٤ / ٦٢
ابن إسحاق ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه - وناهيك بهما -[١] في جوار ابن الدغُنّة[٢]

قال القاسم : إن أبا بكر الصّديق رضي الله عنه لقيهُ سفيهٌ من سفهاء قريش وهو عامد إلى الكعبة[٣] فحثنا على رأسه تراباً فمرّ بأبي بكر الوليدُ بن المغيرة أو العاصُ بن وائل ، فقال : ألا ترى ما يصنع هذا السّفيه ؟ قال : أنت فعلت ذلك بنفسك وهو يقول : أي ربّ ما أحلمك أي رب ما أحلمك، أي رب ما أحلمك . انتهى .

ولو لم يكن في هذا إلاّ كلام ابن القاسم لكفى فضلاً عن روايته عن أبي بكر وإن كانت مُرْسلة »[٤] .

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، وإضافة كلمة « كان » قبل « في جوار » تصلح العبارة .
(٢) هو ربيعة بن رفيْع الذي أجار أبا بكر رضى الله عنه . انظر القاموس : « دعن »
(٣) في ط: « اللكعبة » تحريف
(٤) الحديث المرسل : « المشهور في تعريفه : أنه ما سقط منه الصّحابيّ كقول نافع : قال رسول الله ﷺ : كذا ، أو فعل كذا ، أو فُعِل بحضرته كذا ، ونحو ذلك فهو إذن مرفوع التابعيّ مطلقاً » .
انظر : علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح ص / ٢١٦ .

توجيه للزمخشريّ في قوله تعالى:
﴿ ذو الجلال والإكرام ﴾

قال الزمخشري: في قوله تعالى: ﴿ ذُو الجَلالِ والإكرام[1] ﴾: معناه: الّذي يُجلُّه الموحدّون عن التشبيه بخلقه أو الذي يقال له: ما أجلّك وما أكْرمك، وقال أيضاً: ﴿أبْصِر وأسْمِع﴾ أي جاء بما دلّ على التعجب من إدراكه للمسموعات والمُبْصِرات؛ لدلاّلة على أن أمره في الإدراك خارجٌ عن حدّ ما عليه إدراك السامعين والمبصرين، لأنه يدرك ألطف الأشياء وأصْغَرها كما يُدْرِك أكبرها حجماً، وأكثفها جُرْماً، ويدرك البواطن كما يُدرك الظّواهر.

وذكر أبو محمّد بن عليّ بن إسحاق الصّيمري في كتاب « التبصرة والتذكرة في النحو»: وإذا قلت: «ما أعْظَم اللهَ » فذلك الشّيء عباده الّذين يعظّمونه ويعبُدونه.

ويجوز أن يكون ذلك الشّيء هو ما يستدلّ به على عظمته من بدائع خلقه.

---

(١) الرحمن / ٢٧

ويجوز أن يكون ذلك هو اللّه عزّ وجلّ ، فيكون لنفسه عظيماً لا لشيء جعلَهُ عظيماً . ومثل هذا يستعمل في كلام العرب كما قال الشاعر :

٧٠٤ = * نَفْسُ عصامٍ سَوّدت عصاما[١] *

انتهى ، وهو كالأنباري[٢]

وقال المتنبّي :

٧٠٥ = ما أَقدر اللّه أنْ يُخْزِي خَلِيقَتَهُ . ولا يُصدّق قوماً في الّذي زعموا

وقال الواحدي في شرحه يقول: اللّه تعالى قادرٌ على إخزاء خليقته بأن يُملّك عليهم لئيماً ساقطاً من غير أن يصدّق الملاحدة الذين يقولون بقدَم الدهر / يشير إلى أن تأمير مثله إخزاء للناس ، واللّه تعالى [٤ / ٦٣] قد فعل ذلك عقوبة لهم ، وليس كما تقول الملاحدة .

وقال ابن الدّهان في « شرح الإيضاح » : فإن قيل : فإذا قدرت « ما » بتقدير شيء فما تصنع بما أعْظَم الله !

فالجواب من وجوه :

أحدها: أن يكون الشّيء نفسه .

(١) سبق ذكره رقم ٦٩٩ .

(٢) في ط : كالباري : تحريف واضح .

ويجوز: أن يكون ما دلّ عليه من مخلوقاته .

الثّاني : مَن يعظّمه مِنْ عباده .

الثالث : أن تكون الأفعال الجارية عليه يَحْمِلُها على ما يجوز عليه من صفاته تعالى ، فيحمل على أنه عظيمٌ في نفسه .

[توجيه الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ ما هذا بشراً ﴾]

وقال الزمخشري : في «ما هذا بشراً[1] » : المعنى تنزيه الله تعالى من صفات العَجْز والتَّعجّب من قدرته على خَلْق جَميلٍ مِثْلِهِ .

وأما ﴿حاشا لله ما علمنا عليه من سوء[2]﴾ ، فالتَّعجُّب من قدرته على خُلُقٍ عفيف مثله . انتهى .

(١) يوسف / ٣١

(٢) يوسف / ٥١

[الرِّفْدة في مَعْنَى وَحْده]

«الرّفدة في معنى وحده» تأليف الشيخ تقيّ الدّين السُّبكِيّ

بسم اللّه الرّحمن الرحيم

قال الشّيخ الإمام تقيّ الدّين أبو الحسن علي السّبكيّ الشّافعيّ - رحمه الله - الحمدُ لِلّه وحده ، وصلّى اللّه على سيّدنا محمد المشرف على كُلّ مخلوق قَبلُه وبعدَهُ ، وسلّم تسليماً كثيراً ، وبعد .

فهذه عجالة مسماة « بالرّفدة[1] في معنى وحده » كان الدّاعي إليها أن الزمخشري قال في قوله تعالى: ﴿ وعليها وعلى الفُلك تُحْمَلون ﴾[2] معناه : وعلى الأنعام وحدها لا تُحْمَلُون ، ولكن عليها وعلى الفُلْك ،فتوقفت في[3] قبول هذه العبارة ، فأحببت أن أنبّه على ما فيها ، وأذكر موارد[4] هذه اللفظة .

(١) الرِّفد : العطاء

(٢) المؤمنون / ٢٢ .

(٣) « في » سقطت من ط .

(٤) في ط : واذكر « قوله » بوضع « قوله » مكان : « موارد » تصويبه من النسخ المخطوطة .

وأول ما أبتدىء بقول : الحمد للهِ وحده ، فأقول معناه : الحمد لله لا لغيره ، ولا يُشاركه فيه أحد .

[٤ / ٦٤] و« وحده » منصوبٌ على الحال عند جمهور النّحويين منهم / الخليل وسيبويه ، قالا : إنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ، كأنه قال : إيحاداً ، وإيحاداً موضع:مُوحِداً .

واختلف[1] هؤلاء : إذا قلت : رأيت زيداً وحده ، فالأكثرون يقدّرون في حال إيحادي له بالرُّؤية ، ويعبّرون عن هذا بأنه حالٌ من الفاعل .

والمبرّد يقدّره في حال أَنه مُفْرَدٌ بالرّؤية ، ويعبّر عن هذا بأنه حال من المفعول .

ومنع أبو بكر بن طلحة[2] من كونه حالاً من الفاعل ، وقال : إنه حال من المفعول ليس إلاّ ، لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا : مررت به وحدي . كما قال الشاعر :

---

(١) في ط: «دا اختلف»، تحريف

(٢) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الإشبيليّ ، أبو بكر المعروف بابن طلحة .
درس العربية والآداب بأشبيلية أكثر من خمسين سنة ولد ببابرة منتصف صفر سنة ٥٤٥ ، ومات بإشبيلية منتصف صفر سنة ٦١٨ هـ . انظر البغية ١٢١/١

٧٠٦ = والذّئب أخشاه إن مَرَرْتُ بــه
وَحْدِي وأخْشَـى الـرِّياحَ والمطَرَا[1]

وهذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيحٌ ، ولا يمتنع من أجله أن يأتي الوجهان المتقدّمان في: رأيت زيداً وحدَهُ ، فإن المعنى يصحّ معهما .

ووحده يضاف إلى ضمير المتكلّم والمخاطب والغائب فتقول : ضربته وَحْدي ، وضربته وحدَهُ، وضربتُك وَحْدَك، وضربتك وَحْدِى، ويختلف المعنى بحسب ذلك .

ومنهم من يقول: « وحده » مصدر موضوع موضع الحال .

وهؤلاء يخالفون الأولين في كونه اسم مصدر ، فمن هؤلاء من يقول : إنه مصدرٌ على حذف حروف الزّيادة أي إيحاده .

ومنهم من قال : إنه مصـدر لم يوضع له فعلٌ.

وذهب يونس وهشام في أحد قوليه : إلى أنّه منتصب انتصـاب الظّروف،فيجريه مجرى « عنده » فجاء « زيد وحده » تقديره : جاء زيدٌ على وحده ، ثم حُذِف الحرْفُ ، ونصب على الظرف.

وحكِي من كلام العرب: « جلسنا على وَحْدَتِنا ».

(١) من مقطعة للربيع بن ضبيع الفزاريّ.
من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٢٧ ، والهمع والدرر رقم ١٢٣٤

وإذا قلت : زيد وحده فكان التقدير: زيد مَوْضِعَ التّفرد .

ولعل هؤلاء يقولون : إنه مصدر وضع موضع الظرف .

وحكى عن الأصمعي : وحد يحد، ويدل على انتصابه على الظّرف قول العرب: زيد وحده ، فهذا خبرٌ لا حال . / [٤ / ٦٥]

وأجاز هشام في: « زيد وحده » وجْهَاً آخر ، وهو أن يكون منصوباً بفعل مضمر يَخْلُفُه « وَحْدَهُ » كما قالت العرب: زيدٌ إقبالاً وإدباراً .

قال هشام : ومثل زيد وحده في هذا المعنى : زيد أمرُهُ الأول ، وقصَّتُه الأُولَى ، وحالُهُ الأُولى ، خَلَفَ هذا المنصوبُ النّاصب كما خَلَفَ « وحْدَه » « وحَد » . وسمّى هذا منصوباً على الخلاف الأوّل ، وقال : لا يجوز « وحده زيدٌ » كما لا يجوز : « إقبالاً وإدباراً عَبْدُ اللّه » وكذلك : قِصَتُّهُ الأولى سعدٌ .

وعلى أنه منصوبٌ على الظّرف يجوز « وحده زيد » كما يجوز « عندك زيد » .

هذا كلام النّحاة وهو توسّع فيما تقتضيه الصّناعة واللّسان، والمعنى متقارب كُلُّه دائر على ما يفيدُهُ من الحَصْر في المذكور.

فقوله : الحمدُ للّه وَحْدَهُ مفيدٌ حَصْرَ « الحمد » في اللّه سبحانه وتعالى .

وقوله تعالى: ﴿ وإذا ذَكَرْت رَبّك في القرآنِ وَحْدَهُ ﴾[١] ، والضّمير يعود على « ربّك » فمعناه : لم يُذْكَرْ معه غيرُهُ .

وكذا قولنا : لا إله إلاّ الله وحده : أنّا أفردناه بالوحدانيّة .

فانظر كيف تجد المعنى في ذلك كله سواءً ، فإذا قلت : حمدْتُ الله وحدهُ، أو ذكرت ربَّك وحده، فمعناه وتقديره عند سيبويه : مُوحِداً إيّاه بالحمد والذّكر على أنها حال من الفاعل . والحاء في مُوحِداً مكسورة .

وعلى رأي ابن طلحة مُوحَداً هو ، والحاء مفتوحة .

وعلى رأي هشام معناه : حَمَدْتُ اللّه وذَكَرْتُه على انفراده.

فهذه التّقادير الصّناعيّة الثّلاثة،والمعنى لا يختلف إلاّ اختلافاً يسيراً .

فإذا جعلناه من أوحد الرّباعي فمعناه : مُوحداً بالمعنيين المتقدّمين .

وإذا جعلناه من وحّد الثّلاثي فمعناه : منفرداً بذلك ، فعلى الأول الحامد والذاكر أفرده بذلك ، وعلى الثّاني هو انفرد بذلك .

والعامل في الحال : حمدت ، وذكرت ، وصاحب الحال

(١) الإسراء / ٤٦ .

الاسم المنصوب على التّعظيم أو الضّمير الّذي في حمدت وذكرت على القولين .

وإذا قلت : الحمد لله وحده فالعامل في الحال المستقرّ المحذوف الذي هو الخبر في الحقيقة ، وهو العامل في الجار والمجرور . وصاحب الحال اللّه ، ووحده حال .

وإن جعلتها ظرفاً فالمعنى : الحمدُ لله على انفراده ، فلم يختلف المعنى اختلافاً مُخِلاً بالمقصود .

وإذا قلنا : لا إله إلاّ الله وحده ، فإما أن نقول معناه : على انفراده أنه جعله ظرفاً / أو منفرداً بالوحدانيّة ، أو منفرداً بها على [٤ / ٦٦] الاختلاف في تقدير الحال ، وصاحب الحال الضّمير في « كائن » العائد على الله تعالى ، والعامل في الحال «كائن» .

وأمّا المنطقيّون فقالوا : إن « وحدهُ » يصير الكلامُ بها في قُوَّة كلامين . فقولنا : رأيت زيداً أفاد إثبات رؤيته ، ولم يُفِدْ شيئاً آخر .

وقولنا : رأيت زيداً وحده أفاد إثبات رؤيته ، ونفى رؤية غيره ، وهو معنى ما قاله النّحاة أيضاً ، وتصير الجملة بعد أن كانت موجبةً متضمّنةً إيجاباً وسَلْباً وبذلك حلّوا مَغْلَطةً[1] ركّبها بعض الخلافيّين وهي: الماء وحده رافعٌ للحدَث وكُلُّ ما هو[2] رافع للحدث رافعٌ للخبث

(١) في القاموس : المغلطة : الكلام يُغْلطُ فيه ، ويغَالطُ به .
(٢) في ط: «وكلما» تحريف

فالماء وحدهُ رافع لِلخَبَث[1] ، فلا يكون المائع غير الماء رافعاً لِلخَبث .

وحلّه أن هذا قياسٌ من الشّكل الأول ، وشرطه إيجاب صُغْراه ، وهذه الصّغرى بدخول « وحده » فيها لم تصر موجبة بل موجبة وسالبة ، تقديرها : الماء رافع للحدث ولا شيء من غيره برافع للحدث .

وهذا الحلّ صحيحٌ إذا أريد بوحده ذلك ،وقد يراد بوحده أنه يفيد تجرّده عن المخالط بمعنى : الماء وحده- بلا خليط يخرجه عن اسم الماء -رافع للحدَث ، وهذا صحيح ،ولا تخرج الجُملة بها عن كونها موجبةً ، ولا ينتفع بها المغالط .

وقد يراد بوحده : أنه من حيث هو مع قَطْع النّظر عما سواه ، وهو أيضاً صحيح ، ولا يُنتج ما أراده المغالط .

ولا يخفى أنّ المراد بالمائع[2] مع استعماله في الوضوء الاستعمالَ المخصوص مع النّية .

وبعض هذه الاحتمالات يأتي في قولك : رأيت زيداً وحده ، قد يراد به أنك رأيته في حال هو منفرد بنفسه ليس معه غيره ، وإن كانت رؤيتك شاملةً له ولغيره ، ولكن هذا احتمال مرجوح ، ولهذا لم تذكره النّحاة ، وإنما كان مرجوحاً ، لأنه يحوج إلى تقدير محذوف تقديره :

---

(١) الخبث : البول والغائط .

(٢) في ط : « بالمائع » مكان : « الماء مع » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

كائناً ، ويكون « وحده » حالاً من الضمير فيه . والعامل فيه[1] ذلك المحذوف ، والأصل عدم الحذف وعدم التّقدير ، فلذلك قلنا : إنه مرجوح .

والأوّل لا تقدير فيه ولا حذف، بل العامل «رأيت» المصرّح به. هذا كلّه في جانب الإثبات إذا قلت: رأيت زيداً وحده.

أما في حالة النّفي إذا نفيت الرؤية عنه وحده فلك صنعتان أو أكثر: / [٤ / ٦٧]

أحدها : أن تأتي بأداة النّفي متقدّمة فتقول : ما رأيت زيداً وحده ، فهذه في قُوّة السّالبة البسيطة وهي سلب لما اقتضته الموجبة ، فمعناها بعد السّلب يحصُل بإحدى ثلاث طرق :

أحدها: رؤيتهما معاً.

الثانية : عدم رؤية واحد منهما فلا يرى هذا ولا هذا .

والثالثة : برؤية غير زيد ، وعدم رؤية زيد على كُلّ واحد من هذه التّقادير الثّلاث يصحّ : ما رأيت زيداً وحده ، لأن المنفى رؤيته مقيّدة بالوحدة ، ونفى كُلّ مرئي من اثنين يحصل بطُرُقٍ ثلاث كما بينّاه . هذا إذا[2] قدّمت حرف النّفي .

---

(١) في ط : « في » مكان « فيه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في ط : « إذْ » صوابه من المخطوطات .

ويشبه هذا من بعض الوجوه تقديم حرف السّلب على « كُلّ » في قولنا :

٧٠٧ = * ما كُلّ ما يتمنّى المرء يُدْرِكُهُ[١] *

وأنه سَلْبٌ للعموم ، لا عمُومُ السّلب ، وأنه يفيد جزئيًّا لا كليًّا فقد يدرك بعض ما يتمناه . وكذلـك :

٧٠٨ = * وليس كُلّ النّوى تَلْقى المساكِين[٢] *

أمّا[٣] إذا أخرت حرف النّفي فإن أخرته عن المبتدأ الذي هو الموضوعُ وقدّمته على « وحده » مع الفعل كقولك : « زيد لم أره وحده » فهو كالحالة المتقدّمة محتملٌ للمعاني الثّلاثة كما سبق،لأن النّفي يقدّم على الفعل المنفيّ المقيّد بالوحدة ، فقد نفى مركّباً، فينتفي بانتفاء أحد أجزائه كالحالة السّابقة حَرْفاً بحرف . والضّابط في ذلك ما ذكرناه .

---

(١) للمتنبّي . ديوانه ٤/ ٣٦٦ من قصيدة مطلعها :

بمَ التّعلُّلُ لا أهلٌ ولا وطنُ ولا نديمٌ ولا كأسٌ ولا سكنُ

قالها لمّا بلغه أن قوماً نعوه في مجلس سيف الدولة بحلب وهو بمصر،وتمامه :

* تجري الرياح بما لا تشتهي السُّفُن *

وفي هامش الديوان شرح البرقوقي يقول : إن أعدائي يتمنون موتي ، ولكنهم لا يدركون ما يتمنون ، ثم ضرب لذلك مثل السفن ، قال : إن السفن - يعني أهلها - تشتهي الرياح الموافقة لسيرها ، ولكن الرّياح كثيراً ما تجري على غير ما تشتهي .

والبيت من شواهد : المغنى ١/ ٢٢٠ .

(٢) سبق ذكره رقم ٥٩٥

(٣) في هامش ط : « لم يذكر الصنعة الثانية ، ولعلّها هذه »

وإن أخرته عن « وحده » كقولك : زيد وحده لم أره،أو ما رأيته، أولا أراه،فهذا موضع نظر وتأمّل .

والرّاجح عندي فيه أنّك لم تره ، وقد رأيت غيره ، لأنها قضيّة ظاهرها أنها تشبه الموجبة المعدولة ، فقد حكمت بنفي الرّؤية المطلقة التي لم تقيد بـ «وحده» على « زيد » المقيّد بالوحدة .

هذان الأمران لا شكّ فيهما،وبهما فارقتا «لم أره» وحده، لأنه نفيٌ لرؤية مقيّدة لا لرؤية مُطلقة.

هذا لا شك فيه ، ولكن النّظر في أن تَقْييد زيد بوحده،هل معنى التقيّيد يرجع لك معنى زيد في ذاته ، أو إلى ماحكم به عليه ، وهو النّفي ؟ هذا موضع النّظر . والظّاهر أنه الثاني ، وهو أنه يفيد تقييد الحكم وهو النّفي ، فيكون نفي الرؤية مقصوراً على زيد فمعنى / [٤ / ٦٨] « وحده » في هذه الصّيغة : أن زيداً انفرد بعدم الرؤية المطلقة ، وأن غيره مرئيٌّ فقد سرى التّقييد من المحكوم عليه إلى المحكوم به ، وعليك يا طالب العلم أن تضبط هذه الأمور الثلاثة وتميّز بينها وتعرِفَ تغايُرهَا .

أحدها : إطلاق الضرب المنفىّ كما دلّ عليه الكلام.

والثاني : تقييد المحكوم عليه الّذي دلّت الصناعة عليه مع المحافظة على إطلاق الضّرب أو الرؤية أو نحوهما من الأفعال .

الثالث : سريان التقييد من المحكوم عليه إلى الحُكْم ، وهو النّفي الوارد على الضّرب المطلق ، فإذا علقت هذه الثّلاثة وميّزت بينها ظهر لك ما قلناه .

ويحتمل أيضاً،وهو عندي غير راجح:أنك إنما نفيت الفعل عن المقيّد بالوحدة ، فيكون حاصلاً للمحكوم عليه بدونها.

وهو عندي ضعيفٌ ، وبذلك تبيّن ضَعْفُ قول الزّمخشريّ ، وأنه لو قال : معناه:ولا يحملون على الأنعام وحدها ، ولكن عليها وعلى الفلك سلم من هذا الاعتراض.

فإن قلت : ما حمل الزمخشريّ على تقدير الحصر.

قلت ، تقديم المعمول وما يقتضيه واو العطف من الجَمْع فقد حصر الحمل فيهما ، ومِن ضرورته نَفْيُ الحمل على غيرهما ، وغيرهما إمّا أحدُهما بقيد الوَحْدة لمغايرته لمجموعهما ، وإمّا خارجٌ عنهما .

لا سبيل إلى الثاني لقوله تعالى : ﴿ والخَيْل والبِغَال والحَمِير لتركبوها وزينةً[1] ﴾ فتعيّن الأول .

وإما كون ما لها صدر الكلام،والخلاف في كون الفعل بعدها يعمل فيما قبلها أو لا فلا حاجة بنا إلى ذكره ، لعدم تأثيره فيما نحن فيه .

---

(١) النّحل / ٨

فإن قلت : هل يشبه هذا التأخير في قوله : ﴿ كُلّ ذلك لم يكن[١] ﴾ ؟

قلت : نعم من بعض الوجوه حيث فرّقنا بين تقديم النّفي وتأخيره ، ولذلك جعل قوله :

٧٠٩ =قد أصبحت أمّ الخيار تَدّعِي
علّى ذنباً كلّه لم أصْنَعِ[٢]

ضرورةٌ لأن مقصود الشاعر أنه لم يصنع شيئاً منه ، فلذلك رفع ولولا ذلك نصب « كله » .

والله أعلم ، آخر الكتاب ، ولله الحمد . / [٦٩ /

(١) حديث شريف قاله ﷺ لما قال له ذو اليدين : أنسيت الصلاة أم قَصرُت الصلاة ؟
انظر همع الهوامع ٤/ ٣٨٣

(٢) مطلع أرجوزة لأبي النجم العجليّ .
وأم الخيار : كنية امرأة . والذنب الذي ادّعت عليه هو الشيب ، والصلع ، والعجز .
من شواهد : سيبويه ١/ ٤٤ ، ٦٩ ، والخصائص ١/ ٢٩٢ ، ٣/ ٦١ ، والمغنى ١/ ٢٢٠ ، ٢/ ٥٥٢ ، ٦٧٦ ، ٧٠٤ ، والخزانة ١/ ١٧٣.

[نَيْلُ العُلا في العَطْف بلا]

تأليف الشّيخ تقي الدين السّبكي جواباً عن سؤال سأله ولده بهاء الدين أحمد ـ تغمّدهما اللهّ برحمته .

وقال الشّيخ صلاح الدين الصّفدي يمدح هذا المؤلف :

يا من غدا في العِلْم ذا هِمّة
عظيمةٍ بالفَضْل تَمْلا المَلا
لم تَرْقَ في النّحو إلى رُتْبةٍ
ساميةٍ إلاَ بنيلِ العُلا

بسم اللهّ الرّحمن الرّحيم ، وصلّى اللهّ على سيِّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم .

سألت ـ أكرمك الله ـ عن ، « قام رجلٌ لا زيدٌ » ، هل يصح هذا التّركيب؟ وأن الشّيخ أبا حيّان جَزم بامتناعه ، وشرط أن يكون ما قبل « لا » العاطفة غير صادق على ما بَعْدها ، وأنك رأيت سَبَقه[1] إلى ذلك السّهيليّ في (نتائج الفِكْر) ، وأنه قال : لأن شرطها أن يكون الكلام الذّي قبلها يتضمّن بمفهوم الخطاب نَفْيَ ما بعدها ، وأن عندك في ذلك نظراً لأمور :

(١) في بعض المخطوطات: «يسبقه» بالياء.

منها : أن البيانيين تكلّموا على القَصْر ، وجعلوا منه قصر الإفراد ، وشرطوا في قصر الموصوف إفراداً عدمَ تنافي الوَصْفين كقولنا : زيد كاتبٌ لا شاعرٌ ، وقلت : كيف يجتمع هذا مع كلام السهّيليّ والشيخ ؟ .

ومنها : أن « قام رجل لا زيد » مثل « قام رجل وزيد » في صحة التّركيب ، فإن امتنع قام رجل وزيد ففي غاية البُعْد ، لأنك إن أردت بالرّجل الأول زيداً كان كعطف الشيء على نفسه تأكيداً ، ولا مانع منه إذا قصد الإطناب .

وإن أردت بالرجل غير زيد ، كان من عطف الشيء على غيره ، ولا مانع منه . ويصير على هذا التقدير مثل : قام رجل لا زيدٌ في صِحّة التركيب ، وإن كان معناهما متعاكسين ، بل قد يقال : قام رجل لا زيد أولى بالجواز من : قام رجل وزيد ، لأن « قام رجل وزيد » إنْ أردت بالرجّل فيه زيداً كان تأكيداً ، وإنْ أردت غيره كان فيه إلباسٌ على السّامع ، وإيهام أنه غيره ، والتّأكيد والإلباس منتفيان في : قام رجلٌ لا زيدٌ .

وأيّ فرق بين زيد كاتب لا شاعر ، وقام رجل لا زيدٌ ؟ وبين رجل / وزيد عمومٌ وخصوصٌ مطلق ، وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وَجْهٍ كالحيوان وكالأبيض . [٤ / ٧٠]

وإذا امتنع جاء رجل لا زيد كما قالوه فهل يمتنع ذلك في العام

والخاصّ مثل : « قام النّاس لا زيد » ؟ وكيف يمنع أحدٌ مع تصريح ابن مالك وغيره بصحّة : قام النَّاس وزيدٌ ؟

وإن كان في استدلاله على ذلك بقوله تعالى : ﴿ مَنْ كان عَدُوًّا لله ﴾[1] الآية ، لأن جبريل إما معطوفٌ على الجلالة الكريمة أو على رُسُله ، والمراد بالرّسل الأنبياء ، لأن الملائكة وإن جُعِلوا رُسلاً فقرينة عطفهم على الملائكة تَصْرِف هذا .

ولأي شيء يمتنع العطف بـ «لا» في نحو «ما قام إلاّ زيدٌ لا عمرو»، وهو عطفٌ على مُوجَبٌ؛ لأن زيداً موجب .

وتعليلهم بأنه يلزم نفيُه مرتّين ضعيفٌ ، لأن الإطناب قد يقتضي مثل ذلك ، لاسيّما والنّفيُ الأوّل عام ، والنّفي الثاني خاص فأسْوء درجاتِه أن يكون : مثل : « ما قام النّاس ولا زيد» .

هذا جملة ما تضمّنه كتابك في ذلك . بارك اللهّ فيك .

[الجواب]

والجواب : أما الشّرط الذي ذكر السّهيليّ وأبو حيّان في العطف بـ «لا» فقد ذكره أيضاً أبو الحسن الأبذي في «شرح الجُزُوليّة» فقال: لا يعطف بلا إلاّ بشرط : هو أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمّن بمفهوم

---

(١) البقرة/ ٩٨. والآية هي: «قُلْ من كان عدوًّا لله وملائكته ورُسُلِهِ، وجبريل، وميكال فإن الله عدوٌّ للكافرين»

الخطاب نَفْيَ الفِعل عمّا بعدها ، فيكون الأول لا يتناول الثّاني نحو قوله : جاءني رجلٌ لا امرأة ، وجاءني عالمٌ لا جاهلٌ .

ولو قلت : مررت برجل لا عاقلٍ لم يَجُز ، لأنه ليس في مفهوم الكلام الأوّل ما ينفي الفعل عن الثّاني ، وهي لا تدخل إلاّ لتأكيد النّفي .

فإن أردت ذلك المعنى جئت بـ «غير» فتقول: مررت برجل غيرِ عاقلٍ وغيرِ زيدٍ وغيرِ ذلك ، ومررت بزيد لا عمروٍ ، لأن الأول لا يتناول الثّاني .

وقد تضمّن كلام الأبذي هذا زيادةً على ما قاله السهّيليّ وأبو حيّان، وهي قوله: إنها لا تدخل إلّا لتأكيد النّفي .

وإذا ثبت أنّ « لا » لا تدخل إلا لتأكيد النّفي اتّضح اشتراط الشّرط المذكور ، لأن مفهوم الخطاب اقتضى في قولك : « قام رجل » نفي المرأة ، فدخلت « لا » للتصريح بما اقتضاه المفهوم .

وكذلك : « قام زيد لا عمرو. أمّا « قام رجل لا زيد » فلم يقتض المفهوم نفي زيد ، فلذلك لم يجز[1] العطف بـ«لا» ، لأنها لا تكون لتأكيد نَفْيٍ بل لتأسيسه/ وهي وإن كان يؤتى بها لتأسيس النّفي فكذلك في نفي يُقْصد تأكيدُه بها بخلاف غيرها من أدوات النّفي كـ «لم» و«ما»، وهو كلام حسن. [٧١ /]

(١) في ط : « لم يجر » بالراء ، تحريف واضح

والأبذي هذا كان أمةً في النّحو حتى سمعت الشيخ أبا حيان يقول : إنه سأل أحد شيوخه عن حدّ النّحو فقال له : الأبذّي ، يعنى أنه تجسّد نحوًا.

وإنما قلت هذا ، لئلاّ يقع في نفسك أنه لتأخُّره قد يكون أخذه عن السهّيلي .

وأيضاً تمثيل ابن السّرّاج فإنه قال في كتاب « الأصول » : وهي تقع لإخراج الثّاني مِمّا دخل فيه الأول ، وذلك قوله : ضربت زيداً لا عمراً ، ومررت برجل لا امرأةٍ ، وجاءني زيدٌ لا عمرو ، فانظر أمثلته لم يَذْكُر فيها إلاّ ما اقتضاه الشّرط المذكور .

وقد يعترض على الأبذي في قوله : إنها لا تُذْكر إلاّ لتأكيد النّفي .

ويجاب : بأنه لعلّ مراده أنها للنّفي المذكور بخلاف « ما » و «لم » و « ليس » فلذلك اختيرت هنا ، أو لعلّ مراده أنها لا تدخُل في أثناء الكلام إلاّ للنّفي المؤكد بخلاف ما إذا جاءت أول الكلام قد يراد بها أصل النّفي كقوله : لا أقسم وما أشبهه ، والأوّل أحسن .

وأيضاً تمثيل جماعة من النّحاة منهم ابن الشجّري في الأمالي ، قال : إنها تكون عاطفةً فتشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها ، وتنفي عن الثاني ما ثبت للأول كقوله : خرج زيد لا بكرٌ ، ولقيت أخاك لا أباك ، ومررت بحميك لا أبيك .

ولم يذكر أحدٌ من النحاة في أمثلته ما يكون الأول فيه يحتمل أن يندرج فيه الثّاني ، وخطر لي في سبب ذلك أمران :

أحدهما : أن العطف يقتضي المغايرة ، فهذه القاعدة تقتضي أنه لا بدّ في المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه ، والمغايرة عند الإطلاق تقتضي المباينة ، لأنها المفهومة منها عند أكثر الناس ، وإن كان التّحقيق أنّ بين الأعمّ والأخصّ ، والعام والخاص ، والجزء والكل مغايرة ، ولكن المغايرة عند الإطلاق إنّما تنصرف إلى مالا يصدقُ أحدهُما على الآخر .

وإذا صحّ ذلك امتنع العطف في قولك : جاء رجل وزيدٌ لعدم المغايرة .

فإن أردت غير زيد جاز ، وانتقلت المسألة عن صورتها ، وصار كأنك قلت : جاء رجلٌ غيرُ زيدٍ لا زيد ، وغير زيد / لا يصدقُ على زيد ، ومسألتنا إنما هي فيما إذا كان رجلٌ صادقاً على زيد ، محتملاً ، لأن يكون إياه ، فإن ذلك ممتنعٌ للقاعدة التي تقرّرت ، وجرت المغايرةُ بين المعطوف والمعطوف عليه . [٤ / ٧٢]

ولو قلت : جاء زيد ورجلٌ كان معناه : ورجل آخر ، لِمَا تقرّر من وجوب المغايرة .

وكذلك لو قلت : جاء زيد لا رجل وجب أن تقدّر : لا رجلٌ آخر .

والأصل في هذا أنا نريد أن نحافظ على مدلولات الألفاظ ، فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عُموم أو خصوص ،أو إطلاق أو تقييد ، والمعطوفُ على مدلوله كذلك .

وحرف العطف على مدلُولِه وهو قد يقتضي تغير نسبة الفعل إلى الأول كـ «أو» ،فإنها تغير نسبته من الجَزْم إلى الشّكّ ، كماقال الخليل في الفرق بينها وبين إمّا ، وكـ «بل» فإنها تغيرّه بالإضراب عن الأول، وقد لا يقتضي تغيير نسبة الفعل إلى الأول بل زيادة حُكم آخر عليه[1] ، و« لا » من هذا القبيل ، فيجب علينا المحافظة على معناها مع بقاء الأول على معناه من غير تغيير ، ولا تخصيص ، ولا تقييد ، وكأنك قلت : قام إما زيدٌ وإما غيره لا زيد . وهذا لا يَصِحّ .

الأمرُ الثاني[2] : أن مبنى كلام العرب على الفائدة ، فحيثُ حَصُلت كان التّركيب صحيحاً ، وحيث لم تَحْصُل امتنع في كلامهم .

وقولك : قام رجلٌ لا زيدٌ مع إرادة مدلول رجل في احتماله لزيد وغيره لا فائدة فيه البتّة ، مع إرادة حقيقة العطف[3] . . أو يزيد على كونه لا فائدة فيه ، ونقول : إنه متناقض ، لأنه إن أردت الإخبار بنفي

(١) في ط : « بل زيادة عليه حكم آخر » بتقديم عليه » صوابه من المخطوطات .

(٢) في ط : وأمّا الأمر الثاني : « أن » وفي بعض النسخ المخطوطة : الأمر الثاني بدون « أما » وفي بعضها الآخر : الشيء الثاني بدون « أمّا »

(٣) في ط : « البتة فإرادة حقيقة أل . . . » وفي الهامش تعليق : بياض في الأصول . وتصويبه من النسخ المخطوطة التي في يدي ، وليس فيها بياض .

قيام زيد ، وبالإخبار بقيام رجل ، المحتمل له ولغيره كان متناقضاً .

وإن أردت الإخبار بقيام رجل غير زيد كان طريقك أن تقول : غير زيد .

فإن قلت : إن « لا » بمعنى «غير» لم تكن عاطفةً، ونحن إنما نتكلّم في العاطفة، والفـرْقُ بينهما:أن التي بمعنى غيـر مقيّدة لـلأول، مبينّة لوصفه،والعاطفة مبينة حُكْماً جديداً لغيره.

فهذا هو الذي خطر لي في ذلك،وبه يتبيّن أنه لا فرق بين قولك : قام رجل لا زيدٌ، وقولك قام زيدٌ لا رجلٌ، كلاهما ممتنـع إلاّ أن يُراد بالرجل غير زيد فحينئذٍ يصحّ فيهما إن كان / يصحّ وضع « لا » في هذا [٤ / ٧٣] الموضع موضع «غير».

وفيه نظر وتفصيلٌ سنذكره، وإلاّ فنعدل عنها إلى صيغة « غير » إذا أريد ذلك المعنى .

وبين العطف ومعنى غير فرْقٌ وهو أن العطف يقتضي النفي عن الثّاني بالمنطوق ، ولا تعرّض له للأول إلاّ بتأكيد ما دلّ عليه بالمفهوم إن سلّم .

ومعنـى « غير » يقتضـي تقييد الأول، ولا تعرض له للثانـي إلاّ بالمفهـوم إن جعلتهـا صفَـة ، وإن جعلتهـا استثنـاء فحكمهـا حكم الاستثناء من أن الدلاّلة هل هي بالمنطوق أو بالمفهوم؟ وفيه بحث .

والتفصيّل الذي وَعَدْنا فيه هو أنه يجوز : قام رجل غير عاقل ،

وأمرر برجل غير عاقل ، وهذا رجل لا امرأة ، ورأيته طويلاً غير قصير ، فإن كانا علمين جاز فيه « لا » و « غير » .

وهذان الوجهان اللّذان خطرا لي زائدان على ما قاله السهّيلي والأبذي من مفهوم الخطاب ، لأنه إنما يأتي على القول بمفهوم اللّقب وهو ضعيفٌ عند الأصوليّين ، وما ذكرته يأتي عليه وعلى غيره .

على أن الذي قالاه أيضاً وجهٌ حَسَنٌ يصير معه العطف في حكم المبيّن بمعنى الأول من انفراده بذلك الحُكم وحده ، والتّصريح بعدم مشاركة الثّاني له فيه ، وإلاّ لكان في حكم كلام آخر مستقلّ ، وليس هو المسألة ، وهو مطّردٌ أيضاً في قولك : قام رجلٌ لا زيدٌ ، « وقام زيد لا رجل » ، لأن كليهما عند الأصوليين له حكم اللّقب .

وهذا الوجه مع الوجهين اللّذين خطر إلى إنما هي في لفظة « لا » خاصّة لاختصاصها بسعة النّفي ، ونفي المستقبل على خلاف فيه . ووضع الكلام في عطف المفردات لا عطف الجمل . فلو جئْتَ مكانها بـ «ما» أو « لم » أو « ليس » وجعلته كلاماً مستقلاً لم تأت المسألة ولم تمتنع .

وأما قول البيانيّين في قصر الموصوف إفراداً : زيد كاتبٌ لا شاعرٌ فصحيحٌ ولا منافاة بينه وبين ما قلناه .

وقولهم : عدم تنافي الوصفين معناه : أنه يمكن صدْقُهما على ذات واحدة بخلاف الوصفين المتنافيين وهما اللّذان لا يَصْدُقان على ذات

واحدةٍ كالعالم والجاهل ، فإن الوصف بأحدهما ينفي الوصف بالآخر استحالة اجتماعهما .

[٤ / ٧٤] وأما شاعرٌ وكاتبٌ فالوصف بأحدهما لا ينفي / الوصف بالآخر لإمكان اجتماعهما في شاعر كاتب ، فإنما يجيء نفي الآخر إذا أريد قصر الموصوف على أحدهما بما تُفْهِمُه القرائنُ ، وسياقُ الكلام ، فلا يقال مع هذا : كيف يجتمع كلام البيانيين مع كلام السّهيلي والشيخ لظهور إمكان اجتماعهما ؟

وقولُك في آخر كلامك : وبين كاتب وشاعر عمومٌ وخصوصٌ من وجه أحاشيك منه وحاشاك أن تتكلّم به .

وقولك : كالحيوان والأبيض كأنّك تبعت فيه كلام الشيخ الإمام العلاّمة شهاب الدِّين القرافي ، فإنه قال ذلك ـ رحمه الله ـ وهو غفلةٌ منه أو كلام فيه تسمُّح أطلقه لتعليم بعض الفقهاء عن الاحاطة له بالعلوم العقليّة ،ولذلك زاد على ذلك،ومثّل بالزنا والإحصان ، لأن الفقيه يتكلّم فيهما ، وتلك كلها ألفاظ متباينة ومعانيها متباينة ، والتباين أعمّ من التنافي،فكلّ متنافيين متباينان ، وليس كلّ متباينين متنافيين .

وعجبٌ منك كونُك غفلت عن هذا وهو عندك في منهاج البيضاويّ في الفصيح . والنّاطق والنظر في المعقول إنما هو في المعاني ، والنّسب الأربعة من التباين والتساوي والعموم المطلق

والعموم من وجه بينها [1] . والشعر والكتابة متباينان ، والزنا والإحصان متباينان ،والحيوانيةوالبياض متباينان، وإن صدقا على ذات ثالثة .

فما نقله البيانيون من عدم التّنافي صحيحٌ ، ولم يشترطا التنافي فلذلك يظهر أنْ يقال:يِصحّ أن يقال : « قام كاتب لا شاعر » [2] ، وإن كنت لم أر هذا المثال ، ولا ما يدّل عليه في كلام أحد ، لأن كاتباً لا يصدق على شاعر بمعنى أنّ معنى الكتابة ليس في شيء من معنى الشّعر بخلاف رجل وزيد ، فإن زيداً رجل ، والشعر والكتابة في رجل واحد كثوبين يلبسهما [3] واحد ، أفترى أحد الثّوبين يصدق على الآخر ؟ فالفقيه والنّحوي الصّرِّف يريد أن يتأنس بهذه الحقائق ومعرفتها .

وأمّا قولك : « قام رجل وزيد » فتركيب صحيح ، ومعناه : قام رجل غير زيد وزيد ،واستفدنا التقّييد من العطف ، لما قدّمناه من أن العطف يقتضي المغايرة فهذا المتكلّم أورد كلامه أولاً على جهة الاحتمال لأن يكون زيداً ، وأن / يكون غيره ، فلما قال : وزيد علمنا [٤ / ٧٥] أنه أراد بالرجل غيره ، وله مقصودٌ قد يكون صحيحاً في إبهام الأول وتعيّن الثاني ، ويحصل للثّاني به فائدة لا يتوصّل إليها إلاّ بذلك التّركيب أو مثله مع حقيقة العطف بخلاف قولك : قام رجلٌ لا زيدٌ لم

(١) في ط فقط : « بينهما » بالتثنية .
(٢) في ط : « كاتب الشاعر » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة
(٣) في ط : « بينهما » مكان : « يلبسهما » تحريف

يحصل به قطٌّ فائدة ، ولا مقصود زائد على المغايرة الحاصلة بدون العطف في قولك : قام رجل غير زيد .

وإذا أمكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر أن يمتنع العطف ، لأن مبنى كلام العرب على الإيجاز والاختصار. وإنما نَعْدِلُ إلى الإطناب لمقصودٍ لا يحصُل بدونه ، فإذا لم يحصل مقصود به ، فيظهرُ امتناعُه ، ولا يَعْدِلِ إلى الجملتين ما قدر على جملة واحدة ، ولا إلى العطف ما قدر عليه بدونه ، فلذلك قلنا بالامتناع .

وبهذا يظهر الجوابُ عن قولك : إن أردت غيره كان عَطْفاً .

وقولك : ويصير على هذا التّقدير مثل : قام رجل لا زيدٌ في صِحّة التّركيب ممنوع ، لما أشرنا إليه من الفائدة في الأول دون الثاني ، والتّأكيد يفهم بالقرينة ، والإلباس ينتفي بالقرينة ، والفائدة حاصلة مع القرائن في : قام رجلٌ، يريد : «زيد»، وليست حاصلة في : قام رجل لا زيدٌ مع العطف كما بيّناه.

وقولك : وإن كان معناهما متعاكسين صحيحٌ وهو لا ينفعك ولا يضرّك .

وقولك : وأي فرق ؟ قد ظهر الفرق كما بين القَدَم والفَرْق[1] .

وأمّا[2] قولك : هل يمتنع ذلك في العام والخاصّ مثل قام الناس

---

(١) في القاموس : الفرْق : طريق في شعر الرأس .

(٢) في ط : « وما » تحريف .

لا زيد؟ فالذي أقوله في هذا: إنه إنْ أريد النّاس غير زيد جاز، وتكون لا عاطفة كما قررناه من قبل.

وإن أريد العموم وإخراج زيد بقولك : لا زيدٌ على جهة الاستثناء فقد كان يخطر لي أنه يجوز ، لكنّي لم أر سيبويه ولا غيرَهُ من النّحاة عدّ «لا» من حروف الاستثناء فاستقرّ رأيي[1] على الامتناع إلاّ إذا أريد بالنّاس غير زيد ، ولا يمتنع إطلاق ذلك حملاً على المعنى المذكور بدلالة قرينة العطف .

ويحتمل أن يقال : يمتنع كما امتنع الإطلاق في : « قام رجل لا زيد » ، فإنّ احتمال إرادة الخصوص جائز في الموضعين ، فإن كان مسوّغاً جاز فيهما ، وإلا امتنع فيهما. ولا فرق/ بينهما إلاّ إرادة معنى[٤ / ٦/ الاستثناء من « لا » . ولم يذكره النّحاة .

فإن صحّ أن يراد بها ذلك افترقا، لأن الاستثناء من العامّ جائز، ومن المطلق غير جائز .

وفي ذهني من كلام بعض النّحاة في : « قام الناس ليس زيداً أنه جعلها بمعنى « لا » ، والمشهور أن التقدير : ليس هو زيداً .

فإن صحّ جعلها بمعنى «لا»وجعلت «لا» استثناءصحّ ذلك. وظهر الفرّق وإلاّ فهما سواء في الامتناع عند العطف ، وإرادة العموم بلا

(١) في ط : « رأبي » بالباء ، تحريف

شَكّ ، وكذا عند الإطلاق حملاً على الظاهر حتى تأتي قرينة تدلّ على إرادة الخصوص .

وأمّا قام الناس وزيدٌ فجوازه ظاهر مما قدّمناه من أن العطف يفيد المغايرة ، فأفادت الواو إرادة الخصوص بالأول ، وإرادة تأكيد نسبة القيام إلى زيد ، والإخبار عنه مرّتين بالعموم والخصوص .

وهذا المعنى لا يأتي في العطف بـ «لا» .

وكأنّي بك تعترض عليّ في كلامي هذا مع كلامي المتقدم في تفسير المغايرة .

فاعلم : أن الأصل في المغايرة أنها حاصلة بين الجزئيّ والكليّ، وبين العام والخاص،وبين المتباينين .

وأهل الكلام فسرّوا الغَيْريْنِ باللّذين يُمْكِن انفكاكُ أحدهما عن الآخَر ، ونسبوا هذا التفسير إلى اللغة وبنوا عليه أن صفات الله ليست غيرَهُ ، لأنها لا يمكن انفكاكها ، ولا غرض لها في تجويز ذلك هنا ، وإنما الغرض أن العطف يستدعي مغايرةً تحصل بها فائدةٌ . وعطف الخاص على العامّ ، وإن أريد عموم الأول إذا حصلت به فائدة ، وهو تقرير حكم الخاصّ وتصييره كالإخبار به مرّتين من أعظم الفوائد فيجوز ، فلذلك سلكتُه هنا . وفيما تقدم لم تحصل فائدة فمنعتُهُ .

وقد استعملت في كلامي هذا ،«وكأنّي بك»، لأن الناس يستعملونه

ولا أدري هل جاء في كلام العرب أم لا ؟ إلاّ أن في الحديث : « كأني به » فإن صحّ فهو دليل الجواز .

وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منعه ، وقال في قولهم : « كأنّك بالدنيا لم تكن » : إنّ الكاف للخطاب والباء زائدة ، والمعنى : كأن الدّنيا لم تكن ، ولذلك منعه في : كأني بكذا لم يكن هكذا على خاطري من كتاب « القصريّات » عن أبي علي الفارسّي ، وكان صاحبنا أحمد بن الطاراتي ـ رحمه الله ـ شابًّا نشأوبرع /في النّحو [٤/٧٧] ضريراً مات في حداثته أوقفني في مجاميع له كلامٌ جمعه في « كَأنّك بالدّنيا لم تكُن وبالآخرة لم تزل » لا يحضرني الآن ، وفيه طول .

وأمّا استدلال الشيخ جمال الدين بعطف جبريل فصحيحٌ في عطف الخاصّ على العام ، إن كان العطف على « ملائكته »، لأنه من جملة الملائكة ، وكذا إن عطف على الرّسل ، ولم يَقْصِد بهم البشر وَحْدهم .

وأمّا منازعة الولد له إذا حمل الرسل على البشر أو عطف على الجلالة الكريمة فالمتمسك بحمل الرّسل على البشر إن صحّ لك وجب العطف على الملائكة ، وهو منهم قطعاً ، فحصل عطفُ الخاصّ على العامّ .

والعطف على الجلالة مع كونه عطفاً على الأوّل دون ما بعده هو

غير منقول في كلام النّحاة ، ومع ذلك هو مذكور بعد ذكر الملائكة الذّين هو منهم قطعاً ، وبعد الرسل الذين هو منهم ظاهراً ، ذلك يوجب صحة عطف الخاصّ على العامّ ، وإن قدرت العطف على الجلالة ، لأنا لا نعني بعطف الخاص على العام إلاّ أنه مذكور بعده ، والنّظر في كونه يقتضي تخصيصه أولاً .

وأمّا قولك : ولأي شيء يمتنع العطف بـ « لا » في نحو : « ما قام إلاّ زيد لا عمرو ، وهو عطف على موجب ؟ فلِما تقدم أن « لا » عطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب فيه ليدُلّ عليه صريحاً وتأكيداً للمفهوم ، والمنطوق في الأول الثّبوت والمستثنى عكس ذلك ، لأن الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ، ولا يمكن عطفُها على المنفى لما قيل : إنه يلزُم نَفْيُه مرتّين .

وقولك : إن النّفي الأول عام والثاني خاص صحيح ، لكنه ليس في مثل : جاء زيد لاعمرو،لِما ذَكرنا أن النّفي في غير زيد مفهوم،وفي عمرو منطوق ، وفي الناس المستثنى منه منطوق ، فخالف ذلك الباب .

وقولك : فأسوء درجاته أن يكون مثل ما قام النّاس ولا زيدٌ ممنوعٌ ، وليس مثله لأن العطف في :ولا زيد ليس بـ« لا » بل بالواو ، وللعطف بـ «لا» حكم يخصّه ليس للواو .

وليس في قولنا : ما قام النّاس ولا زيدٌ أكثر من خاص بعد عام .

هذا ما قدّره الله لي من كتابتي جواباً للولد ، فالولد ـ بارك الله فيه ـ ينظر فيه ، فإن رضيه وإلاّ فيتحف بجوابه.

والله أعلم . تمّت بعون الله . / [٤/ ٧٨]

الحكم والأناة في إعراب «غير ناظرين إناه»

تأليف قاضي القضاة تقيّ الدين أبي الحسن السّبكي الشافعيّ - رحمه الله - وفيه يقول الصلاّح الصفدي مادحاً له :

يا طالبَ النَّحْوِ في زمانٍ   أطول ظِلاً من القناةِ
وما تحلّى منه بِعِقْد   عَلَيْك بالحِلْم والأناةِ

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال شيخ الإسلام والمسلمين تقيّ الدين السّبكي - رحمه الله تعالى - قوله تعالى : ﴿ لا تَدْخُلوا بُيوت النَّبِيِّ إلاّ أَنْ يُؤْذَن لكم إلى طعام غَيْرَ ناظِرينَ إناه ﴾[1]: الّذي نختار في إعرابها أن قوله : ﴿ أن يُؤْذَنَ لكم إلى طعام ﴾ حال ، ويكون معناه : مصحوبين والباء مقدرة مع أن ، تقديرهُ بأن أي مصاحباً .

وقوله : « غير ناظرين إناه » حال بعد حال ، والعامل فيهما

---

(١) الأحزاب / ٥٣

الفعل المفرّغ في « لا تَدْخلوا » . ويجوز تعدد الحال .

وجوّز الشيخ أبو حيان : أن تكون الباء للسببيّة .

ولم يُقَدِّر الزمخشريّ حرْفاً أصلاً ، بل قال : « أن يؤذن » في معنى الظرف ، أي وقت أَنْ يؤذن .

وأورد عليه أبو حيّان بأن أن المصدرية لا تكون في معنى الظّرف ، وإنما ذلك في المصدر الصريح نحو : أجيئك صِياحَ الدّيك أي وقت صياح الديك ، ولا تقول : أن يصيح .

فحصل خلافٌ في أنّ « أن يؤذن » ظرْفٌ أو حالٌ ، فإن جعلناها ظرفاً كما قال الزّمخشريّ فقد قال: «إن غير ناظرين» حال مِنْ «لا تدخلوا» وهو صحيح، لأنه استثناءٌ مفرّغ من الأحوال، كأنه قال: لا تدخلوا في حالٍ من الأحوال إلاّ مصحوبين غير ناظرين ، على قولنا ، أو وقت « أن يؤذن لكم » غير ناظرين على قول الزمخشري .

وإنّما لم يجعل غير ناظرين حالاً من يؤذن ، وإن كان جائزاً من جهة الصّناعة ، لأنه يصير حالاً مقدَّرةً ولأنهم لا يصيرون[1] منهيين عن الانتظار بل يكون ذلك قيدًا في الإذن ، وليس المعنى على ذلك ، بل على أنّهم نهُوا أن يدخلوا إلاّ بإذن ، ونُهوا إذا / دخلوا أن يكونوا [٤ / ٧٩] ناظرين إناه ، فلذلك امتنع من جهة المعنى أن يكون العامل فيه

(١) في ط : « لا يعبرون » صوابه من بعض نسخ المخطوطات

« يؤذن » وأن يكون حالاً من مفعوله . فلو سكت الزّمخشريّ على هذا لم يَرِدْ عليه شيءٌ لكنه زاد وقال : وقع الاستثناء على الوقت والحال معاً ، كأنه قيل : لا تدخلوا بيوت النّبيّ إلاّ وقت الإذن ، ولا تدخُلوها إلاّ غير ناظرين ، فورد عليه أن يكون الاستثناء شيئين وهما ، الظرف ، والحال بأداة واحدة ، وقد منعه النحاة أو جمهورهم .

والظّاهرُ أنّ الزمخشريّ ما قال ذلك إلا تَفْسِيرَ معنى ، وقد قدّر أداتين ، وهو من جهة بيان المعنى وقوله[1]: [وقع الاستثناء على الحال والوقت معاً كأنه قال : لا تدخلوا بيوت النبي] من جهة الصّناعة ، لأن الاستثنا المفرّغ يعمل ما قبله فيما بعده ، والمستثنى في الحقيقة هو المصدر المتعلّق بالظّرف والحال ، فكأنه قال : لا تدخلوا إلاّ دخولاً موصوفاً بكذا .

ولست أقول بتقدير مصدر هو عامل فيهما ، فإن العمل للفعل المفرّغ ، وإنّما أرَدْتُ شرح المعنى .

ومثل هذا الإعراب هو الذي نختاره في مثل قوله تعالى : « وما اخْتلف الَّذين أُوتوا الكتاب إلاّ مِنْ بَعْدِ ما جاءهُمُ العِلْمُ بَغْياً بينهم »[2]

(١) في ط : بعد كلمة : « وقوله » : « من جهة الصناعة » وقد سقطت بعد كلمة « وقوله » عبارة أشير إليها في هامش ط بأنها بياض في الأصول .
وفي النسخ المخطوطة التي بين يديّ مكان البياض العبارة التي بين معقوفين في النص ، وقد سقطت من ط .

(٢) آل عمران / ١٩

أي إلاّ اختلافاً من بعد ما جاءهم العِلْم بَغْياً بينهم ، فالجارّ والمجرور ليسا بمستثنيين بل يقع عليهما المستثنى وهو الاختلاف كما تقول : « ما قمت إلاّ يوم الجمعة ضاحكاً أمام الأمير في داره » ، فكلّها يعمل فيها الفعل المفرّغ من جهة الصناعة .

وهي من جهة المعنى كالشيء الواحد لأنها بمجموعها بعضٌ من المصدر الذي تضمّنه الفعل المنفيّ . وهذا أحسن من أن يقدر : «اختلفوا بَغْياً بينهم» ، لأنه حينئذ لا يفيد الحصر .

وعلى ما قلنا ، يفيد الحَصر فيه كما أفاده في قوله : « من بعد ما جاءهم العلم» فهو حَصْرٌ في شيئين لكن بالطّريق الذي قلناه ، لا أنه استثناء شيئين بل استثناء شيء واحد صادق على شيئين .

ويمكن حمل كلام الزمخشريّ على ذلك ، فقوله : وقع الاستثناء على الوقت والحال معاً صحيح ، وأن المستثنى أعم،لأن الأعم يقع على الأخصّ ، والواقع على الواقع واقعٌ فتخلص عمّا ورد عليه من قول النّحاة : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان . / [٨٠/٤]

وقد أورد عليه أبو حيّان في قوله : إنّها حال في « لا تدخلوا » : أنّ هذا لا يجوز على مذهب الجُمهور، إذْ لا يَقَعُ عندهم بعد إلاّ في[1] الاستثناء إلاّ المستثنى أو صفة المستثنى .

---

(١) سقطت « في » من ط، صوابه في النسخ المخطوطة

وأجاز الأخفش والكسائيّ في ذلك في الحال . وعلى هذا يجيء ما قاله الزمخشريّ .

وهذا الإيراد عجيبٌ ، لأنه ليس مراد الزمخشري : لا تدخُلوا غَيْرَ ناظرين ، حتى يكونَ الحال قد تأخّر بعد أداة الاستثناء على مذهب الأخفش والكسائيّ ، وإنما مراده أنه حال مِنْ « لا تدخلوا » ، لأنه مفرّغ ، فيعمل فيما بعد الاستثناء ، كما في قولك : ما دخلت إلاّ غير ناظر ، فلا يَرِدُ على الزمخشريّ إلاّ استثناء شيئين ، وجوابه : ما قلناه . وحاصله : تقييدُ إطلاقِهِم : لا يُسْتَثْنى بأداة واحدة دون عَطْفٍ شيئان ، ما إذا كان الشيئان لا يعمل الفعل فيهما إلاّ بعطف ، أمّا إذا كان عاملاً فيهما بغير عطف فيتوجّه [الاستثناء إليهما لأن حرف الاستثناء][1] كالفعل ، ولأن الفعل عاملٌ فيهما قبل الاستثناء ، فكذا بَعْدَهُ .

واختار أبو حيّان في إعراب الآية : أن يكون التقدير : فادخلوا غيرنا ناظرين كما في قوله : ﴿ بالبيّنات والزّبر ﴾[2] أي أرْسلناهم . والتّقدير في تلك الآية قَوِيٌّ لأجل البُعْد والفَصْل ، وأمّا هنا فيحتمل هو وما قلناه .

فإن قلت : قولهم : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطفٍ شيئان هل هو متّفق عليه أو مختلف فيه ؟ وما المختار فيه ؟

(١) ما بين معقوفين سقط من ط . وفي هامش ط كتب : بياض في الأصول،صوابه من المخطوطات .

(٢) آل عمران / ١٨٤

قلت : قال ابن مالك ـ رحمه الله ـ في التسهيل : لا يستثنى بأداة واحدةٍ دون عطفٍ شيئان ، ويوهم ذلك بدل وفعل مضمرٌ لا بدلان خلافاً لقوم .

قال أبو حيّان ـ رحمه الله تعالى ـ إنّ من النّحويين من أجاز ذلك ، ذهبوا إلى إجازة « ما أخذ أحدٌ إلاّ زيدٌ دِرْهماً » ، « وما ضرب القوم إلاّ بعضهم بعضاً » .

قال : ومنع الأخفش والفارسيّ واختلفا في إصلاحها .

وتصحيحها عند الأخفش بأن يقدم على إلاّ المرفوع الذي بعدها ، فتقول ما أخذ أحدٌ زيدٌ إلاّ درهَماً » ، « وما ضرب القوم بعضهم إلاّ بعضاً » قال : وهذا موافق لِما ذهب إليه ابن السّرّاج وابن مالك من أن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد .

وتصحيحها عند الفارسِيّ بأن تزيد فيها منصوباً قبل إلاّ ، فتقول : « ما أخذَ أحدٌ شيئاً إلاّ زيدٌ دِرْهَماً » ، « وما ضرب القوم أحداً / إلاّ بعضهم بعضاً . [٤ / ٨١

قال أبو حيّان : ولم نَدْر تخريجه لهذا التّركيب ، هل هو على أن يكون ذلك على البدل فيهما ، كما ذهب إليه ابن السّراج في : ما أعطيت أحداً دِرْهَماً إلاّ عمراً دانِقاً ، ليُبْدَل المرفوعُ من المرفوع ، والمنصوب من المنصوب ، أو هو على أن يُجْعل أحدهما بدلاً ، والثاني معمول عامل مضمر ، فيكون إلاّ زيدٌ بدلاً من أحد ، وإلا

بعضهم بدلاً من القوم ، ودرهماً منصوب بضرب مضمرةً ، كما اختاره ابن مالك ؟

والظاهر من قول المصنف يعني ابن مالك خِلافاً لقوم أنه يعود لقوله : لا بدلانِ ، فيكون ذلك خلافاً في التّخريج ، لا خِلافاً في صحة هذا التّركيب .

والخلاف كما ذكرته موجود في صِحّة التركيب ، فمنهم من قال : هذا التّركيب صحيحٌ ، لا يحتاج إلى [تخريج لا تصحيح[1]] الأخفش ، ولا تصحيح[2] الفارسيّ .

هذا كلام أبي حيّان[3] ، وحاصله أن في صِحّة هذا التّركيب خلافاً، فالأخفش والفارسيّ يمنعانه ، وغيرهما يجوّزه ، والمجوِّزون له ابن السراج ، يقول : هما بدلان . وابن مالك يقول : أحدهما بدلٌ ، والآخر معمول مضمر ، وليس في هؤلاء من يقول : إنهما مستثنيان بأداة واحدة ، ولا نَقل ذلك أبو حيّان عن أحد .

وقوله في صدر كلامه : إنّ من النّحويّين من أجازه محمولٌ على

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ط ، وفي ط : « لا يحتاج إلى تصحيح » الخ تصويبه من النسخ المخطوطة
(٢) في ط : « ولا لتصحيح » باللام .
(٣) في ط بعد أبي حيان رقم (١) يشير به في الهامش إلى أن هنا « بياض في الأصول » ومكان البياض في النسخ المخطوطة : « رحمه الله »

التّركيب ، لا على معنى الاستثناء ، فليس في كلام أبي حيّان ما يقتضي الخلاف في المعنى بالنّسبة إلى جواز استثناء شيئين بأداة واحدة من غير عطف .

واحتجّ ابن مالك بأنه كما لا يقدّر بعد حرف العطف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء مستثنيان .

وتعجّب الشّيخ أبو حيان منه ، وذلك لجواز قولنا : ضربَ زيدٌ عمراً ، وبشرٌ خالداً ، وضرب زيدٌ عمراً بسوط ، وبشرٌ عمراً بجريدة . وقال : إن المجوزّين لذلك علّلوا الجواز بشبه إلاّ بحرف العطف . وابن مالك جعل ذلك عِلّة للمنع .

وفي هذا التّعجب نظرٌ ، لأن ابن مالك أخذ المسألة مطلقة في هذا المثال وفي غيره ، وقال : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان ، ولا شَكّ أن ذلك صحيح في قولنا : قام القومُ إلاّ زيداً ، وما قام القومُ إلاّ زيداً،وما قام إلاّ خالد ، وما أشبه ذلك مما يكون العامل فيه واحداً والعمل / واحداً ، ففي مثل هذا يمنع التّعدد ، ولا يكون[٨٢/٤] مستثنيان بأداة واحدة ، ولا معطوفان بحرف واحد .

والشّيخ في « شرح التسهيل » مثّل قول المصنف بحرف عطف : قام القومُ إلاّ زيداً وعمراً ، وهو صحيح ، ومثله دون عطف : بأعطيت النّاس إلا عَمْراً الدنانيرَ ، وكأنه أراد التّمثيل بما هو محلّ نظر ، وإلاّ فالمثال الذي قدّمناه هو من جملة الأمثلة ، ولا رِيبَة في امتناع

قولك : قام القوم إلاّ زيداً عمراً ، ثم قال الشيخ : قال ابن السرّاج : هذا لا يجوز ، بل تقول : أعطيت النّاس الدّنانِيرَ إلاّ عَمْراً .

قال : فإن قلت : ما أعطيت أحداً دِرْهَماً عَمْراً دانِقاً ، وأردت الاستثناء لم يجز، وإن أرَدْت البدل جاز، فأبدلت عمْراً من أحد، ودانقاً من درهم ، كأنك قلت : ما أعطيت إلا عمراً دانقاً .

قلت : وقد رأيت كلام ابن السـرّاج في الأصـول كذلك ، قال الشّيخ أبو حيّان ـ رحمه الله ـ وهذا التّقرير الذي قرره في البدل وهو ما أعطيت إلاّ عَمْراً دانقاً لا يؤدي إلى أن حرف الاستثناء يستثنى به واحد، بل هو في هذه الحالة التقديرية ليس ببدل ، إنما نصبهما على أنهما مفعولا أعطيت المقدّرة ، ولا يتـوقف علـى وساطـة إلا لأنـه استثنـاء مفرّغ ، فلو أسقطت إلاّ فقلت : ما أعطيت عمراً دِرْهَمـاً جاز عملها في الاسمين بخلاف عمل العامل المستثنى الواقع بعد إلاّ فهو متوقِّفٌ على وساطتها .

قلت : الحالة التّقديرية إنما ذكرها ابـن السّـرّاج لمـا أعربهمـا بدلين فأسقط البدلين ، وصار كأن التقدير ما ذكره ، وابن السّرّاج قائل بأن حرف الاستثناء لا يستثنى به إلاّ واحد ، حتى إنه قال قبل ذلك في : « ما قام أحدٌ إلاّ زيداً إلا عَمْراً : إنه لا يجوز رفعهما ، لأنه لا يجوز أن يكون لفعل واحد فاعلان مختلفان ، يرتفعان به بغير حرف عطف ، فلا بُدّ أن ينتصب أحدهما .

والظاهر أنّ الشيخ أراد أن يشرح كلام ابن السّرّاج، لا أنه يرد عليه .

ثم قال الشيخ : ذهب الزّجّاج إلى أن البدلَ ضعيفٌ ، لأنـه لا يجوز / بدل اسمين من اسمين ، لو قلت : ضرب زيدٌ المرْأة أخوك [٤/٨٣] هنداً لم يجز .

قال : والسّماع على خلاف مذهب الزّجاج ، وهو أنه يجوز بدل اسمين من اسمين قال الشاعر :

٧١٠ = فَلَمّا قرنا النَّبْعَ بالنَّبْعِ بعضَـهُ
ببعض أبـت عِيدانـه أن تكَسَّرا(١)

وردّ ابن مالك على ابن السّرّاج بأن البدل في الاستثناء لا بُدّ من اقترانه بإلاّ يعنى وهو(٢) قَدّر : ما أخذ أحدٌ بغير إلاّ(٣) .

وقد يجاب عن ابن السّرّاج بأن الذي لا بد من اقترانـه بإلاّ هو البدل الّذي يراد به الاستثناء .

أمّا هذا فلم يرد به معنى الاستثناء ، بل هو بدلٌ منفيّ ، قدّمت إلاّ عليه لفظاً وهي في الحكم متأخّرة .

(١) للنابغة الجعديّ الصحابيّ .
انظر حاشية يسّ ١/ ٢٤٩ ، والهمع والدرر رقم / ٨٩٤
(٢) أي ابن السَّراج
(٣) في ط : « أحد زيد بدلاً » مكان : « أحد بغير إلاّ » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

وحاصله أنه يلزمه الفصل بين البدل والمبدل بإلاّ ، ويلزمه الفصل بين إلاّ وما دخلت عليه بالبدل بما قبلها .

والشّيخ تعقّب ابن مالك بكلام طويل لم يُرِدْه . ولم يتخلّص لنا من كلام أحد من النّحاة ما يقتضي حصرين .

وقد قال ابن الحاجب في شرح المنظومة في المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل في قوله : إذا ثبت المفعول بعد نَفْيٍ فلازم تقديمه نَوْعِي ، قال : كقولك ما ضرب زيدٌ إلاّ عمراً ، فهذا مما يجب فيه تقديمُ الفاعل ، لأن الغرض حصرَ مضروبيّة زيد في عمرو خاصّة أي لا مضروب لزيد سوى عمرو ، فلو كان له مضروب آخر لم يستقم بخلاف العكس .

فلو قدّم المفعول على الفاعل انعكس المعنى .

قال : فإن قيل : ما المانع أن يقال فيها : ما ضرب إلاّ عمراً زيدٌ ويكون فيه حينئذ تقديم المفعول على الفاعل ؟

قلت : لا يستقيمُ لأنه لو جوّز تعدّد المستثنى المفرغ بعد إلاّ في[1] كقولك : ما ضربَ إلاّ زيدٌ عمراً أي ما ضرب أحدٌ أحداً إلاّ زيدٌ عَمراً كان الحصر فيهما معاً ، والغرض الحصر في أحدهما ، فيرجع

---

(١) في ط : بعد « في » إشارة في الهامش إلى أن هنا بياضاً في الأصول : وليس في المخطوطات إشارة إلى هذا البياض

الكلام بذلك إلى معنى آخر غير مقصود ، وإن لم يجوّز كانت المسألة الأولى ممتنعةً لبقائها بلا فاعل ، ولا ما يقوم مقام الفاعل ، لأن التقدير حينئذ : ضرب زيدٌ ، فيبقى ضرب الأول / بغير فاعل ، ويكون في [٤/٨٤] الثّانية «عمرو» منصوباً بفعل مقدّر غير « رب» الأول فيصير جملتين فلا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول.

هذا كلام ابن الحاجب وليس فيه تصريح بنقل خلاف .

ورأيت كلام شخص من العجم يقال له : الحديثي شرح كلامه ، ونقل كلامه هذا ، وقال : لا يخفى عليك أن هذا الجواب إنما يتم ببيان أن « زيداً » في قولنا : ما ضرب إلاّ عمرٌوزيداً، « وعمرًا » في قولنا : « ما ضَرب إلاّ زيدٌ عَمْراً » يمتنع أن يكونا مفعولين لضرب الملفوظ ، ولم يتعرّض المصنّف في هذا الجواب فيكون هذا الجواب غير تام .

وقال المصنّف في « أمالي الكافية » : لا بد في المستثنى المفرّغ من تقدير تمام ، فلو استعملوا بعد إلاّ شيئين لوجب، أن يكون قبلهما تمامان. فإذا قلت : ما ضرب إلاّ زيدٌ عمراً ، فإما أن تقول : لا تمام لهما ، أولهما تمامان ، أو لأحدهما دون الآخر .

الأول : يخالف الباب ، والثاني : يؤدي إلى أمر خارج عن القياس من غير سبب .

ولو جاز ذلك في اثنين جاز فيما فوقهما ، وذلك ظاهر البطلان .

والثالث : يؤدّي إلى اللّبس فيما قصد ، فلذلك حكموا بأن الاستثناء المفرّغ إنما يكون لواحد، ويؤوّل ما جاء على ما يوهم غير ذلك بأنه يتعلّق بما دل عليه الأول ، فإذا قلت : ما ضرب إلا زيدٌ عمراً فنحن نجوّز ذلك لا على أنه لضرب الأول ، ولكن لفعل محذوف دلّ عليه الأول كأنّ سائلاً سأل من ضرب ؟ فقال : عمراً ، أي ضرب عمراً .

قال الحديثيّ : ولقائل أن يختار الثالث ، ويقول : العامّ لا يقدّر إلا الذي يلي إلاّ منهما ، فإن العام إنما يقدر للمستثنى المفرد لا لغيره ، والمستثنى المفرّغ هو الذي يلي إلاّ فلا يحصل اللّبْس أصلاً ، فثبت أن جواب شرح المنظومة لا يتمّ بما ذكره في الأمالي أيضاً ، نعم يَتِمُّ بما ذكره ابن مالك وهو أن الاستثناء في حكم جملة مستأنفة ، لأن معنى جاء القوم إلاّ زيداً:ما منهم زيد ، وهذا يقتضي أن لا يعمل ما قبل إلاّ فيما بعدها لما لاح أن إلاّ بمثابة « ما » و« إلا » في صورة مندوحة / [٤/ ٨٥] عنه وهي إعمال ما قبل إلاّ في المستثنى المنفيّ على أصله، وفيما بعد إلاّ المفرّغة وهو المستثنى المفرّغ تحقيقاً أو تقديراً نحو:ما جاءني أحد إلاّ زيدٌ على البدل ، وفيما بعد المقدّمة على المستثنى منه ، والمتوسّطة بينه وبين صفة الإضمار، إنْ قدّر العامل بعد إلاّ في الصُّور لكثرة وقوعها نحو : ما قاموا إلاّ زيداً ، وما قام إلاّ زيد ، وما جاء إلاّ زيداً القومُ ، وما مررت بأحد إلاّ زيداً خيرٌ من عمرو وأن لا يجوز : ما ضرب إلاّ زيدٌ

عَمْراً ، ولا إلا عَمْراً زيدٌ ، لأنه إن كانا شيئين فهو ممتنع ، وإن كان المستثنى مما يلي إلاّ دون الأخير يكون ما قبله عاملاً فيما بعده في غير الصّور الأربع ، وهو ممتنع .

وما ورد قدّر عامل الثّاني فتقدير ما ضرب إلاّ عمراً زيد : ضرب زيدٌ .

وذهب صاحب المفتاح : إلى جواز التّقديم حيث قال في فصل القَصْر : ولك أن تقول في الأول : ما ضرب إلاّ عمراً زيدٌ ، وفي الثاني ما ضرب إلاّ زيدٌ عمراً ، فتقدّم وتؤخر إلاّ إن هذا التّقديم والتأخير لمّا استلزم قَصْرُ الصّفة قبل تمامها على الموصوف قَلّ وروده في الاستعمال ، لأن الصّفة المقصورة على عمرو في قولنا : ما ضَرَب زيدٌ إلاّ عمراً هي: ضَرْب زيدٌ لا الضّرب مطلقاً ، والصّفة المقصورة على زيد في قولنا : ما ضرب عَمْراً إلاّ زيدٌ هي الضّرْب لعمرو .

وقال الحديثيّ على صاحب المفتاح : إن حكمه بجواز التقديم إن أثبت بوروده في الاستعمال فهو غَيْرُ مستقيم بأن ما ورد في الاستعمال يحتمل أن يكون الثّاني فيه معمولاً لعامل مقدّر ، كما ذكره ابن الحاجب وابن مالك ، وأصول الباب لا تثبت بالمحتملات .

وإن أثبت بغيره فلا بدّ من بيانه لننظر فيه .

فإن قال قائل : فهل يجوز التّقديم في إنّما ؟ قلت : لا يجوز

قَطْعاً في إنما ، وإنما جوّز في ما وإلاّ ، لأن ما وإلاّ أصل في القصر ، ولأن التقديمَ في ما وإلا غيرُ ملتبس . كذا قاله صاحب المفتاح .

وقال الحديثي : امتناع التقديم في إنما يقتضي امتناعه في « ما » و « إلّا » ليجري بابُ الحَصْرِ على سنن واحد .

قال مولانا العلامة قاضي القضاة شيخ الإسلام أوحد المجتهدين :

وقد تأمّلت ما وقع في كلام ابن الحاجب من قوله : ما ضربَ أحد أحداً إلاّ زيدٌ/ عَمْراً ، وقوله : إن الحَصْرَ فيهما معاً ، والسّابق [٨٦/٤] إلى الفهم منه أنه لا ضارب إلاّ زيدٌ ، ولا مضروب إلاّ عمرو، فلم أجده كذلك، وإنما معناه: لا ضارب إلاّ زيدٌ لأِحدٍ إلاّ عمراً ، فانتفت ضاربيّة غير زيد لغير عمرو ، وانتفت مضروبية عمروٍ من غير زيد ، وقد يكون زيدٌ ضرب عمراً وغيره ، وقد يكون عمرو ضربه زيدٌ وغيره .

وإنّما يكون المعنى نفي الضاربيّة مطلقاً عن غير زيد ، ونفي المضروبيّة مطلقاً عن غير عمرو .

وإذا قلنا : ما وَقع ضَرْبٌ إلاّ من زيد على عمرو فهذان حصران مطلقاً بلا إشكال ، وسببه أن النّفي ورد على المصدر ، واستُثْني منه شيءٌ خاصٌ وهو ضَرْب زيدٍ لعمرو، فبقى ما عداه على النّفي كما ذكرناه في الآية الكريمة وفي الآية الأخرى التي ينبغي فيها الاختلاف : « إلاّ

مِنْ بَعْدِ ما جاءَهُم العِلْم بَغْياً بينهم »[١] . والفرْقُ بين نَفْي المَصْدَر ونفي الفعل: أن الفعل مُسندٌ إلى فاعل فلا[٢] [ينتفي عن المفعول إلاّ ذلك المقيّد ، والمَصْدَرُ ليس كذلك ، بل هو] مطلق ، فينتفي مطلقاً إلا[٣] [الصورة المستثناة منه بقيودها] وقد جاءني كتابك - أكرمك الله - تذكر فيه أنك[٤] [وقفت على ما قدرته في إعراب] قوله تعالى : ﴿ غير ناظرين إناه ﴾ وأن النّحاة اختلفوا في أمرين :

أحدهما : وقوع الحال بعد المستثنى نحو قولك : أكرم النّاس إلاّ زيداً قائمين ، وهذه هي التي اعترض بها الشّيخ أبو حيّان على الزمخشريّ ، وهو اعتراضٌ [غير مُسَلّم][٥] ، لأن الزمخشريّ جعل الاستثناء وارداً عليها وجعلها حالاً مستثناة فهي في الحقيقة [مستثناة[٦]]

(١) آل عمران / ١٩ .

(٢) بعد : « فلا » في ط سقط إلى قوله : هو مُطْلَق ، وقد أشير إلى ذلك في الهامش بعبارة : « بياض في الأصول » وما بين معقوفين هو ما سقط من ط صوابه من النسخ المخطوطة التي في يدي

(٣) ط بعد قوله : « مطلقاً إلاّ » سقطت العبارة التي بين معقوفين ، وقد أشار إليها في الهامش بكلمة : « كذا » أي بياض في الأصول مثل البياض السّابق . وما بين معقوفين من النسخ المخطوطة .

(٤) سقطت العبارة التي بين معقوفين من ط ، وصوابها من النسخ المخطوطة ، وقد أشير في هامش ط بأن بعد « أنك » بياض في الأصول .

(٥) ما بين معقوفين سقط من ط ، وأشير إليه في هامشها والتصويب من المخطوطات

(٦) ما بين معقوفين سقط من ط، صوابه من النسخ المخطوطة

فلم يقع بعد إلّا حينئذ إلّا المستثنى ، فإنه مفرّغ للحال .

والشيخ فهم أن الاستثناء غيرُ منسحب عليه ، فلذلك أورد عليه أن « غير ناظرين إناه » ليس مستثنىً ولا صفةً للمستثنى به ، ولا يستثنى منه ، وقد أصبت فيهما .

قلت : لكن للشيخ بعض عذر على ظاهر كلام الزمخشريّ لما قال : إنه حال من « لا تدخلوا » . ولم يتأمل الشّيخ بقية كلامه فلو اقتصر على ذلك لأمكن أن يقال : إن مراده : لا تدخلوا غير ناظرين إلاّ أن يُؤذن لكم ، ويكون المعنى أن دخولهم غير ناظرين إناهُ مشروطٌ بالإذن وأمّا « ناظرين »[1] فممنوعٌ مُطلقاً بطريق الأوْلى ، ثم قدّم المستثنى وأخر الحال ، فلو أراد هذا كان إيراد الشّيخ متجهاً من جهة النحو / .　[٤/٨٧]

ثم قلت - أكرمك الله : الثّاني ، وكأنك أردت الثاني من الأمرين اللّذين اختُلِف فيهما ، وذكرت استثناء شيئين ، وقد قدّمت أنني لم أظفر بصريح نقل في المسألة .

والّذي يظهر أنه لا يجوز بلا خلاف ، كما لا يكون فاعلان لفعل واحد ، ولا مفعولان لهما فعل[2] واحد لا يتعدّى إلى أكثر من واحد ، كذلك لا يكون مستثنيان [من مستثنىً واحد بأداة واحدة][3] ولا من

(١) في ط: إشارة في الهامش إلى قوله : « ناظرين » بكلمة: « كذا »مع أنها محكيَّة

(٢) في ط : « لهما لفعل » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط . وقد أشير إليه في هامشها بأنه «هنا بياض في الأصول»، والتصويب من النسخ المخطوطة.

مستثنًى منهما بأداة واحدة ، لأنها كقولك : استثنى المتعدّي إلى واحد ، فكما لا يجوز في الفعل لا يجوز في الحَرْف بطريق الأولى .

وكذلك اتّفقوا على ذلك ، ولم يتكلّموا فيه في غير باب أعطى وشِبْهه ، وقولك : إنه لا يكاد يظهر لها مانعٌ صناعيٌّ وهي جديرةٌ بالمنع ، وما[1] المانع من قول الشّخص : ما أعطيت أحداً شيئاً إلا عمراً دانِقاً ؟ وإنما ينبغي منع ذلك في مثل : إلاّ عَمْراً زيداً إذا كان العامل يطلبهما بعمل واحدٍ ، أمّا إذا طلبهما بجهتين فليس يمتنع .

ولم يذكر ابن مالك حجة إلاّ الشّبه بالعطف .

ونحن نقول في العطف بالجواز في مثل : ما ضرب زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً قطعاً ، فنظيره : ما أعطيت أحداً شيئاً إلاّ زيداً دانِقاً .

وصرَّح ابن مالك بمنعه ، وقد فهمت ما قلته ، وقد تقدّم الكلام بما فيه كفاية وجواب . إن شاء الله .

وقولك : إن الآية نظيرُهُ ممنوع ، بل هي جائزة ، وهو ممنوعٌ . والله سبحانه وتعالى أعلم . تمّت الرسالة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه[2] .

---

(١) في ط : «ولا» مكان : «وما» صوابه من المخطوطات .

(٢) في نسخة (ى) التي صحح ناشر الاشباه في ضوئها قوله في الهامش : بهامش (ى) على يد فقير رحمة ربه محمد بن أبي بكر بن أحمد الطّوخي الكناني ـ عفا الله عنه ـ وذلك بالمدرسة الجودرية .

تعليق ابن بَرّي على قول شاعرٍ في وصف الدنيا

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى اللهُ على سيِّدنا محمد وآله وصَحْبه وسَلّم : رأيت في بعض المجاميع من كلام أبي محمد عبدالله بن بَري[1] على قول الشاعر في وصف دينار :

٧١١ = وأصْفَرَ من ضَرْب دار المُلوك
تَلُوحُ على وَجْهِه جَعْفَرا

ملخصه في « يلوح » روايتان :[2] إحداهما رواية الفراء ، وهي الروّاية الصحيحة أنها بالتّاء ولا إشكال على نصب « جعفر » على هذه ، لأنه مفعول بتلوح / وتلوح بمعنى : ترى وتبصر ، وتقول : [٤/٨٨] لُحْت الشّيء : إذا أبصرته .

وهذا بيّن لا إشكال فيه ولا تَعسُّف في إعرابه .

وأمّا الرّواية الأخرى وهي المشهورة «يلوح» ففيها إشكال فمن

(١) ابن برّي له ترجمة وافية في كتابي «المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ص ٤٧ .

(٢) في ط : «روايتين » .

النحاة من قال: إنه منصوبٌ بإضمار فعل، تقديره: اقصدوا جَعْفراً . ومنهم من جعله من باب المفعول المحمول على المعنى من جهة أن جعفراً داخلٌ في الرؤية من جهة المعنى ، لأن الشيء إذا لاح لك فقد رأيته .

تعليق على معنى : « وآتوا النِّساء صَدُقَاتِهِن نِحْلَةً » لتاج الدين الحموي

وفي هذا المجموع أيضاً :

سأل الإمام أبو محمد بن بَرِيّ الإمام تاج الدين محمد بن هبة الله بن مكّي الحموي عن قوله تعالى : ﴿ وآتوا النِّساء صَدُقَاتِهِنَّ نِحلَةً ﴾[1] كيف تكون نِحلَة، والنحلة في اللغة: الهبة بلا عوض؟ والصّداق تستحقُّه اتِّفاقاً لا على وجه التّبرُّع .

فأجابه بأنه لمّا كانت المرأة يحصل لها في النِّكاح ما يحصل للزوج من اللذّة ، وتزيد عليه بوجوب النّفقة والكُسْوة والمَسْكن كان لها المهر مجّاناً ، فسُمِّي نِحْلة . كذا ذكره أئمتنا.

وقال بعضهم : لما كان الصّداق في شَرْع من قبلنا لأولياء المنكوحات بدليل قوله تعالى : ﴿ قال انّي أرِيدُ أنْ أُنْكِحَكَ إحْدى

(١) النساء / ٤

ابنتي هَاتَيْن على أن تأْجُرَني ثمانِيَ حِجَج[1] ﴾ ثم نسخه شَرْعُنا صار ذلك عطيّة اقتطعت لَهُنّ فَسُمِّي نْحِلة . والله أعلم .

جمع حاجة

في جمع حاجة من كلام ابن بَرِّي :

قال : سألت ـ وفقّك اللهّ تعالى لما يرضيه ، وجعلك مِمنّ يَتَّبعُ الحقّ ويأتيه ـ عن قول الشيخ الرئيس أبي محمد القاسم بن عليّ الحريري في كتابه (درة الغوّاص) : إن لفظة حوائج مِمّا توهّم في استعماله الخواص[2] ، وسألت أن أميز لك الصّحيح والعليل ، من غير

(١) القصص / ٢٧ .

(٢) نصّ الحريري في «درة الغوّاص»/ ٥٤ : «ويقولون في جمع حاجة : حوائج ، فَيَتْوهمون فيه كما وَهِم بعض المحدَثين في قوله :

إذا ما دخلت الدّار يوماً ورفعتْ ... سُتورُكَ لي فانظر بما أنا خارجُ
فسيّان بيت العنكبوت وجوسقٌ ... رفيعٌ إذا لم تُقْضَ فيه الحوائجُ

والصواب أن يجمع في أقلّ العدد على حاجات لقَول الأول.

وقد يخرجُ الحاجات يا أم مالك ... كرائم من ربٍّ بهنّ ضنينُ

وأن يجمع في أكثر العدد على حاج مثل هامة وهامٍ ، وعليه قول الراعي.

ومُرْسَلٍ ورسولٍ غير مُتَّهَمٍ ... وحاجةٍ غيرِ مزجاةٍ من الحاجِ

وأُنْشِدْتُ لأبي الحسين بن فارس اللّغوي:

وقالوا كيف أنت فقلت خيرٌ ... تُقَضّى حاجةٌ وتفوت حاج
إذا ازدحمت همومُ الصدر قلنا ... عسى يوماً يكون لها انفراجُ
نديمي هِرّتي وسرورُ قلبي ... دفاتِرُ لي ومعشوقي السرّاجُ»

إسهاب ولا تطويل ، وأنا أجيبك عن ذلك بما فيه كفاية ، مع / سلوك [٤/٨٩] طريق الحقّ والهداية .

ومن أعجب ما يُحكى ويُذْكر ، وأغرب ما يُكْتب ويسطر ، أنه ذكر أنه لم يَحْفظ لتصحيح هذه اللفظة شاهداً ، ولا لبشَرِ فيها بيتاً واحداً ، بل أنشد لبديع الزمان بيتاً نسبه إلى الغلَط فيه ، والعجز عن إصلاحه وتلافيه ، وهو قوله :

٧١٢=فسيّان بيتُ العنكبوت وجوسَقٌ
رفيعٌ إذا لم تُقْض فيه الحَوائجُ[1]

حتى كأنه لم يمرّ بسمعه الخبرُ المنقول ، عن سيد البشر أبي البتُول ، حين قال بلسان الإعلان ، « استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان » .

وهذا الخبرُ ذكره القضاعي في شهابه ، في الباب الرابّع من أبوابه .

وذكر أيضاً قوله : « إنّ لِلّه عباداً خلقهم لحَوائِج النّاس[2] » .

---

(١) انظر درة الغوّاص / ٥٤

(٢) انظر اللسان : «حوج» وتمامه : «يفزع الناس إليهم من حوائجهم، أولئك الآمنون يوم القيامة »

وذكر الهرويّ في كتابه الغريبين [١] قوله عليه السلام : «اطْلُبوا الحوائج إلى حسان الوُجوه» ، وقوله صلّى اللهّ عليه وآله وسلم : «إياكُم والأَقواد؟ قالوا : يا رسول الله:وما الأقواد؟ فقال هو الرجل يكون منكم أميراً فيأتيه المسكين والأرملة، فيقول لهم : مكانَكُم حتى انظر في حوائجكم ويأتيه الغَنِيّ فيقول: عَجِّلوا في قضاء حاجته».

وذكر ابن خالويه في شرحه مقصورة ابن دريد عند ذكر فَضْل الخيل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « التمسوا الحوائج على الفرس الكُميت الأرثم[٢] المحُجّل الثلاث ، المُطلق اليد اليُمنى » .

فهذا ما جاء من الشواهد النبوية[٣]، وروته الثّقات من الرواة المرضيّة على صِحة هذه اللفظة .

وأما ما جاء من ذلك في أشعار العرب فكثير ، من ذلك ما أنشده

(١) كتاب الغربيين غرِيَبىْ القرآن والحديث لأبي عُبَيد الهرويّ أحمد بن محمد المتوفى سنة ٤٠١هـ حققه د / محمود محمد الطناحى طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث ١٩٧٠م. وانظر الحديث في اللسان: «حوج»

(٢) الأرثم : هو الفرس الذي يكون في طرف أنفه بياض، ورثِم كفرح فهو رَثِم وأرثَم، وهي رثماء . انظر القاموس «رثم»

(٣) في ط: «البنوته» بالتاء ، تحريف ظاهر.

أبو زيد ، وهو قول أبي سلمة المحاربي[١] :

٧١٣ = ثَمَمْتُ حوائجي وَوَذْأتُ بِشراً

فبئس مُعرِّسُ الركب السِّغابُ[٢] / [٤/ ٩٠]

وأنشد أيضاً للراجز :

٧١٤ = يا رَبَّ رَبٍّ القلُصِ النَّواعِج

مُسْتَعْجِلاتٍ بِذَوى الحوائِجِ[٣]

وقال الشّماخ :

٧١٥ = تقطَّع بيننا الحاجاتُ إلاّ

حَوَائِجَ يَعْتَسِفْنَ مع الجَرِيءِ[٤]

وقال الأعشى :

(١) في ط : «المحازمى» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان

(٢) انظر اللسان : «حوج». وفي ط تحريفات في هذا البيت، ففيه : «وو دأت» بالدال، والصواب: «ووذأت» بالذال، وهي كذلك في المخطوطات واللسان. ووذأته: عبته وزجرته.
وفيه : «فبين» مكان: «فبئس» وصوابه من المخطوطات واللسان.
وثَمَمْتُ: قال ابن برّي: «أصلحت». وسغاب جمع : سغبان وهو الجائع.

(٣) انظر اللسان: حوج. وفي ط : «ما دب القلص» بالدال تحريف، صوابه من المخطوطات واللسان .

(٤) انظر اللسان : حوج . وانظر ديوان الشماخ.

٧٠٦النّـاس حـول قِيـابِـه
أهْـل الحوائـج ِ والمسائـلْ(١)

وقال الفرزدق :

٧١٧ = ولي ببلاد السنِّد عند أميرهـا
حوائجُ جمَّاتٌ وعِندي ثوابُها(٢)

وأنشد أبو عمرو بن العلاء :

٧١٨ = صَرِيعَيْ مُدام ما يُفَـرقُ بيننـا
حوائـجُ من إلقـاح مالٍ ولاَ نْخِلِ(٣)

وانشد ابن الأعـرابي :

٧١٩ = من عَفّ خفّ علـى الوُجـوه لِقـاؤهُ
وأخـو الحوائِـج وَجْهُـهُ مَبْذُولُ(٤)

وأنشد أيضاً :

٧٢٠ = فإنِ أُصْبح تُحاسِبُنـي همـومٌ
ونفسٌ في حوائِجِهـا انتشارُ(٥)

---

(١) انظر اللسان : حوج.
وهو من قصيدة للأعشى في ديوانه ١٥٦ ومطلعها :
قالتْ سميّة: من مَدَحْـ ـتَ فقلت: مسروق بن وائل.

(٢) انظر اللسان : حوج.

(٣) انظر اللسان : «حوج».

(٤) انظر اللسان : «حوج».

(٥) انظر اللسان : «حوج» وفيه : «تخالجنى» مكان : «تحاسبنى»

وأنشد الفراء :

٧٢١ = نهارُ المرء أمْثَـلُ حين تُقْضى
حوائِجــهُ من اللَّيل الطّويلِ[١]

وانشد ابن خالويه :

٧٢٢ = خَلِيليّ إن قام الهوى فاقعدا به
لعنّــا نُقَضّــي من حوائجــه رَمّا[٢]

وقال هميان بن قحافة :

٧٢٣ = حتّى إذا ما قَضَـتِ الحوائِجَـا
ومَــلأَتْ حُلاَبُهــا الخــلا نِجَا[٣]

قال آخر :

٧٢٤ = بَدَأْنَ بنـا لا راجياتٍ لحاجــةٍ
ولا يائســاتٍ من قَضَـاء الحوائِجِ[٤]

(١) انظر اللسان : «حوج». وفي ط: «مثل» تحريف وفي ط: «يقضي»بالياء
(٢) انظر اللسان : «حوج»، ولعنا : لغة في لعلّ، ورَمّ الشيء : أصلحه . وفي اللسان : برواية : حوائجنا
(٣) انظر اللسان : «حوج» . والْخَلَنْج كَسَمَنْدٍ : شجرٌ«معرّب» جمعه : خلانج . انظر القاموس . «خلج»
(٤) انظر اللسان : «حوج» وروايته : «راجيات لِخُلْصة»

وقال ابن هرمز :

٧٢٥ = إنـــي رأيت ذوي الحوائـــج إذْعَـــروا
فأتَـــوكَ قَصْـــراً أو أتـــوْكَ طـروقـا/ [٤/٩١]

فقد وجب ببعض هذا سقوط قول المخالف حين وجبت الحُجّة عليه، ولم يبق له دليل يستند إليه، وأنا أتبع ذلك بأقوال العلماء، ليزداد القولُ في ذلك إيضاحاً وتبْييناً .

قال الخليل في (كتاب العين) في فصل « راح » يقال : يوم راح وكبش صافٌ[1] على التخفيف من رائح وصائف، فطرح الهمزة كما قال الهذلي :

٧٢٦ = * وهي أدماء سارُها[2] *

(١) في ط والنسخ المخطوطة : «صاق» بالصاد، وفي اللسان: «ضاف» بالضاد

(٢) قطعة من بيت هو بتمامه كما ورد في اللسان: «حوج»
وسوّد ماءُ المرْدِ فاها فلونُه كلوْنِ النؤور وهي أدماء سارُها
وفي ط: «ماء » مكان: «أدماء» تحريف
وفي أمالي ابن الشجري ١/ ٢١٠ نسب الشاهد إلى أبي ذؤيب، وفسرّ المرْد بثمر الأراك، والنؤر : دخان الفتيلة يتخذ كُحْلاً للوشم . وروايته : «النورر» بواوين . ورواية اللسان والنوادر / ١٩٨ . : النؤور بهمز الواو الأولى، وفسرّ في النوادر النؤور: الكحل الذي يحشى به الجِلْد المقرّح بالإبرة أو بحديدة حتى تبقى علامته كما يفعل الشطار اليوم
وفي شرح ديوان الهذليين ١/ ٢٤ : أراد سائرها وكان ينبغي أن يقول: وهي آدم سائرها .

أي سائرها ، وكما خففوا الحاجة من الحائجة ، ألا تراهم جمعوها على حوائج . انقضى كلام الخليل .

وقد أثبت صحة الحوائج وأنها من كلام العرب وأن حاجة مجذوذة من حائجة .

وكذلك حُكى عن أبي عمرو بن العلاء أنه يقال : في نفسي حاجةٌ وحائجةٌ ، وإن كان لم ينطق بها عنده.

وكذلك ذكرها عثمان بن جنىّ في كتابه (اللمع) .

وحكى المهلبيّ عن ابن دريد أنه قال : حاجة ، وحائجة ، وحوجاء ، والجمع : حاجات ، وحوائج ، وحاج ، وحِوَج وأنشد البيت المتقدم ، * صرِيَعىْ مدام * البيت .

وذكره ابن السكيت في كتابه المعروف (بالالفاظ) قريباً من آخره : باب الحوائج ، يقال في جمع حاجة : حاجات ، وحاجٌ وحوجٌ وحوائِج .

وقال سيبويه فيما جاء فيه : تَفَعّل واسْتَفْعل بمعنى ، يقال تَنَجَّزَ فلان حوائِجَهُ واسْتنجز حَوَائِجهُ .

وذهب قوم من أهل اللغة : إلى أن حوائج يجوز أن يكون جمع : حوْجاء ، وقياسها: حَواجٍ مثل(١) صَحارٍ ، ثم قدمت الياء على

(١) في ط : «من» مكان : «مثل» ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة واللسان

الجيم، فصارت حوائج، والمقلوب من كلام العرب كثير .

وشاهد حوجاء قول أبي قيس بن رفاعة :

٧٢٧ = مَنْ كان في نَفْسِه حَوْجَاءُ يَطْلُبها
عِنْدِي فإني له رَهْنٌ بإصْحارِ[1]

والعرب تقول «بدأت[2] حوائجك» في كثير من كلامهم ، وكثيراً ما

---

(١) في اللسان : «حوج» هذا الشعر تمثل به عبد الملك بعد قتل مصعب بن الزبير، وهو يخطب على المنبر بالكوفة ، فقال في آخر خطبته : «وما أظنكم تزدادون بعد الموعظة إلاّ شراً ، ولن نزداد بعد الإعذار إليكم إلاّ عقوبة وذعْراً ، فمن شاء منكم أن يعود إليها فليعد، فإنما مثلي ومثلكم كما قال قيس بن رفاعة :

من يصل ناري بلا ذنْبٍ ولا تِرةٍ يصلي بنار كريمٍ غير غدّارٍ

إلى قوله :

من كان في نفسه حوجاءَ يَطْلُبها عندي فإني له رهْنٌ بإصحار
أقيمُ عَوْجَتَهُ إن كان ذا عِوجٍ كما يقوِّمُ قَدْح النّبعة الباري .

وقد استدل به الزمخشري في «الفائق في غريب الحديث» عند ذكره قول قتادة رحمه الله ـ «أن تسجد بالآخرة منهما أحرى ألاّ يكون في نفسك حوجاء، هي الريبة التي يحتاج إلى إزالتها. يقال : ما في صدري حوجاء ولا لوجاء». قال قيس بن رفاعة الخ. ثم علق على البيتين بقوله : «يريد من كان له ريبة في أمري يطلب عندي إزالتها فأنا مزيلها». انظر الفائق ١/ ٣٣٨

(٢) في ط والنسخ المخطوطة هكذا : بدأت» وفي اللسان : والعرب تقول : «بدآاتُ حوائجك »

يقول ابن السكيت[١] : إنهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين والبراحات[٢] / وإنما غلط الأصمعي في هذه اللفظة حتى جعلها مولدة [٤/٩٢] كونها خارجة عن القياس ، لأن ما كان على مثال حاجة مثل : غارة وحارة لا يجمع على غوائر وحوائر ، فقطع بذلك على أنها مولدة غير فصيحة .

على أنه حكى الرقاشي والسّجستاني[٣] عن عبد الرحمن عن الأصمعي أنه رجع عن هذا القول ، وإنما هو شيء كان عَرَض له من غير بحث ولا نظر . وهذا هو الأشبه به ، لأن مثله لا يَجْهَلُ ذلك ، إذ كان موجوداً في كلام النبي صلّى اللهّ عليه وآله وسلم ، وكلام غيره من الفصحاء .

وذكر سيبويه في كتابه أنه يقال : تَنَجّز حوائجه واستنجزها ، وكأنّ القاسم بن عليّ الحريريّ لم يَمرّ به إلاّ القول الأول المحكيّ عن الأصمعي دون القول الثاني .

ولو أنه سلك مسلك النّظر والتسديد ، وأضْرَب عن مذهب

---

(١) في ط فقط: «لأن السبب» مكان «ابن السكيت» تحريف واضح، صوابه من النسخ المخطوطة واللسان: حوج

(٢) في ط والنسخ المخطوطة: «البراحات» وفي اللسان : «حوج » الراحات. والبراحات؛ جمع بَراحٍ كسحابٍ، وهي المتسع من الأرض لا زرع بها ولا شجر. انظر القاموس.

(٣) في ط فقط: «والسختياني» تحريف صواب من النسخ المخطوطة. واللسان.

التسليم والتقليد لكان الحقّ أَقْرَب إليه من حبل الوريد .

آخر المسألة ، والحمد لله على كل حال ، وصلى الله على سيدنا محمد والصّحب والآل ، وسلّم إلى يوم المآل .

[مسألة في تكرار « لا » وعدم تكرارها]

وفي فوائد الشيخ جمال الدين بن هشام - رحمه الله تعالى

مسألة :

سئلت عن الفرق بين قولنا : واللهِ لا كَلَّمْت زيداً ولا عمراً ولا بَكْراً بتكرار « لا » ، وبدون تكْرارها ، حتى قيل : إنّ الكلام مع التّكرَار ، أيْمانٌ في كُلٍّ منها كفّارة ، وأنه بدون التّكرار يمينٌ في مجموعها كفّارة .

والجواب : أن بينهما فَرْقاً يَنْبني على قاعدة ، وهي أن الاسمين المُتَّفِقَيْ الإعراب المتوسّط بينهما واو العطف تارةً يتعين كونُهما متعاطفين ، وتارةً يمتنع ذلك ، ويجب تقدير مع الباقي[1]، ويكون العطف من باب عطف الجُمل ، وتارةً يجوز الأمران .

فالأوّل : نحو اختصم زيد وعمروٌ ، واصطلح زيدٌ وعمروٌ وجلست بين زيدٍ وعمروٍ ، وهذا زيد وعمرو ، وذلك لأن الاختصام

(١) في ط: «الباقي» وفي بعض النسخ المخطوطة : «النافي» وبعضها الآخر: «الثاني»

[٩٣/٤] والاصطلاح / والبَيْنِيَّة والمبتدأ الدّالّ على متعدد لا يكتفي بالاسم المفْرد .

والثاني : نحو قامت هندٌ وزيدٌ ، وقوله تعالى : ﴿ لا تَأخُذُه سِنَةٌ ولا نومٌ ﴾[١] .

وقوله تعالى : ﴿ فاذْهَبْ أنت وَربُّك ﴾[٢]،﴿ اذهب أَنْتَ وأخوك ﴾[٣]، ﴿ اسْكُن أنت وَزَوْجُك ﴾[٤]، ﴿ لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ ولا أَنْتَ ﴾[٥] ، فهذه ونحوها يتعيّن فيها إضمار العامل أي ، ولا يأخذه نومٌ ، ولْيَذهب ربُّك ، ولْيَذْهب أخوك، ولْيَسْكُن زوجُك.

وكذلك التّقدير : و « لا نخلفه » ثم حذف الفعل وحده ، فبرز الضّميرُ وانفصل .

ولولا ذلك لَزم إعمال فعل الأمر ، والفعل المضارع ذي النّون في الاسم الظاهر ، أو الضّمير المنفصل ، وإسناد الفعل المؤنث إلى الاسم المُذَكّر .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ والَّذين تَبَوَّؤُوا الدّارَ والإيمان ﴾[٦]،

(١) البقرة / ٢٥٥
(٢) المائدة / ٢٤ . وفي ط: «اذهب» بدون فاء
(٣) طه / ٤٢
(٤) البقرة/ ٣٥
(٥) طه/ ٥٨
(٦) الحشر/ ٩

وقول الشاعر :

٧٢٨ = * وَزجَّجْن الحَوَاجِبَ والعُيُونا * [١]

وقول الآخر:

٧٢٩ = * علفتها تبناً وماء بارداً[٢] *

وقوله :

٧٣٠ = * متقلّداً سيفاً ورمحاً[٣] *

أي وألفوا الإيمان، أو أحبوا الإيمان، وكحلن العُيونَ ، وسقيتها ماءً ، وحاملاً رُمْحاً .

---

(١) سبق ذكره رقم ٣٤٣.

(٢) تمامه :

* حتى شتت همّالةً عيناها *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٥٨ ، وشرح شذور الذهب/ ٢٤٠، والأشموني ٢/ ١٤٠ .

(٣) صدره :

* يا ليْتَ بَعْلَكِ في الوغَى *

نسب الي عبدالله بن الزبعري.

من شواهد: الإنصاف ٢/ ٦١٣ ، والمقتضب ٢/ ٥٠ برواية : * يا ليت زوجك قد غدا *.

والخصائص ٢/ ٤٣١ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٢١ ، ٤٧٣ والحُجّة لابن خالويه : ٢/ ٦٧، وابن الشجري ٢/ ٣٢١ ، وابن يعيش ٢ /٥٠ ، وأمالي المرتضى ١/ ٥٤ ، ٢/ ٢٦٠ ، ٣٧٥

ومن ذلـك قولهم : مـا جاءني زيـدٌ ولا عمروٌ، أي ولا جـاءني عمرو ، لأن حرف النّفي لا يدخُلُ على المفردات ، لأن الذي ينفي إنّما هو النسبة . وكذلك القول في حرف الاستفهام إذا قيل : أجاءك زيد أو عمرو؟ بتحريك الواو ، تقديره : أو جاءك عمرو.

فإن قلت: ما ذكرته في النّافي منتقضٌ بقولهم: جئت بلا زادٍ، وما ذكرته في الاستفهام منتقضٌ بقوله تعالى : ﴿ أئِنّا لَمَبْعُوثُون ﴾[1] .

قاله الزمخشريّ . قلت : أما هذا الإعراب فمردودٌ ، والصّواب أنّ « أو آباؤنا » مبتدأ ، وخبره محذوف مدلولٌ عليه بقولـه تعالـى : ﴿ لمبعوثون ﴾ كما أنها في قراءة من سكّن الواو كذلك .

وأمّا المثال المذكور ، فأصله: ما جئت بزاد، ولكنّهم عدلوا عن ذلك لاحتماله خلاف المراد ، وهو نفي المجـيء البَتّـة ، فإنّ مَنْ لم يَجِيءْ يصدُق عليه أنه لم يجيء بزاد ، فلذلك أدخلـوا « لا » على مصب النّفي ، ومِنْ ثَمّ سمّاها النّحويّون مُقْحمةً أي داخلةً في موضع ليس لها بالأصالة .

فإن قلت : فَلِم يقولون : ما جاءني زيد ولا عمروٌ حتّى احْتِيج [٤/ ٩٤] إلى إضمار / العامل؟

قلت : إنما يقولونه إذا أرادوا الدّلالة على نفي الفعـل عن كُلٍّ

(١) الصافّات/ ١٦ والآية بتمامها: «أئنا لمبعوثون أَو أباؤنا الأوّلون»

منهما بصفتي الاجتماع والافتراق؛ إذْ لو لم يكرِّروا الثّاني احتمل إرادة نفي اجتماعها ونفي كلّ منهما .

فإن قلت : فهلاّ أجازوا في الاستفهام هل جاءك زيد وهل عمرو ؟ إذا أرادوا التّنصيص على الاستفهام عن مجيئي كُلٍّ منهما ، ورَفْع احتمال الاستفهام عن اجتماعهما في المجيء في وقت .

قلت : لِئلاّ تقع أداة الصَدْر حَشْواً .

فإن قلت : قُدّر العاملُ ، وقد صار ذُو الصَّدْر صَدْراً .

قلت : نعم ، لكن تبقى صورة اللّفظ حينئذٍ قبيحةً ؛ إذ الأداة داخلة في اللّفظ في حَشْو الكلام ، وهم مُعْتنون بإصلاح الألفاظ كما يَعْتَنُون بإصلاح المعاني .

والثالث : نحو قام زيدٌ وعمروٌ .

فإن قلت : فهل نصّ أحد على جواز الوجهين في ذلك على وجوب تقدير العامل مع تكْرار النّافي ؟

قلت : أما مسألة تكرار النّافي فقد أوضحت بالدّليل السّابق وجوب تقدير العامل فيها .

وأما ما أجزت فيه الوَجْهَيْن فلا سبيل إلى دفع الإمكان فيه .

على أنني قد وقفت في كلام جماعةٍ على ذلك .

قال بعض المحققين : اعلم أن الواو ضَرْبان : جامعةٌ للاسمين في عامل واحد .

ونائبة مناب التّثنية حتى يكون قولك : قام زيد وعمروٌ بمنزلة : قام هذان ، ومضمر بعدها العامل .

وينبني على ذلك مسائل :

إحداها : قام زيد وهند بترك تأنيث الفعل فهذا جائزٌ على الوجه الأوّل ، لأنا نقول على الأول : غَلّبنا الذَّكَر ، ولا يقال ذلك على الثّاني لأن الاسمين لم يجتمعا .

[٩٥/٤] الثانية : اشتراك زيد وعمرو / .

الثالثة : زيد قام عمروٌ أبوه ، وهاتان جائزتان على التّقدير الأول دون الثّاني .

الرابعة : النفي فتقولُ على الأول : ما قام زيد وعمرو فلا يُفِيد النّفي كما تقول : ما قام هذان .

وتقول على الثّاني : ما قام زيدٌ ولا عمروٌ فيفيده ، كما تقول : ما قام زيدٌ ولا قام عمروٌ . انتهى .

وهو كلام حَسَنٌ بديعٌ ، وقد أورده أبو حيّان في (الارتشاف) وهو كالمنكر له لِلُطْفه وغرابته .

وقال الزّمخشريّ في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَما كَانَ لِمُؤْمِنٍ ولا مُؤْمِنَةٍ إذا قَضى اللهُ ورَسُولُه أمْراً أن يَكُون لهم الخِيرَةُ من أَمْرِهم ﴾[١] .

«فإن قلت، كان من حَقّ الضّمير أن يوحّد كما تقول : ما جاءني من رَجُلٍ ولا امرأةٍ إلا كان من شأنه كذا وكذا .

قلت : نعم ، لَكِنّهما وقعا تحت النّفي ، فعمّا كُلّ مؤمن ومؤمنة فرجع الضّمير على المعنى لا على اللفظ .» انتهي .

وقد أشكل هذا الكلام على بعضهم فاعترضه ، وذلك ، لأن النحويين نصّوا على أن الضّمير [بعد الواو][٢] لكونها موضوعة للجمع تكون على حسب المتعاطفين، تقول: زيد وعمر أكرمتهما، ويمتنع أكرمته .

وأجابوا عن قوله تعالى : ﴿ واللهُ وَرَسُولُهُ أحَقُّ أنْ يُرْضُوه ﴾[٣] : أنَّ الضَّمير بعد « أو » لكونها موضوعة لأحد الشّيئين أو الأشياء يكون على حسب أحد المتعاطفين ، تقول: زيداً أوعَمْراً أُكْرِمُهُ[٤]، ولا تقول أُكْرِمهُما .

وأجابوا عن قوله تعالى : ﴿ إنْ يكُن غَنِيًّا أو فقيراً فاللهُ أوْلَى بِهِمَا ﴾[٥]: فلمّا رأى هذا المُعتَرِضُ هذه القاعدَة أشكل عليه قول

(١) الأحزاب/ ٣٦. وفي ط: «تكون» بالتاء .
(٢) ما بين معقوفين سقط من ط، صوابه من المخطوطات
(٣) التوبة / ٦٢
(٤) في ط والنسخ المخطوطة : زيدا وعمراً بالواو .
(٥) النساء / ١٣٥

الزمخشري : كان من حَقّ الضّمير أن يُوحّد، لأن العطف فيهما بالواو.

وسؤال الزمخشريّ على ما قدّمت تقريرَهُ أنّ الكلام مع النّافي جملتان لا جملة ،والواو إنّما تكون للجمع إذا عَطَفَتْ مفرداً على مفردٍ لا إذا عَطَفتْ جُملةً على جملةٍ ، ومِنْ ثَمّ منعوا أن يقال : هذان يقوم ويقعد ، وأجازوا هذان قائمٌ وقاعدٌ ، لأن الواو جَمَعتْ بينهما وصيّرَتْهُما كالكلمة الواحدة المُثنّاة التي يصحّ الاخبار بها عن الاثنين / . [٤/٩٦]

وقال سيبويه رحمه الله : إذا قيل : رأيت زيداً وعَمْراً ، ثم أدخل حرف النّفي ، فإن كانت الرّؤية واحدةً قلت : ما رأيت زيداً وعمراً .

وإنْ كنت قَدْ مَرَرْتَ بكلٍ منهما على حِدَة ، قلت : ما مررت بزيد ، ولا مررت بعمرو

وهذا معنى ما نقل عنه ابن عصفور في (شرح الجُمَل) ، فأوجب تكرار النافي عند تكْرار الفعل ، ولكنه صَرَّح بالفعل مع النّافي .

وقد بيّنا أن تَكْرارَ النَّافي كافٍ ، لأنّه مستلزم تكرير الفعل .

إذا تقرّر هذا فنقول : إذا كَرّر الحالف النّافي فهي أيْمانٌ ، لِمَا بَيّنا من أن تَكْرار «لا» يؤذن بِتَكْرارِ العامل ، وصار قوله : واللهِ لا كَلّمْتُ زيداً ، ولا ماشيْتُ عمراً ، ولا رأيت بكْراً . وهذه أيمانٌ قَطْعاً

يجب في كُلٍّ منها كَفَّارَةٌ ، فكذلك في المثال المذكور لا يفترقان إلاّ فيما يرجع إلى التّصريح ، والتقدير ، وكون الأفعال متّحدة المعنى أو متعدّدة ، وكلا الأمرين لا أثر له .

وإذا لَم يُكَرَّرْ النّافي فالكلام محتملٌ لليمين،والأيْمان بناءً على نِيّة الفعل وعدمها ، وإنّما حكَموا بأنها يمين واحدة بناءً على الظّاهر ، كما أنهم لم يَحكموا باتّحاد اليمين مع تكرار « لا » مع احتمالها للزّيادة كما في قوله تعالى : ﴿ ولا النّور ﴾[1] بعد قوله سبحانه وتعالى ﴿ وما يَسْتَوِي الأعمى والبَصيرُ ولا الظُّلُماتُ ولا النُّور ﴾ لأنه خلاف الظّاهر نعم : إنْ قصد المتكلّم بقوله : واللهِ لا كَلَّمْتُ زيداً وعمراً مَعْنى : ولا كَلَّمتُ عَمْراً فهو يمينان ، لأن ذلك أحد محتمليْ الكلام ، وقد نواه .

وإن قصد بقوله : « لا كلمت زيداً ولا عمراً : معنى « لا كلمت زيداً وعمراً » الذي لم يضمر فيه الفعل أوّ لاً قدّر « لا » زائدة فيمينٌ[2] واحدةٌ ، لا يَلْزمُهُ في نفس الأمر إلاّ كفَّارَةٌ واحدةٌ ، وإن كان قد يلزم في الحُكْم بخلاف ذلك بناءً على ظاهر لفظه .

وقد يقال بامتناع هذا الوجه بناءً على أن « لا » إنما تزاد إذا كان في اللّفظ ما يُشْعر بذلك كقرينة قوله تعالى : ﴿ وما يستوي ﴾ ، فإن الاستواء لا يُعْقل منسوباً إلى واحد .

---

(١) فاطر / ١٩

(٢) من ط: «فيهن» تحريف تصويب من المخطوطات

وكذا قوله تعالى : ﴿ ما منَعك ألاّ تَسْجُدَ ﴾[1] ، فإنّ من المعلوم أنَّ التَّوبِيخَ على امتناعه من السُّجود لا على امتناعه من نَفْي السُّجود ، لأِنه إذا امتنع / من نفيه كان مُثبتاً له . [٩٧/٤][2]

فأمّا المثالُ المذكورُ فلا دَلِيلَ فيه على ذلك فلا تكون « لا » فيه إلا نافيةً . والله أَعْلَمُ .

---

(١) الأعراف / ١٢

(٢) في ط رقمت خطأ ٩٨ ، والتسلسل يوجب أن تكون ٩٧ .

[فائدة في « إنما » لابن هشام]

ومن فوائده أيضاً تغمّده اللهُ تعالى برحمته :

اعلم أن الكلام في « إنّما » في موطنين : أحدهما : لفظيّ ، والآخر : معنوي ، أمّا اللّفظيّ فمن جهة بَساطتها أو تَرْكِيبها ، وأمّا المعنويّ فمن جهة إفادتها الحصر ، أو عدم إفادتها له .

والمدّعى في الوجه الثاني : أنها مفيدة لِلحَصْر استدل لها بأمور :

أحدها : فهْم أهل اللّسان لذلك كما تقرّر من فهْم الصّحابة رضي الله عنهم من: (إنّما الماءُ من الماءِ »[1]، ومن فهم ابن عباس رضي الله عنهما من : « إنّما الرّبا في النّسيئة » مع عدم المخالفة منهم ، فكان ذلك ، إجْماعاً على أنها مفيدة للحصر .

على أن الاحتجاج بقضيّة ابن عباس مع الصّحابة رضي الله

(١) حديث: «إنّما الماءُ من الماء» حديث متفق عليه انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٦/ ٣٢٤.

عنهم قد يحتمل الاعتراض بأن المُعْتَرِضَ قد يقتصر على ذكر أحد أوجه المنع لأمرٍ ما ، لكون ذلك الوجه أجْلى ، وأبعد عن الاعتراض .

وَرُبّما فعل ذلك على سبيل التنزّل لِلْخَصْم فيما ادّعاه وفهمه ، فلا يَلْزَمُ من اقتصارهم على الاعتراض بما فيه معارضة ، وهو إيرادهم الدّليل المقتضى ، فتحريم رِبَا التّفاضل أن يكونوا مُسَلِّمين له في دعواه للحصر .

وقد يقال أيضاً : إن ابن[1] عبّاس رضي الله تعالى عنهما فَهِم الْحَصْر وادّعاه، وهم لم ينفْوه ولم يُثْبِتوهْ، فتجيء مسألة «ما» إذا قال البعض وسكت الباقون ، وهل ذلك حجة أو ليس بحجة ؟ فيه كلامٌ مشهورٌ في أصول الفقه .

الدليل الثاني : معاملة العرب للاسم بعدها معاملة ما بعد إلاّ المسبوقة بالنفي . وقولهم : «معاملة ما وإلاّ» تمثيل، لا أن ذلك خاصٌّ بـ « ما » وذلك في قوله :

٧٣١ =* . . . وإنّما   يدافع عن أحسابهم أنا أو مِثْلي *[2]

---

(١) سقطت من ط كلمة : «ابن»

(٢) البيت بتمامه:

أنا الضامن الرّاعي عليهم وإنّما
يدافع عن أحسابهم أنا أو متلي

سبق ذكره رقم ١٥٥ ، ١٥٨

فهذا كقوله :

٧٣٢ = قد عَلِمَتْ سَلْمَى وجَاراتُها   مــا قطّــر الفــارسَ إلاّ أنا[1]

فأما قول بعض المتأخرين في : « إنّمـا أُمِـرْتُ أَنْ أَعْبُـدَ »[2] ، و « إنّما أشكُو »[3] ونحو ذلك من الآيات : إنّ الضّمير محصورٌ ، ولم يفصل، فلا يتشاغل به، ولوصَحّ خرج/ نحو: [٤/ ٩٨]

* . . . وإنما   يُدافعُ عن أحْسابهم أنا *

عن الاستشهاد به وكان ضرورة لمخالفته الاستعمال .

الدليل الثالـث : أَنّ « إنّ » للإثبـات و« مـا » للنفـي ، والنفـي والإثبات ضِدّان، فلا يجتمعان على محل واحد، فوجـب أن يصـرف أحدهما للمذكور ، والآخر إلى غيره؛ لِيَصِحَّ اجتماعُهما .

لا جائـز أن يكون المنفـيُّ هو المـذكور والمُثْبَـت هو ما عداه للاتّفاق على أن قولك : إنما زيد قائم يفيد إثبـات القيام لزيد ، فإذا بطل ذلك تعيّن العكس وهو نفي القيام عن غير زيد ، وإثباته لزيد ، ولا معنى لِلْحَصْر إلاّ هذا .

---

(١) في اللسان «قطر» عن الليث: إذا صرعت الرجل صرْعةً شديدة قلت: قطّرته ، وأنشد الشاهد.
(٢) النّمل/ ٩١
(٣) يوسف / ٨٦

هذا حاصل كلام الإمام فخر الدين ومَنْ تبعه .

وهو فاسد المقدّمتين ، لأن إنّ للتأكيد، لا للإثبات بدليل أنك تقول: إن زيداً قائمٌ، وإنّ زيداً ليس بقائم، فتجدها إنما دخلت لتأكيد الكلام نفياً كان أو إثباتاً «وما» زِيدَ مِثْلُها في قولك: ليتما زيداً قائم لا نافية.

الدليل الرابع : أن إنّ للتأكيد وما حرف زائدٌ للتأكيد، فلما أخذوا الحُكْم من بين مؤكدين ، ناسب أن يكون مختصاً بالمُسْنَدِ إليه .

قال السكّاكِيّ : وليس بشيء لأنه « لازم » له في قولك : إنّ زيداً لقائِمٌ ، لأن إنّ واللاّم معاً للتأكيد ، ثم إنك تقول : أَحْلِفُ بالله إنّ زيداً لقائمٌ ، فتجمع بين ثلاث مؤكّدات : القَسَم ، وإنّ ، واللاّم ، ولا يفيد هذا الحَصْر باتّفاق .

واستَدَلّ مَنْ قال : إنها ليست للحصر بقوله تعالى : ﴿ إنّما المُؤْمِنون الَّذِين إذا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾[1] . فلو كان معناه : « ما المؤمنون إلاّ الَّذين إذا ذُكِرَ الله وَجِلَتْ قُلُوبهم » لَزِمَ سَلْبُ الايمان عمّن لا يَجِلُ قَلْبُه عند ذكر الله تعالى ، والإجماع منعقدٌ على خلافه .

والجواب : أن المراد بالمؤمنين الكاملون الإيمان . ولا شكّ أنّ

---

(١) الأنفال / ٢

(٢) في ط فقط: الكاملون الايمان

مَنْ لا يَجِلْ قَلْبُه عند ذكر الله فليس بكامل الإيمان .

ورُدّ بأن هذا مجازٌ .

وأُجيب : بأنه يجب المصير إليه جمعاً بين الأدِلّة ، فإنه قد قام الدّليل الذي قَدّمناه على إفادتها الحَصْرَ ، وهو معاملة الضمير بعدها معاملته بعد إلاّ المسبوقة بالنّفي ، ولهذا قال المحقّقون : والأكثر أنها لِلْحَصْرِ حتى لقد نَقل النّوَوِيّ إجماع النحويين على إفادتها الحصر . ذكره في شرح مسلم ، وهو / غريب . [٤/ ٩٩]

فهذا ما يتعلّق بإثبات الأمر الثاني المعنويّ .

وأمّا ما يتعلّق بالأوّل ، فنقول : إن أصل إنما «إنَّ» ما و«ما»،وأنّ «إنّ» من«إنما» هي التي كانت الرافعة[1] النّاصبة قبل وجود « ما » وإنّما هي الحرفُ التالي لنحو ليت[2] في قولهم : ليتما أخوك منطلقٌ ، فهذه ثلاثة أمور يدلّ عليها عندي أمران :

أحدهما : أنّهم لم يختلفوا في ليتما ، ولعلّما ولكنّما ، وكأنّما في ذلك ، يعني في تَرْكِيبها ، وأنّ « ما » غير نافية ، فَلْتَكُنْ إنّما كذلك .

---

(١) من ط: «الواقعة» مكان : «الرافعة» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة

(٢) في بعض النسخ المخطوطة : «التالي للجواب في قولهم»:

فإن قيل : هذه غير تلك التي تدخل عليها « ما » الكافّة ، وإنّ إنّما على قسمين .

فهذه ، دَعْوى ما لا يَثْبُت ولا يقومُ عليه دليلٌ .

وأيضاً فبأيّ شيء تفرّق أيها العاقل بين إنّما هذه وإنما تلك ؟ وأيضاً فلم يقل أحد : إنّ إنّما على قسمين مفيدة للحصر وغير مفيدة له .

فهذا الحقّ الذي لا يَحِيد عنه مَنْ فيه أدنى إنصاف .

فإن قيل : معاملة « ما » بعد إنما معاملة ما بعد إلاّ المسبوقة بالنّفي يدلُّ على أن « ما » نافية ، فذلك غير لازم، إذْ لا يمتنع أن يكون الشّيءُ حكْمهُ حُكْم شيء آخر ، وإن لم يكن مركّباً منه ، ولا مِنْ شيء يُشْبِهُه ، وإنّما الأمْرُ في ذلك أنّ العرب استعملوا « إنما » بعد تركيبها من الحَرْفين في موطن الْحَصْر ، وخصّوها بذلك لمشاركتها لـ « ما » وإلاّ في الحُكْم لأنهم استعملوها استعمالَها ، وألزموها موْضِعَها ، لا لأنّ « ما » من « إنّما » نافية ، كما أنه ليس ذلك لأجل أن إنما مأخوذة من « إلاّ »[1]

ثُمّ هذه المقالة بعد فسادها من جهة النظر مخالفة لأقوال النّحاة ،

---

(١) في ط : « الايم » ولا معنى لها ، وعلق المصحح في الهامش بقوله : في الأصل : « الاثم » وكأن المصحح نظر إليها في صورة كلمة واحدة والتصويب من المخطوطات والأسلوب .

فإنهم إنما ينصّون على أن « ما » كافة ، ولا يعرف القول بأنها نافية إلاّ لبعض المتأخّرين . واللهُ سبحانه وتعالى أعلم .

[المبدوء به متحرّك ، والموقوف عليه ساكن]
[من فوائد ابن هشام]

مسألة : لما كان الابتداء آخِذاً في التّحريك لم يكن المبدوء به إلاّ متحرّكاً . ولمّا كان الانتهاء آخِذاً في السّكون لم يكن الموقوف عليه إلاّ ساكناً . كُلّ ذلك للمناسبة . وهذا تعليلٌ حسنٌ . واللهُ أعلم . / [٤/١٠٠]

[تعليق على أبيات]
من أبيات الحماسة

٧٣٣= أقول حين أرى كَعْبًا ولحيته لا بارَكَ اللهُ في بِضْع وسِتّين[١]

من السِّنين تملّاها[٢] بلا حَسَبٍ ولا حياءٍ ولا عَقْلٍ ولا دينِ

(١) انظر اللسان : «بضع» فقد ذكر أن أبا تمّام أنشد في باب الهجاء من الحماسة لبعض العرب هذين البيتين وروايته في البيت الثاني : «ولا قدر» مكان : «ولا عقل» وفي ط: «تملؤها» مكان : «تملّاها» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان.

قوله : « وستين » يحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون الكسرة كَسْرة إعراب ، والنّون مجعولة كأنّها لام الكلمة ، على حدّ قوله صلّى اللهُ عليه وآله وسلم . « اللهم اجْعَلْها عليهم سنيناً كسِنِي يوسف » .

والثاني : أن يكون معرباً بالياء ، وتكون النون زائدة لفظاً وحُكْماً عن مقدّر بها الثّبوت ، وتكون الضّرورةُ قادتْهُ إلى أن أتى بالحركة على ما يقتضيه أصل التقاء السّاكنين . وهذا كثيرٌ كقوله :

٧٣٤ = * وقد جاوزت حد الأرْبعين[1] *

٧٣٥ = * وأنكرنا زعانِفَ آخرينِ[2] *

(١) لسحيم بن وثيل من قصيدة يمدح بها نفسه،ويعرّض بالأبيرد وابن عمه. وصدره :

* وماذا يبتغي الشّعراءُ مني *

وقبله :

عذرْتُ البذل إن هي خاطرتني فما بالي وبال ابْنَيْ لبُونِ

أخو خمسين مُجْتَمِعٌ أشُدِّي ونجّذنى مداورةُ الشُّؤون

من شواهد: ابن يعيش ٥/ ١١ ، ١٣ ، والعيني ١/ ١٩١ والخزانة ٣/ ٤١٤ ، والتصريح ١/ ٧٧ ، ٧٩ ، والأشموني ١/ ٨٩. والهمع والدرر رقم ٨٤.

(٢) لجرير من أبيات خاطب بها فضالة .وصدره. :

* عرفنا جعفراً وبني أخيه *

انظر ديوانه جرير ٢/ ٥٧٧ ، وروايته: «وبني عبيد» مكان: «وبني أبيه» والزعفنة بالكسر والفتح : القصير والقصيرة ، وجمعة: زعانف ، وهي أجنحة السمك ، وكل جماعة ليس أصلهم واحداً.

من شواهد: العيني ١/ ١٨٧ ، والخزانة ٣/ ٣٩٠ والتصريح ١/ ٧٩ ، والهمع والدرر رقم ٨٣ ، والأشموني ١/ ٨٩.

ورجّع أبو الفتح ابن جنّي هذا الوجه الأوّل بقوله : « مِنَ السِّنين » . وبيان ذلك أنه في الأصل تمييزٌ منصوب فحقُّهُ : لا بَارَكَ اللهُ في بِضْعٍ وستين سنةً ، فلمّا أتى به على مقتضى القياس الأصلي وهو ذكر لفظة « مِنْ » وجمع « سنة » وتعريفها ، فلذا حكم على قوله : « وستين » أنه جاء به على مقتضى القياس في حركته وهي الكسرة .

قلت : ويرجّحه أمر آخر وهو أن الإعراب بالحركات مع التزام الياء إنما هو معروف في باب سنة وعضة وقلة ، أعني ما حذفت لامه ، وأما غير ذلك فلعله لا يثبت فيه . والله أعلم .

[الفرق بين العرْض والتحضيض]
[لابن هشام]

الفرقْ بين العَرْض والتحضيص : أنّ العَرْض : طلبٌ بلين ورفق والتّحضيص : طلبٌ بإزعاج وعنف .

[الفرق بين علم وعرف]
ومن فوائد ابن هشام [١٠١/٤]

مسألة : قال أبو الفتح : قلت لأبي علي : إذا كانت عَلِمْتُ بمعنى : عَرَفت عُدِّيت إلى مفعول واحد ، وإذا كانت بمعنى العِلْم

عُدِّيت إلى مفعولين فما الفرق بين«علمت»«وعرفت»من جهة المعنى؟ .

فقال : لا أعلم لأصحابنا في ذلك فَرْقاً محصَّلاً ، والذي عندي في ذلك أن عَرفْتُ معناها : العِلْم من جهة المشاعر والحواسّ بمنزلة: أدْرَكْت .

وعلمت معناها : العِلْم من غير جهة المشاعر والحواس ، يدل ، على ما ذكرنا في عرفت قوله تعالى : ﴿ يُعْرَفُ المُجْرِمُون بسِيماهُم[1] ﴾ ،والسِّيما تدرك بالحواس وبالمشاعر . وكذلك في ذكر الجّنة : ﴿ عرّفها لهم[2] ﴾، أي طيب رائحتها لهم من العَرْف وهو الرائحة ، والرائحة إنما تُعلم من جهة الحاسة . وقوله :

٧٣٦ = أوَ كُلّما وَردتْ عكاظَ قبيلةٌ
بعَثُوا إلىَّ عرِيفَهُمْ يتوسَّمُ[3]

قلت له : أفيجوز أن يقول : عَرَفت ما كان ضده في اللفظ : أنْكَرتْ ، وعلمت ما كان ضده في اللفظ :جهلت؟ .فإذا أريد بعلمت

(١) الرحمن / ٤١
(٢) محمّد / ٦
(٣) لطريف بن تميم العنبريّ.
من شواهد: سيبويه ٢/ ٢١٥ ، والمنصف ٣/ ٦٦
وبعده:
فتعرَّفوني أنّني أنا ذاكُمُ شاكٍ سلاحي في الحوادث مُعْلَمُ

العلم المُعاقبةُ عبارتُه الإنكار تعدّى إلى مفعـول واحد، وإذا أريـد بالعلم المعاقبة عبارته الجَهْل تعـدّى إلى مفعولين، ويكـون هذا فَـرقاً بينهمـا صحيحـاً؛ لأن أنكَـرْت ليس بمعنى جَهِلْت، لأن الإنكـار قـد يصاحبه العِلم، والجهل لا يصاحبه العِلْم، ولأنه إنما ينكر الإنسان ما يعمَلُهُ ولا يَصِحُّ أن يُنْكر مـا قد يجهله، ولأن الجهـل يكون في القلب فقط، والإنكار يكون باللسان، وإن وُصِف القَلْبُ بـه كقولـك: أنكَرهُ قلبي كان مجازاً، وكونُ الإنكار باللسان دلالةٌ على أن المعرفة متعلقة بالمشاعر، فقال: هذا صحيح. والله أعلم.

شروط التنازع

ووجدت بخط الشيخ ركن الدين بن قديد ما نصه : وجدت بخط [٤/١٠٢] الشييخ جمال الدين بن هشام رحمه اللهّ تعالى : /

بْسم اللهّ الرّحمن الرحيم

الحمدُ للهّ وصلاتهُ على سَيِّدنا محمد خير خلقه وآله .

قال الفقير إلى ربّه عبدُ اللهّ بنُ هشامٍ ، غفر الله له ، ولوالِـدَيْه ولأحبابه ، ولجميع المسلمين .

هذا فصل في الشروط التي بها يتحقّق تنازع العاملين أو العوامل قد تَتَبّعنـا ذلك فوجدنـاه منحصـراً في خمسـة شروط : شرطين في العامل ، وشرطين في المعمول ، وشرط بينهما .

فأما الشّرطان اللذّان في العامل :

فأحدهما : أن لا يكون من نوع الحروف فلا تنازع في نحو :

إنْ لَمْ تَفْعل ، ولا في نحو قول الشاعر :

٧٣٧ = حتّـى تَرَاهـا وكأنّ وكَأَنْ
أعناقهـا مُشـدّداتٌ في قَرنْ[١]

الثاني أن يكون كُلٌ منهمـا طالِبـاً من حيث المعنـى لِمـا فُرِضَ التنازع فيه ، فلا تَنَازُعَ في : « وَجَحَـدُوابها واسْتَيْقَنَتْها أنْفسهُم ظُلْماً وعُلوّاً[٢] » لأن طالب الظلم والعُلوّ الجَحْد لا الاستيقان .

ولا في : « وذكّر فإن الـذِّكْرى تَنْفَـعُ المُـؤْمِنينَ[٣] » لأن طالـب المؤمنين هو فِعْل النفع ، لا الأمر بالتذكير لعموم البعثة . كذا قالوا .

ولك أن تقول : لا يمتنع التَّنازُعُ فيهما ، أمّا في الأولى فعلـى جَعْل ظُلْماً وعُلُواً مصدرين في موضع الحال كجاء زيد رَكْضاً، التقدير: وجحدوا بها ظَالِمين مستعلين، واستيقنوها وحالتهم هذه .

وأما في الثانية فلان عموم البعثة لا ينفي تخصيص «عَشِيرتَك الأ قْـربين» .

(١) قيل : إنه لخطام المجاشعيّ، وقيل : للأغلب العِجليّ.
من شواهد : العيني ٤/ ١٠٠ ، والتصريح ١/ ٣١٧، ٢/ ١٣٠ ، والأشموني ٣/ ٨٣، والهمع والدرر رقم ١٥٧٢
(٢) النحل / ١٤
(٣) الذّرايات/ ٥٥

وقد قال كثير من المفسرين في : « قُلْ لِعِبادِي »(١) : إن المُراد المخلصين ، وإنّ الإضافة إضافة تشريف . وبنوا على هذا صِحّة الجَزْم في قوله سبحانه : «يقيموا(٢) ، و« يقولوا »(٣) . ونحو ذلك مِمّا جزم في جواب الشَّرط المقدَّر بعد الأمر فلو لا أن المُراد :المخلصون لم يَصِحّ أن يكون التقدير : إنْ تَقُلْ لهم يُقِيموا،ويقولوا لِما يلزم عليه/ [١٠٣/٤] من الخُلْف في خَبر الصّادق،إذْ قد تَخَلّفَ من القول لهم على هذا التقدير جَمٌّ غفير لا يُحْصى .

والمثال الجيد فيما نحن فيه قول الشاعر ، أنشد الفارسي :

٧٣٨= عِدينا في غَدٍ ما شئت إنّا
نُحِبّ ولو مَطَلْت الوَاعدينا

فلا تَنازُعَ بين : نُحِبّ، ومَطَلْت في «الواعدين»، لأن الممطول موعودٌ لا واعدٌ، فـ «الواعدين» مفعول لـ« نُحبّ» لا غير.

وأما الشرطان اللّذان في المعمول :

فأحدهما : أن لا يكون سببياً ، فلا تنازع بين « ممطولٌ » « ومُعَنىًّ » في قوله :

---

(١) إبراهيم / ٣١
(٢) من الآية السابقة : وهي : قل لعبادي الذين أمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا(١)
(٣) من الآية : «وقلْ لعبادي يقولوا التي هي أحسن» . سورة الإسراء/ ٥٣

٧٣٩ = * وعزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنىً غَريمُها[1] *

لأنهما حينئذ خبران لعزَّة .

وإذا أعمل أحدهما في « الغريم » أعطى الآخرة ضميرهُ كما هو قاعدة التنازع ، ويلزم من ذلك عدم ارتباط أحد الخَبريْن بالمخبر عنه ، ألاَ ترى أنه يؤول به التّقدير على إعمال الأول إلى قولك : وعّزة ممطولٌ غريمٌ، وعلى الثاني إلى قولك: وعّزة ممطولٌ غريمُها معنىً غريم .

فإذا ثبت أن التنازع في هذا النحو متعذّرٌ وجب أن يُحْمَل على أن هـذا السّببي مبتدأ مؤخّـر، وما قبله خبـران له يتحمـلان ضميـره، والجملة خبرُ الأول.

هذا تقرير قول جماعة منهم أبو عبـدالله بن مالك رحمهـم الله أجمعين .

وأقول: جوز التنازع في هذا النحو جماعة منهم أبو بكر ابن طاهر في (طرز الإيضاح)، وأبو الحسن ابـن البـادش في حواشيه . ونقلـه بعضهم عن الفارسي ،وهو لازمٌ لجماعة منهم الأستاذ أبو على الشّلوبين - رحمهم الله تعالى - لأنهم أجازوا في قول الله سبحانه : ﴿ ولَمَن صَبر

(١) لكثيرّ ، وصدره:

* قضى كل ذي دَيْنٍ فوّفى غريمه *

من شواهد: ابن يعيش١/ ٨، وشرح شذور الذهب / ٣٧٠، والعيني ٣/ ٣، والتصريح ١/ ٣١٨، والهمع والدرر رقم ١٥٣٠، والأشموني ٢/ ١٠١

وغَفَر إنّ ذلك لَمِنْ عَزْمِ الأمور[1]﴾ كون «من» موصولةً مخبراً عنه بأن ذلك من عَزْم الأمور ، والرّابط بينهما الإشارة إلى المَصْدَر المفهوم من فعل الصلة المقّدر إضافته إلى ضمير مَنْ ،أي أن صَبْرهُ وغُفْرانه، فقد جعلوا الارتباط حاصلاً بالإشارة إلى المصدر المقدّر ارتباطه بالمبتدأ بمنزلة الإشارة إلى نفس المبتدأ في نحو : « ولِباسُ التَّقْوى ذَلِك خَيْرٌ »[2] ، فيلزَمُهم في مسألتنا الارتباط بالضمير العائد على الغَريم ، لأنه مرتبطٌ بضمير المبتدأ ، / بل تجويز هذا في مسألتنا أقيس من تجويزه في الآية [١٠٤/٤] الكريمة لوجهين :

أحدهما : أن الضَّمير هو الأصل في باب الربّط فلا بُعْد في أن يكون التّوسع فيه أكثر .

والثاني ؛ أن باب التنازع تجوّزوا فيه في الإضمار فأعادوا الضّمير على ما تأخّر لفظاً ورُتبةً نحو : ضربوني وضربت قومك ، وأعادوا فيه الضمير مفرداً على المثنى والمجموع ، فقالوا : ضربني وضربت قومك على معنى : ضَرَبني مَنْ ثَمّ .

كذا قدره سيبويه ، ولم يُجَوّزوا ذلك في باب المبتدأ ، ألا ترى أنه لا يجوز : صاحِبُها في الدار ، ولا الزيدان قام بمعنى : قام مَنْ ثَمّ .

---

(١) الشورى / ٤٣
(٢) الأعراف / ٢٦

وإذا انتفى ذلك ظهر أنّ مسألتنا أولى بالإجازة. ثم إنا إذا سَلّمنا امتناع التنازع لِما ذكروا يمنع تعميم المَنْع، فنقول: تعليق المنع بكون المعمول سببياً تعميمٌ فاسدٌ، لأنهم أسندوا المنع لعدم الارتباط، وذلك ليس موجوداً في كل سببيٍّ على تقدير التّنازع فيه، لأنه إذا كان العاملان متعاطفين بفاء السّببية أو بواو العطف وهما مفردان، فإن الارتباط حاصلٌ من جهة العاطف، وأنْ فُقِد من جهة الضَّمير، لأن فاء السببية تنزّل الجملتين كالجملة الواحدة، لأنهما سبب، ومسبّب، والواو في المفردات للجمع، ولهذا أجازوا الاكتفاء بضمير واحدٍ في نحو: «الذي يَطِيرُ فَيْغضَبُ زيدٌ الذّبابُ». وقال الله جلّت كلمته: ﴿الَمْ تَرأنَّ الله أنزلَ من السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الأرضُ مُخْضَّرةً﴾(١)، وقال الشاعر :

٧٤٠ = وإنسان عَيني يَحْسُرُ الماء تارةً
فَيَبدوُ وتاراتٍ يجم فَيغْرَقُ(٢)

وأجازوا : مررت برجل كريمٍ بنوك وابنهُ .

فعلى هذا الذي شرحناه لا يلزَم من امتناع التنازع في نحو :

* وعزَّة ممطولٌ مُعَنًّى غرِيمُها *

---

(١) الحج / ٦٣
(٢) سبق ذكر رقم / ٣١١

حيث لا فاء سببية ولا واوا بين المفردين أن يمتنع في : عزة ممطولٌ ومعنىً غريمها ، وعزة ممطول فمعنىً غَريمُها . ثم إذا لم يكن « مُعَنىً » مبتدأ البتة فلا منع . وأن وجد السببي مثاله إذا[1] قيل لك : ما معك من خبر زيد ؟ فتقول : قام وقعد أبوه ، لا يمنع التنازع فيه أحدٌ[2]، وإذا[3] ثبت جوازه في ذلك ونحوهُ، فالصّواب أن يقال: [١٠٥/٤] إن/ الشرط أن لا يكون الحمل على التنازع مؤدّياً إلى عدم الرابط.

الثاني : أن لا يكون محصوراً فلا تنازع في : ما قام وقعد إلاّ زيد لأمرين:

أحدهما ، أن الواقع بعد إلاّ إما أن يكون ظاهراً أو مضمراً ، وأيًّا ما كان فهو غير مُتَأَتٍّ ، فإن كان ظاهراً ، فإنه يقتضي أن يقول في نحو : ما قام وقعد إلاّ الزيدان ، وإلاّ الزّيدون : ما قاما أو قاموا أو قعدا ، أو قعدوا . ولم يتكلّم بمثل هذا .

وإن كان مضمراً ،فإنه إن كان حاضراً نحو: ما قام وقعد إلاّ أنا أو إلاّ أنت لم يتأت الإضمار في أحدهما إذا أعملت الآخر ، لأنك إمّا أن تُضمِر ضميراً غائباً ، فيلزم إعادة ضمير غائب على حاضر .

---

(١) في ط: «مثله قيل لك» بسقوط: «إذا» ووضع «مثله» مكان: «مثاله» صوابه من المخطوطات

(٢) في ط: «واحد»

(٣) في ط: «إذا» بدون واو.

أو ضميراً حاضراً فنقول : ما قام وقعدْتُ إلاّ أنا، أو وَقَعْدت إلاّ أنت، أو تقيس ذلك على إعمال الثّاني، فيلزم مخالفة قاعدة التّنازع ، لأنّك تعيد الضّمير على غير المتنازع فيه ، لأن ضَميرَيْ المتكلّم والمخاطب إنما يفسّرهما حضورُ مَنْ هُما له ، لا لفظه .

والضّمير في باب التّنازع إنما يعود على لفظ المتنازع فيه .

وإن كان غائباً لزم إبرازه في التّثنية والجمع وقد ذَكَرْنا أنّه لم يتكلّم به .

الوجه الثاني : أن الإضمار في أحدهما يُؤَدِّي إلى إخلاء عامله في الإيجاب ،لأن الفعل إنما يصير مُوجباً بمقارنة «إلّا» لمعموله لفظاً أو معنىً ، فإذا لم يقترن بها لفظاً ولا معنىً فهو باقٍ على النّفي ، والمقصود بخلاف ذلك .

وإذا امتنع التّنازع فيما ذكرنا فاعلم أنه محمولٌ على الحَذْف ، ومِمَّن نصّ على ذلك ابن الحاجب وابن مالك ، فأصله : ما قام أحد ولا قعد إلاّ زيدٌ، فحذف « أحد »من الأوّل لَفْظاً ، واكتفى بقصده ودلالة النّفي والاستثناء عليه كما جاء : ﴿ وإنّ مِنْ أهل الكتاب إلاّ لَيُؤْمِنَنّ به ﴾[1]، ﴿ وما مِنّا إلاّ له مقامٌ معلومٌ ﴾[2]، أي : ما مِنْ أهل الكتاب أحدٌ إلاّ ليؤمِنَنّ به ، وما مِنّا أحدٌ إلاّ له مقامٌ معلومٌ .

(١) النساء/ ١٥٩ .
(٢) الصّافّات / ١٦٤

وذهب بعضهم : إلى أن نحو ذلك من باب التنازع وليس بشيء لِمَا شَرَحْنَاه

ولم يذكر ابن مالك هذا الشّرط في صَدْر باب التّنازع فاقتضى [٤/١٠٦] ظاهرُ/ كلامه أنه منه ، ثم قال في أثناء الباب ، ونحو : ما قام وقعد إلاّ زيد محمول على الحَذْف لا على التنازع خلافاً لبعضهم ، وكان حقُّه أن يَذْكُرَه حيث تعرّض لِذكْر شرُوط التّنازع .

وذكر ابن الحاجب شَرْطاً في المعمول غيْرَ ما ذكرنَاهُ ، وهو أنْ لا يكونَ ضميراً ، وقال في توجيه ذلك : لأن العاملين إذا وجّها إلى مضمر استويا في صِحّة الإضمار فيه ، فلا تنازع في نحو : ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ ، وَردّ عليه ابن مالك بأن هذا منه تقريرٌ بأنه لا يتأتّى في المضمر صورةُ تنازع ، فلا وجه لهذا الاحتراز ، لأن قولنا : إذا تنازع العاملان ، لا يمكن تناوله لذلك .

وقد يقال : إن هذا إنما ذُكِرَ للإعلام من أوّل الأمر بصورة التّنازع لا للاحتراز عن صورة يتأتّى فيها صورة التّنازع في الضّمير، ولا يَحْكُم النّحويون بأنه من التنازع. ثم إن هذا المعترض قد ذَكَرَ من شُروط التّنازع تأخير المعمول، وأقام الدّليل على أنه لا يتأتّى ولا يتصوّر في غيره، وهو نظيرُ ما اعترَضَ به على أبي عمرو.

فإن قلت : إن الحُجّة التي احتجّ بها أبو عمرو على أنّ التنازع لا يتأتّى في المُضْمر إنما يستمرّ في المضمر المتّصل ، فأمّا المنفصل فيمكن التّجاذب بين العاملين فيه نحو : ما قام وقعد إلاّ أنا .

قلت : قد مضى أن ذلك إنّما يتّجه على الحذف كما شرحناه.

وأمّا الشّرط الذي بينهما فتقدُّم العاملين وتأخُّر المعمول .

قال ابن مالك : وإنما لم يتأتّ التّنازع بين عاملين متأخّرين نحو :زيد قام وقعد ؛ لأنَّ كُلاًّ من المتأخرين مشغول بمثل ما يشغل به الآخر من ضمير الاسم السّابق ، فلا تنازع بخلاف المتقدّمين ، نحو : قام وقعد زيد فإنّ كُلاًّ من الفعلين متوجّه في المعنى إلى زيد ، وصالح للعمل في لفظه ، وأعمل أحدهما في ظاهره ، والآخر في ضميره. انتهى بنصّه .

وأقول : هذا إنما يتمشّى في المتقدّم المرفوع ، فأمّا في المنصوب والمجرور فلا يتمشّى ، فنحو : زيداً ضربت وأكرمت ، ونحو : بزيد مررتُ وأتبعت لم يقتض تعليلُه امتناعَ التّنازع في المتقدِّم مطلقاً ، بل بشرط كونه مرفوعاً وينبغي / أن يكون الفريقان في ذلك [١٠٧/٤] مُتَّفِقَيْن على اختيار إعمال الأول ، لأنه أسبق العاملين وأقربهما إلى المعمول ، ولذا لا يمتنع تنازع العاملين معمولاً متوسّطاً بينهما ، كقولك : إنْ تَجِدْ زيداً تؤدّب.

وهذه المسألة ينبغي أن يكون إعمال الأوّل فيها أرجح عند الجميع لتساويهما في القُرْب ،وفَضْلُ الأول بالسّبق، وأن إعماله بنفي

الإضمار قبل الذِّكْر .

فهذا ما اقتضاه ظاهر الأمْر عندي ، ولست مُبْتَدِعاً في ذلك بل مُتَّبِعاً، فقد نقل أبو حيّان إجازة التّنازع في المتقدّم في تفسيره سورة «براءة»، وأنّ بَعْضَهم جَعَل منه: بِالْمُؤْمِنِينَ رؤوفٌ رَحِيم»[1]، قال: والأكثرون على منعه.

وذكر ابن هشام الخضراويّ في « شرح الإيضاح » عن أبي عَليّ أنه أجازه في قوله :

٧٤١ = * مَهْما تُصِب أُفُقاً مِنْ بارقٍ تَشِمِ[2] *

أن يكون أفقاً ظَرْفاً لتشم ، وبارقاً مفعول به منصوب بتشم أيضاً ومِنْ زائدةٌ ، لأن الكلام غير إيجاب لتقدّم الشّرط ، ومفعول تُصب محذوف أي مهما تُصِبْهُ ، والهاء عائدة على البارق أو الأفق .

قال ابن هشام : وهذا من تنازع العاملين مع التّوسط ، وقلّما يذكره النّحويون . انتهى .

والحقّ أولى بالاتّباع من الوقوف مع قول الجمهور ، فإنهم قد ذكروا علّة لم يَظْهَرْ اطّرادها .

---

(١) التوبة / ١٢٨

(٢) لساعدة بن جؤية . وصدره:

* قد أُوبِيْت كُلّ ماءٍ فهي ضاويةٌ *

من شواهد: المغني ١/ ٣٦٧، وانظر ديوان الهذليين ١/ ١٩٨

[رأى في التنازع بخط ابن القوبع]

شاهدت بخط الإمام العلامة ركن الدين

أبِي عبد الله محمد الشّهير بابن القوبع [1] ـ رحمه الله :

أَبْلِغ العالَمِين عنّي بأنّ كُلّ عِلْم تَصوُّرٌ وقِياسُ

قد كَشَفْتُ الأشْياء بالكَشْفِ حتى ظَهَرَتْ لي فليس فيها الْتِباسُ

وَعَرفْتُ الرِّجال بالعلم لمّا عرَف الْعِلْمَ بالرِّجال النَّاسُ

هذه الأبيات الثّلاثة كتبت بخطّه ، ورأيت بعد هذه الأبيات بخطّه ـ رحمة الله عليه :

هذا كلام على طريقة البَحْث ، وأمّا التحقيق فأن يقال : يمنع التنازع في التقدّم والمتأخِّر ، وذلك لأنه إنما يتحقّق تجاذْب العاملين للمعمول مع تأخُّره عنهما ، أما إذا تقدّم وجاءا بعده كزيداً ضربت وأكرمت ، فإن الأوّل بمجرد / وقوعه بعده يأخُذُه قبل مجيء الثّاني ، [٤/١٠٨] لأنه طالب له من حيث المعنى ، ولم يَجِد معارِضاً ، فإذا جاء الثّاني لم

(١) في ط: «القويع » بالياء مكان الباء، تحريف صوابه من البغية
وفي البغية ١/ ٢٢٦ : هو محمد بن عبد الرحمن بن يوسف ابن عبد الرحمن بن عبد الجليل الجعفريّ التونسّي أبو عبدالله ركن الدين القوبع بفتح القاف فيما اشتهر على الألسنة. وقيل : هو بضمها، وهو طائر. ولد بتونس في رمضان سنة ٦٦٤ . ومات بالقاهرة في ٢٧ من ذي الحجّة سنة ٧٣٨ هـ

يكن له أن يطلبه ، لأنّه إنما جاء بعد أخذ غيـرِهِ له، وكذا البحث في المتوسّط .

فهذا إن شاء الله تعـالى هو الحقّ الـذي لا يعدل عنـه، وينبغي أن يكون هو حجّة للنّحويين لا ما احتّج به ابن مالك.

انتهت المسألة والحمد لله الّذي هدانا لهذا ، وما كُنّا لِنَهْتَـدِيَ لولا أن هدانا الله ، وصلّى اللهُ على سيِّدنا محمدٍ وآله وصحبه الطّيبين الطّاهِرين، وسلِّم تسليماً كثيراً . انتهى بنَصّه. والله سبحانه أعلم .

[رأي ابن النّحاس في إعمال الثاني]

قال ابن النحاس : لا أعلم أن في التنزيل العظيم ما هو صريحٌ في إعمال الثّاني إلا قوله سبحانه: ﴿ وإذَا قِيل لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِر لكم رسولُ الله ﴾[1]. ولو أعمل الأول لقيل : تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله ، ومثله في الحديث وهو عكس الآية ، لأن الثّاني تعدّى بالجارّ ، ولو أعمل الأول لعدّاه بنفسه . انتهى .

وأمّا باقي الآي فلا صراحـة فيهـا ، وقولهـم : لو أعمـل الأول لأضمر في الثّاني لا يلـزم ، لأن الإضمـار غير واجـب ، وقـد ذكرنـا أمثلته ، وإذا لم يجب لم يكُن معنا قاطعٌ . انتهى .

وأقول : ما قاله مُسَلَّمٌ إلاّ أن مشايخنا[2] في هذا العلم ذكروا أن

(١) المنافقون / ٥

(٢) في ط : «مشائخنا» بالهمزة .

الإضمار وإن لم يجب لأنه فضلة ، لكن يلزم إجماع القُرّاء السّبعة على غير الأفصح .

قوله : وأعمل المضمر في ضمير ما تنازعاه يقتضي عدم التّنازع في الحال .

قال ابن معط في « شرح الجُزوليّة » وتقول في الحال : إن تزرني ضاحكاً آتك في هذه الحالة ، ولا يجوز الكناية عنها ، لأن الحال لا تُضْمر .

وتقول في الظّرْف على إعمال الثّاني : سِرْتُ وذهبت اليومَ ، وعلى الأول سرت وذهبت فيه اليوم ، وفي المصدر على الثاني إن تضرب بكْراً أضربك ضرباً شديداً وعلى الأول أضربكه ضرباً شديداً .

وفي كتاب « إصلاح الغَلَط » لابن قُتَيْبة قال : قرأت على ثعلب قول / الشاعر : [٤/١٠٩]

٧٤٢ فَرَطْنَ فلا رَدٌّ لِما فات وانقضى ولكن تعوّض أن يُقالَ عَدِيمُ[1]

قال : ما معنى «تعوض»؟ ثم قال : بلغني أنّ الخلدي يعني المبرّد أنه صَحّف هذا البيت ، وذكر أنه سمعه من أصحابه هكذا ، فإن يكن

(١) لمزاحم العقيلي.
من شواهد: سيبويه ١/ ٣٥٥. وروايته : «لما بُتّ» مكان : «لما فات»، و«بغوض» مكان : «تعوض»

تصحيفاً من سيبويه فقد صحّفوا كلّهم .

فقلت له : فكيف الرواية ؟ فقال : هذا يصف رجلاً مات له ميّت ، فقال له : فَرَطْنَ يعني المدَامع ، فلا ردٌّ لما فات يعني من الموت ولكن تعوّض الصبر عن مصيبتك ، ولا تكثر الجزع فيقال : عديمٌ .

قال ابن قتيبة : وهذا المعنى أجود وأولى بتفسير البيت مما جاء به أصحابنا . وقد عرضت كلامه في ذلك على أبي إسحاق الزّجّاج فاستحسنه .

التنازع له شروط

الأول : أن يتقدّم عاملان فأكثر ، ولا يقع بين المتأخرين . هكذا أطلق المتأخّرون ، ومنهم ابن مالك وعلّل بعلة قاصرة .

وشرط هذا العامل أمور :

أحدها : عند بعض النّحاة وهو أن لا يكون فعل تعجّب ، لأنه جرى مَجْرَى المثل ، فلا يتصرّف فيه بفصل ولا غيره . وأجازه أبو العباس ، ومنعه ابن مالك : قال : لكن بشرط إعمال الثّاني كقولك : ما أحْسَن وأعْقَل زيداً بنصب زيداً بأعقل ، لا بأحسن ، لِئلّا يلزم فصل ما لا يجوز فَصْلُه ، وكذا : أَحْسِن به ، وَأَعْقِل بزيد ، بإعمال الثّاني ، ولا تعمل الأول فتقول : وأعْقِل به يزيد للفصل .

ويجوز على أصل الفَرّاء: أَحْسِن وأَعْقِل بزيد، على أن أصله: أَحْسِن به، ثم حذفت الباء لدلالة الثّانية عليها، ثم أتّصل الضمير واستتر كما استتر في الثّاني في: «أَسْمِعْ بِهِم وَأَبْصِرْ»(١) إلاّ أن الاستدلال بالأول على الثّاني أكثر.

والثّاني أن لا يكون حَرْفاً ، قال ابن عمرون : وجَوّز بعضهم التنازع في لَعَلّ وعسى ، فيقال : لَعلّ وعَسى زيدٌ أن يخرج ، على إعمال الثاني . ولعلّ وعسى زيداً خارجٌ ، على إعمال الأول . وليس واضحاً إذ لا يقال : عسى زيدٌ خارِجاً ، ويلزم منه حذف منصوب عسى / [٤/١١٠]

الثالث عند بعض النحاة أيضاً : وهو أن لا يكون العامل يطلب أكثر من مفعول واحد .

الرابع : أن لا يكون أحد العاملين مؤكداً فلا تنازع في » .

٧٤٣ = * أتاك أتاك اللاَّحِقون احْبِس احْبِس(٢) *

الخامس : أن يكونا قد تأخّر عنهما اسمٌ أو أكثر هو مطلوب لكُلٍّ

(١) مريم / ٣٨
(٢) قائلة مجهول، وصدره:

* فأين إلى أين النجاة ببغلتي *

من شواهد: ابن الشجري ١/ ٢٤٣، والخزانة ٢/ ٣٥٣ والعينيّ ٣/ ٩، =

منهما ، فلو كان مطلوباً لأحدهما فلا تنازع .

السادس : أن تكون المعمولات أقلّ من مقتضيات العوامل ، فلا تنازع في : ضربت وأكرمت الجاهِلَ العالِمَ إن جاز هذا الكلام ، لأنّ كُلاًّ من العاملين قد أخذ مقتضاه .

السابع : أن يكون بين العاملين أو العوامل اتصال بوجهٍ ما .

الثامن : أن لا يكون في المعمول سببيًّا ، فلا تنازع في .

* وعزّة ممطولٌ مُعنًّى غَريمُها *

إذا لم يجعل « غريمها » مبتدأ ، وكذا زيد قام وقعد أبو، لأنك إن أضْمَرْت في أحدهما ضمير الأب وحده خلا الخبرُ من الرّابط أو الأب [في][1] الضّمير ، فيحتاج لضميرين، أحدهما مضاف ، والآخر مضاف إليه، وذلك باطل لامتناع إضافة الضمير، فبطل كونُ «غريمها» مرفوعاً على غير الابتداء.

والتاسع : أن لا يكون المعمولُ مضمراً . شَرط ذلك ابن الحاجب وشَرْحُه معروفٌ .

والعاشر : هو الشّرط الأول .

= والتصريح ١/ ٣١٨، والأشموني ٢/ ٩٨، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٥٢٧، ١٥٦٦.

(١) سقطت كلمة « في » من ط. صوابه من النسخ المخطوطة

[مسألة في أفعال ستّة متّحدة المعاني ، مختلفة بالتعدّي واللزوم]

طُوبى لمن صَدَّق رسولَ الله ، وامن به ، وأحبّ طاعته ، ورغّب فيها ، وأراد الخير ، وهَمَّ به ، واستطاعه ، وقَدر عليه ، ونسى عمله ، وذهل عنه ، وخاف عذاب الله ، وأشفق منه ، ورجا ثوابه ، وطمع فيه .

فهذه أفعال ستّة متّحدة المعاني وهي مختلفة بالتّعدّي واللزوم فدلّ على أن الفعل المتعدّي لا يتميّز من غيره بالمعنى . / [١١١/٤]

* * *

بِشْر الحافي يذكُرُ حالَهُ في المسلمين

٧٤٤ = قَطْعُ الليّالي مَع الأيّام في خلَقٍ[1]
والنّوم تَحْت رِواقِ اللّيْل والقَلَقِ

أحْرىَ وأجْدرَ لي من أن يقال غداً
إني التمست الغِنَى من كَفٍّ مُرْتَزِق

(١) يقال : ثوبٌ خلَق : أي بال . يستوي فيه المذكر والمؤنث، لأنه في الأصل مَصْدر.

قالوا : رَضِيتَ بذا قلت: القُنوعُ[1] غِنىً
ليس الغنـى كثـرة الأمـوال والورق

رَضِيتُ باللهِ في عُسْرى وفي يُسـرى
فلست أسلُك إلاّ واضِـحَ الطُّرق

وقال بعضُهم في التنازع أيضاً :

٧٤٥ = طَلَبْتُ فَلَمْ أدْركْ بِوَجْهي فَلَيْتَني
قَعَـدْتُ ولـم أبْغِ النّـدا بَعْـد سائِب[2]

قد تنازع أربعة عوامل معمولاً واحداً ، وهو النّداء ، فتأمل .

قال الشيخ جمال الدين بن هشام : اجتمع في هذا البيت تنازع بين اثنين،وتنـازع بين ثلاثـة ، وتنازع بين أربعـة ، فقد تنـازع «طلبت» «ولم أدرك» في «بـوجهي» وقد تنـازعـا «ولم أبـغ» في «النـدا» ، وقـد تنازع الثلاث وقعدت في الظرف فهذه اتفاقية غريبة . انتهى .

ففي قوله : معمولاً واحداً وهو «الندا» نَظَرٌ، بل المعمول الواحـد قـولـه : «بعـد» كمـا قـرره الشيـخ جمـال الـدين - رحمـة الله عليـه والمسلمين أجمعين .

(١) القُنوع بضمّ القاف والنّون : السؤال والتذلّل، وبابه خضـع ، والـوصف: قانع ، وقَنَع . وقال الفراء : القانع : الذي يسألك فما أعطيته قبله . والقناعة : الرِّضا بالقسْم، وبابه سَلم فهو قَنِع وقَنـوُع . والشاهـد في هذه الأبيات في قوله : أحرى وأجدر لي

(٢) من شواهد : الأشموني ٢/ ١٠١ ، وروايته «عند سائب» . وانظر حاشية يسّ ١/ ٣١٦

أحكام كذا لابن هشام

قال الشيخ جمال الدين بن هشام رحمةُ الله تعالى عليه :

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سَيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً

وبعد، فأني لما وقفت على (كتاب الشّذا في أحكام كذا) لأبي حيّان - رحمه الله تعالى - رأيته لم يَزْد على أن نسج أَقوالاً وحدّدها [١] ، وجمع عباراتٍ وعدّدها، ولم يفصح كل الإفصاح عن حقيقتها وأقسامها، ولا بين مايعتمد عليه ممّا أورده من أحكامها، ولا نَبه على ما أجمع عليه أرباب تلك الأقوال واتفقوا، ولا أعرب عما اختلفوا فيه وافترقوا.

فرأيت أنّ النّاظر في ذلك لا يَحْصُل منه بعد الكَدّ والتّعب إلاّ على الاضطراب والشّغب . /

فاستَخَرتُ الله في وضع تأليف مُهذّب أبَيّن فيه ما أجْمل، [١١٢/٤] واستئناف تصنيف مُرتّب أورد فيه ما أهْمل ، وسميته : « فوح الشّذا بمسألة كذا » .

---

(١) في ط: «وحدها»، صوابه من المخطوطات

وبالله تعالى أستعين ، وهو حسبي ونعم المُعين ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم .

وينحصر في خمسة فصول .

الفصل الأول : في ضبط موارد استعمالها :

اعلم أن لِكَذا استعمالين .

أحدهما : أن يستعمل كُلٌّ منْ جُزْأيها على أصله ، فيراد بالكاف التّشبيه وبـ « ذا » الإشارة ، ولا يراد بمجموعها : الكنايةُ عن شيء ، فهذه بمَعْزِل عمّا نحن فيه ،وذلك كقولك : رأيت زيداً فقيراً وعمراً[1] كذا ، وقول الشاعر :

٧٤٦=وأسْلَمنِي الزَّمانُ كَذَا فلا طَرَبٌ ولا أُنْسُ

ويكون اسم الإشارة في هذا النوع باقياً على معناه ، يصحّ أن يسبقه حرفُ التنبيه وأن يليه كافُ الخطاب ، ولام البُعد ، ألا ترى أنك لو قلت في المثال : ورأيت عمراً هكذا ، وكذاك ، وكذلك ، وقلت في البيت : «وأسلمني الزمان هكذا» كان مستقيماً إلّا أن حرف التنبيه هنا متقدِّم على الكاف كما أريْتُك، وإنما القاعدة فيه مع سائر حروف الجَرِّ أن يتأخر عنها كقولك: بهذا، ولهذا، إلا في هذا الموضع خاصة، قال أبو الطيب:

(١) من ط: : «وعمروا» تحريف واضح

٧٤٧ = ذي المعالي فَلْيَعْلُون مَنْ تَعالَى
هَـكذا هكذا وإلاَّ فلاَ لا[1]

والثاني : أن يخـرُج كُلّ من الجزأين عن أصلـه ، ويستعمـل المجموع كناية ، وهذه على ضربين :

أحدهمـا : أن تكون كنـاية عن غير عدد كقـولك : مررت بذا وكذا .

واعتقادي في هذه أنها إنما يَتكلم بها من يخبر عن غيره ، وأنها تكون من كلامه لا من كلام المُخْبَر عنه .

هذا الذي شهد به الاستقراء ، وقضى به الذّوق الصّحيح ، فلا يقـول أحــد ابتــداءً : مررت بدار كذا ، ولا بدار كذا ، وكذا ، بل يقول : بالدار الفلانية .

ويقول : مَن يُخْبر عنه : قال فلان : مررت بدار كذا ، وبدار كذا ، وكذا / ، وذلك لشأن اعتَرى المخبر ، أو لغير ذلك . ومنه [٤/١١٣]

(١) مطلع قصيدة يمدح بها سيف الدولة ، ويذكر نهوضه إلى ثغر الحدث لما بلغه أن الرّوم أحاطت به ، وذلك في جمادي الأولى سنة ٣٤٤
وبعده :
شـرفٌ ينطحُ النّجـومَ بـروقيـ ـه وعـزّ يقلقـل الأجبـالا
حـال أعدائنـا عظيمٌ وسيف الدّ ولة ابـن السُّيوف أعظـم حالا .

انظر الديوان ٣/ ٢٥٤ .

ما جاء في حديث الحساب ـ أعاذنا الله من سوء فيه ـ : «أتَذْكرُ يوم كذا وكذا ، فَعَلْت فيه كذا وكذا» .

وقْولُ مَنْ قال : «أما بمكان كذا وكذا وَجْذٌ(٢) » ، إنما الكناية فيه من كلام مَنْ حكى عن غيره ، ألا ترى أنهم حكوا : أنه قيل له في الجواب : بلى ، وجاذاً .

ولو كان السائل كانياً لم يعلم مُرادُه ، ولم تَقْبح إجابته بالتعّيين ، ودعوى أن المسئول عَلِم ما كنى به على خلاف الأصل والظّاهر .

وغَلط جماعةٌ فجعلوا من هذا الاسم قوله :

* وأسلمني الزمان كذا *

والحقُّ أن ذلك ليس من الكناية في شيء ، وقد مضى .

الضرب الثاني : وهو الغالب : أن يكنى بها عن عددَ مجهول الجِنْس والمقدار .

وهذه والتي قبلها مركبتان من شيئين :

أحدهما الكاف والظّاهر أنها الكاف الحرفّية المفيدة لِلتشبيه ، لأنها القِسْمُ الغالب من أقسام الكاف ، كما ركّبوها مع « أنَّ » في « كأنّ » نحو قولك : كأنّ زيداً أسدٌ .

(٢) في ط : «وحد» بالحاء مكان : «وجذ»، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة واللسان: «وجذ» حيث ورد ما نصّه: «قال سيبويه: «وسمعت من العرب من يقال له: أما تعرِف بمكان كذا وكذا وجْذًا، وهو موضع يمسك الماء؟ فقال: بلى، وجاذاً أي أعرف بها وجاذاً»

والثاني « ذا » التي للإشارة كما ركّبوها مع « حبّ » في نحـو : « حبّذا » ومع « ما » في نحو « ماذا صنعت » في أحد التقادير .

ولا يُحكم على « ذا » بأنها في موضع جَرٍّ ولا على الكاف بأنّها متعلّقة بشيء ، ولا بأن فيها معنى التّشبيه ، وأن كان باقياً بعد التركيب في كأن إلا أنه لا معنى له هنا ، فلا وجه لتكلّف[1] ادعائه ، لأن التركيب كثيراً ، يُزيل مَعْنى المفردين ، ويُحْدِثُ مجموعها معنى : لم يكن ، ويُحكَم على مجموع الكلمتين بأنه في موضع رفـع أو نَصْـب أو جَرٍّ بحسب العوامل الداخلة عليها .

ويدل على أن الأمر كذلك أمور :

أحدها : أن « ذا » لا تؤنث لتأنيث تمييزها ، تقول : له عندي كذا وكذا أمةً ولا تقول : كذه وكذه .

[٤/١١٤] والثاني : أنها لا تتبع بتابع ، لا يقولون : كذا نفسه رجلاً . /

والثالث : أنهم قالوا : « إنْ كذا وكذا مالُك» برفع المال . ذكره ابو الحسن في المسائل .

الرابع : أنهم قالوا: حسبي بكذا، فأدخلوا عليه الجار. ذكره أبو الحسن أيضاً .

الخامس : أنّهم يقولون : كذا وكذا دِرْهَماً مع أنهم لا يُرَكّبون

---

(١) في ط : « لتكليف » .

ثلاثة أشياء، فما ظَنُّك بأربعة ، فلولاْ أن « كذا » قد صارت بمنزلة الشيء الواحد لم يُسغ ذلك .

وذهب جماعةٌ من النحويين : إلى أن الكاف وذا كلمتان باقيتان على أصلهما من غير تركيب .

ثم اختلفوا على أقوال :

أحدها : أن الكاف حرف تشبيه وأنّ معنى التشبيه باقٍ وهذا ظاهر قول سيبويه والخليل ، وصريح قول الصّفّار[1] .

بيان الأول : أن سيبويه ، قال :صار «ذا»بمنزلة التنوين ، لأن المجرور بمنزلة التّنوين[2] . وقال الخليل[3] : كأنهم قالوا : « له كالعدد درهماً » ، فهذا تمثيلٌ وإن لم يتكّلم به ، وإنما تجيء الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد . انتهى .

---

(١)هو قاسم بن عليّ بن محمد بن سليمان الأنصاري البَطْلَيَوْسي الشهرِ بالصفّار. صحب الشلوبين وابن عصفور، وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً، يقال: إنه أحسن شروحه، ويردّ فيه كثيراً على الشّلوبين بأقبح ردٍّ. مات بعد ٦٣٠ هـ. انظر البغية ٢/ ٢٥٦

(٢) نصّ سيبويه ١/ ٢٩٧ : هذا باب جرى مجرى كَمْ في الاستفهام . وذلك قولك : (كذا وكذا درهماً وهو مبهمٌ في الأشياء بمنزلة «كَمْ» وهو كناية للعدد، بمنزلة فلان إذا كنيت به في الأسماء، وكقولك كان من الأمرين ذَيَّةَ وذَيَّة ، وذَيْتَ وذَيْت، وكيْتَ وكيْتَ. صار ذا بمنزلة التنوين، لأن المجرور بمنزلة التنوين»

(٣) وانظر رأي الخليل في سيبويه ١/ ٢٩٨ .

وبيان الثّاني، أن الصّفار لما ردّ على جواز: كذا درهمٍ بالخفض بأن أسماء الإشارة لا تضاف اعترض على نفسه بأن معنى الكاف والإشارة قد زال .

وأجاب بأن المتكلّم لا بُدّ أن يُقَدِّر في نفسه عدداً لها ، وحينئذ يقول له: عدد مثل هذا العدد.

الثاني : أن الكاف اسم بمنزلة مثل. قال ابن أبي الرّبيع يظهر لي أن الكاف اسم بمنزلة مثل في قولك : لي مثله رَجُلاً، قال: والأصل أن يقال حيث يكون هناك مشارٌ إليه يساويه ما عِنْدَك في العَدد، فالأصل : له عِنْدي مثل ذا من العدد، ثم جيء بَرجُلٍ تفسيراً لمِثْلِ كما قالوا : مثلك عالِماً.

الثالث : أنها اسمٌ، ولكن لا معنى للتّشبيه فيها ، قاله أبو الطِّيب العَبْدِيّ[1] قال: الكاف في نحو؛ «له عندي كذا درْهماً » اسم في موضع رفع بذا الابتداء ، ثم / اعترض على نفسه بأنّ أبا عَلِيٍّ ذكر أن الكاف إنما تكون اسماً بشرطين: [٤/١١٥]

---

(١) في البغية: «العيدي» بالياء، وفي ط والنسخ المخطوطة «العبدي» بالباء.
وهو أحمد بن بكر بن احمد بن بقيّة العبدي أبو طالب. قرأ على السّيرافي، والرّمّاني ، والفارسّي .
من مؤلفاته: شرح الإيضاح. شرح كتاب الجَرْميّ. مات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان ٤٠٦هـ . انظر البغية ١/ ٢٩٨.

أحدهما : أن يكون ذلك في الشعر.

الثاني : أنّ يتعيّن الموضع كذلك كما في قوله الأعشى:

٧٤٨ = أَتَنْتَهُون وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ
كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيه الـزَّيتُ والفُتُلُ[1]

أراد مثل الطّعن، لأن الكَلاَم شِعْرٌ، و «ينهى» فعلٌ لا بُدّ له من فاعل

فأجاب بأن ذلك في الكاف المفيدة للتشّبيه وهي في «كذا» إنما جاءت كالمركّبة مع «ذا» بدليل أن الواو قد سَقط فتركّبت مع مثلها، وإذا كان كذلك وفارقتها لم يمتنع أن تكون مرفوعةً بالابتداء.

والرّابع : أنها محتملةٌ للحرفيّة والاسميّة قاله أبو البقاء في «شرح الإيضاح»، قال: إذا قيل له : «عندي كذا دِرْهماً» «فكذا» في موضع الصفة لمبتدأ محذوف، أي شيء كالعدد، أو الكاف اسمٌ مبتدأ «كمثل»

قال: فإذا جعلت الكاف حَرْفاً لم تحتج إلى أن تتعلّق بشيء، لأن التركيب غَيَّر حكمها كما في «كأنّ»، فإنها قبل أن تتقدم كانت متعلّقةً بمحذوف وهي الآن غَيْرُ متعلّقة بشيء.

---

(١) ديوان الأعشى/ ١٥٠.

من شواهد: ابن يعيش ٨/ ٤٣، والخزانة ٤/ ١٣٢. ورواية ابن يعيش والخزانة: «يهلك» مكان: «يذهب» وانظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٣٣، والهمع والدرر رقم ١١٠٦.

الخامس: أنّ الكاف حَرْفُ جَرٍّ زائد وهو قول ابن عصفور ، قال : ولا معنى لِلّتشبيه في هذا الكلام ، فالكاف زائدةٌ كزيادتها في قولهم : فلان كذى الهيئة أي ذو الهيئة إلاّ انها زائدة لازمة كلزوم «ما» في : «أئذا ما».

وذا مجرورة بالجارّ الزّائد كانجرار أيّ بالكاف الزائدة في قوله تعالى: «وكَأَيِّن مِنْ قَرْيةٍ»(١) ، ألا تَرَى أنّ معناها كمعنى كَمْ ، وليس فيها مَعْنَى تَشْبيهٍ .

وإذا ثبت أنها زائدةٌ لم تكُن متعلّقةً بشيءٍ، فليس ما قاله بلازم ، لأنا لانُسَلّم أن عدم معنى التشّبيه هنا لزيادة الكاف، بل لما ذَكَرْنا من تركيبها مع «ذا»، وأنه صار للمجموع بالتّركيب معنًى آخر.

وقد أَقمنا الدّليل عليه فيما مضى، ثُمّ دَعْوى التّركيب ، وإن كانت كدعوى الزّيادة في أنها خلاف الأصل، لكنها أقْرَب ، فكان اعتبارُها أولى.

****

(١) الحج /٤٨

الفصل الثاني : في كيفيّة اللّفظ بها وتَمْييزِها

أمّا اللفظ بها فالمسموع في الكُنى بها من غير عدد الأفراد والعطف ،/ ، نحوْ مَرْرتُ بمكان كذا وبمكان كذا كذا، وفي الكُنى [٤/١١٦] بها عن عدد العطف لا غير

وكذا مثّل بها سيبويه والأخفش والأئمة،وقال[١] الشاعر:

٧٤٩ = عِدِ النّفس نُعْمى بعد بُوْساك ذاكِراً
كذا وكذا لُطْفاً به نُسِي الجُهْدُ[٢]

ومِمّن صرَّح بأنهم لم يقولوا : كذا دِرْهَماً بتمييزها ، ولا كذا كذا دِرْهماً ابنُ خروف.

وذكر ابن مالك أنّ ذلك مسموعٌ ولكنّه قليل، وسيأتي نقل كلامهما بعد.

وأما اللّفظ بتمييزها ففيه ثلاثة أقوالْ.

---

(١) في ط فقط: «قول» بدون واو، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.
(٢) انظر شرح شواهد المغني للسيوطي / ٥١٤، وهمع الهوامع والدرر رقم/ ٩٩٥

أحدها : أنه منصوبٌ أبداً . وهذا قول البصريّين ، وهو الصّواب بدليلين :

أحدهما : أنه المسموع كقوله :

* كذَا وكَذا لُطْفاً به نسى الجُهد *

والثاني : القياس، وذلك من وجوه :

أحدها : أن الخفض إمّا بالكاف على أنّها حَرْفُ جَرّ، وعلى أنها اسم مضاف أو بإضافة ذا ، ولا سبيل إلى شيءٍ من ذلك ،لأن «ذا» معمولة للكاف ، وحرْفُ الجَرّ لاَ يْخفِض شيئين ، والاسم لا يضاف مَرّتين ، ومِن ثمَّ وجب نصبُ التّمييز في نحو « ما في السّماءَ قَدْرُ راحةٍ سحاباً » وأسماء الإشارة لا تضاف ، لأنها ملازمة للتعريف ، والتمييز نكرة ، والقاعدة أن تضاف النكرة للمعرفة لا العكس.

الثاني . أن الكاف لمّا دخلت على «ذا» وصارتا كناية عن العدد صارتا كذلك بمنزلة يَزِيدُ » إذا سمّى به[ويزيد][1] وأمثاله إذا سُمِّي به لا يجوز إضافته ، لأنه محكيّ والمحكيّ لا يُضاف.

والثالث : أن الكلمة اشبهت بالتركيب أحد عشرَ وأخواته ، وذلك لا يضاف كراهة الطّول فكذلك هذا.

القول الثاني : أنه جائز الخفض بِشَرْط أن لا يكون تكرارٌ

(١) كلمة : «ويزيد» سقطت من ط، والتصويب من النسخ المخطوطة.

ولا عَطْفٌ فتقول: كذا دْرَهمٌ، وله الثَّوب، ولا تقول: كـذا كذا درهمٌ ولا كـذا وكذا/ درهم ، قـاله الكـوفيون، ومَنْ وافقهم، وشُبهتهم في [٤/١١٧] ذلك حَمْلُ كناية العَدد على صريحه، وقد ذكرنا ما يَردُّ هذا القياس.

وقال ابن إياز : يجوز الجَرّ من وَجْهين:

أحدهما: إجراء كذا مجرى كَمْ الخبريّة ،

والثاني: أن الكلمتين ركّبتا وصارَتا كلمةً واحدةً يعنى فالمضاف المجموع لا اسم الإشارة فقط. والمحذورُ إنما يلزم على القول بأن المضاف اسم الإشارة.

والثالث : أنه جائز الخَفْض والرَّفع. وهذا خطأ أيضاً ، لأنه غير مسموع ولا يقتضيه القياس ، فإن «كذا وكذا دِرْهَماً» من باب: «خَمْسَةَ عشر دِرْهَماً» لا من باب: «رطل زيتاً». فافهمه.

الفصل الثالث في إعرابها :

والذي يظهر لي أنه مبنيٌّ على الخلاف في حقيقتها، فإذا قيل: «له عندي كذا وكذا درهماً». فإن قيل بالتّركيب فمجموع كذا مبتدأ، خبرهُ الجارّ والمجرور، والظَّرْفُ متعلّق به، والظّرْفُ يعمل في الظرف إذا كان متعلّقاً بمحذوف لوقوعه موقع ما يعمل، نحو، أَكُلّ يوم لك ثوبٌ.

وإن قيل: لا تركيب، فإن قيل للكاف اسمٌ فهي المبتدأ، وإن قيل: حرف فالجارّ والمجرور صفة موصوف محذوف، أي: له عندي عدد كذا وكذا دِرْهَماً.

وقال ركن الدين الاستر اباذيّ في (شرح كافية ابن الحاجب): الغالب في تمييز كذا أن يكون منصوباً، لأنها بمنزلة: «ملؤه» في قولك: لي مِلْؤه عسلاً.

ويجوز كونه مجروراً بإضافة «كذا» إليه على تنزيلها منزلة ثلاثة ومائة.

وأن يكون مَرْفوعاً، فإذا قيل: «له عندي كذا دِرْهَم» فله خبر مقدّم، ودرهم مبتدأ مؤخر.

وكذا حال «هكذا»، قالوا : وفيه نظر. والأوْلَى عندي أن يكون مبتدأ ودرهم بدلاً أو عطف بيان «وله» خبر و«عندي» ظَرْفٌ له. انتهى.
وقد مضى أن الصّحيح امتناع الرّفع والجرّ .

الفصل الرابع في بيان معناها عند النحوّيين

وفي ذلك أقوال:

أحدها: لابن مالك وهو أنّها للتكثير بمنزلة/ كَمْ الخبرية. [٤/١١٨]
وتابعه على ذلك ابنُه في شرحه لِخُلاصته. ومقتضى قولهما هذا أنها لا يُكنى بها عمّا نقص عن الأحد عشر، لأنه عدد قليل.

الثاني: أنها للعدد مُطلقاً قليلاً كان أو كثيراً وهو قول سيبويه والخليل وَمْن تابعهما واخْتاره ابن خروف.

ومِمّن نقل ذلك عن سيبويه الأستاذ أبو بكر بن طاهر وذلك ظاهر من كلامه فإنه قال: هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام، وذلك قولك: «له كذا وكذا دِرْهَماً»، هو مبهم من الأشياء بمنزلة كَمْ، وهو كناية للعدد، صار «ذا» بمنزلة التّنوين. وقال الخليل: كأنهم قالوا: له كالعدد دِرْهماً.

الثالث: أنها بمنزلة «ما» استُعْمِلت استعمالَهُ من الأعداد الصريحة فيقال: له كذا دراهم، فتكون للثّلاثة فما فوقها إلى العشرة،

وكذا كذا درهماً، فتكون للأحد عشر فما فوقها إلى التسعة[1] عشر.

(١) في ط فقط «السبعة» تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة

وكذا درهماً، فتكون للعشرين وأخواتها من العقود إلى التسعين ،

وكذا[1] وكذا درهماً، فتكون لأحدٍ وعشرين[2] وما فوقها من الأعداد المتعاطفة إلى التّسعة والتّسعين .

وكذا دِرْهَمٍ فيكون للمائة وللألف وما فوقهما.

فإذا أقرَّ مُقِرٌّ بكلام فيه «كذا» الزمناه بالمتّيقن، وهو أوّل مرتبة من المراتب المشروحة ، وحلّفناه في الباقي. وهذا قول الكوفيين ، وتبعهم جماعة منهم ابن معط في فصوله.

الرابع ، أن الأمر كما قالوا إلاّ في مسئلتي الإضافة ، فإنهما ممتنعان ، لما قدّمنا من التعّليل. فإن أردت العدد القليل أو المائة أو الالف وما فوقهما قلت: كذا من الدّراهم

ويقدّر عند أهل هذا القول الفرق بين العدد القليل والمائة والألف، لأن «مِنْ» إنما تَدْخُل على العدد المجموع المعرّف ، تقول: عشرون من الدراهم، ولا يجوز عشرون من دراهم . وهذا قول المبرّد والأخفش وابن كيسان والسّيرا في ، وبه قال الشّلوبين وابن عصفور والصّفار والذي/ جرّأهم على القول بذلك أبو مُحمّد بن السِّيد ، فإنّه [٤/١١٩

(١) في ط فقط: «وكذا كذا» بدون عاطف، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.
(٢) في ط فقط: «وتسعين» تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة ،

حكى اتّفاق البصريّين والكوفيّين على ذلك، وأن الخلاف إنما هو في جواز الخَفْض نحو : كذا دِرْهمٍ ، وكذا دراهم. والبصريونّ يمنعون ، والكوفيون يجيزون . وفي كلام أبي البقاء في (شرح الإيضاح) ما هو أبلغ من هذا فإنه قال:

«وذهب معظم النّحويين وأصحاب الرأي : إلى أنّ مَنْ قال كذا دِرهماً لزمه عشرون دِرهماً ، لأنك لم تُكررّ العدد ، ولم تَعْطِفْ عليه ولم تُضِفْهُ لتمييز ، فحمل على أول عدد حاله ذلك .

فإن جَرَرْتَ الدّرهم فقد حَمَلهُ النّحويون وأصحاب الرأي على مائة. » انتهى . فنقل الجرّ عن النّحويين ، ونقل إجراء «كذا» مجرى العدد الصريح في حالة نصب التمييز عن مُعْظم النحويين .

الخامس : أن الأمر كما قال الكوفيون في كذا كذا دِرْهَماً وفي كذا دِرْهَم خاصة ، قاله الأستاذ أبو بكر بن طاهر. فهذا ما بلغنا من الأقوال .

فأمّا قول ابن مالك : فكان الذي دعاه إليه أن سيبويه شَبَّهها بكم الاستفهامية ، وهي منزلة الأحد عشر وأخواتها ، وليس هذا بشيء ، لأنها إنما شُبِّهت بها في نَصْب التمييز لا في المعنى ، إلا ترى أنَّها ليست للاستفهام كما أنَّ كَمْ للاستفهام، ثم إنّ كم نَفْسها بمنزلة ، الأحد عَشَر، ولا تختص بالعدد الكثير بدليل أنك تقول: كم عبداً بل مَلَكْت، فيصح الواحد فما فوقه .

وأمّا قول سيبويه والمحققين فوجْهُه أنها كلمةٌ مبهمةٌ كما أن كَمْ كلمة مبهمة، فكما أنك لو قلت: كَمْ كَمْ عبداً مَلَكتْ ، أو كَمْ وكَمْ عبداً ملكت أو غير ذلك لم يقتض مساواة ما شابهته من العَدَد الصريح ، فكذا كذا .

وأمّا قول الكوفيين ومن وافقهم فمردودٌ من جهات :

أحدها : أنه قولٌ بلا دليل ، وإنما هو مجرد قياس في اللغة .

وذكر ابن إياز أن البُسِتي[1] في تعليقه أن أبا الفتح سأل أبا عليّ عن قولهم : إنّ كذا كذا دِرْهَماً يحمل على أحد عشر دِرْهَماً ، وكذا وكذا دِرْهَماً يحمل على أحد وعشرين، وكذا درهم، يحمل على مائة. قال: وكذا وكذا، وكذا درهماً عمل على مائة وأحد وعشرين/ [٤/١٢٠] درهماً.

فقال أبو عليّ : هذا من استخراج الفقهاء ، وليس هو في النحو إنما كذا بمنزلة عَدَدٍ منّون ، والجر خطأ .

الثاني : أن الناس اختلفوا، فقال ابن خروف: إن العَرَبَ لم يقولوا كذا كذا درهماً، ولا كذا كذا درهماً، ولا كذا دراهم، لا بالإضافة ولا بالنصب، وعلى هذا فَالحُكْم على هذه الألفاظ بما ذكروا باطلٌ لأنه حكم على ما لا يَتكلّم به، فأين معناه؟

---

(١) هو أحمد بن محمد البُسْتِيّ يعرف بالخارزنديّ أبو حامد صنف تكملة العين- شرح أبيات أدب الكاتب، كتاب التفصلة. ومات في رجب سنة ٣٤٨ هـ انظر البغية ١/ ٣٨٨

وقال ابن مالك في «التسهيل»: وقد ورد «كذا» مفرداً أو[1] مُكَرَّراً بلا واو، فأثبت ورود هذين من خلافهم، والمثبت مقدَّمٌ على النافي، ولكن لما قال: استعمال هذين مع أن الحاجة التّي دَعت إلى الكناية عن العدد المعطوف والمعطوف عليه داعيةٌ إلى الكنـاية عن غيره من الاعداد دلّ على أن قولك: كذا لا يختص بالعدد المعطوف عليه.

والثالث: أنه سمع «أما»[2] مكـان كذا وكـذا وجْذاً[3]، وذلـك دليل على أنها لم يرد بها معطوفٌ ومعطوفٌ عليه.

والرابع: أن موافقة العدد المبهم للعدد الصريح في طريقته في التمييز، وغيره لا يقتضي تساويهما في المعنى بدليل «كم» الاستفهامية فإنك تقول: كَمْ دِرْهَماً لك، وتقول: كم وكم درهماً لك، أو تسقط الواو فيجاب بجميع الأعداد في كُلٍّ من هذه الصُّور.

الخامس: أن إجازة كذا درهم وكذا دراهم باطل بما قدمناه.

وأجيب بأنه خفض بالإضافة وأن معنى الإشارة قد زال.

---

(١) التسهيل / ١٢٥: «أو» مكان. الواو. وفي ط بالواو.
(٢) في ط فقط: «إذا» مكان: «أما» تحريف، صوابه من النّسخ المخطوط
(٣) في ط فقط: «وجه» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة

وأجاب الصَّفّار بأن المتكلم بكذا لا بُدّ أن يقدر في نفسه عَدداً ما ، وحينئذ : تقول ؛ له عدد مثل هذا ، أي مثل هذا المُركب والمعطوف .

وفي مثل هذا الجواب نَظَرٌ ، وهو مبنىّ على إدعاء التركيب وأن معنى التشبيه باقٍ وهو بعيدٌ جداً .

وأما قول أبي بكر فحُجَّتُه أنه سمع من العرب :مررت بمكان كذا وكذا / فلمّا كان ذلك واقِعاً على العدد ناسب أن يكون جارِياً مجرى [١٢١/٤] مايوافقه من الأعداد[1] ، وليس هذا بشيء ، وقد جوّز « كذا دِرْهَمٍ » بالخفض على أن يُراد مائة درهم مع اعترافه بأنه لم يُسمع في غير العدد ، فما الفَرْقُ بينه وبين بقية الألفاظ ؟

وأما قول المبرد والأخفش ومَنْ وافقهما فَزَعم الشلوبين وأصحابه أنه القياس ، وأنه لا ينافى قول سيبويه ، وأن قوله : إنها مبهمة أنّ قولنا : كذا كذا مبهمٌ في الأحد عشر والتسعة عشر ، وما بينهما مبهم في القليل والكثير ، وكذلك يقولون في الباقي .

(١) في ط : فقط : الأعدد

الفصل الخامس : فيما يَلْزَمُ بها عند الفقهاء .

وقد اختلفت المذاهب في ذلك . فأمّا مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه ، ففي (المُحَرّر) ما معناه : أنه إذا أفْـرَد كذا أو كَرّرهـا بلا عطف ، وكان التمييز منصوباً فيهما أو مرفوعاً لزمه درهم ، فإن عطف أو نصب أو رفع فكذلك عند ابن حامد .

وقـال التميميّ : دِرْهَمان . وقيـل : درهم وبعض آخر . وقيـل : درهم مع الرفع ، ودرهمان مـع النصب . وإن قال ذلـك كله بالخَفْض قبل تفسيره بـدون الدّرهم ، قـال المصنف : وهذا كله عنـدي إذا كان يَعْرفُ العربية فإن لم يعرفها لزمه دِرْهَمٌ في الجميع .

وأما مذهب الإمام الشافِعي رضي الله عنه فالفتيا عندهم على أنه يلزم مع العطف والنّصب درهمان ، فإن رفع أو جرّ لزمه دِرْهَمٌ ، وكذا إن ركَب أو أفرد سواء رفع التّمييز أو نصبه أو جره .

ونقل المزنيّ عنه في : كذا كذا درهماً : أنه يلزمه درهمـان . وكذا يروى عنه في مسألة العطف والنّصب .

وأمّا مذهب الإمام مالك رضي الله عنه ففي (الجواهر) لابـن

شاس ما معناه : إذا قيل له عَلَيّ كذا فهي كالشيء . فلو قيل : كذا دِرْهَماً فقال ابن عبد الحكم يلزمه عشرون ، وإن قال : كذا وكذا دِرْهَماً لزمه أحد عشر . وإن عطف فأحد وعشرون .

وقال سحنون : ما أعرف هذا ، فإن كان هذا أقلّ ما يكون في اللّغة بهذا اللفظ فهو كما قالوه ، وإن كان يقول : القول / قولُ المُقر [٤/١٢٢] مع يمينه .

وكذا يقول في : كذا وكذا ديناراً أو دِرْهَماً ، وعلى الأول يجعل نِصْف الأحد والعشرين ديناراً دنانير ونِصْفها دراهم .

وما مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه : أنه يلزمه في العطف أحد عشر كما في التركيب . والله تعالى أعلم .

مسألة في التَّعجُّب

من إلقاء أبي بكْر بن الأنباري يقول: ما أحْسَنَ عَبْدَ الله ، «ما» رفع رَفْعَتها بما في « أحسن » ونَصَبْتَ عَبْدَ اللهِ على التَّعَجُّب .

وتقول في الذّمّ : ما أحْسَنَ عَبْدُ الّلهِ فما لا موضع لها لأنها جَحْدُ ورَفَعَت « عبد الله » بفعله وفعله : ما أحسن .

وتقول في الاستفهام: ما أَحْسَنُ عَبْدِ اللّه؟ فما رَفْعٌ بأحسن ، «وأحْسَنُ» بها . والتّأويل : أيّ شيء فيه أحسن : أعيناه ، أو أنفه .

وتقول إذا اَردَدْتَهُ إلى نفسك في التَّعجب : ما أَحْسَنَنِي «فما» رَفْعٌ بما أحسنني ، والنّون والياء موضعهما نَصْبٌ على التَّعَجُّب.

وتقول في الذّم إذا رَدَدْتَهُ إلى نفسك: ما أَحْسَنْتُ «فما» جحد لا موضع لها، والتّاء مرفوعة بفعلها، وفِعْلُها:ما أحسنت، فتقول في الاستفهام: ما أحسنني «فما» رفع بأَحسن ، وأحسن» بما، والياء في موضع خفض بإضافة أحسن إليها.

فإن قلت: أباكَ ما أَحْسَنَ أو ما أباكَ أحسن كان مُحالاً لأنه

ما نصب على التَّعَجُّبَ،لا يُقدّم على التَّعَجُّب ، لأنه لم يعمل فيه فِعْلٌ متصرّف فيتصرّف بتصرُّفه.

وكان الكسائي يُجيز : أبوك ما أحسن» قال: لمّا لَمْ أصل إلى نصب الأب أضمرت له هاءً، يعود عليه فرفعته بها ، والتقدير : أبوك ما أَحْسَنه.

وقال الفرّاء ،: لا أجيز رفع الأب ، لأنه ليس ههنا دليلٌ يدُلّ على رفع الأب ولا أضمر الهاء إلاّ مع ستة أشياء مع : كُلّ،اومَنْ، وما ، وأي ، ونِعْمَ ، وَبِئْس.

وتقول: عَبْدُ اللّهِ ما أَحْسَنَهُ برفع «عَبْد اللّه» بما عاد عليه من الهاء ، فيرفع ما في أحسن ، والهاء موضعها نَصْبٌ على التَّعَجُّب. :

وتقول عبد الله ما أحسن جاريته مِنْ قول الكسائي، قال: لَمّا لم أصل إلى نصب الأوّل أضمرت لها هاءً، فرفعته بها. والفرَّاء / يحيلها، [٤/١٢٣
قال: ليس ههنا دليلٌ على الهاء

وتقول في الاستفهام: عبدالّله ما أَحْسنهُ برفع عبد الله بأحسن ، وأحسن بعبد الله «وما» استفهام والهاء موضعها خفض بإضافة أَحْسن إليها

فإن قلت: عبدالله ما أحسن كان محالاً،وأنت تُضْمِرُ الهاء، لأن المخفوض لا يُضْمَرُ، ولأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد،

(١) أي يُفْسدها

فلا يفرّق بينهما، فلا يضمر المخفوض ويظهر الخافض

وتقول: عَبْدُ اللَّهِ ما أحسن ترفع عبدالله بما في أحسن ، «وما» جَحْدٌ لاَ موْضع لها.

وإذا قلت: ما أحسن عبدالله فأردت أن تسقط ما وتَعَجَّبت (١)، قلت : أَحْسِن بعبد الله

وإذا أَرَدْت أن تأمر من هذا ، قلت: يا زيدُ أَحْسِن بعبدالله رجلاً ، وإذا ثنيت قلت يازَيْدان أَحْسِن بِعَبْدِي اللّهِ رَجُلْين، ويا زيدون أحسن بِعَبيد اللَّهِ رجالاً ، وَتَنْصِبُ رِجالاً على التَّفسير، «وأَحْسنْ» لا يُثَنّى ولا يُجْمَع ، ولا يُؤَنّث، لأنه اسْمٌ.وأَحْسِن ليس بأَمْرٍ للمخاطب، إنما معنى أَحْسِن به: ما أحسنه ، قال الله عزّ وَجلّ: «أَسْمِعْ بِهم وأَبْصِرْ»(٢) معناه، والله أعلم : ما أَسْمَعَهُم وما أَبْصَرَهم

وتقول : كان عَبْدُ اللّه قائِماً، فإذا أَمَرْت منه قُلْت : ما أَكْون عبدالله قائِماً، «فما» مرفوعة بما في أكون ، واسم كان مضمرٌ فيها ، وعبدالله منصوبٌ على التَّعَجّب ، وقائماً خبر كان

فإن طَرَحْتَ «ما» وَتعجَّبْت ، قلت : أَكْون بعبدالله قائِماً ، وأكون بَعَبْدَي اللّه قائِمَيْن، وأكون بعبيد الله قِياماً، وأَحْسِن بعبد اللَّهِ رَجُلاً.

---

(١) في ط فقط: «وتعجب»

(٢) مريم / ٣٨

قال الفراء: لمّا لَمْ أُصَرِّح برفع الاسم أدخلت الباء، لِتَدُلّ على المطلوب، وتأويله: عَبْدُ اللَّهِ حَسَنٌ، فلمّا لَمْ يَصِلْ إلى رَفْعِ جِئْتَ بالباء، لِتَدُلّ على المطلوب ما هو؟ وإذا قلت: ظننت عبدالله قائماً فأردت أن تتعجب بـ «ما» قلت: ما أظنني بعبد الله قائِماً، فإن أسقطت «ما» وَتَعجَّبْت قلت: أظنني بعبد اللّهِ قائماً.

أخر ما كان بخط ابن الجرّاح.

انتهى - بعون الله تعالى - الجزء السابع

ويليه - إن شاء الله - الجزء الثامن، وأوله: مخاطبة جرت بين أبي إسحاق الزجاج وأبي العباس أحمد بن يحيى

فهرس الشواهد الشعرية

الجزء السّابع

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
شواهد على حديث «غير الدّجّال أخوفني عليكم»		
= فما أدري وكلّ الظن ظني ... أمسلمني إلى قومي شراحي	٦٦٦	١٤
= وليس بمعييني وفي الناس ممتع ... صديق إذا أعيا عليّ صديق	٦٦٧	١٥
= وليس الموافيني ليرفد خائبا ... فإن له أضعاف ما كان آملاً	٦٦٨	١٥
= يداك يد خيرها يرتجى ... وأخرى لأعدائها غائظهْ	٦٦٩	١٧ - ١٨
فأما التي خيرها يرتجى ... فأجود جوداً من اللافظهْ		
وأمّا التي شرّها يُتّقى ... فنفس العدو بها فائظهْ		
= فيا ليت الأطبا كانُ حولي ... وكان مع الأطبّاء الأساةُ	٦٧٠	١٩
= دار حيّ وتنوها مربعا ... دخل الضيف عليهم فاحتمل	٦٧١	١٩
فاسأل عنها إذا الناس شتوا ... واسأل عنّا إذا الناس نزل		
شواهد: حديث: « الإجاء كنزه يوم القيامة شجاع أقرع »		
= وتشرب أسْآرى القطا الكُدْرُ بعدما ... سرت قرباً أحناؤها تتصلصلُ	٦٧٢	٢١
= راحوا بصائرهم على أكتافهم ... وبصيرتي يعدو بها عتد وأي	٦٧٣	٢٢
= ولولا جنان الليل ما آب عامر ... إلى جعفر سرْبالُهُ لم يمزّق	٦٧٤	٢٢
= أأبيّ لا تبعد فليس بخالد ... حيٌّ ومن يُصب الحِمام بعيدُ	٦٧٥	٢٣

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
شاهد على مسألة لابن مالك في: قم أنت وزيد		
= ليبك يزيد ضارع لخصومه ومختبط مما تطيح الطوائح	٦٧٦	٢٤
شاهد على نسبة الحال إلى المضاف إليه		
= كأن يَدَيْ حَرْبائها متسمساً يدا مذنب يستغفر الله تائب	٦٧٧	٢٥
إملاء على شاهد شعري لابن الحاجب		
= غير مأسوف على زمن ينقضي بالهمِّ والحزَنِ	٦٧٨	٢٥
تعليق ابن الحاجب على شاهد نحوي		
= وإني لتعروني لذكراك فترةٌ كما انتفض العصفور بلله القطرُ	٦٧٩	٢٩
تعليق ابن الحاجب على بيت لابن قلاقس		
= ما بال هذا الرِّيم أن لا يريمُ لو كان يرقى لسليم سليمُ	٦٨٠	٣١
شواهد أم المتصلة والمنقطعة		
= هل ما عِلِمْت وما استودِعْت مكتوم إذ حبلها إذ تأتك اليوم مصرومُ أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكومُ	٦٨١	٤٩
= ما أبالي أنب بالحزْنِ تيسٌ أم جفاني بظهر غِيْب لئيمُ	٦٨٢	٥٠

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= ولست أبالي بعد فقدي مالكاً أموتي ناءٍ أم هو الآن واقع	٦٨٣	٥١
= أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به		
رئمان أنف إذا ما ضن باللبن	٦٨٤	٥٢
= * أهل رأونا بوادي القف ذي الأكم *	٦٨٥	٥٥
شواهد على قول القائل: كأنك بالدنيا لم تكن. . .		
= هوّن عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرُها	٦٨٦	٦٢
= كأنّ قلوب الطير رَطْباً ويابساً لدى وكرها العنابُ والحشف البالي	٦٨٧	٦٤
= كأني بك تنحط إلى القبر وتنغط	٦٨٨	٦٦
شاهد على قولهم: « أنت أعلم ومالك »		
= * هذا ردائي مَطْوِيًّا وسرْبالا *	٦٨٩	٧٦
شاهدان على تعليق ابن هشام على آية: « ولله على الناس حجّ البيت »		
= ونحن منعنا البحر أن تشربوا به وقد كان منكم ماؤه بمكان	٦٩٠	٨٧
= مهلاً فداءً لك الأقوام كلّهم وما أثمرّ من مال ومن ولد	٦٩١	٩٠
وشاهد على قول جابر: « كان يكفي من هو أوفى منك شعيراً »		
= إلى الحوْل ثم اسم السّلام عليكما ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر	٦٩٢	٩٦

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= يا ربّ ربّ القلص النواعج مستعجلات بذوي الحوائج	٧١٤	٢٢٣
= تقطع بيننا الحاجات إلاّ حوائج يعتسفن مع الجريء	٧١٥	٢٢٣
= الناس حول قبابه أهل الحوائج والمسائلْ	٧١٦	٢٢٤
= وَلي ببلاد السّند عند أميرها حوائج جمّاتٌ وعندي ثوابها	٧١٧	٢٢٤
= صريعَيْ مدامٍ ما يفرّق بيننا حوائجُ من إلقاح مال ولا نخل	٧١٨	٢٢٤
= من عفّ خف على الوجوه لقاؤه وأخو الحوائج وجهه مبذولُ	٧١٩	٢٢٤
= فإن أصبح تحاسبني همومٌ ونفسٌ في حوائجها انتشارُ	٧٢٠	٢٢٤
= نهارُ المرء أمثلُ حين تُقضى حوائجُهُ من الليل الطويل	٧٢١	٢٢٥
= خليليّ إن قام الهوى فاقعدا به لعنّا نقضّى من حوائجه رمّا	٧٢٢	٢٢٥
= حتى إذا ما قضت الحوائجا ومَلأتْ حُلابُها الخلانجا	٧٢٣	٢٢٥
= بدأنَ بنا لا راجيات لحاجة ولا يائساتٍ من قضاء الحوائج	٧٢٤	٢٢٥
= إني أريت ذوي الحوائج إذ عَرَوا فأتوك قصراً أو أتوك طروقا	٧٢٥	٢٢٦
= * وهي أدماءُ سارُها *	٧٢٦	٢٢٦
= من كان في نفسه حوجاءُ يَطْلُبها عندي فإني له رهن بإصحار	٧٢٧	٢٢٨
شواهد في تكرار «لا»، وعدم تكرارها		
= * وزجّجن الحواجب والعيونا *	٧٢٨	٢٣٣
= * علقتها تبناً وماء باردًا *	٧٢٩	٢٣٣
= * متقلداً سيفاً ورمحا *	٧٣٠	٢٣٣

***

فهــرس الموضوعــات

الجــزء السّــابــع

تـــمّ بحمـــد الله تعالى

******

الأشباه والنظائر

في النحو

للإمام جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الثامن

تحقيق
الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأشباه والنظائر
في النحو

٨

الطبعة الأولى
١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

مؤسسة الرسالة بيروت ـ شارع سوريا ـ بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ ـ ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

مخاطبة [بين الزجّاج وأبي العباس أحمد بن يحيى]

جرت بين أبي إسحاق إبراهيم بن السّري الزّجاج وأبي العبّاس أحمد بن يحيى في مواضِعَ أنكرها ، وغَلَّطَهُ فيها من كتاب فصيح الكلام ، مُسْتَخْرِجٌ من كتاب « التَّنَزّه والابتهاج » للشمشاطيّ : /[1] [٤ / ٢٤]

أَخْبرنا الشّيخ أبو الحسن المُبَارَك بن عبد الجَبَّار بن أحمد الصيّرفي قراءة عليه، وأنا أسمع، وهو يسمع فأقرّ به في شوال من سنة تسعين وأربعمائة.

قال : أَخْبَرَنا أبو الحسن عليّ بن أحمد بن الدّهّان قراءة عليه ، قال : أخْبَرنا أبو أحمد عبد السلام بن الحسين بن محمد بن عبد الله البَصْريّ ، قال : أخبرَنا بها فيما كتب إلينا أبو الحسن علي بن محمد الشمشاطيّ[2] ، من الموصل .

وقال : قال أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ الزّجاج : دخلت على

---

(١) في ط فقط : للشمشطائي . وفي النسخ المخطوطة للشمشاطي . وفي القاموس : شَمْشَاط كخَزْعال : اسم بلد ، منه أبو الربيع محمد بن زياد الشمشاطيّ المحدّث .

(٢) في ط فقط : الشمشطائي .

أبي العبّاس ثعلب في أيّام أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد ، وقد أَمْلَى[١] شيئاً من المقتضب ، فسَلّمت عليه ، وعنده أبو موسى الحامض ، وكان يحسدني شديداً ، ويُجاهِرُني بالعداوة ، وكنت ألين له ، وأحتمله لموضع الشَّيْخُوخة والْعِلْم .

فقال لي أبو العباس ثعلب : قد حمل إليّ بعض ما أملاه هذا الْخلْدِي[٢] ، فرأيته لا يطوّع لِسَانَهُ بعبارته ، فقلت له : إنه لا يَشُكّ في حسن عبارته اثنان ، ولكنّ سُوءَ رَأْيِك فيه يَعِيبُه عِنْدك ، فقال : ما رأيته إلاّ أَلْكَن مُتَفَلِّقاً[٣] ، فقال أبو موسى : والله إن صاحبهم ألْكُن ، يعني : سيبويه ، فاحْفَظْ مِنّي ذلك .

ثم قال : بلغني عن الفرّاء : أنه قال : دخلت البَصْرَة ، فلقيت يُونس وأصْحابه ، فَسَمِعْتُهم يَذْكُرُونه بالحفظ والدّراية ، وَحُسْنِ الفِطْنَة ، فأتيته فإذا هو أعجم لا يُفْصِح ، سمعته يقول لجاريته : « هاتِ ذلك الماءَ من ذاك الجَرّ » ، فَخَرَجْتُ من عنده ، ولم أعد إليه ، فقلت له : هذا لا يَصحّ عن الفراء ، وأنت غَيْرُ مأمون في هذه الحكاية ، ولا يَعْرِفُ

---

(١) ط : « أملأ » بالهمز تحريف .

(٢) في ط : « الجلدي » بالجيم . تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة : « الْخلديّ » بالخاء . وانظر معجم الأدباء ٥/١٣٢ وفيه « الخَلْدى » بفتح الخاء ، و « الْخُلْدي » بضم الخاء وتسكين اللام نسبَة إلى الخلد وهو قصر بناه المنصور ببغداد . انظر معجم البلدان ٢/٣٨٢ .

(٣) أي يتكلم من شقّ فمه ، يقال : كلمني من فِلْق (فيه) بسكون اللام .

أصحاب سيبويه من هذا شيئاً . وكيف تقول ، هذا لمن يقول في أول كتابه . « هذا باب عِلْم ما الْكَلِمُ من العربيّة »، وهـذا يَعْجَزُ عن إدراك فَهْمِهِ كثيرٌ من الفُصحاء فَضْلاً عن النُّطْقِ به .

قال ثعلب : وجدت في كتابه نَحْوًا من هذا .

قلت : ما هو ؟ قال : يقول في كتابه في غير نسخة : « حاشا » حرف يَخْفِض ما بعده كما تَخْفِض حتى ، وفيها معنى الاستثناء ، فقلت : هذا هكذا في كتابه ، وهو صحيحٌ ، ذهب في التّذكير إلى الحَرْف وفي التأنيث إلى الكلمة . / [٤ / ٢٥

وقال : والأجود أن يُحْمل الكلامُ على وَجْهٍ واحد .

قلت : كُلٌّ جيد ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وتَعْمل صَالِحاً ﴾[1] .وقرىء :« ويَعْمَل صَالِحاً » ، وقال عَزَّ وَجلّ : « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُون إليك »[2] ذهب إلى المعنى ، ثم قال : « وَمِنْهُم مَنْ يَنْظُرُ إليك »[3] ذهب إلى اللّفظ .

وليس لقائل أن يقول : لو حُمِل الكلامُ على وَجْهٍ واحد في الآيتين كان أجود ، لأن كُلّ هذا جيّد ، فأمّا نحن فلا نَذْكر « حُدود »[4]

(١) الأحزاب / ٣١

(٢) يونس / ٤٢ .

(٣) يونس / ٤٣ .

(٤) « الحدود » كتاب للفرّاء مشتمل على ستة وأربعين حدًّا في الإعراب . انظر البغية ٢ / ٣٣٣ .

الفَرّاء ، لأن خطأه فيه أكثر من أن يُعَدّ ، ولكن هنا أنت عملت : كتاب « الفصيح » للمبتدىء المتعلّم ، وهو عشرون ورقة أخطأت في عشرة مواضع منه ، قال لي أذكرها ، قلت : نعم .

قلت : « وهو عِرْق النَّسا »(١) وهذا خطأ ، إنما يُقال : « النَّسا » ، ولا يقال عِرْق النّسا ، كما لا يُقال : عرق الأبْهر(٢)، ولا عِرْقُ الأَكْحل(٣)، قال امرؤ القيس :

٧٥٠ = فَأَنْشَبَ أَظْفَارَهُ في النَّسَا　　فَقُلْتُ : هُبِلْتَ ألا تَنْتَصِرْ(٤)

وقلت : حَلَمْتُ في النوم أحْلُم حُلْماً وحُلُماً . والحُلُم ليس بمصدر ، وإنما هو اسم ، قال الله تعالى : ﴿ والّذين لَمْ يَبْلُغوا الحُلُمَ مِنْكُم ﴾(٥)، وإذا كان للشّيء مصدرٌ واسمٌ لم يوضع الاسم مَوْضِع المصدر ، ألا ترى أنك تقول : حَسَبْتُ الشّيءَ أَحْسُبُه حَسْباً

(١) قال الأصمعيّ : « النَّسا » بالفتح مقصور ، ولا تقل : عِرْق النّسا .
(٢) في القاموس : الأبهُرُ ، الظهر ، وعِرْقٌ فيه ، ووريد العنق .
(٣) في القاموس : الأكحل : عِرْق في اليد أو عِرْق الحياة ولا تقل : عِرْق الأكْحل .
(٤) من قصيدة يصف فيها فرسه وخروجه إلى الصيد مطلعها :
أحارِ بنَ عمرو كأنّي خَمِرْ　　ويعدو على المرء مايأتَمِرْ
وفي هامش الديوان : ١١١ يزجر امرؤ القيس فرسه ، والمراد : ألا تأتي الثور، وتدنو منه فتطعنه .
(٥) النّور / ٥٨ .

وحُسْباناً (١) . والحَسْبُ المصدر ، والحِسَاب : الاسم ، فلو قلت : أبلَغ الحَسْبُ إليك ؟ وَرَفَعْتَ « الحَسْب إليك » لم يَجز ، وأنت تريد أبلغ الحساب ؟

وقلت : رَجُل عَزَبٌ ، وامرأة عَزَبةٌ ، وهذا خطأٌ ، إنّما يقال : رَجُلٌ عَزَبٌ وامرأة عَزَبٌ ، لأنه مصدرٌ وُصِف به فلا يُثَنّى ولا يُجْمع ، ولا يُؤَنّث كما يقال : رجل خَصْمٌ . وقد أتيت بباب من هذا النوع في الكناب وأفردت هذا منه :

قال الشاعر :

٧٥١ = * يا مَنْ يَدُلُّ عَزباً على عَزَبْ (٢) *

وقلت : كِسْرَى بكسر الكاف وهذا خطأ ، فإنما هو « كَسْرى » والدّليل على ذلك أنا وإيّاكم لا نختلف في أن النّسب إلى كِسْرَى

(١) في القاموس : وحُسْباناً بالضمّ ، وحِسْباناً ، وحِساباً ، وحِسْبةً وحسابةً بكسرهن : عدّه ، والمعدود : محسوب .

(٢) في ط« يا من يدل فتى » الخ بزيادة كلمة : « فتى » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان : « عزب »
وورد الرجز في اللسان على النحو الآتي :
يا من يدل عزباً على عَزَبْ على ابنة الحُمارس الشّيخِ الأزبّ
قال في اللسان : والشيخ الأزب :الذي لا يدنى من حرمته ، ورجلان عزبان ، والجمع : أعزاب ، وعزّاب ، ولا يقال : رجل أعزب ، وأجازه بعضهم .

كَسْرَوِيّ يفتح الكاف ، وهذا ليس مما تُغَيِّره ياء النّسب لبعده منها ، ألا ترى أنك لو نسبت إلى مِعْزى ، قلت : مِعْزَوي / ، وإلى دِرْهَم : دِرْهَمِي ، ولا تقول مَعْزوي ولا دَرْهَمِيّ . [١٢٦ /

وقلت : وَعدْتُ الرَّجُل خيراً وشراً ، فإذا لم تَذْكُر الشرَّ قلت : أو عدته بكَذا فقولك : «بكذا» نقض لما أصّلت ، لأنك قلت : بكذا ، وقولك : «بكذا» كناية عن الشر . والصّواب أن تقول : فإذا لم تَذْكر الشّر قلت : أوْعَدْته(١).

وقلت : وهم المُطَوِّعة ، وإنما هم المُطَّوِعَةُ(٢) بتشديد الطّاء ، كما قال الله تعالى « الَّذِين يَلْمِزون المُطَّوِّعين من المُؤْمِنين في الصَّدقات »(٣).

فقال : ما قلت إلاّ المُطَّوِّعة ، فقلت : هكذا قرأته عليك ، وقرأه غيري وأنا حاضر أَسمع مِرارًا .

وقلت : هو لِرِشْدَة وزِنْيَة(٤) كما قلت : لغِيّة . والباب فيهما

(١) في اللسان : وعدْتُ الرجل خيراً ووعدته شرًّا ، وأوعدته خيراً وأوعدته شرًّا ، فإذا لم يذكر الخير قالوا : وعدته ولم يدخلوا ألفاً ، وإذا لم يذكر الشرّ قالوا : أوعدته ولم يسقطوا الألف .

(٢) المُطَّوِّعة : الذين يتطوّعون بالجهاد ، وأدغمت التاء في الطاء وفي اللسان: وحكى أحمد بن يحيى : المُطَوِّعة بتخفيف الطاء وشدّ الواو ، وردّ عليه أبو إسحاق ذلك .

(٣) التوبة / ٧٩ .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « وزينة » تحريف صوابه من اللسان « رشد » فقد

واحد ، لأنه إنما يريد المرّة الواحدة . ومصادر الثلاثي إذا أردت المرّة الواحدة لم تختلف ، تقول : ضَرَبتُهُ ضَرْبةً ، وجَلَسْتُ جَلْسةً ، وركبت رَكْبةً ، لا اختلاف في ذلك بين أحدٍ من النّحويين ، فإنما يُكْسر من ذلك ما كان هيئَة حالٍ ، فَتَصِفُها بالحُسْن والقُبْحِ ، وغيرهما فتقول : هو حَسَن الجِلْسة والسِّيرَة ، والرِّكْبَةِ ، وليس هذا من ذلك .

وقلت أَسْنِمةُ البلد[١]، ورواه الأصمعيّ بضم الهمزة أُسْنما[٢]، فقال:ما روى ابن الأعرابي وأصحابنا إلاّ أُسْنَمة ، فقلت : قد علمت أنت أن الأصمعي أضبط لما يَحكِي ، وأوثق فيما يروى .

ورد فيه ما نصّه : « وهو لِرشْدَة وقد يفتح وهو نقيض : زِنية. وفي الحديث « من ادعى ولداً لغير رِشْدة فلا يرث ولا يورث » ، يقال : « هذا ولد رِشدة : إذا كان لنكاح صحيح ، كما يقال في ضده : ولد زِنية بالكسر فيهما . ويقال بالفتح وهو أفصح اللغتين » ثم ذكر نصّ الفراء في كتاب المصادر فقال : « الفراء في كتاب المصادر : « ولد فلان لغير رَشْدة ، وولد لِغَيّة ، ولزَنْية » ، كلها بالفتح .
وقال الكسائي : يجوز بِرشدة ولِزينة ، قال وهو اختيار ثعلب في كتاب : « الفصيح » .
فأمّا « غية » فهو بالفتح .

(١) في ط : «استمة للبلد» بالتاء تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .وفي اللسان : أسنمة الرمل : ظهورها المرتفعة ، يقال : أَسْنِمةٌ وأسنُمة ، فمن قال : أسنُمة جعله اسماً لرملة بعينها. ومن قال: أسنمة جعلها جمع سَنام وأسنمة .

(٢) ليس في اللسان ولا في القاموس أُسْنِمة بضم الهمزة ، وإنما الوارد بضم النون وفي القاموس : أسْنُمة : أكَمَةٌ قرب طَخْفة.

وقلت : « إذا عَزّ أخوكَ فَهُنْ »(١) والكلام فَهِنْ ، وهـو من هَان يَهِين : إذا لان ، ومنه قيل « هَيِّن لَيِّن » ، لأن فـ «هُن » من هانَ يَهُون من الهَوان ، والعَربُ لا تأمر بذلك ، ولا معنَى لهذا الكلام يَصِحُّ لو قالته العَرَبُ .

ومعنى عَزّ ليس من العِزّة التي هي المنعة والقُدْرة ، وإنما هو من قولك عَزّ الشّيء إذا اشتَدّ . ومعنى الكلام : إذا صَعُب أخوك واشْتَد فذلّ له من الذِّل(٢)، ولا معنى للذُّل ههنا كما تقول : إذا صعب أخوك فلن له .

قال فما قُرىء عليه (كتاب الفصيح) بعد ذلك على ما بلغني ثم بلغني أنه سئم ذلك ، فأنكر (كتاب الفصيح) أن يكون له

تَمّت والحمد لله رَبّ العالمين /　　[٤ / ١٢٧]

---

(١) في اللسان : « عزز » قال تعلب في الفصيح : إذا عزَّ أخوك فَهُنْ » والعرب تقوله وهو مثلٌ معناه : إذا تعظّم أخوك شامخاً عليك فالتزم له الهوان .
قال الأزهريّ : المعنى إذا غلبك وقهرك ، ولم تقاومه فتواضـع له ، فإن اضطرابك عليه يزيدك ذُلاً وخبالاً .
قال أبو إسحاق : الذي قاله تعلب خطأ ، وإنما الكلام إذا عزّ أخوك فَهِن بكسر الهـاء معنـاه : إذا اشتـدّ عليك فَهِن له وداره ، وهــذا من مكارم الأخلاق . . . فالصحيح في هذا المثـل : فِهـن بالـكسر من قولهـم : هان يهَين : إذا صار هيّناً ليّناً . . . وإذا قال : هُنْ يضم الهاء كما قال ثعلب فهو من الهوان ، والعرب لا تأمر بذلك لأنهم أعزّة » .

(٢) في القاموس : الذُّل : ضد الصعوبـة : ذلَّ يَذِلُّ ذُلاً فهـو ذلـول جمعـه : ذُلُــلٌ. وذِلٌ بالكسر : الرفق والرحمة ، ويضم ، ومنه قوله تعالى : واخفض لهما جناح الذل » [الإسراء / ٢٤] وقرىء بضم الذال وكسرها .

[انتصار ابن خالويه لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب]

انتصار أبي عبد الله الحُسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني لأبي العباس ثَعْلب فيما تتبعه عليه أبو إسحاق الزّجاج ـ رحمهم الله تعالى أجمعين .

قال أبو عبد الله الحُسَيْن بن أحمد بن خالويه الهمذانِيٍّ ـ رحمه الله .

أمّا قول ثعلب : عِرْقَ النّسا فقد أجمع كُلُّ من فَسَّر القرآن من الصحابة والتّابعين ـ رحمهم الله ، وهَلُم جَرًّا أن قوله تعالى : ﴿ كُلّ الطّعام كان حِلاًّ لبني إسرائيل إلاّ ما حَرَّم إسرائيل على نَفْسِهِ ﴾[١] لُحوم الإِبل وألبانها ، فقال علي رضي الله عنه ، وعبد الله بن عبّاس ، وعبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنهم ـ وكُلّ من فسّر القرآن : إن يعقوب عليه السّلام كان به عِرْقُ النّسا ، فلم يَجُز لِثَعلب أن يَتْرُك لَفْظ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويأخذ بقول الشّاعر :

* فأنشب أظفاره في النّسا[٢] *

(١) آل عمران / ٩٣

(٢) الشاهد رقم ٧٥٠

وأمّا قوله : حَلَمْتُ في النوم حُلْماً وحُلُماً فقد غَلِطْت أنه أقام الاسم مقام المَصْدر ، لأن الحُلُم مَصْدرٌ واسْمٌ ، يقال : رَغِبَ الرّجل رَغْباً ورُغْباً(١)، وحَلَم الرَّجل حُلْماً وحُلُماً(٢)، وهذا مِمّا وافق الاسم في المَصْدَر ، مثل : النّقْص والعِلْم ، تقول : عَلِمْتُ عِلْماً ، وفي فلان عِلْمٌ فالعِلْمُ مصدرٌ واسْمٌ .

وأما احتجاجه بقوله تعالى: ﴿ لم يَبْلغوا الحُلُم مِنْكم(٣)﴾ فهذه حُجّة عليه ، لأنه أراد المصْدَر ههنا ، أي لم يَبْلُغوا الاحتلام .

وأمّا قوله : حَسَب الحِساب ، ولم يقل : الحَسْبُ فخطأ فاحشٌ ، فإن العرب قد تَذْكُر الاسم في موضع المَصْدر ، فيقولون : أعطيته عطاءً في موضع إعطاء ، وهذا يوم عَطاء الجُنْد ، وعطاءُ الأمير ، كما استغنَوْا بلفظ الاسم عن المصدر ، كذا استغنوا بالحِساب

(١) في القاموس : « رغب » : رَغِب فيه كسَمِع رَغْباً ويُضَم ، ورغبةً : أراده كارتغب ، وعنه : لم يُرِده . ورَغِب إليه رَغباً محركة ورغَبي ويضمّ ، ورَغبُوتاً ، ورَغبوتي ، ورغباناً محرّكات ورُغبةً بالضم ، ويحرّك : ابتهل .

(٢) في القاموس : الحُلْم بالضمّ وبضمّتين : الرؤيا ، والجمع : أحلام . وحلم به ، وعنه : رأى له رؤيا ، أو رآه في النّوم ، والحُلْم بالضم : الجماع في النوم ، والاسم : الحُلُم .
والحِلْم بالكسر : الأناة والعقل ، وجمعه : أحلام ، وحُلُوم وقد حَلُم بالضم حِلْماً ، وتحَلّم : تكلّفه .

(٣) النّور / ٥٨

عن الحَسْب ، ولا سِيّما إذا كان الحَسْبُ لفظاً يشبه الكفاية ، وحَسْبُك أي كفاك .

وأمّا قوله في رجل عَزَب : إنه مصدرٌ لا تدخلـه الهـاء فخطأٌ عظيمٌ ، لأن العزَب اسمٌ وصفةٌ بمنزلة العازب ، قال ابن أحمر : / [٤ / ١٢٨

٧٥٢ = حتّى إذا ذرَّ قَرْنُ الشَّـمس صَبّحهـا
أضْري ابن قُرّانَ بات الوَحْشَ والعزبا[1]

وسُمّي العزبُ عَزباً لأنه قد بَعُد عن النّكاح .

قال الأصمعي وابن الأعرابي والطّوسِيّ : أراد بات عازباً .

والأضْرى : كلابُ الصّيد جمع ضِرْوٍ .

والدّليل على أنّ العزب اسم فاعل أنك تجمعه على : فِعال ، قوم عزاب ، وامرأة عَزبةٌ . وقد ذكره أبو عبيد في (المصنّف) كما ذَكَرهُ

(١) في نسخ الأشباه : « صَبّحها » وفي الديوان / ٤٣ : « صَبَّحه » والشاهد من قصيدة قالها ابن أحمر ليمدح فيها عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، مطلعها :
تَـكْلى عوانٍ بُدوّارٍ مؤلفة هاج القنيصُ عليها بعدما اقتربا
انظر الديوان ٤١ ـ ٤٦ .
وقد ورد الشاهد في اللسان : « ضرى » وذكر أن الضرو : الكلب الضاري ، والجمع : ضراء وأضرٍ مثل : ذئب وأذؤب وذئاب وابن قُرّان : اسم الصائد ثم استدل بهذا الشاهد معلّقاً على البيت بقوله : أراد : بات وحشاً وعزباً .

ثعلب ولكنّهم ، فرّقوا بين العازب البعيد في المسافة وبين العَزَب من النّكاح . ويقال : امرأة عَزبٌ وعَزبة غير أن ثعلباً اختار اللّغة الفصحى .

وأما تشبيهُهُ عزباً بـ « خصم » فخطأٌ ثانٍ، لأن الخَصم والعدْل والرِّضَى والدّرْق[١] والقمن[٢] ، والصّوم والفِطْرُ وما شاكل ذلك ، فإنه جَرَى عند العَرَب كالمصدر لا يُثَنّى ولا يُجمع في اللّغة الفصيحة ، قال الله تعالى : ﴿ هَؤلاء ضَيْفي ﴾[٣]. وقد يقال : أضيافٌ وضيوفٌ ، وامرأة ضَيْفةٌ وضَيْفٌ . وقال ذو الرُّمة :

٧٥٣ = تَجْلُو البوارِقُ عن مُجَرْمَزٍ لَهِقٍ
كأنّه مُتَقبِّي يلْمقٍ عَزَبُ[٤]

والعزب ههنا : المفرد ، وقد قالت العربُ : امرأةٌ مُحْمِقٌ

(١) في ط فقط : « والدّرق » وفي القاموس: الدّرْق : الصّلب من كل شيء. وفي النسخ المخطوطة : « الدّر » والدّر : النفس واللبن ودرّ السماء بالمطر درًّا ودروراً فهي مدرار » .
(٢) في ط فقط : « والقمن » . وفي القاموس : القمين كأمير السريع والخليق الجدير كالقَمِن ككتِف وجَبَل ، والمحرّكة لا تثنى ولا تجمع . وفي النسخ المخطوطة كالْعَمْر. وفي القاموس : العَمْر بالفتح وبالضم وبضمتين: الحياة ، وجمعه : أعمار ، وبالضم المسجد . والبيعة والكنيسة وبالفتح : الدّين .
(٣) الحِجْر ٦٨
(٤) في هذا الشاهد تحريفات . ففي ط والنسخ المخطوطة : « محرر » مكان : « مجرمز » تحريف صوابه من الديوان =

ومُحْمِقَةٌ(١)، وعاشقٌ وعاشقةٌ ، وغلامٌ وغلامةٌ، ورَجُل وَرجُلَةٌ وشيخ وشيخةٌ ، وكهلٌ وكَهْلَةٌ .

وسَنَنهُ(٢) لا يُحْصى كثرةً فلا أدري لِمَ غاب عَزبٌ وعزبةٌ ، وقد حكاه أبو عبيد في (المصنّف) ، كما حكاه ثعلب ؟

وأما قوله : إن الاختيار كَسْرَى بالفتح ، لأن النسب إليه كَسْرَوِيّ فخطأٌ عظيم ، لأن كِسْرَى ليس عربيًّا ، ولم يكن في الأصل كَسْرَى ولا كِسْرَى إنما هو بالفارسيّة خُسْرُو بضمّ الخاء ، وليس في كلام العرب اسم في آخره واوٌ قبلها ضمّة فعربته العرب إلى لفظ آخر ، فإن فَتَحْت أو

= وفي ط : « متمنى » مكان : « متقبى » ، تحريف وفي النسخ المخطوطة : « منى » تحريف .
وفي ط فقط : « مملّق » : مكان : « يلمق » تحريف .
والمجرمز : المنقبض ، والمجتمع بعض إلى بعض . انظر اللسان : جرمز وهو يريد بذلك الثّور .
وفي اللسان : « لهق » : اللّهق بالتحريك : الأبيض .
وقيل : الأبيض الذي ليس بذي بريق
والمتقبى : الذي يلبس قباء أبيض
وفي اللسان : اليلمق : القباء فارسيّ معرّب ، وجمعه يلامق .
والشاهد في اللسان : « يلمق » ، وهو من قصيدة طويلة لذي الرّمة ديوانه / ٢٨ ، ومطلعها :
ما بال عينك منها الماء ينسكبُ كأنه من كُلي مَفْرِيَّةٍ سرِبُ ؟

(١) في القاموس : المُحْمِق كمُحْسِن : المرأة تلد الحَمْقى ، وهي مُحْمِقٌ ومُحْمِقَةٌ .
(٢) أي وطريقته . وفي النسخ المخطوطة : مكانه : « وشبه ذلك » .

كَسَرت فقد أصبت ، والكسر أجود ، لأنّ فِعْلي يُشبه الاسم المُفْرَد مثل : الشِّعْري وذِكْرَى ، فلمّا كان كِسْرى رجلاً / واحداً ، والشِّعْري نجماً واحداً ردُّوه إلى ألفاظهم . [١٢٩ /

ولو قالوا : كَسْرَى أشبه الجمع مثل : قَتْلَى وَجَرْحَى ، فلمّا نُسِب إليه انفتح فقالوا : كَسْرَوِيّ لأن الكسر مع ياء النّسب مستثقلٌ ، ألاَ ترى أنهم يقولون في تَغْلِب : تَغْلَبِيّ[١].

وليس نسبة كَسْرَوِيّ كالنّسب إلى دِرْهَم ومِعْزى ، لأن دِرْهماً ليس فيه لغتان الكسر والفتح ، وكذلك معزى ، لا يقال : دَرْهَمٌ ولا مَعْزى فيختار في النّسب الفتح لِخفّته ، وهو واضح بحمد الله .

وحدّثنا ابن دُرَيْد عن أبي حاتم وكان من أشدّ النّاس تعصّباً على الكوفيّين في كتاب « ما تلحن فيه العامة » أن كِسْرَى بالكسر أفصح من الفَتْح ، وكذلك ذكر أبو عبيد أن الكسر أفصح .

وأمّا قوله : وعدته الشّرَّ ، فإذا لم تذكر الشرّ قلت : أوْعَدتهُ بكذا ، وزعم أنه نَقْضٌ لِما أَصّل فقد غَلِط ، لأن ثعلباً إنما قال : وعدت الرَّجُلَ خيراً وشرّاً لأن الله تعالى قال: ﴿النّارُ وعدها الله الذين كفروا[٢]﴾ فهذا في الشّرّ. وقال عز وجل: ﴿وإذْ يَعِدكُمُ الله

(١) في القاموس : تَغْلِب : أبو حَيٍّ ، والنسبة بفتح اللام وهو ابن وائل بن قاسط ، وقولهم : تغلِبُ بنت وائل: ذهابٌ إلى معنى القبيلة كقولهم : تميمُ بنت مُرٍّ .

(٢) الحج / ٧٢

إِحْدى الطَّائِفَتَيْن﴾[1]. فهذا في الخير. فإذا لم تَذْكر الشَّرّ قلت: أوعدته على الإطلاق، ووعدْتُهُ على الإطلاق في الخَيْر. فإذا قرنتهما ووصلتهما جاز استعمالها جميعاً في الخَيْر والشَرّ، كما تقول: وعدتُهُ خَيْراً وشَرًّا.

وأجمع الجميع أنك إذا قلت: أو عدتـه بكذا لا يكون إلاّ في الشر، لا خلاف في ذلك. وأنشدوا:

٧٥٤ = أوعدنـي بالسِّجْنِ والأداهِـمِ
رِجْلِي وَرِجْلي شَثْنَةُ المناسِمِ[2]

(١) الأنفال / ٧ .

(٢) للعديل بن الفرْخ ، وروى : « فرجلي » بالفاء .
من شواهد : ابـن يعيش ٣/ ٧٠ ، والخزانـة ٢ / ٣٦٦، وشذور الذهب/ ٣٨٩ ، والعينـي ٤ / ١٩٠ ، والتصريح ٢/ ١٦٠ ، والهمع والـدرر رقـم ١٥٨١ ، والأشموني ٣ / ١٢٩ ، واللسان : « وعد » .
وفي الخزانة قال البغداديّ : « ورجلي » الثانية مبتدأ ، وشثنةُ خبرها ، وأتى بها ظاهرة غير مضمرة تعظيماً لأمرها ، وإشادة بذكرها ، أو لأنها وقعت في جملـة ثانية ، والواو للحال .
وروى : « فرجلي » بالفاء على السببية .
والشّثنة: الغليظة الخشنة،يقال في صفة الأسد : « شثن البراثن.
قال العينيّ : ويجوز أن يكون بتقديم النون على المثلثة من : شَنِسَتْ مشافر البعير أي غَلُظَت من أكل الشوك. والمناسم : جمع : مَنْسِم كمَجْلِس،وهو طرف خف البعير استعارة للإنسان =

وقال ابن دريد : مما أجمع عليه أبو زيد وأبو عبيدة والأصمعي : أو عدته بالشرّ، لا غير مع الباء.

وأما قوله لثعلب : إن في (الفصيح) هم المُطَوَّعة بالتخفيف ، وإنما هم المُطَّوّعة بالتشديد ، وإنّ ثعلباً قال : ما قلت إلاّ بالتشديد ، فقال : ما قلت إلا بالتخفيف ، فهذا مكابرة العِيان ، والحُجّة على هذا ساقطة .

وأمّا قوله : رِشْدة وزِنْية ، وإنما يجب أن يكون بالفتح مثل : ضَربْتُه ضَرْبة فهذا خطأٌ ، لأنه قد يجاء بالكسر والفتح والضم .

حدثنا ابن مجاهد عن السَّمَرِيّ[1] عن الفَرّاء أن العرب تقول : حَجَجْتُ / حِجّةً واحدة بالكسر ، ورأيته رُؤْيةً واحدةً بالضم ، وسائر كلام العرب بالفتح . [١٣٠

ومما يجاء بالكسر : وعدتُه عِدةً ، ووَزَنْت زِنةً .

وأمّا الاسم فيجاء على « فِعْلَة » و« لِكُلٍّ وِجْهَةٌ »[2] اسمٌ ، ولو كان مصدراً لقيل : جِهةٌ .

= وقال ابن السيرافيّ : المنسم أسفل خف البعير ، ولا يستعمل لغيره إلاّ في ضرورة شعر ، وأراد بالمناسم هنا : باطن رجليه . والأداهم هنا : جمع أدهم ، وهو القيد ، والسّجن بالكسر : اسم للمحبس ، والمصدر بالفتح ، يقال : سجنه سَجْناً من باب قتل » .

(١) في القاموس :(سمر): محمد بن موس السَّمَرِيّ : محركة : محدِّثٌ .

(٢) البقرة / ١٤٨ .

فأمّا الهيئة والحال فبالكسر : ما أَحْسَن رِكْبَته وجِلْسَته وعِمَّته .

واختيار الكوفيين : ولد فلان لِزِنْية ورِشْدة وخِبْثَة ، واختيار البصريّين الفتح .

وأمّا غَيّة فإجماعٌ أنّها مفتوحةٌ استثقالاً لِلْكسر مع الياء والتّشديد .

وأما قوله هي أسنمة[1] بالضّمّ فالجواب ساقطٌ عن هذا ، ومعارضة الزجّاج فيه جهلٌ ، لأن الكوفيين عندهم أن ابن الأعرابيّ أعلم من الأصمعي بطبقات وأوْرَع .

وأمّا قوله : ﴿ إذا عَزّ أخوك فَهُن ﴾ فهو بضم الهاء . وهذا مثل أَسْيَرُ في كلام العرب وأَشْهَرُ من الفَرَس الأبلق ، وكذلك رواه كُلّ من ألف كتاباً : أبو عبيدة[2] في « المجلّة الثانية »[3] وأبو عبيد[4] في

---

(١) ليس في اللسان ولا في القاموس : أسنمة بضم الهمزة ، ولعلّ المراد بضمّ النون .

(٢) أبو عبيدة : مَعْمَرُ بن المثنّى اللغوي البصريّ ، مولى بني تَيْم تَيْم قريش، رهط أبي بكر الصديق رضى الله عنه : أخذ عن يونس وأبي عمرو ، وهو أوّل من صنف غريب الحديث .
ومن مؤلفاته : الأمثال في غريب الحديث . ولد سنة اثنتي عشرة ومائة ، ومات سنة تسع ، وقيل : ثمان ، وقيل : عشر ، وقيل : إحدى عشرة ومائتين . انظر البغية ٢ / ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

(٣) في ط : « المجلّة » وفي القاموس : « المجلة : الصحيفة فيها الحكمة وكُلّ كتاب . وفي النسخ المخطوطة : « المجلّدة » .

(٤) وأبو عُبَيد : هو القاسم بن سلاّم بتشديد اللام =

« الأموال »[1] والمفضل الضبّي ، وليس مأخوذاً مِمّا ذهب إليه الزّجاج ، لأنه كان قليل العِلْم باللُّغة ، فقولهم : إذا عَزّ أخوك فَهنْ ،

= كان إمام عصره في كل فنّ . مات بمكة سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائتين عن سبع وستين سنة . انظر البغية ٢ / ٢٥٤ .

(١) في ط فقط : « الأمالي » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وكتاب : « الأموال » أشار إليه القفطي في : « إنباه الرّواة » ٣ / ٢٢ حيث ذكر أن « كتابه في الأموال من أحسن ما صنف في الفقه وأجوده » .
وقد أشار الأخ الدكتور / عبد المجيد قطامش في هامش مقدّمته لكتاب الأمثال لأبي عُبَيد / ١٥ إلى أن هذا الكتاب نشره محمد حامد الفقي بالقاهرة عام ١٣٥٣ هـ ثم نشر مرّة أخرى بتحقيق الدكتور محمد خليل هرّاس ، القاهرة عام ١٣٨٨ هـ. هذا، وكتاب الأمثال لأبي عبيد حققه الأخ الدكتور عبد المجيد قطامش ، نشر مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلاميّة : مكّة المكرّمة . وهذا المثل ذكره أبو عُبَيْد أيضاً في كتابه « الأمثال » فقال في باب « مياسرة الإخوان ، وترْك الخلاف عليهم » ما نصّه : قال الأصمعيُّ وعدّة من علمائنا : من أمثالهم السائرة : « إذا عز أخوك فهن» .
قال أبو عبيد : معناه : أنّ مياسرتك صديقك ليس لِضَيْم رَكِبك به، فتدخُلُك الحميّة منه ، إنّما هو حُسْن خلق وتفضُّل فإذا عاسرك فياسِرْه .
وكان المفضّل مع هذا يُخْبِر بأصله ، قال : المثل للهُذَيل بن هُبَيرة التَغْلَبيّ ، وكان سببه أنه أغار على بني ضبّة فغنم ، وأقبل بالغنائم ، فقال له أصحابه : اقسمها بيننا ، فقال : إني أخاف إن تشاغلْتم بالاقتسام أن يدرككم الطلب فأبوا ، فعندها قال الهذيل : إذا عزّ أخوك فهِن «فذهبت مثلاً » . انظر أمثال أبي عبيد / ١٥٥ ، ١٥٦. وعلّق أبو عبيد البكري شارح كتاب : الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام بقوله : « ومعنى عزّ ليس من العزّة التي هي القدرة والرفعة وإنما هي من قولك : عزّ الشيء : إذا اشتد . . ومنه العِزاز من =

ليس من الهَوان ، ولا من : وَهَنَ، ولا مِنْ: هان يَهين ، وإنما هو من الهَوْن، وهو من الرِّفق والسّكون، قال الله تعالى في صفة المؤمنين : ﴿ الّذِين يَمْشون على الأرض هَوْناً ﴾(١) معناه : يمشون على الأرض بالسّكينة والوقار ، فإذا عَزّ أخوك واشْتطّ فترفّق أنتَ ولِنْ . وقال الشاعر :

٧٥٥ = دبَبْتُ لها الضَّرَاءَ وقُلْتُ أَبْقَى
إذا عَزّ ابنُ عَمِّكَ أن تهونا(٢)

= الأرض وهو الصّلب الذي لا يبلغ إن يكون حجارة . . . ومعنى الكلام : إذا صَلُب أخوك واشتدّ فذِلّ له من الذِّل بالكسر ، ولا معنى للذُّل هنا ، كما تقول : إذا صَعُب عليك أخوك فَلِنْ له . قال الله وجلّ : « وعبادُ الرحمن الذين يمشون على الأرْض هوْناً » [الفرقان / ٦٣] أي «على سكون وطمأنينة » . وانظر :« فصل المقال في شرح كتاب الأمثال » لأبي عبيد البكريّ ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(١) الفرقان / ٦٣

(٢) في ط تحريفات عديدة في هذا الشاهد وهي :
« دنيت » مكان : «دببت»، و «أو قلت» مكان : « وقلت » ، و « أتقى » مكان : أبقى ، « ويهونا » مكان : «تهونا». والتصويب من النسخ المخطوطة والديوان .
وقد ورد هذا الشاهد في كتاب : « فصل المقال في شرح كتاب الأمثال / ٢٣٦ مضموماً إليه بيت سابق وهو :
وقارعة من الأيّام لولا سبيلُهُم لزاحتْ عَنْك حينا
والشاهد من قصيدة لابن أحمر مطلعها في الديوان / ١٥٦
ألا ليت المنازل قد بلينا فلا يَرْمين عن شزُنٍ حزينا
وانظر أيضاً أمالي المرتضى ٢ / ١٩٣ في بيت مطلع القصيدة .
والشّزن كما في القاموس: الشدّة والغلظة والناحية والجانب .

ولا يكون الأمر من تهونُ إلاّ هُنْ .

وهذا الشّعر لابن أحمر الباهلي ورواه الأصمعي وابن الأعرابي والطّوسي ، ولا يُعْلم خلافه .

والحمد لله رَبّ العالمين وصلّى الله على سيّدنا محمد النّبي الأمّي وآله الطّاهرين وسَلّم ./ [٤/١٣١

[ثماني مسائل في أمالي ابن الشجري]

بِسْم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه وسَلّم تسليماً كثيراً .

قال ابن الشّجريّ في أماليه : ورد على من « الموصل » ثمان مسائل[1].

الأولى ؛ السؤال عن الرّاجع إلى القتال من خبره في قول الشاعر :

٧٥٦ =فأمّا القِتالُ لا قِتال لَدَيْكُم ولكنَّ سَيْرًا في عِراض المَوَاكِبِ[2]

وعن معنى البيت .

الثانية : السّؤال عن قول الله تعالى : ﴿ قل أرأيْتُكم إنْ أَتاكُم عَذابُ اللهِ ﴾[3]، لِمَ يُجْمع الضّمير الّذي هو التّاء في : «أرأيتكم»؟ ولِمَ

---

(١) انظر هذه المسائل في أمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٥ ـ المجلس السادس والثلاثون .

(٢) سبق ذكره رقم ١٨٢ .

(٣) الأنعام/ ٤٠ .

يُثَنَّ في : « أرأيتكما » ؟ .

الثالثة : السّؤال عن حَدّ الاسم الذي يَسْلَمُ من الطّعن .

الرّابعة : السؤال عن وجه رفع الشّرّ ونصبه ، ونصب الماء ورفعه في قول الشّاعر :

٧٥٧ = فليت كَفَافاً كان خَيْرُكَ كُلُّهُ   وشَرُّكَ عنّي ما ارْتوَى الماءَ مُرْتَوِي[(١)]

الخامسة : السُّؤال عن : « مُزَيِّن » تصغير أي شيء هو ؟

السادسة : السُّؤال عن العِلّة المُوجِبة لفتح التاءِ في أَرَأَيْتَكُمْ ، وهو لجماعة .

السابعة : السّؤال عن العامل في إذا من قول الشاعر :

٧٥٨ = وبَعْد غدٍ يالَهْفَ نَفْسِي من غدٍ
إذا راح أصحابي ولست برائِحِ[(٢)]

ما هو ؟

الثامنة : السُّؤال عن تبيين إعراب قول أبي عليّ : أخطبُ

(١) ليزيد بن الحكم الثقفىّ كما في أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٩٤ .
من شواهد: ابن الشجري ١/ ١٨٢، ٢٨٥، ٢٩٤، والإنصاف ١ / ١٨٤، والخزانة ٤ / ٣٩٠، والمغنى ١ / ٣٢٠.
(٢) نسبه في المغنى ١/ ٩٩ إلى الحماسِيّ .

ما يكون الأميرُ قائِماً ، وأكثر شُرْبِي السَّوِيق مَلْتُوتاً .

الجواب بتوفيق اللهِ وحسن تسديده عن

المسألة الأولى

أن الجملة المركّبة من لا واسمها وخبرها ، وقَعَتْ خبراً عن « القتال » في قوله :

* فأمّا القتالُ لا قتال لديكَمُ *

وهي عاريةٌ عن ضمير عائد منها إلى المبتدأ ، وإنما جاز ذلك ، لأن اسم لا نكرةٌ شائعة مستغرِقَةٌ لِلْجِنْس المعرّف بالألف واللام ، فـ«قتال» « المنكور » مشتمل على القتال الأول ، ألا ترى أنك إذا قلت : لا إله إلّا الله عمّت لفظة «إله» جميع ما يَزْعُم المُبْطلون أنه مستحق لإطلاق هذه اللّفظة عليه وليس /يجري قولك: لا رَجُلٌ في الدَّار إذا رَفَعْتَ [٤ / ١٣٢] مَجْرَى قولك: لا رَجُلَ في الدار إذا رَكَّبْت، لأنك إذا قلت: لا رَجُلٌ في الدّار جاز أن تعقبه بقولك: بل رجلان، وبل ثلاثة، ولا يجوز ذلك مع تركيب لا ، لأنك إذا رَفَعْت فإنما نَفَيْت واحداً، وإذا رَكّبْت فإنما نفيت الجِنْس أجمع.

وإذا عَرَفْتَ هذا فدخول القتال الأول تحت الثّاني يقوم مقام عود الضّمير إليه .

ومثل هذا البيت ما أنشده سيبويه :

٧٥٩ = ألاَ لَيْتَ شِعْرِي هل إلى أمِّ مَعْمَرٍ
سبيلٌ فأمّـا الصَّبْـر عَنْهـا فلا صَبْرَا[1]

« فالصّبْرُ من » حيث كان معرفـة داخـلٌ تحـت الصبـر المنفـيّ لشياعه بالتنكير .

ونظير هذا : أَن قولهم : نِعْم الرَّجُل زيدٌ في قول من رفع زيدًا بالابتداء ، فأراد زيدٌ نعم الرجل يدخُلُ فيه « زيد » تحت « الرّجـل » لأن المراد بالرَّجُل ههنا الجنس فيستغنى المبتدأ بدخوله تحت الخبر عن عائد إليه من الجُمْلَة .

ويوضّـح لك هذا أن قولك : زيدٌ نعـم الرّجـل كلام مستقـلٌّ وقـولك : زيدٌ قام الرجـل كلامٌ غير مستقـلٍّ ، وإن كان قولك : قام الرَّجُل جملة من فعل وفاعل ، كما أن قولك : نعم الرجل كذلك .

ولـم يستقم قولك : زيدٌ قام الرّجل حتى تقولَ « إليه » أو « معه » أونحو ذلك، لكون الألفـ واللاّم فيه لتعريف العهد ، فالمراد به واحدٌ بعينه ، والرَّجُل في قولك : زيدٌ نِعْمَ الرَّجُل بمنزلة الإنسـان في قولـه

(١) لابن ميادة الرمّاح من قصيدة يتغزل فيها على محبوبته أم جحدر .
من شـواهـد: سيبـويـه ١٩٣/١ ، وابن الشجـري ٢٨٦/١ ، ٣٤٩/٢ ، ٣٥٠ ،وأوضح المسالك رقم ٦٨ والعيني ٥٢٣/١ ، والهمع والدرر رقم/ ١١٩ .
وفي الدرر : « كل من استشهد منَ النحويين يرويه : « هل إلى أم معمر » .
وهذه الرواية خطأ ،والصواب:* هل إلى أم جحدر * لأن البيت لابـن ميّادة الرمّاح من قصيدة يتغزّل فيها على محبـوبته أم جحـدر.

تعالى : ﴿ إنّ الإنسانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾[1] ألا ترى أنه استثنى منه « الّذين آمنوا » والاستثناء من واحد مستحيلٌ ، لا يَصِحّ إذا استثنيْتَ واحِداً من واحد ، فكيف إذا استثنيت جمعاً من واحد .

ومثله : « وإنّا إذا أَذَقْنا الإنسان مِنّا رَحْمةً فَرِحَ بها »[2] فالمُرَاد بالإنسان ههنا النّاس كافّةً ، فلذلك قال : ﴿ وإنْ تُصِبْهُم سَيِّئَةٌ بما قَدَّمَتْ أَيْدِيهم فإنّ الإنسانَ كَفُورٌ ﴾[3]

وإذا كان الاسم المعرَّفُ بالألف واللاّم نحو : الرّجل والإنسان قد استوعب الجِنْس فما ظَنُّك باسم الجنس المنكور المنفي في قوله : « لا قتال لديكم » ؟

وقول الآخر[4]:

* فأمّا الصَّبْرُ عنها فلا صَبْرا *

والتنكير والنّفي يتناولان من العموم ما لا يتناوله التّعريف والإيجاب ، ألا ترى أن قولهم : ما أتاني من واحدٍ ، وقوله تعالى : ﴿ ما سَبَقكم بها مِنْ أحدٍ ﴾[5]. [٤ / ١٣٣

(١) العصر / ٢
(٢) الشورى / ٤٨
(٣) الشورى / ٤٨
(٤) في ط : « المؤخر » ، تحريف .
(٥) العنكبوت / ٢٨

[٤/١٣٣] متناولٌ غاية العُموم . ولو حاولت أن تقول : أتاني من أحد/كان ذلك داخلاً في باب استحالة الكلام .

ويشبه ما ذكرتُه من الاستغناء بدخول الاسم المبتدأ في اسم العمومِ الذي بعده عن عود ضمير إليه من الجملة تكرير الاسم الظاهر مستغنًى به عن ذكر المُضْمَر ، وذلك إذا أريد تفخيم الأمر وتعظيمه كقول عديّ بن زيد :

٧٦٠ = لا أرى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شَيْءٌ
نَغّص الموتُ ذا الغِنَى والفَقِيرا[١]

فاستغنى بإعادة ذكر الموت عن الهاء لو قال مع صِحّة الوزن يسبقه

ومثله في التنزيل : « الحاقّة ما الحاقّة »[٢] « القارِعَةُ ما القارعةُ »[٣]، « وأصْحابُ اليَمِين ما أصْحابُ اليَمِين »[٤] « فالحاقَّةُ » مبتدأ ، وقوله : « ما الحاقة » جملة من مبتدأ وخبر خاليةٌ من ضمير يعود على المبتدأ ، لأن تكرير الظّاهر أغنى من الضّمير العائد ، فالتّقدير

(١) من شواهد : سيبويه ١/ ٣٠ ، والخصائص ٣/ ٥٣ ، وابن الشجريّ ١/ ٢٤٣ ، ٢٨٨ ، والخزانة ١/ ١٨٣ ، ٢/ ٥٣٤ ، ٤/ ٥٥٢ ، والمغني ٢/ ٥٥٤ ، وحاشية يس ١/ ١٦٥ .
(٢) الحاقّة : ١ ، ٢ .
(٣) القارعة : ١ ، ٢ .
(٤) الواقعة / ٢٧ .

فيها : أيّ شيء الحاقّة ؟ وكذلك ما القارعة ؟ وما أصحاب اليمين ؟ التقدير فيهما : أيّ شيء القارعة ؟ وأيّ شيء أصحاب اليمين ؟ كما تقول : « زيد رجلٌ » أي رجل ؟ فاستغنى بتكرير الظّاهر ، عن أن يقال : الحاقّة ما هي ؟ والقارعة ما هي ؟ وأصحاب اليمين ما هم ؟ وإنما حَسُن تكرير الاسم الظّاهر في هذا النّحو ، لأن تكريرَهُ هو الأصل ، ولكنّهم استعملوا المُضْمَرات فاستغْنَوا بها عن تَكْرير المُظْهرات إيجازاً واختصاراً .

فلمّا أرادوا الدّلالة على التّفخيم جعلوا تكْرِير الظّاهر إمارةً لما أرادوه من ذلك .

وأمّا معنى البيت فإنه أراد ذَمّ الّذين خاطبهم فيه ، فأراد : ليس عندكم قتال وقت احتياجكم إليه ، ولا تُحْسِنونه ، وإنما عِنْدكم أن تركبوا الخيل وتَسيرُوا في المواكب العراض .

وفي البيت حذفٌ اقتضاه إقامة الوزن لم يسأل عنه صاحب هذه المسائل، وهو حذف الفاء من جواب « أمّا » ، وذلك أن أَما حَرْفُ استئنافُ وضعِ لتفصيل الجُمَل ، وحكم الفاء بعده حكمها بعد الفعل في امتناعها من ملاصقة أما ، لأن الفاء إذا اتّصلت بالجزاء صارت كحرف من حروفه ، فكما لا يلاصق فعلُ الجزاء فِعْل الشّرط كذلك الفاء ، ألا تَرى أن الفاء في قولك : إن يَقُم زيدٌ فعمرو يكرمه قد فصل بينها وبين الشّرط « زيد » ، وكذلك إذا قال : إن تقم فعمروٌ يكرمك

فقد فصل بين الشّرط والفاء الضمير المستكنّ فيه ، فلمّا تنزلت « أمّا » منزلة الفعل الذي / هو الشَّرط لم يَجُز أن تلاصِقُه الفاء . [٤ / ١٣٤]

فإن قال قائل : هل يجوز أن تكون هذه الفاءُ زائدةً فلذلك جاز حذفها في الشّعر ؟

قيل : لا يخلو أن تكون عاطفةً أو زائدةً أو جزاءً ، فلا يجوز أن تكون عاطفةً لدخولها على خبر المبتدأ ، وخبر المبتدأ لا يُعْطف على المبتدأ ، ولا يجوز أن تكون زائدةً ، لأن الكلام لا يَسْتَغْنى عنها في حال السَّعة ، فلم يَبْق إلا أن تكون جزاءً ، وهي حَرْفٌ وضع لتفصيل الجُمَل[١] ، وقطع ما قبله عما بعده عن العَمل ، وأنبيت عن جملة الشرط وحرفه ، فإذا قلت : « فأمّا زيد فعاقل » ، فالمعنى والتقدير عند النّحويين : مهما يكُن مِنْ شيء فزيدٌ عاقلٌ ، فاستحق بذلك جواباً ، وجوابه جملة يلزمها الفاء ، إما أن تكون مبتدأيّة أو فعليّة ، والفعليّة إما أن تكون خبريّة أو أَمْرِيّة أو نَهْيِيَّة .

ولا بُدّ أن يفصل بين أمّا وبين الفاء فاصلٌ مُبتدأ ، أو مفعولٌ ، أو جارٌّ ومجرورٌ ، فالمبتدأ كقولك : أمّا زيد فكريمٌ ، وأمّا بكر فلئيمٌ ، والمفعول كقولك : أَمَّا زيداً فَأَكْرَمت ، وأمّا عمراً فأهنت ، والجار والمجرور كقولك : أمّا في زيدٍ فرَغِبت ، وأَمَّا على بكر فنزلت ، ومثال

(١) في ط فقط : « الجمع » مكان : « الجُمل » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٨٩ .

وقوع الجملة الأمرية قولك : أما محمداً[1] فأكرم وأمّا عمراً فأهن[2] كأنّك قلت : مهما يكُن من شيء فَأَكْرِم مُحمداً ، ومهما يكن من شيء فأهِن عَمْراً .

ومثال النّهي : قولك: أما زيداً فلا تُكْرِمْ، وأَما عَمْراً فلا تُهن. ومثله في التّنزيل: «فأمّا اليَتِيم فلا تَقْهَرْ وأما السّائل فلا تَنْهَر»[3]. ومثال فَصْلك بالجار والمجرور في قولك: أمّا بزيدٍ فامرر قولُه تعالى: ﴿وأَمّا بِنِعْمَة رَبِّك فَحَدِّثْ﴾[4].

وإنّما لم يَجزْ أن تلاصق أمّا الفعل ، لأن أَمّا لَمّا تنَزّلت منزلة الفعل الشَرْطِيّ ، والفعل لا يلاصق الفعل امتنعت من ملاصقة الأفعال .

فإن قيل : فقد تقول : « زيد كان يزورك » ، وعَمْروٌ ليس يُلِمُّ بك فتلاصق « كان » و« ليس » الفعل .

فالجواب : أن الضّمير المستتر في كان وليس فاصلٌ في التّقدير بينهما وبين ما يليهما . وهذا الفاصل يبرز إذا قلت : الزيدان كانا يزورانك ، والعَمْرَان / ليسا يُلِمّان بك . وكذلك حكم الجمع إذا [٤ / ٣٥ قلت : كانوا ، وليسوا .

(١) في أمالي ابن الشجري « فأكرمه » بالهاء .
(٢) في أمالي ابن الشجري « فأهنه » بالهاء .
(٣) الضحّى / ٩ ، ١٠
(٤) الضحى / ١١

وحُكْم الفاء حُكْمُ الفعل [في امتناعها من ملاصقة أمّا، لأن الفاء إذا اتصلت بالجزاء ضارت كَحَرْف مِن حروفه، فكما لا يلاصق الجزاءُ الشَّرط كذلك الفاء، ألا ترى أن الفّاء في قولك: إن يقم زيدٌ فعمروٌ ويكرمه قد فصل بينهما وبين الشرط «زيد»،وكذلك إذا قلت:إن تقم فعمرو يكرمك فقد فصل بين الشرط وبين الفاء الضمير المستكن فيه، فلما نُزّلت أَمّا منزلة الفعل الّذي هو الشرط لم يجز أن تلاصقه الفاء.

فإن قال قائل : هل يجوز أن تكون هذه الفاء زائدة لحذفها في الشعر؟ قيل : لا يخلو أن تكون عاطفةً أو زائدةً أو جزاءً فلا يجوز أن تكون عاطفة لدخولها على خبر المبتدأ ، وخبرُ المبتدأ لا يعطف على المبتدأ ، ولا يجوز أن تكون زائـدةً لأن الكلام لا يَسْتغني عنها في حال السّعة فلم يبق إلا أن تكون جزاء[1]].

فإذا عَرَفْت هذا فالفاء بعد أمّا لازمة لما ذكرت لك من نيابة أَمّا عن الشّرْط وحرفه، فإن حذفَها الشّاعر فللضّرورة كما جاز له حذفها من جواب الشّرط كقول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت :

٧٦١ = مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها والشَّـرُّ بالشَّرِّ عند اللهِ سِيَّانِ[2]

(١) ما بين معقوفين مكرّر مما تقدّم ، وهذا التكرار نجده في أمالي ابن الشجري التي نقل منها النّص .

(٢) في سيبويه ١ / ٤٣٥ نسب لحسّان بن ثابت ، ونسبه ابن هشام في المغنى إلى =

كان الوجه أن يقول : فالله .

ومثله حذفها من قوله :

* فأمّا القتالُ لا قتال لَدَيْكمُ *

وحذفها من قول بشر بن أبي خازم :

٧٦٢ = وأمـا بنـو عامـرٍ بالنِّسارِ غَداة لَقـوا القَـوْم كانـوا نَعاما[1]

ومع هذا التّشديد في حذف الفاء من جواب أمّا قد جاء حذفها في التّنزيل ، ولكنه حذفٌ كلا حذفٍ .

وإنما حَسُن ذلك حتى جُعِل[2] كطريقٍ مَهْيَعٍ[3] حَذْفُهـا مع ما اتَّصلت به من القَوْل ، والقَوْل قد كثُر حذفه في التنزيل ، لأنه جارٍ في حذفه مَجْرى المنطوق به .

فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ والمَلَئِكةُ يَدْخُلون عليهم مِنْ كُلِّ باب

= عبد الرحمن بن حسّان . انظر ١/ ٥٨ ، ١٠٢ ، ١٤٩ ، ١٧٨ ، ٢٦٠ ، ٢ / ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٥٧١ ، ٧٠٧ ، ٧٢١ ، والخزانة ٣ / ٦٤٤ ، ٦٥٥ ، ٤ / ٥٤٧ ، والهمع والدرر رقم ١٣٠٢ .

(١) من شواهد ابن الشجري ١ / ٢٩٠ . وروى الشطر الثاني في اللسان : « نعم » :

* فكانوا غداة لقُونا نعاما *

(٢) في ط : «جعله

(٣) في اللسان : « هيع » : طريق مَهْيَع : واضح واسع بينّ ، وجمعه : مهايع . وأنشد ابن برّي :

إن الصنيعـة لا تكون صنيعةً حتـى يُصـاب بهـا طريقٌ مَهْيَعُ

سَلاَمٌ عليكم بما صَبَرْتُم فِنِعم عُقْبى الدّار ﴾ [١] أي يقولون : سلام عليكم .

ومثله : ﴿ وإذْ يَرْفَع إبراهمُ القواعِدَ من البيت وإسْمعيلُ رَبّنا تَقَبَّل [٢] منا ﴾ أي / يقولان : ربنا تَقَبّل مِنّا ومثله : « ولو تَرَى إذْ المُجْرِمُون نَاكِسُو رُؤوسِهم عِنْد رَبِّهم رَبّنا أَبْصَرْنا وَسَمِعْنا » [٣]

[١٣٦ /

والآية التي ورد فيها حذف الفاء قوله تعالى : ﴿ يَوْم تَبْيَضُّ وجوهٌ وتَسْوَدُّ وجوهٌ ، فأمّا الذين اسْوَدَّتْ وجُوهُهم أَكَفرْتُمُ بعد إيمانِكُم ﴾ [٤]، التقدير : فيقال لهم أكفرتم ، فَحَذْفُها ههنا من أَحْسن الحذوف ، وأجراها في ميدان البلاغة .

والغالب على أَمّا التكرير كقوله تعالى : ﴿ أَمَّا السَّفِينة فكانت لمساكينَ ﴾ [٥]، ثم قال : ﴿ وأَمّا الغُلام فكان أَبواه مُؤْمِنَين ﴾ [٦]، ثم قال : ﴿ وأُمّا الجِدارُ فكان لِغُلاَمَيْن ﴾ [٧].

وقد جاءت غَيْرَ مُكَرَّرَةٍ في قوله : ﴿ يـأَيُّهـا النَّـاس قد جاءكم

(١) الرّعد / ٢٣ ، ٢٤ .
(٢) البقرة / ١٢٧ .
(٣) السجدة / ١٢
(٤) آل عمران / ١٠٦
(٥) الكهف / ٧٩
(٦) الكهف / ٨٠
(٧) الكهف / ٨٢

بُرْهانٌ مِنْ رَبِّكُم ، وأَنْزَلْنا إليكم نُوراً مُبِيناً ﴾[1]، « فأما الّذين آمنوا بالله واعْتَصَمُوا به فَسَيُدْخِلُهم في رَحْمَةٍ منه وَفَضْلٍ ﴾[2].

وَاعْلَم أن « أمّا » لما نُزِّلت منزلة الفعل نَصَبَتْ ، ولكنه لم تَنْصِب المفعول به لِضَعْفِها ، وإنما نصَبَتْ الظّرف الصّحيح ، كقولك : أمّا اليوم فإني مُنْطَلِقٌ ، وأمّا عندك فإنّي جالسٌ . وتعلّق بها حَرْف الظّرْف في نحو قولك : أمّا في الدار فَزَيدٌ نائمٌ .

وإنما لم يَجُز أن يعمل ما بعد الظّرْف في الظّرف لأن ما بعد « إنّ » لا يعمل فيما قبلها . وعلى ذلك يحمل قول أبي عليٍّ : « أَمّا على أَثَر ذلك فإنّي جَمَعت » .

ومثله: قولك: «أما في زيدٍ فإنّي رَغِبْت» ففي متعلّقة بأمّا نَفْسِها في قول سيبويه.

وجميعُ النّحويين إلاّ أبا العباس المبرّد فإنه زعم أن الجارّ متعلّق برغبت ، وهو قولٌ مباينٌ لِلصّحة ، خارِقٌ للإجماع ، لِما ذَكَرْتُه لك من أَنّ « إنّ » تَقْطَعُ ما بعدها عن العمل فيما قبلها ، فلذلك أجازوا « زيداً » جَعْفَرٌ ضاربٌ ، ولم يجيزوا زيداً إنَّ جعفراً ضاربٌ .

فإن قلت : أمّا زيداً فإنّي ضاربٌ فهذه المسألة فاسدة في قول

---

(١) النساء / ١٧٤

(٢) النساء / ١٧٥

جميع النّحويين ؛ لماذكرته من أَنّ « أمّا » لا تنصب المفعول الصريح ، وأَنّ إنّ لا يعمل ما بَعْدها فيما قبلها ، وهو في مذهب أبي العباس جائز ، وفساده واضح .

المسألة الثانية(١)

أمّا مجيء الفاعل المضمر مفرداً في قوله تعالى : ﴿ قل أرَأيْتَكُمْ إنْ أتاكم / عذابُ اللهِ ﴾(٢)، وكذلك في التثنية إذا قلت : أرأيتكما ، [٤ /١٣٧ وفي خطاب جماعة النساء إذا قلت : أرأيتكن ، فإنما أفرد الضّمير في هذا النّحو ، لأنه لو ثنّى وجمع فقيل : أرأيتماكما ، أو رأيتموكم ، وأرَأَيتنّكُن ، كان ذلك جمعاً بين خطابين . ولا يجوز الجمع بين خطابين كما لا يجوز الجمع بين استفهامين ، ألا ترى أنك إذا قلت : يا زيد، فقد أخرجته بالنّداء من الغيبة إلى الخطاب، لوقوعه موقع الكاف من قولك: أدعوك وأناديك، فلذلك قال الشّاعر.

٧٦٣ = يأيُّها الذّكَرُ الذي قد سُؤْتَني
وَفَضَحْتَنِي وطَرَدْتَ أمّ عِيالِيا(٣)

وكان القياس أن يقول : ساءني ، وفضحني ، وطَرَد ، لأن الذي اسم غيبة ، ولكن لمّا أوقع الذي صفة للذّكر ، وقد وصف المنادى

(١) انظر أمالي ابن الشجري ١ /٢٩٢ ـ المجلس السابع والثلاثون .
(٢) الأنعام/ ٤٠
(٣) نسب في المقتضب ١٣٢/٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢٩٢/١ لأبي النجم .

بالذّكر جاز له إعادة ضمائر الخطاب إليه .

ويوضّح لك هذا أَنك تقول : يا غلامي ، ويا غُلامنا وياغُلامهم، ولا تقول: يا غلامكم ، لأنه جمع بين خطابين خطاب النّداء والخطاب بالكاف ، فلذلك وحّدوا التاء في التثنية والجمع وألزموها الفتح في الحالين ، وفي خطاب المرأة إذا قلت : أرأَيْتَكِ ، لأنهم جرّدوها من الخطاب .

المسألة الثالثة

أمّا حدّ الاسم ، فإن سيبويه حدّ الفعل ، ولم يُحِدّ الاسم ، لما يعتور حدّ الاسم من الطّعن ، وعوّل على أنه إذا كان الفعل محدوداً ، والحرف محصوراً معدوداً فما فارقَهُما فهو اسم .

وحدّ بعضُ النّحويين المتأخِّرين الاسم فقال : الاسم كلمةٌ تدُلُّ على معنى في نفسها غَيْرَ مقترنة بزمان مُحَصّل ، وإنما قال : تدل على معنى في نفسها تحرُّزاً من الحَرْف ، لأن الحرْفَ يدُلّ على معنى في غيره .

وقال : غير مقترنة بزمان تحرُّزاً من الفعل[1] ، لأن الفعل وُضِع ليدُلّ على الزّمان . ووصف الزّمان بمحصّل ؛ لتدخل في الحد أسماءُ الفاعلين ، وأسماء المفعولين ، والمصادر من حيث كانت هذه الأشياء دّالةً على الزمان لاشتقاق بعضها من الفعل وهو اسم الفاعل ، واسم المفعول ، واشتقاق الفعل من بعضها ، وهو المَصدر إلاّ أنّها تدلُّ على زمان مجهول ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضَرْبي زيداً شديداً احتمل أن يكون الضرب قد / وقع ، وأن يكون متوقّعاً وأن يكون حاضراً . [٤ / ١٣٨]

(١) في ط : « تحرا من ز الفعل » تحريف واضح .

ومما اعترض به على هذا الحدّ قولهم : آتِيكَ مَضْرِبَ الشَّوْل[١]، ومقدم الحاجّ ، وخُفوق النّجم ، لدلالة هذه الأسماء على الزّمان مع دلالتها على الحدث الذي هو الضّراب والقُدوم والخَفقان ، فقد دلّت على معنيين .

وأسلم حدود الاسم من الطّعن قولنا : الاسم ما دَلّ على مُسَمًّي به دلالة الوَضْع ، وإنّما قُلْنا : ما دَلّ ، ولم نقل : كلمةٌ تَدُلُّ ، لأننا وجدنا من الأسماء ما وُضِع من كلمتين كمعد يكرب ، وأكثر من كلمتين كأبي عبد الرّحمن .

وقلنا : دلالة الوضع تحرُّزاً[٢] مِما دَلّ دلالتين : دلالة الوضع، ودلالة الاشتقاق كمضربْ الشّول وإخوته ، وذلك لأنهن وُضِعْن ليدللن على الزّمان فقط ، ودَلَلْن على اسم الحدث ، لأنهن اشتققن منه ، فليس كالفعل في دلالته على الحدَث والزّمان ، لأن الفعل وُضِع ليدُلّ على هذين المعنيين معاً ، فقولنا : دلالة الوضع يُزِيح عن هذا الحدّ اعترَاض مَنْ اعترض على الحَدّ الأول بمضربْ الشّول وإخوته .

فإذا تأمّلت الأسماء كلها حقّ التّأمل وجَدْتَها لا يخرج شيءٌ منها عن هذا الحدّ على اختلاف ضُروبها في الإِضمار والإِظهار ، وما كان

---

(١) في اللسان : « شول » : « وقيل : الشّول من الإِبل التي نقصت ألبانها ، وذلك إذا فصل ولدها . . . فلا تزال شولاً حتى يُرْسَل فيها الفَحْل .

(٢) في ط : « تحرّز » بالضم تحريف .

واسطةً بين المُظْهر والمُضْمر ، وذلك أسماء الإشارة ، وعلى تباين الأسماء في الدلالة على المُسمّيات من الأعيان والأحداث ، وما سمّيت به الأفعال من نحو صَهْ ، وإيه ، ورُوَيد ، وبَلْه ، وأُفّ ، وهَيْهات ، فالمسمّى بصَهْ قولك : اسكُتْ ، وبـ« إيه » : حدّث ، وبِرُوَيد : أمْهِل ، وبِبَلْهَ : دَعْ ، وبأفّ : أتَضَجَّر ، وبهيهات : بَعُد .

وكذلك ما ضَمّن معنى الحرف، نحو : متى ، وأين ، وكم ، وكيف ، فـ« متى » وُضِع ليُدلّ على الأزمنة ، و« أين » على الأمكنة ، و « كَم » على الأعداد ، و « كيف » على الأحوال .

وهذه الكلم ونظائرها من نحو : مَنْ ، ومَا ، وأيّان ، وأنّى مما طعن به على الحدّ الأول لقول قائله: كَلِمة «متى» تدُل على معنى في نفسها، فقال الطاعن: إن كُلّ واحد من هذه الأسماء قد دَلّ على الاستفهام أو الشَّرْط وعلى معنى آخر كدلالة أين على المكان وعلى الاستفهام أو الشرط ، وكذلك متى ومَنْ وما ، فقد دَلّ الاسم منها على معنيين كدلالة الفعل على معنيين الزّمان المُعَيّن والحدث / وليس [٤ / ١٣٩ لمعترض أن يعترض بهذا على الحدّ الذي قَرّرْناه ، لأننا قلنا : وعلى مُسَمًّى به ، ولم نقل : ما دل على مَعْنىً .

المسألة الرابعة

السّؤال عن قول الشاعر ، وهو يزيد بن الحكم الثقفي :

٦٧٤ = فليت كفافاً كان خيرك كلّه ... وشرّك عني ما ارتوى الماء مُرْتوي[1]

تَعْرِيب هذا البيت قد تقدّم فيما سلف من الأمالي ، ولكنّا أعدنا تعريبَهُ ههنا لزيادة فائدة وإيضاح مُشْكلٍ ؛ ولكونه من جملة المسائل الواردة .

فنقول : إن اسم ليت محذوفٌ ، وهو ضميرُ الشّأن والحديث ، وحذفه مما لا يسوغ إلا في الضّرورة كقوله :

٧٦٥ = فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّي ساعةً ... فَبِتْنا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بَالِ[2]

(١) سبق ذكره رقم ٧٥٧ .

(٢) من شواهد ابن الشجري ١ / ١٨٣ ، ٢٩٥ ، والمغنى ١ / ٣٢١ ، والهمع والدرر رقم ٥١٣ .
وقال ابن عصفور : يحتمل أن يكون المحذوف ضمير الشأن ويكون التقدير : فليته دفعت ، ويكون هذا مما يقبح في الكلام والشعر ،لما يلزم من ولاية الفعل لـ « ليت » .
ويحتمل أن يكون المحذوف ضمير المخاطب ، ويكون التقدير : فليتك دفعت الهمّ .

=

ألا ترى أن ليت لا تباشِرُ الأفعالْ فلو لم يكن التّقدير : فليته لم تَجُز ملاصقتُه لِلْفعل .

ومن ذلك قول الآخر :

٧٦٦ = إنّ مَنْ لام في بَنِي بِنْتِ حَسّا
نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ في الخُطُوبِ[١]

انجزام « أَلُمْه » دلّ على أن مَنْ شَرْطِيَّة ، وإذا كانت شرطيةً لم يكن بدٌّ من الفصل بينها وبين إنّ ، لأن أسماء الشّرْط حُكْمُها حكم أسماء الاستفهام في أن العامل فيها يقع بعدهاكقولك : أيهم تُكْرِم أكْرِم كما تقول أذا استفهمت : أيهم أكرمت ؟ ونظير ذلك قول الآخر :

= وحملها على هذا الوجه أولى ، لأنه لا يلزم فيه من القبح ما يلزم في الوجه الأول .

هذا وقد نسب الأمير في حاشيته على المغنى ١ / ٢٢٤ هذا الشاهد إلى عديّ بن زيد .

(١) للأعشى ديوانه / ٣٠ من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب ، ومطلعها :

من ديار هضب كهضيب القليب فاض ماء الشئون فيض الغروب

ورواية الشاهد في الديوان :

*من يلحنى على بني ابنة حسّا * ن .

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت

وهو من شواهد : سيبويه ١ / ٤٣٩ ، وابن الشجري ١ / ٢٩٥ ، والإنصاف ١ / ١٨٠ ، وابن يعيش ٣ / ١١٥ ، والخزانة ٢ / ٤٦٣ ، ٣ / ٦٥٤ ، ٤ / ٣٨٠ ، والمغنى ٢ / ٦٧٠ .

٧٦٧ = إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسةَ يَوْماً ‏ يَلْـقَ فيهـا جآذراً وظِباء [(١)]

وأنشد سيبويه :

٧٦٨ = ولـكِنَّ مَـن لا يلـقَ أمـراً ينوبُهُ
بِشِـكَّتِـه يَـنْـزِل بـه وهـو أعـزَلُ [(٢)]

الأعزل الذي لا سلاح معه . وعلى هذا قول أبي الطيب أحمد بن الحسين :

٧٦٩ = وما كُنْتُ مِمّن يَدْخُلِ العِشْقُ قَلْبَهُ
ولـكِنَّ مَنْ يُبْصِرْ جُفونَـكِ يَعْشَقِ [(٣)]

---

(١) للأخطل نسبه إليه غير واحد .
من شواهد : المقرب ١ / ١٠٩ ، ٢٧٧ ، وابن الشجري ١ / ٢٩٥ ، والخزانة ١ / ٢١٩ ، ٢ / ٤٦٣ ، ٤/١٢ ، ٣٨٠ ، والمغني ١ / ٣٦ ، ٢ / ٦٥١ ، والهمع والدرر رقم ٥١٥ .

(٢) من شواهد سيبويه ١ / ٤٣٩ ، وقد نسبه إلى أميّة بن أبي الصلت وهو أيضاً من شواهد ابن الشجري ١ / ٢٩٥ ، والإنصاف ١ / ١٨١ ، والمغني ١ / ٣٢٣ .
والرواية في المراجع السابقة : « بُعدّته » مكان : « شُكته » . والشّكة بالكسر : السلاح .

(٣) من قصيدة يمدح فيها سيف الدّولة ، ويذكر الفداءالذي طلبه رسول ملك الروم وكتابه إليه . ومطلعها في الديوان ٣/٤٨ :
لعينيك ما يَلْقي الفؤادُ وما لقى ‏ وللحبّ ما لم يَبْق منّي وما بقى
وبعده :
وبين الرّضاوالسُّخط والقُرْب والنّوى ‏ مجال لدمـع المُقلـة المُتَرَقْرِقِ =

وإذا عرفت هذا ، فإن « كفافاً » خبر كان ، « وخيرك » اسمها ، وكلّه توكيد لَه / ، والجملة التي هي كان واسْمُها وخبرُها خبرُ لَيْت ، فالتّقدير : ليته أي ليت الشّأن كان خيرك كلّه كفافاً عنّي أي كافًا .

ومن روى و« شرّك » رفعه بالعطف على قوله : « خيرك » ، فدخل في خبر كان ، فكأنه قال : وكان شرّك ، فغيرُ أبي عليٍّ يقدّر خبر كان المضمر محذوفاً ، دَلّ عليه خبر « كان » المُظْهَر ، ويقدر المحذوف بلفظ المذكور .

ونظير ذلك في حذف الخبر لدلالة الخبر الآخر عليه وهما من لفظ واحد قول الشاعر :

٧٧٠ = نَحْن بما عِنْدنا وأنت بِما   عِنْدك راضٍ والرّأْيُ مُخْتَلِفُ[١]

أراد : نحن بما عندنا راضون ، فحذفه ، لدلالة « راضٍ » عليه .

ومثله في دلالة أحد الخبرين على الآخر في التنزيل : ﴿ واللهُ ورَسولُه أحَقُّ أن يُرْضُوه [٢] ﴾ ولو كان خبراً عنهما لكان يُرْضُوهما ، فالتّقديرُ على هذا : وكان شَرُّك كفافاً . وهذا على أن يكون « ارْتوى »

= والشاهد فيه قوله : « ولكنه من يُبصر » أراد ، ولكنه فحذف ضمير الشأن ، وجزم بعده على الشّرط .

(١) سبق ذكره رقم ٣٠٩ .

(٢) التوبة / ٦٢ .

مسنداً إلى « مُرْتَوِي » .

وذهب أبو عليّ: إلى أن الخبرَ «مرتوى» ، وكان حقه مُرْتوِياً ، ولكنه أسكن الياء ، لإقامة الوزن والقافية ، وهو من الضّرورات المستحسنة ، لأنه رَدّ حالة إلى حالتين ، أعني أن الشاعر حمل حالة النّصب على حالة الرّفع والجرّ . ومثله قول الآخر .

٧٧١ = * كفى بالنّأى مِنْ أسماءَ كافي[1] *

---

(١) لبشر بن أبي خازم . وتمامه :

* وليس لِحُبّها ما عِشْتُ شافي *

من شواهد : المقتضب ٤ / ٢٢ ، والخصائص ٢ / ٢٦٨ والمنصف ٢ / ١١٥ ، وابن الشجري ١ / ١٨٣ ، ٢٨٣ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، وابن يعيش ٦ / ٥١ ، ١٠ / ١٠٣ ، والخزانة ٢ / ٢٦١ ، والشافية ٤ / ٧٠ ، وشروح سقط الزّند / ١٢٥ .

ورواية عجزه من معظم المراجع السابقة :

* وليس لنأيها إذ طال شافِ *

وقد استشهد به ابن جنى في الخصائص على أن «كاف» حال مؤكدة ، لأنه إذا كفى فهو كافٍ .

وفي الخزانة استشهد به على أن الوقف على المنصوب بالسكون لغة ، فإن « كافياً » مفعول مطلق ، وهو مصدر مؤكّد لقوله : « كفى » ، وكان القياس أن يقول : كافياً بالنصب ، لكنه حذف تنوينه ، ووقف عليه بالسّكون ، والمنصوب حقّه أن يبدل تنوينه ألفاً .

و « كافٍ » من المصادر التي جاءت على وزن اسم الفاعل . وهو اسم فاعل وضع موضع المصدر كقولهم : قم قائماً ، وعُوفي عافية ، وفُلج فالجاً ، وكان يجب أن يقول : كافياً ، لكنه حذف الفتحة كما تحذف الضمة والكسرة . وقال =

وقوله :

٧٧٢ = *يا دار هند عَفَتْ إلا أثا فيها[1]*

وحَسُن الإخبارُ عن الشّرّ بـ «مرتوى»، لأن الارتواء يكف الشّارِبَ عن الشُّرب، فجاز لذلك تعليق «عنّي بـ «مرتوى» كما يتعلّق بكاف أو كفاف، فكأنه قال: وكان شَترك كافًّا عنّي.

ومَنْ قال : وشَرَّك بالنّصب حمله على ليت ، ولا يجوز أن يكون محمولاً على ليت المذكورة ، لأن ضمير الشأن لا يصِحّ العطف عليه لو كان ملفوظاً به فكيف وهو محذوف ؟

وإذا امتنع حمله على ليت المذكورة حملته على / أخرى[٤ / ٤١ مقدَّرة ، وحَسُن ذلك لدلالة المذكورة عليها كما حَسُن حَذف « كُلّ » فيما أورِده سيبويه من قول الشاعر :

٧٧٣ = أَكّل امْرِىءٍ تَحْسبين أمْرَأً ونــارٍ تَوقَّــدُ باللَّيل نَارا[2]

معمر بن المثنى شارح ديوان بشر : المعنى لا يُصيبني بعد هذا شيء أشدّ منه أي هو سقم ومرض،ويروى : «وليس لسقمه» أي السُّقْم الناشىء من بُعدها . ويروى أيضاً : « وليس لسقمها » أي السُّقْم الـذّي حصـل لي منهـا . هذا كلامه .

(١) سبق ذكره رقم / ٦٠٧ .

(٢) لأبي دؤاد الإيادي .

من شواهــد : سيبــويه ١ /٣٣ ، والإنصــاف ٢ /٤٧٣ ، وابــن يعيش ٣ / ٧٩ ، وأوضح المسالك رقم ٣٥١،وابن الشجري ١ / ٢٩٦ ، والهمع والدرر رقم ١٢٥٤ .

أراد : وكُلّ نار ، فحذف « كلّ » وأعملها مقدّرة كما كان يُعْمِلها لـو ظهَرَتْ ، فكـأنّه عـلى هذا قـال : وليت شرّك « مـرتوى » عنّي ، فـ« مرتوى » في هذا التّقدير على ما يستحقه من إسكان يائه لكونه خبراً لليت .

وعلى مذهب أبي عليّ في كون « مُرْتوى » خبـراً لكان أو لليت يجوز في الماء الرّفع ، ورَفْعُه بتقدير حذف مضاف أي ما ارْتَوى أهلُ الماء كما جاء: «واسْأل القَرْيةَ»(١) أي أهل القرية و«حتّى تضع الحرْبُ أوزَارها»(٢) أي يضع أهل الحَرْب أسلحتهم.

ومن كلامهم « صَلّى المَسْجِد » أي أهل المسجد، و«ما زِلْنا نَطأ السّماء حتى أتيناكم » ، يريدون : ماءَ السّماء.

وقد كَثُرَ حذف المضاف جدًّا مِمّا يَشْهد فيه ما أبْقِي على ما أُلْقِي كقول المرقّش :

٧٧٤ = *لَيْس على طُول الحَياة نَدَمْ(٣)*

أي على فَوْت طول الحياة ، وكقول الأعشى :

---

(١) يوسف / ٨٢ .

(٢) محمد / ٤ .

(٣) تمامه كما في المفضليات / ٤٨٨

ومن وراء المرء ما يَعْلَمْ

قال الأصمعي : أراد : ليس على فوات طول الحياة ندم . . ووراء ها هنـا بمعنى أمام وهو من الأضداد . وقال غيره : ومن وراء المرء ما يعلم » : أي الهرمَ والكبر والضعف .

٧٧٥ = * أَلمْ تَغْتَمِضْ عيناك لَيْلَة أرْمَدَا[1] *

أراد اغتماض ليلة أرمد ، وأضاف الاغتماض المقدّر إلى الليلة كما أضيف المكْرُ إلى الليّل والنّهار في قوله عز وجل : ﴿ بَلْ مكْرُ اللّيْلِ والنَّهارِ ﴾[2] فانتصاب اللّيلة انتصاب المصدر ، لا انتصاب الظّرْف وكيف يكون انتصابها انتصاب الظّرف مع قوله بعد :

* وبِتّ كما بات السّليم مُسَهّدا *

وأجاز بعض المتأخرين أن يكون « الماء » رفع بأنه فاعل ارتوى من غير تقدير مضاف .

قال : وجاز وصف الماء بالارتواء للمبالغة كما جاز وصفه بالعطش كذلك في قوله :

٧٧٦ = * وَجُبْتُ هجيرًا يَتْرُكُ الماءَ صاديا[3] *

---

(١) تمامه :

* فبتّ كما بات السّليمُ مُسَهَّدا *

من شواهد : المحتسب ٢ / ١٢١ ، والخصائص ٣ / ٣٢٢ ، والمنصف ٣ / ٨ ، وابن الشجري ١ / ٢٩٧ ، وابن يعيش ١٠ / ١٠٢ ، والمغني ١ / ٣١٨ ، ٣٢٠ ، والهمع والدرر رقم ٧٢٩ ، والشاهد مطلع قصيدة للأعشى يمدح بها النبيﷺ انظر ديوانه / ٤٧ .

(٢) سبأ / ٣٣ .

(٣) للمتنبي ، وصدره :

* لقيتُ المَرْوَرَى والشناخيب دُونه *

ومَنْ نصب « الماء » متَّبعًا مذهب أبي عليّ أراد ما ارتوى النّاس [١٤٢ الماءَ / أي من الماء ، أضْمَر الفاعل ، وحذف الخافض ، فوصل الفعل فنصب كما جاء في التّنزيل : ﴿واخْتار مُوسى قَوْمَه سَبْعِين رَجُلاً ﴾[1] أي من قومه .

وجاء فيه حذف « الباء » من قوله : ﴿إنّما ذَلكم الشَّيْطانُ يُخَوِّفُ أولياءَه﴾[2] أي يُخوِّفكم بأوليائه ، ودليل ذلك « فلا تخافوهم

= وفي أمالي ابن الشجري ١ / ١٨٤ ، ٢٩٧ : « جئت » مكان «جبت».
ورواه ابن جنى في المحتسب ٢ / ٢٠١ : « وجُبْتُ »بالباء .وهذه الرواية تتفق مع رواية الديوان ٤ / ٤٢٦ وهو من قصيدة مشهورة للمتنبي يمدح بها كافور ومطلعها :

كفى بك داءً أن ترى الموت شافياً　　وحسب المنايا أن يكن أمانيا

وفي هامش الديوان : المروري : جمع المروراة ، وهي الفلاة الواسعة .
والشناخيب : جمع شنخوب ، وشنخاب : وهي ناحية الجبل المشرفة ، وفيها حجارة نائتة .
وجبت : قطعت ، والهجير : حرّ نصف النهار .
ومعنى البيت : أنه لقى من التعب في الطريق إليه ، وما قاسى من حرّ الهواجر التي تيبّس الماء ، والماء لا يكون صادياً لكنه مبالغة ، وإذاعطش الماء فحسبك به.
قال ابن جنى : هذا مما ينقلب هجاء لأن دونه ودون هذا الوجه ما ذكر من الشدّة ، فكأنه يريد عظم مشافره وغلظها ، ووجهه وقبحه كقولك : لئن لقيت فلاناً لتلقين دونه الأسد ، أي مثل الأسد . » انظر هامش الديوان.
ومما يجدر ذكره أن محققي المغني طبع دار الفكر - بيروت علّقا في الهامش على هذا الشاهد بأنه لم يذكر له تتمّة ولا قائل. انظر المغني ١ /٣٢٢.

(١) الأعراف / ١٥٥
(٢) آل عمران / ١٧٥

وخافون »[1].

وجاء حذف « على » من قوله تعالى : ﴿ ولا تَعْزِموا عُقْدة النِّكاح ﴾[2]

ومثل إضمار الفاعل ههنا ولم يتقدّم ذكر ظاهرٌ يرجع الضّميرُ إليه ما حكاه سيبويه من قولهم : « إذا كان غداً فَأْتِني » إي إذا كان ما نحن فيه من الرّخاء أو البلاء غداً

« وما » في قوله : ما ارتوى مصدريّة .

وأبو طالب العبدِيّ[3] لم يعرف في هذا البيت إلا نصب الماء ، ولم يتجه له إلا إسناد ارتوى إلى «مُرْتوى»، وذلك أنه قال: معنى: «ما ارتوى الماء مرتوي»: ما شرب الماء شاربٌ، ثم قال: وأما ما ذكره الشيخ أبو عليّ في قوله: إن حملت العطف على «كان» كان «مرتوى» في موضع نصبٍ، وإن حملته على «ليت» نصبت قوله: وشرَّك، و«مرتوى» مرفوع فكلام لم يُفَسِّره ـ رحمه الله.

ثم قال : ومَرَّ بي بعد هذا في تعليقي كلامٌ للشّيخ أبي علي أنا

---

(١) آل عمران / ١٧٥ ، وهي تكملة الجزء السابق من الآية الكريمة .

(٢) البقرة / ٢٣٥ .

(٣) هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العَبْديّ ، بالباء. وفي البغية ١ / ٢٩٨ : « العيدي » بالياء تحريف صوابه من معجم الأدباء ١ / ٢٣٦ والأشباه ، وابن الشجري . وتوفي ٤٠٦هـ .

حاكيه على الوَجْه ، وهو أنه أورَدَ البيت ، ثم قال بعد إيراده : « ليت » محمول على إضْمارِ[١] الحديث ، و« كفافاً » خبر كان .

فأمّا قوله :

* وشرّك عنّي ما ارتوى الماء مرتوى *

فقياسُ مَنْ أعمل الثّاني أن يكون «شرّك» مرتفعاً بالعطف على كان، «ومرتوى» في موضع نصب إلّا أنه أسكن في الشعر مثل:

* كفى بالنّأي من أسماء كاف *

ومَنْ أعمل الأول نصب «شرّك» بالعطف على ليت، و«مرتوى» في موضع رفع، لأنه الخبر، «وما ارتوى الماء» في موضع نصب ظَرْفُ يعمل فيه «مُرْتَوى»، هذا ما ذكره[٢].

ثم قال العبديّ: وقد تقدمت مطالبتي بفاعل ارتوى ، وإذا ثبت ما ذكرتهُ عُلِم أنّ الأمْرَ على ما قلته، والمعنى عليه لا محالة. انتهى كلام العبديّ.

وقد مرّ بي كلامٌ لأبي علي في « التّذكرة » يشير فيه إلى ما قاله العبدي . واختيار أبي عليّ ما اختاره في هذا البيت من كون «مُرْتوى» خبراً لكان ، أو ليت مع صِحّة إسناد ارتوى إلى «مُرْتوى» معنىً وإعراباً من مراميه البعيدة. / [١٤٣ /

(١) في ابن الشجري ١ / ٢٩٨ : « أصاب » مكان « إضمار » وعلّق عليه في هامش ابن الشجري بعبارة : « كذا في الأصل » ، وكلمة : « اضمار » التي في الأشباه هي الصواب ، لأن الحديث عن ضمير الشأن .

(٢) بعده في ابن الشجري : « هذا ما ذكره أبو عليّ » .

المسألة الخامسة

وأما « مزيّن » فلفظة تحتمل معنيين لِكُلٍّ واحد منهما وزن غير وزن الآخر ، . [أحدهما : أن تكون عبارة عن مُكبّر ، ووزنه مُفَعِّل ، وهو اسم الفاعل من قولك : زيّن فهو مُزَيّن كقولك : بيّن يُبَيّنُ فهو مُبَيِّن والآخر:][1]. أن تكون عبارة عن مُصغّر، وزنه: مُفَيْعِل ، وهو مصغرمزدانو« مزدان »،أصله: مُزْتَيِن:مُفْتَعِلٌ من الزِّينة، فقلبت ياؤه ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصار إلى: «مُزْتان»، وكره اجتماع الزّاي والتّاء، لأن الزّاي مجهورٌ، والتّاء حرفٌ مهموسٌ، فكرهوا التّنافر، فأبدلوا التّاء دالاً، لأن الدال توافق الزّاي في الجَهْر، وتقارب التّاء في المَخْرَج.

ولمّا أُريد تصغيرُ مزدان وعِدّةُ حُروفه خمسة : اثنان زائدان : الميم والدّال وجب أن يُرَدّ إلى أربعة بحذف[2] أحد الزائدين ، لم يَخْلُ من أن تحذف الميم أو الدّال ، فكان حذف الدّال أولى لأمرين:

أحدهما : أن الميم تدلّ على اسم الفاعل والحَرْفُ الدّال على معنى أولى بالمحافظة عليه .

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ط والنسخ المخطوطة،صوابه من أمالي ابن الشجري ١ / ٢٩٨ .

(٢) في ابن الشجري : « فحذف » بالفاء .

والثاني : أن الدّال أقرب إلى الطّرف والطّرف[١] وما قارب به أحق بالحذف .

ولمّا حذفت الدّال بقي : مُزان ، فقيل في تصغيره ، مُزَيّن ، كقولك في تصغير غُراب : غُرِّيب ، فالضّمة التي هي في المُصَغَّر غير الضّمة التي في المُكَبّر ، كما أن الضمة التي في أول «بُلْبل» تزول إذا قلت بُلَيْبل .

(١) في ط فقط : « أقرب من الظرف والظرف »، بالظاء في كليهما، تحريف واضح ، صوابه من النسخ المخطوطة وابن الشجريّ .

المسألة السادسة

وأمّا فتح التاء في « أرأيَتَكُم » ، وأرأيتَكُما ، وأرأيَتكِ يا هذه ، وأرأيتَكُنّ فقد علمت أنك إذا قلت : رأيتَ يا رَجُل فتَحْت التّاء ، وإذا قلت : رَأَيتِ يا فلانة كَسَرْتها ، وإذا خاطبت اثنين أو ثنتين أو جماعة ذكوراً أو إناثاً ضممتها فقلت : رَأَيْتُما ، ورأَيتُمْ ، ورأَيْتُنّ ، فقد ثبت واستقرّ أن التّذكير أصل للتأنيث ، وأن التوحيد أصل للتّثنية والجمع ، فلما خصّوا الواحد المذكّر المخاطب بفتح التّاء ثم جرّدوا التاء من الخطاب / فانفردت به الكاف في أرأيتَك ، وأرأيتكِ يا زينب ، [٤ / ١٤٤ والكاف وما زيد عليها في أرأيتكما ، وأرأيتَكم ، وأرأيتَكُن الزموا التّاء الحرَكة الأصليّة وذلك لما ذكَرْتُه لك من كون الواحد أصْلاً للاثنين وللجماعة ، وكون المُذكّر أصلاً للمؤنث. فاعرف هذا واحتفظ به.

المسألة السابعة

وأما قول الشاعر :

٧٧٧ = وبَعْد غَدٍ يا لَهْفَ نَفْسي من غَدٍ
إذا راح أصحابي ولستُ برائحِ [١]

فالعامل في الظّرْف المصدرُ الذي هو اللّهف .

وإنْ جَعَلْت « مِنْ » زائدة على ما كان يراه أبو الحسن الأخفش من زيادتها في الموجب وعليه حمل قوله تعالى : ﴿ فكُلوا مِمّا أَمْسَكْن عَلَيْكُمْ ﴾[٢]، وقوله : ﴿ قُلْ للمؤمنين يَغُضُّوا مِنْ أبْصَارِهِم ﴾[٣] فالتقديرْ في هذا القول : يَا لَهْفَ نفسي غداً . فإذا قَدَّرْت هذا جعلت إذا بدلاً من « غد » ، فهذان وجهان واضحان .

ولك وجه ثالثٌ، وهو أن تعمل في إذا معنى الكلام ، وذلك أنّ قوله : « يا لهف نفسي لفظه لفظ النّداء ، ومعناه التّوجع . فإذا حملته على هذا فالتّقدير : أتأسّف وأتوجع وقت رواح أصحابي،وتخلّفي عنهم .

(١) سبق ذكره رقم ٧٥٨ .
(٢) المائدة / ٤
(٣) النّور / ٣٠

المسألة الثامنة

قول أبي عليّ : أخطب ما يكون الأمير قائماً ، « أخطب » من باب « أَفْعَل » الذي هو بعض ما يضاف إليه كقولك : زيدٌ أَكْرَمُ الرِّجال ، وحِمارُك أفْره الحمير ، والياقوت أفضل الحجارة ، فزيدٌ بعض الرِّجال ، والحمار بعض الحمير ، والياقوت بعض الحجارة . ولا تقول . « الياقوت » أفضلُ الزجّاج ، لأنه ليس منه ، كما لا تقول : « حِمارُك » أحسن الرجال .

وإذا ثبت هذا ، فإن « ما » التي أضيف إليها أخطب مصدريّة زمانيّة كالّتي في قوله تعالى : ﴿ خالِدين فيها ما دامت السَّمواتُ ﴾[1] أي مدة دوام / السّموات ، فقوله : أخطب ما يكون الأميرُ تقديره : [٤ / ١٤٥] أخطبُ أوقاتِ كَوْنِ الأمير كما قَدَّرْت في الآية : مُدّة دوام السّموات أو مُدَد دَوام السّموات ، فقد صار أخطبُ بإضافته إلى الأوقات في التَّقدير وقتاً لِما مَثَّلْتهُ لك من كون «أفعل» هذا بعضاً لما يضاف إليه .

وإضافة الخطابة إلى الوقت توسّع وتجوّز ، كما وصفوا الليل بالنّوم في قولهم : « نام ليلكُ » ، وذلك لكون النّوم فيه ، قال الشاعر :

(١) هود / ١٠٧

٧٧٨ = لَقَدْ لُمْتِنايا أُمّ غَيْلَان في السُّرى
وِنِمْتِ وما ليلُ المَطيّ بنائِم[1]

ومثله : إضافة المكْر إلى اللّيل والنّهار في قوله عزّ وجلّ : ﴿ بَل مكرُ اللَّيْل والنَّهارِ ﴾[2]. وإنّما حَسُن إضافة المَكْر إلى اللّيل والنّهار لوقوعه فيهما ، والتقديرُ : بل مكْركُم في اللّيل والنَّهار .

وإذا عرفت هذا فـ «أخطب» مبتدأ محذوف الخَبَرِ ، والحال التي هي قائماً سادّة مسد خبره ، فالتقدير أخطب أوقات كَوْنِ الأمير إذا كان قائماً .

ولمّا كان : « أخطب » مضافاً إلى الكون لفظاً وإلى الأوقات تقديراً ، وقد بَيّنت لك أن « أفعل » هذا بعضٌ لما يضاف إليه ، وقد صار في هذه المسألة وقتاً وكوناً ، فجاز لذلك الإخبار عنه بظَرْف الزّمان الذي هو إذا الزمانية .

وإذا كان « قائماً » نَصْباً على الحال فـ« كان » المقدّرة في هذا النّحو هي التّامة المكتفيةُ بمرفوعها التي بمعنى : حَدَث ، ووقَعَ . ووجد ،

(١) لجرير ديوانه / ٤٥٤ من قصيده يهجو بها الفرزدق مطلعها :
لا خير في مستعجلات المَلاوم　　ولا في خليلٍ وصلُهُ غير دائِم
من شواهد : سيبويه ١ / ٨٠ ، والمقتضب ٣ / ١٠٥ ، ٤ / ٣٣١ ، والمحتسب ٢ / ١٨٤ ، وابن الشجري ١ / ٣٠١ ، والإنصاف ١ / ٢٤٣ ، والخزانة ١ /٢٢٣ .
(٢) سبأ / ٣٣ .

ولايجوز أن تكون النّاقصة، لأن الناقصة لا يلزم منصوبَها التّنكير، والمنصوب ههنا لا يكون إلاّ نكرةً، فثبت بلزوم التّنكير له أنه حالٌ، وإذا ثبت أنه حال فهو حال من ضمير فاعلٍ مستكن في فِعْل، موضعه مع مرفوعه جرّ بإضافة ظرف إليه عمل فيه اسم فاعل محذوف.

وتفسير هذا : أنّ « قائماً » حال من الضّمير المستتر في كان ، وكان مع الضّمير جملة في موضع جَرّ بإضافة إذا إليها ، لأن إذا وإذْ تلزمهما الإضافة إلى جملة توضّح معنييهما كما توضّح الصّلة معنى الموصول ، ولذلك بُنِيتا ، فـ « إذا » تضاف إلى جملة فعليّة ، لأنها شرْطيّة والشَّرط إنما يكون بالفعل .

و« إذْ » تضاف إلى جملة الاسم كما تضاف إلى جملة الفعل فـ « إذا » في المسألة ظرف أُوقع خبراً عن المبتدأ / الذي هو أخطب ، [٤ / ١٤٦] والظرف متى وقع خبراً عمل فيه اسم فاعل محذوفٌ مرفوضٌ إظهارُهُ نحو قولك : زيدٌ خَلْفَك ، والخُروجُ يوم السّبت ، فتأمل جملة الكلام في هذه المسألة فقد أبرزت لك غامِضَها ، وكشف لك مخبوءها.

وأما قوله : « شَرْبِي السّويق ملتوتاً» فداخل في هذا الشّرح .

وأقول : إن « شربي » مضاف ومضاف إليه فشرب مصدر أضيف إلى فاعله ، والسّويق انتصب بأنه مفعوله وخَبَرُهُ على ما قَرَّرتُهُ محذوف سَدّت الحالُ مسدّه فقولك:«مَلْتوتاً» كقولك في المسألة الأولى « قائماً »

غَير أَنّ الظَّرْف المقدّر في الأولى هو« إذا »،والمُقَدّر في هذه محمـولٌ على المعنى ، فإن كان الإخبار قبل الشُّرب أردت : شُربي السّويق إذا كان ملتوتاً،وإن كان الشُّرْبُ سابقاً للإخبار أردت :شربي السويق« إذْ » كان ملتوتاً . وبالله سبحانه وتعالى التّوفيق، وبلوغ الصّدق والتحقيق .

[نصوص من رسالة الملائكة]

قال أبـو الفضـل مؤيد بن موفّـق الصاحِبـي في كتـاب « الحكم البوالغ ، في شَرْح الكَلِم النّوابغ » :رسالة الملائكة[١] ألّفها أبو العلاء المعرّي على جواب مَسائِل تَصريفيّة ألقاها إليه بعض الطّلبة ، فأجاب عنها بهذا الطّريق الظّريف المشتمل على الفوائد الأنيقة مع صُورتها المستغربة الرّشيقة .

بسم الله الرَّحمن الرّحيم

ليس مولاي الشّيخ ـ أدام الله عزه ـ بأول رائد ظَعَن في الأرض العازبة[٢]فوجدها من النّبات قَفرا[٣]، ولا بآخر[٤] شائمٍ[٥] ظنّ الخير

---

(١) رسالة الملائكة : إملاء الشيخ الإمام أبي العلاء أحمد بن عبد الله سليمان التّنوخي المعرّي . طبعت بإشراف لجنة من العلماء نشر المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ـ بيروت .

(٢) في ط : « العارية » بالراء والياء تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ورسالة الملائكة / ٢ .

(٣) في ط فقط : « قفراء » .

(٤) في ط ونسخ الأشباه : « ولا آخر » بدون باء .

(٥) من قولهم : شام السّحاب : نظر إليه ليعرف مكان نزول المطر .

بالسّحابة فكانت من قَطْرٍ صفْرا(١)، جاءتني منه فوائد كأنّها في الحُسن بناتُ مَخْرٍ(٢) متَمثّلاً ببيت صخر:

٧٧٩ = لَعَمْرِي لقد نَبَّهْتُ مَنْ كان نائِماً
وأسمعْـتُ مَن كانــت لــه أُذنانِ (٣)

﴿ إنّ الله يُسْمِع مَنْ يشاء وما أنت بِمُسْمِعٍ مَنْ في القُبور ﴾(٤)، « أولئك يُنادَوْنَ مِن مكان بَعيدٍ »(٥).

---

(١) في ط فقط : « صفراء » .
(٢) بنات مَخْرٍ : في القاموس : هي سحائب بِيضٌ يأتين قبل الصيف .
(٣) ذكر هذا البيت عرضاً في الخزانة ١ / ٢٠٩ ضمـن أبيات قالهـا صخـر أخـو الخنساء من أبيها في قصة خلاصتها أنّه طعن بيد ربيعـة بن نور الأسـدي ، فأدخل في جوفه حلقاً من الدروع، فاندمل عليه ، فأضناه وطال مرضه ، ومله أهله ، فكانوا إذا سألوا امرأته سليمى عنه قالت : لا هو حيٌّ فيرجى ، ولا هو ميّت فَيُنْسَى . . وإذا سألوا أمّه قالت : أصبح صالحاً بنعمـة الله ، فلما أفاق بعض الإفاقة عمدَ إلى امرأته فعلّقها بعمود الفُسطاط حتى ماتت ، وفي ذلك يقول :

أرى أُمّ صخـر ما تَمَـلُّ عيادتي ... وملَّتْ سُليمـى مضجعـى ومكاني
ومـا كنـت أخشى أن أكون جنازة ... عليك ومــن يَغْتَرّ بالحدثان
أهُـمّ بأمـر الحـزم لو أستطيعه ... وقـد حيل بـين العَـيْر والنزوان
لعمري لقـد نبهـت من كان نائما ... وأسمعــت من كانــت له أذُنان
وأي مرىء ساوى بأمٍّ حليلةً ... فــلا عاش إلاّ في شقــاً وهوانِ

(٤) فاطر / ٢٢
(٥) فصّلت / ٤٤

وكنت في عُنفوان الشّبيبة أَوَدُّ أنني من أهل العلم فسجنتني[1] عنه سواجن غادرتني مثل الكُرَة[2] وهـن المحاجـن ، فالآن مشيت رويداً وتركت / عمراً للضّارب وزيدًا . وما أُوثِرُ أن يزاد في صحيفتي خطأٌ في النّحو فَيَخْلُدَ آمناً من المَحْو . [٤ / ٤٧

وإذا صدق فَجْرُ اللمّة[3] فلا عُذْرَ لصاحبها في الكذب ، ومَـنْ لمعذّب العَطش بالعَذْب[4] ، وصِدْقُ الشَّعَر في المَفْرِق[5] ، يوجب صِدْقَ الإنسان الفَـرَق[6] ، وكون الحـالية[7] بلا خُرص[8] ، أجمـل بهـا من

(١) في الملائكة / ٢ « شجنتني عنه شواجنه » بالشين وفي القاموس : شجنته الحاجة : حبسته .

(٢) في هامش الملائكة / ٢ : الكرة في الأصل : ما أدَرْت من شيء والتي تضرب بالصولجان وهو المحجن .
وفرّق بعضهم بينهما ، فقال : الصولجان : عصا يعطف طرفها تضرب بها الكرة على الدوّاب . والمحجن : العصا التي اعوّج طرفها خلقة في شجرتها . وفي كل معطوف معوج؛ مِحجن،ومِحْجنة .

(٣) في هامش الملائكة . اللمة : الشعر إذا ألمّ بالمنكب يريد إذا ظهر الشيب باللّمة.

(٤) في هامش الملائكة /٣: المعنى: «من يأتى لمن يعذّبه العطش بـالماء العـذْب، أي الطيب المستسَاغ . وهذا التّركيب يستعمـل في استبعاد الشيء كـما يقال: من لي بالشبيبة في الهرم،ومن لي بالضحى في الأصيل: »

(٥) المفرق بكسر الراء وفتحتها : وسط الرأس ، وهو الموضع الـذي يُفـرَق فيه الشعر .

(٦) في ط فقط : « الإنسان في الفرق » بزيادة « في » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .
والفرَق بفتح الراء : الخوف ، وقد فَرِق منه من باب طَرِب ولا يقال : فَرِقَهُ . ويقال : امرأة فروقة ، ورجل فروقة أيضاً ولا جمع له .

(٧) حَلِيتْ المرأةُ حلْياً بسكون اللام : صارت ذات حَلي ، فهي حَلِيَةٌ وحـاليةٌ ، ونسوة حوالٍ .

(٨) الخرص بضم الخاء وكسرها : الحلْقة من الذهب والفضة .

التّخرّص[1]، وقيام النادبة بالمعاذب [2] ، أحسن بالرّجل من أقوال الكاذب ، وهو ـ أدام الله الجمال به ـ يلزمه البحث عن غوامض الأشياء لأنه يعتمد بسؤال رائحٍ وغادٍ ، وحاضرٍ يرجو الفائدة وبادٍ ، فلا غَرْو إن كشف عن حقائق التّصريف ، واحتجّ للتّنكير والتّعريف ، وتكلّم في هَمْزٍ وإدغام ، وأزال الشّبه عن صُدور الطّغام[3] . فأما أنا فَحِلْس [4] البيت ، إنْ لم أكن الميت ، فشبيهٌ بالميت .

لو أَعْرَضت الأَغْرِبـةُ عن النّعيب إعْراضـي عن الأدب والأديب
لأصبحتْ لا تُحْسِنُ نعيباً ، ولا يُطِيقُ هَرِمُها زَعِيباً [5] .

ولما وافى شيخنا أبو فلان [6] بتلك المسائل ألفيتها في اللّـذة كأنها الرّاح يستفزّ من سمعها المرَاح .

وكانت الصّهباء الجُرْجانِيّة طُرِقَ بها عَمِيدُ كَفْر [7] ، بعد ميل

---

(١) التخرصّ : الكذب .

(٢) في ط : « بالنـادب » تحريف . وفي النسخ المخطوطة « بالمنـادب » وفي الملائكة / ٣ : بالمعاذب وفسرّها في الهامش بقوله : المعاذب جمع مَعْذبة على القياس ، وهي عَذَبة على غير القياس ، والمعذبة والعذبة : خرقة تمسكها النائحة عند النوح .

(٣) الطغام : أوغاد الناس .

(٤) حلْس البيت : الملازم له الـذي لا يبرحـه . وفي الحـديث : « كُنْ حِلْس البيت » أي لا تَبْرَح .

(٥) زعب الغرابُ زعيباً : نعَب . وفي ط : «رعيباً» بالراء تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .

(٦) في الملائكة : ولمّا وافى شيخنا أبو القاسم عليّ بن محمد بن همّام .

(٧) الكَفْر كما في القاموس : القَرْية .

الجَوْزاء ، وسقوط الغَفْر[١] ، وكان عليّ[٢] يحياها ، جَلَب إلينا الشمس وأياها[٣] ، فلما جُلِيَتْ الهَدِيّ[٤]] ذَكَرْت ما قال الأسدي[٥] .

٧٨٠ = فقلت اصْطَحِبْها أو لِغَيْري فأَهْدِها
فما أنا بعد الشّيب ويْبُك والخَمْرُ[٦]
تجاللت[٧] عنها في السّنين التي مضت
فكيف التّصابي بعدما كلأ العُمْرُ

(١) الغَفْر : أنْجمُ صغار .
(٢) هو أبو القاسم على بن محمد بن همام الذي ذكر اسمه صريحا في الملائكة وفي الأشباه كنى عنه بـ « أبو فلان »
(٣) في القاموس باب الألف اللينة : وإيا الشمس بالكسر والقصر وبالفتح والمدّ ، وإياتها بالكسر والفتح : نورها وحُسْنها .
(٤) في القاموس : الهدِيّ كغِنَّى : العروس .
(٥) هو الأقيشر ، المغيرة بن الأسود بن وهب أحد بني أسد بني خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ، له ترجمة في الشعر والشعراء ٢ / ٥٦٣ .
(٦) في الشعر والشعراء ٢ / ٥٦٣ : « اغتبقها » مكان « اصطحبها » وويبك بمعنى : ويحك .
والبيت الأول ورد في الشعر والشعراء ٢ / ٥٦٣ ضمن أبيات خمسة أولها :
وصهباءَ جرجانيّة لم يطف بها حنيفٌ ولم تنفر بها ساعة قدرُ
(٧) في ط : « تحاللت » بالتاء تحريف تصويبه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٥ . وتجالّ عنه : تعاظم . انظر القاموس .
وفي اللسان : « كلأ » : كلأ عمره : انتهى ، ورواية الشطر الأول : * تعففت عنها في العصور التي خلت *
وفي الأساس : «كلأ» ، روى الشطر الأول على النحو الآتي :
* تعففت عنها في السنين التي خلت *

وما رغبتي في كوني كبعض الكروان تكلّم في خَطْـبٍ جَرَى ، والظّليم يسمعُ ويرى .

فقال الأخنسُ أو الفرا [١]، «أطْرِق كَرا أطْرِقْ كَرا، إن النّعام في القرى »[٢] .

وحقّ مثلي لا يُسأل[٣] ،فإن سئِل تعيّن عليه أن لا يجيب ، فإن أجاب ففرْضٌ على السّامع أن لا يسمَع منـه ، فإن خالف باستماعـه ففريضةٌ أن لا يكتب ما يقول ، فإن كتبه فواجبٌ أن لا يَنْظُر فيه ، فإن نظر فقد خَبط خَبْط عَشْواء .

وقد بلغت سِنّ الأشياخ وما حار[٤] بيدي نفعٌ من هذا الهذيان ،

(١) في الملائكة / ٥ : « فقال الأخنس أو الفرا ، وفسرّا في الهامش بقوله : الأخنس : الثّور من بقر الوحش والظبي ، والفرا : حمار الوحش ، ولما سكنت همزته في الوقف أبدلت ألفا. وفي ط بقية النسخ : فقال الأخفش أو الفراء، والأول أليق بالمقام.

(٢) هذا مثل ، يقال : الكرا : الكروان نفسه ، ويقال : إنه مُرخّم الكروان ، وجمع الكروان : كِرْوان .
وقال الخليل : الكرا : الذكر من الكِرْوان ، ويقال له : أطْرِق كرا ، إنك لن ترى ، قال : يصيدونه بهذه الكلمة فإذا سمعها يلبد في الأرض ، فيلقى عليه ثوبٌ فيصاد ، وهذا المثل يضرب للذي ليس عنده غناء ، ويتكلم ،فيقال له: اسكت، وتوّق انتشار ما تلفظ به كراهه ما يتعقّبه.
وقولهم : إن النعام في القُرى ، أي تأتيك فتدوسك بأخفافها. انظر مجمع الأمثال ١ / ٤٣١ ، ٤٣٢ .

(٣) في الملائكة : « ألا يسأل » .

(٤) حار: ارجع: ومنه الحديث: «والحوْر بعد الكوْر».

والظّعن إلى الآخرة قريب ، أفتراني أدافع مَلك الموت ؟ /

فأقول : « أصل مَلك : مألك[١] وإنما أُخِذ من الألـوكة وهـي الرّسالة ، ثم قُلِب .

ويدلّنـا علـى ذلك قولهـم في الجمـع : « الملائــكة » ، لأن الجموع تردّ الأشياء إلى أصولها ، وأنشد قول الشاعر .

٧٨١ = فلسْت لإنْسِيٍّ ولكن لِمَلأْكٍ   تَنَزَّل من جَوّ السَّماء يَصُوبُ[٢]

فيعجبه ما سمع فينظرني ساعةً لاشتغالـه بمـا قلـت ، فإذا هَمّ بالقَبض قلت : وزن « ملك » على هذا : مَعَل[٣] لأن الميم زائدةٌ ، وإذا كان الملك من الألوكة فهو مقلوبٌ من « ألك » إلى : « لأك» ، والقا ، في الهمز وهمز العلة معروفٌ عند أهل المقاييس .

فأمّا جبذ وجذب ، ولقم[٤] الطريق ولمقه[٥] فهو عند أهل اللّغة قلب، والنّحويّون لا يَرَوْنَهُ مقلوباً، بل يرون اللّفظين كُلّ واحد منهما أصلاً في بابه ، فوزن الملائكة على هذا : معافلة[٦] لأنها مقلوبة عن

(١) في ط فقط : « ملأك » تحريف ، تصويبه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٦ .
(٢) انظر اللسان : « ألك » .
(٣) في ط : « فعل » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .
(٤) في القاموس : « لقم » : اللقَم محرّكة وكـ «صُرَد» : معظم الطريق أو وسطه .
(٥) في القاموس : « لمق » : لَمق الطريق محركة : لقَمُه .
(٦) في طفقط : « مفاعلة » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٧ .

مآلكة ، يقال : ألكنى إلى فلان ، قال الشّاعر :

٧٨٢ = أَلْكِنى إلى قَوْمي السّلام رِسالةً	بآيةِ ما كانوا ضِعافاً ولا عُزْلا[1]

وقال الأعشى في المَأْلُكَة[2] :

٧٨٣ = أبلغ يزيدَ بني شَيْبانَ مَأْلُكَةً
أبا ثُبَيْتٍ أما تَنْفَكُّ تَأْتكِلُ[3]

فكأنهم فَرُّوا في الملائكة[4] من ابتدائهم [بالهمزة][5] ثم يجيئون[6] بعدها بالألف،فرأوا أن مجيء الألف أوّلاً أخفّ، كما فرّوا من شأى إلى شاء، ومن نأى إلى ناء، قال عمر بن أبي ربيعة :

٧٨٤ = بانالحمولُ فما شَأْونَك نَقْرَةً	ولقد أَراك تُشَاء بالأظعانِ[7]

(١) لعمرو بن شأس .
من شواهد : سيبويه ١ / ١٠١ ، والهمع والدرر رقم ١٢٤٩،واللسان « ألك » .

(٢) في ط والمخطوطات «الملائكة» صوابه من : «الملائكة» . / ٧

(٣) انظر اللسان : « ألك » . وانظر ديوان الأعشى / ١٤٩ وهو من قصيدة مطلعها :
ودّعْ هريرةَ إنّ الركب مرتحل	وهل تطيق وداعاً أيها الرجل ؟

(٤) في ط فقط : « من المألكة » .

(٥) كلمة : « بالهمزة » سقطت من ط والنسخ المخطوطة .

(٦) في ط فقط : « بحثوا » تحريف .

(٧) نسبه في اللسان : « شأي » إلى الحارث بن خالد المخزوميّ وروايته « مرّ » مكان : « بان »
وفي اللسان : شاءني الشيء شأواً : أعجبني وقيل : حزنني ، وقيل : شاقني =

وأنشد أبو عبيدة :

٧٨٥ = أقول وقد نَأَتْ بهم غُرْبةُ النَّوى
نَوى خَيْتَعُور لا تَشِطُّ ديارُكِ[1]

فيقول الملك: مَنْ ابن أبي رَبيعة؟ وما أبو عبيدة؟ وما هذه الأباطيل ؟ إن كان لك عمل صالح فأنت السّعيد وإلا فاخسأ وراءك ، فأقول : فأمهلني ساعة حتى أُخْبِرَك بوزن « عزرائيل » وأقيم الدّليل على أن الهمزة فيه زائدةً فيقول المَلك : هيهات ليس الأمر إلى « فإذا جاء أَجلُهم لا يَسْتَأْخِرون ساعةً ولاَ يَسْتَقْدِمون »[2].

= وطرّبني . وانظر النوادر لأبي زيد / ٢٢٤ .
ومعنى البيت : مرّت الحمول وهي الإبل عليها النساء فما هيّجن شوقك ، وكنت قبل ذلك يهيج وجدُك بهن إذا عاينْت الحمُول. والأظعان : الهوادج وفيها النّساء ، والنّقْر ، والنُّقرة ، والنقير : النكتة في النّواة ، وفي التنزيل : «فإذاً لا يؤتون الناس نقيراً [النساء/٥٣] والمراد بها في الشاهد أدنى شيء .

(١) انظر اللسان : « ختعر »
وفيه : نوًى خيتعورٌ وهي التي لا تستقيم ، وعلّق اللسان على البيت بقوله : يجوز أن تكون الداهية ، وأن تكون الكاذبة ، وأن تكون التي لا تبقى .
وفي ط فقط : « بانت » مكان : « نأت » .
وفي ط : برى مكان : « نوى » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .
وفي ط : « حيمو » مكان : « خيتعور » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .

(٢) الأعراف / ٣٤ .

أم تَرَاني أداري مُنكراً ونكيراً فأقول : كيف جاء اسماكُما [١]
عربيّين /مُنْصَرِفين ،وأسماء الملائكة كلّها من الأعجميّة مثل : إسرافيل [١٤٩ /
وجبرائيل وميكائيل ،فيقولان : هاتِ حُجَّتَك ، وخَلّ الزُّخْرُف عنك ،
فأقول متقرِّباً إليهما : قد كان ينبغي لكما أن تَعْرِفَا ما وزن جبرائيل
وميكائيل على اختلاف اللغات [فيهما][٢]، إذ كانا أخويكما في عبادة
الله عزّ وجلّ فلا يزيدُهُما ذلك إلاّ غيظاً[٣].

ولو علمت أنهما يرغبان في مثل هذه العِلَل لأعددت لهما شيئاً
كثيراً من ذلك ولقلت [لهما][٤] ما تريان في وزن موسى اسم كليم الله
الذي سألتماه عن دينه وحُجّته ، فأبان وأوضح ؟ فإن قالا : موسى
أعجميّ إلاّ أنه يوافق من العَرَبِيَّة على وزن[٥] مُفْعَل ، وفُعْلى .

أمّا مُفْعَل فإذا[٦] كان من بنات الواو مثل :أَوْسَيت وأَوْرَيتُ ، فإنك
تقول : مُوسى وموری، وإن كان من ذوات الهمز فإنك تخفّف حتى
تكون الواو خالصةً من مُفْعِلٍ ، تقول : آنَيْتُ[٧] العَشاء فهو مُؤْنى ، وان
خفّفت قلت : مُونى . قال الحطيئة :

(١) في ط : « أسماءكما » تحريف .
(٢) « فيهما » سقطت من ط ونسخ المخطوطات .
(٣) في « الملائكة » : / ٩ : « فلا يزيدهما ذلك عليّ إلاّ غلظة » .
(٤) « لهما » سقطت من ط والنسخ المخطوطة .
(٥) في « الملائكة » : « يوافق من العربية وزن » بدون : « على » .
(٦) في ط والنسخ المخطوطة: «إذا» بدون فاء
(٧) في اللسان : « أني » : « وآنيت الشيء : أخّرته ، والاسم منه الأناء على فَعال
بالفتح .

٧٨٦ = وآنَيْتُ العَشَاءَ إلـى سُهَيلٍ أو الشِّعْـرَى فطـال بي الأناءُ[١]

وحكى بعضهم همز مؤسى إذا كان اسماً .

وزعم النّحويون : أنّ ذلك لمجاورة الواو الضّمة ، لأن الواو إذا كانت مضمومة ضمّاً لغير إعراب أو غير ما يشاكل الإعْراب جاز أن تُحوّل همزةً كما قالوا : أقَيت ووُقَيت[٢]، وحَمَامٌ وُرق وأُرْق، ووُشِّحت وأشِّحت ، قال الهذليّ :

٧٨٧ أبا مَعْقلٍ إن كنت أشِّحْت حُلّةً
أبا معقل فانْظُرْ بسهمك مَنْ ترْمِي[٣]

وقال حميد بن ثور الهلالي :

٧٨٨ = ومـا هاج هذا الشّوْق إلاّ حمامـةٌ
دَعـت سـاق حُرٍّ تَرْحَـةً وتَرنُّما[٤]

(١) انظر اللسان : « أني » . والشاهد من قصيدة للحطيئة يمدح بها بغيضاً ، مطلعها :

ألا أبلـغ بنـي عوفِ بن كعبٍ وهـل قَومٌ على خُلُـقٍ سواءُ

انظر الديوان ٥٣ ، ٥٤ .

(٢) في الملائكة : / ١١ : « وقِّتِتْ ، وأقِّتَتْ » .

(٣) نسبه في اللسان : « وشح » إلى معقل بن خويلد الهذليّ وروايته : « بنبلك » مكان : « بسهمك » وفي ط : « لسهمك » باللام .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « نوحة » بالنون والواو ، وفي الملائكة : « ترحة » =

من الأرْق حمَّاء العِلاَطَيْن باكَرتْ
عَسيب أشاءٍ مَطْلع الشّمس أسْحَما[1]

وقد ذكر الفارسي هذا البيت مهموزاً :

/ ١٥٠] ٧٨٩ = أحبّ المُؤقِدين إلىّ مؤسَى　　وحزرة لو أضاء لي الوَقُودُ[2]/

= بالتاء والراء ، والترح ضد الفرح . ورواه في اللسان : « حرر » بروايتين الرواية الأولى وهي رواية : الملائكة ثم قال : والرواية الصحيحة في شعر حميد :

وما هاج هذا الشوق إلاّ حمامة　　دعت ساق حُرٍّ في حمام ترنّما

وانظر ديوان حميد/ ٢٣ ، ٢٤ .

وفي اللسان : السّاق : الحمام : وحرٌّ : فرخها . وقال أبو عدنان : يعنون يساق حرٍّ : لحن الحمامة .

(١) روى في اللسان : « علط » « من الورق » مكان : « من الأرق » على الأصل بدون قلب. وقضيب مكان :« عسيب » والعسيب : جريدة النخل .

والعلاطان والعلطتان - كما في اللسان - : الرقمتان اللتان في أعناق الطير .

وقال ثعلب : العلطتان : طوْق ، وقيل : سمة . وقال الأزهريّ : علاطا الحمامة : طوقها في صفحتي عنقها .

وفي اللسان : « أشأ » : الأشاء : صغار النخل، واحدتها « أشاءة » .

(٢) هذا الشاهد لجرير ديوانه / ١١٦ ، وروايته :

لحُبُّ الوافدانِ إليّ موسى　　وجعدةُ لو أضاءهما الوَقُودُ

وهو من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك ، مطلعها

عفاالنّسران بعدك والوحيدُ　　ولا يبقى لجدَّته جديدُ

والنسران كما في هامش الديوان : نسر الدهناء ، كثبان رمل لبني ضبة .

وروى الشطر الأول في الخصائص برواية :

* لحُبَّ المؤقدان إليّموسى * وفي ط : « موسى » بدون همزة .

وعلى مجاورة الضّمة جاز الهمز في « سوق » جمع ساق في قراءة من قرأ[١] كذلك .

ويجوز أن يكون جمع على « فُعُل » مثل : أسُد فيمن ضم السّين، ثم همزت الواو، ودخلها السّكون بعد أن ذهب فيها حكم الهمز .

وإذا قيل : إن مُوْسى فُعْلى ، فإن جعل أن اصله الهمز وافق فُعْلى من « مأس » بين القوم : إذا أفسد بينهم،قال الأفوه :

٧٩٠ = إمّا تَرَىْ رَأْسيَ أَزْرَى به مَأسُ زمانٍ ذي انتكاس مَؤُوس[٢]

ويجوز أن يكون فُعْلى من : ماس يميس ، فقلبت الياء واواً

انظر الخصائص ٢ / ١٧٥ ، ٣ / ١٤٦ ، ١٤٩ ، ٢١٩ .
وفي المنصف ١ / ٣١١ برواية : « كحَبّ » بفتح الحاء وهمزة على الواو.
وفي المنصف ٢ / ٢١٣ برواية : « أحبُّ المؤقدين » وفي الشافية ٤ / ٤٣٠ :
* لحَبَّ المؤقدان إلىّ مؤسى *
بفتح الحاء
وفي المغنى ٢ / ٧٦٢ برواية :
* أحَبُّ المؤقِدين إليّ مؤسى *

(١) يشير إلى قوله تعالى في سورة ص آية / ٣٣ : « فطفق مَسْحَاً بالسّوق والأعناق » ، فقد قرأ ابن كثير : « بالسؤق » انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه / ٣٠٤ .

(٢) انظر ديوان الأفوه الأودي ضمن مجموعة : « الطرائف الأدبية » / ١٦ . وهو مطلع قصيدته السينية ، وبعده :
حتّى حَنى منّى قناة المَطا وعمّم الرأس بلونٍ خليس

للضّمة كما قالوا : الكُوسي من الكَيْس[١].

ولو بنوا الفُعْلى[٢] من قولهم : هذا أعيش من هذا وأغيظ منه لقالوا : العُوشي والغُوظي .

فإذا سمعت ذلك منهما قلت : لِلّه دركما[٣] لم أكن أحسب أن الملائكة تنطق بمثل هذا الكلام ، ولا تعرف[٤] أحكام العربيّة ، فإنْ غُشي عليّ من الخيفة ثم أفقت وقد أشارا إليّ بالإِرْزَبّة[٥] قلت : تثبّتا - رحمكما[٦] الله - ، كيف تصغران الإِرْزَبّة وتجمعانها جمع تكسير ؟

فإن قالا : أُرَيْزِبّة وأرازبّ بالتشديد قلت : هذا وَهْمٌ إنما ينبغي أن يقال : أُرَيزِبَة وأرازِبُ بالتخفيف .

فإن قالا : كيف قالوا : عِلابيّ[٧] فشدّدوا كما قال القُرَيعيّ[٨] :

(١) الكيْس : ضد الحُمْق ؛ وكِياسة بالكسر.
(٢) في ط فقط : «الفعل» ، تحريف .
(٣) في الملائكة / ١٤ : « لله أنتما » .
(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « وتعرف » بدون « لا » النافية .
(٥) في القاموس : « رزب » : الإِرْزَبّة : عُصَيَّة من حديد .
(٦) في ط : « رحمكم » صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .
(٧) علباء البعير : عصب عنقه ، وهمزته منقلبة عن ياء وأصله : عِلباي .
(٨) في ط فقط : « الفريعي » بالفاء ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .
والقريعى هو دوسر بن ذهيل القريعى . انظرها هش الملائكة .

٧٩١ = وذي نخوات طامح الطّرف جاذبَتْ
حِبالى فلوّى من علابيّه مَدِّي [١]

قلت : ليس الياء كغيرها من الحُروف ، فإنّها وإن لحقها التّشديد ففيها عنصرٌ من اللّين .

فإن قالا : أليس قد زعم صاحبكم عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه : أنّ الياء إذا شدّدت ذهب منها اللّين ، وأجاز في القوافي طيّا[٢] مع ظَبي .

قلت :قد[٣]زعم ذلك إلاّ أن السّماع من العَرَب لم يأت فيه نَحْوُ ما قال إلاّ أن يكون نادراً قليلاً .

فإذا عجبت مما قالاه أظهرا لي تهاوناً بما يعلمه بنو آدم ،

(١) في ط تحريفات كثيرة في هذا البيت وهي :
و « جادبت » بالدال ، و « حوالي » مكان : « حبالى » ، و « مرّى » بالراء مكان : « مدى » صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .
ورواية ط : « نجوات » بالجيم وهي جمع نجوة من السرعة وفي النسخ المخطوطة والملائكة نخوات بالخاء وهي جمع نَخوة ، وهي الإباء والكبر .
(٢) في ط : « ظبأ » مكان : « طيّا » صوابه من النسخ المخطوطة وفي الملائكة / ١٦ : « حيا » بالحاء مكان : « طيّا » بالطاء . ونصّ عبارة سيبويه ٢ / ٤٠٩ . في القافية « أنَّ كل شعر حذفت من أتمّ بنائه حرفاً متحرّكاً أوزنة حرف متحرك فلا بُدّ فيه من حرف لين للرِّدْف . . . إلى أن قال : فالواو الأولى في عدوّ بمنزلة اللام في دَلْو ، والياء الأولى في وليّ بمنزلة الياء في ظبي . والدليل على ذلك أنه يجوز في القوافي « ليّا » مع قولك : ظَبْيَا ، ودوّا مع قولك : غَزْوَا » .
(٣) في ط : «وقد» بالواو.

وقالا : لو جمع ما علمه أهل الأرض على اختلاف اللغات والأزمنة ما[١] بلغ عِلْمُ واحدٍ من الملائكة يعدّونه فيهم ليس بعالم ، فأُسَبِّح الله وأمجّده وأقول : قد صارَتْ لي بكما وسيلةٌ ، فوسّعا لي في الجدث[٢] إن شئتما بالثّاء ، وإن شئتما بالفاء ، فإن إحداهما تُبْدَل من الأخرى كما قالوا[٣] « مغاثير » و« مغافير »[٤] و« أثافي »، و« أفافي » / و« فوم » و« ثوم » . [١٥١ /]

وكيف تقرآن ـ رحمكما الله ـ هذه الآية «وثومها وعدسها»[٥] بالثاء كما في مصحف عبد الله بن مسعود أم بالفاء كما في قراءة النّاس ؟ وما الذي تختاران تفسير « الفوم » أهو الحِنْطة كما قال أبو محجن :

٧٩٢ = قد كنتُ أحسبني كأغنى واحدٍ　　قدم المدينة عن[٦] زراعة فوم[٧]

---

(١) في الملائكة / ١٦ : « لما » .

(٢) الجدَث : القبر، وهو بفتحتين وفي «الملائكة» «الجدف» بالفاء

(٣) في ط : « قولوا » تحريف .

(٤) في اللسان : « غفر » : يقال لصمغ الرِّمث والعرفط : مغافير ومغاثير ، الواحد : مُغْثور ، ومُغْفور ، ومِغْفر ، ومِغْثَر بكسر الميم .
وروى عن عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ شرب عند حفصة عسلاً ، فتواصيْنا أن نقول له : وأكلت مغافيرٍ » ، وله ريح كريهة منكرة، أرادت صَمْغ العرفط .

(٥) البقرة / ٦١ ، وبالثاء قراءة ابن مسعود وابن عباس. وانظر اللسان : «فوم» ومعجم القراءات قراءة رقم ١٩٤ .

(٦) في ط والنسخ المخطوطة : « من » مكان : « عن » .

(٧) من شواهد : المحتسب ١ / ٨٨ ، ورسالة الملائكة / ١٧ ، واللسان : «فوم»، والهمع والدرر رقم ٦٠٨ . وفي ط : « واجد » بالجيم .

أم الثّوم الذي له رائحة كريهة ؟ وإلى ذلك ذهب الفرّاء وجاء في الشّعر الفصيح .

قال الفرزدق :

٧٩٣ = من كل أغْبَر كالرّاقود حُجْزتُهُ
إذا تَعشّي عَتِيقَ التَّمْرِ والثوم[1]

فيقولان : أو أحدهما ، إنك لتهدّم الجُول[2] ، وإنما يُوسّع لك في رِيمك[3] عَملُك ، فأقول لهما : ما أفصحكما ! لقد كنت سمعت

---

(١) في ط فقط : و « الفوم » بالفاء وهو تحريف لا يتفق مع الاستشهاد صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ١٧ .

وهو من قصيدة يهجو بها مرّة بن محكان أخا بني ربيع بن الحارث ، مطلعها :

يا ظَمْيَ وَيْحَكِ إني ذو محافظةٍ أنْمى إلى معشر شُمٍّ الخراطيمِ

وروايته في الديوان ٢ / ١٨٦ .

من كل أقعس كالراقود حُجْزَتُهْ مملوءة من عتيق التمر والثوم

والراقود : إناء الخل ، والحُجزة بوزن حُجْرَة : معقد الإزار ، وحُجزة السّراويل أيضاً : التي فيها التكّة

وفي ط والنسخ المخطوطة : « حجرته » بالراء ، وفي ط فقط : « والعش » مكان : « تعشى » تحريف .

(٢) في ط فقط : «لتهدم الحول» بالحاء تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ١٨ .

وفي اللسان : « جول » : الجول بالضم : جدار البئر . قال أبو عبيد : وهو كل ناحية من نواحي البئر إلى أعلاها من أسفلها وأنشد :

رماني بأمر كنت منه ووالدي بريًّا ومن جول الطّويّ رماني

والجول أيضاً : العقل ، ويقال : ليس له جُول أي عقل وعزيمة تمنعه .

(٣) في القاموس : الرّيم : القبر.

في الحياة الدنيا أن الرّيم : القبر، وسمعت قول الشّاعر :

٧٩٤ = إذا متُّ فاعتـادي القُبـورَ فَسلِّمـي
علـى الرّيـم أسْقيتِ السّحـابَ الغواديا [١]

وكيف تبنيان ـ رحمكما الله ـ من الرّيم مثل: إبراهيم؟ أترَيان فيه رأي الخليل وسيبويه فلا تبنيان مثله من الأسماء العربيّة أم تذهبان إلى ما قاله سعيد بن مسعدة، فتجيزان أن تَبْنِيا من العَربـيّ مثـل الأعجمـي؟ فيقولان : تُرْباً لك[٢] ولِمنْ سَمّيت؟ أيُّ علم في ولد ادم، إنهم لَلقومُ الجاهلون .

وهل أتودّد[٣] إلى مالك خازن النار، فـأقول ـ رحمـك الله ـ : ماواحد[٤] الزّبانية فإن بني آدم فيه مختلفون؟ يقول بعضهم : الزّبـانية

---

(١) هذا البيت لمالك بن الرّيب من قصيدة عدتها ثمانية وخمسـون بيتـاً سجلهـا البغداديّ في خزانته ٣١٧/١، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، وفسرّها بيتاً بيتاً، ومطلعها :

ألا ليت شعـري هل أبيتـن ليلة بجنب الغضا أزجى القِلاص النّواجيا

وروايته في الخزانة : « على الرمس » مكان : « على الريم » وأنظـر ذيل الأمالي للقالى / ١٣٧ . واللسان: «ريم».

(٢) تربأ لك : أي خسراناً لك من قولهم : تربت يداه أي التصقت بالتراب كناية عن الفقر والخسران .

(٣) في ط فقط : « أتردّد » مكان : « أتودّد » .

(٤) في الملائكة : « ما أوحد » .

لا واحد لهم من لفظهم، وإنما يُجْرون مُجْرَى السواسية أي القوم المستوين في الشَرّ قال:

٧٩٥ = سواسيةٌ سُود الوجوهِ كأنّما بُطونُهم من كَثْرة الزّاد أوْطبُ[1]

ومنهم من يقول : واحد الزّبانية : زِبْنِية .

وقال آخرون: وأحدهم زَبّنيٌ أو زُبْنِيّ، فيعبس لما سمع ويكفهر فأقول : يا مالِ[2] ـ رحمك الله ـ ما ترى في نون غِسْلين ؟ وما حقيقة هذا اللفظ أهو مصدر كما قال بعض الناس أم واحد أم جمع أعربت نونه تشبيهاً بنون مسكين ؟ كما أثبتوا نون قُلِين[3] وسِنين في الإضافة ، وكما قال / سحيم بن وثيل : [٤ / ٥٢

٧٩٦ = وماذا يدّري الشّعراء مِنّي وقد جاوزْتُ حدَّ الأربعينِ[4]

فأعْرَب النُّون

وهل النّون في جهنّم زائدة ؟ أمّا سيبويه فلم يذكر في الأبنيّة

(١) في اللسان : « وطب » : الوطب : سقاء اللبن ، وجمعه أوطبٌ ، وأوطابٌ ، ووِطابٌ .
(٢) ترخيم : مالك خازن النار .
(٣) قُلِين : جمع « قلة » وهي عودان يلعب بهما الصبيان . انظر شرح الأشموني ١ / ٨٥ .
(٤) من شواهد : الأشموني ١ / ٨٩ ، والخزانة ٣ / ٤١٤ ، وابن يعيش ٥ / ١١ ، ١٣ ، والعيني ١ / ١٩١ ، والتصريح ١ / ٧٧ ، ٧٩، والهمع والدرر رقم / ٨٤ .

« فَعنَّلاً » إلاّ قلِيلاً[١].

وجهنّم : اسم أعجميّ . ولو حملنا على الاشتقاق لجاز أن يكون من الجهَامة في الوَجْه أو من[٢] قولهم : تَجَهَّمْتُ الأمر : إذا جعلنا النّون زائدة ، واعتقدنا زيادتها في هجنّف ، وأنه مثل هجف ، وكلاهما صفة الظّليم . قال الهُذَليّ :

٧٩٧ = كأن ملاءتي على هِجَفٍّ   يَعِنُّ مع العشيّة للرئال[٣]

وقال جران العود :

٧٩٨ = يشبهها الرّائي[٤] المشبه بيضةً
غدا في النّدى عنها الظّليم الهِجَنّف

وقال قومٌ : رِكَيةٌ[٥] جهنام : إذا كانت بعيدة القَعْرِ ، فإن كانت جهنم عربية فيجوز أن تكون من هذا .

---

(١) « إلاّ قليلاً » زيادة في الأشباه ليست في الملائكة .
(٢) في ط فقط : « ومن » صوابه من الملائكة .
(٣) الظليم : ذكر النعام ، والرئال جمع : رَأْل وهو ولد النعام .
ورواية اللسان : « عنن» على : هزف مكان : « على هجف » .
وفي ط : ملائي مكان : ملاءتيّ ، و« تفر » مكان : « يعن » ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .
(٤) في ط : « الرأي » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .
(٥) الرَّكِيَّة : البئر ، وجمعها : رُكِيٌّ ، وركايا .

وزعم قوم : أنه يقال أحْمَرُ جهنام : إذا كان شديد الحُمْرة ، ولا يمنع أن يكون اشتقاق جهنم منه .

فأمّا سقر، فإن كان عربيّاً فهو مناسب لقولهم : سَقَرَتْه [الشمس](١) إذا آلَمتْ دِماغَه . قال ذو الرمّة :

٧٩٩ = إذا ذابت الشّمْسُ اتقي صَقراتِها
يأفنان مَرْبُوعِ الصّريمة مُعْبِلِ(٢)

والسِّينُ والصّاد يتعاقبان في الحرف إذا كان بعدهما قاف أو خاء أو عين أو طاء ، تقول : سقب(٣) وصقب ، وسوَيق وصويق ، وبسط وبصط ، وسلغ الكبش(٤) وصلغ فيقول : مالك ما أجهلَك وأقَلّ تمييزك ؟ ما جلست هنا للتّصريف وإنما جلست لعقاب الكفرة القاسطين(٥).

(١) سقطت كلمة الشمس من نسخ الأشباه والتصويب من «الملائكة» /٢٣
(٢) من قصيدة مطلعها في ديوانه / ٥٨٦
قف العيس في أطلال ميّة فاسأل   رسوماً كأخلاق الرّداء المُسَلْسَلِ
وفي هامش الديوان ، ٥٨٩ : ذابت : اشتدحرّها .والصقرات : شدّة وقع الشمس ، ومعبل :مورق ،ومربوع : أصابه مطر الربيع ، الصريمة : منقطع الرمل . وفي ط : « ذانت » بالذّال ، ومقبل : مكان : معبل ، تحريف .
(٣) السَّقْب : ولد الناقة أو ساعة يولد . وفي «الملائكة» /٢٤ سُقْتُ وصُقْتُ
(٤) في القاموس : « سلغ » : سلغت البقرة والشّاة كمنَع سُلوغاً : خرج ناباهما . وفي الملائكة : « الكبس » بالسين وفي ط : « وسلع الكبس وصلع » بالعين .
(٥) القاسطون: الجائرون ، ومنه قوله تعالى : « وأمّا القاسطون فكانوا لجهنم حطباً »[الجنّ/ ١٥] .

وهل أقول للسائق والشهيد اللّذين ذكرا في كتاب الله عز وجل : ﴿ وجاءت كُلُّ نفْسٍ مَعها سائِقٌ وشَهِيدٌ ﴾(١): يا صاح ، انظراني ، فيقولان : تخاطبنا مخاطبة الواحد ونحن اثنان ، فأقول : ألم تعلما أن ذلك جائز من الكلام ، وفي الكتاب العزيز : « وقال قَرِينُهُ هذا ما لديّ عَتِيد أَلْقِيا في جهَنّم كُلّ كَفّارٍ عَنيدٍ »(٢) فوحّد القرين ، وثنّي في الأمر كما قال الشّاعر : / [١٥٣ /

٨٠٠ = فإن تزجراني يا ابْنَ عَفّان أَنْزَجِر
وإن تَدعَاني أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعا(٣)

وكما قال امرؤ القيس :

٨٠١ = خليليّ مُرّابي على أمّ جُنْدُبٍ
لأقضي حاجاتِ الفؤاد المعذّبِ(٤)

---

(١) قّ / ٢١ .

(٢) قّ / ٢٣ ، ٢٤ .

(٣) هذا الشاهد من قصيدة لسويد بن كراع العكليّ ، وكان سويد قد هجا بني عبد الله بن دارم ، فاستعدوا عليه سعيد بن عثمان، فأراد ضربه، فقال سويد قصيدة أوّلها :
تقول ابنة العَوْفِيّ ليلى ألا ترى إلى ابن كُراعٍ لا يزال مفزّعا
من شواهد شرح مختصر تصريف العزى بتحقيقي ص ٦٢ .

(٤) البيت الأول مطلع القصيدة ، والبيت الشاهد ثالث بيت فيها ، وقبله
وإنكما إن تنظراني ساعةً من الدهر تنفعْني لدى أم جندبِ
هذا والشطر الثاني من البيت الأول روايته في الديوان / ٦٤ :
* نُقَضّ لبانات الفؤاد المعذّب *

ألم ترأنّـي[1] كُلّما جِئْـت طارقاً وجدت لها طيبـاً وإن لم تُطَيَّبِ

[هكذا أنشده الفراء،وبعضهـم ينشـد ألـم تَرَيانـي][2] وأنشـد أيضاً :

٨٠٢ = فقلت لصاحبيّ لا تَحْبِسانا بنـزع أصولـه واجتـزّ شِيحَا[3]

فهذا كله يدلّ على أن الخروجُ من مخاطبة الواحد إلى الاثنين ، أو من مخاطبة الاثنين إلى الواحد سائغ عند الفصحاء .

وهل أجيء في جماعة من جهابذة الأدباء قصرت أعمالُهم عن دخول الجنّة ، ولحقهم عَفْوُ الله فزُحْزِحُوا عن النّـار فنقف علـى باب الجنة فنقول : يا رِضْوَ[4] ، لنا إليك حاجة ، ويقول بعضنا : يا رضوُ فيضمّ الواو،فيقول رضوان : ما هذه المخاطبة التي ما خاطبني بها أحد قبلكم[5] فنقول : إنّا كنا في الدّار الأولى نتكلم بكلام العرب ، وأنهم

(١) في ط : « ألم تـرأني » ولعـلّ هذه الـرواية هي التـي أنشدهـا الفـراء ورواية الديوان : « ألم ترياني » .

(٢) ما بين معقوفين زيادة في الأشباه ليست في الملائكة .

(٣) في ط : « واجتث » بالثـاء، وفي النسخ المخطوطة والملائكة : « واجتز » وفي بعض الروايات : « واجذز » بالدّال .
وهذا الشاهد نسب إلى مضرس بن ربعي .
من شواهد : الملائكة / ٢٦ ، والشافية ٤ / ٤٨١ ، والعينـيّ ٤ / ٥٩١ ، والطبري ٢٦ / ١٠٣ ، وشرح تصريف العزىّ / ٦٢ .

(٤) مرخم : رضوان وفي ط : يا رضوء، تحريف .

(٥) في ط فقط : « قبلكم أحد » .

يرخّمون الذي في آخره ألف ونون فيحذفونهما للترخيم .

وللعرب في ذلك لغتان يختلف حكماهما

قال أبو زيد :

٨٠٣ = يا عُثم أدركنـي فإنَ رَكِيَّتي　　صَلَدَتْ فأعيت أَن تَبِضّ بمائها[(١)]

فيقول رضوان : ما حاجتكم ؟ فيقول بعضنا : إنّا لَمْ نَصِلْ إلى دخول الجنّة لتقصير الأعمال ، وأدْركَنا عَفْوُ اللهِ فَنَجَوْنا من النّار ، فبقينا بين الدّارين ، ونحن نسألك أن تكون واسطتنا إلى أهل الجنّة ، فإنهم لا يستغنون عن مثلنا ، وإنّه قبيحٌ بالعبد المؤمن أن ينال هذه النِّعم وهو إذا سبّح الله لَحن

ولا يَحْسُن بساكن الجِنان أن يُصِيب من ثمارها في الخُلود ، وهو لا يعرف حقائق تَسْمِيتها ، ولعلّ في الفردوس قَوْماً لا يدرون أحرُوفُ الكمَّثْرى كلها أصليّة أم بعضها زوائد ؟

ولو قيل لهم : ماوزن كمثرى على مذهب التّصريف لم يعرفوا [ووزنه][(٢)] فُعِّلَّى ،وهذا بناء مستنكر لم يذكر سيبويه له نظيراً .

---

(١) في ط فقط : « يا غنم » وفي ط فقط : « تفيض » .
والركبة : البئر ، وتبضّ : تفيض أو تسيل .
وانظر اللسان : « بضض »حيث استشهد بهذا البيت على أن البضض: الماء القليل ، وبئر بضوض: يخرج ماؤها قليلاً قليلاً وقد بضت تبض.

(٢) كلمة : « ووزنه » سقطت من الأشباه .

وإذا صح قولهم للواحد كمثراة فألف كمّثرى / ليست للتأنيث . [٤ / ٥٤

وزعم بعض أهل اللّغة أن الكَمْثَرَة تَداخُل الشّيء بعضه في بعض ، فإن صَحّ هذا فمنه اشتقاق الكُمثّرى .

وما يجمل بالرجل من الصّالحين أن يصيب من سَفَرْجَل الجنّة وهو لا يعلم كيف تصغيرُه وجمعه ، ولا يَشْعُر أيجوز أن يشتقّ [1] منه فِعْلٌ أم لا ؟

والأفعال لا تشتقّ من الخماسيّة لأنهم نقصوها عن مرتبة [2] الأسماء فلم يبلغوا بها بنات الخمسة [3] مثل : اسفرجل يَسْفَرْجِل اسْفرِجالاً .

وهذا السندس الذي يطؤه المؤمنون ويفرشونه [4] كم فيهم من رجل لا يدري ، أَوَزْنُهُ : فُعْلُلٌ أم فُنْعُلٌ [5]؟

والذي نعتقد فيه أنّ النون زائدةٌ ،وأنه من السّدوس وهو الطّيلسان الأخضر ، قال العبدي :

---

(١) في ط : « أن يجوز أن يشقق » .
(٢) في الملائكة : « مزيّة » .
(٣) في الملائكة / ٢٩ : بعد الخمسة : « وليس في كلامهم » الخ .
(٤) في الملائكة / ٢٩ : يفترشونه .
(٥) في ط : « فيعل » بالياء ، تحريف .

٨٠٤ = ودَاوَيْتُها حتى شَتَتْ حبشيّةً		كأنَّ عليها سُنْدُساً وسُدوسا(١)

ولا يمتنع أن يكون « سندس » فُعْلُلاً ، ولكن الاشتقاق يوجب ما ذكر .

وشجرة طوبى كيف يستظّل بها المّتقون ويجتنونها آخر الأبد وفيهم كثير لا يعرفون أمن ذوات الواو هي أم من ذوات الياء ؟

والذي نذهب إليه إذا حملناها على الاشتقاق أنّها من ذوات الياء [وأنها من طاب يطيب وليس قولهم : الطِّيب بدليل على أن طوبى من ذوات الياء](٢) لأننا إذا بنينا فِعْلاً ونحوه من ذوات الواو، قلبناها(٣) ياء فقلنا : عيد، وقيل : هو من : عاد يعود، وقال يقول .

فإن قال قائل : فلعل قولهم : طاب يطيب من ذوات الواو ، وجاء على مثال : حَسِبَ يَحْسِب ، وقد ذهب إلى ذلك قوم في قولهم تَاه يَتِيهُ وهو من توّهت .

قيل له : يمنع من ذلك أنهم يقولون : طَيَّبت الرّجل(٤)، ولم

---

(١) في اللسان : « سدس » قال الجوهري : سدَوس بالفتح : أبو قبيلة . وبالضمّ : السُّدُوس : هو الطيلسان الأخضر. ونسب الشاهد في اللسان إلى يزيد بن حذّاق العَبْديّ. وفي ط : وذوابتها « بالذال والباء » و «حبست » مكان : « شتت » و « حسبته » مكان : « حبشية » .

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط والنسخ المخطوطة ، والتصويب من الملائكة .

(٣) في الملائكة / ٣١ : «وقلبناها إلى» الياء، فقلنا الخ .

(٤) في الملائكة / ٥٣٣ : « طيبت الرجل بالطّيب » بزيادة كلمة : « بالطيب » .

يَحْك أحد : طَوَّبْتُه. والمطيِّبون[1] أحياءٌ من قريش احتلفوا فغمسوا أيديهم في طيب ، فهذا يدلّك على أنّ الطّيب من ذوات الياء ، وكذلك قولهم : هذا أطيب من هذا .

فأمّا حكاية أهل اللغة أنهم يقولون : أوبة وطوبة ، فإنّما ذلك على معنى الإتباع ، كما يعتقد بعض النّاس في قولهم : حيّاك الله وبيّاك ، أنه إتباع ، وأن أصل بيّاك : بوّاك أي بَوَّأك منزلاً ترضاه .

وأما قولهم للآجُرّ طوب ، فإن كان عربيًّا صحيحاً ، فيجوز أن يكون اشتقاقه من غير لفظ الطّيب إلاّ على رأي أبي الحسن سعيد بن مسعدة ، فإنه إذا بنى فُعْلاً من ذوات الياء [مثل عاش يعيش ، وطاب يطيب ، فإنه][2] يقلبه إلى الواو فيقول : الطوب والعوش ، فإن كان / [٤ / ١٥٥ الطوب الآجرّ اشتقاقه من الطيب ، فإنما أريد به - والله أعلم - أن الموضع الذي بنى به طابت الإقامة فيه ، ولعلّنا لو سألنا من يرى طوبي في كُلّ حين لِمَ حذف منها الألف واللاّم؟ لم يحر[3] في ذلك جواباً .

---

(١) في اللسان : « طيب » : « في الحديث شهدت غلاماً مع عمومتي حِلْف المطيّبين ، اجتمع بنو هاشم ، وبنو زُهرة ، وتَيْم في دار ابن جُدْعان في الجاهليّة ، وجعلوا طيباً في جَفنة ، وغمسوا أيديهم فيه ، وتحالفوا على التناصر والأخذ للمظلوم من الظّالم ، فسمّوا المطيّبين » .

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٣٣ .

(٣) في ط : « يحز » وفي النسخ المخطوطة : « يجد » وفي الملائكة / ٣٣ : « يحر » .

وقد زعم سيبويه أن الفُعْلى التي تؤخذ من «أفعل منك» لا تستعمل إلاّ بالألف واللام أو الإضافة ، تقول : « هذا أصغر منك » ، فإذا رددته إلى المؤنّث قلت : هذه الصُّغْرَى أو صغرى بناتك ، ويقبح عنده أن يقال : صغرى بغير إضافة ، ولا ألف ولام[١] قال سُحَيم :

٨٠٥ = ذهبْنَ بِمِسْواكي وغادَرْنَ مُذْهباً
من الصَّوْغِ في صُغْرى بَنانِ شَمالِيا[٢]

وقرأ بعض القراء : « وقُولوا للنّاس حُسْنَى »[٣] على فُعْلى بغير تنوين ، وكذا قرأ في الكهف : « إمّا أَنْ تُعَذِّب وإمّا أن تَتَّخِذ فيهم حُسْنَى »[٤] على فُعْلى بغير تنوين .

فذهب سعيد بن مسعدة : إلى أن ذلك خطأٌ لا يجوز وهو رأي أبي إسحاق الزّجاج ، لأن الحسنى عندهما وعند غيرهما من أهل البَصْرة يجب أن تكون بالألف واللام كما جاء في موضع : « وكذّب بالحُسْنى »[٥]، وكذلك اليُسْرَى والعُسرَى ، لأنها أنثى أفعل منك .

(١) بعده في الملائكة ٣٤١ «ولكن تقول: هذه صغراك وصغري بناتك» وقد سقطت العبارة من نسخ الأشباه

(٢) من قصيدة مطلعها في الديوان / ١٦ :

عميرةُ ودِّع إنْ تجهَّزْتَ غادياً   كفى الشَّيْبُ والإسلامُ للمرْء ناهِيَا

ورواية الشطر الأول الشاهد في الديوان :

* تعاوَرْنَ مِسْواكي وأبْقَينْ مُذْهبا *

يقول : ذهَبْن بمسواكي وأبدلْن به خاتماً .

(٣) البقرة / ٨٣ ، وهي قراءة الحسن ، والأخفش ، وأبيّ ، وطلحة بن مصرف . انظر قراءة رقم / ٢٥٩ . في معجم القراءات

(٤) الكهف / ٨٦ .

(٥) الليل / ٩

وقد زعم سيبويه أن «أخرى» معدولة عن الألف واللّام. ولا يمتنع أن يكون «حسنى» مثلها. وفي الكتاب العزيز: «وَمَناة الثّالثة الأخْرى»[١]، وفيه «لِنُرِيَك من آياتنا الكبرى»[٢].

قال عمر بن أبي ربيعة :

٨٠٦ = وأُخْرَى أتت من دون نُعْمٍ ومثلها
نهى ذا النّهـي لا يرعـوي أو يفكرُّ[٣]

فلا يمتنع أن تُعْدل حسنى عن الألف واللام كما عُدِلَت أخرى ، وأفعل منك إذا حذفت منه « مِنْ » بقى على إرادتها نكرة ، أو عرّف بالألف واللام ولا يجوز أن يجمع بين « من » وبين حرف التعريف .

والذين يشربون ماء الحيوان في النّعيم المقيم هل يعلمون ما هذه الواو الّتي بعد الياء ، وهل هي منقلبة كما قال الخليل أم هي على الأصل كما قال غيره من أهل العلم ؟ / [٤ / ١٥٦

ومن هو مع الحُور العين خالدٌ مخلدٌ[٤]، هل يدري ما معنى

(١) النجم / ٢٠
(٢) طه / ٢٣
(٣) من قصيدة مشهورة مطلعها :
أمِنْ آل نُعْمٍ أنت غاد فمبكر غداة غدٍ أم رائحٌ فمهجّرُ
وفي الديوان/ ١٢ : «لو يرعوي» بوضع «لو» مكان: «لا» وفي الملائكة؛ ترعوي ـ تفكر بالتاء في كليتهما.
(٤) في الملائكة / ٣٨ : « مخلدٌ » بالرفع وعلق المحقق في الهامش بقوله « في الجميع : خالداً مخلداً » وقد كتب على حاشية هذه النسخة صوابه « مخلّد » بالرّفع . وفي نسخ الأشباه: خالداً مخلّداً.

الحُور ؟ فيقول بعضهم : هو البياض ، ومنه اشتقاق الحُوّارى من الخُبْز[١] والحوارِيّين إذا أريد بهم القصّارون ، والحَوارِيّات : إذا أريد بهن نساء الأمصار .

وقال قوم : الحَوَرُ في العين أن تكون كلّها سوداء وذلك لا يكون في الإنس ، وإنما يكون في الوحوش .

وقال آخرون : الحَوَرُ شدّة سواد العين وشدّة بياضها[٢].

وقال بعضهم : الحَوَرُ سعة العين ، وعظم المُقْلَة .

وهل يجوز أيها المتمتع بالحُور العين أن يقال: حِير، كما يقال: حُور، فإنّهم ينشدون هذا البيت بالياء:

٨٠٧ = إلى السّلف الماضي وآخَرُ واقفٌ

إلى رَبْرَبٍ حِيرٍ حسان جآذِرُهْ[٣]

فإذا صحّت الرواية في هذا البيت بالياء قَدَح ذلك في قول من يقول : إنما قالوا الحير اتباعاً للعين كما قال الراجز :

---

(١) في ط فقط : الحيرة ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة . وفي القاموس : الحُوَّاريّ بضم الحاء ، وشد الواو ، وفتح الراء : الدقيق الأبيض أو هو لباب الدقيق ، وكل ما حُوّر أي بُيِّض من طعام .

(٢) في الملائكة / ٣٨ : « شدّة سواد العين في شدّة بياض بياضها .

(٣) انظر الملائكة / ٣٩

٨٠٨ =هل تَعْرِفُ الدَّارَ بأعلَى ذي القورْ

قد دَرَسَتْ غَيْرَ رَمادٍ مكفور

مكتئبِ اللّوْنِ مَريحٍ مَمْطورِ

أزمان عَيْناءُ سُرور المسرور

حوراءُ عيناءُ من العين الحيرْ(١)

(١) وردت هذه الأرجوزة في نوادر أبي زيد ٥٧٠ ، ٥٧١ في ثلاثة عشر بيتاً مبدوءة بقوله :

يَضرِبْنَ جأباً كمُدُقٍّ المعطيرْ

وجأبا كما في النوادر: الفحلُ، وهو الغليظ من الحُمُر

وانتهت بقوله :

عيناءُ حوراء من العين الحيرْ

والأبيات الواردة في الأشباه ترتيبها مختلف عن الأبيات الواردة في النوادر ، فقد وردت الأبيات في النوادر على النحو التالي :

هل تعرِفُ الدار بأعلى ذي القُورْ

غيّرها ناجُ الرّياح والمور

ودرست غير رماد مكفور

مكتئب اللون مريح ممطور

وغير نُؤْيٍ كبقايا الدُّعثور

أزمانَ عيناءُ سرورُ المسرور

عيناءُ حواراءُ من العينِ الحيرْ

والأبيات الثلاثة الأولى رواهااللسان في مادة : روح » وروايته : « مروح » بالواو بدل : « مريح » بالياء .

ونسب هذه الأبيات إلى منظور بن مرثد الأسدي. والشاهد في البيت الأخير حيث نصّ على أنّ: ريح الغدير على ما لم يسم فاعله أصابته الريح فهو مروح .

=

وكيف يستجيز مَنْ فرشهُ من الاستبرق أن يمضي عليه أبدٌ[1] بعد أبد،وهو لا يَدْري كيف يجمعه جمع التكسير ؟ ولا كيف يُصغّره ؟

النّحويون يقولون في جمعه : أبارق ، وفي تصغيره أُبَيْرِق .

وكان أبو إسحاق الزجاج يزعمُ أنـه في الأصـل سُمّـي بالفعـل الماضي ، وذلك الفعـل استفعل من البَـرْق أو البَرَق. وهـذه دعوة من أبي إسحاق وإنما هو اسم أعجمي عُرِّب.

وهذا العبقريّ الذي عليه اتّكاء المؤمنين ، إلى أيّ شيء نُسِب ؟ فإنّا كنا نقول في الدّار الأولى أن العربَ كانت تقول : إن«عَبْقَر» بلاد يسكنها الجنّ وإنّهم إذا رأوا شيئاً جيّداً قالوا : عَبْقَرِيّ أي كأنّه عمل الجن ، إذ كانت الإنس لا تَقْدِرُ على مثله ، ثم كَثُر ذلك حتى قالوا : سَيِّدٌ عَبْقَريّ ،وظُلْمٌ عَبْقريّ ، قال ذو الرّمة :

وفسرّ صاحب اللسان القـور بأنهـا جبيلات صغـار ، وأحدها : « قـارة » ، والمكفور : الذي سفت عليه الريح التراب .

و«مكتئب اللون»: يريد : أنه يضرب إلى السوّاد كما يكون وجه الكئيب :

والمعنى : هل تعرف الدار في الزمـان الذي كـانت فيه عينـاءُ سرورُ من رآهـا وأحبّها» .

وفي ط : « على » مكان : « أعلى » ، و « أرمـار » مكان : « أزمـان » ، و « عينا » مكان : « عيناء » ، « والحور » مكان : «الحير»، كل ذلك تحـريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والملائكة .

(١) في نسخ الأشباه: «أبداً»

٨٠٩ = حتـى كَأَنّ حُزُون القُـفِّ أَلْبَسها
مِنْ وَشْـي عَبْقَـرَ تجليلٌ وَتنْجِيدُ[١] [٤ / ١٥٧

وقال زهـير :

٨١٠ = بِخَيْلٍ عليهـا جِنّـة عَبْقَرِيةٌ جَدِيرون يومـاً أن يَنالُوا فَيَسْتَعْلوا[٢]

وإن كان أهل الجنة عارفين بهذه الأشياء ، قد ألهمهم الله العلم بما يحتاجون إليه فلن يستغني عن معرفته الـوِلْدَان المُخَلّـدون ، فإن ذلك لم يقع إليهم ، وإنا لَنَرْضى بالقليل مِمّا عندهم أجْراً على تعليم

(١) انظر اللسان : عبقر .
وهو من قصيدة في الديوان / ١٨٨ مطلعها :
يا دار ميّة لم يَتْـرُكْ لنـا علماً تقـادمُ العهـد والهـوج المراويـدُ
والمراويد : الرياح التي تجيء وتذهب .
وفي القاموس : الحزون : جمع حَزْن : ما غلظ من الأرض . والقف : ما ارتفع من الأرض. وفي القاموس أيضاً: الجل بالكِسـر ويضم من المتاع : البسط والأكسية ونحوها.
والتنجيد : ما ينجد به البيت من بسط وفرش ووسائد .
وفي ط : « تحليل » بالحـاء مكان : « تجليل » بالجيم تحـريف ، صوابـه من النسخ المخطوطة ، والمراجع السابقة .
(٢) انظر اللسان : « عبقر »
وهو من قصيدة في الديوان / ٣٨ ، مطلعها :
صحا القلبُ عن سلمى وقدِ كاد لا يسلو وأقفـر من سلمـى التعـانيق فالثّقل
والتعانيق والثقل : موضعان .
وفي الملائكة : « أو يستعلو » بوضع « أو » مكان الفاء .

الوِلْد ان ، فيتبسم إليهم رِضْوان ، ويقول : « إنّ أصحابَ الجَنّة اليوم في شُغُل فاكِهون هُمْ وأزواجُهُم في ظِلال على الأرائك مُتّكئُون» (١) فانْصَرِفوا ـ رحمكم الله ـ فقد أكثرتم الكلام فيما لا منفعة فيه ، وإنما كانت هذه الأشياء أباطيل زُخْرِفَت في الدّار الفانية فذهبت مع الباطل .

فإذا رأوا جِدّة في ذلك قالوا : ـ رحمك الله ـ نحن نسألك أن تعرّف بعض علمائنا الذين حصلوا في الجنة بأنا واقفون على الباب نريد أن نخاطبه في أمر ، فيقول رضوان : منْ تُؤْثِرون أن أعلم بمكانكم من أهل العلم الذين غُفِرَ لهم ، فَيَشْتَوِرون طويلاً ، ثم يقولون : عرّف بموقفنا هذا الخليل بن أحمد الفرهودي ، فيرسل إليه رضوان بعض أصحابه فيقول : على باب الجنّة قوم قد أكثرُوا القول ، وأنهم يريدون أن يخاطبوك ، فيشرف عليهم الخليل ، فيقول أنا الذي سألتم عنه ؟ فماذا تريدون ؟ فيعرضون عليه مثل ما عرضوا على رِضْوان ، فيقول الخليل : إنّ الله جَلّت قدرته جعل مَنْ يسكُن الجنّة مِمّن يتكلّم بكلام العرب ناطقاً بأفصح اللغات كما نطق بها يعربُ بن قحطان أو معدُّ بن عدنان ،[وأبناؤه لصلبه] (٢) لا يدركهم الزيغ ولا الزّلل، وإنما افتقر الناس في الدار الغرّارة إلى علم اللغة والنحو ، لأن العربية الأولى أصابها تغييرٌ ، فأمّا الآن فقد رُفِع عن أهل الجنة كُلّ الخطأ

(١) يس / ٥٥ ، ٥٦ .
(٢) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه ، وصوابه من الملائكة / ٤٥ .

والوهم ، فاذهبوا راشدين- إن شاء الله - فيذهبون وهم مُخْفِقون مِمّا طلبوه .

ثم أعود إلى ما كنت متكلّماً فيه قبل ذكر الملائكة .

مَنْ أهدى البريرة(١) إلى نَعْمان ، وأراق النّطفة(٢) على الفُرَات ، وشرح القضية لأمير المؤمنين(٣) فقد أساء فيما فعل ، ودَلّني كلامه على أنه بَحْرٌ يستجيش منّي ثَمْداً(٤)، وجبلٌ يستضيف إلى / صخوره [٤ / ١٥٨] حصىً ، وغاضيةٌ(٥) من النّيران تجتلب إلى جِمارها سَقْطاً(٦)، وحَسْبُ

---

(١) البريرة كما في اللسان : ثمرة الأراك ، واسم الجمع : برير .
وقيل : البرير : أول ما يظهر من ثمر الأراك ، وهو حلو. والنُّعمان كما في اللسان : في الأصل : الدّم ، وشقائق النعمان : نبات أحمر يشبه الدّم .
ونعْمان بفتح النون وهو المراد هنا موضع : يكثر فيه الأراك بمكة ، وهو نعمان الأكبر وهو وادي عرة ، ونعْمان الفرقد بالمدينة ، وهو نعمان الأصغر .
والمراد أن أبا العلاء ينظر إلى نفسه بأنه صغير في مجال العلم بالنسبة لسائله .
وضرب لذلك مثلاً وهو كيف يهدى ثمرة الأراك إلى وادٍ مملوء بالأراك .

(٢) والنطفة : الماء الصافي قل أو كثر ، والفرات : نهر معروف .

(٣) المقصُود به عليّ أمير المؤمنين ، فقد روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « أنا مدينة العلم وعليّ بابها ، فمن أراد العلم فليأته من بابه » انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٢ / ١١ .

(٤) الثمْد والثّمد بسكون الميم وفتحها : الماء القليل الذي لا مادة له .

(٥) الغاضية : العظيمة من النيران .

(٦) سَقْط النار ما يسقط منه عند القَدْح ، ولأبي العلاء كتاب مشهور وهو مطبوع محقق يسمّى : سَقْط الزند .

تِهامة[1] ما فيها من السَّمُر[2] ، وسؤال الشّيخ مولاي كما قال الأول :

٨١١ = فهذي سيوفٌ ياصُـدَيُّ[3] بَن مالك
كثيرٌ ولـكن أيـن بالسّيْف ضارِبُ[4]

٨١٢ = * لا هيثم الليلة للمطي[5] *

قضية ولا أبا حسن[6] لها ، وشكاة فأين الحارِثُ بن كلـدة[7]، وخيل لو كان لها فوارس ، والله المستعان على ما تصفون .

والواجب أن أقول لنفسي : « وراءك أوسع لك »، « فـالصّيْف

---

(١) وتهامة : مكة .

(٢) السَمُرُ : بضم الميم ، وهو شجر الطّلح .

(٣) في ط فقط : « عدى » وفي النسخ المخطوطة والملائكة / ٤٦ : « صـدى » بالصّاد ، و«ليس» لابن خالويه / ٣٣٤.

(٤) رواية ابن خالويه في كتاب : « ليس » ٣٣٤ « للسيف » مكان « بـالسيف » وهي الرواية المذكورة في الأشباه والملائكة .

(٥) رجز بعده:

ولا فتًى مِثْلُ ابن خَيْبَرِيٍّ

من شواهد : سيبويه ١/ ٣٥٤ ، وابـن الشجـري ١ / ٢٣٩ ، وابـن يعيش ٢ / ١٠٢ ، والخزانـة ٢ /٩٨ ، والأشموني ٢ /٤. والهمـع والـدرر رقـم ٥٤٧ .

وهيثم : اسم رجل كان حسن الحداء للإبل ، وابن خيبري : هو جميل بن معمر صاحب بثينة .

(٦) المراد به عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه .

(٧) هو طبيب العرب في الجاهلية .

ضَيّعت اللبن »[١]، « ولا يكذب الرّائد أهله » ، « ولو كان معي مِلْءُ[٢] السِّقاء لسلكت في الأرض المَقا[٣]، وسوف أذكر طرفاً مِمّا أنا عليه غَرَيت[٤] بي العامّة « من شُبٍّ إلى دُبٍّ » [٥] .

تزعمون أنني من أهل العلم وأنا منه خِلْوٌ إلاّ ما شاء الله ، ومنزلتي إلى الجُهّال أدْنى منها إلى الرَّهط العلماء ، ولن أكون مِثْل الرَّبْداء[٦] أزعم في الإِبل أنني طائر ، وفي الطَّيْر أنّي بعيرٌ سائر .

---

(١) هذا مثل مشهور ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه الأمثال / ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، « قال : أما حديث اللبن ، فإن صاحبه عمرو بن عمرو بن عُدَس ابن زيد التميمّي ، وكانت عنده دختنوس بنت لقيط بن زرارة ، وكان ذا مال كثير إلاّ أنه كان كبير السن فقَلَتْه ، فلم تزل تسأله الطلاق حتى فعل ، وتزوجها بعده عُمَير بن معبد بن زرارة ابن عمّها ، وكان شابًّا إلاّ أنه معدم ، فمرّت إبل عمرو بن عمرو ذات يوم بد خنْتوس ، فقالت لخادمها : انطلقي إلى أبي شُريح فقولي له : يسقينا من اللبن ، فأبلغته ، فعندها قال : الصيف ضيّعت اللبن . قال أبو عبيد : أراه يعني أن سؤالك إياي الطلاق كان في الصيف ، فيومئذٍ ضيعت اللبن بالطّلاق» .

(٢) في ط : « ملأ » بهمزة على الألف ، تحريف .

(٣) المقا : في القاموس : أرض مقاءٌ : بعيدة .

(٤) في ط : « غريب » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٤٩ ، وغَرِي به من باب صَدِي : أولع به والاسم : الغراء بالفتح والمدّ .

(٥) هذا مثلٌ وهو بتمامه كما في الأمثال لأبي عبيد / ١٢٢ : « أَعْيَيْتني من شُبٍّ إلى دُبٍّ » أي من لدن شببت إلى أن دَبَيْت هرَماً » .

(٦) الرّبداء : في اللسان : « ربد » : الرُّبدة : الغُبْرة . وقيل : الرُّبدةُ والرُّبْدُ في النعام : سواد مختلط . وعن اللحياني : ظليمٌ أربد ، ونعامة ربداء ورمداء لونها كلون الرّماد ، والجمع : رُبْد » .

والتّمويه خلق ذميم ، ولكنّي ضَبٌّ لا أحْمل ولا أَطِيرُ ، ولا ثَمني في البيع خطير ، أَقْتنع بالحُبْلَة [١] والسِّحاء [٢] وأتعوّذ [٣] من بني آدم في مساء وضحاء . وإذا خلوت في بيتي تعللت [٤] ، وإن فارقت مأوائي ضَلَلْت .

ذكر ابن حبيب [٥] أنه يقال في المثل : « أَحْيَرُ من ضَبٍّ » [٦] ، وذلك أنه إذا فارق بيته ، فأبعد لم يهتد أن يرجع إليه .

وقد علم الله بغالب قدرته أنّي لا أبتهج [٧] بأن أكون في الباطن أستحق تثريباً ، وأدْعى في الظّاهر أديباً [٨] . ومثلي مثل البَيْعة الدّامرة [٩]

(١) في ط : « الحيلة » بالياء تحريف : وفي القاموس : « الحُبلة » بالضم الكرْم أو أصل من أصوله ، ويحرَك ، وجمعه : حُبْل كقُفْل ، وحُبَل كصُرَد ، وضبٌّ حابل : يأكلُها .

(٢) السّحاء : في القاموس : سِحاء ككِساء : نبْتٌ شائك .

(٣) في ط : « والعود » بالدال تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٥١ .

(٤) يقال : تعلّل بالشيء أي تَلهّى به وشغله .

(٥) هو يونس بن حبيب النحوي المشهور له ترجمة وافية في كتابي « الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي » .

(٦) روى في أمثال أبي عبيد / ٣٦٩ : « إنه لأحيا من ضَبٍّ » وذلك لطول عمره .

(٧) في ط : « لا أسيح » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٥١ .

(٨) في الملائكة : / ٥١ : « أريباً » بالراء .

(٩) في القاموس : الدّمُور ، والدّمار ، والدّمارة : الإهلاك كالتدمير .

تُجمع طوائفُ من المسحيّة أنها تُبْرِىءُ من الحُمّى أو من كذا ، وإنّما هي جُدُرٌ[١] قائمة لا تفرّق بين مِلْطَس[٢] الهادم والمسيعة[٣] بيد الهاجِرِيّ[٤]، وسيّانِ عندها صَنُّ الوبر[٥]، وما يعتصر من ذَكيّ الورد

ولست بِدْعاً ممن كذب عليه ، وادّعى له ما ليس عنده ، وقد ناديت بتكذيب القالة نداءً[٦] خَصَّ وعَمّ ، واعترفت[٧] بالجهالة عند من نَقَصَ وأبرّ[٨] واعتذرت بالتقصير[٩] إلى من هزلَ وجدّ .

وقد حَرُم على الكلام في هذه الأشياء،لأني طلّقتها طلاقاً بائناً لا أملك فيه الرّجعة، وذلك لأني وجدتُها فوارك[١٠]، فقابَلت فِرْكها

(١) في ط «مدر» بالميم ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة : / ٥٢ .
(٢) المِلْطَس كـ «مِنْبَر» : المعول الغليظ لكسر الحجارة، وحجر يدق به النّوى . وفي ط : « مطلس » بتقديم الطاء على اللام ، تحريف .
(٣) في ط : « والمبيعة » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والملائكة / ٥٢ . وفي هامش الملائكة فسرّ المسيعة بأنها: خشبة ملساء يطينّ بها .
(٤) في القاموس : الهاجريّ : البَنّاء ، ومن لزم الحضر .
(٥) الوبْرُ : دويبةٌ كالسَّنّور ، وهي بهاء جمع : وُبُور ، ووبار ، والصِّن بالكسر : بول الإبل .
(٦) في ط فقط : « نداء من خص » الخ بزيادة من .
(٧) في ط فقط : « واعترف » .
(٨) في ط فقط : « وأم » وفي الملائكة / ٥٣ : « ومن أبر » بزيادة « من » .
(٩) في الملائكة : / ٥٣ : « من التقصير» .
(١٠) الفِرْك بالكسر ويفتح : البِغْضَة عامة أو خاصّ ببغضة الزوجين ، فَرِكها وفَرِكته كسمع فيهما فِرْكاً،وفَرْكاً، وفروكاً ،فهي فارك وفَروك، وفاركة : تاركة .

بالصّلف ، وألقيت المرامي [١] إلى النازع ، وخلّيت الخُطب لرُقاةِ المنابر ، وكنت في عَدَان المهكة [٢] أُحَدُّ [٣] إذا زاولت الأدب كأنني عارٌ يعتمّ [٤] / أو أقطعُ الكفّين يَتَختّم . [١٥٩ /

وينبغي له ـ أدام الله تمكينه ـ إن ذكرني عنده ذاكرٌ أن يقول : « دُهْدُرين سَعْدُ القين » [٥] .

(١) المرامي : السّهام ، والنازع من يرميها .
(٢) مُهكة الشباب بالضم ويفتح : نفحته وامتلاؤه ،وشابّ مُتهِكٌ ومُمَهّكٌ : ممتلىء شباباً .
وعدان كسَحاب من الزمان : سبع سنين ، يقال : مكثوا عَداناً .
وفي ط : « عداد » بالدال تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٥٣ ، وفي ط أيضاً : « المهلة »باللام ، تحريف .
(٣) في ط والنسخ المخطوطة : « أجد » بالجيم ، صوابه من الملائكة / ٥٣ .
(٤) يعتمّ أي يلبس العمامة ، وفي ط : « لقيم » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والملائكة / ٥٣ .
(٥) في أمثال أبي عبيد / ٨٣ : قال الأصمعيّ : من أمثالهم دُهْ دُرَّيْن سعدُ القين » ومعناه عندهم الباطل . قال الأصمعيّ : ولا أدري ما أصله ؟
وذكر أبو عبيد البكري في فصل المقال / ١٠٦ أن هذا المثل اختلف فيه العلماء وكثر فيه القيل ، وقلّ الانتقاد والتحصيل فبعضهم من يجعل « ده » منفصلاً من « درين » ، ومنهم من يجعله متصلاً مثنًى من : «دهدر» ، ومنهم من يجعله اسماً واحداً مبنيّاً .
وقيل : إن معناه : « ده » : بالغ في التداهي والكذب كما يفعل القَيْن . . .

إنّما ذلك أجهل من صَعْل[1] الدّو، خالٍ [من الحليـة[2]]
كخلوّ البو[3]. ولو كنت في جن[4] العُمْر كما قيل لكنت قد أُنْسِيتُ[5]
ونَسيتُ، لأن حديثي لا يجهل في لزوم عَطَني الضيّق، وانقطاعي عن
المعاشر ذهاب السِّيق[6].
ولو أنني كما تظن لبلغت[7] ما اختَرْتَ وبرزت للأعين فما

ودرين من الدرور أيُ درّ بذلك ثم دُرّ ، وثنّى كما يقال : دواليك ، وهذاذيك . وقال أبو العلاء : دهدرين منصوب بفعل مضمر ، وسعد القين يرتفع على أحد أمرين : إما أن يكون نداء على قولك : يا سعدُ القين ، فسعد منادى علم ، القين نعت له أي أنت عندي بمنزلة هذا الكذب .
وإمّا أن يكون المعنى : أنت سعدُ القين ، أي أنت مثله ، وحذف التنوين لكثرة الاستعمال » .

(١) الصّعْل : الطويل ، والصعلة : الدقيقة الرأسُ والعنق .
والدوّ والدويّة والداويّة ، ويخفف : الفلاة.
(٢) في ط والنسخ المخطوطة سقط ما بين معقوفين .
(٣) البّو : ولد الناقة ، وجلد الحوار يحشى ثُماماً أو تبناً ،فيقرّب من أم الفصيل ، فتعطف عليه فتدِرّ .
(٤) في القاموس : الجنّ بالكسر من الشباب وغيره : أوله وحدثانه ، ومن البيت : زهره ونوره.
وفي ط : « حسن » بالحاء والسين ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ، والملائكة / ٥٤ .
(٥) في ط : « أنست » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٥٤ .
(٦) في القاموس :« شيق » ككيّس : السحاب لا ماء فيه .
وفي ط : « الشين » بالشين تحريف ،صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٥٥ .
(٧) في ط : « افعلت » مكان : « لبلغْت » تحريف ، صوابه م النسخ المخطوطة، والملائكة / ٥٥.في ط« كما اخترت »بوضع «كما» مكان «ما»

استترت ، وهو يروي البيت السائر لزهير :

٨١٣ = والسِّتْرُ دُونَ الفاحشاتِ ولا يَلْقاكَ دُوْنَ الخَيْرِ مِنْ سِتْرِي [١]

وإنما ينال الرُّتب من الآداب مَنْ يباشرُها بنفسه ، ويُفْني الزّمن بدرسه ، ويستعين الزِّهلق[٢] ، والشّعاع المتألق ، لا هو العاجز ، ولا هو المحاجز[٣] .

٨١٤ ولاَ جَثّامة[٤] في الرَّحْلِ مثلي

ولا بَرِمٌ [٥] إذا أمسى نؤومُ

ومثله لا يسأل مثلي للفائدة ، بل للامتحان والخِبْرة[٦] ، فإن سكت جاز أن يسبق إلى الظّن الحسن ، لأن السّكوت سترٌ يسْبَل على الجَهول ، وما أحب أن تفتري عليّ الظّنون كما افترت الألسن في

---

(١) انظر ديوان زهير / ٨٩ وهو من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان مطلعها :

لِمَن الديَارُ بقُنَّةِ الحَجْر أقْوَيْن من حِجَجٍ ومن دَهْرِ ؟

والمعنى أن بينه وبين الفاحشات ستراً من خوف الله ، ولا ستر بينه وبين الخير .

(٢) في القاموس : الزِّهْلق كزِبْرَج : السرّاج ما دام في القنديل .

(٣) الحاجزة - كما في القاموس - : المهانعة ، وتحاجزا : تمانعا .

(٤) في أساس البلاغة /٨٢ : من المجاز : فلانٌ جثامة : لا ينهض للمكارم . وفي ط : « ولا خيامة » و« يروم » مكان « برم » و« بورم » مكان : « نؤوم » ، و« الرجل » بالجيم كل ذلك تحريف .

والبرِمُ بكسر الراء : المتألم الضجر . فإن كانت بفتح الراء فهو من لا يدخل مع القوم في الميسر ، وجمعه : أبرام .

(٥) في ط : « والحيرة » بالحاء والياء ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ، والملائكة / ٥٦ .

ذكرها أني من أهل العلم .

وأحلف بِجَرْوةِ[١] الكَذوب [وهي إذا كانت لي أعـزّ من سكان الراكدة عليّ][٢] لأن آزم[٣] صابة[٤] أو مقراً[٥] آثر لديّ من أن أتكلم[٦] في هذه الصناعة كلمة .

وقد تكلّفت الإجابة ، فإن أخطأت فمنبت الخطأ ومعدنه ، غاوٍ تعرّض لما لا يحسنه[٧] ، وإن أصبت فما أحمد على الإصابة . رُبَّ دواء

---

(١) في اللسان : « جرا » : الجِرْوَةُ : النفس ، ويقال للرجل إذا وطن نفسه على أمر : ضرب لذلك الأمرِ جِرْوتَهُ أي صبر له ، ووطّـن عليه ، وضرب جروَة نفسه كذلك ، قال الفرزدق .

فضربْتَ جِرْوَتَهـا وقلـت لهـا اصْبري وشــددت في ضنــك المقــام إزارِي

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط والنسخ المخطوطة ، صوابه من الملائكة / ٥٦ .
والراكدة : لعلّ المراد بها الأرض من قولهم : ركد القوم في مكانهم : هدءوا ، وهذه مراكدهم ومراكزهم . انظر أساس البلاغة ٢٤٨ .

(٣) في أساس البلاغة / ١٥ : أزم الفرس على فأس اللجام : عض عليه وأمسكه .
وفي ط : « أرم » بالراء ، تحريف صرابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٥٦ .

(٤) في القاموس : الصابة : شجر مرٌّ ، ووهم الجوهري في قوله : عصارة شجر .

(٥) المَقِر ككتِف : الصبر أو شبيه به أو السّم كالمقْر .

(٦) في ط : « تكلم » تحريف تصويب من النسخ المخطوطة والملائكة .
والمراد من هذه العبارة أنه يقسم بنفسه التي أعز عليه من كل من على هذه الأرض أن يتكلم في هذه الصناعة .

(٧) في الملائكة / ٥٧ : « لا يحسبه » وما في الأشباه أنسب للأسلوب .

ينفع وصفه مَن ليس بآس (١)، وكلمةُ حُكْمٍ تسمع مِن حَليفٍ وَسْواس .

(تمّت الرسالة بحمد الله وعونه ، ولطفه وصونه ، والحمد لله على أفضاله ، وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه أجمعين) / [٤ / ١٦٠]

(١) في ط : « لمن ليس بناس » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٥٢ .
والآس : الطبيب .

[إجابة ابن الشجري عن أشكال بيت لشاعر أصفهانيّ]

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم .

قال ابن الشجرى في « أماليه »[1]: كتب إلى رَجُل من أماثل كبار العجم يسأل عن هذا البيت أصحيح إعرابه أم فاسد ؟ وذكر أنه لشاعر أصفهانيّ من أهل هذا العَصْر وهو هذا :

٨١٥ = يُولّل عُصْلاً لا بِناهُن[2] هَيْنَةً ضِعافــاً ولا أَطْرَافَهُــنْ نَوابِيا

رفع « بناهُن » بـ « لا » ونصب هَيْنَةً بأنه خَبَرُها ، وإنما فعل ذلك لينصب القافية ، لأنه لمّا أعمل « لا » الأُولى هذا العملَ أعمل « لا » الثانية عمل الأولى .

ولحّنه في هذا نحوي من أهل « أصفهان » لأنه جعل اسم « لا »

---

(١) انظر الأمالي ١ / ٢٨١ .

(٢) البِنَى بالكسر وبالضم جمع بِنية بكسر الباء أو بُنية بضم الباء ، وسيأتي فيا بعد تفسير هذا البيت لابن الشجري .

معرفة ، وقال : إنّ من شَبّه « لا » بليس من العَرَب رَفعُوا بها النّكرة دون المعرفة .

فأجبت عن هذا بأنّي وجدت قوماً من النّحويين معتمدين على أن « لا » المشبهة بليس إنما ترفع النّكرات خاصّةً كقولك : لا رجلٌ حاضراً ، ولم يُجيزوا « لا الرَّجُلُ حاضراً » كما يقال : ليس الرَّجل حاضراً .

وعلّلوا هذا بأن « لا » ضعيفة في باب العمل ، لأنها إنما تعمل بحُكم الشّبه لا بحكم الأصل في العمل ، والنّكرة ضعيفة جدًّا ، فلذلك لا يعمل العامل الضّعيف إلاّ في النّكرات كقولك : عِشْرُون رَجُلاً ، ولي مثله فرساً ، وزيدٌ أحسنهم أدباً .

فلمّا كانت « لا » أضعف العاملين ، والنّكرة أضعف المعمولين خَصّوا الأضعف بالأضعف .

وجاء في شِعْر أبي الطّيب أحمد بن الحسين إعمال لا في المعرفة في قوله :

٨١٦ = إذا الجود لم يُرْزق خلاصاً من الأذى
فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقِيَا[1]

(١) من شواهد : ابن الشجري ١ / ٢٨٢ ، ٢ / ٢٢٤ ، والمغنى ١ / ٢٦٥ . وشذور الذهب / ١٧٦ ، والتصريح ١ / ١٩٩ . وهو من قصيدة يمدح بها كافور مطلعها في الديوان / ٤١٧
كفى بك داء أن ترى الموت شافياً وحسب المنايا أن يكن أمانيا .

ووجدت أبا الفتح عثمان بن جنّى غَيْر منكر لذلك في تفسيره لِشِعْر المتنبّي ، ولكنه قال بعد إيراد البيت : شبه « لا » بليس فنصب بها الخَبَر .

وأقول : إنّ مجيىء مرفوع « لا » منكوراً في الشّعر القديم هو الأعرف إلا أن خبرها كأنهم ألزموه الحذف ، وذلك في قول سعد بن مالك بن ضبيعة :

٨١٧ = من صَدّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براحُ[1]

أراد لا براحُ لي أو عندي

وفي قول رؤبة بن العجاج :

٨١٨ والله لولا أن تَحُشّ الطّبّخ

بيَ الجحيمَ حين لا مُسْتَصرخُ[2]/ [٤ / ١٦١

(١) من شواهد : سيبويه ١ / ٢٨ ، والمغنى ١ / ٢٦٤ ، ٢ / ٧٠١ ، وأوضح المسالك رقم / ١٠٧ ، وابن الشجري ١ / ٣٢٣ ، والخزانة ١ / ٢٢٣ ، ٢ / ٩٠ ، والهمع والدرر رقم / ٤٣٥ .
قال في الدرر : وقوله : فأنا ابن قيس أي أنا المشهور في النجدة ، كما سمعت ، وأضاف نفسه إلى جدّه الأعلى وهو قيس لشهرته به ، وبنيه معه : مالك وضبيعة،والضمير في « نيرانها » للحرب القائمة إذ ذاك ، وهي حرب البسوس » .
وسعد صاحب الشاهد من فرسان حرب البسوس وقد مدحه طرفة في ديوانه / ١١٥ بقوله :
رأيت سُعوداً من شعوبٍ كثيرةٍ فلم ترعيني مثل سعد بن مالك

(٢) من شواهد : سيبويه ١ / ٣٥٧ ، وابن الشجري ١ / ٢٨٢ ، والإنصاف =

أراد لا مُسْتَصرخٌ لي

ومرَّ بي بيتٌ للنّابغة الجَعْدِي فيه مرفوع « لا » معرفة وهو :

٨١٩ = وحَلَّتْ سَواد القلبِ لا أنا مُبْتغٍ
سِـــواهــا ولا عن حُبِّهـــا متراخيا[١]

وقبله :

دَنَـــتْ فِعْـل ذي حُبٍّ فلمـــا تَبِعْتُهـا
تَوَلّـت وردّت حــاجتِــي في فــؤاديا

وبعده :

وقد طال عَهْدي بالشّبـاب وظِلّه		ولاقيتُ أيامــاً تُشِيب النّواصيا

= ١ / ٣٦٨ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٠٦ ، واللسان طبخ ، والهمع والدرر ورقم / ٤٣٦ .
وفي الدرر ذكر أنه لم يقف على قائله .
ونسبه السّيوطي هنا لرؤبة ، وهذه النسبة خطأ ، وإنما هو للعجاج بن رؤبة .
انظر ديوانه / ٤٥٩ ، وهو مطلع أرجوزه طويلة عددها ٢٨ بيتاً ختمها بقوله :

ودستهم كما يداسُ الفرفخ
يؤكل مرّاتٍ ومرًّا يشدخُ

والفرفخ : البقلة الحمقاء ، وهي الرجلة .

(١) الرواية المشهورة في بيت النابغة : «لا أنا باغياً»، وانظر ابن عقيل ١ / ١٢٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيّوطي / ٦١٣ ، والعيني ٢ / ١٤١ ، والتصريح ١ / ١٩٩ ، والهمع والدرر رقم / /٤٣٧ .

وإنما ذكرت هذين البيتين مستدلاً بهما على نصب القافية ؛ لئلا يتوهّم متوهّم أن البيت فردٌ مصنوعٌ ، لأن إسكان الياء في قوله : « مُتراخِيا » ممكنٌ مع تصحيح الوزن على أن يكون البيت من الطّويل الثالث[1] مثل قوله :

٨٢٠ = أقِيموا بني النُّعمان عَنّا صُدُوركم
وإلاّ تُقِيموا صاغِرين الرُّءوسا[2]

وإذا صحّ نصب قافية البيت فلا تخلو « لا » الأولى أن تكون

---

(١) أي الضّربُ الثالث من أوزان الطويل .

(٢) من شواهد ابن الشجرى ٢٨٣ ، وابن يعيش ٦ / ١١٥ ، والشاهد في هذا البيت هو ما نصّ عليه ابن يعيش حيث قال في الموضع نفسه : « وأمّا الزيادة للمدّ أو تكثير البناء فنحو واو عجوز ، وألف غلام ، وياء سعيد ، لم يرد بهذه الزيادة إلاّ امتداد الصوت ، وتكثير اللفظ ، لأنهم كثيراً ما يحتاجون إلى المدّ عوضاً من شيء قد حذف . . . ألا ترى أن الضرب الثالث من الطويل نحو قوله : « أقيموا » الخ إنما لزم الردف ليكون عوضاً عن السبب المحذوف من مفاعيلن » .
فـ « متراخياً » من الممكن أن تكون التفعيلة الأخيرة « تراخى » على وزن « مفاعي » ، فبعد حذف السبب : « لن » أصبحت مفاعي في التفعيلة الأخيرة في البيتين « تراخي » ، و « رءوسا » .
وانظر سيبويه في : « هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد » ٢ / ٢٩٨ .
والشاهد نسبه في المفضليات / ٥٩٩ ليزيد بن الشّنّي ، من قصيدة مطلعها :

ألا هل أتاها أنّ شِكّة حازمٍ لديَّ وأنّي قد صَنَعْتُ الشَّمُوسا
والشكة : السّلاح ، والشّموس : فرسه .

معملة أو ملغاة ، فإن كانت معملةً فمبتغٍ خبرها وكان حقّه أن ينصب ولكنه أسكن الياء في موضع النّصب كما أسكنها الآخر في قوله :

٨٢١ = *كَفى بالنأي من أسماء كافي[1]*

وكان حقه « كافياً » لأنه حال بمنزلة المنصوب في قوله تعالى ﴿ وكفى بالله وليًّا ، وكفَى بالله نصيراً ﴾[2].

ومثله في إسكان الياء في موضع النّصب قول الفرزدق :

٨٢٢ = يُقلّب رَأْساً لم يكن رَأْس سَيِّدٍ
وعينــاً له حـولاءَ بَادٍ عُيوبُها[3]

قال :بادٍ وكان حقّه بادياً اتباعاً لقوله عيناً .

ولا يجوز أن يكون « عيوبها » مبتدأ وخبره بادٍ ، لأنه لو أراد ذلك لزمه أن يقول : بادية » ، ألا ترى أنك لو قدمت العيوب لم يصحّ

---

(١) سبق ذكره رقم ٧٧١ .
(٢) النساء / ٤٥ .
(٣) بيت من بيتين قالها الفرزدق لما حّج هشام بن عبد الملك فصحبه الفرزدق من المدينة حتى حجّ ورجع إلى المدينة ، فأمر له بخمسمائة درهم فقال :
يردِّدُنــي بــين المدينــة والــتي　　إليهـا قلـوبُ النـاس يهْـوى مُنيبُها
يقلّــب عينــا لم تكن لخليفة　　مشوّهــةً حولاءَ بــادٍ عُيوبهُا
ورواية السيّوطي في الأشباه للبيت الثاني مختلفة عن رواية الديوان وإن كان موضع الاستشهاد كما هو لم تتغير روايته .

أن تقول عيوبها بادٍ كما لا تقول : الرّجال جالسٌ .

وإذا كان كذلك فالنصب في قوله : متراخياً بالعطف على « مبتغٍ » ، لأنه منصوب الموضع ، فكأنه قال : لا أنا مبتغياً سواها ولا متراخياً عن حبها .

فإن جعلت « لا » الأولى ملغاة / كان قوله :أنا مبتغ مبتدأ وخبراً ،[٤ / ١٦٢] ولزمك أن تُعْمِل الثانية ، ويكون اسمها محذوفاً ، تقديره : ولا أنا عن حُبّها متراخياً ، وحَسُن حَذْفُهُ لتقدّم ذكره .

فإن قيل : فهل يجوز أن يكون قوله : « متراخياً » حالاً والعامل فيه الظرف الذي هو « عن » كما يعمل الظرف في الحال إذا قلنا : زيد في الدّار جالساً .

قيل : لاَ يجوز ذلك ، لأن « عن » ظرف ناقص ، وإنما يعمل في الحال الظّرف التام ، ألا ترى أن قولك : زيدٌ في الدار كلام مفيدٌ ، ولو قلت : زيد عنك راحلاً ، ومحمد فيك راغباً لم يجز ، لأنك لو أسقطت « راحلاً » « وراغباً » فقلت : زيد عنك ، ومحمد فيك ، لم يكن كلاماً مفيداً ، فإذن لا يصح إلا أن ترفع راحلاً وراغباً، وتعلّق الجارّين بهما .

ووجدت بعد انقضاء هذه الأمالي في كتاب عتيق يتضمّن المختار من شعر الجعديّ لا أنا باغياً سواها » ، فهذه الرواية تكفيك

تُكلف الكلام على « مبتغٍ » .

فأما قوله : يولّل عُصْلاً فمعنى يولل ، يحدّد أنياباً عُصْلاً ، والعُصْل : شِدّة الناب مع اعوجاج فيه ، وهو ناب أعصل .

والبنى : جمع بِنْية يريد أصول الأنياب .

وقوله : هَيْنة مخفف هيّنة كقولهم في ميّت : مَيْت ، وكما جاء في الحديث : المُؤمن هَيْنٌ لَيْنٌ .

والنّوابي من قولهم : نبَا السيف ينبو : إذا ضربت به فرجع إليك ، ولم يعمل في الضّريبة .

وقول رؤبة[١] : « تحش الطّبخ » يقال : حششت النّار أحشها : إذا أذْكَيْتُها ، والطّبخ واحدهُ طابخ كساجد وسُجّد ، وراكع وركّع .

شبه ملائكة النّار بالطّبّاخين .

وقوله : « حين لا مستصرخ » أي حين لا أحد هناك يَسْتَصرخ كما يوجد ذلك في الدّنيا .

وقول سعد بن مالك : « وضعت أراهط »[٢] ذكر أراهط أبو عليّ في

(١) فيما سبق صححنا نسبة هذا الشاهد إلى العجاج لا إلى رؤبه .

(٢) من قوله في أول قصيدته التي بلغت خمسة عشر بيتاً في الحماسة :

يا بؤس للحرب التي   وضعت أراهط فاستراحوا

باب « ما جاء بناءُ جَمْعه على غير بناء واحده » كقولهم في جمع باطل : [أباطل][1] وأباطيل كأنه ، جمع أبطال أو إبطيل ، وأراهط كأنه جمع أرْهُطٌ ، قال : وأَفْعُل لم تستعمل عنده في هذا . [قوله : عنده يعني سيبويه ، وقوله وافعل لم يستعمل عنده في هذا][2] يعني أنه لم / يثبت [٤ / ١٦٣] عنده أنهم جمعوا الرّهْط الذي هو العِصابة دون العَشَرة على : أرْهُطٌ ، ولكنهم استعملوا الأرْهُط في الرّهط الذي هو أديمٌ تلبسه الحائض يكون قدره ما بين السّرّة إلى الرّكبة[3] .

وغير سيبويه قد حكى في الرّهط الذي هو العصابة أنهم جمعوه على أرهُط، وجمعوا الأرْهُط على الأراهط، كما جمعوا الكَلْب على الأكلب، ثم جمعوا الأكلب على الأكالب.

ومِمّا جمعوه على غير القياس حديث قالوا في جمعه : أحاديث ، وأحاديث كأنه جمع إحداث كإعصار[4] وأعاصير ، ولا يجوز أن يكون أحاديث جمع أُحْدوثة كأُغْلوطة وأغاليط لأنهم قد قالوا : حديث النّبيّ ، وأحاديث النّبي ، ولم يقولوا : أحدوثة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم .

---

(١) سقطت : كلمة : « أباطل » من ط .
(٢) ما بين معقوفين زيادة في الأشباه ، وهي تفسير لعبارة ابن الشجري .
(٣) في ط : «الركية» بالياء تحريف
(٤) الإعصار : ريح تثير الغبار ، فيرتفع في السماء كأنه عمود .

ومما جمعوه على غير قياس قولهم في الرُّبَّى[١] وهي الشّاة التي تحبس اللّبن ، وقيل الحديثة العهد بالولادة:رُباب مضموم الأول .

ومثله قولهم في جمع التوءم وهو الّذي يولد مع آخر:« تُؤام »[٢] وفي جمع الظئر[٣] وهي الداية[٣]: ظُؤار .

وفي جمع الثّنِيّ : ثُناء وهو ولد الشاة إذا دخل في السّنة الثانية ، والبعير إذا ألقى ثَنِيَّتَهُ وذلك إذا دخل في السنة السادسة .

وفي جمع الرخل[٤]:رُخال وهي الأنثى من أولاد الضان .

وفي جمع النفساء وهي المرأة التي وضعت:نُفاس وقيل،أيضاً : نِفاس بكسر أوله ، والنفاس أيضاً بالكسر ولادها[٥].

---

(١) الرُّبَّى كـ «حُبْلى» :الشاة إذا ولدت ،وإذا مات ولدها أيضاً ، والحديثة النتاج . انظر القاموس .

(٢) في القاموس : التوءم من جميع الحيوان مع غيره في بطن من الاثنين فصاعداً وجمعه توائِم ، « وتُؤام » .

(٣) في القاموس : الظّئر بالكسر : العاطفة على ولد غيرها،المرضعة له في الناس وغيرهم للذكر والأنثى .

(٤) الرِّخل بكسر الراء ، وبهاء ، وككتِف : الأنثى من ولد الضأن جمعه : أرْخُل ، ورِخال ، ويضم ، ورخِلان .

(٥) يقال : ولَدت تلد وِلاداً ، وولادة ، وإلادة ، ولدةً وتولْداً . انظر القاموس .

[القصيدة الحرباويّة]

نقلت من خط بعض الفضلاء :

قال نقلت من خطّ العماريّ[1]، قال الشيخ أبو عمرو عثمان بن عيسى بن منصور بن ميمون البَلَطِيّ[2] النّحويّ هذه القصيدة الحِرْباويّة ، لأنها تتلون كالحِرْباء .

وحرف رَوِيّها يكون مضموماً ، ثم يصيرُ مفتوحاً ، ثم مكسوراً ثم ساكناً .

وإنما عملتها كذلك لأمرين : أحدهما[3]: أني اتي بما لم أسبق إليه ، والآخر : كيما أتَحدّى بها النّحاة ، لأني أتيت فيها بمذاهب من النّحو لم يقف عليها أحدٌ منهم ، ومضمونها شكوى الزّمان وأهله .

(١) في النسخ المخطوطة : الغمازي بالغين والزأي .
(٢) له ترجمة وافية في معجم الأدباء ١٢/١٤١، والبغية ٢/١٣٥ . وكنيته : أبو الفتح : والبلطي - كما في معجم الأدباء - نسبة إلى بَلَط، التي تقارب الموصل. مات لعشر بقين من صفر سنة تسع وتسعين وخمسمائة، وهي آخر سني الغلاء الشديد بمصر. وقد أخذ النحو عن أبي نزار وأبي محمدّ سعيد بن المبارك بن الدّهان.
(٣) في ط فقط : «إحداهما».

وهذا أوّلها .

(ص) = إني امرؤٌ لا يصطبيـ ـني الشّادِنُ الحَسنُ القَوامُ(١)

(ش) = يجوز في ميم « القَوام » الرّفع على أنه فاعل الحَسن ، والنّصب على التّشبيه / بالمفعول به ، والجر بالإضافة ، والوقف بالسّكون ، لأن وزن الشّعر تستقيم فيه حركةُ الميم ، وإسكانها ، أمّا إذا حرّكت فالشّعر من الضّرب السّادس من الكامل ، وإذا سكّنت فالشّعر من الضّرب السابع منه .

[٤ / ١٦٤]

* * * * *

(ص) = فارقْت شِرَّة عِيشتِي إذْ فارَقَتْنِي والعُرامُ(٢)

(ش) = ارتفع العُرام عطفاً على المضمر في فارقتني ، وانتصب « عَطْفاً » على شِرّة ، وانخفض عطفاً على عِيشَتي .

* * * * *

(ص) = لا أسْتَلِذّ بِقَيْنَةٍ تَشْدو لدَيّ ولا غُلامُ

() = ارتفع غلامُ عطفاً على المُضمر في تشدو ، وانتصب عطفاً على

---

(١) في طوالنسخ المخطوطة : « لا يطبيني » ، وفي معجم الأدباء ١٢ / ١٥٩ « لا يصطبيني » .

(٢) في طوالنسخ المخطوطة : « والغرام » بالغين ، وفي معجم الأدباء « والعرام » بالعين ، وفسرّ العُرام في الهامش بالشراسة .

موضع قينة[١]، فكأنه قال : لا أستلذ قينة ، وانخفض عطفاً على لفظه .

*****

(ص) = ذو الحُـزْن ليس يسرُّهُ طيبُ الأغاني والمُدامُ

(ش) = ارتفع المدام عطفاً على « طيب » ، وانتصب بواو « مـع » ، وانخفض عطفاً على الأغاني .

****

(ص) = أمسى بدَمْـعٍ سافِحٍ في الخـدّ مُنْسَكِبٍ سِجامُ

(ش) = ارتفع سجام ، لأنه خبر مبتدأ محذوف أي هو ، وانتصب بإضمار أعنى ، وانجرّ صفة لما قبله[٢].

*****

() = القى صروفُ الدّهر مصـ طبراً وما حدّي كَهام[٣]

---

(١) في معجم الأدباء : « ونصبه بلا » .
(٢) في معجم الأدباء : وجرّه نعتاً للدّمع .
(٣) هذا البيت ليس من الأبيات التي ساقها معجم الأدباء وفي ط : « حـدى » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وجدّى » : حظّى : ، وكهام : أي كليل ، ومنه : سيف كَهام ، ولسان كهام أي عيٌّ ، ورجل كهام . لا غناء عنده .

(ش) = يجوز رفع خبر « ما » على لغة بني تميم ، ونصبه على لغة الحجاز .

وأمّا الكسر فإن بعض العرب يَبْني كلّما جاء على هذا الوزن على الكسر يقيسونه على شغار[1] ، ونَزال .

*****

(ص) = لا أشْتكي مِحَنَ الدّواهي إذْ تحلّ بِيَ العِظَامُ[2]

(ش) = ارتفع ، العظامُ فاعل تَحل ، وانتصب صفة لمحن ، وانجرّ صفة للدّواهي .

******

(ص) = مارستهن ومارَسَتْنِي في تصرّفها الجِسامُ

(ش) = ارتفع الجسام بقوله مارستني ، وانتصب بدلاً من « هن » في مارستهُنّ / وانجر بدلاً من « ها » في تصرّفها على حدّ قول الفرزدق . [١٦٥ /

٨٢٣ = على حالةٍ لو أنّ في القوم حاتِماً
على جُوده لضَنّ بالماءِ حاتِمُ[3]

---

(١) شغر البلد : خلا من الناس ، وبابه قطع .
(٢) ليس من الأبيات التي ساقها في المعجم .
(٣) من شواهد شذور الذهب / ٢١٨ .

(ش) = والقوافي مخفوضةٌ ، وانخفض حاتم على البدل من الهاء في جوده .

*****

(ص) = وبلوْتُ حدّ السيف في عمل فأخْلَفني الحُسام[1]

(ش) = ارتفع الحسامُ فاعل أخلفني ، وانتصب بدلاً من « حَدّ » وانجر بدلاً من السّيف .

****

(ص) = إن كنتُ في ليل الخُطوبِ أرقب لينكشفَ الظّلامُ

(ش) = ارتفع « الظلام » بينكشف ، وانتصب بأرقب ، وانجرّ بدلاً من ليل .

****

(ص) = واتْرُك ملام الدهر عنـ ك فما حديثك والملامُ

(ش) = ارتفع « الملامُ » عطفاً على « حديثك » ، وانتصب بواو مع ، وانجرّ عطفاً على الكاف في حديثك .

******

(١) ليس من الأبيات التي ساقها معجم الأدباء .

(ص) = أَرْمــي زمانــي ما رَمى		لِلْعِرْضِ حتّى لا يُرامُ[١]

(ش) = قد جاء الفعل بعد حتى مرفوعاً ومنصوباً كقوله تعالى : ﴿ حَتّى يقولَ الرَّسولُ ﴾[٢].

وأما الكسر فلا سبيل إليه إلا بزيادة الياء في يرام فيصير ، يرامي من المراماة ، ويصير المعنى : لا أزال أرْمي الزّمان حتى يَتْرُك مراماتي .

* * * *

(ص) = إني أرى العيشَ الخُمو		لَ وصحبةُ الأشْرار ذامُ

(ش) = صحبة الأشرار مبتدأ ، وذام خبره ، ويجوز نصبها معاً بأرى ، والذام : الذّم .

وإذا زادت على ذام الياء صار بلفظ المخفوض وتضيفه[٣] إليك .

* * * *

(ص) = كم حاسِدينَ معاندين		عَـدَوْا علـيّ وكَمْ لِئَامُ

(ش) = قـد جاء بعد«كم» المرفـوعُ والمنصـوبُ والمجـرورُ ، قال الفرزدق :

---

(١) لم يذكر هذا البيت في معجم الأدباء .

(٢) البقرة / ٢١٤ .

(٣) في ط : « وتضفه » تحريف واضح .

٨٢٤ = *كَمْ عَمّة لك يا جريرُ وخالةٍ(١) *

رُوِي برفع عمّة ، ونصبها ، وجرّها .

*****

(ص) = رُبَّ امـرىءٍ عايَنْتُهُ لَهِجاً بِسَبِّي مستهامُ / [٤ / ١٦٦

(ش) = الأخفش يقول: رُبّ وما عملت فيه في موضع رَفْع ،فيكون رفع « مستهام » علـى الصّفـة لامـرىء علـى الموضـع ، ونصبـه بـ « عاينته » ، وجرّه نعت امرىء على اللّفظ

*****

(ص) = عين(٢) العَدُوِّ غَدَوْتُ مُضـ ـطـرًّا بصحبتـه أسامُ

(ش) = أسام بالرّفع مضارع من : سام ،وبالفتح بمعنى : أسامى مبنيّ للمفعول،وبالكسر أي أسامى ، يقول : اضْطرَّني الزّمان حتى أفاخر مَنْ يفاخرني .

******

(١) تمامه :

*فدعاء قد حلبت عليَّ عشاري *

من شواهد : سيبويه ١ / ٢٥٣ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، وانظر ديوان الفرزدق / ٤٥١ .

(٢) في ط : « بين » مكان : « عين » تحـريف ، صوابـه من النسـخ المخطوطـة ومعجم الأدباء ١٢ / ١٦٢ .

(ص) = لا غَرْوَ في تفضيله   هــذا الزمــان عَلا اللّئامُ[١]

(ش) = ارتفع « اللئّام » على أن « علا » فعلٌ ماض من العُلُوّ .

وانتصب كذلك على أن فاعله ضمير أي علا هو اللّئامَ أي زاد عليهم في اللّؤم .

وانجرَّ على أن «على» اسم بمعنى فَـوقْ بجرهـا .

ويغلط[٢] النحاة ويسمّونها حرفـاً كقولهـم : زيد علـى الفرس ، وإنما التقدير : فوق الفرس .

وأنشد سيبويه :

٨٢٥ = * فهي تنوش الحَوْض نَوْشاً من علا[٣] *

* * * * * *

(١) لم يذكر هذا البيت في معجم الأدباء .

(٢) في ط : « وبلفظ » مكان : « ويغلط » تحريف .

(٣) رجز بعده :

نوشاً به تقطع أجواز الفلا

نسبه في اللسان : « نوش » إلى غيلان بن حريث والضمير للإبل .

من علا : أي من فوق، النوش : الأخذ والبطش، والقوى القلب .

يريد أن الإبل عالية الأجسام ، طويلة الأعناق ، وهذا النوش الذي ترتوي به يعينها على قطع الفلوات . والأجواز : الوسط .

من شواهد : سيبويه ٢ /١٢٣ ، ومعاني القرآن للفرّاء ٢ / ٣٦٥ ، والحجة لابن خالويه / ٢٩٥ ، وابن يعيش ٤/ ٨٩ ، والخزانة ٤ /١٢٥ ، ٢٦١ .

(ص) = مَالِي ولِلْحَمِقِ الأثيمِ الجاهلِ الفَدْمِ[1] العَبَامُ[2]

(ش) = تقدم أن النعت يتبع ويقطع إلى الرّفع والنصب .

****

(ص) = أنّ المُموّه عند فُدْم النّاس يَعلو والطّغامُ[3]

(ش) = يجوز في الطّغام الرفع على الابتداء والخبر محذوفٌ .

والنصب عطفاً على اسم إنّ

والجرّ عطفاً على فُدْمِ .

*****

(ص) = لاَ ترْج خَيْراً من ضعيف الوُدّ يَبْخلُ بالسَّلامُ

(ش) = الرفع على الحكاية أي بقوله : السّلام عليكم

والنّصب على المَصْدَرْ أي بأن يسلم السّلام . أنشد الفارسيّ :

---

(١) الفدم : العييّ الثقيل .

(٢) في القاموس : « العبام » كسحاب : العييّ الثقيل وفي ط : « الأشيم » بالشين مكان : «الأثيم»، تحريف

(٣) الطغام : السّفلة والأرذال من الناس .

٨٢٦ = تنادوا بالرّحيل غداً   وفي تَرْحالِهم نَفْسِي[1]

وقال : يجوز في الرّحيل الرفع والنّصب والخفض ذكره ابن جِنّى في « سرّ الصّناعة » .

*****

٤ / ١٦٧] (ص) = وعليك بالصبر الجميل وما يَلوذُ به الكِرامُ /

(ش) = الرفع بيلوذ .

والنّصب بعليك إغراءً .

والجرّ بدلاً من الصبر .

*****

(ص) = لا يَسْتَفيق القلْبُ مِنْ   كَمَدٍ يلاقي أو غرامُ

(ش) = الرفع على الابتداء والخبر محذوف .

(١) استشهد به ابن جنى في المحتسب ٢ / ٢٣٥ ، وعلق عليه بقوله : أجاز لي فيه أبو عليّ بحلب سنة سبع وأربعين ثلاثة أضرب من الإعراب «بالرحيل - والرحيلَ ، والرحيلُ : رفعاً ، ونصباً وجرًّا . فمن رفع أو نصب ، فقدّر في الحكاية اللفظ المقول البتة ،فكأنّهم قالوا : الرحيل غداً ، والرحيلَ غداً . فأمّا الجرّ فعلى إعمال الباء فيه ، وهو معنى ما قالوه ، ثم ذكر ابن جنى : أن غداً ، لا يكون ظرفاً لقوله : « تنادوا » ، لأن الفعل الماضي لا يعمل في الزمان الآتي. وإذا قال: تنادوا بالرحيلَ غداً، فنصب الرحيل فإن «غداً» يجوز أن يكون ظرفاً لنفس الرحيل، فكأنهم قالوا: أجمعنا الرحيل غداً.
ويجوز أن يكون ظرفاً لفعل نصب الرحيل آخر ، أي نحدث الرحيل غداً .
فأمّا أن يكون ظرفاً لـ «تنادوا» فمحال لما قدّمنا . وهو أيضاً من شواهد المقرب ١ /٢٩٣ ، والخزانة ٤ /٢٣

والنصب بيلاقي .
والجرّ عطفاً على كَمَدٍ .

*****

(ص) = حتّى متى شكوى أخي الـ ـبثِّ الكئيبِ المستضامُ[١]

(ش) = شكوى مصدر مضاف إلى فاعله أو مفعوله فرفع المستضام اتباعاً لمحل الفاعل

ونصبه إتباعاً لمحل المفعول .
وجرّه على اللفظ .

*****

(ص) = ما مِنْ جَوىً إلاّ تَضَمْـ ـمَنَه فؤادي أو سِقامُ
(ش) = الرّفع اتباعاً لموضع جوىً ، فإنّ « من » زائدة .
والجرّ على لفظه .
والنّصب عطفاً على هاء تضمّنه .

******

(ص) = هَمٌّ أرى في بَثِّهِ ذُلّاً[٢] وملءُ فمي لِجَامُ

(١) المستضام : الذي حلّ به الضيمُ .
(٢) في ط : « ذل » بالرفع تحريف صوابه من الأسلوب والنسخ المخطوطة ، ومعجم الأدباء ١٢ / ١٦٠ .

(ش) = ملء فمي لجامٌ مبتدأ وخبر .

ونصب لجام بأرى .

وكسره بتقدير لجامي .

*****

(ص) = قَــدَرٌ علــيّ مُحَتَّمٌ مِنْ فَوْقُ يأتِـي أو أمامُ

(ش) = فوق وأمام مبنّيان على الضّم ، أو منصوبان على الظرفيّة ، أو مجروران بمن إعراباً على أنهما نكرتان .

*****

ص = مــا قيل خُلْفُــك خلّ عنـــــه فيه ما نَفَـع الملامُ(١)

(ش) = الرفع « بنفع » .

والنصب بخلّ .

والجرّ بدلاً من هاء عنه .

*****

(ص) = مــا أن تضـــر بذاك إلْـ لَا حين تُسْمِعه الكلامُ

(ش) = الرفع بتضر .

والنّصب بدلاً من هاء تسمعه .

والجرّ بدلاً من ذاك .

---

(١) لم يذكر في معجم الأدباء .

(ص) = ما في الوَرى مِنْ مُكْرِمٍ لِذَوي العلومِ ولا كِرامُ

(ش) = الرفع عطفاً على موضع مكرم .

والجرّ على لفظه .

والنّصب بلا .

******

(ص) = أأعيش فيهم إذْبَلَوْ تُهُمْ وقد جَهِلوا الأنامُ

(ش) = الرفع بدلاً من الواو في جهلوا .

والنّصب بدلاً من « هم » في بَلَوْتهم . / [٤ / ١٦٨]

والجرُّ بدلاً من « هم » في « فيهم » .

*****

(ص) = في غَفْلَةٍ أَيْقاظُهُم عن سُؤْدَدِ بَلْه النِّيامُ

(ش) = عند قطرب أن « بَلهْ » بمعنى : كيف ، يرتفع ما بعدها .

وأصلها : أن تكون بمعنى : « دع » فنيصب ما بعدها .

ويجرّ بها تشبيهاً بالمصدر .

وقد أجاز ابن جنى في قول المتنبّي .

٨٢٧ = * أقلّ فعالي بَلْه أَكثَرُ مَجْده *

رفع أكثر ونصبه وجرّه .

***

(ص) = ليس الحياةُ شَهِيّةً لي في الشّقاءِ ولا مَرَامُ

(ش) = يرتفع « مرام »بـ «لا »،بمعنى ليس ، والخبر محذوف على حد قوله :

٨٢٨ = * فأنا ابن قَيْسٍ لا بَرَاحُ[1] *

وينصب عطفاً على شهيّة .

ويجرّ عطفاً عليها على التّوهم ، لأنها في تقدير الباء على حد قوله :

٨٢٩ = بدا لي أني لستُ مُدْرِك ما مَضى
ولا سابقٍ شَيْئاً إذا كان جَائِيَا[2]

****

(ص) = فَكَرِهْتُ في الدّنيا البقا ء وقد تَنَكّد والمُقامُ

(ش) = الرفع عطفاً على ضمير تنكّد .

والنصب عطفاً على البقاء .

والجرّ بواو القسم على إرادة مقام إبراهيم الخليل عليه الصّلاة والسّلام .

*****

(ص) = إنّي وَدِدْتُ وقد سَئِمْتُ العَيْش لو يَدْنُو حِمامُ

---

(١) سبق ذكره رقم / ٨١٧ .

(٢) سبق ذكره رقم ٣٩٤

(ش) = الرّفع بيدنو

والنصب بوددت

والكسر على تقدير : حِمامي .

والله سبحانه أعلم .

*****

[بحث في هيهات]

(بسم الله الرّحيم)

وبه نستعين وصلى الله وسلّم على سَيّدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

وجدت بخطّ العلامة شمس الدين بن الصّائغ ما نصه : الكلام على قول الشاعر :

٨٣٠ = هيهات لا يأتي الزّمان بمثله
إنّ الزّمان بمثله لبخيلُ /

[١٦٩ /

هيهات اسم للفعل بمعنى : بَعُد على الصّحيح ، فقد حكى ابن عُصْفور أنّها تستعمل مصدراً بمنزلة البُعْد ، فتعرب إذ ذاك :«لا يأتي الزّمان بمثله» فعل وفاعل ومتعلّق .

وفاعل « هيهات » خطر لي أنه ضميرٌ يعود على « مثله » أي بُعْد مثل هذا الممدوح عنّا لا يأتي الزّمان بمثله ، والبُعد لا يمتنع تعلّقه بالأعيان كما قال الشاعر :

٨٣١ = فَهيْهات هيهات العقيقُ وأهله وهيهات خِلٌّ بالعقيق نُواصِلُه[١]

وتكون المسألة من باب إعمال تنازع الاسم والفِعْل على حدّ قوله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرؤوا كتابيه ﴾[٢]

قيل : لا بُدّ في باب الإعمال من رَبْط بين العاملين ، نَصّ على ذلك ابن هشام الخضْراويّ وابن عُصْفورُ في شرحهما على الإيضاح ، وأبو حيّان في الارتشاف ، والأبذي في إثناء كلام على الجُزولية .

والجواب عن قوله : ﴿ هاؤم اقرأوا كتابِيَه ﴾ : بأن هذه ليست من باب الإعمال ، أو أنها منه ، وحرف العطف مُقَدَّر ، كما خرّجت عليه آيات منها : قوله تعالى : ﴿ ثلاثةٌ رابِعُهم كَلْبُهم ﴾ ، و﴿ خَمْسَةٌ سادِسُهُم كلبهم ﴾[٣]، وقوله تعالى : ﴿ إنّ الدِّين عِنْد اللهِ الإسلامُ ﴾[٤] على قول أبي عليٍّ في الحُجّة[٥]. وقوله :

---

(١) الشاعر هو جرير ، انظر ديوانه / ٤٧٩
من شواهد : الخصائص ٣ / ٤٢ ، وابن يعيش ٤ / ٣٥ ، وشرح شذور الذهب / ٤٠٢ ، والعيني ٣ / ٧ ، ٤ / ٣١١ ، والتصريح ١ / ٣١٨ ، ٢ / ١٩٩ ، والهمع والدرر رقم ١٥٢٨ .
(٢) الحاقة / ١٩ .
(٣) الكهف / ٢٢
(٤) آل عمران / ١٩ .
(٥) طبع الجزء الأول منه بتحقيق الأساتذة على النّجدى ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، والدكتور عبد الحليم النجار .

٨٣٢ = ❊كيف أصبحت كيف أمسيت[1]❊

وأكلت سمكاً لبناً تَمْراً ، أو أنها جملة حالية في تقديم الخبر أي : هاؤم قارئين على حدّ : فلميدد حال تنتظرهُ[2]أو أنه بدل اشتمال أو بدل اضراب على حد ما أوّله ابن خروف في قوله تعالى : ﴿ النّار ذاتِ الوَقُود ﴾[3] أو أن الفعلين قد ارتبط أحدهما بالآخر من حيث كانا معاً محكيّين بالقول ، ذكره ابن عُصفور في شرح الإيضاح .

قلت : لا نُسلّم اشتراط الرّبط . قال الإمام محمد بن أبي البَرَكات محمد بن عمرون في شرح المفصل ما نصّه : ضابط هذا يعني باب الإعمال : أن يجتمع أكثر من عامل من فعل أو اسم يعمل عمل الفعل ، ويقع بعد ذلك كلمة يصحّ أن يعمل فيها كلٌّ واحدٍ مما تقدّم على انفراده ، سواءٌ في ذلك ما يعمل بنفسه ، أو بحرف جرّ ، وسواء المتعدّي لواحدٍ ، واثنين ، وثلاثة ، وسواء وجود حرف عطف وعدمه ، أنت مخير في أيها شئت .

[٤ / ١٧٠] وقال الأبذيّ في شرح الجُزولية بعد كلام طويل على قوله . /

---

(١) قطع من بيت قائلة مجهول وهو بتمامه :

كيف أصبحْت كيف أمسيتَ مّما يغرس الود في فؤاد الكريم

من شواهد : الخصائص ١ / ٢٩٠ ، ٢ / ٢٨٠ ، والأشموني ٣ / ١١٦ ، والهمع والدرر رقم ١٦٥٤ .

(٢) في ط : « منتظرة » بالميم ، وفي النسخ المخطوطة تنتظره .

(٣) البروج / ٥ .

٨٣٣ = ﴿ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ[1]﴾ . . . البيت .

ودخول هذا البيت في باب الإعمال مشكلٌ ، فإنه لا يصح تسلّط الثّاني عليه لفساد المعنى .

وحقيقة الإعمال : أن يتقدّم عاملان ويتأخّر عنهما معمول لكلّ واحدٍ منهما تعلُّقٌ به من جهة المعنى ، وطلب له فقال بعضهم : إنما أرادوا مشابهة لباب الإعمال في أن فصل فيه بين العامل والمعمول بجملة .

وقال بعضهم : يمكن أن نجعله من باب الإعمال ، وننصب «قليلاً» بـ «لم أطلب» ، ولا يفسد المعنى وذلك على تقدير: وأنا لم أطلب معطوفاً على الجُمَل كلها لا على الجواب الذي هو «كفاني» ، ويكون التّقدير: ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني هو أي القليل من المال، وأنا لم أطلب القليل، بل طلبت الكثير.

وردّه بعضهم بأن باب الإعمال لا يكون حتّى يشرك الثاني مع الأول بحرف العطف أو يكون معمولاً له نحو : جاءني يضحك زيدٌ حتّى يكون الفصل كلا فصل ، إذْ العرَبُ لا تقول : أكرمت أهنت زيداً إلاّ بالواو ونحوها ، وفي تقديره لا يشرك الثّاني الأول في شيء ، ثم على تقدير اشتراط الرّبط فليس الرّبط منحصراً في تعاطُفٍ بين العاملين أو عملٍ منهما ، فقد يكون في عمل غيرهما فيهما كما قدّمنا عن أبي

(١) سبق ذكره رقم / ٥٤١ .

الحسن بن عصفور في توجيه الإعمال في « هَـاؤُمُ إقْرَءوا كِتـابَيه » ، و«وآتوني أُفْرِغْ »[١] إن قلنا : إن العامل شَرْطٌ مُقَدّر فيه ، أي إن تأتوني أُفرغ فقد يحصل ربطٌ من جهة المعنى كقوله تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَك قُلِ اللهُ يُفْتِيكُم في الكلالة ﴾[٢]، فإنه جوابُ سؤالٍ مُقدّر ، كأنه قيل : مـا جوابـك؟ فقيل : قـل : الله ، وهكذا يُخَـرّج «هاؤم إقـرءوا» والبيت أيضاً : « هيهات » هو أَنّه سأله كأنـه قيل : فإن قيل : لمـاذا بَعُـدَ ؟ قيل : لا يأتي الزّمان بمثله ، أو تقول الجملة الثّانية مفسرة للأولى كأنه قال : بعُد مِثْلُهُ أي لا يأتي الزّمان بمثله .

فإن قيل : فهيهات بمعنى بَعُـد ، والبُعْـدُتفسير :بَعُد [٣] إتيان الزمان بمثله .

قلت : البُعد يستعمل في المحال كقوله تعالى حكاية عن الكفار « ذلك رجْعٌ بعيد »[٤].

[٤ / ١٧١]　فإن قيل : ذلك في لفظ بعيد . /

قلـت : جاء في لفـظ هيهـات قال : (هَيْهـات هَيْهـات لِمـا تُوعَدونَ)[٥]

---

(١) الكهف / ٩٦ .
(٢) النساء / ١٧٦
(٣) « والبعد تفسير بعد » زيادة في ط لم ترد في النسخ .
(٤) قٓ / ٣
(٥) المؤمنون / ٣٦ .

وقد نص ابن عصفور في قوله : « هيهات العقيق » على أنه من باب الإعمال ، ونقله عن أبي عليّ وغيره ، ونفى أن يكون من باب التأكيد فانظُرْ إلى تعلّق الأول بالثاني .

قال ابن عصفور في شرح أبيات الإيضاح : فإذا قلت : إنها اسم فعل فالاختيار في العقيق أنه مرفوع بهيهات المتأخّرة عند البصريين ، وعند الكوفيين بالمتقدّمة ، وأن تقول : هذا من باب الإعمال وليس قولك : قام قام زيد منه ، لأن ذلك الثاني مؤكّد للأول ، ولا يمكن هنا التأكيد ، لأن اسم الفعل أُتِي به بدل الفعل واختصاراً بدليل قولهم : صه للمفرد والمثنّى والمجموع المذكّر والمؤنث فتكْرَارُه للتّأكيد مناقِضٌ لما أريد به من الاختصار ، فإن أكّدت الجملة بأسرها ساغ نحو : نَزالِ نَزالِ نزالِ .

وحمل الفارِسيُّ وغيره ذا البيت على الإعمال ، واعتقدوا الإضمار في غير العامل في الظّاهر .

[بحث في اسم التفضيل]

كتاب الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر

تصنيف الإمام العالم العلاّمة حجّة الأدب لسان العرب محمد ابن عبد الرحمن الشّهير بابن الصائغ[١] الحنفيّ عفا الله تعالى عنه آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ والصّلاة على سيّدنا محمّد وآله وصحبه وسلم :

اعلم أن اسم التفضيل من الأسماء المشتقّة من الأفعال ، ويشبه من الأفعال الغير المتصرّفة ، وهي وفعل التعجّب من باب واحد ، حتى إن حُذّاق النّحويين قالوا : إن الّذي شذّ من أحد البابين شَذّ في الآخر .

قال ابن عصفور : لا يتعجّب من فعل المفعول ، وشذّ « ما أخوفه عندي » . وأنشد .

(١) في البغية ١ / ١٥٥ : ولد قبل سنة عشر وسبعمائة من أشهر مؤلفاته : شرح الفية ابن مالك ، وهو في غاية الحسن ، والجمع والاختصار .
مات في خامس عشر شعبان سنة ٧٧٦ هـ .

٨٣٤ = * فَلَهْوَ أَخْوفُ عِنْدي إذ أكَلِّمه[١] *

ولا من الألوان . وشذّ قوله :

٨٣٥ = * فأنت أبيضُهُمْ سِرْبالَ طَبّاخِ[٢] * / [٢ / ٧٢

وقد كنتُ قِدْماً نَضَرْتُ هذه المسألة النّحوية في أن البابين من وادٍ واحدٍ ، والواردُ في أحدهما واردٌ في الآخر بمسألة فقهيّة ، وهي أن التّمتع والقِرآن كذلك من وادٍ واحدٍ ، والنَّصُّ الواردُ في التمتّع واردٌ حكمه في القِران ضمنّتُه كتابا سمّيته : بـ(باختراع الفهوم[٣] لاجتماع العُلوم)

إذا تَقَرَّر ذلك ، فمقتضى هذه الصّفة أن لا تعمل إذْ هي اسمٌ ، وحقُّ الأسماء أن لا تعمل إلاّ إنْ أَشْبَهَتْ الفِعْل ، أو أَشْبَهت ما أَشْبَه الفِعْل .

فالأول كاسم الفاعل ، والثاني : الصّفة المشبهة به وأفعل هذه لو[٤] تشبه الفعل شَبَه اسم الفاعل في جَرَيانها مطلقاً ، وأعني حالة

(١) لكعب بن زهير : وتمامه
*وقيل إنك محبوس ومقتول *
من شواهد : المقرّب ١ / ٧١ .
(٢) لطرفة بن العبد : وصدره :
* إذا الرجالُ شَتَوْا اشتدّ أَكْلُهُمْ *
من شواهد : الإنصاف ١ / ١٤٩ ، وابن يعيش ٦ / ٩٣ ، والمقرّب ١ / ٧٣ ، والتصريح ١ / ٣٢٥ ، وحاشية يس ٢ / ١٠٦ ، واللّسان « بيض » .
(٣) في ط فقط : « الفهوم » وهو أوضح .وفي النسخ المخطوطة : المفهوم .
(٤) هكذا في نسخ الأشباه: «لو» ولعل الصواب: «لم» ليستقيم الأسلوب

تَذْكِيرها وإفرادِها وفروعهما وهو يفعل [١] حتى إنه في بعض الأماكن اختلف في الكلمة هل هي فعل أو اسم تفضيل ؟ كقوله :

٨٣٦ = لَعَمْرُك ما أَدْرِي وإنّي لأَوْجَلُ
على أيِّنا تعدو المنيَّةُ أوَّلُ [٢]

بل إن جرى أفعل على المضارع فلم يَجْرِ بغير الفُروع .

فإن قلت : وَلِمَ لَمْ تكن أفعل جاريةً على المضارع في الحَرَكات والسّكنات ، إذ لا اعتبارَ بالأصالة والزّيادة ، ألا تَرَى أنّ ضارباً جارٍ على يَضْرِبُ .

قلت : علامة التأنيث خارجَةً عن ذلك ، ألا ترى أن ضارِبةٌ جارية ، والتاء خارجةٌ عن ذلك .

ولقائل أن يقول : التّاء خارِجَةٌ عن الوزن بدليل استثنائه بخلاف الألف .

والذّي يدفع هذا كُلّهُ أنّ كلامنا في « أفْعَلَ منْ » وهي لازمة الإفراد والتّذكير .

---

(١) في ط فقط : « تفعل » .

(٢) لمعن بن أوس .

من شواهد : المقتضب ٣ / ٣٤٦ ، والمنصف ٣ / ٣٥ ، وابن الشجري ١ / ٣٢٨ ، ٢ / ٢٦٣ ، وابن يعيش ٤ / ٨٧ ، ٦ / ٩٨ ، والخزانة ٣ / ٥٠٥ ، وشذور الذهب / ٩٤ ، والعينيّ ٣ / ٤٣٩ ، والأشموني ٢ / ٢٦٨ ، وحاشية يس / ٢ / ٥٢ .

ومعنى الجَرَيان ـ كما قاله ابن عصفور ـ الجرَيانُ على المضارع في الحَركات والسّكنات والتّذكير والتأنيث ، والتّثنية والجمع ، ولم تُشْبِهِ اسم الفاعل الجاري على الفعل لشبه الصّفة له في لحاق العلامات الدّالّة على فرعيّة المسند إليه ، بل جرت مَجْرَى فِعْل التّعجّب في المعنى ، ولذلك لزمت الإفرادَ والتّذكير إذا كانت مُجَرَّدةً من « أل » والإضافة لزومه لذلك ، وليس لزوم أفعل كذلك لتضمُّنه معنى الفعل والمصدر المستحقَّين لذلك بدلالتهما على الجنس كما ذَكَرهُ موفّق الدِّين / بن يعيش في شَرْح المُفْصّل وابن بابشاذ ، وقد أخذه ابن السّرّاج ، كذا في « الإيضاح » ، وقد عَلّل ذلك بمثال في الإيضاح بأنّهم لو جمعوا بينهما في علامة الفُرُوع وبين أل فإذاً البيت من : « ادخلوا الدرع » بمعنى مع الوالإضافة(١)، لأنّ غير المجرّد ، وبقيّة المشتقات كذلك. [٤ / ١٧٣]

ولا كما ذكره بعض المتأخِّرين من أنها مع [من](٢) كبعض الكلمة مع باقيها، وبعض الكلمة لا تلحقه العلامات، لأن إعْرابَها على حدتها يدفع ذلك.

وإذا كان الجامد من الأفعال قاصراً في عمله عن المتصرّف لشبهه بالأسماء ، فما يشبهه من الأسماء ينبغي أن لا يعمل إلا أن « أفعل » لما فيه من الاشتقاق والجَرَيان على الموصوف عملت في الضّمير المتّصل ، والتمييز والحال والظّرف وعديله ، لا في الظاهر ولا

(١) في ط : «مع أل الاضافة» بدون «واو» تحريف
(٢) كلمة « من » سقطت من ط ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

في المفعول به على المشهور ، وهذا معنى قول من قال : لا يعمل .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ اللهُ أعْلَمُ حيثُ يَجْعلُ رِسالاَتِه ﴾[1] فحيث نصبت بمقدّر نصب المفعول به ، أي يعلم حيث، لا جُرَّ بالإضافة ، لأن « أفعل » بعض ما يضاف له ، ولا نُصِبَ بأعلم نصب الظّرْف ، لأنّ علمه غَيْرُ مقيّد ، وفي الآخر بحث . وكذلك قوله :

٨٣٧ = * وأَضْرَبُ مِنّا بالسُّيوف القَوانِسا[2] *

نصبه بيضرب مقدراً ، وقيل : بإسقاط الخافض ، أي أضْرَبُ للقوانس .

ورجّح الأول بكثرة حَذْف الفعل دون الحَرْف ، ولا يقال : إنّها لا تعمل وهو مما تلحقه علامات تدلّ على شبه ما يحكم بشبهه ، وهذه ليست كذلك فكيف تدلّ، لأنه كقوله :

٨٣٨ = * كان جزائي بالعصا أن أجلدا[3] *

وزيداً مررت به .

وبعض العرب لأجل الاشتقاق أعملها في الظّاهر ، مطلقاً ، حكاه سيبويه في موضع ، ومنعه في آخر ، وحكَم عليه بالقِلّة[4] والرداءة.

---

(١) الأنعام / ١٢٤ . وفي ط والنسخ المخطوطة : « رسالاته » بالجمع ، وهي قراءة نافع ، وأبي عمرو وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي ، وعاصم . انظر قراءة رقم ٢٣٣٤ في معجم القراءات .

(٢) سبق ذكره رقم ٩٩ ، ٣٦٧ .

(٣) سبق ذكره رقم ٦٢٤ .

(٤) في ط : « بالعلة » بالعين ، تحريف .

ورفع بها الظّاهـر كُلّ العـرب في مسألـة«الكحل»استحسانـاً ، والقياس قد قدمناه ووجهه ، إلاّ أن بعض المتأخرين اعترض عليه بأن عدم لحاق العلامات لأفعل يقوى شَبَهـهُ[1] بالفعل من حيث إن الفعل لا يُثنّى ولا يُجمع ، فينبغي أن يعمل بطريق الأولى / وهو مسبوق بهـذا [٤ / ١٧٤] الكلام في كلام الرّشيد سعيد ، والرّشيد سعيد مسبوق أيضاً .

قال أبو علي فيما نقله التّدمريّ عنـه في مسألـة : « زيد شر ما يكون خير منك خَيْر ما تكون » : وتوجيه قول المازنيّ : أنّ « خير ما تكون » نصب « بخير منك » . وقد تقدم أنه أشبه الفعل من جهات : من أنه لا يُثَنّي ولا يُجْمع ، ولا يؤنّث ، ويوصل بالحـرف تارةً : زيدٌ أعلم منك .

وجواب ذلك : أنا لا نُسلّم أن ذلك لقـوة شبهـه بالفعـل ، بل لضعفه حيث لم يَجْر مَجراه في لحاق العلامات ، فلحاق العلامات ممّا يقوي شبه الفعل .

وقد ذكره جماعة من النّحويين في عَمله عَمَل اسْم ِ الفاعل عَمَل الفِعل ، وإن سلّم أن ذلك يقوّي شبهه بالفعل فهو الفعل الجامد الذي هو ضعيف غير متصرّف شبه بالأسمـاء بدليل مسألـة : إن زيداً لَنِعْـم الرّجل ، ومسألة﴿ وأن لَيْس للإنسان إلاّ ماسعى ﴾[2] فإنها المخفّفة من الثقيلة بدليل ، وأن « سعيه »[3] إلى غير هذا من المسائل ، وما حالُ ضعيف تعلق بضعيف ؟

(١) في ط : «مشبهة» بالميم
(٢) النجم / ٣٩ .
(٣) النجم / ٤٠ .

ووجه الشيخ أبو عمرو القياس بأن اسْمَيْ الفاعل والمفعول والصّفة المشبهة باسم الفاعل إنما عَمِلت لشبهها بِفِعْل وجد بمعناها ، وهو يَفْعل ونفعلُ وفعل ، وأفعل لم يوجد فِعلٌ بمعناه ، أي يدلّ على الزّيادة .

واعترض عليه أولاً بأن الصّفة دالّةٌ على الثبوت ولا فِعْل إلا وهو دالّ على الحُدوث. وفي أفعال الضّرائر ودلالتها على الحدوث أو الثّبوت بحث.

وأما أمثلته الغالبة فنائبة عن فاعل ، أو فعلها فَعَّل أو فَعُل أو فَعِل فعلها المجرد من أداة الكثرة ، فإنه وإن لم يوضع لها لا ينافيها.

وثانياً بان لـ «أفعل» بمعناه وهو فعل التّعجب، ولو زاد قيد التَّصرّف لخرج، على أن لقائلٍ أن يقول : ليس أفعل من التّعجب موضوعاً لذلك.

مسألة : الكُحْل

ومسألة « الكحل » لقّبت بذلك لأن سيبويه مثّلها بـ « ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في غيره » ولكثرة الأمثلة في مثال الكحل ما لم يبسطه في غيره ، وبغير ذلك من الأمثلة ، وبسط الكلام في مثال الكحل ما لم يبسطه في غيره .

[٤ / ١٧٥] وقد ضبطها الإمام جمال الدين أبو عمرو بما إذا / كان أفعل لشيء وهو في المعنى لمسبّب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفياً أي صفة لشيء وهو في المعنى لمتعلّق به مفضل وهو الكُحل. وقيل : وهو لمسبب أي لمجعول سبباً . وقيل : الأفضل

بالحقيقة للعيْن هي سببٌ للكحل في التفضيل ، ولهذا ألزمت باعتبار وقوعه في الأول وهو ذلك الشيء الموصوف على نفس الكُحْل باعتبار وقوعه في غير ذلك الموصوف،والتفضيل انعكس لأجل النفي .

والإمام جمال الدين بن مالك قال في تسهيله : لا يرفع أفعل التفضيل في الأعرف[١] ظاهراً إلاّ قَبْل مفضول هُوَ هُوَ مذكور أو مقدر [وبعد ضمير مذكور أو مقدر][٢] مفسرٍ بعد نَفْي أو شبهه يصاحب[٣] أفعل .

ولا أعرف مَخْرجاً لِلُغة مَنْ يرفع بها الظّاهر مطلقاً كما سبق ، لكن كان ينبغي أن يزيد أو ضميراً منفصلاً ليخرج مثل : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أحسن منه أنت ، إلاّ قبل مفضول المفضول أبداً هو المجرور بمن وأفعل قبله ، وإنما أراد[٤] أن يقيّده بأنه هو هو أي المجرور هو ذلك الظّاهر الذي فرض رفع أفعل له وهو الكُحل؛ إذْ الضّمير يعود عليه .

ومثال كونه مذكوراً المثال السّابق وكونه مقدّراً .

ومنه ما ذكره سيبويه من الحديث : « ما من أيّام أحبّ إلى الله فيها الصّومُ منه في عشر ذي الحجّة »[٥] قيل وحذف « إليه » أيضاً .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « الإعراب » تحريف صوابه من التسهيل / ١٣٤ الذي نقل منه النّص .
(٢) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه ، صوابه من التسهيل / ١٣٥ .
(٣) في نسخ الأشباه : « بصاحب » بالباء ، صوابه من التسهيل .
(٤) ط : « أرد » مكان : « أراد » .
(٥) في ط والنسخ المخطوطة : « الصوم من عشر » تحريف والتصويب من سيبويه ١ / ٢٣٢ .

قال الخفاف[١] : من قال : أحبُّ حمله على لفظ الأيام، ومن رفع على موضعها، والخبرُ محذوف أي في الوجود. والمرويّ في الصّحيح «ما من أيام العملُ الصّالحُ فيهن أحبّ إلى الله العملُ من هذه الأيام العشر»، ولا شاهد فيه.

أما تجويزه مع إدخال « مِنْ » على المحل كما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عينِ زيد أو على ذي المحلّ كما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيدٍ، وإمّا بحذفه مع « من » كقوله :

٨٣٩ = ما إن رَأَيْتُ كعبدِ الله مِنْ أحدٍ
أولى به الحَمْدُ في وَجْدٍ[٢] وإعدام

ومنه بيتا الكتاب المَعْزُوَّان لِسُحَيم .

٨٤٠ = مَرَرْتُ على وادي السّباعِ ولا أرى
كوادِي السّباع حين يُظْلِمُ واديا[٣]

---

(١) هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي النحوي :
صنف : شرح سيبويه - شرح إيضاح الفارسي - شرح لمع ابن جنى . مات بالقاهرة في يوم السبت الثاني من رمضان سنة ٦٥٧ . انظر البغية ١ / ٤٧٣ .

(٢) وجد وجداً بضم الواو وفتحها ، وكسرها : استغنى .

(٣) لسجيم بن وثيل. وليسا في ديوانه.
من شواهد : سيبويه ١ / ٢٣٣ ، والخزانة ٣ / ٥٢١ ، والعيني ٤ / ٤٨ .

أَقَـلَّ بـه ركـبٌ أَتُـوهُ تَئِيَّـةً(١)
وأَخْـوَف إلاّ ما وقـى اللهُ سارِيَا / [٤ / ١٧٦

قال الأعلم في كتابه : « تحصين عين الذهب » التقدير : أقلّ به رَكْبٌ أتَوْه منهم بوادي السّباع ، فجرى في الحَذْف مَجْرَى « الله أكبر » يعني على أحد القولين .

وقدّره في « النُكَت » « أقلَّ به ركب أَتَوْهُ تئيّة منهم به » على أن « به » يعود على وادي السّباع ، لا على ما عادت عليه به في الأول ، وهو قريبٌ من الأوّل .

وقدّره بَدْر الدّين بن مالك : « لا أرى وادياً أقـلّ به رَكْبٌ تَئِيَّةً [منه](٢) كوادي السّبـاع » . ولـم يُوف التَقـدير حقّـه ، لأنـه حذف المفضل عليه وهو «منهم» العائد على «الرّكب» .

وبقي المحـلّ الآخَـرُ وهـو « كوادي السبـاع » ، فإنـه أراد هو المـذكور في البيت فيه « أل » ، وأل من جملـة الموصـوف باسـم التفصيل .

---

(١) في العيني ٤ / ٤٩ : « قوله : تئية أي مُكْثاً وتلبُّثـاً ، يقـال : تأيّا أي توقّفْ وتمكث ، ويقال : ليس منزلكم هذا بمنزل تئية أي منزل تلبث وتحبس .
ومادته : همزة ، وياء ، وألف » .

(٢) في شرح الألفية لبدر الدين بن مالك « ابن المصنف » ظهر ورقة ١٠٨ : « لا أرى وادياً أقل به ركب تئية منه كوادي السباع » .
وفي نسخ الأشباه سقطت كلمة : « منه » .
وهذه النسخة مخطوطة في حوزتي حصلت عليها من مكتبة خاصة بإيران .

وتلخيص البيت : ولا أرى كوادي السّباع وادياً أقلّ به الرَّكب إلا أتوه تَئِيَّةً ، وهي المكث منهم بوادي السباع .

وقال أبو جعفر بن النّحاس في شرح أبيات سيبويه : تأييت بالمكان مثل تَفَعّلت تمكّثْتُ .

وقال السخاوي في (شرح المفصل) : ويحتمل أن يكون أقلّ هنا فعلاً ماضياً،ويرفع رَكْبٌ على أنه فاعل ، وتئية مفعول به ، والكل في موضع الصّفة لـ «وادياً» و«أخوف» على : ولم أر أخوف .

قال الخفاف : و « وادياً » ، مفعول «أري» و«كوادي» صِفة تقدمت، فانتصب حالاً ،ويجوز أن يكون «كوادى» مفعول: «أرى» و«وادياً» تمييز بمنزلة: «ما رأيت كاليوم« رجلاً»، و «أخوف »معطوف أي وأخوف به منهم.

وبَعْد ضَمير ، أي يكون أفعل بعده ضميرٌ مذكور وهو في المثال « في عينه » أو مقدَّر نحو ما حكاه أبو جعفر عن محمد بن يزيد من قولهم : « ما رأيت قَوْماً أشبه بعضٌ ببعض مِن قومك » . وقال رفعت البَعْضَ ، لأن « أشبه » له وليس لقوم .

قال بعض شراح التّسهيل :تَقْدِيرُهُ: أبو ما رأيتُ قَوْماً أبين فيهم شبه بعض من شبه بعض قومِك ببعض ، فجعل « أشبه » موضع « أبين » واستغنى به عن ذكر المضاف ، ثُمّ كمل الاختصار بوضوح المعنى بالتّقدير : ما رأيت قوماً أبين فيهم شبه بعض ببعض في قومك ، ثم حذف الضّمير الذي هو « فيه » العائد على شبه ، وأدخل « من » على « شبه » فصار التّقدير . من شبه بعض قومك ببعض ، ثم / حذف [١٧٧ /

« شبه » وبعض ، وأدخلت « مِنْ » على قومك ، وحذف متعلق « شبه » وهو ببعض لحذف ما تعلّق به وهو « شبه » ، فبقي « من قومك » وهو على حذف اسمين .

وبعد نَفْي تقدّم في المثال . « وشبهه » يعني به النّهي والاستفهام .

وقد اعترض عليه بعدم السّماع في ذلك وليس موضع قياس .

وجوابه : أنه قد استقرَّ أنّ النّهي والاستفهام للإنكار يَجْريان مَجْرَى النّفي في أخوات كان الأربعة ، والاستثناء ، وتسويغ مجيء الحال من النكرة في الفصيح إلى غير ذلك .

وصاحب أفعل هو رَجُلٌ في المثال .

وصرح بدر الدين ولد الشيخ جمال الدين بن مالك باشتراط كون الفاعل اجنبيّاً فقال في « شرح الخلاصة » : لم يرفع الظاهر عند أكثر العرب [إلاّ] [1] إذا ولى نفياً وكان مرفوعه أجنبيًّا مفضّلاً على نفسه باعتبارين .

وقد رأيت الإمام جمال الدين بن الحاجب اشترط السّببيّة ، والإمام جمال الدين ساكت عن ذلك .

فنقول : إن قصد بدر الدين بالأجنبي الذي نفي السببيّ اتّصل بضمير الموصوف كما مثل به في أثناء كلامه من : « ما رأيت رجلاً

(١) سقطت كلمة : « إلاّ » من ط تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وشرح الألفية لبدر الدين بن مالك ظهر ورقة / ١٠٨ .

أحسـن منـه أبـوه » فلا شك أنّ أفعـل فيه لا يرفـع الظّاهِـر في اللغـة المشهورة ، لكن هذا القيد كان مستغنىً عنه بقوله : كان مفضّلاً على نفسه باعتبارين .

وإن أراد به نفي السببـي الـذي للموصـوف به تعلّـقٌ ما فليس كذلك ، بل لا بدّ مّن أن يكون سبباً بهذا المعنى . وهذا الذي يحمل كلام الشيخ أبـي عمـرو[١] عليه .

وأن يكون أجنبياً بالمعنى الأول يخرج : ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه ، لكن قد قدّمنا أن هذا خارجٌ من قيد آخر ، وبقي النُظرُ فيما إذا قيل : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الظّاهر ويكون الضمير في « منه » يعود على كحله لفظاً على حدّ : « عندي دِرْهم ونصف » خلافاً لابن الصائغ (شرح كذا[٢]) .

وقوله تعالى : ﴿ وما يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ ولا يُنْقَصُ مِنْ عُمُـرِه ﴾[٣]

وقول الشاعر :

٨٤١ = وكُلّ أُناسٍ قاربـوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ
ونَحْـنُ حَلَلْنـا قَيْدَهُ فهـو سَارِبُ[٤]

---

(١) كنية جمال الدين بن الحاجب .

(٢) جملة : « شرح كذا » في ط والنسخ المخطوطة ، ويبدو أنها جملة زائدة لأنه لا علاقة لها بما قبلها ولا بما بعدها ولعلها في شرح كذا ، ونسى السيوطي اسم الشرح . فكنى عنه بـ « كذا » .

(٣) فاطر / ١١

(٤) للأخنس بن شهاب . انظر المفضليات / ٤٢١ وهو من قصيدة مطلعها :

لابنـة حِطّـانَ بن عوف منازلٌ كما رقش العُنوان في الرّق كاتِبُ

والعنوان : العلامة، والترقيش : التخطيط يكون على الأديم يحسّن به ، =

« كحلُه منه في عين زيد » هل هي داخلة تحت الضّابط ويرفع فيها أفعل ؟ / [٤ / ٨

وعبارته : والذي يظهر أنها تدخلَ إلاّ على رأي بدر الدين عليه .

فإن قيل : الشيخ جمال الدين أبو عمرو يشترط أن يكون لِمُسَبَّبٍ مفضّلٍ باعتبار الأول على نفسه ، وما أعيد عليه الضّمير ليس عين ذلك الكحل ، بل المفضول كُحل عين الفاضل ، ولذا شرط الشّيخ جمال الدينِ بن مالك : قَبْل مفضولٍ هُوَ هُوَ .

قلت : المسوغ لعود الضمير عليه يصيّره كأنه هو .

وهذا المعنى لا بدّ من اعتباره في نفس المثال المجمع عليه ، فإن الكحل المنفّى فضلُهُ في عين رجلٍ غير الكحل المفضول .

وهذا هو الذي سوّغ تعدّى أفعل الرّافع للكحل هنا إلى ضميره المجرور بمن في قولك : « منه » ، ولا يجوز مرّ زيد به .

= هذا ورواية البيت في المفضليات : « خلعنا » بدل : « حللنا » وفسرّ القاسم ابن بشار الأنباري هذا الشاهد بقوله : « قال الأصمعيّ : هذا مثل ، يريد أن الناس أقاموا في موضع لا يجترئون على النُّقلة إلى غيره ، ونحن أعزّاء ، نذهب حيث شئنا لا يقدر أحد على منعنا .
السرّوب : الذهاب في الأرض : يقال : سرَب يسرَبَ سرَوبا .
وقال أبو نصر : سرَب الفحل يسرُب سرُوباً : إذا مضى وسار في الأرض ، وذهب حيث شاء . والبيت من شواهد : ابن يعيش ٨ / ٥٨ .

قال الصفار[١] في شرح الكتاب بعد تقرير هذه المسألة : وبقي فيها إشكال أثاره صاحبنا أبو الحسن بن عصفور ـ وفقّه الله تعالى ـ وهو أنهم قد منعوا : « مرّ زيدٌ به » ، وانفصل عن هذا بأنه عائد على « الكُحْل » لفظاً لا معنى ، لأن الكحل الذي في عين زيد ليس منتقلاً لمعنى آخر فهو من باب .

(٢)
* أرى كُلّ قوم قارَبوا قَيْد فَحْلِهِم *

البيت . . .

قال : وهذا حسن ، انتهى .

وقد يقال : إن « أل » في الكُحل المذكورِ فيه للحقيقة ، فالذي يعود عليه الضميرُ مفسّر من حيثُ اللفظ والمعنى ، وهذا مثل قولك : « الماء شَرِب منه زيدٌ، وشرب منه عمرو »فكلاهما يرجعان للماء، وإن كان مشروب هذا الخاصّ غير مَشْرُوب الآخر. انتهى.

ويمكن الانفصال عن إشكال ابن عصفور بأن ذلك اغْتِفر في « أفعل » لما كان بمعنى فِعْلين ، ولهذا جاز تعلقه بظَرفين مختلفين نحو : زيد يوم الجمعة أحسن منه يوم الخميس ، وبأن أحسن في المعنى إنما هي لرجل لا للكحل على ما سيأتي من كلام سيبويه وشرحه .

(١) هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البَطَلْيَوسي شرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً ، يقال : إنه أحسن شروحه . مات بعد الثلاثين وستمائة . انظر البغية ٢ / ٢٥٦ .

(٢) في الشاهد رقم ٨٤١ : « وكل أناس قاربوا » الخ .

واعلم أن قول ابن الحاجب « منفيًّا » لا يخالف قول ابن مالك : « بعد نفي أو شبهه »؛ لأن الواقع بعد شبه النفي منفّى .

وبقي النظر في شيئن في وجه رفع « أفعل » / هنا الظاهر ، وفي [٤ / ١٧٩] وجه اشتراط هذه الشّروط لذلك .

أمّا رفعها الظّاهر هنا فذكر له الجمهور تعليلين :

أحدهما : أن « أفعل » هنا يعاقبه الفعل ، فإذا أقمت الفعل مقامه أفاد ما أفاد « أفعل » من التفضيل وقد كان الموجب لقصوره عن الأوصاف العاملة كهؤلاء لا يوجد له فعلٌ بمعناه كما سبق تقريرُهُ .

قال الشيخ جمال الدين بن مالك وتابعوه : صحّ أن يُرْفَع الظّاهرُ هنا كما صحّ إعمال اسم الفاعل بمعنى المُضِيّ في صلة « أل » ، يعني من أجل إن كان القياس أن لا يعملَ في الماضي ، وحين دخلته « أل » عمل فيه ؛ لأنه واقعٌ موقع الفعل .

وعليه مناقشةٌ وهو أن « أل » تقتضي الوصل ، وأصله أن يكون بالجملة ، وتشابه المعرفة ، وهي إنما تدخل على المفرد فلذلك اختِيرَ وصلُها بالوصف الذي له شبهان بالجملة والمفرد ،فهو بعدها له جاذبٌ للفعليّة ، أمّا في مسألتنا فبعد تسليم أن الفعل يقع هنا ، ويؤدّي معنى الوصف لا جاذِبَ له ، إلاّ أن يقال : الأصل في مكان المشتقّات إذا أدى الفعل معناها، وصحّ حلوله محلّها أن يكون للفعل .

وقد اعْتُرِضَ على هذا التعليل بأن الفعل إذا وقع هنا لم يتساو

التركيبان من حيث إن نفي الأحسنّية يصدق بالمساواة .

وحاول بعض شراح (الحاجبيّة[١]) الانفصال عن ذلك ، فقال : فإذا نفي ذلك يكون المعنى نَفْيَ فَضْلِ حُسْن الكُحل في عين رجلٍ على عين زيد ، وهذا إنما يحصل أيضاً بنفي أن يكون حسنُه كحسنه وهذا فيما أراه مكابرةٌ .

وحاول بعض أجناسه الانفصال بأن « ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد » محتمل لأن يكون كُحْلُ عينِ زيدٍ أحسن ، ولأن لا يكون بأن يكونا متساوِيَيْنِ ، « وما رأيت رجلاً يحسن»محتملاً، لأن يكون كحل عين زيد أحسن وأزيد كما تقدّم ، ولأن لا يكون بأن يكون انقص فقد تساوى المدلولانِ في الجُملة ، وهو على ما فيه أقرب من الأول للقبول .

وقد يقال : إن قولك : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل ، وإن كان منصبًّا على نفى الزيادة في عين الرّجل ، وهي تصدق بالمساواة وبنقصانها من عين زيد ، فالمراد في الاستعمال الأخير. يوضح لك ذلك أنك تقول ما رأيت أفضل / من زيد بقصد إثبات الأفضليّة له ، [٤ / ١٨٠] قال من نعلم من محققّي التفسير في قوله : «وَمَنْ أظلم مِمّن مَنَع مساجِدَ اللهِ » [٢]و«فمن أظْلَمُ مِمَّن كَذَب»[٣]: المعنى : لا أجد أظلم مِنْ

(١) هي الكافية لابن الحاجب واحسن شروحها شرح الرّضيّ الذي علق على شواهده البغدادي في خزانة الأدب.
(٢) البقرة / ١١٤ .
(٣) الزمر / ٣٢ . وفي ط والنسخ المخطوطة : « ومن أظلم » بالواو ، تحريف .

أولئك ، وتكلّموا على الجمع بينهما بكلام يُذْكَرُ في موضعه ، وقولك : ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد ، وإن كان منصبًّا على نفي المماثلة وهي تصدقُ بشيئين بالزّيادة والنقص كما سبق وضوح الأمرين حسب ما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة عن النبّي عليه الصلاّة والسلام أنه قال : « من قال حين يصبحُ وحين يمسى : سبحان اللهّ وبحمده ، سبحان الله العظيم مائة مرّةً لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به إلاّ رجل قال مثل ما قال أو زاد عليه » .

ولو قيل : إن أو بمعنى الواو كان تكلّفاً ، وما سبق أولى فتأملْه .

لكن المراد في الاستعمال إثبات الزيّادة للثاني قضاء لحقّ التشبيه .

ويوضّح ذلك البحث البياني في قوله تعالى : «وليس الذَّكَر كالأنثى[1]» .

ونظير ما ذكرناه هنا في التّراكيب مِنْ قَصْرِها في الاستعمال على أحد ما يقتضيه وَضْع اللفظ قَصْرُ بعض المفردات على ذلك عُرْفاً نحو الدابة في [2] الأجناس ، وابن عُمَر ، والبيت[3] في الأعلام

---

(١) آل عمران / ٣٦ .

(٢) سقطت كلمة :« في » من ط ،صوابه من النسخ المخطوطة .

(٣) في ط : « وإن عمرو البيت » ، وفي النسخ المخطوطة : « وإن عمرا البيت » ولعلّ الصواب ما ذكرت وفي تصويبي استأنست بما ذكره الهمع ١ / ٢٤٩ ،=

بالغلبة. هذا شيء يوافق عليه من مارسَ اللغة العربيّة ولم يَجْمُد على القواعد الجَدليّة.

الثاني : من تعليل الجمهور لرفع أفعَلَ الظاهر أنه لو لم يرفع الظّاهر، ورُفِع إمّا على أنه مبتدأ مُخْبَرٌ عنه بالكُحل أو خَبَرُهُ الكحل تقدّم عليه لزم منه أمرٌ ممتنع وهو الفصل بين أفعل ومعموله بأجْنَبِيٍّ منه .

ومعنى الأجنبيّ أنه غير معمول له عمل الفعل فيه ، وإلاّ فالفصل بالخبر أو بالمبتدأ أو الخبر ومعموله فصلٌ بمعموله عند من يرفع أحدهما بالآخر ، والفصل بين العائد ومعِموله بالأجنبي لا يجوز ، لأنهما كالكلمة الواحدة .

قيل : ولأنّ أفعل مع مِنْ كالمتضايفين،ولا يفصل بينهما بأجنبيّ على قول الجمهور ولا بغيره إلاّ لضرورة .

وقد عترض على هذا التّعليل بأن الفصل إنما يلزم على تقدير أن يتقدّم أحسن ويتأخر منه، إما على تقدير أن يتقدّم الكحلُ أو يتأخّر منه بأن يقال : ما رأيت رجلاً الكحلُ أحسن في عينه منه، أو ما رأيت رجلاً أحسن في عينه / منه الكحلُ ، فلا يلزم ذلك المحذُور . [١٨١ /

وأجاب بدْرُ الدّين بن مالك، ووافقه الحديثي : بأن في تقديم

= ٢٥٠ ، فقد ذكر ما نصّه : « وأمّا ذو الغلبة ، فهو كل اسم اشتهر به بعض ما هو له اشتهاراً تامًّا ، وهو ضربان :
مضاف كابن عمر ، وابن رألان ، فكل واحد من ولد عمر ورألان، يطلق عليه ابن عمر، وابن رألان، إلّا أن الاستعمال غلب على عبدالله، وجابر».
[وجابر بن رألان شاعر من طيء ، وهو من شعراء الحماسة] .

الكُحل تقديم غير الأهم لا لضَرُورة ، إذْالامتناع من رفع أفعال التفضيل الظاهر ليس لِعلة موجبة ، إنما هو لأمر استحساني ، ولذلك اطرد عند بعض العرب رفعه الظاهر ، فيجوز التّخلف عن مقتضاه إذا زاحمه ما رعايته أولى ، وهو تقديم ما هو أهم ، وإيراده في الذكر أتمّ ،وذلك صفة ما يستلزم صدق الكلام تخصيصه [نفي صفة رجل في المسألة بأحسن[١]] قال : ألا ترى أنك لو قلت ، ما رأيت رجلاً كان صدق الكلام موقوفاً على تخصيص رجل بأمر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيته من الرّجال ، لأنه ما من راء إلاّ وقد رأى رجلاً ما ، فلما كان الصّدق موقوفاً على المخصّص وهو الوصف كان تقديمه مطلوباً فوق كل مطلوب [فقدم[٢]] واغتفر ما يترّتب على التقديم من الخروج عن الأصل »[٣] .

ومطلوبيّة[٤] المخصص في الإثبات دون مطلوبيّته في النفي ،

---

(١) ما بين معقوفين زيادة في نسخ الأشباه لم ترد في نص الشيخ بدر الدين . انظر نصه في شرح الألفية ظهر ورقة / ١٠٩ .

(٢) كلمة : «فقدم» سقطت من نسخ الأشباه، والتصويب من شرح الألفية لبدر الدين بن مالك ظهر ورقة / ١٠٩ .

(٣) انتهاء نص الإمام بدر الدين .

(٤) قوله : ومطلوبية الخ إجابة الإمام بدر الدين لسؤال قد يقال . وقد سقط هذا السؤال من نسخ الأشباه ونصّ السؤال هو : « فإن قلت فلِم لم يجز على مقتضى ما ذكرتم أن يرفع أفعل التفضيل الظّاهر في الإثبات ، فيقال : رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، قلت : لأن مطلوبية » الخ انظر ظهر ورقة / ١٠٩ .

لأنه في الإثبات يزيد الفائدة ، وفي النّفي يصون الكلام عن كونه كذباً »[1] . فلا يقتضي ذلك جوازُ مثله في الإثبات .

وهذا الكلام مع طوله واختصاري له قد يقال : إن فيه « أحسن » وحده ليس صفةً إنما هو جزء الصفة ، وكذا « الكحل » جزء الصفة .

وأجاب[2] عن تأخير الكحل عن « منه » بأنه تجنب عن قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسره، وإعمال الخبر في ضميرين لمسمىً واحد، وليس هو من أفعال القلوب.

ويقال له[3] : إنك قد أوجبت على تقدير أن يرفع أن يكون « الكحل » مبتدأ ، وهو إذا تأخر لم يضرّ عود الضمير عليه ولم يقبح نحو : « في داره زيد » وهل ذلك إلا مثل (فأوجس في نفسِه خِيفةً موسى[4]) في الإعراب المشهور ، لكن جعله مبتدأ مخبر عنه بالكُحل

---

(١) انتهاء نص الإمام بدر الدين . وقد أسقطت نسخ الأشباه بقية الإجابة المتعلقة بهذا التساؤل وهي : « فلما كان ذلك كذلك كان لهم عن تقديم الصفة ورفعها ، ورفعه الظاهر مندوحة بتقديم ما هي له في المعنى ، وجعله مبتدأ فيقال : رأيت رجلاً الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد .
ولكون المانع من رفع افعل التفضيل الظاهر ليس أمراً موجباً اطرد عند بعض العرب اجراؤه مجرى اسم الفاعل ، فيقولون : مررت برجل أفضلُ منه أبوه . حكى ذلك سيبويه » انظر ظهر ورقة / ١٠٩ .

(٢) أي الإمام بدر الدين انظر وجه وظهر ورقة ١٠٩ .

(٣) الضمير في « له » راجع للإمام بدر الدين .

(٤) طه / ٦٧ .

هو قياس قول سيبويه في نحو : مَن أبوك، لأنه إذا وضع موضعه يبقى الكلام على وَضْعه ، وحينئذٍ يمتنع لعود الضّمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً ، ويصيرُ مثل : صاحبُها في الدار .

وينبغي أن يحمل قول الشيخ أبي عمرو في تقدير تقديم « منه » على « الكحل » أنه يلزم منه عود الضّمير على / غير مذكور على أنه بناه [٤ / ١٨٢] على قاعدة سيبويه التي ذكرناها .

فإن قيل : هذا التعليل لا يتأتى في العبارة الثّالثة وهي : ما رأيت كعينٍ زيد أحسن فيها الكحلُ ، فإن الرفع لا يحصل به ذلك المحذور .

قلت : هذه فرع الأولى فكما لا يجوز الرّفع في الأصل كذا في الفرع ، ولأن المحذور واقع في التقدير.

وقال الرشيد سعيد : قد جوّزوا في التقدير ما لا يجوز في غيره .

قلت : وإن كان كذلك فجوابه فقهاً كـ «أنت طالق غداً» ، «ولا تخرجي إلاّ أن آذن لك» ، لكن الأصل أن يكون المقدّر كالملفوظ ، وإعمال الخبر في ضميرين لمسمًّى واحد كافٍ في المنع ، على أن ذلك مشكل أعنى تعلّق « منه » بأحسن في أصل المسألة إذا رفعت الكحل بأحسن لما يلزم من تعدّي فعل الظاهر إلى مضمره ، وقد تقدم الكلام فيه .

ولعلّ الصفار أخذ الإِشكال عن ابن عصفور ، والانفصال عنه ، بأن الضمير الذي دخل عليه « مِنْ » هو « كحل » آخر غير الذي رفع بأحسن ، فكذا هنا .

على أن هذا أيضاً يتأتى فيما إذا قدم الكحل ولم يذكره .

وجنح إلى أمر طويل خطابيّ ،ولا يتكلّف له أن يقال : عود الضمير على متأخّر إنما هو فيما جاء عن العرب ، وهذا لم يجيء ولا غيره من التكلفات .

واعلمِ أن هذين التعليلين مفهومان من كلام سيبويه رحمه الله ، وأورد بعضهُم على التّعليل الثّاني ما قلناه ، وانفصل بأن سيبويه إنما ذكر ذلك؛ ليفرّق بين مسألة الكُحْل بتزيينها ومسألة «مررت برجل خير منه أبوه»، ولم يقل: ليس لجواز الرّفع محملٌ آخر.

وقد صرح الصفار بجواز المسألة بالرّفع على تقدير تقديم الكحل لما ذكرناه، وعلى تقدير تأخيره عنه مثل أن يكون معطوفاً على «من الناس» مقدّراً بأن يكون الكحل مبتدأ.

أما إذا كان خبراً فيمتنع تأخير الكحل لما ذكرناه .

ونظير هذه المسألة على هذا التّعليل من الحمل على أحسن القبيحين مسألة ما قام إلاّ زيداً أصحابك ، وأصلها : ما قام أصحابك [٤ / ١٨٣] إلاّ زيداً فدار الأمر حين التّقديم / بين الرفع الراجع والنصب المرجوح لما أن البدل لا يتقدم .

ومسألة : مررت بزيد ورجل آخر قائمين آثروا مجيء الحال من النّكرة على وصف المعرفة بالنّكرة .

ومسألة هذا مقبلاً رجلٌ آثروا مجيء الحال من النّكرة على تقديم الصفة ، فتحمّلوا القبيح لرفع أقبح منه .

ولعلّ هذا مراد الشيخ أبي عمرو في قوله : لو لم يرفع الظّاهر لكان مرفوعاً بالابتداء،وهو متعذّر لقصوره عن غيره أي لأن الرّفع بالابتداء قاصرٌ عن الرفع على الفاعليّة لاستلزام ذلك الفصل ، وهذا وإن كان فعله رفع أفعل الظّاهر فأمرهُ أخَفّ .

ولرفع أفعل الظّاهر في هذا المسألة تعليل آخر مفهوم من كلام سيبويه أيضاً اعتمد عليه شُرّاحه وهي أن « أفعل » إذا كان لتفضيل الشيء على نفسه في موضعين فهي جاريةٌ على الأوّل في المعنى مع رفعها الظّاهر فترفعه إذ ذاك ، كما ترفع الضمير ، لأنك إنما تفضل بها المكان على غيره ، إذْ لا تقدر أن تفضل بها نفس الشيء على نفسه .

قال سيبويه : ولكنّك زعمت أنّ للكحل هنا عملاً وهيئةً ، يعنى عملاً من الحسن ، وهيئةً فيه ، ليست له في غيره ، فالمعنى : ما رأيت أحداً عاملاً في عينه الكحل من الحسن كعمله في عين زيد ، وهذا في التّقدير كقوله : ما رأيت أحَداً يَحْسُنُ عينه بالكحل كعين زيد ، فهو كما رأيت أحداً يحسُن بالكحل كحُسْن زيد فهو كما رأيت أحداً حَسَنًا

بالكُحل كزيد . ولا يتأتى ذلك في : « مررت برجل خير منك أبوه » ، لأن فيه أفعل صفة للأب ، لأن تفضيل الأب على أحد ممكن فخلصت الصفّة لما بعد .

وذكر ابن فلاح في (الكافي) تعليلين آخرين :

أولهما : أنها عملت في الظاهر في تفضيل الشيء على نفسه ، لأن ذاك بالنسبة إلى المعاني غالباً يَجْري مجرى الضّمائر فرفعته كما تَرْفع الضّمير .

ثانيهما : أنه لمّا اتحّد الفاضل والمفضول كأنه عمل في شيء واحد فهذه خمسة[١] تعاليل لم أرها مجتمعةً .

النَّظرُ الثاني : في وجه اشتراط تلك الشروط ، أما اشتراط الموصوف وهو في عبارة ابن الحاجب في قوله لشيء ، وفي عبارة (التسهيل) في قوله / فصاحب « أفعل » ، فقيل : ليتأتّى التّفضيل وهو دعوى . [٤ / ١٨٤]

وقيل : لأن الأسماء العاملة لا بُدّ لها من الاعتماد.

واعترض بأن ذلك يكفي فيه النفّي فتقول : ما أحسن في عين رَجُلٍ الكحل منه في عين زيد ، كما تقول : ما قائمٌ الزيّد ان ، فرفع الوصف مكتفًى به .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « خمس تعاليل » والصواب « خمسة تعاليل » .

وأجيب بأن « أفعل » لم يقو قُوة اسم الفاعل ، ألا ترى أنه لا ينصب المفعول به مطلقاً على الصّحيح ، ولو وجدت شروط رفعه للظّاهر بخلاف اسم الفاعل.

وأمّا السّبب عند من اشترطه ، لأنها صفة جَرَتْ في اللفظ على غير مَنْ هي له ، ولا بدّ منه ، لأنه الذي رفعته أفعل.

وأما التّفضيل فأفعل وُضِعَتْ له .

وكونه بين ضميرين وهو المشار إليه بالاعتبارين ، فلأن تفضيل الشّيء على نفسه إنما طريقه ذلك ، والنّفي لإمكان وقوع الفعل موقعه واغتنائه عنه كما قرّرناه في التّعليل بمعاقبة الفعل ، وهو ينتظم بالشّروط السابقة لك .

وقد تقدّم أن بدر الدين بن مالك اشترط الأجنبيّة في مرفوعها : وتقدّم الكلام معه ، والتّوفيق بينه وبين من اشتَرَط السّببية .

فإن قلت : فأنت إذا قلت : ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه أو رأيت رجلاً أحسن في عين الكحل منه في عين زيد يصحّ وقوع الفعل موقعه .

فقد أجاب عنه بدرُ الدّين بأنّ المُعْتَبَر في اطّراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقع الفعل الذي يُبنى منه مفيداً فائدته .

ولو قلت في الأول : يحسن أبوه كحسنه لفاتت الدّلالة على

التّفضيل ، أو يحسنه أبوه أي يفوته لكنت قد جئت بعين[١] الفعل الذي يبني منه أحسن ، وفاتت الدّلالة على الغريزة المستفادة من أفعل ، ولا عينه [٢] الكحل كحسنه أو يحسن الكحلُ كحلاً فاتت الدّلالة على التفضيل في الأول وعلى الغريزة في الثاني[٣]. انتهى .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « بغير » بالغين والراء ، وفي شرح الألفية للإمام بدر الدين : « بعينه » بالعين والباء .

(٢) في ط : «عينه» بدون «ولا» صوابه من المخطوطات

(٣) في النص المنقول في الأشباه المطبوع والنسخ المخطوطة سقط من الأصل المنقول عنه ، وهو شرح الألفية للإمام بدر الدين ، ويحسن أن نسوق النص بكماله ليكون القارىء على بينة من نص السيّوطي في الأشباه ، وها هوذا :
قال الإمام بدر الدين وجه ورقة / ١٠٩ ما نصّه :
« متى حسُن أن يقع موقع أفعل التفضيل فعل بمعناه صحّ رفعه الظاهر ، كما صح إعمال اسم الفاعل بمعنى المضّي في صلة الألف واللام ، فقالوا : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، لأنه في معنى : ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ، لأنه يصح في ذلك كله وقوع الفعل موقع أفعل .
فإن قلت : فكان ينبغي جواز مثل هذا يجوز رفع أفعل التفضيل السببي ، وهو المضاف إلى ضمير الموصوف نحو : ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه ، وفي الإثبات نحو : رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، لأنه يصح في ذلك كله وقوع الفعل موقع أفعل .
قلت : المعتبر في اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي بنى منه مفيداً فائدته ، وما أوردته ليس كذلك ، ألا ترى أنك لو قلت : ما رأيت رجلاً يحسن أبوه كحسنه ، فأتيت موضع أحسن بمضارع حَسُن فاتت الدلالة على التفضيل ، وقلت : ما رأيت رجلاً يُحُسِّنُه أبوه موضع أحسن بمصارع : حسَّنه إذ فاقه في الحسن كنت قد جئت بغير الفعل الذي بنى منه

وهذا تقدّم أن مثله يقال في المثال المستجمع / للشرّائط ، وتقدّم [٤ / ١٨٥] الجواب عنه فليطابق بينه وبين هذا .

واعلم أن رَفع أفعل الظّاهر على ما هو المختار مشروطٌ بالشرّوط السّابقة ، لكن هل هذا « لأفعل مِنْ » أو لأفعل في جميع استعمالها؟لم أجد من شفي الغليل في هذه المسألة .

والذي ينبغي أن يقال : إن هذا ينبني على الاختلاف في تعليل وجه قياس عدم عملها ، هل هو كونها لم تشبه الفعل كاسم الفاعل ولا الوصف المشبه للفعل وهي الصفّة المشبهّة في لحاق العلامات وهو ظاهر عبارة سيبويه - رحمه الله - أو كونها لم يُوجَدْ فعلٌ بمعناها كما قاله الشيخ أبو عمرو وغيره إن قلنا بالأول ، فينبغي إذا استعملت بالألف واللام أن يجوز رفعها للظاهر ، فتقول : هذا الرجل الأفضل أبوه ، لأنها تثنى وتجمع ؛ إذ ذاك، وكذا إذا أضيفت[1] لمعرفة نحو: زيد أفضل النّاس أبوه، لأنه يجوز تثنيتها وجمعها، حينئذٍ، وإن قلنا بالثاني فلا ينبغي أن تعمل إلاّ بالشروط. والله تعالى أعلم.

أحسن، فاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل. ولو رُمْت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع . وكذا القول في نحو : رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، فإنك لو جعلت فيه يحسن مكان حسن ، فقلت : رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ، أو يحسّن في عينه الكحل كحلاً في عين زيد فاتت الدلالة على التفضيل في الأول ، وعلى الغريزة في الثاني » .

(١) في ط : « أصلت » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

[بحث في « حورٌ مقصوراتٌ في الخِيام»]

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

فائدة في

قوله تعالى : ﴿ حورٌ مقصوراتٌ في الخِيام﴾[١]. قال الشيخ جلال الدين البلقينيّ في رسالة لوالده : هذه الآية تَنْقض القاعدة ، وتكثر الفائدة ، لأن حوراً جمع حوراء وهو جمع عاقل ، وقد جاءت صفته على الجمع مراعاةً للتّكثير على ما قالوه ، لأن « مقصورات » معناه مجعولات في القصور. فلو جاء على الإفراد لكان « حورٌ مقصورةٌ في الخيام » كما قال : « وجوهٌ يومئذ ناعِمةٌ ، لِسَعْيِها راضِية »[٢] وكما قال : « وجوهٌ يومئذ خاشعة ، عاملة ناصبة »[٣].

وأما قوله تعالى : ﴿ أنْ يُبْدِلَهُ أزواجاً خَيْراً مِنْكُنّ مُسْلماتٍ »[٤]

(١) الرحمن / ٧٢ .

(٢) الغاشية / ٨ ، ٩ .

(٣) الغاشية / ٢ ، ٣ .

(٤) التحريم / ٥ .

فيعيّن أن يكـون من هـذا القِسْم، وأن «مسلمـات» صفـة مجمـوعـة ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنَّ(١) البدل إنما يجيء عند التّعذُّر.

وقـد نصّ النّحاة على أن قـوله تعـالى : ﴿هُدًى لِلْمُتّقِينَ الّـذين يُؤْمنون﴾(٢)، يجوز أن يكون الموصول تابعاً، وأنْ يكون/ مقـطوعاً، [٤ / ٨٦] وعلى التّبعيّة فهو نعتٌ لا بدل، إلا إذا تعذر كقوله تعالى : ﴿ويلٌ لكل هُمزة لمزَة الّذي جَمَع﴾(٣) لامتناع وصف النّكرة بالمعرفة.

ولا يجوز أن يكون نعتاً للصّفة السّابقة وهو أفعـل التّفضيل في قوله : ﴿ خَيْراً مِنْكن ﴾ ، لأن نصوص النّحاة علـى أن الصّفـة التـي تنعت وينعت بها المشتقّات في أسماء الفاعلين وأسماء المفعـولين . معنى ذلك : لأن خيراً ليس من أسماء الفاعلين ولا المفعولين فيقع نعتاً ولا ينعـت ، ولا يَحْسُـن أن يكون حالاً من أزواج ، وإن كان نكرة تُخصَّصُ بالوصف ، لأن الحمل على الوَصْف أولى من الحمل علـى الحال .

ولا يجوز أن يكون حالاً من الضمير ، وامتناعه أوضح ، من أن يذكر ، لأن صاحب الحال الضّمير وهو المتبدّل بهن ، والحال إنما هو للمتبدّلات ، فبطل هـذا.

(١) في ط « لا » مكان « لأن » تحريف واضح .
(٢) البقرة / ٢ ، ٣ .
(٣) الهمزة : ١ ، ٢ .

وقوله تعالى : ﴿ فِيهِنِ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ ﴾(١) إن شئنا جعلناه من هذا .

والذي أقوله : إن الوصف بكليهما واردٌ في القرآن والسّنّة ، فمن الجمع في السنة قوله عليه الصلاة والسلام « نساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ مائلاتٌ مُميلات » ، لأن النساء والنّسوان والنِّسوة جمع المرأة من غير لفظها كالقَوْم في جمع المَرْء .

وإن جعلته اسم جمع خرج عن هذا الباب ، ولكن الأكثر الإفراد والله تعالى يمنحنا وإيّاكم مزيد الإمداد .

فكتب له والده رحمهما الله تعالى :

ما نصه ؛ قد ذكرنا في الدّرس يوم الخميس (حورٌ مقصوراتٌ في الخيام) وذكرنا أيضاً : « فيهن خيرات حسان » وقلنا : مقصورات لا يتعيّن أن يكون صفة ، بل يجوز أن يكون خبراً ، والمعنى عليه ، فإن القصد الإخبار عنهن بأنهن ملازماتٌ لبيوتهن لسْن بطوافات ، ويكون قوله تعالى : ﴿ في الخيام ﴾ نظير قولك : زيد محبوسٌ في المكان الفلاني ، فالخَبَرُ هو قولك « محبوسٌ » .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ فِيهن خَيْراتٌ حِسانٌ ﴾، فلأنّه لما قال : فيهن قابله بالجمع ، فقال : خَيْرَاتٌ ، وقال : « حِسانٌ » مراعاة للفواصل

(١) الرحمن / ٧٠ .

التي في السورة من أولها إلى آخرها ، والّذي قبله من غير فاصل قوله : ﴿ فيهما فاكِهةٌ ونَخْلٌ وَرُمَّانٌ ، فبأيّ آلاء رَبّكما / تُكَذِّبان ﴾[1] وأعقب [٤ / ١٨٧ ذلك بقوله : ﴿ فيهن خيراتٌ حِسانٌ ﴾ .

وأمّا ما في « هل أتاك حديث الغاشية »[2] فهو كالذي في سورة القيامة ، وأما « مسلمات » ففي بدليّته كلام آخر ذكرناه وهو البدل المشتق وهو ضعيفٌ ، ولكن جَوّزنا أن يكون حالاً من الضمير المستكنّ في « خيراً منكن » .

وأمّا حديث « نساء كاسيات عاريات » ، فهذا جاء على إحدى اللغتين والكلام على ما في القرآن الكريم والذّكر الحكيم /زادنا الله وإياكم من اليقين والتوفيق والحكمة ، وأفاض علينا جميعاً النّعمة ، ودفع عنا النِّقمة، آمين، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

* * * *

---

(١) الرحمن / ٦٨، ٦٩ .

(٢) الغاشية/ ١ .

[بحث في : « ما » من قوله تعالى : ﴿ وما يُتْلَى عليكم ﴾]

كتب الشيخ جلال الدين البلقيني إلى والده شيخ الإسلام سراج الدّين ـ رحمهما الله تعالى .

الحمد لله الذي بنعمته تَتِمّ الصّالحات ـ أسعد الله مساءكم ، وأذهب عنكم ما ساءكم ـ يقول الفقير ـ أصلح الله شأنه، وأزال عنه ما شانه : إن الزمخشريّ في الكشاف وقع عليه تعقّب من فيض الألطاف في قوله تعالى : ﴿وَيسْتفتُونك في النِّساء﴾[1]، وذلك أنه قال : «ما» في محل الرفع أي يفتيكم الله، والمتلوّ في الكتاب في يتامى[2] النساء قولهُ تعالى : ﴿وإنْ خفتم أَنْ لا تُقْسِطوا في اليتامى﴾[3] وهو مثل قولك : أعجبني[4]، وقد ذكرته .

---

(١) النساء / ١٢٧ .

(٢) في الكشاف ١ / ٥٦٧ : « في معنى اليتامى » يعني قوله : « وإن خفتم » الخ .

(٣) النساء /٣.

(٤) في الكشاف ١ / ٥٦٧ : « أعجبني زيدٌ كرمه » .

ويجوز أن يكون « ما يتلى عليكم » مبتدأ « وفي الكتاب » خبره على أنها جملةٌ مُعْتَرِضةٌ .

ويجوز أن يكون مجروراً على القَسَم ، كأنّه قيل : قل الله يُفتيكم فيهن ، وأقسم بما يتلى عليكم في الكتاب ، ثم قال :
فإن قلت بمِ تعلق قوله في « يتامى النساء » ؟
قلت : في الوجه الأول هو صلة « يتلى » أي يتلى عليكم في معناهن .

ويجوز أن يكون في «يتامى النساء» بدلاً من «فيهن». وأمّافي الوجهين الأخيرين فبدلٌ لا غير . انتهى / كلامه. [٤ / ١٨٨

وأقول : لا يصح على الوجه الأول وهو أن يكون « ما » فاعلة [على][1] البدليّة من قوله : «فيهن » والّذي ذكره المعربون في ذلك ، ومنهم العسكريّ : إنما هو البدليّة من قوله « في الكتاب » ، وإنما لا يصحّ بوجهين :

أحدهما : أن قوله : « فيهن » فيه ضميرٌ عائد على النّساء فهو مقصود في الجواب ، لأن الجواب عن حكْم النساء كالجواب : « الله يُفْتِيكم فِيهِنّ » أي في النّساء .

وأما قوله : « وما يُتْلى عليكم في الكتاب » ففيه تصريحٌ بيتامى النساء ، فصار التّقديرُ : قُل الله يُفْتيكم في النّساء ويفتيكم المتلوّ في

(١) « على » سقطت من ط ، صوابه من المخطوطات .

الكتاب في يتامى النّساء ، فلا تصح البدليّة حينئذ من « فيهن » لاستلزام أن يكون الجواب أخص من السّؤال ، لأن المسؤول عنه حُكم النّساء .

ونحوه الجوابُ على تقدير البدل : « قل الله يفتيكم في يتامى النساء » ، وهذا وإن كان مقصوداً بالحكم إلا أن الأول أيضاً مقصود وهو[١] أن الله يفتي عباده في أمر النّساء عموماً ، ويفتيكم المتلوّ في الكتاب في يتامى النساء خصوصاً ، والجواب لا يكون أخص من السّؤال .

والوجه الثاني : أن قوله : « فيهن » متعلّق بجملة : قل الله يُفْتيكم ، وقوله : « في يتامى النّساء » متعلّق بجملة : « يفتيكم » المتلوّ بناءً على أن «ما» فاعله، ولا يبدل المتعلّق بجملة من المتعلّق بجملة أُخْرى.

وأمّا على الوجهين الأخيرين فلا تستقيم البدليّة ، لا مِن « الكتاب » ، ولا من « فيهن » أما من « فيهن » فلما قَدّمناه من استلزام أن يكون الجواب أخصّ من السّؤال ، وأما مِن « في الكتاب » فإنّ على هذين الوجهين المراد : والذي يُتلى عليكم محفوظٌ في الكتاب ، لأنه قال : المراد بالكتاب على هذا الوجه اللّوح المحفوظ مثل : « وإنّه في أمِّ الكتاب لدينا لعلِيٌّ حكِيمٌ »[٢].

(١) في ط : « وهي » .

(٢) الزخرف / ٤ .

فلا يَصحّ أن يبدل في « يتامى النّساء » من قوله : « في الكتاب » ، لأن ذلك ذكرٌ للتعظيم ، والمبدل منه في نِيّة الطّرْح ، فيؤدّي إلى فوات الأمر الذي سيقَ له ، والذي يتلى عليكم في الكتاب على معنى أنه تقرّر في الكتاب اللّوح المحفوظ ، وكذلك على القَسم ، لأنه إنما يقسم بالأمر العام وهو ما يُتلى في الكتاب على / سبيل التعظيم . [٤ / ١٨٩

وأما الأمر الخاص وهو « الذي يتلى في يتامى النساء » فلم يقسم به ، فلا تصحّ البدليّة على هذين الوجهين بوجهٍ ، وإذا بطلت البدليّة فلا يصحّ له حينئذ أن تكون الجملة اعتراضيّةً ولا قَسَمِيَّةً إلاّ إذا علّق « في يتامى النساء » بقوله : « يتلى عليكم في الكتاب » مع أنهما إعرابان مخترعان لم يسبقه إليهما أحد .

فالمسئول : ما مثل هذه الاعتراضات ؟ وهل هي صحيحة أم لا ؟ والله يُديم انتفاعَ النّاس بوجود مَنْ يُزيل عنهم البأس .

فكتب إليه والده :

الحمدُ للهِ الذي بنعمته تَتِمّ الصالحات ، اللهم صلّ وسلّم على سيّدنا محمد سيّد السّادات من أهل الأرض والسّموات ، وعلى آل سيدنا محمد وأصحابه وأتباعه وأحبابه ، مَنْ سَهّل وألطف ويسّر ـ أسعد الله صباحكم ، وأدام سعدكم ونجاحكم ، لقد أبديتم أفناناً وقلّدتم امتناناً .

وأقول في الجواب والله الموفق للصواب :

إن قول الزّمخشري : والمتلوّ في الكتاب في معنى اليتامى يعني قوله : « وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى » الآية التي فيها ذِكْر اليتامى في الخَوف أن لا يُقْسط لهن ، وهي المذكور فيها : « فانْكِحوا ما طاب لَكُم من النساء »[١]، فجوزأن يكون « في يتامى النّساء » بدلاً من « فيهن » ، فيصير التّقدير : « والمتلو في الكتاب » في الآية التي فيها ذكر اليتامى مِمّا يتعلّق بالنّساء هو قوله تعالى : ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾ .

وإذا اختصرت قلت : التّقدير : قل اللهُ يُفْتِيكُم فِيهِنّ ، والمتلوُّ في الكتاب فيهن ، وذلك المتلوّ هو في الآية التي فيها ذكر اليتامى ، كما تقول ـ إذا سألك سائلٌ عن المحجور عليهم : ؟« العالِمُ يُفْتيك فيهم »، و« المقرّر في « الجامع » في حَجْر الصّبِيّ» ،وكان قد ذكر في حَجْر الصّبي ما يتعلّق بعموم المحجور عليهم ، وبذلك يظهر أن الجواب ليس أخصّ من السؤال بل هو مساوٍ له .

وأما التّعلّق فإن قوله : « فيهن » يتعلّق بقوله : « يفتيكم » وقوله : « في اليتامى » يتعلّق بقوله : « يفتيكم » أيضاً على إعراب البدل ، وإنّما يتعلّق بقوله / : « يتلى » على غير البدل . وما ذكرتموه [٤ / ١٩٠] على الوجهين الأَخيرين ، فالبدليّة مِنْ « في الكتاب » لم يتعرّض لها

(١) النساء / ٣ .

الزمخشريّ ، والبدلية مِنْ « فيهن » قد تقدّم أنها مساوية بما قررناه ، وهَي متعيّنة على الاعتراض والقَسَم ، وصار التقديرْ: قل الله يُفْتِيكم فيهنّ » : تمَّ الكلام .

ثم اعترض بقوله : والذي يُتلْى عليكم ثابت في اللّوح المحفوظ ، ثم عاد إلى تمام الأول ، وقال : « في يتامى النساء » ، والتقديرُ: قل الله يُفتيكم فيهِن في المذكور في قوله «فانكحوا ما طاب لكم من النساء» .

وذكر في اليتامى للإعلام بموضعه .

وعلى القَسَم يصيرُ التّقدير : قُلَ الله يفتيكم فيهن ، وأقسم بما يُتْلى عليكم في الكتاب ، ثم عاد إلى تمام الأول بالبدليّة المذكورة .

وجوز الزّجّاج أن يكون « ما » في محل خفض ، قال : وهو بعيد جدًّا ، لأن الظاهر لا يعطف على المُضْمَر .

وهذا الذي قدمته هو الذي ظَهَرَ لي بعد التأمّل ، وهكذا يكون التّرسّل .

والفقير يرغب إلى الله في أن تكون خليفتي ، وأكثر بذلك التوسل ، اللّهم أجب سؤالي ، وأصلح حال خليفتي وحالي ، آمين ، الحمدُ لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على سيّدنا محمد وآله وصحبه والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين .

[البحث في الاستثناء في : « ولا أَكْبَر إلاّ في كتاب مبين »[١]]

الاستغناء بالفتح المبين ، في الاستثناء في « ولا أَكْبر إلاّ في كتابٍ مُبين »[١] للشّيخ سراج الدين البلقينيّ - رحمه الله تعالى .

أما بعد حمداً[٢] لله الذي جعل عُلماء الشّريعة هم أهل العلم المُبين ، وأقامهم لحفظ الشّرع المحمّدي ، وفيهم الكتاب المستبين ، ومنحهم الثّبات في الدِّين ، فسلّوا سُيوفهم على الزنّادقة المارقين ، وجعل على منطقهم من الفصاحة ما يُظْهِرُ لُكْنة منطق المتفلسفين ، وحفظ عُقولَهم السليمة من رديء المعقول ، فاستقاموا على الطريق المستبين، والصّلاة والسّلام على عبده محمد المخصوص بالشّرع العام ، المفضل على الخَلْق أجمعين ، وعلى آل محمد وأصحابه وأزواجه وذرّيته والتابعين ، فإنه لمّا حضر كاتب هذه الأوراق ، الفقير إلى عفو الخلاّق مجلس مولانا المعزّ الأشرف، محبّ العلم والعلماء ، حبيب الأخيار الحلماء (السيفي ملكتمرالمارداني) بلّغه

(١) يونس / ٦١ .

(٢) في ط : « حمد » .

الله في الدنيا والآخرة حسن الأماني ، تغيّر بعضُ مَنْ حَضَرَ ، بما تفضّل / به[١] من الإحسان ، وغمَرَ في حقّ محبه الفقير إلى عفو الله [٤ / ١٩١ عُمَر .

فلمّا وقع الكلام في « الْمُتْعَة » قال بعض الحاضرين قولاً فمنعه ، ثم انتشر الكلام في الاستدلال ، وظهر من المتحمّلين في الكلام كثيرٌ من الاختلال ، ثم حصل بعد ذلك السكون ، « وربُّك يَعْلَمُ ما تُكِنُّ صُدُورُهم وما يعلنون » ثم قرأ قارىءٌ من القرآن العظيم آياتٍ يعلم السّبيل[٢] إلى فهمها العلماء الأثبات ، منها : « وما يَعْزُبُ عن رَبِّك من مِثْقالِ ذَرَّةٍ في الأرض ولا في السّماء ولا أَصْغر من ذلك ولا أَكْبَرَ إلاّ في كتابٍ مبينٍ » .

ولم يكن في عزم كاتبه العَوْدَ إلى الكلام مع أحد من الحاضرين لِما يقع في ذلك من اللّغط ، وذلك مظنة الغَلَط ، فقال بعضهم ، في الاستثناء إشكالُ ، ولم يكمل فيه المقال ، ولم يقتصر على السؤال ، وكان كاتبه ضيّق عليه في ذلك المجال إلى أن أرحته بالانتقال إلى الجواب ، فقلت : والله الموفق للصّواب .

الجواب عن ذلك من أوجه أربعة ، ومن تغيّظ فقد قرَّرَ أمرَهُ على المنازعة ، بغير عِلْمٍ وازِمعه[٣] .

(١) « به » سقطت من ط .
(٢) في ط فقط : « السّبل » .
(٣) في القاموس : وزا ، كوعى : اجتمع .

وهنّ : أنه يجوز أن يكون إلاّ بمعنى الواو والاستثناء من محذوف أو من قوله : ولا أصْغر من ذلك ولا أكْبر ، أو منقطع .

وفي أثناء ذلك كلام المتعصّبين لإقامة الشرّ لا ينقطع فقصدت بهذا التّصنيف تَقْرِير الأوجه في ذلك، وإيضاح القول فيه والمسالك.

فأقول : وجه الإشكال أن يقال : لا يصحّ أن يكون الاستثناء من قوله : « وما يَعْزُب » إذ يصير المعنى : وما يَبْعُد وما يَغِيبُ إلاّ في كتاب مبين ، وهذا فاسدٌ .

ولا يَصِحّ أن يكون الاستثناء في قوله: « ولا أصغر من ذلك ولا أكبر » رَفَعتَ أو فَتَحتَ ، لأن الرّفع للعطف على محل « مثقال » والفتح للعطف على لفظه ، وهو في موضع الجرّ، لامتناع الصّرف في« أصغر » ولا أكْبَر للصّفة والوزن .

وحينئذٍ فَيُشْكِل الاستثناء(١). وهذا الأخير لم يُقَرره من كان يستشكل ، بل اقتصر على الأول ، ولم يكمّل الكلام لذهوله عن الثّاني .

وتمام الكلام أن الاستثناء مما ذُكِرَ على ما تقرّرَ(٢) لا يَصِحّ ولا هو مذكورٌ فيما ذُكِرَ يُسْتثنى منه الأول ، والأصل عدمُ الحذْف ، وبتقديره فما هو؟

وبلغني من بعض العلماء الأعلام: أنّ بعض/ مَنْ حَضَرَ [٤ / ١٩٢]

(١) في ط : « مستثناء » تحريف .

(٢) في ط فقط : « ما تقرر مذكور فيما لا يصح » بزيادة : « مذكور فيما » .

المجلس لهُ مدّة يسأله عن هذا السُّؤال بعينه، وتردّد له في ذلك مرّات في أوقات قريبة من هذا المجلس، ولم يكن عندي علمٌ من ذلك إلّا بعد وقوعه وظُهُور ما كانوا يكتمون، والله يكتُبُ ما يُبَيّتون، ولمّا حصل الكلامُ في ذلك فتح الله عليّ على الفور بأجوبة أربعة فأردت أن أُرَتّبها بأنْ أُخرج إلّا عن الاستثناء إلى العطف أو أجعلها على بابها، والاستثناء من محذوف ملتزماً العطف في «ولا أصغر من ذلك على اللفظ والمحل أو لا ألتزم ذلك فيكون من: ولا أصغر من ذلك ولا أكبر» بتقدير الابتداء رفعاً أو نصباً «ولا» لنفي الجنس.

وآخر ما ذكرت أن يكون الاستثناء منقطعاً.

فلما أخذت في الكلام على الأول وقعت المنازعة فيه لغرابته عندهم واعتقادهم أنه لم يُقَل أو لم يُقَلْ مِثْلُهن في القرآن العظيم ، وكُلٌّ من الاعتقادين غَيْرُ صحيح .

أمّا الأول ، فقد صرح جمعٌ من النّحاة بنقل ذلك عن جماعة من النحاة المتقدّمين ـ كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

وأما الثّاني ، فقد ذكره جمعٌ من المفسّرين والمعربين في قول الله تعالى في سورة هود : « إلاّ ما شاء ربُّك »[1] .

وكان من جملة كلام بعض من حَضَرَ يَفْسُد المعنى على هذا التقدير ، لأنه يكون التقدير « ولا في كتاب مبين »، فقلت له في

(١) هود / ١٠٧ .

الجواب : الكلام في تقدير « إلّا » بالواو ، لا بـ « ولا » ، ثم قلت : وكيف يَفْسُد ، والمعنى صحيح على تقدير : « ولا » ؟ لأنّ التّقْدِير حينئذ : وما يَعْزُب عن ربك من مثقال ذَرَّةٍ في الأرض ولا في السّماء ولا أصْغر من ذلك ولا أكْبر إلّا في كتاب مبين » ، والمعنى : كُلّ كائنٍ في الأرض وفي السّماء ، وفي أصغر من ذلك وفي أكْبر منه ، في[1] كتاب مبين لا يعزب منه شيء عن ربّك .

وعلى تقدير الواو ، ويصيرُ التّقديرُ: وذلك أي وهو في كتاب مبين .

وكان وقع من استشهادي في المجلس ما قال الشاعر :

٨٤٢ = وكلُّ أخٍ مفارِقُه أخوهُ ... لعمْرُ أبِيك إلاّ الفَرْقدانِ[2]

(١) في ط : «وفي» بالواو، تحريف

(٢) هذا البيت قال البغدادي : إنه جاء في شعر ين لصحابيّين ، أحدهما : عمرو بن معد يكرب . والثاني حضرميّ بن عامر الأسدي .

من شواهد: سيبويه ١/٣٧١، وأمالي المرتضى ٢/٨٨، وابن يعيش ٢/٨٩، والخزانة ٢/٥٢، ٤/٧٩، والمغنى ١/٧٦، ٦٢٨، والهمع والدرر رقم /٨٩٨، والأشموني ٢/١٥٧.

وقد اختلف العلماء في الاستشهاد بهذا البيت :

استشهد به على بطلان قول المبرّد : إنّ الوصف بـ « إلاّ » لم يجيء إلاّ فيما يجوز فيه البدل . قال : فـ « إلاّ الفرقدان » صفة ، ولا يمكن فيه البدل .

وسيبويه استشهد به على نعت « كل » بقوله : « إلاّ الفرقدان » على تأويل : « غير » .

والتقدير : وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه . وهذا على مذهب الجاهلية ، كأنه قال هذا قبل الإسلام ، ويحتمل أن يريد في مدّة الدنيا . =

فعدلوا عن البحث فيه وعن المعنى إلى أن ذلك لا يقال في القرآن .

وقال بعضهم : إلاّ بمعنى الواو ولا تعطف الجُمَل ، ولا يُقدَّر في القرآن ، وهذا من العجب فقد حمل الأخفش على ذلك قوله تعالى « لئلاّ يكونَ للنّاس عليكم حُجّةٌ / إلاّ الذين ظَلَمُوا مِنْهُم[١] » واستشهد [٤ / ٩٣] على ذلك بقول الشاعر .

٨٤٣ = وأرَى لها دارًا بأغْدِرة السيـ ـدان لم يَدْرُس لهـا رَسْمُ
إلاّ رَمادًا هامِدًا دَفعتْ عنـهُ الـرِّياحَ خوالـد سُحْمُ[٢]

وابن الحاجب: يرى أن في هذا البيت شذوذاً من ثلاثة أوجه: أحدها: أنه اشترط مَنْ وصف إلّا صفة تعذر الاستثناء وهنا يصح لو نصبه.
وثانيها : وصف المضاف ، والمشهور وصف المضاف إليه .
وثالثها : الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر ، وهو قليل . انظر الدرر اللوامع ٣ / ١٧٠ ، ١٧١ .

(١) البقرة / ١٥٠ .
(٢) انظر النص في معاني القرآن للأخفش ١ /١٥٢ حيث استشهد بهذين البيتين على أن إلاّ تكون بمنزلة الواو. والبيتان في المفضليات / ٢٠٨ ، ٢٠٩ . وهما للمخبل السعدي أبو يزيد ، واسمه ربيع بن مالك بن ربيعة بن قتّال من قصيدة مطلعها :
ذَكَر الربـاب وذِكْرُهـا سُقْمُ فصبـا وليس لمن صبا حِلْمُ
وإذا ألـم خَيالُهـا طُرِفت عينـي فماء شئونهـا سَجْمُ
والسيّدان : وراءَ كاظمة ، وقيل : أرض لبني سعد وإذا لم يدرس الرسم كلّه كان أشدّ لحزننا .
وهمود الرماد لطول مكثة.
السحمة : لون يضرب إلى السّواد ، ويقال: بل أكذب نفسه كأنه قال : وأرى=

أي وأرى لها داراً ورماداً .

وقال الفراء في قوله تعالى ـ وحكى عنه ذلك مكّيّ واستحسنه ، فقال قوله تعالى : «وما يَعْزُب عَن ربّك من مِثْقال ذَرّة في الأرض ولا في السّماء ولا أصْغر من ذلك ولا أكبر إلاّ في كتاب مبينٍ » حمل هذا اللفظ على ظاهره ، وجعل قوله : « إلاّ في كتاب » متّصلاً بما قبله أوجب أن أشياء تعزُب عن اللهّ وهي في كتاب مبينٍ ، تعالَى اللهّ عن ذلك .

ومثله في الأنعام : « ولا رَطْبٍ ولا يابسٍ[1] » ولكن إلاّ وما بعدها منقطعة عمّا قبلها على إضمار بعد « لا » ، تقديره : وما يَعْزُب عن رَبِّك من مثقال ذَرَّةٍ ولا أصغر من ذلك ولا أكبر .

تمّ الكلام .

فلا شيء يعزُب عنه لا إله إلاّ هو ، ثم ابتدأ فقال : وهو في كتاب مبين .

وإلاّ في موضع الواو وهي مُضْمَرةٌ .

قال أبو محمد المكّي عقب حكايته ذلك : هذا قولٌ حسنٌ لولا أن جميع البصريّين لا يَعْرِفُون إلاّ بمعنى الواو ، وكذلك قال مكّي ،

وكذلك قال قوم في قوله تعالى : ﴿ يجتنبون كبائر الإثم

= رماداً حائلاً لم يدرُس وبعض العلماء يقول : درست رسومُها إلاّ هذا الرماد فإنه لم يدرس على الاستثناء . وقال أبو عبيدة : إلاّ رماداً هامداً معنى إلاّ الواو ، أراد : ورماداً . انظر شرح الأنباري للمفضليات .

(١) الأنعام / ٥٩ .

والفواحش إلاّ اللّمم[1] » إن معناه : واللّمم .

قال مكّي : وكون إلاّ بمعنى الواو بعيدٌ شاذٌّ ، ولو جعلت « إلاّ » بمعنى « لكن » لكان أقرب وأجود ، وكأنه قال : لكن هو في كتاب مبين .

وهذا احسن في التأويل والاستعمال من قول صاحب الكشاف إن إلاّ بمعنى الواو ، وكون إلاّ بمعنى لكن مستعملٌ كثيرٌ ، وكونها بمعنى الواو لا يُعْرف ، فحمل الكلام على المعروف المستعمل أوْلى .

والإضمارُ لا بدّ منه في القولين جميعاً، وبه يتم الكلام. انتهى ما ذكر مكّي .

وقد علمت منه أموراً :

أحدها : أنّ الجُرجاني جوّز ما جوزناه .

الثاني : أن مكّيًّا استحسنه إذ قال : لولا أن جميع البصريين لا يعرفُون إلاّ بمعنى الواو. وعلى مكي في ذلك اعْتراضٌ فقد سبق لك في النّقل عن / الأخفش سعيد بن مسعدة المجاشعي وهو من رؤوس [٤ / ٩٤ البصريّين أن إلاّ تأتي بمعنى الواو ، ولذلك قال في التسهيل في باب العطف في حروفه[2] فقال : « ولا إلاّ خلافاً للأخفش والفَرّاء[3]» .

---

(١) النجم / ٣٢ .

(٢) في ط : « حروفها » والتصويب من النسخ المخطوطة .

(٣) بعد أن عدد ابن مالك في باب المعطوف عطف النسق حروف العطف ، وهي الواو والفاء الخ قال : وليس منها «لكن» وفاقاً ليونس، ولا «إمّا» وفاقاً له ، ولابن كيسان وأبي على ولا إلاّ خلافاً للأخفش والفراء »انظر التسهيل /١٧٤ .

الثالث : أن قوماً خرّجوا على ذلك :«إلاَّ الّـلمم[١]» .

وظهر لك بذلك « لا يَخافُ لَدَيّ المُرْسَلُون إلاّ مَنْ ظَلَم[١]» عن بعض النحويين أن إلاّ بمعنى الواو .

وأجاز الفرّاء أن تكون إلاّ بمعنى الواو في قوله تعالى : (خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلاّ ماء شاء ربُّك[٢]» .

فإذا كان الأخفش وهو من رءوس نحاة البصريين والفرّاء وهو من رءوس نحاة الكوفة يُقَدّر أن ذلك في كتاب اللهّ تعالى،بل وفيه الحذف أيضاً كذلك مَنْ حكى عنه الفرّاءُ .

وقد جوّز ذلك في هذه الآية بعينها أبو عليّ الحسن بـن يحيى الجرجانيّ ، هذا الأمرُ يُدلّ على قِلّة الممارسة بالعلـوم ، والقـول إذا حُكِي لا يلـزم من حكايتـه اختياره مع أنـه لا محـذور في اختياره في العقيدة ، وللهّ الحمد ، إنما المحذورُ في العقائد والأفعال المنكرَة التي يأباها الكرام البرَرة مشيراً إلى هذا الحال .

بحمـد الله معتقدي صحيـح ، ولا أنـا عن مقـال الحق زائـع . وهذه الآيات التي سيقت فكيف ينكر هذا ذلك الكلام على الاستثنـاء فيها، وإنما الكلام على ما نحن بصدده .

---

(١) النمل / ١٠ ، ١١ .

(٢) هود / ١٠٧ وانظر رأى الفراء في معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٨ حيث قال بعد أن ذكر القول الأول، وهواستثنائية إلاّ ذكر الوجه الثاني بقولـه : « والقـول الآخر أن العرب إذا استثنت شيئاً كبيراً مع مثله أو مع ما هو أكبر منه كان معنى إلاّ ، ومعنى الواو سواء » .

ولنقدم الكلام على الاستثناء من المذكور ، ثم نذكُر بعد ذلك الاستثناء من المقدّر ، فنقول : كان سبق في الأجوبة التي ذكرناها أن يكون الاستثناء من قوله : « ولا أصْغر » من ذلك ولا أكبر على الرفع على الابتداء أو الفتح على أن « لا » لنفي الجنس ، وهذا هو الذي جزم به الزمخشري ، فقال :«وما يَعْزُبُ»قُرِيء بالضّم والكسر[1] : وما يبعد وما يغيب ، ومنه الرّوض العازب ، « ولا أصْغرُ من ذلك ولا أكْبرُ[2] » القراءة بالرَفع والنّصب .

والوجْهَ النّصب على نفي الجنس، والرفّع على الابتداء، ليكون كلاماً برأسه .

وفي العطف على محلّ : « من مثقال ذرة » أو على لفظ « مثقال ذرة » فُتِحا في موضع الجَرّ لامتناع الصّرف إشكالٌ ، لأن / قولك : [٤ / ١٩٥ « لا يَعْزب عنه شيء إلا في كتاب » مشكلٌ ، انتهى ما قرَره الزّمخشريّ ، وكأنه قصد بذلك ما نقل عن أبي علي الفارسيّ : وأن الرّفع في ذلك للعطف على المحلّ ، والفتحُ فيه للعطف على اللفظ .

وقد قال السّخاويّ شارح (الشاطبيّة) رحمه الله تعالى متكلّماً على قول الإمام الشاطبي / رحمه الله تعالى :

(١) قراءة الكسر هي قراءة الكسائي ، والأعمش ، ويحيي بن وثاب، وطلحة بن مصرّف . انظر قراءة رقم ٣٤٠٠ في معجم القراءات .

(٢) قراءة الرفع في كليهما هي قراءة : حمزة ، ويعقوب ، والحسن والأعمش ، وخلف ، وسهل . انظر قراءة رقم ٣٤٠١ في معجم القراءات .

وَيَعْزُبُ كَسْرُ الضَّمِّ مَعْ سبأ ورسا   وأصْغَرَ فَارْفَعْهُ وأكبَر فَيْصلاَ(١)

عزَب يعزُب ويَعْزِب : إذا غلب ونأى وهما لغتان ، ومنه الأرض العازبةُ ، والرّوض العازب البعيد .

والوجه في رفع « أصغر » الابتداء فهو كلامٌ مستقل بنفسه ، والنّصب على نفي الجنس .

وقال أبو عليّ في الرفع : هو حملٌ على موضع الجارّ والمجرورِ في « من مثقال » وهو رفع كما في : « كَفى باللهّ » .

وقال في النّصب : إنه معطوفٌ على لفظ مثقال أو ذَرّة إلاّ أنه لا لا ينصرف للصفّة والوزن. تابعهُ على ذلك الجميع ، فيصيرُ التّقديرُ على ذلك : لا يعزُب عنه شيء إلاّ في كتاب . وهذا فاسدٌ . انتهى .

وليس ما ذكره أبو عليّ بفاسد إذا جعلنا الاستثناء من محذوفٍ أو منقطعاً كما هو الجوابان الباقيان ، وكأن الحامل لأبي عليّ الفارسيّ على ذلك بالنصب أيضاً نفيُ(٢) الجِنْس ، فلمّا كان العطف هو المقصود اتّفقت السبعة هناك على الرّفع عطفاً على « مثقال » واختلفوا في آية يونس نظراً إلى اختلاف حالَتَيْ العطف ، وهذا الحال ضعيف .

---

(١) انظر سراج القارىء / ٢٤٥ وفي ط: «نبأ» مكان : « رسا » ، تحريف ، و«فافصلا» مكان: «فيصلا» تحريف . وفى سراج القارىء : أخبر أن المشار إليه بالراء من « رسا » هو الكسائي .

(٢) في ط : « لنفى» تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب.

وكان أرَاد بعض مَنْ حَضرَ أن يقرِّرهُ بعكسه .

وجوابه أنّ القراءة سنة مُتتّبعة ، فلا يلزم من الاتفاق في موضع حمل المختلف عنه لوجود المانع هنا مع الاّتصال أن في اية سبأ تخريجاً قاله الزمخشري - يأتي إن شاء الله تعالى .

ولنعد إلى الكلام على الجوابين الأخيرين ، فنقول : وعلى الانقطاع جرى جمعٌ من المعربين ، وجزم به العُكبري في اعرابه فقال : ولا أصْغر من ذلك ولا أكْبرَ بفتح الرّاء في موضع جَرٍّ صفة(١) لذرةٍ أو لِمثقال على الّلفظ .

ويُقْرَاَن بالرّفع / حملاً على موضع : « من مثقال » إلاّ في [٤ / ١٩٦ كتاب » أي إلاّ هو في كتاب ، والاستثناء منقطعٌ .

[وقدّمه صاحب « تبصرة المتذكّر » فقال : « إلاّ في كتاب مبين » منقطع] .

وقال على الثاني جزم به الزمنخشريّ .

وزعم بعضهم : ولا «أصْغر» إلى «مبين» جملة مستقلّة بنفسها، وجعل الاستثناء متّصلاً، وفتح : «ولا أصْغَر ولا أكْبرَ» على نفي الجنس، ورفعهما على الابتداء، فعلى هذا ينبغي أن يقف على : «في السماء».

---

(١) كلمة : « صفة » سقطت من ط والنسخ المخطوطة ، صوابه من العُكْبرىّ ٢ / ٣٠ .

(٢) ما بين معقوفين سقط من بعض المخطوطات .

والقول بأن الاستثناء منقطعٌ هل يردُ ؟ وهل وقع في القرآن العظيم أم لا ؟ وهي مسألة معروفة لا نطول بذكرِها .

وأما الجواب الآخر، وهو أن يكون الاستثناء من محذوف فتقديره : ولا شيء إلاّ في كتاب مبين . ونظيرهُ: ﴿مافرّطنا في الكتابِ مِنْ شَيءٍ[١] ﴾﴿وكل شَيْءٍ أحصيناهُ كتاباً ﴾[٢] .

وأنما لم أجعله مستثنًى مِمّا قبله رَفْعاً أو فتحاً ، لأن الكلام على أن الرَفع للعطف على المحلّ ، والفتح للعطف على اللّفظ ، فعَدَلْنا عن الاستثناء من المذكور إلى مقدّرٍ مبتدأ دلّ عليه ما سبق ، ولا بِدْعَ في حَذْف ما قدّر لدلالة الكلام عليه ، ويكون مجموع ذلك إثبات العلم للهّ تعالى في كُلّ معلوم ، وأنّ كُلّ شيء مكتوب في الكتاب .

وقد يجمع بينهما في قوله تعالى :﴿ قال عِلْمها عِنْد رَبِّي في كتابِ لا يَضِلُّ رَبِّي ولاَ يَنْسَى[٣] ﴾وفي قوله تعالى : « وَعِنْدَهُ مفاتِحُ الغَيْب[٤] » .

وهذه الأوجه الأربعة التي فتح اللهّ بها لا توجد مجموعةً في كتاب ، بل الأول منها قد علمت أصله . وَمَنْ قَدَّره في هذه الآية ،

(١) الأنعام / ٣٨ .
(٢) النبأ / ٢٩ .
(٣) طه / ٥٢ .
(٤) الأنعام / ٥٩ .

والثّاني : قد عَلِمْت مَنْ قالـه ، والثّالـث : قد علمـت من جزم به ، واختَارَهُ ، والرّابع : يشهد له كثيرٌ من أساليب العرَب .

وذكر صاحب (تبصرة المتذكر) : أنه يجوز أن يكون الاستثناءُ مُتَّصِلاً بما قبل قوله : « وما يعزب » ، ويكون في الآية تقديمٌ وتأخيرٌ وترتيبها : «وما تكون في شأن وما تَتْلو منه من قرآن ولا تعملون من عمل إلاّ في كتاب مبين[١] إلاّ كنا عليكم شهود إذْ تفيضون فيـه إلى :﴿ ولا أكبر » .

تلخيصه : وما من شيء إلاّ وهو في اللوح المحفوظ / ونحـن [٤ / ١٩٧ نشاهده في كل آن .

ويجوز الاستثناء مِنْ « وما يعزب » ويكون يعـزُب بمعنـى يَبِينُ ويذهب .

المعنى : لم يَبِنْ شيءٌ عن اللهّ تعالى بعد خلقه له إلاّ وهو مكتوبٌ في اللّوح المحفوظ .

تلخيصه : كُلّ مخلوقٍ مكتوبٌ . انتهى .

وفيه نظر : أما الوجه الأول ، فليس هذا نظير : « أمْرُرْ بهم إلاّ الفتى إلاّ العلا[٢] » بل عند قصد التأكيد في نحو ذلك يجب العـطفُ

(١) سقطت كلمة : « مبين » من ط وهي في النسخ المخطوطة .
(٢) مثال مقتبس من بيت الألفية :

وألْـغ إلاّ ذاتَ توكيد كلا تمـرُرْ بهـم إلاّ الفتـى إلاّ العَلا

بالواو، لا تقول: قام القوم إلّا زيداً إلّا جعفراً إذا قَصَدْت التأكيد إلّا بالعطف فتقول: وإلّا جعفراً.

فإن قيل : إنما يكون ذلك في إلاّ التي للتأكيد ، وههنا قد لا يكون مقصوداً ، فيكون كقول القائل: ما قام إلّا زيداً إلّا عَمْراً.

قلت : لا يَصِح ، لأن المثال المستشهد به مُفَرّغ ، ولا تفريغ فيما نحن فيه ، ولكن هو قريبٌ من قولك : ما قام القومُ إلاّ زيداً إلاّ عَمْراً غير أن المستثنَين داخلان في القَوْم ، ولو سكت عن أحدهما لا نتفي ، بخلاف ما نحن فيه ، وأيضاً فلأنه يلزم مجازان ، أحدهما ، بالتّقديم والتأخير ، والثاني تكْريرٌ .

وأما الوجه الثاني : فتفسير « يعزبْ » : يبين ويذهب ، لا يُعْرف إنما المعْرُوف في عزب ما تَقَدّم ، نعم قال الصّغاني في « العُبَاب » : قال أبو سعيد الضريرُ : يقال : ليس لفلان امرأةٌ تعزِّبُهُ أي تُذْهِب عَزَبَتَهُ بالنّكاح ، مثل قولك : تُمَرِّضه ، أي تقوم عليه في مَرَضه ، ثم قال الصّغاني : والتركيب يدلّ على تباعُد وَتَنَحٍّ ، فتفسيرُهُ بالظُّهورِ بعيدٌ . ولئن سَلّمناه فلأيِّ شيء جمع بين الظُّهور والذّهابِ؟ وكأنه قصد بذلك أنّ الغيب مكتومٌ ، فما يظهرُ منه ويذهب إلاّ في كتاب مُبين .

وهذا المعنى قَرِيبٌ من عَلِم كلام وقع للزمخشريّ في سورة

« سبأ » لمّا وجه القراءة[1] المشهورة بالرّفع على الابتداء أشار إلى قراءة شاذة[2] بالفتح على نفي الجنس كقولك : لاَ حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاّ بالله بالرّفع والنّصب ، وهو كلام منقطعٌ عمّا قبله .

قال الزمخشري :

فإن قُلت : هل يَصحّ عطفُ المَرْفُوع على « مثقال ذرّة » كأنه قيل : لا يعزب عنه مثقالُ ذَرَّة وأصغرُ وأَكْبَرُ . ؟وزيادة «لا» لتأكيد النّفي وعطف المفتوح / على ذرّةٍ بأنَّه فتحٌ في موضع الجرّ لامتناع الصّرف ، [٤ / ١٩٨ كأنه قيل : لا يعزُب مثقالُ ذَرّة، ولا مثقالُ أصغر من ذلك ولا أكبر.

قلت : يأبى ذلك حرف الاستثناء إلا إذا جعلت الضّمير في « عنه » للغيب ، وجعلت « الغيب » اسماً للخفيّات قبل أن تُكتب في اللّوح المحفوظ ، لأن إثباتها في اللّوح نوعٌ من البروز عن الحِجاب على معنى أنّه لا ينفصل عن الغيب شيءٌ، ولا يزول[3] عنه إلاّ مَسْطوراً في اللوح . انتهى .

ويمكن أن يجيء مثلُه هنا على تقدير حذف مضاف .

ولقائل أن يقول : ما المانع من الاتّصال وجعل الاستثناء مِنْ

---

(١) القراءة المشهورة في سورة سبأ هي : « عالِم الغيب لا يعزبُ عنه مثقال ذرّة في السموات ولا في الأرض ولا أصغرُ من ذلك ولا أكبرُ إلاّ في كتاب مبين » سبأ / ٣ .

(٢) القراءة الشاذّة هي : « أصغَر . . . أكبَر ، وهي قراءة أبي عمرو - نافع - الأعمش - قتادة - المطوعي - انظر قراءة رقم ٧٠٤٠ من معجم القراءات .

(٣) في ط : « ولا يزل » بدون واو ، تحريف واضح .

« ولا أصغر ولا أكبر » مع العطف على اللّفظ والمحلّ ؟ فإن قيل : المانع ما سبق ، قلنا : فقد وقع التّصريح بالعطف مع الاستثناء في قوله تعالى : ﴿ وما تَسْقط مِنْ وَرَقةٍ إلاّ يَعلمها ولا حَبَّةٍ في ظُلمات الأرْض ولا رَطْب ولا يابسٍ إلاّ في كتابٍ مبينٍ ﴾[1] فإن القراءة عند السّبعة بجَرّحبَّةٍ ورَطْبٍ ويابسٍ .

قال الزمخشري : ولا حَبّةٍ ولا رَطْبٍ ولا يابسٍ عطفٌ على وَرَقةٍ وداخلٌ فّي حكمها ، كأنه قيل : وما يسقط من شيء من هذه الأشياء إلا يعلمه .

وقوله : « إلاّ في كتاب مبين » كالتّكرير لقوله : « إلاّ يَعْلَمُها » ، لأنّ معنى « إلاّ يعلمها » ، ومعنى « إلا في كتاب مبين » واحد ، والكتابُ المبين : عِلمُ الله أو اللوح .

ويقال مثله هنا بأن قوله : « ولا أصغر من ذلك ولا أَكْبر » عطف على « مثقال » أو « ذرَّة » وداخلٌ في حكمها ، كأنه قيل : « وما يعزُب عن رَبّك من هذه الأشياء شيءٌ ، وذلك مُثْبتٌ لِلْعِلْم ، فيكون معنى ذلك ومعنى « إلاّ في كتاب مبين » : التأكيد لما فهِم من إثبات العلم مِمّا سبق ، لأن معنى ذلك ومعنى « إلاّ في كتاب مَبين » واحدٌ ، والكتابُ هو عِلْمُ اللهِ تعالى ، والمعنى : وما يعزُب عن رَبِّك من مثقال ذرّةٍ في الأرض ولا في السّماء إلاّ يعلمها ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلاّ في علمه .

(١) الأنعام / ٥٩ .

وهذا وجه آخر في الآية إلا أن فيه حذف المؤكّد بخلاف « إلاّ يعلمها » ، فإنه مذكور[١] ، نعم يتمشّى ذلك على التّقديم والتأخير ، وفيه ما تقدّم .

وبه مع الوجهين اللّذَيْن قبله مع الأربعة التي ذكرتُها في المجلس ، وأوضحت القول فيها هنا ـ تكمل في الآية سبعةُ أوجه ، على أنه قد قُرِىء شاذًا « ولا حبّةٌ ولا رَطْبٌ ولا يابسٌ » برفعها[٢]. / [٤ / ١٩٩

قال الزمخشريّ : وفيه وجهان : أن يكون عطفاً على محلّ من ورقة أو رفعاً على[٣]. . . . لا رَجُلَ منهم ولا امرأة إلاّ في الدّار .

ومما وقع في الكلام من غيري أنه يجوز أن يكون الاستثناء في ذلك روعي فيه ما راعى العربي بقوله :

٨٤٤ = فتى كَمُلَتْ خيْراتُه غيْرَ أنّه
جوادٌ فما يُبْقِي من المال باقِيا[٤]

---

(١) في النسخ المخطوطة بعد قوله : « ومذكور» بياض .

(٢) هي قراءة الحسن ، وابن السميفع ، وابن أبي إسحاق . وانظر قراءة رقم ٢١٧٤ في معجم القراءات .

(٣) بعد قوله : « علي » بياض في النسخ المخطوطة ، وأشار إليه في هامش ط بأنه في هذا الموضع سقط .
والذي سقط هو ما نصّ عليه في الكشاف : « وفيه وجهان : أن يكون عطفاً على محل من ورقة ، وأن يكون رفعاً على الابتداء ، وخبره : « إلاّ في كتاب مبين » كقولك : لا رجل منهم ولا امرأة إلاّ في الدّار» . انظر الكشاف ١ / ٥٠٩ مطبعة مصطفى الحلبي .

(٤) للنابغة الجعدي من قصيدة يرثي بها أخاه . =

فإنه ذهب إلى معنى ليس ، فإن الجود ليس بعيب ، فإذا لم يكن فيه عيبٌ إلاّ الجُود فما فيه عيب ، فإنه قال : « كملت خَيْرَاتُهُ » ، لكن ينقصه جودُه .

ونظيره في هذه الآية ، إن كان يعزُبُ عنه شيء فهو الذي في كتابٍ مبين ، لكن الذي في الكتاب لا يعزُب ، فلا يعزب عنه شيء .

وهذا التّقديرُ لا يَصِحّ من جهة أن فيه فَرْضَ مُحال ، وليس في اللفظ ما يدُلّ عليه بخلاف ما تقدّم من البيت .

وأيضاً فيؤدّي إلى تكثير المجاز ، وأيضاً فلأن الجُود بوصفه لفظاً ليس بنقص ، وأما الذي في الكتاب المبين فليس في اللّفظ ما يدلّ على هذا التقدير ، وإن كان الأمر كذلم لِما تقرّر أن الباري جلّ جلالُهُ عالمٌ بالكلّيات والجُزْئِيّات .

على أن التقدير في البيت إنما هو على المنقطع ، وحينئذ فتقدير الانقطاع قد تقدّم في الأوجه السّابقة بما يَصِحّ ،فلاحاجة إلى تقديره بما لا يصحّ .

وعلى الجملة فأحسن الوجوه السّبعة جعل الاستثناء متّصلاً بتقدير أن يكون من عطف الجمل الرّفع على الاستئناف ، والفتح على

=من شواهد : سيبويه ١/٣٦٧ ، والخزانة ٢ /١٢ ، وحاشية يس ٢ / ٢٥٥ ، والهمع والدرر رقم ٩٢٠ . وفي الموشح / ٩٣ روايته :
* فتىً كملت أعرافه*

أنّ لا لنفي الجنس[1]، أو يكون من عطف المفردات ، ويفسّر يعزب بيظهر ، أو يكون من باب الاستثناء[2] أو يجعل منقطعاً كما تقدم .

ويليها كون إلاّ للعطف كما تقدّم أو للاستئناف من محذوف .

وقد وضح أن الذي تبادرَ الذّهن إليه في المجلس فتحٌ من الرّبّ الكريم ، فله الشكْرُ على العطاء العميم ، والحمدُ للهِ رَبّ العالمين والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمد وآله وصحبه والتّابعين .

(١) في ط : « لا التي لنفى الجنس» بزيادة «التي» ، تحريف .

(٢) سقطت كلمة : « الاستثناء من ط ، وأشار إليها في الهامش بقوله : بياض في النسختين ، والتصويب من النسخ المخطوطة .

إشكال الجمع في قوله تعالى : ﴿ فيهن قاصرات الطرف ﴾

قال أبو محمد عبيد الله بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن منصور بن زياد الكاتب في أماليه :

حدثنا محمد بن القاسم الأنباريّ ، حدثني أبي ، حدّثنا محمد ابن الجَهْم قال: /حَجّ الفرّاء سنة ست ومائتين وحَجَجْنا معه ،فلقيني [٢٠٠ / خلاد بن عيسى المقرىء ، فسألته عن قوله تعالى : ﴿ فيهن قاصراتُ الطّرْفِ ﴾[1]، فقال ـ لم جمع بعد قوله : « فيهما عينان تجريان »[2] ؟ فأجبته بما أملى الفرّاء علينا : في كتابه أنّ « فيهن » للجنّتين والجَنّتين لما قال : « ولمن خاف مقام ربه جنتان »[3]، قال : « ومِنْ دُونهما جنّتان »[4] فقال لي خلاد : أخطأت قد جمع قبل ذِكْرِه الجنّتين ، فَصِرْتُ إلى الفرّاء، فأخبرتُه بمسألة خلّاد، وبجوابي وبإنكاره عليّ ،

---

(١) الرحمن / ٥٦
(٢) الرحمن / ٥٠
(٣) الرحمن / ٤٦
(٤) الرحمن / ٦٢

فردّد الفرّاء في نفسه شيئاً، ثم قال لي : إن العرب توقع الجَمْع على التّثنية قال الله تعالى : ﴿ فإنْ كان له إخْوةٌ ﴾[١] يريد : فإن كان له أخوان ، وقال : « فقد صَغَت قُلوبكما »[٢] يعني فقد صغت قلباكما[٣]. انتهى .

(١) النساء / ١١

(٢) التحريم / ٤ .

(٣) في كتاب الفراء « معاني القرآن » ٣ / ١١٩ هذا النص خاص بقوله تعالى : « فيهن خيرات حسان » آية / ٧١ وليس له علاقة بقوله تعالىْ : « فيهن فاطرت الطرف » . قال الفراء : « وقوله فيهن خيرات حسان : رجع إلى الجنان الأربع : جنتان ، وجنّتان ، فقال : فيهن » .

[بحث في إنما زيداً بنصب «زيداً»]
في كتاب « لبّ الألباب في المسألة والجواب »

لأبي الحسن بن جبارة[١] من أبيات المعاني قول الشاعر :

٨٤٥ = إنّما زيداً إلينا سائراً　　من مكان ضَلّ فيه السائِرُ
فَهْو يأتينا عشًا في سَحَر　　ماله في يده أو عامرُ

بأي شيء نصب «زيداً» وحقّه الرفع ؟ ، وكيف يجتمع العِشاءُ والسَّحر ؟ وكيف يلتئم مالُه في يده أو عامر ؟ . وهذا العجز مباينٌ للصَّدْر وهي مسألة عُظمى ، وإن أحاط اللبيب بها عِلْماً .

والجواب عن ذلك :

أما البيت الأول فقوله : إنْ شَرْطٌ و « نمى » : فِعْلٌ ماضٍ من قولهم : نَمى يَنْمِي[٢] أي ارتَفع قَدْراً .

---

(١) في ط : ابن جنّي تحريف ، لأن ابن جنى المعروف كنيته أبو الفتح .
وفي النسخ المخطوطة : ابن جبارة، وهو في فهرس البغية ٢/ ٤٥٩ : ابن جبارة = أحمد بن يحيى شهاب الدين . وفي معجم الأدباء ٥/ ٨٩ : أحمد بن يحيى بن جابر مات في أيام المعتمد على الله في أواخرها .
(٢) في القاموس: نَمى يَنْمي نَمْياً ، ونُمِيًّا ، ونَماءً ، ونمِيَّةً . أي ارتفع .

وزيداً مفعول به ، و« سائراً »نصِب على الحال. وقوله :

ضَلّ من الضّلال وهو ضدّ الهدى ، والسّائر : فاعل وهو الذي نصب زيداً .

وتقديره: إنْ نَمى السائرُ زيداً، المعنى : أنه ارتفع به وهداه إلينا في حال كونه سائراً من مكان حارفيه ، وضَلّ .

وأمّا البيت الثاني فهو مستحيلٌ إن أخذ على لفظه إذ العِشاءُ والسَّحَرُ وقتان متباينان ، ولا يجتمعان ، وإنّما المعنى فيه فـ« هو » مبتدأٌ ، « يأتي » فعلٌ مضارعٌ ، « ناعشاً » حال من الضّمير في الإتيان من نَعَشْتُهُ أنْعَشُهُ[1] أي رفعته ، ومنه قول الشاعر : / وهو أبو حيّة [٤ / ٠١ النُّمَيْريّ .

٨٤٦ = إذا ما نَعَشْنَاه على الرَّحْل يَنْثني
مُسَالَيْهِ عنه من وَرَاءٍ ومقْدَمِ[2]

ومُسالاه : عِطْفاه ، وقد نَصبهما على الظّرْف ، لأنهما في معنى ناحِيَتَيْهِ ، ألا تَرَاه يقول : من وَراءٍ ومَقْدَمِ .

(١) نعشه الله : رفعه ، وبابه قطع ، ولا يقال : أنعشه اللهّ .
(٢) انظر اللسان : « سيل » وقبله في اللسان :

فما قام إلاّ بين أيدٍ تقيمُه كما عطفت ريح الصبّا خُوط ساسم

والخوطُ : الغُصن الناعم ، وجمعه : خِيطانٌ ، والساسَم : شجر أسود أو الأبنوس ، أو شجر يعمل منه القسِيّ .

وتفسير هذا البيت : أنا إذا رفعناه على الرّحل لا يستمسك فينثني في ناحيتيه من جانبيه .

وهذا الشاهد أيضاً من أبيات المعاني وهو مما يسأل عنه .

وقوله في البيت المقدّم « ما لَهُ » منصوب بقوله « ناعشاً » أي رافِعاً ما لَهُ في يده .

وصرف « سَحَراً » ، لأنه نكرةٌ ، يريد سَحراً من الأسحار .

وقوله : « أو عامر » عطف على المُضْمَرِ في « يأتي » ، وطول الكلام سدّ مسدّ التأكيد .

وتقريب معنى هذين البيتين أن زيداً ضَلّ في موماة ، فهداه إلينا السّائرُ فيها ، فهو يأتي ناعشاً أي رافعاً «مكثراً»[1] ماله هو أو عامرٌ والحمد لله ـ انتهى .

---

(١) في ط : « مكزاً » ، وفي بعض النسخ المخطوطة : « مكتراً » بالتاء وفي بعضها الآخر : « مكبرا » بالباء .

[سبعة أسئلة أجاب عنها جلال الدين البلقيني]

ورد في سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة من بلاد المغرب من الفقيه أبي بكر بن محمد بن عقبة أسئلة في النّحو إلى الشيخ جلال الدّين البلقينيّ فكتب عليها .

أمّا الأسئلة فسبعة :

الأول : زعم ابن مالك أن حذف عامل المؤكد امتنع ، فقوله تعالى : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحاً بالسُّوقِ والأعناقِ ﴾(١) هل هو مقبول أم لا ؟

الثاني : زعم الزمخشريّ : أن قوله تعالى : ﴿ فَلَمّا رَأَوْهُ عارضاً ﴾(٢) منصوب على التّمييز ،وتَعقُّبِ أبي حيّان له ، مَنْ المصيب منهما ؟ وذكرا قريباً من ذلك في قوله تعالى : ﴿ فسوّاهُنّ سبع سموات ﴾(٣).

الثالث : أين المخصوص بالمدح فيما أنشده الزمخشريّ في

(١) ص / ٣٣ .
(٢) الأحقاف / ٢٤ .
(٣) البقرة / ٢٩ .

سورة الصّافات :

٨٤٧ = لَعَمْرِي لَئِنْ أَنْزَفْتُمو أَو صَحَوْتُم
لَبِئْس النّدامــى كُنْتُــم آل أَبْجَرَا[١] ؟

ومنه قول عائشةٍ : « كان لنا جيرانٌ من الأنصــار لَنِعْــمَ الجيرانُ كانوا » .

الرابع : علامَ انتصب « بصيراً » ، في قوله : فَجَعَلْنــاهُ سميعــاً بَصِيراً ﴾[٢]

[٤ / ٢٠٢] الخامس : من أيّ الضمائر قول أبي الطّيب . /

٨٤٨ = هو الجدّ حتى تَفْضُل العينُ أُخْتَها
وحتــى يكونَ اليومُ لليوم سَيِّدَا[٣]

(١) نسب للأبيرد . وانظر اللسان : نزف . والأبيـرد هو أبجر بن جابر العِجْليّ . وكان نصرانيًّا . وبعده في اللسان :
شربتــم ومـدّرتُم وكان أبوكم	كذا كم إذا ما يشرب الــكأس مدّرا
وهو من شواهد : المحتسب ٢ / ٣٠٨ .

(٢) الإنسان / ٢ .

(٣) من قصيدة يمدح بها سيف الدولة ، ويهنئه بعيد الأضحى سنة ٣٤٢ هـ أنشده إيّاها في ميدانه بحلب ، وهما على فرسيهما ، ومطلعها :
لكل امرىء من دهره ما تعوّدا	وعادات سيف الدولة الطّعنُ في العِدا
انظر الديوان ٢ / ٣ - ٩ .

وقول المعرّي :

٨٤٩ = *هو الْهَجْرُ حتى ما يُلِمُّ خيالُ[1]*

السادس : ما معنى «من» في حديث : ألا أُخْبركُم بِخَيْـرِكُم من شَرّكم ، «وفي حديث» «مـا بالُ الكلب الأسـود[2] من الأحمر» ، وفي قول المعريّ :

٨٥٠ = وإنْ يَكُ وادينا من الشِّعر واحداً
فغيرُ خَفِـيٍّ أَثْلُـهُ من ثُمامِهِ[3]

السابع : ما إعراب قوله : فخـرج بلالٌ بوضـوء فمـن ناضـحٍ ونائلٍ ، وقول المعرّي :

٨٥١ = وَهِـم النّـاس فالحياةُ بِهِـم سو
قٌ فَمِـن غابـنٍ ومِـنْ مَغْبونِ

---

(١) تمامه في شروح سقط الزند ٣ / ١٠٤٦ . وهو مطلع القصيدة
وبعض صدود الزائرين وصال

(٢) انظر معجم الفاظ الحديث ٦ / ٥٢ ، فقد ذكر في صحيح مسلم باب الصلاة / ٢٦٥ ، وفي سن أبي داود باب الصلاة / ١٠٩ ، وفي الترمذي باب الصلاة / ١٣٦ ، الصيد / ١٦ ، والنسائي باب القبلة / ٧ ، وفي مسند ابن حنبل ٥ / ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ٦ / ١٥٧ ، ٢٨٠ .

(٣) في شروح سقط الزند ٢ / ٤٧٤ : نبتة « مكان : « واحداً » .
والأثل : الشجر ، واحدته : أثلة ، والثمام: نبت ضعيف .يقول : إنّي وإن كنت شاعراً فلا يبلغ شعري شعرك ، والثمام لا يكون كالأثل فشعري لا يكون مِثل شعرك ، بل هو دونه .

وأما الأجوبة :

فقال : اللّهُم أَلْهِم الصَّواب .

أمّا السّؤال الأول فالظّاهرُ أنه سقط شيءٌ ، وهو ردُّ زعم ابن مالك ، لأن هذه الآية تردُّ على ابن مالك .

والجواب : أنّ الرّدّ بذلك مقبولٌ ، فإن الأصل : فَطَفِقَ يمسحُ مسحاً فحذف « يمسح » ، وهو عامل المؤكّد .

وهذا الزّعم ذكرهُ الشيخ جمال الدين ابن مالك في « الكافية الشافية ، والألفيّة»

وردّه عليه ابنهُ الشّيخ بدرُ الدّين في «شرح الألفيّة» بما توقّف عليه مِنْ[1] كلامه .

وقد قال الشيخ أبو حيّان هنا في تفسيره : طفق من أفعال المقاربة للشّروع في الفعل وحذف خبرُها لدّلالة المصدَر عليه ، أي فطفق يمسح مسحاً . انتهى .

وقد أعْربَ الزّمخشريّ قوله تعالى : « والمُحْصنات من النّساء إلاّ ما ملكت أَيْمانُكُم كتابَ الله عليكم »[2] مصدراً مؤكّداً ، فقال : « كتاب الله » مصدَرٌ مؤكّد ، أي كتب الله ذلك عليكم كتاباً .

---

(١) في ط : « أن » مكان : « من » ، تحريفٌ ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) النساء / ٢٤ .

وقال الشيخ أبو حيّان : « كتابَ الله عليكم » انتصب بإضمار فعل، وهو مَصْدَرٌ مؤكد لمضمون الجملة السّابقة من قوله : حُرِّمت عليكم ، وكأنه قيل : كتب الله عليكم تَحْرِيمَ ذلك كتاباً .

وما ذهب إليه الكسائي من أنه / يجوز تقديم المفعول في باب [٤ / ٢٠٣] الإغراء بالظّرْف والمجرُورِ مستدلاً بهذه الآية ، إذ تقديرُ ذلك عنده : عليكم كتابَ الله ، أي الزموا كتابَ الله ، فلا يتمُّ دليله لاحتمال أن يكون مصدراً مؤكّداً كما ذَكَرْناه .

وأما السّؤال الثّاني فقال الشّيخ أبو حيّان في سورة الأحقاف وانتصب « عارضاً » على الحال من المفعول .

وقال ابن عطيّة : ويحتمل أن يعود على الشيء المرئيّ الطّالع عليهم الذي فسّره قوله : « عارضاً » .

وقال الزمخشري : « فلمّا رأوه » : في الضّمير وجهان :

أحدهما : أن يرجع إلى «بما تَعِدُنا »[(١)]، وأن يكون مبهماً، وقد وضح أَمْرُهُ بقوله : « عارضاً » إما تمييزاً وإمّا حالاً ، وهذا الوجه أَعْرَبُ وأَفصح . انتهى .

قال الشّيخ أبو حيان : وهذا الذي ذَكَر أنه أَعْرَبُ وأَفصح ليس جارياً على ما ذكرَهُ النّحاة ، لأن المبهم الذي يفسِّره ويوضّحه التمييّز لا

(١) الأحقاف / ٢٢ .

يكون إلاّ في باب « رُبَّ » نحو : « رُبّهُ رَجُلاً لقيته » ، وفي باب نعم وبئس على مذهب البصريّين ، نحـو : « نِعْـمَ رَجُـلاً زيد » ، وبئس غلاماً عَمْرُو .

وأمّا أن الحالّ يوضّح المبهم ويفسّره فلا نعلم أحداً ذهب إليه . وقد حصر النّحاة المضمر الذي يفسّره ما بعده فلم يذكرُوا فيه مفعول « رأى » إذا كان ضميراً ، ولا أنّ الحال يفسّر المُضْمـر ، ويوضّحه . انتهى .

وكلام ابن عطيّة من وادي كلام الزمخشري فإنه قال : والضّميرُ في « رأوه » يحتمل أن يعود على « العذاب » ، ويُحْتَمل أن يعود على الشّيء المرْئِيّ في الطّالع عليهم ، وهو الذي فَسّرَهُ قولـه : عارِضـاً . انتهى .

فقد جعل الضّميرَ يفسّره ما بعده كمـا قال الزّمخشـريّ ، لكن الزمخشريّ أفصح بالإبهـام والتّمييز والحال، فلذلك خصّـه الشيخ ـ رحمه الله ـ بالاعتراض ، والّذي قاله الشيخ هو الجاري على القواعد المقرّرة في النحو .

وأما آية البقَـرةِ فقـال الشّيخ أبـو حيّـان فيها . قال الزمخشـريّ والضـميرُ في « فسوّاهـنَّ » ضميرٌ مبهـم « وسبـع سمـوات » يفسّـره كقولهم : رُبَّهُ رَجُلاً . انتهى كلامه .

ومفهومه أن هذا الضّميرَ يعود علىٰ ما بعده وهو مفسّرٌ به فهو عائدٌ على غير / متقدّم الذّكْر . وهذا الذي يفسّره ما بعده منه ما يفسّر بجملة [٤ / ٢٠٤

وهذا الذي يفسّره ما بعده منه ما يفسّر بجملة وهو ضمير الشأن أو القصة ، وشَرطْها عند البصريين أن يُصَرَّحَ بجزئييها . ومنه ما يفسَّر بمفردَ أي غير جملة وهو الضميرُ المرفُوع بنعم وبئس وما جَرى مَجْراهما ، والضميرُ المجرُورُ برُبّ ، والضميرُ المرفُوع بأوّل المتنازعين على مذهب البصريّين ، والضّميرُ المجعول خبرهْ مفسّراً له ، والضّميرُ الذي أبدل منه مفسّرهُ .

وفي إثبات هذا القسم الأخير ، خلافٌ وذلك نحو : ضَربْتُهم قَومك .

وهذا الذي ذكَرَهُ الزّمخشريّ ليس واحداً من هذه الضّمائر التي سردناها إلاّ أن يُحْمل[1] فيه أن يكون « سبع سموات » بدلاً منهُ ومفسّراً له ، وهو الذي يقتضيه تشبيه الزمخشرّي له برُبَّه رَجُلاً ، وأنه ضميرٌ مبهم ليس عائداً على شيء قبله ، لكن هذا يضعف بكون هذا التّقدير يجعلُه غَيْر مُرْتبطٍ بما قبله ارتباطاً كُلِّيًّا؛ إذ يكون الكلام قد تضمّن أنه تعالى استوى إلى السّماء وأنه سوّى سبع سموات عقب استوائه إلى السّماء ، فيكون قد أخْبر بإخبارَيْن : أحدهما : استواؤه إلى السّماء ، والآخر تسويته سبع سموات .

وظاهر الكلام أن الذي استوى إليه هو بعينه المسوّى سبع سموات .

---

(١) في ط : « نحيل » مكان « يحمل »

وقد أعْرَب بعضهم سبع سموات بدلاً من الضّمير ، على أن الضّمير عائدٌ على ما قبله وهو إعْرابٌ صحيح نحو : أخـوكَ مَرَرْتُ به زيد . انتهى .

فقد منع الشيخ من البدل على عود الضمير إلى ما بعده لأجل عدم الارتباط ، وأجازه على عود الضّميرِ على ما قبله لوجود الارتباط ثم قال بعد سياق أعاريب :

يتلّخص في نصب سَبْع سموات أوجه :

البدل باعتبارَين، يعنى باعتبار ما قبله وما بعده، والمفعول به، ومفعول ثان، وحال.

قـال: والمختـار البـدل بـاعتبـار عَـوْد الضميـرِ على مـا قبله، والحال، ويترجّح البدل لعدم الاشتقاق. انتهى .

والتّعقُب المذكورُ في سورة البقـرة نظيرُ التّعقـب المـذكور في سورة الأحقاف .

وكلام الشّيخ رَحمَهُ اللهّ في ذلك هو الجارِي على القواعد كما تقدّم .

وقد تعقب القطب في حاشيته على الزمخشرّي ذلك فقال قوله : والضّميرُ في «فسوّاهن» ضميرٌ مبهم فيه نظرٌ، لأن الباب ليس بقياس، وإنما حمل الضَّميرُ في : «رُبّه رَجُلًا» على أنه مبهم ، لأنّ ربّ لا تدخل إلّا على النكرات. وهـذا لا يوجد في «فسوّاهُن» / . [٢٠٥ /

وأمّا السؤال الثالث فقد أشار إلى ذلك ابن مالك في (التسهيل » في الكلام على المخصوص بقوله : « أو يُذْكَر قبلهما معمولاً للابتداء أو لبعض نواسخه ، أو بعد فاعلهما مبتدأ أو خَبَرٌ مبتدأ لا يَظْهَرُ ، أو أول معمولَيْ فعل ناسخ[1] .

مثال المخصوص الذي ذكر قبلهما معمولاً للابتداء : زيدٌ نِعْمَ الرّجلُ ، وعمرو بئس الغلامُ ، وزيد نعم رَجلاً ، وعَمروٌ بئس غلاماً .

ومثال المخصوص المعمول بعد نواسخ الابتـداء في باب كان قول الشاعر :

٨٥٢ = إذا أرسلوني عند تعذير حاجةٍ
أمارِسُ فيها كُنْتُ نِعْم المُمَارِسُ[2]

وفي باب إنّ قول الشاعر :

٨٥٣ = إن ابـنَ عَبْـدِ اللهّ نِعْـ م أخـو النّـدى وابـن العَشِيرَه[3]

وفي باب ظَن : ظننتُ زيداً نِعْمَ الرَّجُلُ .

ومثال ذكر المخصوص بعد فاعلها مبتدأ : نعم الرّجُـلُ زيدٌ ،

(١) انظر التسهيل / ١٢٧ .

(٢) ليزيد بن الطّثرية . من شواهد الهمع والـدرر رقـم ١٤٢٥ ، والأشمونـي ٣ / ٣٨ . والمراد بتعذير الحاجة : تعذّرها وتعسّرها .
وفي ط : « بعدي » مكان : « تعذير » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والمراجع السابقة .

(٣) لأبي دهبل الجمحيّ يمدح المغيرة بن عبد الله .
من شواهد : الهمع والدرر رقم ١٤٢٤ ، والأشموني ٣ / ٣٧ .

وبئس الغلام عمروٌ .

وقولـه أو خَبَـرٌ مبتـدأ لا يظهـرُ قال فيه الشّيخ أبـو حيان : هذا الإعرابُ نُسِب إلى سيبويه ، وَمِمَنّ نسبه إلى سيبويه هذا المصنّف في الشّرْح ، قال فيه : وأجاز سيبويه كون المخصوص خَبَر مبتدأ واجب الإضمار ، وأطال الشيخ الكلام على ذلك بما يوقف عليه في (شَرْح التّسهيل) .

ومثال كون المخصوص مذكوراً بعد فاعلهما ، أو أَول معمولَيْ فعـل ناسـخ هذا البيتُ المـذكورُ في السّؤال ، لأن كان من نواسـخ الابتداء ، وقول زهير :

٨٥٤ = يميناً لِنَعْم السِّيدان وُجِدْتُما
على كل حالٍ من سَحِيلٍ ومُبْرَمِ[1]

وقد أنشده الزمخشريّ في سورة الصّافات في تفسير قوله تعالى « لا فِيها غَوْلٌ ولا هُمْ عنها يُنْزَفُون[2] » حيث قال : ويُنْزَفون على البناء للمفعول من : نَزَف الشّارِب : إذا ذهب عقلُه ، ويقال للسّكـران : نزيفٌ ومنزوفٌ .

وقرىء « يُنْزِفون »[3] يعنى بكسر الزّاي من أنزف الشّارب : إذا ذهب عقلُه أو شَرابُه قال الشاعر :

(١) من شواهد : الهمع والدرر رقم / ١١٧٩ .
(٢) الصافات / ٤٧ .
(٣) هي قراءة حمزة والكسائي ، وخلف ، والأعمش ، وعبد الله . انظر قراءة رقم ٧٤٠٣ من معجم القراءات .

٨٥٥ = لَعَمْرِي لَئِن أنزفتمو أو صحوتمو لبئس النّدامى كنتمو آل أبْجَرا[١]

ومعناه : صارَ ذانَزْف ، ونظيرُه: أقشع السّحابُ، وقشعَتْهُ الرِّيحُ وأكبَّ/الرّجلُ وكبه[٢]، وحقيقتهما دخلا[٣] في القَشْع والكَبّ. انتهى . [٤ / ٢٠٦]

وأمّا حديث عائشة فإن كان الذي فيه ذِكْرُ الهدّية فهو في الصحّيحين بدون هذه اللّفظة ، رواه البخاريّ في « الهبة »[٤] « والرِّقاق »[٥] عن يزيد بن رومان عن عُرْوة عن عائشة بلفظ : « ألا إنه قد كان لنا جيرانٌ من الأنصارِ ، كانت لهم منائحُ ، وكانوا يَمْنحون رَسُولَ اللهّ صلّى اللهّ عليه وآله وسَلَّم من ألبانهم »

وفي الرّقاق زيادة : « فيسقيناه » . ويقع في بعض النسخ إسقاطه من الرقّاق ، ولذلك لم يَذْكُرْهُ المزّي في (الأطراف) .

ورواية مسلم في آخر الكتاب كما في الرِّقاق بدون هذه اللفظة المذكورة في السؤال، فقد يكون في غَيْر الصحِّيحين وفي (مسند) أحمد : « إلاّ أن حَوْلَنا أهلَ دُور[٦] من الأنصار جزاهُم اللهّ خيراً » وفي

---

(١) سبق ذكره / رقم ٨٤٧ .
(٢) في ط فقط : « وكببته » .
(٣) في ط فقط : « داخل » تحريف .
(٤) انظر صحيح البخاري باب الهبة / ١ .
(٥) انظر صحيح البخاري باب الرقاق / ١٧ ، وانظر صحيح مسلم باب الزهد / ٢٨ ، ومسند ابن حنبل ٢ / ٤٠٥ .
(٦) في ط : « ردم » مكان : « دور » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة.

(ابن ماجة) عن أبي سلمة عن عائشة : (غير أنه كان لنا جيرانٌ من الأنصار جيران صِدْق » .

وأمّا السُّؤال الرّابع فجوابه أن « جَعَل » إن كانت بمعنى : « خلق » فهما حالان ، ويجوز تعدّد الحال وصاحبها مُفْردٌ نحو : جاء زيدٌ راكِباً ضاحكا .

وإن كانت بمعنى صَيّر فقوله : « سميعاً » مفعولٌ ثانٍ ، وكذلك « بصير » ، لأنها خبران في الأصل ، فجاز جَعْلُ كُلٍّ منهما مفعولاً ثانياً ، ويجوز تعدّد خبر المبتدأ ، فكذلك يجوز تعدُّد خبر ما دخل عليه ناسخ الابتداء ، ثم يُعْربُ كُلٌّ واحدٍ منهما مفعولاً ثانياً .

وقد قال ابن مالك في (التّسهيل) : « باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر الداخل عليهما « كان » والممتنع دخولها عليهما لاشتمال المبتدأ على استفهام فتنصبُهما مَفْعولَيْن، ولا يُحْذفانِ معاً أو أحدهما إلاّ بدليل ، ولهما من التّقديم والتأخير ما لهما مُجَرّدين . ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان[1] » . انتهى .

وقد جاء في خبر كان « وكان اللهّ سميعاً بصيراً »[2]، « وكان اللهّ عليماً حكيماً[3] » ، فكذلك ما نحن فيه .

(١) انظر النصّ في التسهيل / ٧٠ .
(٢) النساء / ١٣٤ .
(٣) النساء / ١٧ .

ويمكن أن يجعل الأول المفعول الثّاني ، والثّاني صفة كما في قوله تعالى : « فَجَعَلْنَاهُ هباءً مَنْثُوراً[1] » .

ويجوز أن يُجْعلا في معنى واحد على معنًى مميّز بين الأشياء ، إذ لا يَحْصُل التّميز بين الأشياء غالباً إلاّ بالسّمع والبصر ، فيصيرُ مثل قولنا / « الرُّمّان حلوٌ حامضٌ » بمعنى : « مُزٌّ » ، فإذا جاء مثل : جعل [٤ / ٢٠٧ الله الرُّمان حلواً حامضاً كان حكمه كذلك .

وأمّا السُّؤال الخامس فجوابه : أنه حيث لم يتقدّم ما يعود عليه الضّميرُ يجوز أن يقال : هو من القسم الخامس الذّي ذكرناهُ من كلام الشّيخ أبي حيّان في جواب السّؤال الثاني ، وهو الضّميرُ المجعول خبرهُ مفسِّراً له .

وقد ذكر ابن مالك ذلك في (التّسهيل) ، فقال : « ويتقدّم أيضاً غَيْر منـويّ التّـأخير : إنْ جُرَّ برُبَّ أو رُفـع بـ «نِعْم »أو شبْهها أو بأوّل المتنازعين ، أو أُبدل منه المفسِّر أو جُعِل خَبَرُه ، أو كان المُسمَّى ضَمِير الشّأن عند البصريِّين ، وضمير المجهول عند الكوفيّين »[2]

قال الشيخ أبو حيّان : ومثال جَعْلِهِ خبراً قوله تعالى : ﴿ إنْ هِيَ إلاّ حياتنا الدُّنيا[3] ﴾ ، قال الزمخشري : هذا ضميرٌ لا يُعْلم ما يُعْنى به إلاّ بما يتلُوه من بيانه ، وأصله : إنْ الحياة إلاّ حياتُنا الدّنيا ، ثم وضع هي

(١) الفرقان / ٢٣ .
(٢) انظر النص في التسهيل / ٢٨ .
(٣) المؤمنون / ٣٧ .

موضع « الحياة » ، لأن الخبر يدل عليها ، أو يبيّنها قال : ومنه :

٨٥٦ = * هي النفس تحمل ما حُمِّلَتْ[1] *

و « هي العرب تقول ما شاءت » .

قال المصنّف في الشّرْح وقد حكى كلام الزمخشريّ : وهذا من جيّد كلامه ، **وفي تنظيرِه ، بـ« هي النفس » أو** « هي العرَبُ » ضعْفٌ ، لإمكان جعل العرب والنّفس بدلين ، و«تَحمل» و«تقولُ» خَبَرَيْن . انتهى كلامه .

قال الشّيخ أبو حيان : ولم يَذْكُرْ أصحابُنا في الضمّير الذي يفسّره ما بعده ، ولا ينوي بالضّمير التأخير أن يكون « يفسرّه » الخبر ، وإنما هذا يفسّره سياق الكلام .

وأمّا ما ذهب إليه المصنّف من أن « هي » يفسّرها هو « حياتنا الدّنيا » الذي هو الخبرُ فهو فاسدٌ ، لأنه إذا فسرّه الخبرُ والخبرُ مضافٌ لشيء وموصوف لشيء كان ذلك الضمّيرُ عائداً على الخبرَ بقيْد إضافته ، وقَيْد صفته ، وإذا كان كذلك صار تقديرُ الكلام : ما حياتُنا الدّنيا إلاّ حياتُنا الدّنيا ، ولا يجوز ذلك كما لا يجوز : ما غلامُنا العالِمُ إلاّ غلامُنا العالِمُ ، لأنه يؤدّي إلى أنه لا يستفاد من الخبرِ إلاّ ما يستفاد

---

(١) شطر بيت لم يعرف قائله ولا تكملته
من شواهد : الهمع رقم ١٨٤ ، والمغنى / ٢ / ٥٤٢ .

من / المبتدأ ، وذلك لا يجوز ، ولذلك منعوا : رُبَّ الدّار مالكها ، [٤ / ٢٠٨
وسيّد الجارية مالكها .

وليس في كلام الزمخشريّ ما يدُلّ على ما ذهب إليه المصنف ،
لأنه قال : وضع «هي» موضع الحياة ، ولم يقل موضع حياتنا الدّنيا الذي
هو الخبرُ .

وقوله : لأن الخبر يدلُّ عليها ، ويبيّنها ، يعني أن سياق هذا الكلام
على أن الضّمير هو الحياة . انتهى .

وتلخص منه أنه ارْتضَى كلام الزمخشريّ ، ولم يَرْتضِ تقديرَ ابن
مالك .

ويقال عليه : قد ذكرتُهُ في تفسير سورة البقرة على سبيل الجَزْم به
بعبارة ابن مالك حيث قلت : والضَّميرُ المجعول خبرهُ مفسِّراً له .
انتهى .

وحينئذٍ فيصيرُ تقديرُ قول المتنبي : «هوَ الجِدُّ»[1] إلى آخره ،
معناه : الجِدّ أي الكامل الجدّ بهذه الصّفة ، وقول المعريّ : «هو
الهَجْرُ»[2] ، معناه ، الهجر ، أي الكامل الهجْرِ بهذه الصّفة ، وهو أن لا
يلم خيالٌ ، فمتى أَلَمّ خيالٌ لم يَكْمُل الهجْرُ . فهذا ما ظهر لي ، وفوق
كُلِّ ذي عِلْم عليم .

وأمّا السّؤال السادس فالحديث باللفظ الأول[3]

(١) انظر الشاهد رقم ٨٤٨ .
(٢) الشاهد رقم ٨٤٩ .
(٣) بعد باللفظ الأول بياض في النسخ المخطوطة ، وفي هامش ط أشير إلى البياض=

وأما الثّاني فهو من كلام عبد الله بن الصّامت الرّاوي عن أبي ذَرّ ، قال : قال رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلم : « إذا قام أحدُكم يُصَلِّي فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل آخِرة الرّحل ، فإذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرحل ، فإنه يقطع صلاته الحمارُ والمرأة والكلب الأسود ، قلت : يا أبا ذر ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر ؟ قال يابن أخي سألت النّبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سألتني ، فقال : الكلْب الأسود شَيْطانٌ » . رواه مسلم . وهي في المثال الأول للفصل .

قال ابن هشام في « المغني » في أقسام مِنْ : الثّاني عشَر : الفصل ، وهي الدّاخلة على ثاني المتضادّين نحو : ﴿ والله يَعْلم المُفْسِدَ مِنَ المُصْلِح ﴾[1] ،﴿حَتّى يَمِيز الخبيثَ من الطَّيِّب ﴾[2] قاله ابن مالك وفيه نظرٌ ، لأن الفصل يستفاد من العامل ، فإن مازَوميّز . بمعنى فَصَل، والعلمُ صفة توجب التّمييز.

والظّاهرُ أن مِنْ في الآيتين للابتداء أو بمعنى «عَنْ»[3] .

وقد أَقَرَّ الشيخ أبو حيّان في «شَرْح التّسهيل» ابن مالك على ذلك، فقال: قال المصنّف في الشّرح :وأشرت بذكر[4] الْفَصْل إلى

=بالقول : « بياض في النسختين » .

(١) البقرة / ٢٢٠ .

(٢) آل عمران / ١٧٩ .

(٣) انظر المغنى ١ /٣٥٧ .

(٤) في ط : « وأردت بذلك » ، تحريف صوابه من المخطوطات .

دخولها على ثاني المتضادّين نحو « والله يعلم المُفْسِد من المصلح » ، [٤ / ٢٠٩
و«حتّى يَميز الخبيثَ من الطَّيِّب»/ ، ومنه قول الشاعر :

٨٥٧ = فإنّ الهوى دواءٌ لـذي الجَهْـل من جَهْلهِ

انتهى .

قال الشّيخ ومنه : « لا يعرِفُ قبيلاً من دبير »[1] وليس مِنْ شرطها الدّخول على المتضادّين بل تدخل على المتباينين تقول[2] : لا يعرِفُ زيداً من عمروٍ . انتهى كلام الشيخ في «شرح التسهيل» .

وعلى هذا فتكونُ في قول عبد الله بن الصّامت للفصل أيضاً ، أي ما بال الكلب الأسود منفرداً من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر ؟

ويحتمل أن تكون بمعنى « عن » وكذلك هي في بيت المعرّي في قوله :

* فَغَيْرُ خَفِيٍّ أثلُه من ثُمامهِ[3] *

(١) في ط فقط : فتيلاً من قتير » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان : « قبل » .
وقد اختلف في معنى هذا القول وقد نصّ اللسان : « قبل » على هذا الاختلاف .
فقال : يريد القُبُل والدُّبُر . وقيل : القبيل : طاعة الرب تعالى ، والدبير معصيته . وقيل : معناه : لا يعرف الأمر مقبلاً ولا مدبراً إلى آخره .
(٢) في ط : « يقول » .
(٣) انظر الشاهد رقم ٨٥٠ .

وأمّا السُّؤال السّابع في إعْراب قول أبي جُحيفة : « فمن ناضحٍ ونائلٍ » فقد سألني عنـه من مُدّة بعض المغاربـةِ يقال له : العفيصيّ - المُقيمين عندنا بالقاهرة، وقد توجّه الآن للمغْرب، وظهرلي في إعْرابه أنه بدلٌ تفصيل على تقدير فانقسموا قِسْمَيْن من ناضح ونائلٍ ، لأنّ في رواية : فرأيت النّاس يبتدرون الوضوء ، فمن أصاب منه شيئاً تمسح به ، ومَنْ لم يُصِب منه أخذ من بَلَلِ يد صاحبه .

واللفظـان في (مسلـم) في كتـاب الصّـلاة[1] في ذكر السُّتـرة ويكون ذلك كقول الشاعر :

٨٥٨ = قومٌ إذا سَمِعُوا الصّريخ رَأَيْتَهُمُ
مِـنْ بيْن مُلْجِـمِ مُهْـرِهِ أو سافعِ [2]

قال النّحاة : يريد : وسافعٍ ، لأن البدلَ التَّفْصِيليّ لا يُعْطَفُ إلاّ بالواو . انتهى .

والله سبحانه وتعالى أعلم بـالصّواب
وإليه المَرْجع والمآب، وصلّى الله تعالى
على سَيِّدنا مُحَمّد وآله وصحبه وسلّم / [٤ / ٢١٠]

(١) انظر صحيح مسلم كتاب الصلاة / ٢٤٩، ومسند ابن حنبل ٤ / ٣٠٨ .وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٦ / ٤٧١ .
(٢) انظر اللسان : « سفع » والمراد : وآخذٌ بناصيته .

حلّ إشكال «اثنين ثان» لأبي تمام

(كتب الشيخُ جلالُ الدِّين البُلْقِيني[1] إلى البـدْر الكلستانـي ما نصّـه) :

إلى كعبة الآداب تأتـي الرّسائلُ ... ومن علمه الوافي تُحَلّ المسائِلُ
إمامٌ حوى عِلْمـاً وفخـراً وسُؤددًا ... فأصبـح مقصـودًا وكلّ وسائل
فكاتَـب سِرِّ المُلْك عالِـمَ عَصْرِهِ ... بمذهب نُعْمـانَ[2] ومـا ثَمّ ماثل
فإن أشْكلتْ يومـاً أمـورٌ فَلُـذْ به ... فمن علمِه التّهذيب والفضْلُ شامِلُ
نهاية كُلّ النّاسِ عند اجتماعهم ... بحضرته إلا صغًا[3] لما هو ناقل
فَيُبْـدِي سؤالاً ثُمّ يَذْكُر حَلّهُ ... ألا فاعجبوا ، هذا مجيبٌ وسائِلُ
هو البَـدْرُ إن لاقيتـه بمحاسنٍ ... هـو اللّيث في كَرٍّ وفـرٍّ يُعامِلُ

(١) علمان ينسبان إلى بُلقينة بالضم ، وكسر القاف ونون : قرية من قرى بنها :
البلقيني : محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن رسلان بن نصير ، جلال الدني أبو الفضل البلقينيّ الأصل، القاهريّ المولد والدار، الشافعيّ . ولد في رابع عشر ذي الحجة سنة ٨٢١ هـ ، ومات ٨٩٠ هـ .
البلقيني: صالح بن عمر بن رسلان بن نصير ، وهو عم البلقيني السابق.
انظر : الذيل على رفع الإصر / ١٥٥ ، ٣٢٢ .

(٢) يقصد بذلك المذهب الحنفي نسبة إلى أبي حنيفة النُّعمان .

(٣) صغا : مصدر: صَغى إليه سَمْعي يَصْغَى صغاً: مال: انظر اللسان: «صغا».

ما قولُ إمام أهل الأدب ومالك زمام معالي الرُّتب . وخليفة النُّعمان في هذا العَصْر ، ومَنْ بأقلامه وإقدامه يَحصل الفتح والنَّصْرُ ، في بيتين وقعا لأبي تَمّام ، مدح بهما المعتصم الإمام ، لما صَلَب بَعْضَ الخوارج ، العائجين عن الشّرائع والمناهج .

وهما :

٨٥٩ = ولقد شَفَيْتُ النَّفس من بُرَحائِها
أنْ صارَ بابُكُ جارَ ما زَيَّار(١)
ثانيه في كَبِد السّماء ولم يَكُن
كاثنين ثانٍ إذ هما في الغارِ

قال الصّفدي قد غلط أبو تمام في هذا التّركيب ، لأنه إنما يقال ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة ، ورابعُ أربعة ، ولا يقال : اثنين ثانٍ ، ولا ثلاثة ثالث ، ولا أربعة رابعٍ .

ولما وقف المملوك على هذا التّغليط استبعد وقوع مثله من أبي تمّام ، وخاض فكره في الجواب وعام ، وخطرَ للمملوك أن المرادَ غيرُ

---

(١) من قصيدة مطلعها :
الحقُّ أبلجُ والسّيوفُ عوارِ فحذارِ من أسد العرين حذار
انظر الديوان ٩٩ ـ ١٠١
ورواية الشطر الأول من البيت الأول في الديوان .
* ولقد شفى الأحشاء من بُرحائها *
وفي الشطر الثاني من البيت الثاني في الديوان « لاثنين » .

ما فَهِم الصَّفدِيّ ، وقصد عَرْض ذلك على مَنْ مِنْ علومه نقتبس ، وبكلامه نقتدي ، وهو أن في الكلام تقديماً وتأخيراً وتقليباً للتّركيب وتغييراً ، وهو أن التّقدير : ولم يكُن كاثنين إذ هما في الغارثانٍ ، وبذلك يُدْفع عن كلامه الغَلَطُ ويصان .

والمراد أنّه لم تكن كهذه القضية قضيَّةٌ أخرى ، وكلام أبي تمام بهذا المعنى أحْرى ، وحصل بهذا القلب مراعاةٌ للقافية .

ولا تَسكُن النّفوس لهذا الجواب إلا بطبّكم الذي منه / الشّفاء [٤ / ٢١١ والعافية ، ولم يعرّج أبو تمام على مراعاة الآية[١] ، حتى نسب كلامه إلى الغلط الواضح لأولى البداية ، وإيضاحُه أنه لم يوجد كحال اثنين إذ هما في الغار حالٌ ثانٍ . والمسؤول إيضاح ما في هذا التغّليط والتّصويب من المعاني ـ أدام الله لكم المعالي ، وأجزل عليكم الفضلَ المُتوالي .

فكتب إليه البدر الكلستاني مجيباً بما نصّه :

أَتَتْنِي أبياتٌ تموجُ بلاغةً ... وفيها على بَحْر العُلومِ دَلائِل

ونَظَّمها صَدْرُ الزّمانِ وعينه ... حَلالُ[٢] المعاني والمعالي جَلائِلُ

هو الحَبْرُ نَجْل الحَبْر حاووجيزه ... بَسِيط المعاني للفضائِل شاملُ

(١) الآية ٤٠ من سورة التوبة وهي قوله تعالى : « إلاّ تنصروه فقد نصره الله إذْ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذْ هما في الغار » الخ .

(٢) في بعض النسخ المخطوطة : «جلال» بالجيم.

إذا هزّ أقلامَ الفصاحة تَنْجَلِي مسائلُ فيها من فنون مسايلُ
ومالِكُ فِقْه الشّافعي بأسره أصولاً فروعاً واحداً لا يُشاكلُ
ونادى له في كل نادٍ خصالُه ألاَ في سبيل المجد ما أنا فاعِلُ
لهُ المِقْوُل الوضّاح في كُلِّ مُشْكلٍ وفضّاحُ نَفْسٍ يوم تأتي تجادل

أتاني ما أَتْحَف به مَلِكُ البلاغة ، ومالِكُ المعاني ، فأطْرَبني بنسيج وحده ، وأغناني ، عن المثالث والمثاني ، أَوْفَى اللهُ كأسَه ، وطيّب أنفاسه .

أما الصّفدِيّ المغلط فغالط في واضحٍ ، واعتراضُه فاضحٌ ، وقد صفد ناهض[1] ذهنه عند الكلام في حلّ تركيب أستاذِ الأدباء أبي تمّام ، حيث لم يفرّق بين كاثنين ثانٍ ، وبين كثاني اثنين .

والفرْقُ ظاهرٌ عند سَمْعٍ عارٍ عن الآفة ، إذْ الأوّل تركيب جملة ، والثاني تركيب إضافة ، وظهورُ النّون ، جعلهما كالضّب والنّون ،

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « ناقص » بالصاد ، وفي هامش ط/ ٤ / ٢١١ ما نصّه : « بهامش ي : لعله : « ناهض » لأنه يطلق على الخادم وعلى فرج الطائر المتهيء للطيران ، والال أولى بالاعتبار » .
وفي هذا النص تحريف في كلمتين : في كلمة : الفرج بالجيم وهي الفرخ بالخاء ، وفي كلمة «والأل» وهي : الأول وفي القاموس : « نهض » : نهض الطائر : بسط جناحه ليطير والناهض : فرخ الطائر الذي وفُر جناحه ، وتهيأ للطيران .
وصفَد ، وصفّد : شدّه وأوثقه من باب : ضرب والصَفَد بفتحتين ، والصِّفاد بالكسر : ما يوثق به الأسير من قَيْد وغُلّ ، والأصفاد : القيود ، واحدها : صَفَد .

فزال هذا الوهْمُ اللّفظِيّ العاري من المعنى ، بمجرّد المبنى و المَبْنَى .

والذي يقضي منه العجب أنّ المخطىء في الظّاهر كيف يُعَدُّ من مُحققي الأدب .

وأمّا حلَّ مبناه وبيان معناه ، فالظّاهر من المقصود ، ما يقول العبد وهو محمود : إن ثانِيَهُ خبرٌ ثانٍ لـ « صار » ، ولكن جُعِلَ من قبيل « أعط القوسَ بارِيها »[1] في / ترك النّصب إذْ هو خبر لمبتدأ محذوف [٤ / ٢١٢ ولم يكن بمعنى لم يصر لقربه سباق[2]: أنّ « صار » ، وثانٍ اسمُه ، وتنوينُهُ عِوَضٌ عن الضّمير المضاف إليه ، وكاثنين : خبره ، وفيه مضاف محذوف والمآل ، ولم يَصِرْ ثانيه كثاني « اثنين إذ هما في الغار » لأنهما تجاورا في العلّو لا في الغَوْر[3] .

والغرض أن يصف[4] مَصلُوبه بالارتفاع لكن في الصّلب وهو من التّهكّم المليح .

---

(١) انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام / ٢٠٤ . ومعنى المثل : أي استعن على عملك بأهل المعرفة والحِذْق . وانظرا لأمثال للميداني ٢ / ١٩ فقد أنشد بعد ذكر المثل :

يا باريَ القوْس برياً لست تُحْسِنُهُ لا تُفْسِدَنْها وأعط القوس باريها

(٢) في ط : « ولم يكن : بمعنى لم يصر لقربه سباق » بالباء وفي بعض النسخ المخطوطة : « ولم يكن لمعنى لم يصوبونه سياق » بالياء .
وفي البعض الآخر: « ولم يكن لمعنى لم يضربونه » سياق
ولا شك أن هذه تحريفات لم أهتد إلى صوابها .

(٣) في ط : « الغور » بالواو ، وفي النسخ المخطوطة : « الغدر » بالدال .

(٤) في ط : « نصب » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

[البحث عن تركيب آية : « ولو عَلِم الله فيهم خيراً »]

ومن الفوائد عن الشيخ بدر الدين بن مالك[١] نقلت من خط الشيخ كمال الدين الشُّمُنِّي[٢] والد شيخنا .

سُئِل الشّيخ بَدْرُ الدّين بن العلّامة جمال الدين بن مالك رحمهم الله تعالى عن قوله تعالى : ﴿وَلَوْ عَلِم اللهُ فِيهِمْ خَيراً﴾[٣] الآية ، والبحث عن تركيبها .

فأجاب : أن الآية على صورة الضّرب الأول من الشّكل الأول من القياس المؤلّف من متّصلتين ، لأنها مشتملةٌ على قضيَّتين متّصلتين مُوجَبَتَيْنِ كُلِّيَّتين ، وبينهما حدٌّ أوسط هو تالٍ في الصُّغْرى ، مقدم في الكُبْرى ، وذلك يستلزم قضيةً أخْرى متَّصلةً مركَّبةً من مُقدّم الصُّغْرى

(١) في ط : « بن ميلق » تحريف واضح . وفي ط أيضاً حيث ذكر بعد ذلك : سُئل الشيخ بدر الدين . . . جمال الدين بن مالك » .

(٢) هو تقي الدين العباس : أحمد بن الشيخ المحدّث كمال الدين ، محمد بن محمد بن حسن التميمي ، ولد بالإسكندرية سنة ٨٠١ هـ . ومن أشهر مصنفاته الحاشية على المغنى ، ومات سنة ٨٧٢ هـ .

(٣) الأنفال / ٢٣ .

وتالي الكبرى وهو : « ولو عَلِم الله فيهم خَيْراً » « لتولّوا وهم معرضون »(٤).

وكيف يكون عَلِمَ اللهُ بِهم خَيْراً وقَبُولاً للحقّ ملزوماً لِتولّيهم وعَدَمِ قَبُولِهم له .

هذا الإشكال .

قال : وعندي فيه ثلاثة أجوبة .

أحدهما : لا نُسلّم أن نظم الآية الكريمة يستلزم المتّصلة المذكورة ، لأن من شرط الإنتاج اتّحادُ الأوسط ، ولا نُسَلِّم أن الأوسط متّحد بناء على أحد التّفسيرين لقوله تعالى : « ولو أسْمَعهم لَتَولّوا وَهُمْ مُعْرِضُون » فإن قوله تعالى : « ولو عَلِم اللهُ فيهم خيراً لأسمعهم » ، معناه : لو علم الله فيهم خيراً وقبولاً للحق لأسمعهموه ذلك الإسماع لَتولْوا ولم يؤمنوا مبالغةً في بعدهم عن الإقبال على الإيمان والدّخول فيه .

وقيل : معناه لو أسمعهم فآمنوا لتولوا بعد ذلك(٢) ، وارتدُّوا . فعلى هذا التّفسير يكون الحد الأوسط وهو « أسمعهم » مختلفاً هو في الجملة الأولى بمعنى : لو أسمعهم إسماع لُطْف بهم ورحمة لهم فَسَمِعُوا وآمنوا فاستقاموا . وفي / الجملة الثانية بمعنى : ولو أسمعهم إسماع فتنة لهم [٤ / ١٣] وابتلاء فسمعوا ودخلوا في الإيمان لتولّوا وارتدُّوا .

(١) الآية بكمالها هي : « ولو علمَ الله فيهم خيراً لأسْمَعَهُم ، ولو أسْمَعَهُم لتولّوا وهم مُعْرِضون » ، الأنفال / ٢٣ .

(٢) في هامش ط : لعله سقط : « ولو أسمعهم ذلك الإسماع » وليس في النسخ المخطوطة ما يشر إلى هذا » .

ولا شك أن إسماع اللّطف والرحمة غير إسماع الابتلاء والفتنة ، وإذا لم يكن الأوسط متّحداً لم يكن الإنتاج لازماً .

الجواب الثاني : سلّمنا اتّحاد الأوسط لكن لا نُسَلِّم إنتاج القياس المؤلّف من مُتَّصلتين كما هو رأي جماعة من المتأخّرين ، فإن قالوا : لا يلزم من صِدق كُلّما كان ، (أب : ج د)[١] ، وكُلُّ ما كان (ج د)،فهو صدق كلّ ما كان (أب) فهو ، لأن الكبرى تدلّ على ملازمة الأكبر للأوسط في نفس الأمر ، والصُّغرى تدل على صِدْق الأوسط [على تقدير صدق الأوسط][٢] فلا نسلم أنه يلزم من صِدْق المُقدَّمتين ملازمة الأكبر للأصغر ، وإنما يلزم ذلك أن لو بقيت الملازمة بين الأوسط والأكبر على ذلك التّقدير «لازمةً[٣]» [ولم قلتم : إنها على ذلك التّقدير لازمة][٤] ؟

ولك أن تعتبر مثل هذا في الآية الكريمة فتنزّل قوله تعالى : ﴿ ولو أسمعهم لتولّوا ﴾ على أن التّولي لازمٌ للإسماع في نفس الأمر : « ولو علِم الله فيهم خيراً لأسمعهم » على أن الإسماع ثابتٌ على تقدير ثُبوت عِلْم الله فيهم خيراً ، فلا يلزم[٥] من ذلك : لو عَلِمَ الله فيهم خيراً لتولّوا ، لأن علم الله فيهم خيراً محالٌ ، فجاز أن يستلزم صِدقُه رَفْع

(١) في ط فقط « كان ، « ب أب ب ج د » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) ما بين معقوفين سقط من ط ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٣) سقطت كلمة : « لازمة » من ط . صوابه من النسخ المخطوطة .
(٤) ما بين معقوفين زيادة في ط لم ترد في النسخ المخطوطة والمقام في غنى عنها .
(٥) في ط فقط « فيلزم » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

التلازم في قوله تعالى : ﴿ ولو أسمعهم لَتولّوا ﴾ ومعانده[1] اللاّزم فيه ، لأن المُحال فيه يستلزم المحال .

الجواب الثالث : سلمنا إنتاج القياس المؤلّف من متّصلتين كما هو رأى الإمام ومَنْ قَبْلَهُ ، لكن لا نُسلّم أن في اللاّزم عنه في الآية الكريمة إشكالاً ، فإنه يصدق : لو عَلِم اللهّ فيهم خيراً لتوَلّوْا على دعوى أنّ تَولّيهم ثابتٌ على كُلّ تقدير ، فثبت على تقدير : علم الله فيهم خيراً لتولّوا .

فإن قلت : فَعْلِمُ اللهّ فيهم خيراً لازم لعدم التولّي ، فيكون ملزوماً له .

قلت : لأن عِلْم اللهّ فيهم خيراً محالٌ ، فيجوز أن يستلزم شيئاً ونقيضُه ، لأن المحال لا يُسْتبعد أن يَسْتَلزم المُحال .

واللهّ سبحانه وتعالَى أعلم ./ [٤ / ١٤

(١) ط فقط : « ومعاندة » بالتاء لا بالهاء كما في النسخ المخطوطة .

الادّكار بالمسائل الفقهيّة لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجاجي النّحوي رضى الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجاجيّ النّحوي - رحمه الله تعالى :

أما بعد ، حفظك اللهّ وأبقاك ، وهدانا وإياك ، ووفقنا فيما نحاول ديناً ودنيا للرّشاد ، ورزقنا عِلْماً نقرن به عملاً يقرّب منه ، ويزلف لديه ، إنه سميع بصير، وعلى ما يشاء قدير.

فإنك أذكرتني بالمسألة التي سألت عنها في البيت الذي سُئِل الكسائيّ عنه، وهو قوله :

٨٦٠= فأنتِ طلاقٌ والطّلاق عزيمةٌ
ثلاثاً ومَنْ يَخْرَقْ أعَقُّ وأظْلَمُ[(١)]

---

(١) رواه البغدادي ٢ / ٦٩ ، ٤ / ٥٦ :
* فأنت طلاق والطلاق أليّة *
وفي ابن يعيش ١ / ١٢ : برواية : « والطلاق عزيمة » =

وتفسيري وجه الطلاق والنصب[1] في ثلاث مسائل فقهيّة من العربيّة يتلاقى بها النّحويّونْ ، ويسأل عنها متأدبو الفقهاء ،وكنت جمعتُها قديماً .

منها : مسائل ذكر لي أبو بكر محمد بن منصور المعروف بابن

= وكذلك رواه ابن هشام في المغنى ١ / ٥٤ : « الطلاق عزيمة . » هذا وقد سبق ذكر الشاهد . انظر رقم ٤٥٦ .

وقبل هذا الشاهد :

إنْ تَرْفُقِي يا هند فالرِّفق أَيْمَنُ وإن تَخْرَقي يا هندُ فالخُرق أشأمُ

وبعده :

فبيني بها إن كنت غير رفيقة فما لامرىء بعد الثلاث مقدّمُ

هذا ،وقد فسر البغداديّ في الخزانة معنى الألية ، فقال : « والألية : اليمين ، [على الرواية الأولى]، أراد أن الطلاق يلزم المطلّق كما يلزم الوفاء بمضمون اليمين . والرواية الصحيحة في رأي البغدادى: « والطلاق عزيمة » .

(والعزيمة) : ، قال الكرمانيّ في شرح البخاري : عْقد القلب على الشيء ، استعمل لكل أمر محتوم . وفي الاصطلاح : ضد الرخصة وفعله من باب ضرب ، يقال : عزم على الشيء ، وعزمه بمعنى : عقد ضميره على فعْله .

وفي الخزانة بحث مستطيل حول الشاهد . وقد نقل حول الشاهد كلام السيد معين الدين حيث ذكر أن الشاهد يحتمل اثني عشر وجهاً . هذا وقائل الشاهد مجهول .

(١) في ط : وبعض النسخ المخطوطة : « وجه الطلاق النصب » بدون واو العطف ، والصواب من بعض النسخ الأخرى المخطوطة . والمراد بوجه الطلاق : عدد الطلقات التي تقع .

الخيّاط النّحوي[1] أنه اجتمع وهو وأبو الحسن بن كَيْسان[2] مع أبي العباس ثعلب على تلخيصها وتقريرها .

ومنها : مسائل ذكر لي أن أبا العباس ثعلباً أفاده إيّاها .

ومنها مسائل منثورة جمعت بعضها عن شيوخي شِفاهاً ، وبعضها مستنبطٌ من كتبهم ، فأحببت أن أجمعها في هذا الكتاب ، وأُسَمِّيه « كتاب الأذكار بالمسائل الفقهية » ، فاعتمدت ذلك حين نَشَطْتَنِي له ، فجمعتها فيه كُلَّها ، وما اتصل بها وجانسها ، ومسألة الكسائي التي جرى ذكرُهَا ، وجعلته نهاية في الاختصار وموجزاً غاية الإيجاز لئلاّ يطول فيملّ ، ويكثر فيضجر ، وبالله التّوفيق ، وهو حسبنا ونِعْم الوكيل .

مسألة الجزاء

قال إذا قال الرجل لامرأته : إن أعطيتُكِ ، إن وعدتُكِ ، إن سأَلْتِنِي فأنت / طالقٌ ثلاثاً ، فهذه لا تُطلّق حتّى تبدأ بالسُّؤال ، ثم يَعدُها ، ثم يُعْطِيها بعد العِدةِ ، لأنه ابتدأ بالعطيّة ، واشْتَرط لها العِدَة ، واشترط لِلعِدَة السُّؤال ، فقد جعل شَرْط كُلِّ شيء قَبْلَه ، فالعِدةُ [٤ / ٢١٥]

(١) هو محمد بن أحمد بن منصور ، أبو بكر بن الخياط ، أصله من « سَمَرْقَنْد » وقدم بغداد ، ومات في سنة ٣٢٠ هـ .
انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٧ / ١٤١ ، ونزهة الألباء / ٢٤٧ .

(٢) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي ، أبو الحسن . توفي سنة ٢٩٩ هـ في خلاقة المقتدر .
انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٧ / ١٣٧ - ١٤١ ، ونزهة الألباء / ٢٣٥ .

بعد السُّؤالِ والعطيَّةُ بعد العِدَة ، وكذلك يقع التّرتيب في الحقيقة .

وليس ههنا إضمار الفاء ، لأن جواب كُلّ سؤال قد تقدّم قبله ، فصار مثل قولك : أَقوم إن قمت ، ألا ترى أنه لا يلزمُك القيامُ حتى يقومَ مخاطِبُك ، وأنّ الجواب مبدوءٌ به .

وكذلك إن قال لرجل : إن أعطيتُكَ ، إن وَعَدْتُك ، إن سَأَلْتَني فعبدي حُرٌّ فليس يعتق حتى يبدأ بالسّؤال، ثم تكون منه العِدَة ، ثم العطيّة ، فإن ابتدأ بالعطيّة من غير سؤالٍ ولا عِدة لم يُعْتق.

وكذلك المرأة لا تُطلّق .

وكذلك إن وعده من غير سؤال ثم أعطاه .

[صورة ثانية من الجزاء]

فإن قال لها : إنْ سألِتني ، إن أعطيتُكِ ، إن وَعدْتُكِ ، فأنت طالق فهو مضمر للفاء في الجزاء الثاني ، لأن العطية لا تكون إلاّ بعد السؤال ، كأنه قال : إن سألِتني ، فإن أعطيتُكِ ، إن وَعَدْتُكِ ، فأنت طالقٌ. ولا يُضْمَرُ الفاءُ في الجزاء الثّالث، لأن العِدَة قبل العطيّة، فهذه أيضاً لا تطلّق حتى تسألَهُ ، ثم يَعِدُها ، ثم يُعْطِيهَا ، كأنه قال : إن سألتني فإن أعطيْتُكِ بعد أن أعِدَكِ فأنت طالق، فهي من جهة الطّلاق ووقوعه في التّرتيب مثل الأولى إلاّ أنها في تقدير الفاء وإضمارها تُخَالِفها .

فإن أعطاها من غير سُؤال لم تطلّق ، وإن وعدها ولم يُعْطِها لم تطلق ، وإن وعدها وأعطاها من غير أن يتقّدم سؤال لم تُطَلّق .

وكذلك إذا قال لعبده: إن سألتَني فإن أعطيتُك، إن وعدْتُكَ فأنت حُرٌّ .

وكذلك تضمر الفاء في الجزاء الثاني كأنه قال : إن سألتني فإن أعطيتك إن وعدتُك فأنت حُرٌّ .

[صورة ثالثة من صور الجزاء]

فإن قال : إن سألْتِني ، إن وعدُتكِ ، إن أعطيتِك ، فأنت طالق فهو مضمر للفاء في ذلك كلّه ، لأنه قد أوقع كُلّ شيء في موضعه ، لأن السّؤال يكون ، ثم / العِدَة ، ثم العطيّة ، كأنه قال : إن سألتِني ، فإن وَعدْتُكِ فإن أعطَيْتُكِ فأنت طالق . [٢١٦ /

وهذه المسائل الثلاث في ترتيب وقوع الطّلاق سواء ، وفي تقدير العربيّة مختلفة .

[صورة رابعة من صور الجزاء]

مسألة

فإن قال لها : إن أجَنبْتُ[١] منك إجنابةً فإن اغتسلْتُ في الحَمّام

---

(١) يقال : أجنب ، وجَنُب من باب ظَرُف .

فأنت طالقٌ فأجنب ثلاث مرّات ، واغتسل مرّةً في الحمام فإنّها تطلُق واحدةً ، لأن الاغتسال في الحَمّام مشترطٌ مع الإجناب فلا يقع الطّلاق حتى يقعا معاً .

[صورة خامسة من صور الجزاء]

مسألة

فإن قال : كُلّما أجنبت منك إجنابةً ، فإن مات فلان فأنت طالقٌ ، فأجنب ثلاث مرّات ، ومات فلانٌ ، فإنها تطلّق ثلاثاً ، لأن موت فلانٍ لا يتردّد مع كل إجنابة . والمعنى : أنت طالقٌ إن مات فلان بعدَد كُلّ إجنابة أجنبتُ منك .

وكذلك إن سقط الحائط وإن قام زيدٌ يجري هذا المجرى ، لأنه ليس مما يتكرّر .

وقد قال بعض الفقهاء في قوله : كُلّما أجنبت منك إجنابةً ، فإن اغتسلت في الحمّام ، فأنت طالقٌ ، فأجنب ثلاثاً واغتسل في الحمام مرّة واحدةً ، فإنها تطلّق ثلاثاً ، وجعله بمنزلة الفعل الذي لا يتردّد .

هذا غلطٌ لأن الفعل إذا كان يجوز أن يقع مع شَرْطه فلا يقع الطّلاق حتى يقعا معاً .

= ورجل جُنُبٌ من الجنابة سواء فردُهُ وجمعه ومؤنّثه وربما قالوا في جمعه : أجناب ، وجُنُبُون .

[صورة سادسة من صور الجزاء]

مسألة

إذا قال لها : إن كلمتك ، وإن دخلت دارَكِ فأنت طالق ، فإنها تطلُق بأحد الفعلين ، لأن المعنى : إن كلمتك فأنت طالقٌ ، وإن دخلت دارَك فأنت طالقٌ، لأنه قد كرّر «إنْ» مرتّين، ولا بُدّ لكلّ واحدة من جواب، لأنهما شرطان.

وكذلك إن قال لها : إن كلّمتُكِ ، وإن دخلتُ دارَكِ فعبدي حُرٌّ فإنه يعتق بأحد الفعلين ، لما ذكرت لك .

وإذا كان ذلك يجب بأحد الفعلين فوجوبه بهما جميعاً إذا وقعا [٤ / ٢١٧] معاً ألزم .

[صورة سابعة من صور الجزاء]

مسألة

إذا قال لها : إن دخلت الدّار ، وكلّمتُكِ فأنت طالق ، فهذه تطلّق بوقوع الفعلين جميعاً ، ولا تُطَلّق بأحدهما دون الآخر ، إن [دخـ]ـل ولمْ يكلّمها ولمْ تطلّق ، وإن كلّمها ولم يَدْخل لم تُطَلّق ، وإذا جمع بينهما طُلّقت لم يبال بأيها بدأ بالكلام أم بالدخول ، أيّ ذلك بدأ به وقع الطّلاق بعد أن يجمعَ بينهما ، لأن المعطوف بالواو يجوز أن يقع آخرهُ قبل

أوّله، ألا تَرى أنك تقول: رأيت زيداً وعمراً، فيجوز أن يكون عمٌرو في الرُّؤية قبل زيد، قال الله تعالى: «واسْجُدِي وارْكَعي[١]».

وكذلك إن قال لعبده : إن دخلتَ الدَّار وكلّمتَ زيداً فأنت حرٌّ فإنه لا يُعْتَق إلاّ بوقوع الفعلين جميعاً كيف وقعا ؟ لا فرق بينهما في وقوع الأول قبل الثّاني أو الثاني قبل الأول .

[صورة ثامنة من صور الجزاء]

مسألة

إن قال لها : إن دخلتُ الدّار فكلمتُكِ ، فأنت طالق فهذه لا تطلّق إلاّ بوقوع الفعلين جميعاً ، وتقدّم المتقدّم فيهما في الشرط ، فلا تُطَلّق حتى يدخل الدّار أوّلاً ، ثم يكلّمها ، فإن كلمها قبل الدخول لم تُطَلّق .

وكذلك العبد لا يعتق، لأنّ المعطوف بالفاء لا يكون إلاّ بعد الأول، وكذلك «ثُمّ».

[صورة تاسعة من صور الجزاء]

مسألة

فإن قال لها : إن كلمتُكِ أو دخلتُ دارَكِ فأنت طالق طلّقت

(١) آل عمران / ٤٣ .

بواحد من الفعلين، وإن لم يُكَرر (إن)،فأيّهما وقـع طُلِّقـت لأن « أو » لأحد الشيئّين ، وهو بمنزلة قولك : إن كلمتُكَ ، وإن دخلت دارَك ، فأنتِ طالق لا فرق بينهما في وقوع الطّلاق .

وكذلك في العِتاق ، إذا قال : إن كلمتُ زيداً أو دخلتُ الدّار فعبدي حُرٌّ ، عُتِق بواحدٍ منهما .

وإن وقع الفعلان وقع الطلاّق والعتاق ، لأنـه إذا وقـع بواحـد فالاثنان أجدر أن يقع بهما . / [٤ / ٢١٨]

[صورة عاشرة من صور الجزاء]

مسألة

إذا قال لها : أنت طالقٌ وإن دخلت الدّار طُلِقّت في وقتها على كُلّ حال ، لأن المعنى : أنت طالقٌ إن لم أدخل الدّار وإن دَخَلْتُها ، لأن الواو عاطفةٌ على كلام محذوف .

وكذلك إذا قال : عبدي حُرٌّ وإن دخلْتُ دارك ، عُتِق على كل حال ، لأن المعنى : عبدي حُرُ وإن لم أدْخُل دارَك وإن دَخلْتُها .

وكذلك إذا قال : عبدي حُرٌّ ، وإن لم أدخل دَارَك عُتِـق لوقتـه على ما ذكرت لك .

[الصّورة الحاديةَ عَشْرَة من صور الجزاء]

مسألة

فإن قال لها : أنت طالق إذا دخلْتُ الدارَ ، لم تُطَلّق حتى تدخل الدّار ، أمّا إنْ فشرطٌ لا يقع الطّلاق إلاّ بعد وجود ما بعدها .

وأما إذا فوقتٌ مستقبلٌ فيه معنى الشّرط ، فكأنه قال : أنت طالق إذا جاء وقت كذا فهي تطلّق وقت دخول الدّار فقد استوت إن وإذا في هذا الموضع في وقوع الطلاق ، ولهما مواضع كثيرة يفترقان فيها في هذا المعنى ستمرّ بك ـ إن شاء الله تعالى .

[الصورة الثانية عشرة من صور الجزاء]

مسألة

فإن قال لها : أنتِ طالقٌ أنْ دخلْتِ الدّارَ بفتح «أن» طُلّقت لوقتها، لأن المعنى أنت طالق من أجل أن دَخلْتِ ،[1] الدّار أو لأنْ دَخْلتِ الدّار فقد صار دُخولُ الدارّ عِلّةَ طَلاقِها والسّببَ الذي من أجله طَلّقَها لا شرطاً لوقوع الطلاّق كما كان في باب إنْ، وهي تُطَلّق إذا فتح أن، كانت دخلَتْ الدَّار أو لَم تَدْخُل، فإن الطلاق يقع بها في وقته .

وكذلك إذا شدّد أنَّ وفتحها، فقال: أنت طالق أنّك دخلْتِ الدّارَ، طلِّقتْ لوقتها، كانت دخلت الدار أو لم تكن دخلت؟

---

(١) في ط : « أو لأن » .

وشرْح ذلك أنه لو بلغَهُ أنها دخلت دار زيدٍ ، ولم تكن دخلتها في الحقيقة فقال لها : أنت طالق ثلاثاً ، فقالت له : لِمَ طَلَّقْتَنِي ؟ فقال : من أجل أنك دخلْتِ دار زيد ، فقالت : إني لم أدْخُلْها قطّ وقع الطلاق، ولم يكن ذلك بمانع من وقوعه .

وكذلك إذا قال لها : أنتِ طالق أنْ دخلت دار زيد ، فكأنه طَلّقها، ثم خبّر بالعلة التي من أجلها طَلّقها/ . والسبَبُ والإخبار بذلك لا يمنع من وقوع الطلاق. [٤ / ٢١٩]

وكذلك لو قال لها أنت طالق إنّك دخلت الدّار، فكسَر إنّ وشدّدها طُلِّقت ، وهذا لم يخبرها بالعِلّة التي من أجلها طلقّها ، ولكنه طلّقها ثم خَبَّرْها بخبر منقطع عن الأول ، وكأنّه خبَرّها بما ليس مما هما فيه بشيء، فالإخبارُ، والإمساك عنه سواءٌ،إذ ليس بشرط للطلّاق ولا بِعلّة له .

فهذا الفَرْق بين كسر إنّ وتشديدها ، وبين فَتْحها وتشديدها ، وفتحها وتخفيفها ، وكسرها وتخفيفها ، فاعلم ذلك .

[الصورة الثالثة عشرة من صور الجزاء]

مسألة

فإن قال لها : أنْتِ طالقٌ إن[1] دخلْتِ دارَ زيدٍ ، فكأنه قال لها :

---

(١) في النسخ المخطوطة و ط« إن » ولعلها إذ في المخطوطات لتشابه رسم إنْ بإذ ، =

أنت طالق وَقْت دُخولك دارَ زيدٍ فيما مضى ، وهي في تقدير : أنت طالقٌ أمسِ ، فالطّلاق يقع بها ، وذكرهُ المُضِيّ لغوٌ . وهذا في اللّغة كلامٌ متناقضٌ قد نقضَ آخِرُهُ أوَّلَهُ ، اللّهّم إلاّ أن يكون قد طلقّها يوم دُخولها دارَ زيدٍ ، ثم خبّرها الآن بما كان منه في ذلك الوقت .

وإن كانت لم تَدْخُل دارَ زيدٍ قطّ ، فقال لها : أنْتِ طالقٌ إذ[1] دخلت دار زيد ، فكأنه قال لها : أنتِ طالقٌ أَمْسِ ، ثم كذَب عليها بقوله : دَخَلْتِ دار زيدٍ ، فسواءٌ هذا وقوله أنتِ طالقٌ أمسِ ، وأنت طالقٌ إذْ دخلتَ دارَ زيدٍ .

ولو حُمِل هذا على حقيقة اللّغة كان قوله : أنتِ طالقٌ إذْ دخلْتِ دارَ زيد ، وأنت طالقٌ أمس كلاماً مستحيلاً ، لأنه متناقض ، كأنّه قال : طَلّقْتُكِ أمسِ .

وأمّا قوله : أُطَلِّقك أمسِ فمحال لانتقاض أوّله بآخره .

وأما قوله : طلقّتك أمسِ ، فإن كان قد فعل فقد مضى القولُ فيه ، وإن كان لم يَفْعل ، فإنما كَذَب في إخباره . وباب وقوعُ الطّلاق فيه ما يذهب إليه الفقهاء في ذلك[2] .

= والأسلوب فيا بعد يدل على أنها إذالظرفية التي تدلّ على الماضي .
وفي هامش ط إشارة إلى هذا .

(١) في النسخ المخطوطة و ط : « إن » ولعلها إذْ كما أشرنا إليها سابقاً .

(٢) وانظر ابن يعيش ١ /١٣ ، فقد ذكر معظم هذه الصور التي سجلها السيّوطي في الأشباه .

[الصورة الرابعة عشرة من صور الجزاء]

مسألة

إذا قال : كُلّما دَعَوْتُكَ فإن أجبتني فعبدي حُرٌّ فدعاه ثلاث مرّات ، وأجابه مرّة ، فإنه يُعتق واحدٌ من عبيده ، لأن الإجابة مشترطة مع الدّعاء وهي تتردّد / فلا يُعْتق العبد إلاّ بدعاء معه إجابة . [٤ / ٢٢٠]

وكذلك إذا قال لامرأته : كُلّما ناديْتُكِ فإن أجبتِني فأنت طالقٌ تطليقةً ، فناداها ثلاث مرات فأجابته مرَّةً طُلِّقت واحدةً.

[الصورة الخامسة عشرة من صور الجزاء]

مسألة

أنشد الكسائي :

فإن تَرْفُقِي يا هنـدُ فالرفّـق أحْزَمُ ... وإن تَخرَقِي يا هندُ فالخُرْقُ أشأَمُ
فَأنـــتِ طلاقٌ والطَّـــلاقُ عزيمةٌ ... ثلاثاً ومن يَخْرَقْ[١] أعـقُّ وأَظْلَمُ
فبَينـي بهـا إن كنـتِ غَير رَقِيقةٍ ... وما لامرىء بَعْد الثَّلاث تقدُّمُ[٢]

أما قوله : أنت طلاقٌ ففيه وجهان :

أحدهما : أن يكون مصدراً موضوعاً موضع اسم الفاعل ، كما

(١) في الخزانة : « ومن يجنى » مكان : « ومن يخرق » .
(٢) في الخزانة : « مقدّم » بالميم .

قيل : رجلٌ عَدْلٌ أي عادل ، ورجل صَوْمٌ أي صائم ، وفطْرٌ ، وزَوْر،أي مُفْطِرٌ، وزائرٌ كما قال الله عز وجل: « إنْ أصبح ماؤُكم غَوْراً [1] » أي غائراً .

وقد يقع المصدر في موضع اسم المفعول أيضاً كما قيل : رجلٌ رِضًى أي مَرْضِيٌّ ، فكأنه قال: أنتِ طالقٌ فوضع « طلاقاً » موضع طالق اسم الفاعل ، كما ترى .

وهذه المصادر إذا وضعت موضع أسماء الفاعلين والمفعولين ، فإن شئت تركتها على لفظ واحدٍ مفردٍ في الواحد والاثنين والجمع والمؤنث ، فتقول : رجل عَدْلٌ ، ورجال ونِسْوَةٌ عَدْلٌ ، وإن شئت ثنّيت وجمعت ،فقد قيل : عدول ومقانع [2] .

أنشدنا أبو عبد الله نِفطويه قال : أنشدنا أحمد بن يحيى عن أبي الأعرابي :

٨٦١ = طَمَعْتُ بِلَيْلَى أن تَرِيعَ وإنّما
تُقَطّعُ أعناقَ الرِّجال المطامِعُ [3]

---

(١) الملك/ ٣٠.

(٢) في البيت الثاني من البيتين الآيتين بعد ذلك.

(٣) هذان البيتان للبعيث الهاشمي من أبيات ذكرها القالي في الأمالي ١ / ١٩٦ حيث نص على أن أبا بكر بن دريد أنشد للبعيث الهاشمي :

ألا طرقتْ ليلى الرِّفاق بغَمْرَة ومن دون ليلى يذبُلُ فالقعاقِع

ورواية القالي : « في الخلاء » مكان : في « خلاء » .

من شواهد : ابن يعيش ١ /١٣ ، ٣ /٥١ ، ٥ /٥٥ .

انظر اللسان : « ريع » ، و « قنع » . ورواية البيت الأول في اللسان : «تضرّب » مكان : «تُقَطّع».

ويايعْتُ ليلى في خَلاءٍ ولم يكُنْ
شهودٌ على ليلى عدولٌ مَقانِعُ

فجمع عدلاً ومقنعاً فقال : عدولٌ ومقانعُ كما ترى .

الوجه الثاني : في قوله : فأنْتِ طلاق : أن يكون حذفَ المضاف وأقام المضاف إليه مُقامه ، كما قيل : صَلّى المسجدُ يراد صَلّى أهلُ المسجدِ ، وكما قال الله عز وجل : وأسأَلِ الْقَرْيَةَ التي كُنّا فيها والْعِيرَ الّتي أَقْبَلنا فيها ﴾[1]، يريد : أهل القرية ، وأصحاب العِير ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مُقامه ، فكذلك أراد : أنت ذاتُ طلاقٍ فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مُقامه . / [٢٢١ /

قالت الخنساء :

٨٦٢ = تَرْتَعُ ما رَتَعتْ حتى إذا ادَّكَرتْ
فإنّما هِيَ إقبالٌ وإدْبارُ[2]

أي ذاتُ إقبالٍ وإدبار ، وقد يجوز أن يكون جَعْلُها الإقبالَ والإدبارَ لكثرة ذلك مِنها مجازاً واتّساعاً . وأنشد سيبويه :

٨٦٣ = وكيف أواصِلُ من أصْبَحَتْ
خِلالَتُهُ كأبِي مَرْحَبِ[3]

(١) يوسف / ٨٢ .
(٢) سبق ذكره رقم ٢٥٤ ، ٣٦٤ .
(٣) للنابغة الجعدي
من شواهد : سيبويه ١ / ١١٠ ، والمقتضب ٣ / ٢٣١ ، والمحتسب =

يريد كخُلالة أبي مَرحب ، والخُلالة الصداقة .

وأمّا قوله : والطّلاق عزيمةٌ ثلاثاً ، فإنه إذا نصب الثّلاث فكأنه قال : فأنت طالقٌ يوقع بها الثّلاث ، ويكون قوله : والطّلاق عزيمةٌ منّي جدًّا غير لَغْوٍ .

وإذا قال : فأنت طالقٌ والطّلاق عزيمةٌ برفع « ثلاثُ » فكأنه قال : أنتِ طالق والطّلاق عزيمة ثلاثُ أي الطّلاق ثلاث أي الّذي بمثله يقع الفراقُ هو الثلاث ، فيكونُ « الثلاثُ » خبراً ثانياً عن الطّلاق ، أو موضّحاً للعزيمة .

وإن شاء كان تقديرُه : فأنت طالقٌ ثلاثاً ، ثم فَسَّر ذلك بقوله : والطّلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ ، كأنه قال : والطّلاق الذي ذكرته أو نويته عزيمةٌ ثلاث ، ففسّره بهذا .

= ٢ / ٢٦٤ ، والإنصاف ١ / ٦٢ ، واللسان : « خلل .
هذا ورواية سيبويه : « وكيف تُواصِلُ » ، ورواه الأنباري : « وكيف نصاحب » . انظر : شرح القصائد السبع الطوال / ٤٥١ ، وانظر أيضاً : أمالي المرتضى ١ / ٢٠٢ .
هذا وقد ذكر اللسان الشاهد وضم إليه بيتين سابقين وهما :
أدوم على العهد ما دام لي إذا كذبَتْ خُلّةُ المِخْلَبِ
وبعض الأخلاء عند البلا ء والرُّزءِ أروغُ من ثَعْلَب .
وأبو مرحب في الشاهد ـ كما في اللسان ـ كنية الظّل ، ويقال : هو كنية عرقوب الذي قيل عنه : مواعيد عرقوب والخَلالة بفتح الخاء وكسرها وضمّها : الصداقة .

ودليل هذا إذا نوى الثّلاث . ودليل قصد الثّلاث قوله في البيت الذي بعده : « فبيني بها » ، فهذا يدلّ على أنه أراد الثّلاث والبَيْنونَة .

ويجوز نصب « عزيمة » إذا رفع الثّلاث ، فقال : والطّلاق عزيمة ثلاثٌ فينتصب على إضمار فعل كأنه قال : والطّلاق ثلاثٌ ، أعزم ذلك عَزِيمةً .

ويجوز : أن يكون تقدير قوله : والطّلاق إذا كان عزيمةً ثلاثٌ ، كما تقول : عبد الله راكِباً أحسنُ منه ماشياً » ، وكما تقول : « هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً » .

وأمّا قوله : ومن يَخْرَق أعقّ وأظلم فمن كلام الشّعر لا يجوز في منثور الكلام . والله أعلم .

هذا آخر المسائل والحمد للهِ رَبّ العالمين .

[بحث حول نصب : « ضبة » في قول صاحب المنهاج وما ضُبّب بذهب . . ضبة »]

مسألة

فيها الكلام على نصب « ضَبّة » في قول صاحب « المنهاج » : « وما ضُبِّب بذهب أو فِضّة ضَبّةً كبيرةً لزينةٍ حُرِّم » تحرير الشيخ الإمام العالم العلامة كمال الدين السيوطي الشافعي رحمه الله تعالى وغفر له. /[٤ / ٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

نقلْتُ من خطّ والدي ـ رحمه الله ـ ما صُورَتُه :

الحمدُ لله ، مسألة : عَرض الاجتماع ببعض الأشياخ ـ أعزّه الله تعالى ـ فذكر لي أن بعض أصحابنا الشّافعية سأله عن وجه نصب ضَبّةً من قول صاحب المِنْهاج[١]: « وما ضبّب[٢] بذهب أو فِضّةٍ ضَبّةً كبيرة لزينة حُرِّم » .

وقال ـ أعزّه الله ـ : وأخبرني يعني السائل أن الأصحاب اختلفوا

---

(١) المنهاج في الفقه: للإمام النّووي وأهم شروحه شرح الجلال المحلّي.

(٢) في اللسان : « ضبب » : يقال : ضبّبت الخشب ونحوه : ألبسته الحديد . والضّبة : حديدة عريضة يضبّب بها الباب والخشب . وانظر خلاصة هذه المسألة في همع الهوامع ٥ / ١٩ .

في وجه نصب « ضَبّـة » وأن بعضهـم قال : هو خبـر كان محذوفة ، والمعنى : وكان ضَبَّةً ، أو وإن كان ضَبَّةً .

وقال بعضهم : هو مَصْدَرٌ ، وتقديره : تَضْبيباً ضَبَّةً .

وقال بعضهم : هو آلة .

وقال بعضهم : توسّع المصنّف فأطلق الضّبّة على المصدر .

وربّما قيل غير ذلك .

وقد ظهر لي - على أن إطلاق هذا اللّفظ بإزاء هذا المعنى عربيٌّ — : أن هذه الأقوال كلّها لا تسلم .

أمـا قول من قال : وكان ضَبَّةً، أو إن كان ضَبَّـةً فغنـيٌّ عن الجواب ، لأنه يلزم منه عود الضّمير في كان المقدّرة على « ما » الواقعة على الإناء المُضَبّب ، فيكون المعنى : وما ضبّب ، وكان المضبب ضبة ، أو وإن كان المضبب ضبةً ، فلا يخفى فساده سواء جعلت كان تامة أو ناقصة ، والواو عاطفة أو للحال .

هذا كلام الشيخ سلّمه الله تعالى وقد اقتضى أمرين :

أحدهما : بأن اسم كان المقدّرة ضميرٌ .

والثاني : أنه عائد على « ما » الواقع على المضبّب ، وكلٌّ منهما ليس بلازم .

أما الأول فلأنه يجوز أن يكون اسم كان ظاهراً ، تقديره : وكانت الضبّة ضَبَّةً كبيرةً إلى آخره .

وأما الثاني : فَلأنّا إذا جعلنا اسم كان ضميراً كان عائداً على الضبّة المفهومة من قوله : وما ضبّب ، لأن نفس الضمير يجوز الاستغناء به بمستلزم له كقوله تعالى : ﴿ فَمن عُفِي له من أخيه شيءٌ فاتِّباعٌ بالمعروف وأداءٌ إليه بإحسان ﴾[1] فعُفِي عافياً . والضمير في إليه عائد عليه ، وكقوله :

٨٦٤ = لكالرَّجُلِ الحادي وقد مَتَع الضُّحَى
وَطَيْرُ المنايا فَوْقَهُنّ أَواقِعُ[2]

فالحادي يستلزم إبلاً محدوّةً ، وضمير « فوقهن » عائد عليهن .

---

(١) البقرة / ١٧٨ .

(٢) رواه في العيني ٣ / ٥٢٤ ، واللسان : « وقع » : « تلع » مكان : « متع » وكلتا الروايتين جائزة : ففي « متع » يقال : مَتَعتْ الضُّحى مُتوعاً أي بلغت الغاية ، ومتع النهارُ متوعاً : ارتفع وبلغ غاية ارتفاعه قبل الزوال .
وفي « تلع » يقال : تَلَع النهار يَتْلَعُ تَلْعاً وتُلوعاً : ارتفع ، وتلعت الضحى تلوعاً ، وأتلعت : انبسطت .
وفي العيني ذكر عرضاً بعد الشاهد المشهور :
فإنك والتأبين عُروة بعدما دعاك وأيدينا إليه شوارعُ
ثم قال : والحادي من الحدو ، وهو سوق الإبل والغناء لها ، وقوله : « أواقع » أصله : « وواقع » لأنه جمع « واقعة » فأبدلت الواو همزة .

[٢٢٣] إذا تقرّر ذلك فقد حذف / كان واسْمها ظاهراً قدّرناه ، أو ضميراً ، وبقي خَبَرُها .

فإن اعترض معترضٌ بأن حذف كان مع اسمها إنما يحسن ويكثر بعد إنْ ، ولَوْ .

أجبنا بأنه يكفينا في التّخريج وقوعه في كلام العرب وإن كان قليلاً فقد خرج سيبويه - رحمه الله تعالى - قول الرّاجز :

٨٦٥ = * مِن لَدْشَوْلاً فإلى أتْلائِها[1] *

على أن التّقدير : « من لدأن كانت شولاً .

وأمكننا أن نخلص عن اعتراضه بوجه آخر وهو ، أن نقول أصله : فإن كانت الضَّبّةُ ضبّةً كبيرةً فحذفت واسمها بعد إن وبقي خَبَرُها ، ثم حذف إن بعد ذلك ، وجوّز حذفه دلالةً حرّم الذي هو الجواب عليه ، فإنّ حَذْفَ الشّرط مع القرينة جائزٌ مع إن ، وإنما الخلاف في غيرها من أدوات الشّرط .

واشترط ابن عُصفور والأبذيّ تعويض « لا » من الفعل المحذوف ، قال في « الارتشاف » : وليس بشيء .

ومن أمثلة حذف الشرط مع إن بدون « لا » قوله تعالى : ﴿ فلم تَقْتُلُوهم ﴾[2] تقديره - والله أعلم - : « إنْ افتخرتُم بِقَتْلهم فلم تَقْتُلوهم

---

(١) سبق ذكره رقم / ٢٤٣ .
(٢) الأنفال / ١٧ .

أنتم ، ولَكِّن الله قَتَلَهم » وقوله تعالى : ﴿ فالله هو الوَلِيُّ ﴾[1] تقديره : « إن أرادوا أولياء بحقٍّ فالله هو الوليّ بحق » ، وقوله تعالى : ﴿ يا عبادِيَ [الذين آمنوا] إن أرضِي واسعةٌ فإيّاي فاعْبُدونِ ﴾[2] أي إن لم يَتأتّ أن تخلصوا العبادةَ لي في أرضٍ فإياي في غيرها فاعبدون ، وهذا هو الأنسب ليوافق عبارة (المنهاج) عبارة أصله ، فإن عبارة (المحرّر)[3] : والمضبّب بالذّهب أو الفضّة إن كانت ضبّة كبيرةً وفوق قدر الحاجة حَرّم استعماله ، وإن كانت صغيرةً إلى آخره .

فهذا يشعر بأن صاحب (المنهاج) ـ رحمهُ الله ـ لما اختصر ما في (المحرّر) وحذف أوّلاً كان واسمها ذكر الشَّرط .

ثم قولُه في رَدّ هذا الوجه : سواءٌ جعلت كان تامة أو ناقصة كيف يصحّ فرض كان تامة والمدّعي أن ضَبَّةً منصوب بها فتأمل ؟

هذا آخر كلام الوالد على هذا الوجه .

ثم نشرع في ذكر كلام المعترض على بقيّة الأوجه ، ثم قال : وأما قول / من قال : تضبيباً ضَبَّةً فليس بشي ، لأنه لم يُعْرب ضَبَّةً ، [٤/٢٢٤] وإنما أكد الفعل بمصدره القياسِيّ ، وأبقى الضّبة على حالها .

---

(١) الشّورى / ٩ .

(٢) العنكبوت / ٥٦ وقد سقطت : « الذين آمنوا من ط والنسخ المخطوطة . تحريف .

(٣) المحرّر لابن عبد الهادي . انظر : الذيل على رفع الإصر / ١١٩ ، ٣١٠ .

وأما قول من قال : إن ضَبَّةً مفعول مطلق ، لأنه آلة التّضبيب أو توسّع المصنّف، فأطلق الضبّة على المصدر ونَصبها مفعولاً مطلقاً فشبهتُهُ قويّة جدًّا ، لأن لفظ ضبّة موافق في المعنى واللفظ للفعل قبله .

ويردّ بأن الضبّة ليست بآلة للتضّبيب ، لأن كل الآلات تكون موجودةً قبل الفعل مُعدَّةً معروضةً له كالسّوط قبل الضّرب ، والقَلم قبل الكتاب ، وأيضاً فإطلاق آلة المصدر عليه سماع : كضربتُه سَوْطاً ، ولا تقول كتبتهُ قَلماً .

والضبّة عبارة عن الرّقعة التي يرقع بها الإناء ونحوه ، وقد كانت قبل ذلك جِنْساً من الأجناس ، صيّر المضبّبُ بفعله فيه ضبّةً ، ففعله فيه يُسمّى تَضْبِيباً . والضبة عبارة عن الذّات وكانت قبل ذلك لا تُسمّى ضَبَّةً .

ولو سلمنا أنها من الألفاظ التي أطلقتها العرب على المصادر ، وليست بمصادر كالآلات ، والعدَد ، وما أضيف إليها ونحوه ، فإن وصفها بكبيرة يردّه ، لأن المعاني لا توصف بِكِبَر ولا صِغَر ، وإنما توصف بالقلّة والكثرة ، والقوّة والضعف ، ونحوها من أوصاف المعاني .

وإذا صحّ ذلك فلا يقال : توسّع المصنّف فنصب الضَّبَّةَ على المصدرية ، لأن معنى توسّع : ارتكب لغةً مُولَّدةً ، فهو قِلّة حِشْمة وأدب على المصنّف ، لكنه لا ينبغي أن يقال : حتى يقع العجزُ بعد

النّظر والاجتهاد ، لأن المولّد إذا أضيف إلى الفروع أو غيرها يُعْذَرُ في ارتكابه لُغَتَهُ المولّدة ، لأنه لو كلّف الكلام باللسان العربيّ دائماً صعب عليه ، لأنه لا يقدِرُ عليه إلا بُكْلفة ، فإذا عجزنا عن الدّخول بكلامه في اللسان العربي عذرناه ، ولاجتاح عليه ، انتهى .

واقتضى كلامُه أن نِزاعَهُ إنما هو في تعليل كونه مطلقاً بجعله آلة .

وأما نفس الدّعوى فلا نزاع فيها ، فإن المصدر ينوب عنه في الانتصاب على أنه مفعول مطلق ملاقٍ له في الاشتقاق ، وإن كان اسم عين حاصلاً بفعل فاعل المصدر كقوله تعالى : ﴿ والله أنبَتَكُمْ مِنَ الأرْضِ نباتاً ﴾[1] فقد انتصب « نباتاً » على أنه / مفعول مطلق ، [٤ / ٢٢٥] وليس بآلة ، بل النّبات ذات حاصلةٌ بفعل الفاعل .

والذي ظهر لي فيه بعد البحث مع نُجَباء الأصحاب فيه ، ونَظَرِ «المُحْكَمُ» و«الصّحاح» و«تهذيب اللغة» وغيرها ، ولم نجده متعدِّياً بهذا المعنى ـ أن الباء في بـ «ذهب» بمعنى مِنْ البانية ارتكبهُ على مذهبِ كوفيّ ، وضبةً منصوب على إسقاط الخافض إما من باب :

٨٦٦ = أَمَرْتُك الخَيْرَ فافعل مَا أَمِرْتَ به
فقد تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ[2]

(١) نوح / ١٧ . وفي ط : « تبانا » بالنون ، تحريف ظاهر .
(٢) سبق ذكره رقم / ٣٥٨ .

وهو ظاهـرٌ ولا يُرَدُّ علـي بإدخالـه فيه - بكونهـم لم يعـدّوه من أفعاله ، لأنا نقول : ما قيس على كلامهم فهو من كلامها[1]

وقد قالوا في ضبط أفعال باب أمرته : كلّ فعل يَنْصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وأصل الثاني منهما حرف الجر فهو من باب « أمر » . وهذا الضابط يشمله لا محالة وهو أولى من أن يدّعي أنه منصوب من باب قول الشاعـر :

٨٦٧ = تمرّون الدِّيارَ ولم تَعُوجوا		كَلامُـكُم علـيَّ إذًا حَرَامُ[2]

علـى إسقـاط الخـافض ، لأن هذا يُحفـظ ولا يقـاسُ عليه ، وارتكابُه يُخَلِّص من مشكلات كثيرة ، ودعواهُ أقـلُّ ضرراً من دعـوى اللّحن لعالمٍ ،ويكون« بذهب »في موضع نصب على الحال من النّكرة

---

(١) أخذاً من قول المازني : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » انظر الاقتراح / ١٠٨ .
وانظر قول ابن جنّى في الخصائص ١ / ١١٤ : « واعلم أن من قوّة القياس عندهم ، اعتقاد النحويين : أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب » وانظر أيضاً الخصائص ١ / ٣٦٠ . حيث نصّ على : « أن ما قيس على كلام العرب فإنّه من كلامها » .

(٢) لجرير ، ديوانه / ٤١٦ ، وروايته :
أتَمْضُـون الرّسُـوم ولا تُحَيّا		كلامُـكُمُ عليّ إذَنْ حرام
وهو من قصيدة مطلعها :
متىكان الخيامُ بذي طلوحٍ		سُـقيتِ الغيْثَ أيتُهـا الخيامُ
مـن شواهـد : ابـن يعيش ٨ / ٨ ، ٩ / ١٠٣ ، والخزانـة ٣ / ٦٧١ ، والهمع والدرر رقم ١٤٠١ .

المتقدّمة عليها ، لأنه لو تأخّر كان صفةً لها ، والباءُ بمعنى مِنْ البيانيّة ، والتقديرة وما ضبّب بضبَّةٍ من ذَهبٍ أو فِضّة كبيرة لزينةٍ حُرّم .

ويمكن[1] أن يدّعي أنه من باب أعطى وليس بظاهر ، لأن سقوط الحرف فيه ظاهر ، وليس فيه معطىً ولا مُعْطىً له ، « وما » مبتدأ ، وهي موصولة صِلتُها جملة : ضُبِّب، وفي ضُبّب ضمير نائب فاعل ، وهو العائد ، وهو المفعول الأول إن جعلناه من باب أمر أو أعطى ، وجملةُ حرّم خبره .

فإن قلت : لا يَصِحّ أن يكون حُرّم خبراً عن « ما » ، لأن ما واقعةٌ على المُضَبّب ، والمضبّب جمادٌ لا يوصف بحرام ولا بحلال .

قلت : هو على حذف مضاف أي ، واستعمال ما ضُبِّب حرامٌ على المكلّف .

وكذلك يقدّر في كل موضع قاله الفقهاء ، لأن الجمادات كالخَمر لا تُوصف بحرام / ولا بحلال ، وإنّما يُوصَف بهما فعل [٤ / ٢٢٦] المكلّف ، فإذا قالوا : الخمرُ حرامٌ إنما يريدون استعمالَها وحذفوهُ اختصاراً لِلْعِلْمِ به .

هذا آخر الكتاب كتبَه من خطّ مؤلفه ـ رحمه الله تعالى .

(١) هذا هو القول الثاني حيث ذكر آنفا : أن ضبّة منصوب على اسقاط الخافض إما من باب أمرتك الخ .

[أبحاث في قول النحاة : « كان زيد قائماً »]

مُهِمّة من مُهِمّات شيخنا العلاّمة الكافيجي[1] نفعنا الله به.

قال في قول النّحاة :

«كان زيدٌ قائماً» أبحاث :

الأول : أنهم يقولون : إنه موضوع لتقرير الفاعل على صفة ، فكيف يتصوّر له الوضع مع أنه لا يدل إلاّ على الكون المخصوص نسبةً وزماناً ؟ فيكون مجازاً إن وجد العلاقةَ والقرينةَ ، مع أنهم لا يقولون عن آخرهم بذلك .

والجواب ، أن اللام في قولهم : لتقرير الفاعل لام الغرض والتّعليل لا لام التّعدية فلا يكون التقريرُ موضوعاً له .

---

(١) هو : محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرّومي البرعميّ شيخ السيّوطي ، قال عنه في البغية ١ / ١١٧ : أستاذ الأستاذين محيي الدين أبو عبد الله الكافِيجَيّ الحنفيّ ، ولد سنة ٧٨٨ هـ وتصانيفه في العلوم العقلية لا تحصى ، قال السيّوطي : سألته أن يسمّى لي جميعها لأكتبها في ترجمته ، فقال : لا أقدر على ذلك قال : ولي مؤلفات كثيرة أنسيتها فلا أعرف الآن أسماءها وأجل مؤلفاته : شرح قواعد الإعراب ، وتوفي ليلة الجمعة رابع جمادي الأولى سنة ٨٧٩ هـ .

الثاني : أنّ الغرض منه بيان اتّصاف الشّيء بصفة فأين سبب التّقرير ؟ فكيفُ يفيد التّقرير ؟

والجواب : أنهّم إذا قصدوا تمكّن الشّيء في صفة وثباته فيها وَضَعُوا له صِيَغاً مخصوصةً مثل قولهم : تمكّن زيد في القيام أو استقر فيه إلى غير ذلك ، أو يأتون بألفاظ تدلّ على ذلك بمعونة المقام ، وبالذّوق السّليم ، والطبع المستقيم مثل قولهم : زيدٌ على القيام ، قال اللهّ تعالى : « أولئِك على هُدًى من رَبِّهم[1] » ، فلما دَلّ « كان » على كون زيدٍ قائماً يُفْهم منه أن الغرض منه بيانُ ثباتِ زيدٍ في صفة القيام ، فكيف لا ، ولا شيء أبلغ في ذلك من طريق الائتلاف والاتّحاد؟ ،ونظيره : أن الاتحاد أقوى دلالةً على الاختصاص من دلالة طرق الاختصاص عليه . وإذا تحقّق هذا الطريق يجزم بأنه يفيد غرض التقرير .

الثالث : لا شك أن الصّفة يتصّور حصولها وتقرّرها في الموصوف كما هو المعقول والمنقول ، فلا يتصوّر حصول الموصوف في الصّفة فضلاً عن التقرير فيها ، وإلاّ فيلزم الدَّوْر ، فإن حصول الصفّة بدون تحقق الموصوف لا يتصوّر ضرورةً . / [٤ / ٢٢٧

الجواب : أن الغرض منه هو الدّلالة على اعتبار التَّمكُّن لا على حصوله فيها في نفس الأمر ، كما مرّت الإشارة إليه .

---

(١) البقرة / ٥ .

الرابع : أنه إذا قيل : زيدٌ قائمٌ مستمرّ يُفهم منه ذلك الغرض فما الحاجة إلى مجيء كان .؟

الجواب : لا نُسَلّم أنه يفيد الغرض الذي هو بيان تمكّن الفاعل في صفة لا بيان تمكّن الصفة ، فبينهما بَوْنٌ بعيد ، وبَعْد التسليم أنه من باب تعيّن الطّريق وهو خارج من قانون التوجيه .

تنبيهٌ [على نسبة الشيء إلى صفته]

إنهم إذا أرادوا نسبة الشيء إلى صفته يقولون : كان زيد قائماً كما يقولون : زيد قائم ، إذا قصدوا نسبة القيام إلى زيدٍ ، ويقولون قام زيد إذا قصدوا إفادة النسبة بينهما .

الخامس : أن الحدَث مسلوبٌ عن الأفعال الناقصة فلا يُتصوّر الفاعل بدون الفعل ، كما لا يُتصوّر المضاف بدون الإضافة ، فما المراد من الفاعل في قولهم لتقرير الفاعل على صفة .؟

الجواب : أنّ « كان » لمّا تعلّق به ورفعه يسمّى فاعلاً على سبيل المجاز ، وإن كان موصوفاً بالقيام ، فيكون له جهتان وكذلك يُسمىّ اسم كان أيضاً .

السادس : أنه يدلُّ على الكون المخصوص نِسْبةً وزماناً ، كما يدلّ ضرب في قولك : ضرِب زيدٌ قائماً على الضّرب المخصوص فلا فرق بينهما ، فما معنى قولهم : الحدث مسلوب عن الأفعال الناقصة ؟

الجواب : أن الظاهر هو ما قلته ، لكن التّحقيق أن المقصود منه ، كما عرفته هو الدلاّلةعلى تمكّن الموصوف في صفته ، فيكون هو العمدة ، ونَصَب الذّهن ، ومطرح نظر العقل لا غير .

وأمّا الدلالة على الكون المخصوص فهي وسيلةٌ إلى ذلك المقصود ، وحاكية عنه كالمرآة بالنسبة إلى صورة المرئيّ ، فيكون ساقطاً عن درجة الاعتبار ، فكان المراد من مسلوبية[1] الحدث عدم اعتبار الحدَث / قصداً . فإذا لم يكن مقصوداً ، فلا يُسَمّى الحدثُ فيه [٤ / ٢٢٨] معنًى ، لأنهم لا يطلقون المعنى على شيء إلاّ إذا كان مقصوداً .

وأمّا إذا فُهِم الشيءُ على سبيل التَّبعِيَّة فيُسمّى معنًى بالعَرض لا بالذّات .

وقولهم : « الإطلاق » ينصرف إلى الكمال من قبيل المثل السّائر يشعر بما مرّأنهم يقولون : إنه مسلوبُ الحدث عنه ، ولا يقولون : إنه لا يدلّ على الحدَث .

السّابع : أن المقصود هو بيان متعلّق الكَوْن فما السر في تعلّق التّصديق بالكون لا بمتعلقّه ؟

الجواب : أن الكون لمّا ذكر أوّلاً توجّه التصديق إليه فلا حاجة إلى تعلّقه بمتعلقه .

---

(١) في ط : « مساوية » مكان : « مسلوبيّة »، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

تنبيهٌ [على التصديق]

إن التّصديق قبل دخول « كان » يتوجّه إلى متعلّق الكون أصالة ، وكذا الحالُ في متعلقّات أفعال القلوب ، وأنت خبيرٌ بأنه لا استبعاد في كون الأمرِ جِهَةَ قَصْدٍ ، وغَيْرَ جهةِ قَصْد باختلاف الاعتبار .

الثامن : أنه يدلّ على الكون المخصوص كسائر الأفعال فما السّر في سلب الحدثَ فيه دون غيره ؟

الجواب : أن سائر الأفعال ، المعنى متحّصلٌ في نفسه دون الأفعال الناقصة .

فإن قلت : فما السّرُّ في عدم تحصّل معنى كان مع أنه دالٌّ عليه .

قلت : إن الغرض المذكور جعلَهُ من قبيل الألفاظ الدّالّة على الإضافة المخصوصة ، وأنت خبيرٌ بأن كون اللفظ موضوعاً لمعنًى لا يقتضي أن يكون حاصلاً منه بنفسه كالحروف .

فإن قلت : تحصُّل معنى سائر الأفعال مُسلّم في المعاني الإفرادية ، لكن لا فرق بينه وبين الأفعال الناقصة في المعاني التركيبية وكَلامُنا فيها .

قلت : الحقُّ ما ذكرته ، لكن لمّا كان معاني سائر الأفعال معتدًّا بها في حالة الإفراد دون معنى الفعل الناقص ، وكانت معتدًّا بها في

حالة التركيب بخلاف / معاني الأفعال النّاقصة كما أو مأنا إليه ، [٤ / ٢٢٩
قالوا : سلب الحدث فيها دون غيرها .

التاسع : أنّ المراد أن الكون المخصوص في : كان زيدٌ قائماً ما هو وجودُ زيدٍ ؟ وهو غيرُ مرادٍ ، وكذا تحقّق نسبة القيام إليه .

الجواب : أن الحَصْرَ حينئذٍ عبارة عن تعلّق زيد بالقيام وأنت خبيرٌ بأن التّعلق لا يَنْحصِرُ في المسند كما بيّنّاه .

فإن قلت : أليس يُوجِب وجودَ النّسبة في الخارج ، فإنه يدلّ على الزمان الماضي ؟

قلت : إن الزمّان الماضي ظرفٌ لمتعلّق النسبة وهو موجودٌ فيه لا النسبة ، فإنه ظرف لنفسها لا لوجودها .

العاشر : إنّ « كان » لمّا دَلّ على ظَرْف القيام ، كان ينبغي أن يتأخّر عن القيام ، فلأي شيء صدّروا بـ « كان » ؟

قلت : لأن الغرض الأصليّ من استعمال « كان » ليس إلاّ بيان تمكّن الفاعل في صفته ، وإن كان له دلالة على الظّرفيّة ضِمْناً فقدّم لاعتبار[1] الباعث القويّ .

فإن قلت : لا شَكّ أن القيام قيدٌ داخلٌ في الكون المخصوص

(١) في ط : « الاعتبار » مكان : « لاعتبار » صوابه من النسخ المخطوطة . .

فما معنى قولهم :«كان»قيدٌ للقيام باعتبار دلالته على الزّمان الماضي ، فما التوفيق بين المعقول والمنقول ؟

قلت : أولاً : الأصل في مباحث الألفاظ هو النّقل لا العقل .

وثانياً : أن كون كان قيداً للقيام باعتبار التّحقق والمال ، وكون القيام قيداً لكان باعتبار الظّاهر المتبادر فلا منافاة بينهما .

فإن قلت : إذا كان القيام قيداً لكان فينبغي أن يُقَيّد بدون ذلك القيد لترتيب الفائدة لا لتحصيلها .

قلت : إنه قيدٌ لازم من حيث إنّ وضع « كان » لإفادة تعلّق الموصوف بالصفة ، فلا بُدّ منه لفظاً أو تقديراً كما في أفعال القلوب .

الحادي عشر : أن « كان » إذا كان بمعنى وجد يكون من الفعل التّام ، وإذا / كان دالاً على كون زيد قائماً يكون من الأفعال الناقصة فمعنى الوجودِ حاصلٌ فيهما ، فما السرّ في جعل أحدهما تامًّا دون الآخر . ؟ [٢٣٠ /]

والجواب : أن التأمّل الصّادق في معناهما يطلع على الفرْق بينهما ، فإن الأوّل يدلُّ على نسبة الموجود إلى زيد فقط ، فقد تَمّ به ، والثّاني يدلّ على تعلّق زيد بالقيام فلا يَتِمّ بزيد وحده ، فيكون ناقصاً ، وأمّا الفرق بين الوجودين فمعلوم مما سبق .

الثاني عشر : أن القوم اختلفوا في أنه فعل أو حرف فهل يرجع إلى النّزاع اللفظي أو يمكن الترجيح بالحَمْل على الصّواب ؟ .

الجواب : أن النزّاع المتبادر من كلامهم هو يرجع إلى التّفسير ، ولكن المختار هو الحرف إن اعتبر القصْدُ الأصليّ في دلالة الفعل على معناه ، وإلاّ فهو الفعل بلا شبهة .

قال شيخنا ـ نفعَ الله به : هذا بعضُ ما سَنح لي في هذا المقّام .

والله أعلم . / [٤ / ٢٣١

[أبحاث في مثل : زيد قائم]
فائدة : من مولدات شيخنا العلامة الكافِيَجِيّ - أيّده الله تعالى

قال رضي الله عنه : أمّا بعد، فإن في مثل : « زيدٌ قائمٌ » أبحاثاً.

الأول : أن سببَ أجزاء القضيّة اللّغوية جـزءان.

الثاني[1] : أن سببها الوضع والعلم به .

الثالث : أن سبب أجزاء العقليّة جُزءانِ آخران ولهمـا أسبـاب أيضـاً .

الرابع : إن الحسّ لا يتصرّف في النِّسبة وأحوالها لعجزها لعدم العادة بذلك .

(١) في ط فقط ذكرت بعد : « الأول » الأرقام ٢ ، ٣ الخ وفي النسخ المخطوطة كتبت الأرقام بالحروف : الثاني ، والثالث الخ وقد جريت على طريقة النسخ المخطوطة للوضوح .

الخامس : أن العقل يتصرّف في ذلك لقدرته عليه ، فلذلك كان الخارجيّ بسيطاً ، وجاز أن يكون الذّهنيُّ مركّباً .

السادس : أن اعتبار المركب مطابق للبسيط الخارجيّ .

السابع : أن سبب الكليّات يمكّن العقل من ذلك .

الثامن : أن سبب النّسب كونُ غير متعقّل في التَّعقُّل وفي الوجود أيضاً ، فيكون التسبّب من باب الاجتماع والافتراق سواء كان حقيقيًّا أو اعتباريًّا .

التاسع : أن وقوع النّسبة الذهنيّة غير معقولة وإنْ كانت كناية عن الكون الخارجيّ ، وأما كونها الذهنّي فليس فيه فائدة .

العاشر : أن مطابقتها ليست مناطَ الإدراك ، فإنه ليس بمعلوم ، وليس فيه فائدة ، [لو هم التسوية[1]]

الحادي عشر : أن إيقاعها سواءٌ كان فعلاً أو إدراكاً هما[2] عند الأشعري بناء على مسألة خلق الأعمال .

---

(١) في ط : وضعت كلمة : « وإنها » بين قوسين وفوفها رقم (١) مشيراً في الهامش بهذا الرقم إلى أن ما بعد : « وإنها » ساقط لأنه من نسخة (ى) أي النسخة اليمنية التي اعتمدت عليها النسخة المطبوعة، ثم قال: ومــاً بعده مخـروم. وما بين معقوفين مصوّب من النسخ المخطوطة.

(٢) في النسخ المخطوطة : « كانت فعلاً أو . . . » وبعد أو نقط إشارة إلى البياض بعدها ، وبعد هذا البياض ، « وكلهما عند الأشعري » .

الثاني عشر : أنه علم عند الفلاسفة وَفِعْلٌ عند الحكيم[1].

الثالث عشر : أن مذهبهم حقٌّ وأن مذهبه باطلٌ .

الرابع عشر : أنه نزاع لفظيٌّ .

الخامس عشر : أن تصديقاً لفظياً على المذهبين أيضاً .

السادس عشر : أنه يقتضي تسعة إدراكات عليهما .

السابع عشر : أنه لا بدّ من اعتبار الشّرط في صِدْق كل قَضيّة .

الثامن عشر : أن الجزاء الواقع صار محلّ الحُكْم فما السرُّ فيه؟ ولم ينعقد ذلك فيما عداه

التاسع عشر : أن مطابقة النسبة للنّسبة لا حاصِلَ لها اللّهم إلا أن يقال : إنها تحصّل المقصود الأصلي ، وأجيب أن المطابقة إنما هي باعتبار العقل لا بحسب الخارج نفسه .

العشرون : أن دَرْكَ العقل ذلك إنما هو مِنْ عند الله[2] عند أهل الحقّ خلافاً للحكماء ، فإنهم قالوا : يُدْرَكُ الكُلِّيّ بالذّات ، والجزئيّ بالآلة .

الحادي والعشرون : أن مناط الحمل لا يتّحد مع الموضوع ، وأما المحمول فهو يتّحد معه والسرّ في ذلك يحتاج إلى تأمّل .

الثامن والعشرون : أن القضية ليس لها تحقيق في الخارج .

---

(١) في ط : « ولعلّ عند الحكم » تحريف أشار إليه المصحح في هامش ط : بكلمة : « كذا » وصوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في ط : « من عند لله » تحريف واضح .

الثالث والعشرون : أنها معدومة [1] .

الرابع والعشرون : أنّ الاعتبار بوجود الموضوع وبتحقق منشأ الحمل

الخامس والعشرون : أن فيه وغيرها أبحاثاً [2] كثيرة محتملة بحسب / العقل ، ولولا ذلك كثُرت المسائلُ والعلوم . [٤ / ٢٣٢]

السادس والعشرون : أن مطابقة النسبة الخارجيّة عبارة عن كون المنسوب منه محتاجاً إلى غيره في التحقيق .

السابع والعشرون : أن بينهما تغايراً بالاعتبار ، وأنهما يتّحدان في نفس الأمر عن ذلك الاعتبار .

الثامن والعشرون : أنها تخييلية صرفة لا كونٌ ولا اجتماعٌ ، ولا افتراق بحسب نفس الأمر.

التاسع والعشرون : أنها من قبيل اشتباه الخياليّة بالأمور العينيّة ولهذا لا تتحقّق أمور متعدّدة ذواتاً في نفس الأمر .

الثلاثون : أنها مأخوذة من الأمور الخارجيّة الغير القائمة بنفسها بل بغيرها .

الحادي والثلاثون : أنها تفيد أموراً صادقة وإن كانت فاسدة [3] على ما ترى .

---

(١) في حاشية بعض النسخ المخطوطة : « معلومة » باللام .

(٢) في النسخ المخطوطة وفي ط « أبحاث » بالرفع ولعلّ الصواب : أنّ فيه وغيره أبحاثاً كثيرة » والله أعلم . وفي هامش ط أشار إلى هذا الأسلوب بكلمة : « كذا » .

(٣) في ط : «مما شهده» مكان : « فاسدة » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة . وفي ط إشارة : « كذا » في الهامش .

الثاني والثلاثون : أن العقل يتعقّل ارتباط المحمول بالموضوع صادقاً بلا نسبة بينهما ، وإنما يحتاج إليها بناءً على العادة الخارجيّة .

الثالث والثلاثون : أنها[1] اعتبارات وأدوات[2] يستعين العقل بها على تحصيل المقاصد .

الرابع والثلاثون : أن سبب عدم تحقّق النّسبة عدم تحقق المأخذ بخلاف الكلّيات ، ولهذا لا ينتهي[3] إلى موجود، والكُلّي ينتهي إليه .

الخامس والثلاثون : أن سبب التسلسل فيها بتجدّد[4] اعتبار العقل ، ولهذا لا يتصوّر في تحقق الوجود .

السادس والثلاثون : أنها ليست مأخوذة من أمر محقّق بخلاف الكُلّي .

السابع والثلاثون : أن سبب مطابقته الذهنيّة كون الخارج عادة دون الذّهني ، وسبب العادة كون الخروج مجبولاً بخلاف الذّهني فإنه خيالٌ كالصّورة المنطبعة في المرآة .

الثامن والثلاثون : أنّ جميع القضايا اعتباريّة وكذا أحكامها .

---

(١) سقطت : « أنها » من ط .
(٢) في النسخ المخطوطة : «وذوات» بالذال
(٣) في ط فقط : « تنتهي » بالتاء .
(٤) في ط فقط : « يتجدّد » بالياء .

التاسع والثلاثون : أنّ بين القضية الذهنيّة وبين[1] الخارجية وجود الموضوع .

الأربعون : أن وقوع النّسبة مخترع العقل ، ولهذا صار محل الفائدة ، وكذا لو كان موضع الإيقاع ، ولكل جديد لذّةٌ .

الحادي والأربعون : أن نظر العقل مقصور عليها ولهذا لا ينتقل إلى ما عداها كما انتقل في تصوّر المحكومِ عليه إلى المحكوم به[2].

الثاني والأربعون : أن سبب اقتصار نظره عليها كون المطلوب محبوباً له أعلى المطالب، والاغتنام به حذراً عن فوات لذة الحبيب .

الثالث والأربعون : أن سبب الاختراع قصدُ نَيْل المطالب مدركه ، وسبب الإدراك إمّا ذاته أو شيء آخر سواءٌ كان[3] شرطاً أو سبباً ، وقد يرتبط المحمول بالموضوع بدون الاختراع حين الحكم[4] لكون المحمول مخترعاً قبله ، وأما سببْ اختراع النِّسبة قصْد التعاون ، أو قياساً على الشّاهد في الأعيان .

---

(١) سقطت كلمة : « بين » من ط ، وصوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) سقطت كلمة « به » من ط وصوابه من النسخ المخطوطة .
(٣) في ط : « سواه » مكان : « سوّاء » ، تحريف ، وسقوط كلمة « كان » من ط تحريف آخر .
(٤) في ط : « وكون » بسقوط اللام تحريف ، تصويبه من النسخ المخطوطة .

[٤ / ٢٣٣] الرابع والأربعون : أن متعلق العلم في / القضيّة هو التّحقق سواء كان إيجاباً أو سَلْباً [١] .

الخامس والأربعون : أن الباعث على الاختراع قصدُ تعدّد المُدْرَك سواء كان مرتبطاً أو لا ، وقصد إرجاعه إياه إلى المخترع [٢] عنه حتى ينعقدَ هناك مُخْتَرَعٌ مطلوب ، وكون الخارج مطلوبه ويُذْكر وثوقُه به .

السادس والأربعون : أن الاختراع منحصر في العقل لا يتعدّى إلى الحسّ ، كُلّ ذلك بفضل الله تعالى وكرمه ، وسببه عدمُ انحصار سبب إدراكه في شيء بخلاف الحسّ .

السابع والأربعون : أنّ الكلي المخترع سبب كُلِّيته [٣] كون وضع مفهومه على الابهام بلا تخصيص مانع من الاحتمال بخلاف الجزئيّات .

الثامن والأربعون : أن حاصل الحمل هو الإعلام بالإيجاد [٤] في الحَمْل الإيجابي وتقدّم في السّلبي ، وأما التغاير [٥] الذهنيّ فهو المشترك .

---

(١) في ط فقط : « إيجابيًّا أو سلبيًّا » .
(٢) في ط : « المفرع » مكان : « المخترع » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٣) في ط : « سببه كلّية كون » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٤) في ط : « الايجاب » بالباء ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٥) في ط : « التغائر » بالهمزة ، تحريف .

فإن قلت : فكيف يتصور هذا ، وأنه حكم متناقضٌ من حاكمٍ واحدٍ في وقت واحد ؟

قلت : لا استبعاد لاختلاف الجهة ، والاعتبار والشّرط .

التاسع والأربعون : أنّ السلب في السّالب[1] عدم الوقوع لا الانتزاع على ما يتبادر .

الخمسون : أن سبب الحمل السّلبي ، أما البعيدُ فامتياز الذّوات ، وأما السّبب القريب فقصد الإعلام بذلك الامتناع [2].

ومنشأ الامتياز على قياس ما عرفت في الإيجاب .

الحادي والخمسون : أن جميع القضايا في جميع الأشياء محصورةٌ في الإيجاب والسّلب إن كان طرق العلم مُتّنصحةً [3].

الثاني والخمسون : أن[4] القضية ليست تحت مقولة ، وإن كان لها أصل في الجملة .

الثالث والخمسون : أنّ[5] غالب أحوال العقل الميل إلى

---

(١) في ط فقط : « السالبة » .
(٢) سقطت كلمة : « الامتناع من بعض النسخ المخطوطة وثبتت في ط ، وبعض النسخ المخطوطة الأخرى .
(٣) في ط : « متضمنة » ، وفي النسخ المخطوطة : « متنصّحة » .
(٤) سقطت « أنّ » من ط .
(٥) سقطت : « أنّ » من ط .

الارتباط ، وسببه قصد الاطّلاع على المطالب التي لا يَحْصُل أمثالُها غالباً إلا في ذلك الارتباط .

الرابع والخمسون : أن العقل معتدٌّ[1] في كلّ الأحوال بدَرْك مطلوبٍ أو بدَرْك ما يؤدي إليه ، وأن ذلك سببُ الحركة الموجبة للحرارة المناسبة للحياة ، لكنّ ذلك تقدير العزيز العليم .

الخامس والخمسون : أن ذلك كله يحصل[2] الاستعمال لنقصانه لحدوثه، وإمكانه، وتحصيل القرب من الباري، سواءٌ قصد ذلك أم لا[3]؟

السادس والخمسون : أن السّبب لا يضر المَطالِب ، وإن كانت اعتباريّةً لا تحقُّق لها وسبب عدم المضرّة لعدم التّدافع والمنازعة .

السابع والخمسون : أن سبب التفات الحسّ إلى المشاهد دون غيره تعلّق كماله به دون غيره على سبيل العادة .

الثامن والخمسون : أن سبب التفات العقل إلى تركيب وإلى / [٢٣٤ /] مُرَكّب[4]، وإلى كلّي ومعقول[5] قصد الإفادة ، وحصول الفائدة ،

---

(١) في ط فقط : « يعقل » مكان : « معتدّ » .

(٢) في ط فقط : « قصد » مكان : « يحصل » .

(٣) في ط فقط : « أولا » بوضع « أو » مكان : « أم » و« أم » يعطف بها إثر همزة التسوية .

(٤) في ط فقط : « تركب » .

(٥) في ط فقط : « ومعقوله » بالهاء ، تحريف .

وتحصيل الفوائد على وجه كُلّي ، والضّبط عن الانتشار .

التاسع والخمسون : أن سبب عدم التفاته إلى جزئي هو استغناؤه بدرك القوة الحاسّة ، وتغيّر الجزئيات على زعمهم .

والصّحيح أنه مدركٌ له لا سيّما على أصل الأشعريّ .

الستون : أن جميع المركبات تتضمن أحد الأمرينْ إمّا الاجتماع ، وإما الافتراق ، سواء كانت إيجابيّة أو سلبيّة .

الحادي والستون : أن الصفاتِ السلبّية لكُلّ شيء أكثر من الصّفات الإيجابيّة .

الثاني والستون : أن سبب ذلك كثرة المخالفة ، وقلة الموافقة .

الثالث والسّتون : سعة الرحمة وأن المصلحة العامة متقدّمة على المصلحة الخاصّة .

الرّابع والسّتون : أن الفائض من الله تعالى هو الرّحمة وإنما جاء التّضاد من التّزاحم .

الخامس والسّتون : أن في أمر القضية إشارةً إلى المبدأ والمعاد ، وأن لا اعتبار لأمر إلاّ لله الواجب الوجود الباقي .

السادس والستون : أنّ عِلْم الإنسان اعتباريّ ، وصعودٌ ،

ونزولٌ ، وإصحابٌ[١] ، وأنه له دخل في مصلحة الوجود الحادث ، وأن مقامه[٢] العجزُ والتّسليم .

والقدرةُ والحِكَمُ كلّها لله ، « ألا إلى الله تصير الأمور »[٣]

السابع والستّون : أن مطابقة النّسبة ، ووقوعها ، وكيفية الوقوع ، كلّها اعتبارات للتّقريب ، وإنما المعلوم ، وكذلك العلم له سرٌّ وحقيقة[٤] ، وكذا كلّ شيء لا يعمله إلا الله تعالى قال الله تَعالى : «وعنده مفاتِحُ الغَيْب لا يَعْلَمُها إلاّ هو»[٥] ، وإنما حالُ المخلوق كالرّخصة تيسيراً[٦] على قَدْر دَرْكه لا غير .

الثامن والستّون : أن حقيقة الأمر في حقيقة الأمر هو الاعتماد على صاحب الشّرع لا غير ، هو كالماء ، وغيرُهُ كالسّراب ، بل التّفاوت أكثر من ذلك .

---

(١) في هامش ط : « كذا » أي أن هذه الكلمة غامض تفسيرها . وفي بعض النسخ المخطوطة سقطت هذه الكلمة ، وفي بعضها الآخر لم تسقط ، ولكنها نسخت : وإصحاباً .
ولعلّ المراد - والله أعلم - أن العلم يأتي بطريق المصاحبة للعلماء أو للكتب وفي القاموس : وأصحبته الشيءَ جعلته له صاحباً .

(٢) في ط : « مقام » بدون هاء تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٣) الشورى / ٥٣ .

(٤) في ط : « له جزء حقيقة » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٥) الأنعام / ٥٩ .

(٦) في ط فقط : « تيسرًّاً » .

التاسع والسّتون : أن طريق العقل إلى الجزئيّ الكليات .

السبعون : أن السّبب في ذلك قصدُ حصولِ علوم [١] على أيسر وجه سواء كانت متعلّقة بالشّواهد أو بالضّمائر .

الحادي والسبعون : أنّ العقل إلى الكُلّيّات لملاءمتها .

الثاني والسبعون : أن سبب الملاءمة كونُ كُلٍّ واحدٍ منهما موافقاً للآخر في التّجرّد .

الثالث والسّبعون : أنّ سبب عموم الكليّات تجردّه عما يُفِيدُ له التّعيين بحسب ذاته ، وأما حصول التّعيين لها بحسب العارض فلا ينافي تجرُّدَها في حدّ ذواتها .

الرابع والسبعون : أن سبب عدم عموم الجزئيّ حصول التعيين [٢] له في حدّ ذاته .

الخامس والسبعون : أما سبب هروب العقل إلى الكليّات طلب السّهولة ، فإن الكُلّي بمنزلة البسيط في المركّب ، بخلاف الجزئيّ .

---

(١) في ط فقط : حصول علم ... سواء كان متعلقة » الخ وفي العبارة تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، ولو كان الأسلوب سليماً لقال : « كان متعلّقاً » « لا متعلقة » .

(٢) في ط : « اليقين » مكان : « التعيين » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

السادس والسبعون : / أن السبب في ذلك طلب المَرام المناسب للمبدأ . [٢٣٥ /]

السابع والسبعون : أن سبب منع تَعيّن [١] الشّركةُ التّدافع بينهما بحكم العَقْل بحسب الحسّ أو بالبديهة .

الثامن والسبعون : أن سبب توهم علوّ الكُلّي وتسّفل الجُزئيّ إمّا الوهم القياسِيّ ابتداءً ، وإمّا قصد التقرير انتهاءً .

التاسع والسبعون : أن الكُلّيّ المحول أيضاً ليس له وجود أصلاً ، وإنَّما الوجود لمبدأ الكليّة ، والحمل في [٢] بعض الصور .

الثمانون : أنه لا يحصلُ من حَمْل الكُلّيّ على الموضوع تحقّق يمتنع [٣] في نفس الأمر ،وإنما يُتَخيّل لِلْوَهْم بالاشتباه أو التّصور؛لأجل الإيضاح والتقريب .

الحادي والثمانون : أن وصف الموضوعية حالُها كوصْف الكُلّيّ والمحمول .

---

(١) في ط فقط : « التعيين» .
(٢) في ط فقط : « على » مكان : « رقى » .
(٣) في ط : « عيني » مكان : « يمتنع » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

الثاني والثمانون : أنّ مناط الحمل صدْقٌ[1] أو لا تصدِّق ، والاتّحاد وعدمه لازم لذلك .

الثالث والثمانون : أن الرّوابط ليس لها دَخْلٌ في المحمول ، وسبب ذلك أنهما نِسَبٌ والمحمول منسوبٌ .

الرابع والثمانون : أن ذلك بحسب التّباين في نفس الأمر بينهما .

الخامس والثمانون : أن سبب ذلك التّخييل أو قصد التّعاون .

السادس والثمانون : أن التحقيقَ قصدُ الألفة بين مُدْركهِ ومدرك الحسّ ، فيكون ذلك بسبب[2] الوُدّ ، ودَفْع[3] الوَحْشة ، فيكون كالولد ، فتكون[4] النِّسَبُ كالنَّسَب .

السابع والثمانون : أن في ذلك إشارةً إلى رُوحانيّة العَقْل وإلى أرضيّة الجزئي ، [وعدمها][5] وتصوّر نسبة الاستقلال ، فسُبحان من أعلا[6] شأنَهُ ، وأعجز مَخْلوقَه ، وربط كُلّ ممكن بحبل العَجْز والحَيْرَة .

(١) في النسخ المخطوطة : «الصدق» بـ «أل»

(٢) في ط فقط : « سبب » بدون باء .

(٣) في بعض النسخ المخطوطة : « ورفع » بالراء .

(٤) في ط فقط : « فيكون » بالياء .

(٥) سقطت كلمة : « وعدمها » من ط ، والتصويب من النسخ المخطوطة .

(٦) في ط : « أعلم » مكان : « أعلا » تحريف ظاهر .

الثامن والثمانون : أن الخارج كلّه تباين وأن المعقول الكُلّيّ لا يخلو عن تناسب في بعض الصُّوَر ، وعدم التّناسب في البعض الآخر ، إنما هو بالإضافة إلى أمر خارجيّ .

التاسع والثّمانون : أن سبب ذلك تحقّق التّدافع بحسب الخارج .

التسعون : أن سبب ذلك من الكُلّي عدمُ المنافاة بسبب عدم اتّصافه بالكون الحادث .

الحادي والتسعون : أن جميع اعتبار العقل في حقّ الكُلّي ، والمحمول لا تحقُّق له أصلاً في نفس الأمر ، وأما التّحقّق الوهْمِيّ فإنما نشأ[١] من قياس المعقول على المحسوس بلا جامعٍ تصوّر التحقّق[٢] له ، لأجل التّقريب على ما مرّ ، فَعُلِم من هذا أن الكّلّيّ من حيث هو كُلّي ليس بمحلّ الحُدوث والقِدَم ، ولا الوجود والعدم إلى غير ذلك من الاعتبارات ، وأن الموجودات الحادثة مجازاتٌ واعتبارات تعْرِض على / الممكنات تارةً وأخرى لا تعرض عليها ، لأمرٍ من الأمور . [٤ / ٢٣٦]

الثاني والتسعون : أن الكلي مثال الآخرة ، ومثال اللّوح ، وأن

---

(١) في ط فقط : « ينشأ » .

(٢) في ط : « تحقق التصوّر » . تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

الجزئيّ مثال عذابِ النار ، وعين الحجاب ، ومثال السّهو والنّسيان إلى غير ذلك من الاعتبارات .

الثالث والتسعون : أن مثالهما مثال الرّوح والبدَن .

الرابع والتسعون : أن مثالهما مثال القَهْر واللّطف ومثالهما مثال كمال القُدرة على كُلّ شيء وفي كُلّ شيء .

الخامس والتسعون : أن مثالهما مثال نظم[1] آثار الوصف .

السادس والتسعون : أن الوجود الحادث مثال[2] الذات القديمة، والدّليل على ذلك اتّصافه بالحدوث دون القِدَم .

السابع والتسعون : أن كل ذلك دليل العجز في المخلوق ، ودليل القُدرة في الخالق .

الثامن والتسعون : أنّ كل ذلك أسرار إلَهيّة لا يطّلع عليها إلاّ الله وإنّما يرى ما يرى من جِهة عَجْز الحادث .

التاسع والتسعون : أنّ ذلك إفاد حَيْرة[3] الإنسان ،ودَعْوى العلم منه ، إما عنادٌ ، وإمّا خَلَلٌ ، وإمّا تجاسرٌ على أمر لا يَنْبغي أن يُتجاسَرَ

(١) في ط : « مظهر » مكان : « نظم » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) في ط : « مثل » مكان : « مثال » تحريف يغير المعنى المراد .
(٣) في ط : « حره » مكان : « حيرة » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة وفي هامش ط : « كذا » .

عليه ، وإما جنونٌ وارَى عقله[١] عَقْلَ المعتوه ، « فسبحان الذي بيده مَلكوتُ كُلّ شيءٍ وإليه تُرْجعون »[٢].

المائة : أن الإنسان متلّونٌ ومتغيِّرٌ إن كان له عقلٌ ، وكلّ ذلك عدم الوثوق ، ولا وثوق بالنِّسبة إلى المبدأ .

الحادي والمائة : عُلِمَ من هذا أنه واحدٌ في صفة الإلهيّة ، لا شريك له فيها ، آمنت بأنه لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمّداً عبدُهُ ورسولُه ﷺ وعلى سائر الأنبياء وعلى آله وأصحابه أجمعين .

الثاني والمائة : أن الانتزاع من الجزئيات اعتباريّ لا تحقّق له في نفس الأمر .

الثالث والمائة : انتزاع العقل الكلي من الجزئيّ الغير المحسوس باعتبار المقالة أو باعتبار مَنْ عنده .

الرابع والمائة : إنّ مطابقة كُلِّيّ بجزئيّ ، وكذا تصرّف العقل وتطبيقه اعتبارٌ مَحْضٌ أيضاً .

الخامس والمائة : أن سبب الوقوع بأوضح ما ذكر كونُ التّشبيه مقصودَ الارتباط بما هو مقصود أصْلِيّ على سبيل المحاكاة .

---

(١) في ط فقط : « وارى عقلى عقل المعتوه » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) يس / ٨٣ .

السادس والمائة :أنَّ سببَ كونِ الوقوعِ مَحلَّ الحُكْم دون غيره من المُدْرِكَات قيامُ الشّاهد قصداً بحسب الخارج بخلاف غيره .

السابع والمائة : أن سبب الوقوف عنده دون غيره لانتهاء رَغْبَةٍ عنده وحصول[1] طلبته التّركيبيّة بخلاف غيره ، ولهذا[2] لا يستقرّ إذْ لِلعددِ فوائد تركيبيّة مرتّبة حتى ينتهي إلى آخرها .

الثامن والمائة : أن العقل لا تنتهي[3] مطالبه دون لقاء ربّه .

التاسع والمائة : أنها مقولةٌ / من المقولات العشْر . [٤ / ٢٣٧

العاشر والمائة : أنها سُلِبَ عنها قيدُ الوقوع أو عدمُه من جهة اعتبار المسند .

الحادي عشر والمائة : أن النسبة زيد[4] على جانب منشاتها[5] النّسبة وكيفيّتها لكن عُرّي عن ذلك في التّعقل .

الثاني عشر والمائة : أنها من النوع المتكرّر على قياس

---

(١) في ط فقط : « وبحصول » بالباء .
(٢) في ط فقط : « وهذا » بدون لام الجر .
(٣) في ط فقط : « لا ينتهي مطالبه » بياء المضارعة .
(٤) في ط فقط : « زيدت » بالتاء .
(٥) في ط فقط : « منشاها» .

الوجود وإلّا(١) يلزم التّسلسل .

الثالث عشر والمائة : على تقدير تحققها من الخارج أنّها بسيطةٌ كالجزئيّات الحقيقية(٢) والأشخاص ، وإنّما سوّغها العقلُ أمراً كليًّا تساهلاً لا تلازماً منحصراً في فرْدٍ واحدٍ لا غير(٣) بناءً على أن كُلّ وجودٍ خارجٌ وجزئيٌّ حقيقيٌّ ، وكلّ يتعيّن بنوعها(٤) العقل،كلّها كذلك ،فعُلِمَ من هذا أن انتقاض(٥) بحث(٦) التّعيين بتعيّن الواجب إنما نشأ من تركيب الذِّهن يَسْتَلزِمُ التّركيب(٧) الخارجيّ وليس كذلك ، بل لا تلازم بينهما أصلاً .

انتهى ما استخرجه نظر شيخنا ـ أيّده الله تعالى ، ولَطُف به آمين .

---

(١) في ط فقط : وإلاّ لكان ذا لا يلزم » ، وهذه الزيادة ليست في النسخ المخطوطة .

(٢) في ط : « الحقيقة » مكان : « الحقيقيّة » تحريف .

(٣) في ط فقط : « لا غيره » بالهاء .

(٤) في بعض النسخ المخطوطة : « صوغها » مكان : بنوعها .

(٥) في ط فقط : « الانتقاض » بـ« ال » .

(٦) في ط : « بحيث » مكان : « بحث » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
هذا وفي بعض النسخ المخطوطة جاءت العبارة على النحو التالي : « صوغها العقل كلها كذلك ، فعلم من هذا أن انتقاض بحث مسلّم بتعين الواجب » .

(٧) في ط : « التركّب » مكان : « التركيب » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

[بحث في : ضربي زيداً قائماً]
تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي الشّافعي عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه ، فهذه كرّاسة تكلّمت فيها على مسألة : « ضربي زيداً قائماً » وذكرْتُ فيها خلاف العلماء وأدلّتهم للمبتدىء .

فأقول : اختلف النّاس في إعراب هذا المثال ، فقال بعضُهم : « ضربي » مرتفعٌ على أنه فاعلُ فِعْلٍ مُضمرٍ ، تقديره : يقع ضَرْبِي زيداً قائماً ، أو ثبت ضَرْبِي زيداً قائماً .

وقيل عليه : إنه تقديرُ مالا دليلَ على تعيّنه ، لأنه كما يجوز تقدير : « ثبت » ، يجوز تقدير : « قل » أو « عدم » ، وما لا يتعيّن تقديره لا سبيل إلى إضماره .

وقال آخرون ، وهو الصحيح : هو مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وزيداً مفعول به ، وقائماً حال.

ثم اختلفوا : هل يحتاج هذا المبتدأ إلى تقدير خبر أوْ لا؟

فقال بعضهم : ليس ثَمّ تقديرُ خبرٍ ، لأن المصدر هنا واقعٌ مَوْقِعَ الفعل كما / في قولهم : أقائمٌ الزيدّ أن .

/ ٢٣٨]

ورُدّ بأنه لو وقع موقع الفعل لصحّ الاقتصار عليه مع فاعله ، كما صحّ ذلك في : أقائمٌ الزّيد انِ ، وحيث لم يَصِحّ أن يقال : ضربي ، ويُقْتصر عليه[١] بطل ما ذكروه .

وقال الكسائيّ وهشام والفراء وابن كَيْسان : الحال بنفسها هي الخبر لا سادةٌ مسدّه .

ثمن اختلفوا : فقال الكسائي وهشام : إن الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيها ضميران[٢] مرفوعان : أحدهما من صاحب الحال ، والآخر من المصدر .

وإنّما احتاجوا إلى ذلك ، لأن الحال لا بُدّ لها من ضمير يعود على ذي الحال ، وهي خبر ، والخبر عندهم لا بُدّ فيه من ضميرٍ يعود على المبتدأ ، لأن المبتدأ عندهم إنما يرتفع بما عاد عليه في أحد مَذْهَبَيْ الكوفيين ، وضربي هنا مبتدأً مرفوع فلا بُدّ له من رافع ،

(١) سقطت كلمة : « عليه » من ط .

(٢) في ط وبعض النسخ المخطوطة : « ذكران » مكان : « ضميران » وفي بعض النسخ المخطوطة الأخرى ، « ضميران » . وهذا أوضح . لأن الحديث فيما بعد عن الضميرين .

فاحتاجوا إلى القول بتحمّل قائم ضميره[١] لرفعه حتى إنّهما[٢] قالا[٣] : يجوز أن يؤكد الضمِيرَيْن اللذيْن[٤] في « قائماً » ، فتقول : ضَرْبي زيداً قائماً نَفْسُه نَفْسُهُ ، و« قيامك مسرعاً » نَفْسُك نَفْسك[٥] ،

فإن أكدّت القيام أيضاً مع الضميرين ، قلت : قيامك مسرعاً نَفْسُك نفسك نفسك[٦] فتكرّر النّفْس ثلاث مرّات .

وقال الفرّاء : الحال ، إذا وقعت خبراً للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر لِجَريانها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجَمْعه ، وتعرّيها من[٧] ضمير المصدر[٨] للزومها مذهب الشّرط ، والشرط بعد المصدر لا يتحمّل ضمير المصدر ، إذا قيل : « ركوبك إن بادرت » ، « وقيامك إن أسرعت » ، « وضربي زيداً إن قام » ، فكما أن الشّرط لا ضمير فيه يعود إلى المصدرْ ، فكذلك الحال .

(١) في ط : « جيء » مكان : « ضميره » ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) في ط : « خبرا بهما » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٣) في ط : «فلا يجوز مكان : «قالا : يجوز» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.
(٤) العبارة في ط : « يؤكد الضمير من الكون » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٥) في ط : « نفسك نفسه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٦) في ط فقط : « نفسك نفسه نفسه » بالهاء في الأخيرين .
(٧) في ط : « معنى » مكان : « مِن » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٨) كررت في ط العبارة السابقة وهي من قوله : لجريانها على صاحبها الخ . وهذا تحريف .

وجاز نصب « قائماً » ومسرعاً وما أشبههما على الحال عند الكسائيّ وهشام والفرّاء ، وإن كان خبراً لمّا لَمْ يكُن عن المبتدأ ، إلا ترى أنّ « المسرع » هو المخاطب لا القيام ، والقائم هو زيد ، لا الضّرب .

فلمّا كان خلاف المبتدأ انتصب على الخلاف[1] ، لأنه عندهم يُوجب[2] النّصب .

وقال ابن كَيْسان : إنما أغنت الحالُ عن الخبر[3] لشبيهها[4] بالظرف .

/ ٢٣٩] ورُدّ قول / الكسائي : وهشام بأن العامل الواحد لا يعمل في مَعْمُولَيْن ظاهرين ليس أحدهما تابعاً للآخر رَفْعاً ، فكذلك لا يعمل في مُضْمرين .

وإذا انتفى ذلك انتفى كون الحال خبراً .

ومما يُبْطِل أيضاً كون الحال رافعةً ضميرين أنّنا[5] لوثَنّيْنا فقلنا : ضَرْبِي أخَوَيْك قائِمَيْن لم يمكن أن يكون في « قائمين » هنا ضَميرانِ ،

---

(١) في ط : « الحال » مكان : « الخلاف » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) في ط فقط : « يسوغ » .
(٣) في ط : « الجر » تحريف ظاهر .
(٤) في ط : « لها » مكان : «لشبهها» تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٥) في ط : « أما » مكان : « أنّنا » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة .

لأنه لو كان لكان أحدُهما مثنًّى من حيث عوده على مُثَنًّى ، والآخر مُفْرداً لعوده على مُفْرَدٍ ، وتثنيةُ اسم الفاعل وأفراده إنما هو بحسب ما يُرْفع من الضمير[1] فكان يلزم أن يكون اسمُ الفاعل مفرداً مثنًّى في حال واحدة ، وهو باطل .

وأما قول الفرّاء : الحالُ لم يتحمّل ضمير المبتدأ للزومها مذهب الشّرط ، فالجواب عنه : أن الشّرط بمفرده من غير جوابه لا يَصْلُح للخبريّة ، لأنه لا يُفيد .

وإذا كان كذلك تعيّن أن جواب الشرط محذوفٌ ، فيكون الضّمير محذوفاً مع الجواب .

وأمّا تشبيه ابن كيسان الحال بالظّرف فكأنه قال : ضربي زيداً في حال قيامه ، فليس بشيء ، لأنه لو جاز ذلك لهذا التّقدير لجاز مع الجُثّة أن يقول : زيدٌ قائماً ، لأنه بمعنى زيد في حال قيام ، وحيث لم يُجِيزُوا ذلك دَلّ على فساد ما ذكره[2] .

وأمّا قولهم : إنّه منصوب على الخلاف[3] ففاسد أيضاً لأن الخلاف[4] لو كان عاملاً لعمل حيث وُجِد ، ونحن نرى العرب تقول :

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « الضمائر» .
(٢) في النسخ المخطوطة : « ما ذكروه » .
(٣) في ط : « على الحال » مكان : « على الخلاف » ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٤) في ط أيضاً : « الحال » وهو تحريف .

ليس زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ برفع قاعد على الجواز ، وما زيد قائماً لكن قاعدٌ برفعه على الوجوب مع كونه مخالفاً لما قبله فبان فساد ما ذكروه .

وقال جماعة : بتقدير الخبر ، ثم اختلفوا في قضيّة تقديره ومكانه ، فحكى أبو مُحمّد بن السّيد البَطْلَيْوسِي ، وابن عَمْرون عن الكوفيين أنهم قالوا بتقديره بعد « قائم » ، والتقدير : ضربي زيداً قائماً ثابتٌ أو موجودٌ .

وَرُدّ بأنه تقديرُ مالا دليل في اللفظ عليه ، فإنه كما تقدره « ثابت » يجوز أن يقدر أيضاً منفيٌّ أو معدومٌ ، ولأنه إذ ذاك يكون حذف الخبر[١] جائزاً لا واجباً ، لأن « قائماً » حينئذٍ يكون حالاً من زيد ، والعامل فيه المصدر ، فلا يكون الحال ساداً مسد الخبر ، فلا يلزم حَذْفُه / .وإنما يجب حذفُ الخبر في مثل هذا إذا سدّت الحال مسدّهُ ، لأن الحال إذ ذاك عِوَضٌ من الخبر بدليل أن العرب لا تَجْمع بينهما ولا تحذف[٢] خبر هذه المصادر إلاّ مع وجود الأحوال للمناسبة التي بين الحال والخبر ، لأن أصل الخبر التنكير كالحال ولأن الحال هي صاحبها ، كما أن الخبر المفرد هو المبتدأ ، والحال مُفِيدةٌ[٣] كما أن الخبر كذلك ، ففُهم[٤] من عدم اجتماعهما قصد العوضيّة[٥]

[٢٤٠ /]

(١) في ط : « يكون حرف الجرّ جائزاً » مكان : « يكون حذف الخبر جائزاً » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب أيضاً .

(٢) في ط : « ولا تجرد » مكان : « ولا تحذف » ، تحريف .

(٣) في ط : « مقيدة » بالقاف ، تحريف .

(٤) في ط : « يفهم » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٥) في ط : «العوضيته» تحريف ظاهر.

ولا تتصور العوضيّة إلاّ على قول من قدّر الخبر قبل الحال .

وذهب البصريّون والأخفش وهو الصحيح إلى تقديره [قبل قائم[1] ثم اختلفوا في كيفيتّه]

فقال الأخفش : تقديره : ضَرْبى زيداً ضَرْبهُ قائماً ، وهذا لا يخلو إما أن يجعل المصدر الثاني وهو ضربه مضافاً إلى المفعول ، وفاعله ضمير المتكلّم محذوف فيصير كأنه قال : ضربي زيداً ضربتُه قائماً ، فأما أن يفهم من نفس [2] الخبر عن المفهوم من المبتدأ فلا يصحّ ، وأما أن يُفْهم منه أن « ضَرْبتُه » المطلق ، مثل ضربتُه قائماً ، وهو غير المعنى المفهوم .

وإنْ جُعِلَ المصدرُ مضافاً إلى فاعله صار المفهوم منه غير [3] المطلوب من[4] الكلام كائناً[5] .

وقال البصريّون وهو الصحيح : تقديره إذْ كان قائماً إن أردت ـ الماضي ، أو إذا كان قائماً إن اردت المستقبل ، لأن معنى : ضَرْبي زيداً قائماً : ما ضربت زيداً إلاّ قائماً ، وهذا لا يستقيمُ إلاّ على مذهب

(١) ما بين معقوفين سقط من ط ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) في ط فقط : « معنى » مكان : « نفس » .
(٣) في ط : « على » مكان : « غير » ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٤) في ط : « في » مكان : « من » .
(٥) في ط : « كامناً » .

البصريّين ، لأن العامل يتقيّد[1] بمعموله ، فإذا جُعِل الحال من تمام المبتدأ يكون الإخبار بأن ضربي زيداً مقيّداً بالقيام ، وذا لا يَنْفي أن يقع الضّرب في غير حال القيام ، وإذا[2] جعل الحال من جملة الخبر يكون ضَرْبي زيداً هذا[3] الذي لم يقيّد بحال « كان » إذا كان قائماً .

فلو قدّر وقوع «ضربي» في غيرحال القيام لكان مناقضاً للإخبار إذ[4] من المحال وقوع غير[5] المقيد بالحال في زمان وتخلف شيء منه عن ذلك الزمان إذا أريد به الحقيقة.

وإذ قد علمت أقوال العلماء ، وأدلتّهم ، وردّها ، والصحّيح من ذلك وحُجّته ، فلنختم الكتاب بفوائد : لا بدّ من التعرّض لها :

الأولى : إنما قدّرنا الخبر ظرفاً دون غيره ، لأن تقديره محذوفاً مجاز [وتوسع [6]] والظروف أحمل[7] بذلك من غيرها. [٤ / ٢٤١]

الثانية : إنما قدّر ظرف الزّمان دون المكان ، لأن الحالَ عَوِضٌ منه ، وهي لظرف[8] الزمّان أنسب منها لظرف[9] المكان ، لأنها توقيتٌ

(١) في النسخ المخطوطة : « يتقدر » .
(٢) في ط : « وذا » مكان : « وإذا » تحريف .
(٣) في بعض النسخ المخطوطة : « هو » مكان : « هذا » .
(٤) في ط فقط « ومن المحال » وفي النسخ المخطوطة : « إذ من المحال » .
(٥) في ط : « عين » مكان : « غير » تحريف .
(٦) الكلمة التي بين معقوفين سقطت من ط .
(٧) في ط فقط : « أجمل » بالجيم .
(٨) في ط : « ومن ظرف » تحريف .
(٩) في ط : « بظرف » بالباء ، تحريف .

للفعل من جهة المعنى ، كما أن الزّمانَ توقيت للفعـل[١]،ولأن المبتدأ هنا حدَث ، وظرفُ الزّمان مختص بالإخبار به عن الحدث دون الجُثّة فهو أخصّ من ظَرْف الزّمان .

الثالثة : إنما قدرت إذ وإذا دون غيرهما لاستغراق إذْ للماضي وإذا للمستقبل ، قاله ابن عمرون .

الرابعة : إنمـا قُدّر بعـد الظرف فعـل ، وكان التـامّة ولم يُقـدّر نصب[٢] « قائم » على الخبر لـ « كان » ، لأن الظّرف لابُدْ من فعل أو معناه ، والحال لا بُدّ لها أيضاً من عامل ، والأصل في العمل للفعل . وقدّرت كان التامة لِتَدُلّ على الحدث المطلق الذّي يدلّ الكلام عليه . ولم يُعْتمَد[٣] في « قائم » الخبرية للزومه التنكير .

وأجاز الفرّاء نَصْبَهُ على خبر كان .

وُردّ بدخول الواو عليه ، ولا يلتفت إلى قول من أجاز دخـول الواو على خبر كان إذا كان الخبر جملةً .

والضمير في كان فاعلُها وهو يعود إلى مفعوله .

وذكر الزمخشريّ أنها تعود إلى فاعل المصدر ، وهو الياء في : « ضربي » .

والله سبحانه تعالى أعلم . انتهى .

---

(١) في النسخ المخطوطة «الفعل » بدون لام .

(٢) في ط فقط : « نصبه » .

(٣) في ط : « ولم يقيد » ، تحريف .

تُحْفَةُ النُّجبَاء في قولهم : « هـذا بسراً أطيبُ منـه رُطَبـاً » تأليف كاتبه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله ، والصلاة على رسول الله .

قولهم : هذا بسراً أطيبُ منه رطباً » فيه عشرة أسئلة .

الأول : ما وجه انتصاب بسراً ورطباً ؟

والجواب : أنه على الحال في أصح القوْلَيْن ، وعليه سيبويه ، لأنّ المعنى عليه ، فإن المُخْبِر إنّما يفضّله على نفسه باعتبار حالة من أحواله ، ولولا ذلك لما صحّ تفضيل الشّيء على نفسه ، والتّفضيل إنما صحّ باعتبار الحالين فيه[1] ، فكان انتصابهما على الحال لوجود شرط الحال خلافاً لمن زعم أنه خبر كان ./ [٤ / ٢٤٢]

فإن قلت : هلاّ جُعِل تمييزاً .

قلت : يأبى ذلك أنه ليس من قسم التّمييز ، فإنه ليس من

(١) سقطت « فيه » من ط .

المقادير المنتصبة من تمام الاسم ، ولا من التمييز المنتصب عن تمام الجملة ، فلا يصحّ أن يكون تمييزاً .

السؤال الثاني : إذا كانا حالين فما صاحب الحال ؟

والجواب : أنه الاسم المضمر في « أطيب » الذي هو راجعٌ إلى المبتدأ من خبره ، فـ « بسراً » حالٌ من الضمّير ، و « رُطَباً » حال من الضمير المجرور بـ « من » وهو المرفوع[1] المستتر في « أطيب » من جهة المعنى ، ولكنه تنزّل منزله الأجنبيّ .

وذهب الفارسي : إلى أن صاحب الحالين الضمير المستكنّ في « كان » المقدّرة التامّة ، وأصل المسألة : « هذا إذا كان ـ أي وُجِد ـ بسراً أطيبُ منه إذا كان ـ أي وُجِد ـ رُطَباً .

وهذا إنِ القولان مبنّيان على المسألة الثالثة .

السؤال الثالث : ما العامل في الحالين ؟

والجواب : فيه أربعة أقوال :

أحدها : أنه ما في « أطيب » من معنى الفعل .

الثاني : أنه كان التامة المقدّرة وعليه الفارسي .

الثالث : أنه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل ، أي أشير إليه .

(١) في النسخ المخطوطة : « الرفع » مكان : « المرفوع » .

الرابع : أنه ما في حرف التنبيه من معنى الفعل .

ورجّح الأول : بأمور :

منها : أنهم متفّقون على جواز : زيدٌ قائماً أحسنُ منه راكباً ، وتمرةُ نَخْلِي بُسْراً أطيبُ منها رُطَباً ، والمعنى في هذا كُلّه وفي الأول سواءٌ ، وهو تفضيل الشّيءِ على نفسه باعتبار حالين ، فانتفى اسم الإشارة وحرف التنبيه ، ودار الأمر بين القولين الباقيين .

والقول بإضمار « كان » ضعيف فإنها لا تُضْمر إلاّ حيث كان في الكلام دليلٌ عليها نحو : « إنْ خيراً فخيرٌ »[1] وبابه ، لأن الكلام هناك لا يَتِمُّ إلاّ بإضمارها بخلاف هذا .

ويبطله شيء آخر ، وهو كثرة الإضمار ، فإن القائل به يُضْمِر ثلاثة أشياء : إذا ، والفعل ، والضمير . وهذا بعيدٌ وقولٌ بما لا دليل عليه .

ومنها : لو كان العامل الإشارة لكانت إلى الحال لا إلى الجوهر وهو / باطلٌ ، فإنه إنما يُشير إلى ذات الجَوْهر ، ولهذا تصحّ إشارته [٢٤٣ / ب] إليه ، وإن لم يكن على تلك الحال ، كما إذا أشار إلى تَمْرٍ يابس فيقال[2] : هذا بسراً أطيبُ منه رُطَباً ، فإنه يصحّ . ولو كان العامل في الحال هو الإشارة لم يصحّ .

---

(١) جزء من حديث شريف ذكره ابن هشام في شرح شذور الذهب / ١٦٧ ، وهو : « الناسُ مجزيُّون بأعمالهم : إنْ خيراً فخيرٌ ، وإن شرًّا فشرٌّ » .

(٢) في ط فقط : « يقال » بدون فاء .

ومنها : لو كان العامل الإشارة لوجب أن يكون الخبرُ عن الذّات مطلقاً ، لأن تقييد المشار إليه باعتبار الإشارة إذا كان مبتدأ لا يوجب تقييد خبره إذا أخبرت عنه ، ولهذا تقول : « هـذا ضاحـكاً أبـي » ، فالإخبار عنه بالأبّوة غير مقيد بحال ضحكه ، بل التقيّيد للإشارة فقط ، والإخبار بالأبوّة وقع مطلقاً عن الذّات .

ومنها : أن العامـل لو لم يكن هو « أطيب » لم تكن الأطيبيّـة مقيّدة بالبُسْرِيّة ، بل تكون مطلقةً ، وذلك يُفْسِد المعنى ، لأن الغرض تقييد الأطيبيّة بالبُسْرِيّة مُفَضّلةً على الرُّطَبِية . وهـذا معنـى العامـل ، وإذا[1] ثبت أنّ الأطْيَبَة مقيّدة بالبُسْرية وجب[2] أن يكون بسراً معمولاً لـ «أطيب» .

فإن قلت : لو كان العامـل هو أطيب لزم منـه المحـال ، لأنـه يستلزم تقييده بحالين مختلفين ، وهذا ممتنع ، لأن الفعل الواحد لا يقـع في حالين ، كمـا لا يقـع في ظَرْفين ، لا يقـال : زيدٌ قائـمٌ يوم الجمعة ، يوم الخميس ، ولا يجوز أن يعمل عاملٌ واحد في حالين ولا ظَرْفين ، إلاّ أن يتداخلا ، ويصحّ الجمع بينهما ، نحو : زيد مسافرٌ يوم الخميس ضَحْوةً ، وسِرْتُ راكباً مُسْرِعاً لدخول الضّحوة في اليوم ، والإسـراع في السيْر وتضمّنـه له ، ولا يجـوز : سِرْتُ مسرعـاً مُبْطِـئاً

(١) في ط : « ولذا » مكان : وإذا » تحريف .

(٢) في ط : « ووجب » بواوين ، تحريف .

لاستحالة الجمع بينهما ، فكذا يستحيل أن يعمل في « بسراً » و « رُطَباً » عاملٌ واحد ، لأنهما غير متداخلين .

فالجواب : أن العامل في الحالين متعدّد لا متّحد ، فالعامل في الأول : ما في أطيب من معنى الفعل ، وفي الثّاني : معنى التمييز والانفصال منه بزيادة في تلك الصّفة وهو الذي تضمّنه معنى « أفعل » وتعلّق به حرف الجرّ؛ لأنك إذا قلت:« هذا أطيب من هذا » :تريد أنه طاب وزاد طيبه عليه .

وعبّر عن هذا طائفةٌ بأن قالوا : أفعل التفضيل في قُوّة فعلين فهو عاملٌ في « بسر » باعتبار طاب ، وفي « رطُبَ » باعتبار « زاد » حتى لو فَكَكْت ذلك لقلت[1] : « هذا زاد / بسراً في الطّيب على طيبه في حال [٢٤٤ / كونه رُطَباً، وكان المعنى المطلوبُ مستقيماً.

السّؤال الرابع : إذا كان العامل أفعل التّفضيل لزم تقديم معموله عليه ، والاتّفاق على منعه .

والجواب من وجهين :

أحدهما : لا نُسلِّم المنع ، ودعوى الاتّفاق غير صحيح ، فإن بعض النحاة جوّزه لقوله :

٨٦٨ = ❊أو ما زوّدت منه أطيب[2] ❊

---

(١) في ط : « قلت » بدون لام في أوّله .

(٢) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

الثاني :سلّمناه إلاّ أنه خاصّ بـ « منك »لا يتعدّى إلى الحال والظّرف ، وذلك لأن منك في معنى المضاف إليه على ما تقرّر في بابه ، فكره تقديمه على ما هو كالمضاف ، ولا يلزم من ذلك امتناع تقديم معمول ليس مثله .

وجواب ثالث : وهو أنهّم إذا فضّلوا الشيء على نفسه باعتبار حَالَيْن ، فلا بُدّ من تقديم أحدهما على العامل ، وإن كان مِمّا لا يسوغ تقديمه لو لم يكن كذلك ، وكذا إذا فضّلو ذاتين باعتبار حالين قدموا أحدهما على العامل ، وقد قالوا : زيد قائماً كعمرو قاعداً ، فإذا جاز تقديم هذا[١] المعمول على كاف التّشبيه التي هي أبعد في العمل من باب أفعل ، فتقديم معمول أفعل أجدر .

السؤال الخامس : متى يجوز أن يعمل العامل[٢] الواحد في حالين ؟ وما ضابطه .؟

والجواب : قد عُرِف مما تقدّم وهو إذا كانت إحدى الحالين

= فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزوّدت جنى النحل أو ما زوّدت منه أطيبُ

والبيت نُسِبَ للفرزدق .

وفي ط : « وما زودت »

والبيت من شواهد : ابن يعيش ٢ / ٦٠ ، والعينيّ ٤ / ٤٣ ، والأشموني ٣ / ٥٢ ، والهمع والدُّرر رقم ١٥٠٤ .

(١) في ط : « تقديم معمول » بإسقاط « هذا » والألف واللام من « معمول » .

(٢) في ط : « أن يعامل الواحد » بإسقاط « العامل » ، تحريف .

متضمنة للأخرى ، نحو : جاء زيدٌ راكباً مسرعاً .

السؤال السادس : هل يجوز التّقديم والتأخيرُ في الحالين أم لا ؟

والجواب : أن الحال الأولى يجوز فيها ذلك ، لأن العامل فيها لفظيّ ، فلك أن تقول مع ما تقدّم : هذا أطيب بسراً منه رُطَباً ، وهو الأصل ، ولا يجوز في الثّانية التقديم ، لأن عاملها معنويّ ، والعامل المعنوي لا يُتَصوَّر تقديمُ معمولِه عليه .

السؤال السابع : كيف تصورت الحال في غير المشتق ؟

والجواب : أنه ليس لشرط الاشتقاق حُجّة ، ولا قام عليه دليلٌ ، ولهذا كان الحُذّاق من النّحاة على أنه لا يشترط ، بل كلّ ما دَلّ على هيئة صحّ أن يقع حالاً ، ولا يشترط فيها إلاّ أن تكون دالّة على معنًى متحوّل[١] ، لهذا سُميت حالاً / كما قال : [٢٤٥ /

٨٦٩ = لو لم تحل ما سُمِّيتْ حالا　　وكُلّ ما حال فقد زالا

وكم من حالٍ وردت جامدةً نحو : « حتى يتمثّل[٢] لي الملَكُ رَجُلاً » ، ﴿ هذه ناقةُ اللهّ لكم آيةً ﴾[٣]، مررت بهذا العُود شجراً ،ثم

(١) في ط : « مقول » مكان : « متحوّل » ، تحريف .
(٢) في ط فقط : « حتى تمثل لي » الخ وفي النسخ المخطوطة : « يتمثل لي » الخ بدون حتى » وبلفظ المضارع وهذه الجملة جزء من حديث شريف نصّهُ : « وأحياناً يتمثل لي الملَكُ رجلاً فيكلّمني » .
انظر : الموطأ في باب : مسّ القرآن / ٧ ، وسنن النسائي في باب : الافتتاح /٣٧ ،وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث البنويّ ٢ / ٢٢٧
(٣) الأعراف / ٧٣

مررت به رماداً ، وتأويل ذلك بمشتقّ تعسُّفٌ ظاهرٌ .

السؤال الثامن : إلى أي شيء وقعت الإشارة بقولهم : هذا ؟

والجواب : أن متعلّق الإشارة هو الشّيء الذي تتعاقب عليه هذه الأحوال ، وهو[1] ما تخرِجُه النّخل من أكمامها ، فيكون بلحاً ثم ، « سُيّاباً[2] » ثم خُلالاً[3] ثم بُسْراً إلى أن يكون رُطَباً ، فمتعلّق الإشارة المحل الحامل لهذه الأوصاف ، فالإشارة إلى شيء ثالث غير البُسر والرّطب ، وهو حامل البُسْريّة والرُّطبِيّة أي الحقيقة الحاملة لهذه الصّفات .

ويدلّ على ذلك : أنك تقول : « زيد قائماً أخطبُ منه قاعداً » وقال عبد الله بن سلام لعثمان : « أنا خارجاً أنفع مني لك داخلاً » ، ولا إشارة ولا مشار إليه هنا ، وإنما هو اخبار عن الاسم الحامل للصّفات التي منها القيام والقعود ، والدّخول والخُروج .

ولا يصحّ أن يكون متعلّق الإشارة صفة البُسريّة ، ولا الجوهر ،

---

(١) سقطت كلمة : «وهو» من ط.

(٢) في ط « ساماً » وفي النسخ المخطوطة : « سامياً » تحريف صوابه من القاموس : « سيب » قال : والسَّيَابُ ويشدد وكَرُمّان: البلحُ وفي هامش ط إشارة إلى هذا التصحيح .

(٣) في القاموس : « خلل » والرُّطبُ خُلالٌ وخلالةٌ بضمها . وفي النسخ المخطوطة : « قلالاً » بالقاف، تحريف.

بقيد تلك الصفة ، لأنك لو أشرت إلى البسرية أو الجوهر بقيدها لم يصحّ تقييده بحال الرطبية ، فلم يبق إلاّ أن تكون الإشارة إلى الجوهر الذي تتعاقب عليه الأحوال .

وهو يبيّن لك بُطلان قَوْل من زعم أن متعلّق الإشارة في هذا هو العامل في « بسراً » فإن العامل إمَّا ما تضمّنه « أطيب » من معنى الفعل وإما كان المقدرّة ، وكلاهما لا يصحّ تعلق الإشارة به .

السؤال التاسع : هلا قلتم : إن بسراً ورُطَباً منصوبان على خبر كان وتخلصتم من هذا كله ؟ / [٢٤٦ /

والجواب : أن « كان » لو أضمرت لأضمر ثلاثةَ أشياء : الظّرف الذي هو إذا، وفعل كان ،ومرفوعُها. وهذا لا نظير له إلاّ حيث يدلّ عليه الدّليل .

وإذا منع سيبويه من إضمار « كان » وحدها فكيف يجوز إضمار « إذْ » و « إذا » معها ، وأنت لو قلت : « سآتيك جاء زيد » تريد : إذا جاء زيدٌ لم يجز بإجماع ؟ فها هنا أوْلى ، لأنّه لا يدري « إذْ » تريد أم « إذا » ، وفي « سآتيك » لا يحتمل إلاّ أحدهما ، وإذا بَعُد إضمار الظّرف وحده فإضماره مع كان أبعد .

ومن قدرّه مَنْ قدرّه من النحاة فإنما أشار إلى شرح المعنى بضَرْبٍ من التقريب .

فإن قيل : يدلّ على إضمار « كان » أن هذا الكلام لا يُذكر إلاّ لتفضيل شيءٍ في زمانٍ من أزمانه على نفسه في زمانٍ آخر .

ويجوز أن يكون الزمّانُ المفضّل فيه ماضياً ، وأن يكون مستقبلاً ، ولا بُدّ من إضمار ما يدلّ على المراد منهما ، فيضمر للماضي « إذ » ، وللمستقبل « إذا » ، وإذ وإذا يطلبان الفعل ، وأعمّ الأفعال وأشملُها فِعْلُ الكون ، فتعيّن إضمار كان لتصحيح[1] الكلام .

قيل : إنّما يلزم هذا السؤال إذا أضمرنا الظّرف ، وأما إذا لم نُضْمِرْهُ لم نحتجْ إلى « كان » .

وأمّا قولكم : إنه يفضّل الشيء على نفسه باعتبار زمانين ، وإذ ، وإذا للزّمان .

فجوابه : أنه في التّصريح بالحالين المفضّل أحدهما على الآخر غُنيةٌ عن ذكر الزّمان ، وتقدير إضماره .

ألا ترى أنك إذا قلت : « هذا في حال بسريّته أطيب منه في حال رُطَبيّته» استقام الكلام ، ولا «إذ» هنا ولا «إذا» لدلالة الحال على مقصود المتكلّم من التفضيل باعتبار الوقتين .

السؤال العاشر : هل يشترط اتّحاد المفضّل والمفضل عليه بالحقيقة ؟

---

(١) في ط فقط : «فيصح» .

والجواب : أن وضعهما لذلك ، ولا يجوز أن تقول : هذا بسراً أطيبُ منه عِنَباً ، لأن وضع هذا الباب لتفضيل الشّيء على نفسه باعتبارين ، وفي زمانين ، فإن جئت بهذا التركّيب وجب الرّفع ، فقلت : هذا بسْرٌ أطيبُ منه عِنَبٌ ، والمعنى : العِنبُ أطيب/منه . [٢٤٧/٤]

ولو قلت هذا البُسْرُ أطيبُ منه عِنَبٌ لا تضحّت المسألة ، وانكشف معناها .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

قال المؤلف :ـ عفا الله عنه ـ وعن جميع المسلمين آخر الجزء . عَلّقه مؤلفه عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي الشافعي لطف الله به آمين(١) .

---

(١) إلى هنا وانتهى الأشباه المطبوع طبعة ثانية من طبعة أولى هي الأصل . وجاء في آخر الأصل المطبوع عنه ما نصّه :

« لا يخفي أن هذا الكتاب قوبل في أوان طبعه وتصحيحه بثلاث نسخ عتيقة :

الأولى : وهي أجودها وأكملها للنواب عماد الملك بهادر ـ دام مفاخره .

وثانيها : للمولي حكيم نور الدين القادياني .

وثالثها : لشمس العلماء المولوي سيّد على البلجراميّ ، فالأولى أكثرها اتباعاً ، وهي المنقولة عنها ، وما خالفناها إلا للضرورة فقط .

وجاء في خاتمة الطبعة الثانية ما نصه :

« أعيد طبعه . . . مع المقابلة على نسخة قلميّة يمانيّة ومراجعة المظانّ من الكتب ، ومزيد الاعتناء بالتصحيح وكان الطبع مطبعة الجمعية العلمية الشهيرة بدائرة المعارف العثمانية ، الدولة الأصفية ، حيدر أباد الدّكن . . . واعتنى بتصحيحه من أفاضل دائرة المعارف وعلمائها مولانا السيد زين

= العابدين الموسوي ، لمولانا الحبيب عبد الله بن أحمد العلوي ـ غفر الله ذنوبهما وستر عيوبهما .

* * * * *

ويقول محققه الفقير إلى الله تعالى : عبد العال سالم مكرم : إنه على الرغم من هذه الجهود التي بذلت في طبع هذا الكتاب بمطبعة حيدر أباد فقد جاء محشواً بالأخطاء التي لا حدّ لها ، والتحريفات التي شوهّت أسلوبه ، وكادت تفسد جماله . وقد تحدثت بما فيه الكفاية عن هذه التحريفات في مقدمة التحقيق .
هذا ، وقد نقص من هذه الطبعة كتابان ألّفهما السيّوطي ، وألحقهما بكتابه أحدهما : تركيب :«ويقضي بالشُّفْعة دافعاً عهدتها الرفع » ، وثانيهما : «كشف الغُمة عن الصّمة».والكتابان مسجّلان في النسخ المخطوطة التي في حوزتي ، والتي حقّق الكتاب في ضوئها .
وقد كملّت هذا النقص بإلحاق هذين الكتابين إلى الأشباه ، لأنهما من صُلبه أسوة بالنسخ المخطوطة .

[تركيب : ويُقْضَى بالشُّفْعةَ دَافِعاً عهدتها الرّفع إلى ذي اليد]

مسألة :

سئلت عن إعـراب تركيب وقـع في بعض كُتُب الحنفيّة هو :
« ويُقْضَى بالشُّفْعة دافِعاً عهدتها الرّفع إلى ذي اليد » .

وأنّ الشارح أعرب : « دافعاً » حالٌ من الفاعل وهو « الرّفع » .

الجواب :

الوجه : إعرابُهُ حالاً من النّائب عنِ الفاعل وهو : « بالشُّفعة » العين الرّفع الذي هو فاعل اسم الفاعل وهو : « دافعاً » .

والذي ذكره الشارح من كونه حالاً منه إنمـا هو تفسير معنًـى لا تفسيرُ إعراب ، وتفسير المعنى يُتَسَمّـحُ فيه من غير مراعـاة ما تقتضيه الصّناعة الإعرابيّة .

والـــذي تقتضيه الصّناعـــةُ قطعـــاً إنّمـــا هو كونـــه حالاً مِنْ : « بالشّفعة » ، وإن كان في المعنى هو صفةٌ للرّفع ،فهوحالٌ مبيّنةٌ جاريةٌ

علـى غير من هي له ، كالصّفـة المشبّهـة ، والخبر « الشـيء[١] » فهو كقولك : « حتّى بهندٍ ضارِباً أبوهـا عمـراً » فـ « ضاربـاً » حالٌ من : « بهند » ، لامِنْ « أبوها » الفاعل به ، وإن كان في المعنى له .

ونظيرهُ في الصّفة : « مررت بامرأةٍ ضاربٍ أبوها عَمْراً » .

وفي الخبر : « هند ضاربٌ أبوها عَمْراً » ، فـ « ضاربٌ » صفـة لامرأة،لا لأبيها، وخبرٌ عن هند[٢] لا عن أبيها ، وإن كان في المعنى إنّما هو للأب .

وتفكيك العبارة : يُقْضي بالشُّفْعة حالَ كونه دافِعاً عهدتها الرّفع الخ .

ولـو أَعْـرِب حالاً من الرّفـع لكان حقُّـه التـأخيرَ وحينئـذٍ يصير التّركيب : « يُقضَى بالشُّفعة الرَّفع إلى ذي اليد دافعاً عهدتها ، وهـذا تركيبٌ مُفْلت[٣] غيرِ مُلْتئِم[٤] .

وأعجب من ذلك أن يظن أن « دافعاً » حال من الرّفـع ، وهـو فاعل به .

---

(١) هكذا في كل النسخ المخطوطة .
(٢) في المثال الثاني : وهو : « هند ضارب أبوها عمراً » .
(٣) في القاموس : أفلتني الشيء وتفلّت مني : انفلت .
(٤) في بعض النسخ المخطوطة : « مستقيم » مكان : « ملئتم » .

وفي ذلك محذوران من جهة العربيّة :

أحدهما : أنه باعتبار كونه حالاً منه حقُّهُ التأخير عنه ، وباعتبار كونه عاملاً في « الرفّع » حقّه التّقديم عليه . وهذان أمران مُتَناقِضان .

الثاني : أن اسم الفاعل هنا وهو : « دافعٌ » إنّما يُسَوِّغُ عملَه الفاعليَّة والمفعوليَّة كونُه حالاً ، كما تقرّر في العربيّة أنه إنّما يعمل في مواضِعَ مخصوصةٍ ، منها كونُه حالاً ، فلا بدّ أن يكون حالاً قبل العمل حتى يصحَّ عملُه ، فلا يصحُّ أن يعملَ الفاعليّة في مواضع مخصوصة حالاً من الفاعل ، لأنه عَمِل قبل وجُود الشّرط ، وذلك باطل بإجماعٍ ، والله أعلم .

كشف الغُمّة عن الصِّمّة[1]
لمؤلف الكتاب الجلالُ السّيوطي - عفا الله تعالى عنه - آمين .

بسم الله الرحمن الرحيم

سأل سائلٌ عن الصِّمّة في أبي جَهْـم[2] بن الحـارث[3] : أن[4] الصّمة ، هل يُقْرأ مجروراً بالكسرةِ أو بالفتحة ؟ وذكر أنّه قرأهُ بالكسر ، فردّهُ عليه ردًّا ، وقال : إنّما يقرأ بالفتحة ، لأنه غيرُ منصرفٍ .

فقال له : الألف واللاّم تُوجِبُ جرَّ غيرِ المنصرفِ بالكسرة .

---

(١) الغُمّة : في القاموس : وأمرٌ غُمَّةٌ بالضم : مُبْهَمٌ .

(٢) أبو جهم : جَهْم من أسماء الأسد . انظر القاموس : « جهم » ولعله : « ابن جهم مكان : أبو جهم » .

(٣) ابن الحارث من أسماء الأسد . انظر القاموس : « حرث » .

(٤) لعل : « أنّ » ابن أي ابن الصمة ، لأنه كرر أسماء الأسد مسبوقة بكلمة ابن ، فـ« جهم » و« الحرث » « والصّمة » أسماء الأسد مسبوقة بكلمة ابن ، فكأن العبارة : أبو جهم بن الحارث بن الصِّمة وعلى هذا الأساس يتجّه الإعراب ، فإن « الصِّمة مضاف إليه مجرور ، فهل يفتح كما تفتح الأسماء المجرورة الممنوعة من الصرف .

هذا وفي الأشموني ١ / ١٣٧ : « أبو الحرث » للأسد .

فقال : ليست هي هذه ، إنّما هي من نفس الكلمة ، وليست بـ « أل » المعرفة .

والجواب : أنه يقرأ بالكسرة ، لا يجوز إلاّ ذلك وبيان ذلك بمسائل :

الأولى : قال النّحاة : يجب جرّ غير المنصرف بالكسرة إذا دَخَلَتْه أل سواء كانت معرفةً كقوله تعالى : « وأنتم عاكِفُون في المساجد[1] » أو موصولة كالأعمى والأصم .

أوْ للَمْح كالنُّعمان[2] .

أو زائدة كقول الشاعر :

٨٧٠ * رأيت الوليد بن اليزيد مبارَكاً *[3]

(١) البقرة / ١٨٧ .

(٢) في الأشموني ١ / ١٨٣ : النُّعمان في الأصل : اسم من أسماء الدّم .
وعلّق الصبان على ذلك بقوله : « قوله » : « والنّعمان » أي الذي لم يقارن أل وضعه للعلميّة ، أما هذا وهو اسم النعمان بن المنذر ملك العرب كما في الشمني فليس مِمّا لُمِح » .

(٣) لابن ميادة يمدح الوليد بن عبد الملك وتمامه :
* شديداً بأعباء الخلافة كاهِلُهْ *
وبعده :
أضـاءَ سراجُ المُلْك فوق جبينه　　غـداة تنـادي بالنجاح قوابلُهْ
من شواهد : الإنصـاف ١ / ٣١٧ ، والعيني ١ / ٣١٨ ، ٥٠٩ ، وشرح شواهد المغنى للسّيوطي ١ / ١٦٤ ، والخزانة ١ / ٣٢٧ ، ٣ / ٢٥٢ . وابن يعيش ١ / ٤٤ .

الثّانية : قال النّحاة : العَلَم إمّا مُرْتَجلٌ و إمّا منقولٌ .

والمنقول : إما من اسم عَيْن كأسد ، وثَوْر ، وذئب ، ونُعْمان .

وإمّا من مصدر : كفَضْل ، وزيد ، وسَعْد .

وإمّا من صفة اسم الفاعل : كحارث ،وطالب،أو اسم مفعول كمنصور ، ومسعود ، أو صفة مشبهة كحَسَن وسَعيد،أو صفة مبالغة كعبّاس .

فإن لمح فيه الأصل دَخلته الأداة ، وإن لم يلمح لم تدخل . قال من الألفية .

وبعضُ الأعلام عليه دخلا   لِلَمح ما قد كان عنه نقلا
كالفضل والحارث والنعمان   فَذكْرُ ذا وحَذْفُه سِيّانِ

الثالثة : « الصّمةُ » علْمُ منقول ، فإنه في اللغة اسم للأسد وللرجل الشّجاع ، فإن قُدّر نَقْلُه من الأول ، فهو منقول من اسم عين كأسد ، ولَيْث ، وثَوْرٍ ، وذئب .

وإن قدّر نقله من الثاني فهو منقول من صفة مُشبهة كالحَسن والحُسَين .

فعلى كل تقدير اللاّم فيه لِلّمح . فإذا قُرِنَتْ به جُرّ بالكسرة جَزْماً[1] من غير مِرْيَة[2] .

(١) أي اعتقاداً .
(٢) المِرْيةُ : الشك ، وقد يُضمْ ، وقرىء بهما قوله تعالى : « فلأنك في مرية منه » .

الرابعة : لا يعرف في الألفاظ مطلقاً اسم فيه ألف ولامٌ وهي سِنْخٌ[1] الكلمة إلاّ لفظ الجلالة على أرجح القولين[2] فيه .

وما عداهُ لا تخلو « ألْ » فيه مِنْ قِسْم مِمّا قدّمناه ، إمّا معرفةً ، أو لِلّمح ، أو موصولة ، أو زائدة فهي طارئةٌ عليه قطعاً ، وتوجب جرّ غير المنصرف جَزْماً .

والله سبحانه وتعالى أعلم بالّصواب ، والحمد لله ربّ العالمين .

تمت الأشباه والنظائر النحوية .

* * * * *

وبعد ، فيقول محققه الفقير إلى الله تعالى : لله الحمدّ والفضل فبحمده أنْجزتُ هذا العمل العظِيم ، وبفضله اجتزت عقباته الجسام ، واقتحمت مصاعبه من أجل تذليله للباحث والقارىء .

---

(١) في النسخ المخطوطة : « سبح » ولا معنى لها ، وهي تحريف والسّنخ بكسر السين : الأصل ، والمراد أن « أل » في لفظ الجلالة « الله » جزء من الكلمة أي أصليّة ، ولا تخضع لأي لون من ألوان أل السابقة التي تحدّث عنها السيّوطي .

(٢) على القول بأن الألف واللام في لفظ الجلالة أصل فإن الألف واللام عِوَضٌ من الهمزة في « إله » ، حذفت الهمزة التي هي فاء الكلمة اعتباطاً لا للنقل ، وهو قول الخليل فيما رواه عنه سيبويه . قال الزمخشري : ولذلك قيل في النداء : يا الله بقطع الهمزة كما يقال : يا إلاه .
وقيل : أن الألف واللام للتعظيم كما ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين . انظر هذا البحث في : « الجنى الداني » ١٩٩ - ٢٠١ .

وتيسيره للمتعلم والدّارس ، وبإلهام الله إلى جانب العزيمة التي منحني إياها تحققت أمنيتّي في تحقيق هذا الكتاب الضخم الذي أرجو من الله تعالى أن يجعله في ميزاني يوم تهتزّ الموازين ، ويجزيني عنه أحسن الجزاء ،وأن يرزقني حسن النية في هذا العمل العظيم ، لأن الأعمال بالنّيات ، إنّه نعم المعين ، ونعم المعطى ، ونعم الوهّاب .

وكان الفراغ من تحقيقه في تمام الساعة التاسعة من مساء الاثنين بمدينة الكويت ، في العاشر من شوال سنة ١٤٠٤هـ وهو التاسع من يوليو سنة ١٩٨٤م .

الفقير إلى الله تعالى :

عبد العال سالم مكرم

الجزء الثامن

فهرس الشواهد الشعريّة

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= لا أرى الموت يسبقُ الموتَ شيءٌ ... نَغّص الموتُ ذا الغني والفقيرا	٧٦٠	٣٠
= من يفعل الحسناتِ اللهُ يشكرها ... والشرّ بالشرّ عند الله سِيّان	٧٦١	٣٤
= وأمّا بنو عامرٍ بالنّسارِ ... غداةَ لقوا القوم كانوا نَعاما	٧٦٢	٣٥
= يأيّها الذّكرُ الذي قد سؤتَني ... وفضحتَني وطردْتَ أم عياليا	٧٦٣	٣٩
= فليت كفافاً كان خيرك كله ... وشرّك عنّي ما ارتوى الماء مُرْتَوِي	٧٦٤	٤٤
= فليتَ دَفَعْتَ الهمَّ عنّي ساعةً ... فبتنا على ما خيّلت ناعِمَيّ بالِ	٧٦٥	٤٤
= إنّ من لام في بني بنت حسّا ... ن ألمه وأعصه في الخطوب	٧٦٦	٤٥
= إن من يدخل الكنيسة يوماً ... يلق فيها جآذراً وظباء	٧٦٧	٤٦
= ولكنّ من لا يلق أمراً ينوبه ... بشكته ينزل به وهو أعزل	٧٦٨	٤٦
= وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ... ولكن من يبصر جفونك يعشق	٧٦٩	٤٦
= نحن بما عندك وأنت بما ... عندك راض والرأي مختلف	٧٧٠	٤٧
= كفى بالنأي من أسماء كافي ... وليس لحبّها ما عشت شافي	٧٧١	٤٨
= * يا دار هند عفت إلاّ أثافيها *	٧٧٢	٤٩
= أكلّ امرءٍ تحسبين امرأً ... ونارٍ توقّدُ بالليل نارا	٧٧٣	٤٩
= ليس على طول الحياة ندم ... ومن وراء المرء ما يعلَمْ	٧٧٤	٥٠
= ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا ... وبت كما بات السليم مُسَهّدا	٧٧٥	٥١
= لقيت المروري والشناخيب دونه ... وجبت هجيرًا يترك الماء صاديا	٧٧٦	٥١

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= وبعـد غدٍ يا لهف نفسي من غد ... إذا راح أصحابي ولست برائح	٧٧٧	٥٨
= لقد لُمْتِنا يا أم غيلان في السُّرى ... ونمت وما ليل المطيّ بنائم	٧٧٨	٦٠
نصوص من رسالة الملائكة :		
= لعمري لقد نبهت من كان نائماً ... وأسمعت من كانت له أذنان	٧٧٩	٦٤
= فقلت اصْطحِبْها أو لغيري فأهدها ... فما أنا بعد الشيب ويبكُ والخمر	٧٨٠	٦٧
= فلست لإنسِيّ ولكن لملأكٍ ... تنزّل من جوّ السّماء يُصوّبُ	٧٨١	٦٩
= الكني إلى قومي السلام رِسالةً ... بآية ما كانوا ضعافاً ولا عُزلا	٧٨٢	٧٠
= أبلغ يزيد بني شيبان مألكة ... أبا ثبيت أما تنفك تأتكل	٧٨٣	٧٠
= بان الحمول فما شأونك نقرةً ... وقد أراك تُشاء بالأظعانِ	٧٨٤	٧٠
= أقول وقد نأتْ بهم غربة النّوى ... نوى خيتعور لا تشط ديارك	٧٨٥	٧١
= وآنيت العشاء إلى سهيل ... أو الشعري فطال بي الأناء	٧٨٦	٧٣
= أبا مَعْقل إن كنت أُشّحت حُلَّةً ... أبا معقل فانظر بسهمك من ترمي	٧٨٧	٧٣
= وما هاج هذا الشوق إلا حمامةٌ ... دعَتْ ساق حُرٍّ توحة وترنّما من الأرق حمّاء العلاطين باكَرتْ ... عسيب أشاءٍ مطلع الشمس أسْحما	٧٨٨	٧٣
= أحبُّ المؤقدين إلى موسى ... وحزرة لو أضاء لي الوقود	٧٨٩	٧٤
= إمّا ترَيْ رأسي أزْرىَ به ... مأس زمانٍ ذي انتكاسِ مؤوس	٧٩٠	٧٥
= وذي نجوات طامح الطرف جاذَبَتْ ... حبالي فلوّى من علابيّه مدّي	٧٩١	٧٧
= قد كنت أحسبني كأغنى واحد ... قدم المدينة عن زراعة فوم	٧٩٢	٧٨

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= من كل أغبر كالرّاقود حجزته إذا تعشى عتيق التمر والثّوم	٧٩٣	٧٩
= إذا متّ فاعتادي القبور فسلّمي على الريم أسقيت السحاب الغواديا	٧٩٤	٨٠
= سواسية سود الوجوه كأنما بطونهم من كثرة الزاد أوطبُ	٧٩٥	٨١
= وما ذا يدرّى الشعراء مني وقد جاوزت حدّ الأربعين	٧٩٦	٨١
= كأن ملاءتيَّ على هجفٍ يَعُنُّ مع العشية للرئال	٧٩٧	٨٢
= يشبهها الرائي المشبه بيضةً غدا في الندى عنها الظليم الهجنّفُ	٧٩٨	٨٢
= إذا ذابت الشمس اتقى صقراتها بأفنان مربوع الصريمة مُقْبل	٧٩٩	٨٣
= فإن تزجراني يا بن عفّان أنزجرْ وإن تدعاني أحم عرضاً ممّنعا	٨٠٠	٨٤
= خليليّ مرّا بي على أم جندبِ لأقضي حاجات الفؤاد المعذب	٨٠١	٨٤
ألم ترياني كلما جئت طارقاً وجدت لها طيباً وإن لم تطيب		
= فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع أصوله واجتز شيحا	٨٠٢	٨٥
= يا عثم أدركني فإن ركيّتي صَلَدتْ أن تبض بمائها	٨٠٣	٨٦
= وذاوبتها حتى شتت حبشيّةً كأنّ عليها سندساً وسدُوسا	٨٠٤	٨٨
= ذهبْنَ بِمسواكي وغادرْن مُذْهباً من الصَّوْغ في صُغْري بنان شماليا	٨٠٥	٩٠
= وأخرى أتت من دونِ نُعْم ومثلها نهى ذا النّهى لا يرعوي أو يفكرّ	٨٠٦	٩١
= إلى السّلف الماضي وآخرُ واقفُ إلى ربربٍ حيرٍ حسان جآذره	٨٠٧	٩٢

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= هل تعرف الدار بأعلى ذي القوزْ قد درست غير رماد مكفوزْ مكتتب اللون مَريحٍ ممطوزْ أزمان عيناء سرور المسروزْ	٨٠٨	٩٣
حوراء عيناءُ من العين الحوزْ		
= حتى كأن حُزون القُفِّ ألبسها من وشيْ عبقر تجليلٌ وتنجيدُ	٨٠٩	٩٥
= بخيل عليها جِنَّة عبقريةٌ جديرون يوماً أن ينالوا فيستعلوا	٨١٠	٩٥
= فهذي سيوفٌ يا صدىّ بن مالك كثيرٌ ولكن أين بالسيف ضاربُ	٨١١	٩٨
= لا هيثم الليلة للمطيّ ولا فتى مثل ابن خَيبريّ	٨١٢	٩٨
= والسِّتر دون الفاحشات ولا يلقاك دون الخير من ستري	٨١٣	١٠٤
= ولا جثامة في الرحل مثلي ولا بَرِمٌ إذا أمسى نؤومُ	٨١٤	١٠٤
إجابة ابن الشجري عن إشكال بيت لشاعر أصفهاني		
= يولّن عصلاً لا بناهن هينة ضعافاً ولا أطرافهن نوابيا	٨١٥	١٠٧
= إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقيا	٨١٦	١٠٨
= من صدّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براحُ	٨١٧	١٠٩
= والله لولا أن تحش الطّبّخ بيَ الجحيم حين لا مستصرخُ	٨١٨	١٠٩
= وحلت سواد القلب لا أنا مبتغٍ سواها ولا عن حبها متراخيا دَنَتْ فِعل ذي حبٍّ فلما تبعتها تولّت وردّتْ حاجتي في فؤاديا وقد طال عهدي بالشباب وظله ولاقيت أياماً تشيب النواصيا	٨١٩	١١٠

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
شواهد اسم التفضيل		
= فلهو أخوف عندي إذا أكلّمه وقيل إنك محبوس ومقتول	٨٣٤	١٣٩
= إذا، الرجال شتوا اشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طبّاخ	٨٣٥	١٣٩
= لعمرك ما أدري وإني لأوجل على أيّنا تعدو المنيّةُ أوّلُ	٨٣٦	١٤٠
= *وأضربُ منا بالسّيوف القوانسا*	٨٣٧	١٤٢
= كان جزائي بالعصا أن أجلدا	٨٣٨	١٤٢
= ما إن رأيت كعبد الله من أحد أولى به الحمد في وجد وإعدام	٨٣٩	١٤٦
= مررت على وادي السّباع ولا أرى كوادي السباع حين يظلم واديا أقل به ركب أتوه تئيةً وأخوف إلا ما وقى الله واقيا	٨٤٠	١٤٦
= وكل أناس قاربوا قيد فحلهم ، ونحن حللنا قيده فهو سارب	٨٤١	١٥٠
شواهد آية : « ولا أكبر إلا في كتاب مبين »		
= وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلاّ الفرقدانِ	٨٤٢	١٨٠
= وأرى لها داراً بأغدرة السّـ ـيدان لم يدرس لها رَسِمُ إلا رماداً هامداً دفعت عنه الرياح خوالد سُحْمُ	٨٤٣	١٨١
= فتىً كملت خيراته غير أنه جواد فما يبقى من المال باقيا	٨٤٤	١٩٣

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
شواهد : آية « فيهن قاصرات الطرف »		
= إنما زيداً إلينا سائراً مـن مكان ضلّ فيه السائِرُ	٨٤٥	١٩٨
فهو يأتينا عشا في سحر ماله في يده أو عامر		
= إذا ما نعشناه على الرحل ينثني مُساكيْه عنه من وراء ومقدم	٨٤٦	١٩٩
شواهد أسئلة موجهة لجلال الدين البلقيني .		
= لعمري لئن أنزفتموا أو صحوتمو لبئس الندامى كنتم آل أبجرا	٨٤٧	٢٠٢
= هو الجد حتى تفضل العين أختها		
وحتى يكون اليومُ لليوم سيّدا	٨٤٨	٢٠٢
= هـو الهجر حتى ما يلم خيال وبعض صدود الزائرين وصالُ	٨٤٩	٢٠٣
= وإن يك وادينا من الشعر واحداً		
فغير خفيّ أثلُهُ من ثمامه	٨٥٠	٢٠٣
= وهِمَ الناس فالحياة بهم سو قٌ فمن غابن ومن مغبونِ	٨٥١	٢٠٣
= إذا أرسلوني عند تعذير حاجة أمارس فيها كنت نعم الممارس	٨٥٢	٢٠٩
= إن ابن عبد الله نعم أخو الندى وابن العشيره	٨٥٣	٢٠٩
= يميناً لنعم السّيدانُ وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم	٨٥٤	٢١٠
= لعمري لئن أنزفتموا أوصحوتمو لبئس الندامى كنتمو آل أبجرا	٨٥٥	٢١١
= *هي النفس تحمل ما حمّلت*	٨٥٦	٢١٤
= فإن الهوى دواءٌ لذي الجهل من جهله	٨٥٧	٢١٧
= قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم مـن بين ملجم مهره أو سافع	٨٥٨	٢١٨

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
شواهد كتاب جلال الدين البلقاني إلى البدر الكلستاني		
= ولقد شفيت النفس من برحائها أن صار بابك جارما زيار ثانيه في كيد السماء ولم يكن كاثنين ثانٍ إذ هما في الغار	٨٥٩	٢٢٠
شواهد في إطار المسائل الفقهية		
= فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثاً ومن يخرق أعق وأظلمُ	٨٦٠	٢٢٨
= طمعت بليلى أن تَريح وإنما تقطع أعناق الرجال المطامع وبايعت ليلى في خلاء ولم يكن شهود على ليلي عدولٌ مقانعُ	٨٦١	٢٤١
= ترتع ما رتعت حتى إذا ادَّكرَتْ فإنما هي إقبال وإدبارُ	٨٦٢	٢٤٢
= وكيف أواصل من أصبحتْ خَلالَتهُ كأبي مَرْحب	٨٦٣	٢٤٢
= لكالرجل الحادي وقد متع الضحى وطير المنايا فوقهن أواقع	٨٦٤	!٢٤٧
= من لد شولاً فإلى أتلائها	٨٦٥	٢٤٨
= أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب	٨٦٦	٢٥١
= تمرّون الديار ولم تعوجوا كلامُكُمُ على إذاً حرامُ	٨٦٧	٢٥٢

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
شواهد من تحفة النّجبا في قولهم : هذا بسراً أطيب منه رطباً		
= فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزوّدت جنى النحل أو مازوّدت منه أطيبُ	٨٦٨	٢٩٤-٢٩٥
= لو لم تحل ما سميت حالاً وكل ما حال فقد زالا	٨٦٩	٢٩٦
شاهد في « كشف الغمة عن الصِّمة »		
= رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديداً بأعباء الخلافة كاهله	٨٧٠	٣٠٦

انتهى فهرس الشعر للجزء الثامن من الأشباه

* * * * * * * *

فهرس موضوعات الجزء الثامن

تم فهرس الجزء الثامن من الأشباه بحمد الله تعالى

تصويبات في الجزء الثامن
من الأشباه والنظائر
في الصفحات ٣٠٢ ـ ٣٠٣ ـ ٣٠٤

أوّلاً : كلمة: (الرفع) بالراء صوابها: (الدفع) بالدال في هذه الصفحات.

ثانياً :

ص	س	الخطأ	الصواب
٣٠٢	٩	بالشفعة العين الرفع	بالشفعة لا من الدفع الذي إلخ
	١٤	حال مبيّنة	حال سببيّة
٣٠٣	١	كالصّفة المشبهة	كالصفة السببيّة
	١	والخبر الشيء	والخبر السّببيّ
	٢	حتى بهند	جيىء بهند
٣٠٤	٨	مخصوصة حالاً	مخصوصة ثم يصير حالاً

الأشباه والنظائر
في النحو

للإمام جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء التاسع

الفهارس التحليلية للكتاب

تحقيق
الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأشباه والنظائر

في النحو

٩

الطبعة الأولى

١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

فهرس الفهارس

* * * *

الفهرس الأول: الآيات القرآنية

الفهرس الأول : الآيات القرآنية

** .. ** .. **

مسلسل	الآيـــــة	رقمها	الجزء	الصفحة
١٣٢	ـ ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم.	١٢٧	٨	١٧٠
١٣٣	ـ وترغبون أن تنكحوهـن.	١٢٧	٤	٦٧
١٣٤	ـ ولقد وصّينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإيّاكم	١٣١	٣	٢١٦
١٣٥	ـ وكان الله سمعياً بصيـراً.	١٣٤	٨	٢١٢
١٣٦	ـ إن يكن غنيًّا أو فقيراً فالله أولـى بهمـا.	١٣٥	٧	٢٣٧
١٣٧	ـ لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلاً	١٣٧	٢	١٦٤
١٣٨	ـ فبـما نقضهـم.	١٥٥	٢	١٥٩
			٣	٢٥٨
			٤	٣٠٠
١٣٩	ـ وإنّ من أهل الكتاب إلّا ليؤمننّ	١٥٩	٧	٢٥٩
١٤٠	ـ والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة	١٦٢	٦	٢٣٠
١٤١	ـ وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه.	١٧١	٦	١٢٠
١٤٢	ـ انتهوا خيراً لكم.	١٧١	٧	٩٥
١٤٣	ـ إنّما الله إلـه واحد.	١٧١	٤	٣٠٠
١٤٤	ـ يأيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نـــوراً مبينــاً.	١٧٤	٨	٣٦
١٤٥	ـ فأمّا الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل.	١٧٥	٨	٣٧
١٤٦	يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة	١٧٦	٨	١٣٦

** .. ** .. ** .. **

** .. ** .. ** .. **

ســورة الأنعام

** .. ** .. ** .. ** .. **

سورة الأعــراف

** .. ** .. ** . **

ســـورة الأنفـــال

مسلسل	الآيـــة	رقمها	الجزء	الصفحة
٢٠٠	ــ إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم.	٢	٧	٢٤٤
٢٠١	ــ كما أخرجك ربك من بيتك بالحقّ وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون.	٥	٣	١٢٨
٢٠٢	ــ كأنما يساقون	٦	٧	٦١
٢٠٣	ــ وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين	٧	٣	١٣٠
		٧	٨	١٨
٢٠٤	ــ فلم تقتلوهــم.	١٧	٨	٢٤٨
٢٠٥	ــ وما رميت إذْ رميت ولكن الله رمى	١٧	٢	٤٠١/٣٩٩
٢٠٦	ــ ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم	٢٣	٧	٣٦
	ولو أسمعهم لتولوا		٨	٢٢٤
٢٠٧	ــ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة	٢٥	٢	١٨٩
٢٠٨	ــ وما كان الله ليعذبهم	٣٣	٥	٢٣
٢٠٩	ــ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيــل.	٦٠	٥	١٥٠/١٤٧
٢١٠	ــ الآن خفف الله عنكم	٦٦	٤	٢٩٧
٢١١	إن لا تفعلوه	٧٣	٢	٢٥٨

** ** **

سورة التوبة

** .. ** .. ** .. **

مسلسل	الآيـــة	رقمها	الجزء	الصفحة
٢٣٧	ـ ولا ينفعكم نصحي	٣٤	٧	١٠٩
٢٣٨	ـ إنه عمل غير صالح	٤٦	١	١٩٧
٢٣٩	ـ فلما ذهب عنه الروع وجاءته البشرى	٧٤	٧	٦٥
٢٤٠	ـ خالدين فيها ما دامت السموات والأرض	١٠٧	٨	١٧٩/٥٩
	إلا ما شاء ربك			١٨٤
٢٤١	ـ فعّال لما يريد	١٠٧	٤	٧٠
٢٤٢	ـ وإن كلاًّ لما ليوفّينّهم.	١١١	١	٣٣٩
			٤	١١٥

** .. ** .. ** .. **

ســورة يوســـف

مسلسل	الآيـــة	رقمها	الجزء	الصفحة
٢٤٣	ـ يا أبـت.	٤	٢	٦٣
	ـ إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس	٤	٦	٦٩/٦٣
	والقمر رأيتهم لي ساجدين.		٤	٢٤٥
٢٤٤	ـ تلتقطه بعض السيارة	١٠	٣	١٩٧
٢٤٥	ـ وجاءوا على قميصه بدم كذب	١٨	١	١٩٧
٢٤٦	ـ فصبـر جميل.	١٨	٣	١٠٥
٢٤٧	ـ وكانوا فيه من الزاهدين.	٢٠	٢	٢٣٤
			٦	١٤٨
٢٤٨	ـ وقلـن حاشا لله	٣١	٢	١٨٩
٢٤٩	ـ ما هذا بشرا.	٣١	٧	١٧٠
٢٥٠	ـ مما يدعونني إليه وإلا تصرف	٣٣	٤	٢٩١
	عني كيدهـن.			

**.. ** .. ** .. **

ســورة مريم

** .. ** .. ** . **

سورة الحجّ

** .. ** .. ** . **

مسلسل	الآيـــة	رقمها	الجزء	الصفحة

ســورة (المؤمنـون)

مسلسل	الآيـــة	رقمها	الجزء	الصفحة
٣٥٦	ـ هم فيها خالدون	١١	٥	٤٨
٣٥٧	ـ فأوحينا إليه أن اصنع الفلك.	٢٧	٦	١٦٧
٣٥٨	ـ أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون.	٣٥	٦	٦٠
٣٥٩	ـ هيهات هيهات لما توعدون.	٣٦	٨	١٣٦
٣٦٠	ـ إن هي إلّا حياتنا الدنيا.	٣٧	٨	٢١٣
٣٦١	ـ واعملوا صالحاً	٥١	٧	١٢٤

** .. ** .. ** .. **

سورة النّـــور

مسلسل	الآيـــة	رقمها	الجزء	الصفحة
٣٦٢	ـ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم.	٣٠	٨	٥٨
٣٦٣	ـ في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال	٣٧/٣٦	٢	٣٤٦
٣٦٤	ـ وإقـام الصلاة	٣٧	٥	٢٦٦
٣٦٥	ـ فمنهم من يمشي على بطنه	٤٥	٥	٢١٨
٣٦٦	ـ والذين لم يبلغوا الحلم منكم	٥٨	٨	١٤/٨
٣٦٧	ـ والقواعد من النساء	٦٠	٥	٥٠
٣٦٨	ـ فليحذر الذين يخالفون عن أمره.	٦٣	٦	١٠١

** .. ** .. ** .. **

سورة النّمل

** .. ** .. ** .. **

سورة القصص

** .. ** .. ** .. **

** .. ** .. ** .. **

** .. ** .. ** .. **

ســورة يٓس

** .. ** .. ** .. **

** .. ** .. ** . **

** .. ** .. ** .. **

** .. ** .. ** .. **

** .. ** .. ** .. **

** .. ** .. ** .. **

مسلسل	الآيـــة	رقمها	الجزء	الصفحة

ســـورة القمــر

٥١٧	ـ يوم يدع الداع.	٦	٢	٦٢
٥١٨	ـ أبشراً منا واحداً نتبعه.	٢٤	٢	٢٣٩
٥١٩	ـ وينبئهم أن الماء قسمة بينهم.	٢٨	٥	٢٧٢
٢٠	ـ أخذ عزيز مقتدر.	٤٢	١	٣٤٩

** .. ** .. ** .. **

ســـورة الرّحمـــن

٥٢١	ـ خلق الإنسان علمه البيان.	٤/٣	٢	٣٤٦
٥٢٢	ـ ذو الجلال والإكرام.	٢٧	٧	١٦٨
٥٢٣	ـ يعرف المجرمون بسيماهم.	٤١	٤	١٤٦
			٧	٢٥٠
٥٢٤	ـ ولمن خاف مقام ربه جنّتان.	٤٦	٨	١٩٦
٥٢٥	ـ فيهما عينان تجريـان.	٥٠	٨	١٩٦
٥٢٦	ـ وجنى الجنتين دان.	٥٤	١	١٣٩
٥٢٧	ـ فيهن قاصرات الطرف.	٥٦	٨	١٩٦
٥٢٨	ـ هل جزاء الإحسان إلاّ الإحسان.	٦٠	٣	٢٥٥
٥٢٩	ـ ومن دونهما جنتان.	٦٢	٨	١٩٦
٥٣٠	ـ فيهما فاكهة ونخل ورمان فبأيّ آلاء ربكما تكذبان.	٦٨ ٦٩	٨	١٦٩
٥٣١	ـ فيهن خيــرات حسان.	٧٠	٨	١٦٨
٥٣٢	ـ حور مقصورات في الخيـام.	٧٢	٨	١٦٦

** .. ** .. ** .. **

** .. ** .. ** . **

** .. ** .. ** .. **

مسلسل	الآيـــة	رقمها	الجزء	الصفحة
	ســـورة القـدر			
٦١٤	ـ إنا أنزلنـــــاه.	١	٣	١٢٨
	** .. ** .. ** .. **			
	ســـورة البينـــة			
٦١٥	ـ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة.	١	٥	١٧٣
	** .. ** .. ** .. **			
	ســـورة القارعـــة			
٦١٦	ـ القارعة ما القارعة.	٢/١	٨	٣٠
	** .. ** .. ** .. *			
	ســـورة العصــر			
٦١٧	ـ إن الإنسان لفي خسر	٢	٨	٢٩
	** .. ** .. ** .. **			
	ســـورة الهمــزة			
٦١٨	ـ ويل لكل همزة لمزة الذي جمع.	٢/١	٨	١٦٧
	** .. ** .. ** .. **			
	ســـورة الإخلاص			
٦١٩	ـ قل هو الله أحد، الله الصمد.	٢/١	٣	٧٨
			٤	٢٧٩/٢٢٩
			٧	١٥٥
٦٢٠	ـ ولم يكن له كفواً أحد.	٤	٤	١٤١
	ســـورة الناس			
٦٢١	ـ ملك الناس إله الناس.	٢	٢	٢٣٥

الفهـــرس الثاني

فهرس شواهد القراءات القرآنية

مسلسل	الآيـــة	رقمها	الجزء	الصفحة
٦٣٥	ـ قالُلان.	٧١	١	٥٧
٦٣٦	ـ قل أتحاجونّا (بالإدغام).	١٣٩	١	٦٣
٦٣٧	ـ حتى يقولُ الرسول (برفع يقول).	٢١٤	٢	٨٢
٦٣٨	ـ ولا تضارٌّ والدة (برفع الراء).	٢٣٣	١	٢٨٦
٦٣٩	ـ وصيّةٌ لأزواجهم (برفع وصية).	٢٤٠	٣	١١٤
٦٤٠	ـ فشربوا منه إلا قليلٌ منهم.	٢٤٩	٢	١٨٦

** .. ** .. ** .. **

ســورة آل عمران

مسلسل	الآيـــة	رقمها	الجزء	الصفحة
٦٤١	ـ وكاين من نَبَيٍّ (قراءات عديدة).	١٤٦	١	٢٣٤
٦٤٢	ـ إن الأمر كلّه لله (برفع كله).	١٥٤	١	١٨٥

** .. ** .. ** .. **

ســورة النساء

مسلسل	الآيـــة	رقمها	الجزء	الصفحة
٦٤٣	ـ والأرحام (بالجرّ).	١	٢	٣٢٦/٩٢
			٤	٢٠٥

** .. ** .. ** .. **

ســورة المائـدة

مسلسل	الآيـــة	رقمها	الجزء	الصفحة
٦٤٤	ـ وارجلَكم.	٦	٢	١٠
			٦	٢٣٩
٦٤٥	ـ هذا يوم ينفع الصادقين (بنصب اليوم)	١١٩	٦	٥٨

** .. ** .. ** .. **

مسلسل	الآيـــة	رقمها	الجزء	الصفحة
	ســورة يوسـف			
٦٥٣	ـ يا أبت (بفتح التاء).	٤/١٠٠	١	٢٧٢
٦٥٤	ـ تلتقطه بعض السَّيارة.	١٠	٢	١٠٣
٦٥٥	ـ قد شعفها حبا (بالعين).	٣٠	٥	١٠١
٦٥٦	ـ حاشاً لله (بالتنوين).	٣١	٣	١٥
	** .. ** .. ** .. **			
	ســورة النحـــل			
٦٥٧	وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات. (بنصب النجوم)	١٢	٧	١٠
	** .. ** .. ** .. **			
	سورة الكهـف			
٦٥٨	ـ لو شئت لتخذت عليه أجراً	٧٧	١	١٦١
			٥	١٠٠
	** .. ** .. ** .. **			
	ســورة طَه			
٦٥٩	ـ فَقُلا له قولاً ليناً.	٤٤	١	٥٤
٦٥٨	ـ إن هذان لساحران (بتشديد النون).	٦٣	٢	٩/١٨٩
			٦	٦/ ٣٢٨
	** .. ** .. ** .. **			

مسلسل	الآيـــة	رقمها	الجزء	الصفحة
	ســورة المؤمنون			
٦٥٩	ـ قد أفلح المؤمنون (بفتح دال قد).	١	٥	٣٠٣
	** . ** .. ** .. **			
	ســـورة النّـور			
٦٦٠	ـ يُسبَّحُ له فيها بالغدو والأصال رجال (بفتح باء يسبّح).	٣٦ ٣٧	٣	١٠٦
	** .. ** .. ** .. **			
	ســورة الفرقـــان			
٦٦١	ـ إلّا أنّهم ليأكلون الطعام (بفتح همزة أنهم).	٢٠	٤	٣٨
٦٦٢	ـ ونزّل الملائكة تنزيلاً (بنون واحدة).	٢٥	١	٨٦
	ســـورة النمـــل			
٦٦٣	ـ ألا يا اسجدوا (بياء النداء).	٢٥	٢	١٤٤
٦٦٤	ـ فما كان جوابُ قومه (برفع جواب).	٥٦	٥	١٨٣
	** .. ** .. ** .. ** .. **			
	ســـورة الأحـزاب.			
٦٦٥	ـ إن بيوتنا عَورِة (بكسر الواو).	١٣	٢	٣٦
٦٦٦	ـ ومن يقنت منكن لله ورسوله ويعمل (بالياء).	٣١	٨	٧
	** .. ** .. ** .. **			
	ســورة الصافـــات			
٦٦٧	ـ ولا هم عنها ينزفون (بكسر الزاء).	٤٧	٨	٢١٠
	** .. ** .. ** . **			

[انتهـــى]

— ... — ... — ... —

الفهـــرس الثالث
فهرس الحديـث الشريـــف

الفهرس الرابع
فهرس أقوال الصحابة [رضي الله عنهم]

** .. ** .. ** .. **

الفهرس الخامس
أقوال منسوبة إلى رجال بأسمائهم

** .. ** .. ** .. ** .. **

الفهرس السادس
أ ـ فهرس حكايات مَنْسُوبة إلى أصحابها

	الجزء	الصفحة
= حكى يونس: ضرب مَنٌ منـاً	٢	١٣٨
= حكى أبـو زيد: ضفن الـرجل يضفن: إذا جـاء ضيفاً مع الضيف.	٢	٤٨
= حكى الأصمعي: أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها.	٢	١٠٤
= حكاية أبي عمرو بن العلاء: في نفسي حاجة وحائجة.	٧	٢٢٧
= حكى أبو عثمان: لَحْمَـر في الأحمر.	١	٥٦

— ... —

= حكى أبو زيد: مبقـل.	٢	٤٠٩

— ... —

= حكاية الكتاب: هذا سيفنى.	٢	٥٧

— ... —

= حكاية الأصمعي: وحديحد.	٧	١٧٤

*** .. *** ... ***

ب = حكايات غير منسوبة

= حكى بعض النحـاة: جاءني الـذين والـلآتي. يعني الرجال والنساء.	٤	٢٩٥

— ... —

= إن بشراً طلُع اليمن.	٣	١٥٤
= رحبتكم الطاعة.	٣	١٥٤
= عوى الكلب عَوْيَةً.	١	٥٢

** .. ** .. ** .. **

الفهرس السابع
تعبيرات مسموعة من الأعراب والرواة والفقهاء

— ... — .. —

الفهرس الثامن
(أمثال العرب)

[انتهـــــى]

الفهرس التاسع :
(أقوال العرب)

الفهرس التاسع : (أقوال العرب)

— . . —

الفهرس التاسع : (أقوال العرب)

الفهرس التاسع : (أقوال العرب)

** .. ** .. ** .. **

[انتهى]

الفهرس العاشر

(أمثلة نحوية)

[انتهـــــى]

الفهرس الحادي عشر :

(الصيغ اللغوية)

** .. ** .. ** .. **

** . . ** . . ** . . **

** .. ** .. ** .. **

** .. ** .. **

* . * . * . *

** .. ** .. ** .. **

** .. ** .. ** .. **

** .. ** .. ** .. **

** .. ** .. ** .. **

[انتهـــى]

** .. **

الفهرس الثاني عشر:

الشواهد الشعرية

القافية	البحر	القائل	الرقم	الجزء	الصفحة
الباء المفتوحـة					
مُخَضّباً	طويل	الأعشى	٥٠٨	٥	٢٣٥
			٥٤٠	٥	٢٦٧
ذا أَدَبَا	بسيط	سهم بن حنظلة الغنوي	٥٨٢	٦	٢٢
والعَزَبَا	=	ابن أحمر	٧٥٢	٨	١٥
ذهاباً	وافر	مجهول	٢٩٥	٣	٣٧
طيبا	خفيف	ابن قيس الرقيات	٥٩٠	٦	٣٥
أَرْنَبا	متقارب	امرؤ القيس	٣١٥	٣	١١٤
الباء المضمومة					
لغريبُ	طويل	ضابىء البرجمي	٣٥	١	١٠٣
			٣٨٦	٤	٢٢٨
تغربُ	=	نصيب	٤٦	١	٢٠٤
كوكبُ	=	النابغة الذبياني	٥٧٥	٥	٣٠٩
متعقب	=	طفيل الغنوي	٤٣٢	٥	٦٩
ومعقّب	=	طفيل الغنوي	٤٣٣	٥	٧٠
ينلهّب	=	طفيل الغنوي	٤٣٤	٥	٧٠
العذْب	=	مجهـول	٤٥٨	٥	١١٠
مدرّبُ	=	أوس	٦٣٧	٦	١٩٨
ساربُ	=	الأخنس بن شهاب	٨٤١	٨	٥٠
أوطب	=	مجهول	٧٩٥	٨	٨١
أطيب	=	الفرزدق	٨٦٨	٨	٢٩٥/٢٩٤
ضارب	=	مجهـول	٨١١	٨	٩٨

القافية	البحر	القائــل	الرقم	الجزء	الصفحة
يصوب	=	مجهول	٨٧١	٨	٦٩
كواكبُه	=	ذو الرمة	٧٥	١	٢٨٠
أفارُبُه	=	الفرزدق	١٧٨	٢	١٤٣
غرابُها	طويل	الأخوص الرياحي	٢٣٩	٢	٣٤٧
			٤١٢	٤	٣١٣
حسيبُها	=	مجهول	٦١٣	٦	١١٩
ركوبُها	=	=	٦٢١	٦	١٤٤
ثوابُها	=	الفرزدق	٧١٧	٧	٢٢٤
عيوبها	=	=	٨٢٢	٨	١١٢
الأدب	بسيط	بعض الفزاريين	٣٢٦	٣	١٣٣
ذيبُ	=	مجهول	٦١٧	٦	١٣٣
عزَبُ	=	ذو الرمة	٧٥٣	٨	١٦
ثيابُ	وافر	أمية بن أبي الصلت.	٢٨٣	٢	٤٣٠
الغرابُ	=	= = = =	٢٩٧	٣	٤٣
السّقاب	وافر	أبو سلمة المحاربي	٧١٣	٧	٢٢٣
لباب	=	جريـر	٢٦٢	٢	٣٩٦
الخطوبُ	=	إياس بن الأرت أو جابر ابن رألان	١٩٧	٢	١٨٨
ولا أبُ	كامل	رجل من مذحج	٣٧٦	٤	١٦٢
تشعبُ	=	ساعدة	٥٨١	٦	٢١
مطلبُ	منسرح	ابن قيس الرقيات	٢٣٢	٢	٣٣٦

القافية	البحر	القائل	الرقم	الجزء	الصفحة
القربِ	بسيط	مجهول	٢٩	١	٨٨
والخطب	=	الأخطل	١٣١	٢	٦١
نشب	=	عمرو بن معد يكرب	٣٥٨	٤	١٦
			٨٦٦	٨	٢٥١
الخرب	=	مجهول	٥٤٢	٥	٢٧٧
للشيب	=	الجميح بن منقذ	٦٥٠	٦	٢٣٤
الأطانيب	=	النابغة الذبياني	٥٢٤	٥	٢٥٤
غربال الإهاب	وافر	حسان بن ثابت أو عفيرة الكلبية أو منذر بن حسان	٢٧٧	٢	٤١١
قبل المشيب	=	حسان بن ثابت	٢١١	٢	٢٣٣
العرابِ	=	مجهول	٤٠٥	٤	٣٠٣
جرْبِ	كامل	دريد بن الصمة	١٩٨	٢	١٨٨
كلابي	=	مجهول	٥٥٣	٥	٢٨٢
الخطوب	خفيف	الأعشى	٧٦٦	٨	٤٥
ملكذب	منسرح	مجهول	١٧١	٢	١٣٣
كأبي مَرْحب	متقارب	النابغة الجعدي	٨٦٣	٨	٢٤٢
**	**	***	*	**	**
التاء المضمومة					
الصوتُ	بسيط	رويشد بن كثير	١٤١	٢	١٠٣
			٥١٠	٥	٢٣٧
الأساةُ	وافر	مجهول	٦٧٠	٧	١٩

فهرس الشواهد الشعرية

القافية	البحر	القائل	الرقم	الجزء	الصفحة
تنويرا	بسيط	أحد المولدين	٥٣٧	٥	٢٦٣
والقمرا	=	جرير	٥٧٤	٥	٣٠٧
نزارا	وافر	مجهول	٤٥١	٥	٩٩
جَرّا	=	عابد بن يزيد	٦٢٦	٦	١٦١
وجارَها	كامل	مجهول	٢٨٦	٢	٤٤٠
غرّا	مجزوء الكامل	رجل من تغلب	٦٢٧	٦	١٦١
العشيره	= =	أبو دهبل الجمحي	٨٥٣	٨	٢٠٩
البيقورا	خفيف	أمية بن أبي الصلت	٥٧٨	٦	١٠
والفقيرا	=	عدي بن زيد	٧٦٠	٨	٣٠
حجرا	منسرح	الربيع بن ضبع	٤٧٤	٥	١٦٣
والمطرا	منسرح	الربيع بن ضبيع الفزاري	٧٠٦	٧	١٧٣
الإصعارا	متقارب	الأعشى	٤٧٢	٥	١٥٦
جعفرا	=	مجهول	٧١١	٧	٢١٨
نارا	=	أبو دؤاد الإيادي	٧٧٣	٨	٤٩
العاشِرَهْ	=	مجهول	٥٠٩	٥	٢٣٦
			٥٢٨	٥	٢٥٧
الراء المضمومة					
ومعصرُ	طويل	عمر بن أبي ربيعة	١٤٣	٢	١٠٤
			٤٦٢	٥	١٢٩
فيكبرُ	=	مجهول	١٨٤	٢	١٦٣
وفْرُ	=	خالد بن الصليفان أو الزبرقان بن بدر	١٥٢	٢	١٠٨

القافية	البحر	القائل	الرقم	الجزء	الصفحة
الأحجار	كامل	مجهول	٥٢٠	٥	٢٤٨
فجار	=	النابغة الذبياني	١٠٠	١	٣٤٩
الأزرِ	=	الخرنق	٦٤٩	٦	٢٣١
سترى	=	زهير	٨١٣	٨	١٠٤
الاشبار	=	الفرزدق	٤٦٠	٥	١٢٣
عشارى	=	الفرزدق	٨٢٤	٨	١٢٣
مازيار	=	أبو تمام	٨٥٩	٨	٢٢٠
في الغار					
المئزر	سريع	الأقيشر الأسدي	٢٣	١	٦٥
			١١١	٢	٣١
الفاخر	=	الأعشى	١٥٤	٢	١٠٩
خَيْرِ	خفيف	مجهول	٤٥٠	٥	٩٨
***	**	***	**	*	*
السين المفتوحـة					
القوانسا	طويل	عباس بن مرداس	٩٩	١	٣٤٤
			٣٦٧	٤	٧٩
وسدوسا	=	العبدي يزيد بن الشني	٨٠٤	٨	٨٨
الرءوسا	=	= = =	٨٢٠	٨	١١١
السّين المضمومة					
الحبائس	=	ذو الرّمة	٢٦٣	٢	٣٩٦
الحنادس	=	= =	٢١٩	٢	٢٨٣
الممارس	طويل	يزيد بن الطثرية	٨٥٢	٨	٢٠٩

فهرس الشواهد الشعرية

القافية	البحر	القائل	الرقم	الجزء	الصفحة
العين المفتوحـــة					
المقنعا	طويل	جرير	٥٠	١	٢٤٠
أجدعا	=	متمم بن نويرة	٢٠١	٢	١٩١
موضّعا	=	مجهول	٤٢٩	٥	٦٧
ممنّعا	=	سويد بن كراع العكلي	٨٠٠	٨	٨٤
والفَنَعا	بسيط	الأعشى	٢٦١	٢	٣٩٤
سمعا	=	مجهول	٣١٣	٣	١١٢
اتباعا	وافر	القطامي	٥٢	١	٢٤٥
السّباعا	=	=	٥٨٩	٦	٣٤
الرّتاعا	=	=	٢٧٩	٢	٤١١
ما استطاعا	=	=	٤٧٠	٥	١٤٩
السِّياعا	=	=	٢٢٤	٢	٢٩٧
جياعا	=	=	٣٧٨	٤	١٩٨
وقوعا	=	مرار بن سعيد الفقعسي	٢٨٧	٢	٤٤١
ودعَهْ	رمل	أبو الأسود	١٩٠	٢	١٧٧
العين المضمومـة					
متتابعُ	طويل	الأسود بن يعفر	٧٢	١	٢٧١
			١١٣	٢	٣٢
الزعازعُ	=	الفرزدق	٢٣١	٢	٣٣١
وازعُ	=	النابغة الذبياني	١٥٦	٢	١١١
			٣٨٤	٤	٢١٥

القافية	البحر	القائل	الرقم	الجزء	الصفحة
اليتقصعُ	=	ذو الخرق الطهوي	١٩١	٢	١٧٨
قعقعوا	=	أبو الربيس التغلبي	٤٠٩	٤	٣٠٨
الطوالع	=	الفرزدق	٤٥٧	٥	١٠٧
			٤٨٤	٥	١٧٧
البلاقعْ	=	ذو الرمة	٤٥٩	٥	١٢٢
			٥٤٧	٥	٢٨٠
شفيعُ	=	مجنون بني عامر	٦١٨	٦	١٣٥
واقع	=	مجهول	٦٨٣	٧	٥١
المطامعُ	=	البعيث الهاشمي	٨٦١	٨	٢٤١
مقامع					
أواقعُ	=	مجهول	٨٦٤	٨	٢٤٧
الضبعُ	بسيط	عباس بن مرداس	١٥٧	٢	١١٣
ما نستطيعُ	وافر	عمرو بن معد يكرب	٤٦٩	٥	١٤٩
الخشّعُ	كامل	جرير	١٤٦	٢	١٠٥
			٥٠٢	٥	٢٢٠
			٥٢٧	٥	٢٥٥
سلفعُ	=	أبو ذؤيب	١١٩	٢	٤٨
لا تقلع	=	جرير	٥٢١	٥	٢٤٩
أو سافعُ	=	مجهول	٨٥٨	٨	٢١٨
شعاعُه	مجزوء الكامل	عاتكة بنت عبد المطلب	٥٥٩	٥	٢٨٤

القافية	البحر	القائل	الرقم	الجزء	الصفحة
طريفِ	طويل	ليلى بنت طريف	٥٧٦	٥	٣١٠
الصياريف	بسيط	الفرزدق	١٠٧	٢	٢٩
عجافِ	وافر	خالد القنائي أو مسعود الشيباني	٧٠	١	٢٧٠
الشّفوفِ	=	ميسون بنت بحدل	٣٩٦	٤	٢٧٧
كافي	=	بشر بن خازم	٨٢١	٨	١١٢
شافي	=	بشر بن خازم	٧٧١	٨	٤٨
			٨٢١	٨	١١٢
خلافِ	=	مجهول	٤٨٦	٥	١٧٩
القاف الساكنة					
القَلقْ	رمل	مجهول	٦١٦	٦	١٣١
رمقْ					
القاف المفتوحة					
طروقاً	كامل	ابن هرمز	٧٢٥	٧	٢٢٦
الحلقَهْ	منسرح	أعرابي	٩٣	١	٣٣٦
القاف المضمومة					
فيغرقُ	طويل	ذو الرّمّة	٣١١	٣	١٠٣
			٧٤٠	٧	٢٥٧
محرّقُ	=	أوس بن حجر	٤٣٨	٥	٧٣
وهن صديقُ	=	جرير	٥٠٧	٥	٢٣٣
غمّاها وأنت صديقُ	=	جميل	٥٠٦	٥	٢٣٢

القافية	البحر	القائل	الرقم	الجزء	الصفحة
أبخل وأنت صديقُ	=	مجهول	٥١٣	٥	٢٣٨
			٥٣٦	٥	٢٦٢
عليّ صديقُ	=	مجهول	٦٦٧	٧	١٥
وتَسْرِقُ	=	أنس بن أنيس أو أنس ابن زنيم	٥٩١	٦	٤٤
أزرقُ	=	مجهول	٥٨٧	٦	٢٩
يعشقُ	=	المتنبي	٧٦٩	٨	٤٦
بنائقُهْ	=	نصيب	٥٨٥	٦	٢٧
ما أطيقُ	وافر	عروة بن الورد	٢٢٣	٢	٢٩٧
ضيّقُ	كامل	المتنبيّ	٥٧٣	٥	٣٠٤
القاف المكسورة					
المطرّقِ	طويل	الممزّق العبدي	٦١	١	٢٦٠
ومشـــرق	=	عيلان بن شجاع	٢٧٥	٢	٤١٠
مصدقِ	=	خفاف بن ندبة	٢٧٠	٢	٤٠٤
شارقِ	=	مجهول	٣٠٧	٣	٩٨
أمزّقِ	=	الممزق العبدي	٣٧٢	٤	١١٢
واصدقِ	=	امرؤ القيس	٦٥٣	٦	٢٣٦
يمزّقِ	=	سلامة بن جندل	٦٧٤	٧	٢٢
مخراقِ	بسيط	مجهول. أو مصنوع أو لجرير	٢١٦	٢	٢٥٦
مرتزقِ	=	بشر الحافي	٧٤٤	٧	٢٦٩

** .. ** .. **

القافية	البحر	القائل	الرقم	الجزء	الصفحة
الكاف الساكنة					
آلكْ	مجزوء الكامل	عبد المطلب بن هاشم	٢٠٦	٢	٢٠٧
الكاف المفتوحة					
لسوائكا	طويل	الأعشى	٤٧٧	٥	١٦٤
			٤٨٠	٥	١٧٢
ملوكاً	متقارب	مجهول	٥٧٧	٦	٧
الكاف المضمومة					
الشّبكُ	بسيط	زهير	٥٩٢	٦	٤٦
الكاف المكسورة					
المعاركِ	طويل	الأخطل	٣٣٥	٣	١٩٠
ديارِكِ	=	مجهول	٧٨٥	٨	٧١
اللام الساكنة					
والمسائلْ	بسيط	الأعشى	٧١٦	٧	٢٢٤
المعلْ	رمل	لبيد بن ربيعة	٧٤	١	٢٧٢
خُصلْ	=	علقمة الفحل أو امرأة من بني الحارث	٩١	١	٣٣٤
الجبلْ	=	مجهول	٥٦٧	٥	٢٩٦
فاحتمل	=	مجهول	٦٧١	٧	١٩
نزل					
غيـل	سريع	الأعشى	٦٠٨	٦	١٠٩

القافية	البحر	القائل	الرقم	الجزء	الصفحة
السلام المفتوحة					
آملا	طويل	مجهول	٦٦٨	١٧	١٥
فيقتلا	=	النابغة الجعدي	٣٩٥	٤	٢٧٦
ولا عزلا	=	عمرو بن شأس	٧٨٢	٨	٧٠
اتّهلا	بسيط	مجهول	٦٢	١	٢٦١
وسربالا	=	مجهول	٦٨٩	٧	٧٦
قذالا	وافر	ذو الرمة	١٤٨	٢	١٠٦
مالا	وافر	= =	٥٤٤	٥	٢٧٨
شمالا	=	المتنبي	٥٧٠	٥	٢٩٧
الزلالا	=	=	٥٩٩	٦	٨٥
غزالا	=	=	٦٠٤	٦	١٠٢
الأغلالا	كامل	الأخطل	٢٤٤	٢	٣٦٢
مخذولاً	=	الرّاعي	٤٥٤	٥	١٠٢
الأوعالا	=	جرير	٤٢٥	٥	٦٥
أطْفالَها	=	الأعشى	٢٨٥	٢	٤٣٩
الرّجالا	خفيف	مجهول	٢٦٦	٢	٣٩٩
النزولا	=	=	٥٧٢	٥	٣٠٢
فلالا	=	المتنبي	٧٤٧	٧	٢٧٤
مثلا	=	أبو تمّام	٧٠٠	٧	١٥٦
مهلا	منسرح	الأعشى	٢٣٠	٢	٣٢٩
زالا	سريع	مجهول	٨٦٩	٨	٢٩٦
قليلا	متقارب	أبو الأسود الدؤلي	٦٤١	٦	٢٠٦

القافية	البحر	القائل	الرقم	الجزء	الصفحة
كاهله	=	ابن ميادة	٢	١	٢٣
			٨٧٠	٨	٣٠٦
نوافلُه	=	عامريّ	٧	١	٣٨
			٢٠٥	٢	٢٠٦
مراجلُه	=	زينب بنت الطثرية	٢٥٧	٢	٣٩٠
بلابلُه	=	مجهول	٢٠٨	٢	٢٣١
نواصُلُه	طويل	جرير	٨٣١	٨	١٣٣
ورسائلُه	=	مجهول	٦٤٢	٦	٢٠٧
مقالُها	=	مجهول	٣٠٠	٣	٦٤
تأتكلُ	بسيط	الأعشى	٦٤	١	٢٦٢
			٧٨٣	٨	٧٠
والعملُ	=	مجهول	٣٥٩	٤	١٦
مأمول	=	كعب بن زهير	٤٧٥	٥	١٦٤
			٤٧٩	٥	١٧١
الرجلُ	=	الأعشى	٤٧١	٥	١٥٢
مبذول	=	هشام بن عقبة	٤٤٥	٥	٨٥
			٥٩٦	٦	٧٨
مبلول	=	طفيل الغنوي	٤٣٩	٥	٧٣
الغيُلُ	=	الأعشى	٦١٠	٦	١١٠
صولُ	=	حندج بن حندج المرّي	٧٠٢	٧	١٦٤
والفتْلُ	=	الأعشى	٧٤٨	٧	٢٧٩

القافية	البحر	القائل	الرقم	الجزء	الصفحة
ومقتولُ	=	كعب بن زهير	٨٣٤	٨	١٣٩
مالُ	وافر	أوس بن غلفاء أو ابن عنقـاء	٦٣٥	٦	١٩٤
عدلُ	كامل	زهير	٢٥٠	٢	٣٨٥
السلسلُ	=	حسان بن ثابت	٥١١	٥	٢٣٧
			٥٣٤	٥	٢٦٢
وأطولُ	=	الفرزدق	٥٩٣	٦	٥٠
وجهه مبذول	=	مجهول	٧١٩	٧	٢٢٤
أغفالُها	=	بشامة بن الغدير	٦٦٢	٦	٢٦٣
اللام المكسورة					
القرنفلِ	طويل	امرؤ القيس	٩٧	١	٣٤٣
المفاصلِ	=	ذو الرّمّة	٤٣	١	١٣٦
مزمّلِ	=	امرؤ القيس	١٠١	٢	١٠
هيكلِ	=	= =	٢٧٦	٢	٤١٠
			٢٩٦	٣	٤١
يَفْعَلِ	=	= =	١٢٣	٢	٥٦
أمثالي	=	= =	١٤٩	٢	١٠٧
أو مثلي	=	الفرزدق	١٥٥	٢	١١١
			١٥٨	٢	١١٤
			٧٣٠	٧	٢٤٢
فضلِ	=	النّجاشي	١٦٩	٢	١٣٣
			٢٤٢	٢	٣٦١

القافية	البحر	القائل	الرقم	الجزء	الصفحة
من البْخلِ	=	البعيث	٢٥١	٢	٣٨٥
والمطل	=	=	٢٥٢	٢	٣٨٦
بحمولِ	=	مجهول	٢٢٥	٢	٢٩٩
مجهلِ	=	مزاحم بن الحارث العقيلي	٢٨٨	٣	١٢
فوه حنظل	=	مجهول	٥٤٣	٥	٢٧٨
المالِ	=	امرؤ القيس	٥٤١	٥	٢٧٤
			٨٣٣	٨	١٣٥
مجعفل	=	طفيل الفتوى	٥٦٢	٥	٢٨٨
المخلخلِ	=	امرؤ القيس	٦٢٨	٦	١٦٥
محلل	=	= =	٦٣٠	٦	١٨٩
البالي	طويل	الفرزدق	٦٨٧	٧	٦٤
ولا نخل	=	مجهول	٧١٨	٧	٢٢٤
بالِ	=	عدي بن زيد	٧٦٥	٨	٤٤
معبل	=	ذو الرّمّة	٧٩٩	٨	٨٣
هطالِ	=	امرؤ القيس	٤٠٦	٤	٣٠٥
ولا خالِ	بسيط	النابغة الذبياني	١٨٦	٢	١٦٦
أوقالِ	=	رجل من كنانة	٣٦٣	٤	٦٥
		أو لأبي قيس بن الأسلت	٣٨٣	٤	٢١٤
		أو لقيس بن رفاعة	٥٦٩	٥	٢٩٦
أو العسل	=	مجهول	٣٧٥	٤	١٢٠
أمالي	=	مجهول	٥٥٥	٥	٢٨٣

القافية	البحر	القائل	الرقم	الجزء	الصفحة
رمّا	=	مجهول	٧٢٢	٧	٢٢٥
وترنّما	=	حميد بن ثور الهلالي	٧٨٨	٨	٧٣
أسحما					
ورامَهْ	=	ابن دريد	٢٩٢	٣	١٨
محتوما	بسيط	مجهول	٢٠٩	٢	٢٣٢
حلما	=	للنابغة الذبياني	٤٩٧	٥	٢١٦
لاسما	سريع	عمرو بن قميئة	٢١٠	٢	٢٣٢
عدما	رمل	مجهول	٤٤٩	٥	٩٧
ودما					
ندما					
بعدما	متقارب	النمر بن تولب	٤٨	١	٢٢٧
			٤٩	١	٣٢٦
نعاما	=	بشر بن أبي خازم	٧٦٢	٨	٣٥
الميم المضمومة					
كريمُ	طويل	محمد بن مسلمة	١٧٩	٢	١٤٤
ولا ذمُّ	=	مجهول	٥٥٧	٥	٢٨٣
أشأمُ وأظلم	=	=	٤٥٦	٥	١٠٤
يمّموا	=	العديل العنسي	٦٤٤	٦	٢١٠
عديمُ	=	مزاحم العقيلي	٧٤٢	٧	٢٦٥
حاتمُ	=	الفرزدق	٨٢٣	٨	١٢٠
يضيمُها	=	مجهول	٣٣٢	٣	١٨٧
غريمها	=	كثير عزة	٥٥٢	٥	٢٨٢
			٧٣٩	٧	٢٥٥

القافية	البحر	القائل	الرقم	الجزء	الصفحة
حلم	بسيط	المرار العدوي	١٦٣	٢	١٢٧
والكلم	=	أمية بن أبي الصلت	٢٥٥	٢	٣٨٩
مشكوم مصروم	=	علقمة الفحل	٦٨١	٧	٤٩
كرمُ	=	مجهول	٦٩٤	٧	١١٢
زعموا	=	المتنبي	٧٠٥	٧	١٦٩
		** .. ** .. **			
السلامُ	وافر	الأحوص	٣٤٥	٣	٢١٣
سنامُ	=	النابغة الذبياني	٥٧٩	٦	١١
حرامُ	=	جرير	٦٢٢	٦	١٤٥
			٨٦٧	٨	٢٥٢
نَؤومُ	=	مجهول	٨١٤	٨	١٠٤
الحكامُ	كامـل	=	١٢٥	٢	٥٨
سُجومُ	=	=	٢٢٧	٢	٣١٦
ظلمُ	=	العرجي أو الحارث بن خالد المخزومي	٦٤٨	٦	٢٢٦
عظيمُ	=	لأبي الأسود أو للأخطل أو للمتوكل الكناني	٦٦٥	٦	٢٩٤
يتوسّم	=	طريف بن تميم العنبري	٧٣٦	٧	٢٥٠
سحم رسمُ	=	المخبل السّعدي	٨٤٣	٨	١٨١
اقدامها	=	لبيـد	٥٢٦	٥	٢٥٥
لئيم	خفيف	حسان بن ثابت	٦٨٢	٧	٥٠
سليمُ	سريع	ابن قلاقس الإسكندري	٦٨٠	٧	٣١

** .. ** .. **

القافية	البحر	القائل	الرقم	الجزء	الصفحة
النون المكسورة					
أبوان	طويل	عمرو الجنبي	١	١	١٩
ينتطحان	=	مجهول	١٥٩	٢	١١٦
والولعان	=	=	٢٥٣	٢	٣٨٦
يمانِ	=	منسوب إلى رجل	٣٣٤	٣	١٨٩
		من طيّىء	٣٣٦	٣	١٩١
بمكان	=	ابن مقبل	٦٩٠	٧	٨٧
فتخزوني	بسيط	ذو الأصبع العدواني	٦٥	١	٢٦٣
			١٦١	٢	١٢١
			٢٠٤	٢	٢٠٣
باللّبن	=	أفنون التغلبي	١٧٧	٢	١٤١
الحسن			٢٨٢	٢	٤٢٧
			٦٤٥	٦	٢١٢
			٦٨٤	٧	٥٢
بالظعن	=	مجهول	٣١٤	٣	١١٢
جماليـن	=	عمرو بن عداء الكلبي	٣٨٠	٤	٢٠٣
اسقوني	بسيط	مجهول	٦٤٣	٦	٢٠٨
مثلان	=	حسان أو عبد الرحمن ابن حسان	٦٩٦	٧	١١٤
ويرضيني	=	مجهول	٥٥٦	٥	٢٨٣
وستين ولادين	=	مجهول	٧٣٣	٧	٢٤٧

القافية	البحر	القائل	الرقم	الجزء	الصفحة
فليني	وافر	عمرو بن معد يكرب	٢٨	١	٨٥
ولوانـي	=	مجهول	١٣٥	٢	٦٣
بالودّعني	=	=	١٩٢	٢	١٧٩
			٥٢٩	٥	٢٥٨
تخوّفيني	=	أبو حية النميري أو الأعشى	٣٢٥	٣	١٣٢
آخرين	=	جرير	٧٣٥	٧	٢٤٨
الأربعين	=	سحيم بن وثيل	٧٣٤	٧	٢٤٨
الفرقدان	=	عمرو بن معد يكرب أو حضرمي بن عامر الأسدي	٨٤٢	٨	١٨٠
لا يعنيني	كامل	رجل من بني سلول	٣٠٤	٣	٩٠
			٣٨١	٤	٢٠٣
الأرسان	=	جرير	٥٣١	٥	٢٥٩
الأظعان	=	عمر بن أبي ربيعة أو الحارث بن خالد المخزومي	٧٨٤	٨	٧٠
عدنان	خفيف	مجهول	٣٥٢	٣	٢٦١
مغبون	=	المعري	٨٥١	٨	٢٠٣
منى	رمل	مجهول	٣٠	١	٩٠
والحزن	مديد	أبو نواس	٣٠٥	٣	٩٤
			٥٦٣	٥	٢٨٩
			٦١١	٦	١١٣
			٦٧٨	٧	٢٥

القافية	البحر	القائل	الرقم	الجزء	الصفحة
الهاء المفتوحة					
فواديها	بسيط	بعض السعديين أو الحطيئة	٦٨	١	٢٦٨
			٦٠٧	٦	١٠٨
			٧٧٢	٨	٤٩
رضاها	وافر	القحيف العقيلي	١٦٠	٢	١١٨
			١٩٥	٢	١٨٥
عيناها	مجزوء الكامل	ذو الرّمّة	٧٢٩	٧	٢٣٣
الهاء المضمومة					
أصباه	كامل	رجل من باهلة	٥٥٨	٥	٢٨٣

** .. ** .. **

القافية	البحر	القائل	الرقم	الجزء	الصفحة
الواو المكسورة					
مرتوي	طويل	يزيد بن الحكم الثقفي	٧٥٧	٨	٢٦
الياء المفتوحة					
غاديا	طويل	زهير بن أبي سلمى	٣٦	١	١١٠
جائيا	=	زهير أو صرمة الأنصاري أو ضرار بن نهشل	٢٣٨	٢	٣٤٧
كما هيا	=	زهير بن أبي سلمى	٤٦٦	٥	١٣٥
سمائياً	=	أمية بن أبي الصلت	٢٣٤	٢	٣٣٧
يمانيا	=	عبد يغوث	١٠٥	٢	١٥
تلاقيا	=	= =	٦٥٦	٦	٢٤٣
بازيا	=	ذو الرمة	٢٨٠	٢	٤١٢

القافية	البحر	القائل	الرقم	الجزء	الصفحة
صاديا	طويل	المتنبي	٧٧٦	٨	٥١
الغواديا	=	مالك بن الريب	٧٩٤	٨	٨٠
شماليا	=	سحيم	٨٠٥	٨	٩٠
واديا	=	=	٨٤٠	٨	١٤٦
نوابيا	=	شاعر أصفهاني	٨١٥	٨	١٠٧
باقيا	=	المتنبي	٨١٦	٨	١٠٨
متراخيا	=	النابغة الجعدي	٨١٩	٨	١١٠
باقيا	=	النابغة الجعدي	٨٤٤	٨	١٩٣
عياليا	كامل	أبو النجم	٧٦٣	٨	٣٩

** .. ** .. **

الألف الليّنة

القافية	البحر	القائل	الرقم	الجزء	الصفحة
عتدوأى	كامل	الأشعر الجعفي	٦٧٣	٧	٢٢

** .. ** .. **

** .. **

الفهرس الثالث عشر : الأرجاز

فهـــرس الأرجـاز

فهرس الأرجاز

فهـــرس الأرجـــاز

فهرس الأرجـاز

فهرس الأرجاز

[انتهـــى]

الفهرس الرابع عشر:
أنصاف الأبيات وأجزاؤها
مرتبة أبجدياً على حسب الحرف الأول

** .. ** .. **

[انتهـــى]

الفهرس الخامس عشر
مذاهب نحويـــة

— . . . — . . . —

البصريــون

الجزء الأول:

الجزء الثاني :

الجزء الثالث:

الجزء الخامس:

الجزء السادس:

الجزء السابع:

٦ - ٥٩ - ٨٦- ٩٥ - ١٦٣ - ٢٨٢ - ٢٨٨ .

الجزء الثامن:

٢١ - ١٣٧ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢١٣ - ٢٨٧- ٢٨٨ .

الكوفيون

الجزء الأول:

٢٩ - ٤٩ - ٦٩ - ١١٢ - ١١٤ - ١٣٢ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٥٢ - ١٨٨ - ٢٣٥ - ٢٥٢ - ٣٠٨.

الجزء الثاني:

١٧ - ٨٤ - ٨٥ - ٩١ - ١٥٠- ٢٣١- ٢٤٣- ٢٤٤- ٢٤٨ - ٢٥٦ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦١ - ٢٦٧- ٣٣٧.

الجزء الثالث:

٦٠ - ٦٩ - ١١١ - ١١٩ - ١٥٣- ١٨٤- ٢١٨ - ٢٩٦ - ٣١٣ - ٣٢١ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٣٣ - ٣٣٧ - ٣٤٠ - ٣٤٢ - ٣٤٤ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ .

الجزء الخامس:

١٩ - ٣٦ - ١٢٣- ١٢٥- ١٤٤ - ١٧٢ - ١٨٣ - ٢٥٤ - ٣٠٧ - ٣٠٨- ٣٠٩ .

الجزء السادس:

١٣٦ - ١٤٦- ١٦١- ١٦٤- ٢٠٧- ٢٢٥- ٢٣٠ -.

الجزء السابع:

٦ - ٥٩- ٦٥ - ٨٦- ٩٦ - ١١٧- ١٦٣- ٢٨٣ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ .

الجزء الثامن :

٢١ - ٣٧ - ٢١٣ - ٢٨٢ - ٢٨٦ .

البغداديـــون

الجزء الثاني : ٢٤٨ .

الجزء الثالث ٠ ٣٤٣.

الجزء الخامس : ٢٨٣.

* . * . * . *

الجمهـــــور

الجزء الأول: ٣٨ - ٣٩ - ٢٥٢ .

الجزء الثاني : ٢٦٦ - ٣٧٧.

الجزء الثالث:

٤٣ - ١٢٠ - ١٢١ - ٢٤٩ - ٣٣٣ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٦٠ .

الجزء الخامس : ١٤٤ - ٢٧٥ .

الجزء السادس : ١٥٢.

الجزء السابع:

٥٣ - ٧٠ - ١١١- ١١٣ - ١١٥ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٢- ١٣٠ - ١٧٢ - ٢٦٢ - ٣٠٢ - ٣٠٣ .

الجزء الثامن:

١٥٣ - ١٥٦.

** .. ** .. ** .. **

التميميـــون

الجزء الأول. ١٣٦ .

** .. ** .. ** .. **

الحجازيون

** .. ** .. ** .. **

الفهرس السادس عشر:
فهرس المصادر التي اعتمد عليها السيوطي في الأشباه

ـ الهمزة ـ

١ = أجناس الجواهر لأبي العلاء الحسين بن محمد بن سهلوية: ٦ : ٢٠٠.

٢ = الأحاجي للزمخشري: ٢ : ١١٢ ، ٣ :٢٨٨ ـ ٢٩٤ ، ٤ : ١٩١ ـ ٢٢٤.

٣ = أحاجي السخاوي: ٤ : ٢٢٤.

٤ = اختراع الفهوم لاجتماع العلوم: ٨ : ١٣٩.

٥ = الادّكار بالمسائل الفقهية للزّجاجي: ٨ : ٢٢٨.

٦ = الارتشاف لأبي حيان: ٣ : ٣٣٨ـ ٣٤٩ـ ٣٥٦ ، ٦ : ١٦١ ـ ١٦٣ ، ٧ : ٢٣٦، ٨ : ١٣٣ ـ ٢٤٨.

٧ = الاشتقاق لابن دريد : ٥ : ١٥٣.

٨ = الاشتقاق الكبير للزجاج : ٥ : ١٤٥ ـ ١٤٧.

٩ = اصلاح الغلط لابن قتيبة: ٧ : ٢٦٥.

١٠ = الأصول لابن السراج ١ : ٢٩ـ ٧١ـ ٢١٠ ـ ٣٤٥ ، ٢ : ٢٣٨ ـ ٢٤٦ ـ ٢٨٧ ـ ٢٨٩ ـ ٣٠٦، ٣: ٢٣ ـ ٥٣ـ ١٧١ـ ١٩١ـ ٢٠٠ـ ٢٠١ ٢٩٣، ٤ ٦٠ـ ٧٦ ـ ١٠٤ ـ ١٢٧، ٧ : ١٨٧ ـ ٢٠٨،

١١ = الأطراف للمزي: ٨ : ١١١.
١٢ = الإعراب عن أسرار الحركات في لسان الأعراب لأبي الحكم الحسن ابن عبد الرحمن بن عذرة الخضراوي: ١ : ٢٨.
١٣ = الإغفال لأبي عليّ الفارسي ١ : ٨٤ - ٨٧ ، ٢ : ٣٢٨.
١٤ = الإفصاح (بدون نسبة) ٢ : ٢٤٨.
١٥ = الألفاظ لابن السكيت : ٧ : ٢٢٧.
١٦ = الألفية (بدون نسبة): ٣ : ١٥.
١٧ = الألفية لابن مالك ٤ : ٦٢.
١٨ = الألفية لابن معطي: ٣ : ١٢٣ - ١٢٤.
١٩ = أمالي ابن برّي : ٢ : ٢٠٥.
٢٠ = أمالي ثعلب : ٥ : ١٦ - ٢٠٠.
٢١ = أمالي ابن الحاجب : ٤ : ٣١ - ٤٦- ١٣٦ - ١٥٦ - ١٧٥ ، ٧ ١٢٧.
٢٢ = آمالي الزجاج : ٥ : ٥٤ - ٥٩.
٢٣ = آمالي الزجاجي : ٣ : ١١٨ ، ٥ : ١٦ - ٣١ - ٤٤.
٢٤ = آمالي ابن الشجري: ٣ : ١٦٤ - ٣٠٠ ، ٤ : ٤٧ - ٥٧ - ٦١ - ٢٤٨ ، ٥: ١٥٩- ١٧٥ - ١٧٩ ، ٧ :١٨٧ ، ٨ :٢٥ - ١٠٧.
٢٦ = الأمالي :لأبي عبد الله البغدادي: ٧ : ٢٩.
٢٧ = الأمالي :لعبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن منصور (الكاتب أبو محمد): ٨ :١٩٦.
٢٨ = الأموال : لأبي عبيد: ٨ : ٢٢.
٢٩ = إنباه الرواة على أنباء النحاة :للقفطي: ٦ : ٦.
٣٠ = الإنصاف لابن الأنباري: ٢ : ٨٤، ٣: ٣١٣، ٥: ٩، ٧: ١٦٣.
٣١ = الأوسط :للأخفش : ٢ : ٣٢١.
٣٢ = الإيضاح : (بدون نسبة): ١ : ٢٠٥.

٣٣ = ايضاح علل النحو للزجاجي: ١ : ١٢٠- ١٣١- ١٨٠ - ١٨٤ - ٢٠٠ - ٢١٠ ، ٢ : ٤٣، ٣: ٢١.

٣٤ = الإيضاح للفارسي: ٦ ٥١ - ٢٣٢.

** .. ** .. ** .. **

٣٥ = البحر المحيط لأبي حيّان: ٢ : ٣٣٥ - ٤٤٤.

٣٦ = بدائع الفوائد : لابن القيم: ١٤٨:١، ٢ : ٧٣ - ٤٢١.

٣٧ = البديع :لابن الذكي : ١ : ٣٣٧.

٣٨= البديع : لمحمد بن مسعود الغزني: ٤ : ٦٧.

٣٩ = برق الشهاب: لغازي بن محمد بن علي الواسطي: ٥ : ٣٩.

٤٠ = البرهان للعبدي: ٣ : ١٠٥.

٤١ = البسيط :لركن الدين حسن بن محمد الاستراباذي: ١: ٣١ - ٣٢- ٣٧- ٤٣- ٧٣- ٧٤- ٧٧- ٨٠- ٨٣- ١٠٥- ١١١- ١٣٠- ١٣٦- ١٤٩- ٢٥٢- ٢٥٥- ٢٥٦- ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣٣١.

٢ : ٩ - ٣٨- ٤٥- ٧٥- ٧٦- ٩٥- ١١٦- ١١٧- ١١٨- ١٩٦- ٢٠٢- ٢٣٨- ٢٤٥- ٢٥٧- ٢٨٥- ٢٨٦- ٢٩٠- ٣٠٤- ٣١٤- ٣١٥- ٣١٦- ٣٥٤- ٣٧٣- ٣٧٦- ٤٢٨- ٤٢٩- ٤٣٨- ٤٤٠.

٣ : ٤٩- ٥٢- ٥٧- ٦٠- ٦٢- ٦٤- ٦٦- ٦٨- ٧١- ٧٣- ٧٤- ٧٩- ٨١- ٨٩- ٩٧- ١٨٨- ٢٠٣- ٢٠٤- ٢٠٦- ٢١٩- ٢٣١- ٢٣٩- ٢٦٣- ٢٦٤- ٢٦٧- ٢٦٨- ٢٦٩- ٢٨٣- ٢٨٤- ٢٩١- ٢٩٢- ٢٩٣- ٢٩٨- ٣٠٤- ٣٣٠.

٥ : ٩.

٤٢ = البسيط:لضياء الدين بن العلج: ٤ : ٧ - ١٩- ٢٤- ٢٨- ٧٠- ٧٣- ٧٩- ٨٠- ٨١- ٨٥- ٩٠- ٩٦- ٩٩- ١١٨- ١١٩- ١٢١- ١٢٥- ١٢٨- ١٣٠- ١٣٣- ١٣٤- ١٣٦- ١٤٨- ١٥٣- ١٥٧- ١٥٩- ١٧٧- ١٧٨.

٤٣ = البغداديّات:للفارسيّ : ٢ : ١٥١ .

** .. ** .. ** .. **

ـ التّـــاء ـ

٤٤ = تاريخ بغداد:للحافظ محب الدين بن النجار: ٤ :٢٥٧ .
٤٥ = تاريخ ابن عساكر: ١ : ١٣ .
٤٦ = التبيان في علم البيان:لعبد الواحد بن عبد الكريم: ٥ : ٢٠ - ٢١ .
٤٧ = التبيين لأبي البقاء: ١ : ٤٤- ١٣٨ - ١٤١ - ١٥٤ - ٢٩٨ - ٣٤٥ .
٢ : ٦ - ١٧ - ٢٨ - ٤٣- ٧٧- ١٤٦- ٢١٧- ٢١٨- ٢٦١- ٢٦٣- ٢٦٦ - ٢٧٧- ٣٠٩- ٤٣٥ .
٣ : ١٢٨ - ١٦٧ - ٣١٣ - ٣٥٢ - ٣٥٨ .
٤٨ = التبصرة:للصيمري: ٧ : ٧٥ - ١٦٨ .
٤٩ = تحصين عين الذهب : للأعلم: ٨ : ١٤٧ .
٥٠ = التذكرة:لأبي حيان: ١ : ٢١٥، ٤ : ٢٦٠. ٥ : ٣٥ - ٢١٤ .
٥١ = التذكرة:لابن الصائغ: ١ : ٨٤ - ١١٧- ٣١٩، ٢ : ٦- ١٢٠- ٢٣٥- ٣٤٣ .
٣ : ٢٠ - ٢٨ - ٨٢- ١٤٩- ١٧٩- ١٨٦- ٢١٦- ٢٢١- ٢٢٥- ٢٣٢- ٢٦٤- ٢٧٦- ٢٩٢ .
٤ : ١٩ - ٣٣- ٦٩- ٩٨ - ١٢٩ .
٥ : ٢٣٠ - ٢٧٣ .
٥٢ = التذكرة لصلاح الصفّدي: ٤ : ٢٦٥ .
٥٣ = التذكرة لأبي عليّ الفارسيّ: ١ : ٢٢ - ١١٠ - ٢٩١- ٢ : ١١٤- ١٤٦- ١٥٤- ٣٠٦- ٤٣٣. ٣ : ١٦٢ ، ٤ : ١٥١ ، ٥ : ٢٠٢ .
٥٤ = التذكرة لابن أم مكتوم: ١ : ٢٣٨ ، ٣ : ٥- ٣٤- ٦٨- ١٨-

٢٦ـ ٢٧ـ ٢٨ـ ٢٨٧ـ ٢٨٩ـ ٢٩٣ـ ٢٩٥ـ ٢٩٧ـ ٢٩٩ـ ٣٠١ـ ٣٠٣.
٣٠٧.

٥٥ = التذكرة لابن هشام: ١ : ٤٥ ـ ٦١ـ ٧٤ـ ١٠٣ـ ١٦٤ـ ٢٤٧ـ ٢ :
٩ ـ ١٢٠ـ ١٥٠ـ ١٩٧ـ ٢٨١ـ ٣٥٥ـ ٤٢٩ـ ٤٤١ـ ٤٤٢. ٣ : ١٨ـ
٣١ـ ٥٨ـ ٦٣ـ ٧٠ـ ١٠٢ـ ١١٦ـ ١٢١ـ ٢٧٥ـ ٢٨٤ـ ٣١٢.

٤: ٢٧ ـ ٤١ ـ ٤٨ـ ٩٢ـ ١٣٩ـ ٢٥٢ـ ٢٥٥.

٥٦ = الترشيح لخطاب بن يوسف الهلالي: ١ : ٩٦.

٥٧ = التسهيل لابن مالك: ١ : ٩٨ ـ ١٢٩ـ ١٣٠ـ ١٧٣. ٣ : ٢٥٠، ٤
: ١١١ـ ١١٧ـ ١٧٧، ٧ : ٢٠٥ـ ٢٩٠، ٨ : ١٤٥ـ ١٤٨ـ ١٨٣ـ
٢٠٩ـ ٢١٢.

٥٨ = التعاقب لابن جنى: ١ : ٢٩٠ـ ٣٠١ ـ ٣٠٥ـ ٣١٥ـ ٣٢٠، ٤
: ٧.

٥٩ = تعاليق ابن هشام: ٣ : ١٨٣ ـ ٢٠١.

٦٠ = التعليقة على المقرّب لابن النحاس (بهاء الدين):

١ : ٤٥ ـ ٧٥ـ ١٠١ ـ ١٥٣ـ ٢١٥ـ ٢٢٣ـ ٢٤٣ـ ٢٥٤ـ ٢٩٧ـ
٣٢٠ـ ٣٢٩.

٢ : ٤١ـ ١١٩ـ ١٢٠ـ ١٣٥ـ ٢٠٣ـ ٢١٩ـ ٢٥٩ـ ٢٦٠ـ ٢٢٧ـ
٢٣٠ـ ٢٣٩ـ ٢٤٤ـ ٢٦٠ـ ٢٦٢ـ ٢٦٨ـ ٢٧٤ـ ٢٧٨ـ ٢٨٢ ـ ٢٨٨ـ
٣٠٧ـ ٣١٩ـ ٣٢١ـ ٣٣٠ـ ٣٥٥ـ ٣٧٠ـ ٤٤٤.

٣ : ٤٥ـ ٥٠ـ ٥٦ـ ٧٩ـ ٩٤ـ ١٠٧ـ ١٤٠ـ ١٩٤ـ ٢٠٧ـ ٢٢٧ـ
٢٣٠ـ ٣٢٦ـ ٣٢٧ـ ٣٢٩ـ ٣٣٥ـ ٣٤٦ـ ٣٥٣.

٤ : ٩ ـ ١٨ ـ ٣٢ـ ٤٠ ـ ٥٥ـ ٨٠ ـ ١٠٤ـ ١٣١ـ ١٤١ـ ١٤٧ـ
١٥٠.

٥ : ١٢ ـ ١٣ ـ ٢٢١.

٦١ = تفسير الثعلبي : ٦ : ١١٩.
٦٢ = تفسير ابن النقيب : ٤ : ١١٧.
٦٣ = تقييد الجمل لابن العطار: ٤ : ٩٩.
٦٤ = تكملة شرح التسهيل لبدر الدين بن مالك: ١ : ١٧٠، ٢ : ٢٤٢.
٦٥ = التلقين لأبي البقاء: ٣ : ٥٣.
٦٦ = التنزّه والابتهاج للشمشاطي: ٨ : ٥ .
٦٧ = تنوير الدياجي للسخاويّ: ١ : ٢٣٣- ٣١٤- ٣٢٠- ٣٢٨، ٢ : ٩٥- ١١٢- ٢٧٩- ٢٩٧- ٣ : ٥٤، ٤ : ٥٩- ١٩١.
٦٨ = تهذيب اللغة للأزهري: ٨ : ٢٥١.

** .. ** .. **

ـ الجيـــم ـ

٦٩ = جذوة المقبس للحميدي: ٥ : ٢١٢ ، ٦.
٧٠ = جلاء المعرفة لأبي سعيد عبد الرحمن سيد علي اليزدادي اللغوي: ٦ : ٢١٥.
ظ. = الجمل للزجّاجيّ: ١ : ٢٠١، ٣ : ٥٣ ـ ٢٤١.
٧٢ = الجُمَل (بدون نسبة) : ٢ : ٤٠ ـ ٧٨ ـ ١١٨.
٧٣ = الجُمل لعبد القاهر الجرجانيّ: ٦ : ٢٨٠.
٧٤ = الجُمَل لابن النحّاس: ٦ : ٢٣١.
٧٥ = الجمهرة لابن دريد: ١ : ٢٠، ٢ : ١٥٦، ٣ : ٣٠٣، ٥ : ٢١٢.
٧٦ = الجنى الدّانـي لابن أم قاسم: ٤ : ١٧٣.
٧٧ = الجواهر لابن شاس : ٤ : ٢٩٢ ـ ٢٩٣.

** .. ** .. ** .. **

ـ الحـــاء ـ

٧٨ = الحاجية (كافية ابن الحاجب) : ٨ : ١٥٤.

٧٩ = حاشية القطب على الزمخشري: ٨ : ٢٠٨.

٨٠ = حاشية الكشاف لأكمل الدين: ١ : ٢٣٣.

٨١ = حاشية الكشاف لسعد الدين التفتازاني: ١ :٢٤١، ٢ : ٢٣١.

٨٢ = حاشية الكشاف للشريف الجرجاني: ٢ : ٤٠.

٨٣ = حاشية الكشاف للطيبي: ٢ : ١٦٥، ٣ : ٢٥٧.

٨٤ = حواشي ابن الباذش: ٧ : ٢٥٥.

٨٥ = حواشي التسهّيل لابن هشام: ١ : ٨٠، ٢ :٤٤١.

٨٦ = حواشي الجزولية (بدون نسبة): ٢ : ٢٤٥.

٨٧ = حواشي شرح السنّة (بدون نسبة) ٦ :٢٨٣.

٨٨ = حواشي شرح المفصل: (بدون نسبة): ٦ : ٢٨٣.

٨٩ = حواشي الكشاف: (بدون نسبة): ٦ : ٢٨٣.

٩٠ = حواشي مبرمان: ٤ : ٤٧.

٩٢ = حواشي المفصل للشلوبين: ٥ : ٢٧.

٩٢ = الحجة في القراءات السبع لأبي علي الفارسي: ٨ : ١٣٣.

٩٣ = الحدود للفراء : ٨ : ٧.

٩٤ = الحكم البوالغ في شرح الكلم النوابغ لمؤيد بن موفّق الصحابي (أبو الفضل): ٨ :١٦٣.

** .. ** .. ** .. **

ـ الخـــاء ـ

٩٥ = الخاطريّات لأبن جنى: ١ : ١١٥ ـ ١٥٠ ـ ٢٠٦ ـ ٣٤٧.، ٣ : ٦٨ ـ ٣١١.

٩٦ = الخصائص لابن جنّى : ١ : ٥١- ٦٢- ٨٠- ١١٥- ١٢٣- ١٥٥-
٢٠٢- ٢١٨- ٢٢٥- ٢٤٤- ٢٥٧- ٣٤٨- ٣٥٢،
٢ : ٢١٤ - ٢٨٣- ٣٢٤- ٣٢٩- ٣٦٩- ٤٣٥ .
٣ : ٥٣ - ٨٢- ٩٢- ٢٦٢- ٣٠٤- ٣٣١ .
٤ : ٩ - ٨٧ ـ٢٨٢ .
٩٧ = الخصائص الصغرى: ٢ : ٢٨٣ .

** .. ** .. ** .. **

ـ الــدال ـ

٩٨ = الدرّة لابن معط : ٣ : ٢٢٦ .
٩٩ = درّة الغوّاص للحريري : ١ : ٣١٧، ٤ :١٥٧ ، ٧: ٢٢٠ .
١٠٠ = الدمشقيات لابن جنيّ: ٢ ٢٥٩ .
١٠١ = ديوان الأدب للفارابي : ١ : ٢١، ٣ :٢٨٦، ٥ : ١٧١ .

** .. ** .. ** .. **

ـ الــراء ـ

١٠٢ = رسالة مظفر الدين الشيرازي : ٦ : ٢٩٧ .
١٠٣ = رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي : ٢: ١٠٠ .
١٠٤ = الرفدة في معنى وحدة للسبكي : ٧ : ١٧١ .
١٠٥ = رءوس المسائل للنوّوي: ٧ : ٧.
١٠٦ = الروض الأنف للسهيلي : ٢ : ١٢٠ .

** .. ** .. ** .. **

ـ الــزايّ ـ

١٠٧ = الزاهر لابن الأنباري : ٦ : ١٦٠ .

** .. ** .. ** .. **

ـ السّين ـ

١٠٨ = سرّ الصناعة لابن جنى: ١ : ٣١٧، ٢ : ٦٣ ـ ٤٢٠ ، ٣ : ١٣٨ ـ ٢١٤.

١٠٩ = سفر السعادة للسخاوي: ٢ : ٢٠٧، ٤ : ٩١، ٥ : ٣٤ـ ٢٠٥ـ ٢١٥.

١١٠ = سلاسل الذهب للزركشي: ١ : ١١.

١١١ = السلسلة للجويني: ١ : ١١.

١١٢ = سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب: للسيّوطي : ٣ : ٣٢٤.

١١٣ = سير النبلاء للذهبي: ٣ : ١٦٣.

١١٤ = السيف الصارم في قطع يد العضد الظالم لإبراهيم الجار بردي: ٦ : ٢٧٠ـ ٢٧٢.

** .. ** .. ** .. **

ـ الشيــن ـ

١١٥ = الشاطبية للشاطبي : ٣ : ٦٠.

١١٦ = الشافي للمبرد: ٥ : ٩ .

١١٧ = الشجرة لأبي العباس محمد بن أحمد الحلواني المعروف بابن السّرّاج : ٥ : ٢٦.

١١٨ = الشذا في أحكام كذا لأبي حيان: ٧ : ٢٧١.

١١٩ = شرح أبيات سيبويـه للنحاس: ٨ : ١٤٨.

١٢٠ = شرح الإشارات (بدون نسبة) : ٦ : ٢٨٣.

١٢١ = شرح الأصول للرماني: ٢ : ١٦٤.

١٢٢ = شرح الألفية لابن الصائغ: ٣ : ٨٥.

١٢٣ = شرح الألفية لابن المصنف: ٧ : ٢٨٦.

١٢٤ = شرح الفيـة ابن معطي (بدون نسبة): ٣ : ٢٩١.

١٥٤ = شرح الشافية للسخاوي: ٨:١٤٨ ـ ١٨٥.
١٥٥ = شرح الشذور : ٣ ١٢٨.
١٥٦ = شرح العروض الساخوجية لنجم الدين سعيد: ٦:٢٩٢.
١٥٧ = شرح العمدة لابن مالك: ٣ :١٥٨، ٤ :٦٢.
١٥٨ = شرح الفصول لابن إياز: .١:٢٧ ـ ٧٣ـ ٨٩ـ ١٦٦، ٢:١١٩ - ٤٤٣، ٣ :٢٢٢، ٤ :١٠٦، ٥ :٩ : ١١.
١٥٩ = شرح فصول ابن معط لأبي طلحة بن فرقد الأندلسيّ: ٣ :٣١.
١٦٠ = شرح الكافية لابن القواس: ٢ : ٤٣١، ٤ :٧٤.
١٦١ = شرح الكافية للرضى: ٥ : ٨.
١٦٢ = شرح الكافية لابن مالك: ١:٨٦، ٢ : ٤٤٤، ٣ ٢٧١، ٤ : ١٧ ـ ٧٣، ٧ :٨٥.
١٦٣ = شرح الكتاب للخفاف : ٥:٢٧٧.
١٦٤ = شرح الكشاف (بدون نسبة): ٦:٣٠٤.
١٦٥ = شرح الكشاف للتفتازاني : ٦ : ٣٠١.
١٦٦ = شرح الكشاف لشرف الدين الطيبي: ٦ : ٢٩١.
١٦٧ = شرح اللّمحة : ٣ : ٦، ٥ : ٥ ـ ٨.
١٦٨ = شرح المحتسب لابن بابشاذ ٣ : ٥٥.
١٦٩ = شرح مسلم للنووي: ٧ : ٢٤٥.
١٧٠ = شرح مشكلات الوسيط لأبي عمرو بن الصلاح: ٦:١٦٣.

١٧١ = شرح المعلّقات للنحاس: ٧ : ٩٢.
١٧٢ = شرح المفصل للأندلسي: ١ : ١١٣ـ ٣٢٥ ـ ٢٥٠ـ ٣١٧، ٢ ٨٥ـ ١٥٩ـ ٢٠٥ـ ٢٢١ـ ٢٣١ـ ٢٨١ـ ٣٠٠ـ ٣٥٩ـ ٣٧٧ـ ٤١٩ـ، ٣ ٢٥ـ ٦٥ـ ١٥٧ـ ١٦٣ـ ٢٤٤، ٥ : ١٧ـ ٣١ـ ٣٩ـ ٥٨ـ ٦٧ـ ٧٣ـ ٧٧ـ ٨٣ـ ٩٣ـ ١٤٣ـ ١٦٥ـ ١٧٠.

** .. ** .. ** .. **

ـ الصـــاد ـ

١٨٦ = صحيح مسلم: ٨ : ١٥٥- ٢١٨.
١٨٧ = الصلة لابن بشكوال : ٦ : ٢١٨.
١٨٨ = صناعة الكتاب لابن النحاس: ٣ : ٢٢٦.

** .. ** .. ** .. **

ـ الطـــاء ـ

١٨٩ = الطارقيات لابن خالويه: ٢ : ١٢٣.
١٩٠ = طبقات النحويين للزبيدي: ٥ : ٤٦- ٦١ - ٢٠٦، ٦ : ٢٢٤.
١٩١ = طبقات الكمال بن الأنباري: ٦ : ٢١٤.
١٩٢ = طرز الإيضاح لابن طاهر: ٧ : ٢٥٥.

** .. ** .. ** .. **

ـ العيـــن ـ

١٩٣ = العباب للصغاني: ٦ : ١٦٠ - ١٦٣.، ٨ : ١٩٠.
١٩٤ = العضد، للفارسي: ٦ : ٧٤، ولعله (الإيضاح).
١٩٥ = العلل للوراق: ٤ : ٤٤.
١٩٦ = العين للخليل : ٥ : ٤٨- ١٧١، ٧ : ٢٢٦.

** .. ** .. ** .. ** .. **

ـ الغيـــن ـ

١٩٧ = الغرة لابن الدهان: ١ : ٤٨ - ١١٥- ٢٥٣- ٣١٩، ٢ : ٤٥- ١٩٢- ٣١٠- ٣٧١- ٣٤٢، ٣ : ١١- ٢٧- ٥٣- ٥٤- ٧٦- ١٠١- ١٦٧- ١٦٩- ١٨٤- ٢٠٨- ٢٢٤- ٢٤٢- ٢٧٤- ٢٨١- ٣٠١، ٤ : ٩٥- ١٣٢- ١٣٩.
١٩٨ = الغريبين للهروي: ٧ : ٢٢٢.

٢١٥ = الكتاب الكبير للأخفش : ١ : ٣٥.
٢١٦ = كتاب(كلّ)للشيخ تقي الدين السبكي : ٢ : ٣٦٢.
٢١٧ = الكشف (بدون نسبة) ٦ : ٣٠٤.
٢١٨ = كشف الغمة عن الصمة للسيوطي : ٨ : ٣٠٥.
٢١٩ = الكشاف للزمخشري : ١ : ٢٧، ٢ : ٢٣١ - ٤٢٦، ٥ ٢٧، ٦ : ٢٦٠ - ٢٧٠ - ٢٨٥ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠٤ - ٣٠٧ - ٣١٤، ٨ : ١٧٠ - ١٨٣.

** .. ** .. ** .. **

ـ الـلام ـ

٢٢٠ = اللامات : (بدون نسبة) ٤ : ١١٥.
٢٢١ = اللباب لأبي البقاء العكيري : ١ : ٧٢، ٢ :٤١- ٤٢- ٣٧٠، ٣ ٩ - ١١ - ٢٠ - ٤٨ - ١١٨- ١٣٦- ٣٣١.
٢٢٢ = اللباب (بدون نسبة) ٦ : ٢٨٣.
٢٢٣ = اللب (بدون نسبة) وانظر كشف الظنون: ٢ : ١٥٤٥ - ١٥٤٦.
٢٢٤ = لبّ الألباب في المسألة والجواب لابن جبارة: ٨ : ١٩٨.
٢٢٥ = اللمع لابن جني : ٧: ٨٧ - ٢٢٧.
٢٢٦ = اللمع الكاملية لموفق الدين عبد اللطيف البغدادي : ٢ : ٤٣٤، ٣ : ٣٠- ٢٤٧.
٢٢٧ = ليس لابن خالويه : ٣:٦٣.

** .. ** .. ** .. ** .. **

ـ الميـم ـ

٢٢٨ = المجالس للزجاج : ٥ : ٢٧.
٢٢٩ = المجمل لابن فارس: ٥ : ١٧١.
٢٣٠ = مجموع لابن الرماح : ٢ : ٢٣٥.

٢٦٤ = مقصورة ابن دريد: ٧ : ١١٢.
٢٦٥ = منظومة ابن السيد في النحو: ٥ : ١٩٤ ـ ١٩٥.
٢٦٦ = المهذب للزجاج : ٤ : ١٥٥.
٢٦٧ = الموضح في العروض لأبي القاسم عبيد الله بن محمد جرو الأندلسيّ: ٦ :٢٠٦.
٢٦٨ = موقظ الوسنان، وموقد الأذهان لابن هشام: ٤ :١٨٤.

** .. ** .. ** .. **

ـ النّــون ـ

٢٦٩ = نتائج الفكر للسهيلي: ٧ : ١٨٣.
٢٧٠ = النحو للواحدي: ٣ : ١٠٩.
٢٧١ = نظم الفرائد للمهلّبي: ٣ : ٩٩ ـ ١٩٥.
٢٧٢ = النكت للأعلم : ٤ : ٣٥، ٨ : ١٤٧.
٢٧٣ = النهاية لابن الأثير: ٢ : ٨٩.
٢٧٤ = نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعـراب: (أرجوزة لأبي حيان) ٣ :٩٨.
٢٧٥ = نوادر الأصمعي : ٦ : ٢١٨.
٢٧٦ = نوادر أبي الخطيب الفارسي من أصحاب المبرّد: ٣ : ١٠٢ ـ ٢٧٥.
٢٧٧ = نوادر الزجاجيّ: ٤ : ٢٨٥.

** .. ** .. ** .. **

ـ الــواو ـ

٢٧٨ = الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر لابن الصائغ: ٨ : ١٣٨.

[انتهـــــى]

الفهرس السابع عشر: الأعلام

ـ الهمـــزة ـ

**.. ** .. **

** .. ** .. ** .. **

ـ البـــاء ـ

** .. ** .. ** .. **

ـ التّــاء ـ

** .. ** .. ** .. **

ـ الثــاء ـ

ـ الجيــم ـ

....**

ـ الحـاء ـ

....**

ـ الخــاء ـ

** . . ** . . **

ـ الــدّال ـ

....**

ـ الـذّال ـ

....**

ـ الــرّاء ـ

....**

ـ الــذاي ـ

....**

ـ السِّين ـ

....**

ـ الصـــاد ـ

ـ الضـــاد ـ

** .. ** .. **

ـ الطـــاء ـ

** .. ** .. ** .. **

ـ العيـــن ـ

** .. ** .. ** .. **

** .. ** .. ** .. **

ـ القــــاف ـ

** .. ** .. **

الكــاف

** .. ** .. ** .. **

ـ النـــون ـ

اليـاء

** انتهى **

الفهرس الثامن عشر
فهرس القبائل والطوائف

** .. ** .. **

** .. ** . **

الفهرس التاسع عشر
البلاد ـ الأماكن

** .. ** .. **

** ·· ** ·· ** ·· **

= المدرسة الحجرية: ٦ : ٢٩١ .
= مدرسة الملك المنصور: ٥ : ٢٧٣ .
= مدينة السلام : ٦ : ٢٠٠ .

= المغـرب : ٤ : ٢٥٥ .
= يستعور: ٤ :٢٠٨ .

** .. ** .. ** .. ** . .**

الفهرس العشرون
مصادر التحقيق ومراجعه

١ = إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: للشيخ أحمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبناء. مطبعة المشهد الحسيني ـ القاهرة.

٢ = أخبار النحويين البصريين للسيرافي، تحقيق طه الزيني ومحمد عبد المنعم الخفاجي.

٣ = الأزهية في علم الحروف لعليّ بن محمد النحوي الهروي: تحقيق عبد المعين الملّوحي: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٤ = أساس البلاغة للزمخشري: دار صادر، ودار بيروت للطباعة والنشر.

٥ = الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لابن عبد البر القرطبي، تحقيق علي محمد البجاوي. مطبعة نهضة مصر.

٦ = إصلاح المنطق لابن السّكيت، تحقيق الأستاذين: عبد السلام هارون، وأحمد شاكر، دار المعارف بالقاهرة.

٧ = الأصمعيات. تحقيق الأستاذين عبد السلام هارون، وأحمد شاكر دار المعارف ـ القاهرة.

٨ = إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: تحقيق الدكتور زهير غازي، زاهد: الدار الوطنية للتوزيع والإعلان-بغداد.

٩ = الأعرابيّات لخليل مردم بك: شرح حواشيه عدنان مردم، وأحمد الجندي مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٠ = الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: طبع دار الكتب المصرية.

١١ = الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي: تحقيق عبد الله البستاني، المطبعة الأدبية ببيروت.

١٢ = الأمالي للزجاج : أبو القاسم عبد الرحمن بن القاسم: نشر دار الكتاب العربي - بيروت.

١٣ = أمالي الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون - المؤسسة العربية الحديثة.

١٤ = أمالي ابن الشجري: دار المعرفة - بيروت.

١٥ = الأمالي للقالي: طبع دار الكتب المصرية.

١٦ = الأمالي للمرتضى، تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى الحلبي.

١٧ = الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام: تحقيق الدكتور، عبد المجيد قطامش. نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة.

١٨ = الأمثال لأبي عكرمة الضبي: تحقيق د / رمضان عبد التواب، مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٩ = إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات لأبي البقاء العكبري - مطبعة الحلبيّ.

٢٠ = أنباه الرواة للقفطي - تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل - مطبعة دار الكتب المصرية.

٢١ = الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباريّ - تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين. مطبعة السعادة.

٢٢ = أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري ـ تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين ـ دار إحياء التراث العربي.
٢٣ = الإيضاح للزّجاجي : تحقيق الدكتور / مازن المبارك ـ دار النفائس ـ بيروت.

٢٤ = الإيضاح العضدي لأبي على الفارسيّ : تحقيق الدكتور حسين شاذلي فرهود ـ مطبعة دار التأليف.
٢٥ = إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري. تحقيق الدكتور / محيي الدين رمضان ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٢٦ = البحر المحيط : لأبي حيان الأندلسيّ ـ مطبعة السعادة.
٢٧ = بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية: نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.
٢٨ = البداية والنهاية: لأبي الفدا عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي.

٢٩ = بغية الوعاة: للسيّوطي : تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل طبع ونشر عيسى الحلبي.
٣٠ = البيان والتبيين للجاحظ: تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، ونشر الخانجي.
٣١ = تثقيف اللسان، وتلقيح الجنان لابن مكيّ الصقّلي، تحقيق د / عبد العزيز مطر ـ نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة.
٣٢ = تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة لمحمد بن محمد الجزري، حققه الأستاذان عبد الفتاح القاضي ـ ومحمد الصادق القمحاوي نشر دار الوعي بحلب.

٣٣ = التسهيل لابن مالك: تحقيق د / محمد كامل بركات نشر دار الكتاب العربي.

٣٤ = تفسير الألوسيّ : دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٣٥ = تفسير التبيان للطّوسيّ: تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي ـ مكتبة الأمين ـ النجف الأشرف.

٣٦ = تفسير الطبــري: ـ دار المعرفة ـ بيروت.

٣٧ = تفسير الفخر الرازيّ : دار الكتب العلميّة : طهران.

٣٨ = تفسير القرطبّيّ : دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٣٩ = تفسير الكشاف للزمخشري: دار المعرفة ـ بيروت.

٤٠ = التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسيّ: تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهـود نشر عمـادة شؤون المكتبات ـ جامعة الرياض.

٤١ = توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب للرّمّانيّ تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني ـ مطبعة الجامعة السوريّة.

٤٢ = التيسير في القراءات السبع لأبي عمر عثمان بن سعيد الداني تصحيح أوتوبرتزل. مطبعة استانبل.

٤٣ = الجمهرة لابن دريد: طبعة بالأوفست ـ دار صادر ـ بيروت.

٤٤ = الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن أبي القاسم المرادي تحقيق د/ فخر الدين قباوة والأستاذ محمد فضل نديم نشر المكتبة العربية بحلب.

٤٥ = حاشية الأمير على المغني : مطبعة عيسى الحلبي.

٤٦ = حاشية الخضري على ابن عقيل: مطبعة عيسى الحلبي.

٤٧ = حاشية الصبان على شرح الأشموني: مطبعة عيسى الحلبي.

٤٨ = حاشية يس على التصريح : مطبعة عيسى الحلبي .
٤٩ = الحجة لأبي علي الفارسيّ : تحقيق الأساتذة: علي النجدي ناصف - د / عبد الحليم النجار - د / عبد الفتاح شلبي نشر وطبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .
٥٠ = الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم طبعة رابعة - دار الشروق - بيروت .
٥١ = حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق الدكتور / سعيد الأفغاني : منشورات جامعة بنغازي - ليبيا .
٥٢ = حسن المحاضرة للسّيوطيّ : المطبعة الشرفية
٥٣ = الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي : د/ عبد العال سالم مكرم، طبع ونشر مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع بالكويت .
٥٤ = الحماسة البصرية لصدر الدين بن الحسين البصري تصحيح الدكتور مختار الدين - طبع الهند .
٥٥ = الحيوان للجاحظ تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون طبع مصطفى الحلبي .
٥٦ = خزانة الأدب للبغدادي . طبعة غير محققة دار صادر - بيروت .
= خزانة الأدب للبغدادي تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون نشر الخانجي ، والهيئة المصرية العامة للكتاب .
٥٧ = الخصائص لابن جني : طبع دار الكتب المصرية .
٥٨ = دائرة المعارف الإسلامية : ترجمة الدكتور عبد الحميد يونس وزملائه .
٥٩ = الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني : طبع الهند .
٦٠ = الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي . ، حققه د/ عبد العال سالم مكرم، في سبعة أجزاء طبع ونشر دار الرسالة - بيروت .

٦١ = درّة الغـوّاص في أوهام الخـواص لأبي محمد القـاسم بن علي الحريري: طبع لبيسيغ.
٦٢ = ديوان الأخطل: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٦٣ = ديوان الأدب للفارابي: تحقيق الدكتور أحمد مختار نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
٦٤ = ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق عبد الكريم الدجيلي، شركة النشر العراقية.
٦٥ = ديوان الأعشى ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت.
٦٦ = ديوان الأفوه الأودي ضمن مجموعة الطرائف الأدبية ـ نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
٦٧ = ديوان امرىء القيس: تحقيق محمد أبي الفضل، دار المعارف ـ القاهرة.
٦٨ = ديوان أوس بن حجر: تحقيق د/ محمد يوسف نجم. دار صادر ـ بيروت.
٦٩ = ديوان أبي تمام : دار الفكر ـ بيروت.
٧٠ = ديوان جران العود: مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٥٠ هـ
٧١ = ديوان جرير: دار صادر ـ بيروت.
٧٢ = ديوان جميل بن معمـر: تحقيق الدكتـور حسين نصار دار مصـر للطباعة.
٧٣ = ديوان حسان بن ثابت: دار إحياء التراث العربي ـ ببيروت.
٧٤ = ديوان الحطيئة : شرح أبي سعيد السكري ـ دار صادر ـ بيروت.
٧٥ = ديوان حميد بن ثور الهلاليّ : تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني الدار القومية للطباعة والنشر ـ بيروت.
٧٦ = ديوان الخنساء . دار التراث ـ بيروت.

٧٧ = ديوان ابن دريد . الدار التونسية للنشر.
٧٨ = ديوان ذي الرّمة: المكتب الإسلامي ـ بيروت.
٧٩ = ديوان رؤبة بن العجاج: تصحيح وليم بن الورد البروسي، طبع مدينة ليبسبغ١٩٣٠ م .
٨٠ = ديوان زهير بن أبي سلمى: دار صادر للطباعة والنشر ـ بيروت.
٨١ = ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني: تحقيق: صلاح الدين الهادي ـ دار المعارف.
٨٢ = ديوان طرفة بن العبد: دار الفكر للجميع ـ بيروت.
٨٣ = ديوان طفيل الغنوي ـ طبع بيروت.
٨٤ = ديوان العجاج : تحقيق الدكتور عزة حسن: دار الشرق ـ بيروت.
٨٥ = ديوان عروة بن الورد ـ دار صادر ـ بيروت.
٨٦ = ديوان علقمة الفحل: دار الفكر للجميع ـ بيروت.
٨٧ = ديوان عمر بن أبي ربيعة ـ دار صادر ـ بيروت.
٨٨ = ديوان عنترة : دار الفكر للجميع ـ بيروت.
٨٩ = ديوان الفرزدق : دار بيروت.
٩٠ = ديوان القطامي : تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور أحمد مطلوب ـ دار الثقافة ـ بيروت.
٩١ = ديوان ابن قلاقس الإسكندري: تحقيق الدكتورة سهام الفريح الجزء الأول نشر دار العروبة بالكويت، والجزء الثاني ما زال مخطوطاً لم يطبع بعد.
٩٢ = ديوان قيس بن الخطيم : تحقيق الدكتور ناصر الأسد دار صادر ـ بيروت.
٩٣ = ديوان ابن قيس الرّقيّات: تحقيق د/ محمد يوسف نجم ـ دار صادر ـ بيروت.

٩٤ = ديوان لبيد: تحقيق الدكتور إحسان عباس، الكويت ١٩٦٢.
٩٥ = ديوان المتنبي : تحقيق عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي - بيروت.
٩٦ = ديوان مجنون ليلى: تحقيق الأستاذ عبد الستار فراج نهضة مصر للطباعة.
٩٧ = ديوان المفضّليّات: لأبي العباس المفضّل بن محمد الضبّي، مطبعة الآباء اليسوعيين.
٩٨ = ديوان ابن مقبل: تحقيق الدكتور عزة حسن طبع دمشق.
٩٩ = ديوان النابغة الجعديّ: تحقيق عبد العزيز رياح طبع دمشق.
١٠٠ = ديوان النابغة الذبيانيّ: تحقيق الشيخ محمد الطاهر بن عاشور نشر الشركة التونسية للتوزيع.
١٠١ = ديوان نصيب بن رباح: تحقيق داود سلوم طبع بغداد ١٩٦٨ م.
١٠٢ = ديوان أبي نواس : دار الكتاب العربي - بيروت.
١٠٣ = ديوان الهذليين: نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب - الدار القومية بمصر سنة ١٩٦٥ .
١٠٤ = ديوان ابن هرمة: تحقيق محمد نفاع، وحسين عطوان مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق.
١٠٥ = الذيل على رفع الإصر، أو بغية العلماء والرّواة. للإمام عبد الرحمن السخاوي - تحقيق الدكتور جودة هلال والأستاذ محمد محمود صبح - الدار المصرية للتأليف والترجمة.
١٠٦ = الذيل علىٰ الروضتين: أو تراجم رجال القرنين السادس والسابع لأبي شامة: شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل الحافظ المؤرخ طبع القاهرة ١٩٤٧ .
١٠٧ = روضات الجنّات في أحوال العلماء والسّادات: لمحمد باقر بن زين

العابدين الخوانساري الشيعي ، طبع طهران.
١٠٨ = رسالة الغفران : لأبي العلاء المعرّي: تحقيق الدكتورة بنت الشاطىء. طبع القاهرة.
١٠٩ = رسالة الملائكة: لأبي العلاء المعرّي، تحقيق محمد سليم الجندي. طبع دمشق.
١١٠ = رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد عبد النّور المالقيّ، تحقيق أحمد محمد الخرّاط من مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق.
١١١ = السبعة في القراءات لابن مجاهد: تحقيق الدكتور شوقي ضيف ـ دار المعارف بمصر.
١١٢ = سراج القارىء المبتدىء ، وتذكار القارىء المنتهي لأبي القاسم عليّ بن عثمان بن أحمد بن الحسن القاصح. مطبعة مصطفى الحلبي.
١١٣ = سرّ صناعة الإعراب لابن جنى ـ تحقيق المرحوم الأستاذ مصطفى السّقا وآخرين. مطبعة الحلبي.
١١٤ = شذرات الذهب لابن العماد الحنبليّ، طبع ١٩٣٥ م.
١١٥ = شرح الأشموني : مطبعة الحلبي.
١١٦ = شرح الألفية لابن المصنف مخطوط نسخة في حوزتي حصلت عليها من إيران.
١١٧ = شرح التسهيل لابن مالك : حقق الجزء الأول منه د/ عبد الرحمن السيد ـ نشر مكتبة الأنجلو المصرية.
١١٨ = شرح التصريح للشيخ خالد . مطبعة الحلبي.
١١٩ = شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ: نشرْ الأستاذ أحمد أمين والأستاذ عبد السلام هارون ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

١٢٠ = شرح ديوان الخنساء : دار التراث ـ بيروت.
١٢١ = شرح ديوان الهذليين لأبي الحسين السّكّريّ تحقيق الأستاذ عبد الستار فرّاج.
١٢٢ = شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي تحقيق الشيخ محمد نور الحسن، والشيخ محيي الدين عبد الحميد ـ والشيخ محمد الزفزاف ـ مطبعة حجازي بمصر.
١٢٣ = شرح شذور الذهب لابن هشام: تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين ـ عدة طبعات.
١٢٤ = شرح شواهد المغني للبغداديّ: تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق: توزيع مكتبة دار البيان.
١٢٥ = شرح شواهد المغني للسّيوطي: بتعليق الشنقيطي لجنة إحياء التراث العربي.
١٢٦ = شرح الشواهد الكبرى للعيني هامش الخزانة، دار صادر ـ بيروت.
١٢٧ = شرح ابن عقيل : طبع عيسى الحلبي.
١٢٨ = شرح عمدة الحافظ، وعدّة اللافظ لابن مالك تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوّري. مطبعة العاني ـ بغداد.
١٢٩ = شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباريّ: تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ـ دار المعارف بمصر.
١٣٠ = شرح قطر الندى لابن هشام، طبعات مختلفة.
١٣١ = شرح الكافية للرّضي: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
١٣٢ = شرح اللّمحة البدريّة، لابن هشام: تحقيق الدكتور هادي نهر ـ مطبعة جامعة بغداد.
١٣٣ = شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري، تحقيق عبد العزيز أحمد طبع مصر.

١٣٤ = شرح مختصر تصريف العزي في فن الصرف لمسعود بن عمر التفتازاني: تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ، نشر ذات السلاسل بالكويت.

١٣٥ = شرح المفصّل لابن يعيش: مطبعة منير.

١٣٦ = شرح المفضليّات لأبي محمد القاسم بن محمد بن الأنباري تحقيق لايل نشر أكسفورد.

١٣٧ = شرح مقامات الحريري لأبي العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسي الشريش، تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل نشر المؤسسة العربية الحديثة.

١٣٨ = شروح سقط الزّند: لجنة إحياء آثار أبي العلاء مطبعة دار الكتب المصرية.

١٣٩ = شعر خفاف بن ندبة السلميّ: جمع الدكتور نوري حمودي القيسي مطبعة المعارف ـ بغداد.

١٤٠ = شعر عمرو بن أحمر الباهليّ ، تحقيق الدكتور: حسين عطوان ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٤١ = شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي : تحقيق مطاع الطرابيشي ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٤٢ = شعر النمر بن تولب: جمعه الدكتور نوري حمودي القيسي مطبعة المعارف ـ بغداد.

١٤٣ = شعر ابن هرمة: تحقيق محمد نفاع، وحسين عطوان مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ بدمشق.

١٤٤ = الشعر والشعراء لابن قتيبة ـ تحقيق وشرح الشيخ أحمد محمد شاكر طبعة ثالثة ـ مصر.

١٤٥ = شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح

للإمام ابن مالك، تحقيق المرحوم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي - مطبعة لجنة البيان العرابي.

١٤٦ = شواهد العيني علي الأشموني: طبع عيسى الحلبيّ.

١٤٧ = الصاحبي لأحمد بن فارس: تحقيق السيد احمد صقر - مطبعة عيسى الحلبي.

١٤٨ = صحيح مسلم: المطبعة الأميرية.

١٤٩ = الضرائر للألوسيّ - مصوّرة عن مكتبة دار البيان بغداد - ودار صعب بيروت.

١٥٠ = الطالع السعيد للادفوي: كمال الدين أبو الفضل جعفر بن ثعلب - مطبعة الجمالية بمصر.

١٥١ = طبقات الشافعية لابن السبكي: تقي الدين علي بن عبد الكافي - المطبعة الحسينية بالقاهرة. ونسخة أخرى حققها الدكتور: عبد الفتاح محمد الحلو، والدكتور محمود محمد الطناحي مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة ١٩٧٥ م.

١٥٢ = طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم - نشر دار المعارف بمصر.

١٥٣ = الطرائف الأدبيّة: وهي مجموعة من الشعر، جمع عبد العزيز الميمني - لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة.

١٥٤ = العقد الفريد لابن عبد ربّه: تحقيق الأساتذة: احمد أمين وزملائه - مطبعة لجنة التأليف والترجمة - القاهرة.

١٥٥ = علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح - دار العلم للملايين - بيروت.

١٥٦ = العمدة لابن رشيق: طبعة اولى - مطبعة أمين هندية.

١٥٧ = العنوان مخطوط لأبي الطاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد الأنصاري الأندلسيّ. نسْخة مصوّرة من معهد المخطوطات بالقاهرة.

١٥٨ = غريب الحديث لابن قتيبة: تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري: إحياء التراث الإسلامي بالجمهورية العراقيّة ـ وزارة الأوقاف.

١٥٩ = الغيث المعجم في شرح لاميّة المعجم لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي.

١٦٠ = غيث النفع في القراءات السبع لعلي النّوري الصفاقسي هامش سراج القارىء المبتدىء. طبع مصطفى الحلبي.

١٦١ ــ =الفائق في غريب الحديث الشريف للزمخشري. مطبعة الحلبي.

١٦٢ = فرائد القلائد للشيخ شهاب الدين العيني ـ المطبعة الكاستيلية الزاهرة ١٢٩٧ هـ.

١٦٣ = فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لابي عبيد البكري تحقيق الأستاذين: الدكتور إحسان عباس والدكتور عبد المجيد عابدين. نشر: دار الأمانة ومؤسسة الرسالة ـ بيروت.

١٦٤ = الفصول الخمسون لابن معطى، تحقيق د. محمود محمد الطناحي. نشر وطبع عيسى البابي الحلبي.

١٦٥ = فهرس شواهد سيبويه للأستاذ احمد راتب النفاخ ـ نشر دار الإرشاد ـ دار الأمانة ـ بيروت.

١٦٦ = فهرس المخطوطات المصورة للأستاذ فؤاد السيد ـ معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.

١٦٧ = القاموس المحيط للفيروزابادي.

١٦٨ = القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم

مكرم ـ طبعة اولى دار المعارف بمصر ـ طبعة ثانية ـ مؤسسة الصباح للنشر بالكويت.

١٦٩ = القصيدة اللغزيّة في المسائل النحوية لابن لب الغرناطي تحقيق الدكتورعياد الثبيتي نشرت في مجلة البحث العلمي التي تصدرها جامعة أم القرى بمكة المكرّمة.

١٧٠ = قطر الندى، وبل الصدى لابن هشام.

١٧١ = كتاب سيبويه: المطبعة الأميرية ونسخة أخرى بتحقيق أستاذنا الاستاذ عبد السلام هارون نشر دار القلم، والهيئة المصرية العامّة للكتاب.

١٧٢ = كتاب الغريبين لأبي عبيد الهروي ـ تحقيق د. محمود الطناحي ـ طبع المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية بمصر.

١٧٣ = كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ـ طبع وكالة المعارف باستانبول.

١٧٤ = لامية العرب للشنفري. من منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت ـ لبنان.

١٧٥ = لحن العامّة ـ لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي. تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر. نشر مكتبة الأمل ـ الكويت.

١٧٦ = لسان العرب لابن منظور.

١٧٧ = ليس في كلام العرب لابن خالويه ـ تحقيق احمد عبد الغفور عطار ـ دار العلم للملايين ـ بيروت.

١٧٨ = مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنّى ـ تحقيق محمد فؤاد سزكين ـ مطبعة الخانجي ١٩٥٤.

١٧٩ = مجالس ثعلب: تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون؛ القاهرة ١٩٥٦م

١٨٠ = مجالس العلماء للزجاجي ـ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ـ طبع الكويت

١٨١ = مجلة البحث العلمي ـ اصدار جامعة أم القرى بمكة المكرّمة.

١٨٢ = مجمع الأمثال للميداني ـ تحقيق الشيخ محمد محي الدين ـ مطبعة السعادة.

١٨٣ = المحاجاة بالمسائل النحوية ـ للزمخشري ـ تحقيق الدكتورة بهجية باقر الحسين نشر دار التربية ببغداد.

١٨٤ = المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنىّ تحقيق الأستاذ علي النجدي ـ والدكتور عبد الفتاح شلبي ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة.

١٨٥ = المخصّص لابن سيدة الأندلسي طبع بولاق.

١٨٦ = المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن الهجرة للدكتور عبد العال سالم مكرم. نشر وطبع دار الشروق ـ بيروت.

١٨٧ = مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ـ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ـ القاهرة ١٩٥٥.

١٨٨ = المزهر للسيوطي: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ـ القاهرة ١٩٥٨.

١٨٩ = مسند احمد بن حنبل ـ طبع بيروت.

١٩٠ = معاني القرآن للأخفش الأوسط: تحقيق الدكتور فائز فارس ـ طبع الكويت.

١٩١ = معاني القرآن للفراء ـ تحقيق الشيخ محمد علي النجار ـ القاهرة ١٩٥٥ م.

١٩٢ = معجم الأدباء لياقوت الحموي ـ نشر وطبع الحلبي.

١٩٣ = معجم ألقاب الشعراء للدكتور سامي فكر العاني ـ نشر العراق.
١٩٤ = معجم البلدان لياقوت ـ طبع طهران.
١٩٥ = معجم الشواهد للأستاذ عبد السلام هارون. نشر وطبع الخانجي بمصر.
١٩٦ = معجم القراءات القرآنية: إعداد الدكتور احمد مختار عمر ـ ود. عبد العال سالم مكرم نشر جامعة الكويت.
١٩٧ = معجم ما استعجم لعبد الله بن عبد العزيز البكريّ ـ تحقيق مصطفى الشعّار ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.
١٩٨ = المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ ـ طبع اوروبا.
١٩٩ = المغني لابن هشام تحقيق د. مازن المبارك ـ نشر دار الفكر ـ بيروت.
٢٠٠ = مفتاح السعادة لطاش كبرى زادة ـ دائرة المعارف النظامية.
٢٠١ = مفتاح العلوم للسكاكيّ ـ مطبعة الحلبي.
٢٠٢ =المفضليّات لابن الأنباري: تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ومحمد شاكر ـ طبع دار المعارف.
٢٠٣ = مقامات الزمخشري: طبع سنة ١٣١٢ هـ.
٢٠٤ = المقتضب للمبرد: تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة.
٢٠٥ = المقرب لابن عصفور: تحقيق احمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ـ مطبعة العاني ببغداد.

٢٠٦ = الممتع لابن عصفور: تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ـ المكتبة العربية بحلب.
٢٠٧ = مناهج بلاغية للدكتور احمد مطلوب ـ نشر وطبع الكويت.

٢٠٨ = المنصف لابن جنى تحقيق الأستاذين: ابراهيم مصطفى، وعبد الله أمين ـ مطبعة عيسى الحلبي.
٢٠٩ = الميسر والأزلام للأستاذ عبد السلام هارون . نشر مكتبة الأمل بالكويت.
٢١٠ = نزهة الألباء في طبقات الأدباء لكمال الدين الأنباري ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ نشر دار نهضة مصر ـ الفجالة.
٢١١ = النشر في القراء العشر لابن الجزري ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.
٢١٢ =النهاية في غريب الحديث: تحقيق الأستاذين: محمود الطناحي، وطاهر الزواوي، نشر الحلبي.
٢١٣ =النوادر لأبي زيد الأنصاري: تحقيق محمد عبد القادر احمد. نشر دار الشروق ـ بيروت.
٢١٤ = نوادر المخطوطات للأستاذ عبد السلام هارون ـ لجنة التأليف والترجمة ١٣٧٠ هـ.
٢١٥ =الوحشيات: تحقيق عبد العزيز الميمني ـ دار المعارف بمصر.
٢١٦ = وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق الأستاذ محي الدين عبد الحميد.
٢١٧ = همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسّيوطيّ. حقق الجزء الأول منه أستاذنا الأستاذ عبد السلام هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، وبقية الأجزاء بتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم.

ـ انتهى بحمد الله تعالى ـ

* .. ** .. *

فهرس الجزء الأول

المحتوى | الصفحة

فهرس الكتاب

المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة

الجزء الثاني فهرس الموضوعات

حــرف الثــاء

الجزء الثالث: فهرس الموضوعات

....**

الجزء الرابع فهرس الموضوعات

** ** **

الجزء الخامس فهرس الموضوعات

** ** **

الجزء السادس فهرس الموضوعات

** ** **

فهرس الموضوعات الجزء السّابع

فهرس الموضوعات الجزء الثامن

[تم فهارس كتاب الأشباه والنظائر في النحو]

[والحمد لله رب العالمين]

....**